

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٣٤	باب الاجارة الناسدة	٣٩٩	باب دعوى النسب -
٤٤١	باب ضمان الاجسید -	٣٤٤	كتاب الاقرار -
٤٤٤	باب الاجارة على احد الشراطين -	٣٨٤	فصل فی بیان مناسک الحمل -
٤٨٢	باب اجارة العبد -	٣٨٨	باب الاستثناء وما فی مناه -
٤٨٣	باب الاختلاف -	٣٩٤	باب اقرار المریض -
٤٨٤	باب فسخ الاجارة -	٥٠١	فصل فی بیان الاقرار بالنسب -
٤٩٢	مناسک منثورة -	٥٠٣	كتاب الصلح -
٤٩٣	كتاب المكاتب -	٥٠٤	فصل فی بیان ما يجوز وما لا يجوز -
٤٠٢	فصل فی الكتابة الناسدة -	٥١٣	باب التبرع بالصلح والتوكیل به -
٤٠٩	باب ما يجوز للمكاتب ان يفعل -	٥١٥	باب الصلح فی الدين -
٤١٥	فصل -	٥١٨	فصل فی دین المشترك -
٤٢٠	فصل -	٥٢١	فصل فی التتارح -
٤٢٤	باب من يكاتب عن العبد -	٥٢٣	كتاب المضاربة -
٤٣١	باب كتابة العبد المشترك -	٥٣٤	باب المضارب يضارب -
٤٣٤	باب موت المكاتب وخبره وموت المولى	٥٣٩	فصل -
٤٣٤	كتاب الولاء -	٥٣٠	فصل فی العزل والقبلة -
٤٥٩	فصل فی ولادة الموالاة -	٥٣٣	فصل فیما یفعله المضارب به -
٤٦٣	كتاب الاكراه -	٥٥١	فصل آخر -
٤٦٩	فصل فی بیان حکم الاكراه -	٥٥٣	فصل فی الاختلاف -
٤٨٢	كتاب الحج -	٥٥٦	كتاب المودعة -
٤٨٨	باب الحج للفساد -	٥٤٢	كتاب العارية -
٤٩٩	فصل فی هذا البلوغ -	٥٨٥	كتاب البتة -
٥٠١	باب الحج بسبب الدين -	٤٠٠	باب الرجوع فی البتة -
٥٠٤	كتاب الماذون -	٤١٢	فصل -
٥٢	فصل فی بیان احكام اذن تصفیه	٤١٩	فصل - فی الصدقة -
٥٣٣	كتاب الغصب -	٤٢٠	كتاب الاجارات -
٥٣٥	فصل فیما یتغير بفعل الغاصب -	٤٢٤	باب الاجرة متى یحقن -
٥٤١	فصل -	٤٣٣	فصل -
٥٥	فصل فی غصب ما لا یتقوم -	٤٣٥	باب ما يجوز من الاجارة وما یکبر من خلافها

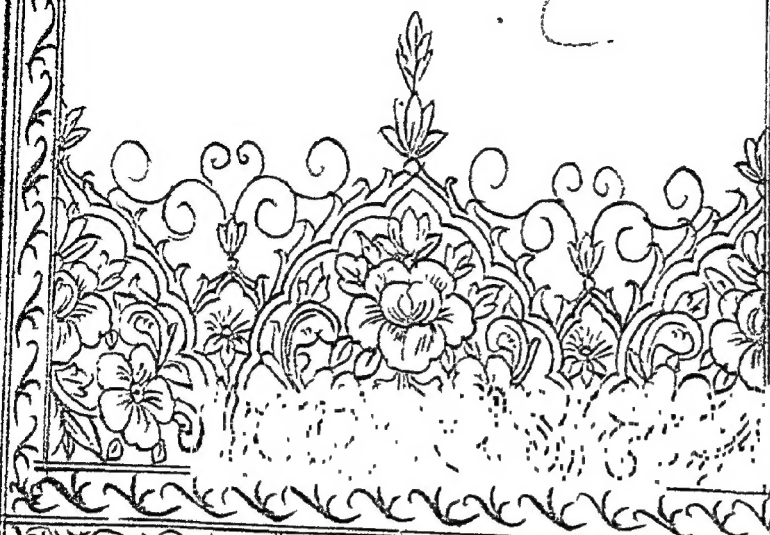
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من مواسم الخير والبر

وَجَعَلَ فِيهِ آيَاتٍ لِلَّذِينَ يَدَّبغُونَهُمْ
وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ
كَاشٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من مواسم الخير والبر
وَجَعَلَ فِيهِ آيَاتٍ لِلَّذِينَ يَدَّبغُونَهُمْ
وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ
كَاشٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من مواسم الخير والبر
وَجَعَلَ فِيهِ آيَاتٍ لِلَّذِينَ يَدَّبغُونَهُمْ
وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ
كَاشٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
موسمًا من مواسم الخير والبر
وَجَعَلَ فِيهِ آيَاتٍ لِلَّذِينَ يَدَّبغُونَهُمْ
وَلَا يُغْنِي عَنْهُمْ كَيْدُهُمْ وَلَئِنَّ اللَّهَ
كَاشٍ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب البيوع اى هذا الكتاب فى بيان احكام البيوع وهو جمع بيع وانما ذكره بالجمع لان تحته انواع على ما يأتى وهو فى اللغة عبارة عن تمليك المال للمال فكذا فى الشرع لكن يد فيه قيد التراضى فليس هو عبارة فى الشرع عن مبادلة المال للمال على وجه التراضى وفى النهاية هو من الاضداد يقال باع الشئ اذا اشتراه او اشتراه ويتعدى الى المفعول الثانى بنفسه وسجف الجبر يقال باعته الشئ وباعه منه انتهى ثم يحتاج الى معرفة جوازه وسببه وركنه وشروطه وحكمه وانواعه فدل على جوازه الكتاب وهو قوله تعالى احل الله البيع وحرم الربوا والسنة وهو قوله عليه الصلوة والسلام يا معشر التجار ان بيعكم يا بنيو به السنو والكذب فتشبهوا بالصدقه رواه ابو داود ومن وايت نيس بن ابى غزنه وفى وايت الترمذى عن فضيل عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم نحن نسعى السماسرة فتألى يا معشر التجار ان الشيطان الاثم يحضرن البيع فتشبهوا ببيعكم بالصدقه وقال ابن حبان صحيح وجماع الامه فانه منسند على جواز البيع وقد ثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم والناس يتبايعون فقررهم على ذلك ما سببه فتعاقب الباء المقدر وتباطيه اما كنه فلا يحجب القبول على ما يأتى واما شرطه فالانواع منها فى الحاقه وهو ان يكون عاقلًا مميزًا او منهما فى الآلة وهو ان يكون بلفظ الماضى

[illegible]

عینہ شہزادہ محمد امجد

قال واذا وجب احد المتعاضدين البعير فالاخر بالخيار ان شاء قبل في المجلس وان شاء رده وهذا خيار القبول لانه لو لم يثبت له الخيار يلزمه حكم العقد من غير رضاه واذا لم يثبت له الخيار بدون قبول الاخر فلموجب ان يرجع لغوه عن ابطال حق الغير وان امتد الى اخر المجلس كان المجلس حاسما في نفسه

في المجلس صح استمانا ولو قال هو لك بكذا ان وانكسا و قال ان اعجبك اذ ان اردت فقال وانفقني ولو عجز
او اردت باز ولو قال بعت من فلان غايب فحضر الغائب في المجلس وقال اشتريت مع ولو قال سوله فبذله فقال اشتري
مع والواحد لا يتولى طرفي العقد الا بالاب يشترى مال ولده الصغير لنفسه او الوصي مال التيمم لنفسه والقاضي
بامره او العبد نفسه من مولاه بامره وفي اجناس المناطق لو قال كرم بيع فقير خبطة فقال من ابراهم فقال اخر له
فخر له فهو بيع وكذا الوقال مثله للقصاب فوزنه وهو ساكت فهو بيع حتى لو اتى من دفع الثمن واخذ العلم او اتى
من دفع العلم اجبره القاضي عليه وعن محمد بن سبيح التعاظمي كما ثبتت بقبض البديلين ثبتت بقبض احدهما و قال
صدر القضاة وغيره ان بيع التعاظمي بيع وان لم يوجد تسليم الثمن هم قال شاي القدرى هم واذا اوجب احد
المتعاقدين البيع فالآخر بالخيار ان شا قبل في المجلس ان شارده شاي الى هنا كلام القدرى معنى اوجب ثبتت
بان قال بعت و قال اشتريت المراد بالاجاب يا مبدى من لفظ بعت او اشتريت او ما يقوم مقامهما قال المصنف ثم
خيار القبول شاي الخيار الذي ذكره القدرى خيار القبول ص لان شاي ان احد المتعاقدين ص لو لم
لا خيار مزمع حكم العقد من غير رضا شاي فيكون مجبورا فينتهي التراضي فافرضنا هنا كرم بيعا وبذله خلفه واذا لم يفد
الحكم شاي الى الم يفد انما احدهما الحكم بدون قبول الآخر فلا يجب شاي لبيان المشتري ان جهش قبل قبول الآخر ثم
من البطل حتى ان شرفان قلنت ثبت للشرى حتى التملك بقول لبيان فيكون الرجوع البطل لا قلنت الحق ثبت لمن
بذله البائع فيكون له البطلان بالاثبة فان قيل يشكك با اذا اجل الزكاة الى الساعي قبل الحول حيث لا يجوز له ان لا
تعلق حتى التملك للفقير جيب بان الاصل موجود وهو النصاب الوصف ثابت وهو النما فلا يرجع لاجل ثواب
لاصل ولا كذلك ههنا لان الاصل ما وجد بل وجد بشرطه فلا يكون البيع موجودا هم فانما يمتد الى اخر المجلس شاي
و توقف على ان يكون جوا با عايقا لما وجب اختصاص خيار الرد والقبول بان المجلس يلزم بيطل الايجاب تحقيق خلوه عن القبول
وتوقف على ان المجلس يشترى الجواب ان امتداده الى اخر المجلس هم لان المجلس جامع لمعققات شاي في الشر

[illegible]

واذا حصل الإيجاب القبول لزوم البيع واخيار الواحد منهما الا من عيب او عدم فيه وقال الشافعي ثبت لكل واحد منهما خيار الحباس لقوله عليه السلام المتبايعان بالخيار اقليم يتفرقا ولنا ان في التضمن الطال حق الغير فلا يجوز

وإذا حصل الإيجاب والقبول شئ يعنى عن الأصل مضاعفا إلى المحل مشروطا بقاءه وببطلان الملك والولاية لزوم البيع
 ولا خيار لو اختلفت بينهما شئ أى لأحد المتعاقدين ثم ذهب قال الكلثنى شرح الطحاوى بنى البيع الصحيح إلا من عيب
 أو عدم روية شئ فإن فيها الخيار على الصحيح بياننا بشارة بعد قتالى ثم وقال الشافعى رضى الله عنه ثبت لكل واحد
 منها خيار الجالس شئ به قال أحمد وذكر فى كتبه إذا حصل الإيجاب والقبول انعقد البيع وثبت لها الخيار لم يتفرقا
 أو يتخارا وهو أن يقول أحدهما مضى البيع أو فسخه ثم قوله عليه السلام شئ أى لقول النبى صلى الله عليه وسلم المتبايعان
 بالخيار لم يتفرقا شئ بهذا الحديث رواه الأئمة الستة عن نافع عن عبد البر بن عمر رضى الله عنه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البيعان كلاهما خيار على صاحبه لم يتفرقا بلفظ الكتاب وأه النسائى ثم ولنا أن فى
 الفسخ البطلان حق لا خلاف يجوز شئ لما قال الشافعى رضى الله عنه ثبت الشارع لكل واحد من المتبايعين خيار الجالس
 ما دل عليه الحديث المذكور فعلم أن لكل منهما به تمام العقدان يرد العقد بدون منى صاحبه لم يتفرقا بالابدا
 قال المصنف ولنا أن فى الفسخ أى فى فسخ العقد بدونه وقوعه البطلان حق لا خلاف وهو الساكت عن الفسخ فلا يجوز
 رضاه والجب من المصنف أن الخصم استدك بالحديث الصحيح وهو استدك بالدليل العقلى ثم حمل الحديث على ما ذكره
 الواجب أن استدك ليل نقلى ما من الكتاب الستة ثم استدك بالدليل العقلى ثم يجيب عن حيث الخصم كما فعله
 على الوجه حيث قالوا ولنا قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا فوا بالعهود والبيع عقد يلزم الوفاء به
 الآية فلو كان خيار الجالس ثابتا لم يكن الوفاء بعقد البيع لازما وقوله تعالى أيضا واشهدوا إذا ابتعتم منى
 الأشهاد على العقد وثقتة لها وفى ثبوت الخيار يسقط معنى التوثق فكان فيه البطلان معنى الكتاب قوله عليه الصلو
 والسلام المسلمون عند شرط وطهم وقد شرطوا مضى البيع فيأخذ بها وقوله عليه الصلوة والسلام لجان
 مستعداذا اشتريت فقل لا خلفاء وإلى الخيار فعلم أن البيع يلزم بالإيجاب والقبول فى إثبات الخيار
 لأحدهما يلزم البطلان حق لا خفى فتنى بقوله عليه الصلوة والسلام لا ضرر ولا ضرر فى الإسلام أى لا يضر الرب

[illegible]

درستی است و اینها را در آن سطر هم نوشته اند که در سطر اول

والحديث محمول على خيار القبول وفيه إشارة إليه فانهما متباينان حالة المباشرة
لا بعد ها او يحملة فيحمل عليه والتفرق فيه فترقا لا نقول في ذلك

فانما ابتدأ ان الضرر بمنى الضر وهو يكون من واحد القرار من اثنين بمنى المضارة وهو ان تضرب من ضربك
وذكر في المغرب والمحدث محمول على خيار القبول ش لان سياق الحديث يدل على ذلك انتهى سيما ان
المتباينين حقيقة حالة الشاغل بفعل البيع بان يقول المذهب الفقيه يقول للخرينة فمختار كل منهما فذلك البيان
فانما الخيارات ان ثبت على حال او يرجح منه واما المشتري فله الخيار ايضا اما ان يقبل او يرد واما في
المجاسم فلا يؤول قوله عليه الصلوة والسلام وفيه إشارة اليش اي في الحديث إشارة الى خيار القبول
وبين ذلك انما التفسير بقوله ثم فانها تبين ان حالة المباشرة لا بعدناش يعني ان حقيقة اسم المتباينين
في حالة الشاغل على العقد البعد الفراغ منه كالمتقابلين المتناظرين به نقول ان لكل واحد من المتساويين
الحق لان كونها متباينين حالة المباشرة بطريق الحقيقة لبقا قوله ثبت الى قوله اشتريت من حيث الشرع
فالحقيقة الشرعية بمنزلة الحقيقة لثمة فيكون ما قلناه حقيقة وما قاله الخصم مجازا باعتبار ما كان ان لو بقي
قوله بعد ثبت واشتريت بعد التكليم الممازاة لاقالة لان رفع الشيء في حال ثبوته محال هذا لان العلم
والمشتري قد انبعا على المبيع فاذا تم الايجاب والقبول فقد تفرقا اجتماعا عليه فان قلت لم يجوز ان
يكون التجاؤ القبول شرطاً باقيا واما في المجلس قلت لما ذكرنا من صحة الاقالة فيكون له ابقى بمعنى انه في
بالايجاب والقبول او يحتمل فعل عليه ش اي ويحتمل ما قاله الخصم ويحتمل ما قلناه وما قلناه راجع لما ذكرناه
حقيقة والحمل عليه اولى والا يقال المعقود الشرعية في حكم الجواهر فيكون متباينين مع وجود كل كلام
لان الباقي بعد كلامها مشاعلا حقيقة كلامها والكلام في حقيقة الكلام ثم والتفريق تفرق
الاقوال ش اي تفرق المذكور في الحديث تفرق الاقوال قال الاكل في اجواب عما قال التفرق عرضت بم الجواهر
ولما قل ان يقول علل تفرق على ذلك استلزم قيام الغرض بالعرض فهو محال باجتماع اهل السنة فيكون سندا
التفرق ايضا مجازا فاما وجه ترجيح مجازكم على جوازهم واجب بان سندا التفسير والتفرق الى غير ذلك

[illegible]

معرفة القدر والصفة لأن التسليم والتسليم واجب بالعقد وهذا الوجه المقتضية إلى المنازعة فيمنع التسليم وكل جهةالة هذا صفتها يتم الحراز هذا هو الأصل قال ويجوز البيع بغير حال

تكون صدقة القدر شي كالحقبة والشفقة شي كالجاري السمرقدي هم لان التسليم واجب للعقد
 وبه الجملة شي اي جملة القدر والشفقة مفضية الى المنازعة شي المانعة من التسليم والتسليم فيمنع التسليم
 شي اي من جهة الآخر هم كل جملة بذه وصفها شي الجواز شي اي جواز العقد هم هذا شي اي كون الجملة المنقضية
 الى المنازعة مانعة هم هو الاصل شي اي في كتاب البيوع بالاجماع لان شرطية المعاملات لتقطع المنازعات
 المنقضية الى الفساد ثم لا بد من معرفة الاثمان المطلقة قال في الكمال النقدان والفلوس شي كيف ما ذكر لانها
 لا يتبينان عند اخلاف الشافعي رضي صدقة فيثبت في الذمة وعن الفراء الثمن ما ثبت في الذمة قال
 صاحب المجتبى فهو المراد بالاثمان المطلقة بهما وعن الكرخي ما يتعين في العقد فهو مبيع والم يتعين فهو
 ثمن قال لانزاري ثم الاموال ثلاثة انواع ثمن مطلق وسلعة محضه ودار بينهما بيان في كذا فيما قال
 صاحب التحفة ثم الدار هم والدار ثمان ابد اسوار كان في مقابلتها امثالها او اعيان صحبها حرف الباء
 او احتيان في الاثمان يصير صفا ولو كانت بمقابلتها السلعة لتقدير ثمنها والسلعة مبيعا على كل حال لانها
 اثمان مطلقة على كل حال فلا يتعين بالتعيين واما الاعيان التي ليست من ذوات الامثال كالتياب والدور
 والعقار والعبيد والعدديات المتفاوتة كالبطخ والثمار فهي مبيعة ويتعين بالتعين لا يجوز البيع فيها الا عينا
 لانها في حوزة السلم كالتياب بخلاف القياس ثم التياب كما ثبتت بيعا في الذمة موجلا بطريق السلم تثبت
 في الذمة موجلا بطريق الثمن والاجل شرط في التياب لا انه شرط في الاثمان ولكن شرط لتقدير حقيقة السلم في
 ذمنا في الذمة واما المكيل والموزون والعددي المتقارب فكانت في مقابلتها اثنان فهي مبيعة كالمكان
 مقابلتها امثالها اعني المكيل والموزون والعددي المتقارب فكل ما كان موصوفا في الذمة يكون ثمنه وكل ما كان
 مبيعا وان كان كالأحد منهما موصوفا في الذمة فما صح حرف الباء يكون ثمنه والاخر مبيعا لان
 يتبين بالتعيين ويثبت ذمنا في الذمة ايضا فتعين احد الوجهين بالدليل قال شي اي القدر شي هم يجوز البيع في

200

مسند احمد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والله اعلم بالصواب

مجلس شورای اسلامی

۱۴۰۲

الکتاب فی التفسیر

بسم الله الرحمن الرحيم

تبيين الصنف

بسم الله الرحمن الرحيم

از این رو

10/10/10

10

في شرحه

اذا كان لكل من سواهما لان الجملة مفضية الى المنازعة لان ترقيم الجملة بالبيان فيكون احد ما اختلفا روج في حيث يقع
 البعوض في الجواز وهذا اذا كانت مختلفة في المالية فان كانت سواها في كالتثاني والثلاثي والنهري اليوم بقدر الاختلاف
 بين العدلي بغير غنة جاز البعوض اذا اطلق اسم البعوض كما اطلق في البعوض الى ما قد روي من ان كان كانه مناوذة ولا اختلاف في المالية
 قال ويجوز بيع الطعام المحبوب بكامله ومجازفة وهذا اذ باعه بخلاف جنسه قوله عليه السلام في اختلاف النواعان فيبيعوا كبيع

اذا كان لكل في الرواج سواهما لان الجملة مفضية الى المنازعة ش لا يلائم ترجيح بعضها على البعض
 لاطلاق التسمية الا ان يقع الجملة بالبيان شيان بين بعض النقصونه هو المرام او يكون حديثا شيان اخر النقص
 م اغلب روج محض بغير البيع شي الى لا اغلب روج ثم تحريما للجواز شي طلبا لجواز العقد دامور المسامحة
 على الصحة ما كن م وذا شي فساد العقد في المستوية الرواج م اذا كانت شي في التقويم مختلفة في المالية
 كالمذهب كشي الخليفة فان الخليفة افضل في المالية من الكشي م فان كانت سواها في شي المالية م كالتثاني
 وهو ما كان الاثنان منه بغير انقام والثلاثي شي هو ما كان الاثنان منه بغير انقام والنهري اليوم بغير قدش
 بمنزلة الناصري بخاري كذا قال الامام حميد الدين في فوائدهم والاختلاف بين العدلي بغير غنة شي قال لا ازار
 وهي لغة فقهاء ما وراو والنهري يسمون الدرهم عدليا وقد سميوا في كتبهم جاز البيع شي جواب قوله فان كانت سواها
 اذا اطلق اسم الدرهم شي فيما ذكر من هذه الاشياء م كذا قال الاشاي م كذا قال المنازعة من المشايخ م وبيصر
 الى قدر بشي يبيصر اسم الدرهم الى قدر بشي المقدار كشيعة ونحوه م من الفوج كان شي من غير قبوع مدين
 لانه لا تنازعة شي في الاستواء في الرواج ولا اختلاف في المالية شي للمساواة فيما م قال شي في القدر م ويجوز بيع الطعام
 شي المراد بالطعام الخفية وبيعها لا يقع عليها عرفا كذا قال الشراح وقيد بقوله عفا ويؤيد ما قاله الخليل ان المسا
 في لغة العرب ان الطعام هو البه فاصه والمجبوب شي كالعس والحصى ونحوها ومن جعل الطعام اعم قال في المصنف
 وليس كذلك لان الطعام اسم للبر خاصة والمجبوب غير فافهم مكايه شي مصدر من باب المفاعلة يقال كايه مكايه
 اذا كانت له وكال كهم ومجازفة شي وهو ايضا مصدر من حرف قال الجوهري في حرف خذ الشئ مجازفة وجرافا فافهم
 من في الغرب هو البيع بالحدس والطن بالكيل ولا وزن في الجملة في حرف الاخذ بكثرة ومن في كقولهم حرف لفي الكيل اذا
 اكثر منه الجراف والمجازفة في الشكر البيع ويبيصر ج الى المسابطة م وذا شي الى بيع مجازفة م اذ باعه بخلاف
 جنسه فيجوز لمقوله عليه الصلوة والسلام امي لقوله النبي صلى الله عليه وسلم اذا اختلف النواعان فيبيعوا كيف

قوله كالتثاني والثلاثي والنهري اليوم بقدر الاختلاف بين العدلي بغير غنة جاز البعوض اذا اطلق اسم البعوض كما اطلق في البعوض الى ما قد روي من ان كان كانه مناوذة ولا اختلاف في المالية قال ويجوز بيع الطعام المحبوب بكامله ومجازفة وهذا اذ باعه بخلاف جنسه قوله عليه السلام في اختلاف النواعان فيبيعوا كبيع

وقال یحیی بن الوحیدین له انه تعدد النصف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صار هذا كما لو اقر وقال ان كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما اذ التها ومثلها غير ما نعلم

للمشترى الخیار وقالا ش ای ابو یوسف ومحمد بن زنی الوحیدین ش وهو ما اذا ذكر جملة القفزان وما اذا لم يذكر وبه قال الشافعی ومالك و احمد رضي الله عنهم له ش ای لا یخلفهم انه تعدد النصف الى الكل لجمالة المبيع والتمن ش لان جملة القفزان غیر معلوم فیکون نابا زانها غیر معلوم ایضافان قیل سلمنا جمالتهما ولكن جمالة لا تنفی الى المنازعة فینبغی ان لا یفسد البیع كما فی الاعراض المشار الیه لان كل تغییر بدرهم بعد ذلك لا یتفاوت ان یمکن البصرة مائة او اقل او اکثر قلنا قد تنفی الى المنازعة لان البلیغ یطالب المشترى بالتمن او لا والتمن غیر معلوم فیخرج عن تسلیم الثمن وكذا البلیغ یخرج عن تسلیم المبیع لعدم عرفائه قدر المبیع فیتنازعان ثم فیصرف الى الاقل ش ای یمصرف البیع الى الاقل م وهو ش ای الاقل م معلوم ش ای معلوم القایر والتمن وجازا فراه من الجمالة لعدم الضرر لاحد حیث انهما یمیرا عن الاتفاق بقدر الامکان ثم الا ان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان ش بان یقول یتك بهذه البصرة بمائة درهم كل تغییر بدرهم فیصح حیث یزید و یتبع البیع على جمعیتهما او بالکیل ش ای او نزول الجمالة بکیل البصرة م فی المجلس ش قید به لانه اذا كان بعد الافتراق منه لا یصح لان ساعات المجلس جلت كساعة واحدة فالعلم فیه كالعلم فی حالة العقد اما لو اقر قاتقر الفساد فلا یتقلب جائز فان قیل یشکل بما اذا كان الفساد باجل محمول او بشرط خيار اربعة ايام فانه یتقلب جائزا یرفع الفساد بعد الافتراق عن المجلس قلنا الشاذ منه لم یمکن فی صلب العقد فلا یتقید رفع الفساد بالمجلس فان اثر الفساد هنالك لا ینظر فی الحال بل ینظر عند دخول لیوم الرابع وامتداد الاجل الیه م ولها ش ای لا یمیضا ومحمد ان الجمالة یمید بازالتهما ش ای زالة الجمالة بان یکیدا الصبرة فی المجلس فلا ینفی الى المنازعة م ومثل ذلك غیر مانع

و قال یحیی بن الوحیدین له انه تعدد النصف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صار هذا كما لو اقر وقال ان كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما اذ التها ومثلها غير ما نعلم

و قال یحیی بن الوحیدین له انه تعدد النصف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صار هذا كما لو اقر وقال ان كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما اذ التها ومثلها غير ما نعلم

و قال یحیی بن الوحیدین له انه تعدد النصف الى الكل بمحالة المبيع والتمن فيصرف الاقل وهو معلوم لان نزول الجمالة بتسمية جميع القفزان او بالكيل في المجلس صار هذا كما لو اقر وقال ان كل درهم فعليه درهم واحد بالاجماع ولهما ان الجمالة بيدهما اذ التها ومثلها غير ما نعلم

كما ان ذاباع عبدا من عبدين على ان المشتري بالخيار اذا جاز في قبض واحد عندا الى حنفية فلامشتري بالخيار لتفريق الصفقة عليه ولكن اذا كان في المجلس مع حيلة فغير انما لا علم بذلك لان فلا خيار كما اذا راد ولم يكن راد وقت البيع وهو من بيع قديم فم كل شاة بداهم عند البيوع جميعها عندا الى حنفية وكذلك من باع ثوبا مزارعة كل فراع مزارع ولم يمسح حبله الذرعان وكذلك كل معدود متفاوت

شئ اى مثل المذكور من الجملة غير مانع عن صحة العقد وفي بعض النسخ وشاهدا غير مانع اى ومثل الجملة الغير المنفصلة الى النازعة غير مانع وتظهر لذلك بقوله كما ان ذاباع عبدا من عبدين على ان يشتري بالخيار ان شارا فخذوا وان شارا فخذ ذلك فاذا اخذ ايها شارا رقت الجملة فكذا انهما ثم اذا جاز في قبض واحد عندا بحيلة فالخيار للمشتري لتفريق الصفقة عليه شئ اى على المشتري والاختيار للبايع ان تفريق الصفقة عليه ايضا لان التفريق جاز منه وبما تناعه عن تسمية جملة القفص ان اذ الكيل في المجلس فيكون راضيا به ثم وكذا اذ الكيل في المجلس شئ اى وكذا الخيار للمشتري اذ الكيل المذكور من الصبرة في المجلس ثم اوسى جملة قفص انما شئ بان قال لتك هذه الصبرة مائة كل قفص يدبر ثم للمشتري الخيار ايضا ثم لانه علم ذلك لان فله الخيار لان ربا كان في حرسه او غنه ان الصبرة تاتي بمقدار ما يحتاج اليه فزادت وليس له في الشئ ما يقابل ولا يمكن اخذ الزايد جازا وفي تركه تفريق الصفقة على البايع وانقصت فمحتاج ان يشتري في مكان اخر وهل يوافق ام لا فافا كان كذلك فله الخيار لانه يصير كما اذا راد ولم يكن راد وقت البيع شئ فثبت له الخيار وقال تاج الشريعة والجواب بالحنفية من بيع عبدين ان القياس فيه الفساد فيه ايضا الا انما يجوز ان استحسن بالانصاف ومن باع قطيع خنم شئ اى طائفة منه وكذا من البقر في الغربة القطيعة الطائفة ثم كل شاة بدبر ثم يجوز في لفظ كل الرفع والنصب اما الرفع فم لا يتبدل تقديره كل شاة سميت بدبرهم واما النصب فيحتمل ان يكون بدلا من القطيع بدل البعض عن الكل من من البيع في جميعها عندا بحيلة وهذا المسألة ذكرنا القدر وري ولم يذكر فيها الخفاف والمصنف ذكره ثم وكذا من باع ثوبا مزارعة شئ اى بشرط الذرع كذا قال الا ان رادى الكفاي ولكن لا لفظه ان باع بالمتاعلة فالمنع من باع ثوبا على ان يشتري يزار خانه مزارعة كل فراع بدبرهم ولم يمسح حبله الذرعان فم الفزال صحيح فراع وكذا شئ اى كذا ان ذاباع من كل معدود متفاوت شئ اى متفاوت في القيمة كالبيعه

كما ان ذاباع عبدا من عبدين على ان المشتري بالخيار اذا جاز في قبض واحد عندا الى حنفية فلامشتري بالخيار لتفريق الصفقة عليه ولكن اذا كان في المجلس مع حيلة فغير انما لا علم بذلك لان فلا خيار كما اذا راد ولم يكن راد وقت البيع وهو من بيع قديم فم كل شاة بداهم عند البيوع جميعها عندا الى حنفية وكذلك من باع ثوبا مزارعة كل فراع مزارع ولم يمسح حبله الذرعان وكذلك كل معدود متفاوت

ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة او ارضاعا على انها مائة
ذراع بمائة فوجدها اقل فالمشتري بالخيار ان شاء اخذها بحجملة الثمن
وان شاء ترك لان الذراع وصف في الثوب الا ترى انه عبارة عن الطول والعرض

كل ما يتيب بالتقصيص والتقصيص فهو وصف وما لا يتيب بهما فواصل وقيل ما يكون وجوده جته
في تقوم نفسه وغيره وعدمه جته في نقصان نفسه وغيره فهو وصف وما لا يكون بهذه المثابة فهو
اصل فيخرج على هذا الكميات والموزونات والمذروعات فان المكيل لا يتيب بالتقصيص والمذرع
يتيب الطول والعرض يزيد في قيمة نفسه وغيره بخلاف المكيل والموزون فان صبرة الاقترعة اذا
انقص منها قفيز يشتري الباقي بالثمن الذي يخصه من التقصير والذراع الواحد اذا فات لا يشتري
الباقي بالثمن الذي كان يشتري معه وقال الكاكي ومرة كون الذرع وصفا والقدرا اصلا يظهر في مواضع
منها ما ذكر في الكتاب وهو انه اذا وجد زائدا فهو للبائع ومنها انه لا يجوز للمشتري التصرف في البيع قبل الكيل
والوزن او الشراء بشرط الكيل في المذرع يجوز له التصرف قبل الذرع سواء اشتراه محارفة او على انه
عشرة اذرع لانه لما كان وصفا لا يكره اختلاط البيع بغيره فيجوز التصرف له قبل الذرع لان الكل له سواء
نقص او زاد بخلاف المكيل والموزون لان الزائد اصل لا يتبع فيلزم الاختلاف فلا يجوز التصرف قبل
الكيل او الوزن ومنها ان بيع الواحد للآخرين لا يجوز في الكميات والموزونات وفي المذروعات يجوز
لان الزيادة لما كانت اصلا وكانت يتباين تدبه فلا يجوز بدون المساواة في الاموال الربوية بخلاف المذرع
فلم يتميز زيادة ما نفعه لكونه بعام ومن اشترى ثوبا على انه عشرة اذرع بعشرة او ارضاعا على انها
مائة فوجدها اقل فاشترى بالخيار ان شاء اخذها بحجملة الثمن وان شاء ترك لان
المذرع وصف في الثوب ش ما بينا من ظهور اماراة الوصفية والتبعية فيه دون غيره من زيادة القوة
بزيادته ونقصانها بنقصانه ولعدم تمكن افراده من الجملة حتى لو باع ذراعا من ثوب لم يخرج
المقصود من الثوب هو الثمين واللبس لا يحصل بذراع بخلاف القفيز من الصبرة ثم اسكت انه عبارة
عن الطول والعرض في هذا توضيح لكونه بمنزلة الوصف فان قيل الاستدلال بهذا على ان الذرع وصف

والوصف لا يقابله شيء من الثمن كما طواف الحيوان فليخذ اياخذ ولا يكمل الثمن بخلاف الفصل الاول
لان المقدار يقابل الثمن فليخذ اياخذ ولا يحصى كالاخذ في الوصف الذي كورلتخرا الحق عليه فيختل الرضا

وصف غير مستقيم فان الطول والعرض كما هو وصف فكذا كالكثرة من حيث الكيل والوزن
ايضا وصف يقال شيء قليل وكثير فلم يكن القفيز الزائد هناك وصفا فلنا بل ان القلة والكثرة
من حيث الكيل والوزن كان اصلا ومن حيث الذرع كان وصفا لدخولها تحت الحدود التي
ذكرنا في التفرقة بين الاصل والوصف فانه زيادة شبر واحد مثلاً على الشبر فيوجب زيادة قيمة الشبر
مع ان وصف الكثرة والقلة حصل به لان الكثرة بكثرة الدخول بخلاف الذرع فان زيادته توجب
زيادة قيمة لم يكن لها بدون ذلك الذرع وهذا متعارف بين التجار فكان الذرع وصفاً فهم والوصف
لا يقابل شيء من الثمن شئ الا اذا كان مقصوداً بالتناول حقيقة كما اذا قطع البائع يد البعد المبيع
قبل القبض يسقط نصف الثمن او حكماً حتى البائع كما اذا حدث عيب اخر عند المشتري او لحق
الشارع كما اذا غاط المشتري الثوب المبيع ثم اطلع على عيب يكون للوصف قسط من الثمن ثم
كاطراف الحيوان شئ يعني اذا اشترى جارية فاعورت عند البائع لا ينتقض شئ من الثمن وكذا
المشتري باعها ما ربحته اذا اعورت بعد ما قبضها بدون البيان وسبب في ذلك في باب المراجعة انما
تعالى هم ولهذا شئ ايضاً لقوله والوصف لا يقابل شيء من الثمن هم ياخذ به بكل الثمن شئ
اي ياخذ ذلك الثوب الذي اشتراه على انه عشرة اذرع فوجد اقل فانه ياخذ به كمال الثمن
كما ان هم وبخلاف الفصل الاول شئ وهو فصل الكيل فانه ياخذ الموجود بحصته من الثمن
هم لان المقدار يقابل الثمن شئ لانه ليس بوصف هم ولهذا شئ اي ولكون المقدار لا يقابل شيء
من الثمن هم ياخذ بحصته شئ من الثمن هم الا انه تخيير شئ استثناء من قوله اي الا ان المشتري
خير بين الاخذ والفسخ هم لفوات الوصف المرغوب فيه شئ وفي نسخة شئ لفوات الوصف المذكور
ثم كتب تحت اي المذكور في هذه السلسلة في الفصل الاول هم لتغير المقصود عليه فيختل المرضي شئ

للقول الجواب لو اشترى
 على اقل من عشرة
 الثواب فاذا اوقعت
 الواحد عشر فليس
 الجواب للمبيع او المقتن
 ولو بين لكل ثواب
 من اجل ان في فصل
 النقصان بقوله
 ولما اتي بالثواب ولم يجر الزيادة
 فيها الا عشرة للمبيعة
 وقبل عندنا في حقيقته
 لا يجوز في فصل النقصان
 المقتن وليس بصحيح
 ما اذا اشترى ثوبين
 على انهما هرديان
 فاذا احدهما
 مرد في حديث
 لا يجوز بينهما
 وان بين ضرب
 كل واحد منهما
 لانه جعل القبول
 في المردى شرط العقد
 في المردى وهو شرط
 فاسد ولا قبول
 بشرط في المردوم
 فاستترعا

استاذي جعفر الطوسي رحمه الله تعالى واخصا وقول ان النساوانا هو عند جملة الزمان واما اذا عرفت ساحتها فانه يجوز
 جعل هذه المسئلة نظير الموباع كل شاة من القطيع بدرهم اذا كان جزء اشياء معلوما فانه يجوز عندهم لبقا كجاءه في
 والافق عندنا في حقيقته رضي الله عنه يعني ان جملة درعان الدار وان عرفت لا يعلم موضع عشرة اذ عرفت من انه ذوات منها بقيت
 الجملتهم ولو اشترى عدلا من عدل الشيء كسر العين مثله من نفسه في مقارده وكنه عدل الحمل وقال الاستاذ في العلم اذا عدل
 بشههم على انه عشرة الثواب فاذا هو تسعة عشر اي فطرت انما تسعة الثواب هم او احد عشر من اي او فلهذا احد عشر ثوبا هم
 فسد البيع من اما اذا رويهم كجاءه المبيع من لان الزائد لم يدخل تحت العقد فيجب ردو والا ثواب تحسفه فكان المبيع مجهولا
 جملة نقضي الى المنازعة واما اذا انقص فلهو جوب حصة الناقص عن ذمة المشتري وبقي مجهول لانه لا يري انه كان جيدا او سطا او رديا
 وحيدة لا يري قيمته يقين حتى يقطعا كانت جملتها توجب جملة البات من الثمن فانيك في مناد والى هذا اشار بقوله هم او من
 اي فساد البيع كجاءه الثمن في صورة النقصان هم ولو بين لكل ثوب ثمانين ان يقول كل ثوب بدرهم هم جاز في فصل النقصان
 بقدره ولو اشترى من اي للمشتري اشجارا ذابا من لكل ثوب ان شاعرا عند جملة من الثمن وان شارك هم ولم يجر في الزيادة كجاءه
 عشرة البيعة لان العقد يتناول عشرة فليس له والثوب الزايد وهو مجهول وبجاءه لصير المبيع مجهولاه وقيل عندنا في حقيقته
 لا يجوز في فصل النقصان ايضا من اي قال البعض من مشائنا ان البيع فاسد عندنا في حقيقته في فصل النقصان ايضا لانه جميع من
 المردوم والموجود في صفته فكان قبول البيع في المردوم شرط القبول في الموجود فيفسد العقد كما اذا جمع بين حرد وعبدني
 حقيقة وهي لكل واحد ثمانمائة ليجوز البيع عنده في الثمن خلافا لما كان لك بناء وكما لو اشترى هرديين فاذا احدهما مرد في فان
 العقد فاسد عنده قال المصنف هم وليس بصحيح من اي عدم الجواز في فصل النقصان في صحيح وقال الاستاذ في اي ما قبل ان
 عندنا في حقيقته لا يجوز البيع في فصل النقصان ليس بصحيح لان كل ثوب سباعه ثم ثوبا فاذا انقصت يكون باقي الثمن معلوما لانه
 هم بخلاف ما اذا اشترى ثوبين من بضاعه ما استل به بعض المشايخ فيقالوا بسلسلة من اشترى ثوبين هرديين فاذا احدهما
 مردى على ذكرنا فانه المصنف بهذا الذي نحن فيه لا يشهد هذه المسئلة بمرن ذلك بقوله بخلاف ما اذا اشترى ثوبين هم على انها
 هرديان فاذا احدهما مردى حيث لا يجوز فيها وان بين كل واحد منهما لانه جعل القبول في المردوم شرط القبول في المردوم
 وهو شرط فاسد لان المردوم غير مذكور في العقد فشرط قبوله في العقد فيفسد العقد فلو ان سلبا لانه شرط القبول المبيع قبول ما
 ليس بصحيح وانه مفسد للبيع كالمردى في العقد فلهذا لا يوجب بهنا فانه ما شرط قبول العقد في المردوم وهو مفسد
 تركه هم ولا قبول في ثمة المردوم من ولا تقدير ايراد العقد في المردوم لعدم تصور ذلك فيه واما تقدير ايراده على الموجود
 فتقضى ولكنه خلاف في المردوم وهو في بفتح الراء مردى بسكونها قال الكافي منسوب الى امرأة ومروها قريتان بخراسان وتجه
 الاكل على ذلك قالت هذا صحيح منها فان امرأة مدينة عظيمة مشهورة بخراسان قالوا في المشتري ومروها مينة مينة قد كتمت
 يقال لخصا من بنابر جمهورنا وقال في المشتري ايضا مدينة عظيمة مينة مينة كلوا احد من غيا لور وهرارة وبلغ ونجاري اثني عشر
 يروا هم فاقترعوا من اي شرا العمل على انه عشرة الثواب بائنه كل ثوب بعشرة فاذا هو تسعة عشر الثوبين على انها هرديان فاذا
 احدهما مردى في اشترا فاجتاز المبيع في الاول دون الثاني وقال الكافي في حصول الفرق بينهما جواز الشئ للمردوم في
 بوصف اذ خلا في عقد واحد كان قبول كل واحد منهما شرط صحة العقد في الآخر ذلك الوصف فاذا انعدم ذلك الوصف
 كان فاسدا بالنظر الى انعدام ذلك الوصف واما اذا كان احدهما معدوما لانه ووصفه لم يكن هذا خلا في نفس العقد حتى يكون قوله شرط

في المردوم شرط العقد

في المردوم شرط العقد

لنعمه العقد في الاخرهم ولو اشترى ثوبا وبيع
 ابو حنيفة ترشفه احد عن يافته في وجه الاول
 سن ويملك له النصف بجماعهم من غير خيار
 ان شارش يعني له الخيارهم وقال ابو يوسف
 ياخذون بشره ان شارش يعني له الخيارهم وقال
 ويخسرش يعني له الخيار في الوجهين هم لان من ضرورية
 ومنه بعض النسخ فيجوز عليه اي على النصف حكم
 كل ذراع يبدل نزل كل ذراع بمنزلة ثوب طيعة
 شئ من الشئ ولكن ثبت له الخيارهم ولا ينفق
 وهو الكيل والوزن بشره ان شارش بان قال كل
 الشرط وهو ما اذا كان اقل من الذراع لم يملك
 والنصف بمنزلة النصف كذا ذكره في الاستحسان
 الذي يتفاوت كالتقصير والسرويل والعمامة
 لا تتفاوت جواربه هم لا يلبس للمشتري ما اذا
 سن بالصدا والمحلة اي المقتطع وان كان متصلا
 بمنزلة بعض عن البعض فيصير كل ذراع اصلا
 اي المشايخ هم يجوز ذراع سن وان لم يمس
 ثوبه عند قوله بخت تغير من بهاء الخطية
 ثم فصل في شرائه فصل في بيان ما يقع تحت البيع
 يتناول الموصوف من كل قبيل ليس فيها ثياب
 البعير حتى لو دخل العروة بعد ان دام البناء
 بيع عرقها لا يباين بايل بيضا جعاج ولا
 اي العروة باقيا للكان ايضا في ثوبه حتى
 الاسفل من الرمي وبه قال الثمانى وبذلك احمد
 بالاتفاق هم ومن باع ارضا وشرى فيها من
 هم فمقدار شبهة البناء في فيكون له جاله
 بالارض هم للفصل سن يعني ليس انصا
 في البيع الا بشرط ولو تفتق احد فانه متصل
 ومنه فصل محل عن الام وفي النكاح حصة
 وهو فصل محل عن الام وفي النكاح حصة

ولو اشترى ثوبا واحدا
 على انه يشترى اذ كان كل ذراع
 بهنهم فاذ كان عشرة
 وله ثوبان عشرة ونصف
 قال ابو حنيفة في الوجه الاول
 يخذون بشره من غير خيار
 وفي الوجه الثاني ياخذون
 بنصفه انشا وقال ابو يوسف
 راحة الله عليه الوجه الاول
 ياخذون ياخذون عشرة شاة
 وفي الثاني ياخذون بعشرة شاة
 وقال ابن ابي عمير الوجه الاول
 ياخذون بعشرة ونصف الشاة
 وفي الثاني بنصفه ونصف
 ويخيل من ضرر مقابلته الذراع
 بالذراعهم مقابلته بنصفه
 فيجوز عليه حكمها ولا ينفق
 انما الفرق كل ذراع يبدل
 نزل كل ذراع بمنزلة ثوب
 علقه وقد انفق في حنيفة
 رحمة الله عليه في النكاح
 في الاصل وانما الحكم المنقلا
 بالشرط وهو مقيد بالذراع
 فعد عند عاقل الى الاصل
 وقيل في الكرايا الذي
 لا تتفاوت جواربه كالمشتري
 ما زاد على المشتري طالة بمنزلة
 الموزون حيث لا يضره
 الفصل وعلى هذا قال ابو حنيفة
 بيع ذراع منه فصل
 ومن باع دارا وشرى ثوبا
 في البيع وان لم يسمه كان
 اسم الله يتناول العروة
 والبناء في العرف ولا ينفصل
 انما من يكون متعلا ذراع
 ارضا داخل في ثوبه
 ولا ينفصل من ثوبه
 الا بالسمكة لا ينفصل
 فشاها للملح الذي يبيع

هوله فيها ومنها
من حقوقها وقال
من وافتها لم يخل
لما فلتنا وان لم يقل
من حقوقها أو من
مراقتها خلاصه
اما التمر المجذوذ
المقصود لا يدخل الا
بالتميز به لانه
منزلة المتاع قال
ومن باع ثمرة
لم يبد صلحا
او قد بد اجاز البيع
لانه مال منقول
اما لكونه منتفعا به
في الحال وفي الثاني
وقد قيل لا يجوز
قبل ان يبد صلحا
والاولى الصلح على المشتري
قطعها في الحال
فقرع الملك بائنا وهذا
لا اشتراط مطلقا
او بشرط القطع وان شرط
تركها على التحصيل
فند البيع لانه شرط
لا يقتضي العقد
وهو مشغل لملكي الغير
او هو

وما يتصل بالبيع والا فلتنا في بيع الثمر المزروع والتمرة المزرعة ان يقول بعت الارض او الشجر بكل قيل كثير من
اي البائع ثم فيما يشي اى في الارض ثم ومنها اش اى ومن الاشجار وقال شيخ رحمه الله في لف ونشر لان فينا بيع الى
الارض التي فيها الزرع وقوله تعالى ارجع الى الاشجار التي فيها الثمر من حقوقها اش اى قال من حقوقها او قال من مراقتها لم
لم يرد في بيع اى الزرع والتمر لما قلنا ان اشار به الى قوله لا تخالسا منها والاشجار ان يقول بعت منك قيل او كثير من
لم يقل من حقوقها ومنه قوله وان لم يقل من حقوقها او من مراقتها لم يخلو من بيع اى في البيع لعموم تمام القطع وان
ان يقول بعت الارض او الشجر لم يرد عليه ذلك فقدم بيان ذلك الربيع ان يقول بعت حقوقا او ارضا لا يخلو لان الحق في العادة يذكر له
بيع لا بد لبيع منه كالبطريق والشرب والمرافق فانه حقوقه وهو مخصوص بالتتابع كبيع المار والزرع والثمار ليس كذلك فلا يخلو
اما التمر المجذوذ في بيعه بالدين يمتنع ويجوز بميلتين لان كليهما بمنه واحده هو المقطوع قال الا ترون الاول بالامالة التماسية
بين المحصود وهو قوله ثم والزرع المحصود لا يدخل الا بالتميز به لانه لا يدخل بحقوقه كبيع قليل وكثير من ثمرها وان لم يقل من حقوقها
او من مراقتها لا يدخل اى لان كل واحد من المجذوذ والمحصود بمنزلة التماسية في الموضوع فيهما ثم قال من اى التمس
ثم ومن باع ثمرة لم يبد صلحا حاشا للاختلاف لعلنا في بيع الثمار بعد بدو الصلاح لكن الاختلاف في تفسير بدو الصلاح فغذا هو
ان يامن المعايمة والعنا وذكره في البسوط وعند الشافعي رضى الله عنه بطور الصلاح بطور الفتح ومبارى الحكاوة اما
قبل بدو الصلاح اذا اشتراها مطلقا يجوز عننا وعند الشافعي وما لك احمد رضى الله عنه لا يجوز البيع والبيع شرط القطع قبل
بدو الصلاح يجوز فيما يتفق به بالاجماع وبشرط الترك لا يجوز بالاجماع وبيع الثمار قبل الفطور لا يجوز بالاجماع وبعد الفطور على ثلاثة
اجزاء احدها ان يبيها قبل صيرورتها منتفعا بها فان لم يصح لنا قول بعت اوم دخلت الدواب فقال شيخ الاسلام لا يجوز
ذكر الف يرد في شرطه والاستصحاب لا يجوز واليه اشار محمد في كتاب الزكوة في باب العشر واخرج في الجاهل وهو صحيح
والثاني ما اذا باع بعد اصدار منتفعا به الا انه لم يمتد عليه فالباع جاز اذا باع مطلقا او بشرط القطع ولو باع بشرط الترك فالباع عليه شرط لا
المقر وفيه نفع لاجل المتعاقبين والثالث اذا باع بعد ثمانية عشر عليه فالباع جاز عند الكل اذا باع مطلقا او بشرط القطع ولو باع
بشرط الترك لا يجوز في القياس وهو قوله لا يجوز في الاستحسان وهو قوله محمد والشافعي وما لك احمد رضى الله عنه ان يامن قريب اشار
تعالى وقال القدر في بيع ثمرة لم يبد صلحا حاشا او قد بد اجاز البيع ثم وقد روى عدم اجاز قبل بدو الصلاح والاول
التمر لانه مال منقول اما لكونه منتفعا به في الحال او في المال سبق ومنه بعض النسخ ان في الثاني والثالث في الجاهل وهو صحيح
من ساعت وهر حيفر وفي قاضي خان لم يجوز عامته مشايخنا بيع الثمار قبل ان تصير منتفعا لئلا يعلو على الصلح والسلام عن بيعها
قبل بدو الصلاح والماد بالصلاح الانتفاع وقد قال الفضل يجوز بيعها الفطور والمنع محمول على سبعا قبل ظهور صلاحها
لان انتفاع في الزمان الثامن وقد قيل لا يجوز بيع وهو قول شمس النعمة الشرعي وشيخ الاسلام غراهر زادو ثم قبل ان
يبدو صلاحها والاول يش اى جاز البيع في الحالين ثم اصح سنن كما قال الامام القسبي وانتارة المصنف
ثم وعلى المشتري قطعها في الحال فغيرها الملك البائع وبها سنن اشارت الى اجواز ان يكون
اذا اشتراها مطلقا او بشرط القطع اى اذا اشتراها بشرط ان يقطع ثم وان شرط تركها سنن بان قال في
على ان تركه ثم على التمس في البيع لا يدخل اى لان بشرط الترك ثم بشرط لا يقتضي العقد سنن لان
مطلق البيع يقتضي تسليم المقصود عليه ثم وهو سنن اى بشرط الترك الذي لا يقتضي العقد ثم شغل ملك الغير وهو سنن

نقل

هم رواية ابن زياد عن محمد بن عثمان القتيبي يكون البيع التام من قبل التسليم الا ان كان من قبل التسليم هم يكون بعد الوزن من اى باء وزن الثمن
والبائع والموثق اليه يميز ما يتبعه من غير ثمن اى من غير ثمن من الرميح اى البائع هم السبيل من اذا جاز
سبيلهم ليس في المشتري هم وفي رواية ابن سنان عن شاذان اى من جازة القادهم على المشتري لا يحتاج الى التسليم
ارجح القتيبي لان حق البائع في القدر والجودة جميعا وبالجودة تعرف بالقدر كما يعرف القدر بالوزن فيكون عليه من اى على المشتري
وقال القتيبي ابو الليث في البيوع ارجح وان المشتري والناقل في المشتري لان عليه ان يوفيه الوزن ومنه الحكمه والصريح انها على المشتري
قال شاذان اى القدر من هم وارجح وان الثمن من المشتري لما بينا ان شاذان اى ان المشتري هم هو المحتاج الى التسليم الثمن وبالوزن حق
التسليم فيكون الوزن على المشتري هم قال شاذان اى القدر من هم ومن باع سلة ثمن اى بالدرهم والدينار هم
قال القتيبي من الثمن او لا لان حق المشتري في الثمن في المبيع فيقيم وفي الثمن يتعين حتى البائع بالقبض لما بينا ان شاذان اى ان المشتري
اقال شاذان في قوله قال كان له ثمنين في الثمنين في المبيع فيقيم وفي الثمن يتعين حتى البائع بالقبض لما بينا ان شاذان اى ان المشتري
به حال احمد عن شاذان قوله ان حكم على التسليم في كل واحد منها احضار ما عليه فاذا احضره لم يسلم الثمن الى البائع والمبيع الى المشتري في كل
البيعين ما بينهما من الثمن فاذا سلم احدهما جاز الاخر كما في شرح الوجوه وقال لا تراه في ذلك في ثمنين وجب في ثمن واحد على
المشتري فيما اذا كان المبيع حاصلا اذا كان فائدا لم يقبض عليه من المبيع في ثمنين انما يقبض في ثمن واحد في ثمنين
فالمشتري ان يبيع من التسليم في بيع المبيع ويكون حيث يمكنه قبضه من مكانه فاذا دفع الثمن ثم البيع في ثمنين انما يقبض في ثمن واحد في ثمنين
الى ان يسلط الى المشتري حتى انما يملك في يد البائع ان قبض البيع وهو الثمن الى المشتري في ثمنين اى لا استواء البائع والمشتري وفي الثمنين
او ثمنين اى وبيع من ثمنين قبل التسليم ما كان في هذا الموضع الا انما لا يكون في التسليم الا استواء البائع والمشتري في ثمنين
وغيره من حاجة الى التقييم احدهما في الدفع على اى في دفع المبيع والثمن وفي المبيع لا يكون معرفة كيفية التسليم وكان التسليم
التي هي من المشتري وبين المبيع من غير ثمن من قبضه ويدخل البيع في ثمنين المشتري قال ابن شاذان وهذا اتفاق اهل العلم وقال
الشافعية منى السد عن القتيبي في الدينار والدينار ليس لها التراجيح ومنه الثياب ونحوها بقدر من مكان الى مكان الا الطعام مكايده
فبالكيل في العقار والشجر بالتحسين في المفايز الحكم فيه المعروف بقبض العقار بالتحسين وقبض النخل الى مكان الا تحقيق البائع
وبه قال ابو حنيفة في الحبث امره البائع بالقبض فلم يقبضه حتى اخذ الانسان فان امكنه قبضه من غير قيام جميع التسليم والا فلا وفي النظم
الربايع اى حلتى شجر العباد وبالحاجة او بغيره او لو تبادى حرفه فخل لا يصير قابضا ولو قبض المشتري فوجب بيعه
بده الا ان يكون رضا ولما روي عن ابن عباس في بيع الدار والدار لا يكون قابضا ولو قبض المشتري فوجب بيعه
او جارية فوان يزوجها فزوجها ودخل بها وجازا يكون قبضا ولو لم يدخل لا يكون قبضا ولو دخل المشتري شيئا من هذه الاشياء فزوجها
يصير ان لم يكن له الزوج فخرج بالتقصان في هذا كله ومنه جميع النوازل في بيع الدار التسليم او ان يملكه فخرج من غير كلفه ولو باع حقة
في بنية ودالية القصاص ليقبض فان قال خلت بينك وبينها فتسلم والا فلا تسلم الدار واما ما كان عن المشتري فوجب بيعه
يكون في بيعه فلهذا في جابح شمس التكميل في قبض وان كان العقار قابضا على حقة فلا فلهذا في حقة في حقه فلهذا في حقه
سليمه الا فتحة المشتري الباب فوجب فان امته اخذ به لا تخون كان تسليما والا فلا ولا الا في جابح شمس الا ان كان لا يقدر
القبض الا على من ليس له جمل الا يكون قبضا على هذا القول ولو كان معجل وعن قبضه وكذا لو اشترى ركة من الزاكن في حقه ولو اشترى
الزاكن في حقه من غير من حقه ولو كان معجل ولو كان في البيت متاعه وان قبل او دفعه منع التسليم ومنه الوجوه

مراد به ابن زياد
عن محمد بن عثمان القتيبي
يكون بعد الوزن
الاخرى انه يكون بعد
الوزن والبائع هو
المحتاج اليه ليعزى
تعلقه من قبضه
القبض للمعيل
في رواية ابن سنان
على المشتري لا يميز
الى التسليم الحقة
والجودة تعرف بالقدر
كما يعرف القدر بالوزن
فيكون عليه
قال وارجح وان الثمن
على المشتري لما بينا
انه هو المحتاج الى التسليم
الثمن وبالوزن يحقق
التسليم قال ومن
باع سلة ثمنين
للمشتري اى دفع الثمن
او لا لان حق المشتري
تعين في المبيع فيقيم
دفع الثمن ليعين
حق البائع بالقبض
لما بينا ان يتعين بالتعين
تحقيق المساواة
قال ومن باع سلة
بقدر او ثمنين قبل
لها سلم ما سأل
لاستوائهما
في الثمنين وعدمه
فلا حاجة الى
تقديم احدهما
في البيع

المتاع الغرض بالبيع لا يمنع فلو ان لم يقبض المتاع والبيع صحيح وفساد التاجر ووليته غنمه ولو باع التوبه وهو في ايديهما بالتحليله
 فهو قبض عند محمد خلافا لابي يوسف ولو اشترى منها ووقع قارورة ليزنه فيها بصفحة المشتري فهو قبض وكذا كالتبعية على الاصح
 وان كان في بيت البائع وكذا سائر المكيلات والموزونات اذا وزنهما او كالمباي في حال الشترى بامره ولو عصب شيئا لبعينه ثم اشتريه بامره
 بالشرط وليس للبائع حصة بالشرط الوادية والعارية الا اذا وصل اليه بعد التخييل ولو اشترى حصة في السلو او حصة في السلو
 ولو اشترى تمر على التجار فخذ ما على الشترى وفي الموازنة على البائع وكذا اقله الجوز والشليم والبصل ونحوه على المشتري الا اقله الجوز
 فهو على البائع بكل حال ولو اشترى حصة في سبلة او شيئا في جوالق او ثوبان في عار فالأختاج على المشتري ولو اشترى وخر حصة في الحصر
 فلهما على البائع ولو اشترى حصة في سبلة او ثوبان في جوالق او ثوبان في عار فالأختاج على المشتري ولو اشترى وخر حصة في الحصر

باب خيار الشرط

جائز في البيع للبائع والمشتري وله الخيار ثلثة ايام فعادتها

والا صل فيه ما روى ان جابر بن صنف بن عمرو وكان نصارى كان يبيع في البياعات فقتل له البني عليه السلام اذا بايعت فقتل كخوفه ولى الخيار ثلثة ايام

معنى باب خيار الشرط في بيان احكام خيار الشرط ولما فرغ من بيان البيع اللازم وهو الذي ليس فيه خيار بعد وجوبه بشرطه بشرط في بيان البيع الذي لا لازم له خياره ولو كان الاخرى على غيره ثم قدم خيار الشرط لا ينعى عليه كحكم الرواية
 لا يمنع من كونه خيارا لغيره لان البيع على اربعة انواع خيار الشرط وخيار المروية وخيار العيب وخيار التيقين كما اذا اشترى
 احد المتضمنين وهو خيار سلطان ياخذ ايسارا ويحبس في هذا الباب ان شاراه الدخايل ليرى خيار الشرط اي خيار يثبت بالشرط او لولا الشرط لم يثبت
 اختيار بخلاف خيار المروية والعيب فانها يثبتان من غير شرط وهذا الصنف من باب اعتناء الحكم اليه كصلاوة الفهر وكان من جهة ان العمل
 في البيع كونه في معنى القمار ولكن لما جازت له يستلزم من العمل به فظهر عليه في منع الحكم دون سبب تقبيل المعاملة لا المكان وشرط خيار جابر باجتماع العلم والقول
 ولكن التمسك في المدة ويجوز للبياع والشترى او لهما معا ان يغيرا ما في غيرهما اختلاف في انشاء الشرط قال في بيان الشرط وان شرطه يجوز للشرط
 للبياع لانه ثبت بخلاف القياس فيقصر على يوم النقص هو لا يشترى قلنا المصنف هو قوله عليه الصلوة والسلام اذا بايعت فقال البيع الشرط فيقول وان كان له خيار
 جازع ليدفعه ان يرد في وقتي البيع ولا يشترى هم خيار الشرط جازع في البيع ولا يشترى له خيار ثلثة ايام ثم قال لا ارادى وقوله ثلثة ايام روى
 على طرف اي في ثلثة ايام بالبيع على من خسر منه كخوفه في اي حصة ثلثة ايام قلت في قوله خسر منه خسر ما لا يخفى والاول ان يكون خسر منه في وقتي البيع او في وقتي الخيار
 ايام ثم ثلثة ايام من اي فساد ثلثة ايام لانه اذا جازع في ثلثة ايام ففيها ودونها بطريق الاول هم والا صل فيه خيار في حوز
 شرط بخيارهم روى ان جابر بن صنف بن عمرو كان نصارى كان يبيع في البياعات فقال له البني عليه السلام اذا بايعت فقتل كخوفه ولى الخيار ثلثة ايام
 ثلثة ايام من اي فساد ثلثة ايام لانه اذا جازع في ثلثة ايام ففيها ودونها بطريق الاول هم والا صل فيه خيار في حوز
 شرط بخيارهم روى ان جابر بن صنف بن عمرو كان نصارى كان يبيع في البياعات فقال له البني عليه السلام اذا بايعت فقتل كخوفه ولى الخيار ثلثة ايام
 ضعيضا وكان قد قتل لسانه فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم قل لا خلاية فقلت لهم فقولوا لا خلاية ولا خلاية وكان يشتري شيئا ويحبس بالي لم يقبلوا له ان
 هذا قال فيقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خسر في بيعي وسكنت عنه الحاكم وكذا رواه الشافعي في البياعات فبشرعنا في بيعه عن جابر بن صنف بن عمرو
 رضي الله عنه ورواه البيهقي في المعتمد ورواه البخاري في تاريخه والاصح وقل حدثنا العباس بن الوليد بن جابر عن عبد الله بن علي بن اسحاق عن جابر بن صنف بن عمرو
 بن جابر قال كان جدي صنف بن عمرو اصابت امره في اسنكت لسانه فزارعت عقدا وكان لا يبيع التجارة فلا يزال يشتري كذا كذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال لا بدت فقل لا خلاية وانت في كل سلة ابتعتها بخيار ثلثة ايام ثم ثلثة ايام منته وكان في زمن عثمان رضي الله عنه يبيع في السوق فبيع له بالدينار فخره
 ويعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم حلت به بخيار ثلثة ايام فامر الرجل من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول صديق ذكره في ترجمته فقال
 قلت دل حديث احكام على ان القضي بثمانين من مقتضى حديث البخاري في تاريخه دل على انه مقتضى بن عمرو والله جابر قال روى الرضا عن جابر
 يوسف بن حماد البصري حدثنا عن ابي بن عبد الله عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
 وان ابله التوا لابي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اجز عفيته عا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فنهاه فقال يا رسول الله اني لا اعبر عنك

[illegible]

وفي هذا المسألة قلنا
 الحذر واليه مال، فهو وهو
 انه بيع شرطه قاله
 فاستدل لتعلقها بالشرط
 واشترط التبعيه منها كنه
 مفيد للعقد فاستدل
 القاسد لولي ووجه
 الاستحسان ما بيننا
قال وخيار البائع
 يجمع حزم المبيع
 عن ملكه لان عمام
 هن السبب بالامضاء
 ولا تنضم مع الخيار
 ولين
 ينقض عقده ولا يملك
 المشتري التفرع منه
 وان قبضه بان البائع
 فهو مبيع المشتري
 وهلاكه في ذمته
 الحجاز ضمنه بالقبضه
 لان البيع ينفسخ بالذم
 لانه كان موقوفاً كفا
 بدين الحل ففي مقبوضنا
 في بدل على سوا الشراء
 ونبيد القيمة
 ولو هلك في بدل البائع
 انفسخ البيع
 ولا شيء على المشتري
 ان سار بالصحح المطابق

في الفاسد كذلك حلالا لمحال السلم على المصالح اذا اتي بالبيع النقي به دون الفاسد هم قال س اى القدر ورسمهم وخيار المشتري
لا يمنع خروج البيع عن ملك البائع من قبله بل يمنع في جانب الآخر لا يمنع من س من الآخر هو البائع ومنع لازم ثابته
لتمام المرفعة منه تحت لا يمكن البائع من الفسخ وهو ليس اى منع خروج البيع عن ملك البائع عند خيار المشتري هم
لان الخيار اذا منع خروج البذل عن ملك من له الخيار لانه سخي فانظر لدون الاخيرين يعني لم يشترع للاخر الذي ليس
له الخيار لان الخيار مانع الحكم في جانب من الخيار لانه جانب من ليس له الخيار لم يقل س اى القدر ورسمهم لان المشتري
لا يمكنه س اى البيع هم عند اى حقيقة وقال لا يمكنه س وبه قال الشافعي في ردة الدعوى في قول مالك واصلهم لانه س
اى لان البيع لما خرج عن ملك البائع فلو لم يدخل في ملك المشتري يكون تراكوا الى الملك ولا عهد لما في س من غير خروج
هم في الشراء فيصير كالسائر ولا بل حقيقة انه س اى الشان هم لما لم يخرج الثمن عن ملكه س اى عن ملك المشتري هم
فلو قلنا بان يدخل البيع في ملكه س اى من ملك المشتري هم لاجتماع البدل ان س اى الثمن والثمن هم في ملكه حل
واحد كما للمعاوضة من غير حث الحكم للمعاوضة واخره من ضمان خصص المدين بالان الثمن يجب على الناصب او الباق
البيوع والاختيار المدين عن ملك مولاه فيجب البدل لان ذلك كالحال في ثابته لاجتماع معاوضة فان قلت السلم اليه يملك المال
والسلم فيه ملكه قلت السلم فيه يملكه رب السلم في ردة السلم اليه لان حكم الثمن ولذا بازيه عتيب الابل وهو كسائر
البياعات قال البائع يملك الثمن في ردة المشتري فلا يوجب البدل فان قلت يرد عليك اجتماع الاجرة والمنفعة في
ملك الموراد او اشتراط قبيل الاجرة قلت لا نسلم الاجتماع لان المنفعة منه ردة فكيف يكون الاجتماع فاذا احدث ملكا المستاجر
ولا اجتماع اذن هم ولا اصل في الشراء من اى الاصل لا اجتماع البديلين في ملكه حل احكاما للمعاوضة هم لان المعاوضة تقتضي تسليم الشيء لغيره
المكافئة يوجب ان يدخل البيع في ملك المشتري والثمن من ملك البائع هم ولان الخيار شرعا نظره مشتري لغيره س اى
ليتنا في تفكرهم فيقف على المصلحة فلو فعل في ملكه س اى في ملك المشتري هم بواقع على غير اختياره لانه لا يمكن س اى
هم قوبيل فيقف على غير اختيارهم فيقف على النظر لان الاشرار على موقوفه بالفض واما الجواب عن قولنا لا يلزم
له في الشرع قائما بطل ذلك بما اذا اشتري متولى الكعبة اشارة لما اوجبه السدا انتها حيث يزول عن ملك البائع ولا يلزم
في ملك المشتري ويبطل ايضا بالركة المستقرة بالدين لان الركة تزول عن ملك الميت ولا يدخل في ملك الورثة فان
قيل لو لم يثبت للمالك للمشتري شيعة ان لا يكون له حق الشيعة به كما لا يتحقق الشيعة بدارا كفى وكان له حق الشيعة بالاجزاء
فلما انا لشيعة الشيعة لانه بشره انما صار حقها تصرفا لانه ملكا بمنزلة العبد المادون اذ ابايعت واجبة فانه لستحق الشيعة
بهذا الشراد وان لم يثبت له الملك ولذا الواجبة المشتري بغير عقده لانه صار حق بالتصرف فيه واقدا على الاحتراق
استقاما اختياره شبهه كذا في المبسوط هم قال س اى القدر ورسمهم وان ملك في يده س اى ان ملك المدين في اليد المشتري
هم ملك بالثمن س سواء ملك في ماله اختيارا وبعد فنيته المشتري الوحيين كذا قال في حشر الاسلام في شرح اجماع الصغير وقال في
والشافعي في ردة الدعوى في قول مالك بالقيمة كذا البائع ونقل الاثر من غير عن المختلف ان عند الشافعي رضي الله عنه يجب عليه القيمة
اذا ملك في البدن وكذا ملك اذا علم عيبه س اى ذلك كذا يجب الثمن اذ دخل البيع عيب في ماله اختيارا منه رده يرد الثمن
لا يبرأ العقد وقال الكرخي في مختصره واذا قبض المشتري البيع قد خله في يده عيبه يقص القيمة من فعل المشتري وغيره
فعله ثم البيع عليه ويلزمه الثمن في الايضاح اذا كان الخيار للمشتري في ثبوت في ملكه عيب يجزئ ان توافقه كالمرفق فله على

قال وجها للمشتري
لا يمنع خروج البيع
عن ملك البائع كان
البيع في جانب الآخر
لازم وهذا لان الخيار
انما يمنع خروج البذل
عن ملك من له
الخيار كذا في شرح نظركم
دون الآخر قال
الا ان المشتري
لا يملك عند اى حقيقة
وقال يملكه كذا في المختار
عن ملك البائع فالزم
يدخل في ملكه المرفق
يكون باطلا الى
بالمالك ولا يوجب له
به في الشرع ولا يوجب
انه لما لم يخرج
الثمن عن ملكه
فلما نال ان يدخل البيع
في ملكه لاجتماع البدل
في ملكه رجل
حكمه للمعاوضة
ولا اصل له في الشرع
لان المعاوضة
يقتضي المساواة
ولان الحداد شرع
نظرا للمشتري في رده
فيقف على المصلحة
ولا يثبت الملك
وبناء على تسليمه من
غير اختياره بان كان
قوبله في وقت النظر
قال فان ملك
في يد المشتري
وكذا اذا اوجبه

تجدد ما اذا كان
 المتعارف بالبيع ووجه
 الفرق انه اذا دخل
 عيب جنتع الرد
 والقد لا يعبري
 عن مقدسة
 عيب فيه ملك والعقد
 قد انبهرم فيلزم لمن
 يتخذ من مقدم
 كان يرد على العيب
 لا يمتنع الرجوع
 لغير البائع فيملك
 والعقد موقوف
قال ومن اشترى
 امرأته على ان يخلو
 ثلثة ايام هو يفسد
 النكاح لانه لم يملكها
 لما له من الخيار
 ولو وطئها ان رجلا
 كان الوطئ يحكم النكاح
 الا اذا كانت بكر كان
 الوطئ ينقصها
 وهذا عند ابو حنيفة
 وقال لا يفسد النكاح
 لانه ملكها وان وطئها
 لم يرد ما كان وطئها
 ملكا للمهر فمتنع
 الرد وان كانت ثيبا

خياره لانه اذا زال الرضا ارتفع النقص فساد كان لم يكن وليس له ان يفتح الا ان يرفع في النكاح فاذا مضت الثلاث والقبض
 لزم العقد لتعدد الرضا بخلاف ما اذا كان الخيار للبائع شئ يعني ان الخيار للبائع شئ يعني ان الخيار للبائع شئ يعني ان الخيار للبائع شئ
 يد المشتري في مدة الخيار القيمة ووجه الفرق شئ يعني من ما اذا كان الخيار للمشتري ذلك في يده حيث يجب التمسك به وان اذا
 كان الخيار للبائع ملك في يده المشتري في مدة الخيار حيث يجب القيمة انه من اي ان البيع هم اذا دخل عيب شئ
 في يد المشتري والخيار لهم يمتنع الرد للمالك لا يعبر عن مقدسة عيب شئ لانه بناء على ما سبق في البيع لانه ان الهلاك لا يبر
 عن عيب سبق للمالك وذلك بسبب عيب فيكون البيع معيبا عين اشرف على الهلاك فيايب تنه ردهم فيملك والعقد يقدر
 شئ اي وان حال ان العقد قائم ولم يرد ولم ينفذ انهم مطاوع ابرم الامر ابراما اذا الحكم فاذا كان كذلك لم فيلزم المشتري
 اي فيايب المشتري التمسك به وقع عليه العقد بخلاف ما تقدم من ردهم فاذا كان الخيار للبائع في يد المشتري هم
 لان به دخول ايب شئ قبل للمالك هم لا يمتنع الرد حكما شئ اي من حيث الحكم بخيار البائع شئ اي لاجل خياره فلما لم
 يمتنع الرد لم يكن العقد منبراهم فيملك العقد موقوف شئ حبيبه فيايب القيمة لانه ليس به خالسا من المقوض على سبب
 المشتري ولم يرد التمسك به ابرم العقد وقال الكاكي ثم ياتي في عيب لا يرتفع في مدة الخيار لقطع اليد وما لو كان عيبا يجوز
 كما لم يرد في مدة الخيار في المدة فله الفسخ بعد ارتفاعه ولو لم يرتفع بعد مضي المدة لزم العقد لتعدد الرد كما في الايضاح عن
 ابى يوسف بطل خيار المشتري في كل عيب باي وجه كان الا في حصلة رده ان النقصان اذا حصل في يد المشتري بفعل البائع
 فبطل خياره انتشار رده وانتشار ايجاز البيع واخذ من البائع الارش ووجه زيادة منفصلة متولدة في البيع كالحسن والجمال و
 وغيره بطل خياره وبقيت البيع عند ابى حنيفة وابى يوسف وقال محمد لا يمنع الرد هو على خياره ولو كانت الزيادة مستقلة غير متولدة
 منه كالبضع والخيار له وغيره لا يمنع الرد ما لا يجاع ولو كانت الزيادة منفصلة متولدة منه كالولد والارث والعقود والعتق
 واللبس والصوف يمنع الرد بطل الخيار ونفقة العقد ولو كانت الزيادة منفصلة غير متولدة كالكسب الغلة والعقد والمنة
 لا يمنع الرد هو على خياره الا اذا اذ اخار البيع فالرؤية كسب الاصل والاختار الرد هو الاصل مع الزيادة عند ابى حنيفة وعند غيره
 دون الرد وادهم قال شئ اي محمد في اجماع الصغير ومن اشترى امرأته على ان يخلو ثلثة ايام لم يفسد النكاح شئ من مسائل
 على الاصل المتقدم ذكره وهو ان الخيار اذا كان للمشتري يخرج البيع عن ملك البائع ولا يخل في ملك المشتري عن ابى حنيفة وعند غيره
 فله رد او اشتري امرأته على ان يخلو ثلثة ايام لم يفسد النكاح هم لانه لم يملكها شئ اي لان الزوف لم يملك امرأته لما له من الخيار فان
 وطئها لانه برءا شئ وقال ابو يوسف ومحمد يفسد النكاح فان وطئها لم يمتنع رد ما واصل المسئلة فياذا كانت المرأة ثيبا لا نهرا اذا
 كانت بكر اتيان حكمها من زيب انما يجوز له رد ما عند ابى حنيفة هم لان الوطئ يحكم النكاح شئ وليس حكم بك الامين حتى يثبت الخيار
 اذا كانت بكر شئ استثناء من قوله لان يرد ما اي اذا كانت المرأة بكر ليس له ان يرد ما لان الوطئ يقضيها مع انفصاله عن
 جزء منها فان قيل رضي بالنقصان لانه لما زوجه بافقتة مكنها على الوطئ فاذا ائتمت الخيار فقد مكن من الرد فيكون راضيا بما
 لانه لما زوجه بافقتة لا يملك الرضا باق بعد ما باعها بل لا يمتنع وللتاسفة رضى الله عنه في حل وطئها وجاها وانما يجوز
 لا يجوز وهو فله ان كان البيع غير امرأته لم يحل للمشتري وطئها على الاقوال كلها وقال محمد لا يحل للبائع الايضاح وهو ان شئ اي المذكور
 الى بنهم قول ابى حنيفة وقال لا يفسد النكاح لانه حكما شئ اي لان المشتري ملك امرأته هم وان وطئها لم يرد لان وطئها
 ملك الامين ففتح الرد وان كانت ثيبا شئ لانه كان مختارا لما سوار كان الوطئ يفسد ما ولم يفسد ما لانه

لزم ما المقام في مثل الرد و كان لما ان تم دفع تلك الزيادة بنى العقد ولا يتل اختيار المالك من عقد الفصولي لزم الماتين بل لزم
وفيه الاوامر عليها لا امتناع عن العقد لا الزام به لا يتل المطلق لزم العقد على الزيادة وان لم يملك لزمه لا لزمه لا يتل المطلق لزم العقد على الزيادة وان لم يملك لزمه لا لزمه لا يتل المطلق
تخالف العقد لزمه لا يتل المطلق لزم العقد على الزيادة وان لم يملك لزمه لا لزمه لا يتل المطلق لزم العقد على الزيادة وان لم يملك لزمه لا لزمه لا يتل المطلق
ثم اعلم ان شرط اختياره اذ كان للبائع يجوز العقد ونفذه باحد معان ثلثة اما بقوله اجرت البيع في المدة ولا يشترط حضوره
الاخر واما بموت البائع في المدة لان اختياره لا يورث عندنا واما بمضي مدة الخيار من غير شئ واما الفسخ فيثبت بالقول او بالفعل اما القول
فيقول لو فسخ البيع فاذ قال لك الفسخ البيع بلا رضى المشتري ولا يحتاج فيه الى انقضاء القصاصي ولكن بشرط حضوره عند ما قالوا
لاني يوسف واما بالفعل فكما اذا انصرف في البيع في مدة اختياره تصرف المالك كالاختاق والبيع والتقبيل ونحو ذلك فان العقد
ينفسخ حكما حضر المشتري او لا بالاجماع واما اذا كان الخيار للمشتري فمجاز العقد ونفاذه بالمعاني الثلاثة التي ذكرناها وبمعاني
اخرى منها ان يحضر المشتري في يد المالك لا يكمل المشتري النسخ على تلك الاحكام كما اذا كان المبيع عليه وانقص في المشتري
تقصا لاي ايراد فاشا فاعل العقد البائع او باه مساوية او بفعل الاجنبي او بفعل الموقوف عليه بطل خياره ونفذ البيع وهذا عندنا الى يوسف كذا
الاقيما اذ جعل القصاص لفعل البائع حيث لا يبطل خياره بشرط ان يكون عليه ان يشترطه واخذ من البائع الا ان يشترطه في المدة اذ كان الخيار
للبائع فينفذ العقد باجازه وبموته بمضي المدة قبل الفسخ وبالاغمار وانجوز وان افاق في المدة قال الاستحبابي الاصح ان على خياره فلو سكر
من الخمر لم يبطل خياره بخلاف السكر من البعج ولو اريد فعل خياره لسا عاقله تصرف حكم خياره يتوقف عندنا في حقيقة خلافه واما الفسخ اما بالقول
او بالفعل وهو ان تصرف البائع تصرف المالك في مدة اختياره كما اذا اشتبه او دبره او كتبه او طعن بها فوجدت او باه من غيره او دبره
وسكره او دبره او دبره وان لم يسلم على الاصح وفيه التصرفات فسخ لغير علم المشتري اجماعا لا رواية عن محمد رحمه الله وقضى الحسن بن البائع
ليس باجازه وكذا هبة وارثانه اذا اذا استيفد لم يفسد كالمهرم والدانير ولو باه بارية بعد علي انه باختياره اجماعا بنية العبد او
عزفه على البيع اجازة وبموت البائع ليس بفسخ على الاصح ولو ابراه من المشتري او اشتري منه بشيا او سواه منه فبواجازه ولو توارى
المشتري في اية اختياره يثبت اليه القصاص من بعد وفان ظهر والا بطله الا ان يتجنى في المدة ولو كان الخيار للمشتري فنفاذه باذنه
من الامور التي في البائع وبالتصرف تصرف المالك فوطيه اجازة والا يستعمل له ولا الاستحبابي اجماعا باجازه الا اذا كان في نوع آخر والركوب
استحبابا ليس باجازه وكذا لو ركبه ما استباحه او سقاه وحمل عليها الا علقها عند محمد والركوب للزوال والفسخ والاعلاف اجازة وقيل ان لم يكن
يبدل الركوب فلا يكون اجازة كما في خيار الغيب ولو امر الغلام بحمل شئ او طعن بالسرور وعمله فليس بفسخ ولو كان للمشتري كما يافسخ منه
لنفسه او لغيره ولا يبطل خياره وان قلبت الاوراق وبالدس منه يبطل خياره وقيل على حكمه بانه اذا اولى اليك هم قال سئ اي العقد وري هم
راذات من له الخيار سئ وهذا التيميم والبيع والمشتري وغيره جميعا وقيل يموت من له الخيار لانه يموت من عليه الخيار لا يبطل بالاجماع
بطل خياره ولم يتصل الى ورثته وقال الشافعي مذهب عبيد بن جراح عنده سئ وبه قال انا هم لانه سئ اي لان الخيار من الملام سئ حتى
ان صاحبه لا يملك بطله وانما قال حق لان حق الانسان ما يتولى الثابتة واستاقطه والزام لان صاحبه لا يمكن من ابطاله هم ثابت في البيع
في الملامت كخيار الغيب سئ والردية هم والقيمين سئ اي وخيار القيمين هو ردة رجل اشترى عبدا من علي له باختياره اجماعا باجازه
ويرد الاجرة ثم مات المشتري يقوم وارثه مقامه في اختياره بجماعا ولما ان الخيار ليس الا مشية فارادة سئ وكلاهما منصوبان
على انهما بلان عن خير ليس ليس اختيارا الا مشية وارادة قال النجاشي لانه المشية لا يمكن ان يكون اختيارا لا على غير
وشية الانسان يتوقف بموته كقدره لا مناصفة ولا يتبع با لمصروف فلو ايقنوا انتقاله من اي انتقال الخيار لا يملك الا مشية وارادة واما

قال

واذا مات

من له الخيار

بطل خياره

ولو يتصل

الى ورثته

وقال الشافعي

في رثته

لا يحق كلام

ثبت في البيع

في رثته

الارثان

العلم بالقيمين

ولما الخيال

ليس كالمشقة

وارادة كالمشقة

انتقاله

بعد الروية وبه قال بعض اصحاب الشافعي رضي الله عنه حتى اذا وقع بعينه عليه ولم ينسفه سقط حقه والاصح ما قاله المحققين
 بقوله لم يبق شي اي خياره هم الى ان يوجد ما يبطله شي لانه ثبت حكما لا لغيره المرفعي فيبقى الى ان يوجد ما يبطله ما يلزم
 هم وما يبطل خيار الشرط كذا ما موصولة مبتدأه ويطلب بضم الميم من الالطال صلة الموصول وخيار الشرط بالنسبة لمفعول
 وكلمة من في قوله هم من تعيب شي للبيان اي من تعيب في البيع الذي اشترو بخيار الشرط هم او تعيب شي اي او تعيب في
 خيار الشرط وقوله هم يبطل خيار الروية شي خبر المبتدأ وموصولة التعيب في خيار الشرط قد مضت هناك واما التعيب في خيار الروية
 فعل مضارع اشار الى الاول بقوله هم ثم ان كان شي اي التعيب هم تصرفا لا يمكن رفعه شي يعني بعد وقوعه هم كالاتفاق من
 بان اعتق عبده الذي اشتراه ولم يرههم والتدبير شي بان وبه قبل روية هم او تصرفا شي اي او تصرف تصرفا هم بوجوب حقا
 الغير شي وبذا هو الضرب الثاني هم كالباع المطلق شي بان باع الذي اشتراه ولم يره مطلقا يعني بدون شرط اختيارهم والرهين
 شي بان رهين الذي اشتراه قبل الروية هم والجار شي بان اجره لانه قبل روية هم يبطل شي جواب قوله ثم ان كان وجوب حقا
 عليه وهو الضرب الثاني من الضربين اي يبطل خياره للروية في الضرب الاول والضرب الثاني وسواء في البطلان هم قبل الروية وبعد
 لانه لما لم يره شي اي هذا التعيب االعدم امكان رفعه او لكونه موجبا حقا للغيرهم لعدم الفسخ فبطل خيار شي ضرورة عدم امكان العمل
 بالنسب وفي شرح الاقطع لو عاد الى ملكه بسبب كرهه وقبضه او بفك الرهن او فسخ الاجارة ولم يره بخيار الروية لانه يبطل بعد
 فلا يعود بسبب ملكه فان قيل بطلان الخيار قبل الروية مخالفت حكم النسخ لانه ثبت الخيار اذا اراد فلتنا ذلك فيما اذا لم يكن العمل بحكم النسخ
 وهذه التصرفات مبنية على الملك وصحة هذه التصرفات بناء على قيام الملك وبعد معتها لا يمكن وضعا فيسقط خيار ضرورة بطلان
 وخيار الروية بالنسب فيما اذا بقي حكم العقد كذا في الغيرهم وان كان شي اي التصرف هم تصرفا لا يوجب حقا للغير كالباع بشي وخيار
 شي بان باع ما اشتراه قبل الروية بشرط اختيارهم والمساواة شي بان عرض على البيع هم والتهمة من غير تسليم شي بان وبه
 شخص ولكن لم يسلم للموكلهم لاهم يبطل شي جواب قوله وان كان تصرفا لا يوجب حقا للغير اي لا يبطل خيار الروية لكن ليس
 على الاطلاق بل انما لا يبطله هم اذا كان قبل الروية شي اي روية الشيء الذي اشتراههم لانه شي اي لان هذا التصرف هم لا يربو
 شي اي لا يربوهم على صريح الرضا شي وصريح الرضا لا يبطله قبل الروية وبذلك لعل الرضا في اوله ان لا يبطل لانه وونه هم يبطله
 بعد الروية لوجوده والانه الرضا شي وفي المعنى لا يطالب المشتري بالتمن قبل الروية ولا يتوقف الفسخ على القناء والرضا
 بل ينفسخ بمجرد قوله ردت سواء كان قبل المشتري او بعده لكنه لا يبيع الا بخفض من البائع عنداني حذيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
 واختلاف فيه كاختلاف في خيار الشرط والاجازة فصح بدون وليس في الدرر اهم والذناير والديون خيار الروية ولو كان الامن
 التقنين او تبرأوا على مصوغ فله الخيار ولو تبايعا عينيا بعين فلما اخيار ولو تبايعا عينيا بدين فلهما شي العين خيارهم قال شي
 اي القدر شي هم ومن نظر الى بطلان خيار الجار شي ذكر الجارية وقع اتفاقا فان احكم في الغلام كذلك في الايتام المستبرئين البعد
 والامنة النظر الى الوجه لان سائر الاعضاء في العبيد الجارية تتبع للوجه الا ترى ان القيمة تتفاوت وتتفاوت الرجوع المتساوي
 في سائر الاعضاء هم والى ظاهر الثوب مطروا شي اي ونظر الى ظاهر الثوب مال كونه مطويا هم ادالي وجبه الدائره شي اي
 او نظر الى وجه الدائره هم وكفلهما شي اي والى كفلهما هم فلا خيار له شي جواب من فابعداهم والاصل في هذا شي اي في
 استفا وخيار الروية هم ان روية جميع الباع غير مشروط بالتعذر وشي اي لتعذر روية الجميع على تاويل المذكور وفي بعض النسخ
 لتعذر با فالاختيار الى التاويل هم فيكتفى بروية ما يدل على العلم المقصود وشي يحصل المقصود ثم ولو دخل في البيع اشيار

على شيء الى ان يوجد
 ما يبطله وما يبطل
 خيار الشرط من تعيب
 تعيب يبطل خيار الروية
 تعيب كان تعيبا لا يمكن
 رفعه كالاتفاق
 او تعيبا يوجب حقا للغير
 لطلاق والوجه الاجازة
 يبطله قبل الروية وبعد
 لانه لما لم يره شي
 فلا يعود بسبب ملكه فان قيل
 بطلان الخيار قبل الروية مخالفت
 حكم النسخ لانه ثبت الخيار
 اذا اراد فلتنا ذلك فيما اذا
 لم يكن العمل بحكم النسخ
 وهذه التصرفات مبنية على
 الملك وصحة هذه التصرفات
 بناء على قيام الملك وبعد
 معتها لا يمكن وضعا فيسقط
 خيار ضرورة بطلان
 وخيار الروية بالنسب فيما
 اذا بقي حكم العقد كذا في
 الغيرهم وان كان شي اي
 التصرف هم تصرفا لا يوجب
 حقا للغير كالباع بشي
 وخيار شي بان باع ما
 اشتراه قبل الروية بشرط
 اختيارهم والمساواة شي
 بان عرض على البيع هم
 والتهمة من غير تسليم شي
 بان وبه شخص ولكن لم
 يسلم للموكلهم لاهم يبطل
 شي جواب قوله وان كان
 تصرفا لا يوجب حقا للغير
 اي لا يبطل خيار الروية
 لكن ليس على الاطلاق بل
 انما لا يبطله هم اذا كان
 قبل الروية شي اي روية
 الشيء الذي اشتراههم
 لانه شي اي لان هذا
 التصرف هم لا يربو شي
 اي لا يربوهم على صريح
 الرضا شي وصريح الرضا
 لا يبطله قبل الروية
 وبذلك لعل الرضا في اوله
 ان لا يبطل لانه وونه هم
 يبطله بعد الروية لوجوده
 والانه الرضا شي وفي
 المعنى لا يطالب المشتري
 بالتمن قبل الروية ولا
 يتوقف الفسخ على القناء
 والرضا بل ينفسخ بمجرد
 قوله ردت سواء كان
 قبل المشتري او بعده
 لكنه لا يبيع الا بخفض
 من البائع عنداني
 حذيفة ومحمد خلافا
 لابي يوسف واختلاف
 فيه كاختلاف في خيار
 الشرط والاجازة فصح
 بدون وليس في الدرر
 اهم والذناير والديون
 خيار الروية ولو كان
 الامن التقنين او تبرأوا
 على مصوغ فله الخيار
 ولو تبايعا عينيا بعين
 فلما اخيار ولو تبايعا
 عينيا بدين فلهما شي
 العين خيارهم قال شي
 اي القدر شي هم ومن
 نظر الى بطلان خيار
 الجار شي ذكر الجارية
 وقع اتفاقا فان احكم
 في الغلام كذلك في
 الايتام المستبرئين
 البعد والامنة النظر
 الى الوجه لان سائر
 الاعضاء في العبيد
 الجارية تتبع للوجه
 الا ترى ان القيمة
 تتفاوت وتتفاوت
 الرجوع المتساوي في
 سائر الاعضاء هم
 والى ظاهر الثوب
 مطروا شي اي ونظر
 الى ظاهر الثوب مال
 كونه مطويا هم
 ادالي وجبه الدائره
 شي اي او نظر الى
 وجه الدائره هم
 وكفلهما شي اي
 والى كفلهما هم
 فلا خيار له شي
 جواب من فابعداهم
 والاصل في هذا شي
 اي في استفا وخيار
 الروية هم ان روية
 جميع الباع غير
 مشروط بالتعذر
 وشي اي لتعذر روية
 الجميع على تاويل
 المذكور وفي بعض
 النسخ لتعذر با
 فالاختيار الى
 التاويل هم فيكتفى
 بروية ما يدل على
 العلم المقصود
 وشي يحصل المقصود
 ثم ولو دخل في
 البيع اشيار

فان كان لا يتفاوت احكاما
لكملي والموزون معلنة
ان يعرض بالنسبة في كبره
واحد منها الا اذا كان الباقي
نصفه او اقل فيكون لا
يكون في تفاوت معلنا
سائر الباقي والباقي معلنة
بها واحد منها والموزون والبصريح
من هذا القبيل فيما ذكره
كان ينبغي ان يكون مثل هذه
والشعير لكونها متفاربة
اذ ثبت هذا فنقول الظاهر
ان هذا الصبر كالمثلية في
وصف البقية لا يمكن ان يكون
بالنسخ كذا النظر المظلم
الغريب عاين البقية الا
لذا كان ظاهرا ما يكون منصوصا
كوضع العلم والوجه المقتضى
في الادى وهو الكحل في
الادى فيجب فيه المقتضى كاليتبه
رواية غير مشروطة بغيره
القوائم ولا دل هو المروي
عن ابى يوسف وفي نسخة
الاجل لا بد من البصريح في المقتضى
وهو العلم بعينه في
وفي نسخة القسمة

شش يعني متعددة من جنس واحد فان كان لا يتفاوت احادها كما كميل والموزون شش والحدوى المتقارب
وقيد بقوله لا يتفاوت احادها لانه اذا كان الكميل والموزون من النوع مختلفا فبها باق هم وعلامته شش اى علامته شش
الواحد الذى لا يتفاوت احاده هم اى يعرض بالنسبة شش بفتح النون وبیان الامتوخاين البصريح الممتدة وهو تقريبا ممتدة
كذا فى المغرب هم يكتفى بروية واحد منها شش اى من هذه الاشياء المتعددة هم الا اذا كان الباقي شش من الذى يراه هم
ارويهم اى نعمته يكون له اختيار شش اطلق المصنف اختيارا وفي النبايع يثبت له خيارا لمعيب لاختيارا لروية سوا كان له
وما واحد او اوعيه مختلفة بعد ان تجد الكيل في الجنس والعقد وفي جامع تافهين ان قال مشايخ نخب بروية واحد لو عاين لاسفل
خياره والصحيح ان يبطل لان روية البعض تعرف حال الباقي فان تغير الباقي له ان يردوه في الذخيرة الكميل والموزون يكتفى
بروية البعض اذا كان في دعواه واحد وان كانا في دعوتين فرائى اى احدهما اختلف المشايخ فبها قال مشايخ العراق اذ ارضى فصار
يبطل خياره في الكيل اذ اوجبوا في الدعواه الاخر شش اى اوفوا بما اذا وجد روية فمضى خياره ولكن اذا اراد الرد عليه والكل هم وان كان
تفاوت احادها كالروايت الشيا لا بد من روية واحدة منها شش لان روية البعض لا تعرف الباقي لتفاوت في احاده هم ويجوز ان يعنى
من هذا القبيل شش اى من قبيل ما يتفاوت احاده لانه يختلف بالعقد والكبر وهو اختيار قاضى خانج هم فيما ذكره الكرى شش
وسيل المصنف الى انه يكتفى بروية واحد منها ولهذا قال هم وكان ينبغي ان يكون شش اى يجوز والموزون هم مثل المصنف والشعير
شش اى يكون احادها اى احاد يجوز والموزون متفاربة شش فيكتفى بروية البعض عن الباقي وفي الحمد وهو الاصح وبه قال بعض
اصحاب الشافعى رحمه الله هم اذ ثبت هذا شش اى ما ذكره من التفسير والتميز هم فنقول النظر الى وجه الصبر كات لا يعرف
وصف البقية لا يمكن ان يعرض بالنسبة شش وهو ظاهر من هذا شش اى روى عنه اى عن الكلى روية ظاهر الصبر قبل البصريح
تقبلها ليعرف حال باطنها والمذهب المشهور هو الاول عند هم وكذا النظر الى ظاهر الثوب مما يعلم فيه البقية الا اذا كان في ظه
ما يكون مقصودا كوضع العلم شش وفي شرح المجمع المستعمل معرفته في الثوب الذى لا يتفاوت ظاهره وباطنه حتى لو خالف لا بد من روية
ظاهره وباطنه هم والوجه هو المقصود في الادى شش اى الصبر والامته حتى لو نظر الى غيره لا يبطل خياره وعند الشافعى روى الله عنه
لا بد من البصريح روية الوجه في الاطراف ولا يجوز روية الصورة وفي باقى البدن ذكره في التمهيد انه لا بد من روية في اظهر الوجهين
وفي الامتداد وجه واحد باعتبار روية ما يرى من العبد والثاني روية ما يبره عن الذميمة والثالث كفى روية الوجه والكفين
في روية الشبه وجهان وفي التمهيد اصحابا يشترط ولا يشترط روية اللسان والاسنان في ارجح الوجهين كذا في شرح الوجهين وفي النفاية الاول
تحكيم المرفق هم وهو شش اى الوجه هم والكفل في الدواب فيعبر به روية المقصود ولا يعبر بروية غيره شش اى غير المقصود حتى لو كان
سائر اعضائه دون الوجه يعنى على خياره وفي بعض النسخ دون غيره اى غير الثلاثة وهى الوجه في الادى والوجه والكفل في الدواب
والاول اصح هم وشتر بعضهم روية القوائم شش اى شرط بعض المشايخ روية قوائم الدابة هم والاول شش به روية الوجه والكفل
هم هو المروي عن ابى يوسف رحمه الله شش رواها بشعره وعن ابى يوسف رحمه الله يعبر في الدواب خرف التجار وهو روية
المعنى عنه وعن محمد كفى روية الوجه اعتبارا بالعبد والامته وعند الشافعى روى الله عنه لا بد من روية الوجه والكفل والقوائم
ويجب رفع السرج والاكاف واجل وعند بعض اصحابه انه لا بد من ان يحكى الغرس بين يديه ليعرف سيره وكذا في شرح الوجهين
هم وفي ثمة اللحم شش وهى الشاة التى تشتري للذبح لاجل اللحم لا بد من الجس لان المقصود وهو اللحم يعرف به شش اى الجس
ليعرف انها سمينة او مزولة هم وفي شاة الغنمية شش وهى الشاة التى تجس في البيت لاجل الشاة وفي المغرب فتوت المسال

هية قنوة وقنوة افنية اخذت لنفسه تفتية اى للنفس للتجارة وقال ابو هريرة قنوة الفهم وقنوة وقنوة وقنيت ايضا قنيت
وقنيت اذا اتقنتها لنفسك للتجارة هم لا بد من روية الفهم ش وفي الذخيرة لابن النضر الى فرعا وسائر جسد اى فنيا
يطعم لا بد من الذوق لان ذلك ش اى الذوق هم هو الموفق المقصود ش وفي بعض النسخ لان ذلك اى الذوق هم قال ش
اى القدورى هم وان راى من الدار ش قال ابو هريرة عن الدار وسطها فلاحيا له وان لم يشاهد بها وكذا ذلك ش اى
لا خيار له هم اذ راى خارج الدار اذ راى اشجار البستان من خارج ش لان كل جزء من اجزاء البستان له روية كما تحت السور
وبين الحيطان من اجزاء والاسطوانات ولا يشترط روية المطبخ والمزبلة والعلو الا لانه يكون العلوق مقصودا كما في سمرقندهم وعند
زفر لا بد من دخول البيت ش وبه قال ابن ابي ليلى وعند الشافعي رضى الله عنه لا بد من ذلك من روية السقوف والمطبخ
والسطوح والجران خارجا ودخالا روية المستحم والبالوعة وبه قال الحسن بن زياد وقال في شرح الاطعم والصحيح ما قاله زفرهم
والايجاب ان جواب كتاب ش اى القدورى هم على وفاق عادتهم ش اى عادة اهل الكوفة وابل بغداد في زمن ابي حنيفة رحمه الله
هم في البستان فان دورهم لم يكن متناظرا ليدورهم واما اليوم ش اى في ديارناهم فلا بد من الدخول ش كما قال زفرهم في داخل الدار
للتقاوت ش لقلة المواضع وكثرة بناهم والنظر الى الظاهر لا يوقع العلم بالدخل ش وهو الصحيح اليوم وفي المحيط والذخيرة بعض
مشايخنا قال في الدار يعتبر بانه المقصود لو كان في الدار بيتان شويان وبيتان صغيران يشترط روية صحن الدار وفي البستان
يسقط اختيار روية خارجة او روية الاشجار في ظاهر الرواية وانما لبعض المشايخ هذه الرواية وقال بان المقصود من البستان
باطنه فلا يسلط بروية خارجة كذا في شرح الجميع وفي جامع قاضي خاين في الكرم لا يكفي بروية خارجة وروى الاشجار وفي المحيط هذا
ما في بلادنا لا بد من روية داخل الكرم وفي غيب الكرم لا بد من روية خارجة وفي التل كذلك وفي الزمان من اكلوا واحا من
وعند الشافعي رضى الله عنه في البستان لا بد من روية الاشجار والجران ومسائل المالك روية اساس البستان وعروق الاشجار
وفي روية ظر الدار وحجرى المار الذي يدور به المحاط لقان كذا في شرح الوجيز اشترى ذهنا في زجاج فنظر الى الزجاج لا يكفي
تلك حتى يعصب على الكف عند ابي حنيفة روى به قال اصحاب الشافعي رضى الله عنه وعن محمد بن ابي كفي لان الزجاج لا ينجح في الكرم
هم قال ش اى محمد في الجامع الصغيرهم ونظر الوكيل كنظر المشتري ش صورة التوكيل ان يقول المشتري لغيره كن وكن في
قبض المبيع اى وكلما قبضه هم حتى لا يردوا الامن عيب ش اذ اخبر في اى من عيب لم يعلم الوكيل فان كان قد علم يجب ان يبل
خيار العيب كذا ذكره القنينة ابو جعفرهم والصحيح ان لا يملك الوكيل بالقبض البطل خيار العيب فيكون معناه علم اولم يعلم كذا في الجامع الصغير
نظر الاسلام البزوى هم ولا يكون نظر الرسول كنظره ش صورته ان يقول كن رسولى لقبضه او قال ارسلتك لقبضه او قال
قل فلان ان يدفع المبيع اليك والفرق بين الوكيل والرسول ان الوكيل لا يفيض القنينة الى موكله بل يعقبه بالاستبداد والرسول
لا يستغنى من الاضافة الى المرسل وقيل لافرق بين الرسول والوكيل في فعل الامر بان قال قبض المبيع ولا يسقط اختيارهم وهذا
اى عدم كون نظر الرسول كنظره هم عند ابي حنيفة روى وقال بهما سوار ش اى الوكيل والرسول سوارهم ولد ش اى وللمشتري هم
ان يردوه ش اى المبيع اذ اراد فان شاء ارشده وان شاء تركه هم قال ش اى المصنف هم معناه ش اى معنى قوله في الجامع الصغير
ونظر الوكيل كنظر المشتري هم الوكيل بالقبض ش اى معنى قوله هم فاما الوكيل بالشراف روية تسقط اختياره بالاجماع ش وليس
للموكل اذ اراد ان يرد لان حقوق القدر اجمعه الى الوكيل بالشرافهم لها ش اى لابي يوسف ومحمدهم انه توكل بالقبض ش
اى ان الوكيل بالقبض توكل اى قبل الوكالة للقبض هم دون اسقاط اختيار ش فلما يتعدى الحكم بالقبض الى البطل اختياره

لا بد من روية الصخر
وفيما يطعم لا بد من الذوق
لان ذلك هو الموفق
للقصود قال وان
صحن الدار فلا خيار له
وان لم يشاهد بها
وكذا ذلك اذا لم يطعم
الدار اى اشجار البستان
خيارهم وعند زفرهم
من نحو لعل البيت والجمع
ان جاري كذا على وفان
على قنم ولا بد من روية
لهم متفاته يومئذ
فاما اليه فلا بد من الدخول
في داخل الدار للتقاوت
طائفة الى الظاهر وقع
العلم بالدخل قال في نظر
الوكيل كنظر المشتري
لا بد من روية عيبه
نظر الرسول كنظر المشتري
هذا عند حنيفة وقال
سواء كان يردوه قال
معناه الوكيل بالقبض فاما
الوكيل بالشراف فمدينه
تسقط اختياره بالاجماع
انه توكل بالقبض دون
اسقاط الخيار

هم فلیس یک الم یوکل به شش مان البطل اختیار لیس من القبض هم وصار خیار العیب شش ای صار بذا لمن اشتری شیئا تم
 وکل یقبض فیقبض الوکیل معیارا به عیب لم یستطع خیارا لیبیع للموکل هم والشرط شش ای وصار خیارا لشرط لمن اشتری عیبا فشرط
 وکل یقبض لم یستطع خیارا للموکل هم والاستقاء قصد اشش مبررته ان الوکیل بالقبض اذا قبضه مستورا ثم راود سقطت اختیار
 قصد الاستقاء اختیار عن الموکل وقوله قصد استرا عن الاستقاء النعمی فانه لا یسک بالقبض المبیع هم ولسش ای ولا فی حنیفه ردهم
 ان القبض علی یوکلین قبض تام وهو ان یقبض شش ای الوکیل هم وهو راود ناقص شش ای وبقبض ناقص هم وهو ان یقبض مستورا
 شش وهو الاستقاء اختیار ردهم الرقار هم وندشش اشارت الی نوعه الذین هم لان تمامه شش ای تمام القبض هم تمامه شش
 ولا تتم شش ای الحنیفه هم مع اختیار الروریه شش لان تمامها متباها ولسش ولسش لا یرد الا برضا أو خیارا للروریه ولسش
 یستعان عن ذک هم فلوکل یسک شش ای یکل القبض هم بوجه شش ای بوجه القبض هم فکذا الوکیل ردهم یقبض للموکل وهو راود مستورا اختیار
 فکذا الوکیل شش ای فکذا الوکیل یکله بوجه هم والطلاق التوکیل شش علما بطلانهم واذ قبضه مستورا شش جواب عما قال لا یسک فکذا فان الوکیل
 اذا قبضه قبضا تاما شش ای استا اختیار قصد الروریه والموکل یقبض فکذا اختیار قبض الوکیل فکذا یوکل فی القبض الناقص لاحتاج فاجاب بقوله
 واذ قبضه اسس الوکیل مستورا هم انشی التوکیل بالناقص شش ای القبض الناقص هم منه شش ای من القبض هم فلا یکل
 استطاعت صدور ذک شش لانه لم یفرض الیه البطلان قصد اذ انما یثبت له البطلان متفق فی تمهید القبض ولسش لما حصل القبض الناقص
 ولسش الوکیل به فلیس بعد ذک البطلان اختیار هم بخلاف خیار العیب شش جواب عن قولنا صار خیارا لیبیع هم لانه لا یبیع تمام الصنفه
 شش لانه لم یشرع تمهید القبض بل تسلیم الجزو والقات هم فیتهم القبض مع بقائه شش ای بقا اختیار هم وخیارا لشرط علی الخلفات شش
 وبذا جواب عن قولنا والشرط ای وخیارا لشرط بیان ان اختیار الشرط الیصلح مقیسا علیه لانه علی هذا الخلفات ذکر القدری ردهم ان من
 اشتری شیئا علی انه با اختیار یوکل وکیل یقبض بعد راود فهو علی هذا الخلفات وقال الاتراشی بقوله وخیارا لشرط علی الخلفات ولا یفرض
 عن خیار الشرط عن ابی حنیفه ردهم کذا قالوا فی شرح اجماع الصغیر فی هذا المعنی وبقال لا یفرض ان خیارا لشرط الیصلح ان یکون مقیسا علیه
 لانه لیس فیقبض علی الاتفاق فیقبل یجوز ان یکون حکم فیه ایضا کما فی خیار الروریه هم ولو سلم شش ای بقا اختیار هم فالموکل لیکل
 التام منه شش ای لیکل القبض التام منه ای من القبض لان تمامه تمام الصنفه ولا تتم الصنفه مع لیا اختیار الشرط هم فانه
 شش ای فان اختیارهم لایستطع بقبضه لان اختیار شش وهو التردد والتفکر هم وهو المقصود با اختیار یکون بعد
 شش ای بعد القبض هم فکذا الایکله وکیله وبقوات الرسول فانه لا یکل شیئا شش من القبض التام ولا الناقص هم وانما الیه
 بملج الرسالة شش فیکل ادار الرسالة علی کل الوجود هم ولذا شش ای ولاجل کونه ملبغا لرسالة فقط هم لیکل القبض شش
 ای قبض الثمن هم اذا کان یوکل بالمبیع شش ولا یقبض المبیع اذا کان رسولا فی الشرط فی بعض النسخ لایکل التسليم کما ان القبض ای تسلیم المبیع
 او الثمن باعتبار الحائین هم قال شش ای القدر وری ردهم وبع الاغنی وشرطه جائز شش وبقال بالکتاب احمد والشافعی
 رضی الله عنهم فی قول و فی قول لا یجوز وهو اختیار المذنی و هذا الخلاف فین هو اعمی وقت العقد ولم یکن بصیرا اذا کان
 بصیرا فعمی بعد ذک الخلاف فی جواز بیه هم ولا اختیار اذا اشتری لانه اشتری بالم به وقد قرناه من قبل شش ای فی اول الباء
 ان شراره بالم به وجائزه وان لا اختیار و الاغنی کالبصیر الذی اشتری بالم به فیمجز شراره و مع ثبوت اختیاره کالبصیر هم فیمستغنی
 بحسب المبیع اذا کان یعرف بالبحس ویشهد اذا کان یعرف بالشهم و بذا وقد اذا کان یعرف بالذوق کما فی البصیر ولا یستطع اختیار
 فی القمار حتی یوصت له شش و فی اجماع المتألی الوصت فی القمار ان یقف فی مکان لو کان بصیرا لراود شش یرد منه القمار

من ذلک ان یوکل یوکل بالم به
 کما ان الشرط لا یفرض
 فلو ان البطلان
 تام و هو ان یقبض تاما
 و ناقص هو ان یقبض
 و هذا لان تمامه
 ولا یتیم مع بقاء خیار الروریه
 طایفه کل یکله بوجه فکذا
 الوکیل و متى قبض الوکیل
 وهو راود سقطت اختیار
 الوکیل فکذا اختیار الروریه اذا
 قصد مستورا لانه لم یقبض
 بالناقص من ذلک اختیار
 قصد بعد ذک فکذا اختیار
 العیب لا یفرض تمام الصنفه
 فیم قبض مع بقاء خیار
 الشرط علی الخلفات فلو سلم شش
 لا یمکن التامیه فایکله
 بقبضه لان الاختیار یوکل
 للقبض بالخیار یکون به
 لا یمکن کذا اختیار الروریه
 کذا اختیار شش وانما الیه
 تبلیغ الرسالة و هذا الخلفات
 القبض التسليم اذا کان
 غنی قال وبع الاغنی
 جائزه فلی اختیارا لشرطه
 بشرطه و قد قرناه و قد
 لا یستطع اختیار المبیع اذا کان
 بصیرا فیمستغنی اذا کان یعرف
 بالبحس و بذا وقد اذا کان
 یعرف بالذوق کما فی البصیر
 ولا یستطع اختیار
 المقار حتی یوصت له

هم لان الوصف لتمام مقام الردية شئ وقيل ليس بحالطه والباب هم كما في السلم شئ يعني ان الوصف يقوم مقام السلم
 فيه وان كان المسلم فيه معدو بالبيع والبيع في حق الاعي الزم لان روية السلم فيه ممكن ان لا يعمى غير ممكن فيقوم الوصف مقام
 الردية في حقه بالبريق الاول هم وعن ابى يوسف ان اذ وقت في مكان لو كان بصير المراء فحال قد نصبت يستقطنيا لان التشديد
 يقيم مقام الحقيقة في موضع العجز كتحريك الشفتين يقيم مقام القرارة في حق الآخرين في السلوة و اجراء الموصي مقام اكل في حق
 من لا شغل في الحج وقال الحسن بن شمس بن زياد هم بكل وكيل يقبضه وهو يراد شئ فتصير روية الوكيل كروية قال المصنف هم
 وهذا شئ اي قول الحسن بن شمس هم شبه بقول ابى عبيدة روم لان روية الوكيل روية الموكل على ما مر في نقاش اي في المسئلة المتقدمة
 هم قال شئ اي القدر وحي هم ومن راي احد الثوبين فاشترى اهما ثم راي الآخر جاز له ان يرد بهما لان روية احدهما لا تكون
 روية الآخر للتفاوت في الثياب فبقى اختياره فيما لم ير ثم لا يرده وحده بل يرد بهما كليا يكون ثقله للصفقة قبل التمام ^{والصفقة} وتوقف
 منهم بالايجاع هم وهذا شئ توضع لما قبله هم لان الصفقة لا تتم مع خيار الردية قبل القبض وبعده شئ اي بعد القبض يعني فيما
 اذا قبضه مستورا قال الكافي هم كذا قيل ولا حاجة الى هذا لان خيار الردية يبقى الى ان يوجد باطلهم ولهذا شئ اي دلائل كون الصفقة
 غير نامة هم يمكن شئ اي المشتري هم من الردية فخرضا او لارضا فيكون فسخا من الاصل شئ اي يكون الردية بخيار الردية فسخا في الردية
 ويكون فسخا من الاصل لعدم تحقق الردية بعد العلم بالصفقات المتقدمة وعليه فلا يحتاج الى التفادير الرضا بخلاف خيار المصيب بعد القبض
 فانه لا يرده الا بالرضا او القضاء التام البيع وعند الشافعي رضى الشرع في خيار البيع بعد القبض كذا كذا فهو فسخ من الاصل ايضا هم
 ومن بات وله خيار الردية بطل خياره لانه لا يجري فيه الا رد عندنا شئ خلافا للشافعي روم هم قد ذكرناه في خيار الشرط شئ اي
 قد ذكرنا بطلان خيار الردية بطل خياره بالموت في باب خيار الشرط هم ومن راي شيئا ثم اشتراه بعد مدة فان كان على الصفقة التي رآها فلا خيار
 له لان العلم بما وجده حاصل له بالروية السابقة وبنواته شئ اي بقوات العلم بما وضاوهم ثبتت اختياره اذا كان لا يعلم
 انه مر شئ اي لا يعلم انه هو الذي رآه وكذا لا يتقدم من قوله فلا خيار له لعدم الرضا به شئ اي لا يكون راضيا به وسف
 فتاوى العسرى صور له اذ اشترى ثوبا بغيره فان كان لا يعلم ان المشتري ذلك المرى ثبت له خيار الردية
 وصوت في الغلظة رمل راي جارية عتده رمل فساومه بها ولم يشتر بها ثم رآها بعد ذلك مدة يتبعها فاشترى بها منه متقية ولم يعلم اي
 التي هي رايها فلا خيار له لعدم الرضا به وان وجد وبتغير شئ اي وان وجد رآها به بشئ يتغير عاراوهم فله اختيار لان كمال الردية
 لم تقع عليه بما وضاو فانه لم يره وان اختلفا في التغير شئ بان قال المشتري قد تغير وقال البائع لم يتغير هم فالقول للبائع
 لان التغير حادث شئ لانه انما يكون معيب او تبدل بهتة وكل منهما عارض والمشتري يدعيه والبائع منكروه متمسك بالاصل هم
 وسبب للزوم شئ اي لزوم العقد وهو الروية السابقة او البيع البات النحالي عن الشرط والمفسدة او روية جزئية بالمعقود
 عليه هم ظاهر شئ فالقول قول من تمسك بالظاهر وذكر بعض اصحاب الشافعي رضى الله عنه ان القول للمشتري هم
 الا اذا بعدت المدة شئ استثنائهم من تولد بالقول قول البائع هم على ما قالوا شئ اي التاخر ونفيمه يكون القول
 قول المشتري هم لان الظاهر شأه للمشتري شئ لان الشئ قد يتغير بطول الزمان ومن شهد له الظاهر فالقول قوله والسيار
 شمس الامتة السخرى وفي المبسوط فان بعدت المدة بان راي جارية ثوبا ثم اشترى اياها بعد عشرة سنين وزعم البائع انها لم تتغير
 فالقول للمشتري وبما كان ليقى الصدر الشديد والامام طه الدين المرغناني فآبه قال الشافعي رضى الله عنه هم بخلاف ما اذا اختلفا
 في الروية شئ متصل بقوله فالقول للبائع يعني اذا اختلف البائع والمشتري في روية المشتري فالقول قول المشتري هم لانها

لان الوصف يقيم مقام الردية
 كما في السلم وعن ابى يوسف
 انه اذا وقع مكان لو كان
 بصير المراء وقال قد نصبت
 سقط خيرا لان التشديد
 يقيم مقام الحقيقة
 العجز كتحريك الشفتين
 يقيم مقام القرارة
 في حق الآخرين
 في السلوة و اجراء
 الموصي مقام اكل
 في حق من لا شغل
 في الحج وقال الحسن
 بن شمس بن زياد هم
 بكل وكيل يقبضه
 وهو يراد شئ
 فتصير روية الوكيل
 كروية قال المصنف هم
 وهذا شئ اي قول
 الحسن بن شمس هم
 شبه بقول ابى عبيدة
 روم لان روية الوكيل
 روية الموكل على ما
 مر في نقاش اي في
 المسئلة المتقدمة
 هم قال شئ اي القدر
 وحي هم ومن راي احد
 الثوبين فاشترى اهما
 ثم راي الآخر جاز له
 ان يرد بهما لان روية
 احدهما لا تكون روية
 الآخر للتفاوت في
 الثياب فبقى اختياره
 فيما لم ير ثم لا يرده
 وحده بل يرد بهما
 كليا يكون ثقله
 للصفقة قبل التمام
 منهم بالايجاع هم
 وهذا شئ توضع
 لما قبله هم لان
 الصفقة لا تتم مع
 خيار الردية قبل
 القبض وبعده شئ
 اي بعد القبض
 يعني فيما اذا
 قبضه مستورا
 قال الكافي هم
 كذا قيل ولا حاجة
 الى هذا لان خيار
 الردية يبقى الى ان
 يوجد باطلهم
 ولهذا شئ اي
 دلائل كون الصفقة
 غير نامة هم
 يمكن شئ اي
 المشتري هم من
 الردية فخرضا
 او لارضا فيكون
 فسخا من الاصل
 شئ اي يكون
 الردية بخيار
 الردية فسخا
 في الردية ويكون
 فسخا من الاصل
 لعدم تحقق
 الردية بعد
 العلم بالصفقات
 المتقدمة وعليه
 فلا يحتاج الى
 التفادير الرضا
 بخلاف خيار
 المصيب بعد
 القبض فانه
 لا يرده الا
 بالرضا او
 القضاء التام
 البيع وعند
 الشافعي رضى
 الشرع في خيار
 البيع بعد
 القبض كذا
 كذا فهو فسخ
 من الاصل ايضا
 هم ومن بات
 وله خيار
 الردية بطل
 خياره لانه
 لا يجري فيه
 الا رد عندنا
 شئ خلافا
 للشافعي روم
 هم قد ذكرناه
 في خيار الشرط
 شئ اي قد
 ذكرنا بطلان
 خيار الردية
 بطل خياره
 بالموت في
 باب خيار
 الشرط هم
 ومن راي
 شيئا ثم
 اشتراه بعد
 مدة فان
 كان على
 الصفقة التي
 رآها فلا
 خيار له لان
 العلم بما
 وجده حاصل
 له بالروية
 السابقة وبنواته
 شئ اي بقوات
 العلم بما
 وضاوهم
 ثبتت
 اختياره اذا
 كان لا يعلم
 انه مر شئ
 اي لا يعلم
 انه هو الذي
 رآه وكذا لا
 يتقدم من
 قوله فلا
 خيار له
 لعدم الرضا
 به شئ اي لا
 يكون راضيا
 به وسف
 فتاوى العسرى
 صور له اذ
 اشترى ثوبا
 بغيره فان
 كان لا يعلم
 ان المشتري
 ذلك المرى
 ثبت له خيار
 الردية وصوت
 في الغلظة
 رمل راي
 جارية عتده
 رمل فساومه
 بها ولم
 يشتر بها
 ثم رآها
 بعد ذلك
 مدة يتبعها
 فاشترى بها
 منه متقية
 ولم يعلم
 اي التي هي
 رايها فلا
 خيار له
 لعدم الرضا
 به وان وجد
 وبتغير شئ
 اي وان وجد
 رآها به
 بشئ يتغير
 عاراوهم
 فله اختيار
 لان كمال
 الردية لم
 تقع عليه
 بما وضاو
 فانه لم يره
 وان اختلفا
 في التغير
 شئ بان قال
 المشتري قد
 تغير وقال
 البائع لم
 يتغير هم
 فالقول
 للبائع لان
 التغير حادث
 شئ لانه
 انما يكون
 معيب او
 تبدل بهتة
 وكل منهما
 عارض والمشتري
 يدعيه
 والبائع
 منكروه
 متمسك
 بالاصل هم
 وسبب للزوم
 شئ اي لزوم
 العقد وهو
 الروية
 السابقة او
 البيع البات
 النحالي عن
 الشرط
 والمفسدة
 او روية
 جزئية
 بالمعقود
 عليه هم
 ظاهر شئ
 فالقول
 قول من
 تمسك
 بالظاهر
 وذكر بعض
 اصحاب
 الشافعي
 رضى الله
 عنه ان
 القول
 للمشتري
 هم الا اذا
 بعدت
 المدة شئ
 استثنائهم
 من تولد
 بالقول
 قول
 البائع هم
 على ما
 قالوا شئ
 اي التاخر
 ونفيمه
 يكون
 القول
 قول
 المشتري
 هم لان
 الظاهر
 شأه
 للمشتري
 شئ لان
 الشئ قد
 يتغير
 بطول
 الزمان
 ومن
 شهد له
 الظاهر
 فالقول
 قوله
 والسيار
 شمس
 الامتة
 السخرى
 وفي
 المبسوط
 فان
 بعدت
 المدة
 بان
 راي
 جارية
 ثوبا
 ثم
 اشترى
 اياها
 بعد
 عشرة
 سنين
 وزعم
 البائع
 انها
 لم
 تتغير
 فالقول
 للمشتري
 وبما
 كان
 ليقى
 الصدر
 الشديد
 والامام
 طه
 الدين
 المرغناني
 فآبه
 قال
 الشافعي
 رضى
 الله
 عنه
 هم
 بخلاف
 ما
 اذا
 اختلفا
 في
 الروية
 شئ
 متصل
 بقوله
 فالقول
 للبائع
 يعني
 اذا
 اختلف
 البائع
 والمشتري
 في
 روية
 المشتري
 فالقول
 قول
 المشتري
 هم لانها

اخر حدثنا الشافعي عن
 فيكون القول قول قال
 من اشترى عذرا او غلاما
 يدرى ما عمنه فبما اذيع
 وبلغه لم يدرى ما عمنه الا
 ان يثبت كذا كذا خيارا
 وانه اذا اذيع فخرج عن
 عليه وفيه ما ينفق في
 الصفقة قبل التمام لا يملك
 العذرة والشروط يعينان
 تمامها لا كذا لا يعينان
 الصفقة نعم مع خيار العيب
 بعد القبض ان كان التمام
 قبله وفيه وضع المسئلة
 فروعها لا يدرى ما عمنه
 فهو على خيار العيب كذا
 ذكره شافعي في الامانة المخرجة
 وعن ابني يوسف ان لا
 يعود بعد سقوطه فذكر
 في شرطه عليه العقد المالك

باب خيار العيب

واذا اطلع المشتري على عيب
 في المبيع فهو بالخيار ان يأنه
 ان يفرجه او يتركه
 لا يملك العقد يقتضيه
 السلامة فلو انما اشترى
 كذا بغير بلزوم ولا يدرى
 ما عمنه لا يدرى ما عمنه
 الاقتضا لان الاوصاف
 لا يملكها المشتري من الثمن

ش اى لان الروية هم امر حادث والمشتري يكره فيكون القول قول
 عدل بطل ولم يشك العدل بالكلية ومنه عدل المتاع والرضا خيل من الناس وفي المغرب خيل من الهند يشرب لهم الثياب لروية
 وقيل خيل من الناس بسواد الوراق وقوله ومن اشترى عدل بطل بطله وفي الكافي وقبضه وهو مراد المصنف ايضا وقبضه بالقبض
 لانه لو لم يكن مقبوضا لايصح تصرف المشتري فيه ببيع او هبة هم فباع منه ثوبا او هبة وسلم لم يرد شيئا منها الا من عيب ش وكذا في
 اوله في قوله منه وانته ثانيا بقوله لم يرد شيئا منها رد الى لغة العدل ومعناه هم وكذلك خيار الشرط ش بان اشترى عدل بطل
 بخيار الشرط وقبضه وباع ثوبا منه او هبة هم لانه تقدر الرديا اخرجه عن ملكه وفي رد ما بقي تفريق الصفقة ش على البائع هم قبل التمام
 ش وتفريق الصفقة قبل التمام لا يجوز كذا في ابتداء الصفقة هم لان خيار الروية والشرط يعينان تمامها ش اى تمام الصفقة
 لان تمامها با برضا والارضا مع وجودهما هم بخلاف خيار العيب ش فاجاب عن قوله لان من خيار عيب هم لان الصفقة تتم
 مع خيار العيب بعد القبض ش قيد به لان قبل القبض لو وجب عيبا في ثوب منها يرد او ما بعد القبض فلا يرد الا المعيب فاجاب
 هم وان كانت ش واسئل بما قبله اى وان كانت الصفقة هم لا تتم قبله ش اى قبل القبض في خيار العيب هم وفيه ش اى
 وفي المقبوض هم ومنع المسئلة ش اى مسئلة الرطب معنى قيد القبض فيها شرط لما ذكرناه لان لو كان قبل القبض لما جاز العيب فيه
 هم ولو عاود ش اى الثوب هم اليه ش اى الى المشتري هم بسبب بوضع ش كذا بخيار الروية او الشرط او العيب فاجاب
 او الرجوع في الهبة هم فليس ش اى المشتري هم على خيار الروية ش لا ارتفاع المانع من الاصل هم كذا ذكره شافعي في الامانة المخرجة
 ش في مبسوطهم ومن ابني يوسف رد ش وهو رواية على بن احمد عنه هم انه ش اى ان خيار الروية هم لا يعود بعد
 سقوطه ش لان الساقط لا يعود هم بخيار الشرط ش وفي فتاوى قاضيان وهو الصحيح هم وعليه ش اى على ما رويهم
 اعتمد القدرى رحمه الله ش فروع اشترى شيئا مغيبا في الارض كالجزر والنخل والبصل والثوم واصول الزعفران وما شابه
 ذلك يجوز وبه قال مالك واحمد وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز وله الخيار اذ اى جميعه وروية بعضه لا يطل الخيار كمال
 عند ابني حنيفة رحم وقالار وية بعضهما كروية كلهما فانهم

باب خيار العيب ش اى في باب في بيان احكام خيار العيب واصنافه فاجاب عن العيب من قبيل انصافه اشى
 الى سببه وقال ابو هريرة العيب والعيبه والغاب في معنى واحد لقول غالب المبيع اى خاذا عيب وعيبه انما يتعدى ولا يتعدى
 فهو عيب وعيوب ايضا على الاصل ويقول ما به معاينة ومعايب اى عيب وفي المبسوط العيب ما تخلف عنه اصل الفخوة المسلمية هم
 واذا اطلع المشتري على عيب في المبيع فهو بالخيار ان يأنه ان يفرجه او يتركه وان شارده لان مطلق العقد يقتضى بطل السلامة
 ش اى سلامة العقود عليه هم فعند فواته ش اى فوات وصفت السلامة هم يتخير ش اى المشتري هم كذا في غير بلزوم ولا يدرى
 به ش والضرم فروع شرعاهم وليس له ش اى المشتري هم ان يمسكه ش اى المبيع الذي اطلع فيه على عيب هم ويأخذ النقصان
 ش اى نقصان العيب وبه قال الشافعي رضي الله عنه وقال احمد رحمه الله لا احد الامرين لانه حقه ونقصان العيب انما يثبت في الارض
 وليس له ذلك لان العيب وصفت لان العيب انما يكون بما لا يوجب فوات جزء من المبيع وتغيره من حيث الظاهر كالعلمي العود
 والشلل والرواثة والسن الساقطة واما ان يكون بما لا يوجب نقصان معنى الاصول كالمسعال القديم وارتفاع الحيف في زمانه
 والزيادة والفرج في الجارية وفي ذلك كله فوات وصف فلا يصح ان ياخذ النقصان هم لان الاوصاف لا تثابها ما شئ
 من الثمن ش لان الثمن انما لا يقابل بالوصف والاصل او بالاول دون الثاني او بالعكس لا يسيل الى الاول والثاني كذا يروى

اسلمه من احمته التبع الاصل فتيقن الثالث واما قال هم في مجرد العقد يش احترزا اذا كانت الاوصاف متفقوا
 بالتناول كما اذا ضربت الدابة فاعورت او صارت معيبا او قطع البائع يد المبيع قبل القبض فانه يسقط نصف الثمن لانه
 صار مقصودا بالتناول او حكما بان يمتنع الرد بحق البائع بالعيب او بحق الشرع باحتياطه فان لما قسطا من الثمن حينئذ
 هذا قاطنا ان من اشترى شاة او بقرة فغلبها وشرب لبها ثم علم بعيبها لا يرد بها بالعيب ولكن يرجع بقصان العيب عندنا
 وقال الشافعي رضي الله عنه يرد بها بالعيب بجميع الثمن ولكن ذكره في كتبهم ان الشافعي رضي الله عنه قال في القديم ثبت
 له الرد وقال في الجديد لا يثبت له الرد ولا يثبت دليل آخر على عدم جواز اسماكه ياخذ النقصان اى لان البائع هم من
 يزوال عن ملكه بطل من المسمى في العقد فليفره من يش يزوال ملكه بطل من المسمى هم ودفع الضرر من جواب عما يقال
 ان المشتري ايشا يتضرر حيث ياخذ المبيع المعيب فاجاب بقوله ودفع الضرر هم عن المشتري يمكن بالردوش اى
 براد المبيع هم بدون فقره وش اى لفرد البائع فان قيل البائع اذا باع معيبا فاذا هو سليم البائع يتضرر لما ان الظاهر
 انقص الثمن على طنه اى معيب ولا خيار له وعلى هذا فالواجب ان اشتمول اختيارهما او عدمه لهما اجيب بان المبيع كان في يد البائع
 وتصرفه ومارسته طول زمانه فانزل عالما بصفته ملكه فلا يكون له اختيار وان ظهر خطأ فانه ما راي المبيع فلو لمنا
 العقد مع العيب تضرر من غير علم حصل له فيثبت له اختيارهم والمراد بعيب كان عند البائع ش هذا كلام المصنف يؤمن به
 قول الله ورمى واذا اطلع المشتري على عيب الى آخره من كلام الله ورمى فقال المصنف والمراد به اى بالعيب
 الذي ذكره الله ورمى عيب كان عند البائع هم ولم يره المشتري عند البيع ولا عند القبض لان ذلك ش اى روى به
 عند احدى السامعيتين هم رضاه ش اى بالعيب ولان في هذا الباب ما قاله البخاري ويزكر عن العبد ابن خالد
 قال كتب لي النبي صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم من العبد ابن خالد ببيع المسلم
 المسلم لا اؤله ولا حريمه ولا غنمه ثم قال في الصحيح قال قتادة انك انك الزنا والسرقه والا باق والمشتري هو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم كما ترمى روى ابن شاذان في مجمع ابنه قال حدثنا عبد العزيز بن معاوية القرشي قال حدثنا عبد
 بن ليث قال حدثنا عبد الحميد بن وهب ابو وهب قال قال لي العبد ابن خالد بن هود في كتابا بكتبه لي رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هذا ما اشترى العبد ابن خالد بن هود من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم عبد او امته لا ادرا
 غانك ولا حريمه بيع المسلم المسلم هو العبد كما ترمى واثبت في الفائق كما في المجمع وفي المغرب الصحيح ان المشتري
 كان العبد او البائع هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال تاج الشريعة المشتري رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما ذكره
 في شرطه انما في شرطه الطحاوي وتابعهما في ذلك الحاكم السرخسي ثابت رواته ابن شاذان يدل على ان المشتري هو العبد
 وذكره كرواه الترمذي بلطفه انا ما اشترى العبد ابن خالد بن هود من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريه
 منه الحديث وذكره كرواه النسائي وابن ماجه وكلمه الفتوى على ان البائع هو النبي صلى الله عليه وسلم والمشتري العبد
 ووقع عند البخاري بالعكس فقيل ان الذي وقع عنده مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية المبني لان المشتري باع محض
 واحد ولم يرد من ذلك تقديم اسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على اسم المبدأ وشرحه بن المعرقاني على ما وقع في الترمذي
 فقال فيه البداء باسم المفضول في الشرط اذا كان هو المشتري والعبد بائع العين وتشديد الدال السامعيتين ممدود
 وكان اسلا بعد النفع وبعد حنين وبقى الى زمن يزيد بن المهلب وكان يسكن البادية وقد استقصينا الكلام فيه

في مجرد العقد ولاية
لم يرض بنحوه ولا
بأقل من المصلحة فيتضرر
به ودفن الضرر عن
المشتري هكنا بالرواية
تضرر ولا يرد به عيب
كان عند البائع ولم
يبه المشتري
عند البيع ولا عند
القض لا في ذلك
رضاه

في شتره الجارى وقال استلهم الى الدار كما يكون بالرفيق من الادوات التي يرد بها كالجبنون والجوامد والبصر نحو ما من انما
 وانجته ما كان خبيث الاصل مثل ان يسبى من له عمد ومعنى الغائبة ما يقتل حشك من حيلة وما يدلس عليه
 في المبيع من عيب وقال الزمخشري في الفائق الغائبة المأخضة التي تقول المال اى متلكه من ابلق او غيره وانتهى في المبيع
 فيمارواه المحسن عن ابي حنيفة المرض في الجوف والكبد والريه فان المرض ما يكون في سائر البدن والدار كما يكون في الجوف
 من الكبد والريه وردى عن ابي يوسف رحمه الله قال الداء المرض والغائبة ما يكون من قبل الافعال كالاباق والسعته
 وانجته هو الاستحقاق وقيل هو الجبنون كذا في المبسوط وانجته بكسر النون المعجمة وسكون الباء الموحدة وفتح النون الثانية
 وقال ابن التين احد شراح الجارى فبطلناه في اكثر الكتب بنعم النسخ وكذا سمعناه وضبط في بعضها بالسكون قال الخطيب
 حنيفة على وزن فجرة قيل اراد بها السحر كما عبر عن الحلال بالغيب وقيل المراد الاخلاق انجته كالاباق ثم وجه الاستدلال
 بهذا الحديث ان فيه تفصيلا على ان المبيع يقتضى سلامة المبيع من العيب هم قال ش اى القدورى رحمه الله اراد بهذا ان
 سعة العيوب لانه قال اول اذا اطلع المشتري على عيب الى آخره يحتاج الى معرفة العيوب فبين العيب بهذا الحكم وهو قوله
 هم وكما وجب نقصان الثمن في عادة التجار فوعيب ش هذا ضابط لكل يعلم بها العيوب الموجبة للخيار على سبيل الاجمال
 هم لان النقص من نقصان المالكية وذلك بانقص القيمة والمرجع في معرفته عرف البه ش وفي الذخيرة فضى كل شئ
 يرجع الى اهل الصنعة فيما يورد عيبا فوعيب وان لم يوجب نقصانا في العين ولا في منافعها هم قال ش اى القدورى
 هم لا باقى والبول في الفراش والسعة في الصغير عيب لم يبلغ ش هذه الاشياء الثلاثة عيب في الصغير الذي لم يبلغ
 فان البق الصغير الذي يعقل من مولاه وادون السفر من المصر الى القرية او بالعكس فوعيب لانه يفتت المنافع على المالك
 واذا بال في الفراش وهو ممين ياكل وحده ويشرب وحده فذلك عيب وان سرق درهمان من مولاه او من غيره فذلك عيب
 بالمقصود لانه لا يامن على ماله ويشق عليه حفظ ماله على الدوام ولا فرق بين سرقة من مولاه وغيره الا في المالكات لاكل
 فان سرقة من مولاه فليس بعيب فاذا وجدت هذه الاشياء من الصغير عند البائع والمشتري في صفه فهو عيب برده
 هم فاذا بلغ فليس ذلك بعيب حتى يعاوده بعد البلوغ ش اى حتى يعاوده عند البائع بعد البلوغ ثم عاوده على ما
 حاصله اذا وجد من الصغير احد هذه الاشياء في صفه ثم بيع فبلغ في يد المشتري ثم وجد احد هذه الاشياء في يده لا يعيد ذلك
 عيبا لاختلاف الحالة الا اذا عاوده بعد البلوغ في يد البائع ثم باعه فوجد ذلك في يد المشتري يكون ذلك عيبا
 للاتحاد والحالة وقد نص في الكافي والمحيط وشرح الطحاوى على اشتراط المعاودة عند البائع وفي الكفاية وشرح تبيين
 المعاودة في يد البائع ليست بشروط للرد فان هذه الافعال في عادة التبيان فان امتنع عنها بالبلوغ لم يكن ما سبق
 عيبا ولا يرد به فان عاوده تبين انه كان يفعل طبعالا عادة وذلك عيب فبرده وقد اوضح المصنف كلام الله وروى
 المذكور لقبوله ومعناه ش اى ومعنى ما قاله القدورى رحمه الله من قوله فاذا بلغ الى آخره هم اذا ظهرت ش اى الاشياء
 المذكورة هم عند البائع في صفه ثم حدثت عند المشتري في صفه فله ان يرده لانه ش اى لان الذي حدث من
 هذه الاشياء هم بين ذلك ش اى عين ذلك الذي حدث عند البائع هم وان حدث بعد بلوغه ش اى
 عند المشتري هم لم يرد لانه غير ش اى غير الذي حدث عند البائع هم وهذا ش اشارة الى ايتصال
 بيان الفرق بين الساليتين المذكورتين هم لان سبب هذه الاشياء ش اى الا باقى والبول في الفراش وشر

قال وكلما اوجب
 نقصان الثمن علة
 الجارى فهو عيب
 النقص بنقصان المالكية
 وذلك بانقص القيمة
 والمبيع في معرفته
 عرف هذه الا باقى و
 البول في الفراش و
 السرة في الصغير
 عيب لم يبلغ فاذا بلغ
 فليس ذلك بعيب
 حتى يعاوده بعد البائع
 ومعناه اذا ظهرت من عند
 البائع في صفه ثم حدثت
 عند المشتري في صفه
 فله ان يرد ذلك لانه بين
 ذلك وان حدثت في
 بلوغه لم يرد لانه
 غير هذا لان سبب
 هذه الاشياء

مختلف البسوع والكبر فالبول في الفرش في الصنف الضعيف المتأخر وبعد الكبر في الباطن والاباق في الصنف الجلب اللذي السرة
 في الصنف لثلاث المرات وبما شئ اى الاباق والسرة هم بعد الكبر تحت في الباطن من وفي البسوط الاباق في الصنف سبعة المرات
 وجب اللعب وبعد البلوغ سبعة المرات في المرات بالبولى والسرة قبل البلوغ لثلاث المرات في عواقب الامور وبعد البلوغ
 سبعة المرات ولذا يجب على البائع ان لا يجب على البصير وفي الايضاح السرة والبول في الفرش قبل ان ياكل وحده وليس بوجه
 ليس يجب لانه لا يعقل ان يفعل وبعد ذلك يجب بامام صغير او كذا الاباق وفي الذخيرة ان كانت السرة اقل من عشرة دراهم
 عيب لان الانسان لا يامن السارق على مال نفسه وفي ذلك العشرة وما دونها سوار وقيل ما دون الدرهم وهو نفس فلان
 ليس يجب واباق ما دون السفر عيب عند المشايخ كالباق مدة السفر لكن حكموا اصل الشتر واخرج من المدينة فيقل شرط حتى لو ابق
 من محلة الى محلة لا يكون عيبا ومن القتر الى المصرايق وكذا على العكس البول في الفرش انما يكون عيبا اذا كان صغيرا من خمس
 شنين وقال الشافعي رضي الله عنه ان ظهر البول اعتبارا لا كان في غير اوانه وانما في الصغير فلا وقدره في التمييز يكون
 سبع شنين كذا في شرح الوجيز وفي ظاهره قول مالك واخبره وعندنا الكل عيب عندنا والحاليتين في المعاوذة سواء كان ذلك قبل
 البلوغ او بعده والمراة من الصغير ليس شئ اى المراءون قول القاضى في الصغير عيب الصغير لثلاث المرات في الحنفية الصغيرة
 لا يعقل وحده ليس عيب من الاشياء المذكورة وبقية منه الذي يعقل هو الذي ياكل وحده وما الذي شئ اى ما الصغير الذي هم لا يعقل
 فمؤنا لا لابق فلا يتحقق عيبا من معنى لا يشترط عليه حكم الابن لانه ضال اى انه يقيم قال شئ اى حجة في اجانب الصغير من يجوزون في
 عيبا بلاش كذا قال محمد قال المصنف رحمه الله هم ومناه من اى منى اى ما قاله محمد هم اذ اجن في الصغير بل لا يشترط في يد المشتري
 شئ اى في الصنف او في الكبر شئ اى او عاودة في الكبر يره لانه عين الامل شئ الذي وبعده البائع هم اى السبب في اكمالين تحت شئ
 اى في الحال الذي كان عند المشتري وليس هو او حجة من اجن لا تزول بل لا وسبب وهو الفساد التمكن فيكون سبب ايد
 ففة اى وقت ظهر فوبه ذلك السبب فلم يكن عيبا حاشا وفي المحيط كحوا في مقدار اجنون قيل ساه عيب وقيل اكثر من يوم
 ولبه وقيل المطبق دون غيره وقال الاستيعابي في ظاهره اجاب انه لا يشترط المعاوذة في يد المشتري وقيل يشترط بل خلاف بين
 المشايخ في عاونة الروايات وهو فساد الباطن شئ في محل العقل بل سدن العقل قبل القلب شعاة الى الدماغ واجنون القطاع
 ذلك الشعاع من المطاع والذات لا يتحقق العقل من حيز خلقه القالب في هذه في الدماغ وجعل لونه في القالب ركة الغايبا بالوسا كذا في المحسوسات بالاشياء
 وليس معناه انه لا يشترط المعاوذة في يد المشتري لان الله عز وجل قادر على ان لا يشترط وجوده لولا ان لا يشترط بل ان
 كان قبل زول فلا بد من المعاوذة للردوش اى لاجل الردوة ذكر النفس ما قاله المشايخ من الاحتكاك
 وبسبب الصنف الى قول من يشترط المعاوذة كما صرح به فان قلت قال فخر الاسلام قول محمد في الاصل اجنون عيب اذ اجن
 مرة واحدة فهو عيب لازم ابد بل ايضا على انه لم يشترط فيه المعاوذة في يد المشتري فكيف يقول المصنف ليس
 معناه الى اخره قلت لا يلزم من عدم ذكره اشتراط المعاوذة في هذا الموضع انه لا يشترطها اصلا فانه قال وان طعن
 المشتري باباق او اجنون ولا يعلم القاضى ذلك فانه لا يتخلف البائع حتى يشتد استهان ان فذا بق غدا يشتري
 او جن عنده وقد اشترط المعاوذة في اجنون كما ترى في اشتراطه في الامايق
 هم قال شئ اى القدر في محضهم والنجش فيقتين را حجة متغيرة من الصنع وكل بر حجة
 ساطعة فهو محض غرض من بخارى القدر او بخارى الدخان وهذا الجوز الذي يخرج من ذلك كذا

يختلف بالصنف الكبير
 فالقول في الفرش
 في الصنف لثلاث المرات
 المتأخرة وبعد الكبر
 لداء في الباطن كالباق
 في الصنف في اللعب
 والسرة لثلاث المرات
 وهو بعد الكبر تحت
 في الباطن والمراة
 من الصغير من يعقل
 فاما الذي لا يعقل
 فهو ضال لا ابق
 فلا يتحقق عيبا
 قال واجنون
 في الصنف عيب ابد
 ومناه اذ اجن في الصنف
 في يد البائع ثم عاودة
 في يد المشتري فيه
 اذ في الكبر عاودة
 الاول اذ السبب
 في الحالين متغير
 وهو فساد العقل
 وليس معناه انه
 لا يشترط المعاوذة
 في يد المشتري لان
 قادر على ان لا يشترط
 ولان كان قبل زول
 فلا بد من المعاوذة
 للرد قال والنج

والذي فرغ من الحجة
 لان المقصود
 قد يكون الاستفاد
 وهو يخلو به
 وليس بعد
 في الخلاص من الشك
 هو لا يتم كالمطلوب
 الا ان يكون من دله
 لان الاستفاد
 والزنا ودل الزنا
 عدي الجاني تروى
 الغلام لانه يخل
 بالمقصود في الحجة
 وهو الاستفاد
 وطلب الولد وكما
 عني بالمقصود
 في الغلام وهو حق
 الاستفاد كالا
 ان يكون الزنا
 عادة على ما كالا
 كان اتباعه
 يخل بالحجة
قال والكفر عيب
 بينا كان طبع المسلم
 يتقرب من صحبته
 ولا يمتنع منه
 في بعض الكهات
 فتختل الرغبة

في الجهره هم والد فرش بالذال المعجمة وقع الفاتن ربح الابطا وسفي الجهره الذفر النتن يقال ربح او ذفر او ذرة
 ذفر او يقال للمرأة يا ذفر معدول وقد سمعت ذفر الشئ و ذفره يسكون الذفر وفهنا ذابا الرقر بالذال المعجمة فهو حدة من
 طبيب ابو تين وربما حض به الطبيب فيقول مسك او ذفر وقال الكاكي السماع هنا بالذال غير المعجمة وفي شرح الوجيز للمراد
 من البحر الذي عيب هو ان شئ من تغير المدة ودون ما يكون يفسد في الاسنان فان ذلك يزول بتبليط
 هم عيب في اجارية لان المقصود قد يكون للاستفاد من وهاش اي البحر والذفر هم غيلان يربش اي بالاستفاد
 هم وليس عيب في الغلام شئ اي وليس كل واحد من الذفر والذفر عيب في الغلام لان المقصود هو الاستفاد
 ولا يخفى ان شئ اي لا يخل البحر والذفر بالاستفاد وفي الثانية وقيل اذا كان العبد امرؤ يكون الغرض عيبا ولا يصح ان لا يذفر
 وغيره سواء كان في علة الفداء هم الا ان يكون شئ كل واحد من البحر والذفر من ما دلان الداء عيب في شئ في نفسه
 عند الشافعي رحمه الله البحر والذفر عيبان في الغلام ايضا هم قابل شئ اي القدر الذي هم والذفر والذفر عيب في اجارية
 ودون الغلام لانه يخل بالمقصود في اجارية وهو الاستفاد وطلب الولد شئ يعني كون اجارية ولذا الزنا يخل بالمقصود
 المولى وهو الاستفاد فان ولده يصير باه اذا كانت والد الزنا هم ولا يخل بالمقصود في الغلام وهو الاستفاد
 الا ان يكون الزنا عادة له شئ اي للغبط لانه زني اكثر من مرتين على ما قالوا في شئ اي الشايع هم لان اتباعه من
 اعتاده المصداق المتفعل اس لان اتباع الغلام البنا هم يخل بالحجة شئ اي عيبه مولاه وفيه اضرار قبل
 المذكور ولكن القربة منه وانه ذكر الزنا اول على النصار لان الزنا لا يكون الا بهين فان قلت اذا وجد سارقا
 الرود لم يمانه على الفتي الزنا لم يكون عيبا لعدم امانته على الجوازي وانما قد قلت انك لا تكفي خطا لنفسه واذا شغله المولى بالعمل بالمال
 يتفرغ لذلك الامر وقال الكاكي الزنا ليس عيب في الغلام من معنى المال وان كان عيبا في معنى الدين
 وقال الفقيه ابو الليث رحمه الله في شرح اجماع الصغير لو اشتري عبد فوجد عينا فله ان يرد وذكرا حسن بن زياد عن ابي حنيفة
 قوة وزيادة الفقه لا تكون عيبا الا ترى انه لو اشتري عبد فوجد عينا فله ان يرد وذكرا حسن بن زياد عن ابي حنيفة
 رضى الله عنه انه قال اذا اشتري عبد ا على انه خفي فاذا هو فحل لزمه ذلك اما اذا اشتراه على انه فحل
 فاذا هو فحل لم يلزمه وفي العمود قال هشام سمعت ابا يوسف يقول لو ان رجلا اشتري عبدا قد احتلم وجارية
 حاضنت ولم يحقق العبد ولم تحضف اجارية قال ان كان مولد انمو عيب وان كان جلبا فليس عيب هم قال ش
 انه محتمل في اجماع الصغير والكفر عيب فيما شئ اي في الغلام واجارية هم لان طبع المسلم يتقرب من صحبته شئ اي عن
 صحبة الكافر لان المسلم فيما يرغب في صحبة الكافر وينفر عنه مكان الكفر سببا لتقصان الثمن لقصور الرغبة و
 سواء كان الكافر نصرانيا او يهوديا او مجوسيا ولا يشئ وليل اخراى ولان الكافر هم يمتنع صرف في بعض الكهات
 مثل كفارة اليمين والطهار عند بعض الناس وفي كفارة القتل بمنع بالاجاع فاذا كان كذلك هم فختل الرغبة شئ
 وفي سبب لتقصان الثمن وقال الشافعي رضى الله عنه لو اطلق العتق فبان انه كافر لا خيار له لان طبع
 اسلم لا يدل على الكفر والاسلام كما لو اطلق العتق فبان الفسق وقال صاحب هذا اذا كان كسرا ليعتد عليه فاذا
 كانت اجارية مرتدة فالاختيار وفي شرح الوجيز لو وجب اجارية كسرية او وجب العبد كافر اس
 كافر كان فلا رد ان كان متبريا من بلاد الكفر بحيث لا تقتل فيه الرغبات وان كان في بلاد الاسلام حيث

في رواية ابن أبي ليلى فان عتدهم يرد البيع ويروى منه نقصان العيب الحادث لهم لانه من احتمال ان القيا
 هم امتنع الرد بالقطع فانه من حيث ان كان القطع هم عيب حادث من حيث لا يقال البائع يتصرف بوجهه معيبا
 والمشتري منعه ردوه فكان الواجب ترجيح جانب المشتري في دفع ضرر لان البائع غره بذليل العيب لانه يقول
 المعقولة لا تمنع عصمة المال كالمغيب اذا صحت الشوب فكان في شرع الرجوع بالبيع نظر الباعث في الزام الرد
 بالبيع احداث اضرار للبائع لا للفعل باشره وفي عدم الرد وان كان اضرار للمشتري لكن بخلاف لما يشره فاعتبر ما هو
 الا نظر لما هم فان قال البائع انا ابيع له كذا كان له ذلك لان الانتفاع من الشيء استعماله والرد كان من حقه من
 اى حق البائع هم وقد رضى به من اى بالشوب العيب وكان استقاطا صحت فان قيل الفرق بين هذه المسئلة
 وبين ما اذا اشترى بغير اخوة فلما شق بطله وجدا معناه فاسدة فادلا يربح فيه بنقصان العيب عند اى حقيقة
 رضى الله عنه اوجب بان الضرر افساد للمالية لصيرورته البعير بعهدة للمتنق والفساد لمخار الا يقطع يد السارق بقرينة
 فيحق من قيام البيع فان ابدى المشتري من حيث يبعده القطع لم يربح بشي من علم به او لا بد من ان الشائنة
 رضى الله عنه في الاصح لان الرد غير متعين بفساد البائع من حيث لانه جاز ان يقول البائع كنت ابتدله لك فلم يكن
 الرد متنازعا بل ان يفسر من حيث اى المشتري هم بالبيع طالما البائع فادلا يربح بالنقصان من حيث اذ ذلك لا يمكن
 رد البائع انما انما لا يبيع هم فان قطع الشوب من حيث الرد اشترى ادهم وفاطمة اوصيته احمر من قيد بالا حمله يكون الزيادة
 في البيع بالاتفاق لان السواد نقصان عند اى حقيقة وعندهما زيادة كالحمرة هم اولت السويق ليس من اطله
 على اى عيب يربح بنقصان الانتفاع الرد بسبب الزيادة لانه لا وجه اى الفسخ في الاصل من اى الشوب او السويق
 يربح منها من حيث اى عيوب الزيادة هم لانها لا تنفك عنه من اى لان الزيادة لا تنفك عن الاصل هو لا وجه اليه
 من اى الى الفسخ هم معاش اى مع الزيادة هم ان الزيادة ليست بمعية فامتنع استلزام من اى فامتنع الرد
 بالكتابة وفي الفوائد الزائدة والبسوط الاصل في جنس هذه المسائل ان في كل موضع يكون البائع فائضا على
 المشتري في فاعله الرد بربط البائع فاذا اخرجته عن ملكه لا يربح بالنقصان وفي كل موضع يكون البائع فائضا لا يمكنه
 الرد وان رضى به البائع فاذا اخرجته عن ملكه يربح بالنقصان لان انتفاع الرد بالزيادة فان قيل فيشكل بالزيادة المتصلة
 المتوكله في البيع كالمسكن اجمال فامتنع الرد بالبيع في ظاهر الرواية قلنا نعم فسخ العقد في العيوب
 يمكن لان الزيادة بيع محض باعتبار التولد والعقود منه والارتباط به وحاصله ان الزيادة قد تكون فان متصلة ومنفصلة
 والمتصلة قد تكون متوكله منه كما ذكرنا وبها لا تمنع الرد به قال الشافعي رضى الله عنه والآن واخر ومنفصلة غير
 متوكله منه كالبيع والحيطة والذات والفرس والبناوس هي تمنع الرد بالاتفاق وعند الشافعي واجه رضى الله عنه
 لا تمنع كالمسكن والاجال والمنفصلة لا تكون متوكله منه كاللبن والتمر والارزش والولد والعقود هي تمنع الرد باعتبار الفسخ
 عليها لان العقد لم يرد عليها ولا وجه للفسخ عليها لانقطاع الحقيقة بالانفصال ويكون هو باختيار ان شاربه بما جاعا وان
 رضى به يجمع اللبن مثل القبط وعوده ردوا البيع خاصة بجفت من اللبن بقسم اللبن على قيمة يوم العقد على قيمة الزيادة
 وقت القبط وغير متوكله منه كالسبب وسبب لا تمنع الرد بل يفسخ العقد في الاصل دون الزيادة وتزيد الزيادة
 للمشتري مما زاد به قال الشافعي واجه رضى الله عنه وكذا قال في المتوكله المنفصلة لا يمكن الفسخ على الاصل من

لانه امتنع الرد بالقطع
 فان عيب حادث
 فان قال البائع انا ابيع
 كذلك كان له ذلك
 لان كماله في ذلك
 وقد رضى به من اى
 المشتري لم يربح بشي
 لان الرد غير متعين
 بفساد البائع من حيث
 هو باختيار ان يبيع
 فلا يربح بالنقصان
 فان قطع الشوب من حيث
 احمر اولت السويق ليس
 من اطله على عيب
 بنقصان كماله في الرد
 بسبب الزيادة
 لانه لا وجه الى الفسخ
 في الاصل به ونها
 لانها لا تنفك عنه
 ولا رجة منه ولا روية
 ليست جميعه فامتنع
 اصلا

والزيادة مشتركة وقال مالك في المذنب ان كانت الزيادة ولادة مع الاصل وان كانت ثمرة اسماها
 ورد الاصل ولو هلك الزيادة بانه ساء به ثبت له الرد كما هنا لم تكن وبه قال الشافعي رضي الله عنه قبل الحكم بالاربع
 هم وليس للبائع ان يباعه من ابي المبيع مع الزيادة هم لان الامتناع لم يشرع في اي امتناع الرد
 لم يشرع ببيعة الربوهم لاحتسب في اي لاحق البائع فان باعه المشتري من اي الثوب المصوب
 او المخطوم بعد ما ابيع ببيع بالنقصان لان الرد متيقن مما قبله من اي قبل بيع المشتري للزيادة اكد
 فيه بفعل المشتري هم فلا يكون من ابي المبيع هم بابيع حابسا للمبيع من قبح بالنقصان او عن يده فلاننا
 من اي من الوجه الذي قلنا وفي بعض النسخ وفي هذا قلنا وهو ان المشتري اذا كان حابسا للمبيع
 لا يرجع بنقصان العيب هم ان من اشترى ثوبا فقطعه ليس له رد الصنف وداخلة ثم طلع عليه عيب لا يرجع بالنقصان
 ولو كان الولد كبير ارجع من ابي المبيع بالنقصان لان التحريك حصل في الاول قبل ايجاده من لانه بالنقصان الصغير
 صار راسبا للثوب له مسما اليه وصار الاب قابضا عنه وحق الرد الذي هو الحق الاصل صار باطلا بالقطع
 فبطل البطل وهو الرجوع بالنقصان لانه صار حابسا للمبيع هم وفي اثنائه من وهو صورة كون الولد
 كبير هم به من اي بعد ايجاده هم بالتسليم اليه من اي الى ولد له الكبير فيكون له الرجوع بالنقصان لانه
 بمجرد القطع لا يكون مسما اليه لان الاب لا يصير قابضا عن ولد له الكبير فلما ناطه خاطه على ما نفسه فاشتتبع
 الرد بايجاده وراى المبيع والتسليم فصار وجود البنية والتسليم ودرهما سوار فيرجع بالنقصان لانه لم يكن حابسا
 للمبيع قال في حجة ذكر ايجاده وعدم ذكره في هذا الموضع سواء لان حق الرد يقع بوجود القطع قبل ايجاده هم قال من اشترى
 عيبا فقامت اوصاف عهده ثم اطلع عليه عيب يرجع بقبضه من به وسئل القدر من وجميع الصغير فيصام المالموت
 فلان الملك يتقرب به والامتناع حكمه من اي امتناع الرد مثبت كما ثبت هم لا بفعله من اي لا بفعل المشتري
 كما لم يبيع ونقل هم والاعتناق فليقاس فيه لان لا يرجع لان الامتناع بفعله من اي امتناع الرد بفعل المشتري
 فصار كالتسليم من فان المشتري اذا قتل البعد الذي اشتراه ثم اطلع فيه عليه عيب فانه لا يرجع باثبات
 قال في رد في الكا من وهو قول الشافعي رضي الله عنه ولكن ذكره في كتبهم انه يرجع وبه قال احمد كما قلنا في
 الاستحسان فان قيل فيبطل على هذا اوصافه حم حيث يرجع بالنقصان ولا شك ان البعني بفعله يجب ثمرة ذلك بفعله
 لكن امتناع الرجوع بوجود الزيادة في البيع بسبب ذلك الفعل لكان الامتناع لم يشرع وقال الاكل ورد بان
 جنيته يجب ان يقول الامتناع حكمه لا بفعله الذي لا يوجب الزيادة واسحق ان يقال في اجواب عدم الرد في البعني
 باحصل من فعله من وجود الزيادة لا بفعله هم وفي الاستحسان يرجع لان الحق انما للمالك من اي انهم لان الامتناع
 ما خلق في الاصل محلا للملك وانما ثبت للملك فيه موقفا الى الاعتناق من اي الى وقت الاعتناق والموقت الى
 وقت يتقرب باثباته هم فكان من اي الاعتناق هم انما وده هم كالموت من اي كانا
 بالموت هم وبهذا ابي جواز الرجوع بنقصان العيب عند الانتماهم لان الشيء يتقرب باثباته فيجعل كان المالك باق في الز
 متعذر من فصار حابسا هم والذبيرو والاسيلا بمنزلة من اي بمنزلة الاعتناق هم لانه من اي لان الشان هم
 فقدر النقل من اي الى ملك البائع هم مع قبض المخل من احتراز عن الموت والاعتناق هم بل لا يمكن من ان يفسر المشتري

وليس هذا ان يباع
 لان لا يملك الحق للمشتري
 لا لشدة ان يباعه المشتري
 بعد ما رى العيب
 رجح بالنقصان لان
 معتق اطلاقه
 فلا يكون للمبيع حابسا
 للمبيع وحق حادنا
 ان من اشترى ثوبا
 فقطعه ليس له رد الصنف
 وخاطه ثم اطلع عليه عيب
 لا يرجع بالنقصان ولو كان
 الولد كبير ارجع من ابي المبيع
 حصل في الاول قبل ايجاده
 وفي الثاني بعد ايجاده
 قال من اشترى ثوبا
 فقامت اوصاف عهده
 ثم اطلع عليه عيب يرجع
 بنقصانه اما الموت
 فلان الملك يتقرب به
 والامتناع حكمه لا بفعله
 واما الاعتناق فليقاس فيه
 ان لا يرجع لان الامتناع
 بفعله فصار كالتسليم
 وفي الاستحسان يرجع بالاعتناق
 انما لا يرجع لان الامتناع
 في الاصل محلا للملك وانما
 ثبت للملك فيه موقفا
 الى الاعتناق فكان في الزيادة
 كالموت هذا في الشيء
 يتقرب باثباته فيجعل كان
 بان الرد متيقن من الزيادة
 والاعتناق من الزيادة
 لان تقدير النقل
 منه بقاء المحل للمشتري
 لان

وقال انك اني قوله بالامر حكمه احتراز عن القتل فان قيل كيف يكون التمييز والاستيلاء كالاعتاق وهو منه دونهما
اجيب ان الامتياز يحتاج اليه لمقتضى الملك بحيث لم يكن كائنا وهما الملك متصرفا حاجته اليه هم وان اعتق على مال
سبب اي فان اعتق العبد الذي اشتراه على مال ثم وجبه به ثيباهم لم يرجع لشي لا نهش اي اشتري هم من
بدلهش اي بدل البيع واذال ملكه عنه بوضهم حبس البديل بحبس البديل من فصار كالمبيع وفي البيع لا يرجع
فكذا يمتنعهم وعن ابى حنيفة رضى الله عنه انه يربح سبب وهو قول البيهقي في الشافعي واحمد رضى الله عنه
وفي شرح الاثر في حنيفة ونقل الفقيه ابو الميثاق في شرحه لاجماع الصنفين عن الامام
قال اذا اشتري عبدا فاعتقه على مال او كاتبه او قلمه ثم وجبه به ثيباهم لا يرجع لشي في قول ابى حنيفة وفي قول ابى يوسف
يرجع بقصان العيب وهذا موضع تامل لانه سبب اي لان الاعتاق هم انما للملك وان كان بعوض سبب يعين
للملك سواء كان بعوض او غيره عوض ولو لم يثبت الولاية في الوجهين ولو البقي ثم علم بالعيب لم يرجع بالقصان
عنه ابى حنيفة او ام حيا وبه قال الشافعي رضي الله عنه وعن ابى يوسف يرجع وبه قال الشافعي رضى الله عنه في وجه التحقيق الجفر في حال
هم قال سبب اي القدر رضى هم وان قتل المشتري العبد او كان سبب اي الذي اشتراه او كان سبب طمانا فأكلم لم يرجع
بشي عنه ابى حنيفة اما القتل فالمدكور سبب اي في القدر رضى هم ظاهر الرواية وعن ابى يوسف انه يربح سبب محمده رضى الله عنه
رواية الشافعي وبه قال الشافعي والجمهور لان قتل المولى عبدا لا يتحقق سبب اي لا يتحقق بقتل هم حكمه ونياوكا
سبب من القصاص والدية هم فصار كالقصاص انما يبيح للملك لان المقتول ميت باجله كذا في البيهقي
هم ووجه الظاهر سبب اي وجه ظاهر الرواية ان القتل لا يوجب الا مضمونا سبب القوله عليه الصلوة والسلام ليس في الا
دم مضرب اي مبطل وموجب الجوار المطلع سبب بن الاثير ويرى به الجيم ولما لو باشره في ملك غيره كان مضمونا هم
انما يقطع الضمان سبب اي في قتل المولى عبدهم باعتبار الملك فيبيع سبب اي المولى هم كالمشتري سبب اي
ملك العبد هم عوضا سبب وهو سلامة نفسه اعتبارا لله وسلامة الدين على اعتبار الخطأ فصار كانه اخذ عوضا باذن الملك بقتل
كما لو باع واخذ الثمن هم بخلاف الاعتاق لانه لا يوجب الضمان الا محالة كاعتاق المصغر عبد اشتراكا كذا في الشافعي
ان الاعتاق لا يقطع الضمان هم واما الاكل فليخالف عند سبب اي عبد ابى يوسف ومحمدهم يرجع سبب بقصان
العيب هم وعندهم سبب اي عند ابى حنيفة رضى الله عنه لا يرجع استحسانا سبب اي من حيث الاستحسان هم وعلى المخالف
سبب المذكور ان البيل الثوب سبب الشافعي حتى تحرق سبب وتترق ثم اطلع على عيب عند البائع فبذلك حنيفة ليس
له الرجوع بقصان العيب خلاف ابى يوسف ومحمدهم والشافعي رضى الله عنه وفي الخلاصة والفتاوى على قولهما واجبه وان
لو تلف الطعام او الثوب بسبب آخر ليس له حق الرجوع كذا في شرح الطحاوي هم لسانا اي لابي يوسف ومحمدهم
هم او سبب اي ان المشتري هم منع في المبيع بالقياس بشراة سبب وهو الاكل والشربهم وليقار فله في سبب اي في المبيع فلو اشترى
من الجوع بقصان العيب هم فاشبه الاعتاق سبب من حيث انه انما للملك بخلاف الاحراق والاستيلاء هم وليس سبب اي ولا حنيفة
هم اذ قد روى في بعض مصنفون منه في المبيع فاشبه المبيع والقتل سبب اي بيع الشئ الذي اشتراه وقتل لبيد الذي اشتراه هم فكذا
كبر مقتضى ما سبب اي يكون الاكل والبس بما عاب عن قولها منع في المبيع بالقياس بشراة تقره انه لا يترك الاكل والبس مقتضى ما هم
الاثير ان المبيع جاليتهم بالشرائش لانه تقر في شرحه بالشرائش هم فهو منع الرجوع سبب اي بالقصان هم فان اكل بعض الطعام

وان اعتق على مال لا يرجع
لا بد من سبب له ودبب
البيل بحسب البيهقي
وهو ان يبيعه بغيره
انه يرجع لانه انما للملك
وان كان بعوض فان
قتل المشتري العبد كان
طمانا فأكلم لم يرجع
عنه ابى حنيفة اما القتل
فالمدكور سبب اي في القدر
ظاهر الرواية
وعن ابى يوسف انه يربح
كان قتل المولى عبدا
لا يتحقق به حكمه ونياوكا
فصار كالقصاص
الفتوى في انما يبيح للملك
ان القتل لا يوجب الا مضمونا
وانما يقطع الضمان
هو جاليتهم بالشرائش
فبذلك حنيفة ليس
في الاثير ويرى به الجيم
ولما لو باشره في ملك
غيره كان مضمونا هم
انما يقطع الضمان
سبب اي في قتل المولى
عبدهم باعتبار الملك
فيبيع سبب اي المولى هم
كالمشتري سبب اي
ملك العبد هم
عوضا سبب وهو سلامة
نفسه اعتبارا لله
وسلامة الدين
على اعتبار الخطأ
فصار كانه اخذ
عوضا باذن الملك
بقتل كما لو باع
واخذ الثمن هم
بخلاف الاعتاق
لانه لا يوجب
الضمان الا محالة
كاعتاق المصغر
عبد اشتراكا
كذا في الشافعي
وعندهم سبب
اي من حيث
الاستحسان هم
وعلى المخالف
سبب المذكور
ان البيل الثوب
سبب الشافعي
حتى تحرق
سبب وتترق
ثم اطلع على
عيب عند
البائع
فبذلك
حنيفة ليس
له الرجوع
بقصان العيب
خلاف ابى
يوسف
ومحمدهم
والشافعي
رضي الله عنه
وفي الخلاصة
والفتاوى
على قولهما
واجبه وان
لو تلف
الطعام
او الثوب
بسبب آخر
ليس له
حق الرجوع
كذا في
شرح
الطحاوي
هم
لسانا
اي لابي
يوسف
ومحمدهم
هم
او سبب
اي ان
المشتري
هم
منع في
المبيع
بالقياس
بشراة
سبب
وهو
الاكل
والشرب
هم
وليقر
فله في
سبب
اي في
المبيع
فلو اشترى
من الجوع
بقصان
العيب
هم
فاشبه
الاعتاق
سبب
من حيث
انه انما
للملك
بخلاف
الاحراق
والاستيلاء
هم
وليس
سبب
اي ولا
حنيفة
هم
اذ قد روى
في بعض
مصنفون
منه في
المبيع
فاشبه
المبيع
والقتل
سبب
اي بيع
الشئ الذي
اشتراه
وقتل
لبيد الذي
اشتراه
هم
فكذا
كبر مقتضى
ما سبب
اي يكون
الاكل
واللبس
بما عاب
عن قولها
منع في
المبيع
بالقياس
بشراة
تقره
انه لا
يترك
الاكل
واللبس
مقتضى
ما هم
الاثير
ان المبيع
جاليتهم
بالشرائش
لانه تقر
في شرحه
بالشرائش
هم
فهو منع
الرجوع
سبب
اي بالقصان
هم
فان اكل
بعض
الطعام
اكل بعض
الطعام
ثم

ثم علمنا ان هذا لا يخلو
 من اني حقيقه
 لان النعم كشي
 واحد مصر كبيع
 ابعض وشي
 يرجع بقتصان
 في الكل وشي
 وحاشا لانه لا يفتقر
 قال من اشترى بثلثي
 اذ كان اذ كان
 ونكره فوجبه فاسد
 فان لم يفتقر به يرجع
 بالثمن كانه ليس
 بمال كان البيع باطلا
 ولا يفتقر في البيع
 فخر على ما قيل لا يفتقر
 باعتبار الثمن وان كان
 بغيره مع فساد
 لم يرد لان الكسر
 حادون ولكنه يرجع
 بقتصان العيب
 واما ان يفتقر بغير
 الامكان وقال الشافعي
 يرد لان الكسر يفتقر
 قلنا التسلط على الكسر
 في ملك المشتري ان ملكه
 فسادا اذا كان ثوبا
 فقتضه ولا وجه لبعض
 تسلط وهو قليل في
 بغير العيب استحسانا
 لانه لا يفتقر بغير
 فاسد ومقتضى كماله
 عند الجوز فسادا
 واكثر من المارة

ثم علمنا ان هذا لا يخلو من اني حقيقه
 لان النعم كشي
 واحد مصر كبيع
 ابعض وشي
 يرجع بقتصان
 في الكل وشي
 وحاشا لانه لا يفتقر
 قال من اشترى بثلثي
 اذ كان اذ كان
 ونكره فوجبه فاسد
 فان لم يفتقر به يرجع
 بالثمن كانه ليس
 بمال كان البيع باطلا
 ولا يفتقر في البيع
 فخر على ما قيل لا يفتقر
 باعتبار الثمن وان كان
 بغيره مع فساد
 لم يرد لان الكسر
 حادون ولكنه يرجع
 بقتصان العيب
 واما ان يفتقر بغير
 الامكان وقال الشافعي
 يرد لان الكسر يفتقر
 قلنا التسلط على الكسر
 في ملك المشتري ان ملكه
 فسادا اذا كان ثوبا
 فقتضه ولا وجه لبعض
 تسلط وهو قليل في
 بغير العيب استحسانا
 لانه لا يفتقر بغير
 فاسد ومقتضى كماله
 عند الجوز فسادا
 واكثر من المارة

البينة لا اقامته البينة خارجا عن الايمان اعتبارا بالنسبة لا بالصورة وهو موقوف مدعى يدعي ما يوجب دفع وجوب دفع الثمن
او لا كان في الصورة متكررا هم ولا نهش دليل آخر ولان القاضي هم لوقضه بالدينش اي بدفع الثمن هم
فلهذا يظهر العيب فيمنقض اقصا فلا يقضى من اي بالدفع هم به صونا لقضائهم اي حفظا لقضائهم عن النقض
وهنا سؤال وهو ان الموجب للغير موجود وهو البيع مع القبض وما عدا المشتري من العيب موجود وهو الموهوم
لا يبارض المتحقق والحواب عنه يعلم من تقرير الدليل الثاني فلا يلايخفى على الفطن ولكن توضيحه زيادة البيان
وهو وان كان ما عدا المشتري موجودا لكن فيه صيانة القضاء عن النقض لانه يمكن ان يقيم المشتري البينة
بعد اكبر على العيب فيعلم بطلان القضاء وفي عدم اكبر حرم القضاء عن النقض وسعي الانسان في نقض ما تم من جهة مردود ولذا
لو عمل كونه ما قبل الحال الى المساعي لا يستدلوا احتمال انه يكون كونه قيقار المال في يده ولان الموجب للغير لا يسلم انه يتحقق
اذا الموجب للغير البيع مع قبض الحق وهنا قبض الحق غير متعين لا تكراره هم فان قال المشتري بشو دي بالشام استخاف البائع
من يعني اذ الطالب من المشتري اقامته البينة على ما عدا فقال شهودي غيب في الشام استخاف البائع ولا يتحقق
المشهود لانه امر على خطر ان يكون ام لا يكون فلا يجوز الواجب بل حلف البائع فان قال الله لقد سلمته اليك بحكم البيع و
بهذا العيب اجبر المشتري على دفع الثمن وهو معنى قوله هم دفع الثمن لاننا حافظ لا يتحقق حضوره في الانتظار لابلان من
لان الثاني لا ياتي بحجة تجري الا بطلان هم وليس في الدف كنهية فخر من جواب عما يقال ان سنة الزمان المشتري دفع
الثمن ضرر له وتقرير الجواب ليس في دفع الثمن الى المشتري كثير ضرر به بالمشتري هم لانه على حجة من شئني بسبل من اقامته
البينة منه حضور شهوده وقال لكل رحمة له وفيه بحث من وجين الاول ما قبل في نقار المشتري على حجة بطلان
قضاء القاضي والثاني ان الانتظار واقامة الحجة بعد الدفع متوقفا على حضور الشهود فكيف كان احدهما ضررا والا فزاد في الجواب
عن الاول ان اقامته هنا قد تقضى باذات الشئ في حضور الشهود لا مطلقا فلا يلزم البطلان وعن الثاني بانه في دعوى
غيبته الشهود متمم جواز ان يكون ذلك ماطلة فلا يسع قوله في غيبته انا اذ انكل استسبب البائع عن المعين الزم
العيب لانه اسسه لان النكول حجت فيه اسسه في ثبوت العيب قبل هذا احتراز عن النكول في الحكد ودول القضا
فانه ليس بحجة وكذا النكول ليس بحجة في الاشياء السنة عند ابي حنيفة وقال الا تردني في قولهم في بيان
فيه المسئلة لان المشتري على حجة دليل ان اقامته البينة بعد حلف المدعي عليه معتبرة وفي خلاصة الفتاوى
لو اقام المدعي البينة بعد ما حلف المدعي عليه فيقبل وكذا لو قال المدعي للمدعي عليه احلف وانتي بري
او قال اذ احلف فاست برى فحلف ثم اقام هو البينة فيقبل اذا قال المدعي لانيته في حلف المدعي عليه
ثم اتى هو بالبينة فيقبل في رواية الحسن عن ابي حنيفة وعن محمد انما لا يقبل هم قال ش اي محمد في اجماع الصغير
ومن المشتري عيبا نادى به ايا قام بحلف البائع حجة يقيم المشتري البينة انه انق عند ش صورة المسئلة
فيه محرم عن ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه رجل باع رجل عيبا فقال المشتري لعقني البقاء وكذا به الباقي قال لا احلف
ابا يني على الا باق حجة يقيم المشتري البينة انه انق عند ش فاما قدام على ذلك البينة استخاف البائع بالثقة
لقد باعني قضيته وما من قطا انتهى دفع المسئلة في الاباق والحكم في جميع المعيوب التي لا تشاهر عند الخصومة
انما انما في قول البطل على الفواش استخون الا ان المعادوة في ذلك المشتري في شروط المعيوب الثلاثة واحكام

ولا بد لوقضي كماله
فلعل يظهر العيب
فمنقض القضاء
فلا يقضى بصل
لقضاء فانه
قال المشتري شهودي
بالشام استخاف
البائع ودفع الثمن
بدي او حلف وكذا
يتحقق حضور الشهود
لان في الانتظار
ضررا بالبائع وليس
في الدفع كنهية
لانه على حجة
اذا انكل الزم العيب
لان حجة فيه
قال ومن اشتري
عيبا فادعى اياها
لم يحلف البائع
حتى يقيم المشتري
البينة اذ لا يرد

ما زاد التخليف على ذلك
 لما بين عند قول النقول
 وان كان قوله ولكن اذ كان
 انما يتبع بعد قيام الدين
 في يد المشتري ومنه
 بالبيع فاذا كان له حلف
 بالله تعالى فقد باعده
 وسأله الله ما بين عنده
 قطاكن قال في الكتاب
 وان شاء حلفه بالله
 ما له حق الرد عليك
 من الوجه الذي يدي
 او بالله ما بين عند وفظ
 انما لا يحلف بالله لقوله
 وبكسر العيب وبالله
 لقوله باعده وسأله
 رواه هذا العيب في
 قوله النظر للعشر وكان
 العيب في حجب بدل البيع
 قبل التسليم وهو موجب
 للرد الاول وهو قوله
 والثاني وهو حلفه
 بالشرطان في قوله في الدين
 عند قيامه وقت التسليم
 دون البيع ولو لم يكن
 بينة على قيام العيب عند
 واراد تخليف البايع بالله
 ما عدا ما بين عند حلفه
 على قوله ما اختلفوا فيه
 على قول في حيفه لعمان
 الدعوى معتبرة حتى يثبت
 عليه البينة فكلما يترتب
 التخليف وله على ما قاله
 البعض ان الحلف يترتب
 على دعوى حجية وليست
 تقضي الا من خصم ولا يغير

واحدة وما لا تشترط المداوة في الجوز فيه كلام قد مر في اول الباب ثم المداوة الخلف على انه لم يأت عند قول
 اي المراد من قول محمد لم يحلف البايع شيئا من المشتري البيعة حلف البايع لان العبد لم يأت عند البايع شيئا
 لا يحلف البايع ولا يتوجه عليه الخصومة ما لم يثبت العيب عند المشتري اولا بالحق ثم لان كان قوله ولكن
 انكاره من اي انكار البايع ثم انما يتبع بعد قيام العيب بشي اي بالبيع ثم في المشتري من لان السلاطة
 والعيب عارض ثم ومنه من اي معرفته قيام العيب ثم بالحق فاذا اقام حلفه البايع بعد وسأله الله ما بين عنده
 كذا قال في الكتاب من اي في اجماع الضيق في عيب قريب وقال المصنف ثم وان شاء حلفه بالله ما له حق الرد عليك من
 الوجه الذي يدي من اي ليس للمشتري حق الرد عليك ايها البايع بالسبب الذي يريه المشتري ثم هو باعده من
 وحلفه باعده ما بين عندك قطاكن يعني وحلفه القاسم بهذا الوجه فيقول البايع بالله ما بين قطاكن قال عندك
 لان القاسم في حلف البايع كذا قال حلفه اضاف الى نفسه ثم انما يحلفه باعده بعد ما به هذا العيب ولا ما به
 لقب باعده وسلمه وما به هذا العيب لان فيه ترك النظر للمشتري لان العيب قد حجب بعد البيع قبل التسليم وهو
 موجب للرد والا في قول من عساه نفس اي التخليف بقوله باعده بعد ما به هذا العيب حلفه عن حدود
 العيب بهذا البيع قبل التسليم فلا جمل هذا لا يحلف بهذا الوجه لان العيب ربما لا يكون عند البايع ثم حجب قبل
 التسليم وهو موجب للرد فاذا حلف على العيب لم يكن عند البايع يتغير المشتري لان البايع صادق في حلفه
 فما يجزئ ثم وانما في من اي التخليف باعده بعد ما به هذا العيب ثم يبيع حلفه من اي يتعلق العيب
 ثم بالشرطان من اي البيع والتسليم فمتى لم يبيع من اي البايع في الدين من وبقوله لم يكن العيب عند
 قيا من اي عند قيام العيب ثم وقت التسليم وكون البايع من اي لم يكن العيب عند البايع بل عند التسليم فحجب
 نماز الحلف على هذا الوجه يكون حادقا ولا يجزئ اذ لا يتقار الجوز لا يتقار كل فيقتر المشتري وانما قال يبيع ثم
 ان تاويل البايع ذلك في من ليس يبيع ولكنه يبيع كذا كذا ثم ولو لم يجد المشتري بينة على قيام العيب
 عنده وراو تخليف البايع باعده انما بين عند قول من اي عند المشتري ثم حلف على قوله ما بين في حلف
 ومحمد على العلم لا تخليف على فعل غير فنياف البايع باعده ما يسلم ان هذا العيب من عند هذا المشتري ولا ان
 من سرق ولا بال على فراش كذا ذكر في اجماع الكبر قولهما ولم يذكر قول ابي حنيفة ثم واختلف المشايخ على قول ابي حنيفة
 من فيقول حلف عنده ايضا وقيل لا يحلف وهو الاصح ثم لما من اي البايع يوسف ومحمد ثم ان الدعوى متيرة
 حتى يترتب عليها البينة فكلما يترتب التخليف من اي صحة التخليف تترتب على اقامة البينة من المشتري
 فكذا يبيع التخليف ثم ولو من اي ولا يخفى ثم على ما قاله البعض من اي بعض الشايخ ثم ان الحلف يترتب على دعوى حجية
 وليست تقضي الا من خصم ولا يغير من الا ان خصم ولا يصير من اي المشتري ثم خصما من اي فيا فكذا ما به
 الا بعد قيام حجب من عند نفسه وفي هذا الاشارة ان لا يشترط لترتب البينة على الدعوى كونها حجية بل تقوم به
 انما الادعاء في صلحا كالمحدود وكذا تصح اقامة البينة على انه وكيل او وارث فلان لا دعوى ثم واذا اكل من اي البايع
 من عن الدين عند ما يحلف ثانيا لا بد من ومنه واليمين التي بين الرد فان حلف برى وان نكل ثبت العيب عند البايع فيمنه
 عليه من على الوجه الذي قد مرنا من اي يحلف على الثبات على ما به من قوله باعده ما له حق الرد عليك من الوجه الذي

هذا هو الوجه الذي يدي
 او بالله ما بين عند وفظ
 انما لا يحلف بالله لقوله
 وبكسر العيب وبالله
 لقوله باعده وسأله
 رواه هذا العيب في
 قوله النظر للعشر وكان
 العيب في حجب بدل البيع
 قبل التسليم وهو موجب
 للرد الاول وهو قوله
 والثاني وهو حلفه
 بالشرطان في قوله في الدين
 عند قيامه وقت التسليم
 دون البيع ولو لم يكن
 بينة على قيام العيب عند
 واراد تخليف البايع بالله
 ما عدا ما بين عند حلفه
 على قوله ما اختلفوا فيه
 على قول في حيفه لعمان
 الدعوى معتبرة حتى يثبت
 عليه البينة فكلما يترتب
 التخليف وله على ما قاله
 البعض ان الحلف يترتب
 على دعوى حجية وليست
 تقضي الا من خصم ولا يغير

[illegible]

قبض الجميع له ردوا المبيع خاصة الا ان يكون بطلوا الاشر على السوا فاما ان يرد كلا او يترك كله ولو اشترى بعينه من شخص اي بعض
 ما كمال او بوزن بعد القبض هم فلا خيار له في رد ما قبله لانه لا يغيره البيع من حيث هو والشركة في الكميات والموزونات لا يغيرها
 باعتبار ان البيع لا يغير ما بعد القبض تمام الصفقة والاشقاق من جواب اشكال وهو ان يقال ينبغي ان يكون له ان
 في رد ما بقي في صورته الاستحقاق كيلا يلزم تفريق الصفقة قبل التمام وتقرير الجواب انه لا يلزم ذلك لانه لو لم يرد ذلك للمزوم بطريق
 الاستحقاق والاستحقاق هم لا يمنع تمام الصفقة لان تمامها برضاها والبرضا للمالك من لان العقد حق المعاقرة
 تمامه يستدعي تمام رضاه وبالاستحقاق لا ينعهم ذلك وهذا قلنا في الصرف والاسلم اذا جاز المسوق بعد ما اقره الباقي العقد
 صحيحا فقل ان تمام العقد يستدعي تمام رضاه والعاقد لا المالك هم وبهذا ان اي كون الاستحقاق لا يوجب خيار الردم اذا كان
 بعد القبض المالك ان ذلك قبل القبض لان رد الباطل في التفريق الصفقة قبل التمام لان تمام الصفقة يحتاج الى رضاه والعاقد
 وقبض المبيع وانما احدهما يوجب عدم تمامها وان كان ثوبا من اي وان كان المستحق ثوبا من ثوبه فلا خيار لان اشقيص فيه
 من اي في الثوب هم عيب من عرفاهم وقد كان من اي التشقيص هم وقت البيع حيث ظهر الاستحقاق من يعني
 ان عيب الشركة لم يحدث في يد المشتري حتى يمنع الرد الذي كان في يد البائع حيث ظهر الاستحقاق فلا يكون
 انما هم بخلاف الكميل والموزون من فان التشقيص ليس لعيب فيما خست لا يلزم من اشترى جارية فوجد بها واما
 فوراها او كانت دايرة فربما سألنا في ذلك وليس قصد الاستحقاق واما سالك المدين الاصل في هذه
 المسائل ان تصرف المشتري بشئ قبل على الرضا بعد العلم بالعيب يمنع الرد ولا ربح نحو العرض على البيع والا جارية والمزوم
 والركوب حاجته والمداواة والرسن والكتابة والاستخدام مرة ثانية لانه صار راجيا بالعيب بخلاف خيار الشرط
 انما خياره من ان في خيار الشرط للاختيار وانه من اي وان الاختيار يكون هم بالاستعمال فلا يكون الركوب سقطا
 للخيار لكون الركوب من شرط الاختيار لا لاختيار فيكون مقصودا من انما هم وان ركبها ليرد على بائعها او ليعقبها من اي
 او ركبها ليعقبها هم وليست في لها علفا فليس ربحا من عيب هم اما الركوب للرد فلا نه سبب الرد او الجواب في السنة
 واشترى العلف فحول على ما اذا كان لا يبيع منه بل يملكه اما الصواب في ان اي الصواب له اية هم او لخرجه من اي او لخرجه نفسه
 هم ام لكون العلف في حله واحد واما اذا كان يجر منه بالانعام ما ذكرنا فيكون رضاه من في خلاصة العلف
 فله حل حلف دايرة اخره ركبها او لم يركبها فهو رضى وقال ابن زبير العدل بالكره اذا عدل بمثلهم قال من اي
 في الجاهل الضيق ومن اشترى بعد اقد سرق ولم يعلم به من ولم يعلم المشتري يكون العبد قد سرق لا وقت البيع ولا وقت
 القبض كذا ذكره الترمذي هم فقطع عند المشتري من اي فطفت يد عنه المشتري لثبوت سرقته من ان في المشتري
 هم ان يردوه ويأخذ الثمن عند ابني حنيفة رضى الدعوى من اي جميع الثمن مكذا ذكر في عامة مخرج الجاهل الضيق وكذا
 في بعض روايات المبسوط في جامع الترمذي وبعض روايات المبسوط يرجع بنصف الثمن وقول من قال يرجع بكل الثمن
 ينفرد الى اختيار رد العبد المقطوع وقول من قال بالنصف بنصف الى اختيار اسامهم وقال ابن ابي عمير
 ونحوهم يرجع باثنين قيمة سارقا الى غير سارق من يعني يقوم سارقا وغير سارق فيرجع بفضل ما بينهما من الثمن وعلى هذا
 اخلاف من المذاهب بين ابني حنيفة وضابطهم اذ قل من اي العبد لم يبيع به في يد البائع من صورته
 عيب اسماح الدم للرد او رد او قطع طريق فقلل المشتري يرجع على البائع بكل الثمن عند ابني حنيفة وبه قال الشافعي رضي الله عنه

ولو اشترى بعينه فلا خيار له
 في ثوبه ما بقي له لا يغيره
 البيع ولا الاستحقاق
 لا يمنع تمام الصفقة
 لان قامها برضاها والعاقد
 لا يغيرها بالمالك وهذا
 اذا كان بعد القبض للمالك
 كان ذلك قبل القبض له
 ان يرد الباقي تفريق الصفقة
 قبل التمام وان كان
 ثوبا من ثوبه فلا خيار لان
 اشقيص فيه
 في حيث قد كان وقت
 البيع حيث ظهر الاستحقاق
 فلا يكون
 ومن اشترى جارية
 فوجد بها عيب
 كان ذلك دليل خصل
 الاستبقاء بخلاف
 الشرط لان اختياره لانه
 للاختيار جاز ان يملكه
 فلا يكون الركوب سقطا
 وان ركبها ليرد على
 بائعها او ليعقبها
 او ليشترى لها علفا فليس
 ربحا من عيب هم اما الركوب
 للرد فلا نه سبب الرد او
 الجواب في السنة
 واشترى العلف فحول
 على ما اذا كان لا يبيع
 منه بل يملكه اما الصواب
 في ان اي الصواب له اية
 هم او لكون العلف في حله
 واحد واما اذا كان يجر
 منه بالانعام ما ذكرنا
 فيكون رضاه من في خلاصة
 العلف
 فله حل حلف دايرة اخره
 ركبها او لم يركبها فهو
 رضى وقال ابن زبير العدل
 بالكره اذا عدل بمثلهم
 قال من اي
 في الجاهل الضيق ومن
 اشترى بعد اقد سرق ولم
 يعلم به من ولم يعلم
 المشتري يكون العبد قد
 سرق لا وقت البيع ولا
 وقت القبض كذا ذكره
 الترمذي هم فقطع عند
 المشتري من اي فطفت يد
 عنه المشتري لثبوت
 سرقته من ان في
 المشتري هم ان يردوه
 ويأخذ الثمن عند ابني
 حنيفة رضى الدعوى من
 اي جميع الثمن مكذا
 ذكر في عامة مخرج
 الجاهل الضيق وكذا
 في بعض روايات
 المبسوط في جامع
 الترمذي وبعض
 روايات المبسوط
 يرجع بنصف
 الثمن وقول من
 قال يرجع
 بكل الثمن
 ينفرد الى
 اختيار رد
 العبد
 المقطوع
 وقول من
 قال
 بالنصف
 بنصف
 الى
 اختيار
 اسامهم
 وقال
 ابن
 ابي
 عمير
 ونحوهم
 يرجع
 باثنين
 قيمة
 سارقا
 الى
 غير
 سارق
 من
 يعني
 يقوم
 سارقا
 وغير
 سارق
 فيرجع
 بفضل
 ما
 بينهما
 من
 الثمن
 وعلى
 هذا
 اخلاف
 من
 المذاهب
 بين
 ابني
 حنيفة
 وضابطهم
 اذ
 قل
 من
 اي
 العبد
 لم
 يبيع
 به
 في
 يد
 البائع
 من
 صورته
 عيب
 اسماح
 الدم
 للرد
 او
 رد
 او
 قطع
 طريق
 فقلل
 المشتري
 يرجع
 على
 البائع
 بكل
 الثمن
 عند
 ابني
 حنيفة
 وبه
 قال
 الشافعي
 رضي
 الله
 عنه

في ثوبه ما بقي له لا يغيره
 البيع ولا الاستحقاق
 لا يمنع تمام الصفقة
 لان قامها برضاها والعاقد
 لا يغيرها بالمالك وهذا
 اذا كان بعد القبض للمالك
 كان ذلك قبل القبض له
 ان يرد الباقي تفريق الصفقة
 قبل التمام وان كان
 ثوبا من ثوبه فلا خيار لان
 اشقيص فيه
 في حيث قد كان وقت
 البيع حيث ظهر الاستحقاق
 فلا يكون
 ومن اشترى جارية
 فوجد بها عيب
 كان ذلك دليل خصل
 الاستبقاء بخلاف
 الشرط لان اختياره لانه
 للاختيار جاز ان يملكه
 فلا يكون الركوب سقطا
 وان ركبها ليرد على
 بائعها او ليعقبها
 او ليشترى لها علفا فليس
 ربحا من عيب هم اما الركوب
 للرد فلا نه سبب الرد او
 الجواب في السنة
 واشترى العلف فحول
 على ما اذا كان لا يبيع
 منه بل يملكه اما الصواب
 في ان اي الصواب له اية
 هم او لكون العلف في حله
 واحد واما اذا كان يجر
 منه بالانعام ما ذكرنا
 فيكون رضاه من في خلاصة
 العلف
 فله حل حلف دايرة اخره
 ركبها او لم يركبها فهو
 رضى وقال ابن زبير العدل
 بالكره اذا عدل بمثلهم
 قال من اي
 في الجاهل الضيق ومن
 اشترى بعد اقد سرق ولم
 يعلم به من ولم يعلم
 المشتري يكون العبد قد
 سرق لا وقت البيع ولا
 وقت القبض كذا ذكره
 الترمذي هم فقطع عند
 المشتري من اي فطفت يد
 عنه المشتري لثبوت
 سرقته من ان في
 المشتري هم ان يردوه
 ويأخذ الثمن عند ابني
 حنيفة رضى الدعوى من
 اي جميع الثمن مكذا
 ذكر في عامة مخرج
 الجاهل الضيق وكذا
 في بعض روايات
 المبسوط في جامع
 الترمذي وبعض
 روايات المبسوط
 يرجع بنصف
 الثمن وقول من
 قال يرجع
 بكل الثمن
 ينفرد الى
 اختيار رد
 العبد
 المقطوع
 وقول من
 قال
 بالنصف
 بنصف
 الى
 اختيار
 اسامهم
 وقال
 ابن
 ابي
 عمير
 ونحوهم
 يرجع
 باثنين
 قيمة
 سارقا
 الى
 غير
 سارق
 من
 يعني
 يقوم
 سارقا
 وغير
 سارق
 فيرجع
 بفضل
 ما
 بينهما
 من
 الثمن
 وعلى
 هذا
 اخلاف
 من
 المذاهب
 بين
 ابني
 حنيفة
 وضابطهم
 اذ
 قل
 من
 اي
 العبد
 لم
 يبيع
 به
 في
 يد
 البائع
 من
 صورته
 عيب
 اسماح
 الدم
 للرد
 او
 رد
 او
 قطع
 طريق
 فقلل
 المشتري
 يرجع
 على
 البائع
 بكل
 الثمن
 عند
 ابني
 حنيفة
 وبه
 قال
 الشافعي
 رضي
 الله
 عنه

هم عندنا بناتش اي عندنا الي يوسف ومحمد بناتش اي المشتري م بالفتقان اي بفتقان السرقة المجرودة عن البائع
 هم كذا كذا بناتش يعني عندنا قوله وان اشترى عبد الله مرق ولم يعلم بسله آخره وم عندنا اي عندنا حقيقه هم لا يرد
 بدون ردنا اليك للصبي الحادث ويرجع ربع الثمن وان قبله اليك فبالتاليه الرابع عشر اي يرجع بناتشه ارباع الثمن هم لان اليد ان لا ينفصل
 تلفت باجنابيتين مخرج وهما اللذان كانت احدهما في يد البائع والاخرى في يد المشتري هم وفي احد هما في يد المشتري
 هم الرجوع بناتش اي الرجوع المشتري على البائع بنصف الثمن هم فينصف بناتش اي النصف فينقسم عليها النصفين يكون
 القطع مضافا الي السرقتين فينصف نصف النصف عن البائع ومو الركن ويضاف الربع البائع الى النصف نصيبه
 ارباع فيرجع بها على البائع فان قيل لاذ حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب كان عند البائع قبله البائع وكذا كذا في المشتري
 عليه جميع الثمن فلم يكن بها كذا كذا عيب بان هذا طوله الي حقيقه نظر الي جريانه مخرج الاستحقاق وما ذكرتم لا يرد
 فيه فان قلت اما تذكرون ما تقدم ان حكم العيب والاستحقاق يستتبعان قبل القبض وهذا في غير المكمل والمودون
 قوا الذم اوجب الاختلاف ههنا بيننا قلنا بل ليس كالمنا لان فيما بل فيما يكون بمنزلة الاستحقاق والعيب
 وايضا في منزلة المشتري لان من يداويه في جميع الاحكام هم وان تداو له الايدى عشر يعني ليد جودا لمسة من العبد
 في يد البائع تداو له الايدى يعني ان من يداويه يد م ثم قطع في يد الاخير ربع البائع عشر وهو جميع باقية كما
 جمع فاك م بعضهم على بعض بناتش بالثمن هم عندنا في الاستحقاق بناتش اي عندنا حقيقه وبه قال بعض اصحاب
 الشافعي رحمه الله عنه هم وعندنا بناتش اي عندنا الي يوسف ومحمد اربع الاخير على الباقية ولا يرجع الباقية على الباقية لانه بمنزلة
 العيب بناتش فالاخير فيه وهذا لان المشتري الاخير لم يصير عابا حيث لم يجه نولا كذا كذا الاخر وان البيع بين الرجوع
 بفتقان العيب هم وقوله في الكتاب بناتش اي قول محمد بن الحنفية في العلم بالمستري يفيد على ما ذهبنا لان العلم
 بالعيب رضاه ولا يفيد على قوله بناتش اي على قول ابى حنيفة هم في الصحيح لان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع بناتش
 وقيل بالصحيح انما اذا عاين من علمه ان لا يرجع لان كل الدم من وجهه كاستحقاق ومن وجهه كالعيب حق
 لا يمنع صحة البيع فلهذا بالاستحقاق قلنا عندنا بوجه جميع الثمن ولشبهه بالعيب قلنا لا يرجع عند العلم بشي لانه انما
 جعل هذا كاستحقاق ليدفع الضرر عن المشتري وقد اذعن حين علم به واشتراه ومنه يشرح الطحاوي اذا كان المشتري
 عالما بوقت العقد وقبل القبض صار راقبيا بالعيب فلا يرجع على البائع بناتش في قوله جميعا وقال فخر الاسلام والصحيح ان العلم
 والجهل سواء لانه من قبيل الاستحقاق والعلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع وقال الاكمل قيل في منظره القائل بالانظر
 سوا الاثر ان في حيث قال لانا نقول سلمنا ان العلم بالاستحقاق لا يمنع الرجوع لكن لان العلم ان العلم بالعيب لا يمنع
 الرجوع وهذا على وجه موجب بفتقان الثمن ولكنه اجماع محكي بالاستحقاق عندنا حقيقه رحمه الله عليه
 ونزل من رتبة الحقيقة لان حقيقة الاستحقاق سواء كان عابا كذا او جاهلا قبل القبض
 او بعد وبطل البيع ويرجع جميع الثمن في قوله جميعا وبه صرح في مخرج الطحاوي وبه
 لا يبطل البيع ولذا لو اعقبت المشتري قبل القتل او القطع صح عندنا حقيقه ايضا لانه لا يرجع عندنا حقيقه يعني اذا قبل
 او قطع بعد الاختار بسبب كان عند البائع لان القتل او القطع لم ينفذ المادية لعدم المادية حقيقه وعندنا يرجع بالعيب على
 نقصان عيب السرقة ونقصان كونه حلالا لدم لان الملك ينتهي ويقترب بالاعتاق كالموت فلا يبطل الرجوع هذا كذا كذا

عندنا ارجع بالنقصان
 كما ذكرنا وعندنا لا يرد
 بدون رضاه
 البائع للعيب
 الحادث ويخرج بوجه
 الثمن وان قبله البائع
 فبالتاليه الرابع عشر
 لان اليد من كذا
 نصبه وقد تلفت
 بالحق بناتش اي عندنا
 الرجوع فينصف
 وتكون له الايدى
 ثم قطع في يد الاخير
 رجوع المائة بعضهم
 على بعض عندنا
 كذا في الاستحقاق
 وعندنا يرجع
 الاخير على
 ثلثه ولا يرجع
 بالثمن على
 بالثمن كذا
 فلهذا العيب
 وقوله في الكتاب
 ولم يعلم المشتري
 يفيد على ما ذهبنا
 لان العلم بالعيب
 رضاه ولا يفيد
 على قوله في الصحيح
 لان العلم
 بالاستحقاق
 لا يمنع الرجوع

والاكتسب لم يذكر كلام الاثر في كماله فانه من حيث قال قيل فيه فشرتم قال اجواب ان كونها اصح او صحيحا كذا ان يكون من
 صحة النقل وشبهة فلا يرد السؤال ويجوز ان يكون من حيث الدليل وقوله في النظر وهذا عيب حمول لانهم صرحوا بانهم
 العيب اذ ان عيبا من وجهه وان كان كذلك فلا يلزم ان يكون حكم العيب من كل وجه وقد ترجح جانب الاستحقاق لذلك
 المتقدمه فاجيبه محجراه وهذا من كلام الاكمل ثبات جوابه لا يخلو اعن قدس طه لا يتخفى وقوله في النظر وهذا عيب منفع
 غير مسلم لان تعليله يدل على جواز القول بانه عيب فيقال ص قال في اي القدر ص من باع عبدا وشترط البراءة
 من كل عيب فليس له ان يرد عيب وان لم يعلم العيب به بالبيع وفي بعض النسخ نيل ان يرد وان لم يعلم بها
 اس عيبه قال الكفاية وهو الصحيح قوله ليس له ان يرد عيب لصحة الشترط والبيع وقال في البيع
 صحيح والشترط فاسدا وان كان محمولا في الجملة البيع باطل وقوله فاسدا اذا عد العيوب صحة البراءة ايضا قال الشافعي
 رضى الله عنه في البيع البراءة بنا على من يرد عيبه ان الاكمل والاصح من ان لا يرد عيبه لان الشترط في رده العيبه طرعا
 وجه قال ابن شريح وابن الكليل والاصح من ان فيه ثلاثة اقوال احدها انه يرد عيبه قال علماؤنا لقوله عليه السلام
 حذروهم وروى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وثانيها انه لا يرد عيب ما وروى قال احمد في
 روايته وعنه يرد عيبا عما لا يعلمه دون ما يعلمه وثالثها وهو الاصح ويرى عن ابي ابي رافع غير المحمول ويرى ان يكون
 محمولا عليه دون ما يعلمه روى ابن عمر رضى الله عنهما باع عبدا من زيد بن ثابت رضى الله عنه بشرط البراءة فوجد يديه عيبا فاراد
 رده فلم يقبله ابن عمر فترضا الى عثمان رضى الله عنه فقال عثمان لابن عمر تخلف انك لم تعلم عيب هذا العيب
 فقال لا فرد عليه فرق عثمان وزيد بن كونه العلم معلوما وغير معلوم والطريق الثاني فيه قال ابن خيران والواسع في القطع
 بالقول ثلثا لثانيتها في المتقدمة في شرح الوجيز في الحاية كونها المشترط باطل مثل سبيل البيع فيه وجهان اظهرهما انه
 يبطل هم يوشى اى ان فقه رضى الله عنه يقول ان في الاكمل ان يرد عيبه حتى يرد عيبه بالبرء حتى ان رب الدين
 لو ابرأ المديون من وجهه نزد المديون ابرأه لم يصح الا براءه وكذا لا يصح تعليق الا براءه باخطار ان قال براك عن العيب
 او الدين ان فعلته كذا لما فيه من معنى التعليك هو ان يرد المديون بالبرء كبيع شاة من قطع غنمهم ولنا ان جهالة في الاستقاط
 لا تقتضي في المنازعة من والابرا اسقاطا لا تعليقا حتى يتم بل قبول لانه لا يصح تعليق العين ببراءة اللفظة ويصح الا براء
 باسقطت هناك بينى وجهالة فيه لا تقتضي الى المنازعة لان جهالة انما اربطت التملكات لفوت التسليم الواجب العقدة
 وهو لا يتصور في الاستقاط فلا يكون سبيلته له ولما جاز طلاق فاساقا عبده وهو لا يدرى عدوهم هم وان كان
 في ضمنه التملك مش في اجواب عن قوله يرد بالبرء وتقريره ان ذلك لما فيه من معنى التملك فمينا وهو لا يوشى في فساد ما قلناه
 لاننا بينا ان محض التملك لا يبطل بجهالة هم لعدم الحاجة الى التسليم لان السقاطا مثله هم فلا يكون مقصودا
 مش كما ابا باع فخر من صبرة فان قلت في اجماع الصغير في كتاب الهبة اذا قال من له على الف درهم اذا جاءه فقلت منسابة
 فهو باطل فلا يصح تعليق المحمول قلت انما لم يصح التعليق فيه لانه انما يصح في الاستقاط المحض لاني اسقاطا في معنى التملك
 فان قلت اذا قال ابرأكم يصح واذا قال ابرأت احدكم لا يصح ففهم الفرق بين المعلوم والمحمول قلت ابرأت احدكم لا يصح
 ايضا عند بعض اصحابنا فمحمول على المتعين كذا في الاسرار ولكن سلمنا انه لا يصح فنقول انما لم يصح لان من له الحق محمول
 لا ان الحق محمول الا ترى الى من قال فلان على شئ يصح ولو قال فلان على الف درهم لا يصح ولا يلزم على ما اذا قال

قال مكي
 عبد وشرط
 البراءة من كل
 عيب فليس له
 ان يرد عيب
 وان لم يعلم به
 بعد هذا وقال
 الشافعي لا يصح
 البراءة بناء على
 مذهبه ان يرد
 عن استحقاق
 التملك لا يصح
 هو بطلان
 في الاكمل معنى
 التعليك حتى
 يرد بالبرء
 المحمول لا يصح
 ولنا ان الجهالة
 في الاستقاط
 لا تقتضي الى
 المنازعة وان
 كان في ضمنه
 التعليك لعدم
 الحاجة الى التملك
 فلا تكون مقصودا

بما خرب بالشفقة لنفسه وكذا الورع المشتري بجاهه فانه يجب على المبيع استبرأ ولو اعترض المشتري
 المشتري فشره فاسد من الالب او الوصي بجاهه وعقده ولو كان عقده على وجه التسايط لما جاز لان عقدهما او تسليطهما على الحق لا يجوز
 فلم يبداه الحكم انه يملك العين هم وفيه ش اي وفي كون البيع مضمون في المشتري في البيع فاسد هم خلاف
 الشافعي رضي الله عنه في نفسه وليس بمضمون وفيه قال مالك واهل حم وسننه انشاء الله تعالى بعد فاش اي في
 اول الفصل الذي يلي هذا الباب وفي بعض النسخ وسننه بعد انشاء الله تعالى هم وكذا بيع المتينة والدم والحرام
 لا يباع ليست اموا لا يملكون بحل البيع والبيع اخذوا بخبر ان كان قيل بالدين شي اي بما يجب في الذمة هم كما لا يخفى
 والذاتية فالبيع باطل وان كان قول بعد من مثل ثوب شلام فالباع فاسد حتى يملك باقيا بلمش وهو الثوب
 هم وان كان لا يملك حين اخذوا بخبر من كلفته ان اصله باقيلها هم ووجه الفرق من بين الصنفين هم
 ان اخذوا بالمال وكذا اخذوا بالمال الذمة الا انه شي اي ان كل واحد منهما غير متقوم لما ان الشراء امر باه
 وترك اعراضه وفي تملكه بالعقد مقصود اعراضه شي اي في حيلة سبيعا اعراضه وهو خلاف المأمور به وادخل
 ذلك بقوله هم ونهال نه سمي اشترايا بالدرهم فالدراهم غير مقصود ويكفوننا وسيله من الى تحصيل الخمر او اخبر
 لنا انما يشترى اي ان الدرهم هم يجب في الذمة وانما المقصود اخذوا ففسقا التقوم اصلا من التكاليف في حق
 المأمور به هم بخلاف ما اذا اشتري الثوب باختر لان المشتري الثوب انما يقصد تملك الثوب باختر وفيه اعراضه
 دون اخبر فنتي ذكر اخبر فنتي في تملك الثوب لاني حق نفس اخبر حتى قدرت التسمية ووجبت قيمة الثوب ودون اخبر
 وكذا اذا اطلب اخبر بالثوب لانه يشترى الثوب باختر فنتي اي يكون البيع مقاديرته شي اي يكون البيع مقاديرته وهو بيع العرض
 بالعرض والعرض هو المتاع الذي كالنا ما كان وفي الجمل الغرض المشتري يجوز ان يقال في هذا ما سمي هذا النوع من
 البيع مقاديرته لان العرض بثل العرض في القيمة ويقال بما يقتضيان اي متساويان فان قلت في هذا التغيير للعقد لانه
 العاقد قد جعل اخبر سبيعا لانه يملك الثوب وفيه يصير ثمننا فيكون تغيير قلت التغيير اهون من البطلان فلو لم يجل
 كذا لك سبيل مع ان المقدار يوصل ان يكون كل واحد منهما وثمننا فلو يلزم التغيير هم قال من شي اي المقدور هي هم فنتي
 ام الولد المدبر المكاتب فاسد ومناه باطل لان استحقاق الشئ من ثمن لادم الولد لقوله عليه السلام من شئ
 اي القول النية عليه وسلم هم احتقنا ولد باس بن ابراهيم ابن عباس رضي الله عنه قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فقال احتقنا ولد بارواه ابن ماجه والدراهم قطي واما ابراهيم ابن الجني عليه السلام من نارية القبطية وفيه
 حجة على بشره وادري خبره باهينها ولها حديث ابو حنبل لا حقائق احتقنا لكن حل على حق الحق وفي شرح الصحيح والجامع
 مراد في هذا النقط بالاجماع هم والسبب اخبرته قد افقت في حق المدبر في حال البطلان الالهية بعد الموت شي
 التسمية سببا في حال على خلاف سائر التعليلات فان فيها الشرط ما لا فاقا فاسبابا في حال لان جوار الموت
 حال البطلان الالهية فنتي قلنا انه يتقدم سببا في الموت احتقنا الى نقار الالهية والموت ينال في الالهية فدرجت
 الضرورة في القول بانقضاء سببا في حال متاخرا حكم الى ما بعد الموت فصار طريقة بطرق الوضعية فان الوضعية تنقذ سببا
 في حال البطلان بعد الموت واذا ثبت القول بانقضاء سببا في البيع استمتع البيع كذا في الايتام هم والمكاتب السجني يا على نفسه
 لا يترتب في حق المولى شي بل ان المولى لا يملك في حق المكاتبه وان رضا المكاتب انما قال لا يترتب في حق المولى لانه غير لازم من

وفيه خلاف الشافعي في
 وسننه بعد من هذا النقط
 وكذا بيع الميت والدم والحرام
 باطل لانها ليست اموا لا
 فلا تكون بحل البيع واما
 ببيع الخمر والخمر ان كان
 قول بالدين كالههم
 والذاتية فالبيع باطل وان كان
 قول ببيع فاسد
 حتى غلبت ما ذهب اليه وان كان
 لا يملك من الخمر فنتي
 الفرق ان الخمر حال كذا في خبر
 ما عندنا من النسخة الا انه
 غير متقوم لان الشراء امر
 باهائنه وترك اعراضه في
 تملكه بالعقد مقصود
 اعراضه وهذا لانه سمي اشترايا
 بالدرهم فالدراهم غير مقصود
 ليكفوننا وسيله من الى تحصيل
 في الذم فانا انما مقصود اخبر
 ففسقا التقوم اصلا من التكاليف
 ما اذا اشتري الثوب باختر
 لان المشتري الثوب انما يقصد
 تملك الثوب باختر وفيه يصير
 ثمننا فيكون تغيير قلت التغيير
 اهون من البطلان فلو لم يجل
 كذا لك سبيل مع ان المقدار
 يوصل ان يكون كل واحد منهما
 وثمننا فلو يلزم التغيير هم
 قال من شي اي المقدور هي هم
 فنتي ام الولد المدبر المكاتب
 فاسد ومناه باطل لان
 استحقاق الشئ من ثمن لادم
 الولد لقوله عليه السلام من
 شئ ولد يا السبب بحجة الفرق
 في حق المولى في حال البطلان
 الالهية بعد الموت شي
 التسمية سببا في حال على
 خلاف سائر التعليلات فان
 فيها الشرط ما لا فاقا
 فاسبابا في حال لان جوار
 الموت حال البطلان
 الالهية فنتي قلنا انه
 يتقدم سببا في الموت
 احتقنا الى نقار الالهية
 والموت ينال في الالهية
 فدرجت الضرورة في القول
 بانقضاء سببا في حال
 متاخرا حكم الى ما بعد
 الموت فصار طريقة بطرق
 الوضعية فان الوضعية
 تنقذ سببا في حال البطلان
 بعد الموت واذا ثبت القول
 بانقضاء سببا في البيع
 استمتع البيع كذا في
 الايتام هم والمكاتب
 السجني يا على نفسه
 لا يترتب في حق المولى
 شي بل ان المولى لا يملك
 في حق المكاتبه وان
 رضا المكاتب انما قال
 لا يترتب في حق المولى
 لانه غير لازم من

حق المكاتب قدرته على فتح الكفاية ثم وثبت الملك بالبيع من لم يبيع المكاتب لم يطل بطلان ذلك كذا في
 اليد الا انتم فليأخذ من وقال الا انتم في قوله بطلان ذلك كذا في لوصح بيع هولاء بطلان ما قلنا من المعاني وهي تتحقق
 ام الولد المستحق والفقهاء سبوا بحرية المديون في الحال استحقات المكاتب يا على نفسه لا تمتد في حق الموطن فليأخذ من بطلان
 هذه المعاني انتهى كلامه ولقد اوجعنا في بيع فباع هولاء لا يثبت ذكره في جامع الجواب في هم ولو فرض المكاتب بالبيع من
 ابي يبيع نفسه هم فيفسد في ابي في جازاه هم بعد ايمان والائتلاف يجوز ان لان عدم مكان الحق فلا اسقط عقد بغيره ففقدت
 الكفاية وجاز البيع وروى في النوازل ان يجوز ولشأنه في بيع المكاتب قولان اصحابنا لا يجوز في قولنا ملك واحد
 وقال في القديم يجوز والمرد المديون اى المديون الذي لا يجوز بيعه هو المطلق من وهو الذي يطلق تحت
 الموت من غير تعرض لصفة كقولنا انت حر بعد موتك اوان مات فانت حر ومن القيد من اى دون المديون القيد من قولنا
 قدمت من سفرى فانت حر اوان مات من سفرى فانت حر وباع المديون القيد بالاجماع وروى الكثر عن زيد بن
 واين حمود بن شرح وسيد بن السبب الشيبى وابراهيم وعطاء بن سيرين انهم قالوا لا يباع المديون الا من نفسه وهو قوله اصحابنا
 وسفيان الثوري وما كان هم وفي المطلق من اى في المديون المطلق من خلاف الشافعي وقد ذكرنا في الشافعي من وعطاء بن
 واحمد واسحاق بن جريج المديون لا يروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع المديون وجوابه باراد محمد بن الحسن في الاصل عن
 ابي جعفر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم باع المديون لم يبيع رقبته او يقول المراد منه المديون القيد هم قالوا
 بات ام الولد والمديون في الشفعة فلا ضمان عليه غلبت حجة من مودة المستأجر في اجاب الصغير محمد بن يعقوب عن ابي
 فيمن باع ام ولد او مديون فانت في يد المشتري قال لا ضمان عليه وقال الشافعي اى ابى يوسف ومحمد بن عيسى اى على المشتري
 هم قيمتهما وهو رواية عن من اى قوله باراد عن ابي حنيفة وهذا هو المعلوم من ظاهر كلام المصنف وقال الاكل في البيع على
 ظاهره بل الروايات عن ابي حنيفة عن ابي حنيفة انه يضمن قيمته المديون كايضمن البعوض وامانة من حق ام الولد
 فثبتت الروايات عن ابي حنيفة انه لا يضمن البعوض لانه لا يقوم لما يثبتا فالت في كلام الشافعي في نقله الاكل وقال الاكل
 قال بعضهم في شرحه قال روايتان عن ابي حنيفة في حق المديون اى اؤا ذكره الاكل واراوا لا تراش بقوله قال بعضهم الشفاعة
 هم لما ش اى ابى يوسف ومحمد بن اى ان كل واحد من المديون وام الولد هم مقبوض بجهة البيع من لا يضمنه لان تحت العقد
 واما كذا كذا هم فيكون مضطرا عليهما في القيمة هم كسائر الاموال من المضطمة على يوم الشراء هم وبها من اشارة الى كونها مقبوضين
 بجهة البيع من لان المديون وام الولد في ضمان تحت البيع من واضح ذلك بقوله هم حتى يملك ما يضمن اليها في البيع من بان جمع بين
 من وبين احد هاتين شيخي البيع في القن بجهة من المشن هم بخلاف المكاتب من جواب عما يقال لو كان الدخول تحت البيع
 وتملك ما يضمن اليه موجبان لضمان لكان في المكاتب كذلك وتقرر جواب ان المكاتب يخالفهم لانه في يار نفسه ولا يضمن
 في حق القبض وهذا الثمان بالقبض ثم بالقبض وبجقيقته ان المديون هو القبض لا الدخول في العقد وتملك المضمون هم ول
 نفس اى حقيقته هم ان جهة البيع والمضطمة من اى بجقيقته البيع من في محل قبيل حقيقته
 نفس اى حقيقته حكم البيع وهو الملك هم وبها من اى ام الولد والمديون هم لا يضمن لان حقيقته البيع
 فصلا كالمكاتب من كونه غير قابل للحقيقة اى حقيقة البيع وهو الملك هم وليس قولها في البيع
 من هذا جواب عن قولها يخلان تحت البيع وتقرره انه ليس ودخل ام الولد والمديون في البيع من في نفسا من الدخول

ولو ثبت الملك بالبيع
 ليعمل ذلك كله فلا يخلو
 ولو فرض المكاتب بالبيع
 فليس له ايمان ولا يخلو
 الجواز وانما المديون المطلق
 دون العتق وفي المطلق
 بخلاف الشافعي وقد
 ذكرناه في العتق قال
 وان ما تاملت ام الولد
 او المديون في يد المشتري
 فلا ضمان عليه
 وقال ابي حنيفة
 وهو رواية عن كذا
 انه مقبوض من جهة البيع
 فيكون مضطرا عليه
 كسائر الاموال وهذا
 لان المديون وام الولد
 يدرخلان تحت البيع
 حتى يملك ما يضمن اليها
 في البيع بخلاف المكاتب
 لانه في يد نفسه فلا
 يتحقق في حق القبض
 وهو الثمان بالقبض
 فلا يضمن اليه اما الحق
 بحقيقته في محل قبيل
 الحقيقة ولا يضمن لان
 حقيقة البيع مضطرا
 كالمكاتب ليس هو المديون
 في البيع في نفسا من

بطلان

ولا یمحی المحل ولا
 التعلیل لعلی الدلیلی
 عن بیع الجمل جمل
 المحل ولا ان
 منه عشر را
قال ولا للبن
 فی الصخر للخر
 فحسبا انتفاع
 ولا نه بنای فی
 کیفیت المحل
 وربعاً زدا
 فحسباً للمبیع
 بغير قال التعلیل
 علی ظفر العلم
 لانه من اوصاف
 المحل ولا نه
 بنیت من اسفل
 یحیط بالمبیع
 بغير محلول
 القوائم لا یفها
 تؤید من علی
 ومحل القلیل
 کما یکرر قلعه
 والقطع فی الصخر
 متعین یقیع
 التنازع فی

والا فلا وقال الاثرانی لو کان صاحب الحیاة اوتاراً بنا حیث قال قریباً ورتقه واکام اذا علم عدوا واکن تسلیم الجار یسبلاً لا یسبلاً تسلیم
 ص ولا یسب الخش ای یحین هم ولا التنازع الخش ای ولا یسب التنازع وهو جمل الجمل هم لعلی رسول الله صلی الله علیه وسلم عن
 بیع الجمل جمل الجمل الخش ذاعرب بهذه اللفظ وفیله حادیث روى عبد الرزاق فی مصنفه غیر ما سمدوا بن عقیق عن ابی
 عن سعید بن جبیر عن ابن عمر رضی الله عنهما عن ابی بنی صلی الله وسلم انه سمع عن المضامین والملاحق یحیی بن یحیی قال المضامین
 ما فی اصحاب الابل والملاحق ما فی بطونها وجمل الجمل ودرود هذه الناقة وروى الطبرانی فی معجمه عن حدیث ابن عباس
 رضی الله عنهما ان ابی بنی صلی الله علیه وسلم سمی عن بیع المضامین والملاحق وجمل الجمل ورواه البراء بن رزق عن جاحود عن ابی
 هريرة واخرجت السنة من حدیث نافع عن ابن عمر ان ابی بنی صلی الله علیه وسلم سمی عن بیع جمل الجمل وجمل الجمل افتح البار المود
 یطلق ویرواه المصدر ویرواه الاسم كما یقال له الخش ایضا واما دخول تاء التانیث فی الجمله فقال ابو عبیدة عن عیسا بن حدیث
 انها دخلت علیه للاشعار بالاثوثة فی تیل ان المایة للمبالغة كما فی سخره وقال شیخنا فی شرح الترمذی یحیی بن یحیی ان یكون
 جمع حایة قد حک صاحبکم امرأة حایة من لقوة جمل وروى فیض الفقهاء جمل کسیر الباء ولم یشبهم ولان فی غرض
 من ای ولان بیع الخش والتنازع عزاء ای خطر الدرس لا یدری لیکون ام لا م ولا للبن بن یحیی بالرفع وکبر
 علی حذف المضامین واشتاتة بغير ای لا یجوز بیع اللبن هم فی الصخر الخش ذاعرب التنازع واحمد وقال مالک یجوز لایا
 معلومة اذا عرف قدر ملاها ویکون التسلیم بالمخیلة کالتاسعة روس الشجر وقال الحسن البصری یجوز فی الزمان للملکان
 تسلیمه وعلل المصنف عدم جوازه بوجوه ثلاث الاول قوله هم لفرز بن یحیی عن الفرزدق فساد انتفاع الخش ای فعل
 الصخر منتفع فیکون لبنا وهو المذکور والثانی وهو قوله ولانه الخش ای ولان المشترى هم بیان الخش صی حیثه الجمل
 هم فی کیفیت الکلب الخش قال المشترى یتقضى فی الکلب والباء بنارعه ویطال لیدان تیرک له اخیته اللین والثانی
 هو قوله وربعاً زدا وبن البن ساحة قسافه فخط المبیع بغير الخش علی وجه یقتضی تسمیة ویطال لیدان تیرک له اخیته اللین والثانی
 ای ولا یجوز بیع الصوف حال کونه هم علی ظهر الغنم الخش ذاعرب قال التنازع واحمد وقال مالک الیث بن سعید یجوز بشرط اجماع
 مکان تسلیمهم لانه من اوصاف الخش ای من اجل الصوف وصفه لا یتبع الحيوان فلما کان تباع الخش جمل مقصود وایضا قد
 علیهم ولانه الخش ای ولان الصوف هم ینبتان اسفل الخش بالضم علی البنا لانه احد اجزاء الخش فی خط المبیع بغير
 الخش لانه یرزق ساحة قسافه هم بخلاف القوائم الخش هذا جواب عما یقال القوائم متصلة بالخش وایضا جمل المقطع جمل
 ای القوائم الخش لانه یرزق من اسفل الخش فلا یلزم الاختلاط حتی لو ربط جمل فی اعلان وترکت ایا ما یقیع الخش اسفل ما
 فی راسه الا ان والاسطه ملک المشترى واما وقع من الزیاد وقع علی ملک وكان الشیخ الامام ابو بکر محمد بن الفضل
 بقول الصحیح عن رى ان بیع قوائم الخش لا یجوز وان کان یموا من اعلاه الخش المقطع جملهم وکلمات التفصیل الخش
 هذا ایضا جواب عما یقال التفصیل کا صوف وجزئیة فاجاب بخلاف التفصیل فان بیع جملهم لانه یموا من اعلاه الخش المقطع جملهم وکلمات التفصیل الخش
 اکمن وقدر التنازع فی من حیث القلع لا یمکن وقدره من حیث القلع فیقلع ونسب التنازع والاضواء وبع الکراش
 یجوز وان کان یموا من اسفله للتماثل هم والقطع فی الصوف متعین من یرید بهذا بیان الفرق بین بیع الصوف
 علی ظهر الغنم وبن بیع التفصیل یعنی ان بیع التفصیل یجوز لان القلع فی متشابه القلع فلا یقیع التنازع فی موضع القلع
 لا یحاله والقطع من الصوف متعین متشابهة بین الناس والقطع فی غیره متشابهة لیس محبوب بین الناس فقیع التنازع فی

قال

وصحبه

القائض

دهو ما يخرج

من الصيد

بضرب

الشبكة

مروا له

مجهول

ولان فيه

غرا

قال

وصيه المراتبة

وهو ببيع

الشمر على

التخيل

بقر مجزوز

مثل كيل

خوصا

لانه سم

فهي عن

المراتبة

والحاقلة

بكر البارد فتميز بالقتل وغيره فان قيل اذا باع جلد الشاة الميتة قبل الذبح لا يجوز ولو ذبح الشاة وبيع جلد ما وسلمه
 لا يتقلب البيع كما يراوان كان اكمل مينا موجوده كما يوجد في السنته وكذا بيع كرشها واكارها احب بالبيع
 وان كان موجودا فيه لكنه متعلق بغير اتصال خلفه فكان متابعا فكان البيع عن التسليم هناك مضافا لانه اعتبر
 حاجتها لما فيه من افساد شئ غير مستحق بالقد والحقا انه حين مال نفسه وانما ثبت الاتصال حينئذ بين عيشته
 بغيره من قبل الشاة والغير عن التسليم على ما فيه من افساد مينا غير مستحق بالعقد فاذا انقطع والتم الصبر زال المانع فحوز
 هم قال من شئ اى القدر ورسمهم واضرته القاض من شئ اى لا يجوز بيع ما يخرج من ضررة القاض اى العيب بالشبهة
 ولا خلاف فيه لاحد وفسر العطف ضررة القاض بقوله هم وهو ما يخرج من العيب بضرر بالشبهة فرة لانه يجوز ولان
 فيه غراسه لا يجوز ان يحصل شئ من الضررة ويحتمل ان لا يحصل في القاض اسم فاعل من قبض يقبض
 تضادوا صار من ضرب يضرب وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم من عن ضررة القاض
 بالمعين العجوة اياها بالحرف وهو النواص على الاله وكله كان ذكر الزخشر في القاض وفسر بقوله
 ان يقول لانا جرح عوفه فما خرجته فهو كذا وكذا هو البيع والمضى فيها واحد هو انه بيع المجهول ولانه حكم
 في الحال هم قال من شئ اى القدر ورسمهم واضرته القاض من شئ اى لا يجوز بيع ما يخرج من ضررة القاض اى العيب بالشبهة
 المسك قبل ان يبيد وكنه اقاله الاثرية في بيعه فصف لقتير ولا يجوز بيع المراتبة عطف على
 ما قبله ولا يجوز فيه الرفع والحجبه ايضا كما تقدم قال الاثرية بيع الشمر بالباء المشقة بقر مجزوز
 بالباء المشقة بين فوق كذا وقع ساعنا مرارا بقرخانه ونجارس وذلك لان ما في النخل من يكون ربطا وقد يكون
 مرارا اذا جفت فقلنا ما تشبهت من جميعا جيسا والماث من حال الجذوذ ان يكون تراقلنا ما تشاة من فوق ولو
 روي بالمشقة فيما حتى فيها جميعا او بالمشقة فيها جميعا فالحكم كذا لان بيع المراتبة لا يجوز كيف ما كان المشقة الربو الملو
 كاذم الربو بالربط او القربا بقر واحد ما بالاشد وكنه المصنف المراتبة بقوله هم وهو بيع الشمر على النخل بقر مجزوز
 من شئ اى مقطوع هم مثل كيله خردا شئ اى من حيث اخر من وهو مضرب على العتير من مثل كيله يقال خرض النخل
 خروا فانه من باب نصر ضمير كنه في المغرب وفسر القدر في المراتبة بقوله وهو بيع الشمر على النخل سطح وصته
 قمارا المراتبة لانه افع من الزين وهو القدر وسه في النواص من البيع به لا ما نانووه الى المزاد والتاريخ
 لانها منسبة على التخييل واليقين فيها ما كثر فيه ما لم يكون وفه والقابض امضاء فيثبت انما هم لان عليه الملوقة والعطاء
 من شئ اى لان النبي صلى الله عليه وسلم من شئ عن المراتبة والحاقلة شئ روى عن جماعة من الصحابة رضي
 الله عنهم وروى البخاري عن عبد الله بن عبد الله قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن المراتبة
 والحاقلة لا روى مسلم في لفظه عن النبي الا ان يعلم واخرها ايضا من حديث ابى سبيد الجذرس قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم عن المراتبة والحاقلة والمزانية شئ من النخل والحاقلة ذكر الارض واخره
 البخاري ايضا من حديث ابن عباس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن المراتبة والحاقلة والمزانية واخره
 من حديث ابن رصفه الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم عن المراتبة والحاقلة والمزانية والمزانية
 والمزانية واخره مسلم من حديث ابى بريد بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وسلم عن المراتبة والحاقلة واخره الترمذي

عن النبي عن عائشة عن ابن جريح عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المرأة الا انه رخص
 في بيعها ما لم يمسها رجل مسلم بائنا من البيوع بل سلطان العروة في البيع حلالا لا يستثنى من حقيقة لانه لا
 فيه واجب بانه على ذلك التقدير بانه في قوله عليه الصلاة والسلام التمر بالتمر مثل مثل المشهور قاض عليه فان قلت
 في حديث ابى هريرة رخص في بيع العرايا ما دون خمسة اوسق هذا دليل على انه يبيع لانه يبيعه حكمه بافوق الخمسة ولو لم يكن
 الراوي يبيع لم يتف حكم الرخصة فيما لو تمما اجيب بانه لا نسلم انه يبيعه في ذلك لان تخصيص الشيء بالشئ لا دليل على انه ما دونه وما دونه
 التخصيص في خمسة لما انهم كانوا يعرفون في هذا البلد ولو لم يدل على ما ذكرنا من قوله وقد ذكرنا من قريب ان الراوي
 ظن اخفاء الرخصة على ذلك وقال الاتزان فان قلت ان كان الامر على ما ذهب اليه الوجه في تفسير العرايا
 فما فائدة الرخصة فيها حينئذ قلت فاما ما روينا من مختصر العاوية وهو حصول الطبيب للممر والمراة خروج الممر
 من حكم اخلاف من الموجد وخروج النزع من حكم من اخذ عوضا من شئ لم يملكه ثم قال سق اي القدر ورسم ولا يجوز
 بالقارح والملازمة والمناظرة وفي بعض النسخ ذكر قوله والمناظرة بعد قوله والملازمة قلت هذا هو الاصح لانه قال بعد
 ذلك ثم وفيه يبيح من اشار بها الى البيوع بالقارح والملازمة والمناظرة وذكرنا في نسخة شيخنا العلامة محمد بن عبد
 الكاظم في ايجابلية وهو ان ترويض الرجلان سق وفي المغرب المروضة البداراة والمناظرة كفضل الرضا مع الرضا
 ومنها بيع المروضة ببيع العاوية من الازهر لانه لا يخلو عن مداراة ومخالفة وفي الاجازات البائع والمشتري
 اذا تروضا السلعة اي تزارفا فيها وترك حرف البحر في نظم على سلمة سق متعلق بقوله ترويض او من قسره قوله ترويض الرجلان
 بقوله ثم اي يتساوون من التساوم من الموم ليقال ساقم البائع الغاية اعرضا وذكرنا ما ساقمها المشتري
 بمعنى اتساوما ومنه لا ييوم الرجل على سوم اجنسه اي لا يشترى كذا في المغرب فاذ المسما سق اي السلعة ثم
 المشتري او يند بئس اي التناهم اليه سق اي الى المشتري هم البائع او وضع المشتري عليها سق اي على السلعة
 ثم حصاة لزم البيع سق وفي شرح الوجيز للملازمة ثلاث تاويلات احداها ان ياتى ببيت مطو او في ظلمة
 فياخذ الستام فيقول صاحبك هذا بك يا بشر ان يقوم المسك هذا مقام نظرت ولا خيار لك اذ امرت فلو
 ما ديل الشافعي رحمه الله في المختصر هذا البيع باطل وانما في ان يجعل النفس للمسلمين بان يقول البائع للمشتري
 اذا كنت ثوب في ثوب مبيع وهذا باطل لما في من التعليق والثالث ان يبيع شيئا على انه سيبه فله وجب البيع وسقط
 خيار المجلس وهو فاسد ايضا وللمناظرة ثلاث تاويلات ايضا احداها ان يحمل نفس هذا الثوب بان يقول ابنه ثوب في اليك
 وقبضه ثوبك الى على ان كل واحد بالاسم والثالث ان يبيع في المختصر ان يقول بعتك هذا كذا على اني
 اذا كنت في اليك فقد وجب البيع والثالث ان المراءى من هذا الخصا وهو ان يقول بعتك ثوبا من هذه الاثواب وارجى
 به الخصا ففعل اسد ففعل فهو المبيع او يقول بعتك هذا كذا على انك بائنا الى ان تخرجي منه هذا الخصا فالبيع باطل في
 الكل هم فالاول بيع الملازمة والثاني بيع المناظرة والثالث القارح وقد في النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الملازمة
 والمناظرة سق وقد مر هذا عن قريب من حديث الش وغيره والمناظرة تناول الكل وقال لا يحمل في عبارة الكتاب تفسير الى ان
 حنة من الملازمة والمناظرة مبيع القارح لم يخلو من لانه في معناها قلت قد جاء في حديث اخرجه مسلم والاربعة عن ابى هريرة قال
 سق رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع العرايا مبيع العرايا وما وقف الاكل على هذا الحديث فذلك اقتصر على الكلام الذي قاله

قال ولا يجوز
 البيع بالملازمة
 والمناظرة وهذا
 مبيع كانت في
 التي اهلها به
 ان يتروا
 الرجلان على سلمة
 اي يتساوون
 فاذ المسما
 المشتري او يند
 اليه البائع او وضع
 المشتري عليها
 حصاة لزم البيع
 فالاول بيع الملازمة
 والثاني بيع المناظرة
 والثالث القارح
 البحر وقد في النبي
 عليه السلام
 عن بيع الملازمة
 والمناظرة

ولا خلاف فيه
 تحقيقاً بالخط
قال ولا يجوز
 بيع العيب
 من قديم
 نفي العيب
 ولو قل على
 انه بائع
 فان بائع
 العيب بائع
 جاز البورق
 استحقاقاً
 وقت فلو ناه
 بغيره
قال لا يجوز
 بيع المومي
 ولا اجاره
 وانما الكلام
 اما البورق
 ودرج على ما
 لا خلاف
 الناس فيه
 بائع يثبت
 واما الاجارة
 فلا يثبت
 على استهلاك
 عيب مباح ولو
 عقدت على
 استهلاك
 عيب مباح
 بان استاجر
 بوقت البورق

ولان في سبيل ما ولان في كل قول من هذه البورق مبيعاً اي تعلق التملك به بان يخطر في قلب البورق
 على الحد الذي في الشرح وفيه من القمار لان التملك لا يخلو التعلق لا يفسد الى مفعول القمار قال شيخنا اي القدر
 ولا يجوز بيع ثوبين قوين بجملة المبيع ولو قال على انه بائع في ان ياتهما بائعاً بالبيع استحقاقاً والقياس ان لا يجوز
 وبقوله في قوله انما في رضى الله عنهما قال الكفاية وكذا بعد من عشرين ولا خلاف فيه لا حد في قبضتها وما يضمن
 نصف قيمته كل واحد لان احدهما مستوفى بالقيمة لانه مفعول يحكم البيع انفسه الاخر امانة وليس له حد بان ياتيه
 نشأت خيار الامانة والضممان هم وقته كراهة بغيره من سبيل ما في خبره في هذا الشرط قال شيخنا اي في خبره في الجاه
 الصغير هم ولا يجوز بيع المراسي ولا اجاره منها من سبيل المصنف قول محمد بن ابي القاسم والمراد ان الكلام في اي المراد المراسي
 اطلاقاً لا سبيل المراسي على الحال والكلام واحد لا كلام في كل ما راعى الدواب من الرطب والبنائس كذا في المصنف
 عرق ان الكلام ليس لرساق من خشيش وقيل له رساق وما ليس له رساق فهو كذا وانما في المصنف المراسي بالكلام لان
 نقض المراسي يقع على موضع الرعي وهو الارض من الكلام على مصدر رعى ولو لم يقصر بذلك لستم ان بيع الارض واجارتهما
 لا يجوز وهو غير صحيح لان بيع الارض واجارتهما صحيح سواء كان فيه الكلام او لم يكن كما في البيع اي اعدم جواز بيع الكلام
 غير المحرم فلو كان رد على المالك لا يشترك انسان في طيرة حديث شيخنا وهو ساداه الطير في جملة بائعها وعن ابن
 عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلام والنار واداب من حذرة
 ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المسلمون شركاء في ثلاث الماء والكلام والنار ومنه حرام
 في سبيل وعبد الله بن خراش بن موصيف ضعيف البورق وعنه البخاري انه منكر الحديث ورواه ابو داود في سننه عن رجل
 من الصحابة بنحو رواية الطبراني في عدم جواز الاجارة من سبيل ما في اي الاجارة من عقدت
 على استهلاك عيب مباح من سبيل ما في اي الاجارة من عقدت شيخنا اي الاجارة من على استهلاك عيب مباح بان استاجر
 بغيره مباح لئلا يشترط في الاول سبيل ما في اي الاجارة من عقدت شيخنا اي الاجارة من على استهلاك عيب مباح بان استاجر
 محل الاجارة المتعلق بالاعيان بالتفاق الفقهاء الا اذا كانت الة الاقامة العمل المستحق بالاجارة كالصنع واللبين
 في استئجار الصباغ والطير لان اللبين الة للصباغ والظوزة والصباغ الة للصباغ ولم يذكر ان اجارة الكلام
 وقت فاسدة او باطله وذكر في الشرب انما فاسدة حتى يملك الآجر الاجرة بالقبض ويقتدر تمتع فيها ولو
 من سبيل ما في اي الاجارة من عقدت شيخنا اي الاجارة من على استهلاك عيب مباح بان استاجر
 الا باذن صاحبه كذا في قوله القدر وروى وكذا لا يتفق من الماء بالشرب وسبيل الدواب والاستحقاق من الماء بالاجارة
 والا منار المملوكة من الاراضى المملوكة وكذلك الاستحقاق بالاحتشاش من الاراضى المملوكة ولكن كذا في من سبيل ما في اي الاجارة من عقدت
 في ارضه فان منع كان لغيره ان يقول ان في ارضه حقا فان ان لم يمنع من سبيل ما في اي الاجارة من عقدت
 في ارضه من اخذ كسب رجل وقع في ارضه انسان فلو اجبت طاهر واما اذا اجبت صاحب الارض بالحق فيقه
 اختلاف الرواية ذكر في المحيط والخيرة والحوال ان صاحب مملوكة ليس له ايجاز يافيه اذ في محال
 بيعه وذكر القدر وروى انه لا يجوز بيعه لان الشركة في الكلام بائعاً بالبيع وانما يتقطع بالاجارة وسبق المالك
 ارضه ليس بخياره للكلام فيقه على الشركة فلا يجوز بيعه في قناتى ولو اوجب على رجل باع حشيشا في ارضه ان كان

صاحب الحشیش مولد سے اہنت بان سقا مال الجبل الحشیش ثقت بنکلمہ جاز میہ لائے ملک و لیس لایہ امان یاخذہ لیر ازہ مکالمو
انڈا السمک والقادسے المار فباع جاز وان کان الحشیش بنت بنفسہ علیہ جاز میہ لائے لیس پہلو کہ لائے مباح الاثر می
ان لکل احد من الناس ان یاخذہ و ذکرہ قاسمے خان کو مارے اگر کلا او لیا یک الاماز جاز لائے صار بعض من غیرہ و
فے الامیصاح لایجوز بیع الککاز نے ارضہ و لا مانرہ اویسیر و بہر قال الشافعی و مالک و احمد رضی اللہ عنہم
و کذا ذکرہ الطحاوی لائے اصل الایاحہ فمالہم یجزوہ لم یخیر میہ لکعب العید نے ارضہ مالہ یاخذہ و کذا لایجوز
بیع الککاز نے ارضہ مالہ بقلعہ و کذا کاب بیع السکیتہ نے نہر و وجبہ ہم قال لایجوز بیع الخلل عندانی حلیفہ وانی یوسف
و قال محمد یجزو اذا کان محضہ لاش ای محضہ عام و ہو قول الشافعی نے ارضہ عبدہ سن و نے کذا الشافعی
بیع الخلل نے الکوارہ و جہان احد ہما لایجوز و ہوا اختیار ابے حامد ہذا اذا لم یثاہرہ و لو اجتمع فی الکوارہ و
شہادہ جاز بیع و کذا ابو شادہ و خارج الکوارہ فبیع جاز بیع کہ و جہان و محل اختلاف محل الخلل اما محل غیر الخلل
یجزو بالاجماع لائے من العوام کا لڑنا یریم لائے ش ای لان الخلل ہم حیوان متغذی بہ حقیقتش باستیفا یا یحدث منه
م و مثر کاش لکدم یا مین عنہ شرعاً و کل ما ہو کذا لکم یجزو میہ وان کان لایوکل ش کذا ان واصلہ تا قبلہ کم کا بغل
و الحاشی ان میما یجزو بلا خلاف ہم و لہما ش اسے و لایہ حلیفہ و لایہ یوسف ہم از ش اسے ان الخلل
من العوام ش جمع لائے و سہ و دو الارض ہم فلیجوز بیعہ لڑنا یریم و اخیات و القارب و الوزع ہم و الاثقال
ش جواب عن قولہ حیوان متغذی بے لیس لائے ان متغذی بہ و الاثقال انما یحصل ہم بتاییر من ش و ہوا اصل ہم لائے
ش ای لایقت بعین الخلل میل ہذا احتراز عن المہر و الحشیش فاما وان کان لاینتفع بہا فی الحال لکن ینتفع بہا فی
السال باحیاسنا ہذا قال الاکمل دیتہ بعد یجزو و ہا بقولہ قلت و تابل ہذا القول ہوا ککاز کے شیخہ
ہم فلا یكون منتفعاً بہ قبل اخرہ و ج سہ کو باع کوارہ ش بعض الکاف و تشدید اللواو و سہ اصل الخلل
اذا سقوت من الطین و نے التہذیب کوارہ الخلل محققہ و فی المغرب الکوارہ و الکوارہ بالکسر من عینہ
تشیید و قید الزمخشری لفتح الکاف و فی الغریب من بنعم فیہا ش ای نے الکوارہ ہم عمل بایہا من الخلل
یجزو بتعالیہ ش کمانے بیع الارض من الشرب و بیع الشراب و بیع الفدۃ المختلطہ بالتراب ہم کذا ذکرہ المکرانی
ش فی محقر ہم و لایجوز بیع و دو القرقع بلے حلیفہ لائے من العوام و عند بلے یوسف یجزو اذا نظر
فیہ القرقع ککاز ش ای لایقر لائے صار منتفعاً بہ نے المستقبل ہم و عند محشایہ یجزو کیف ما کان
ش اسے سوار کان سہ القرقع لائے ہم فکونہ منتفعاً بہ ش و بہ قال الشافعی و احمد و ہو یقوی
الصدرا الشہید و علیہ الفتوی للتعامل کذا نے الذحینہ و جامع المبرور ہم و لایجوز بیع میہ
ش ای بعض و دو القرقع و ہوا البئر الذی من یرکون الدوہم عند بلے حلیفہ ش لائے مالا ینتفع بہ لیس بل بایہ
یحدث منه و ہو معدوم فی الحال و عند ہا ش ای عند بلے یوسف و محمد یجزو لکان الضرورۃ ش و بہ قال القاضی
فی وجہ واحد و علیہ الفتوی ہم و قبل البئر یوسف بیع ابی حلیفہ کمانہ لککاز ش فی عدم البجار و قال الککازی لایجوز بیع الخلل
از کان محبوباً و کذا لک و دو القرقع جاز بیعہ السلم فیکان فی وقت القرقع اجلہ نے وقتہ و کان محمد یضمن من قسکہ
و قال الککازی فیضا و جمعا علی ان بیع ہوام الارض لایجوز اخیات و القارب النزع و القنایہ و القنایہ و الجبل و الضب

قال ولا يجوز بيع
الخل وهذا عندنا في
و ابی يوسف و قال محمد
يجوز اذا كان محضاً
وهو قول الشافعي
لا نه حیوان متغذی
حقیقۃ و شرعاً یجزو
بیعہ و لکان کو کل
کا بغل و الحار و کمانہ
من العوام فلا یجزو
بیعہ کا لڑنا یریم و الاثقال
بعلیہم منہ کا بیعہ
للا یكون منتفعاً بہ
قبل الخرج حتی یولیہ
کوارہ فیہا غسل
بما فیہا من الخلل
یجزو بتعالیہ کذا
ذکرہ الککازی و لایجوز
بیع و دو القرقع عند
ابی حلیفہ لائے من العوام
و عند ابی یوسف
یجزو اذا ظهر فیہ
القرقع بتعالیہ و عند
یوسف کیف ما کان لکونہ
منتفعاً بہ و لایجوز
بیع بیضہ عند بلے حلیفہ
و عند ہا یجزو لکان
الضرورۃ و قبل البئر
مع ابی حلیفہ کمانہ
فی دود القرقع

ان ایضاً

والنحو اذا علم عد حيا
 وامكن تسليمه جاز
 بيعه كانه مال مقدور
 التسليم ولا يجوز بيع
 كايه النفي الذي عليه السلام
 وكانه لا يقبل على تسليمه
 الا ان يبيعه من رجل
 من عهده عنده كان النفي
 بغير ايق مطلق وهذا
 ان يكون الباقي في حق
 المستأدين وهذا
 غير سابق في حق المشتري
 ولا بد ان يكون من المشتري
 المخلص التسليم هذا المانع
 ثم يصير قابضاً بغير العقد
 اذا كان في يده وكانه
 اشهد عند اخذه
 كانه امانة عنده وحق
 الامانة كالنيوب عن
 قبض البيوع ولو كان
 له بشئ جيبان بغير
 قابض كانه قبض
 غصب ولو قال
 هو عند فلان
 فبعضه مني فباعه
 لا يجوز كانه ايق
 في حق المستأدين
 وكانه لا يقبل على تسليمه
 ولو باع الاقرب ثم عاد
 من الاقرب

في يوم الارض كلها وقالوا لا يجوز بيع شئ في الجسد من الضغادع والسرطان والملاحف وغير ذلك الا المسك
 وفيه الاجناس قال محمد بن الحسن رحمه الله اذا كان اللودين واحد وورق التوتية والحل من آخر على ان يكون المقتر
 بينهما نصفان اواقل او اكثر لا يجوز وكذلك لو كان الحل بينهما لا يجوز انما يجوز ان كان البيوع منها والعمل بينهما وهو
 بينهما نصفان اما اذا كان البذر بينهما على الثلث والثلثين لا يجوز وقال الولوي في فناء امرأه اعطت
 بذر القمح وهو بذر الغليق بالنصف امرأه فقامت عليه حتى ادرك فالغليق لصاحبة البذر لانه حديث من بذرهما
 والحل على صاحب البذر قيمته الاوراق واجرة مثلهما وبطلان البقرة الى انسان بالغت ليكون الحادش
 بينهما بالنصف فاحادش كله لصاحب البقرة وله على صاحب البقرة ثمن الغلت واجرة المشل وكذلك اذا وقع الدجاجة
 ليكون البيوع بالنصف م والحكام اذا علم عدوياً وامكن تسليمها جاز البيوع لانه مال مقدور والتسليم اذ في فناء
 فاضل خان لوباع طير الطير في المواسم الكاف واجاب العود الالبيني وبقدر على اخذه من غير مكلف جاز بيعه والا فلا
 وكذا بيع الاحكام في البرج وبه قال الشافعي رضي الله عنه ولوباع الاحكام الطائر وللشافعي فيه جبان قبض
 بعض اصحابه الا مبيع الجوز لا اعتبار بالودع عنه اكثر ثم الاصح عدم الجوز وكان حق وضع هذه المسئلة وكذا عتد
 قوله ولا مبيع الطير في المواسم فكانه يتبع في ذلك الصمد الشافعي فانه ذكر الاحكام بعد ذكر الحل وودع القرض في شرع
 الجاهل الصغير ولا يجوز بيع الاقرب من هذا باجماع الفقهاء الاربعية وعن ابن عمر بن الخطاب عن محمد بن سيرين بن جابر
 المعروف موضع وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز بيعه قبل هذا اذا علم المشتري ان العلم قاله لولباع
 واما العبد المرسل في حاجة فيجوز بيعه كذا في المحيط لم يبي النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم في بيعه وهو امر
 ابن ناجية في سنة من حديث ابي سعيد الخدري ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن ثمر عتيق في يده ان كان له ثمن حتى يصنع
 وعن بيعه في فناء عتقه وهو البني وعن شرا البعائم حتى تقسم وعن شرا الصدقات حتى تقبض وعن فناء القبا
 وضعفوه ورواه اسحاق بن راهويه في مسنده عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قوله بشاره م ولانه لا يقدر على تسليمه شئ اى تسليم الاقرب م قال شئ اى محمد بن ابي بكر بن ابي ايوب
 من رجل من عهده عنده لان الشئ في الحديث م بيع ايق مطلق وهو ان يكون الباقي في حق المستأدين وهذا
 غير ايق في حق المشتري لان عتده في زعمه وبه قال الشافعي رضي الله عنه م ولانه لا يقدر على تسليمه شئ اى تسليم الاقرب م
 اذا كان عند الشئ اى استغنى العبد عن التسليم وبه المانع شئ اى المجرى عن التسليم وبه المانع من البيوع
 م ثم لا يصيب شئ اى المشتري م فالبعض بجمد وكعتد اذا كان في يده وكان في يده عند الشئ
 شئ اى اشتد عند الاخذ ان اخذ له البقرة على المواسم لانه شئ يصير م امانة عند بيت
 ولقد اوجاب قبل الموصول في يده المولى في فناء الامانة ثم وقبض الامانة لا ينيوب عن قبض البيوع
 شئ لان الادنى لا ينيوب عن الاصل م ولو كان لم يشهد شئ عند اخذه صوابه عند القبض م بيان بغير قابض
 لانه قبض غصب شئ وقبض الغصب قبض ضمان فنيوب عن قبض البيوع وهو قبض ضمان م ولو قال في
 شئ اى الاقرب م عند فلان فبعضه مني فباعه لا يجوز لانه ايق في حق المستأدين ولانه لا يقدر
 على تسليمه شئ لانه ايق مطلق م ولو باع الاقرب من رجل م ثم عاد من الاقرب شئ سلمه للمشتري

لان لاوی لم یکن یبذل
 فلا یجوز ان یتکون شی
 من اجزائه صواباً
 وقد قال علیه السلام
 لعن الله الواسلة
 والمستولة اخذت
 واذا برخص فیما یخذ
 من اوبار فیزید فی قرون
 النساء وذو ابیهن
 قال ولا یم جازة
 قبل ان یتکبر لانه غیر
 مدققة فاما علیه السلام
 لانه تقوا من المیتة
 باهاب وهو اسم
 لغير المدبوع علی عامر
 فی کتاب الصلوة وکتاب
 بیهما ولا یفتق باهاب
 بعد الدبوع کما یطهرت
 بالذباہم وقد ذکرنا
 فی کتاب الصلوة وکتاب
 بیع عظام المیتة
 وغصبها وهو حیها
 وفرونها وشعرها وبرها
 والانتفاع بذلك کما
 لا یطاهر ولا یحلیها
 الموت لعدم حیو وقد
 قرناہ من قبل والقیل
 کالتخیر بنحو العین
 عند محو ذلک وندھا
 بمنزلة السباع حیوان
 عظمه ینتفع به

استدلالا باری ان النبی صلی اللہ علیہ وسلم عین حلف راسہ فتم شعوره بین اصحابہ وکانوا یشیرکون بہ ولو کان نجسا لما فعل
 اذا انجس الیسرک بہ وجهہ لظہر ہو قد کرم لان الادوی مکرم غیر مبتذل ش قال الکافی کسبر الدال یعنی بالمجہ وبغاد
 غیر تارک تہا ون نفسم فلا یجوز ان یتکون اجزائہ فنجسا متبذلا ش ینفتح الدال کیلا یلزم الالباتہ ہم وقد تالی
 علیہ الصلوۃ والسلام ش اسی وقد قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم لعن الله الواسلة والمستولة المستولة المستولة المستولة
 ہذا الحدیث اخرجه الامتہ الاستہ فی مقیم کلمہ من مدینہ عبد اللہ بن عمر بن نافع عن ابن عمر رضی اللہ عنہما ان رسول اللہ
 صلی اللہ علیہ وسلم لعن الله الواسلة والمستولة والمستولة والمستولة والمستولة والمستولة والمستولة والمستولة والمستولة
 الشعر شعر النساء والمستولة المستولة المستولة المستولة المستولة المستولة المستولة المستولة المستولة
 والاسدال ہذا الحدیث علی منہ مع شعور الانسان والانتفاع بہا کما راتہ غیر واضح کذا انبیل قلت واضح بہ
 لان المدعی عدم جواز البیع وعدم جواز الانتفاع بہ واستحقاق اللعن فی الوصل یدل علی عدم جواز الانتفاع بہ
 وعدم جواز الانتفاع یدل علی عدم جواز البیع ہم وانما یخص فیما یجوز من الوبر فیزید فی قرون النساء و فی ذواتہن
 ش وهو انجاء القواہیل وهو رخصہ وهو یجوز من وبر اجمل لیزید فی اصول شعورہن بالکثیر وسف ذواتہن بالتطویل
 وقال الجوهري القواہیل بالثبوت المرأة من شعراہم قال ش اسی محمد فی اجابہ الغیرہم ولا یجوز بلو والمیتة قبل
 ان تدبغ ش اسی ولا یجوز سبعا قبل الدبغة قبل القبولة قبل ان تدبغ لان بعد الدبغ یجوز بلا خلاف من الفقہاء
 فان قبل نجاستہا مجازة بالقتال الدسومات وش ذلک یجوز سبعا کالثوب النجس احبب بانہا خلطتہ فاما من زائل کالدبغ
 فلو مکین الجملہ نجسا ونجاستہ الثوب فانہا بالمجازة فلا یتغیر حکم اصول الثوب ہم لانه غیر منقطع بہ ش اسی بجلو والمیتة
 قبل الدبغة ہم قال علیہ الصلوۃ والسلام ش اسی قال النبی صلی اللہ علیہ وسلم ہم لا یتفقوا من المیتة باهاب
 ش ہذا الحدیث رواہ الاربعۃ ش بن عبد اللہ بن علف عن علی بن عبد اللہ علیہ السلام انہ کتب اجمیئۃ قبل موتہ شیران لا یتفقوا من المیتة باهاب
 والا عصب وقد تقدم فی کتاب الطحارة فی باب المار الذی یجوز الوضوء بہ ولبسنا الکلام فیہ ہناک ہم وهو ش اسی الالباب
 ہم ہم غیر المدبوع علی مامہ فی کتاب الصلوۃ ش ولم یر الا فی کتاب الطہارات ہم ولا باس مبع عظام المیتة
 وعصبها وعظومها وشعرها وقرنها وبرها والانتفاع بہذا کلمہ ش وسف بعض النسخ بذک کلمہ لثبات البلی المذکورات
 قبلہم لانہا ش اسی لان ہذا الاشیاء ہم طاهرة لا یحلیها الموت لعدم حیوۃ ش لان الموت لا تعل الی فی
 محل حیوۃ ہم وقد قرناہ من قبل ش وقال الکافی فی کتاب الصلوۃ ولس کذلک بل فی کتاب الطہارة قبلولہ
 وشعر المیتة وعظومها طاهر وقد تکلمنا ہناک بما فیہ من اخطاء مبطلہ الفیل کاختیر بنحو المعین عند محمد ش فلا یجوز سبعا
 مساقا ولا یجوز الانتفاع بہ لانه نوع من التخریر ہم وعند ہاسق اسی عند ابن حنیفۃ زحر والابی یوسف
 ہم بمنزلة السباع ش فیہ لیس بنحو العین کاختیر ہم حتی یباع عظمہ ینتفع بہ ش اسی بالفیل الذی
 والحمل وغیر ذلک ویجوز ان یرجع الغیر اسے العظم لما ذکرنا لہا راسہ فی معیجہ عن الزہری قال فی عظام الموتی
 نحو الفیل وغیرہ اورکت ناسا من سلف العلماء یمسکون بہا وید مہنون بہا لایرون باسا قال ابن سیرین
 وابرہیم لا باس تجارة العلاج وقال الکافی فی مختصرہ واما الفیل فاجمعوا علی جواز سبعا ولم یرک الخراف
 وکذلک ذکر فی البیوع فی کتاب العیون ولكن ذکر فی باب الطہارات من العیون عن محمد بن الحسن

سنة

سنة

انه وقال لعل لا يقع عليه الزكوة واذا وبع بجلده لم يطهر وروى عن محمد بن كتاب الكج عن ابي حنيفة قال لا بأس بشرب
 عقاصم الفيل وغيره من الهنمية وكذلك بجلده اذا وبع وروى عن ابي يوسف نحوه وذكره في العيون الفخارية وروى
 بن ستم عن محمد بن ابراهيم مملكت وفي عقفا قلادة فيها من كلب لدا سدا وشعطب فمما تامة لانه يقع عليها الزكوة
 هم قال من ابي محمد في الجاهل الصغير واذ كان السفل لرجل وعلوه لاخر فسقطا وسقطا العلو وحده فباع صاحب
 العلو علوه لم يجز لان حق الشئ ليس بمال شئ لانه يتعلق بالمواد والموى ليس بمال هم لان المال ما يمكن
 احراره والمال هو المحل للبيع والموى ليس بمحل وها يجوز قبل الاندما باعتبار البناء القائم ولم يبق هم بخلاف الشرب
 شرب نه اجواب عما يقال الشرب حق الارض ولهذا قال في كتاب الشرب ان الشرب في الارض لم يكن له شرب ان يبيع ان لا يبيع
 فابا بقبوله بخلاف الشرب هم حيث يجوز بيعه بالارض باتفاق الروايات ومنه قد اشرى ابي حنيفة في بيعه ايضا حال كونه
 مفردا هم في رواية وهو اختيار مشايخنا لان الشرب هم خط من المايش والمارعين فكان بيع الشرب
 بيع العيون اوجب شئ يتعلق بالعين فان قبل فسله نه ان لا يجوز اذ كان المار معدوما في الارض اجيب بانما جوزه
 او بغيره وجوه كما في السلم والاستسناع هم ولهذا شرب ولكن الشرب خط من المايش فليس بالمالان شرب باين
 رجل ارضه شرب غيره فليس به ورواية البرودي وطه ورواية شيخ الاسلام كالاينين وقيل فليس اذ جمع المايش فليس به
 وقيل في المسئلة روايتان ونقل عن الامام جمال الدين بن المصنف رحمه الله قال والامان ان يكون بان شديدا لاخر
 ثم رجع بعد العقار ولا وجه للقول بالفيضان بالامان وسوى هذه الصورة لانه لو ضمن بغيره بامان فليس به بالشيء اوجع
 حق الشرب ولا وجه الى الاول لان المايش مشترك بين الناس بالحديث ولا وجه الى الثاني لانه منع حق الغير ليس بالعين
 بل السبب منع ملك الغير ولم يوجد هم وله شرب ايم الشرب هم قسط من الثمن شئ فليس اذ ابيع ارض وفيها منه
 يقع الثمن عليها هم على ما ذكره في كتاب الشرب شرب قال الامان ابي ابي من لم يسطا قلت هذا على النسخة التي فيها
 على ما ذكره وفي بعض النسخ على ما ذكره بعينه اجمع فان صحت هذه النسخة يكون المراد من قوله في كتاب الشرب
 مسائل الشرب التي ذكرها في كبري الانبار في كتاب احياء الموات هم قال ش ابي قال محمد في الجاهل الصغير
 هم وبيع الطريق وهبته جائز وبيع مسيل المار وهبته باطل ش هذا لفظ محمد وقال المصنف رحمه الله هم والمسئلة
 تحتل وحين بيع رقبته الطريق والمسيل وبيع حق المرور والمسيل فسان كان الاول ش وهو بيع رقبته الطريق
 والمسيل هم فوجبه الفرق بين المسيلين ش وهاجج رقبته الطريق وبيع مسيل المايش ان الطريق معلوم لان ش
 ابي الطريق هم طولا وخرقها معلوم ش فان عرسته مقدار باب الدار وطوله الى السكة النافذة فالتا يجوز البيع هم ابايل
 ش ابي مسيل المايش فمجهول لانه لا يدرى قدر ما يشغله من المايش ش ابي قدر ما يشغل مسيل لانه يختلف فلهذا المايش
 وكثرته تتوابع رقبته الارض بمسيل المايش وبين موضع واحد ودم جاز هم وان كان الثاني ش وهو حق المرور
 وحق مسيل المايش فحق المرور روايتان ش احد لهما رواية الزيادة لا يجوز رواية اخذ اكثر من المسئلة
 والاخرى رواية كتاب التتمة يجوز رواية اخذ عامة المشايخ هم ووجه الفرق على احدنا ش ابي على ان لا يروى
 هم بينه ش ابي بين حق المرور حيث جاز بيعه على هذه الرواية هم وبين حق المسيل ش حيث لم يجز
 بيعه انما هم ان حق المرور معلوم متعلق بمحل معلوم وهو الطريق ش لانه معلوم القدر هم انا المسيل على

قال واني كان استعمل
 لرجل وعلوه لاخر
 فسقطا وسقطا العلو
 وحده فباع صاحب
 العلو لم يجز لان حق
 الشئ ليس بمال لان المال
 ما يمكن احراره والمال
 هو المحل للبيع فليس
 الشرب ببيعته ببيع
 بتعلا من بالفاق
 الروايات ومنه قد اشرى
 وهو اختيار مشايخنا
 لانه خط من المايش
 ولهذا فليس به
 وله قسط من الثمن
 على ما ذكره في كتاب الشرب
 قال وبيع الطريق
 وهبته جائز وبيع
 مسيل المار وهبته
 باطل والمسئلة تحتل
 وحين بيع رقبته
 الطريق والمسيل
 وبيع حق المرور
 فان كان الاول فوجبه
 الفرق بين المسيلين
 ان الطريق معلوم
 لانه طوله وخرقها
 معلوم واما المسيل
 فمجهول لانه لا يدرى
 قدر ما يشغله من المايش
 وان كان الثاني فوجبه
 حق المرور روايتان
 الفرق على احدنا
 وبين حق المسيل
 المرور معلوم متعلق بمحل
 معلوم وهو الطريق
 على المسئلة

ولان الثمن لم
يدخل في ماله
فاذا وصل اليه
المبيع ودفعت
المقاسه بقي له
فضل نسبا ماله
وذلك بلا عرض
مخلات ما اذا باع
بالعرف كان
الفضل انما
يظهر عند الحاشية
قال من اشترى جائدة
بخمسة مائة فباعها
واخرى معها
من البائع قيل
ان يثقل الثمن
بخمسة مائة فليبيع
جائز في التي لم يفتقر
من البائع ويطلق
في الاخرى كانه
لا بد ان يجعل
بعض الثمن
بمقابله التي
لو اشتراها

ان قاله جاز

ورواه ابو حنيفة في مسنده عن ابي اسحاق التستعي عن امرأة ابي الهيثم سالت عائشة فقالت ان زيد بن اوسم باعني ثوبا مائة ومشتراها مائة فقالت ابغى عن زيد بن اوسم ان ائخذ عرضا قبل ان ياتي بثلث جهاد وان لم ياتي بثلث جهاد فاجعلت جزا مباشرة هذا العقد لزيد بن اوسم وايجاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لم ياتي بثلث جهاد فاجعلت الجزا مباشرة هذا العقد لزيد بن اوسم وكان مسموعا من رسول الله صلى الله عليه وسلم والعقد الصحيح لا يجازى به ذلك فكان فاسدا وان زيد بن اوسم ائخذ باليهما وهو دليل على كونه مسموعا لانه في الجعنة ان كان لعقبيهم ثيابان بعتا وما كان احد بهما فيعذر راسه وما جسد فان قلت يجوز ان يكون الحاق الوعيد بكون البيع الى العطار وهو اجل من اجل ثوبين من ذهب عاكسة فقلت يجوز البيع الى العطار وهو مذموم على ابن ابي شيبة واخرين فلم يكن كذلك فان قلت لم كرهت العقد الاول من ان الفساد من الثمن في ثمنه فقلت لا تخاف طريق به الى الثاني كالمسافر يكون مخطرا اذا كان لنسج الطريق وان كان السفر مباحا في نفسه فان قلت القبض غير مذکور في الحديث فيمكن ان يكون الوعيد للفقير في البيع قبل القبض قلت ملا وثباته الربو او دليل على انه للربو الا لعدم القبض فان قلت الوعيد قد لا يستلزم الفساد كما في تفريق الولد عن الوالد بالبيع فانه بائز مع وجود الوعيد قلت الوعيد ليس للبيع ثم بل ليس التفريق حتى لو فرق بدين البيع كان الوعيد لاحقا هم ولان الثمن لم يدخل في ماله في ثمنه من شي في ثمنه الباقي قبل القبض هم فاذا وصل اليه المبيع وقتت المقامه من ابي بن الثمن في الاول وبين الثمن في البيع الثاني اذا عاد اليه الكل الذي زال عنه بعتيه هم بقية فضل خمسمائة وذلك بلا عرض من شي فمذايج حصل لاسطة ضمانه ونسب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربح ما لم يضمن هم مخلات ما اذا باع بالعرف لان الفضل انما يظهر عند الحاشية من لان الربح لا يظهر عند مخالفة المحشر وقال الكرخي في محقره ولا يجوز ان يشتري ذلك ام وكيل البائع ولا عبدا البائع ما ذون له في التجارة في قولهم جميعا وان اشتراه والى البائع او ولد له حله او سفل او من يجوز شهادته للبائع ولا شهادته البائع لم يجوز عند بله حيفه رد وقال ابي يوسف رد ومحمد ذلك جائز وكذلك لا يجوز للمولى ان يشتري ثوبا بعه مكاتبه ولا عبده الماذون ولا مفاربه باقل من الثمن الذي باعه فان وكل البائع من ليشتره باقل من الثمن الاول فاشتراه فاشترى جاز عند ابي حنيفة رد وقال ابي يوسف اشترى لازم للوكيل ولا يلزم الامر وقال محمد يلزم الامر فاسدا وقال في شرح الطحاوي اذا مات المشتري فاشتراه البائع من الوارث لا يجوز لان الوارث ليقوم مقام المورث ولو مات البائع فاشترى وارثه من المشتري جاز الشراء اذا كان الوارث ممن يجوز شهادته للبائع في حال الحيوة وقرأته من البائع لا يبيع مخلات المشتري وعن ابي يوسف انه قال لا يجوز شراء وارث البائع ايضا كوارث المشتري هم قال من ابي محمد في الجاهل المبيع من ثوبين باعها بغير باعها واخرى من شي ابي وجارية اخرى هم بعتا من البائع قيل ان يفقد الثمن بجمامة جاز البيع في الة لم يشتريها من شي ابي في الجارية الة لم يشتريها من البائع ويطلق ابي البيع في الاخرى في الجارية الاخرى وانه المسئلة فروع المسئلة المقدمه لانها بيعتية على شرط اجماع قبل جماع قبل نقد الثمن ولهذا لم يجوز البيع في الة اشتراها من البائع وبين ذلك بقوله هم لانه من شي امر لان المشتري لما باع الجاريتين بجمامة احداهما ببيع الة اشتراها من البائع في المرة الاولى بجمامة والاخرى ببيع الة لم يشتريها منه هم لا بد ان يجعل بعض الثمن من شي في البيع الثاني هم بمقابله الة من شي ابي بمقابله الجارية الاخرى التي لم يشتريها

قال ومن اشترى
 زيتا على ان يزنته
 بظرفه فباعه بغيره
 مكان محل ظرف
 فممنوع من شرط
 فهو فاسد ان اشترى
 على ان يظفر عنه
 بوزن الظرف مجاز
 لان الشرط الاول
 لا يقتضيه العقد
 والثاني يقتضيه

قال ومن اشترى
 سمنا في زرق فرد
 الظرف وهو عشرة
 ارطال فقال البائع
 الزرق عشرة وهو خمسة
 ارطال فاقول قول للفقير
 لانه اعتبر اختلاف
 الزرق المقبوض فالقول
 قول القاطع فممنوع ان
 اوامينا وان اشترى
 في السمن غروفي الحقيقة
 لاختلاف في الثمن فيقول
 قول المشتري لانه يكثر الزيادة
قال واذا ادم المسلم نظريا
 ببيع محار وبشرائها ففعل
 ذلك جاز عند أبي حنيفة
 وقال لا يجوز على المسلم
 وعلى غير الخلق الخنزير
 هذا لو كمل الحرم غيره
 ببيع صبيته لانه ان الموكل
 لا يملك فلا يولد غيره كان
 ما يثبت للموكل ينتقل اليه
 فصار كانه يولد بغيره
 وكل من يولد له العاقبة
 هو الموكل بالذمة كونه
 وانتقال الملك الى الامم حكمي
 فلا يمتنع سبيل السلام
 ورثتهما

ولا يبعد في العقد في البعد الثاني هم قال سئ ابي محمد في اجماع الصغير هم ومن اشترى زيتا على ان يزنته
 فيظفر عنه بكل ظرف خمسين رطلا فممنوع وان اشترى على ان يظفر عنه بشئ ابي يظفر البائع عن المشتري هم بوزن
 الظرف بارس سئ ابي البيع هم لان الشرط الاول لا يقتضيه العقد سئ فان مقتضاه ان يظفر عنه وزن الظرف بالوزن
 وحسب ان يكون وزنه اقل من ذلك او اكثر ليشترط مقدار معين فخالفة لمقتضاه وايضا فخصه بفتح
 لاحد المتعاقدين من قبل ان وزن الظرف لو كان اقل من خمسين يجب تكميله فيخرج عن البيع
 بفتح الزيرج ولا يدرى ما مقتضاه وان كان وزن الظرف اكثر وجب ضم نفس الظرف اسل الزيرج
 ولا يدرى كم يكون هم والثاني سئ ابي الشرط الثاني وهو طرح وزن الظرف هم بفتح سئ ابي العقد لان طرح الظرف
 بوزنه شرط يوجب العقد لان الظرف غير بيع وطرح وزن الظرف واجب فيكون شرط ما لا يملك فلا يفسد العقد به كذا
 في جامع البرد وهي هم قال من اشترى سمنا في زرق فرد الظرف وهو عشرة ارطال فقال البائع الزرق غير هذا وهو خمسة
 ارطال سئ سورة المسئلة في اجماع محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل اشترى من رجل سمن الذي في هذا الزرق
 كل رطل بدينار فوزن له السمن والزرق فبلغ مائة رطل وقبضه المشتري ثم بان فقال وجدت السمن تسعين رطلا والزرق هذا
 وزنه عشرة ارطال وقال البائع الزرق غير هذا وزنه خمسة ارطال والسمن خمسة وتسعون رطلا قال هذا جاز وهم فالقول
 قول المشتري سئ ابي مع يمينه اذ لم يقيم البائع البينة هم لانه سئ ابي لان هذا الاختلاف هم ان اعتبر اختلاف
 في تعيين الزرق المقبوض فالقول قول القاطع فممنوع ان سئ ابي لان هذا الاختلاف هم ان اعتبر اختلاف
 اختلاف في السمن فهو في الحقيقة اختلاف في الثمن فيكون القول قول المشتري لانه يكثر الزيادة سئ
 والقول قول المنكر مع يمينه فان قيل الاختلاف في الثمن يوجب التحالف فما وجه المانع الى التحالف اجيب بان
 موجه اذ كان تصد او هذا منفي لوقوعه في ضمن الاختلاف في الزرق والفقير فيه ان الاختلاف الابتدائي في الثمن
 انما يوجب التحالف فممنوع ان كل واحد منهما مع خلاف عقد الآخر واما الاختلاف بناء على اختلافهما في الزرق
 فلا يوجب الاختلاف في العقد فلا يوجب هم قال سئ ابي محمد في اجماع الصغير هم واذا امر المسلم نصرانيا ببيع
 او بشرائها ففعل ذلك جاز عند ابي حنيفة وهو قال لا يجوز على المسلم سئ ابي يظفر ولا ينفذ على المسلم وبه قال الشافعي والظاهر
 رخصة الله عنهم هم وعلى هذا الاختلاف انخرير سئ ابي اذ اوكلم نصرانيا ببيع خنزير او شرائه هم وسئل عن سئ ابي
 هم لو كمل الحرم سئ ابي اخرهم غيره ببيع صبيته لانه سئ ابي لا يملك نفسه فلا يملك غيره لان تملكه لا يملك لا يجوز ككاح المحرمة
 هم ولان ما يثبت للموكل ينتقل اليه سئ ابي الى الموكل هم فصار كانه باشره بنفسه فلا يجوز ببيع سئ ابي ما يثبت بنفسه
 لا يجوز فكذا ان يملك به هم ولا يوجب غيبة ان العاقبة هو الموكل بالبيع سئ ابي لان النصرانية اهل المباشرة ذلك هم وللاية
 سئ ابي وللاية العاقبة ذلك هم وانتقال الملك الى الامم حكمي سئ ابي جواب عن قوله لانه ما يثبت للموكل ينتقل الى الموكل
 بانه ان انتقال الملك الى الامم وهو الموكل حكمي بفتح جبري لا اختيار سئ ابي فكذا لم يجعل كالمباشرة بنفسه هم فلا يمتنع
 بسبب الاسلام كما اذا ورثها سئ ابي كما اذا ورث المسلم انخرير بان كان ابو المسلم نصرانيا مسلم وترك حصة
 وخنزير فصار مسلم له بعد نصرانية ما دون او مكاتب اشترى انخرير وثبت الملك للموكل فان قلت البوراشة

المزجى والتوكيل اختيارى فانه يشترط ان اجيب بان ثبوت الحكم اعني الملك للموكل بعد تحقق العلة اعني ما شرطه
 التوكيل جبره لانك يشترط بدون اختياره شاء او لمي في غير هذه الصورة بالاتفاق كما في الموت ثم شرط
 لما صح شرط التوكيل هم ان كان شرط الموكل به ضم شرطها على الموكل هم وان كان شرطه السبب على الموكل فانما لو اذ
 الوكالة مكرهته اشترط الكراهية وقال الفقيه ابو الليث فليقل قول ابي حنيفة كما جاز البيهقي للملك ان يقدر
 بالشئ وانما قولنا ان الموكل لا يلزم فلا يرد عليه غير منقوض بمسائل منها ان رجلا لو وكل غيره بشرطه بغيره فوكل
 التوكيل غير بشرطه ذلك يجوز ويثبت الملك للتوكيل ولا يملك هو ان يشترط لنفسه ومنها ان القاضى اذا امر ببيع
 مبيع فخر او ختمه بغيره فمضى اخره صحيح والقاضى لا يملك التصرف بنفسه ومنها ان الذي اذا وصى الى مسلم وقدر ترك
 خيرا او ختمه فان الموصى يוכל ديا بالبيع والقسمه وهو لا يلزم ذلك بنفسه وفي النجارية المريض مرض الموت
 لو باع جائيتان في شقه وعليه ديون مستقرة لا يجوز ومن وصية يجوز بعد موته وكذا لا يبيع الامام عروض الله
 وصدايق العروض التي هي من ميراثها والقياس على ترويح الجوع مدفوع لان حقوق العقد في باب النكاح
 راجعة الى الموكل لا الى التوكيل لانه سفير وفي باب الشرط والبيع على العكس ثم قال شرط اي القدر في شخصه
 هم ومن باع عبدا على ان يتيقن المشتري ان يديره او كاتبه او امته يشترط اي اوباع امته هم على ان يتيقن ان يبيع
 فاسد لان هذا بيع وشروطه والبي صلى الله عليه وسلم لم يبيعه بغيره وشرطه بغيره وفي بعض النسخ وقد نفي ابنه صلى
 عليه وسلم عن بيع وشروطه وذا رواه ابو حنيفة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي عن
 بيع وشروطه ومطلق النبي يقتضيه الفساد ولا خلاف في هذه الجملة بيننا وبين الشافعي رضي الله عنه الا في شرط العقد
 فعند الشافعي يجوز ذلك وهو رواية عن ابي حنيفة كذا في شرح الاقطع واختلاف الفقهاء في البيع والشرط
 على ثلاثة اقوال قال اصحابنا البيع والشرط كلاهما باطلان وقال ابن ابي ليلى البيع جائز والشرط باطل قال
 ابن شبرمة البيع والشرط كلاهما جائزان هم ثم حمله المذهب فيه من اي الجملة الكمية والاصل اشترط بغيره
 اصحابنا هم ان يقال كل شرط يقتضيه العقد كمثل اي يجب بالعقد من غير شرطه هم كشرط الملك للمشتري
 وشرط تسليم الشئ او المبيع او شرطه من البيع لا يستثناء الشئ هم لا يفسد العقد من لان كل هذه تثبت بطلان العقد
 هم لثبوت بدون الشرط من اي ثبوت مطلق العقد بدون هذا الشرط وذكره لا يفيد التاكيد اهم وكل شرط
 لا يقتضيه العقد وفيه من اي واحتمال ان فيه من منفعة لاحد المتعاقدين من ان اشترط على ان يبيعها لغيره
 او ثوبا على ان يخطه او باع عبدا على ان يخطه ثم البائع شرطه او اطلق ان يسكن فيه البائع شرطه او ثوبا على ان يخطه
 لا يقتضيه العقد ولكن ورد الشرع بجوازها كالاصل او اختيار رخصة وبقيها فان لا يفسد العقد لانه لما ورد الشرع
 بدل على ان من باب الصلح دون المنفعة والقياس ان يفسد ولكن اخذنا بالاستحسان للمبيع الوارد في باب
 الخيار ولو شرطه شرط ان يعطى لا يقتضيه العقد ولا ورد الشرع به لكنه يلزم العقد ويوافقه نحو ان يشترط بشرط
 البائع كفيلا لا كمن او مينا باليمن ولم يعين الكفيل ولا اشار الى احد فالبيع فاسد وكذلك اذا لم يسم الثمن
 ولا اشار اليه واذا عينها بالاشارة او التسمية فالقياس ان لا يجوز البيع ايضا به اخذ زفر في الاستحسان
 يجوز وهو الصحيح والشرط في صحة الشرط الكفاية حضور الفيل في المجلس وقبوله واذا كان غائبا لا يجوز واذا

ثم ان كان شرطها
 وان كان خيرا
 ببيع قال
 باع عبدا على ان يتيقن
 المستوفى او يدبر
 او يكتبه او امته على
 ان يبيع لغيره
 فالبيع فاسد
 لان هذا بيع وشروطه
 وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه واله وسلم
 عن بيع
 وشرط ثم حمله المذهب
 فيه ان يقال كل شرط
 يقتضيه العقد كمثل
 المالك للمشتري
 لا يفسد العقد
 لثبوت بدو الشرط
 وكل شرط لا يقتضيه
 العقد وفيه منفعة
 لاحد المتعاقدين

هذا الشرط ايضا من منفعة المقتد عليه من وقدينا في تفسيره في المذمة وان كان يخالفنا في العتق من حيث يقول بين القبل بشرط العتق يجوز له ان يبيعه في قولنا وفي غيره في بيع الرقيق بشرط العتق قولنا احدهما انه لا يصح وبه قال مالك واحمد والبيهقي في رواية الحسن فيه وفي قول الشرط باطل والبيع جائزهم وبقيته من ابي الشافعي رضي الله عنهما على بيع العبد نفسه من ومنه في الا ان لان المصنف ذكره وقال لا انما ارى اعتبار السمة على حاله على منتهى العتق وذلك ان السمة لما ذكرها في مثل قوله عليه الصلوة والسلام نك الرقبة عتق السمة صارت كائنا اسم لما هو معرض للعتق فلو كانت مما لم يملك الاسماء التي هي في الافعال كذا قال المطرزي والسمة المنفردة مشتقة من سيم الرقبة وهم واخرجه عليه من ابي الشافعي به هم ما ذكرناه من وهو انه عليه الصلوة والسلام من عن بيع بشرط وفي بعضهم تفسير البيع السمة ان قيل ممن يملك السمة لان بشرط العتق ابي الشافعي في بيع العبد وقال الشافعي قوله وبقيته على بيع العبد نفسه غير مستقيم على ما ذكره في المبسوط من تفسير الشافعي رضي الله عنه بيع العبد نفسه حيث قال من جانب الشافعي رضي الله عنه لان الشرط بشرط الاعتاق متعارف بين الناس لان بيع العبد نفسه متعارف في الدنيا وغيره ما علم قال وتفسيره البيع بشرط العتق وكان بيع العبد نفسه على ذلك التفسير من البيع بشرط العتق فيمنع يلزم قياس الشيء على نفسه وذلك باطل وقال الكاظمي يمكن ان يجاب عنه وقال لا انما ارى في بيع العبد نفسه البيع السمة مع قياس الشافعي البيع بشرط العتق عليه لان المقيس والمقيس عليه غيران ما على اقل صاحب المبسوط فلما وجه له لان المقيس هو المقيس عليه بعينه هم فلو اعتقه المشتري شي اى فلو اعتق العبد المشتري الذي شرط اعتقه البايع في العقد هم بعد ما استشرطوا العتق مع البيع حتى يجب عليه العتق عند ابي حنيفة وقالوا لا يصح فاسدا شي كما كان هم حتى يجب عليه العتقة لان البيع قد وقع فاسدا فلا يقرب بازا كما اذا تلف بوجاهة من باع ما مات او قبله او اجمعه ونفي المبسوط قولها قياس وبورداية عن ابي حنيفة وقال في العتقة لو اعتقه قبل القبض لم ينفذ عتقه وان اعتقه بعد القبض حقق فالتقلب العقد جائزا استحضارنا في قول ابي حنيفة وقال لا يتقلب العقد جائزا العتقة حتى يجب عليه قية العبد وجوب الثمن دليل الجواز وجوب القية دليل الفساد وهم ولا في حقيقته ان شرط العتق من حيث ذاته لا يلائم العقد على ما ذكرناه من اشارة الى قوله لان قضيته الاطلاق في التصرف هم ولكن من حيث حكمه لا يلائم لان شي لان العتق هم منه للمالك والشيء بانتهاء يقتضيه ولذا في الشافعي ايضا لقوله والشيء بانتهاء يقتضيه هم البيع العتق الرجوع بقضاء العيب من يتبدل به على ان العتق مقر للمالك ومتم له اذ لو كان من باب العتق الرجوع لكان كالمبيع هم فاذا تلف بوجه آخر لم يتحقق الملائمة من لانه يغير الشاهد لصولة الشرط ودون الحكم وهو معنى قوله هم يقتضون الفساد واذا وجد العتق تحققت الملائمة من باعتبار الملائمة بالعتق هم فيخرج جانب الجواز من شرط جانب الفساد هم فكان احوال قبل ذلك موقوف فاشي اى كان حال العقد موقوف قبل الاعتاق بين بقاءه فاسدا او انقلابا الى الجواز بالاعتاق فلما وجد الاعتاق خرج جانب الجواز فالتقلب جائز اهم قال شي اى العقد ورد على هم وكذلك شي فيفسد هم لو باع عبدا على ان يتخذه المالك شهرا او دارا على ان يملكها او على ان يقرضه المشتري لدارا على ان يهدى له بدية شي فابطلت فاسد هم لانه شرط لا يقضي العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقدين ولانه عليه الصلوة والسلام من ابي لان النبي صلى الله عليه وسلم من بيع وسلف من هذا العتق

منفعة الموقوف عليه
والشافعي وان كان
يخالفنا في العتق نفسه
على بيع العبد نفسه
فانما عليه ما ذكرناه
وتفسيره البيع نفسه
ان يملك من عبدا
يعتق لان بشرط
فلو اعتقه المشتري
بعد ما اشتتره بشرط
العتق صح البيع حتى
يملكه الثمن عند
التي حقيقته او قالوا لا يصح
فاسدا حتى يملكه
العتقة لان البيع قد
وقع فاسدا فلا يقرب
بازا كما اذا تلف
من باع ما مات او قبله
او اجمعه ونفي المبسوط
قولها قياس وبورداية
عن ابي حنيفة وقال في
العتقة لو اعتقه قبل
القبض لم ينفذ عتقه
وان اعتقه بعد القبض
حقق فالتقلب العقد
جائزا استحضارنا في
قول ابي حنيفة وقال
لا يتقلب العقد جائزا
العتقة حتى يجب عليه
قية العبد وجوب الثمن
دليل الجواز وجوب
القية دليل الفساد
هم ولا في حقيقته ان
شرط العتق من حيث
ذاته لا يلائم العقد
على ما ذكرناه من
اشارة الى قوله لان
قضيته الاطلاق في
التصرف هم ولكن
من حيث حكمه لا
يلائم لان شي لان
العتق هم منه للمالك
والشيء بانتهاء
يقتضيه ولذا في
الشافعي ايضا
لقوله والشيء
بانتهاء يقتضيه
هم البيع العتق
الرجوع بقضاء
العيب من يتبدل
به على ان العتق
مقر للمالك
ومتم له اذ لو
كان من باب
العتق الرجوع
لكان كالمبيع
هم فاذا تلف
بوجه آخر لم
يتحقق
الملائمة من
لانه يغير
الشاهد
لصولة
الشرط
ودون الحكم
وهو معنى
قوله هم
يقتضون
الفساد
واذا وجد
العتق
تحققت
الملائمة
من
باعتبار
الملائمة
بالعتق
هم فيخرج
جانب
الجواز
من شرط
جانب
الفساد
هم فكان
احوال
قبل
ذلك
موقوف
فاشي
اى كان
حالة
العقد
موقوف
قبل
الاعتاق
بين
بقاءه
فاسدا
او
انقلابا
الى
الجواز
بالاعتاق
فلما
وجد
الاعتاق
خرج
جانب
الجواز
فالتقلب
جائز
اهم
قال
شي اى
العقد
ورد
على
هم
وكذلك
شي فيفسد
هم
لو باع
عبدا
على
ان
يتخذ
المالك
شهرا
او دارا
على
ان
يملكها
او على
ان
يقرضه
المشتري
لدارا
على
ان
يهدى
له
بدية
شي
فابطلت
فاسد
هم
لانه
شرط
لا يقضي
العقد
وفي
منفعة
لأحد
المتعاقدين
ولانه
عليه
الصلوة
والسلام
من ابي
لان النبي
صلى الله
عليه وسلم
من بيع
وسلف
من هذا
العتق

۱۰۰

[illegible]

بالاخر من حيث استلقتهم وبين الاصل يتناول لها شي اي يتناول في بعض النسخ يتناول لها اي يتناول والاصل
 واسمى وفي بعض النسخ يتناول له اي يتناول واسمى فاذا كان كذلك فالا استثنائا يكون على خلاف الموجب شي اي
 موجب العقد لان العقد يوجب ان يكون العمل بغيره مقصودا فلم يلحق فيه شرط فاسدا والبيع يتطلّب به مثل اي
 بالشرط الفاسد والكتابة والاجارة والرمز بمنزلة البيع من غير ان يكون له شرط فاسد او شرط فاسد وذلك نحو اذا
 كاتب عبدا على جارية الاحكام او اجره على جارية الاحكام او برهن جارية الاحكام في الكل يفسد العقد كما يفسد
 البيع في النكاح شي لان الكتابة والاجارة والرمز هم يتطلّب بالشرط الفاسد غير ان المفسد في الكتابة شي
 من قوله يتطلّب بالشرط الفاسد يعني هذه الاشياء الثلاثة يتطلّب بالشرط الفاسد الا ان المفسد اي الشرط المفسد
 في الكتابة هم ما يمكن في صلب العقد منها شي اي من الشرط والفسد كالكاتب على النكاح او على فتيته حيث
 دخل في العقد او اذا لم يكن في صلب العقد منها كما اذا شرط على المكاتبة ان لا يخرج من اليد فانها لا يخرج والعقد صحيح
 لان الكتابة تشبه البيع انتهاء مال في حق المولى ولا يصح الا بغيره معلوم ويجعل الفسخ ابتداءا يشبه النكاح من حيث انه
 ليس بمال في حق نفسه ولا يتحمل الفسخ به تمام المقصود فاحتجنا به بالبيع في شرط يمكن في صلب العقد وبالنكاح فبما اؤتم
 يمكن منه هم البتة والصحة والنكاح والصلح عن دم العبد الاحكام فان كانت طليق الاحكام او جعلتها
 العفو ولا يتطلّب بالشرط الفاسد شي لان الفسخ باعتبارها في الزمان وذلك لا يتحقق الا في المعاوضات وهذه
 تبرعات واستقامات وصور هذه الاشياء بان قال وبت هذه السجارية لك الاحكام او قد قتلها طليق الاحكام او جعلتها
 مهورا او بدل الصلح عن دم العبد الاحكام فان كانت البتة من قبل التملكات يعني ان يفسد بالاستثناء فالت
 سلبا ذلك ولكن عرفنا بالبيع ان الشرط المفسد لا يفسد ما فانه صلي العديلة وسلم اجاز العتري وابطل شرط المهر في
 بيع العتري لورثة الموهوب له لا لورثة المورث اذ شرط عوده وجمع المبدع وبطل الاستثناء وولد الوصية لا يتطلّب شي
 اي باستثناء العمل هو لكن ينعج الاستثناء شي بان قال او ميتت هذه السجارية لفلان الاحكام حتى يكون العمل
 سيراثا والسجارية وصية من يعني يكون للميت له هم لان الوصية تحت الميراث شي من حيث ان المالك في كل منجمله
 بعد الموت هم والميراث يورثه فياخذ البطلان شي لانه حين هم مملوك اذا استثنى في منها شي يعني او ميري سارية فلان
 واشتق لورثتها لا يبيع الا تحت اذ قيل بطل من تكون سارية وقد سها جميعا للموتى له هم لان الميراث لا يورث فيها
 شي لانها ليست بعين وفي بعض النسخ لا يجوز فيه ذكر غير الميراث باعتبار المذكور هم ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه
 الباطل ويحمله قبيحا وتبا لبيع فاسد وشي وهو من مسائل التورث في الثلاث فيه لا يورثه هم لانه شرط في تصفية العقد
 وفيه منفعة لاحد المتعاقدين من يعني لا يورث شي هم ولانه شي اي والان هذا العقد هم يبيع حقيقة في منفعة من يعني جاز
 في بيع او اعارته في بيت هم على ما مر شي اشار به الى قوله ولانه لو كان اخذته والسلي بقابلها شي من الثمن الى اخره هم
 ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه الباطل شي النحل النجوم تسمية الشيء باسم ما يؤل اليه قال ابو حنيفة في بيع ثوب على ان يقطعه
 مذهب وممن يخذ ويحلب سوا الاخر هم او يشترى من المشتري ويوزع الشراك ومنه الصلح
 شركت على جملته لا شراكا والشرك فله والشراك سوا ما يجوز النحل التي تكون على وجهها هم فالبيع فاسد من غير
 النكاح فله ذلك قال المصنف بقوله هم قال من شي اي المصنف يقول هم فاذكره شمس اي ما ذكره القارور في

ويعمل الاصل يتناول لها اي يتناول
 يكون على خلاف الموجب
 فلم يلحق فيه شرط فاسدا
 والبيع يتطلّب به مثل اي
 والاجارة والرمز بمنزلة البيع
 لانها استلقتهم بالشرط الفاسد
 غير ان المفسد في الكتابة
 ما يمكن في صلب العقد
 منها والبتة والصحة
 والنكاح والصلح عن
 عن دم العبد الاحكام
 البطلان على الميراث
 لان هذه العقود لا يتطلّب
 بالشرط الفاسد وكذا
 الوصية لا يتطلّب به
 الاستثناء حتى يكون العمل
 ميراثا والسجارية وصية
 الوصية تحت الميراث يعني
 فلو ان البطل عتري ما لا يستثنى
 خلفتها لان الميراث لا يورث
 فيها قال ومن اشترى ثوبا
 على ان يقطعه الباطل فاسد
 قصدا او قبلا بالبيع فاسد
 لانه شرط في تصفية العقد
 وفيه منفعة لاحد المتعاقدين
 ولا يصح منفعة في منفعة على امر
 قال ومن اشترى
 ثوبا على ان يقطعه
 الباطل فاسد

المشترى في يومه فان مدة هومهم بالايام معلومة من يوم غسول يومنا ذكرنا واذا كانت معلومة هم فلا حاجة
لشئ فلا يفسد من الجوازهم ولا يجوز البيع الى قديم الحاجة وذلك الى الحصاد ومن اشى قطن الزرع ويجوز اسف
الاسماء للفتح والاسم والدياس من الدوس واصله دواس قلت الواو بالاكسار ما قبلها والدوس شدة وفي
الشيء بالقدم وفي الجوز ان يوطى بقوام الدواب هم والقطان من قطع الغيب عن الكرم وقال الكاكي
القطان في الفتح والقطف بالسكر عقود المستحب هم والجواز من بالاديين لمجتمعين من جزاء صوف وغيره اذا قطعت قال
الكاكي هو المراد منها وقت جزاء التخل وبصح في المبسوط وقال في الاسماء من في شئ الجماع الصنعة الجواز في الجوز من
الرباب وذلك جواز التخل هم لانها من اشى لان اوقات هذه الاشياء هم تقدم وتماخر من وليس لها وقت معلوم
قطعة وذلك باختلاف المحر والبروم ولو كلف الى هذه الاوقات جاز لان الجملة ميسرة تتحرك في الغالة وهذه الجملة ليست
مستكة من اشى يمكن ان يكونا زالة الجملة هم لاختلاف الصنعة فيها من اشى في السجل المذكورة يعني البيع بها فاعينه
عامة الصنعة وعن عائشة رضي الله عنها انها اجازت البيع الى العطاورى البيهقي في كتاب المعترضة من طريق الشافعي
رضي الله عنه اخبرنا بن عيسى عن عبد الكريم الخزاز عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تبعوا الى العطاولا
الى اندرو ولا الى الدياس وقال المتنازعي ما جازة عائشة رضي الله عنها البيع الى العطاولا عندنا على انها انما جازت
لان اختلافها لم يكرهوا انما همون الميعاد فلم يحتاج فاما بعد ذلك فقد تغير الامر فصار من جش يتقدم ويتأخرهم ولان
معلوم الاصل من اشى لان الدين في الكفالة معلوم الاصل وانما المحمول وصفه وهو الاجل والوصف تسابع الاصل
والجملة في اصل العين تتحرك في وصفه بطريق الاولى وهو معنى قوله هم الامرى انها من اشى ان الكفالة هم
الجملة في اصل الدين بان تكفل باذاب من اشى او جيبهم على فلان في الوصف بطريق الاولى من لان الوصف
لا يفرق من الاصل فاذا جاز في الاصل الذي هو الا على في الوصف الذي هو الا في بطريق الاولى من لان الوصف
البيع فانه لا يستعمل من اشى الجملة هم في اصل الثمن فلذا في وصفه من وهو الاجل اذ الوصف لا يماثل الاجل
هم بخلاف ما اذا باع مطلقا من اشى بدون ذكر الاجل هم ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا اجل
في الدين فانه لا يجملة مستحقة فيه بمنزلة الكفالة ولا لذلك اشتراط من اشى اشتراط الاجل هم في اصل العقد لانه
اشى لان العقد هم بطريق الشرط الفاسد ولو بيع الى هذه الاجال ثم ترا ضيا من اشى المتنازعين هم باستقاط الاجل
قبل ان ياختل الناس في الحصاد والدياس وقبل قدم الحاجة جاز البيع ايضا من قوله لو باع الى قوله جاز البيع
من كلام القدوري في قوله ايضا من كلام المصنف لانه قال قبل هذا بخلاف ما اذا باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه
الاوقات حيث جازهم وقال زفر بن جوز من اشى لا يتقلب الى الجواز وفيه قال الشافعي رضي الله عنه في الاصح هم
لانه وقع فاسدا فلا يتقلب جاز من اشى باستقاط المفسرهم فسادا كاستقاط الاجل في النكاح الى اجل من يعني في النكاح
الموت يقول زفر بن جاز على اصله لا يصح النكاح اذا استقط الوقت وكذا في المسئلة المتنازع فيها وعند زفر النكاح
الى اجل جائز بشرط باطل وكان الاكمل وهذا استدلال من جانب زفر بما لم يقل به وهو ليس على وجههم ولما ان
الفساد من اشى المذكورهم للمنازعة وقد ارفقت قبل تقرر من اشى قبل تغير الفسادهم وهذه الجملة في شرط الاجل
من وهو جهات الاجل المفضلة الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم هم لاني صلب العقد من وهو احد البديلين

ما شتره في يومه فان مدة هومهم بالايام معلومة من يوم غسول يومنا ذكرنا واذا كانت معلومة هم فلا حاجة
لشئ فلا يفسد من الجوازهم ولا يجوز البيع الى قديم الحاجة وذلك الى الحصاد ومن اشى قطن الزرع ويجوز اسف
الاسماء للفتح والاسم والدياس من الدوس واصله دواس قلت الواو بالاكسار ما قبلها والدوس شدة وفي
الشيء بالقدم وفي الجوز ان يوطى بقوام الدواب هم والقطان من قطع الغيب عن الكرم وقال الكاكي
القطان في الفتح والقطف بالسكر عقود المستحب هم والجواز من بالاديين لمجتمعين من جزاء صوف وغيره اذا قطعت قال
الكاكي هو المراد منها وقت جزاء التخل وبصح في المبسوط وقال في الاسماء من في شئ الجماع الصنعة الجواز في الجوز من
الرباب وذلك جواز التخل هم لانها من اشى لان اوقات هذه الاشياء هم تقدم وتماخر من وليس لها وقت معلوم
قطعة وذلك باختلاف المحر والبروم ولو كلف الى هذه الاوقات جاز لان الجملة ميسرة تتحرك في الغالة وهذه الجملة ليست
مستكة من اشى يمكن ان يكونا زالة الجملة هم لاختلاف الصنعة فيها من اشى في السجل المذكورة يعني البيع بها فاعينه
عامة الصنعة وعن عائشة رضي الله عنها انها اجازت البيع الى العطاورى البيهقي في كتاب المعترضة من طريق الشافعي
رضي الله عنه اخبرنا بن عيسى عن عبد الكريم الخزاز عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا تبعوا الى العطاولا
الى اندرو ولا الى الدياس وقال المتنازعي ما جازة عائشة رضي الله عنها البيع الى العطاولا عندنا على انها انما جازت
لان اختلافها لم يكرهوا انما همون الميعاد فلم يحتاج فاما بعد ذلك فقد تغير الامر فصار من جش يتقدم ويتأخرهم ولان
معلوم الاصل من اشى لان الدين في الكفالة معلوم الاصل وانما المحمول وصفه وهو الاجل والوصف تسابع الاصل
والجملة في اصل العين تتحرك في وصفه بطريق الاولى وهو معنى قوله هم الامرى انها من اشى ان الكفالة هم
الجملة في اصل الدين بان تكفل باذاب من اشى او جيبهم على فلان في الوصف بطريق الاولى من لان الوصف
لا يفرق من الاصل فاذا جاز في الاصل الذي هو الا على في الوصف الذي هو الا في بطريق الاولى من لان الوصف
البيع فانه لا يستعمل من اشى الجملة هم في اصل الثمن فلذا في وصفه من وهو الاجل اذ الوصف لا يماثل الاجل
هم بخلاف ما اذا باع مطلقا من اشى بدون ذكر الاجل هم ثم اجل الثمن الى هذه الاوقات حيث جاز لان هذا اجل
في الدين فانه لا يجملة مستحقة فيه بمنزلة الكفالة ولا لذلك اشتراط من اشى اشتراط الاجل هم في اصل العقد لانه
اشى لان العقد هم بطريق الشرط الفاسد ولو بيع الى هذه الاجال ثم ترا ضيا من اشى المتنازعين هم باستقاط الاجل
قبل ان ياختل الناس في الحصاد والدياس وقبل قدم الحاجة جاز البيع ايضا من قوله لو باع الى قوله جاز البيع
من كلام القدوري في قوله ايضا من كلام المصنف لانه قال قبل هذا بخلاف ما اذا باع مطلقا ثم اجل الثمن الى هذه
الاوقات حيث جازهم وقال زفر بن جوز من اشى لا يتقلب الى الجواز وفيه قال الشافعي رضي الله عنه في الاصح هم
لانه وقع فاسدا فلا يتقلب جاز من اشى باستقاط المفسرهم فسادا كاستقاط الاجل في النكاح الى اجل من يعني في النكاح
الموت يقول زفر بن جاز على اصله لا يصح النكاح اذا استقط الوقت وكذا في المسئلة المتنازع فيها وعند زفر النكاح
الى اجل جائز بشرط باطل وكان الاكمل وهذا استدلال من جانب زفر بما لم يقل به وهو ليس على وجههم ولما ان
الفساد من اشى المذكورهم للمنازعة وقد ارفقت قبل تقرر من اشى قبل تغير الفسادهم وهذه الجملة في شرط الاجل
من وهو جهات الاجل المفضلة الى المنازعة المانعة من التسليم والتسلم هم لاني صلب العقد من وهو احد البديلين

فيكون اسقاطه خلاف
 ما اذاعه الدرهم بالحقين
 ثم اسقطنا الدرهم الوظف
 لان الفساد في أصله تمتد
 بخلاف النكاح الى اجل
 كانه متعده وهو عقيد
 عليه عقد النكاح وقوله كذا
 ثم ما فيها خبر وفا كان من
 الاجل يستفيد باسقاط
 لانه خالص حقه قال
 ومن جميع ما مر من عبد
 وشاة ذكية وميتة بطل
 البيع بينهما وهذا من
 الجحفة وقد قال ابو يوسف
 ومحمد ان سبي لكل واحد منهما
 ففاجاز في العبد والشاة
 الذكية وان جمعهما بعبد
 ومدا وادب من بده وعبد كثر
 صح البيع في العبد بحصة
 من القن عندنا انما الثلثة
 وقال افرودا فند فيها ومدة
 التسمية عاملا كالميتة
 والمكاتب وام الولد كالميتة
 كاعتبار الفضل كقول
 اذ حلية البيع منقضية بكونها
 الى الكس ولما ان الفساد قد
 المفسد فاستحق القن كمن
 جمعهما بالاجنبية واخته
 في النكاح بخلاف ما اذا لم يسم
 شئ من كل واحد كانه محمول على
 وهو الفرق بين الفضل بين
 ان الحكم لا يخل تحت العقد
 اصلا لانه ليس بالبيع والبيع
 صفته واحد فكان يقول
 في الشرط للبيع في العبد
 وهذا شرط فاسد بخلاف
 النكاح لانه لا يبيطل

هم غير ان قاطبة بخلاف ما اذا اذاع الدرهم بالحقين ثم اسقطنا الدرهم الزائف وقد علم ان جواب ما القياس
 تقررت في اعتبار العتق فوالله سقوا كما اذا اذاع الدرهم بالحقين ثم اسقطنا الدرهم الزائف وقد علم ان جواب ما القياس
 على بيع الدرهم بالحقين فغير صحيح لان الفساد في أصله تمتد بخلاف النكاح الى اجل
 هذا ايضا جواب عن قوله كما سقوا الابن سياحان النكاح هم الى اجل سرق يعني الى وقت هم لانه متعده وهو عقد غير عقد
 النكاح واساسه لان عقد النكاح من ذوب العبد والمتعة منهية فلا يمكن العود الى النكاح عند اسقاط الاجل لعدم تقديره
 واساسه وقوله سرق اى قول القدر ومضى هم في الكتاب سرق اى في فحقه والمنسوب اليهم ثم تراصبا يخرج ووافقا
 يعني على سبيل الاتفاق هم لان من الاجل يستبد سرق اى يستقبل ويغفرهم باسقاطه لانه خالص حقه سرق فحقير هم
 قال سرق اى القدر وى هم ومن جميع ما مر من عبد وشاة سرق اى اوجب من شاة هم ذكية وميتة بطل
 البيع في سرق اى في الصورتين ولم يذكر القدر وى في الخلاف وقال المصنف هم وهذا سرق اى بطلان
 هم عند ابي حنيفة سرق اى باطل مطلقا سواء وصل الثمن ولا وهر قال بالاكس والشاة في رواية احمد في رواية هم
 وقال ابو يوسف ومحمد ان سبي لكل واحد منهما ففاجاز في العبد والشاة للثمن وبه قال الشافعي رضي الله عنه في قول
 واخبرني رواية هم وان جمع بين عبد ومدا وادب من بده وشاة اى اوجب في البيع بين عبد ومدا وغيره صح البيع في
 العبد حصته من الثمن في قول الشافعي سرق اى في قول ابي حنيفة وصاحبه هم وقال افرودا فند فيها سرق اى في المكاتب
 والعبد مبيعا وقيل في جميع ما مر من عبد ومدا وادب من بده وشاة اى اوجب بين العبد ومدا وادب من بده وشاة اى اوجب
 كالميتة سرق اى من كلام المصنف وذكره القدر على كلام القدر وى يعني اذا حكم الذكية مع مائة وكالتسمية بطل البيع و
 نصب ما با على الحال عن القدر تقديره ومدة وكذا ذكره التسمية حال كونه جارا وقيد بالعد لان بالنسيان لا يضر على
 ما عرف فان قيل متروك التسمية مجتهد فيه فنصار كذا بغيره فوجب جواز بيعه مع المذكي كبيع القن مع المدبر اوجب بانه ليس
 بل خطاين لثلاثة الدلائل الظاهر وهو قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه حتى ان الفاسد اذا قتل
 بحاله المنيعة القضا فكان بمنزلة من جمع بين السحر والعبد في البيع هم والمكاتب وام الولد كالميتة سرق اى اذا ضم
 المكاتب وام الولد مع العبد صح البيع في العبد بحصة من الثمن هم سرق اى في رفرحه اندهم الاعتبار بالفصل
 الاول سرق اى الاعتبار بالجمع بين السحر والعبد هم اذ محمية البيع شقيقة سرق لان كون الحمل لجواز البيع متفق
 هم بالانمافة الى الكل سرق اى باضافة انتفاء المحمية الى الجميع وقال تاج الشريعة اى كل واحد منهما ليس
 بمحل البيع هم ولها سرق اى لابي يوسف ومحمد هم ان الفساد بقدر المفسد سرق اى يعني بقدر المفسد واذا سمي لكل واحد
 منهما ثمننا اذا حكمه ثبت بقدر دليله والفسد في السحر كونه ليس بمحل للبيوع وهو محقق به هم فلاتيده الى القن سرق
 كما في المدبر اذا ضم مع المفسد هم من جمع بين الاجنبية واخته في النكاح سرق اى في عقد النكاح هم بخلاف ما اذا لم يفسد
 ثمن كل واحد من السحر والعبد حيث بطل البيع فيها جميعا لانه محمول سرق اى لجملة الثمن هم ولا في حقيقته رضي الله عنه
 وهو الفرق بين الفضل بين سرق اى من فصل السحر وفصل المدبر مع القن هم ان السحر لا يدخل تحت العقد اصلا
 ليس بال وبيع متفق واحدة سرق اى دليل ان الشترى لا يملك قبول العقد في احداهما دون الاخره فكان القبول
 سرق اى سرق اى في البع وهذا شرط فاسد سرق اى في البع سرق اى في البع بالشرط الفاسد هم بخلاف النكاح لانه لا يبطل

الناسد من جواب عن قياس على النكاح وهو قياس بالنكاح لان النكاح لا يبطل بالشرط الناسد بخلاف البيع فانه يبطل
وتقال الاكمل ربه المد فيه بحث اما اوله فانه اذا بين شئ من كل واحد منها كانت الصفقة متفرقة ويستدل بالكون قبول
المقضى ان شرط البيع في العبد واما ثانيا فلان الشرط الناسد هو ما يكون فيه منفعة لاد المتعاقدين او للمعقود عليه
حتى يكون في معنى الربو وليس في قبول العقد في الشرط منفعة لاحد او للمعقود عليه فلا يكون شرطا فاسدا واما ثانيا
فلان قبول العقد في الشرط انما يكون شرطا لقبول العقد في العبد اذا صح الايجاب فيها لئلا يتضرر المبيع بقبول العقد
في احداهما دون الاخر ولم يوجد فيما نحن فيه فصار كالجمع بين العبد والمدبر واجيب عن الاول بان الصفقة متفرقة
في مثله اذا لم يكن البيع او الشرع عن الثاني بان في قبول العقد في الشرط منفعة للمالك فانه اذا باعها بالثمن والبيع ليس
بالم يقابل به بل فكأنه قال بعث هذا العبد بخمسين اية على ان تسلم اى خمس مائة اخرى فينتفع بفضل مال عن العوض في البيع
وهو الربو او الثا لث بان الاسحاب اذا صح فيها صح العقد والشرط جميعا فلا يكون فيما نحن فيه واذا ظهر غرضه
الفرق بين النسيئين وشم جواب زفر من عن التريدينها هم واما البيع في هو لا وسوقوف من متبلى بقوله ان الشرط لا ي
تمت العقد واد بهولاء المدبر والمكاتب وام الولد وعبد الغير هم وقد دخلوا تحت العقد لقيام المالمية من فاعله
باعتبار الرق والتقويم وبما هو موجود ولكن حكم البيع لا يثبت فيجوز له يد ميانة كحقهم ولهذا لا يخرجون من ان
يكونوا محلا للبيع هم ولما اشترى اى ولكون بيع هو لا وسوقوف فاعله من البيع هم في عبد الغير با جازة من
اى في اجارة الغير وهو مولاه هم وفي المكاتب من اى ينفق البيع في المكاتب هم برضا في الاصح من اخر زنه
عاروس في النواجر عن ابى حنيفة واما ابى يوسف انه لا يصح هم وفي المدبر من اى ينفق البيع في المدبر هم بقضاء
القاضي من فانه اذا قضى بين المدبر فانه يجوز هم وكذا اشترى اى وكذا يجوز هم في ام الولد من اى في بيعهم
عند ابى حنيفة واما ابى يوسف من خلافنا الحمد وكان فيه اختلاف بين الصحابة رضى الله عنهم فغير رضى الله عنه لم يجوز
وسطر رضى الله عنه جوزه ثم من بعدهم من السلف اجمعوا على عدم جواز بيعها فاحاصل ان الاجماع المتأخرين من
الاختلاف المتقدم فنفذ بها لا يرفع اذ ليس للاجماع التابعين من القوة ما يرفع خلاف الصحابة فكان قضى في جهته
فيه فينفذ عنه محمدا يرفع فكان القضا مخالف للاجماع فلا ينفذ والمسئلة اصولية فان قبل كيف يصح قوله وسوقوف وق
قال في اول الباب ذبح ام الولد والمدبر والمكاتب باطل فالجواب انه باطل اذا لم يجرى للمكاتب ولم يقض القاضي
بجواز بيع المدبر وام الولد يدل على ذلك تمام كلامه من ان المكاتب من اى ان المالك من استثناء من قوله ودخلوا تحت العقد
يعني ان المالك هم باستحقاقه المبيع من وهو العبد الذي كان للغير هم وهو لا اشترى اى المدبر والمكاتب ام
الولد هم باستحقاقهم النفسهم ورواى البيع من وقال تاج الشريعة لان المالك الى اخره جواب من يقول لما دخل
هو لا تحت العقد لقيام المالمية يعني ان لا يكون مبيع هو لا فاسدا فاجاب بقوله الا ان المالك الى اخره يعني ان
البيع الموقوف اذا روي من له ذلك بطل ومنها ذلك فان المالك وهو لا وسوقوف ولم يرد ذلك لاستحقاق المالك
واستحقاق هو لا وانفسهم هم فكان هذا شئ اى الوجه بالاستحقاق كبعد الدخول هم اشارة
الى البقاء من اى بقاء البيع لان الرد بالاستحقاق لا يكون الا بقاء فكان هم كما اذا اشترى عبيدين وملك
احدهما قبل القبض من فان العقد يثبت في الباقي بخصته من الثمن بقاء الاستداه هم وهذا من اى اجمع بين الثمن

القاسم في واما
البيع في هو لا
موقوف وقد
وذلك تحت
العقد لقيام
المالمية وكذا
ينعقد في
على اخص
باجازته وفي
المكاتب برضا
في الاصح وفي
المدبر بقضاء
القاضي وكذا
في ام الولد عند
ابى حنيفة
والى يوسف
اذا ان المالك
باستحقاقه
للمع وهو لا
باستحقاقهم
انفسهم
رواى البيع
فكان هذا
اشترى اى
البقاء كما اذا
اشترى عبيدين
وهذا واحد
فقبل القبض
وهذا

واحد المذكورين هم لا يكون شرط القبول في غير البيع ولا بيعا شئ اى ولا يكون مباحا بمحضه ابتداء
 بعد ثابت ودخلهم في البيع هم ولهذا لا يشترط شئ حاله العقد هم بيان شئ كل واحد شئ من العباد لم يرد هم فيه
 شئ اى فيما اذ لم يجمع بين القن والمدبر او غيره وفي الكافي ولو جمع بين وقف ومالك واطلق شئ في الملك
 في الاصح ولو باع كرامه مسجدة قد يحرم ان كان حاضرا فقد البيع والا فلا وكذا في العترة
فصل في احكامه شئ اى في الفصل في بيان احكام البيع الفاسد هم واذا قبض المشتري بالبيع في
 البيع الفاسد شئ اى لا يغير بانفسه لان الباطل لا يغير شيئا بهم بامر البائع شئ اى باذنه صريحا او دلالته بان يقبض في
 المجلس بخضرة فان لم يقبضه بخضرة البائع لم يملك بخلاف الصحيح فانه يفيد مطلقا هم وفي العقد عوضا لكل واحد فاعلم
 يعني ما لان قيد به الفائدة وهى ان اذا كان احدا العوضين او كلاهما غير مال فالبائع باطل كالبيع بالميتة والدم
 وباسم والبيع بالخمر والنخمر فاسد كما ذكره المصنف في اول باب البيع الفاسد وفي هذا الفصل شرح في بيان
 حكمها وهو القبض فقال واذا قبض المشتري بالبيع في البيع الفاسد له اى في غير ذلك خلاف الشافعي رضي الله عنه
 بايرل على انه لا يفرق بين الفاسد والباطل على ما اتفق عليه الا ان شاء الله تعالى نعم مال ملك البيع والميتة قيمة شئ
 اى قيمة البيع وهو قول عامة المشايخ سوى اهل العراق فانهم قالوا ان المشتري في البيع الفاسد بالقبض يملك القبض
 ولا يملك البيع اسد لا لا با قال في كتاب البيوع ان المشتري اذا اعتقه جازعته وكان الولالة لا البائع لان البائع
 ساطع على ذلك ولذا لو كان البيع جارية لا يجوز للمشتري عليها ولو كان دارا لا يجوز فيها الشفعة للشفيع وقال
 الفقيه ابو الليث وفيه ليس صحيح بل المشتري يملك من المبيع في قول علماء يابيل ان المبيع لو كان دارا فقبضها
 فبيعت دار اخرى فبها فاعلم المشتري ان ياخذ الدار بالشفعة ولو لم يملك من الدار لم يجب له الشفعة ولو كان المبيع جارية
 فقبضها ثم ردها على البائع وجب الاستبراء وانما لم يجز للمشتري ان يطل ما لانه وجب عليه ردها لئلا يكون مضرا على
 المصيبة فاستعماله بالوطى اعراض عن الرد فلذا المعنى ان يجوز له عدم المالك وانما لم يجب فيها الشفعة لان حق البائع
 لم ينقطع عنها وقال في شرح الطحاوي والاصل في البيع الفاسد ان كل ما يملك بالبيع اسما يملك بالبيع الفاسد
 اذا اقل به القبض باذن البائع وكل ما يملك بالبيع اسما لا يملك بالبيع الفاسد بانه من شئ من رجل عبد الخمر
 او خنزير وتقا بضا وها مسلمان ملك المشتري العبد اذا قبضه باذن البائع ولا يملك الاخر الخمر والخنزير وكذلك
 لو اشترى من رجل عبد ابدا او مكاتبا بام ولد وتقا بضا ملك المشتري اذا قبضه باذن البائع ومشتري المدبر
 والمكاتب وام الولد لا يملك وان قبض باذن البائع وكذلك لو اشترى من رجل عبده بال غير بغير اذن صاحبه
 وتقا بضا ملك المشتري العبد ولا يملك الاخر باقبض حتى يجهز له البيع فيه هم وقال الشافعي رضي الله عنه لا يملكه وان
 قبضه شئ وبقال مالك واهم رضي الله عنه هم لانه موقوف شئ اى حرام هم فلا ينال به نفعه الملك ولان النهي نسخ
 للمشرعية للتخالف بين النهي والمشرعية اذ النهي يقتضي القبح والمشرعية تقتضي الحسن وبها منافاة هم ولهذا
 شئ اى ولا جل ذلك هم لا يفيد شئ اى الملك هم قبل القبض وصار كما اذا لم يملكه او باع الخمر بالدار احم
 شئ وقبضها المشتري فانه لا يفيد الملك هم ولان ركن البيع شئ اى ركن البيع الفاسد وهو البيع بالخمر والخنزير
 فيه مبادلة المال بالمال بالتراسه هم صدر من اهل شئ وهو كونه عاقلا بانفا حال كونه هم مضافا الى محله شئ

لا يكون شرط القبول
 في غير البيع ولا بيعا
 بالحصة ابتداء
 وهذا لا يشترط
 بيان شئ كل واحد فيه
فصل في احكامه
 واذا قبض المشتري بالبيع
 في البيع الفاسد
 بامر البائع وفي العقد
 عوضا لكل واحد فاعلم
 مال ملك البيع والميتة
 قيمة وقال الشافعي
 لا يملكه وان قبضه
 لانه موقوف فلا ينال به
 نفعه الملك ولان النهي
 نسخ للمشرعية وصحة
 للمنفعة ولهذا لا يفيد
 قبل القبض وصار كما اذا
 باع بالميتة او باع الخمر
 بالدار احم وتنان ركن
 البيع صدر من اهل
 مضافا الى محله

لان السبع فيه مال والتمس مال من وجه ليلان طباع الناس الى الخمر والخمر بر غير انه ليس بمقتوم ولا با
الشرع فلما كان التمس بالمال وجه لم يرطل البيع بل خد اذا كان كذلك هم فوجب القول بانقاده من
الوجود شرطا هم ولا يخفى في البينة والحاجة ولكنه مبادلة المال بالمال وفيه الكلام من قول جواب سوال مقدر بان يقال
سئلنا بان ركن البيع مبادلة المال ولكن لم تلت انه موجودا فاجاب بقوله وفيه الكلام من قول كذا فيما اذا وجد الركن
لان الركن الذي هو المبادلة موجود في جميع البيوع الفاسدة والنهي بقر المشرعية من قول جواب عا يقال
تد يكون النهي مانعا فاجاب بقوله والنهي بقر المشرعية هم عندنا لا تقتضاه التصور من قول النهي عما يكون
ليكون العبد مبتلى بين ان يترك باختياره شباب وبين ان يات به فيعاقب عليه هم نفس البيع مشروع وبه من
اي وبالبيع هم متال بغير الملك من قول لا بد فيه من قبح يقتضيه النهي فحملناه في وصفه مجازا وهو من قولهم
وانما المخطور ما يجاوره كس في البيع وقت الذاء من بيعة يوم الجمعة فحمل في وصفه مجازا بالوجوه فان قيل المخطور
وقت الذاء مجاورا ما في المتنازع فيه من قيل ان يصل به وصفا فلا يكون قوله كما في البيع وقت الذاء صحيحا وايضا
الحكم هناك الكراهية في المتنازع فيه الفساد واجيب بان غرض المصنف من ذكر المجاورة بيان ان المخطور ليس لمنه
في عين النهي عنه لما زعمه الخصم والمجاور مجرأ والمتصل وصف سببان فيصعق قياس احدهما على الاخر وبان عرضان
الحكم المنه عنه ليس البطالان كما يدعيه الخصم والكراهية والفساد يشتركان في عدم البطالان هم وانما لا يثبت الملك
قبل القبض من جواب عن قول الشافعي رحمه الله ولما لا العبد قبل القبض بيانه ان البيع الفاسد لا يثبت الملك قبل
القبض للبيع هم كذا يروى في تفسيره الفساد والمجاور من اي من جهة الشارع لان البيع الفاسد منهي عنه ولو ثبت
الملك قبل القبض يكون التسليم والتسليم واجبا شرعا فيكون الشارع امر او ناهيا في شيء واحد وهذا لا يجوز فان
قبل لو ثبت الملك بعد القبض يلزم تقرير الفساد ايضا قلنا لو ثبت قبل القبض يكون الفاسد مضافا الى نفس البيع
والبيع مشروع عندنا فيكون الفساد مضافا الى الشارع ولذلك لاك بعد القبض لان الملك مضافا الى القبض
والقبض يوجب الضمان كما في المقتوض على سؤم الشرائع ان تقرير الفساد مضافا الى العبد لا انقل عن القاص
الار سائدي وقيل لان الفساد لو ثبت قبل الملك قبل القبض ولجده كالان مساويا للصحيح ولو انينا الملك
به لكان مساويا للباطل فاشتباه الملك بعد القبض به علا بالليلين وفيه نوع تامل لان الفاسد والباطل
مساويان عند الخصم هم اذ هو من تعليل لقوله كذا يروى في تفسيره الفساد والمجاور اي لان البيع الفاسد
هم واجب الرفع بالاستدلال من اي يطلب روالبيع من يد المشتري فلا جرم لم ينفذ الملك قبل القبض هم
فلا الاستدلال عن المطالبة اذ في شيء يبيح ان البيع الفاسد اذا افاد الملك بالقبض يجب استرداد المبيع من المشتري
رفعا للفساد واجتنا با عن المصينة فيما تنازع المشتري عن المطالبة تسليم المبيع مع الفساد او لم من رفع الفساد
بالاستدلال لان الرفع اسهل من الرفع هم ولان السبب قد ضعف من دليل ثمان على عدم ثبوت الملك
قبل القبض يعني ان السبب وهو البيع الفاسد قد ضعف هم لكان اقترانه بالقبض من وهو النهي عنه
فلا جل هذا لم ينفذ الملك هم فيشرط اعتضاده من اي بقوته هم بالقبض في افادة الحكم بمنزلة البينة من
في احتياجها الى بعضه فقد من القبض هم والميتة ليست بهال من جواب عن قياس ان خصم المتنازع فيه على

فوجب القول بانقاده
ولا يخفى في الاهلية
والمحلية وركنه
مبادلة المال بالمال
وفي الكلام والنهي
المشروعية عندنا لا تقتضاه
التصور نفس البيع مشروع
وبتأمل نعم الملك
وانما المخطور ما يجاوره
كما في البيع وقت الذاء
وانما لا يثبت الملك
قبل القبض كذا
يؤدي الى تقرير الفاسد
المجاور اذ هو واجب
الرفع بالاستدلال
فلا امتناع عن
المطالبة اذ في
السبب قد ضعف
لمكان اقترانه
بالقبض حيث شرط
اعتضاده بالقبض
في افادة الحكم
عنزلة الميتة والميتة
ليست بهال

الفساد هم رفع الفساد من وقال الاثر اني رفع الفساد بالبال كذا السماع وذلك ان رفع الشيء انما يكون
 بعد وقوع ذلك الشيء ووقوعه والفساد هنا واقع فكان المستعج هو الصحيح قلت فمضى شيئا ايضا بالرا
 ولكن قوله ووقوعه يكون قبل وقوعه والفساد فيه تامل لان الذي سبب القتل بالقتل والبدل لا يقع بغيره
 على المشتري فلو ما اوجر ما يقال في الايضاح ويكره للمشتري ان يتصرف فيه بملك او انتفاع لان الفسخ مستحق
 حشا عند تامله لان اعدام الفساد واجب والتصرف فيه تقرير الفساد وهم وهذا يشي اى كون حق الفسخ لكل
 منهم قبل القبض ظاهر لانه شى اى لان البيع الفاسد هم لم ينفذ حله شى وهو الملك هم فيكون الفسخ امتنا فامنه
 شى من اى حكمهم وكذا بعد القبض شى لكل واحد منها فسخه هم اذا كان الضاد في سلب العقد شى اى في البطلان
 او البطلان كسبهم وادبهم بغيرهم بنية ثوب بخرهم لقوة شى اى لقوة الفساد ففى العنودتين بملك فسخه بمقتضى جماعهم
 عنه بما لانه الزام موجب الفسخ ولا يلزمه الا بطلان عند اى يوسع غير حضرة ايضا هم وان كان الفساد بشرط زائد
 شى بان باعه على ان يفرقه او يبيعه لانا اوبانه الى اجل مجهول هم فلو لم يشرط ذلك فسخ والسخة الصحيح فلو لم يشرط
 ذلك اى الفسخ ومن له الشرط اى مفعلة الشرط هو البايع في صورة الاقراض والمشتري في صورة الاجل هم دون
 من عليه لقوة العقد شى دليل قوله ودون من عليه يبنى ان فسخ من عليه لا يجوز لان العقد قوى لان الشرط دخل في اى
 زائد لانه سبب العقد هم الا انه شى استثنى من قوله لقوة العقد يبنى ان العقد لما كان قويا كان القياس ان لا
 يفسخ من له الشرط ايضا الا انه هم لم يتحقق الموافقة في حق من لا الشرط شى فله ان يفسخه وقال المالكى الا انه الى
 آخره جواب سواله على قوله لقوة العقد يعنى لما كان العقد قويا يبنى ان لا يكون لاحد ولاية الفسخ هم قال شى
 اى القدر وترى هم فان باعه المشتري شى اى الذى اشترى باشر الفاسد هم ففسخه بغيره لانه ملكش بالقبض
 هم فملك التصرف فيه شى سواء كان بيما او بته او اعتاقا غير انه لا يحل له الاكل ان كان اكله وان كانت جارية
 الا يحل له وطها كذا فى شرح الطحاوى وقال شمس لائبة اسلموا في يده الوطى ولا يحرم كذا فى الفتاوى اى الفسخ
 وفى شرح الطحاوى واذ باعه المشتري ليس للبايع ابطال وعلى المشتري القيمة او المثل ان كان مثلبا ويطلب ملك
 الملك الثابت لانه ملكه بعقد صحيح بخلاف المشتري الاول لانه لا يحل له ولا يملك لانه ملكه بعقد فاسد ولو كان البيع جارية
 فاستأثر به المشتري فصار له ام ولد له ويعرض القيمة ولا غرم العقر فى رواية كتاب البيوع وفى رواية كتاب
 الشرب عليه العقر ولو برهن المشتري المبيع صح اكره من وليس للبايع ابطاله وان فسخه المشتري قبل ان يقبض عليه
 بالقيمة فانه يرد ملك البايع ابطاله وان فسخه ما تقف عليه بالقيمة فلا سبيل له على
 المبيع وان ارجعه صحت الاجارة غير ان للبايع ان يطلبها ويستر والمبيع هم وسقط حق الاسترداد
 لتعلق حق العبد بالثابت شى اى لتعلق حق المشتري الثالث بالثابت هم ولتعلق الاول
 شى اى البيع الاول هم لم يمت الشراء من جهة الفساد فيه وحق الشرع اذا اجتمع مع حق العبد يقدم حق العبد وهو
 منه قوله هم وحق العبد مقدم عليه لما جبهه شى لان عند تامله غنى فالمعفو عنه ارجى بخلاف حق من المصاحب لانه تعلق
 به حق المصاحب منه وكما جاء حق العبد يخرج حق المصاحب منه لانه سبق كذا فى المبسوطا هم ولان الاول شى
 زائد دليله سقط حق الاسترداد للبايع بعد بيع المشتري من غير يبنى ان البيع الاول هم مشروعا باضه

رفع الفساد وهذا قبل
 القبض ظاهر لانه لم ينفذ
 حكمه فيكون الفسخ
 امتنا فامنه وكذا
 بعد القبض اذا كان
 الفساد في صلب العقد
 لقوته وان كان الفساد
 بشرط زائد فله ان يفسخ
 ذلك دون من عليه
 لقوة العقد لانه له
 يتحقق الموافقة
 في حق من له الشرط
قال فان باعه
المشتري بعد
بعده لانه ملكه
فملك التصرف
فيه وسقط حق
الاسترداد وتعلق
حق العبد بالثابت
وفسخ الاول لم يمت
الشرع وحق العبد
مقدم بحاجته
وكان الاول مشروعا
باصالة

دون وصفه الثاني
 مشروع باصله ووصفه
 ذلك يدعى بغيره
 ولا نه حصل بتسليط
 من جهة اياهم بخلاف
 تصرف المشتري الذي
 المشفوعة كان كل واحد
 حق العبد ويستويان
 في المشروعية وتكسب
 بتسليط من الشفعة
قال ومن اشترى
 عينا من ثمر او خنزير فقبضه
 واعتقه او باعه
 او وهبه وسلمه
 فهو جائز وعليه
 القيمة لما ذكرناه
 ملكه بالقبض فينفذ
 تصرفاته ويأخذ ما
 قد هلك فله القيمة
 وبالبيع الوبة النظم
 الاسترداد على ما ذكرناه
 والوهن نظير البيع
 لانها كانه مانع
 الا انه يعود حتى كما استرد
 بغير المكاتب وذلك الوهن
 لزوال المكاتب واهني
 بخلاف الاجارة لانها
 تقسم بالاحراز ورفع
 الفساد عنده ولا ينفذ
 تتعقد شيئا قديما
 فيكون الرد امتناعا

شئ لانه لا فساد في اصل البيع ومن وصفه شئ لدخول الفساد فيه هم والثاني شئ اي البيع الثاني هم مشروع باصله ووصفه
 شئ لانه لا فساد فيها جميعا هم فلا يبارضه بخره والوصف شئ اي فلا يبارضه بخره المشروع باصله ووصفه المشروع بخره
 الوصف حاصل ان الفساد لا يبارضه الصحيح هم ولا نه شئ في ذليل ثالث على سقوط حق الاسترداد ببيع المشتري
 اي ولان البيع الثاني هم حصل بتسليط من جهة البايع شئ حيث كان القبض باذن الاسترداد ونقص ما لم من جهة
 وذلك باطل فان قلت في المعنى وهو التسليط وجد قبل بيع المشتري ايضا ومع ذلك كل واحد من المتعاقدين في بيعه
 اعاد ما للتسليط فانقص المسئلة قلت معناه حصل بتسليط من جهة البايع وقد تعلق به حق الثالث فبطل السلوك
 هم بخلاف تصرف المشتري شئ في اجاب عما يقال لو كان تعلق حق الغير بالمشتري فانما من نقص التصرف لم ينقص
 تصرفات المشتري في الدار المشفوعة من البيع والبهمة والبنار وغيره بالتعلق حقه بها لكن للشفيع ان ينقصها وتقرير
 اجاب ما قاله من قوله بخلاف تصرف المشتري هم في الدار المشفوعة لان كل واحد منها شئ اي من
 حق الشفعين وحق المشتري هم حق العبد يستويان في المشروعية وحاصل تسليط من الشفعين شئ اي لم يوجد تسليط
 من الشفعين لان التسليط انما يثبت بالاذن او باثبات المالك المداين للتصرف ولم يوجد من الشفعين شئ من ذلك
 فكان له الاسترداد هم قال شئ اي قال محمد في ايجاب الصغير هم من اشترى عبد النحر او خنزير فقبضه شئ باذن
 البايع هم واعتقه او باعه او وهبه وسلمه فهو جائز شئ اي هذا لان كره ان يغير لفظ محمد رحمه الله هم وعلية القيمة
 لما ذكرنا شئ فيا تقدمه هم انه ملكه بالقبض فينفذ تصرفاته شئ واصل المسئلة ان البيع الفاسد يفيد المالك عند انقضاء
 القبض بالاذن عند اصحابنا خلافا للشافعية رضي الله عنه وقد حرم ان ذلك فيما مضى هم بالاستفاق قد ملك شئ
 لم يبق الية بالتقضي هم فله القيمة وبالبيع والبهمة قد انقطع حق الاسترداد على ما مر شئ اعاد به الى قوله بالتعلق بغير
 الثاني وهو المشتري الثاني هم ذلك الكتاب والرجل نظير البيع لانها لا رمان شئ فان الرهن اذا انفصل بالقبض
 صار لانه من حق الراهن كالكتابة في حق الموصي هم لانه يعود حق الاسترداد بغير المكاتب وذلك الرهن لزوال المكاتب
 شئ وعبر تعلق حق العبد قبل وليس في تفصيلها في عود الاسترداد زيادة فائدة لاثبات في جميع الصور اذا انقضى
 التصرفات حتى لو رد البيع بعيب قبل القبض بالقيمة او رجع الواجب في بيعته عا ولا يبارضه ولانه الاسترداد يعود
 قديم ملكه اليه ثم عود حق الاسترداد في جميع الصور انما يكون اذا لم يقض على المشتري بالقيمة واما اذا كان بعد
 انقضاء ذلك عند تحول الحق الى القيمة فلا يعود الى الغير كما اذا انقضى على الغاصب بقيمة المنصوب الا ان
 ثم ما هو وهذا شئ اي انقطاع الاسترداد بالتصرفات المذكورة هم بخلاف الاجارة شئ فان حق الاسترداد
 فيها لا ينقطع اعم لانها تنفخ بالا عذار ورفع الفساد عذر شئ من اقوى الا عذار وفي الذخيرة والمبسوط لا يربط حق
 الاسترداد بالاجارة والنكاح لان الاجارة عقد ضعيف يفسخ بالا عذار وقيام حق الشفعة في الرد فساد السبب
 من اقوى الا عذار يفسخ به الا ترى ان المشتري لو اجر المبيع ثم وجد به غيبا كان له فسخ الاجارة للرد وبالعيب
 فله اولى ولم يذكر محمد من يفسخ الاجارة وذكر في النود ان القاضى يفسخها هم ولا نه شئ اي ولان الاجارة
 هم متعقد شيئا فليكون الرد امتناعا شئ يعني ان الاجارة متعقد على المنافع وهي متحد شيئا فنيا الا ان العين اقيمت
 مقام المنفعة فنه اسي وقت رد العقد كان الرد امتناعا من العقد والعقد في حق المنفعة التي تحث بعده لعمد

الفسورة فلا يكون فيه ربح العقد الثابت هم قال شئ ابي محمد في الجامع الصغير هم وليس للبائع في البيع الفاسد ان
ياخذ المبيع حتى يرد البشئ من الذي اخذه قال الاثراني قوله شئ يرد البشئ ابي القتيبة اخذها من المشتري ذكره
بعض الشارحين وفيه نظر لان القيمة انما تحجب البيع الفاسد لانك المبيع با البيع قائم وانما اثبت محمد اسم الثمن وان كان
البيع فاسد التصدير بصورة الثمن حيث قول المبيع قلت ارا بعض الشارحين السفناني رحمه الله لانه قال بهذا
فسر ارا عن المجاز وقال الامام الميرزا شئ هذا الحكم ليس بخصوص بالبيع الفاسد بل هذا الحكم ثابت في اجارة الفاسدة
والرهن الفاسد والعرض الفاسد اعتبارا بالعقد اجمالا اذا قلنا ان هذا عقود مباحة فيوجب السرية بين البين
هم لان المبيع مقابل به شئ ابي بالثمن الذي اعطاه المشتري هم فيصير مجوسا به شئ ابي بالثمن هم كالرهن شئ
بالدين لكنه يفارق من وجه اخر وهو ان الرهن منقول بقدر الدين لا غير وهذا المبيع منقول الثمن بجميع قيمته كما
في الغصب هم وان مات البائع فالمشتري احمق به شئ ابي بالبيع هم حتى يستوفي الثمن لانه مقدم عليه شئ ابي على البائع
هم في جوده فكذا شئ يقدم هم على ورثته وغرائه بعد وفاته كالرهن شئ فانه اذا مات وله ورثته وغرائه لم ينسحق
بالرهن من الورثة والغرما حتى يستوفي الدين هم ثم اذا كانت دواهم الثمن قائمتها ياخذها بعينها لانها متينة مستحقة
بالتعيين هم في البيع الفاسد وهو الاصح شئ احمره عن رواية ابي حنيفة فانه قال لا يتعين كما في البيع الجائز وقال
علما الدين العالم في طريقه الخلاف والمخارعة عدم التعيين يعني في العقود الفاسدة واليه ذهب فخر الاسلام والصدوق
الشوكاني لان البيع الفاسد في حكم النقص والاستدراك كما يتبين الدلائل في العقود الفاسدة فتعين في الوضعية
والغصب والهبه والوصية في المخارعة والشركة قبل القبض والتسليم وقال الامام البروجي في جامعنا المتعين
الدراهم والدنانير في البيع الفاسد اذا كان البيع الفاسد صريحا لا يتعين الا ترى ان البيع الفاسد بمنزلة الغصب
وكان الثمن في يد البائع بمنزلة المعضوب والدراهم المعضوبة فتعين حتى وجب رد فيها ان كان قائما وبه صرح
الامام قاضي خان هم لانه شئ ابي لان الثمن هم بمنزلة الغصب شئ لانه مضمون بالقبض كالغصب هم وان كانت
مستملكة اخذ مثلها لما بينا شئ اشار به الى قوله لانه بمنزلة الغصب هم قال شئ ابي محمد في الجامع الصغير هم من
باع دارا فاسد فبها بالمشتري فعليه قيمتها عند ابي حنيفة رج شئ لفظ محمد في الجامع الصغير محمد عن يعقوب عن
ابي حنيفة رج رجل باع من رجل دارا فاسدا فبها المشتري فبئى فيها قال ليس للبائع ان ياخذها ولكنه
ياخذ قيمتها ثم شاء يعقوب في هذه المسئلة بعد ذلك وقال يعقوب ومحمد يفيض البناء ويرد الدار الى صاحبها
الى من لفظ محمد رحمه الله هم رواه يعقوب عنه شئ ابي روى ابي يوسف عن ابي حنيفة هم في الجامع الصغير
ثم شك شئ ابي يوسف هم بعد ذلك شئ ابي بعد الرواية عن ابي حنيفة رج شك في حفظها عنه وهو معنى قوله
هم في الرواية شئ عن ابي حنيفة لانه مذموب ابي حنيفة فان ذكر في جامع البرودي قال ابي يوسف لهما روى
لك عن ابي حنيفة انما روى لان يفيض البناء وقال محمد بل روى ان ياخذ قيمتها وقدا اشار الى ذلك في بعض النسخ
اقوال محمد ثم شك يعقوب في هذه المسئلة ولم يزل به انه شك في قول ابي حنيفة وقوله الاول مع محمد ابل شك في سماعه
منه وفي الايضاح قاله المصنف رج ابي يوسف الى قول ابي حنيفة وقوله الاول مع محمد اشار اليه المصنف بقوله هم وقال
الشيخ يوسف ومحمد يفيض البناء وترد الدار شئ ابي على صاحبها كما هو مذکور في الجامع الصغير والغرض على هذا

قال وليس بائع

في البيع الفاسد

ان ياخذ المبيع

حتى يرد الثمن كان

المبيع مقابل به

فيصير مجوسا به

كالرهن وان مات

البائع فالمشتري

احق به حتى يستوفي

الثمن لانه يقدم عليه

في جوده فكذا

على ورثته وغرائه

بعد وفاته كالرهن

ثم ان كانت دواهم

البيع قائمة

ياخذها بعينها

لانها متينة

في البيع الفاسد

وهو لا يصح لانه

منزلة الغصب

وان كانت مستملكة

اخذ مثلها لما بينا

قال ومن باع دارا

فاسدا فبها

المشتري فعليه

قيمتها عند ابي حنيفة

رواه يعقوب عنه

في الجامع الصغير

ثم شك بعد ذلك

في الرواية وقال المصنف

البناء وترد الدار الى

صاحبها

الاختلاف بين
ان حق الشفعة
من حق البائع
من حق المشتري
الى القضاء ويبطل
بالتيقن بنبوة
حق البائع بنعم
اصحفت المحققين
كالبطلان بالبنا
لحق ادها اولي وله
ان البناء والفرس
مما يقصد به الدوام
وقد حصل بتسليط
من جهة البائع
فيقطع حق البائع
كالبيع بخلاف
حق التقييد لانه
لوهو احد منه
التسليط ولهذا لا يبطل
بنيمة المشتري وبوجه
فكذلك البناء وشك
بحقن باني حفظه
الرواية عن الحق في
من نصي على الاختلاف
في كتاب الشفعة فان
حق الشفعة مدني
على انقطاع حق البائع
بالبناء وبنيمة على
الاختلاف

الاختلاف بين من يقطع به حق الفسخ عن ابي حنيفة خلافا لما وقده لخص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة فانه قال اذا
اشترى المشتري شرا فاسا مني فيها او منس لا يثبت حق الشفعة للشفيق وعمرها وسند ابي حنيفة يثبت حق
البائع اي لا يثبت ويظهر ان حق الشفعة اضعف من حق البائع حتى يحتاج فيه من اي من حق الشفعة
هم الى القضاء ويبطل من اي حق الشفعة هم بالتأخير من اي تأخير المالك هم بخلاف حق البائع من فانه لا يحتاج
الى ذلك هم ثم اضعف المحققين من وياحق الشفعة وحق البائع هم لا يبطل بالبناء فاقوا بها من اي فاقوا به
المحققين الذي حق البائع هم اولي من بان لا يبطل هم وله من اي ولا يثبت حقهم ان البناء والفرس مما
يقصد به الدوام من اتم ازا عن الاقامة هم وقد عدل من اي كل واحد من البناء والفرس هم بتسليط من جهة
البائع فيقطع حق الاسترداد من لانه لا يجوز للامان ان يبني في نفق من جنة هم كالبائع من اي فصار
لا اذا باع المشتري او وبه من غيرهم يثبت حق الشفعة لانه لم يجر منه التسليط ولهذا من اي دلاجل عدم التسليط
من الشفعة هم لا يبطل من اي حق الشفعة هم بنية المشتري وبنيمة من اي لو وبه لالامان الربا من اي اخرهم
فكذلك بانيه من اي فكذلك لا يبطل بانيه واذا ثبت ذلك كان للشفيق ان ياخذ بالشفعة لانقطاع حق البائع من
الاسترداد بالبناء يصير وثبة حينئذ بمنزلة البيع الصحيح فيقطع بناء المشتري واذا عترض بانه اذا وجب لنقص البناء
لحق الشفعة وفيه تقويم العقد الفاسد وجب لنقصه من البائع بطريق الاول لانه فيه اعدام الفاسد قابل
الاكمل واذا لم يزل ما ذكره من ارضه اذا البائع دون الشفعة ولا يلزم من نقصه لمن ليس بمسلط لنقصه لسلطه في
الاولية وبطلت الملائمة هم وشك يعقوب من بواني يوسف حم في حفظ الرواية عن ابي حنيفة من اي كان
هذا الموضع حتما جالي تاكيد كالمصنف قوله شك يعقوب قال الاكمل وفي كلامه نوع العلق لانه قال ردوا
يعقوب عنه في الجابع الصغير والرواية في الجابع الصغير محمد لانه نقضه الا اذا ريد باسجام الصغير المسائل
التي ردوا يعقوب عن ابي حنيفة لمحمد رحمهم الله وقال تاج الشريعة وشك يعقوب من
في حفظ الرواية قال ما نحننا شك ابي يوسف ان قول ابي حنيفة رحمه الله بل يخالف
قوله لاهم لا وقع الشك لا يتحقق الاختلاف والاصح على الخلاف وشك ابي يوسف في الرواية انه سمع منه ام لا
هم وقد نص محمد على الاختلاف في كتاب الشفعة من الشفعة للشفيق عنه جاعل ابي حنيفة يثبت هم فان حق الشفعة
مبنى على انقطاع حق البائع بالبناء وبنيمة على الاختلاف من فانه ابي حنيفة يثبت حق الشفعة فكان انقطاع
حق البائع في الاسترداد ثابتا وعندها لا يثبت لانه لم يقطع حق البائع في الاسترداد وقال الا تراه في وقال بعض
الشارحين قوله وبنيمة بالرفع عطا على قوله مبني وهو ضعيف قامت اراو بعض الشارحين الشفاعة وتبعه على ذلك
الكافي ايضا ولكن الا تراه في ما بين وجه الضعيف صريحا والذي يظهر لي ان بثبوته مرفوع بالابتداء واخبره هو قوله على
الاختلاف لان تحرير الكلام هنا وتحقيق معناه ان حق استحقاق الشفعة مبني على انقطاع حق البائع في الاسترداد
بالبناء والفرس وبنيمة فيه فمن قال ببنيمة قال بانقطاع حق البائع ومن قال بانقطاع قال بانقطاع قال بانقطاع
حق البائع لان وجوده لا يلزم بدون لانه محال وعلى هذا فمن غفله مذرب ابي حنيفة في بثبوت الشفعة الا ان
ابي حنيفة في انقطاع حق البائع في الاسترداد فليكن الشك الثاني رواية عن محمد فانه موضع دقيق يمكن

الى نزع عيقهم ومن اشترى جارية بيعا فاسدا بقا بغيرها عما وصى فيها تصدق بالرجل ويطيّب اللبايع ما ربح في الثمن
 من اللبايع هو باع الجارية هم والفرق بين ابي بن النور وبينهما طيب الرجل بيع الجارية في الثمن وعدم طيبة
 المشتري الجارية هم ان الجارية كانت مبيعتة فيعتل العقد بفساد ابي يمين الجارية ومعنى تعين الجارية انه اذا باع جارية
 مبيعتة ليس له ان يبيعا جارية اخرى مكانها ولما تعلق العقد بها وحصل الرجل من هذه الجارية كان الرجل جاز من
 يدل الملوكة ملكا فاسدا فيمنع الجارية في الرجل ويصدق به ثم يتمكن الجارية في الرجل ثم والجارية حرم الطيب هم و
 الدراهم والدنانير لا يتبينان في العقود ومن اشترى في حقها البياعات واحترز به عن الودعية والشركة والعصب فحرمها
 وعند زفر والشافعي يتبينان حتى لو اشترى بدراهم مبيعتة فباعها واعطى البايع غيرا فللبايع ان ياتي بذلك ولو ملكت
 الدراهم او استحققت يطل البيع عند ما كافي البيع المبيوع وعندنا لا يطل هم فلم يمتثل العقد الثاني بعينها من ابي
 يمين الدراهم التي باع المشتري الجارية بها هم فلم يتمكن البت فلا يجب للتصدق في اش لان الرجل حصل بالعقد بالادراهم
 هم وبذلك ابي هذا الذي ذكرنا من الفرق بين المبيعين وبين المبيعتين حيث لا يطيب الرجل في الاول ويطيّب في
 الثاني هم في الجارية الذي سببه فساد الملك من الجارية على نوصين ثبت لفساد الملك وثبت لعدم الملك كما سيجي
 الان ولذا لم يملك على نوصين نفع لا يتبين في العقد كالدراهم والدنانير ونفع يتبين بخلافها ما الجارية لعدم الملك
 عندنا في حقيقة ومخرج النوصين من ابيها لا يتبين من المال ولا لا يتبين هم لتعلق العقد في ابي بال الغنيم
 فيما يتبين حقيقة من ابي من حيث حقيقة الجارية هم وفيما لا يتبين شئ من ابي من حيث الشبهة ابي شبهة الجارية وبمعنى قوله
 هم من حيث انه يتعلق به شئ ابي بال يتبين هم سلامة البيع شئ بان ينقد الدراهم الموصوب هم او تقدير الثمن شئ
 على ان على قوله سلامة البيع يعني ان الجارية لعدم الملك انما ثبت فيما لا يتبين بطريق الشبهة لانه تعلق به سلامة البيع كما قلنا
 او تقدير الثمن بان يشير الى الدراهم الموصوبة ولقد من غيرها هم وعند فساد الملك نقاب حقيقة شبهة شئ يعني ان
 الجارية لفساد الملك نقاب حقيقة شبهة ابي ما كان من الجارية بسبيل الحقيقة في الجارية لعدم الملك كافي ما يتبين يكون
 ذلك الجارية فيما يتبين شبهة لفساد الملك لان الجارية لفساد الملك اذ في من الجارية لعدم الملك هم والشبهة شئ باعتبار
 فساد الملك فيما لا يتبين هم منزلة في شبهة الشبهة شئ فيما لا يتبين هم والشبهة هي المعتبرة دون انزال عنها شئ ابي من شبهة
 لان شبهة الشبهة اذا اجترحت ينسد باب العقود اذ لا يخلو عن شبهة الشبهة هم قال شئ ابي محمد في الجارية مع الصغير هم ولا
 اذا ادعى شئ رجل هم على اخر الا شئ بان ادعى عليه الف درهم مثلاً هم ففوضه اياه شئ ابي ففوض الرجل المال
 هم ثم تصادقاه لم يكن عليه شئ شئ واحال هم قدر ربح المدعي في الدراهم طيب له الرجل لان الجارية لفساد الملك
 بنا لان الدين وجب بالشبهة شئ بدعوى المدعى هم ثم استحق بالتصادق وبذلك المستحق مملوك شئ ملكا فاسدا واستحق
 هو الدين والبدل الدراهم هم فلما قيل شئ ابي الجارية هم فيما لا يتبين شئ لان الجارية لفساد الملك لا اثر له فيما لا يتبين
 لانه شبهة الشبهة ولهذا طاب له الرجل ولم يجب التصديق به

هم فصل فيما يكره شئ ابي هذا الفصل في بيان ما يكره في باب البيوع والمكره اذ في درجة من الفاسد ولكن هو
 شعبه من شبهة فذلك احق به واخره عنه وقد علم في الاصول ان الفسخ اذا كان الامر متجاوزا كان كروا واذا كان
 لو صف متصل كان فاسدا هم قال ومنه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجارية شئ يمتثلين ويروي بالسكون وقبلنا في الجارية

قال ومن اشترى جارية
 بملك فاسد وبغش فاسد
 وبغش فاسد تصدق بالرجل
 ويطيّب اللبايع ما ربح في الثمن
 والفرق بين الجارية وما
 يتعين فتعلق العقد بها
 فيتمكن الجارية في الرجل
 والدراهم والدنانير لا يتبينان
 في العقود فلم يمتثل العقد
 بعينها فلم يتمكن الجارية
 فلا يجب التصديق بهذا
 في الجارية الذي سببه
 فساد الملك اما الجارية
 لعدم الملك عندنا في حقيقة
 ومخرج النوصين من ابيها
 لا يتبين من المال ولا لا يتبين
 هم لتعلق العقد في ابي بال الغنيم
 فيما يتبين حقيقة من ابي من حيث
 حقيقة الجارية هم وفيما لا يتبين
 شئ من ابي من حيث الشبهة ابي
 شبهة الجارية وبمعنى قوله هم
 من حيث انه يتعلق به شئ ابي بال
 يتبين هم سلامة البيع شئ بان
 ينقد الدراهم الموصوب هم او تقدير
 الثمن شئ على ان على قوله سلامة
 البيع يعني ان الجارية لعدم الملك
 انما ثبت فيما لا يتبين بطريق
 الشبهة لانه تعلق به سلامة البيع
 كما قلنا او تقدير الثمن بان يشير
 الى الدراهم الموصوبة ولقد من غيرها
 هم وعند فساد الملك نقاب حقيقة
 شبهة شئ يعني ان الجارية لفساد
 الملك نقاب حقيقة شبهة ابي ما كان
 من الجارية بسبيل الحقيقة في الجارية
 لعدم الملك كافي ما يتبين يكون
 ذلك الجارية فيما يتبين شبهة
 لفساد الملك لان الجارية لفساد
 الملك اذ في من الجارية لعدم
 الملك هم والشبهة شئ باعتبار
 فساد الملك فيما لا يتبين هم
 منزلة في شبهة الشبهة شئ فيما
 لا يتبين هم والشبهة هي المعتبرة
 دون انزال عنها شئ ابي من شبهة
 لان شبهة الشبهة اذا اجترحت
 ينسد باب العقود اذ لا يخلو عن
 شبهة الشبهة هم قال شئ ابي محمد
 في الجارية مع الصغير هم ولا اذا
 ادعى شئ رجل هم على اخر الا شئ
 بان ادعى عليه الف درهم مثلاً هم
 ففوضه اياه شئ ابي ففوض الرجل
 المال هم ثم تصادقاه لم يكن عليه
 شئ شئ واحال هم قدر ربح المدعي
 في الدراهم طيب له الرجل لان
 الجارية لفساد الملك بنا لان الدين
 وجب بالشبهة شئ بدعوى المدعى
 هم ثم استحق بالتصادق وبذلك
 المستحق مملوك شئ ملكا فاسدا
 واستحق هو الدين والبدل الدراهم
 هم فلما قيل شئ ابي الجارية هم
 فيما لا يتبين شئ لان الجارية
 لفساد الملك لا اثر له فيما لا يتبين
 لانه شبهة الشبهة ولهذا طاب له
 الرجل ولم يجب التصديق به

وهو ان يريد في الثمن
ولا يريد الا ان يشترط
غيره قال عليه السلام
لا تشترى اقل من
السوم على سقم غيره
قال لا يستام الرجل على
سوم اخيه ولا يخطب على
خطبة اخيه ولا يبيع
اكثر من واحد من
اكثر من واحد من
على مبلغ في المساومة
اما ان لم يكن احدهما
الى اخره فليس ببيع
من يريد ولا يبيع
على ما ذكره في
النهي في النكاح
قال وعن ثلق الجلب
وهذا اذا كان يضر اهل
البلد فان كان لا يضر
فلا بأس به الا اذا لبس
السعر على الوجه فيمنع
بكره لما فيه من الغش
قال وعن
بيع الحاضر للبادي

اسم وبالسوم مصدر وهو كمره باجماع الائمة الا ربيعة قوله ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن النجش لفظ النجش
ونفسه المصنف بقوله هم هؤلاء في الثمن ولا يريد الا ان يشترط فيه من الترخيب ضم فيه من شيئ مفعلة فيه ثم ذكر الحديث
بقوله هم قال عليه الصلوة والسلام ش اي قال النبي صلى الله عليه وسلم هم التناجشوا المش في الحديث رواه البخاري
باسناد وابي سعيد بن السبب من ابني خزيمة قال شى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضرا لبادي ولا تناجشوا الحديث
وروى البخاري ايضا ثنا عبد الله بن سلمة قال حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال شى رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن النجش هم قال شى اي القدرى هم وعن السوم على سقم غيره وشى وقال المصنف هم قال عليه السلام
شى اي قال النبي صلى الله عليه وسلم هم لا يستام الرجل على سقم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه شى هذا حديث رواه
البخاري وسلم من حديث ابني خزيمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقي الرجلان وان يبيع حاضرا لبادي
وفي اخره وان لا يستام الرجل على سقم اخيه ورواه محمد بن كليب الاثار اخرنا ابني حنيفة عن حماد عن ابراهيم بن ابني سعيد
الدرعي وابني خزيمة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يستام الرجل على سقم اخيه ولا يخطب على خطبة اخيه وفي
شرح الطحاوي صورته ان يتراض الرجلان على السلة ويتساويان عليها ويرضى البائع والمشتري بذلك ولم يقتصر
اعتقد المبيع حتى ساومه اخره على سقمه واشتراه منه فانه يجوز في الحكم ولكنه يكره هذا اذا احتج طلب البائع الى البيع من
الاول باطلب منه من الثمن واما اذا لم يحتج قلبه ولم يرض بذلك فلا بأس للثاني ان يشتريه لان هذا من يريده
قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه باع قدحا وحطابا ببيع من يريده وكذلك الرجل اذا خطب امرأة وخطبها
كره لغيره وان يخطبها وان يخطب قلبها الى الاول فلا بأس للثاني ان يخطبها وفي الكافي السوم ان يريده في الثمن بعد تصديقه
لا رادة الاشرارهم ولان في ذلك شى اي في السوم على اخيه هم ايما شاش اي الف الف وحشة في قلبه هم واضرار شى
في زيادة الثمن هم هذا شى اي كون السوم كرواهم اذا تراخا المتعاقدان على مبلغ من مئة المساومة اما اذا لم
يركن شى اي فاذا لم يرض ولم يحتجهم احد بها الى الاخر فهو شى اي السوم هم بيع من يريده ولا بأس به شى عيشة
على ما ذكره شى اشارة الى قوله وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم باع قدحا وحطابا ببيع من يريده ويحسب من قربه وقد ذكرنا
ايضا هم وما ذكرناه شى اراد به قوله وهذا اذا تراخى المتعاقدان هم محل النعي في النكاح ايضا شى يعني اذا ركن قلب
المرأة الى الخطيب يكره خطبة غيره فاذا لم يركن فلا يكره هم قال شى اي القدرى هم وعن ثلق الجلب شى اي منى
النبي صلى الله عليه وسلم عن ثلق الجلب اي المحبوب صورته ان واحدا من اهل المصر خرب لحي فافلته بمسيرة عظيمة فخرج
يتماقهم ويشترى منهم اما تارون ويدخل المصر ويبيع على ما يريد من الثمن هم وهذا شى اي ثلق الجلب على ما وصفنا
انما يكره هم اذا كان ايضا اهل البلد شى بان يكونا في ضيق من جذب وتخطوهم فان كان لا يضر شى اهل البلد ذلك
هم لا بأس به الا اذا لبس السعر على الواردين شى بان يشتري منهم بارخص من سعر المصر وهم لا يعلمون بالسعر فيمنع بكره
لما فيه من الغش في حقهم والضرر شى لاهل المصر وكلما باعهم هم قال شى اي القدرى في تخفصه هم وعن
بيع الحاضر للبادي وشى ونسره ابن عباس بقوله لا يكون له ساد او بنية الجلو اني حيث قال صورته ان يجي القدرى بالطمع
الى المصر فلا يبيع السمار الحاضر ان يبيع القدرى بنفسه بل يقول لا اتقبل شيئا فلما علم فيقول كل هذا السمار الحاضر
من البادي ويبيع ويبيع على الناس السعر فلو تركه يبيع بنفسه بغير رخص وهذا النبي لقوله عليه الصلوة والسلام لا يبيع

اسم. قال سنة الثامن ولو كان احدهما مملوكا له والاخر لولده الصغير او مكاتبه او مضارب جازا التفرق قال في
 في شرح الطحاوي اذا كان له ولدان صغيران فدخل احدهما في ملك احدهما والاخر فلا بأس بهيج
 احدهما وان كان ملكا بهما جميعا وتام فيهما ايضا وما كرهه التفرق في البيع فذلك كرهه التفرق في القسمة في الميراث
 والفتاوى هم وكذلك من اشى لم يفرق هم ان كان احدهما من اشى احد المملوكين هم كبراشن والا صغراهم و
 الاصل فيه شى اشى في هذا النوع هم قوله عليه السلام من اشى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم من فرق بين والدة
 وولد ما فرق الله بينهم وبين اجتهاد يوم القيمة شى هذا الحديث رواه الترمذى عن حنين بن عبد الله عن ابيه
 عبد الرحمن بن اسحق عن ابي ايوب الا انصارى رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من فرق
 بين والدة وولد ما فرق الله بينهم وبين اجتهاد يوم القيمة وقال الكرخى في مختصره روى عن ابي ايوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من فرق
 بين والدة وولد ما فرق الله بينهم وبين اجتهاد يوم القيمة وهذا ذكر لفظ الحديث شمس الاثمة البصيرة في الشمل
 والكفاية وكذا ذكره في شرح الاقطب والايضاح ولكن ذكر صاحب الهداية بلفظ الاجابة قلت المحدثون مرووه بلفظ
 الاجابة منهم الترمذى كما ذكرنا واسماكم والبصيرة والدارجى والدارقطنى واحمد بن محمد بن سعد بن عبد الله بن
 رجب الله في شرح الترمذى استدلالهم بقوم الحديث على انه لا يصح التفرق بين الامم وولدها الكبير في البيع و
 نحوه وهو رواية بن الحكم عن مالك وقال ايضا بن محمد الكمال بالردة او يدخل فيه ابنة الاب وكذا ذلك الولد الصغير مع الولد بل يجوز
 التفرق بينهما بالبيع ونحوه كذلك ابنة الاب واصلحها بان ابنة الاب مع الامم وكذلك ابنة الاب مع الامم
 الاب فان كان له ام واب رقيقان حر التفرق بينه وبين الامم وجازا التفرق بينه وبين الاب وكذلك لو كان له ام وجمدة لم يحل التفرق
 وبينه فان بيع مع جدته دون امه فلا صح انه حرام وقال ايضا فيه حجة للصحح من الوجين عنه اصحاب الشافعى
 رضى الله عنه انه لا يرد على تحريم التفرق باذن الامم في ان يفرق بينهما وبين ولدها وبها بعض العلماء على ان يحق
 في هذا الموضع الوالدة او فوق الله تعالى فان كان تحت الوالدة جازا التفرق باذنها وان كان تحت الولد
 او تحت الله تعالى فلا يجوز التفرق وان اذنت وجودها ملك التفرق باذنها هم وذهب النبي صلى الله عليه وسلم
 على رضى الله عنه غلامين صغيرين ثم قال له ان فعلت الغلامين فقال بعت احدهما فقال عليه السلام او كذا كذا روى
 ابو داود وشى هذا رواه الترمذى وابن ماجه عن الحجج بن ارطاة عن ابي بكر بن عيينة عن ميمون بن شبيب عن
 رضى الله عنه قال وذهب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم غلامين اخوين فبعت احدهما فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يا علي ان فعلت غلاما فاحسبه ردة فقال رده ثم قال هذا حديث حسن غريب وقال ابو داود وشى
 ميمون بن ابن شبيب لم يذكر عليا فانه قتل اباجا ثم في سنة ثلاث وثلاثين واخرج الدارقطنى في سنة والحكم في
 مستدركه عن شعبة عن الحكم بن حنيفة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن رضى الله عنه قال قدم على النبي صلى الله
 عليه وسلم سبي فاصرفه بيع اخوين فبنتهما وفرقت بينهما ثم امتت النبي صلى الله عليه وسلم فابنته فقال ادركها وار
 راجعها وبها جميعا ولا تفرق بينهما وقال اسماكم صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه هم ولان الصغير يتناش بال صغير
 وبالكبير شى اشى ويستأنس بالكبير ايضا في التفرق زوال الاثنى وزيادة الايشاش فكره بالملء الغلام لم يتخص
 اسما رية فاذا بلغا لا يكره التفرق هم والكبير يتباهى شى اشى تبعا هذا الصغير اى يقوم بجوانحه باعتبار الشفقة الناشئة

وذلك لان النكاح
 احدهما كبريا والآخر
 فيه قولان من فرق
 بين والدة وولدها
 فرق الله بينهم وبين
 اجتهاد يوم القيمة
 وذهب النبي صلى الله
 عليه واله وسلم
 لعلى بن غلامين
 اخوين بغير بيع
 فقال الله ما فعلت
 الغلامين فقال
 بعت احدهما
 فقال ادركها
 ادركها ويروى
 ارجو ادركها
 يستأنس بالصغير
 وبالكبير والكبير
 يتبع

من قرب القرابة هم فكان في بيع احد بها قطع الاستيناس والمن من التناذر وفيه ترك الرحمة على الصغار وقدا وب
عليه شي اى على ترك الرحمة وفيه احاديث منها ما رواه ابو داود ومن حديث عبد الله بن عمرو بن العاص قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم ير رحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا فليس منا ومننا حديث بن عباس ردا
رواه الترمذى عن حمزة بن عمار عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا من بني النضير باع امرأته
ومنها حديث رواه ابو يعلى الموصلى في مسنده عن انس بن مالك عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان رجلا
ثم المنع شي اى المنع من التفريق هم معلول بالقرابة المحرمة للزناح شي بان يكون احد بها ذار رحم محرما من اخ
هم حتى لا يدخل فيه محرم غير قريب شي كالاولاد والاعمام والعمات والافوال والنساء هم ذرية غير محرم شي
ولا يدخل فيه محرم شي كالاخ من الرحماء وكامرات الاب هم ولا يدخل فيه شي اى فى البيع
من التفريق هم الزوجان حتى جاز التفريق بينهما لان النص ورد بخلاف القياس شي فان القياس ان يتصرف
المالك فى ملكه كيف شاءم يقتصر على مورد شي اى مورد النص وهو القرابة المحرمة للزناح فان قلت كيف
يكون على خلاف القياس والمعنى هو قطع المعاهدة بالتفريق موجودا وتامنا وجود المنع لا يدل على انه لا يكون على خلاف
القياس فان السلم شرع لاجبة المفاليس ومع ذلك شرع على خلاف القياس كذا قيل لو كان منع التفريق معلولا
بالقرابة المحرمة للزناح لما جاز التفريق عن وجود هذه العلة وقد جاز في مواضع مع وجودها احدا ما اذا كان
احدا المملوكين بحال لا يمكن للمولى ان يبيعه بان دبره ولا باس بيع الذب هو محل البيع هنا وان حصل التفريق و
الثاني لما اذا جنى احدا جاز فلا باس ان يدفعه المولى الى ولي البنتية حتى ان البيع باختيار العدا والثلث ما لو
استهلك مال ائمان يباع فيه مع ان للمولى ولاية المنع بادئتمه والرابع ما لو كانا مملوكين لم يبيعا متساين فانه
يجوز للمسلم ان يشترى احدهما مع ان كل موضع يكره التفريق بالبيع يكره التفريق بالشراء او بهما لا يكره
والخامس ان لو كان ثلاثة اخوة في يد رجل واحد هم صغير فلما لمالك ان يبيع احدا الكبير استثنائا مع وجود التفريق
والسادس ما اذا اشتراهما ووجد باعها عينا فله ان يردده ويمسك الثاني في ظاهر الرواية والسابع ما لو كان
احدهما او اعتقه على مال او غير مال فيقت التفريق باعتبار الاخراج عن المالك الثامن ان لو كان في يد رجل
امته ولها ولد صغير مرهق يجوز بيعه باختياره ورضى امته والمسائل من المبسوط والايضاح وشرح الطحاوي
قلنا اما الجواب عن الاول انا انما لم يجوز التفريق باعتبار ضرر المملوك فلو منعنا من بيع الاخر حتى الضرر للمولى
فيه وتعارض الضررين فنفي الضرر عن المولى او لم يكره لزم الحرج عن التصرف في ملكه وكذلك الجواب في الثاني
والثالث وعن الرابع انا لو لم يجوز بيعه لذهب الحرج بهما الى دار الحوب وضرر فساد في دار الحوب
ثابت في الدنيا والاخرة اما في الدنيا فلعرضية الامس والقتل اذا فظاير من حال من يشاء في دارهم كان على
دينهم واما ضرر الاخرة فظاير واما الخامس بان المنع لمحق الصغير وجه مرجح اذا كان معه احد الكبيرين يستأنس به و
يقوم بجوارحه مع ان فيه رواية عن ابى يوسف انه يكره ايضا وعن السادس بالجواب عن الثاني وعن السابع ان
الثابت والاعتاق هو عين الجمع بالملك الوجود او المكتات او المعتق صار حق بنفسه فيدور به وحيث ما دار اخوه
فيتم بما يأموره وعن الثامن انه لما رضى بالتفريق لم يبق الضرر فيجوزهم ولا بد من اجتماعها شي اى اجتماع

فكان في بيع
احدهما كقتله
الاستيناس
والمنع من
التعاقد
وفيه ترك
الرحمة على
الصغار وقد
اوعد عليه
ثم المنع
معلول
بالقوابة
المحرمة
للزناح
حتى لا يدخل
فيه محرم غير
قريب ولا
قريبين
محرم ولا
يدخل فيه
الزوجان
حتى جاز
التفريق
بجنهما
لان النص
ورد بخلاف
القياس
فيقتصر
على موادة
ولا بد من
اجتماعها

المالكين الصغيرين المسمى ملكا ذكرنا من الاشياء التي قولها عليه السلام من فرق بين والدته وولدها هم من لو كان احد
 الصغيرين له والآخر لغيره من شئ موثق ببعض الشئ لا آخر لغيره وهو لا يظهر لان لفظا الغير مطلقا يتناول كل من
 هو غير المالك هم الاباس بيع واحد منهما شئ اى من الاثنين المذكورين لان التفرق انما يتحقق في ملك واحد
 فانه ملك اثنين هم ولو كان التفرق بحق شئ اى بسبب حق هم مستحقون للاباس به شئ اى بالتفرق وشمل
 لذلك بقوله هم كذا فعلى احداهما بجماعة شئ بان جنى احدهما فدفعه هم وبيعه بالدين شئ بان كان ما ذونا وحاط
 به وبيعه او وجب الدين على المالك ولما لم يرد به بالبيع شئ بان اشتراهما كان باحدهما عيب لم يظهر عند
 المعقد وحل بقوله هم لان المظنور اليه شئ في منع التفرق هم دفع الضرر عن غيره شئ اى عن غير الصغير هم
 لا الاضرار به شئ اى بالصغير وحاصل الكلام ان التفرق انما ينعى عنه الدفع الضرر عن الصغير وليس من شرط
 دفع الضرر عن شخص اسحاق الضرر لغيره فاذا تعلق باحدهما حق فالمنع من ايضا اسحق الضرر ايضا جاز اسحق وانما
 حصل الاضرار بالصغير فضا الحق مستحق فلا يلتزم اليه لانه لم يمتنع شيئا يثبت ضمانا ولا يثبت قصدا هم قال شئ اى القدر
 هم فان فرق كره ذلك وجاز العقد شئ الكراهية بالاجماع وفي السجواز خلاف فعند ابي حنيفة ومحمد يجوز به قال
 الشافعي رضي الله عنه في قولهم وعن ابي يوسف انه شئ اى ان التفرق هم لا يجوز في قراءة الولا فتمش
 اى في الولدين والمولودين وبه قال الشافعي رضي الله عنه في الاصح هم ويجوز في غير ما شئ اى غير
 الولدين والمولودين هم وعنه شئ اى عن ابي يوسف هم انه شئ اى ان التفرق هم لا يجوز في جميع ذلك شئ
 اى في قراءة الولا وغيره وبه قال زفر والسحن واحدهم لما روينا شئ اى شأنا به اى قول على رضي الله عنه
 في الحديث ثبت احدهما وقدر هم فان الامر بالا وراك ثل وهو قوله عليه السلام في الحديث المذكور ورك
 هم والرد شئ اى القول بالرد في قوله ويرد ويارد وهم لا يكون الا في البيع الفاسد شئ وقال
 الطحاوي ولا ينبغي لاحدنا يفرق بين ذرهم خمسة منها صغيرة فان ابا حنيفة كان يكره ذلك ولا يفسخ البيع و
 كان ابي يوسف ومحمد يكره بان ذلك لا يفسخان البيع وكذلك الحكم فيه حتى يبلغ الصغير غير ان محمد قال في البيع
 اذا كان اخوان او اختان او خالتان فانه لا باس ببيع واحد من ذلك واحتياص الصغير مع الاخر
 هذا لفظ الطحاوي وقد ذكر قول محمد بن ابي يوسف كما ترى وقد ذكر الكرخي في مختصره قول محمد بن ابي حنيفة
 كما ذكره المصنف هم ولما شئ اى والابى حنيفة ومحمد هم ان ركن الجميع صدر من اهل شئ وهو العاقل البالغ
 حال كونه مضافا هم في محله شئ وهو المالمية هم وانما الكراهية لمنه مجاورش وهو للرفضة اسما صلبة بالتفرق
 هم فتشابه كراهية الاستيلاء على السوم على سوم اخيه فانه كرهه لا فاسد والحديث مجمل على طلب الاقالة وقوله
 اخر من ابع مولا واحدا هم وان كان كبيرين فلا باس بالتفرق بينهما لانه ليس في معنى ما روي به النص شئ لان
 معنى ما روي به الشرح هو ان التفرق قطع الاستيلاء وترك التمايز وليس هذا في الكبيرين هم وقد صح ان ابن ابي
 عبد الله عليه وسلم فرق بين اربة وسيرين وكاننا استين اختين شئ بيان هذا ما رواه البخاري في مسنده من حديث
 عبد الله بن بريدة عن ابيه قال اهدى المقوف القبطي لرسول الله صلى الله عليه وسلم جارتين وبقلة كان يربها
 فاما احدي السجارتين ففترها فاولدت له ابرايمهم وهى مارية اسم ابراهيم واما الاخرى فوهرها رسول الله صلى الله

في ملكه لها ذكرنا
 حتى لو كان الصغير
 له والآخر لغيره لا باس
 ببيع واحد منهما ولو
 كان التفرق بحق شئ
 لا باس بكنه احدهما
 بالجماعة وبيعه بالدين
 ومرد به بالعيب لان
 المنظرى اليه دفع
 الضرر عن غيره لا
 الاضرار به **قال**
 فان فرق كره ذلك
 وجاز العقد شئ
 اى بى بسف ثرائه
 لا يجوز في قراءة
 الولا ويجوز
 في غيرهما وعنه انه
 لا يجوز في جميع ذلك
 لما روينا فان الامر
 بالادراك وراك كذا
 الا في البيع الفاسد
 فانه ان ركن البيع
 صدر من اهله
 في محله وانما الكراهية
 لمعنى مجاورته كراهية
 الاستيلاء وكان كبيرين
 فلا باس بالتفرق
 بينهما لانه ليس
 في معنى ما روي به
 النص وقد صح ان
 فرق بين مملوكة
 وسيرين وكاننا
 اختين

عليه وسلم لحسان بن ثابت رضي الله عنه وسمي ام عبد الرحمن بن سنان واخيه الفيزي من طريق ابن اسحاق في
 دلائل النبوة عن الزهري عن عبيد الرحمن بن عبد القادر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خاتم بل عليه
 ائ التوقرب صاحب الاسكندرية بكتاب فقبل الكتاب والوجه حاطبا واحسن منزله وصرحه الى النبي صلى الله عليه
 وآله بنى له ريع حاطب لسوءه وبلغه سدة وجهه وجره بين احاديث ام ابراهيم واما الاخرى فوجهها رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لجهنم بن قيس العقدي وهي ام نكر يا بن جهم الذي كان اخيصة عروين النعاص على مصر
 انتهي وبها مرسل وطحا في المارواه البزار كما تراه ولكن جميع بينها بحديث اخر رواه البيهقي ايضا باسناد الى
 خاتم بن بلقة قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المقوقس ملك الاسكندرية فمكة بكتاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فانزلني في منزله فاقمت عنده ثم بعثت الى وقد جمع بطارقة الى ان قال وهذه يد اياي بعث
 بها صاحب ال محمد فاهلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث جوار منهن ام ابراهيم بن رسول الله صلى الله
 وسلم وواحدة وهما عليها الصلوة والسلام لابي جهم بن خديجة المروسي وواحدة وهما احسان بن ثابت
 الانصاري انتهى قلت ابو جهم ذكره ابو عمر في الاستيعاب وقال قيل اسمه عامر بن خديجة وقيل عبيد بن خديجة
 اسم عام الفتح وصحب النبي صلى الله عليه وسلم توفي اخيه خلافة معاوية واما جهم بن قيس فذكر و
 ايضا في الاستيعاب وقال جهم بن قيس بن عبد بن شرجل بن عبد مناف بن عبد الله وقال باجر ال ارض بحشة
 مع امراته وتوفيت امراته هناك ولم يترخص في نفسه بمته النبي عليه الصلوة والسلام اباه الجارية ولا في اسبه
 جهم واما سير بن فقيه ذكره ابو عمر في الاستيعاب في باب السنين المعولة وكذا ذكره في تكملة الصحابة وذكره في الاثر
 بثلاث فقط على السنين والظاهر انه سواد

هم باب الاقالة ش اى هذا باب في بيان احكام الاقالة قيل الاقالة شق من القول والهمزة للسلب
 كما في لحي انال القول السابق وبها سمولي من القيل بدليل قلت البس كسرافات فمنايدل على ان يحل
 ياء الجوهري وذكره في الصحاح في القاف مع اليا واقلة البس اقالة وهو فسخه ورفعه وذكره في مجموع اللغة
 قال البس قبلا واقاله فسخ والمناسبة بين هذا الباب وبين الذي قبله هو ان النعاص عن حيث البس الفاسد والمكرو
 لما كان بالفسخ كان الاقالة تعلقا بها فانه لم يقبها هم الاقالة جائزة في البس بثل الشن الاول من الاطلاق
 التامت الاربع في جواز الاقالات ولكن خلاصتها منها فسخ اربع على ما ياتي والليل على جوازها باسناد
 ابنه ياتي ولان الاقالة رفع العقد والعقد حق المتأقين وقد العقد بترضية فان كان لها رفعه دفعا للاحاجة هم لقوله
 عليه الصلوة والسلام ش اى لقول النبي عليه الصلوة والسلام هم من اقال نارا ببيعة اقال الله عز وجل يوم القيمة
 ش هذا اسناد اخرجه ابو داود وابن ماجه عن الاسود بن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من اقال مسلما ببيعة اقال الله عز وجل يوم القيمة ورواه ابن جهم
 في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشن ولم يخرجاه وقال ابن جهم في يوم القيمة دون
 احكام ونادى البس هم ولان العقد ش اى عقد البس هم حقها فمكنا كان رفعه ش اى رفع العقد الله
 وقع بينها هم دفعا ش اى لاجل الدف هم لما جهم ش لان كل من كان له حق يمك نعه هم لما شرط الاثر منه

شئ اى من الثمن الاول هم او اقل من اى او بشرط الاقل من الثمن الاول هم فالشرط باطل من شرطه
 واما الثمن من البايع وعنده الشايع رضى الله عنه الاقالة فاسدة من الثمن على حال واذا كان الشرط المذكور
 بالاطلاع به رضى اى البايع هم مثل الثمن الاول من شئ الذى وقع العقد عليه هم والاصل شئ اى فى هذا الباب
 هم ان الاقالة تخرج من حق المتعاقدين شئ فى جميع الاحوال منقولاً كان البيع او غير منقول مقبوض او غير مقبوض
 هم به يبيح شئ اى الاقالة يبيح هم فى حق غيرنا شئ ولهذا يجب الشفعة للشفيع فيما اذا باع داراً فسلم الشفعة للشفيع
 ثم تقابلوا وعاد البيع الى ملك البايع ولو كانت الاقالة بيعاً لما جاز لكونه قبل القبض بلى جديده فى حق غيرنا هم
 الا ان لا يمكن جعله نسخاً فنتبطل شئ اى الاقالة لما اذا ولدت البيعة بعد القبض ولما كان الزيادة المفضلة
 تمنع نسخ العقد حقاً للشرع هم وهذا من اى المذكور كله هم عندنا بى حقيقته رضى الله عنه وعندنا بى يوسف هو يبيح
 اى الاقالة يبيح وانما ذكر الضمير باعتبار المذكور وبالنظر الى ان لفظ الاقالة فى الاصل مصدرهم الا ان لا يمكن
 جعله بيعاً شئ كما اذا تقابلوا فى المنقول قبل القبض هم فبجعل نسخاً الا ان لا يمكن شئ اى جعله نسخاً هم فنتبطل شئ
 اى الاقالة لما اذا تقابل فى العروض البيعة بالراحم بعد بلأها او تقابلت فى المنقول قبل القبض على خلاف
 جنس الثمن الاول لان بيع البيع المنقول قبل القبض لا يجوز والنسخ يكون بالثمن الاول وقد سمينا ثانياً هم وعند
 محمد هو نسخ الا اذا انعقد جعله نسخاً شئ اى الا اذا انعقد جعل عقد الاقالة فيما بان تقابلوا بعد القبض بالثمن الاول
 بعد الزيادة المفضلة او تقابلوا بعد القبض بخلاف جنس الثمن الاول هم فبجعل بيعاً الا ان لا يمكن شئ اى جعله بيعاً
 لما فى صورة بيع العروض بالراحم بعد بلأها هم فنتبطل شئ اى الاقالة ويبيح العقد على حاله وفى الذخيرة هذا الحكم
 يبيح شئ ما اذا حصل النسخ بلفظ الاقالة الا اذا جعل بلفظ المفاضة والمباولة او الرافعة لا تجعل بيعاً وان لا يمكن
 ان تجعل بيعاً وفى شئ الوجيز اذا كانت الاقالة بلفظ الاقالة فيه قولان فسخ او بيع اما اذا تقابلوا فسخاً فهو فسخ
 لا محالة وفى شرح الاقل وعنه ابى حنيفة رواية اخرى ان الاقالة بيع بعد القبض وفسخ قبله وفى شرح الطحاوى
 وروى عن ابى يوسف انه قال الاقالة يبيح على كل حال حتى انه ابطال الاقالة فى المنقول قبل القبض لانه لا يجوز
 بيعه هم لانه ان لفظ شئ اى لفظ الاقالة هم للنسخ والرفث شئ يعنى فى اللغة هم ومنه يقال اقلنى عترتى شئ
 اى ارفها هم فهو رف عليه شئ اى على اللفظ هم فبيعه شئ اى ما اقتضاه من موضوعه اللغوى هم واذا انعقد شئ
 اى النسخ هم يحل على محتله هم وهو البيع شئ بطريق المماز ولما كانت بيعاً فى حق الثالث وانما يحل على البيع
 صيانة الكلام المتعلق عن الاقالة وقوله الامير شئ توفى لكون الاقالة بيعاً عند تقدير النسخ بطريق المماز
 وهو احتمال اللفظ اياه هم انه شئ اى ان الاقالة هم بيع فى حق الثالث شئ وهو الشفع هم ولا بى يوسف ايش
 اى ان الاقالة هم مباولة المال بالمال بالتراضى وهذا هو شئ اى المذكور وهو مباولة المال بالمال بالتراضى هم
 هو حال البيع شئ وان لفظاً بلفظ الاقالة لان المبرة للمعاينة لا لا لفظاً ولهذا تجعل الكفالة بشرط الاصل حواله
 واحواله بشرط عدم البراءة كفالة هم وهذا شئ اى ولكون الاقالة مباولة المال بالمال بالتراضى الذى هو
 حال البيع هم يبطل شئ اى الاقالة هم بهما السعلة وتروى بالبيع شئ كما فى البيع هم وتثبت به الشفعة وبه
 احكام البيع شئ فتكون الاقالة بيعاً الا ان المنقول قبل القبض لو حملت على البيع كان فاسداً فحملت على النسخ

او اقل فالشرط باطل وقد
 مثل الثمن الاول والاقل
 ان الاقالة تخرج من
 المتعاقدين بيع جديد
 فى حق غيرنا لان لا يمكن
 جعله نسخاً فنتبطل شئ
 عند ابى حنيفة وعند
 ابى يوسف هو يبيح
 الا ان لا يمكن جعله بيعاً
 فبجعل نسخاً الا ان لا يمكن
 فنتبطل وعند محمد
 هو فسخ الا اذا انعقد جعل
 نسخاً فبجعل بيعاً الا
 ان لا يمكن فنتبطل شئ
 ان اللفظ للنسخ والرفث
 منه يقال اقلنى عترتى
 شئ فرفعه فبيعه واذا
 عقد يبيح فنتبطل
 وهو البيع الا ترى
 انه يبيح فى حق الثالث
 ولا بى يوسف ان بيعاً
 المال بالمال بالتراضى
 وهو هو حال البيع ولهذا
 يبطل بهما السعلة
 ويروى بالبيع وتثبت
 الشفعة هذه احكام

لو كان قايمن فصار جاز كما لقينا على خلاف المقايضة لانها متى كانتا قايمن متفان الاقالة باسبب زيادة معلومهما لم
 يبق شي من المعقود عليه وشرط قياسه في البيع والاقالة كذا في المبسوط
 هم باب المراجعة والتولية في اي باب في بيان احكام المراجعة والتولية ولما ذكرنا انواع البيوع
 التي ترجع الى جانب البيع شرع في بيان انواع البيوع التي ترجع احكامها الى جانب الثمن من المراجعة والتولية
 والربو والصرف والبيع بالنسيئة وتقديم الاول على الثاني لاصالة البيع دون الثمن ثم قال في اي القدر
 هم المراجعة نقل بالمد بالعقد الاول بالثمن الاول من زيادة بيع شي في تعريف المراجعة وهو مصدر راجع من باب
 المتفعله الذي يستدعي مشاركة الاثنين قوله املكه وفي بعض النسخ ما ملكه من باب التفضل هم والتولية نقل بالمد
 بالعقد الاول بالثمن الاول من غير زيادة بيع شي التولية مصدر وفي غيره اي جعله والبايد الجنب للثمن
 والباسبب اصطلاح الشرح فهو الذي ذكره وفي كل منها اعتراض اما تعريف المراجعة فينظر مطرود ولا ينكس
 اما الاول فلان من اشترى ونايز بانه ربههم لا يجوز بيع الدناير مراجعة مع صدق التعريف عليه واما الثاني
 فلان المصوب الاين اذا عار بعد القضا بالقيمة على الناصب جاز بيعه للناصب مراجعة والتعريف ليس بصارفة
 عليه لانه لا يعقد فيه ولانه مشتق على ابراهم يجب عنه فلو التعريف وذلك لان قوله بالثمن الاول ان يراد به
 من الثمن الاول او شبهه لا سبيل الى الاول لان من الثمن الاول صار ملكا للبايد الاول قايما يكون مراد
 في البيع الثاني ولا الة الثاني لانه لا يجوز ان يراد الثمن من حيث اجنس او المقدار والاول ليس بشي ولما
 ذكر في الايضاح والمحيط انه اذا باعه مراجعة فان كان اشتراه بدينه مثل جاز يحصل البيع من جنس راس المال
 ليدراهم من الدراهم او من غير الدراهم من الدناير او على العكس اذا كان معلوما بجوزيه الشر ان الكل ثمن اقل
 يقتضيه ان لا يضمن راس المال اجرة القصار والنصاب والطراز وغيره بانها ليست ثمن في العقد الاول على
 ان الثمن ليس بشرط في المراجعة صلا فانه لو كان ثوبا بدينه او وجهه فقومه ثم باعه مراجعة على طاب والقيمة جاز
 والمسئلة في المبسوط قيل فعلى هذا الاول ان يقال نقل املكه من السلب باقام عنده واجواب عن الاول انما
 لا تشمل صدق التعريف عليه فانه اذا لم يجوز البيع لا يصدق عليه النقل وعن الثاني بان المراد بالعقد اعم من ان يكون
 ابتداء او انتهاء واذ اقتضى بالقيمة حاد فذلك عقد حتى لا يقدرا للمالك على رد القيمة واخذ المصوب والمراد به
 بالثمن هو الثمن في المقدار والعادة جرت بالحق ما يرد في البيع او قيمة الى راس المال كان من جملة الثمن
 الاول عادة واذ لم يكن الثمن نفسه مراد يجعل مجازا عما قام عنده من غير خيانه فيدخل فيه مسئلة المبسوط
 وانما خبر عنه بالثمن لكونه العادة الثالثة في المراجعات فيكون من باب ترك الحقيقة للعادة واما تعريف التولية
 فانه يروى عليه ان كان يرد على المراجعة من حيث لفظ العقد والثمن الاول واجواب هم والبيان في شي اي
 بيع المراجعة وبيع التولية هم جاز ان الاستحاج شرط الجواز في لان البيع معلوم والثمن معلوم والناس يعلمون
 بهما من غير تلميح وتماثل الناس من غير تلميح لبقوله عليه السلام اراءه المسلمون حشا فهو عند الله حسن وهم واسمايته
 باسمه الى هذا النوع من البيع لان النبي في بيع الثمنين المبيعة وكسر الباء الموحدة فتشديد الباء هو الذي يعني عليه
 الامور ويقال هو قايمن وهو على وزن فيل من السوا وقال الجوهري يقول عثيت عن الشيء وفيه

باب المراجعة
 والتولية
 قال للكعبة

نقل بالمد بالعقد
 الاول بالثمن
 مع زيادة من التولية
 نقل بالمد بالعقد
 الاول بالثمن الاول
 من غير زيادة راجع
 وليجان جاز ان
 لا يستحاج شرط
 الجواز والحاجة
 ساسة الاذن للناس
 من البيوع الغني

الذي لا يصدق في القارة عجم
الى ان يثبت فعل الله القوي
ويطلب نفسه بمثل ما يشق
وفي رواية يخرج فوج القبول
عجبي لهما ولهذا كان منهاها
على الامانة والاخران من
الحيانة وعن شديتها وندوة
ان النبي صلى الله عليه واله وسلم
ما اراد الحج اتبع ابو بكر
بغير من فقال له النبي
صلى الله عليه واله وسلم
ولي احد من فقال حولك
بغير شيء فقال عليه السلام
ما يفر من فلا قال
ولا تفهم اما الحق والتولية
حق يكون الغرض من معاملة
مثل كانه المالك لم يملك
لكن ملكه ملكه بالقيمة وهي
محمولة ولو كان المالك
بأحد من المالكين من ملك
ذلك المالك وقد يملكه
بهماء بغير من المالك
من سق حمارا لانه يقدر
على ان يملك بها المالك وان
بأحد من المالكين من ملك
لانه يملكه براس المال ويضعف
الامثال في بعض المالكين
الى راس المال المالك
والصبي والقيل والمحل الطعام
لان العرف يجازي بالحق
الاشياء براس المال فمما لا يخاف
ولان كل ما يزداد المبيع من القيمة
يلحق به هذا هو الاصل وما
عن ثابته الصفة
الصبي والخمر يزداد في العين
والحل يزداد في القيمة والقيمة
تختلف باختلاف المكان

التي اعني عبادة اذالم تقطن له ونفي سطر الشيء فكذلك اذالم تعرفه ووصف الصنف المسمى بقوله هم الذي لا يثبت
في التجارة يحتاج الى ان يثبت على فعل الذي المسمى ويطلب نفسه بمثل ما يشق وفي رواية يخرج فوج القبول
اعلموا على بصيرة هم فوج القبول بخلاف ما يشق وفي رواية يخرج فوج القبول
هم على الامانة والاخران من الحيانة وعن شديتها وندوة
يبيعهم الماراجين الا اجل هم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اراد الحج اتبع ابو بكر
له النبي صلى الله عليه وسلم ولني احد من فقال حولك بغير شيء فقال عليه السلام ما يفر من فلا قال
وقد صح التولية من النبي صلى الله عليه وسلم لما ذكره في الكتاب ولم يزد عليه شيئا وحديث ابي بكر رضي عنه في النجاشي عن الزهري
عن عروة عن عائشة رضيها عن ابوبكر قال النبي صلى الله عليه وسلم جذبان في انت ابي بارسل لاندعي راحلة ياتين فقال عليه السلام
بالتمن المحرث ليس فيه غير ذلك اخبرني بكريته المثلن ورواه احمد في مسنده ولفظه فاعط ابوبكر واحد من اهل بيته
فقال غدا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رآها قال عليه السلام اخذتها بالتمن المحرث وفي الطبقات لابن سعد وكان
ابوبكر رضي الله عنه قد اشترى بالتمن مائة درهم من نعم بن قيس فاحد احد بها وهي القصوى هم قال شيبه
القيمة ورضي هم ولا تقع المراجعة والتولية حتى يكون العوض من ابي التمن هم حاله مثل لانه اذالم يكن له مثل لو
ملكه ملكه بالقيمة ومنه جملة من تعرف بالجوز والظن فيمكن فيه شبهة الاحيان فيخرج عنها لما يكثر من حقيقة
الاحيان اذ يبنى المراجعة على الامانة ولهذا لو اشترى عبدين او ثوبين بتمن مؤجل فباع احدهما بزيادة بمحض
من التمن او بغير بيان الا اجل لا يجوز عندنا وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز ان قط التمن على القيمة واخبر
بما يحقه هم ولو كان المشتري بأحد من المالكين ذلك المالك من قوله هم اتجه نصب على التمن وقوله ممن
ذلك ذلك المالك من صورته رجل باع عبدا بثوب وملك ذلك الثوب غيره من المالك بسبب من المالك و
ذلك الغير الذي في يد الثوب يشتري هذا العبد بذلك الثوب ويرجع درهم جاز وهو معنى قوله هم وقد باعه بزيادة
درهم او بشيء من المكيل موصوف جاز لانه يقدر على الوفاء بالتمن وان باعه بزيادة او بزيادة من ابي بروج
درهم على عشرة درهم وان كان التمن عشرين كان الرجح بزيادة درهمين وان كان ثمانين فثمانية ولفظا
افتح الدال وسكون الما وهو اسم العشرة بالفارسية ويزاد به بالباء خراخروف وسكون الزاي وده مثل الاول
وهو اسم احد عشرة بالفارسية قال في هذه الصورة هم لا يجوز لانه باعه براس المال وبعض قيمته لانه ليس من
دوات الامثال من نصرا لالبائع بالتمن بذلك التمن القيمة كالثوب مثلا او بجزء من احد عشرة جزء من الثوب
والجزء السادس عشرة العرف الا بالقيمة وهي جملة فلما يجوزهم ويجوز ان يضيف الى راس المال اجرة لقيمة
والضباغ والطرز من كسر الطاء وتخفيف الراء ويوحى علم بالثوب قاله في المغرب هم والعقل من ثمن قلت
بجمل وغيرهم واجرة حمل الطعام لان العرف جاز باسما في هذه الاشياء براس المال في عاوة التجار ولان كل
ما يزداد في المبيع او في قيمته يلحق به هذا هو الاصل وما عدناه هذه الصفة لان الصبي واخواته يزداد في العين
وفي قيمته واسجل يزداد في القيمة اذ القيمة تختلف باختلاف المكان من حسب قرب المسافة وبعد ما في شجر
الطعام وفي بعض مشايخنا اصل في ذلك اصلا فقال كل ما يورث في المعقود عليه فان بدله يلحق براس المال وكل

يستغرق الثمن لم يبعه مرا بته وهذا عند أبي حنيفة رضى الله عنه من و به قال احمد رحمه الله
 وقال لا يبيع مرا بته على الثمن الاخير من في الفيلين و به قال الشافعي وما يك رحمه الله من صورته
 من ما ذكره محمد رحمه الله من المسئلة هم اذا اشترى ثوبا بالبشرة و باعه بخمسة عشر من توخيجه رجل اشترى
 ثوبا بالبشرة وراهم وقبض ثم باعه من غيره بخمسة عشر وسلم المبيع وانفق الثمن ثم اشترى بالبشرة فانه يبيع المبيع بخمسة
 من الثمن الثاني الذي ربح و به خمسة فيبيع مرا بته على خمسة من ابي حنيفة رضى الله عنه ويقول تام على خمسة من ولا يقول اشترى
 بخمسة للملا يبيع كذا باهم ولو اشترى بالبشرة و باعه بعشرين مرا بته ثم اشترى بالبشرة لا يبيع مرا بته اصله من عند أبي حنيفة
 رحمه الله يبيع لا يبيع مرا بته من غير بيان بل يبيع مساو له اذا احتاط عنه الرجح لا يبيع الثمن هم وعن ياش
 ابي عند ابي يوسف و محمد هم يبيع مرا بته على العشرة في الفيلين من ابي في الفصل الاول والثاني هم لما ش
 ابي لابي يوسف و محمد هم ان العقد الثاني عقد سقوط منقطع الاحكام من الاول من وفي المسبوطا بدلهما قبل
 تلايه خل فيه اقبل من ربح او فنيته وكل ما هو كذلك هم فجوته بار المرا بته عليه كما اذا انخل ثلث شش بان
 اشترى من شتره توخيجه باعه بعشرين ثم باعه الشترى الى ثالث ثم اشترى البائع الاول ببشرة فيجوز
 المرا بته ببشرة هم ولا يي حنيفة رضى الله عنه ان شبهة حصول الرجح بالعقد الثاني ثلث شش يعني ان الرجح الثاني
 الذي استفا و بالعقد كان على شرف السقوط بان يرد يبيع فاذا اشترى من الشترى تاكد وهو يعني قوله هم لانه
 تاكد به من ابي لان الرجح الذي كان على شرف السقوط يتاكد به ابي بالعقد الثاني هم بعد اكان على شرف
 السقوط بالظهور على عيب من والتاكيده في بعض المواضع حكم الايجاب كما في مشهوره والطلاق قبل الدخول اذا
 رجعا ايضمنون نصف المهر لما كان على شرف السقوط الاحتمال انه يسقط بتقبيل ابن الزوج او بالارزاق
 فاذا اعتبرنا التاكيد بصير البائع في مسكنا اشترى بالعقد الثاني ثوبا وخمسة وراهم بالبشرة فيكون الخمسة
 باز وخمسة و يبيع الثوب بالخمسة ويبيع مرا بته على خمسة احترازا عن شبهة انخياية فانها حقيقة هي وهو معنى قوله
 هم والشبهة كما سقطة في بيع المرا بته احتياطا من ابي لاجل الامتياهاهم ولما شش ابي ولا جل ذلك هم
 ثم تجز المرا بته فيما اخذ بالصلح من صورة المصلح ادى على رجل الف درهم فلما جئ على ثوب او عيب فانه لا يبيعها
 مرا بته على الف لان المصلح بناه على التجوز والخطيئة ولو وجد اسقط حقيقة ما جاز المبيع مرا بته فكذا هم لشبهة
 الخطيئة شش وهي ما يطمئن من ثمن المسئلة هم فيصير كانه اشترى خمسة وثوبا ببشرة فيطرح خمسة من يعني اذا
 كان شبهة حصول الرجح ثابتة يصير كانه اشترى بالعقد الثاني خمسة وراهم وثوبا ببشرة فالخمس باز وخمسة
 والثوب بمسلة فيبيع مرا بته على خمسة وعروض باه لو كان كذلك لما جاز الشتر ببشرة فاما اذا باعه بعشرين
 لانه يصير في الشتر الثاني كانه اشترى ثوبا وعشرة ببشرة فكان شبهة الرجح هو حصول الثوب بلا عوض
 واجيب بان التاكيد له شبهة الايجاب في حق العباد احترازا عن انخياية لانه حق الشتر وشرعية جواز
 المرا بته لئلا يراج الالباب فيؤثر التاكيد في المرا بته واما جواز البيع وعده في شبهة
 الرجح اتمى الشتر فلا يكون للتاكيد فيه شبهة الايجاب كذا نقل من فواهد الامام العلامة حميد الدين
 رحمه الله هم بخلاف ما اذا انخل ثلث شش ابي يبيهاهم لان التاكيد من ابي تاكيد الرجح هم حصل بغير شش

يستغرق الثمن لم يبعه
 مرا بته على الثمن
 الاخير من في الفيلين
 و به قال الشافعي
 وما يك رحمه الله
 من صورته من ما
 ذكره محمد رحمه الله
 من المسئلة هم اذا
 اشترى ثوبا بالبشرة
 و باعه بخمسة عشر
 من توخيجه رجل
 اشترى ثوبا بالبشرة
 وراهم وقبض ثم
 باعه من غيره
 بخمسة عشر وسلم
 المبيع وانفق
 الثمن ثم اشترى
 بالبشرة فانه
 يبيع المبيع
 بخمسة من
 الثمن الثاني
 الذي ربح و به
 خمسة فيبيع
 مرا بته على
 خمسة من
 ابي حنيفة
 رضى الله عنه
 ويقول تام
 على خمسة
 من ولا يقول
 اشترى بخمسة
 للملا يبيع
 كذا باهم
 ولو اشترى
 بالبشرة و
 باعه بعشرين
 مرا بته ثم
 اشترى
 بالبشرة لا
 يبيع مرا
 بته اصله
 من عند أبي
 حنيفة
 رحمه الله
 يبيع لا يبيع
 مرا بته من
 غير بيان
 بل يبيع
 مساو له
 اذا احتاط
 عنه الرجح
 لا يبيع
 الثمن هم
 وعن ياش
 ابي عند
 ابي يوسف
 و محمد هم
 يبيع مرا
 بته على
 العشرة
 في الفيلين
 من ابي في
 الفصل
 الاول
 والثاني
 هم لما ش
 ابي لابي
 يوسف و
 محمد هم
 ان العقد
 الثاني
 عقد
 سقوط
 منقطع
 الاحكام
 من الاول
 من وفي
 المسبوطا
 بدلهما
 قبل تلايه
 خل فيه
 اقبل من
 ربح او
 فنيته
 وكل ما
 هو كذلك
 هم فجوته
 بار المرا
 بته عليه
 كما اذا
 انخل
 ثلث شش
 بان اشترى
 من شتره
 توخيجه
 باعه
 بعشرين
 ثم باعه
 الشترى
 الى ثالث
 ثم اشترى
 البائع
 الاول
 ببشرة
 فيجوز
 المرا بته
 ببشرة
 هم ولا
 يي حنيفة
 رضى الله
 عنه ان
 شبهة
 حصول
 الرجح
 بالعقد
 الثاني
 ثلث شش
 يعني ان
 الرجح
 الثاني
 الذي
 استفا و
 بالعقد
 كان على
 شرف
 السقوط
 بان يرد
 يبيع
 فاذا اشترى
 من الشترى
 تاكد
 وهو
 يعني
 قوله هم
 لانه
 تاكد به
 من ابي
 لان
 الرجح
 الذي
 كان على
 شرف
 السقوط
 يتاكد
 به ابي
 بالعقد
 الثاني
 هم بعد
 اكان
 على
 شرف
 السقوط
 بالظهور
 على عيب
 من والتاكيده
 في بعض
 المواضع
 حكم
 الايجاب
 كما في
 مشهوره
 والطلاق
 قبل
 الدخول
 اذا
 رجعا
 ايضمنون
 نصف
 المهر
 لما كان
 على شرف
 السقوط
 الاحتمال
 انه يسقط
 بتقبيل
 ابن الزوج
 او بالارزاق
 فاذا
 اعتبرنا
 التاكيد
 بصير
 البائع
 في
 مسكنا
 اشترى
 بالعقد
 الثاني
 ثوبا
 وخمسة
 وراهم
 بالبشرة
 فيكون
 الخمسة
 باز
 وخمسة
 و يبيع
 الثوب
 بالخمسة
 ويبيع
 مرا بته
 على
 خمسة
 احترازا
 عن شبهة
 انخياية
 فانها
 حقيقة
 هي وهو
 معنى
 قوله
 هم
 والشبهة
 كما
 سقطة
 في بيع
 المرا بته
 احتياطا
 من ابي
 لاجل
 الامتياهاهم
 ولما
 شش
 ابي
 ولا جل
 ذلك هم
 ثم
 تجز
 المرا بته
 فيما
 اخذ
 بالصلح
 من
 صورة
 المصلح
 ادى
 على
 رجل
 الف
 درهم
 فلما
 جئ
 على
 ثوب
 او عيب
 فانه
 لا يبيعها
 مرا بته
 على
 الف
 لان
 المصلح
 بناه
 على
 التجوز
 والخطيئة
 ولو
 وجد
 اسقط
 حقيقة
 ما
 جاز
 المبيع
 مرا بته
 فكذا
 هم
 لشبهة
 الخطيئة
 شش
 وهي
 ما
 يطمئن
 من
 ثمن
 المسئلة
 هم
 فيصير
 كانه
 اشترى
 خمسة
 وثوبا
 ببشرة
 فيطرح
 خمسة
 من
 يعني
 اذا
 كان
 شبهة
 حصول
 الرجح
 ثابتة
 يصير
 كانه
 اشترى
 بالعقد
 الثاني
 خمسة
 وراهم
 وثوبا
 ببشرة
 فالخمس
 باز
 وخمسة
 والثوب
 بمسلة
 فيبيع
 مرا بته
 على
 خمسة
 وعروض
 باه
 لو كان
 كذلك
 لما
 جاز
 الشتر
 ببشرة
 فاما
 اذا
 باعه
 بعشرين
 لانه
 يصير
 في
 الشتر
 الثاني
 كانه
 اشترى
 ثوبا
 وعشرة
 ببشرة
 فكان
 شبهة
 الرجح
 هو
 حصول
 الثوب
 بلا
 عوض
 واجيب
 بان
 التاكيد
 له
 شبهة
 الايجاب
 في
 حق
 العباد
 احترازا
 عن
 انخياية
 لانه
 حق
 الشتر
 وشرعية
 جواز
 المرا بته
 لئلا
 يراج
 الالباب
 فيؤثر
 التاكيد
 في
 المرا بته
 واما
 جواز
 البيع
 وعده
 في
 شبهة
 الرجح
 اتمى
 الشتر
 فلا
 يكون
 للتاكيد
 فيه
 شبهة
 الايجاب
 كذا
 نقل
 من
 فواهد
 الامام
 العلامة
 حميد
 الدين
 رحمه
 الله
 هم
 بخلاف
 ما
 اذا
 انخل
 ثلث
 شش
 ابي
 يبيهاهم
 لان
 التاكيد
 من
 ابي
 تاكيد
 الرجح
 هم
 حصل
 بغير
 شش

عني شرح هذا شرح

وهو الثالث فلم يتقدرج المشتري الاول بالشراثة فاشتت الشبهة ثم قال من اي محمد في اجماع الصغير
 هم واذا شتر العبد الماذون له في التجارة ثوبا بشرة عليه دين محيط برقبته من اي والاصل انه يكون
 بين محيط برقبته وفي النهاية انما يقبده لانه لو لم يكن على العبد دين وابع من المولى لم يصح لان هذا البيع
 لا يفيد للمولى لم يصح لان هذا البيع لا يفيد للمولى شيئا لم يكن له قبل البيع لا يملك الرتبة ولا يملك التصرف
 فباعه من المولى بخمسة عشر فانه من اي فان المولى هم ببيعة مرابحة على عشرة وكذلك ان كان المولى من هو
 العقد الذي هم اشتراه فباعه من العبد من بخمسة عشر فباعه العبد مرابحة على عشرة هم لان في هذا العقد
 من اي بيع العبد من المولى وعكسه هم شبهة العدم من اي شبهة عدم الجواز لاحقية عدم الجواز هم لجواز
 مع المناس في من اي لجواز العقد لقيام الدين مع وجود المناسف للجواز وهو كون العبد ملكا للمولى فصار
 كما بان ملك نفسه من نفسه وكذلك اني اشترى هم فاعبده ما شئ اي فاعبده العقد كان لم يكن هم في حكم شبهة من وجود
 الا حترار فيما عن شبهة انجائية واذا عدم البيع الثاني هم وبقي الا اعتبار الاول من اي العقد الاول هم
 فيصير كان العبد اشتراه للمولى بعشرة في الفصل الاول من اي فيما اذا باعه من مولاه هم وكانه يبيعه للمولى
 في الفصل الثاني من اي فيما اذا باعه للمولى من عبده هم فغير الثمن الاول من اي الثمن المذكور في
 الفصل الاول فلا يبيعه مرابحة على الثمن المذكور فيه وانما يبيعه على الثمن المذكور في الاول وقال الكاكي
 فذكر هذه المسئلة واخواتها في المبسوط من غير ذكر دين العبد فقال واذا اشترى شيئا من امير او امه او ولده
 او مكاتبه او عبده او اشترى العبد او المكاتب من مولاه شيئا فثمن قد قام على البائع باقل من ثمنه لم يكن ان
 يبيعه مرابحة الا بالاذى قام على البائع من العبد والمكاتب بالاتفاق لان بيع المرابحة على ما يقتضيه نحر وجه عن ملكه لان
 كسب العبد بمولاه وما حصل من مكاتبه من وجه كان له ايضا والمولى في حق المالك في كسب المكاتب ونقيض
 ذلك حقيقة المالك عند سخره فاما في غير المالك من الاموال والارواح فذلك الجواب عند التفتة
 رضي المدعي وبه قال احمد والشافعي وهما المبر في وجه وقال ابى يوسف ومحمد والشافعي رضي المدعي
 في قول له ان يبيعه مرابحة با اشتراه لثمن الاملاك بيننا وقال الاثراف قد اختلفت نسخ شرح اجماع الصغير
 فقد تيد فخر الاسلام دين العبد المستغرق وقال الصدر الشهيد مثل ما دون عليه دين محيط برقبته او غير محيط
 وقاسه خان قيد بالحيوط ايضا والعتابي قيد بالما دون فحب ولم يذكر الدين اصلا وقال في شرح الطحاوي
 لو اشترى من مالكة ومكاتبه وعبده الماذون الدنس عليه دين او لادين عليه فانه يبيعه مرابحة على اقل
 الضامين الا ان بين الامر على وجهه هم قال من اي محمد في اجماع الصغير واذا كان مع المضارب
 عشرة دراهم بال نصف فاشترى ثوبا بعشرة وباعه من رب المال بخمسة عشر فانه من اي فان رب المال
 هم ببيعة مرابحة باثني عشر ونصف من لان بيع المرابحة مع امانة يحرز فيها عن انجائية وعن شبهتها هم لان هذا
 البيع وان قضى بجوازه عندنا عند عدم الربح خلافا لافريق من فان عنده لايكون بيع رب المال من
 المضارب ولا بيع المضارب من رب المال اذ لم يكن في المال بيع هم مع انه يشترى ماله بانه من اي مع
 ان رب المال يشترى ماله نفسه بال نفسه لان رتبة المال له هم لما فيه مثل دليل قوله قضى بجوازه وذلك

قال واذا اشترى

العبد الماذون له الثمن

فوق باعته وعليه دين

محيط برقبته فباعه

من المولى بخمسة عشر

فانه يبيعه مرابحة على

عشرة وكن للمالك

المولى اشتراه فباعه

من العبد كان في هذا

العقد شبهة العدم

لجوازه مع المناسف للمولى

عند ما في حكم المرابحة

وبقي الاعتبار الاول

فينصدها كان العبد

اطتراه للمولى

بعشر في الفصل الاول

وكن يبيعه للمولى

في الفصل الثاني فقبه

الثن الاول قال

واذا كان مع المضارب

عشرة دراهم بال نصف

فالمشترى لو اشترى

وباعه من رب

المال بخمسة عشر

فانه يبيعه مرابحة

باثني عشر ونصف

لان هذا البيع وان

قضى بجوازه عندنا

عند عدم الربح

خلافا لافريق من

اشترى ماله بانه

لما فيه

ان ولاية التصرف انقلبت عن رب المال بتسليم المال الى المضراب ثم لما اشترى من المضارب استفاد
ولاية التصرف وهو معنى قوله لما فيه اى لما في هذا العقد من استفادة ولاية التصرف من اى ملك اليد لان رب
المال بالتسليم الى المضارب قلح ولاية التصرف من ماله وبالشراء من المضارب يحصل له ولاية التصرف ولهذا
لو صار مال المضاربة حاربه لايحل لرب المال وبهذا وان لم يكن فيها بيع وكذا الاصل الميراثى ولو للمضارب
حق التصرف ولهذا لا يملك رب المال من المضارب عن التصرف ذكره في الايضاح هم وهو مقصود من اى
حصول ولاية التصرف هو المقصود من الانقضاء من اى انقضاء العقد من اى انقضاء العقد من اى انقضاء العقد
بين عبده وعبده غيره واشترائها بصفقة واحدة جاز ودخل عبده في الشراء بحصول الفائدة ولهذا اذا جمع بين
عبده وعبده غيره واشترائها بصفقة واحدة جاز ودخل عبده في الشراء بحصول الفائدة في حق النقسام
التمش ثم يخرج نكذافي ما نحن فيه لان المال كالمال للمضارب في حق التصرف وكغير المملوك لرب المال في حق
التصرف ولا يملك رب المال ابطال هذا الملك للمضارب الا بالشراء بخلاف ذلك لحصول الفائدة هم فنية شبهة لعدم
ش جواب قوله وان قضى بجوازه اى عدم الجواز ثم اوضح المصنف ذلك بقوله هم الا ترى اى ان المضارب
هم وكيل عنه من اى عن رب المال ضمن البيع الاول من وجه من اى لا يملك لنفسه ولرب المال ولهذا يكون
الرجح لما جاز الوكيل لانه يملك للموكل ولهذا يكون الرجح له هم فاعبر البيع الثاني من اى لما كان فيه شبهة
العدم اعتبر البيع الثاني هم عدافي حق نصف الرجح من لان ذلك حق رب المال وقال في الشبهة في حق نصف
الرجح لم يوصف من اى الذي يوصف ولا يعمل في حق نصف الرجح يستحقه المضارب اذا الاشبهة في هذا النص اصلاح
قال من اى محمد في ايجام الصغير ومن اشترى جارية فاعورت من اى بانه سموية او ثوبا او طعاما فانما
غيب عنه المشتري بغير فعل احد هم او وطئها اى يبيع ببيعها امر اجتهاد ولا يبين شئ اى لا يقول انها سلمت
فاعورت في يدى هم لانه لم يجس عنده من اى عند المشتري وفي بعض النسخ لانه لم يجس بفعله اى بفعله المشتري
هم شى بمقابلة الثمن لان الاوصاف بانه من اى والثابت وصف هم لا يقابلها الثمن شى اى فلا يقابلها شى من
البدل اذا جاءت بغير صف احد وانما البدل كلمة متعاقبة بالاصل وهو باق على حاله فبيعه سرا بجهة ملا بيان هم
ولهذا اش توضيح لقوله لانه لم يجس عنده شى بمقابلة الثمن هم لو فانت من اى الميعن هم قبل التسليم
من الى المشتري هم لا يقطع شى من الثمن وكذا منافع البض لا يقابلها الثمن من لانها ليست بمال فان قيل
يشكل ط قوله انما يثابت وصف لا يقابل شى من الثمن الاجل فانه وصف وعليه ان ينعى اذا اشتراه
بالاجل فلما يعطى في مقابلة الاجل شى رعاة فيكون في مقابلة شى من الثمن فيكون كالجو فليزله البيان
فان قيل المستوفى من منافع البض بمنزلة الجوز والجزا اذا قصدا تلافه كان لم يقطع من الثمن بدليل انه لو اشترى
جارية فوطئها ثم وجد بها عيب لم يكن من الرد وان كانت هى ثوبا وقت الشراء وذلك باعتبار ان المستوفى
بالوطئ بمنزلة احباس جزء البيع عند المشتري فلما عدم جواز الرد باعتبار ما ذكرت غير مسلم بل معنى اخر وهو ان
اما ان يرد باس العقر ولا وجه اليه لان العقد اورد على الزيادة او يرد بالغير عقر ولا وجه اليه ايضا لان
تعود انى قديم فليكون وعلى المشتري بلا ملك وهذا لا يجوز هم والمسئلة فيما اذا لم ينقصها الوطئ من

من استفادة ولاية
التصرف وهو مقصود
والانقضاء من اى انقضاء
ففيه شبهة لعدم
الا ترى اى ان المضارب
فالسبب الاول من
وجه فاعبر البيع
الثاني عدافي حق
نصف الرجح قال
ومن اشترى
جارية فاعورت
او وطئها فغيب
عن المشتري
ولا يبين كذا نص
فان قيل من اى
بما قاله الثمن لان
الاوصاف تابعة
لا يقابلها الثمن
ولكن لو فانت
قبل التسليم
لا يقطع شى
من الثمن وكذا
منافع البض لا يقابلها
الثمن من لانها ليست
بمال فان قيل
يشكل ط قوله انما يثابت

الاشياء اذا انفصلت فان الوصف بفعل تصدي وبما في الشيب لان الوطى لا يتقدمها فانه غير امر اجته قبل البيان بخلاف
البركة فانه اذا وطئها فزال لغير رتخا لا يبيها حرجته قبل البيان لانه جس جزء من العين كما يجي عن قريب و
في الشيب المستوفى ليس بال فلا يقا بله البذل فكان لا يستخدام ولما انوارت بالبيع عيب قبل القبض لا يسط
شي من الثمن غير المشتري يتخير بين اخذه بكل الثمن وتركه وفي قول زفر اذا عورت بانه ساء لايبيها امر اجته
من غير بيان لانها قد تغيرت عن حالها التي اشتراها به قال الفقيه ابو الليث وقول زفر اجوط ثم قال وفيه خلاف
هم وعنى ابي يوسف في الفضل الاول ش وهو ما اذا شترى جارية فاعورت هم انه لا بيع من غير بيان كما اذا
اشترى بغيره ش اي كما اذا اشترى الثوب بفعل المشتري هم وهو قول الشافعي رضي الله عنه ش وقول
زفر ايضا لهما اختلفا في الترخيص فند زفر يجب البيان باعتباره ان لو علم المشتري انه اشتراه غير عيب باس
من البذل لم يلزم له ربحا على ذلك فلم يعين بعد ما تعيب واما الشافعي رضي الله عنه فيقول وجب البيان بنا
على غنية ان لا واصل حصه من الثمن وان التعيب بانه ساء وفيه الصواب وسواء عنده هم فقار فيها ش
وفي بعض النسخ قلنا اذا انفصل مينها وفي بعضها واما اذا انفصل الاترا ش فهو الماص وقال الاكل في بعض
النسخ قلنا فيكون جوابا لقول ابي يوسف والشافعي رضي الله عنهما اذا انفصل المشتري من اسجارية هم بنفسه او بغيره
اجبي فاذا رشتا لم يبيها امر اجته حتى يبين لانه صار مقصودا بالاتلاف فيقال بلها شي من الثمن ش وجب المصنف
تدل بالتفصيل على اخذ رشتا وهو المذكور في لفظ محمد في اصل اسجارية الصغير وقال في النهاية كان ذكر الارش
وتع اتفاقا لانه لما فقت الاجبي وجب عليه ضمان الارش وجوب ضمان الارش سبب اخذ الارش فاخذ
حكمه ثم قال والدليل على هذا الاطلاق ما ذكره في المبسوط من غير تعرض لاخذ الارش وذكر نقل المبسوط
لذلك هم وكذا اذا وطئها وهي بكر ش لا يبيها امر اجته الا بالبيان هم لان العذرة جز من العين فيقال بلها الثمن وقد
حبسها ش فلا بد من البيان ولو فقات بين نفسها بنسبها فهو كالا عورت لا يلزمه البيان كذا في المبسوط هم و
لو اشترى ثوبا فاصابه فرض فارش بالثمن من قرض الثوب بالمقرض اذا قطعه ونص ابو اليسر على انه
بالفاهم او حرق نار ببيع امر اجته غير بيان ش لان الاوصاف تابعة لايقا بلها الثمن هم ولو تكسر بشرة ويطه
لا يبيعه امر اجته يبين ش لانه صار مقصودا بالاتلاف هم والمعنى ما بيناه ش يعني في الدليلين احدهما في فرض لقا
والاخر في تكسر الثوب هم قال ش اي محمد في اصحاب الصغير هم ومن اشترى فلانا بالف درهم فبعت فباعه بربع
مائة ولم يبين ش اذا اشتراه بنسبه هم فعلم المشتري فان شارد وان شاد قبل ش وبه قال الشافعي واحمد
وقال الاوزاعي مع انه ثبت الاجل هم لان الما جل شيها بالبيع الا يرس انه يزاد في الثمن لاجل الاجل والبنية
في هذا ش اي في هذا الباب هم لمحة بالحققة ش اي بحقيقة البيع اصحابهم نصا كانه اشترى شيين وباع
احدهما امر اجته شيها ش اي بين الاثنين وذلك حرام يجب الاجته زعنه فكذا اذا هم والاقدام على المراجعة يجب
السلامة عين مثل هذه الحياية ش فاذا لم يبين انه نسيه تظهر الحياية وهو كالباع فيكون له الخيار وهو معنى
توله هم فاذا ظهرت ش اي اجباية هم بخير ش اي له الخيار بين الاخذ والترك هم كما في العيب ش اي كما له
الخيار عند ظهره العيب في البيع هم وان استهلكه ش اي وان استهلك المشتري البيع المذكور بوجه بان باعه

وتنق ابي يوسف في الفضل
الاول انه لا يبيعه من غير
بيان كما اذا اشترى ثوبا
وتعرق في الشافعي فاما
اذا انفصل عينه فاستهلكه
او فقتا اجبي فاحسن
امرهم ان يبيعه امر اجته
حتى يبين كانه ساء يقصده
بالانكاف فقتا بلها ش
من الثمن وكذا اذا وطئها
وهي بكر كان العين حرة
من العيب فقتا بلها
الثمن وقصدها
ولو اشترى ثوبا فاصابه
نار او حرق نار ببيع امر اجته
من غير بيان ولو تكسر
بشره ويطه لا يبيعه حتى
يبين وتعلق ما يشاء
قال ومن المذهب
علا ما لا يبيعه من غير
بيان ما لا يبيعه
فقد المشتري ان شاد
وان شاد من كان الاجل
شيها بالبيع الا يرس
يزاد في الثمن لاجل
وشبه في هذا لمحة
بالحققة حصار كانه
اشترى شيين وباع
احدهما امر اجته شيها
والاقدام على المراجعة
السلامة عين مثل هذه
الحياية فاذا ظهرت
الخيار على العيب ان
استهلكه

هم ظاهر الحديث فانه من اى قال انما يشترط هو اعتبار ما عين وقيل يكتفى به بش اى ببيع البائع ثم وجوبه
 اى الاكتفاء بالكيل الواحد هو الصحيح هم لان المبيع خارجا عما كيل واحد وتحقيق معنى التسليم من اى استنى احتمال
 الزيادة قبل في كلام المصنف ابراهيم التناقض وذلك لانه وقع المسئلة او لاينا اذا كان البائع
 الكيل واستدل على وجوب جريان الصالحين بالحديث ثم ذكر في اخر الحديث ان الصحيح ان يكتفى بالبيع الواحد
 وهو يقتضى ان يكون وضع المسئلة فيما يكون عقده واحد بشرط الكيل كما ان الاكتفاء بالكيل الواحد في الصحيح
 من الرواية انما هو في العقد الثالث بشرط الكيل واما اذا وجد العقدان بشرط الكيل فالأكتفاء بالكيل الواحد
 فيها ليس بصحيح من الرواية بل الجواب فيه على الصحيح من الرواية وجوب الكيلين وقال الاكمل هو دفعه بان يكون المراد
 بالبائع في قوله ولو كاله البائع المشتري الاول او بالمشتري هو الثاني وبالبيع البيع الثاني ومعناه ان المشتري
 اذا باع مكائلا وكاله بخرصة مشتركة يكتفى بذلك ويدل على ذلك قوله ومحل الحديث اجتماع الصفتين
 فان يدل على ان في هذه الصورة اجتماع الصفتين غير منطوق اليه فانه يقول الحديث دليل على وجوب الصالحين
 اذا اجتمعت الصفتان كما في اول المسئلة والاكمل غير مفرد بهذا الكلام لان السنفاتي ذكر هذا وسمعه الكافي ايضا
 صح في ما بين في باب السلم ان شاء الله تعالى من عند قوله ومن اسلم فلاجل آجل اشتري المسلم اليه من اجل
 كثر انما هو رب السلم يقبضه فغالبه من قضاوان امره ان يقبضه نفسه فاكتماله ثم انما له نفسه جازقا لو الحديث ورد في
 اذا وجد بخلاف ان بشرط الكيل بان يشتري المسلم اليه الى اخر ما ذكرنا فانه اشتراط فيه من ان صاح المسلم اليه وصلى
 الرب السلم اليه لا يتم بكيه نفسه لان جهنا وجد عقدان بشرط الكيل فيشترط لكل كيل على حدة وفي الكافي انما ايضا
 ان محل الحديث على المسلم اليه قد نحوه وقال فانه لا يصح الا بصالحين الاجتماع الصفتين بشرط الكيل احدهما انما
 المسلم اليه والاخره قبض رب السلم نفسه وهو كالباع الجديد فانه يحتاج فيه الى الكيلين هم ولو اشتري المسلم
 عند انموك كذا روى فيما روى عنه من اى عن ابى يوسف رحمه الله ومحمد وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله
 لانه ليس بالاربعين والاربعين الواحد بالاشنين فكان المذموم وحكمه جرمه وكما يجوز في ما يرمى من اى حنيفة
 من وهو قول الكرخي ايضا وبه قال الشافعي رضي الله عنه هم لانه لا تجزى له الزيادة على المشتري على الاثرى
 انه من اشتريه جوازا على انه الف فوجد بالشرط مسلم له الزيادة ولو وجدها اقل بشرط حصه نقصان من البائع
 فلا بد له ان التصرف من المالك لو زن في الموزون هم قال من اى القدر ورعى هم والتصرف قبل القبض في ثمن
 جائز من اى بان ياخذ من المشتري مكان الدرهم الثمن او ثوبا او غيره ولذلك انما سائر الذين من المهر والابسة
 وثمنان المتاعا وشوها سوى التصرف والسلم جائزهم لقيام المطلق من اى بغير الثمن هم وهذا الملك
 حتى لو باع المالك بدارهم او برك حمله جائز ان ياخذ به لثمنه اخرهم وليس فيه شيء اى في التصرف في الثمن
 هم عزرا لانفساخ المالك من اى انفساخ العقد بهلاك الثمن هم بعد ثمنه بالقبض بخلاف البيع في اى من النقود واذا
 يفسخ بيع الثمن على ذمة المشتري هم قال من اى القدر ورعى هم ويجوز للمشتري ان يزيد للبائع في الثمن
 من اى قال تاج الشريعة بشرط صحة الزيادة في الثمن في ظاهر الرواية بقا البيع وذكره الشيخ في حقه في حق المشتري
 حقيقة وروى عن محمد ان شرط صحة الزيادة كون البيع تاما بالقبض في نفسه لا في حق المشتري حقيقة

من شرط الحديث فانه اعتبار
 صاعين ولا يصح بيعه
 لان المبيع خارجا عما
 كبل واحد وتحقيق
 معنى التسليم
 الحديث اجتماع الصفتين
 على ما بين في باب السلم
 ان شاء الله تعالى
 المحذور حتى كالمشتري
 فيلهي عن كونه ليحلال
 الدين او كالمشتري من
 يرمى من اى حنيفة
 لانه لا يصح له الزيادة
 على المشتري قال الترمذي
 في الثمن قبل القبض
 لقيام المطلق وهو المالك
 وليس فيه شرط كالمشتري
 بالقبض او لعدم بيعها
 بالقبض بخلاف البيع
 قال ويجوز للمشتري
 ان يزيد للبائع في الثمن

وهذه الرواية نسخ الزيادة من الثمن بعد ابيع المشتري او وهب وسلم او تعقد لان البائع يلقى عملا للثمن بل في نفسه ومنه ظاهر الرواية لم يصح لانه لم يمت عمل الملقا بل في حق المشتري وقال الا ترى ان الزيادة في الثمن انما يقع اذا كان المعقود عليه قائما اذا ملك غلا يصح وان كان المالك حقيقة او حكما اما حقيقة كما اذا مات او حكما كما اذا اشتريه الرجل من الرجل جارية بالف درهم فبعضها المشتري فاعتقها او وهبها او ابتاعها استولدا ثم ان المشتري زاد في ثمنها فالزيادة لا تصح وكذلك لو باعها او وهبها من غيره وسلمها اليه وقالوا في شروح الساجي الكبير ولو رهنها او اجرها او قطعت يدها صحت الزيادة لان المعقود عليه قائم والنصريات اذا تباينا فرائض اسلمها لم تجز الزيادة في الثمن لانه كما لو كان في حق المسلم ولو زاد في الثمن بعد ملك الشاة لم يجز لان المحل ليس تقابل صم ويوزن للبائع ان يزيده المشتري في البيع ويجوز ان يحيط عن الثمن من زيادة البائع للمشتري في البائع بما تكرر او اسم البائع كما لان المعقود عليه فاذم قائما كان العقد قائما لقيام اثره وهو الملك المستفاد في العين فاذ ملك لم يصح الزيادة لان الغد لم يصح تغييره بخلاف الخط فانه يصح بعد ملك المعقود عليه فانه لو امكن ان يجعل تغيير العقد بان كان العقد قائما جعل تغييره وان لم يكن جعله تغييرا لما في حالة الملك جعل برأ عن الدين فصح الخط في امحالين هم ويتعلق الاستحقاق بجميع ذلك من اى المزيد والمزيد عليه وان للبائع ان يحبس البائع لم يستوف المزيد والمزيد عليه من الثمن اذا كان الثمن حال وليس للمشتري ان يمتنع الزيادة بعد ذلك لانها استحققت باصل العقد وكذلك المشتري ليس له مطالبة البائع بتسليم البيع المأمول المزيد والمزيد عليه من الثمن وكذلك المشتري يرجع على البائع بجميع ذلك اعني بالاصل والزيادة اذا استحق البائع وفي صورة اسقط للمشتري مطالبة البائع بتسليم البيع اذا سلم بقاء من الثمن بعد اسقط وكذلك الشئ يستحق البائع بابتداء بعد اسقطهم فالزيادة والوطا يتحقق باصل العقد عند ما وعند نفسه والشافعي رضي الله عنهما لا يصحان عند اعتبار الاتحاق شئ يمين باصل العقد هم بل يصحان على اعتبار رتبة اوان فطرية شئ اى البتة بالزيادة عند مندهما في الثمن والثن بتمتة او لا يتم الا بالتسليم هم لها من اى لزفر والشافعي رضي الله عنهما صم انه لا يمكن تصحيح الزيادة ثمننا من اى من حيث كونه ثمننا لانه يصير ملكه من اى ملك المشتري هم عوض ملكه من لانه ملك البائع بالعقد المستثناة فالزيادة في الثمن تكون في مقابلة ملك نفسه وهو البائع وذلك لا يجوز فيزيد هم فلا يتحقق باصل العقد وكذا اسقط لان كل الثمن صار مقابلا لكل البائع فلا يمكن اخراجه من عن ذلك هم فصار برامته او شئ يعني ابتداء وغير داخل في شئ هم ولنا انها من اى البائع والمشتري هم بالخط والزيادة في غير ان العقد شئ تراضيا هم من وصف مشروع شئ وهو اصل العقد هم الى وصف مشروع وهو كونه خاسر شئ في اسقطهم او راجعا شئ في الزيادة هم او عدل الشئ يعني لا خساره ولا ربح والزيادة في البائع او الثمن او الموطا يغيره اسله بذه الاوصاف ولا يرفع اصله كما شرحنا ونحيا زام ولنا من اى والبائع والمشتري هم دلالة الثمن من اى من العقد لا قاله هم فاولى ان يكون له دلالة التغير شئ من وصف الى وقف والاعتراف في وصف الشئ اى يكون من القصر في الأصل فاذ لم يملك القصر في الأصل او سلم بان يملك القصر في الأصل في الوصف هم وصار كما اذا اسقط ان يحار شئ اى وصار كما اذا كان للثمن ثنين او لا حدما خياري المشتري استوفى

ويجوز للبائع ان يبيع
للمشتري في البيع
ويجوز ان يبيع
عن الغير ويستحق
الاستحقاق بجميع
ذلا في فله زيادة
يلتحقان باصل العقد
عندنا وعند
والشافعي
لا يصحان على اعتبار
الاستحقاق بل على
اعتبار رتبة
الصلة
انه لا يمكن تصحيح
الزيادة ثمننا من اى
يصير ملكه من اى
ملك فلا يلتحق
باصل العقد وكذلك
اسقط لان كل الثمن
صار مقابلا بكل البائع
فلا يمكن اخراجه
فصار برامته او
ولنا انها من اى
والزيادة بغير
ان العقد من
مشروع الى وصف
مشروع هو كونه
راجعا او خاسرا
او عدل او لا
ولاية الوصف
قاولي ان يكون
لهم دلالة
التغير هو وصار كما
ما اذا استوفى الشئ

شرایع جعل العتق
 في بيعه يفتق
 بالصل العتق لان
 وصف الشئ بقوله
 كانه من جنس
 من جنس لا يفتق
 لان وصفه لا يفتق
 وعلى اعتبار الشئ
 لا يكون الزيادة
 عن سلكه ويظهر
 حكمه كالتحاق في البيع
 والمرابحة حتى يجوز
 على الكل في
 الزيادة وبيعها على
 الباقي في المحط في
 الشفعة حتى يلخذ
 ما بقي في المحط واما
 كان الشفعة اقل من
 برون الزيادة بها
 في الزيادة من ابطال
 حقه الثابت فلا
 يملكه بضم الزيادة
 لا يفتق بعد ذلك
 المبيع على ظاهر الرواية
 لان المبيع لم يفتق
 على حاله يصير كالميتعة
 والشئ يثبت ثم يستند
 بخلاف المحط كانه
 مجال يمكن اخراجه
 البديل مما يقابل
 فياخذ بالصل
 الحق واستنادا

هم او شرطه بعد العتق من اى اوشه طامخيار به اى وصار كما اذا تمام العتق هم ثم اذا صح العتق
 اى اسقط او الزيادة هم لفتح بصل العتق اى بصل العتق لان وصف الشئ يقتوم به لا يفتق من اى يقوم
 بنفسه من خلاف حط الكل من هذا جواب عما يقال لو كان حط البعض يفتق كان حط الكل كذلك اعتبار
 الكل بالبعض فاجاب بقوله بخلاف حط الكل حيث لا يصح حطه لانه من اى لان حط الكل هم بتبديل المبيع
 من اى يتبديل لاصل العتق لا يتغير لوصفه من لان على اسقطه في اخراج القدر المحطوط من ان يكون ثمننا
 ناسره وفيه قيام الشئ وذلك في حط البعض لوجود ما يصل ثمننا واما حط الجميع فتبديل العتق لانه امان
 يتبع بها باطلا بعد الشئ حينئذ وقد علمنا انها لم يفتق ذلك او يصير بهتة وقد كان قصد بها التجارة في
 البيع دون البتة هم فلا يفتق به من اى بصل العتق لوجود المانع فلا يلزم من عدمه الا التحقق
 لما في عدمه لان في يفتق حط البعض بصل العتق وعلى اعتبار الالتحاق من هذا جواب عن ثقل
 زفر والناس في رضى احد منهما ان بالزيادة يصير ملكه عوضا من ملكه فاجاب بقوله وعلى اعتبار الالتحاق في
 اذا اعتبرنا الالتحاق هم لا يكون الزيادة عوضا عن ملكه من اى عن ملك المشتري لان الزيادة لما
 بصل العتق صارت كما لم توجد عند العتق فلا يلزم حينئذ ما قالاه هم ويظهر حكم الالتحاق في التولية
 والمرابحة حتى يجوز على الكل في الزيادة وبما شئ على البات في اسقطه من ان البات اذا حط بعض الثمن عن
 المشتري والمشتري قال الاخر وليك هذا الشئ وقع عند التولية على الباقي من الثمن بعد ذلك اسقط بعد العتق
 المتحق بالاصل العتق وكان الثمن في ابتداء العتق هو ذلك المقدار وكذلك في الزيادة هم وفي الشفعة
 من اى يظهر علمه ايضا في شفعه هم حتى ياخذ من اى الشئ هم باق في اسقطه من دون الزيادة لما
 يفتق من ابطال حقه الثابت بالثمن الاول فلا يملك الباطل هم وانما كانا الشئ من هذا جواب سوال مستدر
 تقديره وان يقال لو كانت الزيادة متحققة بالاصل العتق لاخذ الشئ بالزيادة كما لو كانت في ابتداء
 العتق وتقرر الجواب ان كان الشئ هم ان ياخذ بدون الزيادة من لان حقه تعلق بالعتق الاول
 فاذا اخذ بالزيادة يطل حقه الذي تعلق بالعتق وهو معنى قوله هم لما في الزيادة من ابطال حقه
 الثابت من لان العتق الاول وليس لها ولاية على ابطال حق الغير تراخيها وهو معنى قوله هم فلا
 يملك من اى التصرف بالزيادة فياخذ به اليه الشئ لانه اخراجه فلم يظهر الزيادة في حقه هم ثم الزيادة من اى
 هم لا يصح بعد ذلك البيع من لان الزيادة تغير المقتدين من وصف كيدس قيام العتق وقيامه بقيام
 المقتد عليه هم على ظاهر الرواية من اجترار عمار وى الحسن عن ابي حنيفة في غير رواية الاصول
 ان الزيادة تقع كما لو وطا وشار الى وجه ظاهر الرواية بقوله هم لان المبيع لم يفتق على حاله يصح الاعتراض
 عنه من اذا لا عياض انما يكون في موجودهم والشئ يثبت ثم يستند من فلم يستند الزيادة هم من اى
 فلا يستند وذكر في الشامل في رواية النواور ويجوز الزيادة بعد الملك كما لو حط هم بخلاف اسقطه من
 حيث يصح بعد الملك هم لانه يحال يكن اخراج البديل مما يقابل من لكونه اسقاطا والاسقاط لا يفتق من ثبوت
 باق لا يفتق اسقطه في الحال هم فيفتق بالاصل العتق استنادا من اى من حيث الاستناد وقال تاج الشريعة

قوله حال يكن اخذ من البذل الى اخره فان الملاك لا يقية له فاخرج البذل عما يقابل ملائمه ولا كذلك
 الزيادة في الثمن بعد المبيع وفي غيره ما ذكر في كتاب الطلاق اذا قال لامرأة انت طالق او احدى فماتت
 المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله واحدة لا يقع الطلاق لان العود اذا قرن بالطلاق كما المعبر به العود
 وحين قال واحدة ما بينت المرأة محلا للطلاق فيبطل ولو قال انت طالق ان شاء الله فماتت بعد قوله انت
 طالق قبل قوله ان شاء الله لا يبطل الاستثناء ويحل عليه بعد الموت كذلك فيما نحن فيه مالا المبيع ملائمه اخرج
 الثمن عن مقابلة ولا يلزم جعل الشيء بمقتضى فلهذا يصح اسحوط ولا يصح الزيادة هم قال شئ اى القدر
 هم ومن باع ثمن حال ثم اجلا سبوا ما خاف مو جلاش وقال الشافعي في زفر رحمه الله لا يصير موبلا
 حتى يجوز له ان يطالب به في الحال لان بداهة ذلك خلافه في كل دين حال اذا اجل فندنا يصير موبلا
 وبه قال قالك الا القرض فان تأجيله لا يصح وعند مالك يصح الرجوع عن قريب هم لان الثمن حقه فله ان يوجبه
 تسليط من عليه شئ لان التأجيل براءة موقته الى حلول الاجل وهو يملك البراءة المطلقة بالبراءة عن الثمن
 فلان يملك البراءة الموقته اولى وهو معنى قوله هم لا يبرأ انه يملك ابراء مطلقا فلهذا موقته شئ اى فلهذا
 يملك ابراء موقته بل هو بطريق الاوّل هم ولو اجلا الى اجل مجهول ان كانت الجمالة متفاحشة كهو الربح
 شئ ونزول المطر وقد هم كالحاج وقد هم رجل من سفره هم لا يجوز وان كانت شئ اى الجمالة هم متفاحشة
 كالحصاد والدياس شئ اى حصاد الزرع ودياسه وابداده والنير وز والمهرجان والميلاد هي جملة من متفاحشة
 الكفالة شئ فان الاجل لم يشترط في عقد المعاوضة فيصح بيع الجمالة اليسيرة بخلاف البيع هم وقد ذكرناه
 من قبل شئ يعني في او اخر البيع الفاسد هم وكل دين حال اذا اجله صاحبه صار موبلا لما ذكرنا من انه
 حقه فله ان يوجبه هم الا القرض فان تأجيله لا يصح لانه شئ اى لان القرض هم اعادة وصلة في
 الابتداء شئ فهذا الاعتبار من التبرعات هم حتى يصح بلفظ الا اعادة شئ الى ان قال اعترك هذه
 المأنة مثلا فيكون قرضا هم ولا يملك شئ اى ولا يملك القرض هم من يملك البزح كالوصى شئ فانه لا يجوز
 له ان يقرض مال الصغير هم وايضا شئ فانه لا يملك القرض فضلا عن القرض الذي هو التبرع هم و
 معاوضة شئ اى القرض معاوضة هم في الانتدائش لان الواجب بالقرض بون المثل لاراد العين هم
 فلي اعتبار الابتداء لا يلزم التأجيل فيه كما في الا عارة شئ اى كما لا يلزم في الا عارة هم اذا جبر
 في التبرع شئ لان الاجل لو لم يبرأ فيه لصار التبرع لم يبرأ على التبرع وهو المكث على المطالبة الى ان يصح
 الاجل وذا في موضوع التبرعات قال الله تعالى على المحسنين من سبيل ولو ثبت الجبر لتحق السبيل في
 شرح الا قطع كوشط الاجل في ابتداء القرض بطل الشرط وحج القرض وكذا البك اذا شرط طاه في ثمانه
 اسما ولو مات المقرض واجل وارثه قال الامام القاضي خالف لا يصح كما لو اجل المقرض وقال صاحب
 المحيط بين ان يصح من الوارث على قول البعض وقال واحد من الفقهاء رايته في النسخة ان القرض اذا صار
 مستهلكا يصح تأجيله وايضا انه لا يصح وقال الامام السرخسي رحمه الله التأجيل في بدل المستهلك يصح سواء
 كان المستهلك راها او دنايرا وغير ذلك وعند زفر لا يصح تأجيله في بيع تأجيل القرض ان يحل المستقرض

قال ومن باع بغير
 حال ثم اجله اجلا

معلقا ما صار موبلا
 لان الثمن حقه فله
 ان يوجبه بغيره على
 من عليه الا عارة
 عليك ابراء مطلقة
 فكذلك وقتا
 ولو اجله الى اجل
 مجهول ان كانت
 الجمالة متفاحشة
 كهو الربح
 والتكافؤ متفاحشة
 كالحصاد والدياس
 يصح لانه غير متفاحشة
 لكفالة وقد ذكرناه

من قبل قال كل من

حال اذا اجله صاحبه
 صار موبلا كما ذكرنا
 الا القرض فان تأجيله
 لا يصح لانه اعادة وصلة
 في الابتداء حتى يصح
 بلفظ الا اعادة ولا يملك
 من يملك التبرع
 كالحواشي والصبي
 ومعاوضة في الانتدائش
 فلي اعتبار الابتداء
 لا يلزم التأجيل فيه
 كما في الا عارة اذا جبر
 في التبرع

المقرض على اخره بنية واجل المقرض ذلك الرجل فينبذ بيع كذا في فصول الاستدلال على صحة وعلى اعتبار
 الائتمه لا يبيع لانه يصير بيع الدراهم بالدرهم نسبية وهو ربوا اس و البعول على الثلثة الا ان لا على الثلثة
 الثانية لان على الثلثة التاثير يلزم ان لا يبيع المقرض اصلا وهو جائز بالايجاع وكذا ان استغ بالعين ورد
 صم وغدا اس اي بذلك في ذكرناهم بخلاف ما اذا وصى ان يقرض من الف درهم فلانا الى سنة حيث يلزم الورث
 من ثلثه ان يقرضه ولا يطلبه قبل المدة لانه وصيته بالبرع بمنزلة الوصية بالخدمة والسكنى من كونهما
 وصية بالبرع بالخلاف ويلزم في الوصية بالبرع في غير ما لا يلزم في غير ما لا وصى بثمره يسهل ان يخلان
 مع ولزم وان كانت معدومة وقت الوصية لذلك يلزم التاجيل في المقرض وهو سخي قوله هم يلزم
 حق الوصية لا ينشئ حق لا يجوز للورثة مطالبة الموصي له بالاستدراك قبل السنة حقالة
 هم باب الربوا اس اي هذا باب في بيان احكام الربوا ولما قرع من بيان ابواب البيوع التي امر
 الشارع بمباشرة بقوله قلنا واجتوا من فضل الصدقة انما هي حجة واحدة ما شرع في بيان ابواب
 البيوع التي سمي الشارع عنها بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربوا اي قال ربوا المال يربوا الربوا اذا
 زاد وارتفع والاسم الربوا مستقروا وفي الشرع فضل مال بلا عوض في معاوضة مال بال مال واذا نسب
 اليه يقال هذا مال ربوي بل لا زاد والفتح خطا في الميسر الربوا فضل خال عن العوض المشروط في
 البيع وقال علماءنا هو نوع بيع فيه فضل مستحق لاحد المتعاقدين خال عما يقابل من عوض شرط في هذا الوقت
 وعلى هذا سائر انواع البيوع الفاسدة من قبيل الربوا وفي جميع المعلوم الربوا اشرا عبارة عن عقد
 فاسد وان لم يكن زيادة لان بيع الدرهم بالدرهم الربوا وان لم يتحقق فيه زيادة وعنده الشارع في رضى الله عنه
 البيع هو المقرض المستخرج بعهدة الربوا اسم جعل علماء على تصرف يفيد العقد لا على احد المشرع انتهى ليس
 المراد مطلق الفضل بالايجاع وان فتح الاسواق في سائر بلاد المسلمين للاستفصال والاسترباح وانما
 المراد فضل مخصوص وهو فضل مستحق لاحد المتعاقدين خال عما يقابل من عوض هم قال شيخ ابي القدر
 هم الربوا محرم في كل كيل وموزون فاذ كان محبة متفاضلا من اى علم الربوا في عوشت الحزمته حاصل في كل
 كيل بجنه او كل موزون بجنه اذ وجد عليه تحريم الفضل كما اذا باع كيل اى كيل كان بجنه يحرم الفضل
 وكذلك اذا باع الموزون اى موزون كان بجنه يحرم الفضل هم فالعلمه من اى علم الربوا هم عندنا الكيل
 ايجس او الوزن مع ايجس من هذا اللفظ القدرى هم قال شيخ اى المصنف هم ويقال القدرى مع
 ايجس وهو اشل من لا يتناولها وليس كل واحد بالفرد ويتناول اخرهم ولا اصل فيه من اى في باب
 حكم الربوا هم اى بيع المشهور به وهو الذي يلقب بالامه بالقبول وشبهة لمن بعض العلماء محمد بن احمد
 متواتر وليس كذلك لانه لا يصدق عليه خبر التواتر ولكنه مشهور بتواتر الزيادة به على الكتاب
 وقال اخوه من هذا الحديث يقرب من التواتر لكثرة رواية هم هو قوله عليه السلام من اشى قول البني عليه
 عليه وسلم هم المحظرة بالخطبة مثلا بمثل يبيروا والفضل ربوا اس الحديث ورد في هذا الباب مروى عن جابر بن
 الصماعة وكذا كل الكافي وداره على انزوية نفر من الصحابة عمر وعبد الله بن الصامت وابو سعيد الخدرى

على اعتبار الائتمه
 لا يبيع لانه يصير
 بيع الدرهم بالدرهم
 نسبية وهو ربوا اس
 و البعول على الثلثة
 الا ان لا على الثلثة
 الثانية لان على الثلثة
 التاثير يلزم ان لا يبيع
 المقرض اصلا وهو جائز
 بالايجاع وكذا ان استغ
 بالعين ورد
 صم وغدا اس اي بذلك
 في ذكرناهم بخلاف ما اذا
 وصى ان يقرض من الف درهم
 فلانا الى سنة حيث يلزم
 الورث من ثلثه ان يقرضه
 ولا يطلبه قبل المدة لانه
 وصيته بالبرع بمنزلة
 الوصية بالخدمة والسكنى
 من كونهما وصية بالبرع
 بالخلاف ويلزم في
 الوصية بالبرع في غير ما
 لا يلزم في غير ما لا وصى
 بثمره يسهل ان يخلان
 مع ولزم وان كانت
 معدومة وقت الوصية
 لذلك يلزم التاجيل في
 المقرض وهو سخي قوله
 هم يلزم حق الوصية لا
 ينشئ حق لا يجوز
 للورثة مطالبة الموصي
 له بالاستدراك قبل
 السنة حقالة هم
 باب الربوا اس اي
 هذا باب في بيان
 احكام الربوا ولما
 قرع من بيان ابواب
 البيوع التي امر
 الشارع بمباشرة
 بقوله قلنا واجتوا
 من فضل الصدقة
 انما هي حجة واحدة
 ما شرع في بيان
 ابواب البيوع التي
 سمي الشارع عنها
 بقوله تعالى يا
 ايها الذين امنوا
 لا تأكلوا الربوا
 اي قال ربوا
 المال يربوا
 الربوا اذا زاد
 وارتفع والاسم
 الربوا مستقروا
 وفي الشرع فضل
 مال بلا عوض
 في معاوضة مال
 بال مال واذا
 نسب اليه يقال
 هذا مال ربوي
 بل لا زاد
 والفتح خطا في
 الميسر الربوا
 فضل خال عن
 العوض المشروط
 في البيع وقال
 علماءنا هو نوع
 بيع فيه فضل
 مستحق لاحد
 المتعاقدين خال
 عما يقابل من
 عوض شرط في
 هذا الوقت وعلى
 هذا سائر انواع
 البيوع الفاسدة
 من قبيل الربوا
 وفي جميع
 المعلوم الربوا
 اشرا عبارة
 عن عقد فاسد
 وان لم يكن
 زيادة لان بيع
 الدرهم بالدرهم
 الربوا وان لم
 يتحقق فيه
 زيادة وعنده
 الشارع في رضى
 الله عنه البيع
 هو المقرض
 المستخرج بعهدة
 الربوا اسم جعل
 علماء على تصرف
 يفيد العقد لا
 على احد
 المشرع انتهى
 ليس المراد
 مطلق الفضل
 بالايجاع وان
 فتح الاسواق
 في سائر بلاد
 المسلمين
 للاستفصال
 والاسترباح
 وانما المراد
 فضل
 مخصوص وهو
 فضل مستحق
 لاحد المتعاقدين
 خال عما يقابل
 من عوض هم
 قال شيخ ابي
 القدر هم
 الربوا محرم
 في كل كيل
 وموزون فاذ
 كان محبة
 متفاضلا من
 اى علم
 الربوا في
 عوشت
 الحزمته
 حاصل في كل
 كيل بجنه
 او كل موزون
 بجنه اذ وجد
 عليه تحريم
 الفضل كما
 اذا باع كيل
 اى كيل كان
 بجنه يحرم
 الفضل هم
 فالعلمه من
 اى علم
 الربوا هم
 عندنا الكيل
 ايجس او
 الوزن مع
 ايجس من هذا
 اللفظ القدرى
 هم قال شيخ
 اى المصنف
 هم ويقال
 القدرى مع
 ايجس وهو
 اشل من لا
 يتناولها
 وليس كل واحد
 بالفرد
 ويتناول
 اخرهم ولا
 اصل فيه من
 اى في باب
 حكم الربوا
 هم اى بيع
 المشهور به
 وهو الذي
 يلقب بالامه
 بالقبول
 وشبهة
 لمن بعض
 العلماء
 محمد بن
 احمد متواتر
 وليس كذلك
 لانه لا يصدق
 عليه خبر
 التواتر
 ولكنه مشهور
 بتواتر
 الزيادة به
 على الكتاب
 وقال اخوه
 من هذا
 الحديث
 يقرب من
 التواتر
 لكثرة
 رواية هم
 هو قوله
 عليه السلام
 من اشى
 قول البني
 عليه وسلم
 هم
 المحظرة
 بالخطبة
 مثلا بمثل
 يبيروا
 والفضل
 ربوا اس
 الحديث
 ورد في
 هذا الباب
 مروى عن
 جابر بن
 الصماعة
 وكذا كل
 الكافي
 وداره على
 انزوية
 نفر من
 الصحابة
 عمر
 وعبد الله
 بن الصامت
 وابو سعيد
 الخدرى

[illegible]

قال الخطبة بالخطبة وليس في الأحاديث المذكورة الا بـ بالخطبة كما رايت ولكن الخطبة المذكورة في اشياء
 الحديث ولكنه ذكر ما ذكر في المبسوط فانه قال فيه بدأ محمد الكتاب بحديث رواه عن ابي حنيفة رحمه الله
 عن عطية العوفي عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخطبة بالخطبة الحديث
 ثم قال المصنف رحمه الله في الاشياء الستة من ابي عبد الله صلى الله عليه وسلم فيها كبروا ستة اشياء هم الخطبة
 والشعر والتمر والذهب والملح والفضة على هذا المثال من ابي مثلاً بشل يد الكيد في جميع ذلك هم ويروي
 يعني يروي قوله مثلاً بشل هم يروايتين بالرفع مشتمل والنصب مشتمل ومعنى الاول من ابي الرزق
 هم بيت التمر من ابي بيت التمر بشل بشل بشل فلهذا يكون ارتفاع بشل على انه خبر للبتداء وهو قوله بيت التمر
 من فروع بالابتداء ومعنى الثاني من ابي النصب هم بيعوا التمر من فاعله على ذابيعوا التمر بالتمر حال كونه مثلاً
 بشل فقول التمر منصوب على المفعولية ومثلاً نصب على الحال والتقدير حال كونها مثلاً من واما وجه الرفع والنصب
 في قوله يد ابيد فاعترض اليه المصنف ولا غالب الشرح غير ان الاترازي قال قوله يد ابيد مثلاً بشل حال ابي
 فابعدا يد ابيد قلت فيه ما فيه الا على تقديره يكون انتصاب يد على المفعولية للرفع على الحال ولا يكون الحال الاولى
 قابضاً والكلام في ان نفس يد ابيد حال فكان لما علم ان من شرط الحال ان يكون من المشتقات ولفظ يد غير
 مشتق فقد ربح هذا التقدير فوقه فيما يوجب حمله والقاعدة في وقوع الحال في غير المشتقات ان ياول المشتق
 فاولوا قوله يد ابيد على معنى متناجزين هم والاسم من وهو حرمة الفضل هم معلول باجماع القاسمين من وهم الائمة
 الاربية واصحابهم واحترز به عن اهل الظاهر فانهم يتفقون القياس ويقنون الا يكون الربوا الا في الاشياء الستة
 الستة ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وخصها بالذكر وهو ايضا منقول عن طاووس وقنادة وعثمان السبي
 وابي سليمان قلنا انما ذكر هذه الاشياء ليكون دلالة على ما فيه الربوا ما سواها مما يشبهها بالعلة فثبتا تلك العلة
 يوجب الربوا هم لكن العلة عندنا ما ذكرناه من وهو قوله التقدير مع الجحش وحد وهذا الحكم الـ كل كيل او مؤنث
 قبل مجسه حتى اثبتوا هذا الحكم في الجحش والنورة ونحوها لوجود الكيل والقبول في السجدة والنحاس والرخاص ونحو
 ذلك لوجود الوزن هم وعندنا انشاء في رضى الله عنه الطم من ابي العلة في الربوا الطم هم في الطعومات والهيئة
 من ابي كونها ثمانية في الاثان من ومدى هذا الحكم الـ كل ما صار ثمانية بالاصطلاح كالمدرارهم المنقوشة والفلو
 الراجحة وقبل بالثنية المطلقة من لا تتعدى الى الفلوس والقطارفة كذا في المحتاتف وفي الروضة والمراد
 بالطمع ما بعد للطعم فالبا بقوتها او تاد او تفكها وغير ما يدخل فيه الفواكه والجوب والبقول والتوابل وغير
 الثمنية والتمر والمضروب واسكى والا وافي من الذهب والفضة وفي تعدى الحكم الى الفلوس اذا راجت وجه
 الصحيح انها لا ربوا فيس الاثنا الثمنية الغالبة ولا يتعدى الى غير الفلوس من الحديد والنحاس والرخاص وغير
 قلنا وبقول انشاء في رضى الله عنه قال ابو ثور وابن المنذر هم واجبة بشرط من ابي شرط العمل العلة
 عليها لا بقول العلة المذكورة عنده الا عند وجوده اجنبية وجب لا يكون لها اثر في تحريم النسا فلما سلم
 هو روي جاز عنده وعندنا لا يجوزهم والمساواة مخلص من بفتح الميم وسكون الناء اى موضع اختلاف
 بينه مخلص بالمساواة عن السحرية هم والاصل هو السحرية عنده من ابي عند انشاء في رضى الله عنه وكان

وعند الاشياء الستة
 الخطبة والشعر
 والتمر والذهب
 والفضة على هذا
 المثال ويروي
 بـ وابتداء بالرفع
 مثلاً والنصب مثلاً
 ومعنى الاول اسم التمر
 ومعنى الثاني بطلان
 والحكم معلول بالجماع
 القاسمين لكون العلة
 عندنا ما ذكرناه وعند
 السجدة الطم هم
 في المطعومات
 والفتية في الاثان
 والجنسية شرط
 والمنساواة مخلص
 والاصل هو السحرية
 عن

حق الكلام ان يقال والاصل هو المحرمة عنده والمساواة مختصة اى من المحرمة هم لانه نش اى لان
 الشارع هم نفس على شرطين من احدهما هو قوله هم التقابض من يعنى من قوله يد اريد والاخر هو قوله هم
 والمائة من يعنى من قوله مثلاً بمثل هم وكل من ذلك من اى وكل من الشرطين هم يشترط بالعزة والخطر من اى عند
 الشافعى هم كاشرة الشهادة فى النكاح من فان اشتراط الشهادة فى عقد النكاح لاجل اظهار خطر ما وعرضه دون
 سائر المعاملات هم فيعمل من اى اذا كان الشرطان يشتركان بالعزة والخطر فيعمل الربوا هم بعلت يتناسب اظهار الخطر
 والعزة وهو الطم من المطبوعات هم لبقاء الانسان به والتمنية لبقاء الاموال التى به مناط المصالح بها من اى
 تعلق مصالح الانسان بالاموال المعطاة مصدرى من ناطا الشيء بمسوط نظام اى علقه هم ولا اثر فى الجسمية فى ذلك من
 اى فى الاظهار والخطر والعزة هم فعملنا من اى جعلنا الجسم هم شرطاً من اى علقه هم ولا اثر فى الجسمية فى ذلك من
 هذا ان العلة انما تعرف بالتأثير والطم والتمنية اثر كما ذكرنا وليس للجسمية اثر لكن التاميل لا عند وجود الجسم فكان شرطاً
 لان الحكم بدور مع الشرط وجود اعنده لا وجوباً به وقال الكاكي قوله والحكم قد يدور على وجه شبهة تدور على وجه الطم عليه او
 التمنية عليه وهو ان الحكم يدور مع الجسمية كما يدور مع الطم والتمنية عنده فلم لم يجعل الجسمية علة كما جعلها حكمك
 علة الربوا فاجاب عنها فقال نعم كذلك الا ان العلة للموصف الذى له اثر فى الاستكباب ذلك الحكم لا مجرد الدوران فان
 الحكم قد يدور مع الشرط كالمجموع مع الاحصان مع الزنا فانه يدور معه وجوده او عدمه ما ولا يدل على كونه علة وقال
 تاج الشريعة رحمه الله ولانه عليه السلام ذكر من المطبوعات اربعة وهى اصول الطم فان المحطة اصل لقوت بنه
 اوصم والشعير للربوب والتمنى من الاصول تفعلها والمصلحة اصل لطيب الاطعمة فبين بذلك ان العلة هى الطم اما اذا جازت
 القدر مع الجسم تحضف ذكر هذه الاشياء تكرر اذ وصفته القدر فيها لا يتنوع وحل كلام الشارع على ما ينبغي فائدة
 زائدة اولى هم ولنا انه من اى ان الحديث المذكور وان النبى صلى الله عليه وسلم اوجب المائة شرطاً فى البيع من بقوله مثلاً
 بمثل لما مر انه حال والاحوال شرواحهم وهو المقصود بسوقه من اى وجوب المائة هو المقصود بسوق الحديث
 لا حد سمان ثمانية اشارة الى الاول بقوله هم تحقيقاً للمعنى البيع من اى لاجل تحقيق معنى البيع هم اذ هو من اى لان البيع
 هم بينى من التقابل من لان البيع مبادلة المال بالمال لان ما كان من باب المفاصلة يفتقر مقابلة كل جزء من اجزاء الاخر
 فى معنى الجسم ولو فضل احد العوضين على ذلك الفضل من العوض فلا يتحقق معنى التقابل فلا يتحقق المعاوضة بل يكون استحفاقاً
 لذلك القدر وادخاله قضيته المعاوضة هم وذلك من اى التقابل يحصل هم بالتأثر من اى لو كان احدهما انقص من الاخر
 لم يحصل التقابل من كل وجه وانشار الى المعنى الثانى بقوله هم اوصياهم بالاموال الناس عن النبى من اوصياهم عطف
 على قوله تحقيقاً اى او لاجل بيان اموال الناس عن النبى اى المال والمال من الناس لان احداً البدين ان كان انقص
 من الاخر كان التبادل مضيعة الفضل عليه الفضل يوضحه اذا كان الزائد خالياً عن العوض وبه تلت الزائد
 فاشترطت المائة حتى يتبين اموال الناس واليه اشارة النبى صلى الله عليه وسلم بقوله والفضل بربوا اى الفضل على
 المتماثلين بربوا يعنى ان الذى يوطق به القرآن بقوله وجرم الربوا المراد به هذا الفضل وانشار الى المعنى الثالث
 بقوله هم اوصياهم لفائدة من اى لاجل التبيين لفائدة البيع وهو ملك الرقبة قبل القبض وملك التصرف بعده هم التبادل
 التسليم به من اى بالتأثر يعنى ان فى التقدير لكونها لا يتعينان بالتعيين بل المائة قبضاً بعد مائة كل منها الاخر التمتع

لانه نص على شرطين
 التقابض فاما شاة
 وكل ذلك يشترط
 والخطر كاشرة
 الشهادة فى النكاح
 فيعمل بعلت يتناسب
 اظهار الخطر
 وهذا الطم بقاء
 الانسان به القمية
 لبقاء الاموال التى
 هى مناط المصالح بها
 ولا اثر للجسمية فى
 ذلك فجعلناه شرطاً
 والحكم قد يدور
 الشرط ولنا انه واجب
 المعاملة شرطاً فى البيع
 وهذا المقصود بسوقه
 تحقيقاً لمعنى البيع اوهو
 بينى عن التقابل وذلك
 بالتأثر وبيان الاموال
 الناس عن النبى او تحقيقاً
 للمعنى بالتبادل التسليم

فائدة البصر وهو ثبوت الملك وفي المبسوط صاحب الشرح اوجب المماثلة في الجبس الواحد تقيما للفائدة في حق المتكامل
اذ لو كان احد المتضمنين اقل من الاخر تكون الفائدة تامة في حق احد المتعاقدين دون الاخر وفي ايجاب المماثلة
اتام الفائدة لكل واحد منها هم ثم يلزم عند فوته من اي عند فوته التماثل الذي هو شرط الجوازهم حرمة الربوا
من لقوله عليه السلام او الفضل ربوا هم والمماثلة بين الشئين باعتبار الصورة والمعنى من هذا بيان عليه القدر
و الجبس لوجوب المماثلة لان المماثلة بين الشئين انما يكون باعتبار الصورة والمعنى لان كل محدث موجود بصورته ومعناه وانما
تقوم المماثلة بهما فالقدر رعبارة عن التساوي في المغير يحصل به المماثلة صورة واجنس عبارة عن التشاكل في المعاني فتبين
به المماثلة بمعنى فان قيل حكم النص وجوب المماثلة فامى اثر التليل و الجبس في وجوب المماثلة بل اثرهما في الوجود وتلنا المماثلة
من الوجود الوجود لا يمكن الاتجا بالايضا والابا لوجوب لان الوجود يلقط الى الوجود ولا يمكن ايجا والمماثلة الابا القدر و الجبس
فيكون لما اثر في وجود المماثلة واخفيف اليه لان حكم النص ايجاب المماثلة وحرمة الفضل عند فوته كما في جامع تقيي
هم والمعايير ليسوى الذات من قال الجوهرى المعيار من عابرت المكائيل والموازين خيارا وطارا من جنى ومنه
المعايير يسوى الذات اى الصورة فان كيلامن البرمائل كيلامن الذرة من حيث الصورة دون المعنى لعدم اجنسية
هم واجنسية تسوى المعنى من فان كيلامن برسيا وسى كيلامن برمن حيث الصورة والمعنى اما صورة فظا فاما
معنى فاجنسية والفقير من السخطة يساوى الفقير من الشيعر من حيث الصورة والمعنى فاذا كان كذلك هم يظهر الفضل على
ذلك من اى على التساوي من حيث الصورة والمعنى هم يفتحق الربوا لان الربوا هو الفضل المستحق لاحد المتعاقدين
المعاوضة انما هي عن عوض شرطية من قوله انما هي صفة للفضل قوله فيه اى في العقد هم ولا يعتبر الوصف من هذا جواب
عالم قال اذا كانت المماثلة شرطا على ما قلتم فكيف اهدر التفاوت في الوصف وهو الجوده في اهدا البديين دون الاخر فاجاب
بقوله ولا يعتبر الوصف اى وصف الجوده والرواة هم لانه من اى لان الوصف هم لا يعتبر تفاوتا من اى من حيث ان
فان الناس لا يبدون التفاوت فيه فمعتبر العلة ولهذا اقرن الاموال بالعدد دون الوصف فيقال له ما تدرهم او دينار من
غير اعتبار التفاوت بين السعيد والروى قال الامم وفيه تامل لاد لو كان كذلك لما تقلا ضللا في القيمة في العرف انتهى قلت
الكلام فيه من حيث الوصف لامن حيث الذات والتفاضل في القيمة يرجع الى الذات هم اولان في اعتبار من من اى في اعتبار
التفاوت في الوصف هم سبب البياضات من في هذه الاشياء وهو مقبوح لان بيع هذه الاشياء لا يجوز متفاضلا ولا مجازا
فلزم من الاحالة التساوى ولو اختلفت الساداة في الوصف تسديا حات هذه الاشياء بمنسها لان السخطة لا تكون
مثل خطه اخبرى في الوصف لا تماثل والبياضات بكسر الباء جمع باب عه وانما مجموع المصدر على تاويل الا انه
هم او لقوله عليه السلام من اى ولا يعتبر الوصف بقول ابنه صلى الله عليه وسلم هم جيد او رديا سواء من
وهذا الحديث غريب ومعناه يؤخذ من اطلاق حديث ابنه سيد السخدر رضى الله عنه وقدر
في هذا الباب وذكر الازن في غيره هذا الحديث وسكتوا عنه هم والطم والتمية من اعظم وجوه التام
ش من هذا جواب عن جعل الشافعي رحمه الله الطم والتمية على الحق كنه تقريره ان ذلك فاسد
لانهم يقتضيان خلاف ما اضيف اليها لانها لما كانتا من اعظم وجوه المنازع كان الطريق في

ثم يلزم عند فوته حرمة
الربوا والمماثلة بين
الشئيين باعتبار
الصورة والمعنى والمعايير
يسوى الذات والجنسية
تسوى المعنى فيظهر
الفضل على ذلك
فيستحق الربوا لان
الربوا هو الفضل المستحق
لاحد المتعاقدين
في المعاوضة لظلال
عن عوض شرطية
ولا يعتبر الوصف
لانه لا يعد تفاوتا
اولان في اعتبار
باب البياضات او
لقوله عليه السلام
جيد هاد رديا
سواء والطم
والتمية من اعظم
وجوه المنازع

عن الاول ان الشبهة الاربع في الحمل الثابتة في الحكم ونحوه مشبهة اخرى وسببها التي في العلة والشيئة العلة
 فيثبت مشبهة الحكم لاشبهة المشبهة عن الثاني ان القيمة غير حاضرة بل المشبهة بالغة في محل المشبهة كما ان الحقيقة بالغة
 في محلها اذا وارت العلة بكمالاتها فان قيل لبعض الشراح استدل لثبوتها في رتبة العلة بما روي عن عبد الله بن عمر
 ابن الخطاب عن رسول الله عليه وسلم ان يهز عيشا فيحدث الابل نامة ان ياخذ في قلابص الصدرة فكان عيشا
 البعير بالبعير الى ابل الصدرة ثم روى ابو داود وسفيان في صحيحهما ما رواه ابو داود ايضا من حديث الحسن بن سمره
 ان النبي صلى الله عليه وسلم قال سمع ابي حنيفة حروا ولبقته الاربع وقال الاكل ثمان ثقل قال الحسن الميزل
 للجنين بصفة الا حاروش ثم قال فاجاب ان جملة التارخ ولفظ القابص يلائم منها عن ذلك قلت قيل الجواب عن
 عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان في دار الحرب وقد اخذ عبد الله بن اهل الحرب والارباب بينهما عداوة فاقبل
 انه كان قبيل تحريم اليهود وقيل حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه كان في دار الحرب وقد اخذ عبد الله بن اهل الحرب والارباب بينهما عداوة فاقبل
 به ولما اخرج الترمذي في حديث سمره قال حديث سمره عن صحاب الحسن بن سمره صحح كذا قال علي بن الحسين
 وغيره والعلم بهذا عن اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في بيع الحيوان بالحيوان لنية وتقول
 سفيان الثوري واهل الكوفة وبه يقول احمد بن حنبل في كلام الترمذي في روى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله عن ابن عباس رضي الله عنهما
 ايضا في حديث ابن عباس اخبر الترمذي في كتاب الفحل المفرد من حديث عكرمة عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان لنية وحديث ابن عمر روى الترمذي ايضا في الفحل نحو وحديث جابر
 بن رواد ابن ماجه بلفظ لا باس بالحيوان واحدا ياشين بابا بذكره ونسبه ثم الا انه سفيان استثنى من قوله وحرم النساء
 في قوله فاذا وجد احداهما فادعاهما الى التفاضل وحرم النساء الا ان الرجل هم اذا اسلم التقود في الزعفران
 ونحوه من صفى كالقطن والحب يبيع بخوزان جميعا بالوزن في بيان ان قوله وحرم النساء باطلا في تناول ان كل
 ما يوجب فيه احد وصفه الكيل او من اجنس القدر لا يجوز الا اسلام احدهما بالآخر وهما يجوز اسلام التقود بالزعفران
 ونحوه مع وجود احد الوصفين وهو الوزن فقال المصنف في انهما لا يباع الا بالوزن لان التقود والزعفران هم لا يتحققان في صفة
 الوزن فان الزعفران لوزن بالاسعار او مجموع المنة مقصور والشيئة ثمن وان وقال الجوهري المنة الذهب لوزن
 به حم وهو سفيان اي الزعفران هم سفيان بيمين باليمين في ولما اذا اشترى الدنانير الدرهم هو الزنة
 وقيل كان له ان يبيعه موازنة بدون اعادة الوزن في الزعفران ونحوه ليشترط اعادة الوزن اذا اشترى
 موازنة ثم بارع موازنة وهذا اختلاف بينهما كما فاذا وجد الوزن في كل وجه حرم التنازل لوجود واحد وصفه قوله
 لانه حصل شبهة الربا واذا وجد الاتفاق في الوزن من وجه دون وجه تزلت شبهة الى شبهة المشبهة والمشتبه
 هو المشبهة لاشبهة المشبهة في التقود ووزن بالسجرات في تحريك الوزن جمع كسبه وهو بالفارسية سنگ ترازو وعن
 الحسين السكوني لا يقال بالسين بل بالصاد بصحفات وفي المغرب الصحفات بالتحريك جمع صيغة بالتسكين وعن القسطل
 السنين افصح واكثر القبة السين اصلا قامت التعوابع مع القدر لا يبيعه الا من يعرف اللغة الفارسية فيهم وهو سفيان
 اي التقود في تناول باليمن بالسجرات هم ثمن باليمين باليمين لان التقود لا يتحققان باليمين وقيل غير مرة فيهم ولو
 بارع بالتقود موازنة في اي لوباع الزعفران بالتقود في بعض النسخ ولو بارع التقود موازنة بالاحرف الباسية

الا انه اذا اسلم
 التقود في الزعفران
 ونحوه بخوزان
 جميعا بالوزن
 لانهما لا يتحققان
 في صفة الوزن
 فان الزعفران
 يدان بالاشياء
 وهو ممتنع
 يتبع باليمين
 والتقود فيهم
 بالسجرات
 وهو سفيان
 لا يتبع
 باليمين
 ولو بارع بالتقود
 موازنة

هم قال مثل اي حيز في الكجاس الصغير وكل ما يرب الى الرطل من كسر الدر و فتمتا قال كجهرى راد الرطل نصف مئى
 مقصور ثم قال هو الذي يكون به وقال في كتاب ليحسان سرفدين الرطل اثنتى عشرة اوقية وقال ايضا الرطل عشرون
 استار او الاستار ستة درهم ودانقان او قال الرقة مثاقيل فعمل هذا فيقال ان الاوقية اربعون درهما فطر وقال
 ابو عبيد وزن الرطل مائة ثورهم وثمانية وعشرون درهما وزن سبعة ونس المذهب الرطل الذي يكون به او كمال
 بهم فهو وزن في مئى خبر المبتدأ راجع قوله وكما ووجدت الفايه لتقصه الشرط قال المصنف رحمه الله
 هم متباين باسباع بالاداقى مئى كذا قال في الحديث تافضى خان تفسيره ان باسباع بالاداقى فهو وزن مئى لانها
 اى لان الاداقى هم قدرت بطريق الوزن حتى يتسبب باسباع بها ونس حتى لو بيع شئ منها فحسبوا بالكيلوا يجوز التجاوز التفصيل
 الوزن ويزال لا يثبت وزن الدر بالاسباع والصبغات لانه لا يتسكك لاني وعار وفي وزن كل عاروز خرج فاتخذ الرطل لذلك
 والاداقى جميع اوقية ثمانية عشر درهما وفي اوقية ثمانية عشر درهما من الضرر وعت الاطباء اما اوقية
 وزن عشرة مثاقيل وخمسة اسباع درهم وهو استار وثمانى استار وفي كتاب العين الاوقية وزن من اوزن
 الدرهم وسبعة مثاقيل هم بخلاف سائر المكائيل من متصل بقوله لانها قدرت يعني ان سائر المكائيل لم تقدر بالوزن
 فلا يكون للوزن فيه اعتبار وقال تلج الشرعية قوله بخلاف سائر المكائيل يعني ان ما هنا القدر بالوزن فيجوز البيع
 الاوقية ان كانت الاوقية كيلا لانها قدرت بالوزن هم واذا كان موزوناس يعني اذا ثبت ان ما يرب
 الى الرطل مئى هم فلم يرب كيلا لا يعرف وزنه كيلا مثله لا يجوز ولو كان سوا اسباعهم لوجب الفضل في الوزن فخر
 الجاهل في مئى انما يرب بقوله لا يعرف وزنه كيلا مثله لانه اذا عرف وزنه جازم قال في مئى القدر في
 في مختصرهم وعقد الصرف ما وقع على جنس الاثنى عشر درهم القود وقوله وعقد الصرف كلام اضافي سميته وقوله ما وقع خبر
 وقوله يمتدح خبر خبره خبر اى يجب فيه قبض عوضه في المجلس بقوله عليه السلام من اشترى مني
 عليه سلم هم الفضة بالفضة هار وياوس في هذا الحديث اخبره محمد بن الحسن في الاصل عن ابي صالح عن
 ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال اشهد اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الذهب والفضة بالفضة الاهاوا
 فمن زاد فقد اربى وروى الجماعة في كتبهم عن ابن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن رجل اشترى
 الاهاوا والاشعير بالاشعير او الاهاوا والتمر بالتمر او الاهاوا وقوله ياربم ود على وزن باع وسناده هذا اى كل احد
 من المتعاقدين يقول لصاحبه فيقال بضان وقصر المصنف بقوله هم معا يدربيدس وكذا قال الترمذي لم يجد ان روى حديث
 عمر رضي الله عنه معنى قوله الاهاوا يقول يدربيدس وقال تلج الشرعية قوله يدربيدس اي قبضا بقبض كل الي يدربيدس لكونه
 الكافض ويقال معنى يدربيدس اي معا يمين وكذا وقع في حديث مسلم عن عباد بن عبد الله عن الاسود بن اوس عن ابي عبد الله
 وسنين الفقه في الصرف انما في مئى هذه حواله راجحة تأتي في باب الصرف هم قال في مئى اى القدر
 هم وما سواه مما فيه الروايات اى ما سواه عقد الصرف مما يحسن فيه الروايات كالكليات والموزونات غير الذهب والفضة
 م يمتدح فيه التعيين ولا يمتدح فيه التقابض من اقبل التفرق بالايديان هم خلافا لاشافى رضي الله عنه في بيع الطام
 بالطام من فان عنده التقابض في المجلس شرط فيه ان اخذ المجلس ولم يخذ كان باع كحظة كحظة او ثمن فافترقا
 من غير قبض فانه لا يجوز عنده وبه قال مالك هم له مئى اى لاشافى رضي الله عنه هم قوله عليه الصلوة والسلام في الحديث

قال وكل ما يشترى
 الى الرطل من فضة
 معاه ما يباع بالاذن
 لا تقاتل بطريق
 الوزن حتى يحسن
 ما يباع بهما من باع
 سائر المكائيل واذا كان
 موزونا فببيع كمال
 لا يعرف وزنه يمكن
 مثلا لا يجوز لوجه
 الفضل في الوزن
 مماثلة الجازفة
 قال وعقد الصرف
 ما وقع على جنس
 الاثمان يعتد به
 في غير مئى من الفضة
 لفقار عليه السلام لفضة
 هاء وهاء معناه
 ياربيد
 وسنين الفقه
 في الصرف والاشافى
 قال وما سواه
 مما فيه الروايات
 يمتدح فيه التعيين
 ولا يمتدح فيه التقابض
 خلافا لاشافى
 في بيع الطام بالطام
 له قوله عليه السلام
 في الحديث

لا يقبل فلهذا لم يشرع في بيعه فمقتضى الأصل وهو الابادة وقال الامام المتين في هذا اذا كان البهتان نقدين
 اما اذا كان كذا جاز او احدهما ثانيا لا يجوز لان الجحش بالفرادجهم النساء قبل الجوز والبعض في ضمان المستملكات
 مثليين فينبغي ان لا يجوز بيع الواحد بالاثنتين لثمة الربوا قلنا لا مماثلة بينهما حقيقة للتفاوت صغرا وكبرا الا ان الناس
 اصطلاحا على هذا التفاوت في حق ضمان العدوان فيعمل ذلك في حقهم دون الربوا الذي هو حق الشرع كذا
 في الذخير قوم والشاة في حق الفنا فيه شي اى في بيع البعثة بالبعثتين ونحوها لم يوجد الطعم على ما مر من اصله
 على الربوا واعتد في المطومات الطعم في شرح الطحاوي ولو باع بطينة بطينتين او قفاحة بتفاحتين او بصفية
 بصفيتين او جوزة بجوزتين او حصة من الحنطة بجفتين يجوز عندنا لعدم الكيل وعندنا لثمة في رضى الدعة لا يجوز ولو جرد
 الطعم وكذا ان كان باع حصة بصفة او جردت بصفة او قفاحة بتفاحتين يجوز عندنا وعندنا لا يجوز ثم قال في البيع في حق الفلوس
 بالفلوس باعيا منها شي قيد باعيا منها احراز اعيانها او باع بغير عين احدتها او كلاهما فانه لا يجوز بالاتفاق لان غير المعين الحاصل
 كلا البديلين يلزم بيع الكائنة بالكائنة او كان احداهما يلزم النساء والجحش بالفراده بحسب السام عند بل جعفة
 واية يوثق في الاستحسانا وبه قال الشافعي رضى الله عنه في قولهم وقال محمد لا يجوز في بيعه قال الشافعي
 رضى الله عنه في وجهه لان الثمنية في الفلوس هم ثبت باصطلاح الكل من اى كل الناس هم فلا يتقبلون
 شي لعدم ولا يتعامل في غيرهم فاذا اقيمت اثمانا لا يتقبلون شي بالاتفاق هم فصار في حكمهم كذا اذا كان بغير اعيانها
 شي حيث لا يجوز بالاتفاق هم وبيع الذهم بالدرهم من اى وصار ايضا حكمه حكم بيع الدرهم بالدرهم حيث لا يجوز بالاتفاق
 ولذا يتبين ان الفلوس الرأبحة ما وادنت رابحة لا يتقبلون بالبعثتين حتى لو قبلت بخلاف جنسها كما اذا اشترى ثوبا بالفلوس
 معينة فما كانت قبل التسليم لم يطل العقد كالدسب والفضة هم ولما في اى ولا يجعفة ولا يبيد في ان الثمنية
 في الفلوس هم في حقا ثبت باصطلاحهم في الا باصطلاح الناس هم اولا ولاية للغير عليها فبطل من اى الثمنية
 هم باصطلاحهم في حقا ثبت البعثة اذا ثبت الثمنية في حقا باصطلاحها كان لها ان يتخذا ذلك للاصطلاح باصطلاح
 آخر هم واذا بطلت الثمنية بتعيين بالبعثتين لانه عاودتها كما كان هم ولا يجوز وزيانها لبقار الاصطلاح من
 اصطلاحها هم على العقد في يضحى التقرنما وقال الكاكي قوله ولا يجوز وزيانها جواب لا شك في ذكره في المستوط
 فقال فان قيل تحت هذا الكلام فساد عظيم فانه اذا جرح عن ان يكون ثمتا في حقا كان هذا عطفه صفر تقطعه صفر
 وذلك لا يجوز في الورثة مجازة فلم يكن في البطل وصف الثمنية في حقا لانه لا يجوز في حقا كان هذا عطفه صفر تقطعه صفر
 كان على صفة الثمنية والعقد في حقا لانه في حقا كان هذا عطفه صفر تقطعه صفر
 فيها وليس من ضرورة خرد جحش من ان يكون بينهما في حقا خرد جحش من ان يكون بينهما في حقا خرد جحش من ان يكون بينهما في حقا
 وليس ثمة ثم ان المصنف استدلل على بقاء اصطلاحهم في حق المعد لبقوله هم اذ في نقضه من اى في نقض
 الاصطلاح هم في حق المعد فساد العقد والاحال استمدا لاصحة العقد لاصحة الا بقار اعد هم فصار كالجوزة
 باجوزتين من اى ايمان لا تفكك العدوية عن الثمنية وبيع الجوزة باجوزتين يجوز لان ادم المعيار فلا يربوا فيهم بخلاف النقود
 شي جواب عن قول محمد ببيع الدرهم بالدرهم من اى لان النقود هم الثمنية حقة في اى من حيث اختلفت لاسن
 حيث الاصطلاح فلا يتقبل الثمنية باصطلاحها هم وبخلاف اذا كانا بغير اعيانها كالحش جاب عاقل حسمه و

والشافعي في بيع الفنا
 لو جرد الطعم على
 قال ويحرم بيع
 الفلوس بالفلوس
 باعيا منها شي
 الجعفة في البيع
 وقال محمد لا يجوز
 لان الثمنية
 بغير باصطلاح
 الكل فلا يتقبل
 باصطلاحها
 واذا ثبت ثمتا
 لا يتقبل فساد
 كما اذا كان بغير
 اعيانها او كليهما
 بالدرهم
 وكذا في الثمنية
 في حقا ثبت
 باصطلاحهم
 اذ لا ولاية للغير
 عليها فبطل
 باصطلاحهم
 واذا بطلت الثمنية
 بتعيين بالبعثتين
 ولا يجوز وزيانها
 الاصطلاح من
 اذ في نقضه من اى
 فساد العقد
 فساد كالجوزة
 بالجو ثمت
 بخلاف النقود
 لانها الثمنية
 خلقه وخلقها
 ما اذا كانا بغير اعيانها

من المشتقات وکیلا اسم غیر مشتق لان المراد به الاله التي بكتال به الا الكيل الذی هو مصدر کان کیل کیلا
ولین سلسله اقوال من غیر المشتقات مکن حیث یأول بالمشق و هیکل یأول فلا یتأتی من نقطه هم لتحقق الشرط
سلسله و هو المساواة فی الکیل فیما یوکیل و الکیل سیمار مشرعی فی الکیل و عن الامام الفضل ان یجوز اذا التواء
کیلا اذا کانا مکبوسین فی الیقین بالیقین و نه نار و ایتان و نه الشامل و الدیق بالدیق و المقطع بالقطعه و رواه یحیی
سلسله یا و المقطع بغير المقطع لا یجوز لان عدم التواء بینهما و نه مشرخی الا قطع یجوز بیع الدیق بالیقین اذا کانا علی
صفته و اسره من النعمه و نه خلاصه القواعد سوک کان احد هما حسن او اذوق و کذا بیع الخال بالخال
هم و بیع الدیق بالسویق لا یجوز عن ابي حنیفه متفاضلا و لا مستادا لانه لا یجوز بیع الدیق بالمقلید و لا بیع السویق
بالخلفه مکنه بیع اجزا اسماء (ش) ای اجزا المقلید و هیه السویق و اجزاء الخف و هیه الدیق هم لقیام الجماعه من حیث
مشرخی لان السویق اجزاء حظه مقلید و یقول ابي حنیفه قال الشافعی هم و عندنا فی ای عندنا فی یوسف و محمد
هم یجوز لانما (ش) ای لان و یقین الخف و سو یقیعاهم جنسان مختلفان (ش) لانما فی الاسم و البینه و انما هم
لا خلاف المقصود (ش) لان المقصود من الدیق اتحاد اجزاء العصا و لا یحصل ش من ذلك السویق بل المقصود من ان
بالت بالسمن او الحسل و لیشر بالار و کان التواء بینهما اقل من التواء بین الرو و المرو و اشار الی احوال
عن ابي الفوکه هم قلنا منظم المقصود و هو التقدر یشتبه لهما (ش) ای یشمل الدیق و السویق فتوکل معظم المقصود مبنی و توکل
یشبه اجزاه و توکل و هو التواء (ش) جمله مشرقه بینهما و لا یبالی بنبات البعض (ش) ای بعض المقصود و هم کالمقلید مع
خبر المقلید (ش) یعنی لا یجوز لانها اعتبر اجزاء و ان فوات بعض المقاصد لان معظم المقاصد باقی و المقلید
المشویه من کل یقله اذا استوی و قد طعن علی حنیفه فی هذا النقطه لانه لا یقال الا مقلود و المقلید البعض و طعن علی
خلفه لان محمد کان من النسخی فی اللغة و هذا اللفظ جائزا و جاو و باقیال قلت السویق و اللجم فی مقفه و قلوب و نه
مثله کذا قال الخویر (ش) فایه ما فی الباب ان محمد ذکر اباب لانه کان هذا الحروف عندهم و العکله بالمسویه
(ش) یعنی لا یجوز ایضا و الخف و العکله یفتح العین المعطه و کسر اللام اکیده و قال ابن درید لجام ملک بتر المصغره
و حیاتی تمون کالحک من صلاتها بجمیع غیر القطع و الخف المسویه المردده یقال سول طعام اذ و من المسون هو الذی یفتح فی الحروف
و الایات الطعام یقال حظه مسویه کسره و المردده و فی الکافی یروى الخف المقلید فی المقلید فی الاصح لعدم التساوی بینهما
او یروى فی الاصح فی العکله بالمسویه یجوز لوجود تساوی بینهما فی الاصح فی المقلید بالمسویه و یجوز متساویا للجماعه من کل و نه
و لکن ذکر فی البسوط انه لا یجوز و انداء لهم بصحة و یجوز بیع اللجم بالجموعان عند ابي حنیفه و ابي یوسف (ش) قال
المشتری و قال الشافعی و کان و احمد لا یجوز بیع اللجم بالجموعان لا بطریق الاعتبار و لا بغيرهم و قال محمد اذا باع من (ش) ای
اذا باع اللجم هم لجم من جنسه لا یجوز (ش) فیه لانه اذا باع اللجم لجم من غیر جنسه کما اذا باع لجم البقر لجم الشاة فانه
یجوز بالاجماع من غیر اعتبار القوه و الکثرة هم الا اذا کان اللجم المفترز اکثر (ش) ای اللجم الخاضع الصافی اکثر من اللجم
الذی فی الشاة هم لیکون اللجم (ش) الذی هو المفترز هم بمقابله ما فی شاة (ش) ای لکس لجم من اللجم
و اباب فی مقابله السفط (ش) یعنی الکمین و الشاف و هو مالا ینطلق علیه اسم اللجم کالجود و لکن فی السواء و الجمال
هم اولو لکم کذا لک (ش) ای و ان لم یکن اللجم المفترز اکثر هم یحقق الربو من حیث زیاده السفط من هذا علی

لتحقق الشرط و یلزم الدیق
بالسویق لا یجوز لعدم
الجنسیه و متفاضلا
و لا مستادا لانه لا یجوز
بیع الدیق بالمقلید
و لا بیع السویق بالخلفه
لذا بیع لهما اسم القیام
الخاصه من وجه و یحیی
یجوز لانها اجزاء مختلفه
لا خلاف المقصود قلنا
معظم المقصود هو الخف
شما صکار کایا لنبات
البعض کالمقلید و هو المقلید
المسویه قال یحیی
بیع اللجم بالجموعان
عن ابي حنیفه و رواه
و قال محمد اذا باع لجم
من جنسه لا یجوز الا اذا کان
اللجم المفترز اکثر لیکون
اللجم مقابله ما فی
من اللجم و الباقي و یحیی
السقطه اذ لو لم یکن
کذا لک یتحقق
الربو من حیث زیاده
السقط

فانه اذا لم يكن كذا ينبغي ان يكون اسما للشمس الكبرية فاجاب بقوله والكفر عدو متفاوت في الصغر والكبر فلما
 يجوز ثم اوضح ذلك بقوله هم حتى اوباح التمر به ش اي الكفر به هم سيرة من اي الى اهل هم لا يجوز للبلد ان يتفاوت
 احاده لانه مدروس متفاوت هم قال ش اي التمر به في محقر وهم لا يجوز الزيتون بالزيت والسهم ش بيع السهم
 هم لا يشرح حتى يكون الزيت ش ش في الزيتون به هم والشحن ش ش اي ويكون الشيرج في بيع السهم
 هم اكثر مما يكون في الزيتون ش ش في بيع الزيت هم والسهم ش في بيع الشيرج هم فيكون الدين بشد ش ش اي
 بشد الدين بانه ان الدين الخاص اذا كان اكثر من الدين الخاص بمقابلة الشيرج هو النقل هم والزيادة بالشيرج لان ذلك
 ش اي عند مقابلة الدين بالدين ومقابلة الزيادة بالشيرج مير ش اي المقدم عن الربوا اذا ما فيه من الدين يجوز
 ش قال اوج الشعرية فان قلت ينبغي ان يجوز بيع الدين بالسهم كيف كان لان السهم كيلة الدين ورنه -
 قلت السهم شمل على الدين وهو المقصود منه وانه وزر في التمييز يمكن فاعلم الدين الذي كيف احتياطا فان
 قلت لما كان المقصود هو الدين ينبغي ان يجوز بيع السهم بالسهم متفادلا ويصرف اكثر في الدين فيصحى للمقدلة السهم
 لمصورة ليقتضيه اليها ومنه وماله من فانيات بخنقة فقتب الصورة فوجب التسوية اذا بيع بالدين فقتب المعنى في التسوية بل يكون
 المقربيه وبين الذي في السهم على الشيرج ومنه فقاوى فاضى خان انما يشترط ان يكون الخالص اكثر من النقل
 في السهل الاخر ش ش القيمة اما اذا كان ش لقيمة كخاني الزيد يجوز بالشيرج ومنه ذلك عن ابي حنيفة فقال لا يجوز
 الزيتون بالزيت والسهم بالشيرج مع اجماله بانه اكثر منه او اقل متساويا وقال المشافعي رخصه ان عتد لا يجوز بيع الزيتون
 بالزيت والسهم بالشيرج اصله ان لا يجوز عنده بيع الجوز بداهن واللين سمينة والعنب بعصير والتمر بدبس ومنه الكافي
 اعلم ان بيع احد سبأ بالآخر على اربعة اوجه ان علم ان الزيت الذي في الزيتون اكثر من الزيت المنفصل لم يربح المحقق لفضل
 الخالص عن الموزن من حيث زيادة الدين والشيرج وكذا ان علم انه مثله لان النقل الميسل يكون فضلا وان كان الزيت المنفصل
 اكثر حازر والفضل بالنقل وهذه الثلاثة لا يجمع وان لم يعلم انه مثله او اكثر منه او اقل منه صح عند زفر وحدثنا الشيخ
 م و هذا ش الشافعي بيان بما قبله لان ما فيه ش ش اي في الموزن هم لو كان اكثر او مساويا لا يغير وبعض الذين
 ش ش اي اذا كان بعض ما فيه اكثر من او الشيرج وحده ش اي ولو كان افيه مساويا بقوله من فضل ش خبر قوله فاجيب
 فاذا كان فضلا يكون خالبا عن الوض م ولو لم يعلم مقدار ما فيه ش اي ما في الموزن هم ولم يجز لاحتال الربوا
 ش ش فوهم الفضل الذي كالحق في هذا الباب وهو معنى قوله والشيرج كالحقيقة ش لا حياطه هم وانما
 بدنه ش كلام اصله في مبتداه قوله هم واللين سمينة والعنب بعصير والتمر بدبس ش معطوفان على المبتداه وهو
 م على هذا لا اعتبار ش خبر في معنى ان الدين الخاص ينبغي ان يكون اكثر من تحت يجوز بانه اذا كان الدين الخاص
 اكثر من الدين الذي في الجوز والسمن الخاص اكثر حاشا للدين والعصير الخاص اكثر حاشا للعنب الذي الخاص
 اكثر حاشا في التمر حازر والا فلا هم واختلفوا ش اي المشايخ هم في القطن فبشر ش اي في بيع القطن فينبل
 القطن متساويا وزنا قال بعضهم يجوز لان اصلها واحد وكلاهما موزن وقال بعضهم لا يجوز واليه ذهب صاحب
 فدا صحت القبا ومنه لان القطن ينقص اذا غزل فصار كالحظية من الدقيق والنقوا في بيع القطن بالقطن انه حازر
 وبيع المحلوق بالقطن اذا كان يعلم ان دخله اكثر جازوا الا فلا ومنه الايضاح والذخيرة بيع غزل القطن بالقطن لا يجوز

حتى اول التمر في فضيلة
 لا يجزى للجملة قال
 ولا يجزى بيع الزيتون
 بالزيت والسهم
 بالشيرج حتى يكون
 الزيت والشيرج اكثر
 مما في الزيتون والسهم
 فيكون للدين من ذلك
 والزيادة بالشيرج
 عند ذلك يبرر
 من الدين موزن
 وهذا كان ما فيه
 لو كان اكثر او مساويا
 فالشيرج يعطى الدين
 او الشيرج من فضل
 ولو لم يعلم مقدار
 ما فيه لا يحق الاحتال
 الربوا الشبهة فيه
 كالحقيقة والجز
 بدنه واللين سمينة
 والعنب بعصير والتمر
 بدبس على هذا الاعتبار
 واختلفوا في القطن
 بقوله

تساريا وفي فتاوى تفتي خان كوجوز الامتداد ما لو خرجوا او احدهما من الموزون فلا بأس بهما متساويا مع الغزل بالشوب بالزلال
 كل نال ووجع في بيع القطن بالبقر لا يجوز متساويا وعندنا لا يجوز مطلقا وفي بيع العادم بيع الجوزة بالقرنل ما تركت ما
 كان على الاصح وقيل انما يجوز بالا اعتبارهم والكراس من شئ اى وبيع الكراس من القطن كيف ما كان من شئ
 متساويا او غير متساويهم ويجوز بالا جاع من شئ لا تخافهم من كل وجه لان الكراس بالصفة صارت شيئا اخر
 هم قال من شئ اى القدر من شئهم ويجوز بيع اللحمان المختلفة بعضها ببعض متساويا وعن الشافعي رضي الله
 عنه لا يجوز بيع اللحوم المختلفة متساويا وفي الوجيز وفي لحوم الخيوانات قولان اصحابنا مختلفون هم ورواه
 ابي مراد القدر من شئهم قوله من شئهم الا بل والبقر والغنم فاما البقر والجواميس فحين واحد وكذا المعز من الضان وكذا الغراب
 مع البقاني من شئ يعني جنس واحد وقال ابو جهم في الاصل الغراب والحنين الغراب خلاف الخنازة والبراذير وفي الغنم
 يقال من شئهم عربى وخيل غراب وقرته في الجمع بين الاناس والبهائم جمع تخي منسوب الى تحت لفران
 اول من جمع بين العبيد والنجى وقال ابو جهم في النجى من الاصل من شئهم وبعضهم يقول هو عربى الواحد صحيح والآخر
 بمنتهى وجهه نجاسة غير مصرح لانه يرد في جميع الجمع وكذا ان تخفف الياء قال من شئ اى القدر من شئهم وكذا
 البيان الاصل هو البقر والغنم من شئهم يعني يجمع بين بعضنا ببعض متساويا هم وعن الشافعي في البقرة لا يجوز لانه من شئهم
 اى اللحمان والالبيان هم جنس واحد لا اتحاد المقصود من شئ اى من اللحم هو القدر والتفريق في التعلق به وتفاوت
 المقاصد لانه ذلك يرجع الى الوصف وفي كونه اللحمان احتياسا وهو ظاهر المذهب وهو اختيار الشافعي في النجى قال
 مالك للحوم ثلاثة احبها من البيلور والدواب احبها وحشيشها والبهائم وبه قال احمد في احد من رواه
 كقول الشافعي رضي الله عنه وفي رواية كقولنا وفي شرح الطحاوي ولو باع لحوم الانشاء لبيها بالبيها
 او بعضها بصوفا يجوز ذلك كيف ما كان ولا يجوز نسبة لان الوزن يجمعها واما صوف الانشاء مع شعر المقر عشان
 يختلفان ولو باع بعضها ببعض متساويا يجوز ولا يجوز نسبة لان الوزن يجمعها واما المروسة والكارسة والكلبة يجوز
 يارب كيف ما كان ولا يجوز نسبة لانه لم يفسد بالوصف ولو باع لحم الاصل بلحم الغنم او لحم البقر ولبيها بلحم الغنم
 او بلحم البقر يجوز كيف ما كان ولا يجوز نسبة لان الوزن يجمعها وفي الايضاح روى عن ابي يوسف انه يجوز بيع لحم الغنم
 بعضها ببعض متساويا وان كان من نوع واحد لانه لا يوزن في العادة هم ولنا ان الاصول من شئ اى اول
 اللحمان هم مختلف من فحانت فروعها اجناسا والدليل على ان اصولها مختلفة قوله من شئهم لا يخل بفساد
 احدها بالآخر في الزكوة من شئ يعني لا يخل بفساد البقر بالابل وبالنعم هم فكذلك احبها او حاس من شئ اى اجزاء
 الاصول هم اذ لم يتبدل بالصفة من شئ فاذا تبدلت تغيير جنسين بسبب تبدلها بالصفة وان كان اصلها
 واحد اكالته من شئ مع الودر او المعز او مع المروسة قال الاكل فيه نظر لان كلامه في اختلاف
 الاصول لانه اتحاد ما كانه يقول اختلاف الاصول ليجب اختلاف الاجزاء اذ لم يتبدل بالصفة واما اذا تبدل
 فلا تجزئه وانما تجزئه الاتحاد فان الصفة كما توفرت في تغيير الاجناس مع اتحاد الاصل كالمعز مع المروسة
 مع اتحادهما في الاصل وهو القطن كذلك يوفرت في اتحاد ما مع اختلاف الاصل كالحمار في المشوشة المختلفة الجنس
 مثل الحمار والحصاة اذا كانت الصفة ثابتة فانما متحدت في الحكم بالصفة مع اختلاف الاصول هم قال من شئ

والكراس بالقطن يجوز
 كيف ما كان بالاجماع
قال ويصح بيع اللحمان
 المختلفة بعضها ببعض
 متساويا ورواه احمد
 الا بل والبقر والغنم
 والجماميس جنس واحد
 وكذا المعز من الضان
 وكذا الغراب موالي الخنازة
قال ذلك ان البقرة
 البقر والغنم من شئهم
 لا يجوز لانه من شئهم واحد
 لا اتحاد المقصود ولنا
 ان الاصول مختلفة
 حتى لا يكمل بفساد
 احدها بالآخر في الزكوة
 فكذلك اجزاءها اذا التقت
 بالصفة **قال**

من القدر ^{منه} كذا اقل من الغلب ^{منه} يعني يجوز بقا احدهما بالآخر متفاضلا بما فيه والقليل المقتضى
 والآخر متفاضلا من اجلهما لان الدقل غير الغلب هم فكذا بين ما بينهما اي فكذا الاعتلاف بين ما بينهما
 هم فكذا من اي والجل الاختلاف بين ما بينهما كان عصبها جسيمن ^{منه} باجماع الائمة الاربعة فان قلت لم
 يخص خل الدقل ولا علم في كل كذا قلت اجرا الكلام بحجج العادة لانهم اعتادوا اتخاذ الخل من الدقل وشعر المعز وصفه
 انهم جنسان الاختلاف القاصدين فان اجماع العلية والسورح انما يتخذ من شعر المعز والافانق والبيد يتخذ من صوف النعم
 فان قلت انشا والمعر جسيمن اجد لهذا انك نصاف اعد بها بالآخر فينبغي ان يكون اجزاؤها كذلك قلت لما اختلف
 المتفاضل في الابدان جعلت مختلفة كاليتة الشاه مع كجمها الا ترى ان اعد بها يصلح لما يصلح وانفسه كما ذكرنا
 هم وكذا اشتم البطن بالاليت ^{منه} يعني يجوز مع اسد بما بالآخر متفاضلا هم او باللحم ^{منه} اي او شحم البطن باللحم
 فكذا يجوز له الانشا اي لان اشحم والاليت واللحم اجناس مختلفة لاختلاف الصور في جمع صورية واختلاف اناظر
 لان الصور ما يميل منه في الذهن عند تصورده ولا شك في ذلك عند تصور بذه الاشياء هم والمعالني ^{منه}
 اسه واختلاف المعالني فلان حقيقة كل واحد من هذه الاشياء مخالفة حقيقة الآخر ولذا يتبع على احدهما اسم
 الشحم على الآخر اسم الاليت ^{منه} على الآخر اسم اللحم ^{منه} والمنافع اختلفا فاحتشاش اي واختلاف المنافع اختلفا فاحتشاش
 بحسب اختلاف اللحم والستوم والالينات فقال الخل ولما اختلفت المنافع فمكايه الطب وهذا قصور في حق الطالب
 اما الاليت فانها جارة رطبة اكثر من الشحم قطع لمن به برودة ويهوسة وتتفع العصب الجاسي وروية العدا والخصير
 واما الشحم فمن فركه الحيوانات يشد حر من شحم الاليت شحم الغنمي لانهما جارة في هذا ان احصايت شحم الكيولان انما يكون بحسب
 اجزائها وقوة كل شحم تتقي وترطب بين الانسان ولكن اضافته قد تختلف في الزيادة والقصا بحسب كل احد من الحيوانات واما اللحم
 فانه غذاء لبقوى البدن واللحم الفاضل في لحم الانسان ولشحم العجول والماز وحكم العظام منها قبل اللحم والظف غذا ونحوه والهم
 الخفيف روي وحكم الاسود واختلف والده وكذا حكم الذكر وفي اللحم كلام كثير موضع كتب الطب هم قال ^{منه} اي القدر ^{منه} ويجوز بيع وتجربة كل
 القوم متفاضلا ^{منه} يعني اذا كان يبيعهم لان انحصار عدد ما يوزن ما يخرج من ان يكون كميلا بل يجوز ان يوزن او اسطة الفضة هم وخطئة
^{منه} بالنقص وكذا المستيق باعتبار انه جزءا من خطئة الكليية ومن جملة وزننا باعتبار العرف لم تثبت كجنيته مبيذ وبين الخبر فلم يجزها
 القدر من كل وجه فلم يتحقق علة الربو او هو وجود الوصفين هم وعن ابى حنيفة انه لا يخرق في اي بيع الخبز بخلطة والذوق يعني لما يجوز
 لشيء ان يوزن على وجه المساواة لكونه نفعا بجنس وهو قول الشافعي واهم رضي الله عنه وقال المصنف هم والفتوى
 على الاول ^{منه} يعني على اربع الخبز بخلطة والذوقين وهو اختيار المتأخرين وذلك في النوازل عن ابى بكر ان يبيع
 بخلطة بالخبز لا يجوز لا متفاضلا ولا متساويا وقال ابو الاليت هذا الجواب موافق قول طلبة حنيفة فاحسته كما خطئة
 في شئ من قنار ^{منه} فانه خائف الخبز بالخبز متفاضلا عددا ووزنا جائز في قول طلبة يوسف وحقه يدعيه
 لما يرفى نسبة عند ابي حنيفة اذا انجز ليس بوزن في العدة ^{منه} وقال جوهري قال ابى يوسف هو وزنه الا ان يكون
 كميلا لا يدرى تحت الوزن فيوزن الواحد بالاثنتين وان كان كثيرا لا يجوز وقال الشافعي رضي الله عنه لا يجوز مع الخبز
 جزا اذا كانا طيبين او احدهما ذوالفم يجوز متساويا اذا كانا طيبين ولو كانا باسعين موقوفين ففقيه قولان احدهما يجوز واذا
 يجوز ولو كانا باسعين غير موقوفين لا يجوز لمجرد التماثل كما لو كانا طيبين او احدهما هم وهذا من اي جواز بيع الخبز

وكذا لعل العقل على جانب
الاختلاف بين اصليهما
فكذلك بين ما بينهما
ولكن اكل عصفورهما
حسين وتسمى المعمر
وصوت الغنح حسن
الاختلاف للمفاسد
قال وكن شحيم بطن
بالاكسية او بالحم لها
احداث مختلفة للاختلاف
النظرة والمعاني والمذايق
اختلافاً فاحشاً **قال**
ويجوز نعيم الحزن والفرح
والدقيق يتفاهل كان
صار عذراً او موزوناً
فربما من ان يكون مكرماً
من كل وجه النخلة
مكسلة ومن ان ينفذ
انه كخافيه والقنق
على الكولي وكن

اذا كانا فبيننا
 الحنفية لست جاز
 البعد والكن الحنفية
 بيني وبين يوسف
 وعبد الفتى وكذا
 في الخبرين في الصحيح
 والاختلاف في استقراضه
 من اذ كانا عند جديفة
 لانه يتفاوت بالميزان
 والميزان والفضل والفضل
 والتفاوت عند محمد
 يصح بهما التعامل
 وعند ابن ابي شيبة
 يحوز بهما ولا يصح
 عدد المتفاوت
 في السادة قال ابن
 بن القوي وعبد
 كان العبد وما في بين
 ملك مولا فلا يتحقق
 الربوا وهذا اذا كان
 ما زاوله ولم يكن عليه
 دين والكل عليه
 دين لا يصح بالاتفاق
 لان ما في بين ليس
 ملك المولى عند ابن حنيفة
 وعند ما نقل به حق
 الغزالي مضافا لاجنبي
 فيحقق الربوا كما يتحقق
 به وبين مكاتبه

ان كان

باعتقه او بالدين من اذ كانا فبيننا فان كانت الحنفية حاز البياض وان كان الحنفية حاز البياض
 عليه الفتوى من اى على قول ابى يوسف لا يجوز السلم في الخبرين فحوز عذو كيف ما كان وذكر خواصه وادب يجب ان يفتى
 على قول ابى يوسف لا محالة هم وكذا السلم في الخبرين فحوز عذو كيف ما كان وذكر خواصه وادب يجب ان يفتى
 الا لا يفتى وقال لك انك في خبره بقوله انه يصح عن ابي يوسف عن ابى حنيفة انه لا يجوز السلم في الميسر واما
 السلم في الخبرين فحوز عذو ابى حنيفة ولا يخفى عنه خلاف ذلك ومن اصحابنا من يقول يجوز عهدها على قياس السلم
 اللزم ومنهم من يقول لا يجوز لانه لا يوقف على عذو مفسدا انه يتفاوت بالميزان والفضل والفضل والتفاوت عند محمد
 اى لا يجوز استقراضه من خبر من حيث العدم او من ناسخ اى او استقراضه من حيث الوزن هم عند ابى حنيفة لانه
 اى لان الخبرين هم يتفاوت بالخبرين بالفتح من حيث الطول والعرض والغلظ والرقه هم والخبرين اى ويتفاوت ايضا
 بالخبرين لان الخبرين اذا كانا حاذقان في الباب يحوز خبره احسن ما يكون والا فلا يتحقق كما هو المطلوب هم والتفاوت
 من اى ويتفاوت ايضا بالتفاوت لانه اذا كانا جديدا كجذب خبر جديدا بخلاف ما اذا كانا حذقان كذا قال الشارح قلت
 يجب قوة نال التور وخصفها فان التور اذا كانت قوية يحترق وجه الخبر ولا يضر لبابه واذا كانت ضعيفة
 وتجذب جديدا بل ينبغي ان يكون الناصر عذو هم والتقدم والتأخر من اى ويتفاوت ايضا بحسب تقدم
 الخبرين اول التور وتأخره اى آخر التور فان في احد التورين رتبة محترقة الخبرين بل في اول التور
 كما ينبغي وانما اذا كانت حاذقان في خبره فحوز خبره احسن ما يكون والا فلا يتحقق كما هو المطلوب هم والتفاوت
 هم للتساوي من اى لتساوي الناس كذا كذا وذكر قول محمد بن عبد الله في شرح الطحاوي في المختلف والمختص
 وخصه المتفاوت وذكر الولد كذا صاحب القفا وكذا الصنف اى يجوز محمد بن عبد الله في شرح الطحاوي في المختلف والمختص
 كان لا يجوز السلم فيه عهده لانه اذا كانا جديدا كجذب خبر جديدا بخلاف ما اذا كانا حذقان كذا قال الشارح قلت
 الناس كما ترك القياس بالعرف في جاز الاستقراض هم وعنده ابى يوسف يجوز من اى استقراض الخبرين هم وزاد
 من اى من حيث الوزن هم وايجوز عذو الشارح اى من حيث العدم هم للتفاوت في اعاده من اى لاجل التفاوت
 في ايهما وايجوز لا يتحقق التساوي فيه وعليه الفتوى ومنه المصنف باع رعين بعت ابر غنيين لستين يجوز
 ولو كان الرعينان فتدا او الرعين لستين لا يجوز ولو باع كسرات الخبز لستين كذا قال الشارح قلت
 ولما في رضى العدم منه في الاستقراض وجهان كلان السلم احد هما لا يجوز كما قال ابو حنيفة وهو الاصح عند
 صاحب التفسير والثاني في خبره قال احمد وهو احتياط بن الصباغ كجذب العاسته والطباق الناس عليه علمي
 قول يجوز استقراضه يجب رد مثله وزنا فيجب ان يكون القرض معلوم القدر كذا في شرح الوجيز هم قال الشارح
 اسه القصد ورسه محترقه هم ولا ربوا بين المولى وعنده لان العبد وما في يده ملك مولا فلا يتحقق الربوا
 وزاد الشارح اسه عدم كون الربوا بين المولى وعنده هم اذا كان من اى العبد هم ما زاوله من في التجارة
 هم ولم يكن عليه دين اما اذا كان عليه من لا يجوز بالاتفاق لان في يده ليس ملك المولى عند ابى حنيفة ولا يخفى
 متعلق به من اى باني الصب هم من الغرما وضار من اى البسهم كالا جني من مولا هم فيحقق الربوا
 كما يتحقق من اى الربوا هم بينه من اى بين المولى هم وبين مكاتبه من لان المكاتب صار كحرية

موت غیر حقیقی و لان الدار لم یادر علیها کما و الکلیف ما ادر علیها فیکون من الدار فی ذل تحت بیع الدار بل ذکر الحق و لم یکن علی الطلقة
 شیء و انما باع الذی کما سطرین علی الدار البیعة الطرف الاخری و الاخری او علی الاسطوانات فی المسکنة
 فی الدار کما فی الجاهل الصغیر فاصحی فان و فی المغرب قول الفقهاء علی الدار یریدون السدة لیس لیس کلون فوق الباب
 الا بکران ذکرنا عت ربانی حقیقة شیء و هو قوله کل حق بوله او مرافقه او بکل قلیل و کثیره یوفیه هم لانه یغنی شیء
 لان السدة علی ما یصل الساباط هم علی سوار الطریق فاخذ مکة شیء ای حکم الطریق هم و عند بهامش ای و عند
 ای یوفی محمد هم ان کان مفتوح شیء ای مفتوح الطلقة هم فی الدار یصل شیء ای فی البیعة هم من غیر ذکر شیء اما ذکرنا شیء
 من المرافق و الحقوق هم لانه شیء ای لان الطلقة هم من توابع شیء ای من توابع الدار هم فثاب الکلیف شیء
 یصل من غیر ذکر شیء من الحقوق و المرافق هم قال شیء ای من توابع الدار هم فثاب الکلیف شیء
 او من لا شیء ای او اشتري من لا شیء ای او اشتري من لا شیء ای او اشتري من لا شیء ای او اشتري من لا شیء ای
 الا ان یشتري بکل حق بوله او بمرافقه شیء او یشتري بمرافقه هم او بکل قلیل و کثیره یوفیه فیکون لا الطریق یجوز
 و قال الکلیف المردو الطریق اصحاب فی ملک الانسان فاما طریقیه ای مکه غیر نافذة و ای طریقی عام فیکون لا الطریق
 شیء کما یشتري البیعه ای لا یصل فی الارض هم و المسیل شیء و کما یصل الدار او الفار التبع فی ملک الانسان لا یصل
 من غیر ذکر ما ذکرنا هم لانه شیء ای لان کل واحد من الطریق و الشرب و المسیل هم خارج عن احد و شیء ای عدو
 و البیعة نکات هذه الاشیا علیها بقصدها من حیث انه مقصود قیامها بدون البیعة هم الا ان من التوابع شیء من حیث
 انه لا یقصد به و اما بقصدها بالانتفاع بالبیعة فکانت تابعة هم فیدخل مکر التوابع شیء ای بکر الحقوق و المرافق و فی
 الذخیره بکر الحقوق انما یصل الطریق الذی یكون عند البیعه لا الطریق الذی کان قبل البیعه فانه من هو
 طریقی منکر و یصل له طریقا آخر و بان التملک بحقوقه یصل تحت البیعه الطریق و الثانی لا الطریق الاول هم بخلاف الاجابة
 شیء و قد یصل به و الاشیاء فی الاجابة بدون ذکر الحقوق و فی قال الشان فی بعضی البیعه هم لانه شیء ای لان الکلیف
 هم فیکون لا الانتفاع و لا تحقیق شیء ای الانتفاع هم الا بکر شیء ای بالطریق هم او المستاجر لا یشتري الطریق عادة و لا یشتري
 فیدخل تحصیل الفائدة المطلوبة منها شیء ای من الاجارة بیان هذا ان البیعه شرع فیکون البیعه لا فیکون لیس فیها
 فاما البیعه فیما لا ینتفع به فی الحال کالجش و المهر العنیز و الارض البیعه و الاجارة لا تقع فیها و الانسان قد یشتري لیسیمه
 لیسیمه و قد یشتري للانتفاع فکان القصد فیکون البیعه لا الانتفاع لا محالة فلا ضرورة فی ادخال هذه الاشیاء
 فی البیعه فلا یصل الا بالذکر کذا فی جامع قاضی خان و فی الکلیف و لهذا لو اشاعر طر او استثنی الطریق فکانت الاجارة
 بخلاف البیعه فانه لو یشتري طر او استثنی الطریق صح لان موجب البیعه یتلک البیعه و الانتفاع من غیره اما
 الاجارة فلا ینتفع و لا انتفاع بدون الطریق هم اما الانتفاع بالبیعه ممکن بدون شیء ای بدون الطریق هم لان البیعه
 عاقبة یشتري شیء ای یشتري الطریق و الشرب و المسیل و هذا الغیر لکل واحد و تبا و ان المذکور هم و قد یجوز فی شیء
 ای فی شره فیبیمه من غیره فحصلت الفائدة و من المطلوب هم

باب الانتفاع شیء ای فی باب فی بیان حکم الانتفاع و هو طلب الحق و ذکر هذا الباب عقیب باب الحقوق للنسابة
 بیننا لفظا و من هم من اشتري جازیه و کذا فی بعض شیء ای عند المشتري و لذت من غیر مولاه و فی الکلیف و لذت

ولا یدخل المثلکة و لا یدکر
 ما ذکرنا عند و جوفه
 لانه منعی علی هذا الطریق
 لیس فی حکم و عند هما
 ان کان مفتوح فی الدار
 یصل من غیر ذکر شیء
 اما ذکرنا لانه من بیعه
 فثاب الکلیف
 و من یشتري فی الدار
 او یشتري من الدار
 الا ان یشتري بکل حق
 هو له او بمرافقه او بکل
 قلیل و کثیر و کذا فی الشرب
 و المسیل و کذا فی البیعه
 الا ان من التوابع شیء
 و ان التوابع یجوز لاجابة
 لاجابة لان الانتفاع و لا
 تحقیق الکلیف و المستاجر
 لا یشتري الطریق عادة و لا
 یشتري لیسیمه
 لاجابة لان المطلوبه فیها
 اما الانتفاع بالبیعه ممکن
 بدون بیان مشتري عادة
 فیکون من غیره فحصلت
باب الانتفاع
 و من اشتري جازیه و کذا فی

وقيل هو شرط لكن
 التناقض غير مانع لبقاء
 التعلق وان كان الوهم
 في التناقض فالتناقض
 لا يمنع لاستبدال المولى
 فصار كالتحلفه بغير البنية
 على الطلقات الثلاث
 قبل الحلف والكتابة فيها
 على كذا قبل الكتابة
قال ومن ادعى حيا
 في ذمها حقا بمجهول
 لا تصحح الذي في ذمها

على ما في ذمها من استحقاق
 الزم الا وهو ما سألنا
 رجمه بشئ لان المولى
 ان يقول دعوى في
 هذا الباقي وان ادعى
 كلها انصالحا على
 ما في ذمها من استحقاق
 مما سألنا رجمه بحسبه
 لان التيقن غير ممكن
 فوجب الرجوع به الى
 عند قوت سلمة
 المبدل ودلت للسئلة
 على ان الصلة من المجهول
 على معلوم جائز كان
 المحجالة فيما ينسقط
 لا ينقض الى المناقعة
فصل في بيع الفضل
قال ومن باع ملكا
 غيره بغير امره مالان الخيار
 ان يشاء ارجاء القيمة وان
 شاء فسخه وقالوا انما
 لا ينعقد

على معنى الاول عاذا اشار الى الوجه الثاني بقوله ثم وقيل هو شرط باس
 هذا لم يمنع صحة الدعوى فانه ثم غير مانع لبقاء التعلق بشئ اى مال التعلق وكل ما كان فيه على الاحتفاظ فالتناقض منغور
 قوله وان كان الوهم في الاعتناق من هو جواب الثاني ان كان المراد به التحريم لبقائه على عرض ثم فالتناقض من
 في الدعوى لم يمنع من صحة الدعوى في المقت لانه انما يشترط فيه استحقاق المولى به من اى لغيره المولى بالاعتناق
 فبالا ليعلم البعد اعتقاد ثم يعلم بعد ذلك ثم فصار في هذا كالتحلف على اى كلمة التي اجعلت ثم تقيم البنية على الطلقة
 الثلاث قبل الخلع من شرط فانه يفسد ملك منها وان تناقضت لبقاء في تطبيقه لاستبداده وانما يفسد بالثلاث لان ما
 ورايا يمكن ان تقيم الزوج بنية ان قد تزوجا بعد الطلاق الذي قد قبضته المرأة قبل يوم اربعين واما في الثلاث فلا يمكن ذلك
 ثم والمكاتب يقيسها من اى تقيم البنية ثم على الاعتناق قبل الكتابة من فانه تقبل منه لا يستبداد به وانما يفسد بالثلاث لان ما
 يستردان بل الخلع والكتابة بعد اقامتها البنية على ما عياد وقال التام في الاجناس من اجل بيع غلاما وهو ساكت ثم على
 ببيع مع عليه بالبيع اما حرا لا تقبل قوله وهو عبد وزاد في مختصر الطحاوي وقيل له بعد البيع ثم مع نولك فقام فذلك اقرار
 من بالرقم قال من اى في محرمه الجاهل الصغير ومن ادعى حيا في ذمها حقا بمجهول لا تصحح الذي في ذمها من استحقاق
 الذي هو في ذمها من استحقاق من اى في محرمه الجاهل الصغير ومن ادعى حيا في ذمها حقا بمجهول لا تصحح الذي في ذمها من استحقاق
 ثم لان لا بد من ان يقول دعوى في هذا الباقي من فلا ثبت حق الرجوع بالثلاث وان ادعى حيا في ذمها حقا بمجهول لا تصحح الذي في ذمها من استحقاق
 على ما في ذمها من استحقاق من اى في محرمه الجاهل الصغير ومن ادعى حيا في ذمها حقا بمجهول لا تصحح الذي في ذمها من استحقاق
 كانت وقعت بدلا عن كل الدار لان البديل تقيم على البديل فاما استحقاق بعض المبدل تعين الرجوع ثم فوجب الرجوع بدله من
 اى يحجبهم من عند فوات سايمة البديل من لانه اخذ ذلك القدر من البديل لغيره وقال المصنف رحمه الله وولت المسئلة
 على ان الصلة من المجهول على المعادوم جائز لان اجماله فيما يستحق لا يقتضي الى المناقعة من وولت المسئلة ايضا على ان صحة الدعوى
 ليست بشرط صحة الصلة لان دعوى الحق في الدار لا تنص للماله ولهذا لا تقبل البنية على ذلك الا اذا ادعى حيا في ذمها حقا بمجهول لا تصحح الذي في ذمها من استحقاق

وتقبل البنية والابرا عن المجهول جائز عندنا
فصل في بيع الفضل من اى هذا فضل في بيان حكم بيع الفضل وهو بنية الى الفضل جميع الفضل بنية الى الزيادة وفي الزيادة
 جمعه على الاخير من حتى قيل فضول بالفضل وسما لاسن طول الاطوال وعرضنا لاجل عرض ثم قبل لم يشتمل على البنية فضولي وهو
 اصطلاح الفضل من ليس بكييل وبقية الفاظنا انما هي كلامه وقيل الفضل من يتصرف في حق الغير بلا اذن شتم على كالا يستعمل بزوج او بيع
 ولم ير في المنية الى الواحد وان كان هو القياس لانه صار للباية كالمعجزة لغيره فصا كالا يضار والاعرابي وقال لا يمكن
 مناسبة هذا الفضل باب الاحتقاق ظاهرة لان بيع الفضل صورة من احوال الاستحقاق لان استحقاقه قيل عند الدعوى هذا
 لكي ومن باع ملكا فانما باع غير اذن في بيع الفضل فقلت لا يقال مناسبة هذا الفضل باب الاحتقاق وانما يقال هذا
 الفضل من اصل في هذا الباب الذي قبله لان الباب عند المصنفين اذا ذكروا فضلا او فضلين او اكثر عقيب باب يقولون هذا
 واغل في الباب الذي قبله وانما يفسد بانه لا يفسد بانه ليس به اصل فيه من كل وجه فانهم هم قال من اى القدر الذي يملكه ومن باع
 ملك غيره بغير اذنه فالتا ملكا بانما ارشاه اجاز اليه وانشأ من شرط بوبه قال ما كان في ذمها حقا بمجهول لا تصحح الذي في ذمها من استحقاق
 لا ينعقد من اى بيع الفضل لا ينعقد اصلا وعند تصرفات الفضل كلها باطله في الجهد وبه قال احمد في رواية وفي القدير

الميراث من الارش اي لان بيع ملك غيره لم يصد عن ولاية شرعية قال الكاكي احرز عن الولاية
 المحسنة فانما ثبتت بغير اليد سواء كانت اليد حق او لا وقال غير واحد لم يصد عن ولاية شرعية انه انما التصرف
 الى محل ليس له ولاية عليه فيلزم ان لا ينشأ اي لان الولاية الشرعية ثبتت بمالك من المطلق للتصرفات
 من اوبان المالك من الذي له ولاية التصرف من وقد قد اسس على صيغة الموقوف اي فقد تعد المالك
 والمالك يعني لم يوجد له ولا انعقاد الا بالقدرة الشرعية اي بالولاية الشرعية وقد عدت ولقوله عليه الصلوة والسلام
 يحكم من خاتم الاتبع وليس عندكم ولنا انه من اي ان بيع الفقد من تصرف تملك من الالة في من قبيل اضافة الالة
 الى انما من حكم الفقه فلا نزاع في ذلك وانما قال تصرف تملك ولم يقل تملك لان التملك من غير المالك لا تصرف
 واما كونه تصرف تملك لان كون البيع تملك مال بائلا وبوجهه ايقاعه تملكه على محل قابل للملك ولكن لا ينفذ في
 الحال قبل الاجابة للملا يتصرف المالك وقال الكاكي وقيد التصرف بالتملك احرز عن تصرف هو اسقاط كالمطلق وكذا
 ببال اوبان من البصبي والمجنون فان هذه التصرفات منها لا تصح ولا تنفذ على اجازة الولي ولا على اجازة نفسه ما لم يصد
 البلوغ والافاقية منجذات اذا اشتد البصبي شيئا او تزوج امرأة او زوج امته فان هذه التصرفات منه تنفذ على اجازة
 الولي او اجازة نفسه بعد البلوغ ولا يجوز بنفس البلوغ غير اجازة بعدهم وقد صدرش اي وانما حال ان هذا العقد صدر
 من الميراث وهو كونه عاقلا بالغيا في محله من اي في محل العقد وهو كونه مالا متقوا بهم فوجب القول بانعقاد
 او لا تصرف فيه من اي في هذا العقد للمالك مع تحييز من اي مع كونه من غير اذن الاجازة والفسخ من غير من اي في
 هذا العقد من نفسه من اي في المالك من حيث سكتة مودة طلب المشتري وقرار الشئ وغيره من وهو حقوق العقد
 فانما لا تزوج الى المالك من وفيه من اي في العقد من تقع العاقبة لصون كلامه عن الالة او في دفع المشتري
 من الالة ان تدم عليه طالبا ولولا النفع لما تقدم من ثبت القدرة الشرعية من وهو التصرف في فنيقه العقد وهذا جواب عن
 قول الشافعي رضي الله عنه ولا انعقاد الا بالقدرة الشرعية من تحصيل الالة الموجودة اي لاجل تحصيل هذه الوجود وهي
 كفاية مودة طلب المشتري وقرار الشئ وتقع العاقبة لصون كلامه عن الالة او في دفع المشتري وان الماذن ثابت دلالة من
 فمما اجاب عن قول الشافعي رضي الله عنه لان الولاية الشرعية باذن المالك وقد قد الاذن فقال كيف لا ينعقد
 بيع الفضولي لعدم الاذن من المالك وانما لان الاذن ثابت دلالة اي في حق العقد والعقد لا يستلزم على المتقاضي
 لان الباطل على الاذن في التصرف النافع من قبل قوله وكيف لا لا اخره جواب عما يقال القدرة بالملك او بالاذن
 ولم يوجد فاجاب عن ذلك منكر ايقوله وكيف لا لا اخره فان قيل لو كان الماذن ثابتا دلالة فيها هو مانع يكون الرضا
 من المالك متحققا دلالة فيشبه ان لا يثبت له اختيارا الماذن ثابت دلالة فيها هو مانع لا هو فيها هو ضار في الانعقاد ونش
 فيثبت من اوجه في العقاب بغير اختياره ضرر فلا يثبت الاذن في حقه فلا يملك تقيده واجواب عن حديث يحكم من خاتم الذي
 استدلى به الشافعي رضي الله عنه وهو منه عليه الصلوة والسلام عن بيع ليس عنه لان مطلق المني يوجب فساد المني
 عنه ان كان مبيع ثم يشترط فيه غير تسليمه حكم ذلك العقد والادليل عليه انه قال يا رسول الله لا يملك على ما لم يملك في طلبه
 سلة ليست عشرة في فاجيبها منه ثم اقول المستوفى فاشترينا فاسلمها فقال عليه الصلوة والسلام لا يملك عندك وقال
 الا تروني في اشد الال احبنا ولنا ما روي اصحابنا في كتمان كالا سراره غيره في حديث حمزة الباري ان النبي صلى الله عليه وسلم

لا يملك بصيله
 ولا يملك شرعية لا يملك
 بالملك او بالاذن المالك
 وقد قدن او لا انعقاد
 الا بالقدرة الشرعية
 ولنا انه تصرف
 تملكه وقد من
 من اهله في محله
 فوجب القول بالقدرة
 او لا مودة للمالك
 مع تحييز بل منه
 حيث يملك مؤمنة
 طلب المشتري وقرار
 الثمن وغيره من
 نفع النافذ
 لصون كلامه
 عن الالة وفيه
 نفع المشتري
 ثبت العقد
 الشرعية تحصيل
 لهذه الوجوه
 كيف وان الاذن
 ثابت دلالة
 لان العاقبة
 باذن في التصرف
 النافع

احلوا ديناراً يشترى به فضة فاشترى شاتين فباع احدهما ديناراً وجار بالشاء والدينار اثنان الى الدينار على السبعة
 وسلم واخبر بذلك فقال صلى الله عليه وسلم بارك الله في بيعك فاما الشاة فصنع بها اراءاً لدينار
 ففقدت به فقد باع ما اشترى له عليه الصلوة والسلام بغير امره واجاز عليه الصلوة والسلام سبعة اقال الى
 كتب الحديث وان عروة البارقي ويكيم بن حزام يعني روى الحديث عن الانثيين قلت اما حديث عروة البارقي روى
 الترمذي حديثنا احمد بن سعيد الدارمي ثنا جابر بن شاذان بن موسى ثنا الزبير بن احمد عن ابي لبدة عن عروة البارقي
 قال روى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناراً اشترى له شاة فاشترى له شاتين فباع احدهما ديناراً وجار بالشاء والدينار اثنان الى الدينار
 على سبعة اقال الى كان امره فقال بارك الله في بيعك فكان يخرج بعد ذلك الى كنانة الكوفة فيخرج الحج المظفر
 فكان من كل اشترى الكوفة مالا واخرجه ابن ابي عمير عن احمد بن سعيد واما حديث ويكيم بن حزام فرواه الترمذي في حديثنا احمد بن حنبل
 بن عيسى عن ابي حنبل عن جبيب بن ابي ثابت عن ويكيم بن حزام عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث ويكيم بن حزام يشترى له شاة فاشترى له شاتين
 قال فاشترى شاة فاشترى فيها ديناراً فاشترى اخرى مسكناً فجار بالشاء والدينار اثنان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال
 فاشترى بالشاء وقصق بالدينار ورواه ابو داود والبيهقي عن محمد بن كثير ولما اخرج الترمذي الحديث لم يكتف عن هذا بل قال جبيب
 بن ثابت لم يسمع عن ويكيم بن حزام والبلويد اسمه لما روى في اسناد ابي داود وسهيم وقيل حديث ويكيم بن حزام لا يسمع لانه انما يسمع
 اوفى اسناد ومجمل قلت الانقطاع في اسناد الترمذي والهجول في اسناد ابي داود قال ابن العربي حديث عروة
 يجمع واما الاسهام المسمى في اسناد ابي داود فانه روى عن شبيب عن عروة حديثنا احمد بن حنبل عن عروة البارقي
 وقال سفيان بن عيينة يعني ابي حنبل ورواه ما كان سبيله من الرواة لم تقسم به بحجة ووثق في رواية الكشي عن شبيب
 عن عروة ليس من قومه عن عروة البارقي ورواه البيهقي عن حديث شيبان عن شبيب بن عروة قال اخبرنا
 الحسن بن عروة البارقي الحديث وهذا الاسناد ما فيه ابهام وهو صحيح كما قال ابن المنذر فيهم قال في اشق
 هم وله الاجازة في اي المالك اجازة البيع الذي عقد الفضولي هم اذ كان الموقوف عليه بائناً والمساكين ان كان
 لان الاجازة تقر في العقد فلا بد من قيامه من اي من قيام الغنمهم وذلك في اي قيام العقد فقيام الغنمهم
 والموقوف عليه في كافي الانتفاء وبقا الفضول في انما يشترى الصلوة والاجازة في البيع الا في النكاح حتى لو تزوج
 رجل ابنت الصغيرة من رجل غائب ثم مات الاب وبلغ الزوج النكاح فاجاز ذلك فهو جائز ولا ينقض ان يموت
 الاب لا يقطع نكاح الصغيرة كذا في النصول الاستدلال فيهم واذ اجاز المالك بيعه هم كان اشحن مما جاز له
 اي المالك هم امانة في يده من اي في الفضولي هم بمنزلة الوكيل في البيع اذ باع بغير الشن فانه امانة في يده
 هم لان الاجازة لا تقتضي في بيع الفضولي هم بمنزلة الوكيل السابقة في البيع بالوكالة من حيث ان كان
 منها ثبت الحكم ويرفع المانع والمال من يد الوكيل امانة فكذا في بيع الفضولي فان قامت ليس كذا في ان
 المشترى من الفضولي اذ اذ باع ثم اجاز المالك المبيع بطل البيع ان في ولو كان البيع له من صدر من الوكيل
 البيع الثاني قلت المالك البات اذ اذ باع في ملك موقوف ابله فقه طرسة المالك البات لشرى الاول فاجاز المالك
 الموقوف المدة كان المشترى الثاني في وفيه تزوج ابنته فزاد من مولاها فقامت المدة فاجاز المالك
 باجازه الوارث لان ملك التزويج لازمة موقوف في ملك الوارث في ملكه باس

قال الله في حجة ذكرك
 معقود عليه بائناً والمساكين
 ان يجاز المالك ان الاجازة
 تصرف في العقد فلا بد
 من قياسه وذلك
 بتمام العائد والموقوف
 واذ اجاز المالك كان
 الممن مملوكاً امانة
 في يده بمنزلة الوكيل
 لان الاجازة لا تقتضي
 بمنزلة الوكالة نسابة

وواجب انما باقیته علی اصل آخره فنیما بومن خواص الامویة و الشکاح من خواصها و انما ترتفت علی اجازة المملک کیلا یشتبه
 ولا یعلم حال البیع جاز
 فی قول ابی یوسف هر که
 و هر قولی که هر که
 بقاؤه ثم رجع ابی یوسف
 وقال لا یصح حتی یعلم قیا
 عند الاجازة لان الشک
 و تعرف شرط الاجازة فلا
 مع الشک قال یمن
 غضب علیا فبا عداخته
 المشتري و قرا علی المملک
 فالعق جاز استعسا کا
 و هذا عندی حقیقة و
 و لا یوسف و قال لا یصح
 لانه لا یحق بدون المملک
 قال حلیه السلام و عتی
 فیکذا لیک ابن آدم و انی
 لا یفید المملک و لو ثبت فی
 الاخره ثبت مستند و
 ثابت من جرد و و جرد
 للاعتاق المملک اجماعا و
 و لهذا لا یصح ان یعق
 الناصب یودی الضمان
 و لا ان یعق المشتري
 و الخیار للبائع
 ثم یجوز للبائع
 فالحق و لكن لا یصح
 المشتري من الناصب
 فمأخذه من معانیه
 نقاد آفته نقد من القای
 اذا اذی الضمان کذا
 لا یصح اعتاق المشتري
 من الناصب اذ اذی
 الناصب الضمان و انما
 المملک ثبت موقوفاً

بالبیة الانما باقیته علی اصل آخره فنیما بومن خواص الامویة و الشکاح من خواصها و انما ترتفت علی اجازة المملک کیلا یشتبه
 و لا یعلم حال البیع جاز
 فی قول ابی یوسف هر که
 و هر قولی که هر که
 بقاؤه ثم رجع ابی یوسف
 وقال لا یصح حتی یعلم قیا
 عند الاجازة لان الشک
 و تعرف شرط الاجازة فلا
 مع الشک قال یمن
 غضب علیا فبا عداخته
 المشتري و قرا علی المملک
 فالعق جاز استعسا کا
 و هذا عندی حقیقة و
 و لا یوسف و قال لا یصح
 لانه لا یحق بدون المملک
 قال حلیه السلام و عتی
 فیکذا لیک ابن آدم و انی
 لا یفید المملک و لو ثبت فی
 الاخره ثبت مستند و
 ثابت من جرد و و جرد
 للاعتاق المملک اجماعا و
 و لهذا لا یصح ان یعق
 الناصب یودی الضمان
 و لا ان یعق المشتري
 و الخیار للبائع
 ثم یجوز للبائع
 فالحق و لكن لا یصح
 المشتري من الناصب
 فمأخذه من معانیه
 نقاد آفته نقد من القای
 اذا اذی الضمان کذا
 لا یصح اعتاق المشتري
 من الناصب اذ اذی
 الناصب الضمان و انما
 المملک ثبت موقوفاً

سبح اى ثبوت ما يشتري من الناصب موقوفاً على اجازة مالك الجدم بتصرف مطلق من بفتح اللام وقيل بالكسرة الاول
 اشهر واحترز به عن البيع بشرط ايجاز لان الملك مثله لم يثبت اصلاً الموقوف فاولا ما روصف المطلق بوصفين احدهما موقوف
 موضوع لا فائدة للمالك من اشترى به عن الناصب فانه لم يوضع لا فائدة للمالك والاخر بقوله لم ولا ضرر فيه من اى فى معنى
 المشتري م على ما مر من اشارة الى قوله اذ لا ضرر فيه للمالك مع تحجيره كذا قاله الكاكي وقال لا تارزى قوله على ما مر
 الى قوله ولما انصرف تيمم وقد صدر من اهله من محله الى آخره قلت الاول انهم يفتون فى الاعتاق مرتبة على شئ
 على الملك الموقوف هم وينفذ من اى الاعتاق هم بنفاذه من اى بنفاذ الملك لانه من جوده والشئ اذا انعقد فقد حققته
 واذا انقضى بحقه هم وصار من اى اعتاق المشتري من الناصب هم كاعتاق المشتري من المالك من اى تيقن
 بنفاذه على اجازة المشتري او فك الرهن والاجماع بينهما لانه اعتاق من بيع موقوف هم وكاعتاق الوارث عبد من
 التركة وسب من اى التركة والحال اسد والحال ان التركة مستقرة بالديون لفتح من اى الاعتاق موقوف قام
 وينفذ اذا قضى الديون بعد ذلك من اى بعد اعتاق الوارث ثم شرع المصنف فى اجواب عن المسائل المذكورة
 الى ذكرها بآخرها ثم اذهب اليه فقال هم بخلاف اعتاق الناصب بنفسه من حيث لم ينفذ بعد ضمان القيمة هم
 لان الناصب غير موضوع لا فائدة للمالك من اى لانه عدوان محض وهذا التعليل لا يتم لانه يروى ان ينفذ بغير
 عند اجازة المالك لانه لم يوضع لا فائدة للمالك كما لا ينفذ عتقه لما ان كلا من جواز البيع والحق يحتاج الى الملك لكن وجه
 التعليل بما ذكره فى الميسر بخلاف الناصب اذا اعتق ثم ضمن القيمة لان المستند له حكم الملك لاحقة الملك لهذا
 الزوائد المنفصلة وحكم الملك كفى لفقو البيع دون التعلق بحكم ملك المكاتب فى كسبه ومنها ان ثابت للمشتري من وقت انعقد
 حقيقة الملك لهذا المستند الزوائد المنفصلة والمفصلة جميعاً لان الملك ثبت مطلقاً لا ضرورة اذا الضمان هم وبخلاف ما اذا كان
 فى البيع خيار للمالك من حيث لا ينفذ العتق هم لانه من اى لان البيع ينجزهم ليس مطلق من اى غير تمام هم و
 ضمان الشرط من اى بالبيع او بالعقد هم يمنع انعقاده من حق الحكم اصلاً من فكان الملك بعد ذلك جازم
 ايجاز المانع فلم يصادق اعتاق المشتري محلاً محله كانه فينفذ هم وبخلاف المشتري من الناصب اذا ابرع من هذا
 جواب عن المسئلة الثالثة ببيان ان الدية اشترى من الناصب اذا ابرع ما اشتراه لا يتوقف على ان يطل هم لان
 بالاجازة من اى باجازه البيع الاول هم ثبت لبيان من وهو اشترى من الناصب ملك ثابت من اى
 من كل وجب هم فاذا طر من اى الملك المالك من على ملك موقوف لغيره من اى لغير المشتري من الناصب بغيره
 من المشتري من الناصب هم ابطاله من اى يطل الملك الموقوف لغيره لانه لا يتصور اجتماع الهبات مع الموقوف فى
 محل واحد والبيع بعد ابطال لا يحق الاجازة وكذا الوهبية مولاه للناصب وتصدق به عليه اومات قورته فهذا كله
 يبطل الملك الموقوف بغيره للمالك الهبات على الملك الموقوف فان قيل لشكل على هذا الاصل ما اذا ابرع الناصب
 ثم ادوى الضمان فيقلب بيع الناصب جائز او لا يجرى الملك الدية ثبت للناصب باقرار الضمان على ملك المشتري
 المذمى اشتراه منه وهو موقوف فلما ان ثبت الملك للناصب ضرورى ثبت له ضرورة وجوب الضمان فلم يثبت فى قولنا
 ملك المشتري فان قيل لو كان الملك الهبات يبطل الملك الموقوف فاولى ان يبيعه لان المنع اسهل من الرخصة فيجب
 ان لا يفتى بيع الفضولى لان للمالك ملكاً بايجاب ان يمنع الفضولى عن الانعقاد لعدم اجتماع الملك الموقوف مع الهبات

بتصرف مطلق موضوع
 لا فائدة للمالك كالمشتري
 على امر يفتون فى الاعتاق
 مرتبة على ينفذ بنفاذه
 وصار كاعتاق المشتري
 من المالك من اى تيقن
 بدارت عبد من التركة
 ويحى مستقرة بالدين
 يصح وينفذ اذ قضى الديون
 بعد ذلك بخلاف اعتاق
 الناصب بنفسه لان
 الناصب غير موضوع
 لا فائدة للمالك كالمشتري
 ما اذا كان فى البيع خيار
 للناصب لانه ليس مطلق
 وقران الشرط يمنع
 انعقاده فى حق الحكم
 وبخلاف المشتري من الناصب
 اذا ابرع كان باجازه
 يثبت للناصب ملك
 بات فاذا طر على ملك
 من المشتري من الناصب
 ابطال

فاما البيع الموقوف غير موجود في حق المالك قبل يوجب من الفسخ والمبيع انما يكون بعد الوجود اذ وجود المعارض لا يمنع
 هنا بخلاف ما نحن فيه فان الملك البات ثبت للمنفذ والموقوف ظهر في حقه فوقع التقارض بين المالكين في بيع
 البات الموقوف وقال الاكل في بيعه نظر لانما يكون بعد الوجود بفتح لا منع وفي الحقيقة هو معاملة طه وان كلامنا في ان يلزم
 الملك البات يطل الموقوف وليس ملك المالك طاريا حتى يتوجه السؤال هم واما اذا ادعى الغاصب الضمان
 فاجاب عن المسئلة الرابعة ان الغاصب الذي الضمان فلا نسلم له وان اعتناق المشتري منه لا ينفذ كما قال محمد
 هم ينفذ اعتناق المشتري منه من اى من الغاصبين كما ذكره بالكلية مع هو بلال الراس ابن يحيى البصرى
 صاحب الوقف ومن قال ان الزاوية فقد صحف هم وهو الاصح من اى نقد واعتناق المشتري من الغاصب الاصح
 وفيه اشارة الى ان فيه اختلاف المشايخ وقال علماء الدين العالم في طريقة اختلاف فيه اختلاف المشايخ والاصح انه ينفذ واليه اشارة
 في وقف بلال فانه نقد وقف المشتري من الغاصب انما يكون في الضمان والموقوف تحريرا لارض كالا حقاقت تحريرا لبعدهم قال شيخنا
 محمد في ايجاع الصميم فان قطعت يد العبد من اى يد المشتري من الغاصب هم فاختار اى المشتري هم انما اجماعا من اى
 المولى المبيع من اى بيع اجماعا من اى فاشرب المبيع من اى المشتري لان الملك قد تم له من اى الاجازة هم من وقت الشرايين
 ان القطع حصل على ملكه من اى قال الاكل والعرض بما اذا غصب عبد ففقطت يده وضمنه الغاصب ولا يملك الارض وان ملك
 المضمون وبالفصوص لى اذا قال لامرأة امرئك بيدك ففقطت نفسها بلغ الخبز الزوج فاجازت من التوفيق دون التظلم
 وان ثبت الملكية لسان بين التقويين حكم الاجازة واجيب عن الاول بان الملك في المنعوب ثبت ضرورة على
 ما عرفت وبى تنفذ ثبوت من وقت الاداء فلما ملك الارض لى هم حصوله من ملكه وعن الثاني بان الاصل ان كل تصرف يوقف
 حكمه على شىء ان يحمل معلقا بالشرط لا سببا منه وقت وجوده لئلا يتخلف الحكم عن السبب الا فيما لا يحتمل التعليق بالشرط كالبيع ونحوه
 ليعبر سببا من وقت وجوده متاخرا حكمه لى وقت الاجازة فخر بها ثبتت الملكية من وقت العقد والتقويين هما يتحكم في الوجود
 من الفصوص لى معلقا بالاجازة فخر بها يصير كانه وجد الان فلا يثبت حكمه الا من وقت الاجازة هم وفيه حجة على سنده
 من قال لا ترازمى اى كون ارش الميراث من بعد الاجازة حجة عليه ليعنى لما تم الملك من وقت الشراء حتى كان
 الارش للمشتري كان ينبغي ان ينفذ اعتناق المشتري من الغاصب ايضا عنده لان الاعتناق يكون حينئذ في الملك في
 نسخة شيخنا العلامة وفيه حجة على محمد قال الكاظمى هذ المسئلة في بعض النسخ وهو اى قوله فبين ان القطع الى آخره
 والاول اصح وجهه كونهما حجة ان الملك انما ثبت عند بطريق الاستناد ولا يكتفى بالتقوى وكيف لا يستحق الارش عند
 كونه لهما ومنه نسخة الاكل وهذ اى كون الارش للمشتري حجة على محمد لى عدم تجوز الاعتناق في الملك الموقوف لما
 لو لم يكن للمشتري شىء من الملك لما كان له الارش عند الاجازة كما في الغصب حيث لا يكون له ذلك عند الضمان هم والى ذلك
 من اى محمد قال الكاظمى اى اجاب عن هذه المسئلة وقال لا ترازمى اى جواب محمد بن ابيان يقول هم ان ملك من وجب له الاستحقاق
 الارش من واثبت بالاستناد ملك من وجبه دون وجهه كالملك تباهوا ففقطت يده واخذ الارش ثم ردنى المرقى يكون الملك
 للمولى وكذا من اى وكذا الحكم هم اذا قطعت يد المشتري لى لفتح الراوى هو العبد من اى المشتري من اى بكم المرامم وكذا
 للبايع من اى واوفيه للمال هم ثم اجيز البيع فالارش للمشتري من اى بكم المرامم بخلاف الاعتناق من حيث لا ينفذ اعتناق المشتري
 فيلزم ان كان اجيزا لبايع هم على ما مرر اشارة الى قوله والمصحح للاعتناق هو الملك الكامل لا الملك من وجبه دون وجهه وفى النهاية

وإذا أخذ المولى الغاصب
 الضمان ينفذ اعتناق
 المشتري منه كذا ذكرنا
 هذا في وهو كذا قال
 فان قطعت يد العبد
 فاختار من اى حجة
 المبيع فالارش للمشتري
 لان الملك تم له من
 وقت الشراء فبين
 ان القطع حصل على
 ملكه عند حجة على
 محمد من اى العبد لى
 ان الملك من اى يكتفى
 لا يستحق الارش
 كما كان له ففقطت
 يده فاختار الارش
 فخره في المرقى يكون
 الارش للميراث كذا اذا
 قطعت يد المشتري
 في يد المشتري والحيا
 للميراث اجيزا لبايع
 فالارش للمشتري
 بغيره كذا اعتناق
 على ما مرر

قوله على امره قوله وبخلاف ما اذا كان في البيع خيار البائع لانه ليس بملقوق وقوان الشرط به يقع العقاقرة وقال لا اكمل
 ومبطل بخلاف الاعتراف متعلق بقوله ان الملك من وجه الاستحقاق الارش يعني ان اعتناق المشتري من الغاصب لغير
 الاجازة لا ينفذ عنه محله لان المعصع للاعتناق وهو الملك الكامل لا الملك من وجه دون وجه وقوله على امره اشارة الى قوله
 والمصع الاعتراف هو الملك الكامل وهذا اقرب قلت اي اقرب من الوجه الذي ذكره في النهاية ووجه الاقرب ما ذكرنا
 وهو الذي ذكره الشرائع هم ويتصدق من اي المشتري من الغاصب هم بما زاد من ارش اليدهم على نصف ارش
 من لان ارش اليد الواحدة في المرفعت اليد وانه البند نصف القيمة والذبة دخل في ضمان المشتري بمقابلة
 اليد المقطوعة نصف الثمن وما زاد عليه لم يدخل في ضمانه فكان ربح المضمن فيصدق بالفضل وهو حاصل من قوله هم
 لانه لم يدخل في ضمانه اي لان ما زاد على نصف الثمن لم يدخل في ضمان المشتري هم او فيه شبهة عدم الملك
 من قليل اخرى اذ في احد الارش بعد القبض شبهة عدم الملك لان الملك يثبت يوم القطع مستند الى وقت
 البيع وهو ثابت من وجه دين وجه فيكون فيه شبهة عدم الملك فلا يطيب الربح احوال به وقال الارش ان في وجه نظر
 لانه اذا كان بشبهة العدم اعتباره فيمن ان يتصدق بجميع الارش لا بالنظر وحده استه قلت كان ينبغي ان لا يتصدق
 بشيء بالنظر لثبوت الملك من كل وجه ولكن لما كان غير ثابت من كل وجه يتصدق بالربح فقط بالنظر الى عدم ثبوت
 الملك من كل وجه قال من اشى حتى اجماع الصغير هم فان في المشتري من آخرش اي فان باع المشتري من الغاصب
 العبد من شخص آخر هم ثم اجازة المولى في البيع الاول لم يخرج البيع الثاني لما ذكرنا ان الاجازة يثبت للمالك ملكات الملك
 البات اذ اطره على ملك البات اذ اطره على ملك موقوف لغيره بطله هم ولان فيه من اي في البيع الثاني هم غرلا لا فساد
 على اعتبار عدم الاجازة في البيع الاول والبيع لفسد به من اي بالغرض ولورود النذر عن بيعه عزير قبل هذا
 التعليل شامل لبيع الغاصب من مشتمية وبيع الفضول ايضا لانه يحتمل ان يحجز المالك بيعها وان لا يحجز مع ذلك
 الفقهاء الغاصب والفضول موقوف واجب بان عزلا لا فساد في بيعها عارضة النقص الذي يحصل للمالك المذكور
 فيما تقدم فبالنظر الى العزير فسد وبالنظر الى النقص وعدم الضرر يجوز فقنا باجواز الموقوف عليها هم بخلاف الاعتراف
 عند ما شى اي عند ابي حنيفة وابي يوسف حيث ينفذ اعتناق المشتري من الغاصب بعد الاجازة على قولهم لانه من اي
 لان الاعتناق هم لا يورث فيه العزير بل يورث ان المشتري لو اعتنق البيع قبل القبض يجوز له ان يورثه ولا يورثه
 عن ابي حنيفة انه يورث البيع كما يورث الاعتراف هم قال من اي المصنف لان محمد لم يذكره في المسئلة في اجماع
 الصغير ولكن الشراح ذكره ما ويجاب البداية ذكره حلقه فليذكرها الشرائع هم فان لم يجد المشتري من اي المشتري
 من الغاصب هم فمات من اي لا يورث في يد من اي في يد المشتري هم او قتل ثم جاز من اي المالك هم
 البيع من اي من الغاصب هم لم يحجز من الاتفاق هم لما ذكرنا ان الاجازة من شرط قيام الموقوف عليه وقد فات الموت
 وكذا بالقتل اذ لا يمكن ايجاب البديل للمشتري بالقتل حتى يبيع باقيا يبقا البديل لانه لا ملك للمشتري عند القتل لمالكه
 البديل فيحقق الفوات بخلاف البيع الصحيح في البيع الصحيح اذ اقبل البند قبل القبض يمكن ايجاب البديل للمشتري
 هم لان ملك المشتري ثابت فامكن ايجاب البديل فيكون البيع قائما بقبضه خلف من هو القيمة للمشتري
 بالخيار فان اختلف البديل كان البديل له هم قال من اي محيز في اجماع الصغير من بلع عبد غيره وبغير امر من صورته في اجماع محمد

ويصدق بما اراد
 نصف الفضة لانه لم
 يدخل في ضمانه او شبهة
 شبهة عدم الملك
 قال فان باع المشتري
 من اخرهم احد المولى
 المبيع لانه لم يخرج البيع
 الثاني كما ذكرنا ولا يكون
 فيه عذر لا انفساء على
 اعتبار عدم الاجازة
 في البيع الاول والبيع
 يفسد به اي اذ كان
 عند هلاكه لا يورث
 فيه العزير قال فان
 لم يبعه المشتري
 فمات من قبل ثم اجاز
 البيع لم يخرج لما ذكرنا
 ان الاجازة من شرطها
 قيام الموقوف عليه وقد
 بالبيع وكذا بالقتل اذ لا
 يمكن ايجاب البديل للمشتري
 بالقتل حتى يبيع باقيا يبقا
 البديل لانه لا ملك للمشتري
 عند القتل لمالكه
 البديل فيحقق الفوات
 بخلاف البيع الصحيح
 ملك المشتري ثابت
 فامكن ايجاب البديل له
 فيكون البيع قائما بقبضه
 خلفه قال ومن باع
 عبد غيره

واقام المشتري البينة
 على ان البايع ان يبيع
 البينة على بايعه بالبيع
 واراد ان يبيع لم يقبل
 بينة المشتري لان
 اذا اقام على الشراء اقراره
 منه بجهة البينة بينة
 عاصية الدعوى وان اولى
 بذلك عند التناقض على
 البينة او على المشتري
 لان التناقض لا يمنع صحة
 الاقرار فانما يشترط ان
 على ذلك فيتحقق لا يفتقر
 بينة فلهذا اشترط
 طلب البينة قال في ذلك
 في الزيادة وان كانت
 اذا صدقت قد عيبه اقرار
 البينة على اقرار البايع
 انه لم يستحق قبله
 ان هذا هو هذا المسئلة
 في يد المشتري في ذلك
 المسئلة في يد غيره
 وهو المستحق في شرط
 الرجوع بالثمن ان يكون
 البينة على المشتري قال
 في الزيادة والرجوع
 المشتري في يده لم يضمن
 البايع عند ابعده من
 وهو قول البايع في
 الخواص ان يقول او لا
 يضمن البايع وهو قول
 وفي مسئلة خصم العتق
 وسبينة والغصب
 انشاء الله تعالى
 اعلم بالصواب

عن ابي حنيفة عن رجل باع عبداً رجل غير امر صاحبه فقال المشتري اراد البيع لانك لمعتني بغير امر صاحبه وجعلت
 ذلك هم واقام المشتري البينة على اقرار البايع او رب البينة اي واقام البينة على رب البينة انه لم يامر بالبيع
 واراد ان يبيع لم يقبل بينة المشتري لان التناقض في الدعوى لان صحة البينة عند صحة الدعوى وبها بطلت الدعوى
 هم اذا لم يأمروا اي لان اقام المشتري هم على الشراء اقراره منه على صحة اي صحة الشراء وان البايع
 ملك البيع هم والبينة عيشة على صحة الدعوى لان صحة البينة عند صحة الدعوى وبها بطلت الدعوى وبها بطلت الدعوى
 بغير امره عند القاضي او عند غيره القاضي الا ان البينة تختص بحجلس القاضي فلهذا ذكرهم عند القاضي بطل البيع ان
 طلب المشتري ذلك اي البطل البيع هم لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار
 صح اقراره الا ان الاقرار حجة قاصرة فان في حق الغير خاصة فلا يشترط ان يسمع منه اي يوافق
 البايع على اقراره فاذا ساعدته فيحقق الاتفاق بينهما فينقد عليهما فلهذا اشترط اي فلاجل ذلك هم شرط طلب
 المشتري حتى يكون نقضاً باتفاق فقام ذكر المصنف مسئلة الزيادات فنقضاً على مسئلة اجماع الصغير لقوله هم
 قال في مسئلة اي المصنف هم وذكر في الزيادات في الباب الثالث من الكتاب م ان المشتري اذا صدق غيره
 في صحة رجل اراد على المشتري بان ذلك البعده ومصدق المشتري في ذلك هم ثم اقام البينة على اقرار البايع
 ان مسئلة اي ان البيع المستحق اي هذا المستحق لم يقبل من وان تناقض في دعواه وهو دفعوا في اي الشراء
 من رواية اجماع الصغير والزيادات م ان البعده هذه المسئلة اي في مسئلة اجماع الصغير في يات المشتري
 من فيكون سالماً فلا يثبت له حق الرجوع بالثمن مع سلامة البيع لان شرط الرجوع بالثمن عدم سلامة البيع م
 وفي ذلك المسئلة اي في مسئلة الزيادات هم في يد غيره م ان البعده البيع في يد غيره هم وهو المستحق وشراء الرجوع
 بالثمن ان لا يكون الدين سالماً للمشتري م وبهنا لم يسمع فله الرجوع لو بعد ان شرطه وقال الاثر ان يضمن
 في هذا الفرق نظراً ونفع المسئلة في الزيادات ايضا في ان البعده في يات المشتري ولكن قلنا ان البعده في يد المستحق
 فلا نسلم ان البينة يقبل حينئذ لان التناقض في الدعوى موجود لا محالة كما بينا وبني البينة على صحة الدعوى فلم ينع
 فلا ينع البينة والاو ان يقال ان المشتري اقام البينة على اقرار البايع او رب البينة في مسئلة اجماع الصغير
 فلهذا لم يقبل البينة للتناقض في مسئلة الزيادات اقام البينة على اقرار البايع فلم يلزم التناقض فقبلت البينة
 انتهى وقد نقل الاصل في القول قيل في هذا الفرق نظراً اخذ ثم قال قال صاحب النهاية ولم يتضح فيه شيء سواه بعد ان
 تأملت فيه برهة من الدهر وفيه نظراً للتوفيق في نفع اجماع الصغير ممكن بجواز ان يكون المشتري اقدم على الشراء
 يعلم باقرار البايع لعدم الامر ثم ظهر له ذلك بان قال عدول سعاد قبل البيع اقراره وبه ومثل ذلك ليس بهان
 وهذا الموضع موضع تامل هم قال في مسئلة اي في نفع اجماع الصغير ومن باع دار الرجل في اي امره غير بغير امره ومن
 جامع فخر الاسلام ومنه المسئلة اذا عاينتم اعترف بالنصب وكذا به المشتري هم واو عليها المشتري في بناء مسئلة
 في قبضها او تأجيلها لان المسئلة هكذا وقت هم لم يضمن البايع اي قيمة الدار ان اقراره غصب منه هم عند البينة
 وهو قول ابي يوسف آخره كان يقول او لا يضمن البايع وهو قول محمد في مسئلة غصب القمار وسبينة في الغصب مسئلة
 اي في كتاب النصب هم انشاء الله تعالى في مسئلة اقرار البايع على ذلك وهو قول محمد في مسئلة اقرار البايعين ثبتا

تاریخ ابن عساکر

امنوا اذا نزلنا من السماء ماء فاحملوا فيه ثقل من اسلحتهم
 الاخرج عن ابن عباس قال اشهد ان السلف المصفون الى اجل سمي قد اجلوا من كتاب واذن فيه قال امير المؤمنين
 يا ايها الذين آمنوا اذا نزلنا من السماء ماء فاحملوا فيه ثقل من اسلحتهم
 الاشياء في مسنده ومن طريقه رواه البيهقي في المعرفة توروا وعبد الرزاق وابن ابي شيبة في مصنفيهما وقال محرز
 الامام ابي حنيفة في بعض مصنفه زماننا اسند الحديث الى النصارى وهو غلط ولم يخرج البخاري في صحيحه لابن حنبل الا عن
 شياد اسلم قوله اجل السلف المصفون الى اجل المجل واما ما في رواية اخره انه تعالى اجل السلف المجل وقيل ان السلف
 الواجب في الدنيا وقوله المصفون صفه السلف متيلا في كلامه قوله تعالى النبيون الذين اسماوا وكفوا لهم الجحش الاسود والكلاب
 الابيض وهذا لان المسلم في حياته جب في الدنيا لا محالة وقيل ميزه لان السلف يطلق ايضا على من اخبر قيل سلف الرجل اباؤه
 الاقدمون قوله وانزل فيهم من بعض النسخ وانزل فيها وكذا في نسخة شيخي لعلاء قال الا ترى ان فيهم في السلف وانما اراد
 الضمير على ما قيل في الحديث ومثل ذلك حاكم في صحيحه صاحب الجمل من ابي حنبل قال ابو عمر بن الخطاب سمعت ابا
 ايمن بن ابي ايوب يقول لقائل الغوب جاتك كتاب فاحقق حقا فقلت اتقول جاتك كتاب فقال ليس بصحيفة فقلت له ما الغوب
 قال الا حقيقهم واما نسخة في هو عطف على قوله بالكتاب اعي ومشروع بالسنه هم وهو نارو كانه عليه السلام
 سمي اى ان النبي صلى الله عليه وسلم سمي عن ربي ما ليس عند الانسان وخص في السلام من هذا غريب بغير اللفظ وقوله
 وخص في السلام تمام الحديث لاسم كلام المصنف وقال الكوفي هذا نقل الحديث بالسنه ولفظا الحديث لا يتبع ما ليس عندك
 والصحابه رضى الله عنهم روه بهذا اللفظ والمراد باليس عندك ما ليس في ملكه فانه لو كان في ملكه يجوز وان لم يكن جاز
 اذا كان المشرك راها جاز في ذلك انتهى قلت الظاهر ان هذا الحديث مركب من حديثين فحديث الحسن عن سبيح الياس عند
 الانسان اخرجه اصحاب السنن الاربعه عن عمرو بن شعيب عن اميه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجل سلف وبيع ولا شيطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يتبع ما ليس عندك قال
 الترمذي في حديث حسن صحيح واما الرخصة في المسلم فاخرجه الامم الستة في كتبهم عن ابى المنهال عن ابن عباس رضى الله عنهما
 قال قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة والناس يسلفون في القوم الستين والثلث فقال من اسلف في شيء فليدفع
 في كيل معلوم الى اجل معلوم هم والقياس ان كان باه سمي اى سلم اى جازده هم وكذا ذكرناه سمي اى القياس هم بمار وناه
 سمي وهو الحديث الذي ذكرنا الان هم ووجه القياس ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم
 هو المسلم فيه وهو معدوم وبيع موجود غير مملوك ومملوك غير مقدور التسليم لا يبيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم
 على جوازده باعتبار الحاجة والفروقة فانه يحتاج اليه الفقير والمحتاج الى الاسترباح والاسترباح يحصل بهذا الطريق اكثر
 فيحتاج الى اخذ السلم والمحتاج الى ان يتفق على الفسخ وعياله فيحتاج الى الاسترباح والاسترباح يحصل بهذا الطريق اكثر
 ما يحصل بشراء الاعيان لان الاعيان تشتري بثلث الدين باقل ما يكل منه فحوز باعتبار الحاجة هم قال سمي اى القدور في
 م وبوش اى السلم جازده في الكينيات سمي في كل كيل هم والموزونات سمي في كل كيل هم في كل كيل هم في كل كيل هم
 م لقوله عليه السلام ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم ابيع المعلوم
 ووزن معلوم الى اجل معلوم سمي هذا الحديث اخرجه الامم الستة في كتبهم عن المنهال قال سمعت ابن عباس رضى الله عنهما الحديث وروى

امنوا اذا نزلنا من السماء ماء فاحملوا فيه ثقل من اسلحتهم
 يد في الجمل مسمى
 فانكبت في الاية في المسنة
 وهو ما روى انه عليه
 نهي عن بيع ما ليس
 الانسان ويخصه السلام
 والقياس ان كان باه
 وكذا ذكرناه بما روى
 ووجه القياس ابيع
 بيع المعلوم ابيع
 هو المسلم فيه قال
 وهو جاز في الكينيات
 والموزونات في كل كيل
 السلم ابيع المعلوم ابيع
 كيل معلوم ووزن معلوم
 الى اجل معلوم هم

تاريخ ابن عساکر

الآن ورواه احمد بن محمد بن مسند بن خلف قال السلف الا في كل معلوم قال البيهقي قال انما في رضي الله عنه معناه اذا سلف احدكم
 في كل فليسلف في كل معلوم وان سلف فليسلف في وزن معلوم واذا سمع اجلا عليه السلام اجلا معلوما والمراد
 ان من رواه القدر في كل معلوم قوله هم الموزونات غير الدرهم والدينار لانها اثمان والمسلم فيه لا بيان يكون شتمنا
 يكون سبعا في كل معلوم فليسلف في كل معلوم في الدرهم والدينار غير صورته ان يسلم عشرة اخرج من الكرابس وغيره من الكيل
 والموزون في عشرة دراهم او دينار او اسلم عشرة دراهم في عشرة دنائير لا يجوز اجماع لانه يروى وحلف الشك
 في السلم غير الدرهم والدينار اشار المصنف الى بيانه بقوله هم ثم قيل يكون باطلا في كل معلوم ان يكون
 وهو قول علي بن ابيان وقال الكاكي في الاختلاف فيما اذا اسلم احطه او غيرهما من الموزون وفي الميسر ما اسلم
 احطه في الذهب والفضة لا يجوز عن تناو عند الشافعي في القيد يجوز قال مالك بناء على ان القيد يصلح ان يكون
 سبعا عنده ولكن ذكره في كبره انه يصح مطلقا وبكرهه اوصاف النور واللون والحدود وانه حديث او عيش وحده او كيا
 وعنده ما لا يصح وقيل يقيده بغيره وهو قول ابي ابيان في القيد فيتعديدها ثم من اجل خيل المقصود المتعدين بقدره لا يمكن
 والبيهقي في العقود للمعاني في كل لا لا اتفاقا وهو قول علي بن ابيان في كل ان التصحيح في كل
 تصحيح القيد انما يجب في كل اوجاس في كل اى البائع والمشتري هم العقد في كل وهو الدرهم والدينار ولا يمكن
 في كل من كل تصحيح في كل اخر لانها لم يوجب القيد في كل قال في كل اى القيد في كل في كل اى يجوز في المذروعات
 في كل ولا خلاف فيه لانها لا يثبت في كل لانها لم يثبت في كل اى طول او عرضا والصفة والصفة ولا بد منها
 في كل ان الصفات الثلاث هم استيفاء الجملة لتحقيق شرط صحة السلم في كل والفاوت اليسير بعد ما غير معتبر لانه لا يفسد
 الى المنازعة المانعة من التسليم في كل في كل القياس ان لا يجوز السلم في المذروعات كالتياب واخص والبواقي لا يفتقر
 بقوله لانه في المذروعات في كل لا يثبت في كل كذا في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 بالكيلات والموزونات بدلالة النص لان قوله عليه السلام من اسلم منكم حديث يفتني اجوز في الكيلات والموزونات باقيا
 التسوية في التسليم على ما وصف في السلم في كل لا يثبت في كل في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 اذ لم يجره عبارة النص ههنا عبارة قوله عليه فضل الصلوة والسلام لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء
 لما خصصت بالكيلات والموزونات في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 فيما رواه في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 حجة اصلها عند الكاكي في كل في كل القياس في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 ان دلالة النص اقرى من القياس في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 في كل السلم في المذروعات والعدديات الثابت بها مسندا لما ثبت بالنص او قوسه في الايضاح يجوز السلم
 في التياب بطريق الاستحسان لانها مصنوعة المعينة البعيدة يصح بالالة فاذا انحدر الالة والاضاح في كل البصيرة فلا
 يثبت بعد ذلك الاقبيلا تفاوتت في كل في كل القياس في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 بال ولده الصغير لعين يسير كان تخلا ولو استملك شيئا يسير لا يجب عليه ضمانه في كل في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات
 في المذروعات التي لا تشاؤم كالجوز واللوز والبصيرة لان القيد في كل في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل فانه لا يثبت في كل اجماع الفقهاء لا يثبت في كل تحت المذروعات

والمراد بالموزونات
 غير الدرهم والدينار
 لانها اثمان والمسلم
 كاذل ان يكون شتمنا
 فلا يصح السلم فيها
 ثم قيل يكون باطلا
 وقيل منعقديا
 بضمن من اجل خيل
 لمقصود المتعدين
 بحسب الامكان
 والعقد في الحقيقة
 والاول اصح كان التصحيح
 انما يجب في كل اجماع
 العقد فيه ولا يمكن
 ذلك قال وكذا
 في المذروعات
 لانه يمكن ضبطها
 بل كذا الذرع والصفة
 والصنعة ولا بد
 منها لترفع الجهالة
 فيحق شرط صحة السلم
 ولكن في كل اجماع
 القياس لا يثبت في كل
 والبصيرة كان العددي
 المتقارب

ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم امر عمر بن العاص ان يشتري لي اربعين من تمر بخمسة اشترى اهل دياره عليه السلام
استقرض بكر او قفنا ربا عيا و السلام قرب الى الجوار من الاستقرض هم وان ابا بكر اذكر ان اى من الجوار من
والنوع والصفة هم في فيه تفاوت فاحش في المايت باعتبار المعاني الباطنة من كالتصايف والملاحة والصفاء
والخلق الحسن والمهين والكمالات حسن البشارة والعلمية في الدواب وهى من سبل وسنة العبد وقامات ترعى عيونه
متفقين في الاوصاف المذكورة مع ذلك يساوس احدى القاء والاخر الفيين قال الشاعر الاربى سرور
يبدل الالف زراية والى تراهم لا يساودون واحدا هذه معاني لا تضبط بالوصف فبقية
جمالهم فيفرض الى المناقضة من احوالهم كمال الثياب من جوار من قياس الشاة في السلم في الجوار من سلم في
الثياب فاجاب بان هذا القياس غير صحيح لان اى لان الثياب وتذكر كير الغيرة باعتبار المذكور هم مصنوع البها
تقل ما يتفاوت الثوبان اذا استجاب على منوال واحد لان البعد انما يضع باله فاذا اتحد المصانع والآلة اتحد
المصنوع ولا يتفاوت في المايت الا لغير ذلك القدر ويجوز ان منع انه يتساوى وذلك يكون على ما يريد لعل
فقد كان على وجه لا يوجد له نظير ومن مثله لا يجوز السلام بالاتفاق والجواب عن حديث عمر بن العاص ان كان قيل
نزول اية الكرواد كان في دار الحرب ولا يجوز ايمان السلم والحق في فيها وتجزئة الجوار وان كان في دار السلام فنقل
الات كان في دار الحرب لغرض ثباته دار السلام ليوستد والجواب عن الحديث الثاني انه لم يكن البقر من ثابت
في وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم بل انه قفنا ومن اهل ان سبقة والمصدق حرام عليه فكيف يجوز ان يفصل ذلك
هم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم منى عن السلم في الجوار من في هذا الحديث اخرجه اهل في المستذكر والدار فطني في سبقة
عن اسحاق بن ابراهيم بن حريه حدثنا عبد الملك الدارسة حدثنا سفيان الثوري عن عمر بن يحيى بن ابي ثوير عن
عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم منى عن السلم في الجوار من وقال احكام صحح الاسناد ولم يخرج
وقال ابن جابر اسحاق بن ابراهيم بن حريه حديث جدياني عن الثقات بالموضوعات لا يحل كتب حديثه الا على جهة التعجب
هم ويغل فيه من اى في قوله في الجوار من جميع اجناس السلم اى اجناس الجوار من هم حتى عنصاف من اى حتى قيل
الصفاير ايضا لا يقال السلم في الجوار من في الصف والمتنازع في في المصروف منه فاما في محل النزاع لانا نقول ان محمد
بن الحسن قد يفسر هذه الحديث في اول كتاب المضاربة ان ابن مسعود رضى الله عنه في بالامضارية الى زيد بن خليفة
فاسلمها لزيد اى حترث ابن عمر ثوب من فلا يصح معاومة فقال ابن مسعود ارددوا لنا الاسلام واتا في الجوار من فقال ان
جاء السلم في الجوار من لم يكن فيه باعتبار ترك الوصف لان اقل ما ليس كانت معاومة فكان المنع كذا في الجوار من لا يقال في كلام المصنف
تساج لان الدليل المذكور بقوله ولنا منقوض بالصفاير لان ذكر ذلك لم يكن من حيث الاستدلال على المطلوب بل من حيث
جواب اخفهم والادليل على ذلك فهو السنة فان قلت السلم في الجوار من انما لا يصح لتفاوت يعتبره الناس التفاوت من
العصافير غير معتبر فينبغي ان يجوز السلم فيها فانما العبرة في المنصوص عين النسل للسنة والنص لم يفصل بين حيوان و
حيوان كذا في المكا فيهم قال في اى القدر ورى فيهم ولا في اطرافه من اى ولا يجوز السلم ايضا في اطراف الجوار من
هم كالموس والاكارس من هو جميع كراع الشاة والبقر ويجمع على كرايع الصفاير لتفاوت فيها اوف هو عدوى متفاوت
لان كرايس اى لا فرق له لا يقال فيها بالبقر والكبيرة والسنة واليزال وتذكر كير الصفاير باعتبار المذكور بقوله لانا قال ان شافعي

ولنا ان بعد
ذكر ما ذكر في
فه تفاوت
فأخص في المايت
باعتبار الكافي
الباطنة فيفرض
الى المناقضة
باعتبار الشاة
لانه مصنوع
للصاير ونقلها
يتفاوت الثوبان
اذا استجاب على
منوال واحد
وقد صح ان
النبي صلى الله عليه وسلم
منى عن السلم
في الجوار من
وتبين خل فيه
جميع احاديثه
حق العصافير
قال ولا في اطرافه
كالموس
ولا كرايس للكبيرة
فيها اذ هو
عدوى
متفاوت
لا يقال فيها

في الاخرهم حال من اى القدر من هم ولا في الجود عدوان اى لا يجوز المسلم ان يجعلوا ايضا من حيث البذل لانهما
 عدوته وفيها التعدي والكلية في حق المسلم فيها السانعة ولا يتقيد به يجوز ولا يتقيد به عدو الان معناه انه عدو من حيث
 لم يحضره والمسلم في وزنا بالطريق الاورى لانه لا يوزن ماوة وبه قال ائمة في حق الاخرة وقال مالك واصله في قول يجوز المسلم
 في الجود والمروءة والابكار عدو او وزنا وسته الذخيرة ولو بين للجود وضرا معلوم يجوز المسلم منيها ولا في الحطب جزا
 ش اى لا يجوز المسلم ايضا في الحطب من حيث انهم وهر جمع حرمة قال في الجملة كل شى جمعة كالاضيرة فقد حرمة
 ومن سميت حرمة الحطب وانما لا يجوز لكونه مجهولا من حيث طوله وعرضه وغلظه فان عرف ذلك جاز كان في الميسر
 ولا في الرتبة جزا ش اى لا يجوز المسلم ايضا في الرتبة من حيث الجوز لانه في رتبة الرتبة لا الرتبة اى في رتبة
 الى الحرمة والرتبة الاسفست وجميع طباطب قال في القرب وهي اى تسميتها اهل مصر برب سوا اهل البلاد الشمالية مسماؤا في
 الشامل لاخير في السلم في الرتبة لانهما يتابع خروا ويجوز في القتل لانهما يتابع وزنا وسته الميسر ولا يجوز اذ قال اى احوال
 بها اى في التفاوت ش اى لاجل التفاوت في عدد الجود وسته اى الحطب وجزا الرتبة هم لا اذا عرف ذلك ش هذا
 الاستثناء متعلق بمسئلة الرتبة جزا لان البهارة من كلام المصنف يدل على ذلك لا يتخفف على التام قوله عرف يجوز في التحفيف
 والتشديد على التحفيف يكون على صيغة المجهول ويكون قوله ذلك في محل الرفع وهو اشارة الى ما ذكر من الجوز وما على التشديد
 من التفرقة في صيغة المعلوم والفاعل فيه فهو الضمير الذي يرجع بالقرينة الى السلم اى ويجوز ان يرجع الى رب السلم ويكون قوله
 ذلك حينئذ في محل النصب على انه مفعول عرف ثم بين المصنف رحمه الله وجه المقر في قوله بان بين طول ما يشهد به اخرته
 ش وكما ان من عدم رتبة اى بيان طول ما يشهد به اخرته وكذا بين ايضا تحصيل الوجهين المعلوم والمجهول بحسب الوجهين
 في عرف فله كون عرف مجهولا يكون فقط بسين جود لا ايضا وسته كونه مشددا معلوما يكون بسين ايضا معلوما والاضافة الضمير
 في يرجع الى رب السلم والسالم اليه كما ذكرنا لان في عرف وقوله اى ش يفتح العزة يدل من قوله طول وقوله ش في رتبة
 لانه خبران وقوله اى ش عطف عليه وقوله في رتبة اى بين بسين طول ما يشهد به اخرته من كونه قد شربا
 وقد روي عن الجوز ش اى السلم اذا كان ش اى تشددا اخرته هم على وجه الاتفاوت ش اى ايشاد اذ كان يتفاوت
 كما شك ونحوه فلا يجوز لافساده الى المنازعة ولم ار احدا من الشراح حرر هذا الموضع كما يشهد به قوله جود ناه كما هو المطلوب
 قال ش اى القدر من هم ولا يجوز المسلم حتى يكون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى حين الحاصل ش هذا
 هذا ايشاد بوجود المسلم في مان القدر وزان المحل وفيما بيناهم حتى لو كان منقطعا عند العقد موجودا عند الحاصل
 او على العكس ش فان كان موجودا عند العقد ومنقطعا عند المحل هم او منقطعا ش اى او كان منقطعا فيما بين ذلك
 اى في ما بين وقت العقد ووقت المحل هم لا يجوز ش اى السلم عندنا وليس المستل ان السلم في المنقطع لا يجوز ش اى
 الشان في الجوز كان موجودا في محل العقد ش فانه ليقول ايشاد ان يكون وجوبه عند المحل فحب وبه قال مالك واصله في حق
 وقال الكاكي في الشان في جوده عند المحل فمالك عند العقد وعند المحل ولا يعتبر الا انقطاع فيما بين ذلك هم ولا في
 اى الشان في هم اى ان المسلم فيه هم على التسليم حال وجوبه ش وهو زمان حلول الاجل في الجوز فلهذا في ذلك
 لا يتب لانه ليس باوان توجيه المطالبة هم ولنا قوله عليه السلام ش اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم لا تستلقوا في
 الثمار حتى يرب اصلا حاشا وهذا الحديث اخرج به ابو داود وابن ماجه واللفظ له عن ابى اسحاق عن رجل قال قلت لابي عبد الله

قال في الجود جودا
 ولا في الحطب جزا
 ولا في الرتبة جزا
 الا اذا عرف ذلك
 بان بين له طول
 ما يشهد به اخرته
 انه مشدود في الجوز
 يجوز اذا كان على وجه
 لا يتفاوت قال
 ولا يجوز السلم حتى يكون
 المسلم فيه موجودا من
 حين العقد الى حين
 الحاصل حتى لو كان منقطعا
 عند العقد موجودا
 عند المحل او على العكس
 منقطع اى ما بين
 ذلك لا يجوز وقال
 المشافق في الجوز
 اذ كان منقطعاً
 وقت الحاصل لوجود
 العقد في محل التسليم
 حال وجوبه وكذا
 قوله عليه السلام
 لا تستلقوا في الثمار
 حتى يرب وصلحها

وليس مثل الذي في هذا الموضع يعني في الجامع الكبير ولهذا قال صاحب الفتاوى الصغرى في تفسيره اللهم المثل قولهم ثم قال
ورأيت وسط غضب المشتري روى ابني يوسف عن ابني حنيفة اذا استهلك بمحافان عليه قيمة ثم وكذا الاستقراض من
ممنوع ايضا وزعم وبعد التسليم من اى وبعد تسليم الجواز في التفسير بالمثل هم فامثل اعدل من القيمة لان الاجل
في ضمان العدو والالتزام في مثل هذه الصورة ومنه فيكون اعدل من القيمة لانها مثل معنى لا صورة هم ولان القبض
من معنى في الاستقراض من بيان من قبض خلافتهم الجاهلية فلا تقتضي المماثلة وهو معنى قوله هم
في غير مثل المقبوض به في وقت من لان القبض محسوس معين هم اما الوصف فلا يكتفي به بل اى التسليم
على الموصوف في الذمة ولا يكتفي بالوصف عند العقد لا يعرف الموصوف عند الحمل فلا يكتفي به لبقا اجماله المتعقبة له
المماثلة هم قال من اى القدر روى هم ولا يجوز اسلام الامور بسلام من معنى السلام اجماله هو السلام فغير اجل لا يجوز عندنا وبه
قال مالك رحمه الله وقال الشافعي لا يجوز حاله من وفي بعض النسخ وقال الشافعي لا يجوز اى السلام بين الاجل وبه قال
داود ورواه ابن التمر وصورة السلام اجماله ان يقول اسلمت عشرة في كل حصة ولم يذكر الاجل هم لا يطلق الجاهلية من
وهو روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال عن بيع ما ليس عند الانسان هم وخص في السلام من في السلام فاني على البدلية هو ما جازي السلام
مطلقا فاستمر اذ التماثل زيادة على النقص ولما قلنا قوله عليه السلام الى اجل معلوم فبما روي من معنى في اوائل الباب
وهو قوله عليه السلام من اسلم منك فليس في كين معلوم ووزن معلوم الى اجل معلوم وقد مر الكلام فيه بهناك وقد مر شرط رسول الله
صلى الله عليه وسلم الاجل كاتركه فان قيل استناه من اراد اسلمنا موبلا فليس له الى اجل معلوم وبه نقول واخص ممنوع وحديث
لم يبق مفيد اخجل عليه المطلق والدليل على ذلك قوله في كين معلوم ووزن معلوم فانه لا يجوز اجتماع الكيل والوزن في
شيء واحد وكان معناه في كين معلوم ان كان كيليا ووزن معلوم ان كان وزنيا فيقدر له الى اجل معلوم اجماله هو جازي فاجاب
ان حقيقة العقد كفت مؤنة التميز فلا حاجة الى التميز لانه خلاف الاصل استناه ولكن لا يلزم من تحمل الجوز والضرورة تحمله لا ضرورة
في التقدير في الاجل لا يقال العمل بالبدليين ضرورة فيتمثل التقدير لاجله لان قوله رخص في السلام يدل على جوازه بطريق الرخصة
وبه انما يكون الضرورة ولا ضرورة في السلام اجماله على ان سوق الكلام لبيان شروط السلام بالبيان الاجل فليتلوا هم ولانه
من اى بان السلام شرع رخصة فما كانت الحاجة المتفليس فلا بد من الاجل بقدر من اى السلام ايجز على التمهيل من اى
تتميم المسلم فيه هم فيه من اى فيه الاجل الذمى عينا ليجعل هم في السلام من اى المسلم اليه يعلم المسلم فيه هم ولو كان
قادرا على التسليم من اى اجماله لم يوجد المرض بان الرخصة شرعت كعذر مع قيام المانع وبوجوب المعدوم والعذر هو العجز
عن التسليم ولو قدر على التسليم لم يوجد المرض من اى وهو غير المسلم اليه هم في نفسه على الثاني من اى وهو قوله عليه السلام لا بيع
ما ليس عندك فان قيل لو كانت شرعية السلم فمما كانت الحاجة المتفليس لكان اخص بحالة الاطلاق لانه ثبت على خلاف القياس
فيقتصر عليه ليس كذلك الا ان كان اية يخرج ربح الحظمة سلما وعنده اكرار حطة فلما ان اشى لاسبار سلما لا بد ان اثنين من المتاجر
البيع الا لمرح فذاك البيع باء في التمييز على انه لا يبيع الا للغير عن المرح ولا تجزى الابان يحمل عندنا مستقرا فما كانت الحاجة ولان حقيقة
العدم امر بائني لا يكون التوفيق عليه حقيقة والشرع نبي يذره كالحقيقة على العدم فيبين على السبب القاطع الدال على العدم
ليكننا تعليل الحكم به وليس بالخير ان دليل العدم واجوب عن الحديث الذي استدلك به الشافعي انه يدل على جواز السلم بطريق
الرخصة والضرورة ونحن نقول به ولكن لا ضرورة في سلم اجماله لان ان كان قادرا انماقت الضرورة وان لم يكن قادرا انماقت

وكذا الاستقراض
وبعد التسليم فامثل
اعدل من القيمة ولا
القبض لبيان فيعرف
مثل المقبوض به في
وقد روي الوصف خلا
يكتفي قال ولا يكتفي
السلام الامور جازي
الشافعي هو ما جازي
الحديث وخص
في السلام ولما قلنا قوله عليه
السلام الى اجل معلوم
فيما روي انه لا يشرع
رخصة في الحاجة
المفالي ليس فلا بد
من الاجل ليقول على
التحصيل فيه
فليس ولو كان
قادرا على التسليم
لم يوجد المرض
فبقي على الثاني

استحق الغرض والمقتضوفان فثبت معاوضة محضة فلا يكون التاجيل فيها شرطا كما في سيرة الاعيان فثبت بطلان ذلك كما في
 عند انهم فانه يشترط الاجل فيها فثبت بطلان الغرض بالمعنى المدومهم قال شيخنا اي القدر ورثته هم ولا يجوز من اهل
 هم الا بجل حلوم لمارونياش وهو قوله عليه السلام من اسلم منكم الحديث وفيه الى اجل عام وقد مر من ادواكل المار
 وبه قال الشافعي رحمه الله وقال الكافي يجوز الاجل الى الحدا ولم يعدم الغنابة الى المنازعة غالبا هم والان اجماله في مقتضى
 الى المنازعة كما في البيهقي في نفسه العقد بهم والاجل او ناه شهرين قال صاحب التختة لاروايه عن اصحابنا في
 في مقدار الاجل واختلف الروايات عنهم الاصح ما روى عن محمد بن محمد انه مقرر بالشهر لانه اولى الاجل واقصه العاقل هم
 وقيل ثلاثة ايام من اى اونا المدة ثلثة ايام وهو قوله الشيخ ابى جعفر احمد بن ابى عمران الشيخ الطحاوي في اعتبار الاجل
 بالبحر الذي ورد في الشرع بتقدير ثلثة ايام وهو رواية عن محمد بن محمد في شرح الجمع وفيه اليقين بصلح لان المثلث منها كفى
 المدة وادناه غير مقدر وكذا في الايضاح هم وقيل كثر من نصف اليوم من قبل قال ابو بكر الرازي في بعض اصحابه في
 رحمة الله لان العمل كان مقبوضا في المجلس الموكل بالبيع فقبضه عن المجلس ولا يثبت المجلس منها في العادة اكثر من نصف
 يوم وفي الذخيرة عن الكوفي انه ينظر الى مقدار المسلم في الخرف الناس في التبايل فيه فان كان قدرا بجل محدود
 مثله في الخرف والعادة يجوز التسليم الاول اصح من اى تقدير اجل بشهر هو الاصح وقال الصدوق في طريقتيه في
 والاصح ما رواه الكوفي انه مقدار ما يمكن فيه تحصيل المسلم فيه هم فقال شيخنا اي القدر ورثته هم ولا يجوز التسليم بجل
 ولا يبراع رجل بعينه من وقال المصنف هم مضاه لا يبرع مقدار من يعني اذا كان لا يبرع مقدار المكيل في الدزاع
 لا يجوز هم لانه يتاخر فيه التسليم من اى تسليم المسلم فيه هم فربما يفيض ليجوز الحل كما في غير عن التسليم فيؤدي الى المنازعة
 من في شرح الطحاوي واما علم قدرة بلاء الانا لم يجز اذا كان لا يبرع كم يسع فيه بخلاف بيع العين فانه اذا قال لبت
 منك من هذه المصيرة بلاء الانا بدمهم يجوز وروى الحسن بن زياد عن ابى جعفر انه قال لا يجوز بيع العين ايضا ولا يبرع
 كم يسع في الانا وقيل في اذا كان الانا من حديد او خشب او خرف او ما شبه ذلك فيما لا يحتمل الزيادة والنقصان فلما
 او كان الانا يحتمل الزيادة والنقصان كالزئبيل او الجوالق او القشرة وما شبه ذلك فانه لا يجوز بيع العين ايضا الا ان
 ابا يوسف يستحسن قرب المسا واجازة وان كان يحتمل الزيادة والنقصان وهو ان يشترى من سقار كذا كذا فقرة من باربعة
 القربة وعلينا جازا لبيع فيه هم وقد مر من قبل شيخنا اي في كتاب البيورع في سقارة يجوز البيع بانا معنيهم ولا بد ان يكون
 المكيل مما لا ينقص ولا يثبت كما انقص شلطان كان مما يكتسب من كسب المزارع طمهم بالكلس كازئبيل من
 كسر الزاوي وسكون النون وكسر الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وباللام ويقال الزئبيل بدون النون كذا في بعض
 النسخ وفي المغرب والصباح الزئبيل بالفتح بدون التشديد وبالكسب مع التشديد لانه ليس في كلام العرب يقبل
 بالفتح هم واجزأ من كسر بحجمهم لا يجوز للمنازعة الا في قرب الماء للتعامل فيه كذا روى عن ابي يوسف
 من وقد مر بانه الا ان هم فقال شيخنا اي القدر ورثته هم ولا في طعام فتمت بعينها من اى ولا يجوز السلام في طعام فتمت بعينها
 لا يحتمل الانقطاع عنهم او ثمة تخلة بعينها من ولا يجوز السلام ايضا في ثمة تخلة بعينها هم لانه قد يفسد من اى
 نصيبهم انه سواوية فلا يقدرة من جنيته هم على التسليم واليه من اى الى هذا المعنى هم اشار عليه السلام من اى
 اشار النبي صلى الله عليه وسلم حيث قال ارايت لمرء منكم ان يبيع ثوبا فباعه ثم لم يزل يترحمه يستحل احدكم مال غيره من هذا النوع

قال ولا يجوز الا

باجل معلوم لمارونيا

لان الممانعة فيه مقتضى

الى المنازعة كما في

ولا جلا اذ انا شهرين

ثلاثة ايام وقيل كثر

من نصف اليوم كذا

اصح ولا يجوز التسليم

بجل محدود ولا بد ان يكون

يعينه معا كذا لا يبرع

وقد اذنا في خرفه

التسليم فربما يفيض

فيخبر الى المنازعة

وقد مر من قبل ولا

ينان يكون للمكيل اما

لا يثبت في كذا يثبت

كالله مع مثله فان

ما يكتسب لا يكتسب

والجواز في جواز المنازعة

في قرب الماء للتعامل

فيه كذا روى عن ابي

قال في طعام فتمت

بعينها او ثمة تخلة بعينها

لانه قد يفسد لانه فلا

يقدر على التسليم

شأن عليه السلام

قال رايته لو ذهبت

الى الثمر لم يستحل

احدكم

ما الى احده

ان الشيطان من السوء عندنا في حقيقته فقال الشافعي في وجهه وقال لا شيء اي ابو يوسف ومحمد لم يحتاج الى تسمية راس المال اذ كان
معينا فاش اي اذ كان مشا الى لا يحتاج الى تسمية قدره هم ولا شيء اي ولا يحتاج اليها هم اي المكان التسليم من اي الى بيان
تسليم المسلم فيه هم ويسلم من اي المسلم اليه المسلم فيه هم في موضع العقد من وبقال ابو حنيفة ولا ولا الشافعي رده في الاصح وشاره
المزني وقال احمد لا يجب ذكر بيان مكان الايقاع لو ذكره فكل مطلق السلم عن رويان هم فاما من مسئلتك اش اي المسائلان اللتان
فيما اختلاف بين ابني حنيفة وصاحبه هم ولما ش اي ولا ابني يوسف ومحمد هم في الاولى ش اي في المسئلة الاولى وهي العلم بمقدار
راس المال هل من المقصود ش اي من اعلام مقدار راس المال القدرة على التسليم وهي هم يحصل بالاشارة ش الى العبد فيمنع في ذلك
عن الاعلام بقدرهم فاشبه الثمن ش يعني في البيع هم والاجرة ش يعني في الاجابة لو يعني اذ جعل المكيل والموزون ثمن المبيع او
اجرة في الاجارة وشاره اليها جاز وان لم يعرف مقدارها فكذا ينبغي ان يكفي بالاشارة في راس المال بجامع كونه به لا هم وصاحب
ش اي وصارهم انما اذ كان راس المال ثوبا فان الاشارة فيه يكفي اتفاقا فان لم يعرف قدره هم ولا شيء اي ولا ابني حنيفة هم
ان ربما يوجد بعضا يوفى فاش ثابت لفظ بعضا ليس له وجطان المراد اذ وجد بعض راس المال يوفى هم ولا يستبدل في المجلس ش
اي في مجلس الرده فلو لم يعلم قدره ش وفي بعض النسخ فلو لم يعرف قدره اي قدر راس المال هم لا يدري شي كم بقي ش بعد اخذ ما ذر
واذا كان معلوما بوزن الزبون فيعلم في كم نقص وتحقيقه ان جماله قدر راس المال تستلزم جهالة المسلم فيه لان المسلم المتيقن من راس المال
شيئا فشيئا وبما يجد بعض ذلك زيوفا ولا يستبدل له في مجلس الرده فيطلب العقد بقدر رده فاذا لم يكن مقدرا قدر راس المال معلوما لا يعلم
في كم انتقل السلم وفيما بقي جماله المسلم فيفسده بالاتفاق فكذا لا يستلزمها وبكذا اذا استحق بعض راس المال فنسخ العقد بقدره هم او ربما
ش اشارة الى اوجه اخر فسادهم لا بقدر ش اي المسلم اليهم على تحصيل المسلم فيه فيحتاج الى رد راس المال ش لا ليس له راس المال
حيث لا راس له واذا كان مجهول المقدار بقدر ذلك فان قيل ذلك امر موهوم لا معتبر فيه بما في عن الرض اجاب المصنف رحمه الله ذلك
بقوله هم والموهوم في هذا العقد لا تحقق لشراء ش اي لشراء السلم هم مع المنافي ش اذ القياس يخالفه لا ترى انه اذا سلم
بمكيل رجل بعينه لم يحزم ليهتم بهلاك ذلك المكيل وجوده الى الجمالة فان قيل هذا اعتبار شبهة الشبهة وذلك ان وجود بعض راس المال زيوفا
فيه شبهة واحتمال لا يحمّل ان لا يجد زيوفا وهذا ظاهر وبعد الوجود والرد محتمل وبعد الرد ترك الاستبدال في مجلس الرده محتمل والمعتبر الشبهة
دون النازلة عنها وهي شبهة الشبهة قلنا هذه شبهة واحدة لان كلاهما مبني على وجود زيوفا وكان شبهة واحدة فيعتبرهم بخلاف اذ
راس المال ثوبا ش هذا جواب عما فاسد عليه من الثوب فغيره ان الثوب الذي جعل راس المال الذي قاسا المتنازع فيه عليه لا يصح لان الزر
وصفت فيه ش اي في الثوب المعين هم لا يتعلق العقد على مقدار ش ولما لو وجد زائد على المسبب لم يزد الى حجابا ولو وجد ناقصا لم
شي من الثمن وليس كلامنا في ذلك وانما هو فيما يتعلق العقد على مقداره فكان قياسا بالفارق ولم تجب عن الثمن والاجرة ان الدليل متمم ذلك
فان البيع والاجارة لا يفسخان بهما الثمن والاجرة وترك الاستبدال في مجلس الرده هم ومن فروع ش اي ومن فروع الاختلاف
في معرفة مقدار راس المال هم اذا سلم في مجلسين ش بان قال اسلمت اليك عشرة دراهم في كرفة وكشعير وفي ثوبين مختلفين هم ولم يبين
راسل كل واحد منهما فغده لا يجوز وعندهما يجوزهم او سلم ثمن مجلسين ش بان قال اسلمت اليك درهم العشرة ودرهم العشرة
او على العكس هم ولم يبين مقدار واحد هاش اي الدنانير والدرهم العشرة وهذا الغد لا يجوز وعندهما يجوز راس المال ان اعلام
راس المال شرط وهو المالية تنقسم على خمسة والشعير ومقابلة القيمة وطريق معرفة المحذور فلا يكون مقدار راس كل واحد منهما معلوما وكذلك
في المسئلة الثانية كذا في المبسوط هم ولما ش اي ولا ابني يوسف ومحمد هما الله هم في الثانية ش اي في المسئلة الثانية هم ان كان

وقال لا يحتاج التسمية
راس المال اذ كان
معينا ولا الى مكان
التسليم في مبضع
العقد فان كان مسئلتك
فهما في الاولى ان
المقتضى يحصل الاشارة
فان شئت العقد والاجرة
فصار كالثوب له
انه لا يبايحه بصفة
زيوفا ولا يستبدل
في المجلس فلو لم
يعلم مقداره لا يدري
في كم بقي او رتبها
لا يقدر على تحصيل
المسلم فيه فيحتاج الى
رد راس المال والحق
في هذا العقد لا يفتق
لشراء مع المناقطة
ما اذا كان راس المال
ثوبا لان النسخ وصفه
لا يتعلق العقد على مقدار
وصف من هذا السلم في
حسين لم يبين راس
مال كل واحد منهما او
اسلم مجلسين لم يبين مقدار
احدهما وفي الثانية
الى مكان العقد

يتعين شئ اى الايفاء لان مكان العقد مكان الالتزام متعين لا ينافى ما اشرنا منه في فومته لوضع الاستقراض والاستهلاك هم وجود العقد
الموجب للتسليم فيه شئ اى في مكان العقد وما كان كذلك متعين كما في بيع حنطة بعينها فان التسليم يجب في موضع العقد وهو لا يشترط
اى ولا ان مكان العقد هو الاية احتمية مكان اخر شئ لعدم ما يوجب به ذلك من فمعية نظير اول اوقات الاسكان في الاول امرش لان الجرح
لاولى متعين للسبب لعدم ما يوجب به ذلك من قول الكثر في الامر المطلق فانه متعين وجوب الاداء في اول اوقات المتكثرة عندهم ومما
لا يقرن والغصب شئ فانه متعين مكان القرش والغصب للتسليم بالاجماع قال الاكمل رحمه الله وتخص بما اذا ابيع طعاما وهو على اليد
فانه روي عن محمد ان المشتري ان كان يعلم مكان الطعام فلا خيار له وان لم يعلم فلا خيار له ولو تعين مكان البيع للتسليم لما كان له الخيار وعوض
بان مكان العقد لو تعين ليطل العقد ببيان مكان آخر كما في بيع العين فان من اشترى كبريتا بشرط على البائع اكل الى منزله لم يفسد عقده
سواء اشترى ايا في المصر او خارجة بحسنه او بخلافه منتهى اجواب عن النقص ان مكان البيع متعين للتسليم اذا كان البيع حاضرا او البيع في السلم
حاضرا لانه في ذمة المسلم اليه ويغاص في مكان العقد فيكون المبيع حاضرا بحدوده وفيه نظر لان في قيده المذموم كفي التعديل ومثله بعد
الغطاعا وعن المعارفة بان التعيين بالبدالة فاذا جازع بماله بما يملكه انما فسد في بيع العين لانه قابل للتمين بالمبيع وبالحمل فيصير
في صفة هم ولا يبيح في حقيقته ان التسليم شئ اى تسليم السلم فيه هم غير واجب في الحال شئ لا اشتراط الاصل بالاتفاق وكل ما هو تسليم غير
واجب في الحال هم فلا يتعين شئ مكان العقد فيه للتسليم هم بخلاف القرض والغصب شئ والاستهلاك فان تسليمه يفسد الالتزام
فتعين موضعهم فاذا لم يتعين شئ اى مكان العقد لا ينافى بقى مكان الايفاء بمجردهم فاجماله في تقييد الى المنازعة لان قيم الاشياء
تختلف باختلاف المكان شئ وبالسلم ليلابيه في موضع كبر فيه الثمن والمسلم ليس عليه في اختلاف القيم ذلك هم فلا يبرأ من
شئ دفعا للمنازعة ومما يوجب له الصفة شئ يعني فلال ان اختلاف الصفة في المسلم فيه تختلف القيمة فكذلك اختلاف المكان
تختلف ايضا مع جهالة الصفة لا يجوز السلم فكذلك لا يجوز مع جهالة المكان لهذا المعنى فلا يبرأ من البيان هم وعن هذا شئ اى عن هذا
قلنا وهو اختلاف المكان كجهالة الصفة هم قال من قال من الشائع ان الاختلاف فيه شئ اى في مكان الايفاء هم عنده شئ اى عند
اى حقيقته هم بموجب التماثل كما في الصفة شئ اى كما اذا اختلفا في صفة الجودة والرداة في احد بدلى السلم هم وقيل على عكس شئ
اى لا يوجب التماثل عنده بل القول قول المسلم اليه وعندهما يتماثلان هكذا ذكرنا اختلاف القدرى ومما يجب الايفاء ومما يجب الايفاء لان المكان
يتعين عندهما وهو معنى قوله لان العين المكان فمعية العقد شئ اى مقتضاها هم عند ما شئ اى عند اى يوسف ومحمد فكان الاختلاف
في المكان كالاختلاف في نفس العقد وعنده لم يكن من مقتضيات العقد صراحة بل من مقتضيات العقد فمعية لا يوجب التماثل هم وعندهما
شئ وهو انه لا يشترط بيان مكان الايفاء الثمن في بيع العين اذا كان له محل ومثونه هم الثمن شئ صورته جعل المكيل او الوزن ومما
في الذمة نمنا في البيع يشترط بيان مكان الايفاء عند اى حقيقته بخلافها هم والاجرة شئ صورته منصوب في كتاب الاجارات اذا
كان الشئ الذي جعل اجرا دينيا ومثونه عند اى حقيقته بالبيع الاتبعين مكان الايفاء وعندهما يجوز من غير تعين كما يجب الا ان هم القسمة
ومعروفها اذا اقتسما دارا وجعلوا نصيبا لحد هاشيا لحد ومثونه شئ يشترط بيان مكان الايفاء عند اى حقيقته هم وعندهما لا يشترط
ومتعين مكان القسمة هم وقيل لا يشترط ذلك شئ اى بيان مكان الايفاء في الثمن شئ عند الكل هم والصحيح شئ اى ان يكون
مكان الايفاء هم يشترط اذا كان مبيعا شئ عند اى حقيقته هم وهو اختيار شمس التامة المستحشى شئ وبه قال الشافعي هم وعندهما
شئ اى عند اى يوسف ومحمد متعين مكان الدار شئ في اجارة الدار هم ويمكن تسليم الدابة شئ في اجارة الدابة هم الايفاء
شئ اى لاجل الايفاء الاجرة هم قال شئ اى قال محمد في اجماع الصغير هم والممكن جعل ومثونه شئ كالمسك الكافور الزعفران

يتعين لوجود العقل
للتسليم فيه ولا يملكه لا يملكه
مكان آخر فانه نصيب
نظرا لاول اوقات
في الاول امرش لان الجرح
والغصب كحقيقته
ان التسليم غير واجب
فلا يتعين بخلاف القرض
والغصب فلا يتعين
فاجماله في تقييد
الى المنازعة لان قيم
الاشياء تختلف باختلاف
المكان فلا يبرأ من
فصا حقه كماله الصفة
وعن هذا قال من قال
من الشائع ان الاختلاف
فيه عنده يوجب التماثل
كما في الصفة وقيل
على عكسها لان تعين
المكان يقتضي العقد
عندها وعلى هذا الخلاف
الثمن ولا يجوز والقيمة
وصورته اذا اقتسما دارا
وجعلوا نصيبا لحد هاشيا
شئ اى لا يشترط ذلك
وقيل لا يشترط ذلك
الثمن الصحيح انه يشترط
اذا كان هاشيا لحد وهو
اختيار شمس لانه لا يشترط
وعندهما يتعين مكان
الدار ومكان تسليم
الدابة للدابة
قال
ومما لم يكن
حاصل ومثونه

وصغار القلوب لم لا يتخرج الى بيان مكان الاختيار بالاجماع شئ اى باجماع الائمة الاربعة واصحابهم هم لانه شئ اى لان بالجموع
من مائة هم لا يختلف قيمة شئ لان الامكن كلها سواها والمال لا يختلف باختلاف الامكن فيما لا محل ولا مونة وانما تختلف القيمة
وتختلف رغبات الناس وقلتها وقيل ما لم يكن له محل ومونة هو الدين لو امر انسا بالجملة الى مجلس القضاء مما لا يقبل بهو ما يكون فيه
بيد واحدة هم ويوفيه شئ اى يوفى المسلم اليه المسلم فيه هم في المكان الذي اسلم فيه شئ لانهم اتفقوا على ان بيان مكان
الاختيار ليس بشرط لصحة السلم لانهم اختلفوا في القيمة ولكن بل يتعين مكان العقد لا ينافيه روايتان اشار المصنف اليهما بقوله قال
رضي الله عنه شئ اى المصنف رحمه الله شئ اى قوله ويوفيه في المكان الذي اسلم فيه هم روايتان اجماع الضيف والبيع شئ اى
بيع الاصل وهو المبسوط هم وذكر في الاجارات شئ اى في كتاب الاجارات هم يوفيه في اى مكان فبما شئ اى المسلم اليه
هم وهو الاصل شئ اى المذكور في الاجارات هو الاصل وبه قال الشافعي في الاصل هم لان الامكن كلها سواها شئ وقد ذكرنا
انهم هم ولا وجب في الحال شئ جواب عن سوال وهو ان يقال يجوز ان يتعين مكان العقد ضرورة وجوب التسليم فقال لا يجب التسليم
في الحال يتعين ضرورة اعتبارهم ولو ميئنا كما باش اى فيما لا محل له ولا مونة هم قبل لا يتعين لانه شئ اى لان التعيين هم
لا يتعين شئ حيث لا يلزم بمقد مونة هم وقيل يتعين لانه يفيد سقوط خطر الطريق شئ لرب السلم هم ولو عين المهر شئ اى السلم
هم فيما لا محل ومونة يكتفى به شئ وفي بعض النسخ يكتفى به اى يتعين المهر لانه شئ اى لان المهر مع تباين اطرافه كبقية
شئ اى مكان واحد لان القيمة لا تختلف باختلاف المهر عادة حتى قبل في الاصل يمكن المهر عظيمًا فلو كان بين نواحيه فرسخ ولم يبين ان
منه لا يجوز ان يهزه جازة منفصلة الى المنازعة كذا في المحيط هم فيما ذكرنا شئ قال الكاكي اى في اختلاف القيمة وقال بالانتماء
قوله فيما ذكرنا اى المهر مع تباين اطرافه كبقية واحدة في القيمة حيث لا يختلف باختلاف الاحال وهذا هو دفع المال بمفارقة السلم
كان له ان يعمل في اى مكان شاء منها وقال الاكل وما ذكرنا من انه لا يختلف حيث لا يختلف قيمة باختلاف المحلة وقيل فيما ذكرنا من المسائل
والاجرة والقسمة هم قال شئ اى القدوري هم ولا يصح السلم حتى يقبض راس المال قبل ان يفارق فيه شئ اى في الجملة
منه المفارقة بالابدان الا ترى انما لو تعاقدوا عقد السلم وكثا بعد ذلك يوم الى الليل ولم يقبض احد هاجن صاحبه ثم اسلم راس المال
واقر قاصح السلم واعلم ان تسليم راس المال قبل المفارقة بشرطهم اذا كان في القودوش مثل الدراهم والدينار واقر قاصح
قبض راس مال السلم فانه لا يصح هم فلان افرق عن دين بدين شئ وذلك لا يجوز هم وقد نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الكاكي
بالكاكي شئ وهذا الحديث قد تقدم اى النسبة بالنسبة هم وان كان شئ اى راس المال هم عينا شئ كالنبر والمصوء والنوب
واحيوان هم فلان السلم اخذ ما قبل ما قبل شئ لانه عقد ثبتت الملك في الثمن عاجلا وفي الثمن اجلا فاشترط تعجيل راس المال
بالمعنى الذي وضع له الاسم هم اذا الاسلام والاسلان يبينان عن التعجيل شئ لان السلم اخذ ما قبل ما قبل والسلم فيه اجل فوجب
ان يكون راس المال عاجلا ليكون حكمه على وقت ما يقتضيه اسم كذا في الصرف والحوالة والكفالة فان هذه العقود ثبتت احكامها بمقتضاها
اسمها لانه كذا في المبسوط فاذا كان الاسم كذلك هم فلا بد من قبض احد المتضمنين ليحقق معنى الاسم شئ اى اسم السلم او السلف هم
ولا بد من تسليم راس المال ليتقلب شئ اى يتعرف هم المسلم اليه فيه شئ اى في راس المال هم فيقدر شئ بالنسبة على
يتقلب هم على التسليم اذا كان فيه الشرط لهما هم ولهذا شئ الفصح لا شرط قبض راس مال السلم هم فلما لا يصح السلم اذا كان فيه
خيار الشرط لهما شئ اى للمتعاقدين هم ولا دلهما شئ اى او كان خيار الشرط لاحدهما هم لانه شئ اسكن لان خيار الشرط

مخرج فيه الى بيان
كان لا ينافي بالاجماع
لا ينافي لغيره
ولم ينفى في المكان
اسلم فيه قال رضي الله
عنه وهو روايتان
الضيف والبيع وذكر
في الاجارات انه ينفى
في اى مكان شئ هو
الاصل لان الامكن
كلها سواها ولا وجب
في الحال ولو عين كذا
قبل لا يتعين لانه لا ينفى
وقيل يتعين لانه يفيد
سقوط خطر الطريق
ولو عين المهر فبما
حل وهو انه يكتفى به
مع تباين اطرافه كبقية
واحدة فيما ذكرنا قال
ولا يصح السلم حتى يقبض
راس المال قبل ان يفارقة
فيه اذا كان في القودوش
فلا يفرق عن دين
لهما من ثمن السلم عليه
السلم على الكاكي بالكاكي
وان كان عينا فلا يصح
اخذ عاجل باجل اذا لم يبين
كلاهما يبينان عن التعجيل
فلا بد من قبض احد المتضمنين
ليحقق معنى الاسم كذا في
لكن من تسليم راس المال
ليتقلب السلم اليه فيه
فيقدر على التسليم فلما
ولما لا يصح السلم
اذا كان فيه خيار
الشرط لهما او
لاحتد هما لانه

هم يمنع تمام القبض كونه بالناس الاتفاق في حق الحكمش وهو بثبوت الملك هم وكذلك لا يثبت فيه شئ اى فى السلم
 هم خيار الروية لانه غير منيدش اذا فاعده اختياره والبيع والمسلم فيه دين فى الذمة فاذا ارد المقبوض عاود يملكه كان لا
 لم يرد عين ما تناوله العقد لان العقد لم يتناول هذا المقبوض وانما تناول مثله ودينا فى الذمة فلا يفسخ العقد برده بل
 يعود حقه فى مثله فاذا لم ينفذ فائدت لا يثبت بخلاف بيع العين فان لورد العين بخيار الروية يفسخ العقد لانه ردين ما تناوله العقد
 فيفسخ العقد برده كذا ذكره شيخ الاسلام خواهرزاده رحمه الله وقال الانزازى قولى وكذا لا يثبت فيه خيار الروية فيه
 اشكال لان الغيبة قولى فيها ما ان يرد براس المال او السلم فيه فلا يجوز الاول لان خيار الروية ثابت فى راس المال
 وبه صرح فى الفتحة ولا يجوز الثاني ايضا لانه لا يرتبط به الكلام لان سوقى كلامه ان تسليم راس المال شرط قبل المفاوضة وادفع
 ذلك بعدم صحة السلم بخيار الشرط ويمتنع قولى وكذا لا يثبت خيار الروية فيه اجنبيا انتهى وقال الاكل ان يعود الى المسلم فيه
 وذكره استطراد ويجوز ان يعود الى راس المال هم بخلاف خيار العيب لانه لا يمنع تمام القبض شئ لان تمام العقد يتعلق
 بتمام الصفقة وتمام الصفقة يتعلق بتمام الرضى والرضا تام وقت العقد كذا فى المبسوط هم ولو اسقط شئ اى رب السلم
 هم خيار الشرط قبل الافتراق ورأس المال قائم شئ اى واصل ان راس المال قائم فى يد المسلم اليه هم جاز شئ
 اى السلم عندنا وانما قيد يكون راس المال قائما لانه اذا اسقط خياره بعد ذلك راس المال فى يد المسلم اليه وانفائه لا يعود
 جائزا بالايجاع هم خلافا لفرغ فرغش والشافعى ومالك ايضا هم وقدم نظيره شئ اى من نظيره فى باب البيع الفاسد
 وهو انه اذا باع الاجل بمجول كالحصاة والذباس ونحوها ثم تراخيا باسقاط الاجل قبل الاجل جاز عندنا خلافا لهم وجعل الشرط
 شئ اى جواز شرط السلم هم مجموعا شئ اى جميعا المشاىهم فى قولهم اعلام ابن الماشى هو مشتبل على بيان جعنه وقوله
 وصفته هم ونجيد شئ المراد به التسليم قبل الافتراق هم واعلام المسلم فيه شئ اى وفى اعلام المسلم فيه وهو مشتبل على
 بيان الجعنه والنوع والصفة والقدر هم وتاجيله شئ يعنى اجل معلوم هم وبيان مكان الايناشى اى وفى بيان
 مكان ايقاع المسلم فيه هم والقدرة على تحصيله شئ اى وفى القدرة على تحصيل المسلم فيه وهو ان لا ينقطع هذه الشروط
 مر بيان جميعها عند قوله ولا يصح السلم عندنا بنى حنيفة رحم الابيع شرائط هم فان اسلم شئ وفى نسخة تلج الشرعية ومن
 اسلم هم مالى درهم فى كحضه شئ قال الانزازى الكرسون قفينا واذا التغير ثمانية مكالكة المكوكلع وصفه وفى الجامع الصغير
 احساى الكرس اسم الاربعين قفيل كذا فى المغرب هم مائة منادىين على المسلم اليه ومائة نقد فاسلم فى حصة الدين بطل بشر وبه
 قال الشافعى رفرهم لغوات القبض شئ فى قدر الدين اذ العقد لا يتعلق بالدين المضاع اليه وانما منعقد بمائة وهو غير
 مشبوه من هم ويجوز فى حصة النقد الاستجماع شرائط شئ اى شرائط السلم هم ولا يشجع الفساد شئ جواب عن قول زفر
 فانه يقول يتبع الفساد ويطل العقد فى حصة النقد ايضا لان هذا قساوى مولى على فى صلب العقد فيفسد به الكل وقال المصنف
 لا يشجع الفساد هم لان الفساد طارش لانه اقترن باصل العقد لان كونه دينا يعفو فى المجلس الا ترى انما لو افسد
 والتسليم الى آخر المجلس كى ان العقد صحيحا هم اذ السلم وقع صحيحا ولهذا لو قدر راس المال قبل الافتراق صح شئ السلم
 هم لانه لا يطل بالافتراق لما بينا شئ اشارة الى قوله وقدره بنى النبي صلى الله عليه وسلم عن الكالى هم وهذا شئ
 اشارة الى قوله اذ السلم وقع صحيحا هم لان الدين لا يتعين فى البيع شئ لان النقود لا يتعين فى العقود اذا كانت عينيا
 فكله اذا كانت دينا فصار لا اطلاق والتقييد سواء هم الا ترى انما لم يبين شئ ثم تصورا ان لا دين لا يطل البيع

يمنع تمام القبض كونه
 ما تمام الاتفاق فى
 حق الحكم وكذا لا يثبت
 فيه خيار الروية لانه
 غير منيدش بخلاف
 خيار العيب لانه لا يمنع
 تمام القبض ولو اسقط
 خيار الشرط قبل الافتراق
 ورأس المال قائم جاز
 خلافا لفرغ فرغش
 نظيره وجه الشرط وجها
 فى قولهم اعلام راس
 المال وتجليه واعلام
 المسلم فيه تاجيله وبيان
 مكان الايقاع ولهذا
 على تحصيله فان اسلم
 مالى درهم فى كحضه
 مائة منها دين على
 المسلم اليه ومائة نقد
 فاسلم فى حصة الدين
 باطل لغوات القبض
 يجوز فى حصة النقد الاستجماع
 شرائط ولا يشجع الفساد
 لان الفساد طارش
 وقع صحيحا ولهذا لو قدر
 راس المال قبل الافتراق
 صح الا ان يطل بالافتراق
 لما بينا وهذا لان الدين
 لا يتعين فى البيع الا ترى انما
 لو تبادعا عينا لم يفسد
 الا دين لا يطل البيع

فیفتہ صیغۃ شیش ہستند ہذا مسئلہ علی ان الدین لا یعتین باضافۃ العقد الیہ لیکون الاطلاق والتقیید فیہ سوار
 فی الزیادۃ وانما قید بقولہ ما یتبعہا علی المسلم الیہ لانہ لو کان دینا علی الاجنبی والمسلک بحالہما یشیع الفساد فی کل
 لانہا لیست بمال فی حقہما وندہما مروی عن ابن عباسؓ فان قیل ہذا منقوض بثلاث مسائل احدها ان الرجل
 اذا قال ان بعت ہذا العبد ہذا الکمرن الحنکۃ وبہذہ الدراہم فہما فی المساکین صدقۃ فباعہما بکنت بالکمر والدراہم
 وہذا آیتہ تعین الثبوت وتماہیما ان الرجل اذا باع وینار العشرۃ ففقد الدینار ولم یقبض العشرۃ حتی یشترى بالعشرۃ ثوباً بالیم
 فاسد ثانیہا ان الرجل اذا باع عینا بدین وہما یعلمان ان الدین فی البایع فاسد ولو کان الاطلاق والتقیید سوار بجواز
 العقدان ولما حث فی المسئلۃ الاولۃ قلنا اما الاولۃ فہن ندعی ان الثبوت لا تعین فی العقد واستحقاقاً جوازاً
 فلا یلزم نہا تعین جواز الاستحقاق واما الثانیۃ فلانتمنا من الصرف باختلاف الجہنس بالاستعمال بالعقد الآخر
 فیحقق البیع بلا مشن واما الثالثۃ فاشنا لم یجز البیع لکان المائل بہ لان ہذا بیع بلا مشن فیکون منها تماہی لا بد
 تعین فی حق الجواز ہم قال ش ای القدر وروی ہم ولا یجز التصرف فی راس مال المسلم والمسلم فیہ قبل القبض
 ہذا باتفاق الفقہاء اما الاولۃ ش ای التصرف فی راس مال المسلم قبل القبض ہم فلما فیہ من ثبوت القبض المستحق لہذا
 ش لان قبض راس المال فی المجلس حق العقد فالتی قالے والقرف یبطلہ واما شرط القبض احترازاً عن الکالی بالکالی
 فلجواز التصرف فیہ بالبایع والہبۃ والوصیۃ ونحو ہات التصرف ہم واما الثانیۃ ش وهو التصرف فی المسلم قبل القبض
 ہم فلان المسلم فیہ بیع والتصرف فی البیع قبل القبض لا یجز ش اما لو دفع الیہ اودی او اوجوہ برخصاً المسلم الیہ
 لا جہنس حقہ فلم یکن استبدالاً وبراہم عند نقیل یبطل العقد لعدم القبض ولو رد البرۃ لم یبطل والتخایۃ فی قبض
 عند محمدیم خلافاً لابن یوسفؓ وانما قید بقولہ قبل القبض احترازاً عما بعد القبض ولہذا قال فی شرح الطحاوی رحمہ والاباس
 ان بیع رب مسلم سلمہ بعد قبضہ الیہ مرابحۃ علی راس المال وان بیعہ تولیۃ وان بیعہ مواضع وان لشیرک فی غیرہ
 ہم ولا یجز الشرکۃ والتولیۃ فی المسلم فی قبضہ ہم لان ش ای لان کل واحد من الشرکۃ والتولیۃ ہم تصرف فیہ
 ش ای فی المسلم فیہ والتصرف فیہ قبل القبض لا یجز وہذا لقیاساً من لفقہ القدوری رحمہ واما خصماً بالذکر لہما
 بقولہ ولا یجز التصرف الی آخرہ لانہما اکثر وقوعاً من المرابحۃ والمواضع وقیل احترازاً عن قول البعض انہ یجز
 عندہ التولیۃ فی بیع البین والمسلم وحکی ذلک عن مالک ہم فان تقایلا المسلم لم یکن لہ ان یشترى من المسلم الیہ
 براس مال شیا آخر حتی یقبضہ کل ش ہذا من مسائل الجامع الصغیر وصورتہ المستندہ فیہ محمد بن یعقوب عن ابی حنیفہ
 رضی اللہ عنہ فی رجل اسلم الی رجل عشرۃ درہم فی کرمیۃ فتمتقا یلا المسلم فاراد رب المسلم ان یشترى براس مال المسلم
 شیا قبل ان یقبضہ قال لیس لہ ذلک ولا یجز شراؤہ قولہ لم یکن لہ ان یشترى فی الايضاح ہذا الاستحسان التیار
 لا یجز جوہر قول زفر الشافعی لانہما لاقا یلا یطل المسلم وبقی راس المال وینا فی حصتہ فیصح الاستبدال بکسائر الدین
 لانہ لا یجب قبضہ فی المجلس ولہذا قول المسنن رحمہ اللہ ہم بقولہ علیہ السلام ش اسے لقول النبی صلی اللہ علیہ وسلم
 ہم لاتاخذ الا سلک اور اس مالک ش لم ار احد من الشراح بین حال ہذا الحدیث غیر ان التاریخی قال وہو
 اصحابنا ہما وروی عن ابی سعید الخدری رضی اللہ عنہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم من اسلم فی شئی فخلای
 الی غیرہ ورواہ الترمذی رحمہ فی عللہ الکبریٰ وقال لا اعرفہ مرفوعاً الا من ہذا الوجہ یہو حدیث حسن ورواہ ابن ماجہ

فیفتہ صیغۃ شیش

ولا یجز التصرف فیہ

مال المسلم والمسلم

فیہ قبل القبض

اما الاول فلما فیہ

من ثبوت القبض

المستحق والعقد

اما الثانی فلانہ

فیہ بیع والتصرف

فی البیع قبل القبض

لا یجز ولا یجز

لشرک وللقولہ فی

المسلم فیہ لانہ

نقص فیہم فان

تقایلا المسلم لہ یکن

ان یشترى

من المسلم الیہ

براس المال

شیا آخر حتی یقبضہ

کل لقولہ

علیہ السلام

لاتاخذ الا سلک

اور اس

مالک

هي الصفقة التي جرت بين المسلم اليه مع رب المسلم فلا بد من الكيل مرتين لعني النبي صلى الله عليه وسلم عني بيع الطعام
حتى يجري فيه صاعان شئ تقدم هذا الحديث في المراجعة والتولية هم وهذا هو محل الحديث شئ يعني عني
قوله عليه السلام حتى يجري فيه صاعان هو محل الحديث يعني اجتماع الصفتين المذكورتين هم على ما مرش
في الفصل الذي بعده باب المراجعة والتولية وهو قوله ومحل الحديث اجتماع الصفتين على ما بينه والاصل في هذا العقد
اذا وقع مكالمة او موازنة لم يجز للمشتري ان يتصرف حتى يعيد الكيل او الوزن ثانيا للحديث المذكور وهو ما رواه
ابن ماجه في سننه من جابر رضي الله عنه قال لعني النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه صاعان
صاع البائع وصاع المشتري والسلم مع بشرط الكيل فيشترط الكيل ثانيا لانه اذا كاله ثانيا ربما يزيد على قدر الكيل فلا
يسلم له الزيادة فلو جاز العقد قبل الكيل ثانيا ليزم الشرط في مال الغير وهو حرام هم والسلم وان كان سابقا
شئ هذا جواب عما يقال بيع المسلم اليه مع رب المسلم كان سابقا على شرط المسلم اليه من بانك فلا يكون المسلم اليه
بالتابع للمشتري فلم يتحقق الصفقة الثانية ليدخل تحت لعني وتقره الجواب بالقول بموجب العلة سلمنا ذلك
كمن السلم وان كان سابقا على شرط المسلم اليه من بانكهم لكن قبض المسلم فيه لاحق شئ في التقدير فيجمع
في التقديرهم وان شئ اي وان قبض المسلم فيه هم بمنزلة ابتداء البيع شئ لتحقيق هذا ما قاله المقبوض في مسائلهم
غير المسلم فيه حقيقة فباستمرار هذه الحقيقة لم يكن المقبوض عين ما تناوله العقد فلا بد من طريق يجعل بذلك
كانه عين المقبوض عليه وذلك بان يجعل عند القبض كانهما جدد واذ لك العقد على المقبوض وانما قال بمنزلة
ابتداء البيع لان المسلم فيه دين في ذمته والمقبوض عين وهو غير الدين وهو معنى قوله هم لان العين غير الدين حقيقة
شئ وهو ما مره وقوله هم وان جعل شئ كله ان وصله بما قبله اي وان جعل الدين هم عينه شئ اي وان
جعل المقبوض عين الدين هم في حق حكم خاص وهو حرمة الاستبدال شئ لانه لو لم يجعل في حق الاستبدال عينه
ليزوم استبدال المبيع قبل قبضه وهذا لا يجوز واذ جعل الدين عين المقبوض الذي هو الدين فضرورة حرمة الاستبدال
فلا يتعدى فبقي ما رواه كالباع هم فيحقق البيع بعد الشراء شئ اي بيع المسلم اليه من رب المسلم بعد شرط المسلم
من بانك بشرط الكيل فقد اجتمعت الصفتان فلا بد من تكرار الكيل هم وان لم يكن شئ اي الكرم سلما وكان قرضا
فامر شئ اي فامر المستقرض القرض هم بقبض الكرم جاز لان القرض اعادة ولهذا شئ اي ولاجل كون القرض
اعارته هم بنقد شئ اي القرض هم بلنقد الاعارة شئ بان يقول اعركك هذا المبلغ من الدراهم والذناير
فاذا كان اعادة هم فكان المراد وعين الماخوذ شئ اي عين المقبوض هم مطلقا شئ اي سوا مكان في حق القبض
او غيرهم حكما شئ اي تقديره او الا يلزم تملك الشئ بحسبه بسببه وهو ربوا فاذا كان كذلك هم فلا يجتمع الصفتان
شئ فليكنه كيل واحد وفي الشامل في كل موضع وجد عقدان لا يكتفي بكيل واحد وان كان بصفة الآخر وفي كل
موضع وجد عقد واحد يكتفي فيه بكيل واحد وذلك اذا اشترى موازنة لا يتصرف بالمستتره فان اشترى غايضة او اخذ
قرضا جاز ان يترك الكيل والوزن ولو اشترى المبدد ودعا بل يشترط العد ثانيا فيه روايتان هم قال شئ اي يجوز ان يترك
هم ومن السلم في كره فامر رب السلم ان يكثر السلم اليه في غرضه رب السلم شئ الغرامة جمع غرامة بكسر الغين المبعوث
قال ابو جبرئيل الغرامة واحدة الغارير التي للبتين واما الغرامة بياهم ففعل وهو شئ اي رب السلم غاب كمن غاب

فلا بد من الكيل
للعني عليه السلام
عن بيع الطعام حتى
يجري فيه صاعان
وقوله هو محل الحديث
عامة ما والسلم كان
سابقا لكن يتكلم
فيه لاحق وانما عين
ابتداء البيع لان الدين
غير الذي يتحققه
وان جعل عينه في
حق حكم خاص
وهو حرمة الاستبدال
فيحقق البيع بعد
الشراء وان لم يكن
سلما وكان قرضا
فامر بقبض الكرم جاز
لان القرض اعادة وهذا
ينعقد بلفظ الاعارة
كان المراد وعيني
الماخوذ مطلقا
حكما فلا يجتمع الصفتان
قال ومن السلم في كره فامر
رب السلم ان يكثر السلم
اليه في غرضه رب السلم
ففعل وهو غاب كمن غاب

ش اى قبضا يريد به اذا كان الطعام مينا واما قيد بقوله وهذا تب لانه اذا كان حاضر اصار المسلم اليه قابضا
 سوار كان الغرائر له او للبائع او كانت مستأجرة وبه صرح الفقيه ابو الليث رحمه الله وانما لم يكن قبضا هم لان الامر
 بالكيل لم يصح لانه لم يصاف ملك الامرش لانه تناول مينا مملوكة للبائع فملكه ش اى حق رب السلم هم
 فى الدين دون المعين ش لان جعل العين وهو وصفت ثابت فى الذمة فى غراير رب السلم محال وحقه فى الغرائر
 انما يتحقق بالقبض ولم يوجد هم صار المسلم اليه مستقير الغرائر منه ش اى من رب السلم هم وقد جعل ملك نفسه
 فيها ش اى وقد جعل المسلم اليه ملك نفسه فى الغرائر فلم يصير رب السلم قابضا حتى اذا ملك الكيل ملك من مال السلم
 اليه وبقي الدين فى ذمته كما كان هم فصار ش اى رب السلم هم كما لو كان عليه ذراهم دين فذبح البعير ش اى
 فذبح الدين الى المديون هم كسائرهم المديون فيه ش اى فى الكيس هم لم يصير قابضا بوزنه فيه هم ولو
 كانت الحظوة مشتركة ش بان اشترى حصة بعينها هم والسئلة بما لها ش وهى ان ذفع غرائره الى البائع وقال
 اجعلها فيها ففعل والمشتري حاضر وغائب هم صار قابضا لان الامر قد صرح حيث صادف ملكه لانه ملك العين بالبيع
 ش يعنى بنفس العقد فصاح الامر لمصادفة الملك واذا صرح صار البائع وكذا عندنا فى اسناك الغرائر فثبتت الغرائر فى
 يد المشتري حكما فصار الواقع فيها واقعا فى يد المشتري حكما لان فعل ثابته كفعله حتى لو كانت الفسرة لرب البائع
 لا يصير قابضا فى رواية عن محمد وقال الشافعى رضى الله عنه لا يصير قابضا سوار كانت الغرائر للمشتري او للبائع
 كما فى السلم هم الا ترى هم توبيع لملكه بالبيع هم انه ش اى ان المشتري هم لو امره ش اى لو امر البائع
 هم بالعين ش اى بطن الحظوة المشتركة هم كان الطحين فى السلم للسلم اليه ش لان الامر بالطين فى السلم
 لم يصح لانه تلافى ملك السلم اليه فلا يصح هم وفى الشرار ش اى وكان الطحين فى الشرار هم لعملة الامرش
 لانه لافى ملك المشتري هم وكذا ش احكم هم اذا امره ش اى المشتري هم ان يصير فى البحر ش ففعل هم
 فى السلم بملك من مال السلم اليه وفى الشرار من مال المشتري ش لعملة الامرهم ويقرر الثمن عليه ش وليس
 ذلك الا باعتبار صحة الامر وعدمها وصحة موقوف على الملك فلو لانه ملك لما صح امرهم لما قلنا ش اشارة
 الى قوله صرح الامرهم ولذا ش اى ويكون الامر قد صرح هم كيتنى بذلك الكيل فى الشرار فى البيع ش احتز بهما
 قبل فى الشرار لا كيتنى بكيل واحد بل يشترط كيان وعلى الصحيح بقوله هم لانه ش اى لان البائع هم ما يضمن
 ش اى من المشتري هم فى الكيل ش فليتق بكيل واحد هم والقبض ش مرفوع بفعل مقدرا مى وحصل القبض
 هم بالوقوف فى غراير المشتري ش وبهذا جواب عما يقال البائع مسلم فليت يكون مستقرا وتقرير الجواب بان
 القبض يتحقق بالوقوف فى غراير المشتري فلا يكون مسلما ومستقرا هم ولو امره ش اى ولو امر المشتري بالبائع
 هم فى الشرار ان يكيله فى غراير البائع ففعله لم يصير قابضا لانه ش اى لان المشتري هم استعار غرائره
 ش اى غراير البائع هم ولم يقبضها ش اى والحال ان المشتري لم يقبض الغرائر هم فلا تصير الغرائر
 فى يده ش لان الاستعارة تبرع فلا تتم بدون القبض هم فلذا ما يقع فيها ش اى فلذا لا يصير المشتري
 قابضا ما فى الغرائر وفى بعض النسخ فيه قال الكاظمى فى الغرائر على ما ذيل الطرق او المذكور وذلك لعدم
 صحة العارية لعدم القبض وكذا لا يصير الواقع فيها قبضا هم فصار ش اى حكم هذا هم كما لو امره ش اى حكم ما لو

لان الامر بالكيل البعير
 لا يملكه لم يصاف ملكا
 الا ان حقه فى الدين
 دون العين فصار السلم
 اليه مستقيرا للغرائر
 منه وقد جعل ملكه
 نفسه فيها فصار كما لو
 عليه ذراهم دين فذبح
 اليه كسائرهم المديون
 فيه لم يصير قابضا ولو
 الحظوة مشتركة والسئلة
 بما لها صار قابضا لان
 الامر قد صرح حيث صادف
 ملكه لانه ملك العين
 بالبيع الا ترى هم لو
 بالطين كان الطحين فى
 السلم للسلم اليه ففعل
 المشتري لعملة الامر
 اذا امره ان يقبض فى
 فى السلم بملك من مال
 المسلم اليه وفى الشرار
 من مال المشتري ش ليس
 الفن عليه لما قلنا
 بكتفى بذلك الكيل
 فى الشرار والبيع
 لانه ثابت عنه
 فى الكيل والقبض
 بالوقوف فى غراير
 ولو امره فى الشرار
 فى غراير البائع ففعله
 يصير قابضا لانه مستقرا
 غرائره ولم يقبضها
 فلا تصير الغرائر
 يده فلذا ما يقع فيها
 وصار كما
 لو امره

امر المشتري البائع هم ان يكيل الكرم ويغزله في ناحية من بيت البائع شئ اى امره بان يزيل الكرم
 في جانب من بيت البائع فغزله لا يكون المشتري قابضا فكذا هذا هو لان البيت بنواحيه شئ اى بجواربه الاربعه
 هم في يده شئ اى في يد البائع فاذا كان كذلك هم فله المشتري قابضا ولو اجتمع الدين والعين شئ
 صورته اشترى كرايعنا وله على البائع كرايدين وهو المسلم فيه هم والفراش للمشتري شئ اى والحال ان الفراش
 للمشتري وامره ان يجعل الدين والعين فيهما هم ان يداوش اى ان يدا البائع وهو المسلم اليه هم بالعين شئ
 اى بالمشتري بفتح الراء هم صار شئ اى المشتري بكسر الراء هم قابضا شئ اى صار قابضا لا لكيل والعين الدين
 هم بالعين شئ اى اما صفة قبض العين هم فلعنه الامر فيه شئ اى في العين هم واما الدين شئ اى واما صحة
 قبض الدين هم فلا اتصال بملكه شئ اى فلا اتصال الدين بملكه اى بملك المشتري لان العين في يده كما هم وبشئ يصير
 قابضا شئ اى وبشئ اتصال الدين بالكيل بالرضا يثبت القبض فيصير المشتري قابضا هم كمن استقرض حنطة شئ
 اى نظير الحكم المذكور نظير من استقرض كرا من حنطة هم وامره ان يزرعها في ارضه شئ اى وامر المقرض المستقرض
 ان يزرع الحنطة في ارض المستقرض صح القرض وصار المستقرض قابضا بالاتصال بملكه فكذا هذا هم ولكن دفع
 شئ اى ونظير الحكم المذكور ايضا نظير من دفع هم الى صانع خاتما وامره ان يزرع شئ اى يزرع الخاتم
 هم من عنده شئ اى من عند الصانع هم نصفه وينارش جازا له يصير قرضا ويصير بالاتصال الى ملكه قابضا هم
 وان بدا بالدين شئ ثم بدا بالعين هم لم يصير قابضا اما الدين فلعنه صفة الامر شئ لعدم مصادفة الملك لان حقه
 في الدين لاني العين وبذا عين فكلان المنور يجعله في الفراش متصرفا في ملك نفسه فلا يكون فعلا كفضل الامر واما العين
 شئ اى واما عدم صحة القبض في العين هم فلا غلط بملكه شئ اى فلا ان البائع غلط كالمشتري بملكه اى بملك نفسه
 هم قبل التسليم شئ بحيث لا يمتاز هم فنارش اى البائع هم يستهلك شئ اى المبيع هم عند ابى حنيفة رضى الله عنه
 فينتقض البيع شئ اى يفسخ العقد هم وهذا الخلط شئ اى اجواب عما يقال ان الخلط حصل باذن المشتري
 فلا ينتقض البيع وتقرير الجواب ان هذا الخلط على هذا الوجه هم غير مرضي به من جهة شئ اى من جهة المشتري اراد
 ان الخلط على هذا الوجه باحصل باذن المشتري بل الخلط على وجه يصير الامر قابضا هو الذي كان ما ذو دابة فها
 لم يصير الخلط ما ذو امر ضيابه وانما اذن له بان يخلط على وجه يصير قابضا بالبداية بالعين وقال الاكل ورفي
 عبارة المصنف تسامح لانه حكم يكون الخلط غير مرضي به جزا واشتد بقوله هم يجوز ان يكون مراده البداية بالعين
 شئ فيكون الدليل اعم من المدعى ولا دلالة للاعم على الاخص ويجوز ان يقال كلامه في قوة الممانعة فكانه قال
 ولا نسلم ان هذا الخلط مرضي به وقوله يجوز سند المنع فاستقام الكلام هم وعند جهاش اى وعند ابى يوسف ومحمد
 هم هو شئ اى المشتري هم باختياره انتفاء القبض وانتفاء شاركة في الخلط لان الخلط ليس باستهلاك عند جهاش
 وقال الامام قاضيان ما ذكر من جواب الكتاب قول محمد انا عند ابى يوسف اذا بدا بالدين يصير قابضا كما لو بدا بالعين
 ضرورة الاتصال بملكه في الصدورين اذا اخلط ليس باستهلاك وعند محمد يصير قابضا للعين وكون الدين فله عند الشافعي
 لا يصير قابضا سواء بدا بالعين او بالدين هم قال شئ اى قال محمد في اجماع الصغير هم ومن اسلم جارية في كرخة وقبضها
 اليه ثم غنم فلان شئ اى اسلم هم فمات شئ اى الجارية هم في يد المشتري شئ اى المسلم اليه واما سماء ومشتري بالظن

ان يملكه ويعز لنفي
 نفعه من بيت البائع
 لان نسيب بفاعيه
 في يده فلم يصير المشتري
 قابضا ولو خلع الدين
 والعين والعين والعين
 ان بدا بالعين صار
 قابضا اما العين لنفعه
 الا في يده واما الدين
 فلا يملكه ويمتلكه
 يصير قابضا كمن استقرض
 حنطة وانه ان يزرعها
 في ارضه وكمن دفع
 الى صانع خاتما وانه
 ان يزرع من عنده
 نصفه دينه وانه
 بل بالدين لم يصير
 قابضا اما الدين فله
 صحة الامر واما الدين
 فلا يملكه عياله
 قبل التسليم صار
 مستهلكا عند ابى حنيفة
 فينتقض البيع وهذا
 غير مرضي به من جهة
 الجواز ان يكون مراده
 البداية بالعين فلهذا
 هو بان اراد ان شاء انتقض
 البيع ان شاء شاركة في الخلط
 لان الخلط ليس باستهلاك
 عند جهاش قال سماء
 جارية في كرخة وقبضها
 قبضها المسلم اليه
 ثم غنم فلان مات
 في يد المشتري

الى شرأها بجارية بالخط لان كل من العيين الثمن والتمن هم فعليه ش اي فعل المشتري هم قيمتها ش اي قيمة الجارية
 هم يوم قبضها ش يعني لما ثبت الاقالة وجب رد بها وقد عجز يجب رد بها وبه قال الشافعي وانما يستل
 يوم قبضها لان السبب الموجب للضمان انما هو القبض فصار كالعقب هم ولو تقايلا بعد هلاك الجارية جاز
 اي التقايل هم لان صح الاقالة تعتمد بقا العقد ش وفي بعض النسخ يعتمد قيام العقد هم وذلك ش اي بقا العقد
 هم بقيام العقود عليه وفي السلم المعقود عليه انما هو المسلم فيه نعمت الاقالة حال بقائه ش اي حال بقا المعقود
 عليه هم واذا جاز ش اي التقايل بعد موتها هم ابتداء ادى ان يبقى ش بعد موتها هم ابتداء لان البقاء سهل
 ش من الابد ارفان قيل ينبغي ان لا تصح الاقالة بعد هلاك الجارية لانها بعد الهلاك بمنزلة المسلم فيه من حيث وجوب
 قيمتها ديناً في الذمة والمسلم فيه قد سقط ايضا بالاقالة فصار بمنزلة المعوضين في بيع المقيضة فانه اذا ملك احد
 المعوضين في المقيضة ثم تقايل ثم هلك العوض الآخر تبطل الاقالة فكذا هنا ينبغي ان يمنع التقايل هلاك العوض
 قلنا في بيع المقيضة ثم الرد واجب بعد الاقالة وهلاك المبيع قبل القبض يوجب فسخ العقد وفي المسلم فيه
 قيمة الجارية مقامها فلم يكن رد عين الجارية واجبا فكان قيام القيمة بمنزلة قيام الجارية هم واذا انفسخ العقد
 في المسلم فيه انفسخ في الجارية تبعاً ش يعني تبعاً لانفساخ العقد في المسلم فيه وان لم يصح الفسخ في الجارية
 بعد هلاكها كذا قدره شيخنا العلوي وقال تاج الشريعة هذا جواب من يقول ان الانفساخ في حق الجارية الميتة
 كيف يتحقق وانه ليس بمحل لذلك فقال الانفساخ بطريق التبعة وكمن شئ ثبت تبعاً ولا يثبت نفسه هم
 فيجب عليه رد بها ش اي رد الجارية على المسلم اليه هم وقد عجز ش اي وحال ان المسلم اليه قد عجز
 عن الجارية بسبب موتها هم فيجب عليه رد قيمتها ش وقامت القيمة مقام الجارية هم ولو اشترى جارية بالدينار ثم تقايل
 ماتت في يد المشتري بطلت الاقالة ولو تقايل بعد موتها فالاقالة باطلة ش ايضا هم لان المعقود عليه في السلم
 انما هو الجارية فلا يبقى العقد بعد هلاكها فلا تصح الاقالة ابتداء فلا تبقى انتمار العقد هم حمله ش اي محل البيع لان
 الاقالة فسخ العقد ولا قيام لها الا بقيام العقد ولا قيام العقد الا بقيام المبيع لانه هو الاصل وقد فات هم وذا
 ش اي هذا الذي ذكرناه هم بخلاف بيع المقيضة حيث يصح الاقالة فيه وتبطل ش اي الاقالة هم بعد هلاك
 احد المعوضين لان كل واحد منها مبيع فيه ش اي في بيع المقيضة والحاصل انه اشار بهذه الكلام الى الفرق بين السلم
 حيث تصح الاقالة فيه بعد هلاك الجارية في يد المسلم اليه قبل الرد الى رب السلم سواء مات قبل الاقالة او بعد
 وبين البيع حيث لا تصح الاقالة اذا هلكت الجارية سواء كانت الاقالة قبل هلاكها او بعد هلاكها وقد اوضحنا
 هذا في السوال واجواب اللذين ذكرناهما الان هم قال ش اي قال محمد في اجماع الصغير ومن اسلم الى
 رجل دراهم في كره حنطة فقال المسلم اليه شرطت رد بها ش اي طعنا ما رد بها هم وقال رب السلم لم تشترط
 شيئاً فالقول قول المسلم اليه ش بالاتفاق وبه قال الشافعي رضي الله عنه وفي الكافي كلام المستحدث ردود
 فيقول صاحب بلا مؤلف هم لان رب السلم متمتع في انكاهه ليعتق ش المتعت في العتق من يطلب العتق
 وهو الرقعة فيما لا يستطيع الانسان الخروج عنه والمراد بالعتق شرعاً من ينكر بعتقه ويريد الاضطرار
 وبالحكم من ينكر بغيره كذا في الفوائد الغريبة هم لان المسلم فيه يردو ش اي يرد هم على راس المال

فصل في قبضها مبيعاً
 ولو تقايل قبل هلاكها
 الجارية كان حلالاً
 الاقالة بعد هلاكها
 وذلك بقيام المعقود
 وفي السلم المعقود عليه
 هو المسلم فيه صحته
 حال بقائه وادخلنا
 ابتداء اولى ان يبقى
 لان البقاء سهل وانما
 العقد في السلم فيفسخ
 الجارية تبعاً لغيره
 وقد عجز عليه رد قيمتها
 ولو اشترى جارية بالدينار
 ثم تقايل ماتت في يد المشتري
 بطلت الاقالة ولو تقايل بعد
 موتها فالاقالة باطلة لان
 العتق عليه مبيعاً ما كان
 فالقول قول المسلم اليه
 فلا تصح الاقالة بعد هلاكها
 تبعاً لغيره لانها لم تشرط
 وهذا بخلاف بيع المقيضة
 حيث يصح الاقالة بعد هلاكها
 احد المعوضين ولو اشترى جارية
 مبيع فيه قال محمد
 اسلم الى رجل دراهم في كره
 حنطة فقال المسلم اليه
 شرطت رد بها
 المسلم لم يشترط
 شيئاً فالقول قول المسلم
 اليه لان ربه السلم
 متعت في انكاهه ليعتق
 لان المسلم فيه يردو
 يرد على راس المال

في العادة شئ انما دليل على قوله ان رب السلم متعنت لرب المسلم فيه على راس المال عادة فكان الخير له
 في صحة العقد فاذا انكر صحة فقد كان متعنتا فان قيل لا نسلم ان المسلم فيه يربو بل راس المال خير وان قيل
 من المسلم فيه وان بل لما ان راس المال فقد والمسلم فيه نسيه وفي المثل السائر النقد خير من النسيه قلنا
 بل كذلك الا ان ذلك متروك بالعرف والعادة فان الناس مع وفور عقولهم يقدمون في عقد السلم وما ذكر
 الا الفائدة زائفة راوها فكان النقد بمقابلته زيادة قادمة مع كونه نسيه وانما ذكر واربو المسلم فيه
 لاثبات المباداة بينه وبين راس المال لان المسلم فيه وان كان أكثر مالهية عادة الا انه اجل من راس المال
 وان قلت مالهية عاجل والمعاجل خير من الاجل فيغير فكل واحد منهما يوفور كل واحد منهما فيتعاد لان و
 ذكر الامام السرخسي ان القول قول المسلم اليه لانه هو الذي يلتزم الطعام بعقد السلم فالقول قوله في
 بيان صفة ما التزم ثم اتفقا على اصل العقد اتفاق على ما هو شرط جواز العقد ومن شرط جوازه بيان
 صفة الطعام فقول رب السلم لم يسلم منه الطعام يكون رجوعا عما اقرب وسعيامن في لفتق ما تهم من جهتهم
 وفي عكسه شئ اى وفي عكس الحكم المذكور والحكم المذكور هو قول المسلم اليه شرطت لك رد يا وقال رب السلم شرطت
 شيئا وعكسه ان يقول رب السلم شرطت لي رد يا ويقول المسلم اليه لم اشترط لك شيئا وقال النقد ابو الليث
 لم يذكر محمد رحمه الله هذا الاصل في الكتاب يعني في اجماع الصغير وقال المصنف رحمه الله هم قالوا شئ اى
 قال المتأخرون في شروح اجماع الصغير مثل فخر الاسلام وغيرهم يجب ان يكون القول لرب السلم عند ابي حنيفة
 شئ يقال الشافعي هم لا يدعي الصحة وان كان صاحبه منكرا شئ لان الظاهر شأ به لانه لان العقد انفس
 معطية والظاهر من حال المسلم المتأدي عن المعصية هم وعندهم شئ اى وعند ابي يوسف ومحمد رحمه هم
 القول للمسلم اليه لانه منكرو ان انكر الصحة شئ كلمة ان واصلة بما قبله وكذلك ان التي قبلها هم ونقرو
 شئ اى وكنتقد اصل هذا الاختلاف هم من بعد الشافعي قال شئ قال الانباري رد اى في المنكرا
 التي تلى هذه قوله القول لرب السلم عند جما وفي عبارته تتاح لاننا نستعمل للبعد اى لان السنين
 والمطابق ونقروه يعني بدون السنين هم ولو قال المسلم اليه لم يكن له اجل شئ اى لم يكن للمسلم اجل
 هم وقال رب السلم بل كان له اجل فالقول قول رب السلم شئ اى بالاتفاق وبه قال الشافعي هم
 هم لان المسلم اليه متعنت في انكاره فقال شئ اى لرب السلم هم وهو شئ اى الحق بهوهم الاجل شئ
 حاصله ان الكلام اذا خرج مخرج التعنت لا يخرج المخصوصة بطل وكان القول لمدعي الصحة لان كلام
 التعنت مردود فاذا رد بقى كلام الآخر بلا معارض فكان القول قوله هم والفساد لعدم الاجل غير متصور
 شئ هذا جواب عن سوال مقدر وهو ان يقال ينبغي ان لا يكون المسلم اليه متعنتا في انكاره الاجل لانه
 يرد راس المال لفساد العقد بعدم الاجل ويرد راس المال ببقى لا المسلم فيه والمسلم فيه خير من راس المال
 وارفع منه وتقرير الجواب ان فساد العقد لعدم الاجل غير متيقن هم لكان الاجتهاد شئ فان سلم الحال
 جازع عن الشافعي رفو واذا لم يكن متعنتا بعدمه لم يلزم من انكاره رد راس المال هم فلا يعتبر النفع في
 رد راس المال شئ يعني ولا يعتبر جهة كونه منتفعا بهذا الانكار معارض باجته التعنت والتعنت به اذا ظني

في العادة فتعكسه
 قالوا يجب ان يكون
 القول لرب السلم عند
 ابي حنيفة والاندلسي
 الصحة لانه صلح بينكم
 وعندهم القول للمسلم
 اليه لانه منكرو انكر
 الصحة وتنفقوا من
 ان شاء الله تعالى وقال
 المسلم اليه لم يكن له
 اجل وقال رب
 السلم بل كان له اجل
 فالقول قول رب
 السلم لان المسلم
 اليه متعنت في انكاره
 حقا له وهو الاجل
 والفساد لعدم الاجل
 غير متيقن لكان
 الاجتهاد فلا يعتبر
 النفع في رد راس المال

لا يبار من القطع هم بخلاف عدم الوصف ش قال صاحب النهاية أي لو قال المسلم اليه شرطت رد يا وقال
 رب السلم لم يشتر شيئا وهي المسئلة الاولى كان القول قول المسلم اليه لان فساد السلم بسبب ترك الوصف
 متيقن غير محتمل فيه فقال رب السلم هناك متخفا وقال غيره فان الفساد فيه قطعي وقال الاكمل فيه
 نظر لان بنابر المسئلة على خلاف مخالف لم يوجد عند وضعها غير صحيح فالاولى ان يقال ان الاختلاف
 كان ثابتا بين الصحابة ان ثبت ذلك وليس مطابقا لما ذكره صاحب النهاية وغيره وفي عكس
 يعني فيما اذا ادعى المسلم اليه الاجل وانكره رب السلم هم القول لرب السلم عند هالانه ينكره حقا عليه فيكون القول
 قوله وان انكره لصحة ش كذا ان واصله بما قبله واعلم ان الاختلاف في الاصل على ثلاثة اوجه احدها
 في اصل الاجل ففيه القول قول المدعي للاجل مع يمينه طالبا كان او مطلوبا وعند هما القول قول الطالب
 سواء كان مدعيا للاجل او منكرا والثاني في مقدار الاجل مثل ان يدعي احدهما انه شهر وقال الآخر انه
 شهر ان ففيه القول قول الطالب مع يمينه لانه ينكر الزيادة وان قامت يمينه لاحد هما يقضي يمينه وان قام
 لهما يقضي يمينه المطلوب لانه يثبت الزيادة والثالث في مضى الاجل فان قال الطالب كان الاجل
 شهر او قد مضى وقال المطلوب كان شهر او لم يمش فالقول قول المطلوب مع يمينه لانه ينكر الرجوع المطالبة
 فان اقام احدهما اليمينه يقضي يمينه المطلوب لانها تثبت زيادة الاجل ثم ينبغي لك ان تعرف
 ان الاختلاف في قدر الاجل لا يوجب التحالف عندنا خلافا لغيره لان التحالف في البيع ثبت بخلاف
 القياس عند اختلاف المتبايعين في المعقود عليه او بدله والاجل بمعزل من ذلك بخلاف ما اذا
 اختلفا في الوصف فانما يتماثلان لان الوصف جاري مجرى الاصل لان الدين يعرف به ويختلف صلته
 باختلافه ما اذا وليس كذلك الاجل هم كرب المال اذا قال للمضارب ش نظير المسئلة المذكورة
 بمسئلة رب المال اذا قال للمضارب هم شرطت لك نصف الربح الا عشرة ش قال الكاكي رحمه وفي
 بعض النسخ شرطت لك نصف الربح وزيادة عشرة وهذه النسخة ليست بصحيحة لانه على ذلك النقد ليقول
 للمضارب بالاجماع والصحيح النسخة الاولى لانه على ذلك النقد يركن القول لرب المال هم وقال القاضي
 نقلي وقال المضارب ليس الامر كما ذكرت هم بل شرطت لي نصف الربح فالقول لرب المال لانه ينكر استحقاق الربح
 وان انكره لصحة ش أي صحة العقدهم وعند أبي حنيفة هم القول للمسلم اليه لانه يدعي الصحة وقد اتفقنا على
 عقد واحد ش لان السلم عقد واحد اذا سلم الحال فاسد وليس بعقد آخرهم فكانا متفقين على الصحة ظاهر
 ش أي بحسب الظاهر كوجوب احدهما ان الظاهر من حالهما مباشرة العقد بوصف الصحة والثاني
 ان الاقدام على العقد التزام بشرطه والاجل من شرائها السلم فكان اتفقا على العقد اقرارا بالصحة
 فالمعكر بعدة ساع في نقضه واتهم به وانكاره انكارا بعد الاقرار وهو مردود ويقول أبي حنيفة هم قال الشافعي
 هم بخلاف مسئلة المضاربة ش جواب عن قياسها المسئلة المذكورة على مسئلة المضاربة فانه قياس غير صحيح
 وقال الاكمل فانها اذا اختلفا فيها أي في المضاربة فنوع محل الاختلاف فانها اذا فسدت صار اجارة
 واذا صحت كانت شركة فاذا اختلفا فالمدعي للصحة مدعي للعقد والمدعي للفساد مدعي لعقد آخر خلافه

صفحة
 بخلاف عدم الوصف
 وفي عكس
 القول لرب السلم
 عند هالانه ينكره
 حقا عليه فيكون
 القول قوله وان
 انكره لصحة
 كرب المال اذا قال
 للمضارب شرطت
 لك نصف الربح
 الا عشرة وقال القاضي
 لا بل شرطت
 لي نصف الربح
 فالقول لرب المال
 لانه ينكر استحقاق
 الربح وان انكره لصحة
 وعند أبي حنيفة هم
 القول للمسلم اليه
 لانه يدعي الصحة
 وقد اتفقنا على عقد
 واحد فكانا متفقين
 على الصحة ظاهر
 مسئلة المضاربة

ووحدة العقد عند الاختلاف في السجائر والفساد يستلزم اعتبار الاختلاف الموجب للتناقض المردود
لوحدة الحمل وعدم وحدته يستلزم عدم اعتبار الاختلاف لاختلاف الحمل واما المضاربة فهي ليست بعقد
واحد عند الاختلاف فكان الحمل مختلفا فلا تناقض في ذلك فلم يكن الاختلاف معتبرا فكان المضاربة
استحقاق شيء في مال رب المال وهو يكبر فالقول قول المنكر لأنه شيء أي لأن عقد المضاربة ليس
يلزم شيء ولهذا يمكن رب المال من عزله قبل شراء المضارب براس المال شيئا وكذا المضارب يمكن
نفسه وإذا كان غير لازم يرفع باختلافهما فلا يعتبر الاختلاف فيه شيء ولا الدعوى تعتبر فيه
ففي حجر دعوى استحقاق الرجوع شيء والآخر يكبر فالقول للمنكره اما السلم شيء فانه عقدهم فلازم
شئ فلا ينفسخ بفسخ أحدهما فبالاختلاف لا يرفع فاذا بقي العقد كان القول قول مدعي الصحة للشهادة
النظر ثم لما جعل القول قول المسلم اليه في الاجل كان القول قوله ايضا في مقدار الاجل هم فصلا لاصل
شئ أي الاصل في مسألة السلم المذكورة هم ان من خرج كلامه تعنتا شئ أي من حيث المتعنة لا
مخرج الخصومة وقدم تفسيره عن قريبهم فالقول لصاحبه شئ وهو مدعي الصحة هم بالاتفاق شئ
لان كلام المتعنة مزودهم وأن خرج شئ أي كلامه هم خصومة شئ أي من حيث الخصومة بان
يكبر بالضره هم ووقع الاتفاق على عقد واحد فالقول لمدعي الصحة عنده شئ أي عند أبي حنيفة هم
وعندهما المنكر شئ أي القول قول المنكرهم وان انكر الصحة شئ كلمة ان واصلة بما قبلها وقدم الكلام
فيه مستوفى هم قال شئ أي القدر الذي في محضرهم ويجوز السلم في الثياب اذا بين طولها وعرضها شئ
أي من حيث الطول ومن حيث العرض هم ورقعة شئ أي من حيث الخلطة والشعانة كذا في المغرب
وقيل المراد عدد الكبراس يعني انه كثير الرقاع او قليل الرقاع وقيل تعريفه يكونه خماسيا او عداسيا قال
تاج الشريعة ورقعة يقال رقعة هذا الثوب جيدة يراد به غلظة وشعانة وهو مجاز هم لانه شئ أي ولان السلم
هم اسلم في معلوم مقدور التسليم على ما ذكرنا شئ أي عند قوله في اول الباب وفي المروعات
هم وان كان شئ أي المسلم هم ثوب حرير لا بد من بيان وزن ايضا لانه شئ أي لان الوزن
مقصود فيه شئ أي في السلم في الثوب المحرير واذا كان كذلك فلا بد من بيان الوزن
وعند الشافعي ذلك واجد رحمهم الله بيان الوزن ليس بشرط وفي الايضاح وحتاج الى بيان الوزن
في ثياب الحرير والديباچ اذا كان التفاوت بعد ذكر الطول والعرض لانها تختلف باختلاف الوزن
فان الديباچ كلما ثقل وزنه ازدادت قيمته والحرير كلما خف وزنه ازدادت قيمته فلا بد من بيانه انتهى
وقال الشيخ ابو نصر البغدادي قالوا اذا كانت الثياب مما يقصد وزنها فلا بد من ذكر الوزن ايضا
كثياب الحرير وقال اللؤلؤ الخ في خاداه ولو بين الذرعان ولم يبين الوزن بل يجوز السلم في الحرير
واختلف المشايخ فيه منهم من قال ليس بشرط ومنهم من قال شرط واليه مال شمس الائمة السرخسي
وهو الصحيح بخلاف سائر الثياب فانه لا يشترط فيها الوزن مع الزرع لان الحرير يختلف باختلاف الوزن
كما يختلف باختلاف الطول والعرض ولا كذلك الكبراس وفي المتن في اذا باع ثوب حرير يدر

لانه ليس بالزبر
فلا يعتبر الاختلاف فيه
ففي حجر دعوى استحقاق
الرجوع اما السلم فلازم
فصار اكل من
مخرج كلامه تعنتا
فالقول لصاحبه
بالاتفاق وان خرج
خصومة ووقع الاتفاق
على عقد واحد فالقول
لمدعي الصحة عنده
وعندهما المنكر وان
انكر الصحة قال
مدعي السلم في الثياب
اذا بين طولها وعرضها
ورقعة لانه اسلم
في معلوم مقدور التسليم
على ما ذكرنا وكان
ثواب حرير كلاب
من بيان وزنه
ايضا لانه مقصود فيه

لا يجوز الاوزنا وفي المحيط لو شرط كذا وكذا ذراعا فله ذراع وسط واختلفت في تفسير الوسط قيل ارادوا العمل
 يعني لا يسد كل المد ولا يرخي كل الارض وقيل اراد به الخشب لانه لا يتفاوت في الاسواق قال شيخ الاسلام
 والصحيح انه يعمل عليها نظر الجانبيين وقال الكاكي وكذا يجوز السلم في البوارى والجوالق والمسوح والاكتية
 والبسوط استسناا اذ بين طوله وعرضه وصنقه وقال اللؤلؤ الحنجي السلم في الكافد يجوز عدد الاثني عشر
 كالجوز والبين وكذا الاستقراض عددهم ولا يجوز السلم في الجواهر من نحو الياقوت والبلخش واللؤلؤ
 ونحو ذلك هم ولا في الخرز من اى ولا يجوز السلم ايضا في اخضر لفتح الخمار والراشم الزاى وقال الجوز
 الخرز بالخرشك الذي ينظم والواحدة خزرة وخرزات الملك جواهر تاجه وعند مالك رضى الله عنه يجوز هم
 لان احادها من اى احاد الجواهر والخرز هم متفاوتا فاشترش لان كل معد ومتفاوت احاد
 في المالمية لا يجوز السلم فيه كالبلخش والرمال والذى لا يتفاوت احاده في المالمية جاز السلم فيه كالجوز
 والبين اذا كان من جنس واحد وفي خلاف زفرهم وقدم بيان في اول الباب هم وفي صفار اللؤلؤ
 السنة تمام وزنا يجوز السلم لانه ما يعلم بالوزن ش لانه يدق ويجعل في الدواخلات فيه لفتها
 ولا باس بالسلم في الاجرش لفتح العزة وضم الجيم وتشديد الراء هو الطوب المشوى هم والبين ش
 لفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالنون وهو الطوب التى هم اذا سمى بلبينا معلوما ش الملبين يتبين ان يكون
 اسم ما يفسق فيه اللبن ويحتمل ان يكون المراد به الآلة وفي المحيط يشترط بيان مكانه والآلة وقيل لا يشترط
 بيان مكانه وبقولنا قال الشافعي رحمه الله هم لانه ش اى لان كل واحد من الاجرة واللبن هم عدوى
 متقارب لا سيما اذا سمي الملبين ش بكسر الميم وهو الآلة وقال اللؤلؤ الحنجي في فتاواه ولا باس بالسلم
 في اللبن والاجر اذا اشترط فيه بلبينا معروفا لانه متى بين بلبينا معروفا فاما يقع من الفتاوة بين لبن ولبن
 يكون ليسير فيكون ساقطا لا اعتبار فيلحق بالمعدويات المتقاربة فيجوز فيه السلم بخلاف مالو باع مائة آخرة
 من اقون لم يخر لان التفاوت فيه في النفع تفاوت فاحش فاحتناه بالمقاربة في حق السلم في المتفاوت
 في حق البيع علماهما وفي شرح الجامع الصغير التافيهان اما السلم في البازنجان عدد الم يذكره محمد رحمه الله
 وذكر شمس الائمة السرخسي انه يجوز واشتق بالجوز والبين هم قال ش اى القدوري رحمه الله
 هم وكل ما كان ضبطا صفة ومعرفة مقداره جاز السلم فيه ش هذا اصل على يخرج منه المسائل وقال اكل
 رحمه الله فيه بحث من وجهين احدهما انه عكسها فقال ولا لا يثبت صفة ولا معرفة مقداره لا يجوز السلم
 فيه ولا ينكس قولنا كل انسان حيوان الى كل ليس بانسان باليس بحيوان والثاني انه ذكر القاعة
 بعد ذكر الفروع والاصل ذكر القاعدة اولاً ثم تفريع الفروع عليها واجواب عن الاول ان
 جاز السلم يستلزم اوصاف ضبط الصفة ومعرفة المقدار بقوله صلى الله عليه وسلم من اسلم منكم فليسلم في
 كل معلوم الحديث وحينئذ كان مثل قولنا كل انسان ناطق وهو ينكس الى قولنا كل باليس بانسان ليس
 ناطق وعن الثاني ان تقديم القاعدة على الشرع يليق بوضع اصول الفقه فالمقصود معرفة اصل
 الجزئية فيقدم الفروع ثم يذكر ما هو الاصل اجماع الفروع المتقدمه هم لانه لا يقضى الى المنازعة ش

ولا يجوز
 السلم
 الجوز
 الخرز
 احادها متقار
 تفاوتها
 وفي صفار
 اللؤلؤ التي
 تبلغ وزنا
 يجوز السلم
 لانه مما
 يعلم بالوزن
 ولا باس
 بالسلم
 في اللبن
 ولا جاز اذا
 سمي ملبينا
 معلوما
 لانه عدوى
 متقارب
 لا سيما
 اذا سمي الملبين
 قال وكل
 ما اسلم
 ضبط صفته
 ومعرفة مقداره
 جاز السلم فيه
 لانه لا يقضى
 الى المنازعة

وهو لا يثبت
صحته ولا يثبت
مقتضى كونه
السلم فيه كانه
دين ودين
الوصف يبقى
سجده لا حلاله
تفضي الى المناق
ولا باس
بالسلم في
طسنة فقرة
او خفي
او نحو ذلك
اذا كان
يجوز لا يقطع
شرط السلم
والنكاح
لا يعرف
فلا حرج فيه
لانه دين
مجهول قال
وان استنع
تعيينات
ذلك غير اجل
جاز استعنا
للإجماع الثابت
بالتعاضد في
القياس
لا يحوز
لانه بيع المعتم
والصحيح انه
يجوز بيعه كانه
والمعتم قد تغير
موجبه احكاما
والمعتمود
عليه المعين

كما في الاجناس الاربعه من المكليات والموزونات والمذروعات والعدديات المتقاربة وقال البكاكي
لا خلاف للفقهاء في جواز السلم في كل ما هو من ذوات الامثال كالقطن والكتان والابريسم والنحاس والبر
والحديد والرصاص والفضة والحناء والوسمة والرياحين اليابسة وفي الجوز والباقين الطول والعرض والغلط
وكذا الساج ومنقوش العيدان واخشب القصب النزل ويجوز السلم في الثمن كذا وكذا القراير وقيل انه موزون وقيل لم يثبت
هو الثمن كذا في المجتبى هم ولا يثبت منته ولا يعرف مقدار الجوز السلم فيه لانه دين مثله اى لان السلم في الدين
يعرف بوضعه هم وبدون الوصف يبقى مجولا جهالة تفضي الى المناقشة فلا يجوز لان جهالة المعقود عليه فسد العقد هم
ولا باس بالسلم في طست ش وفي الغرل طست مؤنزة وهي انجليزية والطست تعربها وجميع طساس وطسوس وقد
يقال الطشوش ذكره في الشين البجرة وقال الجوهري الطشت الطش بلغة طي ابدل من احدى السينين تالاستشقال فاذا جمعت
او صغرت ردت السين لانك فصلت بينهما بالتاء او باقمت طساس وطيس هم او قمتبه ش قال الجوهري التمتقة بالفتح مؤنزة
وقال الاصمعي يوردى وجميع مما هم او خفي او نحو ذلك ش مثل الكوز والانبس من النحاس الصفرة والقلنسوة وقيل الشافعي
ان كان يتساوى جازبه ويمكن العسارة عن تخامنه وطوله وعرضه وبما يختلف بالعرض فاما ان يكون اجزاه يختلف كالقمام
والطواجن والاداني المتخذة من الصفرة والزجاج والمكبر ان واحباب فلا يجوز لتفاوت اجزائها فاما ما يكون اعلا واهم
واسفله اضعف وبالعكس وقد يكون وسطه كذلك كذا في تتمهم والنشر فاعندنا في جواز ذلك هم اذا كان يعرف للاجماع شرط السلم
وان كان لا يعرف فلا خير فيه ش اى لا يجوز هم لانه دين مجهول ش واجهالة في الدين تمنع هم قال ش اى قال
محمد في اجماع الصغير هم وان استنع شيئا من ذلك ش اى من ما ذكر من الطشت والتتمرة وانحفت هم بغير اجل ش
اى بغير ذكر مدة فيه هم جاز استعنا للاجماع الثابت بالتعاضد ش في هذه الاشياء قال ابو انيس في جامعة صورة
الاستعناع ان يجي رجل الى خفاف ويقول له اخزني خفاصته كذا او قدره كذا بكذا ويسلم الدر اتم كلها او بعضها او لا يسلم
هم وفي القياس لا يجوز لانه بيع المعدوم ش وبه قال زفر الشافعي وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع
ما ليس عند الانسان ورخص في السلم وهذا ليس بمسلم لانه لم يضر به اجل اشار اليه بقوله بغير اجل وجه الاستعناع
هو ما ذكره بقوله للاجماع الثابت بالتعاضد فان الناس في سائر الاعصار تعارفوا بالاستعناع فيما فيه تعاضل من غير تكبر
والقياس يترك بمثله كدخول العام ولا يشكل بالمذمومة فان فيها للناس تعاضل وهي فاسدة عند ابي حنيفة رضي الله عنه لان
فيها كان ثابتي المصدر الاول ودون الاستعناع هم والصحيح انه ش اشار به الى انهم اختلفوا في جواز الاستعناع بل
بيع او عدة فقال والصحيح ان الاستعناع هم يجوز بيعا ش اى من حيث البيع هم لانه ش اى لامن حيث المنة قال
فخر الاسلام في شرح اجماع الصغير هو بيع عند غائبة مشائخنا الاموال عدة لانه سماه في الكتاب بيعا واثبت فيه خيار الردية وهو ثبت في البيع
لاني الوعد هم والمعدوم قد يبيع موجودا حكما ش هذا جواب عما يقال كيف يجوز ان يكون بيعا والمعدوم لا يبيع ان يكون بيعا وقد
اجوب ان المعدوم قد يبيع حكما اى من حيث الحكم كالناسي للتسمية عند الذبح فان التسمية جعلت موجودا والعذر النسيان التماسا للتخامنه جعلت
العذر جوازا لصلوة ليلتنا مضاعفت الواجبات فكذلك مستنع المعدوم جعل موجودا حكما لتعاضل الناس وقد يكون الشئ
موجودا حقيقة ويجعل معدوما حكما كالماء المستحق للعطش حتى يجوز التيمم مع وجوده هم والمعقود عليه العين ش
هذا جواب عما يقال انما يبيع ذلك ان لو كان المعقود عليه هو المستنع والمعقود عليه هو الصنع فاجاب

بان المعقود عليه هو العين لان المقصود هو المستحق ومن الفعل من وفيه نفي لقول ابن سبيح البرهان فان يقول المعقود
 عليه العمل بان الاستصحاب استفاد من الصنع وهو العمل فسميته للمعقود به ولعل على انه هو المعقود عليه والا فكم ولهم
 فيه بمنزلة الالة للعل ولكن الاصح ان المعقود عليه هو الميعن لان المقصود هو المستصنع فيه وذكر الصنف لبيان
 الوصف والديال على ان عمدا ثبت خبر الروية فيه وهو انما يكون في بين العين وكذا يدل عليه قول المصنف بقوله
 هم حتى لو جابه بغيره فمقتضى او لو جابه الصانع الذي يميل بالمستصنع حال كونه مفرد فاهم الامن صنعتة او من صنعتة
 ش اى او جابه حال كونه من صنعتة هم قبل العقول ش اى قبل عقد الامر بصنعهم فافهمه ش اى نافية المستصنع علم
 ش فلذلك جرى قوله ولو كان به العقد جاز الامر على المتبذل كذا في المبسوطهم ولا يتبين الا بالاختيار ش اى ولا يتبين المستصنع الذي اختار
 الاجل المستصنع الا باختيار المستصنع وادفع ذلك بقوله هم حتى لو جابه الصانع قبل ان يراه المستصنع جاز ش لانه
 لو قين لما جاز بغيره قبل اختياره هم وهذا كله ش اى كونه جاز لا عدية وكون المعقود عليه العين دون العمل وكونه لا يتبين
 الا باختياره هم هو ش اى لما ان في كل واحد منها قول اخر كما جرى بعد هذا هم قال وهو ش اى المستصنع هم بالاختيار ش اى اذا
 راه هم ان شادوا خذوه وان شادوا كذا لانه اشترى شيئا لم يره ش فلذلك اختار اذا رآه هم ولا خيار للصانع ش بل بغيره على العمل
 لانه باع ما لم يره هم كذا في المبسوط والاصح لانه بالاختيار هو ش اى في قوله في الذي خيروا من ان للصانع اختيارا اشار اليه
 بقوله هم وعن ابى حنيفة ان له اختيارا ايضا ش اى ان للصانع اختيارا ايضا كما لا امر ذكره في الذي خيره من رواية يونس
 عن ابى حنيفة وكذا في رواية ابى اليسر قاضي خان هم لانه لا يكتنه ش اى لان الصانع لا يكتنه هم تسليم المعقود عليه لا يضر
 وهو قطع الصرع من بين الصادق والنهاية وسلكوا بالعلم وهو الجدل وفي المغرب هو تعريب جرم هم وغير ذلك ش اى وغيرهم
 مثل اطلاق الاختار في خزده هم وعن ابى صف رحمة الله عليه الاختيار لخاص ش اى للصانع لا لغيره اما الصانع فلما ذكرنا ش
 انه لا خيار له لما ان الاستصحاب مع ولا خيار للبائع فيما لم يره هم واما المستصنع فلان في اثبات الاختيار بالضرر بالعلم
 لانه لا يشترط غير ومثله ش اى بطل ما اشتراه المستصنع وقد لا يشترط غير واصلها كونه المستصنع واعطى مبررا لفظا لان
 عليه علم باخذة فالعاجي لا يشترط اصلا ثانيا قبل الضرر حصل برضاة فلما يكون معتبرا اجيب بخوار ان يكون الرضى سطة
 فلان ان المستصنع مجبور على القبول فلما علم اختياره عدم رضاه فان قبل ذلك بطل منه وهو لا يصلح عذرا في دار
 الاسلام اجيب بان خيار المستصنع اختيار بعض المتأخرين من اصحابنا ولم يجب على كل واحد من المسلمين في دار الاسلام
 سطة احوال جميع المجتهدين وانما الجمل ليس بعد في دار الاسلام في الفرع النقص التي لا بد لاقامة الدين منها في جازة
 اجتاز المجتهدين قال الامام وفيه نظر لان غير الاب واجد اذا روج الصغيرة ثم بلغت فان لها خيار البلوغ بان سكت
 بها بان سحا اختيار بطل خيار بالان الجمل ليس بعد مع انه ليس من الفرع النقص التي لا بد لاقامة الدين منها في جازة
 ش اى الاستصحابهم فلا تعال في الناس كالشباب ش وفي الكافي كالجباب والشباب وصورة ان يدفع الى جايك دينار
 اليك لم تذهب من غير نفسك ابعاله على القياس السالم عن موارضة الاستحسان بالاجماع هم لعدم المجوز ش كسرة الواو
 من التجوز وهو المتعادل هم وفيه تمام ش مثل الذي ذكرناه هم فاما بخوار اذا امكن اعلامه بالوصف ليكن هم
 التسليم ش اى تسليم المستصنع هم واما قال ش اى مجز في اول المسئلة هم بغير اجل ش في قوله وان استصنع في شيء من
 ذلك بغير اجل هم لانه لو ضرب الاجل فيا فيه تمام بغير سلة ما عند ابى حنيفة رحمه الله ش فلما يجوز الا بشرا الاسلام من قبل

دون العمل حتى لو جابه
 مفردا كونه صانع
 صنعتة او من صنعتة
 قبل العقد فاخذ
 جاز ولا يتبين الا بالاختيار
 حتى لو جابه الصانع
 قبل الزمان المستصنع
 جاز وهذا هو العمل
 قال وهو بالاختيار
 شادوا خذوه وان شادوا
 تركه لانه اشترى شيئا
 لم يره ولا خيار للصانع
 كذا ذكره في المبسوط
 وهو كذا لانه باع ما لم يره
 به وعن ابى حنيفة ان له
 اختيارا ايضا كذا في
 لا يمكن تسليم المعقود
 عليه بغيره وهو قطع
 الصرع وغيره وعن
 الجمل كونه اختيارا لخاص
 اما الصانع فلما ذكرنا
 ولما المستصنع فلان
 في اثبات الاختيار بالضرر
 بالصانع لانه لا يشترط
 غير ومثله وكذا في
 فيما لا تعال فيه
 الناس كالشباب
 لعدم الجزم وبغضافيه
 تمام لانما يجز اذا
 امكن اعلامه بالوصف
 لبيان التسليم وانما
 قال بغير اجل لانه
 لو ضرب الاجل ضيما
 فيه تمام ليكن
 سلة عند
 الى
 حذرة

باس المال واستقصاء الوصف وعدم جواز خيار المردية وبه قال الشافعي رحمه الله والكل ولا جرح له لانهم لا يجوزون
 الاستصناع هم خلافا لما سن ابي ابي يوسف ومحمد فانه عندنا استصناع هم ولو ضربه ش اى الاجل هم فيما لا تعامل
 فيه يصير سلما بالاتفاق ش المراد يضرب الاجل ايا ذكر على سبيل الاستعمال اما المذكور على سبيل الاستعمال على انه قال
 على ان تفرغ فدا او بعد غدا لا يصير سلما لانه ذكره حينئذ للفراغ التاخير المطالبة بالتسليم ويمكن ان يندد انى ان
 ذكر المدة ان كان من قبل المستصنع فهو الاستعمال ولا يصير به سلما وان كان من الصانع فهو سلما لانه يكره على سبيل
 الاستعمال وقيل ان ذكره او في مدة يمكن فيها من العمل فهو استصناع وان كان الثمن من ذلك فهو سلما لان ذلك يختلف
 باختلاف المدة فلا يمكن تقديره بشئ معلوم هم بما سن ابي ابي يوسف ومحمد في المسئلة المتخالفة هم ان اللفظ ش اى
 نفع الاستصناع هم حقيقة للاستصناع فيما لا تعامل فيه من الاستصناع او اللفظ هم ويجعل الاجل على التخييل ش لان ذكر
 الاجل محتمل فانه يمكن ان يكون للتخييل ويجعل ان يكون للاستعمال والاستصناع محتمل في تناوله ما وضع له غير محتمل
 الشئ اخر فيعمل المحتمل على المحكم فيقال ان ذكر الاجل للتخييل هم بخلاف ما لا تعامل فيه لان ذلك استصناع فانه يمكن على
 المسلم يصير ش بدلالة الاجل تعميما للعرف العاقل ما كان من والى حقيقة انه ش اى ان المستصنع المبيع هم دين ش
 والمبيع الدين هم يحتمل السلس لما لو ذكر اللفظ السلم هم وجوز السلم باجماع لا يشبه فيه ش لانه ثابت بآية المداينة وبنية
 هم وفي تعامل الاستصناع فدرج شبهة ش لكونه مجتهدا فيه ولان فيه خلافا زفر الشافعي رحمه الله هم فكان اسهل على المسلم
 او والده ش لكونه اقرب الى الجواز وحق الرخصة هم مسائل منشورة ش مسائل مرفوعة على انها خبر مبتدأ ومحمد
 اى هذه مسائل ومنشورة صفتها من منشور لانه اذا واد القديرة مسائل من كتاب البيوع نشرت عن ابوابها ولم تذكر
 فاستدركت بذكرها بها هم قال ش اى القديرة هم ويجوز بيع الكتاب والفقه والسباع ش مثل الاسد والذئب ونحوهما
 فالقديرة اطلق بيع الكتاب وما ذكره ليتناول هم المعلم وغير المعلم ش واوضحه المشتق بقوله وغير المعلم ذلك من قول
 وغير المعلم منها من الكتاب والفقه والسباع من المذكور في جواز البيع سوا في الايضاح بيتا كل ذى ناب من السباع وذى ظلمة
 من الطير جائز بيعها كان او غير معلم في رواية الاصل اما الكتاب المعلم فلا شك في جواز بيعه لانه اذا احمر استر والاصطيا ونكح
 محلا للمبيع لكونه منتفعا به حقيقة وشرا لا يكون الا واما غير المعلم فلا يمكن ان يفتق به لغير الاصطيا وان كل كلب يحفظ بيت
 صاحبه ويمنع الاجانب عن الدخول فيه ويحجز عن اسبابه في بناية عليه فساوى المعلم في الاستفاعة به هم وعن ابي يوسف انه لا
 بيع الكتاب المعقود لانه غير منتفع به ش وفي شرح الارشاد يجب قتلهم ويحرم اقتنائهم ولا يجوز بيعه كما في الكنفية وقال شمس الائمة
 الارشاد ش وهو كان الكتاب المعقود بحال يقبل التعليم يجوز بيعه في البيع من المذنب ولا يجوز الذي لا يقبل التعليم ونقل انما طهر
 في الاجناس عن مسائل الفضل ابن فائم قال ابو يوسف رحمه الله لا يجوز بيع كلب الصيد والماشية ولا اجرة بيع الكتاب المعقود
 وقال محمد في نوا ودرهمهم يجوز بيع الكتاب المعقود وفي الكيسانيات قال محمد ومن قتله نهن قيمة الى هنا فقط الاجناس
 ونقل في الاجناس ايضا عن شرح اختلاف زفر روى ابن ابى مالك عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله
 لا يجوز بيع الاسديا ويجوز ان يكون مذبوحا وجانبه الفهد وفي البيوع الحسن جازي بيع القرد وذكر في الاجناس قال
 ابي يوسف انه لا يبيع الهرة لانه لا منفعة به وانا هو لهم وقال الشافعي لا يجوز بيع الكتاب من مطلقا لانه لا منفعة به وبه قال
 احمد وبعض اصحاب مالك يجوز بيع الما دون باسما كجركه وجوز الشافعي اجارة الكتاب المعلم في اصح الوجوه ان اقتناء كلب

خلافا لما ذكره
 فيما لا تعامل فيه
 بالاتفاق لا يفسد
 حقيقة للاستصناع
 فيما لا تعامل فيه
 ويجعل الاجل على التخييل
 فيما لا تعامل فيه لان
 ذلك استصناع كاسد
 فيعمل على السلم الصحيح
 ولا حقيقة انه دين
 يحتمل السلم وجاز
 السلم باجماع لا يشبه
 فيه وفي تعاملهم
 الاستصناع فدرج
 شبهة ش لكونه
 مجتهدا فيه ولان فيه
 خلافا زفر الشافعي
 رحمه الله هم فكان
 اسهل على المسلم
 او والده ش لكونه
 اقرب الى الجواز وحق
 الرخصة هم مسائل
 منشورة ش مسائل
 مرفوعة على انها
 خبر مبتدأ ومحمد
 اى هذه مسائل
 ومنشورة صفتها
 من منشور لانه اذا
 واد القديرة مسائل
 من كتاب البيوع
 نشرت عن ابوابها
 ولم تذكر فاستدركت
 بذكرها بها هم
 قال ش اى القديرة
 هم ويجوز بيع الكتاب
 والفقه والسباع
 ش مثل الاسد والذئب
 ونحوهما فالقديرة
 اطلق بيع الكتاب
 وما ذكره ليتناول
 هم المعلم وغير المعلم
 ش واوضحه المشتق
 بقوله وغير المعلم
 ذلك من قول وغير
 المعلم منها من
 الكتاب والفقه
 والسباع من
 المذكور في جواز
 البيع سوا في
 الايضاح بيتا كل
 ذى ناب من
 السباع وذى
 ظلمة من
 الطير جائز
 بيعها كان
 او غير معلم
 في رواية
 الاصل اما
 الكتاب المعلم
 فلا شك في
 جواز بيعه
 لانه اذا
 احمر استر
 والاصطيا
 ونكح محلا
 للمبيع
 لكونه
 منتفعا به
 حقيقة وشرا
 لا يكون
 الا واما
 غير المعلم
 فلا يمكن
 ان يفتق
 به لغير
 الاصطيا
 وان كل
 كلب يحفظ
 بيت صاحبه
 ويمنع
 الاجانب
 عن الدخول
 فيه ويحجز
 عن اسبابه
 في بناية
 عليه فساوى
 المعلم في
 الاستفاعة
 به هم وعن
 ابي يوسف
 انه لا بيع
 الكتاب
 المعقود
 لانه غير
 منتفع به
 ش وفي
 شرح
 الارشاد
 يجب قتلهم
 ويحرم
 اقتنائهم
 ولا يجوز
 بيعه كما
 في الكنفية
 وقال شمس
 الائمة
 الارشاد
 ش وهو
 كان الكتاب
 المعقود
 بحال يقبل
 التعليم
 يجوز بيعه
 في البيع
 من المذنب
 ولا يجوز
 الذي لا
 يقبل
 التعليم
 ونقل انما
 طهر في
 الاجناس
 عن مسائل
 الفضل
 ابن فائم
 قال ابو
 يوسف
 رحمه الله
 لا يجوز
 بيع كلب
 الصيد
 والماشية
 ولا اجرة
 بيع الكتاب
 المعقود
 وقال محمد
 في نوا ودرهمهم
 يجوز بيع
 الكتاب
 المعقود
 وفي الكيسانيات
 قال محمد
 ومن قتله
 نهن قيمة
 الى هنا
 فقط
 الاجناس
 ونقل في
 الاجناس
 ايضا عن
 شرح
 اختلاف
 زفر روى
 ابن ابى
 مالك عن
 ابي يوسف
 رحمه الله
 عن ابي
 حنيفة
 رحمه الله
 لا يجوز
 بيع الاسديا
 ويجوز ان
 يكون مذبوحا
 وجانبه
 الفهد وفي
 البيوع الحسن
 جازي بيع
 القرد وذكر
 في الاجناس
 قال ابي
 يوسف انه
 لا يبيع
 الهرة لانه
 لا منفعة
 به وانا هو
 لهم وقال
 الشافعي لا
 يجوز بيع
 الكتاب من
 مطلقا لانه
 لا منفعة
 به وبه قال
 احمد وبعض
 اصحاب مالك
 يجوز بيع
 الما دون
 باسما كجركه
 وجوز الشافعي
 اجارة الكتاب
 المعلم في
 اصح الوجوه
 ان اقتناء
 كلب

المحرم عن اصله في حد الضرورة كما بآية حجة حال الضرورة لا يدل على صحة الحكم وجواز بيعه فلما اكلت ثابته فيه تحريم
 مطلق وابطاح للضرورة في نفسه وادرا على التحريم كذا في الاسرارهم بخلاف الهوام الموزونة من الحيوة والعقارب والوزغ و
 القنطرة والضب وهوام الارض جميعا لانه من اشياء ان المذكور من الهوام المؤدية هم لا يفتق بها من بل هي مضرة
 قطعاً واهوام جميعاً بآية تبشير الميم وفي المغرب لاهامة من الدواب لا يقتل من ذوات السموم كالعقارب والحيات هم
 واسميت من اشياء السموم المذكور الذي استدل به الشافعي رحمه الله هم محمول على الابتداء من اشياء حاله ابتداء الاسلام وتقريرة
 ما روى عن ابراهيم انه قال روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه رخص في شئ من كلب البيرة وذلك دليل على تقديس
 الشئ فانهم كانوا انما اقتنوا الكلاب وكانت تؤذي الضيغان والكفر باقتنائها ومن اقتنأها وهو ممنى قوله هم قطعاً لعموم الاقتنا
 من حرم في بعض النسخ قطعاً لعموم شئ ذلك عليه فامر واقتل الكلاب ونهوا عن بيعها وتحديثها للزجر من العادة المألوفة فيهم
 لهم بعد ذلك في شئ ما يكون انتفاعاً من كلاب ما يحديث الذي رواه الشافعي كان في الابتداء ويجوز ان يقال ان الشافعي
 شتر الانزام لانه قال ثمن الكلب والعقرب في الحقيقة لا يكون الا في البيرة هم ولا في السلم نجاسة العين من جواب عن
 استدلال الشافعي بالمعقول بالثمن فان تملك في حالة الاجتناب يجوز بالبرية والوقية وليس نجس العين كذلك هم ولو سلمنا فيهم
 التداول دون البيع من في الايضاح فاما نجاسة العين في ذاته ان سلمت فتأثيرا في تحريم اقتنائها ووجوب الاجتناب عنه
 مناصرة لغته وثبابة عن النجاسة فاما في حق جواز الانتفاع بها اصطفاً وحراسة فلا وفي جاب قاضي خان وهذا من السنين
 عندنا فاما يجوز بيعه للانتفاع الناس من غير كره وعنه الشافعي لا يجوز النجاسة منه كالعذرة قلنا العذرة لا يفتق بها الا اذا قطعت
 بالشراب فيمنعها يجوز بيعها بما هم قال لا يجوز بيع الشئ هذا لغة القدرى في محقره والاصل فيه قوله تعالى انما تحرم
 والميسرة الاية فقال رجس والحرس اسم للرجس واللبس واللبس في الحرام هم قولهم عليه السلام في شئ اى يقول النبي صلى الله
 عليه وسلم هم ان الذي حرم شرهما هم بهما واكمل شئنا من ذواتي حديث مسلم عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الذي
 حرم شرهما هم بهما هم واداء من اشياء وان كل واحد من الجوز والخنزير هم ليس بالحق في حقنا من اى ليس بالحق في حقنا من اى
 المسلمين هم وقد ذكرنا واداء من اشياء في باب البيع الناس هم قال شئ اى قال القدرى في محقره وقال الاكل قال محمد بن
 في الاصل لا يجوز بيع اهل الذمة الربوا ولا بيع السجود بالسجود وان نقل مطو الامن الاصل وكان يعني لانه يقول اولاً
 قال القدرى ثم يقول ما قاله محمد في الاصل يجوز اكل اللبس وابل الذمة في البيات سمى بكسر الباء فهو مدة تخفيف
 اليها كخراسان قال السجود حرس البيرة السنية انتهى هذا يدل على ان البيات جمع بياحه والظاهر من هذا ان المنه
 ان اهل الذمة في بيع السلع هم المسلمين من ولكن الظاهر ان الفقهاء ارادوا بالبيات البيوع وليس في اللغة
 ما يدل على هذا قولهم عليه السلام شئ اى يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في ذلك الحديث فاعلم ان لهم المسلمين عليهم
 ما على المسلمين من اراد بذلك الحديث اول حديث ما قرئني الا بعنه البيرة صلى الله عليه وسلم الى العين فانه حديث
 اخرجه الائمة السنية في كتبهم وليس فيه ما ذكر المصنف من قوله ما عليه الى اخره وقال محمد بن ابراهيم الداية لم اعرف
 الحديث الا في اشار اليه المصنف ولم يقدم من هذا المعنى الا حديث ساءوا وهو في كتاب الزكوة وحديث جندب وهو
 في كتاب السير وليس فيها ذلك ولم يقرض احد من البشر الى تحريم هذا تفسير منهم هم ولا منهم شئ اى ولان اهل
 الذمة هم مكلفون شئ اى بالايمان هم محتاجون شئ اى في المعاملات هم كالمسلمين من فكانوا محتاجين الى ما يحرم

يتفاوت المصنف المؤدية
 كانه لا يستقيم على التحريم
 محرم على الابتداء قطعاً
 لهم من ان فتاوى تسلم
 نجاسة العبد على تسلم
 عموم الشكول دون
 اية قال في حجة بيع
 حرم في قوله عليه
 تسلم فيه ان الذي
 حرم شرهما هم بهما
 وكل شئنا وكذا في شئنا
 جفتا وقد كان قال
 اهل الذمة والبيات
 بالمسايير لقوله عليه
 في ذاك الحديث فاعلم ان
 كمال المسلمين عليهم
 ما على المسلمين فيهم
 مكلفون محتاجون كالمسلمين

انفسهم ولا يتبعوا الا انفسهم بالاطعام والشراب والكسوة والسكنى ولا تحصل هذه الاشياء الا بالمشقة والمشتد منها البيع
 فيجب ان يكون مشروعا في حقهم لكيلا ينقضوا بيعهم قال شيخنا اي القدر الذي هو الاخر والخير من حيث انهم قد عاهدوا على
 كتمان المسلمين على العيبر وعقدتهم على النخبة لبقاء المسلمين على الشاة من اجل انهم لم يبيعوا لهم شيئا من
 البيوع سوى اخمرا ونخبة فانهم اقرروا بعد الايمان على ان يكون ذلك الما لم يبيعوا لهم شيئا من البيوع فخرج ذلك لمن ان يكون
 الا لادنيه ليقض الايمان هم لا يبيعون اي لان النخبة والخمير هم اموال في اعتقادهم ونحن الاخر ان نتركهم وما يعتقدون دل عليه
 شيخنا اي على ما ذكرنا من انهم انما نتركهم وما يعتقدون من قولهم لو لم يبيعوا لهم شيئا من البيوع فخرج ذلك لمن ان يكون
 في مصنفه في البيوع اخبرنا سفيان الثوري عن ابي بصير بن عبد الله عن ابي اسحق عن سفيان بن عيينة عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
 ياخذون النخبة من اخمرا فاشترى بها ثيابا وقال له بلال رضي الله عنه انهم يبيعون ذلك قال فلا تصفوا ولو لم يبيعوا فان اليهود
 حرمت عليهم الشجر فباعوها واكلا ثيابا فخرروا ابو بصير في كتاب الايمان وقاله فيه ولو لم يبيعوا فخرج ذلك لمن ان يكون
 قال غير ذلك عندك من فلان بالف درهم على اني فاضل لك خمس مائة من الثمن سوى الالف فتقول فهو جائز من البيوع من مسائل
 الجامع الصغير صورة المسئلة ان يطلب الانسان من اخمرا او غيره بالف درهم وهو لا يبيع الا بالف وخمس مائة والمشتري لا يرغب في الا
 فيجيء اخر فيقول لصاحب البيعة عندك هذا من هذا الرجل بالف درهم على اني فاضل لك خمس مائة من الثمن سوى الالف فيقول صاحب
 البيعة بعت لك الف بالبيع جائزهم وياخذ الالف شيخنا اي ياخذ المالك الالف هم من المشتري والخمس مائة شيخنا اي ياخذ الخمس مائة هم من
 البضاعة من شيخنا وهو الفضولي الذي لا تعلق له في الوسطا هم وان كان شيخنا اي الرجل الاخر لم يزل من الثمن جازا للبيع بالف درهم لاشي
 على فصوص من ذكر الامام الشريفي الفرق بين البيعتين ان في المسئلة الاولى ضمن الاجنبى وصير نفسه يبيع حيث قال من الثمن فيجب عليه
 وفي الثانية ان يشاء على البيع باسمه من المال والرشوة حرام لا يزم بالضمان هم واصل شيخنا اي واصل في ذكر هذه المسئلة هم ان الزيادة
 في الثمن والتمن جائزة عندنا ولتتحقق شيخنا اي الزيادة هم باصل العقد فلا فرق في الشاخي كانه شيخنا اي لان لا كان فيهم تغيير العقد
 من وصف في مشروع الى وصف مشروع وهو كونه شيخنا اي كونه الثمن هم عدلا شيخنا بان يكون سوا القيمة المبيع هم او خاسر شيخنا
 بان يكون الثمن اقل من القيمة المبيع هم او رابحا شيخنا بان يكون الثمن زائدا على قيمة المبيع وكل ذلك مشروع فان قيل كيف يجب
 عليه شيء من الثمن بالبيع ولم يدخل في ملكه شيء من المعقود عليه قلنا التزام الثمن بالبيع محقق وانفاد كبدل النخل وقال تاج
 الشريعة وان قلت لو ثبتت هذه الزيادة منها الوجهة المطالبة بها على المشتري ثم انفسا من يملك ولا يلزم للمشتري بها لانه
 لم يترجمها وانما يطالب بها من التزامها لان من الثمن في حق من التزامها لا في حق من لم يترجمها ووثقت الحكم بحسب السبيل كرجل
 يقول لفلان على فلان الف درهم وانما به كفيلا وانما الاصيل ذلك يصير الكفيل مطالبا ودون الاصيل فلا المسمى اشقي و
 قال بعضهم القياس يابى جواز الزيادة من الاجنبى لانها بدل مال معاوضة من غير ان يحصل بالزيادة عوض وذلك
 لا يجوز اعتبارا باصل الثمن الا انما تركنا القياس بالنقض ابواب ويجوز قضاء الدين من الاجنبى شرعا وهو حديث ابى قتادة
 حين امتنع النبي صلى الله عليه وسلم عن اصفاءه على رجل من الانصار لكان دين عليه قال ابو قتادة هو على والى وفي مالي
 يا رسول الله وجوز ذلك منه حتى صلى على الميت وذلك انما هو من ذلك المال حوفا من دينه من غير ان يحصل له عوض بازاءه
 الزيادة في الثمن من الاجنبى في مضاه فيلقب به ولا لانه وقال صاحب النهاية الاولى قاله العلماء لان الواسته للثاني جواز الزيادة
 من الاجنبى بهذا الحديث فينبغي ان يجوز الاجنبى التزام اصل الثمن ايضا واذا حكم لا يفرق بينها وبالاتفاق لا يجوز التزام اصل الثمن

قال الا في النخل
 خاصة فان عقدهم على
 النخل كعقد المسامحة على
 العيبر وعقدتهم على
 النخبة لبقاء المسلمين
 على الشاة لا ينفذون
 في اعتقادهم ونحوها
 بان نتركهم وما يعتقدون
 دل عليه
 ولو لم يبيعوا فان اليهود
 حرمت عليهم الشجر فباعوها
 واكلا ثيابا فخرروا ابو بصير
قال ومن قال العيبر
 عبد الله من فلان
 بالف درهم على
 اني فاضل لك
 خمس مائة من الثمن
 سوى الالف فتقول
 فهو جائز من البيوع
 من مسائل
 الجامع الصغير
 صورة المسئلة ان يطلب
 الانسان من اخمرا او غيره
 بالف درهم وهو لا يبيع
 الا بالف وخمس مائة
 والمشتري لا يرغب في الا
 فيجيء اخر فيقول لصاحب
 البيعة عندك هذا من هذا
 الرجل بالف درهم على اني
 فاضل لك خمس مائة من
 الثمن سوى الالف فيقول
 صاحب البيعة بعت لك الف
 بالبيع جائزهم وياخذ
 الالف شيخنا اي ياخذ
 المالك الالف هم من
 المشتري والخمس مائة
 شيخنا اي ياخذ الخمس
 مائة هم من البضاعة
 من شيخنا وهو الفضولي
 الذي لا تعلق له في
 الوسطا هم وان كان
 شيخنا اي الرجل الاخر
 لم يزل من الثمن جازا
 للبيع بالف درهم
 لاشي على فصوص من
 ذكر الامام الشريفي
 الفرق بين البيعتين
 ان في المسئلة الاولى
 ضمن الاجنبى وصير
 نفسه يبيع حيث قال
 من الثمن فيجب عليه
 وفي الثانية ان يشاء
 على البيع باسمه من
 المال والرشوة حرام
 لا يزم بالضمان هم
 واصل شيخنا اي واصل
 في ذكر هذه المسئلة
 هم ان الزيادة في
 الثمن والتمن جائزة
 عندنا ولتتحقق شيخنا
 اي الزيادة هم باصل
 العقد فلا فرق في
 الشاخي كانه شيخنا
 اي لان لا كان فيهم
 تغيير العقد
 من وصف في مشروع
 الى وصف مشروع
 وهو كونه شيخنا
 اي كونه الثمن هم
 عدلا شيخنا بان
 يكون سوا القيمة
 المبيع هم او خاسر
 شيخنا بان يكون
 الثمن زائدا على
 قيمة المبيع وكل
 ذلك مشروع فان
 قيل كيف يجب
 عليه شيء من
 الثمن بالبيع ولم
 يدخل في ملكه
 شيء من المعقود
 عليه قلنا
 التزام الثمن
 بالبيع محقق
 وانفاد كبدل
 النخل وقال
 تاج الشريعة
 وان قلت لو
 ثبتت هذه
 الزيادة منها
 الوجهة
 المطالبة بها
 على المشتري
 ثم انفسا من
 يملك ولا يلزم
 للمشتري بها
 لانه لم يترجمها
 وانما يطالب
 بها من
 التزامها لان
 من الثمن في
 حق من
 التزامها لا
 في حق من
 لم يترجمها
 ووثقت الحكم
 بحسب السبيل
 كرجل يقول
 لفلان على
 فلان الف
 درهم وانما
 به كفيلا
 وانما الاصيل
 ذلك يصير
 الكفيل
 مطالبا
 ودون
 الاصيل
 فلا المسمى
 اشقي و
 قال
 بعضهم
 القياس
 يابى
 جواز
 الزيادة
 من
 الاجنبى
 لانها
 بدل
 مال
 معاوضة
 من
 غير
 ان
 يحصل
 بالزيادة
 عوض
 وذلك
 لا
 يجوز
 اعتبارا
 باصل
 الثمن
 الا
 انما
 تركنا
 القياس
 بالنقض
 ابواب
 ويجوز
 قضاء
 الدين
 من
 الاجنبى
 شرعا
 وهو
 حديث
 ابى
 قتادة
 حين
 امتنع
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 عن
 اصفاءه
 على
 رجل
 من
 الانصار
 لكان
 دين
 عليه
 قال
 ابو
 قتادة
 هو
 على
 والى
 وفي
 مالي
 يا
 رسول
 الله
 وجوز
 ذلك
 منه
 حتى
 صلى
 على
 الميت
 وذلك
 انما
 هو
 من
 ذلك
 المال
 حوفا
 من
 دينه
 من
 غير
 ان
 يحصل
 له
 عوض
 بازاءه
 الزيادة
 في
 الثمن
 من
 الاجنبى
 في
 مضاه
 فيلقب
 به
 ولا
 لانه
 وقال
 صاحب
 النهاية
 الاولى
 قاله
 العلماء
 لان
 الواسته
 للثاني
 جواز
 الزيادة
 من
 الاجنبى
 بهذا
 الحديث
 فينبغي
 ان
 يجوز
 الاجنبى
 التزام
 اصل
 الثمن
 ايضا
 واذا
 حكم
 لا
 يفرق
 بينها
 وبالاتفاق
 لا
 يجوز
 التزام
 اصل
 الثمن

من الاجنبى ولان حكم اى حيث كان بعد الوجوب والزام الزيادة من الاجنبى وقت المساواة بل وجوب اصل
 الشئ على المشتري فلو ان بينهما فراقهم ثم قد لا يستفيد المشتري بجائش اى بالزيادة من شئ بان زاد في البور
 اى وساحل ان الثمن لم يساوى المبيع بدونهما شئ اى بدون الزيادة فاذا كان كذلك هم فبيع اشتراطه شئ
 اى اشتراط الثمن وفي بعض النسخ فيصح اشتراطها اى اشتراط الزيادة هم على الاجنبى ليدل ان المصلحة
 على لا يسلم شئ للمساواة بمقابلته بل المصلحة لان اشتراطها محض واشتراط البدل على الاجنبى منه جائز فكذا
 اشتراط الثمن ان هنا على غير المشتري هم لكن من شرطها شئ اى من شرط الزيادة هم المقابلة
 تسمية شئ بان يحكم التكامل لمفهوم من الثمن هم وصورة شئ بان يكون المسمى بمقابلته المبيع بصورة
 ان لم يقابل من حيث المصلحة لكون جميع المبيع حاصل المبيع عليه هم فاذا قال من الثمن وجه
 شرطه شئ وهو المقابلة هم فيصح واذا لم يقل شئ من الثمن هم لم يوجد شئ اى شرطه هم فلم يصح شئ لانها
 ليست زيادة في الثمن بل هو التزام مبتدأ فيكون بطريق الرشوة وهو حرام هم قال شئ اى محض اى اجماع
 هم ومن شترى جارية ولم يقبضها حتى زوجها فوطئها الزوج فالتكاح جائز لوجود سبب الولاية شئ اى ولاية
 الزوج هم وهو الملك في الرقبة على الكمال قيد بالكمال لانه لو ملك نفسه لا يملك الزوج فان قيل فالتكاح
 سبب ولاية الزوج فكذا سبب ولاية التصرف ايضا فلهذا لا يجوز البيع قبل القبض كما قال مالك فان عندنا يجوز
 جميع التصرفات قبل القبض وعندنا لا يجوز البيع وبه قال الشافى واحمد فيجوز التصرف واستحق قلنا الورع والنفى
 في ذلك والنكاح ليس بيع ولا في معناه ولا يشتت حكم البيع فيه الا ترى ان البيع ينفسخ بهلاك المعقود عليه قبل القبض
 بخلاف النكاح وشرط البيع ان يكون مقدور التسليم بخلاف النكاح فادليس بشرط فيه واذا لا يجوز بيع الا بقبضه ويجوز
 انما جاء وذكر الشهيد في فتاوى الاكبر جازما قبل القبض ان يتم البيع وان اتفق بطل النكاح في قول ابو حنيفة
 خلافا لمحمد والحنابلة يقول ابى يوسف وذكر الامام اتقوا من خاتن الزكري لو اتت الجارية قبل لا تبطل النكاح وان بطل
 البيع ومتى لم يطأها حتى ماتت بحسب المهر للمشتري هم وهذا شئ اى على الزوج هم قبض شئ وعندنا شافى واحمد والمالك
 لا يصير قبضا هم لان الوطء الزوج حصل بتسليم من جهة شئ اى من جهة المشتري هم فصار
 فلهذا فلهذا شئ اى فعل الزوج كعمل المشتري هم وان لم يطأها شئ اى الزوج هم
 فليس بقبض والقياس ان يصير قابضا شئ اى فيغير المشتري قابضا مجرد النكاح هم لانه شئ
 اى لان الزوج هم قيبب على فيغير بالتبعية حتى لو وجد المشتري في النكاح كان له ان يرد فيغير بالتبعية
 ففقط السيد وفتى العيين هم وجه الاستحسان ان في الحقيقة شئ اى في التبعية الحقيقة
 هم استيلاء على الممل شئ بالاتصال فعل منه اليه هم وبه يصير قابضا شئ اى بالتبعية الحقيقة يصير قابضا هم ولذلك انكح
 شئ اى التبعية السكينة فلا يصير قابضا فان قيل يشك في هذا الاعتاق والتدبير فانها لا تقبل الاستيلاء على الممل بافضل
 اسسمى ومع انه يصير قابضا بما باجماع العلماء فانها اطلاق من وجه لان الاعتاق انما هو للذكور والاتفاق للذكورة
 ولهذا بدت الولاية وله من ضرورته ان يصير قابضا ولهذا التدبير في استحقاق الاول والثبوت حق السوء كما ان
 المبسوط هم فافترق شئ اى بالوجه المذكور فافترق الحكم المذكوران هم قال ومن شترى سيدا فانه لا يرد
 البور

ثم قد لا يستفيد
 المشتري بها شيئا
 بان زاد في الثمن
 وهو يساوى المبيع
 بل وانما يصير اشتراطا
 على الاجنبى
 كبدل الخلع كمن
 من شرطها المقابلة
 تسمية في خصوصه
 فاذا قال من الثمن
 وجد ثمنه في نفسه
 اذا لم يقبل من جد
 فله يصير شئ اى ومن
 الشترى جارية ولم
 يقبضها حتى زوجها
 فوطئها الزوج فالتكاح
 جائز لوجود سبب
 الولاية وهو الملك
 في الرقبة على الكمال
 وعليه المهر وهذا
 تبطل لان وطئ الزوج
 حصل بتسليم
 من جهة شئ
 فصار فلهذا شئ
 وان لم يطأها
 فليس بقبض القيا
 ان يصير قابضا
 لانه تبعية شئ
 فيعتبر بالتبعية حقيقة
 وجه الاستحسان ان
 الحقيقي استيلاء على الممل
 وبه يصير قابضا وكذلك
 الحكم فافترق شئ
 ومن شترى سيدا فانه لا يرد
 البور

من اي غلاب المشتري واما حال انه لم يذبح الثمن الى البائع هم وقام البائع البيعة من عند القاضي هم انه باعه زبانا
 من اي ان البائع باع العبد اياه اي الذي اشتراه ثم غاب قبل نقد الثمن وهو معنى قوله ولم يقبض الثمن وطالب
 من القاضي ان يبيعه بدينه هم فان كانت غيبة من المشتري لم يرد له الثمن في دين البائع من على صيغة الجلول اي العبد
 هم لانه يمكن ايعال البائع الى حقه بدون البيع وفيه من اي وفي بيع العبد هم ابطال حق المشتري من لان البيع مظهر
 حقه في العبد هم وان لم يدر من اي وان لم يعلم هم ان هو من اي المشتري يعني في اي مكان هو هم بيع العبد
 من دين البائع هم واذني الثمن من اي ثمن العبد الذي اشتراه الرجل يوتي من ثمنه الذي يباع لاجل دين البائع
 هم لان ثمن المشتري ظهر باقراره من اي باقرار البائع انه باعه اياه هم فيظهر على الوجه الذي اقره من حال كونه هم مشغولا
 بجهة من اي حق البائع هم واذ انما راسيتان للمشتري لاجل غيبة المشتري وعدم معرفته مكانه هم ببيعة القاضي من
 لانه قضيت بالنظر الفصل السابع في استيفاءهم كالدراهم اذ انما والمشتري اذ انما غلبا والبيع من فان الثمن اخرج بالثمن
 في دينه اذ انما للاستيفاء لم يقبض من فان البيع يباع بثمنه هم بخلاف البعده القبض من اي بخلاف اذ اذ قبض المشتري
 البيع فان بنية البائع لم تقبل هم لان حقه من اي حق البائع هم لم يثبت متعلقا به من اي بالعبد بل صار بياني فتمت البعده
 هم ثم ان فضل شيء من ثمن العبد هم عيبك للمشتري من لان الفاضل له هم لانه بدل حقه من اي لان الفاضل له
 حق المشتري هم وان نقص من حق البائع من ثمن العبد هم يبيع هو ايضا من اي يبيع البائع المشتري ايضا يعني يبيع
 البائع بالتمالك اذ انما ظفروا هم فان كان المشتري اثنين من اي فان كان مشتري العبد اثنين هم فغاب احداهما فالباقى
 ان يذبح الثمن كله ويقبضه من اي ويقبض العبد هم اذ انما حضر الاخر لم يذبحه فبيعه حتى يقد شريك الثمن وهو من اي
 المذكور من الحكم هم قوله في بنية حقه وقوله قال ابو يوسف اذ اوفى احضار الثمن كله لم يقبض الا لغيره وكان يتلو عا يا ادي من
 صاحبه لانه قضى دين غيره بغير اذ لا يرج عليه وهو اجبني عن يقبض صاحبه فلما يقبضه من ذكره المسألة تقر بما لا تقبضهم
 وبخلاف في موضعين في قبض الكل وفي ولاية الرجوع واعلم اولان احضار ليس ان يقبض العبد حتى يودي بكل الثمن
 بالاتفاق لان البائع حسن البيع بكل الثمن فاذا ادى كل الثمن الا يقبض الا لغيره ولا يرج عليه با ادي عند ابي يوسف وعندهما
 يقبض الكل ويرجع با ادي هم ولما من اي ولا في عينه ومحمد من اي ان احضارهم مضطرب من اي في دفع كل الثمن هم
 لانه لا يملكه الا بغيره بنية البائع اذ ابيع الثمن لان البيع صفقة واحدة وله من اي وللبائع هم حق الجبس من اي حسن البيع لاجل
 قبض جميع الثمن هم باع شيء منه من اي من الثمن فيكون مضطرب في ذلك هم والمضطرب من اي من فان قيل لو كان التعجيل
 بالاضطرار مقولا عليه بما تقاتل احكم بين ان يكون الشريك حاضر او غائبا لما في صاحب العلوفات يعني السفلى يعني عليه علوه
 فانه لا يكون ستره غائبا السفلى سواء كان حاضرا او غائبا وهو غائبا لو كانا حاضرين فارد واحد بالثمن وقبض نصيبه
 ليس كذلك بالاجماع ولو لم يذبح نصيبه كان ستره ما فيس نقد بالاجماع قلنا الملك للبايع انما
 ثبت في نصيبه باعتبار قبول الرضا لان من خايب الاثنين بالبيع فقبل احدهما دون الاخر لم يملك شيئا منه واذا ثبت ان الملك
 له باعتبار قبول الرضا فثبت له الوكيل عنه بالشراء واذا نقد الثمن يمكن من قبض البيع ويثبت له حق الرجوع على صاحبه بغيره
 واما ما حمله علوه انه مضطرب الى ان يتوصل الى حقه من بناء المعلوم سواء كان حاضرا او غائبا لما لا ليس له ان يذبحه
 في ان يعني السفلى يعني هو علوه فلذلك انما قال قيل بالافرق بين غاوين ما اذا استأجر رجلا من دار فغاب احداهما فبطل

واقام الدائع البيعة اياه
 باعه اياه فان كان البيعة
 مع من يذبحه في دين البائع
 كانه يمكن ايعال البائع
 الى حقه بدون البيع وفيه
 ابطال حق المشتري لان
 من دين البائع هم واذني
 من اي ثمن العبد الذي
 اشتراه الرجل يوتي من
 ثمنه الذي يباع لاجل
 دين البائع هم لان
 ثمن المشتري ظهر
 باقراره من اي باقرار
 البائع انه باعه اياه
 هم فيظهر على الوجه
 الذي اقره من حال
 كونه هم مشغولا
 بجهة من اي حق
 البائع هم واذ انما
 راسيتان للمشتري
 لاجل غيبة المشتري
 وعدم معرفته
 مكانه هم ببيعة
 القاضي من لان
 قضيت بالنظر
 الفصل السابع في
 استيفاءهم كالدراهم
 اذ انما والمشتري
 اذ انما غلبا والبيع
 من فان الثمن
 اخرج بالثمن
 في دينه اذ انما
 للاستيفاء لم
 يقبض من فان
 البيع يباع
 بثمنه هم
 بخلاف البعده
 القبض من اي
 بخلاف اذ اذ
 قبض المشتري
 البيع فان
 بنية البائع
 لم تقبل هم
 لان حقه من
 اي حق البائع
 هم لم يثبت
 متعلقا به
 من اي بالعبد
 بل صار بياني
 فتمت البعده
 هم ثم ان
 فضل شيء
 من ثمن العبد
 هم عيبك
 للمشتري من
 لان الفاضل
 له هم لانه
 بدل حقه من
 اي لان
 الفاضل له
 حق المشتري
 هم وان
 نقص من
 حق البائع
 من ثمن
 العبد هم
 يبيع هو
 ايضا من
 اي يبيع
 البائع
 المشتري
 ايضا
 يعني يبيع
 البائع
 بالتمالك
 اذ انما
 ظفروا هم
 فان كان
 المشتري
 اثنين من
 اي فان
 كان
 مشتري
 العبد
 اثنين
 هم فغاب
 احداهما
 فالباقى
 ان يذبح
 الثمن
 كله
 ويقبضه
 من اي
 ويقبض
 العبد هم
 اذ انما
 حضر
 الاخر
 لم يذبحه
 فبيعه
 حتى
 يقد
 شريك
 الثمن
 وهو من
 اي
 المذكور
 من الحكم
 هم قوله
 في بنية
 حقه
 وقوله
 قال
 ابو
 يوسف
 اذ اوفى
 احضار
 الثمن
 كله
 لم
 يقبض
 الا
 لغيره
 وكان
 يتلو
 عا يا
 ادي من
 صاحبه
 لانه
 قضى
 دين
 غيره
 بغير
 اذ لا
 يرج
 عليه
 وهو
 اجبني
 عن
 يقبض
 صاحبه
 فلما
 يقبضه
 من
 ذكره
 المسألة
 تقر
 بما لا
 تقبضهم
 وبخلاف
 في
 موضعين
 في
 قبض
 الكل
 وفي
 ولاية
 الرجوع
 واعلم
 اولان
 احضار
 ليس
 ان
 يقبض
 العبد
 حتى
 يودي
 بكل
 الثمن
 بالاتفاق
 لان
 البائع
 حسن
 البيع
 بكل
 الثمن
 فاذا
 ادى
 كل
 الثمن
 الا
 يقبض
 الا
 لغيره
 ولا
 يرج
 عليه
 با ادي
 عند
 ابي
 يوسف
 وعندهما
 يقبض
 الكل
 ويرجع
 با ادي
 هم
 ولما
 من
 اي
 ولا
 في
 عينه
 ومحمد
 من
 اي
 ان
 احضارهم
 مضطرب
 من
 اي
 في
 دفع
 كل
 الثمن
 هم
 لانه
 لا
 يملكه
 الا
 بغيره
 بنية
 البائع
 اذ
 ابيع
 الثمن
 لان
 البيع
 صفقة
 واحدة
 وله
 من
 اي
 وللبائع
 هم
 حق
 الجبس
 من
 اي
 حسن
 البيع
 لاجل
 قبض
 جميع
 الثمن
 هم
 باع
 شيء
 منه
 من
 اي
 من
 الثمن
 فيكون
 مضطرب
 في
 ذلك
 هم
 والمضطرب
 من
 اي
 من
 فان
 قيل
 لو
 كان
 التعجيل
 بالاضطرار
 مقولا
 عليه
 بما
 تقاتل
 احكم
 بين
 ان
 يكون
 الشريك
 حاضر
 او
 غائبا
 لما
 في
 صاحب
 العلوفات
 يعني
 السفلى
 يعني
 عليه
 علوه
 فانه
 لا
 يكون
 ستره
 غائبا
 السفلى
 سواء
 كان
 حاضرا
 او
 غائبا
 وهو
 غائبا
 لو
 كانا
 حاضرين
 فارد
 واحد
 بالثمن
 وقبض
 نصيبه
 ليس
 كذلك
 بالاجماع
 ولو
 لم
 يذبح
 نصيبه
 كان
 ستره
 ما
 فيس
 نقد
 بالاجماع
 قلنا
 الملك
 للبايع
 انما
 ثبت
 في
 نصيبه
 باعتبار
 قبول
 الرضا
 لان
 من
 خايب
 الاثنين
 بالبيع
 فقبل
 احدهما
 دون
 الاخر
 لم
 يملك
 شيئا
 منه
 واذا
 ثبت
 ان
 الملك
 له
 باعتبار
 قبول
 الرضا
 فثبت
 له
 الوكيل
 عنه
 بالشراء
 واذا
 نقد
 الثمن
 يمكن
 من
 قبض
 البيع
 ويثبت
 له
 حق
 الرجوع
 على
 صاحبه
 بغيره
 واما
 ما
 حمله
 علوه
 انه
 مضطرب
 الى
 ان
 يتوصل
 الى
 حقه
 من
 بناء
 المعلوم
 سواء
 كان
 حاضرا
 او
 غائبا
 لما
 لا
 ليس
 له
 ان
 يذبحه
 في
 ان
 يعني
 السفلى
 يعني
 هو
 علوه
 فلذلك
 انما
 قال
 قيل
 بالافرق
 بين
 غاوين
 ما
 اذا
 استأجر
 رجلا
 من
 دار
 فغاب
 احداهما
 فبطل

لقد الاجرة فتقد السحار الاجرة كل فانه يكون سترها بالاجماع قلنا انه غير مضطر في نقد نصيب صاحبه من الاجرة من قبل
انه ليس للاجر حبس الدار لا يستيف الاجرة اذ ذكره الترمذي في صحيحه من موارث رجل اعارها ناسيا او لم يره فانه يستيف
ثم انفس وغاب فأنفك المير يرجع باودي منه عليه وان كان ذلك الادب غير امره لانه مضطر فلذا يماخض فيه هم واذ كان له من
اي للبائس هم ان يرجع عليه من اي على المشتري هم كان له ان يجلس من اي حبه نصيبه هم الى ان يستوفي حقه من وهو الذي
اودي عنه هم كالوكيل بالشرا اذا قضى الثمن من اي ثمن الذي اشتراه هم من ثمن نفسه من دون مال الموكل فانه يرجع عليه
باودي من الثمن هم قال من اي حرجه المدين في اجماع الصغير من ان يشتري جارية بالف شقال ذهب وفضة فهاش
اي الذهب والفضة هم ففغان من يبيعه من ذهب خمسينه شقال ومن لفضة خمس مائة شقال ولهم يرجع الذهب لاختصاصه
بالثمن قبل ولم يترج الفضة لكونها غالبية في المبيعات لانها لما تارضا ولم يوجد المخرج ميراثه ففضة الاضافة والبيان هو
من كل واحد منها خمسينه هم لانه اضاف الثقال اليها على السوء فيجب من كل واحد منها خمس مائة شقال لعدم الادلية من
للمترجج هم وبشك من اي وبشك المذكور هم لو اشترى جارية بالف من الذهب والفضة فيجب من الذهب بشا قبل ومن
الفضة وراهم وزن سبعة من يبيعي كل عشرة وزن سبعة هم لانه اضاف لانه اليها من اي الذهب والفضة هم فيصرف ال
الوزن المعمود في كل واحد منها من وفي بعض النسخ ان لا يتصرف في المعمود والمعمود في الذهب الثقيل وفي الفضة وراهم
وقال الترمذي لو قال بالف شقال من الذهب والفضة فها نصفا لانه اضاف العقد اليها على السوء فيشترط بيان صفتها
بشكال الدراهم والدنانير حيث يصر في ان يجرد كذا الوقال على مائة شقال ذهب وفضة فعليه من كل واحد النصف وهكذا
في جميع ما يقرب من الكيل والموزن والنياب وغيرهما وادعيا او دليعة او بيعا او شراء او مورا او جعل في خط
او وصية او كالة وكذا الوقال على كخلفه وشيخه ومسمى كان عليه الثلث من كل جنس هم قال من اي قال محمد في اجماع الصغير
هم ومن له على اخر عشرة دراهم جواد فقتاه زيوف فهاش اي دراهم زيوف فها هو لا يعلم من اي او حال ان صاحب الدين
لا يعلم زيافته هم فانفقها من اي فانفق تلك الزيوف رب الدين هم وبذلك فهو قضاء عند الحي حيفة ومحمد من يبيعي يكون كذا
ما عليه من تلك الدراهم ولا يبيعي عليه شيء هم وقال ابو يوسف رحمه الله يد مثل زيوفه ويرجع بدراهمه لان حقه في الوصف من
وهو الجوده او الرد او هدم هم كوفي الاصل من اي حقه في القدر حتى لو كان دون حقه في القدر الذي هو الاصل
لم يسهط مطالبه فكذا اذا كان دون حقه وصفا غير المقرض ان كان باقيا وبشك ان كان مستهلكا هم ولا يمكن به عاقبة
بايجاب ضمان الوصف من منفرد عدم انفاك هم لانه من اي لان الوصف هم لا قيمة له عند المقابلة بحسبه من لا يوفيه
ال الذي لو كان الامر كذا هم فوجب الميراث الى ما قلنا من هو قوله يد مثل زيوفه ويرجع بدراهمه هم ولا
من اي ولا في حقيقته رحمه الله ومحمد هم من اي المودعي وهو الزيوف هم من جنس حقه من اي وضع ذلك بقوله هم
حتى لو تجوز به من اي المودعي لانه لو اخذ مائة الف لكان حقه هم فيما لا يجوز الاستبدال من فيه كما في الصرف والسلم
بما يقع به الاستيفاء ولا يبيعي حقه الا في الجوده ولا يمكن تداركها بايجاب ضمانها لما ذكرنا من ان اشارة الى قوله لانه لا قيمة له
عند المقابلة بحسبه هم وكذا بايجاب ضمان الاصل من اي وكذا لا يمكن تداركها بايجاب ضمان الاصل هم لانه من اي لان با
ضمان الاصل هم ايجاب له عليه من اي ايجاب الاصل عليه هم ولا نظير له من اي في الشرع وحاصل الكلام ان الجوده لا يمكن
فيها انما ان شرعنا لانه عند المقابلة بحسب دبر ولا عقلا لعدم تصور الانفاك ولا بايجاب ضمان الاصل لان المضمون

كثير الزهر اذا كان ثوبان
يرجع عليه كانه الجحش
التيان يستحقان ثمنهما
بالشرا الذي افضى الثمن من
مال نفسه قال من
اشترى جارية بالف شقال
ذهب وفضة فها نصفا
لانه اضاف الثقال اليها
على السوء فيجب من كل واحد
منها خمسينه شقال لعدم
الادلية من قبله لو اشترى
جارية بالف من الذهب
والفضة فيجب من الذهب
مئتينه ومن الفضة مئتينه
ومن سبعة مائة مائة الف
لانه اضاف الثقال اليها
على السوء فيشترط بيان
صفتها بالثمن قبل ولم
يترج الفضة لكونها غالبية
في المبيعات لانها لما
تارضا ولم يوجد المخرج
ميراثه ففضة الاضافة
والبيان هو من كل واحد
منها خمسينه هم لانه
اضاف الثقال اليها على
السوء فيجب من كل واحد
منها خمس مائة شقال
لعدم الادلية من
للمترجج هم وبشك من
اي وبشك المذكور هم
لو اشترى جارية بالف
من الذهب والفضة فيجب
من الذهب بشا قبل ومن
الفضة وراهم وزن
سبعة من يبيعي كل
عشرة وزن سبعة هم
لانه اضاف لانه اليها
من اي الذهب والفضة
هم فيصرف الى
الوزن المعمود في
كل واحد منها من
وفي بعض النسخ ان
لا يتصرف في
المعمود والمعمود
في الذهب الثقيل
وفي الفضة وراهم
وقال الترمذي لو
قال بالف شقال
من الذهب والفضة
فها نصفا لانه
اضاف العقد اليها
على السوء فيشترط
بيان صفتها
بشكال الدراهم
والدنانير حيث
يصر في ان يجرد
كذا الوقال على
مائة شقال ذهب
وفضة فعليه من
كل واحد النصف
وهكذا في جميع
ما يقرب من الكيل
والموزن والنياب
وغيرهما وادعيا
او دليعة او بيعا
او شراء او مورا
او جعل في خط
او وصية او كالة
وكذا الوقال على
كخلفه وشيخه
ومسمى كان عليه
الثلث من كل جنس
هم قال من اي
قال محمد في اجماع
الصغير هم ومن
له على اخر عشرة
دراهم جواد
فقتاه زيوف
فهاش اي دراهم
زيوف فها هو لا
يعلم من اي او
حال ان صاحب
الدين لا يعلم
زيافته هم فانفقها
من اي فانفق
تلك الزيوف رب
الدين هم وبذلك
فهو قضاء عند
الحي حيفة ومحمد
من يبيعي يكون
كذا ما عليه من
تلك الدراهم
ولا يبيعي عليه
شيء هم وقال
ابو يوسف رحمه
الله يد مثل
زيوفه ويرجع
بدراهمه لان
حقه في الوصف
من وهو الجوده
او الرد او هدم
هم كوفي الاصل
من اي حقه في
القدر حتى لو
كان دون حقه
في القدر الذي
هو الاصل لم
يسهط مطالبه
فكذا اذا كان
دون حقه وصفا
غير المقرض
ان كان باقيا
وبشك ان كان
مستهلكا هم
ولا يمكن به
عاقبة بايجاب
ضمان الوصف
من منفرد عدم
انفاك هم لانه
من اي لان
الوصف هم لا
قيمة له عند
المقابلة بحسبه
من لا يوفيه
ال الذي لو كان
الامر كذا هم
فوجب الميراث
الى ما قلنا من
هو قوله يد
مثل زيوفه
ويرجع بدراهمه
هم ولا من اي
ولا في حقيقته
رحمه الله
ومحمد هم من
اي المودعي
وهو الزيوف
هم من جنس
حقه من اي
وضع ذلك
بقوله هم حتى
لو تجوز به
من اي المودعي
لانه لو اخذ
مائة الف لكان
حقه هم فيما
لا يجوز
الاستبدال
من فيه كما
في الصرف
والسلم بما
يقع به
الاستيفاء
ولا يبيعي
حقه الا في
الجوده ولا
يمكن تداركها
بايجاب
ضمانها لما
ذكرنا من ان
اشارة الى
قوله لانه لا
قيمة له عند
المقابلة
بحسبه هم
وكذا بايجاب
ضمان الاصل
من اي وكذا
لا يمكن تداركها
بايجاب
ضمان الاصل
هم لانه من
اي لان با
ضمان الاصل
هم ايجاب
له عليه من
اي ايجاب
الاصل عليه
هم ولا نظير
له من اي في
الشرع وحاصل
الكلام ان
الجوده لا
يمكن فيها
انما ان شرعنا
لانه عند
المقابلة
بحسب دبر ولا
عقلا لعدم
تصور الانفاك
ولا بايجاب
ضمان الاصل
لان المضمون

بعضها بعض اشار اليه المصنف بقوله هم اذا كان كل واحد من عوفيه من اى من عوضى السبع هم من جنس الايمان من
 انما قال من جنس الايمان ولم يقل من الايمان لان عقد البصر مثل التبر والسلم والمضروب والمخلوط وقال الامام
 الا سيحاسب رجه البصر اسم لعقود ثلاثة يبيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة واحدة بالآخر فلهذا اختص باسم البصر
 اختص بشرا فلهذا وجب التقابل من ايمانين جميعا قبل التفرق بالابان وعدم اشتراط ايمان رفيه ولو ابطال صاحب
 خياره قبل التفرق انقلب العقد جائزا عندنا خلافا لافان ولا يكون فيه تاجيل فان ابطال صاحب الاجل قبل التفرق انقلب
 العقد جائزا عندنا هم سى سى اى سى هذا العقد بالبصر هم الحاجة الى النقل في بدليه من يدالى يد سى اسى الحاجة
 المتصارفون الى نقل الثمن من يد واحد الى يد الاخر هم والبصر هو النقل والردعة سى اى يدى البصر لغة هو النقل
 والرد وكذا قال الخليل ومن سميت العبادة الثالثة صرا وذكر في كتاب العين للخليل البصر فضل الدينهم على الدينهم في القيمة
 وقال ابن زريق في البصرة قال بعض اهل اللغة البصر الضريبة والعدل الثالثة وقال قوم البصر الوزن والعدل
 الكليل هم اولاد من اى ولان البصر عقد هم لا يطلب منه الا الزيادة من سى لانه عقده يد على مال لا يطلب منه ذاته بل
 يطلب منه الفضل هم اذا لم يتفق بعينه من اى بعين ما يكون متنا خلفة فان غير ذلك راسهم والدنا يشرع بعينه كاللحم والثوب
 وغيرهما من الاشياء غير الثمنين يجوز ان يكون الفاكهة والمقصود في بيعها الاستفاد بها لا الزيادة انا في بيع البصر لو لم
 يكن المطلوب الزيادة فخلوا عن الفاكهة هم والبصر هو الزيادة لغة لانه اذا قاله الخليل من سى فكانت ارادة الزيادة مطلوبة في
 بيعها فلهذا اختص هذا البيع بمقتضى البصر وعن هذا قبل لمن يعرف هذا الفضل الزيادة صراف وصير في هم ومنه سى اى ومن القول
 بان البصر لغة الزيادة هم سميت العبادة الثالثة صرا من سى لانها زائدة على الفرض وقال الامام ارمى واما قوله سميت العبادة
 الثالثة صرا فبينة نظر لان الركن شى اورد في فائده في حديث النبى صلى الله عليه وسلم في ذكر المدينة من احدث فيها حدا او ادى
 سى بماء فبينة لغة الله الى يوم القيامة لا يقبل منه صرف ولا عدل فقال البصر لغة الله لانه صرف النفس الى البر عن الفجر والعدل
 العدى من المعاملة انتهى قلت لوجه هذا النظر اصل لان البصر ورد على كثر وقد ذكرناه الان هم قال سى اى القدر وكما
 هم فان باع فضة بفضة او فربما يذهب بالاجور الاشياء مثل وان اختلفت سى اى العوضان هم في الجوده والصياغة سى اى
 في الجوده بان يكون احدهم اجود من الاخر في ذاته واما في الصياغة بان يكون احدها احسن صياغة من الاخر فلهذا سمى
 القول النبى صلى الله عليه وسلم هم الذهب بالذهب مثلا مثل سى اى روى هذا الحديث قد تقدم في باب
 الرلوعم الحديث سى بالنصب اى اقرا هذا الحديث تمامه ويجوز بالرفع اى روى هذا الحديث تمامه وقد تقدم تمامه قال عليه السلام
 جيدها وزدها سواء سى اى قال النبى صلى الله عليه وسلم جيد الاموال الربوية وردها سواء في حرمة الزيادة وهذا الحديث غريب
 ومعناه يؤخذ من اطلاق حديث ابن سبيداح روى المتقدم وهو ما رواه سلم عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا مثل سى اى روى هذا الحديث تمامه وقد تقدم تمامه قال عليه السلام
 سواء في حديث عبادة ابن الصامتة الذهب بالذهب الى قوله سواء كما يريد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم
 اذا كان يداهم وقد ذكرنا من سى اى الحديث المذكور في البيوع سى اى في كتاب البيوع هم قال سى اى القدر
 هم ولا بد من قبض العوضين قبل الاقرار فبينة قبل الاقرار بالابان باجاء العلماء صرا وروايتهم وهو قوله يداهم
 ولعله لم يرضى العزمه وان استنظر ان يدخل بنية فاما منظره سى هذا رواه حميد بن الحسن في كتاب البصر وقال حديث

اذا كان كل واحد من
 عوضيه من جنس
 الايمان سى به الحاجة
 الى النقل في بدليه
 من يد الى يد والبصر
 هو النقل والردعة
 اركانه لا يطلب منه الا الزيادة
 اذا لم يتفق بعينه والفضل
 هو الزيادة لغة لانه اذا قاله
 الخليل من سى فكانت ارادة الزيادة مطلوبة في
 بيعها فلهذا اختص هذا البيع بمقتضى البصر وعن هذا قبل لمن يعرف هذا الفضل الزيادة صراف وصير في هم ومنه سى اى ومن القول
 بان البصر لغة الزيادة هم سميت العبادة الثالثة صرا من سى لانها زائدة على الفرض وقال الامام ارمى واما قوله سميت العبادة
 الثالثة صرا فبينة نظر لان الركن شى اورد في فائده في حديث النبى صلى الله عليه وسلم في ذكر المدينة من احدث فيها حدا او ادى
 سى بماء فبينة لغة الله الى يوم القيامة لا يقبل منه صرف ولا عدل فقال البصر لغة الله لانه صرف النفس الى البر عن الفجر والعدل
 العدى من المعاملة انتهى قلت لوجه هذا النظر اصل لان البصر ورد على كثر وقد ذكرناه الان هم قال سى اى القدر وكما
 هم فان باع فضة بفضة او فربما يذهب بالاجور الاشياء مثل وان اختلفت سى اى العوضان هم في الجوده والصياغة سى اى
 في الجوده بان يكون احدهم اجود من الاخر في ذاته واما في الصياغة بان يكون احدها احسن صياغة من الاخر فلهذا سمى
 القول النبى صلى الله عليه وسلم هم الذهب بالذهب مثلا مثل سى اى روى هذا الحديث قد تقدم في باب
 الرلوعم الحديث سى بالنصب اى اقرا هذا الحديث تمامه ويجوز بالرفع اى روى هذا الحديث تمامه وقد تقدم تمامه قال عليه السلام
 جيدها وزدها سواء سى اى قال النبى صلى الله عليه وسلم جيد الاموال الربوية وردها سواء في حرمة الزيادة وهذا الحديث غريب
 ومعناه يؤخذ من اطلاق حديث ابن سبيداح روى المتقدم وهو ما رواه سلم عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذهب بالذهب
 والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والمالح بالمالح مثلا مثل سى اى روى هذا الحديث تمامه وقد تقدم تمامه قال عليه السلام
 سواء في حديث عبادة ابن الصامتة الذهب بالذهب الى قوله سواء كما يريد فاذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم
 اذا كان يداهم وقد ذكرنا من سى اى الحديث المذكور في البيوع سى اى في كتاب البيوع هم قال سى اى القدر
 هم ولا بد من قبض العوضين قبل الاقرار فبينة قبل الاقرار بالابان باجاء العلماء صرا وروايتهم وهو قوله يداهم
 ولعله لم يرضى العزمه وان استنظر ان يدخل بنية فاما منظره سى هذا رواه حميد بن الحسن في كتاب البصر وقال حديث

في قبض راس مال السلم
 خيار الخيرة من
 بالقبض جاز القاض
 لعدم المجانسة
 التفاضل بقوله عليه
 الذهب بالورق
 الاكراه وهاء فان افترقا
 في القبض قبل قبض العيني
 او احدهما بطل العقد
 بشرط وهو القبض
 لا يصح شرط الخيار فيه
 ولا الاجل لان احدهما
 لا يبقى القبض مستحقا
 وبالثاني يفوت القبض
 المستحق اذا سقط
 الخيار في المجلس فبعد
 ان يجوز ان يفتقر قبل
 تفرقه وفيه خلاف فخرج
 قال ولا يجوز التفرق
 في ثمن الصرف قبل قبضه
 حتى لو باع ديار القبضة
 دياره ولم يقبض احد
 حتى اشتري بها ثوبا
 والباع في الثوب ثوبا
 القبض مستحق بالعقد
 حقا لله تعالى في تجزئه
 فانه كما ينبغي ان يحل العقد
 فانه ثوب كما نقل عن
 ربه لا درهم كما لا يصح
 لعقد الى مطلقه
 ولكننا نقول ان الثوب بالقبض
 صبيح لان البيع
 لا بد له منه
 ولا شيء
 من
 اثنين

في قبض راس مال السلم شرعا اذ ان قبض راس المال قبل الانقراض بالابدان في السلم شرطه
 خيار الخيرة من خياره بطلان الصرف يعني ان الصرف لا يبطل بذهاب العاقلين ملكا وخيار الخيرة
 بطلان صرفه لان خياره بطلان الصرف بالاعراض من لان اشتغالا بالمشي والجان مع زوجا ليل
 الاعراض عاجل اليه ما يبطل خياره وان لم تفرق الزوج كذا قال القدر في شرحه وعن محمد بن
 في رواية انه جعل الصرف بمنزلة خيار الخيرة حتى قال يبطل باهو دليل الاعراض كالقيام عن المجلس كذا في
 الخيرة من وان باع الذهب بالقبض جاز التفاضل لعدم المجانسة ووجب التفاضل بقوله عليه السلام من
 اي يقول النبي صلى الله عليه وسلم هم الذهب بالورق ربوا الا بالورق هذا الحديث رواه الائمة السنية
 في كتبهم عن مالك ابن اوس بن اسحق ثمان عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم
 الذهب بالورق ربوا الا بالورق وبالسرا لولا القصة قوله ربوا اي حرام بطريق اطلاق اسم المذوم
 على المأثم مما زاد ذلك لان الربوا يستلزم احرام قوله او با متصوران ومحمدان ومعناه اخذ ومنه قوله تعالى
 يا امة الله انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اية لايه اية اياه وهو تايك لقوله في بيده كما قال الاية مع القبض
 كذا في المغرب قلت ولم اقف على هذا الرواية في كتب الحديث هم فان افترقا في الصرف قبل قبض العوضين من
 بقوله ولا بد من قبض العوضين لبقاء العقد هم او احد باس اي واحد المتماثلين هم بطل العقد بقوات الشرط وهو
 القبض وانما من اي ولان الانقراض بلا قبض يبطل هم لا يصح شرط الخيار فيه من اي في الصرف قيد بشرط
 اختيار لان خيار البيع وخيار الروية يتبينان في الصرف كما في سائر العقود والاختيار الروية لا يثبت الا في عين
 وقد مر ذلك في اول كتاب الصرف هم ولا الاجل من اي ولا يصح الاجل فيه ايضا هم لان باعدهما من وهو شرط
 اختيار هم لا يثبت القبض مستحقا من لان اختيار عين المالك هم وبالثاني من اي الاجل هم في ثمن القبض المستحق من
 باعتد هم الا اذا سقط الخيار في المجلس من يعني منهما ان كان اختيارا او بمن له ذلك هم فيكون ذلك الجواز من اي جواز
 العقد هم لارتفاعه قبل تفرقه لان ارتفاع سبب النشأ قبل تفرقه وبذا عند اصحابنا الثلاثة بالاستحسان والقياس ان
 لا يجوز العقد بعد وقوعه على نفاذ وهو قول زفر هم قال ولا يجوز الصرف في ثمن الصرف قبل قبضه من هذا العقد القدر
 الا اذا علم ان احد المتماثلين في الصرف اذا ابرأ صاحبه عليه قبل القبض او بية او صدق به عليه وقبل الاخر يبطل
 وانقض الصرف ولم يشل من عليه لم يبطل هم حتى لو باع دينار من ثمن الفضة لما قبل يعني لو باع شخص دينارا بالرجل اخره
 وراهم ولم يقبض العشرة هم حتى لو اشترى بها ثوبا بالبيع في الثوب ناسه ان القبض ستم من اي واجب هم بالعقد
 حقا لله تعالى من حتى لا يسقط باسقاط المتماثلين هم في تجزئه من اي وفي تجزئه الثوب هم فوات من اي فوات من
 عز وجل فان قيل في عدم تجزئه فوات حق العبد وحق العبد مقدم على حقه تعالى فانما ان يكون حق العبد متدا بعد اثبت
 حقه وهما لم يجزئ في الثوب فكيف يكون حقه متدا هم وكان ينبغي ان يجوز في الثوب كمال نقل عن فخر
 لان الدراهم لا يتعين فيصرف العقد الى مطلقه من اي مطلق الدراهم اذا اطلاق والامانة الى بدل العقد الذي هو
 انما قال عن زفر لان الظاهر من قوله كذا بيا صاحبنا الثلاثة هم ولكننا نقول ان الثمن في باب الصرف يبيع لان البيع لا بد له
 من اي من البيع هم ولا شيء سوى الثمين من فصل كل واحد منها مبيعا له من الاولوية يعني ان عقد الصرف

بيع لانه مباداة مال بال مال وهذا الوصف لا يبيع نصارى يحنث في بيعه وبيع ما يستعمل على بيعه وليس كل واحد من بدلي
 الصرف بان يجعل مبيعاً اولي من الآخر فيجعل كل واحد منهما من جنس مبيعاً لانه لا بد من جنس مبيعاً لانه لا بد من جنس مبيعاً
 قبل التفرقة لا يجوز من كمالنا في المفاضلة هم وليس من ضرورة كونه مبيعاً ان يكون متعدياً كما في المسلم فيه من جنس مبيعاً
 عن سوال مقدر قد رده بان يقال لو كان كل واحد من بدلي الصرف مبيعاً لكان متعدياً فاجاب عنه منع الملازمة كما
 في المسلم فيه لانه مبيع واجب في الذمة وليس مبيع هم ويجوز بيع الذم بالذمة بمجازة في هذا اللفظ القدوري رحمه الله
 واعلم ان بيع الذهب بالفضة او الفضة بالذهب يجوز مائة سوا كان متساويين في الوزن او كان احدهما اكثر من الآخر
 لان المساواة ليست بمشروطة عند اختلاف الجنسين لما روي عن ابي حنيفة بن القاسم رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال اذا اختلفت هذه الاصناف فبيعوا كيف شئتم فاذا كان يرايد فلما لم يكن المساواة مشروطة لم يكن
 الجواز حراً لان مرتبة الجواز لا احتمال التفاضل وهو معنى قوله لان المساواة غير مشروطة فيه من ابي في
 بيع الذهب بالفضة هم ولكن بشرط القبض في المجلس من ابي شير طائفة قبل الافتراق بالابدان لهذا الحديث وهو
 معنى قوله هم لما ذكرنا من ابي الحديث الذي ذكره فيما مضى وفي البيوع ايضا من خلاف بيعه من ابي بيع الذهب
 هم كمنه من ابي بالذهب هم مجازة لما فيه من ابي في هذا البيع هم من احتمال الركوب من حاصل المسئلة ان بيع الذهب
 او الفضة بالجنس لا يجوز اذا لم يعرف المعاد ان وزن واحد منهما او كانا لغير فان وزن واحد منهما ولا يعرفان
 وزن الاخر او كان احدهما لغير الوزن دون الاخر وقال زفر رحمه الله اذا وزن واحد منهما سواهما سواهما عرف
 في المجلس او بعد التفرق وعندنا اذا وزننا في المجلس فكلنا سواهما سواهما وان وزنا بعد التفرق فوجد اسواهما فوجد
 من ابي محمد في المجلس الصغير هم ومن باع بارية قيمتها الف مثقال فضة وفي عفتها طوق فضة قيمتها الف مثقال
 بالف مثقال فضة ولقد من الثمن الف مثقال ثم اترقا فالذي لقد من الفضة لان قبض حصة الطوق واجب
 في المجلس من كونه حقا للمشرح هم لكونه بدل الصرف والظاهر منه الاثبات بالواجب من ثقلنا للذمة لان من
 حال المسلم ان يودى الواجب ولا يخل به وهذا كما اذا ترك سجدة في الصلوة صلبة وسبى الفيا ثم اتى بسجدة
 في السهو في اخر الصلوة وسلم تصرف احد بهما الى الصلبة وان لم ينفذ ما يكون الاثبات بهما على وجه الصلوة وكذا لو طاف
 بالمصدر ولم يطف بالمصدر الى طواف الزيادة ليكون الاثبات بالجمع على وجه الصلوة والخروج
 عن العدة يقيين هم وكذلك لو اشترى اهما من ابي التجارية والطوق هم بالف مثقال الفانسية والفاقد فالفاقد
 من الطوق لان الاجل باطل في الصرف جائز في بيع التجارية من والظاهر من حالها المباشرة على وجه الجواز
 وهو معنى قوله هم والمباشرة على وجه الجواز هو الظاهر منها من ابي من المعاد من هم وكذا من ابي وكذا الحكم
 هم لو باع سيفاً بحل بائة درهم وعلية خمسون ووقع من الثمن خمسين جاز البيع فكان المقتبض حصة الفضة وانك
 بين ذلك لا بينا من ثمن قولنا ان الظاهر منه الاثبات بالواجب هم وكذا من ابي الحكم هم ان قال خذ هذه
 الخمسين من ثمنها من ابي من ثمن التجارية ومن ثمن الطوق لان اسور المسلمين عمولة على الصلح مما امكن وقد
 امكن منها لان الاثنتين قد رداً في كبرها الواحد جازا من عند قيام الدليل بها وقد قام الدليل لان اذا من الطوق واجب
 المجلس ونظر المصنف لذلك يقول هم قال الله تعالى لا يجوز من ثمنها للكل ولو كان من ابي من الجهرين الغضب

فيجعل كل واحد منهما
 مبيعاً لعدم الاولوية
 وبيع المبيع قبل القبض
 لا يجوز من كمالنا في
 كونه مبيعاً ان يكون
 متعدياً كما في المسلم
 فيه من جنس مبيعاً
 بالفضة بالذهب
 المساواة غير مشروطة
 ولكن بشرط القبض
 في المجلس لما ذكرنا
 من كونه مبيعاً
 لما فيه من احتمال الركوب
 من ابي بيع الذهب
 هم كمنه من ابي بالذهب
 هم مجازة لما فيه من ابي
 في هذا البيع هم من احتمال
 الركوب من حاصل المسئلة ان
 بيع الذهب او الفضة بالجنس
 لا يجوز اذا لم يعرف المعاد
 ان وزن واحد منهما او كانا
 لغير فان وزن واحد منهما
 ولا يعرفان وزن الاخر او
 كان احدهما لغير الوزن
 دون الاخر وقال زفر رحمه
 الله اذا وزن واحد منهما
 سواهما سواهما عرف في
 المجلس او بعد التفرق
 وعندنا اذا وزننا في
 المجلس فكلنا سواهما
 سواهما وان وزنا بعد
 التفرق فوجد اسواهما
 فوجد من ابي محمد في
 المجلس الصغير هم ومن
 باع بارية قيمتها الف
 مثقال فضة وفي عفتها
 طوق فضة قيمتها الف
 مثقال بالف مثقال
 فضة ولقد من الثمن
 الف مثقال ثم اترقا
 فالذي لقد من الفضة
 لان قبض حصة الطوق
 واجب في المجلس من
 كونه حقا للمشرح هم
 لكونه بدل الصرف
 والظاهر منه الاثبات
 بالواجب من ثقلنا
 للذمة لان من حال
 المسلم ان يودى الواجب
 ولا يخل به وهذا كما
 اذا ترك سجدة في
 الصلوة صلبة وسبى
 الفيا ثم اتى بسجدة
 في السهو في اخر
 الصلوة وسلم تصرف
 احد بهما الى
 الصلبة وان لم
 ينفذ ما يكون
 الاثبات بهما على
 وجه الصلوة
 وكذا لو طاف
 بالمصدر ولم
 يطف بالمصدر
 الى طواف
 الزيادة ليكون
 الاثبات بالجمع
 على وجه
 الصلوة
 والخروج
 عن العدة
 يقيين هم
 وكذلك لو
 اشترى اهما
 من ابي
 التجارية
 والطوق
 هم بالف
 مثقال
 الفانسية
 والفاقد
 فالفاقد
 من الطوق
 لان الاجل
 باطل في
 الصرف
 جائز في
 بيع
 التجارية
 من والظاهر
 من حالها
 المباشرة
 على وجه
 الجواز
 وهو معنى
 قوله هم
 والمباشرة
 على وجه
 الجواز هو
 الظاهر
 منها من
 ابي من
 المعاد من
 هم وكذا
 من ابي
 وكذا الحكم
 هم لو باع
 سيفاً بحل
 بائة درهم
 وعلية
 خمسون
 ووقع من
 الثمن
 خمسين
 جاز البيع
 فكان
 المقتبض
 حصة
 الفضة
 وانك بين
 ذلك لا
 بينا من
 ثمن قولنا
 ان الظاهر
 منه الاثبات
 بالواجب هم
 وكذا من
 ابي الحكم
 هم ان قال
 خذ هذه
 الخمسين
 من ثمنها
 من ابي من
 ثمن
 التجارية
 ومن ثمن
 الطوق لان
 اسور
 المسلمين
 عمولة
 على الصلح
 مما امكن
 وقد امكن
 منها لان
 الاثنتين
 قد رداً في
 كبرها
 الواحد
 جازا من
 عند قيام
 الدليل بها
 وقد قام
 الدليل لان
 اذا من
 الطوق
 واجب
 المجلس
 ونظر
 المصنف
 لذلك
 يقول هم
 قال الله
 تعالى لا
 يجوز من
 ثمنها
 للكل
 ولو كان
 من ابي
 من الجهرين
 الغضب

والمع والمواد لحدیها اذ اللؤلؤ والمرجان نخرجان من المع وون العذاب لما ان العذب والمع ليقين فيكون
 العذب كالنعال للمع كما يقال الولد من الذكر والانثى مع ان الولد له الاستكذابي التيسير والمعاد احدهما
 من احدى البحرين وهو البحر المالح فيجوز عليه شى اى قولنا هذه الخمسين من ثمنها على احدى جهات وهو الطوق هم لظاهر
 حاله من اى حال المسلم انه لا يباشر الاستكذابي ووجه الجواز هم فان لم يتقيا بضاعتى اقترافا بالابا ان هم لطل العقد
 انى الحلية لانه صرف فيها من اى من العقد وقد فوات شرطه هم وكذا فى السيف من اى وكذا البطل العقد فى السيف ايضا
 هم الكنان لا يتخلص من اى الحلية هم الا بغير لانه لا يمكن تسليمه بول الضرر من كمالا يبيع تسليم الجوهى على الذاهب
 اذ اركبه فى حليته ولا يمكن تخليصه الا بغير فيلحق بالعذب مع انه ياز فان قيل ينبغي ان يجعل الحلية تبعا للسيف
 قلنا انما يجعل الشى تبعا لغيره اذ كان كليا للمعنى المتشدد ومنها المقصود من السيف فان قيل ان البائع رضى
 بغير التخليص حيث باعه مكرها مع علمه ان البيع يقتضى الرضا ولم يوجد من التا ص رضا ضررا لتخليص قلنا لا نسلم
 انه رضى به لانه باع كليهما وظنه وجوب التسليم بالسيف لا بطريق الا لفرد فان قيل فيه فقر لى الصفقة فينبغي ان لا
 يجوز فى الكل قلنا التفريق انما يكون بعد العقد والعقد لم ينفذ فى الحلية لنقد شرط الجواز فان قيل ليس كذلك فان
 العقد موجود فيها بديل قوله وبطل العقد قيل اختلف المشتاع فيه على ان التفريق انما يكون ان لو كان هذا مضافا
 الى المعاد كما فى الظاهر ولم يوجد المراد بالطلان عدم العقد ادهم ولذا من اى ولا جل عدم مكان
 تسليمه الا بغير هم لا يجوز افراده من اى افراد السيف هم بالبيع كالجذع فى السقف من اى كما لا يجوز افراد
 مع الجذع فى السقف لعدم امكان تسليمه الا بغير لظاهرهم وان كان تخليص سيف من اى فى الحلية هم بغير ضرر جازا لبيع
 فى السيف وبطل فى الحلية لانه امكن افراده بالبيع فصار كالطوق والجواز رضى من اى ضار حكمه حكم مع الجارية
 السلى فى عتقه اطوق فضته وقدم رضى من اى جواز البيع فى السيف وبطلان فى الحلية فيما هم اذ كانت
 الغفلة المفردة اذ يدعى من اى فى السيف من اى من فضة الحلية التى فى السيف وهى الغفلة المفروضة الى السيف
 لانه حينئذ تذكره الغفلة بالفضة والباقي بمثابة الفصل والحفر والحامل ولكن بطلان فى الحلية لفوات شرط جواز العقد
 لباكو هو التقابل قبل الانقراق هم فان كانت من اى الغفلة المفردة هم مثله من اى مثل ما فى السيف هم او
 اقل منه من اى اقل ما فى السيف من الغفلة هم او لا يدعى من اى اقل او اكثر او مثله هم لا يجوز البيع للربو من اى لانه فى
 صورة العقل هم او لا احتمال من اى او لا احتمال الربو اعلى الصورة التى لا يدعى من وجهه الصورة من وجهه الفساد ومن غير
 من المساواة والتفان هم فترجى من اى حبة الفساد واعتبر من بان كل حبة منها علة للفساد فلا يلزم التسليم
 واجاب بتمسك الائمة الكبر درسى رحمه الله بان مراده اذ كان احد جانبي الحكم فالتك بما الا بالبرجيم بحيث اذ لا
 لنا من بين المتشدد والمصحح فيما يلحق الشبهة فيه بالحققة هم قال من اى القدر ورى هم ومن باع انما فضة ثم
 انقرا وقد قبض بعض ثمنه لبطل البيع فيما لم يقبض وهو فيما قبض وكان الانا مشتركا بينهما لانه من اى لانه
 هذا العقد هم صرف كل فتح فيما وجد شرط من اى شرط العرف هم وبطل من اى العقد هم فيما لم يوجد شرط من اى
 الشرط وهو التقابل هم والفساد طار من اى عار من لان العقد صحيحا ثم قصد عدم القبض وهو معنى
 قوله هم لانه من اى لان العقد هم لصح ثم يبطل بالانقراق فلا يثبى من اى الفساد كما اذ باع عبد بن

والمراد لحدیها اذ اللؤلؤ والمرجان نخرجان من المع وون العذاب لما ان العذب والمع ليقين فيكون
 العذب كالنعال للمع كما يقال الولد من الذكر والانثى مع ان الولد له الاستكذابي التيسير والمعاد احدهما
 من احدى البحرين وهو البحر المالح فيجوز عليه شى اى قولنا هذه الخمسين من ثمنها على احدى جهات وهو الطوق هم لظاهر
 حاله من اى حال المسلم انه لا يباشر الاستكذابي ووجه الجواز هم فان لم يتقيا بضاعتى اقترافا بالابا ان هم لطل العقد
 انى الحلية لانه صرف فيها من اى من العقد وقد فوات شرطه هم وكذا فى السيف من اى وكذا البطل العقد فى السيف ايضا
 هم الكنان لا يتخلص من اى الحلية هم الا بغير لانه لا يمكن تسليمه بول الضرر من كمالا يبيع تسليم الجوهى على الذاهب
 اذ اركبه فى حليته ولا يمكن تخليصه الا بغير فيلحق بالعذب مع انه ياز فان قيل ينبغي ان يجعل الحلية تبعا للسيف
 قلنا انما يجعل الشى تبعا لغيره اذ كان كليا للمعنى المتشدد ومنها المقصود من السيف فان قيل ان البائع رضى
 بغير التخليص حيث باعه مكرها مع علمه ان البيع يقتضى الرضا ولم يوجد من التا ص رضا ضررا لتخليص قلنا لا نسلم
 انه رضى به لانه باع كليهما وظنه وجوب التسليم بالسيف لا بطريق الا لفرد فان قيل فيه فقر لى الصفقة فينبغي ان لا
 يجوز فى الكل قلنا التفريق انما يكون بعد العقد والعقد لم ينفذ فى الحلية لنقد شرط الجواز فان قيل ليس كذلك فان
 العقد موجود فيها بديل قوله وبطل العقد قيل اختلف المشتاع فيه على ان التفريق انما يكون ان لو كان هذا مضافا
 الى المعاد كما فى الظاهر ولم يوجد المراد بالطلان عدم العقد ادهم ولذا من اى ولا جل عدم مكان
 تسليمه الا بغير هم لا يجوز افراده من اى افراد السيف هم بالبيع كالجذع فى السقف من اى كما لا يجوز افراد
 مع الجذع فى السقف لعدم امكان تسليمه الا بغير لظاهرهم وان كان تخليص سيف من اى فى الحلية هم بغير ضرر جازا لبيع
 فى السيف وبطل فى الحلية لانه امكن افراده بالبيع فصار كالطوق والجواز رضى من اى ضار حكمه حكم مع الجارية
 السلى فى عتقه اطوق فضته وقدم رضى من اى جواز البيع فى السيف وبطلان فى الحلية فيما هم اذ كانت
 الغفلة المفردة اذ يدعى من اى فى السيف من اى من فضة الحلية التى فى السيف وهى الغفلة المفروضة الى السيف
 لانه حينئذ تذكره الغفلة بالفضة والباقي بمثابة الفصل والحفر والحامل ولكن بطلان فى الحلية لفوات شرط جواز العقد
 لباكو هو التقابل قبل الانقراق هم فان كانت من اى الغفلة المفردة هم مثله من اى مثل ما فى السيف هم او
 اقل منه من اى اقل ما فى السيف من الغفلة هم او لا يدعى من اى اقل او اكثر او مثله هم لا يجوز البيع للربو من اى لانه فى
 صورة العقل هم او لا احتمال من اى او لا احتمال الربو اعلى الصورة التى لا يدعى من وجهه الصورة من وجهه الفساد ومن غير
 من المساواة والتفان هم فترجى من اى حبة الفساد واعتبر من بان كل حبة منها علة للفساد فلا يلزم التسليم
 واجاب بتمسك الائمة الكبر درسى رحمه الله بان مراده اذ كان احد جانبي الحكم فالتك بما الا بالبرجيم بحيث اذ لا
 لنا من بين المتشدد والمصحح فيما يلحق الشبهة فيه بالحققة هم قال من اى القدر ورى هم ومن باع انما فضة ثم
 انقرا وقد قبض بعض ثمنه لبطل البيع فيما لم يقبض وهو فيما قبض وكان الانا مشتركا بينهما لانه من اى لانه
 هذا العقد هم صرف كل فتح فيما وجد شرط من اى شرط العرف هم وبطل من اى العقد هم فيما لم يوجد شرط من اى
 الشرط وهو التقابل هم والفساد طار من اى عار من لان العقد صحيحا ثم قصد عدم القبض وهو معنى
 قوله هم لانه من اى لان العقد هم لصح ثم يبطل بالانقراق فلا يثبى من اى الفساد كما اذ باع عبد بن

واما انما قبل البعير فان البيع يتحقق في الباقي ويصل في المالك ولا يثبت النية في البعير وهو عدم النقد في
 بدل الصرف هم ولو استحق بعض الانا في المشتري بالتميز لاننا اخذ الباقي بسخنة وان ورد له ان الشرك عيب في الانا
 من لان الشرك في الاعيان المجتمعة عيب لاننا يقبض بالتعويض ولا يتعوض بالتعويض بخلاف ما لان الشرك في
 بوقت يصنع وقال زفر في الشافعي لا يجوز وهو القياس وهو قول احمد واليه هم ومن باع قطعة من شئ وسهم
 قطعة ففئة مذكورة في تذييل المذاهب ان قال المترجم في رسمه المذاهب ان يكون الاتفاقية في قوله قطعة ففئة
 من قبل اضافة الجنس الى النوع هم ثم استحق بعضا عند باقي جمعة ولا خيار له لانه لا يشره بالتعويض من جملة
 الانا فاذا لم يكن عيبا لم يثبت النية لان النية لا يثبت بلا سبب هم قال من ابي القدر في رسمه المذاهب
 ومن باع درهمين ودينارين بدينارين جازا البيع وجعل كل جنس منهما بجملة من شئ صحيحا للعقد وكذا استعمل
 اذا باع كره خطه وكره شيفر بكره خطه وكره شيفر اوباع السيف المحي لفضة بسيف محلي لفضة ولا يلزم حكمها
 رسم البيع عندنا هم وقال زفر في الشافعي رسمها المذاهب لا يجوز ومن قال احمد رسمه المذاهب وسقط في النكاح
 من ابي النكاح المذكور بينهما ومن الشافعي في رسمهم اذا باع كره خطه وكره شيفر بكره شيفر في رسمهم
 عندنا خلافا لهم لما من ابي زفر في الشافعي هم ان في الصرف الى خلاف الجنس تغيير تصرفه من ابي
 تصرف البائع لهم لانه قابل الجملة بالجملة ومن قضية من ابي ومن قضية المقابل في الانقسام على الشيوع لامل
 المتبين من ومنه الشيوع هو ان يكون لكل واحد من البدلين حظ من جملة الاخرهم والتغيير لا يجوز
 والكان فيه تصحيح التصرف من لانه يثبت المقابلة بغير الاول ويكون التصرف تصرفا اخر ولو اوجب تصحيح
 تصرف العاقل على الوجه الذي بشاره وتقدمه لاسطه خلاف ذلك والعاقدان قصد المقابلة المطلقة لا
 مقابلة الجنس الى خلاف الجنس وهي الشاقر في اخر فروع التصرف الاول هم كما اذا اشترى ثوبا من ثياب النجم الثاقل
 وسكون اللام وبالباء الموحدة وهو السوار ذكره السئلة ولبلا على صحة وقوع السئلة المذكورة صورتها
 اذا اشترى ثوبا من ثياب عشرة من ثياب عشرة وراهمهم وثوبا بعشرة من ابي ثوبا بقيمة عشرة درهم
 بعشرة درهم هم ثم باعها مرة من ثياب عشرة درهمين وراهمهم لا يجوز وان امكن صرف البعير الى الثوب من
 خاصة في تصحيح التصرف هم وكذا من ابي نظيرهم اذا اشترى عبد بالب وراهمهم ثم باعه قبل نقد الثمن من البائع مع عبد اخر بالب
 وخمسائة لا يجوز من ابي القدر في المشتري من ثياب الراهم بالب من درهم لانه شرا باع باقل مما باع وبها لا يجوز عندكم
 ايضا هم وان امكن تصحيح من ابي تصحيح العقد هم تصرف المالك اليهم من ابي الى المشتري والباقي الى العبد الاخرهم وكذا
 اذا جمع بين عبده وعبد غيره وقال بئنا احد بهما لا يجوز وان امكن تصحيح تصرفه الى عبده من ابي نظيرهم وكذا اذا باع درهما وثنوبا
 بدرهم وثلوبا واكثر فاس من خميد قبض فسد العقد في الدرهمين ولا يشره الى الثوب من ابي وان امكن تصحيح
 التصرف ليصرف الجنس الى خلاف الجنس هم لما ذكرنا من ابي اشار به الى قوله ومن قضية الانقسام على الشيوع
 لاسطه المتبين هم ولما ان المقابلة المطلقة من ثياب المقابلة التي ذكرنا مطلقه هم تتحمل مقابلة الفرد بالفرد
 من قال تاج الشريعة في تصحيح ان يقابل احد الجنسين بالجنس الاخر ان يقابل الدرهمان بالدينارين والدينارين
 بالدرهم هم كما في مقابلة الجنس بالجنس من باع دينارين بدينارين يكون الفرد بمقابلة الفرد بالاتفاق الا ترى انه لو

ولو استحق بعض الأبناء الميراث
 بالشرع وإن شاء أخذ الباقي بغيره
 وإن شاء تركه فإن الشرع عيب
 في الأبناء ومن لم يقطعه فميراثه
 لهم استحق بعضهم أخذ الباقي
 بغيره ولا خيار له لأنه
 لا ميراث للبعثين **قال**
 ومن باع درهمين ودنيارا
 بل درهم ودنيارا من جاز البع
 وحصل كل جنس منهما فله
 وقال زفر بن الشافعي لا يحسن
 وتعالى الخلاف أو باع بغير
 وكه خطه بغير خطه وكه خطه
 لها إن في الصرف والخلاف
 الجنس بغيره فله لأنه قابل
 المخذ بل بالجملة ومن تفقده
 أنقسام على السويح على العيين
 والتقدير كالحق وإن كان فيه
 فيجوز الصرف كما إذا اشترى
 قلبا بغيره وثوبا بغيره ثم أتاها
 ما أحبه لا يحسن وإن أمكن من
 الربح إلى المدايب ولكن إذا اشترى
 عبدا ياله درهم ثم باع بغيره
 فقد ألقى من المائة مع عبده
 آخر بغيره وقسمته لا يحسن في
 المشرى بغيره وإن أمكن التخي
 بغيره كالماليه وكذا الأجر بين
 عبدين وعبدين غيره **قال** يعق
 أحدهما لا يحسن وإن أمكن التخي
 بغيره إلى عبدين ولكن إذا باع حرا
 وثوبا بغيره وثوبا بغيره
 من غير قبض فسد العقد
 الداهية وكذا بغيره إلى أهم
 إلى الشفيع لما ذكرنا وتنازل
 العقالة المطلقة تحفل بمقابلة
 الفرض بغيره كما في مقابلة الجنس
 بالجنس

[illegible]

وإنه طريق متيقن
 لتتبعه حتى تتصل عليه
 تقبلي الشرف ودينه
 فخير منه لأهل الكفاة
 سبق مواعيد الأضياع
 بثبت الملك في الكفاة
 الكل ومارها كما أضافها
 نصف عن شدة دينه
 ومن طريق متيقن
 إلى نفيه تقبلي الشرف
 بخلاف ما عدا من
 لمسائل أما مسئلة
 المراجعة لأنه يصير
 في القلب بهت الرجوع
 إلى الشرب وطريق في المسئلة
 الثامنة غير متيقن
 لأنه يمكن صحت النكاح
 على الكافة إلى المشتري
 وفي الثالثة افسية البيع
 إلى المكر وهو ليس بحل
 المبيع للعين عند
 وفي الأخيرة انعقد
 العقد صحيحا والفساد
 في حالة الفسخ وكلاهما
 شالين **قال ومن**
باع أحد عشر درهما
بشرة درهم ودينارا
البيع فكون العشرة مثلهما
والدينار يساهم كل شرط
البيع في الداهم الناشئ
عن ما دونها فأضاف
إرادته ذلك فبقي الداهم
بالدينار وهو أحسن
ولا يشترط أنسا فيها

جاءت فيه جنسها كالتياب هم ولو تبا ليا ففئة لفئة من ذلك هذه المسئلة ففئة ليا وليست مذكورة في الجامع الصغير ولا في
 القدر وهي هم او ذهب يذهب واحد جاعل ومنع اقله من اقل الزعفران منها من
 اخر من خلاف جنسه من مبلغ قيمة من اقل القيمة ذلك الشيء هم باقى الفضة جاز البيع من غير كراهية وان لم يبلغ منع الكراهية
 من اى يجوز مع الكراهية وذكر هذه المسئلة في الاصل على الخلاف فقال روى عن محمد رحمه الله انه اذا
 باع الدراهم بالدراهم وفي احدها ففئة من حيث الوزن وفي الجانب الذى لا فضل فيه ففئة من قال هو
 جائز في الحكم ولكن الكراهية روى عن محمد رحمه الله انه قليل وكيف تجوز ذلك في قايك قال مثل الجمل و
 قال ابو حنيفة رحمه الله لا بأس به لانه ان كان يبيع بالبحس بالبحس والزيادة بائنا الفلوس هم وان لم يكن
 له قيمة من اى وان لم يكن للشيء الاخر ففئة هم كالتراب من وخذوهم لا يجوز البيع لتحقيق الزيادة لا
 يقال ما عوض فيكون بائنا ومن كان له على اخر عشرة وراهم فبايعه الذى عليه العشرة ودينار بعشرة
 وراهم ووقع الدينار وفاقصا العشرة ففئة من هذه من مسائل الجامع الصغير وهذه المسئلة على
 وجهين اما ان باع الدينار بالعشرة التى عليه او باع بعشرة مطلقة وقبض الدينار وجعل من الدنيا ففئة
 بالعشرة فالاول جائز بالخلاف والثاني جائز استحسانا والقياس ان لا يجوز وهو قول زفر والشافعي وجمهور
 رحمهم الله ومعنى المسئلة من هذا من كلام المصنف رحمه الله اى معنى المسئلة المذكورة هم اذا باع بعشرة
 مطلقة من ليعنى لم يقيد بالعشرة التى عليه لانه لو اضاف العقد الى العشرة التى عليه يجوز البيع بخلاف
 في المطلقة يجوز عندنا استحسانا وعند زفر رحمه الله لا يجوز قياسا وجه القياس ان هذا استبدال بمثل
 فلا يجوز كما لو اخذ بدل الصرف خرنا او دينار اشار اليه وجه الاستحسان بقوله هم ووجه من اى وجه
 يجوز الذى هو استحسان هم انه يجب بهذا العقد من صحيح يقيد بالقبض من لان العقد لما اطلق وجب بغيره
 يقيد بالقبض كذا ايزم الرواى لما ذكرنا والدين ليس بهذه المسئلة من اشارة الى قوله ولا يبر قبض اليقين قبل الافتراق
 هم فلا يقع المقاصة بنفس العقد من لان الدين لا يمنع وقاله لك فلم يكن مقاصدا هم الجائز من
 العين والدين هم فاذا اختلفا من اى بالترضى جاز ذلك عندنا لانه هم نعم ذلك فسخ الاول من اى
 الصرف الاول وهو الصرف المطلق وهو بيع الدينار بعشرة مطلقة هم والاخا ففئة من اى ففئة ذلك
 ايضا اضافة العقد الى الدين من وهو بيع الدينار بعشرة استهت به دين فصار كانه قال اشتريت هذا
 الدينار منك بالعشرة التى لك على وقبل الاخر ليعنى عند اختلفا ففئة المقاصة يجعل كانهما من الاول
 ثم جدد العقد مقاصفا الى ذلك الدين لانما مقصد التضميم هذه المقاصة ولا طريق له سوى هذا ولما اشرنا
 تراخيها على المقاصة هنا وان كان في سائر الديون تقع المقاصة بدون التراضى هم اذ لو لا
 من ليعنى لو لا استحسان العقد الى صرف اخر وهو بيع الدينار بعشرة التى به دين هم يكون استبدال
 بمثل الصرف من قبل القبض وهو لا يجوز هم وفي الاضافة الى الدين يقع المقاصة بنفس العقد من
 هذا في الحقيقة جواب عن سؤال مقدم وهو ان يقال المقاصة انما تقع اذا كان وجوب بدل الصرف كما
 فاذا بطل عقد الصرف بالفسخ كيف توجد المقاصة لان العائت بالمقاصة يجب ان مثبت على وجه لا يسلط

ولو تبا يفاضة
 يقصده او ذهبا
 من هو واحد جاعل
 ومنه اقله
 يبلغ قيمته في الفضة
 جاز البيع من غير كراهية
 وان ما يبلغ قيمته الكراهية
 وان لم يكن له قيمة
 كالتراب اى البيع
 لتحقيق الزيادة لا
 لا يقال ما عوض
 فيكون بائنا ومن
 كان له على اخر عشرة
 وراهم فبايعه الذى
 عليه العشرة ودينار
 بعشرة
 الدينار وفاقصا
 العشرة بالعشرة
 ومضى المسئلة اذا
 بعشرة مطلقة ووجهه
 انه يجب بهذا العقد
 من صحيح يقيد
 عليه
 يقيد بالقبض كذا
 الرواى والدين ليس
 بهذه المسئلة من
 اشارة الى قوله
 ولا يبر قبض اليقين
 قبل الافتراق
 هم فلا يقع
 المقاصة بنفس
 العقد من لان
 الدين لا يمنع
 وقاله لك فلم
 يكن مقاصدا هم
 الجائز من
 العين والدين
 هم فاذا اختلفا
 من اى بالترضى
 جاز ذلك عندنا
 لانه هم نعم
 ذلك فسخ الاول
 من اى
 الصرف الاول
 وهو الصرف
 المطلق وهو
 بيع الدينار
 بعشرة مطلقة
 هم والاخا ففئة
 من اى ففئة
 ذلك
 ايضا اضافة
 العقد الى الدين
 من وهو بيع
 الدينار بعشرة
 استهت به دين
 فصار كانه قال
 اشتريت هذا
 الدينار منك
 بالعشرة التى
 لك على وقبل
 الاخر ليعنى
 عند اختلفا
 ففئة المقاصة
 يجعل كانهما
 من الاول
 ثم جدد العقد
 مقاصفا الى
 ذلك الدين لانما
 مقصد التضميم
 هذه المقاصة
 ولا طريق له
 سوى هذا ولما
 اشرنا تراخيها
 على المقاصة
 هنا وان كان
 في سائر الديون
 تقع المقاصة
 بدون التراضى
 هم اذ لو لا
 من ليعنى لو لا
 استحسان العقد
 الى صرف اخر
 وهو بيع الدينار
 بعشرة التى به
 دين هم يكون
 استبدال بمثل
 الصرف من قبل
 القبض وهو لا
 يجوز هم وفي
 الاضافة الى
 الدين يقع
 المقاصة بنفس
 العقد من هذا
 في الحقيقة
 جواب عن سؤال
 مقدم وهو ان
 يقال المقاصة
 انما تقع اذا
 كان وجوب بدل
 الصرف كما
 فاذا بطل عقد
 الصرف بالفسخ
 كيف توجد
 المقاصة لان
 العائت بالمقاصة
 يجب ان مثبت
 على وجه لا
 يسلط

المتقنى فاذا ثبت الفسخ المتقنى لطل المتقنى وهو المتقنى لان المتقنى قيام المشقة التي بت بالعقد وقد ثبات
 بالفسخ وتحرير الجواب ان قال اضافة اى باضافة العقد ابدال الدين اى العشرة التي عليه فسخ المتقنة
 بنفس العقد وانما تبطل المتقنة عند فسخ الاول اذ لم تجد وعقد جديد ومعناه جدد العقد فسخ المتقنة به فان
 قيل لو فسخ الصرف فمنا ينبغي ان لا يثبت حكم البيع لثبوت العقد لان المتقنة لا يبيع في حق الثالث قلنا صارت الاقالة هنا
 في ضمن المتقنة فمنا لان لا يثبت حكم البيع لثبوت العقد لان المتقنة لا يبيع في حق الثالث قلنا صارت الاقالة هنا
 من على ما ينبغي ان شاء الله تعالى من اشارة الى قوله فكفى ذلك الجواب اى اضافة الى الدين كان
 للجواب ان لانه دين ليقط لا خطر فيه هم والفسخ قد ثبت بطريق الاقتضاء من هذا الجواب ايضا عما يقال ان
 لو فسخ للمتقنة وجب قبض الدين على المالك بحكم الاقالة لان الاقالة لا تصرف حكم الصرف ولا يفسخ الجواب
 ان الفسخ ضمنى ثبت في ضمن المتقنة بطريق الاقتضاء فمنا لان لا يثبت بعد هذا حكم البيع هم كما اذا يبيع
 بالفسخ من يفسد عقد اياهم ورسهم هم ثم بالف تحسمائة من اى ثم تبا لهما فان العقد الاول يفسخ ضرورة
 بثبوت الثاني هم وفسد رحمه الله بخلافه في حق اى فسادا كذا من حكم المذكور هم لانه من اى
 لان زفسد رحمه الله هم لا يقول لبا لاقتضاء من وخالفه في قوله ائحق عبدك اعني بالف درهم
 فان قيل ليكفل عليه شراى بان قال ان شربك فان الملك يثبت عنه فيه بطريق الاقتضاء قلنا لا نسلم
 انه يثبت بطريق الاقتضاء بل يثبت بطريق الدلالة هم وهذا هو اى ما ذكرنا من القصاص والفسخ والاضافة
 الى الدين هم اذ كان الدين سابقا من اى على العقد هم فكان من اى الدين هم لاحقا من اى بشرى
 ونيار البشرية ودرهم قبض الدين انهم ان مشترى الدين اربع ثوبان يملك الدين بالبشرة ودرهم ثم اراد ان
 يبيعها هم فذلك من اى بيع المتقنة هم في اصح الروايتين من وفسد رواية الى حفص سليمان وفسد التي اختارها
 نحر الاسلام والمصنف رحمه الله وفي رواية الى حفص لا تقع المتقنة وفسد التي اختارها ثمس الامنة واقضيان
 لان الدين لاحق والبيى صلى الله عليه وسلم جوز المتقنة في دين سابق لمجديت ابن عمر رضي الله عنهما فانه رد
 ان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انى اكره ابا يبيع الى مكة بالدرهم واخذ مكانها وانا نير وقال
 بالكنس فقال صلى الله عليه وسلم لا بأس بذلك اذ افترقا وليس بينهما عمل واشار المصنف رحمه الله الى وجه الهم
 بقوله هم تضمنه الفسخ الاول من اى تضمن القصاص الفسخ الاول والثاني صرف اخر لانها المتقنة
 صار كانا جدد وعقد جديد فكان الدين سابقا على المتقنة وموسم قوله هم والاضافة من اى اضافة
 عقد صرف هم الى دين قائم من اى ثابت هم وقت تحويل العقد من فيكون الدين حينئذ سابقا على المتقنة
 هم فكفى ذلك الجواب من اى اضافة الى الدين كان للجواب ان لانه دين ليقط لا خطر فيه هم قال من اى
 الله ورسى رحمه الله هم ويوزع ودرهم صحيح ودرهم خلتين بدرهمين صحيحين ودرهم مئة من اى بيع الدين الجواب
 وتشديد اللام قال في المغرب الفلة من الدرهم المقطوعة التي في القطعة منها قيراط او طسبع او حبة وقلة
 البطونى كذا عن ابى يوسف في رسالة وفي بعض النسخ ودرهم مئة اى مائة وفسد رواية في زاو الفقه في الفقه
 من القول وفسد النجاة ليقال على واخلا اى خان وقال المصنف هم والفلة ما يرد به بيت المال ويأخذ الجاه

على ما ينبغي والفسخ قد
 ثبت بطريق الاقتضاء
 كما اذا يبيع بالفسخ بل لا
 وضمانه وفسد رحمه الله
 فيه لانه لا يقول باقتضاء
 وهذا اذا كان الدين
 سابقا لكان احقا
 فكان ذلك في احوال الدين
 لمقتضى الفسخ الاول
 والاضافة الى دين قائم
 وقت قبض العقد فكفى
 ذلك الجواب قال
 ويجوز بيع درهم صحيح
 ودرهمين على ثوب
 صحيحين ودرهم
 على الفلة ما يرد به
 بيت المال ويأخذ الجاه

من اى يروى ما بيت المال لكونها قطعا لا زيانا فيها وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز هذا البيع من وجه من اى
وجه جواز هذا البيع من تحقيق المساواة في الوزن من لان المساواة في شرط الجواز فاذا وجدت فلا مانع
اصلا من ما خرد من سقوط اعتبار الجوده من هذا عطف على قوله بتحقيق المساواة لقوله عليه السلام جدا
وروى ايضا سواهم قال من اى القدوس رحمه الله ومن اى اكان الغالب على الدرهم اسم الفضة من الغالب
لا في خبر كان من من بن فضة من اى حكمها حكم الدرهم الاصل ان النقود لا تخلو عن قليل غش خلقة او عادة
فالاول كما في الروى والثاني ما يخط لانا لطباع فانها بدونه تفتت فاذا كان كذلك لم يعتبر الغالب لان
المغلوب في مقابلة الغالب كالمستملك ومن اى اكان الغالب على الدنانير الذهب ففى ذهب لم يعتبر فيها
من وفى بعض النسخ واليتير فيها وعلى النقد يربح الى الدرهم والدينار من من حكم
التفاضل باليتير في الجاه حتى لا يجوز بيع الناحية بغيرها من اى بالمشوشة من ولا مانع لبعضها ببعض الا مشا ويا
في الوزن من وقال الشافعي رحمه الله لا يجوز بيع الناحية بغير الدرهم المشوشة لبعضها ببعض سواء
كان النش غاليا او القرة ويجوز ان يشترى بها سلعة في الناحية الواجبين كذا في المحل من وكذا لا يجوز
الاستقراض بها الا وزنا من اى الا مشا ويا في الوزن وقال الكاكي رحمه الله الا وزنا من اى الا مشا
كما في الفلوس من لان النقود لا تخلو عن قليل غش خلقة او عادة لا تحل لا تطبع الا مع النش من لانها قد
لان انما بدون بعض النش تفتت ولا يجتمع بعضها ببعض وقد يكون النش خلقيا من اى من
حيث الخلقة وذلك من كمانى الروى من من اى من كل واحد من الذهب والفضة من فليحق القليل
بالرواة من اى لم يحق القليل من النش بالرواة الفطره والمتساوى كغالبه الفضة في التساوى والاستقرار
وفى الصرف كغالب النش من والجيد والروى سواهم بالنش من فالكمان الغالب عليها النش فليسا في
حكم الدرهم والدنانير اعتبار الغالب من هذا القيا لفظ القدوس من اى ان قوله اعتبار الغالب من كلام
وقال الاقطع المداية اذا كانت الفضة لا تخلص من النش لانها صارت مستملكة فلا اعتبار بها فاما اذا
كانت تخلص من النش فليست مستملكة فاذا بيعت لفضة خالصة فبيع صحيح وفى بعضه فيجوز على هذا الاعتبار
من فان اشترى بها من اى بالمشوشة من فضة خالصة فهو على الوجه التى ذكرنا فى حلية السيف من
لغة الكمان الفضة الناحية مثل تلك الفضة التى فى الدرهم المشوشة او اقل او لا يدري لايه والكا
اكثر ليع من وان بيعت من اى الدرهم المشوشة من بغيرها من اى بالدرهم المشوشة من متفاضلا من
اى متفاضلا من بازن من اى البيع من صرفا من اى من حيث الصرف من الخس الى خلاف الخس من تحزا
عن الرواى من من اى الدرهم المشوشة التى بيعت بالدرهم المشوشة من فى حكم شيئ فضة وبيع
من وبيع الفضة بالفضة او العكس متفاضلا يجوز كذلك بيع الدرهم المشوشة بالمشوشة بطريق صرف او
الى خلاف الخس من ولكنه صرف من هذا جواب اشكال وهو ان يقال ينبغي ان لا يشترط القبض فى هذه المهور
لانه لما صرف الخس الى خلاف الخس اى الفضة الى الفضة لم يبق صرفا فكيف يشترط التقابل فى ما جاز لم يبق
ولكنه صرف لغيره ان هذا البيع صرف من حتى ليشترط القبض فى المجلس لوجود الفضة من الجاهنين من اى

ووجهه تحقيق المساواة
في الوزن وما عرفت
من سقوط اعتبار الجوده
قال واذا كان الغالب
على الدرهم لفضة
ففى فضة واذا كان
الغالب على الدنانير
الذهب دعى ذهب
ويعتبر فيها من من
التفاضل ما يتبر
في الجاه حتى لا يجوز
بيع الناحية بغيرها
ولا يجوز بعضها ببعض
الا مشا ويا في الوزن
وكذا لا يجوز الاستقراض
بها الا وزنا من اى
لا تخلو عن قليل غش
عادة لانها لا تطبع
الا مع النش وقد يكون
النش خلقيا كالى الروى
فليحق القليل بالرواة
والجيد والروى
متساوى وان كان الغالب
عليها النش فليسا
في حكم الدرهم والدنانير
اعتبار الغالب من
بدا فضة خالصة
ففى على الوجه التى ذكرنا
فى حلية السيف فان
بيع متفاضلا من بازن
جاز من الخس الى
خلاف الخس من
فى حكم شيئ فضة
ونفى ولكن صرف
حتى يشترط القبض
فى المجلس لوجود الفضة
من الجاهنين

فإذا اشتراط القبض في الفسخ في الصرف لانه
 يشترط في الصرف لانه
 لا يفسد عند القبض
 وقال في الله عشمه
 ومشاعرا لم يفعل
 يحول الذلل في الحل
 والخطارفة كالمسا
 اعز الاموال في ديارنا
 فلو لم يفسد عند القبض
 يفسد بابل الربا ثم ان
 تخرج بالوزن فالقيامة
 والاستقرار من حيث
 بالوزن والكانت
 تخرج بالقيامة
 والكانت تخرج بها
 فبكل واحد منهما كان
 للعتق هو المعتاد فيها
 اذ لم يكن فيها نفس
 فلهي امد امت تخرج
 تكون اثما لا يشترط
 بالتعدين واذا كانت
 لا تخرج فهي سبعة تعدين
 بالتعدين واذا كانت
 بتعدين البعض دون
 البعض فهي كالايون
 لا يتعلق العقد بعينها
 بل بجنسها فهو قائم ان
 اريد به علم بها لولا
 ليقضي بالرضا ومنه
 ويحبسها من الميراث
 كما يعلم الرضا ومنه
 واذا خسر في سبعة
 ذكرت وتروا انما من
 للمعا على بطلان العقد
 عيني او حلفه او قال
 ايون سبعة عليه فمقتضا
 يتم البية وقال في مقتضا
 اخر ما تامل الناس بها

من جانب المثل لان الاصل في المتابعة الماطقة الشيوع هم واذا شرط القبض في الفسخ في الصرف لانه
 لا يتميز عنه الا بغيره لان صرف الجبس الى خلاف جنسه كان الضرورة لخصم الصرف فيما وراه يكون العقد
 عند صرف فنيته في الصرف فيهم قال من المصنف رحمه الله ومشاخنا يشي يريد به علما ما ورا الذي قد عي لم يفسد
 هم كثر الله تعالى لم يفتو سجا اذ ذلك من ابي سجا اذ الفاضل هم في العدا الى من لفتح العين المطة وخفيف
 الدال المطة وباللام المكسورة ابي الدرامهم المنسوب الى العدا الى وكان اسم ملك سلب اليه ورم فيهم
 هم والظارفة من ابي الدرامهم القطر لينة واسم المنسوبة الى عطف لينة كبر القين المبحمة وسكون النوا كبر الدال
 ليدها اليها اخر الحروف الساكنة وفي اخره تاد وهو ابن عطاء الكندي امير خراسان ايام هارون الرشيد
 وقيل هو خال الرشيد هم لانها من ابي لان العدا الى والظارفة هم اخر الاموال في ديارنا من ابي
 في البخاري وسمي قد هم فلو ايج الفاضل فيهم من ابي في المذكور من العدا الى والظارفة هم مفتوح
 باب الربا من غير رجوع الى الذهب والفضة بالقياس على ذلك هم ثم ان كانت من ابي الدرامهم
 والدانير التي غلب الفخس عليها والدانير التي كذلك هم تخرج بالوزن فالقيامة والاستقرار من حيث
 في الدرامهم والدانير التي غلب الفخس عليها بالوزن والكانت تخرج بالعد في العدا من ابي ليعتبر ان
 بالعد وهم والكانت تخرج بها من ابي بالوزن وبالعد هم فبكل واحد منهما من ابي فيعتبر بكل واحد منها
 هم لان المقتضى هو المعتاد وفيه اذ لم يكن فيها نفس من قال الاكمل حيث لم يكن مقصودا عليها فهذا التفسير يدل على
 ان قوله اذ لم يكن ليس كذلك بل اذ لم يكن بدون الالف بعد الدال ولكن غالب النسخ اذ بالالف بعد
 الدال والذي يظهر لي ان المصواب مع الاكمل ثم من ابي الدرامهم المغشوشة والدانير المغشوشة
 هم ما دامت تخرج من فيقبلها الناس هم تكون انما من ابي ليعني يكون حكمها حكم الاشمان هم لا تعدين بالتعدين
 من فان كانت قبل التسليم لا يبطل العقد فيها ويجب عليه مثله هم واذا كانت لا تخرج فهي سبعة من ابي
 حكمها حكم السبعة هم تعدين بالتعدين من كالمصاص والسنة هم فالكنت ليقبها البض من ابي بعض الناس
 هم دون البعض فهو كالميراث لا يفتق العقد بعينها بل بجنسها من ابي كالميراث لان البائع يعلم بحالها
 من ابي بحال الدرامهم والدانير المغشوشة هم لتحقيق الرضا من ابي من البائع هم وحبسها من ابي وتعين
 حبسها من ابي والكان لا يعلم لعدم الرضا من ابي بالترليف هم واذا اشترى بها من ابي بالدرامهم التي
 غشها فالحكم سبعة فبكل الناس المعاملة بالبطل البيع عند ابي خفيفة رحمه الله من ابي القسم الكسا وحكم
 في الميراث انما لا تخرج في جميع البلدان هذا على قول محمد اعمدها الكسا وفي بلد كفي الكسا والبعض في كمالها
 وفي العميون ان حرم الرواج انما يوجب فساد البيع اذا كان لا يزوج في جميع البلدان لانه حينئذ يصير
 كالكا ومقتضى البيع بالاشن فاما اذا كان لا يزوج في هذه البلدة ويزوج في غيرها لا لا يفسد البيع لانه لم يملك
 تعيب وكان للبائع الخيار ان شاء قال اعط مثل العقد الذي وقع عليه العقد وان شاء التمسك به وقال
 ابي يوسف عليه قبيتها يوم البيع من لانها كانت مضمونة هم وقال محمد عليه قبيتها اخر ما تامل الناس بها من ابي
 ابي بالدراهم المغشوشة والبطل لا يبطل عندها وكذا عند الشافعي واحمد ولكن عند الثوري نعمت ذلك الكاسد

لانه مال غنسه وفيه غير البائع ان شيئا اجاز البيع بذلك والشا نسبه التغيير وعقد احمك كجب التواخي في القيمة ثم لها
 من اى لابي يوسف ومحمد ان العقد صحيح وحاشي الكافي اى بالاجماع لوجود مبادلة المال بالمال لان
 ان تعذر التسليم بالكسوف اى لان الشان لتعذر التسليم المتضمن من المشقة بالكسوف لان القيمة وسجله لان
 يكون التغير في لانه التمن اى لان التمن لتعذر التسليم بالكسوف وانه من اى وان تعذر التسليم او الكسوف لم لا يوجب
 الفساد من لانه حصة عارضة قابلة للزوال ساعة فساعة بالرواج هم كحما اذا اشتري من اى فليعلم ان كما اذا
 اشترى رجل شيئا هم بالربط فانقطع من بان لا يوجد في الاسواق لا يميل البيع بالاتفاق ويجب القيمة ولا يظن
 الى زمان الربط في السنة الثانية فكذا اذ هم واذا بقي العقد وجبت القيمة لكن عند اى يوسف وقت البيع لا يضمنون
 به من اى لان التمن يضمنون بالبيع وكان كما المضمون ليعتبر قيمة يوم الغضب لانه مضمون فيه وعليه الفتوى فانه ذكر
 في المذخيرة وعليه قيمة الدراهم يوم وقع البيع في قول ابي يوسف الاخر وعليه الفتوى هم وعند محمد يوم الانقطاع
 لانه من اى لان يوم الانقطاع هم او ان الانتقال الى القيمة من ليعني يوجب العقد وما انعقد به العقد
 والانتقال الى القيمة بالانقطاع فيعتبر يوم الانقطاع وفي المحيط والتممة والحقائق ويقول محمد ليعني رخصا
 للناس هم ولا يحنقه ان التمن يملك بالكسوف لان التمنية بالاصطلاح من اى ثمنه الدراهم التي غشها غالب
 انها جعلت ثمنها بالاصطلاح فاذا ترك الناس العامة بها لطل الاصطلاح هم والقي من اى الاصطلاح هم يبيع من
 اى العقد هم سيبا ما من فيطل واذا لطل البيع يجب رد المبيع الكان قائما وقيمة من اى يجب قيمة الكان بالاربعين
 لا يقال العقد ثمنه ول عينها وهو باق بالكسوف وهو مقدور التسليم لانا نقول ان العقد ثمنه ولما لم ينعقد التمنية لاسما
 ما دست راحة فمضى ثمنه في الدنيا والذمة بالكسوف وميزم منها حصة المالك وحصة التمنية في الفلوس والدراهم المشقوشة
 التي غلب غشها كغشنة المالية في الاعيان ولو اؤتمت المالية بمالك المبيع قبل القبض او تخمر العيب فسد البيع فكذا هذا
 واما الجواب عن البين بالربط ان الربط مرجع الوصول في العاص الثاني غالباً فلم يكن هذا حالاً من كل وجه
 فلم يطل التمن اصلاً وفي الدراهم المشقوشة لتعذر الكسوف لا يرجع الوصول الى ثمنها في الحال لان الفساد
 اصلي في الشيء او ارجح اصله فلما تنبطل عنه هم كافي البيع الفاسد من فان الحكم فيه انه يجب على المشتري رد المبيع
 على البائع الكان قائما والكان ما كما يجب عليه رد قيمة يوم القبض هم قال من اى العقد ورعى هم ويوجب البيع
 بالفلوس لانه مال معلوم من هذا بالاجماع هم فالكات تافقه من اى رايهم جاز البيع بما وان لم يضمن من الفلوس
 هم لانها اثران بالاصطلاح من فلا يتعين في البيع كالدراهم والدنانير وان شرط التمن لكان احيائها ويكون
 ما او يجب كل واحد منهما في العقد على نفسه ديناً في ذمته ولا يحجر كل واحد منهما ان يسلبها ما شرط من العين اشياء
 العين وان شأ اعطى مثلاً وان ملك لم يفسخ العقد بها كما لا تلزم ليعني عليها هم وان كانت من اى الفلوس هم
 كاسد من ليعني لا يرجع هم لم يجر البيع بها حتى يعينها لاسما سلع فلا بد من تعيينها من فاذا لم يعينها البيع العقد
 هم واذا باع بالفلوس التافقه ثم كسدت لطل البيع عند ايجيقه من قيد بالكسوف لاسما اذا علمت او خصصت
 كان عليه والمثل بالاتفاق ذكره في شرح الطحاوي هم فلا قالها من اى ثمنه يوسف ومحمد هذا هو الحق الذي
 ذكره العقد ورعى خلاف ما ذكر في الاصل وشرح الطحاوي والاسرار والاشارات لانه ذكر لطلان البيع عند الكسوف

لأنه ان العقد قد جرح
 أن العقد بالبيع بالکسوف
 وإن كان لا يوجب الفساد
 ثم لا يشتري بالربط
 فانقطع واذا بقي العقد
 وجبت القيمة لكن
 عند اى يوسف وقت
 وقت البيع كانه مضمون
 وعند محمد يوم الانقطاع
 لانه وان الانتقال الى
 القيمة وكذا حقيقته
 ان التمن يملك بالكسوف
 يمكن التمنية بالاصطلاح
 وما بقي فليعلم سبعا
 بلا عن فيطل واذا اطل
 البيع جاز رد المبيع الكان
 قائما وقيمة الكان
 هالكا في البيع الفاسد
 قال ويحوي للبيح
 بالفلوس كانه مال
 معلوم فالكات
 نافذة جاز البيع بها
 وان تم تعين كاتفاق
 بالاصطلاح وان كانت
 كاسد لم يجر البيع بها
 حتى يعينها لاسما
 خلا ذلك من تعيينها
 واذا باع بالفلوس
 التافقه ثم كسدت
 بطل البيع عند
 الحقيقه لاختلاف
 لهما

رحتي نظير الاختلاف
 اني جيتاد ولو استقرض
 فله سائفة فليس
 بمن اي حذيفة ياب
 سئلها كانه اعاد صوته
 ٢٠ البين معنى والقيمة
 فمنا فيه ان القرض
 لا يتحقق وعندها
 يجب قيمتها انما لا
 وصف الثمنية بعد
 ردها كما قبض
 خيلا بقيتها كما اذا
 استقرض مثليا فانقطع
 لكن عند اي بداسف
 يوم القبض وعند
 محمد يوم الكساد
 على ما مر من قبل وان
 الاختلاف فيمن
 غصب مثليا فانقطع
 وقال محمد انظر الى
 وقول ابى يوسف ليس
قال ومن اشترى
 شيئا بصفة وهم
 فلو س جاز وعلمه
 ما يباع بصفة وهم
 من الفلوس ولكن اذا
 قال بها ففلوس لا يقبل
 فلو س جاز وقال بغير
 لا يجوز في جميع ذلك
 لانه اشترى بالفلوس
 وانما نقد بالبيع
 لا بالدين ونسبة الدرهم

فينا بلا خلاف قال في الاشارات اذا اشترى شيئا بفلوس عكست قبل القبض فسد العقد عند اخلافا لقرن وفي شرح الطحاوي
 وقال بعض شائخنا انما يبطل العقد اذا اشترى الباطل فمخالان كساد ما يخرجه من البيع فيما والاول انظر ولو
 نقد الدرهم وقبض من الفلوس فسد ما خسر ثم كسدت الفلوس قبل ان يقبض نصف الاخر بطل البيع في نفسه وله ان يسترد
 نصف الدرهم ولو اشترى فاكهة او شيئا لقيمة الفلوس ثم كسدت الفلوس قبل ان يقبض او قد قبض البيع فسد البيع وله ان
 يرد البيع ان كان ثماثا او قيمته او مثله ان كان بالكا ومن ابى يوسف ان عليه قيمة الفلوس لا القيمة البيع وهو نظير الاحتكاك الذي
 بناه منق اسي الاختلاف في كساد الفلوس نظير الاختلاف في كساد الدرهم الذي عشنا غالبه يعني يبطل البيع عند حذيفة
 بكساد الفلوس وعند ما لا يبطل لكن عند ابى يوسف يجب قيمتها يوم البيع وعند محمد اخر ما يتعامل الناس به وهو يوم
 الانقطاع في السوق هم ولو استقرض فلوسا نفقة فكسدت عن اجنيته يجب عليه شيئا لانه اعادة من اي ثمان الاستقرض
 المتلى اعادة كما ان اعادة قرض وموجب استقرض المتلى روعيته وهو معنى قوله وموجب رد العين منق من اي
 موجب عند اعادة رد العين من حيث المعنى لامن حيث الحقيقة وذلك ان يكون الا بالمثل هم والقيمة فضل فيه من جواب
 عما يقال كيف يكون الشئ بمعنى المعنى وقد فات وصف الثمنية وانما كان بمعنى العين ان لو رد شيئا حال كونه ناقضا فحقا
 فاجاب المصنف بقوله والقيمة فضل لقرضه ان الثمنية بمعنى صحة استقرض كونه ثمنيا فضل في القرض هم اذا القرض ثما
 يتخص به من اي معنى الثمنية يعني صحة استقرض الفلوس لم يكن باعتبار الثمنية بل لانه مثلي وبالكساد لم يخرج من ان
 يكون شيئا ولهذا صح استقرضه بعد الكساد هم وعند ما سئ ابي يوسف ومحمد يجب قيمتها من اي قيمة الفلوس
 التي كسد بعد واهما هم لانه لا يبطل وصف الثمنية لعدم ردها كما قبض من وليس الشئ المرد عنها في معناها من موجب
 روعيتها كما اذا استقرض مثليا فالتقط لكن عند ابى يوسف يوم القبض وعند محمد يوم الكساد وعلى ما مر من قبل من
 عند قوله عند ابى يوسف وقت البيع هم وحصل الاختلاف من اي بين ابى يوسف ومحمد في اعتبار القيمة يوم القبض
 او الكساد فخرج الاختلاف هم فيمن غصب مثليا فانقطع من عند ابى يوسف يجب القيمة يوم الغصب وعند محمد يوم الانقطاع
 وسيجيء بيان ان شاء الله تعالى في اول كتاب المصنوع وقول محمد انظر من اي الجانبين وفي بعض النسخ انظر
 للجانبين جانب القرض والمستقرض اما يجب القرض فبالعبية الى قول ابى حنيفة لان في رد المثل اضرب به واما
 في حق المستقرض فلا تنقاض قيمة يوم الكساد وفي اعتبار قيمة يوم القبض اضرب به وقول ابى يوسف اليس من
 اسي للمفتي وفي بعض النسخ اليس للمفتي لان يوم الكساد وقيمة غير مضبوطة ولو لم يقبض مضبوطة فاعتبار المضبوط ليس
 من اعتبار غير المضبوط وقال الاثر اذ سئ لان قيمة يوم القبض معلومة للمقرض والمستقرض وسائر الناس وقيمة
 يوم الانقطاع تشبه على الناس ويختلفون فيها فكان قول ابى يوسف اليس من اي القدر هو من اي شي
 شيئا بغير درهم فلوس جائز من قيد بغير درهم لانه لو قال بدرهم فلوس لا يجوز عند محمد سئ ما يجي هم وعليه سئ
 اسي وعلى المشتري هم ما يباع بغير درهم من الفلوس من لان ذلك النصف من الدرهم فلوس لا نفقة وذلك
 معلوم عند الناس وقت العقد فيجب عليه ان يذهب لك هم وكذا سئ اسي وكذا الحكم هم اذا قال بدل فلوس او
 بغيره فلوس جائز من الذي سدس الدرهم والقيمة او است مبات هم وقال زفر لا يجوز في جميع ذلك لانه اشترى
 بالفلوس وانما نقد بالدين والفلوس كان مجزوا فلا يجوز وهو سئ

کتاب الکفالة

شیخ ای ہذا کتاب فی بیان احکام الکفالة واما عقب الیسوع بذكر الکفالة لانها تكون فی البیعات غالباً ولان
 فی الکفالة اذا كانت باسرمعنی المعاوضة انتمی فیناسب ذکرها عقب الیسوع التي هی معاوضة هم قال الکفالة هی لغیر
 لغیر شی من کفالت بکفالة وکلفت عنه المال لغیرہ والکفیل الضامن والکفيلة المال اسے ضمانت الیہ وکفل بکفالة
 وکفولاً والکفیل مثله وکفل بذمہ کفلاً واستشهد الضمن فی قولہ الکفالة انتم لکنہ یقولہ هم قال اللہ لکمال وکفلاً
 ذکر یاسر فی ضمہا الی نفسہ قری تشدید الفاء ولفظ ذکرہ ای جملہ کا غلظا وضمنا لکمال کما و ذکرہ انفساً انہ قری
 الینا وکفلاً کسراً لکمال وضمیمہ المنسوب فی کفلاً یرجع الی مریم ام عیسی علیہا السلام وقصتها مشہورہ هم کہ
 قبیل شی تالیہ اکثر الاصحاب هم ہے شی اسی الکفالة فی معنایا الشرعی هم ضم الذمۃ الی الذمۃ فی المطالبۃ
 شی ذبیہ قال لیس فی رحمہ اللہ و مالک و احمد الاروا یہ عن حماد ان الدین یتقل فی الکفالة عن المیت
 ونقل الشیخ ابو حفص ان الدین لیتقل عن الایمیل بالکفالة عند مالک والمشہور عنہ خلاف ذلک هم وقیل فی
 الدین شی اسے الکفالة ضم الذمۃ الی الذمۃ فی اصل الدین وهو اختیار لبعض المشایخ وقال الترمذی
 وهو مذہب المشافعی رحمہ اللہ هم والاول اصح شی اسی القول الاول الذمی قالہ اکثر الاصحاب هو الاحم
 لان الکفالة کما تصح بالمال فتنفس ولا دین نہ ولانہ لو ثبت الدین فی ذمۃ الکفیل ولم یبر الایمیل
 صار الدین ودیونین وارود ما اذا ذهب رب الدین وبنیہ فانیہ تصح ویرجع بہ الکنیل علی الایمیل ولو
 لم یصیر الدین علیہ لما ملک قبل الکفالة لان تملیک الدین من غیر من علیہ الدین لا یجوز وواجب بان رب الدین
 اسوہب للکفیل مع ضمان الدین علیہ حیثہ ضرورۃ تصحیح التصرف وجعلناہ فی
 حکم ذین واما قبل ذلک فلا ضرورۃ فلا یجوز فی علم دینین وکن الکفالة الایجاب والقبول عند الایضیۃ
 ومحمد و الشافعی وقال ابو یوسف احمد و الشافعی کفۃ قول مالک و احمد الکفالة تتم بالکفیل وحده وجوز
 اولاصم قال شی اسی اللہ ورمو رحمہ اللہ هم الکفالة ضرمان کذالہ بالنفس وکفالة بالمال فالکفالة بالنفس
 جائزۃ والمضمون بہا احتیاج الی الکفول بہ شی وہ قال احمد وعمر و عثمان وابن مسعود وابن عمر وحفصہ ابن عمر
 الاسلامی وحریر بن عبد اللہ والابی ابن کعب وعمران ابن الحمیین والاشعث بن قیس رضی اللہ عنہما
 هم وقال الشافعی لا یجوز شی ہذا لیس مشہور من مذہبہ فان الصحیح عندہ کہہ ہناہم لانہ کفیل بما لا یختار
 کفۃ لتسلیمہ اذ لا قدرۃ کہ سئل نفس المکفول بہ بخلاف الکفالة بالمال لانہ ولا یتسل علی نفسه ولنا قولہ
 علیہ السلام شی اسی قول البنی حبیب اللہ علیہ وسلم ہم الذرعیم غارم شی ہذا السحدیث رواہ ابو داود
 سلطو لاعم ابی امامۃ قال سلط رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم لکفیل ان اللہ قد اعطی کفیل ذمی حق حقہ
 لحدیث وفی اخرہ والزعیم غارم ورواہ ابن عباس عن ابن عباس عن البنی صلی اللہ علیہ وسلم قال الذرعیم غارم
 اخرجہ ابن عمر فی الکافل ومعناہ الکفیل غارم من غیر جمل بن الکفالة بالمال والکفالة بالنفس و
 الذانی المال وکفالة الکفالة انما زحیم انما ضامن بما علیہ او کفیل بذک او قبیل بذک او قبیل او ہر
 او الی او ہر عندہ ہی او ہر کہ قبیل ہی و ہذا شی اسی قولہ علیہ السلام الذرعیم غارم ہم یعنی بشر و غیرہ

کتاب الکفالة
 قال الکفالة علی النعم
 لکنہ قال اللہ تعالی
 وکفلاً لکمال کما قبل
 ہی ہم الذمۃ الی الذمۃ
 فی المطالبۃ و قبیل
 الدین و الاول اصح
 خیال الکفالة ضرمان
 کفالة بالنفس کفالة
 بالمال فالکفالة بالنفس
 جائزۃ والمضمون بہا
 احتیاج الی الکفول بہ و قال
 الشافعی لا یجوز لانہ
 کفیل بما لا یختار
 اذ لا قدرۃ کہ سئل
 نفس المکفول بہ بخلاف
 الکفالة بالمال لانہ
 ولا یتسل علی نفسه
 ولنا قولہ علیہ السلام
 الذرعیم غارم و ہذا
 یفید مشروعیۃ الکفالة

وحيثما كان من غير ان يكون له مال فله ان يتصدق به من ثمنه ما يشاء من ثمنه ما يشاء من ثمنه ما يشاء

وكذا اذا قلنا انما نزيد
او قيل ان الزعامة
هي الكفالة وقد روي
والفقيه هو الكفيل
ولهذا سمي المصنف
قبالة تحفظه اذا قلنا
انما نحن لمعرفة
لانه التزم المعرفة
دون المطالبة قال
ان شرط في الكفالة
بالفقه تسليم الكفول
في وقت لعينه لزمه
احضار اوصاليه
في ذلك الوقت
وقاوم التمس فان
احضره والاجبسه
الحاكم لا يتنازع عن
ايفاء حق مستحق عليه
ولكن لا يجبسه
اول مرة فله ان يادبه
لما يدينه فلو طالب
المكفول بنفسه
امسك الحاكم
منه ذهاب مجيبه

يحيى بمسألة اجمع الكفول والعيال من لعله اى يوفى بدينه عليه وكذا من اى وكذا اتفقوا الكفالة بقوله
هم انما زعمهم ان اى العبدان وليس في بعض النسخ لفظه وزعمهم من زعمه اى كفل به بغير علمه او قبيل
من اى او قال انما قبيل بطلان فهو معنى كفيل من قوله قبل اى كفل به بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
قبالة هم لان الزعامة هي الكفالة من اى كفل به بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع اى كفل به بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
الزعمهم فارم ومنه بعض النسخ روي الحديث وتوكل فيه اى في معنى ان الزعامة هي الكفالة وكفيل ايضا بمعنى
الكفيل يقال كفل به يحمل جملة بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع اى كفل به بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع
احمىل فارمهم وقبيل هو الكفيل ولهذا سمي الكفيل اى لان الرجل الذي قال هذا اللفظ التزم لم يطلب
كفيلة بهذا اللفظ لانه التزم المعرفة دون المطالبة من اى لان الرجل الذي قال هذا اللفظ التزم لم يطلب
الكفيل معرفة الرجل الذي عليه الدين وما التزم ساطبة الدين وفي الاصل لو قال انما نحن لمعرفة فلان او فلان
لان اولئك عليه اولان اول على منزله لا يكون كفالة ولو قال انما نحن لتعريفه اصلا لتعريفه فقبالة انما
كذلك انقل في خلاصة الفتاوى عن شرح الشافعي وقال الفقيه ابو الليث روى عن علي بن احمد عن فضيل قال سئل ابن محمد
بن الحسن ابا سليمان الجوزباني عن رجل قال لاخر انما نحن لمعرفة فلان اى في قول ابي حنيفة وابي لا يذم شي
واما ابي يوسف فقال هذا على معاملة الناس وعرفهم ثم قال الفقيه ابو الليث في النوازل في هذا القول عن ابي يوسف
في مشهوره والظاهر باروسى عن ابي حنيفة ومحمد وقال في نواته الواقعات وبه يفتى اى بظاهر الرواية وقال
في الفتاوى الصغرى اسئلى فلان بر من قال الفقيه ابو جعفر يكون كفيلا وقال ابو الليث لا وعليه الفتوى
ثم نقل في الفتاوى الصغرى عن الواقعات ان الفتوى على انه يصير كفيلا ثم قال فيها اذا قال فلان اسئلى
من است او قال اسئلت سارت كفالة بالنفس عرفنا ولو قال ان چه ترا بر فلان است من جوابك يوم تقوم الساعة
بحكم العرف ولو قال ان چه ترا بر فلان است من بدهم لا يكون كفالة بحكم المعرفة من وجهه لغيره ان النفس وبنيان
قال يدبر المايح ونقله عن ما ذون شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله هم فان شرط في الكفالة بالنفس تسليم الكفول
من وقت لعينه لزمه احضاره اذا طال به في ذلك الوقت وقاوم التمس من اى لاجل وقاوم التمس من
الوقت والعين والاصل فيه ان الكفالة بالنفس نوع ضمان فيصح ان يميل فيها كالكفالة بالمال فاذا حل الاصل
يجب الاحضارهم فان احضره من فلا كلام فيه والاصل اى وان لم يحضره بان استعن عن احضاره هم حمله بحكم
لاستناعه من التنازع مستحق عليه من لانه يصير ظاهرا والحبس جزاؤه هم ولكن لا يجبسه اول مرة من لان الحبس
عقوبة على الظالم ولا نظيره في اول البلية هم فله ان يادبه اى يادبه من اى حقيقته المحمول هم ولو طالب
المكفول بنفسه من اى المدعى عليهم امسك الحاكم مدة ذمابه ومجيبه من اى اذا علم مكان المكفول به اما اذا
العلم سقطت المطالبة عن الكفيل للحال العجز وفي الاخرية ولو كان الكفيل يعرف مكانه امسك قدر ذمابه ومجيبه
فان لم يعلم سقطت المطالبة ولو وقع الاختلاف فقال المطالب تعرف مكانه وقال الكفيل لا اعرف فالكفيل
له حجة معروفة تخرج الى موضع معلوم للتجارة في كل وقت فالحق للمطالب ويومر الكفيل بالذباب المية لان
الظاهر شاهده وان لم يكن ذلك مغر فاسنه فالحق للكفيل لانه متمسك بالاصل وهو لا يحل ومنكر لزوم المطالبة

فان اقام الطالب البينة انه في موضع كذا او مر الكفيل بالذباب اليه وقال الكاكي وفي بعض النسخ وكذا اذا اراد وسمي
 بدار الحرب وانه المشد ليس في بعض النسخ الى قوله واذا احضره وسلم ثم سمي قوله وكذا اذا اراد وسمي بدار الحرب
 يعني بمعية الحاكم مدة ذنابه الى دار الحرب ومجديته يعني ان يبر الكفيل كما في المسوق لان الحاق المتردد موت على الزنى
 ان اللفظ موت على في قسمه بالدين ورشته دون الحقوق الثانية في ذمة هم فان مضت المدة ولم يحضره
 يتحسبه تحقق امتناعه عن الفيا الحق في حق مع انكائه وبيان مطالبهم قال شيخ ابي القدر في حقهم كذا اذا احضره وسلم
 في مكان لا يقدر المكفول له ان يخاصه فيشيل ان يكون في مصر يبري الكفيل من الكفالة لاننا بما التزمه حصل المقصود
 به وبذا سق لغيره ما ذكرنا من اتيانه بما التزمه به لانه انما التزمه التمسك الامرة من فعمل التسليم هم واذا انكسر على
 ان يلبه في مجلس القاضي فليكن في السوق يبري لمعول المقصود وسق وهو القدرة على التحاكمة هم وقيل في زماننا
 لا يبر لان الظاهر المعاصرة على الامتناع على الاحضار فكان التقييد مقيدا اسق وقالت الامة الثالثة الثالثة
 اذا عين مكانا في السيرة غير ضررين ذلك المكان وفي الشاغل شرط على الكفيل ان يسلمه في المسجد الا ففعله
 في السوق يبري لان المصر كبقعة واحدة ثم قال فيه عن ابي يوسف انه لا يبري لان الناس لا ينيون من الاخطا
 ثم قال ويجب ان يكون الفتوى على هذا اليوم هم وان سلمه في برية لم يبر لانه لا يقدر على الخاصة فينالهم فيحصل
 المقصود وكذا اذا سلمه في السواد لغيره قاض فيحصل التحاكم فيه سق قال ابو جبري سواد الكوفة والبصرة
 والمقصود من كلام المصنف ان السواد هي القرى التي ليس فيها قضاة واما اذا كان فيها قضاة يعني ان يركب
 على الخاصة هم ولو سلم في مصر اخر غير المصر الذي كفل فيه يبري عند ابي حنيفة للقدرة على الخاصة فيه سق لان
 التحاكمة تحقق عند كل قاض فصار التسليم في البلدين سواء هم وعند جما لا يبر سق وبه قالت الامة الثالثة الثالثة
 هم لانه قد يكون شهوده فيها عليه سق فيفسر عليه اقامة البينة في بلد اخر ففعل هذا اختلاف عصر زمان لا اختلاف
 حجة وبرهان فابو حنيفة في القرن الثالث والعلمية لاهل الصلح والقضاة لا يبرعون في الليل الى الرشوة
 وتغير الحال في زمانها فظهر الفساد والليل الى الرشوة وفعل كل مصر لا يتقاد لاصير التحليقة فيعيد التقييد هم
 ولو سلمه في السجن وقد حبسه فيه الطالب من ابي والحال ان القاضي قد حبسه لاجل غير الطالب هم لا يبر
 لانه لا يقدر على الخاصة فيه سق وعند مالك يبر وعند احمد المكان في السجن القاضي الذي يرجع الحكم اليه يبر واما اذا
 هم قال سق ابي القدر يبري هم واذا مات المكفول به سق وهو المدعى عليه يبري الكفيل بالنفس من الكفالة
 سق وبه قال الشافعي في وجده واحده وقال في اصحاب الوصيين لا يلب باحضار الميت ما لم يدفن اذا اراد المكفول
 اقامة الشهادة على سوره كما لو كفل ابي ابيد بن الميت وعلل المصنف ما ذهب اليه اصحابنا يوجين الاول
 هو قوله هم لانه عجز عن احضاره سق ابي احضار المكفول به وهو المدعى عليه والثاني هو قوله هم ولانه سقط
 الحضور عن الاصيل فيسقط الاحتضار عن الكفيل سق لان الكفيل الاصيل من الحق المضمون له يجب
 براءة الكفيل هم وكذا سق ابي وكذا سقط الكفالة هم اذا مات الكفيل لانه لم يبق قاورا على تسليم المكفول
 لان احضار النفس وقد سقط الحضور عن الاصيل فكذلك عن الكفيل لان براءة المكفول هم بنفسه ما لم يمت ابي
 وقال الكفيل هم لا يلب الا انما اذا الواجب سق وهو الاحضار وتسليم المكفول به باصله انه لا يودي ما على المكفول

فان مضت المدة ولم يحضره
 حبه التحقيق
 عن الفيا الحق
 قال وكذا اذا اراد
 والعباد والله وحقق
 بين الحرب هكذا
 كما انه سائر في المدة
 فيظهر كالزنى اعسر
 وفي سائر ذلك
 بدي لان الاجل حقه
 ففعلك سيقا طه كافي
 للدين الذين قال واذا
 احضره وسلم في مكان
 يقدر المكفول لكان
 بحاجته فله مثل
 ان يكون في مصر
 يبري المكفول من الكفالة
 لانه في حاله حصل
 المقصود به وهذا الله
 ما التزم التمسك الامرة
 واذا انكسر على
 في مجلس القاضي فليكن
 في السوق يبري لمعول
 المقصود وقيل في زماننا
 لا يبر لان الظاهر المعاصرة
 على الامتناع لاجل الاحتضار
 لكان التقييد مقيدا
 وان سلمه في برية
 لا يبري سق على الخاصة
 فيها لا يحصل المقصود
 وكذا اذا سلمه في سواد
 لعدم قاض يقض
 الحكم فيه ولو سلم في
 غير المصر الذي كفل فيه
 يبري عند ابي حنيفة
 للقدرة على الخاصة فيه
 وعند مالك يبر وانه

فان مضت المدة ولم يحضره
 حبه التحقيق
 عن الفيا الحق
 قال وكذا اذا اراد
 والعباد والله وحقق
 بين الحرب هكذا
 كما انه سائر في المدة
 فيظهر كالزنى اعسر
 وفي سائر ذلك
 بدي لان الاجل حقه
 ففعلك سيقا طه كافي
 للدين الذين قال واذا
 احضره وسلم في مكان
 يقدر المكفول لكان
 بحاجته فله مثل
 ان يكون في مصر
 يبري المكفول من الكفالة
 لانه في حاله حصل
 المقصود به وهذا الله
 ما التزم التمسك الامرة
 واذا انكسر على
 في مجلس القاضي فليكن
 في السوق يبري لمعول
 المقصود وقيل في زماننا
 لا يبر لان الظاهر المعاصرة
 على الامتناع لاجل الاحتضار
 لكان التقييد مقيدا
 وان سلمه في برية
 لا يبري سق على الخاصة
 فيها لا يحصل المقصود
 وكذا اذا سلمه في سواد
 لعدم قاض يقض
 الحكم فيه ولو سلم في
 غير المصر الذي كفل فيه
 يبري عند ابي حنيفة
 للقدرة على الخاصة فيه
 وعند مالك يبر وانه

فان المال لان الكفالة بالمال مستلزمة بشرط عدم الموافقة وهذا التعليق صحيح من لانه متعارف من الناس وان كان التبرع
 بانه كما لو اشترى فعلا سئل ان يخرجه المالك فاصح فاذ وجد الشرط لم يتم المال ولا يبرأ من الكفالة بالنفس لان وجوب
 المال عليه بالكفالة لا ينافي الكفالة بنفسه اذ كل واحد منهما من اى لان كل واحد من الكفالتين مستلزم للآخر
 من غير ان يدعى عليه واما الثاني فقال الشافعي لا يجوز من ذكره في المبسوط وضع الشافعي ابن ابي ليلى
 في هذه الكفالة من اشاقه فيقول هذه الكفالة الاخرى عن سائر الكفالات بالمال بدون النفس بالشرط لا لاشرط
 عن الكفالة بالمال فان عندنا كل ما بالمال كذا ذكره فاضيجان والمغني في وقال الكافي على قوله المنصوص
 بالشرط الكفالة بالنفس وتبطل الكفالة بالمال فقط وفيهم ذلك من كتبهم وتعليق الكتاب الفيايد عليه لانه سئل
 اى لان هذا التعليق وفي بعض النسخ هذه الكفالة لانها من تعليق سبب وجوب المال بالخطر من اراد بالسبب
 الكفالة بالمال لانها سبب وجوب المال فيكون تعليقها بالشرط تعليق سبب وجوب المال فلا يصح لان المال لا يتخير
 التعليق بالخطر لافضائه الى معنى القاهر فاشبهه بالشرط اى تعليق البيع بالمال وما ركا اذا قال ان دخلت الدار
 فانا كفيل بما لك على فلان هم ولنا انه من اى ان عقد الكفالة يشبه البيع من اى انها من حيث ان الكفيل
 يرجع على الاصيل اذا كان يامره ويشبه النذر من حيث انه التزام من تعيني التزام شئ غير لازم تعينا بالشيئين
 هم فكذا لا يصح تعليقه بمطلق الشرط من عمل يشبه البيع هم كعبود الرجوع وخروج من اراد به ودخل الدار وجب لظن
 هم وفتح بشرط متعارف من عمل يشبه النذر من عمل يشبه البيع والتعليق لعدم الموافقة متعارف من ودخل الدار
 غير متعارف هم ومن كل نفس رجل وقال انهم لو اوفوا بعد اخذ المال فان مات المكفول عنه ضمن المال لتعلق الشرط
 وهو عدم الموافقة من لانه تعليق الكفالة بالمال بشرط عدم الموافقات بالمكفول به وقد تحقق الشرط فيجب له المال
 فان قيل هذه المسئلة عين الاولى في غير ان في الاولى لم يذكر موت المكفول به وهذا ذكره وبه لا يقع الفرق اذ
 لزوم المال بموته وعدم موته لا ينافي قلنا بل بينهما فرق وهو انه لم يذكر في بعض نسخ النجاشي لفظ العدة في
 هذه المسئلة فكان تعليق الكفالة بالمال لعدم الموافقة مطلقا ومنها كسقي فكل بينهما فرق اذا اطلق غير المتعارف
 وقال الاثر في الفرق بين هذه المسئلة ومسئلة القدور في الذي تقدمت ان في هذه لم يذكر لفظ العدة في
 اكثر النجاشي الصغير ولهذا لم يذكره في نسخة الاسلام والعدة في الشهد وقاضيان وانما ذكر بعضهم فكانت مسئلة القديرة
 مستترة بوقت وهذه مطلقة عنه فحصل الفرق والوجه الثاني من الفرق ان المكفول به مات قبل العدة
 مسئلة القدور في وجوب ولكن الكفيل لم يوف في ذلك الوقت فذكر مسئلة النجاشي الصغرى اذ لو لم يوف قبل العدة
 انه ربما يكون فرق بين عدم الموافقات وهو وجوب وعدم الموافقة وهو ميت فقال لافرق بينهما بل يجب المال اذا
 وجد الشرط وهذا عدم الموافقة في الوقت هم ومن ادعى على اخرا مائة دينار وبينها من اى بين مائة مائة
 دينار انها جيدة او ردية او خبيثة او ركنية هم ولم ينها حتى تكفل بنفسه رجل على انه لم يوف به بعد فعليه المائة
 فلم يوف به بعد فعليه المائة عند ابي حنيفة وابي يوسف من وبه قال احمد هم وقال محمد ان لم ينها حتى
 تكفل به رجل ثم ادعى بعد ذلك لم يثبت الى دعواه من اى الى دعوى الطالب وبه قال الشافعي هم لانه من
 اى لان الكفيل هم تعلق بالامانة من اراد باطلاقة عدم نسبة المائة الى المال المدعى به حيث لم يقل تكفلت

فان المال لان الكفالة
 بالمال مستلزمة بشرط
 عدم الموافقة وهذا
 التعليق صحيح فاذ وجد
 الشرط لم يتم المال ولا
 يبرأ من الكفالة بالنفس
 لان وجوب المال عليه
 بالكفالة لا ينافي الكفالة
 بنفسه اذ كل واحد منهما
 مستلزم للآخر من غير ان
 يدعى عليه واما الثاني
 فقال الشافعي لا يجوز من
 ذكره في المبسوط وضع
 الشافعي ابن ابي ليلى في
 هذه الكفالة من اشاقه
 فيقول هذه الكفالة
 الاخرى عن سائر الكفالات
 بالمال بدون النفس
 بالشرط لا لاشرط
 عن الكفالة بالمال فان
 عندنا كل ما بالمال كذا
 ذكره فاضيجان والمغني
 في وقال الكافي على
 قوله المنصوص بالشرط
 الكفالة بالنفس وتبطل
 الكفالة بالمال فقط
 وفيهم ذلك من كتبهم
 وتعليق الكتاب الفيايد
 عليه لانه سئل اى لان
 هذا التعليق وفي بعض
 النسخ هذه الكفالة لانها
 من تعليق سبب وجوب
 المال بالخطر من اراد
 بالسبب الكفالة بالمال
 لانها سبب وجوب المال
 فيكون تعليقها بالشرط
 تعليق سبب وجوب المال
 فلا يصح لان المال لا
 يتخير التعليق بالخطر
 لافضائه الى معنى
 القاهر فاشبهه بالشرط
 اى تعليق البيع بالمال
 وما ركا اذا قال ان
 دخلت الدار فانا كفيل
 بما لك على فلان هم
 ولنا انه من اى ان عقد
 الكفالة يشبه البيع من
 اى انها من حيث ان
 الكفيل يرجع على الاصيل
 اذا كان يامره ويشبه
 النذر من حيث انه
 التزام من تعيني
 التزام شئ غير لازم
 تعينا بالشيئين هم
 فكذا لا يصح تعليقه
 بمطلق الشرط من عمل
 يشبه البيع هم كعبود
 الرجوع وخروج من اراد
 به ودخل الدار وجب
 لظنهم وفتح بشرط
 متعارف من عمل يشبه
 النذر من عمل يشبه
 البيع والتعليق لعدم
 الموافقة متعارف من
 ودخل الدار غير
 متعارف هم ومن كل
 نفس رجل وقال انهم
 لو اوفوا بعد اخذ المال
 فان مات المكفول عنه
 ضمن المال لتعلق
 الشرط وهو عدم
 الموافقة من لانه
 تعليق الكفالة بالمال
 بشرط عدم الموافقات
 بالمكفول به وقد
 تحقق الشرط فيجب له
 المال فان قيل هذه
 المسئلة عين الاولى في
 غير ان في الاولى لم
 يذكر موت المكفول به
 وهذا ذكره وبه لا
 يقع الفرق اذ لزوم
 المال بموته وعدم
 موته لا ينافي قلنا
 بل بينهما فرق وهو
 انه لم يذكر في بعض
 نسخ النجاشي لفظ
 العدة في هذه
 المسئلة فكان تعليق
 الكفالة بالمال لعدم
 الموافقة مطلقا
 ومنها كسقي فكل
 بينهما فرق اذا
 اطلق غير المتعارف
 وقال الاثر في الفرق
 بين هذه المسئلة
 ومسئلة القدور في
 الذي تقدمت ان في
 هذه لم يذكر لفظ
 العدة في اكثر
 النجاشي الصغير
 ولهذا لم يذكره في
 نسخة الاسلام
 والعدة في الشهد
 وقاضيان وانما
 ذكر بعضهم فكانت
 مسئلة القديرة
 مستترة بوقت
 وهذه مطلقة عنه
 فحصل الفرق
 والوجه الثاني
 من الفرق ان
 المكفول به مات
 قبل العدة
 مسئلة القدور
 في وجوب ولكن
 الكفيل لم يوف
 في ذلك الوقت
 فذكر مسئلة
 النجاشي الصغرى
 اذ لو لم يوف
 قبل العدة
 انه ربما يكون
 فرق بين عدم
 الموافقات وهو
 وجوب وعدم
 الموافقة وهو
 ميت فقال لافرق
 بينهما بل يجب
 المال اذا وجد
 الشرط وهذا
 عدم الموافقة
 في الوقت هم
 ومن ادعى على
 اخرا مائة
 دينار وبينها
 من اى بين مائة
 مائة دينار
 انها جيدة
 او ردية او
 خبيثة او ركنية
 هم ولم ينها
 حتى تكفل
 بنفسه رجل
 على انه لم
 يوف به بعد
 فعليه المائة
 فلم يوف به
 بعد فعليه
 المائة عند
 ابي حنيفة
 وابي يوسف
 من وبه قال
 احمد هم
 وقال محمد
 ان لم ينها
 حتى تكفل
 به رجل ثم
 ادعى بعد
 ذلك لم
 يثبت الى
 دعواه من
 اى الى
 دعوى الطالب
 وبه قال
 الشافعي هم
 لانه من
 اى لان
 الكفيل هم
 تعلق
 بالامانة
 من اراد
 باطلاقة
 عدم
 نسبة
 المائة
 الى
 المال
 المدعى
 به حيث
 لم
 يقل
 تكفلت

مما لا مطلقا

بما كان عليه من خطئ من اى تزود منه بغير طوع او موافقة هم الا يري من كونهم لما قبلهم انه لم ينسبه الى ما عليه من حيث لم يقبل التمسك
على فدان هم ولا تصح الكفالة على هذا الوجه وان ينسب اى التصح الكفالة على وجه تعليق المال مطلقا وان بين حصة المائتين من
المجودة والمرواة والوسط وذلك لا تعقل ان يلزم المائتين على وجه الرقبة للدمعى حتى يترك الدمعى عليه في الحال كما ذكر
الماتريدي ومما لا يصح الدعوى من هذا وجه اخر ينسب الى الشيخ الامام ابي الحسن الكرخي من غير بيان فلم يجب اعتبار النفس
منش الى مجلس القاضى لفساد الدعوى بجهة المائتين بهم واذ لم يجب التصح الكفالة بالنفس فلا تصح بالمال لانه بناء عليه
سعى اى لان عقد الكفالة بالمال بناء على عقد الكفالة بالنفس وهذا لا يجب ان تصح الكفالة بالنفس اذ بين المال وهو
سعى قوله من بخلاف ما اذا بين منش اى المال حيث تصح الكفالة بالنفس هم ولما منش اى ولا في حقيقة واني لم يستفهم
ان المال ذكر معرفتيه في اى ما عليه منش ليعني ان المال في قول الكفيل ذكر معرفتيه حيث قال ان لم يوافق به عند فليقل
المال فينصرف الى ما على الاصيل لانه هو المعهودهم والعادة جرت بالاجمال في الدعوى منش اى العادة جرت
بين الناس انهم يحملون الدعوى اولاً في غير مجلس القاضى وينبذ عند القاضى ونما يحيل الخصوم وصرفا لكل اسم الى
وقت الحاجة فاذا كان كذلك هم فتصح الدعوى على اعتبار البيان منش من جهة هم فاذا بين الحق البيان باصل الدعوى
منش ليعني الى ابدء الدعوى فاذا كان كذلك هم فحينئذ تصح الكفالة الاولى منش وهي الكفالة بالنفس هم فتثبت عليها
الثانية منش اى الكفالة الثانية وهي الكفالة بالمال وكون القول له في هذا البيان لانه يدعى صحة الكفالة والكفيل
يدعى الفساد هم قال منش اى القدور هم ولا يجوز الكفالة بالنفس في الحدود والقصاص عند ابي حنيفة ربح
منش الى من انظر القدور هم وقوله معناه لا يجبر عليها عنده منش من كلام المصنف اى معنى قول القدور هم
لا يجوز الكفالة بالنفس لا يجبر من عليها الحد او القصاص من الكفالة حاصل الكلام من كونه عليه الحد او القصاص اذا
طالت منه كفىل منسبه بان يحضر في مجلس القضاة لا يثبت ما يدعيه المدعى عليه فامتنع عن اعطائه لا يجبر عليه عند ابي حنيفة
وعلى هذا يكون معنى قوله ولا يجوز الكفالة لا يجوز اجبار الكفالة بسد الفضا و اسناد الجواز الى الكفالة مجازا
وقال في فخر الاسلام في شرح النجاشي معنى قول محمد الكفالة في الحد ودوا القصاص ان القاضى لا يقبل ذلك
لان فيه اجتنابا للالزام والشرع امر بالحد وهو خلافه ثم قال في فخر الاسلام وهذا قول ابي حنيفة وذكر الشيخ الامام
علاء الدين الاستباني في اول باب الكفالة من شرح مختصر الكافي ان الكفالة بنفس من عليه الحد القذف والحد
ومن عليه القصاص من النفس وادون النفس يصح وانما الخلاف في الجرح على اعطاء الكفيل في الحد ولا يجبر بالاجمال وفي
القصاص لا يجبر عند ابي حنيفة وعندهما جبر وفي الشامل وفي القصاص وحد القذف والسرقة جازت الكفالة
بالنفس ولا يجوز الكفالة بنفس الحد وفيه ايضا لا يجوز الكفالة في قصاص واحد ولقول القاضى لمدعى القذف الزمة
الى قياحي النكاحات منيتك حاضرة عند ابي حنيفة وعندهما يحد كفىل ثلاثة ايام ثم قال والخلاف في امر القاضى باعطاء
لاني الصحة فانه لو قفل انسان صح وذكر الكرخي ان الكفالة بالنفس في الحد ودوا القصاص جائزة في قولهم جميعا اذ
بدلها المطلوب بنفسه ولكن بل للقاضى ان يامر بالكفيل اذ اطلب الخصم قال ابي حنيفة لا ياخذ القاضى من كفىل ولكن
يجب حتى تقام عليه البينة او تستوفى كذا ذكر صاحب التحفة ثم لا يجبر القاضى في الحد ودوا القصاص حتى يشهد شاهد
ان مستورا او شاهد عدل لغيره القاضى يشهد انه لما اوتى القاضى بنفسه القاضى حينئذ يثبت اتمته باحد شرطى الشهادة

عقل لا يرى انه ينسبه
الى ما عليه ولا تصح الكفالة
من هذا الوجه وان
ينسب اى التصح
الدعوى من غير بيان
فلا يصح فساد الدعوى
واذا لم يجب التصح الكفالة
بالنفس فلا تصح بالمال
لانه بناء عليه
ما اذا بين
ان المال ذكر معرفتيه
الى ما عليه واما جرت
جرت بالاجمال في الدعوى
فتصح الدعوى منش
اعتبار البيان فاذا
يعني الحق البيان
باصل الدعوى فحينئذ
صحة الكفالة الاولى
فتثبت عليها الثانية
قال ولا يجبر الكفالة
بالنفس الحد
والقصاص عند
ابي حنيفة ربح
لا يجبر عليها عند

من العبد والعدالة متى شهيد عليها الشهود والعدل وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرس رجلا بالتمتة بخلاف الاموال
حيث لا يحبس فيها الشهادة الواحدة في شريح الاقل فان قيل فقد قال الوحيمة بحبس والتوثيق بالحبس اعظم من التوثيق بالعدول
قيل له ليس بحبس التوثيق وانما هو التتمة والحبس بما وجب ونقل الناطق في اجاسه عن لو ادرين رسم في التغير لا يحبس
حتى يسأل عن عهدة الشهود ولتقبل فيه الشهادة على الشهادة النساء مع الرجال ويجوز فيه العفو وقص فيه الكفالة وهو حق
الادمي وفي نوادر ابني يوسف رواية ابن سماعة في الذي يحبس الخمر ويشربه ويترك الصلوة اجسده اذ لم يمت اخبر به ومن يمت
بالقتل والسرقه وضرب الناس فان ائبسه واخذته في السجن الى ان يتوب لان شره اسقط الناس وشرا الاول على نفسه وقيل
الى حقيقة في هذا الباب قال احمد والشافعي في قول وتقول اكثر اهل العلم وقال لا يجوز في هذا القذف من شئ اى قال لا يجوز
وفهم صحيح المدعى عليه في هذا القذف على الكفالة وبه قال الشافعي في قول وعنه مالك مثله لان فيه من اى في هذا القذف
مع حق العبد من ولله الشتر والعدوى فيه والكان الغالب حق الله تعالى والمدعى يحتاج الى ان يجمع بين الشهود
ومن المطلوب والمطلوب قد يخفى نفسه فيحتاج الى ان ياتى منه كفيل او الحق الا فام المحبوس في هذا السرقة بجدا القذف في الجهر
بالكفالة على قولهما وفي الجواز لغير المحبوس قول ابى حنيفة لانه من وادى تعلق بمباح حق العباد وقال ابو حنيفة في
ليس نفس المحبوس بالحبس لكن يامر بالملازمة وليس تفسير الملازمة المانع من الذهاب لكن يذهب الطالب مع المطلوب فيد
سعه انما واركبها لغير فاذا انتهى الى باب الدار وادخله فليست له الدخول لست اذنه الدخول فان اذن له في
الدخول يدخل معه ولكن حيث ليسكن وان لم ياتى بحسين باب واديه ومقعة من الدخول هم وفي القصاص من شئ اى
يجوز في القصاص ان ينام لانه خالص حق العبد من غير محرم الجبر في اخذ الكفيل كما في سائر حقوقه وقال الاثر ان شئ فيه
نظر لان القصاص مما اتى فيه الحق من الله تعالى من حيث اخلا العالم عن الفساد وحق العبد من حيث يشق الصدق
ولكن حق العبد فيه غالب لصحة الاعتياض والعفوهم بخلاف الحدود النكالية لله تعالى من اراد بها حد الزنا وشرب
الخمر يعني لا يجوز الكفالة فيها بالاتفاق هم والابى حنيفة قوله عليه السلام من شئ اى قول ابى حنيفة الله عليه وسلم لا
كفالة في حد من قال الاكلى قيل هذا من كلامه شرع لامن كلام ابى حنيفة الله عليه وسلم ذكره الاختصاص في ادب الكفاية
عن شرح وقال المصدر الشهيد في ادب القاضي روى هذا الحديث مرفوعا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر ان قاله
الاثر ان شئ فيه ثم قال في اخوه ولما في رفعه نظر قلت هذا اخرجه البيهقي في سننه عن بريدة عن ابى عمر الكلاعي عن
عمر وابن شبيب عن ابى عمر بن جده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا كفالة في حد وقال لعزير بن عمر بن اسب
عمر الكلاعي وهو من مشايخ بريدة كمالين ورواياته مشكوك استمرى ورواه بن عدى في الكامل عن عمر الكلاعي فاعلم
به وقال انه مجهول لا اعلم انه روى عنه غير بريدة كما يروى عن سائر المجولين واحاديثه مشكوك غير محفوظه هم من
غير فضل من شئ يعني لم يفرق بين حد فيه حق العبد وبين حد هو خالص حق الله تعالى فلا يجوز الكفالة في جميع الحدود
هم ولان مبنى الكل على الدرر من اى على الدفع هم فلا يجب فيه الاستيثاق من شئ يعني بالكفيل فاذا لم يكفل عنده
ما هو الصنع به قال في جامع البراء في ملازمة الى وقت قيام القاضي عن الحبس فان احضر البينة فبدا ولا يخط
سبيله هذا اذ لم يكن شاهدا عند لا اوشا بدين عيسى رستورين فان اقام محبس لا للتفصيل بل للتمتة
هم بخلاف سائر الحقوق من حيث يجب فيه الاستيثاق بالكفيل هم لانهم اتهموا بالبهاات فليس يحيا الاستيثاق

وقال لا يجوز في هذا القذف
لان فيه حق العبد
وفي القصاص من شئ اى
خالص حق العبد
في حد من شئ اى
الخصاصة لله تعالى
ولا في حقيقته قوله
عليه السلام الكفالة
في حد من غير فصل
ولا ينبغي الكل على
الدرر فان جرح فيها
الاستيثاق فخطأ
سائر الحقوق
لانها لا تندرج
بالشبهة فيلحق
بها الاستيثاق

بالعقد الكفالة والرهين وموجب الكفالة كونه مشروعا بما يعقرون كمن استغنى عنه
 من الرهن والضمير في عليه يرجع الى المحرك وفيه يبرج الى الرهن والكفالة هم قال من اى عمر في اى ايام الصغير
 هم ومن اخذ من رجل كفلا بنفسه ثم ذهب واخذ منه كفلا اخر فمما كفلان من اى ذهب الطالب واخذ من المطلوب
 وهو المديون كفلا اخرهم فيه من اى الاول والثاني كفلان هم لان موجب من اى موجب عقد الكفالة هم التزام الطالب
 وهي متدولة من لا ترمى انما لو كفل جميعا بنفسه معا جاز فله اذا كفل على التعاقب ثم اسلم احد ما نفس الاصيل الى الطالب
 برى هو دون والاخر وليس بذلك الذين فانه لو قضى احد الكفيلين لذين واخذ الدين غير ان وفي الفارقين والكفالة المتأخرة في العقد
 الواحد اسلم الاصيل كسليمه في الثاني فانه كفلا الطالب كواحد ثلث الالف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد
 بالالف كذا ذكره شمس المائمه والمخرجاني والتمرتاشي ومذهب الشافعي لا ياتي في هذا لان الكفالة بالنفس غير ولا يصح
 كذا قاله الاثر ازاى وفي قول ابن ابي ليلى برى الكفيل الاول هم والمقصود من من عقد الكفالة هم التوثيق والتأني
 من اى وبالكفالة الثانية هم برى او التوثيق فلا يتنايان من اى الكفالتان فان قيل لما اخذ الطالب والمطالب
 واخذ منه كفلا فقد صار مستوفيا لنفسه حين صارت في يده فلم لا يبرأ الكفيل الاول بمنزلة الكفيل بالدين اذا اخذ الطالب
 من المطلوب الدين برى الكفيل قبل له لان الطالب اذا اخذ الدين لم يبق له حق وحسنه باق وتسلم النفس اليه
 محتاج اليه في كل وقت حتى يستخرج حقه انتهى قلت نفس السؤال وليل ابن ابي ليلى على قوله برى الكفيل الاول والى جواب
 جواب عنه فافهمهم واما الكفالة بالمال من لاقسم الصف الكفالة على قسمين كفالة بالنفس وكفالة بالمال وبين الاول
 فشرح في بيان الثاني بقوله هم فجازة من وهو جواب انا وهذا لا خلاف فيه اذا كان المال معلوما واما اذا كان المال مجهولا
 فلهذا جازم عندنا وهو معنى قوله هم معلوما كان المكفول به او مجهولا لا ش وقال الشافعي لا يجوز اذا كان مجهولا وصورة
 المعلوم مثل قوله كفلت عنه بالف وصورة المجهول مثل قوله كفلت عنه بالمال والى ان يبين المصنف رحمه الله
 فيه شرط عندنا انما اشارة اليه بقوله هم اذا كان دينه صحيحا من اى او قال كفلت عنه بالمال عليه وهذا هو صورة المجهول
 كفلت عنه بالف من هذا النوع المعلوم هم او بالمال عليه من اى او قال كفلت عنه بالمال عليه وهذا هو صورة المجهول
 هم او بما يدركك في هذا البيع من اى او يقول كفلت عنه بما يدركك من العوارض في هذا البيع هم لان معنى الكفالة
 على التوسيع من انما يترج ابدأ فلا يمنع صحتهما الجمالة المستدركة اليسيرة هم فغيب في اى في الكفالة هم اى بالمال
 به وبقوله قال مالك واحمد والشافعي في القديم وقال في الجديد لا يصح ضمان المجهول وهو قول الليث والثوري وابن
 ابي ليلى وابن المنذر قالوا لانه التزام قال فلم يصح مجهولا كالثمن في البيع ولما قوله لاني ولمن جازم جعل لغيره واما
 زعيم لان حمل البعير يختلف باختلاف البعير وعموم قوله عليه السلام الزعيم غارم هم وعلى الكفالة بالدرج جراح
 من اجماع مبتدأ وخبر هو قوله مقتدا على الكفالة بالدرج واداء زيادة الايفاض على صحة الكفالة بجماله المكفول
 به في البيع بالاجماع وفي الاقطع ونفس الشافعي على حوازم ان الدرر وهو عبارة عن ضمان الاستحقاق وهو قول
 وهو ان يقول لا يشرى انا من الثمن ان استحق البيع احدى الدرر تحرك الدرر وسكينا التبعة يقال بالتحرك
 من درك فعلى خلاصه فان قيل هذا ضمان مال مجهول فمال البيع كما لو تمحل فتمت لك بعض مالك على فلان فقيل له
 يصح عندنا والسجادة فيه الى الضامن برى اى مقدار شيكهم وكفى به من اى بالاجماع هم جهة من والاجماع من اى

قال ومن اخذ
 من رجل كفلا
 بنفسه ثم ذهب
 فاحل منه كفلا
 اخر فمما كفلان
 لا يصح من جهة التزام
 المظالمه وهي متدولة
 والمقصود التوثيق
 وبالثانية برى او التوثيق
 فلا يتنايان من اى
 الكفالة بالمال بخلافه
 معلوما كان المكفول به
 او مجهولا اذا كان دينه
 صحيحا مثل ان يقول
 كفلت عنه بالمال
 او عاذاك عليه لوما
 في كل على هذا البيع
 لان معنى الكفالة
 على التوسيع فيقول
 في هذا البيع وعلى الكفالة
 فيه بالدرج اجماع وكفى

اجمولى وقدمه بانه والاصل فيه ان شرأى من قبلها كذا عما لم ينعى الله تعالى على انكاره هم والاجماع منعقد على صحة
 البرك من اى الاجماع المنعقد على صحة ضمان البرك وقد مر الكلام فيه عن قريب هم ثم الاصل من في هذا الباب هم
 ان يلحق تعليقيتها من اى تعليق عقد الكفالة هم بشرط ملاكهم ما من مقتضى العقد هم مثل ان يكون شرطه لوجوب الحق مثل
 ان يقول اذا استحق البيع من فانا ضامن لك بكم او لا مكان الاستيفاء مثل قوله اذا قدم زيد وهو مكفول عنه
 لتعذر الاستيفاء مثل قوله اذا غاب من البلدة من اى اذا غاب المكفول عنه عن البلدة فانا ضامن لك بما عليه
 وما ذكر من الشروط من اى فى اصل السند مثل ما باليت وما ذاب وما عصب هم فى معنى ما ذكرناه من اى معنى الاصل
 الذى ذكرناه وهو ان كل شرط ملاكهم لتعذر الكفالة يلحق تعليقيتها بجم فاما لا يلحق تعليقيتها بجم فليس غير ملاكهم
 لقوله ان هبت الريح من فانا كفيل لك بما عليهم اوجاء المطر من اى ان حار المطر فانا كفيل هم وكذا من اى وكذا
 الاصح هم اذا جعل واحدا منها اجلا من اى اذا جعل مبوب الريح او محمى المطر اجلا لكفالة مطلق الاجل هم الا انه يلحق
 الكفالة ويوجب المال حالا لان الكفالة لما صح تعليقيتها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة من وقال لكفى قوله الا ان
 تصح الكفالة الى اخره اعلم ان فى هذا اللفظ نوع اشتباه لانه ان اراد بقوله لما صح تعليقيتها بالشروط لا تبطل بالشروط
 الفاسدة ابتدا تعليق الكفالة بالشروط فان هناك لا يصير كفيلة اصلا فذكره فى المبسوط وان اراد بهذا اللفظ ما جعل
 الكفالة الى هذه الشروط الفاسدة فهذا اجل وان اجل غير التعليق ذكره فى فتاوى قاضيهان فكيف يلحق تعليقه بقوله
 لما صح تعليقيتها بالشروط لا تبطل بالشروط الفاسدة الا ان اراد بال تعليق الاجل يجامع ان فى كل منها عدم ثبوت الحكم
 فى الحال فيلحقهم ولقد المنعقد فى الاستعمال لفظ المبسوط فانه ذكرنا ذكرنا اذ ذكر التعليق و اراد بالتبجيل وقال الاكسنا
 وفى كلامه نظير من اوجه الاول ان قوله لا يصح التعليق يقتضى اى جواز التعليق لافى جواز الكفالة مع ان الكفالة
 لا يجوز انشاها فى ان قوله وكذا اذا جعل مطلقا فانه قوله فاما لا يصح فيكون قد مره وكذا لا يصح اذا جعل ولا تبطل
 ما ان يكون فاعل يصح هو التعليق او الكفالة اذ لم يذكر المنصف ثانيا والاول لا يجوز اذ لا معنى لقوله وكذا لا يصح
 التعليق اذا جعل كل واحد اجلا والثانى كذا لك لقوله لبعده الا انه يصح الكفالة لثلاث ان الدليل على ان الاول
 ان الاول بطلان الاجل مع صحة الكفالة والدليل صحة تعليقيتها بالشروط وعدم بطلانها بالشروط الفاسدة ومع ذلك
 فليس يستقيم لانها تبطل بالشروط المحض وهو اول المسئلة ويمكن ان يجاب عن الاول بان حاصل الكلام لافى جواز الكفالة
 المتعلقة بها والجمهور يفتى بانها تجوز لا يقال لافى الكفالة الموجبة كفى المتعلقة ولا تنق الكفالة باستفاء الاجل لان الاجل
 المعلق نوع اذا التعليق يخرج العلة عن العلية كما عرف فى موضعه والاجل عارض بعد العقد فلا يلزم من استفاءه استيفاء
 وعن الثانى بان فاعل يصح المقدرو هو الاجل ولقد مره وكما لا يصح الاجل اذا جعل كل واحد اجلا وعن الثالث
 بان المراد بال تعليق بالشروط الاجل مجازا بقرينة قوله ويجب المال حالا ولقد مره لان الكفالة لما صح تعليقيتها بجم
 متعارف فالم تبطل بالاجل الفاسدة كالطلاق والطلاق وكجوز المجاز وعدم الثبوت فى الحال فى كل واحد منها
 هم كالطلاق والطلاق من اى كما ان الشرط المجهول فى الطلاق والطلاق يبطل ويصح الطلاق والطلاق بان
 قال قال اعققت عبدي او قال طلقت امرأتى الى قدوم الحاج او الحصاد او القطف هم فان قال تكفلت عنه
 بما لك عليه من اى فان قال شخص لا تترك تكفلت عنه بما لك عليه من المال هم ثبوت البينة بالعبية عنه المكفيل

والاجماع منعقد
 على صحة ضمان البرك
 ثم الاصل ان يصح
 تعليقها بشرط ملاكهم
 لها مثل ان يكون
 شرطه لوجوب الحق
 عن الحق كقوله اذا
 استحق البيع
 او لا مكان الاستيفاء
 مثل قوله اذا
 قدم زيد وهو مكفول
 او لغيره الاستيفاء
 مثل قوله اذا غاب
 عن البلدة وما ذكر
 من الشروط فى معنى
 ما ذكرناه فاما
 لا يصح التعليق
 بجم بشرط كقوله ان
 هبت الريح اوجاء
 المطر وكذا اذا جعل
 واحد منهما
 اجلا الا ان
 يصح الكفالة
 اطلاقا لان الكفالة
 لما صح تعليقيتها بالشروط
 لا تبطل بالشروط الفاسدة
 كالطلاق والطلاق
 فان قال تكفلت
 بما لك عليه فقلت
 البينة بالعبية
 فنهه الكفيل

لان الثابت بالبيعة
والثابت معاينة
فتحقق ما عليه
قيمه العيان به
وان لم تقع البيعة فانما
قولي الكفيل بيمينه
في معنى ما يقتضيه
لان منكر الزيادة فان
اعترف المكفول بانه
بالكثرة لم يصدق بكفله
لان اقراره على التزويج
ولاية له عليه وصحة
في حق نفسه لو كانت
عليها قال في حق
الكفالة ما لم يكتفول
بغير امر ولا طلاق ما لا
ولاء التام المطالبة
وهو ان يرضى في نفسه
وفيه نفع الطالب
ولا يرضى على الطالب
بغير الرجوع اذ هو
عنه امر وقد يرضى
ون كفل باو رجوع
بما ادى عليه لانه
قضى دينه بامره وان
كفل بغيره لم يرجع
بما فيه دينه لانه متبوع
باذا فهو له الرجوع
بما ادى معناه اذا
اوى ما عهده اما
اذا اوى خلافه
رجع جافض لانه

ش اى ضمن الالف الكفيل هم لان الثابت بالبيعة كالثابت معاينة فتحقق ما عليه ش اى ما على الكفيل هم فصح انما
ش فصار كانه ضمن بالالف الذي عليه فله من ذلك هم وان لم يتم البيعة فالقول قول الكفيل مع يمينه في مقدار ما يعرف به
لان مال مجهول لزمه بقوله فالقول قوله كما لو اقر بشئ مجهول هم لانه منكر للزيادة ش فالقول قول المنكر مع يمينه كما ذكر
عليه بالمال هم فان اعترف المكفول بحية بالكر من ذلك ش اى ما يعرف به الكفيل هم لم يصدق على كفيله لانه اقر على الغير
ولا ولاية له عليه ويصدق في حق نفسه لو لايته عليه ش اى على نفسه وما حصل ان اقراره المكفول عنه لقين شئ واحد
على نفسه والاخر على الكفيل فصدق في اقراره على نفسه لان له ولاية على نفسه ولا يصدق على الكفيل لعدم ولايته عليه في
اشمل ما ذاب لك على ثلثان فهو على او ثبت او ما قضى عليه فامر المطلوب يلزم الكفيل الا قوله ما قضى عليه لم يلزمه الا ان
القاضي ولو اني المطلوب اليمن فالزعم القاضي لم يلزمه الكفيل لان القول ليس باقرار بل قول قال الكفيل قوله ولا ولاية
له عليه فان قيل يشكل هذا ما يكتفى باقراره على ثلثان ثم لم يذكر ذلك قال الطالب هو الثان وقال المطلوب الف وقال
الكفيل لاشئ لك عليه فغيره هناك على الكفيل الف التي اقر بها الطالب مع انه ولاية له على الكفيل وكذا في المبسوط قلنا
ايجاب المال على الكفيل كالف لانه لا يقول المطلوب لانه لما قضا الكفالة بالذوب مع عليه ان الذوب قد حصل عليه باقراره
وقد صار له ما ذاب لك كالف له وهذا استحسان وفي القياس لا يجب على الكفيل شئ كما في مسئلتنا لانكاره الوجوب على المطلوب
كذا في المبسوط هم قال ش اى التدوير هم وتجزا الكفالة بامر المكفول عنه وبغير امره لا طلاق ما رويناش وهو قوله
عليه السلام الرقيم غارهم هم ولانه التزم المطالبة وهو تصرف في حق نفسه وفيه نفع الطالب ولا ضرر فيه على المطلوب
بغير الرجوع اذ هو ش اى الرجوع هم عند امره ش اى امر المطلوب هم وقد رضى به ش اى رضى المكفول عنه
بالرجوع عليه بايجاب الاشكال يقال لم يلزمه ان في الكفالة لغير المكفول عنه ولا ضرر عليه ورجوع الكفيل عليه بما اوى
ضرر فقال لا نسلم انه ضرر مع وجوب الرضى بالرجوع هم فان كفل عنه بامرهم مع بما اوى عليه ش اى رجع بما اوى المكفول
له على المكفول عنه بالاجماع وفي النهاية ليس على الطلاق بل مقيد بما اذا كان الامر وهو المطلوب من يجوز اقراره
على نفسه بالدينين ويملك المتبرع حتى لو كان المطلوب بسيما سحر او امر رجلا بان يفلح عنه فالكفالة صحيحة ولكن لو
اوى الكفيل ما امر به لا يرجع على العبيد وكذا الحكم في العبد المحجور ذكره في التحفة وفي احكام الفتاوى لا تسقط
لو كان العبيد ناذرنا له امره ويرجع الكفيل بما اوى عليه بغير امره بالاذن وفي شرح الاقطع وهذا الذي ذكره
المصنف انما يصلح اذا قال ضمن عني فلان كذا فان قال له ضمن الالف التي ثلثان على لم يرجع عليه الا اذا
لان قوله ضمن تحتل ان يكون على وجه التبرع وان يكون غيره فلهما جواز ايجاب الثمنان الا انما تحتل به فاذا قال
ضمن عني دل على الثمنان فلهما ولا يلزم غيره بالشك ولكن هذا الذي ذكره يذهب الى حقيقة ومجوز خلافا
في ان يرضى هم لانه قضى دينه بامرهم ش اى لان المامور قضى دين الامر بامرهم فيخرج عليه هم وان كفل عنه بغير
امرهم لم يرجع بما اوى دينه لانه متبوع باو كبر ش وبما قال الشافعي واخذ في رواية وقال بالكل واحد في رواية
يرجع كما لو كفل بامرهم وقوله بيج بما اوى معناه ش اى قول التدوير يرجع بما اوى معناه هم اذا
ما ضمنه اما اذا اوى خلافه يرجع باضمن ش لا بما اوى حتى لو كفل بالحياء وادى الزلوف وسجور لطلب
ان يرجع على المطلوب بالحياء ولو كفل بالزلوف وادى الحياء يرجع بالزلوف هم لانه ش اى لان امر

هو ملك الدين بالاداء فنزل منزلة الطالب كما اذا ملكه بالدية سق يعني ملكه الكفيل المكفول به بان يبيد المكفول له الكفيل يرجع
 الكفيل على المكفول عنه المكفول فان قيل يبيد الدين من غير من عليه الدين انما لا يجوز اذا لم ياذن بقبضه واما اذا اذنه بقبضه
 يجوز استحسانا وجها لما ادى الدين فقد سلبه الطالب على قبضه من المطلوب فبيد الدين او يحل ذلك نقل الدين اليه فبقيت له
 فقبضه يبيد من عليه الدين هو او بالارث سق بان مات المكفول له فورثه الكفيل يرجع على المكفول عنه المكفول به بان لو ملك
 ذلك بالاداء هم ذلك اذا ملكه المحتال عليه سق يعني اذا احال المديون غريمه على رجل ليس للمديون على رجل دين فقبض
 احواله فادى يرجع المحتال عليه على الجاهل باضمن لا بما ادى لان ملك الدين بالاداء سق الكفيل هم بما ذكرنا في الجواهر
 اسي في حواله كفاية المقتضى هم بخلاف المأمور بقضاء الدين حيث يرجع بما ادى لانه لم يجب عليه شيء يملك الدين بالاداء
 سق هذا جواب كفى تقديره الكفيل لا يرجع الا اذا ادى بامر المكفول عنه وعينه لا فرق بينه وبين المأمور بقضاء الدين
 والمأمور يرجع بما ادى فكذلك الكفيل وتوجيهه ان يقال المأمور بقضاء الدين لم يجب له على الامر شيء حيث لم يلزمه
 بالكفالة فلا يملك الدين بالاداء حتى ينزل منزلة الطالب فيرجع بماضن وانما الرجوع بحكم الامر بالاداء فلهذا من اعتد به
 فلو ادى الزكوي عن الجاهل ويكوز له ذلك يرجع بهادون انجاء لان اد المأمور به لم يوجد وان عكس فكذلك لان
 الامر لم يوجد في حق الزكوي فكل من تبرع عايجا فنقله يرجع بما ادى باطلا فبطلت الرجوعهم وبخلاف اذا اصاب الكفيل الطالب
 عن الالف بمسألة سق حيث يرجع بما ادى وهو مسألة لا بماضن وهو الالف هم لانه اسقاط سق عن بعض الدين ليس
 بماذله اذ لو جعل سباده لكان ردوا اذ كان اسقاط للبعض هم فصار كما اذا ابر الكفيل سق للرجوع الكفيل بمسألة لا بماضن
 لا يرجع الكفيل على المكفول عنه لا بما ادى وهو مسألة لا بماضن وكذا اذا ابر الكفيل عن مجموع الدين لا يرجع على المكفول
 عنه فكذلك اذا اصاب الكفيل اياه على بعض الدين لانه جميعه بالباقي سلقا باعتبار البعض بالكل هم قال سق اسي القدر وري
 هم وليس الكفيل ان يطالب المكفول عنه بالمال قبل ان يودي عنه لانه لا يملكه سق اسي لان الكفيل لا يملك الدين هم قبل
 الاداء سق لان الكفيل كالمقرض يعني والمقرض لا يرجع على المقرض ما لم يقرض هم بخلاف الوكيل بالشر حيث يرجع
 قبل الاداء لانه انفق مئذنا سق اسي بين الوكيل والموكل هم مباداة حكمية سق الا ترى ان الملك ينتقل الى الموكل
 من جهة الوكيل ولهذا يتحققان اذا اختلفا في الثمن والوكيل بالشر اجس المبيع بالثمن فثبتت المباداة الحكمية كان
 الوكيل مع الموكل كالبايع مع المشتري فبالباع اجس المبيع لا شيفاً الثمن فكذلك الوكيل هم قال سق اسي القدر وري
 هم فان لو زعم سق اسي الكفيل هم بالمال كان لان يلازم المكفول عنه حتى يخلصه سق اسي حتى يخلص المكفول عنه الكفيل
 لان الاصيل هو الذي اوقعته في هذه المورطة فعليه خلاصه عنها هم فكذلك اذا اجس كان لشر اسي الكفيل هم ان يخلص اسي
 ان يجس المكفول عنه هم لانه تحفة سق اسي حتى الكفيل هم بالتحفة من جهة سق اسي من جهة المكفول عنه هم فبما يشبه
 سق اسي فيقابل الكفيل المكفول عنه بمثل ما قابله ويقتولنا قال الشافعي في وجبه وما لك واحدا اذا كانت الكفالة بامره
 قال الشافعي في الاصح لا يجيبه هم واذا ابرء الطالب المكفول عنه او استوفى منه سق يعني اخذ الذي كان عليه هم سق
 الكفيل لان براءة الاصيل لتوجب براءة الكفيل من بخلاف بين الفقهاء بخلاف ما اذا كفل بشرط الاصيل فبرأه لما
 توجب براءة الكفيل لانه في معنى الجواهر والاعتبار للمعاني لا للعيارة هم لان الدين عليه سق اسي على المكفول عنه هم
 في الصبح سق اسي في القول الصحيح وهو احتراز عن قول بعض الشافعيين حيث قالوا الكفالة تضم الذمة الى الذمة في الدين جوب

ما بين الدين كالاداء
 فنزل منزلة الطالب
 كما اذا ملكه بالدية
 او بالارث وكذا اذا ملكه
 المحتال عليه بما ذكرنا
 في السؤل له بخلاف
 المأمور بقضاء الدين
 حيث يرجع بما ادى
 لانه لم يجب عليه
 شيء حتى يملك الدين
 بالاداء بخلاف ما اذا
 اصاب الكفيل الطالب
 عن الالف على مسألة
 لانه اسقاط قضاء
 كما اذا ابرء الكفيل قال
 وليس الكفيل ان يطالب
 المكفول عنه بالمال
 قبل ان يودي عنه
 لانه لا يملكه قبل الاداء
 بخلاف الوكيل بالشر
 حيث يرجع قبل الاداء
 لانه انفق مئذنا
 سواء للتحكمية
 قال فان لم يملك
 كان لا يبرأ من الكفالة
 حتى يخلصه وكذا اذا
 اجس كان لشر اسي
 لانه تحفة من
 جهة فبما يشبه
 واذا ابرء الطالب المكفول
 او استوفى منه سق
 لان براءة الاصيل
 توجب براءة الكفيل
 براءة الكفيل لان الدين
 عليه في الصحيح

من اى تعلق البراءة من الكفالة بالشروط من معنى التليك من ولذا يرجح الكفيل بما دى عن المكفول عنه اذا كان باهر
 والتمليك كات لا يجوز تعلقها بالشروط لانها الى معنى التليك كاتى سائر الالات لا يجوز فيها التعلق بالشروط ويرى ان
 اى ان تعلق البراءة من الكفالة بالشروط لان عليه من اى على الكفيل المطالبة ودون الدين في الصحيح من اى في القول
 الصحيح من التليك فاذا كان كذلك لم يكن من اى ابر الكفيل هم اسقاط محض من والاسقاط المحض كى التليق هم كى التليق
 من اى اسقاط محض تعلقه بالشروط ولذا من اى ولابل كونه اسقاطا محض لا يرتد الا برأى الكفيل بالرد من
 ابر الاصيل من فانه يرتد بالرد هم وكل من لا يمكن استيفاءه من الكفيل لا يصح الكفالة به كالمحورود والقصاص من سرق
 هذا لفظ القدرى رحمه الله في مختصره قوله لا يمكن اى لا يصح لان امكان القرب او جرح الرقبة ليس بنسبت لا محالة لكنه
 لا يصح شرعا عارضا عنه لعدم الامكان مبالغة في لى الصحيح وقال المصنف رحمه الله هم معناه نفس المحرم لى نفس المحرم لا يجوز
 هم لا ينسب من عارضا عنه فان الكفالة بنفس من عارضا عنه لا تليق لقوله معناه بنفس المحرم لانه من اى لان الكفالة
 هم بتقدير ابراجابه عليه من اى على الذى كفل هم وهذا من اى عدم الايجاب عليه المتعذر هم لان العقوبة لا يجزى فيها التليق
 من لعدم حصول المقصود لان المقصود الزجر وهو لا يتحقق بالنسب هم واذا كف عن التليق بالتمن جاز من هذا لفظ القدرى
 انما جاز الكفالة بالتمن هم لانه دين كسائر الدين من لانه دين جميع يمكن استيفاءه من الكفل فصحت الكفالة به كاتى سائر الدين
 وكما قرئ هم وان كف عن البائع بالبيع لم تليق من وهذا لفظ القدرى جرحه لى بعض النسخ لم يجز هم لانه من اى
 لان البيع هم عين مضمون بغيره وهو التمن من ولا يمكن اداؤه من الكفل اذ ملك فانه لو ملك العين سقط التمن هم وكذا
 بالاعيان المضمونة من الاعيان على نوعين ائمة ومضمونة والكفالة بالائمة لا تصح كالودائع والودائع ومال المضاربة
 والشركة والعين المستجرة غير ان العارية والعين المستجرة واجبة الرد ان كان لها محل ومثورة بخلاف الودائع ومال
 المضاربة والشركة فانما ليست بواجبة الرد بل الواجب التحلية فلو كفل بتسليمه العارية والمضاربة صح انما الاعيان المضمونة
 فعلى نوعين الاول ما كان مضمونا بنفسه على معنى انه يجب رد عينها الكائنات باقية وقصبتها ان ملكت التمسح الكفالة به كالعين
 المضمونة والمقبوض على سوم الشراء او البيع بيا فاسد الثاني غير مضمون بنفسه بل هو مضمون بغيره كالبائع في يد البائع والمؤمن
 في يد المؤمن لان البيع مضمون بالتمن والرهن مضمون بالدين لا تصح الكفالة به واذا كف بسلام المبيع صح وقال شيخنا
 كون الشئ مضمونا بنفسه ان لا يردول عنه الزمان اصلا كما لمقبوض على سوم الشراء والمقبوض فانه يجب رد عينه او قيمته والاعيان
 المضمونة بغيره ما ليست كذلك اذ البيع لو ملك بملك على حكم ملك لا كالتمسح البيع والانسان لا يضمن بال نفسه هم والكائنات
 تصح عندنا من كونه ان واحدة بما قبلهم خلقا للشافعى من فان عنده فى وجب لا تصح الكفالة بالاعيان غير ثابتة في الدية
 هم لكن بالاعيان المضمونة بنفسها من اى محل النحر عن قوله والكفالة بالاعيان المضمونة انما تصح اذ كانت مضمونة
 بنفسها لا مطلقا مثل ذلك لقوله هم كالبائع بيا فاسدا والمقبوض على سوم الشراء والمقبوض لا بما كان من اى لى
 الكفالة بما كان هم مضمونا بغيره كالبائع من فانه مضمون بالتمن هم والمؤمن من فانه مضمون بالدين هم ولا بما كان من اى
 ولا تصح الكفالة ايضا بالشئ يكون هم فانه كالدابة والمستجرة والمستأجرة ومال المضاربة والشركة من وقد ذكرنا جميع النسخ
 هم ولو كف بسلام المبيع قبل القبض او تسليم الرهن بعد القبض من اى قبض الدين هم الى الراهن او تسليم المستاجر من اى
 هم الى المستاجر من كسبهم جاز لانه اقرم فعلا واجبا من اى لان الكفيل اقرم فعلا واجبا على الاصيل وهو تسليم المبيع

من معنى التملك كاتى
 سائر الالات ويرى
 بكونه عليه انصافا
 دون الدين في الصحيح
 فكله اسقاطا محضا
 كالطلاق ولهن كاتى
 الا برأى الكفيل بالرد
 بخلاف ابر الكفيل
 وكل حق الجاني المستفاد
 من الكفيل لا يبرأ الكفالة
 كاتى من القصاص معناه
 بنفس المحرم نفسه
 من عليه المحرم كانه
 يتعد ابراجابه عليه
 وهذا لان العقوبة لا يجزى
 فيها التليق واذا كف
 عن التليق بالتمن
 جاز لانه دين كسائر الدين
 وان كف عن البائع
 بالبيع لم تليق من
 لان البيع هم عين
 مضمون بغيره وهو التمن
 بالاعيان المضمونة
 من الاعيان على نوعين
 ائمة ومضمونة والكفالة
 بالائمة لا تصح كالودائع
 والشركة والعين
 المستجرة غير ان العارية
 والعين المستجرة واجبة
 الرد ان كان لها محل
 ومثورة بخلاف الودائع
 والمضاربة والشركة
 فانما ليست بواجبة
 الرد بل الواجب التحلية
 فلو كفل بتسليمه العارية
 والمضاربة صح انما
 الاعيان المضمونة
 فعلى نوعين الاول ما
 كان مضمونا بنفسه على
 معنى انه يجب رد عينها
 الكائنات باقية وقصبتها
 ان ملكت التمسح الكفالة
 به كالعين المضمونة
 والمقبوض على سوم
 الشراء او البيع بيا فاسد
 الثاني غير مضمون
 بنفسه بل هو مضمون
 بغيره كالبائع في يد
 البائع والمؤمن في يد
 المؤمن لان البيع
 مضمون بالتمن والرهن
 مضمون بالدين لا تصح
 الكفالة به واذا كف
 بسلام المبيع صح وقال
 شيخنا كون الشئ
 مضمونا بنفسه ان لا
 يردول عنه الزمان اصلا
 كما لمقبوض على سوم
 الشراء والمقبوض فانه
 يجب رد عينه او قيمته
 والاعيان المضمونة
 بغيره ما ليست كذلك
 اذ البيع لو ملك بملك
 على حكم ملك لا كالتمسح
 البيع والانسان لا يضمن
 بال نفسه هم والكائنات
 تصح عندنا من كونه
 ان واحدة بما قبلهم
 خلقا للشافعى من فان
 عنده فى وجب لا تصح
 الكفالة بالاعيان غير
 ثابتة في الدية هم
 لكن بالاعيان
 المضمونة بنفسها من
 اى محل النحر عن قوله
 والكفالة بالاعيان
 المضمونة انما تصح
 اذ كانت مضمونة
 بنفسها لا مطلقا
 مثل ذلك لقوله هم
 كالبائع بيا فاسدا
 والمقبوض على سوم
 الشراء والمقبوض لا
 بما كان من اى لى
 الكفالة بما كان هم
 مضمونا بغيره كالبائع
 من فانه مضمون
 بالتمن هم والمؤمن
 من فانه مضمون
 بالدين هم ولا بما
 كان من اى ولا تصح
 الكفالة ايضا
 بالشئ يكون هم
 فانه كالدابة
 والمستجرة
 والمستأجرة
 ومال
 المضاربة
 والشركة
 من وقد
 ذكرنا
 جميع
 النسخ
 هم
 ولو
 كف
 بسلام
 المبيع
 قبل
 القبض
 او
 تسليم
 الرهن
 بعد
 القبض
 من
 اى
 قبض
 الدين
 هم
 الى
 الراهن
 او
 تسليم
 المستاجر
 من
 اى
 الى
 المستاجر
 من
 كسبهم
 جاز
 لانه
 اقرم
 فعلا
 واجبا
 من
 اى
 لان
 الكفيل
 اقرم
 فعلا
 واجبا
 على
 الاصيل
 وهو
 تسليم
 المبيع

المربون والمستاجر فلو ملك البائع او الرهن او المستاجر طبقت الكفالة ولم يكن على الكفيل شيء لانه ما من ائتمن الا في الربح
او الفدية في غيره وعند ابى يوسف رحمه الله ومحمد بن العباس في رد الاجرة المستحقة فيقع الكفالة بما عجز عن اخلافه لا في حقيقته
رحمة الله وفي الذخيرة الكفالة بيمين المودع من الاخذ صحيجه وكذا الكفالة بتسليم العارية صحيجه لكن بعينها لا يجوز وقال
شمس الامنة الكفالة بتسليم العارية باطلا وهذا ليس بصواب فقد نص محمد بن ابي اسحاق في الجامع ان الكفالة بتسليم العارية صحيجه وكذا في
المبسوط والاصحاح وقال الاكمل في قوله وهذا ليس بصواب نظر فان شمس الامنة ليس ممن لم يطلع على الجامع بل اعلم
ان اطلع على رواية اخرى اقوى من ذلك فاجازها وفيه تامل وعند محمد بن حنبل العارية لانه ممنون عنه كالمعتوب
هم ومن استاجر دابة للجمل عليها فان كانت من اى الدابة هم بعينها لا يصح الكفالة بالجمل لانه عاجز عنه من اى لان
الكفيل عاجز عن تسليم الدابة المعنية لا بخلاف الغنم والسمك يحمل عليهما وان كانت لغيره جازت الكفالة لانه
ممكنه الحمل على دابة نفسه والحمل هو المستحق من اى الدابة لم تكن الدابة بعينها هم وكذا من احكم فيهم من استاجر عنده
من اى بعينها لم يذم فاعمل لرجل نجدة فهو باطل لما يناسب اشارة الى قوله لانه عاجزهم قال ولا تصح الكفالة بغير
سوا كانت بالنفس او بالمال هم الا بقبول المكفول له في المجلس العقد من اى في مجلس عقد الكفالة هم وهذا من اى
اشترط قبول المكفول لهم عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله من وبقاى الشافعي رحمه الله في وجبههم وقال ابو يوسف
رحمه الله يجوز من وبقاى مالك واحمد والشافعي رحمه الله في وجبههم اذ ابلغه فاجاز من اى اذ ابلغ المكفول
له بالكيل فاجازهم ولم يشترط في بعض النسخ من اى نسخ كقوله المبسوط هم الا جاز من اى قول ابى يوسف
رحمه الله وقال الاكمل في اى نسخ كقوله المبسوط وفيه بؤة لان نسخ كقوله المبسوط لم تقدر وانما هي لتوبة جرة
فالوجود في بعضها دون بعض يدل على ترك في بعض اذ زيادة في خبر قلت البؤة فيما قاله لا فيما قيل ومنه الكفاية
واختلفوا في قول ابى يوسف رحمه الله فيقبل يجوز عنده بوصف التوقف حتى يورضي به الطالب فيقبل وقيل يجوز ولو
النفاء وقصر رضا الطالب ليس بشرط وهو الاصح عنده وفي شرح الجمع وافق بعض المشايخ بقول ابى يوسف رحمه الله
وفقا بالناس وقال المتأخر اى رحمه الله والحاصل ان الكفالة بالنفس او بالمال اذا كانت بحقه المكفول والمكفول له
عنه صحته بالاجماع فان كان الطالب فاعلم في جازة عند ابى يوسف رحمه الله وقال لا يجوز الا ان يقبل عنه تمايل
فيستوقف على اجازته كذا في المختلف من والاختلاف من بين ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله ومن ابى يوسف رحمه الله
هم في الكفالة بالنفس والمال جميعا من اى لابي يوسف رحمه الله من اى ان عقد الكفالة هم لقصر
الترام من الغنم فيستدبر من اى فيستقل بهم المذموم من كالاقرار والنداء يصح مع الجمالة هم وهذا من
اى هذا التحليل وهو انه لقصر الترام هم اوجه هذه الرواية عنه من اى عن ابى يوسف رحمه الله ووجه التوقف
من اى ان وجه الرواية التي جازت الكفالة عند غيبة المكفول له هو توقفه على الاجازة هم ما ذكرناه من
في كتاب النكاح هم في الفضولي في النكاح من وهو ان شرط العقد توقف على ما رواه المجلس عند ابى يوسف رحمه الله
والجامع عدم الضرر وعندهما لا يتوقف شرط العقد على ما رواه المجلس كما في البيع حاصل الكلام من جعل الخلاف
في التوقف جملة فمر الفضولي في النكاح اذ اخرج امرأة وليس عنها قابل يتوقف عند ابى يوسف رحمه الله
على اجازتها فيما رواه المجلس لانه لا ضرر في هذا التوقف على احدهم ولما من اى ولابي حنيفة ومحمد ان فيه

ومن استاجر دابة
على عملها فان كانت
بعينها لا يصح الكفالة
بالجمل لانه عاجز عنه
وان كانت لغيره
جازت الكفالة لانه
ممكنه الحمل على دابة
نفسه والحمل
هو المستحق وكذا
من استاجر عمل
المخس منه فمكفله
رجل عجز منه شخص
باطل ما يناسب اشارة
الى قوله لانه عاجزهم
الكفالة لا بقبول المكفول
في المجلس هذا عند
ابى حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف
يحيى اذ ابلغه فاجاز
ولم يشترط في بعض النسخ
الاجازة والاختلاف في
الكفالة بالنفس والمال
جميعا انه لقصر الترام
فيستدبر به المذموم وهذا
اوجه هذه الرواية
عنه ودوجه التوقف
ما ذكرناه في الفضولي
في النكاح ولما كان فيه

معنى القليل هو
 عليك المطالبة منه
 فيقوم بها جميعا والوجه
 شرطه فلا يثبت على
 ما دام المجلس قال
 الا في مسئلة واحدة
 ان يقول المريض لداره
 تكفل عني ما على من
 الدين فكفل به عليه
 ان يراه جازا كان ذلك
 وصية في الحقيقة ولا
 فعم وان لم يسم لثمة
 وتكون اذ لا يسم
 اذا كان له مال ويقال
 انه قائم مقام الطالب
 شاحته اليه تفرقا
 للمتمتع به فبعض
 الطالب كما اذا حصل
 بنفسه وانما يسم
 معنى اللفظ ولا يثبت
 القبول كما يرد بالتعقيل
 دون المسامحة ظاهرا
 في هذه الحالة فصار
 كالم بالكله ولو قال
 المريض ذلك لاجنبي
 اختلف اعسار فيه

من اى في عقد الكفالة سمى التملك هو عليك المطالبة من اى من المكفول عنه كذا قال شيخنا العلامة قال ويحتمل ان يرجع الضمير
 الى الكفيل لان الكفيل ملك المطالبة للمكفول عنه وقال تاج الشريعة من اى من الكفيل وحيث ثبت معنى التملك لم ينفرد الواجب
 لانه شرط العقد فيقوم به جميعا من اى فيقوم التملك بالكفيل والطالب هم والوجود بشرطه من اى شرط العقد هم فلا يثبت
 على ما رواه المجلس من فسخه هذا لو قبله عن الطالب فتشترط ان ينفذ اجازته لوجود شرطه هم قال من اى القدر ورسى روح
 هم الا في مسئلة واحدة من وهو استثناء من قوله ولا يصح الكفالة الا بقول المكفول لذي المجلس حيث يصح استحسانا واستحسانا
 عند من سأل قوله ما على من ان يقول المريض من وفي القدر ورسى وحي ان يقول المريض وهذا على الاصل لان الضمير
 يرجع الى التملك ووجه ذكر الضمير الكتاب باعتبار المذكور من القدر ورسى ان يقول المريض هم لو ارثه فكل
 على ما على من الدين فكل من اى فكل الوارث لما عليه من الدين هم مع غيبة الغرض من حيث يصح استحسانا
 لان ذلك وصية في الحقيقة من اى ليعبر كذا وصى اليه ليعبر كذا لونه فبشرط قبول من اوصى اليه ليعبر وصيا لا يقول
 غيره كذا قاله تاج الشريعة وقال الكافي رحمه الله في تيسير الكتاب بقوله لان ذلك وصية في الحقيقة نظر اذ لو كان
 وصية حقيقة لما اختلف الحكم بين حاله الصحة وحالة المرض وقد ذكرنا من المنسوط ان هذا لا يصح في حاله الصحة الا ان قال
 هذا ويقال لان ذلك في معنى الوصية في الحقيقة وفيه بعد وقد نقل الاكل هذا ثم قال مثل هذه العبارة ليست على عند
 المحصلين فيها اذ اول لفظ بظاهره على معنى واذا نظر في معناه يؤيد الى سبعة اخرى وحيد لا فرق بين ان يقول
 في معنى الوصية او وصية في الحقيقة وفيه تامل وفيه التامل الا لغيرنا الذين يصح وفي الخلاصة ثم هذا من المريض
 يصح وان لم يسم الدين ولا صاحب الدين فيشترط اليه اليه فيقول له ان يقول له اى ولاجل ان ذلك وصية
 هم ولو لم يسم اى ولاجل ذلك الضمان قالوا من اى المستخرج هم انما يصح من اى عقد الكفالة بدون قبول الطالب
 هم اذا كان له من اى المريض هم قال من عند الموت اذا الوصية تصح في المال عند الموت هم او يقال من اشارة الى
 بطلان وجه اخبرني صحة قول المريض لو ارثه فكل بما على من الدين فبشرط ان يقال هم ان من اى المريض هم قائم
 مقام الطالب من وهو المكفول له هم لحاجة اليه من اى بحاجة المريض الى اقامته لنفسه مقام الطالب هم فبشرط ان يسم
 من اى لاجل تفرقة ذمته عن الدين تصار كان الطالب حضر نفسه على ما يحكي هم وفيه من اى وفي اقامته لنفسه مقام الطالب
 هم لغير الطالب من وهو حصول حقه اليه فصار هم كما اذا حضر من اى الطالب هم نفسه وانما يصح بهذا اللفظ
 متصل بقوله لان ذلك وصية ليشي ان يقول المريض لو ارثه فكل عني ايضا ولهذا تصح اذا لم يكن مال ولكن الا لغيرنا
 صح بلفظ الضمان هم ولا يشترط القبول من اى يقول المريض هذا جواب سوال مقدور وهو ان يقال لو كان
 المريض نازلا من ترك الطالب كان قوله شبه لما يقول الطالب وتقرير الجواب انه لا يشترط القبول هم لانه
 يراد به التحقيق من اى المريض يريد بقبوله كمثل عني تحقيق الكفالة هم دون السامعة من نظر الى ظاهر حاله
 هو عليه ايه معنى قوله هم ظاهر في هذه الحالة فصار من اى نصا فيهم كالم بالكله من لوقال لامرأة زوجي
 نفسك فماتت زوجت نفسي منك يكون ذلك بالقبول وكما سألته زوجت وقال قبلت هم ولو قال المريض
 ذلك لاجنبي من اى لوقال المريض لاجنبي فكل عني بما على من الدين ففعل الاجنبي ذلك هم اختلف الشراح
 فيه من منهم من لم يفرق ذلك لان الاجنبي غير مطالب لثمة لاني الحيوة ولا بعد موته بدون الا لغيرهم فكان

المرضى والصحيح في حق سوا ولو قال الصحيح ذلك لاجنبى او لو ارثه لم يصح بدون قبول الكفول لانه المرعى منهم
من صحته لان المريض قد يبدى النظر لنفسه والاجنبى اذا قضى دينه باقره يرجع في تركه فيقع هذا من المرضى سلطان
يجعل قناهما مقام الطالب ليقين الحال عليه كبرض الموت كونه سخطه شرف الملاك ومثل ذلك لا يوجد في الصحيح
فاخذناه بالقياس هم قال ش اى القدورى رحمه الله هم واذا مات الرجل وعليه ديون ولم يترك شيئا فكل من جاز
عنه لغيره لم يلقه عند ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه من اى لم يلق الكفالة عنده سوا كان ذلك الرجل اجنبيا او
وارث الميت هم وقال الاشعري اى ابى يوسف ومحمد رحمهما الله هم ليقض ش الكفالة وبه وقال مالك والشافعي ومحمد
رحمهم الله لانه من اى لان الرجل هم كفيل بدين ثابت لانه من اى لان الدين هم وجب بحق الطالب ولم يوجد
المستقط من اى مستقط الدين لان الاستقاط انما يكون بالانفاذ او الابرار او الفساق بسبب وجوبه وبالموت لا يتحقق شيء من
ذلك هم ولما من اى ولا يلزم ما ذكرنا من عدم الاستقاط هم حق ش اى الدين هم في حق احكام الاخرة من اى
به في الاخرة هم ولو تبرع به من اى باء الدين هم انسان ولما من اى والحال ان الميت مال هم لصح ش اى
التبرع به ولو تبرع عن الدين بالموت لم يلحق لصاحب الدين الاخذ من المتبرع هم وكذا يتبين ش اى الدين هم
اذا كان كفيل او مال ش ومضى هو سخط الكفالة ولو سخط الدين بالموت ليسقط عن الكفيل لان سقوط الدين
عن الاصيل يوجب برائة الكفيل هم وله ش اى ولا بى حنيفة رضى الله تعالى عنه من اى ان الرجل هم كفيل
بدين ساقط من اى لان محل الدين قد فوات وقيام الدين من غير محمل محال هم لان الدين هو الفعل حقيقة من اى المستقط
والقاعدة المحاصلة منه هو فعل الاداء هم ولما من اى ولكون الدين هو الفعل حقيقة هم ليوصف بالوجوب ش اى
دين واجب كما يقال الصلوة واجبة والوصف بالوجوب حقيقة انما هو في الما فعل هم لكنه في الحكم مال ش هذا
هذا جواب عن سؤال مقبر وهو ان يقال لزم حقيقة قيام العسر بمرض بالعرض هو غير جائز عند المتكلمين من اى المستقط
وتقرير الجواب هو ما قاله لكنه اسع لكن الدين في الحكم مال لان تحقيق ذلك الفعل في الخارج ليس بالامتناع
طائفة من المال فوصف المال بالوجوب هم لانه من اى لان الاداء الموصوف به هم يؤول اليه في المال من
فكان وصفا مجازيا وكونه مالا بواسطة الاستيفاء هم وقد عجز ش اى والحال انه قد عجز عنه هم بنفسه وبخلفه ش اى
هم ففوات عاقبة الاستيفاء ليسقط ش في احكام الدنيا هم ضرورة ش لان الكفالة من احكام الدنيا فاعدم
اثر الوجوب في حق الميت فلم يلق الكفالة لانها بنا سطة الوجوب في جانب من عليه فان قلت ليجب بنفسه وبخلفه
يدل على تعدد المطالبة منه وذلك لا يتلزم لطلان الدين في نفسه كمن كفيل من عديم راقب بدين فانما التصح
فان تعددت المطالبة في حال الرق وقال الاكل رحمه الله قلنا غلط ليجب مع التفرقة بين ذمة صاحبه بوجوب
الحق عليها فضعفت بالرق وبين ذمة خربت بالموت ولم يبق لها للوجوب عليها وقال الاكل رحمه الله ايضا وهذا
التقرير كما ترسب يشير الى ان المصنف ذكر دليل ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه بطريق المعارضة ولو اوجب
الى سبيل الممانعة بان يقول لا نسلم ان الدين ثابت محل هو ساقط وبذلك لم يثبت فان الدين هو الفعل كان
احدث في وجوه التمسك على ما لا يخفى قلت الذى قهره المصنف تينا ول كواحد من طريق الممانعة وطريق المعارضة
سبب ما لا يخفى هم والتبرع لا يمتد بقيام الدين من هذا جواب عما قال ولو تبرع به انسان تقريره ان التبرع لا يمتد

قال واذا اصاب الرجل
وعليه ديون لم يترك
شيئا فكل من جاز
لغيره لم يلقه عند
ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه
لانه كفل بدين ثابت
لانه وجب بحق الطالب
ولم يوجد المستقط
بدين في حق احكام الاخرة
ولو لم يوجد انسان يعبر
وكذا يتبين اذ كان كفيل
او مال وله الله كفيل بدين
ساقط لان الدين
هو الفعل حقيقة ولما
يوصف بالوجوب
لكنه في الحكم مال كانه
يؤول اليه في المال
وقد عجز بنفسه وبخلفه
ففوات عاقبة الاستيفاء
فليسقط من الرق والتبرع
لا يمتد بقيام الدين

نسيم الدين فان من قال فلان على فلان انفق ورسمه وانما كفيل صحت الكفالة وعليه ادائكم وان لم يوجد الدين اصلا او حال
 تخرج الشئ لثمة والبيع لا يمتد قيام الدين اى سنة حق المكفول عنه بل يعيد قيا منه سنة حق الكفيل ولهذا لو اقر رجل ان انفلان
 على فلان كذا او ان كفيل بذلك وانكر المكفول عنه نفق الكفالة وعليه اذا الدين هم واذا كان به كفيل من شىء جوب عن قولها
 وكذا يفتى اذا كان به كفيل هم اوله مال من شىء بيان هذا ان القدرة شدة الفعل اما بنفس القادر او بخلفه فاذا كان به
 كفيل اوله مال وانتمى القادر هم خلفه من شىء وهو المكفيل او المال في حق قيام الدين هم او الاقتصار الى الاداء من شىء
 غير موجود في بعض النسخ وقال الا تراه منى كذا وقع السداد مرارا وقد كانت سنة شيخ الاسلام حافظ الدين البليغ التبرك
 بكذا ايضا وقال الاكل رحمة الله وقوله هو الاقتصار على ما هو السداد وعليه اكثر النسخ وكذا قال الكفيل في المال
 ان لم يكن ما خلفين فالاقتضاء الى الاداء لوجودهما باق من شىء بخلاف ما اذا اعد ما يجوز ان يكون في الكلام لف
 ونشر وتقريره خلفه وهو الكفيل او الاقتضاء اى ما يقضى الى الاداء وهو المال باق وعليه ان يشترط في القدرة
 اما نفس القادر او خلفه او ما يقضى الى الاداء وقد وقع في بعض النسخ او الاقتضاء على وجه التعليل لقوله خلفه
 على هذا يكون تقدير الكلام خلفه باق خلفه له لانه المذكور عليه كافي قول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك
 راض والزمى مختلف ومعناه كل واحد من الكفيل والمال خلف لئلا لان رجا الاداء منهما باق فان خلف
 ما يحصل كفاية امر الاصل عند عدمه ومما كذا لك وكما خلفين انتهى وقال شيخنا السداد رحمه الله قوله اذا كان به
 كفيل اى اذا كان بالدين كفيل فخلفه باق وكذا اذا المال فالتقضى الى الاداء باق لانه ليسوفى من المال فتحقق
 باقيا في احكام الدنيا وقوله خلفه اى اذا كان به كفيل الاقتضاء اليه فيها اذا كان له مال باق حتى قلت هنا لكفالات كثيرة
 فانما يختص من الكلام ان يقال خلفه اى الكفيل او الاقتضاء بالنظر الى وجود المال واعرابا وقع في المتن ان قوله خلفه مبتدأ
 وقوله او الاقتضاء الى الاداء عطف عليه وسنة بعض النسخ بدون الالف وقوله باق خبر المبتدأ ثم قال من شىء
 منى الجامع الصغير هم ومن كفيل عن رجل بالف عليه باق من شىء اى على الرجل باق وهو المديون هم فقضاء الكفالة
 من شىء اى تقضى الرجل الالف الكفيل هم قبل ان يعطيه صاحب المال من شىء اى قبل ان يعطى الالف صاحب المال وهو
 منصوب على انه مفعول ثان للاعطاء هم فليس له من شىء اى للرجل المذكور وهو المكفول عنه هم ان يرجع فيما من شىء
 في الالف على ما قيل الدرهم هم لانه من شىء اى لان الالف هم تعلق به حق القابض من شىء وهو الكفيل هم على
 احتمال قضاء الدين فلا يجوز المطالبة بالحق هذا الاحتمال من شىء ليعنى ما لم يطل هذا الاحتمال باء الاصل نفسه حق
 المطالب ليس ان لا يتبره لان النفع الدفع اذا كان لفرض لا يجوز الاستدرا فيه ما دام باقيا كذا يكون سعيها
 من نقض ما وجبه وانه هم كمن جعل زكوة ودفعها الى اسماعى من شىء وهو المصدق الذى يتولى اخذ الزكوة فان
 ليس له ان لا يتبره لان الدفع كان لفرض وهو ان يصير زكوة لبعض المحول فما دام الاحتمال ليس له الرجوع هم
 ولانه من شىء اى ولان الكفيل هم تلكه من شىء اى الالف هم بالقابض من شىء وبه قال الشافعى رحمه الله في وجه وقال
 سنة وجه لا يملكه وسنة يدوامه فيستبره قبل ادراك الكفيل به وبه قال مالك واحمد رحمهما الله هم على ما ذكر من شىء
 اشارة الى قوله بعد خطين اما اذا قضى الدين فظاهر الى اخره هم بخلاف ما اذا كان الدفع من شىء اى الدفع الى الكفيل
 هم على وجه الرسالة من شىء ليعنى يرجع الاصل على الكفيل بالمذموم اليه هم لانه تحض امانة في يده من صورته ان

واذا كان كفيل او مال
 فاختار او الاقتضاء الى
 الاداء باق في الدين
 كقول من رجس بالغة
 يادوه نقضوا الا لاف
 قبل ان يعطيه صاحب
 المال فليعلم ان رجس
 فيما لا يتعلق بالحق
 القابض على احتمال
 قضاء الدين فلا يجوز
 المطالبة ما بقي من
 الاحتمال كمن عطف
 زكوة ودفعها الى اسماعى
 ولا يملكه بالقبض
 على ما ذكره خلاف
 ما اذا كان الدفع على
 وجه الرسالة
 لانه يحض امانة في يده

يقول الاصيل للكفيل عند هذا المال وادفع الى الطالب فانه لا يصير ملكا للكفيل بل هو امانة في يده ولكن لا يكون المطالب بان يرد
من يد الكفيل لانه تلقى بالمودى حق الطالب فالمطوب بالاستدرايد البطال ذلك فلا يقدر عليه لكنه لم يملكه لونه اصابه
من يد الكفيل فيه من اى في الالف المقبوض بان تصرف فيه ورجع هم قوله من اى البرج له هم لا يتصدق به من
يعنى لا يجب ان يتصدق به هم لانه ملك حين قبضه من اى البرج الحاصل من ملكه طيب له لامله وانما قلنا انه ملك حين قبضه لان
قضاء الدين امان حاصل من الكفيل ومن الاصيل فاك كان الاول نظامه وهو منى قوله هم اما اذا قضى الدين فظاهر من
لانه قبض ما وجب له فيه فيملكه من حيث قبض لكن قبض الدين الموجل مجلهم وكذا من اى وكذا الحكم هم اذا قضى المطالب نفسه
من اى الاصيل او اءه بنفسه حيث يملكه الكفيل هم وثبت له حق الاستدرايد لانه من اى لان الكفيل هم وجب له على
المكفول عنه مثل ما وجب للطالب عليه من اى على الكفيل وقال الكفاكى رحمه الله وقيل على المكفول له لان الكفالة
في هذه الامور في المطالبة لاني الدين ولكن ذكر في جامع المحبوبي وقاضين ان الدين وجب للطالب على الكفيل
فيكون التمييز في عليه راجعا الى الكفيل وفي المبسوط الكفالة توجب الدينين دين الكفيل على الاصيل ودين الطالب
لكن دين الكفيل موجب الى وقت الاداء لان له المطالبة الاصيل بعد الاداء ولذا لو اخذ الكفيل من الاصيل مينا
بهذا المال ليصح بمنزلة ما لو اخذ منه دين موجب هم الا انه من استثناس من قوله لانه وجب له على المكفول عنه فعل
ما وجب للطالب عليه اى الا انه هم اخذت المطالبة من اى المطالبة للكفيل الاصيل هم الى وقت الاداء
من اى اداء الكفيل هم فنزل منزلة الدين الموجل من اى نزل بناء على المكفول عنه الكفيل منزلة الدين الموجل
هم ولهذا من اى والاجل منزلة منزلة الدين الموجل هم لو ابر الكفيل المطلوب قبل ادائه من اى قبل ادائه
للاطلب هم ليصح من اى لم يكن له الرجوع بعد الاداء هم فكذا اذا قبضه يملكه من اى فكذا اذا قبض الكفيل الدين
يملكه بهذا الضايد على ان الكفالة تقتضي وين كذا ذكرناه عن المبسوط هم الا ان فيه من اى في البرج
الحاصل للكفيل تصرفه في المقبوض على وجه الاقتضاء وقد ادى الاصيل الدين هم نوع خبث بنينه من اى
تبين نوع الخبث وبنينه في مسئلة الكفالة بالكلية او الان نذكرها هم فلما عمل من اى الخبث هم مع الملك فيما
لا يتعين من غير النقود وقال الاترازي رحمه الله هذا استثناس من قوله فله ولا يتصدق به فانه ذكره جوابا
لسؤال بان يقال في هذا البرج نوع خبث فينبغي ان يتصدق به لان حق المال الخبث الصدق به فاجاب عنه
وقال لكن فيه نوع خبث مع الملك فلا يعمل الخبث مع الملك فيما لا يتعين فلاجل هذا لم يهر بالتصدق وذكر في
شرح البجام الصنير هذا الفصل على وجهين فاما ان يدفع الاصيل اليه على وجه الرسالة او على وجه الاقتضاء
وكل ذلك على وجهين اما ان كان الدفع مما لا يتعين بالعين كالنقد او مما يتعين كالعروض فان دفع على وجه
الرسالة بان قال خذ هذا المال وادفع الى الطالب لا يطيب له البرج سواء كان المدفوع مما لا يتعين او يتعين في
قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه ومحمد رحمه الله وطالب له عند ابى يوسف رحمه الله لان الخبث ثبت لوجه الملك
لان تصرفه وجد في غير ملكه فاستوى فيه الما والدين وان دفع على وجه الاقتضاء بان قال الاصيل الكفيل ابى
لا امن ان ياخذ الطالب حقه منك فانما اقتضيك قبل ان تؤدى طالب له البرج اذا كان المدفوع مما لا يتعين كالنقد
لانه ملكا بالتبض والكان المدفوع مما يتعين كغير النقود وقال ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه في رواية هذا الكتاب

وان ربح الكفيل فيه
فهو له لا يقصد به لانه
ملكه حين قبضه اما
اذا قبضه الدين
فظاهر وكذا اذا
قضى المطالب
بنفسه وثبت له
حق الاستدرايد
لانه وجب له على
المكفول عنه مثل
ما وجب للطالب
عليه الا انه اخذت
المطالبة الى وقت
الاداء فنزل منزلة
الدين الموجل ولهذا
لو ابر الكفيل المطالب
قبل ادائه يصح
فكذا اذا قبضه
عليه الا ان
فيه نوع خبث
نبينه فلا يعمل
مع الملك فيما
لا يتعين

و لو كانت

وقد قدرناه في

السبوع ولو كانت

الكفاية بكون خطه

تقصها الكفيل

فبايعها وبيعها فالحق

في الحكم لما بينا

انتم ملكه قال ولدت

لدي الى ان يرد على

الذي قضاه الكف

ولا يجب عليه في الحكم

وهذا اخذنا في حقيقته

في رواية الجامع الصغير

وقال ابو يوسف

وحيث لا هو ولا

يبرده على الذي قضاه

وهو رواية عنه وعنه

ابن يصدق به لما انهم

بيع في ملكه على الوجه الذي

بيناه فيسئل له انه عن

الخبث مع المالك اما قد

بسبيل من الاسترداد

لان يقضيه بنفسه

او لا يرضى به على الخبث

قضاء الكفيل اذا قضاه

بنفسه يمكن ان يصح له

هذا الخبث على ان يعطيه

سبيل من الاسترداد

عنه ورواه في حقيقته

انتم انتم استجابا لابي

يحب ان يبرده على الاصيل وقال في كتاب الكفالة من الاصل تصديق به وقال في كتاب البيوع منه لطيب له وعند ابي يوسف
 ومحمد لطيب له ولا يبرده ولا تصديق به وقال في نحر الاسلام ويستوي في هذا ان ادرك المطلوب الى الطالب بنفسه او ادرك
 الكفيل هم وقد قررناه في البيوع من ابي في اخر فصل احكام البيع الفاسد وما اذا كانت الكفالة بغير خطه فنقصها
 الكفيل من ابي فنقصها الكفيل الكفيل من الاصيل فنصف فيها فباعها بربع فيه فالربع له من ابي الكفيل هم في الحكم
 من ابي في القضاء هم لما بينا انه ملكه من ابي ان الكفيل ملك الذي قبضه هم قال من ابي قال ابي حنيفة رحمه الله
 في الجامع الصغير لما روي محمد فيما اذا كانت الكفالة بغير خطه فنقصها الذي عليه الاصيل فباعه الكفيل بربع فيه فان
 الربع له لانه احب الي ان يبرده الى الذي قضاه ويرده عليه ولا اجر له في ذلك في القضاء ونقل المصنف في البيوع
 هم و احب الي ان يبرده على الذي قضاه الكفيل عليه في الحكم وهذا اخذنا في حقيقته وفي رواية الجامع الصغير من ابي ولا يجب الرد على
 الذي قضاه في الحكم ابي في القضاء هم ان المصنف رحمه الله لما نقل هذا عن الجامع الصغير ثم قال المصنف رحمه الله
 لما لا يبرده من ابي وقال ابي يوسف ومحمد الربع له هم ولا يبرده على الذي قضاه الكفيل من ابي في النسخة في الجامع الصغير
 وقال يعقوب ومحمد يبرده ولا يبرده على الذي قضاه الكفيل هم ورواية عنه من ابي يقول ابي يوسف ومحمد يبرده
 عن ابي حنيفة ايضا وهو ان الربع للكفيل ولا يبرده على الاصيل وهو رواية في كتاب البيوع هم وعنه انه من ابي
 ان الكفيل هم تصديق به من ابي بالربع وهو رواية في كتاب الكفالة هم لما من ابي لابي يوسف ومحمد رحمه الله
 انه من ابي ان الكفيل هم ربع في ملكه على الوجه الذي بيناه من ابي في قوله لانه وجب له على الكفيل
 عنه مثل ما وجب للطالب عليه فيسئل له من ابي فيسئل له الربع هم وله من ابي في حقيقته رحمه الله انه يمكن
 ان يثبت مع المالك من ابي الواحد الوجهين اشارة الى الوجه الاول بقوله هم الا لانه من ابي لان الاصيل هم بسبيل
 من الاسترداد بان يقضيه من ابي يقضي الكفيل نفسه من ابي فاذا كان كذلك كان الربع حاصله في ملك يبرده
 بين ان يقر وان لا يقر ومثل ذلك فاصروا لعدم المالك اصلا كان خبثا فاذا كان تاصرا لم يكن فيه شبهة
 و اشارة الى الوجه الثاني بقوله هم اول لانه من ابي اول لان الاصيل هم رضى به من ابي يمكن المدفوع ملك الكفيل
 هم على اعتبار قضاء الكفيل من الدين هم فاذا قضاه بنفسه لم يكن راضيا به يمكن ان يثبت هم وهذا ان يثبت من ابي
 ابي ان يثبت الذي يكون مع المالك هم ليعمل فيما عين من ابي في غير النقود هم فيكون بسبيله التصدق في رواية من
 عن ابي حنيفة رحمه الله هم ويرده عليه من ابي على الاصيل هم في رواية من ابي اخرى عن ابي حنيفة فان
 روجه على الاصيل فان كان الاصيل فقيرا طاب له وان كان غنيا فنفيه روايتان في كتاب الغصب قال
 في نحر الاسلام في شرح الجامع الصغير والاشبه ان لطيب له لانه انما يبرده عليه على انه حقه هم لان ان يثبت لحقه
 من ابي بحق الاصيل لا بحق الشرح هم وهذا اصح من ابي الرد لان يبرده على الكفيل على الكفيل عن ابي في القول
 بالتصديق هم لكنه استحباب من ابي لكن الرد عليه سبب لان المالك الكفيل هم لاجل ان الحق له من ابي لاجل على دفعه
 الا لانه لما يمكن ان يثبت ليشيخ الدفع اليه بخلاف الربع في الغصب حيث يحرم الغاصب على الحق لانه لا حق للغاصب
 في الربع وفي الكافي هذا اذا اعطاه على وجه القضاء اما لو اعطاه على وجه الرسالة فنقص فيه الرسول وربع
 لم لطيب له الربع سواء كان ثمن او صاعين لانه مودع والمودع اذا تصرف في الوديعة وربع لم لطيب له الربع

فصل

في النعمان قال

ومن بلغ الرجل

وتمن له النعمان

فمن حق من ربه

قال نعمان باطل

الكفاية الزمام

وهي البنية

فما من نفسه

امالي امانة

والنعمان

الشرع

كاشرة

والمنفعة

مغايير

واحدة

لصاحبه

من النعمان

يعيد

ولو هو

صاحبه

يدوي

الدين

ولا يجوز

لما

لانه

ان

يقبل

ويقبل

حجته

قال

عن

سوق فائده تسليم وان كان المكتوب في ما يدل على الصحة والنفاذ هم

فصل في النعمان سبب اي بر انصل في بيان النعمان والنعمان والكفاية سبب واحد ولكن لما كان هذا الفصل في سبب

اجاب الصغير ووردت فيه لموظف النعمان فلذلك فصلها لتباين في اللفظ ولما سمي اكثر النعمان باب الكفاية بالنعمان

هم قال سبب اي محرم في اجاب الصغير ومن لم يلج رحل ثوبا ومن لم يلج رحل ثوبا ومن لم يلج رحل ثوبا ومن لم يلج رحل ثوبا

الشمس عورته في اجاب محرم يعقوب بن ابي حنيفة في الرحل يطي الرحل ثوبا يلبسه بشفة ففعل ثم ضمن البائع ان

لما قال النعمان باطل هم لم يضر في ضمن المتاع سبب اي اوباع مغدب من المتاع شيئا ضمن كرس المال هم قال نعم

باطل سبب في الصدوق هم لان الكفاية التزام المطالبة وهي سبب اي المطالبة هم اليها سبب اي الى الوكيل والمختارة

او حقوق النعمان يرجع الى العاقد فاختتبت المطالبة به فلو صح النعمان منها فمضطرر وانما اذا ما انفسه سبب وانه لا يجوز

بشكل الوكيل بالوكالة فان ضمن المهر المزوج بيعه لانه صغير ولما لا يملك قبله لانه فلا يصير فاما ما انفسه كذا ذكره

والجواب على قياس من قول لائمة الثلاثة ينبغي ان يقع هذا النعمان لان المولى ولاية مطالبة الشئ فلا يكون هذا

لنفسه كما في الكفاية هم ولان المال سبب بزاوية اخرى لتبديل المستنقذ كورتن وبيان المال هم امانة في ايدينا

سبب اي في يد الوكيل والمغنايب والامين لا يكون فبيناهم والنعمان تغيير في الشرع سبب لانه ينافي نفسه هم فيه وعليه

سبب اي على النعمان هم كاشرة اطه سبب اي كاشرة اطه النعمان هم على الموضع سبب لانه لا يملك سبب اي لا يملك

عليها شرا فاشترطه يكون تغيير في الشرع فلا يجوز ولكن عليه السهو اذا سلم بنية قصد اخراج ماله عليه ولا يخرج حتى كان

له ان يعود الى سبب السهو ولكن يتران اليوم عدوا عليه فصار ضمان يجوز له صوم القنطرة وعليه بنية تغييره بالذبح

النذر لانه تغيير في الشرع وهو صلاحيته لانه لا يصوم القنطرة وهم وكذلك سبب اي كذلك لا يصح النعمان اذا كان هم

بما عدا صفقة واحدة ضمن احد بهما لصاحبه حصة من الثمن لانه لو بيع النعمان مع الشركة سبب اي مع بقا الشركة

الثالثة هم يغير فاما لنفسه سبب لان ما من حزب من الثمن الا وهو مشترك بينهما هم ولو بيع سبب اي النعمان هم في نصيب

صاحبها ولو بيع في قبضة الدين قبل قبضه سبب حيث ابتاع نصيب احدهما والدين لا يملك القبضة لان القبضة افرز

والافراز يقتضي في الايمان الا اذا وصاف والدين وصفت ولان في القبضة معنى التملك وتملك الدين من غير من عليه

الدين لا يجوز كذا في جانب ما بينناهم هم ولا يجوز ذلك سبب اي سمى الدين قبل قبضه هم بجملة ما اذا باع سبب عدا

هم بنفسيين سبب بان سمى كل واحد منها لنفسه فمما ضمن احدهما الاخر صح منه هم لانه لا شركة سبب اي لا يفسد كل منهما

مما عدا عن نصيب الاخرهم الا ان سبب توضيح لما قبله هم ان المشتري انما يقبل نصيب احدهما ويقبل اذ انقضى

ثمن حصته وان قبل لكل سبب اي وان قبل لشركه الكل بجملة واحد هم قال سبب اي محرم في اجاب الصغير هم ومن

ضمن عن اخره فوائده وخراجه سبب جميع ما ياتي واختلف المصارف فنية قال بعضهم المراد منه ما يكون بهي كاجر اسرارس وذكر

منه لانه وانه دين وسمى نايجه وقال بعضهم هو يحتاج الى ايام اليه نحو جنة المتقين وكذا الاساري بان لا يكون

في بيت المال فني في ذلك فنيب اذ اوده على كل موطن المسلمين فنفس انسان قبضة صاحبه اي نصيب

من كذا يجوز اما انما سبب لانه انما كان كذا في ذلك فنيب اذ اوده على كل موطن المسلمين فنفس انسان قبضة صاحبه اي نصيب

يخرج حتى اذا اوى عدا ضمن ابرو يريج عليا لان العدة في الكفاية لتزج المطالبة صاحبان ببنزلة دين وجب واليه نصيب

الثالثة هم خلافنا فبقا بطريقنا في البيع حيث نيتقن البيع مجر والقضا بها هم لعدم المحلية بسنن اى عملة البيع هم فيرجع
سنن اى الشئ هم على البائع والكيل سنن اى وعلى الكيل ايضا ان شاء الله وهو مذهب سنن اى موضع بناءهم اواصل
الزيادات في ترتيب الاصل سنن اى او ترتيب الاصل المحلية اى ترتيب محمد رحمه الله فانه افتح كتاب الزيادات بنا
المأذون مخالفا لترتيب سائر الكتب بتركا بما اولى به ابو يوسف فان محمد اخذ اولى ابو يوسف بالامام وجعله اصلا
وزاد عليه من منعه ما يتم به تلك الابواب فكان اصل الكتاب من تصنيف ابى يوسف وزيادته من تصنيف محمد فلذلك
سماه كتاب الزيادات وكان ابتداء اولى ابو يوسف في هذا الكتاب من ابواب المأذون ولم يغيره محمد بتركا به ثم
رتبها الزعفراني على هذا الترتيب الذي عليه اليوم والزعفراني بنى عليه محمد بن الحسن هم ومن اشترى عبد
فخص له رجل بالهدية فالنعان باطل سنن بنات ثلاث مسائل منها ان الميراث من الكيل والنعان والخصان الدرك جائزة
باتفاق اصحابنا وضمان العدة باطل عندهم بالاتفاق وضمان اخصاص باطل عند ابى حنيفة وجائز عندهما
واما ضمان العدة فقد ذكر في اجماع الصغرة باطل ولم يحكم خلافا وذكر بعض مشايخنا ان عند ابى حنيفة ضمان
العدة ضمان الدرك وذكر الصدوق الشهيد في ادب القاضى للخصان ان تفسير اخصاص والدرك العدة واحد عند
ابى يوسف ومحمد وهو الرجوع بالتمسك على البيع عند الاستحقاق وبه قالت الامم الثلاثة وعند ابى حنيفة شرط ومنه
تفسير عند الشك الاصل الذي كان عند البائع يشترط ان ليس له اليد وهذا شرط لا يفرضه القضا ولا احد المتقين فيه
شفقة فكان باطلا والنعان به باطل ايضا لانه التزام شئ لا يقدر عليه هم لان يده اللفظة سنن اى لفظه العدة
هم مشتبه سنن في الماد لا شئ كما فلا يجب الكل بقبول البيان لانهما قد تقع سنن اى قد تطلق هم على
القديم سنن لانه وثيقة بمنزلة كتاب البهائم عدة لانه هم وهو سنن اى الصك القديم هم ملك البائع فلا يجوز
وقد تقع على ائمة سنن لان العدة اخذت من العدة والعهد والعقد سواء هم على حقوقه سنن اى وقد تقع هذه
اللفظة على حقوق العهد لانها من ثمرات العقد هم على الدرك سنن اى وقد يقع على احديث عدة الرقيق ثلاثة
ايامهم على انما انما شرطهم وكل ذلك وجبه سنن يجوز اكل به عليه فصار بها هم فتقدر العمل بها سنن قبل البيان فيقبل الصها
للبيات هم بخلاف الدرك سنن حيث يصح ضمان الدرك هم لانه سنن اى لان ضمان الدرك هم استعمل في ضمان لانه
عرفنا سنن فصح هم ولو ضمن اخصاص البيع عند ابى حنيفة سنن وبه قال محمد في رواية واختاره القاضى اخصاص لانه
سنن اى لان ضمان اخصاص هم عبارة عن بيع سنن عن الاستحقاق هم وتسليم سنن اى وتسليم البيع الى المشتري
هم اعمالة غير قادر عليه سنن لان المبيع اذا خرج حرا واستحقا ليقبض بملكهم وعندهما سنن اى وعنده ابى يوسف ومحمد
هم هو سنن اى ضمان اخصاص هم بمنزلة الدرك سنن اى بمنزلة ضمان الدرك هم وهو تسليم المبيع سنن وهو ان اشترى
على البائع ان المبيع ان اشترى من يده فيخلص هم او قيمة سنن او اى يسلم قيمة المبيع ان اشترى عن تسليم المبيع فاذا
لذلك فصح سنن اى ضمان اخصاص هذا الذي ذكره المصنف ذكره الميراثي في جامع وقاضيان وقال شمس الامم
تفسير شرط اخصاص ان يشترط على البائع ان المبيع ان اشترى من يده فيخلص هم او قيمة سنن او اى يسلم قيمة المبيع فاذا
لا يشترط لا يقدر على الوفاء اذ اشترى رجلا لا يساعده عليه ولهذا ذكر ابو زرقة في شروطه ان ابا حنيفة والابو
كان يكتبان في الشروط فاذا درك فلان ابن خلدان قيل فلان خلعها او زرقة الشمن وان لم يذكره التمسك فيفسد البيع

بخلاف القضاء بالبرية
لان البيع يبطل بها
لعدم المحلية فيرجع
على البائع والكفيل
وعن ابى بن يوسف
انه يبطل البيع بالاستحقاق
في حق فاسق فانه يرجع
عنه الاستحقاق ومنه
او ان الزيادات في ترتيب
الاصل فمن اشترى
عبد فخص له رجل
بالهدية فالنعان باطل
لان هذه اللفظة شبيهة
قد تقع على الصك
القديم وهو ملك
على البائع ولا يصح ضمانه
وقد تقع على الصك
وعلى حقيقته وعلى الدرك
وعلى الخيار وعلى الفسخ
وجه دفع العمل بها
صلوات الدرك لانه
استعمل في ضمان
الاستحقاق عرفا
ولو ضمن اخصاص
لا يصح عند ابى حنيفة
لان عبارة عن تسليم
المبيع وتسليمه كماله
وهو غير قادر عليه
وعندهما هو بمنزلة
الدرك وهو تسليم
المبيع او قيمته

وَأَذْكُرُكَ اللَّهُمَّ يَا بَارِكُ يَا بَارِكُ يَا بَارِكُ
 أَتَيْنَ دُكْنَ وَحَافِيهَا
 كَفَيْتُ عَنْ صَاحِبِهِ
 كَمَا أَذْكَرُكَ يَا بَارِكُ
 بِالْوَدْعَةِ وَكُنْ كُلَّ حَقٍّ
 عَنْ صَاحِبِهِ كَمَا أَدَى
 أَحَدُهُمْ بِحُجْمٍ عَلَى قَوْلِهِ
 حَتَّى يَمُوتَ مَا جُودِيهِ
 عَلَى النِّصْفِ فَيُجْعَلُ
 بِالْوَدْعَةِ لَأَنْ كُلَّ حَقٍّ
 فِي النِّصْفِ أَصْبَحَ فِي
 النِّصْفِ كَمَا كَفَيْتُ لَهَا
 مَعَارِفَةً بَيْنَ مَا لِيهِ
 حَتَّى الْأَصْلَ وَدُخْوِ
 الْكُفَالَةِ لَأَنْ الْأَوَّلَ
 دِينَ وَالثَّانِي مَطَالِبَةَ
 ثُمَّ هُوَ تَابِعٌ لِلْأَوَّلِ
 فَيُفْعَلُ عَنْ الْأَوَّلِ فِي
 الزِّيَادَةِ كَمَا سَارَفَتْ
 فَيُفْعَلُ عَنْ الْكُفَالَةِ
 وَأَكْثَرُ مَا وَقَعَ فِي النِّصْفِ
 مِنْ صَاحِبِهِ فَيُجْعَلُ عَلَيْهِ
 لِلصَّاحِبِ أَنْ يَرْجِعَ
 لَأَنْ أَدَى مَا لِيَهُ كَمَا أَدَى
 فَيُجْعَلُ فِي الْمَالِ وَادَا
 كُنْ جِلْدَانِ عَلَى جِلْدٍ
 بِمَا عَلَى أَنْ كُلَّ وَاحِدٍ
 كَفَيْتُ عَنْ صَاحِبِهِ
 فَيُفْعَلُ شَيْءٌ آدَا أَحَدُهُمَا
 رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ بِنَفْسِهِ
 فَلْيُجْعَلُ كَأَنْ أَكْثَرُ مَا وَقَعَ
 الْمُسْأَلَةُ فِي الصَّحِيحِ
 أَنْ يَكُونَ الْكُفَالَةُ بِالْأَوَّلِ
 عَنْ الْأَوَّلِ وَبِالْأَوَّلِ
 عَنْ الشَّرِيكِ وَالْمَطَالِبَةِ
 مَعْقُودَةٌ بِتَحْتِ الْكُفَالَةِ
 عَلَى مَا وَصَفْنَا الْأَوَّلَ بِالْمَطَالِبَةِ
 نَعْمَ الْكُفَالَةُ عَنْ الْكُفَالَةِ

لَا يَتِي الْقِيَامُ عَلَى الْمَجْمُوعِ لِيَهْ بِطَرِيقٍ عَرَفَ أَنَّ هَذَا فِي الْأَوَّلِ كَمَا أَذْكَرُكَ اللَّهُمَّ يَا بَارِكُ
 بَابُ كُفَالَةِ الرَّطِينِ سَمِعْتُ أَبَا بَالٍ فِي مَيَانِ مَكْرُكَ كُفَالَةِ الرَّطِينِ وَمَا ذَكَرَ كُفَالَةَ الْوَلَدِ عَقِبَهُ كُفَالَةُ الْأَتَمِينَ أَوْ الْأَتَمِينَ كُفَالَةُ
 وَجُودًا وَكَذَا ذَكَرَهُمْ وَأَنَّ كَانَ الدِّينَ عَلَى الْأَتَمِينَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَفِيلٌ عَنْ صَاحِبِهِ سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ وَابْنَ الْأَثَرِ
 فِي مَخْصَرِهِ وَذَكَرَ الْمَنْعُوتَ نَظِيرَ الدِّينِ الْكَائِنِ عَلَى أَتَمِينَ مِنْ أَجْلِ النِّصْفِ يَقُولُهُمْ كَمَا أَذْكَرُكَ اللَّهُمَّ يَا بَارِكُ
 عَبْدُ الْباقِ وَهُمْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَنْ صَاحِبِهِ سَمِعْتُ مَا ذَكَرَ مِنْ أَجْلِ النِّصْفِ لَمْ يَنْفُضْ الْقُدْرَةَ عَلَى يَقُولُهُمْ فَمَا أَدَى أَحَدٌ
 لَمْ يَرْجِعْ عَلَى شَرِكِهِ حَتَّى يَزِيدَ مَا يُوَدِّيهِ عَلَى النِّصْفِ فَيَرْجِعُ الزِّيَادَةَ سَمِعْتُ فِي أَجَابِ الْمُسْلِمِينَ ثُمَّ عَلَّمَهُ يَقُولُهُمْ لَأَنْ كُلَّ
 وَاحِدٍ مِنْهَا فِي النِّصْفِ أَصْبَحَ فِي النِّصْفِ الْآخِرِ كَفِيلٌ وَلَا سَارَفَتْ بَيْنَ مَا لِيَهُ حَتَّى الْأَصْلَ وَدُخْوِ الْكُفَالَةِ لَأَنْ الْأَوَّلَ
 سَمِعْتُ الْأَوَّلَ هُوَ الْأَصْلَ وَهُوَ دِينَ لَأَنْ أَدَى حَقِيقَةَ الدِّينِ هُوَ وَالثَّانِي سَمِعْتُ هُوَ سَمِعْتُ الْكُفَالَةَ هُوَ مَطَالِبَةُ سَمِعْتُ لَأَنْ عَلَيْهِ
 بِطَرِيقِ الْكُفَالَةِ مِنْ ثَمَرَاتِ الدِّينِ وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ هُوَ ثُمَّ هُوَ سَمِعْتُ أَيُّ الثَّانِي وَهُوَ الْمَطَالِبَةُ بِالْأَوَّلِ هُوَ تَابِعٌ لِلْأَوَّلِ
 أَيُّ الدِّينِ وَفِي الْحَيْطِ الدِّينِ أَقْوَى مِنَ الْمَطَالِبَةِ الْأَتَمِيِّ أَنْ لَطَالِبُ يَمُوتُ إِخْرَاجُهُ مِنَ الْمَطَالِبَةِ وَلَا يَمُوتُ فِي حَقِّ مَا لَمْ
 الْأَوَّلِ فَلَمَّا لَمْ يَمُوتْ فِي الْقُوَّةِ لَمْ تَنْتَبِ الْمَعَارِفَةُ هُوَ مَتَّعٌ عَنِ الْأَوَّلِ سَمِعْتُ أَيُّ عَنْ حَقِّ الْأَصْلَ لَأَنْ أَقْوَى لَأَنْ الْأَوَّلِ
 فَرَقَ التَّبَعُ هُوَ وَفِي الزِّيَادَةِ سَمِعْتُ أَيُّ عَلَى النِّصْفِ هُوَ لَا سَارَفَتْ سَمِعْتُ لَأَنْ لَمْ يَمُوتْ سَمِعْتُ الْأَوَّلِ هُوَ فَيُفْعَلُ عَنْ الْكُفَالَةِ سَمِعْتُ
 فَيَرْجِعُ فِيمَا أَدَى فِيمَا وَرَدَ النِّصْفُ هُوَ وَلَا نَظِيرَ سَمِعْتُ بَلَّغَ آخِرَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ رَدَّ بَقِيَّةً خَلْفَ فَانْجَلِ نَفْسُهُ لَمْ يَمُوتْ وَهُوَ يَرْجِعُ
 عَلَى صَاحِبِهِ تَمَلَّزَ بِالْمَالِ وَهُوَ يَرْجِعُ صَاحِبُهُ عَلَيْهِ الْمَتْلُومَ لِلدُّرُوفَةِ قَالَ هُوَ لَوْ قَرَعَ فِي النِّصْفِ عَنْ صَاحِبِهِ فَيَرْجِعُ عَلَيْهِ نَفْسُهُ
 أَنْ يَجْعَلَ عَلَيْهِ سَمِعْتُ فَلَمَّا كَانَ لَيْسَ لَصَاحِبِهِ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ لَأَنْ يُوَدِّي إِلَى الدُّرُوفَةِ سَمِعْتُ فِي النِّصْفِ عَنْ صَاحِبِهِ لَمْ يَرْجِعْ عَلَيْهِ يَوْمَ
 هُوَ لَأَنْ أَدَى نَاسِيَهُ كَمَا أَدَى سَمِعْتُ بَيَانَ الْمَازِيَةِ وَتَقْدِيرَهُ أَنْ صَاحِبُ الْمَوَدِيِّ يَقُولُ لَأَنْتَ أَوَيْتَ مَعِيَ بِأَمْرِي فَيَكُونُ
 ذَلِكَ كَمَا أَدَى وَلَوْ أَدَيْتَ نَفْسِي كَانَ لِي أَنْ أَجْعَلَ الْمَوَدِيِّ عَنْكَ فَإِنْ رَجَعْتَ عَلَى وَكَأَنَّكَ لَيْسَ عَنْكَ قَاتِلُهُمَا أَجْعَلَ عَنْكَ فَارْجِعْ عَلَيْهِ
 لَأَنْ ذَلِكَ الَّذِي أَدَيْتَ مَعِيَ فَيَكُونُ كَمَا أَدَى فِي التَّقْدِيرِ وَلَوْ أَدَيْتَ حَقِيقَةَ رَجَعْتَ عَلَيْكَ فَنَفِي تَقْدِيرَهُ أَوْ كَذَلِكَ وَالشَّرِيكَ الْآخِرُ
 يَقُولُ شَيْءٌ مَا قَالَ هُوَ فَيُجْعَلُ كَمَا أَدَى وَكُلُّ كَيْفٍ فِي الرَّجْعِ فَائِدَةٌ فَيُجْعَلُ الْمَوَدِيُّ عَنْ نَفْسِهِ فَانْتَهَى إِلَى تَمَامِ النِّصْفِ لَمْ يَنْقُطِ
 الدُّرُوفَةُ جِلْدَانِ الزِّيَادَةِ عَلَى النِّصْفِ فَانْجَلِ كَمَا يَرْجِعُ عَلَى شَرِكِهِ بِذَلِكَ لَمْ يَكُنْ شَرِكُهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهِ ذَلِكَ لَيْسَ عَلَى شَرِكِهِ بِحُكْمِ
 الْأَصْلَ إِلَّا النِّصْفُ فَيُفْعَلُ الرَّجْعُ هُوَ وَأَكْثَرُ الرِّجَالِ مِنْ رَجُلٍ بِمَا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَفِيلٌ عَنْ صَاحِبِهِ كَفَيْتُ شَيْءٌ آدَا
 أَحَدَهُمَا رَجَعَ عَلَى صَاحِبِهِ فَقِيلَ كَمَا أَدَى أَوْ كَثِيرًا وَمَعْنَى الْمُسْأَلَةِ فِي الصَّحِيحِ سَمِعْتُ الْقَالَ لَمْ يَنْفُضْ الْقُدْرَةَ عَلَى يَقُولُهُمْ فَمَا أَدَى أَحَدٌ
 مِنْهُمَا يَرْجِعُ الدِّينَ لِرَبِّ الدِّينِ ثُمَّ صَارَ كُلُّ وَاحِدٍ كَفِيلًا عَنْ صَاحِبِهِ بِمَجْمُوعِ الْمَالِ وَقَالَ لَأَكْمَلُ وَأَنَا قَالُ فِي الصَّحِيحِ نَفْسُهُ فِي الْفَرْدِ
 الْمُبْتَنِيَةِ عَلَى ذَلِكَ فَانْجَلِ عَلَى الْأَوَّلِ إِلَى آخِرِهِ عَلَى مَا يَنْتَهَى عَنْ قَرِيبِ أَنْشَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَالَ كَمَا كُنِيَ أَنَا قَالُ فِي الصَّحِيحِ
 لَأَنْ لَوْ جَعَلَ أَحَدُهُمَا كَفِيلًا بِالنِّصْفِ لَمَنْعَ النِّصْفَ الَّذِي يَأْتِي هُوَ أَنْ يَكُونَ الْكُفَالَةُ بِالْأَوَّلِ عَنْ الْأَوَّلِ وَبِالْأَوَّلِ عَنْ الشَّرِكِ
 وَالْمَطَالِبَةِ مَعْقُودَةٌ سَمِعْتُ لَأَنْ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْكُفَالَةِ مَطَالِبَةُ الْكُلِّ مِنْ جِهَةِ الْأَوَّلِ وَالْمَطَالِبَةِ بِالْأَوَّلِ لَيْسَ مِنْ جِهَةِ الْكُفَالَةِ
 هُوَ مَتَّعٌ الْكُفَالَتَانِ سَمِعْتُ فَتَعُدُّ الْمَطَالِبَتَانِ تَعْدُ الْكُفَالَتَيْنِ هُوَ عَلَى مَا سَمِعْتُ إِشَارَةً إِلَى أَنَّ الْكُفَالَةَ التَّوَلُّقُ
 وَعَنْهَا أَجْتَمَعَ الْكُفَالَتَيْنِ يَزِيدُ وَالدُّرُوفَةُ هُوَ يَرْجِعُ بِمَا سَمِعْتُ أَيُّ سَمِعْتُ الْكُفَالَةَ هُوَ التَّزَامُ الْمَطَالِبَةِ فَيُفْعَلُ الْكُفَالَةُ عَنْ الْكُفَالَةِ
 كَمَا سَمِعْتُ الْكُفَالَةَ عَنْ الْأَوَّلِ وَكَمَا تَصَحَّحَ أَحَدُهُمَا مِنْ أَحَدِهِمَا عَلَى سَمِعْتُ أَيُّ كَمَا تَصَحَّحَ أَحَدُهُمَا لَمْ يَكُنْ لِي عَلَيْهِ بِمَا أَجْعَلَ عَلَيْهِ آخِرُهُ وَأَجَامُ

بَابُ كُفَالَةِ الرَّطِينِ
 بَابُ كُفَالَةِ الرَّطِينِ
 بَابُ كُفَالَةِ الرَّطِينِ

بيننا الترام ما وجب هم واذ اعرف بذاسق اى الذى ذكرناه هم فاوداه احدى ما وقع شاكنا عنها اذ الكل كفالة شريفة
 شاكنا هم فلا يتبع للبعض على البعض من لان اكل كفالة هم بخلاف ما تقدم من شى اى فى المسئلة الاولى حيث لا يرجع على
 بما فيه لم يرد على النصف لان اذ النصف كان بقر الاصله والنصف الاخر سيجى الكفالة هم فيرجع على شريكه بنصفه
 ولا يردى الى الدور لان قضيته عقد الكفالة الاستلزامى الاستلزامى العلة وحي ضمان الكفالة فلما كان كذلك كان
 لمن ادى ولاية الرجوع على صاحبه نصف ما ادى لانه مستو لصاحبه فى الترام بحيث وجب ان يستوفى الى العدم بسببه
 هم و قد حصل من شى اى الاستلزامى من وجب احدى بنصف ما ادى فلا يتقضى بمرجع الاخر عليه من لان لورجى الشريك على
 بذالمودى بالقياس المساواة هم بخلاف ما تقدم من شى لان كل واحد منهم لم يلتزم جميع المال بحكم الكفالة بل لشرع
 المال بشرا بنصفه كفالة ولو لم يكن عن شريكه وجب على المودى عن الكفالة يودى الى الدور كما تقدم هم ثم يرجع الى
 على الاصيل لانه اودى عنه احدى بنصفه والاخر بنائبه من وهو صاحبه الذى فضل عنه هم وان شارح من شرطه
 قوله يرجع شريكه بنصفه قايلا كان او كثير اى وان شارح اوى فيها شريكهم بالجميع من اى بجمع ما ادى هم على
 المكفول عنه لانه كفى بجميع المال عنه بمره من ولو كان احدى بانكنا عن المكفول فقط لم يكن له رجوع على الاصيل هم
 قال من قبل الظاهر ان قائله محتمل فقلت الظاهر ان قائله المصنف لان المسئلة ما ذكرها الا شارح اجاب عن الصغير
 وقال لا تترادى قالوا فى شروح اصحاب الصغير واذ ابرز رب المال احدى من اى احدى الكفيلين هم اخذ الاخر من
 اى الكفيل الاخر هم بالجميع من اى بجمع الدين هم لان الكفيل لا يوجب برادة الاصيل فبقية المال كله على الاصيل
 الاخر كفى عنه بكمه من اى بكل الدين فيطالب بذلك هم ما بيناه من اشارة الى قوله وبكل عن شريكهم وهذا
 من اى ولا يلزم بقا المال كله على الاصيل هم ما نذره به من اى باخذ رب المال الكفيل الذى لم يبر به جميع الدين هم
 قال من اى محتمل فى اصحاب الصغير واذ افرق المتفاوت ضمان من اى شريكه المفوضة وعليها دين هم
 فاصحاب الدين ان ياخذوا اليها شاكوا جميع الدين لان كل واحد منهما كفىل عن صاحبه على ما عرف في الشريعة
 اى المفوضة مشتركة فانه يتبني على التوكيل من كل واحد منهما صاحبه فيما كان من اعمال التجارة وعلى الكفالة بما
 كان من ضمان التجارة هم ولا يرجع احدى من اى احدى المتفاوتين هم على صاحبه حتى يودى اكثر من النصف لما مر
 من الوجين فى كفالة الربلين من فى مسئلة اول لباب هم قال من اى قال محتمل فى اصحاب الصغير هم واذ اكتب
 العبد ان كتابته واحدة من بان قال كاتبهما على الف الى سنة قيد بكفالة الواحدة لان المولى اذ اكتب كل
 واحد منهما على حده وكفىل احدى عن الاخر لا يصح ذلك قياسا وتحمنا اذ الكفالة ببدل الكفالة لا تصح باجماع الاثمة
 الاربعة اما لو كانت الكتابات واحدة تصح استحسانا عندنا ولا يصح قياسا وبه قالت الاثمة الثلاثة هم وكل واحد منهما
 من اى من العبدين هم كفىل عن صاحبه فكل شى اوداه احدى بارجع على صاحبه بنصفه ووجهه من اى وجهه هذا المذهب
 هم ان هذا العقد جائز استحسانا من اى قياسا لانه باطل قياسا لان الكفالة تبرع والمكاتب لا يملك التبرع هم وطريقه
 من اى طريق جواز استحسانا هم ان يجعل كل واحد منهما اصيلا فى حق وجوب الالف عليه ويكون عتقا معلقا باده
 من اى باء اكل واحد منهما كانه قال اكل واحد منهما ان اوديت الالف فانتهى حرم ويجعل كفيلا بالالف فى حق صاحبه
 وسند كرهه المكاتب من اى فى كتاب المكاتب هم ان شاء الله تعالى واذ اعرف ذلك من اى ما ذكره هم

واذ اعرف ذلك من اى ما ذكره هم
 احد ما وقع شاكنا عنها
 اذ الكل كفالة فلا يرجع
 للبعض على البعض من لان
 ما تقدم من شى اى فى المسئلة
 بنصفه ولا يردى الى الدور
 لان قضيته عقد الكفالة
 الاستلزامى العلة وحي ضمان
 الكفالة فلما كان كذلك كان
 لمن ادى ولاية الرجوع على
 صاحبه نصف ما ادى لانه
 مستو لصاحبه فى الترام بحيث
 وجب ان يستوفى الى العدم
 بسببه هم و قد حصل من
 شى اى الاستلزامى من وجب
 احدى بنصف ما ادى فلا يتقضى
 بمرجع الاخر عليه من لان
 لورجى الشريك على بذالمودى
 بالقياس المساواة هم بخلاف
 ما تقدم من شى لان كل واحد
 منهم لم يلتزم جميع المال
 بحكم الكفالة بل لشرع المال
 بشرا بنصفه كفالة ولو لم
 يكن عن شريكه وجب على
 المودى عن الكفالة يودى الى
 الدور كما تقدم هم ثم يرجع
 الى على الاصيل لانه اودى
 عنه احدى بنصفه والاخر
 بنائبه من وهو صاحبه الذى
 فضل عنه هم وان شارح من
 شرطه قوله يرجع شريكه
 بنصفه قايلا كان او كثير
 اى وان شارح اوى فيها
 شريكهم بالجميع من اى
 بجمع ما ادى هم على
 المكفول عنه لانه كفى
 بجميع المال عنه بمره من
 ولو كان احدى بانكنا عن
 المكفول فقط لم يكن له
 رجوع على الاصيل هم قال
 من قبل الظاهر ان قائله
 محتمل فقلت الظاهر ان
 قائله المصنف لان
 المسئلة ما ذكرها الا
 شارح اجاب عن الصغير
 وقال لا تترادى قالوا
 فى شروح اصحاب الصغير
 واذ ابرز رب المال احدى
 من اى احدى الكفيلين هم
 اخذ الاخر من اى الكفيل
 الاخر هم بالجميع من اى
 بجمع الدين هم لان
 الكفيل لا يوجب برادة
 الاصيل فبقية المال كله
 على الاصيل الاخر كفى
 عنه بكمه من اى بكل
 الدين فيطالب بذلك
 هم ما بيناه من اشارة
 الى قوله وبكل عن
 شريكهم وهذا من اى
 ولا يلزم بقا المال
 كله على الاصيل هم ما
 نذره به من اى باخذ
 رب المال الكفيل الذى
 لم يبر به جميع الدين
 هم قال من اى محتمل
 فى اصحاب الصغير واذ
 افرق المتفاوت ضمان
 من اى شريكه المفوضة
 وعليها دين هم فاصحاب
 الدين ان ياخذوا اليها
 شاكوا جميع الدين لان
 كل واحد منهما كفىل عن
 صاحبه على ما عرف في
 الشريعة اى المفوضة
 مشتركة فانه يتبني على
 التوكيل من كل واحد
 منهما صاحبه فيما كان
 من اعمال التجارة وعلى
 الكفالة بما كان من
 ضمان التجارة هم ولا
 يرجع احدى من اى احدى
 المتفاوتين هم على
 صاحبه حتى يودى اكثر
 من النصف لما مر من
 الوجين فى كفالة
 الربلين من فى مسئلة
 اول لباب هم قال من
 اى قال محتمل فى
 اصحاب الصغير هم واذ
 اكتب العبد ان كتابته
 واحدة من بان قال
 كاتبهما على الف الى
 سنة قيد بكفالة
 الواحدة لان المولى
 اذ اكتب كل واحد
 منهما على حده وكفىل
 احدى عن الاخر لا
 يصح ذلك قياسا
 وتحمنا اذ الكفالة
 ببدل الكفالة لا
 تصح باجماع الاثمة
 الاربعة اما لو
 كانت الكتابات
 واحدة تصح
 استحسانا عندنا
 ولا يصح قياسا
 وبه قالت الاثمة
 الثلاثة هم وكل
 واحد منهما من اى
 من العبدين هم
 كفىل عن صاحبه
 فكل شى اوداه
 احدى بارجع على
 صاحبه بنصفه
 ووجهه من اى
 وجهه هذا
 المذهب هم ان
 هذا العقد
 جائز استحسانا
 من اى قياسا
 لانه باطل
 قياسا لان
 الكفالة
 تبرع والمكاتب
 لا يملك
 التبرع هم
 وطريقه من
 اى طريق
 جواز
 استحسانا
 هم ان
 يجعل
 كل
 واحد
 منهما
 اصيلا
 فى
 حق
 وجوب
 الالف
 عليه
 ويكون
 عتقا
 معلقا
 باده
 من اى
 باء
 اكل
 واحد
 منهما
 كانه
 قال
 اكل
 واحد
 منهما
 ان
 اوديت
 الالف
 فانتهى
 حرم
 ويجعل
 كفيلا
 بالالف
 فى
 حق
 صاحبه
 وسند
 كرهه
 المكاتب
 من اى
 فى
 كتاب
 المكاتب
 هم
 ان
 شاء
 الله
 تعالى
 واذ
 اعرف
 ذلك
 من اى
 ما
 ذكره
 هم

كل واحد منهما
 كفىل عن صاحبه
 فكل شى اوداه
 احدى بارجع على
 صاحبه بنصفه
 ووجهه من اى
 وجهه هذا
 المذهب هم ان
 هذا العقد
 جائز استحسانا
 من اى قياسا
 لانه باطل
 قياسا لان
 الكفالة
 تبرع والمكاتب
 لا يملك
 التبرع هم
 وطريقه من
 اى طريق
 جواز
 استحسانا
 هم ان
 يجعل
 كل
 واحد
 منهما
 اصيلا
 فى
 حق
 وجوب
 الالف
 عليه
 ويكون
 عتقا
 معلقا
 باده
 من اى
 باء
 اكل
 واحد
 منهما
 كانه
 قال
 اكل
 واحد
 منهما
 ان
 اوديت
 الالف
 فانتهى
 حرم
 ويجعل
 كفيلا
 بالالف
 فى
 حق
 صاحبه
 وسند
 كرهه
 المكاتب
 من اى
 فى
 كتاب
 المكاتب
 هم
 ان
 شاء
 الله
 تعالى
 واذ
 اعرف
 ذلك
 من اى
 ما
 ذكره
 هم

كل واحد منهما
 كفىل عن صاحبه
 فكل شى اوداه
 احدى بارجع على
 صاحبه بنصفه
 ووجهه من اى
 وجهه هذا
 المذهب هم ان
 هذا العقد
 جائز استحسانا
 من اى قياسا
 لانه باطل
 قياسا لان
 الكفالة
 تبرع والمكاتب
 لا يملك
 التبرع هم
 وطريقه من
 اى طريق
 جواز
 استحسانا
 هم ان
 يجعل
 كل
 واحد
 منهما
 اصيلا
 فى
 حق
 وجوب
 الالف
 عليه
 ويكون
 عتقا
 معلقا
 باده
 من اى
 باء
 اكل
 واحد
 منهما
 كانه
 قال
 اكل
 واحد
 منهما
 ان
 اوديت
 الالف
 فانتهى
 حرم
 ويجعل
 كفيلا
 بالالف
 فى
 حق
 صاحبه
 وسند
 كرهه
 المكاتب
 من اى
 فى
 كتاب
 المكاتب
 هم
 ان
 شاء
 الله
 تعالى
 واذ
 اعرف
 ذلك
 من اى
 ما
 ذكره
 هم

كل واحد منهما
 كفىل عن صاحبه
 فكل شى اوداه
 احدى بارجع على
 صاحبه بنصفه
 ووجهه من اى
 وجهه هذا
 المذهب هم ان
 هذا العقد
 جائز استحسانا
 من اى قياسا
 لانه باطل
 قياسا لان
 الكفالة
 تبرع والمكاتب
 لا يملك
 التبرع هم
 وطريقه من
 اى طريق
 جواز
 استحسانا
 هم ان
 يجعل
 كل
 واحد
 منهما
 اصيلا
 فى
 حق
 وجوب
 الالف
 عليه
 ويكون
 عتقا
 معلقا
 باده
 من اى
 باء
 اكل
 واحد
 منهما
 كانه
 قال
 اكل
 واحد
 منهما
 ان
 اوديت
 الالف
 فانتهى
 حرم
 ويجعل
 كفيلا
 بالالف
 فى
 حق
 صاحبه
 وسند
 كرهه
 المكاتب
 من اى
 فى
 كتاب
 المكاتب
 هم
 ان
 شاء
 الله
 تعالى
 واذ
 اعرف
 ذلك
 من اى
 ما
 ذكره
 هم

فأداه احدنا من نصفه على صاحبه لا استواءهما سق في العلة وهي ان كل تبدل ضمنون على احدهما بمقتضى الكفاية ولهذا لا يتحقق واحد منهما باليود جميع التبدل بل كل سق اي بكل لان الذي هو التبدل هو التمتع المساواة سق وكذا اذا لم يرجع شبهه وان لم يود شيئا علق المولى احدهما جاز التمتع لمساوفة فله سق اي لمساوفة التمتع المولى هو الذي عن النصف سق اي و برمي التمتع عن نصف التبدل هو لانه ارضى بالترام الممال لا لكيون المالك سق الى التمتع و ما بقي وسيله فيسقط سق اي النصف هم ويتبقى النصف على الآخر سق اي بقي النصف الآخر على العبد الآخر لان الممال في الحقيقة مقابل برقيتها سق حتى يكون موزعا شقها عليها هم وانما جعل على كل واحد منها احتيا لا لتخرج العتقان من سق بان يحيل كان كل التبدل كل واحد منهما بحكم الاصلالة الكفاية فكان ضروريا لا يتغير غير موضعها هم واداهما التمتع استغنى عنه سق اي عن الاحتمال هم فاعية مقابل برقيتها فلهذا يتعسف سق وعور من بانه اذا كان مقابلها لمساو كان على كل واحد منهما بمقتضى يجب ان لا يصح الرجوع ما لم يزود المودى على النصف لئلا يلزم له رد كما هو واجب بان الرجوع بخصه اذا انما هو للتحرر من تفرق الصفقة على المولى لان المودى لو وقع عن المودى على اخصه بربى باوادة عن نصيبه وعقوب لان المكتاب اذا دى ما عليه من بدل الكفاية عتق والمولى شرط عليها ان يوديا جميعا ومقتضا جميعا فكان كالتخصيص في المولى بتفريق الصفقة فادى المودى عنها جميعا واذ البقي النصف على الآخر هم والمولى ان ياخذ بجمعة الذي لم يتحقق ايها شيا سق اي العبد من المكتاتين هم المتعلق سق بفتح التكاى ياخذ المتعلق هم بالكفاية ومما فيه بالاضافة فان اخذ الذي اعتق يرجع على صاحبه بما يودى لانه مودعته بامره وان اخذ الآخر لم يرجع سق اي اى الآخر على المتعلق شبهه لانه استحق منه المولى سق قال لا تزدحج ولنا فيه نظر لان مطالبه المولى المتعلق بحكم الكفاية والكفاية بمبدل الكفاية لا تتجزؤ واذ اسقط النصف بالتمتع سقط مطالبته بالاضافة وبقية المطالبة بالكفاية وهي باطله فيلزم ان لا يطالبه المتعلق اصلا اشقى واجواب عنه ان الكفاية بمبدل الكفاية ابتداء لا تتجزؤ ولهذا اجلنا التبدل على كل واحد منهما جميعا للكفاية على هذا الوجه بقدر الامكان اما بعد مقتضى احدهما صا كفايا من المتعلق بمبدل الكفاية بقا فجزء ذلك بقا وان لم يجز

ابتداء العبد المولى هم

باب كفاية العبد بوعنه سق اى في الباب في سبط ان كفاية العبد عن الآخر وكفاية الآخر عن العبد في هذا الباب لان احدهما على العبد بوعنه هم ومن ضمن عن عبد بالاكيب عليه حتى يتحقق سق لا يجب عليه صفته لقوله لا اكيب جواب المسئلة اذ هي جملة فعلية وقعت صفته للكرة وجواب المسئلة هو قوله فهو حال صورة المسئلة في جميع الصفه محمد عن يعقوب عن ابى حنيفة في العبد الذي يملك الممال لانه لا يجب عليه حتى يتحقق صفته رجل لم يسم حاله ولا غيره حال وهو معنى قوله هم ولم يسم حاله ولا غيره فهو حال سق اي العتقان على الكفيل حال هم لان الممال حال عليه سق اي على العبد هم لوجوده كسب وقبول لزمه الا انه سق اي ان العبد هم لا يطالب بغيره اذ جميع ما في يده لمولاه ولم يرض سق اي المولى هم بطلته به سق اي يتعلق الدين بالعبد هم والكفيل غير معسر فصار كما اذا اكل عن غائب سق فان الكفيل يؤخذ به في الحال ان عجز الطالب عن طلبه الاصل هم او غفل سق بتقدير اللام المفتوحة اى قصار الرضا كما اذا اكل عن غفل فانه يواخذ به في الحال هم بخلاف الدين المولى سق حيث يؤخذ الكفيل به بعد الاصل هم لانه سق اي لان الدين هم متاخر بمجرى سق كسرا خا المشددة اراد ان الدين المولى ذاك اكل بواحد لا يطالب بتبديل حلول لا اكل

فأداه احدنا من نصفه على صاحبه لا استواءهما سق في العلة وهي ان كل تبدل ضمنون على احدهما بمقتضى الكفاية ولهذا لا يتحقق واحد منهما باليود جميع التبدل بل كل سق اي بكل لان الذي هو التبدل هو التمتع المساواة سق وكذا اذا لم يرجع شبهه وان لم يود شيئا علق المولى احدهما جاز التمتع لمساوفة فله سق اي لمساوفة التمتع المولى هو الذي عن النصف سق اي و برمي التمتع عن نصف التبدل هو لانه ارضى بالترام الممال لا لكيون المالك سق الى التمتع و ما بقي وسيله فيسقط سق اي النصف هم ويتبقى النصف على الآخر سق اي بقي النصف الآخر على العبد الآخر لان الممال في الحقيقة مقابل برقيتها سق حتى يكون موزعا شقها عليها هم وانما جعل على كل واحد منها احتيا لا لتخرج العتقان من سق بان يحيل كان كل التبدل كل واحد منهما بحكم الاصلالة الكفاية فكان ضروريا لا يتغير غير موضعها هم واداهما التمتع استغنى عنه سق اي عن الاحتمال هم فاعية مقابل برقيتها فلهذا يتعسف سق وعور من بانه اذا كان مقابلها لمساو كان على كل واحد منهما بمقتضى يجب ان لا يصح الرجوع ما لم يزود المودى على النصف لئلا يلزم له رد كما هو واجب بان الرجوع بخصه اذا انما هو للتحرر من تفرق الصفقة على المولى لان المودى لو وقع عن المودى على اخصه بربى باوادة عن نصيبه وعقوب لان المكتاب اذا دى ما عليه من بدل الكفاية عتق والمولى شرط عليها ان يوديا جميعا ومقتضا جميعا فكان كالتخصيص في المولى بتفريق الصفقة فادى المودى عنها جميعا واذ البقي النصف على الآخر هم والمولى ان ياخذ بجمعة الذي لم يتحقق ايها شيا سق اي العبد من المكتاتين هم المتعلق سق بفتح التكاى ياخذ المتعلق هم بالكفاية ومما فيه بالاضافة فان اخذ الذي اعتق يرجع على صاحبه بما يودى لانه مودعته بامره وان اخذ الآخر لم يرجع سق اي اى الآخر على المتعلق شبهه لانه استحق منه المولى سق قال لا تزدحج ولنا فيه نظر لان مطالبه المولى المتعلق بحكم الكفاية والكفاية بمبدل الكفاية لا تتجزؤ واذ اسقط النصف بالتمتع سقط مطالبته بالاضافة وبقية المطالبة بالكفاية وهي باطله فيلزم ان لا يطالبه المتعلق اصلا اشقى واجواب عنه ان الكفاية بمبدل الكفاية ابتداء لا تتجزؤ ولهذا اجلنا التبدل على كل واحد منهما جميعا للكفاية على هذا الوجه بقدر الامكان اما بعد مقتضى احدهما صا كفايا من المتعلق بمبدل الكفاية بقا فجزء ذلك بقا وان لم يجز

ابتداء العبد المولى هم

باب كفاية العبد بوعنه سق اى في الباب في سبط ان كفاية العبد عن الآخر وكفاية الآخر عن العبد في هذا الباب لان احدهما على العبد بوعنه هم ومن ضمن عن عبد بالاكيب عليه حتى يتحقق سق لا يجب عليه صفته لقوله لا اكيب جواب المسئلة اذ هي جملة فعلية وقعت صفته للكرة وجواب المسئلة هو قوله فهو حال صورة المسئلة في جميع الصفه محمد عن يعقوب عن ابى حنيفة في العبد الذي يملك الممال لانه لا يجب عليه حتى يتحقق صفته رجل لم يسم حاله ولا غيره حال وهو معنى قوله هم ولم يسم حاله ولا غيره فهو حال سق اي العتقان على الكفيل حال هم لان الممال حال عليه سق اي على العبد هم لوجوده كسب وقبول لزمه الا انه سق اي ان العبد هم لا يطالب بغيره اذ جميع ما في يده لمولاه ولم يرض سق اي المولى هم بطلته به سق اي يتعلق الدين بالعبد هم والكفيل غير معسر فصار كما اذا اكل عن غائب سق فان الكفيل يؤخذ به في الحال ان عجز الطالب عن طلبه الاصل هم او غفل سق بتقدير اللام المفتوحة اى قصار الرضا كما اذا اكل عن غفل فانه يواخذ به في الحال هم بخلاف الدين المولى سق حيث يؤخذ الكفيل به بعد الاصل هم لانه سق اي لان الدين هم متاخر بمجرى سق كسرا خا المشددة اراد ان الدين المولى ذاك اكل بواحد لا يطالب بتبديل حلول لا اكل

والكفيل بغيره
فما كانا كذا
انما كانا كذا
انما كانا كذا
انما كانا كذا

لان الدين ثمه آخر من حرمه وقد التزم الكفيل ذلك فلم يمه كذا لم يوجبه ثم اذا ادى دينه ادى الكفيل عن المكفول
 به هم سيج على العبد بعد التتبع لان المطالب لا يرجع عليه لا بعد التتبع فكذلك الكفيل سيج لا يرجع عليه لا بعد التتبع هم
 لقيامه بتمامه سيج اى لقيامه الكفيل مقام المطالب في المطالبة هم قال سيج اى مخدني اجماع الصغير هم ومن ادى
 على عبده لا وكفل له رجل بنفسه فمات العبد يرى الكفيل البراءة الاصيل سيج لانه كفل عن العبد بتسليم نفسه فسطو التسليم
 عن الاصيل بموته فليسقط من الكفيل ايضا لان براءة الاصيل توجب براءة الكفيل هم كما اذا كان المكفول نفسه
 حراسه حيث يبر الكفيل براءة الاصيل بنها ايضا وانما سئل ان الكفالة بالتفليس لا تقاوت بين ما اذا كان المكفول
 بنفسه حرا او عبدا وقال كذا في ذهاب الحكم لا يختلف الا انه ذكر العبد بيننا لئلا يمتنع الثانية عليها ويفرق بينها هم
 اجمع رتبة العبد فكفل به سيج اى بالعبد هم رجل فمات العبد لا تقام المدعى البنية انه كان له ضمان الكفيل قيمة سن
 قبل اثبات ذلك بالبنية لانه لو ثبت ملك المدعى بالقرار ذوى العبد او بكتله عند الخلف وقد مات العبد يذوى العبد
 قضي بقيمة العبد على المدعى عليه ولا يلزم على الكفيل شيء لان اقراره غير حجة على الكفيل الا اذا اقر الكفيل بما اقر به الا
 وقال لانه ما شئ لا يصدق ذوا اليد في موت العبد ويكسب هو الكفيل فان طال احبس ضمانه القيمة وكذا لو ودية
 الموجودة هم لان على المولى رد ما سيج اى رتبة على ذوى اليد هم على وجه خلقها قيمتها سيج اى تخلف نفس له
 قيمة نفس العبد عند العجز عن رد ما هم وقد التزم الكفيل ذلك سيج لان الكفالة تحمل الضمان عن المغير هم وبعد
 الموت تنبى القيمة واجبة الاصيل فكذلك على الكفيل سيج لان ضمان القيمة وجب على الاصيل وجب على الكفيل ايضا
 لانه التزم المطالبة بما على الاصيل وقد انتقل الضمان من حق الاصيل الى القيمة فينتقل من حق الكفيل ايضا من اجل
 الا ولى سيج اى المسئلة الاولى حيث لم يجب الضمان على المولى فلا يجب على الكفيل ايضا ومنه بعض النسخ بخلاف
 الاول قال لا كمال رحمه الله اى بخلاف الضمان الاول لان محل ما التزمه وهو العبد قد مات ويسقط عن العبد تسليم نفسه
 فكذا عن كفيله هم قال سيج اى مخدني اجماع الصغير هم واذا كفل العبد عن مولاه بامره سيج قيد بالامر اذا كفالة العبد
 بنفيه اذن سيده لا يجوز باجماع الفقهاء الا عند الشائنة وجهه وباذن سيده يجوز الا فى الماذون المستغرق بالدين
 لا يجوز الكفالة وبه قال ما كذا هم فتنق فاداه سيج اى المال المكفول به هم بعد التتبع سيج اى بعد ان اعتمقه لانه
 هم لم يرجع سيج جواب المسائلين هم واحد منهما سيج اى من المولى والعبد هم على ما قال في شرح سيج اى كل واحد منهما هم
 ومعنى الوية الاول سيج وهو كفالة العبد عن مولاه بامره ان لا يكون على العبد دين حتى تصح كفالته بالمال
 عن المولى اذا كان بامره سيج وفى بعض النسخ ان يكون على العبد دين وبه كان صحيحا سيما في النقائ وهو الاصح
 لانه لو كان على العبد دين مستغرق لم تصح كفالته لئلا يباح الزنا وان كان باذن سيده هم الكفالة سيج اى كفالته المولى
 هم عن العبد فصح على كل حال سيج يعنى سواء كانت الكفالة بالمال او بالنفس وعلى العبد دين اولاهم له سيج اى
 لزومه قال الشافعي هم انه سيج اى ان الشان هم تحقيق الموجب سيج كبيرهم الرجوع وهو الكفالة بامره والمال
 وبو الرق فكذا سيج يعنى امتناع الكفالة كان المانع الرق لان العبد لا يستوجب على مولاه ديناً وقد زال
 المانع فيرجع هم ولنا انما سيج اى ان الكفالة هم وقعت سيج حال كونها غير موجبة للرجوع لان المولى لا يستوجب
 على عبده ديناً سيج اى لا يستحب هم وكذا العبد سيج لا يستحب هم على مولاه فلا تغلب سيج اى الكفالة هم موجبة ادا
 له

فان كان العبد
 من ادى دينه على عبده
 وكفل له رجل بنفسه فما
 العبد يرى الكفيل البراءة
 الاصيل كما اذا كان
 المكفول بنفسه حرا
 قال فان ادى دينه
 العبد وكفل له رجل
 فمات العبد فقام المولى
 المدينة لئلا يكون له ضمان
 الكفيل بقيمة كذا على
 المولى ما سيج اى وجه
 تخلفها بقيمة كذا
 التزم الكفيل ذلك وبعد
 الموت تنبى القيمة
 على الاصيل وكذا على الكفيل
 خلافاً لاول قال
 واذا كفل العبد عن مولاه
 سيج اى بامره فتنق
 فاداه سيج لانه لو كان
 فاداه سيج لانه لو كان
 واحد منهما سيج اى ما حجه
 وكان فخره يرجع وسعى
 الوية الاول ان لا يكون
 على العبد دين حتى تصح
 كفالته بالمال عن المولى
 الا كمال بامره اما كماله
 عن العبد فصح على كل حال
 انه تحقيق الموجب للرجوع
 وهو الكفالة بامره ولنا انه
 وهو الرق فكذا سيج يعنى
 وقد زال المانع فيرجع
 لان المولى لا يستوجب على
 على مولاه وكذا العبد سيج
 ولا تغلب سيج اى الكفالة

ثم اذا ادى دينه على عبده
 بعد التتبع كان العبد
 لا يرجع عليه لا بعد التتبع
 فكذلك الكفيل لا يرجع عليه
 ومن ادى دينه على عبده
 وكفل له رجل بنفسه فما
 العبد يرى الكفيل البراءة
 الاصيل كما اذا كان
 المكفول بنفسه حرا
 قال فان ادى دينه
 العبد وكفل له رجل
 فمات العبد فقام المولى
 المدينة لئلا يكون له ضمان
 الكفيل بقيمة كذا على
 المولى ما سيج اى وجه
 تخلفها بقيمة كذا
 التزم الكفيل ذلك وبعد
 الموت تنبى القيمة
 على الاصيل وكذا على الكفيل
 خلافاً لاول قال
 واذا كفل العبد عن مولاه
 سيج اى بامره فتنق
 فاداه سيج لانه لو كان
 فاداه سيج لانه لو كان
 واحد منهما سيج اى ما حجه
 وكان فخره يرجع وسعى
 الوية الاول ان لا يكون
 على العبد دين حتى تصح
 كفالته بالمال عن المولى
 الا كمال بامره اما كماله
 عن العبد فصح على كل حال
 انه تحقيق الموجب للرجوع
 وهو الكفالة بامره ولنا انه
 وهو الرق فكذا سيج يعنى
 وقد زال المانع فيرجع
 لان المولى لا يستوجب على
 على مولاه وكذا العبد سيج
 ولا تغلب سيج اى الكفالة

كفل من غيره بغير امره فاجازة سنن اى الفرجا: ذلك لا يرجع فكذلك ابداهم ولا يجوز الكفالة بمال الكتابه تركا كفل
 سنن اى بمال الكتابه هم او مذهب سنن اى او مذهب كفل به هم لانه سنن اى لان مال الكتابه دين مستقر لانه هم
 من المنانى سنن وهو الرق هم فلا يظن سنن اى دين بديل الكتابه هم في حق صحة الكفالة سنن وية قال اكثر من
 وعن احمد في ردائه فتصح لانه دين كسائر الديون والاصح عنده ايضا لان الكفالة به غير بائنة وفي النهاية اخبر
 بمال الكتابه غير مفيد فانه كما لا يجوز الكفالة بمال الكتابه عن المكاتب للمولى لا يجوز بدله آخر للمولى سوى الممال
 الكتابه على المكاتب ذكره في المبسوط ولو كان للمكاتب دين على مولاه ولم يكن ذلك الدين من ميسر الكفالة فكفل
 به رسل المكاتب عن المولى فتح لان الاصيل مطلوب بهذا المال مطلقا فتصح الكفالة اما العبد المتاجر او ان مولاه
 دينه ولا دين على العبد واذا منه كينما بذلك فالكفالة باطله وان كان العبد مديونا سمحت الكفالة لان كسبه من امواله
 فكان الدين واجب في ذمته كما في ذمته غيره فصحت الكفالة والكفالة بالنفس مثل ذلك فان العبد امكن لاديه
 طرية الفصح وان كان عليه دين صح هم ولانه سنن دليل خرطه عدم استقرار مال الكتابه اى ولان المكاتب هم لو عجز
 فنه سقط سنن اى بديل الكتابه هم ولا يمكن اثباته على هذا الوجه في ذمة الكفيل سنن دليل خرطه المذهب وهو عدم
 صحة الكفالة بديل الكتابه و يدل على هذا الوجه اى اثبات عقد الكفالة مع سقوط بديل الكفالة بتجيز النفس في ذمة
 الكفيل لا يمكن هم واثباته مطلقا سنن اى واثباته دين الكتابه مطلقا هم في معنى انهم سنن الذي هو كمن الكفالة
 ومنه المبسوط ولو اثبتناه مطلقا على الكفيل كنا او بيناه في ذمة الكفيل اكثر اوجب واجب في ذمة الاصيل وهذا يجوز اذ
 يجب على الكفيل بالنفقة التي تجب على الاصيل بتحقيقا لمنه النعم هم لان من شرطه سنن اى من شرطه النعم هم الاستعداد
 سنن في منته الواجب بالكفالة بتحقيقا لمنه النعم والمطلق غير المقيد هم وبديل السعاية كمال الكتابه من ذمته سنن
 يعني ان الكفالة بديل الكتابه لا يجوز فكذلك لا يجوز بديل السعاية هم لانه سنن اى لان السعاية هم كالمكاتب عند ذمته
 اى عند ابي حنيفة في عدم قبول الشهادة وتزويج المراتين واسى وود وغيره لكن على اعتبار النكته الاولى وهو قوله لانه
 ثبت من المنان الى آخره لانه اعتبار النكته الثانية لان السعاية لا يستطعن بديل السعاية بتجيز النفس والله اعلم

كتاب الحوالة

سنن اى هذا كتاب في بيان احكام الحوالة وجب المناسبة بين الحوالة والكفالة ظاهرة لما في كل منها التزام ما على الاصيل
 ولهذا يجوز استعارة احدهما للآخرى حتى كانت الحوالة بشرط عدم برادة الاصيل كفيالة والكفالة بشرط
 برادة الاصيل حواله اعتبارا للنعم واما وجوب اخيب الحوالة لانها سيرة عندنا والكفالة غير سيرة والاصل
 عدم البرادة بعد ثبوت المطالبة وحوالة في اللزوم النقل وفي المغرب اصل تركيب الحوالة يدل على الزوال والنقل ومنه
 التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل يقال مات زيد ابراه على رجل فاحتمل اى قبل الحوالة وهذا اربعة اشياء اصيل وهو
 الذي عليه الدين والمحال له وهو الدائن والمحال عليه وهو الذي قبل الحوالة والمحال به وهو المال محل مثال
 محمول كبر الوالد في الفاعل ويحتاج في المفعول وحي اصطلاح الفقهاء تحويل الدين من ذمة الاصيل الى ذمة المحال عليه على
 سبيل التوفيق به واختلف المتأخرون من مشائخنا ان حوالة توجب البرادة عن الديون والمطالبة جميعا او عن المطالبة
 ودين الدين فقال بعضهم عن المطالبة والدين جميعا حتى ان المحال له لا يبرأ المحال عليه عن دين الحوالة او ذمته

كفل من غيره بغير امره
 فاجازة ولا يوجب الكفالة
 بمال الكتابه تركا كفل
 او عجز له دين ثبت
 مع المنان في ذمته حتى
 صحة الكفالة ولا يوجب
 نفسه سقطا ويمكن ائله
 على هذا الوجه في ذمة الكفيل
 واثباته مطلقا في معنى النعم
 كان من شرطه الاستعداد
 وبديل السعاية كمال الكتابه
 في قول ابي حنيفة عندنا عليه
 لانه كالمكاتب عندنا

كتاب الحوالة

انما كان صاحب راسه وادانته فاستغل مكان انتفع وقله القاني اى تعنى بافلاسين ظهر له حاله ثم لان العوجين الويدل
يتحقق بكل واحد منهما سق اى من الوجيزن المذكورين ثم وهو التوى فى الحقيقة سق اى هذا المذكور هو التوى وهو
من توى اشى توى قوى اذ اختلف متصور غير محذور وهو توى وقا وكذا فى البهرة لابن دريدهم وقال اسق اى ابو يوسف
وتحريمه بذان الوجيزان سق اى التوى هم ووجه ثالث وهو ان يحكم احكام بافلاسة حال حيوة سق بالشهوهم وهذا الاطلاق
سق بين الى غنيته وصاحبه هم بناء على ان الافلاسل يتحقق بحكم القاني عند سق اى عند ابى غنيته هم خلافا لما
فان عندنا يتحقق بحكم القاني فيه قات الاثمة الثلاثة مجتمعة في حق اخراجه من اجن وكذا فى حق غيره لان لا يتحقق
غادر ورائع سق هذا دليل الى غنيته وفى المبسوط قد رجع الرجل فقيرا ويهيم غنيا بان مات قريب له وترك له الاكثيرة اميرة تادليم
به قوله غادر فاعل من غدا بغير غدا والغادر يتبين المزاج فاعل عال قاض وساخ من راج مبرج ردا حاد وبوقين فاعل
وضع ومن وال الشمس الى الليل هم قال سق اى التوى هم واذا طالب المحال عليه الحيل بمثل ال اسوالة فقال الحيل املت
يدين الى عليك لم يقبل قوله لا يجوز ان يكون عليه سق اى على الحيل هم مثل الدين لان سبب الرجوع سق وهو قضاء الدين بالامر
كما يقوله المصنف هم قد تحقق فهو سق اى سبب الرجوع هم قضاء دينه سق اى دين الحيل هم امر سق اى امر الحيل هم
الا ان الحيل مبرجى دينه عليه وهو منكر والقول للمنفرد سق لان الفراغ اصل فى الذم والحيل تشك بالاحصيل والطالب سق
العار من كان اعتبار الاصل ولا به قال انشا ففى وجه القول للطالب به قال حجتى فى الصحيح عنه هم ولا تكون احواله
سق جوابا عما يقال لم لا يجوز ان يكون احواله هم احواله بالدين عليهم سق وتقريره اجواب ان يقال ان احواله لان يكون
اقراره بالدين هم لانها سق اى لان احواله هم قد تكون بدون سق اى بدون الدين على المحال غايه في انفا كما عندهم
قال سق اى التوى هم اولى الحيل اى احواله فقال نعم الحسبك لتعبدته لى وقال للمحال لعل عنتى بدين كان لى عليك فالتوى
قول الحيل لان المحال يدعى عليه الدين وهو ينكره لظنه احواله سق جواب عما يقال احواله حقيقة ففى نقل الدين ودعوى
الحيل انه احواله ليقبضه له فلا فى حقيقة بلا دليل فاجاب بقوله ونظرة احواله هم مستقلة فى الكماله سق معنى مجاز لما فى
الكماله من نقل التوى من المكيل الى الكيل فيجوز ان يكون مراده من لفظه ذلك فيصدره هم فيكون القول قوله سق
سق لان فى ذلك نوع مخالفة للظاهرهم ومن ادعى رطله الت درهم واما سق اى بالالف هم عليه خسر سق اى
على المودع شعبا آخر هم فهو جائز سق بانه من مسائل اسباب الصغير ومورثها فيه ممن يعقوب عن ابى حنيفة فى رطل ودع
رطله الف درهم ورجل على المودع الت درهم فاحال المودع الذى له الف بالالف على المودع بالالف الذى عنده قال
جائزه وهو ما من هم لانه اقدر على اقتناص سق دليله اجاب اى لان المودع يفتح الدال ويملك المحال عليه اقراره على قضاء مال
احواله من الودعية هم فان كانت سق اى الف الودعية هم برى سق اى المودع وهو المحال عليه هم لتقديره اسباب سق
لتقدير احواله بالالف الودعية هم فانه ما التزم الا الاثنا سق اى من الف الودعية وذلك كما ذكره المتعلقه بنسب بين
تسقط بهلاك ذلك النصاب المعبى هم بخلاف اذا كانت سق اى احواله هم مقيدة بالمغضوب سق المعين حيث لا تبطل بهلاك
بل يتحقق احواله متعلقة بمثله وبقيته اذ لا بالمغضوب فى غير النصاب يوجب المثل والقيمة فصاعدا فوات اشار اليه بقوله
هم لان الفوات التى خلف سق وهو القيمة هم كلا فوات سق فكان باقيا حكما بقيه احواله بالمغضوب بيان اجواز احواله بالالف
المغضوبه وانما اذا ملكت لا يبرأ النصاب لان للمغضوب اذ الملك وجب على النصاب مثله ان كان مثله ومثله ان كان قويا

لان العوج عن الويدل
كل واحد منهما وهو
فى الحقيقة وقا وكذا
الوجيزان وسق ثالث
وهو ان يحكم احكام
بافلاسة حال حيوة
وهذا بناء على ان الافلاسل
لا يتحقق بحكم القاني
غادر ورائع سق هذا
دليل الى غنيته وفى
المبسوط قد رجع الرجل
فقيرا ويهيم غنيا بان
مات قريب له وترك له
الاكثيرة اميرة تادليم
به قوله غادر فاعل من
غدا بغير غدا والغادر
يتبين المزاج فاعل عال
قاض وساخ من راج
مبرج ردا حاد وبوقين
فاعل وضع ومن وال
الشمس الى الليل هم
قال سق اى التوى هم
واذا طالب المحال عليه
الحيل بمثل ال اسوالة
فقال الحيل املت
يدين الى عليك لم
يقبل قوله لا يجوز
ان يكون عليه سق
اى على الحيل هم مثل
الدين لان سبب الرجوع
قد تحقق وهو قضاء
دينه بامر الا الحيل
يدعى عليه دينه وهو
منكر والقول للمنفرد
ولا يكون المحال
منه بالدين عليه
قد تكون بدينه
واذا طالب الحيل
بما احواله به فقال انما
احلكت لتقبضه لى
وقال للمحال لا
احلته بدينه كان
عليك قال القول قول
الحيل لان المحال لا عليه
وهو ينكر لظنه احواله
فان كان سق اى التوى
قوى اذ اختلف متصور
غير محذور وهو توى
وقا وكذا فى البهرة
لابن دريدهم وقال
اسق اى ابو يوسف
وتحريمه بذان
الوجيزان سق اى
التوى هم ووجه
ثالث وهو ان يحكم
احكام بافلاسة حال
حيوة سق بالشهوهم
وهذا الاطلاق سق
بين الى غنيته
وصاحبه هم بناء
على ان الافلاسل
يتحقق بحكم القاني
عند سق اى عند
ابى غنيته هم خلافا
لما فان عندنا
يتحقق بحكم القاني
فيه قات الاثمة
الثلاثة مجتمعة
فى حق اخراجه من
اجن وكذا فى حق
غيره لان لا يتحقق
غادر ورائع سق
هذا دليل الى
غنيته وفى
المبسوط قد رجع
الرجل فقيرا
ويهيم غنيا بان
مات قريب له
وترك له
الاكثيرة اميرة
تادليم به قوله
غادر فاعل من
غدا بغير غدا
والغادر يتبين
المزاج فاعل عال
قاض وساخ من
راج مبرج ردا
حاد وبوقين
فاعل وضع ومن
وال الشمس الى
الليل هم قال
سق اى التوى هم
واذا طالب
المحال عليه
الحيل بمثل ال
اسوالة فقال
الحيل املت
يدين الى عليك
لم يقبل قوله
لا يجوز ان
يكون عليه
سق اى على
الحيل هم مثل
الدين لان
سبب الرجوع
سق وهو
قضاء الدين
بالامر كما
يقوله المصنف
هم قد تحقق
فهو سق اى
سبب الرجوع
هم قضاء
دينه سق
اى دين الحيل
هم امر سق
اى امر الحيل
هم الا ان
الحيل مبرجى
دينه عليه
وهو منكر
والقول
للمنفرد سق
لان الفراغ
اصل فى
الذم والحيل
تشك بالاحصيل
والطالب سق
العار من كان
اعتبار الاصل
ولا به قال
انشا ففى
وجه القول
للمطالب به
قال حجتى فى
الصحيح عنه
هم ولا تكون
احواله سق
جوابا عما
يقال لم لا
يجوز ان
يكون
احواله هم
احواله
بالدين
عليهم سق
وتقريره
اجواب ان
يقال ان
احواله لان
يكون
اقراره
بالدين
هم لانها
سق اى لان
احواله هم
قد تكون
بدون سق
اى بدون
الدين على
المحال غايه
فى انفا
كما عندهم
قال سق
اى التوى
هم اولى
الحيل اى
احواله
فقال نعم
الحسبك
لتعبدته
لى وقال
للمحال
لعل عنتى
بدين كان
لى عليك
فالتوى
قول الحيل
لان المحال
يدعى عليه
الدين وهو
ينكره لظنه
احواله سق
جواب عما
يقال احواله
حقيقة ففى
نقل الدين
ودعوى
الحيل انه
احواله ليقبضه
له فلا فى
حقيقة بلا
دليل فاجاب
بقوله
ونظرة
احواله هم
مستقلة
فى الكماله
سق معنى
مجاز لما
فى الكماله
من نقل
التوى من
المكيل الى
الكيل فيجوز
ان يكون
مراده من
لفظه ذلك
فىصدره
هم فيكون
القول قوله
سق سق لان
فى ذلك نوع
مخالفة
للمظاهريهم
ومن ادعى
رطله الت
درهم واما
سق اى
بالالف هم
عليه خسر
سق اى على
المودع شعبا
آخر هم
فهو جائز
سق بانه
من مسائل
اسباب
الصغير
ومورثها
فيه ممن
يعقوب عن
ابى حنيفة
فى رطل
ودع رطله
الف درهم
ورجل على
المودع الت
درهم فاحال
المودع الذى
له الف
بالالف على
المودع
بالالف
الذى عنده
قال جائزه
وهو ما من
هم لانه
اقدر على
اقتناص
سق دليله
اجاب اى
لان
المودع
يفتح
الدال
ويملك
المحال
عليه
اقراره
على
قضاء
مال احواله
من الودعية
هم فان
كانت سق
اى الف
الودعية
هم برى
سق اى
المودع
وهو
المحال
عليه
هم لتقديره
اسباب سق
لتقدير
احواله
بالالف
الودعية
هم فانه
ما التزم
الا الاثنا
سق اى
من الف
الودعية
ذلك
كما ذكره
المتعلقه
بنسب
بين تسقط
بهلاك
ذلك
النصاب
المعبى
هم بخلاف
اذا كانت
سق اى
احواله
هم مقيدة
بالمغضوب
سق المعين
حيث لا
تبطل
بهلاك بل
يتحقق
احواله
متعلقة
بمثله
وبقيته
اذ لا
بالمغضوب
فى غير
النصاب
يوجب
المثل
والقيمة
فصاعدا
فوات
اشار اليه
بقوله هم
لان الفوات
التي خلف
سق وهو
القيمة
هم كلا
فوات سق
فكان
باقيا
حكما بقيه
احواله
بالمغضوب
بيان
اجواز
احواله
بالالف
المغضوبه
وانما
اذا ملكت
لا يبرأ
النصاب
لان
للمغضوب
اذ الملك
وجب على
النصاب
مثله
ان كان
مثله
ومثله
ان كان
قويا

هم وقد تكون الحوالة مقيدة بالدين ايضا من غير ان الحوالة المقيدة كما تكون بالعين كالوديعة والغصب يكون مقيدة بالدين ايضا مثل ضمن المبيع وفي كل في الاصل ان الحوالة فومان مقيدة بدین على اربعين في يده لغصب او وديعة او غير ذلك ومطقة وهو ان لا يقيد بالحيل بالدين الذي على الحوالة عليه ولا بالعين الذي في يده او بحيله على رجل ليس عليه دين ولا في يده عين فاحوالة المقيدة كما تبطل بموت المحتال عليه خلا تبطل بقوات ما تبطل الحوالة اذا كان الفوات لا في خلف واما اذا كان الفوات الى خلف فلا تبطل الحوالة لان الحوالة الى خلف فلا فوات هم وبكم المقيدة في يده اربعة عشر يعني حكم الحوالة المقيدة بالعين وديعة كانت او غصبا او بالعين هم ان لا يملك الحيل مطالبة المحتال عليه لانه يتعلق به حق المحتال حتى اذا وقع المحتال عليه ذلك الى الحيل ضمن هم على مثال الرهن سرق لما تعلق به حق الرهن لم يكن للرهن مطالبة الرهن قبل ذلك الدين هم وان كان سرق اى الحوالة هم اسوة للفرع بعد موت الحيل سرق كونه ان واصله بما قبلها وبما اشارته الى حكم آخر به يخالف حكم الحوالة حكم الرهن بعد اتمامه في عدم قبض الحيل والاخذ للرهن وهو ان الحوالة اذا كانت مقيدة بالعين والدين وعلى الحيل ديون كثيرة ومات ولم يترك شيئا سوى العين الذي له بعد الحوالة عليه والدين الذي عليه فالحوالة عليه اسوة للفرع بعد موت خلا فانه في مال الرهن فانه يملك الرهن يدا وجبها فثبت له نوع اختصاص بالرهون بشرط ان ثبت فيه فلا يكون فيه ان يشاركه فيه وهذا سرق اشارة الى قوله ان لا يملك الحيل مطالبة المحتال عليه وقد قرناه هم لانه سرق اى لان الشان هم لو بقيت له سرق اى الحيل هم مطالبة سرق اى مطالبة المحتال عليه هم فبانه من سرق اى من المحتال عليه لم تبطل الحوالة وبما سرق اى لم يزل وفي بعض النسخ وبما لا يذكر على ما يدل عند الحوالة هم حق المحتال سرق اى الطالب هم بخلاف المطالبة سرق اى الحوالة المطلقة اى غير المقيدة بالرهون او الدين هم لانه سرق اى لان الشان هم لا يتعلق بمقتضى سرق اى حتى المحتال بذلك العين او الدين هم بل سرق اى سرق اى هم بمرته سرق اى اى بمرته المحتال عليه وفي الزمة سعة فيجب عليه اداء دين الحيل من الينس والحيل ان ياخذ وديعة او وديعة وغصبا منه ولا تبطل الحوالة باخذه وبمعنى قوله هم فلا تبطل الحوالة بالحق عليه سرق اى من الدين او الغصب هم او غصبا منه سرق اى او اخذ عينه الذي عنده اى عنده من الوديعة ويحتمل ان يراد بما عليه الدين فانه وبقوله عنده اى عنده من العين هو اذا كان وديعة او غصبا هم قال سرق اى القدر الذي هم فيه السفاق سرق اى ويوجب سقطة بنهم السبين ونفع التاكيد سنة بمعنى الحكم وبما القرض به الاحكام امره وقال في الفناوى الصغرى السقطة ان كان مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن مشروطا جاز هم وبما سرق اى السفاق وذكر التفسير باعتبار اخبره بغير قوله هم قرض استفاد به القرض سقوط خطر الطريق سرق اى عورته ان يرفع الى ما جبر عشرة وياهم قرضا ليدفعه الى مدريته في بلد آخر ايت غيبه بسقوط خطر الطريق وقيل هو ان يقرض انسانا ما لا يقبضه المستقرض في بلد بغيره المقرض انما يدفعه الى مدريته في بلد آخر الا ان يستفيد به بسقوط خطر الطريق هم وهذا نوع نفع يستفيد به سرق اى يستفيد به سرق اى بالقرض هم قدره الرسول عليه السلام عن قرن من نفعنا سرق اى وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض عرفنا واحديث رواه علي رضي الله عنه ونفعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قرض عرفنا فهو بائنه اسما ابن اسامة في سنده وفي سنده بنو ابراهيم مصنف قال سقطة في انكساره بعد ان اخرج به يومه ترك وروى من جابر بن سمرق انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقطة حرام اخرج ابن عدي في الكامل واعلم بغير من سوى ابن دحية ونفعه عن البخاري والنسائي وابن ميثون وكذا انهم وقال انه

وقد نكحنا الحوالة المقيدة بالدين ايضا وحكمه المقيدة في هذه الحوالة ان لا يملك الحيل مطالبة المحتال عليه لانه يتعلق به حق المحتال على مثال الرهن وان كان اسوة للفرع بعد موت الحيل وهذا لان الحق لو بقيت له مطالبة به فبانه من سرق اى من المحتال عليه لم تبطل الحوالة وبما لا يذكر على ما يدل عند الحوالة هم حق المحتال سرق اى الطالب هم بخلاف المطالبة سرق اى الحوالة المطلقة اى غير المقيدة بالرهون او الدين هم بل سرق اى سرق اى هم بمرته سرق اى اى بمرته المحتال عليه وفي الزمة سعة فيجب عليه اداء دين الحيل من الينس والحيل ان ياخذ وديعة او وديعة وغصبا منه ولا تبطل الحوالة باخذه وبمعنى قوله هم فلا تبطل الحوالة بالحق عليه سرق اى من الدين او الغصب هم او غصبا منه سرق اى او اخذ عينه الذي عنده اى عنده من الوديعة ويحتمل ان يراد بما عليه الدين فانه وبقوله عنده اى عنده من العين هو اذا كان وديعة او غصبا هم قال سرق اى القدر الذي هم فيه السفاق سرق اى ويوجب سقطة بنهم السبين ونفع التاكيد سنة بمعنى الحكم وبما القرض به الاحكام امره وقال في الفناوى الصغرى السقطة ان كان مشروطا في القرض فهو حرام والقرض بهذا الشرط فاسد وان لم يكن مشروطا جاز هم وبما سرق اى السفاق وذكر التفسير باعتبار اخبره بغير قوله هم قرض استفاد به القرض سقوط خطر الطريق سرق اى عورته ان يرفع الى ما جبر عشرة وياهم قرضا ليدفعه الى مدريته في بلد آخر ايت غيبه بسقوط خطر الطريق وقيل هو ان يقرض انسانا ما لا يقبضه المستقرض في بلد بغيره المقرض انما يدفعه الى مدريته في بلد آخر الا ان يستفيد به بسقوط خطر الطريق هم وهذا نوع نفع يستفيد به سرق اى يستفيد به سرق اى بالقرض هم قدره الرسول عليه السلام عن قرن من نفعنا سرق اى وقد نفي النبي صلى الله عليه وسلم عن قرض عرفنا واحديث رواه علي رضي الله عنه ونفعه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل قرض عرفنا فهو بائنه اسما ابن اسامة في سنده وفي سنده بنو ابراهيم مصنف قال سقطة في انكساره بعد ان اخرج به يومه ترك وروى من جابر بن سمرق انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم السقطة حرام اخرج ابن عدي في الكامل واعلم بغير من سوى ابن دحية ونفعه عن البخاري والنسائي وابن ميثون وكذا انهم وقال انه

في مدار من بضع اسديني وقال لا تراجي مع وعاديه العريضة والاصل في ان النبي صلى الله عليه وسلم سقى عن قرض
جبر نفعا وسكت عنه وكذا قاله الامكن وسكت عنه من انه كان في ديار احمد ديث وكتبه المتنومة واسد اعلمهم *

كتاب ادب القاضي

سبح اى هذا الكتاب في بيان ادب القاضي والادب اخص بالتحمية سميت لانها تدعو الى الخيرات واحسان من الادب
ليكون الدال وهو الدعا قال فله الشاعر يخون في المشاة بمحا السخط لا ترى الادب فينا يفتقر والادب فاعل من ادب
يا ادب ادب اذا دعا سعى الادب ادب بالانه يدعو الناس الى المحامد وعن ابى يزيد الادب يقع على رياضة مرموقة فيخرج بها
الانسان في فضيلة من الفعائل والمرد من ادب القاضي هو اخص بالمدعو اليها والافتقار يستعمل في اشارة ويراد به في الشج
الازام وقيل القضاة احكم وقال ابن ابى قتيبة القضاة كى لمعان مختلفة كلها تعود الى واحد اصله استحم والفرغ عن الاروبة
يسمى القضاة القزان وفي شج يراد به الازام وفصل الخصومات وقطع المنازعات وسعى كما لما فيه من منع الظالم عن
المظلوم واصله قضاي لانه من قضيت الا ان اليها لما جارت بعد الا ان هزمت كروا واصله رداى ولما كان وضع القضاة
لفصل الخصومات وتنفيذ الاحكام وانك اخصومات يقع في البليات والديون واما ذكره بذكر بعد كتاب القضاة للمسار
اسماحة الى القضاة في الزاد القضاة في بيعة محكمة وشريعة متبعة وعبادة شريعة لاجل ذلك اثبت اسد تعالى لاوم عليه
اسملافة بقوله الى جامل في الارض غنيته ولد ادو عليه السلام بقوله تعالى يا داود اذا بعلناك غنيته وبع امرك بنى مرسل
منه خاتم الانبياء عليهم السلام ثم القضاة شروع بالكتاب كما ذكرنا وبالسنه لما روى انه عليه فضل صلوة وبسلام
قال فاذا جرت احكام فاحطاه اجر وان اصاب فله اجران وحديث سواد لما بينه النبي صلى الله عليه وسلم طاهر وبالاجماع
وهو ظاهر والمعتقون ومنون في القضاة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ووقف الظلم عن المظلوم ووقف المباح وقطع
المنازعات وفصل الخصومات والكل حسن عقلا وهو فرض كفاية بالاجماع وان لم يطلع للقضاة الا واحد معين عليه وجوب
عليه بالاجماع قال شج اى القاضى لم يلقه ولاية القاضي حتى يجمع في المولى شج الام اسم غفول من التولية
وانما قال المولى ولم يلق المتولى ليكون فيه دلالة على تولية غيره اياه بدون طلبته ثم شرنا الشهاده شج وبه السلام
والعقل والبلوغ والدلالة لان معنى القضاة على حكم الشهاده هم ويكون سمن بالنصب عطف على قوله شج يجمع هم
من اهل الاجتهاد شج الصريح عندنا ان هذا شرط الاوليه لا شرط الاجواز وقيل شرط اجواز واليه مال صاحب شج الاصل
وسنن وجيز الشافعية لا بد للقضاة من صفات وهوان يكون ذكر اخر اجتهاد الصير عملا فلا يجوز قضاء المرأة والاشع و
الصبي والفاسق وساجل والمقلد انتهى وقد ذكر محمد في الاصل ان المقلد لا يجوز ان يكون تامنيا وذكر اخشاف مايل
على جواز ذلك قال القاضي يفتنى باجتهاد ونسبة اذ كان له اى فان لم يكون له اى وسال فقها اخذ بقوله والدليل
على ان الاجتهاد ليس بشرط اجواز اخرجه ابو داود وعن شريك عن سماك عن نفس عن علي بن رضى الله عنه قال بشي سؤل
عنه اسد عليه وسلم الى الحسن قاضيا فقالت يا رسول الله عز سلفى وانا حديث السن والاصل الى بالقضاة فقال ان الديه
قلبك وثبت لسانك فاذا جلس من يدك سجعمان فلا تقنعين حتى تسبح من الاخر كما سمعت من الاول فانه اجرى
ان تبين لك القضاة قال فمارك تامنيا وما شكت في قضاة بعد دراه احكام اينما في مستدركه وقال صحيح الاسناد
ولم يجر جابه وعلى لم يكن حينئذ من اهل الاجتهاد وقال الاسر وشي في فضوله قال يفتنى اذا كان معواه اكثر من خطاه

كتاب
ادب القاض
قال ولا تقص
ولاية القاض
حتى يجتمع في
المو في شرايط
الشهادة ويكون
من اهل الاجتهاد

حل له الاجتهاد وقال البتاني في اصوله قال بعض اصحابنا اذا كان عالما في مسألة تعرف حقيقتها ولا يخفى عليه دقيقتها يكون
 من اهل الاجتهاد في تلك المسألة واما المجتهد الذي ذكره اهل الأصول فهو ان يكون عالما بالتصديق في الكتاب والسنة
 ما يتعلق به الاحكام الشرعية ولا يشترط ان يكون عالما بجميع ما في الكتاب والسنة وهذا عزيز والخصه في ذلك
 ان يكون بحال يمكنه طلب احاديث الواقعة من النصوص التي تتعلق بها الاحكام ويشترط ايضا ان يكون عالما بوقوع
 العمل بالكتاب والسنة والاجماع على ما عرف في اصول الفقه واذا بلغ الرجل هذا السمع لم يصير مجتهدا ويجب عليه العمل بما جرت
 عليه من تقليد غيره وكذا في الميزان وقال صدر الاسلام البردوسي في اصوله واهل الاجتهاد من يكون عالما بالكتاب
 والسنة ومسئونه وعالما بالسنة ما فيها من النصوص وما فيها من الاحكام والاسلام والى هذا اشار محمد بن كتاب
 احمد وروى بعضهم قال لا يجب ايضا ان يكون عالما بوقوع كل ما هو من الصريح والكتاتيب والصحاح ان اهل
 الاجتهاد في مسائل الفقه من يكون عالما بدلائل الفقه وبهي الكتاب والسنة واجماع الامة والقيام على هذا لفظ
 صدر الاسلام واما المفتي فقد قال صدر الاسلام البردوسي في اصوله اجمع الفقهاء والعلماء ان المفتي يجب ان يكون
 من اهل الاجتهاد فانه لا يقرب ان يفتي الناس في المسائل من اهل الاجتهاد فانه يحتاج الى الاجتهاد والاحكام وان لم يكن
 من اهل الاجتهاد ولا يحل له ان يفتي الا بطلان احكامه فيمكنه ما يحفظ من اقوال الفقهاء ولا يحل له ان يفتي فيها لا يحفظ فيه
 قول من اقوال المتقدمين الى هذا لفظ صدر الاسلام هم اما الاول من حيث اشتراط شرائط الشهادة وقد ذكرنا ما هو
 فلان حكم القضاء يستقضى من اهل الفقه ويستفاد وكذا في الفتوى يستفاد وفي الكتاب وقال تاج المشايخ في
 من حكم الشهادة اى يؤخذ ويستنبط ويستخرج ويستفاد بطريق تشرىح الاستمارة لمشاغبة العلم بالادلة جيدة
 الارواح كما ان بالما حيوية الاشباح هم من حكم الشهادة ولان كل واحد منها من لانه معنى القضاء على
 الشهادة كما هم من باب الولاية من اذ كل واحد منها متفقد القول على الغير ولان كل واحد منهم
 الزام فالشهادة للزمت على القاضي والقضاة لم يزم على ائمتهم فكل من كان اهل الشهادة يكون اهل القضاء ومن
 نتيجة ما قبله من الكلام وكذا ذلك قوله هو ويشترط لالائية الشهادة يشترط لالائية القضاء من اهل الشهادة في القضاء
 ادلى لان القضاء لالائية فانه هو والقاضي اهل القضاء حتى لو قلنا يصح من اى تقليد هم الا انه لا ينبغي ان يعقل كما
 في حكم الشهادة فانه لا ينبغي ان يقل القاضي شهادته ولو قبل جاز عندنا من وقال الشافعي وما كان واجهه للصحة
 تقليدك وب قال بعض مشايخنا قلت الصواب معهم ولا سيما قضاة هذا الزمان وقال اصبح المالكى يصح ولكن يجب
 عزله وفي وسيط الغزالي اجتماع هذه الشرائط من الاجتهاد والعدالة وغيرها مستعذر في عصرنا نأخذوا العصر عن المجتهد
 والعدل فالوجه تنفيذ قضاكل من ولاه سلطان في مشيئة وان كان جاهلا فاستفاد في خلافة القضاء و
 اختلفت الروايات في تقليد الفاسق للقضاء والاصح انه يصح التقليد ولا يعزل بالفسق ثم قال قال في الخط
 يستحق العزل عند عامة المشايخ الا اذا اشترط في التقليد ان يتي جازيعة من جازيعة العزل والامام يصير
 اماما مع الفسق ولا يعزل بالفسق بل اختلف الى هنا لفظ اخلاصة ونه نوادر هشام قال ما لم يفسق القاضي
 ثم تاب فهو على قضاة وحكمه عن الكرخ انه يعزل بفسقه وعن المراتى صاحب ابى يوسف انه يعزل لا يفتى
 بفسقه ولا يعزل بفسقه الى هنا لفظ كتاب الاجناس وقال فيه ايضا ونه ادب القاضي الحسن ابن

اما الاول فلان
 حكم القضاء يستقضى
 من حكم الشهادة
 كل واحد منهما من
 باب الولاية فكل من
 كان اهلا للشهادة
 يكون اهلا للقضاء
 وما يشترط لالائية
 الشهادة يشترط
 لالائية القضاء
 والقاضي اهل
 للقضاء حتى لو قلنا
 يصح الا انه لا ينبغي
 ان يقبل كما في حكم
 الشهادة فانه لا
 ينبغي ان يقبل القاضي
 شهادته ولو قبل
 جاز عندنا

سنة بكرة الامم ان يتمايزن هو الا قد رسق على القفنا و هم والا ولى سنة علمه ودينه واما نته هم لقوله عليه السلام من
 اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم من قتل انسانا عمدا و فى رعيته من هوا ولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة
 المسلمين سنة روى اسحاق بن عمار عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل
 رجلا على عصاة من تلك الاجابة من هوا رضى الله عنه فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين قال صحيح الاسناد
 و لم يخرج ورواه الطبري في نسخة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل رجلا على عصاة من
 قاتل على علمه رجلا هو يعلم ان فيه من هوا ولى بذلك و اعلم انه كتاب الله و سنة رسول الله ورسوله وجماعة
 المسلمين وروى ابو يعلى الموصلي في نسخة عن عديقة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يا رجل استقل رجلا على عشرة نفر
 و علم ان في العشرة من هوا فطن منه فقد غش الله ورسوله وجماعة المسلمين فانظر الى ملك زماننا هذا كيف يولون قضاة
 و ثو ايام علمهم ان في رعيته من هوا افضل منهم و اعلم وادبر و غالب توليتهم بالرشا و الرباط و قد روى ابو داود
 عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الراشي و المترشي و روى اخشاف من حديث ابى هريرة
 عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لعن الله الراشي و المترشي و الراشي ملعون و المترشي ملعون و المترشي الاخذ و الراشي
 الذي يسمى بينهما اليسوي ابرهم و في حد الاجتهاد و كلام عرف في اصول الفقه سنة اى في اصول الفقه لقول الاسلام وفسيد
 في باب معرفة المجتهدين و قد ذكرنا فيما مضى في هذا الباب ما فيه الكفاية هم حاصلة سنة اى حاصل اميل في حد الاجتهاد
 هم ان يكون سنة اى الذي يدرك الاجتهاد صاحب حديث له معرفة بالفقه يعرف معاني الاشارة و صاحب سنة
 او يكون صاحب فقه له معرفة بالحديث كذا يشتمل بالقياس في المنصوص عليه قيل ان يكون صاحب حديث ذلك من قال
 صاحب الجهره القريحة خالص الطبيعة و منه شقاق القرح و هو صاحب الذي لم يخرج بغيره من الشيخ و غيره و من
 تنذيب الديون قريحة البير اول ما بها و القريحة الطبيعية و منه يقال فلان قريحة جيدة براه استنباط العلم و
 على وزن فعلية بمعنى مقولة اسم للبر من قريحا اذا حفرتها سمى الما بذلك ملا يشتمل بها ثم قالوا فلان حسن القريحة
 اذا جرد شعرا و خطبة احاد و فيها فاستعار و ما للبلع و هو من شعار المجاز لان اصل القرح حبر و الشق و منه القرح
 و هو القرس الذي ترج نابه اى شى هم يعرف بها سنة اى بالقريحة هم عادات الناس ان من الاحكام التي عليها
 سنة اى على العادات لان القرف قد يلبس على القياس لما في الاستعانة جواز و اختلاف القياس هم قال سنة اى
 القدر و رجع هم و لا بأس بالرجوع في القفنا و من ثيق بمفهومه انه يودى فرضه سنة اى فرض القفنا و هو الحق لان القفنا
 باحق فرض امره الانبياء عليهم السلام هم لان الصحابة رضى الله عنهم تقلدوه سنة اى القفنا و روى ابو داود و الترمذي
 و ابن ماجه ان عليا رضى الله عنه تقلد القضا من النبي صلى الله عليه وسلم و روى البيهقي ايضا ان ابا بكر رضى الله عنه قلده عليا
 على القفنا و بيت المال و روى ابن سعد في الطبقات عن نافع لما استقل عمر بن الخطاب زيدا بن ثابت على القضا
 فرض له رزقاه و لقي بهم قدوة سنة اى كفى بالصحابة اسوة قال ابو هريرة القدره الاسوة يقال فلان قدوة
 يقتدى به و قد روى فيقال لك قدوة و قدوة و قدوة هم و لانه سنة اى لان القضا هم فرض كفاية لكونه اجرا
 بالمعنى سنة و لا امر بالمعروف و النهي عن المنكر من فان قيل قوله فرض كفاية يوجب ان الرجوع فيه مستحب كما

ان يتمايز من هوا و
 و لا ولى لقوله
 عليه السلام من
 قتل انسانا عمدا
 في رعيته من هوا
 اولى منه فقد خان
 الله ورسوله وجماعة
 المسلمين و في حد
 الاجتهاد و كلام عرف
 في اصول الفقه سنة
 ان يكون صاه عدي
 معرفة بالفقه يعرف
 معاني الاشارة و صاحب
 فقه له معرفة بالحديث
 كذا يشتمل بالقياس
 في المنصوص عليه قيل
 ان يكون صاحب حديث
 ذلك من قال
 مع ذلك يعرف بها عادات
 الناس لان من الاحكام
 ما يتبين عليها قال
 فلا بأس بالرجوع في
 القفنا و من ثيق بمفهومه
 انه يودى فرضه سنة اى
 القفنا و روى ابو داود
 و الترمذي و ابن ماجه
 ان عليا رضى الله عنه
 تقلد القضا من النبي
 صلى الله عليه وسلم
 و روى البيهقي ايضا
 ان ابا بكر رضى الله
 عنه قلده عليا
 على القفنا و بيت
 المال و روى ابن
 سعد في الطبقات
 عن نافع لما
 استقل عمر بن
 الخطاب زيدا بن
 ثابت على القضا
 فرض له رزقاه
 و لقي بهم قدوة
 سنة اى كفى
 بالصحابة اسوة
 قال ابو هريرة
 القدره الاسوة
 يقال فلان قدوة
 يقتدى به و قد
 روى فيقال لك
 قدوة و قدوة و
 قدوة هم و لانه
 سنة اى لان
 القضا هم فرض
 كفاية لكونه
 اجرا بالمعنى
 سنة و لا امر
 بالمعروف و
 النهي عن المنكر
 من فان قيل
 قوله فرض كفاية
 يوجب ان الرجوع
 فيه مستحب كما

٢٤١

صلوة السجدة وغيره ما قلنا نعم لكن فيه خطر عظيم وامر عظيم لا يسلم في سجدة كل ساجد قبل النظر الى كونه ضمن كفاية
 وبالنظر الى كونه متصفنا امر اخر فالكيفية قلنا لعدم لباسهم قال سفيان اسي القادر فيهم ويكره الدخول فيهم
 اسي في القضاء لم ينسج العجز عنه سفيان اسي عن القضاة ذكره بعض العلماء وبعض السلف الدخول فيه سواء شقوا
 بانفسهم او خافوا عليها العجز عنه وقصره والكرهية هنا بعد ما اجاز وقال الصمد الشهاب رحمه الله ادب القضاة
 ومنهم من كمال الاجتزال الدخول فيه الاكره الا ترى ان ابا حنيفة رضي الله عنه ادعاه الى القضاء ثلاث مرات
 فابى حتى ضربته كل مرة ثلاثين سوطا فلما كان في المرة الثالثة قال حتى استشير اصحابي فاستشار ابا يوسف
 فقال ابو يوسف رحمه الله لو تقلدت لتفقت الناس فنظر اليه ابو حنيفة نظر الغضب وقال رايت لوامر ان اعبر
 البر سبابة اكننت اقدر عليه وكان في بك قاضيا ويروي انه قال اراكم ان تبلى بالقضاة وكذا ادعاه محمد رحمه الله
 الى القضاء فابى حتى قيد وجلس فانظر شتم تقلدهم ولا يامن على نفسه فيه كيلا يصير طراش اسي كيلا يصير الدخول
 في القضاء وسيلة هم لمباشرة البيع سفيان وهو اخيف في القضاء وانما يمين بلفظ الشرط لانه اكثر رائق من بحيث
 انما هو بالليل الى حطام الدنيا باخذ الرشاد في النالك يكون ذلك مشروطا بمقتضى ما يمين مثل ان يقول لي على فلان
 اؤله سفيان مطب لينة كذا فان تفتيت في ذلك كذا هم وكذا بعضهم الدخول فيه سفيان اسي في القضاء قال
 هم مختار القول عليه السلام سفيان اسي لقول النبي صلى الله عليه وسلم من جعل على القضاء نكاحا فزوج بغير مسكين
 بذ السحرة والاصحاب يستن الا ربهم عن ابى هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من جعل قاضيا فقد زوج بغير مسكين
 ورواه احمد في مسنده ورواه صحيح الاسناد ولم يخرجاه ورواه بن عدي في الكمال عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتقنه فقد زوج بغير مسكين وروى في مسكين وذكر الصمد الشهاب
 في ادب القضاة وجه التشبيه ان المسكين توفى في الظاهر والباطن جميعا والزوج بغير مسكين زوج بطريق الحق
 والغرم ونحو ذلك فانه يورث في الباطن والقضاة لا يورثون في الظاهر فانه في ظاهره جاد وفي باطنه هالك وكان
 شمس الاسمية اجمالا في لقول الشيخ لاحد ان يرد في هذا اللفظ كيلا يصيبه ما اصاب ذلك القاضي فانه يحكى ان ثانيا
 روي في هذا الحديث فازداه وقال كيف يكون هذا ثم دعه في مجلسه من يسوي شعروا فعمل اسما في حياك بعض اشهر
 من شتمت وقنه اذ هو عطف فاما به الموس والسنة راسه من يديه وقد جاوز في التمهيد عنه آثار وقد اجتنبه
 ابو حنيفة رحمه الله فصر على الضرب واجتنبه كثير من السلف وقيد محمد رحمه الله في ثلثين يوما او ثانيا واجتنب
 يوما حتى تقتله هذا كله ليس بموجود في بعض النسخ ورواية موجودة في نسخة شيخنا العلامة محمد بن عبد الله
 استدركه وكتبته على اسماشيه وشعره من عن قريب والذي ضرب ابا حنيفة على تركه القضاء هو ابو جعفر
 ثانيا اختلفوا في الباسين وكان الذي قلنا القضاة هم الرشيد ثم عزله قوله وقد جاز في التمهيد اسي عن الدخول
 في القضاء انما راسه اخبار كثيرة منها حديث ابى هريرة رضي الله عنه رواه مسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
 له يا ابا ذر اني احب لك ما اجبت لنفسه لانا من على اثنين ولا تولين مال تكلم ومنها حديث ابن ابى هريرة
 عن ابيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة اشهر ومنها حديث رواه ابن جابر
 في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول يدعى بالقاضي العاقل يوم القيمة

قال ويكره

الدخول فيه

لمن يخاف العجز عنه

ولا يامن على نفسه

الخفيف فيه كيلا

يصير شرطا لمباشرة

البيع وكذا بعضهم

الدخول فيه محتال

لقوله عليه السلام

من جعل على

القضاء نكاحا

فزوج بغير مسكين

فيلقى من شدة آسباب ما يتخذه ان لم يقض بين اثنين في عمره هم والصحيح ان الدخول فيه سرف في القضا هم
 رخصته طعنا في اقامة العدل سرف قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ساء ما ساء من عباد الله وروى مسلم عن
 عبد الله بن عمر وان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان القسطين في الدنيا على منابر من نور عن يمين
 الرحمن وكلتا يديه يمين الذين يعدلون في حكمهم واياهم وما ولوا هم والترك سرف اى ترك القضا هم عذبية سرف
 من العدم وهو كبر والتعبد فمما علمه سرف طه فلا يؤلف له سرف اى انه اراد ان يقض باحق في الاستدانة
 طه ثم لا يتدبر عليه هم فلا يعينه فيه عليه ابن الاعراب سرف اى على القضا باحق انه ربما لا يمكنه القضا في امر الا بافاته
 غيره عليه وليس غيره لا يعينه عليه هم الا اذا كان هو الابل القضا دون غيره فيحيزه فيقرض عليه القضا صيانة
 حقوق العباد واخلال العالم عن الفساد سرف هذا بخلاف بين الفقهاء كصلوة اجنادة اذا تيسر واخذ لا تاتسبا
 فيقرض ومعنى اخلاء العالم من الفساد في المحرم والقصاص وتقيده بقوله اذا كان هو الابل للقضا معنى غيره
 لانه اذا كان في البلد قوم يعللون القضا فانهم كلوا احد منهم من الدخول فيه اغتر ان كان السلطان بحيث لا
 بينهم والا فلا ولو اتفق الكل حتى قلدر جابل شتر كواسي الاثم لا دابة الى اشييع احكام الله تعالى هم قال سرف
 اى القدر وحجهم وينبغي ان لا يطلب الولاية ولا يابا سرف اى لا يطلب والاية القضا وتقبله ولا يابا لها
 بلسانه هم قوله عليه السلام من طلب القضا وكل له نفسه ومن اجبر عليه نزل عليه كاس يسده سرف هذا حديث
 رواه ابو داود والترمذي وابن ماجه من حديث انس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من سأل القضا وكل الى نفسه سحرته ولفظة ابى داود ومن طلب القضا كما في رواية المعتصم وزاد عليه قوله واذا
 عليه وكل اليه ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه انزل الله لكاس يسده ولفظ الترمذي من ابتغى القضا وسأل شفعا وكل
 الى نفسه ومن اجبر عليه نزل الله عليه لكاس يسده قوله وكل على صيغة المبني للمفعول تخفيف الكاف اى فوض امره
 اليها ومن فوض امره الى نفسه كان محمدا ولا غيره مرشد الى الصواب لكون النفس امارة بالسوء قوله يسده اى ليهم
 الرشدة ويوفقه للصواب هم ولان من طلبه سرف اى القضا هم يقرض على نفسه سرف من الودع والعلم والفتنة فيصير
 معجبا فلا يلهيهم الرشدة ويحرم التوفيق ويهونه قوله هم فيهم ومن اجبر عليه يتوكل على ربه سرف ومن يتوكل على
 الله فليس فيهم نيلهم سرف اى الرشدة والصواب هم ثم يجوز التقليد سرف اى تقليد القضا هم من السلطان اى اجاز
 كما يجوز من الحاكم لان الصحابة رضي الله عنهم تقلدوا سرف اى القضا هم من معاوية سرف ابن ابي سفيان
 لم انفرد بالامرة وخالف عليها رضي الله عنه هم والحق سرف اى واحمال ان الحق هم كان يدير على رضي الله
 في نوبة سرف اى في خلافة لان السخا فاته كانت له بعد عثمان رضي الله عنه بالنسب وتبين بقوله في
 نوبة اختار من حزب الرافض فانهم يقولون الحق مع علي بن ابي طالب في جميع نوبا بخلافه في نوبة ابى بكر وعمر
 عثمان ومع اولاده بعد سرف طه سرف اى الله معوية كان باغيا في نوبة سرف رضي الله عنه وبعده اى
 زمان ترك امير المؤمنين حسن اخلافة اليه فانعقد الاجماع على خلافة معاوية تبعه هم والتابعين سرف بالنسب
 عطف على قوله لان الصحابة هم تقلدوه سرف اى القضا هم من اسحاق سرف ابن يوسف الثقفي عامل عبد الملك ابن
 مروان على العراق وخراسان كومات في رمضان او شوال سنة خمس وتسعين وعمره ثلاث واربع وخمسون

والصحيح ان الدخول
 فيه رخصة طه عافى
 اقامة العدل لا يترك
 عنه فله له خطا خطا
 ولا يوفق له ولا يعينه
 عليه غيره ولا يابا
 الا اذا كان هو الابل
 للقضا دون غيره
 فيحيزه فيقرض عليه
 القضا صيانة لحقوق
 العباد واخلال العالم
 عن الفساد قال
 وينبغي ان لا يطلب
 الولاية ولا يابا لها
 لقوله للسلم من طلب
 القضا وكل الى نفسه
 من اجبر عليه نزل
 عليه ملك يسده
 ولان من طلبه يقرض
 على نفسه فيحرم ومن
 اجبر عليه يوق كل
 على ربه فيلهيهم ثم
 يجوز التقليد من
 السلطان الحاكم
 كما يجوز من الحاكم
 لان الصحابة رضي
 الله عنهم
 تقلدوا ومن
 معاوية رضي الله
 كان يدير على رضي
 الله عنه في
 نوبة والتابعين
 تقلدوا ومن
 الحجج

شتم ولما خرج حسن البصري بموت سجد معني شكرا لله تعالى وقال اللهم انك قد امتهت عنائته وعن الحسن ايضا انه
 قال لو جازى كل من سجدت بها وبيضا به لفلانهم فلكم مشهور وتولى ابو الدرداء رضي الله عنه القضاء الشام ولما مات
 وكان حيا في بيت شير وفتش ثار فمين يولى بعد فاشار اليه بفنائه بن عبدة الانصار في قول الشايم عبدة
 وقال البخاري في تاريخه الوسا باسناده لس ابى اسحاق قال كان ابو بريدة في قضاء الكوفة فمكث له الحجاج
 وجعل اخاه مكانه وقال في موضع اخر حثنا الحسن بن رافع حثنا منسدة قال شققت الحجاج ابابرة بن
 ابن ابى موسى واجلس معه سعيد بن جبهر ثم قتل سعيد بن جبهر ومات الحجاج بديره بسة اشهر ولم يقتل بديره احد
 وفيه تاريخ اصفيان للحافظ بن نعيم في باب العين المحلة عبد الله بن ابى مرهم الاموي في القضاء باليهما
 الحجاج ثم عزله الحجاج فاقام محبسا لبلد اسط فلما ملك الحجاج بنع الى صهيان ومات بها وهو من اهل الحجاج ثم كان
 جابر اسير في ايام الماشورية العظم مشهورا في الا اذا كان سرق استثنى من قوله يجوز التقليد من السلطان الحجاج
 الا اذا كان من لا يمكن من القضاء في سرق اى الا اذا كان السلطان احب اليه من التكنين من الحكم حتى هم لان
 سرق وهو اهل بائعهم لا يحصل التقليد من سرق السلطان احب اليه من التكنين من الحكم حتى هم لان
 الا التقليد منه والضمير في ما كان سرق السلطان فيمكنه من التكنين من الحكم حتى هم لان سرق اى القدر فيهم من
 قلنا القضاء يسأل ويؤان القاضى الذي كان قبله وبما انحراط التي فيها السلطان سرق في الموضع الذي كان يجزيه من
 او احبها لانها قطع من القدر المحرم ويروى في اول من والى لداوين اى تسليحية لولاء القضاء فلهذا ولان تشديد الوافق من
 من احد الوادين لا يوجب عليه دواوين ولو كانت اليها اصيلية لقوا دواوين وفلس المصنف الذي ان يقول وهو انحراط
 مع خريظه قال الجوبير في حاشية من الادوم وغيره بفتح ط في السجلات جميع بكل وهو كتاب الحكم وقدر يحصل
 عليه القاضى من غير ما سرق اى غير السجلات من المحاضر والمكوك وكتاب نصب الاوصيا وتقدير النفقات والقيم
 في اموال الموتى من طائفة من سرق اى لان السجلات غير ما سرق فيها سرق اى في انحراط من تكون محبة
 عند صاحبها فتقبل في يد سرق له ولاتية القضاء وسرق وهو القاضى الموالي لانه يحتاج الى معرفة ما فيها وكان له الخزانة
 ثم ثم ان كان البياض سرق النيسة كتب عليه السجلات بنحو ما من بيت المال فظا هر سرق اى يحجب المعزول
 على دفعه لان ذلك انما كان في يد فلكم وقد صار العمل بغيره فلا يترك في يد وابسته وكذا يعمل في يد من له
 ولاتية القضاء وكذا ان كان سرق اى البياض من سرق الى الخصوم سرق لانه وقع منه لصيانة حقوق الناس
 ثم فيما لا يتولا هم في الصحيح سرق احتريزه عما قال المشايخ اذا كان البياض من سرق الى الخصوم لا يحجب على
 الدفع لانه ملكه او هب له وسق الصحيح يحجبهم لانهم وضعوا في يد فلكم وقد انتقل الى الموالي سرق تشديد
 اللام المفقودة هم وكذا سرق اى يحجب على الدفع من اذا كان سرق اى البياض من سرق الى القاضى فهو الصحيح
 سرق احتريزه عن مثل ما من في الصورة الا انه من سرق اى لان القاضى المعزول هم احتريزه تنوينا
 سرق اى وقع عندهم بطريق الديانة والامانة هم لا تملوا سرق اى ما وقع عنده من حيث ان يقول به هم
 ويثبت سرق اى القاضى اكبر من الموالي اثنين هم امينين ليقضيا سرق اى انحراط التي فيها السجلات وغير
 في الوادى كسيفه والاثنان احوط هم بحفرة سرق القاضى من المعزول وايمينه سرق اى لا يمين من جهة المعزول

وهو كان حاشيا الى
 اذا كان لا يحكته
 من القضاء بحق لان
 المقصود لا يحصل
 بالتقليد بخلاف
 ما اذا كان يحكته
 قال ومن قد
 القضاء يسأل عن
 ديوان القاضى
 كان قبله وهو
 الحرايط التي فيها
 السجلات وغاية
 لانها وضعت فيها
 لتكون حجة عند الناس
 فتقبل في يد من له
 ولاية القضاء ثم
 ان كان البياض
 من بيت المال فظا
 وكذا اذا كان من
 مال الخصوم في الصحيح
 لانهم وضعوا هاتى
 به لعل وقد انتقل
 الى الموالي وكذا اذا
 كان من مال القاضى
 هو الصحيح لانه لا يثبت
 تدينا لا لى لا يثبت
 امينين ليقضيا
 بحفرة المعزول
 او امينيه

منه وسالنا من ابي يسا لان المعزول هم شيئا قتيلا من معنى واحد واحد ومجملان كل نوع منهما في خريطة
 من كل نوع في الخريطة وكل نوع في خريطة لان هذه النسخ كانت في خريطة تحت يد المعزول فلا يشبه عليه شيء
 من ذلك منتهى احتياج اليه بخلاف المولى لانه لا علم له بذلك فيجعل كل نوع في خريطة هم كيلا يشبه على المعزول
 شيء منتهى اس من هذه السجلات وغير باهم وهذه السوال من ابي يسا لانه احوال له وان والمحبوسين بسبب امر
 هم لكشف الحال الا لانهم من ابي يسا لان قول المعزول ليس بحجة لا لانهما با لعل واحد من الرعايا وسبق قتيلا ذلك
 يستهان ذلك احتراز عن الزيادة والنقصان في هذا ينبغي ان يكون في حق كل قاض كذا في المحيط ومنه ادب
 القاضى للمعزول يشهد وقال كذا في قيل والسوال يعني الاستعلام يتعدى الى المفعول الثاني بغير دهرتاه قال يسا لانه
 شيئا قتيلا من ومن واجب بان تنصا ب شيئا بعل مغضيل عليه قوله يسا لانه تقديره يسا لانه من احوال
 السجلات وكيفياتها ابي يسا لان شيئا قتيلا عنها ونقل الامم وجميع ما قاله شيئا كذا في كثر قال وليس بشيء
 لان الكلام في الثاني كالكلام في الاول والاو ان يحيل عالا يحسن مفصلا كمنه قوله بنيت له صا به بابا
 بابا انتهى انما قال يحسن مفصلا لان من شرط الاحمال ان يكون من المشتقات هم قال من ابي القدر ورجى هم فظهر في
 حال المحبوسين من ابي ينظر القاضى احب يد من حال المحبوسين ومن بعض النسخ ان من حال المحبوسين هم لانه من
 ابي لان القاضى احب يد هم نصب ناظر اس من المولى المسلمين هم من اعترف بحق الزم اياه لان الاقرار لزم من
 انكر لم يقبل قول المعزول من ابي القاضى المعزول هم عليه لا يبينه لانه من ابي لان المعزول هم بالعلل
 بالرعيا وشهادة الفرد ليست بحجة لا سيما اذ كانت من ابي شهادة على تاويل الاخبار هم على فعل نفسه من
 قال لاشافى واخذ يقبل قوله بعد العزل كما قبل العزل لانه امين الشرع وعند ما كذا لا يقبل قوله قبل العزل لا
 بحجة هم فان لم ترق البينة لم يعجل من القاضى هم تجلته حتى بنا دس عليه من ومنه ان يامر كل يوم اذ ليس
 مناريا بنا دس من محلة من كان يطلب فلان ابن فلان المحبوس القاضى يحسن فليحضر بنا دس كذا ان اياها فاد
 حضر احد وادس عليه وهو على جموده ابتداء الحكم بنهم فلا يقبل قول المعزول وان لم يحضر ضم اخذ منه كفيلا
 بنفسه ولعل محبوس حتى غائب وقد قامت عليه المارة وهو حبس القاضى المعزول بخلاف فضل قسمة الميسرات
 عند ابي خليفة حيث يؤخذ الكفيل هناك عنده على ما يحكى لان في مسألة الميراث احمق ظاهر لانه الوارث ومنه
 ثبوت حق الآخر شك فلا يجوز ما خيره كموهوم اما هناك احمق ثابت فيعمل فضل القاضى على الصلاح ولكنه مجهول فلا
 يكون اخذ الكفالة لموهوم وقيل اخذ الكفيل هنا على خلاف ايضا ومن المحيط ايج ان اخذ الكفيل هنا بالانفاق
 هم وينظر في امره لان فعل القاضى المعزول حق ظاهر اس من ابي من حيث الظاهر هم فلا يحيل كيلا يودي
 ابطال حق الغير من ابي لا يحيل القاضى باطلاق المحبوس بل يتا تى وينادى على المحبوس ايا ما في محله من
 يطلب فلان بن فلان القاضى المحبوس يحسن فليحضر وقال بودا وادس الناصح في تهذيب ادب القاضى المحبوس
 فان قال واحد من المحبوسين حبست بغير حق ولم يحضر ضم تاني القاضى ونادى اياها فان لم يحضر له خصم اطلقة
 واخذ منه كفيلا بنفسه ويطلقه فان قال لا كفيل له او لا اعطى كفيلا فانه لا يجب عليه شيء بنا دس عليه شرا
 ثم تركه لان احمق لم يثبت عليه فلا يلزمه اعطاء الكفيل وانما طلبه القاضى به احتياطا فاذا لم يطع به وجب عليه

وليس له ان يندس شيئا اسما
 ويجعلان كل نوع بها
 في خريطة كيلا يشبه
 على لوى وهذا السوال
 لكشف الحال الا لانهم
 قال ينظر في حال
 المحبوسين لانه نصب
 ناظر اس من المولى
 الزم اياه لان الاقرار
 لزم من انكر لم يقبل
 قول المعزول عليه
 الابينة لانه بالعلل
 التقي بالرعيا و
 شهادة الفرد ليست
 بحجة لا سيما اذ كانت
 على فعل نفسه فان لم
 ترق البينة لم يعجل
 حتى بنا دس عليه
 وينظر في امره
 لان فعل القاضى
 المعزول حق ظاهر
 فلا يحيل كيلا يودي
 ابطال حق
 الغير

ان سيقطع بنوع آخر فيناري عليه شهرا فاذا مضت المدة اطلقا عنه كذا قال الامام الناصبي هم وينظر في
الودائع وارفع الوتوفى من اى التى وصنها المعزول في ايدي الامانة فيقبل فيه على ما تقوم به البينة او يعزى
به من هو في يده لان كل ذلك من اى كل واحد من قيام البينة واعتراض من يكون في يده من جهة ولا يقبل قول المعزول
لما بينا من اشارة الى قوله لانه العزل التحق بالرعايا الى اخره من الامان يعزى اليه في يده ان المعزول سلمها
اليه فيقبل قوله فيها من اى يقبل قول المعزول حينئذ فيها اى في الودائع وارفع الاوقات من لانه ثبت باقرار
من اى باقرار ذي اليد من ان اليد كانت للقائه من المعزول من يبيع اقرار القائه من المعزول به من
كانه في يده في حال من ولو كانت بيده عيانا مع اقراره به فلذا اذا كان بيده مودعه لان يد المودع بيد
المودع هو الا اذا بدا من قول فيقبل اى الا اذا بدا اذ يد ذي اليد هو الاقرار بغيرة من قبل القائه من
من اقر له القائه من فيسألني الى الله الاول والسبق حقه من اى يسبق حق المقر له الاول هو الذي اقر له وذلك
هم ويفض من اى ذو اليد من قيمته للقائه باقراره الثاني ويسلم الى المقر له من جهة القائه من اى وقال اليد
التشديد حاصل ذلك ان المسئلة على اربعة اوجه اما ان يقول وقعه الى المعزول وقال هو فلان ابن فلان وقال
دفعه الى المعزول ولا اذرى لمن هو او انكره قول المعزول وقال دفعه الى المعزول وهو فلان اخره في الوجه
الاول الثاني يقبل قول المعزول والمال للمقر له لان المال وصل في يده من جهة المعزول فكان المال في يده
من اى من في يده المال اذا قرأ انسان يقبل فلذا هذا من الوجه الثالث لقول لصاحب اليد وفي الوجه الرابع
المسئلة على وجهين اما ان يد صاحب اليد وقال دفعه الى المعزول وهو فلان اخره او اما بالقرار فقال هو المال فلان
بن فلان غير الذي اقر له المعزول انتم قال دفعه الى المعزول ففي الوجه الاول يقول قول المعزول ويومر بالرفع
الى من اقر له المعزول وفي الوجه الثاني يد بالرفع الى من اقر له فيضين شبه ان كان من من واث الامثال وقيمة المعزول
ثم يسلم المعزول الى من اقر له من قال من اى الله ورجى هم ويكسب من اى القائه هم لمعك ولو صافها في المسئلة
يشبه مكانه على الفروع من جمع غريب هم وبعض المتبين من الذين ليس لهم اخلاط بالقتل هم والمسيح اجماع او
لانه اشهر من المواضع وقال فخر الاسلام هذا اذا كان اجماع في وسط البلدة ولو كان في طرف البلدة يمتار
سجدا في وسط البلدة كيلا يلحق الناس مشتقة الذباب اطراف البلدة ويختار مسجد السوق لانه اشهر في المبسوط
احب ان يقضى حيث تمام جماعة الناس يعني في المسجد اجماع او غيره من مساجد اجماعات لان ذلك عن التهمة
بعد وبه قال لك واجمروا في حيز الشافعية كوكيله ان يجر المسجد مجلسا للقتل وقال في خلافة الفتاوى في فضل
المسجد في المسجد اجماع ومن مسجد حيدو ببيته لابس به عندهم وقال الشافعية يكره اجماع في المسجد للقتل لانه من
اى لان القائه من حيزه المشترك من الله عوى هم وهو يحس بالنفس من وهو قوله تعالى انما المشركون نجس
هم واهل كفن من اى ويحضره اهل الكفن هم وهي من اى اجماعهم من عنوة عن دخول من اى دخول المسجد هم
ولنا قوله عليه السلام من اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم انما لميت المساجد لا كالدكا والجماع من هذا الحديث
بهذا الفتا غريب ورواه مسلم ليس فيه احكام رواد في النظارة من حديث النس موطا وفي اخره انما هي لذكر الله
اى المساجد وكان النبي صلى الله عليه وسلم يفضل البصيرة في فتكته وكذا من في احاديث منها باخرج البخاري وسلم

وينظر في الودائع و
ارفع الوتوفى فيقبل
فيه على ما تقوم به
البينة او يعزى
به من هو في يده
لان كل ذلك حقه
ولا يقبل قول المعزول
لما بينا لان يعزى
الذي هي في يده الا ان
ان المعزول سلمها اليه
فيقبل قوله فيها اثبات
باقراره ان اليد كانت
للقائه فيقبل اقرار القائه
كانه في يده في الحالك
الا اذا بدا من قول فيقبل
اقرت سلم القائه فيقبل
يدوه الى الله الاول يسبق حقه
ويض من اى ذو اليد من قيمته
والمسئلة على وجهين اما ان يد
صاحب اليد وقال دفعه الى المعزول
قال المعزول ويومر بالرفع
الى من اقر له المعزول وفي الوجه
الثاني يد بالرفع الى من اقر له
فيضين شبه ان كان من من واث
الامثال وقيمة المعزول ثم يسلم
المعزول الى من اقر له من قال من
اى الله ورجى هم ويكسب من اى
القائه هم لمعك ولو صافها في
المسئلة يشبه مكانه على الفروع
من جمع غريب هم وبعض المتبين
من الذين ليس لهم اخلاط بالقتل
هم والمسيح اجماع او لانه اشهر
من المواضع وقال فخر الاسلام
هذا اذا كان اجماع في وسط البلدة
ولو كان في طرف البلدة يمتار
سجدا في وسط البلدة كيلا يلحق
الناس مشتقة الذباب اطراف
البلدة ويختار مسجد السوق لانه
اشهر في المبسوط احب ان يقضى
حيث تمام جماعة الناس يعني
في المسجد اجماع او غيره من
مساجد اجماعات لان ذلك عن
التهمة بعد وبه قال لك واجمروا
في حيز الشافعية كوكيله ان
يجر المسجد مجلسا للقتل وقال
في خلافة الفتاوى في فضل
المسجد في المسجد اجماع ومن
مسجد حيدو ببيته لابس به
عندهم وقال الشافعية يكره
اجماع في المسجد للقتل لانه
من اى لان القائه من حيزه
المشترك من الله عوى هم
وهو يحس بالنفس من وهو
قوله تعالى انما المشركون
نجس هم واهل كفن من اى
ويحضره اهل الكفن هم وهي
من اى اجماعهم من عنوة عن
دخول من اى دخول المسجد
هم ولنا قوله عليه السلام
من اى قول النبي صلى الله
عليه وسلم هم انما لميت
المساجد لا كالدكا والجماع
من هذا الحديث بهذا الفتا
غريب ورواه مسلم ليس فيه
احكام رواد في النظارة من
حديث النس موطا وفي اخره
انما هي لذكر الله اى
المساجد وكان النبي صلى
الله عليه وسلم يفضل
البصيرة في فتكته وكذا
من في احاديث منها باخرج
البخاري وسلم

التي قام فيها هم بمباداته لان الاول صلة الرحم والثاني ليس للقضاة بل جرى على العادة وفيما وروى ذلك سرف اي فيما والاول
والثاني فيهم يبيد كالاقتضاء سرف والاكل للقضاة حرام ومحت هم حتى لو كان للتقريب خصومة لا يقبل بديته ولذا اذا راى القضاة
على المتناز او كانت له خصومة لا يحل له الاجل للقضاة فيقضي ما سرف اي يكثر رعيته ولا يمانده ثم اذا اخذ الهدية ممن لا يجوز له
منه اختلف المشايخ فيه قبل بعضها في بيت المال كما مر من تقيته عمر بن الخطاب السدنة وبقال الشافعي في وجوبه وعامة المشايخ كما لو
يرد على اربابها ان عرف المدي وبقال الشافعي في وجوب آخر اشار اليه محمد بن السيرة الكبير وان لم يعرف المدي او كان بعيدا
حتى تعذر الرد عليها حكم اللفظة ببعضها في بيت المال لانه اخذ بالعملة في علمه نائب عن المسلمين فكانت الدائرا من حيث المعنى
للمسلمين هم ولا يفسد سرف اي القاضي هم دعوة الامان يكون غامته سرف وقال الطحاوي في خصومه ولا تجب الدعوة بجماعة
للقراءة وسيف بده الان هم لان اخامته سرف اي الدعوة اخامته يكون هم الاجل للقضاة فيقضي ما لا يجزى بالانفا في الدعوة
العامة فانها لا تكون للقضاة قال القدروري ما يوجب النسبة ودعوة العامة عن رفقان وما سوى ذلك خاصة وقيل في القضاة
اذا جاز في الدعوة فهي عامة وبقي الان ما قاله المنصف هم ويترى في هذا الجواب سرف اي طلاق قول القدروري ولا يفسد دعوة
اخامته هم قربة سرف اي قربة القاضي هم وهو قولهما سرف اي قول ابى حنيفة والى يوسف هم وعن محمد بن يحيى سرف اي القاضي
يجيب قربة في الدعوة اخامته وذكره انما يجيب دعوة اخاص لقربة بل اختلف لان اجابة ودعوة صلة للرحم وعن الشافعي
يخص الولاء لهم لغير اخامهم وبقال حنيفة وقال الكشي لا يفسد اخامته يفسد العامة ان شاكوا تركها افضل من كانت وليمة الكفا
ولغير الفلك كره في ذكره في الجواهر وفي حكاية اختلف اصحابنا بين من امور المسلمين كالقضاة والائمة في حقهم والائمة
على ثلاثة اوجاهة ثمانية لغيرهم الثاني انه سقط فرض الاجابة والثالث انه ان كان مترقا لم يفسد والا يفسد وهم ان كانت
غامته سرف واصل بما قبله اي وان كانت الدعوة خاصة يجيب لقربة هم كالمدي سرف اي كما في الهدية حيث يجوز له اخذها
من قربة ثم اشار الى تعريف الدعوة اخامته بقوله هم واجامته بالعلم الشريف ان القاضي لا يفسد بالاجابة سرف ايضاح
ذلك ان صاحب الدعوة ان كان بحال العلم ان القاضي لا يفسد لا يتبع من استخاد الدعوة فان القاضي لا يجيب بده
الدعوة فمده دعوة عامة وان كان بحال العلم صاحب الدعوة انه لو استخاد الدعوة لا يفسد القاضي يتبع ولا يفسد الدعوة
فمده دعوة عامة فلا يجيبها القاضي لانها اتخذت له فاذا حضر باكان كالاقتضاء وذكره في الاسلام ابو اليسر اذا كانت
الدعوة عامة المصنف خصم ينبغي ان لا يجيب القاضي دعوة وان كانت غامته لانه يودي الى ذلك الاخر والى التهمة هم قال سرف
اي القدروري في منقده هم ويشهد سرف اي القاضي هم اجازة ويعود الميراث لان ذلك سرف اي المذكور سرف اي
اجازة وعبادة المريض هم من حقوق المسلمين سرف لانه امر من دله عليه ليس فيه تهمة ايضا هم قال عليه السلام سرف اي
قال النبي صلى الله عليه وسلم هم المسلم على المسلم حتى يحق سرف اي حديث رواه سلم عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال عن المسلم على المسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في القيتة سلم واذا كان فاجب واذا استنصحت فافصح له واذا
عطس فحمد الله فتمتته واذا مرض فبذره واذا مات فاتبعه ورواية اخرى عن ابى هريرة ايضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
خمس سبب للمسلم على اخيه رد السلام وتشميت العال من اجابة الدعوة وعبارة المريض واتباع اجازة هم وعد منها سرف
اي من الست هم بدين سرف اي بها شادة اجازة وعبادة المريض هم ولا يفسد احد اخمين دون خصمه لان النبي صلى الله
عليه وسلم نهى عن ذلك سرف اي حديث رواه الطبراني في معجمه الاوسط عن علي رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم

بمباداته كان الاول هبة
لرحم والثاني ليس
للقضاة بل جرى على
العادة وفيما راى
ذلك يصير كالاقتضاء
حتى لو كانت للقريب
خصومة لا يقبل هبة
وكن الاخر اداها
على اعداء او كانت له
خصومة لانه لا يحل
القضاء بفتح ما ولا
يفسد دعوى كالاقتضاء
عامة بل ان الخاصة
لا يحل القضاء بفتحهم
بالاجابة بخلاف
العامة وليس خذل
في هذا الخبر انه
وهو قولهما وعن
محمد بن يحيى وان
كانت خاصة كالهدية
والخاصة ما لم يعلم
المصنف ان القاضي
لا يفسد بها الا يفسد
قال ويشهد لاجازة
ويحق المريض كان
ذلك من حقوق
المسلمين بل امرهم
للمسلم على المسلم
سنة حقوق وعن
صنهاذين ولا يفسد
احد الخصمين دون
خصمه لان النبي
عليه السلام نهى
عن ذلك

سجن وكان يحبس في المسجد والدخول حيث كان ولما كان زمن علي رضي الله عنه احدث السجن بناء من قصب وسماه نارا
نفقية للصوص فبنى سجنين من درهماه مخيا ثم قال لا يزال في كيسان كيسان بنيت بعد نافع مخيا بابا جدينا وامينا لسيا
رواد الزمخشري في الفائق والمحيط في التجميع وهو التذليل والكيس حسن الثاني في الامور والمكيس منسوب الى الكيس المعروف
بقوله اينما اى وتصلب منا بعين السجان كذا في الفائق وقال الكافي وسنة من النسيب سدا عليه وسلم وابي بكر رضي الله
لم يكن سجن حتى اشتهر في عمر رضي الله عنه دارا بالمدينة باربعة الاف درهم وتخذه محبسا ثم قال اذا ثبت الحق عند القاضي وطلب
صاحب الحق حبس غريمه لم يجعل سجنه امر بدق ما عليه ان يحبس جزا للماطلة فلا بد من ظهور ما يثبت اى ظهور الماطلة لقوله
عليه السلام مطلق الفنى فلو لم يثبت حق المحبس بحسب في الدرهم وما دونه لان نافع ذلك ظلم عجا
به والمحجوس في الدين لا يخرج لحي رمضان والقطر والاضحى والحجة وصلوة مكتوبة وحجة فريضة وحضره بنارده بعض يله
وسرت والدرة ولدته اذا كان ثمة من ينفذه ويفسده سجلا في اذالم يكن لانه لزم القيام حينئذ بحق الوالد من قيل يخرج كلفيله
سجنازة الوالدين والاعاود واهبات والاود وفي غيرهم لا وعليه الفتوى وان مرض به خادم لا يخرج ولا يخرج لانه ربما
يموت بسببه وبوليس يستحق عليه ولو احتاج الى السجان وغلت عليه وجبته وجارية فيها با حيث لا يطلع عليه احد وقيل لو لم يدر
من اصول السجوخ فيجوز ان يمنع بخلاف الطعام ولا يمنع من دخول يله وجيرانه عليه يشا وجرهم في قضاء والدين ويمنعون
من طول الملك عندهم وهذا من اى ترك القاضي عجلته بسبب الغريم هم اذا ثبت الحق باقراره لانه لم يعرف كونه ماطلا
اول لو يله من حق يقال لقيه اول بلة اى اول شئ هم فاعلم طبع في الاممال فلم يستصحب الامال فاذا اتفق بذلك
حبسه بظهور مطلق اما اذا ثبت بالبينة حبسه كما ثبت لظهور المطلق بانكاره من حق وقال القاضي في شرح اجماع الصغير
وسل على قول الحنفى في البينة ايضا لا يحبس اول لو يله وقال في الاجناس قال في كفاية الاصل قال ابو حنيفة فيمنع
للامان كسب في الديون فربما كان وغصبا او شرب مبيع او مهر لكن لا يحبس اول يعدهم اليه ويقتل له ثم فارضه فان
عاد اليه حبسه وهو قول في يوسف ومحمد وقال الحنفى الصواب عندي ان لا يحبس حتى يقول لالك مال يستحقه وعلى
ذلك فان اقران له لا اعسبه ان قال لالك الى قال للمطالب ثبت ان له مالا حتى اعسبه وهو من سبب بعض الفقهاء ثم علم
اذا ثبت اعسار الديون لا يجوز حبسه بالغلان والملازمة بل قيل لالان يوسف قال عز وجل فطرة الى مسيرة وعندنا لا يسر
ولكن للغريم ملازمة ولا يمنع من الكسب بل يله الكسب اجارة نفسه ليعرف الاجرة والكسب الى رب الدين عندنا والشا فنى لا
ونحن لا نكسر ليزمه وقال لالك ان كان ممن يقاتل اجارة نفسه لزمه وقال الشافعى في ربه وعليه عمل الفقهاء لظهور الماطلة
منه وجوبه مالا لظهوره قال لالك في يوسف ومحمد اما لو اتفق من والدين يحبس بالاختلاف هم قال من حق اسمى لقوله
هم فان اتفق شرف اسمى لغريمهم حبسه كل دين لزمه بدلا عن مال حصل في يده كمن البنيح او التزيم بعد كالمهر والكفالة
منه ولكنه انما يحبس به اذا طلب المهر في ذلك وقال القاضي في شرح اجماع الصغير ولا يحبس عندنا في الاقرار والبنية
الا عند طلب المهر وقال شريح حبسه من غير طلبه في الذخيرة لو قال المديون بعد ثبوت الدين اناسه وقال المدهى
موسر ولا يثبت له فالقول للمديون مع يمينه وهو رواية اصحابنا واختار الحنفى كونه قال الشافعى في وجهه لان الاصل
الفقر وعن ابي حنيفة وابي يوسف ان في كل دين اصله مال كمن المبيع والقرض فالقول للمدعى وبه قال الشافعى
في وجهه وفي كل دين لا يقابل به مال كالمهر وبذل الخلع وما اشبه ذلك فالقول للمديون اليه اشارة محمد في كتاب النكاح

قال واذا ثبت
الحق عند القاضي
وطلب صاحب
الحق حبس غريمه
لم يجعل سجنه
وامر به من دفع ما عليه
لان الحبس جزاء
الماطلة فلا بد
من ظهورها وهذا
اذا ثبت الحق
باقراره لانه لم يعرف
كونه ماطلا في اول
الوصلة فلعله
طهر في الاممال
في سبب ابطال
فاذا امتنع بعد ذلك
حبسه لظهور مطلق
اما اذا ثبت بالبينة
حبسه كما ثبت لظهور
المطل بالكل قال
فان امتنع حبسه
في كل دين لزمه
بكل ما حصل
في يده كمن المبيع
او التزيم بعقل
كالمهر والكفالة

منه من انما المرأة نفقة المومنين وزعم الزنوج انه من انما القول للزوج وقال بعضهم من دين الزم بسبب معاينة
 واختياره فالتقول لرب الدين وبه قال الشافعي في وجه لان اختياره له وبه بالعدول ليليارهم لانه سبق استبدال
 لما ذكره القدر في القول به لكل دين اى لان الزوج هم اذا حصل المال من اى المال الذي هو من المبيع
 ونحوه من جهة كان هم في يد غناؤه سبق وزوال عن الملك قبيل والثابت لا يتكسر بالقبول الاصل في ذلك الاصل في
 الانسان الفقير والخير حارث فوجب استصحاب اطلاق حتى يعلم حدوث ما يحالفه وما كان بدلا عن مال فقير فلهما
 النفس في قبضه حكم الاصل ووجب استصحاب الغنى حتى يعلم زواله فلهذا لم يصدق في الاختيار وصدار اتباعه ظاهرا فليس
 لاحله هم واقدامه على التزامه من بعد كالمهر والكنانة هم باختياره دليل يساره اذ هو سبق اى لانه هم لا يتغير
 الا باليقين على اداءه سبق فاذا اداءه الا عاير به يداسقا لها عن نفسه فلا يقبل قوله وكثير وهو الذي ذكره القدر
 وشهد المصنف به ورواية ابن سماعه انه يحبس في ذلك ولا يقبل قوله في الاعاير وذكر اخفايا من اصحابنا
 يحبس فيها اذ كان بدلا عن مال حصل في يده خاصة ولا يحبس فيما سوى ذلك لان المحبس عقوبة تستحق بالاعتناء
 مع الغنى فاليحوز ابتها بالظاهر كسائر العقوبات وحاصل المذهب عندنا ان القاضى لا يسأل للمدعى المال
 الا اذا ادعى المدعيون للاعتناء فحينئذ يسأل فان قال المدعى انه معسر فله سبيله وان قال انه موسر وقال المدعيون
 اني معسر فله اختلاف المشايخ وروا اخفايا ان القول قول المدعيون لانه متمسك بالاصل وقبيل ان كان الدين
 وجب عليه بدلا عن مال كمن يتعار او بدل قرض فالتقول قول المدعى وان كان بدلا عن العايرين بآل كالمهر ونحوه
 فالتقول قول المدعى عليه ونسبنا اخفايا في هذا القول في ادب القاضى الى ابى حنيفة وابى يوسف ومن العلماء من قال
 في القول قول المدعى ان يكره بزره انظر كان المقول قول المدعيون وان تزني برى الاغنيا كان القول قول المطالب
 لان ذلك علامة ودليل على حق العاوية والفقهاء فانهم يتكفلون في لباسهم حتى لا يذهب ما وجبهم مع حاجتهم فلا يلبس
 الذي وليا وطما على اليسار في مقام فان كان المطلوب اداء الفقير او اداء الطالب انه غير ذميه واقدامه كان عليه
 زعم الاغنيا قبل ان يحضر مجلس القاضى فان القاضى يسأل البنية فان اقام البنية على انه كان عليه ذمى الاغنيا
 قبل ذلك سمع منه البنية وسجل القول قوله وان لم يمكنه اقامة البنية يحكم بزيته في الحال وسجل القول قول المطالب
 كذا في شرح ادب القاضى هم والمروا بالمعجزة وكونه موجب سبق لان العادة جارية بتسليم العجل فكان الاقدام
 على الكساح وليا على القدرة والوفاء بالعجل فلا يقبل قوله انه معسر قال في الاسلام النيز وحى هذا المعجل ما اذا
 طلبت المرأة الموجب بعد ما بنى بها فان القول قول الزوج انه عسرة لانه لا دالة بهما على القدرة منه على
 ادب فانما في النفقة فان القول قول الزوج انه معسر في تقدير النفقة هم قال ولا يحبس فيما سوى ذلك
 سبق اى في ما سوى المذكور كضمان الملتف والغصب وارس النجانية هم اذا قال اني فقير الا ان ثبتت بغير
 ان لا يفيحس لانه لم يوجد لالة اليسار فيكون القول قول من عليه الدين وعلى المدعى اثبات غناه
 ويرى ان القول لمن عليه الدين في جميع ذلك لان الاصل هو العسرة سبق اى في ضمن المبيع
 والمهر وغير ذلك وفي الذخيرة اذا اقام المدعى بنية على يساره واقام المدعيون بنية على اعساره فبنية رب الدين
 اول لان شهر والمدعيون شهدوا بشئ لم يعرفوه ويرى سبق عن اخفايا لانه نسب الى ابى حنيفة وابى يوسف

لانه اذا حصل المال
 في يده فلهما معاينة
 واقدا منه على التزامه
 باختياره دليل يساره
 اذ هو لا يتغير الا
 يقبل على اداءه والمروا
 بالمهر معسرة دون سواه
 قال ولا يحبس فيها
 سوى ذلك اذا قال
 اني فقير الا ان يثبت
 عنده ان له مالا فليس
 كانه لم ينجس كالة
 اليسار فيكون القول
 قول من عليه الدين
 وعلى المدعى اثبات
 غناه ويرى ان القول
 لمن عليه الدين
 في جميع ذلك لان
 الاصل هو العسرة

بوتيد مرئياته هم ان يقول المصحح ابي علي الدين هم الاينما يدل به مال من معنى القول فيما يدل به بالمدعى هم وفي
الفتنة القول المزيج انه معبر عن معنى اذا دعت المرأة على زوجها انه مودع او دعت فتنة المؤمنين وروى عن ابي
انه منسوخ وعليه فتنة المؤمنين فالقول قول المزيج هم ومنه اعتناق العبد المشترك القول للفتن من معنى او
اعتناق اهل الشريكين نصيبه من العبد وزعمه معبر كان القول قوله هم والمسلتان منق وها مشايه الفتنة
وسئلة اعتناق العبد المشترك هم تويدان القولين الاخيرين منق وبعض النسخ الاخير وارادوا القولين الاخيرين
قوله ويروي ان القول لمن عليه الدين في جميع ذلك ويروي ان القول له الاينما يدل به مال هم والتزويج منق
اي تزويج سئلة الاتفاق والاعتناق هم على ما قال في الكتاب من اى على ما قال في القدر والحق في حقيقته
حيث القول قول المدعى في كل دين التزمه كعتد ومع وجود الالتزام لم يكن القول للمدعى في المسلمين جا
منه وقال هم انه من اى ان الفتنة على ما ويل للاتفاق هم ليس بين مطلق بل محالة حتى تسقط الفتنة
بالموت على الاتفاق من فلو كان ومينا مطلقا لم يسقط الا بالاداب او بالابراء هم ولكن اسس اسس وكذا
ليس بين مطلق هم عند ابي حنيفة نعمان الاعتناق منق فان لم يكن اذا اعتنق في موف من مودة عبد اشتراك
لا يجب عليه نعمان عند ابي حنيفة فلما كان كذلك لم ترد اما ان المسلمين يقتضا القول الاول وهو قوله
عنه في كل دين الى اخره لان المراد بالدين هو المطلق منه اذ به يحصل الاستدلال على القدرة هم ثم فيها
كان القول قول المدعى ان له ما لا وقت ذلك بالبنية فيما كان القول قول من عليه بحسبه من اى الحكم
هم شهرين او ثلثة ثم يسال من حيرة انه داهل التجربة هم عنه من عن سياره واعساره وبه التقدير روي
مخرج عن ابي حنيفة رحمه الله في كتاب احواله والكفالة وروى الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان التقدير فيه
باربعة اشهر على قياس مدة الايام وذكر الطحاوي ان التقدير فيه شهر وقال شمس الائمة السرخسي في اواب
القاضي ثم قال واسماصل له ليس فيه معنى وقت بقدر بل لا مفعول الى راي القاضي فان معنى اربعة
اشهر ووقع لانه متعنت يتدرج بحسبه وان كان دون ذلك بان كان شهرين او شهر او دونه ووقع انه غابر
لالماله اطلعت من لحن وقال شمس الائمة اجملا الى ما قال الطحاوي وحي اوفق الا اويل وقال لنا محيى بن تميم
اوب القاضي قال بوحنية وابو يوسف ومحمد بحسبه شهرين او ثلثة وشطر راية محمد قرويه اربعة اشهر وشطر
رواية الحسن عن ابي حنيفة ستة اشهر ثم قال وهو موقوف على راي القاضي هم فانحس لظهوره في احوال
منق وفي بعض النسخ لظهوره في احوالهم واسما بحسبه مدة ليظهر ما لو كان بخنيفة فلما لم يكن ان تمتد المدة ليفيد بده
القائمة منق ارادوا بهذه ظهوره باللوكان هم فقدره بما ذكره من اى قدر محمد بما ذكره من بحسب انه شهران
او ثلثانه هم ويروي غير ذلك منق اى غير الشهرين او الثلثة هم من التقدير بشهر واربعة منق اشهر هم الى
سنة اشهر منق وقد مر ذلك كله وقال المصنف هم والصحيح ان التقدير منق في مدة بحسب هم مفعول الى راي القضا
لاختلاف احوال الاشخاص فيه منق اى من بحسب لان بعض الناس يضجر بحسب في مدة قليلة مالا يضجر اخره في
مدة كثيرة وبه قال شافعي واحمد والكرهم الله وقال ابن الماجشون المالك بحسب في التليل اكثر من
نصف الشهر ومنه الكثرة يبلغ اربعة اشهر وفيما بين ذلك الشهرين ونحوها بالنسبة هم قال منق اى القدر ويروي

ان القول له الاينما
بين له حال وفي الفتنة
القول قول المزيج
المعبر عن معنى او
العبد المشترك
القول للمصحح
والمسلتان منق
ان القولين الاخيرين
والحق في حقيقته
في الكتاب انه ليس
بين مطلق
بل محالة حتى
تسقط الفتنة
على الاتفاق وكذلك
عند ابي حنيفة
نعمان الاعتناق
ثم فيها كان القول
المدعى ان له ما
او ثبت ذلك
بالبنية فيما كان
القول قول من عليه
بحسبه شهرين
او ثلثة ثم يسال
فانحس لظهوره في احوالهم
في الحال واسما بحسبه
مدة ليظهر ما لو كان
بخنيفة فلما لم يكن
ان تمتد المدة ليفيد
بده القائمة منق
ارادوا بهذه ظهوره
باللوكان هم فقدره
بما ذكره من اى قدر
محمد بما ذكره من
بحسب انه شهران
او ثلثانه هم ويروي
غير ذلك منق اى غير
الشهرين او الثلثة هم
من التقدير بشهر
واربعة منق اشهر هم
الى سنة اشهر منق
وقد مر ذلك كله
وقال المصنف هم
والصحيح ان التقدير
منق في مدة بحسب
هم مفعول الى راي
القضا لاختلاف احوال
الاشخاص فيه منق
اى من بحسب لان
بعض الناس يضجر
بحسب في مدة
قليلة مالا يضجر
اخره في مدة
كثيرة وبه قال
شافعي واحمد
والكرهم الله
وقال ابن
الماجشون
المالك بحسب
في التليل
اكثر من
نصف الشهر
ومنه الكثرة
يبلغ اربعة
اشهر وفيما
بين ذلك
الشهرين
ونحوها
بالنسبة
هم قال
منق اى
القدر ويروي

فان لم يظهر له سنن ابي الزبير ثم قال لم يبق له من سنن ابي الزبير شيء من سنن ابي الزبير
 على سبيل ما يقين بعد
 معنى المدة لانه استحق
 النقلة الى الميسرة
 نيكو بحسب بعد ذلك
 خلافا لوقاست البنية
 على انفسه قبل المدة
 تقبل في المدة وفي ثالثة
 لا تقبل على الثانية
 عامة المشايخ
 قال في الكتاب
 على سبيل ما يقين
 بينه وبين غيره
 وهذا كلام في المدة
 وسنن كبر في كتاب
 الحج انشاء الله تعالى
 وفي الحاشية الصغرى
 رجل اقر عند القاضي
 بدين فانه يحبس
 ثم يسال عنه فان كان
 من سرا ابد بحسبه
 وان كان معصرا على
 سبيله ومراوده اذا
 اقر عند غير القاضي
 او عند مرقه فطهرت
 ما طهرت المحبس
 او لا ومنه
 قد بيناه في نقيب
 قال يحبس الرجل في
 نفقته زوجته لانه
 ظالم بالامتناع

ثم قال لم يظهر له سنن ابي الزبير ثم قال لم يبق له من سنن ابي الزبير شيء من سنن ابي الزبير
 هذه المدة لانه استحق النقلة من المدة الى الميسرة فيكون بحسبه بعد ذلك ظاهرا ولو قامت البنية على خلافه
 قبل المدة من سنن ابي الزبير التي راها القاضي براه او بعد من المدة التي اختارها بعض المشايخ كشر او شريين او
 اربعة اشهر على ما تقدم ثم تقبل سنن ابي البنية ثم من رويته سنن وفيه قال لشافعي واخرون ولا تقبل في رويته
 سنن وفيه قال ما كان ثم دخل الثانية سنن ابي الرواية الثانية ثم مائة المشايخ سنن وقال الصدوق في المشايخ
 في ادب القضاة هو الكيم ونسب الذخيرة لو اخبر عن اعصاة قبل المحبس وان عدل وايمان او شهد بذلك
 شا بدان فمن محذور وايمان في رويته لا يحبس وفيه في الفضل وهو قول سميل بن حماد عن ابي حنيفة وهذا
 قال فصر بن يحيى وقال لا سكا في مائة مشايخ ما ذكره في حقه ولا تقبل هذه البنية لانه بنية على المنع الا اذا
 ما يدت بموديه بعد مائة ما يدت وقال شيخ الاسلام سवाल القاضي عن المحبس بعد حقه احتياطا وليس يجب
 ولو طلب سمين الطالب من الايع في ادمم يحلف فان لكل اطلاق وان حلف ابد المحبس وقال ابو القاسم كنفية
 ان يقول شهد انه مفلس لانه لا ما لا سوي كسوته التي عليه وشيا بليد وقد اخترنا امره من وعلائية ثم قال في الكتاب
 ابي وقول الله ورجي هم على كنبيله ولا يحول بينه وبين غرامه وهذا كلام في الملائمة سنن يعني المنع عن ملازمة
 المديون بعد اخراجه من المحبس في الملائمة بل للطالب ذلك ام لا هم ومنه كوفي في كتاب الجهاد والفتنة ابي المنع
 في باب المحبس بدين عنه قوله ولا يحول بينه وبين غرامه بغير وجه من المحبس بل لا يضمنه الى اخره والتمس
 من الملائمة الطوان معه ابي طاف حتى ياخذ ويفصل كسبه لا المطالبة ثم قال سنن ابي المصنف ثم من اجاب
 الصغير حل اقر عند القاضي بدين فانه يحبس ثم يسال عنه فان موته ابد بحسبه وان كان معصرا على كنبيله سنن
 ذكر رواية اجاب الصغير دفعا لتوهم الناقض بين رواية ورواية القادر في هذا لانه روى لفظ القادر
 في اول الفصل بقوله واذا ثبت الحق عند القاضي فطلب صاحب الحق بحسب غريمه لم يحل بحسبه ثم قال وفيه
 اذا ثبت الحق باقراره ولفظ اجاب الصغير يدل على جواز المحبس متعلما بالاقرار وبينهما وجه التناقض فرفع هذا
 الوجه بقوله ومراوده من يعني مراده ثم اذا اقر عند غير القاضي او عند مرقه فطهرت ما طهرت سنن قال
 الاثر الذي يعني مراده ثم اذا ثبت الحق بالاقرار ثم ثبتت المطالبة فترفع الى القاضي فيحسد بحسبه لا بمجرد الاقرار
 فانه رفع ذلك الوجه وقال في الاسلام رحمه الله معنى المسئلة اذا كان واحدا فاقترعت منه وظهر القاضي
 مجوده عت رغبه ومطالته او ظهر له مطالته فبدا ما استدعى غيره فيحسد بحسبه فاما اذا اقر مرقه
 فلا يحبسهم ولا مدمته قديناه فلا نفيدة سنن ابي المحبس المذكور ولا قيل السؤال منه اجاب في النفي
 قوله يحبس ثم يسال عنه قدينا ذلك قبل هذا في رواية القادر في حقه عند يحبس شهرين او ثلثة ثم يسال عنه وبنائه
 المحبس ايضا مع الاختلاف المذكور فيها فلما حاجة الى الاعادة وقال شافعي وروى في حقه بدين بالتمس
 فيما قلت اعراب الرفع ان قوله والمحبس مبتدأ ولا تعجب على الفرق ومرت عطف على المبتدأ وقوله قديناه ثم المبتدأ
 واما وجه النصب في تقدير بينا المحبس ومرت بالنصب ايضا عطف عليه وقوله قديناه منه لذلك المقدور والمحبس
 الرجل في نفقته زوجته لانه ظالم بالامتناع سنن وفي اكثر النسخ قال القاضي ورجي المحبس الرجل الى اخره لانه ظالم

فيمسح ان كان مقدرا للنفقة يسيرا ان كان ورثا او ناقما ولا يمسح الوالد في دين ولده لانه مسح اى
 لان المسح هم نوع عقوبة فلا يستحقه الولد على الوالد كما هو والقصاص مسح فان الوالد لا يؤخذ بها لاجل ولده
 هم الا اذا اتبع عن الاتفاق عليه مسح اى على ولده لان فيه اهلاكه ومنه الاتفاق عليه احياءه وهو من قوله هم لان
 فيه مسح اى الاتفاق عليه هم احياء ولده ولانه مسح اى ولان الاتفاق هم لا يتاركون لسقوطها مسح اى
 لسقوط نفقة الولد هم من اجل ان المسح اى الزمان بخلاف الدين حيث لا يستقط بحسن الزمان فافترقانه

هذا الحكم فيقتصر قان في حق المسح هم

باب كتاب القاضى الى القاضى من اى هذا الباب في بيان حكم كتاب القاضى الى القاضى او رد هذا الباب
 بعد فصل المسح لان ههنا عمل القضاة ايضا الا ان المسح يتم بقاكن واحد وهذا باثنين والواحد قبل الاثنين
 والقياس ان يجرى العمل به لما فيه من شبهة التزوير واذا اخطأ يشبه اخطأ وانما تم شبهة اخطأتم الا انه جوز حاجة الناس
 اليه بحديث على بن ابي طالب انه جوزه حاجة الناس الى ذلك وعليه اجمع الفقهاء قال مسح اى القاضى ورعى هم رعايا
 كتاب القاضى الى القاضى في حقوق من التمسح مع الشبهات دون ما يندرسى بهام اذا شدد به من روى
 اى اذا شدد بالكتاب عند القاضى المكتوب اليه وشدد على صيغة المجهول هم لم حاجة مسح اى حاجة الناس اليه
 هم على انهم مسح اشارة الى قوله بعد هذا المساس احاجة الى اخره وفى الاجناس لا يكتب القاضى الى القاضى
 فيما ينقل ويحول مثل العبد والذات والتوب والكتب فى العقار وليست بشهادة الشهود على ذلك اذا بين حد ووالله
 وقال ابو حنيفة لو كتبت فى العبد للكتب فى الناقة واسحره فى يدين لا اكتب فكذا فى العبد ولا جعل لاق
 قال ابو يوسف لا اكتب فى العبد فى احبارية لا يكتب فى قولهم وقال ابو يوسف فى ادب القاضى له رواية
 بشرى الوليد فى احبارية الى هنا لفظ الاجناس قال فى شرح الطحاوى وقال ابن ابي ليلى يقبل فى جميع
 ذلك اى يقبل كتاب القاضى الى القاضى فى المنقول وغيره ثم قال فيه والفتوى على هذا التعامل للناس هم فان
 شهدوا على خصم حاضر مسح المراءون المسح هم الكيل عن الغائب او المسح الزم جعل وكذا لاجل اثبات
 اصح عليه والسحر هو الشخص الذى ينصبه القاضى من جهة الخصم لاثبات اصح ولو لم يكن خصم اصلا لا المدعى عليه
 ولانائيه وقد حكم القاضى بالشهادة كان قصار على الغائب وهو لا يجوز عندنا وعند الائمة الثلاثة يجوز
 على الغائب فلا يحتاج الى خصم هم حكم بالشهادة لوجود الحجج وكتب بحكمه وهو المدعى سجلا مسح اذا لم يكن
 الا بعد احكامهم وان شهدوا بعينه حضره الخصم لم يحكم لان القضاء على الغائب لا يجوز وكتب بالشهادة مسح
 كتب القاضى بما يسمع من الشهادة الى القاضى هم ليحكم المكتوب اليه مسح اى القاضى المكتوب اليه هم بهام مسح
 اى بهذه الشهادة لكن اذا ثبت عنده انه كتاب القاضى الى كاتب وهو بمنزلة نقل الشهادة هو هذا الكتاب
 مسح اى وهذا الكتاب الى القاضى يسمي الكتاب الحكمى لانه يكتب بحكمه الى القاضى المكتوب اليه وهو نقل الشهادة فى
 الحقيقة مسح الا ترى ان القاضى الاول ان يبطل قبل ان يثبت به لى الثاني وكذا الثاني ان لا ينفذ
 بكتب به الا ان يكون ذلك براه كذا اننى المبسوط هم ويختص مسح اى كتاب القاضى الى القاضى هم بشرائط
 تذكر بانها انشاء العبد تعالى مسح فى هذا الباب ومن اشهرها المعلوم الخمسة ذكرنا فى الذخيرة وهو ان يكون

ولا يمسح الوالد
 فى دين مولد كونه
 عقوبة فلا يستحقه
 الولد على الوالد كونه
 والقصاص الا اذا
 امتنع عن الاتفاق
 عليه لان فيه
 احياء لولده ولا يترك
 لاجل ان لا يستقط
 بعض الزمان
 والله اعلم
باب كتاب القاضى الى القاضى
قال فى كتاب القاضى الى القاضى
 فى الحقيقة او الشهادة
 عند الحاجة على اثنين
 فان شهدوا على خصم
 حاضر حكم بالشهادة
 لوجود الحجج وكتب
 بحكمه وهذا المدعى
 سجلا وان شهدوا
 بعينه حضره الخصم لم يحكم
 لان القضاء على الغائب
 لا يجوز وكتب بالشهادة
 مسح اى كتاب القاضى الى القاضى
 يسمي الكتاب الحكمى لانه يكتب
 بحكمه الى القاضى المكتوب اليه
 وهو نقل الشهادة فى الحقيقة
 مسح الا ترى ان القاضى الاول
 ان يبطل قبل ان يثبت به لى الثاني
 وكذا الثاني ان لا ينفذ
 بكتب به الا ان يكون ذلك براه
 كذا اننى المبسوط هم ويختص
 مسح اى كتاب القاضى الى القاضى
 هم بشرائط تذكر بانها انشاء
 العبد تعالى مسح فى هذا الباب
 ومن اشهرها المعلوم الخمسة
 ذكرنا فى الذخيرة وهو ان يكون

القاضي الكاتب معلوم والقاضي المكتوب المعلوم والمسمى عليه بالمدعى المعلوم ثم اعلام كل واحد من هؤلاء المذكورين
 بذكر اسمه واسم ابيه واسم جده او قبيلته لان اعلام الانسان اذا كان غالبا بهذه الاشياء ولو لم يذكر اسم ابيه
 لا يحصل التعريف بالانتماء ويزيد رتبة دون جده وقبيلته يحصل التعريف عند ابي منتهى ان كان شهادته
 سبب اى جواز نقل كتاب القاضى الى القاضى وهذا هو الموقوف بقوله على ما تبين من مسأله اى جازية سبب
 حاجه الناس اليه من ان المدعى قد يتعذر عليه الحج بين خصمه وشهوده فاشبه الشهاده على الشهاده وقسش تقريره بالز
 جواز وثبات المشابهة للشهاده على الشهاده والاشهاد به وتعد رتب بين الشهود وانضم فلما يجوز الشهاده
 على الشهاده لاحياء حقوق الناس فكذا لا جواز الكتاب لذلك والايادى بالاشهاد القياس لما ذكرناه من مخالف للقياس
 فيه اذ به الاتحاده من سائر الاستحسان من وقوله سبب اى وقول القدر حتى هم في حقوق سبب تحت الدين والكناح
 سبب بان اوسه جلاز كما على امره او بالعكس وكذلك الطلاق اذا دعت امرأه على زوجها من النسب سبب بان
 اوسه نسب الى الميت من المصديب سبب بان اوسه غيبا على بل من والامانة المجرودة سبب الودية التي تجر بالمواد
 من والمنابة المجرودة سبب التي جرد بالمنازب وانما قيد بالحج فيها لان الموضع والمنازب لو كانا مقربين لاحتاج
 الى كتاب القاضى من ان ذلك كله سبب اى لان المذكورين هذه الاشياء هم بمنزلة الدين سبب والدين يجوز فيه
 الكتاب فكذا يجوز فيها كان بمنزلة من وهو سبب اى الدين من يعرف بالوصف لا يستلزم الى الاشارة سبب بان
 قيل لا سلم عدم الاشارة في الاشارة فيما سوى الدين فان الشاهد يحتاج الى شهادته الرجل والمرأة عند دعوى
 الكناح من الحائمين وكذلك في الامانة والمصنوب فلما لا بل الكناح ونظائره المذكورة لا تحتاج الى الاشارة لان
 دعوى الميت يعنى الكناح لانفس المرأة وكذلك نظائره لانها من الانحال وان كان يلزم في ضمنه الاشارة والميت
 هو العقد من وقيل في القار اينما سبب اى يقبل كتاب القاضى الى القاضى في دعوى القار اينما من لان القاضى
 فيه سبب اى في القار من التجديد سبب اى بيان حدود الاربعه من ولا يقبل سبب اى كتاب القاضى الى
 القاضى من في الاعيان المنقولة لاحتاج الى الاشارة سبب عند الدعوى والشهاده وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
 البعيد وسجور وهو القياس والنصوص من الشافعي انه لا يجوز في المنقول وهو اصح الروايتين عنده من وعن
 ابي يوسف انه سبب اى ان كتاب القاضى الى القاضى من قبل في العبد دون الامنة فغلبت الاية في دعوى
 اى في العبد دون الامنة لان العبد من خارج البيت فيقدر على الزايق غالبا فتمس اى جازية الى الكتاب بخلاف الا
 فانها من في البيت فلا تقدر على الزايق غالبا فلا تمس اى جازية كذا في شرح ادب القاضى للصدر الشهيد قلت اكثر
 جواز اهل من خرج الى الاسواق وغيره بان اكثر الاوقات من وقت سبب اى وعن ابي يوسف رواه عنه بشرى
 الولي من يقبل من كتاب القاضى الى القاضى من فيها من اى في العبد والامانة من بشرى انما تعرف في موضع
 وموضع كتاب الاياق من المبسوط والاربايعان عليه العبد وصفته ونسبه الذي اخذه وانتم في عنقه واحذر
 الكليل ومعه ذلك بخارجي ابن له عدي سمعته مثالا فافذه سمعته في ويجوز المولى جازي فطلب من قاضى كتاب
 ان يكتب بشهادة شهوده عنده بحسب اى ذلك ويكتب شهادته في فلان وفلان بان العبد الذي من منتهى كذا
 وكذا ملك فلان المدعى وهو اليوم سمعته في فلان بغير حق ويشهد على كتابه شابدين ويعلم ما فيه ويطلب

وجازي لمساس
 الحاجة لان المدعى
 من يتعدى عليه الجرم
 بين شهوده وخصمه
 فاشبه الشهاده على
 الشهاده وقوله في
 الحقوق بغير
 تحت الدين والكناح
 والنسب والمصنوب
 والامانة المجرودة
 المجرودة كل ذلك
 بمنزلة الدين وهذا
 يعرف بالوصف
 لا يحتاج فيه الى الزايق
 وقيل في القار اينما
 لان التعريف فيه
 بالوصف ولا يقبل
 في الاعيان المنقولة
 لاحتاج الى الاشارة
 وعن ابي يوسف
 انه يقبل في العبد دون
 الامنة فغلبت الاية
 دونها وعنده يقبل
 بشرى انما تعرف في موضع

الى سحر فاذ انتهي المكتوب اليه سحر العبد مع من هو مبدعه ليشهد اعنده عليه بالكتاب وبما فيه فيقبل شهادتها وتخرج
 الكتاب ويخرج العبد الى المدعى واليقيني له لان شهادته شاذة هي الملك لم يكن سجعة العبد. وياخذ فيها من المدعى سحر
 العبد ويكمل في عتق العبد فاما من رضاهن كذا اتم المدعى بالسيرة وكيتب كتابا الى القاضي سحاري ويشهد شاذين على
 كتابه فحتمه. وسلك في الكتاب فاذا وصل الى القاضي سحاري يشهد بالكتاب ونعمه امر المدعى بشهادة شهوده ليشهد وبما اشأ
 الى العبد انه حقه فاذ اشهدوا بذلك قضى له بالعبد وكيتب الى ذلك القاضي باثبت عنده ليسرى كفيله وفي رواية عن ابى يوسف
 ان قاضي سجاري لا يقضي للمدعى العبد لان احقهم فاحسب ولكن كيتب كتابا اخر الى قاضي سمرقند فيه ما جرى عنده ويشهد بدين
 على كتابه ونعمه وما فيه ويعتد بالعبد سمرقند في حقه لم يجز له المدعى عليه فاذا وصل الكتاب اليه يفعل ذلك ويسرى كفيله
 ومفتة الكتاب في سجاري مفتة في العبد غير ان القاض لا يبيع احبارا الى المدعى ولكنه يبعث بها معه عليه ما بين كتابا ليعمل
 قبل القضا بالملك فراعاه اسما ملكه ولكن ابو نعيم في حقه لا يذا الاستحسان فيه بعض قبح فانه اذا وقع العبد يستخذه قهرا يستعمله في كل
 من عمله قبل القضا بالملك وربما ينظر العبد لغيره لان احلية والعفة يشتهيان فان المتفنين فيستفتان في اسلمه والصفات
 فالاخذ بالفتاى من له وعن محمد بن سفيان ان كتاب القاضي في القاض هو يقبل في جميع ما يتصل وسحول وعليه
 من اى على قول محمد بن سفيان هم المتأخرون من سفيان وهو من هذا لك واحمد والشافعية في قول وقال الاسيبى في وعليه
 من اى احكامه ولو كيتب اسم القاضي فليس به ولم كيتب اسم القاضي والمكتوب اليه وليس به ولكن كيتب الى من يبلغ كتابي هذا من عند
 المسلمين في حكاهم لا يجوزوا في يوسف وسبع واجازوا في علي بن الحسن الميمون ولم كيتب في الكتاب التاريخ لا يقبله وان كيتب تاريخا
 في كتابه لم يكن قاضيا في ذلك الوقت ام لا لا لا يقضي بالشهادة اذ لم كيتب مكتوبا وكذا كونه كتاب القاضي لا يثبت في سجاري
 بدون الكتاب وكذا لو شهدوا على اصل احكامه ولم يكن مكتوبا كذا كونه لم يعل به الى هذا لفظ احكامه وفي شرح الطحاوي في
 كتاب القاضي الى القاضي في حقوق الناس من المطلق والتعاقب وغيره احكامه لانه اسلمه ودوا القضا من في خزانة الفتنة ويجوز
 كتاب القاضي الى القاضي في مصر من قاضي مصر الى قاضي رفاق ولا يجوز من القاضي الرفاق الى قاضي مصر قال
 سفيان اى الله ويرى هم ولا يقبل الكتاب الا بشهادة رجلين او رجل امرتين سفيان كعني لا يقبل القاض المكتوب اليه كتابا ليقض
 اليه لا يجزى تامة وهي شهادة رجلين او رجل امرتين كما في سائر الحقوق وكان الشعبي يقول يجوز ان كتاب القاضي الى القاضي
 بغير نيته قياسا على كتاب اهل الحرب ويحب اجواب عنه عن قريب هم لان كتابا يشهد بالكتاب فلا يثبت الا بشهادة تامة وهذا من اى
 استرطاحا سفيان هم لانه سفيان اى لان كتابا القاضي الى القاضي هم فلا يثبت في سفيان وهذا عنه عاتة الفقهاء وعن حسين البصري
 والنبهري والابى ثور والاصطخري والابى يوسف في رواية وما كان في رواية مثل قول الشعبي فاعلم قالوا اذ كان القاضي المكتوب
 اليه يعرف خط القاض الكاتب ونعمه قبله كما في سائر الاستيمان بقوله هم بخلاف كتاب الاستيمان من اهل الحرب لانه ليس
 به من سفيان فان الامام بن حبان في شرطه على الامان وان شألكم يعط فلا يشترط فيه البينة واجاب عن قولهم كما هم بخلاف رسول القضا
 الى المزني ورسوله سفيان اى رسول المزني هم الى القاضي سفيان حيثما يقبل من غير حجة تامة هم لا باللزام بالشهادة سفيان اذ
 افتقار مضاف الى الشهادة هم لا بالتركية سفيان اى ليس باللزام بالتركية وهذا الوقت برون التركية مع قضا في واما
 التركية لشوع رجحان الصدق وقال الكل حقه عند وقبل قوله يشير الى ان رسول القاضي الى القاضي غير معتبر اصلا في قولهم
 القضا عليه نيته وغيره او القياس في يقيني استحاد كتابه ورسوله في القبول كما في البيع فانه يثق بكتابا يثق برسوله واستحادهما

وعن محمد بن اندريق
 في جميع ما يقبل بخلاف
 وعليه المتأخرون
 حقه الله قال
 ولا يقبل الكتاب
 الا بشهادة رجلين
 او رجل امرتين
 لان الكتاب يشهد
 الكتاب فلا يثبت
 الا بشهادة تامة وهذا
 لانه ملزم فلا بد
 من حجة بخلاف
 كتاب الاستيمان
 من اهل الحرب
 ليس ملزم بخلاف
 رسول القاضي الى
 المزني ورسوله
 الى القاضي لا باللزام
 بالشهادة لا بالتركية

صار تبجالة وهو من
 خلاف ما ذكره
 ابن الكلبي
 ابنه علي ساعده
 مشايخه كانه غير
 معرف ولو كان
 سات الخضم بنفد
 الكتاب على وارثه
 لقيامه مقامه ولا
 يقبل كتاب القاضى
 الى القاضى في الحدود
 والقصاص كان فيه
 شبهة البني ليدفع
 كاشف اذ على الشهادة
 وكيفية اعم على الاسقاط
 وفي قبوله سعي في اليقين
 فصل اخر في
 قضاء المرأة في كل شئ
 الا في الحق والقصاص
 اعلنا بالاشهاد فيها
 فيها وفي والوجه
 وليس للقاضي ان
 يستخلف على القضاء
 الا ان يفوض اليه
 ذلك كانه قد افقضا
 دون التكيل به
 فصا كقول كميل
 الوكيل بخلاف
 المأمور باقامة
 الجمعة حيث
 يستخلف

فم صار تبجالة وهو من سرق اى معلوم الذي صار تبجالة معلوم ثم سرقا اى ما اذ كذب ابتواس من سرق قاضى كورة
 كذا فلان ابن فلان العلاني هم والى كل من يميل اليه من قضاة المسلمين حيث يقبل عنهم اعطيت شرا
 لانه غير معرف سرق اى مجهول حاصل الكلام ان في الصورة الاولى صرح الكتاب باعتقاده على الكل بعد تعينه
 منهم بقوله الى فلان بن فلان قاضى بل كذا والى كل من يميل اليه من قضاة المسلمين لانه اتى بما هو شرط ويوان
 يكون من معلوم ثم صير غير تبجالة واما في الصورة الثانية فانه كتب ابتداء من فلان بن فلان قاضى بل كذا
 الى كل من يميل اليه من قضاة المسلمين فانه لا يصلح لانه معلوم الى مجهول والعلم في شرط وهو مذيب الى نية
 وقبل لظاهر ان محمدا كتمه قيل رطل قول ابى يوسف في جواز فانه عين ابتلى بالقضا وسع كتمه الفسيلة للام على ان
 هم لو كان في خصم سرق يعني لو مات المدعى عليه قيل وصول كتاب القاضى الى القاضى فانه مقتضى القضا للكتاب اليه
 على ورثة سرق اى ورثة اخضم هم لثبته سرق اى لقيام الورثة هم مقامه سرق اى مقام اخضم هم ولا يقبل
 كتاب القاضى الى القاضى في الحدود والقصاص سرق وبه قال الشافعي في قول اخر قيل وبه قال كان
 واحمد لان الاعتماد على الشهود قلنا هم لان فيه سرق اى في كتاب القاضى هم شبهة البلي سرق لان للكتاب اليه
 معاريد لا عن الكتاب لانه لم يشاهد الشهادة هم فصا كاشف الشهادة سرق وبه غير مقبولة فيها فلا يقبل
 فيما يستلزم بالشهادتهم لان مبناهما سرق اى سبني الحدود والقصاص هم على الاستطاعة في قبوله سرق اى و
 قبول كتاب القاضى الى القاضى فيهما هم سرق في اثباتهما سرق فلا يجوز والى ما علمهم
 فصل اخر في سرق اى هذا الفصل آخر قبل لم يفسد في هذا الباب فصل قبل هذا حتى يقول فصل اخر واجب بان هذا
 اخر في كتاب ادب القاضى فانه تقدم فصل في اجس وهذا فصل اخر في اجس ويجوز قضاء المرأة في كل شئ سرق وقال الشافعي
 وما لك واجمرا لا يجوز لان المرأة ناقصة العقل غير اهل الخصومة الرجال وما حال اخضمهم هم الا في الحدود والقصاص
 سرق مجمع عليه في عدم اجوازهم اعتبارا بالشهادتهما فيها من كقياسا على شهادتهما فان شهادتهما جائزة هم وقد
 مر الوجه سرق اى موجه في اول ادب القاضى ان علم القضاة يستلزم من حكم الشهادة لان كل احد منهما من باب
 الولاية فكل من كان اهل للشهادة يكون اهل للقضا وبه اهل للقضا وبه اهل للشهادة في غير الحدود والقصاص ففى اهل للقضا
 في غيرهما وقال الكلبي وقيل اراد به امر من قبل بخطوط من قوله لان فيه شبهة البلي فانه يدل على ان ما فيه
 شبهة البلي لا يشتر فيها فشهادتهما كذلك وقضا وبه مستفاد من شهادتهما اعني وقال تلج الشريعة قوله
 قد مر الوجه اى في كتاب الحدود ان فيها شبهة البلي قال الله تعالى فان لم يكونا رجليين الاية هم وليس بالقاضى
 ان يستخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك سرق اى الاستخلاف وبه قال الشافعي وما لك واجمرا ولو اذن
 له في الاستخلاف لا يجوز بل خلاف ولو نهاه عن الاستخلاف لا يجوز بل خلاف ولو اذن وسكت عن الاذن والنهي فنهى
 لا يجوز وبه قالت الائمة الثلاثة وعن الاصطخري من اصحاب الشافعي يجوز اذا اذله في عمل لا يقدر ان يتولاه
 بنفسه هم لانه سرق اى لان القاضى هم فله القضاء دون التولية به سرق اى بالقضاء هم فصا سرق اى حكم
 هم كوكيل الوكيل سرق فان الوكيل لا يملك الا اذا فوض اليه ذلك لانه مطلق التولية ليس باذن الاستخلاف
 هم بخلاف المأمور باقامة الجمعة حيث يتخلف سرق اى حيث يجوز له الاستخلاف وان لم ياذن له بذلك

هو لانه سرش اسي لان ادارا بجمعة هم على شرف الفوات لتوقية من اسي لتوقا ادا المجبة يعرفت تقوت بالتقيا بجمعة
لان الموانع من اتاسبا من المرض واسا اشد في العسلوة وغيرهما قديمتا به شئ من ذلك من ميقن الوقت ولا يكون
انظار الامام الاعظم لانما لتحتل التاخير عن الوقت هم فكان الامر به سرش اسي باو المجبة هم اذنا بالاحتلاف والالة سرش
اسي من حيث الالة وان لم يكن مرسيا لكن انما يجوز ذلك اذ كان ذلك الفير سمع الخطبة لانها من شرائط افتتاح
الجمعة فلو افتتح الاول العسلوة ثم سبقه اسي فاستخلف من لم يشهد با جاز لان المستخلف بان لا يفتتح واعترض
بمن اخذ صلوته ثم افتتح بجمعة فانه جاز وهو مفتتح في هذه الحالة لم يشهد الخطبة واجيب بانه لما صح
مشروعة في اجمعة وصار خليفة لادال التحق بمن يشهد الخطبة هم والال ذلك القضاة من اسي ليس القضاة
كاجمعة لانه غير موقت بفوت بالتاخير عن العذر هم ولو حضر الثاني سرش فيمن لو يتخلف
القاضي بدون الاذن من الامام وتقف هذا النائب كيف يكون حكم قال المصنف رحمه الله
ولو وقف الثاني اسي ولو حكم نائبه الذي ولاء هم بمجر من الاول سرش وهو القاضي الموكل من الامام
هم او قضي الثاني سرش وهو النائب عند غيبة المستنيب هم فاجاز الاول سرش وهو القاضي المستخلف هم جاز سرش اذا
كان من اهل القضاء كما في الوكالة سرش فان الكليل ذالم ياذن للموكل بالتوكيل فوكل وتصرف بمفطرة الاول
اجاز الاول جاز هم وهذا سرش اسي وجب اجاز هم لانه سرش هذا يبلغ ان يكون وليا للمستنيين انما في هذه اسئلة فلا
اسي فلان اخليفه هم حضر راي الارل سرش اسي اسي القاضي الاول الذي ولاء اخليفه وقت نعوده لاعتاده على
علمه وعمله وحكم الذي حضره القاضي او اجازة قضاء حضره راي القاضي فيكون راضيا به وامنه الولاية فيسجن في كتاب
فان قيل الاذن في التبدل كما لا جازة في الانتهازم اختلاف في اجازة وعده فاجيب بالمنع فان لا الثقة اسئل من التبدل
وان الحكم الذي اذن له القاضي به في الابتداء قضاء لم يحضره راي القاضي فكانه معنى اخليفه بتولية القاضي مقيداً به
هم وهذا الشرط سرش اسي حضر راي الاول هو بشرط اجاز هم واذا فوض اليه يملك سرش اسي اذا قال اخليفه للقاضي
وهو لم يثبت كان له ان يولي غيره هم فيصير الثاني نائباً عن الاول سرش اسي فيصير النائب الذي ولاء القاضي للقاضي
اليه نائباً عن اخليفه هم حتى لا يملك الاول عول الا اذا فوض اليه اخل بالجميع سرش اسي الاول لا يملك عزل القاضي الذي هو نائب
القاضي الموكل من جهة اخليفه لانه صار قاضياً من جهة اخليفه فلا يملك القاضي المستنيب عزله وقال القاضي واجد
يملك عزله لانه نائبه فصار كوكيله قلنا انه من جهة اخليفه الا ان يقول له اخليفه وله من شئت مستبدل
سرش فيست فصار كالوكيل واذا قال له الموكل اعمل برأيك صح توكيله على الموكل من جهة الثاني وكيل الموكل حتى لو مات الموكل
انزل الاول والثاني ولو مات الاول لا ينزل وكيفية فاذ اعزل الاول هم واذا فوض الى القاضي حكم حاكم امضاء
سرش اسي نفذ هم الا ان يتخالف الاجماع سرش اسي حكم يطالب قضاء القاضي في المجتبات هم او الكنا بامر من كالحكم بكل
متر وكل التسمية جاز فانه مخالف لقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه او السنة سرش اسي او سنة المشروعة
كالحكم بكل المطابقة ثلثا ناجز وكما في الزوج الثاني بلا دخول على من يرب سعيد بن السبيط وسعيد بن جبيرة فان
الدخول ثابت باحد يثبت المشهور وهو حديث السيلة هم ان يكون قول الاول عليه سرش بيان لما لفته الاجماع
كما اذا مضى على الذين سنون فحكم بسقوط الدين عن عليه لما خير المطالبة فانه لا دليل شرع على ذلك وعلى النسخة

لانه على شرف الفوات
لتقائه فكان الامر به
اذنا في الاستحسان
كلالة ولا كذا
القضاء ولو قضى
الشيء بحضرة
الاول او قضي الثاني
فاجاز الاول جاز
في الوكالة وهذا
لانه حضر راي الاول
وهذا شرط واذا فوض
اليه حكمه فيصير
الشيء نائباً عن
الاصل حتى كاعتاده
الاول عزله كما اذا
فوض اليه العمل
هذا الصحيح قال
واذا فوض الى القاضي
حكم حاكم امضاء
الا ان يتخالف
الاجماع والى السنة
او الاجماع بان يكون
فلا دليل عليه

الاولى يكون قوله بان يكون تعليلا لا اشتراكا فيه يقول عدم تنفيذه اذا كان مخالفا للدلالة المذكورة بسببها يكون
 قوله الاول دليل عليه وفي احواس الصغير واختلف فيه الفقهاء فتقضى به القاضى ثم جازا من آخرى غير ذلك ايضا وسبق
 اى غير مقتضى به الاول هنا ذكر لفظ احواس الصغير هذا اللفظ لان فيه فائتين اى بينهما انه قدير بالحق لان القاضى كان
 غير عالم بموضع الاجتهاد فانفتح قضاؤه فعلى قول عامة المشرك لا يجب على الثاني تنفيذه كذا ذكره من فضول الاشهر
 محال لا الى المحيط وفى الذخيرة المرفوعة اليه على قول العامة والثالثة الثانية انه قدير بقوله يرمى غير
 ذلك فنفى رواية القدرى لم يعرض بذلك فيقول ان قوله ايضا فيا اذا كان رضى القاضى موافقا حكم الاول فاذا كان
 مخالفا لا يفتى فاجاب بان ذلك الامضاء عام فيما سوى المستثنات سواء كان يوافق رايه او يخالفه لان
 الحكم لا يفتى فيه ولا يتحقق اجتهاد آخر وقد صح عن عمر بنى الدرعنة انه قلد القضاء لابي الدرداء بنى الدرعنة بعد
 كثرة اشتغاله فاحتصم الى ابي الدرداء لجلالته فى شئ ففصل له بما شئت من عمر بنى الدرعنة المقتضى عليه فساك على ما له
 فقال قف على فقال عمر بنى الدرعنة لو كنت مكانه لقيت لك فقال المقتضى عليه وما يمنك من القضاء فقال عمر بنى الدرعنة
 ليس من نص الرأى شئت ويرى ان عمر بنى الدرعنة استعان بزيد بن ثابت رضى الله عنه ففصل بين رجلين
 ثم لقي عمر بنى الدرعنة فقال ان زيدا قف على ما شئت من عمر بنى الدرعنة انه قف فى حادثة بقتضيه ثم قف
 فيها بخلاف ذلك ففصل في ذلك فقال تلك كما تفعلنا هذه كما نقضهم والاصل فيه سبق اى فى تنفيذه القاضى ما روى
 الربا والمكين مخالفا لدلالة المذكورة هم ان القضاء متى لافى فصلا مجتهدا فيه سبق ومن بعض النسخ محلا مجتهدا فيه
 هم ينفذ ولا يردده غيره لان الاجتهاد الثاني كاجتهاد الاول سبق فى ان كلامهما يحتمل السخطا ومن قد ترجح الاجتهاد
 الاول بالقتال القضاء فلا يفتى بما هو دونه سبق وروية وهو ما تمسك القضاء به فلو قضى ان المجتهد فيه مخالفا لاي
 سبق حال كونه من ناس المذاهب فنفذ عند ابي خنيفة وان كان عاملا فنفذ واثبات سبق وفى بعض النسخ فنفذ اى عن
 ابي خنيفة كروايتان فى رواية لا ينفذ به كان يفتى شمس اللئمة الا ورجحى لانه ودعم فساد قضائه فعلى من حقه
 بزعيمه ومن رواية ينفذ به كان يفتى الصالح الشريد والمرفياني واشار الى وجه هذا بقوله هم ووجه انفاذاته ليس سخطا
 بيقين سبق لان كل مجتهد لا يقطع القول بان الصواب اجتهاده ودون اجتهاد وخضمه بل لا محتمل عند فقهاء السواب
 فيما اتفقوا به القضاء جلا لامر القضاء على الصواب وفكر فى الذخيرة الاختلاف فى تعاد القضاء وفى بعض المواضع فذكر اختلاف
 فى حل الاقدام على القضاء وعند ما سبق اى عند ابي يوسف ونحوهم لا ينفذ فى الوجهين سبق اى النسيان العمد
 وقيل الشافعى انك لا تجزى من القضاء لانه قفى بما هو خطا عنده سبق ففعل بزعيمه قال المصنف هم وعليه الفتوى سبق لانه
 دعم فساد قضائه والمروءة عند زعيمه فى المحيط وذكر فى الفتاوى الصغرى الفتوى على قول ابي خنيفة فى تعاد القضاء
 على اختلاف المذهب وفى فتاوى ظهير الدين سبغى للسلطان ان يفتى ذلك هم ثم المجتهد فيه ان لا يكون مخالفا
 لما ذكرنا من سبق من الكتاب والنية المشهورة والاجماع هم والمراد بالنية المشهورة سبق بالرفع لانه خير لقوله والمراد
 اى لما دس لنية ليس مطلق النية بالنية المشهورة هم منها سبق اى من النية والمراد من مخالفة الكتاب مخالفة
 نص الكتاب الذى لم يتخلف السلف فى تاويله بقوله تعالى ولا تتكلموا بما لا يحكم باله الاوكم من النفاق ان سلف الفقهاء على عدم
 جواز ترجيح امارة الاب وجارتيه وطيبها ان وطيبها الاب فلو حكم حكم بما هو اذ ذلك نقضه من دفع اليه هم وفيما اتفق عليه

٦ فى الجاهل الصغير
 وما اختلف فيه الفقهاء
 ففتى به القاضى ثم
 بناء قاضى امرى
 غير ذلك ايضا
 والاصل ان القضاء
 متى يفتى ففصل
 مجتهدا فيه ينفذ
 ولا يردده غيره لان
 اجتهاد الثاني كاجتهاد
 الاول وفى ترجيح
 الاول بالقتال القضاء
 فلا يفتى بما هو
 دونه ولو قضى فى
 اقتصر فيه مخالفا
 لراى ناسيا لذهبه
 نفع عند ابي خنيفة
 وان كان عاملا فنفذ
 روايتان ووجه
 النفاذ انه ليس محظا
 بيقين وعند هما
 كائين فى الوجهين
 لانه قفى بما هو خطا
 عنده وعليه الفتوى
 ثم المجتهد فيه لا يكون
 مخالفا لما ذكرنا من افراد
 بالنية المشهورة
 وفيما اجمع عليه

سرف اي في الذي اجمع عليه الجمهور سرف اي جمهور العلماء اى اكثرهم وابلهم هم لا يعبر مخالفة البعض سرف اي
بعض العلماء فاعلم ان حكم الحاكم بما عليه الاكثر كان حكمه على خلاف الاجماع نقضه من سرف اليه وقال لا ملزم
ما قلنا من السفتا في منبغى ان يحل كلام المصنف في ما اذا كان الواحد المخالف ممن لم يسوغ اجتهاده وذلك
لقول ابن عباس في جواز بلو الفضل فانه لم يسوغ له ذلك فلم يعبه احد وانكروا عليه فاذا حكم الحاكم بسجرا ذلك
وجوب نقضه لان الاجماع منعقد على الجوزة بدونه فاما اذا سوغ له ذلك لم ينعقد الاجماع بدونه لقول ابن عباس
رضي الله عنه في شدة ارجح الامم من الثالث الى السدس بالجمع من الاقوة وفي اعطائها ثلث الجمع بعد فرض احد
الزوجين فان حكم به حاكم لم يكن مخالفا لاجماع وهذا هو المختار عند شمس الاثمة ولعل اختاره المصنف ولا يحل على
قول من يرى ان خلاف الأقل غير مانع لانفاؤه لانه ليس صحيح عند عامة العلماء هم وذلك سرف اي مخالفة
البعض لما اجمع عليه الجمهور خلاف سرف اي مخالفة الاكثر هم وليس باختلاف سرف اي يذكر احد الفرق فيما
وقعت عليه من الشرح والفرق بينهما ان الاختلاف ان يكون الطريق مختلفا والمقصد واحدا كما في الشافعي
والخلاف هو ان يكون الطريق مختلفا والمقصد مختلفا فافهم فانه دقيق هم والمعتبر الاختلاف في المصدر الاول
سرف وهم الصحابة رضي الله عنهم وفي الذخيرة انما اعتبر الاختلاف بين المتقدمين والمراجعين المتقدمين
الصحابية ومن معهم من السلف ولم يعتبر اختلاف بينا وبين الشافعي والعمرة حقيقة الاختلاف في صيرة
الحل مجتهدا فيه انتهى والاختلاف الذي يحل محل مجتهدا فيه هو الاختلاف الذي كان بين الصحابة والتابعين
لا الذي يقع بعدهم فلهذا اذا حكم الشافعي والمالك للبراه بما يخالف راي من تقدم عليه من المصدر الاول ورفع
ذلك الى حاكم لم يردك ان كان له ان ينقضه قال سرف اي قال محمد في الجامع الصغير وكل شيء نقضه بلقاء
في الظاهر سرف اي فيما بينا هم تجزئة فهو في الباطن سرف اي عندنا هم كذلك سرف اي حرام هم عند
ابي حنيفة رضي الله عنه سرف ومن صدر التحريم ادعت على زوجها انه طلقها ثلاثا واقامت بنية كاذبة ونقضه
القاضي بالفرقة وتزوجت باخر بعد القضا للعدة فعلى قول بي حنيفة وقول ابي يوسف والاكمل للزوج
الاول وطيبها ظاهرا وباطنا وحل للثاني وطيبها اذ كان عالما بحقيقة الحال او لا وعلى قول ابي يوسف اخرها ومحو
والشافعي وماك واحل للاكمل للثاني وطيبها اذ كان عالما بحقيقة الحال ومن صورة التحريم ايضا وجوب مجتهد
سبيلها وهما صغيران فكبروا واختلعا ثم تزوج احدهما الاخر فجاز به سمسلا واقام بنية انها وكذا في القاضى في
نسبها ويفرق بينهما فان رجح الشهود او تبين انهم زورا ليس للزوج وطيبها عنه لان القضا بالحرمة نقض ظاهرا وباطنا
وكذا عند محمد لانه لا يعلم حقيقة كذب الشهود وكذا اذا قضى سرف القاضى هم باخلال سرف يعني اذا قضى القاضى
باخلال شيء في الظاهر فهو في الباطن كذلك ومن صور رجل دعى على امرأة انكاحا وهي تحج فاقام عليها شأهي
زور وقضى القاضى بالانكاح بينهما حل للزوج وطيبها وحل للمرأة التمكن عند ابي حنيفة وابي يوسف في قوله والاول عند محمد
وابي يوسف في قوله الاخير ورفض والاثمة الثلاثة لا يحل ابعادك هم وبما سرف اي هذا الذي ذكرناه هم اذ كان كذا
بمسبب من شيء شئت فقل في القضا والفسخ بشهادة الزور وقد مرحت النكاح من كذا في طلاق ثلاثا في الاكمل للرسالة من كذا في كذا
فان حكم فيما يشاهد الزور لا ينفى بالنكاح بالاجماع ومن صور البيع ما اذا قضى القاضى بالبيع بشهادة الزور وسواء كانت الدعوى

الجميع ولا يعبر مخالفة
البعض وذلك لكون
وليس باختلاف
الاختلاف في المصدر
الاول قال كل شيء
قضى به القاضى
في الظاهر بوجه
فصل في الباطن
كذلك عند
وكن الواضحة
وهذا اذا كانت
الدعوى بسبب
وهي مسألة
قضاء القاضى
في العتق
والنسخ بشهادة
الزور وقد
مرت في النكاح

تكال

يقضي القاضي على ما يشاء
 الا ان يحضر من يقيم
 مقامه وقال الشافعي
 يجوز لوجه الحجج
 البيضة فظهر الحق
 وتكرار العمل بالثبوت
 لقطع المنازعة ولا
 منازعة بدون
 الاكثار ولم يرد
 محقق الاقرار بالانكار
 من المخصص فينبه
 وجه القضاة كان
 احكامها مختلفة
 ولو انكر ثم غاب
 فكذلك الحجاب
 كان انكشافه قيام
 الاكثار في وقت القضاء
 وفيه خلاف الى ان
 ومن يقوم مقامه
 قد يكون نائب
 نائبا كوكيل
 وبانابة اشرع كالوصي
 من جهة القاضي

من جهة المشتري مثل ان قال بعيني هذه الجارية او من جهة البائع مثل ان يقول اشتريت مني هذه الجارية فان قيل
 للمشتري وطنا في الوجهين جميعا ولا يفتي القاضي على غائب سبق ولا يقضي له ايضا عندنا هم الا ان يحضر من يقوم
 مقامه سبق مثل وكيل النائب وصيه وقيل لا يشترط ذلك وان كان غائبا عن البلد او عن مجلس الحكم اذا كان
 مستتر في البلد قوله اعدا وبه قال مالك والجمهور ولو كان غائبا عن مجلس الحكم غير مستتر في البلد لقوله ان اصحابه
 لا يحكم بدون حضوره وبه قال مالك واحمد في المشتري تفصيل الحق وفي غيره لا والشافعي انه يجوزهم لوجود الحجج
 في البيضة فظهر الحق سبق فيقول القاضي العمل بقبضتها هم ولنا ان العمل بالشهادة لقطع المنازعة سبق لان الثبوت
 يتجمل بالصدق والكتاب ولا يجوز بناء الحكم على الدليل المحتمل الا ان الشرع جملنا حجة ضرورة قطع المنازعة ولهذا اذا كان
 اصحهم حاضر او قراحي لا حاجة اليها هم ولا منازعة ودون الانكار سبق يعني لا تكون المنازعة الا بالانكار هم ولم يجب
 سبق فان قيل قبل قبضتها الشهادة بدون الانكار اذا حضر اصحهم وسكت اجيب بان الشرع انزله منكم احكاما لا روعه
 الصلاح او الظاهر من حال المسلم ان لا يسكت ان كان عليه حق كذا في المبسوط والاسهام والذخيرة فان قيل وفي
 الحكم الى من المدعي عليه بدعيته البيضة غير مفيد لان المدعي عليه لو حلف فاما ان يقر او ينكر فعلى الوجهين كان الدعي
 قلنا بل هو مفيد لانه يستلزم ان يطعن في البيضة وثبت طعنه بالحجة ويستلزم ان يسلم الدعي ثم ادعى الاداء الى المدعي وثبت
 بالحجة هم ولانه سبق دليل آخر على المطلوب اى ولان البيان هم يتحمل الاقرار والانكار من الخصم فينبه وجه القضاة
 على الحكم هم لان احكامها سبق اى احكام القضاء البيضة والاقرار هم مختلفة سبق فان حكم القضاء بالبيضة وجوب الشهادة
 على الشهود عند الرجوع ويظهر في الزوائد المتعلقة والمنفصلة فان الرجل اذا اشترى جارية مولى له عنده فاشترى رجل
 بالبيضة فانه ياخذ باذنه وان اقربها لرجل لم ياخذ ولان البيضة حجة مطلقة بخلاف الاقرار فانه حجة قاصرة لا
 الولاية على الغير ولو انكر سبق المدعي عليه هم ثم غاب فذلك سبق يعني لا يقضي القاضي في غيبته هم لان الشرط
 قيام الانكار وقت الاقضاء سبق لان البيضة انما تظهر حجة بالتقاضي وتفاوته شرط وموتل بها هم وفيه سبق اى و
 الوجه هم خلاف ابى يوسف سبق فانه يقول الشرط الامر على الانكار في وقت التقاضي وهو ثابت بعد ثبوت البيضة بالاستصحاب
 واجيب بان الاستصحاب يصلح للدفع لا للاثبات فان قلت اتج الشافعي بقوله عليه السلام البيضة على المدعي فاشترى
 حضور اصحهم لا قامة البيضة زيادة عليه وما قلت هذا يارسول الله ان اباسنيك تشيخ لا يعطيني اليك فيني وولدي فقال
 عليه السلام خذ من مالي ما يفيك وذلك بالمرضى فقد قضى عليه وهو غائب قلت جئتنا نحن بقوله عليه السلام لم يغسل
 ربه المدة لانه لا تقص لاحدا خصمين لشيء حتى تسمع كلام الآخر فانك لا تدري بما يقضي رواه الترمذي وقال هذا
 حديث حسن واما قوله على المدعي وسلم البيضة على المدعي قد قيلنا لان البيضة اسم لما يحصل به التبيان وليس المراد
 البيان في حق المدعي لانه حاصل بقوله ولا في حق القاضي لانه حاصل بقبول المدعي او لم يكن له منافع انما احاجة الى
 البيان في حق اصحهم اجماعا وذلك لا يجوز واما اجواب عن حديث هند فذواته عليه السلام كان عالما باستحقاق
 الفتنة على البسنيان الا انهم انما لم تقيم البيضة وقيل كان هذا فتوى وليس بحكم هم ومن يقوم مقامه من قبل
 ان القضاء على الغائب لا يجوز الا ان يحضر من يقوم مقامه من ذلك بقوله ومن يقوم مقامه اى مقام المدعي عليه
 الغائب ولا يجوز الا ان يكون هم قد يكون بانابته كوكيل كوكيله او بانابته الشرح كالوصي من جهة القاضي

فان قيل نعم هذا كذلك لكن اولم يؤمن النومي بحججهم من
 اجاب المصنف عن هذا بقوله هم والقاضي ليدرك على الاستخراج من
 مقتضى الثاني بالكتابة وينتفي النسيان بها هم وان اقرض الوصي شيئ
 من بقايا مخافة النومي وان كان احفظا والقضاء موجودين هم والاب
 من في اقرض من مال الصغير هم من حيث هو من حيث هو
 الوصي من حيث لا يجوز له الاقراض من اصح الوديعين من
 هم بعينه من غير الاب هم عن الاستخراج من في رواية يجوز له ذلك لان
 ولاية الاب نعم المال والنفس كولاية القاطن
 وشبهة تمنع من ترك النذر والظاير انه يقرضه ممن يامن بحججه وان
 اخذ الاب اقرضا لنفسه فالواجب ان يقرضه
 احسن عن ابي حنيفة انه لا يقرضه من

احسن عن ابی حنیفہؒ انه لیس فی الکفر

يا التاجيم سرش اى هذا باب في بيان التحكيم وهو مصدر من حكم بالتشديد يقال حكم اى فوض اليه الحكم وهو ايضا
 انواع القضا الا انه اخذ ذكره لان حكمه اى في حال اسر حكم القاضى وهذا اذا خالف مذهب القاضى الذى يسميه اليه
 ابطله ولهذا لا يجوز حكمه في احد ودوا القضا من بخلاف حكم القاضى وسجور حكم القاضى رنما انضم بذلك ام لا ولا يجوز حكم
 الحكم الا به رضا الخصمين وهو مشروع بالكتاب والسنه والاجماع اما الكتاب فقوله تعالى فما يفتوا حكمنا من الهدى وحكما
 من الحكماء فلما جاز التحكيم بين الزوجين دل على جوازه في سائر الخصومات واما السنه فاروى ابن شريح انه قال
 يا رسول الله انى قوتى اذا اختلفوا فى شئ اتوا فتحكمت بينهم فرفعه عن الزرقان فقال عليه السلام ما حسن هذا
 رواه النسائى واما الاجماع فان الصحابة رضى الله عنهم كان جميعين على جواز التحكيم واذ احكم رجلان رجلا حكم
 بينهما ورضيا بحكمه جاز لان اهما ولاية على انفسهما فتحكيمهما من حقهما ولا ينفذ على غيرهما حتى لو ظفر المشتري
 ببيع حكيم يرد والبايع رجلا يرد على البايع بحكمه لم يكن للبايع ان يرد على بائعه ولو اسطاع البايع الاول والثانى
 والمشتري جميعا على حكم يرد على البايع الاول استحسانا والوكيل البايع اذا ظفر المشتري ببيع فاستطاع على حكم
 يرد به ببيع لا يثبت مثله جاز على الامر في رواية من رواية جابر عليه وكون الامر ان كان عيب محبت مثله يرد على البايع
 الا اذا علمه يرضى الامر كذا في المحيط وهذا سرش اى هذا الذى ذكرناه انما يصح هم اذا كان الحكم سرش بتشديد اللفظ
 المفتوح هم بصفة الحكم سرش الموم لانه سرش اى لان الحكم بمنزلة القاضى فيما بينهما سرش اى فيما بين الحكمين اعترفت
 بانه لو كان كذلك لما وقع التفرقة بينهما من حق التعليق والاضافة الى المستقبل على قول ابى يوسف لكنها وقعت
 فانما جاز ان فى القضا دون التحكيم عنده واجيب بان التحكيم صلح بمعنى حيث لا يثبت الا بترضى الخصمين والمقتضية
 قطع المازعة والصلح لا يعلق ولا ينفذ بخلاف القضا والامارة لانه لو يرضى هم فقيضة بالية القضا سرش بالية
 قوله لانه بمنزلة القاضى فلذلك ذكره بالافعال اى شير طر البلية القضا وقت التحكيم ووقت الحكم حتى لو حكما عبد اشتم
 او سبيا تم بلغ او ذميا فاسلم وحكم لا ينفذ حكمه كما فى الموك وكذا لو كان مسلما وتوكل التحكيم ثم ارتد وكذا على القلب
 فى الكل لا ينفذ حكمه كذا فى النكح والمحيطم واليجوز تحكيم الكافر والعبد والذمى والمجرد من القذف والفاسق
 والعنصرى سرش هذا لفظ القدرى فى مختصره وهذا كله من اضافة المصدر الى المفعول لانه لو جعل من قبيل اضافة المصدر
 الى الفاعل ينقلب حكم المسئلة فان ذلك جائز وفى المتن يجوز تحكيم المكاتب والعبد الما دون كافر وتحكيم الذمى لا يجوز

والقاضي يفتي على
الاستخارة والكتابة
للمحكمة وإن أقر
لوصي فليس لأنه لا يفتي
على الاستخارة والكتابة
مقتلة الوصي في أصح
لرأيتين العجزة من
الاستخارة
باب التحكيم
وأما أحكم رجالنا
حكم بينهما وأما
حكمه جاز لأنهما
ولا يفتي على أنفسهما
فصح حكمهما وبغض
حكم عليهما وهذا
إذا كان الحكم بصفة
الحكام لأنه بمنزلة القضاة
فيما بينهما فيشترط
أهلية القضاء ولا يجوز
تحكيم الكافر والعبد
والذمي والمجنون
في القنات والفاقد
والصبي

الخصم لا ينفذ تصرفه في محلي
 يتعلق بحق خصم للغير
 كحق المرقن والمساخر
 والاطلاق بعارض
 فلو اشكل لا ينفذ التمتع
 على ان لا ينفذ عن نفع
 ضرر بالعلو من فلاح
 بناءا ونقصه فيفسخ عنه
 قال واذا كانت لا تفتق
 مستطيلة مشعب
 سريانا فبعضه مستطيلة
 وهي غير نافذة وليس
 لاهل الزاكنة الاولان
 يفتق بابا للزاكنة
 القصوى لان فقه
 للمورد كحقه في المورد
 اخذوا كاهلها خصلها
 حتى لا يكون لاهل
 الاولان فيما بينهما
 حق الشفعة بخلاف
 انما اذا كان المورد
 حق العامة تملك
 المنع من المورد من
 نفع الباب كانه رفعت
 حبلها ولا ينفذ ان ينفذ
 من الفتح كان يفتق
 لا يملكه المنع من
 المورد في كل ساعة
 ولا تملكه عسالة يدعي
 الحق في القصوى
 بشركت الباب
 وان كانت مستندة
 قد لزم طرأها فاعلم
 ان يفتق بابا لان
 لكل واحد منهن
 حق المورد في كل

ثم انظر سرق اهل المنع هم لانه تصرف في محل الملق به حق محرم للغير سرق وتعلق حق الغير بملكه بين تصرفه فصار له اهرام
 المرسى والمساخر سرق في ارض المالك عن التصرف في المهرود والمساخر هم والاطلاق سرق اى اطلاق السرق هم في
 سرق من غيرهم فاذا اشكل سرق بان لم يعلم فيه نمرام لاهم لانه والتمنع على انه سرق اى مع ان التصرف فيه هم لا يعرف عن
 النوع نمرام لعلو من توهم البناء ولقد تفتق عنه سرق ولذا لا يملك صاحب السفن ان يهدم كل احدى اوار السقف فلو
 بعضه وقال فخر الاسلام في شرح احكام الصغير وقول في حقيقته قياس قال فانما يخاف ان يهدم كل لو تصرف صاحب
 فوساعة السفن ان يهدم او ما اشبهه ويضرب صاحب العلوية ذلك عند ابي حنيفة وعندنا الحكم معلول ببله الضرر وقيل لا
 وما لك واجرم والاصل فيه قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وفيه الاقضية لو انهدم السفن لا يسجد صاحب السفن
 على البناء في قال الشافعي في حقه اجد يد وما لك في رواية واجرم في رواية وقالوا في رواية اخرى يحرم ويحرم صاحب العلوية فان شاء
 بنى السفن في موضع علوه ثم يبيع علوه ويمنع صاحب السفن عن السكنى فيه حتى يودع قيمته السفن في البحر انه لا يعتبر قيمته يوم
 البناء او وقت الرجوع بخلافه لو انهدم وارشته كذا فبني احد بهما فبني اذن صاحبها يرجع على صاحب الشئ وبه قال الشافعي
 لان بنا غير مضطر الى البناء في نصيبه بل لا يملك ان يقاسم المساحة ولذا لا يجبر الشريك على بناء احد المالكين بل يملك
 سدا وبه قال الشافعي في قول واحد وبالمالك في رواية ولو كان البيت من غير فانهدم ولا يمكن قسمة المساحة لا يكون
 في البناء بل لا يفتق في الطاحون واحمام حتى لو انهدم بعضه يرجع بحصة صاحبه عليه ولو انهدم كله فان امكن البناء على البقية
 يكون في البناء مستطوعا والالا كذا ذكره الترمذي رحمه الله تعالى سرق اى يخرج في احكام الصغير هم واذا كانت زائفة
 سرق اى سكة قال الكاكي وقال تاج الشريعة قوله زائفة اى سكة غير نافذة وفي حجة الشرع الزاكنة كونه سميت
 بذلك لان فيها من الطريق الاعظم وقال لا تارزى الزاكنة المحنة سميت بها لئلا يمان من طرف الى طرف من زاغته الشمس اذا
 ماتت في سنة ثمانية وديوان الادب كذا في الزاكنة الطريق الذي جازع الطريق الاعظم مستطيلة سرق اى طويلة مستطيلة
 يعني مال هم تشعب عند الزاكنة مستطيلة وهي غير نافذة سرق اى الزاكنة المشعبة غير نافذة وكذلك الزاكنة الاول النية
 غير نافذة كذا ذكره الترمذي والفتية ابو الليث حيث قال لا سكة طرية غير نافذة وسكة اخرى عن يمينها او شمالها
 غمسها نافذة ولكن في الفركت لم يفتق الاول بكونها غير نافذة وتعليل الكتاب يقتضيه
 وهو ما تكلم به باب ٢
 سرق اى اسفل هم لان نفع المورد لاحق اهم في المورد وهو لا يملكه سرق اى خاصة هم حتى لا يكون لاهل المالك
 سرق اى سكة الاول هم فيما بيع فيها سرق اى في السكة القصوى هم حق الشفعة سرق لان السكة لهم خاصة
 هم بخلاف النافذة لان المورد فيها حق العامة سرق وليست للسكان فيها خاصة هم قيل المنع من المورد لاسن فتح الباب
 لانه سرق اى لان النفع هم سرق جازع سرق ولان في جميع جوارها هم فبعضه اولى ولهذا لو فتح كوة او بابا لا تستند
 دون المورد لم يفتح هم والامع ان المنع من النفع لان بعد الفتح لا يمكن المنع من المورد في مساهة ولانه سرق اذا فحل في المساهة
 هم عدا سرق اى لعله هم يدعي الحق في التعدي بتركيب الباب سرق ويكون القول قوله من هذا الوجه يمين هم قال سرق
 اى يخرجهم وان كانت سرق اى لانه القصوى هم مستبينة قد لزم طرأها باسرق يعني سكة اعرج حاج حتى فتح اعرجها
 راس السكة والسكة غير نافذة هم فاعلم ان يفتق باسرق اى لكل واحد منهن ان يفتح بابا به هم لان لكل واحد منهم حق المورد في

خفاص ذلك تسليمه ان شاء الله تعالى بطلان ذلك كونه من اجني بطلان النكاح كما ترى بطلان الدين الذي فيه وفيه الشر او مودعه تمانى
الاجماع الصغير من يعقوب من ابي عبيدة في الرجل يكتب على نفسه ذكر الحق فيكتب في استغفار ان شاء الله تعالى او يكتب الشراء فيكتب
في استغفار فما ادرك فيه فلان من يدرك فله فلان ان شاء الله تعالى قال ان شاء الله تعالى بطلان الدين وفيه الشر او مودعه تمانى قوله هو ويدر
عنه ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
يفرق اني قوايه فلان خصامهم على من قام بذكر الحق في الشراء صحيح والمال المقرب لازم هم وقوله في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
وجمعيهم استحسن وذكره في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
لان النكاح يشتمل على الشراء والخلق لبعضه البعض فافترق الى الذم بجمعيهم لان الذم في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
الا ان ابطال فلان تلك ولا تملكه على قصر الاستنثار على الذي يليه هم وكذا في الاصل في الكلام الاستنباط في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
النكاح فبعضه من تبا بعض فيعرف الاستنثار الى ما يليه ويجاب ان الذم للاستنباط مطلقا واذا لم يكتب في آخره ان شاء الله تعالى وانما في
سلم والاول من النزاع والاصل في الكلام الاستنباط واذا لم يوجد ما يدل على خلافه وقد وجد ذلك وهو العطف هم وله في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
ولا في عبيدة هم ان الكل من فيما نحن فيه هم كمن وجد بجمعيهم فافترق الى الكل كمانى الكلمات العطفية من بعضها على بعض
هم من قوله عبده وتمر امراته طالق وعليه النكاح الى بيت الله ان شاء الله تعالى فانه يفرق الى الجميع ولا يلزم منه هم ولو تركه فبعض
من ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
قوله ان شاء الله تعالى بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
تلك الفرية كما تسكت في الطلاق فان قيل ينبغي ان لا يكتب قوله ومن قام بالآخر في التوكيل والاصح التوكيل على ما لا وجه له في قول الجوز
الوجه الى الصالح وكذا في العطف من كتابته ثباته في المخرجين من قوله المقتولة بالخصومة معه على قول ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
بالخصومة معه ومن غيرهما انهم الصالح كونه في التوكيل بالغير كما لا يسر لغيره في الاستطاعة والاستطاعة تصح مع اجماعها كما في الصالح
على الاكابر وقيل هو لا يحترق من قول ابن ابي ليلى لا يجوز التوكيل بالخصومة منه من غيرهما انهم الصالح الا اذا اقر به كانه وليه لم يحد
لا من مذهب ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
ابن ابي ليلى لا يجوز التوكيل بالغير فاما انهم مطلقا والله اعلم

خلاص ذلك وتسليمه
ان شاء الله تعالى بطلان النكاح
كله وهو من اجني بطلان النكاح
وقال ان شاء الله تعالى
عنه ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
من قام بذكر الحق في الشراء صحيح
استحسن وذكره في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
لان النكاح يشتمل على الشراء والخلق لبعضه البعض
فافترق الى الذم بجمعيهم لان الذم في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
الا ان ابطال فلان تلك ولا تملكه على قصر الاستنثار على الذي يليه هم
وكذا في الاصل في الكلام الاستنباط في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
النكاح فبعضه من تبا بعض فيعرف الاستنثار الى ما يليه ويجاب ان الذم للاستنباط مطلقا
واذا لم يكتب في آخره ان شاء الله تعالى وانما في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
سلم والاول من النزاع والاصل في الكلام الاستنباط واذا لم يوجد ما يدل على خلافه
وقد وجد ذلك وهو العطف هم وله في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
ولا في عبيدة هم ان الكل من فيما نحن فيه هم كمن وجد بجمعيهم فافترق الى الكل كمانى
الكلمات العطفية من بعضها على بعض هم من قوله عبده وتمر امراته طالق وعليه
النكاح الى بيت الله ان شاء الله تعالى فانه يفرق الى الجميع ولا يلزم منه هم ولو تركه
فبعض من ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
قوله ان شاء الله تعالى بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
تلك الفرية كما تسكت في الطلاق فان قيل ينبغي ان لا يكتب قوله ومن قام بالآخر في التوكيل
والاصح التوكيل على ما لا وجه له في قول الجوز الوجه الى الصالح وكذا في العطف من كتابته
ثباته في المخرجين من قوله المقتولة بالخصومة معه على قول ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
بالخصومة معه ومن غيرهما انهم الصالح كونه في التوكيل بالغير كما لا يسر لغيره في الاستطاعة
والاستطاعة تصح مع اجماعها كما في الصالح على الاكابر وقيل هو لا يحترق من قول ابن ابي ليلى
لا يجوز التوكيل بالخصومة منه من غيرهما انهم الصالح الا اذا اقر به كانه وليه لم يحد لا من مذهب
ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم وقالوا في ابي عبيدة في رجل اجني بطلان النكاح كله هم
ابن ابي ليلى لا يجوز التوكيل بالغير فاما انهم مطلقا والله اعلم

ولفوات المسلم ولما مرق
 له من ذرية فجاءت مسجلة
 دبر موته وقالت اسلمت
 قبل موته وقالت الوارث
 اسلمت بعد موته
 قال قول فلهم ايضا
 ولا يحكم الحال كان الظاهر
 لا يسم حجة للاستحقاق
 وهي محتاجة اليه اما قوله
 فلهم الزاعون وشهدنا
 ظاهر الحديث ايضا قال
 ومن مات وله في رجل
 اربعة آلاف درهم فبنته
 فقال المستوفى عن النبي
 اذا رثت له غيره فانه يرم
 المال اليه لا للظفران
 ما في يد حق الوارث
 خلافة حضار كما اذا قر
 ان تحقق المهور وهو حي
 اصالة بخلاف ما اذا قر
 لزوج ابنه وكل المودع
 بالقبض اوانه اشترط له
 صحت كايوم بالذفع
 اليه لانه اقرب مقام
 المودع اذ هو حي فيكون
 قرا على مال المغير كذلك
 بعد موته بخلاف
 لم يدعوا الا اقر بتقبل
 فيه بالقبض ان الدين
 رضى بما دلتها فيكون
 قرا على نفسه يرضى
 ان يقر اليه ولو قال المودع
 اني اقر اليه ايضا وقال
 قبل للمسلم ابنه وغيره
 فحق بالمال للول كانه
 ما صح اقر في الاول
 تقطع بل نعم المال
 يكون هذا اقر واعلى

بعض الفسخ وما ذكره اى زفر لم يتبعه اى ميتة الاستصحاب للاستحقاق وبه قال الشافعي جرد الفسخ لم يتبعه لانه لا الاستحقاق هم وروايات
المسلم وله امرأة انية فجات مسلمة بموتها وقالت اسلمت قبل موتة وقالت الوتره الاكل اسلمت بموتها فالتهم شمس الوتره
هم ايضا وانه حكم الاحمال شمس اى لا يقال انما مسلمة في الاحمال فتكون مسلمة قبل موتة فلا يحكم الاحمال لان حكمه يؤدى الى حجب
سنة الاستحقاق وسبب محتاجة اليه شمس اى اسئلة الاستحقاق وهو لا يصلح لذلك ويتعمد اليبيل وتقولهم اما الوتره فتملكها يكون
شمس اشارته الى معنى آخر وهو ان في كل مسلمة منها اجتماع نوعا الاستصحاب وانما الاول فان انية امرأة الفسخ كانت
لما تبت فيما مضى ثم جات مسلمة فادعت اسلاما عاونا فلما نظر له ما كانت فيما مضى الاصل فيه ان يبقى هو من النوع الاول وبالطريق
الى ما هو موجود في الاحمال في الاصل في ان يكون موجودا فيما مضى وهو من النوع الثاني فلو اعتبرنا الاول شمس كان القول قوله ما كان
استصحاب الاحمال مشبها وهو باطل فاعتبرنا الثاني فيكون واقعا فكان القول قولهم وانما في الثانية فلان الفسخ انية كانت تامة والاستصحاب
عادت فبالفكر الى الفسخ انية ليقض بقاها الى باقية الموت وبالفكر الى الاسلام ليقض ان يكون ثابتا قبل موتة فلو اعتبرناه لزم من الاحمال
مشبها وهو لا يصلح فاعتبرنا الاول فيكون واقعا والوتره هم بالابن فبقية جميع الاستصحاب بدو قوله هم ويشهد لهم ظاهر الحديث ايضا
شمس دليل آخر وهو ان الاسلام عادت والحادث يضاف الى اقرب الودعات فان قيل ان كان ظاهر الحديث مقبولا في الدلالة
كان ظاهر قوله في المسئلة الاولى معارضا للاستصحاب ويخرج الى مرجع والاصل عدمه فاجواب انه معتبر في الدفع لما في الاثبات
وزفره فبقية الاثبات وقال الاكل ولو قوض بيقض اجمالى وهو ان ما ذكره ثم عطف ان الاستصحاب لا يصلح الاثبات لو كان صحيحا بجميع مقادير
لما قضى فيه بالاجرة المستاجر اذا كان ماعا لحاظه جارية عند الاختلاف لانه استدلال به لاثبات الاجرة واجوب انه استدلال به بدفع
بايدى المستاجر على الاجر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر فانه بالحق السابق الموجب له فيكون واقعا لا معجبا الى هذا كلامه
ثم قال واعتبرنا او تفسر عماري النماية هم قال شمس اى محمدا في اجماع الصغير هم ومن مات وله ثمن يزرع بل باربعة الا ان
درهم ورواية فقال المستودع شمس اى الذي عنده الودعية هم هذا ابن الميت لا وارث له غيره فانه شمس اى فان
المستودع هم يدفع المال اليه شمس اى الى ابن الميت هم لانه اقربان ما في يد حق الوارث فانه شمس اى
من حيث الخلاف عن الميت هم فقار شمس علم بذاهم كما اذا اقر شمس اى المستودع هم انه حق المورث شمس بكسر الراء
وهو حى شمس اى واحال انه حى ام لا شمس اى من حيث الامالة هم بخلاف ما اذا اقر شمس اى المستودع هم لم يزل انه
وكيل المودع شمس بكسر الدال هم بالقبض او انه اشتراه منه شمس اى اقربان الرجل المقر له عين الودعية من المودع
هم حيث لا يومر بالدفع اليه لانه اقربا لهما حتى المودع شمس بكسر الدال هم او هو حى شمس اى واحال انه حى هم فيكون
شمس اقرارهم اقرار على مال الغير شمس فلا يصح لان اقراره حجة فاصرة عليه فلا يصح في حق الغير ولا ذلك شمس
اى وليس الحكم كما ذكره بموت شمس اى بعد الموت المودع هم بخلاف المدعيون او اقراره وكيل غيبه بالقبض شمس
يعنى ان اقرار المدعيون لم يزل انه وكيل صاحب الدين فقبض الدين حيث يؤمر بالدفع هم لان المدعيون يفتقروا بالمال شمس
لابايعاناهم فيكون اقراره على نفسه فيؤمر بالدفع اليه شمس ومن شبهه على نفسه فيؤمر بالخروج عن محله هم ولو قال
المودع شمس بفتح الدال هم لما شمس اى شخص آخر هم هذا ايضا وقال الاول شمس اى الابن الاول هم
ليس له ابن غيرى فبقي بالمال للاول لانه لما صح اقراره للاول القطع يرد من المال فيكون هذا اقراره على الاول فلا يصح
اقراره للشئ كما ذكرنا لانه لا ينشئ الابن الاول ليس له ابن غيرى فبقي بالمال للاول لانه لما صح اقراره للاول

اگر وہاں سے غائب ہو جائے
تو وہاں سے لے کر آئے

الطبع يده عن المال فيكون هذا اقرار على الاول فلا يصح اقراره لئلا يكون الاصل من الاول من انما معروف
سنة لانه لا من اجماع له من سنة عين اقرار لاول لا كذب له سنة يعني لم يكذب به احد من صحب سنة اقراره من
وصين اقراره في سنة ابي لابن الثاني من لم يكذب سنة وهو الابن الاول من فلم يصح شئ واعترض بان تكذيب
غيره يعني ان لا يوترس اقراره عليه فان نصف ما ادعى للادول واجابوا بالترام ذلك اذ ادفع الجميع بالاعتراض كما لم يمتى
بتكليم الوصية من القاسم بعد اقراره من اقرار القاسم واما ان كان الدفع بغيره كان في الاقرار الثاني في كذب باشر حاله بغيره
الاقراره من قال سنة ابي محمد في الجامع الصغير واذ قسم الميراث بين الغرنا والوارثين فان لا يخذ الكفيل سنة ابي من العتق
هم ولا من وارث سنة ابي ولا يخذ الفينا كفيل من وارثهم وهذا سنة ابي اخذ الكفيل السنة سم احتياطه لبعض
العتقة سنة وكان ابن ابي ليلى كفيل كذلك بالكون في قضاة هم ومن لم يسم سنة هذا دليل على ان المجتبه يحيط بصيب
ولص على ان الامام سبق الائمة باصفيته رحمه الله واصحابه براد عن نهيب اهل الاعتراف حيث قالوا كل مجتهد مصيب
وبدأ سنة ابي عدم اخذ الكفيل من الغرنا والوارث هم عند ابي حنيفة ر وقال لا ياخذ الكفيل شئ ابي لا يدفع المال
اليهم حتى ياخذ الكفيل وبه قال الشافعي في قول واحمد ر وقال في قول آخر لا يجب اخذ الكفيل بل يستحب وقيل ان كان
الوارث ممن يحب وجب والا فلا وقيل ان كان الوارث مأمونا لا يجب وان كان غير مأمون يجب وقال الكافي في هذا
الى الوارث انما يصح اذا كان وارثا لا يجب لغيره وان كان يحب لغيره لا يدفع المال اليه وان كان وارثا يتخلف نصيبه
ولا يجب يدفع اليه اقل النصيبين عند ابي يوسف وعند محمد ر واذ نصيبين وبه قال الشافعي ر في وجه وقول ابي حنيفة
مضطرب فذكره الصدر الشهيد في ادب القاسم هم والمسئلة فيما اذ ثبت الدين والارث بالمشاورة ولم يقبل الشهود ولا النظم له
وارث غيره سنة قيد بقوله ولم يقبل الشهود الى اخره لانهم اذا قالوا ذلك يدفع اليه المال بلا اخذ كفيل بالاتفاق وعند ابن ابي ليلى
لا ثبت اذ ثبت حتى يقبل الشهود والوارث له سواء وبما اخذ الكفيل عنده في هذه الصورة ايضا وبه قال الشافعي في قوله تعالى
يجب اخذ الكفيل في جميع الصور واذ شهدوا ابن فلان مالك هذه الدار ولم يشهدوا على حد الوترية ولم يقولوا في
شهادتهم لا نعلم له وارثا غيره فان القاسم يتكلم زمانا على قدر ما يرى وقدرة الطحاوي مدة التلوم بالحول فان حضر وارث غيره
قسمت فيما بينهم وان لم يحضر دفع الازا اليه ان كان اخر من لا يجب حرانا كالأب والابن وان كان يحب لغيره كما يجب
والاخ فانه لا يدفع اليه وان كان ممن يحب نقصانا كالزوج والزوجة يدفع اليه واذ نصيبين هو النصف والرابع عند
واقلهما وهو الربع والتمن عند ابي يوسف وقول ابي حنيفة رحمه الله مضطرب من لما سنة ابي لابي يوسف ر
ومحمد هم ان القاسم ناظر للغيب سنة بنهم الغيب المعجزة وتشد يد الميار جميع غائب هم والظاهر ان في التركة وارثا
مأمونا او غير مأمونا لان الموت قد يقع بغتة فيحتاج بالکفالة كما اذ ادفع سنة القاسم اللقطة الى رجل ثبت عنده
انه صاحب فانه ياخذ منه كفلا هم السابق للقطعة من ابي وكما اذ ادفع العبد الاقبى هم له صاحبه سنة فانه ياخذ منه كفلا
اقتياطهم او اعطى سنة ابي وكما اذا اعطى هم امرأة الغائب لثقة من ماله شئ ابي من مال الزوج بان كان عند
الانسان ودية يقر بها المودع ويقر بقيام النكاح فانه يقر من لما النفقة ويؤخذ منها كفلا اقتياطهم ولا يبي حنيفة رضى الله
ان حتى كان ثابت قطعا فيما اذا كان القاسم يعرف يقينا انه لا وارث له لئلا يغير اخر من اوطأ سر اش فيما اذا اراد
القاسم وارثا آخر واحتل وجود الآخر وصدمة فاذا كان الامر كذلك هم فلا يخرس سنة ابي حتى كان اخر من لم يوصى

انقطع يد عن المال فيكون
هذا اقرار على الاول من
اقراره لئلا يكون الاصل من
انما معروف فاذ كان له وارث
اقراره لاول لا كذب له سنة
فصير وصين اقراره الثاني
لو سكن ب ندم يصح قال
واذا قسم الميراث بين
الغرماء والورثة فاسته
لا يخذ منهم كفيل
ولا من وارث هذا الشافعي
احتياط به بعض الفضلاء
وهو ظلم وهذا عند ابي حنيفة
وقال لا ياخذ الكفيل
ولم يستلهم فيما اذ ثبت
الدين وكارث بالشهاد
لم يقبل الشهود ولا نعلم له
وارثا غيره لهما ان القاسم
ناظر للغيب في الظاهر
ان في التركة وارثا
مأمونا او غير مأمونا
لان الموت قد يقع
بغتة فيحتاج بالکفالة
كما اذ ادفع الاقبى
واللقطة الى صاحبه
او اعطى امرأة الغائب
النفقة من ماله
ولا يبي حنيفة رضى الله
حق الحاضر ثابت
قطعا او ظاهرا فلا
يؤخر حتى يوصى

فكانت الارض الشريفة بمنزلة مال التجارة من حيث انما من جنس مال الزكوة التي يجب فيها الصدقة ولا يقال في عشر لينة
الموتة بالحيث فقال المصنف هم اوجه الصدقة من اسي العبادة هم في عشر اوجه عند من اسي عند ابي يوسف
هم وعند محمد لا يتناول لانه من اسي لان الارض العشرية على ما قيل المكان او لذكرا كغيره كما في قوله بداري
هم سبب الموتة اوجه الصدقة من اسي عند محمد وذكر الامام المتري في قول ابي حنيفة رز مع محمد
هم ولا يدخل فيه من اسي في النذر هم ارض الخراج بالانفاق لان مصر في القابلة ومجسم الاغنياء وقوله هم
لا يتحقق موتة من يتعلق بقوله ولا يدخل هم ولو قال بالملك صدقة في المساكين فقد قيل يتناول كل مال من وهو
رواية ابي يوسف رز عن ابي حنيفة رز ذكره في الامالي واليه ذهب محمد بن ابراهيم الميمني في قوله لانه اعلم من
لفظ المال من اسي اذ الملك يطلق على المال وعلى غيره فيقال ملك الكراع وملك النقص وملك المتعرجان بالوقال مبدع حران
الملك الا من في رز فان ذلك يصرح الى مال الزكوة وان نص على لفظ الملك ذكره في اجماع لان بقية الاستثناء فيهم
ان المراد من الملك المال اذ الاستثناء الدارهم يدل ان استثنى من جنسه كما ذكره المحمدي في قوله والمقبى من تشديد اليا
المسورة بهذا جواب عما يقال الصدقة بالاموال مفيدة في اشرع باموال الزكوة فزيادة التعميم خروج عن الاعتبار الواجب
الرعاية وتقرر الجواب ان المقيد هم ايجاب الشرع من اسي المقيد بال الزكوة ايجاب اشرع هم وهو مختص بلفظ المال
من قال الصدقة على من اموالهم صدقة وقال على الله عليه وسلم ما توارب عشر اموالهم هم فلا يختص في
لفظ الملك من اذ لم يوجب من الصدقة على ايجاب الصدقة مضافا الى الملك تخصيصا باموال الزكوة هم في قوله على العموم
من وفيه نظر لانه حينئذ لا يكون ايجاب الصدقة معتبرا بايجاب اشرع هم والصحيح انما من اسي ان لفظ مالي وما املك
هم سواء من فيما نحن فيه يعني تحقيقا باموال الزكوة وهو اختيار شمس الائمة ذكره في مبسوط وهو اختيار ابو بكر السبكي
هم لان المتكلم باللفظ الفاضل عن حاجته من المتكلم لفتح الزام واراد باللفظ قوله ما في المساكين صدقة وقوله
ما املك صدقة في المساكين بيان لان المليم بالصدقة والصدقة انما تجب على العبد من مالي الفاضل عن الحاجة ذكره في ايجاب العبد نفسه
والفاضل عن الحاجة بال زكوة فلا يدخل في لفظ الملك المال باموال الزكوة به لانه لسان لفظ الصدقة بهذا لفظ في العطاء لانه من غير
من قال الكافي اشارة الى ما ذكر من وجه الاستحسان بقوله ان ايجاب العبد معتبرا بايجاب اشرع قلنا وليس بواجب
لانه اطل ذلك الوجه بقوله والمقيد ايجاب اشرع وهو بلفظ المال ولعل اشارة الى قوله ولان الظاهر انما الصدقة
من فاضل ما هم ثم اذ لم يكن في مال سوى ما دخل تحت ايجاب يسك من ذلك قوت من لان حاجته به مقبلة
اذ لو لم يسك لاحتاج ان يسال الناس من يومه وفيه ان يتصدق بانه ويسال الناس من يومه هم ثم اذا انما شيئا
من لينة اذ حصل له من الدنيا صدقة بما يسك لان حاجته به مقدمة من على الصدقة وغيره هم ولم يقبل
في من على صيغة الجمل لينة لم ين في الملبس والمقار بما يسك هم لاختلاف احوال الناس فيه من كثره اليسال
وقتها هم وقيل المتكلم يسك قوته ليدوم من اسي لاجل لفظة يوم لان يدره فصل الى ما يقع في ما يقبواهم وواجب العبد
من اسي صاحب الدور واخوانيت والبيوت التي يوجبها هم لشهر من اسي يسك منه لاجل قوته لشهر واحد هم واما
الصبياح لينة من اسي يسك صاحب فيعة لاجل قوت سنة لان يد الدار هان الى ما يقع في سنة فسته هم على حساب تفاوت
قوة وصولهم الى المال من تارة قليل الى المال عند من نصف سنة وتارة في اخر السنة هم وعلى هذا من اسي

الوجه الصدقة في
العشرية راجحة عند
وعن محمد لا تدخل
لانه سبب الموتة
اوجه الصدقة من اسي
عند ولا يدخل ارض
الخراج بالانفاق لانه
يتحقق موتة وقوله
ما املك صدقة في
المساكين فقد قيل
يتناول كل مال لانه
اعلم من لفظ المال
والمقيد ايجاب اشرع
وهو مختص بلفظ
المال ولا يختص
في لفظ الملك ففيه على
العموم والصحيح انما
سواء لان المتكلم باللفظ
الفاضل عن الحاجة على
ما مر اذ لم يكن له مال
سواء دخل تحت ايجاب
يسك من ذلك قوته
ثم اذا اصابها شق
بما يسك لاحتاج
هنا مقدمة ولم
يقبل لينة لاختلاف
احوال الناس فيه
وقيل المحرر يسك
قوته ليوم واحد
الغلة لشهر واحد
الصبياح لينة على
حسب التفاوت
في مدة وصولهم
الى المال وعلى هذا

من صاحب التجار تو میک بقدر ما یرجع الیه مال من اعتبار القنات و معلوم اسے المال من قال شی اسی محمد بن ابی جعفر
 من ومن اوست الیه شی علی صیغۃ الجہول من ولم یعلم بالوصایہ شی اسی ولم یعلم انه ولم یسے باع شیاً من انکر کلام
 من و البیع جائز ولا یجوز ربح الوکیل من علم شمس انه وکیل لتوقف التوکیل علی العلم وقال صاحبنا لا یتوقف التوکیل
 علی العلم کالوصایہ و علی الاحتجاج فاذا علمه الشان فباع من و جائز ولا یكون نهیا عن الوکالۃ شی لکن عند شہادان اور بل عدل
 فی لفظ محمد فیه و فی شروحه ان عندنا ثبت الغزل من الدواحد سوارکان عدل او فاسقا او عیبا او حر او غیر ذلک کالوکالۃ من
 و عن ابی یوسف انه لا یجوز فی الفضل الاول ایضا شی لکن لا یجوز ربح الوکالت ایضا بل العلم بالوصایۃ اعتبارا بالوکالۃ من لان
 الوصایۃ انما تبعد الموت فتعتبر بالانابة قبله شی اسی قبل الموت من و الوکالۃ شی اسی الانا تبعد الموت من الوکالۃ
 قال النکالی قوله لان الوصایۃ انما تبعد الی اسی جعل الوکالت بما عن نفسه والانابة یجب بل الغیر بما عن نفسه لم یجب بل لیس بالانابة
 المتداولۃ بین الناس بل منی متعلیۃ فیما بین الرجوع فقد علم ان ابی النضر رجع فلما رجع عبد الله صاحب الکتاب سہل
 الانا تبعد من جعل الغیر بما عن نفسه قال شیخی العلامة صاحب النماۃ لیس نہامو منع عیب اذ صاحب الکتاب سہل علمائے ذکار
 فی الکشاف فی نسوۃ الروم و کفی قوله حجة فی اللغۃ انما قلت لا یتما ج اسے نہ و الحوالۃ فان ابی جہر سے قال ان تبعد شی من لان
 اسی قام مقامه و یتخرج من صحیحہ قول المصنف من وجه الفرق شی منہا من علی ظاهر الروایۃ ان الوصایۃ خلافہ
 لانما فتمت الی زمان بطمان الانا تبعد شی و بعد الموت من فلا یتوقف علی العلم کما فی فقرۃ الوارث شی بالبیع ولم یعلم
 بموت المورث فانه صحیح من اما الوکالۃ فانما تبعد لایقام ولا یتوقف علی العلم و ہذا شی اسی توقف الوکالۃ
 علی العلم و عدم توقف الوصیۃ علیہ من لانہ شی اسی لان التوکیل من لو توقف علیہ شی اسی علی العلم من بعض النسخ
 و توقف علیہ ای توقف الوکالۃ علی العلم لا یتوقف علی العلم فی الاصل یفوت بوجہ الموشی الیہ الا مل من الوصایۃ لتوقف علی العلم
 فون انظر لوجہ الیوم قدرۃ شی علم الی ہذا الذی ذکرہ من عدم جواز التصرف قبل العلم بالوکالۃ اذ اشدت مقصودہ و کذا
 فون العیبه و العبد بالتجارۃ ان کان قصدا لا یتثبت بدون العلم لان الاذن من الاذن لیس الا علم العلم لا یتوقف و ان
 علم اما اذ اشدت الوکالۃ فی ضمن امر احاطہ بالتصرف فیه و ایتان یخوان یقول المویکل لربل اذ یمسک لعیب من اسے فلان
 یمسک فان منک فذہب الربل بالعبد الیہ و علمہ ان صاحب العبد امر و بعبیۃ فاشترک من شہادۃ منہ و لم ینحہ
 ذلک و شہادۃ منہ ذکر محمد جمہ اللہ فی کتاب الوکالۃ ان البیع جائز و جعل معرفۃ المشتري بالتوکیل کعرفۃ البائع و یجوز
 ذلک و کذا کتاب الزیادات انه لا یجوز البیع و اما الغزل فقد سی لایصح بدون العلم و حکم یصح بدونہما اذ امانات المویکل و یجوز
 ذلک و کذا کتاب الحجی من و من اعلمہ شی اسی من علم الوکیل من من الناس بالوکالۃ شی اسی اطلق اسم الناس لیس لیس
 من من غیر الوکیل او کافر او مسلم یجوز تصرفہ لانہ اثبات حق لا الزام امر شی اسی اطلاق محض لا یشتمل علی شی
 من الا الزام و ما کان کذا فقول الواحد فیه کان و فی اصول شمس الاکثرۃ المعاملات لا الزام فیہا کالوکالات
 المضاربات و الاذن للعبد فی التجارۃ کیفیہا من الواحد و قال الشافعی و احمد جمعا لا یتثبت الوکالۃ و الغزل عنہما
 من غیر الواحد و ہذا من باب المعاملات و لہذا لا یتوقف فی لفظ الشہادۃ من و لا یكون النسخ عن الوکالۃ من شہادۃ
 شی اسی عند الوکیل من شہادان اور بل عدل شی و المراد من الشہادۃ الاجازۃ و لفظ الشہادۃ لیس بشہادۃ
 کردہ فی جامع قاضیان من و ہذا شی اسی شہادۃ الشہادین اور بل عدل من عند ابی حنیفہ حر و قال ابو

صاحب التجارة يمسك
نقد ما يبيع الميراث
قال من ادعى اليه
يعلم ما وصية حق باع
شيئا من التركة هذا
وهو البعير جائز والمخول
ميراثه لو لم يعلم من
التي سفع انه لا يخفى
في فصل الاول ان الوصية
لما يرد على فقته كناية
وهي الكالة وجبة للرق
على الظاهر ان الوصية
خلافه لا منافعتها
الى زمان بطلان
الامانة فلا يتوقف
على العلم كما نفرت
الوارث اما الوكالة فتارة
لقيام ولاية الغنى عنه
فتتوقف على العلم
وهي لان توقف
على العلم كقوت
النظر نقد الميراث في
الاول نفوت لجهل الموكل
ومن علمه بين الناس
بالوكالة تجوز تصرفه
لانه اتيه حق الميراث
قال ولا يكون النجى
عن الوكالة حتى يشهد
عده شاهدين او رجل
عادل وهذا من
ابن حنيفة واما كانه

ਭਾਗ

ولهذا يباع بطله من
 أم القافى الوصية
 للغير ما لم يستحق أو
 قبل القبض وصناع
 المال يرجع للمشتري
 على الوصى كانه عاقد
 بزيادة عن الميتة وكان
 باقاة القافى عنه
 فصار كما اذا باع نفسه
 قال ويصح الوصى
 على الغرأه كانه حاصل
 لغرمه وان طعن الميت
 مال يرجع الغرم فيه
 بل ينفذ قالوا ويصح
 ان يقال يرجع بالماله
 التي غرمها الفاعل كانه
 محقق في امر الميت
 والوارث اذا بيع له
 بمنزلة الغرم كانه
 اذ لم يبيع التركة دين
 كان الفاعل ماله
 قضى امره اذا قال
 القافى قد قضيت
 على هذا الوجه فارجح
 او بالقسم فاقطعه
 او بالضرب فاضرب
 وسعد ان يفعل
 وعن من لا يرجع
 عن هذا وقال كانه
 يقضى له حتى تخاف
 الحجة لان قول
 يحفل بالخطأ
 والنداء غير ممكن

الطلاق لفظا المحجور لئلا والى المبد المحجور من المحجور فان من وكل مبيعا محجورا ليقول البع والشر او عبدا محجورا بجاز العقد مباثرتما
 ولا يتعلق بتدقيق العقد بهما بل يتعلق بموكلاهما واذا انعقد بتدقيق الحقوق بهما على القافة يتعلق باقرب الناس الى القافة ك
 في توكيل المحجور واقرّب الناس فيما نحن فيه الغريم لو وقع العقد له كما في الوكيل هم ولهذا امرش اسي ولا يصل
 وقوع البيع لاجل الغرأه ببيع اسي البعدهم بطلبهم من اسي بطلب الغرأه هم وان امر القافة
 الوصى ببيع الغرأه ببيع اسي ببيع البعدهم ثم ستمحق او ما من اسي البعدهم هم قبل القبض وصناع المال يرجع المشتري
 على الوصى لانه من اسي لان الوصى هم عاقد مباثرتين الميت من هذا ظاهر اذا كان الميت او من الميت
 هم وان كان من اسي الوصى هم باقاة القافة عنه من اسي عن الميت هم فصار كما اذا باعهم من اسي كما
 اذا باع الميت هم بنفسه من حال حيوته وثمة كان يرجع الحق اليه فكذلك هنا لان للقافة انما اقامه لها
 عن الميت لان نفسه وعقد النائب كعقد المندوب عنه من قال من يجوز ان يكون فاعله محمد رحمه الله
 كذا حكى عن ابي حنيفة رحمه الله ويجوز ان يكون فاعله المصنف تامل هم ويرجع الوصى على الغرأه لانه حاصل
 من اسي لان الوصى حاصل للغرأه ومن حصل عما لغيره وله حقه ثمان يرجع على من وقع له العمل هم وان لم
 للميت مال من آخر بعد ذلك هم يرجع الغريم فيه بدية من اسي بائذ دينة من ذلك ويل يرجع باعزم
 للوصى في ذلك المال ففيه اختلاف من قالوا من اسي المشايخ هم ويجوز ان يقال يرجع بالماله التي غرمها الفاعل
 من اسي كما يرجع بدية وانما قيد بهذا اللفظ لان فيه اختلاف قال ابو الليث يجوز ان يقال يرجع بما غرم الوصى او
 لا يسترجع هم لانه من اسي لان الفاعل هم محقق في امر الميت من وعن بعض المشايخ لا يرجع لان الفاعل انما
 بفعله لان تبين الوصى كقبض الميت ومنه الاكراه لا يصح الرجوع لانه قبض ذلك وهو مضطرب هم والوارث اذا
 له من اسي لاجله يعني اذا احتاج اسي بيعه من التركة وهو صغير فباعه الوصى ثم اشتتر رجوع الشترى بالتمن والار
 والوصى على الوارث اشار اليه بقوله هم بمنزلة الغريم من حيث يرجع هم لانه اذ لم يكن في التركة دين
 كان القافة عاملا له من اسي للوارث هم
فصل آخر من اسي هذا فصل آخر ومسائل يحكمها اصل واحد يتعلق بكتاب القفا وهو ان قول القافة بالفرأه
 قبل الغرأه وبعد وقبل ام لا فذلك ذكره في فصل على عدة هم واذا قال القافة قد قضيت على هذا بالرجع
 فارجح من اسي اذ قال القافة لك قد مكنت على هذا بالرجع وسك ان ترجمه هم او بالقطع فاقطعه من
 اسي اذ قال لك قضيت عليه بالقطع وسك ان تقطعه هم او بالضرب فاضرب من اسي اذ قال قضيت
 عليه بالضرب فاضرب وقوله هم وسك ان تفعل من جواب قوله واذا قال القافة في ثمان موزع
 وعن محمد رحمه الله انه يرجع عن هذا من اسي لانه كان على كذا عن ابي يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رحمه الله
 ثم يرجع عنه هم وقال تاخذ بقوله من اسي ليقول هذا القافة هم حتى تقاضى الحجة من اسي الشهادة بخبرتك
 وقال الكاكي واذا قيد على ذلك مع القافة عدل وهذا رواية ابن سامة عن محمد رحمه الله لان قوله من اسي
 اسي قول القافة هم يحفل بالخطأ والخطأ والتدراك من بعد وقوع الامر هم غير ممكن من لفظة و
 اخذ من تحت القفا وقفاة هذا الزمان لا سيما قفاة مصر لان اكثرهم يتولون بالارائه فاجابهم باطالة

وصدق خبر الواحد يقيين مرتبة الانبياء عليهم السلام وخبرهم غير مخصوصين عن الكذب والفاظ على الخصوص في قضاء هذا الزمان
لخلط الجبل والفسق فيهم وعلى هذه الرواية شئ اى الرواية التي روى عن محمد بن ابي القبل كتابه من اى كتاب القاضي
الى القاضي وقال المصنف رحمه الله واستحسن المشايخ هذه الرواية شئ وقالوا ما احسن هذا في زماننا من فساد حال القضاة
في زماننا شئ فلا يتصور من اى كتاب القاضي شئ الى القاضي لم يخذل بهذه الرواية واخذوا بظاهر الرواية من الحاجة اليه
من اى الى كتاب القاضي الى القاضي للضرورة من وجه ظاهر شئ اى وجه ظاهر الرواية من اى الى القاضي
من اخر عن اميركم الشافعي شئ لان المتولى يمكن من انشاء القضاء ومن اجزى يمكن به من الانشاء لا يرد ومن يقبل
قوله عن التهمة شئ وقال الامل رحمه الله وفي بحث وهو ان يمكن من ذلك بحجة او بدونها والثاني ممنوع والاول يجر
الى غير ظاهر الرواية من معانية المحرم ولان طاعة اولى الامر واجبة من شئ بدليل آخر لان القاضي من اولى الامر
وطاعته اولى الامر واجبة من وفي تصديقه طاعة شئ اى طاعة القاضي وكان ينبغي ان يقال اطاعته من وقال الامام
ابو منصور في الامارة يدعى شئ واسمه محمد بن محمد بن محمود ونسبته الى ابيه محله من سرقند ويقال ماتت ايضا بالبارم
ان كان شئ اى القاضي من عدلا عالما يقبل قوله لان عدم تهمة الخطاء والخيانة وان كان عدلا جاهلا يستفسر شئ
اى قضائه لتهمة الخطاء من فان احسن تفسير القضاء بان فسر على وجه اقتضاء الشرع ان يقول مثلاً استفسرت
المحقق لان كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرحم ثبت عندي بالحجة انه اخذ لضايا من حوز لاشبهة فيه وانه قتل
عدلا بلا شبهة فيفسد من وجب تصديقه شئ وقبول قوله من والافلا شئ اى وله يحسن تفسيره فلا يجب تصديقه ولا يقبل
قوله من واذا كان شئ اى القاضي من جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا ان يبين سبب الحكم لتهمة الخطاء
شئ في الجبل من وللاية من اى ولتهمة الخيانة في الفسق وهذا على اربعة اقسام ذكر المصنف منها ثلاثة ولم
يذكر القسم الرابع من التسبب العقليته وهو ان يكون عالما عادلا لا يقبل قوله بدون الاستفسار من قال شئ اى
محمد بن في الجامع الصغير من واذا عزل القاضي فقال الرجل اخذت منك الفاد ودفعها الى فلان قضيت بها
له عليك فقال الرجل اخذتها فلما قال القول قول القاضي وذكر لك اذ قال شئ اى القاضي من قضيت بقطع
يدك في حق هذا شئ قال قول القاضي وهذا اى كون القول قول القاضي في اثنين الصورتين من ان كان الذي
قطعت يده والذي اخذ منه المال شئ حال كونه من مقير ان شئ اى ان القاضي من فعل ذلك شئ اى كل
واحد من اخذ المال وقطع اليه وهو قاض شئ يعني في حال قضائه من وجب شئ اى وجه كون القول قول
القاضي في الوجبين من انما شئ اى ان القاضي والمأخوذ منه المال او المقطوع يده من لما توافقا شئ اى تقضاء
من انه شئ اى ان القاضي لم فعل ذلك شئ اى اخذ المال او القطع حال كونه من في قضائه شئ يعني في حال ولايته
فلما انقضاء كان الظاهر من اى ظاهرا لحال من شأ باله شئ اى للقاضي من اذا القاضي لا يحكم شئ وفي بعض
النسخ لا يقضى من بالجور شئ اى بالنظم والخروج عن الحق من ظاهرا شئ والقول قول من يشهد له الظاهر من ولايته عليه
شئ اى على القاضي من لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي شئ لان ايجابا عليه يقضى
الى تعطيل امور الناس باشتغال الدخول في القضاء ولاننا لزمنا عليه اليمين لكان خصما وقضا الخفم الجور
من ولوا والقاط شئ اى بامر القاضي من او لاخذ شئ او اخذ المال بامر القاضي من بلاء والقاضي شئ اى بالقطع

وعلى هذه الرواية لا يقبل
كتابا واستحسن المشايخ
هذه الرواية لفساد حال القضاة
القضاة في زماننا من فساد حال القضاة
القاضي للحاجة اليه وجه
ظاهر الرواية من الحاجة اليه
من اى الى كتاب القاضي الى القاضي للضرورة من وجه ظاهر شئ اى وجه ظاهر الرواية من اى الى القاضي
من اخر عن اميركم الشافعي شئ لان المتولى يمكن من انشاء القضاء ومن اجزى يمكن به من الانشاء لا يرد ومن يقبل
قوله عن التهمة شئ وقال الامل رحمه الله وفي بحث وهو ان يمكن من ذلك بحجة او بدونها والثاني ممنوع والاول يجر
الى غير ظاهر الرواية من معانية المحرم ولان طاعة اولى الامر واجبة من شئ بدليل آخر لان القاضي من اولى الامر
وطاعته اولى الامر واجبة من وفي تصديقه طاعة شئ اى طاعة القاضي وكان ينبغي ان يقال اطاعته من وقال الامام
ابو منصور في الامارة يدعى شئ واسمه محمد بن محمد بن محمود ونسبته الى ابيه محله من سرقند ويقال ماتت ايضا بالبارم
ان كان شئ اى القاضي من عدلا عالما يقبل قوله لان عدم تهمة الخطاء والخيانة وان كان عدلا جاهلا يستفسر شئ
اى قضائه لتهمة الخطاء من فان احسن تفسير القضاء بان فسر على وجه اقتضاء الشرع ان يقول مثلاً استفسرت
المحقق لان كما هو المعروف فيه وحكمت عليه بالرحم ثبت عندي بالحجة انه اخذ لضايا من حوز لاشبهة فيه وانه قتل
عدلا بلا شبهة فيفسد من وجب تصديقه شئ وقبول قوله من والافلا شئ اى وله يحسن تفسيره فلا يجب تصديقه ولا يقبل
قوله من واذا كان شئ اى القاضي من جاهلا فاسقا او عالما فاسقا لا يقبل الا ان يبين سبب الحكم لتهمة الخطاء
شئ في الجبل من وللاية من اى ولتهمة الخيانة في الفسق وهذا على اربعة اقسام ذكر المصنف منها ثلاثة ولم
يذكر القسم الرابع من التسبب العقليته وهو ان يكون عالما عادلا لا يقبل قوله بدون الاستفسار من قال شئ اى
محمد بن في الجامع الصغير من واذا عزل القاضي فقال الرجل اخذت منك الفاد ودفعها الى فلان قضيت بها
له عليك فقال الرجل اخذتها فلما قال القول قول القاضي وذكر لك اذ قال شئ اى القاضي من قضيت بقطع
يدك في حق هذا شئ قال قول القاضي وهذا اى كون القول قول القاضي في اثنين الصورتين من ان كان الذي
قطعت يده والذي اخذ منه المال شئ حال كونه من مقير ان شئ اى ان القاضي من فعل ذلك شئ اى كل
واحد من اخذ المال وقطع اليه وهو قاض شئ يعني في حال قضائه من وجب شئ اى وجه كون القول قول
القاضي في الوجبين من انما شئ اى ان القاضي والمأخوذ منه المال او المقطوع يده من لما توافقا شئ اى تقضاء
من انه شئ اى ان القاضي لم فعل ذلك شئ اى اخذ المال او القطع حال كونه من في قضائه شئ يعني في حال ولايته
فلما انقضاء كان الظاهر من اى ظاهرا لحال من شأ باله شئ اى للقاضي من اذا القاضي لا يحكم شئ وفي بعض
النسخ لا يقضى من بالجور شئ اى بالنظم والخروج عن الحق من ظاهرا شئ والقول قول من يشهد له الظاهر من ولايته عليه
شئ اى على القاضي من لانه ثبت فعله في قضائه بالتصادق ولا يمين على القاضي شئ لان ايجابا عليه يقضى
الى تعطيل امور الناس باشتغال الدخول في القضاء ولاننا لزمنا عليه اليمين لكان خصما وقضا الخفم الجور
من ولوا والقاط شئ اى بامر القاضي من او لاخذ شئ او اخذ المال بامر القاضي من بلاء والقاضي شئ اى بالقطع

ثم لقوله تعالى لا يابى الشهاده اذا ما دعوا شىء هذا دليل على ان الطلب من المدعى شرط الفرضية والسوى عن الابطاع عند الدعوى امر
بالخضوع للاوامر وقوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه اثم عليه ففى انما ضمن القلب وان كانت الجملة اثمه لانه راس
الاعتناء والمصلحة التى ان صلت صلا الجحد كله واذا خفت فذلك كما جاء فى الحديث لانه قيل قد تمكن الاثم فى اصله ولك
اشرف شئ منه ولان افعال القلوب اعظم من سائر الجوارح فاصل الحسنات والسيئات الايمان والكفر وهما من افعال القلوب
فاذا جعل كتمان الشهادة من اثم القلوب كان من اعظم الذنوب وقال الزخشرى كتمان الشهادة هو ان يصر بما لا يشكرها
فلا كان اثما متقربا بالقلب استدالية لان اسناد الفعل الى الجارية التى يعلى بها البغى وانما يشترط طلب المدعى لانها حقيقة فثبت
على طلبه كسائر الحقوق شىء لان الحق لما كان له لم يصر به الشهادة قبل طلبه بل يتوقف على الطلب كما فى سائر الحقوق
وتوقف بلا داع الشاهد الشهادة ولم يعلم بها المدعى ولعلم الشاهد انه ان لم يشهد يضيع حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب منه
والجواب انه الحق بالمطالب ودلالة فان المطلوب للادعاء عند الطلب اجراء الحق وهو ما ذكرتم موجود فكان فى معناه فالجواب به
لا يقال قد عرفت انما ان طلب المدعى سبب لاداء الشهادة وهو خلاف ما ذكره المصنف فيقول له وانما يشترط طلب المدعى فانه يدل على
ان طلبه شرط وهو غير السبب لان معنى كلامه وانما يشترط وجود سبب الاداء وهو طلب المدعى فالطلب سبب ووجوده شرط
فانما لانه جند فان قلت انما جعل شرطه وقوله تعالى ولا يابى الشهاده ولا تكتموا الشهادة سببا قلت نعم لانه خطاب وضع
يدل على سبب وغيره لقوله تعالى اقم الصلوة لدكوك الشمس ثم قال شىء اى القدر الذى هم والشهادة فى الحدود وغير
الشاهد فيها بين الشر والاضمار لانه شىء اى لان الشاهد من حسيين شىء كسائر الحاشية حسيه والحاشية ما يتغير به الاجر
فى الآخرة وفى الصحاح احتب بهذا الجرح عند السد والاسم الحسنة بالكسر ومن الاجر والجمع الحسب وفلان محتسب بالبدل
ولا تعلق محتسب م اقامته الحديث شىء اى احدى الحسنتين اقامته الحسنة سد نقاله فقيام عليه الحد والحسنة الاخرى هم والتوقف
عن التمسك شىء اى التمسك عن التمسك المسلم حسيه سد نقاله فان قيل هذا الذى ذكره معارض لاطلاق قوله تعالى
ولا تكتموا الشهادة وتقييد المطلق بنحو الواحد لا يجوز الجواب ان الاية جمولة على الشهادة فى حقوق العباد دليل مبين
الاية وهى آية الكراهية وبالاجماع والنص قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة اى قوله ولم يذنب اليهم
فى الدنيا والآخرة والمعنى ان الشتر والكتمان المندم لم خوف فوت حق المدعى المحتاج الى احياء حقه من الاموال
وغيره فانما الحدود وفى حقوق السد نقاله واسد وجعل موصوفا بالشتر والكرم وليس فيه خوف فوت حقه فجاز له
ذلك ان يختار الشاهد جانب الشتر واليه اشار المصنف بقوله واستر افضل لقوله عليه السلام شىء اى لقوله
النبى صلى الله عليه وسلم لئن شهد عنده لو سترته بقبك لكان خير لك شىء الذى قاله النبى صلى الله عليه وسلم
وسلم هذا القول لم يشهد عنده لشيء ولكنه حمل ما عا الى ان اعترف عند النبى صلى الله عليه وسلم بالزنا كما رواه
ابوداود والنسائى عن سفيان عن زيد بن اسلم عن يزيد بن نعيم عن ابيه نعيم بن نزال عن ابن مازن عن ابي النضر عن ابي عبد الله عليه
عليه وسلم قال قد عرفت اربع مرات فامر برجمه وقال لئن اى لو سترته بقبك لكان خير لك ثم اخرج ابوداود عن
ابن كزبان كذا الامر ما عا ان ياتى النبى صلى الله عليه وسلم فخيره اشنة بلفظ ابي داود ورواه عبد الرزاق
فى مصنفه ولفظه ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لئن اى لو سترت بقبك لكان خير اقلت لم ارا احد
من الشراح حذره وهذا الموضع حتى قال الاكمل ايضا قوله عليه السلام لئن شهد عنده وهو رجل يقال له

لقوله تعالى ولا يابى الشهاده
اذا ما دعوا عن قوله تعالى
ولا تكتموا الشهادة ومن
يكتمها فانه اثم عليه
واما يشترط طلب المدعى
لانها حقيقة يتوقف
على طلبه كسائر الحقوق
والشهادة فى الحدود
يحتب فيها الشاهد من
الشر والاضمار لانه
حسبتين اقامه احد
والتوقف عن التمسك
والاستر افضل لقوله
عليه السلام لئن شهد
عنه لو سترته بقبك
لكان خير لك

بنزل الى الاسلمى ثم ستر بثوبك وفي رواية بروائك وكان خير الك انتهي وقد قلنا ان الذي قال له النبي صلى الله عليه وسلم
وهذا القول لم يشهد عند النبي صلى الله عليه وسلم وكيف بقولنا الاكمل يشهد عنده رجل يقال له بنزل الاسلمى نزل
لم يشهد اصلا وانما حصل ما حصل ان اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم بالزنا وقال عليه السلام لنزل لو سترت بثوبك
كان خيرا ونزل يفتح الهاء وتشديد الزا وباللام اسلمى سكن المدينة وقال المنذرى نعيم بن نزال قيل لا صحبة له وانما
الصحبة لايه بنزال وصاحب الزنب اسمه ماعن بن مالك الاسلمى بعد وفي الحديث والراة التي وقع عليها اسمها
فاطمة جارية بنزال ثم وقال عليه الصلاة والسلام من اعترف عند النبي صلى الله عليه وسلم من ستر على مسلم ستر الله
عليه في الدنيا والاخرة ثم هذا اخرجه البخاري ومسلم عن ابى هريرة رضي الله عنه مرفوعا ومن ستر مسلما ستره الله في الدنيا
والآخرة والسدي عن عيون البعد ما كان البعد في عون اخيه ثم وفيما نقل من التلقين للدر عن النبي صلى الله عليه وسلم
واصحابه لولا لانه غابه عن فاضيلة الستر ثم لم يتعرض احد من الشراح على حل هذا التركيب بقوله دلالته مبتدأ وخبره
مقدام هو قوله وفيما نقل من التلقين الى اخر قوله للدر اى لدفع الحد اما الذي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم من
تلقينه للدر اى عن حد الزنا فاراد البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما في حديث ما عفا قال له عليه السلام لعلك
قبلت او عذرت او نظرت قال لا قال افسكتها قال نعم قال فعند ذلك امر بريحه والذي نقل عن المنذرى عن ابى ذر عن ابى
ابوداود والنسائي وابن ماجه عن حماد بن سلمة عن اسحاق ابن عبد الله بن ابى طلحة عن ابى المنذر مولى ابى ذر عن ابى
امية الخروزمي ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال له رسول الله صلى الله
عليه وسلم اهاك سرت قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلثا فامر به فقطع واما الذي نقل عن اصحابه عليه السلام من
التلقين للدر فارواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا معمر بن طاووس عن عكرمة بن خالد قال اتى عمر بن الخطاب في ذلك
رجل فساك سرت قال لا فقال لا فتركه وروى ابو يعلى اليماني عن مسنده باسناده الى ابى مسطر قال رايت عليا
رضي الله عنه اتى رجل قيل له انه سرق جلا فقال له اراك سرت قال بلى قال فلعنه الله عليه قال بلى سرت قال
يا قبيز ذنب به فاوقد النار وادع الجزا وشديد حتى ابقى فلما جاز اليه قال له اسرت قال لا فتركه وروى ابى شبيب
في مصنفه عن ابى هريرة رضي الله عنه انه سارق وهو يومئذ امير فقال اسرت فقال لا فتركه وروى ابى شبيب
او ثلثا وروى محمد بن كتاب الآثار اخبرنا الامام الاعظم ابو حنيفة رحمه الله عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم الخفي قال اتى
ابو مسعود الانصاري رضي الله عنه بامرأة سرق جلا فقال اسرت قوله لا فقال لا فتركه وروى عبد الرزاق في مصنفه
اخبرنا الثوري عن علي بن الاثم عن يزيد بن ابي كبة عن ابى الدرداء رضي الله عنه انه اتى بامرأة سرق فقال
سلامه فقال لها باسلامه سرت قوله لا قالت لا نذر عنهما الا انه مش استثنى من قوله فنجبر فيها الشاهد
وهو منقطع اى الا ان الشاهد هم يجب لكان يشهد بالمال في السرقة فيقول اخذ احياء الحق المروق منه
ولا يقول سرق محافظة على الشترش اى لحفظ السرقة على السارق ثم ولان الشترش دليل الاخرى ولان الشان
هم لو نظرت السرقة لوجب القطع والضمان لا بما مع القطع فلا يحصل احياء حقيقة شترش لانه اذا قال سرق
يسقط الضمان حينئذ فيضيع حق صاحب المال فلذلك كانت الشهادة بالادخاولة من الشهادة بالسرقة
لانها شهادة على وجه ثبت المال ولا يثبت الحد فيها رعاية الجانين ثم قال شترش اى القدر وروى جرح

وقال عليه السلام من ستر
على مسلم ستر الله عليه
في الدنيا والاخرة
من تلقى الدر عن
النبي عليه السلام اصحابه
عن الله عنهم دلالته
ظاهرة على فضيلة
الستر كانه جعله ارضاء
بالمال في السرقة فيقول
اخذ احياء الحق المروق
ولا يفي السرقة عاقبة
على السرقة لانه لو نظرت
السرقة لم يجب القطع
والضمان لا بما مع القطع
فلا يحصل احياء حقيقة
قال

شهادة امرأة واحدة مؤش وقال مالك سرح ويجوز شهادة امرأتين منفردتين في الولادة والاستئصال وخيوط اليازر
ولا يجوز في ذلك شهادة امرأة واحدة وبه قال ابن ابي ليلى كذا في المبسوط وهو قول الثوري ثم لقوله عليه السلام
شئ ابي لقول النبي صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يستطیع الرجل النظر اليه شئ هذا غريب ورور
عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح عن ابن شهاب الزهري قال مضت السنة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يبلغ عليه
غير من من ولادات النساء وخيوطهن وقال ايضا اخبرنا ابو بكر بن ابي سيرة عن موسى بن عتيقة عن القتيبي عن الحكم بن ابي
عمر رضي الله عنه قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يبلغ عليه الا من من عورات النساء وما يشبه ذلك من كل من
وخفي من وقال ايضا اخبرنا الثوري عن جابر الجعفي عن حماد بن عيسى ان عليا رضي الله عنه اجاز شهادة المرأة القابلة
وحدها في الاستئصال والجعفي ضعيف كذلك ابن بكيم وقال ايضا اخبرنا ابيهم بن ابي يحيى الاسلمي اخبرني اسحق عن ابن شهاب
ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه اجاز شهادة امرأة في الاستئصال والجمع المحل بالالف واللام ثم اراد بهذا وجوب بيان الاستئصال
بالحديث الذي ذكره وهو ان الف واللام اذا دخل الجمع هم يراد به الجنس شئ لانه ليس ثم مصدوم فنبأ اول الاصل شئ
وهو الواحد لبطان العدو واسطة الجنسية وقال الكافي يؤيد ان حديثه روى الحديث ترويه عليه السلام اجاز شهادة
القابلة على الولادة وقال الترمذي صحابا روى في الاسرار وغيره عن حذيفة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز
شهادة القابلة في الولادة انتهى قلت واه محمد بن عبد الملك الواسطي عن ابي عبد الرحمن الرازي عن الراعي عن الراعي عن ابي وائل عن
حذيفة في اخره وقال هذا لا يصح وقال الدراقطني ابو عبد الرحمن الرازي في مجموعهم وهو شئ اي الحديث الذي ذكره في حجة على
الشافعي رده في اشتراط الاربعة سبق من النساء وهو قول عطاء ايضا والشافعي رده ان يقول هذا الحديث غير صحيح كيف يكون حجة
على وليس لنا الا انكره عن عبد الرزاق في قبولنا قال احمد وهو قول الحسن البصري ثم ولانه شئ دليل مقبول لنا
وان شأنهم انما سقطت المذكورة شئ انتهى انما سقطت حصة النكحة بالاتفاق ثم خفف التفسير شئ اي النظر الى الحيض وطام
الان اعيننا من هذا ما لان نظر الجنس الى الجنس اخف شئ لان نظر المرأة الى عورة المرأة اخف ان شئ من بين اقل من نظر الرجل
الى عورة تها فلهذا س ابي فاطم داهم سبقت اعتبار العورة من شئ لان نظر الواحد اخف من نظر الجماعة هم لان المشقة
والثلاث احوط شئ زيادة ظاهية القلب هم بما فيه من معنى الا لزام من شئ لان فيه شبهة بالشهادة وقال تاج الشريعة قوله من
معنى الا لزام النسبة وقال الاكمل واخترت بان في هذا التعليل فخرج مناقضة لان لو كان جواز الاكتفاء بنظر الواحد لحقت
نظر لما كان نظر الاثنين والثلاث احوط من نظر الواحد والجواب ان يقال حصة النظر لوجوب عدم وجوب اعتبار
العدد ومعنى الا لزام يقضي وجوب فعلنا بما فعلنا به من الوجوب والجواز اعتبارا ثم حكما شئ اي حكم شهادة امرأة واحدة
في الولادة فخرناه في الطلاق شئ يعني في باب ثبوت النسب عند قوله فان ائتمت الولادة وثبتت بشهادة امرأة
واحدة تشهد بالولادة فيظن فيه هناك هم فانما الحكم البكارة شئ فانما سوا كانت المرأة مهيأة وبسببها لا بد من نظر النساء اليها لاجابة
الى فصل الخصومة بينهما فاذا نظرت اليها وشهدت فاما ان يؤيد شهادتها من بمويدة ولا فان كان الاول كانت شهادتها من حجة
وان كان الثاني فلا بد ان يعظم اليها ما يؤيد فاعضل هذا هم فان شهدن انما اكبر من شئ فان كانت معنة هم فيكفيل سنة
العينين سنة ويفرق بعد شئ اي بعبارة هم لانها شئ اي لان شهادتهما من تاييد بمويدة بالبكارة اصل شئ
بيانه ان امرأة العينين مع نزوحا اذا اختلفا بعد معنى المدة فقال هو وصلت اليها فالت جى لم يصل

شهادة امرأة واحدة
لقوله عليه السلام
شهادة النساء جائزة
فيما لا يبلغ الرجال
النظر اليه والجمع المحل
بالالف واللام يرد
به الحسن فثبت ان
وهو حجة على الشافعي
في اشتراط الاربعة
انما سقطت النكحة
لخفف النظر الى
الجنس الى الجنس
اخف من بين اقل
لعد لان اثني الثمان
احوطا فيه من معنى
الا لزام حكمه في
شهادة في الطلاق
فاما حكم البكارة فاذ
شهدن انها بكر
في العينين سنة
ويفرق بعد لانها
تاييد بمويدة
اذ البكارة اصل

الى فانما يتبين بان قلن هي كبريانا تحتفلوا اختارت الفرقة فرق القاضي شيئا وان ثبت الفرقة بقول من لنا شهادة
الاصل وهي البكارة ثم ذكرنا في رد البسطة ان كان جارية هم اذا اشترى ابنة البكارة شرباها اذا اشترى رجل جارية
على انها بكر ثم اختارنا قبل القبض او بعده فقال البائع هي بكر في الحال فان القاضي يريها للنسابة ثم فان قلن انها شرب
لم يثبت حق الفسخ بشهادتين لان الفسخ حق قوي وشهادتين حجة ضعيفة لم تنالكم بمويدة لكن ثبتت حتى ان خصوصية لتوجه
اليمن على البائع ثم حلف البائع شربا لقد سلمتها بحكم البيع وهي بكر فان لم يكن قضيا بالبدل فقد بقيا وهي بكر فان لم يكن يرد طهر
وان حلف نزم المشتري هم لينضم قوله شربا اي تمكول البائع هم الى قول من شربا فتردهم والعيب ثبت بقول من شربا
جواب بان يقال شهادة النسابة حجة فيما لا يطالع عليه الرجال فيجب الرد بقول من والتخفيف ترك العمل بالحديث اجاب بقوله
والعيب ثبت بقول من اي في حق سماع الدعوى وحق التخفيف هم يخلف البائع شربا فان المشتري اذا ادعى عيبا في المبيع
لا بد له من اثبات قيامه به في الحال اي ثبت له ولاية التخفيف والا كان القول البائع متمسكة بالاصل فاذا قلن انها شربا ثبتت
العيب في الحال وعمل بالسند ثم يخلف البائع على انه لم يكن بهاد ذلك العيب في الوقت الذي كانت في يده هم وانما شربا
على استعمال العيب لا تقبل عندنا في حجة تروى في الحال لانه ما يطالع عليه الرجال شربا اي لان الاستعمال وهو هو
العيب عند الولادة وبها ما يطالع عليه الرجال فلا يكون شهادتين فيه حجة وبه قال الشافعي ربح في قول وان لم يحسنه الرجال
فتصادف شهادتين على جرات الدنيا في الجماعات وان لم يحضر الرجال بخلاف الولادة فانها انفصال الولد من الام فلا يطالع
عليه الرجال هم الان في حق الصلوة شربا اي تقبل شهادة المرأة الواحدة الحرة على استعمال العيب في حق الصلوة عليه فانها
تجوز بالاتفاق هم انها شربا اي لان حق الصلوة هم من امور الدين شربا فتصادف الواحدة حجة في ذلك كشهادتها على
بطلان رمضان هم وعندنا من شربا اي عندنا يوسف ومخرجهم تقبل في حق الارث ايضا لانه شربا اي لان استعمال
العيب هم صوت عند الولادة ولا يحضر الرجال عادة فصار كشهادتين على نفس الولادة شربا وبه قال مالك واحمد والشافعي
رحمهم الله في قول هم قال شربا اي القدر ورثي هم والابد في ذلك كله شربا اي في جميع ما ذكر من انواع الشهادة فمن
العدالة ولطفة الشهادة فان لم يذكر الشاهد لطفة الشهادة وقال اعلم وايقن لم تقبل شهادته اما العدالة فليقلعوا عن رجل
من جرحه من المشاهدة والمضي من الشاهد العدل لقوله تعالى واشهدوا على عدلكم سنن وان من ليس بمحرم في احوال في المنة ولو كان
الشهادة حجة باعتبار المصدق وهو من قوله ولان العدالة هي العينة للصدق لان من يتعاطى شربا من العاطي
وهو النادل هم غير الكذب قد يتعاطاه شربا اي لان من يتعاطى غير الكذب من خطورات دينه فقد يتعاطاه ايضا ويقد
على شهادة الزور والافتراء وشهادته للتمتع هم وعن ابي يوسف ربح ان الفاسق اذا كان وجها شربا اي اذا قدر وشرب
هم في الناس ذامرة شربا اي السائبة وفي المرأة لغتان العفة وتشديد الواو هم تقبل شهادته لانه لا يستاجر لوجاهة يمينه
عن الكذب لم ردة شربا لانه لا يرعى ان يعرف بين الناس بالكذب فمروته تمنع عن ذلك وكذلك لا يرعى لنفسه ان
لا يستاجر على شهادة الزور فان لم يسلم في وجاهته هو والاول شربا وهو عدم قبول شهادة الفاسق مطلقا ذامرة او جاهته او لام
اصح شربا لاطلاق قوله غرر رجل واشهدوا ذمى عدل انكم وعول ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ولان قبول الشهادة والعمل
برأكم الله الشهادة وقال عليه السلام انكم عوفوا شربا وحديثه في حق الفاسق امرنا بانكافئ ذلك قال عليه السلام اذا عرفت الفاسق
فانكفوا به كفرا اي شديدا بعوضته ولا مودة لمن يكون معانا بنفسه شربا لانه في الميسر هم الان القاضي شربا اي لكن القاضي هم

وكان في رد البسطة اذا
اشترى ابنة البكارة
فان قلن انها شرب
بعضها لم ينع لم ينع
لا قول من العيب ثبت
بقول من خليفه بما نعت
واما شهادته في حق
استعمال العيب لا تقبل
عندنا في حجة تروى في حق
الارث لانه ما يطالع
عليه الرجال الا في حق
الصلوة لانه ما ن
امور الدين من عندنا
تقبل في حق الارث
ايضا لانه موت عند
الولادة ولا يحضر الرجال
عادة فصار كشهادتين
على نفس الولادة
وايضا ذلك كله من العدالة
ولطفة الشهادة فان
يذكر الشاهد لطفة
الشهادة وفيما لا يسلم
او ييقن لم تقبل شهادته
اما العدالة فليقلعوا
عن رجل من المشاهدة
والمضي من الشاهد العدل
لقوله تعالى واشهدوا
على عدلكم سنن وان من
ليس بمحرم في احوال في
المنة ولو كان
الشهادة حجة باعتبار
المصدق وهو من قوله
ولان العدالة هي العينة
للصدق لان من يتعاطى
شربا من العاطي وهو
النازل هم غير الكذب
قد يتعاطاه شربا اي لان
من يتعاطى غير الكذب من
خطورات دينه فقد يتعاطاه
ايضا ويقد على شهادة
الزور والافتراء وشهادته
للمتعاطى هم وعن ابي
يوسف ربح ان الفاسق اذا
كان وجها شربا اي اذا
قدر وشربا اي انما
يقبل شهادته لانه لا
يستاجر لوجاهة يمينه
عن الكذب لم ردة شربا
لانه لا يرعى ان يعرف
بين الناس بالكذب فمروته
تمنع عن ذلك وكذلك لا
يرعى لنفسه ان لا يستاجر
على شهادة الزور فان لم
يسلم في وجاهته هو والاول
شربا وهو عدم قبول
شهادة الفاسق مطلقا
ذامرة او جاهته او لام
اصح شربا لاطلاق قوله
غرر رجل واشهدوا ذمى
عدل انكم وعول ان جاءكم
فاسق بنبأ فتبينوا ولان
قبول الشهادة والعمل
برأكم الله الشهادة وقال
عليه السلام انكم عوفوا
شربا وحديثه في حق
الفاسق امرنا بانكافئ
ذلك قال عليه السلام
اذا عرفت الفاسق فانكفوا
به كفرا اي شديدا بعوضته
ولا مودة لمن يكون
معانا بنفسه شربا لانه
في الميسر هم الان القاضي
شربا اي لكن القاضي هم
وهو لان القاضي

لو قضى بشهادة الفاسق يصح عندنا شئ وقال الشافعي رده لا يقبل شهادة الفاسق لا يجوز قضاؤه هم والمسئلة معروفة
 بين وقد ركز الكلام فيها في أوائل كتاب أبي القاضى هم واما لفظ الشهادة فلان النصوص نطقت بأشراطها اذا لم فيها
 شئ اى فى النصوص هم بهذه اللفظة شئ اى الغلبة الشهادة وقال الشافعي لا يقبل شهادة الفاسق لا يجوز قضاؤه هم والمسئلة معروفة
 شافعي من رجاكم قال صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا لا تفرج هم ولان فيها شئ اى لفظ الشهادة
 هم زيادة تأكيد شئ لانه لا يشهد على الشهادة هم فان قوله اشهد من الغلبة العينية فكان الاشاع عن الكذب بهذه اللفظة شئ اى
 بلفظة الشهادة هم اشهد شئ والنصوص ردت بقبولها بهذه اللفظة فيقتصر على مورد النص لا يقال جاب الامر بالبال بلفظ
 الكيف قال الشافعي وركب ما روى ذلك جازا بغيره ووجهه بعيد به باعنا اخر مثل المدخل واعلم لانا نقول ان التكبير للتكليم
 وفي قوله اعلم صرح العظيم فكان مثله من كل وجه بل زير فيفتح به دلالة اما الشهادة فتعني عن المشاهدة والعيان واما تكبير التكليم
 فكانت لزيادة وكادة في الاخبار على قوله اتقن او اعلم فلا يكن الخاقا بلفظة الشهادة هم وقوله شئ اى قول القدر روى في محققه
 هم في ذلك كله شئ اى في جميع المقدم هم اشارة الى جميع ما تقدم شئ من انواع الشهادة هم حتى يشترط العدالة ولفظة الشهادة
 في شهادة النساء في الولاية وفيه ما هو الصحيح شئ اخر زبر عن قول العراقيين فانهم لا يشترطون فيها لفظ الشهادة ومن المتفق ان
 لفظ الشهادة والحرية غير معتبر وحكى عن الكرخي ان الشهادة على الولادة ليست بشهادة وانما هي خبر واليه ذهب صاحب الخفاف
 والذكي قاله القدر روى وهو الذي اختاره مشايخنا في وقال الارزنجي وعليه مشايخنا وقال الترمذي قال في شرح
 بكر قال مشايخنا جازي وبلغ يشترط لفظ الشهادة وقال مشايخ العراق لا يشترط كما في شهادة طلال رمضان هم لانه شئ اى
 بلفظ شهادة النساء بالولاية هم شهادة شئ وليست بحجة وانما هي من معنى الازام شئ اى الزام النسب هم حتى انخص
 شئ اى لفظ شهادة النساء هم مجلس القضاء شئ فلا يغيره في مجلس القاضى هم ويشترط فيه شئ قال الارزنجي اى
 في المشاهدة هم الحرية والاسلام شئ في جميع ما ذكرنا من مراتب الشهادة والظاهر ان التغيير في قوله اى في اشارة لفظ الشهادة
 في شهادة النساء بالولاية يشترط الحرية والاسلام ايضا ويؤيده نسوة شيخنا العلماء رحمه الله ولهمذا يشترط الحرية والاسلام اى
 ولا جمل يافيه من معنى الازام واخصا صفة مجلس القضاء يشترط في شهادة النساء بالولاية الحرية والاسلام حتى لو كانت امته
 او كافرة لا يقبل هم قال البهني في قوله يقتصر الحاكم على ظاهر العدالة في المسلم ولا يسل عن حال الشهود حتى يطمعن
 الخصم لقوله عليه السلام شئ اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم المسلمون عدول بعضهم على بعض الا حمدا وادنى ذنوب شئ
 هذا الحديث رواه ابن ابى شيبة في مصنفه حديثنا عبد الرحيم بن سليمان عن حجاج عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اخوه هم ومثل ذلك روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه شئ اى مثل ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هذا رواه الدارقطني في سننه مطو لا جاد عن حميد بن عبد الله بن ابي الملق المذلي قال كتب عمر
 رضي الله عنه الى ابي موسى الاشعري رضي الله عنه ابايد فان القضاء فرفضة محكمة وسنة متبعة الحديث وفيه المسلمون
 عدول بعضهم على بعض الا حمدا وادنى ذنوب واما في شهادته زورا وغلطا في ولائها وقرابة وقال الدارقطني وعبد الله
 بن حبيب في وقال النسائي في مسنده وكذا الحديث وقال البخاري في مسنده الحديث واسم الى حميد عالياة ابن الخطاب المذلي
 الكوفة هم ولان الظاهر شئ في حال المسلم هم هو الارزنجي ما هو محرم دينه وبالظاهر كفاية شئ فان قيل ان الظاهر
 يكفي للدفع لا للاستحقاق وبهذا ثبت المدعى استحقاق المدعى به باقامة البينة قيل في جوابه ما اشار اليه المصنف بقوله

لو قضى بشهادة
 الفاسق يصح عندنا
 والمسئلة معروفة
 واما لفظ الشهادة
 فلان النصوص
 نطقت بأشراطها
 اذا لم فيها شئ
 اى فيها زيادة تأكيد
 فان قوله اشهد من
 الفاظ العينية فكان
 اكتملت عن الكذب
 بهذه اللفظة اشهد
 وقوله في ذلك كله
 اشترط الى جميع ما تقدم
 حتى يشترط العدالة
 ولفظة الشهادة
 في شهادة النساء
 في الولاية وفيه ما هو
 الصحيح شئ اخر زبر
 عن الكرخي ان الشهادة
 على الولادة ليست
 بشهادة وانما هي خبر
 واليه ذهب صاحب
 الخفاف والذكي
 قاله القدر روى
 وهو الذي اختاره
 مشايخنا في وقال
 الارزنجي وعليه
 مشايخنا وقال
 الترمذي قال في
 شرح بكر قال
 مشايخنا جازي
 وبلغ يشترط
 لفظ الشهادة
 وقال مشايخ
 العراق لا يشترط
 كما في شهادة
 طلال رمضان
 هم لانه شئ اى
 بلفظ شهادة
 النساء بالولاية
 هم شهادة شئ
 وليست بحجة
 وانما هي من
 معنى الازام
 شئ اى الزام
 النسب هم حتى
 انخص شئ اى
 لفظ شهادة
 النساء هم
 مجلس القضاء
 شئ فلا يغيره
 في مجلس
 القاضى هم
 ويشترط فيه
 شئ قال
 الارزنجي اى
 في المشاهدة
 هم الحرية
 والاسلام
 شئ في جميع
 ما ذكرنا من
 مراتب
 الشهادة
 والظاهر ان
 التغيير في
 قوله اى في
 اشارة لفظ
 الشهادة في
 شهادة
 النساء
 بالولاية
 يشترط
 الحرية
 والاسلام
 ايضا
 ويؤيده
 نسوة
 شيخنا
 العلماء
 رحمه
 الله
 ولهمذا
 يشترط
 الحرية
 والاسلام
 اى
 ولا جمل
 يافيه
 من
 معنى
 الازام
 واخصا
 صفة
 مجلس
 القضاء
 يشترط
 في
 شهادة
 النساء
 بالولاية
 الحرية
 والاسلام
 حتى
 لو كانت
 امته
 او كافرة
 لا يقبل
 هم
 قال
 البهني
 في
 قوله
 يقتصر
 الحاكم
 على
 ظاهر
 العدالة
 في
 المسلم
 ولا يسل
 عن
 حال
 الشهود
 حتى
 يطمعن
 الخصم
 لقوله
 عليه
 السلام
 شئ
 اى
 لقول
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 المسلمون
 عدول
 بعضهم
 على
 بعض
 الا
 حمدا
 وادنى
 ذنوب
 واما
 في
 شهادته
 زورا
 وغلطا
 في
 ولائها
 وقرابة
 وقال
 الدارقطني
 وعبد
 الله
 بن
 حبيب
 في
 وقال
 النسائي
 في
 مسنده
 وكذا
 الحديث
 واسم
 الى
 حميد
 عالياة
 ابن
 الخطاب
 المذلي
 الكوفة
 هم
 ولان
 الظاهر
 شئ
 في
 حال
 المسلم
 هم
 هو
 الارزنجي
 ما
 هو
 محرم
 دينه
 وبالظاهر
 كفاية
 شئ
 فان
 قيل
 ان
 الظاهر
 يكفي
 للدفع
 لا
 للاستحقاق
 وبهذا
 ثبت
 المدعى
 استحقاق
 المدعى
 به
 باقامة
 البينة
 قيل
 في
 جوابه
 ما
 اشار
 اليه
 المصنف
 بقوله

هم اذا اوصول الى القطع شئ اى لا امكان الوصول الى الدليل القطعي الا الظاهر لانه لو لم يكن بالظاهر احتج الى الترتيب وقول
قول الترتيب في التعديل ايضا على الظاهر ان لو لم يحل قبوله لا يخرج الى مركز اخرير وذلك في الثالث والرابع فيودى الى الدور
والسلسل وقال الاكلنجوزان يقال الظاهر بها احتج بالدفع والاستحقاق لان دعوى المدعى وانكار الخصم فاعضا وشهادة
الشهود وبرائة الذمة كذلك وظاهر العدالة ادفع معا حصة الذمة فكان واقعا ما لا في الحدود والقصاص شئ استناده
من قوله ولا يسل حتى يطعن الخصم الا في الحدود والقصاص صفة شئ اى فان الحكم لم يسل عن الشهود ولا في حال الاستق
ش اى الاستق الحدود لان بناء على الدور هم في حصة الاستق ايضا شئ او السؤال عن العدالة ربما يقتضى الى الدور فيجب
السؤال احتيالا له ولان الشبهة فيها شئ اى في الحدود هم دارية شئ اى العدالة وان كانت غالبة وكذا احتمال كون جرح عدل
نائب فتعل هذه الشبهة بالدرهم وان طعن الخصم فيه شئ اى في الشبهة لم يسل عنهم في السر والعلانية شئ يعني في غير الحدود والقصاص
لان في الحدود والقصاص يسل قبل الطعن هم لا يتقابل الظاهر ان شئ يعني كما ان الظاهر ان الشهود ولا يكذبون فكذلك
الظاهر ان الخصم لا يكذب في طعنه فاذا كان كذلك لم يسل شئ الحاشا كمنعهم اى عن الشهود هم طلبا للترجيح شئ
بين المتعارضين هم وقال ابو يوسف ومحمد ولا بد ان يسل عنهم في السر والعلانية في سائر الحقوق شئ يعني سواء طعن الخصم
او لم يطعن في جميع الدعوى وبذلك قال الشافعي ربه واحد صحيح وقال مالك خرج من كان يشهدوا بالعدالة لم يسئل عنه ومن عوف
جرحه وشهادته وانما يجب السؤال مما شاكهم لان القضاء بنياد على الحق فبى شهادة العدل فيعرف عن العدالة
شئ يقال بقرينة ما عنده اى نظائره منه حتى عوفه م وفيه شئ اى في تعرفهم صون قضائه شئ اى حفظه هم عن
البطالان شئ على تقدير ظهور الشهود وعبيد او كفار فيعدل القضاء هم وقيل بنائب شئ اى هذا الخلاف هم اختلاف عصر وزمان
شئ لا اختلاف جهة وبرهان بيانه ان اباصيفة رضى السدعة كان في القرن الثالث الذي شهد البني صلى الله عليه وسلم
بانجيرة لاهل خيث قال خير القرون ربه على الذي انا فيه ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم ثم الذين بعدهم
يشهد قبل ان يشهد بها كانا في القرن الرابع الذي شهد البني عليه السلام بعيسى الله في الملة فاما شرط الاستئناف
ولو شاهد ابو حنيفة خرج ذلك فقال بقوله او لمذا قال المصنف هم والفتوى على قولها في هذا الزمان شئ اى على قول ابو يوسف
ومحمد ربه ثم الترتيب في السر ان يبعث المستورة شئ اى الرقعة البني صلى الله عليه وسلم يكتب فيها القاضي اعمى الشهود وحلائم هم الى
العدل شئ بكلمة الدال سميت بالمستورة لانها تستخرج عن نظر العوام هم فيها شئ اى المستورة بيان هم النب شئ اى
نائب الشهود هم والحل شئ بكلمة المعلقة وتحقير الامام مقصود الجمع طلبة وفي الحديث ان الله لا يهدي القوم الظالمين
في الحمار في الجمع والكسر انهم هم والصلى شئ اى قيل ارادوا به الجلسة والظاهر ان المراد به مسجد المحلة هم ويرد بالعدل شئ
اى يراد بالعدل المستورة هم وكل ذلك في السر لا يظهر شئ اى العدل هم فيخرج شئ على صيغة الجول بالنصب لانه جواب
الفتوى اى يخرج بالمال هم او يفتقد شئ محمول ايضا منصوب لانه عطف على يخرج اى يقصد بالانذار اذا كان ظاهرا وفي الحديث
وتساوى كاضيفان وينبغي للقاضي ان يختار للسلسلة من الشهود ومن يهوى فتن الناس او ربه وكرههم واكثرهم امانة وقبره واعلم
بالتيسير فطنة قبولية المسئلة ثم يكتب في رقعة اسماء الشهود وحلائم بالناسمهم وحلائمهم وقرانهم ويبيع تلك الرقعة
على يد اثنين مختونين ولا يطلع احد على يد امينه حتى لا يخرج بالرشوة ولو كان المكي بعيدا ويجعل اربعة اامين على المدعى ومن
الصيغة الذي يكتب فيها اسمائهم عليه الصيام المكي فيسل عنهم من اهل حرقهم ومن جيرانهم واهل محلة فان لم يجد من اهل سوقهم

اخلاص رسول الى الله
الا في الحدود والقصاص
فانه يشاء من التعديل
لان حجة الاستق
فيستدرك الاستقاص
لان الشبهة فيها دارية
وان طعن الخصم
فيهم سأل عنهم
والعدلية كلمة تقابل
الظاهر ان فيسأل طلبا
للاستقاص وقال ابو يوسف
ومحمد لا بد ان يسل
في السر والعلانية في
سائر الحقوق لان
القضاء بنياد على الحق
وهي شهادة العدل
فتعرف عن العدالة
فيه صون قضائه
عن البطلان
وقيل هذا اختلاف
عصر وزمان
على قولها في هذا الزمان
ثم الترتيب في السر
يبعث المستورة الى العدل
فيها النسب المحل
والصلى ويرد بالعدل
وكل ذلك في السر لا
يظهر فيخرج او يفتقد

فاما قال السؤل عنه هو عدل يكتب المكي في ان الرقعة انه عدل مرضي عندي جائز الشهادة ولا يكتب انه غير عدل غير مرضي
 وفي فتاوى تاجي فان من عرف فقهه لا يكتب ذلك تحت اسمه بل يكتب اقرا ناعن منك الست ويقول المدا اذ اخاف
 ان القاضي يقضي بشهادة تبديل غيره فيثبت بصره بذلك ومن لم يعرفه لا بالعدل ولا بالافسح يكتب تحت اسمه في كتاب القاضي
 مستور ثم يثبت تلك الرقعة الى القاضي ستره القاضي ان شار جميع بين تركية السرور بين تركية العلانية وفي الزخير وغيره
 ان يكون المكي صاحب خبره والا يكون مستورا لا يخاطب الناس لانه اذا لم يخاطبهم لا يعرف العدل من غير عدل وينبغي
 ان لا يكون ظاهرا ولا فقيرا حتى لا يخرج بالمال فان لم يجد المكي اهل مسجده او اهل محله او سوتة ليسل اهل محله فان
 وجد كلهم غير فاضل يثبت في ذلك نواتر الاخبار ولو لم يعرف الشهود بالعدالة فاجرة رجلان عدلان عدى النسب وعن
 ابن سماعه عن ابي حنيفة راجح يجوز في تركية السر المرأة والعبد والمحرور وفي القذف اذا كان واحدا ولا يجوز في تركية العلانية
 الا من يجوز شهادته لان تركية السر من الاخبار بامر ديني وقول هو لا من امور الدنيئة اذا كان واحدا ولا مقبولا في روايته
 الاخبار شهادته بطلان رمضان اما العلانية نظير الشهادة من حيث ان القضاء لا يجب الا بها كالشهادة وشية طريضا
 لا يشترط في الشهادة سوى لفظ الشهادة حتى لا يجوز تركية الوالد ولولده وعلى العكس وفي السر جائزهم وفي العلانية
 يش ابي وفي تركية العلانية هم الا بدان يمشي الحاكم في مجلس القضاء هم من العدل والشاهد ليتقن شبهة تعديل غيره
 لان التخصيص قد يفتقان في الاسم والنسبة فيقول المعدل هذا الذي عدلته يشير الى الشاهد وقد كانت العلانية
 يش ابي تركية العلانية هم وحدها يش ينبغي بدون تركية السرهم في المصدر الاول يش ابي الصالح مرضي عنهم
 لان القوم كانوا اصلها المعدل كان لا يوفى عن المخرج لانهم كانوا الايقام في الاذى لوجرمهم وفي زماننا ليس كذلك وهم وقع
 الاكتفاء بالسر في زماننا تجوز عن الفتنة وسرهم في تركية العلانية بلا فتنة يش لان الشهود يقابلون المكي اذا جرح بالادنى يقع
 فيه شبهة العدادهم ثم قيل لا بد ان يقول المعدل يش ابي يشهدهم هو عدل جائز الشهادة لان بعد تعديل وقيل يكتب لقوله يش
 ابي يقول المعدل هم هو عدل يش ولا يشترط ان يقول هو عدل جائز الشهادة هم لان الحرية ثابتة بالدار من لان
 الدار دار الاسلام وقال المصنف رحمه الله وهذا صحيح يش وبه قال اصحاب الشافعي راجح واجمده وقال بالاسح
 لاسن ذكر العدالة والرحمة بان يقول هو عدل مرضي ولا يقتصر على احوال الوصفين ذكره في الجواهر هم قال وفي قول من راي
 ان ليسل عن الشهود يش بيان بان ابا حنيفة قال على طريقة قوله في الزراعة من التخرج على قول من يقول السؤل
 اذا سئل هم لم يقبل قول الخصم يش وهو الذي عليه انه عدل يش وفسر المصنف الخصم بقوله هم سناه قول
 الذي عليه يش وكذا فسرناه ولفظ الجاحص الصغير محمد رة عن يعقوب عن ابي حنيفة راجح انه قال في قوله من ابي
 ان ليسل عن الشهود انه لا يجوز اذا قال الخصم المشهود عليه هو عدل حتى ليسل عنه انتهي وذلك لان من
 اصل ابي حنيفة ان القاضي لا يسأل عن الشهود في غير الحدود والقصاص الا اذا طعن الخصم و هذا اذا
 سئل عنهم على قول من راي ذلك فقال المشهود عليه هو عدل لا يتقن بذلك حتى ليسل غيره لان
 تعديل المشهود عليه ليس بتعديل على المال بل هو تعديل بين وجه وجه من وجه حيث لم يصدق
 على شهادته هم وعن ابي يوسف راجح انه يجوز تركية يش ابي تركية الخصم وبه قال الشافعي رة
 سئل قول وسئل قول اخر لا يجوزهم لكن عند محمد راجح يش انما يجوزهم في تركية الاخر الى تركية لان العدد

وفي العلانية
 لا بد ان يعرف بين
 المعدل والشاهد
 ليتقن شبهة تعديل
 غيره وقد كانت
 العلانية وحدها
 في المصدر الاول وفي
 الاكتفاء في السر في
 زماننا تجوز ناعن
 الفتنة وبه عن
 محمد تركية العلانية
 بلا فتنة ثم قيل
 لا بد ان يقبل
 المعدل هو عدل
 عدل جائز الشهادة
 لان العدل قد يعدل
 وقيل يكتب بقوله
 وهو عدل كان
 الحرية ثابتة بالدار
 وهذا صحيح قال في
 قول من راي ان
 يسأل عن الشهود
 لم يقبل قول الخصم
 انه عدل بمعناه
 قول المصنف عليه
 وعن ابي يوسف
 ومحمد انه يجوز تركية
 لكن عند محمد رة
 يعظم تركية الاخر الى
 تركية لان العدد

عنه شرط وهو ان يظهر
ان في نهم المدعى شيئا
ان الخصم كاذب الكار
مبتل في امره لا يظن
معنى كاذب في المسئلة
اذا قال هم على الاثم
اختلاوا وفسدوا
اذا قال صدقوا وهم
عزل صدقة ففنى
اعترف بالحق قال
واذا كان رسول القاضى
الذى يسأل عن
الشخص واحد احوال
والاثنان افضل وهذا
عندنا في حقيقته والى
وقال محمد بن ابي حنيفة
والمراد منه ان يكون على
هذا الخلاف رسول القاضى
الى المذكر والمترجم
عن الشاهد له ان
التركية في معنى الشاهد
كان ولاية القضاة يثبت
على فلول العدل وهى
بالتركية فبشرطه
الحق كما بشرط العلية
فيه وبشرطه المذكور
في التوكيد في الحديث
والعقب عن لهما
انه ليس بمعنى الشاهد
ولكن كاديشه فيه
لفظة الشهادة فمجلس
القضاة اشترطوا العدل
امر حكى في الشهادة فلا
يتعداها ولا يثبت شرط
اهلية الشهادة في ترك
في تركية السرح حتى يصل
العقب تركية فافان تركية

عنه شرط من اى عند محمد ربح ودية بفض النحولان العدد وعنه شرط ومن جامع قاضين هذا اذا كان المدعى عليه
يصل فكميا فان كان قاسقا او مستورا او سكت عن جواب المدعى ولم يجز فلما شهدوا قال سم عدول لا يصح هذا التعديل
ان العلية في المذكر كشرط عند الكل ولم يوجد وعن محمد ربح ان القاضى ليستل عن المدعى عليه شهدوا عليك حتى
او يفرق فان قال بحق فمواقرار وان قال بغير حق لا يقضه يثبتى م ووجه الظاهر من اى وبظاهر الرواية من ان
في نزع المدعى وشهدوه ان الخصم كاذب في انكاه مبطل في اصراره من بالصا والمعلمة والاصرار هو الثبات على التمسك
اى الخصم مبطل في ثباته على الاخبار فملا يصح معدلاش لاشترط العلية فيه بالاتفاق م وموضوع المسئلة من اى
جواب عما يقال تعديل الخصم اقرار منه بثبت الحق عليه فكان مقبولا لان العدالة ليست بشرط فيه بالاتفاق فاجاب
المعنف بقوله وموضوع المسئلة يعنى الذى يثبت عليه هذه المسئلة م اذا قال ش اى المدعى م هم عدل الا اثم فظنوا
او نسوا ش وشمل هذا ليس اقرارا بل هو في غير طرلان في الكلام ش على الاقرار غير نصحت في الاقرار على نفسه وير الغير للتميم والحب
ابن الاقرار فيه بالنسبة الى ما عليه لانه نسبهم في ذلك الى الخطا والنيان فالى يكون اقرارهم اما اذا قال صدقوا وهم
عدول صدقة ش جمع صادق م فقد اعترف بالحق ش نيقضه القاضى عليه باخرته لا بالشهادة م قال ش اى
محمد ربح في الجامع الصغير م واذا كان رسول القاضى الذى ليستل ش عن صيغة المجمل م ان يشهدوا واحدا جاز ش
لانه ليس بشهادة فلا يشترط في الخبر العدد والاثان افضل ش لانه احوط م وبذا عندنا في حقيقته وابى يوسف روى ش
وبه قال مالك ربح واحمد ربح في رواية م وقال محمد ولا يجوز الاثنان ش وبه قال الشافعى واحمد في رواية م والمراد
منه ش اى من رسول القاضى الذى ليستل عن الشهود المذكر ش وهو المرسل اليه فكان قوله الذى ليستل عن
الشهود وصحة الرسول ونفسه والذى ليستل عنه عن الشهود وهو المذكر م وعلى هذا الخلاف رسول القاضى الى المذكر
والمترجم عن الشاهد ش يعنى يحكى الواحد للتركية والمرسالة والترجمة عند اى حقيقته ربح وابى يوسف ربح وبه قال مالك
رو واحمد ربح في رواية وعنه محمد ربح ولا يبرهن اثنين وقال الشافعى رحمه الله واحمد ربح والترجمة جائزة اذا كان القاضى
لا يعرف نسائهم والى عليه صلى الله عليه وسلم صنع في حق سلمان رضى الله عنه فقال ترجم كلامه اذا فرغ لمسان
اخر وفي اخلاصة الرحمان اذا كان اعنى ضمن اى حقيقته ولا يجوز وعن ابي يوسف رحمه الله انه يجوز له ش اى لمحمد ان التركية
في معنى الشهادة لان ولاية القضاة يعنى على ظهور العدالة وهو بالتركية فينتسب فيه العدد كما ينتسب في العدالة فيه شترط المذكورة في
المركز في الحديث واجماع الائمة الارضية وكذلك في الفصا وذكرك في الخلاف والحصر في كتاب المحمد
من باب اى حقيقته وشترط المذكور في المركز عند اى حقيقته خلافا لما واشترط ايضا عند الائمة الشهادة في الاثبات بشهادة الشا
وعلى هذا الخلاف المخرج فتدبر ما يثبت بواحد وبه قال مالك ربح واحمد ربح ولا يبرهن اثنين وبه قال الشافعى واحمد في رواية
هم والقضاة ولما ش اى والى حقيقته وابى يوسف رحمه الله ش اى ان التركية م ليس في معنى الشهادة ولما ش اى لعدم
كونه في معنى الشهادة م الاية وفيه انظر الشهادة ومجلس لتقضاء ش فلا يشترط فيها الا يشترط في الشهادة م واشترطوا العدل
امر حكى ش اى ثبت على ثبت بالنص على خلاف القياس م في الشهادة فلا يستدلناش اى فلا يتعدى اشتراط العدد
من الشهادة الى التركية م ولا يشترط اية الشهادة في المذكر في تركية السرح حتى يصل العبد من كياش لمولاه وغيره م
فما في تركية العلية فهو شرط وهذا العدد بالاجماع ش شترطهم على ما قاله الخصا في انتصا صها بمجلس لتقضاء ش وقال في الكلام

عنه شرط وهو ان يظهر
ان في نهم المدعى شيئا
ان الخصم كاذب الكار
مبتل في امره لا يظن
معنى كاذب في المسئلة
اذا قال هم على الاثم
اختلاوا وفسدوا
اذا قال صدقوا وهم
عزل صدقة ففنى
اعترف بالحق قال
واذا كان رسول القاضى
الذى يسأل عن
الشخص واحد احوال
والاثنان افضل وهذا
عندنا في حقيقته والى
وقال محمد بن ابي حنيفة
والمراد منه ان يكون على
هذا الخلاف رسول القاضى
الى المذكر والمترجم
عن الشاهد له ان
التركية في معنى الشاهد
كان ولاية القضاة يثبت
على فلول العدل وهى
بالتركية فبشرطه
الحق كما بشرط العلية
فيه وبشرطه المذكور
في التوكيد في الحديث
والعقب عن لهما
انه ليس بمعنى الشاهد
ولكن كاديشه فيه
لفظة الشهادة فمجلس
القضاة اشترطوا العدل
امر حكى في الشهادة فلا
يتعداها ولا يثبت شرط
اهلية الشهادة في ترك
في تركية السرح حتى يصل
العقب تركية فافان تركية

شرط ان يكون المزمع في العلانية غير المزمع في السر ما عتدنا بالذي ذكره في الفصل الثاني من كتاب القضاء
ثم قالوا من اى المشايخ ثم يشترط الاربع في تركية فهو الزاعده محمد بن الاربع من الزكوة في الزكوة
ثم فصل من اى هذا الفصل في بيان احكام تتعلق باداء الشهادة بان الشاهد كيف يشهد عند القاضي فمن اجله الشاهد على ضربين
من اى على نوعين هم احدهما ما ثبت حكمه بنفسه من اى بما احتيج الى الاشهاد هم مثل البيع والاقرار والغصب والتكليف
حكم اى حكم فاذا سمع ذلك الشاهد اوره من الذي سمعه مثل البيع والاقرار وحكم اى حكم من المسموعات والذي راه مثل الغصب
والتكليف ونحو ذلك من المبصرات هم وسعده وليست الشاهد من ان يشهد وان لم يشهد عليه لانه علم ما هو الموجب بنفسه بل ان
من اى العلم بالموجب بنفسه هو الركن في اطلاق الادا من اى في جواز اداء الشهادة هم قال البيهقي دخل الاسن شهد
بالحق وهم يعلمون من بيانه ان الله تعالى جواز اداء الشهادة وقد حصل العلم بالرواية والسمع فصح الشهادة بدل
عليه الاجماع ايضا الا ترى ان رجلا لو طلق امراته ثلاثا او اثنتي عشرة او امته وسبع الرجلان ذلك فجات المرأة او لعبد
ليطلب ثوبا وتما لم يسعها ترك الشهادة للكا ليقع الرجل في الوطى الحرام في المرأة والامته قالوا انما يجوز ذلك اذا رواه ان
يفعل ذلك مع فوا حقة فان سمعها كانه من رواه انما يجوز ذلك اذا رواه ان
يجوز الشهادة بالشك هم وقال النبي صلى الله عليه وسلم اذا علمت مثل الشمس فاشهدوا لافيع من هذا الحديث رواه
في سنة والحكم في المسدك عن محمد بن سليمان بن شمول اخذنا عن عبد الله بن سليمان بن و
بن عبد الله بن رضى الله عنه ان رجلا سئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الشهادة فقال هل ترى اس قال نعم قال على شهادتها
فاشهد او دع قال الحكم حاشيت صحيح الاسناد ولم يخبرناه ولقبته الذهبي في مختصره فقال بل هو حديث وام فان محمد بن
سليمان بن شمول فخطبه غير واحد وقال النسائي ضعيف وقال ابن عدي عامة ما يرويه لا يتابع عليه الا في اسناده ولا
في سنة فان قيل جعل العلم بالموجب كذا في الادا احتجنا بالنصين جميعا فانها لا بد لان على شرطية ولا على ركنية اذ
الاحوال شروط واذا اوضاعه المشروط اجيب بانه مجاز عن الشرط وانما عتدنا بذلك اشارة الى شدة احتياج الادا
اليهم وبقول اشهد ان باع من يعني اذ سمع المباينة ولم يشهد عليها واخرج الى الشهادة بقول الشاهد ان باع هم ولا
يقول اشهد في لانه كذب من لانه ما شهد به وفي الذخيرة هذا في البيع الصحيح انما في البيع على سبيل التعاطي يشهدون على الاخذ
والاعطاء لان التعاطي بيع حكى وقيل لو شهدوا على البيع يجوزهم ولو سمع من رواه انما يجوز من اى قول واحد ثبت و
قول آخر اشترطهم لا يجوز ان يشهدوا لو قسر للقاضي من بان قال اشهد بالسمع من رواه انما يجوز من اى قول واحد ثبت و
تشبه النية فلم يحصل العلم في الكلام مخفى من حصره يقال فلان حسن النية اذ كان حسن الصوت في القراءة هم الا اذا كان
من استثنائهم قوله لا يجوز ان يشهدوا اذا كان اى الشاهد هم دخل البيت وعلم انه ليس فيه من اى في البيت هم
احسوا هم جلس على الباب وليس مسلك البيت مخبر من اى خيرة الباب هم سمع اقرار الداخل ولا يراه من فحينئذ يجوزهم
ان يشهدوا على اقراره لانه حصل العلم في هذه الصورة من وكان ابن مقابل لم يجوز الشهادة بالسمع من رواه انما يجوز
مطلقا وقال ابو الليث اذا راى شخصا حال اقرار ما يجوز ولا الا لشرطه برونه شخصه لا رويته وحجها كما في الذخيرة هم
ومنه من هذا بيان للضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرنا بقوله ما يحمله الشاهد على ضربين اى ما يحمله الشاهد هم ما لا
ثبت حكمه بنفسه كاشهاده على الشهادة من فانما لا يثبت بها الحكم ما لم يشهد هم فاذا سمع شاهد يشهد بشئ لم يجوز ان يشهد

قالوا يشترط الاربع
في تركية شهودا
عند محمد بن
وقا يحمله الشاهد على
ضربين احدهما ما ثبت
حكمه بنفسه مثل البيع
والاقرار والفصل
وحكم الحكم فاذا سمع
ذلك الشاهد اوره
وسعده ان يشهد
ليشهد عليه لانه علم
ما هو الموجب بنفسه
وهو الركن في اطلاق
الاداء قال الله تعالى
الا من شهد بالحق وهم
يعلمون وقال النبي
الله عليه وسلم اذا
علمت مثل الشمس فاشهدوا
الا فاع قال ويقول
شهد الله باع يقول
اشهد في لانه كذب
ولو سمع من رواه انما
لا يجوز ان يشهدوا
للقاضي لا يقبله لا تشبه
العلم الا اذا كان دخل
البيت وهم الله ليعلم احد
سواء هم جلس على الباب
ليس مسلك البيت مخبر
اقرار الداخل ولا يراه من
ليشهد لانه حصل العلم
في هذه الصورة من
ثبت حكمه بنفسه مثل
الشهادة على الشهادة
فاذا سمع شاعدا
ليشهد بشئ لم يحمله
ان ليس يشهد

على شهادة الا ان يشهد
عليها لان الشهادة
موجبة بنفسها وانما
تصير موجبة بالنقل
الى مجلس القضاء
فلا بد من الاقامة
والتحصيل لم يوجد
وكذا لو سجد يشهد
الشاهد على شهادته
لم يسع للمسمع ان
يشهد لانه ما حكم
انما يحل عليه قال
ولا يحل للشاهد ان
رأى خطه ان يشهد
لان ان تذكر الشهادة
لان الخط يشبه الخط
فلم يحصل العلم فاما
على قول في حصة زنة
عندها يحل ان يشهد
بشهادة من هذا الا ان
وانما الخلاف فيما اذا
القاضي يشهد بغيره
او قضيته لان ما يكون
في قطر فهو حقيقه
يؤمن عليه من الزيادة
والنقصان فحصل له
العائد لك ولا كذلك
الشهادة في الصالح
في يد غيره وعلا هذا
تذكر المجلس الذي كان فيه
الشهادة او اخر قوم يثق
به ان يشهد لغيره فان
قال لا يجوز للشاهد
ان يشهد بغيره لم
يعاينه الا بالنسب
والكسوة والتمسك
والدخول

على شهادة الا ان يشهد على من يشهد لانه مجمل من لان الشهادة من اى شهادة الا اصول من موجه بنفسها من
وفي بعض النسخ غير شبيهة بنفسها من انما تصير من اى الشهادة من موجه بالنقل الى مجلس القضاء فلا بد من الاقامة والتحصيل من اى اقامة
من الاقامة يحل الشهادة على الفرج حتى يتقيد الفرج الى مجلس القاضي وقال الاكل والاولى منى قوله الاقامة اشارة الى ان
معرفة فانه يقول بطريق التوكيل ولا توكيل الا بان الموكل والثاني ليعني قوله ولا يحل اشارة الى ان يجب ان يشهد وان يثبت فانها
لم يحله بطريق التوكيل بل بطريق التحصيل ولم يوجد من اى كل واحد من الاقامة والتحصيل من وكذا لو سجد من اى اقامة
سجد الشاهد من يشهد الشاهد على شهادته لم يسع للمسمع ان يشهد لانه من اى لان ذلك الشاهد ما حكم من السماع على شهادته
من وانما يحل من غير السماع وهذا بخلاف القاضي اذا شهد على قضيته وسع بذلك اخرون وسعهم ان يشهدوا لان قضاء
بمنه الاقرار بالبيع وغير ذلك فصيح التحصيل من غير الشاهد وكذا ذكره في الاصل البرود في شرح الجامع الصغير من قال
اى القدوري من ولا يحل للشاهد ان يشهد لان خطه ان يشهد لان الخط يشبه الخط فحصل العلم من اى
كما ريت لم يذكر القدوري فيه الخلاف وكذا لم يذكر في شرح الاقطع وكذلك الخصاف لم يذكر الخلاف في ادب القاضي فلا يحل
هذا قال المصنف من قبل هذا على قول في حصة زنة وعندها يحل له ان يشهد من وكذا ذكر الخلاف في المختلف وذكر ان القاضي
وروا الخبر كذلك على الخلاف من وقيل هذا من اى عدم الحيل بدون تذكر الحاد منه بما لا اتفاق وانما الخلاف فيما اذا وجد القاطع
شهادة من اى شهادة شاهده في دليوانه او قضيته من اى او وجد حكم مكتوب في اقرطية من لان ما يكون في قطر من
اى في حصة زنة وقال تبج الشريعة القطر كغير القاف وفتح الميم وسكون الطاء بالبيان فيه الكسب قال ليس العلم بالمعنى القطر وما
العلم الاما دعاء المصدر من فتحت حتمه يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له من اى القاضي من اعلم بذلك لا كذلك الشهادة
في الحكم لانه في غيره من وفي ادب القاضي من السقوط منها ثلاثة فصول احدا القاضي اذا وجد في دليوانه حقيقه شهادته
ولم يذكر انهم شهدوا بذلك ولا حكمه فعلى قول في حصة زنة لا يحكم بدون الذكر وبه قال الشافعي واحمد في رواية وعندها في حصة زنة
ومحمد بن ابي ابي جعفر في قطر تحت خاتمه يجوز ان يقضي به وبه قال مالك واحمد في رواية والثاني الشاهد يشهد بغيره في
صك وعلم انه خطه وهو معروف ولم يذكر الحاد منه والثالث اذا سمع حديثا فوجد حكمه مكتوب بخطه ووجد سماعه مكتوب بخطه
غيره لا يحل له الرواية عند ابي حنيفة بدون التذكر ولما قلت رواية احمد اخذ في الفصول الثلاثة بالبرخصة تيسر وقال التمهيد
خطه اذا كان معروفه ابو يوسف في مسئلة القضاء والرواية اخذ بالبرخصة لان المكتوب كان في يده وفي مسئلة الشهادة
اخذ بالبرخصة ولو نسى القاضي قضاءه ولم يكن مسجلا فشهد حكمه لم يفسد عند ابي حنيفة وابي يوسف والشافعي وعند محمد واحمد
ومن ابي ليلى يقضي به برخصتهم وعلى هذا من اى عطف على قوله ولا يحل للشاهد ان يشهد على ما قيل من الوحيين من
وجه الاتفاق والاختلاف من اذا تذكر المجلس الذي كان فيه الشهادة من ولم تذكر الحاد منه هم او اخبره قوم من غير
براهنه ناسخ وانت من لا يحل له ان يشهد بالاتفاق وقيل لا يحل ذلك على قول ابي حنيفة رحمه الله خلافا لما
من يحل من اى القدوري رحمه الله ولم يجر للشاهد ان يشهد بشئ لم يعاينه الا بالنسب من طريق معرفة النسب
ان تسع انه من فلان بن فلان من جماعة لا يجوز لغيره ان يشهد على الكذب عند ابي حنيفة وعند محمد اذا اخبره عدلان انه بن
فلان يحل له الشهادة من والموث من اذا سمع من الناس ان فلانا مات او راى من صنعوا به باليمين بالموت وسع ان يشهد على
سوته وان لم يعاين ذلك وروى ابن جماعة عن محمد اذا تحرك واحد عدل بالموت وسع ان يشهد من ذلك دخول

وتبين ان بطاوة الشهادۃ
ولا يفسر ما اذا قيل
ان لا يشهد بالشهادۃ
يقبل شهادته كما ان
معانيه اليد في الاملا
مطلق للشهادة ثم اذا
فسر لا يقبل كذا هذا
دكد الوردى انسانا
عن
جلس مجلس القضاء
يدخل عليه الخصم
حل له ان يشهد على
كونه قاضيا وكذا
اذا راي رجلا رايا
يسكن بيتا وينسب
كل واحد منهما الى امة
انساب الا زواج كما اذا
راى عينا في يد غيره
ومن شهد انه شهد
دفن فلان او صلى
على جنازة فهو مقارن
حتى لو فسر للقاضي
قبله فقصى المستأجر
في الكتاب على هذه
الاشياء الخمسة ينف
اعتبار التسامع في
الولاء والوقف وتعين
ابن يوسف انه لا يجوز
في الولاء كونه عند النسب
لقوله عليه السلام الولاء
للمسلم لا للنسب عن محمد
الله ينجى في الوقف كونه
بقي على حرا او عسكرا
الا انما قول الولاء حتى
على رجل للمالك كونه
العانية في انما يشهد على
الوقف فاصح ان يشهد على
بالنسب او ان يكون شرطه
لان اصله هو ان لا يشهد

وحده ما اذا ائتمن قالوا يجوز تركه عند الشك فاذا ائتمن منه حل له ان يشهد على مائة فيشهد مع ذلك الشاهد حتى يقضي القاضي الشهادۃ
ولو شهد واحد بالموت واخر بالحيوة فامر ان لا يتخذ بقول من يجبر بالموت لانه ثبت العارض فكونه رشيدا الدين في قتلاوه وذكر غيره
انما يجوز الشهادۃ بالتسامع على الموت اذا كان الرجل مع وفاء بان كان عالما او من العيال اما اذا كان تاجرا او من هو مشغول
لا يجوز الا بالمعانية هم ينبغي ان يطقوا اداء الشهادۃ في شئ هذا بيان لكيفية الاداء قوله ان يطق اى يقول انما يشهد ان فلان
بن فلان كما يشهد ان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما ابن ابى قحافة والمحطاب ولم يشهد شيئا من ذلك هم ولا غيره اما اذا فسر للقاضي
يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته كما ان معانيه اليد في الاملاك مطلق للشهادة ثم اذا فسر شئ انما يشهد لانه راه من
يدهم لا يقبل كذا هذا وكذا من لانه اذا اطلق لعلم انه وقع في قلبه حذو فثبوت الشهادۃ شئ علم ولا ذلك انما اذا فسر ليقول
سمعت هذا من كور اى انسانا فجلس مجلس القضاء يدخل عليه الخصم حل له ان يشهد على كونه قاضيا وكذا اذا راي رجلا وامرا
يسكن بيتا وينسب كل واحد منهما الى الاخر انسابا والازواج شئ جاز له ان يشهد بانها امراته هم كما اذا راي عينا في يد غيره
جاز له ان يشهد به ومن شهد انه شهد دفن فلان او صلى على جنازة فهو مقارن حتى لو فسر للقاضي قبله شئ لانه لا يدفن
الا الموت ولا يصح الا عليه هم ثم قصر الاستئذان في الكتاب شئ يعنى قصر اعتبار التسامع في كتاب القدر حتى هم على هذه الاشياء
شئ اى على الاشياء الخمسة شئ في قوله الى النسب الموت والكناع والدخول وولاية القاضي هم يتجسأ اعتبار التسامع
ثم الولاء والوقف شئ قوله يبنى خبر قوله قصر الاستئذان وهو مرفوع على التبداء مصدر مضاف الى مفعوله حاصل
المعنى لا يجوز الشهادۃ بالتسامع في الولاء والوقف وفي شئ الا قطع قال ابى حنيفة رحمه الله لا يجوز الشهادۃ بالولاء وان
يسمع المتفق كذا ذكر في الاصل في رواية ابى حنيفة وهو قول ابى يوسف الاول ثم رجع وقال اشهدوا على ولا تشهدوا بجوار
وهو احدى الروايتين عن محمد وهو معنى قوله هم وعن ابى يوسف اخر انه يجوز في الولاء لانه بمنزلة النسب شئ وبه
قال مالك واحمد وبعض اصحاب الشافعى هم لقوله صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة كلمته النسب شئ والشهادة على النسب جائزة
بالتسامع كذا على الولاء الا ترى انما يشهد ان قبر موسى على رضى الله عنه وان عكرمة موسى بن عباس وانهم يدرك
هم وعن محمد انه شئ اى التسامع اى الشهادۃ بهم يجوز في الوقف لانه يبنى على امر الاعصار شئ وبه قال احمد
والاصطخري من اصحاب الشافعى هم الا انما يقول شئ جواب عن قول ابى يوسف هم الولاء يبنى على زوال الملك
شئ وهو زالة ملك الممين هم ولا بد من المعانية شئ لانه يحصل بجملة الناس هم فكذا فيما يبنى عليه شئ اى
فكذا لا بد من المعانية فيما يبنى على زوال الملك وهو الولاء وفي ادب القاضي الشهيد عن السجواني ان النكاح ثابت
على المتفق ايضا لان الشهادۃ على الحرة لا يشهد به على المتفق ايضا وذكره شمس الائمة السرخسى ان الشهادۃ على
المتفق بالتسامع لا يقبل بالاجماع وعند الشافعى في قول واحمد مالك يقبل في المتفق ايضا ثم انخفضا في شرط لسماع
الشهادۃ بالتسامع على الولاء وعند ابى يوسف شرطان ليشترط محمد في المبسوط انما يقبل اذا كان المتفق مشهورا
ولو متفق اليوان او لا يشترط في الاسلام هم واما الوقف فالصحيح انه يقبل الشهادۃ بالتسامع في اصله ولو بشرطه لان اصله
هو الذي يشترطه وشروطه لا تشترط اليه مال شمس الائمة السرخسى وهو المصحح وفي شرح الاقطع ولا يجوز الشهادۃ
بالوقف بالاستفاضة وقال محمد يجوز وهو احد قول الشافعى وبه قال احمد وقال كرخيا في لا بد من بيان صحة ما
يشهد بان هذا وقف على المسجد او على المقبرة او ما اشبهه حتى لو لم يذكر ذلك لا يقبل شهادته وفي المتنبى وانما يقبل

على شرط الوقف القياهم قال من اى محمد بن ابي بصير ومن كان في يده شيء يسوي العبد والامة وسكان تشهد انه من
 وفي جامع قاضيها من صورته المسكوتة رجل راى عينا في يد انسان ثم راى في يده الاخر والاول يدعى الملك وسعه ان يشهد انه الذي
 لان الملك في الاشياء لا يعرف بطريق التيقن وانما يعرف بطريق الظاهر واليد لا تمنع ولعل الملك ظاهر ل لا دليل له في
 الملك للشاهد يسوي اليد بلا منعة هم لان اليد اقضى باليستدل به على الملك اذ في من اى اليهم مرجع الدلالة في الاسباب
 كما من من الشراء والبنية ونحو ذلك هم فيمكن ان يجاس من اى باليد بخلاف البينة ان تشهد بدلالة اليد على الملك ولكن لا يقول
 عند الشهادة تشهد بانك ملك لاني رايتك في يده لان الظاهر هو اني لا اداء الشهادة اما لا يمكن للعقد والامة اذا
 كانا كبرين لغير ان عن أنفسهما لانهما في نفسهما فلان يكون مجرد استعمالهما دليل للمالك لان الجهر قد يخدم المحرارة او
 اجابة كانه عده هو اذا كان لا يعرف انهما رقيقان اما اذا عرفنا انهما رقيقان فغير من الشهادة لان العبد والامة لا بد لهما على
 على أنفسهما وكذا تجوز الشهادة اذا كانا صغيرين لا لغير ان عن أنفسهما وان لم يعرفا انهما رقيقان ولذا المعنى هم وعن ابى يونس
 انه يشترط مع ذلك من اى مع روية اليد والتصرف هم ان يقع في يده اى ان هذا الشيء لمن في يده وفي القول انه
 الظاهر استند الى القول الى ابى يوسف ومحمد فقال وعندهما وجه ان الاصل في الشهادة الاحاطة واليقين لقوله عليه السلام
 اذا علمت مثل شئ فاشهدوا لافزع وعندهما وجه ان ذلك يصار الى ما يشهد به القلب لهذا قيل اذا راى انسان وده
 ثمينة في يد كذا من او كذا بنى يد جاهل ليس امانة من هو اهل لذلك لا لينة ان يشهد به الملك له هم قالوا من اى الشايع هم
 ويحتمل ان يكون هذا من اى ما ذكر من شهادة القلب في قوله تعالى انما يصدقون في قوله تعالى انما يصدقون في قوله تعالى انما يصدقون
 انه لا وذكر الصدر الشيعي في اوبى القاضي ويحتمل ان يكون قوله قول الكل وجه ما ذكرهم وقال الشافعي دليل الملك اليد في
 من اى التصرف مدة طويلة وبه قال مالك والشافعي والحنابلة هم وبه قال بعض شاشناش وهو النصف هم لان اليد متروكة
 الى امانة وملك من وكذا الى ضمان والامانة كالوكيل والاعتبار هم فانما التصرف فيها يتنوع الى ثمانية واصالة من يضمن
 يحتمل ان يحتمل يريد الاحتمال فيبقى العلم وعندهما وجه لا يصح من اى صاحب الشافعي يجوز ان يشهد في الكل بالاستدانة
 لانه موجب للعلم الظاهر وعندهما وجه ان الشافعي في الاصح لا يجوز الاحتمال انه اشهر من رجل ويكون لغيره وهو كثير فلا يغير علما
 هم ثم المسئلة على وجه من اى ثم هذه المسئلة على وجه اربعة بالقسمة القليلة الاول هو قوله هم ان عاين المالك الملك
 من جميعا محتمل هم على ان يشهد من لان شهادته عن علم وصحة لانه عرف المالك بوجهه واسمه ونسبه وعرف المالك
 بحجوده وحقوقه وراى في يده الثاني هو قوله هم وكذا اذا عاين المالك بحجوده من تنسب الى فلان بن فلان الفلاني
 ولم يعاينه بوجهه ولم يعرفه بنسبه وهو معنى قوله هم دون المالك من يجوز ان يشهد هم استحسانا من والقياس ان لا يجوز
 لانما شهادته بالملك ثم المالك مع جهالة المشكوك وجه الاستحسان هو قوله هم لان النسب من اى نسب المالك هم
 ثبت بالنسب من الشبهة هم فيحصل معرفة من اى معرفة المالك فكانت شهادته معلوم الا ترى ان صاحب الملك
 اذا كانت امرأة لا تزني ولا يخرج كان اعتبارا مشاهدا وتقرضا بنفسها يجوز ان تشهد به مبطلا لاعتقادها ولا يجوز ذلك و
 عورض بانه ليس له الشهادة بالنسب في الاموال وهي باطلة واجيب بان الشهادة بالنسبة الى المال ليست بالنسب
 بل بالعيان والنسب انما هو بالنسبة الى النسب قصد وهو مقبول فيه كما تقدم في خبر ذلك بحيث المال والاعتبار يقتصر
 الثالث هو قوله هم وان لم يعاينها من اى وان لم يعاين المالك والمالك جميعا بان سمع من الناس ان فلان بن فلان

قال ومن كان
 في يده شيء يسوي العبد
 والامة وسعه ان يشهد
 انه لان اليد اقضى
 ما ليستدل به على
 الملك اذ في مرجع
 الدلالة في الاسباب
 كلها فيمكن بها وعن
 ابى يوسف انه يشترط
 مع ذلك ان يقع وقلة
 انه لا قال ويحتمل ان
 يكون هذا القسم
 لا طلاق محله في
 الداية فيكون
 شرط على الاتفاق
 وقال الشافعي دليل
 الملك اليد مع تصرف
 وبه قال بعض مشايخنا
 لان اليد متروكة
 الى امانة وملك فلان
 والتصرف يتفق
 ايضا الى ثمانية و
 اصالة ثم المسئلة على
 وجه ان عاين المالك
 والمالك حل لان يسميه
 وكذا اذا عاين المالك
 بحده وحده وقال مالك
 استحسانا لان النسب
 يثبت بالنسب مع فصل
 معرفته وان لم
 يعاينها

فما سألني المحمدي في الزنا والسرقة او شرب الخمر او اصاب فان شهدا به فقبل بالافتقار الا عند الحسن بن حماد والاذناني فان شهدا
 لا تقبل شهادته من حدى الاسلام بعد التوبة في قذف او غيره كما ذكر ابو بكر الرازي في شرح الطحاوي ويقول الشافعي قال مالك
 واحمد واختلفوا في توبته فقال الشافعي توبته كذبا بنفسه وقال احمد لما روى عن عمر بن الخطاب قال توبته القاذف كذبا بنفسه بان قال
 كان قد فعل باطلا او به قال ابن ابى عمير من احب بالشافعي وهو رواية عن احمد وقال الاصل حرم من احب الشافعي توبته ان
 يقول كذبت فيما قلت ولا اعود الى شدة وهل تعتبر مع التوبة اصلاح العمل فيه قولان هم قلنا الاستثناء يصح في ما يليه وهو قوله
 واو لك هم الفاسقون ثم لا يستثنى كليس راجع الى جميع ما تقدم الا ان من حمله قوله تعالى فاجلدوهم ولا يرفع الجلد بالتوبة لجلد
 ان الاستثناء كليس راجع الى جميع ما تقدم بل الى ما يليه وهو قوله تعالى واو لك هم الفاسقون وليس من رفع الفسق قبول الشهادة
 كما عدل يوحى قوله تعالى في توبته لو طوع عليه السلام انارسلنا الى قوم مجرمين ان لو طوعنا لمجرم جميعا من الاعيان انا الاستثناء راجع
 الى المجرمين لا الى المسلمين ونقول ايضا ان الاستثنى يصح في ما يليه وهو قوله واو لك هم الفاسقون وليس يعطوف على ان
 ما قبله طلعي وهو اخبارى فان قلت فاجعله معبى لطلب الصبح كما في قوله تعالى وبالوالدين احسانا قلت باياه ضمير لفصل فانه يفيد جهر
 احد السندين في الاخر وهو موكدا الاخبار به هم او هو استثناء منقطع بمعنى لكن من كذا في قوله تعالى لا يسمعون فيها لغوا الا كلاما باسنا
 والتداعى ولو كان سلا ولا الا ان شرط الاستثنى كون المستثنى من جنس المستثنى منه وان لا يكون له خبر على حدة وذهبا المستثنى من الاستثنى
 والمستثنى منه الفعل فلا يكون من جنسه وله خبر على حدة ايضا والاستثنى المنقطع لعل بطريق المعارضة ولا معارضة من حكمه وادله
 وليس من ضرورة كونه تاما كونه مقبول الشهادة كالعبد الثامب الشفي وقولنا في هذا هو قول سعيد بن مسيب بن شريح
 وابراهيم بن عيسى وسعيد بن جبير رضي الله عنهم وكذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما هم ولو جحد الكافر في قذف ثم سلم قبلت شهادته
 من ذكره باقر ليعا على ما تقدم صورته الذمى اذا جحد في قذف لم تجز شهادته لعبد ذلك على اهل ذمته ثم اذا سلم جازت
 شهادته على اهل الذمة وعلى اهل الاسلام جميعا هم لان الكافر وشهادة فكان ردنا من تمام الحديث اى وشهادة اهل
 قذفه وكان من تيممه حدهم وبلاسلام حدثت له شهادة اخرى من اى غير الاول والمرودة تيممه للحجهم بخلاف العبد الجحد
 ثم اعني من حيث لا تقبل شهادته عندنا وقالت الائمة الثلاثة لقبل في الكافرهم لانه من اى لان الشان هم شهادة
 للعبد اصلاحا في حال رقة لا على المسلم ولا على الكافرهم تمام حده برد شهادته لعبد القس من اى لانه لا بد في حد القذف من
 رد الشهادة وانما حصلت له الشهادة بعد القس فترد شهادته الان تيمما للحجهم وللكافر شهادته على جنسية فترتب عليه حكم
 باسلامه فقبل شهادته فان قيل ليكن من رضى في دار الحرب وهو مسلم ثم خرج الى دار الاسلام حيث لا يقيم عليه الزنا
 فتوقف الموثر في العبد لم يتوقف في الزنا الجواب ان الزنا في دار الحرب لم يقع موجبا اصلاحا لعدم ولاية الامام
 واقامة العدل للاهم وانما قذف العبد موجب للحجهم ومما به برد شهادته وقيل في قول المصنف بخلاف العبد اذا جحد القفل
 شهادته لا فائدة في ذكره اذ لو لم يرد حجهم لم يمتنع وحدهم قبل شهادته ايضا وحيث انما ذكره لبيان الفرق بين الكافر
 انا الكافر لو قذف مسلم ثم جحد لم يقبل شهادته ولو جحد بعض المحمدي في حال كفره ولعنه في حال اسلامه فبقية اختلاف
 الروايتين وفي الكافر عن ابى حنيفة في هذه المسئلة ثلاث روايات احدها انه لا تقبل شهادته بالكلية لضرب تمام الحديث
 لان نادون المحمدي قسري وهو لا تقبل الشهادة والثانية اذا اتهم عليه الاكثر تقوم مقام الكل والثالثة اذا ضرب سوط
 سقطت شهادته والتداعى علمهم قال من اى القذوبى رحمه الله هم ولا شهادة الوالد لولده وولده لولده ولا شهادة الو

قلنا الاستثناء
 يصح في ما يليه
 وهو قوله تعالى فاجلدوهم
 هم الفاسقون او هو
 استثناء منقطع
 لكن ولو جحد الكافر في
 قذف ثم سلم يقبل
 شهادته لان الكافر
 شهادة فكان رقه فلهن
 تمام الحديث وبلاسلام
 حدثت له شهادة
 اخرى بخلاف العبد
 اذا جحد شهادته
 لانه لا شهادة للعبد
 اصلاحا فقام حده
 شهادة بعد القس
 قال ولا شهادة
 الوالد لولده وولده
 لولده

من اى ولا تقبل شهادة الولد له بالوحد او من قال ان الراسى هذا الذى ذكره بالاجماع قلت عن احمد تقبل شهادة
الولد لو اقره وعنه تقبل شهادة احدى الوالدتين وهو قول ابى ثور والفرقى وداود وحكى فى القديم عن الشافعى رحمه الله وذكر
صاحب النهاية وما لا يخفى لفساد خبره وشهادة الوالد للولد وشهادة الولد له والاصل فيه من اى فى رد
شهادة هؤلاء بعضهم بعضهم قوله عليه الصلوة والسلام من اى قول النبى صلى الله عليه وسلم هم لا تقبل شهادة الولد
لو اقره ولا الوالد للولد ولا المرأة للزوج ولا المرأة للعبد ولا المولى للعبد ولا الاجير لمن استأجره
من قال منجى الاحاديث هذا غريب لم يثبت عن النبى صلى الله عليه وسلم ثم قال قال وفى الخلاصة رواية المختار بن اسحاق
عن النبى صلى الله عليه وسلم قلت قال المختار فى كتاب ادب القاضى حديثا صالح بن زريق وكان ثقة قال حدثنا مروان بن
سعيد التمارى عن يزيد بن زيار الشافعى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضى الله عنها عن النبى صلى الله عليه وسلم انه
قال لا يجوز شهادة الولد لو اقره ولا المرأة للزوج ولا المرأة للعبد ولا السيد للسيدة ولا الشريك للشريك
ولا الاجير لمن استأجره ولا ان النافع بين الاو لا و الا بالامتناع من اى ولان منافع الاملاك متصلة فى قراية الاولاد
هم ولهذا من اى والاتصال النافع بينهم لا يجوز صرف الزكوة اليهم من فلو جاز شهادة الوالد للولد او العكس كان
ذلك شهادة لنفسه من وجه فمحمى قوله هم فكلون شهادة لنفسه من وجه او يمكن فيه التهمة من وهو ظاهر من قال
من اى المصنف رحمه الله هم والمراد بالاجير من اى المذكور فى الحديث المذكور هم على ما قاله الواشى اى المشايخ
هم التلميذ الخاص الذى يدرسه استاذ خبر نفسه ولنفقه لنفسه اى ليدفع استاذة لنفسه وفى الخلاصة ولا يجوز شهادة الاجير
لاستاذة او اربعة التلميذ الخاص والتلميذ الخاص الذى ياكل معه وفى عياله وليس له اجرة معلومة واما الاجير المشترك فانه يدرسه
للمستأجر تقبل واما الاجير الواحد وهو الذى استأجره مياومة او مشاهرة او مسانعة باجرة معلومة لا تقبل وقال ابو العباس
الناطقى فى الاجناس تقبل شهادة الاجير ثم قال ابو العباس هذا محمول على الاجير المشترك لانه قد ذكر فى نوادر
ابن رستم قال محمد لا اجير شهادة الاجير مشاهرة والكان اجير مشترك قبلت شهادته هم وهو مضمون قوله عليه السلام
لا شهادة للقاتل باهل البيت من اى التلميذ الخاص وهو المراد من القاتل المذكور فى الحديث والحديث اخرجه ابو داود
فى سننه عن محمد بن راشد بن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن ابي عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
روى شهادة النحاش والحائمة وذى القربى على انهم ورد شهادة القاتل باهل البيت واجازنا لغيرهم وقال ابو داود
والترمذى والشيخان واخرجه الترمذى من حديث عائشة رضى الله عنها وقال حديث غريب والتمر العداوة وقال ابو العباس
فى كتاب غريب الحديث التمر العداوة وقال ابو جهمى التمر الحقد والغل وهو كسر العين المعجمة ومكون الهمزة فى
آخروا ومعلقة والقاتل التابع لاهل البيت كالتادم هم لهم من فى التمر المتعلم الذى ياكل فى بيت استاذة يكون
منه الثانى المذكور فى الحديث هم وتبيل المراد بالاجير مسانعة او مشاهرة مياومة فيستأجر الاجير من اى يستأجر الاجرة
هم بمنافه عند او الشهادة فبعضهم كاستأجره من اى على الشهادة لان شهادته غل من اعماله وجميع اعماله
للمستأجر فى مدة الاجارة هم قال من اى القدورى روى عنه الله هم ولا تقبل شهادة احد الزوجين للاخر
وقال الشافعى رحمه الله لا تقبل من اى وقال ابن ابي ليلى والثورى والغنى هم الله لا تقبل شهادة الزوج
لزوجها لان لها حصة ماله لو حدثت لعنتها فيه ولا تقبل شهادة الزوج لها لعدم التهمة هم لان الاملاك بينهما

لا جارية ولا عبادة
ولا اصل فيه قوله
عليه السلام لا تقبل
شهادة الولد لو اقره
ولا الوالد للولد
ولا المرأة للزوج ولا
الزوجة لاهل بيته ولا
العبد لسيد ولا
المولى لعبد ولا الاجير
لن استأجره ولا ان
النافع بين الاولاد
ولا انباء متصلة وهذا
لا يجوز اداء الزكوة
اليهم فكلون شهادة
لنفسه من وجه او
تحتك فيه التهمة من
والمراد بالاجير على
ما قاله الطحاوى لانه
الذى يعلق فيه التمسك
نفسه ونفقه فقع
نفسه وهو معنى
قوله عليه السلام
لا شهادة للنحاش
بالبيت لم يقبل
المراد به الاجير مسانعة
او مشاهرة مياومة فيستأجر
الاجير من اى يستأجر الاجرة
فبعضهم كاستأجره من اى
شهادة احد الزوجين
للاخر وقال الشافعى
لان الاملاك بينهما

شش ای بن الزوجین هم تیره شش بحیث لا یصرف احدیانی مال الاخرهم والایدی تیره شش ای محبته بنفسها غیر متصرف فی مالک غیر غیر متصرفه الیه اذا الزوجیه قد تكون سببا للتأخر والعداوة وقد تكون سببا لللیل والاثارهم ولذا من اسی
 ولاجل تیره الاملاک بینها وتیره الایدی هم بحری القصاص والحبس بالبدن بنیما ش ای بن الزوجین یعنی القصاص من احدیها
 والاخر وحبس احدیها بدین الاخر وکل من کان کذا قبل شهادته حق صاحبه کالآخرین واولاد النعم هم ولا یعتبر
 بزمانه من النفع شش ای لا یعتبر بزمانی قبول شهادته احدیها لصاحبیه من النفع الی اصل منه للشاهد لان کل واحد منهما لبدن
 صاحب نفع لنفسه مین لا یتیم الشاهد بهذا العذر من النفع هم لثبوت ضمان شش ای لثبوت هذا النفع من حیث یضمن فی
 الشهادة وليس یقتضی فلا یعتبرهم کما فی الغریم شش وهو رب الدین هم اذا شهدوا لیزید المفسس شش حیث یقبل شهادته
 والکان له فی نفسه نفع لان النفع حصل ضمنا لا تصداهم ولذا ما رويناه شش از ادب الحديث الذي ذكره لان لان تیره
 ولا المرأة تزوجا ولا المزوج لامرته هم ولان الامتناع مستقل بعادة تیرتها عافا ولذا هو على جاریة امراته وقال
 ثلثت انما تحل لى لا یجدم وهو شش ای الامتناع هو المقصود شش من الزوجیه یعنی بعد الزوج غنیا یا لا یقبل فی
 ماویل قوله تعالى ووجدک عاقلًا فاعنی فاعناک بال خبری رضی الله عنها وهذا لان الاتحاد بینها اکثر ما یكون من
 الوالد والولد فی العادة واثبت لیه فیها بالزوجة لیسیران کتخص واحد فی اقامة اسباب العینة فان لایست
 قد لیا وی والدیه لرضی زوجته ولذا لیسیران احدیها المیراث من الاخر لیسیران حب واذ کان کذا هم فیضی شش
 لنفسه من وجه وکثیر یتم شش فی شهادته تیره النفع الی نفسه وشهادته المتمم حرو ودهم بخلاف شهادته الغریم شش
 جواب عما ذكره الشافعی وذلك هم لانه شش ای لان الغریم هم لاولایة علی المشهود برشش اذ هو مال المدیون
 ولا تعرف له علیه فلم یکن منها فجازت شهادته لا لایقال الغریم اذ اظهر بحسب حقه فاخذوه لان الظاهر امره هو هم بن
 الاخذ بنا علیه ولا کذا کل الزوجان فان قلت ان فاطمة رضی الله عنها ادعت فذک بین بری ابی بری رضی الله عنه
 فحزب ذک کل حیث شهد لها فاطمة رضی الله عنها جوزت ذک الیضا حیث شهدت علیا رضی الله عنه ولم یقل من غیرهم
 خلاف ذک فکان اجماعا والامام مع تقدم علی القیاس وجبر الواحد قلت الصحیح من الروایة ان ابی بری رضی الله عنه
 رد دعواتها فانما ادعت فذک میراثا من النبی صلی الله علیه وسلم فرد دعواتها وقال سمعت رسول الله صلی الله علیه
 وسلم یقول انما یشرک الانبیاء لا تمورث ما ترکناه صدقة هم قال شش ای القدر رضی هم ولا شهادته المولی العبد شش
 ای ولا یقبل شهادته المولی لعبد هم لانه شهادته لنفسه من کل وجه اذ لم یکن علی العبد دین شش لان العبد وما فی
 یدیه لمولاهم او من وجب شش ای او هو شهادته لنفسه من وجههم اذ کان علیهم شش ای علی العبد هم دین لان الحال
 شش ای حال العبد هم موتوف مراعی شش بین ان یصیر العبد مقبولا بسبب معیوم فی ذمیمه بین ان یتیق المولی کما
 کان بسبب تضاد یدیه هم قال شش ای القدر رضی هم ولا لکاتبه شش ای ولا یقبل شهادته المولی لکاتبه هم کما ذکرنا
 شش من قوله شهادته لنفسه من وجهه او من کل وجهه فی بعض النسخ لما قلنا وكذا لا یجوز شهادته لمدره وامه ولده
 وبه قالت الاکثمة الثقات هم ولا شهادته الشریک لیسیران شش ای ولا یقبل شهادته احد الشریکین للاخر هم فیما بین
 شریکتهما شش ای من الذمی هو شریک بینهما هم لانه شهادته لنفسه من وجهه شش لان کل یحصل للشهود له للشاهد
 فی نفسه لیسیران وهو یعنی قوله لا یشرک لهما شش ای فی الذمی یحصل بسبب تلك الشهادة هم وان شهد شش ای الشریک

مختصر شرح براین ۲
 و هذا الجری فی القصاص
 والمحبس بالبدن بنیما
 ولا یعتبر بزمانه من
 النفع لثبوت ضمانه کما فی
 الغریم اذا شهد المولی
 المفسس لناماروینا
 ولان الاشفاق متصل
 عادة وهو المقصود
 فیصیر شاهدا لنفسه
 من وجهه او یصیر متما
 یجوز شهادته الغریم
 لانه لا یبطله علی
 المشهود به وکثیرا
 المولی لیه لانه شهادته
 لنفسه من کل وجه
 اذ المیراث علی العبد
 دین او من وجه
 ان کان علیه دین
 لان الحال موقوف
 مراعی ولا لکاتبه
 لما قلنا ولا شهادته
 الشریک لیسیران
 فیما بین شریکهما
 لانه شهادته
 لنفسه من وجه
 لا یشرک لهما
 ولو شهد

و

الرجل

هم باليس من شركتها لقبيل اتمناه التهمة من لانه شهادة عدل لغيره وفي الشامل ولا تقبل شهادته الشريك المفاد من وكان
 عدلا فيما خلا الحرة ودوا القصاص وغير المفاد من العياني تجا ربه هم قال من اى القدورى هم ولقبيل شهادته الاخيه وعنه
 منى ولا خلاف فيه الا ان مالكا شرط ان لا يكون في عياله قال بعض اصحابه يجوز بشرط ان لا يكون مبرزا وقيل بشرط ان لم
 يذم صلبه وقال الشافعي يجوز في العيرون والكثير الا ان يكون مبرزا الميجوز في الكثير وقيل لقبيل الا في موضع فيها التهمة تسبل ان
 يشهد بها كيتسبب الشاهد شرطان او يدين بمسرة او يقتضي الطلوع والعضية فيه العصب والحجة كشهادته بان فلان فانه
 او حجة كذا في جوانبهم هم لانهم التهمة من يعني في الشهادة الاخيه وعنه هم لان الاملاك ومنها فيها متبانية من بينهم
 لهم ولا بسوطة بعضهم في مال البعض من وبها ظاهر ولان العداوة والتحاسد بين الاخوة باهر فتبقى التهمة لانه من
 الشهادة الا ترى ان العداوة بين الاخوة اول ما ظهر في قصة قابيل وهابيل وكذلك في قصة يوسف عليه السلام و
 اخوته وفي الشامل وقيل لولد الرضاع وللام المرأة وفي الخلاصة ولقبيل لام امراته وانبتها ولمزوج انبتها ولا امرأة
 ابنه ولا امرأة ابية ولاحت امراته ومن السلف من قال لا تقبل شهادة الاخيه وذكره شمس الامنة السخري في شرح
 اوب القاضى هم قال من اى قال القدورى هم ولا تقبل شهادة مخنت من قال العننف رحمه الله هم ومرواه من
 اى مرواه القدورى رحمه الله هم المخنت في الروى من الافعال من اى افعال النساء من الرين بربهن والتكسبه بين
 في الفعل والقول فالفعل مثل كونه محيا للراطة والقول مثل تبين كلامه باختياره كشهادة النساء واليه اشار العلامة
 مولانا حميد الدين رحمه الله وفي الذخيرة لمخنت لا فاسق في فعله فلا تقبل الى معصية قال عليه السلام لمن التذات من
 من الرجال والذكرا من النساء وقال المصنف هم لانه من اى لان المخنت هم فاسق من في فعله فلا تقبل شهادته الفاسق
 هم فاما الذي من اى فاما المخنت الذي هم في كلامه تبين من مثل كلام النساء هم وفي اعضائه تكسر من خلقه هم فمؤثرا
 الشهادة من الا ترى ان هنا المخنت كان يفضل بويت ازواج البني صلى الله عليه وسلم حتى سمع منه البني صلى الله عليه
 وسلم كانه شفيعة فامر باخراجه هم قال من اى القدورى هم ولا نأخذ من اى ولا تقبل شهادته نأخذ لان النسخ لما كان
 منيا عنه وقد باشره النأخذ لم تؤمن من ان باشر شهادته الزور ايضا فلا تقبل شهادته وفي الذخيرة لم يرد بالنأخذ البني
 تنوع في معصيتها وانما اراوه التي تنوع في معصيتها غير باواخذت ذلك مكسبة وقال الامراءى والنافية لظن لان البني صلى الله
 عليه وسلم نهي عن البينة مطلقا من غير فصل قلت لزيد كلامه ان المصنف لم يقيد بقوله للناس هم ولا معصية من التفتي
 للمو ويصح المال حرام بخلاف ولا سيما اذا كان من المرأة لان رفع الصوت منها حرام واما التفتي لدفع ضرر نفسه ببلح
 بخلاف النوع كذا قال الكاكي رحمه الله هم لانها من اى لان النأخذة والمعصية هم تركبان محرمان الذي على الله
 عليه وسلم نهي عن الصوتين الاحقين النأخذة والمعصية من هذا الحديث اخرجه الترمذي من حديث جابر بن عبد الله بن
 وفيه نهي عن صوتين احقين صوت عند نفثة لعب ولهو حرام شيطان وصوت عند مصيبة حبش وجوه وشق جبوب
 ورنه شيطان قال الترمذي حديث وفي ذكر المصنف النأخذة والمعصية وصف بعنفه صاحب والتقدير صوت النأخذة وصوت
 المعصية وقال الامراءى وقد روى اصحابنا في كتبهم ان البني صلى الله عليه وسلم نهي عن الصوتين الاحقين النأخذة والمعصية
 قلت وبل عن اخراج الترمذي فلهذا قال وقد روى اصحابنا وذكر صاحب الاجناس عن اوب القاضى الما قال لا تقبل
 شهادته اصحاب المعصية وطاع الطريق واصحاب الفجر بالنساء ومن يعمل عمل قوم لوط ومن لعن مع الغنا والنأخذة والنأخذ

بما ليس من شركتها
 تقبل لانفاء التهمة
 وتقبل شهادة الرجل
 لاخيه وعنه لانعدام
 التهمة لان الاملاك
 ومنها فهم متبانية
 ولا بسوطة بعضهم
 في مال البعض
قال ولا تقبل
 شهادة مخنت
 ومرواه المخنت
 في الروى من
 الافعال لانها من
 فاما الذي من
 كلامه تبين من
 اعضائه تكسر فهو
 مقول الشهادة ولا
 نأخذ ولا معصية
 لانها تركبان
 محرمان فانه عليه
 السلام نهي عن
 الصوتين الاحقين
 النأخذة
 والمعصية

والمنفى والمنعشة لا تقبل شهادة واحد من هؤلاء النساء فلهم قال سق ابي القدر روى هم ولاد من الشرب على اللب لا انكس
 محرم ودينه سق ابي ولا تقبل شهادة سدن الشرب على اللب فلهم قال في الصحيح ليقال رجل من مدني خرج اى سداوم شرب حيا وابنا الطلق وال
 الشرب على اللب كيتا والجميع الاشارة المحرم من الخو والسكر والقيح والزبيب والتمر من غير طبع والقيح والباذنق والقيح والبس اذا
 خرج منه الماء غلا واشتد وقذف بالزبد وذلك بان كسر ويدق والباذنق وهو الملبس اخف من البثين وكل ذلك محرم شرب
 قائلها وكثيرا الا ان سكر حرمته المحرم كغيره وسكر حرمته هذه الاشارة لا يجب الحد الا بالسكر وشيطة الادمان في الخمر وهذه الاشارة
 مستقولة عند الله ولذا قال قاضي خا في قضاواه انما شرط الادمان لا يظفر ذلك عند الناس فان من اتهم في شرب الخمر من
 بيته لا تبطل عدالة الكان كبيرة وانما تبطل اذا ظهر ذلك اخرج سكران ليخرج منه البصيان لان شدة لا يجوز عن الكذب
 وفي الفتاوى الصغرى في مسائل الحج والتعديل شرب الخمر في السر لا تقطع العدالة لان محمدا شرط الادمان في كتاب
 الشهادات واما ما سوي هذه الاشارة باتخذ من الحظوة والتعوير والذرة والسكر والغانية واليتين فهي مباهة وان سكر
 منها سكرها ولا حكمة على من يرويها كذا قال في الحقيقة قال لان هذا من جملة الاطعمة ولا عتق بالسكر فان في بعض البلدان
 المؤمن الخمر ونحوه ولنج بسكر ولكن الركبة ليكر وروى الحسن عن جعفر بن محمد عن ابي اسحق عن حماد بن عمار عن ابي
 اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق عن ابي اسحق
 الباقى في غير الخمر فسادا وغالبا بل هذا الزمان ورايت بخط شيخى العلماء المراد من قوله ولاد من الشرب على اللب لا انكس
 غير الخمر لان في الخمر الادمان واللبس بشرط بل سارهم وود الشهادة بمجر وشرب الخمر فلهم قال سق ابي القدر
 هم ولا من يلبس بالطينورس ولا خلاف فيه لابل العلم وفي قوله يلبس بشارته الى انه لو اتخذ احماض في بيته ليست انس بها او
 سحبل الكتب كافي في ديار مصر والشام لا يكون حراما ولا تقطع عدالة وفي المبسوط اتحا والاحماض في البيوت للاستيناس بل
 وكذا اتحا في بيع الاحماض في الذخيرة ناقلا عن شيخ الاسلام هذا اذا كان لا يظفر اما لو كان فاني بيت حمامات غير
 فيخرج ثم يبيع ذلك ولا يكل ولا يعرف حمام من حمام غير مصر كبحر ما واكلا حرا فاعلى هذا التقدير لا تقبل شهادة
 لم يلف على عورات النساء لصعوبة سطحهم لانه لو ثبت غفلة سق ولاد من على العقل من الزيادة والنقصان فلا يقبل
 شهادة هم ولا تقبل يلف على عورات النساء لصعوبة سطحهم لانه لو ثبت غفلة سق ولاد من على العقل من الزيادة والنقصان فلا يقبل
 تركب الحرام هم وفي بعض نسخ سق ابي وفي بعض نسخ القدر روى هم ولا من يلبس بالطينورس ليعلم الناس كذا في دستور
 اللثة وقال الجوهري الطينورس روى معرب والطبار لغة هم وهو سق ابي الذي يلبس بالطينورس هم المغني سق قيل يفتي
 عن قوله ولاد من يفتي الناس لانه اعم من استينون مع الله لولا اجيب بان يقال لين سلمنا هذا ولكنه قصد تخصيص الطينور
 بالذكر كونه من عظم الات الله عند الغم من الترك وغيرهم قال سق ابي القدر روى هم ولا من يفتي الناس سق ابي ولا بل
 شهادة من يفتي الناس هم لا يجب الناس على تركاب كبيرة سق لا يقال ان فيه تكرارا لان من يفتي الناس يكون من الرجال النساء
 ولخصية من النساء خاصة وقيل والاصح من الجواب انه انما ذكر الناحية والمغنية منها مع ان المنع والنساء مشترك بين الرجال
 والنساء ولو ردوا الى حيث يذكرك اللفظ فلهم من حكم الرجال بغيرها فحكم الرجال جزء على الاصل فالاصل ان حكم النساء يستفاد من حكم
 الرجال لا يقتصر على الاول المتوهم ان ذلك حكم مخصوص بالنساء وقد قبلوا للناس لان البنين للناس يذكروه بالحق الشايع وليس للنساء الحكم
 عن عامة الشايع ومن الناس من ابلغ ذلك في العرس والولي كما ايج ضرب الذم فيها وكان في نوع لمود منهم من قال ان الذين يستفيدون من

قال ولا حد من
الشرب على اللب
 لانه ارتكب محرم
 دينه ولا من يلبس
 بالطينورس لانه يوش
 غفلة ولا تفتد
 يقف على عورات
 النساء بصعوبة سطحه
 لا يظفر طيبه وفي
 بعض النسخ ولا من
 يلبس بالطينورس
وهو المغني قال
 ولا من يفتي
 للناس لانه
 يجمع الناس
 على ارتكاب
 كسيرة

القواني ويصير فيفتح اللسان لا بأس به وأما التقني نفسه فقبل لا يكره وبه أخذ السرخسي لما روى عن النبي صلى الله عليه وآله
عنه أنه دخل على أبيه البراء بن مالك رضي الله عنه وهو من زهاد الصحابة رضي الله عنهم وكان يقني وقيل جميع
كبره وبه أخذ شيخ الإسلام خوهر زاده ويحل حديث البراء أنه كان يشهد الأشعار المباحة التي فيها ذكر الوعظ
والحكمة والشاهد الشعر لا بأس به وإن كان فيه صنعة المراءاة فكانت جنة يكره والكلمات ميتة لا يكره كذا في الذخيرة. وأما القراءة
بالأحسان أبا حاتم وخضرافوم والختم إذا كانت الأحسان لا يغير الحروف من نظمها مباح ولا غير مباح ذكره في الحلية
بلا خلاف وفي التبيين لا تقبل شهادة القراء والرقاص والمشغوف وقوله على كبره بل هو ولعب لضع على نوع فسق فلا يمنع
عادة عن المحارم والكذب وسنذكر الخلاف في الكبرية عن قريب ثم قال ش. أي القدر ورثي ثم ولا من يأتي بابا من الكبار
التي يتعلق بها أحد للشقش ولا خلاف فيه وخلفوا في تفسير الكبرية قيل هي السبع التي ذكرها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الحديث الذي أخرجه البخاري عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قتلوا سبع المواقبات قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما هي قال الشرك بالله وسحق النفس التي حرم الله الألباحي وأكل الربوا وأكل مال اليتيم والتوسيع يوم الرزق وقذف محض
المومنات هنا فقلت وروى مسلم بن حبيب عن النبي صلى الله عليه وسلم في الكبار قال الشك بالله وعقوق الوالدين وقذف
النفس وقول الزور وروى عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن من الكبار شتم الرجل
والدية قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وسلم هل يشتم الرجل والدية قال نعم ليس بابا وليب امرئ من يسيب الله وروى
عن حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الذنب أعظم عند الله قال إن تجعل الله
عدواً فهو خاتك قال قلت له إن ذلك أعظم قال قلت له ثم أي قال ثم إن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك قال قلت ثم أي قال
ثم إن يزني بحليلة جارك وفي الفتاوى لم ينعمر في ذكر إلا ما مضى شيخ الإسلام خواهر زاده في شرح الشهادتين حد الكبرية
ما كان حراماً محضاً ليس في حاشية في الشرع كاللواطه أو لم يسم في الشرع فاحشة لكن يشع عليها عقوبة محضه فنبس فاحش
أما في الدنيا ما يحسد كالمسقة والزنا وتقتل نفس بغير حق أو بالوعيد بالنار في الآخرة كأكمل مال اليتيم وقال بعضهم ما فيه
حد فهو كبرية وقيل ما كان حراماً بالعين وقيل واضح ما قيل فيه النقل عن جواهر إذا كان شينعين إسمين وفيه يكسب حرمته الشهادتين
والدين فهو كبرية وكذا الأمانة على المعاصي والنجو بحث عليها من جملة الكبار كذا في الذخيرة والمحيط وقيل ما امر عليه المرء
فهو كبرية وأما استغفر عنه فهو صغيرة والأوجه ما ذكره المتكلمون أن كل ذنب قوة ذنب وتحت ذنب فهو بالنسبة إلى ما فوقه
صغيرة وإلى ما تحته كبرية لأن الأشياء الإضافية لا تعرف إلا بالاضافة ثم قال ش. أي القدر ورثي ثم ولا من يدخل الحمام
من غير الاستساضة أي لا تقبل شهادة من يدخل الحمام بغير إزار يستعز به ثمهم لأن كشف العورة حرام من أقواله عليه السلام
لن الله أن يخرجه منظره إليه والشهادة كرامته فلا يستحبها من يستحي للعن ولا خلاف فيه ثم ويأكل الربوا أو يقيم الربوا
والشطر ج. ش. هذا أعطت على قوله من يدخل الحمام بغير إزار وهذا لفظ القدر ورثي وفي بعض النسخ قال ولا من يأكل الربوا
والغفام بالزود والشطر ج. هـ لأن كل ذلك من الكبار ثم قد مر عن قريب في حديث البخاري أن أكل الربوا من
الكبار وقال صاحب الأجانب ناقلاً من الأصل لا تقبل شهادة أكل الربوا إذا كان مشهوراً لأنه إذا لم يكن مشهوراً
فطريقه التهمة وعدالة خابرة فلا تبطل بهتمة محصية ثم يحقق على ما يأتي الآن وأما الغفام بالزود والشطر ج. ش. فنيق
على ما يذكره المصنف الآن هم وكذلك ش. أي لا تقبل شهادة هم من تقوته الصلوة للاشتغال بها ش. أي بالزود

قال كل من يأتي باباً
من الكبار التي تتعلق
بها الحد الشقش قال
ولا من يدخل الحمام
من غير إزار لا يكشف
العورة حرام أو يأكل الربوا
أو يقيم بالزود والشطر ج.
لأن كل ذلك من
الكبار وكذلك
تلقونه الصلوة لذلك
بهم

والشروط هم فاما جرحه باللب بالشرخ فليس يفتق مانع من الشهادة لان الاجتهاد فيه مسافح فان الشافعي روى ان كان الشاهد مع الكرامة عندنا واحدا حرام لقوله عليه السلام من لعب بالزور فهو ملعون وكذا في الذخيرة واللب بالشرخ يمنع قبوله بالشروط اما الزور فحرام بالاجماع قال عليه السلام من لعب بالزور فهو ملعون وكذا في الذخيرة واللب بالشرخ يمنع قبوله بالشروط بالاجماع اذا كان مدعنا عليه او متقاربا وقوته الصلوة او الشرح عليه الخائن الكذب والباطل وفي التنبيه ومن لعب بالشرخ في الطريق لا تقبل شهادته ثم شرط في الاصل شئ اى شرط محمد رحمه الله في المبسوط هم ان يكون اكل الربوا مشهورا شئ اى باكل الربوا هم لان الانسان قل ما ينجو عن مباحرة العقود الفاسدة وكل ذلك ربوا شئ اى في معنى الربوا فعلم ان حاله لا تقبل بغيره اكل الربوا اذا لم يكن مشهورا وبصر عليه وعن هذا وقع الفرق بين الربوا واكل مال اليتيم فان الادمان فيه غير شرط هم قال شئ اى القدر برئى هم ولا من يفعل شئ اى ولا تقبل شهادته من يفعل هم الافعال المستحقة شئ كذا وقع في بعض نسخ القدرى المستحقة وقال الاثر شئ قوله ولا من يفعل الافعال المستحقة هم كالبول على الطريق والاكل على الطريق شئ ثم قال هذا لفظ القدرى في مختصره يعني لفظ المستحقة من الاستحقة ثم قال وهذا نسخ المستحقة والمستحقة والمستحقة وكلها على معيضة اسم المفعول وروى المستحقة بالحق المستحقة المكسورة وهى اصح نسخ من السخيف وهو النية الى السخف وهو رقة العقل في قولهم ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل وقيل المستحقة بكسر النون اى الافعال المستحقة بصاحبها لانه تارك للمروة شئ اى الانسانية قال الجوزهرى ذلك ان نشد وقال ابو يزييد مدم الرجل صار ذامرة فهو مرمى على فصيل هم واذا كان شئ اى الرجل هم لا يبيتن من مثل ذلك شئ اى البول على الطريق الاكل عليه هم لا يتنع عن الكذب فيتهم شئ فلا تقبل شهادته المتهم وكل فعل فيه ترك المروة يوجب سقوط شهادته بلا خلاف بين الائمة الاربعية في السوق او في جماع الناس ليس او يمل واحد لا تقبل شهادته وكذا من يمدرج عليه عند الناس ويكشف راسه في موضع لعادة فيه وما اشتهر ذلك مما تجتنبه اهل المروت بلا خلاف وفي اصحاب الصنائع الدينية كالمسح والزياد والكناس والحمام والحياك فيه وجهان قال بعض العلماء لا تقبل شهادته اهل الصناعات وبه قال الشافعي واحمد رحمه الله لكثرة خلفهم في الوعد ودناه منعتهم في الدينية وقال عامة العلماء يجوز اذا كانوا عدولا وبه قال الشافعي في وجه واحد وما لك رحمه الله وهو الاصح لانه قد تولا ما كثير من الصالحين واهل المروة وفي المحيط لا تقبل شهادته في الجرح والدين لانهم يكدون كثير فاما من عدل منهم فقبل شهادته وبما عاكفان لا تقبل شهادته قال شمس الامين هذا اذا تزدل ذلك العمل فاما اذا كان بيع ويشترى الثياب ويشترى من الكفان لا تقبل لعدم تهيئة الموت ولطمان وفي الذخيرة لا تقبل شهادته الصكاكين لانهم يكتبون هذا ما اشترى فلان وقبض المبيع والبائع ابن فلان قبل شئ ومن الدرك ولم يكن شئ من ذلك فيكون كذبا محصنا ولا فرق في الكذب بين القول والكتابة ولا يصح ان يقبل اذا كان غالب احوالهم الصلاح ولا تقبل شهادته القروى والاعرابى البديوى عند بعض العلماء عند مالك لا تقبل شهادته القروى البديوى في غير ذلك ما ذكره في الجواهر وقال عامة العلماء لا تقبل اذا كان عدلا عالما بكيفية الشهادة محمدا والاداء وفي مناقب ابي حنيفة روى لا تقبل شهادته البعيل وقال مالك ان افطر في البخل لا تقبل ولا تقبل شهادته الطفيل والشفعة والرقاص والمسخرة بلا خلاف وقال لفيير بن يحيى من شتم اباه ووالده كثير في كل ساعة لا تقبل شهادته

فاما جرحه باللب بالشرخ
فليس يفتق مانع
من الشهادة لان الاجتهاد
فيه مسافح وان كان
الأصل ان يكون اكل
الربوا مشهورا به لان
الانسان قلما يتجاوز
عن مباحرة العقود الفاسدة
وكل ذلك ربوا قال
ولان من يفعل الافعال
المستحقة كالبول
على الطريق والاكل على
الطريق لا يقبل شهادته
لانه تارك للمروة
شئ اى الانسانية
عن الكذب فيتهم
شئ فلا تقبل شهادته
المتهم وكل فعل فيه ترك
المروة يوجب سقوط
شهادته بلا خلاف بين
الائمة الاربعية في
السوق او في جماع
الناس ليس او يمل
واحد لا تقبل
شهادته وكذا من
يمدرج عليه عند
الناس ويكشف راسه
في موضع لعادة
فيه وما اشتهر ذلك
مما تجتنبه اهل
المروت بلا خلاف
وفي اصحاب
الصنائع الدينية
كالمسح والزياد
والكناس والحمام
والحياك فيه
وجهان قال بعض
العلماء لا تقبل
شهادته اهل
الصناعات وبه
قال الشافعي
واحمد رحمه
الله لكثرة
خلفهم في الوعد
ودناه منعتهم
في الدينية وقال
عامة العلماء
يجوز اذا كانوا
عدولا وبه قال
الشافعي في
وجه واحد وما
لك رحمه الله
وهو الاصح لانه
قد تولا ما كثير
من الصالحين واهل
المروة وفي
المحيط لا تقبل
شهادته في الجرح
والدين لانهم
يكدون كثير فاما
من عدل منهم
فقبل شهادته
وبما عاكفان لا
تقبل لعدم
تهيئة الموت
ولطمان وفي
الذخيرة لا تقبل
شهادته الصكاكين
لانهم يكتبون
هذا ما اشترى
فلان وقبض
المبيع والبائع
ابن فلان قبل
شئ ومن الدرك
ولم يكن شئ من
ذلك فيكون
كذبا محصنا ولا
فرق في الكذب
بين القول
والكتابة ولا
يصح ان يقبل
اذا كان غالب
احوالهم الصلاح
ولا تقبل
شهادته القروى
والاعرابى
البديوى عند
بعض العلماء
عند مالك لا
تقبل شهادته
الطفيل
والشفعة
والرقاص
والمسخرة
بلا خلاف
وقال لفيير
بن يحيى من
شتم اباه
ووالده كثير
في كل ساعة
لا تقبل
شهادته

وان كان احيانا تقبل وفي الخيط لا تقبل شهادة القسام للناس والحيوة وفي جامع شمس الائمة رحمه الله لا تقبل شهادة من يرافقه في كلامه ولا خلاف فيه ولا تقبل شهادة من يظهر سب السلف من المراد من السلف اصحابه والتابعون واني حفيظة عنهم والسلف جميع سلفه واولاده والمناض في الشرح اسم لكل من تقلد منه ويقتضى اشتهاره في الدين كابي حفيظة وصحابه فانهم سلفه واصحابه والتابعون سلفه لابي حفيظة وصحابه هم بظهوره فشق لا تقبل شهادة من يخالف من يكتمه من ابي من يكتم سب السلف لانه اذا اعتقد ذلك ولم يظهره وهو عدل في افعاله فان شهادته تقبل كذا في شرح الاقطيع ثم لا تقبل شهادة اهل الابواب من ابي الاصحاب البديع كابي رجي والرافعي والچيرسي والقدرسي والمشيبي ولم يطل وسعي اهل البديع اهل الابواب لبيد انهم اهل محبوب نفوسهم بلا دليل شرعي او عقلاني واليهي محبوب النفس من يهوي الشاؤفة وفي الذخيرة تقبل شهادة اذا كان يهوي لا يكره ما جبهه ولا يكون شاحنا ويكون عدلا في تعاطيه وهو الصريح واصول اهل الابواب اشيته بحر القدر والرفض والخروج والشيعة والطغليل وكل واحد يصير اثني عشر فرقة فينبغي الى اثنين وسبعين فرقة هم الاخطايبه من لا تقبل شهادتهم وفي شرح الاقطيع هم قوم يتسبون الى ابن الخطاب رجل كان بالكوكة قتله عيسى بن موسى وكان يزعم ان عليا رضي الله عنه الالكبر وجعفر الصادق الاله الاصغر وكانا يعتقدون ان من ادعى انهم شيعة عليا وغيره يجب ان يشهد له بنية شيعة وتقبل اخطايبه قوم من الروافض السبون الى الخطاب المذكور قتله عيسى بن موسى المذكور وصلبه بالكنائس وفي المغرب اخطايبه من الروافض يسو الى ابي الخطاب محمد بن ابي وذهب الاجماع وقال ابو ابيانهم الرازي اسم ابي الخطاب محمد بن ابي ربيب الاسدي الاجذع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فاما مات اسمعيل رجوا الى القول بامامة جعفر وغلوا في القول غلوا كبيرا وخرج ابو الخطاب في جيوه جعفر بالكوكة فخراب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن العباس واظهر الدعوة الى جعفر فقتلوا منه جعفر ولعنوه وادعى عليه وقتل هو واصحابه كاهم واما رواية الاخبار من اهل الابواب اختلفت فيه مشايخنا والاصح عندي لا تقبل كذا في المبسوط ثم وقال الشافعي لا تقبل من ابي شهادة اهل الابواب قال مالك وقال احمد رحمه الله لا تقبل شهادة ثلاثة منهم الغديرية والجهينة والرافضة ثم لانه اختلف وجود الفسق من حيث الاعتقاد وشر من الفسق من حيث التعاطي ثم ولنا انه من ابي ان ما ذهبوا اليه هم فسق من حيث الاعتقاد مستحسن لان حيث التعلط هم وما ادعاه فيهم من ابي في ذلك الهوى الماتية ومنع عن الكذب من ابي لعمري في الدين بذلك الاعتقاد الا انهم من يعظم الذنب حتى يجعله كفر او يكون متعنا عن الكذب ثم فصار من ابيهم كمن يشرب الخمر من ابيهم من الخفية هم اياكل ميتا وكسبية عاماس من ابيهم حال كونه من متبجيا لذلك من ابي معتقدا بامانة فانه لا ترد شهادته كذا بذكره في المبسوط ثم بخلاف الفسق من حيث الكذب من ابي من حيث المباشرة حيث ترد شهادته اما اخطايبهم قوم من خلاصة الرافض من الخلافة بالضم جمع عالي من خلاصة الامر فغلوا غلوا ابي جاز فيه عدم يقته ون الشهادة لكل من خلفه من ابي يعتقدون جواز الشهادة واذا حلفت المدعي بين يديهم انه محق في دعواه وليقولون المسلم لا يمان كادبارهم وقيل يرون الشهادة لشيعة من ابي فكل من يذهب الى مذاهبهم ولا يعتقدون كاعتقادهم ما جبهه من عليهم ثم فتمسكتا به في شهادتهم لم يوافقهم من ابي فتردهم قال من ابي القدرسي ثم لا تقبل شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وان اختلف ملهم من ابي ملل بالسمرج مائة واثني الدين واشرية كاليهودي مع النصراني وقال ابن ابي ليلى ان اختلفت ملاهم فلتقبل وان اختلفت لا تقبل كشهادة اليهودي على النصراني وبالعكس

ولا تقبل شهادة
من يظهر سب السلف
لظهوره فسق بخلاف
ما يكتمه ولا تقبل شهادة
اهل الابواب الا الخطايب
وقال الشافعي لا تقبل
كانه اخطايب وجعل الفسق
ولنا انه فسق بحيث
لا يعتقد وما وقع
فيه الا ثلث منه فقتل
عن الكتاب ووصار
كمن يشرب الخمر
او ياكل ميتا والشيعة
عاصدا متبجيا لذلك
خلاف الفسق من
حديث التعاطي والخطايب
فهم قوم من الرافض
يعتقدون الشهادة
لكل من خلفه من ابيهم
وقيل يرون الشهادة
لشيعة من ابيهم
فتمسكتا به في شهادتهم
لم يوافقهم من ابي فتردهم
قال من ابي القدرسي
ثم لا تقبل شهادة اهل الذمة
بعضهم على بعض وان
اختلفت ملاهم فلتقبل

وقال مالك الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة الكافر ولا الفاسق
 لا تقبل لانه فاسق
 قال مالك الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة الكافر ولا الفاسق
 هم الفاسقون فيجب
 التوقف في خبره ولا تقبل
 لا تقبل شهادته على
 المسلم فصار كالموت
 وكان النبي صلى الله عليه وسلم
 اجاز شهادة النصارى
 بعضهم على بعض
 ولا يرد من اهل الولاية
 على نفسه وعلى
 اولاد الصغار فيكون
 من اهل الشهادة
 على جنسه والنسب
 من حيث الاعتقاد
 غير ما نكح لا يجنب
 ما يعتقد محرمة فيه
 والكذب بغير عذر لا يان
 كلها خلاف المراتب
 لانه كاذب لا يحل
 شهادة الذي على المسلم
 لانه كاذب لا يان
 ايده ولا يثقل عليه
 كانه يظنه قهرا اياك
 وسئل الكفر وان اختلفت
 فلا تهر ولا يجملهم
 الغلط على التقول
 قال ولا تقبل
 شهادة الكافر
 على الذي اراد به
 والله اعلم المستامن

هم وقال مالك الشافعي رحمه الله لا تقبل شهادة الكافر ولا الفاسق
 خبره وش بالضم هم ولينداش اي وكلونه فاستقام لا تقبل شهادة ش اي شهادة الكافر على المسلمين وصار كالموت
 شهدا وسهم لان شهادة من باب الولاية والكفر من اهل الولاية فلا تقبل شهادة كالموت والكفر من اهل الولاية
 النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ش اي حديث شرب لم يثبت بهذا اللفظ وانما روى ابن ماجه
 في سننه عن جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة اهل الكتاب بعضهم على بعض
 وفي جاكه فقال وقال فخرج الاحاديث هذا اي حديث الذي ذكره لم يثبت غير مطابق للمكيين ولو قال اهل الكتاب بعضهم على بعض
 كان موافقا للمكيين من اتحاد الملة واختلافها كما اخرج ابن ماجه عن علي بن فضال عن جابر بن عبد الله قال قال
 نسخ الهداية ليهود وعوض النصارى وفتح له مقلدا للغير وبحديث رواة ابو داود بالاسناد المذكور عن جابر بن عبد الله قال قال
 اليهود وبرجل وامرأة منهم زينا فيقال اي توني باعلم جلين ستكم لقوله با بني صور يشهد بكيف تجد ان احدهما في التوراة
 قال المجدي في التوراة اذ شهدا ربعة انهم رعاة ذكروا في فريها مثل ليل في المكحة رجا فقال ما يمنعكما ان تترجوا فقالا ان
 سلطاننا فكم ينال قتل فدعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشهود فجاؤا ربعة فشهدوا انهم رعاة ذكروا في فريها مثل ليل
 في المكحة فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجها انتهى قال فخرج الاحاديث وجدت في نسخة علماء الدين بخط يده فدعى
 باليهود وبهذا تصحيح وانما هو قديم بالشهود كشفته من نحو عشرين نسخة ورواه كذلك اسحاق بن راجه واليهود
 والبرار في سائذهم والدار قطني في سننه وكلهم قالوا فدعى بالشهود هم ولان ش اي ولان الذي هم من اهل الولاية
 على نفسه واولاده لصغار ش وكل من هو كذلك هم فيكون من اهل الشهادة على جنسه ش فقبل شهادة علي بن حنيفة
 كالمسلم من حيث الاعتقاد غير مانع ش هذا جواب عن قوله لانه منق وتفسيره ان النسب بالغ من حيث تعلق
 محمد الدين او من حيث الاعتقاد والثاني ممنوع والاول مسلم اشار اليه بقوله لانه يجنب ما يعتقد حرم دينه والكل
 مطلقا لا يان ش وفي بعض نسخ خطه الا يان هم ككلها بخلاف التردش جواب عن قوله وصار كالموت لانه لا يان
 ش على نفسه ولا على اولاده وروى ركن الدليل هم وبنات شهادة الذي على المسلم ش جواب عن قوله وللهذا لا تقبل
 على المسلم لانه ش اي لان الذي وفي النهاية ليعني لان الشان اي لان الشان اذ لا يان لانه على المسلم
 لا يان لانه لا يان ش اي الى المسلم يعني ولاية بالنسبة الى المسلم معدومة فيه احترز عن الاتفاق الى الكافر لان
 ولاية على ذني اخر او حربي هم ولان ش جواب اخر اي ولان الذي هم يثقل عليه ش اي يفتري على المسلم
 لانه ش قال الكافي اي لان المسلم وفي النهاية ليعني لان الشان اي لان الشان هوهم يثقله ش اي يثقله الذي في نسخة
 هم قهرا واه ش اي قهر المسلم الذي فان قهر المسلم اياه يحل على التقول على المسلم ومثل الكافر وان اختلفت فلا تهر
 ش هذا جواب عن سوال يرد على الاصل المسكوت به قوله ولا تقبل شهادة بعضهم على بعض وان اختلفت ملهم بان يقال
 المعادة ظاهرة بين اليهود والنصارى وهم غير خفيين في ذلك قال قلنا وقال اليهود وليست النصارى على شاي
 فينبغي ان يقبل كما هو تدبير ابن ابي ليلى فاجاب عنه بقوله ومثل الكافر وان اختلفت فلا تهر يعني وان اختلفت ملهم بان
 بعضهم لاجل انهم مقهورون تحت ايدي المسلمين ويعطون خبرية فلا تهرهم فلا يحل على التقول ش اي فلا تهر لاجل انهم
 التقول على المسلمين هم قال ش اي القدر وروى هم ولا تقبل شهادة الحربي على الذي اراد به والاعلم المستامن ش انما فيه

لان الحربى لو دخل بغير استئذان لم يجره قتلا ولا يترق ويصير عبدا فلا تقبل شهادته العبد على احد من لان سن اى لان
الحربى المستأنس من هم لاولا لانه عليه سن اى على الذمى لان الذمى من اهل دارنا سن ولستنا من اهل دار الحرب
واختلاف الدارين حكما يقطع الولاية ثم وهو سن اى الذمى هم على حاله من سن اى من المستأنس لان الذمى
اقرب الى الاسلام منه ولهذا يقتل المسلم بالذمى دون المستأنس ثم ويقتل شهادة الذمى عليه سن اى على المستأنس
وذلك معلوم بالنسبة اليه يجعله ولاية عليهم كشهادة المسلم عليه سن اى على المستأنس ثم وعلى الذمى سن اى
وكشهادة المسلم على الذمى ثم وتقبل شهادته المستأنسين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة بشرط
تقبل شهادته بعضهم على بعض بشرط اتحاد دارهم لان للاتحاد تأثيرا فى ذلك ثم فان كانوا من دارين
مختلفتين هم كالروم والترك تقبل سن اى شهادته بعضهم على بعض ثم لان اختلاف الدارين يقطع الولاية
من والصحته هم ولهذا يثبت التوارث من عند اختلاف الدارين ثم بخلاف الذمى من هذا جواب عما يقال في اختلاف
الدارين لوقوع الولاية لما قبلت شهادته الذمى على المستأنس لوجوده لكنها قبلت وتقر بالجواب ان يقال ان الذى
يخالفهم لانه من اهل دارنا سن ومن هو كذلك فله الولاية العامة لشرفها فكان الواجب قبول شهادته الذمى
على المسلم كملكه لكن تركناه بالنسب كحاضر ولا نص فى المستأنس تقبل شهادته الذمى عليهم ولا كذلك المستأنس من سن
لانه ليس من اهل دارنا وفيه اشارة الى ان اهل الذمة اذا كانوا من اهل دارين مختلفين قبلت شهادتهم بعضهم على بعض
لانهم من دارنا فى مجتمع بخلاف المستأنس هم قائل سن اى القروى هم وان كانت سن فى بعض النسخ وان كانت مستأنس
هم اغلب السليمانى سن اى بعضهم من اهل دارنا ثم والرجل يحتجب الكبار قبلت شهادته وان اهل دارنا
بعضيته صغيرة والمشتق من اللهم وهو ما دون الفاحشة من صفات الذنوب وفى التهذيب الديوان الم اى من اللهم
وهو دون الكبيرة من الذنوب وفى الذخيرة يحصل ان ارتكاب الكبيرة يوجب سقوط العدالة وارتكاب الصغيرة لا تجب
سقوطها الا ان يصير على الصغير يصير كبيرة بالاصرار لان احدا من الناس لا يخلو عن صغيرة ولهذا روى انه عليه السلام
قال ان تقصص الله لهم فاعرف حسنا و اى عبدك ما لما انتهى قلت كين نسب هذا الى النبى صلى الله عليه وسلم وقد ذكر القصة
فى غريب الحديث من حديث عبد الله بن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما قال حدثني عبد الرحمن بن عوف عن يعقوب بن مسلم
عن ابيه ابى طرفة النهدي انه قال ما روى خراش ليسى بين الصفاء المروءة وهو يقول لاحسن هذا خاس ان تاتى الله
وقد اتى ان تغفر الله لهم فاعرف حسنا و اى عبدك ما لما انتهى قلت كين نسب هذا الى النبى صلى الله عليه وسلم وقد ذكر القصة
ابو سليمان الخطابي فى شرح صحيح البخارى فى كتاب الصوم انه قول ابيه هم هذا هو الصحيح سن اى المذكور من كون حسنا
اكثر من السيئات والرجل ممن يجنب الكبار هو الصحيح فى حد العدالة المعبر عن سن فى الشرع ثم اذ لا بد من توقي الكبار
كلها سن وقد مر بيان الكبيرة مع الاختلاف فيها ثم وبعد ذلك سن اى بعد التوقي عن الكبار كما هو يعتبر الغالب
من يعنى فى حق الصغار فان كان غالب احوال الاتيان بما هو ما دون به شرعا وان لم يخلو عن الصغيرة كان جائز
الشهادة ثم كما ذكرنا من ابيهم قوله واذا كانت حسنات اكثر من السيئات الى اخره ثم فاما الامام بمحضية سن من اصغار
ثم لا يشترط به العدالة المشروطة سن فى الشرع ثم فلا يرد به شهادة المشروطة لان فى اعتبارها اجتناب الكل سن اى
الصغار كلها او جميع الذنوب كلها ثم سد باب سن اى باب الشهادة والندى باعتبار المذكور لان احد الايكنة الاقضية

على الذى امر به عليه السلام
المستأنس كانه ولاية
عليه كان الذى من اهل
دارنا وهو على حاله
ويقبل شهادته الذمى
عليه كشهادة المسلم
عليه وعلى الذمى تقبل
شهادته المستأنسين
بعضهم على بعض
اذا كانوا من اهل دار
واحدة وان كانوا من
دارين كالروم والترك
تقبل لان اختلاف
الدارين يقطع الولاية
ولهذا يثبت التوارث بخلاف
الذمى لانه من اهل دارنا
ولا كذلك المستأنس
والنكاح الحسنات
اعلى من السيئات
والرجل يحتجب الكبار
قبلت شهادته وان
الم بعضيته هذا هو
فى حد العدالة المعبر
اذا لا بد من توقي الكبار
كلها وبعد ذلك
يعبر بالخالف كما ذكرنا
فاما الامام بمحضية
لا يقدر به العقل
المشروطة فلا يرد به
الشهادة المشروطة
لان فى اعتبارها اجتناب
الكل سد باب

و قد
مفتوحة
احياء
للحقوق
قال
وتقبل
شهادة
الافلف
لانه لا يحل
بالعدالة
الا اذا
تركه
استحقاقا
بالدين
لانه لم
يقبض بها
الصحيح
عدلا
قال
والخصي
فان
غيره في الله
قبل شهادة
عقمة
الخصي

عن جميع الزنوب الكبار والصغار الا الانبياء وعلماؤهم فلو اشتراطوا الشهادة عن جميع ذلك في العدالة والشهادة
الشهادة هم وهو شئ اى وباب الشهادة هم مفتوح اجاب شئ اى لاجل الاجراء لهم للتحقيق شئ اى تحقيق الناس
فروع وفي ادب الحق معنى واذا ترك الرجل الصلوة في الجماعة استحقاقا وخافه لم تقبل شهادته قال ابو بكر الرازي لم يرد
بالاستحقاق الاستهلالان الاستهلال شئ من الشرائع لكنه وفي الفتاوى الصغرى لقنويت الجماعة كما يغفل العوام وكذا
ترك الجماعة من غير عذر سقط العدالة وذكره بعض في موضعين فذكر في احدهما الترك خلافا وهو الذي اختاره شمس الدين
السرخسي ولم يذكر في الموضع الثاني تكملة الترك قال من ترك الجماعة رغبة عنها على غير ما ويل فتشهادته غير جائزة وهو الذي
اختاره شمس الدين لملا في واما اذا تركها لمرض او لبعده المصرا وتينا وكل بان كان الامام لم يفسق لاسقاط عدله وقال الحكم
التاميل ان يكون الامام ظاهرا او خائفا او لا يثق به في اول الوقت قال الاستيعابي من اكل فوق الشئ سقطت عدلته
عن الاكثر ومن خرج لغيره فقدم المير لا تقبل شهادته وعن شهادته ردها وانه شئ صالح لم يثبت به في نفسه
في طريق مكة وقال الخصاص ركوا البحر للتجارة وانفزع سقط للشهادة وكذا التجارة الى ارض الكفار وقرى فارس واثارة
لانه خاطر به ونفسه ليتناول ما لا فلا بد من ان يكذب ويأخذ المال وقرى فارس ليطعمونه الربوا وقيل من سمع الاذان
وان تظلم الاقامة سقطت عدلته ومن اخذ سوق الفخاسين تقاطعة واشهد على وثيقها شهودا فاشهدوا وحل لهم الايمان
لا شهادته على الباطل وكذا لو شهدوا على اقراره وكذا لو شهدوا في كل اقراريناه على باطل والفا سق تقبل شهادته بعدئذ
اشهر وقيل بعدئذ قال الفقيه روى عن ابي يوسف انه قال تركه بعد ستة اشهر ثم رجع وقال بعد ستة وقال محمد بن
مالك يمتنع في المعقود وترك الامانة وقيل لا يكتفي بذلك ما لم يمتنع في كل الامانة مرارا ولو عرف عدلته ثم انقطع عنه ان
الوقت وسعه ان يتركه بتلك المعرفة والا فلا مدة للتكفل وقيل ستة اشهر وقيل سنة وقيل من وقت في الزكاة فهو حلف
وهذا على ما يقع في القلب فربما يعرف احد في شهر والاخر لا يعرف في ستة هم قال شئ اى القدور شئ هم وتقبل شهادته
الافتقار شئ وهو الذي لم يمتنع هم لانه شئ اى لان ترك الحتمان هم لا يحل بالعدالة شئ لان شئ اى ستة عن
وترك السنة لا يحل بالعدالة وبه قال مالك وقال اثنان في ظاهر طهيه واحدا من واجبهم الا اذا تركه شئ
اى اثنان هم استغفرا بالدين لانه لم يمتنع بهذا الصنيع عدلا شئ واما اذا تركه بعد لاسقاط عدله والعذر في ذلك الكبر
وخوف الهلاك واليؤد حيفه لم يقدر للحتمان وقتا معينيا اذا التفتا وير بالشريعة ولم يرد في ذلك النص والاجماع
والمتأخرون بعضهم قدره من سبع سنين الى عشر وبعضهم اليوم السابع من ولادته او بعد السابع ان احتمل لصبي ذلك
ولم يهلك لمارومى ان الحسن والحسين رضي الله عنهما فقتلنا اليوم السابع ولكنه شأنا كذا ذكره في الذخيرة وعن بعض اصحابنا شأنا
لا حتى يصير ابن عشر سنين لانه حينئذ امر بالضرب على ترك الصلوة وقال اصحابه حتما يجب عليه بعد بلوغه وليستجب في اليوم
السابع وقال ابو بكر الرازي فان كان لا تتحاف فتركها واما بالسنة فانه يصير فاسقا ولا تقبل شهادته وروى عن
ابن عباس رضي الله عنهما انه لا تقبل شهادة الا فالف ولا تقبل له صلوة ولا توكل ذبيحته وهو مذموم كذا في فتاوى ابو الوفاء
وقال الشيخ ابو نصر البغدادي وانا اراد به الجوس هم قال شئ اى القدور شئ هم وتقبل شهادته نصيب شئ على وزن
فويل وهو متروع الخمينين يقال خصاه اى نزع خصيته وبعضه يجمع على خصيان هم لان عمر رضي الله عنه قبل شهادة علي بن
احسن شئ على قدامته بن مطلقون ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا ابن علية عن ابن عون عن ابن سيرين

فان

ان عمر رضي الله عنه اجاز شهادته على ابن مطعون انتهى وقد اتته بن مطعون بن حبيب القرشي رضي الله عنه
 المعينة شهادته بدروسا من الشاهد استعمله عمر بن الخطاب رضي الله عنه على البحر بن عمر بن وهب بن خالد عبد الله وخصه
 ابن الخطاب رضي الله عنه مات سنة ست وثلاثين وهو ابن ثمان وستين وقصته طيلة ولحقها ان الجاد وسيد
 عبد القيس بن الجبرين شهر على قدامته انه يشرب الخمر قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه اني اشهد اني قاربه
 بيبها ثم ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه لم يسمع من ابي ولان اني قد قطع عضو منه ظلمها مضار كما اذا قطعت يده من
 فان قطع سائر الاعضاء لا تقطع اليد فكذا هذا ثم قال من ابي القدر وري ثم وولد الزناش ابي تقبل شهادته وولد
 الزناش لان منق الابوين لا يوجب منق الولد لكفر بما هو مسلم من ابي لكفر ابويه فلا يوجب اخذ بكفرهما قال عز وجل
 ولا تنزلوا رزقه وزرعه ولا تقبل من ابي شهادته وولد الزناش ابي في الشهادة
 على الزناش لان يوجب ان يكون غيره كشدهش والكاتب زائدة كما في قوله ليس كشدهم فيهم من فلا تقبل هم قلنا العدل
 لا يتعارف ذلك من ابي لا يتعارف ان يكون غيره مثله ولا يستحب والكلام في العدل من يبي الكلام في قبول شهادته
 ولد الزناش اذا كان عدلا لان منق ابويه لا يضره كما ذكرناه ثم قال من ابي القدر وري ثم وشهادة الغنشي جائزة
 من وشهادة الغنشي هو الذي له الرجل والدة المرأة من ابي لان الغنشي هم رجل او امرأة وشهادة الغنشين مقبولة
 بالنسبة من قال الشعر ورجل واستشهدوا بشهيد من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ويشهد مع رجل
 وامرأة لاحياط ويغني ان لا تقبل شهادته في الحدود وللقصاص كالنكاح الاحتمال ان يكون امراته ثم قال من ابي القدر وري
 هم وشهادة العمال من بعض العين وتستدبر الميراث جميعا على ما جازته من سبيل الجاهل الصنف وصورتها فيهم
 عن ابي حنيفة ان كان يخبر بشهادة العمال قال الحنفية هم والمراد عمل اسطغان من يعني الذين كانوا اعوان السطان في ذلك العصر
 لان لصلاح كان غالبا عليهم وهذا من عامة الشايع من لانهم كانوا يعينونه في اخذ الحقوق الواجبة كالخراج وركوة
 السواك ثم لان نفس العمل ليس بشيء الا اذا كانوا اعوانا على الظلم من كما في زماننا فلا تقبل شهادتهم لان الكلام
 فيهم وانظر الى حال سلطان مصر ترى انظلم منهم ومع ظلمهم اكثرهم من قد قيل لاهل اذا كان وجهها من ابي
 ذابوا جهته وشرفهم في الناس ذامرة من ابي الثانية هم لا يجازف في كلامه تقبل شهادته كما مر عن ابي يوسف
 من في اوائل كتاب الشهادات هم في شهادته الفاسق لانه لو جازته لا يقدم على الكذب حفظ المروءة ولها به لا يشهد
 على الشهادة الكاذبة من لان يافت عن ذلك حفظا على حرمة قال قاضي خنجان وقيل اراد العمال الذين يعملون بايديهم
 ولواجر والشهد لان من الناس من لا تقبل شهادته اهل الصناعات كالحائك واما وذرارد هذا القول لان كسبهم
 لكسب على ما جاز في الحديث افضل الناس عند الله تعالى من ياكل من كسب يده فلا يوجب ذلك جرحا وذكره في شهادته
 ان شهادته الرئيس وانما في في السكة الذي ياخذ الدراهم والشرب الذي يبيع عنده الدراهم ياخذها طوعا لا تقبل هم
 قال من ابي محمد في اجماع نصيغهم واذا شهد الرجلان ان اباهما اوصى الى فلان والوصي يدعي ذلك من ابي الوصاية
 هم فهو جائز استحسانا وان انكر الوصي من ابي الوصاية هم لم يجز من ابي شهدا دهما وفي القياس لا يجوز وان انكر
 من ابي الوصاية وهما خمس مسائل احدها ما ذكره بقوله واذا شهد الرجلان الى اخره واشار الى الاربعه الاخره
 بقوله هم وعلى هذا من ابي على ما ذكر من اجازته عند دعوى الوصي بذلك وعدمه عند عدمه وادعوا بذلك الا على من الاربعه

ولانه قطع عضو منه
 ظلمها مضار كما اذا قطعت
 يد قال وولد الزناش
 لان منق الابوين
 لا يوجب منق الولد
 لكفرهما وهما مسلم
 وقلنا انك لا تقبل شهادته
 لان يوجب ان يكون
 غيره كشده فيهم
 قلنا العدل لا يتعارف
 ذلك ولا يستحب
 والكلام في العدل
 قال وشهادة الغنشي
 جائزة لانه رجل وامرأة
 وشهادة الغنشي مقبولة
 بالنسبة قال الشعر ورجل
 واستشهدوا بشهيد من
 رجالكم فان لم يكونا
 رجلين فرجل وامرأتان
 ويشهد مع رجل وامرأة
 لاحياط ويغني ان لا
 تقبل شهادته في الحدود
 وللقصاص كالنكاح
 الاحتمال ان يكون
 امراته ثم قال من ابي
 القدر وري هم وشهادة
 الغنشي هو الذي له
 الرجل والدة المرأة
 من ابي لان الغنشي هم
 رجل او امرأة
 وشهادة الغنشين
 مقبولة بالنسبة
 من قال الشعر ورجل
 واستشهدوا بشهيد
 من رجالكم فان لم
 يكونا رجلين فرجل
 وامرأتان ويشهد
 مع رجل وامرأة
 لاحياط ويغني ان
 لا تقبل شهادته
 عن ابي حنيفة ان
 كان يخبر بشهادة
 العمال قال الحنفية
 هم والمراد عمل
 اسطغان من يعني
 الذين كانوا اعوان
 السطان في ذلك
 العصر لان لصلاح
 كان غالبا عليهم
 وهذا من عامة
 الشايع من لانهم
 كانوا يعينونه في
 اخذ الحقوق
 الواجبة كالخراج
 وركوة السواك
 ثم لان نفس
 العمل ليس بشيء
 الا اذا كانوا
 اعوانا على
 الظلم من كما
 في زماننا
 فلا تقبل
 شهادتهم لان
 الكلام فيهم
 وانظر الى
 حال سلطان
 مصر ترى
 انظلم
 منهم ومع
 ظلمهم
 اكثرهم
 من قد
 قيل
 لاهل
 اذا
 كان
 وجهها
 من ابي
 ذابوا
 جهته
 وشرفهم
 في الناس
 ذامرة
 من ابي
 الثانية
 هم لا
 يجازف
 في
 كلامه
 تقبل
 شهادته
 كما مر
 عن ابي
 يوسف
 من في
 اوائل
 كتاب
 الشهادات
 هم في
 شهادته
 الفاسق
 لانه
 لو
 جازته
 لا
 يقدم
 على
 الكذب
 حفظ
 المروءة
 ولها
 به لا
 يشهد
 على
 الشهادة
 الكاذبة
 من لان
 يافت
 عن
 ذلك
 حفظا
 على
 حرمة
 قال
 قاضي
 خنجان
 وقيل
 اراد
 العمال
 الذين
 يعملون
 بايديهم
 ولواجر
 والشهد
 لان من
 الناس
 من لا
 تقبل
 شهادته
 اهل
 الصناعات
 كالحائك
 واما
 وذرارد
 هذا
 القول
 لان
 كسبهم
 لكسب
 على
 ما
 جاز
 في
 الحديث
 افضل
 الناس
 عند
 الله
 تعالى
 من
 ياكل
 من
 كسب
 يده
 فلا
 يوجب
 ذلك
 جرحا
 وذكره
 في
 شهادته
 ان
 شهادته
 الرئيس
 وانما
 في
 في
 السكة
 الذي
 ياخذ
 الدراهم
 والشرب
 الذي
 يبيع
 عنده
 الدراهم
 ياخذها
 طوعا
 لا
 تقبل
 هم
 قال
 من
 ابي
 محمد
 في
 اجماع
 نصيغهم
 واذا
 شهد
 الرجلان
 ان
 اباهما
 اوصى
 الى
 فلان
 والوصي
 يدعي
 ذلك
 من
 ابي
 الوصاية
 هم
 فهو
 جائز
 استحسانا
 وان
 انكر
 الوصي
 من
 ابي
 الوصاية
 هم
 لم
 يجز
 من
 ابي
 شهدا
 دهما
 وفي
 القياس
 لا
 يجوز
 وان
 انكر
 من
 ابي
 الوصاية
 وهما
 خمس
 مسائل
 احدها
 ما
 ذكره
 بقوله
 واذا
 شهد
 الرجلان
 الى
 اخره
 واشار
 الى
 الاربعه
 الاخره
 بقوله
 هم
 وعلى
 هذا
 من
 ابي
 على
 ما
 ذكر
 من
 اجازته
 عند
 دعوى
 الوصي
 بذلك
 وعدمه
 عند
 عدمه
 وادعوا
 بذلك
 الا
 على
 من
 الاربعه
 وعلى
 هذا

اذا شهد المرء في الدعوى
او غيره كان له على الميت
دين او لمقت عليه
دين او شهد الوصيان
انه او في اهل الرجل
معهم ما دعي القياس
انما شهادة الاشهاد
لحق المقتة اليه
وجه الاستحسان
ان القاضي ولا يثبت
الوصي اذا كان طالبا
والموت مع فانكفي
القاضي بغير الشهادة
مقتة التعيين
كان يثبت تماثلان
عضدا كالقرعة والوصي
اذا اقر ان معهما ثالثا
ملك القاضي نصب
ثالث صحيحا لغيرهما
عن النصف باعتبارهما
مختلفا ما اذا اكرر
او يعرف الموت
لانه ليس له ولاية نصب
الوصي فذكر الشهادة
في الموجد في الترمذي
بنيته او بغيره بشهادة
وان لم يكن الموت معهما
لا يثبت بقران على
فثبت الموت بغيره
في حقهما وان شهد
ان لهما الفاعل كله
يقضي دينه بالكلية
قاضي الكركل او كركم
فثبت بشهادة كان
القاضي كالمالك نصب
الوكيل عن الغائب

موقوفه اذا شهد الوصي بها بذلك شئ اى بان اياها وصى الى فلان فوضعه ان الوصي بها شئ من المال شهد ان الميت
وصى الى زيد مثلكيكون وصيا على اولاده واسم الشهادة هو قوله او غير ذلك على الميت من شئ اى او شهد الغرضان
على الميت دين والتميز في ايجابهم الى العجز عن الشهادة قوله او للميت عليه ما دين شئ اى او شهد الغرضان للميت
عليها اى على القرينين دين وقوله او للميت يشهد بذلك المسئلة التي قبلها اليها الرابعة هو قوله او شهد الوصيان انه
شئ اى ان الميت هم وصى الى هذا الرجل معهما شئ اى مع الوصيين ويشهدا كل فريق ان الميت او وصى الى هذا
ويوجب ذلك جازت الشهادة ولا يجوز قياسا ولو انكر الوصي ذلك لم يخر ذلك قياسا واستحسانا هو وجه القياس
انما شهادة الاشهاد لعدم المنفعة اليه شئ وهذا لان الوارثين قدما بهذه الشهادة نصب من يقتصر لها
ويقوم باجبا حقوقها والغرضين قدما من يستوفيان منه حقا ويبران بالرفع اليه والوصيين قدما نصب من يشهدا
على التصرف في مال الميت والوصي لها قصد نصيب من يدفع اليها حقوقها كحان الكل يكران الى نفسها لغنا بشهادة
فترد ويتاقت الائمة الثالثة لان الشهادة الجارية لغتها لا تقبل بالا جماع هو وجه الاستحسان ان القياس
ولاية نصب الوصي اذا كان شئ اى الوصي هم طالبا والموت مع فلا شئ يعني ظاهرا لان القاضي لا يثبت له بهذه
الشهادة ولاية لم تكن فمفكي القاضي بهذه الشهادة موجبة التعيين شئ لان القاضي يابزمه ان يتايل في هذا الوجه
انما يصلح للوصاية لانه وديانة وبداية امه وجاهة هذه الشهادة تركية وانصر القاضي انه اهل لذلك فليثبت عنه
موتة التعيين اى تعيين الوصي هم لان يثبت بهاشي شئ اى بهذه الشهادة شئ يعني من ولاية لم تكن هم نصا
شئ بانه كالقرعة شئ في انما ليست بجذبة بل هي واقعة موتة تعيين القاضي لرفع التهمة واراد به القرعة التي بعد القرعة
لتعيين الانصاف كما انها ليست بجذبة ومع هذا يجوز استعمالها في تعيين الانصاف لرفع التهمة عن القاضي فثبتت خا فثبتت
فثبتت هذه الشهادة تنص عن القاضي موتة التعيين الا ان يثبت شيئا لم يكن فافهم هم والوصيان اذا اقر شئ بغيره
عائقا لليس للقاضي نصب وصي ثالث فكانت الشهادة موجبة عليه ما لم يكن له لقرعة الجواب ان الوصيين اذا اقر
يعني اذا اقر فاهم ان سمها ثالثا شئ اى وصيانا ثلثا واعتدليا بذلك لغيره فثبتت بلك القاضي نصب ثالثا شئ اى وصي
الثالث هم معهما شئ اى مع الوصيين هم لغيرهم عن التصرف بغيرهما شئ اى عن التصرف بعد استئذان الجاه بهم بخلاف ما اذا اكر
شئ اى الوصي هم او لم يعرف الموت شئ لا قبل الشهادة هم لانه شئ اى لان القاضي هم ليس له ولاية نصب الوصي شئ بغيره او بغيره
والموت ليس بمحرم هم فكلون لشهادة هي الجوزية شئ اى كثرة الوصية فلا قبل لهب لتهمة هو في الحقيقة للميت عليه ما دين فثبت الشهادة
وان لم يكن الموت معهما لا يقران على نفسها شئ بحق قبض الدين فثبتت التهمة لان ضررهما في ذلك اكثر من نفعها
فكانت الشهادة على نفسها وشهادة الانسان على نفسه مقبولة وهي الاقرارهم فثبتت الموت باعتبارها في حقهما شئ
اى ثبتت موت رب الدين باقرارهما في حق الدين هم وان شهدا ان اباها الغائب ولا يقبض ديونه بالقرعة فادعى
الوكيل شئ اى الوكالة هم او انكر شئ اى الوكالة هم لم تقبل شهادتهما لان القاضي لا يملك نصب الوكيل عن الغائب
فلو ثبت شئ اى الوكيل هم انما يثبتت الشهادة بهادى شئ اى به هذه الشهادة هم محرم موجبة شئ للثبوت هم
لكن ان التهمة شئ لا يثبتان لايها هم قال شئ اى القدوري قد لا يسلم للقاضي الشهادة على جميع جود شئ اى جود
هم مستغنين لتسبيق الشهود عن غير ان يقتصر الجواب حتى من حقوق الشرع او من حقوق الابدان نحو ان يشهد

باب ٣
في تعيين الوصي
باب ٤
في تعيين الوصي
باب ٥
في تعيين الوصي
باب ٦
في تعيين الوصي
باب ٧
في تعيين الوصي
باب ٨
في تعيين الوصي
باب ٩
في تعيين الوصي
باب ١٠
في تعيين الوصي

ان الشهود فحقة او زناة او اكثرة ربوا او شريرة خراو على اقرارهم انهم شهدوا بالزور او اقرارهم انهم اجروا اذا بدت الشهادة
او على اقرارهم ان المدعى مبطل في هذه الدعوى او على اقرارهم ان لا شهادة عليهم على المدعى عليه في هذه الحادثة فحق في هذه الحادثة
لا تقبل شهادة ائمتهم ولا يحكم شئ اى بقاضى هم بذلك شئ اى بالمرجع يجوزهم لان الفتق مما لا يدخل تحت الحكم لان لا شئ
اى للمقتضى عليه من لرفع بالتوبة شئ اى دفع الحكم والالزام بانظرا بالتوبة وسماح الشهادة وانما هو بالحكم والالزام هم فلا يتصور
الالزام لذلك وقال الكفاكى في قبول قوله ولا يحكم بذلك تكراره لان بقوله لا تسع الشهادة على جرح يفيدهم جيب بانه ممكن ان لا يسمع
ويحكم بعده في صورة فجاز الالتماس بينهما في بحجة او رده لفتى الاحتمال في هذه الصورة هم ولان فيه شئ اى فى المرجح بغير
هم يتكلم السرة والسر واجب شئ وهو اظهر الفاحشة هم والاشاعة حرام وانما رخص ضرورة احياء الحقوق وذلك فيما يغل تحت الحكم شئ
بالنص وهو قوله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة الا يذنبوا لبعض النسخ واجب ودون الاشاعة وانما حرام فيكون الشايع ساقا
بذلك واجب السرة والتعاطى اظهر الحرام فالسمع بها الحكم الا اذا شهدوا شئ استثناس قوله لان الفتق وهو منقطع لكن الا اذا شهد
شئ والمدعى عليه هم على اقرار المدعى بذلك شئ اى بالمرجع بانه اقراران شئ ودعى فحقها لا تقبل هم لان الاقرار فيما يدخل تحت الحكم شئ
مالم تظهر الفاحشة وانما حكموا عن غيرهم وهو المدعى وحكموا بالامر باليس كظهورا وفي بعض النسخ ولو شبه على اقرار المدعى بذلك كقول
هم قال شئ اسعد محمد بن الحسن الصفي هم ولو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استاجر لشهود لم تقبل لانه
شهادة على جرح مجرد شئ صورتها في الجماع محمد بن يعقوب عن ابى خزيمة عن ربه اقام البينة ان هذا استاجر الشهود
قال لا قبل البينة على استئجار الشهود انتهى وقال الفقيه ابو الايثم شئ شرح الجماع ابي خزيمة عن ربه ابي ابي ليلى لا تقبل
اثبت انهم فسقة وشهادة الفسقة لا تقبل ثم قال الفقيه وبنا القول احسن وذكر فخر الاسلام وغيره في شرح الجماع البينة
وذكر خصائص فى الجرح المجرده مقبول وقال الناطقى شئ تهذيب ادب الفتاوى وظاهر الرواية عن اصحابنا انه لا تقبل
الشهادة على الجرح المجرده والاستيثار وان كان امران اما عليه شئ هذا جواب عما يقال ان قول المدعى استاجرنا
ليس بجرح مجرد بل فيه اثبات امران اما هو الاستيثار وهو حق المدعى ثبت الجرح فى ضمنه واجاب بان الاستيثار
وان كان امران اما عليه شئ على الجرح المجرده فلا خصم فيه اثبات لان المدعى عليه فى ذلك جنى عنه شئ اذا التعلق له بالاجرة فبقى حرا
مجردهم حتى لو اقام المدعى عليه البينة ان المدعى استاجر لشهود فسقة فادعى انهم ادعوا له الشهادة واعطاهم فممن مال الذى كان فى يده
لا تقبل لانه خصم فى ذلك شئ اى لان المدعى خصم للمدعى عليه فيما يدعيه هم فثبت الجرح بنا عليه شئ لان الجرح
تحت الحكم ثبت بنا عليه لانه جرح مركب فانهم هم وكذا شئ وكذا القيل هم لو اقامها شئ اى لو اقام المدعى عليه البينة هم
على اقرارهم انهم ادعوا له الشهادة وحكى كذا من المال ودفعته اليهم على ان لا يشهدوا على هذا الباطل وقد شهدوا وطالبهم به
ذلك المال شئ لما ذكرناه خصم فى ذلك فتقبل بينته هم ولهذا قلنا شئ لما قلناه لو اقام البينة على جرح فيه حتى يثبت
العباد او من حقوق الشرع كذا قال الكفاكى وقال الاكل كذا قيل وليس له ذكر المتن وقيل لما قلنا من الدليلين
الى الجرح المجرده قلنا كذا وهو يعيب لئلا ينسب ان يقول ولذلك وهو اسهل والمعنى اذا اقام المدعى عليه البينة
وهو معنى قوله انه شئ اى ان المدعى عليهم لو اقام البينة ان الشاهد عبدا ومجروا فى قذف او شارب خمر
او قاذف او شريك المدعى لا تقبل شئ اى البينة لما كان الحاجة الى احياءه الحقوق وفيما قال انه مجروا فى قذف
ليس اشاعة الفاحشة لان الاظهار حصل بقضا الفاضى وانما حكموا عن اظهار الفاحشة من الغير هم قال شئ

ولا يحكم بذلك
لأن الفسق مما
لا يدخل تحت
الحكم لأن ذلك الرفع
بالتوبة فلا يتحقق
الأوام ولأن فيه هتك
الستر والمستوجب
والإشاعة حرام إذا ما
يرخص ضرر ولا جوار
الحقوق وذلك فيما يتعلق
تحت الحكم بالأوام
شهر وأما إقرار المدعي
بذلك لأن الإقرار مما
يدخل تحت الحكم قال
ولو أقام المدعي عليه البينة
أن المدعي سبني فهو مقبول

لأنه شهادة على جرح
 جرح ذوالاستيحاء واليكن
 امر اذا اراد عليه فلا خصم
 في اثباته لان المدعى عليه
 في ذلك اجبلي عنه
 حتى لو اقام المدعى عليه
 البينة ان المدعى استلهم
 الشهود وبغيره من دراهم
 ليس ذوالشهادة ولعطاء
 العتق من سالى الذى
 كان في يده تقبل ولا خصم
 في ذلك ثم يثبت الجرح
 بناء عليه وكذا اذا
 اقاموا على انى صالحة
 هي كدم الشهود وعلى كل
 من المال ودفعته
 اليهم على ان لا يشهدوا
 على هذا الباطل وفنجدوا
 وطالبهم بزد ذلك المال
 وكذا قلنا انه لو اقام عليه
 ان الشاهد عبد واحد

اوسٹریلیا
سنگاپور
اوسٹریلیا
اوسٹریلیا

و من شہد ما یدر حتى
قال او همت بعض
شهادتی فاما ان عدلا
جازت شهادته و
قوله او همت الخ
بسیان ما کان عنی
ذکره او زیادہ کانت
باطلة و وجهه ان الظاهر
تکلیف بتکلیف لم یجاء
بجلس القضاء و کان
الغدر و صحت فیقول
اذا ائتمرت فی اوانه
و هو عدل الخ و اذا
قام عن المجلس شهادتی
او همت لانه یزید
من المدعی بتکلیف
فی حجب الاحتیاط و کان
المجلس اذا ائتمرت
حق الملقق باصل
الشهادة و صار کلام
واحد و لا کذا لکذا
و تکی هذا اذا وقع الغلط
فی بعض الحد و اذ فی
بعض النیب و هذا
اذا کان موضع شبهة
فاما اذا لم یکن فلا یجوز
بإعادة الکلام مثل ان
یقل لفظ الشهادۃ
و یجری مجری ذلك
وان قام عن المجلس
بجواز لیکون عدلا
و عن ابن حنیفة ربه
و ان یؤثر منه
بشأن قوله فی المجلس
ان کان عدلا فظاهر
ما ذکرته

ای محمد بنی الجناح الصغیر و من شہد و لم یبرج شیء ای لم یزل من مکانہم حتی قال او ہمت بعض شہادۃ
فان کان عدلا شیء ای عدالتہ ان کانت ظاہرۃ عند القاضي ہم جازت شہادۃ شیء و ان لم یکن لیسل عنہ فیقول انہ
عدل جازت شہادۃ کذا فی الجناح البرہانی و قال لم یضربنا قلعہ من غیر الاسلام ہم و معنی قوله او ہمت ای اخطأت بک
فما کان یحق علی ما ذکرہ او یزید کانت باطلۃ شیء قوله کانت باطلۃ جملۃ فعلیۃ و وقت منقۃ لقوله یزید ہم و ہم
ای وجہ جواز شہادۃ ہم ان الشاہد قد یتلی بمثلہ شیء ای بمثل ما ذکرہ من قوله او ہمت ہم لمہا بہ مجلس القضاء
لان مہا بہ مجلس القضاء یقع علیہ الغلط بالزیادۃ او نقصان ہم فکان الغدر و احتیاط شیء فاذا کان کذلک ہم
فتقبل شیء ای شہادۃ ہم اذا تدارک فی اوانہ شیء و اذا نقیل البرج من مکانہ فاذا تدارک الغلط قبل البرج
ہم و ہو عدل شیء قبل ذلک منہ فکان ذلک لمحتما باصل شہادۃ ہم بخلاف ما اذا قام عن المجلس ثم عاد و قال او ہمت
شیء حیث لا تقبل شہادۃ ہم لان یوہم الزیادۃ من المدعی بتکلیف و فیما نہ شیء و ذلک بالجماۃ الشہد بکلام الدیبا
فاذا کان کذلک ہم فوجب الاحتیاط شیء فاما لو اذ کان الموضع موضع الشہتہ یعنی شہتہ التلبیس اما اذا لم یکن
فلا یجوز باعادة الکلام اذا کان عدلا سواء ائتمرت بالمجلس او اختلفت کما اذا ترک لفظہ الشہادۃ او مشاہدہا یجوز ان
تیرک لفظ اسم المدعی او المدعی علیہ او تیرک الاشارة الی المدعی او الی المدعی علیہ ہم و لان المجلس اذا ائتمرت
بما ویل اخر علی ذلک الذمی معنی یعنی ان ائتمرت بالمجلس ہم بحق الملقق شیء لفتح الحاء ای الذمی بحقہ من الکلام بادل
کلامہ ہم باصل الشہادۃ و صار کلام واحد شیء لان اتحاد المجلس جمیع التفرقات و ہذا یوجب العمل بالشہادۃ
فی الزیادۃ و النقصان لان الحاشیۃ بعد الشہادۃ من العدل فی المجلس کالتقرون باصلہا و الیہ مال شمس الامتداد
رحمہ اللہ و لا کذلک اذا اختلف شیء ای لا یلحق الملقق باصل الشہادۃ اذا اختلف المجلس للافترق بین الکلام
باعتلاف المجلس ہم و علی ہذہ شیء ای علی اعتبار المجلس و عوی تنویہم ہم اذا وقع الغلط فی بعض الحد و من
بان ذکر الجانب الشرقی مکان الجانب الاخری اعلی العکس ہم او فی بعض النیب شیء بان ذکر محمد بن احمد بن عمر و کان
محمد بن علی بن عمر مثلاً فقیل شہادۃ اذا تدارک فی المجلس و لا تقبل بعدہم و ہذا شیء ای باعتبار اتحاد المجلس و
التلبیس و اعتبار اختلافہ فی وجود التلبیس ہم اذا کان موضع شہتہ شیء یعنی اذا کان ذلک الموضع موضع شہتہ
التلبیس ہم فاما اذا لم یکن شیء موضع شہتہ التلبیس ہم فلا یجوز باعادة الکلام اصلاً شیء یعنی باستیفاء ہم مشعل
ان یدعی شیء ای تیرک لفظہ الشہادۃ بما یجری مجری ذلک شیء بان تیرک اسم المدعی او المدعی علیہ او تیرک
الاشارة الی احد ہما و ان قام عن المجلس شیء و اصل ما قبلہ ہم بعد ان یكون عدلاً شیء و قد مر ہذا عن قریب
ہم و عن ابن حنیفہ ربه شیء فیاروی الحسن عنہم و ابی یوسف ربه شیء فیاروی بشر عنہم ہم انہ یقبل قوله شیء ای
قول الشاہد ہم فی غیر المجلس شیء ای فی جمیع المجلس ہم اذا کان عدلاً شیء ای اذا کان الشاہد عدلاً و ہذا ہر ما ذکرہ
شیء یعنی ان ظاہر الروایۃ ما ذکرناہ و ہوان شہادۃ تجوز اذا قال او ہمت اذا لم یبرج مکانہ بعد ان کان عدلاً و ان
فما یکثر اھل التبرائی و قال الکافی قوله و الظاہر ما ذکرناہ و ہوان یقبل فی المجلس ای فی موضع شہتہ التلبیس و بعدہ
و فی غیر موضع شہتہ التلبیس یقبل فی جمیع الاوقات و فی نوا و سابق ساعۃ عن محمد اذا شہد بالدار للمدعی و قضی
القاضی بشہادۃ ہما ثم قال لا اندری من الیہ لا اضمنہا قیمۃ الدار کما ہما شککما فی شہادۃ ہما و ان قال لیس البنا للمدعی

منه تامة البرهان عليه فاعلم ان يقول شهودك لا يثبتون كما بعد لقضاه في ان يقبل القول منهم اذا كانوا عدا ولا هم
باب الاختلاف في الشهادة سفس اسي في باب بيان حكم الاختلاف في الشهادة ولما فرغ من مسائل الاتفاق في
الشهادة شرح في بيان مسائل الاختلاف فيها والمناسبة لتفصيل الطبع لان الاتفاق اصل والاختلاف انما هو بيان
الجهل او الكذب فاحذر لك هم قال سفس اسي لقد رويتم الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت وان خالفتها لم تقبل
سفس موافقة الشهادة للمدعي ان يتعداها وكما وكيفا وزمانا ومكانا وقولا والفعلا لا وجه لاعتدالها ولا وجه لاعتدالها فانها اذا اثنى
على اربعة عشر ذراهم وشهد الشاهد بشدة ذراهم او ادعى عشر ذراهم ويشهد بثلثين او ادعى سبعة ثوب واحم وشهد بانه
او ادعى انه قتل ولم يجر الكوفة وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة او ادعى شتم امة في مائة وشهد بانتمائه عنده
او ادعى ان ربا بجانب الشرقي من ملك فلان وشهد بالعربي منه او ادعى انه ملكه وشهد انه ملك فوجه او ادعى انه عبده
ولم يذبحه بجماعة لثمة وشهد بولادة غيره لم تكن الشهادة موافقة للدعوى وانما المنة بين التظليلها فليست بشرط الاتري
ان المدعي يقول ادعى على عربي بانه الشاهد يقول الشاهد بذلك واستدل بصدق على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى
في حقوق اهلها بشرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما يوافقها وانعقدت فيما يجادلها سفس اما اشتراط تقدم الدعوى
فان القاضي انجب لفصل بحضرات فلا بد منها ولا يغني بالخصوصية الدعوى وانما وجودها عند الموافقة لعدم ما يهد من
الكذب وما اعمدها عند الحق لغيره فلا بد من الشهادة لتعديت الدعوى فاذا خالفتها وقد كذبها فصار رويها
وعدمها سواء فاعلم بقوله في حقوق العباد احذر من حقوق الله تعالى فان الشهادة فيها تقبل بدون الدعوى فاحق
الله تعالى واجبة على كل احد مكان كل واحد خصوصا في اثباتها قوله وانعقدت اسي لدعوى فيما يجادلها لان الشهادة تبيد
الدعوى فاذا خالفتها فقد كذبها كما ذكرنا لان وليتبر صدق الشاهد لا صدق المدعي في الحق لان الاصل في الشهادة ان
يصدق في لافي المدعي لعدم شرطية العدالة فيه وفي الذخيرة كما يشترط التوافق بين الدعوى والشهادة لا تشترط الموافقة
بين الشاهد وبين المدعي لان القضاء لا يجوز بالبحجة والاحجة شهادة المتشكي وبالحجة تقدم ماحية هم قال سفس اسي لقد رويتم
في تحصيلهم وليتبر اتفاق الشاهد في اللفظ والمعنى عند ابي حنيفة رضي الله عنه سفس المراد باقائها لفظا تطابق لفظا
عليها عادة المعنى بطريق الوضع كما قال احد بابها البتة وقال الاخر لمطابقة لطريق التضمن ثم مثل لعدم ذلك قوله
قال شهادتها بان لا والاخر بالبين لم تقبل الشهادة عنه سفس اسي عند ابي حنيفة رده وعند بهاشم اسي وعنه
ابن يوسف ومحمد ردها الله لم تقبل على الا ان اذا كان المدعي ابي العيين سفس وبع قال الشافعي في رده واحد رده الله
في رواية وقال لا يمكن وليتبر الاتفاق الاخرى هم وعلى هذا الماية والمان سفس اسي وعلى هذا الخلاف اذا شهد احد بها
بالمائة والاخر بالمائتين وقال الشافعي واحدا ليحقق المائة الاخرى بالثمان مائة والطلقة والطلقة الطلقة الثلاث سفس اسي
وكذا على الخلاف اذا شهد احد بها بانه طلق امراته واحدة والاخر شهد بانه طلقها ثنتين او ثلاث طلقات هم بهاشم اسي
لابن يوسف ومحمد انما سفس اسي ان الشاهد بين هم اتفاقا على الا ان سفس في شهادة احد بها بالان والاخر بالبين هم
او الطلقة سفس اسي او انها اتفاقا على المطابقة في شهادة احد بها بالطلقة والاخر بالثنتين او بالثلاث هم واقف واحد بها
سفس اسي احد الشاهد بين هم بالزيادة سفس ونفي زيادة الا ان من احد بها في شهادتها بالان وزيادة المطابقة
الثانية او الثلاث هم فثبت ما جمعا عليه سفس هو بالان والطلقة الواحدة هم وون ماقره به احد بها سفس هو في زيادة

باب الاختلاف
في الشهادة
قال الشافعية اذا
وافقت الدعوى
قبلت وان خالفتها
لم تقبل لان تقدم
الدعوى في حقوق
العباد بشرط قبول
الشهادة وقد وجد
فيها في حقها والغير
فيها في حقها قال
ويجب اتفاق الشاهد
في اللفظ والمعنى عند
ابي حنيفة في فان
شهد احد هما
بالنفس والاخر بالبين
لم تقبل الشهادة عند
وعنه انما تقبل على
الالف اذا كان المدعي
يدعي الالفين على
هذا المائة ومائة
والطلقة والطلقتان
والطلقة والمائة
لها انما اتفاقا على
او الطلقة والطلقة
بالزيادة فثبت
ما اجمعا عليه
دون ماقره به
احدهما

الالف والاخر ونياودة الطلقة الثانية والثلاث يعني لا تقبل في تلك الزيادة هم فصار شئ اى حكم هذا كالف والالف ونسب
مات شئ اى وكما اذا ادعى الفات خمس مائة وشهد احد بها بالف والاخر بالالف وخمس مائة والمدعى يدعى الاكثر قبلت الشهادة
على الالف لا اتفاق الشاهدين على الالف لفظا ومعنى وسيجي الكلام فيه عن قريب بل لا يجزئ فيه انهما شئ اى ان الشاهدين
هم اختلاف لفظا شئ لان احدهما فرد والاخر مجتمعهم وذلك شئ اى الاختلاف من حيث اللفظ هم يدل على اختلاف المعنى لانه
شئ اى لان المعنى هم يستفاد باللفظ ونسب شئ اى دلالة اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى الذى يستفاد من اللفظ هم لان الالف
لا يميز عن الفين بل هما لفظان متباينان شئ اى كلمتان متباينتان كزيد وعمر ولم يرد به الجملة المركبة من فعل وفاعل
او مبتدأ وخبر كما فى نحوهم فحصل على كل واحد منهما شاهد واحد شئ فلا تقبل هم فصار شئ حكم هذا كما اذا اختلفت خمس المال
شئ كما اذا شهد احد بها بلفظ والاخر بلفظ واحد شئ او شهد احد بها بلفظ والاخر بكلمة شئ لان الفين شئ لان الفين هما
فى الالفين قلنا نعم اذ ثبتت الالفان ثبتت فى معنى الالف واذا لم تثبت الفين ثبتت الفين ثبتت الفين الا ترى انه لو شهد احد
بانه قال لامرأته انت غايه وشهد الاخر بانه قال انت بريئة لا تثبت شئ وان ثبت المعنى فان قيل يشك على قول ابي حنيفة ره ما لو او
الفين وشهد بالف يقبل بالاتفاق فذكره فى ايسر من ان شرط صحة الدعوى حسب القاطعة بين الشاهدين الا ترى انه لو ادعى انصب او قتل وشهد
فى اللفظ بين الدعوى والشهادة ليس بشرط لصحة الدعوى حسب القاطعة بين الشاهدين الا ترى انه لو ادعى انصب او قتل وشهد
باقراره به يقبل ولو شهد احد بها بالنصب والاخر بالقرار بالنصب لا تقبل وهذا لان الشهادة تعتمد على اللفظ الا ترى انها
لا تقبل ما لم نقل الشهادة بلفظ الدعوى فانه لو صح دعواه فى الكتابة تقبل دعواه ولا ما اذا قال له انت طالق الفاتة ليقع فلاش لان الاكثر
نفسك شاهدا فطالقت واحدة كان ذلك منها جوازا فوقت واحدة ولا ما اذا قال له انت طالق الفاتة ليقع فلاش لان الاكثر
فى ذلك ثابت فيصنع الاتقيل وليس فيما نحن فيه كذلك لان الاكثر شهد به واحد فلا تثبت به شئ هم قال شئ اى القدير
هم وان شهد احد بها شئ اى احد الشاهدين هم باللفظ والاخر بالف فضايلة والمدعى يدعى الفاتة خمس مائة قبلت الشهادة
على الالف لا اتفاق الشاهدين عليها شئ اى على الالف هم لفظا ومعنى لان الالف والخمس مائة هما لفظان عطف احدهما
على الاخرى والعطف يقرر الاول شئ اى يقرر العطف عليه هم وظهير وشئ اى وظهير المذكور هم المطلقة والطلقة
والنصف شئ لان شهد احد بها بطلقة والاخر بطلقة ونصف هم والمائة والمائة والخمسون شئ لان شهد احد بها بامة
والاخر بامة وخمسين يقبل شهادته على الطلقة بالاتفاق وكذلك على المائة هم بخلاف الشبهة والخمسة عشر شئ اى اذا شهد
احد بها بعشرة والاخر بخمسة عشر ليعنى اذا ادعى المدعى خمسة عشر حيث لا تثبت العشرين ابنى حنيفة ره لان الموافقة بين
اللفظين شرط ولم يوجد لان الفين ليس بينهما حرف عطف شئ فصارا متباينين لان خمسة عشر تذكير بغير حرف العطف فكانت
كلمة واحدة غير العشرة فلم يوجد الموافقة وفى النهاية بها كلمة فيها اذا لم يدع المدعى عقدا اما اذا كان من دعوى
العقد ففى شان مساعى البيع والواجرة والكتابة والرهن والعتق على مال والصنع من دم العبد والخلع
والنكاح وسيجي كل هذا فى باب الباب ان شاء الله تعالى هم فهو تطبيق الالف والالفين شئ اى
المذكور نظيره اذا شهد احد بها بلفظ والاخر شهد بالفين لا تقبل الشهادة عند ابي حنيفة رحمه الله
وقدم من قريب هم وان قال المدعى لم يكن عليه الا الالف فشهادة المذكى شهد بالالف وانس مائة بالطلقة
لانه شئ اى لان الشاهد هم كذبه المدعى فى المشهود به شئ وكذا يثبت الشاهد

فصار كالف والالف
والخمس مائة كالف
انما اختلاف اللفظ
يدل على الاختلاف
المعنى لانه يستفاد
وهو لان الالف لا يميز
عن الالفين بل هما
جملتان متباينتان
فحصل على كل واحد
شاهد واحد فصار
كما اذا اختلفت خمس
قال وان شهد احد
بالف والاخر بالف
ومائة والمدعى يدعى
الفاتة خمس مائة
الشهادة على الالف
لا اتفاق الشاهدين
عليها لفظا ومعنى
لان الالف والخمس مائة
جملتان عطف احدهما
على الاخرى والعطف
يقرر الاول وظهير
والطلقة والنصف
والمائة والمائة والخمسون
غيره لا يثبت
عشر لا يثبت
العطف فهو نظير كالف
والالفين وان قال المدعى
لم يكن عليه الا الالف
فشهادة الذى شهد كالف
والخمس مائة باطله لانه لا يميز
المدعى فى المشهود به

تفسيق له فكان سبلا شهادة فبقي شاهد واحد وكذا شئ اى وكذا الحكم اذ انكشئت شئ اى المدعى م الا عن وعي
 الالف شئ يعنى ادعى الالف ولم يتعرض الخمس مائة بالالف والابانث هم لان التكذيب ظاهر فلا بد من التوفيق شئ ولم يوجد
 قبلت الشهادة و اشار الى التوفيق بقوله ولو قال كان اصل حتى الفا وخمس مائة من كذا شهدهم الا ان استوفيت شئ
 او ابرائه عن شئ اى عن الخمس مائة هم قبلت التوفيق شئ اى لزلزل التكذيب هم قال شئ اى القدر ورثي هم واذا
 شهد بالالف وقال احد بها قضاء خمسمائة قبلت شهادتها على الالف شئ وفي بعض النسخ بالف هم لا تفا فماليه شئ اى
 الاتفاق الشاهد بين على الالف هم ولم يسبح قوله شئ اى قول الشاهد الذى قال هم انه قضاء شئ يعنى قضاء
 هم خمس مائة لانه شهادة فرد الا ان يشهد بمائة اخرى شئ اى هو المشهور وعن ابى يوسف انه يقضى بخمس مائة لان شاهد
 القضاء مضمون شهادته ان لا دين الا خمس مائة شئ فلا يجوز ان يثبت اكثر من ذلك هم وجواب شئ اى جواب ما روى
 عن ابى يوسف هم ما قلنا شئ اى قوله لانه شهادة فرد وكذا اقاله الا ان روى وقال الاحكام وجوابه قلنا انما اتفقا
 على وجوب الالف وقدر واحد بها بالقضاء والقضاء تليق بالوجوب لا محالة هم قال شئ اى القدر ورثي هم وينبغي للشاهد اذا علم ذلك
 شئ يعنى ان يشهد بقضاء خمسمائة اذا علم بذلك هم ان لا يشهد بالف حتى يقر المدعى انه قبض خمسمائة كيلا يصير عينا
 على الظاهر شئ لعلمه بدعواه بغير حق وفي جامع ابى الليث لا يحل للشاهد الذى يعلم القضاء ان يشهد على اصل الدين
 لعلمه بان المدعى يدعى بغير حق هم وقال فى الجامع الصغير جلدان شهدا على رجل بقرض الف درهم فشهد احداهما انه
 قد قضاها فالشهادة على القرض جائزة لاتفاقهما عليه وتقروا صدقهما بالقضاء على ما بيننا شئ من ان القضاء يثبت
 بتقوى احد الشاهدين والفسوق بين مسئلة الجامع وبين المسئلة التى ذكرها قبلنا ان فى مسئلة الجامع شهد
 احدهما بقضاء كل الدين وفى التى قبلنا شهد بقبض بعض الدين هم ذكر الطحاوى عن اصحابنا انه لا تقبل شئ يعنى فى القرض
 والدين جميعا هم وهو قول زفره لان المدعى الكذب شاهد القضا شئ وهو تفسيق لهم قلنا هذا الكذب فى غير المشهود بالالف
 وهو القرض شئ اى المشهود به الاول وهو القرض لم يوجد فى حقه التكذيب فهو له وانما وجد التكذيب
 لانه كذب منه عليه وهو الشهادة بالقضاء وهو غير مشهود به الاول هم ومثله لا يمنع القبول شئ ولما لو شهدا
 بالف ومائة دينار اذا ادعى المدعى الف درهم قبلت شهادتهما وان كذبا المدعى فى المائة اليه شارفى الجامع هم قال
 شئ اى القدر ورثي هم واذا شهد شاهدان انه شئ اى ان عدا شهادتهم قتل زيد اليوم الخربكة وشهد اخر ان ان قتل يوم الخربكة
 واجتمعوا عند الحاكم لا تقبل الشهادتين لان احدهما شئ اى لان احدهما يدين هم كاذبة شئ اى ظاهرهم بيقين شئ اى
 قال الشافعى روى فى الذخيرة ولو شهدا احدهما بالقتل والاخر بالاقرار بالقتل لا تقبل لان القتل فعل والاقرار قول
 والقول غير الفعل فاختلف المشهود به وكذا لو شهدا بالقتل واختلغا فى الزمان والمكان لان الفعل الثانى
 غير الفعل الاول وفى المتن وكل شهادة على فعل اختلاف الزمان او المكان يمنع القبول الا فى مسئلة واحدة وكذا
 راود بن رستم عن محمد بن نصر فى شهدا عليه فقال احدهما يصلى فى مسجد بنى زائدة شهرا واخر يصلى فى مسجد بنى عامر
 شهرا او قال احدهما يصلى بالكوفة شهرا او قال احدهما رابته يصلى بالشام قال اجيز شهادتهما واجزى على الاسلام وفى
 الكافى اختلافهما فى الزمان او المكان فى البيع والشراء والطلاق والعتاق والوكالة والوصية والرهن والدين و
 والعرض والبراة والكفالة والحالة والقذف لا يمنع القبول وفى الجنابة والعصب والقتل والكحل يمنع والقول

وكذا انكشئت لاهل حق لان
 الكذب فى الزمان لا ينافى
 كماله فى الزمان فاشهد
 استوفيت مائة او اثبت دعواه
 قبلت لتوفيقه قال اذا
 شهد بالالف قال احد بها قضاء
 خمسمائة قبلت شهادتها
 بالالف لاتفاقهما على
 بيع قولانه قضاء خمسمائة
 لانه شهادة فرد الا ان
 يشهد بمائة اخرى شئ
 انه يقضى خمسمائة لان شاهد
 القضاء مضمون شهادته
 دينه لا خمسمائة فجهلها
 قلنا قال من يبيع للشاهد
 اذا علم ذلك ان لا يبيعه
 بالبيع بقرض المدعى
 خمسمائة كيلا يصير عينا
 على الظاهر وقال فى الجامع
 الصغير جلدان شهدا على
 رجل بقرض الف درهم فشهد
 احدهما انه قد قضاها فالشهادة
 جائزة على الف لانها
 عليه وتقروا صدقهما بالقضاء
 على ما بيننا وذكر الطحاوى
 عن اصحابنا انه لا تقبل قول
 رجلين ان كذا كذا شهرا او
 قلنا هذا الكذب على التوفيق
 الاول هو القرض فاختلف
 القول قال اذا شهدا عليه
 قتل زيد اليوم الخربكة وشهد
 اخر ان كذا كذا شهرا او قلنا
 لا يمنع القبول لان القتل فعل
 والاقرار قول
 لا يقبل الشهادتين
 لان احدهما
 كاذبة بيقين

وليت احد فاما
باولي من الاخرين
سبقت احد فاما
تدعي بغيره فاما
لاول تدعي بغيره
القضاء فاما
قال اذا شهد احد
انده فاما
فقط او في احد
والاخر فاما
هنا عند
لا يقطع
وقيل لا يقطع
يشاهد بان
لا في السوء
قبل حتى
هنا ان السوء
في البيضاء
فلا يثبت
كالغصب بل
لان اموالهم
تصاير كالذكورة
والانوثة ولدان
التوفيق ممكن
الخل في اللبالي
من بعيد واللون
يشاهد بان
في واحد فيكون
السودا من جانب
وهذا يصح
والبياض من
جانب اخر هذا
يشاهد

فيان المشدود بان كان قولك لا ينجو ونحوه فاختار في الزمان او المكان لا ينجو رواه احمد في رواية لان القبول
ما ينجو ويكره وان كان المشدود فعلا كالغصب ونحوه او قولك لكن الفعل شرط صحة كالنكاح فانه قول وحضور الشاهدين
فعل وهو شرط فاختار في الزمان والمكان يمنع القول لان الفعل في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان
غيره فاختار المشدود وقال الشافعي هو احمد في رواية اختار في الزمان او المكان يمنع في الجميع الا انما
شهد احد بها فاختار يوم الخميس وقال الاخر اقر بطايعا يوم الجمعة فانه يقبل وكذا في البيع والنكاح وغيرهما فاما
بالثانية لان القضاء بالاول قضاء بطلان الثاني فمنها اذ قتل شخص واحد لا يكون في موضعين وفي الفتاوى
الصغرى لو سكنت شاهد البيع عن بيان الوقت والمكان فسالها القاضي فقال لا انعم ذلك يقبل شهدا لانها
لم يحفظ حفظ ذلك وليت احدنا باولي من الاخرى شي يمكن ان يرد اجواب عما يقال فلم لا يسمح القاضي احد
فقال وليت احدنا كاسه احدى الشهادتين باولي من الشهادة الاخرى لعدم المرجح فان كان كذلك لم ين
سبقت احدنا شي اى احدى الشهادتين ثم وقضا بهما شي اى وقضى القاضي بجهما ثم حضرت الاخرى شي
اى الشهادة الاخرى لم تقبل لان الاول لا يثبت باتصال القضاء بها فلا تنقض بالثانية شي لان الحكم بالثانية
ينافي بالحكم بالاول وقد صحت ظاهر احيث الفصل الحكم بما يتيقض بالكذب فبقية كما كانت ونظيره رجل سعة ثوبان
احدنا بخمس فوقع تحريم على احدنا وصلى فيه ثم وقع تحريم على الاخر لا يجوز الصلوة فيه لان الاول الفصل به
حكم فلا ينقض تحريم آخرهم قال شيخ ابي حنيفة في الجابح الصغير واذا شهد احدنا بالسرقة بقرعة واختلف في لو شهد
ش بان قال احدنا بخمس او قال الاخر بخمس فمهرهم قطع وان قال احدنا بقرعة شي اى بانه سرق بقرعة
والاخر ثور اسن اى وقال الاخر انه سرق ثورهم لم يقطع عن ابي حنيفة وقال لا لا يقطع في الوجين جميعا
وبه قالت الماتمة الثانية وقال الترمذي في الخلفات بين ابي حنيفة ومجاهد فيما اذا سرق بقرعة اما اذا
سرق بقرعة بيضا او سودا لا تقبل شهدا وتما اجماعا لانه كذب احد الشاهدين وكذا الخلفات فيما اذا ادعى سرق
ثوب فقط احدنا سرقى وقال الاخر مروى فان اختلفا في الزمان او المكان يقبل بالاجماع وقيل لا يقطع
في لونين يشاهدان كالسود والحمرة شي لان الحمرة الشديدة تظهر كالسود لاني السواد والبياض يسهل لانها
لا تشاهدان اصلا وقيل يسهل شي اى الاختلاف بين ابي حنيفة ومجاهد في جميع الالوان سرق وذكر في السوء
ان الكل على الخلاف في الاصح لهما سرق اى لا يثبت في سرقته في السوء واخبر في البيضا فمهرهم
كل فعل لثواب الشهادة سرق فلا اختلاف في المشدود فلا يقبل هم وصار كالغصب شي يعني شهد الغصب بقرعة
واختلفا في لو شهدا بل اولى لان امر الخدم ليس لان الثابت بالغصب فاما لا يسقط بالشهادات والثابت هنا لا يسقط
بالشهادات ولان الاختلاف لما سرق قبول الشهادة في المال فلان يمنع في الحر والى كماله اختلفا في قبر القيتهم وصار
كالانوثة والذكورة شي في المعنوية ثم وليس شي اى ولا ينفية ثم ان التوفيق ممكن لان التحمل في اللبالي في
شي اذا كثر السرفات تكون في اللبالي وتحمل الشهادة من بعيدهم واللونان يشاهدان شي كالحمرة والصفرة ثم كونهما
شي اى اللونان من ذلك بقوله في واحد فيكون السواد من جانب واحد والبياض من جانب اخر وهذا هو
الاخر يشاهد شي كقول احدنا بقرعة فان قيل لا كانت البقرعة على الصفة لقال له ايضا للسود والبيضا فقلت نعم ذلك

مكنه اذا كان هو المولى
لان العتق لا يثبت قبل
الاخاء فكان للعتق
اثبات السبيل للخلع
ولا اعتناق على مال
والصلح عن حص
العقد اذا كان
المدعي هو المأأة
والعبد والقاتل
لان المقصود اثبات
العقد والحاجة لثبته
اليه وان كانت الدعوى
من جانب اخر فهو
بغضلة دعوى الدين
فيما ذكرنا من الوجه
لا يثبت العتق للعتق
والطلاق باعتراف
صاحب الحق في الدعوى
في الدين وفي الرهن
ان كان للمدعي هو
الواحد لا يقبل
لانه لا حظ له
في الرهن فعرهيت
الشهادة عن الدعوى
وان كان هو المولى
فهو بمنزلة دعوى
الدين وفي الاحتياط
ان كان ذلك
في اول المدعى فهو
نظير البيع وان كان
بعد مضي المدة
والمدعى هو الاجر
فهو دعوى
الدين قال
فاما النكاح

الشاهدان في بدل الكتابة كحاشي البيع والشراء وكذا اش اى وكذا لا تقبل الشهادة هم اذا كان ش اى المدعى هم هو المولى
لان العتق لا يثبت قبل الاداسش اى قبل ادبديل الكتابة وبديل الكتابة لا يكون الا بعد الكتابة فهو سببى قوله هم
فكان المقصود اثبات السبب ش اى العقد والثالثه من المسائل الخدم اشار اليه بقوله وكذا الخلع ش اى ادعت
المرأة الخلع واكثر الزوج والرابعة منها هو قوله هم والاعتناق على مال ش اى الخامسة هو قوله هم والصلح عن دم العبد ش اى الحاكم
في هذه المسائل الثلاثة هم اذا كان المدعى هو العبد ش اى مسئلة الكتابة هم والمرأة ش اى وان كان المدعى هو المرأة في
مسئلة الخلع هم والقاتل ش اى وان كان المدعى هو القاتل في مسئلة الصلح عن دم العبد فلا خفا في هذه الثلاثة هم لان
المقصود اثبات العقد والحاجة ناسية اليه ش اى الى اثبات العقد لثبوت الطلاق والعتاق والعقوبات عليهم وان كانت
الدعوى من الجانب الاخر ش اى وهو المولى والزوج وولى القصاص بان قال المولى اعنتك على الف وخمس مائة والعبد يدعى
الاكف وقال الزوج خالعك على الف وخمس مائة والمرأة تدعى الاكف وقال ولى القصاص صاعك على الف وخمس مائة
والقاتل يدعى الاكف هم فهو بمنزلة دعوى الدين ش اى كانت الدعوى شل دعوى الدين وهو البديل وهو المبدل لوقوع
العتق والطلاق والعقوبات قرار المولى والزوج وولى القصاص هم فيما ذكرنا من الوجه ش اى المذكورة من ان يقبل على
الاكف اذا ادعى الف وخمس مائة بالاتفاق واذا ادعى الفين لا يقبل عند ايجبة مخالفا لهما وان ادعى اقل للمالين
يعتبر الوجه الثلاثة من التوفيق والتكذيب والسكوت عندهم لانه ثبت العفو والعتق والطلاق باعتراف صاحب
الحق ش اى وهو المعتق والزوج والمولى هم فبقية الدعوى في الدين ش اى وهو البديل والمسئلة السادسة هو قوله
هم وفي الرهن ش اى اذا شهد احد الشاهدين بالاكف والاخر بالف وخمس مائة هم ان كان المدعى هو الرهن لا يقبل ش اى
الشهادة هم لانه ش اى لان الرهن هم لاحظ له في الرهن ش اى لانه لما لم يكن له ان يستره والرهن قبل قضاء الدين
كانت دعواه غير مفيدة فكانت كان لم يكن وهو معنى قوله هم فعرهيت الشهادة من الدعوى ش اى فلا يقبل هم وان كان
ش اى الدعوى هم هو المرخص فهو بمنزلة دعوى الدين ش اى يقضى باقل المالين اجماعا فان قيل الرهن لا يثبت الا
بالايجاب والقبول فكان عقد اكسائر العفو وخمسة ان يكون اختلاف الشاهدين في قدر المال بمنزلة اختلافهما
في البيع او الشراء وان كانت الدعوى من المرتهن قلنا لما كان عقد الرهن غير لازم في حق المرخص
كان له ان يرد الرهن من ش اى خلاف الرهن لانه ليس له استرد الرهن سببى ش اى فكان الاحتياط
الدعوى الدين في جانب المرتهن لان الرهن لا يكون بالدين فتقبل البنية كحاشي سائر الدليون ويثبت الرهن
بالاكف منهما وتبعا للدين والمسئلة السابعة ش اى قوله هم وفي الاجارة ش اى اختلاف الشهادة اذا كان في الاجارة
هم ان كان ذلك ش اى الدعوى على تاويل الادعاء هم في اول المدة ش اى قبل استيفاء المنفعة هم فهو نظير البيع ش اى
يعني لا تقبل الشهادة كحاشي البيع لان المقصود اثبات العقد وقد اختلف باختلاف البديل هم وان كان بعد مضي المدة
ش اى واستيفاء المنفعة هم والمدعى ش اى والحال ان المدعى هم هو الاجر فهو دعوى الدين ش اى المال فيقضى
باقل المالين اذا ادعى الاكثر ذل الحاجة منها الى اثبات العقد وان كان المدعى هو المستاجر بعد مضي المدة كان ذلك منه
اعترافا بما لا اجارة فيجب عليه باعتراف فلا حاجة فيه حينئذ الى اتفاق الشاهدين او اختلافهما والمسئلة الثمانية ش اى قوله
هم قال ش اى ايجبة هم فاما النكاح ش اى يعني اذا اختلف الشهود فيه فقال احدهما بالف والاخر بالف وخمس مائة

هم فانه من اى فان النكاح يجوز بالف استحسانا من كمانى دعوى الدين هم وقال ابيوسف ووجه هذا بطلان في النكاح ايضا
 من يعنى كما هو بطلان في البيع يعنى فلا تقبل الشهادة ولا يقضى بالنكاح هم وذكرنا اباي قول ابيوسف مع قول ابي يوسف من قال فخر الله
 قاضيان في شرح الجامع الصغير وذكرنا في الدعوى من الامالى قول ابيوسف مع قول جديقه ثم قلنا من اى لا يبيوسف وجه
 هم ان هذا الاختلاف في العقد من لان النكاح بالف غير النكاح بالف ومنس ما به هم لان المقصود من الجانبين السبب
 من والاختلاف في السبب يمنع قبول الشهادة هم فاشبه البيع من كما اذا اختلف الشاهدان فيه بان شهدا احداهما بالف
 والاخر بالغير فلا تقبل كذا انهم ولا يجنبه ان المال في النكاح تابع من ولما البيع بلا تشبيهه مهر وملك التصرف
 في النكاح من لا يمكن التصرف في المال كالعم والاب والاختلاف في البنات لا يوجب اختلاف في الاصل هم والاصل
 من اى في النكاح هذا دليل اخذ تقريره ان الاصل في النكاح هم الحمل من هو محل البضع هم والارز ورج والمكث
 هو محل البضع لان شرعية كذا لزوم المهر لمصون الحمل فطعن الاستبدال بالتسلط عليها بما هم ولا اختلاف من الشاهدين
 هم فيما بين الاصل فثبت من اى الاصل هم ثم اذا وقع الاختلاف في القبح ليقضى بالباطل من اى باقل المالين هم لاتفاقا عليه
 من اى لاتفاق الشاهدين على الاقل واعترضوا عليه بان هذا الكذب لاحد الشاهدين واجب بان التكنيب فيما ليس بمقصود
 وهو المال والتكنيب فيه لا يوجب التكنيب في الاصل وهو العقد هم ويستوى دعوى اقل المالين او اكثرها من قال لا اصل
 قال المهر ويستوى دعوى اقل المالين او اكثرها بكيفية او الصواب كاتمة الوعد بالالتزام يستوى انتهى قلت كان في نسخة كاتمة
 او قلنا لك اعترض وليس كذا فان النسخ كلما بالوا وحسن في نسخة شيخى العلامة التى هى العمدة هم في الصحيحين احراز اعم
 قال بعضهم انه لما كان كالدین وجب ان يكون الدعوى باكثر المالين كما في الدين واليه ذهب شمس الائمة هم ثم قيل لا خلاف
 من اى بين ابي حنيفة وصاحبيه فيما اذا كانت المرأة هى المدعية ونما اذا كان الزوج هو المدعى اجماع على انه لا يقبل لان
 مقصودها قد يكون المال ومقصودها ليس الا العقد من فيكون الاختلاف فيه يمنع القبول هم وقيل خلاف من اى اختلاف بين حنيفة
 وصاحبيه هم في الفصلين من جميعا يعنى فيما اذا كان مدعى النكاح الرجل والمرأة هم وهذا من اى الخلاف بين حنيفة
 وصاحبيه في الفصلين جميعا اصح وقال الاثر انتمى ولنا في قوله وهذا اصح نظر لما انهم لم يذكر الخلاف في شرح الجامع الصغير
 وشرح الطحاوى فيما اذا كان المدعى هو الزوج بل قالوا لا تقبل الشهادة لان الاختلاف وقع في العقد انتهى قلت عدم ذكرهم في شرح الجامع
 الصغير في شرح الطحاوى لا يستلزم عدم ذكره فيهم والوجوه كذا في شرح شاربى ما ذكر من دليل الطفرع عند قوله لمان هذا اختلاف في العقد بل ان
 هم فصل في الشهادة على الارث من اى هذا الفصل في بيان حكم الشهادة على الارث ولما ذكر احكام الشهادة المتعلقة
 بالاحياء شرع بذكر احكام الشهادة المتعلقة بالمت يوجب مقتضى الواقع هم قال من اى محمد بن الجاسع الصغير هم من اقام بينته
 على دار اخا كانت لابه اعارها بالودع الذى هى في يده فانه ياخذها من اى فان المدعى الذى اقام البينة ياخذها من اى
 البينة هم ولا يكلف البينة من اى يشهدوا هم انه من اى ان اباه هم مات وتركها ميراثا له من اى لابه وفي الفوارق
 الطبرية هذا الاجماع لكن على اختلاف التخرج فالابوسف لا يقول في الميراث باسقاط الجرد والانتقال من الميراث الى
 الوارث في قبول البينة وابعينه ومحمد وان كان شيرطان ذكر الجرد والانتقال بان يقول الشاهد عند الشهادة هذا المدعى
 وارث الميت مات وتركها ميراثا له ما جهنا لم يشترط لان المدعى اثبت لمورثه يد الى المدعى بما اقام من البينة
 لان يد المستودع والمستعير يد المودع والمعير فصار كانه اقام البينة بان اباه مات والدار في يده ولو كان كذلك

فانه يجوز بالف استحسانا
 وقالوا هذا باطل في النكاح
 ايضا وذكرنا في الامالى قول
 ابي يوسف مع قول جديقه
 ولما كان هذا الاختلاف في
 العقدان المقصود من الجانبين
 السبب لا يشبه البيع لان حنيفة
 انشأ في النكاح تابع الاصل
 فيه للحمل والارز والرج والمكث
 ولا اختلاف فيهما هو اصل
 فثبت اذا وقع الاختلاف
 في البيع فضمه بالاقبل
 لاتفاقا على ما لا يشترط
 دعوى اقل المالين او اكثرها
 في الصحيحين من اى اختلاف
 فيما اذا كانت المرأة هى
 المدعية وفيما اذا كان
 المتك هو الزوج فاجماع على
 لا يقبل لان مقصودها
 قد يكون المال ومقصودها
 ليس الا العقد وقيل خلاف
 في الفصلين وهذا اصح
 والوجه ما ذكرنا في الفصل
 في الشهادة على الارث
 قال ومما اقام بينته
 على دار اخا كانت
 لابه اعارها او
 ادعها الذى
 هى في يده فانه
 ياخذها ولا يكلف
 البينة انما مات
 وتركها ميراثا له

والصلوات على من ثبت
للأهل الموت لا يقتضي
للموت حتى يثبت
الشهادة مات وتركها
ميراثا له عند البينة
ومحمد خذنا كذا في
هو يقول ان ملك الموت
ملك الموت فصارت
الشهادة بالملك الموت
شهادة بالملك الموت
وهما يقولان ان ملك
الموت متجني في حق
حتى يولد له استبرأ
في الحارة الموتة في كل
للموت الفخر ما كان
صدقة على الموتة فغير
فلا بد من النقل الا انه
يكفي بالشهادة على
قيام ملك الموت وقت
للموت لم يثبت ونقل
حي من كذا على قيام
به على كذا انشاء الله
تعالى وقد وجدنا في
على اليد مستند كذا
لان اليد المستقيمة لا
قائمة مقامه فالحذر
على النقل ان شهدوا
انها كانت في يد فلان
هو في يده جازت الشهادة
لان اليد عند الموت
تقلب يد ملأه بوسطة
الضمان ولا فائدة لتغيير
مضمونة بالتهويل
فصار بمنزلة الشهادة
على قيام ملكه وقت
الموت وان قالوا
لرجل حي

كانت البينة متقبلة فكذلك انما هم اصل حكم الشهادة على الارث هم انما يشترط ان يثبت الملك الموت
لا يقتضي للموت من ابي الا يحكم له بذلك الملك من حيث يشهد الشهود انهم ابي ان الموت مات وتركها من ابي ترك تركته
هم ميراثا له من ابي لهذا الوارث هم عند البينة ومحمد خذنا كذا في الاصل المذكور وهو ان
بالهبة يحتاج الى الجرد والاستقلال عند البينة ومحمد خذنا كذا في الاصل المذكور وهو ان
يقول هم ان ملك الوارث ملك الموت من كذا الوارث فلا بد من البينة ويرد عليه به واذا كان كذلك
هم فصارت الشهادة بالملك الموت شهادة به من ابي بالملك هم للموت وهم من ابي البينة ومحمد خذنا كذا في الاصل المذكور وهو ان
ان ملك الوارث متجني في حق العين من حيث يجب عليه من ابي على الوارث هم الاستبراء في الجارية الموتة وتحويل
للموت الفخر ما كان صدقة على الموت الفخر من ابي على الوارث من ابي ملكه متجني في حق الفخر من ابي الملك
له استبرأ وهو معنى قوله هم فلا بد من النقل من ابي على الوارث من ابي ملكه متجني في حق الفخر من ابي الملك
الحال بنبينا انما كان كذا في الشهادة من ابي الاستبراء من ابي على الوارث من ابي ملكه متجني في حق الفخر من ابي الملك
بما هم على قيام ملك الموت وقت الموت لم يثبت الاستقلال ضرورة وكذا على قيام يده من ابي كذا في الشهادة من ابي
قيام يده عند الموت لان اليد حينئذ تصير يد ملك الضمان لان الظاهر من حال من حضره الموت ان ليسوى اسبابه
ما كان عنده من الودائع والعصوبات فاذا لم يبين فالظاهر ان ما في يده ملكه والامانات تصير مضمونة بالتحصيل بان
مات ولم يبين انما ودعيه فلان لانه حينئذ ترك الحفظ وهو متجني في الضمان به واذا ثبت هذا من ابي قام بينه على دارنا
كانت لايه اعارها او دعيه الذي في يده فانه يأخذها ولا يحكم البينة ان مات وتركها ميراثا له بالاتفاق اما عند
البينة فلا بد من الجرد في الشهادة واما عند الجرد فلا بد من قيام اليد عند الموت يعني عن الجرد على ما ذكره في
من ابي في الشهادة من ابي الا بدى عند الموت متقلب يد ملكهم وقد وجدت الشهادة على
على دارنا كانت لايه الى آخرها والماصل انه اشار بهذا الى ان يده المستقيمة متحقق عليها واشار الى بيان وجهها
يقول هم لان اليد المستقيمة والمودع من ابي في الدار هم والمستاجر من ابي في كسبه الجرم ابي ويد المستاجر قائم مقام يده
اي يد اب المدي الذي اقام بنية انما كانت لايه من ابي فاعني ذلك من ابي قيام يده عند الموت هم عن الجرد والنقل
وان شهدوا انها من ابي ان يده الدار هم كانت في يد فلان مات وهي في يده جازت الشهادة من ابي قال الا نزار في قوله ان
شهدوا انها كانت في يد فلان ابي في يد ابيه وصرح صدر الشيعه في شرح الجامع الصغير حيث قال وان شهدوا انها كانت
في يد ابيه مات وهي في يده جازت الشهادة من ابي لان الايدي عند الموت متقلب يد ملكهم بواسطة الضمان من لانهم لما شهدوا
له باليد وقت الموت فلا يجوز ان يكون يد ملك ويد امانه فان كانت يد ملك فلا شك ان كانت يد غصب تصير يد ملك
بالضمان وان كانت امانة تصير يد غصب بالتحصيل وهو يعني قوله والامانة تصير مضمونة بالتحصيل من ابي قيام يده عند الموت
من ابي قول الشاهد بانها كانت في يده وقت الموت هم بمنزلة الشهادة على قيام ملكه وقت الموت من ابي فيثبت
النقل الى الورثة بالضرورة وروى من الحسن انها لا تقبل لانهم شهدوا بغيره من ابي قيام يده عند الموت من ابي فيثبت
قالوا الرجل حي من ابي فيثبت الشهادة من ابي وان قال الشهود لرجل حي فيثبت

اذا كانت الدار في يد رجل حي فادعاه رجل اخر وليت الدار في يده ففعلوا النخالة فشده والنخالة وقيد بقول حي لاسم
لوشده والبيت بانها كانت في يده وقت الموت تقبل بالاجماع وقيد بقوله نشد انها كانت في يد المدعى ش
لوشده والنخالة كانت له تقبل بالاجماع كذا في قاضيخان وقوله من شدا شمش وجوده كعدمه لان النخالة ثابت فيما لم يرد
م لم تقبل ش اى هذا الشهادة هم وعن ابيوسف انها تقبل لان اليد مقصودة كالمالك ش اذا ثبت يبقى الى
ان يوجد المزيك كذا في اليد هم ولوشده لانها كانت له تقبل فكذا انما انصار ش بذا هم كما اذا شده وبالاخذ من المدعى ش
يعنى لوشده وانها كانت في يد المدعى واخذها المدعى عليه الذى هو صاحب اليد يقبل الشهادة وترد الدار الى المدعى وكذا
اذا اقر المدعى عليه بانها كانت في يد المدعى ترد على ما ذكر في الكتاب هم وجه الظاهر هو قبولها ش اى قول السجينة محمد
هم ان الشهادة قاست بحمول لان اليد منقضية ش اى زالة معنى يد المدعى زالة في الحال وليست بقائمة حتى
تحل على الملك باعتبار الظاهر هم ش اى اليد هم منقوضة الى ملك وامانة وضمان ش فاذا كان كذلك كانت
مجهولة هم فتعذر القضاء باعادة المحلول ش تعذر الحكم باعادتها مع قيام الجمالة هم بخلاف الملك لانه معلوم غير
مختلف وبخلاف الاخذ لانه معلوم وحكمه معلوم وهو وجوب الرد ش كيف ما كان قال عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد
هم ولان يد ذى اليد معاين ويد المدعى مشهود به ش والشهادة خبرهم وليس الخبر كالمعاينة ش لاحتمال زوال اليد
بعد ما كانت والمعاين راجح لان المعاينة تقرب العلم والشهادة عليه الظن فما كان موجبا للعلم اولى قال ليس في
كثير من النسخ لفظ قال هم وان اقر بذلك المدعى عليه ش اى اقر بان الدار كانت في يد المدعى هم دفعت الى المدعى
لان الجمالة في المقر به لا تنسخ صحة الاقرار ش بل سيجب بيانه كما لو اقر لفلان بشئ يجب عليه بيانه وان شهدا بشئ
انه اقر ش اى المدعى عليه فهم انما كانت في يد المدعى دفعت اليه لان المشهود به منها الاقرار وهو معلوم
اى المشهود به وهو الاقرار معلوم والمجهول هو المقر به والجب اليه فيه ليست بممانعة لصحة الاقرار
هم باب الشهادة على الشهادة ش اى هذا باب في بيان حكم الشهادة على الشهادة ولما كانت الشهادة على الشهادة فرجها
الاصول تحقت النسخ لان الاصل مقدم على الفرع هم قال ش اى التقدير ش في مخصوصة هم الشهادة على الشهادة
جائزة في كل حق لا يقتطع بالشبهة ش اراد به غير الحدود والقصاص وبه قال حمزة والشافعي في قول وقال
يقبل في كل الحقوق سواء كان حدا او غيره وبه قال الشافعي في الاصح هم وبذا ش اى جواز الشهادة على الشهادة
هم استحسان لشدة الحاجة اليها ش والقياس ياتي جوازها بالشك الشبهة فيها اذا اذناها او كتمانها لالسن
يتكمن فيها زيادة ونقصان ولان ادلة الشهادة عبادة والعبادة لا تجري فيها النيابة لانها جازت استحسانا هم اذ شاهد الاصل
قد يجز عن ادلة الشهادة لبعض العوارض مثل كمال الموت والسفر والغيبه هم فلو لم تجز الشهادة على الشهادة ادعى الى التوار
الحقوق ش اى صياغتها وبها كجامهم ولما ش اى والاصل التوابع حقوق عند عدم جواز الشهادة على الشهادة هم جاز
الشهادة على الشهادة وان كثر ش اى الشهادة على الشهادة وان بعدت هم الا ان فيها ش اى لكن في الشهادة
هم شبهة من حيث البدلية ش لان البديل محال ان يصار اليه الا عند العجز عن الاصل وبذلك كذا فان قيل لو كان
فيما معنى البدلية ينبغي ان لا يجوز الجمع بين الاصل والفرع فان القاضى لو قضى بشئ باصل وشا بدين فرعين يجوز
وتكيسل الاصل بالخلف لا يجوز كما في الوضوء والتميم ذكره في الكافي اوجب بان البدلية انما هي في المشهود به فشهادة الفرع

تشهد بانها كانت في يد المدعى
اشهر له تقبل عن النبي
انما يقبل من اليد مقصودة
كالمالك ولو شهدوا بها
كانت ملكا تقبل فكذا
وصار كما اذا شهدوا بها
من المدعى وجه الظاهر
هو قولهم ان الشهادة
قامت بمجهول لان اليد
منقضية وهي متوعدة
الى ما كان وامانة ضمان
فتعذر القضاء باعادة
المحلول بخلاف الملك لانه
معلوم غير مختلف
الاخذ لانه معلوم وحكمه
معلوم وهو وجوب الرد
ش كيف ما كان قال عليه السلام
على اليد ما اخذت حتى ترد
هم ولان يد ذى اليد معاين
ويد المدعى مشهود به ش
والشهادة خبرهم وليس الخبر
كالمعاينة ش لاحتمال زوال
اليد بعد ما كانت والمعاين
راجح لان المعاينة تقرب
العلم والشهادة عليه الظن
فما كان موجبا للعلم اولى
قال ليس في كثير من النسخ
لفظ قال هم وان اقر بذلك
المدعى عليه ش اى اقر بان
الدار كانت في يد المدعى هم
دفعت الى المدعى لان الجمالة
في المقر به لا تنسخ صحة
الاقرار ش بل سيجب بيانه
كما لو اقر لفلان بشئ يجب
عليه بيانه وان شهدا بشئ
انه اقر ش اى المدعى عليه
فهم انما كانت في يد المدعى
دفعت اليه لان المشهود به
منها الاقرار وهو معلوم
اى المشهود به وهو الاقرار
معلوم والمجهول هو المقر
به والجب اليه فيه ليست
بممانعة لصحة الاقرار
هم باب الشهادة على
الشهادة ش اى هذا باب
في بيان حكم الشهادة على
الشهادة ولما كانت
الشهادة على الشهادة
فرجها الاصول تحقت
النسخ لان الاصل مقدم
على الفرع هم قال ش اى
التقدير ش في مخصوصة
هم الشهادة على الشهادة
جائزة في كل حق لا يقتطع
بالشبهة ش اراد به غير
الحدود والقصاص وبه
قال حمزة والشافعي في
قول وقال يقبل في كل
الحقوق سواء كان حدا
او غيره وبه قال الشافعي
في الاصح هم وبذا ش اى
جواز الشهادة على الشهادة
هم استحسان لشدة الحاجة
اليها ش والقياس ياتي
جوازها بالشك الشبهة
فيها اذا اذناها او كتمانها
لالسن يتكمن فيها
زيادة ونقصان ولان ادلة
الشهادة عبادة والعبادة
لا تجري فيها النيابة لانها
جازت استحسانا هم اذ
شاهد الاصل قد يجز عن
ادلة الشهادة لبعض
العوارض مثل كمال الموت
والسفر والغيبه هم فلو
لم تجز الشهادة على
الشهادة ادعى الى التوار
الحقوق ش اى صياغتها
وبها كجامهم ولما ش اى
والاصل التوابع حقوق
عند عدم جواز الشهادة
على الشهادة هم جاز
الشهادة على الشهادة
وان كثر ش اى الشهادة
على الشهادة وان بعدت
هم الا ان فيها ش اى
لكن في الشهادة هم
شبهة من حيث
البدلية ش لان
البديل محال ان
يصار اليه الا
عند العجز عن
الاصل وبذلك
كذا فان قيل
لو كان فيما
معنى البدلية
ينبغي ان لا
يجوز الجمع
بين الاصل
والفرع فان
القاضى لو
قضى بشئ
باصل وشا
بدين فرعين
يجوز وتكيسل
الاصل بالخلف
لا يجوز كما
في الوضوء
والتميم ذكره
في الكافي
اوجب بان
البدلية انما
هي في
المشهود به
فشهادة
الفرع

والتي هي من التخييل والتوكيل ش لان الشهادة على الشهادة انما تصير حجة ينقل شهادة الاصل الى مجلس القضا
فلا بد من التخييل والفرع وكيل عن الاصل فلا بد من التوكيل هم على ما مر من ابي الذي مضى قبله في فصل
ما يجمل الشاهد ولابد ان يشهد من ابي الاصل هم كما يشهد عند القاضي ش ابي كما يشهد الاصل عند القاضي
بلا نقاش وت في القول ان يقول اني اشهد ان فلانا بن فلان اقر عندى بكذا فاشهد انت على شهاد
هم لينقل الى مجلس القضا من ابي لينقل الفرع ما يشهد الاصل الى مجلس القاضي هم وان لم ينقل ش ابي
الاصل عند الفرع هم اشهد في على نفسه ش ابي المقر والمدعى عليه هم جاز لان من سيع اقرار غيره حل
له الشهادة وان لم ينقل له ش ابي وان لم ينقل الغيبة اشهد من على هم قال ش ابي القدر ورمى هم وليقو
شاهد الفرع عند الاداء اشهد ان فلانا اشهد في على شهادته ان فلانا اقر عندى بكذا وقال لي اشهد على شهادتي
بذلك لانه لا بد من شهادة من ابي شهادة الفرع هم وذكره شهادة الاصل وذكره التخييل ش اما شهادة الاصل فلا بد
لهم تخيير بعد ذلك بصحة ما يقع عليه شهادة وهو التخييل هم ولما ش ابي لشهادة الفرع عند الاداء لم ينقل
اطول من هذا ش ابي من الذي ذكره القدر ورمى وهو كما قال الخصاف وغيره ان الفرع يقول عند
القاضي اشهد ان فلانا اشهد عندى ان فلانا على فلان كذا من المال واشهد في على شهادته وامرته
ان اشهد على شهادته وانا اشهد على شهادته بذلك الان فيحتاج الى ثمان شهادات واختاره ابو الليث بن واستا
ابو جعفر الهمداني وفيما ذكر في الكتاب خمس شهادات واختاره الحلواني هم واقصر منه وغيره الاسود وطلبها
ش وهو ان يقول الفرع اشهد على شهادة فلان كذا جاز فيه شهادات واختاره ابو الليث بن واستاده ابو
المنذر وانه وكذا على فتوى النصير وكذا ذكره في السيرة الكبيرة وقالت الائمة الثلاثة وكذا الخصاف انه يكفي ثلاث شهادات
في الاشهاد وبس في الاداء وهو ان يقول في الاشهاد اشهد ان فلانا اقر عندى لفلان كذا فاشهد على شهادتي ان
لفلان على فلان كذا وليقول في الاداء اشهد ان فلانا اشهد عندى ان لفلان على فلان كذا واشهد في على شهادته
الا ان انا اشهد على شهادة ان لفلان على فلان كذا او ناسع ما قاله في نظم الجامع ولو تى بشهادات ثلاث حكمها
وبالست في حال الاداء وهو في القضاوى الصغرى مشهور والفرع يجب ان يذكر الاسماء الاصول واسماء البائس وابداءهم حتى
لو قال للقاضي نشهد ان بعلين تعرفوا اشهد انا على شهادتهما اشهد ان بكذا او قال للقاضي اني اشهد بانك او قال لا اعرف اسمها
وهي لم تقبل حتى يسميها لانها تتجمل مجازة ما عين معرفة نعم ومن قال اشهد في فلان على نفسه لم يشهد السامع على شهادته
يقول له اشهد على شهادتي لانه لا بد من التخييل وبما هو ظاهر عند محمد لان القضاة عند شهادة الفرع والاصول جميعا حتى
اشتركا في الضمان عند الرجوع ش يعني اشتركا في الضمان ان المشهود عليه باختيار بين الطرفين الاصول وبين تعيين الفرع
فليس معناه ان يقتضي ضعف الضمان على الاصول وينتفع على الفرع بل هذا كالتعاضد مع فاصلة التعاضد وفي
الذخيرة لو ضمن الفرع لا يرجعون على الاصول كما في العصب وان ضمن الاصول لا يرجعون على الفرع فكل
لو ضمن الزا حطب حتى يرجع على فاصلة القضاة هم وكذا عند ما ش ابي وكذا عند ابي حنيفة وابي يوسف لا بد من التخييل
وان كان القضاء مضافا الى الفرع حتى وجب الضمان على الفرع خاصة عند الرجوع الاصول والفرع جميعا فلا بد من
التخييل وليس للفرع ان ينقلوا اشهادا وتقر بدون تخييلهم لانه لا بد من نقل شهادة الاصل لتصير حجة فيظهر تخييل ما هو حجة

من التخييل والتوكيل
على ما مضى لا بد ان
يشهد كما يشهد عند
لينقل الى مجلس القضا
وان لم ينقل اشهد في على
نفسه جاز لان من سيع
سمع اقرار غيره حل له
الشهادة وان لم ينقل له
الشاهد ولقول شاهد الاصل
عند الاداء اشهد ان فلانا
اشهد في على شهادتي
فلا تاقترعه كذا قال
لي اشهد على شهادتي
بذلك لانه لا بد من شهادة
وذكره شهادة الاصل
وذكره التخييل ولها
لفظ اطول من هذا
واقصر منه وغير
الا وهو لا يطلبها حتى
قال اشهد فلان على
نفسه لم يشهد السامع
على شهادته حتى يقول
اشهد على شهادتي
لانه لا بد من التخييل
وهذا ظاهر عند محمد
لان القضاء عند
بشهادة الفرع و
الاصول جميعا حتى
اشتركا في الضمان
عند الرجوع وكذا
عندهما لانه لا بد من
نقل شهادة الاصل
لتصير حجة فيظهر تخييل ما هو حجة

ان القاضي شس جواب اسكال مقدّمه بان يقال ان القاضي الكاتب بمنزلة الشاهد الفرجي سميع الشهادة من الشاهدين نقل شهادتهما
 بالكتاب فصا كانه ختم محلي المكتوب اليه وشهد بهناك شيترا ثمانا لذلك ينبغي ان شيترا في القاضي الكاتب ان يكون اشدين
 فاجاب بقوله الا ان القاضي الى آخره تقديره ان القاضي هم كحال ديانته و نور ولايته فيقدر بالتقيل شس فلا شيترا بانه باق اكرم
 ولو قالوا شس اي لشهودهم في حين البابين شس اي باب الشهادة على الشهادة وباب كتاب القاضي فلا شيترا فسلان هم بمهمة
 شس اي المهمة الى بني تميم لم يحجز شس اي الشهادة هم حتى يسيدوا الى فخذ نادري الغيلة التي صته شس يعني التي للاخا صته ووزها
 اي المهمة اي الشهادة حتى الى فخذ التي صته يعني التي للاخا صته فوقا قال في الصحاح الفخذ اخر القبائل است اولها شعب
 ثم القبيلة ثم الفصيلة ثم العارة ثم العطين ثم الفخذ وقال في غيره ان الفصيلة بعد الفخذ فاشعب بكسر الشين تجمع القبائل والقبائل
 تجمع العارين والعارة بكسر العين تجمع العطين والعطين جمع الافاد والفخذ يسكن الحار جمع الفضائل خزيمة شعب وكما في قبيلة وريش
 عارة وقصى بطون وباشم فخذ والعباس فصيلة هم وباشم اي عدم الجواز من لان التعريف بالديانة في فخذ اولها شصيل شس
 اي التعريف هم بالنسبة العامة هم وباشم اي التيميم غنامة بالنسبة الى بني تميم لانهم قوم الايصون ويحصل شس اي التعريف هم بالنسبة
 الى الفخذ لانها خاصة شس المصنف لمر الفخذ بالقبيلة الخاصة والقبائل بالاب الا على الذي ينسب اليه هم وقيل الفرغانية نسبة
 عامة والاوزجبة نسبة خاصة شس اي الفرغانية نسبة الى فرغانة بفتح الفاء وسكون الراء يعني الجمجمة بعد ما الف ولولون وباشم
 فيها وازم الزند فيها من كثرة وفيها اسلك منها وازجند اشار بهذا الى ان التعريف لا يحصل بالنسبة العامة لان الفرغانية عامة بالنسبة
 الى الازجند لان فرغانة فيها ناسا كثيرة اساميين واسامي ابا من بخلاف الازجندية فانها خاصة لان اوزجند اسم حارة
 خاصة هم وقيل السمقندية والنجارية عامة شس يعني النسبة الى سمقند او الى نجارى عامة وكل واحدة منهما فيها وازم الزند فيها
 مشهور بان النسبة الى كل واحدة منهما عامة هم وقيل اسسكة الصغرى شس اي النسبة الى اسسكة الصغرى هم خاصة واسسكة
 المحلة الكبرى لمصر عامة شس حاصل الكلام ان النسبة الى ابي خزيمة من قبيل التعريف بخلاف النسبة الى ابي عامر
 فيها حيث لا يحصل التعريف بها لان المحلة الكبيرة ومصر شس كل منها على ناس كثيرين تجد اساسهم واسامي ابا منهم فلا
 التعريف بذلك وقال الفقيه ابو الليث كوشهد على فلاة البلخية لا يقع بهذا التعريف الم ينسبها الى محملها وسكنها هم
 ثم التعريف وان كان تيمم يذكر الجيد عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف على ظاهر الروايات فذكر الفخذ ليقوم مقام
 الجدلانه شس اي لان الفخذ هم الجد الا على شس في قبيلة الخاصة هم فذل منزلة الجد الا على شس في نسبته هو باب الاب
فصل شس اي فصل في ذكر شهادة الزور وكذا تفصيل على حدة لان لها احكاما مخصوصة

واخرها لان الاصل هو المصدق هم قال ابو حنيفة شاهد الزور اشتهر في السوق ولا اعذاره شس قوله شاهد
 الزور بكلام ارضا في مبني او قوله اشتهر خبره والجملة مقول القول هم وقالا لاشس اي ابني يوسف ومحمدا
 هم فوجب ضربا شس بنون الجماعة وضربا على اثنين هم وشعبه شس كذا تلك بنون الجماعة هم ووجه
 اي قولها هم قول القاضي شس وبه قال مالك لا حجة في دعائه اعطاه هم لئلا شس اي لابي يوسف ومحمدا هم ما روي عن عمر
 رضي الله عنه انضربا شاهد الزور اربعين سوطا وسخم وجهه شس هذا رواه ابن ابي شيبة وفي مصنفه في الحدود ووجهه شس ابو خالد
 عن ججاج عن كحول عن الوليد بن مالك ان عمر رضي الله عنه كتب الى عاصم بن ابي عبد الله في الزور بضربا بعين سوطا وسخم
 وجهه وكحل عينه ويطال بحسبه وروي عن الزور في مصنفه اخبر ابن جريج قال حديث عن كحول ان عمر بن الخطاب رضي الله

عنه ان القاضي لكما يانة
 ووضوح دلالة يتفرج
 بالنقل ولو قالوا في
 هذا في الباب القيمة
 له يجوز حتى ينسبها
 الى فخذها وهي القبيلة
 الخاصة هذا لان
 التعريف لا بد منه في
 هذا لا يحصل بالنسبة
 العامة وهي عامة
 بالنسبة الى بني تميم
 قوم لا يحصل ويحصل
 بالنسبة الى الفخذ
 خاصة وقيل الفرغانية
 نسبة عامة ولا بد
 جندي خاصة وقيل
 السمقندية والنجارية
 عامة وقيل الى اسسكة
 الصغرى خاصة والجملة
 الكبير والمصر عامة
 ثم التعريف ان كان في
 ذلك الحد عند حنيفة
 فذل منزلة الجد الا على
 على ظاهر الروايات في
 الفخذ ليقوم مقام
 لانه اسم الجد الا على
 فنزل منزلة الجد الا على
فصل قال ابو حنيفة
 شاهد الزور اشتهر
 في السوق ولا اعذاره
 وقا لا تفعله فويل
 وكسبه وهو قول الشافعي
 لما روي عن عمر بن الخطاب
 انضرب شاهد الزور اربعين
 سوطا وسخم وجهه

ضرب شاهد الزور رابعين سنة لما قوله نسخ من التسخين من النحام وهو سواد التند وقال الاكل من النحام بالما
 المعجزة او بالجملة من نسخ وجملا لا يوافق قال لا يقال الاستدلال بغير مستقيم على مذنب بها لانها لا تقبل ذلك بخلاف
 مثله وهو غير مشروع ولا يتبع التعزيز الى اربعين لان مقصودها اثبات نفاذ الحقيقة من التعزيز
 بالضرب فانه يدل على ان اصل الضرب مشروع في تعزير وما زاد على ذلك كان محمولا على السياسة هم ولا
 يذهب من اى شهادة الزور هم كبيرة من وعدت في الحديث الصحيح من الكبراء ثم يتبعه ضرر اصل
 اى ضرر شهادة الزور هم الى العبادات بالثلاث اموالهم وليس فيها مقدار من حيث الشرع هم فيعذر
 من التعزير المذكور هم ولا يمشى اى ولا يجنبه من شره كما يشهد وهو شرح بن الحارث الكندي القاضي
 هم كان يشهد من شاء الزور هم ولا يضرب ولان الانزجار يحصل بالتشهير فيكتب به والضرب وان كان
 مبالغة في الزجر لكنه يقع مانعا من الرجوع من حيث فانه اذا تصور الضرب نجف فلما يرجع وفيه
 تفصيل الحق هم قوبل التحيف نظر الى هذا الوجه من فان قلت قال في المبسوط شاهد الزور عندنا هو المقر
 على نفسه بالكذب لانه لا يمكن تامة الكذب في اقراره على نفسه ولا طريق لاثبات ذلك بالبنية عليه لانه في
 الشهادة والبنية لاثبات وزن النفي وقال الشيخ الاسلام في مبسوط شاهد الزور هو الذي يقر على نفسه
 مستعذرا ويشهد بقتل رجل ثم يحكي المشهود بقلبه جازحه ثبت كذبه بيقين فاما لو قال غلطت او اخطأت او اردت
 شهادة بتمتة او لمي القه من الدعوى الشهادة لا يعبر اصلا وقال ابو محمد الكاتب في مسائله على ثلاثة اوجه
 اما ان يرجع على سبيل التوبة والندامة لا يعبر به خلاف وان رجع على سبيل الاعتذار يعبر بالضرب
 بلا خلاف وان كان لا يعلم فعل الاختلاف ثم قال لو تاب شاهد الزور هل يقبل شهادته بعد ذلك فعلى
 الوجهين ان كان فاسقا تقبل توبته لان الذم على شهادته انزور فمستة فاذا تاب وظهرت توبته
 فقد زال فسقه فيقبل ولم يعين في الكتاب مدة ظهور توبته فقال بعض المشايخ سنة وقيل ستة اشهر
 والصحيح انه مخوف الى اى القاصصة اما لو كان مستورا لا تقبل شهادته ابدا وكذا اذا كان عدلا
 وشهد الزور ثم تاب لا تقبل شهادته على رواية لشريح بن ابى يوسف ورواه ابو جعفر عن ابى يوسف انه يقبل قالوا الفتوى
 على هذا كذا ذكره الحنوب في جامعهم وحديث عمر رضي الله عنه محمول على السياسة من الجواب عما استجاب من حديث عمر رضي الله
 عنه بيان انهم فعل ذلك على طريق السياسة لاسيما على طريق التعزير هم بدلالة التبليغ الى الاربعين من لان
 لو كان سبيل التعزير لم يبلغ الاربعين لم يدر في غيرهم والتسخيم من الجوع عفا على قولهم لالة التبليغ وهو ايضا
 على راقبنا ولانه مثله وهي مشقة الاجل هم ثم تفسير التشهير بقول عن شريح فانه كان يعينه الى سنة ان كان سوتيا
 تومس اى اوسعته الى ثورهم ان كان غير سوت في بعد العشرة اجمع ما كالا من محبتين والى موضع يكون اكثر من اربعة هم وقوله
 من اى الذي يشهد هم ان شريح عليه السلام لم يقل ان اوجبنا شاهد زور فاحذوه وحذر الناس من شريح حتى لا يستشهدوا به
 فان قيل ابو حنيفة لا يرى تقليد التابعي الذي رجم الصحابة رضي الله عنهم في الفتوى قال انا قلنا فعله هذه الرواية ظاهر على
 عن ابى حنيفة في تقليد التابعي الذي رجم الصحابة رضي الله عنهم في الفتوى قال انا قلنا فعله هذه الرواية ظاهر على
 ظاهر الرواية قالوا لم يذكر قوله في جوابه انما ذكره لبيان ان استجابته لغير الصحابة بانه فعله فانه كان قاضيا في زمن عمر

ولان هذه كبرى
 في حال العبادات
 فيها مقدرة
 ان شريحا كان يشهد
 ولا يفيدها ان
 يحصل بالتشهير
 فيكتب به والضرب
 وان كان مبالغة
 في الزجر ولكنه يقع
 مانعا من الرجوع
 التحفيف نظرا الى
 هذا الوجه وقد
 عمر رضي الله عنه
 محمولا على السياسة
 بدلالة التبليغ الى
 الاربعين والتسخيم
 نفسا للشهيد
 عن شريح فانه كان
 يعينه الى سنة ان كان
 سوتيا اى اوسعته الى
 ثورهم ان كان غير سوت
 ان شريحا كان يشهد
 عليكم السلام
 ويقول انا وجدنا
 هذا شاهدا
 فاخذوه وحذروا
 الناس منه

الاشارة

وذكر خمس كراهات
 انه لم يثبت عندنا ان
 والقاضي عاقل
 ما يله القاضى عاقل
 وكيفية العجز
 في الحدود وفي الجماع
 الصغيرين
 انما انهما شهدا
 له بينه وبينه
 وفانك قد ان شامد
 الذوصف حق ما ذكرنا
 من الحكم حواله على
 نفسه بذلك فاما
 لا طريق الى اثبات ذلك
 بالبيضة لانه قد ثبت
 طلبة الاثبات والله اعلم
 كتاب الرجوع
 عن الشهادة
 قال اذا ارجع الشهود
 عن شهادتهم قبل الحكم
 سقطت عن الحكم اعلى
 يثبت بالقضاء
 لا ينقض كلام متفق
 كحضان عليه ما كان
 انفسا شيئا على الذي
 كالعالم على علم
 شهادتهم رجوعهم
 الحكم لان حكمهم
 انما ينقض الحكم بالمتأخر
 ولا يثبت في ذلك على
 الصدق مثل الاول
 قد ترجح الاول باقتضائ
 للقضاء عليه علم
 المتقاضي في ذلك
 على انهم يشهدون
 صفة انما يستقر
 بالرجوع كرجوعهم

وعلى معنى الله عنهما ومثل هذا التشبيه لا يخفى على الصالحين بل قد علموا ان احسن الصعابة في محل الاجماع وكان تجاوبا باجماع اصحابنا
 لا يقتضي الشرح انما يشهد في حقه من اجل ان شاهد الزور هم اشبه بما ايقضوا للتبديل من اجل انهم على تقدير ما ايقضوا القاضى عند
 نفس امارته اي ينفذ ويحرم وهم وكيفية التغيير ما ذكرنا في الخبر ودون اجماع الصغيرين انما اقول انما يشهد الزور لم يثبت
 يعني عندنا في حقيقته ثم وقال لا يشهد اي ابو يوسف ومحمد بن يعقوب واما في قوله تعالى انما يشهد الزور لم يثبت
 شاهدان اقرار الى اخره ان شاهد الزور في حق ما ذكرنا من الحكم هو المقر على نفسه بل ككش اي بالزور يعني ان لا
 كذب لشاهد لا باقرارهم فاما الطريق الى اثبات ذلك بالبيضة لانه نفى الشهادة لنفس فلا تسامح والبيدات لا تثبت
 والحد اعلم من اي مشروعية البيدات لا تثبت الاحكام وقد روي الكلام فيه قريب

كتاب الرجوع عن الشهادات

مثل اي هذا الكتاب في بيان احكام الرجوع عن الشهادات وجوب المناسبة بين الكتابين من حيث ان الرجوع يقتضي
 سابقة الشهادة لا محالة قيل ركنه قول شاهد شهدت بزور وشروطه ان يكون عند القاضي وحكمه ايجاب التعزير على
 حال سوا الرجوع قبل اتصال القضاء بالشهادة او بعده والضمان مع التعزير ان يرجع بعد القضاء وكان المشهود به بالزور
 اذ لا غير عوض والرجوع عن الشهادة مشروع بالاجماع وعن عمر رضي الله عنه الرجوع الى الحق خير من التمسك
 في الباطل ثم قال يشهد اي القدر وكذا اذا رجع الشهود عن شهادتهم قبل الحكم باستطقت مثل اي الشهادة لا يخلو
 فيه من الحق انما ثبت بالقضاء مثل اي بالحكم والقاضي لا يقضي بكلام متناقض مثل لان الشاهد الكاذب
 نفسه بالرجوع تناقض كلامه والقضاء بالكلام المتناقض لا يجوز ولا ضمان عليه ولا ينقسم بالانقسام شيئا لا على
 المدعى ولا على المدعى عليه فان حكم بشهادتهم ثم رجعوا مثل اي بعد الحكم لم ينسخ الحكم لان اخر كلامهم يناقض
 اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض مثل لانه لو اعتبر رجوعه في ابطال القضاء ادى الى ما لا يتأهي لانه يات بعد ذلك في
 عن هذا الرجوع فيجب اعادة الرضا الاول كذا في المبسوط ولا يشهد اي ولان الكلام الاخر في الدلالة
 الصدق مثل الاول يشهد كذا كان كذلك ساواه واجتبه في الرجوعهم وقت ترجع الاول بالتصالح
 القضاء يشهد فلا ينقض بهم وعليهم مثل اي وعلى الشهود ضمان ما تلفوه بشهادتهم لا قرار بهم على انفسهم
 بسبب ضمان مثل فقطضه القاضي وان كان عليه التلف لكنه كالمسلمين جنتهم فكان السبب منهم تعدا فيضات
 الحكم اليهم كما في حفر البيرة على قارقه الطريق ثم والتناقض لا يمنع صحة الاقرار مثل هذا جواب عما يقال كلام
 متناقض وذلك ساقط العبرة فعلى الضمان ودعا تقريره من بعد بقوله من بعد انشأ الله
 ثلثه مثل وفي المعنى لان البوحنة ولا يقول فيارجع بعد القضاء ينظر لساحال الرجوع ان كان حاله عند
 الرجوع افضل من حاله وقت الشهادة في العدة التي رجوعه في حق نفسه في حق غيره حتى وجب عليه التعزير في منقضى
 القضاء كيرد المال على المشهود عليه ان كان حاله عند الرجوع مثل حاله عند الشهادة في العدة ودون وجب عليه التعزير
 ولا ينقض القضاء ولا يوجب الضمان عليه هو قول استاذهم ما ذكرنا من الرجوع عن الشهادة في حق غيره حتى وجب عليه التعزير
 ولا يثبت عليه الشهادة عليه هو قول ابو يوسف في الثالثة الثالثة وذكرنا في شرح ادب القاضي للضمان في رجوعه عن الشهادة
 كان حال الشهود كمثل ما ذكرنا لان الرجوع عن الشهادة لا يوجب الرجوع الى العدة ولا الحكم الاول وغيره من

هم صرف الناس عن نقله من اى عن نقله القضاوى ذلك ضرر عام يتحمل الضرر اشخاص هم وقد راى استفادته
 من المدعى من اىضا هم لان الحكم باض ناعمة التسبب من لان الشهود صاروا الاجل سببا لاثار المال متقوم للمبلغين
 حق كما لو شهدوا بالحق ثم رجعوا وانما يصنعان من اى الشهادة ان هم اذا قبض المدعى المال من سواه هم وبما كان اى
 لان الاتلاف به من اى بالقبض هم يتحقق من وفى ذلك للاتفاقيات بين العيين والعيدين وهو اختيار لمثل لا يبرر
 وفوق شيخ الاسلام خواهر زادوه بين العيين والعيدين فقال ان كان المشهود به عينا يعين للمشهود عليه قبض المدعى العيين
 او لا وان كان المشهود به دينار يعينه او استوفاه المدعى عيدهم ولانه لا ممانعة بين اخذ العيين والدين من اى
 بيان ذلك انها اذا راى ما يشاهد وتماثلها قبل الاواد الى المدعى كان قد استوفى منها عينا بمقابلة دين ولا عاقله بينها وقيل
 الا انما يرى يعنى ان المشهود به اذا كان دينار ولم يستوفه المشهود له لا يجب الضمان على الشهود ولا ان الضمان يقع على المالكة ولا على
 بين العيين والدين هم قال من اى الله ويرى هم فان بيع احد هاتين من ضمن النصف من اى النصف المشهود به
 والاصل من هنا ما ذكره وانى شرح اسباب الكبريم ان المعتبر في هذا بقا من يبيع لا يرجع من بيع وقد يعنى من يبيع المشهود به
 اى من اى لان وجوب الحق في حقيقة بشهادة الشهادة بين وازاد فوفى في حق القضاء الا ان الشهود اذا كان اكثر من الاثنين ليعض
 وجوب الحق الى الكل لا استواء احوالهم واذا رجع واحد زال الاستواء وجبت اضافة القضاء الى الشئ وعلى هذا اذا رجع احد
 الاثنين ضمن النصف لانه يبيع من يشاهد من يبيع نصف اى فان قيل لا نسلم ذلك وان الباقي فرد لا يصلح للثبات شئ به ابتداء
 مكلد البقاء اوجب بان البقاء اسهل من الابتداء فجزان يصلح في البقاء للثبات لا يصلح في الابتداء كذلك كما في النصاب فان بعضه
 لا يصلح في الابتداء للثبات الوجوب ويصلح في البقاء ليقدره هم ان شهد بالمال ثلثة مشرجه واخذ منهم فلا ضمان عليه من اى على
 الرجوع هم لانه يبيع من يبيع يشاهد كل اى من وبة قال الك في رواية والشافعي في قول وقال احمد لم يضمن ثلث اى وبة
 الى قوله لانه يبيع من يبيع يشاهد كل اى من لان الاستحقاق من اى استحقاق المدعى المشهود به هم باق بالحق من اى اى و
 املتفت متى استحق سقط الضمان من اى عن الملتف بكم اللام صورته فيما اذا ائتلف انسان بال زيد فقطفى القاضي له على الملتف
 بانهم ثم استحق الملتف عمر واخذ الضمان من الملتف سقط الضمان الثابت لزيد فقطفى القاضي على الملتف هم فادلى ان يتبع
 من اى الضمان من الرجوع لان ابتداء استحقاق التلغ يستقط الضمان فبقاؤه اولى ان يمتنع لان الملتف اسهل من اى فهم فان
 رجع اخر من اى من الشكائيه هم ضمن الرجوعان نصف المال لان بقا احد هم يبيع نصف اى من هذا ايضا على الاصل المتقدم
 لان الحجة لما كان لبقا من يبيع كان الباقي نصف اى فادلى ان يبيع نصف اى من الثالث بالرجوع نصف اى لانه لا يضمنه الرجوعان
 لان احد هاتين من اى من الاخر فكان ضمان النصف طليعا على السوئان قيل يمتنع ان يضمن الرجوع الثاني فقط لان التلغ اى
 انيف اليه ثلثة التلغ مضاف الى الرجوع الا ان الرجوع الاول لم يطرأ اثره لانه وهو بقا من يبيع فادرج الباقي فظهر ان التلغ
 بها هم وان شهد رجل واحد بالرجوعان فوجبت امره فثبت له اى لبقا لانه لا يبرح بقا من يبيع وان رجعا من اى المرأتان هم فثبت
 اى من لان بشهادة الرجل يبيع نصف اى هم قال من اى الله ويرى هم وان شهد رجل واحد وعشرون ثم رجع كان من اى من اى
 فلا ضمان عليه من اى من يبيع يشاهد كل اى من وبة قال الك والشافعي في قول وقال احمد يجب عليه اربعة اشدته من الضمان
 وبة قال الشافعي في المارح هم فان رجعت اخرى كان عليه من اى على تسع سنوه هم رجع اى من وبة قال الك والشافعي في قول

صرف الناس عن
 نقله ولا يفتقر
 من المدعى لان الحكم
 فاعية للتسبب اى
 يضمنان اذا قبض
 المدعى المال دين
 كان او عينا لا
 لا يفتقر به يتحقق
 ولا يفتقر لانه لا يفتقر
 العيين والزم الدين
 قال فان يبيع احد
 ضمن النصف لاصل
 ان العيين في هذا
 من يبيع لا يجمع من
 يبيع وقد يبيع من يبيع
 بشهادة نصف الحق
 فان شهد بالمال ثلثة
 فبيع احد هم فلا ضمان
 عليه لانه يبيع من يبيع
 يشاهد كل اى من
 هذا لان الاستحقاق
 باق بالحجة طليعا
 متى استحق سقط
 الضمان فاذا رجع
 يمتنع فان رجع اخر
 ضمن الرجوعان نصف
 الحق لان ببقا احد
 يبيع نصف الحق
 وان شهد رجل
 واحد كان فوجبت
 اى من فثبت له اى
 لبقا لانه لا يبرح
 بقا من يبيع فثبت
 لانه لا يضمنه الرجوعان

حم لا يفي النصف بشهادة الرجل والرجل من اى رجل اسحق هم بشهادة الباقيتين ثلثه الارباع وان رجل الرجل والنساء
 ثلث الرجل من اسحق وعلى النسوة خمسة ابداسه عند ابي حنيفة تسلس ويد قال الشافعي وذاك واحد هم وعندنا من اسحق اى وعند
 ابي يوسف ويحرم على الرجل النصف وعلى النسوة النصف من وبة قال ابو العباس من اصحابنا شافعي هم الاثنون وان اكثر من ثلث
 مقام رجل واحد ولذا لا يقبل شهادة اثنان الا بانضمام رجل من مومن فلا يقبل شهادة اثنان وحدهن فصارت شهادة عشرة شهود
 شهادة امرأتين فصارت اثنان على الرجل والنسوة اثنان هم والمابى حنيفة ان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد قال
 عليه السلام من اى قال النبي صلى الله عليه وسلم هم في نقصان عقلمن عدلت شهادة كل اثنين منهم بشهادة رجل واحد اخرج
 البخاري من حديث ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا معشر النساء يا حيث وفيه النقصان لعقل شهادة اربعة اتم
 تعدل بشهادة رجل واحد ثم فدا من اسحق اى اذا كانت امرأتان رجل صار كك اذا شهد بذلك سبعة رجال ثم رجعا
 فان رجع النسوة العشرة دون الرجل كان عليهن نصف اسحق طه القولين من اى على قول ابي حنيفة ثم
 وقال صاحبيه هم لما قلنا من ان المعبر به بقايتهم بقى فالرجل يبقى بقاياه نصف اسحق هم ولو شهد رجلان وامرأة قال ثم رجعا
 فاثبات عليهما من اى على الرجلين هم دون المرأة لان الواحدة ليست بشهادة بل هى بعض الشهادة فلا يضاف اليه من اى الى البعض
 الشهادة حكم من لان القضاة يضاف الى شهادة رجلين دون المرأة هم قال من اى القدرى هم وان شهد شاهدان على امرأة
 بالكلية بمحضهما ثم رجعا فلا ضمان عليهما من اى على الشاهدين هم ولذا اذا شهدا باقل من مهر مثلها لان منافع البضع غير متقوت
 من فلا يكون مضمونة هم وقت الاثبات لان التعيين يبيد الى المثلثة من اى الاثبات عليها وعندنا لائمة الشاهدين لهما ان زاد على
 ما شهد اليه تام مهر المثل هم على اعراف من يمين بالنصف وهو قوله تعالى فاعلموا انكم لا تملكون ان تصيبوا البضع الا بما شهدتموه
 من اى العوض اى منفعة البضع فلا يجب الضمان لما فى اطلاق سائر منافع الموصوب حيث لا يجب الضمان لحدنا خلافا للشافعي هم وانما تضمن
 من جواب عما يقال لو لم يكن المانع متقوت لكانت بالملك بذلك فاجاب بقوله وانما تضمن لى المانع هم وتقوم بالملك لانها من اى
 لان المانع هم تصير متقوت ضرورة الملك بانفس من اى اظهار لهم لخطر المثل حتى يكون مصونا عن الابتدال هم وكله كك من اى الاثبات
 هم اذا شهد على رجل بزوج امرأته بمحضها لان اتمام بوض لان البضع متقوم حال الدخول فى الملك والا لكان يجوز كذا اتم
 من كما لو شهد بشراى بمثل قيمته ثم رجعا لا ضمان هم وهذا لان بين الضمان على الماثل من سنه عدم الماثل بينهما وهو معنى قوله هم
 ولا ماله بين الاثبات بعوض منه بغير عوض وان شهدا بالكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة لانها اتمنا من اى الزيادة هم من غير عوض
 من وهو بوجوب الضمان هم قال من اى القدرى هم وان شهدا ببيع شئ بمثل قيمته او اكثر ثم رجعا لم يضمن من قال الكاسى
 به اذا كان المدهى هو المشتري ولو كان المدهى هو البائع بان ادعى رجل انه باع عبده منه بائى درهم والمشتري يزكرو قيمته بعد
 خمسية وشهد بذلك ثم رجعا لا ضمان خمسية ولو كان المشتري يدعى المبيع بخمسية والعبد يساوى الف درهم فشهد المشتري
 ثم رجعا لا ضمان للبائع خمسية ذكره فى شرح الطحاوى هم لا يضمن بائع من اى من حيث المعنى هم نظا الى العوض من
 لانها لما اخرج بالبائع عن ملكه فقد اخرجها من ملكه بائنه مثله هم وان باقى من ايقنة ضمننا الضمان من اى للبائع ان كان المدهى
 هو المشتري هم لانها اتمنا بالمهر بغير عوض من اى البعز الذى هو فى مقابلة الف من قيمته بلا عوض هم ولا فرق بين ان يكون
 البع بائنه غير البائع لان السبب الباع السابق من اى لان السبب الباع هو القدر السابق على معنى المدة او على طول
 معنى المدة هم فيضان اسكهم وهو زوال الملك هم عند سقوط الخيار ليس من اى الى ذلك السبب قد فصل سببا لزوال

لا يفي النصف بشهادة
 الرجل والرجل بشهادة
 الباقيتين ثلثه الارباع
 وان رجع الرجل والنساء
 فدا من اسحق اى وعندنا
 من اسحق اى وعندنا من اسحق
 النقص خمسة ابداسه
 ابي حنيفة وذاك واحد هم
 النصف على الشافعي
 كهم ان كثر من يفي
 رجل واحد هذا لا يقبل
 شهادة من لانها تمام
 ولا يضيف ان كل امرأتين
 قامت مقام رجل واحد قال
 عليه السلام من اى الى البعض
 عقلمن عدلت شهادة اربعة
 منهم بشهادة رجل واحد
 فضا كك اذا شهد بذلك
 ستة رجال ثم رجعا
 رجع النسوة العشرة
 كان عليهن نصف البضع
 القولين لما قلنا ولو شهد
 رجلان وامرأة قال ثم رجعا
 فالضمان عليهما ولا فرق
 لان الواحدة ليست بمحضها
 بل هى بعض الشهادة فلا يضاف
 اليه من اى الى البعض
 اليك قال ان شهد
 شاهدا على امرأته بالكلية
 عقد درهم ثلثا ثم رجعا
 ضمان عليهما وكذلك اذا
 شهد باقى من مهر مثلها
 لان منافع البضع غير متقوت
 عندنا فلا ولا الضمان
 يستلزم اتمنا على اعراف
 فاما القدرى فيقول انك
 كهم تصير متقوت ضرورة
 الملك بانفس من اى الاثبات
 اذا شهد على رجل بزوج

لا يفي النصف بشهادة الرجل والرجل من اى رجل اسحق هم بشهادة الباقيتين ثلثه الارباع وان رجل الرجل والنساء ثلث الرجل من اسحق وعلى النسوة خمسة ابداسه عند ابي حنيفة تسلس ويد قال الشافعي وذاك واحد هم وعندنا من اسحق اى وعند ابي يوسف ويحرم على الرجل النصف وعلى النسوة النصف من وبة قال ابو العباس من اصحابنا شافعي هم الاثنون وان اكثر من ثلث مقام رجل واحد ولذا لا يقبل شهادة اثنان الا بانضمام رجل من مومن فلا يقبل شهادة اثنان وحدهن فصارت شهادة عشرة شهود شهادة امرأتين فصارت اثنان على الرجل والنسوة اثنان هم والمابى حنيفة ان كل امرأتين قامت مقام رجل واحد قال عليه السلام من اى قال النبي صلى الله عليه وسلم هم في نقصان عقلمن عدلت شهادة كل اثنين منهم بشهادة رجل واحد اخرج البخاري من حديث ابي سعيد الخدري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا معشر النساء يا حيث وفيه النقصان لعقل شهادة اربعة اتم تعدل بشهادة رجل واحد ثم فدا من اسحق اى اذا كانت امرأتان رجل صار كك اذا شهد بذلك سبعة رجال ثم رجعا فان رجع النسوة العشرة دون الرجل كان عليهن نصف اسحق طه القولين من اى على قول ابي حنيفة ثم وقال صاحبيه هم لما قلنا من ان المعبر به بقايتهم بقى فالرجل يبقى بقاياه نصف اسحق هم ولو شهد رجلان وامرأة قال ثم رجعا فاثبات عليهما من اى على الرجلين هم دون المرأة لان الواحدة ليست بشهادة بل هى بعض الشهادة فلا يضاف اليه من اى الى البعض الشهادة حكم من لان القضاة يضاف الى شهادة رجلين دون المرأة هم قال من اى القدرى هم وان شهد شاهدان على امرأة بالكلية بمحضهما ثم رجعا فلا ضمان عليهما من اى على الشاهدين هم ولذا اذا شهدا باقل من مهر مثلها لان منافع البضع غير متقوت من فلا يكون مضمونة هم وقت الاثبات لان التعيين يبيد الى المثلثة من اى الاثبات عليها وعندنا لائمة الشاهدين لهما ان زاد على ما شهد اليه تام مهر المثل هم على اعراف من يمين بالنصف وهو قوله تعالى فاعلموا انكم لا تملكون ان تصيبوا البضع الا بما شهدتموه من اى العوض اى منفعة البضع فلا يجب الضمان لما فى اطلاق سائر منافع الموصوب حيث لا يجب الضمان لحدنا خلافا للشافعي هم وانما تضمن من جواب عما يقال لو لم يكن المانع متقوت لكانت بالملك بذلك فاجاب بقوله وانما تضمن لى المانع هم وتقوم بالملك لانها من اى لان المانع هم تصير متقوت ضرورة الملك بانفس من اى اظهار لهم لخطر المثل حتى يكون مصونا عن الابتدال هم وكله كك من اى الاثبات هم اذا شهد على رجل بزوج امرأته بمحضها لان اتمام بوض لان البضع متقوم حال الدخول فى الملك والا لكان يجوز كذا اتم من كما لو شهد بشراى بمثل قيمته ثم رجعا لا ضمان هم وهذا لان بين الضمان على الماثل من سنه عدم الماثل بينهما وهو معنى قوله هم ولا ماله بين الاثبات بعوض منه بغير عوض وان شهدا بالكثر من مهر المثل ثم رجعا ضمننا الزيادة لانها اتمنا من اى الزيادة هم من غير عوض من وهو بوجوب الضمان هم قال من اى القدرى هم وان شهدا ببيع شئ بمثل قيمته او اكثر ثم رجعا لم يضمن من قال الكاسى به اذا كان المدهى هو المشتري ولو كان المدهى هو البائع بان ادعى رجل انه باع عبده منه بائى درهم والمشتري يزكرو قيمته بعد خمسية وشهد بذلك ثم رجعا لا ضمان خمسية ولو كان المشتري يدعى المبيع بخمسية والعبد يساوى الف درهم فشهد المشتري ثم رجعا لا ضمان للبائع خمسية ذكره فى شرح الطحاوى هم لا يضمن بائع من اى من حيث المعنى هم نظا الى العوض من لانها لما اخرج بالبائع عن ملكه فقد اخرجها من ملكه بائنه مثله هم وان باقى من ايقنة ضمننا الضمان من اى للبائع ان كان المدهى هو المشتري هم لانها اتمنا بالمهر بغير عوض من اى البعز الذى هو فى مقابلة الف من قيمته بلا عوض هم ولا فرق بين ان يكون البع بائنه غير البائع لان السبب الباع السابق من اى لان السبب الباع هو القدر السابق على معنى المدة او على طول معنى المدة هم فيضان اسكهم وهو زوال الملك هم عند سقوط الخيار ليس من اى الى ذلك السبب قد فصل سببا لزوال

في خلاف التلف المهر
وان شهدا على رجل
انه طلق امرأته قبل
الدخول بها ثم رجعا
ضمنا لنصف المهر
اذا كانا على شرف
الفسق أو احدى
وطاوعت ابن الزوج
اذا ردت سقط مهر
احد وكان للفرقة قبل
الدخول في معنى الفسخ
فيجب سقوط مهر
المهر كما في النكاح
في يمين الهولاء
بصرف المهر فكان
واجبا بشهادتهما قال
وان شهدا على الدخول
عنده ثم رجعا ضمنا
في مهرهما تلفا
مالية العبد عليه من
غير عوض والولاة
للعتق لان العتق لا
يتحول اليهما بهذا
الضمنان

بشهادة اشهود وصح فيخاف التلف المهر من سبب عليهم ضمان الضمان وقال الا نرى هذا الذي ذكره في جواب سوالنا
ان يقال ينبغي ان لا يجب الضمان على الشاهدين اذا شهدا بالبيع بشرط اشجار لانها لم تلف شيئا وعلى البايع لانها اشجار
البيع بشدة اشجار والبايع لم يزل ملكه عن المهر بعد وانما يزل اذا مضت المدة وهو ما كنت فاذا سلمت عن الركبان
رافيا يزل ملكه فكيف يجب الضمان على الشهود حينئذ فقال لان السبب هو السابق انه آخر وصم وان شدة اشجار
رجل انه طلق امرأته قبل الدخول بها ثم رجعا ضمنا لنصف المهر من سبب عليه قال احمد واما ما ذكره احمد في رواية ابن القاسم
رعا احمد في رواية المهر عنده وقال الشافعي في رواية المزني عنه يضمن مهر المثل لان البيع عنده يقتوم دخولا وفراجا
وقال ما كان في رواية اشبه عنه لانهم على الشهود من ابي لان الشاهدين هم الذين انما على شرف السقوط
من بارئ او باو قبيلا ابن زوجه وهو معنى قوله هم الا ترى انها من ابي ان المرأة صلوها وعنت ابن الزوج
او اوردت سقط المهر صلحا من ابي لانه حينئذ يقطع عن جميع المهر والتأكيد بشدة بالايجاب وكذلك اذا لكره الرجل على
طلاق امرأته قبل الدخول بها كان له ان يرجع بنصف المهر على الذي اكرهه ضم لان الفرقة قبل الدخول من ابي قبل
ودخول الزوج عليها من ابي معنى الفسخ من ثبوت المهر وهو البضع اليها كما كان فصار بمنزلة الفسخ قبل قبض البايع وانما
قال في معنى الفسخ ولم يزل هو فسخ لان النكاح بعد اللزوم لا يقبل الفسخ لكن لما عاد المبدل اليها قبل الدخول
كما كان صار بمنزلة الفسخ فيكون وجوب نصف المهر امرأته بشهادتهما وانما قال النكاح بعد اللزوم لا يقبل الفسخ لانه
قبل اللزوم لم يقبل كما لو منع الصغيرة اخردها خيار الفسخ بعد البلوغ لما ان النكاح لم يقع لازما وانما قيد قبل
الدخول لانه لو طلقها بعد الدخول لم يجب شي عليها بالرجوع عندنا وما كان واحده رجعة العبد وعند الشافعي رجعة العبد
يجب مهر المثل عليها والمصلحة مشهورة وفي الكافي لو شهدا بالطلاق قبل الدخول ثم رجعا بعد موته عن المهر نصف
المهر ولم يرث لانا حكمنا بالبينونة قبل الموت في حال الحيوة ولو شهدا بعد موت الزوج انه طلقها قبل الدخول
في حيوة ثم رجعا لم يضمنا للموت لان الشهادة وقعت لهم وضمنا للموت نصف المهر والبراءة فيه قال مالك هم
في وجوب من ابي الفرقة هم سقوط جميع المهر كما في النكاح من ابي في باب المهر عند قوله ويستحب المنة لكل المطلقة
الا المطلقة واحدة وهي التي طلقت قبل الدخول بها وقد عسى لها مهر او في التحقة ولو شهدا على رجل انه طلق امرأته
ثم رجعا وقد دخل بها وقضى القاضى ثم رجعا لضمان الامان او على مهر المثل لان بقية المهر تلفا بعد عرض وهو
المسبب في ضمان البضع لان قبل الدخول ان كان المهر مسمى ضمنا لنصف وان لم يكن مسمى ضمانا
المنة لان ذلك تلف بشهادتهما ولم يحصل له بقا بلية عوض من ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنة من
ولهذا لا يجمع بينهما وبين مهر المثل حاصل الكلام ان نصف المهر انما يجب في الطلاق قبل الدخول
ابتداء على طريق المنة وقد الزمه الشافعي على الزوج ولم يكن واجبا عليه ضم فكان واجبا بشهادتهما
من فوجب الضمان عليها كما اذا شهدا بالفسخ ثم رجعا ضمنا من ابي ابي القدر ورضي ضم وان
شهدا على انه اعتق عبده ثم رجعا ضمنا قيمة من ابي قيمة العبد ولا خلاف فيه فيسرى كانا ومسمى
ضم لانها تلفا مالية البعد عليه من ابي على مولى العبد من غير عوض والولاة للعتق لان العتق لا
يتحول اليهما من ابي الشاهدين هم بهذا الضمان من ابي ما لا يحتمل الفسخ فاذا كان كذلك

هم فلا تحول الولا الى ما رشح لان الولا لمن اعتق فان قبل شيخة ان لا يكون الولا للمولى لانه ينكر العتق
 قاطبا ما ركز باشر ما بالقضاء لان القاضى لما قطع عليه بالعتق تبعه الولا وفي المبسوط لو شهد
 انه وبره فقتله بذلك ثم رجعا ضمننا ما لقتنه المديون لان ملك المالية للمولى فيقتضى بالتدبير فيضمنان
 القتلان ولو شهد بالكتابة فيقتضى بذلك ثم رجعا ضمننا قيمته البسر ويتبان المكاتب بدل الكتابة
 على نحو ما لا ينافي ما مقام المولى في ذلك حتى ضمننا قيمته وبه قال مالك وهكذا قال في المديون وقال
 احمد في المكاتب يرجع بالقضاي ولا يبيق المكاتب حتى يودي ما عليه لهما فاذا اداها اليهما فالولا للذي
 كاتبه ولو عجز ورواه الرق كان لمولاه لان رقبته لم تقصر مملوكة لهما ولو شهدا باقرار المولى
 ان امته ام ولد والمولى ينكر فقتله بذلك ثم رجعا فان لم يكن معها ولد ضمن القضا قيمتها
 وبه قال احمد رحمه الله وقال مالك ضمننا قيمتها للمولى هم وان شهدوا بقضا من ثم رجعا بعد القتل ضمننا
 المديون وبه قال ابن القاسم المالك هم ولا يقتضى منهم نفي اى من الشايعين هم وقال
 الشافعي رحمه الله يقتضى منهم نفي وبه قال احمد واشتب المالك هم لوجود القتل منهم تسببا من اى
 من حيث السببية هم فاشتبه المالكه شخص بكسر الراء اى فاشتبه السبب بهما وهو الشايع المكره قال الاكمل
 وهو الشايع المكره ان كان اسم فاعل او اشتبه القاضى المكره لانه كالملجأ بالشهادتهما حتى لو لم ير
 الوجوب كفران كان اسم مفعول وقبل اشتبه المولى المكره وهو ليس بشيء لانه ليس بملجأ الى القتل
 هم بل اولى من اى التشبيه بهما اولى من الاكراه لان التشبيه موجب من حيث الافضال
 الافضل اهنا اكثرهم لان الولي يمان من على الاستيفاء هم والمكره شخص بفتح الراء هم بمنش
 لان الشايع بمنزلة المكره بكسر الراء المولى بمنزلة المكره بفتح الراء ولنا ان القتل مباشرة من
 اى من حيث المباشرة هم لم يوجد وكذا الشخص اى وكذا لم يوجد هم تسببا من اى من حيث السببية
 وكلوا احد من قوله مباشرة وتسببا نصب على التمييز كما قدرنا هم لان السبب ما يفضى اليه غالبا وهما
 لا يفضى شخص يمان فيه هم لان العفو مندوب من من الولا قال الله تعالى وان تعفوا اقرب
 للشفقة هم بخلاف المكره من بفتح الراء هم لانه يورث حيوة ظاهرا من والاكره يفضى الى القتل غالبا
 وفي الكائن وقوله في البداية ولنا ان القتل مباشرة لم يوجد الى قوله لانه يورث حيوة ظاهرا مشكلا لان
 الامر على القالب والظاهر ان الولي يقدم على القتل لكونه مباشرا وبه يدرك تارة والظاهر ان المكره
 لا يقتل لانه لا يباح له قتل ويقتل ان يرتد عن المكره عند اذيلحة الفوت اجيب عنه بانه انما قال الشيخ
 ظاهرا بالنظر الى حال المسلم المتدين لانه لا يلحقه بعفوه ضرر بنفسه وباله ويحصل له الاجرة
 الكثير فاما المكره يمتار حيوة باكره في رخصة في الشرع وترحم على حيوة غيره واحتمل الفوت
 نادور على تقدير حقوق الفوت لم يبق الاكراه وكلا متنا في الاكراه هم ولان الفعل الاختيار
 من هذا جواب عما يقال ظهورا ثانيا حيوة اما ان يكون شرا وطبع فالاول ممنوع لان المسلم
 مندوب الى الصبر على القتل فصا كان عفو من القضا والثنائي مسلم ولكنه تمارض ببلع ولي القتل لانه

فلا يتولى الولا اليهما
 وان شهدوا بالقضا
 ثم رجعا بعد القتل
 ضمنوا المديون ولا يقتضى
 منهم وقال الشافعي
 يقتضى منهم لوجود القتل
 منهم تسببا فاشتبه
 المالكه بولى الاكراه
 بمان والمكره من ولنا
 ان القتل مباشر
 ولكن التسبب بالسبب
 ما يفضى اليه غالبا
 وهما لا يقتضى
 لان العفو مندوب
 بخلاف المكره لانه
 يورث حيوة ظاهرا
 ولان الفعل الاختيار

ما يقطع النسبة ثم لا
أقل من الشبهة وهي
دارعة لقصاها من كل

المال لأنه ثبت مع
الشهادتين البايعين
في المختلف قال إذا

رجع شهود الفرع فخصوا
كان الشهادة في مجلس
القضاء صحتها مكان

اللفظ معاً إليه ولا يرد
شهود الأصل وفقاً
لم يشهد شهود الفرع على

شهادتنا فلا ضمان
عليهم وإنما كرهوا الشهود
الاشهاد ولا يطل القضاء

لا يرد على أصل فصار
كرد على الشاهد بخلاف
ما قبل القضاء وإن قالوا

اشهدناهم غلطاً فأنه
وهذا عند محمد وعند
الشافعية لا يثبتون له

عليهم لأن القضاء وقع
بشهادته الفرع وكان القضا
يقضه بما يعين من المحل

وهي شهادته لذلك الفرع
تقوا الشهادة لا الأصول
فصار كأنهم حضروا

الأصول والفرع جميعاً
بإلزامان عندهما على
الفرع كغيره من القضاء

وقع بشهادته عند
محمد المشهود عليه الجواز

يوثر السعي في القصاص ظاهر فاجاب المصنف بالطريق التبدل فقال ولان الفعل الاختياري يعني سلكه ان تمه
بسبب لكن الفعل الاختياري هم ما يقطع النسبة ش اي نسبة ذلك العقل الى غيره وان فعله هو القتل في حين
المولى باختياره البعير فيقطع النسبة الى الشهود سلكه ان لا يقطع نسبة الى الشهود لكن من شبهة هو معنى قوله ثم ثم لا يقل
من الشبهة ش اي لا يقل ان يثبت شبهة اي شبهة قطع النسبة ثم يثبت شبهة من شبهة هو معنى قوله ثم ثم لا يقل
سلك الشريعة لان الفعل الاختياري الى اخره وهو قتل المولى يعني بعد الشهادة وحكم القاضي وجب فعل المولى وهو ذلك
مختيار فيقطع النسبة عن الشهود كما اذا اشكى انسان كلباً على اخر فخرق ثوب المشكى عليه لا يضمن المشكى شيئا لان الزحف
فعل اختيارى من الكلب فيقطع النسبة عن المشكى وكمن فتح باب القفص حتى طار الطير نحو المالك فانه وان كان
مختيارا لكنه فاسد الاختيار فصلا كالاته ونحو ذلك شق الذوق بعدم المكان الاضائة الى المالك لعدم الاختيار فتم جواز
المال ش اي الدية م لانه ش اي لان المال م يثبت مع شهادات ش ظالمين م من سقوط ما لا يسلط
بالشهادت سقوط ما ثبت بها فان ربع احد ما فعله نصف الدية فان ربع المولى معاً او جازاً لم يشهدوا وتقتل جميعاً
فكلوا المقتول الخيارات بين تعيين الشاهد بين اوتنمين القائل لان القائل متلف حقيقة والشاهدين يحكمان فان ضمن المولى
لم يرجع على الشاهدين بشئ وان ضمن الشاهدين لم يرجع على المولى في قول ابى حنيفة بخلافهما م والمباقي يعرف في
ش اي في مختلف الرواية تصنيف الفقيه ابى الليث كما صنف علماء الدين العالم م قال ش اي القدر الذي هم
واذا ارجع شهود الفرع فخصوا ش يعني اذا رجعوا عن شهادتهم في مجلس القاضي بعد القضاء بشهادتهم فخصوا
به لان الشهادة في مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلصص مضافاً اليهم ش فوجب عليهم الضمان م ولو رجع
شهود الأصل وقالوا لم تشهد شهود الفرع على شهادتنا فلان ضمان عليهم لانهم انكروا سبب وهو الا شهادتهم
وبه قالت الاثمة الثلاثة وعن احمد في وجب ليعتقون كالمشركين م ولا يسلط القضاء لانه غير مختل ش للصدق والكلب
فلا يسلط القضاء لاحتمال فخصوا رجوع الشاهد ش اي شهادته لا يسلط كما لو شهد بنفسه وقضى القاضي بشهادته ثم رجع
لا يسلط القضاء بالرجوع فلذا لا يسلط بالكاراء الا شهادتهم بخلاف ما قبل القضاء ش يعني ان يرد اصل الا شهادته وقبل القضاء بشهادته
الفرع لا يقضي القاضي بشهادة الفرع بعد ذلك كما اذا رجع الشهود وقبل القضاء بحيث لا يحكم القاضي بذلك م
قالوا ش اي الاصول م اشهدناهم غلطاً فأنه ش اي الاصول م وهذا ش اي وجوب الضمان م
عند محمد وعند ابى حنيفة و ابى يوسف للضمان عليهم لان القضاء وقع بشهادة الفرع لان القاضي يقضي بما يعين
من المحل وبه ش اي المحل م شهدا ثم ش فالسنة ذكره في القدر الذي لم يذكر بخلاف ذكره المصنف و
مثل ما ذكره في شرح الطحاوي وعامة شروح الجامع الكبير والشمائل قال شمس الاثمة الشرح في شرح
ادب القاضي وروى محمد بن ابي حنيفة عن ابى يوسف عن ابى حنيفة في الاصل ان عليهم ضمان ذلك عاماً
في ظاهر الرواية فعلى قول ابى حنيفة و ابى يوسف لا يضمنون وعلى قول محمد بن ابي حنيفة لا يضمنون كما روى ابى يوسف في الاصل ان
معنى ش اي ولو رجع الفرع فخصوا شهادته الاصول فخصوا كانه حضروا ش وشهدوا ثم حضروا م ولو رجع الاصول
والفرع جميعاً فخصوا ش اي فخصوا في حقيقته ابى يوسف ثم سبب الضمان على الفرع لا غير لان القضاء وقع بظهادتهم ش
وهذا لان سبب الاثمة الشهادة القائمة في مجلس القضاة واذا وجد في الفرع فخصوا عليهم الضمان عند الرجوع م وعند محمد لا يضمنون

الشرط لا يثبتون لمن عليه في الزايات لان قوله انت حرياسة لثلاثة وعنده وجود البشارة يشك الحكم اليه
 الى الشرط سواء كان الشرط بطريق التعدي او لا هم ومثله المسئلة من يريد به صورة المسئلة هم بين العتق و
 الطلاق قبل الدخول من يعني شهرا جلان على انه على عتق عبده او طلاق امراته بدخول الدار وشهدوا بان الذم
 الشرط يقتضي التام في بوقوع العتق والطلاق ثم رجوعا جميعا فالضمان على شهود اثنين دون الشرط لما قلنا وانما قيد
 بقوله قبل الدخول لان رجوع الشهود بالطلاق عن الشهادة اذا كان بعد دخول الزوج لا يثبتون شيئا والله اعلم

كتاب الوكالة

في هذا الكتاب في بيان احكام الوكالة وجد المناسبة بينه وبين كتاب الشهادات من حيث ان كلا منهما اعان
 الغير واجبا عنه والوكالة بكسر الواو وقتها التفويض والتسليم من وكل اليه الامر اذا فوضه اليه ويقال الوكالة لغة
 الحفظ ومنه الوكيل في اسماء الله تعالى بمعنى الحافظ وهو اسم للتوكيل من وكله يوكله توكيلا والتوكيل اخبار العجز
 والاعتماد على الغير ولا اسم للكلان والوكيل القائم بما فوض اليه والجمع الوكلاء فيل بمعنى مفصول ومعناه بشارتها
 اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وركنها لفظ وكلت واشباهاه وروى يثربني ابى يوسف اذا
 قال الرجل لغيره اجيب ان اتبع عبدى هذا او موبيت اورضيت او ثبتت او اردت فذلك توكيل من امر البيع
 وشراها ان يملك الموكل تصرفا ويلزم الاحكام كما سيجي انشاء الله تعالى وحكمها جواز مباشرة الوكيل بما فوض اليه
 وصفتها انه عقد جائز يملك كل من الموكل والوكيل الغرض بدون رضى صاحبه وسببها ما هو السبب في سائر المعاملات
 وهو تعلق نيا المقدر بتعليقها وشروطها بالكتاب وهو قوله تعالى فاجتنبوا احكامكم بوركم هذه الى المدينة ولم تحيطه الكبر
 وبالسنة وهو ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل حكيم ابن خزام بشر الاممية وعزوة البارقي به اليها وغيره ابن امية لقبول
 كاخ ام حبيب بنت ابى صفيان في الابق لغزو النكاح بموئنة وارجاع الامة على جواز ما من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى نكاح
 هذا وكذا الموقوف يدل عليه اذا الانسان قد يعجز عن حفظ ماله عند خروجه للسفر وقد يعجز عن التصرف في ماله بالقلية بديت او كثر
 اشغاله وكثرة ماله لضعفه او لوجاهته لا يتولى الامور بنفسه فالتفويض هذا معنى جواز ما قاله ابن ابي القدر ورأى كل عقد جاز
 ان يبيته الانسان بنفسه جازان يوكل به غيره بشئ من ماله فبالتوكيل به وما لا يجوز ما اعترض عليه بانما غير مطلق
 منعته اما الاكل فلان الانسان جازله ان يستقرض بنفسه والتوكيل به باطل ويتبع على المستقرض الذي هو الوكيل على الموكل
 والوكيل يعقد بنفسه واذا وكل غيره ولم يوزن له في ذلك يجوز له والذي اذا وكل مسلما في الظاهر يجوز ان يعقد الذي نفسه فداو
 واما الثاني فان المسلم لا يجوز له تعديج الخمر وشراها بنفسه ولو وكل في ماله ما كان عند احد يفتقره في الاستعانة الجواب عن الاول ان كل
 العقد من شرطه كون المال ملك مشروطا كما عرفت ليس بموجود في التوكيل بالاستعانة لان الدرهم الذي يستقرضه الوكيل
 ملك المقرض الام بالتصرف في ملك الغير بل في الذخيرة ولو اخرج الوكيل كلامه في الاستعانة من مخرج الرسالة بان قال فلان
 يستقرض منك كذا فاعمل المقرض ان يكون الدرهم لا مخرجي لا يكون التوكيل ان يبيع ذلك منه ولو اخرج الكلام مخرج الوكالة بان
 قال قرضني عشرة فاعطه الوكيل ولا ان يبيعها من الام لان التوكيل بالاستعانة باطل بخلاف الرسالة ولم ارجح لان
 يعقده بنفسه وان يكون مستديرا به الوكيل ليس كذلك الذي جاز له توكيل المسلم ولا يمنع توكيل المسلم عنه ليس كلامنا
 في ذلك جواز ان يبيع من التوكيل وان يبيع التوكيل فقد وجد المانع وهو حرمة اقراره بملك الجواب عن الثاني ان الجاهل غير لازم

بمعنى المسئلة
 العتق والطلاق
 قبل الدخول
 كتاب الوكالة
 قال كل عقد
 جاز ان يعقده
 الانسان بنفسه
 جاز ان يوكله
 غيره

وليس بمقتضاهم ان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال ش بان يكون مرفيا او شيخا فانما اذا دنا
لا يتولى الامور بنفسه والتوكيل صحيح بدون هذه العوارض لان حكمة الحكم راعى في الخمس لاني الافراد كالسفر مع المسته وبهذا يبرج
عما قيل بان قوله لان الانسان قد يعجز عن بعض من الملوك وهو جواز الوكالة فانها جائزة وان لم يكن ثمه عجز صلا وتقرير
الجواب كان ذلك بيان حكمة الحكم وهي تراعى في الخمس لاني الافراد ويجوز ان يقال فذكر الخالص واراد العام وملوكا
لان الحاجة للعجز حاجة خاصة وهو مجاز شائع فصح يكون المناط وهو الحاجة وقد يوجد بها عجزهم فيحتاج الى ان يكون
غيره فيكون سبيل منه ش اي من التوكيل هم دفعا للحاجة ش انسه لاجل دفع حاجته هم وقد صح ان النبي
صلى الله عليه وسلم وكل بالشرا عليم بن خزام ش هذا رواه ابو داود وفي سنة حدثنا محمد بن كثير عن سفيان حدثني
ابي حصيد عن شيخنا عن اهل المدينة عن عليم بن خزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه معه بدينا ريشة ترى له
انحيتة فاشترى بها بدينا فباعها بدينا بن فرنج واشترى انحيتة بدينا وجا بدينا الى النبي صلى الله عليه وسلم فتصدق
به النبي صلى الله عليه وسلم وعاد الى ابي بكر له من تجارته وفي اسناده مجهول ورواه الترمذي حديثا لو كان
ابي حصيد عن عليم بن ابى ثابت عن عليم بن خزام فذكره وقال لا تفرقه الا من هذا الوجه جيب السمع عدي عن عليم بن
ذكره كما روت رواية ابي داود وفيه مجهول ورواه الترمذي منقطع فكيف يكون صحيح حتى يقول المصنف وقد صح ولكن يمكن
ان استدلل به بالحديث عروة الباري فان البخاري اخبرني صحيحه عن علي بن عبد الله عن سفيان عن شعيب بن غفرة قال
سمعت ابا عبد الله عن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم عطاء بدينا ريشة ش يشاؤه فاشترى بها بدينا فباعها بدينا وجا بدينا
وفشا فذكره في الحديث كان اشترى ريشة فباعها بدينا فاشترى بها بدينا فباعها بدينا وجا بدينا وفشا فذكره في الحديث
كثيرا قلت قال له بن العربي انه حديث صحيح وقال الترمذي فذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث وقالوا به وهو قول
احمد وسحاق وكفي بهذين الامامين حجة وعليم بن خزام كبر الحاد والملة والزمي ابن خزيمة ابن اسد بن عبد الصمد
ابن قتيب وكنت ابا خالد يوم الفتح وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسكنا من وجوه قريش واشترى اعداء
في الجبالية مشين عاما وفي الاسلام ستين عاما واما بالمدية في خلافة معاوية سنة الريح خمسين وهو ابن مائة
وعشرين سنة وذهب لغيره قيل ان يموت هم وبالتزويج عمر بن ام سلمة ش اي وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالتزويج عمر بن ام سلمة وذا رواه النسائي في سنة في النكاح عن حماد بن سلمة ابنا ثمانية عشر عن ابن عمر
ابن ابى سلمة عن ابيه عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اليها خيلا الحديث وفي اخره فتالت ام
سلمة فمريم بنت فزج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزجها يا ابا وقال لا تتراسه ولنا في توكيل عمر بن
ابى سلمة نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ام سلمة بعد واقعة بدر في سنة اثنين كذا قال
ابو عبيدة معمر بن المثنى وكان عمر بن ابى سلمة يوم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن
سبع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن ابى سلمة سنة واحدة فكيف يوكله رسول الله
صلى الله عليه وسلم يوم ترمج ام سلمة وهو طفل لا يعقل انتهى قلت منه والذكي قال سبق به ابن
بخاري فقال في التحقيق في هذا الحديث نظر لان عمر كان له من العمر يوم تزوجها رسول الله صلى الله عليه
وسلم ثلاث سنين وكيف يقال لمثل هذا مزوج بانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها في سنة

لان الانسان قد يعجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فانه اذا دنا لا يتولى الامور بنفسه والتوكيل صحيح بدون هذه العوارض لان حكمة الحكم راعى في الخمس لاني الافراد كالسفر مع المسته وبهذا يبرج عما قيل بان قوله لان الانسان قد يعجز عن بعض من الملوك وهو جواز الوكالة فانها جائزة وان لم يكن ثمه عجز صلا وتقرير الجواب كان ذلك بيان حكمة الحكم وهي تراعى في الخمس لاني الافراد ويجوز ان يقال فذكر الخالص واراد العام وملوكا لان الحاجة للعجز حاجة خاصة وهو مجاز شائع فصح يكون المناط وهو الحاجة وقد يوجد بها عجزهم فيحتاج الى ان يكون غيرهم فيكون سبيل منه ش اي من التوكيل هم دفعا للحاجة ش انسه لاجل دفع حاجته هم وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرا عليم بن خزام ش هذا رواه ابو داود وفي سنة حدثنا محمد بن كثير عن سفيان حدثني ابي حصيد عن شيخنا عن اهل المدينة عن عليم بن خزام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثه معه بدينا ريشة ترى له انحيتة فاشترى بها بدينا فباعها بدينا بن فرنج واشترى انحيتة بدينا وجا بدينا الى النبي صلى الله عليه وسلم فتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم وعاد الى ابي بكر له من تجارته وفي اسناده مجهول ورواه الترمذي حديثا لو كان ابي حصيد عن عليم بن ابى ثابت عن عليم بن خزام فذكره وقال لا تفرقه الا من هذا الوجه جيب السمع عدي عن عليم بن ذكره كما روت رواية ابي داود وفيه مجهول ورواه الترمذي منقطع فكيف يكون صحيح حتى يقول المصنف وقد صح ولكن يمكن ان استدلل به بالحديث عروة الباري فان البخاري اخبرني صحيحه عن علي بن عبد الله عن سفيان عن شعيب بن غفرة قال سمعت ابا عبد الله عن عروة عن النبي صلى الله عليه وسلم عطاء بدينا ريشة ش يشاؤه فاشترى بها بدينا فباعها بدينا وجا بدينا وفشا فذكره في الحديث كان اشترى ريشة فباعها بدينا فاشترى بها بدينا فباعها بدينا وجا بدينا وفشا فذكره في الحديث كثيرا قلت قال له بن العربي انه حديث صحيح وقال الترمذي فذهب بعض اهل العلم الى هذا الحديث وقالوا به وهو قول احمد وسحاق وكفي بهذين الامامين حجة وعليم بن خزام كبر الحاد والملة والزمي ابن خزيمة ابن اسد بن عبد الصمد ابن قتيب وكنت ابا خالد يوم الفتح وشهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مسكنا من وجوه قريش واشترى اعداء في الجبالية مشين عاما وفي الاسلام ستين عاما واما بالمدية في خلافة معاوية سنة الريح خمسين وهو ابن مائة وعشرين سنة وذهب لغيره قيل ان يموت هم وبالتزويج عمر بن ام سلمة ش اي وكل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتزويج عمر بن ام سلمة وذا رواه النسائي في سنة في النكاح عن حماد بن سلمة ابنا ثمانية عشر عن ابن عمر ابن ابى سلمة عن ابيه عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث اليها خيلا الحديث وفي اخره فتالت ام سلمة فمريم بنت فزج رسول الله صلى الله عليه وسلم فزجها يا ابا وقال لا تتراسه ولنا في توكيل عمر بن ابى سلمة نظر لان النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ام سلمة بعد واقعة بدر في سنة اثنين كذا قال ابو عبيدة معمر بن المثنى وكان عمر بن ابى سلمة يوم توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن سبع سنين قاله الواقدي ويكون على هذا الحساب سن عمر بن ابى سلمة سنة واحدة فكيف يوكله رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم ترمج ام سلمة وهو طفل لا يعقل انتهى قلت منه والذكي قال سبق به ابن بخاري فقال في التحقيق في هذا الحديث نظر لان عمر كان له من العمر يوم تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين وكيف يقال لمثل هذا مزوج بانه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها في سنة

البر و مات عليه السلام ولم يمسح سنين فعلى هذا يحتمل قولنا لعمر قمر فزوج على الداعية للنعيم ولو صح ان النضر
 زوجها فلانه عليه السلام لا يحتاج الى ولي لانه مقطوع بكنائه وقال صاحب التفتيح قوله انه عليه السلام مات
 ولم يمسح سنين بعيد وان كان قد قاله الكللابادى وغيره قال ابن عبد البر قال انه وفي السنة الثانية من الهجرة
 الى الحبشة ويقوى هذا خبره مسلم في صحيحه عن عمر بن سلمة انه سار رسول الله صلى الله عليه وسلم القبل النائم
 فقال عليه السلام سل هذه فاجبت ام سلمة انه عليه السلام يبيع بذلك الحديث فظاهر هذا ان عمر كان كبيرا وعرفت
 هذا ان الاثر روى في كلامه في غير تحريره والامر ارجع الى كتب الحديث والحديث اخرجه ايضا احمد واسحاق بن
 راهويه وابو يعلى في مسانيدهم ورواه ابن جبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وقال حديث صحيح الاسناد ولم
 يخرجناه ثم قال سنن ابي القدر روى هم ويحوز الوكالة بالخصومة في سائر الحقوق مثل قال الكفا في سائر
 الحقوق اكله جميعا ثم قال وفي الصحاح سائر الناس جميعهم قلت وذكر الجوهري في كتاب الزا في فصل السنين
 مع الياء سائر الناس جميعهم قالوا انه وبهم من وجهين احدهما انه تفسيره لان السائر بمعنى الباقي لا بمعنى الجميع
 والثاني انه اورد في الاجوف وهو موهوم العين وفي مثل السائر اليوم وقد زال الظن من سائر يعني نفى الضرب لطلب
 الشئ بعد الياس منه قلت وذكر الجوهري في الفوائد ان كونه من موهوم العين لغة ثم لما قد منا في الحاجة شئ اشارة
 الى قوله لان الانسان قد يعجز الى اخره فلم يمسح كل احد يمسح الى وجوه الخصومات وقد صح ان عليا رضي الله
 وكل فيها عقيل رضي الله عنه وبعد ما من وكل عبد المدين جعفر رضي الله عنه شئ هذا اخرجه البيهقي عن عبد الله
 بن جعفر رضي الله عنه قال كان علي رضي الله عنه يكره الخصومة وكان اذا كانت له خصومة وكل فيها عقيل ابن
 ابي طالب رضي الله عنه فلما كبر عقيل وكنتي واخرج ايضا عن علي رضي الله عنه انه كان وكل عبدا مدين جعفر بن
 وقال الخصومات يعني ادب القاضي حديثا معا ذابن النسخ اخرجنا في مال حديثا عبدا مدين المبارك عن محمد
 بن اسحاق عن جهم بن ابى الجهم ابي عليا رضي الله عنه كان لا يجتنب الخصومة وكان يقول ان كفا جعفر واما الشيطان
 فخلص على الخصومة الى فلما كبر روى حواشي الى فكان على رضي الله عنه يقول ما تفتى كوكيلي وما تفتى علي وكوكيلي فعلى
 وفي النائق لكن جعفر رضي الله عنه وكل اخاه عقيل بالخصومة ثم وكل عبده عبد المدين جعفر وقال لا يجتنب الخصومة ويقول
 ان لما قما وان الشياطين تفتى ما لك وشدايد وتم الطريق اصعب منه وشق على ساكته وفي هذا الحديث
 دليل ايضا على ان لا يجتنب مجلس الخصومة بنفسه وهو مذموم وذهب عامة العلماء لبيع علي رضي الله عنه
 قال بعض العلماء لا دلي لن يجتنبه لان الامتناع من المحذور في مجلس القاضي من علامات المنافقين و
 قد ورد الزعم على كمال الصدق في انهما الى الصدور رسول ليحكم بينهم اذا فرقت منهم معرخلون وفيه تامل ثم
 وكذا شئ ابي وكذا يجوز هم بايضا شئ ابي بايضا الحقوق وهو ادا هم واستيفاء شئ ابي واستيفاء
 الحقوق وهو فضيها م الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفاء مع غيبة الموكل عن المجلس
 شئ قديره لانه يجوز استيفاء القصاص والقذف في حضوره باجماع الائمة الاربعة وفي غيبته لا يجوز
 عندنا وبه قال الشافعي في قول وهو نفسه ولقيت به القاضي الروياني من اصحابه وقال الشافعي
 في الاصح وما لك واحمد يجوز له استيفاء القصاص والقذف في غيبة الموكل لاننا ندرى بالشبهات

قال ويجوز الوكالة
 بالخصومة في سائر
 الحقوق لما قد منا
 من الحاجة اذ ليس
 كل احد يمسح
 الى وجه الخصومات
 وفقهان عليا رضي
 وكل فيها عقيل راجد
 ما السن وكل غير الله
 بن جعفر روى وكذا
 بايضا قما واستيفاء
 الا في الحدود والقصاص
 فان الوكالة لا تصح
 باستيفاء معها مع
 غيبة الموكل عن
 المجلس لانها
 تنذر بالشبهات

هم وشبهة العفوس يعني في القصاص لان المحمود لا يفي عذما وشبهة عفو في القصاص هم ثابتة حال غيبة الموكل بل هو الظاهر
 اى ان العفو هو الظاهر بالشرع من وهو قوله تعالى وان تعفوا القريب للتقوى هم بطلان غيبة الشاهد من حيث يستوفى المحمود
 والقصاص منع غيبة العفو وان كان يجوز عفو قتلهم لان الظاهر عدم الرجوع من اجزاء الكذب والفسق هم وبخلاف حاله
 المحمود من اى حصة الموكل في المجلس هم لا ينفار بهذه الشبهة من اى شبهة العفو وليس كل احسين الاستيفاء
 اس من اجاب اشكال وهو ان يقال اذا كان الموكل حاضر لم ينج الى التوكيل بالاستيفاء او هو يستوفيه بنفسه فاجاب
 بقوله وليس كل احسين الاستيفاء يعني قلته بداية اولان قلبه لا يكمل ذلك فيجوز التوكيل بالاستيفاء عند حضوره استحسانا
 هم فامنع عنه من اى من التوكيل هم فليس باب الاستيفاء املاش فلا يفي هم وهذا الذي ذكرناه من معنى جواز التوكيل
 بالثبات المحمود والقصاص هم قول ابي حنيفة ر ش وبه قالت الامم الشاذلية هم وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل بالثبات
 الحدود والقصاص باقامة الشهود اليها من وبه قال زفر هم وقول ابي حنيفة رحمه الله مع محمد وقيل مع ابي يوسف
 من وسنه شرح الطحاوي قول محمد مفسر في بعض الروايات ذكر قوله مع ابي حنيفة ر وفي بعضها مع ابي يوسف
 وذكر الطحاوي في محمده قول محمد مع ابي حنيفة ر هم وقيل في الاختلاف في غيبة ش اى في غيبة الموكل هم دون
 حضوره من فان في حصة يجوز التوكيل بلا خلاف هم لان كلام التوكيل يثقل الى الموكل عند حصة فصار كانه لم ينفار من اى
 هم ان التوكيل انما يثبت من اى بدل من خصومة الموكل لاننا نفهم ما يشبهه هم وشبهة الانابة تجزعه في هذا الباب ش
 اى في باب الحدود والقصاص هم كما في الشهادة على الشهادة من اى كما يجر عن الانابة في الشهادة ليعرف لا يجوز هم
 وكما في الاستيفاء من اى وكما يجر عن الانابة اى من التوكيل بالاستيفاء المحمود والقصاص اتفاقا مع غيبة الموكل
 هم فلا يفي غيبة الموكل ان الخصومة ش ومحض ش ليعلى ليس كما حفظ في الوجوب ولا في الظهور هم لان الوجوب مضاف
 الى الجناية والظهور الى الشهادة فيجوز فيه التوكيل كما في سائر حقوق ش لان التوكيل بما اثبات حق لا يؤثر فيها الشبهة
 هم سلبا بالحد من اى الخلف المذكور بين ابي حنيفة ر ابي يوسف ر هم التوكيل باجواب جانيه عليه اى جازي القصاص
 ش اى جازي العفو اذ وكل مطلق وهو من عليه اى او القصاص رجلا باجواب منه في دفع ما يلزم عليه قال ابو حنيفة ر
 يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز وقول محمد مفسر وقوله التوكيل متبادر ونحو مقدم عليه هو قوله وعلى هذا الخلاف باجواب
 اى بان يجب منه هم وكلام ابي حنيفة ر فيه ش اى في التوكيل من جانب من عليه اى هم اذ لان الشبهة لا تمنع الا في
 ش اى لان الشبهة المذكورة وشبهة البدلية على تقدير كونها معتبرة لا تمنع الدفع اسه الدار لا تر
 ان الشهادة على الشهادة والشهادة على الشهادة في العفو صحيحة هم غير ان اقرار التوكيل غير مقبول عليه ش ليعلى اذ ان
 هذا التوكيل في مجلس القصاص على موكله لا يصح استحسانا هم لما فيه من شبهة عدم الامر به من اى في الاقرار
 من شبهة عدم الامر بالاقرار وفي المبسوط لا يتر في مجلس القصاص بوجوب القصاص على موكله ليج قيا لانه قام مقام
 الموكل كما في سائر حقوق وفي الاستحسان لا يجوز لما ذكره المصنف هم وقال ابي حنيفة ر في حصة ابي حنيفة لا يجوز التوكيل
 بالخصومة من غير حصة انهم ش سواء كان التوكيل من جانب المدعى او من جانب المدعى عليه ويستوفى عنده الموكل
 اذا كان رجلا او امرأة بركات او ثيابهم لان يكون الموكل ماليا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وقال ابو حنيفة التوكيل
 بالخصومة من غير حصة انهم وهو قول الشافعي ر ش وبه قال مالك واحمد رحمهما الله وفي فتاوى قاضي خان

وشبهة العفو ثابتا حال غيبة الموكل بل هو الظاهر
 غيبة الموكل بل هو الظاهر للثبوت الشرعي بخلاف غيبة الشاهد لان الغيبة عدم الوجوب بخلاف حالة الحضور لا نقل هذا الشبهة وليس كل احسين الاستيفاء فلو منع حصة
 بنفس باب الاستيفاء اصلا وهذا الذي ذكرناه قول ابو حنيفة
 وقال ابو يوسف لا يجوز التوكيل بالثبات باثبات الحد والقصاص باقامة الشهود اليها من وبه قال زفر هم وقول ابي حنيفة رحمه الله مع محمد وقيل مع ابي يوسف
 من وسنه شرح الطحاوي قول محمد مفسر في بعض الروايات ذكر قوله مع ابي حنيفة ر وفي بعضها مع ابي يوسف
 وذكر الطحاوي في محمده قول محمد مع ابي حنيفة ر هم وقيل في الاختلاف في غيبة ش اى في غيبة الموكل هم دون
 حضوره من فان في حصة يجوز التوكيل بلا خلاف هم لان كلام التوكيل يثقل الى الموكل عند حصة فصار كانه لم ينفار من اى
 هم ان التوكيل انما يثبت من اى بدل من خصومة الموكل لاننا نفهم ما يشبهه هم وشبهة الانابة تجزعه في هذا الباب ش
 اى في باب الحدود والقصاص هم كما في الشهادة على الشهادة من اى كما يجر عن الانابة في الشهادة ليعرف لا يجوز هم
 وكما في الاستيفاء من اى وكما يجر عن الانابة اى من التوكيل بالاستيفاء المحمود والقصاص اتفاقا مع غيبة الموكل
 هم فلا يفي غيبة الموكل ان الخصومة ش ومحض ش ليعلى ليس كما حفظ في الوجوب ولا في الظهور هم لان الوجوب مضاف
 الى الجناية والظهور الى الشهادة فيجوز فيه التوكيل كما في سائر حقوق ش لان التوكيل بما اثبات حق لا يؤثر فيها الشبهة
 هم سلبا بالحد من اى الخلف المذكور بين ابي حنيفة ر ابي يوسف ر هم التوكيل باجواب جانيه عليه اى جازي القصاص
 ش اى جازي العفو اذ وكل مطلق وهو من عليه اى او القصاص رجلا باجواب منه في دفع ما يلزم عليه قال ابو حنيفة ر
 يجوز وقال ابو يوسف لا يجوز وقول محمد مفسر وقوله التوكيل متبادر ونحو مقدم عليه هو قوله وعلى هذا الخلاف باجواب
 اى بان يجب منه هم وكلام ابي حنيفة ر فيه ش اى في التوكيل من جانب من عليه اى هم اذ لان الشبهة لا تمنع الا في
 ش اى لان الشبهة المذكورة وشبهة البدلية على تقدير كونها معتبرة لا تمنع الدفع اسه الدار لا تر
 ان الشهادة على الشهادة والشهادة على الشهادة في العفو صحيحة هم غير ان اقرار التوكيل غير مقبول عليه ش ليعلى اذ ان
 هذا التوكيل في مجلس القصاص على موكله لا يصح استحسانا هم لما فيه من شبهة عدم الامر به من اى في الاقرار
 من شبهة عدم الامر بالاقرار وفي المبسوط لا يتر في مجلس القصاص بوجوب القصاص على موكله ليج قيا لانه قام مقام
 الموكل كما في سائر حقوق وفي الاستحسان لا يجوز لما ذكره المصنف هم وقال ابي حنيفة ر في حصة ابي حنيفة لا يجوز التوكيل
 بالخصومة من غير حصة انهم ش سواء كان التوكيل من جانب المدعى او من جانب المدعى عليه ويستوفى عنده الموكل
 اذا كان رجلا او امرأة بركات او ثيابهم لان يكون الموكل ماليا او غائبا مسيرة ثلاثة ايام فصاعدا وقال ابو حنيفة التوكيل
 بالخصومة من غير حصة انهم وهو قول الشافعي ر ش وبه قال مالك واحمد رحمهما الله وفي فتاوى قاضي خان
 التوكيل بغير حصة انهم وهو قول الشافعي ر ش

كان ابن يوسف في قول لا يقبل الوكالة لغيره ان خصم من الرجال يقبل من النساء ثم رجع وقال يقبل الرجل
والنساء ويستوي فيه الوضوح والشرع وهو قول محمد والشافعي رحمهما الله وبه اخذ الصغار وقال الامام الشافعي
اذ اعلم القاطن ان الغنى من الميراث في ابا التوكيل يقبل التوكيل لغيره فانه وهو الصحيح محتمل وان علم المقصد ان الاستدلال
من الموكل بالميراث ليقبل التوكيل بالبيع والابليس لا يقبل هم ولا خلاف في الجواز من ابي لا خلاف
بين ابي حنيفة ومحمد بن يساقية في جواز التوكيل بالخصومة هم وانما الخلاف في لزوم من يشق فضا ابي حنيفة رحمه الله لا يلزم
يلزم من معناه وهل تترك الوكالة بغيره ان خصم ام لا عند وترت خلافا لما فصله في ابي حنيفة من قول القادر في الجواز للتوكيل
بالخصومة الا بغيره ان خصم ابي لا يلزم الا في الاسم اللازم على الموقوف لان الجواز من لوازم الميراث ومن كذا قاله الامام الشافعي
وقال الاكمل توفي لانا لا نعلم ان الجواز لازم للزوم من ذلك في اصول الفقه سلكنا لكن ذلك ليس مجازا واحتمل
ان قوله لا يجوز التوكيل بالخصومة الا بغيره ان خصم في قوله قولنا التوكيل بالخصومة غير لازم بل ان رتبته به ان خصم صحيح
والا فلا حاجة الى قوله ولا خلاف في الجواز واسل التوجيه يجعله مجازا وفي فتاوى العتابة التوكيل لغيره ان خصم
لا يجوز معناه لا يخرج خصمه على قول الوكالة وهو المختار وقال شمس الائمة الميراث التوكيل عند ابي حنيفة بغيره ان خصم
صحيح ولكن للخصم ان يطالب الموكل بان يحضر نفسه ثم لما سأل ابي لا في يوسف ومحمد رحمهما الله من ان التوكيل لغيره
في فاعل حقه من ابي في حق الموكل وبذلك الالة وكلها الجواب او بالخصومة وكذا يحتاج الموكل فاذا كان كذلك فاعلم
على من غير كالتوكيل بقا في الديون وله من ابي ولا في حنيفة من ان الجواب مستحق عليه من ابي لا يلزم
هم ولما ايتهم من في مجلس القاضيه من الناس يتفاوتون في الخصومة من في جوازها قرب الانسان بغيره الباطل
بعبارة الحق ورب الانسان لا يمكنه تسمية الحق على وجه قبيل ان الوكيل من له حق في الخصومة في تقييد ذلك ان خصم
فيستدرك معناه هم فلو قلنا يلزم من ابي يلزم التوكيل بالخصومة هم في تقييد من ابي ان خصم فاذا كان كذلك فاعلم
في وقت على معناه من ابي على رتبته ان خصم ثم تقييد بقوله هم كما بعد المشتري اذ اكتبه احد بهامش ابي الله الشافعي
هم تخرج الآخر من ابي الشريك الآخر من ان رتبته به وبين ان ايفسده فاعلم لفرع من بهامش القاضيه والمسافر من
اما الميراث فليخرج بالمرض واما الميراث فليقتبضه وهذا لان الجواب غير مستحق عليه ما لم يلقطه منها الرجوع قال الله عز وجل ولا تجعل
في الدين من حرج هم هناك من ابي في المكان الذي كان فيه ومنه فتاوى تقييد ان ثم المرض اذ كان لا يترك البيع
ان عيسى على قاصبه ولكن يمكنه بركوب الالة او يدعى الناس فان ازاد ومنه بالركوب صحيح توكيل لغيره ان خصم
وان كان لا يلزم اذ اختلفوا فيه على الخلاف ايضا قيل ان يوكيل لغيره ان خصم وهو الصحيح هم ثم كما يلزم التوكيل
عنده من ابي حنيفة من ابي من المسافر يلزم اذ اراد السفر لتحقيق الضرورة من ابي اوله ثم كبره في الرجوع
بالانقطاع عن نهاده وقال تقييد ان في فتاواه لكن لا يصدق انه يريد السفر ولكن القاضيه يتركه في ربه وعبارة سفره
او ليس بل عن يريه ان يخرج منه فيلهي له عن نقايه كما في فتح الاجابة اذ اراد المستاجر فضا بهما بهما بالسفر فمجرد قوله اراد
السفر لا يثبت العذر اذ لم يصدق الا بغيره ان خصم في قوله ان خصم في قوله ان خصم في قوله ان خصم في قوله ان خصم
رفقة فان قالوا نعم تحقق العذر وهو السفر في فتح الاجابة فكذا انهم هم ولو كانت المرأة مخدرة من ابي قال الميراث
المخدرة هي التي لا يراد بها غير المحارم من المحارم من الرجال اما التي بلغت على المنصة فاما الجانب لا يكون مخدرة

ولا خلاف في الجواز انما
اعلم الخلاف في لزوم
لهم ان التوكيل لغيره
في حاله حقه فلا يثبت
على رضا غيره كالتوكيل
بتقاضي الدين وله
ان الجواب مستحق
على الخصم لانه يستحق
والناس مشفادون
في الخصومة فلو قلنا
بلزومه يتضرر به فليقتض
على رضا كالجواب
المستدرك اذ اكتبه
احد بها تقييد الا من
يخلو من المرضي بالسفر
لان الجواب غير
مستحق عليه
هذا لك ثم كما يلزم التوكيل
منه من المسافر
يلزم اذ اراد السفر
لتحقق الضرورة
ولو كانت المرأة
مخدرة

فلو كنت بالخصومة في طلبها لغيري في التعرف بالخروج ومخالطة الرجال في الجوارح بحيث القاضى اليها ثلاثة من المعدل
 والى خلفاء اعيانهم وليشهدوا بالآخر ان على علمها وكذا في المرفعة اذ وجب عليها حين لان النيابة لا تجري في ولايتهم لان
 هكذا ذكر الصدر الشيعي في ادب القاضى وذكر فيه وان كان يجب الى المندرة والمرفعة واسم المرفع عاينة فيقتضى الخصومة
 منها كما يجوز لان مجلس الخليفة مجلس في الذخيرة ومن الاصدار التي توجب لزوم التوكيل بغيره عن الخصم عند اية خيفة
 الخيف في المرأة اذا كان القاضى يقف في المسجد وهذه المسئلة على وجهين ان كانت الحائض طاهرة قبل مناداة وكيل بغير
 رضى الخصم وان كانت مطلوبة او آخرها الطالب حتى يخرج القاضى من المسجد لا يقبل التوكيل بغير رضى خصمه والا يقبل ولو كان
 للموكل محبوب فهو على وجهين ان كان محبوبا من هذا القاضى لا يقبل التوكيل بغير رضى خصمه لان القاضى يخرج حبه حتى
 ينضم ثم يعيد اى السجن وان كان محبوبا من السجن الواسع ولا يمكنه الواسع من الخروج يلزم توكيله بغير رضى خصمه
 لم تجز عا دينا بالبروز وحضو مجلس الحكم قال الرازي يلزم التوكيل لانها لو حضرت لا يمكنها ان تطلق بغيرها فيلزم توكيلها
 سن والبراد بالرازي ابو بكر النخعي احمد بن علي صاحب الثمانين في الاصول والفروع واحكام القرآن
 واليه امتدت رياسته اصحاب ابي حنيفة رحمه الله بعد ابي الشيخ ابي الحسن الكرخي وكانت ولادته سنة خمس وثلاثمائة ومات سنة
 سبع وثلاثمائة قال ابن ابي عمير في نسخة من نسخة المتأخرون سن قال الرازي اى قال ابو بكر الرازي وقال الاكل اى قال
 المصنف وشيخنا العلامة الله قال مثل ما قال الرازي وهو الظاهر من قال سن اى القدر فيهم ومن شرط الوكالة
 ان يكون الموكل ممن يملك التصرف في اى التصرف الذي وكل به وفي الذخيرة هذا القيد وقع على قولها على قول
 ابي حنيفة رحمه الله فان عذبه شرط الوكالة لكون التوكيل حاصل باي ملكة الوكيل ببيان ان الشرط عنده ان يكون الوكيل مالكا
 لذلك التصرف الذي وكل به ولهذا قال الاكل عقد لا يجوز للموكل ان يباشره بنفسه لا يجوز للموكل ان يباشره
 كما وكل جميع الدم والميتة قلنا فيقتضى هذا الكلي بعقد التصرف فانه لا يجوز للموكل ان يباشره بنفسه اذا كان غائبا
 ويجوز للتوكيل ان يتولاه وكذلك احكام لا يجوز ان يحكم نفسه ويجوز ان يحكم لغيره والقياس على الدم والميتة
 ضعيف لان اهل الذمة لا يصدقونه بالانفاد يملك الوكيل التصرف في اى التصرف الذي بشرطه
 القدر ورشي يقتضيه على مذهب الكل وانما خص هذا القائل للاستقامة على مذهبهما لانه لم يدرك كنه كلام القدر ورشي
 اذ مضى كلامه ان الوكالة لها شرط في الموكل وشرط في الوكيل فالاول ان يكون الموكل ممن يملك التصرف
 ويلزمه الاحكام والثاني ان يكون الوكيل ممن يعقل البيع ويقصده ومعنى قوله ان يكون ممن يملك التصرف
 ان يكون له ولاية شرعية في التصرف بالذمة لنفسه بان يكون عاقل بالقاضى وجه يلزمه حكم التصرف وهذا المعنى
 حاصل في توكيل المسلم الذمى في النحر والخنزير بغيره لان المسلم الموكل عاقل بالغ له ولاية شرعية في نحر
 التصرف في كل الافراد على وجه يلزمه حكم التصرف فيا تصرف بولاية والشرط الآخر هو ان يعقل البيع ويقصده
 حاصل في الوكيل ايضا وهو الذمى لانه يعقل المعنى البيع والشرط الا يقصده فصيح الشرط اذن على مذهب الكل وقال
 بعد قول المصنف قال ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف ويلزمه الاحكام قال صاحب النهاية
 ان هذا القصيد وقع على القول ابي يوسف ومحمد رحمهما الله واما على قول ابي حنيفة فمن شرط ان يكون
 الوكيل ممن يملك التصرف لان المسلم لا يملك التصرف في النحر ولو وكل به جازعته ونشأ هذا التوسيم ان

لم تجز
 عا دينا
 بالبروز
 وحضو
 مجلس
 الحكم
 قال الرازي
 يلزم التوكيل
 لا ينف
 لو حضرت
 لا يمكنها
 ان تطلق
 بغيرها
 فيلزم
 توكيلها
 قال ر
 ده
 شي
 استحسنه
 المتأخرون
 قال ابن
 تيمية
 ان يكون
 الموكل
 ممن
 يملك
 التصرف

هم على عيب شئ اجماع بينهما هم اليه هم قال شئ ابي القدر ورئى هم والفقهاء يفتوا بغيره الموكلان على من
 كل عقاب يفتوا الوكيل اى نفسه كالباع والابارة فحقوقه تعلق بالكيل دون الموكل و قال الشافعي رحمه الله تعالى بالموكل
 شئ قال مالك رحمه الله و اجازة هم لان الحقوق تابعة لى القفوت والحكم هو الملك يتعلق بالموكل فكذا اى ابعه شئ
 اى توايع الملك ومداشش اى الوكيل هم كالمسول شئ بان قال لاخر من رسول الله صلى الله عليه وسلم بيع عبدى هم كالكيل
 فى الكناح شئ فان الحقوق علق الكناح تعلق بالموكل اتفاقا هم ولنا ان الوكيل هو العاقد حقيقة شئ اى امر شئ
 الحقيقة هم لان بعد يقوم بالكلية وصحة جازة شئ اى عبارة العاقد هم لكونه اذ مياش عاقد بالافقون نفصية
 تستدعى ان يكون اى اصل بالقرن وانما لغير ان الموكل استنابه فى تحصيل الحكم وجعلناه انبائه فى حق الحكم وراعنا
 الاصل فى حق الحقوق هم وكذا الحكم اى اى وكذا العاقد هو العاقد من حيث الحكم واستدل المصنف على ذلك بقوله
 هم لانه شئ اى لان الوكيل هم يفتى فى الشافعية العقد الى الموكل ولو كان سفيراً عنه لا يفتى عن ذلك شئ اى
 من اضافة العقد اليه هم كالمسول شئ فانه لا يستغنى عن اضافة العقد الى الرسول هم واذ كان كذلك كان
 شئ اى الوكيل هم اصيلا فى الحقوق فيتعلق العقد بشئ اى بالوكيل هم فلما شئ اى فلا يلزم كون الوكيل اصيلا
 فى الحقوق هم قال فى الكتاب شئ اى قال محمد بن ابي الجهم الصغير والمبسوط وقال الاثراني اى قال
 القدر ورئى فى حقهم وهذا هو الظاهر فانه قال فى حقهم هم يسلم ابيع ويقبض الثمن شئ اى اذا كان وكيدا
 بالبيع هم ويطلب شئ اى صيغة المجهول اى الوكيل لى طلب هم بالثمن اى اذا اشتري ويقبض المبيع وحين اى هم شئ
 يفتح العاقد على بار المجهول اى بخامس الوكيل هم فى العينة اى هم فى شئ اى اذا اشتري هم لان كل ذلك من الحقوق
 شئ اى من حقوق العقد هم والملك ثبت شئ اى جواب سوال مقدر وهو ان يقال لما ثبت للمالك للموكل
 يفتى ان ثبت الحقوق له كما قاله الشافعي فاجاب عنه بقوله والملك ثبت هم شئ اى للموكل هم خلافة عنه
 شئ اى بطريق الخلافة عن الوكيل لا اصالته هم اعتبارا للوكيل السابق شئ اى ليعتقد هم الموكل مقامهم
 ثبوت الملك له للاعتبار للوكيل الذى سبق واعلم ان المشايخ اختلفوا فى ان الملك ثبت للكيل بالشرع
 اى الموكل منه او ثبت للموكل ابتداء قال الكرخى ومن تابعه بالاول واليه ذهب بعض اصحابنا وهو اختيارنا
 وقال ابو طاهر الدباس باننا هم وهو ذهب جماعة من اصحابنا هم كالعبد يبيع ولبيطاد شئ اى كالعبد يقبل المنة ولبيطاد
 الصيد فانه ثبت الملك للموكل ويطلب بالبيع الصحيح شئ اى اخر زبه عن قول الكرخى وفى الفتاوى الصغرى قال
 شئ اى الامتة السرخر شئ اى اى طاهر صرح وقول الشافعي رحمه الله كقول ابي طاهر وذكر العبد الشيد ان القاسم
 ابا زيد خانما فقال الوكيل نائب فى حق الحكم اى فى حق الحقوق ثبت له ثم ينقل اى الموكل من قبله فوافق
 الكرخى فى حق الحقوق ووافق ابا طاهر فى حق الحكم وهذا حسن وقال فى الفتاوى الصغرى الوكيل مادام حيا
 وان كان غائبا لا تنتقل الحقوق للموكل وقال ايضا اذكر النصيب ان الوكيل بالبيع اذا مات عن صفة فالحقوق
 ينتقل اى وصية دون الموكل ولومات ولم يوص برغ الامر اى القاسم لينصب وصيا وهو قول بعض مشايخنا
 وقال بعضهم ينتقل اى موكله ولا يقبض الثمن هم قال شئ اى المصنف رحمه الله هم وفى مسئلة العيب تفصيل
 نذكره انما الله تعالى شئ نذكره بعد هذا عند قوله وان اشتري الوكيل ثم اطلع على عيب هم قال شئ

على عيب قال العقد
 الى حق حقيقة الوكالة
 ضرابين كل عقد يفتى
 الوكيل الى نفسه كالباع
 والابارة فحقوقه تعلق
 بالكيل دون الموكل قال
 الشافعي فعلق بالموكل
 الحقوق تابعة لى القفوت
 والكيل هو العاقد حقيقة
 لان العقد يفتى بالكلية
 عبارة لكونه اصيلا
 حكما لانه يستغنى عن
 اضافة العقل الى الموكل
 ولو كان سفيراً عنه لا يفتى
 عن ذلك كالى سوال واذ
 كان كذلك كان اصيلا
 فى الحقوق فيتعلق حقوق
 العقد به ولهذا قال فى
 الكتاب ينسب اليه ويقبض
 الثمن ويطلب بالبيع
 اشتري ويقبض المبيع
 فى العينة بخامس فيه لان
 كل ذلك من الحقوق
 والملك يثبت للموكل
 خلافة عنه اعتبارا للوكيل
 السابق كالعبد ويشبه
 ولبيطاد ويطلب هو
 قال ربه وفى مسئلة العيب
 تفصيل نذكره انما الله

قال

وكيل عقد يضمن له عمله
 كالمكسر والمخمس وانما يضمن
 دم المثل فان حقوقه تتعلق
 بالموكل دون الوكيل فلا يضمن
 وكيل الزوج بالمهر ولا يضمن
 وكيل المرأة تسليمها لان الوكيل
 فيها سفير محض لا اثر له
 لا يستغنى عن امانة العقد
 الى الموكل ولو اضاف الى نفسه
 كالمكسر له فصار كالرسول
 وتصل لان الحكم فيها لا يقبل
 الفصل من السبب لانه
 اسقاط فبقوله لا شيء فلا يتحقق
 صدق من شخصه فثبت
 حكمه لغيره فكان سفيرا
 والضرب الثالث من اخفائه
 العتق على حال والكتابة
 والصحة عن الكفار فاما الضرب
 الذي يضمن جاريه في البيع
 فهو من الضرب الاول
 والوكيل بالبيعة والتصدق
 والاجارة والايداع والوصف
 والاقرار سفيرا ايضا لان
 الحكم فيها يثبت بالقبض
 والله يملك في محله علوكا
 للغير فلا يحصل اصيله
 وكذا اذ كان الوكيل من
 جانب الملتزم في كذا الشركة
 والضاربة اكان التوكيل
 بالامتياز يضمن باطن حتى
 لا يثبت الملك للموكل
 بخلاف الوسالة فيه

اسم القدر وسمى هم وكل عقد يشترط فيه الضمان في حق الوكيل هم له موكله كالنكاح والمهر
 والصالح من دم العمد فان حقوقه تتعلق بالموكل دون الوكيل من غير ان كان كذلك هم فلا يضمن الوكيل الزوج بالمهر
 ولا يضمن الوكيل المرأة تسليمها اسي تسليم المرأة اسي موكله هم لان الوكيل فيها سفير محض اسي في هذه الاشياء المذكورة
 هم سفير محض من كالمسؤول هم لا يضمن اسي ان الوكيل هم لا يستغنى عن امانة العقد اسي الموكل
 ولو اضافته الى نفسه كان النكاح كالمسؤول من باب البيع هم وهذا اسي اسي كونه كالرسول فيها هم لان الحكم
 فيها سفير محض اسي في هذه العقود وفيه النكاح وامثاله هم لا يقبل الفصل عن السبب من وهو العقد ولهذا لا يدخل فيها
 خيار الشرط لانه من قبيل الاسقاطات فلا يقبل تراخي الحكم بالخيار وغيره اشار اسي في بقوله هم لانه اسقاط فبقوله لا شيء
 اسي فيفصل هم فلا يضمن سفيره من اسي مدور السبب بطريق الامالة هم من شخص وشبوت حكمه لغيره وكان سفير
 من خلاف البيع فان حكمه يفسد عن السبب كما في البيع بشرط الخيار فجار ان يصدر السبب من شخص امانه ويقع الحكم
 لغيره خلافه وقيدنا بقوله امانه اذ السبب يصدر من الوكيل نيابة في النكاح هم والضرب الثاني من اخفائه
 اسي ومن اخوات الضرب الثاني هم العتق على مال من قوله الضرب الثاني من اخفائه وقوله من اخواته حيلة وقعت قوله
 واراد بالضرب الثاني كل عقد يضمنه الوكيل اسي موكله قاله الاترازي في الوصايا ان يكون الضرب الثاني مبتدأ وقوله
 من اخواته خبر لقوله العتق على مال مقدم على المبتدأ والخبر المبتدأ الاول في وصورة العتق على مال ان يوكل احدا
 على ان يعتق عبده على مال هم والكتابة والبيع عن الكفار من جعل من هذا القبيل لان بدل الصالح بمقابته دفع اخفائه من
 حق المدين عليه هم فالصالح الذي هو جاريه في البيع من اراد به الصالح عن اقرار وجعله جاريه في البيع لانه مبتدأ
 مال بمال فكان حكمه حكم البيع هم فهو من الضرب الاول من يتعلق استحقاق بالوكيل دون الموكل هم والوكيل بالبيعة
 من يضمن اذ اوكل رجلا بان يبيع عبده فلان هم والتصدق من بان وكلمه ان يبيع فانا هم والاعارة من بان يوكل
 ان يوجر فلانا داره هم والايداع من بان وكلمه ان يودع متاعه هم والبر من بان وكلمه بان يبر من متاعه هم
 والاقرار من بان وكلمه بان يقرض فلانا هم سفير الفيا من هذا خبر لقوله والوكيل بالبيعة فاذا كان الوكيل في هذه الاشياء
 سفير العتق حقوق العتق بموكله هم لان الحكم فيها من اسي في هذه العقود اسي المذكورة هم تثبت بالقبض وانه من
 اسي وان القبض هم يملك محلا علوكا للغير فلا يحيل اسيلا من اسي فلا يحيل الوكيل في هذه الاشياء اصيله لانه اجنب
 عن المحل الذي يملكه القبض فكان سفيره او مبر عن المالك هم وكذا اشترط في يمينه يكون سفيره هم اذ اكان
 الوكيل من جانب الملتزم من ذلك بخلاف الوكيل بالاستقارة او الارتمان او الاستيابة فالحكم واستحقاق كسرها
 يتعلق بالموكل هم وكذا الشركة والمضاربة من يضمن اذ اوكل بالشركة او بالمضاربة فالوكيل فيها سفير الفيا لا يتعلق
 حقوق العقد به بل يتعلق بالموكل لان الوكيل لا بد له من اضافة العقد اسي موكله فكان سفيره اسي لو اضاف العقد
 اسي نفسه لا يقع من موكله هم الا ان التوكيل بالاستقراض باطل من هذا استثناس من قوله وكذا اذ اكان الوكيل
 من جانب الملتزم بيان بطا ان استقراض الوكيل بان العبارة للوكيل في المحل الذي امره بالقبض لك الغير فان
 الدرهم الذي يستقرضه الوكيل ملك المقرض والامر بالقبض في ملك باطل من سعي لا يثبت الملك للموكل من
 حتى لو ملك الذي سقرضه ملك على الوكيل هم بخلاف الرضا فغيره من امر في الاستقراض فان الرضا فيه يصح بان يقول

باب الوكالة بالبيع
والشراء فصل
في الشراء قال
 وكل رجل اشترى
 فلا بد من تسمية بغيره
 او جله وسائر ثمنه ليعمل
 الموكل به معلوماً
 لا يتيار الا ان يواكله
 وكالة عامة فيقول اتبع
 في سلطانية كانه فوضه
 الى رايه فاشترى بغيره
 يكون حتملاً ولا يصلح
 ان الجلالة البيرة تفعل
 في الوكالة كمالها الموصف
 استحقاقاً لان معنى القول
 على التسعة كانه استأجر
 وفي اعتبار هذا الشرط بعض
 المخرج وهو ان يسمي الموكل
 المتشاجر لجناسه او ما هو
 في معنى لجناسه كايه الشراء
 وان بين الثمن كان بذلك
 الثمن واحد من كل جنس
 فلا بد من مراد لا ينفك
 الجلالة وان كان حشواً
 يجمع النوع كايه الابيان
 الثمن الواحد كانه بتقدير
 الثمن بصير النوع معلوماً
 وبذلك النوع نقل الجلالة
 فلا يجمع الاستئصال مثله

من زيد فاذا اشترى يقع المقامه بين وبين الموكل على البائع وبين وبين وجوب البائع على الموكل ثم الموكل فله ان
 من يواكله والشأن ان يوكل رب الدين غير مباشر من المدين فيقع المقامه بين وبين الموكل وبين ما وجب على البائع
 على الموكل والتمساع لم
باب الوكالة بالبيع والشراء اي هذا باب في بيان حكم الوكالة بالبيع والشراء وقدم هذا الباب على سائر الابواب
 لكثرة وقوع البيع والشراء ومساس استجابة البائع
فصل في الشراء اي في الفصل في بيان ان كان الشراء مشتملاً على
 في عقد البيع وبوالبع والبيع مزيل له والقبول قبل الزوال فكان الشراء اولي بالقدم هم قال ش اي العقد ورم هم
 ومن وكل جباله ش اي غير معين لان في المعين لا يحتاج الى تسمية الجنس والعقد هم فلا بد من تسمية جنسه ش كالبعد
 وبكاريه اذا بعد نفس بلسان الشراء وكذا اكارية باعتبار اطلاق الاحكام وارادوا بجنس النوع لا بصفة
 اهل النطق فسان الجنس عندهم هو المقبول على كثير من مختلفين بالتحقيق في جواب ما هو كالحيوان والنوع
 هو المقبول على كثير من متفقين بالتحقيق في جواب ما هو كالبشر مثلاً وانصف هو النوع المقيد بقيد الجنس
 كالشراء والندى والمراد منها بالجنس الشراء انما فاعله المطلق او تلك وبالنوع لم يصف هم وصفت ش اي نوعه كالشراء
 والندى ولا فاعله فيه للفقار هم ووجهه مبلغ ثمنه ش اي او تسمية بنفسه وفقاً لثمنه وبه قال الشافعي رحمه الله وادخل
 في روايته وقال في وجهه لا يصح ش في ذكر نوعه وبه قال احمد رحمه الله ورواية وعنه مالك رحمه الله ان يكون معلوماً في الجاهل هو الذي
 ذكره القدر ورمي استسناداً القياس عدم الجواز وجه الاستحسان حديثه ودوة الكبار في وقدمه لانه عليه السلام في قوله لا يفسد فلهذا
 وسكت عن الصفه هم ليعبر بفعل الموكل بطلوا فيمكنه الاتجار ش اي فيمكن الموكل الاستئصال لئلا الموكل هم الا ان يوكله ش
 هذا الاستثناء من قوله فاما بد من تسمية بنفسه ليعني اذا وكله هم وكالة عامة فيقول اتبع في ما ريت ش فلا يحتاج الى ذكر الجنس
 وبغيره هم لانه ش اي لان الموكل هم فوض الامر الى ش اي الى الموكل هم فاحتمل في تسمية به يكون مثلاً
 ش الامر للموكل وفيه خلاف احمد رحمه الله فانه يقول لا تصح هذه الوكالة العامة هم والاصل فيه ش اي في هذا الباب هم
 الميسرة فيجعل في الوكالة كماله الذي استأجره في الجلالة البيرة فيقال النوع كالتكليف لشرائه اكارية والفرس اهل الثوب البروس
 والمرمى فانما تمنع صحة الوكالة وان لم يبين بائنه وقال بشر الميسرة لا تصح الوكالة وبه قال الشافعي رحمه الله ووجه
 وادخل في روايته لان التوكيل بالبيع والشراء في نفس البيع والشراء فلا تصح الابيان وصف المعقود عليه قلنا تصح
 هذه الوكالة هم لان معنى التوكيل على التسعة لانه استعانة وفي اعتبار هذا الشرط ش اي في الشراء بيان الوصف
 هم بعض المخرج وهو نوع ش شراهم ثم ان كان اللفظ ش اي اللفظ الذي يذكره الموكل هم فجمع اخبار
 كالبات والثوب هم او ما هو في معنى الاجناس ش كالار والريق هم لا يصح التوكيل وان بين الثمن لان ذلك الثمن
 يوجد من كل جنس فلا يدرى مراد الامر لفاحش الجلالة ش والموكل لا يقدح في الاستئصال في الكائن الجلالة مثلاً النوع
 فاحشة وميسرة وتسوسفة وقد ذكر المصنف الميسرة والفاحشة ويذكر من قريب التسوسفة هم وان كان ش اي اللفظ هم نسباً
 يجمع انواعاً ش كالبعد واللامية والارهم لا يصح الابيان الثمن والنوع لانه بتقدير الثمن بصير النوع معلوماً وبذلك
 النوع نقل الجلالة فلا يجمع الاستئصال ش اي استئصال الامر هم مثلاً اذا وكله ش اي مثال هذا النوع اذا وكل

ربل رجلهم بشرا عبدا و جارية لايصح لانه من اى لان لفظة عبدا و لفظ جارية هم تيميل انوا عا فاذ ابرين النوع كالمتركة
و ان يشي و الهندي و المولد من في المذهب المولد الذي ولد في دار الاسلام و قيل العبد الذي تولد من المهر
و نشأ بين اهل الاسلام هم جازيرون اى التوكيل هم و كذا يشي اى و كذا جازم اذ ابرين الشمن لما ذكرنا من اشارة به اسى قوله
لان تقدير الشمن بغير النوع معلوم و لو بين النوع او الشمن و لم بين العفة فيجب الجودة و الرواة و السلطة من
اسى الوسط و اصله وسط عذفت الواو و منه كذا في عدة و غلة و عوصت التارفة اخر من الواو هم جازيرون اى التوكيل
هم لانه جهالة مستدركة من اى ليرة هم و رواه من اى مراد القد و رعى هم من العفة المذكورة من و هو قوله
و مصلته هم في الكتاب النوع من اى في مخفر القد و رى و من الكلام فيه اول لفصل هم و في اجماع الصغير من
و فائدة ذكر و دفع اجماع الصغير بان احتمال لفظة على اجناس مختلفة هم و من قال لا خير شتر له و اتبه او ثوبا او
دارا فالوكالة باطله من و ان عين الشمن حتى لو اشترى كان الشراء واقعا على الوكيل و به من في نسخ اجماع هم
لجهالة الفاشية و ان الدابة في الحقيقة اللغوية اسم لما يدب على وجه الارض و في العرف يطلق على النجمل و الحمار
و البغل فقدر جمع اجناسا و كذا الثوب لانه يتناول الملبوس من الابل و الكسار من كانه اراد به الارفع من الثياب و من الكسار
و و نها و لكن لم يرد في اللغة ما اراده من هذا قال صاحب الجهرة العظيمة كدبر في غيره و الذئب اطلق كذلك في شيعة قال
في تذييل ديوان الادب اطلق على ذئب اطلق و اطلق من الثياب و بعض الفقهاء لا انفس
شتر من الانس و الانس ان تنازع عن الانس شيا بهم ملبس و لكنها على ذباب بنهم طلس هم و لهذا يشي
اسى و لكن الثوب الملبوس من الابل و الكسار هم لايصح تسمية مراض لجهالة الفاشية هم و كذا الدار من
اسى لايصح توكيله بشرا لادار مطلقا لانهم تشتمل ما هو في معنى الاجناس لانها تختلف اختلافات فاشا باختلاف الاعراض و الجران
و المرافق و المحال من جمع محله هم و البلدان من جمع بلد و اذا كان الاختلاف فيها فاشا هم فيقدر لا تشتمل
من اى تشتمل امر الدار بشرا لادار مطلقا من ان سمي ثمن الدار و مضاف من الدار من بان قال في محله كذا هم و الثوب
من اى و سمي عن الثوب هم جازيرون اى التوكيل هم معناه من اى من قوله في اجماع الصغير و وصف طلس الدار
هم فو من من لان تفاشها بغير تفيع بذكر الوصف و ثمن هم و كذا اذ اسمى نوع الدابة بان قال فريس او حمارا و نحوه
من مثل لعل جاز و ان لم بين الشمن كذا في الملبوس لان اجنس صار معلوما بالتسمية و انما بقيت الجهالة بالوصف
فصح الوكايلة بدون تسمية الشمن فان قيل المحير النوع منها ماير كبة العظماء و منها ما لا يصلح للتحليل قلت هذا اختلاف
للموصف مع ان ذلك يصير معلوما بغيره حال الموكل حتى قالوا ان الفاضل او الواسع لو امر بشرا جارا ليرى الى ما يرى
مثله حتى لو اشترى و مطلق الذئب او الاذنين لا يجوز بخلاف ما لو امر الفاضل ليرى بذلك كذا في الملبوس هم قال من
اسى في اى الصغير هم و من دفع اسى آخر و هم من قيد بالدفع لانه اذ لم تدفع الدار هم و قال شتر على خطه او شعيرا
لم يحز لانه لم بين المقدار و جهالة المقدار في المكيلات كجهالة اجنس هم قال شتر له ما طاعا فهو خطه و وقيتها حسنا و انما قيل
ان يكون على كل مفعول اعتبار الحقيقة من لان الطعام هم للطعام هم كافي ليعين على الاكل من اذ اطلق لا ياكل طعاما فكل
فاكمة حيث هم اذ الطعام هم لما يطعم من نجس العرف على ما يجي بيانه شتر و ما انشاء الله تعالى هم و جهالة استحسان ان العرف اماك
من اى اقوى و ارجح بالا اعتبار من القياس هم و هو على ما ذكرناه من اى العرف على ما ذكرناه من انه واقع على الخطه و وقيته

في اى عبدا و جارية كايضا كانه
يشتمل على عا فان بين النوع
كانت رى و الحبشى الهندي
و السنن و اد الحجاز و كذا
اذا بين الشمن لما ذكرناه و ان
النوع و الفنى لم بين مصفة
الحجوة و الدابة و السلطة جاز
لانها جهالة مستدركة و قوله
من الصفة المذكورة في الكتاب
النوع و في اجماع الصغير من
قال لا خير شتر له و اتبه او ثوبا او
دارا فالوكالة باطله من و ان عين
فان الدابة في الحقيقة اللغوية
اسم لما يدب على وجه الارض و في
العرف يطلق على النجمل و الحمار
و البغل فقدر جمع اجناسا و كذا
الثوب لانه يتناول الملبوس من
من الكسار من كانه اراد به الارفع
من الثياب و من الكسار
تسمية مراض لجهالة الفاشية
مصلحته في معنى اجناسا و كذا
خطه لاختلافها فاشا باختلاف
الاعراض و الجران و المرافق
و المحال من جمع محله هم و البلدان
من جمع بلد و اذا كان الاختلاف
فيها فاشا هم فيقدر لا تشتمل
من اى تشتمل امر الدار بشرا لادار
مطلقا من ان سمي ثمن الدار و
مضاف من الدار من بان قال في
محله كذا هم و الثوب من اى و
سمي عن الثوب هم جازيرون اى
التوكيل هم معناه من اى من قوله
في اجماع الصغير و وصف طلس الدار
هم فو من من لان تفاشها بغير
تفيع بذكر الوصف و ثمن هم و كذا
اذ اسمى نوع الدابة بان قال فريس
او حمارا و نحوه من مثل لعل جاز
و ان لم بين الشمن كذا في الملبوس
لان اجنس صار معلوما بالتسمية
و انما بقيت الجهالة بالوصف فصح
الوكالة بدون تسمية الشمن فان
قيل المحير النوع منها ماير كبة
العظماء و منها ما لا يصلح للتحليل
قلت هذا اختلاف للموصف مع ان
ذلك يصير معلوما بغيره حال
الموكل حتى قالوا ان الفاضل او
الواسع لو امر بشرا جارا ليرى الى
ما يرى مثله حتى لو اشترى و
مطلق الذئب او الاذنين لا يجوز
بخلاف ما لو امر الفاضل ليرى
بذلك كذا في الملبوس هم قال من
اسى في اى الصغير هم و من دفع
اسى آخر و هم من قيد بالدفع
لانه اذ لم تدفع الدار هم و قال
شتر على خطه او شعيرا لم يحز
لانه لم بين المقدار و جهالة
المقدار في المكيلات كجهالة
اجنس هم قال شتر له ما طاعا
فهو خطه و وقيتها حسنا و انما
قيل ان يكون على كل مفعول
اعتبار الحقيقة من لان الطعام
هم للطعام هم كافي ليعين على
الاكل من اذ اطلق لا ياكل
طعاما فكل فاكمة حيث هم اذ
الطعام هم لما يطعم من نجس
العرف على ما يجي بيانه شتر و
ما انشاء الله تعالى هم و جهالة
استحسان ان العرف اماك من اى
اقوى و ارجح بالا اعتبار من
القياس هم و هو على ما ذكرناه
من اى العرف على ما ذكرناه من
انه واقع على الخطه و وقيته

فان لم يكن لا يجوز هم فان الوكيل يبيع طعاما في قسمة على ان يكون الثمن لغيره وش وهو الموكل هم وهذا لا يجوز وش لان
 من يبيع ملك لنفسه من الامكان على ان يكون الثمن لغيره لم يجز فلذلك في الديون لا يجوز ان يرضى على ذلك محمد بن باب الوكالة
 في السلم فاذا ابل الوكيل بقي الوكيل عاقد لنفسه فلذلك راس المال فلما سلمه الموكل على وجه التمليك كان قرضا عليه فان قيل
 قد يجوز الوكيل يبيع في ذمة الغير كما في الوكيل بالشرع فان الوكيل هو المطالب بالثمن والتمن يجب في ذمة الموكل
 فيبقي ان لا يجوز فيما نحن فيه بجامع معنى الرسم فان السلم فيه دين في ذمة السلم اليه كالتمن قلنا السلم فيه دين له فلم يبيع حولا بغير
 الاستبدال به قبل القبض وليس للتمن حكم البيع فلا يبرم من اجزاء هناك هم وان فارق الوكيل صاحبه قبل القبض على العقد وش
 هذا العقد القدر في من مضى اى فارق الوكيل بعقد الصرف والسلم صاحبه الذي عقد معه قبل القبض ابل العقد هم لوجوب الاثر
 من غير قبض وش لان القبض في المجلس شبه لا ولم يوجد هم ولا يعتبر بقارعة الموكل مع من قبل القبض هم لانه ليس بعاقبة
 لا حقوق بالعقد قبض العاقد وهو الوكيل فيبيع قبضه وش اى قبض الوكيل بدل الصرف هم وان كان لا يتعلق به الحق وش
 حكمه ان الموكل والتغير في كان يرجع الى الوكيل والمعنى يبيع قبض الوكيل وان كان محال ليزم العدة هم كالعقد والعقد
 المحجور عليه وش لانه اذا كان الوكيل مبيعا او عبدا محجورا لانه العاقد قال الكاكة بن ابي جاب سوال يروى اصل الوكالة فان
 والعقد المحجور ان اذا توكلنا لبيع ولا يرجع عليه الحق العقد من تسليم وتسلم فكيف يتعلق بهما بما التسليم والتسلم في بدل الصرف
 واما وكيلان فيه حتى ابل الصرف بمقارنتها قبل القبض فاجاب عنه ان قبضه صحيح وان كان لا يلزمهما الحق لان القبض في الصرف
 من قبضة صحته العقد فيصح من يوجب عنه العقد هم بخلاف الرسلين وش اى في باب الصرف ومنه باب السلم ومنه بعض النسخ
 الرسولين اى الرسول في الصرف والرسول في السلم وليس معناه الرسول من الجابنين في الصرف والرسول من الجابنين في السلم
 اى من جانب السلم ومن جانب السلم لانه كما لا يجوز الوكالة من جانب السلم اليه فلذلك الرسول ومعناه ان الرسول اذا
 لا يبيع العقد لقبضه على ما يجي وقوله بخلاف الرسول فربما يقوله فيبيع قبضه اى يبيع قبض الوكيل بخلاف قبض الرسول فانه لا يبيع
 ويبيع قبض الرسول هم لان الرسالة في العقد وش اى حصل فيه هم لانه قبض قبض كلامه الى المرسل فصار قبض الرسول
 قبض غير العاقد فلم يبيع وش اى قبض الرسول هم قال شيخ اى القدر هم واذا دفع الوكيل بالشرع الثمن من ماله
 وقبض المبيع فله ان يرجع به وش اى بالثمن هم على الموكل وش وبه قال الشافعي في قوله هم لانه وش اى لان الشان
 هم العقد بينهما وش اى بين الوكيل والموكل هم بعبارة تمكينية وش اى صار الوكيل كالبائع من الشترى والدليل على المبادلة
 ما اشار اليه بقوله هم ولهذا وش اى ولا بل كون معنى المبادلة فيه هم اذا اختلف وش اى الوكيل والموكل هم في الثمن
 يتماثلان وش والتماثل من خواص المبادلة هم ويرد الموكل بالعيب على الوكيل وش هذا ايضا من كون من له المبادلة
 فيه حيث يكون للموكل ان يرده المبيع على الوكيل بالشرع بالعيب هم وقد سلم الشترى للموكل من جهة الوكيل فيرجع عليه
 وش اى يرجع الوكيل على الموكل فيسلمه لما كان الموكل كالمشترى من الوكيل وقد سلم له الشترى اى الذي اشترى له
 من جهة يرجع عليه هم ولان الحق وش دليل اخر هم لما كانت اليه وش اى الى الوكيل هم وقد علمه الموكل وش اى رد الموكل
 ان الموكل قد علم كون الحق راجعا اليه هم فيكون وش اى الموكل هم راضيا بقبضه وش اى بدفع الثمن هم
 من ماله وش اى مال الوكيل فاذا دفع الوكيل بسبب امر الموكل اياه بالشرع كان الموكل راضيا ايضا بوجوب الوكيل
 بما ادعى ولم يسقط الثمن ولا خلاف فيه للائحة التلازمة هم فان ملك المبيع في يده وش اى في يد الوكيل هم قد جسد

فان الوكيل يبيع طعاما في قسمة
 على يكون الثمن لغيره وش
 لا يبيع فان فارق الوكيل صاحبه
 قبل القبض بطل العقد المحجور
 الا فارق من غير قبض ولا يعتبر
 بمقارعة الموكل لانه ليس بعاقبة
 الحق بالعقد قبض العاقد
 وهو الوكيل فيبيع قبضه وش
 لا يتعلق به الحق في كالمبيع
 والعقد المحجور عليه وش
 الرسولين ان الرسالة في العقد
 لا في القبض ينتقل كلامه الى الرسول
 فصار قبض الرسول قبضه
 غير العاقد فلم يبيع قال شيخنا
 في الوكيل بالشرع الثمن من ماله
 وقبض المبيع فله ان يرجع به
 على الموكل لانه انعقدت
 بينهما مبادلة حكمية
 ولهذا اذا اختلف الثمن
 يتماثلان من خواص المبادلة
 على الوكيل وقد علمه
 الموكل من جهة الوكيل فيرجع
 عليه ولان الحق وش دليل
 اخر هم لما كانت اليه وش اى
 الى الوكيل هم وقد علمه الموكل
 ان الموكل قد علم كون الحق
 راجعا اليه هم فيكون وش اى
 الموكل هم راضيا بقبضه وش اى
 بدفع الثمن هم من ماله وش اى
 مال الوكيل فاذا دفع الوكيل
 بسبب امر الموكل اياه بالشرع
 كان الموكل راضيا ايضا بوجوب
 الوكيل بما ادعى ولم يسقط
 الثمن ولا خلاف فيه للائحة
 التلازمة هم فان ملك المبيع
 في يده وش اى في يد الوكيل
 هم قد جسد

هناك من مال الموكل وقدر
 مسقط الله كان يدايد
 الموكل فاذا لم يجد من
 الموكل قابضاً يدايد
 ان يجبه حتى يستقر القول
 لما بينا انه جفلة البائع
 من الموكل وقال في رده
 ليس له اذا كان الموكل
 صار قابضاً في مكانه سلمة
 فيستحق العيب ثلثا
 هذا كما يكون الخرد
 فلا يكون قابضاً بسقط
 حقه في العيب على ان
 قبضه موقوف وخبر
 للموكل ان لم يجبه نفسه
 عند حبه قل حبه
 فقل ان كان مضموناً
 ضمان الرهن عند اذنيه
 وضمان البيع عند غيره
 وهو قول في حقيقة
 وضمان الغصب عند زور
 لانه منع بغير حق بهما
 انه جفلة البائع منه
 فكان حبه لاستيفاء
 الثمن فيسقط له اكله
 ولا يبيس في اياه مضمون
 بالحبس بالاستيفاء
 اجدان نوريان

بل من مال الموكل ولم يسقط الثمن لان يده كيد الموكل فاذا لم يجبه من الموكل قابضاً يدايد
 في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 مسا فلان يدايد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 سش سوار دفع الوكيل الثمن اذ البائع اذ لم يدفع كذا في المبسوط وقالت الائمة الثمانية ليس له عيبه وقال زور
 ليس له حق الحبس فاذا عيبه صار قابضاً على ما يجي الآن وعن الشافعي انه في وجهه اذا نقد الثمن له عيبه في الذخيرة
 لم يذكر محمد بن حنفية في من الكتب ان الموكل من البيع قبل نقد الثمن في كل عن الامام احمد انه ان له ذلك وقال الاثر في
 هذا كلام عجيب من صاحب الذخيرة وكيف في عليه وقد صرح محمد بن الاصل في باب الوكايل في الشراف فقال واذا وكل
 الرجل رجلاً ان يشتري له عيلاً بالثمن في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 ان يدفعه فلو وكل ان يبيعه ذلك في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 الى ان ينفذ محمد في الاصل وفي الفتاوى الصغرى الوكيل بالشر اذا اشتري له عيبه بالثمن بموته لا يحبس
 على الامام محمد لما بينا انه بمنزلة البائع من الموكل سش كذا في اشارة بهذا في قوله لانه انعتدت بهما بما ولو كانت المباداة
 بموالبعهم وقال زور في ليس له ذلك سش ابي حق الحبس هم لان الموكل صار قابضاً يدايد سش ابي سبيد الوكيل
 برليل ان يدايد في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 ولو وقع في يده كيد الموكل حقيقة لا يكون للموكل حق الحبس فكذا اذا وقع في يده كيد الموكل فكذا اذا وقع في يده كيد الموكل
 سش في دخول البيع في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 فلا يسقط حقه في الحبس لان سقوط حقه باعتبار رده قبل تسليمه فلا يتحقق منه الرضا فيما لا طريق له الى الترخ عنه فاذا كان
 كذا لم يدايد في راضياً بسقوط حقه في الحبس على ان قبضه موقوف سش في لا يدايد في راضياً بسقوط حقه في الحبس
 فاذا كان موقوفاً لم يوقع للموكل ان لم يجبه ونفسه سش ابي ويقع نفسه في نفس الوكيل هم عند عيبه سش فاصل الكلام
 ان قبضه موقوف لانه وبين ان يكون تيمم مقبضه الموكل وبين ان يكون لا يبيع نفسه فاذا اجبته بين انه قبضه لا يبيع نفسه
 فلم يكن الموكل قابضاً حقه فلا يسقط حقه لغيره في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل في يده كيد الموكل
 الزين خذ ابي يوسف سش حتى لو كان فيه دفعا بالثمن يسقط والارجح بانفس على الموكل هم وضمان البيع عند محمد بن
 سش قلت قيمة او كشرت هم ومو قول ابي منيفة رحمه الله سش ابي قول محمد ومو قول ابي منيفة رحمه الله
 هم وضمان الغصب عند زور لانه منع بغير حق سش وبه قالت الائمة الثمانية وشرة التحلاف تظهر فيها اذا كان الثمن
 خمسة عشرة مثلاً وقيمة المبيع عشرة فعند ابي يوسف رحمه الله يرجع الوكيل على الموكل بالنفس وهو خمسة عشرة مثلاً
 ضمان الغصب في عكس هذا وهو ان يكون قيمة المبيع خمسة عشرة والثمن عشرة يرجع الموكل على الوكيل بخمسة عشرة في يده
 يرجع الموكل على الوكيل بمثل ان كان مثلاً وقيمة بالثمن بالثمن وعط قول محمد في لا يتفاوت احوال بين ان يكون ان
 كثير او قليلاً لانه يسقط بهلاك المبيع فلا يجب شي اطلاقاً هم اها سش ابي لابي منيفة ومحمد رحمه الله هم انه سش ابي
 ان الوكيل هم بمنزلة البائع منه سش ابي من الوكيل هم فكان عيبه لا يستيفار الثمن فيسقط سش ابي الثمن هم بهلاك سش
 ابي بهلاك المبيع هم ولا يبيس في راضياً بسقوط حقه في الحبس بالشر اذا اشتري له عيبه بالثمن بموته لا يحبس

كان الزيادة هناك
 بدل ملك الموكل فملك
 مختلف ما اذا اشترى
 ما يملكه من رطل
 بدلهم حيث يصير
 مشتركة لنفسه بأكمله
 لان الامر يتناول السجين
 هذا منقول من المصنف
 مقصود من قوله
 ولو كان بشر أو شيء غيره
 فليس ان يشترى
 لنفسه كانه يورث
 الى قوله كانه يورث
 اعلم عليه وكان فيه
 عزل نفسه كانه يورث
 على ما قيل كانه يورث
 من الموكل ولو كان
 الشئ من ماله فاشترى
 بخلاف حصة او ملك
 مسمى فاشترى بغيره
 او وكل غيره بشر أو شيء
 فاشترى الشئ وهذا
 غائب يثبت للمالك
 للمالك الاول بالهبة
 الوجه كانه خالف امر
 الامر ففقد عليه ولو
 اشترى الثاني بغيره
 الموكل كان بغيره على المالك
 كانه لا يملكه بل يملكه
 قال فان وكل من يورث
 بغيره فاشترى بغيره
 من الموكل ان يورث
 فثبت له الموكل او
 يشترى به حال الموكل قال
 من الموكل فاشترى به
 على وجه ان يورث الامر
 الى ان يورثه الموكل

هم لان الزيادة هناك بدل ملك الموكل فملك الموكل فملك الموكل لان الزيادة عوض ملك الامر فلا يجوز ان يشترى الموكل لباقي
 الموكل ولا يغير اذنه وانه لو قال يورثني بغيره ان يورثه ملك الامر فلا يجوز ان يشترى الموكل لباقي
 مشتركة لنفسه بالاجماع من الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 منقول فلم يحصل مقصود الامر من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 لانه يورث الى ان يورثه الامر من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 هم فلا يملك من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 في التهمة بما اذا كان الموكل غائبا فان كان حاضرا وصرح الموكل بالشئ لنفسه ليعير مشتركة لنفسه لانه خالف امر الامر ففقد
 على نفسه بخلاف الموكل بملك امرأة ليعيرها تزوجها لنفسه بنفسه يصح والفرق بينهما ان الشكاح الذى اتى به الموكل غير داخل
 تحت الامر اذ الامر امره بملك مضاف اليه وقد اتى بملك مضاف الى نفسه فان الموكل بالشكاح يشترى الى الموكل ومنه
 الشئ لا يورثه امرأته مطلقا لا مضافا الى الامر فتدلى بما دخل تحت الوكالة فيقع لموكله هم فلو كان الشئ مسمى من اى الاخر
 فاشترى او وجه ذكره المصنف تقريرا على مسألة القدرى الاول هو قوله فلو كان الشئ مسمى يعني وكلمة بالشرط من مسمى هم
 فاشترى بخلاف حصة من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 الشئ من ماله فاشترى بغيره كانه يورث من الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 الوجه الثالث هو قوله هم او وكل من اى الموكل وكل هم وكلمة بشر أو شيء من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 الثاني هم وبشر أو شيء من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 لموكل الموكل الشئ من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 وكل خالف امر الموكل الذى وكله بشر أو شيء من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 الموكل الاول من مسمى يثبت للمالك الموكل الاول وفي بعض النسخ ولو اشترى الشئ من موكله الموكل الاول هم ففقد الموكل
 الاول لانه يورثه امرأته فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 واعتق بغيره الموكل الاول لا يقع ذكره في الذخيرة والتهمة قلنا ان الموكل بالطلاق والتناق رسول لان اهل
 بحقيقة الوكالة متبذرة لان التوكيل قوايين الراس الى الموكل وجعل بمنزلة المالك وقوايين الراس الى الموكل
 انما يحقق فيما يحتاج فيه الى الراس والطلاق الموقود والتناق المفرد لا يحتاج الى الراس فلما انقضى العمل بحقيقة الوكالة
 جعلنا بما يحتاج من الراس لان الوكالة تقتضي معنى الرسالة والرسول ينقل عبارة المرسى فصار المامورا بما
 ينقل العبارة من الامر المبيع وغيره فيما يحتاج فيه الى الراس فيعمل بحقيقة الوكالة كذا في الذخيرة هم قال من اى الموكل
 هم وان وكله بشر أو شيء من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 القدرى والمصنف رحمه الله هم قال هذه المسألة على وجه من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 هم العقد الى دراهم الامر كان الامر من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى
 عندهم هو قوله او يشترى به الموكل اشار الىهم بقوله او يشترى به الموكل دون القدرى لان فيه من اى الموكل
 اى في النقد بعد الشراء مطلقا هم ففصلنا من اى الموكل فاشترى لان الامر يتناول السجين من اى الموكل السجين هم وذا من اى هذا الذى اشترى

هذا هو المقصود من قوله
 قال فان وكل من يورث
 بغيره فاشترى بغيره
 من الموكل ان يورث
 فثبت له الموكل او
 يشترى به حال الموكل قال
 من الموكل فاشترى به
 على وجه ان يورث الامر
 الى ان يورثه الموكل

شئ اى فى التوافق على عدم البتة بحكم العقد الذى اى يوسف وعنده محمد رحمة الله به الوكيل على ما ياتي بيانه مشروحا ومبينا
بالاجماع شئ اى الذى ذكره القدرى بالاتفاق اذا اشترى مال الموكل ثم وجب مطلق شئ اى الذى ذكره القدرى
مطلق لا تفصيل فيه الوجه الثالث هو قوله م وان اضافة الى دراهم نفسه شئ اى نصف الوكيل العقد الى دراهم نفسه
م كان لنفسه شئ اى ليقع العقد لم حلالا شئ اى حال الوكيل م على ما قبل له شرعا شئ اى لانه لما اضاف العقد
الى دراهم الامر ليقع له لا لولم يقع له كان واقعا للوكيل واذا كان وقع العقد للوكيل كان غاصبا له دراهم الامر وهو اكل
شرعا م ويقع عادة شئ عطف على قوله يكل لى لى ان العادة جرت بان الشراء اذا كان مضافا الى دراهم فانه يقع
الشراء لصاحب الدراهم م اذا الشراء شئ اى لان الشراء نفسه باضافة العقد الى دراهم فانه يقع
الاصل هو الوقوع عند العبد بالنفس م وعرفا شئ لان الاصل هو الوقوع بالعادة والوجه الثالث هو قوله م وان اضاف
شئ اى التقدم الى دراهم مطلقه شئ اى من غير اضافة الى دراهم احد فبقية التفصيل اشار اليه بقوله م فان نواش
اى فان نوى نية الشراء للامر فهو للامر م وان نواها لنفسه مطلقه شئ اى فكان لنفسه م لانها شئ اى للوكيل
م ان يعمل لنفسه ويعمل للامر م هذا التوكيل شئ اى فى التوكيل بشرط ان يكون فيه نية فعل فيه لنفسه اصاله ويعنى بغيره وكافة
لان المأمور به غير معين فكانت نيته معتبرة والوجه الرابع هو قوله م وان تجاوزا شئ اى الموكل والوكيل م فى النية
شئ بان قال الموكل اشتريته لى وقال الوكيل اشتريته لنفسى م بحكم العقد شئ على صيغة المجهول من التكليم فامتنع
الشن من ماله فهو له بالاجماع لانه شئ اى لان تكليم العقد م ولا يلزم بهرة على ما ذكرنا شئ اشار به الى قوله حلالا
على ما قبل له شرعا والوجه الخامس هو قوله م وان توافقا شئ اى الموكل والوكيل م على ان شئ اى على ان الوكيل
م لم يحضره البتة شئ ففينة اختلاف بين ابى يوسف ومحمد م قال محمد هو لما قال لان الاصل ان كل احد يعمل لنفسه لا لغيره
يعمل شئ اى جعل يعمل م بغيره ولم يثبت وعنده ابى يوسف م بحكم العقد لان لما اوقفه مطلقا شئ اى من غير تعيين نية
م يجعل الوجهين شئ اى اراهما وقوع الشراء للموكل وهو قوله للوكيل م فبقي هو قوله فانه من لى المالكين فقد فصل ذلك
الحكم لصاحبه لان مع نصنا وقبلا شئ اى لى لم يحضره البتة م جعل البتة للامر شئ لاحتمال ان يكون نوى الامر
ثم نسب م وفيما قلنا شئ لى فى تحكيم التقدم حل حاله شئ اى حل حال الوكيل م على الصلاح شئ وهو ان
لا يكون الوكيل غاصبا على تقدير التقدم من مال الامر م كفى حاله التكاذب شئ بحكم التقدم لابل حال الوكيل على الوكيل
على الصلاح فان قلت كيف قلت اذا اضاف العقد الى دراهم الامر يقع الشر له وان اضافة الوكيل الى دراهم نفسه
وقع الشر له والى ما لا يتيسر ان فى العقود والضيوع عندا كانت الاضافة وعدم الاضافة سواء قلت لا تسلم انما يتيسر
مطابقا بل تعيين فى الوكالات وبه صرح المصنف فى اوخر هذا الفصل فى تعليل قول ابى حنيفة ربه وىحي بيان تمام
ان شاء الله تعالى او نقول لا يزيد بتعيينها لتعلق الشر بعينها على وجه يكون هى مستحقة لا محالة بل يريد بقتيد الوكالة
فاذا تعبدت الوكالة به باحتي اذا كانت قبل الشرطت الوكالة صلت الاضافة الى احد هما معينة لوقوع العقد منه
م والتوكيل بالاسلام من الطعام على هذه الوجوه شئ اى على الوجوه المذكورة فى الوكيل بالشراء ان اضاف
الوكيل بالاسلام العقد الى دراهم الامر كان اسلام له وان اضافه الى دراهم نفسه كان له وان عقده مطلقا من غير اضافة
الى دراهم احد فان نوى السلم للموكل كان له وان نوى لنفسه وان تجاوزا بحكم العقد وان توافقا على انه لم يحضره البتة

وهذا لا يخلو وهو مطلق
فان اضاف الى دراهم
نفسه كان لنفسه حلالا
حلالا على ما قبل له شرعا
او يعلق عادة الشراء
لنفسه باضافة العقد
الى دراهم م يستند
شرعا وان اضافه
الى دراهم مطلقا
فان اضافه الى دراهم
نفسه فلا يخلو وان اضافه
لنفسه فلا يخلو لان الله تعالى
لنفسه يفعل للمأخوذ
وان كانا فى البند
بحكم العقد كما جاع
كانه كلاله ظاهره على
ما ذكرنا وان توافقا
على ان لم يحضر البتة
قال محمد هو للعائد
لان الاصل ان كل واحد
يعمل لنفسه لا اذا
ثبت جعله لغيره
ثبتت وعندنا
بحكم العقد حلالا
ما اوقفه مطلقا
يحتمل الوجهين
فيبقى مع قولنا
المالكين فقد فصل
ذلك الحكم لصاحبه
ولان مع نصنا
محتمل النية لانه
حقا قلنا لا محالة
على الصلاح كفى حاله
التكاذب والتوكيل
بالاسلام فى الطعام
على حق الوضوء

من ان قول السابق من اى قول بشرى وهو معنى قوله هذا العبد هم اقرار منه ان كاله عنه فلا ينفعه الا كاله لا حق
 من بعد ذلك لانه من انشئ ولا قول للمناقش هم فان قال فلان لم امره لم يكن ذلك شئ اى فلان على العبد سبيل هم
 لان الاقرار من شئ اى لان اقرار المقرم ارتد برده من شئ اى برده المقر له فاذا عاد الى تقديره بعد ذلك لم ينفعه لانه عاد
 حين انشئ الاقرار فلم ينع له تقديره وزعم الشرع للمشتري هم قال شئ فاقا بران قاله حميد لان المسئلة من مسائل الجاني
 الصغير هم لان يسلمه المشتري له من شئ استثناس قوله لم يكن له اى لم يكن له الا فى صورة التسليم اليه وانما ذكر صورة التسليم
 اليه لان فلانا لو قال امرت بعد قوله لم امره لم يعتبر ذلك بل يكون العبد للمشتري وقوله الا ان يسلمه المشتري روى المشتري
 بكسر الراء وفتحها فعلى الكسر يكون المشتري فاعلا وقوله له اى لاجله ويكون المفعول انشئ محذوف فاعلا وهو اليه اى لان يسلمه
 الفاعل هو العبد الذى اشتراه لاجل فلان اليه وعلى الفتح يكون المشتري له مفعولا انشئ فاعلا وهو العبد الذى اشتراه لاجل
 والفاعل مفعول شئ اى الا يسلم الفاعل العبد الى المشتري له وهو فلان هم فيكون بيعا من شئ بمقتضى هم وعليه العهدة
 شئ اى على فلان الامر الهذبة اى عهدة الاخذ بتسليم شئ وقال الا تراز حتى يعنى لما انعقد بينهما بيع بالتعاين كانت له
 الاخذ على المشتري كذا فسر فخر الدين قاضى نعمان وفخر الاسلام البرذوى وهو المفهوم من كلام محمد هم لانه من شئ
 اى لان الاخذ هم صار مشتريا بالتعاين كمن اشترى بغيره بغير امره حتى لزمه شئ اى لزم المشتري هم ثم سلمه المشتري
 من شئ بفتح الراء قال تاج الشريعة يكون المشتري له عبارة له بحق الموكل يعنى يسلم المشتري العبد الى الموكل هم ودلت المسئلة
 شئ اى المسئلة المذكورة هم على ان التسليم على وجه البيع يعنى للتعاين وان لم يوجد فقد التزم من شئ قال فخر الاسلام
 وغيره من شروح الجامع الصغير ثبت بهذا ان بيع التعاين كما يكون ياخذوا عطاء فقد ينفق بالتسليم على جهة البيع
 والتملك وان كان اخذ ابا اعطاء كعادة الناس هم ثم يتحقق شئ اى البيع بالتعاين هم فى تجسس والنفيس من شئ
 يعنى من خيس الاشياء ونفيسها هم لاستتمام التراضى وهو المعبر من شئ اى التراضى هو المعبر هم فى الباب من شئ
 اى فى باب البيع ولما وجد التراضى انعكس البيع فى النفيس وتجسس خلافا لما يقوله الكهنة ان بيع التعاين لا ينفق الا
 فى الاشياء بنسبة هم قال شئ اى محمى من الجامع الصغير هم ومن امر رجلان بانيشترى له عبيدين باعياهما ولم يسلم
 شئنا فاشترى احدهما جاز لان التوكيل مطلق فيبقى على الملازمة شئ يعنى عن قيد شئهما متفرقين او مجتمعين هم وقد لا يتفق الجمع بينهما
 شئ اى بين العبيدين هم فى البيع الا فيما لا يتفان الناس فيه شئ فانه لا يجوز هم لانه توكيل بالشرع وهو لا يحتمل ان ينفق
 الفاحش هم وبه اكلمه بالاجماع شئ بين الاصحاب وهو احتراز عاذا وكل بالبيع هم وان امره بان يشترى بها بالف وقيمتها لو
 سوا فنفذ اى خيفته ره ان اشترى من احد بها بنسبائة او اقل جاز فان اشترى بالشر لم يلزم الامر لانه من شئ اى
 لان الامر هم قابل الاخذ بها بقيمتها سوا شئ اى والحال ان قيمته عبيدين سوا هم فبقسم فيها النصفين دلالة شئ
 اى من حيث الدلالة فيعمل بها عند عدم الصريح وعند وجوده يعمل به لقوله هم فكان امر المشتري كل واحد منهما بنسبائة ثم اشترى
 شئ اى بنسبائة هم موافقة وباقى منها مخالفة الى خير وبالنسبة الى شئ شئ اى مخالفة الى شئ سوا هم قلت الزيادة
 او كثر فلا يجوز الا ان يشترى القيا ببقية الاك قبل ان يتخمس شئ اى قيل الاختصام لثبوت لئالفة هم استحسانا
 شئ قيد به اذ فى القياس لا ينفذ على الامر لانه صار مخالفا واشترى لئالفة لا يتوقف فينفذ عليه وهو قياس قول الامامة
 انما توجه الاستحسان هو قوله هم لان شئى الاول هم وقد حصل عرضه للصحة شئ اى عرض الامر الذى صرح به

لان قول السابق من اى قول بشرى
 بالكلية فلا ينفق
 الا كاله لا حق فاقا
 فلان لم امره لم يكن ذلك
 لان الاقرار من شئ
 قال لان يسلمه المشتري
 فيكون بيعا عليه وعليه
 العهدة لانه صار مشتريا
 بالتعاين كمن اشترى بغيره
 بغير امره حتى لزمه شئ
 المشتري له ودلت المسئلة
 على ان التسليم على وجه البيع
 يعنى للتعاين وان لم يوجد
 فقد التزم من شئ قال فخر الاسلام
 وغيره من شروح الجامع الصغير
 ثبت بهذا ان بيع التعاين كما
 يكون ياخذوا عطاء فقد ينفق
 بالتسليم على جهة البيع
 والتملك وان كان اخذ ابا
 اعطاء كعادة الناس هم
 ثم يتحقق شئ اى البيع
 بالتعاين هم فى تجسس
 والنفيس من شئ يعنى من
 خيس الاشياء ونفيسها هم
 لاستتمام التراضى وهو
 المعبر من شئ اى التراضى
 هو المعبر هم فى الباب من
 شئ اى فى باب البيع ولما
 وجد التراضى انعكس البيع
 فى النفيس وتجسس خلافا
 لما يقوله الكهنة ان بيع
 التعاين لا ينفق الا فى
 الاشياء بنسبة هم قال
 شئ اى محمى من الجامع
 الصغير هم ومن امر رجلان
 بانيشترى له عبيدين باعياهما
 ولم يسلم شئنا فاشترى
 احدهما جاز لان التوكيل
 مطلق فيبقى على الملازمة
 شئ يعنى عن قيد شئهما
 متفرقين او مجتمعين هم
 وقد لا يتفق الجمع بينهما
 شئ اى بين العبيدين هم
 فى البيع الا فيما لا يتفان
 الناس فيه شئ فانه لا
 يجوز هم لانه توكيل
 بالشرع وهو لا يحتمل
 ان ينفق الفاحش هم
 وبه اكلمه بالاجماع
 شئ بين الاصحاب وهو
 احتراز عاذا وكل
 بالبيع هم وان امره
 بان يشترى بها بالف
 وقيمتها لو سوا
 فنفذ اى خيفته ره
 ان اشترى من احد
 بها بنسبائة او
 اقل جاز فان
 اشترى بالشر لم
 يلزم الامر لانه
 من شئ اى لان
 الامر هم قابل
 الاخذ بها بقيمتها
 سوا شئ اى والحال
 ان قيمته عبيدين
 سوا هم فبقسم
 فيها النصفين
 دلالة شئ اى من
 حيث الدلالة
 فيعمل بها عند
 عدم الصريح
 وعند وجوده
 يعمل به لقوله
 هم فكان امر
 المشتري كل
 واحد منهما
 بنسبائة ثم
 اشترى شئ
 اى بنسبائة
 هم موافقة
 وباقى منها
 مخالفة الى
 خير وبالنسبة
 الى شئ شئ
 اى مخالفة
 الى شئ سوا
 هم قلت
 الزيادة
 او كثر فلا
 يجوز الا ان
 يشترى القيا
 ببقية الاك
 قبل ان
 يتخمس شئ
 اى قيل
 الاختصام
 لثبوت
 لئالفة هم
 استحسانا
 شئ قيد
 به اذ فى
 القياس لا
 ينفذ على
 الامر لانه
 صار
 مخالفا
 واشترى
 لئالفة لا
 يتوقف
 فينفذ
 عليه وهو
 قياس
 قول
 الامامة
 انما
 توجه
 الاستحسان
 هو قوله
 هم لان
 شئى الاول
 هم وقد
 حصل
 عرضه
 للصحة
 شئ اى
 عرض
 الامر
 الذى
 صرح
 به

فان كان قول السابق من اى قول بشرى وهو معنى قوله هذا العبد هم اقرار منه ان كاله عنه فلا ينفعه الا كاله لا حق من بعد ذلك لانه من انشئ ولا قول للمناقش هم فان قال فلان لم امره لم يكن ذلك شئ اى فلان على العبد سبيل هم لان الاقرار من شئ اى لان اقرار المقرم ارتد برده من شئ اى برده المقر له فاذا عاد الى تقديره بعد ذلك لم ينفعه لانه عاد حين انشئ الاقرار فلم ينع له تقديره وزعم الشرع للمشتري هم قال شئ فاقا بران قاله حميد لان المسئلة من مسائل الجاني الصغير هم لان يسلمه المشتري له من شئ استثناس قوله لم يكن له اى لم يكن له الا فى صورة التسليم اليه وانما ذكر صورة التسليم اليه لان فلانا لو قال امرت بعد قوله لم امره لم يعتبر ذلك بل يكون العبد للمشتري وقوله الا ان يسلمه المشتري روى المشتري بكسر الراء وفتحها فعلى الكسر يكون المشتري فاعلا وقوله له اى لاجله ويكون المفعول انشئ محذوف فاعلا وهو اليه اى لان يسلمه الفاعل هو العبد الذى اشتراه لاجل فلان اليه وعلى الفتح يكون المشتري له مفعولا انشئ فاعلا وهو العبد الذى اشتراه لاجل والفاعل مفعول شئ اى الا يسلم الفاعل العبد الى المشتري له وهو فلان هم فيكون بيعا من شئ بمقتضى هم وعليه العهدة شئ اى على فلان الامر الهذبة اى عهدة الاخذ بتسليم شئ وقال الا تراز حتى يعنى لما انعقد بينهما بيع بالتعاين كانت له الاخذ على المشتري كذا فسر فخر الدين قاضى نعمان وفخر الاسلام البرذوى وهو المفهوم من كلام محمد هم لانه من شئ اى لان الاخذ هم صار مشتريا بالتعاين كمن اشترى بغيره بغير امره حتى لزمه شئ اى لزم المشتري هم ثم سلمه المشتري من شئ بفتح الراء قال تاج الشريعة يكون المشتري له عبارة له بحق الموكل يعنى يسلم المشتري العبد الى الموكل هم ودلت المسئلة شئ اى المسئلة المذكورة هم على ان التسليم على وجه البيع يعنى للتعاين وان لم يوجد فقد التزم من شئ قال فخر الاسلام وغيره من شروح الجامع الصغير ثبت بهذا ان بيع التعاين كما يكون ياخذوا عطاء فقد ينفق بالتسليم على جهة البيع والتملك وان كان اخذ ابا اعطاء كعادة الناس هم ثم يتحقق شئ اى البيع بالتعاين هم فى تجسس والنفيس من شئ يعنى من خيس الاشياء ونفيسها هم لاستتمام التراضى وهو المعبر من شئ اى التراضى هو المعبر هم فى الباب من شئ اى فى باب البيع ولما وجد التراضى انعكس البيع فى النفيس وتجسس خلافا لما يقوله الكهنة ان بيع التعاين لا ينفق الا فى الاشياء بنسبة هم قال شئ اى محمى من الجامع الصغير هم ومن امر رجلان بانيشترى له عبيدين باعياهما ولم يسلم شئنا فاشترى احدهما جاز لان التوكيل مطلق فيبقى على الملازمة شئ يعنى عن قيد شئهما متفرقين او مجتمعين هم وقد لا يتفق الجمع بينهما شئ اى بين العبيدين هم فى البيع الا فيما لا يتفان الناس فيه شئ فانه لا يجوز هم لانه توكيل بالشرع وهو لا يحتمل ان ينفق الفاحش هم وبه اكلمه بالاجماع شئ بين الاصحاب وهو احتراز عاذا وكل بالبيع هم وان امره بان يشترى بها بالف وقيمتها لو سوا فنفذ اى خيفته ره ان اشترى من احد بها بنسبائة او اقل جاز فان اشترى بالشر لم يلزم الامر لانه من شئ اى لان الامر هم قابل الاخذ بها بقيمتها سوا شئ اى والحال ان قيمته عبيدين سوا هم فبقسم فيها النصفين دلالة شئ اى من حيث الدلالة فيعمل بها عند عدم الصريح وعند وجوده يعمل به لقوله هم فكان امر المشتري كل واحد منهما بنسبائة ثم اشترى شئ اى بنسبائة هم موافقة وباقى منها مخالفة الى خير وبالنسبة الى شئ شئ اى مخالفة الى شئ سوا هم قلت الزيادة او كثر فلا يجوز الا ان يشترى القيا ببقية الاك قبل ان يتخمس شئ اى قيل الاختصام لثبوت لئالفة هم استحسانا شئ قيد به اذ فى القياس لا ينفذ على الامر لانه صار مخالفا واشترى لئالفة لا يتوقف فينفذ عليه وهو قياس قول الامامة انما توجه الاستحسان هو قوله هم لان شئى الاول هم وقد حصل عرضه للصحة شئ اى عرض الامر الذى صرح به

وهو يحصل العبدین باللف و ثبت الاقسام الادلاله و التخرج فیها بش اسی یفوق الدلاله حاصل لمعنی الانشاء
 بالسویه کان ثابته بطریق الدلاله اذا جازم صریح و اسکن اصل به لعل الدلاله م وقال ابو یوسف و محمد رحمهما اللہ ان
 اشتری احدیما بکثر من نصف الالف فیمیتان النس فی مثله وقد یجی من الالف ما یشترى بشه الباقی جائز لان الوکیل
 مطابق مع یعنی غیر مقید بنسبائیه هم لکنه یقید بالتعارف سش و هو فیمیتان بنسبائیه هم و هو فیمیتان سش اسی
 المتعارف فیمیتان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی فیمیتان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی
 سش و قال الفقیه ابو الیثم فی شرح کما مع لصیغۃ احمل ان المسئله لا اختلاف فیها لان اباضیفة ردنا قال لم یحکم
 علی الامر اذا اراد زیاده لا یتیمان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی فیمیتان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی
 ان لا یلزم الامر فاذا حلت علی هذا الوجه لا یمکن فی المسئله اختلاف و احمل ان فی المسئله اختلاف فی قول ابی حنیفه سش
 اذا اراد علی حسنه قلیلا او کثیرا لا یجوز علی الامر و فی قولهما یجوز اذا كانت الزیاده قلیلیه هم قال سش اسی محمد سش
 الجائز لصیغۃ هم و من له علی اخر الالف فامر ان یشترى بها هذا البعده فاشترى جاز لان فی تعیین المبیع تعیین البائع و لکن
 البائع یجوز علی ما ذکره انشاء الله تعالى سش اشارة الی ما ذکره بقوله بعد عشرة خطوط و بخلاف اذا عین البائع
 لانه یبصر و کثیرا عنه بالتقصیر هم فان امره ان یشترى بها سش اسی بالالف التي علی الاخر هم بعدا بغير عینه فاشترى فحلت
 فی یدیه قبل ان یتبینه الامرات من مال اشترى وان قبضه الامر فوله و هذا عند ابی حنیفه ردنا قال سش اسی ابو یوسف
 و محمد رحمهما اللہ هم یوسش اسی البعده لازم لا سش فی الوجهین و به قال الشافعی و احمد رحمهما اللہ هم اذا قبضه الامر
 سش اسی الوکیل هم و علی هذا سش اسی و علی هذا یجوز ان یشترى بها سش اسی اذا امره سش اسی اذا امر من علیه الدین هم ان یسلم ما علیه سش
 اسی یقصد عقد السلم هم او یصرف ما علیه سش اسی یقصد عقد العرف من غیر تعیین من یسلم الیه و من یقصد عقد الصرف بان قال
 اسلم او اصرف مالی علیک فی کذا کان علی الاختلاف و ان عین السلم الیه و من یقصد به عقد الصرف صح بالاتفاق و انما
 خص بها ما ذکره لرفع ما عساه یتوهم ان الوکیل فیها لا یجوز لا بشرط القبض نه یجلس هم لها سش اسی لابی یوسف و محمد رحمهما
 هم ان الدرهم و الدنانیر لا یتیمان فی المعاد و ضات دینا کت او عینا سش یعنی لا یمکن فی الذمته ثم اوضح ذلك بقوله هم
 الا ترے انه لو تبایعنا بدين ثم تقادقا ان لا دین لا یبطل العقد سش و وجب مثل ذلك الدین فاذا لم یتیمان
 دنا هم الدین صار التقیید و الاطلاق سوا و هو معنی قوله هم فصار الاطلاق سش بان قال باللف و لم یفنفذ الی علیه
 هم و التقیید سش بان اضافة الی ما علیه هم فیه سش اسی فی عقد تبایع العین بالدین هم سوا سش فاذا کان کذا هم
 فیصح التوکیل و یلزم الامر لان ید الوکیل ید هم فصار کما لو قال لقدق بانی علیک علی المساکین فانه یجوز و کذا
 لو اجر کما او دابة او امر الساجر بالمرته من الاجرة او یشترى بالاجرة عبد یسوق الدابة و یتفق علیها مضار بهذا
 کما لو کان البائع او المبیع متیعنا هم و لابی حنیفه رضى الله عنه انها سش اسی ان الدرهم و الدنانیر هم متعینان
 الوکالة سش قال شیخ الاسلام متعینان بعد القبض اما قبل القبض لا یتیمان بلا خلاف و ذکره محمد فی الزیادات ثم اوضح ذلك
 بقوله هم الا ترے انه لو قید الوکالة بالمعین منها سش اسی بالدرهم و الدنانیر هم و بالدین منبها ثم استهملک سش اسی
 الامر او الوکیل هم العین او اسقط الدین سش اسی الموکل اسقط الدین بان ابراه من الدین بعد التوکیل بشرط البعید
 هم بطلت الوکالة سش الا ترے ان الناطق ینقل من الاجناس عن الاصل الوکیل بالشرا و فقبض الدنانیر من الموکل

وهو يحصل العبدین باللف و ثبت الاقسام الادلاله و التخرج فیها بش اسی یفوق الدلاله حاصل لمعنی الانشاء
 بالسویه کان ثابته بطریق الدلاله اذا جازم صریح و اسکن اصل به لعل الدلاله م وقال ابو یوسف و محمد رحمهما اللہ ان
 اشتری احدیما بکثر من نصف الالف فیمیتان النس فی مثله وقد یجی من الالف ما یشترى بشه الباقی جائز لان الوکیل
 مطابق مع یعنی غیر مقید بنسبائیه هم لکنه یقید بالتعارف سش و هو فیمیتان بنسبائیه هم و هو فیمیتان سش اسی
 المتعارف فیمیتان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی فیمیتان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی
 سش و قال الفقیه ابو الیثم فی شرح کما مع لصیغۃ احمل ان المسئله لا اختلاف فیها لان اباضیفة ردنا قال لم یحکم
 علی الامر اذا اراد زیاده لا یتیمان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی فیمیتان بنسبائیه هم و لکن لابد ان یجی من الالف باقیه فیشترى بشه الباقی
 ان لا یلزم الامر فاذا حلت علی هذا الوجه لا یمکن فی المسئله اختلاف و احمل ان فی المسئله اختلاف فی قول ابی حنیفه سش
 اذا اراد علی حسنه قلیلا او کثیرا لا یجوز علی الامر و فی قولهما یجوز اذا كانت الزیاده قلیلیه هم قال سش اسی محمد سش
 الجائز لصیغۃ هم و من له علی اخر الالف فامر ان یشترى بها هذا البعده فاشترى جاز لان فی تعیین المبیع تعیین البائع و لکن
 البائع یجوز علی ما ذکره انشاء الله تعالى سش اشارة الی ما ذکره بقوله بعد عشرة خطوط و بخلاف اذا عین البائع
 لانه یبصر و کثیرا عنه بالتقصیر هم فان امره ان یشترى بها سش اسی بالالف التي علی الاخر هم بعدا بغير عینه فاشترى فحلت
 فی یدیه قبل ان یتبینه الامرات من مال اشترى وان قبضه الامر فوله و هذا عند ابی حنیفه ردنا قال سش اسی ابو یوسف
 و محمد رحمهما اللہ هم یوسش اسی البعده لازم لا سش فی الوجهین و به قال الشافعی و احمد رحمهما اللہ هم اذا قبضه الامر
 سش اسی الوکیل هم و علی هذا سش اسی و علی هذا یجوز ان یشترى بها سش اسی اذا امره سش اسی اذا امر من علیه الدین هم ان یسلم ما علیه سش
 اسی یقصد عقد السلم هم او یصرف ما علیه سش اسی یقصد عقد العرف من غیر تعیین من یسلم الیه و من یقصد عقد الصرف بان قال
 اسلم او اصرف مالی علیک فی کذا کان علی الاختلاف و ان عین السلم الیه و من یقصد به عقد الصرف صح بالاتفاق و انما
 خص بها ما ذکره لرفع ما عساه یتوهم ان الوکیل فیها لا یجوز لا بشرط القبض نه یجلس هم لها سش اسی لابی یوسف و محمد رحمهما
 هم ان الدرهم و الدنانیر لا یتیمان فی المعاد و ضات دینا کت او عینا سش یعنی لا یمکن فی الذمته ثم اوضح ذلك بقوله هم
 الا ترے انه لو تبایعنا بدين ثم تقادقا ان لا دین لا یبطل العقد سش و وجب مثل ذلك الدین فاذا لم یتیمان
 دنا هم الدین صار التقیید و الاطلاق سوا و هو معنی قوله هم فصار الاطلاق سش بان قال باللف و لم یفنفذ الی علیه
 هم و التقیید سش بان اضافة الی ما علیه هم فیه سش اسی فی عقد تبایع العین بالدین هم سوا سش فاذا کان کذا هم
 فیصح التوکیل و یلزم الامر لان ید الوکیل ید هم فصار کما لو قال لقدق بانی علیک علی المساکین فانه یجوز و کذا
 لو اجر کما او دابة او امر الساجر بالمرته من الاجرة او یشترى بالاجرة عبد یسوق الدابة و یتفق علیها مضار بهذا
 کما لو کان البائع او المبیع متیعنا هم و لابی حنیفه رضى الله عنه انها سش اسی ان الدرهم و الدنانیر هم متعینان
 الوکالة سش قال شیخ الاسلام متعینان بعد القبض اما قبل القبض لا یتیمان بلا خلاف و ذکره محمد فی الزیادات ثم اوضح ذلك
 بقوله هم الا ترے انه لو قید الوکالة بالمعین منها سش اسی بالدرهم و الدنانیر هم و بالدین منبها ثم استهملک سش اسی
 الامر او الوکیل هم العین او اسقط الدین سش اسی الموکل اسقط الدین بان ابراه من الدین بعد التوکیل بشرط البعید
 هم بطلت الوکالة سش الا ترے ان الناطق ینقل من الاجناس عن الاصل الوکیل بالشرا و فقبض الدنانیر من الموکل

و هو یحصل العبدین باللف و ثبت الاقسام الادلاله و التخرج فیها بش اسی یفوق الدلاله حاصل لمعنی الانشاء

وقد اُمره ان يشتري بها ما فاشترى بدنا غير راعى فقد نال الموكل فاطعام للتوكيل وهو من لدنا غير الموكل ثم قال
ان طعن في هذه المسئلة بطل على ان الدراهم والدنانير تعيينان في الوكالة ثم فاذا تعينت من اى الدراهم والدنانير
الوكالات يوم تمت الدليل انها تعين في الوكالات واذا تعينت من كان هذا تحريك الدين من غير من عليه الدين من غير
ان يؤكله بقضه من وذلك لا يجوز لعدم القدرة على التسليم ثم وذلك لا يجوز من اى تحريك الدين من غير من عليه
الدين لا يجوز ثم كما اذا اشترى بدین على غير الشتر من سبب بان كان الزيد على عمرو ومثلا دين فاشترى زيد من او شيئا
بذلك الدين الذى له على عمرو فانه لا يجوز ثم او يكون امر اسبب عطف على قوله لان هذا تحريك الدين من عليه الدين
اى او يكون امر امر يصرف مالا ملكه الا بالقبض قبله من اى او يكون امر يصرف اى يدفع مالا ملكه الا بالقبض قبل القبض
وذلك لان الديون تعنى بامثالها فكان ما دى الديون الى البائع او الى رب الدين ملك الديون ولا يملك الدائن
قبل القبض ثم وذلك باطل من اى الامر يدفع ناليس بملكه باطل ومعارفهم كما اذا قال اعطاني عليك من خبثت من
فانه باطل لانه امر يصرف مالا ملكه الامر الا بالقبض الى من يتاراه الديون بنفسه ثم بخلاف ما اذا عين البائع من سبب
ما اذا عين الموكل عين البائع ثم لانه يصير وكيله في القبض من تعينى تصرفه بقدر الامكان ثم ثم يملكه من اى
ثم يملكه البائع واخر من بانه لو اشترى شيئا بدین على آخر لم ينعى انه يجوز بحمله وكيله بالقبض او لا يكونه مبيعا واصيب
بان عدم الجواز بهما لكونه بيعا بشرط وهو او الشتر على الغير ثم بخلاف ما اذا امره بالتصدق من سبب الجواب عن قياسها
على الامر بالتصدق ثم لانه جعل المال لله عز وجل وهو معلوم من سبب لانه اخراج المال الى الله تعالى وهو معلوم
واذا لم يبيع التوكيل من سبب وبما رجوع الى اول بحث بينى لما ثبت بالدليل ان التوكيل بشرط غير معين لم يعلم بان
غير صحيح ثم نفذ الشتر على المامور من فاذا ملك عنده ثم فيها من ماله الا اذا قبضه الامر منه لان العقد ليس نقاطا
اى من حيث التعاطى يعنى اذا قبضه الامر عنه العقد فيها بيع بالتعاطى فان ملك عنده كان من ماله فائدة الدراهم والدنانير
لا تعيينان من عقود المعاوضات ومنه جوا عنده فاذا فزروا الشتر من سبب كما لا يتعينان اذا كانا معاينا لا يتعينان وانما
دينا ولهذا اذا اشترى شيئا بدین له على البائع ثم تصادقا على انه لا دين له لا يطل الشتر او وجب مثل ذلك الدين ثم
في الزيادة ايت ان الدراهم والدنانير تعيينان في الهبة والوصية والمضاربة والشركة قبل القبض والتسليم وقال
الشيخ ابو الميثن الشافعى في شرح البجام الكبير اختلاف مشايخنا في الدراهم والدنانير انها عند الاشارة اليها بل تعيينان
في العقود ام لا قاله ابو طاهر الديلمى انها لا يتعينان وحكاها عن القاسمى ابى جازم وهو قول اكثر مشايخ بلخ ونسب
الشيخ ابو سهل الشافعى الى حاشية الشارح وقال الكرخى اذا اشار اليها تعينت ولكن مع هذا المشتر من ان يمنعها ويمنع
غيرها لعدم التفاوت بينها وبين غيرها ومنه الشارح ابو الميثن قول الكرخى بانها تعيينان في العقود وجواز الاوجوب ثم قال
ومن اصحابنا روايتان في الدراهم والدنانير بل تعيينان في العقود الفاسدة والمختار عدم تعيين ثم اعلم ان عدم تعيين
الدراهم والدنانير من حق الاستحقاق لا غير فانها تعيينان جسا وقد راو وصفا بالاتفاق وبمرح الامام القاسمى في شرح
البجام الصغير قال من اى محمد رحمه الله في البجام الصغير ومن دفع الى اخيه الفاد امره ان يشتري بها جارية فاشترى
تعالى الامر اشترى بها بحسب ما قال المامور اشترى بها بالفقول قول المامور من سبب الى ههنا لفظ البجام الصغير
وقال المصنف رحمه الله ومراود من اى مراد محمد ثم اذا كانت من اى الجارية ثم تساوى الف لانه امين فيه

فاذا تعينت مكان هذا ملك
الدين من غير عليه الدين
من غير ان يؤكله بقضه
وذلك لا يجوز كما اذا اشترى
بدین على غير الشتر او يكون
امر يصرف مالا ملكه الا
بالقبض قبله وذلك باطل
قال اعطاني عليك
من شئت فملكه او لا
لانه لا يصير وكيله
في القبض من تعينى
تصرفه بقدر الامكان
ثم ثم يملكه من اى
وبخلاف ما اذا امره
بالتصدق لانه جعل
المال لله تعالى وهو
معلوم فاذا لم يبيع
التوكيل من سبب
نفذ الشتر على المامور
فيها من ماله الا اذا
قبضه الامر منه لان
العقد ليس نقاطا
دفع الى اخيه الفاد امره
ان يشتري بها جارية
فقال الامر اشترى بها
بحسب ما قال المامور
اشترى بها بالفقول
قول المامور ومراود
اذا كانت لتساوى
الف لانه
امين فيه

والفعل وليس كذلك والوجه ما قلناه من قال شىء اى محذوف من الجاح الضمير ثم واذا قال العبد لرجل اشترى نفسه
من مولاي بالثمن ودفعا اليه شىء اى دفع العبد الاثني الى الرجل الذى وكله ثم فان قال الرجل شىء اى
الوكيل ثم للمولى اشترى نفسه شىء اى بعدهم لنفسه شىء اى لنفس العبد فباعه على هذا شىء اى على هذا الوجه من فوج
شىء اى بعدهم بغير حرام والوجه للمولى لان بيع نفسه بعدهم شىء اى من بعدهم اعتناق وشراء العبد نفسه قبول
الاعتناق ببدل شىء لان العبد لا يملك وان ملك لانه ليس باهل ان يملك مالا فصار مجازا من الاعتناق اذ ليس
ازالة ملك بوضوح والاعتناق ازالة لاله احد فجازا ان يستعار منه كذا قال تاج الشريعة حاصل الكلام ما قاله المصنف
ان بيع العبد من نفسه اعتناق على مال يوقف على وجوده لقبول من يعتق وقد وجد ذلك بان شراء
العبد بنفسه قبول منه للمعتق ببدل ثم والمأثور غير عنه شىء اى عن العبد حيث اصابه العقد الى موكله ثم اذ لا يرجع عليه
بحقوق شىء هذا التعليل لقوله سيفر عنه اى لان حقوق العقد لا ترجع اليه كما اذا كان كذلك ثم مضى كانه شىء اى كان
بعدهم اشترى نفسه شىء من نفسه ثم واذا كان اعتناقا اعتقب المولى ان شىء لان المولى للمعتق ثم وان لم يعين للمولى
شىء اى وان لم يقبل الوكيل اشترى العبد لنفسه بعدهم فهو بعدهم للشترى شىء اى يكون العبد للشترى ثم لان
اللفظ شىء اى قوله اشترى عبيدك بكذا موضوع ثم حقيقة لا بما وضعت شىء لان المولى قال بعت هذا العبد بثلث وقال
الوكيل اشترى وليس بحقيقة للاعتناق ثم ولكن اهل بها شىء اى بحقيقة اللفظ ثم اذ لم يبين شىء اى اذ لم يقبل
اشترى عبيدك لاجل عبيدك ثم فيما نطق عليها شىء اى على المأثرة ثم بخلاف شراء العبد نفسه شىء حيث يجعل الاعتناق
تقدير اهل بالمأثرة فانه ليس باهل ان يملك مالا فصار مجازا عن الاعتناق وهو معنى قوله ثم لان المجاز فيه متعين
شىء والمجاز معنى ازالة الملك فان البيع يزيل الملك بوضوح على آخر الاعتناق يزيل لاله الى آخره وقد مر الكلام فيه ثم واذا
كان معاوضة بثبت الملك له شىء اى اشترى ثم والاث للمولى لانه كسب عبده وعلى المشتري الف مثله شىء
اى مثل ذلك الا ان حال كونه ثم مثله للشترى وقال الكاكي ره غنما نصب على التمييز قلت
الا وجه انه يكون حالا تابعا ويل تبيينا ثم فانه شىء اى فان اشترى ثم فى ذمته شىء اى فى ذمته الشترى ثم حيث لم يصح
لما ذكره الشترى هو المأثور قال فى النهاية وغيره انما اذا وقع الشراء لشترى واما اذا وقع الشراء للعبد حتى يعتق
بل يجب على العبد الف اخرى قال الامام قاضى نائى لم يذكره فى الكتاب ولكن يجب عليه الف اخرى لان الاول مال
المولى فلا يصح بدلا عن ملكه ثم بخلاف الوكيل بشر العبد من غيره شىء اى من غير العبد بان وكل اجنبى اجنبى اخر
بشر العبد من مولاه ثم حيث لا يشترط بيان شىء بان يقول وقت الشراء اشترى لموكل لوقوع الشراء للموكل ثم لان تقدير
شىء يعنى التمسك بقبول والذم للموكل ثم هنا لك شىء اى فى حق المأثرة ثم على منط واحد شىء اى على نوع واحد
وهو المأثرة والتبطل النوع والطريقة ايضا ثم وكما كان شىء اى فى حال الاضافة الى نفسه والاضافة الى
موكله ثم البطالة يتوجه نحو العاقبة شىء فلا يحتاج الى البيان ثم اما هنا شىء اى فى صورة توكيل العبد بشراء
نفسه ثم فان احد بها شىء وبنى اربع ابا هنا فاحد بها دون لفظه فان اى احد الحالكين ثم اعتناق مقب
للولاء لا مطابقة فيه على الوكيل شىء لانه سيفر عنه رواية كتاب الوكاية فى باب الوكاية بالعتق ان العبد يعتق
والهال على العبد دون الوكيل وذكرته فى باب وكاية المأثور والمكاتب من كتاب الوكاية ان العبد يعتق والمال

قال واذا قال العبد
لرجل اشترى نفسه
من مولاي بالثمن
ودفعها اليه فان قال
الرجل للمولى اشترى
نفسه فباعه على
هذا جهدا من ذلك
للمولى لان بيع نفسه
العبد منه اعتناق
وشراء العبد نفسه
قبول الاعتناق
ببدل والمأثور
سيفر عنه اذ لا يرجع
عليه الحقوق
فصار كانه اشترى
نفسه واذا كان
اعتناقا اعتقب المولى
وان لم يبين للمولى
فقد عيب المشتري
لان اللفظ حقيقة
للمعاوضة وانما العبد
اذا لم يبين فيها فلفظ
عليها كجواب
شرى العبد نفسه
لان المجاز فيه متعين
واذا كان معاوضة
يثبت الملك له ولا
للمولى لانه كسب عبده
وعلى المشتري الف
مثله غنما للعبد
فانه فى ذمته حديث
لم يعجب الاداء بخلاف
الفكيل بشر العبد
من غيره كحديث لا يفتقر
بانه لان العتقين
هناك على منط واحد
وفى الحالى المطالبة

قال المصنف رحمه الله تعالى

على الوكيل وكذا ذكرته وكذا اجماع ولو بين المولى انه يشترط لنفسه لكن اضاف الشر لنفسه ذكر محمد بن كمال
ان العبد ليقول واقتن على العبد لا الوكيل وذكرته اجماع الكبير وجب ائتمن على الوكيل ويرجع به على العبد ومن حمله
ابن ابي ليحيى ان ائتمن على العبد هم المولى عساه لا يرعاه من اى الاعتاق لانه لو اعتق والمولى لا يعلم به بل يرد
بشره ولا يرعى به لان ولا يكون له فهو موجب جنائية يكون ايضا عليه حكم الولافة فتعذر تنفيذ على المولى واكن تنفيذ
على الوكيل والاخر معا وضعت والمطابقة على المولى هم ويرغب من اى المولى عساه ويرغب هم فى المعنا وضعت
المفصلة فلا بد من البيان من قول عساه لا يرعاه حق الكلام ان يقال عساه وان لا يرعاه لان قوله لا يرعاه من
عمل انتيب ليعنى ولكنه شبهه عساه فاستعمل استعماله وذكر ضمير الغائب مقام الظاهر احد المذاهب الثلاثة كما عرف
فى موضعهم قال من اى محمد بن اجماع الصغير ومن قال لعبد ائتمن نفسك من مولاك من قول عساه لا يرعاه
السلسلة الثانية من المسلمين اللتين شملت هذا الفصل هم فقال من اى العبد هم مولاه يعنى نفسى لغمان بعد ائتمن
من اى المولى هم فهو من اى العقد والعبد هم لامل لان العبد يصلى ان يكون وكيلاً عن غيره من شر لنفسه من
ويع قال ان ائتمن من قول واماك واحمد وقال الشافعى روى من قول لا يصلى فلما يجوز هذا التوكيل هم لانه من قول
اى لان العبد هم اجنبى عن ياليتهم من لانها مولاه ولانها لو اقر بالية لغيره لا يصلى هم والباع يرد عليه من اى
على العبد هم من حيث انه مال من قول توكيله بشره اها توكيله بغيره من اى المولى وتوكيله اجنبى بشره
هم الا ان ياليتهم يرد من قول توكيله بشره لانها اجنبى عن ياليتهم لانها مولاه والاخر سببه هم رضى لا يكلف
البائع من وهو المولى هم الحبس بعد الباع من لا يستيفد الشئ لان ياليتهم يرد لكونه مادونه كالمودع اذا ائتمن
الوديعة وروى من يرد لم يكن البائع حبسه لاستيفاء الثمن فاذا ائتمن الى الامر صلح فعليه من اى فعل العبد
نتيجة الوكيل وتقريره العبد يصلى وكيلاً عن غيره من شر لنفسه لانه مال وكل من يصلى وكيلاً عن غيره من شره
اذا ائتمن للعقد الى الامر صلح فعليه من ائتمن لاش فالعبد اذا ائتمن الى الامر صلح فعليه من ائتمن لاش
على حر توكيل بشرى وفعله وقوله فعله فهو المام بغيره لانه ان العقد يتم بقول المولى بعث وهو بخلاف ما ذكرته اجماع
فان ائتمن للعقد على المولى انما يقتضى الحاكم اذا وجد البيجاب من المولى والقبول من العبد حتى لو قال العبد بغير
نفسى من فلان فقال بعث لا يتم العقد حتى يقول العبد قبلت بما رعاها ان الواحد لا يتولى طرفة البيع بخلاف ما اذا ائتمن
نفسه كحاياته فانه اعتاق على مال مقدرو الواحد يتولى طرفى فتم بقول المولى بعث مسبوقا بقول العبد نفسى
فان قلت اذا ائتمن الى المولى من الطالب بالشرن اجيب بانه فى ذمة العبد لكونه العاقد فان قلت قد يكون محجوراً
عليه ومثله لا يرجع اليه حقوق وايب بان الحجر زال بالعقد الذمى باشره مع مولاه فان المباشرة تقتضى عى به
تصور حصة المباشرة وهو اذن هم وان عقد نفسه فهو حرس يعنى اذا قال يعنى نفسى منى فقال المولى بعث فهو
هم لانه اعتاق وقد رضى به المولى دون المعاضة من لانه علم ان البيع منه اعتاق هم والعبد وان كان وكيلاً
من هذا جواب اشكال وهو ان يقال ليعنى ان لا يجوز بيعه نفسه لانه وكيل بشره لا يمكن من ان يشترط لنفسه
فينبغى ان لا يمكن العبد من ذلك فاجاب بقوله والعبد وان كان وكيلاً هم بشره شئ معين ولكنه انى بحس اقرب
اخر من وهو الاعتاق على مال مكان مخالفهم وفى مثله تنفيذ الشرا على الوكيل من قول عساه لا يرعاه

والمولى عساه لا يرعاه
ويرغب فى المعاضة
المفصلة فلا بد من
البيان ومن قال
لعبد ائتمن نفسى
من مولاك فقال
على لانه يعنى نفسى
لفلان بانه افعل
فوقى لانه كان للعبد
يصلى وكيلاً عن غيره
فى شراء نفسه لانه
اجنبى عن ياليتهم
والبيع يرد عليه من
حديث انه مال الا
ان ياليتهم فى بيع
حتى لا يملك البائع
للعبد بغيره
لا يستيفد الثمن فاذا
ائتمن الى الامر صلح فعليه
استيفاء الثمن العقل بالمر
وان عقد لنفسه
لا يعتاق وتباشره المولى
دون المعاضة والعبد
وان كان وكيلاً بشره
بعين ولكنه انى بحس
تقرى اخر وفى مثله
ينفذ على الوكيل

على الكسب لم يكن لو قال بمعنى نفسى ولم يقبل لغلمان فهو حر لان المطلق من وهو قوله بمعنى النفسى من كسب الجاهل من اى كسب
ان يكون مشتبه بمشبهه نفسه ويحتمل ان يكون مشتبه بغيره فمالم يقا مشتباه لا بالشك بمعنى القرون واقعا لنفسه من
لان الظاهر ان الانسان يصرف لاجل نفسه لا سيما لغيره فيحصل منه الاعتاق وقال لا يحل وهو عرض بان اللفظ
حقيقته للمعاوضة كما تقدم وادارة اللفظ بين ان يحل على حقيقته وعلى مجازه حمل على الحقيقة البتة وواجب بان
اللفظ للحقيقة اذا لم يكن شبه قرينة للجواز وقد وجدت فيما نحن فيه وهى اضافة العبد للعقد لى نفسه فان حقيقة بالنسبة
اليه غير مقتودة برضى الموكل بذلك واليه اشار بقوله وقدر رضى الموكل به دون المعاوضة لا يقال فعلى هذا لا يكون
قوله لان المطلق يحتمل الوجهين صحيحا لانا نقول الاحتمال انما هو من حيث اطلاق اللفظ وذلك لا يحتمل الاستحالة والغير

مفضل فی البیع شیخ اسی ہذا فصل میں بیان احکام التوکیل بالبیع ولما فرغ عن بیان احکام التوکیل بالشر بشرع فی بیان التوکیل بالبیع واخر هذا الفصل عن بیان الفصل المتقدم لانه يتضمن الازالة وذاك يتضمن الاثبات وهو مقدم ثم قال شیخ اسی القدر سنی ثم والوکیل بالبیع والشر لا یجوز لان یعتقد مع امیه وجده وبنی لا یقبل شهادة له شیخ مثل ابنه وایه هم عند ابی حنیفة - معنی الشریعة شیخ وبنی قال الشافعی فی قول مالک واصل فی وجیه و قال لا یجوز بیعه منهم بمثل لقیمة شیخ اسی وقال ابو یوسف ومحمد بن زبیه من الاقارب التي لا تقبل شهادة لهم بمثل لقیمة اشارة لے انه لا یجوز لعین الیسیر لان الیسیر ملحق بمثل لقیمة المستفیض بمثل لقیمة فائده ولكن ذكره في الذخيرة لانه لا یجوز بیعه من هؤلاء بالعین الیسیر لان الیسیر ملحق بمثل لقیمة وقال فیها لویع من هؤلاء اکثر من لقیمة یجوز بیعهم بلا خلاف وبالعین الفاضل لا یجوز بلا خلاف ومنه العین الیسیر یجوز عندهما ولا یجوز عنده وبمثل لقیمة عن ابی حنیفة ودرایتان من روایة الوکالة والبیوع لا یجوز ومنه روایة المضارب یمیع المضارب وشراؤه من مال المضارب الیسیر لا یجوز عند ابی حنیفة روح و بیعه منهم اکثر من لقیمة وشراؤه منهم باقل من لقیمة یجوز بلا خلاف وبمثل لقیمة یجوز عندهما وكذا عند ابی حنیفة - وباتفاق الروایات هم الا من عبده او مکاتبه شیخ فانه لا یجوز عندهما فیضا لان الیسیر من هؤلاء کا بیع من نفسه فلما یجوز وقید فی البسوط بقوله الا من عبده الذی لا یدین علیه لان کسبه لولاه فیفسد کسبه من نفسه فكان فیہ اشارة لے انه اذا کان علیه دین یجوز فی تعیم الشیة ثم الوکیل بالبیع لا یجوز ان یمیه من نفسه عندهما والشافعی واحمد فی ظاهر مذہبہ وعن احمد فی روایة یجوز ویه قال مالک والادد فیة اذا لم یحکف لعدم التهمة فانما لو جاز یودی الی التصرف فی الاحکام فانه یکون مستنزیا ومستقتضا فیضا فحماضه العیب وحقها وفسد من التصرف مالاً یبغی ومنه البسوط المراد من عدم الجواز فی البیع من مال لا عند ابی حنیفة ره من مطلق الوکالة بالبیعة الوکالة بتیمیم الشیة بان قال له لمن شیة یجوز البیع من هؤلاء بلا خلاف بخلاف البیع من نفسه او من ابن مفضله خبث لا یجوز فان قبل فیکل علی قول ابی حنیفة ره یمیع المضارب من هؤلاء بمثل لقیمة حیث یجوز سهو اظهر الریح ام لا والمضارب قبل ظهور الریح وکیل قلنا قال بعض مشائخنا عدم الجواز عنده مطلقا علی ما اذا باعه بالعین اما البیع بمثل لقیمة فحماضه المضاربة من هؤلاء هم لان التوکیل مطلق شیخ اسی عن التیقید الشخص دون والسلط یعمل بالطلاقة هم ولا تهمة شیخ اسی فی البیع بمثل لقیمة ذان فی التهمة من حیث المال بیه وقوله هم اذا مالک

وكذا الوفاة بعن نفسي
والمقبل لظلمان فهو
حرمان المطلق بمقتضى
الوجهين فلا نقية
امتثالاً بالمشاء
فبقي التصرف واقعاً
لنفسه **فصل**
في السبع قال الوليد
بالسبع والشراء لا يحل
ان يعق مع اسده
وحين ومن كان يقبل
شهادته لله عبيد
ابن حنيفة **وقال**
يجوز بيعه من يوم
مجلس القيمة **الاسن**
عبيد او مساكين
لان التوكيل مطلق
لا نقية **كما اسلاك**

متبانیۃ والمنافع مستطیۃ شی فقی لہتمۃ ایشار الغنن نکان ہذا جواب عن قول ابی حنیفۃ رہ ان فی البیع شی الغیرۃ
 تہتمۃ ایشار الغنن فلما کانت المنافع مستطیۃ لم یکن الوکیل سبعا بذاک الغنن فلا یورث التہتمۃ والذلیل علی تبتین
 الاملاک حل وطی الابن جاریۃ ولا یکیل وطی جاریۃ ایہ لبتاین ملک ایہ عن ملک وتبائن الاملاک
 یوجب انقطاع المنافع ہم بخلاف العبد شی فانه لا یجوز بیع الوکیل من عہدہ واللہ لے لادین علیہ
 ہم لانه بیع من نفسه شی ای لان بیع الوکیل من عہدہ بیع من نفسه ہم لان مافی ید العبد حق الموکل
 وکذا للموکل حق فی کب الکتاب شی حتی لا یصلح تہراتہ ولا تزویج عہدہ ہم فینقلب شی ای حق
 الموکل ہم حقیقۃ شی ای یتقلب حق الموکل فی کب الکتاب الے حقیقۃ الماک ہم بالبیع شی
 ای بجمہ الکتاب عن اذا بدل الکتبۃ لان الموکل حنیف یدلک حنیف جمیع مال شی یدہ ہم ولم
 شی ای ولا بی حنیفۃ روح ہم ان مواضع التہتمۃ مستثنات عن الوکالات شی لان الوکالۃ لا یشر
 للامانۃ فیکون الوضع موضع الامانۃ فلو کانت التخصۃ داخلۃ فیہا لعد علی موضوعہا بالانقضاء ہم
 و ہذا موضع التخصۃ شی التخصۃ ماخوۃ من وہم بالفتح ای ذہب منہ یذہب الوہم
 انہ انما یختار ہذا النفع لنفسہ فیکون عاملا لنفسہ والوکیل یعمل بغيرہ ہم یدلیل عہم قبول اشیائہ
 شی فیما یتخصم لہتمۃ الانتفاع بالآخر ہم ولان المنافع بینہم متصلۃ فصار شی ای بیع
 الوکیل من ہاء ولا ہم بیعا من نفسه من وجہ شی وصار مال کل واحد منہم کمال صاحبہ
 من وجہ وفی البیع اخراج وادخال من البیاعین وفی البیع من ہوا لا اخراج الی نفسه من وجہ فلا یجوز ہم
 والاجارۃ ولہ صرف علی ہذا الخلاف شی ای الوکالۃ لا جارۃ والصرف علی الخلاف المذكور وانما خصہا بالذکر
 لان الاجارۃ شرعت علی خلاف النیاس والصرف مشروط بشرط عری ضہا البیع وکان یجب ان لا یجوز مع ہا
 ولا یفیمین انہما علی الاختلاف ایضا وفی الکائنۃ ولو اشرع من ہا ولا حیثا یمن معلوم واراد بیعہ ہا بحتہ
 لم یجوز بل بیان عہدہ خلافا لہا بنا علی ہذا الاصل ہم قال شی ای التذہب شی ہم والوکیل بالبیع یجوز بیعہ بالقلیل
 والکثیر والعرض عہد ابی حنیفۃ رہ شی لیست ہذا المسئلۃ الوکیل بالبیع مطلقا یدلک البیع بملء دہان وبای من کان
 والی اجل کان متعارفا وغیر متعارف ہم قال لا یجوز بیعہ مقتضان لا یتغایر الناس فیہ شی ای قالہ ابو یوسف وجہ
 لا یجوز الغنن فاحش ویجوز الغنن الیسیر ہم ولا یجوز الا بالدرہم والدنانیر شی ای لا یجوز بغير النقود وقال الشافعی
 واکت واکت واکت یجوز ثمن المثل وتبند البلد فان کان النقود مختلفۃ بغير الاغلب ولایع الا حالا وان استویا باع بما یوافق
 للموکل وفی الذخیرۃ اذا باع باجل متعارف فیما بین الناس فی ملک المساعۃ بان باع مثلاً الی حنین سنۃ وما أشبہ ذلک
 فعد الے حنیفۃ رحمۃ اللہ تعالی علیہم وعہدہا لا یجوز ثم قال انما یجوز البیع بالنسیۃ اذا لم یکن فی اللفظ
 یدل علی البیع بالنقد اما اذا کان لا یجوز وذلک نحو ان یقول لبعہ واقتضی اوقال لبعہ فان العذر مالیزا موثقی
 او قال لبعہ فانہ احتاج الے لفقہ عمالی فقیہ ہذا الصور لا یجوز بیعہ بالنسیۃ بالاتفاق ہم لان مطلق الامر یقتضی
 بالمتعارف شی ای لان المطلق بالامسۃ یقتضی ہا ہو متعارف بین الناس ہم لان التصرفات لدفع
 الکماجات یتقید بمواقب او التعارف البیع ثمن المثل والنقد ولہذا شی ای ولا یجوز

متبانیۃ والمنافع
 مستطیۃ بخلاف
 العبد لانه بیع من
 نفسه کما فی البیۃ
 للموکل حق فی کب
 الکتاب یتقلب
 حقیقۃ بالبیع وکذا
 ان مواضع التہتمۃ
 مستثنیۃ عن الوکالۃ
 و ہذا مدعی التہتمۃ
 بدلیل عدم قبول
 الشہادۃ ولا المنافع
 بینہم متصلۃ فصار
 بیعا من نفسه من
 وجہ الا حالۃ والصرف
 علی هذا الخلاف قال
 والوکیل بالبیع یجوز
 بیعہ بالقلیل والکثیر
 والعرض عہد ابی حنیفۃ
 قال لا یجوز بیعہ بغير
 لا یتغایر الناس فیہ
 ولا یجوز الا بالدرہم
 والدنانیر لان کطلقا
 یقتضی المتعارف کان
 الشرط لدفع الثمن
 فیقید بوقت او المتعارف
 البیع ثمن المثل والنقد
 ولہذا

قال والوكيل بالشرع
 يجوز له عقد في حق الغير
 وزيادته يتخاين الناس
 في شلوه ولا يحل ما كان
 يتخاين الناس في مثله
 لان التهمة فيه متحققة
 فلهذا اشترى لنفسه
 فاذا لم يوفقه الحق
 يخرج على ما هو حق لو كان
 وكيلا بشيء شيء بعينه
 قالوا كيف على الامر
 لانه كحلان شرع في نفسه
 وكذا الوكيل بالوكالة
 اذا اخرج امرأته بالكثر
 من مهر مثلها
 جازع عنه لانه
 لا بد من الاضافة
 الى الموكل في العقد
 فلا يمكن هذه
 التهمة ولا كذلك
 الوكيل بالوكالة
 لطلب العقول
قال والوكيل يتخاين
 الناس فيه ما كان
 يدخل تحت عقوم
 المقومين في حق
 في العرف من ذلك
 وفي الحيوانا زوجه

المسود جانياً بالبيع مرجع على جانب الشراء في البيع بالقرض الا ترى ان احد المصارفين اذا اشترى لغيره من صاحبه كان مشترطاً
 ولو كان لغيره من صاحبه شيئاً من مال المصارفة لوقف على اجازة صاحبه فانه باعته لغيره من صاحبه قال شيخ ابي القادر في رده
 نعم والوكيل بالشرع يجوز عقده بثلث القيمة وزيادته يتخاين الناس في مثله ولا يحل ما كان يتخاين الناس في مثله
 ولا خلاف فيه من الائمة الا لربعة هم لان التهمة فيه متحققة من ابي في هذا الشرع الحق التهمة فيه والتهمة مقبولة باب الوكيل
 الا ترى ان الوكيل بالبيع لا يبيع من ابيه وابنه للتهمة هم فلهذا من ابي ولعل الوكيل هم اشترى من ابي اشترى الشيء الذي
 وكل به من نفسه من ابي لاجل نفسه فما لم يوفقه الحق لغيره من ابي لغيره لانه لما راى المحسر ان في الشرع الحق بالموكل
 هم على امر من اشارة الى ما ذكره في المتن قبل ورده ليقوله لانه موضع التهمة بان اشترى لنفسه فاذا راى الصفة خاصة لغيره
 الا هم حتى لو كان وكيلا لغيره من ابي ليعينه قالوا من ابي قال المشايخ واذا به عامة المشايخ فان بعضهم قال يحمل فيه لعين
 اليسير لا الفاحش وقال لا يحمل فيه اليسير الفاحش في نفسه على الامر من لا يتفاد التهمة هم لانه لا يمكن شراء نفسه من ابي
 لان الوكيل لا يمكن ان يشترى لنفسه وان لزمى الشرع نفسه اوضح بذلك بان قال اشهدوا اني قد اشترىته لنفسى الا اذا خالف
 في الشئ لا الى خبره او خالف الى جنس آخر على امره وقسم الى شئح الاسلام خواهر زاده جواز عقده الوكيل بالشرع
 بزيادة يتخاين الناس في مثله ما في العلية معلومة عند اهل البلد فاما له قيمة معلومة عند جميع الناس ولا يلزم الا اذا زاد
 الوكيل بالشرع او على ذلك لا يلزم الامر في الزيادة او كثرت قال في بيع التهمة وبلفظي هم وكذا الوكيل بالوكالة
 من على الخلف المذكور هم اذا زوجه من ابي موكلة هم امرأته بالكثر من مهر مثلها جازع عنه من ابي عند ابي حنيفة
 ودفع في بعض النسخ جازع عنه بالثالث والظاهر انه تصحيح وان كان له وجه هم لانه لا بد من الاضافة من ابي من
 اضافة العقد هم الى الموكل في العقد فلا يمكن هذه التهمة من ابي وادار به الى قوله لان التهمة فيه متحققة قال محمد في الاصل
 واذا وكل رجل رجلاً ان يزوج امرأته لغيره فوجها اياه فنهى جازع من ابي وادار به على مهر مثلها فوجها من قول ابي حنيفة
 رحمه الله وفي قول ابي يوسف وجها لغيره فوجها يتخاين الناس في مثله فوجها من ابي وادار به من ذلك لم يلزم
 الزوج النكاح الا ان ترضاه هم ولا كذلك الوكيل بالشرع لانه لا يلحق العقد من ابي لانه لا يضيف العقد الى الموكل
 حيث يقول اشترى ولا يقول فلان هم قال شيخ ابي القادر في رده ليقوله لان التهمة فيه متحققة قال محمد في الاصل
 تحت تفويض المقومين من ابي لما ذكره لعين اليسير والفاحش من ابي من ابي كقضيةها فقال والذمي الى اخره وقوله والذمي
 مبتدأ وخبره بتو قوله لا لا يدخل ومقابل هذا ما يتخاين فيه وقال الشيخ ابي القادر في رده ليقوله لان التهمة فيه متحققة قال محمد في الاصل
 يتخاين الناس نصف العشرة وقل منه وهذا غير مخصوص عنهم ولكن هذا هو من ابي عليه وقال الشيخ ابي القادر في رده ليقوله لان التهمة فيه متحققة قال محمد في الاصل
 في شرح البجامة الكنية اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين القليل والكثير فبعضهم من قال يتخاين الناس فيه قليل
 وما لا يتخاين الناس فيه كثير ومنهم من قال ما يدخل تحت تفويض المقومين فهو قليل وما لا يدخل فهو كثير ومنهم من قال اقل
 مفوض الى راسي القاضي هم وقيل من ابي في هذا معطوف على ما تضمن قوله لا لا يدخل تحت تفويض المقومين وهو ما لا بد من
 اليسير وقال لغيره من ابي انه قال قد ما يتخاين الناس فيه هم في العرف من ذلك في حق الدال المحلة وسكون
 الحاد اسم عشرة بالفارسي ونعم بكسر الفون وسكون الباء اخر الحروف وسنة اخره مهم وبواسم النصف والراد
 منها نصف درهم هم وسنة الحيوانا دد يانده من وهذا اسم واحد عشر ويزاده بالياء اخر الحروف وهذا

الشيخ

ثم زعموا ان ساكنة ثم وال مسلمة مفتوحة ثم ما ساكنة هم وفي العتارات ده ووا زوده من هذا اسم لاشي عشر ووا زوده ثم
 الدال المفعول بالوا وسكون النون بعد الالف وسكون الزاي والفتا الساكنين عندهم منقصر كثير ولعل الزاي وال مسلمة مفتوحة
 ثم ما ساكنة وقال الانزاري ما قلنا من لفظ شيخ ابي المعين الشنشي ومحمد رحمه الله قد رتب في هذا الكتاب بده نيم يعني كالحاج
 الكبير وشايع في ذلك على ما قال الفقيه الباقا سم ابن شبيب ابن ادريس على عنهم انهم قد رتبوا الميراث العتار
 برود ووا زوده وفي الجيوان بده ياروده وفي العروض بده نيم هم لان التصرف بكثرة وجوه في الاول من وهو قوله
 في العروض وده نيم هم وليل في الاخير من وهو قوله وفي العتارات ده ووا زوده هم ووسط في الاوسط من وهو
 قوله في الجيوانات ده ياروده هم وكثرة الفين لفظ التصرف من واوضح ذلك الشيخ الاكمل قال بل فاذا كان الفين الى
 هذا المبلغ كان لغير الزم الامردان زاد على ذلك نيم الموكل والتقدير على هذا الوجه لان الفين يربط لقيمة التجزئة ونقص
 من كثر ثمنها وقلتها وكثر ثمنها لقيمة وقوع التجارات وكثرة وفي القسم الاول كثير وفي الاخير قليل وفي الاوسط متوسط
 وعشرة وراسم لصلب بده حصة فعمل اصلا والبرهم مال يحبس لاجله فقد لا يتسامح به وفي الما كسده فلم يقسم فيها
 كسيرة والنف من النصف فكان لغيره نصف بعد ذلك بحسب المواقع فما كان اقل وقوعا منه تبرع نصفه وما كان اقل من اقل
 اعتبر نصفه نصفهم قال من اى حجة في اجماع التفرعهم واذا وكله بيع عميله فباع نصفه جازعنا في حقيقته رحمه الله
 تعالى من اى اذ وكل رجل رجلين عبد اى مطلقا وانما وقع المسئلة في العبد ليرتب عليه هذا الاختلاف المذكور
 لانه اذا باع نصفه باوكل مبيعه وليس في تقريه ضرر كما لحظ والتميز كوز بالاتفاق ذكره في الايضاح هم لان النظم
 متعلق عن قيد الافتراق والاجتماع من فخرى على اطلاقه واستوضح بقوله هم الا ترى انه لو باع الكل ثمن النصف
 يجوز عنده من اى عندنا في حقيقته رضي الله تعالى عنه فماذا باع النصف به من اى بذلك الثمن هم اولى من
 لان اساك البعض مع البعض بهذا الثمن الفع له من مع الكل بذلك الثمن وانما قيل بقوله عنده لانه لا يجوز عندنا
 لانه عن فاحش وبه قال الشافعي واحمد رحمه الله فان قيل انما يجوز بيع الكل ثمن النصف لعدم اشركه اما في
 بيع النصف بثلث الثمن يلزم الشركة وهي عيب في الاعيان فكان يحالنه الى الشر فقلنا ضرر اشركه اهون من ضرر بيع
 الكل ثمن النصف فلما جاز ذلك على قوله فلا ان يجوز هذا وهو اهون اولى هم وقال لا يجوز لا في غير متعارف من اى
 التوكيل به ينصرف الى التعارف وبيع النصف غير متعارف هم فلما فيه من ضرر الشركة من اى لما في بيع النصف من
 ضرر الشركة لانما عيب هم الا ان بيع النصف الاخر قبل ان يثبتها من اى الوكيل والموكل هم لان بيع النصف
 عند بيع وسيله الى الامتثال بان لا يجوز من ثمنه حجة فيحتاج الى ان يفرق فاذا باع الباقي قبل ان يفرق البيع الاول متين
 انه وقع وسيله من اى الامتثال هم واذا لم يفرق لم يقع وسيله فلا يجوز هذا من اى اى يكون البيع موقوف
 الى ان يبيع النصف الاخر قبل ان يفرق من اى عندنا من اى عندنا في يوسف ومحمد رحمه الله لان القيار
 ان لا يوقف الثمن على النصف وقال الفقيه الباقا سم رحمه الله في شريح اجماع الصغير في قول زفر
 يكون الشر لنفسه في الاحوال فكما في شريح الطحاوي ولو اختص الوكيل مع الموكل الى القاضي قبل ان يشرى
 الوكيل الباقي والزم القاضي الوكيل ثم ان الوكيل الباقي بعد ذلك يلزم الوكيل بالاجماع وكذا لك في
 الحكم في جميع الاشياء التي في متعتها مشغرة ويكون التفتيش فيه عيبا كلعبد والامة والدابة والثوب وما شابهها

وفي العتارات ده ووا زوده
 لان التصرف بكثرة
 وجوه في الاول من
 في الجيوان بده نيم
 في الاوسط وكثرة
 الفين لفظ التصرف
 قال داودا خلاص
 عيب له في نصفه
 جازعنا في حقيقته
 لان المذهب متعلق
 من فتن الاختراق
 والاحتياج الاثر في
 انه لو باع الكل ثمن
 النصف يبيعه نصف
 فاذا باع النصف به
 اولى وقا لا يجوز
 لانه غير متعارف
 وما فيه من ضرر
 الشركة الا ان يبيع
 النصف الاخر قبل
 ان يثبتها
 لان بيع النصف
 في بقاء وسيله
 الى الامتثال بان
 لا يجوز من ثمنه
 حجة في يحتاج
 الى ان يفرق فاذا
 باع الباقي قبل
 ان يفرق البيع
 الاول متين
 انه وقع وسيله
 من اى الامتثال
 هم واذا لم يفرق
 لم يقع وسيله
 فلا يجوز هذا
 من اى اى يكون
 البيع موقوف
 الى ان يبيع
 النصف الاخر
 قبل ان يفرق
 من اى عندنا
 من اى عندنا
 في يوسف
 ومحمد رحمه
 الله لان القيار
 ان لا يوقف
 الثمن على
 النصف وقال
 الفقيه الباقا
 سم رحمه الله
 في شريح
 اجماع الصغير
 في قول زفر
 يكون الشر
 لنفسه في
 الاحوال فكما
 في شريح
 الطحاوي ولو
 اختص الوكيل
 مع الموكل الى
 القاضي قبل
 ان يشرى
 الوكيل الباقي
 والزم القاضي
 الوكيل ثم ان
 الوكيل الباقي
 بعد ذلك يلزم
 الوكيل بالاجماع
 وكذا لك في
 الحكم في جميع
 الاشياء التي
 في متعتها
 مشغرة ويكون
 التفتيش فيه
 عيبا كلعبد
 والامة والدابة
 والثوب وما
 شابهها

وان وكله بشره عبد
 فاشترى نصفه فاشترى
 من قول فان اشترى
 بآقيه لزم الموكل ان
 شراء البعض فداية
 وسيلة الى الامتثال
 بان كل من كان
 جماعة فخطبه الى ان
 شقها شقها فاذا
 اشترى الباقي قيل
 في كلا البيع تبين
 انه وقع وسيلة فنفذ
 على الامر وهذا بالاتفاق
 والفرق لا في حقيقة
 ان في الشيء تحقيق
 البهنة على ما ذكرنا
 الامر بالبيع بصا
 ملكه فيخرج فيعتبر
 فيه اطلاقه وان
 بالشره صادف ملك
 الغير فلم يصح باعتباره
 فيه التقييد ولا خلاف
 قال ومن امر رجل
 ببيع عبده فباعه
 وقبض الثمن اولم
 يقبض منه المشتري
 عليه بغير قبض
 مثله فقبضه الفاعل
 ببدنه او بآباءه
 او بآقائه فانه يرد
 على الامر لان الفاعل
 يتقن بحدوث
 العيب في ربه بالكم
 فلم يكن قبضه مستندا
 الى هذا الحديث وتاويل
 اشترطه في الكتاب

والذي ليس فيه انقص عينا فاشترى المبيع لزم الامر وقد هرب من شرب وكوكله بشره او عبد من فاشترى له احداهما لزم الامر
 بالاجل وكذا لو وكله بشره او جماعة من العبد فاشترى واحد منها لزم الامر ومن اشترى في بعض النسخ وان وكله
 اى وان وكل رجل من اهل بيته فاشترى نصفه فاشترى الموكل من قول واحد في رواية وقال لا في
 قول ورواية لا نفذ على الامر فان اشترى باقية لزم الموكل لان شراء البعض قد يقع وسيلة الى الامتثال بان كان موردنا من
 جماعة فيحتاج الى شراءه شقها شقها من اشترى القطعة من الارض اطلقا فمن الشيء فاشترى شقها شقها حتى اشترى الباقي
 كان وسيلة الى تحقيق مقصود الامر فجازوا اليه ان يشره ليقول له فاشترى الباقي قبل رد الامر البعيتين ووسيلة فننفذ على الامر
 من لانه يصير كانه اشترى جملة والتمتة هم وهذا بالاتفاق من لانه لما اشترى باقية ارفع الخلاف وقال القدوري في كتابه اى
 بالتقريب قال ابو يوسف اذا وكل رجل من اهل بيته فاشترى نصفه فاشترى الموكل من قول واحد في رواية وقال لا في
 تحقيق الموكيل فيه دون الموكل هم والفرق لا في حقيقة جسمه التمس اى بين البيع والشراء هم ان في الشراء تحقيق
 التمس من لان صحة الامر بالشراء تسمية العبد ونصف العبد ليس بعد فلا يصير مثله امر الامر واما في جابا البيع فصح ان
 باعتبار ملك العين وذلك موجود في البعض فيعتبر فيه اطلاقه وتحقيق الكلام فيه ان ابا حنيفة رضى الله عنه جاز
 والاطلاق في التوكيل بالبيع واما في التوكيل بالشراء فيعتبر المتعارف الذي لا ضرر فيه ولا تامة وعندنا على ما سألنا
 هم على ما مر من اشارة الى قوله الذي تقدم لان التمس فيه يتحقق هم واخر من اى فرق اخبرني البيع والشراء
 هم ان الامر في البيع من اى في صورة التوكيل بالبيع هم ليعاد في ملكه من اى ملك الامر هم فصح من اى امر
 لولاية على ملكه هم فيعتبر فيه اطلاقه من اى اطلاق الامر فجاز بيع النصف لان الامر وقع سلطان على الكل والفرق
 هم والامر بالشراء من اى الامر بالتوكيل في الشراء هم صادف ملك الغير من وهو مال البائع هم فصح من
 اى الامر مقصود لانه لا ملك للامر في مال الغير وانما صح ضرورة الحاجة اليه ولا يجوز لما ثبت ضرورة هم فلا يصح
 فيه الاطلاق والتقييد من فلم يجرى شراء البعض لان الثابت بالضرورة يتقرر لضرورة وذلك يتبادر الى الباع
 وهو شراء الكل لا البعض لان المتعرض المطلوب من الكل لا يحصل بشره او بعض الا اذا اشترى البعض قبل ان
 يتحصا على ما مر من قال من اى محمد رحمه الله في الجماع الصغير هم ومن امر ببيع عبده فباعه وقبض الثمن اولم
 يقبض منه المشتري عليه من اى على البائع هم لعيب لا يحدث مثله من كالا صاع الزائدة والسن المشاغية هم
 القضاء القاضي من اما هم بنية من فاشت على المأمورهم او بايا من من اى القضاء بقبول المأمور عن العيين عند
 توجهها اليهم او باقراره من اى القضاء باقرار المأمور بالعيب هم فانه من اى فان المأمورهم برده من من اى
 يرد العبد هم على الامر من غير ضرورة اذ الرد على الموكل رد على الموكل هم لان القاضي يتقن بحدوث العيب
 في يد البائع من فان قيل اذا كان الموكل مقرا بالعيب يرد عليه فلا حاجة الى قضاء القاضي فماذا في الرد في الرد
 بانه انما يحتاج في صورة الاقرار الى القضاء لانه يمكن ان يقر بالعيب ويتقن عن القبول فالقاضي يحرمه على
 القبول هم فلم يكن قضاءه مستندا من اجواب عما يقال لما كان العيب لا يحدث مثله لم يتوقف القضاء على
 هذه الجملة بل قضى به ونحو العلة قطعا بوجود العيب عند البائع وتقرير اجواب بان يقال لم يكن قضاءه مستندا
 هم الى هذه الجملة وهي البينة والاقرار والابا عن العيين هم وتاويل اشترطه في الكتاب من اى اشترطه

الحج المذكورة في الجماع الصغير من ان القاضي يعلم انه من اى ان العيب المذكور هو لايجزئ مثله في مدة شهر مثلاً لكنه
تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الحجج لظهور التاريخ من بواضع هذا ان مجرد اشتراط في الجماع الصغير البينة او الالباب او الاقرار لا
الامر على القاضي بان العيب قد تم او لا اذ العلم القاضي من ان مثل هذا العيب لايجزئ مدة شهر مثلاً ولكنه لا يعلم تاريخ البيع
مستحق كان فيحتاج المشتري الى واحدة من هذه الحجج على ان تاريخ البيع من شهر حتى يظهر عند القاضي ان هذا العيب كان في
يد البائع فيرد المبيع عليه وانه ان ما ذكره المصنف رحمه الله هم او كان عيباً من اى او كان العيب الذي يرد المشتري الى
به جميعاً هم لايعرف الا النساء من جهة لقن في الفرج والمرض الذي هم او الاطباء من اى او جبالا يعرفه الا الاطباء كما
القدحهم هم وقولهم وتقول الطبيب مجتهد في توبة الخصومة من المشتري هم لان الرد من اى ليس بجدة في رد المبيع
على البائع فاذا كان كذلك فمقتضى اى القاضي هم الباع في الرد من اى الى تاريخ
المذكورة وهي البينة والاقراء والالباب وهم حتى لو كان القاضي غافراً في البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى
شيء منها من اى من الحجج المذكورة هم وهو من اى الرد على الوكيل هم رد على الموكل فلا يحتاج الوكيل الى
رد وخصومة قال وكذلك ان رده عليه من اى ان رد المشتري المبيع الى البائع هم لعيب من اى لعيب هم يرد المشتري
مثل هذا العيب هم بنية من يتبع لقوله ان رده هم او باليمين من اى او بالكل من اليمين هم لان البينة حجة مطلقة
من اى شئ عن الناس كافة فثبت بها قيام العيب عند الموكل ففقد الرد على الموكل هم والوكيل مضطر في الكول
من قال الكافي هذا جواب عن قول زفر ذكره في المبسوط فنفذ رد رده فبكله لم يكن له ان يرد على الموكل
ولو اشترى شيئاً وبعده من غيره ثم اشترى الثاني رده على المشتري الاول فبكله لم يكن له ان يرد على البائع وقصر
الجواب ان الوكيل مضطر في هذا الكول هم بعد العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته البيع فترحم الامر من تقريره انما
اضطر له ذلك ليعمل بالشرع الا انه لم يشر احوال العيب فلا يعرف لعيب ملك الغير والامر هو الذي اوقفه فيه
فكان الرد عليه رد على الموكل عمداً فاما اذا اقر فانه غير راضية لا مضطر بخلاف المشتري فانه مضطر في الكول ولكنه
يعمل بالشرع بنفسه فلا يرجع عليه غيره كذا في المبسوط وقال تاج الشريعة اذا كان الرد بالبينة فظاهر واذا كان
بالكول ففيه نوع اشكال لانه جعل الكول سائبة للبينة وفي فصل الاستحقاق نبه له الاقرار لا يترى ان من
اشترى عمداً فادعى رجل انه عبده واشتد المشتري فنكل نقض القاضي فبكله فاشترى لا يرجع اليه كما ان المشتري
والجواب هو الفرق بين السائبة ان في مسكنة الشرع سبق من المشتري ما يطلع له اليمين لكون البيع ملكاً لما ان اشترى
من سائبة الملك فلم يكن مضطراً في الكول فاعتبره كولو باقراره وانما في حق الوكيل فلم يسبق منه ما يطلع له اليمين فكان
مضطراً في الكول كما هو مضطر عند اقامة البينة فبكله فبالبينة في هذا الوجه هم قال من اى محمد هم فالكاف
من اى العيب هم باقراره ودم الما من اى وهو الوكيل هم لان الاقرار حجة قاصرة كمن لا يظهر الا في حق المقر دون
غيره هم وهو غير مضطر اليه من اى الى الاقرار هم لا مكانة السكوت والكول من حتى يقتضي عليه اليمين ونقض الكول
والسكوت والكول مرفوعان اى لانه كناية السكوت والكول هم الا ان له من اى غير ان له ان يخبر الموكل
فيلزمه بنية او بغيره من اى كقول الموكل لان الرد بالقضاء ينسخ العموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهي الاقرار
فمن حيث الفسخ كان له ان يخبره ومن حيث التصور لا يلزمه وبه فائدة الحاجة الى القضاء مع الاقرار فيسقط ما

ان القاضي يعلم انه من اى ان العيب المذكور هو لايجزئ مثله في مدة شهر مثلاً لكنه اشتبه
لكنه اشتبه عليه
تاريخ البيع فيحتاج الى هذه الحجج لظهور التاريخ من بواضع هذا ان مجرد اشتراط في الجماع الصغير البينة او الالباب او الاقرار لا
الامر على القاضي بان العيب قد تم او لا اذ العلم القاضي من ان مثل هذا العيب لايجزئ مدة شهر مثلاً ولكنه لا يعلم تاريخ البيع
مستحق كان فيحتاج المشتري الى واحدة من هذه الحجج على ان تاريخ البيع من شهر حتى يظهر عند القاضي ان هذا العيب كان في
يد البائع فيرد المبيع عليه وانه ان ما ذكره المصنف رحمه الله هم او كان عيباً من اى او كان العيب الذي يرد المشتري الى
به جميعاً هم لايعرف الا النساء من جهة لقن في الفرج والمرض الذي هم او الاطباء من اى او جبالا يعرفه الا الاطباء كما
القدحهم هم وقولهم وتقول الطبيب مجتهد في توبة الخصومة من المشتري هم لان الرد من اى ليس بجدة في رد المبيع
على البائع فاذا كان كذلك فمقتضى اى القاضي هم الباع في الرد من اى الى تاريخ
المذكورة وهي البينة والاقراء والالباب وهم حتى لو كان القاضي غافراً في البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى
شيء منها من اى من الحجج المذكورة هم وهو من اى الرد على الوكيل هم رد على الموكل فلا يحتاج الوكيل الى
رد وخصومة قال وكذلك ان رده عليه من اى ان رد المشتري المبيع الى البائع هم لعيب من اى لعيب هم يرد المشتري
مثل هذا العيب هم بنية من يتبع لقوله ان رده هم او باليمين من اى او بالكل من اليمين هم لان البينة حجة مطلقة
من اى شئ عن الناس كافة فثبت بها قيام العيب عند الموكل ففقد الرد على الموكل هم والوكيل مضطر في الكول
من قال الكافي هذا جواب عن قول زفر ذكره في المبسوط فنفذ رد رده فبكله لم يكن له ان يرد على الموكل
ولو اشترى شيئاً وبعده من غيره ثم اشترى الثاني رده على المشتري الاول فبكله لم يكن له ان يرد على البائع وقصر
الجواب ان الوكيل مضطر في هذا الكول هم بعد العيب عن علمه باعتباره عدم ممارسته البيع فترحم الامر من تقريره انما
اضطر له ذلك ليعمل بالشرع الا انه لم يشر احوال العيب فلا يعرف لعيب ملك الغير والامر هو الذي اوقفه فيه
فكان الرد عليه رد على الموكل عمداً فاما اذا اقر فانه غير راضية لا مضطر بخلاف المشتري فانه مضطر في الكول ولكنه
يعمل بالشرع بنفسه فلا يرجع عليه غيره كذا في المبسوط وقال تاج الشريعة اذا كان الرد بالبينة فظاهر واذا كان
بالكول ففيه نوع اشكال لانه جعل الكول سائبة للبينة وفي فصل الاستحقاق نبه له الاقرار لا يترى ان من
اشترى عمداً فادعى رجل انه عبده واشتد المشتري فنكل نقض القاضي فبكله فاشترى لا يرجع اليه كما ان المشتري
والجواب هو الفرق بين السائبة ان في مسكنة الشرع سبق من المشتري ما يطلع له اليمين لكون البيع ملكاً لما ان اشترى
من سائبة الملك فلم يكن مضطراً في الكول فاعتبره كولو باقراره وانما في حق الوكيل فلم يسبق منه ما يطلع له اليمين فكان
مضطراً في الكول كما هو مضطر عند اقامة البينة فبكله فبالبينة في هذا الوجه هم قال من اى محمد هم فالكاف
من اى العيب هم باقراره ودم الما من اى وهو الوكيل هم لان الاقرار حجة قاصرة كمن لا يظهر الا في حق المقر دون
غيره هم وهو غير مضطر اليه من اى الى الاقرار هم لا مكانة السكوت والكول من حتى يقتضي عليه اليمين ونقض الكول
والسكوت والكول مرفوعان اى لانه كناية السكوت والكول هم الا ان له من اى غير ان له ان يخبر الموكل
فيلزمه بنية او بغيره من اى كقول الموكل لان الرد بالقضاء ينسخ العموم ولاية القاضي غير ان الحجة قاصرة وهي الاقرار
فمن حيث الفسخ كان له ان يخبره ومن حيث التصور لا يلزمه وبه فائدة الحاجة الى القضاء مع الاقرار فيسقط ما

البايع فيه من لعل بالاطلاق وهما بالتعارف ثم قال سن اى محمد في الجامع الصغير ومن امره بالبيع عبد فباعه واخذ بامر
 ربها مضاع في بده او اخذ به فليكن انتوى المال عليه سن اى على الكفيل هم فلا ضمان عليه سن اى على الكفيل قبل المراء
 من الكفالة منها كونه لان النوى لا يتحقق في الكفالة وقال المهر سائى الوكيل بالبيع لم احوال بالثمن لم يجز عند ابي يوسف
 لان الحجر لا يتقن ابرار الاصيل والوكيل لا يملك ذلك عنده وقيل بل على حقيقتها والنوى يتحقق في الكفالة بان مات
 الكفيل والمكفول عنه مفلسا وفي جامع النجاشي النوى على الكفيل بان يموت مفلسا وفي الكفالة النوى على الكفيل بان
 رفع الامر الى القاضي يري براءة الاصيل بنفس الكفالة كما هو مذهب الامام مالك هم لان الوكيل اصيل في الحقوق
 وينتقل الثمن منها سن اى من الحقوق هم والكفالة لو توثق به سن اى بالثمن هو والارتحان وثيقة لجامع الاستيفاء
 سن ولو استوفى الثمن وملك عنده لم يقضى هم فليكنما سن اى فيملك الوكيل الكفالة والرهن هم بخلاف الوكيل
 يقبض الدين سن اى اخذ به او فليكن فانه لا يجوز هم لانه يقين بناية سن حتى اذا نهاه عن القبض لصح نهيه هم وقد
 انا به في قبض الدين وون الكفالة واخذ الرهن والوكيل بالبيع يقبض اصاله سن لان بناية هم ولذا سن اى ولا حل
 كون الوكيل بالبيع يقبض اصاله هم لملك الموكل حجرة سن اى تجز الوكيل هم عنه سن اى عن قبض الثمن
 اخذنا وقال الائمة الثانية الثانية ملكا والله اعلم هم

فصل في وكالة الاثنين سن اى هذا افضل في بيان وكالة الاثنين ووجه تاختره عن وكالة الواحد ظاهر طبا و
 قيل لم يكن لذكر الفصل كثير حاجة وقيل بانه ذكرها اشياء اخر غير الوكالة بالبيع وهو الوكالة بالخلع والطلاق والتزوج والكتابة
 والاعتاق والابارة هم واذا وكل وكيلين فليس لاحدهما ان يتصرف فيها وكلاهما دون الاخر وهذا في تصرف يملك
 فيه الى الراى كالبيع والخلع وغير ذلك سن قال الطحاوى في مختصره واذا وكل الرجل رجلين بيع عبدا او بابتاعه او في تزويج
 امراة او بخلع امراته منه على مال او بعت عبده على مال او بطلاق امراته بغير مال ففعل ذلك احدهما دون الاخر لم يجز الا ان يجز
 الاخر غير زوان وكلها بعت عبده بغير مال او بطلاق امراته بغير مال ففعل ذلك احدهما دون الاخر جاز وقال الاشعري
 في شرح الطحاوى والوكيلان بالتزوج والخلع والكتابة على مال ادا فعله احدهما لا يجز حتى يجز الموكل او الوكيل الاخر وفي
 المبسوط انه الذي ذكره فيها اذا وكلها بلكام واحد فاما اذا وكلها بلكامين فيجوز لكل منهما ان يتصرف بدون الاخر لانه
 اذا وكلها بلكامين فقد رضى برأى احدهما بخلاف الوصيين اذا وصى كل واحد منهما بلكام واحد حيث لم يفر واحدا
 بالتصرف في اصح القولين وفي شرح الطحاوى والوصيان فليس لاحدهما التصرف الا باذن صاحبه عند ابي حنيفة
 ومحمد الا في اشياء مسروقة وعند ابي يوسف لكل واحد منهما لاية التصرف على حدة قلت الاشياء المعروفة سبعة شرا
 الثمن وقضاء الدين من المعين وتنفيذ الوصية في عين ورد الودية وشرا الطعام والكسوة للصغير والخصومة
 وقبول الهدية هم لان الموكل رضى برأى احدهما لبرأى احدهما سن حتى لو باع احدهما والاخر حاضر لا يجوز الا ان يجز الاخر
 جاز ولو كان الاخر غائبا عنه فاجاز لم يجز عند ابي حنيفة وذكره في الذخيرة وفي المبسوط ولو كان احدهما صبي او
 عبدا لم يجز الاخر ان يفر بالتصرف ولو باع احدهما او وهب عقه لم يجز للاخر ان يتصرف لانه يرضى برأى
 احدهما هم والبدل وان كان مقدرا سن هذا جواب عما قيل اذا قدر الموكل البدل فلا يحتاج الى ربهما فيجوز ان
 يتصرف احدهما بالتصرف الجواب ان البدل وهو الثمن وان كان قدره الموكل هم ولكن التقدير لا يمنع استعمال الراى

قال ومن امره

ببيع عبد فباعه

واخذ بالثمن رهنا

فصل في بده او اخذ به

كفلا انتوى المال

عليه فلا ضمان عليه

لان الوكيل اصيل

في الحقوق وقضى

الثمن منها والكفالة

توثق به والا ليهان

ويشك في الاستيفاء

فليكنما سن اى

يقبض الدين كيقبض

بنائة وقد انا به وقضى

الدين دون الكفالة

واخذ الرهن والوكيل

بالبيع يقبض اصاله

ولهذا اعله الموكل

فصل

بجمعه سن

واذا وكل وكيلين

فليس لاحدهما ان

يتصرف بها وكلاهما

دون الاخر وهذا

في تصرف يختار فيه

الى الراى

كالبيع والخلع وغير

ذلك لان الموكل رضى

برأى احدهما لا يرضى

بالبدل وان كان مقدرا

ولكن التقدير لا يمنع

استعمال الراى

في الزيادة من سن بان يردوا المثل عند اجتماع الراي لذكما احدثها ومعرفة القامة هم واختيار المشتري من اى دنى اختيار
المشتري للمشتري ما ذكره لان من المشتريين من يماطل في اداء المثل فنعين بالآخر من لا يماطل وقال محمد في الاصل
ولو كان الموكل ليس له انما يتابع احدتها لم يجز وان باع جميعا بذاك المثل فهو جائز وان لم يسم لها شيئا باع جميعا بشرط
انما باع حصة ذلك المثل يقول هو جائز وان باع احدى رهن شيئا لى اوى الفاد قال ابو يوسف ومحمد اذا اخطأ من المثل لا يتابع
ان في مثله لم يجز قال ابو حنيفة حران وكلها ان يتيقرا شيئا فزاد على ثمنه مال يتبين الناس في مثله فانه لا يلزمه وقال
الليث والشافعي في ذلك مختلفان في قول ابو حنيفة ومحمد ما سوا ذلك لا يجوز في الاصل الا ما يتبين من الكمال
في مثله قال من اى الله ورسولي هم الا ان يوكلمها بالخصوص من هذا استثناء من قوله ليس لاحد منهما ان يعرض فيها وكلها
به دون الاخر ليعتد لوكلمها بالخصوصية في الفروا احدهما بالتصرف وقال زفر لا يصح الا لفراد قضاها به قال الشافعي
واحد لانه يحتاج فيها الى الراي والاشين لا يكون كراي واحد وقال المصنف وهم لان الاجتماع فيها من اى
في الخصومة هم معتد للاقتضاء الى انتب من بفتح الشين المعجمة وسكون الفين الجوزية من بيع الشهم في مجلس القضاء من لان
فيه نهاية مجلس القضاء وهم والراي يحتاج اليه سابقا ليقوم بالخصوصية من هذا اشارة الى وقع قول من قال ليس لاحد جان
نحياهم دون صاحبه لان الخصومة تحتاج فيها الى الراي والموكل رضي برأيها ووجه ذلك ان المقصود وهو اجتماع الراي
يحصل في القوم بالخصوصية سابقا عليها فيكون بذلك ولا يشترط حضرة صاحبه في خصوصية عند الجموع والطلاق محمد يدل
على ذلك وقيل يشترط وقال الامام الاسيبي في شرح الطحاوي الوكيلان بالخصوصية لاحدهما ان يحياهم الا انه اذا اشترى
الى قبض المال لا يجوز قبض احدهما حتى يحيطا لان الخصومة مما لا يتاقي فيها اثنان والقبض مما يتاقي فيه الاجتماع
هم قال من اى الله ورسولي هم والطلاق زوجة لغير عرض من هذا عطف على المشتري وهو قوله بالخصوصية اى ولوكلها
الطلاق زوجة لغير مال فلا خدما ان يطبق خلافا للشافعي واحمد وقد ذكرنا عن الطحاوي انه اذا وكلها لطلاق امرته
على مال ففعل ذلك احدهما لا يجوز هم الميعق حجة لغير عرض من اى ولوكلها بان يتيقرا عند لغير مال فلا خدما ان يتيقرا
هم او برود لدية عند من اى ولوكلها برود لدية الى صاحبه فلا خدما ان يردوا قديرا ولا انها احكاما في قبضها لا ينفرد بها
وعند الشافعي واحمد اذ كان القبض وقال محمد في الاصل لو وكلها لقبض ودية قبضها احدهما لغير اذن صاحبه ليعين لانه شرطهما
على القبض فلم يوجد فان قيل ينبغي ان يصح لغير قبض لغير قبض لغير قبض مع صاحبه بدونه لاهم او قضا دين عليه
اى وكلها لغير قبض او دين عليه فلا خدما ان يتيقرا قال محمد الدين قاضيان في شرح الحامع الصغير لا يفر واحد الوكيلين الا في
الدية اذا وكلها بالطلاق والثاني اذا وكلها بالتقاضي والثالث اذا وكلها برود لدية او عارية او غصب
او دين عليه لرجل والمراتب اذا وكلها بالخصوصية هم لان هذه الاشياء من ربي الطلاق بلا عرض والتقاضي بلا خد
ورود لدية وقضا الدين هم لا يحتاج فيها من اى في هذه الاشياء هم الى الراي بل يرضى اى بل الوكالة في
هذه الاشياء وفي بعض النسخ بل هو اى التوكيل هم لغير محض من لغير كلام الموكل هم دعيا ردة المثل من
اى الاثنان هم والواحد من اى وعبارة الواحد هو سوا من الاختلاف فيه هم وهذا من اى جواز الفروا احدهما
هم بخلاف اذا قال لهما من اى للوكيلين هم طلقا ما ان شتا او قال امرأ من اى او امرأته هم بايديهما من
فلا يجوز الفروا احدهما في هذا لانه لا يفر من اى الى رايها من اى ووضح ذلك بقوله لهما الامر اى ان شئ من اى قوله

في السزحية
واختيار المشتري قال
الا ان يكون له اختيارا بالخصوص
لان الاجتماع فيها معتد
للاقتضاء الى الخصم في
مجلس القضاء والراي
يحتاج اليه من اى
للتقاضي بالخصوصية
قال او بطلاق
زوجته لغير عرض
او بفتح تحريكه بغير
عرض من او برود لدية
عند او قضاء دين
عليه لان هذه
الاشياء لا يحتاج
فيها الى الراي
بل هو بغير
محض وعبارة
اثنان والواحد
سواء وهما
مختلفان كما اذا
قال لهما طلقا
ان شتا او قال لهما
بايديهما لدية تقضي
الى رايها الا ترى انه

الطلاق ما دام لم يكرهه ملك مقصود على المجلس من واد كان ملكا لا يجوز لاحدهما التصرف فيه اذ من صاحبه قيل ينبغي ان يقدر احدهما
 على ايقاع نصف تطلقته واجب بان فيه الطلاق حتى الاخر لان بايقاع النصف يقع تطلقته واحدة فان قيل الا لاطال ضمنى
 هذا يعتبر اجيب بانه لا حاجة الى ذلك الا لاطال مع قدرتها على الاجتماع هم ولا نه من اى ولان الامر لقوله لاطال ان شئتم
 هم علق الطلاق بغيرها من اى لفعل الماسرين وهو التطبيق هم فاعبدهم بدخولها من اى بالطلاق المعلق بدخولها
 فان بدخل احدهما لا يقع الطلاق فلذا امكنها بانه لو قال ان دخلتما الدار فمضى طالق لا تطلق ما لم يوجد الدخول منهما جميعا
 وكذا في قوله لاطال ان شئتم لا يقع الطلاق ما لم يوجد فعل التطبيق منهما جميعا وقد ضبط الامر اى قوله فاعبدهم على صورة
 الامر من الاعتبار وكذا ضبط شيخنا العلامة كعب بيده على اى شئتم اى اعتبر التطبيق بتطبيقهما بالعلق بدخولهما هم
 قال من اى القدر ورمى هم وليس للوكيل ان يوكل فيما وكل به لانه فوض اليه التصرف دون التوكيل بذا
 من اى عدم جواز التوكيل للوكيل هم لانه يخبر براءه والناس متفاوتون في الاراء من هذا يكون راضيا لغيره هم قال
 من اى القدر ورمى هم الا ان ياذن له الموكل لوجود الرضا من المسئلة على ثلاثة اوجه احدها ان يوكله ولم ياذن له ولم
 يبهدهم التوكيل فليس له ان يوكل غيره عندهما وعند احمد وقال مالك والشافعي ان كان الموكل من يذو ذلك نفسه
 عاوده فليس له ان يوكل غيره وان كان يعجز عنه او ممن لم يباشره ذلك الفعل نفسه لوجاهته له ان يوكل وبقوله قال احمد في
 رواية الوجه الثاني ان ياذن له في التوكيل ليوكل غيره لا خلاف الوجه الثالث ان يبهدهم عن توكيل غيره لا يوكل بغير
 هم او يقول له من اى للوكيل هم اعمل براءك من هذا التوكيل عندهما وعند احمد وقال اصحاب الشافعي ليس للتوكيل
 في احد الوجهين هم لا ظاهرا للتفويض الى رايه من ذلك يدل على السابغ غيرهم واذ اجاز في هذا الوجه من شئ
 في قوله اعمل براءك هم يكون الثاني من شئ ينفى وكيل الموكل هم وكذا من الموكل في لاطال الاول من اى الموكل
 الاول هم غير من شئ اى عزل الموكل الذي وكله هم ولا يغزل بموته من اى ولا يغزل الموكل الثاني بموت الموكل الاول
 وبه قال الشافعي في قول واحد وقال في الاصح يغزل بغيره لم يموت ولم يموت الاول قولان هم ويغزلان من اى الموكل الاول
 والوكيل الثاني هم بموت الاول من اى الموكل الاول هم وقدم نظيره في ادب القاضي من وهو ما ذكره في اول فصل
 قبل باب التحكم بقوله وليس للقاضي ان يتخلف على القضاء الا ان يفوض اليه ذلك الى ان قال جاز كما في الوكالة هم
 قال من اى القدر ورمى هم فان وكل من اى الموكل هم بغير اذن موكله فنقد وكيد بحضرة جاز من اى بحضرة الموكل
 الاول جاز بالتوكيل هم لان المقصود حضور راي الاول وقد حضر من فجزا راسخا ما وقال في قوله لا يجوز وبه قال الشافعي
 واحمد كما في غيبته وقال ابن ابي ليلى يجوز بيع الموكل الثاني بحضور الاول بغير حضرة هم وكما من اى الحكم المشاع هم في
 حقوقه من اى في حقوق عقد الثاني بخبرة الاول يعني اذا عقد الموكل الثاني بخبرة الموكل الاول جاز لكن في حقوق العقد
 كلام قال بعضهم يرجع الى الاول لان الموكل رضى بترحم العهدة على الاول دون الثاني كذا نقل في الفتاوى الصغرى
 عن فتاوى القالي وقال بعضهم يرجع الى الثاني لان العقد هو السبب وجذب الثاني واليه ذهب ابو الليث في جيل اليون
 هم وان عقد في حال غيبته من اى في حال غيبته الموكل الاول هم لم يجز لانه فوات راءه الا ان يفتخر به من جاز
 هم وكذا الوباغ غير الموكل من اى اذ باع الاجنبى هم فبلغه من اى فبلغه الموكل هم فجاز به من بعد بلوغه جاز هم لانه
 حضر راءه من اى باجازه هم ولو قدر الاول من اى الموكل الاول هم الشين للثاني من اى الموكل الثاني

تم اى مقتصر على
 المجلس لانه علق
 الطلاق بفعلهما
 فاعبدهم بدخولهما
 قال وليس للوكيل
 ان يوكل فيما وكل به
 لانه فوض اليه التصرف
 دون التوكيل وهذا
 لانه رضى براءه والناس
 متفاوتون في الاراء
 قال اكان ياذن له
 الموكل لوجوه الرضاء
 او يقول له اعمل براءك
 لا طلاق التصرف يضى
 الى رايه واذا جاز
 في هذا الوجه يكون
 الثاني وكذا من الموكل
 حتى لا يملك الاول له
 ولا يعجز عن جميعه وينظر
 عموم الاول ووقر
 نظيره في ادب القاضي
 قال فان وكل بغير
 اذن موكله فعقد
 وكيد بحضرة جاز
 لان المقصود حضور
 راي الاول وقد حضر
 وتكسبون في حقوقه
 وان عقد في حال غيبته
 لم يجز لانه فوات رايه
 الا ان يبلغه فيجوز
 ولكن الوباغ غير الموكل
 فبلغه فجاز به لانه
 حضر رايه ولو قدر
 الاول الموكل للثاني

فحققت بخته بجواز
 لأن الرأى جواز له
 فيه لتقدير الثمن
 ظاهر وقد حصل هذا
 بخلاف ما إذا كان الثمن
 وقد الفهم لأنه لا يوافق
 البعامة لتقدير الثمن
 ظهر أن غرضه اجتماع
 الرأى في الزيادة وتبطل
 المشتري على ما بيننا
 أما إذا بقدر الثمن
 وفوض إلى الأول كان
 غرضه رأيه في محظ
 الأمر وهذا التقدير
 في الثمن قال وإذا
 روج المكاتبة العبد
 والذي ابتاعه وهي
 صفة حرة مسلمة
 أوباع واشترى لها
 ثم يجوز معناه التصرف
 في ما لها لأن الرق
 والكفر يقطعان الوكالة
 ألا ترى أن الموقوف
 لا يملك الكفاية لنفسه
 فكيف يملك الكفاية لغيره
 وكذلك الكافة لا يملكه
 على المسلم حتى لا يقبل
 شهادته عليه كان
 هذه وكالة نظرية فلا بد
 من التوفيق للقادر
 المشفق ليتحقق معنى النظر
 والرق يزيل القدرة
 والكفر يقطع الشفقة
 على المسلم فلا تفوض
 البعامة قال أبو يوسف
 ومحمد في المراءاة قبل
 على رده والحري كذلك

الزنى وذكر غير موكله بان قال له بكذا أقبا به الثاني بالثمن الاول الذي قدره الوكيل الاول وهو منى قوله ثم فعد الثاني
 بتبعية شئ اى اى بنية الاول ثم يجوز شئ في رواية كتاب الرهن اختيار المصنف وفي رواية كتاب الوكالة لا يجوز لان
 تقدير الثمن بين المقتضيان ولا يمنع الزيادة فربما يزيد الاول في هذا الثمن لو كان هو المالك لم يبيع لكذا وهو رايه وجوب
 رواية كتاب الرهن ان المقصود وحصل محض رايه هم لان الرأى يحتاج اليه في شئ اى في المقدم لتقدير الثمن
 ظاهر وقد حصل شئ اى تقدير الثمن وانما قال ظاهر اخر از عن المسئلة الذي يذكره الان عقيب المسئلة المسئلة
 فوكرا وهي قوله هم وهذا بخلاف ما إذا وكل وكيلين وقدر الثمن شئ فانه لا يجوز بيع احدهما بذاك المقدار هم لانه لما
 فوض اليهما مع تقدير الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري شئ اى الذي لا يماثل في
 تسلم الثمن هم على ما بينا في شئ اشارة الى قوله في المسئلة المتقدمة والبدل وان كان مقدرا ولكن التقدير لا يمتنع
 استعمال الرأى في الزيادة هم اما اذا لم يقدر الثمن وفوض الى الاول شئ اى فوض الموكل الاول الى الوكيل الاول
 هم كان غرضه شئ اى غرض الموكل الاول هم رايه شئ اى راي الوكيل الاول هم في معظم الامر وهو التقدير في الثمن
 وهذا لان المقصود من البياعات الاسترباح وذلك انما يكون بالبيع بتقدير شئ كان يصلي في تحصيل زيادة الربح وقد
 حصل ذلك بتقدير الوكيل الاول ثمن البيع ورأيه انما يطلب لئلا هم قال شئ اى محض في الجماع الصغير هم واذا
 زوج العبد او المكاتب او الذي ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة شئ فان قلت كيف يكون المسئلة تحت الذي قلت يجوز
 ان يطلقها ثم سلمت وماتت ولقيت البنت هم اوباع شئ اى اوباع واحد منهم واشترى لها شئ اى الصغيرة
 المذكورة هم لم يجر شئ يعني تصرفهم في مالها بالبيع والشراء لا يجوز ولكن قوله اوباع واشترى لها لما كان كتميل
 وجين احدهما ان يشترى لها شيئا بماله نفسه والاخر ان يشترى لها بالمال قال المصنف هم معناه شئ اى معنى قول محمد
 لم يجر في الجماع الصغير التصرف في مالها شئ وهو منظم شر او له بالمال وهو المراءاة من الوجه الثاني لانه
 لان كل واحد منهم اذا اشترى لها من مال نفسه يجوز لاصحاحه واعلم ان في تركيب المصنف نوع مناقشة لان قوله
 او لا لم يجر ليشعل الزوج والبيع والشراء ثم قوله معناه التصرف في مالها توهم ان عدم الجواز في التصرف في مالها
 فقط وعدم الجواز في الفضامين جميعا ولهذا قال في الجماع صحاح يعقوب عن ابى حنيفة في الذي او المكاتب
 او العبدية زوج واحد منهم ابنته وهي صغيرة حرة مسلمة قال لا يجوز وكذلك اوباع لها واشترى لم يجر بهذا لفظ محمد
 فيه هم لان الرق شئ في العبد والمكاتب هم والكفر شئ في الذي هم لقطعان الولاية شئ اما العبد فلانه لا ولاية
 له على نفسه فعلى خير بالطريق الاولى واما المكاتب فانه عبد الباقي عليه ورسم واما الذي فلقوله تعالى ولكن يحل لبد
 للكافر من على المؤمنين سبيلا ثم اوضح ذلك بقوله هم الا يري ان الموقوف لا يملك الكفاية لنفسه فكيف يملك الكفاية
 غيره وكذلك الكافة لا ولاية له على مسلم حتى لا يقبل شهادته عليه ولان هذه الولاية لا ولاية نظرية شئ نظر الصغار والصغار لم يجر بهم
 هم فلا بد من التفويض شئ اى تفويض امرهم هم الى القادر المشفق ليتحقق معنى النظر شئ بالقدرة والشفقة وفي
 بعض النسخ الى القادر المشفق مكان القادر هم والرق يزيل القدرة شئ قال الله تعالى عبيدكم لا يقر على شئ هم
 والكفر يقطع الشفقة على المسلم فلا تفوض اليها شئ اى الى العبد والكافر هم وقال ابو يوسف ومحمد
 في بعض النسخ صح قال وقال ابو يوسف ومحمد هم المتداوا قبل على رده والحري كذلك شئ اى تصرفها على

المسلم لا يجوز انما خص قولها مع ان هذا حكم صحيح عليه لان الشبهة انما ترد على قولها لان تصرفات المند بالبيع والشراء نافذة وان
 قبل ركنه عند ما بان اطرط الملك ولكن تصرفاته على ولده موقوفه بالاجماع هم لان الحرفي العبد من الذي من شئ لان الذي
 من اهل دارنا هم فاولى شئ اى الحرفي اولى هم بسلب الولاية شئ لانها اذا لم تثبت للذي فاولى ان لا تثبت للرب
 ولما لا يجوز شهادته الحرفي على الذي هم واما المند تصرفه في ماله اكان نافذة عند ما شئ اى عند ابي يوسف ومحمد هم
 لكنه موقوف على ولده واول ولده بالاجماع لانها ولاية نظرية وذلك شئ اى الولاية النظرية يتناول المذكور او
 بان استعمال ذلك مشترك صم بالفاقي الملة وهي شئ اى الملة هم متروكة بشئ لكونها معدومة في الحال لكنها موجودة في الواقع
 لانه محمول عليه فوجب التوقف ثم تستقر حجة الا لقطع شئ اى القطع الولاية هم اذا قبل على الردة فيقبل شئ اى
 تصرف المند هم وبالا سلام يحبل كانه لم ينزل مسلما فيصم شئ اى تصرفه والله اعلم هم
باب الوكالة بالخصوصة والقبض شئ اى هذا باب في بيان الوكالة بالخصوصة والقبض ولما كانت الخصوصية مبرجة
 شرعا لقوله تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب غلاتكم فاستقروا شئ اى القيد في معنى مبرورهم قال شئ اى القيد في معنى مبرورهم قال شئ اى القيد في معنى مبرورهم
 بالخصوصة وكيل بالقبض شئ اى القيد في معنى مبرورهم قال شئ اى القيد في معنى مبرورهم قال شئ اى القيد في معنى مبرورهم
 عند علمائنا الثلاثة وقال في اشارات الاسرار الوكيل بالخصوصة يملك قبض الدين هم عندنا شئ خلافا لفرق وقال في الواقي
 الوكيل بالتقاضي او بالخصوصة ليس له ان يقبض الدين في زمانا لان النجاسة ظهرت فيها بين الناس فهو احتيازا وشأنه
 خصوصاً في الوكالة على باب التقاضي به اخذ الفتية بالولي شئ خلافا لفرق شئ فانه يقول لا يكون وكيل بالقبض ويقول التقاضي
 في الاطر والما والحق في وجهه عند التقاضي انه يملك كقولنا هم هو شئ اى زفرهم يقول انه من شئ اى لان الموكل هم شئ
 بخصوصه والقبض غير الخصوصية شئ لان الخصوصية لاظهار الحق وتحتار فيها الج الناس للقبض من الناس من اجل ان
 لا يرضى بامانة عادة وهو معنى قوله هم ولم يرض به من اى القبض هم ولذا ان من ملك شيئا ملكا تاما وتام الخصوصية
 وانما واما بالقبض شئ لان الخصوصية تامة لم يقبض هم والفتوى اليوم على قول زفر لظهور النجاسة في الوكالة وقد
 يؤتمن على الخصوصية من لا يؤتمن على المال شئ وبه انى الصدر الشهيديهم ونظير شئ اى نظير هذا التوكيل هم الوكيل
 بالتقاضي يملك القبض على اصل الرواية لانه في معناه شئ اى لان التقاضي في معنى القبض هم وهذا شئ اى من حيث
 الوضع في اللغة يقال تقاضيت ديني ويدينى واقضيت واستقضيت طلبت قضاءه وقضيت منه حتى اى اخذته ذكره في الاسار
 وقال التران شئ في معناه ومعنا اى لان التقاضي في معنى القبض في نظر لانه قال في المغرب لقاضية ديني الى اخرا وذكره
 قلت لم ادر وجه النظر فيه لانه لم يقل التقاضي هو القبض بل قال في معنى القبض هم الا ان العرف بخلافه شئ اى بخلاف الوضع
 فان الناس لا يسمون المعنى الموضوع من التقاضي بل يسمون منه المطالبة هم وهو قاض شئ اى العرف حاكم وراج هم
 على الوضع شئ لان وضع الالفاظ لحاجة الناس وهم لا يسمون المعنى الموضوع بل يسمون المجاز فصار المجاز بمنزلة
 الحقيقة العرفية فان قلت الحقيقة مستعملة والمجاز تيارف وهي اولى منه عند الحقيقة قلت ان ذلك وجه لاصل الرواية لعل
 فيه واما الكلام في ان الفتوى على اصل الرواية اولى على العرف لظهور النجاسة في الوكالة قالوا على العرف فلا يملك القبض
 واليه اشار بقوله هم فالتقوى على ان لا يملك شئ يعني ان الوكيل يتقاضى الدين بملك القبض بالاتفاق لكن فتوى المشايخ
 على ان لا يملك لنفسه الزمان هم قال شئ اى مجرته بالجامع الصنيهم فان كانا شئ اى الرجلان هم وكيلين بالخصوصة

لان العرفي العبد من
 الذي فاولى بسلب
 الولاية واما المند
 فتصرفه في ماله اكان
 نافذة عند ما شئ
 على ولده واول ولده
 بالاجماع لانها ولاية
 نظرية وذلك بالفاقي
 الملة وهو متروكة
 ثم تستقر حجة الا لقطع
 اذا قبل على الردة
 فيقبل شئ اى
 صيغ كانه لم ينزل
 مسلما فيصم
باب الوكالة بالخصوصة
والقبض شئ اى
 الوكيل بالقبض وكيل
 بالقبض عند التراف
 لفرق وهو يقول انه
 راضى بخصيصته
 والقبض غير الخصوصية
 ولم يرض به ولذا ان
 من ملك شيئا ملكا
 تاما وتام الخصوصية
 وانما واما بالقبض
 والفتوى اليوم على قول
 زفر لظهور النجاسة
 في الوكالة وقد يؤتمن
 على الخصوصية من
 لا يؤتمن على المال
 ونظير هذا التوكيل
 بملك القبض على اصل
 الرواية لانه في معناه
 وضع الاكاد العرف
 بخلافه وهو قاض على الوضع
 فالفتوى على ان لا يملك
 قال فان كانا وكيلين بالخصوصة

لا يقض الا ما كانه رضي بامتناع
 لا بامتناع احد من اجتماعهما
 على ما كانه رضي بامتناع
 والوكيل يقضي الدين بامتناع
 بالقبض من عند ابو جعفر ٧
 حتى لو اتممت عليه البينة
 على استيفاء الموكل او ابراهم يقبل
 عند قضا لا يكون ختمه ودهس
 رواية الحسن عن ابو جعفر
 لان القبض غير الخصومة وليس
 كل من يضمن على المال يعتد
 في الخصومات فليكن الرضاء
 بالقبض رضاء مصادق في حقيقته
 انه ذلك بالملك لان الدين
 تقضي بامتناع اذ قبض الدين
 نفسه لا يمتنع الا انه جعل
 استيفاء لغير حقه من وجه
 فاشبه الوكيل باخذ الشفعة
 والرجوع في العبة والوكيل
 بالشرء والقسم والرد بالعب
 وهذه اشبه باخذ الشفعة
 حتى يكون خصما قبل القبض
 كما يكون خصما قبل الاخذ
 هناك والوكيل بالشرء لا يكون خصما
 قبل مباشر الشرء وهذا لان
 المبادلة تقضي حقها واحد
 اصبل فيه ان يكون خصما
 قال والوكيل يقضي العين
 لا يكون وكيدا بالخصم من
 لانه ابن محقق والقبض
 ليس بمبادلة فاعلم الرسول
 حتى ان من وكل وكيدا يقضي
 عين له فانما الذي هو بين يده
 ابيه على ان الموكل باع اياه
 وقوله لا محض يحضر الغائب
 وهذا استحسان والقياس
 ان يدعى الوكيل لان البينة قامت في حقه
 فلا يعتد به لاستحسان ان خصم في حقه

لا يقض الا ما كانه رضي بامتناع
 لا بامتناع احد من اجتماعهما
 على ما كانه رضي بامتناع
 والوكيل يقضي الدين بامتناع
 بالقبض من عند ابو جعفر ٧
 حتى لو اتممت عليه البينة
 على استيفاء الموكل او ابراهم يقبل
 عند قضا لا يكون ختمه ودهس
 رواية الحسن عن ابو جعفر
 لان القبض غير الخصومة وليس
 كل من يضمن على المال يعتد
 في الخصومات فليكن الرضاء
 بالقبض رضاء مصادق في حقيقته
 انه ذلك بالملك لان الدين
 تقضي بامتناع اذ قبض الدين
 نفسه لا يمتنع الا انه جعل
 استيفاء لغير حقه من وجه
 فاشبه الوكيل باخذ الشفعة
 والرجوع في العبة والوكيل
 بالشرء والقسم والرد بالعب
 وهذه اشبه باخذ الشفعة
 حتى يكون خصما قبل القبض
 كما يكون خصما قبل الاخذ
 هناك والوكيل بالشرء لا يكون خصما
 قبل مباشر الشرء وهذا لان
 المبادلة تقضي حقها واحد
 اصبل فيه ان يكون خصما
 قال والوكيل يقضي العين
 لا يكون وكيدا بالخصم من
 لانه ابن محقق والقبض
 ليس بمبادلة فاعلم الرسول
 حتى ان من وكل وكيدا يقضي
 عين له فانما الذي هو بين يده
 ابيه على ان الموكل باع اياه
 وقوله لا محض يحضر الغائب
 وهذا استحسان والقياس
 ان يدعى الوكيل لان البينة قامت في حقه
 فلا يعتد به لاستحسان ان خصم في حقه

هم سبب له شئ اى الاقرار والجنون البينة وهو موجود شرعى بل ان الجواب تارة يكون بلا وتارة يكون منكم فكانت المحذورة
 سببا للاقرار بالواسطة والطلاق اسم السبب على السبب مجازهم لان الظاهر ايتان به استحقاق طلب المستحق شئ فقولوا فمقتضى
 حيث انفى اليه ظاهرهم وهو شئ اى المستحق هم الجواب في مجلس القضاء فيقتضى به شئ اى يختص جواب المحذورة
 بمجلس القضاء وقال الالك لولو قال لان الواجب عليه اتمامة بالمستحق بدل لان الظاهر كان اوفى تاوية للتصديق وهم لكن
 اذا اقيمت البينة شئ هذا استدراك من قوله فيقتضى به وفيه اشارة الى دفع ما يقال اذا كان الاقرار في غير مجلس القاضي
 ليس بجواب كان الجواب ان لا يكون محذورا ولا يخرج به عن الوكالة ولكن اذا اقيمت عليه البينة هم على اقرار في غير مجلس القضاء فيخرج
 من الوكالة حتى لا يورثهم بدفع المال اليه لانه صار منافعا شئ في كلامه فلو بقي وكذا لبقى وكذا الجواب مفيد وهو الاقرار وما
 وكذا بجواب مفيد وانما ذلك الجواب مطلقا قال في الكافي هم صادر شئ اى الوكيل المتفر في غير مجلس القضاء هم كالأب الوصى
 اذا اقر في مجلس القضاء لا يصح ولا يدفع المال اليه شئ اى الى الأب والوصى بآية الأب والوصى اذا ادعى شئ الصغير
 فافكر المدعى عليه فصدقة الأب والوصى ثم جاء يدعى ذلك المال لا يدفع المال اليها لانها خارجة عن الولاية والوصاية في حق المال
 باقرارهما على البنى فذلك البنى لما خرج الوكيل من الوكالة بالقرار في غير مجلس القضاء لا يدفع المال اليه هم قال شئ اى
 قال محمد في اجماع الصغير هم ومن كفل بال عن رجل فوكا صاحب المال يقبضه من العزيم لم يكن وكذا في ذلك بدار شئ اى
 اى قبل براءة الكفيل وبعد باهم لان الوكيل من يعمل لغيره ولو محمنا باش اى الوكالة هم فصار عاظا لنفسه في ابرأ ذمته
 شئ لان قبضه يقوم مقام قبض الموكل ويقبض بترأ ذمته الكفيل فذلك القبض وكذا هم فاقدم المكن شئ اى ركن الوكالة
 وهو العمل لغيره قالوا في مشرح اجماع الصغير نظير هذا ما ذكر في الماذون ان المولى اذا اعتق عبده الماذون المديون فغن
 قيمته والعبد يطالب بجميع الدين كان المولى كفيلا عنه فان وكل الطالب للمولى قبض الدين من العبد كان بالظلال لان المولى
 يقبض الدين من العبد كان عاظا لنفسه فلا يصح وكذا عن غيره هم ولان قبول قوله شئ دليل اخر اى قبول قول الوكيل
 هم ملازم للوكالة شئ يعنى الوكالة يستلزم قبول قوله لكونه امينا ولو محمنا باش اى الوكالة هم لا يقبل شئ لما يلزم من
 انتفاء الازم وهو قبول قوله هم لكونه مبرا لنفسه فيقدم شئ اى التوكيل هم باقدام الازم شئ اى لازم التوكيل
 وهى قبول قول الوكيل لان الازم ميقضى بانتفاء الازم هم بغير شئ اى نظير بطلان الوكالة فيما نحن فيه بطلانها في
 عبد يريون وفي بعض النسخ وهو نظيرهم عبدا ذون يريون اعتمقه مولاه حتى ضمن قيمته شئ اى قيمة العبد سوار كان مولاه
 او معسر هم لغيره يطالب العبد بجميع الدين فلو وكله الطالب شئ اى طالب المولى الطالب هم يقبض المال من العبد
 كان بالطلاش اى كان التوكيل بالطلاش لما بيناه شئ وهو انه يصير عاظا لنفسه لانه مبرى نفسه وفي شرح المجاز
 المولى اذا اعتق عبده المديون جاز عقده لان ملكه باق فيه والحر باختياره انشا واتبعوا العبد بالدين وان شاء
 واتبعوا المولى بالاق من قيمته ومن الدين سوار كان عالما بالدين او لم يكن بخلاف ايجابة فان العبد اذا احتق فاعتقه
 المولى ان كان عالما بايجابته صار مختارا للذم وان كان غير عالم لم يلزمه شئ الا قدر القيمة لا غير وفي باب الدين
 يلزمه القيمة وان كان عالما بخلاف الغائب وقاصب لقاصب اذا اختار المقتضوب من نفسه من احد هما القطع حقه
 عن الآخر هم قال شئ اى القدورى هم ومن ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه الغريم انما يلزم الدين
 اليه شئ وفي بعض النسخ سلم المال اليه اى الدين وبه قال المزني وقال الشافعي واتخذ لم يؤخر بالتسليم بالتصديق

سبب لان الظاهر
 ايتان بالمستحق عليه
 المستحق وهو الجواب
 القضاء فيقتضى بذلك
 اذا اقيمت البينة على اقراره
 في غير مجلس القضاء فيخرج من
 الوكالة حتى لا يورثهم بدفع
 اليه لانه صار منافعا
 وصار كالأب والوصى
 اذا اقر في مجلس القضاء
 لا يصح ولا يدفع المال اليه
 قال من كفل بال عن رجل
 فوكا صاحب المال
 يقبضه من العزيم لم يكن
 وكذا في ذلك بدار لان
 الوكيل من يعمل لغيره ولو
 صحها صار عاظا لنفسه
 في ابرأ ذمته فاقدم
 الوكن ولان قبول قوله
 ملازم للوكالة لكونه
 امينا ولو محمنا باش اى
 لكونه مبرا لنفسه
 فيقدم الازم وهو قبول
 قوله وهو نظيرهم عبدا ذون
 يريون اعتمقه مولاه
 حتى ضمن قيمته للغير
 ويطالب العبد بجميع الدين
 فلو وكله الطالب يقبض
 المال من العبد كان بالطلا
 لما بيناه وقال من
 ادعى انه وكيل
 الغائب في قبض
 دينه فصدقه
 الغريم انما يلزم
 الدين اليه

لا في الدين ولا في الولاية الا ان يقيم الوكيل بينة على وكالته فيمنع يومه بالتسليم في الدين والولاية وعند ما في الولاية
لم يومه بالتسليم بالتصديق هم لانه اقرار على نفسه شى بحق وهو استحقاق القبض وليس فيه البطلان من الغائب بل هو
اقرار على نفسه هم لان ما يقبضه خالص ماله شى اى خالص مال المديون فيجوز اقراره عليه لان الذي يولى نفسه بشاها
فما اداه المديون كمال مال لا عينه فكان التصديق اقرارا على نفسه ومن اقر على نفسه بشى امر بتسليمه الى
المقر له هم فان حضر الغائب فصدق شى فيها هم والافع اليه شى اى وان لم يصدق هم العزيم الدين ثانيا
لانه لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة فالقول في ذلك قوله شى اى القول في انكار الوكالة قول رب الدين
هم مع كمينه شى وبه قاله الثلاثة وعند الشافعى في وجوب الرجوع على القابض وبقولنا قال مالك واخوه والشافعى
في الاصح هم فيفسد الادوية يرجع به على الوكيل ان كان باقيا في يده لان غرضه شى اى غرض المديون هم
من الدفع براءته ودم لم يحصل شى اى براءته الذمة هم فله ان ينقض قبضه شى اى فليمد يده ان ينقض قبض
الوكيل هم وان كان ضاع في يده شى اى وان كان ضاع المال في يد الوكيل هم لم يرجع عليه شى اى لم يرجع
المديون على الوكيل هم لانه شى اى لان المديون هم تصد يقه شى اى تصد يقه الوكيل هم اعترف ان شى
اى الوكيل هم محق في القبض وهو شى اى المديون هم مظلوم في هذا الاخذ شى اى اخذ رب الدين ثانيا هم
والمظلوم شى اى المديون هم لا ينظم غيره شى فلا ياخذ من الوكيل بعد الملك لان الوكيل في رعه محق في قبضه
عنه وبعد ملك المدفوع الاخذ منه ظلم وكفى الذخيرة والمبسوط المسئلة على اوجه اما ان يصدق القديم وكالاته او لا
فان صدقه ولم يدفع المال اجبر على الاداء خلافا لابن ابي ليلى والشافعى واحمد وانكر وكالاته واراد الوكيل استخلافا بعد
وكالاته استخلف فان حلف برى وان نكل قضى عليه بالمال للوكيل وذكر الحنفى لاحتياط المطلب على الوكالة عن ابن جعفر
وعندهما يختلف على العلم ولو اقر العزيم بالوكالة وانكر الدين فعند ابن حنيفة يستحق المطلب وعندهما لا يستحق هم قال
شى اى محمد او المصنف هم الا ان يكون ضمنه شى يجوز فيه التحقن والتشديد هم عند الدفع شى هذا استثناء من قوله
وان كان ضاع في يده لم يرجع عليه الا ان يضمن المطلب الوكيل عند دفع المال اليه بان يقول اصدقك في الوكالة
ولكن لا من ان يحجز الطالب اذا حضر فاضمن الى ما يقبضه الطالب منى ثانيا وهذا من صحيح هم لان الماخوذ ثانيا من
عليه شى اى على رب الدين هم في رعهما شى اى في رعه الوكيل والعزيم هم وهذا كقالة اضيفت الى حالة القبض شى
اى قبض رب الدين ثانيا فاذا كان كذلك هم فيصح شى اى الكفالة هم بمنزلة الكفالة بما ذاب شى اى بها ثبت
ودرج هم له على فلان شى معناه بما يذوب لفلان على فلان وهذا ما مضى اريد بالاستتيل وقد مر في الكفالة هم و
لو كان العزيم لم يصدق على الوكالة شى ولم يكن به ايضا لى سكت هم ودفعه اليه على ادعائه شى اى على دعوى الوكيل
هم فان رجع صاحب المال على العزيم رجع العزيم على الوكيل لانه لم يصدق في الوكالة وانما دفعه اليه على رجاء الاجارة فاذا
انقطع رجاءه رجع عليه وكذا اذا دفعه اليه على كذبة اياه في الوكالة وهذا نظر شى اى جواز الرجوع في صورة التكاليف
الظاهرة في الصورتين الاولتين وهو التصديق مع التقنين والسكوت لانه اذا كذب صار الوكيل في حقه بمنزلة الغاصب
والمغصوب منه حق الرجوع على الغاصب هم لما قلنا شى اشارت الى قوله دفع اليه على رجاء الاجارة فاذا انقطع رجاءه
رجع عليه هم وفي الوجهين كلهما شى اى الارادة المذكورة وهى الدفع مع التصديق والتعنين والدفع بلا تصديق

ولا كذب والدفع مع الكذب هم ليس بشئ اى للعزم هم ان يستر المدفع حتى يخبر الغائب لان الموذى
 صار حقا للغائب اذا ظهر اش اى فى حالة التصديق او حال ظهور العدالة فى الوكيل لان الوكيل اذا كان عدلا
 كان صادقا وهم او ممثلا ش اى فى حال كون الوكيل فاسقا او مستورا لاحتمال الصدق هم فصا ش
 حكم بدهم كما اذا دفعه ش اى الدين الذى عليه هم الى متعولى ش الذى لانه تعلق فى الوسط هم على ربا الاجارة
 ش من المالك هم لم يملك الاستدرا للاحتمال الاجازة ولان من باشر التفرغ لغرض ليس له ان ينقصه ما لم يقع الياس
 عن غرضه ش لان سعى الانسان فى التفتش باحث من جته مردود هم قال ش اى القدورى هم ومن قال انى وكيل
 يقبض الوديعه فصدقه المودع لم يور بالتسليم اليه لانه اقرار بهما الغير ش وهو لا يملك ذلك هم بخلاف الدين
 ش اى بخلاف ما اذا صدق الوكيل يقبض الدين حيث يور بالتسليم اليه لانه اقرار فى خالص ماله على ما
 ان الدينون نفسى باشا لهما فكان اقراره اقرار على نفسه بحق المطالبة والقبض ثم اذا اخذ الوكيل الوديعه فى الغائب فصدقه
 فى الوكالة بر باجمعها وان اكمل الوكالة وحلفت على ذلك فله ان يقبض المودع فاذا ضمنه فان كانت العين فائمه فى يد الوكيل
 رجع بها المودع على الوكيل فان فصاعت فى يده فمل المودع ان يرجع عليه فقه على وجوده آحاد بان يدفعها اليه المودع
 مع التصديق بلا تعنين فلا رجوع فيه والثانى ان يدفع بالتصديق وشرا الضمان فله الرجوع والثالث ان يدفع مع الكذب
 فاذا ضمنه الغائب فله الرجوع على الوكيل والاربع ان يدفع بلا تصديق ولا كذب فاذا ضمنه الغائب فله الرجوع ايضا
 هم فلو ادعى ش فذكره لغيره على مسئلة القدورى اى فلو ادعى من قال انى وكيل هم انه ش اى ان فلانا هم مات ابو و
 ترك الوديعه ميراثا ش اى لابن الميت هم ولا وراث لغيره وصدقه المودع امر بالدفع اليه ش اى الى الذى قال
 انه مات ابو و هم لانه يبنى ماله بعد موته ش ماله بالنسب وفى النهاية هكذا مصر باعرب شى على تاويل الاحمال كمانى
 فله فاه الى فى امثاله فله وقال الاثر اى لا يبنى ماله بالنسب ثم قال ش ماقال صاحب النهاية قال الاكل ارى ضعيف
 لان الاحمال متقيد للعامل فكيف يجوز ان يكون متقيدا بالمشافهه اى كاتبة فى حال المشافهه والظاهر فى اعراء الرفع على انه فاعل
 لا يبنى اى لان المودع لا يبنى ماله بعد موته لا انتقاله الى الوارث والصواب الرفع على امثاله الاكل فله فاه شى آخر وهو ان
 من شرط الاحمال ان يكون من المشتقات والمال ليس منها الا انه يجوز بالتاويل ولو قال صاحب النهاية ومن تبعه فى انه
 نصب على الحال انه حال على تاويل فمتولا اى لا يبنى الميت بعد موته فمتولا كان اوجه هم فقد انتقاش اى الذرة
 ادعى الوكالة والمودع هم على انه ش اى ان الذى قال انه وديعه هم مال الوارث شى فلا بد من الدفع اليه هم
 ولو ادعى انه اشترى الوديعه من صاحبها وصدقه المودع شى فبما قاله هم لم يور بالدفع اليه لانه ش اى لان المودع
 بمسرا الى هم مادام حيا كان اقراره بملك الغير لانه من ابله ش اى من ابل المالك هم فلا يصدق ان فى دعوى البيع
 عليه ش اى على ربا مال هم قال ش اى محمد فى الجامع الصغير هم ومن وكل وكيله يقبض مال فادعى العزم من حب
 المال قد استوفاه فانه يدفع اليه المال لان الوكالة قد تمت بالتصديق والاستيفاء لم يثبت بمجرد دفعه ش اى دعوى القرض
 هم فلا يجوز الحق ش الى تحليف رب الدين هم قال ويخرج ش اى العزم هم رب المال فيستخلف رعاية كانه شى
 العزم هم وهو المدينون هم ولا يستخلف الوكيل لانه نائبه ش لان النيابة لا تجرى فيما الايمان هم قال ش
 العزم فى الجامع الصغير هم ومن وكل عيب ش اى بسبب عيب هم فى جارية فادعى البائع رضا المشتري لم يور عليه

مبنى

ليس له ان يستر المدفع حتى
 يخبر الغائب لان الموذى
 صار حقا للغائب اذا ظهر
 اش اى فى حالة التصديق او
 حال ظهور العدالة فى الوكيل
 لان الوكيل اذا كان عدلا
 كان صادقا وهم او ممثلا ش
 اى فى حال كون الوكيل فاسقا
 او مستورا لاحتمال الصدق
 هم فصا ش حكم بدهم كما
 اذا دفعه ش اى الدين الذى
 عليه هم الى متعولى ش الذى
 لانه تعلق فى الوسط هم على
 ربا الاجارة ش من المالك
 هم لم يملك الاستدرا للاحتمال
 الاجازة ولان من باشر التفرغ
 لغرض ليس له ان ينقصه ما
 لم يقع الياس عن غرضه ش
 لان سعى الانسان فى التفتش
 باحث من جته مردود هم قال
 ش اى القدورى هم ومن قال
 انى وكيل يقبض الوديعه فصدقه
 المودع لم يور بالتسليم اليه
 لانه اقرار بهما الغير ش اى
 بخلاف الدين ش اى بخلاف
 ما اذا صدق الوكيل يقبض الدين
 حيث يور بالتسليم اليه لانه
 اقرار فى خالص ماله على ما
 ان الدينون نفسى باشا لهما
 فكان اقراره اقرار على نفسه
 بحق المطالبة والقبض ثم اذا
 اخذ الوكيل الوديعه فى الغائب
 فصدقه فى الوكالة بر باجمعها
 وان اكمل الوكالة وحلفت على
 ذلك فله ان يقبض المودع فاذا
 ضمنه فان كانت العين فائمه
 فى يد الوكيل رجع بها المودع
 على الوكيل فان فصاعت فى
 يده فمل المودع ان يرجع عليه
 فقه على وجوده آحاد بان
 يدفعها اليه المودع مع
 التصديق بلا تعنين فلا رجوع
 فيه والثانى ان يدفع بالتصديق
 وشرا الضمان فله الرجوع
 والثالث ان يدفع مع الكذب
 فاذا ضمنه الغائب فله الرجوع
 على الوكيل والاربع ان يدفع
 بلا تصديق ولا كذب فاذا
 ضمنه الغائب فله الرجوع ايضا
 هم فلو ادعى ش فذكره لغيره
 على مسئلة القدورى اى فلو
 ادعى من قال انى وكيل هم
 انه ش اى ان فلانا هم مات
 ابو و ترك الوديعه ميراثا
 ش اى لابن الميت هم ولا
 وراث لغيره وصدقه المودع
 امر بالدفع اليه ش اى الى
 الذى قال انه مات ابو و هم
 لانه يبنى ماله بعد موته
 ش ماله بالنسب وفى النهاية
 هكذا مصر باعرب شى على
 تاويل الاحمال كمانى فله
 فاه الى فى امثاله فله وقال
 الاثر اى لا يبنى ماله بالنسب
 ثم قال ش ماقال صاحب
 النهاية قال الاكل ارى
 ضعيف لان الاحمال متقيد
 للعامل فكيف يجوز ان يكون
 متقيدا بالمشافهه اى كاتبة
 فى حال المشافهه والظاهر
 فى اعراء الرفع على انه فاعل
 لا يبنى اى لان المودع لا
 يبنى ماله بعد موته لا
 انتقاله الى الوارث والصواب
 الرفع على امثاله الاكل فله
 فاه شى آخر وهو ان من
 شرط الاحمال ان يكون من
 المشتقات والمال ليس منها
 الا انه يجوز بالتاويل ولو
 قال صاحب النهاية ومن
 تبعه فى انه نصب على الحال
 انه حال على تاويل فمتولا
 اى لا يبنى الميت بعد موته
 فمتولا كان اوجه هم فقد
 انتقاش اى الذرة ادعى
 الوكالة والمودع هم على
 انه ش اى ان الذى قال انه
 وديعه هم مال الوارث شى
 فلا بد من الدفع اليه هم
 ولو ادعى انه اشترى الوديعه
 من صاحبها وصدقه المودع
 شى فبما قاله هم لم يور
 بالدفع اليه لانه ش اى لان
 المودع بمسرا الى هم مادام
 حيا كان اقراره بملك الغير
 لانه من ابله ش اى من ابل
 المالك هم فلا يصدق ان فى
 دعوى البيع عليه ش اى على
 ربا مال هم قال ش اى محمد
 فى الجامع الصغير هم ومن
 وكل وكيله يقبض مال فادعى
 العزم من حب المال قد استوفاه
 فانه يدفع اليه المال لان
 الوكالة قد تمت بالتصديق
 والاستيفاء لم يثبت بمجرد
 دفعه ش اى دعوى القرض هم
 فلا يجوز الحق ش الى
 تحليف رب الدين هم قال
 ويخرج ش اى العزم هم رب
 المال فيستخلف رعاية كانه
 شى العزم هم وهو المدينون
 هم ولا يستخلف الوكيل لانه
 نائبه ش لان النيابة لا
 تجرى فيما الايمان هم قال
 ش العزم فى الجامع الصغير
 هم ومن وكل عيب ش اى
 بسبب عيب هم فى جارية
 فادعى البائع رضا المشتري
 لم يور عليه

حتى يملك المشتري بخلاف مسألة الدين من التي مضت حيث يوم يرفع الدين بدوان تحليف الوكيل هم لان التدارك
 ممكن هناك من اى في مسألة الدين هم بانسداد او ما قبضه الوكيل او انظر الخطا عند كونه من اى عند كونه بالدين
 عن العيين على انه لم يستوف الدين هم وفي الثانية من اى وفي المسئلة الثانية هم التدارك غير ممكن لان القضا بالبيع
 باض على الصحة وانظر الخطا من اى لان تضار القاضى بالفسخ والعقد بل بالشهادة الباطلة فيقضى امراد بالظن
 هم عند اى حقيقة كس اية به من اى والمراد بالنفاذ ظاهر ان يثبت فيما بيننا ومن نفاذه باطنا ان يثبت فيما بين
 وبين الله تعالى هم ولا يستوفى المشتري بعد ذلك من اى بعد كونه الموكل هم عنده من اى عند اى حقيقة هم
 لانه من اى لان الاستحالة هم لا يفيد من اى متى نفذ تضار القاضى ظاهر امراد باطنا لا يكون للبائع ان يستحلف
 المشتري اذ احضر على الرضى لانه لا فائدة في استحلافه لان فائدة ان ينكل فيظهر انه كان راضيا بالعيب وان حق الفسخ
 لم يكن ثابتا للمشتري وان القاضى اخطار في تضار بعد الفسخ ولكن عند ظهور اخطار في التضار بالفسخ لا يبطل تدارك
 بالفسخ عنده هم فاعند بهما من اى عند اى يوسف وتوهم قالوا يحجبان جواب على هذا الفصلين من اى في فصل الوكالة
 وفصل الرد بالعيب هم ولا يوخر من اى ولا يوخر التضار بالرد هم لان التدارك ممكن عندهما البطلان التضار
 من لان تضار القاضى في مثل ذلك باض ظاهر امراد بالظن فاذ اخطر تضار القضا عند كونه المشتري ردت الجارية
 على المشتري فلا يوخر الى التحليف هم وقيل الاصح عند اى يوسف ان يوخر من اى الرد هم في الفصلين من اى
 فصل الدين وفصل العيب هم لانه من اى لان ابو يوسف هم يعتبر بالنظر من البائع هم حتى يستحلف المشتري
 لو كان حاضر من غير دعوى البائع من اى ولو استحلف بالرفع لان حتى ابتداء بيعه يمتنع من استحلف المشتري نظر البائع لان من فدهم به الى يوسف رحمه الله
 ان القاضى لا يرد المبيع على البائع اذ كان المشتري حاضر واراد الرد ما لم يستحلف القاضى بالتدارك فثبت بهذا
 وان لم يدع البائع فاذا كان المشتري لا يرد عليه ما لم يستحلف بنبائة نقضه عن البطلان ونظر البائع والمديون تضار
 عنده واما ان في رواية مثل قول محمد في رواية يوخر فيها اعتبارا للنظر هم فينظر للنظر من اى اذ كان المشتري غائبا
 هم قال من اى محمد في اجماع الصغير هم ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ليقتطعها على ابله فانفق عليهم عشرة من عنده
 فالعشرة بالعشرة من اى العشرة التي انفقها من ماله بمقابلة العشرة التي اخذها من الوكيل هم لان الوكيل بالالاتفاق
 وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكرناه من اى الحكم في الوكيل بالشراء ان يرجع على الموكل بما ادى هم وقد قررنا من اى
 اى في باب لو كالة بالبيع والشراء عند قوله واذا دفع الوكيل بالشراء من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل هم
 فكذا كذلك من اى ما نحن فيه من التوكيل بالاتفاق كذا لك لان الوكيل بالشراء ربما يحتاج اليه الا بل قد يضطر الى تركه
 ليصل لنفسه ولم يكن مال الوكالة نفعه في ملك اسما لانه لا يمكن ان يستعصب دراهم الموكل في الاحوال كلها فيحتاج ان يؤدى
 ثمنه من مال نفسه فكان في التوكيل بذلك يجوز الاستبدال هم وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك وليستعصا
 من فيما اتفق من ماله ويرد الدراهم الماخوذة من الموكل عليه وان استملكها ضمن لان الدراهم تعيين في الوكالات حتى
 لو ملك قبل الاتفاق بطلت الوكالة فاذا اتفق من مال نفسه فقد اتفق بغير امره فيكون مستعصا هم وقيل القياس
 والاستحسان في تضار الدين من اى بل هو ان يدفع المديون الى رجل الفاء ويؤكله بقضائه ويؤثر بها في دفع الوكيل غير ذلك
 من مال نفسه تضار عنه فانه في القياس مستعصا حتى اذا اراد المامور ان يحبس لالفة دفعت اليه ليكون له ذلك في الاستحسان

حتى يملك المشتري بخلاف مسألة الدين من التي مضت حيث يوم يرفع الدين بدوان تحليف الوكيل هم لان التدارك
 ممكن هناك من اى في مسألة الدين هم بانسداد او ما قبضه الوكيل او انظر الخطا عند كونه من اى عند كونه بالدين
 عن العيين على انه لم يستوف الدين هم وفي الثانية من اى وفي المسئلة الثانية هم التدارك غير ممكن لان القضا بالبيع
 باض على الصحة وانظر الخطا من اى لان تضار القاضى بالفسخ والعقد بل بالشهادة الباطلة فيقضى امراد بالظن
 هم عند اى حقيقة كس اية به من اى والمراد بالنفاذ ظاهر ان يثبت فيما بيننا ومن نفاذه باطنا ان يثبت فيما بين
 وبين الله تعالى هم ولا يستوفى المشتري بعد ذلك من اى بعد كونه الموكل هم عنده من اى عند اى حقيقة هم
 لانه من اى لان الاستحالة هم لا يفيد من اى متى نفذ تضار القاضى ظاهر امراد باطنا لا يكون للبائع ان يستحلف
 المشتري اذ احضر على الرضى لانه لا فائدة في استحلافه لان فائدة ان ينكل فيظهر انه كان راضيا بالعيب وان حق الفسخ
 لم يكن ثابتا للمشتري وان القاضى اخطار في تضار بعد الفسخ ولكن عند ظهور اخطار في التضار بالفسخ لا يبطل تدارك
 بالفسخ عنده هم فاعند بهما من اى عند اى يوسف وتوهم قالوا يحجبان جواب على هذا الفصلين من اى في فصل الوكالة
 وفصل الرد بالعيب هم ولا يوخر من اى ولا يوخر التضار بالرد هم لان التدارك ممكن عندهما البطلان التضار
 من لان تضار القاضى في مثل ذلك باض ظاهر امراد بالظن فاذ اخطر تضار القضا عند كونه المشتري ردت الجارية
 على المشتري فلا يوخر الى التحليف هم وقيل الاصح عند اى يوسف ان يوخر من اى الرد هم في الفصلين من اى
 فصل الدين وفصل العيب هم لانه من اى لان ابو يوسف هم يعتبر بالنظر من البائع هم حتى يستحلف المشتري
 لو كان حاضر من غير دعوى البائع من اى ولو استحلف بالرفع لان حتى ابتداء بيعه يمتنع من استحلف المشتري نظر البائع لان من فدهم به الى يوسف رحمه الله
 ان القاضى لا يرد المبيع على البائع اذ كان المشتري حاضر واراد الرد ما لم يستحلف القاضى بالتدارك فثبت بهذا
 وان لم يدع البائع فاذا كان المشتري لا يرد عليه ما لم يستحلف بنبائة نقضه عن البطلان ونظر البائع والمديون تضار
 عنده واما ان في رواية مثل قول محمد في رواية يوخر فيها اعتبارا للنظر هم فينظر للنظر من اى اذ كان المشتري غائبا
 هم قال من اى محمد في اجماع الصغير هم ومن دفع الى رجل عشرة دراهم ليقتطعها على ابله فانفق عليهم عشرة من عنده
 فالعشرة بالعشرة من اى العشرة التي انفقها من ماله بمقابلة العشرة التي اخذها من الوكيل هم لان الوكيل بالالاتفاق
 وكيل بالشراء والحكم فيه ما ذكرناه من اى الحكم في الوكيل بالشراء ان يرجع على الموكل بما ادى هم وقد قررنا من اى
 اى في باب لو كالة بالبيع والشراء عند قوله واذا دفع الوكيل بالشراء من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به على الموكل هم
 فكذا كذلك من اى ما نحن فيه من التوكيل بالاتفاق كذا لك لان الوكيل بالشراء ربما يحتاج اليه الا بل قد يضطر الى تركه
 ليصل لنفسه ولم يكن مال الوكالة نفعه في ملك اسما لانه لا يمكن ان يستعصب دراهم الموكل في الاحوال كلها فيحتاج ان يؤدى
 ثمنه من مال نفسه فكان في التوكيل بذلك يجوز الاستبدال هم وقيل هذا استحسان وفي القياس ليس له ذلك وليستعصا
 من فيما اتفق من ماله ويرد الدراهم الماخوذة من الموكل عليه وان استملكها ضمن لان الدراهم تعيين في الوكالات حتى
 لو ملك قبل الاتفاق بطلت الوكالة فاذا اتفق من مال نفسه فقد اتفق بغير امره فيكون مستعصا هم وقيل القياس
 والاستحسان في تضار الدين من اى بل هو ان يدفع المديون الى رجل الفاء ويؤكله بقضائه ويؤثر بها في دفع الوكيل غير ذلك
 من مال نفسه تضار عنه فانه في القياس مستعصا حتى اذا اراد المامور ان يحبس لالفة دفعت اليه ليكون له ذلك في الاستحسان

ذلك وليس مبرع على ما ذكره الان وقولهم لانه ليس بشر اشر هو دليل القياس لانه لما لم يكن تقصير الدين شرار لم
 يكن الامر انما يثبت الدين في ذمة الوكيل فلم يجعله مبرعا لانه لما لم يرض به فجلنا معتبرا قايما ساجم
 والام الاتفاق يتبين الشر فلا يدخله خلافا لاعتبار القياس والاستحسان لا يدخلان فيما ذكرنا في باب الشر فلا يكون شررا
 قايما واستحسانا وقال الكاكي دامسلة الاتفاق رضا الامر بوثب الدين في ذمة الوكيل بان امره بالاتفاق والامر بالانفا
 امر شررا والنعاهم والشر لا يخلق لعين تلك لدر اهرم بل يتعلق بمثلها في الذمة ثم ثبت به حق الرجوع على الامر فكان راتنيا
 بوثب الدين فلم يجعل معتبرا قايما ايضا

باب عزل الوكيل شئ اى هذا باب في بيان حكم عزل الوكيل واخر باب لعزل لانه بعد الاثبات هم قال ش اى
 التقدير اى هم والموكل ان يعزل الوكيل من الوكالة لان الوكالة عقد فله ان يبطله الا اذا اختلف به حق الغير ان كان ديلا
 بالخصوصية يطلب من جهة الطالب شئ اى بالقياس من جهة المدعى هم لما فيه من ابطال حق الغير وقيل يندرج في التيقن
 لانه لو وكل المدعى عليه لايطلب المدعى بملك المدعى عليه وكذا اذا كان الوكيل من جانب الطالب بملك الطالب عزله سواء كان
 ذلك الطالب المدعى عليه ولا وعدم صحة العزل اذا كان يطلب من جهة الطالب فيما اذا كان العزل عند غيبة الطالب وبخصوصية
 يصح عزله سواء رضى به الطالب ولا وقال مالك اذا ثبت بالخصوصية بالعلق به حق الغير لا يجوز عزله في الغيبة والحضور
 بخلاف الكشافى واحمد يجوز عزل الوكيل بالخصوصية تعلق به حق الغير لان الوكالة عقد جائز غير لازم هم وصار ش
 اى التوكيل من جهة الطالب اذا كان يطلب من جهة الطالب هم كالوكالة التي تضمنها عقد الزوجين شئ بان وضع لغير
 على يدى عدل وشرط في الرهن ان يكون العدل مسلطا على البيع ثم اراد الرهن ان يعزل العدل عن البيع لا يصح
 وان كان بحضرة الرهن مالم يرض به بخلاف عزل الموكل وكيل بالخصوصية فانه صحيح اذا كان لم يحضره الطالب ضى اوله
 هم قال ش اى القيد وشرطهم فان لم يبلغه العزل شئ اى فان لم يبلغ الوكيل عزل الموكل اياه هم فلو على وكالة
 ونشره جائز حتى يعلم ش اى الوكيل عزله به قال الكشافى في قول مالك في رواية واحمد في رواية وقال الشافى
 في الاصح يغزى وبه قال مالك في رواية واحمد في رواية هم لان في العزل اضراره ش اى بالوكيل هم من حيث
 ابطال ولايته ش من غير علمهم او من حيث ش اى او يكون الاضرار به من حيث هم يرجع الحقوق اليه ش
 اى الى الوكيل وبين ذلك بقوله هم فينفذ من مال الموكل ش اذا كان وكيلا بالشرار هم ويسلم المبيع ش
 الى المشتري اذا كان وكيلا بالبيع ثم اذا نفذ وسلم هم فيضمنه ش لانه فعلة بعد العزل هم فينفذ به ش فلا يجوز
 لان الضرر كمنعهم من بيعهم ويستوى الوكيل بالملك وغيره ش اى وغير النكاح مثل البيع والشرار ونحو ذلك
 هم للموجبه الاول ش وهو ابطال الولاية يعنى ان العزل لا يصح قبل علم الوكيل اصلا والوكيل بالملك وغيره سواء
 نظر الى الوجه الذى فيه الاضرار للوكيل من حيث ابطال الولاية وكذا عزل الوكيل بالطلاق لا يصح من غير علمه ذكره في
 مختصر الكافى هم وقد ذكرنا اشتراط العدول والعدالة في النجس فلا يغيبه ش ذكره في فصل التقصير بالموازين من ادب
 القاضى بقوله ولا يكون المني عن الوكالة حتى يشهد عنده شاهان او رجل عدل وهذا عندنا في مينة والوكالة تثبت
 بنجر الو احد حر كان او عبدا لا كان او فاسقا رجلا كان او امرأة صبي كان او بائنا وكذا كل العزل عنه بما وعندنا في مينة
 لا تثبت العزل الا بنجر الواحد للعدل او بنجر الاثنين اذا لم يكونا عدلين والوكيل لو عزل نفسه لغير علم الموكل لا يخرج

لانه ليس بشر اى
 كالاتفاق يتضمن الشرار
 فلا يدخله خلافا
باب عزل الوكيل
قال والموكل ان يعزل
 الوكيل من الوكالة كان
 الوكالة عقد فله ان
 يبطله الا اذا اختلف به
 حق الغير بان كان ديلا
 بالخصوصية يطلب من
 جهة الطالب ما فيه
 من ابطال حق الغير
 وصار كالوكالة التي
 تضمنها عقد الزوجين
قال فان لم يبلغه
 العزل فصل على وكالة
 ونشره جائز حتى يعلم
 كان في العزل اضراره
 من حيث ابطال ولايته
 او من حيث يرجع الحقوق
 اليه ينفذ من
 مال الموكل ويسلم المبيع
 فيضمنه فينفذ به ويستوى
 الوكيل بالملك وغيره
 للموجبه الاول وقد
 ذكرنا اشتراط العدول
 والعدالة في النجس

قال لا يبطل وكالة من حيث
الممكن وحسنه بنحو ما مضى
ولما قلنا به ان شرطه ان يكون
كان التوكيل تصرف غير
لازم فيكون له وانه سكر
ابتدأ عندنا من قيام
الامور وقد بطلت بعض العواض
وشرطان يكونان التوكيل سببا
لان قليله بمنزلة الاغاءة وتحت
المطابق شهر عند ابى يوسف
اعتدلا بما يستقطبه له وهو
وعنه اكثر من يوم وليلة
لانه يستقطبه الصلوات
الممكن فصار كالميت وقال
محمد بن حنبل كامل لانه يستقط
جميع العبادات فقد روي
احتمالا قال الحكم المذلول
في الصحاح قول ابى حنيفة
لان تصرفات الميت موقوفة
عنده فكذلك وكالة فان اسلم
لفقد وان قتل او حرق بطل الكتاب
بطلت الوكالة فاما معنى هذا
مقرانه فاذلة فلا يبطل وكالة
الا ان يموت او يقتل على وجه
او يحرق بالحق وقد عرفت في السير
وان كان التوكيل مرافعة فلو توفرت
فالوكيل على وكالة حتى يموت
او قلح بذر الحرج ان يرتقا
لا تخرق في حق جاعلها فان
قال واذا وكل المكاتب
شخص او المأذون ثم عجز عليه
او انشرك به فانما قاضيه
الوجه تبطل الوكالة على الوكيل
عنه او لا

عن الوكالة وعن الشافعي والحنابلة في رواية يبطل وقال مالك ان كان في عزل ضرر على الموكل لم يبطل برون علمه
وفي الاخرية بانها للموكل الوكالة لا يبطل من قال ش اى القدر ورثي هم ويبطل الوكالة بموت الموكل وجنونه جنونا مطبقا
ولما قلنا به ان شرطه ان يكون له مال كونه من ماله لا خلاف في هذه الاشياء هم لان التوكيل تصرف غير لازم من
لان يمكنه ان يبيع له لم يملك له وانه سكر لان كل تصرف غير لازم له وانه سكر لان التوكيل تصرف غير لازم من
بسبب من نفسه في كل لحظة فصار كانه سكر عند الوكالة في كل ساعة وكان كل جز منه بمنزلة ابتداء العقد هم فلا بد من
قيام الامر ش اى امر الموكل بالتوكيل في كل ساعة هم وقد بطل ش اى امر التوكيل هم بهذا العواض ش
وهي الموت والجنون والارثاء والانشكال بالبيع اختياره غير لازم ومع ذلك لا يبطل بالموت بل يتقرر لان الاصل
في البيع اللزوم وعدم اللزوم بسبب العواض وهو اختيار فاذا مات تصرف الاصل وبطل العارض لعدم ثبوت اختياره بمرور
هم وشرط ش اى القدر ورثي هم ان يكون الجنون مطبقا ش بكسر الباء اى دائما وليه الحكي المتيقن اى الدائمة
وقيل مطبقا اى مستوعبا من الحق القيم السام اذا استوعبها هم لان قليله بمنزلة الاغاءة وتحت المطبق شهر عند ابى يوسف
بما مضى في يوم ش اى صوم شهر رمضان روي هذه الرواية ابو بكر الرازي عن ابى حنيفة هم وعنه ش اى ومن ابى حنيفة
هم اكثر من يوم وليلة لا يستقط به الصلوات الخمس فصار كالميت وقال محمد بن حنبل كامل ش اى الجنون المطبق لا يبطل كمال
هم لانه يستقط به جميع العبادات فقد روي احتياطا ش وقال القدر ورثي في كتاب الترتيب قال في الاصل اذا ذهب
عن الموكل زمانا خرج الوكيل من الوكالة ولو ذهب عقد ساعة والوكيل على وكالة وعن ابى يوسف انه لا يبطل حتى يتبين
اكثر السنة وروي عن محمد بن يوم وليلة ثم رجع فقال شهر ثم رجع فقال سنة وذكر الكرخي في حد الجنون المطبق عند ابى حنيفة
شهم قالوا ش اى قال الشافعي هم الحكم المذكور في العاقل ش في مختصر القدر ورثي هم قول ابى حنيفة روي لان
تصرفات الميت موقوفة عنده فكذلك وكالة ش موقوفة هم فان اسلم فقدت وان قتل او حرق بطل الكتاب فاما
عندهما تصرفاته فاذلة فلا يبطل وكالة الا ان يموت او يقتل على وجه او يحرق بالحق وقد عرفت في السير ش اى مكره تصرف
المعتمد موقوف او نافذة في السير في باب احكام المحدثين عند قوله ما بعد او اشترط او وهب او تصرف فيه من اسوال في كل
روية فهو موقوف هم وان كان الموكل امراة فارتدت فالوكيل على وكالة حتى يموت او قلح بذر الحرج ان يرتقا
في عقودها ش لان المدة لا تقبل الحرج لم يوجد لانه ليس لها بنية ساحة للمعرب هم على ما عرفت ش في موضع في
كتاب السير هم قال ش اى القدر ورثي هم واذا وكل المكاتب ثم عجز او المأذون لش اى وكل المكاتب ثم عجز او المأذون
هم ثم عجز عليه ش اى على العبد المأذون لهم او انشرك به فافترق ش يعني احد شركي العنان او المأذون اذا
وكل وكيل ثم افترقا ففقد الوجود ش اى عجز المكاتب او عجز المأذون له واذا فارق الشرطيين هم يبطل الوكالة
على الكيل علمه انك والاعلم ش اى علم الوكيل بذلك او لم يعلم قال ابو يوسف في شرحه هذا الذي ذكره القدر ورثي جميعا على الاصل
الا في الشرطيين لان ذلك خلاف الرواية لان محمد بن حنبل قال في الاصل واذا وكل احد المتقاضيين وكيل ش ثم افترقا ففقد الوجود
وكالة احد هاتين على الاخر وليس تصرفهما يتحقق الوكالة وكذلك قال ابو حنيفة في شرحه هذا الذي ذكره القدر ورثي جميعا على الاصل
الوكالة لان اثر التقض لا يظهر في توابع عقودها اثر واحد فاقبل ذلك قال القدر ورثي والعجب من صاحب الرواية انه اهم الامور

اوله تعرض للكلالة القدوري والقالب على ان القدوري اراد بذلك الوكالة الثابتة في ضمن عقد الشركة لا الوكالة الابتدائية القصدية
 لان المتضمن وهو عقد الشركة اذا بطل بطل ما في ضمنه لا محالة ولا يلزم ان يكون قوله مخالفا للرواية لانه انتهى ورد عليه الاكل بان
 هذا على تقدير صحة تخلف مال الشركة لا غير على انه مخالف لعبارة الكتاب انتهى وفي المبسوط هذا يعني قوله فلهذا الوجوه تبطل الوكالة اذا كان الوكالة
 بالبيع والشراء بالوكالة التوكيل بقضاء الدين والتفاضي لا يبطل بحجر المكاتب وحجر الماذون لان في كل غنى وليه العبد لا تنقطع المطالبة
 عنه باجبريل يبقى مطالبا بايقانه ولهذا ليس لولي العبد ان يتقاضى دينه ان كان عليه دين اولاً لانه ان كان عليه دين فكسبه عن يده
 والمولى فيه كالاجانب ان لم يكن عليه دين فوجب مال بعقد العبد لا يكون هو في هذا دون الوكيل وما وجد من الشئ بعقد الوكيل بالملك
 الوكيل المطالبة به فمنها اولي هم لما ذكرنا ان ايقار الوكالة بعينه قيام الامر وقد بطل شئ اي قيام الامر به بالحجر شئ في الماذون
 هم والعجز شئ في المكاتب هم والافترق شئ في الشركيين هم ولا فرق بين العلم شئ اي علم الوكيل هم وعذر لان
 هذا عذر على شئ اي عذر من طريق الحكم هم فلا يتوقف على العلم شئ كالموت هم كالوكيل بالبيع اذا باع شئ اي اذا باع
 المبيع الموكل حيث يصير الوكيل مصر ولا حكمة لثبوت محل العقد الوكيل هم اذا مات الوكيل او جن شئ اي الوكيل هم بمنزلة ما طبقا
 بطلت الوكالة لانه لا يبيع امره بعد جنونه وموت شئ ولو جن ساعته ثم افاق فهو على وكالة وجعل هذا كالموت كذا في التهمة هم وان حق
 شئ اي الوكيل هم بدار الحرب شئ حال كونه هم مرتد المبرور لا العسر ولا البغاة وشئ دار الحرب بل دار الاسلام حال كونه هم
 مسلما شئ وقال شيخ الاسلام في مبسوط هذا اذا حكم القاضي لمخاذه واليه اشار في مبسوط شمس الامة لانه لما قضى بما قبله بمرور
 او جعله من اهل دار الحرب فبطل الوكالة اما قبل القضاء بالحق لا يخرج عن الوكالة بانفاقهم هم قال شئ اي المصنف رحمه الله
 هم وهذا شئ اي جواز تصرف الوكيل عند دعوه وسلما هم عند محمد فاما عند ابى يوسف لا يعود الوكالة لمحمد ان الوكالة اطلاق
 لا تصرف المانع شئ ومعناه ان الوكيل كان ممنوعا شئ ان تصرف في كل شئ لموكله فاذا وكله رفع المانع هم اما الوكيل بعينه
 بمعان قائمه به شئ اي بالوكيل من الحرية والعقل والبلوغ والقصد في ذلك تصرف والكل قائم وصحة التوكيل حق الموكل وقدر
 قائم ايضا بعد ساقه هم وانما عجز بهما عن التفات التباين الدارين فاذا زال العجز والاطلاق باق ما ذكره ولا يبيست انه شئ
 اي ان التوكيل هم اثبات ولاية التفيد لان ولاية اصل التفات بالية وولاية التفيد بالملك شئ اي ولاية التفيد ملحق بالملك
 لان التمايز بالملك غير متحقق فكان الوكيل بالملك التفيد بالوكالة هم بالحق شئ اي بدار الحرب هم حق بالاموات فبطلت الوكالة
 فلا تعود كملكه في ام الولد والمرد به شئ يعني يمتنع ام ولده ومرد به بالقصار بجماعة ويعوده مسلما لا يعود ملكه فيها ولا يرتفع العتق
 فكذا الوكالة التي بطلت لا تعود هم ولو عاد الموكل مسلما شئ اي فادبعا القضاء بجماعة وبرج في المبسوط هم وقد حق شئ
 اي والاحمال انه قد حق هم بدار الحرب مرتد لا تعود الوكالة في الظاهر شئ اي في الظاهر الرواية هم وعن محمد انها شئ اي ان الوكالة
 هم تعود كما قال في الوكيل شئ اي كما قال محمد في الوكيل اذا عاد مسلما تعود وكالاته لان الموكل اذا عاد مسلما عاد على ما كان
 قديم ملكه وقد فعلت الوكالة بقديم ملكه يعود الوكيل على وكالاته كما لو وكل بيع عبده ثم باع الموكل بنفسه وير عليه يعيب بقضاء التفاضي
 عاد الوكيل على وكالاته والفرق له على الظاهر شئ اي الفرق لغيره على ظاهر الرواية هم ان يميني الوكالة في حق الموكل على الملك
 وقد زال شئ فبطلت الوكالة على الببان هم وفي حق الوكيل على معنى قائم به شئ اي بالوكيل هم ولم يزل شئ بنهم الزاوي
 اي المعنى القائم به لم يزل هم بالحق شئ بدار الحرب كذا عجز عن التصرف بعارض على تصرف الذوال فاذا زال العارض صار كان
 لم يكن هم قال شئ اي القدوري هم ومن وكل رجلا بشئ شئ وفي بعض النسخ ومن وكل آخر بشئ هم ثم تصرف بنفسه في كل شئ

لما ذكرنا ان قضاء الكفالة
 يعتمد قيام الامر وقد
 تبطل بالعجز والافترق
 ولا فرق بين العلم وعلى
 لان هذا تبطل حكمي
 فلا يتوقف على العلم
 كالوكيل بالبيع اذا باعه
 للموكل قال اذا مات
 الوكيل او جن جنونا
 مطبقا بطلت الوكالة لانه
 لا يصح امره بعد جنونه
 وموته وان حق بدار
 الحرب حيث يصير الوكيل
 اكان يبيع مسلما قال في
 وهل عند محمد فاما
 الموكل ان يبيع مسلما لا يبيع
 الوكالة تفيد ان الحكم لا يطاق
 لانه رفع المانع اما الوكيل
 يتصرف بمعان قائمه به
 وانما عجز بهما عن التفات
 الدارين فاذا زال العجز
 والاطلاق باق على ملكه
 ولا يبيست انه شئ
 ولاية التفيد لان ولاية
 اصل التفات بالية وولاية
 التفيد بالملك
 وبالحق حق بالاموات فبطلت
 الوكالة فلا تعود كملكه في
 ام الولد والمرد به
 الموكل مسلما وقد حق
 بدار الحرب مرتد لا تعود
 الوكالة في الظاهر وعن محمد
 انها تعود كما قال في الوكيل
 على الظاهر ان معنى الكفالة في
 حق الموكل على الملك وقد زال
 حق الوكيل على معنى قائم به
 يزل بالحق قال في مبني
 انما عجز بهما عن التفات

لا تعرف بالوصف حسن لانه بالوصف ايمان كثيره بالوصف فلا يصير المدعى معلوما مع وجود المزمع والقيمة تعرف به شئ اى بالوصف
 لانه اذا قيل عشرة دنانير من الفضة كذا او دينار من الذهب الركن يميز قيمته معلومة بهذا الوصف قال تاج الشريعة وقال الاكل فاذ
 لم تكن حاضرة لمزيد ذكر قيمتها يعنى اذ وقع الدعوى فى عين غائبة لا يدري مكانها لزم المدعى ذكر قيمتها بغير المدعى معلوما وذكر الوصف
 ليس بكان لان العين لا تعرف بالوصف وان بولج فيه لا يمكن المشاكه فيه فذكره فى تعريفه غير مفيد والقيمة شئ يعرف به العين
 فذكره بان يكون مفيدا وتوكله هم وقد قدرت مشابهة العين شئ حمله حاله بمن قوله لان العين لا تعرف بالوصف يعنى والحال
 ان المشابهة قدرت واغلاق تركيبه لا يخفى اننى قلت الاغلاق فى تركيبه لا لا يخفى بل التحقيق على ما ذكره تاج الشريعة ومثله قال
 الكمالى قوله وقد قدرت مشابهة العين الوصف والقيمة فى الغالب مقام المشابهة هم وقال الفقيه الواليت يشترط مع بيان القيمة
 ذكر الزكوة والا نوثه شئ وقال محمد بن محمود والاستدشنى فى فضوله واذا ادعى قيمته راجع مستهلك بل يحتاج الى ذكر الا نوثه والذكورة
 انقص الشارح فيه وذكر الصمد الشريعة كلابر من ذكر الا نوثه والذكورة ولا بد من بيان السن ومن المشكل من ابي ذكر الزكوة
 والا نوثه لان المقصود فى دعوى الدائبة المستهلكه القيمة فلا حاجة الى ذكرها هم قال شئ اى القدر يدري به فى محضهم فان ادعى
 عقا ومعه دس اى ذكره بوجه هم وذكر انه فى يد المدعى عليه وانه يطالب به شئ اى وان المدعى يطالب المدعى عليه بالمدعى هم لانه تقدر
 التعريف بالاشارة لتعذر النقل فصار الى التعريف فان التعريف يعرف به شئ اى التعريف هم ويذكر حدوده والاربعه ويذكر اسما صاحب الحدود والاشارة
 شئ ويذكر اصحاب حدوده والتعارف وذكر السباب اصحاب الحدود بان يقال فلان بن فلان بن فلان هم ولا بد من ذكر الرجلان تمام التعريف
 عند ابي حنيفة وشئ اى يذكر الحدود على ما عرف به الصريح شئ اخره بن عمارى عنهما ان ذكر الاب يكفي هم ولو كان الرجل مشهورا شئ
 كابي حنيفة ووجهه بان الحسن بن وهب بن ابي الليلى وابى جعفر الكلبى النخارى هم يكتبون بذكره شئ اى بذكر الرجل بدون نسبة هم فان ذكر الشارة
 من الحدود يكتبون بها عندها خلاف الزفره شئ هو يقول التعريف لم يتم بدون ذكره وقوله هم لوجود الاكثر شئ وليست الا فاقته الاكثر
 مقام الكل اصل فى الشريعة ثم قد اختلفوا فى تعريف بالحدود ومقدار العرض بذكر الحدودين وقد يكون الاصل شيكهم هم بخلاف اذا
 غلط فى الرابطة شئ يعنى اذا ذكر الحدود والشارة وسكت عن الرابطة جاز اى عن الحد الرابع وانما انشاء باعتبار الجهة وانما قلنا وسكت
 عن الرابطة لانه اذا ذكر الرابع وخطا فيه لا يجوز اتفاق بينا وبينهم نفعهم لانه يختلف به شئ اى بالغلط هم المدعى والذالك بذكرها
 شئ اى بذكر الرابطة كما لو شهد شاهدان بالبيع وقضى الثمن وتركا ذكر الثمن جاز ولو غلط فى الثمن لا يجوز شهادتهم لانه صاعق قد
 اخره بالغلوهم وكما يشترط التعريف فى الدعوى يشترط فى الشهادة شئ حتى لو ذكروا الشارة فى الحدود وفى الشهادة قبلت شهادتهم
 خلافا لافيرد كما هم وقوله فى الكتاب شئ اى قول القدر يدري به فى محضهم وذكر انه فى يد المدعى عليه لا بد منه لانه شئ اى
 لان المدعى عليه هم انما يتعصب خصما شئ دعواه فى الخلاصته ودعى على اخوانه فى يده وقال فى ملكى وفى يدي وانكر المدعى عليه انها
 ملكا المدعى فان القاضى لا يقضى بهذه البينة بالشهادة وانما فى يد المدعى عليه وعلى اوب القاضى للخصم لو اقام احدها البينة
 انما فى يده واما الاخر البينة انما له فهو صاحب الملك دون صاحب اليد قال مشائخنا انقصه على وجه القضاء وانقصه على
 وجه الترتيب كان كلاهما يمينهم اذا كان فى يده شئ والظاهر ان كلا وجهيها وقال الاستباجى فى شرح الكفا فى لى كالمشهد واذ كانت
 الدار فى يدي رجليين كل واحد منهما يدعى انما له فكل واحد منهما يدعى لمانى يد صاحبه وعليه البينة وكل واحد منهما يدعى على صاحب العين
 فابهما حلفت على دعوى صاحبه برى عنهما وابهما حلفت عن العين الزمة ثمة صاحبه لان يد كل واحد منهما ثابتة على النصف فكانا رجعا
 ينما فى يد صاحبه فتكون البينة بمنية على فاني الاخر واليمين بمن على صاحبه وكذلك الحيوان والعرض هم وفى القضا لا يكتب بذكر المدعى

لا تعرف بالوصف
 والقيمة تعرف به
 يعنى مشابهة العين
 وقال الفقيه الواليت
 يشترط مع بيان القيمة
 ذكر الزكوة والا نوثه
 قال فان ادعى عقار
 واحد به وذكر انه فى يد
 المدعى عليه وانه يطالب به
 به تعذر التعريف بالاشارة
 لتعذر النقل فصار الى
 التعريف فان التعريف يعرف
 به شئ اى القدر يدري به
 فى محضهم فان ادعى
 عقا ومعه دس اى ذكره
 بوجه هم وذكر انه فى
 يد المدعى عليه وانه
 يطالب به شئ اى وان
 المدعى يطالب المدعى
 عليه بالمدعى هم لانه
 تقدر التعريف بالاشارة
 لتعذر النقل فصار الى
 التعريف فان التعريف
 يعرف به شئ اى
 التعريف هم ويذكر
 حدوده والاربعه ويذكر
 اسما صاحب الحدود
 والاشارة شئ ويذكر
 اصحاب حدوده والتعارف
 وذكر السباب اصحاب
 الحدود بان يقال فلان
 بن فلان بن فلان هم
 ولا بد من ذكر الرجلان
 تمام التعريف عند ابي
 حنيفة وشئ اى يذكر
 الحدود على ما عرف به
 الصريح شئ اخره بن
 عمارى عنهما ان ذكر
 الاب يكفي هم ولو كان
 الرجل مشهورا شئ
 كابي حنيفة ووجهه
 بان الحسن بن وهب بن
 ابي الليلى وابى جعفر
 الكلبى النخارى هم
 يكتبون بذكره شئ
 اى بذكر الرجل بدون
 نسبة هم فان ذكر
 الشارة من الحدود
 يكتبون بها عندها
 خلاف الزفره شئ هو
 يقول التعريف لم
 يتم بدون ذكره
 وقوله هم لوجود
 الاكثر شئ وليست
 الا فاقته الاكثر
 مقام الكل اصل فى
 الشريعة ثم قد
 اختلفوا فى تعريف
 بالحدود ومقدار
 العرض بذكر الحدودين
 وقد يكون الاصل
 شيكهم هم بخلاف
 اذا غلط فى
 الرابطة شئ
 يعنى اذا ذكر
 الحدود والشارة
 وسكت عن
 الرابطة جاز
 اى عن الحد
 الرابع وانما
 انشاء
 باعتبار
 الجهة
 وانما قلنا
 وسكت عن
 الرابطة
 لانه اذا
 ذكر
 الرابع
 وخطا
 فيه لا
 يجوز
 اتفاق
 بينا
 وبينهم
 نفعهم
 لانه
 يختلف
 به شئ
 اى بالغلط
 هم المدعى
 والذالك
 بذكرها
 شئ اى بذكر
 الرابطة
 كما لو
 شهد
 شاهدان
 بالبيع
 وقضى
 الثمن
 وتركا
 ذكر
 الثمن
 جاز
 ولو
 غلط
 فى
 الثمن
 لا
 يجوز
 شهادتهم
 لانه
 صاعق
 قد اخره
 بالغلوهم
 وكما
 يشترط
 التعريف
 فى
 الدعوى
 يشترط
 فى
 الشهادة
 شئ حتى
 لو ذكروا
 الشارة
 فى
 الحدود
 وفى
 الشهادة
 قبلت
 شهادتهم
 خلافا
 لافيرد
 كما هم
 وقوله
 فى
 الكتاب
 شئ اى
 قول
 القدر
 يدري
 به
 فى
 محضهم
 وذكر
 انه
 فى
 يد
 المدعى
 عليه
 لا بد
 منه
 لانه
 شئ اى
 لان
 المدعى
 عليه
 هم
 انما
 يتعصب
 خصما
 شئ
 دعواه
 فى
 الخلاصته
 ودعى
 على
 اخوانه
 فى
 يده
 وقال
 فى
 ملكى
 وفى
 يدي
 وانكر
 المدعى
 عليه
 انها
 ملكا
 المدعى
 فان
 القاضى
 لا
 يقضى
 بهذه
 البينة
 بالشهادة
 وانما
 فى
 يد
 المدعى
 عليه
 وعلى
 اوب
 القاضى
 للخصم
 لو
 اقام
 احدها
 البينة
 انما
 فى
 يده
 واما
 الاخر
 البينة
 انما
 له
 فهو
 صاحب
 الملك
 دون
 صاحب
 اليد
 قال
 مشائخنا
 انقصه
 على
 وجه
 القضاء
 وانقصه
 على
 وجه
 الترتيب
 كان
 كلاهما
 يمينهم
 اذا
 كان
 فى
 يده
 شئ
 والظاهر
 ان
 كلا
 وجهيها
 وقال
 الاستباجى
 فى
 شرح
 الكفا
 فى
 لى
 كالمشهد
 واذ
 كانت
 الدار
 فى
 يدي
 رجليين
 كل
 واحد
 منهما
 يدعى
 انما
 له
 فكل
 واحد
 منهما
 يدعى
 لمانى
 يد
 صاحبه
 وعليه
 البينة
 وكل
 واحد
 منهما
 يدعى
 على
 صاحب
 العين
 فابهما
 حلفت
 على
 دعوى
 صاحبه
 برى
 عنهما
 وابهما
 حلفت
 عن
 العين
 الزمة
 ثمة
 صاحبه
 لان
 يد
 كل
 واحد
 منهما
 ثابتة
 على
 النصف
 فكانا
 رجعا
 ينما
 فى
 يد
 صاحبه
 فتكون
 البينة
 بمنية
 على
 فاني
 الاخر
 واليمين
 بمن
 على
 صاحبه
 وكذلك
 الحيوان
 والعرض
 هم
 وفى
 القضا
 لا
 يكتب
 بذكر
 المدعى

النجاري وسالم عن ابي بن جعفر قال جاء رجل من حضرموت رجل من كنده الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال الحضري يا رسول الله
 صليت على ابي ارمي كانت الابن فقال الكندي بي ارض في يدى ابي ارمي عبد ليس فيها حق
 فقال عليه الصلوة والسلام الحضري الكندي قال قال فلان كنده قال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجل فاجر لا يبايئنا ما حلف عليه وليس
 يتورع عن شئ فقال ليس كانه لا ذلك فانطلق ليخاف فقال صلى الله عليه وسلم الذي حلف على مال ليك انك ظالم اليقين الله تعالى
 وهر عن غير ارضي هم سئل عن اي النبي صلى الله عليه وسلم الدعوى والدعوى عليهم ورب اليمين على فقد البينة فما من السوال
 ش عن البينة اولاهم ليكنه الاستحلاف من اي فيمكن القاضي طلب اليمين من المدعى عليهم قال سئى اي القدرى ربه هم وان
 احضر سئى اي فان احضر المدعى البينة على وفق وعوادم قضى بها سئى اي قضى القاضي بالبينة هم انقضاء التهمة عن بائش اي
 عن الدعوى لرجان جانب المصدق في خبر المدعى بالبينة هم وان عجز عن ذلك سئى اي وان عجز المدعى عن الاثبات بالبينة هم وطلب
 من خصمه سئى وهو المدعى عليهم استخافه عليها سئى اي لم يجره عوادم لارونا ش وسبق قوله عليه الصلوة والسلام انك بيمينهم ولا بد من
 طلبه ش اي من طلب المدعى استخوان خصمه لان يمين حقه ش ثم ادفع ذلك بقوله الم لا ترى كيف اضيف اليه ش اي كيف اضيف اليه
 الى الدعوى انما ذكر اضيف وان كان مسند السخيرة اليمين التي هي موثقة على تاويل القدرى حقت هم بيمين الامم لا بد من الميعاد لا انقضت
 في قوله عليه الصلوة والسلام فلان بيمينهم فعل ان اليمين حقه هم
 باب اليمين ش اي في باب في بيان احكام اليمين قال الارزقي عن كان كنان يحياك هذا الى الفصل باب بل كان ينبغي ان يسوق
 الكلام متواليا لانه لا ذكر حقه الدعوى ترتيب عليها الحكم بالاقراء واليمين قلت الذي تبه المصنف هو الاصل لانه لا كانت اليمين حقه
 بعد فقد البينة تعين ذكر ما بعد الحكم بها ومثله انما قال اي القدرى ربه هم واذا قال المدعى الى بينة حاضرة وطلب اليمين لم يستحلف
 عند ابى حنيفة وسئى قال المصنف هم معناه سئى اي سئى قول القدرى ربه هم حاضرة في المصنف واحتربه عن البينة الحاضرة
 في مجلس الحكم فحينئذ لا يجوز ان يكون باليمين بالاجماع وان طلب الخصم واحتربه البينة غائبة عن المصنف فحينئذ يستحلف
 بالاتفاق هم وقال ابو يوسف ربه يستحلف لان اليمين حقه بالحيث المعروف ش وسبق قوله عليه الصلوة والسلام انك بيمينهم قد مر عن
 قريب هم فاذا لمالكه ش اي فاذا طالب المدعى عليه اليمين هم بيمينهم ش اي يحجب القاضي المدعى ويستحلف المدعى عليه هم ولا بد ان
 ان شئت الحق في اليمين مرتب على الجور عن قامة البينة لارونا ش اشارة الى قوله عليه الصلوة والسلام انك بيمينهم فقال قال
 انك بيمينهم فانه عليه الصلوة والسلام رب اليمين على فقد البينة هم فلا يكون حقه وسئى اي لا تكون اليمين حتى المدعى دون
 الجور عن البينة يعني لا تكون ولاية الاستحلاف دون الجور عن قامة البينة هم كما اذا كانت البينة حاضرة في المجلس ش اي في مجلس
 القاضي حيث لا يجوز الاستحلاف هم ومحمد وسئى ابى يوسف فيما ذكر الخصاف ومع ابى حنيفة فيما ذكره النخاوى ربه هم وانكر
 الارزقي على المصنف في جعل محمد وسئى ابى يوسف ربه فيما ذكره الخصاف فقال لان الخصاف لم يذكر الخلاف في ادب القاضي
 الابن ابى حنيفة ربه وابلى يوسف ربه ولم يذكر الجور ربه فلو كان فعل الجور الرزقي في شرح ادب القاضي لخصاف ولم
 يذكر قول محمد ربه واصلوا وكذا قال الامام ابو محمد الناصح النيشابوري في تهذيب ادب القاضي لخصاف فقال ولم يذكر الخصاف
 قول محمد ربه ثم قال وذكر ابو علي بن موسى ان قول محمد وسئى ابى يوسف ربه فيما روى عبد الرحمن البرقي وغيره من اصحاب
 واكر الارزقي ايضا عليه في جعل محمد وسئى ابى يوسف ربه فيما ذكره النخاوى ثم قال فان النخاوى ذكره المستقلة في مختصره
 وذكره لخصافين ابى حنيفة ربه وابلى يوسف ربه ثم قال ولم نجد به الرواية عن محمد ربه واكر الرواية عن محمد ربه اصلها ومع هذا كيف

سكان ربه قال اليمين على
 فقد البينة فلابد ان
 ليكنه الاستحلاف
 وانما حقه القاضي
 كمنفاهم التهمة حتى لا يجر
 عن ذلك وطالب
 استخافه عليها لارونا
 ولا بد من طلبه لارونا
 حقه لارونا لاني
 اليه بيمينهم ولا بد من
 طلبه لارونا لاني
باب اليمين
 واذا قال المدعى ربه
 حاضرة وطلب اليمين
 لم يستحلف عند
 البينة حقه معناه
 في المصنف قال ابو يوسف
 يستحلف لان اليمين
 حقه بالحيث المعروف
 فلو كان عليه بيمينهم
 لا يجتنبه ربه وان ثبت البينة
 في اليمين مرتب على النخاوى
 اقامة البينة من ينادي
 حقه ومنه كما اذا كانت
 البينة حاضرة في المجلس
 وقيل ومع ابى يوسف
 لخصاف ربه بيمينهم
 فيما ذكره النخاوى ربه

الارزقي

مدعى عليه قلت لا ان البين انما يجب عند خبر المدعى عن البينة وبهذا يخرج راد التراضى بنية الخارج وذى اليد فى ملك
المطابق بنية الخارج اولى لعدم زيادة دية اليد ويخرج بنية الخارج اولى من ان اقام بنية المدعى وقال الشافعى
يقضى بنية ذى اليد من قبله وقال مالك والشافعى منه من اوصاها حرد وقول حرد وكقولنا من اعتقنا باليدش اى لقوته
البينة باليد اذ اليد دليل الملك فم يقضى الطور من لان بنية الخارج اكثر اثباتا من وصار من اى وصار حكم ذى اليد
بالقضاء بنية من كالتحاشى من بان ادعى كالح امرأة ورعى فى يد احد بها يقضى لصاحب اليد بالاجل هم والنفع كمن بان
اقام بنية على نتاج وانه ورعى فى يد احد بها يقضى لصاحب اليد من ودعى الملك مع الاحق من بان ادعى عبدا فى رجل
واقام بنية له عبده واعقبة واقام ذى اليد بنية انه اعتقه وهو ملكه فبنية ذى اليد اولى من والاستبناش باليد ادعى
انه امره استولى يد ذى يد احد بها ورى بنية ذى يد اولى من ولتيد ولان بنية الخارج اكثر اثباتا من بان ادعى له عبده وودعه
برى بنية ذى اليد اولى من كالح بنية ذى اليد لا بنية ذى اليد لان بنية ذى اليد اولى من وجعل من وجعل لان اليد دليل الملك ولذا الورى عينا
فى يد انسان يتصرف فيه تصرف الملك جاز لمن راي ان يشهد بالملك له من اوصاها كالحش معنى فى الواقع فان بنية تظهر
ما كان ثابتا فى الواقع من لان قدر اثباته اليد لا بنية ذى اليد اذ اليد دليل ملك من بنية لا تثبت ليد لا يتم تحصيل الحاصل
بخلاف بنية الخارج فانما تثبت الملك تظهره ما هو اكثر اثباتا من البينات فهو اولى للتوفر ما شرعت البينات لا يدر فيه فان قيل
بنية الخارج من قبل ما تثبت ذى اليد من الملك فبنية ذى اليد تفيد الملك ولا يتم تحصيل الحاصل اجب بانها ليست موجبة فيها
حتى يزيل ما ثبت باليد وانما يقضى موجبة عند اتصال بها القضاة فقبله يكون الملك ثابتا للمدعى عليه واثبات اثباته لا يتصور
فلا يكون بنية مثبتة بل متوكدة لك ثابت والاسس اولى من التأكيد بخلاف النتاج فان اليد لا تدل عليه من كالح
البينة مثبتة لا متوكدة فكان لكل واحد من البنتين للاثبات فتخرج احدها باليد من وكذا على الاعتاق واخيه من اى كالح
لا تدل على اخى الاعتاق وبها التبرير والاستبناش فتراضى البنية الخارج وذى اليد ثم ترجت بنية ذى اليد من على الولا والاثبات
بها من اى بالاعتاق والاستبناش والتبرير ومعناه ان البنتين فى الاعتاق واخيه بدلان على الولا اذ المعلق حاصل العبد
يتقادمه وبها ورى مستويا فى ذلك ترج صاحب اليد كجده ثم لسيوى الجواب من ان يكون الخارج مسلما ذميا او مستانما
او عبدا او امرأة او رجلا والادعى عليه كذا كالح اى مال كان من قال من اى الله ورعى من واذ اكل اليد
عليه عن البين يقضى عليه بالنكول من اى قضى لقاضى على المدعى عليه بالنكول من والزمه الادعى عليه من اى ازم القاضى
المدعى عليه بما ادعى عليه المدعى فى بعض النسخ ولزمه وقال الشافعى لا يقضى به من اى بالنكول من مل يرد البين على المدعى فاذا حلف
يقضى به من اى اذ احلف المدعى يقضى له بما يدعيه وفى التنزيل لا الكنية اذ ادعى على رجل دعواه لم يحلف له بجر ودعواه
حتى يثبت ان فيها خطية فاذا ثبت ذلك حلف المدعى عليه برى فان حلف عن البين لم يحلف عليه بجر والنكول حلف المدعى
على ما ادعاه واستقر ما ادعاه بيمينه ونكول خصمه فان لم يحلف لم يحلف له بشئ انتهى وروى عن ابي حنيفة قال اذ اكل المدعى عليه حبيسته
ابدا حتى يحلف فورا ويقضي عليه بغير نكول قال سعيد الثورى من لان النكول يحتمل التبرع عن البين الكاذبة والرفع عن الصادقة
من اى عن البين الصادقة من واستبناش الحال من يعنى وكفى ان يكون الحال مشتبهة عليه لا يدرى صادق فى الاتحار
فحلف او كاذب فيمتنع من فلا يتصحب من اى من المدعى عليه من حجة مع الاحتمال وبين المدعى دليل الظهور من لان كانت
بين المدعى عليه نكره ونكوله اصدار الظاهر شايد للمدعى فاذا كان كذلك فم فيصار اليه من اى الى المدعى من ولان النكول

وبنية الخارج اولى
وقال الشافعى ويقضى
ببنية ذى اليد من قبله
باليد يقضى بالنكول
وقد اكلت ابره النكول
ودعوى الملك
مع الاعتاق او الاستبناش
واليد بعد ذلك ان
بينة النكول ارجح
اثباتا او اظهر اركان
قد رما ان ثبت
اليد لا تثبت
بنية ذى اليد
اذ اليد دليل
مطلق الملك
عند ذى النتاج
لان اليد لان اى
وكذا على الاعتاق
واخيه من اى كالح
انما تثبت بها قال
واذا اكل المدعى عليه
عن البين يقضى عليه
بالنكول وللزمه
ما ادعى عليه قال
الشافعى لا يقضى به
بل يرد البين على
المدعى فاذا حلف
يقضى به لان النكول
يحقق التبرع عن
البين الكاذبة
والرفع عن الصادقة
واستبناش الحال فلا
يختص حجة مع
الاحتمال او عين
المدعى دليل الظهور
فيصار اليه ولان
ان النكول

المراة او بالكلس فاستلوا فيه عندهم ولا يستلوا فيه عندهم اي عند ابني حنيفة شرح في الكحل شرح سوار كان الرجل راعيا
او المراة هم والرجعة شرح اي ولا يستلوا فيه ايضا في الرجعة بان ادعى الزرع بعد انقضاء العدة انه كان راجعا في العدة
وعلى تجدد ادعت كذا ويوجبهم والقى في الايام شرح اسه ولا يستلوا فيه القى في الايام ايضا بان ادعى بعد مضي
لذة الايام ان المراة في الزرع وهي تجدد او ادعت المراة كذا ويوجبهم والمرق شرح اي ولا يستلوا فيه ايضا في المرق بان ادعت
على جمول النسب انه غيبه او ادعى جمول النسب هم والاستلوا شرح بان ادعت الامة على مولانا انهن ولدت منه وانكر
المولى ولا يتعبر بالكلس من قبا عليه لان الاستلوا وليت باقراره هم والمولى شرح اي ولا يستلوا فيه المولى ايضا بان ادعى
على موقوف النسب انه متفق او بالكلس هم والنسب شرح اي ولا يستلوا فيه ايضا في النسب بان ادعى المولى على
على المولى انكر الاخرهم والمردو واللعان شرح اسه ولا يستلوا فيه ايضا فيها اما الدعوى في الحد بان قال
رجل لآخر عيبك حد فدف وهو يوجب الاستلوا بالاجماع لانه يندرد بالثبوت اذا اتفق حقان علق عتق عبدا
بالزنا قال ان زينة فانت حر وادعى العبد في زينة ولا يثبت له عليه يستلوا في المولى في اذا انكسر ثبت القتل
دون الزنا كما ذكره السدر الشنيد في ادب القضاة وقت القدر روى رحمه الله في شرح كتاب
الاستلوا وقد قالوا لا يستلوا في التفسير لانه في حكم الاسوال وهذا يصح فيه العفو والبراء وقال القدر روى في الاستلوا
الوجوه في اذا اتفق بهذا الاشياء استحقاق مال استلوا في القضاة في المال وان كان لا يستلوا في سبب كالمراة اذا
ادعت الكحل والمهر والرجل اذا ادعى النسب والنفقة اما الدعوى في الثمن بان ادعت المراة على زوجها ان قد فداها فداها
يوجب اللعان وانكر الزوج لا يستلوا بالاجماع فانه في معنى المهر وقت ال ابو يوسف شرح وهو شرح يستلوا في
ذلك كله الا في الحد واللعان شرح فلا يستلوا فيها بالاجماع كما ذكرنا ولقد قلنا قال الشافعي روى لكن عند مجرى في حد القتل
والنقصان ولا يجزى في الحد والنفقة وقال بالكلس واحد روى الاجمعي القائل ان في الثبوت لا يشايدن مع امره في
مردا يجزى في في النقصان وحد القتل والطلاق والعتاق هم مصورة الاستلوا فان تقول الجارية انا ام ولد لمولاي هذا
منه وانكر المولى لانه لو ادعى المولى ثبت الاستلوا باقراره ولا يثبت في النكاح ما روى وانما ذكر مصورة الاستلوا فقط لان في
الباقى من مصورة التنازع فيه هي الدعوى في الجانين سوى هذه الصورة وقد مر الكلام فيه هم لها شرح اي ابو يوسف رحمه
هم ان النكول اقرارا يدل على كونه كافيا في النكاح شرح السابق هم على ما قدمناه شرح يعني قوله اول ذلك لا قدم على البين
اقامة للواجب وفعلا للضرر عن نفسه هم مكان شرح اي النكول هم اقرارا او بدلا شرح يقع الدال الملهة اي خلفا هم عنه
شرح اي عن الاقرار وبذا في الحقيقة جواب عن شبهة ترد على كون النكول اقرارا عندنا احدنا ما اشتهر في النكاح
عبدتم اشتهر في النصف الثاني ثم وجد به عيبا فاحصه في النصف الاول فنكح ولو كان النكول اقرارا لزمه
النصف بنكوله في المرة الاولى كما لو اقر في تلك المرة واجيب بان النكول ليس باقرار في نفسه ولكن يجعل
مقام الاقرار فلما عنه لقطع الخصومة فيقوم النكول مقام الاقرار بقدر الحاجة الى دفع الخصومة فكان
كما لا اقرار في المرة الاولى في الثانية الثالثة الرابعة بالبيع اذ ادعى عليه عيب في البيع فنكح فانه يزم
الموكل ولو جعل اقرارا لزم الموكل كما في الاقرار به واجيب بانه وان كان الاقرار فهو ان لزمه بسبب البيع
بحيث لا اختصا اقرارا للموكل واخذه فخلية خصا ما اذا اقر فهو شبهة لزمه باختصار الاقرار فانه كان يشق

ولا يستلوا فيه عنده
في النكاح والرجعة
والقوى في كماله والرق
ولا يستلوا فيه النسب
والوفاة والحد
واللعان وقال
ابن يوسف رحمه
يستلوا في ذلك
كله الا في الحد
واللعان وصوره
الاستلوا او رقبته
الحجارية انا ام ولد
موكلى وهذا ابني
والنكاح لانه لو اقر
استلوا في كماله
باقراره ولا يثبت
الى النكاح لهما
ان النكول اقرارا لانه
يدل على كونه كافيا
في النكاح على ما قدمناه
فكان اقرارا او بدلا

عن عمدة الدعوى بالسكوت او المنكول فيلزمه الشان ولا يرجع به على الموكل الشبهة الثالثة هي ان ذكر كل
 ما رجب على فلان فادعى المنكول له الا على فلان فتشكل فخلان لا تقتضي بالمال على الكفيل ولو كان المنكول
 اقرار نفسه به على الكفيل كما لو اقر واجيب ان ابا يوسف رده ومحمدا رده يقولان ان منكول يدل على الاقرار في
 قطع الخصومة لانه يكون اقرار حقيقة ولذا لا يثبت الدعي بنفس المنكول بخلاف الاقرار كذا في المبسوط
 وغيره وذكر الامل بهذا الشبهة بقوله وعليه تقرض اجماليةه والاقرار يجري في هذا الاشياء من المذكورة ثم كانه
 اقرار فيه شبهة من بنى اجواب من يقول لو كان المنكول اقرار ينبغي ان يجب الحد فاجاب بقوله فانه
 اقرار ايمية شبهة ثم بالحكم وبتدبره بالشبهات واللعان في معنى الى سيق لانه قائم مقام حلف في حق الزوج
 وقائم مقام حلف الزنا في حق المرأة وقد مر ذلك في اللعان من ولاي حيفه وانه سيق ايمى ان المنكول من قبل سيق وباقية
 وبهذا الحق لا يجري فيها البذل والاباحة فلا يفتنه فيها بالمنكول كالتقصا في النفس وعليها الاموال من لان فيه
 سيق ايمى مع البذل من لا يتبى اليمن واجبة لحصول المقصود سيق ولا يتبى اليمن فائدة وتحقيق الكلام بنان
 المنكول وان كان كذلك لا يتحقق ان يكون كذا من وانزاله باذلا او لى سيق حلالا له على الصالح ثم كذا يصير كذا
 في الاقرار سيق السابق لانه كان انكر او لا فاعلم انك الكذب فجعل بذاكم والبذل لا يجري في هذه الاشياء
 سيق ايمى الاشياء المذكورة التي لا تختلف فيها فاذا كان كذلك لا يفتنه فيها بالمنكول فانه اذا قال مثلاً انا حر
 وبذل الرجل يودعني فذفت اليه نفسي ان يسترقه او قال انا ابن فلان ولكن احب ان يدعى بنى او قال
 انا لست بامرته لكن ذفت اليه نفسي واجبت له الامساك لا يصح من فائدة الاستحلاف القضا بالمنكول سيق
 يعني ان البذل فيها لا يجري ذفات فائدة الاستحلاف لان فائدة القضا بالمنكول والمنكول بذل والبذل
 فيها لا يجري من فلا يستحلف سيق فيها لعدم الفائدة من الا ان هذا بذل ليدفع الخصومة سيق هذا اجاب عن سوال
 مقدر وهو ان يقال ان المنكول لو كان بذلا ينبغي ان لا يملكه المكاتب والمسا ذون لانها لا يملكون البذل
 فاجاب بقوله من يملكه المكاتب والعبد الماذون سيق التحيل هم فله الضيافة اليسيرة سيق وتقدير الجواب انما يملكه باعتبار
 ما فيه من منع الخصومة من حق الدعي وان كان لا يملك انه بانفراده كالمضيافة منها لانها من توافج التجار
 من وصحة في الدين سيق ايمى صحة القضا بالمنكول من بناء على زعم الدعي سيق هذا اجاب عن سوال مقدر تقديره يا
 يقال لو كان المنكول بذلا لم يصح القضا بالمنكول في الدين لان البذل لا يتحقق فيه لان الدين وصف ثابت
 في الذمة والبذل لا يجري فيه وتقرير الجواب ان صحة البذل في الدين بناء على زعم الدعي من وهو يقضه حقا
 لنفسه سيق تقديره بان البذل لم يصح في الدين فيما ان يكون من حجت القابض او من حجت الدافع فان كان
 الاول فلا يخالف لانه يقضه حقا لنفسه بناء على زعمه وان كان الثاني وهو قوله من والبذل مغناه ههنا سيق ايمى
 في الدين من ترك النسخ وجاهله ان ترك النسخ من امر المال بين سيق جواب عما يقال فلا جعل الضيافة في الاشياء
 والسبعة المذكورة ترك النسخ فاجاب بان امر المال ليس ايمى سهل لانه خلق في الاصل مباحا عبدا لا مباحا للناس
 ولم يصح في الاشياء السبعة لان امرها ليس بهين من قال سيق ايمى حمولة في الجامع الصغير وسيختلف المسارق سيق
 يعني اذا كان مزاو المسروق منه المال ليعتلف بالعدالة عليك هذا المال لانه ثبت بالشبهات فجاز ان يثبت المنكول

والاخر يجري في هذه
 الاشياء بكمية او ايمية
 شبهة والحد و
 تنزل بالشبهات
 واللعان في معنى
 وكذا حيفه وانه
 بذل لان سيق
 اليمن واجبة
 المنكول وانزاله
 او كذا يصير كذا
 في الاقرار سيق
 لا يجري في هذه الاشياء
 فانه لا يستحلف
 القضا بالمنكول
 سيق ايمى ان هذا
 بذل ليدفع الخصومة
 فاعلم المكاتب
 والعبد الماذون
 جملته الضيافة اليسيرة
 وصحة في الدين
 بناء على زعم الدعي
 وهو يقضه حقا
 لنفسه والبذل مغناه
 ههنا سيق ايمى
 ههنا ترك النسخ
 حين قال سيختلف
 المسارق

فان

ثم فان لكل شخص ولم يقطع من خلاف فيه وقال القدوري في شرح كتاب الاستحلاف قال ابو حنيفة لا يستحلف
لشيء من المحرم ولا لشيء الزنا ولا في السرقة ولا في القذف ولا في شرب الخمر ولا في السكرك الا انه طالب السروق منه
فان المال استحلف فان لكل عن العيين ضمنه المال ولم يقطع من لان المنوط بقوله شئ اى لان المتعلق بالفعل
السايق هم شيان شئ اى جديهما ضمنه الضمان سبق اى ضمان المال هم يعبر فيه بالتكول شئ يعنى يثبت بالتكول لانه يجزى بالبدل
ويثبت بهما فيه شئ من القطع شئ وانما في القطع هم ولا يثبت به سبق اى وليثبت القطع بالتكول لانه لا يجزى بالبدل بالتكول
لانه لا يجزى بالبدل في الحكم ولا يثبت باثنية الا انهم قصار شئ كما ندمهم كما اذا شهد عليه شئ اى على السرقة هم رجل اذ ائتم
شئ حيث يثبت المال ولا يثبت القطع هم قال سبق اى محرمه في الجامع الصغير هم واذا دعت امرأة طلاقا قبل الدخول شئ
وفادية فثبتت حدود المسئلة في الطلاق قبل طلاق الدخول حتى يعلمهم ان دعوى في كل المهر او نصفه وسواء كان دعوى المهر
في ضمن ما يدبره او قاله الكاكي ره قال الكاكي فيه نظر لان الاطلاق يعنى عن ذلك وليس فيه توهم التيقيد بذلك هم
استحلاف الزوج فان لكل ضمن نصف المهر من قولهم جميعا لان الاستحلاف يجزى في الطلاق عنهم لا سيما اذا كان
المقصود بهو المال وكذا في النكاح شئ اى وكذا يجزى الاستحلاف اذا كان دعوى المال في النكاح وهو معنى قوله
هم اذا دعت به الصداق لان ذلك دعوى المال ثم يثبت المال بنكوله شئ في النكاح وهو معنى قوله هم
ولا يثبت النكاح شئ لان البدل لا يجزى في المال دون النكاح فان قلت وجب ان يثبت النكاح ايضا لانه
يثبت بالشدائيات قلت البدل لا يجزى فيه كما ذكرنا هم وكذا سبق اى وكذا يستحلف هم في النسب اذا دعت
حقا كالأثر شئ بان ادعى رجل على رجل اخرا له المدعى عليه مات ابوها وترك مالا في يد المدعى
عليه او طلب من القاضى فرض النفقة على المدعى عليه ليعيب الاخيرة فانه يستحلف على النسب فان
حلف برئى وان لكل يقضه بالمال والنفقة ودون السبب هم والحجج في القبط شئ اى وكذا اذا ادعى الحجج في القبط
ان كان مبنى لا يعبر عن نفسه في يد الملقط فادعت اخوته امرأة تريد قصم يد الملقط ادعى المحجم في
لقط بان كان مبنى لا يعبر عن نفسه في يد الملقط فادعت اخوته امرأة تريد قصم يد الملقط لحق حضانتها وارادت
استحلافه فكل ثبت اما الحجج ودون النسب هم والنفقة شئ بان ادعى النفقة بسبب الاخوة فهو من فاعلم المدعى عليه الاثر
بستحلاف بالايجل وان حلف برئى وان لكل يقضه بالبنية بالنفقة والنسب هم واستناع الرجوع في البنية
شئ اى وكذا يستحلف في استناع الرجوع في البنية صورته ان الواهب اراد الرجوع فقال الواهب له انا اخوك
فارجع لك فالواهب يستحلف فان لكل ثبت الامتناع من الرجوع ولا يثبت النسب هم لان المقصود بهذه الحقوق شئ فاذا ايل
الحجج اى لان المقصود في الصور المذكورة اثبات المال فخذ التكول يثبت المال ولا يثبت النسب لان فيه تحصيل له
على الغير وهو لا يجوز هم وانما يستحلف في النسب المحرم شئ قيد به اخرا دعاه هو مقرون بدعوى المال فانه يثبت المال ولا يثبت
النسب هم عندنا شئ اى عندنا يوسف ومحمده هم اذا كان يثبت باقرار شئ المدعى عليه فان التكول عندنا اقرار
بيان ذلك في قوله هم كالأب الابن في حق الرجل شئ فان اقراره يصح بالاب والابن هم والاب في حق المرأة شئ كما اذا دعت كنه
ابوها هم لان في دعوى الابن شئ اى في اقراره بانه هم تحصيل النسب على الغير شئ فلا يجوز عامله لانه يصح اقرار المرأة باربعة
بالودين والرجوع والمولى ولا يصح بالولد لما قلنا واقرار الرجل يصح بحسنة بالودين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار

فان لكل ضمن ولم يقطع
لان المنوط بقوله شئ
الضمان ويجزى بالتكول
والقطع ولا يثبت به
فصا كما اذا شهد
عليه رجل وامرأتان
قال واذا دعت امرأة
طلاقا قبل الدخول
استحلف الزوج فان
لكل ضمن نصف
المهر من قولهم جميعا
لان الاستحلاف
يجزى في الطلاق
عنهم هم سيما
اذا كان المقصود
هو المال وكذا
في النكاح اذا دعت
هي الصداق
كان ذلك دعوى
المال ثم يثبت
المال بنكوله ولا يثبت
النكاح وكذا في النسب
اذا ادعى حقا كالأثر
والحجج في القبط
وامتناع الرجوع في البنية
لان المقصود هذه
الحقوق وانما
يستحلف في النسب
المحرم عندنا اذا كان
يثبت باقرار
كأب. والابن في حق
الرجل وكأب في
حق المرأة لان في
دعوى كالأب
تحصيل النسب
على الغير

عن ابيهم الفقيه انه يجوزم والكفالة بالنفس جائزة عندنا من غير ان يكون له القياس ان لا يكون
 كذا ذكره فيتمسك الائمة انتم حتى لان مجرد الدعوى ليس بسبب الاحتقاق من قديم من قبل من في اول كتاب
 الكفالة عندنا من غير ان يكون الكفالة بالنفس من واخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسان عندنا من قديم لان في القياس
 ان لا يؤخذ كفيل قبل اقامة البينة وبه قال الشافعي رحمه الله لان فيه من في واخذ الكفيل من نظر الدعوى وليس فيه كثر
 ضرر بالدعوى عليه لان الحصول يستحق من اى على المدعى هم عليه بمجرد الدعوى حتى يعدى عليه من بلفظ الحصول
 في الاعداد يقال راسى فلان الايسر على في نظره اى استحسان به قاعدة الايسر اى اعانة عليه وانقصه وفي المبسوط
 الاشخاص اى بانه ثبت بمجرد الدعوى لما فيه من النظر وليس في التكفيل كثر ضرر بالدعوى عليه لان ان لم يكن
 من فصل الاختار لا يتضرر به وان كان من قصد الاختار يكون ظاهرا لا ينظر له من ويحال شئ على صيغة
 الحصول بالنصب عطا على قوله حتى يعدى عليه وهو من الحيولة من بينه من اى بين المدعى عليه من ومن اشكاله
 فيصح التكفيل باحضار مدعى وفي بعض النسخ فتصح التكفيل من والتقدير ثلثا لانه ايام مروى عن ابي يعقوب وهو الصحيح
 من واخرت به عاروى عن ابي يوسف انه يؤخذ الكفيل الى المجلس من ولا فرق في الظاهر من في اى في ظاهر الرواية
 من بين الخال من بالخارج المعجزة من خل الرجل خمو لا اذ كان ساقط القدر من والوجه من وهو الذي له وجبته
 وقدر من الناس وروى عن محمد واذا كان الرجل معروفا والظاهر من حاله انه لا يخفى شفه بذلك القدر من
 المال منه لانه لا يخرج على اطار الكفيل ولكن على نفسه كفيلا ختمار لو خذ منه وان لم يعطه لا يجبر القاسم على ذلك
 من وتخير من المال من اى ولا فرق ايضا بين الخيطر وهو الذي له كثره من والتحقيق من اى بين التحقير الذي ليس له
 قدر في الاتصاف بالمالية وعن محمد واذا كان المال حقير لا يخفى المروى بنفسه بذلك القدر من المال لا يجبر ولكنه انا
 اعطى من غير جبر قليل والا فلا ولو ادعى انه معسر فان القاسم يحكم فيه الذي الا اذا كان المروى من العلماء ومن
 المعادية لا نعم يتكفلون في لباسهم مع فقرهم فانما في حق الغني حكم الذكوى وان كان ذمى الفقير وكان القول قوله
 وان كان عليه ذمى الا على الا يكون القول قوله وتحكيم التباين والذي جاز قال الصدق الى ان كان قميصه قد من
 قبل الايتين فعلم ان حكم التباين جازم ثم لا بد من قوله في بنية حاضرة التكفيل ومعناه في المصر حتى لو قال المدعى
 لا بنية او يشهدونى غيب من اى لو قال يشهدونى غيب بفتحين على التحفيف وهو جمع غائبة مثل خدم وخادم وكهنة
 غيب بضم الغين وتقدير الباء وهو ايضا جمع غائب على القياس هم لا يكفل لعدم الفائدة من لان الفائدة من الخلق
 عند حضور الشهود وذلك في الهاك محال كالفائب والهاك من ووجه اذ ليس كل غائب يواب من قال من اى
 القدر من هم فان فعل من اى فان عطى الكفيل من والا من اى وان لم يعطهم جاز من اى سار كجيش سار
 سارا بفتح السين اى حق الدعوى من الا ان يكون غريبا من اى الا ان يكون المدعى عليه غريبا حال كونه على الطريق
 اسى مسافر فاذا كان كذلك من فيلزم مقدار مجلس القاضى من لان هذا القدر لا يقطع عن المرفعة ويحصل النظر للمدعى
 فاما في اساسه على باب القاضى او ما اكثر تحفيز المدعى بنية ضرر على المطلوب فاذا اجاروا ان قيام القاضى عن مجلسه
 ولم يحضر المدعى بنية فان القاضى يحلفه ويحلى سبيل المطلوب ليدب حيث شاء فان اختلف المطالب المطلوب
 انما سافر وقال المطالب انه لا يريد السفر فعليه اقرار قال بعضهم القول قول المدعى لانه يمسك بالاصل وهو الاقامة

والكفالة بالنفس
 جائزة عندنا وقت
 من قبل واخذ
 الكفيل بمجرد الدعوى
 استحسان عندنا
 لان فيه نظر الدعوى
 وليس فيه كثر ضرر
 بالدعوى عليه وهذا
 لان الحصول يستحق
 عليه مجرد الدعوى
 حتى يعدى عليه
 ويحال بينه وبين
 اشغاله فيصير التكفيل
 باحضاره والتقدير
 بثلاثة ايام مروى
 عن ابي يعقوب وهو
 الصحيح ولا فرق في الظاهر
 بين الخال من المال
 والتحقيق من المال
 والتحقيق من المال
 قوله بين حاضرة التكفيل
 ومعناه في المصر حتى لو قال
 المدعى لا بنية او يشهدونى
 غيب لا يكفل لعدم الفائدة
 قال فان فعل من اى
 سارا بفتح السين اى
 حق الدعوى من الا ان يكون
 غريبا حال كونه على الطريق
 اسى مسافر فاذا كان كذلك
 من فيلزم مقدار مجلس القاضى
 من لان هذا القدر لا يقطع
 عن المرفعة ويحصل النظر
 للمدعى فاما في اساسه على
 باب القاضى او ما اكثر تحفيز
 المدعى بنية ضرر على المطلوب
 فاذا اجاروا ان قيام القاضى
 عن مجلسه ولم يحضر المدعى
 بنية فان القاضى يحلفه ويحلى
 سبيل المطلوب ليدب حيث شاء
 فان اختلف المطالب المطلوب
 انما سافر وقال المطالب انه لا
 يريد السفر فعليه اقرار قال
 بعضهم القول قول المدعى لانه
 يمسك بالاصل وهو الاقامة

والسفر نارض وقال بعض فالتأني السليمة مع من يريد السفر فان اجتمع مع فلان فالتأني منه يثبت اليه من السليمة على السفر
الخروج منكم فان قالوا نعم فليس ذلك منه فبما له الاخر المجلس فان احضر المدة منه في هذا المدة والا فليس
سبيل المطلوب وان لم يكن من حاله فحينئذ لم يثبت ثلثه ايام لاصل الاسد اعز فقلنا بان يجزى على احوال الكفيل
ثلاثة ايام هم وكذا الكفيل الا ان السبيل الى آخره مجلس سبيل اى الى آخره مجلس سبيل اى الاستثناء
الذكر بقوله الا ان يكون غير ما منصرف اليها من اى الى اللازمه والتكفيل وهذا التقدير انما يتجلى اليه على رواية
التدويرى رد لان لم يذكر هناك مقدار مجلس اتقاضى في تقدير اللازمه ومدة تدار ولا الكفيل ومدة فان فصل والامر
بما رزقه الا ان يكون غير ما على الطريق واما هنا فذكر اللازمه ومدة تدار ولا الكفيل فلا يحتاج الى قوله والاستثناء
منصرف لانه ذكر محجور مدة كل واحد استثناء واحد من ان في اخذ الكفيل والملازمة زيادة على ذلك من اى على تقدير
مجلس اتقاضى من اضرار به من اى بالغريب الذى على الطريق هم منصرف عن السفر من اى المنع الكفيل اياه عن السفر
والذباب الى منزله فيؤدي الى الحاق الضرر به وان كان الدعوى يتضرر بذلك لان ضرر المسافر حقيقة وضرر المدعى
موجود وممكن ان يكون صادقا في الدعوى او كاذبا والموجود للعارض المحقق هم ولا ضرر في هذا المقدار من اى في تقدير
مجلس اتقاضى من غلبه اشر اى من حيث الظاهر لانه بهذا التقدير لا يقطع عن الرفقة هم وكيفية الملازمة تذكر في
كتاب الحج ان شاء الله تعالى من نفس الملازمة ان يدور معه حيث دار ويبعث ايمنا حتى يدور معه اينها
واركن لا يجنبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن المتصرف
بل يتصرف والدعوى يدور معه ولا يمنع من الدخول الى الهمة لكن المطلوب يجلس على باب داره وفي اتقادي
الصغرى المطلوب اذا اراد ان يدخل داره فاما ان ياذن للدخول معه او يجلس معه على باب الدار
لانه لو تركه حتى يدخل الدار وحده يساير من جانب آخر ففوت المقصود من الملازمة
فصل في كيفية البين والاستخلاف من اى هذا الفصل في بيان كيفية البين وكيفية الشئ صفته ولا ذكر نفس
البين في اى موضع يكون وفي اى موضع لا يكون شرع في بيان كيفية البين لان الصفقة تتبع الموصوف هم قال من
اى التدويرى هم والبين بالمدون غير من اى غير المدون اى لم يقوله عليه الصلوة والسلام من اى القول النبوي
صلى الله عليه وسلم من كان منكم عاقفا فليخلف باسدا وليذكر من اى البين هم بذكر وصاحبه من اى اوصاف
المد عليه وسلم من خلف بغير المد فقد اشرك قد يوكدش اى البين هم بذكر وصاحبه من اى اوصاف
المد تعالى بهذا لفظ التدويرى فقال المصنف هم وهو التعليق وذلك مثل قوله قل واسد الذى لا اله الا هو عالم
الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم الذى يعلم السر الخفى بايعلم من العلانية بالفلان هذا عليك ولا عليك هذا
المال الذى ادعاه وهو كذا وكذا الاشئ منه من اى الاشئ منه الجواز انه قد ادعى البعض ويذكر صفاته من
حرفا الباطن حتى لو قال واسد الرحمن والرحيم يكون ايمانا هم وله ان يزيد في التعليق على هذا من اى وللقاضى
او المحلف من جهة الزيادة في التعليق الزيادة على هذا المذكور هم وله ان ينقص من سبيل اى عن المذكور وذلك
لان احوال الناس فيه تختلف فمنهم من يمنع عن التعليق ومنهم من يجازى ولا يبالي هم الا انه سبيل اى من والراى
الاحتياط ما ذكرنا من انه يذكر الاسماء والصفات بدون حرف التعليق هم كذا يشكر عليه البين من اى لانه اذكر

وكذا لا يكفل الا الى
اخر المجلس لا يستثنى
منصرف البين لان
واحد الكفيل والملازمة
لا ياد على ذلك اضراره
منع من السفر كما هو
في هذا التقدير فلا جاز
وكيفية الملازمة تذكر
في كتاب الحج ان شاء الله
فصل في كيفية البين
والاستخلاف قال
واليمين بالله حون
غيره لقوله عليه السلام
من كان منك حلفا
فخلف بالله او بغير
وقال عليه السلام من
حلف بغير الله فقد
اشرك وقد يوكد
بذكر وصاحبه وهو
التعليق وذلك
مثل قوله قل والله
الذى لا اله الا هو
عالم الغيب والشهادة
هو الرحمن الرحيم
الذى يعلم السر
والخفاء ما يعلم
من العلانية ما
للفلان هذا عليك
ولا عليك هذا المال
الذى ادعاه وهو
كذا وكذا الاشئ منه
وله ان يزيد في التعليق
على هذا ولا يبالي
كلانه يحتاج الى
يذكر عليه البين

منش ای یقیناً عیناً علیه السلام هم فیوکه علی کل واحد منها مشی ای من الیهود والنصرانی هم تذکر المنزل مشی
 ذکرت الزام هم علی عیناً علیه السلام ویکلف المحوسب بامد الذی خلق النار مشی لانه یقیناً الحرمة فی النار فیتبع من
 الیهین الکتابیه فیحصل المقصود ویکذا ذکر محجده فی الاصل مشی ای فی المبسوط وکانه وقع عند محجده ان
 المحسوس من یظنون النار تعظیم العباد والمقصود من الیهین وهی المتکول قال فیکر ذکک فی الیهین ویه
 قال الشافعی ره فی وجهه وهو اختیار بعض مشائخنا هم ویروی عن ابی حنیفه ره انه مشی ای ان القاضی هم الاستخفاف
 اصلاً بالامد فالعنا مشی یعنی لما یذکر غیر اسم الله تعالی وصفاته لانی حق المسلمین ولا فی حق الکفار هم و ذکر
 الخصاف انه لا یستخلف غیر الیهودی والنصرانی الا بالامد تعالی وهو اختیار بعض مشائخنا لان فی ذکر النار
 مع اسم الله تعالی تعظیمها مشی اے تعظیم النار هم واینی ان تعظیم مشی اے النار هم بخلاف الکتابین مشی
 یعنی التوریه والانجیل هم لان کتب الله تعالی مسطره مشی لان الکتاب الاربعه کلام الله عز وجل تعظیمها واجب
 هم والوثقی لا یحلف الا بالله لان الکفره باسمه یعتقدون الله تعالی ولكن سئلهم من خشی خلق السموات والارض لیتقوا الله
 شل فان قلت لو کانوا یعتقدون الله تعالی لم یعبوا الاوثان والاصنام قلت انما یعبونهم انما یعبونهم انما یعبونهم انما یعبونهم
 علی زعم الاتری اے قوله تعالی ما یعبهم الا الیقرنوا الی الله لفی فاذا ثبت انهم یعتقدون الله یمیتعون علی
 الاقدام علی الیهین الکتابیه بامد عز وجل فیحصل الفائده المطلوبه من الیهین وکسب المتکول و فی شرح
 الاقطع واما العنا مشی فان کانوا یؤمنون بالله یریس علیه السلام استخافوا بالامد الذی انزل الصحف علی
 ادریس علیه السلام وان کانوا یعبون والکواکب استخافوا بالامد الذی خلق الکواکب والوثنی نسبة اے
 عبادة الوثن وهواله جنة من خشب او حجاره وقصه ووجهه غشیه وایحیی ان ثمان وکانت السدب تعصبا ویتعبدوا
 والعصية جنس من الکفار تاله الجوبه من صیبا اذا خرج من دین الی دین اخر هم قال مشی
 ای القدوسی ره هم ولا یحلفون فی بیوت عبادهم لان القاضی لا یحضر باطل هو ممنوع من ذکک مشی ای عن المحصور
 فی بیوت عبادهم لان فی تعظیم ذکک الکمان فطی ای مکان خلفهم ماز و فی الاجناس قال فی الماخوذ الحسن
 وان سئل الدرعی القاضی ان یلیث به الی سبیه او کینه فیحلف بها کافا باس ان یحلفه اذا اتهمه وعن ابی خطاب
 الجنبی ان کان لهم مواضع یحلفون بها ویتوفون ان یحلفوا کاذب خلقوا فیها ویه قال مالک رح فی روائیه هم قال
 مشی ای القدوسی ره هم ولا یجب تعظیم الیهین علی المسلم زبان ولا مکان مشی اما التعلیط بالزمان ففی یوم الحجة
 بعد النحر واما التعلیط بالمکان فلبین الرکن والمقام ان کان بکته او عند قبر النبی صلی الله علیه وسلم اذا کان بالمدینة
 وعند الصخرة ان کان فی بیت المقدس و فی سائر الجوامع فی سائر البلاد وبقولنا قال احمد وقال الشافعی ره فی حجب
 التعلیط بمکان وزمان و فی قول یحجب التعلیط بها ویه قال مالک فی دعوی وم نکاح وطلاق ورجعة واکلا ولعان وعق
 وحرد وکلا وولاء وجنابة وکل الیس بابل والمقصود منه المال حتی یجرى فی الولادة والرضاع وعیوب النساء
 ومال کثر وهو النصاب من الذمیب عشرة وین متقالا من الفضة مائتا درهم ویهادون ذکک لا یحلف فی کل دلیل وکثیر
 ومن به مرض او زیانة لا یحلف علیه بالمکان وکذا الحائض والمخدرة علی وجهه لا یجب علیها حضور مجلس القاضی ویکلف
 الحائض والمخدرة علی باب الجوامع و فی کتاب التصریح لا لکینه ویکلف الناس فی المساجد ولا یحلف عند منیر من

فیحلف علی کل احد
 تذکر المنزل عیناً
 ویکلف المحسوس
 بالله الذی خلق النار
 وهكذا ذکرهم
 فی الاصل ویروی
 عن ابی حنیفه ره
 انه لا یستخلف احد
 الا بالله تعالی
 و ذکر الخصاف
 انک لا یستخلف
 غیر الیهودی والنصرانی
 الا بالله وهذا اختیار
 بعض مشائخنا
 لان فی ذکر النار
 اسم الله تعالی تعظیمها
 وصا یحیی ان تعظیم
 بخلاف الکتابین
 لان کتب الله تعالی
 والوثقی لا یحلف
 بالله کان الکفره باسمه
 یعتقدون الله تعالی
 قال الشافعی ره
 خلق السموات
 واکلا رض الله
 قال ویکلفون
 فی بیوت عبادهم
 لان القاضی لا یحضر
 بل هو ممنوع عن
 ذکک قال یحجب
 تعلیط الیهین
 علی المسلم بزمان
 وکامکان

الناظر لا عند من النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخلف عند الله على سبيل ويزاد نصا عدل ويخلف على اقل من ذلك
منه سائر المساجد واذا وجدت بين على امرأة طافت في المسجد لئلا كان كانت ممن لا تخرج منها وفي المستوعب
للمنازلة والتخليط بالزمان بعد صلوة العصر او بين الاذان والاقامة ولا تعلق اليمين الا في حالة حطم مثل الجنائيات
واحد ودو والتحاق والطلاق وتحو ذلك وفي المال الذي تجب فيه الزكوة وقيل فيما تقطع فيه السارق
هم لان المقصود من شئ يمين من اليمين هم تعظيم القسم بيمين اي تعظيم القسم بيمين ذلك ما حصل بدون ذلك وفي الجواب ذلك
اي بدون تعيين الزمان والمكان هم خرج على الظاهر حيث يكلف حضور ما شئ اي حضور بقية معينة من
المكان وساعة معينة من الزمان هم وهو شئ اي المخرج هم مدفوع شئ من شئ عا فان قامت استدلال الخصوم بما روي
جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف عند من يري يمينه كاذبة تبرر مقعدا من النار وما روي ان
عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من حلف عند من يري يمينه كاذبة تبرر مقعدا من النار وما روي ان
قالوا لا قال فغية ان يتبادر الناس بهذا البيت الجواب ان هذا الحديث ليس حديثا صحيحا وبذا يبين في المعلق قوله
صلى الله عليه وسلم البيت على الدعوى واليمين على من انكر والتخصيص بالزمان والمكان زيادة عليه باخبار غريبة لا يعلم
صحتها بخبرهم قال شئ اي القدوري هم ومن ادعى انه اتباع من هذا بعد بالف نجد سبب اي انكره هم سبب ما بعد
ما يليك ما يقع قائم في الحال ولا يتخلف باسما ما يثبت لانه قد يبيع اليمين ثم يقال فيه شئ لانه اذا حلف على البيع
يفطر اليمين الكاذبة او ان تسليم العبد له ملكه بالاقرار وكل ذلك ضرر بذا هو اليمين على الحاصل على
ما ياتي ان شاء الله هم وفي دعوى النصب شئ اسه وفي دعوى النصب اذ انكرهم يتخلف باسما ما يثبت عليك رده
ولا يخلف باسما ما يثبت لانه قد يفسد ثم يبيع بالهبة والبيع وفي النكاح شئ على امراته انه تزوجها فان كرت هي او بالعكس هم باليد
شئ اي يحلف باليد هم ما يليك ما يقع قائم في الحال لانه قد يطرز عليه شئ اي على النكاح هم الخلع شئ بان فالعبد النكاح
هم وفي دعوى الطلاق شئ اي يحلف في دعوى الطلاق بان ادعت على رجل انه طلقها ثلثا وهو نكحهم باسما ما
بائن منك الساعة بما ذكرت سبب وفي بعض النسخ كما ذكرت هم ولا يتخلف باسما ما يثبت لان النكاح قد يحد
بعد الابانة فيخلف على الحاصل سبب اي على ثبوت الحكم في الحال هم في هذه الوجوه شئ اي الوجوه المذكورة وفي دعوى
اقتناع العبد والنصب والنكاح والطلاق هم لانه شئ اي لان الدعي يتوجه اليمين في هذه الصور هم لو حلف على
السبب يتضرر الدعي عليه وهذا سبب اي الحلف على الحاصل في الوجوه المذكورة هم قول اسه حقيقة كتحريمه ما على
قول ابي يوسف رح يخلف في جميع ذلك على السبب سبب لان اليمين لا تنه عن حق الدعي فوجب ان تكون مطابقة
لدعواه والدعي يدعي السبب والمطابقة في الحلف على الحاصل وعلى السبب ان السبب ما هو كان ما يرفع يرافعه
اولا فان كان الثاني والمتخلف على السبب بالاجماع وان كان الاول بان تفرد الدعي بالتخلف على الحاصل
فذلك وان لم يتضرر ويخلف على الحاصل عند ابي حنيفة ومحمد على السبب عند ابي يوسف هم الا اذا عزم
شئ اي الدعي عليه هم ما ذكرنا سبب يعني من قوله بل يتابع العين ثم يقال فيه وفي النصب قد يفتح بالهبة وفي النكاح
قد يطرز على الخلع وفي الطلاق قد يتزوج بعد الابانة ومما رده من الترخيص هذه الاشياء بان يقول الدعي
عليه اسما القاضى الانسان قد يبيع شيئا ثم يقال فيه وكذلك ببقية الصور هم فحينئذ يخلف سبب اي يخلف القاضى

لان المقصود تعظيم
المقسم به وهذا حاصل
من ذلك وفي الجواب
ذلك هو على القاضى
حيث يكلف حضور ما
وهو من نفع قائل
ومن ادعى الله سبحانه
من هذا عند
بالفحش استخلف
بانه ما يثبت ما يبيع
قائم عليه ولا يتخلف
بالله ما يثبت لانه
قد يبيع اليمين
ثم يقال فيه يتخلف
في النصب باليد
ما يثبت على النكاح
رده ولا يخلف باليد
ما يثبت لانه
قد يفسد ثم يبيع
بالهبة والبيع وفي
النكاح باليد ما يبيع
نكاح قائم في الحال
لانه قد يطرز عليه
الخلع وفي دعوى
الطلاق باليد
ما يثبت سبب
الساعة بما ذكرت
ولا يتخلف باليد
ما يثبت لان النكاح
قد يفتح بالهبة
وفي النصب قد يطرز
على الخلع وفي
الطلاق قد يتزوج
بعد الابانة ومما
رده من الترخيص
هذه الاشياء بان
يقول الدعي عليه
اسما القاضى الانسان
قد يبيع شيئا ثم
يقال فيه وكذلك
ببقية الصور هم
فحينئذ يخلف
سبب اي يخلف
القاضى

هم على الحاصل من وقال تاج الشريعة خلاف التمسك والفرق بينه وبين الكناية ان التمسك تضمن الكلام دلالة ليس فيه
ذكر كقولك ما ارجع العجل فترض بانه تجمل والكناية ذكر الردف واردة المردف كقولك فلان طعيل النجار كشره او انقل
لينة طويل القامة ومضاف ثم قال ويريد به بهن الدرس عليه عند عرض اليمين عليه على السبب يعرض
بشيء يعرفه القاضى فيجلفه على الحاصل كما اذا ادعى رجل انه اشترى من هذا هذه الصيغة التي حدكها والكر الدرس
عليه وارا واستخافه يحلف على الحاصل بانه يملكك ما بين قائم الساعة وقال ابو يوسف ربه يحلف على السبب بانه يملك
هذه الصيغة بهذا الثمن الذي يدعى الان يعرض الدرس عليه القاضى فيقول بيع الرجل بالشيء ثم يرجع اليه
بقالة او بوجه من الوجوه ولا يكتفى ان اقر بالبيع ثم ادعى الفسخ فيجلف على الحاصل ثم وقيل من قال له اشترى مني
المملوكى ربه من نظير الى انكار الدرس عليه ان انكر السبب يحلف عليه من شىء اى على السبب ثم وان انكر الحكم من شىء بان قال
ليس له على هذا المالى بان قال ما عفت ولا استقضت الذى يدعى ولا يشانه من يحلف على الحاصل من شىء وقال فى الذيرة
بوالاحسن وعليه عمل اكثر القضاة وقال فى الاسلام يعرض الى رضى القاضى ويقول المملوكى قال مالك ربه واحمره
واشترى ربه فى وجهه وفى وجهه كقول ابو يوسف ربه ما فالحاصل من شىء اى التحليف على الحاصل هو الاصل عندها شىء اى
عند اى حقيقة ومحمده ومهوان يقول بانه لا حق له ولربها اليب الذى يدعيه من اذا كان سببا يرفع الركن من كالباع يقال
فيه الغصب بفتح الباء والسكاج فيفتح الجاء والطلاق تجوز فيه بعد الابانة من اذا كان فيه من شىء اى فى التحليف على الحاصل من
ترك النظر من جانب الدعى فيجلف على السبب بالاجماع من وادفع ذلك بقوله من شىء اى ترك النظر من
من ان ادعى مبتوتة من شىء اى امرأة مبانة تدعى على زوجها من نفقة من شىء اى نفقة العدة من الزوج من لا يراى شىء اى
من لا يراى نفقة المبشورة بان كان شاغرا الذنب فانه لا يحلف على الحاصل لان الزوج يكون صادقا فى اعتقاده لانه
لا نفقة له ما يمنع عن اليمين ويكون فيه ترك النظر اجل يحلف على السبب لانه يكون ترك النظر من ادعى شفقة بالجرم والشر
من لا يراى شىء بان كان شاغرا من لا يراى لوط على الحاصل يصدق من يمينه من مقتدره فيقول النظر فى حق
الدعى اذا كان شاغرا لا يرفع برافى فالتحليف على السبب بالاجماع من كذلك يحلف على السبب بان قيل فى التحليف على
السبب شر بالانكر الفياجوا انه اشترى ولا شفقة بان سلم او سكت عن الطلب فلما القاضى لا يجيد امن احاق الضرر باحدكما
فكان مراعات جانب الدعى او لانه لان السبب الموجب للحق هو الشر واذا ثبت ثبت له الحق وسقوطه انما يكون باسباب
عارضته وان كان ثم اوضح ذلك بقوله من كالعبد المسلم اذا ادعى العتق على مولاه من فانه يحلف بقوله وانما
لان السبب الاكبر انما من بخلاف الائمة من شىء اى اذا ادعت على مولاه انك اعققتا فانه لا يحلف بانه اعققتا لانه لا يجوز ان
يعققتا ثم ردت وتلفت بدار الحرب ثم سبته ولكن يحلف بانه اعققتا من الرق القام فى الحال فى ملكه هذا
من والعبد الكافر من شىء اى وبخلاف العبد الكافر فانه لا يحلف بانه اعققتا لانه تكرر العتق يحى فيه بان نقض
العبد ولحق بدار الحرب ثم سبى ويحلف بانه اعققتا من الرق القام فى الحال فى ملكه لانه من شىء اى لان الشان انه
ثم تكرر الرق عليها من شىء اى على الائمة من الردة والحق من شىء اى بدار الحرب كما قلنا من وعليه نقض العبد والحق من تكرر الرق
على العبد يقيس عن كونه ذميا والحق بدار الحرب من ولا يكر من شىء اى الرق من على العبد المسلم لان العبد لا يثبت رتبته من شىء اى
محمده فى الجاهل الصغير من ومن ادركت عبدا وادعاه اخر استخلف على علمه من شىء اى من كيفية اليمين هو اليمين على العلم

على الحاصل وقيل
ينظر الى انكار طعيل
ان انكر السبب
صنف عليه ان انكر
الحكم حلف على الحاصل
فالحاصل هو كلاس
عند هذا اذا كان
سببا يرفع برافى
الا اذا كان فيه تركه
النظر من جانب الدعى
فيجلف على حلف
على السبب بالاجماع
وذلك مثل ان تدعى
مبتوتة نفقة العدة
والزوج من كبرها
او ادعى شفقة الجار
والمشترى كبرها
لانه لو حلف على الحاصل
ليصدق فى يمينه
فى مقتدره فيقول
النظر فى حق الدعى
وان كان سببا
لا يرفع برافى فالتحليف
على السبب بالاجماع
كالعبد المسلم اذا
ادعى العتق على مولاه
مخلاف الائمة والعبد
الكافر لانه لا يكر
الردى عليها
بالردى والحق
وعليه نقض العتد
والحق ولا يكر على
العبد المسلم قال
ومن ادركت عبدا
وادعاه اخر استخلف
على علمه

اول البينات وحسوبة السئلة في الجاسع ثم من يعقوب عن ابي حنيفة رضي الله عنهم في الرجل يري العبد في رجل
فيترحم له ولا يبيته له على اى شئ يستحق فقال على حمله لانه لا علم له بما صنع المورث فلا يحلف على البينات مثل وقال شيخ
وابن ابي ابي السجل على البينات ويقتولنا قال ابراهيم النخعي والحسن والشعبة رحمهم الله والحلف بالعلم ان يحلف
بما علم يعلم ان بالشئ الذي في يدك لهذا المذبحي والحلف بالبينات اى بالقطع على عدم الاستحقاق والاعمال
في ذلك ان كان ادعى عليه فعل من جهة او ادعى عليه حتى في شئ استفاد به فبعله فان اليمين اذا وجبت منه ذلك
كانت على البينات وكل من ادعى عليه فعل غيبه او حتى في شئ ملكه لغيبه فبعله فاليمن في ذلك على العلم كما ابا
مشروع وقال الحواشي في هذا الاصل مستقيم اى التحليف على فعل الغير في المسائل الماني الروي بالغيب فان
المشترى ادعى ان العبد سارق او ابلق وانبت اباقه وسرقته في يده نفسه او ادعى انه سرق او ابلق في يد البائع
واراد تحليف البائع يحلف على البينات مع انهما فعل الغيبة لمان البائع ضمن بتسليم المبيع تسليمه عن العبد في التحليف
يرجع الى ما ضمن بنفسه فيكون على البينات وقيل التحليف على فعل الغيبة ان يكون على العلم ان قال الحال لا علم له
بذلك اما لو قال لي علم بذلك يحلف على البينات الا ان ادعى ان المودع اذ اقال قبض محاصبا لوديعه الوديعه معنى
فانه يحلف المودع على البينات وكذا الوكيل بالمبيع اذ اباك وسلم الى المشتري ثم اقر البائع ان الموكل قبض المثل
وحجبه الموكل فالتقوى قول الوكيل مع يمينه ويحلف على البينات وهذا تحليف على فعل الغير ولكن الوكيل يدعى ان
له علم بذلك فان قال قبض الوكيل المثل فكان له علم بذلك فيحلف على البينات كذا في الفصول واجيب عليه بان
هذا تحليف على فعل نفسه وهو التسليم والرد من حيث المعظم وان وهب له او اشتراه يحلف على البينات ومن
من قيمته مسئلة الجاسع اى وان وهب لرجل عبدا وقبضه واشترته وجار رجل يترحم له لانه فانه يستحق اليه سهم
لوجود المطلق لليمين اذ الشراء سبب لشبوت المالك وصفا وكذا الصبيته مثل فان قيل الارش كذلك اجيب بان
معنى قوله سبب لشبوت التام سبب اختيارى فباشره بنفسه فيعلم ما صنع قال مثل اى قال محمد في الجاسع
هم ومن ادعى على الآخر مالا فافتدى بيمينه او صلحه منها مثل اى من يمينه على عشرة دنانير او ما هو جازم هو من
اقتدى بيمينهم ما ثور عن عثمان رضي الله عنه مثل قال الاثرابي ثوروى الصحابي في شروح الجاسع المعني عن عثمان
المدعي انه دفع المال ولم يحلف قامت قال البيهقي في كتاب المعرفه في كتاب دي القاض قال لشافعي رج يفتنه ابن عثمان
بن عثمان رضي الله عنه ورت عليه اليمين فافتداهما بما لم يتم قال اخاف ان يوافق قدرا فيقال به عليه وفي كتاب المخرج
لاي الوليد باسناد صحيح عن الشعبي وفيه ارسال ان رجلا استقرض من عثمان بن عفان رضي الله عنه سبعة الاف درهم
فما تقاضاه قال له انما هي اربعة الاف فخاضه الى عمر رضي الله عنه فقال تحلف اخضا سبعة الاف فقال عمر رضي الله عنه
انفتك فابى عثمان ان يحلف فقال عمر فخذ ما اعطاك وقال الكاكي اختلفت روايات الكتب ان عثمان رضي الله عنه
كان ماعى عليه من ذلك المال ايدعي في الفوائد الطبرية كان ماعى عليه فافتدى بيمينه فقال لثان ان يوافق قد يرينه
فيقال به بسبب يمينه وفي المبسوط ذكر انه كان ماعى فادعى مالا لم يرد فقلت الاول هو الصحيح
هم وليس له مثل اى المدعى هم ان لا يتخلفه مثل اى المدعى عليهم على ملك اليمين ايا لانه سقطتقة مثل اى بالصلح
باب التحالف من اى هذا باب في بيان التحالف بين الاثنين ولما ذكر حكم يمين الواحد شرع في بيان

لا يلا علم له بما صنع
المورث فلا يحلف على
البينات وان وهب له
او اشتراه يحلف على
البينات ايعى المطلق
للدين او الشراء سبب
لشبوت التام وصفا وكذا
الهيبة قال ومن ادعى
على الآخر مالا فافتدى
بيمينه او صلحه منها
مثل عشرة دنانير او ما
هو جازم هو من
اقتدى بيمينهم ما ثور
عن عثمان
وليس ان يستطلق
تلك اليمين بل لانه
باب
التحالف

قال اذا اختلف

المشتريان في البيع فادع

احدهما وتنا وادع البائع

اكثر منه وادع المشتري اقل منه

من البيع وادع المشتري اكثر

منه وادع واحد ما بينه

فصل في كون في الجانب

الاخر من الدعوى والبيعة

اكثر منها وان اقام كل واحد

منها بيعة كانت البيعة

المشتبة للزيادة او

لا لبيعتين لا لبيعة ولا

لغرض الزيادة ولو كان

الاختلاف في المشتريين

فبيعة البائع اقل والبيعة

بيعة المشتري اقل

الى زيادة الاثبات

بين كل واحد منهما البيعة

فيل للمشتري كما ان

بائع البائع اقل من البائع

والا فبيعة المشتري

البائع اقل من البائع

المشتري من البيع والا فبيعة

البيعة من المصروف قطع

وهذا الوجه فيه لا بد

بعضا بالبيع فاذا اختلف

بيعتا فان البيعة اقل

استقل كل واحد واحد

منها على دعوى الاخر هذا

التحالف في القبض على

وفاق القبايل في البيعة

زيادة المشتري والمشتريين

وللمشتريين وبيع تسليم

المبيع على البائع

فكل واحد منهما يمكن

فاما بعد القبض فالتحالف

للقبايل لان المشتريين

المشتريين وبيع تسليم

المبيع على البائع

فكل واحد منهما يمكن

فاما بعد القبض فالتحالف

للقبايل لان المشتريين

بين اثنين والاثنتان بعد الواحد في الوجود هم قال من اشترى القدر مني هم واذا اختلف البيعتان في البيع فادع واحد
منهما وادع البايع اكثر منه وادع البايع بقدر من البيع من بان قال كرسن الحنطة هم وادع المشتري اكثر منه
بان قال كرسن هم واقام احدهما البيعة قضى له بها من اشترى بالبيعة هم لان في الجانب الاخر جرد الدعوى والبيعة اقوى منها
لاختلافها على الحكم على القاضي والدعوى لا تجبرهم وان اقام كل واحد منهما بيعة كانت البيعة المشتبة للزيادة او لا لان البيعتين
والاعتراض في الزيادة من لان البيعة الثابتة للاداء لا تقبل لا تعرض للزيادة فكانت بالبيعة المشتبة للزيادة او لا لان
المعارض هم ولو كان الاختلاف في المشتري والمبيع جميعا فبيعة البايع اولى في المشتري وبيعة المشتري اولى في البيع نظر
زيادة الاثبات من بان قال البايع بعنك هذه الحارثية واحدا بجملة دينار وقال المشتري بعني مع هذا الوصف بثلثين
واقام البيعة وقيل هذا قول ابي حنيفة ره اخذوا كان يقول اولاد هو قول زفره يقضي بها للمشتري بجملة خمسة
وعشرين هم وان لم يكن لكل واحد منهما بيعة قيل للمشتري امانا ان ترضى بالثلثين الذي ادعاه البائع والا فبيعتنا
البيع وقيل للبائع امانا ان تسليم ما دعاه المشتري من البيع والا فبيعتنا البيع لان المقصود قطع البيعة وفيها جبر
لا يرضيانا بالبيع فاذا اختلفا في البيعتين من اشترى من البيعتين جميعا للمشتري بجملة دينار فاذا علمت ابي البيع بثلثين
اشترى ابي حنيفة ره فان لم يرضى ابي حنيفة لم يكن كل واحد منهما على دعوى الاخر وهذا التحالف قبل القبض من اشترى
المشتري سلفه هم على فاق القبايل لان البائع يدعي زيادة الثمن والمشتري ينكره والمشتري يبيع بجملة دينار فاذا علمت ابي البيع بثلثين
لان المقصود قطع المزارعة وهذا وجه فيه ابي حنيفة ره قطع المزارعة لا يحاربا بالارضين فافسخ والعين على من انكر بالحديث المشهور
هم فليفت من ابي فاما تحالف البايع والمشتري هم فاما بعد القبض فالحال للقياس لان المشتري لا يدعي شيئا لان البيع
سالم له فبقي دعوى البايع في زيادة الثمن والمشتري ينكره فليفت بجملة دينار فافسخ والعين على من انكر بالحديث المشهور
صلى الله عليه وسلم قوله عليه السلام اذا اختلف البيعتان والساعة قائمة بينهما خالفا وترا دناش هذا الحديث
عن عبد الله بن مسعود عن طريق وقال المذنب الذي روى هذا الحديث من طريق عن عبد الله بن مسعود وكلما لا ثبت وقفي
في بعضنا اذا اختلف البيعتان والمبيع قائم بيمينه وفي نسخة والساعة قائمة وهو البيع فانه من رواية ابن ابي ليلى ره وفي
بعض طرقة انقطاع وفيه عبد الرحمن بن قيس وهو مجبول الحال وفي بعض الطرقة عبد الرحمن بن عبد الله
بن مسعود وهو لم يسمع من ابيه وقيل انه من قول بعض الرواة والعجب من بعض شرح الهداية انه يروي
هذا الحديث صحيح مشهورهم قال من اشترى القدر مني هم ويثني من اشترى القاضيه هم يمين المشتري ومنها
قول محمد وابي يوسف رحمهما الله اخبر ابو هريرة عن ابي حنيفة وهو الصحيح من اشترى بدينار عن قول ابو هريرة
الاول ورواية عن ابي حنيفة ره انه يثني بيمين البايع قال الكاكي ره وصح قال زفره والشافعي ره وقال
الانثري عن زفره يثني بيمين البايع كذا في التفسير وقال صاحب الشافعي في المسئلة ثلثة اقوال احدها يثني
بيمين البايع والثاني يثني بيمين المشتري والثالث الحكم بالخيار وسنم من قال يثني بيمين البايع بكل حال كذا
في شرح الاقطع وقال القدر مني في شرح كتاب الاستحلاف ومهوان المشتري ان كان ابتداءا لمخضومة وادعى على
البائع ابتداءا لمخضومة وادعى على المشتري ابتداءا بيمين المشتري هم لان المشتري اشهدا بالانكار لانه يثني
او لا بالثمن من فليكون با ديا بالانكار والبايع اظنهم اولاد لا يتقبل فائدة الكول من الذين شيعت لفائدة

المشتريين وبيع تسليم المبيع على البائع فكل واحد منهما يمكن فاما بعد القبض فالتحالف للقبايل لان المشتريين

الكلول حتى لا يستحق في الكلول هم وهو من اى التجمل بفائدة الكلول هم الزام الثمن من البائع
فائدة لان تسليم البع يوجب الى زمان استيفاء الثمن وهو من قوله ولو بد اسش اى القاضى هم بين البائع والمشتري
يتم البع الى زمان استيفاء الثمن من لان يقال اسكس البع حتى يسوق في الثمن فكان تقديم ما تجمل فائدة
بالكلول اولى هم وكان ابو يوسف يقول اولا لا يبيد حتى يبين البائع لقوله عليه السلام من اى يقول النبى صلى
عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان فالقول ما قاله البائع من هذا الحديث رواد ابو داود وعن الاعشى
عن عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن ابيه عن جده ان عبد الله بن مسعود باع الى شعيب بن قيس رقيقا فاشترى
الحسن بعشرين الف درهم فاشترى عبد الله اليه في ثمنه فقال انما اخذتم بعشرة الاف فقال عبد الله ان ثمنه
سبعين سمعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم سمعة يقول اذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة فالقول
قول بالسبعة تسديان ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح الاسناد ولم يخبرنا به وقال بن القطان وفيه القطار
من محمد بن الاشعث وابن مسعود ومع الاقطاع عبد الرحمن بن الاشعث مجبول واخرجه الترمذى عن عون بن عبد الله
بن عيينة عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايعان فالقول قول البائع والمتبايع
يتخارون قال حديثه من عون بن عبد الله لم يدرك ابن مسعود ووجه الاستدلال انه عليه السلام هم خصه
بالذكر من اى خص البائع بالذكر حيث جعل القول قول البائع هم واقل فائدة التقديم من اى اقل اقول هذا التحصيص
ان يقيد التقديم واجاب الاقطع باننا خص البائع بالذكر لان بينة المشتري معلومة لا يشك لقوله عليه السلام
والعين على من انكر وقد مضى فسكت عليه السلام عما تقدم بيانه وبين ما يشك ولم يثبت بيانه وان كان بيع
بين بعين من وهو المتبايع من او ثمن ثمن من وهو الصرف هم بما القاضى بين ابيهما ما لا استواءهما من
اى في فائدة الكلول وبه قال الشافعى فى كل البيوع فوجه وانما ذكر المصنف هذا اقتداء على سيرة القدرى
هم قال من اى محمد بن الحجاج هم وصفة اليمين ان يحلف البائع باءد باءد بالك ويحلف المشتري باءد باءد
بالعين قال فى الزيادة يحلف باءد باءد بالك ولقد باءد بالعين ويحلف المشتري باءد باءد بالعين ولقد
اشترى بالك بمسهم الاثبات الى النفي تأكيد اسش بيانه انه لو حلف المشتري باءد باءد بالعين ربما
يحلف ويكون بارا فى يمينه فلفد اشترى ايا بالك وتسماه فيبطل حق البائع فى الزيادة وكذا البائع لو حلف
باءد باءد بالك ربما يحلف ويكون مصادقا لجزا انه باءد بالك ودرهم فيبطل حق المشتري هم الاصح الاقتصار
على النفي لان ايمان على ذلك وضعت من اى على النفي وضعت على الاثبات كالاثبات وضعت على الاثبات هم
عليه من اى انما وضعت على النفي هم حديث القسامة باءد باءد ولا علم له قالنا من وساقى حديث القسامة
فى باب ان شاء الله تعالى هم قال من اى القدرى هم فان حلفا فحلفا القاضى بينهما من هذا الكلام القدرى
وقال المصنف هم هذا يدل على انه من اى ان البيع هم لا يفسخ بنفس المتخالف من مالم يفسخ القاضى وبه صرح فى كتاب
الاختلاف لا يبيى جازم القاضى حيث قال اذا تخالف ففسخ الحاكم البيع ولم يفسخ بالتخالف وقال الامام الايجامى فى شرح
الطحاوى فان حلف القياس ان لم يفسخ البيع للمشتري ما قال وفى الاستحسان تيراد ان ولا يفسخ البيع بينهما بنفس المتخالف
مالم يفسخ الحاكم بينهما حتى ان احداهما اذاد ان يفسخ البيع باقال صاحبه قبل فسخ الحاكم كان له ذلك قال بعضهم من

وهو الزام الثمن لو بعت
بين البائع والمشتري
لتسليم البع الى زمان
الثمن كان ابو يوسف
يقول اولا لا يبيد حتى يبين
لقول عليه السلام اذا
اختلف المتبايعان فالقول
ما قاله البائع فذلك
ولان بيع بين بعين
من اى بين البائع والمشتري
لهما شاءا فسوقا وما
صفة العين في حلف البائع
بالله باءد بالعين
بالله ما اشترى بالعين
التي اءد بالعين ما
ياءد بالك ولقد باءد
بالعين وبجاف المشتري
بالله ما اشترى بالعين
ولقد اشترى بالعين
الاثبات الى النفي تأكيد
ولا يصح الاقتصار على
النفي لان ايمان على
ذلك وضعت ذلك عليه
حديث القسامة بالله
ما قلتم ولا علم له
قال قال فان
حلفا ففسخ القاضى
بيع بينهما وهذا
يدل على انه
لا يفسخ بنفس
التخالف

لأنه لم يثبت ما ادعاه
كل واحد منهما فيقول
مجهول فيفسخه القاضي
قطعا للنازعة او يقال
اذ لم يثبت للبديهي
بيعا لا بد له من فاسد
ولا بد من الفسخ في البيع
الفاصل قال ان لكل
احدهما عند البين لزمه
دعوى الاخر لا جعل
بازالة بغير دعوى معاد
لذلك الاخر فلم يقول
بثبته قال وان اختلفا
في الاجل او في شرط الخيار
او في استيفاء بعض
الثمن فلا خلاف بينهما
لان حال اختلاف في
غير المعقود عليه من
فاسده اختلاف في الخط
ولا بد من حصول الاتفاق
لا يثبت ما به قوام العقد
بخلاف اختلاف في وصف
الثمن او في بعضه حيث
يكون بمنزلة اختلاف
في القابل في جريان الخلاف
لان ذلك يرجع الى الثمن
الثمن فان الثمن حينئذ
بالوصف والكل لا يخل
لانه لا يخل وصفه كقول
موجب بعد مضية قال
والقول قول منسك الخار
والاجل مع عدمه لا يخل
بثبته لاجزاء شرطه
لكن العوارض قال ان
هناك البيع له اختلاف
لم يثبت القاعدا في حقيقته
والى لوصف والقول

التخالف فيفسخ والاول اصح انتهى وقال الامام النجاشي في تحذيب ادب القاضي وان اختلفا لا يفتقر لقا فسخ البيع بينهما
حتى يلجأ ذلك ويطلب احدهما لان الفسخ حتى كما بدليل قوله عليه السلام انه قال تتحالفوا وترا داهم لانه لم يثبت
ما ادعاه كل واحد منهما فيقول مجهول فيفسخه القاضي قطعا للنازعة او يقال اذ لم يثبت للبديهي
بيعا لا بد له من فاسد ولا بد من الفسخ في البيع الفاسد في البيع والاختلاف في البديل فوجب الاحتياط
في العقد لان كل واحد دعوى عقده اذ لا يخل في ادعاه الاخر فكان البيع محجولا لاجل البديل ثم قال من قال من اى العقد ورعى
وان لكل واحد من البين لزمه دعوى الاخر ثم قال المصنف ثم لانه جعل بازلا من فسخ البديل في الاعراض
ثم فلم يبق دعواه معارضة دعوى الاخر فلم يبق القول بثبوت من لعدم المعارض ثم قال من قال من اى العقد ورعى وان
في الاجل سبق اى في اصله او قدره ثم اوفى بشرط الخيار او في استيفاء بعض الثمن
وكذلك لو اختلفا في الثمن فلا تخالف بينهما من عندنا وبنا قال احمد وقال زفر والشافعي وما لك تتحالف ولو اختلفا
في اصل البيع لم يتحالفوا لاجلهم لان هذا من اى الاختلاف في الاجل وبشرط الخيار استيفاء بعض الثمن ثم اختلفا
في غير المعقود عليه من وهو المبيع والمعقود به من وهو الثمن ثم فاشبه الاختلاف في الخط من اى في الخط من الثمن
ثم والابرار من اى من الثمن وفيها لا يجب التحالف فلهذا لم يثبت من اشارة الى قوله واختلاف في غير المعقود عليه
والمعقود به لان بالغا منه من اى بالتدريج لاجلهم لا يخل ما به قوام العقد من لان الاجل وبشرط الخيار اذ لم
في العقد لان العقد يصح بدونهما ولذا لو اختلفا في الثمن فشهد احد الشاهدين بالبيع بالف درهم والاخر بالبدينين لم يقبل
ولو اختلفا في الاجل فشهد احد الشاهدين بالبيع بالف الى شهر والاخر بالبدينين بالبيع بالف يقبل
بالبيع بالف حاله وكذلك لو شهد احدهما ان بابه بشرط الخيار اثنا عشر ايام والاخر شهد ان بابه ولم يذكر الخيار جازت
الشهادة ثم بخلاف الاختلاف في وصف الثمن من اى في قدر الثمن من اى في جريان التحالف من اى في وجوب
دنايه من حيث يكون بمنزلة الاختلاف في القدر من اى في قدر الثمن من اى في جريان التحالف من اى في وجوب
هم لان ذلك من اى الاختلاف في الوصف والجنس ثم يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف من
بانه صيد او دوى او وسطه والاكذلك لاجل لانه ليس بوصف من بل هو اصل نفسه كمنه بغير الواسطه شرطه وادخل
بقوله ثم ان ترى ان الثمن موجود بعد مضية من اى بعد مضى الاجل فلا يقط بسقوط الاجل ثم قال من اى العقد
هم والقول قول من ينسك الخيار والاجل مع يمينه من لاننا لم نذكر في القبول قول المنكر لان ذلك
اخر عارض والقول قول المنكر في العوارض وهو معنى قوله لاننا لم نذكر من اى لان الاجل والخيار ثم يتبين بعارض
الشرط من معنى بشرط عارض على اصل العقد والقول لمنكر العوارض من وبنا ظاهر الرواية وعن ابن حنيفة
ان القول قول من يدعى الخيار كذا في التحليف لانه ينكر له عن ملكه او وجوب الثمن عليه ثم قال من اى العقد ورعى
هم فان ملك المبيع من بعد قبض المشتري ثم ثم اختلفا من معنى في مقدار الثمن من لم يتحلفا عند ابن حنيفة وهو
والقول قول المشتري من مع يمينه وبنا قال كذا في رواية واحمد في رواية وقال محمد بن الحنفية في رواية
الملك من معنى بعد التحالف تير اذ ان العقد بالقيمة وهو قول الشافعي من قول كذا في رواية واحمد في رواية
والملك رجع روايات اذ اختلفا في مقدار الثمن اثنا عشر ايام والثالثه تير القان قيل قبض المشتري السلعة والار

ن

ن

تحتاجان بعد القبض المبرر سائرهم على هذا من اى دعوى الخلفان هم اذا خرج المبيع عن المبيع اى عن ملك
المشتري بالبيع او بالقبض او بغيره من اى المبيع هم قال لا يقدر شئ اى المشتري هم على رده بالبيع من
اى بغيره العيب فيه في يده لم يمسس اى بالقبض او بالبيع اى من المتعاقدين هم على غير
العقد الذى يبيع فيه صاحبه والاخر شيكركم من لان كل واحد منهما على ودماع عليه فان البائع يبيع حق
شيكركم المشتري والمشتري يبيع حق بائنه البائع هم وان شئ اى وان التالف هم يبيع دفع زيادة الشئ من
عن المشتري ولو لكل البائع فلا يدفع المشتري زيادة على ما عثر به المشتري فحينئذ فما فائدة تخفيف البائع قلنا لم يحصل
فيما بين يديه او قال الكافي رحمه الله بنحو ما سأل مقدروهم ان يفتى على ما فائدة تخفيف عندك فان فائدة
الزيادة واقع التراد بالملك فقال بل فيه فائدة وقع الزيادة التى يبيعها البائع على تقدير قبول المشتري فان قيل
بذلك يحصل تخفيف المشتري فحينئذ فما فائدة تخفيف البائع قلنا لم يحصل المشتري فان المشتري اذا انكسر بزيادة
البائع والبائع اذا انكسر ينقص عن المشتري ما ادعى له البائع فاذا كان كذلك هم فيما كان كما اذا اختلف
في جنس الشئ بعد ملك السلعة من اى اى احد البائنين والآخر الداريم بعد ملك المبيع
تحتاجان ويلزم المشتري رد القيمة والى حقيقته والى يوسف بن ان التالف بعد القبض من اى بعد قبض السلعة
هم على خلاف القياس لما انه سلم للمشتري ما يبيع به شئ ولا يدفع على البائع شيئا يشكركم لان المبيع مملوك له
سلم اليه بالتافههم وقد ورد الشرح به من اى بالتالف هم في حال قيام السلعة من شئ فلا يتعدى الى
حال ملك السلعة لان حال ملكها ليس كحال قيامها عند قيامها من الضرر من كل احد منها فانه ليس العقد فيجوز
كل واحد منهما الى راس ماله بعينه وبعد الملك لم يحصل ذلك اذا العقد لا يتحمل الفسخ بالا فانه وباعه وبالعيب
بعد الملك فكذا بالتالف هم والتالف فيه شئ اى في حال قيام السلعة ثم يقضى الى الفسخ شئ وبما جازعنا
يقال ان لم يتعدى الى غيره بل يجرى به بالذلة فاجاب بقوله التالف فيه يقضى الى الفسخ فيندفع به الضرر
كل واحد منهما كما ذكرنا لان هم ولا كذلك بعد ملكها شئ اى بعد ملك السلعة والارتفاع العقد من شئ بالملك هم
فلم يكن في حقه شئ فيطردم الا لما حق بالذلة هم ولانه لا يملك شئ بغير اجاب عن قوله ان كل واحد منهما يبيع
غير العقد الذى يبيع فيه صاحبه وهو قول بموجب العلة اى سلمنا ذلك لكن لا يضرنا فيما نحن فيه لانه لا يملك هم
باختلاف في السبب بعد حصول المقصود من شئ وهو سلامة المبيع للمشتري حيث سلمه وملك على ملك
وليس يبيع على البائع شيئا يشكركم ليجب عليه اليقين قال الاكمل رح ونقص بحال قيام السلعة
وما اذا اختلفا ببيع او بغيره فان في كل منهما المقصود حاصل والتالف موجود لا اختلاف السبب واجب
عن الاول ثبوته بالنسبة على خلاف القياس وعلى الثاني بانه على الاختلاف والمذكور في بعض الكتب قول
مجهولهم وانما يبيع على شئ جواب عن قوله وانما يبيع دفع زيادة الشئ تقديره المراد هم من الفائدة من
التي يبيعون من هم بالوجبة العقد من والفائدة التى قال ليست من موجبات العقد والمراد من موجبات
العقد ما يكون للعقد وجود بدونه والذى ذكره من موجبات النكول والنكول من موجبات التالف والتلف
ليس موجبات العقد فلا يشكركم ما من من موجباته وهو ذلك المبيع وتخصيه وفيه نظر لانه لا فائدة له في حال قيام السلعة

وعلمنا اذا خرج المبيع عن
ملكه او صار لغيره
على رده ببيع ما كان
ولصاحب منه كيد غير
العقد الذى يبيع فيه
صاحبه ولا يشكركم
يقدر دفع زيادة الشئ
فيما كان كيد الاختلاف
في جنس الشئ بعد ملك
السلعة والى حقيقته
ان التالف بعد القبض
على خلاف القياس لما انه
للمشتري ما يبيع به شئ
الشئ به في حال قيام
السلعة والتالف فيه
يقضى الى الفسخ ولا كذلك
بعد ملكها كما ذكرنا
فلم يكن في حقه شئ
لا يملك الا لما حق
حصول المقصود من شئ
من الفائدة ما يجنبه العقد

في حكم عقود مختلفة يستند العقد بحسب ما يتم من العمل فبان تغذ فسخه في البعض لا يتعدى الفسخ في الباقي واما عقد البيع
العقدين عقد واحد فاذا تغذ فسخه في البعض تغذ في الباقي هم الا ان يرضى من اى البائع هم ان يترك حصته المالك
اصلا من لان المالك كان لم يكن وكان العقد يصح لم يكن الا على القائم هم لان مبيئته يكون الثمن كله بمقابلته القاطن
وخرج المالك عن العقد فاش فاذ كان كذلك لانه فسخا فان من اصابه الحكم في الاختلاف عند قيام سلطة
وهذا الشارة الى قوله لانه حينئذ الخ وفيه اشارة ايضا الى اختلاف المسائل في الاستثناء المذكور في الجامع الصغير في قوله لا
ليس البائع ان ياخذ الخ ولا يشتري له فالذي ذكره قوله عامة المشايخ اشارة اليه بقوله هم وهذا يخرج بعض المشايخ ويعرف
الاختلاف من المذكور في الجامع الصغير عندهم الى التحالف من سبب انهم قالوا الاستثناء عندهم الى التحالف الى
لا يتحققان عندا بحقيقة لان البائع ان ياخذ الخ لا ياخذ شيئا من ثمن المالك اصلا فان لانه حينئذ صار البيع كل
الحي هم كما ذكرنا من اشارة الى قوله لانه حينئذ يكون الثمن كله بمقابلته القائم ويحتاج المالك من العقد فحقا فان
هم وقالوا من اى بعض المشايخ هم ان المراد من قوله من اى من قول محمد بن محمد في الجامع الصغير من في رواية
ليست من اى صنفه الى ان اشارة البائع هم ياخذ الخ لا يشتري له معناه لا ياخذ من ثمن المالك شيئا اصلا من كما ذكرنا
انه حينئذ صار البيع كل الحي هم وقال بعض المشايخ هم من اى من قول محمد بن محمد في الجامع الصغير من في رواية
واما الاية الزيادة من سبب العيين الا ان اشارة البائع ان ياخذ الخ فلا يصح شيئا حامدا من الزيادة من الثمن في حق
اليت بل ياخذ بالقيمة المشتري حينئذ لا يحلف المشتري لان الاستحالة انما شرع في حق المشتري اذ كان يتكلم بالقيمة
البائع في الزيادة فاذا ترك البائع دعوى الزيادة فلا حاجة الى استحالة المشتري من قول هو لا من اى قول بعض
الذين ذكره لا يخرج الاستثناء من وهو قول الا ان اشارة البائع ان ياخذ الخ ولا يشتري له من الثمن المشتري من
معناه ان البائع ياخذ الخ صلحا على ما يدعيه من الزيادة قبل المشتري فيجعل صلحا على يد العبد كصلحه على عبد آخر و
صار فقهريه على قولهم لان ياخذ البائع الخ ولا ياخذ شيئا آخر حينئذ لا يحلف المشتري هم لا الى التحالف لانه لما
اخذ البائع بقول المشتري فقد صدق فلا يحلف المشتري من وقال شيخ الاسلام بن ابي القوي لان الاخذ على مبيعة
البائع ولو كان كذلك لكان معلقا بشيئهم ثم تفسير التحالف على قول محمد بن محمد لما كان قول حينئذ عدم وجوب
التحالف استثنى عن التفسير فصرح على قولهم ما يبناه في القائم من اى في البيع الباقي على ارادة ما ذكره بقوله
العيين ان يحلف البائع باءه باءه بالثمن واذا حلفا لم يفتقدا على شي من الثمن فادعى احد ما الفسخ او كلاهما
او عيا الفسخ فيفسخ العقد بينهما ويرد الباقي وقيمة المالك من اى ويرد قيمة المالك القول في قيمة المشتري لان
البائع يدعي زيادة قيمة وهو يتكلم في القول لكان في قيمة المصنوع او المقتبوس بعقده فاسد وما احتلفوا في تفسيره
اى احتلف المشايخ في تفسير التحالف هم على قول ابي يوسف ره في ثمانية اثنان في القائم دين المالك قال بعضهم يتحقق
على القائم لان العقد يفسخ في حقه لا في حقهم والصحيح ان يفسخ المشتري باءه ما اشتبهت بما يدعيه البائع فان نكل الزمته دعوى
البائع وان حلف بثلث البائع باءه بالثمن الذي يدعيه المشتري فان نكل الزمته من اى البائع هم دعوى المشتري وان
يفسخان العقد في القائم وتقطع حصته من القائم هم ويلزم المشتري حصته المالك من الثمن الذي اقر به المشتري ولا يبره
قيمة المالك هم ويعتبر بقيمة من اى قيمة المالك وقيمة الباقي هم في الما فاسد يوم التفتيش من اى اتفاق ان قيمة باءهم

الا ان يشي البائع ان
حصته المالك اصلا لا
حينئذ يكون ثمن كل
بمقابلته لتمامه ويخرج
المالك عن العقد
وهذا يخرج بعض المشايخ
وليس الا ان شاء عندهم
الى التحالف كما ذكرنا
ان المراد من قوله في البيع
الصغير ياخذ الخ لا
معناه لا ياخذ من ثمن
المالك شيئا اصلا فان
بعض المشايخ ياخذ من
عن المالك بقدر ما يقوله
للمشتري واما لا ياخذ الخ
على قول هؤلاء فيفسخ
اى ان المشتري لا يحلف
لانه لما اخذ البائع الخ
للمشتري فقد صدق
المشتري فحقا فان
هو لا يبناه في القائم ولا
ولم يفتقدا على شي
احدها الفسخ او كلاهما
يفسخ العقد بينهما ويرد الباقي
المشتري ويرد الباقي وقيمة المالك
واذا حلفا لم يفتقدا على شي
اى يبرهن عن البيع
للمشتري والله تامة فقاما
يبرهن البائع فان نكل الزمته
البائع وان حلف بثلث البائع
بالله ما يبرهن البائع ان
يدعي المشتري فان نكل الزمته
المشتري وان حلف بثلث
البائع فان نكل الزمته
بثلث البائع وان حلف بثلث
البائع فان نكل الزمته
المشتري وان حلف بثلث

وان اختلفا في قيمة الشيء
 يدعى البائع في القول قول
 واما ما قام البينة فيقول
 بشيء من ان اكما جارية
 البائع اول وهو قياس
 ما ذكر في بيع الاصل
 اشترى عدي بن قيسهما
 ثم ردا احدهما بالبعب
 وحللك لآخر عنده عليه
 غن ما هلك عن عدي فقط
 عند من مائة فيقيم
 عاقبة ما قاله خلفاني
 قيمة لما قاله القول قول
 البائع لان الشئ في قوله
 في النسخ يدعى زيادة فيقول
 بنفصا فقيمة لما قاله البائع
 ينكره والقول لان يكون
 اقاما البينة فينبغي ان
 اولها اكثر اثباتا ظاهر
 او ثباتا في زيادة في قيمة
 المالك وحل البعير
 وهو ان الايمان يعبر
 الحقيقة في قوله قوله
 احد العاقلين وهو ان
 حقيقة المالك في قوله
 عليه والمالك منكر حقيقة
 فلهذا كان القول قوله
 في البيت يعتبر الظاهر
 لان الشاهد لا يعلم
 حقيقة الحال فاعبر الظاهر
 في حقيقة المالك مدع
 ظاهرنا فلهذا قبل بينة
 اصحا وتزوج بالزيادة
 الظاهر في ماله وهذا
 بين لك معنى ج
 ذكرنا من قول
 ابي يوسف

القبض كانت على السوء الذي اشتري النسخ الذي اقر به وسقط الفقه وان تقرأ وان تميزه كما كنت على النسخ وسقط
 من النسخ بغير قيمة المالك ثم وان اختلفا في قيمة المالك يوم القبض ش فقال المشتري كانت قيمة يوم القبض خمسة مائة
 التام يوم القبض كانت النسخ وقال البائع على عكس نذرهم فاقول قول البائع من قول لان البائع ينكره ما زيادة النسخ
 يدعى السقوط بعد النسخ على وجوب النسخ فكان البائع مستحبا بالاصل كذا في الجاه فافهم فان قيل مسائل الزيادة في
 على اعتبار قيمتها يوم العقد حتى قال محمد قيمة اللام تعتبر يوم القيمة وقيمة الزيادة يوم الزيادة وقيمة الولد يوم القبض لان
 اللام صارت منقوضة بالسقوط والزيادة بالزيادة والولد بالقبض وكل واحد من هذا صار مقصودا وبالقبض فوجب
 اعتبار قيمتها يوم العقد لا يوم القبض وفي نوازل الطيرية فهذا الاشكال باطل او ردي على قوم تحرير فام حجة اخذوا في جوابه
 ثم قال والذي يحتاج الى بعد طول الجزم ان فيما ذكر من المسائل لم يتحقق ما يوجب الفسخ فصار مقصودا بالقبض فوجب
 نحن فيه تحقق ما يوجب الفسخ فيما مر من مقصودا بالقبض وهو التالف اذ في المحي فطاهر وكذا في الميت
 لانه ان تعذر الفسخ في المالك لم تعذر اعتبار ما هو من لوازم الفسخ في المالك وهو اعتبار قيمته يوم
 القبض لان المالك مضمون بالقيمة يوم القبض على تقدير الفسخ كما هو مذموب حميد حتى قال بعض المشتري بينة
 المالك على تقدير التالف فيجب اعمال التالف في اعتبار قيمة المالك يوم القبض فلماذا يعتبر قيمته يوم القبض قيم
 واصحها اقام البينة فيقول هو يوم القبض لان نور وعواد بالحجة ثم وان اقاما البينة فينبغي ان البائع ادلى من
 في قيمة المالك ولا يعتبر له دعوى المشتري زيادة في قيمة التام لانها مبنية والاحتمال المقصود وهو ما كان في قيمة التام
 ثم ذكر المصنف ما هو على قياس من يقول هو وهو قياس ما ذكر في بيع الاصل من ان السقوط وهو قوله ثم فيما اذا اشتري
 عبيدين وقبضهما من يد لم يرد النسخ ثم ردا بهما بالعيب فلهذا لا يوجب الفسخ من مالك عنده فيسقط
 من ردا بهما بالعيب فلهذا لا يوجب الفسخ من مالك عنده فيسقط
 ثم ردا بهما بالعيب فلهذا لا يوجب الفسخ من مالك عنده فيسقط
 قد وجب بالتام اشتري يدعى زيادة السقوط بثمان قيمة المالك البائع ينكره والقول قول المنكر وان اقاما
 البينة بينة البائع اولي لانها اكثر اثباتا ظاهر التام الزيادة في قيمة المالك من البينات عشرة اثباتا فكان الشرايا
 كان اولي هو وبما اش امي اعتبار من البائع وبينة ثم الفقه من امي السعة ففكر من وعن الفقه بقوله وهو ان في
 الايمان يعتبر الحقيقة الخ كذا في اخره الا ترى في قول الكافي قوله وفي الفقه امي قول ابي يوسف في ان القول
 قول البائع والبينة بينة وقال الاكمل في قوله تراج الشريعة قوله وفي الفقه الخ يعني ان في البينات تعتبر الدعوى
 من حيث الظاهر فانه يدعى زيادة القيمة للمالك فيكون البينة بينة قلت نذرهم المناسب لما ذكره المصنف رحمه
 بقوله لم يرد النسخ امي الفقه من ان في الايمان تعتبر الحقيقة من امي حقيقة الحال هم لا يخاف من امي لان البينة
 هم متوجه على احد العاقلين وجايز فان حقيقة الحال في البينة الا في نفيها من امي في حقيقة الحال هم والبائع منكر حقيقة
 حال لانه ينكر سقوط الزيادة ثم فلهذا كان القول قوله في البينات يعتبر الظاهر لان الشاهد لا يعلم حقيقة الحال
 فاعبر الظاهر في حقيقة امي في حتى الشاهد من ثم والبائع يدعى ظاهر الفقه في بينة ايضا فشرح الزيادة في
 على ما مر من وهو قوله لانه اكثر اثباتا ظاهر امي وبما اش امي الذي ذكره في بيع الاصل ميعه من امي كذا في
 من قول ابي يوسف من تفسيره في التالف وتلف ليعانة التي ذكرت في مسئلة التام مع المصنف

ب

هم قال من اشترى مني البعير الصغير من شترى بغيره من شترى بالحق وبقبض من شترى بغيره من شترى
تعالى من شترى البعير حال قيام الجارية هم ثم اختلفا في الثمن من شترى بان قال المشتري كان الثمن الفاعلي كذا ثم ادان
وقال البائع كان ثمنه ففعل رد الثمن اليه هم فاحصا في الخلاف من شترى لان الاقالة بمنزلة بيع جديد في حق الشترى قطع
المسألة من حق الشترى هم ويعود البيع الاول من شترى حتى يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في البيع كما كان
قبل الاقالة ولما بد من النسخ سوانتها بما انفسها او فسخا لا يحل كالبائع لا يفسخ الا بالفسخ ونحن ما ابتنا عليه
جواب عما قيل ان النقص لم يتناول الاقاسة فيما وجب جريان التحالف فيحيا فاجاب بقوله هم ونحن ما ابتنا فيه
شترى اى في التنايل هم التحالف بالنقص لانه شترى اى لان النقص هو قوله عليه السلام اذا اختلف البعير
تخالف وترادهم ورد في البعير المطلق والاقالة ففسخ في حق المتعاقدين من شترى في حق غيره فاذا كان
كذلك ما ابتناه بالنقص هم وانما ابتنا به شترى اى التحالف هم بالقياس لان المسئلة منه وضعت قبل القبض
شترى اى قبل قبض البائع المبيع بعد الاقالة وصار التحالف معقولا وهو معنى قوله هم والقياس يؤاخذ
على ما جرح من اى في اول الباب هم ولنا من شترى لودعي لقوله وانما ابتناه بالقياس هم نقىس الامارة على بيع
قبل القبض من شترى اى اذا اختلف الوجوه المستاجر قبل استيفاء العقود عاينها الاجرة هم والوارث على العاقد
شترى اى واث البائع والمشتري اذا اختلفا في الثمن جرحي التحالف بينهما وبه قالت الامة الثلاثة هم واث
على العين فيما اذا استملك في يد البائع غير المشتري شترى اى اى اذا استملك غير المشتري العين المبيعة في يد البائع
وضمن القيمة فاست القيمة مقام العين المستملكة فان اختلف العاقدان في الثمن قبل القبض جرحي التحالف
بينهما بالقياس على جريان التحالف عند بقا العين المشتري لكون النص اذا اذاك معقول المعنى
وقال الاشرار مني قوله والقيمة على العين فيما اذا استملك في يد البائع غير المشتري وبناى النسخة المقتضى
نسخة المصنف وفي بعض النسخ فيما اذا استملك المشتري يعني يفتح الراد وفي بعضها فيما اذا استملك المبيع
وقال الامام حافظ الدين الكبير البخاري على حاشية كتابه الصحيح استملك المشتري اى على ما على بنا المفعول
والمشتري على صيغة المفعول اى يقيس قيمة المشتري المستملكة في يد البائع وفي المبيع اذا قبل المبيع قبل البعض
في يد البائع فالقيمة مناك واجبة على القاتل وبى فاقمة مقام العين في اسكان نسخ العقد عليها هم وقول
البائع المبيع بع الاقالة فلا تحالف عند ابى حنيفة وابى يوسف خلافا لما لا بد من شترى اى لان محمد بن
النقص معلول لا بعد القبض ايضا من شترى لانه معلول بوجود الكار من كل واحد من المتبايعين لما يدعيه الآخر وبنا
العين لا يتفاوت من كون المبيع مقبوضا وغير مقبوض هم قال من شترى اى محمد بن من سلم عشرة دارع من شترى
شترى اى بضم الكاف وتشديد الراء وهو كمال الابل العرق معروف وقال الا زهرى الكبير ستون قفيرة او القفيرة
سكاليل والمكول صاع ونصف ماع وهو ثلث البلمات قال وهو من الحساب اثني عشر وستاء والنسق ستون
دعاهم ثم قال من شترى اى سلمهم ثم اختلفا في الثمن من شترى اى من المال هم فقال قول قول السلم اليه ولا يعود السلم من شترى
لان رب السلم يدعى زيادة وهو غير الالتحاقان هم لان الاقالة في باب السلم لا تتحمل النقص من اى الفسخ هم لانه
شترى اى الاقالة على تاويل النفاك هم اسقاط من السلم فيه وهو دين ولدين له اسقاطا لا يعود فلما يعود السلم

قال ومشتري

جارية وقد خفها ثم قال

ثم اختلفا في الثمن فانما

يجازى فان بيعت الميرة

وغير ما ابتنا عليه

بالحق لانه ورد في بيع

الطلق والاقالة ففسخ

على العاقد غير العاقد

بالقياس من المسئلة

قبل القبض والقياس

بما قلناه عام ومحددا

نقضى لانا فعلى البيع

قبل القبض والوارث على

العاقد والقيمة على الدين

فبما اذا استملك في

يد البائع غير المشتري

قبل القبض المبيع بعد

الاقالة فلا يفسخ النسخة

والى يوسف خلافا لما

لا يدعى النقص معلولا

بعد القبض ايضا قال

ومحمد بن عيسى في

كثرة خطه في الثمن قالوا

اختلفا في الثمن قالوا

قول السلم اليه لا يجوز

السلم لان الاقالة في

باب السلم لا تتحمل

النقص لانه اسقاط

فلا يعود السلم

فجاءت اذ كان في البيع الاول
ان راس قال السلم
عرضا فذلا العيب
وهلك قبل التسليم
السلم لا يبيح السلم
بيع العين يعود البيع
على الفريضة
والا فالتعلق الزوجان في
المهر فدى الزوج ان تزوجا
بالبيع قال في حقه
فانما قام البينة
ببينة لا بد من عوا
بالحج فانما البينة
بالحج فانما البينة
معناه اذ كان مهرها
اقل مما ادعت ان يكون
فالبينة فاقاعد
ولا يفسد النكاح
التحالف لغير المصلحة
لا يفسد النكاح
ففي حقه البيع
يسدله على ما فيه
يحكم من كان
اعرف به الزوج
قال الزوج
وان كان ما ادعت المرأة
او اكثر فتنقض ادعتها
وان كان مهر النكاح
بما لا يفي اقل مما ادعت
ففسخ لها مهر النكاح
تحالفها ثبتت لزيادة
علم المثل ولا يطعن
ذكر التحالف
هذا قول
لأن اعتبار
التسمية
بالتحالف

م بخلاف الاقالة في البيع مثل فالحج فاحتل الفسخ فيعود المبيع لكونه عينا الى المشتري بعد عود الى البائع ثم اوضح ذلك
بقوله لا يبرى ان راس السلم لو كان عرضا فمرد بالبيع مثل يعني بحكم القاضي بذلك ثم وملك قبل التسليم الى رب
السلم لا يعود السلم ولو كان ذلك في بيع العين يعود البيع دل مثل اى ما ذكرناه على الفرق بينهما مثل اى من السلم
وبيع العين ثم قال كمثل اى القدر وبيعه ثم واذا اختلف الزوجان في المهر فادعى الزوج انه تزوج بها بلف وبيعه
تزوجتني بالعين فاسيا اى اى البينة تقبل بينة لا بد من عوا بالحق اى اقبول بينة المرأة فطاسر لا يتخذ
الزيادة وانما الاشكال في قبول بينة الزوج لانه ينكر الزوج باذ فكان عليه العين الا البينة وانما قبلت البينة
في الصورة وى كافيته لقبولها ثم وان اقامت اى الزوجان هم البينة فالبينة بينة المرأة لا يتأثرت الزيادة
معناه مثل اى معنى قول القدر وبيعه في حقه فالبينة بينة المرأة هم اذ كان محض شكا اقل مما ادعت مثل المرأة
قيد به لانه لو كان مثل ما ادعت المرأة او اكثر فبينة الزوج اولى اخذت الخ وبينة الا يشك لان ما ادعت ثابتا بشهادة
محض المثل اليه اشار الامام قاضي خان ثم وان لم يكن لها مثل اى للزوجين هم بينة مثل بعد الاختلاف في المحضر
عن اقامة البينة ثم تحالفها عند ايجاف ولا يفسخ النكاح لان اثر التحالف في الغم التسمية وانما لا يفسخ النكاح لان
المهر تابع فيه بخلاف البيع لان عدم التسمية يفسده مثل اى لان عدم التسمية الشن في البيع يفسد البيع لانه كمن
فيه هم على ما مر من في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح ايضا فيفسخ مثل اى البيع بخلاف النكاح فانه لا يفسخ هم
ولكن الحكم في شكا كان من الحكم على صيغة المجهول مثلا في قوله مهر مثل مثل اى يجعل مهر المثل حكما
تفصيل ذلك بقوله فان كان مثل اى مهر مثل مثل اعترف به الزوج او اقل من اعترف به الزوج ثم فقه ما قال
الزوج لان الظاهر شكا مثل اى ظاهرا لحال شكا الزوج لموافقة قوله مهر المثل هم وان كان مثل اى مهر مثل
مثل ما ادعت المرأة او اكثر مثل ما ادعت فتنقض ما ادعت المرأة مثل لان الظاهر شكا لها هم وان كان مهر المثل شكا
به الزوج واقل مما ادعت المرأة فتنقض لها مهر المثل لانها لا تحالف مثل اى عند ايجاف فتنقض مهر المثل الزيادة على مهر المثل
ولا الخط عنه مثل اى عن مهر المثل هم قال مثل اى المصنف ثم ذكر مثل اى القدر وبيعه ثم التحالف اوله ثم الحكم
مثل اى ثم ذكر الحكم بعد حاصله انه ذكر التحالف اوله واختلاف في المهر اذ لم يكن لها ثم ذكر بعد ذلك حكم مهر المثل
هم وبما مثل اى الذي ذكره القدر وبيعه كذا قول الكرخي لان مهر المثل لا اعتبار له بوجود التسمية وموقوف
شك يعني اذ كان مهر المثل مثل اعترف به الزوج او اقل منه او مثل ما ادعت المرأة او اكثر
او كان بينهما فخذ حمته او جهم ويبدأ بين الزوج عند اى حيفة ومحمد رهما الله تعالى مثل وبه
قال الشافعي رحمه الله ثم تعجيل فائدة الكول مثل لان اول التسليم عليه فاول البيتين عليه
لان الزوج بمنزلة المشتري والمهر كالشراء والبضع كالبيع واليه ذم الامام الاستجابي في شرح الطحاوي
واليه ذهب المصنف رده ايضا في هذا المقام ولكن لم يفرض له في باب المهرم كما في المشتري مثل فانه يبدأ
ببينة اوله وقالوا في شرح الجامع الصغير التحالف بالقوة لانه لا رجحان لاحد بما عان الآخر ثم يخرج الراد
انما وقد استوفينا في النكاح مثل اى وقد استوفينا الكلام فيه في كتاب النكاح هم وذكرنا في البيوع مثل حقه

القول قول الزوج عند أبي يوسف في جميع ذلك الا ان ياتي بشئ يستلزم فلا ينفذ من ابي فلا ينفذ بيان قول
 ابي يوسف في ذلك للاكتفاء بذكره من ان كان له ولو ادعى الزوج النكاح على هذا العبد والمرأة مكرمة من ابي
 تدعى النكاح هم على هذه الجارية فهي كالمستلثة المتقدمة من ابي يعني انه يحكم بمهر المثل ولا فمن شهد له بالقول
 وان كان بينهما كتمان لكان وقد اوضح ذلك صاحب الايضاح حيث قال ان ادعى الزوج ان المهر هو هذا العبد وحق
 المرأة هذه الجارية فالكلام فيه كاللنف والالفين الفصل واحد وموان محرماتها اذا كان مثل قيمته الجارية
 او اكثر فلها قيمة الجارية لان تملك الجارية لا يكون الا بالترادف فاذا لم يتفق على ذلك فقد تقرر التسليم في
 القيمة وقال شمس الائمة المصنف في الكفاية اذا كان محرماتها مثل قيمة الجارية او اكثر لها محرماتها لا يتجاوز
 قيمة الجارية وان كان اقل من قيمة العبد لها محرماتها الا ان ترضى باخذ العبد لان تملك عين الحيوان لا يكون
 الا اذا اتفق عليه ولم يتفق على تملك الجارية فيه رجح الى قيمتها وهذا الذي ذكره هو الذي ذكره المصنف
 بقوله هم الا ان قيمة الجارية اذا كانت مثل محرماتها يكون لها قيمتها دون عينها لان تملكها لا يكون الا
 بالترادف ولم يوجد فوجب القيمة من ابي قيمة الجارية ثم قال من ابي القدر وريهم وان اختلفا في
 الاجارة يرضى ابي وان اختلف المستواجران في اجارة فقبل استيفاء الحق وعليه تحالفوا وترادفوا من ابي
 لفظ القدر وريهم وقال المصنف هم معنا واختلفا في البديل في البديل من ابي ارباب البديل الاجرة والبديل
 المنافع التي وقع عند الاجارة عليه هم لان التحالف في البيع قبل القبض من ابي قبل قبض البيع هم على
 وفاق القياس على ما مر من ابي اشار الى قوله في اول الباب لان البائع يدعى زيادة الثمن والمشتري ينكر الز
 هم والاجارة قبل قبض المنفعة نظير البيع قبل قبض البيع من ابي في كونها عقار وساعة وقيل الفسخ فالتفت
 الاجارة به فان قبيل قيام المعقود عليه شرط او المنفعة معدومة قلنا الدار قيمت مقام المنفعة حتى ان ارباب
 العقد عليها فكأنها قائمة فقد يراها وكما ساق قبل استيفاء المنفعة من ابي كلاسنا الذي ذكرناه انما هو عند الا
 في الاجارة قبل استيفاء الحق وعليه واما اذا اختلفا استيفاء المعقود عليه فسياتي عن قريب نشأ الله تعالى هم فان
 وقع الاختلاف في الاجارة يبدانهم المستاجر لانه منكر لوجوب الاجارة من ابي فان قيل كان الواجب ان يبدأ
 يمين الاجر لتجمل فائدة النكول فان تسليم المعقود عليه واجب او لا على الاجر ثم تجب الاجرة على المستاجر بعد
 اجيب بان الاجرة ان كانت مشروطة لتجمل فهو السبق انكارا فينبذ به وان لم يشترط لا يتجمل الاجر من تسليم
 العين المستاجرة لان تسليمه لا يتوقف على تسليم الاجرة فيكون انكار المستاجر لزيادة الاجرة فيجوز هم وان وقع
 من ابي الاختلاف هم في المنفعة يبدانهم المواجر من ابي هذا على غير القاعدة والاصل ان يقال المواجر او الاجر
 هم واما بشكل لزمه دعوى صاحبه من قال شمس الائمة المصنف في كتاب الاجارات اختلفا في الاجرة قبل القبض فقال
 المستاجر خمسة وقال الاجر عشرة او في المدة فقال الاجر عشرة وقال المستاجر ثمانية او المسافة قال هذا الى المستجرة
 وذلك الى الكوفة يتخالفان وتفسخ الاجارة واما بكل لزمه دعوى صاحبه ومن اقام غيبة قبل قبض فان اقامها
 للمواجر ان كان الخلاف في قدر الاجرة ودفوعها او بنفسها وهذا كالمشرح لقول المصنف هم واما اقام الغيبة
 بغيته ولو اقامها من ابي كل واحد اقام بغيته اذ ابرأ الى ان كان الاختلاف في الاجر لان اكثر ثباتها هم

فلا ينفذ ولو ادعى
 النكاح على هذا العبد والمرأة
 تدعى على هذا العبد والمرأة
 فهو كالمستلثة المتقدمة
 ان قيمة الجارية اذا كانت
 مثل مهر المثل يكون لها قيمة
 دون غيرها لا تملكها
 لا يكون الا بالترادف
 يوجد فوجب القيمة
 اختلفا في الاجارة قبل
 استيفاء الحق عليه
 تحالفوا وترادفوا
 في البديل او في المبدل
 لان التحالف في البيع قبل
 القبض على فاق القياس
 على ما مر من ابي
 قبض المنفعة نظير
 قبل قبض البيع وكذا
 قبل استيفاء المنفعة
 فان وقع الاختلاف
 في الاجارة يبدانهم
 يمين المستاجر لانه
 منكر لوجوب الاجرة
 وان وقع في المنفعة
 يبدانهم المستاجر
 نكل لزمه دعوى
 صاحبه واما
 اقام البينة تلت
 ولو اقامها فبينة
 المواجر او الى المكان
 لا خلاف في الاجرة

وان كان في المنافع فيه المستاحبة اوسى وان كان فيما من اى وان كان الاختلاف في الاجرة والمسا
افيه المستاحبة اولى
وان كان فيه المستاحبة
كل احد منهما بايديه
من الفضل لغيره
حد شهر او شهرين او سنة
شهرين خمسة اوقية
بشرط ان اختلاف
الاستيفاء لم يخلو فلو
القول قول المستاجر
عبدان حنفية والى يوحى
ظاهر ان خلاف المستاجر
مع التالف عند مالك
اصل على ان الملاك
مع عكس على ان الملاك
تقوم مقامه في التالف
ولو لم يخلو فلو لم يخلو
المستاجر لانه المستاجر
بشرط ان يكون المستاجر
واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكسبة لم يتجلفا عند ابى حنيفة ثم من قال بقول الشعبي
تجلفان وتفسح الكسبة وهو قول الشافعي لانه عقد معاوضة فيفسح فاشبه البيع من عند الاختلاف في الثمن
والجاء من بينهما ان المولى يدعى بالارادى كالعبد والعبد يدعى المستحق في المبيع عليه عند القدر
الذى يدعيه والتولى ينكر تجلفان كما اذا اختلفا من اى المتبايعان هم في الثمن من اى من البيع والى
حنيفة رضي الله عنه ان البديل من اى بدل الكتاب مقابل بغير الحرف في اليد والتصرف للمالك يوس من اى التصرف
هم سالم للعبد من التالف فاما على ثبوت الكسبة فاما يثبت من اى البديل هم مقابل بالعقد عند الاداء
يعنى اذا ادى بدل الكسبة فيقبل من كونه مقابل الف الحرف الى كونه مقابل بالاجرة فخصنا من اى المقصود وكما جعل وجوب
الاجرة في الجارية عقد الاجارة مقابل رتبة الدار ثم يصير مقابل بالمنافع المطلوبة عن جده وثم فكذا يصير مقابل
من اى قبل الاداء المستقبل فيقبل في اختلافه في قدر البديل لا غير من اى البديل لا غير يعنى لاني البديل لا غير يعنى لاني البديل لا غير
زيد عن شيكابل هو سكر كمال يدعيه المولى من الزيادة والقول قول المنكر فاذا كان كذلك هم فلا تجلفان من
لان التالف في المبيع ثبت نصا بخلاف القياس فلا يلحق به الميسر في معناه والكسبة ليست في معنى البيع لان التالف
في المفاوضات عند نجات الحقوق اللازمة من الجانبين وبطل الكسبة ليس بالارم على العبد لقدرته على تجسيه
نفسه فيدفع عن نفسه ولهذا لا يقع الكسبة ولا يصح الجافة بالبيع فيكون القول للعبد مع عكسهم قال سفيان
ابى القدر ورمى هم فاذا اختلف الزوجان في تساع البيت فما يبيع للرجل فلول للرجل كالعامة من وقال في خلافه في

وان اختلف في المنافع فيه المستاحبة اوسى وان كان فيما من اى وان كان الاختلاف في الاجرة والمسا
افيه المستاحبة اولى
وان كان فيه المستاحبة
كل احد منهما بايديه
من الفضل لغيره
حد شهر او شهرين او سنة
شهرين خمسة اوقية
بشرط ان اختلاف
الاستيفاء لم يخلو فلو
القول قول المستاجر
عبدان حنفية والى يوحى
ظاهر ان خلاف المستاجر
مع التالف عند مالك
اصل على ان الملاك
مع عكس على ان الملاك
تقوم مقامه في التالف
ولو لم يخلو فلو لم يخلو
المستاجر لانه المستاجر
بشرط ان يكون المستاجر
واذا اختلف المولى والمكاتب في مال الكسبة لم يتجلفا عند ابى حنيفة ثم من قال بقول الشعبي
تجلفان وتفسح الكسبة وهو قول الشافعي لانه عقد معاوضة فيفسح فاشبه البيع من عند الاختلاف في الثمن
والجاء من بينهما ان المولى يدعى بالارادى كالعبد والعبد يدعى المستحق في المبيع عليه عند القدر
الذى يدعيه والتولى ينكر تجلفان كما اذا اختلفا من اى المتبايعان هم في الثمن من اى من البيع والى
حنيفة رضي الله عنه ان البديل من اى بدل الكتاب مقابل بغير الحرف في اليد والتصرف للمالك يوس من اى التصرف
هم سالم للعبد من التالف فاما على ثبوت الكسبة فاما يثبت من اى البديل هم مقابل بالعقد عند الاداء
يعنى اذا ادى بدل الكسبة فيقبل من كونه مقابل الف الحرف الى كونه مقابل بالاجرة فخصنا من اى المقصود وكما جعل وجوب
الاجرة في الجارية عقد الاجارة مقابل رتبة الدار ثم يصير مقابل بالمنافع المطلوبة عن جده وثم فكذا يصير مقابل
من اى قبل الاداء المستقبل فيقبل في اختلافه في قدر البديل لا غير من اى البديل لا غير يعنى لاني البديل لا غير يعنى لاني البديل لا غير
زيد عن شيكابل هو سكر كمال يدعيه المولى من الزيادة والقول قول المنكر فاذا كان كذلك هم فلا تجلفان من
لان التالف في المبيع ثبت نصا بخلاف القياس فلا يلحق به الميسر في معناه والكسبة ليست في معنى البيع لان التالف
في المفاوضات عند نجات الحقوق اللازمة من الجانبين وبطل الكسبة ليس بالارم على العبد لقدرته على تجسيه
نفسه فيدفع عن نفسه ولهذا لا يقع الكسبة ولا يصح الجافة بالبيع فيكون القول للعبد مع عكسهم قال سفيان
ابى القدر ورمى هم فاذا اختلف الزوجان في تساع البيت فما يبيع للرجل فلول للرجل كالعامة من وقال في خلافه في

شرح اجماع الصغير واذا اختلفا الزوجان في متاع البيت والكلاخ بينهما قائم او طلقتها وادوس كل واحد منهما
ان قال اصحابنا ما يصلح للرجل مثل العمامة والعلنسوة والخنقين والاسلحة والكتب ونحو ذلك فالقول فيها قول
الرجل ص لان الظاهر شاهد به في الدنيا والى القول قول من يشهد له الظاهر وقال الشافعي وزفر وعثمان الليثي و
اصحابنا لظاهر ما يصلح له اولها او المشكل فهو بينهما بعد التماثل وكذا في يد زوجها وقال احمد وابن ابي ليلى والثوري
ما يصلح له قوله مع يمينه وما يصلح لهما فهو لهما مع يمينها والمشكل بينهما نصفان بعد التماثل وقال مالك نحوه الا انه قال المشكل
لرجل وقال ابن شبرمة الكل للرجل الا ما على المرأة من ثياب بدنها وقال الحسن البصري ان كان البيت لهما فالكل
لها مع يمينها الا ما على الرجل من ثياب بدنه وان كان البيت له فالكل له لان البيت وانيه في يدهم وما يصلح للثمن للمرأة
كالوقاية من اللهاة والوقاية ما تشده المرأة على استان راسها كالعصابة سميت بذلك لانها مع الخمار كالملحقة هم بشهادة
الظاهر لها من اى المرأة هم وما يصلح لها من اى الزوجين هم كالانيه فهو للرجل من و قال قاضي خان رج المشكل ما يصلح
الكاكفرن والاشاة واسب و الخنازم والادواني والاسنقة والذهب والفضة والعقار وقال الترمذى ما يصلح للثمن فهو
لها مع يمينها الا ان يكون الرجل عايفا وله اساوير وخواتيم النساء وعلى وخنخال وامثال ذلك فيجب له ان يكون في
الاشياء لها وكذا اذا كانت المرأة بنت ثياب لرجل كالعمامة والمشتري والمنطقة هم لان المرأة وانيه في يدي الزوج والقول
في الدعوى لصاحب اليد بخلاف ما يخص بها لانه من اى لان ظاهر اليد هم ليا خضاها هو اقوى منه مشتري هو يميل الى التماثل
اذا كان القول لهما كرجلين اختلفا في ثبوت احد ما لاسبه والاخر متناق كانه لا لاسبه ولي بخلاف الاشتكاف
والعطارين اذا اختلفا في الا ان الاساكنة والطارين وهي في ايديها فيكون بينهما الضيق عند علمائنا ولم يترجح
بالاختصاص لان الرادية ما يهد بالاستعمال الابايشية ولم يشهد استعمال الاساكنة والطارين وشاهدنا كون هذه
الا ان في ايديها على السواء فمحتمل ما بينهما الضيق هم ولا فرق بين ما اذا كان الاختلاف في حال قيام الكلاخ او
بعده ما وقعت الفسقة فان بات احد هاش اى احد الزوجين هم واختلف ورثة من اى ورثة البيت
هم مع حشرهم هو اى منهم ما يصلح للرجال والنساء شش كالاداسن والبسطة
ونحوهما هم فهو للباية منها شش اى من المزدوجين هم لان اليد للحي وول الميت من شش
لا يملكه هم وبذلك المسمى شش وبذلك المجموع الذي هم ذكرناه من حيث الجملة لا من حيث التفصيل من الاول المسئلة
الى اخرها هم قول ابى حنيفة رحمه الله لان المذكور من حيث التفصيل ليس قوله خاصة فان كون ما يصلح للرجال
فهم للرجل وما يصلح للنساء فهو للمرأة بالا جاع فلا اختصاص له بذلك وسئل هذا قوله هم وقال ابو يوسف رحمه الله
يدع على المرأة ما يجهز به ثلثها من ثمنه ما يصلح لهما هم والباية للزوج مع يمينه لان الظاهر ان المرأة تاتي
بالجسار وذا شش اى ظاهر المرأة هم اقوى من شش لبريان العادة بذلك هم فيبطل به ظاهر يد الزوج
شش في الباقي لا ما يجهز به ثلثها من ثمنه ما يصلح لهما هم والطلاق والموت سواء لقيام الورثة من شش
وقال محمد رحمه الله ان كان الرجل هو للرجل وما كان للنساء فهو للمرأة وما يكون لها من اى وما كان ما يصلح
للزوجة هم فهو للرجل او لورثته لما قلنا لا ابى حنيفة رحمه الله من شش في الليل وهو ان المرأة وانيه في
الزوج والقول لصاحب اليد وهذا بالنسبة الى الحياة واما بالنسبة الى المات فتقوله هم والطلاق والموت

لان الظاهر شاهد له
وما يصلح للنساء فهو
للمرأة كالوقاية من اللهاة
والوقاية ما تشده المرأة
على استان راسها كالعصابة
سميت بذلك لانها مع الخمار
كالملحقة هم بشهادة
الظاهر لها من اى المرأة هم
وما يصلح لها من اى الزوجين هم
كالانيه فهو للرجل من و
قال قاضي خان رج المشكل ما يصلح
الكاكفرن والاشاة واسب و
الخنازم والادواني والاسنقة
والذهب والفضة والعقار وقال
الترمذى ما يصلح للثمن فهو
لها مع يمينها الا ان يكون
الرجل عايفا وله اساوير
وخواتيم النساء وعلى وخنخال
وامثال ذلك فيجب له ان يكون
في الاشياء لها وكذا اذا كانت
المرأة بنت ثياب لرجل كالعمامة
والمشتري والمنطقة هم لان
المرأة وانيه في يدي الزوج والقول
في الدعوى لصاحب اليد بخلاف
ما يخص بها لانه من اى لان
ظاهر اليد هم ليا خضاها هو
اقوى منه مشتري هو يميل الى
التماثل اذا كان القول لهما
كرجلين اختلفا في ثبوت
احد ما لاسبه والاخر متناق
كانه لا لاسبه ولي بخلاف
الاشتكاف والعطارين اذا
اختلفا في الا ان الاساكنة
والطارين وهي في ايديها
فيكون بينهما الضيق عند
علمائنا ولم يترجح بالاختصاص
لان الرادية ما يهد بالاستعمال
الابايشية ولم يشهد استعمال
الاساكنة والطارين وشاهدنا
كون هذه الا ان في ايديها
على السواء فمحتمل ما بينهما
الضيق هم ولا فرق بين ما
اذا كان الاختلاف في حال
قيام الكلاخ او بعده ما وقعت
الفسقة فان بات احد هاش
اى احد الزوجين هم واختلف
ورثة من اى ورثة البيت هم
مع حشرهم هو اى منهم ما
يصلح للرجال والنساء شش
كالاداسن والبسطة ونحوهما
هم فهو للباية منها شش اى
من المزدوجين هم لان اليد
للحي وول الميت من شش لا
يملكه هم وبذلك المسمى شش
وبذلك المجموع الذي هم ذكرناه
من حيث الجملة لا من حيث
التفصيل من الاول المسئلة الى
اخرها هم قول ابى حنيفة
رحمه الله لان المذكور من
حيث التفصيل ليس قوله
خاصة فان كون ما يصلح
للرجال فهو للرجل وما
يصلح للنساء فهو للمرأة
بالا جاع فلا اختصاص له
بذلك وسئل هذا قوله هم
وقال ابو يوسف رحمه الله
يدع على المرأة ما يجهز به
ثلثها من ثمنه ما يصلح لهما
هم والباية للزوج مع يمينه
لان الظاهر ان المرأة تاتي
بالجسار وذا شش اى ظاهر
المرأة هم اقوى من شش
لبريان العادة بذلك هم
فيبطل به ظاهر يد الزوج
شش في الباقي لا ما يجهز به
ثلثها من ثمنه ما يصلح لهما
هم والطلاق والموت سواء
لقيام الورثة من شش وقال
محمد رحمه الله ان كان
الرجل هو للرجل وما كان
للنساء فهو للمرأة وما
يكون لها من اى وما كان
ما يصلح للزوجة هم فهو
للرجل او لورثته لما قلنا
لا ابى حنيفة رحمه الله
من شش في الليل وهو ان
المرأة وانيه في

سواء لقيام الوارث مقام المورث من والى الوارث قال محمد رحمه الله ورثة المورث ليعتقون مقام المورث
 لانهم خلفاء و هو فيما له ان المشكل له في حياته مع يمينه فكذا كان القول لورثته هم فان كان احدهما
 من اى احد الزوجين هم ملوكا فالمتاح للورثة جارية السجوة لان يد احرار قوسه و الحى بعد المات لانه
 لا يد لبيت فقلت يد الحى عن المعارض و هذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقال السيد الماذون كفى التجارة
 و المكاتب بمنزلة العمل لان لما يد امبرة في الخصومات من حتى لو اخصم الحر و المكاتب في شئ في ذمه ما قضى
 به بينهما لا استواءهما اليد ولو كان في يده ثلث و اقام البينة استويا فليكن كما تيسر في الحر و المحرقة في سائر
 الخصومات فكذا في متاع البينة و قابل الكاكي رحمه الله قوله و لك بعد المات سواء كان احمى حرا او ملوكا
 كذا ذكره في نسخ شرح الساجع الصغير ولكن ذكر في الاسلام شئ لا يمتنع في شرح الساجع الصغير لو كان احد
 حرا او الاخر ملوكا فالمتاح للورثتها و كذا ان ات احد بها كان المتاح للورثتها ثم قال و ما وقع في بعض النسخ الى
 سنها و هو في رواية حمزة و الراشدي للربا لاد ذكر في الحق السراج السيد ولو كان احدهما ملوكا فاختلافه
 الفرقة في الامتة المشككة فالقول قول السجوة يد عند ابى حنيفة رحمه الله و عند هاسا و ذكره جابر
 البر و دوى و المتاح للورثتها غير متيقدة بالشكل و جرح به في تحف العقبة و الاقفية ان المتاح كله للورثته
 و عند هاسا على التاميل السخرت فيما اذا كان حري
 فصل فيمن لا يكون خصما من اى هذا فضل في بيان من لا يكون خصما عند الدعوى و لما ذكر فيما من من يكون
 خصما ذكر هنا من لا يكون خصما و لفظه بايتين الاشياء قبل الفصل شتى ايضا على ذكر من يكون خصما و اوجب ثم
 من حيث الفرق الا من حيث التا الاصلى هم و اذا قال من في بعض النسخ فان قال هم المدعى عليه بذات الشئ او دونه فلان
 النائب او دونه عندى و خصبة منه و اقام بنية على ذلك فلا خصومة بينه و بين المدعى من صورته و ارا و ثوبا
 في يد انسان او على عليه انما له فقال و اليد هو لفلان النائب او دونه احم و اقام ذو اليد بنية على
 اتاله فلا خصومة بين ذى اليد الذى هو المدعى عليه و بين المدعى و ذاك و اما و قال بن بشره لانه
 به و به قال انما في المخصوص هم و كذا من اى لا خصومة هم و اذا قال من ذو اليد هم اجزية من فلان
 هم و اقام البينة لانه شئ اى فلان ذاك اليد ثبت البينة ان يد ليست بيد خصومة و قال ابن شبرمة شئ هو
 عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الطيلى ابو شبرمة الكوفي القاضى نقيه اهل الكوفة عداوه
 فى التامين روى عن النسن بن مالك و قال العجلى كان قاضيا لابي جعفر على سواد الكوفة و قضيا عما
 ركان فاضلا حاسكا فقتلته السميد مات سنة اربع و اربعين و مات هم لانه شئ من اى اخصومة هم لانه
 اثبات الملك للنائب لعدم اخصم عنه شئ اى عن النائب و اثبات الملك للنائب بدون اخصومة معتذر
 و ليس لاحد ولاية او قال شئ في ملك غيره و غير رضاء هم و دفع اخصومة بزار عليه شئ اى على اثبات
 الملك و البنا على المشقة و معتذرهم فلا مقتضى البينة شيان بثوث الملك للنائب شئ اى احد باثبات الملك
 للنائب هم و لا خصم فيه فليثبت و دفع خصومة المدعى شخص اى و بالتالى و دفع خصومة عن
 نفسه هم و هو خصم فيه شئ لان مقتضى ذى اليد اثبات ان يد يد حفظ لا يد خصومة و لا اثبات الملك للنائب

سواء لقيام الوارث مقام المورث من والى الوارث قال محمد رحمه الله ورثة المورث ليعتقون مقام المورث
 لانهم خلفاء و هو فيما له ان المشكل له في حياته مع يمينه فكذا كان القول لورثته هم فان كان احدهما
 من اى احد الزوجين هم ملوكا فالمتاح للورثة جارية السجوة لان يد احرار قوسه و الحى بعد المات لانه
 لا يد لبيت فقلت يد الحى عن المعارض و هذا عند ابى حنيفة رحمه الله وقال السيد الماذون كفى التجارة
 و المكاتب بمنزلة العمل لان لما يد امبرة في الخصومات من حتى لو اخصم الحر و المكاتب في شئ في ذمه ما قضى
 به بينهما لا استواءهما اليد ولو كان في يده ثلث و اقام البينة استويا فليكن كما تيسر في الحر و المحرقة في سائر
 الخصومات فكذا في متاع البينة و قابل الكاكي رحمه الله قوله و لك بعد المات سواء كان احمى حرا او ملوكا
 كذا ذكره في نسخ شرح الساجع الصغير ولكن ذكر في الاسلام شئ لا يمتنع في شرح الساجع الصغير لو كان احد
 حرا او الاخر ملوكا فالمتاح للورثتها و كذا ان ات احد بها كان المتاح للورثتها ثم قال و ما وقع في بعض النسخ الى
 سنها و هو في رواية حمزة و الراشدي للربا لاد ذكر في الحق السراج السيد ولو كان احدهما ملوكا فاختلافه
 الفرقة في الامتة المشككة فالقول قول السجوة يد عند ابى حنيفة رحمه الله و عند هاسا و ذكره جابر
 البر و دوى و المتاح للورثتها غير متيقدة بالشكل و جرح به في تحف العقبة و الاقفية ان المتاح كله للورثته
 و عند هاسا على التاميل السخرت فيما اذا كان حري
 فصل فيمن لا يكون خصما من اى هذا فضل في بيان من لا يكون خصما عند الدعوى و لما ذكر فيما من من يكون
 خصما ذكر هنا من لا يكون خصما و لفظه بايتين الاشياء قبل الفصل شتى ايضا على ذكر من يكون خصما و اوجب ثم
 من حيث الفرق الا من حيث التا الاصلى هم و اذا قال من في بعض النسخ فان قال هم المدعى عليه بذات الشئ او دونه فلان
 النائب او دونه عندى و خصبة منه و اقام بنية على ذلك فلا خصومة بينه و بين المدعى من صورته و ارا و ثوبا
 في يد انسان او على عليه انما له فقال و اليد هو لفلان النائب او دونه احم و اقام ذو اليد بنية على
 اتاله فلا خصومة بين ذى اليد الذى هو المدعى عليه و بين المدعى و ذاك و اما و قال بن بشره لانه
 به و به قال انما في المخصوص هم و كذا من اى لا خصومة هم و اذا قال من ذو اليد هم اجزية من فلان
 هم و اقام البينة لانه شئ اى فلان ذاك اليد ثبت البينة ان يد ليست بيد خصومة و قال ابن شبرمة شئ هو
 عبد الله بن شبرمة بن الطفيل بن حسان الطيلى ابو شبرمة الكوفي القاضى نقيه اهل الكوفة عداوه
 فى التامين روى عن النسن بن مالك و قال العجلى كان قاضيا لابي جعفر على سواد الكوفة و قضيا عما
 ركان فاضلا حاسكا فقتلته السميد مات سنة اربع و اربعين و مات هم لانه شئ من اى اخصومة هم لانه
 اثبات الملك للنائب لعدم اخصم عنه شئ اى عن النائب و اثبات الملك للنائب بدون اخصومة معتذر
 و ليس لاحد ولاية او قال شئ في ملك غيره و غير رضاء هم و دفع اخصومة بزار عليه شئ اى على اثبات
 الملك و البنا على المشقة و معتذرهم فلا مقتضى البينة شيان بثوث الملك للنائب شئ اى احد باثبات الملك
 للنائب هم و لا خصم فيه فليثبت و دفع خصومة المدعى شخص اى و بالتالى و دفع خصومة عن
 نفسه هم و هو خصم فيه شئ لان مقتضى ذى اليد اثبات ان يد يد حفظ لا يد خصومة و لا اثبات الملك للنائب

دون المدعى عليه وهو المسئلة
مخسنة كتاب الدعوى وذكرنا الاقوال
التي هي وان قال ان يتقدم الطالب
فقط خصم لا نطاع بعد ان يده
بين ملك اعترف بكونه خصما
وان قال المدعى بخصبته متى اقر
مضى كانه قد اقر بخصبته وان اقام
دعوى البينة على الودعية
كانه انما صار خصما من غير دفع
عليه كدعيه في دعوى الملك
المطلق كانه خصم فيه باعتبار
حتى لا يصح دعوى على غيره في اليد
ويصح دعوى الفعل وان قال
المدعى سرق متى قال صاحب اليد
او دعينه فلان اقام البينة
لم يثبت دعوى الخصم وهذا قول في
والمدعى سرقا وهذا استحسان
وقال محمد بن سفيان في دعوى
الفعل عليه فصار كما اذا قال
غصب سني على سام فاعلم
وكما ان ذكر الفعل يستدعي
الفعل كالحال والظاهر انه
هو الذي يرد كانه لا يرد
للمدعى شفعة عليه وانما لم يستدع
الستر فصار كما اذا قال سرق علي
الغصب كانه لا يرد فيه فلا يجزئ
من كشفه وان قال المدعى ان يتبعه
من فلان وقال صاحب اليد
او دعينه فلان ذلك سقطت
الشفعة بغير بينة كانهما لما
توافقا على ان اصل ملكه فيه
لغيره فيكون وصلا له في اليد
من جهة المدعى بانه خصمته
الا ان يقدر البينة ان ذلك ناسا
وكذلك يقضيه كانه اثبت بينته
كونه ادعى باسما كذا

اذا كانت قائمة فذوال اليد تنصب خصما للمدعى في العين بظاهره فان ظاهرا اليد يدل على الملك الا انه يحتمل
انه ليس يد ملك وانما قائمة البينة ان العين ووديعة من يد يظهر ان يد ليست يد ملك فينبغي ان يثبت الخصومة
اما اذا كان العين بالمال فالمدعى يثبت في الدين ومحل الدين الذمة فالمدعى عليه يثبت خصما للمدعى بانه
وبما اقام المدعى من البينة على ان العين كانت في يده ووديعة لاتبين ان ذمته كانت لغيره فلا يتحول عنه
الخصومة ومن ادعى عليه هذه المسئلة فخصم كتاب الدعوى من ادى هذه المسئلة من مسائل كتاب الدعوى من
الاصل يسمى خصمته لان فيها خمسة او جران ذاليد قال في ذوديعة او حارية او اجارة او رهن او غصب
او تسبيح خمسة لان فيها خمسة اقال ويل اشار اليه بقوله ومن ذكرنا الاقوال الخمسة من كتماننا الثلاثة ولان
ابى ليلى ولان بن شبرمة هم قال متى ادى المدعى في يد المدعى عليه ان يدعى يد ملك اعترف
بذاليد جازا فقال ذواليد اشترتها من الغائب لا تندفع الخصومة هم لانه لما زعم ان يد يد ملك اعترف
بكونه خصما من كماله ادعى ذواليد كمالا مطلقا هم ولو قال المدعى بخصبته متى اوسرقة سني لا تندفع الخصومة
وان اقام ذواليد البينة على الودعية متى ادى ان المدعى اذا ادعى فعلا على ذى اليد وقال الدار وادعى
او دعها عندك او استاجرتها مني او غصبتها مني او ارتبتها مني وقال المدعى الذي في يد الدار انما فلان
الغائب او دعها او غصبها مني وغير ذلك واثام على ذلك البينة فان الخصومة لا تندفع عنه هم لانه متى
ادعى ان ذاليد هم انما صار خصما بدعوى الفعل عليه لا بد من صيرورته خصما في دعوى الفعل لا ينفق
الى اليد اذ خلا فضلا من ان يفتقر الى ملك ويد خصومة ولهذا يصح دعوى الملك المطلق باعتبار يده حتى
لا تقع دعواه ادى دعوى المدعى على غير ذى اليد ويصح دعوى الفعل على غير ذى اليد هم بخلاف دعوى
الملك متى ادعى المدعى للمالك المطلق لانه خصم فيه متى ادى لان ذاليد خصم في دعوى الملك المطلق هم
باعتبار يده حتى لا يصح دعواه متى ادى دعوى المدعى على غير ذى اليد ويصح دعوى الفعل متى ادى
غير ذى اليد هم وان قال المدعى سرق متى وقال صاحب اليد او دعينه فلان واثام البينة لم تندفع الخصومة
وهذا قول ابي حنيفة رحمه الله وادعى يوسف وبهذا استحسان وقال محمد بن سفيان في دعوى
ادعى الخصم هم لانه لم يدع الفصل عليه متى ادى المدعى على ذى اليد بل هو دعوى الفعل على مجهول
وبى بالادلة فاستحق بالعدم هم فصا كما اذا قال غصب سني على سام فاعلم متى ادى في دعوى الغائب
هم ولما شى اى والابى حنيفة والابى يوسف هم ان ذكر الفعل يستدعي الفاعل لا محالة متى ادى لان الفعل
بدون الفاعل لا يتصور هم والظاهر انه هو الذي يستدعيه الا انه لم يبين متى ادى اى لم يبين السارق هم
واثر من شى اى وفاسم للمدعى شفعة عليه واثامه سحبة السرق فصار كما اذا قال سرق يوسف بالغائب المذكور
هم بخلاف الغائب لانه لا حد فيه فلا يجزئ عن كشفه متى ادى غير مدعى في التجميل هم وان قال المدعى ان يتبعه
من فلان وقال صاحب اليد او دعينه فلان ذلك سقطت متى ادى اشد اسقاطا هم الخصومة بغير بينة لانها
لما اتفقا على ان اصل الملك فيه لغيره فيكون وجوبها الى ذى اليد من جهة فلو كان يده يد خصومة الا ان
يقوم البينة ان فلانا وكله بقبضه لانه اثبت بينته كونه ادعى باسما كذا متى ادى

من الاجماع على الثبات ولو قال ذو اليد واليد او دعي وكيله لا يصدق الا بدية لان الكرامة لا تثبت الى غير ذلك
 باب ما يدعي فيه الرجاء من اى باب في بيان ما يدعيه الرجلان ولما فرغ من بيان حكم الواحد شرع في بيان
 حكم الاثنين لانه بعد الواحد ثم قال اى الله ورسوله واذ ادعى اثنان مينا في يد احد كل واحد منهما يزعم
 له واما ما بينية فتفى بها مينا وتال الشافعي في قول تخرجهما اى البينان قسما قطعا من التبركس الماء وهو
 المستط من الكلام واسمها وهذا قوله القديم وبه قال مالك في رواية واحده في رواية حم وفي قول يقرع بينهما
 ويقتض عن خرجت ترعة وبه قال احمد في رواية وفي قول للشافعي واحده في رواية يقتضى ان خرجت ترعة بين
 مالك يقتضى با عدل البينين فاذا تساوت في الله الله يقسم بينهما نصفين وقال الاوزاعي وابن الماجشون المالكى يقتض
 بالكرها عدد الزيادة طائفة القلب الى قول الاكرهم لان احدا البينين كاذبة يبتين لاستحالة اجتماع المملكين في كل
 من شيئين في اكل العين صم في حالة واحدة وقد قلنا لا يثبت تيميم المداولة من الكاذبة فاذا كان كذلك صم فيتهازان
 من اى فير شاططان صم او يشار الى القرعة لانه عليه السلام من لان البني صلى الله عليه وسلم صم اقرب فيه وقال
 اللهم انت اسلم بينهما شرا رواه الطبراني في معجمه الاوسط اسناده الى سيد بن السيب عن ابى هريرة ان رجلين
 اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ فاقام كل واحد منهما البينة فاقرع بينهما فذكر الاثر ان راسه لفظ
 وللفظ الطبراني فاقام كل واحد منهما بشهود عدول في حدة واحدة فسامهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقال
 اللهم فتفى بينهما رواه ابو داود وعن ابن المسيب مرسله وكذا رواه عبد الرزاق مرسله رواه عبد الله بن ابي
 وقال كذا مرسل ضعيف لان حمدا البينة رواه عن نعيم بن يحيى الاسلمى قال ابو مسرور كل صم ولنا حديث تيميم بن طرفه ان
 رجلين اختصما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في شئ فاقام كل واحد منهما البينة فتقى بها مينا نصفين من هذا الحديث
 ورواه ابن ابي شيبة حدثنا ابو المرحوم عن سماك عن تميم بن طرفة ان رجلين اختلفا في حدة واحدة فسامهم
 سماك ابن حوربه رواه البیهقي في كتاب القرعة عن احكامه البند عن ابى عوانة اخبرنا سماك ابن حرب به وقال بذاتك
 تيميم بن طرفة اطاعى المسئلة الكوفي في التاميين ثقات اية سنة خمس مئتين روى له مسلم بن طرفة ولا يخرج منه الا انقطاع
 في حديث ابى هريرة رواه اسحاق ابن راوية وابن حبان في صحيحه ان رجلين اختلفا في حدة واحدة فاقام كل واحد منهما شاهدين
 فتقى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما نصفين روى الطبراني في معجمه اسناده عن جابر بن مبرة ان رجلين اختصما الى النبي
 صلى الله عليه وسلم في بغير فاقام كل واحد منهما شاهدين انه لم يجله النبي صلى الله عليه وسلم بينهما صم وحديث القرعة
 كان في الامتداد من اى سنة ابتداء الاسلام هم ثم خرج من حارم القار وكان بابا حرم ولان المطلق من بركة الاسلام اى المخرج
 هم الشهادتين من كل واحد منهما جعل الوجه وبان فمما احد ياسبب الملك والاخر اليد من اى اعتد البند لان الشهادة لا تعد
 وجوب الملك حقيقة لان ذلك ثبت لا يطلع عليه العباد فجاز ان يكون احدهما اعتمد عليه الملك بان راده بشرى فشهد على ذلك
 والاخر اعتمد عليه على ذلك صم فصحت الشهادة وان يجب العمل بها امكن وقد امكن بالتصنيف اذا لم يثبت
 اى بطل التصنيف ودار هذا العمل سبعة جوانح فلول الى قولنا فتدعى من اخذ ذلك المال واجاز مالك البيعين
 بقت الملك لكل واحد منهما في النصف فكذا هذا هم وانما ينصف لاسواءهما في سبيل الاستحقاق من ان الله على قائل
 لا يشترط ان يثبتوا في الاستحقاق كل ربعين في الشكركم هم قال من اى الله ورسوله صم فان كل واحد منهما كان

الاجماع

الاجماع

باب ما يدعيه
 المرحله
 قال واذا اذبح
 اثنان مينا في يد
 اخر كل واحد منهما
 يزعم ان الله واقام
 البينة فتقى بها
 بينهما وقل الشافعي
 في قول تهران في قول
 يقرع بينهما لان
 لا يثبت البينين
 كاذبة بقتين
 لاستحالة اجتماع المملكين
 في الكل في حالة
 واحده وقد قلنا
 التيميم فيتهازان
 او يشار الى القرعة
 لان البني صلى الله
 اقرب فيه وقال اللهم
 انت اسلم بينهما
 وكذا حديث تيميم
 بن طرفة ان
 رجلين اختصما الى
 رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم
 في شئ فاقام كل واحد
 بينة فتقى بها مينا
 نصفين فتدعى من
 القرم فكان في ابتداء
 الاسلام ثم لم يكن
 المطلق للشهادة في
 حق كل واحد منهما
 صحتم الرجوع بان
 يعتمد احدهما سبب
 الملك والاخر البين
 الشهادة ان يثبت العمل
 بهما كما يمكن وقد

في قولنا لا يثبت البينين في الاستحقاق كل ربعين في الشكركم هم قال من اى الله ورسوله صم فان كل واحد منهما كان

امرأة واما ما بينة لم يقض بواحدة من البنتين لتد راعل بها لان الحمل لا يقبل الا مشتركا قال
 شيخ ابي القدرى صم ويرجع الى تعدد المرات لا حدها لان الكاح جامع حكمه بتعددها الزوجين من
 قال السعدى لا يترجح احدها بالا باحدى صان ثلث احدا المرات والثاني في كذا في يد احدها والثالث
 ودخل احدها بها الا ان يعثر الاخران كما سبق كذا في الخطا صم وهذا من ابي اسلم المذكور صم اذا
 لم يوت البنتان من اى اذ لم يذكر تاريخا صم فاما اذا وقفا من اى ذكر كل واحد منها ما كرىنا صم فارجح
 الوت الاول من اى التاريخ السابق صم اوله من اى من زيادة الاثبات دلالة لامراض له في ذلك
 الزمان فتتبع به في ذلك الزمان صم فان اقرت لاحد باقبل اقامة البينة في امراته لتعا وقفا من على الزوجية
 لانها ليست في يد احد منى في يد نفسها فيعثر اقرارها بالزوجية صم وان اقام الاخر البينة فتتبع بها لان البينة اقوى
 من الاخر اكرش لان البينة حجة مستدرة والاخر حجة قاصرة صم ولو قف واحد بها بالدعوى والمرأة تحب فان قام
 البينة وتنف بها القاضى ثم ادعى اخر اقام البينة على منى ذلك لا يحكم بها لان القضا الاول قد صح فلا يقض
 بما هو مشكوك به وادعى منى اى دعوى المدعى الاخر مع شهادة دون الاول لا يقبل القضا ربا الاول صم
 الا ان يوت شهودا في سابقا منى على مشهود فيخند يقض الاول صم لانه ظهر الخطا من الاول بيقين
 وكذا اذا كان المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا يقبل بشبهة بخارج الا على وجه السابق من اى الاصله وبلان
 بينة فتتبع ان نكح قبل نكاح الاول فيخند يقض نكاح الاول نظموه واخطا فيه بيقين وهذا كله اذا كانا متزوجين
 حال قيام المرأة اما اذا كان بعد وفات المرأة هذا على وجهه ولا يغير في الاقرار والى فان ارضا وتاريخ احدها سابق
 يقض بانكح له الميراث لا يجب عليه طام المهر وان لم يؤرخا وادعى على السوء فالتقضى بانكح ميتا يجب على كل واحد من
 الزوجين نصف المهر وثمان سنين ميراث نزع واحد فرق بين الدعوى حاله الحيوة وبين الدعوى بعد الوفاة والفرق ان المستوفى
 في حالة الحيوة هى المرأة وهى لا تقبل مشتركة بينها والمقتضى وبعد الوفاة ميراث ابن كامل لان البينة لا تجزى هذا ذكر في الفصل
 صم قال شيخ ابي القدرى صم والواحد من اثنان كل واحد منها ان اشترى منه العبد من اهل المصنف صم سنة من اى
 من غير مري اليد فله الايه الا ان كان يدعى الشراء من واحد واثنين فاحكم طه التفصيل منى في كتابه صم فانما البينة
 من بينه فترت من نكح واحد منها بالجماع ان شاء اخذ نصف العبد بخلاف الاثنين وان شاء تركه لان الثاني
 يقضى بينهما نصفين لانهما كانا في البيت اذ باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك للسبعين منى تفصيلا بينهما
 في قول اخر يقرع به قال احمد في رواية وعن الشافعى قول تسقط البنتان ويرجع الى البنت فان صدق
 احد باسلم اليه وهى يحلف الاخر على القولين والاصح لا يرجح باقرار البائع به قال اكثر اصحابنا بل
 يقسم نصفين او يقرع صم فصار كالنفولين اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك للسبعين منى تفصيلا بينهما
 نصفين صم بخير كل واحد منهما من اى من الاثنين الذى ادعى كل واحد ان اشترى به العبد صم لانه تغير عليه من واقعه
 من وهو رفاه لانه مرضى بالتعد الا ليس له كل البين فاذا لم يسلم اخذ رفاه بتفريق المصنف عليه صم فاعلم
 رغبته في تلك الكلى من اى كل العبد صم فمردك وياخذ كل الثمن منى فان قيل كذب احد البنتين شقيق لاسيما
 كل واحد منهما ان الله

امرأة واما ما بينة لم يقض بواحدة من البنتين لتد راعل بها لان الحمل لا يقبل الا مشتركا قال
 شيخ ابي القدرى صم ويرجع الى تعدد المرات لا حدها لان الكاح جامع حكمه بتعددها الزوجين من
 قال السعدى لا يترجح احدها بالا باحدى صان ثلث احدا المرات والثاني في كذا في يد احدها والثالث
 ودخل احدها بها الا ان يعثر الاخران كما سبق كذا في الخطا صم وهذا من ابي اسلم المذكور صم اذا
 لم يوت البنتان من اى اذ لم يذكر تاريخا صم فاما اذا وقفا من اى ذكر كل واحد منها ما كرىنا صم فارجح
 الوت الاول من اى التاريخ السابق صم اوله من اى من زيادة الاثبات دلالة لامراض له في ذلك
 الزمان فتتبع به في ذلك الزمان صم فان اقرت لاحد باقبل اقامة البينة في امراته لتعا وقفا من على الزوجية
 لانها ليست في يد احد منى في يد نفسها فيعثر اقرارها بالزوجية صم وان اقام الاخر البينة فتتبع بها لان البينة اقوى
 من الاخر اكرش لان البينة حجة مستدرة والاخر حجة قاصرة صم ولو قف واحد بها بالدعوى والمرأة تحب فان قام
 البينة وتنف بها القاضى ثم ادعى اخر اقام البينة على منى ذلك لا يحكم بها لان القضا الاول قد صح فلا يقض
 بما هو مشكوك به وادعى منى اى دعوى المدعى الاخر مع شهادة دون الاول لا يقبل القضا ربا الاول صم
 الا ان يوت شهودا في سابقا منى على مشهود فيخند يقض الاول صم لانه ظهر الخطا من الاول بيقين
 وكذا اذا كان المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا يقبل بشبهة بخارج الا على وجه السابق من اى الاصله وبلان
 بينة فتتبع ان نكح قبل نكاح الاول فيخند يقض نكاح الاول نظموه واخطا فيه بيقين وهذا كله اذا كانا متزوجين
 حال قيام المرأة اما اذا كان بعد وفات المرأة هذا على وجهه ولا يغير في الاقرار والى فان ارضا وتاريخ احدها سابق
 يقض بانكح له الميراث لا يجب عليه طام المهر وان لم يؤرخا وادعى على السوء فالتقضى بانكح ميتا يجب على كل واحد من
 الزوجين نصف المهر وثمان سنين ميراث نزع واحد فرق بين الدعوى حاله الحيوة وبين الدعوى بعد الوفاة والفرق ان المستوفى
 في حالة الحيوة هى المرأة وهى لا تقبل مشتركة بينها والمقتضى وبعد الوفاة ميراث ابن كامل لان البينة لا تجزى هذا ذكر في الفصل
 صم قال شيخ ابي القدرى صم والواحد من اثنان كل واحد منها ان اشترى منه العبد من اهل المصنف صم سنة من اى
 من غير مري اليد فله الايه الا ان كان يدعى الشراء من واحد واثنين فاحكم طه التفصيل منى في كتابه صم فانما البينة
 من بينه فترت من نكح واحد منها بالجماع ان شاء اخذ نصف العبد بخلاف الاثنين وان شاء تركه لان الثاني
 يقضى بينهما نصفين لانهما كانا في البيت اذ باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك للسبعين منى تفصيلا بينهما
 في قول اخر يقرع به قال احمد في رواية وعن الشافعى قول تسقط البنتان ويرجع الى البنت فان صدق
 احد باسلم اليه وهى يحلف الاخر على القولين والاصح لا يرجح باقرار البائع به قال اكثر اصحابنا بل
 يقسم نصفين او يقرع صم فصار كالنفولين اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك للسبعين منى تفصيلا بينهما
 نصفين صم بخير كل واحد منهما من اى من الاثنين الذى ادعى كل واحد ان اشترى به العبد صم لانه تغير عليه من واقعه
 من وهو رفاه لانه مرضى بالتعد الا ليس له كل البين فاذا لم يسلم اخذ رفاه بتفريق المصنف عليه صم فاعلم
 رغبته في تلك الكلى من اى كل العبد صم فمردك وياخذ كل الثمن منى فان قيل كذب احد البنتين شقيق لاسيما
 كل واحد منهما ان الله

المرأة واما ما بينة لم يقض بواحدة من البنتين لتد راعل بها لان الحمل لا يقبل الا مشتركا قال شيخ ابي القدرى صم ويرجع الى تعدد المرات لا حدها لان الكاح جامع حكمه بتعددها الزوجين من قال السعدى لا يترجح احدها بالا باحدى صان ثلث احدا المرات والثاني في كذا في يد احدها والثالث ودخل احدها بها الا ان يعثر الاخران كما سبق كذا في الخطا صم وهذا من ابي اسلم المذكور صم اذا لم يوت البنتان من اى اذ لم يذكر تاريخا صم فاما اذا وقفا من اى ذكر كل واحد منها ما كرىنا صم فارجح الوت الاول من اى التاريخ السابق صم اوله من اى من زيادة الاثبات دلالة لامراض له في ذلك الزمان فتتبع به في ذلك الزمان صم فان اقرت لاحد باقبل اقامة البينة في امراته لتعا وقفا من على الزوجية لانها ليست في يد احد منى في يد نفسها فيعثر اقرارها بالزوجية صم وان اقام الاخر البينة فتتبع بها لان البينة اقوى من الاخر اكرش لان البينة حجة مستدرة والاخر حجة قاصرة صم ولو قف واحد بها بالدعوى والمرأة تحب فان قام البينة وتنف بها القاضى ثم ادعى اخر اقام البينة على منى ذلك لا يحكم بها لان القضا الاول قد صح فلا يقض بما هو مشكوك به وادعى منى اى دعوى المدعى الاخر مع شهادة دون الاول لا يقبل القضا ربا الاول صم الا ان يوت شهودا في سابقا منى على مشهود فيخند يقض الاول صم لانه ظهر الخطا من الاول بيقين وكذا اذا كان المرأة في يد الزوج ونكاحه ظاهر لا يقبل بشبهة بخارج الا على وجه السابق من اى الاصله وبلان بينة فتتبع ان نكح قبل نكاح الاول فيخند يقض نكاح الاول نظموه واخطا فيه بيقين وهذا كله اذا كانا متزوجين حال قيام المرأة اما اذا كان بعد وفات المرأة هذا على وجهه ولا يغير في الاقرار والى فان ارضا وتاريخ احدها سابق يقض بانكح له الميراث لا يجب عليه طام المهر وان لم يؤرخا وادعى على السوء فالتقضى بانكح ميتا يجب على كل واحد من الزوجين نصف المهر وثمان سنين ميراث نزع واحد فرق بين الدعوى حاله الحيوة وبين الدعوى بعد الوفاة والفرق ان المستوفى في حالة الحيوة هى المرأة وهى لا تقبل مشتركة بينها والمقتضى وبعد الوفاة ميراث ابن كامل لان البينة لا تجزى هذا ذكر في الفصل صم قال شيخ ابي القدرى صم والواحد من اثنان كل واحد منها ان اشترى منه العبد من اهل المصنف صم سنة من اى من غير مري اليد فله الايه الا ان كان يدعى الشراء من واحد واثنين فاحكم طه التفصيل منى في كتابه صم فانما البينة من بينه فترت من نكح واحد منها بالجماع ان شاء اخذ نصف العبد بخلاف الاثنين وان شاء تركه لان الثاني يقضى بينهما نصفين لانهما كانا في البيت اذ باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك للسبعين منى تفصيلا بينهما في قول اخر يقرع به قال احمد في رواية وعن الشافعى قول تسقط البنتان ويرجع الى البنت فان صدق احد باسلم اليه وهى يحلف الاخر على القولين والاصح لا يرجح باقرار البائع به قال اكثر اصحابنا بل يقسم نصفين او يقرع صم فصار كالنفولين اذا باع كل واحد منهما من رجل واجاز المالك للسبعين منى تفصيلا بينهما نصفين صم بخير كل واحد منهما من اى من الاثنين الذى ادعى كل واحد ان اشترى به العبد صم لانه تغير عليه من واقعه من وهو رفاه لانه مرضى بالتعد الا ليس له كل البين فاذا لم يسلم اخذ رفاه بتفريق المصنف عليه صم فاعلم رغبته في تلك الكلى من اى كل العبد صم فمردك وياخذ كل الثمن منى فان قيل كذب احد البنتين شقيق لاسيما كل واحد منهما ان الله

توارى والعقدين على من واحدة كلما في وقت واحد فبين ان بطل البيئات اجيب بانهم لم يشهدوا بموتها
 في وقت واحد بل شهدوا بنفس العقد فجاز ان يكون كل منهم امتم سباني وقت اطلاق الشهادة بهم لو اورد ان
 قضى القاضي بينهما فقال احد بالاعتقاد بغير علم من الاخر ان ياتى بمعية لانه صار مقتضيا عليه بالنصف فانفسح البيع
 فيه من اى في المصنف لانه صار مقتضيا عليه بالنصف لما قضى القاضي بينهما بالبيع فتمسكوا وقضاؤه فسخ العقد حتى
 كل واحد منهما في النصف فلما يعود الالاتي به العقد صم وهذا لانه صم فيه لظهور استحقاقه من اى البيوت استحقاق
 صم بالبنية من هذا جواب عما يقال وهو يدعى كيف يكون مقتضيا عليه فاجاب بقوله لظهور استحقاقه اى البيوت استحقاقه بالبنية
 وهذا لان استحقاق كل واحد لكل ثابت نظر الى بنية وانما لم يظهر في النصف لوجود بنية صاحبه وهو معنى قوله
 صم لولا بنية صاحبه من ينفى لولا بنية صاحبه انظر استحقاقه في الكل وقد انفسح بقضا القاضي لا يعود والابا ساجد
 صم كلفان ما قال ذلك مشى الى قوله لاختر صم بطل تميز القاضي من هو القضاء عليه صم حيث يكون له ان ياتى بجميع
 لانه بدس الكل ولم يفسخ سببه من اى اخبت شرائه في الكل بالبنية ولم يفسخ القاضي بيته في شئ وانما كان
 المقصود له بالنصف لمزاخمة صاحبه له فاذا زلت المزاخمة تفسخ له بالكل وفي نسخة شيخ العلامة العلماء
 بعد قوله ولم يفسخ سببه صم والعود الى النصف للمزاخمة ولم يوجد ونظيره تسليم احد الشفعين قبل القضاء
 ونظيره الاول تسليم بيد القضا انتهي بيانه فيما ذكره لان بقولنا لان القضاء له بالنصف الى اخر قوله ونظيره الى
 نظيره اذا قال احد المدعين لاختر الاخذ قبل تخيير القاضي حيث يكون لاخرا خذ اجمع تسليم احد الشفعين يعني
 اذا سلم احدهما قبل القضاء يفتقر لاخر جميع الداران سلم بعد القضاء لا يكون لاخر الا النصف الدار وهو من
 قوله نظرا لاول تسليم بعد القضاء صم ولو ذكر كل واحد منهما تاريخا من اى من الاثنين اللذين ادس
 كل واحد منهما انه اشترى منه هذا العبد واتام كل منهما بنية بالتاريخ صم فهو الاول منها من اى السابق منها
 بالتاريخ وبه قال مالك واحمد والشافعي رحمهم الله واختاره المزني ويحكم عن بعض الشافعي في قول البويطي
 انه لا ترجح فيه بالسبق صم لانه من اى لان الذي قامت بنية بالسبق هم اثبت الشراء في زمان لا يارعه فيه احد
 فانه في الاخر من اى ان دفع الاخر من الاثنين المذكورين به اى باثباته الشراء في زمان لا تارعه بالبنية
 الاخرى وهو استوفى في ذلك الوقت فبين ان الاخر اشتراه من غير المالك فكان باطلا بخلاف اذا كانت البيعتان
 مطلقتين ومورثتين بتاريخ واحد فانه لا يعلم شرا احدهما من غير المالك فتارفتا صم ولو وقتت احدتهما من
 اى ولو ذكر احد البيعتين التاريخ صم ولم يوقت الاخرى شئ بالبنية الاخرى صم فهو لصاحب الوقت من صم وبه
 قال مالك والشافعي في قول وفي قول احدهما صم وبه قال احمد صم لثبوت ملكه شئ اى ملك صاحب الوقت صم
 في ذلك الوقت واحتمل الاخر من اى الوقت الاخر صم ان يكون قبله من اى قبل الوقت الاول صم وبعده
 من اى يكون بعد الوقت الاول فاذا كان كذلك صم فلا يفتقر له بالثبات من اى لان الحكم لا يثبت بالشك صم
 وان لم يذكر التاريخ مع احدهما قبض فهو اولى من هذا الكلام القدرى وقال المصنف طه بمعناه من اى شئ
 كلام القدرى ومع احدهما قبض صم انه في يد من اى القبض ثابت في يده معانية وانما اختار الى التفسير بهذا
 لان قوله ومع احدهما قبض يجوز ان يحل على ان يكون معناه اثبت قبضه بالبنية فيما مضى من الزمان وهو

لو اوردوا ان قضى القاضي
 بخبرها فقال احدهما
 لاختر النصف لم يكن
 لان خزان يلفظ
 جملة لانه صار
 مقتضيا عليه بالنصف
 فانفسخ البنية
 وهذا لانه صم فيه
 لظهور استحقاقه
 بالبنية لولا بنية
 صاحبه ساجد
 ما لو قال ذلك
 قبل تخيير القاضي
 حيث يكون له
 ان ياتى بجميع
 من الكل ولا يفتقر
 سببه الى اى
 النصف للمزاخمة
 ولم يوجد ونظيره
 تسليم احد الشفعين
 قبل القضاء ونظيره
 الاول تسليم
 بعد القضاء ولو
 ذكر كل واحد منهما
 تاريخا من اى من الاثنين
 اللذين ادس
 لانه بدس الكل ولم يفسخ
 سببه من اى اخبت شرائه
 في الكل بالبنية ولم يفسخ
 القاضي بيته في شئ وانما كان
 المقصود له بالنصف لمزاخمة
 صاحبه له فاذا زلت المزاخمة
 تفسخ له بالكل وفي نسخة
 شيخ العلامة العلماء بعد
 قوله ولم يفسخ سببه صم
 والعود الى النصف للمزاخمة
 ولم يوجد ونظيره تسليم
 احد الشفعين قبل القضاء
 ونظيره الاول تسليم بيد
 القضا انتهي بيانه فيما
 ذكره لان بقولنا لان
 القضاء له بالنصف الى اخر
 قوله ونظيره الى نظيره
 اذا قال احد المدعين لاختر
 الاخذ قبل تخيير القاضي
 حيث يكون لاخرا خذ اجمع
 تسليم احد الشفعين يعني
 اذا سلم احدهما قبل
 القضاء يفتقر لاخر جميع
 الداران سلم بعد القضاء
 لا يكون لاخر الا النصف
 الدار وهو من قوله
 نظرا لاول تسليم بعد
 القضاء صم ولو ذكر كل
 واحد منهما تاريخا من اى
 من الاثنين اللذين ادس
 كل واحد منهما انه اشترى
 منه هذا العبد واتام كل
 منهما بنية بالتاريخ صم
 فهو الاول منها من اى
 السابق منها بالتاريخ
 وبه قال مالك واحمد
 والشافعي رحمهم الله
 واختاره المزني ويحكم
 عن بعض الشافعي في قول
 البويطي انه لا ترجح فيه
 بالسبق صم لانه من اى
 لان الذي قامت بنية
 بالسبق هم اثبت الشراء
 في زمان لا يارعه فيه
 احد فانه في الاخر من
 اى ان دفع الاخر من
 الاثنين المذكورين به
 اى باثباته الشراء في
 زمان لا تارعه بالبنية
 الاخرى وهو استوفى في
 ذلك الوقت فبين ان
 الاخر اشتراه من غير
 المالك فكان باطلا
 بخلاف اذا كانت
 البيعتان مطلقتين
 ومورثتين بتاريخ
 واحد فانه لا يعلم
 شرا احدهما من غير
 المالك فتارفتا صم
 ولو وقتت احدتهما
 من اى ولو ذكر احد
 البيعتين التاريخ صم
 ولم يوقت الاخرى شئ
 بالبنية الاخرى صم
 فهو لصاحب الوقت
 من صم وبه قال
 مالك والشافعي في
 قول وفي قول احد
 هما صم وبه قال
 احمد صم لثبوت
 ملكه شئ اى ملك
 صاحب الوقت صم
 في ذلك الوقت
 واحتمل الاخر من
 اى الوقت الاخر
 صم ان يكون
 قبله من اى
 قبل الوقت
 الاول صم
 وبعده من
 اى يكون
 بعد الوقت
 الاول فاذا
 كان كذلك
 صم فلا يفتقر
 له بالثبات
 من اى لان
 الحكم لا
 يثبت بالشك
 صم وان لم
 يذكر التاريخ
 مع احدهما
 قبض فهو
 اولى من هذا
 الكلام
 القدرى وقال
 المصنف طه
 بمعناه من
 اى شئ
 كلام القدرى
 ومع احدهما
 قبض صم انه
 في يد من
 اى القبض
 ثابت في
 يده معانية
 وانما اختار
 الى التفسير
 بهذا لان
 قوله ومع
 احدهما قبض
 يجوز ان يحل
 على ان يكون
 معناه اثبت
 قبضه بالبنية
 فيما مضى
 من الزمان
 وهو

لان فكمه من قبضه
يدل على سبق ثرائه
ولا فقه استقر بان كان
لله ينفق الدنيا ثلثه
بالشك وكذا لو كان
وقد لم يبق الا ثلثه
ان ثرائه كان قبل ثرائه
صاحب ليس كان الصريح
ان في الكالة قال
وان احب احد هما
شراؤه والاخر هبة وعينا
معناه من واحد
وان ما جئته كذا في
معلق ما ان الشراء اولى
لان الشراء اولى لكونه
مساومة من الجاني
ولانه يثبت الملك بنفسه
والملك في الهبة يثبت
على القبض ولكن الشراء
وان صدقة مع القبض
لما بينا والهبة والقبض
والصدق من القبض
سواء حتى يقضى
ببعض ما استقر لهما
في وجه البيع ولا يرجع
باللزم لا يرجع الى
المال والرجوع بمعنى
قائم في الحال هكذا
نعم كما جئتم القسمه
صحيحة وكذا انما
يحتل بعض بعض
لان الشروع طارعه عند
البعض لا يبرأ منه
القيمة في الشك قال
واذا ادعى احد هما الشراء
وادعت امرأته
تزوجها عليه

في الحال فانه البالغ ويجوز ان يكون الحكم هناك على خلاف هذا حيث ذكر في الذخيرة بثبوت يد احد بالمال
هو ان كنه من قبضه يدل على سبق شراؤه ولا ينافي مع اي ولان الاثنان معتمدين في الاثبات فانه ينقص اليقين
بالشك وكذا اذا ذكر الاخر وقتا من اثنى او ذكر بية الاخر وقتا لم يتفق به ولا يعلم فيه خلاف لان القبض
اذا وجد ولم يتفق بالشك وقت الاخر يحتمل فلا يتحقق اليقين فثبتهم لما بينا من اشارة الى قوله لانه
كنه من قبضه الى ان لا يشهد واشى اى شهود الخارج ان شراؤه كان قبل شراؤه صاحب اليد
لان الصريح ينفى الدلالة من فاذا كان ذلك فينتقض به اليد قال من اى القدر منى هم وان ادعى
احد باشر أو الاخرية وقبض من اى اى بية وقبضا وهذا كلام الله ورسى وقال المصنف هم معناه من واحد
من اى كلام الله ورسى من رجل واحد لانه اذا ادعى كل واحد منهما على الملك من رجل اخر يكون بينهما
فلا يكون الشراء اولى وسيجي ذلك هم واما ما بينه من ان اقام كل واحد بية باو عاده هم والامانة معهما
اى واسمال ان واحد منهما ليس منه تاريخ فاشترى الى لان الشراء اتوى لكونه معاومة من الجانيين من اى
من جانب البالغ وجانب المشتري بخلاف الهبة فانها ليست بمعاومة هم دلالة من اى ولان الشراء هم بية
الملك بنفسه والملك في الهبة تقف على القبض من لانها لا تتم الا بالقبض هم وكذا الشراء الصدقة مع القبض من
يعنى اذا ادعى احدهما الشراء والاخر ادعى الصدقة مع القبض هم لما بينا من اشارة الى قوله لان الشراء اتوى من بية
هم والهبة والقبض والصدقة مع القبض سواء حتى يقضى بهما لاستواءهما في وجه البيع من والافتقار الى القبض هم
ولا ترجح بالزوم من من هذا جواب عما يقال لان الشراء التساوى فان الصدقة لازمة لا تقبل الرجوع ولان الهبة وقبض
الجواب انه لا ترجح بالزوم هم لان يرجع الى المال من اى مما يظهر اثره في ثمانى اسامى اذا اللزوم عبارة عن عدم
صحت الرجوع في المستقبل هم والرجوع بمعنى قائم في الحال من اى من الاصل ان الترجيع انما يكون بمعنى قائم في الحال
لاني المال وقال شيخ الاسلام علاؤ الدين ابي سبيح اني انما يتقبل الملك بنفسه والهبة لا تقبل
الملك به وان القبض وكذا الشراء اولى من الصدقة والهرن والطلاق عينا في قول محمد وكذا نقل الى يوسف الا في الشراء
والطلاق فانها تكون بينهما نصين والمرين اولى من الهبة والصدقة هو النكاح اولى من الهبة والصدقة والهبة سلم
هم وهذا من اى الحكم بالتبنيف بينهما هم فيسب لا يحتمل القسمه صح من كلامهم والمرى هم وكذا انما يتقاسم اى فاما
يحتل القسمه كالار والسنان صح هم كنه البعض من لان كل واحد ثبت استعانة في الكل الا انه لا جمل المراجعة
سلمه البعض هم لان الشيوع طار من فلا يطل الهبة هم وعند البعض لا يصح لانه تنفيذ الهبة في الشراء من اى
كأنه اليقين على الارتهان من قبل هذا قول ابي حنيفة رحمه الله انه اعني سفي ومحمد فيمنى ان يقضى لكل
واحد منهما بالنصف على قياس بية الدار كرجلين هم وهذا صح اسبى قول البعض اصح يعني لا يصح في قوله لهما
لانا لو قضينا لكل واحد منهما بالنصف على قياس بية الدار فانما يقضى بالعقد الذي شهد به شهوده وعند خلاف
العقد لا يجوز الهبة لرجلين عندهم جميعا وانما ثبت الملك لبعثا لخاصة وتلك الشيوع في الملك المستعاد بالهبة مان
مجهها من اى محمد هم واذا ادعى احدهما الشراء وادعت امرأة اقره زوجها عليه من صورته ادعى احد
الاثنين انما اشترى هذا العبد من فلان فبى اليد وادعت امرأة انه اى ان هذا العبد على طرية تزوجا عليه

اى

اي على البينة واقام كل منها البينة ثم فها سوا من بين المدعى والمرأة سوا البينة يقطع بالعبد منها نصيبا من ثمنها
 في القوة من اي في قوة الدعوة بالبينة ثم اوضح ذلك بقوله ثم فان كل واحد منها من اي من الشرائع او التبرع
 منها وضعت الملك نفسه من فحقق المساواة بينهما في الاستحقاق هذا اذ لم يورثا وارثا وتاريخهما سوى واذا رعا وتاريخ
 احدهما سبق فالسابق اولى فان قبل الشراء بذا مال بال موجب الضمان في الغرضين والكلح من اذ لم يورث مال باليس
 بال غير موجب الضمان في المنكوحه فكان الشري اقوى قلنا بل الكلح اقوى من الشرائع من جهة لان الملك في الصارق
 يثبت بنفسه القدر متاكد حتى لا يظن بالملك قبل التسليم بخلاف الملك في المشتري ويجوز ان تصرف في الصداق قبل القبض بخلاف
 المشتري فان لم يرج جانب الكلح بهذا فلا اقل من المساواة ثم المرأة نصف البينة على الزوج ويرجع المشتري عليه
 نصف الثمن ان كان نقدا واهم وهذا من اي قوله فها سوا البينة يقطع بها حم عبداني يوسف رحمه الله وقال محمد بن النضر
 ولما سئل عن المرأة هم على الزوج القيمة من اي قيمة العبد هم لان كل واحد منهما يقطع بالبينة من اي تصحيح البينات واجب بالثمن حسنا
 الظن بالشهود وذلك هم بقدر ثمن الشرائع فما سبق الشرائع ونحوه استتمت في الكلح لان التبرع على عبد الغير صحيح وهو
 قوله هم اذ التبرع بالابن يملك الغير صحيح ويجب قيمة العبد عند تسليمه من متى قلنا بسبق الكلح لطلب البيع فاذا كان
 كذلك قلنا بسبق الشراء لانه يقطع على تصحيح البينتين جميعا فكان الشراء اولى ووجب للمرأة على الزوج قيمة
 لان من تزوج امرأة هي عبد الغير صح ووجب القيمة فكذا كل هذا هم واذا ادعى احدهما رهنه وقبضا والاخرية
 وقبضا واتاما بينة فالرهن اولى وهذا استحسان وفي القياس لبنة اولى لانها مثبت الملك والرهن لا يشترط
 الرهن يثبت اليد والملك اقوى من اليد فكانت البنة اولى هم وجه الاستحسان ان المقبوض بحكم الرهن مضمون من
 ولما قلنا ان الرهن مضمون لا اقل من قيمة ومن الدين هم وبحكم البينة من اي المقبوض بحكم البينة هم غير مضمون
 وعقد الضمان اولى لان كل واحد منهما يقطع بالبينة بشرط العوض لانه يبيع انتهوا والبيع اقوى من الرهن لانه
 اي لان البيع هم عقد ضمان يثبت الملك بصورة من اي من حيث الصورة في احوال هم ومعنى من اي من حيث
 المعنى في المال هم والرهن لا يشترط من اي الملك هم الا عند الهلاك معنى من اي من حيث المعنى يعني اذا ملك حتى
 لو مات العبد المرهون يجب الكف على الرهن دون المرتهن لانه لم يثبت ملكه وقوله هم للصورة من اي لاس من حيث
 الصورة في احوال هم وكذا البينة بشرط العوض من اي وكذا اقوى من الرهن لما ذكرنا الا ان هم فان اقام الحاربان
 البينة على الملك من صورته اذ ادعى اثنان على اخري عين واقام كل منها بينة على الملك يعني بانه ملكه مطلقا هم والابن
 من بان شهادته كل منهما بالتاريخ هم فصاحب التاريخ الاقدم اولى من من فان كان تاريخ احدهما شهادته مثلاً وتاريخ الآخر
 اكثر منه فها كان فالسابق في التاريخ اولى لان كل واحد منهما يقطع بالبينة فها سوا البينة يقطع بها حم عبداني يوسف رحمه الله وقال محمد بن النضر
 انه اولى لان كل واحد منهما يقطع بالبينة فها سوا البينة يقطع بها حم عبداني يوسف رحمه الله وقال محمد بن النضر
 من واحد من اي ادعى كل منهما انه اشتري هذا العين من واحد كذا قال القدر في وقال المصنف هم معناه
 من اي معنى قول القدر في من واحد هم من غير ذي اليد من قال الاثر ازمى فيه نظر لان معنى دعوى
 الشراء من واحد معنى تلقى الشراء من واحد لاس اثنين وذلك الواحد هو الثالث ثم بعد ذلك لا يتأخر اما
 ان يكون العين التي وقبضها الدعوى في يد ذلك الثالث فيكون له الحق في الدعوى بالاعين لقوله معناه من غير صاحب

فها سوا البينة يقطع بها حم عبداني يوسف رحمه الله وقال محمد بن النضر
 في القدر فان كل واحد منهما يقطع بالبينة فها سوا البينة يقطع بها حم عبداني يوسف رحمه الله وقال محمد بن النضر
 معاوضة بغير الملك
 بنفسه وهذا عند
 الى يوسف وقال محمد بن النضر
 الشراء اولى ولها على
 الزوج القيمة كما
 امكن ان يثبت بين
 تبقي الشراء اذ التبرع
 على عين مملو للعبد
 صحيح ويجب قيمته
 عند تغذر تسليمه
 وان ادعى احدهما
 لهنا وقبضا والاخر
 ههنا وقبضا واتاما
 بينة فالرهن اولى
 وهذا استحسان
 وفي القياس لبنة
 اولى لانها مثبت الملك
 والرهن لا يشترط
 الاستحسان
 حكم الرهن مضمون
 وبحكم البينة غير مضمون
 وعقد الضمان اقوى
 بخلاف البينة بشرط
 العوض كانه بيع انتقام
 والبيع اولى من الرهن
 لانه عقد ضمان يثبت
 الملك صكاً ومعنى
 والرهن لا يشترط
 عند الحرافة معنى
 كاصطفاً فكل البينة
 بشرط العوض وان اقام
 الشرائع البينة على
 المال والتاريخ فها
 ان تاريخ الاقدم اولى
 لانه ثبت انه اولى

في يد ذلك الثالث فيكون له الحق في الدعوى بالاعين لقوله معناه من غير صاحب

اليد استحق وقال الكاكي رحمه الله تعالى في تقييده بهذا التقييد معناه من غير صاحب اليد ليست زيادة فائدة فان في
 هذا الحكم المرتب عليه وفي سائر الاحكام التي تفاوت ان يكون دعواه بالشراء من صاحب اليد وبغيره بعد ان يكون المبيع وحده
 ولا يعلم فيه خلاف ذكره في الذخيرة هم واقام البينة على تاريخين **شش** اساء واقام المدعيان المذكورين ان بنية على
 تاريخين خطيين هم فالاول **شش** اي صاحب التاريخ الاول هم اولي لما بينا انه اثبتته في وقت لا مناسخ له فيه
شش اي في ذلك الوقت هم واما واقام كل واحد منهما البينة على التاريخ **شش** اي على ان كل واحد اشترى هم من
 اخر **شش** اي اقام احدهما على التاريخ من زيد لثقل واخر على التاريخ من عمرو وهم وذكر التاريخ **شش** واحدا هم فها هو الاول انما
 يتبينان الملك بالعلم فيصير كانهما حضرا **شش** وادعيا وارخا واحدا هم ثم يخرج كل واحد منهما كما ذكرنا من قبل **شش** ان كل
 واحد منهما باعجارا ان شاء اخذ نصف العبد يتصف الثمن وان شاء ترك هم ولو وقت احد البنتين وقتا ولم وقت
 الاخرى قضى بينهما نصفين لان توقيت احدهما لا يدل على تقدم الملك لجواز ان يكون الاخر اقدم بخلاف اذا كان
 المبيع واحدا لانها اتفقا على ان الملك لما يتلوه الا من جبهته فاذا اثبت بالبينة احدهما تاريخا كما يجوز حتى تثبت في ذمته فخر غيره
 ولو ادعى احدهما التاريخ من رجل والاخر **شش** اي وادعى الاخر هم البتة والقبض من غيره والثالث **شش** اي وادعى الثالث
 هم الميراث من يد يد **شش** اي وادعى الرابع العدة والقبض من اخر **شش** اي اقام البينة في حقهم ببيعهم لربا بالانتم بكون الملك من باعتم **شش**
 وفي بعض النسخ من باعهم كمالها بطريق استنباط لان المبيع واحد من المملكين الاربع فكان الميراث من حكمته وفي بعض
 النسخ من متلفتهم ستم لا لا يلفظ يتلقون وذكر في نسخة شيخي العلما حمدا لله فمجهول كانهم فمروا واقاموا البينة على الملك المطلق
شش لانهم استودعوا في دعوى الملك وقد اثبتوا باحجية يوفى فرع بيعهم هم قال **شش** اي القدر الذي هم فان اقاموا سائر البينة
 على ملك موقوف وصاحب اليد يمينه **شش** اي اقام البينة هم على ذلك تقدم تاريخا كان الاول **شش** وقال المصنف هم فمروا بغيره
 وبالي يوسف وهو رواية عن محمد وعنه **شش** اي وعن محمد قوله انه لا يقبل بنية ذمي اليد بيع اليه **شش** راجع محمد الى القول
 بان بنية ذمي اليد في الصور كلها لا تقبل الا في التنازع وعند الائمة الثمانية بنية ذمي اليد او في كل الوجوه لمرجها
 بايد وفي المبسوط ذكره بن ساعته في نوادره ان محمد ارجع برجع هذا القول بعد انصرافه من الرقة وقال لا يقبل من ذمي اليد
 بنية على تاريخ ولا عجرة للتاريخ الا في التنازع واما في معناه لان التاريخ ليس بسبب الاولية الملك بخلاف التنازع هم
 لان البنتين تاما على مطلق الملك ولم يتم تجارته الملك **شش** يعني بالشر او بخود وهو معنى قوله هم فكل انهم هم واستأجر
 سواء **شش** يعني في التاريخ لان التاريخ لا يدل على عذبة الملك او لا واخر او صار وجوده وعدمه سواء لا يملك على عذبة
 الملك او لا واخر انصار وجوده وعدمه سواء وقال الكاكي قوله لم يتم تجارته الملك اقراره فلو قاما سائلا على تاريخ
 في الشراء واحد باسحق فلا سبق او سواء كان المبيع واحدا او اثنين عننا فكلنا لا نشافي برجه العدي قوله هم ولما سئل
 اي الابن حيفه وبالي يوسف رجع هم ان البنية مع التاريخ متعقبة بمعنى الدفع **شش** اي رفع بنية استخراج على معنى انها لا تسع
 الا بعد اثبات سقيا الملك من قبلهم فان الملك اذا ثبت لشخص في وقت نبهته لغيره بعدد لا يكون الا بالقبض من جهة
شش اي من جهة ذلك الشخص هم وبنية ذمي اليد على الدفع **شش** اي دفع العدة وبه هم مقبولة **شش** فان من ادعى
 على ذمي اليد يدين واخر ذمي اليد ذلك واقام البينة انه اشتراه منه متدفع اخصومة هم وعلى هذا الاحتياط **شش** اي احتياط
 المذكور بين يمينه وبالي يوسف ومن محمد هم لو كانت الدار في ايديها **شش** فتوقفا وصاحب اليد وقت الاقدم اول عذبة حيفته

والا يفسد

والتعليق على كل واحد منهما
 الملك من اجل ان
 البنية على التنازع
 عند فسخه منزلة
 اقامتها على التنازع
 في يد نفسه وان اقام
 احد البنية على
 الملك والاخر على التنازع
 فتمتلك التنازع او
 التملك كان ينفذه
 قامت على اولية
 الملك فلا يثبت للملك
 الاخر الا بالتمتع
 جهة ولذلك اذا كان
 الدعوى بين فسخ وجن
 فبنية التنازع اولى
 لما ذكرناه ولو فسخ التنازع
 لصاحبه عم اقامه
 البنية على التنازع
 فيضاهي الان يبعد
 ذواليمين الثالث
 لم يعبر مقتضى علمه
 بملك القضية وكل
 المقتضى صحتها للملك
 المطلق اذا اقام البنية
 على التنازع قبل ان ينفذ
 القضاء به كانه منزلة
 الفسخ الاول بمنزلة
 الاجتماع **قال**
 ولذا في النسخ
 التنازع التي لا ينفذ
 الاصل كغزل القطن
 وذلك على سبب
 في التنازع كانه
 في معنى التنازع للملك
 واخذوا الجين باليد
 والمسور من

الطريق انا له كان يترك في يد ذي اليد فاعلم ان القضاء في اليد قضاء استحقاق حتى لا يخلف ذي اليد
 كذا في الذخيرة والمبوءا ومثلها في كل واحد منها **مش** اي من صاحب اليد او الخارج من الملك من كل
 واقام البنية على التنازع عند فسخ اي عند الرضا كذا قال الكاكي وقال الامل عند من تلتقي منه
 وفي الذخيرة صورة المسئلة بعد في يد رجل او ماله رجل اخر انه عبده اشتراه من فلان وانه ولد
 له في ملك فلان الذي باعه واقام على ذلك بنية واقام صاحب اليد بنية انه عبده واشتراه
 من فلان يد رجل اخر وانه قد ولد في ملك فلان الذي باعه قضى لذي اليد لان كل واحد خصم في
 اثبات تنازع بانه ما هو خصم في اثبات ملك بانه ولو حضر اليان فان اقام البنية على التنازع كان ذواليد اولى فكذا اشكر
 وهذا من قولهم فهو بمنزلة اقامتها على التنازع في يده من حيث ينفذه به لذي اليد هم ولو
 اقام احد على البنية على الملك من المطلق هم والاخر من واقام اخر البنية هم على التنازع فله
 التنازع اولى اي كان من بني سواد كان صاحب اليد او الخارج من لان بنية **مش** اي بنية صاحب التنازع
 هم قامت على اولية الملك فلا يثبت للاخر الا بالتمتع من جهة من اي من جهة صاحب التنازع هم ولذا اذا
 كان الدعوى بين خارجين ببنية التنازع اولى بالذخيرة اي يد على اولية الملك هم ولو قضى بالتنازع
 وصاحب اليد اقام ثلث البنية على التنازع فيقف لانا ان ليد ياد ذواليد من على التنازع هم لان الثالث لم
 يعرض في علمه بملك القضية من لان المقتضى به الملك بالبنية في حق شخص لا يقضي ثبوت في حق اخر هم وكذا المقتضى
 عليه بالملك المطلق من بين ادعى التنازع وذواليد الملك المطلق يد منها فقف على ذي اليد بالملك عندنا خلافا
 لاشا في ذلك ثم ان ذي اليد المقتضى عليه الملك المطلق هم اذا اقام البنية على التنازع قبل ان ينفذ القضاء في الاول
 هم لا بمنزلة الاول بمنزلة الاجتماع **مش** اي يفسد بخلاف الاجتهاد فيقتضى الاجتماع فكذا هنا كذا في الكاكي وقال
 الامل لا بمنزلة الفسخ لدلالة على الاولية قطعا فكان القضاء واقفا على خلافه كالتقضاء الواقع على خلاف الفسخ هم قال
 من اي الله ودمي هم وكذا النسخ في التنازع الا بتمتع كغزل القطن من هذا عطف على قوله وان اقام التنازع
 وصاحب اليد كل واحد منهما بنية التنازع فمما جاز في معنى كذا الحكم اذا اقام البنية على فسخ ثوب بما لا يترك رخصة لغير القطن
 كان ذواليد او لا لان لا يترك في معنى التنازع وهو لا يترك وفي المحيط التنازع عبارة عن اولية الملك و
 كل سبب يشتر باولية الملك فهو كالتنازع وكل ما يترك وفيه سبب الملك ويضع مرتين لم يكن في معنى التنازع
 وان كان مشكلا بل يترك رام لاني رواية ابي حفص التي في ما يترك وفيه رواية ابي سليمان لا يجمع بما يترك
 نالنا، وغرس الشجر والقطن الناي وزرع الحنطة وما يحجب يترك وتشتوي اللحم وكتابت المصنف واجتبات
 الدار وغرس اللبن والنجاسة والقطن والحنطة يترك وايضا لان هذا الاشياء لا تغفل مرتين وانما
 الجين والقطن وجزا الصوف وغزل القطن لا يترك في التنازع من غزل القطن والاسير لا يترك
 وفي الثوب المنسوج من المصنوع والشعر يترك هم وكذا كل سبب في الملك لا يترك من ينفذه ينفذه
 به لاني اي هم لاني معنى التنازع كلب اللبن واتخاذ الجين واللبد والمر من من كسب اللحم والجين اذا اشترى
 الاراضي قصرت واذا انقضت بدوت وقديقال من غزل القطن الميم محققا مجرد وادعى كالمصنوع تحت الشعر لا يترك

فصل فی التنازع
 بلائید قال واذا تنازعا
 فی ذیة احدھا راكبھا
 والاخر متعلق بلجائھا
 فالركب الذي لان تصرفه
 اظهر فانه يختص بالملك
 وكذا اذا كان احدهما
 راكبا في السرج والاخر
 دحية فالركب للسرج
 اولى بخلاف ما اذا كان
 راكبين حديث تكون
 بينهما لاستقلالهما في
 التصرف وكذا اذا تنازعا
 في بيع ردي عليه حمل
 لاحدهما والاخر كنز
 متعلق بمتعلق الحمل الى
 لانهم المتصرف وكذا
 اذا تنازعا في قميص
 احدهما لابس والاخر متعلق
 بكمه فالركب الذي لانه
 اظهر فانه رادوا لمتنازعا
 في بساط احدهما جالس
 والاخر متعلق به فحمل
 معناه ولا على طريق القضاء
 لان القميص ليس بملك
 فاستوى قال واذا
 كان ثوب في يد رجل
 وطرف منه في يد اخر
 فهو بينهما نصفان
 لان الزيادة من جنس
 الخبز فلا يجب زيادة
 في الاستحقاق قال فاذا
 كان الصبي في يد رجل
 وهو يعبر عن نفسه فقال
 انحر فالقول قوله لانه
 في يد نفسه

الودية والعصب سوار التناهي في سبب الاستحقاق بوجوب تساوي في نفس الاستحقاق

فحصل في التنازع بالايدي شي ابي هذا فصل في بيان حكم التنازع بالايدي ولما فرغ عن بيان وتوضيح الملك باليدية شرع
 في بيان وقوعه بطاير اليد قال شي ابي القدر روى رحمه الله وادواتناز عاني واداة احدھما راكبھا والاخر متعلق بلجائھا
 فالركب اولى من سرج ولا خلاف فيه بين الائمة الارثية وفي الذخيرة كومتعلق احدھما بلجائھا والاخر متعلق بلجائھا
 اولى لانه لا يتعلق باليهم غالباً الا الملك اما الذنب فمتعلق به غيرهم لان تصرف شي ابي تصرف الركب هم اظهر فانه
 يختص بالملك وكذا اذا كان احدھما راكب في السرج والاخر دحية فالركب في السرج اولى من الرديف وكذا اذا تنازعا
 الذنب احدهما ساكنيهما والاخر اخذ بحقه الباب ان الساكن اولى وقال الاستجابه في شرح الطحاوي ولو كانا جميعاً
 راكبين احدهما في السرج والاخر خارج السرج فلهما نصفان في البيع والجماع وروى عن ابني يوسف انتقال يمينه بالذابة
 لاركب في السرج ونقل انا طهري في الاجناس عن نوادر الطبري رجلان طهروا ذابة احدھما راكب في السرج والاخر دحية
 فادعى الذابة فلهما نصفان في البيع والجماع وروى عن ابني يوسف انتقال يمينه بالذابة لاركب في السرج والاخر دحية
 ان الذابة في ظاهر الرواية بينهما نصفان وما ذكره المصنف بقوله وكذا اذا كان احدھما راكباً في السرج والاخر
 دحية فالركب اولى من الرديف فذاك على رواية النوادر بخلاف ما اذا كانا راكبين شي ابي في السرج م حيث
 يكون شي ابي الذابة بينهما لاستقلالهما في التصرف وكذا اذا تنازعا في بيع ردي عليه حمل لاحدهما والاخر كنز
 الحمل اولى لانه هو المتصرف في شي ابي القدر روى رحمه الله وكذا اذا تنازعا في قميص احدهما لابس والاخر
 متعلق بكمه فالركب اولى لانه اظهرهما تصرفاً على بساط احدهما جالس عليه والاخر متعلق به فحمل معناه ولا على
 هذا لفظ القدر وقال المصنف رحمه الله م معناه شي ابي من ماعا القدر روى م على طريق القضاء شي
 يترك في يدھما لان القدر ليس بيد عليه فاستوى شي ابي لان اليد على البساط لا تثبت الا بالنقل والتحويل
 او يكون في يده حكما بان كان في يده ولم يوجد شيء من ذلك ولهذا لا يصير فاصلاً بحجود المعقود عليه بخلاف الركوب
 على الذابة فانه يصير فاصلاً بحجود الركوب عليه بخلاف الركوب على البساط لا تثبت الا بالنقل والتحويل
 ثوب في يد رجل وطرف منه في يد اخر فحمل معناه شي ابي من ماعا القدر روى م على طريق القضاء شي
 كل واحد متمسك باليد الا ان احدهما اكثر استسكاماً فلما يوجب زيادة في الاستحقاق شي ابي من ماعا القدر روى م
 تنازعا في ذابة ولو احدهما عليه مائة من الاحمر خمسون من اكانت بينهما نصفين وكما لو اقام احدهما من
 من المشهود والاخر اربعة فان قيل ليكن على هذا الذنب ذكره بعده وان كان حذو احدھما مثل من مش
 والاخر مثل من مش فلو صاحب الثلاثة حيث جعل الزيادة من جنس الخبز موجبه للترجيح اذا الشاهد من الطرفين وضع الخبز
 واجب بان وضع الخبز حجة لثبوت الاستعمال فلا تخرج زيادة الخبزات لان الخبز لا تخرج زيادة من جنسها
 وفيه مامل شي ابي من ماعا القدر روى م على طريق القضاء شي ابي من ماعا القدر روى م على طريق القضاء شي
 واحكام لا يغير عن نفسه في تكلم ويعقل بالقول م فقال انا حرفا القول قوله لانه في يد نفسه شي ابي من ماعا القدر روى م
 الذخيرة ادعى عبداً وهو في ايديهما فان كان العبد لا يعبر عن نفسه فالتقاضي لاهدهما بالملك والم تيم
 البيضة ولكن يجلب في يديهما لانه اذ لم يعبر عن نفسه فهو والم يمينه سواء وعرف التقاضي في يديهما ولا يعرف الملك لهما

نہی بالید دون الملک و عند السکاۃ بحکم الملک ایضا لان الید علیہ دلیل الملک وان کان الیعبیر یخرج عن نفسه
 و قال انما یرجع القول لہ ولا یقتضی کما یشی و بہ قال المشائخ نے وجہ واحدہ سے روایتی و فی وجہ قال ہذا
 کما لہ الیعبیر عن نفسه و قال احمد نے روایت و لو قال انما جہاد ہما لم یصدق مہو عبد ہما و ان قال انما عبد لفلان
 فہو عبد للذی ہے یہ لہ لہ اقربانہ لاید کہ حیث انہ بالرق ہو ان کان لا یعبیر عن نفسه مہو عبد للذی
 ہو ہے یہ لہ لہ لہ لہ علی نفسه لما کان لا یعبیر عنہا و ہو بمنزلۃ المتنازع علی لہ علی نفسه و اعترض باللقیظ
 اذا دعی عن الیعبیر عن نفسه فانہ لا یكون عبدا و بہ قال المشائخ و احد اوجب بان ید الملقظ ثابت ہ
 وجہ دون وجہ فلم تصح الدعوی منہ بالشک بخلاف غیرہ لان یدہ علیہ ثابتہ فتصح الدعوی منہ فان قيل
 وجب ان لا یصدق نے دعوی الرق لان اخیر ہے الاصل و الرق عارض فلا تقبل الا بجمہ اوجب بانہ
 اعترض علی الاصل بایدل علی خلافہ فیبطل الاصل و فیہ نوع تامل م بخلاف اذا کان لا یعبیر عن اے عن نفسه
 فانہ اذا قال انما حر فقل قولہ کما مر م خلوکہ و اوے احمر یہ لا یكون القول قولہ لہ لہ ظہر الرق علیہ فی حال صفو
 ش غلا تزول یدین ہونے ید الا بدلیل م قال شیخ اے محمد نے اجماع التفریم و اذا کان الحائط لرجل علیہ
 مہذوع او متصل ببناء شیخ او الحائط متصل ببناء م و لا یرجى علیہ شیخ اسی علی الحائط م ہر اوے شیخ
 و ہو جمع ہر دیتہ قصبات تضم ملتہ بطاقات من الکرم فترسل علیہا قضیان الکرب کہ انے دیوان الادب و لکن
 صح فیہ الما و انما جمیعاً و فی الصحاح اخر دے من القصب ہو نزلے مررب و لا یقال المہر دے و فی مختصر الکرم
 اخر دے باحاطہ نے الحجۃ لان المہر دے فی باب احاطہ الدال و المرآۃ الذی یتسمی البصر یون اخر دے من القصب ہو
 یتظر مررب و قال صاحب الدیو ان ایضا اخر دے و احد مررب دے القصب علیہ ہذا یجوز ان یقال بالما و انما جمیعاً و
 قال الاثر ازے و المر وایتہ فی الاصل و الکافۃ للحاکم الشریع و فی اجماع الصغیر و مشرح الکافی وقت بالما و لا غیر
 و نے دستور اللغۃ ہر اوے السقف خشابہ و بالفارسیہ و فی المغرب لقال لہ بالفارسیہ و رد و کہ م فوش
 اسی احاطہ م صاحب الجذوع و الاتصال و المہر دے لیسیتہ لان صاحب الجذوع صاحب استعمال و الاخر
 شیخ م صاحب المہر دے م صاحب قلعن بہ شیخ اے بالحاظ لان احاطہ بیٹے لو فی الجذوع
 علیہ و من وضع المہر دے و قطن المصنوع رحمہ اللہ قالے مذاقہ لہ م فصار کہ اہ تبارعاً فیہا و لا یقال
 علی و لا ذکرہ و معان شیخ حیث یكون الداتہ لصاحب احمل و لا یرجى نوع قلعن بہا و لکن لا یومر بہ فی المہر دے و
 و البوارے لان القضاۃ و قلعن بہا لہ الظاہر و الظاہر یصلح حجتہ للدف و ان البطل الاتصال الثابت لیس
 عا ہرام و المراد بالاتصال شیخ اسی المراد بالاتصال المذکور نے قولہ او متصل ببناء م مداخلہ لبن جدارہ فیہ شیخ اے
 نے المتنازع فیہ م و لبن ہذا فی جدارہ و قد یسمی القمال تربیع شیخ و تفسیر التربیع اذا کان الحائط من مہر داجہ
 ان یكون الاتصال لبن الحائط المتنازع فیہ و حیلہ فیہ ان اتصال لبن غیر المتنازع فیہ و بالعکس ان کانت سن و
 خشب فالتربیع ان یكون بناحہ احد ہما کتبہ نے الاخرے و الما و انقل ما دخل لا یكون تربیعاً و قال تاج الشریع و کان لکرم
 یقول صدقہ ہذا الاتصال ان یكون الحائط المتنازع فیہ من احاطہ بنین متصلاً بحائطین لا حد ہما و احاطہ ان متصلان الحائط
 لہ بقالہ بالاتصال سباط المتنازع و ہذا ظاہر قال الکا کے ویروے ہذا ظاہر الروایتہ و ہذا ہذا ہذا

ولو قال انما عبد لفلان
 ففی عبد للذی فی ہذا
 لہ اقربانہ لاید کہ
 حیث اقرب الرق وان
 کان لا یعبیر عن نفسه
 فہو عبد للذی ہو
 فی ید لہ لہ لہ لہ علی
 نفسه لما کان لا یعبیر
 عنہا و ہو بمنزلۃ
 متنازع علیہ و
 ما اذا کان یعتبر
 فلی کد و ادعی الحویۃ
 لا یكون القول قولہ
 لہ لہ ظہر الرق علیہ
 فی حال صفو قال
 و اذا کان الحائط
 لرجل علیہ جذوع
 او متصل ببناء
 و لا یرجى علیہ ہر دے
 فیہ الما و انما جمیعاً
 و الاتصال و المہر دے
 لیسیتہ شیخ لان
 صاحب الجذوع
 صاحب استعمال و لکن
 صاحب قلعن ہما
 کہ اہ تبارعاً فیہا
 و لا یقال لہا سمل
 و لا ذکرہ کما معلق
 و المراد بالاتصال
 لبن جدارہ فیہ و لبن
 ہذا فی جدارہ و قد
 یسمی اتصال تربیع
 و ہذا شاہد ظاہر
 لصاحب

لان بعض بنانه علی بعض هذا الكلام
 وقوله العبادي ليست بشي يدل
 على انه لا اعتبار بالوارد في هذه
 ذلك البوارى لان الى ان كان
 لها اصلا حتى لا تناهنا في
 ساطط واحد في انفسه هادي
 وليس له احد على شي فهو منها
 وان كان لكل واحد منهما عليه
 جزم ثلثة فهي بينهما استواء
 ولا اعتبار بالكلية بعد ثلثة
 وان كان جزم في احد هما اقل من
 ثلثة فهي لصاحب الثلثة ولا خلاف
 موضع جزم في رواية في رواية
 لكل واحد منهما صاحب خشية
 ثم قيل ما بين الخشب الى الخشب
 بينهما اقل على قدر خشية
 والقياس ان يكون بينهما الفتيان
 لانه لا معتبر بالكثر في نفس
 الخشب وقوله الثاني ان الاستعمال
 من كل واحد يقدر خشية
 وجزمه لان الحاشية يبنى
 لوضع كثير الجزم دون الواحد
 والخشب فكان الظاهر شاهدا
 لصحة الكثير لانه يبقو حتى لو
 لان الظاهر ليس بخشبة
 استحقاق بيا ولو كان لاحدهما
 جزم ولا خلاف الفصل في الاول
 اولي وروى ان الثاني اولى بحجة
 الاول ان لصاحب الجزم في الخشب
 ولصاحب الاتصال بالبدن الخشب
 اقوى ووجه الثاني ان الحاشية
 بالاقبال بصير ان كبره واحد
 ومن فرق القضاء له بعضه
 القضاء بجملة ثبوت لا يخرج حتى
 ومنه حين وعد ما قلنا هذه
 رواية الطحاوي في صحيحها
 الجرجاني قال واذا كانت

لان بعض بنانه على بعض هذا الكلام
 في الجزم هم المهر اولى من شي يدل
 على انه لا اعتبار بالوارد في هذه
 ساطط قتل من القصب وبه المحرقة وقال الاصمعي البوز الفارسية والعربية باب في
 لها اصلا حتى لو تناهنا في ساطط واحد في انفسه هادي
 وهذا الاتفاق الاكثرية المار بغيره لان وضع المهر اولى من البوارى لان الحاشية
 للتصديق وذلك بوضع الجزم عليه لا بوضع المهر اولى من البوارى لان الحاشية
 للمعنى لا للاستقلال فيصير كمالا لو كان لاحدهما على الحاشية ثوب مبسوط ولا شي للاخر ومنه ان
 بجا واحد منها عليه جزم ثلثة فهو بينهما الاستواء ولا معتبر بالكثر منها شي اي من الجزم هم بعد ثلثة
 لو كان لكل واحد منهما جزم ثلثة فهو بينهما الاستواء ولا اعتبار بالجزم الاكثر من الثلثة هم وان كان جزم احدهما
 اقل من ثلثة فهو شي اي الحاشية صاحب الثلثة ولا خلاف موضع جزم في رواية في رواية
 والى يرفعه هم في رواية في شي كذا في دعوى هم لكل واحد منهما تحت خشية شي وكذا في كتاب القرائن الحاشية صاحب خشية
 ولصاحب خشية الواحدة تحت خشية لشي حتى الوضع هم ثم قيل ما بين الخشب الى الخشب
 فيه فلم يكن احدهما باولى من الآخر كجذير تنازع في دار من يد احدهما بيت منها وفي الاخر بيان ان الباقي بينهما الفتيان كذا
 ما بين الخشب هم وقيل على قدر خشية شي اي على قدر خشية كل منهما حتى يكون لصاحب الجزم من خصال الجزم
 ثلثة اربعة اقسام هم والقياس ان يكون بينهما الفتيان لانه لا معتبر بالكثر في نفس الجزم وهو رواية عن ابى حنيفة
 الشافعي في جزم ووجه الثاني في شي وهو رواية كتاب الدعوى هم ان الاستعمال من كل واحد يقدر خشية
 ذلك الموضوع يشترط في جزمه ووجه الاول شي وهو رواية كتاب الدعوى هو الاستعمال هم ان الحاشية يبنى
 جزم دون الواحد والمشي فكان الظاهر شاهد لصاحب الكثير لانه يبقو حتى لو لان الظاهر ليس بخشبة
 الوضع شي اي حتى وضع خشية هم لان الظاهر ليس بحجة في استحسان يد شي فلا يمتحى وضع خشية الموضوع اذن
 ان يكون اصل الحاشية لرجل يثبت للآخر حتى الوضع عليه فان القضية لو وقت على هذا الوجه كان جائز ومن
 جزم ولا خلاف الاتصال شي وفي نسخة لو كان لاحدهما الاتصال ولا خلاف جزم وهو الصحيح المنع ليوافق الدليل
 المدعي وفي شرح الاصل اذا اختلفا في الحاشية ولا خلافهما الاتصال بين احدهما ولا خلاف جزم والاتصال بغيره
 اللب في بعضه بعض هم فلا دلالة في شي اي صاحب الاتصال وبه قال شيخ الاسلام والطحاوي هم ويرى
 ان الثاني اولى من شي وهو صاحب الجزم وبه قال شيخ الاسلام في شي هم في الاول لصاحب الجزم والشرف
 وصاحب الاتصال اليد والشرف اقوى ووجه الثاني في شي وهو القول بالولية الاتصال هم ان
 الحاشية بالاتصال يصير ان كبره واحد ومن فرق القضاء له بعضه القضاء بجملة ثبوت لا يخرج حتى
 لما قلنا في شي اشارة الى قولنا ان الظاهر ليس بحجة في الاستحقاق حتى لو ثبت ذلك بالبنية امر فيها كذا
 حجت بطلت هم وبنار رواية الطحاوي في شي اي كون صاحب الاتصال اولى من صاحب الجزم هم وصحاح الجرجاني
 شي اي في رواية الطحاوي في شي اشارة الى قولنا في شي اشارة الى قولنا في شي اشارة الى قولنا في شي

دار منها في رجل عشرة ابيات ونسب الاخر بيت فاساته ش بالمتين الترتيب في الدار بين يديها
 هم بينا لثقتان لا ستوا لهما في استعمال من اى في استعمال الساحة هم وهن في استعمال
 هم المور فيها شش ووضع الاستعانة فيها وصيها الوضو وكسر الخطب هم قال شش اى محمد في الجامع الصغير
 هم واد او في الرجلان ارضا لهما في يد كل واحد منها ارضا في يد واحد منهما حتى
 يقبل البيعة انما في ايديهما لان اليد فيها غير مشابة لتعدد احضار ما شش اى لان اليد حق مقصود فلا
 يجوز للفاضة ان يحكم به ما لم يعلم لان الارض غير مشابة لتعدد احضارها فاذا كان كذلك فلا بد من البيعة
 هم وما غاب شش اى والاي غاب هم عن عالم القاضية فالبيعة تثبتة شش لتعدد المشاهدة وتولد ما مبتدأ
 وغاب مملو قوله فالبيعة تثبتة خبره وبه حكمة اسيمة وقت خبره وقلت الفار عليها لتضمن البيعة منظر الشطر
 هم وان اقام احدهما البيعة جعلت في يد وليقام الحق لان اليد حق مقصود شش فلا يستحق احدهما الغير حجة
 هم وان اقام البيعة جعلت في ايديهما لما بينا شش اشارة قوله لقيام الحق فان طلبا التسمية بعد ذلك لم
 تقسم بينهما ما لم يلقا البيعة على الملك قال بعض شاشا نخبها قول ايجيئته وقال القاضية فيها هم فلا يستحق احدهما من غير حجة
 وان كان احدهما قاتل لغيره في الارض لو بينه او حضر في يد له لوجود التصرف والاستعمال فيها شش لان من
 ضرورة الاستعمال اثبات اليد كالكوب على الدابة واللبس في الثياب وذكره الفيزوي واما العلم هم
 باب دعوى النسب شش اى هذا باب في بيان حكم دعوى النسب ولما ذكر دعوى الداء في دعوى النسب وقدم دعوى
 المال لكثرة وقوعها فكان اسمهم في الصحاح الدعوة بالكتب في النسب والفتح في الطعام وقيل على العكس
 فقلت وبالفهم في ايجادهم قال شش اى القاضية هم واما دعوى جارية فباعت بولد فاد عاد البائع فان جاءت
 به لاف من ستة اشهر من يوم باع فباعت البائع واما ام ولد له شش فيبيع البائع ويرد المثل هم
 ونسب القياس وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وافر رحمه الله تعالى دعوته باطلة لان البيعة
 اعترا ف منه شش اى من البائع هم بانه عبد شش اى بان الولد عبد لان اقتباسه
 على البيع يابل على ذلك من كان في دعواه ومناقضات شش ودعوى المتناقص مردودة هم ولا
 بد من الدعوى شش اى ولا يثبت النسب بدون الدعوى هم وبه الاستحسان ان القاتل المملوك بملك شش
 اى بملك المارحى وهو البائع هم شهادة ظاهرة على كونه منه شش وذلك بانه البيعة العادلة حكاه في
 في يثبت النسب وحرية الولد في الاصل وصيرورة الجارية ام ولد له لان الظاهر عدم وجود الزنا في هذا
 وبني النسب على النقص شش جواب عن المناقض لان الان لا يقدرا ليعلم اجد اكبون المملوك منه ولم يثبت له
 به منه هم فيعني فيه التناقض شش لاجل انخفاضه واذا صحت الدعوى شش اى دعوى البائع هم استندت الى
 وقت العسلو في شش منه هم فتبين انه باع ام ولد فبيع البائع لان بيع ام الولد لا يجوز ويرد المثل لانه
 شش اى لان البائع هم قبضه بغير حق شش فيجب عليه رد هم وان اعادة المثل شش مع دعوى البائع او
 بعد شش دعوى البائع هم فدعوى البائع اولى لانها بينت اذ اكل وقت المملوك شش انما عتد بقوله مع دعوى
 لانه لو اعادة المثل بغيره ولا يثبت النسب منه ولا يثبت نسب البائع بغير ذلك لاستغناء الولد عن النسب هم وبه

دار منها في رجل عشرة ابيات
 وفي بن ارض بيت فاساته شش
 لشقان كاستعمالها في استعمال
 وهو المور وفيها شش اى محمد في الجامع الصغير
 الرجلان ارضا لهما في يد كل واحد منها ارضا في يد واحد منهما حتى
 ارضا في يد كل واحد منهما حتى
 حتى يقبل البيعة انما في ايديهما لان اليد فيها غير مشابة لتعدد احضارها فاذا كان كذلك فلا بد من البيعة
 فيها غير مشابة لتعدد احضارها فاذا كان كذلك فلا بد من البيعة
 وسكان من طرف القاضية فالبيعة تثبتة شش لتعدد المشاهدة وتولد ما مبتدأ
 تثبتة وان اقام احدهما البيعة جعلت في يد وليقام الحق لان اليد حق مقصود شش فلا يستحق احدهما الغير حجة
 في يد وليقام الحق لان اليد حق مقصود شش فلا يستحق احدهما الغير حجة
 مقصود وان اقام البيعة جعلت في ايديهما لما بينا شش اشارة قوله لقيام الحق فان طلبا التسمية بعد ذلك لم
 في ايديهما لما بينا شش اشارة قوله لقيام الحق فان طلبا التسمية بعد ذلك لم
 من غير حجة وان كان احدهما قاتل لغيره في الارض لو بينه او حضر في يد له لوجود التصرف والاستعمال فيها شش لان من
 قاتل لغيره في الارض لو بينه او حضر في يد له لوجود التصرف والاستعمال فيها شش لان من
 في يد له لوجود التصرف والاستعمال فيها شش لان من
 واجب دعوى النسب شش اى هذا باب في بيان حكم دعوى النسب ولما ذكر دعوى الداء في دعوى النسب وقدم دعوى
 واذا باع جارية فباعت البائع واما ام ولد له شش فيبيع البائع ويرد المثل هم
 البائع فباعت البائع واما ام ولد له شش فيبيع البائع ويرد المثل هم
 اشهر من يوم باع فباعت البائع واما ام ولد له شش فيبيع البائع ويرد المثل هم
 واما ام ولد له في القياس
 وهو قول الشافعي رحمه الله تعالى وافر رحمه الله تعالى دعوته باطلة لان البيعة
 باطلة لان البيعة اعترا ف منه شش اى من البائع هم بانه عبد شش اى بان الولد عبد لان اقتباسه
 بانه عبد شش اى من البائع هم بانه عبد شش اى بان الولد عبد لان اقتباسه
 على البيع يابل على ذلك من كان في دعواه ومناقضات شش ودعوى المتناقص مردودة هم ولا
 بد من الدعوى شش اى ولا يثبت النسب بدون الدعوى هم وبه الاستحسان ان القاتل المملوك بملك شش
 اى بملك المارحى وهو البائع هم شهادة ظاهرة على كونه منه شش وذلك بانه البيعة العادلة حكاه في
 في يثبت النسب وحرية الولد في الاصل وصيرورة الجارية ام ولد له لان الظاهر عدم وجود الزنا في هذا
 وبني النسب على النقص شش جواب عن المناقض لان الان لا يقدرا ليعلم اجد اكبون المملوك منه ولم يثبت له
 به منه هم فيعني فيه التناقض شش لاجل انخفاضه واذا صحت الدعوى شش اى دعوى البائع هم استندت الى
 وقت العسلو في شش منه هم فتبين انه باع ام ولد فبيع البائع لان بيع ام الولد لا يجوز ويرد المثل لانه
 شش اى لان البائع هم قبضه بغير حق شش فيجب عليه رد هم وان اعادة المثل شش مع دعوى البائع او
 بعد شش دعوى البائع هم فدعوى البائع اولى لانها بينت اذ اكل وقت المملوك شش انما عتد بقوله مع دعوى
 لانه لو اعادة المثل بغيره ولا يثبت النسب منه ولا يثبت نسب البائع بغير ذلك لاستغناء الولد عن النسب هم وبه

دعوى استيلاء وان جلت به
 لا كثر من سنتين من وقت البيع
 لم يجر دعوى البائع لانه انما يجرى
 العلوق بملكه يتقاضي الشاهد
 والحيث انما اصدقه للمشتري
 فثبتت النسبة بين علي الاستيلاء
 بالنكاح ولا يثبت في البيع كذا يتقاضي
 ان العاقل لم يكن في ملكه فلا
 يثبت حقيقة الحق ولا حقه
 وهذه دعوى غير مدعى المالك
 ليس من اهله وان جلت به لا كثر
 من سنتين من وقت البيع
 فلا قل من سنتين من وقت دعوى
 البائع منه ان كان بعد المشتري
 لانه احتق ان لا يكون العلوق
 في ملكه فلم يجرى الحق فلا يثبت
 من نفس يثبه واذا صدق يثبت
 النسبة ويثبت البيع والولد حر
 والامام ولد له كافي المستأجرة
 الاولى لتصادقهم واحتال العاقل
 في ملكه قال فان مات الولد فادعاه
 البائع وقد جاءت به لا قل من
 سنتين من وقت الاستيلاء
 في الامم كما تأبج للولد ولم يثبت
 نسب بعد الموت لعدم حاجته
 الى ذلك فلا يتبع استيلاء
 الام وان مات الام فادعاه
 البائع وقد جاءت به لا قل
 من سنتين من وقت النسب
 في الولد واختلاف البائع لان الولد
 هو الاصل في النسب فلا ينفرد
 فوات للبع وانما كان الولد
 اصله لا ينفرد في النسبة
 فقال ام الولد ولو تقييد
 الحدية من جهة

دعوى استيلاء وسبق هذا جواب ونخل تقديره كيف يقع الدعوى والمالك معدوم فاجاب ليرد له وانما دعوى البائع
 دعوى استيلاء ودعوى المشتري دعوى تحرير اذ اصل العلوق لم يكن في ملكه ودعوى الاستيلاء او في الاستيلاء
 في وقت العلوق ودعوى الاستيلاء لا تقتصر الى حقيقة المالك دعوى التحرير تقتصر اليها وقال الكاكي وقوله
 دعوى استيلاء في حقيقة هذا جواب عن قول ابراهيم الخويجي قال فيما ثبت النسب من المشتري لان
 حقيقة المالك فيها ونفي ولا يهاول للبائع حق وانما لا يبار من حقيقة قلنا هذه دعوى استيلاء انما هي وان
 جازت به لا كثر من سنتين من وقت البيع لم يجر دعوى البائع لانه لم يوجد اتصال العلوق بملكه فثبتت دعوى
 في اتصال العلوق بملكه هم الشاهد واكثر من ثبوت النسب هم الا اذا صدق المشتري فثبتت
 النسبة ويثبت الاستيلاء بالنكاح في حلاله لا في حلاله هم ولا يثبت البيع لانه يتقاضي العلوق
 لم يكن في ملكه فثبتت حقيقة الحق في حق الولد هم ولا حقه من ولا حق المشتري في حقه فثبتت دعوى
 تحرير في حق اذ لم يجرى بجزائية ام ولد لثبته الدعوى في الولد دعوى تحريرهم وغير المالك ليس من
 اهلهم في البائع ليس بملك فلما يد من تصديق المشتري هم وان جازت به لا كثر من سنتين من وقت البيع
 ولا قل من سنتين لم تقبل دعوى البائع فيه الا ان يصدقه المشتري لانه احتق من اي لان الشان انه احتق هم
 ان لا يكون العاقل في ملكه فلم يجرى الحق فلا بد من تقديره واذا صدق يثبت النسب ويثبت البيع والامام
 والامام ولد له كافي المستأجرة الاولى لتصادقهم واحتال العاقل في ملكه قال فان مات الولد فادعاه
 دعوى لان دعوى صحيحة حالة الانفرد فيها لا يثبت العلوق في ملكه فثبتت دعوى البائع ويكون دعوى
 استيلاء حتى يكون الولد حر الاصل والاب يكون له ولا على الولد لان النسب في ملكه من وقت
 ادعاه معا ومن وقت ما لم يجرى في اوله ان البائع في هذه الحالة كالا لانه في هذا الذي
 ذكرنا كما اذا علم ما في الولادة بعد البيع فان لم يجرى فيها جازت بالولد الا قل من سنتين
 اشهر او سنتين اشهر فصاعدا ما بينهما وبين سنتين او لا كثر من سنتين فثبتت النسبة على البائع
 ادعاه ايضا فان ادعاه البائع فاستأجره دعوى لان يصدقه المشتري لعدم تيقن العلوق في ملكه وان ادعاه
 المشتري صح لان اكثر ما في الباب ان علوق الولد في ملك البائع بان جازت به لا قل من سنتين اشهر ولكن هذا الام
 ودعوى المشتري ولا سبق احد بما صاحبه في الدعوى ان سبق المشتري صح ودعوى وان سبق البائع ثم ادعى المشتري
 لا يقع دعوى واحدة منها لوقوع الشك في ثبات النسب من كل واحد منها وان ادعاه معا فانه لا يقع دعوى واحدة
 منها ويكون الولد عبد المشتري هم قال في اي القدر في ان كان الولد فادعاه البائع وقد جاءت به لا قل
 من سنتين اشهر لم يثبت الاستيلاء في الام لانها تابعة للولد ولم يثبت النسب بعد الموت لعدم حاجته الى ذلك فلا
 يتبع استيلاء الام من في لانه فرع النسب هم وان مات الام فادعاه البائع وقد جاءت به لا قل من سنتين
 اشهر يثبت النسب في الولد وحده البائع لان الولد هو الاصل في النسب في الاستيلاء وسبق في
 كما ذكرنا في غير ذلك اي فلا ينفرد في النسب الولد هم فوات النسب من هذا الام او امومية الولد هم وانما كان الولد
 اصلا لا مناه من اي لان الام هم تصانف اليه يقال ام الولد ولتقتصر في اي الام هم اشهر من جهة في اي

فرجی طے قول اکمل ہم قال پیش ای مجاہد نے اجماع الضعیم و اذا كان الصبی فی یسلم و نصر لے فقال النضرانی ہوا
 و قال المسلم ہو عبد و ذوا بن النضرانی و ہو حرم لان الاسلام حج شیخ کبیرہ کبیرہ فیستدعی النضرانی لان
 الترتیب یستدعی التفاضل و لا یفرق بین شہنام لان نظر النضرانی فی ہذا شیخ ای فی کون ذوا بن النضرانی و کونہ
 حرم ام او فرشی ای اکثر منہم لانہ یقال فی شہنام حرمہ و لا یفرق لان الاسلام مالا و لا ذوا لعل الواحدا یتظاهرہ
 فی شہنام فیکونہ کتاب الاسلام بنفہم و فی حکمہ احکم بالا سلام شہنام الامالیہ او مولود ام و حرمہ بانہ عن
 احبہ لادبیس نے و سوا کتابہا شیخ ای کتابہا بحریہ و نقائل ان لبقول ہذا مخالف کتاب و ہو قولہ
 قتالے و بعد مو من خیر من مشرک و دلائل التوحید و ان کانت ظاہرہ لکن الکلف بالیین مانع توے
 الماتری الی کفوا ما نہ مع ظہور دلائل التوحید و احیاناً توہ تعالیٰ او عجمہ لا یاتہم یوجب عودہ الاولاد بالانتم و قد عی النضرانی لان
 و حرمہ لا یحتمل المنقض فتعارضت الایمان و فی الاجادین الدلائل علی الرجوع بالصبیان نظر لکم کثرۃ و کثرت او
 من التنازع و کونہ لا یاجوز و الاصل حکمہم و لو کانت دعوتہا شیخ ای دعوتہ المسلم و النضرانی ہم
 و دعوتہ البیوتہ فالسلم او لے ترجیح الاسلام و ہوا و فر المظن شیخ نظر الاسلام و نظرتہ البیوتہ و قال زفر
 یستویان و قال الشافعی حکم العائت ہم قال پیش ای محمد رحمہ اللہ و فی اجماع الضعیم و اذا دعیت
 امراۃ حبیبیا انہا لم یجبر و دعوتہا شہد علی الولادۃ امراتہ شیخ ہذا لفظ اجماع و قال المصنف رحمہ اللہ
 ہم و معنی المسأله ان تكون المرأة ذات زوج لا منافیہ فی تحمیل النسب علی الغیر فلا یصدق الا بحکمہ
 سوغ و ہی شہادہ القابلہ لان الولادۃ مما لا یحصر فی الرجال فاذا شہدت قبالہ یثبت النسب و اذا لم یکن
 لها زوج فالقول لها من غیر شہدہا کے الرجل و قال شیخ الاسلام خواہر زاوہ اذا لم یکن شہدہا و اما اذا
 کان المثنان فیکونان اوعث النسب من رجل و الرجل حاضر فیکون ذاک فاذا لا یثبت ذاک فہما و القابلہ عندہم جمیعاً
 و اما ما یثبت شہادۃ رجلین او رجل و امرأتین عندہم جمیعاً و اذا کانتا لمنادۃ لہما بامرأۃ اخری فہی روایۃ
 ابی سلیمان یقضی بالنسب بیتہا اذا قامت کل واحد منہما امرأۃ واحدة و فی روایۃ ابی حفصہ لا یقضی بالنسب
 من واحدۃ منہما الم لقم کلوا احدۃ منہما رجلین او رجل و امرأتین ہم یجوز ان الرجل لایحمل نفسه النسب
 معنی فلا یحتاج فیہ لے حجہ ہم شہادۃ القابلہ کافیت فیہا لان احاجیہ الے تعیین الولد اما النسب فیمیت
 بالقراش القائم و قد صح ان البی صلی اللہ علیہ وسلم قبل شہادۃ القابلہ علی الولادۃ معنی ہذا الحدیث روایۃ
 الارقطی فی سنۃ عن محمد بن عبد الملک الواسطی عن الامش عن ابی وائل عن حدیقہ رضی اللہ عنہ عن النضرانی صلی اللہ علیہ
 وسلم اجاز شہادۃ القابلہ ثم قال الدارقطنی محمد بن عبد الملک لم یسمع من الامش منہما رجل مجہول و ہو
 ابو عبد الرحمن المدائنی و قال شہد التبیغ ہذا حدیث لا اصل لہ و تقدم الکلام فی شہدۃ کما یلک شہادۃ
 ثم لک کانت مستدۃ شیخ اے و لو کانت المرأة التی تبی عن نسب ابن علی زہرہا مستدۃ عن طلاق
 او وفاق ہم فلا بد من تجرۃ ما نہ شیخ ہبہ شہادۃ رجلین او رجل و امرأتین ہم عند ابی حنیفہ شیخ الا ان یتوکل
 ہناک مجہول ظاہر او اعتراف من قبل بنو فیتثبت النسب من غیر شہادۃ و قال ابو یوسف و فی حدیث فی الجسجس
 یشہادۃ امرأۃ واحدة ہم و قد مر فی الطلاق شیخ ای فی کتاب الطلاق فی باب شہدت النسب ہم و ان لم یکن

قال و اذا کان الصبی
 فی یسلم و نصرانی فقال
 النضرانی ہوا بنی قال
 المسلم ہو عبد و ذوا بن
 النضرانی و ہو حرم لان
 الاسلام حج شیخ کبیرہ
 کبیرہ فیستدعی النضرانی
 لان الترتیب یستدعی
 التفاضل و لا یفرق بین
 شہنام لان نظر النضرانی
 فی ہذا شیخ ای فی کون
 ذوا بن النضرانی و کونہ
 حرم ام او فرشی ای اکثر
 منہم لانہ یقال فی
 شہنام حرمہ و لا یفرق
 لان الاسلام مالا و لا
 ذوا لعل الواحدا یتظاهرہ
 فی شہنام فیکونہ کتاب
 الاسلام بنفہم و فی حکمہ
 احکم بالا سلام شہنام
 الامالیہ او مولود ام و
 حرمہ بانہ عن احبہ لادبیس
 نے و سوا کتابہا شیخ
 ای کتابہا بحریہ و
 نقائل ان لبقول ہذا
 مخالف کتاب و ہو قولہ
 قتالے و بعد مو من خیر
 من مشرک و دلائل التوحید
 و ان کانت ظاہرہ لکن
 الکلف بالیین مانع توے
 الماتری الی کفوا ما نہ
 مع ظہور دلائل التوحید
 و احیاناً توہ تعالیٰ او
 عجمہ لا یاتہم یوجب
 عودہ الاولاد بالانتم و
 قد عی النضرانی لان
 و حرمہ لا یحتمل المنقض
 فتعارضت الایمان و فی
 الاجادین الدلائل علی
 الرجوع بالصبیان نظر
 لکم کثرۃ و کثرت او
 من التنازع و کونہ لا
 یاجوز و الاصل حکمہم و
 لو کانت دعوتہا شیخ ای
 دعوتہ المسلم و النضرانی
 ہم و دعوتہ البیوتہ فالسلم
 او لے ترجیح الاسلام و
 ہوا و فر المظن شیخ نظر
 الاسلام و نظرتہ البیوتہ
 و قال زفر یستویان و
 قال الشافعی حکم العائت
 ہم قال پیش ای محمد
 رحمہ اللہ و فی اجماع
 الضعیم و اذا دعیت
 امراۃ حبیبیا انہا لم
 یجبر و دعوتہا شہد علی
 الولادۃ امراتہ شیخ
 ہذا لفظ اجماع و قال
 المصنف رحمہ اللہ ہم و
 معنی المسأله ان تكون
 المرأة ذات زوج لا
 منافیہ فی تحمیل النسب
 علی الغیر فلا یصدق
 الا بحکمہ سوغ و ہی
 شہادہ القابلہ لان
 الولادۃ مما لا یحصر
 فی الرجال فاذا شہدت
 قبالہ یثبت النسب و
 اذا لم یکن لها زوج
 فالقول لها من غیر
 شہدہا کے الرجل و
 قال شیخ الاسلام
 خواہر زاوہ اذا لم
 یکن شہدہا و اما اذا
 کان المثنان فیکونان
 اوعث النسب من رجل و
 الرجل حاضر فیکون
 ذاک فاذا لا یثبت
 ذاک فہما و القابلہ
 عندہم جمیعاً و اذا
 کانتا لمنادۃ لہما
 بامرأۃ اخری فہی
 روایۃ ابی سلیمان
 یقضی بالنسب بیتہا
 اذا قامت کل واحد
 منہما امرأۃ واحدة
 و فی روایۃ ابی
 حفصہ لا یقضی
 بالنسب من واحدۃ
 منہما الم لقم کلوا
 احدۃ منہما رجلین
 او رجل و امرأتین
 ہم یجوز ان الرجل
 لایحمل نفسه النسب
 معنی فلا یحتاج
 فیہ لے حجہ ہم
 شہادۃ القابلہ
 کافیت فیہا لان
 احاجیہ الے
 تعیین الولد
 اما النسب
 فیمیت بالقراش
 القائم و قد صح
 ان البی صلی
 اللہ علیہ
 وسلم قبل
 شہادۃ
 القابلہ
 علی
 الولادۃ
 معنی
 ہذا
 الحدیث
 روایۃ
 الارقطی
 فی
 سنۃ
 عن
 محمد
 بن
 عبد
 الملک
 الواسطی
 عن
 الامش
 عن
 ابی
 وائل
 عن
 حدیقہ
 رضی
 اللہ
 عنہ
 عن
 النضرانی
 صلی
 اللہ
 علیہ
 وسلم
 اجاز
 شہادۃ
 القابلہ
 ثم
 قال
 الدارقطنی
 محمد
 بن
 عبد
 الملک
 لم
 یسمع
 من
 الامش
 منہما
 رجل
 مجہول
 و ہو
 ابو
 عبد
 الرحمن
 المدائنی
 و قال
 شہد
 التبیغ
 ہذا
 حدیث
 لا
 اصل
 لہ
 و تقدم
 الکلام
 فی
 شہدۃ
 کما
 یلک
 شہادۃ
 ثم
 لک
 کانت
 مستدۃ
 شیخ
 اے
 و لو
 کانت
 المرأة
 التی
 تبی
 عن
 نسب
 ابن
 علی
 زہرہا
 مستدۃ
 عن
 طلاق
 او
 وفاق
 ہم
 فلا
 بد
 من
 تجرۃ
 ما
 نہ
 شیخ
 ہبہ
 شہادۃ
 رجلین
 او
 رجل
 و
 امرأتین
 ہم
 عند
 ابی
 حنیفہ
 شیخ
 الا
 ان
 یتوکل
 ہناک
 مجہول
 ظاہر
 او
 اعتراف
 من
 قبل
 بنو
 فیتثبت
 النسب
 من
 غیر
 شہادۃ
 و قال
 ابو
 یوسف
 و فی
 حدیث
 فی
 الجسجس
 یشہادۃ
 امرأۃ
 واحدة
 ہم
 و قد
 مر
 فی
 الطلاق
 شیخ
 ای
 فی
 کتاب
 الطلاق
 فی
 باب
 شہدت
 النسب
 ہم
 و ان
 لم
 یکن

و لو کان
 النضرانی
 ہوا بنی
 قال المسلم
 ہو عبد و
 ذوا بن
 النضرانی
 و ہو حرم
 لان الاسلام
 حج شیخ
 کبیرہ کبیرہ
 فیستدعی
 النضرانی لان
 الترتیب
 یستدعی
 التفاضل
 و لا یفرق
 بین شہنام
 لان نظر
 النضرانی
 فی ہذا
 شیخ ای
 فی کون
 ذوا بن
 النضرانی
 و کونہ
 حرم ام
 او فرشی
 ای اکثر
 منہم لانہ
 یقال فی
 شہنام
 حرمہ و لا
 یفرق لان
 الاسلام
 مالا و لا
 ذوا لعل
 الواحدا
 یتظاهرہ
 فی شہنام
 فیکونہ
 کتاب
 الاسلام
 بنفہم و
 فی حکمہ
 احکم بالا
 سلام
 شہنام
 الامالیہ
 او مولود
 ام و حرمہ
 بانہ عن
 احبہ لادبیس
 نے و سوا
 کتابہا
 شیخ ای
 کتابہا
 بحریہ و
 نقائل
 ان لبقول
 ہذا مخالف
 کتاب و ہو
 قولہ قتالے
 و بعد مو
 من خیر من
 مشرک و
 دلائل
 التوحید و
 ان کانت
 ظاہرہ لکن
 الکلف
 بالیین
 مانع توے
 الماتری
 الی کفوا
 ما نہ مع
 ظہور
 دلائل
 التوحید و
 احیاناً
 توہ
 تعالیٰ او
 عجمہ
 لا یاتہم
 یوجب
 عودہ
 الاولاد
 بالانتم و
 قد عی
 النضرانی
 لان و
 حرمہ
 لا یحتمل
 المنقض
 فتعارضت
 الایمان
 و فی
 الاجادین
 الدلائل
 علی
 الرجوع
 بالصبیان
 نظر لکم
 کثرۃ و
 کثرت او
 من
 التنازع
 و کونہ
 لا یاجوز
 و الاصل
 حکمہم و
 لو کانت
 دعوتہا
 شیخ ای
 دعوتہ
 المسلم و
 النضرانی
 ہم و
 دعوتہ
 البیوتہ
 فالسلم
 او لے
 ترجیح
 الاسلام
 و ہوا و
 فر
 المظن
 شیخ
 نظر
 الاسلام
 و
 نظرتہ
 البیوتہ
 و قال
 زفر
 یستویان
 و قال
 الشافعی
 حکم
 العائت
 ہم
 قال
 پیش
 ای
 محمد
 رحمہ
 اللہ و
 فی
 اجماع
 الضعیم
 و اذا
 دعیت
 امراۃ
 حبیبیا
 انہا
 لم یجبر
 و
 دعوتہا
 شہد
 علی
 الولادۃ
 امراتہ
 شیخ
 ہذا
 لفظ
 اجماع
 و قال
 المصنف
 رحمہ
 اللہ
 ہم و
 معنی
 المسأله
 ان
 تكون
 المرأة
 ذات
 زوج
 لا منافیہ
 فی
 تحمیل
 النسب
 علی
 الغیر
 فلا
 یصدق
 الا
 بحکمہ
 سوغ و
 ہی
 شہادۃ
 القابلہ
 لان
 الولادۃ
 مما
 لا
 یحصر
 فی
 الرجال
 فاذا
 شہدت
 قبالہ
 یثبت
 النسب و
 اذا
 لم
 یکن
 لها
 زوج
 فالقول
 لها
 من
 غیر
 شہدہا
 کے
 الرجل و
 قال
 شیخ
 الاسلام
 خواہر
 زاوہ
 اذا
 لم
 یکن
 شہدہا
 و اما
 اذا
 کان
 المثنان
 فیکونان
 اوعث
 النسب
 من
 رجل
 و الرجل
 حاضر
 فیکون
 ذاک
 فاذا
 لا
 یثبت
 ذاک
 فہما و
 القابلہ
 عندہم
 جمیعاً و
 اذا
 کانتا
 لمنادۃ
 لہما
 بامرأۃ
 اخری
 فہی
 روایۃ
 ابی
 سلیمان
 یقضی
 بالنسب
 بیتہا
 اذا
 قامت
 کل
 واحد
 منہما
 امرأۃ
 واحدة و
 فی
 روایۃ
 ابی
 حفصہ
 لا
 یقضی
 بالنسب
 من
 واحدۃ
 منہما
 الم لقم
 کلوا
 احدۃ
 منہما
 رجلین
 او
 رجل و
 امرأتین
 ہم
 یجوز
 ان
 الرجل
 لایحمل
 نفسه
 النسب
 معنی
 فلا
 یحتاج
 فیہ
 لے
 حجہ ہم
 شہادۃ
 القابلہ
 کافیت
 فیہا لان
 احاجیہ
 الے
 تعیین
 الولد
 اما
 النسب
 فیمیت
 بالقراش
 القائم و
 قد
 صح ان
 البی
 صلی
 اللہ
 علیہ
 وسلم
 قبل
 شہادۃ
 القابلہ
 علی
 الولادۃ
 معنی
 ہذا
 الحدیث
 روایۃ
 الارقطی
 فی
 سنۃ
 عن
 محمد
 بن
 عبد
 الملک
 الواسطی
 عن
 الامش
 عن
 ابی
 وائل
 عن
 حدیقہ
 رضی
 اللہ
 عنہ
 عن
 النضرانی
 صلی
 اللہ
 علیہ
 وسلم
 اجاز
 شہادۃ
 القابلہ
 ثم
 قال
 الدارقطنی
 محمد
 بن
 عبد
 الملک
 لم
 یسمع
 من
 الامش
 منہما
 رجل
 مجہول
 و ہو
 ابو
 عبد
 الرحمن
 المدائنی
 و قال
 شہد
 التبیغ
 ہذا
 حدیث
 لا
 اصل
 لہ
 و تقدم
 الکلام
 فی
 شہدۃ
 کما
 یلک
 شہادۃ
 ثم
 لک
 کانت
 مستدۃ
 شیخ
 اے
 و لو
 کانت
 المرأة
 التی
 تبی
 عن
 نسب
 ابن
 علی
 زہرہا
 مستدۃ
 عن
 طلاق
 او
 وفاق
 ہم
 فلا
 بد
 من
 تجرۃ
 ما
 نہ
 شیخ
 ہبہ
 شہادۃ
 رجلین
 او
 رجل
 و
 امرأتین
 ہم
 عند
 ابی
 حنیفہ
 شیخ
 الا
 ان
 یتوکل
 ہناک
 مجہول
 ظاہر
 او
 اعتراف
 من
 قبل
 بنو
 فیتثبت
 النسب
 من
 غیر
 شہادۃ
 و قال
 ابو
 یوسف
 و فی
 حدیث
 فی
 الجسجس
 یشہادۃ
 امرأۃ
 واحدة
 ہم
 و قد
 مر
 فی
 الطلاق
 شیخ
 ای
 فی
 کتاب
 الطلاق
 فی
 باب
 شہدت
 النسب
 ہم
 و ان
 لم
 یکن

منكوتة ش اي غير ذات زوج هم ولا مستدة ش اي وان لم يكن مستدة ايضاهم قالوا
 ش اي الشايع رحمهم الله قالوا هم ثبتت النسب منها بقولنا لان فيه الزنا على النفس اذن غير با
 هم وان كان له زوج وزوجته اذ انبأ منه ش اي ان الولد من زوجها هم وصدة قبل الزوج ش اي
 صدقوا في دعواهم فها هما وان لم تشهد امرأة لانه ش اي اسس لان الزوج هم التزم بسببه فاعني
 ذلك عن ائمة ش اي ليس فيه تجميل النسب على الغير هم وان كان البص في ايديها فزعم الزوج اذ ان من
 غيرها وزعمت اذ انبأ من غيره فها هما ش اي هذا اذا كان البص لا يعبر عن نفسه فان كان يعبر عن نفسه فاقول
 له ايها صدق ثبتت بسببه منه بصدقه وعنده الائمة الثلاثة رحمه الله لا يعتبر بصدقه وقال القدر تاشي رد
 التناقض لا يمنع صحة دعوى النسب حتى لو قال رجل هو ابني منك في نكاح وقالت ايتك بن في زمانه ثبتت النسب
 بينهما لعدم اتفاقهما في النكاح فلو قالت بعد ذلك ايتك بن في نكاح يثبت لما قلنا في الايضاح ودعوى النسب
 لا يطل بالتناقض لان التناقض يكون بين المستأوين ولا سواهما فها فان ودعوى النسب اقوى من النفي هم لان
 الظاهر ان الولد منها لقيام ايديها او لقيام القرائن بينهما ثم كل واحد منهما يرد البطل حتى صاحب فلا يصدق عليه
 وهو نظير ثوب في يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بنيني وبين رجل آخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما ش فكذلك انهم
 الا ان يثابك ش اي في مسألة الثوب الذي في يد رجلين هم يدخل المقر في نصيب المقر ان الحمل يحمل الشك
 وهما ش اي في مسألة ودعوى النسب هم لا يدخل لان النسب لا يثبتها ش اي الشك هم قال ش اي
 في اجماع الصغير هم ومن اشترى جارية فولدت ولدا عنه فاستحقها رجل عزم الالب قيمة الولد يوم الخصومة لانه
 ولد المفور ش وقبر المفور يقولهم فان المفور من بطن امه امارة معتد اعلى ملك يمين او نكاح فلو تزوجت فاستحق
 وولد المفور حر بالقيمة باجماع الصحابة رضي الله عنهم ش كذا قال ابو بكر الرازي في شرحه لمحق الطحاوي في
 كتاب النكاح قال الا خلاف بين الصدر الاول وقيامه الا انصار لان ولدا المفور حر الاصل والا خلاف في الصابن لسان
 انهم من على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية ضامه فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبدل الغلام بالغلام
 والجارية بالجارية يعني ان كان الولد غلاما فاعلى الاب غلاما ش ولد وان كان جارية فعليه جارية وقال علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه عليه قيمتها واليه ذهب اصحابنا هم ولان النظر من اجماع ش جانب المفور وجانب المستحق
 هم واجب فيجعل الولد حر الاصل في حق ابية رقيقا في حق مدعية نظرهما ش اي المفور والمستحق
 هم اثم الولد حاصل في يده ش هذا بيان لسبب الضمان وهو المانع اي الولد في يده هم من غير صنعة
 ش يعني من غير تعدد منه فلا يضمنه الا بالمنع كما في ولد المصوبة ش اي الجارية المصوبة فان ولدا
 امة لا يضمن الا بالمنع هم فلها ش اي فلا بد لكون الضمان بالمنع هم فقبر قيمة الولد يوم الخصومة لانه
 يوم المنع ش في شرح الطحاوي بقبر قيمة يوم التفار بالقيمة هم ولومات الولد ش اي قبل اخذت هم
 لا ش على الاب لا فقام المنع وكذا ش لا ش عليه هم لو ترك مالا ش اي لومات ولد المفور وترك مالا
 ميراثا لايه هم لان الارث ليس بيدل عنه ش اي من الولد حتى يكون منه كنع الولد ان قال فكذلك اخر
 عن الدية فانها بدل عنه وكان هذا الدفع شبهة وهي ان يقال لما توجب دية تقوم الدية مقام الولد في المنع

منكوتة ش اي غير ذات زوج هم ولا مستدة ش اي وان لم يكن مستدة ايضاهم قالوا
 ش اي الشايع رحمهم الله قالوا هم ثبتت النسب منها بقولنا لان فيه الزنا على النفس اذن غير با
 هم وان كان له زوج وزوجته اذ انبأ منه ش اي ان الولد من زوجها هم وصدة قبل الزوج ش اي
 صدقوا في دعواهم فها هما وان لم تشهد امرأة لانه ش اي اسس لان الزوج هم التزم بسببه فاعني
 ذلك عن ائمة ش اي ليس فيه تجميل النسب على الغير هم وان كان البص في ايديها فزعم الزوج اذ ان من
 غيرها وزعمت اذ انبأ من غيره فها هما ش اي هذا اذا كان البص لا يعبر عن نفسه فان كان يعبر عن نفسه فاقول
 له ايها صدق ثبتت بسببه منه بصدقه وعنده الائمة الثلاثة رحمه الله لا يعتبر بصدقه وقال القدر تاشي رد
 التناقض لا يمنع صحة دعوى النسب حتى لو قال رجل هو ابني منك في نكاح وقالت ايتك بن في زمانه ثبتت النسب
 بينهما لعدم اتفاقهما في النكاح فلو قالت بعد ذلك ايتك بن في نكاح يثبت لما قلنا في الايضاح ودعوى النسب
 لا يطل بالتناقض لان التناقض يكون بين المستأوين ولا سواهما فها فان ودعوى النسب اقوى من النفي هم لان
 الظاهر ان الولد منها لقيام ايديها او لقيام القرائن بينهما ثم كل واحد منهما يرد البطل حتى صاحب فلا يصدق عليه
 وهو نظير ثوب في يد رجلين يقول كل واحد منهما هو بنيني وبين رجل آخر غير صاحبه يكون الثوب بينهما ش فكذلك انهم
 الا ان يثابك ش اي في مسألة الثوب الذي في يد رجلين هم يدخل المقر في نصيب المقر ان الحمل يحمل الشك
 وهما ش اي في مسألة ودعوى النسب هم لا يدخل لان النسب لا يثبتها ش اي الشك هم قال ش اي
 في اجماع الصغير هم ومن اشترى جارية فولدت ولدا عنه فاستحقها رجل عزم الالب قيمة الولد يوم الخصومة لانه
 ولد المفور ش وقبر المفور يقولهم فان المفور من بطن امه امارة معتد اعلى ملك يمين او نكاح فلو تزوجت فاستحق
 وولد المفور حر بالقيمة باجماع الصحابة رضي الله عنهم ش كذا قال ابو بكر الرازي في شرحه لمحق الطحاوي في
 كتاب النكاح قال الا خلاف بين الصدر الاول وقيامه الا انصار لان ولدا المفور حر الاصل والا خلاف في الصابن لسان
 انهم من على الاب الا ان السلف اختلفوا في كيفية ضامه فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبدل الغلام بالغلام
 والجارية بالجارية يعني ان كان الولد غلاما فاعلى الاب غلاما ش ولد وان كان جارية فعليه جارية وقال علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه عليه قيمتها واليه ذهب اصحابنا هم ولان النظر من اجماع ش جانب المفور وجانب المستحق
 هم واجب فيجعل الولد حر الاصل في حق ابية رقيقا في حق مدعية نظرهما ش اي المفور والمستحق
 هم اثم الولد حاصل في يده ش هذا بيان لسبب الضمان وهو المانع اي الولد في يده هم من غير صنعة
 ش يعني من غير تعدد منه فلا يضمنه الا بالمنع كما في ولد المصوبة ش اي الجارية المصوبة فان ولدا
 امة لا يضمن الا بالمنع هم فلها ش اي فلا بد لكون الضمان بالمنع هم فقبر قيمة الولد يوم الخصومة لانه
 يوم المنع ش في شرح الطحاوي بقبر قيمة يوم التفار بالقيمة هم ولومات الولد ش اي قبل اخذت هم
 لا ش على الاب لا فقام المنع وكذا ش لا ش عليه هم لو ترك مالا ش اي لومات ولد المفور وترك مالا
 ميراثا لايه هم لان الارث ليس بيدل عنه ش اي من الولد حتى يكون منه كنع الولد ان قال فكذلك اخر
 عن الدية فانها بدل عنه وكان هذا الدفع شبهة وهي ان يقال لما توجب دية تقوم الدية مقام الولد في المنع

فيمنع ان يجعل منع مكره كمنع ودية فقال في جوابه الارث ليس بمبدل عنه هم والمال لا يبيع لانه حر لا يسل
في حقه فيشره ولو قتلته الاب فيزعم قيمته لوجود المنع وكذا لو قتلته غيره وش اى غير الاب هم فاخذوا من
اى الاب هم دية لان سلامة بدل كسلامة لش اى كسلامة لنفسه هم ومنع بدل كمنع فيغير قيمته كما
اذا كان حيا ويرجع ش اى المشتري المخرور باضمن هم ببقية الولد على بائنه لانه ش اى لان البائع
هم ضمن لش اى المشتري هم سلامته ش اى سلامة العبد بجميع اجزائه هم كما يرجع بمناس ش اى
شمن الام لان المخرور بثمنها هم بخلاف العتق ش اى ان المخرور لا يرجع على بائنه بعق وجب عليه لان
شمان المنقذ وهى ليست من اجزاء المبيع حقيقة وعند الشافعي يرجع بالعقر عليه وبه قال مالك واحمد وروى
هم لانه لزمه ش لان العتق لزم المخرورهم لاستيفاء رمانها فلا يرجع به على البائنه والله اعلم بالصواب ش اى لانه عوض عما
استوفاه من منافع البضع فلا يستوجب الرجوع على غيره لانه لو رجع به سلم المستوفى له مما اناؤا الوطى في ملك الغير لا يجوز
ان يسلم مما اناؤا في المبسوط ولا يرجع على الواهب والمتصدق والموصى بشئ من قيمة الولد عندنا و
عند الشافعي فيرجع به ولو باعها المشتري من آخر واستولد بها المشتري الثاني على البائع الثاني باثمن وبقية الولد
ويرجع المشتري الاول على البائع الاول بالثمن ولا يرجع بقيمة الولد التي رجع عليه المشتري بها عندنا بحقيقة
وعندنا يرجع عليه بقيمة الولد ايضا والله اعلم بالصواب هم

كتاب الاقرار

ش اى هذا الكتاب في بيان احكام الاقرار وما فرع عن الدعوى شرع في بيان الاقرار لان جوابا لدعوى
اى بالاقرار او بالانكار فمن هذا الحثية نظر المناسبة بين الكتابين هم قال ش اى القدرين هم هذا اذا اقر
البائع العاقل بحق لزمه اقراره محمول كان اقراره او معلقا ش لما ذكره المصنف رحمه الله لفظ القدر وسمى رحمه الله
شرع في شرحه بقوله هم اعلم ان الاقرار اخبار عن ثبوت الحق ش هذا الذي ذكره تفسير الاقرار شرعا وكذا
لوقيده بقوله على نفسه لو كان احدا تم مثل ما قال حافظ الدين الشافعي والاقرار اخبار عن ثبوت الحق للغير على نفسه
نقوله عن ثبوت الحق للغير كالجنس لانه يتناول الشهاده فانما ايضا اخبار عن ثبوت الحق للغير وقوله على نفسه كالفصل
يخرج ذلك وهذا شأن احدا ان يكون مشتتلا على الجنس والفصل وقال تاج الشريعة رحمه الله الاقرار خلاف الجور
واصله من القرار وهو السكون والثبات وفي عرف اهل الشرع عبارة عن خبر يوجب شيئا على الغير هم وانه يلزم
ش وان الاقرار يلزم على المقر اقربه وهذا حكم الاقرار وليس هذا من خده وحده ما ذكرنا وقال الكاكي وكذا
ظهور اقربه ولزمه لا اثباته ابتداء لا ترى انه لا يصح الاقرار بالطلاق والعناق مع الاكراه ولا انشاء يصح
مع الاكراه عندنا ولهذا قالوا لو اقر بمال غيره كاذبا والمقول يعلم انه كاذب لا يحل لذاخذ عن كرمه وديانته الا
ان سلبه لطيف نفسه فيكون كالتملك المبتدأ وقيل حكمه لزوم ما اقربه على المقر وعمله اظهار ما اقربه للتملك
ابتداء وبدل عليه مسائل منها لو اقر بغيره لا يملكها صح اقراره به وان لم يملك تملكه حتى لو تملكه المقر بغيره
يومه بتسليمه الى المقر ومنه ان اقرار المسلم باختم يصح وان لم يملك تملكه بمقتدار ومنه ان المريض الذي لا يدرك
اذا اقر بجميع ماله لا يجزى صح اقراره ولا يتوقف على اجازة الورثة ولو كان تملك لا ينفذ الا بقدر الثلث عندنا

والمال لا يبيع لانه حر لا يسل
في حقه فيشره ولو قتلته
الاب فيزعم قيمته لوجود
المنع وكذا لو قتلته غيره
فاخذوا من دية لان سلامة
بدل كسلامة لش اى لان البائع
هم ضمن لش اى المشتري هم
سلامته ش اى سلامة العبد
بجميع اجزائه هم كما يرجع
بمناس ش اى شمن الام لان
المخرور بثمنها هم بخلاف
العتق ش اى ان المخرور لا
يرجع على بائنه بعق وجب
عليه لان شمان المنقذ وهى
ليست من اجزاء المبيع حقيقة
وعند الشافعي يرجع بالعقر
عليه وبه قال مالك واحمد
وروى هم لانه لزمه ش لان
العتق لزم المخرورهم لاستيفاء
رمانها فلا يرجع به على
البائنه والله اعلم بالصواب
ش اى لانه عوض عما
استوفاه من منافع البضع
فلا يستوجب الرجوع على غيره
لانه لو رجع به سلم
المستوفى له مما اناؤا الوطى
في ملك الغير لا يجوز ان
يسلم مما اناؤا في المبسوط
ولا يرجع على الواهب
والمصدق والموصى بشئ من
قيمة الولد عندنا وعند
الشافعي فيرجع به ولو باعها
المشتري من آخر واستولد
بها المشتري الثاني على
البائع الثاني باثمن وبقية
الولد ويرجع المشتري الاول
على البائع الاول بالثمن ولا
يرجع بقيمة الولد التي
رجع عليه المشتري بها عندنا
بحقيقة وعندنا يرجع عليه
بقيمة الولد ايضا والله اعلم
بالصواب هم

لوقوعه كذا لا اترى
كثير الزم رسول الله
صلى الله عليه وسلم
ما عارضه الرجحان
وتلك المواقف باعتبارها
وهي حجة قاطعة لقصورها
وكلاية المتعديين
فيقتصر عليه وتطرأ الحاجة
ليصلح اقراره مطلقا
فان العبد المأذون له
وان كان ملحقا بالحر
في حق الاقرار بكون
الحجور عليه كالتجارة
بالمال ويصح بالحدود
والقصاص كالاقرار
عبد موجبا للعق
الدين برقبته هي
مال المتعدي فلا يصدق
عليه عقوبة المأذون له
لانه مسيطر عليه
من جهة وبخلاف
الحكم والدم كالمسقى
على اصل الحرية في ذاته
حتى لا يصح اقراره
على العبد فيه ولا يصدق
من البلوغ والعقل
لان اقرار الصبي
والجنون غير لازم
لا لعدم اهليته لا لانهم
لا يقدرون على الحكم الاذن
منه فليس اقراره لا يصدق
بالنفس لا يصدق الا بيمينه
وبه قال مالك واحمد رحمهما الله في رواية والناسخ والمنسوخ عليه كالحجور

ومنها ان العبد المأذون له لو اقر بما في يده صح ولو تبرع به ابتداء لا يجوز وبسبب الاقرار ارادة سفوذا الوجوب
عن ذمته وركنه الفاظ فيما يجب به موجب الاقرار وشرط العقل والبلوغ بخلاف وفي كون المقر غير سفيد
ولا يكون اختلاف ومحامته كثيرة منها اسقاط الواجب عن ذمته ومنها ابطال الحق للعاصبه وارضاء الخاق
ومنها حمد الناس المقر بصدق القول وفاء العهد وهو مشروع بالكتاب قال تعالى كونا قوامين بالقسط
شهد الله للشهد ولو على النفسكم قال المنسبون شهادة المرء على نفسه اقرار وقال تعالى وليك الذي علي الحق
والاعلاء اقرار وبالسنة لما روي انه عليه السلام رجم باقراره وبالدليل العقل وهو ان الاقرار غيب
يتمثل الصدق والكذب فخرج جانب الصدق لانه غير متهم فيه فان المال محبوب المرطبا ولا يقره كاد باع
كمال عقله ودينه والزواج شرعا من الكذب هم لوقوعه دلالات اى لوقوع الاقرار ودلالة على وجوده
لان الاقرار دائر بين الصدق والكذب ويشترع جانب الصدق لما ذكرنا الاقرار بهذا ايضا لقوله وان لم يزم
هم الا ترى لوقوعه كين الهم صلى الله عليه وسلم ما عارضه الرجحان اقراره اى بسبب اقراره هم وتملك المرأة باقرارها
ش اى كيف الزم الامر اقرعني الفارسية امرأة من غامدى الازد بالرجم بسبب اقرارها بالزنا وقدرتها
في الحدود هم وهو ش اى الاقرار هم حجة قاطعة ش على نفسه هم لقتور ولاية المقر غير فقطع
ش بخلاف البينة فانها حجة متعديهم وشرط الحجة ش يعني في صحة الاقرار هم ليصح اقراره مطلقا ش
اى في المال وغيره فان العبد المأذون له وان كان ملحقا بالحر في حق الاقرار لكن الحجور عليه النصح اقراره بالمال
ش اما المأذون له قلانه مسيطر على الاقرار من جهة المولى والمأذون عليه اقراره بالمال قلعه اهلته لذلك هم ويصح باقراره
والقصاص ش اى ويصح اقرار العبد المحجور عليه بالحدود والقصاص لانه مسمى على الحرية فيما عليه من نفسه
رحمه الله مفعلا لان اقراره ش دليل ذلك المجموع اى لان اقرار العبد المحجور هم عهد ش اى عرفت
هم موجبا للعقوبتين برقبته وبش ش اى رقبته هم مال المولى فلا يصدق عليه ش لقصده بحجة
هم بخلاف المأذون لانه مسيطر عليه ش اى على الاقرار هم من جهة ش اى من جهة المولى لان الاول
بالتجارة اذن بما يملكها وهو دين التجارة لان الناس لا يملكونه اذا علموا ان اقراره لا يصدق اذ قد
يتباينهم الاشهاد نسب في كل تجارة يعملونها هم وبخلاف الحد والمهر ش وهو القصاص هم لانه ش اى
لان العبد مسمى على اصل الحرية في ذلك حتى لا يصدق اقرار المولى عليه ش اى على العبد هم فيه ش اى
في ذلك وبه قال الشافعي رضي الله عنه والكا والابو الخطاب الحنبلي وعن احمد ان اقرار العبد بالحد والقصاص
فيما دون النفس يصح واقراره انما يوجب القصاص في النفس لا يقبل ويتبع بعد العتق وبه قال زفر والمزني
وداود وحمد بن جرير الطبري رحمهم الله هم ولا بد من البلوغ والعقل لان اقرار الصبي والجنون غير لازم
لانعدام اهليته لا لانهم لا يقدرون على الحكم الاذن من نفسه فليس اقراره لا يصدق بالمال في التجارة هم
لانطق بالبالغ يحكم الاذن من نفسه فليس اقراره لا يصدق بالمال في التجارة هم لانعدام اهليته لا لانهم
في رواية وقال الشافعي رضي الله عنه لا يصدق اقراره مطلقا ثم لو ادعى البلوغ بالاعتقاد في وقت امكانه
صدق فيه وبالسنة لا يصدق الا بيمينه وبه قال مالك واحمد رحمهما الله في رواية والناسخ والمنسوخ عليه كالحجور

أقل من عشرة ش وراهم و هذا عند أبي حنيفة رحمه الله وعندنا لم يصدق في أقل من اثنين وراهم ش وقال الشافعي رحمه الله
 يصدق في ثلاثة وراهم ولا يصدق في أقل من ذلك وكذا لو قال على دنانير كثيرة ذكر الخلفاء شيخ الاسلام
 خوازم زاده في مبسوطه وقال القدوري رحمه الله في كتاب القريب روى ابن سماء عن أبي يوسف عن أبي حنيفة
 مثل قولنا هم لان صاحب النصاب مكره حتى وجب عليه نوا سائة غيره ش بدفع وكان ولصدق على الفقير من ش
 ما دون النصاب ش لان من ملك ما دون النصاب لا يسمى مكره اذ قال مالك رحمه الله في رواية وعندنا لا يصدق
 و احمد و يزنه ما بين هم وله ش اي ولا حنيفة هم ان عشرة اقصى ما يتى اليه اسم الجمع ش ليعني من حيث التمييز لان بعد
 العشرة التمييز بالمقرر فيقال احد عشر وراهم لانهم يقال عشرة وراهم ثم يقال احد عشر وراهم فيكون ش ا
 العشرة هم هو الاكثر من حيث اللفظ ش اي من حيث دلالة اللفظ عليه من نصف اليه ش لان العمل بالاول
 عليه اللفظ ولا مانع من النصف اليه فلا يعيدل الى غيره هم ولو قال وراهم في ثمانية لانا قل الجمع اجمع ش
 الذي لا خلاف فيه ان بين اكثر منها ش ا من الثمانية هم لان اللفظ يحتمل ش وكونه والا عليه فلا يثبت
 هم وينصرف الى الوزن المعاد ش بين الناس لان المطلق من اللفظ ينصرف الى المتعارف به بخلافه في البلد
 ومنه تحفة الفقهاء لو قال على الف درهم فهو على ما يتعارف به اهل البلد من الاوزان او المعدود
 وان لم شيئا متعارفا فيجوز على وزن سبعة فانه الوزن المعبر في الشرع وكذلك في الدنانير يعبرون بالثقل
 الا في موضع يتعارف فيه بخلافه هم ولو قال كذا وكذا درهم لم يصدق في أقل من احد عشر وراهم ش
 هذا اللفظ القدوري في مختصره وقال المصنف رحمه الله هم لانه ذكر عدد من مبهمين ليس بينهما حرف اللفظ
 و اقل ذلك من المفسر احد عشر وراهم ش واكثره تسعة عشر لانه يقال احد عشر وراهم الى تسعة الا ان
 الاقل يلزمه من غيره بيان والزيادة لعطف على بيانه هم ولو قال كذا وكذا درهم لم يصدق في اقل
 من احد وعشرين ش وراهم لانه ذكر عدد من مبهمين بينهما حرف العطف و اقل ذلك من المفسر احد
 وعشرون ش وراهم وشكل كل وجه على نظيره ش فقد مر هذا الكلام ان كذا كناية عن العدد والاصل
 في استعمال اعتباره بالمفسر فانه نظيره في الاعداد المفسرة حمل على اقل ما يكون من ذلك النوع وبالمثل
 ذلك ليل فاذا قال كذا وراهم كان كذا اذا قال له على درهم و اذا قال كذا كان احد عشر وان ثلث
 غيره و اقله يزد على ذلك لعدم الظاهر و اذا قال كذا وكذا كان احد وعشرين وان ثلث بالواو
 كان مائة واحد وعشرين وان ربيع يزد الف على ما في بيانه ان شاء الله تعالى لانهم ولو قال
 كذا وراهم فهو درهم ش اي الذي يلزمه وراهم هم لانه ش اي لان قوله وراهم تفسير للهم ش وهو
 قوله كذا لانه كناية عن العدد على سبيل الاجتهاد كذا اولى المصنف رحمه الله تفسيره على مسألة القدوري
 ولم يذكره في الاصل وقال المناج الاشرف قوله لانه تفسير للهم ليعني اذ وراهم منصوب على التمييز فلزم
 ان يكون هو الجمل والمبهم وقال الاثرابي رحمه الله وقال الامام شرف الدين ابو حفص عمر
 بن محمد بن عمر الانصاري في القصة في كتاب المناج وان قال له على كذا وراهم لزمه ما بينه ثم قال الاثرابي
 رحمه الله كان ينبغي ان يلزمه في هذا احد عشر لانه اول العدد الذي يقع تمييزا منصوبا بهذا اقل عن

اقل من عشرة وهذا
 عند أبي حنيفة
 وعندنا هم لا يصدق
 في اقل من اثنين
 لان صاحب النصاب
 مكره حتى وجب عليه
 مائة سائة غيره
 ما دونه وكذا ان العشرة
 اقصى ما يتى اليه
 اسم الجمع يقال عشرة
 وراهم ثم يقال احد عشر
 وراهم فيكون ش ا
 من حيث اللفظ
 ينصرف الى الوزن
 المعاد ولو قال كذا
 وكذا درهم لم يصدق
 في اقل من احد عشر
 وراهم لانه ذكر عدد
 من مبهمين ليس
 بينهما حرف العطف
 و اقل ذلك من
 المفسر احد عشر
 ولو قال كذا وكذا
 لم يصدق في اقل
 من احد وعشرين
 لانه ذكر عدد من
 مبهمين بينهما
 حرف العطف و اقل
 ذلك من المفسر
 احد وعشرين
 كل وجه على نظيره
 كذا وراهم لزمه
 تفسير للمبهم

ولو ثلاث
كذا بغير
ولو واحد
شتر لانه
لا نظير له
نسباً وان
ثلاث مثله
فما كان واحداً
وعشرون
وان ربع
يزاد عليها
الف كان
ذلك نظيراً
قال
وان قاله
على اوتلي
فقد خا
بالدين
لان على
صيغة
ايجاب
ومثلي
يذكر
عن الضمان
مدى ما
في الكفالة

اهل الله واذا كان كذلك ينبغي لا يصدق في مائة درهم او القياس فيه ما قاله في مختصر الاسرار اذ اقول على كذا او ثمانية عشر
لانه ثمانون لا ذكر حجة وفهم بدرهم منسوب وذاك يكون من عشرين الى تسعين فيجب الاقل وهو عشرين
مائة درهم منسوب متيقن وقال تاج الشريعة فان قلت ينبغي ان يجب احد عشر درهما لانه اقل عدده
مميزه منسوباً قلت الاصل براءة الذمة فثبت الادنى لليقين وفي الذميمة والقيمة محال اسأل
الجامع الصغير يلزمه درهما لان كذا كناية عن العدد واصل العدد درهمان والواحد لا يكون عدداً واما
اشافي واحمد رحمهما الله في قوله كذا درهما وكذا اربعة اوجه احدها ان يقول درهما بالرفع يلزمه
درهم وتقديره شيء هو درهم فيجعل الدرهم بلاس كذا وثانيتها ان يقول درهم بالجر يلزمه خبر درهم وكذا
يكون كناية عن خبر درهم وثانيتها ان يقول درهما بالضم والنصب على التفسير وهو التفسير فيلزمه درهم والجماع
ان يذكره بالوقف فيقبل التفسير بخبر درهم ايضاً لانه يجوز ان يكون اسقط حركة البحر للوقف وقال الشافعي
الحسين وبعض اصحاب الشافعي رحمهم الله يلزمه درهم في الاحالات وقال خواهر زاده رحمه الله قال
كذا درهم بالجر يلزمه مائة درهم كذا روي عن محمد رحمه الله لانه ذكر عدد مائة مرة واحدة وذكر الدرهم
عقبيه بالخفض فيقتضي بعد واحد فليس يستقيم ذكر الدرهم عقبيه بالخفض واقل ذلك مائة درهم وان قال
كذا كذا درهم يعني بالجر يلزمه ثلاث مائة لانه ذكر عدد مائة مائة بل او العطف وذكر الدرهم عقبيه بالخفض
واقل ذلك من العدد المصحح ثلث مائة لان ثلاث عدد ومائة عدد وليس بينهما عطف ويستقيم ذكر الدرهم عقبيه
بالخفض وقال الكاكي رحمه الله وبالفائدة ابن قدام في المعنى وصاحب المحبلة عن محمد انه ذكر اذ قال كذا درهم
لانه ثمانون خلاف ما ذكره في الهداية والقيمة فتاوى قاضيان ولم اجد في الكتب المشهورة الاصحى بان
وعند ابن الحكم المالكي رحمه الله يلزمه عشرون مائة ولو ثلث كذا بغير واو وسن اى بغير واو العطف
هم فاعده عشرون اى فيلزمه احد عشر درهما لانه لا نظير له سواه من اى لا نظير لثلاث بل او وتقديره
انه يحل الواحد منها على الكثرة ضرورة عدم ثلاثه اعداد ويجوز فيها ذكر اى كذا عطف وكيل الاثنان على
اقل ما ليقا والتبعية عنه يكره عدد مائة وعشرون وان ثلث بالواو وسن بان قال كذا وكذا وكذا
هم فائة واحد وعشرون مائة واحد وعشرون درهم لانه عدد لثلاثه والتبعية عنه يكره ثلاثه اعداد
مع العطف هم وان بلغ سن بان قال كذا وكذا وكذا هم فائة وعشرين الف ومائة واحد
وعشرون هم لان ذلك نظيره سن اى لان الذي رابعه لواء العطف نظيره في العدد والمفسر يعني لو قال على الف
الف ومائة واحد وعشرون يلزمه ذلك لصراحة فكذا يلزمه اذا ذكره بلفظ الكناية عن العدد قال وقال
لهذا اوتلي هذا اقره بالدين لان على صيغة ايجاب سن قال الله تعالى والتمس على الناس جهنم
ومحل الايجاب الذمة هم وتقبل سن اى لفظ قبلهم من بني عن الضمان من لقال فلان قبل عن فلان
اسه ضمن وسعى الكفيل قليلاً لانه ضامن لئال ونسب الصك والذمة هو حجة الدين قبله وهو ظاهر
تقول الائمة الثلاثة رحمهم الله هم مع ما مر في الكفالة من مراد في ادراك كتاب الكفالة وهو
قوله وكذا اذ قال انا بزرعهم وتقبل لان المرعته الكفالة وقدم ما فيه والتقبل هو الكفيل

سبحي الصك فبالهم ولو قال القدر هو ودلية من شي في قوله سطر او قبلهم ووصل من شي اى بقوله ودلية
هم صدق لان اللفظ يحتمل مجازا من شي اى من حيث الميزانية لقوله هم حيث يكون المضمون مفطه والمال محله
من شي فكان اطلاق وصف الشئان على الودعية تشبيه للمحل باسم المال كما يقال نرجوا لكه مجاز من شي لك الحقيقة فصدق
فيه اذا وصل كما لا يشك او هو معنى قوله هم فيصدق موصولا لا انفصلا من شي كما في الاستثناء هم قال من شي اى المصنف
رحم الله هم وفي بعض نسخ المختصر من شي ليعني مختصر القدر وى رحمه الله هم في قوله قيد اقرار بالامانة والدين
لان اللفظ ينظمها من شي اى الدين والامانة هم في صدر قوله لاحق في قبل فلان ابراهيم الدين والامانة جميعا
والامانة اقلها من شي فعل عليها والاول اصح من شي وهو انه اقرار بالدين اصح ذكره في المبسوط وحل بان
استعمله في الدين انك فكان السجل عليه اوسى وقت ليعني اشتراح وكان قياس ترتيب وضع المسئلة
ان يذكر ما ذكره القدر وى رحمه الله ثم يذكر ما ذكره في الاصل لان البداية شئ مسائل السجمل السجمل الصغير
والقدر وى الا ان المذكور في الاصل هو الصحيح فقد منه في الذكرهم ولو قال عندى اومع اوسى في شي او
في كيسي اوسى صدر وقى فتواتر بالامانة في يده لان كل ذلك اقرار يكون الشئ في يده من شي لاني ذمتهم
وذلك من شي اى الاقرار يكون الشئ في يدهم ممنوع الى مضمون وامانة ثبتت اقلها من شي والامانة وهو خارج من
بمنه بالامانة الثلاثة وقال الاكل ولو نقص بها اذا قال له قبل مائة ورحم دين وودعية ودين فانه دين ولم
يثبت اقلها وهو الامانة واجيب بانه ذكر لفظين احدهما يوجب الدين والاخر يوجب الودعية والجمع بينهما غير
ممكن واجابهما لا يجوز وحل الدين على الودعية حمل الاس على الدنى وهو لا يجوز لان الشئ لا يكون تابعا لما
ذونه فثقت الكس هم ولو قال له رجل لى عليك الف درهم فقال اتزنها او اتقدها او اجلبى بها او قضيتكها
فتواتر من شي هذا كله بلفظ القدر وى وقال المصنف هم لان الما في الاول من شي وهو قوله اتزنهاهم والفقهاء
كنايتة عن المذكور في الدعوى فكانه قال اتزن الا لفت التى لك على حتى لو لم يذكر حرف الكنايتة
من شي وهو قوله وهو الباهم لا يكون اقرار لعدم التصرف الى المذكور من شي اى لعدم الصرف حرف الكنايتة
الى قوله اتقدها وتزن وتقال الشافعى واحدا في قوله اتزن واتقدها لا يكون اقرار بالامانة وغيره وبه قال بعض
اصحاب مالك لانه لم يوجد مثل ذلك فيمن يستنزه ويبلغ في الجحوظ فلا يكون اقرار بالشك وعن بعض اصحاب
الشافعى او كان بحرف الكنايتة يكون اقرارا كقولنا وقال ابن سحنون المالكى يكون اقرارا فى الوحيين
الا اذا اتزن او اتزنها ما البعد من ذلك او قال من اى ضرب تاخذ ما البعد من ذلك فليس باقرارهم
والتاويل انما يكون فى حق واجب من شي لانه لا يطالب التاجيل في غير دين لازمهم والقضاء يتلو الوجوب من شي
يعنى في قوله قضيتك فيلزمه وبه قالت الائمة الثلاثة هم ودعوى الابراء كالتقضاء من شي يعنى قوله ابرائى كالتقضاء
فيلزمه وعن بعض اصحاب الشافعى ان قوله ابرائى عنه ليس باقرارهم لما بينا من شي اشر به الى قوله ان القضاء يتلو
الوجوب وفي المحيط نوقال لى عليك الف فقال اتزنها او اتقدها او اقعد فاقضها او خذها او لم تحل لغيرها
او قال غذا او ارسل من تيزنها او يقضها وقالت لسيه منيه او مسوده اليوم او قال ما اكثر ما اتقدها حتى او
عنتى اوصى يدخل على مالى اوصى كى خلاصى او يقدم فهذا كلها تدل على الوجوب ولو قال اتزن او اتقدها واخر

ولى قال المتشور ودعية ولو
صدق لان البقة يحمله
مجازا بحيث يكون المضمون
حفظه والمال محله فصدق
من شي لا انفصلا من شي
وفي بعض نسخ المختصر
في قوله قبل فلان اقرار
بالامانة لان اللفظ
ينظمها هل من شي
قوله لاحق في قبل
فلان ابراهيم
الدين والامانة جميعا
والامانة اقلها من شي
اصح ولو قال عندى
اوسى او فى يدي اوسى
كيسي اوسى صدر وقى
ففتواتر بالامانة
في يدي لان كل ذلك
اقرار يكون الشئ في يدي
وذلك يتبع الى مضمون
وامانة ثبتت اقلها
من شي ولو قال له رجل لى
عليك الف فقال اتزنها او
اتقدها او اجلبى بها او
قضيتكها ففتواتر
كان الباهم لا يكون
اقرارا كقولنا وقال
ابن سحنون المالكى
يكون اقرارا فى
الوجوبين الا اذا
اتزن او اتزنها ما
البعد من ذلك فليس
باقرارهم والتاويل
انما يكون فى حق
واجب من شي لانه
لا يطالب التاجيل
في غير دين لازمهم
والقضاء يتلو
الوجوب وفي المحيط
نوقال لى عليك
الف فقال اتزنها
او اتقدها او اقعد
فاقضها او خذها
او لم تحل لغيرها
او قال غذا او ارسل
من تيزنها او يقضها
وقالت لسيه منيه
او مسوده اليوم
او قال ما اكثر ما
اتقدها حتى او
عنتى اوصى يدخل
على مالى اوصى كى
خلاصى او يقدم
فهذا كلها تدل على
الوجوب ولو قال
اتزن او اتقدها واخر

بحرف العطف من حتى تدل على الغاية هم فالخرف اليها من اي الى العددين هم الاستواء اليها في الحاجة الى النفس وكان
كلها شيئا من الاقبال الا ان باب جمع لا يصلح لغيره لانها لما اقرئت بالثانية صارت العدد واحد ادم قال من اي اقرئت
رحم الله من اقرئت في قوله من بالتشديد والتخفيف وسه وعا لتمر منسوخ من نصب وقيل انما يسي بذلك
ما دام فيها التمر والا فمضى زنبيل وبذا طعمه فمضى وقال صاحب الحمرة اما القوصرة فاحسبها وضيفا وتسدر في
الفتح من كانت له قوصرة ياكل منها كل يوم مرة جميعا ثم قال ولا ادرى صحة هذا البتة هم لزمه التمر
والقوصرة من هذا الكلام القدوري رحمه الله وقال المصنف رحمه الله وفسره في الاصل من
اي البسوط هم لقوله غصبت تمراني قوصرة ووجه من اي وجه لزم التمر والقوصرة جميعا ان القوصرة
وعا من اي التمر وظرف له من اي التمر وغصبت الشيء وهو ظرف من اي وانما انه في
الظرف هم لا يتحقق بدون الظرف فيلزم انه من اي فيلزم التمر والقوصرة للتمر وكذا من اي وكذا
الحكم فيها اذا قال غصبت تمراني طعام في السفينة من لان السفينة ظرف له فلا يتحقق بدون الظرف وهو حطة
في التمر ان من اي اذا قال غصبت الحطة في الجوارق لفتح التجميع جمع جوارق بالضم والجوارق بالفتح بالفتح
هم بخلاف ما اذا قال غصبت من قوصرة لان كلمة من لا تنزع من اي لفتح الشيء من شيء ثم فيكون
اقرئت بالغصب المستوع من ولقوله قال احمد رحمه الله في رواية قال الشافعي وما لك وما احمر
رحم الله في رواية يكون الا انه اذا بالظرف والاصل في جنس هذا المسائل ان من اقرئين جميعا
ظرف لا اخر فان كان ذكرها بكلمة في فيلزم الظرف والمظروف وان كان بكلمة من يلزم المظروف و
الظرف ولو اقرئين لم يكن كذلك لقوله غصبت درهما في درهم لم يلزمه الثاني لانه لا يصلح ظرفا لاد
ولو قال غصبت اكا فاعطى حمارا وسرجا على فرس كان اقرار الغصبت اكا ف خاصة وبه قالت الامة
الثالثة وقال شيخ الاسلام خواهره رحمه الله في بسوطه لو اقرئت غصبت ثوباني منديل كان مقرا
بالثوب والمنديل وكذلك لو قال غصبتك عشرة الثوب في عشرة كان مقرا بها وقال شيخ الاسلام الاستيحاء
في شريح الكافي ولو قال غصبتك كذا وكذا مع كذا وقال كذا وكذا وقال كذا عليه كذا الزماد
جنبيا ولو قال كذا من كذا وكذا على كذا الزم الاول فقط ليكم وجهها ما ذكرناه هم قال من اي
القدور في رحمه الله ومن اقرئ بالادب في اصطبل لزمه الدابة خاصة من وبه قالت الامة الثالثة
وانما قال لزمه ولم يقل اقرئ بالادب اما ان هذا الكلام اقرأ بها جميعا الا ان اللزوم على قول اعينفة
وابن يوسف في الرواية خاصة واليه اشار بقوله هم لان الاصطبل غير مضمون بالغصبت عند اعينفة وابن يوسف
وعلى قياس قول محمد بن فضال من اي الدابة والاصطبل وقد علم ان غصبت العقار لا يتحقق عند هذا خلافا
هم ومثله الطعام في البيت من اي ويشل اقرئ بالادب في الاصطبل قوله غصبت الطعام في البيت فلا يلزم
الا الطعام عند هذا وعند محمد بن زكريا وقال الاستيحاء في شرح الكافي ولو قال غصبتك مائة كرسية في بيت
ضمن الطعام والبيت عند محمد لانه برى الغصبت في البيت وبها لا يبرى فيضمن الطعام لا غيرهم قال من
القدور في رحمه ومن اقرئ لغيره بنحى ثم لزمه الكلمة لغرض لان اسم الناحية يشمل الكل من هذا يدخل الغرض

بحرف العطف فانفرد
الضم لا يسلط اليها في
الحاجة الى النفس وكان
كلها شيئا ما قال من اي
يقرب في قوصرة لزمه
التمر والقوصرة وفسره
في الاصل بقوله غصبت
تمراني قوصرة ووجه من
ان القوصرة وعاء ظرف
وغصبت الشيء وهو ظرف
لا يتحقق بدون الظرف
فليلزم انه وكذا الطعام
في السفينة والحطبة
في الجوارق بخلاف
ما اذا قال غصبت
من قوصرة لان كلمة
من لا تنزع عن شيء
اقرئت بالغصب المستوع
من لانه لا يتحقق
في جوارق بالفتح
قال ومن اقرئ بالادب
في اصطبل لزمه الدابة
خاصة لان
الاصطبل غير
مضمون بالغصبت
عند ابن حنبل
وابن يوسف وعين
قول محمد بن فضال
ومثله الطعام في البيت
قال ومن اقرئ لغيره
بمجانبة لزمه الحطبة
والغرض لان اسم
الناحية يشمل الكل

في مع النجاشي من غير تسليم ومن اقر له بسيف فله انصل من وهو حرة السيف من وجبت من هو عذو اى بخلافه
وانما انش من جميع حاله كسركا وهو علة السيف من لان الاسم من اى اسم السيف من يطوى على الكل من اى نظير
على كل السيف من ومن اقر بجملته من وهو بيت يربن بالثياب والاسم فله العيدان من يربن النون جمع عود وهو
كله يدان جمع دودهم والكسوة لا طلاق الاسم على الكل عرفا من ولا تعلم خلا فانه هذه المسائل من
وان قال خصبت ثوبان في منديل لزمه جميعا لانه من اى لان الندي من طرف لان الثوب يلف فيه من
والخلاف فيه كالحلاف في الاقرار بالتمتع في القوصة من وكذا لو قال اعطى ثوب في ثوب من اى يلمسه
الثوبين جميعا من لان طرف من ولا يتحقق ذلك الا بهام من بجملته لودهم من ودرهم من ليعني لو قال على لفافان
ودهم من ودرهم من حيث يلمسه واحد من اى درهم واحد من لانه ضرب من اى ضرب حساب من لاطراف من
وقد مر من وان قال ثوب في عشرة الثواب لم يلمسه الا ثواب واحد عند ابي يوسف وقال محمد لزمه واحد عشر
ثوب لان النفيس من الثياب قد يلف في عشرة الثواب فاكل من حمله على الطرف من قبل انه منقوض على اصله
بان قال خصبت كبراس في عشرة الثواب حرير لزمه الكل عند محمد رحمه الله من ان عشرة الثواب حرير لا يجعل
وعاء للكراس عاوة من ولا يبي يوسف ان حرق في يستعمل البين والوسط ايضا قال الله تعالى فادفعني في عبادة
بين عبادة في وقوع الشك من لان كفة في لما استقلت في معنى من كما استقلت لاطرف لم يلمسه الا ثواب واحد لو وقع الشك
فيما زاد عليه فلا يجوز والمال لا يجب بالشك والاحتمال من والاصل براءة الذم من لانها خلقت برة عريضة
احتوق فلما يجوز شغلا بالاجبة قوية فلام يصلي العشرة لاطرف صار كقول خصبتك درهم في درهم من على
ان كل ثوب من اى مع ان كل ثوب من سوحى من ومنظوف في حق ما وراهم وليس بوعا وتقدر حمله على الطرف من
كذلك من نعين الاول من هو كونه بمعنى البين من محلا من ليعني الميم وسكون الحاء الهللة اى من حيث الحمل على معنى البين
هم ولو قال لفافان على خمسة من يربن الضرب والحساب لزمه خمسة من وبقال الشافعي رحمه الله من لان
الضرب لا يكثر المال من ليعني اثر الضرب في كثره الاجزاء لانه لا يكثر الا في زيادة المال من وقال الحسن لزمه
وعشرون من اى قال الحسن بن زياد لزمه خمسة وعشرون ان اراد الضرب وبقال احمد وما كثر في رواية
وقال زفر لزمه العشرة اذا اطلق من وقد ذكرنا في الطلاق من اى في باب ايقاع الطلاق وقال الاثراني
ولم يذكر صاحب البداية ثم ضربا بل فهم ذلك بالاشارة من الخلاف الواقع بيننا وبين زفر في قوله انت طالق
ثنتين في ثنتين وقد اراد الضرب والحساب فعندنا ثنتان وعنده ليعني ثلاث واتخاذ مسئلة الاقرار بركا
في كتاب الطلاق في الجامع الصغير قال في شرح الكافي لو قال له على درهم مع درهم او معه درهم
لزمه درهمان وكذلك لو قال قبله درهم او بعد درهم ولو قال درهم درهم او درهم درهم ودرهم لزمه
جميعا ولو قال درهم درهم لزمه درهم واحد فرق بين هذا وبين قوله لا امر انة انت طالق طالق طالق حيث يقع
ثنتان لان الاقرار اخبار فيجعل الثاني في موكد الاول والطلاق انشاء والتاكيد لا يدخل في الانشاء فكان
الثاني في غير الاول فاقضى وقوع طلاق اخر ولو قال له على درهم درهم لزمه درهم لان الباء للبد ليعني
عوضه درهم وكذا اذا قال له على درهم على درهم لانه وصف الاول بالوجوب والثاني في يكون موضوعا له

ومن اقر له بسيف فله
النفيس والجف في الجاني
لان الاسم ينطوي على
الكل ومن اقر بجملته
العيدان والكسوة لا طلاق
الاسم على الكسوة لا طلاق
قال خصبت ثوبان في منديل
لزمه جميعا لانه من
لان الثوب يلف فيه
وكذا لو قال على ثوب
في ثوب لانه نظرت في ثوب
قوله درهم في درهم
حيث يلمسه واحد
لانه ضرب حساب من
قال في عشرة الثواب
لم يلمسه الا ثواب واحد
عند ابي يوسف وقال
محمد لزمه واحد عشر
ثوب لان النفيس من الثياب
قد يلف في عشرة الثواب
فاكل من حمله على الطرف
وكذا لو وقع الشك
في ما زاد عليه فلا يجوز
في استعمال البين
والوسط ايضا قال
الله تعالى فادفعني في
عبادة في وقوع الشك
من لان كفة في
لما استقلت في معنى من
كما استقلت لاطرف لم
يلمسه الا ثواب واحد
لو وقع الشك
فيما زاد عليه فلا
يجوز والمال لا يجب
بالشك والاحتمال
من والاصل براءة
الذم من لانها
خلقت برة عريضة
احتوق فلما يجوز
شغلا بالاجبة قوية
فلام يصلي العشرة
لاطرف صار كقول
خصبتك درهم في
درهم من على
ان كل ثوب من
اى مع ان كل ثوب
من سوحى من
ومنظوف في حق
ما وراهم وليس
بوعا وتقدر
حمله على الطرف
من
كذلك من نعين
الاول من هو كونه
بمعنى البين من
محلا من ليعني
الميم وسكون
الحاء الهللة اى
من حيث الحمل
على معنى البين
هم ولو قال
لفافان على
خمس من يربن
الضرب والحساب
لزمه خمسة من
وقال الشافعي
رحمه الله من لان
الضرب لا يكثر
المال من ليعني
اثر الضرب في
كثره الاجزاء
لانه لا يكثر الا
في زيادة المال
من وقال الحسن
لزمه
وعشرون من
اى قال الحسن
بن زياد لزمه
خمس وعشرون
ان اراد الضرب
وبقال احمد
وما كثر في
رواية
وقال زفر
لزمه العشرة
اذا اطلق من
وقد ذكرنا في
الطلاق من
اى في باب
ايقاع الطلاق
وقال الاثراني
ولم يذكر
صاحب البداية
ثم ضربا بل
فهم ذلك
بالاشارة من
الخلاف
الواقع بيننا
وبين زفر في
قوله انت طالق
ثنتين في
ثنتين وقد
اراد الضرب
والحساب
فعندنا
ثنتان
وعنده
ليعني
ثلاث
واتخاذ
مسئلة
الاقرار
بركا
في كتاب
الطلاق
في الجامع
الصغير
قال في
شرح الكافي
لو قال له
على درهم
مع درهم
او معه درهم
لزمه
درهمان
وكذلك
لو قال
قبله
درهم
او بعد
درهم
ولو قال
درهم
درهم
او درهم
درهم
ودرهم
لزمه
جميعا
ولو قال
درهم
درهم
لزمه
درهم
واحد
فرق بين
هذا وبين
قوله لا امر
انة انت
طالق طالق
طالق حيث
يقع
ثنتان لان
الاقرار
اخبار فيجعل
الثاني في
موكد الاول
والطلاق
انشاء والتاكيد
لا يدخل في
الانشاء فكان
الثاني في
غير الاول
فاقضى وقوع
طلاق اخر
ولو قال له
على درهم
درهم لزمه
درهم لان
الباء للبد
ليعني
عوضه درهم
وكذا اذا
قال له على
درهم على
درهم لانه
وصف الاول
بالوجوب
والثاني في
يكون موضوعا
له

ولو قال ارجع خمسة
مع خمسة لزمه عشرة
مكن اللفظ بحقه ولو
قال له عسى درهم
الى عشرة اذ قال ما بين
درهم الى عشرة لزمه
سبعة عند ابي حنيفة
فليزومه الاستدراك وما
بعد سقط الغاية
وقال يلزمه العشرة
كلها بين دخل الغاية
وقال من ذل يلزمه عشرة
ولا يدخل الغاية
ولو قال له من ذل
ما بين هذا الى اخطأ
الى هذا الى اخطأ
ما بينهما وليس من
الحالين شيء وقد
مرت الذل في الصلاة
فصل قال ومن
قال محل فلا تملك الا
فان قال او محي فلان
او مات او ذبح فانه
صح كانه اقرب سببا
لثبوت المالك له اذا
جاءت به حياته من بعد
انه كان قائما وقت الاقرار
لزمه ان جازت ميتا
فالل للموصي والمورث
حتى يقسم بين ورثته
لانه اقرار في الحقيقة
لها وانما ينقل الى الجين
بعد الوفاة لم ينقل
ولو جازت لولد
حينئذ مال بينهما
ولو قال المقر باعني او
اقرضني لم يلزمه شيء

الباقي فثاني بالوجوب فيلزمه درهم واحد ولو قال له سطر درهم ثم درهما لزمه ثلاثة دراهم ثم ولو قال اردت
خمس من خمسة لزمه عشرة لان اللفظ يحتمل من لسان مع المصاحبة ثم ولو قال له سطر من درهم الى عشرة وقال ما بين
من اى او قال له سطر ما بين درهم الى عشرة لزمه تسعة عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى وفيه قال الشافعي رحمه
في قول مالك في رواية واحمد في وجهه فيلزمه الماتئذ والمابعد وسقط الغاية من وفي العاشرة من عشرة
ثم وقال الشافعي ابو يوسف ومحمد ثم يلزمه العشرة كلها فيدخل الغايتان من اى الابتداء والانتها و به قال
الشافعي رحمه الله في قول مالك في رواية واحمد في وجهه وما لك في رواية في قوله ما بين درهم الى عشرة ثم
وقال زفر بن محمد ثمانية ولا يدخل الغايتان من اى الابتداء والانتها كما ذكرنا ثم ولو قال لبيد دارس
ما بين هذا الى هذا لم يلزمه ما بينهما وليس له من الحالين شيء من اى له اى للمقوله ما بين الحالين شيء
ثم وقد مررت المسائل مع الدلائل في الطلاق من الشرح كلهم ما تكلموا به من الكفاية كما ذكره المصنف رحمه الله
في كتاب الطلاق وباللذة التوفيق
فصل من اى افضل في بيان مسائل محل ذكرها بالفصل على حدة الا انه الحق مسائل انما يحياها اتباعا للبطون قال ش اى
القدور ثم من قال محل فلانة على الف درهم فان قال اوحي فلان او مات او ذبح فانه لا اقرضه لانه اقرب سببا
لثبوت المالك له من اى محل وذلك لان هذا الاقرار يصدر من ايه مضافا الى محله ولم يقين بكذب ما اقرب فكان صحيحا
كما لو اقرب بعد الانفصال لان الجين اهل ان يستقيم شيئا بالميراث او الوصية وان كان بين وجبا لا يستقيم
وجوب المال به للجين فانه لا يصح اقراره ولا يلزمه شيء كما ان قال له ما في لطن فلانة على الف درهم بالبيع
او الاجارة او الاقراض فان الاقرار لم يصف الى محله وهو ظاهر كما لو اقرانه قطع يد فلان عمدا او خطأ
ويد فلان صحته لا يلزمه بهذا الاقرار شيء لانه كذب بيقين ثم اذا جازت به حياته اى ثم اذا جازت
فلانة بالولد لم يمدد ليعلم انه كان قائما وقت الاقرار من اى كان موجودا وقت الاقرار بان
ولدت لائق من ستة اشهر من وقت الاقرار ثم لزمه من اى لزم الرجل ما اقرب وان جازت به لانه
الى سنتين وهي معتدة فذلك وانما اذا جازت به لانه من ستة اشهر وهي غير معتدة لم يلزمه ثم فاذا جازت
به ميتا فالل للموصي والمورث حتى يقسم بين ورثته من اى من ورثة كل واحد من الموصي والمورث ثم لانه
اقرار في الحقيقة لها من اى للموصي والمورث ثم وانما ينقل الى الجين بعد الوفاة ولم ينقل من اى
قال الشافعي واحمد وقال مالك يطل اقراره لعدم مستحقة ثم ولو جازت لولد من حين فالل بينهما من
اى انما اذكر من او اثنين والكان احد هاذكرا والاخر انثى ففي الوصية بينهما نصين وفي الميراث
للكر مثل حظ الانثيين ثم ولو قال المقر باعني ش ليعني لو قال محل فلانة على الف من ثمن شيء باعني ثم
او اقرضني ش اى او قال محل فلانة اقرضني الف درهم لم يلزمه شيء لانه من سبب استيلاش اذا بيع او
الاقرار من الجين حقيقة وهو ظاهر وكذا احكامه لا ولاية لاحد على الجين حتى يصير المقر كقربة
فصار كما لو اقرض فلانة شيء ثم وان ابرم الاقرار من ان لم يلزم سببه لم يصح الاقرار عند ابي حنيفة
من وقيل ابو حنيفة رحمه الله قال الشافعي في قولهم وقال محمد يصح من وفيه قال احمد والشافعي في الصحيح

ولو قال ارجع خمسة
مع خمسة لزمه عشرة
مكن اللفظ بحقه ولو
قال له عسى درهم
الى عشرة اذ قال ما بين
درهم الى عشرة لزمه
سبعة عند ابي حنيفة
فليزومه الاستدراك وما
بعد سقط الغاية
وقال يلزمه العشرة
كلها بين دخل الغاية
وقال من ذل يلزمه عشرة
ولا يدخل الغاية
ولو قال له من ذل
ما بين هذا الى اخطأ
الى هذا الى اخطأ
ما بينهما وليس من
الحالين شيء وقد
مرت الذل في الصلاة
فصل قال ومن
قال محل فلا تملك الا
فان قال او محي فلان
او مات او ذبح فانه
صح كانه اقرب سببا
لثبوت المالك له اذا
جاءت به حياته من بعد
انه كان قائما وقت الاقرار
لزمه ان جازت ميتا
فالل للموصي والمورث
حتى يقسم بين ورثته
لانه اقرار في الحقيقة
لها وانما ينقل الى الجين
بعد الوفاة لم ينقل
ولو جازت لولد
حينئذ مال بينهما
ولو قال المقر باعني او
اقرضني لم يلزمه شيء

لان الاقرار من الحج
 فيجاء له وقد امكن
 بالتحمل على السبب
 الصالح ولا ينفذ
 ان الاقرار مطلق
 ينصرف الى الاقرار بسبب
 التجارة ولهذا حمل اقرار
 العبد للماذون واحد
 المتقاضي ضيق عليه
 بصير كما اذا صح به
قال ومن اقر رجل
 جارية او حمل شاة
 لرجل صا اقراره ولزمه
 لان له وجبا صحيا
 هذه الوصية به
 من جهة غيره فحمل
قال ومن اقر رجل
 الخمار بطل الشرط
 لان الخمار للفسخ
 والاخبار لا يحتمل
 ولزمه المال لوجوب
 الصيغة الملزمة
 ولم ينعقد بهذا الشرط
الباطل
باب الاستثناء
 وما في معناه **قال**
 ومن استثنى موصلا
 باخراجه هو الاستثناء
 ولزمه الباطل

وهو قول مالك لم لان الاقرار من الحج فيجب اعماله وقد امكن بالتحمل على السبب الصالح مش بان يقول اوصي له فلان او مات ابو قورته تصحيا لكلام المعامل هم ولابي يوسف ان الاقرار مطلق ينصرف الى الاقرار بسبب التجارة ولما حل اقرار العبد للماذون له واحد المتقاضي عن عليه مش اى على الاقرار بسبب التجارة ولا يحمل اقرارهما على دين المهر وارثن الجناية حتى لا يوافق العبد في حال وانه لا يوافق الشريك الاخر في قصير كما اذا صح به مش اى يصير المقر به كما اذا صح بين التجارة بدلالة العرف هم قال مش اى القدر ورعى هم ومن اقر رجل جارية او حمل شاة لرجل صح اقراره ولزمه لان له مش اى لهذا الاقرار هم وجها صحيا وهو الوصية بين جبهة غيره مش بان اؤ به له مالك الجارية وما لك الشاة فاذا كان كذلك هم فعل عليه مش بالوجه المذكور وقال الشافعي ان اطلق لا يصح في قول لقده المرفي عنه وفي قول ليح وهو الاصح وبه قال احمد ومالك ان يتقين لوجوه عند الاقرار هم قال مش اى القدر ورعى رحمه الله هم ومن اقر بشرط الخيار بطل الشرط مش صورته ان اقر لرجل بدين من قرض او عصب او ودية قائمته او مستملكة على انه بالخيار ثلثة ايام فالأقرار جائز وبطل الشرط هم لان الخيار مش لا يعلق بالاخبار لانه لا يتغير به الاخبار ولانه اى لان الخيار في الحقيقة هم الفسخ والاخبار لا يحتمل مش لان الخبر ان كان صادقا بطل القبة للواقع فلا يتغير باختياريه وعدم اختياريه وان كان كاذبا لم يتغير باختياريه هم ولزمه المال لوجود الصيغة الملزمة مش وهي قوله على نحو هم فلم ينعقد بهذا الشرط الباطل مش لان الباطل لا تأثير له الا لو اقر بدين من ثمن بيع على انه فيه بالخيار فان هناك ثبت الخيار اذا اوصت صاحبه لان سببه قبيل الخيار وان كذبه صاحبه لم يثبت الخيار لان مطلق البيع للزوم والخيار امر عارض فلا يثبت بالاحتج ولواقر بدين من كفالة على شرط الخيار مدة معلومة طويلة او قصيرة فان صدقته اقر له فهو كما قال والخيار ثابت له الى اخر المدة لان الكفالة عقد يصح اشراط الخيار فيه فيجعل بالتصادق كالمعا في جهته كما كذا في المبسوط

باب الاستثناء وفي معناه مش اى هذا باب في بيان حكم الاستثناء وفي معناه والاستثناء استفعال من الشئ وهو الصرف وهو متصل وهو الاخراج والتكلم بالباقي وتفصل وهو الاصح اخراجه قوله وما في معناه اى وما في معناه الاستثنائي كونه مغيرا وهو شرط هم قال مش اى القدر ورعى رحمه الله هم ومن استثنى موصلا بقراره صح الاستثناء ولزمه الباقي مش لا بد من الاتصال وهو مذموب الائمة الارابعة ررو فيه خلاف لبعض العلماء ونقل عن ابن عباس رضي الله عنهما اوزا الناحية واستدل بقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غرون قرشيا هم قال بعد سنة ان شاء الله واجب بان هذا لم يكن على وجه الاستثناء بل هو استثناء لما امر به في قوله عز وجل واذا كركب اذ انسيت وعن عبد الملك المالكى لا يصح الاستثناء عنه انه لا يصح استثناء الاحاد من العشرات ولا المائين من الالف بل يصح استثناء الاحاد والعشرات من المائين والالف واستثناء الاقل والاكثر يجوز وقال الفراء لا يجوز استثناء الاكثر من الاقل وعن احمد مثله وفي الكافي وعن ابى يوسف ومالك مثله وفي الحيلة وبه قال ابن درستويه النخعي واهم ولكن ما ذكره من قول مالك لم يكن مشهورا عند اصحابه واستثناء الكل من الكل لا يجوز بل خلاف وذكره اصفهاني

بغير

فهم

بغير

في زياته اذا استثنى من ذلك اللفظ بان قال نسائي طواقي النسائي طواقي لعل في اللفظ والامر ونسب ونسب في اني على الكل
صحيح وكذا لو قال نسائي طواقي الا هو لا يصح الاستثناء ولم يطق واحدة منهن ثم لان الاستثناء مع الجملة من اي المصدر
صحيح عبارة عن الباقي من اي لان معنى قوله على عشرة الادراجا معنى قوله على تسعة ثم ولكن لا بد من اللفظ من اي الانفصال
الاستثناء لبقوله والاصح وقد مر بانه لا يصح وسواء استثنى الاقل او الاكثر من اي قبل من الباقي او اكثر منه كما في قوله لفلان
على الف درهم الماربع مائة ولفلان على الف الاستثناء والدليل على ذلك قوله عز وجل ثم الدليل الاقل في الف درهم منه ثلثا او ربعه
لان طرق صحة الاستثناء ان يحل عبارة اما وراثة استثنى ولا فرق في ذلك بين الاستثناء في الاقل او الاكثر ثم فان استثنى من اي
من اي انهم المقتصر المقتصر من اي كل ما اقر به وطلب الاستثناء لانه من اي الاستثناء وهم كل ما يصل اليه الاستثناء من اي
استثنى هم لا حاصل بعده من اي ليد استثناء الكل عن المقدور فيكون جو عا من الرجوع عن الاقرار بالاصح وقد مر الوجه في اطلاق
من اي قد مر وجه ذلك في كتاب الطلاق في فصل الاستثناء ولو قال لعل مائة درهم الادوية لغير خمسة لزم مائة درهم الانية
الدينار او الف الف درهم عند غنيته واني يوسف ولو قال لعل مائة درهم الادوية لغير خمسة لزم مائة درهم الانية
الوجه الاول فلانه استثناء المقدور من المقدور هو صحيح حسنا ويطرح قدر قيمته المستثنى بما اقر به واما عدم جواز الوجه الثاني فلان
من استثناء غير المقدور فلا يصح الاستثناء وهم وقال محمد رحمه الله لا يصح فيها من وهو القياس وبه قال زفر
واحمد وهم وقال الشافعي يصح فيها من وبه قال مالك ثم لم يجد ان الاستثناء والولاء ليدخل تحت اللفظ ثم لم يجد ان الاستثناء
في اللفظ وهو اجاب بعض الناس انه صدر الكلام على معنى انه لو لا الاستثناء لكان وجها ثم لم يجد ان الاستثناء في خلاف جيب من
وفي بعض النسخ وهذا لا يتحقق في خلاف الجيب هم وللشافعي انهما من اي ان المستثنى من اي المستثنى منهم اتحادا حسبنا من اي من حيث
الجيب هم من حيث المبالغة من حيث المبالغة من حيث المبالغة فاتفق المانع ليدخل تحت مقتضى وهو
المصرف اللفظي وقال المالك كلامه نصف كما ترى اشير الى ان الجائز بين المستثنى والمستثنى منه شرط عند الشافعي ايضا وهو
وقرر الشافعيون كلامه على انما ليست بشرطنا وعلى ان الاستثناء ليعارض الصور وليس من شرط الجائز لم يصح لانه
ليقول بالاجزاء بعد الدخول بطريق المعارضة ونحن نقول بان الاستثناء لبيان ان المصدر لم يتناول المستثنى فهو
اخراج الى اثبات الجائز لاجل الدخول بينهما ولها من اي ولا يخفى واني يوسف رحمه الله هم ان الجائز منه
الاول من اي في الوجه الاول وهو قوله على مائة درهم الادوية او الف الف درهم ثمانية من حيث الثمانية من لاجلها
ثبتت في الذمة ثمانية وهذا في الدينار نظام والمكيل والموزون او صانها اشمال من فانها اذا وصفت ثبتت
في الذمة حالها وموجبها وجاز الاستقراض بخلافه عمن يتبع باختيارها ولو وصفت لم يلينا صار حكمها حكم الدينار
ونذا الشافعيون الجواز والروى فيها فكان في حكم الثبوت في الذمة كمنس واحد معنى هم اما الثوب فليس بمنس اصل
ولمذا لا يجب بمطلق عقد المعاوضة من اخر زرع بن السلم فانه يجب في السلم وما يكون ثمنه صلح ان يكون مقدرا
كسب الدال على صيغة الفاعل هم للدراهم فصا رابعة متشابهة من الدراهم من فيكون قدره له على الف الا قدر قيمة
المستثنى هم ولا يكون ثمنه لا يصلح ان يكون مقدرا من لغيره الجائز هم في المستثنى من الدراهم فهو لا يصح
فجهالة المستثنى لوجوب جهالة المستثنى منه فلا يصح من اي الاستثناء لغيره على البيان وفي الزخيرة واذ صرح الاستثناء
يطرح قدر قيمة المستثنى على المقروء والكتابة قيمة المستثنى لفرق ما اقر به لغيره ثم ما ذكر ان جهالة المستثنى

لان الاستثناء مع الجملة
عبارة عن الباقي ولكن لا يله
من الاستثناء وسواء استثنى
الاقل او الاكثر فان استثنى
لزمه الاقرار وطلب الاستثناء
لانه يتكلم بالاصل بعينه
الذمة ولا حاصل بعده فيكون
راجعا وقد مر الوجه
في الطلاق ولو قال له على
مائة درهم الادوية
والاقل رخصة لزمه
مائة درهم الا قيمة
الدينار والقدر وهذا
عند ابي حنيفة رآه
واني يوسف ولو قال
له على مائة درهم الا
ثوب لم يصح الاستثناء ولو
محمد لا يصح فيها وقال
الشافعي لا يصح فيها
لحم ان الاستثناء بالاول
لدخل تحت اللفظ وهذا
لا يتحقق في خلاف
الشافعي للشافعي في انها
اتحادا حسبنا من حيث
المالدية ولها ان الجائز
في الاول ثمانية من حيث
القيمة وهذا في الدينار ظاهر
والكامل والمكمل وادواها
اثمان اما الثوب فليس
بمنس اصل ولا يجب
بمطلق عقد المعاوضة
وما يكون ثمنه مقدرا
الدراهم فصا رابعة
مستثنى من الدراهم
وما لا يكون ثمنه لا يصح
مقدرا في المستثنى
من الدراهم محمد فلا يصح

لا يترتب

قال ومن اقر بحق
وقال ان شاء الله تعالى
متصل بما ذكره لا يترتب
الاقرار كن الاستئثار
بعبية الله تعالى ما
ابطال او تعليق فان كان
الاول فقد ابطأ وان كان
الثاني فكذلك ابطال
الاقرار لا يحتمل التعليق
بالشرط او لانه شرط
لا يترتب عليه
كذا ذكرنا في الطلاق
محمداً وما اذا قال
الفلان مالي ما لا اذهم
اذا امت او اذ جاء
من الشهر او اذا افطر
الله من لاني في معنى
بيان المدة فيكون
تأجيله لا تعليقاً حتى
لكن به المقر له في الاجل
يكون المال حالاً قال
ومن اقر بدين استثنى
مناهاها لنفسه فلا يترتب
الاداء والدين ولا يشاء
داحل في هذا الاقرار
معنى لا اقلها ولا يترتب
لقرع في الملقوط

يترتب جهالة المقر بمخالف ما ذكره في الاقرار في الاصل الى التثنية قال ابو حنيفة ولو قال الفلان سنة ما درسم الا قبل ان ياتيه
احد ومحمداً ورجعاً وكذا في نظامنا نحو قوله الاشياء لان الشيء استثنى الاول وعين الى يوسف لو قال على عشرة الا بعدنا
فعليه اكثر من النصف هم قال سن اى القدر ورى درهم ومن اقر بحسب فقال ان شاء الله تعالى متصلاً باقراره لم يترتب
ذلك الاقرار لان الاستئثار بعبية الله تعالى اما البطلان من عند محمد بن ابي يعقوب عن يوسف قال لا يترتب
منه تعالى بيانه فيما قال في كتاب الطلاق بين القناتين والسفرى والقسمة اذا قال انت طالق ان شاء الله تعالى
فهو من عندنا بن يوسف محرم لوقول لانه ان حدثت لطلالك فانك طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله تعالى
حينئذ وعنده محمد بن ابي يعقوب لا يترتب عليه شيء فان قلت قال الاكل وغيره الاستئثار بعبية الله تعالى
البطلان كما هو من ذهب بن يوسف او تعليق كما هو من ذهب محمد بن ابي يعقوب وما يخالف لما قاله الاقرارى قلت لا يترتب
الكافي لما قال قال محمد بن ابي يعقوب قال ابو يوسف تعليق قال وقيل انما خلاف على العكس ثم قال الاكل وغيره
انظر فيما اذهم المشية فقال ان شاء الله تعالى انت طالق عند ابو يوسف لا يقع الطلاق لانه البطلان وعنده محمد بن
الايق لانه تعليق فاذا اذهم بشرط ولم يذكر حرف الجزاء لم يترتب عليه الطلاق وبقي الطلاق من غير شرط باق وكيف كان
لم يترتب الاقرار هم فان كان الاول من شرط وهو البطلان هم فقد ابطال وان كان الثاني من شرط فهو تعليق هم فذلك
من اى بطل هم اما لان الاقرار لا يحتمل التعليق بالشرط من لان الاقرار اخباراً باق وتعليقاً انما يكون بالنسبة
الى المستقبل وتبين بها شافاهم اذ لانه من اولان التعليق هم بشرط لا يوقف عليه من والتعليق بمشايه يكون
احداً من الاصل فيصير بمنزلة البطلان هم كما ذكرنا في الطلاق من اى فصل الاستئثار هم بخلاف ما اذا
قال فلان على ما درسم اذ است او اذا جاز اس الشهر او اذا فطر الناس لان في معنى بيان المدة من وذلك
من حيث اوف لان الناس ليعتادون بذكره بالاشياء محمول الاجل بحسب لان الدين المومل لصيرته والاموت
ومجي راس الشهر ومع ذلك من اجل الناس فتركت الحقيقة لعرفهم فيكون باجبالاً لالتقياس في غيرهم الا ان اذهم من
لو كذب المقر له في الاجل يكون المال حالاً من عند الشافعى يجب المال موطأ وفي شرح الكافي لو قال الفلان
الف درهم ان شاء فلان فقال فلان شئت هذا الاقرار باطل لانه خلق والشرع حكم اسمر لاحكام التيقن
كل اقرار بخلق مبني او شرط نحو قوله ان دخلت الدار او ان مطرت السماء او ان هبت الريح او ان قضى الله
او ان ارده او ان برغمه او ان احبه او ان احببت الا او ان كان كذلك او ان كان ذلك متصلاً لانه تعليق الاقرار
بالشرط فلا يكون اقراراً بالمال ولا يمكن جيله اقراراً عند وجود الشرط لا ليس بموجود في ملك المحالة بخلاف تعليق
الطلاق والتناق هم قال سن اى القدر ورى درهم ومن اقر بدين من بان قال هذه الدار فلان هم واثق بن ابراهيم
نفسه فلما لم يرد البنا اخل في هذا الاقرار حتى لا ينفاس ليعني اسم الدار لا يتناول البناء مستعدداً
لان البناء وصف فيه والوصف يدخل تحيلاً لغيره والارستشاد وصف في اللفظ من يجعل الملقوط عبارة عن اقرار
استثنى فما لا يتناول اسم الدار ولا يتحقق فيه عمل الاستئثار فان قلت ليشكل بما اذا قال فلان على الف درهم
الاقتصر بنطه فان المحطة دخلت في الدار اسم معنى لا لفظاً حتى جمع استثناءه قلت الدار اسم متناول المحطة
من حيث المعنى فتناولها من حيث اللفظ من حيث المعنى فيخرج الاستئثار ولا كذلك الدار فانها ليست باسم العن

لكن الجواب انه متعارف كانت
 من جهة بل اشترى بها ثم خسر
 من جهة لا تملكها باسما له وجوب
 شراؤه الجدير فيه ثم وجوب
 سلفه لئلا يملك كذا قال
 كان وجوبه ما لا يبيع والى ذلك
 وقال ابن عيينة ومحمد بن
 صادق ولم يرد شي ولا فصل
 لم يصدق اذا انكر المقر ان يكون
 ذلك من شئ عبده ان اذانه
 باعه متدا فالقول قول المقر
 ووجه ذلك انه لو وجوب
 المال عليه بدين سيادته لبيع
 فان واقفه الطالب في السبب
 وبذلك لا يملكه الا بالقبض
 والمقر يتكبر فيكون قوله
 وان كذبني فليس بي هذا من الحق
 بينا لا يغير ان صدق كلامه
 للوجوب مطلقا والحق محقق
 انقضاء على اعتبار عدم القبض
 والمقر يبيع موصولا لا مفصلا
 ولو قيل ان ثبت منه عينا كان له
 ان يفسد الحق لقوله لا يبيع الا
 ليس من ضرره ان يبيع بغيره
 الا ان وجوب الثمن حال
 ولو قال قل من حق محررا
 ومعنى المسئلة اذا قال المفلون
 على ان يبيع من شئ المحرور المحترق
 لم يملك له ولم يقبل بغيره عند
 الجحيفة فردد من ام فصل كنه
 ربحي لان حق المحرور المحترق
 لا يكون له وحيث اودى بخله منه
 لا يجوز بيعه الا اذا فعل كغيره
 من كنهه من بخله كغيره
 سائر ارباب لا يحيا

اذ لا طريق للتوصل اليه لان من عجز بحجر الادا المشتري ان يقول المبيع غير هذا فليس له الثمن لا يجب الا بعد احتراز
 المعقود وعليه فمقتضى ان حكم الممتلك ومن الممتلك غير واجب الا ان يكون مقبوضا فيكون الاقرار
 بموجب مقتضى اقرار القبض واذا اقر بالقبض يكون قوله لم اقبض رجوعا لاعتبار ارضهم لان الجاهل مختار
 كانت او طارئة بان اشترى عيدا ثم نسيه عند الاقباض بما مثاله لوجوب هلاك المبيع فمقتضى وجوب الثمن واذا
 كان كذلك كان رجوعا فلا يبيع وان كان موصولا لا يشي بان اول كلامه اقرار بالوجوب الثمن واخره لوجوب
 سقوطه وفعلك رجوعا فلا يبيع وان كان موصولا لا يبيع وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله ان وصل صدق ولم
 يلزمه شيء من كافي الثمن وبه قالت الاكثر الثلاثة هم وان فصل لم يصدق اذا انكر المقر ان يكون ذلك من
 ثمن عبده وان اقرانه من ابي ان المقر له باعه متدا فالقول قول المقر ووجه ذلك من شئ ابي وجوب كون
 القول للمقرم انه اقر بوجوب المال عليه وبين سبب من يعني ان قوله لفلان على الف درهم اقرار بالوجوب
 المال عليه وقوله من ثمن مبيع اشتريته بيان لسبب الوجوب وهو البيع فان واقفه الطالب في وجوب المقر
 هم في السبب من قال الاكل رحمة الله ونظره لان قوله فان واقفه الطالب في السبب شرط
 فلا بد من جوازه وقوله وبذلك لا يملكه الا بالقبض من الاصل لذلك ابي كالباع لا يملكه وجوب الثمن على المشتري
 ابي وجوب الثمن عليه قبل قبض المبيع من ثمنه لان عسى يملك المبيع فيسقط الثمن والمعدى الذي هو المقر له
 قبض الثمن هم والمقر يتكبر فيكون القول قوله من ابي للمقرم وان كذب في السبب كان بها من المقرم بان يبيع
 لان صدر كلامه للوجوب مطلقا من لان مقتضى اول الكلام ان يكون مطالبا بالمال في الحال رجوعا الى
 كلمة على هم واخره من ابي واخر الكلام هم يحل انتفاؤه من ابي انتفاء الوجوب هم على اعتبار عدم
 القبض والمقر يبيع موصولا لا مفصلا من كاستثناؤهم ولو قال اتبعت منه عينا شيئا من ابي ببيعهم
 الا اني لم اقبضه فالقول قوله بالا جماع من وبه قالت الاكثر الثلاثة هم لانه ليس من ضرره ان يبيع بغيره
 من فان المشتري اشترى المحرور لا يوجب الثمن عليه في الحال بغيره الاقرار بالوجوب الثمن من فان من ضرره
 القبض هم قال من ابي القدرى رحمه الله هم وكذا لو قال من ثمن خمر او خنزير من وقال المصنف هم وبني
 المسئلة من ابي مسئلة الذي ذكرنا القدرى هم اذ قال لفلان على الف درهم من ثمن خمر او خنزير لم يملك
 ولم يقبل تفسيره عند الجحيفة وصل ام فصل لانه رجوع لان ثمن الخمر والخنزير لا يكون واجبا واول كلامه لوجوب
 من وهو قوله على فيكون رجوعا عن الاقرار فدا ليعقد وبه قال الشافعي رحمه الله في الاصح واحمد ولم
 يذكر القدرى في فقهه والخلاف وانما ذكره والاستيعاب هم وقال لا من ابي ابو يوسف ومحمد هم اذا وصل
 لا يلزمه شيء من وبه قال مالك والشافعي في قول واسحاق في اخباره المقر فيهم لانه من ابي لان الاقرار المقر
 هم بين باخر كلامه انه اذا اراد به الايجاب من وقال استجاني عما مر على علمي لان هذا بيان معبر ولكن بغيره اذا
 كذب الطالب اما اذا صدق في ذلك لا يلزمه شيء في قوله جميعا لان الثابت مقصودا وقوما كالثابت معانته
 وكذا الحكم فيما اذا قال من ثمن خمر او مبيته او دم وفيه الاجناس رواه هشام لوقال لفلان عيلة القدرى
 من ثمن خمر او خنزير وبها سئلان وقال الطالب بل هو من ثمن بخله لان المطلب في قول الجحيفة

الطالب وقال القول قول المطلوب مع يمينه ولا شيء عليه الا ترى انه لو قال على درهم من يمينه او بطل خبر كان باطلا
ثم قال في الاجناس من ذكرته لو ادعى ابني يوسف روايت ابن سماعه لو قال لفلان على الف درهم حرام او بطل
لزمه في قول الصحيح وفي الذخيرة لو قال له على الف درهم حرام او بطل بيمينه لالف لان الحرام حرام
لعله يكون حلالا عند غيره ولكل الركون عند غيره وقال له على الف درهم زورا وباطلا ان صدقة
فلان فلا شيء عليه وان كذب فعليه الف هم فصار من ابي حكم هذاهم كما اذا قال في آخر كلامه ان شاء الله تعالى
من يعني ان وصل لصدق وان فصل لا يصدق فلذا هم فلان من هذا جواب عن قباها على مسئلة الاستثناء
بالشيء وتقريره ان يقال هم ذلك لتلقيق من يات شرط والتعليق بالشرط من باب التفسير فيصير موصولا لهم وهذا
من ابي الذي نحن فيه هم الباطل من والا بطلان رجوع فلا يصح هم ولو قال له على الف درهم من من متاع ا
قال اقرضته الف درهم ثم قال به زيف من جمع زليف وهو الذي يقبله التجار ويرده بيت المال هو او
بغيره من من دون الزيف لان التجار ترددهم وقال المقله جيا ولزمه الجبا في قول الصحيح من من
هم فصل هم وقال من اقرضه الف درهم ثم قال به زيف من ان قال موصولا لصدق وان قال مفصلا لم يصدق من
وبه قال الشافعي واخبرهم وعلى هذا الخلاف اذا قال له ستوقه من وهي احدى من النهرية هم او رصاص من ابي
او قال به رصاص فلا يصدق عند الصحيح من وصل لم فصل وعندهما لصدق ان وصل في جاب قاضيان عن ابي
ففيه روايتان في رواية مع اجماع في رواية مع محمد وعلى هذا من الخلاف هم اذا قال الا انه زيف وعلى هذا اذا
قال لفلان على الف درهم زيف من من متاع من تحريم الزيف وتجري الصفة على المعدودون العدد وكقوله تعالى
سبع لقات سماه هم كما من ابي لابي يوسف ومحمد انه بيان في شرط الموصلة بالشرط من وهو التعليق هو والاستثناء
وهذا من اوضح لما قبله لان اسم الدراهم يحتمل الزيف بحقيقة من لا يخاف من جيل الدراهم حتى حصل بها الربا
في الصرف والسلم ولا يبيع سبدا لاهم والستوقه بمجازه من لان الستوقه تسمى درايم مجازا والنقل من
الى الجازبان التفسير فيصير موصولا ومفصلا لاهم الا ان مطابقة من ابي مطلق اسم الدراهم هم نصير في الجبا
من لان اكثر الفتوة تكون جيا والانا بايعات الناس يكون بالجبا عاده هم فكان بيانا مغيرا من التوجه
من ابي من الوجه المذكور فلذلك شرط له الموصول هم وصار من ابي حكم ذاهم كما اذا قال الا انما وزن
خمس من اوستة ولقد لزمهم وزن سبعة صدق ان كان موصولا ولم يصدق ان كان مفصلا لاهم ولا حقيقة
ان هذا رجوع لان مطلق المقدم يقتضي صفة السلامة عن العيب والزيادة في عيب ودفع العيب رجوع عن بعض
سوجه من ابي موجب العقد لانه ابطال بعض ما هو متحقق بالعقد فلا يصدق وان وصل هم وصار من ابي حكم
اهم كما اذا قال لعنك معيبا وقال المشتري لعنني سلبا قال قول المشتري لما بينا من اشار به الى قوله مطلق
العقد يقتضي السلامة عن العيب هم والستوقه ليست من الاثان من ابي ليست من جنس الاثان هم ليعلم
ميرد على الثمن فكان من ابي فكان ادعواه من تاويل الادعاء ليعنه دعواه الستوقه هم رجوعا عن
الاقرار فلا يصح هم وقوله الا انما وزن خمسة من هذا جواب عما استشهده لقريره انه ليس مما نحن فيه
لان قوله هذاهم ليعلم ان يكون استثناء لانه مقدار بخلاف الجوده لان استثناء الوصف لا يجوز كاستثناء البنا

وصار كما اذا قال في آخر كلامه
قلنا من يقتضي وهذا البطلان
ولو قال على الف درهم من
من متاع او قال اقرضني الف درهم
ثم قال ابي زيف وان بغيره
وقال المقله جيا ولزمه الجبا
في قول ابي حنيفة او وكالان
قال موصولا لا يصدق وان
قال مفصلا لا يصدق
وعلى هذا الخلاف اذا قال
هي ستوقه او رصاص على
هذا اذا قال الا انما وزن
وعلى هذا اذا قال لفلان
على الف درهم زيف من
من متاع لهما ان بيان
مصدق في شرط الموصول
ولا مستثناء وهذا كان اسم
الدراهم يحتمل الزيف
بحقيقة والستوقه مجاز
الا ان مطلقه يصرف
الى الجبا فكان بيانا
من هذا الوجه وصار
كما اذا قال الا انما وزن
خمس ولا حقيقة لان
هذا رجوع لان مطلق
العقد يقتضي وصف
السلامة عن العيب
والزيادة في عيب
دفع العيب رجوع عن بعض
سوجه وصار كما اذا قال
لعنك معيبا قال المشتري
بعثني ليعا قال قول
المشتري لما بينا والستوقه
ليست من الاثان والبيع
يرد على الثمن فكان رجوعا
وقوله الا انما وزن خمسة

هذا هو
المراد
من قوله
هذاهم
لانه ليس
بما نحن فيه

في الدلائل لانه لا يجوز توضيح ان الجود صفة فلا يصح استثناء الوصف لان الصفة مما لم يتناول له وله اسم الدراسم
 حتى ليستثنى وانما اثبت صفة الجود في مطلق العقد بالعرف والعادة هم بخلاف ما اذا قال سئل كمنطقة
 من شئ جدد الانهار ودية لان الرذالة نوع لا يجيب من لان العيب ما يخلو عند المقطرة السليمة والمنطقة قد تكون
 روية هم فطلق العقد لا يقتضي السلامة عننا من اي من الرذالة ولهذا لا يصح شر المنطقة ما لم يبين انها جيدة
 او وسط او روية فليس لي بيان لتغير موجب او ككلامه فيصح وصل ام فصل او مقتضى العقد لا يقتضي لوفاء دون
 نوع فلا يستحق نوع مطلق العقد بخلاف الزيادة فانما يجيب ومطلق العقد لا يقتضي السلامة عنها هم وعن ابي حمزة
 في غير رواية الاصول من المراد بالاصول الجاهلان والزيادات والمبسوط وغير عنها ظاهر الرواية وعن ابي
 والنواد وروايات فانما رويات والكيسانيات بغير ظاهر الرواية هم انه لا يصدق في الزكوف اذا وصل
 من اذا قال فلان على الف درهم قرض اما اذا قطع كلامه ثم قال بعد زمان بي زكوف لا يصدق بالتمام والتمام
 هم لان القرض لوجب بدش المقبوض وقد يكون من المقبوض هم زكواش والقرض ليقضي بالشئ هم كما في الغصب
 من يكون المقبوض زكواش لان الواجب فيه مثل المقبوض والواجب مع بينهما ان كلا منهما لوجب الضمان بالقبض
 هم ووجه الظاهر من اي ظاهر الرواية هم ان التعامل من يكون بين الناس هم بالجمعا وقال في مطلق من
 اي مطلق القرض هم اليها من اي الى الجبا ويجب عليه ذلك ثم دعوا الزيادة لا تقبل لانه يرجوع عما اقربهم ولو
 قال فلان على الف درهم زكوف ولم يذكر البيع والقرض قبل لصديق بالاجماع لان اسم الدرهم يتناولهما
 من اي الزكوف هم وقيل لا يصدق من اي عند الحقيقة وصل ام فصل هم لان مطلق الاقرار بالدين
 ينصرف الى العقود ولتعيينها مشروعة لا الى الاستهلاك المحرم من وهو الغصب المحرم فصار كما لو بين بالجمعة
 وعند زكوف ينظر اقراره اذا قال المعركة جيا وهم ولو قال غصبت منه الف او قال او دعني ثم قال بي زكوف
 او بهر قه صدق وصل ام فصل لان الانسان لا يغصب ما يجود ويودع ما يملك فلا مقتضى له في الجبا و
 من لان المقتضى في عقود المعامضة هم ولا تعامل من او في غصب الجبا وولاني ايداع الجبا
 بخلاف الاستقراض فان التعامل فيه بالجمعا وكذا قاله تاج الشريعة وقال شيخنا العلامة الشافعية الى الجواب عن
 القرض فان في القرض ان لم يوجد المقتضى فقد وجد التعامل والناس يتعاملون بالجمعا وينصرف الى الجبا ولم يوجد التعامل
 هنا فلا ينصرف الى الجبا وهم فيكون من اي قول المقرهم بيان النوع فيصح وان فصل من وقال الشافعية واخذوا
 فصل لم يصدق وهو رواية عن ابي يوسف في الغصب هم ولهذا من اي ولاجل ان لا يقتضي له في الجبا وهم لو اعد
 ردا لمقتضوب والودعية بالجمعا كان القول قوله من فان الاختلاف متقوقع وصحة المقبوض فالقول القائل انما
 او امينا هم وعن ابي يوسف رحمه الله انه لا يصدق فيه من اي في الغصب هم مفصولا اعتبارا بالقرض اذا
 القرض فيها من اس في الغصب والقرض هم هو الموجب الضمان من وجوبه يعلم ما تقدمه هم ولو قال
 هم ستوتة او رصاصا بعد اقرار الغصب والودعية وصل صدق وان فصل لم يصدق لان الستوتة
 ليست من جنس الدرهم حقيقة لكن الاسم من اي اسم الدرهم هم يتناولها من اي الستوتة
 هم مجازا من الستوتة بين الستوتة والدرهم من حيث الصورة هم فكان بيان ما مضى فلا بد من الفصل

في الله سبحانه ما اذا قال على كمنطقة
 من شئ جدد الانهار ودية لان
 الرذالة نوع لا يجيب من لان العيب
 لا يقتضي السلامة عنها وعن
 الى حقيقة في غير رواية الاصول
 انه يصدق في الزكوف اذا وصل
 لان القرض لوجب بدش المقبوض
 وقد يكون زكواش في الغصب
 وجه الظاهر ان التعامل بالجمعا
 فانصرف مطلقا عنها ولو قال
 فلان على الف درهم زكوف
 ولم يذكر البيع والقرض قبل يصدق
 بالاجماع لان اسم الدرهم يتناولهما
 وقيل لا يصدق لان مطلق الاقرار
 ينصرف الى العقود لتعيينها مشروعة
 لا الى الاستهلاك المحرم ولو قال
 غصبت منه الف او قال او دعني ثم قال
 بي زكوف او بهر قه صدق وصل
 ام فصل لان الانسان لا يغصب ما
 يجود ويودع ما يملك فلا مقتضى له
 في الجبا وولاني ايداع الجبا
 بخلاف الاستقراض فان التعامل فيه
 بالجمعا وكذا قاله تاج الشريعة
 وقال شيخنا العلامة الشافعية الى
 الجواب عن القرض فان في القرض ان
 لم يوجد المقتضى فقد وجد التعامل
 والناس يتعاملون بالجمعا وينصرف
 الى الجبا ولم يوجد التعامل هنا
 فلا ينصرف الى الجبا وهم فيكون
 من اي قول المقرهم بيان النوع
 فيصح وان فصل من وقال الشافعية
 واخذوا فصل لم يصدق وهو رواية
 عن ابي يوسف في الغصب هم ولهذا
 من اي ولاجل ان لا يقتضي له في
 الجبا وهم لو اعد ردا لمقتضوب
 والودعية بالجمعا كان القول قوله
 من فان الاختلاف متقوقع وصحة
 المقبوض فالقول القائل انما او امينا
 هم وعن ابي يوسف رحمه الله انه
 لا يصدق فيه من اي في الغصب هم
 مفصولا اعتبارا بالقرض اذا القرض
 فيها من اس في الغصب والقرض هم
 هو الموجب الضمان من وجوبه يعلم
 ما تقدمه هم ولو قال هم ستوتة
 او رصاصا بعد اقرار الغصب والودعية
 وصل صدق وان فصل لم يصدق لان
 الستوتة ليست من جنس الدرهم
 حقيقة لكن الاسم من اي اسم
 الدرهم هم يتناولها من اي الستوتة
 هم مجازا من الستوتة بين الستوتة
 والدرهم من حيث الصورة هم فكان
 بيان ما مضى فلا بد من الفصل

من اى فكان منير الما ابتداء اول كلامه لان اول كلامه يتناول الدراهم صورة وحقيقة واخر كلامه بين
 ان امرادو الدراهم صورة لاحقيقة وبين التفسير لصح موصولا لا مفعولا هم ولو قال في هذا الكلام
 شش يعني المذكور من البيع والقرض والغصب صورة اذا اقرس وقال لفلان صدق الف درهم
 او قال او عن الف درهم او قال غصبته الف درهم او اخفني الف درهم او قال صدق الف درهم
 هم ثم قال اما انه ينقص كذا لم يصدق وان وصل صدق لان هذا استثناء المقدار من اى استثناء البعض او
 من المقدار هم والاستثناء لصح موصولا بخلاف الزيادة لانها وصف واستثناء الاوصاف لا يصح واللفظ يتناول
 المقدار دون الوصف وهو من فيض الكلام عبارة عما وارا المستثناء هم تصرف لفظي من يعني تصرف في المفعول لا فيهما
 في غيره هم كما ينشأ من اى لا يصح الاموصولا هم ولو كان الفصل ضرورة القطع الكلام فان كان الاقطع لنفسه
 فهو واضح من شش يعني لصح الاستثناء اذا كان الفصل للضرورة المذكورة هم لعدم امكان الاخترا
 عنه من لان الانسان يحتاج لك ان يتكلم بكلام كثير مع الاستثناء ولا يعذر ان يتكلم بكلام كثير
 بنفس واحد يجعل ذلك عفو او عليه القوي وبقات الامنة الثالثة هم قال من اى القادر على
 حملهم ومن اقرس لغصب ثوب ثم جاثوب معيب فالقول قوله لان الغصب لا يختص بالسلم
 شش وسواء وصل الفصل هم ومن قال لا اخذت منك الف درهم ودليقة فملك فقال من اى
 بقوله هم لابل اخذتها غصبا فهو ضامن من شش اى المقرضان والقول للقول مع يمينه هم ولو قال عطيتهم
 ودليقة فقال من اى المقر له لابل غصبتهم الغضن والفرق من شش بين السكتين هم ان في الفصل الاول
 شش هو قوله اخذت منك الف درهم ودليقة هم اقرس بسبب الضمان وهو الاخذ من لقله عليه السلام
 على اليد اخذت حتى ترد وهذا يتناول رد العين حال بقا تحض و رد الشئ حال رد المالكون المثل
 قائما مقام الاصل هم ثم ادعى ما يرد وهو الاذن من الابراء وهو الاذن بالاخذ هم والاخذ من قوله فملك
 القول له مع يمينه من لان ينكح المقر له عن اليمين هم وفي الثاني من وفي النظر الثانية هم فمقتضا
 الفعل في غيره من وهو المقر له وذلك من اى ذلك الغير وهو المقر له هم بسبب طية الضمان
 وهو الغصب فكان القول المذكور مع اليمين والقبض في هذا لاخذ من شش يعني لو قال المقر قبضت منك
 الف درهم ودليقة فقال المقر له غصبتا كان ضامنا كان اذا قال اخذتها ودليقة هم والدفع
 كما لا عطاء من شش يعني لا الضمين المقر اذا قال ونعت الى الف درهم ودليقة فقال المقر له غصبتا
 كما لو قال عطيتني هم فان قال قائل الاعطاء او الدفع اليه لا يكون الا لقبضه فنقول قد يكون
 من اى القبض هم بالتخلية والوضع بين يديه وهو الجواب بطريق المنة ثم قال بطريق التسليم
 ولو انتفى ذلك من شش وان سلمنا انه يقتضيه ذلك كل واحد من التخلية والوضع بين يديه قبض
 ثابت ضرورة يعني بطريق الضرورة فلا يلزم في العقاد سبب الضمان فانما يقتضيه ثابت ضرورة
 فلا يلزم في العقاد من ثبوت القبض ثبوته بالضرورة يكون هم سبب الضمان وهذا من اى وهذا الذي
 قلنا من ضمان المقر بالاخذ ودليقة اذا قال المقر له اخذتها غصبا هم بخلاف ما اذا قال اخذتها

وان قال في هذا كله الغائب قال
 الا انه ينقص كذا لم يصدق
 وان وصل صدق لان هذا
 استثناء المفعول لا الاستثناء
 لصح موصولا بخلاف
 لانها وصف واستثناء المقدار
 لا يصح واللفظ يتناول
 دون الوصف وهو تصرف
 لفظي كما بينا ولو كان الفصل
 ضرورة اقطع الكلام بالقطع
 نفسه فهو واضح من اى
 امكان الاخترا عنه ومن
 اقرس لغصب ثوب ثم جاثوب
 معيب فالقول قوله
 لان الغصب لا يختص
 بالسلم ومن قال لا اخذت
 منك الف درهم ودليقة
 فملك فقال لابل اخذتها
 غصبا فهو ضامن من شش
 اعطيتهم ودليقة فقال لابل
 غصبتهم الغضن والفرق
 ان في الفصل الاول
 الضمان وهو الاخذ من ادعى
 ما يرد وهو الاذن والابراء
 يتكلم فيكون القول له مع
 اليمين وفي الثاني اضافت
 الفعل الى غير ذلك
 يدعى عليه سبب الضمان
 وهو الغصب فكان القول
 مع اليمين والقبض في هذا
 ثابت ضرورة فانما يقتضيه
 فان قال قائل الاعطاء او
 الدفع اليه لا يكون الا
 بقبضه فنقول قد يكون
 من اى القبض هم بالتخلية
 والوضع بين يديه قبض
 ثابت ضرورة يعني بطريق
 الضرورة فلا يلزم في
 العقاد سبب الضمان
 فانما يقتضيه ثابت
 ضرورة فانما يقتضيه
 فان قال قائل الاعطاء
 او الدفع اليه لا يكون
 الا بقبضه فنقول قد
 يكون من اى القبض
 هم بالتخلية والوضع
 بين يديه قبض ثابت
 ضرورة فانما يقتضيه
 فان قال قائل الاعطاء
 او الدفع اليه لا يكون
 الا بقبضه فنقول قد
 يكون من اى القبض
 هم بالتخلية والوضع
 بين يديه قبض ثابت
 ضرورة فانما يقتضيه

لشيء هم لانه من اى لان محمد ذكر الاقرار في وضع الطرف الاخر وهو الاجارة في كتاب الاقرار القياس من علم انه ليس بدر الفرق عليه واما
 على القضي فهو على بن سوي تلميذ محمد بن شجاع البلخي وهو تلميذ الحسن بن زياد وهو تلميذ الجعفي ونسب الى قوم القباذ وتشديد الميم وهي
 مشقة بالحق هم وهذا من اى الذي ذكر في الاجارة واختيارهم بخلاف ما اذا اتفقت من فلان القادر هم كانت لي عليه واقرضته
 القاشم اخذت منه واقر المقر حيث يكون القول قوله من اى كون المقر مع يمينه هم لان الديون تقضي بالمال وما ذلك من اى
 قضاء الدايون بالمال هم انما يكون بقبض المضمون من اى لصيرورنيا على الدين ثم يتقاضيان هم فاذا اقر بالاقضاء فقد اقر
 بسبب الصمان ثم ادعى تملكه عليه كما يدعي عليه من الدين مقاضته من اى ثم ادعى عليه ما يبره وهو المقاضته هم والاخر مكره من
 مكان القول للمقرهم اما هذا من اى في صورة الاجارة واختيارهم المقبوض عين ما ادعى فيه الاجارة وما شابهها فاذا
 من اى الحكمان حكم المقر اياهم بقضاء الدين وحكم الاجارة يوضح ان الدين يقضى بالمثل فاذا اقر بقضاء الدين
 كان مقدرا اصل مثل حقه والمثل ملك المقر في الاصل فيكون مقرا به على المقر له واما في صورة الاجارة فالمقبوض غير ادرى فيه
 الاشياء فلا يكون مقرا بالملك المقر لهم ولو اقر ان فلانا زرع هذه الارض او بنى هذه الدار او عرس
 هذا الكرم من اى هذه المسائل المبسوط ذكر ما تقر بها هم وذلك كله من اى اى والحال ان ذلك كله من اى يد المقر
 فاذا عاها فلان من اى انها له هم وقال المقر لبل ذلك كالمسكن استعنت بك من اى على الزراعة وعلى البناء
 وعلى الفرس هم ففعلت من اى هذه الاشياء هم او فعمته باجر فالقول للمقر من اى المقر به في الحال هم
 لانه ما قر له من اى فلان هم باليد واما اقر بجزء ففعل منه من اى من فلان ذالا ليد على اليدان لعل
 قد يكون من العين والاجر واحضر لقبوله مجرد الفعل نالوا اقرانا فلانا ساكن في هذا البيت وادعى فلانا
 البيت فانه يقضى به لساكن على المقر لان النسبة تثبت اليد لساكن على المسكن فقال اقرار باليد للغير
 واقرار به حقه عليه وما ثبت باقراره كالعائن في حقه كذا في المبسوط هم وقد يكون ذلك من اى اى الفعل
 في الغير هم في ملك يد المقر من اى فانه لا يومر بالرد عليه لانه لم يقر بالقبض معه ليعدا اقر بهذه الاشياء هم حيار
 من اى حكمهم هذا هم كما اذا قال خاطي النياط ليصعب هذا نصف ودرتم ولم يقل فضته منه لم يكن اقرارا باليد فيكون
 القول للمقر لانه اقر بفصل منه من اى وذالا ليد على اليد هم وقد يحيط من النياط هم ثوبا في يد المقر
 من اى بان خاطي في بيت المقر فلما ثبت يد النياط عليه كذا هذا من اى وكذا حكم المسئلة المذكورة في عدم
 لزوم الرد على المقر والله اعلم

هم باب اقرار المريض من اى هذا باب في بيان حكم اقرار المريض واما افروده بابا ملحقة لا تختص
 باحكام ليست للصحة واخره لان المريض بعد الصحة هم كمال من اى القادر هم واذا اقر الرجل في
 مرض موته يدريون او عليه ديون في صحته وديون لزمته في مرضه باسباب معلومة من مثل بدل مال
 ملكه او مستهلكه او مهر مثل امراة فزوجها وعلم معانية واقر ايضا يدريون غيره معلومة الاسباب هم
 فدين الصحة والديون المعروفة الاسباب مقدم من اى على ما اقر به في مرضه وقال القاضي في الاحتل
 قياس من مذهب احمد ان دين الصحة اول اذا ضا في ماله عنها وهو قولنا وقال القاضي في الشوري هم فقال
 الشافعي دين الصحة ودين المرض يستويان لا يستويان لاسبابها وهو الاقرار الصادر عن عقل ودين على العقل

لانه ذكر الاحتل في وضع الطرف
 الاخر وهو الاجارة في كتاب الاقرار
 الصا وهذا الجعفي من اذا قال
 اتفقت من فلان القباذ وتشديد الميم وهي
 كانت لي عليه واقرضته القاشم
 ثم اخذت منه واقر المقر
 حيث يكون القول قوله لان الدين
 تقضى بالمال وما ذلك انما يكون
 بقبض المضمون فاذا اقر بالاقضاء
 فقد اقر بسبب الصمان ثم ادعى
 تملكه عليه كما يدعي عليه من الدين
 مقاضته من اى ثم ادعى عليه ما يبره
 وهو المقاضته هم والاخر مكره من
 مكان القول للمقرهم اما هذا من اى
 في صورة الاجارة واختيارهم المقبوض
 عين ما ادعى فيه الاجارة وما شابهها
 فاذا من اى الحكمان حكم المقر اياهم
 بقضاء الدين وحكم الاجارة يوضح ان
 الدين يقضى بالمثل فاذا اقر بقضاء
 الدين كان مقدرا اصل مثل حقه والمثل
 ملك المقر في الاصل فيكون مقرا به على
 المقر له واما في صورة الاجارة
 فالمقبوض غير ادرى فيه الاشياء
 فلا يكون مقرا بالملك المقر لهم
 ولو اقر ان فلانا زرع هذه الارض
 او بنى هذه الدار او عرس هذا الكرم
 من اى هذه المسائل المبسوط ذكر ما
 تقر بها هم وذلك كله من اى اى
 والحال ان ذلك كله من اى يد المقر
 فاذا عاها فلان من اى انها له هم
 وقال المقر لبل ذلك كالمسكن استعنت
 بك من اى على الزراعة وعلى البناء
 وعلى الفرس هم ففعلت من اى هذه
 الاشياء هم او فعمته باجر فالقول
 للمقر من اى المقر به في الحال هم
 لانه ما قر له من اى فلان هم باليد
 واما اقر بجزء ففعل منه من اى من
 فلان ذالا ليد على اليدان لعل قد يكون
 من العين والاجر واحضر لقبوله
 مجرد الفعل نالوا اقرانا فلانا
 ساكن في هذا البيت وادعى فلانا
 البيت فانه يقضى به لساكن على
 المقر لان النسبة تثبت اليد لساكن
 على المسكن فقال اقرار باليد للغير
 واقرار به حقه عليه وما ثبت باقراره
 كالعائن في حقه كذا في المبسوط هم
 وقد يكون ذلك من اى اى الفعل في
 الغير هم في ملك يد المقر من اى
 فانه لا يومر بالرد عليه لانه لم يقر
 بالقبض معه ليعدا اقر بهذه الاشياء
 هم حيار من اى حكمهم هذا هم
 كما اذا قال خاطي النياط ليصعب
 هذا نصف ودرتم ولم يقل فضته
 منه لم يكن اقرارا باليد فيكون
 القول للمقر لانه اقر بفصل منه
 من اى وذالا ليد على اليد هم
 وقد يحيط من النياط هم ثوبا في
 يد المقر من اى بان خاطي في
 بيت المقر فلما ثبت يد النياط
 عليه كذا هذا من اى وكذا حكم
 المسئلة المذكورة في عدم لزوم
 الرد على المقر والله اعلم

باب اقرار المريض
 واذا اقر الرجل في مرض موته
 يدريون عليه دين في صحته
 وديون لزمته في مرضه باسباب
 معلومة فدين الصحة والدين
 المعروفة الاسباب مقدم فقال
 الشافعي دين المرض ودين
 الصحة يستويان لا يستويان لاسبابها
 وهو الاقرار الصادر عن عقل ودين على العقل

الذممة القابلة
للحقن في ضمان كاشف
التصرف بمصلحة منكم
ولأن الاقرار لا يقتبر
وطيلا اذا كان فيه
البطلان حتى الغيرة في اقرار
المريض ذلك لان حق
غيره الصحة تعلق
بهذا لئلا يستفيدوا منها
منه من التبرع والمحاباة
لا يثقل الثالث بخلاف
التبرع لانه من الخراج
الاصلية وهو بمنزلة
المثل وتكون في النيابة
ممثل القيمة لان حق
الغرماء تعلق بالمالية
لا بالصحة وفي حال الصحة
لم يتعلق حقهم بالمال
لقد رتب على الاكتساب
فيحقق النقض في هذا
حالة الخرج وحالته
المريض حالة واحدة
لانه حالة تجوز في
سائق الصبر وانرضي
لان كاد في حالة اطلاق
وهو

الذممة القابلة للحقن في ضمان كاشف
صار اقراره في المرض كصرفه بالبيع والشك فاستوى الحالان وبما قال مالك رحمه الله والمغرب واليه
اصحاب احمد والبولوثروا ابو جعينة في ذكر الوعدية انه مذموم اهل المدينة ولنا ان الاقرار لا يفسد
دليلا اذا كان فيه شيء في الاقرار هم البطلان حتى الغيرة كما رتبتم الاقراره لنفسه ولا يفسد الاقرار
في حق المومن والمستاجر لتعلق حقهما بهم وفي اقرار المريض ذلك من ابي البطلان حتى الغيرة
لان حق غرام الصحة تعلق بهذا المال استيفاء كمن ادى من حيث الاستيفاء ولمذا منع من ابي البطلان
هم من التبرع والمحاباة لا يقتدر الثالث من اذا احاطت الدلون بماله بالزيادة على الثالث
اذا لم يكن عليه دين وفي هذا التوضيح جواب عما ادعى الشافعي رحمه الله من الاستواء بين حاله الصحة
وحالة المرض فانه لو كانتا متساويتين لما منع من التبرع والمحاباة في حالة المرض كما في
حالة الصحة فان قيل الاقرار بالوالت في المرض صحيح وقد تضمن البطلان حق بقية الوثقة اجيب بان
استحقاق الوارث المال بالنسب والموت جميعا فلا يستحق ايضا وف الى احد ما وجوب وهو
الموت بخلاف الدين فانه يجب بالاقرار بالوالت هم بخلاف النكاح من جواب عما استشهد به الشافعي رحمه الله
من انشاء النكاح وتقريره ان يقال لا يلزم من انشاء النكاح هم لانه من الحوائج الاصلية من والمر
فحيد ممنوع منها لان بقاء النفس بالناسل ولا طريق اليه الا بالنكاح هم وهو من ابي النكاح هم بمنزلة
من هو من الحوائج الاصلية وبه جملة حاله تقريره ان النكاح من الحوائج الاصلية حال كونه بمنزلة
والزيادة عليه باطله والنكاح جائز فان قيل لو تزوج شيخ فان راسه جاز وليس بمحتاج اليها فلم
يكن من الحوائج الاصلية اجيب بان النكاح في اصل الوضع من مصالح الميت والعبرة لاصل
الوضع لا للحال فان الحال مما لا يوقف عليها وبخلاف المالية بمثل القيمة من كفي المالية بمثل القيمة لا يطل في الغ
هم لان حق الغرماء تعلق بالمالية لا بالصحة من المالية باقية هم وفي حالة الصحة لم يتعلق حقهم بالمال
من هذا جواب عما يقال لو تعلق حق الغرماء بماله المدلون بطل اقراره بالدين بالصحة لان الاقرار
للمنفين لا البطلان حتى الغير غير معتبر اجاب بقوله وفي حال الصحة لم يتعلق الدين بالمال هم لقد رتب على
الاكتساب فيحقق النقض من ابي بشير المال وهو يفسد ومنه قولهم منة ماله اى كثره فاذا تحقق
التقدير لم ينجح اى لتعلق حق الغرماء بماله هم وبه من ابي حالة المرض هم حالة العجز من ابي
الاكتساب فتعلق حقهم به حذر عن الموتى وكذا في المرض جواب عما يقال من اذا
اقر في حالة المرض كما لا يصح لتعلق حق المقر الاول بماله كما لا يصح اقراره في المرض في حق غرام
لتعلق حقهم بماله فاجاب عنه بقوله هم وحالنا المرض من اى حالة اول المرض وحالة اخر المرض
بعد ان يتبين بماله الموت هم حالة واحدة من في حق الجرح كما بمنزلة اقرار واحد لما ان حالة الصحة حالة
واحدة فيعتبر الاقرار ان جميعا هم لانه من ابي لان المرض هم حالة الجرح من عن التصرف فيما لا يجوز
هم بخلاف حالة الصحة والمرض لان الاقرار من اى حالة الصحة هم حالة طلاق من التصرف هم

سرخ اى حالة المرض بها يخرج من ولو قال حالة المرض كان اولى لكونه اشهر مناسبه بالاطلاق م فانه
 سرخ اى المذكور من المكين دين الصحة ودين المرض وبقية الكلام في تقديم الديون المعروفة
 الاسباب فقال م وانما تقدم المعروفة الاسباب لانه لا تتم في شوتها اذ المعايين لا مرقله من اى
 لان النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك من اشارة الى مثال الديون المعروفة الاسباب فقال م مثل
 يدل بالكلية من كالتن في البيع والقرض م واستهلك م اى مثل يدل بالكلية م وعلم
 وجوب م اى وجوب يدل المال المذكور لم يبلد قراره من ابا بليته او بعد القاضى م او تزوج
 امرأة بغير ثلثها من فانه ايضا من المعروفة الاسباب م وهذا الدين من ينفى الدين مرقله
 مرضه على الوجه المذكور م مثل دين الصحة لا يقدم احد على الاخر لما بينا من اشارة الى قوله اذا
 المعائن لا مرقله كذا قاله الاثر ارجى وقال لاسالى لما بينا اشارة الى قوله انه من احوال الاسلية م
 ولو اقر عين في يده لاخر من يعني اذا اقر عين سواء كانت امانة او مضومة لم يصح م اى
 اقراره م من حق عدا الصحة لتعلق حتم به م وعند الشافعي رحمه الله والكا والحنابلة في رواية يصح
 لما في الدين وكذا يجوز عندهم ان ينفى دين بعض العدا به ما دون البعض بناء على اصلهم
 ان بسبب المرض لا يلحقه ائحة فكان في قبضة من الدين وقضائه بالمرض والصحة سواء م و
 لا يجوز للمريض ان يقضي دين بعض العدا به ما دون البعض في مرضه لان في اثار البعض ابطال
 حق الباقيين وغرما للصحة والمرض في ذلك سواء م اذا كانت معروفة الاسباب سواء لان
 حق الكل يتعلق بالمال م الا اذا تنفى ما استقرض من استثناء من قوله ولا يجوز للمريض ومعناه اذا
 تنفى ما استقرض م في مرضه م اى قال كونه في مرضه م وانف التمن ما اشترى في مرضه وقد
 علم م اى حال انه في يوم بالبيته او بالمعاشة جاز ذلك وسلم المقبوض للقبض لا يشاركه غيره لانه لو لم
 يبطل حق الغدا وانما حله من كل الى محل يملكه م قال م اى القدر من رحمه الله م فاذا
 قضيت من على صيغة المجهول م يعني الديون المتقدمة من ديون الصحة والديون اللازمة
 بالاسباب معلومة م وفصل شئ يعرف الى ما قرب في حالة المرض لان الاقرار في ذاته صحيح وانما
 روضه في حق غرما للصحة من لئلا يفسد حقوقهم فاذا لم يبق حتم م اى حق غرما للصحة م ظهرت صحة
 من اى صحة اقراره في مرضه لانه حينئذ كان له من دين الصحة م قال م اى القدر من
 م وان لم يكن عليه ديون في صحة جاز اقراره من عدم المانع م لانه لم يمتنع من اى لان
 اقراره في الصحة م ابطال حق الغير وكان المقر له من الورثة لقول عمر رضي الله عنه اذا اقر المريض
 بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته م اى غريب لم يتصل بثبوته وايضا نسبة الى عمر خير صحيح وانما
 هو عن ابن عمر رضي الله عنه لانه روى في مبسوط خواهر زادة وغيره من ابن عمر رضي الله عنه ولذا
 روى في الاصل خبره محمد بن الحسن في عني يعقوب عن محمد بن عبد الله الفرسي عن نافع عن ابن
 عمر رضي الله عنه انه قال اذا اقر الرجل في مرضه بدين لم يل غير وارث فانه جائز ولان احاطا ذلك بماله

حالة من فاقته فاذا تقدمت له
 الاسباب لانه لا تتم في شوتها
 اذ المعايين لا مرقله من اى
 مثل يدل بالكلية م واستهلك
 وعلم وجوب م اى وجوب يدل
 المعائن لا مرقله كذا قاله
 دين الصحة لا يقدم احد على
 على الاخر لما بينا من اشارة
 في ذلك من اشارة الى قوله
 الصحة لا تقدم احد على الاخر
 للمريض ان يقضي دين بعض
 الغدا به ما دون البعض في
 اى والبعض ابطال حق الباقيين
 وغرما للصحة والمرض في ذلك
 سواء م اذا كانت معروفة
 في مرضه لا يملك من ماله
 في مرضه وقد علم بالبيعة قال
 واذا قضيت من على صيغة
 المقبوض م وفصل شئ يعرف
 الى ما قرب في حالة المرض
 لان الاقرار في ذاته صحيح
 وانما روضه في حق غرما للصحة
 فاذا لم يبق حتم م اى حق غرما
 قال فاذا لم يكن عليه ديون
 في صحة جاز اقراره لانه
 لم يمتنع من اى لان
 وكان المقر له من الورثة
 اقر المريض بدين جاز
 ذلك عليه في جميع تركته

ولان قضاء الدين من
الحاجة الاصلية حتى
الورثة يتعلق بالثقة
بشرط الظاهر وليذا يقدّم
حاجته في التكليفين
قال دلال الميرض
لوانه لا يجرى الا ان
يصل قد خيه بقبعة
درسته وقال الشافعي
في احد قوليه يجرى
كأنه الظاهر حتى ثابت
ليرجع جانب الصدق
فيه وصار الاقرار واجبي
وبوارث آخره ودية
مسئلة للوارث
ولنا قوله عليه السلام
لا ودية للوارث ولا لغيره
بالدين ولا يجرى حتى
الوارثة بالله في مرضه
ولكن ايمده من التبرع
سلي الارث اسلافه
تخصيص البعض به
ابطال حق الباقي وكان
حالة الممرض حاله
كاستفناء والقرباة
سبب يتعلق الا ان
هذا يتعلق لم يظهر
في حق الاجنبي كحاجة
الى المعاملة في الصحة
لانه لا يخرج عن الاقرار
بالمريض يمتنع الناس
عن المعاملة معه
وقد اتفق المعاملة مع
الوارث ولم يظهر في
حق الاقرار بوارث
آخر كحاجة ايضا

وزاد في ذلك الاتراخي واما الكمال وشيخ الكاكي فقد ضا على ما هو المذكور في الهداية ولم يجر
متما على ما قلناه لان قضاء الدين من الحاجة الاصلية حتى الورثة يتعلق بالثقة بشرط الظاهر
الحاجة هم لهذا ايضا لم حاجة في التكنين من التغير على المارث هم قال ش ابي القادر روى هم ولو اقر المريض
لوارثه من بين او غيره هم لا يجرى الا ان يصدق فيه ش ابي في اقراره بمية الورثة هم في صحة وثقة ش وقال
احمد وهو قول شريح وابراهيم النخعي ويحيى الانصاري والقاسم ابن سالم ابو انهم والشافعية هم في قول هم
وقال الشافعية في احد قوليه يجرى ش روى الاصح وبه قال ابو ثور وهو قول عطاء واخسن البصري وقال
يصر اذ الميرضه ويبطل اذا اتم من لم يثبت وابن عمر فاقراره ببنية لم يقبل ولو اقر لابن جهم قبل اختاره
الرواية من صحاب الشافعية لئلا والارمان وقال مالك لو اقر لاجنبي لا يجرى في رواية اذ كان
شما بان الاجنبي صدق له ملاطفا والمقبور كلاله هم لانه ش ابي في هذا الاقرار لان مال الميرضه
ش يعني اخبار من حق لا يجرى عليه هم ليرجع جانب الصدق فيه ش ابي في هذا الاقرار لان مال الميرضه
على الصدق لانه حال تدارك الحق كان كمال الصحة بل ادر فلا اثبت الحجة عن الاقرار به هم
وصار ش ابي كذا هم كالاقرار لاجنبي وبوارث آخره ش نحو ان يقر الميرضه بالنسب لا يصرح وان
ليتمن ومول ش من التركة اليه هم وبوديعة مسئلة للوارث ش ابي وكالات لئلا يثبت ملك
وديعة معرفة للوارث فانه يجرى هم ولنا قوله عليه السلام ش ابي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم لا ودية
لوارث ولا اقرار له بالدين ش هذا الحديث روى الدار طي في مسنده عن روح بن ملح عن ابيان بن كليب
عن جعفر بن محمد عن اسحق بن عمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ودية الى آخره وهو
ونوح بن ملح ضعيف نقل عن ابي داود انه قال ابا جيعن الحديث وقال لا تراخي و لنا حديث
الدار طي وساقه الى آخره ولم يثبت على حاله وكذا قال الكاكي ولنا قوله عليه السلام الحديث خبر قال
وهو نفي في الباب لكن شمس الاثمة قال هذه الزيادة غير مشهورة في قوله والاقرار به من المشهور قول ابن عمر في
وقد مر عن قريب هم ولا يتعلق حق الورثة بالدين في مرضه كذا ش ابي ولا يتعلق حق الورثة بالدين في مرضه كذا ش ابي
اصلا ش مثل الودية البتة هم فنه تخصيص البعض به ش ابي التبرع هم الباطل حق الباقيين والار
حالة الممرض حالة الاستفناء ش ابي عن المال لظهور آثار الموت فيه هم والقرباة سبب يتعلق
ابي سبب يتعلق حقه بما له هم الا ان هذا يتعلق لم يظهر في حق الاجنبي كحاجة الى المعاملة في الصحة
ش ابي في حالة الصحة هم لانه لو اخرج عن الاقرار بالمريض يمتنع الناس عن المعاملة معه ش ابي
مع الممرض هم وقابلة المعاملة مع الورث ش زاجواب عما يقال الحاجة موجودة في حق الوارث ايضا لان
الناس لما يمتنعون مع الاجنبي فيما يلون مع الوارث فاجاب عنه بقوله وقيل ما يقع المعاملة مع الوارث علم
ان قل نقل وقلت عليه كجته ما معناه اخبار عن وقوع هذا الفعل القلة ووجه ذلك ان ابي لا يستبرح ولا يستبرح مع الوارث لا يمتنع في
معناه كجمل الرج هم ولم يظهر ش ابي في هذا يتعلق هم في حق الاقرار بوارث آخر كحاجة ايضا ش ابي بقا رسله والاقرار
بالنسب ليعمل لانه من اصول الاصلية ولان فيه حل النسب على نفسه و صح و اذا ثبت النسب ثبت

الارث

رسمه تلك الحالة لا يوجد الارث لانه لا يتحقق الاعلاء الموت وهو معنى قوله لانه من اى لان الارث م معدوم
عامة الاقرار وانما ثبت من اى الارث هم بعد الموت والتصدقين ليتعدا الى اول الاقرار من ومنه هذه الحالة
لم يوجد الارث كما ذكرناهم قال من اى القدر رسة رحمه الله ومن اقرب نسب بن غير والدين والولد نحو الاخ
والتم لا يقبل اقرابه في النسب من وان صدق المقر بالانساب لا بد له من البينة كذا في الحقيقة هم لان فيه
من اى لان في هذا الاقرار هم محل النسب على الغير من لان في اقراره بالان يكون محل النسب على الاب وفي اقراره بالعم
يكون محل النسب على الجد هم فان كان له من اى لهذا المقر بالان او بالعم هم وارث معروف قريب لعبد من
كصاحب الفرض او العصبية هم او لعبد من كذا من هم فهو اولى بالميراث من اى ميراث هذا المقر اذا مات كان
اولى هم من المقر من من بالان او بالعم هم لانه لم يثبت نسب من اى نسب المقر لهم منه لا يترجم الوارث
المعروف وان لم يكن له وارث ليتحقق المقر له ليس وهو الاخ او الهم هم ميراثه لان له ولاية تصرف في
مال نفسه عند عدم الوارث من في تصرفه يثبت اذ وضع ذلك لقوله هم الارثى ان له ان يوصي بجميع
اى بجميع ماله فاذا كان كذلك هم عند عدم الوارث في حق المقر للذكر جميع المال وان لم يثبت نسب منه لما فيه من كل
النسب على الغير وليست هذه وصية حقيقة من بيان هذا المقر للذكر اذا لم يكن وارثا كان له
ان يتصرف في ماله بما يشاء حتى يجوز له ان يوصي بجميع ماله فاذا اقر بما لا يثبت نصيبا كان اقر من جهة تصرف
ماله فكأنه اوصى له به وليس هذا بوصية في الحقيقة اوضح ذلك لقوله هم حتى من اقرب بان هم اوصى
لاخر بجميع ماله كان للموصي ثلث المال ولو كان الاول من اى الاقرار بالان هم وصية لا اشتراك
اى الاخ والموصي له جميع ماله من غير كذا من استدر اك من قوله وليست هذه وصية حقيقة اى كذا
الاقرار بنسب الاخ او الهم بمنزلة من اى بمنزلة الوصية بدليل صحة الرجوع ولو لم يكن بمنزلة الوصية
لما صح الرجوع ثم اوضح ذلك ايضا بقوله هم حتى لو اقر في مرضه بان صدقة المقر له ثم انكر المقر
تدريته ثم اوصى به ماله كله لانه كان المال للموصي له من باجمع هم ولو لم يوص له احد كان
ليست المال لان جميعه لان النسب لم يثبت فبطل الاقرار من في حق ان يعرف ان الرجوع عن الاقرار
بالنسب انما يصح اذا كان الرجوع قبل ثبوت النسب كما نحن فيه فاذا ثبت النسب لا يصح الرجوع
بعد ذلك لان النسب لا يحتمل النقص بعد ثبوتهم قال من اى القدر رسة رحمه الله ومن
مات البوه واقربا لم يثبت نسب اخيه لما بينا من وهو ان فيه محل النسب على الغير هم ولا يشارك في
الميراث من وبه قال مالك واحمد رحمهما الله واكثر اهل العلم وقال الشافعي رحمه الله لا يشارك
في الارث لعدم ثبوت النسب وحكي ذلك عن ابن سيرين هم لان اقراره تضمن شيئين محل النسب
على الغير ولا ولاية له عليه والاشتراك في المال وله فيه ولاية فيثبت كالشترى اذا اقر
على البالغ بالعتق من يقبل اقراره بالعتق ولا يقبل اقراره اى في عدم
الرجوع بالتمن لكن لا يعتبر في حق الرجوع بالتمن على البالغ وهو معنى قوله لم يقبل
اقراره عليه حتى لا يرجع عليه بالتمن ولكنه يقبل في حق العتق من حتى يثبت عليه قال من اى

لانه معدوم حالة الاقرار وانما
ثبت بعد الموت والتصدق
يبتعد الى اول الاقرار قال من
اقرب نسب بن غير والدين والولد
نحو الاخ والعم لا يقبل اقراره
النسب من فيه محل النسب على
الغير فان كان له وارث معروف
قريب او بعيد فهو اولى بالميراث
من المقر له لا يلام يثبت نسبة
لا يترجم الوارث من المقر له
لم يكن له وارث استحق المقر له
ميراثه لان له ولاية تصرف
في مال نفسه عند عدم الوارث
الاثرى ان له ان يوصي بجميع
عند عدم الوارث فيحق جميع
المال وان لم يثبت نسب منه
لما فيه من محل النسب على الغير
ولست هذه وصية حقيقة
حتى ان من اقرب بان هم اوصى
بجميع ماله كان للموصي ثلث
جميع المال ولو كان الاول
لاشتراك نصفين بكنه بمنزلة
حتى لو اقر في مرضه بان صدقة
المقر له ثم انكر المقر له
ماله كله لانه كان المال للموصي
ولو لم يوص له احد كان
لان جميعه من كان النسب لم يثبت
فبطل الاقرار قال من مات اقر
فاقربا لم يثبت نسب اخيه لما بينا
وبه قال مالك واحمد رحمهما الله
واكثر اهل العلم وقال الشافعي
شمس بن محل النسب على الغير
عليه ولا يشارك في المال وله فيه
ولاية فيثبت كالشترى اذا اقر
على البالغ بالعتق لم يقبل اقراره
عليه حتى لا يرجع عليه بالتمن ولكنه
يقبل في حق العتق قال

محمد رحمه الله في الجماع الصغير هم ومن مات وترك ائمين وله من ماله ما يفي بدينه فافترسوا بين ان اياه فقبض منها
 ثمنين لاشي للقر ولاخر فحسن لان هذا اقرار بالدين على الميت لان الاستيفاء اذا كان يكون لقبض منقول
 ش لان الدين يكون لقبض بامساكها فاذ كان فيه اخوة استغرق الدين نصيبه كما هو المذهب عندنا من قال
 الاثر ارجى اخره عن قول ابن ابي ليلى فان عندنا ان الدين يسبب الاثر والشيخ في الصغير
 وقال الكاكي رحمه الله قوله كما هو المذهب عندنا وبه قال الشافعي رحمه الله في قولنا قال الشافعي في قولنا
 رحمه الله بغيره نصف الدين وهو قياس مذهب مالك رحمه الله وبه قال الحنفى والحكم واسحق
 والوعبدية والوفورهم غاية الامر ش هذا جواب عما يقال ان نعلم المقر بدينه زعم المكر فان في
 زعمه ان المقبوض عن المكر كما في زعم المقر والمكر يدخر زيادة على المقبوض فقصا وقا على كون
 المقبوض مشتركا بينهما فالمرج لزم المقر كله زعم المكر حتى انصرف المقر له نصيب المقر فاجبه ولم
 يكن المقبوض مشتركا بينهما فاجاب بقوله غاية الامر هم انما ش اى المقر والمكذب هم لقصد قاطع
 كون المقبوض مشتركا بينهما لكن المقر لو رجع على القابل لشي لرجع القابل على العزم من ش لزعمه ان
 اباد لم يقبض شيئا وله تمام التحسين بسبب سابق قبل القرض وقد انتقض القرض في هذا المقدار ورجع
 العزم على المقر ش لاقراره بدين على الميت مقدم على الميراث هم فبوجه الى الدور

كتاب الصلح

من اى هذا الكتاب في بيان احكام الصلح بالنواحه وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان في الاثر انزل الحكم
 وهو صريح عليه قال ابو هريرة الصلح ضد القضاة يقول صلح الشيء يصح صلحا مثل وصل يدخل وخولا قال الفراء
 صلحى اى اصحابا صلح الفينا بالضم والصلح بكسر الصاد مصدر المصالحة واسم الصلح يذكروا ويؤتى وقد
 اصطلاحا وقصاها وما اصلا الفينا شدة الصاد ويقال الصلح اسم للمصالحة شذوذ النحاة وفي اصطلاح
 الفقهاء عقد وضع لرفع المنازعة وسببه تعلق البقاء المقدر بتعاطيه وشروطه كون المصالح عنه مما يجوز
 الاعتراض عنه وله تفصيل سياقى ان شاء الله عز وجل وركنه الايجاب مطلقا والقبول فيما يتعين بغير
 واما اذا وقع الدعوى فى الدرهم والدنانير وطلب الصلح على ذلك فحينئذ يسمي الصلح بقول المدعى قد غفلت
 ولا يحتاج فيه الى قبول المدعى عليه لانه اسقاط لبعض الحق وهو يتم بالمسقط وحكمه تلك المدعى المصالح عليه منكرا
 كان الخصم او مقر او النواحه مذكورة في الكتاب وجوز له بقوله تعالى والصلح خير والحديث المذكور في الكتاب
 هم قال ش اى القدر وسمى رحمه الله هم الصلح على ثلاثة اشهر صلح مع اقرار و صلح مع سكوت وهو ان لا يقر
 المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع النكار ولا يجوز عند ابن ابي ليلى وهو قول الشافعي لا يجوز الا
 مع الاقرار وفي التحريم الصلح عن النكار لا يجوز عند ابن ابي ليلى وهو قول الشافعي لا يجوز الصلح الا عن سكوت
 المدعى عليه علق بن ابي ليلى كندها وقال الشافعي لا يجوز له اطلاق قوله تعالى والصلح خير من قال قبل النكارة
 اذا عديت معرفة كان الثاني حين الاول فان الثانية سقطت في الصلح بين الزوجهين بدليل سياق الآية
 وان امرأة خاتمة الآية قلت قال في الاسرار اني قوله والصلح خير كلام مستقل بذاته فلا يراد بطب ببه هم

من مات ترك دينين
 وله على امرائه دين
 فافترسوا بين
 ياد فقبض منها
 ثمنين لاشي
 لاداه من حسن
 كان عند اقراره بدين
 على الميت كان
 الاستيفاء اذا كان يكون
 بقبض منقول
 فاذا كان بدينه استغرق
 الدين نصيبه كما
 هو المذهب عندنا
 غاية الامر انهما
 لقصد قاطع على كون
 المقبوض مشتركا
 بينهما لكن المقر لو رجع
 على القابل لشي لرجع
 القابل على العزم من ش
 لزعمه ان اباد لم يقبض
 شيئا وله تمام التحسين
 بسبب سابق قبل القرض
 وقد انتقض القرض في
 هذا المقدار ورجع
 العزم على المقر ش
 لاقراره بدين على الميت
 مقدم على الميراث هم
 فبوجه الى الدور
 كتاب الصلح
 من اى هذا الكتاب في بيان
 احكام الصلح بالنواحه
 وجه المناسبة بين
 الكتابين من حيث ان في
 الاثر انزل الحكم
 وهو صريح عليه قال
 ابو هريرة الصلح ضد
 القضاة يقول صلح
 الشيء يصح صلحا
 مثل وصل يدخل
 وخولا قال الفراء
 صلحى اى اصحابا
 صلح الفينا بالضم
 والصلح بكسر الصاد
 مصدر المصالحة
 واسم الصلح يذكروا
 ويؤتى وقد
 اصطلاحا وقصاها
 وما اصلا الفينا
 شدة الصاد
 ويقال الصلح اسم
 للمصالحة شذوذ
 النحاة وفي اصطلاح
 الفقهاء عقد وضع
 لرفع المنازعة
 وسببه تعلق البقاء
 المقدر بتعاطيه
 وشروطه كون
 المصالح عنه مما
 يجوز الاعتراض
 عنه وله تفصيل
 سياقى ان شاء
 الله عز وجل
 وركنه الايجاب
 مطلقا والقبول
 فيما يتعين
 بغير واما اذا
 وقع الدعوى فى
 الدرهم والدنانير
 وطلب الصلح على
 ذلك فحينئذ
 يسمي الصلح
 بقول المدعى
 قد غفلت ولا
 يحتاج فيه الى
 قبول المدعى
 عليه لانه
 اسقاط لبعض
 الحق وهو يتم
 بالمسقط وحكمه
 تلك المدعى
 المصالح عليه
 منكرا كان
 الخصم او مقر
 او النواحه
 مذكورة في
 الكتاب وجوز
 له بقوله
 تعالى والصلح
 خير والحديث
 المذكور في
 الكتاب هم
 قال ش اى
 القدر وسمى
 رحمه الله هم
 الصلح على
 ثلاثة اشهر
 صلح مع
 اقرار و صلح
 مع سكوت
 وهو ان لا
 يقر المدعى
 عليه ولا
 ينكر و صلح
 مع النكار
 ولا يجوز
 عند ابن ابي
 ليلى وهو
 قول
 الشافعي
 لا يجوز
 الصلح الا
 عن سكوت
 المدعى
 عليه
 علق بن ابي
 ليلى كندها
 وقال
 الشافعي
 لا يجوز
 له اطلاق
 قوله تعالى
 والصلح
 خير من
 قال قبل
 النكارة
 اذا عديت
 معرفة كان
 الثاني
 حين الاول
 فان الثانية
 سقطت في
 الصلح بين
 الزوجهين
 بدليل
 سياق الآية
 وان امرأة
 خاتمة الآية
 قلت قال في
 الاسرار اني
 قوله والصلح
 خير كلام
 مستقل بذاته
 فلا يراد
 بطب ببه هم

سرخ اسی لاحق الزوجین صورتہ ادعت المرأة على رجل ان هذا الصبي الذی فی یدہ ابنتہ وجمد الرجل ولم تنج المرأة
 بالکاح وقالت قد طلقني واقرار الزوج انه قد طلقها وبانت وصالح من لیسب على بنته فالصالح باطل لان لیسب
 حق یصح فلا يجوز لامام استقاطه کذا فی شرح القدرے ولنب هذا الروایة الی ابی یوسف رونه الی یصح
 وقال لیسب حق یصح فلا تنکح الام استقاطه بعون من غیره من هم وكذا لا يجوز یصح ما اشرعہ الی طریق اہل
 سمن هذا فیضا فیصل لقوله فلا يجوز الا عیاض من حق الیونکام البیان فیہ ما ذکرہ شیخ الاسلام علماء الدین
 الاستیجاب فی شرح الکاشی فی باب یصح فی البتار قال ولو کان رجل ظلة او کیف شارع على طریق نافذ
 فخاصته رجل فیہ واراد طرحه فضا لم من ذلک على ذراهم سماء لیتکرک ان باطلا وبذا على وجهین اما
 ان کان بذرا على طریق نافذ او غیر نافذ ویصح على التکرک او على الطرح ونسبنا نافذ الا لیکون لغزو
 خاص وقد یكون النافذ خاصا ولكن الظاهر ان من کان لیسرود للعامة کان حق العامة لای یحسوا
 اما ان یكون لک یجوز او یجوز حق ویصح على الطرح او التکرک اما اذا کان الطریق ملوکا للعامة وعلیہا ظلة
 او کیف لرجل فضا لم رجل على الطرح فیعطین له شیا او على التکرک فیاخذ منه شیا ای کان بغیر حق کان باطلا
 لان طرحه واجب علیہ لکن شیا غلاہر لیسلمین بغیر حق فواجب علی واحد من احاد الناس ان یامر بال طرح علی سبیل الاموال الموقوف
 والکلمات الظلمة ولکن حق ویصور ذلک بان یحظر الامام فضا الانسان یمن فتح لیسلم و سواه لا یخلف الصلح فیها علی الطرح جائز لانه
 یستدھقہ و یلحق بال مال وفی نفس هذا المصالح والناس کانه یصح وان صاع علی التکرک لا یجوز لانه لای یستفید من هذا الصلح شیء وان
 کان علی طریق ملوک ان کان یجوز یصح علی الطرح جائز و علی التکرک لا یجوز لما قلنا وان کان بغیر حق ان صاع علی التکرک جائز
 لانه لیس فیہ سرع حق فہذا یسقط فضا وادرا ما یخذ و فی ذلک یصح و لیسکت فیجوز ان صاع علی التکرک جائز
 لم فلا یجوز ان یصح واحد اعلی الا بقراد عنه لانه حق العامة سمن وقیل بقوله اے طریق العامة ان ظلمت
 اذا کانک على طریق غیر نافذ وصالح رجل من اهل الطریق جائز یصح وقیل بقوله واحد اعلی الا بقراد لان صاحب
 الظلمة لو صحح الامام على ذراهم لیتکرک الظلمة جائز اذا کان فی ذلک صلاح للمسلمین ویضہی فی بیت المال لان
 الاعیاض من الامام عن الشرکة ان منہ جائز و لہذا لو باع شیا من بیت المال صح ہم ویدخل فی طلاق الجواب
 حد القذف سمن اسی یدخل حد القذف فی اطلاق جواب القذف سمن وهو قوله ولا یجوز من وعوی حد لان
 الحد باطل لانه یصل کل احدہم لان التلب فیہ حق لیسر سمن اسی فی حق القذف التلب حق الشرع وبذا
 لا یورث ولا یبطل بالعفو منہا واخذ العوض على حق البیئر لا یجوز وعند الشافعی واجب وان کان فہل فیہ
 حق لیسر و لکن حق غیرہاے فلا یجوز اخذ العوض عنه وعند مالک ہو مشترک فلا یجوز اخذ العوض عنه وقال
 شمس الامتہ الیہ بنی فی الکفایة صالح من حد القذف على مال لا یصح ویسرد المال دہو على حجة لان لیسب
 حق لیسر فضاے کما لو اخذ حرمک کبیرة على ان لا یبرقہ الی السلطان وقال ایضا دفع مال الی شارب لکما لیسر
 ہو باطل ویسرد المال او یسیر الشارب فاستل لا یقبل شہادۃ الا اذا تاب کما فی الفتاویہ قال سمن اسی القذف
 ام واذا ادعی رجل على امرأة نکاحا وہی تجرد سمن اسی المرأة تنکحہم فضا لیسرہ علی مال بذلستہ حق ینکر
 العوسے جائز سمن اسی هذا الصلح یعنی تقاد و فی الظاهر انما ینما بینہ و بین اللہ فضاے فان کان علی خلاف

وکذا لا یجوز الصلح بالشرع
 الی طریق العامة کانه
 حق العامة فلا یجوز
 ان یصلح واحد عی
 الا فقر ابعثہ فیہ خل
 فی اطلاق الجواب
 حد القذف کات
 ام غلب فی حق الشرع
 قال واذا ادعی یجوز
 علی امرأة نکاحا وہی
 تجرد فضا لیسرہ علی
 مال بذلستہ حق ینکر
 العوسے جائز

ولا یجوز ان یصلح واحد علی الآخر عند لا یجوز العامة

قال

كان عليه دين اذ لا م وجه لفرق بين ابي بين المستدين من ان رقبته ليست من تجارته ولهذا لا يملك
التصرف فيها من ابي في رقبته على تاويل العضو او الخبز ثم يبيع من ابي من حيث البيع فيسدد بالبيع لانه
يملك التصرف فيه اجارة كذا ذكره التمر تاشي ثم هكذا من ابي فكذا لا يملك ثم استخلاصا من بيع
ابي استخلاص رقبته ثم بال المولى وصار كالا جنبي من ابي وصار العبد المادون له كالا جنبي في رقبته
لان نفسه مال المولى والا جنبي اذا صار من مال مولاه بغير اذنه لا يجوز فكذا هذا ثم اما عبده من مع المادون
فهو من من تجارته من ابي وكسبه ثم تصرفه فيه نافذ ببيع من ابي من حيث البيع ثم هكذا من ابي فكذا
تصرفه نافذ ثم استخلاصا من ابي من حيث استخلاص رقبته ثم وهذا من يريده ان يفتقير به احم لان
المستحق كالزائل عن ملكه من ابي لانه اذا جنبي يصير مستحقا بالجنسية فكانه زال عن ملكه نصفا ركانه مملوك للمولى
وبعد اكان له ان يبيع ثم وهذا شراره من ابي هذا الصلح كان شراره ثم فيملكه من ابي فيملكه ذلك
بمخلاف نفسه فانه اذا زال عن ملك المولى لا يملك شراره فكذا لا يملك الصلح وطوب بالتفريق بينه وبين المالك
فانه لو قتل عبدا وصاح عن نفسه جاز واجيب بان المالك حريه فكسبه له بخلاف المادون له فانه عبده من ابي
وجه وكسبه لمولاه ثم قال من ابي محمد بن الجاهل اصغيرهم ومن غضب ثوبا يهوديا من ابي قال الاكمل بن
قوم من اهل الكتاب ينسب اليهم الثوب يقال ثوب يهودي وقال اكمال بن الجاهل والذمي يظهر له ان لفظ
يهوديه منها اسم موضع ينسب اليه الثوب المعلوم لقيته ثم قيمته دون المائة فاستبلكه فضاحكه عليها على باية درهم
جاء عنه ابي حنيفة ربه من وضع المنة في الاصل في عبده وكذا ان في كل مال مثل له ثم قال من ابي قال ابو
ومحمد بن سبطيل افضل على قيمته بالاعتناء بالناس فيه من ابي قال ابي حنيفة واحمد بن حنيفة ثم قد ربا غضب لست
الصلح ذلك فان الحكم في استهلكه وكذلك وقيد بالثوب احترازا عن غضب المثل فان اصل فيه الدرهم والدنيا بزيادة يجوز
بالاجماع وقد يكون يهوديا يعرف قيمته اذ لا بد ان يكون لثوب لهداه موصوفا يعني يعرف قيمته وقيد بالاستهلاك
لان الثوب اذا كان قائما يجوز الصلح على اكثر من قيمته بالاجماع وقيد بقوله على مائة درهم لانه لو صاحبه على طعام
موصوف في الذمة حاله وقبضه قبل الافتراق من المجلس جاز بالاجماع ثم هذا اختلاف بينا اذ لم يقتضى اتفاقنا في القيمة
على الغائب اما بعد لفتنا له صاح على اكثر منها لا يجوز بالاجماع ثم لان الواجب هو القيمة وهي مقدرة من ابي
القيمة مقدرة بالنقد وشرعها بالزيادة عليها من ابي على القيمة ثم يكون ربوا من ابي كالاصل في القيمة بالكثر
من الف دينار او بالكثر من عشرة الاف درهم ثم بخلاف ما اذا صاح على عرض من قيمة زائدة على قيمة المنة
لمستهلك ثم لان الزيادة لا تظهر عند اختلاف الجنس من فلا يكون ربوا ثم بخلاف ما يتعين الناس فيه لانه
يدخل تحت تقويم المتولين فلا يظهر الزيادة من لانه لما دخل تحت تقويم المتولين لم بعد ذلك متعلفا فم يكن ربوا ثم
ولا يجزئ ان حقه من ابي حق المالك ثم في الهالك باق من ابي ولم ينل ملكه منه حتى لو كان من ابي
الهالك ثم عبدا وترك له لانه اخذ القيمة يكون الكائن عليه من ابي على الغضوب منه ولو كان الباقى فماد من اباة
كان مملوكا له ثم او حقه في مثله من ابي في مثل المالك ثم صورة ومعنى من ابي من حيث الصورة ومن حيث
المعنى فمير هذا ان يبي في الرضا ما يمثل هو الاصل ثم لان ضمان العدا ان بالمثل وانما يتقل الى القيمة

ودرج الفرقان رقبته
ليست من تجارته
وهذا لا يملك التصرف
فيه باجازه كذا استحقا
بمال المولى وصار كالا جنبي
اما عبده من من تجارته
وتصرفه فيه بيجا
فكذا الاستخلاصا هذه
كان المستحق كالزائل
عن ملكه وهذا شراره
فجعله قال من
غضب ثوبا يهوديا من ابي
دون المائة فاستبلكه
فضاحكه منها على باية
درهم جاز عند
الحنيفة وقال سبطيل
الفصل على قيمته بما
لا يتجاوز المائة
لان الواجب هي القيمة
وهي مقدار الزيادة
عليها فان لم يزد
ما اذا صاح على عرض
لان الزيادة لا تظهر
عني اختلاف الجنس
وبخلاف ما يتعين
الناس فيه لانه لا بد
تحت تقويم المتولين
فلا يظهر الزيادة
ان حقه في المالك
باني حتى لو كان عبدا
وترك له لانه اخذ القيمة
ليكون الكائن عليه
او حقه في مثله صورة
ومعنى لان ضمان
العدوان بالمثل انما
ينتقل الى القيمة

هم فيكون متبرعا على المدعى عليه من لا يرجع عليه بشئ هم كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف ما اذا كان باعده
 من اى لا يكون متبرعا ويرجع عليه بما ضمن وعند الشافعي واحدا بهما الله يرجع ان ادى باعده هم
 ولا يكون لهذا المصالح شئ من المدعى من اى لا يصير الدين المدعى به ملكا للمصالح وبه قال الشافعي واحدا
 رجهما الله وان كان المدعى عليه مقراهم وانما ذلك من شئ اى الدين هم للدين في يده من شئ وفي بعض
 النسخ للدين في يده هم لان نصيحة من اى نصيحة يصلح هم بطريق الاستقاط من شئ لا بطريق الجوار
 والسقط بثلثي ويصلح هم ولا فرق في هذا من شئ اى في ان المصالح لا يملك الدين المدعى به هم بين
 ما اذا كان من اى يخصهم هم منكرا او مقرا من اى اذا كان منكرا نظرا لانه من نعم المدعى عليه ان لا شئ عليه
 فيكون متبرعا في اسقاط الخصومة عنه ونعم المدعى لم ينفذ اليه واما اذا كان مقرا بالدين وبالصالح فيبقى
 ان يصير المصالح مشتركا في ذمة با دى الا ان شرع الدين من غير المذبح ليرجع لان فيه تملك الدين
 من غير من عليه الدين وذا لا يجوز وبه قال احمد والشافعي رجهما الله في المصالح بخلاف ما لو كان المدعى به
 عينا والمدعى عليه مقرا فانه يصير مشتركا لنفسه اذا كان بغير امره لان شئ اثنى من ملكه صحيح وان كان في يده
 غيره هم وكذلك من شئ اى وكذلك يصلح يصلح وهذا هو الوجه الثاني من الوجوه الاربعه هم اذا قال صاحب
 على الفقيه ابو علي عيسى بن ابراهيم المصالح ولزمه تسليمه من اى لزم الفقيه تسليم الالف هم لانه لما اخذته من
 اى لما اخذت المال المقتضى عليه هم الى مال نفسه فقد التزم تسليمه من اى ولما لم يملكه التسليم بالاختلاف هم
 فتح المصالح من لانه تم عقده هم وكذلك لو قال على الف من اى هذا هو الوجه الثالث اى وكذلك يصلح لو قال على
 الف مطلقه هم وسلمها من اى الالف هم لان التسليم اليه من اى الى المدعى هم بموجب سلامة عوض له
 من اى المدعى فاذا كان كذلك هم فقيم العقد من اى عقد يصلح هم حصول المقصود من شئ وبو سلامة بدل
 للمدعى فاذا حصل المقصود ثم العقد لا محالة هم ولو قال صاحبك على الف فالتقيد موقوف فان اجازه المدعى عليه
 جاز ولزمه الالف وان لم يجز له ليل من هذا لفظ القدرى وهو الوجه الرابع من الوجوه الاربعة وقال
 المصنف هم لان الاصل في العقد انما هو المدعى عليه لان وقع الخصومة حاصل له من شئ لان المدعى عليه هو المتحتاج
 الى اسقاط الخصومة عن نفسه هم الا ان الفقيه يصير اصيلا بواسطة اخذته لعنان الى نفسه من شئ بليل
 انه يجزى على الادراك كما يجزى الاصيل لان الزعم خازم والوفاء بشرط لازم خصوصا اذا كان الشرط في عقد
 لازم هم فاذا لم يفت من شئ لم يكن عليه شئ ولكنه هم يفتى عاقد من جهة المطلوب فيتوقف على اجازه من شئ
 اى على اجازه المدعى عليه فان قبل لزمه المال وان رده ليل يصلح هم قال الشافعي اى المصنف وفي نسخة
 الاثر روى قال العبد الضيف وفي نسخة شيخنا العلما قال رضى الله عنه هم ووجه اخر من اى غير الوجوه
 الاربعة التي ذكرها هم وهو ان يقول صاحبك على هذا الالف او على هذا العبد ولم يفسد الى نفسه لانه لما جئته بثلثي
 من اى شارفا سلامة له فقيم له من شئ اى سلامة المصالح عليه للمدعى فقيم اى الصالح ليقول المصالح
 ذكر هذا تقريرا على سلامة القدرى هم ولو استحق العبد من اى العبد الذي صاحبه عليه هم ووجهه
 فيبافره فلا سبيل له على المصالح سرهم وكذا لو وجد حرا او مكاتب او عبدا هم لانه من شئ اى لان المصالح

ويكون متبرعا على المدعى عليه
 كما لو تبرع بقضاء الدين بخلاف
 ما اذا كان باعده ولا يكون
 لهذا المصالح شئ من المدعى
 وانما ذلك في يد من كان
 لا بطريق الاستقاط ولا
 فرق في هذا بين ما اذا كان
 مقرا او منكرا وكذلك اذا قال
 صاحبك على الف في هذه او على
 عيني هذا هو الوجه الرابع
 تسليمه لانه لما اخذته الى مال
 نفسه فقد التزم تسليمه
 الصالح وكذلك لو قال على الف
 وسلمها لان التسليم اليه بموجب
 سلامة عوض له فقيم العقد
 من اى المصنف في قولنا ان
 على الف فالتقيد موقوف فان
 اجازه المدعى عليه جاز ولزمه
 الالف وان لم يجز له ليل
 الاصل في العقد انما هو المدعى
 لان وقع الخصومة حاصل له
 الا ان الفقيه يصير اصيلا
 بواسطة اخذته لعنان الى
 نفسه فاذا لم يفت بثلثي
 عاقد من جهة المطلوب
 فيتوقف على اجازه من شئ
 ووجه اخر من اى العبد
 على هذه الالف فالتقيد موقوف
 ولم يفسد الى نفسه لانه لما جئته
 بثلثي صار شارفا سلامة له
 فقيم له من شئ اى استحق
 العبد من اى العبد الذي صاحبه
 ذكر هذا تقريرا على سلامة
 القدرى هم ولو استحق العبد من

الصلح ان محل كونه على الشرط لا على مضمون الموضع والمقابلته وانما لان مثل هذا الشرط في الصلح متعارف بان يكون
 لتبديل البصير مقيد الا برضى الباقي والمعرف عرفا كالشرط بشرط وصار كما لو قال ان لم تنفذ هذا فلا يصح
 بيننا هم والابراهما يتقدم بالشرط من هذا جواب عما قيل لتعلق الابرا بالشرط مثل ان يقول لغريم او كنيل
 اذا اديت او منى اوديت الى حصة كانت يرمى من الباقي باطل بالاتفاق والتقييد بالشرط وهو التقييد به فكيف
 كان جائزا او لتقدير الجواب ان الابراهما يتقدم بالشرط وان كان لا يتعلق به من يبيح يجوز ان يكون الا
 متقيد بالشرط مخرج فيه وان كان لا يتعلق به اى بالشرط حتى اذا قال الشرط انتقض الابراهم كما في احواله
 من فانه مقيد بشرط سلامة الدين من ذمة حتى مات المحتال عليه مفلسا انتقضت احواله وعاد الدين الى ذمة
 المجهل ولكن يجوز لتعلق الابرا بالشرط صلا لمافية من معنى التلييك وهو تحريم البداية بالابرا انما الله تعالى من هذا حد
 من تاخير جواب ما قاس عليه ابو يوسف بقوله كما اذا بدا بالابرا يعني بذكر الفرق بين المعقوس والمقتبس عليه عند قوله
 والثالث اذا قال ابراهم الى اخره ثم قال ثم اى المصنف رحمه الله ثم وهذا المسئلة من اشارة الى قوله
 ومن له على آخر الف درهم الى اخره ثم على وجوه احدها ذكرناه من وهو قوله ومن على آخر الى آخره ثم
 من اى الوجه الثاني ثم اذا قال صاحبك من الف على حصة تدفعها الى عدا وانت يرمى من الفضل على كذا
 ان لم دفعها الى عدا فالتك على حاله وجوابه ان الامر على ما قال من اى بالاجماع ثم لانه اتي بصريح التقييد
 فيقول به والثالث من اى الوجه الثالث ثم اذا قال ابراهم من حصة من الف على ان تقطن
 انما شرطه والارافيه واقعه من اى على من انما له او لم يبط لانه اطلق الابرا او اى انما له لا يصح
 عوضا مطلقا ولكنه يصح شرعا فوقع الشرط في تقييده من اى يعتبر الابراهم بالشرط فلا يتقيد بخل ما اذا بدا
 بادا حصة لان الابرا حصل مقرونا به من اى بالاداء من حيث انه لا يصح عوضا يتق مطلقا ومن حيث انه
 يصح شرطا لا يقع مطلقا فلا يشبث الاطلاق بالشك فافترق من اى الوجهان وهو ما اذا بدا بالابرا وما اذا
 بدا بالاداء انما له ثم والرابع من اى الوجه الرابع ثم اذا قال اد الى حصة على انك يرمى من الفضل ولو قلت
 للاداء وقتا وجوابه انه يصح الابراهما لا يعود الدين لان الابرا مطلق لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لا يكون الاداء عرضا
 صحيحا لانه واجب عليه في مطلق الا زمان فلم يتقيد بل يحل على المعاقبة ولا يصح عوضا بخل ما تقدم
 من اى بخل ما اذا وقت للاداء وقتا كما في قوله اد الى عدا منها حصة على انك يرمى منها من
 ثم لان الاداء في الغد من صحيح وانما من اى الوجه الخامس ثم اذا قال ان اوديت الى حصة او قال اذا
 اوديت او منى اوديت فاجواب فيه انه لا يصح الابرا لانه حلقه بالشرط صريحا وتعلق البراءة بالشرط باطل لما فيها من
 اى في البراءة من معنى التلييك حتى يرتد بالرد بخل ما تقدم لانه ما اتي بصريح الشرط من اى ان البرافيه
 معنى الاستفاضة ومعنى التلييك فاذا صرح بالتلييق لم يصح اعتبار رايه التلييك واذا لم يصح به صرح اعتبار الشبه
 الاستفاضة فاذا كان كذلك لم يخل على التقييد به من اى بالشرط ثم قال من اى قال في الجاهل مع الصغير
 ثم ومن قال لاخر لا فرق لك بالملك حتى تفرغه حتى او تحك حتى فتصل من آخر دية او حط شيئا من دية ثم جاز عليه
 من اى هذا التصرف وهو التاخير او اعط جاز على رب الدين حتى لا يتمكن من مطالبة في الحال ولا مطالبة

والابراهما يتقدم بالشرط وانما لان مثل هذا الشرط في الصلح متعارف بان يكون
 لا يتلق به كالحق الذي يستحقه المالك
 بالابراهما يتقدم بالشرط وانما لان مثل هذا الشرط في الصلح متعارف بان يكون
 وهذا المسئلة على وجه واحد
 ما ذكرناه وانما لان مثل هذا الشرط في الصلح متعارف بان يكون
 من الف على حصة تدفعها الى عدا وانت يرمى من الفضل على كذا
 الى عدا وانت يرمى من الفضل على كذا
 على الله ان لم تدفعها الى عدا
 فالتك على حاله وجوابه ان الامر على ما قال من اى بالاجماع ثم لانه اتي بصريح التقييد
 فيقول به والثالث من اى الوجه الثالث ثم اذا قال ابراهم من حصة من الف على ان تقطن
 انما شرطه والارافيه واقعه من اى على من انما له او لم يبط لانه اطلق الابرا او اى انما له لا يصح
 عوضا مطلقا ولكنه يصح شرعا فوقع الشرط في تقييده من اى يعتبر الابراهم بالشرط فلا يتقيد بخل ما اذا بدا
 بادا حصة لان الابرا حصل مقرونا به من اى بالاداء من حيث انه لا يصح عوضا يتق مطلقا ومن حيث انه
 يصح شرطا لا يقع مطلقا فلا يشبث الاطلاق بالشك فافترق من اى الوجهان وهو ما اذا بدا بالابرا وما اذا
 بدا بالاداء انما له ثم والرابع من اى الوجه الرابع ثم اذا قال اد الى حصة على انك يرمى من الفضل ولو قلت
 للاداء وقتا وجوابه انه يصح الابراهما لا يعود الدين لان الابرا مطلق لانه لما لم يوقت للاداء وقتا لا يكون الاداء عرضا
 صحيحا لانه واجب عليه في مطلق الا زمان فلم يتقيد بل يحل على المعاقبة ولا يصح عوضا بخل ما تقدم
 من اى بخل ما اذا وقت للاداء وقتا كما في قوله اد الى عدا منها حصة على انك يرمى منها من
 ثم لان الاداء في الغد من صحيح وانما من اى الوجه الخامس ثم اذا قال ان اوديت الى حصة او قال اذا
 اوديت او منى اوديت فاجواب فيه انه لا يصح الابرا لانه حلقه بالشرط صريحا وتعلق البراءة بالشرط باطل لما فيها من
 اى في البراءة من معنى التلييك حتى يرتد بالرد بخل ما تقدم لانه ما اتي بصريح الشرط من اى ان البرافيه
 معنى الاستفاضة ومعنى التلييك فاذا صرح بالتلييق لم يصح اعتبار رايه التلييك واذا لم يصح به صرح اعتبار الشبه
 الاستفاضة فاذا كان كذلك لم يخل على التقييد به من اى بالشرط ثم قال من اى قال في الجاهل مع الصغير
 ثم ومن قال لاخر لا فرق لك بالملك حتى تفرغه حتى او تحك حتى فتصل من آخر دية او حط شيئا من دية ثم جاز عليه
 من اى هذا التصرف وهو التاخير او اعط جاز على رب الدين حتى لا يتمكن من مطالبة في الحال ولا مطالبة

هذا هو الوجه الثاني في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه الثالث في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه الرابع في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه الخامس في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه السادس في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه السابع في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه الثامن في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه التاسع في الجاهل مع الصغير
 هذا هو الوجه العاشر في الجاهل مع الصغير

لأنه ليس يتصور معنى
المسئلة اذا قال ذلك
سرا اذا قال علانية
بما خذ به
فصل في الدين
المشترك واذا كان
الدين بين شركيين
فصلهما احدهما من
نصيبه على ثواب
فشركة بالخير ان شاء
رب الذي عليه الدين
فبعضه وان شاء اخذ
بعضه الشريك ان
يقتله شركة ربع
الدين واصل هذا
ان الدين المشترك
بين اثنين اذا قبض
احدهما شيئا منه فلهما
ان يشا كل من المقتضى
لانه اذا وادى القبط
اذا مالية الدين باقتناء
عاقبة القبط وهذه
الزيادة راجعة الى اصل
الحق فيصير كزيادة الولد
والثمة وله حق المشاركة
ولكن قبل المشاركة
باق على ملكه القايض
لان العين غير الدين
حقيقة وقد قبضه
بذلك حق فملكه حتى
ينفذ بشرطه فبعض
لشركة حصته والدين
المشترك ان يكون لهما
بسبب سبب كقوله
اذا كان صفقة واحدة
وحن المال المشترك
والخيار بينهما ونية

ان اصل الدين

ما حذ عنه وعند الشافعي واحذرهما الله تعالى لانه سبب اى لان رب الدين هم ليس بملوك سبب لانه يمكن دفع
بما باقته البنية او بالتخلف هم ومعنى المسئلة اذا قال ذلك سرا اذا قال علانية ليو خذ به سبب اى يوحده المقر
بجميع الحال في الحال بلا خلاف لانه اقتضى منه لا يحق
فصل في الدين المشترك سبب اى هذا الفصل في بيان حكم الدين المشترك آخر هذا عن المقر ولان المركب
يتصور المقر وم اذا كان الدين بين شركيين وصالح احدهما من نصيبه على ثواب فشركة بالخير ان شاء رب
الذي عليه الدين بلصفه وان شاء اخذ نصف الثوب الا ان يعين له شركة ربع الدين سبب هذا لفظ الفذ ورمى
والاستثناء من قوله فشركة بالخير يعنى اذا امنن الشرريك المصالح ربع الدين ليس للشرريك غير المصالح الخيارات
لان حق في الدين ولا يكون له سبيل في الثوب وانما وضع المسئلة في الدين بين شركيين لانه اذا ادعى الثوب
في دار مصالح احدهما من نصيبه من الدار على مال لم يشركه الاخر بلا خلاف بين العلماء سواء كان المدعى عليه شركا
او مقرا لان الصلح باقرار معا وقته فيجوز وباتبات معا وقته في ربح المدعى عليه فلا ثبت للشرريك حق الشركة هم
والاصل في هذا سبب الفصل هم ان الدين المشترك بين اثنين اذا قبض احدهما شيئا منه فلهما ان يشا كل
في المقتضى لانه اذا زاد بالقبط سبب اى لان الدين او واخيرا بسبب كونه مقبوضا او منقودا هم اذا ماليت
الدين باعتباره عاقبة القبط سبب لان الدين قبل القبض وصف شرعى وبعد القبض صار عينيا مستغنيا قايلا لثمن
ولان الدين ليس بمال ولهذا لو حلف على ان لا مال له وله ديون على الناس لا يجنس وبعد ما قبض صار له
هم وبه الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الولد والثمة وله حق المشاركة سبب في اصل الحق هم
ولكن قبل المشاركة سبب هذا جواب عن سؤال مقدرو هو ان يقال لو كانت زيادة الدين بالقبط كالشر
والولد يبنى ان لا يجوز لقرن القايض قبل ان يتجارا الشرريك مشاركة كما في الثمر والولد لا يجوز المقر لغير
اذن الاخر وقد بر الجواب ما قاله ولكنه اى ولكن المقتضى قبل المشاركة اى ان يتجارا الشرريك مشاركة
لقبض هم باق على ملك القايض لان بعين غير الدين حقيقة وقد قبضه بالاعتق حقه فيملكه حتى ينفذ بقرره فيصير
لشركة حصته سبب ثم عرف المصنف الدين المشترك بقوله هم والدين المشترك ان يكون واجبا بسبب سبب كقوله
اذا كان صفقة واحدة سبب قيد لانه لو باع احدهما نصيبه بخصامة والاخر نصيبه بخصامة وكذا عليه على واحد
بالف ثم قبض احدهما شيئا لم يكن للاخر ان يشا ركة فيه لان لقرن التسمية في حق القايض كتنسيق الصفقة
هم وثن المال المشترك سبب اى والدين المشترك ايضا ثمن المال المشترك بين الاثنين هم والمورث
بينها سبب اى بين الاثنين اى وكالثن المورث بينهما باع رجل عينا ومات قبل قبض الثمن وله وارث
هم وقيمة المستهلك المشترك سبب بين الاثنين هم فاذا عرفنا هذا سبب لما فرغ المصنف رحمه الله من بيان
الاصل قال اذا عرفنا هذا وترك عليه هم قوله سبب الكتاب سبب اى الفذ ورمى اى هم لان سبب الذي عليه
الاصل سبب اى لساكت ان يتبع المديون هم لانه نصيبه باق في ذمته سبب ولم يستويهم لان الفذ ورمى
قبض نصيبه لكن له حق المشاركة وان شاء اخذ نصف الثوب وسبب الثوب قدر ربع الدين لان الثوب
صالح عليه بنصف الدين فيكون الثوب قدر نصف الدين ونصف النصف ربع لانه لا مال له في المشاركة

ان الدين المشترك بين شركيين
فصلهما احدهما من نصيبه على ثواب
فشركة بالخير ان شاء رب الذي عليه الدين
فبعضه وان شاء اخذ بعضه الشريك ان يشا كل من المقتضى
لانه اذا وادى القبط اذا مالية الدين باقتناء عاقبة القبط وهذه
الزيادة راجعة الى اصل الحق فيصير كزيادة الولد والثمة وله حق المشاركة
ولكن قبل المشاركة باق على ملكه القايض لان العين غير الدين حقيقة وقد قبضه
بذلك حق فملكه حتى ينفذ بشرطه فبعض لشركة حصته والدين المشترك ان يكون لهما
بسبب سبب كقوله اذا كان صفقة واحدة وحن المال المشترك والخيار بينهما ونية

الا ان يعين الشريك ربع الدين لان حقه في ذلك سق اى لان حقه في الاصل كان في الدين ثم قال سق اى لقد
 تم ولو استوفى احد نصف نصيبه من الدين كان لشريكه ان يشترك فيما قبض لما قلنا سق اى قبض هذا ان الدين اشتري
 بين اثنين اذا قبض احدهما شيئا منه فلصاحبه ان يشترك في المقبوض ثم يبرحان على الغريم الباقي لانها لما اشتركا
 في المقبوض لابد ان يعطى الباقي على الشراكة قال سق اى القدر سق اى ثم ولو اشترى احد ما بنصيبه من الدين
 سلمته كان لشريكه ان يعينه ربع الدين لانه صار قائما بحقه بالمقاصة كلما سق اى من غير حبيطة بيان هذا
 ان احد الدين لما اشترى بنصيبه من الدين من المديون سلمته وجب على سلمته ذمته مثل ما وجب في ذمته المديون
 فالتقيا قضا صا مقصدا كانه قبض نصف الدين كان لشريكه ان يبرح عليه بجمته من ذلك فكذا هذا هم لان مبنى البيع
 على التماسه سق دليل قوله صار تقاضا حقه بالمقاصة كلما هم بكلام الصلح سق اى معنى ما اذا صلح من نصيبه على
 سلمته كالشواب مثلا حيث يكون المصلح بالخيار ان شاء دفع اليه نصف الثوب وان شاء دفع اليه ربع الدين
 وعنده فمليزته ان يودى اليه ربع الدين بلا خيارهم لان مبناء سق اى مبنى الصلح هم على الافاض والحبيطة
 سق وهذا لا يملك بيعه هاجته فكان المصلح بالصلح ابراه عن بعض حقه وقبض البعض هم فلو الزمناه دفع
 ربع الدين يتقرر سق اى المصلح هم به سق لانه لم يتوق نصف الدين كلما فاذا كان كذلك هم ففتحهم فاصبر
 كما ذكرناه من سق اى قوله الا ان يعين له شريكه اى الا ان يعين القابض للساكن ربع الدين هم
 ولا يسبيل للشريك على الثوب في البيع لانه ملكه يعقده سق اى لان الذي اشترى نصيبه من الدين فبالملك
 بعقد البيع لا يسبب الدين وقال الاتزانى لا يكون للشريك الساكن سبيل على الثوب في البيع يفتى في ذمته
 الشراء ولكن مع هذا لو اتفقا على الشراكة في الثوب جاز لان الثوب على ملك القابض فاذا سلم الى الشريك
 الساكن لعمته ورضى به بذلك صار كانه باع منه نصف الثوب هم والاستيفاء بالمقاصة سق بالمرغ جواب
 عما قيل يجب ان يملكه يعقده انما كان ببعض دين مشترك وذلك يقتضي الاشتراك في المقبوض ولقد راجعنا
 ان يقال لا يستيفاء بالمقاصة اى استيفاء الشريك بالتقاضي هم بين ثمنه وبين الدين سق اى ومن دينه
 الخاص لا يدين مشترك فلا يكون للشريك الساكن سبيل على الثوب هم وللشريك ان يبيع الجسد
 في جميع ما ذكرناه سق اى وللشريك الساكن اتباع المديون حصته في صورته الصلح على الثوب وصورة اخذ
 الدين من الدراهم او الدنانير وصورة شتر السلفه لان حقه سق اى لان حق الساكن هم باق في ذمته
 سق اى في ذمته المديون هم لان القابض استوفى نصيبه حقيقة لكن له حق المشاركة في المقبوض فله
 ان لا يشترك سق اى لا يلزمه المشاركة هم فلو سلم له ما قبض سق اى فلو سلم الشريك الساكن له
 اى القابض ما قبضه وهذا الثوب الذي يدل الصلح او ثوب المشتري او الدراهم او الدنانير هم ثم تسمى ما على
 الغريم سق بان مات مفلسا هم له ان يشترك القابض لانا نأخذ بالتسليم لهما في ذمته الغريم القابض
 مبنى انما رضى بالتسليم على رجاسلته ما في ذمته الغريم فاذا لم يسلّم فيرجع كما في الجوازات لمحتال عليه
 مفلسا فيرجع المحتال له على الجبل هم فلو وقعت المقاصة بدين كان عليه سق اى على احد الشريكين هم
 من قبل سق اى من قبل الدين المشترك بان اقر احد الشريكين ان للمديون عليه حقا قبل ثبوت

الان يعين له شريكه
 ربع الدين لان حقه في ذلك
 قال ولو استوفى احد ما
 نصف نصيبه من الدين
 كان لشريكه ان يشترك
 فيما قبض لما قلنا ثم يبرحان
 على الغريم الباقي لانها لما
 اشتركا في المقبوض لابد ان
 يعطى الباقي على الشراكة
 قال سق اى القدر سق اى
 ثم ولو اشترى احد ما بنصيبه
 من الدين سلمته كان لشريكه
 ان يعينه ربع الدين لانه
 صار قائما بحقه بالمقاصة
 كلما سق اى معنى ما اذا
 صلح من نصيبه على سلمته
 كالشواب مثلا حيث يكون
 المصلح بالخيار ان شاء دفع
 اليه نصف الثوب وان شاء
 دفع اليه ربع الدين
 وعنده فمليزته ان يودى اليه
 ربع الدين بلا خيارهم لان
 مبناء سق اى مبنى الصلح
 هم على الافاض والحبيطة
 سق وهذا لا يملك بيعه
 هاجته فكان المصلح بالصلح
 ابراه عن بعض حقه وقبض
 البعض هم فلو الزمناه دفع
 ربع الدين يتقرر سق اى
 المصلح هم به سق لانه لم
 يتوق نصف الدين كلما
 فاذا كان كذلك هم ففتحهم
 فاصبر كما ذكرناه من سق
 اى قوله الا ان يعين له
 شريكه اى الا ان يعين
 القابض للساكن ربع الدين
 هم ولا يسبيل للشريك على
 الثوب في البيع لانه ملكه
 يعقده سق اى لان الذي
 اشترى نصيبه من الدين
 فبالملك بعقد البيع لا
 يسبب الدين وقال
 الاتزانى لا يكون
 للشريك الساكن سبيل
 على الثوب في البيع
 يفتى في ذمته
 الشراء ولكن مع
 هذا لو اتفقا على
 الشراكة في الثوب
 جاز لان الثوب على
 ملك القابض فاذا
 سلم الى الشريك
 الساكن لعمته ورضى
 به بذلك صار
 كانه باع منه
 نصف الثوب هم
 والاستيفاء
 بالمقاصة سق
 بالمرغ جواب
 عما قيل
 يجب ان يملكه
 يعقده انما كان
 ببعض دين
 مشترك وذلك
 يقتضي
 الاشتراك
 في المقبوض
 ولقد راجعنا
 ان يقال
 لا يستيفاء
 بالمقاصة اى
 استيفاء
 الشريك
 بالتقاضي
 هم بين
 ثمنه وبين
 الدين سق
 اى ومن
 دينه
 الخاص لا
 يدين
 مشترك
 فلا يكون
 للشريك
 الساكن
 سبيل
 على
 الثوب
 هم
 وللشريك
 ان يبيع
 الجسد
 في
 جميع
 ما
 ذكرناه
 سق
 اى
 وللشريك
 الساكن
 اتباع
 المديون
 حصته
 في
 صورته
 الصلح
 على
 الثوب
 وصورة
 اخذ
 الدين
 من
 الدراهم
 او
 الدنانير
 وصورة
 شتر
 السلفه
 لان
 حقه
 سق
 اى
 لان
 حق
 الساكن
 هم
 باق
 في
 ذمته
 سق
 اى
 في
 ذمته
 المديون
 هم
 لان
 القابض
 استوفى
 نصيبه
 حقيقة
 لكن
 له
 حق
 المشاركة
 في
 المقبوض
 فله
 ان
 لا
 يشترك
 سق
 اى
 لا
 يلزمه
 المشاركة
 هم
 فلو
 سلم
 له
 ما
 قبض
 سق
 اى
 فلو
 سلم
 الشريك
 الساكن
 له
 اى
 القابض
 ما
 قبضه
 وهذا
 الثوب
 الذي
 يدل
 الصلح
 او
 ثوب
 المشتري
 او
 الدراهم
 او
 الدنانير
 هم
 ثم
 تسمى
 ما
 على
 الغريم
 سق
 بان
 مات
 مفلسا
 هم
 له
 ان
 يشترك
 القابض
 لانا
 نأخذ
 بالتسليم
 لهما
 في
 ذمته
 الغريم
 القابض
 مبنى
 انما
 رضى
 بالتسليم
 على
 رجاسلته
 ما
 في
 ذمته
 الغريم
 فاذا
 لم
 يسلّم
 فيرجع
 كما
 في
 الجوازات
 لمحتال
 عليه
 مفلسا
 فيرجع
 المحتال
 له
 على
 الجبل
 هم
 فلو
 وقعت
 المقاصة
 بدين
 كان
 عليه
 سق
 اى
 على
 احد
 الشريكين
 هم
 من
 قبل
 سق
 اى
 من
 قبل
 الدين
 المشترك
 بان
 اقر
 احد
 الشريكين
 ان
 للمديون
 عليه
 حقا
 قبل
 ثبوت

الدين المشترك لم يرجع عليه الشريك لانه سئ اى لان القابض هم قاض بنصيبه سئ اى سودية
 نصيبه لا تقض سئ اى لا مستوفى وبينه لما آخر الدينين يصير قضا على اوليها هم ولو ابراه عن نصيبه
 سئ اى لو ابراه احد الشريكين المديون عن نصيبه من الدين هم فكذا لك سئ اى لم يرجع
 على شريكه هم لانه ائلاف وليس يقض سئ اى لان الابرار ائلاف نصيبه فلم يرد له شيء بالبراءة
 فلا يرجع عليه هم ولو ابراه عن البعض سئ اى لو ابراه احد الشريكين المديون
 عن بعض نصيب هم كانت قسمة الباقي سئ اى باقية الدين هم على ما بقى من السهام سئ
 اى من سهامها من الدين كما اذا ابراه احدهما عن نصف وبينه والدين عشرون درهمها
 يكون للمشتري المطالبة بنصف درهمهم هم ولو ابراه احدهما عن نصيبه سئ اى لو ابراه
 احد الشريكين المطالبة عن المديون عن نصيبه هم مع عند ابى يونس سئ اى لو ابراه
 المطلق ولا يرجع عند سئ اى عند ابى خزيمة رحمه الله ومحمد رحمه الله وذكر محمد سئ اى لو ابراه
 رحمه الله في براءة مخالفة لما سئ اى روايات الكتب من البسوط والاسرار والايضاح وغيره فان
 المذكور فيها قول محمد رحمه الله مع ابى يونس سئ اى لو ابراه احد الشريكين ببراءة في المطالبة في باب
 ابى خزيمة خلافا لما حكيه حيث قال فيها والدين بين اثنين ببراءة جعل نصيبه مؤجلا شهر البطل هم وكذا
 ذكر الخلفاء في المختلف واحصيه لانه سئ اى لان تاجيه احد الشريكين عن نصيبه هم يودى الى قسمة
 الدين قبل القبض سئ اى لان في القسمة معنى التملك فيكون فيه تملك الدين من غير على من يحصل
 عليه الدين هم ولو غصب احدهما حينئذ سئ اى ولو غصب احد الشريكين حينئذ من المديون هم
 او اقتراه شراهما سدا وهلك في يده فهو قبض سئ اى قبض نصيب من الدين المشترك هم والاشجار
 بنصيب قبض سئ اى بان استاجر احداهما من المديون دارا بنصيبه من الدين وقبض كان للساكن
 ان ياخذ منه ربع الدين وفى البسوط استاجر بنصيبه دارا من التميم وسكنها يرجع الشريك عليه نصف
 نصيبه وروى ابن ساعدة عن محمد بن ابي اسحاق بن عمار مطلقا مالوا استاجر بجمعة من الدين لا يرجع الا نصف
 عليه بشئ هم وكذا الاحراق عند محمد رحمه الله خلافا لابي يوسف رحمه الله سئ اى لو احرق احد
 ثوب المديون وهو يساوى نصيب محمد وفى نصف الدين فعند محمد رحمه الله هنا قبض حتى ثبتت
 الساكن ان يطالبه به ربع الدين لان الاحراق ائلاف المال مضمون فيكون كالغصب والمديون
 صادق رضى بنصيبه بطريق التقاضة فيجوز المحرق متقضيها وبذا القى النار على الثوب اما اذا احرق
 الثوب ثم احرقه فان الساكن يضمنه لربع الدين وقال ابو يوسف رحمه الله لا يرجع عليه بشئ لانه
 متلف نصيبه باصنع هم والتزويج به سئ اى بنصيبه يعني اذا تزوج احد ابى الدين ابراه بنصيبه من
 لها عليه لا يكون ذلك قبضا للدين بل هو هم ائلاف في ظاهر الرواية سئ اى احتد به من رواية بشبه
 عن ابى يوسف رحمه الله انه يرجع نصفه حتى لو وقع القبض يطالبه التقاضة وجه الظاهر انه لم يسلم له شيء
 يمكنه المشاركة فيه اذ المصلحة لا يحتمل الشبهة فلم يظهره معنى الزيادة مضافا الى لو ابراه

لم يرجع عليه الشريك
 لانه قاض بنصيبه لا تقض
 ولو ابراه عن نصيبه
 فكذا لك لانه ائلاف
 وليس يقض ولو ابراه
 عن البعض كانت
 قسمة الباقي على الباقي
 من السهام ولو ابراه
 احدهما عن نصيبه
 مع عند ابى يونس سئ اى
 اعتبارا ببراءة المطلق
 ولا يرجع سئ اى لانه في
 الى قسمة الدين قبل
 القبض ولو غصب
 احدهما حينئذ
 او اقتراه شراهما
 وهلك في يده فيقبض
 ولا يستاجر بنصيبه
 قبض وكذا الاحراق
 عند محمد خلاف
 لابي يوسف وهو التزويج
 لا يكون في ظاهر الرواية

لوا بهم وكذا الصلح عليه عن جنابة العهد من اى وكذا هو اتفاق الاقنع بان جنابة الشرطيين على المليون
 عملا فيما دون النفس وقيل جنابة العهد لان جنابة الخطيئة مع ولكن ذكر في الاصلح مطلقا فقال ولو رجع
 المطلوب سوخته فصاح على منته لم يرجع شره كنه لان الصلح عن الوضعة بمنزلة النكاح ثم قال سرش
 القدر ورجى ثم واذا كان السلم بين شركيين فصالح احدهما عن نصيبه على راس المال لم يجز عنه اى حاشية
 ومجوز وقال ابو يوسف يجوز الصلح اعتبارا بالسائر المليون وبما اذا اشتريا عبدا فقال احداهما في نصيبه
 فانه يجوز بدون رضئ الاخر لان ملك كل واحد منهما متزا من الاخر في تزفوه بالفسخ ثم ولما سرش اى
 ومجوز ثم انه سرش اى ان الصلح احدهما لم يجز في نصيبه خاصة يكون نصيبه الدين في الزمة سرش قبل
 لان حاشية نصيبه لا تقطر الا بالتميز ولا التميز الا بالقبضة وقد تقدم بطلانها ثم ولو جاز سرش اى الصلح في
 نصيبها لا بد من جازة الاخر ولم يجزهم بخلاف شرعي العين سرش هذا جازا عن قياس لابي يوسف المتنازع
 على شر العبد وبينه بقوله ثم وهذا لان المسلم فيه صار واجبا بالعقد سرش اى انما يتا به والعقد قائم بهما فلا يفرق
 احدهما برقة سرش اى برقى العقد القائم بهما ولانه سرش دليل اخر لاي ولان الصلح المذكور لم يجز لشاركه
 سرش الشريك الاخر في المقبول سرش لمن راس المال ثم فافاشا كنه فيرجع المعاصح على من عليه بذلك سرش اى
 من عليه بالعقد من السلم فيه الذي قبضه الشريك حيث لم يسلم له ذلك القدر وقد كان ساقطا بالصلح ثم فيودى
 الى عود السلم بعد سقوط سرش وذلك باطل لانه يلزم من نصيبه ثبوت ثم قالوا سرش اى قال المتأخرون من المشاشا
 ثم هذا سرش اى هذا اختلاف ثم اذا خطا لاس المال سرش وكان راس المال مشتركا بينهما فان لم يكنا قد خلطا فعلى
 الوجه الاول سرش اراد بالقبضة الاولى وهي لزوم قبضة الدين في الزمة ثم هو سرش الاختلاف سرش المذكور وعلى
 الوجه الثاني سرش اراد بالقبضة الثانية ثم هو سرش قوله لانه لو جاز لشاركه الاخره ثم على الاتفاق سرش اى صح
 صلح احدهما على الاتفاق على راس ماله لان راس المال ذالم يكن مخلوطا وقبضه صاحبه لم يكن لشريكه ان يشاركه
 فيه لانه لا حق له فيه لانه مال الزم

فصل في التجار سرش اى هذا الفصل في بيان حكم التجار والتجار لغة اخراج كل واحد من الرقعة نفقة على قدر
 صاحبه لانه الصلح يشترط اخراج بعض الورثة عما يستحقه في التركة بما لا يفرغ اليه وسبب طلب التجار من الورثة
 عند رضئ غير مشروط ان لا يكون التركة مشغولة بالدين كلها او بعضها وان يكون ما اعطاه اكثر من نصيبه
 ذلك اجتناس وشرطه عند البعض ايضا ان تكون اعيان التركة معلومة بانها من اى جنس عند الصلح ثم قال سرش
 اى القدر ورجى ثم واذا كانت التركة بين ورثة فاجر جوا احدهم منها مال اعطوه اياه والتركة عقارا وعرو
 جاز قليلا كان ما اعطوه اياه او كثيرا سرش فخير بقوله والتركة عقارا وعرو لانها اذا كانت ذهبا او فضة سحج
 حكمها بعد هذا لم يكن تصحيحه بيا سرش انما تعين البيع فيه جواز دون الابرار انما من نصيب لان الابرا من الاعيان
 غير المفقودة لا البيع فتيقن البيع ثم وفيه سرش اى وفي جواز التجار ثم اثر عثمان رضئ اذ عنه فانه صالح
 تماضر السجينة امرأة عبد الرحمن بن عوف رضئ اذ عنه عن ربع ثمنها على ثمانين الف دينار سرش هذا غريب بهذا
 للفظ وروى عبد الرزاق في مصنفه في البيع اخبرنا ابن جنيته عن عمرو بن دينار ان امرأة عبد الرحمن بن عوف

وكذا الصلح عليه
 عن جنابة العهد فقال
 واذا كان السلم بين
 الشرطيين فصاح احدهما
 عن نصيبه على راس المال
 لم يجز عنه اى حاشية
 ومجوز وقال ابو يوسف
 يجوز الصلح اعتبارا بالسائر
 المليون وبما اذا اشتريا
 عبدا فقال احداهما في
 نصيبه لانه
 لو جاز في نصيبه خاصة
 يكون نصيبه الدين
 في الزمة سرش قبل
 لان حاشية نصيبه
 لا تقطر الا بالتميز
 ولا التميز الا بالقبضة
 وقد تقدم بطلانها
 ثم ولو جاز سرش
 اى الصلح في نصيبها
 لا بد من جازة الاخر
 ولم يجزهم بخلاف
 شرعي العين سرش
 هذا جازا عن قياس
 لابي يوسف المتنازع
 على شر العبد وبينه
 بقوله ثم وهذا لان
 المسلم فيه صار
 واجبا بالعقد سرش
 اى انما يتا به والعقد
 قائم بهما فلا يفرق
 احدهما برقة سرش
 اى برقى العقد القائم
 بهما ولانه سرش دليل
 اخر لاي ولان الصلح
 المذكور لم يجز لشاركه
 سرش الشريك الاخر في
 المقبول سرش لمن
 راس المال ثم فافاشا
 كنه فيرجع المعاصح
 على من عليه بذلك
 سرش اى من عليه
 بالعقد من السلم فيه
 الذي قبضه الشريك
 حيث لم يسلم له ذلك
 القدر وقد كان ساقطا
 بالصلح ثم فيودى الى
 عود السلم بعد سقوط
 سرش وذلك باطل لانه
 يلزم من نصيبه ثبوت
 ثم قالوا سرش اى
 قال المتأخرون من
 المشاشا ثم هذا
 اختلاف ثم اذا خطا
 لاس المال سرش وكان
 راس المال مشتركا
 بينهما فان لم يكنا
 قد خلطا فعلى الوجه
 الاول سرش اراد
 بالقبضة الاولى وهي
 لزوم قبضة الدين في
 الزمة ثم هو سرش
 الاختلاف سرش
 المذكور وعلى الوجه
 الثاني سرش اراد
 بالقبضة الثانية ثم
 هو سرش قوله لانه
 لو جاز لشاركه الاخره
 ثم على الاتفاق سرش
 اى صح صلح احدهما
 على الاتفاق على راس
 ماله لان راس المال
 ذالم يكن مخلوطا
 وقبضه صاحبه لم يكن
 لشريكه ان يشاركه
 فيه لانه لا حق له
 فيه لانه مال الزم

هذا هو الوجه الاول
 في جواز الصلح
 بين الشرطيين
 في الزمة
 وهو الوجه الثاني
 في جواز الصلح
 بين الشرطيين
 في الزمة
 وهو الوجه الثالث
 في جواز الصلح
 بين الشرطيين
 في الزمة

تقريرا على نسبية القدر كما ينبغي ان لا يكون في التركة دين على الناس ولكن اعيان التركة ليست معاومة فصار غير
 الورثة من نسبته على كفاية المضاربة والشعير ووزنه كالحق في المضاربة يجوز هذا المصالح ام لا تختلف المشايخ فيه فقل
 لا يجوز لاحتمال الرجوع اسره لانه يجوز ان يكون في التركة كيل ووزنه وبطل الصلح مثل نسبته المصالح من مثالي ذلك
 او اقل لان ما دونه بدل الصلح من نسبته المصالح يكون رجوعه وقيل يجوز لانه شبهة الشبهة سرفه وانما المعتبر المشبهة
 لا شبهة المشبهة وذلك لانه لو علم اعيان التركة ولكن جعل بدل الصلح من نسبته المصالح يكون شبهة فاذا لم يعلم اعيان
 التركة يكون شبهة المشبهة لانه يحتمل ان يكون في التركة كيل ووزنه وتحتمل ان لا يكون والفاعل بعزم اجواز المرافعة في
 والفاعل لا يجوز هو ابو جعفر الهندواني ومنه فتاوى قاضي خان والصحيح ما قال ابو جعفرهم ولو كانت التركة غير المكمل للمؤنة
 لكنها اعيان غير معاومة قيل لا يجوز لكونه بيعا سرفه اى لكان الصلح بيعا هم اذا المصالح عند عيّن سرفه وبيع المجهول لا الصلح وهو
 قياس بذهب الشافعي فيهم والاصح انه يجوز سرفه وبطلانهم المناشقة اى ان البهائم هم التفتة الى المنافع لقيام
 المصالح عنه في يد البقية من الورثة سرفه ولا يطلبون شيئا اخر من المصالح مقابلة بدل الصلح هم وان كان على الميت
 دين مستغرق لا يجوز الصلح ولا القسمة لان التركة لم يتكامل الوارث سرفه وبه قال الشافعي فيهم وبه هم وان لم يكن مستغرقا
 سرفه اى وان لم يكن الدين مستغرقا للتركة هم لا يفتي ان يعاوموا الم يقضوا دينه سرفه اى دين الميت هم لا يقضون
 بغيره لغيره فافعلوا قالوا يجوز شمس جاز لان القليل لا يمنع الارث وبه قال الشافعي فيهم وبه هم وذكر الكوفي
 في القسمة انها لا تجوز بها ما يجوز قياسا سرفه وذكر في الذخيرة القياس الاستحسان من غير نسبة الى الكوفة وهذا
 في مذهب طائفة الاسلام وفيه اذا كان الدين غير مستغرق فالقياس ان لا يقسم ولكن يؤخذ لكل وفي الاستحسان
 يحبس قدر الدين للفرار وقسم الباقى بينهم بناء على ان الدين اذا لم يكن مستغرقا لم يمنع ملك الوارث في التركة ام لا
 فالقياس ان يمنع لان امن جاز لا وهو مشغول بالدين ونحو الاستحسان لا يمنع حتى لو كان المؤنة جارية حل وطيها
 لقيل للضرورة عن الوارث اذا اختلفوا التركة عن قليل الدين والدين علم الصوابهم

كتاب المضاربة

سرفه وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان كلاهما مشتمل على الاستدراج اما المضاربة فان بناها على هذا المصالح
 فان المصالح سرفه المدعى عليه مستخرج سواء كان الصلح عن اقرار او عن انكار او عن سكوت هم المضاربة سرفه على وزن
 مناعلة هم مشتقة من الضرب في الضرب الارض سرفه وهو السهم فيها قال ابو عمرو بن عجلون في المصالح في الارض
 بالضرب السفى للتجارة وبسهم هذا العقد لان المضاربة يسير في الارض فالباطل للرجح وتسمية بل المدينة هذا العقد وسماها
 وقراها مشتقا من القرض وهو القطع وصاحب المال يقطع قراضا من المال عن تصرفه ويجعل التصرف فيه للعامل بهذا العقد
 واختار هذا الحساب الاكثية الثلاثة وقالوا كتاب القراض واختار اصحابنا لفظ المضاربة لموافقة الكتاب والاطلاق
 اى اعادة المال الى من تصرف فيه ليكون الرجح بينهما على ما شرطهم سرفه وذكر التفسير في الموضعين باعتبار
 العقد اى سمي عند المضاربة بهذا اللفظ هم لان المضاربة يستحق الرجح بسعيه وعمله سرفه وفيه مناقشة لان المضاربة
 لا يستحق الرجح بسعيه وعمله سرفه وعلى ولم يظهر وجه الاستحقاق شيئا والكلام الموجه ان يقال لان المضاربة
 يسير في الارض طلبا للرجح كما ذكرناهم وبه مشروعة الحاجة اليها سرفه اشار بهذا الى مشروعية بيان

قيل لا يجوز لاحتمال الرجوع
 وقيل يجوز لانه شبهة
 المشبهة ولو كانت التركة
 عند المكمل والمخالفين
 لكنها اعيان غير معاومة
 قيل لا يجوز لكونه بيعا
 اذ المصالح عنه عيّن
 والاصح انه يجوز سرفه
 لا يقتضي الى المضاربة
 لقيام المصالح عنه
 في يد البقية من الورثة
 وان كان على الميت دين
 مستغرق لا يجوز الصلح
 ولا القسمة لان التركة
 لم يتكامل الوارث
 فان لم يكن مستغرقا لا يمنع
 ان يعاوموا الم يقضوا
 دينه سرفه اى دين الميت
 هم لا يقضون بغيره
 فافعلوا قالوا يجوز
 شمس جاز لان القليل
 لا يمنع الارث وذكر
 الكوفي في القسمة انها
 لا تجوز بها ما يجوز
 قياسا
 كتاب المضاربة
 اعطارية مشتقة
 من الضرب في الارض
 سمي به لان المضاربة
 يستحق الرجح بسعيه
 وعمله وهو مشروعة
 الحاجة اليها

ان يضمن المال مضمونا عند المضاربة ان يقرض من المضارب وليشتر عليه ويسلمه اليه ثم يأخذه منه مضاربة بالتعسف او بالتلف ثم يدفع اليه عشرين بضع العمل متى لو كان بلك كالقرض واذا سيج ولم يملك يكون الربح بينهما على الشراكة وحيله اخرى ان يقرض جميع المال من المضارب الادوية واحدا ويسلمه اليه ثم انما يشترط ان في ذلك شركة عنان على ان يكون راس المال المقرض ورعا ورأس المال المستقرض جميع المستقرض على ان يعلم جميعا وشروط على ان لا يجر بينهما ثم بعد ذلك يعمل المستقرض خاصة في المال فان بلك المال في يده فالقرض عليه ولو سيج فالربح بينهما على الشراكة لانه سيج اى لان المضارب هم قبضه بامر المالك لا على وجه البذل سيج احتريزه عن المتقوض على سوم الشراء والمقرض فانه مضمون هم والوثيقة سيج اى ولا على وجه الوثيقة واحتريزه عن الربح فانه مضمون بالاقبال من قيمته ومن الدين هم وهو وكيل فيه سيج اى المضارب وكيل في المدفوع اليه وقال الاترازي وكيل في العمل والاول قرب والقبول هم لانه يقرض فيه بواكسش ولذا يرجع عليه بما يحقه من العدة على الرب المال كما لو كان له واذا سيج فهو شريك فيه سيج اى في الربح وليس له اذ ان شريك في راس المال مع الربح لان راس المال وانما شركة في الذبح هم لتلكه جزء من المال يضمن سيج اى لتلك المضارب جزء من المال وهو الربح الشائع فيه ذلك بسبب علمه وسعيه هم فاذا سجدت سيج المضاربة هم ظرت الاجارة سيج لانه يعمل لرب المال في مال فيضيه بشرط من الاجرة كالاجرة على ماله هم حتى استوجب المالك اجرة مثله شخص لانه يكون في الاجارة هم واذا خالف كان فاصلا لوجود التعدي منه على مال غيره سيج فيضيه المال مضمونا عليه وبه قالت التلانية واكثر السجل العلم وعن على رضى السبعة الاضمان على من شروا في الربح وبه قال الحسن والزهري هم قال سيج اى المضاربة هم المضاربة عقد يقع على الشراكة بين احد الجانبيين سيج هذا تفسير للمضاربة على الاصطلاح ولكن لما كان فيه نوع حقارة لانه قال عقد على الشراكة ولم يبين ان الشراكة فيها اذا فسر المصنف بقوله هم ومراعاة سيج اسس مراد المالك وري رحمه الله من قوله عقد على الشراكة هم الشراكة في الربح سيج لاني راس المال مع الربح لان راس المال لرب المال هم وهو سيج اى الربح هم يستحق بالمال من احد الجانبيين والعمل من الجانب الآخر سيج وهو المضارب وقول يستحق على صيغة المجهول هم والمضاربة بدونها سيج اى بدون الشركة واشار به الى ان التقديري يقتضي بانها هي سيج الا ترى سيج الفتح لقوله عقد على الشراكة وقوله ولا مضاربة بدونها هم ان الربح لو شرط كله لرب المال كان ايضا ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا سيج وقال مالك يكون مضاربة صحيحة في الوجين وقال الشافعي واحمد رحمه الله اذا قال اخذه مضاربة والربح لى اولك فيفسد عقد المضاربة ولا يضمن اللى شئهم قال ولا تصح الا بالمال الذي تصح به الشركة سيج اى قال القدر ورجح وهو ان يكون راس المال دباهم او ما يبر عنها او فلو سارحة عند محرمه بما سواها لا يجوز وبه قالت الاثمة التلانية كونهن في الذخيرة انه اجماع وقال الشافعي والعروض لا تصح الا بالمال عندنا خلافا لالمام مالك وكذا الكيلبي والوزني خلافا لابن ابي ليلى وقد نظر فيه الكاكي بقوله وما كتب في بعض كتب اصحابنا ان عند الامام مالك تصح المضاربة بالعدو وض لم يسمه في كتبهم بل ذكر فيها لا يصح بالبروض قلت قد ذكر في جواهر المالكية ما هو المبلغ منها وهو انه لا يجوز بالنقرة التي ليست مضمونة اذا كان التعامل بالسلوك ولا يجوز بالفلوس عند ابن القاسم واجازه

لانه قبضه بامر مالك لا على وجه البذل والوثيقة وهو وكيل فيه لانه يتصرف فيه بامر مالك واذا سيج فهو شريك في الربح كما لو كان له وعمله فاذا سجدت ظمرت الاجارة حتى استوجب العامل اجرة مثله واذا خالف كان مضافا كوجه المدة في على مال غيره قال القاضى عقد يقرض على الشراكة بمال من احد الجانبيين او دون ذلك الشراكة في الربح وهو يستحق بالمال من احد الجانبيين والعمل من الجانب الآخر كونهن في الذخيرة انما لا تنهى ان الربح لو شرط كله لرب المال كان بضاعة ولو شرط جميعه للمضارب كان قرضا قال ولا تصح الا بالمال الذي تصح به الشركة

اشتب ولا بالدرهم المنشوثة هم وقد تقدم بيان من قبل من اراد به بالشركة هم ولو دفع اليه عننا وقال
 به واصل مضاربة في ثمنه بدارس وفيه ذكره كقولنا على سلة القدرى وفيه هذا وجه التحليل في جواز المضاربة
 بالبروض واخرى ذكرها الخمدان في التحليل وقال قلت ارايت رجلا اراد ان يدفع الى رجل مضاربة وليس عنده
 الامتاع كيف يصنع قال بين المتاع من رجل يمسق به ويقبض المال فيه ووقعه الى المضارب مضاربة ثم يمسك
 المضارب هذا المتاع من الرجل الذي اتباعه من صاحبه في مسئلة الكتاب خلافا للثلاثة فمضاربهم لا يجوز لجهلهم
 لانه من حق المضارب قبل الاضاعة من حيث انه وكيل واجابة فلما منع من الصحة سرخص يعني انه يستقل على التوكيل
 والاجابة بالاراء الهامة او بالاراضى وكل منهما يقبل الاضاعة الى زمان المستقبل فيجب ان يكون عقد المضاربة لذلك
 كالمسألة في الكل السج ومضاربة الاضاعة التوكيل الى المستقبل ان يقول وكلنا بان تبين عهدي هذا عندا فانه يصح
 وكذا عندا وبعبارة ولا يصح وكذا قبل الغرمورة اضافة الاجارة ان يقول اجرتك وارى فلما كان الاجارة
 تنقذ عنه بمجة الغرم لا قبله هم وكذا اذا قال له اقبض الى على فلان واعلم به مضاربة حازلما قلنا سرخص اشار الى
 قوله لانه يقبل الاضاعة هم بخلاف ما اذا قال له اقبض الى على فلان في وقتك حيث لا يصح المضاربة سرخص بالاتفاق
 بين الصحابة اختلان الترخيص اشار اليه بقوله هم لان عندنا في حقيقة البيع هذا التوكيل سرخص وهو انه لو وكله
 بشرايا في ذمته للبيع عنده هم على ما مر في البيع سرخص اراد به جميع الوكالات لا الكتاب بالبيع وسرخص
 الفسخ وقدره في البيع وذلك لانه يودى الى بيع الملم فمن وهو حرام الذي ذكره في كتاب الوكالات في بيع
 والثا من كتاب الوكالات هو قوله ومن له على الخراف درهم فامره ان يشتري بهذا العبد الى اخره هم وعندنا البيع
 سرخص اى هذا التوكيل ومن هذا البيع المضاربة اشار اليه بقوله هم لكن يقع الملك في المشتري سرخص الفسخ والبيع
 هم لا يفتقر مضاربة بالمرح من سرخص فتعريف فاسدة وتشكيل على المسئلة الاله بما اذا قال اقبض جميع الالف
 الى على فلان ثم اعمل بها مضاربة فقبض المأمور نصف ما على المليون وعمل به مضاربة فانه لا يجوز واجيب بان
 للتعقيب سائر الخ وقد اخبر الامر بالعمل مضاربة عن قبض جميع المال فالم يقبض جميع الالف لا يصح وايضا يكون
 مخالفا للعمل بالقبض قبل قبض الكل فلا يصح كما اذا قال له ورجية قبض جميع المال لذي على فلان وانت مالوك
 فقبضت البعض لم تطلق ولو قال اقبض جميع المال لذي على فلان وانت طالق طلقت للحال للقبض او لم يرد الزيادة
 واو الحال هم قال ومن شرطها سرخص اى قال القدرى ومن شرطها المضاربة هم ان يكون البيع بينهما مشاعا
 لا يمتنع احدهما بالبروض من البروض وفي بعض النسخ لا يشترط احدهما ولهم سمة هم لان شرط ذلك يقع الشركة
 بينهما سرخص اى بين كل مال المضارب لانه بالايكون البيع الا ذلك القدرهم ولا بينهما سرخص اى من الشركة
 فاذا انقضت الشركة المشروطة يجوز ما انتفت المضاربة لان المانع في شرط جواز الشيء مناف له واذا ثبت احد الشرطين
 انتفى الاخر هم كما في عقد الشركة سرخص حيث لا يكون عقد من عقود الشركة الا بالاشتركة هم قال سرخص اى في كل
 الصغير هم فان شرط زيادة عشرة سرخص هذا التفسير لما قبله اى ان شرطه في العقد زيادة عشرة دراهم
 مثلا على ما شرطوا هم فله اجر مثله سرخص اى فلما لم يجر مثله هم فله اده سرخص اى لفساد عقد المضاربة وهذا الحكم
 فيه حال بن المذخر جميع كل من يحفظ عليه من اهل العلم على فساد المضاربة اذا شرط لاحد جاداهم سمة هم فله

وقد تقدم بيان
 من قبل وكذا عليه
 عرضا وقال بوجه
 واعلم مشارقة في هذه
 حازلما لا يفتقر الاضاعة
 من حيث انه وكيل
 واجابة فلما منع
 من الصحة وكذا
 اذا قال له اقبض
 الى على فلان
 واعلم به مضاربة
 حازلما قلنا اختلان
 ما اذا قال له اقبض
 الى على فلان
 الذي في ذمته
 حيث لا يصح للضارب
 لان عندنا في حقيقة
 لا يصح هذا التوكيل
 على ما مر في البيع
 وعندنا هو اى
 يقع الملك في المشتري
 للامر فقبض مضاربة
 بالمرح من سرخص
 شرطها ان يكون
 العبد بينهما مشاعا
 لا يمتنع احدهما
 بالبروض من البروض
 من الشركة لان شرط
 ذلك يقع الشركة
 بينهما كاد عنهما
 كما في عقد الشركة
 قال فان شرط زيادة
 عشرة فله اجر مثله
 فله

لاختلاف مقصوده
ونفي ذلك من الشروط
الفاصلة لا يفسدها
ويبطل الشرط كالمضاربة
الوضعية على المضاربة
قال ولا بد ان يكون
المال مسلما الى
المضارب لا يدرب
للمال جهة لان المال
يكون في يد فلابد
من التسليم اليه
وهذا بخلاف
الشركة لان المال
في المضاربة يصح
احد الجانبين ان يملك
من الجانب الآخر
فلا بد من ان يخلص
المال للعامل ليتمكن
من التصرف فيه اما
العمل في الشركة من
الجانبين فلو شرط
خلوص العمل لهما
لم ينعقد الشركة
وشرط العمل على رب
المال مفسد للتعقد
لانه يمنع خلوص اليد
المضارب فلا يتمكن
من التصرف فلا يتحقق
المقصود سواء كان
المالك عاقدا او غيره
عاقدا كالمضاربة
يد المالك ثابت اليه
وقوله لا يمنع التسليم
الى المضارب وكذا
احد المتضاربين
ولحد شرطي العنان
اذا دفع المال مضاربة

فلم يصح هم للاختلاف مقصوده شرط وهو الرجوع هم وتغير ذلك من الشرط الفاسد شرط اى بشرط
الرجوع لا تجب الجهالة في الرجوع هم لا يفسد بالشرط اى المضاربة هم ويبطل الشرط شرط اى بل بطل الشرط
ذلك الشرط وبه قالت الثلاثة وعن الشافعي وجمهور الفقهاء العقد هم كما شرطوا الوضعية شرط اى
اجتناب ان قيل الوضعية اسم بجزء ما لاك من المال هم على المضارب شرط اى وبه قال الاينفاع والذخيرة
عليها وفي التفتة عليها وعليها ان قيل شرط العمل على رب المال لا يوجب جهالة في الرجوع ولا يبطل في
نفسه بل يبطل المضاربة كما ينبغي فلم يكن القاعدة مطرودة واجيب بانه قال وغير ذلك من الشروط
الفاصلة لا يفسد بالشرط الفاسد شرط العمل على رب المال فليس ذلك بمضاربة وسلب الشيء عن المعلوم
صحيح يجوز ان يقال زيد المدة ولم يكن مبني وقوله بعد هذا مخطوط وشرط العمل على رب المال مقصود
للعقد معناه عن شحقة فافهم هم قال شرط اى القدر هو ربحه الله هم ولا بد ان يكون المال مسلما الى
المضارب ولا يدرب للمال فيه شرط اى يتصرف او عمل هم لان المال امانة في يده فلا بد من التسليم اليه
شرط كالمودعة هم وهذا بخلاف الشركة لان المال في المضاربة من احد الجانبين والعمل من الجانب
الآخر فلا بد ان يخلص المال للعامل ليتمكن من التصرف فيه شرط اى وقايد يمنع استخلاص هم لا العمل
في الشركة من الجانبين فلو شرط خلوص اليد لهما لم ينعقد الشركة شرط لانها انعقدت على العمل
بينهما فتمت شرط اتفاقا يدرب المال لم ينعقد املا كذا في الاينفاع هم وشرط العمل على رب المال
مفسد للعقد لانه يمنع خلوص اليد المضارب فلا يتمكن من التصرف فلا يتحقق المقصود شرط ولا يعلم فيه
خلاف ولكن ذكر في الذخيرة حكمه عن الفقيه محمد بن ابراهيم الضرير انه لو شرط رب المال لنفسه ان
يتصرف في المال بانفراده متى بدله وان يتصرف المضارب في جميع المال متى بدله عازرت المضاربة
وانما لا يجوز وشرط على رب المال مع المضارب اذا شرط العمل جملة لانه ينعقد لا يصحير المال مسلما الى
المضارب هم مستحق ان المالك عاقدا او غيره عاقدا كالمضاربة شرط اى او دفع اليه او وليه او وصيه
ما له مضاربة وشرط عمل الصغير فانه لا يجوز هم لان يد المالك ثابت له شرط اى للصغير هم و
بقاى يمنع التسليم الى المضارب شرط اى كالمبصر وكذا احد المتضاربين واحدا شرطي العنان اذا
منع المال مضاربة وشرط عمل صاحبه شرط اى فسدت المضاربة هم لقيام المالكه شرط اى قوله وكذا
احد المتضاربين يعني يفسد العقد اذا عاقدا احد الشرطيين وشرط عمل صاحبه لقبيا هم المالك الصاحب
هم وان لم يكن عاقدا شرط اى فممنع اى وان لم يكن صاحبه عاقدا اذا كان كذلك فيمنع صحة العقد
مع قيام يد المالك هم واشترط العمل على العاقدين المضارب وهو غير المالك يفسد شرط اى المضاربة هم
ان لم يكن من اهل المضاربة فيه شرط اى في المال هم كالمأذون شرط اى يدفع ما له مضاربة وشرط عمل
على المضاربة يفسد العقد لان يد المتصرف ثابتة له في هذا المال ويده يرفع نفسه ينزل منزلة المالك
فيما يرجع الى التصرف فكان قيام يده ما فعله الصغير المضاربة هذا وليس بقياس بل هو تنظير لما اذا كان
العاقدا غير مالك هم بخلاف الاب والوصى شرط اى اذا دفع مال لصغير مضاربة وشرط العمل بالفساد

هذا هو الوجه في المضاربة
فان شرط العمل على رب المال
فمفسد للعقد لانه يمنع خلوص
يد المضارب فلا يتمكن من
التصرف فلا يتحقق المقصود
سواء كان المالك عاقدا او غيره
عاقدا كالمضاربة يد المالك
ثابت اليه وقوله لا يمنع
التسليم الى المضارب وكذا
احد المتضاربين ولحد شرطي
العنان اذا دفع المال مضاربة

نخرج من الربح فهو جائزهم لانها من اهل ان ياخذ المال الصغير مضاربة بالنسيئة فكذا لا يشترط ان يبيع
العمل هم طليبا بجزء من المال سبق لان كل ما يجوز ان يكون السرية مضاربة واحدة جاز ان يكون مضاربة فيه
من غيره وبذلك ان تصرف الاب او الوصي واقع للصغير كما بطريق البناء فصار دفعه كدفع الصغير وكشروطه
فتستمر الخفية من قبل الصغير لانه رب المال وقد تحققت هم قال سبق اى القدر حتى هم واذا صحت المضاربة
مطلقة من باب ان لم تكن مقيدة بزمان ومكان فاذا قال ودعت اليك هذا المال مضاربة ولم يزد على ذلك
لهذه مضاربة مطلقة كذا في الذخيرة هم جاز للمضارب ان يبيع ويشترى ويؤكل ويسافر ويبيع ويودع
لاطلاق العقد والمقصود منه سبق اى من عقد المضاربة هم الاسترباح ولا يتحصل سبق اى الاسترباح
هم بالتجارة فيستقيم العقد سبق اى العقد المطلق هم صنوف التجارة وما هو من صنيع التجار والتوكيل من بينهم
وكذا الما ينفع والايديار والمساورة سبق اى السفر والمفاعلة هذه ليست على بابها كما في المساورة الى ان
هم الا ترى ان المودع له ان يسافر فالمضارب اولى سبق بان يسافر فالمضارب اولى بان يسافر هم
كيف وان اللفظ دليل عليه سبق اى كيف لا يسافر والحال ان لفظ المضاربة دليل على السفر اى على جوازه
هم لانها سبق اى لان المضاربة هم مشتقة من الغزب في الارض وهو السير وعن ابى يوسف انه ليس له ان
يسافر سبق قيل هذا اذا لم يقل له اعمل برأيك هم وعنه سبق اى وعنه ابى يوسف رحم وعنه ابى حنيفة انه ان
منع من بلده سبق اى في بلد المضارب هم ليس له ان يسافر لانه تعريف على المالك من غير ضرورة وان
دفعه في غير بلده له ان يسافر لانه بلده لانه هو المراد في القالب سبق اذ الانسان لا يستقيم الغزوة مع امكن الرجوع
فلما اعطاه عالمنا في تركه دليل الرضى بالمساورة عند رجوعه الى وطنه هم والظاهر سبق اى ظاهر الرواية عن
اصحابنا جميعا هم ما ذكر في الكتاب سبق اى القدر حتى في محنته وهو جواز المساورة بمال المضاربة وان لم يقل
له اعمل برأيك وبما قال مالك هم قال سبق اى القدر حتى في محنته هم لا يضر سبق اى المضاربهم الا ان ياذن
له رب المال ويقول له اعمل برأيك لان الشيء لا يتضمن مثله لتساويهما سبق اى لتساوي الشيئين المتماثلين هم في
القوة فلا بد من التخصيص عليه او التوقيف المطلق اليه سبق التخصيص بالاذن وليس يميز فيه خلاف والتقوية
المطلق بقوله اعمل برأيك وعنه الشافعي واهل الحجاز يوجبونه ايضا الا باذن وادرك على هذا المستعير والمكاتب و
المستأجر فانه يجوز للمستعير ان يبيع والمكاتب ان يبيع والمكاتب وكذا العبد المأذون له ان ياذن
عنده واجيب بان الكلام في التصرف نيابة وهم لا يتصرفون بحكم المالكية لان المستعير والمستأجر لهما المنفعة
والمكاتب مباحرا يدا والعبد المأذون يتصرف بحكم المالكية الاسمية اذ لا اذن بالتجارة فكذا اسمح واما المضارب فانه
يتمسك بطريق البناء لان فيها معنى الوكالة والتوكيل لا يؤكل غيره فكذا يذاهم وكان كالتوكيل
سبق اى وكان اذن المضاربة كالتوكيل هم فان التوكيل لا يملك ان يؤكل غيره فيما وكل به الا اذ قيل ان
سبق فكذا المضارب لا يملك ان يضارب الا اذ قيل له اعمل برأيك هم بخلاف الايديار والابضاع لانه ودعه
سبق اى لان حكمها ودون حكم المضاربة هم فيتمننه سبق اى اذا كان كذلك فيتمنن حكم المضاربة حكم الايديار
والابضاع هم وبخلاف الاقراض حيث لا يملك كسرها اى المضارب لا يملك الاقراض هم وان قيل له اعمل برأيك لان

لانها من اهل ان ياخذ
مال الصغير مضاربة بالنسيئة
فكذا لا يشترط ان يبيع
من المال قال اذا صحت
المضاربة مطلقة جاز للمضارب
ان يبيع ويشترى ويؤكل
ويسافر ويبيع ويودع
الحقل ولما تصدق منه لا يشترط
ولا يتحصل الا بالتجارة فيستقيم
العقد صنوف التجار وما هو من
صنيع التجار والتوكيل من بينهم
بن هبة التجار والتوكيل من
صنيعهم وكذا لا يبيع ولا يشترى
والمساورة الا ترى ان المودع له
ان يسافر فالمضارب اولى بان
يسافر وان اللفظ دليل عليه
وان اللفظ دليل عليه لانها
مشتقة من الغزب في الارض
وهو السير وعن ابى يوسف
انه ليس له ان يسافر وقته
عن ابى حنيفة انه ان منع من
بلده ليس له ان يسافر وبلده
تقرض على اليك من غير
ضرورة وان دفعه في غير بلده
ان يسافر الى بلده لانه هو المراد
في الغالب والظاهر ما ذكر
في الكتاب قال والمضارب
لان ياذن له رب المال
او قيل له اعمل برأيك لان
الشيء لا يتضمن مثله لتساويهما
في القوة فلا بد من التخصيص
او التوقيف المطلق اليه
وكان كالتوكيل فان التوكيل
لا يملك ان يؤكل غيره فكذا
الا اذا قيل له اعمل برأيك
الا يبيع ولا يشترى لانه ودعه
فيتمننه ويخلفون الاقراض
حيث لا يملك كذا قيل له
اعمل برأيك لان

والحال انه قد اشترى ببعض المال في المهر الذي عينه ثم كان المردود والمشتري في المهر على المضاربة لما قلنا من
 اشارة الى قوله لبقائه في يده بالقدح السابق في الايفاع ما اشترى ببعضه قوله واراد على المضاربة ثم شرط
 الشرى بهما سبق اى شرط في الجاه الصغير في الضمان الشرى حيث قال فان خرج الى غير ذلك المير فاشترى
 بنفس والتعمير بهما يرجع الى المضاربة ولكن المراد منه مال مضاربة ثم شرط الشرى بهما سابقا
 ثم وجوب رواية الجاه الصغير سبق اى المذكور من شرط الشرى بهما رواية الجاه الصغير ثم في كتاب المضاربة
 من المير من المهور ثم في نفسه بنفس المخرج سبق اى ضمن المضارب بنفس المخرج مال المضاربة سواء اشترى
 بهما ولا م والصحيح ان بالشر لا يقر الضمان لزوال احتمال الرد الى المهر الذي عينه اما الضمان فوجوبه
 بنفس المخرج وانما شرط الشر لا يقر الاصل الوجوب سبق يعنى لتقرر الوجوب لا الاصل وجوب الضمان حاصل
 ان الضمان يجب بنفس المخرج ولكنه على شرط الرد وانما شرط الشر لا يقر ذلك لانه لا يقر لرد المال اذا اشترى بهما
 وبعض اخر في غير هذا الموضع في قوله ربحه وعليه وصيغة تحقق اختلاف منه في ذلك القدر والباقي على المضاربة
 او ليس من ضرورة صيرورة فاما بعض المال انتفاعكم المضاربة فيما بقى قيل فيه نظر لان الصفة متحدة
 وفي ذلك تقرر لبقا قانا الجوز معتبر بالكل وتفريق الصفة موضوع اذا استلزم ضررا ولا ضرر عند الضمان ثم
 وبذلك اختلاف ما اذا قال على ان يشترى في سوق الكوفة حيث لا يصح التقييد بشرط اشارة به الى قوله وان
 حضر له رب المال لتصرفه في بلد بعينه ثم لان المصريح بتأين اطرافه بكتقة واحدة فلا يقييد التقييد الا اذا صرح
 بالنبي بان قال اعمل في السوق ولا تعمل في غير السوق لانه صرح بالحجر والولاية اليه سبق اى ولاية الحجر اليه الى
 رب المال فان قيل يتقص هذا بما لو قال ببالسبة ولا يتبع بالنقد او على العكس حيث لو باعها بالنقد وبالنسبة لا
 يكون مخالفا مع صريح النبي اذا كان السعر بالنقد والنسبة لا يتفاوت الجواب عن هذا مبني على اصل وهو ان التقييد
 المقيد من كل وجه متبع وغير المقيد من كل وجه لغو والمقيد من وجه دون وجه متبع عند النبي المصريح ولو عند السكوت
 عنه فالاول كالتخصيص ببلد وسعة وقد تقدم والثاني كعمدة النقض فان البيع نقض اشتمل كان خيرا فكان التقييد
 منصرفا والثالث كالتسوي عن السوق فانه متعين من وجه من حيث ان البلد ذات اماكن مختلفة حقيقة وهو ظاهر وكما
 فانه اذا شرط الحفظ على الموضع في محالة ليس لان يحفظها في غير ما وقد تختلف الاسعار ايضا باختلاف امكنة غير
 متقيد من وجه وهو ان المصريح بتأين اطرافه جعل مكانا واحدا كما اذا اشترى الايفان السلم بان يكون في المهر
 ولم يبين المحلة فاعتبر نداء حاله التصريح بالنبي لولاية الحجر ولم يعتبر عند السكوت هم ومعنى التخصيص ان يقول
 على ان يعمل كذا سبق لما قال فيما مضى وان خص له رب المال الى آخره مشع ههنا يبين معنى التخصيص هو
 وذكر الفاظ تدل على التخصيص والتقدير ومعنى التخصيص يحصل بان يقول كذا وكذا اى بهذه الالفاظ والفرق
 من ذكره التميز بين ما يدل منها على التخصيص لا يدل ومجوع ذلك ثمانية ستة منها تقييد التخصيص وانما
 منها تسمية مشورة والضابط التمييز ما ينفذ التخصيص عمالا ينفذه هو ان رب المال اذا عطف لفظ المضاربة كلاما
 يصح الابتداء به ويصح متعلق بما تقدم جعل متعلقا به لئلا يلغوا اذا عطف باليصلح الابتداء لم يجعل متعلقا بما تقدم
 الا انتفاء الضرورة وعلى هذا اذا قال خذ هذا المال على ان تعمل كذا يكون تخصيصا لانه عطف لفظ المضاربة بالامر

كان المردود والمشتري
 في المهر على المضاربة
 لما قلنا ثم شرط الشرى
 ههنا وهو ان يبيعه
 للجاه الصغير وفي
 كتاب المضاربة صفته
 بنفس المخرج والصحيح
 ان بالشرى يتقرر الضمان
 لتناول احتمال الرد الى
 المير الذي عينه
 اما الضمان فوجوبه
 بنفس المخرج وانما
 شرط الشرى للتقرر
 كاصل الوجوب وهذا
 بخلاف ما اذا قال
 على ان يشترى في سوق
 الكوفة حيث لا يصح
 التقييد كان المهر
 مع بتأين اطرافه
 كبقية واحدة فلا يقييد
 التقييد الا اذا صرح
 بالنبي بان قال اعمل
 في السوق ولا تعمل في
 غير السوق لانه صرح
 بالحجر والولاية اليه
 ومعنى التخصيص
 ان يقول على ان تعمل كذا

الابتداء حيث لا يصح الاجتهاد حيث لا يصح ان يبدي بقوله على ان العمل هو او مكان كذا من الكوفة او انما قال هو قوله هو
وكذا اذا قال فخذ هذا المال قل به في الكوفة من حيث يجوز في الكلام ان يجزم على انه جواب الامر ويجوز الرجوع على
تفسيره انما يعمل به وكلام المصنف في العمل هو ان لا يفسر له من اى لان قوله يعمل به في الكوفة بان
قال فخذ هذا المال او قال فاعمل به في الكوفة لان المال هو العمل والاعتقاد بان العمل به في الكوفة بان
له وانما يصح هو قوله هو او قال فخذ هذا بالنصف بالكوفة من حيث بان قال فخذ هذا المال بالنصف بالكوفة
هو لان البار للامانة من حيث يقتضي الصادق موجب كلاما وهو العمل بالمال بلحقا بالكوفة وهو كذا
النك فيها السادس لم يذكره المصنف وهو ان يقول فخذ بالنصف تعمل به في الكوفة وجعل الكوفة في النصف
الثالث على تعيين باعتبار الجوزم والرفع ولم يذكر قوله على ان العمل كذا وجعل صاحب العناية هذا تعبيرا واحدا
وجعل السادس ما ذكرناه والصواب ان الذي ذكره المصنف ستة وسبع على ان العمل كذا وفي مكان كذا
او اخذ هذا المال يعمل به في الكوفة بالرفع وتعمل به بالجزم او فاعمل في الكوفة وسبق لفظا بعد مشورة ولا
بعد شدا احداهما ان يقول دفعت اليك هذا الآن مناربه بالنصف اعلم بها في الكوفة والثالث
ان يقول واعمل بها بالكوفة بالواو اشار اليه بقوله هو اما اذا قال فخذ هذا المال واعمل به بالكوفة فله ان
يعمل فيها وفي غير ما لان الواو للعطف من والشي لا يعطف على نفسه بل على غيره فاعتبر كلاما مبتداهم
فيصير بمنزلة المشورة من حيث كانه قال ان فعلت كذا كان النفع والمشورة بفتح الميم وضم الشين والواو
راى على غالب الظن فان قيل فلم يجعل واو الحال كما في قوله ادان الفاء وانت حر كيب اهدم ملاعينة
لذلك ههنا لان العمل ان يكون بعد الاخذ لا حال لاخذ قلت لم لا يجوز ان يكون حالا منتظرة كما في قوله
تعالى محققين رؤسكم ذكر هذا تقريرا على ما تقدم هو ولو قال على ان تشتري من فلان متبع منه مع تعيين
من فذكره اقريرا على ما تقدم يعني لو قال ربه المال فخذ مناربه على ان تشتري من فلان متبع منه مع تعيين
لانه من اى لان تعينه هو مفيد الزيادة الثقة به من اى فلان هو في المماثلة من كذا فالتا
في المماثلة قضاء واقتضا ومساقة في احساب وفي التنزه عن الشبهات والمقابلة قال محمد وقال الشافعي
والكلام لا يصح هذا التقييد فلا يصح المضاربة ولما ذكرناه من خلاف ما اذا قال على ان تشتري بها من
المضاربة وادابها مال المضاربة هو من اهل الكوفة او وقع الا في الحرف على ان تشتري من الصيارفة
وتبيع منهم فباع بالكوفة من غير ايلها كمن اى من غير اهل الكوفة هو ادى من غير الصيارفة جاز من
في الوجهين جميعا هو لان فائدة الاول من حيث هو قوله على ان تشتري بها من اهل الكوفة هو ان
بالمكان من حيث هو الكوفة هو وفائدة الثاني من حيث هو قوله على ان تشتري من الصيارفة هو التقييد
بالنوع من حيث هو بيع الصرف هو هذا هو المراد عرفا من جواب عن سؤال مقارنته فذكره ان يقال
في هذا عدول عن ظاهر اللفظ فان ظاهره يقتضي شراء به من كونه لاسن غيره سواء كان في الكوفة
او في غير ما وتفسير الجواب ان مقتضى اللفظ قد تكرر به بدالة يعرف والعرف في ذلك والمنع عن
الخروج من الكوفة صيانة له لا وقد جعل والمالك في المماثلة في الصرف شخص بنيت مع لقائهم الماشترين

اذا كان مكان كذا وكذا قال
حين هذا المال فاعمل به
في الكوفة فله ان يشتري
او قال فاعمل به في الكوفة
لان الفاء للموصول قال
فخذ هذا بالنصف بالكوفة
لان البار للامانة
اما اذا قال فخذ هذا المال
واعمل به بالكوفة فله ان يعمل
فيها وفي غير ما لان الواو
للعطف فيصير بمنزلة
المشورة من حيث كانه
ان تشتري من فلان
وتبيع منهم فباع
لانه من اى لان تعينه
في المماثلة قضاء
والكلام لا يصح هذا التقييد
لأنه من اى لان تعينه
في المماثلة قضاء
والكلام لا يصح هذا التقييد

اول على ان المراد به فرع الصرف وقد حصل له لا فيما مر ذلك من بين غير المكان في الاول والنوع في الثاني
 من قال منق اي اشتد ربحي هم وكذلك ان وقت المضاربة وتما بعينه يظل العقد بمضيه منق اي ان التوقيت
 بالزمان بتقييد بمكان كالتمتع بالنوع والمكان من لاند منق اي لان عقد المضاربة هم توكيل فيتوقف
 بواقته منق كالوكالة الموتية وبه قال حمزة ظاهر رواية وقال الشافعي والمالك والحنابلة رواية لانه
 توقيفية لانه يودي الى ضرر باعالم وتقال لبعض اصحاب الشافعية ان شرط المدة على ان لا يبيع بعد
 لم يبيع وانه شرط على ان لا يشتري بعد باع ولنا ما ذكره من قوله واكتويت متعبد فانه تقييد
 بالزمان فصار كالتمتع بالنوع منق نحو الطعام هم والمكان منق نحو المكنة هم قال منق اي القدر
 هم وليس للمضارب ان يشتري من يتيق على رب المال لقراءة منق مثل امية وابنه هم او غير باسوة
 اسي او غير قترابة يعني يتيق عليه ولكن قترابة بل لرجه آخر نحو المخلوف بقتنه وبه قال اكثر الفقهاء اذا كان
 بغير اذن رب المال واذا كان باذنه يبيع وتنفع المضاربة هم لان العقد وقع لتحصيل الربح وذلك
 منق اي تحصيل الربح هم بالتصرف مرة بعد اخرى ولا يتحقق منق اي التصرف مرة بعد اخرى هم
 فيه منق اي في شئ من يتيق عليه هم لتقته منق اي لتقته من يتيق عليه بالشري فلا يتحقق التصرف
 بعد ذلك ومنه في الاشارة الى الفرق بين المضاربة والوكالة فان الوكيل يشرى عبد مطلقا ان
 من يتيق على موكله لم يكن مخالفا وذلك لان الربح المحتاج الى كمال التصرف ليس بمقصود في الوكالة
 حتى لو كان مقصودا والموكل وقيد بقوله اشتري عبد ابيعه فاشترى من يتيق عليه كان مخالفا هم
 ولهذا منق اي ولكون هذا العقد وضع لتحصيل الربح هم لا يدخل في المضاربة شيئا لا ملك بالشرع
 كشرع في الاشارة الى ان تصرف فيه لتحصيل الربح هم بخلاف البيع الفاسد منق يعني يدخل في المضاربة
 البيع الفاسد لان البيع يملك بالتقص فيدخل هم لانه يمكن بيعه بعد تمضيه منق اي لان المضارب يمكنه بيع
 البيع في البيع فاسد بعد قبضه اياه فلما يكون مخالفا لبيع الفاسد هم فيتحقق المقصود منق وهو تحصيل الربح
 وعند الثلاثة يصير مخالفا لبيع الفاسد كما في البيع الباطل هم قال منق اي القيد ورع
 هم ولو فعل منق اي ولو اشترى المضارب من يتيق على رب المال هم سار مشتريا لنفسه ووان مضاربا
 لان الشري منق اي وجب نقاذ على المشتري نفذه عليه كالوكيل بالشري اذا خالف منق قيد بقوله
 منق وجب نقاذ احتيازا عن العصبى والعبد المحجورين فان شذها يمتنع على اجازة الوكيل والموكل
 وان كان نقد الثمن من مال المضاربة تخير رب المال بين ان يسترد المقبوض من البائع ويرجع
 البائع على المضارب وبين ان يضمن المضارب مثل ذلك لانه قد مضى بمال المضاربة ودينا عليه وقال
 مالكا ان كان العامل عالما موسرا بيع منه بقدر راس المال وان كان غير عالم عتق على رب المال والى
 خدم على العامل وعلى هذا الوجه يرجع العامل على رب المال بجمته فيه هم قال منق اي القيد
 هم فان كان في المال بيع ولم يجر له منق اي المضارب هم ان يشتر من يتيق عليه منق اي على المضارب
 هم لانه يتيق عليه نصيبه نصيبا لرب المال منق لانها يجوز بيعه لكونه مستع لا يجوز بيعه هم او يتيق منق

لا يجوز له ذلك قال
 وكذلك ان وقت المضاربة
 وقتا بعينه يظل العقد
 بمضيه لانه توكيل فيتوقف
 بواقته والتوقيت مفيد
 فانه تقييد بالزمان فصار
 كالتمتع بالنوع والمكان
 قال وليس للمضارب
 ان يشتري من يتيق على
 رب المال لقراءة او غيرها
 لان العقد وضع لتحصيل
 الربح وذلك بالتصرف مرة
 بعد اخرى ولا يتحقق فيه
 بعقله ولهذا لا يدخل في
 المضاربة شئ مالا يملك
 بالتقص كشرى العبد والشرع
 بالميتة بخلاف البيع
 الفاسد لانه يمكن بيعه
 بعد قبضه فيتحقق المقصود
 قال ولو دخل صار مشتريا
 لنفسه دون المضاربة
 لان الشري منق اي وجب
 نقاذ على المشتري نفذه عليه
 كالوكيل بالشري اذا خالف
 قال فان كان في المال
 لم يجوز له ان يشتري
 من يتيق عليه لانه
 يتيق عليه نصيبه
 ونفسه نصيبا لرب
 المال او يتيق

وخمين لان الالف مستحق براس المال والخمسة مئة مئة والربع بينهما فلماذا يسع له سرق اى لرب المال
 م في هذا المقدار سرق يعني في الف وثمانين وخمسين فان قبل لم لا يجعل الجارية راس المال في الولد
 كذا ربحا قيل لان ما يجب على الولد بالسعاية من مئتين براس المال والمحاربة ليست من ذلك
 فكان تعيين الالف من السعاية لرأس المال لانت لالتجانس وهذا السؤال والجواب ذكرهما في الكلام
 وقال صاحب العناية وفيه نظر لاننا جعلنا الجارية راس المائتين وقد عرفت بالاستيلاء وجبت قيمتها على
 المضارب وسبب من مئتين اسل المال قلنا الولد زاحما فخرج بسبب ظهور المئتين من جهة م ثم اذا
 قبض رب المال لا لقله ان يعين المئتين سرق وهو المضارب م نصف قيمة الام لان الالف المأخوذ
 من اى من الولد م لما استحق براس المال لكنه مقدما في الاستيفاء سرق على الربع ثم نظر ان الجارية
 كلها م ربع فتكون بينهما وقد عرفت ومت دعوى جمعية سرق من المضارب م لاحتمال الف سرق اثبات
 بالنكاح وتوقف نفاذ بالفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة سرق السابقة م وصارت الجارية
 ام ولده ويعين نصيب رب المال لان بذات ان تلك وغمان تلك لا يستدعي مضارب م سرق بل قيمته
 الملك وقد حصل م كما اذا استولد جارية بالنكاح ثم كلها هو وغيره وراثته سرق اى من جهة الوراثه
 فانه م يعين نصيب شريك سرق كالأخ تزوج جارية اخيه فمات الزوج وترك احملا به ميسرا فمات
 الزوج وان اخاه فمات الزوج ملكا بنفسه فمات نصيب شريك م كذا ابتدا سرق اى
 ما نحن نصيب م بخلاف فمات الولد سرق فانه فمات اعتاق وهو املات فلا يد من السرق
 وهو لا يتحقق كدون منعه م على ما مر سرق اشارة الى قوله لان حقيقة بالنسب والملك والملك
 آخرها ولا يصح له فيه العلم م

باب المضارب يضارب

قال واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة ولم ياذن له بالبيع
 لم يعين بالدفعة ولا تصرف المضارب
 الثاني حتى يرضى فاذا ربح ضمن
 الخلل لرب المال وهذا هو
 الحسن عن ابي حنيفة ومالك
 اذا عمل به ضمن ربح ادم ربح
 وهذا ظاهر الرواية وقال في ربحه
 يعين بالدفعة على ادم ربح وهو
 رواية عن ابي حنيفة سرق لان الملك
 له الدفعة على وجه الايداع وهذا
 الدفعة على وجه المضاربة وتعبها
 ان الدفعة على حقيقة واعاين ربحه
 مضارب بالبيع فالحال لم يرضى له
 ولا يفتقر ان الدنو قبل العمل بالبيع
 وبعده ايضا والفعلين وملكهما

وقال

وخمين لان الالف مستحق براس المال والخمسة مئة مئة والربع بينهما فلماذا يسع له سرق اى لرب المال
 م في هذا المقدار سرق يعني في الف وثمانين وخمسين فان قبل لم لا يجعل الجارية راس المال في الولد
 كذا ربحا قيل لان ما يجب على الولد بالسعاية من مئتين براس المال والمحاربة ليست من ذلك
 فكان تعيين الالف من السعاية لرأس المال لانت لالتجانس وهذا السؤال والجواب ذكرهما في الكلام
 وقال صاحب العناية وفيه نظر لاننا جعلنا الجارية راس المائتين وقد عرفت بالاستيلاء وجبت قيمتها على
 المضارب وسبب من مئتين اسل المال قلنا الولد زاحما فخرج بسبب ظهور المئتين من جهة م ثم اذا
 قبض رب المال لا لقله ان يعين المئتين سرق وهو المضارب م نصف قيمة الام لان الالف المأخوذ
 من اى من الولد م لما استحق براس المال لكنه مقدما في الاستيفاء سرق على الربع ثم نظر ان الجارية
 كلها م ربع فتكون بينهما وقد عرفت ومت دعوى جمعية سرق من المضارب م لاحتمال الف سرق اثبات
 بالنكاح وتوقف نفاذ بالفقد الملك فاذا ظهر الملك نفذت تلك الدعوة سرق السابقة م وصارت الجارية
 ام ولده ويعين نصيب رب المال لان بذات ان تلك وغمان تلك لا يستدعي مضارب م سرق بل قيمته
 الملك وقد حصل م كما اذا استولد جارية بالنكاح ثم كلها هو وغيره وراثته سرق اى من جهة الوراثه
 فانه م يعين نصيب شريك سرق كالأخ تزوج جارية اخيه فمات الزوج وترك احملا به ميسرا فمات
 الزوج وان اخاه فمات الزوج ملكا بنفسه فمات نصيب شريك م كذا ابتدا سرق اى
 ما نحن نصيب م بخلاف فمات الولد سرق فانه فمات اعتاق وهو املات فلا يد من السرق
 وهو لا يتحقق كدون منعه م على ما مر سرق اشارة الى قوله لان حقيقة بالنسب والملك والملك
 آخرها ولا يصح له فيه العلم م

باب المضارب يضارب سرق اى هذا باب في بيان احكام المضارب حال كونه يضارب وقد علم ان المضارب
 المثلث اذا وقع حال كونه فيه بالنمير م قال سرق اى القوي م واذا دفع المضارب المال الى غيره مضاربة
 ولم ياذن سرق والحال لم ياذن م له رب المال لم يعين بالدفعة سرق اى بمجرى الدفع وقال في رواية ابي حنيفة
 بمجرى الدفع وهو رواية عن ابي يوسف لانه يصير مخالفا على ابي حنيفة لان م ولا تصرف المضارب الثاني سرق اى
 ولا يعين ايضا تصرف المضارب الثاني في م حتى يرضى فاذا ربح ضمن الاول سرق اى فاذا ربح المضارب الثاني ضمن المضارب
 الاول م له رب المال فمات رواية الحسن عن ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد اذا عمل به ضمن ربح او لم يرضى وهذا ظاهر الرواية
 وقال في رواية ابي حنيفة سرق اى بمجرى الدفع م عمل سرق اى الثاني م اوله عمل ومجرى رواية عن ابي يوسف لان الملك
 اى المضارب اذ ان له م يملك المضارب هو م الدفع على وجه الايداع وهذا الدفع على وجه المضاربة سرق فضاخا فمات
 م ولما ان الدفع ايداع حقيقة سرق لانه امانة فلا تملك وله ولاية الايداع م وانما يتفركون للمضاربة باعل فكان كمال
 لمعى سرق م موقوف م قبله سرق اى قبل العمل ان عمل ضمن والا فلا م ولا يفتقر رضى الدنو ان الدفع قبل العمل
 ايداع وبعده ايضا والفعلان يملكها المضارب فلا يعين بها سرق اى بالايداع والا يضاعف م الا ان سرق اى ان المضارب
 الثاني م اذا ربح فقد ثبت له سرق اى فقد ثبت المضارب الاول لرب المال م سرق اى في المال فيضمن سرق اى في المال فيضمن

عشر شح باب ٣

وفي ذلك لا فائدة في بيان المضاربة كماله فلهذا لم يشر إلى المضاربة بغيرها بل بالخاص وهذا شئ
أو عليها بالرجوع والعقل على ما ذكرناه إذا كانت المضاربة صحيحة على ما خلق المضاربة ولم يبين أن المراد بها المضاربة
الاولى والثانية أو كليتهما ليتناول كلاهما فإن الاولى إذا كانت فاسدة او الثانية او كليتهما جميعا لم يضمن
الاول لان الثاني لا يضمن فيه ولا اجر مثله فلم يثبت الشركة الملوحة للمضمان وكذا لو كانت الاولى جائزة والثانية
فاسدة فلا ضمان لما ذكرناه وكذا ان كان الاولى فاسدة والثانية جائزة وانما يجب الضمان عليهما اذا كانت
المضاربتان جائزتين فان قيل اذا كانت الاولى فاسدة لم يمتنع وجواز الثانية لان مبدأ كل الاولى فلا يستقيم
التقسيم اجيب بان المراد حوزا الثانية حينئذ يكون جائزا بحسب الصورة بان يكون المشترك الثاني من الربح
مقتدا بالما يجوز به المضاربة في الجملة بان كان المشترك والملاول نصف الربح وماية مثلا والثاني نصفه فان كانت
شئ اى المضاربة هم فاسدة لا يضمنه الاول شئ اى المضارب الاول هم وان عمل الثاني شئ اى المضارب الثاني
هم لانه اجر فيه ولا اجر مثله فلما ثبتت الشركة به شئ اى الشركة الموحدة للضمان للعقل هم ثم ذكر في الكتاب شئ اى
مخضع القدر وسمى هم يضمن الاول ولم يذكر الثاني فيجب ان لا يضمن الثاني عندنا في حقيقة زه وعندنا يضمن
بناء على اختلافهم في موضوع الموضع شئ فان موضوع الموضع لا يضمن عندنا في حقيقة زه فلا فاعلمهم وقيل بالمال
بالتحري ان شاء ضمن الاول وان شاء ضمن الثاني بالاجماع شئ اى بالاجماع يحابنا لحصول التتبع منها من الاول
ومع مال الغير من الثاني الا فدهم وهو المشهور شئ يعني نيل القول هو المشهور من المذهب هم وهذا عندنا باطال
شئ لانهم يضمنان موضوع الموضع هم وكذا عندنا شئ اى عندنا في حقيقة زه على قول من يقول انه لا يضمن عندنا
ايضا ولكن يحتاج الى الفرق بين هذا المسئلة ومسئلة موضوع الموضع انما لا يقره هم ووجه الفرق له شئ اى يخفى
هم معين به شئ اى المسئلة التي نحن فيها هم وبين موضوع الموضع ان موضوع الثاني لا يضمنه لمصلحة الاول شئ
لا لنفسه هم فلا يكون ضامنا للمضارب الثاني لان كل من يضمن نفسه شئ يضمن نفسه من حيث شئ لشئ الربح
في ان يكون ضامنا شئ ان ضمن شئ اى رب المال هم الاول شئ اى المضارب الاول هم صحت لمضاربين الاول بين
وكان الربح بينهما على ما شرط لانه لانه ملكه شئ اى لان المضارب الاول ملك مال المضاربة هم بالضمان من حين خالفوا في شئ
لا على الوجه الذي رضى به شئ اى رب المال فانه لم يرض بدفع المال الى غيرهم فصار كما اذا دفع الى نفسه شئ
فصحت المضاربة هم وان ضمن الثاني شئ اى وان ضمن رب المال المضارب الثاني هم ربح على الاول بالتقدير
اى بسببه وبه قال الشافعي زه ومالك احمد زه في رواية ان لم يعلم بحال المضارب الاول وان علم لم يرجع عليه شئ
رواية واحدة وفي بعض النسخ موقع بالقبض بالهبة اى بالضا لان التركة سلامة المقبوض فان قيل ينبغي ان ليس له الرجوع الى
الثاني لانه في ضمن المضاربة الاصل فيفسد بضائه قلت الذم امر حسي والالتصاق لا يثبت في الحسي وانما هذا
في امر شئ عي هم لانه شئ اى المضارب الثاني هم عامل له شئ اى المضارب الاول هم في شئ
اى في ذلك العمل قيل في كلامه تناقض لانه قال قيل هذا يعين فيه لمنفعة نفسه وبهذا قال لانه
عامل للمضارب الاول والجواب ان الجملة مختلفة لان الثاني عامل لنفسه بسبب شركته في
الربح وعامل لغيره بسبب انه في الاثر الموضع وعمل الموضع وهو الحفظ للموضع فانه في التناقض احد اتحاد

كامله خلطه بغيره وهذا
اذا كانت المضاربة صحيحة
فان كانت فاسدة لا يضمن
الاول وان عمل الثاني لانه
اجبر فيه ولو اجر مثله
فلا يثبت الشركة به شئ
ذكر في الكتاب يضمن
الاول ولم يذكر الثاني
وقيل ينبغي ان لا يضمن
الثاني عندنا في حقيقة زه
وعندنا يضمن بناء
على اختلافهم في موضوع
الموضع وقيل بالمال
بالتحري ان شاء ضمن
الاول وان شاء ضمن الثاني
بالاجماع وهي المشهورة وهذا
عندنا ظاهر وكذا عندنا
وجه الفرق له بين هذا
وبين ما يقع على المتجر
الثاني يقضه لمنفعة
الاول فلا يكون ضامنا
اما المضارب الثاني
يعمل فيه لنفسه
فجاز ان يكون ضامنا
ثم ان ضمن الاول صحت
المضاربة بين الاول وبين
الثاني وكان الربح بينهما
على ما شرط لانه لانه
ملكه بالضمان من حين
خالفوا في شئ
لا على الوجه الذي
رضى به فصار كما اذا
دفع الى نفسه شئ
فصحت المضاربة وان
ضمن رب المال المضارب
الثاني هم ربح على الاول
بالتقدير اى بسببه وبه
قال الشافعي ومالك احمد
زه في رواية ان لم يعلم
بحال المضارب الاول وان
علم لم يرجع عليه شئ
رواية واحدة وفي بعض
النسخ موقع بالقبض
بالهبة اى بالضا لان
التركة سلامة المقبوض
فان قيل ينبغي ان ليس
له الرجوع الى الثاني
لانه في ضمن المضاربة
الاصل فيفسد بضائه
قلت الذم امر حسي
والالتصاق لا يثبت في
الحسي وانما هذا في
امر شئ عي هم لانه
شئ اى المضارب الثاني
هم عامل له شئ اى
المضارب الاول هم في
شئ اى في ذلك العمل
قيل في كلامه تناقض
لانه قال قيل هذا يعين
فيه لمنفعة نفسه وبهذا
قال لانه عامل للمضارب
الاول والجواب ان
الجملة مختلفة لان
الثاني عامل لنفسه
بسبب شركته في الربح
وعامل لغيره بسبب انه
في الاثر الموضع وعمل
الموضع وهو الحفظ
للموضع فانه في
التناقض احد اتحاد

سكنى الحق ولا ندره من جهة
في نفس احدية غيره احدية
واسم بنية باسمي ما يشاء كان قرا
الشقان من اقول قد ندره من جهة
ابتداء ويجيب بغيره الثاني
بغيره الا على كونها استحققت
بغيره ذلك في العمل ولا يملك
يستحقه بملك المستند بغيره
التوان فله من حق خبث
قال واذا وقع اليه رب المال
سما ربه بالنصف واذا ندره بان
به فله الى غيره فدره بغيره
وتدبر في الثاني ويرج فالحق
رب المال قال له على ان ساروق
الله في الدنيا استحقاق فدره
ان الله في الدنيا استحقاق
الغنى والغنى بالاول
السدس لان الدفعة الى الثاني
مستندية فحقها لا يرج الا من
من جهة المال وارب المال
بغيره فله من حصة جميع ما
برزق فلم يبق للاول الا النصف
فيعتبر بغيره لا في غيره وقد
جعل من ذلك اقل الثلث
الجيم للثاني فيكونه فلم يبق
الا السدس وبطلت فله ذلك
كان فعل الثاني واقعه لذلك
الاستحقاق على حصة ثواب بغيره
فاستاجر غيره عليه نصفهم
والكان قال له على ان ساروق
الغنى في الدنيا استحقاق فله
الثاني الثلث والباقي بين
المضارب الاول ورب المال
فحقان لانه فوض اليه النصف
وبطلت بغيره نصف ساروق
كذلك وقد برزق الثلثين
فيكون بينهما حصة بالاول

هم كحافى الموضع مشيعي كحافى الموضع الغاصب وانهم يرجع على الغاصب بما ضمنهم من دلائل مشي اى الثاني من مخرج
جهة مشي اى من جهة الاول فانه قد غره وفي بعض النسخ معذرة بالذال من المخرج من في نفس العقد مشي اى العقل
بين الاول والثاني لانه عقد الاول غره وتقع المضاربة والبرج بينهما على ما شرطوا مشي اى بين المضاربين وقال الشارح
واختار المخرج لما ذكره ولا مشي المضارب الاول والثاني اجر مثله على المردوايين وقال لما كان التعلق بالخسران فالمرجح بين
المال والعامل الثاني ولا يشيخ للاول وان اختلفا وكان الاول اكثر فانه لما ملك ان كان العقد اقل فرب المال
شرطه ويرجع الثاني على العامل الاول فيقبل للعامل نصفه كالملة ويرجع المالك على الاول باق حصة هم لان قرار الضمان
على الاول مشي شية المالك له وقوله على الاول خسران هم فانه مشي اى فكان رب المال هم فلهما ابتدا مشي اى
في ابتدا الامر هم ويشيخ البرج الثاني مشي اى المضارب الثاني هم ويشيخ البرج هم لان على مشي اى المضارب
الاول هم لان الاول مشي وهو المضارب الثاني هم يستحقه بغيره ولا يشيخ في العمل والا على يستحقه بملك المستند بالاول
مشي لانه يستحقه براس المال والمالك في راس المال حصل باو الضمان مستندهم فلا يعرج عن فوج خبث مشي لان المالك
ارسل باو الضمان مستند انما ثبت من وجه دون وجه فاذا كان كذلك فببيلة القصد هم قال مشي اى قال الشارح
هم فان وقع اليه مشي اى اى المضارب هم رب المال مضاربة بالنصف واذا ندره بان يدفعه الى غيره وقد دفعه بالمال
وقد تصرف الثاني من مشي اى المضارب الثاني هم ويرجع فان كان رب المال قال له مشي اى المضارب الاول هم
على ان ساروق الله تعالى فهو بينهما الضمان فارب المال النصف والمضارب الثاني الثلث والمضارب الاول السدس
لان الدفع الى الثاني مضاربة مشي اى لان دفع الاول الى الثاني حال كون الدفع مضاربة فهو يرجع لوجود الامر به مشي
اى بالدفع هم من جهة المالك ورب المال شرط نفسه بجمع ما رزق فلم يبق للاول من مشي اى المضارب الاول
الم نصف مشي اى يقتضي الشرط فينصف تصرفه الى نصيبه قد جعل من ذلك مشي اى من نصيبه هم بقدر ما يشيخ
لثاني فيكون له ثلثين الا السدس ويشيخ بها ذلك مشي اى لطيب المضارب الاول السدس والثاني الثلث والاول
لم يعمل بنفسه فقد ابلش العقد بين الا ترى انه لو دفع المال مع غيره او بغيره رب المال حتى يرجع كان نصيب المضارب
من البرج لطبا وان لم يعمل بنفسه وعلى النصف بقوله هم لان فعل الثاني واقع للاول كمن ساروق على حصة ثواب بغيره
فاستاجر غيره عليه مشي اى استاجر المستاجر غيره على عمل الخياطة هم نصف درهم مشي اى فان النصف الاخر لطيب
المستاجر استاجر لان العمل وقع ذلك هم وان كان قال مشي اى وان كان رب المال قال للمضارب هم على ان ساروق
السدس بينهما الضمان مشي اى قال فالحق بكتاب الخسار وكذا الحكم لو قال ما رجحت في هذا من شيء وقال على ان ساروق
ما سببت فيه من كسب او قتلت على ان ساروق من شيء وقال على ان ساروق ما سببت فيه
من ربح فهو بينهما الضمان او قال على ان ساروق بربك هم فلهما المضارب الثاني الثلث والباقي بين المضارب الاول ورب المال
نصفان لانه فوض اليه النصف وجعل لنفسه نصفه فله الاول وقد برزق الثلثين فيكون بينهما من مشي اى الثاني
بين رب المال والمضارب الاول لانه شرط نصف ما يحصل ما شرط نصف الجميع بخلاف الاول مشي اى الوجه الاول هم
مشي اى لان رب المال هم جعل النصف جميع البرج فانما شرطوا مشي اى الحكمان هم ولو كان قال له ما رجحت من شيء فبني
بيك نصفان مشي اى من سائر الجاهل بغيره فلهما نصفين نصيب على الحال كذا لو كان الحال في قوله هم وقد دفع

في شرح ما يبرج ٣
كتاب المضاربة

دين مع الشرط سواء كان عبد المضارب او عبد رب المال ان كان على العبد دين فان كان عبد المضارب ملكي قول
 ابني خيفة ره شئى العبد مع الشرط ويكون الشرط كالسكوت عليه فيكون لرب المال عند هذا البيع الشرط واجب
 الوفاة وان كان عبد رب المال فالمشروط يكون لرب المال بلا خلاف والوجه الثالث اذا شرط بعض المخرج
 لمن لا يقبل شهادة المضارب او شهادة رب المال له نحو الابن والمراة والمكاتب ومن اشبههم فالجواب فيه
 كما لجواب فيما اذا شرط بعض المخرج لا يجزى والوجه الرابع اذا شرط بعض المخرج لعقد دين المضارب
 او لقتل دين رب المال فهو جائز ويكون المشروط للمشرط له نقض دينه به وقيل بقيه لعبد رب المال
 لان فيه خلافا لبعض اصحاب الشافعي وبعض اصحاب احمد في غيره الا خلافات وعند اكثر اصحاب الشافعي البيع
 اشترط العمل على غلام رب المال كقولنا وهو قول مالك ظاهر قول احمد هم لان العبد لا يقبل خصمه حيا اذا
 كان يادونه له واشترط العمل اذن له شئ فيحقق خروج المال من يد رب المال مع اشتراط عمله فبيع
 سواء كان عليه دين او لم يكن لانه في حق المضاربة كعبد اجنبى اخرم ولهذا شئ اى ولو كان يد العبد
 مقبلة خصوصا اذا كان يادونه له لا يكون للمولى ولاية اذ ما اودع العبد وان كان مجورا عليه شئ اى ولو جرد
 استرداد ما اودعه العبد من يد المبيع هم ولهذا شئ اى ولو عدم ولاية الاخذ للمولى من مودعه هم يجب بيع
 المولى من عبده المادون شئى ليعنى اذا كان مديونا ونهرا بالاجابة انا عند ابني خيفة ره العبد
 فذلان المولى من عبده المادون اجنبى عن كسبه اذا كان عليه دين واما عند هذا المالكان جرد البيع
 بعينه الفائدة فتوقف وجذرت على ما يحكى في المادون الشاهد تعالى هم واذا كان كذلك لكسبه
 من يبنى اذا كان الحكم ما ذكرنا من كون يد العبد مقبلة وجوز بيع المولى منه اذا كان يادونه له يدنا هم لم يكن
 شئ اى اشتراط ثلث المخرج لعبد رب المال مع اشتراط العمل عليه هم ما قلنا من التسليم والتخلية بين المالك
 والمضارب بخلاف اشتراط العمل على رب المال لانه شئ اى لان اشتراط على رب المال هم مانع من كسبه
 شئ والتخلية اذا كان الفاق قد بطل هم على ما مر شئ اى عند قوله بشرط العمل على رب المال مفتر
 للفقهاء لانه يمنع خلوص يد المضارب هم واذا صحت المضاربة شئ المذكور هم يكون الثالث شئ اى ثلث المخرج
 هم المضارب بالشرط والثلثان للمولى لان كسبه العبد للمولى اذ لم يكن عليه دين شئ لان العبد وما في يده لولا هم
 وان كان عليه دين شئ اى على العبد هم فلو لم يرض لان المولى لا يملك كسب عبد المديون هم هذا شئ اى الذي
 من الحكم هم اذا كان اقامه هو المولى ولو عقد العبد المادون عقد المضاربة مع اجنبى بشرط العمل على المولى لا يصح ان لم يكن
 عليه دين لان هذا شرط من اشتراط العمل على المالك شئ بشرط العمل على المالك كسبه المضاربة على ما مر هم وان كان
 على العبد شئ اى العبد المادون لا يملك كسبه هم من شئ اى شرط العمل على المولى هم عند ابني خيفة ره لان المولى بمقتضى لا يبنى اذ
 شئ اى عند ابني خيفة هم على ما عرف من شئ اى في كتاب المادون وعند هذا المالك لا يصح بيع المولى بشرط العمل على المولى
 فصل في بيان احكام الغزل شئ اى غزل المضارب هم وفي بيان احكام القسمة شئ اى قسمة
 قاله المنفيا في والاوتى ان يقال قسمة المخرج على لا يخفى هم قال شئ اى القيد وره هم
 واذا مات رب المال والمضارب شئ اى اوقات المضارب هم بطلت المضاربة لانه شئ اى لان المضاربة وتذكر القسمة

لان للعبد يد مقبلة
 خصوصاً اذا كان
 يادونه له واشترط العمل
 اذن له ولا يقبل كسبه
 للمولى ولا يادونه
 العبد وان كان مجورا
 عليه ولا يقبل بيعه
 بيع المولى من عبده
 المادون واذا كان
 كذلك لم يكن مانعا
 من التسليم والتخلية
 بين المالك والمضارب
 بخلاف اشتراط العمل
 على رب المال لانه
 مانع من التسليم
 على ما مر واذا صحت
 المضاربة يكون الثلث
 للمضارب بالشرط
 والثلثان للمولى
 لان كسب العبد
 للمولى اذ لم يكن عليه
 دين وان كان عليه
 دين فهو للمضارب
 هذا اذا كان المادون
 هو المولى ولو عقد
 العبد المادون عقد
 للمضاربة مع اجنبى
 بشرط العمل على المولى
 لا يصح ان لم يكن عليه
 دين لان هذا شرط
 من اشتراط العمل على
 المالك كسبه المضاربة
 على ما مر وان كان
 على العبد شئ اى العبد
 المادون لا يملك كسبه
 من شئ اى شرط العمل
 على المولى هم عند
 ابني خيفة ره لان
 المولى بمقتضى لا يبنى
 اذ شئ اى عند ابني
 خيفة هم على ما عرف
 من شئ اى في كتاب
 المادون وعند هذا
 المالك لا يصح بيع
 المولى بشرط العمل
 على المولى

باب بيان المقدر انما باعتبار المذکور ولو قال لا انما كان اولی هم توکیل شخص اراد ان مینا باطله الوکالة لا ان المذکور
 عقد على الشركة بالانها بنین ولعن من الآخر فاذا كان مینا باطله الوکالة تبطل بموتها او موت احد هما كما في الوکالة
 هم على التقدير من شئ في قوله في اول الباب وهو توکیل فيه لانه يتفرق فيه بامر ماله هم وموت الموكل تبطل الوکالة من شئ
 لان الوکالة عقد جائز غير لازم فكان لبقائه حكم الابقاء في غير ما قيام الامر في كل ساعة هم وكذا ان شئ تبطل الوکالة هم
 بموت الوکیل من شئ لبقائه ما به ولا يلزم فيه خلافا هم ولا تورث الوکالة من شئ لانها غير لازمة كما ذكرنا فلا يتصل اى ورثة هم
 وقدر من شئ اى حكم بطلان الوکالة بموتها او موت احد هما هم من قبل من شئ اى من قبل هذا الباب واراد به باب بطل الوکیل
 في كتاب الوکالة ثم اعلم ان كون المضارب كالوکیل ليس كجبل فيفرقان في مسائل منها ان الوکیل اذا دفع اليه الثمن قبل تسليم
 فانه يرجع به على الموكل ثم لو هلك ما اخذ ثانيا لا يرجع به مرة بعد اخرى واما المضارب فيرجع به على رب المال مرة بعد اخرى
 الى ان يقبل الثمن اى البائع وجه الافتراق ان شبه الوکیل يجب ان الثمن عليه على المبدأ وله على الموكل بعد الشرع ما رفقنا
 ما استوجب بينا عليه وعاد مغنونا عليه بالقبض فاذا هلك في ضمانه فلا يرجع ثانيا واما المضارب اذا رجع على المال فما يتبقى
 يكون امانة في يده فاذا هلك كان بلا كسره على رب المال فيرجع عليه مرة بعد اخرى ولكن لو نظرنا الى كون المال امانة في ايديهما
 كان حكمها واحد من هذا الوجه ومنه ان رب المال لو ارتد وتحق بدار الحرب ثم عاد مسلما فالمضاربة بخلاف الوکیل على ما يحكي
 عن النبي ومنه ان المضارب اذا اشتربس بالمضاربة عودا ثم غلبه رب المال عن المضاربة لا يعمل غلله وان علم به بخلاف
 الوکیل على ما يحكي هم وان ارتد رب المال عن الاسلام والبقاء بالشر وتحق بدار الحرب بطلت المضاربة من شئ اذ المبدء
 مسلما اذ اعدا مسلما جائز جميع ما فعل من البيع والشراء فكان عقد المضاربة على ما كان بخلاف الوکالة حيث لا تعود
 بعود الموكل مسلما يخرج محل الفرق عن ملكه وفي المضاربة لا يبطل لمكان حق المضارب كما لو مات حقيقة هم لان الحق
 من بدار الحرب هم بمنزلة الموت من حكمهم الا انهم من شئ فتصبح لكون الحق كالموت هم انه من شئ اى الشان هم
 يقسم باله بين ورثة من شئ كما في الموت الحقيقي ولحق مدبره وادعوات اولاده هم وقيل نحو قوله من بدار الحرب
 هم يتوقف تصرف المضارب من شئ اى المضارب رب المال الذي ارتد على التقا بالاسلام او البطلان بالموت او القتل
 هم غنا بيه ضيقة رضى الله عنه لانه من شئ اى لان المضارب هم يتفرق له من شئ اى رب المال هم فصار شئ
 اى تفرق المضارب هم كصرفه من شئ اى كصرف رب المال هم بنفسه من شئ فلا تصرف رب المال في هذه الصورة لكان تصرفه
 موقوف غنا بيه ضيقة له لا يرد اذ قد تفرق نائبه وهو المضارب هم ولو كان المضارب هو المرتد من شئ بنسب
 الديال لانه خير كان وهو ضمير الفصل هم فالمضاربة على حالها من شئ في قولهم جميعا من شئ كواشترى اوبلج ورجل اخر
 ثم تمسك على رتبة اومات او تحق بدار الحرب فان جميع ما فعل من ذلك جائز والربح بينهما على ما اشتراطهم لان له
 من شئ اى المضارب هم عبارة صحيحة من شئ كونه عاقلا بالغاهم ولا توقف في ملك رب المال من شئ لانه نائب وتفرق
 في منافع نفسه ولا حق لورثته في ذلك بخلاف رب المال لان التوقف فيه لتعلق حق ورثة بجماله او لتوقف
 ملكه باعتبار توقف نفسه والبعده في جميع ذلك على رب المال هم فبقيت المضاربة من شئ الفار جواب بشرط محذوف
 والتقدير واذا كان كذلك فبقيت المضاربة على حالها هم قال من شئ اى القدر رضى هم فان غلب رب المال
 المضارب ولم يملك من شئ اى المضارب هم بغيره من شئ اى بغير رب المال اياه فالعقد منصف الى فاعله

تواكيل على ما تقدم
 وصوت الموكل يبطل
 الوکالة وكذا صوت
 الوکیل ولا تورث
 الوکالة وقد مر
 قبل وان ارتد رب
 المال عن الاسلام لم ينع
 بالذات ولحق به الحرب
 طبقت المضاربة
 لان الحق بمنزلة الموت
 الاثرى انه يقسم ماله
 بين ورثة وقيل
 نحو قوله يتوقف
 تصرف مضاربه
 عند ابي حنيفة
 لانه يتصرف له
 حضار كصرفه
 بنفسه ولو كان
 المضارب هو المرتد
 فالمضاربة على حالها
 لان له عبارة
 صحيحة ولا توقف
 في ملك رب المال
 فبقيت المضاربة
 قال فان غلب
 رب المال المضارب
 ولو غلبه المضارب

حق الفرائض
 فخر جميعا ولا يكون
 من جهة وعمل الوكيل
 ففصل بين فني علمه
 وان علمه رجلا وللمالك
 عمن من علمه ان يبيعها
 ولا يفتقر لخلل من ذلك
 لان حقه قد ثبت للرجل
 وانما يظهر بالقسمة
 وهي تبني على راس المال
 وانما ينص بالبيع قال
 فيكون ان يفتقر بقسمها
 شيئا اخر لان الغزل
 اعلم ليعمل ضرورة
 معرفة راس المال قد
 انقضت حيث صار
 نفقا ينعزل الغزل ان
 غزله ورأس المال درهم
 او دنانير قد نصت
 لم يجز له ان يصرف
 فيها لانه ليس في اعماله
 عزله الجبال حقه
 في الرجوع فلا ضرورة
 قال رضي الله عنه
 هذه الذي ذكره اذا
 كان من حق من راس
 المال فان لم يكن بان
 كان درهم ورأس
 المال دنانير او الفلقة
 ان يبيعها بنفس
 راس المال استحسانا
 لان الرجوع لا يفتقر اليه
 وصار كالعروض من ذلك
 هذه موت رب المال
 في بيعه او من ماله قال
 اذا افتقر راس المال
 دسوقا وقسمة

وذكر المفعول مطوي ويجوز ان يكون مضافا الى مفعوله مطوي ذكرنا الفاعل هم ستة اشترس من اسي المضارب هم وبيع فقره
 بان لا يشترس اسي لان المضارب هم وكيله من جهة شرع فلا ينفصل الالبلة لانه عزل تعدد في وقت على العلم لان الغزل
 مني والاشكال المتعلق بالامر والنفذ لا يورث فدا المنة الابد العلم دليله او امر الشرع ونواهيهم شرار في ذلك بقوله هم وعزله
 الوكيل ففصل بين اسي عزله لا تعدد اسي بقصد او يكون حالا اسي فاقصد اسي يتقن على علمه من اسي علم الوكيل
 لما ذكرنا هم وان علم بعزله والمال شش اسي واحال ان المال هم عوض فله شش اسي فله المضارب هم ان يبيعها ولا
 يفتقر الغزل من ذلك شش اسي من البيع عند الشرا بل لعلم فله ان يبيعها نقدا ونسيئة كما قبل الغزل حتى لو يبيعها بالمال
 عن البيع ليس له العمل بنية وكذا البيع بنية عن المسافرة في الروايات المشهورة كما قيل الغزل هم لان نقه شش اسي
 حق المضارب هم قد ثبت في البيع وانما يفتقر شش اسي بقه في المرح هم بالقسمة وبيع شش اسي القسمة هم تبني
 على راس المال شش بان يكون هم وانما يفتقر شش اسي بقه هم بالبيع شش بان تباع العروض حتى يصير
 احد النقيدين ونفس يفتقر من باب ضرب يضرب من التخصيص وهو خروج المار عن الحجر او نحو ذلك قليلا قليلا او الناقص
 عند اهل الحجاز الدرهم والدينار وما دونه ونون وضاد معجزة هم قال شش اسي الف درهم هم هم لا يجوز ان يفتقر
 شش اسي المضارب الموزون هم فبما تخرج من تلك العروض التي نفدت هم شيئا اخر لان الغزل انما لم يعمل ضرورة شش
 اسي لابل ضرورة هم معرفة راس المال شش لابل القسمة هم وقاد يفتقر شش اسي الضرورة هم حيث صار
 شش اسي راس المال هم نقدا شش اسي درهم او دنانير هم فبما الغزل شش بعلمه هم وان عزله شش
 اسي راس المال المضارب هم ورأس المال شش اسي واحال ان راس المال هم درهم او دنانير وقت بد شش
 اسي واحال انما قد هم نفدت شش اسي نفدت باحد النقيدين هم لم يجز ان يفتقر فيها لانه ليس في اعماله عمله
 الجبال حقه في الرجوع فلا ضرورة شش في تصحيح فقره لانه فاعا يكون المال لنظام قال ونهذ الذي ذكره شش
 اسي الف درهم اذ كان شش اسي المال الذي نفس هم من جنس راس المال شش بان كان كل منها درهم
 او دنانير فان لم يكن شش اسي المال الذي نفس من جنس راس المال هم بان كان درهمهم راس المال
 ودنانير او على القلب شش اسي او كان على العكس بان كان ودنانير ورأس المال درهمهم هم له شش اسي
 للمضارب هم ان يبيعها بنفس راس المال شش قيد به لانه ليس له ان يفتقر بجانقة العروض هم استحسانا شش اسي
 من حيث الاستحسان هم لان الرجوع لا يظهر الا به شش ان يبيعها بنفس راس المال لان الواجب عليه رد مثل
 راس المال وقال يمكن ان يبيع ما في يده بنفس راس المال هم وصار كالعروض شش في حكم جواز البيع ونه
 القياس لا يجوز لشبوت الجائزته بينهما من حيث الثمنية فصار كراس المال قد نقض هم وعطى به شش اشارة
 الى قوله لا يفتقر الغزل اسي على علم المذكور هم موت رب المال شش وارتناع الموت بالابتداء وخبره قوله على هذا
 هم في بيع العروض شش بان كان المال خودنا ومات رب المال فلا يفتقر المضارب بل يبيعها بنفس راس المال
 وكذا في حقوق رب المال بدار الحرب برتد لانه موت حكمهم ونحوها شش اسي ونحو العروض فان كان راس المال
 درهم ونه يدره ودنانير او على العكس هم قال شش اسي الف درهم واذ افتقر فاقصد في المال ديون شش اسي
 واذ افتقر راس المال والمضارب واحال ان في المال ديونا والمراو من الافتراق فسخما عقد المضارب هم وقد

عنه

رجع المغارب فيه من اى واحمال انه قد رجع المغارب في المال هم ايجود احكام على اقتضاء الديون من اى على طلب الديون
 الت على الناس من لانه من اى لان المغارب هم بمنزلة الاجير من حيث جعل له شئ من و الرجوع كالاجير له من لانه
 استحق الرجوع بان اعلمه وقد سلم له بدل علمه وهو الرجوع فيجوز على اتام عمله ومن اتامه تقيار ما وجب من الديون على الناس
 ولا يلزم فيه خلافه وان لم يكن له رجوع لم يلزمه الاقتضاء اى طلب الديون الت على الناس وقالت الثالثة لانه
 الاقتضاء لانه ليقع المغاربة التزم راس المال على صفته ودليلا هو قوله من لانه من اى المغارب هم وكيل محض من اى
 خالص من المتبرع لا يجزى على اقراره ببيع به من بل الواجب رفع ياعن المال فاذا رجع فيه فلا يلزمه التزمه لانه وكيل
 محض قبل التبرع بالرجوع هم ويقال له من اى المغارب هم وكل رب المال في الاقتضاء لان حقوق العقبه يرجع
 احسنه العاقلة فلا بد من توكيله من اى توكيل المغارب رب المال هم وتوكله من اى توكل رب المال هم كيدا لبيع حقه
 من اى حق رب المال لانه لا يمكن الطالبة فيما عدا المغارب الا بالتوكيل في كل حفظ حقه وفي بعض النسخ حتى لا يبيع حقه
 يقال في الجاهل غير يقال له من اى المغارب هم اصل شئ من اى رب المال وهو امر من احال
 يحل من احواله هم مكان قوله وكل والمراد من شئ اى من قوله اصل هم الوكالة من شئ لانه ليس عليه وليين حتى
 تكون حقيقة احواله على هذا المطلق احواله الوكالة يكون استعانة والجواز اشتراكها على النقص بهذا القدر والرجوع
 وسطه في شئ اى على اعلم المذكور هم سائر الوكالات من اى ادب كل وكيل بالبيع اذ اتبع من التفاضل له سيجزى عليه ولكن
 يجوز على ان يحل رب المال باليمن على المشتري وكذا المستبيع هم والبيع من اى الذي يبيع بالاجرة وهو الدلال
 هم والسماح من كسر السنين هو التوسط بين البائع والمشتري وفي الميسر هو من يعمل الغير بالاجرة سجا او شرا
 قلت فلهذا لا ينفق بين الدلال والسماح ولكن اهل اللانة فروقها بينهما كما ذكرنا فاك الاعلى فمشارنا وما بيننا
 رسول يراجع اخبارها فاصبحت لا يستطيع احوال سوى ان اراجع سمسار باير يد السيرة فيما وفي العباب وهو الذي سمع
 هم كجبران على التفاضل لانها من اى لان البيع والسماح هم ليمان باجر عادة من فيكون كالأجارة الصالحة وتكون
 الى سمسار ورجعهم وقال في شئ ربها يطلب باجره في شئ رجعهم فمذا فاسد لانه اشتراكه في حصول مجرولا وكذا لو سلمه لعدو الثبات ورجعها
 ببيع طعنه وشره واجباته في جوارحه ان يتاجر به الى الليل باجر معلوم لبيع له او يشتريه الى العقد يتناول منافعة وفيه معلومه في الجاهل
 وان لم يشترط اجرا يكون كيدا معيظه فيعوضه لاجل الفرج من العمل مثل الاجرة لان جبالا احسان اجرتهم قال ما هلك من مال المماراة فهو من الرجوع
 من وان المال لان الرجوع تابع بمقتضى المال الى ما يوزع اولى شئ انما كان الرجوع تابعا لانه لا يصح بدو ان اس المال وهو متعود به لانه كان اصلا
 هم كما يعرف الدلال الى العفو في الزكوة من حندينه حقيقه مره وابيه يوسف ثم لان العفو تبع وقد مره نه في باب الزكوة
 من فان زاد المالك على الرجوع فلا ضمان على المغارب من شئ هذا القدر ورجعهم لانه امين من شئ فلا يكون
 ضميما لما بيننا من المنفعة هم وان كانا فاقبتهما الرجوع والمضاربة بجبالا من ليعلم فيسخرها هم ثم تلك المال بعينه
 من اى بعض المال وارتقا هم على انه بدل البعض من كل هم او كلمة من بالرفع ايضا لانه بدل الكل من الكل هم
 تراد من اى رب المال والمضارب هم الرجوع حتى يستوفى رب المال راس ماله من شئ وفي بعض النسخ
 راس المال هم لان نسبة الرجوع لا تقع قبل استيفاء راس المال لانه من شئ اى لان راس المال هم هو المال
 من شئ تصد بكون الرجوع هم في هذا من اى الرجوع هم بهار من اى مبنى هم عليه من اى على راس المال الذي

ورب المضارب فيه صاحب
 الحاكم على اقتضاء الدين
 لانه جاز له الاجرة الرجوع
 كاجير له وان لا يكون له
 رجع لم يلزمه الاقتضاء
 لانه وكيل محض للمتعين
 لا يجزى على اقراره ببيع
 ويقال له وكل رب المال
 في الاقتضاء لان حقوق
 العقد ترجع الى العاقلة
 فلا بد من توكيله
 وتوكله كيدا لبيع
 حقه قال في الجاهل
 يقال له اصل شئ من اى
 قوله وكل والمراد منه
 الوكالة وهو هذا سائر
 الوكالات والبيع
 والسماح كسر السنين
 على التقاضي لانه
 يعملان ببيع عادة
 قال وما هلك
 من مال المضاربة
 حقا من الرجوع دون
 راس المال كان الرجوع
 تابع وهو الصواب الى
 ما هو الثبوت اولى كما يعرف
 الصواب الى العفو في الزكوة
 فان زاد العاقل على الرجوع
 فلا ضمان على المضارب
 لانه امين وانما انفقها
 الرجوع والمضاربة بجبالا
 غلبت افعال بعضه كلمة
 انشأ الرجوع حتى يستوفى
 راس المال من راس المال
 لان نسبة الرجوع لا تقع
 قبل استيفاء راس المال
 لانه هو الاصل وهذا يدل عليه

وتبين له فاذا اهلك ما في يد
المضارب ما يتبين ان
ما استوفى من راس المال
المال فيضمن المضارب
ما استوفى فانه اخذ
لنفسه وما احتار
المال من راس
ما لو اذا استوفى راس
المال فان حصل شيء كان
بيعه كما لو دبره وان نقص
فلا ضمان على المضارب
ما لم يملكه فليس له
وفضله للمضارب في عقد
فهذا المال لم يرد الربح
الاول لان المضاربة كالإذن
فانتهت النسيئة سقط
جديد فذلك المال
في الثاني لا يجب ان يقاض
اذا لم يملكه فانه اريد
مالا اخر فضايا فيقلعه
المضارب قال في حقه
للمضارب ان يبيع ويشتري
بالمقدور وليس له ان
يخرج من مبيع التاجر
فيستطاع اطلاق العقد
الاذا ابيع الى الجاهل يبيع
التجار المبيع لان المصالح
العام المصلحة ومن
بين الناس ولهذا
كان له ان يشتري
و ادب لمكونه ليس له
ان يشتري سفينة
للمركوب ولا يشتري حمارا
اعتقيا للعادة للتجار
واذا كان يذبح الحبيد
للمضاربة في التجارة
في الرواية المشهورة
لانه من بيع التاجر
ولو يبيع بالثمن

وهو الاصل ثم يتبع له شي اسي راس المال لانه زيادة عليه ثم فاذا اهلك في يد المضارب امانه شي اسي حال كونه امانة غير مضمون
ثم تبين ان ما استوفى شي اسي راس المال والمضارب هم من راس المال شخص خبر انهم فيضمن المضارب ما استوفى
سقط اسي اذ قد هم لانه اخذ لنفسه شخص ولم يكن ذلك تحت ليل راس المال الي راس المال فربما انبذت
الوارث الشركة مع قيام الدين على الميت فلو ان الورثة عزله امن الشركة بمقدار الدين وقسموا ما بقي ثم ملكا لمضارب
قبل ان يصل الى الغرض بالثمن ولهم ضمان ما اخذوه من حق العزارة لان ختمهم سابق على حق الورثة في الشركة
فكذلك انما يخاف فيه هم وما خربا لمال مضارب من راس مال شي يعني يجعل ذلك من راس المال هم اذا استوفى راس المال
فان فضل شي يعني لا يستوفى هم كان شي اسي الشئ الفاضل هم منها شي اسي بين راس المال والمضارب
هم لانه ربح شي وقضية اسي يكون مشتركة بينهما وان نقص شي يعني شي من راس المال هم فلا ضمان على المضارب
لما بينا شي اشارة الى قوله لانه ايهن هم ولو اوقفها الربح ونسخ المضاربة ثم عقد ما بين شي ثانيا هم فملك المال لمضارب الربح
الاول لان المضاربة الاولى قد انتهت شي يعني بقية الربح ونسخ المضاربة هم والثانية شي اسي المضاربة الثانية
هم عقد جاري فذلك المال في الثانية شي اسي في العقد الثانية هم لا يجب ان يقاض الاول شي
اسي الاقسام الاول هم كما لو دفع شي وفي بعض النسخ كما اذا دفع اسي راس المال هم البية شي اسي الى المضاربة
هم مالا اخر شي غير المال الاول فانه لا يجب ان يقاض الاقسام الاول هم
فصل فيما يبيع المضارب كشي انما فعله لانه يذكر فيه ما لم يذكره في اول المضاربة بين افعال المضارب هم قال شي اسي
القول في شي اسي هم ويحرم المضارب ان يبيع ويشتري بالتقيد والنسيئة شي اسي بالحل والاصل فيه قال احمد في رواية وقال الشافعي
وما كان واحدا في رواية فابن ابي ليلى لا يجوز لغير الاذن لانه فاعقدوا بالمال ودينا قوله هم لان كل ذلك شي اسي البيع
بالتقيد والنسيئة هم من مبيع التاجر شي انفسهم التاجر جاز بجا بأكسره ايضا ولكنه تخفيف ايجبه هم فيقتضيه شي اسي اذا كان
لذلك فيقتضيه البيع بالتقيد والنسيئة دل عليه قوله ان يبيع كما في قوله فاعقدوا بالمال ودينا قوله هم لان كل ذلك شي اسي البيع
دل عليه اعدوا هم الملاق العقد شي لم يكونه غير مقيد بالتقيد بالنسيئة شي اسي اشتبا من قوله ويجوز للمضارب ان يبيع
والاولى ان يكون من قوله فيقتضيه الملاق العقد هم اذا باع الى اجل لا يبيع التاجر اليه شي اسي الى ذلك الاصل بان
باع الى عشرين يوما وقوله لا يبيع التاجر حمله لمن محل ايجبه لقوله الى اجل فافهم هم لان كل شي اسي المضارب
هم الا العام شي اسي الشامل للمعروف شي اسي المتعارف هم بين الناس شي اسي اراد به ما هو مبيع التاجر وبيع الى اجل
الحل غير متعارف فلا يفتقر الاذن هم ولذا اس توضح لما ذكره هم كان له شي اسي المضارب هم التاجر في ذاته ولو كان
شي اسي بجان العادة هم ليس ان يشتري سفينة كوريش لعدم جريان العادة فيه بذاتي المضاربة انما هو من بيع التاجر كعام مثلا
اذا لم يحض المضاربة ببيع بل دفع المال ولم يسم بالتجارة فباعت شي سفينة او بانه ليحل عليها مال المضاربة ببيع
لاطلاق هم وله شي اسي المضارب هم ان يتكسر يماس اسي يتكسر سفينة هم اعتبارا للعادة والتجارب فافهم
يتكسر ون السفينة يحل البضائع هم وله شي اسي المضارب ايضا فلو ان ياذن لعبا المضاربة ببيع التجارة في الرواية
المشهور لانه من مبيع التاجر شي اسي اقرض بالشيء مرة عار وحي ابن رستم عن محمد انه لا يحكم في ذلك بالطلاق العقد
لانه بمنزلة الدفع مضاربة والفرق ان المضارب شركا في الربح والمال دون الاية فيشركا فيهم ولو باع بالتقيد

بما له اوتاهل فهو لان
 رب المال رضى بشركته
 لا يتركه في ذمها ورضي
 لا يتوقف على التجارة
 فلا يدين خلت مطلق
 العقد ولكنه جهة في
 التخيير فمن هذا الوجه
 في الفقه في كل جهة
 عن صاحب الدلالة قوله
 اعمل برئيتك لا على
 ذلك ولا على ما كان
 لا يملك العقد
 ولا يملك المالك
 الا ان يرضى عليه
 رب المال وهو
 الاستدانة وهذا
 ان يملك المالك
 والرائد غير ما اشتهر
 براس المال السلقة
 وما الشبهة ذلك
 لانه يصير المال
 دائر على ما انعقد
 عليه المضاربة فلا
 يرضى به الا بشغل
 ذمته بالدين
 ولو اذن له رب
 المال بالاستدانة
 صار المشتري بينهما
 نصفين فله في كل
 الوجه واخذ
 السفاح لا يملك
 نوع من الاستدانة
 فكذا اعطاهما

على المال في دفع المال اى وتسل فلف المضاربة بال المضاربة هم بماله ش اى بمال نفسه ثم او بمال غيره ش اى او غلط
 بمال غيره هم لان رب المال رضى بشركته لا بشركته غير ش اى بالاعمال يكون هذا النوع مطلقا بالنوع الاول لانواع المالك
 عند وجود الدلالة هم وهذا ش اى دفع المال مضاربة او شركة اى غير او غلط ما لا يملك او بمال غيره هم او بمال غيره
 ش اى امرزاد على ما اتفقهم به التجارة هم لا يتوقف عليه التجارة ش اى لعدم العرف بذلك منهم هم فلا يدين تحت
 مطلق العقد ش اى اذا كان كذلك فلا يدين بل بالنوع تحت مطلق العقد لان رب المال لم يرض بذلك هم وكذا
 ش اى ولكن ما ذكر من الامور جهة في التخيير ش اى وجه وطريق في تخيير المال اى زيادة من هم من هذا الوجه في العقد ش
 اى من جهة تخيير المال فيه يوافق ما ذكر من الامور عقد المضاربة هم في كل فيه ش اى فيدين ما ذكر في عقد المضاربة هم
 عند وجود الدلالة ش اى وجه قوله اعمل برئيتك ولا تملك دخل ما ذكر من الامور في العقد هم ونوع
 ش اى او قول رب المال في عقد المضاربة المضارب اعمل برئيتك ولا تملك دخل ما ذكر من الامور في العقد هم ونوع
 ش اى الثالث نوع هم لا يملك ش اى المضارب هم لا يملك العقد ولا يقول رب المال اعمل برئيتك الا ان يرضى
 رب المال ش اى لانه ليس من المضاربة ولا يتحمل ان يرضى بها هم وهذا الاستدانة ش اى النوع الثالث الذي لا يملك
 الا بالتمتع يرضى عليه هو الاستدانة هم وهو ان يشترى ش اى الاستدانة ان يشترى وذكر النعمية لانه كغيره وهو قوله
 ان يشترى وان مصدرية والتخيير هو الشراء هم بالدراسهم والدنا غير بعدا بشخصه براس المال الساتية ش اى
 اشترى شيئا باجماع القدين بالدين بعد ان يشترى براس المال المتاع وفي شرح الطحاوي ولو اشترى سلعة من دين
 من جنس راس المال او من خلافه بعد ان يكون حايجه من المضاربة وليس مضارب المضاربة من جنس ذلك الشراء
 اشترى به فيكون استدانته ولو اشترى سلعة في حال قيام راس المال شيئين من جنس راس المال او من خلافه بعد ان يكون
 حايجه من المضاربة جاز الشراء على المضاربة ولا يكون استدانته وقال زفر جاز اذا اشترى بخلافه يكون استدانته في الاثني عشر
 وان اشترى سلعة بالشر من مال المضاربة وسواء لالف مثلا كانت حصة الالف للمضاربة وما زاد فللمضارب بوجهه فيقيد به المال فيكون
 نقدت عليه فاعده هو واشبه ذلك ش اى فان كان راس المال ان درهم فليس له ان يشترى بالمكيل والموزون لانه اشترى
 بغير راس المال فكان هذا استدانته فاني قد علم على المضاربة ولو كان في درهم فاشترى به ما يرضى على المضاربة استدانته
 لانها كالمجنس الواحد في تخييره لانه ش اى لان الشان هم بغير المال ش اى مال المضاربة هم زاد على ما انعقد عليه
 المضاربة فلا يرضى ش اى رب المال هم به ش اى اى بذلك الزاد هم ولا يشغل ذمته
 بالدين ش اى ولا يرضى ايضا يشغل ذمته المضارب بالدين هم ولو اذن له رب المال بالاستدانة
 صار المشتري ش اى بفتح الراء هم بينهما ش اى بين رب المال والمضارب هم نصفين فله في كل
 ش اى لو كان مضاربة بالدين لو اذن له راس المال فصار شركة في المضاربة والوجود وانما كان بينهما لان المالك اشترى
 في نفسه الشاوي هم واذا السلف ش اى بالرفق حلف على قوله وهو الاستدانة اى النوع الذي لا يملك المضارب بدون
 التخصيص عليه الاستدانة واذا السلف هو عبارة عن من يرضى ليعاد به سلفه في الطريق وهو جع سلفه قال صاحب المعنى
 هو يرضى من السنين ونوع التار وهو تعريب سلفه وسلفه ش اى محكم وسلفه هذا القرض به لا حكم امره هم لانه نوع من الاستدانة
 ش اى فلا يملكها المضارب الا بالتخصيص هم وكذا اعطاهما ش اى وكذا السن النوع الذي لا يملك المضارب على السلف

لانه انما يشخص فلا يكون له المضارب لانه ليس من التجارة هم والعقد من بالرفع ايضا اي وكله اسى النوع الذي لا يمكن
 الا بان يبيع حتى يعجب من مال المضاربة سوار كان هم بان ويغيره والشرح لان ليس من التجارة هم والكتابة من شى بالرفع
 ايضا هم لانه شى اى لان المذكور من الحق بنوعيه والكتابة هم ليس بتجارة شى لان بركة الاشياء بغير عاقبة هم والا فلو
 والكتابة والتدبير شى كلها بالرفع هم لانه شى لان المذكور وهو الاشياء الثمانية هم شرح من فلا يمكن له المضارب الا بالبيع
 قال شى اى القدر ورجى هم ولا يزوج عبدا ولا لامة من مال المضاربة شى قيد به لانه يجوز من غيره وبلا خلاف هم وعن
 ابى يوسف انه يزوج لامة لانه من باب الاكتساب لا ترس انه شى اى المضارب هم يتفقد به شى اى يزوجها هم المهر
 وسقطوا النفقة شى اى من المضارب هم ولما شى اى ولا يبيع نفقة به ومحمد هم انه شى اى ان تزوج الامة هم ليس
 بتجارة والعقد شى اى عقد المضاربة هم لا يتحقق الا بالتوكيل بالتجارة ومحمد هم شى اى تزويج الامة هم كالكتابة والاتفاق
 فانه شى اى فان كل واحد من الكتابة والاتفاق على مال هم الكتابة شى اى حيث يحصل فيه المال هم ولكن للمالكين بتجارة لا يخل
 تحت المضاربة لكذا ان شى اى تزويج الامة وان كان فيه مال ولكن ليس بتجارة هم قال شى اى في اجماع الصغير وليس
 في كثير من البيع نفقة قال بل قوله فان وقع بالعتق لصيغة ومورد به فيه محل عن يعقوب عن ابي حنيفة فيمن وقع على امر
 الف وزعم مضاربة بالعتق فرفع المضارب بعتقه الى رب المال بضاعته فباع رب المال بجا واشترى قال شى اى حالها
 قوله هم فان وقع شى اى المضارب هم شيئا من مال المضاربة الى رب المال بضاعته شى اى حال كون الشئ بضاعته
 به هنا شيئا الاول ان قوله شيئا وان كان يوسم ان حكم وقع كل المال بضاعته بخلاف ذلك فليس كذلك لان الحكم
 فيها سوار نفس عليه في الذخيرة والمبسوط الثاني انه قيد برفع المضارب لان رب المال لو اخذ من منزله المضارب من غير
 امره وباع واشترى ان كان راس المال ما جاز فلو نقص المضاربة وان صار عودا لا يبيع نفقة لانه يمكن ان يجعل ميعنا لانه
 يكون عادلا غيره هم فاشترى رب المال وباع فوسم شى اى الذمى اشترى وباع هم على المضاربة شى اى يعنى لا يبيع المضارب
 بذكر هم وقال زفر بن قيس المضاربة لان رب المال متصرف في مال نفسه فلا يبيع وكذا في شى لان المرء فيما يعمل في ملكه
 لا يبيع وكذا غيره هم فيصير شى اى رب المال هم مستردا شى اى لانه يبيع نفق المضاربة هم ولهذا شى اى توضيح لما قبله
 هم لا يبيع شى اى عقد المضاربة هم اذا شرط العمل عليه شى اى على رب المال هم ابتداء شى اى في ابتداء المضاربة
 هم ولما ان يخرجه فيشترى شى اى بين المال وبين المضارب هم قدمت شى اى بتسليم هم وعاد التصرف شى اى من رب المال
 هم حقا للمضارب فيصير رب المال وكذا عنه شى اى عن المضارب هم في التصرف شى اى كما لو وكل اجنبيا هم والابن
 شى اى البائع المضارب رب المال هم فلو قيل منه شى اى من المضارب هم فلا يكون شى اى الا ببيعهم هم شى اى
 شى اى لما له لنفسه المضاربة فان قيل الا ببيع هو ان يكون المال للبيوع والعل من الآخر وليس للبيوع ههنا مال
 فكيف يتحقق الا ببيع قلنا الا ببيع وهو الذي على وجه الاستعانة ورب المال يبيع ميعنا لانه اشفق الناس اليه
 تعرفا فيصح الاستعانة به كما يبيع من الاجنبي فان قيل الا ببيع عامل في ملك الغير فيصير ميعنا ورب المال متصرف في ملك نفسه
 فلا يبيع ميعنا وهذا المستاجر جيبا واستعان الاجر بالمستاجر في انجاءه ما يستحق المستاجر الاجر لان عمله لا يتحول الى المستاجر
 فيبغى ان لا يكون المضارب من ههنا الرخ فيصيب قلنا في المضاربة معنى الاجارة والشركة
 جميعا ومعنى الشركة راجع الى المقصود وهو الشركة ولهذا العمل ولم يخرج لايقضى فله شى اى في الشركة يستحق احد الشركتين

لانه اقراض والعقد
 حال ويغيره مال الكتابة
 لانه ليس بتجارة ولا فلو
 والعتبة والصدق
 لانه فلو يبيع محض قال
 ولا يجوز عبدا ولا لامة
 من مال المضاربة
 وعن ابى يوسف انه
 يزوج كرامة لان من
 باب الاكتساب لا يزوج
 الفه يستفقد به المهر
 وسقطوا النفقة
 وكذا ليس بتجارة
 والعقد لا يتحقق
 الا بالتوكيل بالتجارة
 وصار كالكتابة والاتفاق
 على ملك لانه اكتساب
 هو لكن لما لم يكن بتجارة
 لا يدخل تحت المضاربة
 فكذا هنا قال فان
 دفعه شيئا من مال
 المضاربة الى رب المال
 بضاعته فاشترى
 رب المال وباع فوسم
 على المضاربة قال زفر
 بن قيس المضاربة لان
 رب المال متصرف
 في مال نفسه فلا يبيع
 وكذا غيره فيصير
 مستردا ولهذا
 لا يبيع الا بشرط العمل
 ابتداء وكذا ان يخرجه
 قد تمت وصار
 الشرع حقا للمضارب
 فيصير رب المال
 وكذا عنه في التصرف
 وكذا يبيع كذا من
 لا يكون مستردا

محبك ف
 شرط العمل عليه كالمضارع
 لأنه منهج التخليق وتخليق
 ما لا يقدح المال إلى الرب
 المال منقذ من عبث
 لا يصح لأن المضاربة
 ينعقد شرطه على مال
 الرب المال وعمل المضارب
 ولا مال هيمن للمضارب
 فله جرمناه بعبثه إلى
 قلب المضارع واذا لم يخرج
 بقي على الرب المال باسم
 المضارب فلا يستعمل به
 المضاربة الأولى قال
 واذا عمل المضارب للمضارب
 فليس ينقذه من المال
 وإن سافر ففقد فيه شرطه
 وكسبه هو الرب فيه ومضاربه
 شراء وكسبه في المال
 وجه الفرق أن النفقة
 قيم بأذن المصنوعين
 كنفقة القاني ونفقة
 المرأة والمضارب المصنوع
 ساكن بالمسكن الأصل
 واذا سافر صار محجوما
 بالمضاربة فيه فمستحق
 النفقة فيه وهذا
 محجوب لا يجبر عليه
 فيسحق البذل للمحال
 فلا يضره بالاتفاق
 من ماله أما المضارب
 فليس له إلا المربح وهو
 في جبر التردد فلا ينقذ
 من ماله يشترط فيه جبر
 المضاربة الفاسدة
 لأنه لجبره وحده البطلان
 لأنه متبوع قال ولو
 شئ في بطنه جبر ما

[illegible]

مخرج جہان
المنزل الجہان لکھنؤ
المستقلات
دولت خاندان
دولت اسفند
اکبر چندی
پیر محمد علی
میرزا محمد علی
السلمانی
راحمگان

ان ياخذ بما نام ولا يصنع شي اى فعل الغاصب هم اذا صنع المعضوب شي حتى اذا صبغه احمر او اصفر لم يكن للمالك ان ياخذ به مما نال التعجب بالمال ان ستر اخذ الثوب واعطاه قيمته فاذا البع في يوم مخصوصه لا يوم اصال بمو به وان شار فتمنه جميع قيمته الثوب ابيض يوم صبغه وترك الثوب عاينه هم واذا صار شي اى المضارب هم غير الكاش شي اى لرب المال هم بالصبغ استقبله شي يعنى شمله اى المضارب هم قوله شي اى قول رب المال هم اعلم بر الكاش شي يعنى ان قوله اعلم بر الكاش يكون شنا ولا صبغه احمر استظامه اخطا شي اى كاستظام قوله اعلم بر الكاش اخطا يعنى اخطا بالنسبة اليه بالانقياد لغيره انتصاب الالتزام ينيرع اسقاط وهو مصدر مضان الى فاعله وهو انصير الذي يرجع الى قوله اعلم بر الكاش وقوله اخطا بالنصب مفعوله هم فلا يصنع شي اى اذا كان كذلك فلا يصنع المضارب الثوب الصنع لان الشكره واخطا باذن رب المال رب قال ناك ولهمه وقال الشافعي رحمه الله يعلمون وان قال اعلم بر الكاش واذا لم يقل له اعلم بر الكاش يصير غاصبا

فصل آخر من مسائل نزهة الفضل متفرقة ذكر بها تفصيل على حدة ولمسلم يكن
من الفضل مسائل المضاربة التي لا بد منها للمضاربة آخر ذكرها ثم قال من اشترى في اجماع الصنف
ثم قال كان مع شري اي مع المضارب ثم الف بالصف فاشترى بها بياض لفتح الباء الواحدة
وتشديد الزاي لمجرد قال محمد رحمه الله في السير الكبر البز عند اهل الكوفة ثياب اللتان والقطين لا ثياب
الصوف واخذت من فباعه شري اسد البرم بالفين واشترى بالالفين عبد افلم يقدرها شري اسد
بالالفين ثم حتى ضاها شري اي الفان ثم يعمر رب المال الفاد وخمسائة والمضارب خمسة مائة ويكون ربع العبد
للمضارب وثلاثة ارباعه على المضاربة شري لان المضاربة بالمبايع البر بالفين ظهر الربح بقدر الالف فيملك
المضارب نصفه وخمسائة فاعاد واشترى بالالفين عبد اصاب ربع العبد وثلاثة ارباعه لرب المال
فان ملك الثمن كان ما يحضر الربح على المضارب وما يحضر ثلاثة ارباع على رب المال ثم قال رضي
الله عنه شري اي قال المصنف رحمه الله من هذا الذي ذكره شري اي محمد رحمه الله ثم حاصل
اجواب شري اي جواب المسئلة ثم لان الشئ كله على المضارب اذ هو العاقد شري فوجب عليه ثم الا
ان له شري اي للمضارب ثم حتى الرجوع على رب المال بالف وخمسائة على ما بين شري اشارة الى

قوله لانه وكيل من جهة فيه وباني ذلك بعد ثلثه اسطرهم فيكون عليه في الاخرة من اي فيكون التمن كله على المضارب لانه هو العاقد
والاخر فيفتح العدة واساره والراي في الاخر يقال جاز فلان بآخرة اي باخيرهم ووجهه من اي وجهه حاصل الجواب انه من
من ان الشان هم الماضل مال من اي نقم لهم الرجوع من اي وللمضارب من الرجوع تنبي اول نصيب ثم فسه بقوله هم وهو
اي الذي ظهر للمضارب من الرجوع من ختمه من لانه ظهر الرجوع بعد الالف يلك المضارب نصفه وهو ختمهم فاذا اشكره الفين ع اصار
شتمه باربعة من اي رجع العجم له نفسه وثلاثة ارباعه للمضاربة على حسب انقسام الفين من اي على الارباع الرجع للمضارب ثلثة ارباع
بالمال هم واذا انشأت الالفان وجب عليه من اي على المضارب هم الثمن من اي ثمن العبد هم لما بيناه من
شتمه الى قوله لان لاشمن كله على المضارب اذ هو العاقد وله من وللمضارب هم الرجوع بثلاثة ارباع الثمن على المال

ولا يضيع اذا ضيغ
المقصوب واذا صار
شريكا بالضيغ انتظم
قوله اعمل برأيك تنظاه
الخط فلا يغمده

فصل آخر قال

فان يكتلعه الف

بِالنَّصِيفِ فَاشْتَرَى بِهَا

ما ضاعه بالقر

والله اعلم بالصواب

وہابیہ

حیث کہ یہ سب کچھ

حتى ضاع اعوام ركب

الفوائد الحسنة والمضارب

گمنامہ ویلک ریج

العسل المحذرات الثلاثة

الرابعة عشر على الحضارة

قال ثم شهد الناس

ذکر مختصا الیہاں

لا والله كما نزل

هذه النسخة محفوظة على

المصادر اذ هو

إلحاق الان له حق

الشيخ علي بن محمد

بلف وحماسه غلبی

ما بين فتكوكا عليه

А. М. С. 1911

سورة الاحزاب

انه ملأى المال

ظہر الربیع وہی خمار

فاذا اشترى بالانفيس

م. باقری

میں نے اسے دیکھا ہے

وَلَعِبَ لِنَفْسِهِ وَلِأَنَّهُ

أربعاء الحضرية

علاج الفصام

1990

لانه وكل من حوته فخر
 نصيب المضارب وهو الربح من
 المضاربة لانه مدغم في مضاربه
 ومضارب المضاربة امانة وبينهما
 ممانعة وبقية ثلاثة ارباع العبد
 على المضاربة لانه ليس فيه يافى
 المضاربة ويكون راس المال الفين
 وحسبها لانه قد مر في الف
 مرة الف الف خمسة مائة ولا يبعد راجحة
 الاصل الف الف لانه اقل من الف الف
 ودينار فلو فداها ببيع العبد
 بأربعة آلاف فخصه المضاربة
 ثلاثة آلاف يرفع راس المال
 وبقية خمسة مائة ربحا بينهما قال
 وان كان معه الف فاشترى
 ربح المال ببيع المضاربة وراجه
 اياه بالف فانه يبيع مائة راجحة
 على خمسة مائة لانه هذا البيع
 مقضي بجواز التغير للمقاصد
 ودفن الحاجة وان كان يبيع ملكه
 بمائة كان فيه شبهة لعدم
 وبيع المراجعة على الامانة
 والاحتراز عن شبهة الخيانة
 فاعتبر اقل الثنتين ولو اشترى
 المضارب عبيدا بالف فباعه
 من ربح المال بالف فاشترى
 ياعه مائة بالف فاشترى لانه
 اعتبر على ما في حق نصف الربح
 وهو نصيب ربح المال

لانه شيشة لان المضارب قد وكل من حوته شيشة اى من جهة رب المال ثم فيه شيشة اى
 في شرا بة العبد ثم يخرج نصيب المضارب وهو الربح من المضاربة لانه شيشة اى لان نصيبه ثم
 من شيشة اى لان الربح في ملكه وضمانه ثم مال المضاربة امانة شيشة اى في المضارب
 ثم وفيها شيشة اى بين المضارب والامانة ثم منافاة شيشة فذا كانت شيشة اى فذا كان كذا يخرج نصيب
 المضارب وهو الربح من المضاربة لانه مضارب عليه ثم وبقية ثلاثة ارباع العبد على المضاربة لانه ليس فيه
 شيشة اى في اقرار ثلاثة ارباع على المضاربة ثم ما بين المضاربة شيشة لان ضمان رب المال
 الا في المضاربة عن كيون راس المال الفين وخمسة مائة لانه شيشة اى لان رب المال ثم دفعه مرة
 الف ومرة الف وخمسة مائة شيشة فالحسب مائة الفان وخمسة مائة وبه قال بعض اصحاب الشافعي رضي عنهم
 راس المال ما دفعه ثانيا ومائة الف وخمسة مائة وبه قال مالك واحمد رحمهما الله ثم ولا يبيع
 شيشة اى لا يبيع المضارب العبد المذكور ثم مراجه الا على الفين لانه اشترى او باع الفين شيشة لان
 دفعه على الفين شيشة اشترى او باع فليخرج ذلك شيشة اشارة الى مجموع ما ذكر قبله وهو خمسة مائة
 نصيب المضارب وهو الربح من المضاربة وبقية ثلاثة ارباع العبد على المضاربة وتكون الربح بعد ذلك
 على ما شرعنا ثم فيما اذ بيع العبد بأربعة آلاف فخصه المضاربة ثلاثة آلاف شيشة لان ربع الثمن وهو
 الف المضارب لانه يدل ملكه ثم يرفع راس المال شيشة وهو الفان وخمسة مائة ثم وبقية خمسة مائة ربحا
 بينهما شيشة اى بين المضارب ورب المال نصيب على ما شرعنا ثم قال شيشة اى في
 اجماع الصغير ثم وان كان معه الف شيشة اى مع المضارب ثم فاشترى ربح المال عبيد اجماعا وبه
 اياه شيشة اى المضارب ثم بالف فانه شيشة اى فان المضارب ثم يبيع شيشة اى العبد المذكور
 ثم مراجه على خمسة مائة لان هذا البيع شيشة اى يبيع ربح المال للمضارب ثم مقضى بجواز شيشة
 اى محكوم بجهة ثم لتغير المقاصد شيشة لان مقصود رب المال وماله اى الف مع بقية العبد
 ومقصود المضارب كنفاد العبد على العبد ثم دفن الحاجة شيشة اى لا بل دفع الحاجة ثم وان كان
 شيشة اى ان هذه وامسله بما قبله يعني هذا البيع مقضى بجواز وان كان ثم يبيع ملكه بمائة شيشة اى
 يبيع ملك رب المال بمائة وذلك لان المضارب اشترى لرب المال لانه وكيله وبيع الانسان
 من نفسه باطل ولكن لما كان حق المضارب كحق ثالث مع البيع فلا فرق فيهم الا شيشة اى شيشة من قوله مقضى
 بجواز وهو معنى بغير اى غير اى في شيشة اى في هذا البيع ثم شبهة العبد ثم شيشة اى البيع ولرب العبد
 زفر رحمه الله فتمكنت شبهة البطلان فاعتبر اقل الثنتين في المراجعة على ما في كذا لان ثم وبنى المراجعة
 على الامانة والاحتراز عن شبهة الخيانة فاعتبر اقل الثنتين شيشة اى في المراجعة لا احتياطا ثم
 ولو اشترى المضارب عبيدا بالف وباعه من ربح المال بالف واما ثنتين فباعتد مائة مائة راجحة بالف
 ومائة لانه شيشة اى لان البيع ثم اعتبر ما في حق نصف الربح وهو نصيب ربح المال
 شيشة اى تحسب ربحه ان العتدين وبقية ربح المال ولم يقع للمضارب منه الا قدر مائة فوجب اعتبار

لان المال امانة في
 يده ولا يستفاد
 انما يكون بقبح مضمونه
 وحكم الامانة يتاخر
 فيرجع ماله بعد اخرى
 بخلاف لو كان بالشراء
 اذا كان الثمن من ثمن
 اليه قبل الشراء فله
 ابع المثل له حقيقه لا يرجع
 الا مرة كانه اسكن جمل
 مستوفى كان الوكالة
 تجتمع مع الثمن كالقالب
 اذ لو كان يبيع للمضيق
 ثم في وكالة في هذه
 صلوة لا يرجع ماله
 ولو اخذ المشتري ثمنه
 دفع الموكل اليه
 طال فله ان يرجع
 لانه ثبت له حق الرجوع
 بنفسه المشتري فيقبل
 مستوفيا بالقبض
 بعد اما المدفوع
 اليه قبل الشراء امانة
 في يده فهو قائم على
 الامانة بعد ان لا يرض
 مستوفيا فاذا اهلك
 رجع عليه ماله
 لا يرجع لو قبح الاستيفاء
 على اماره
 فصل
 في الاختلاف قال
 واذا كان مع المضارب
 الفان فقال دعت
 الى الفاء مجت الفاء
 وقيل ربا مال لا

المنفعة فيه ثم وثم ويكون مجموع راس المال ثم لان المال مائة في يد من اى في يد المصناب لان سبب المضاربة عليه هو المالك
انما هو الذي يضمنه من اى استيفاء حتى يكون القبط منصفون فلو ان القبط المضاربة الاستيفاء لصارضا فما هو اى من وكل المالك
فيما فيه من اى في ان الضمان ول عليه قبول القبط منصفون فاذا كان كذلك فكل قبضة ثانيا وثالثا الى غير النهاية على جهة الامانة دون الا
وذلك كان الجواب على رب المال ثم خرج مرة بعد اخرى من اى اذا كان قبضه امانة خرج على الكل مرة بعد اخرى حيث ما وجب الجواب للمالك
استلاف الوكيل بالشرع بشرطه بعينه هم اذا كان ضمن بدفعه اليه قبل الشراء من اى بان عطاء الموكل الفا وقال المشتري عبد الله
فذلك من اى ضمن وهو الف مثله بعد الشراء من قبل ان يفقد الى البالغ ثم حثلا يرجع من اى على موكله الماقرش وادعاه كما
من اى لان الشان من كل حيلة من اى جعل ما قبضه الوكيل مستوفيا لان الوكالة تجتمع الضمان من كل من
لان بخلاف المضاربة فان مبثا على الامانة هم كالمصاحب اذا توكل بيع المضمون من حيث جازت الوكالة
فاذا ملك العبد في يد المصاحب بعد ما صار وكيل الممن لا يلزم من اى ان يكون الوكالة هم ثم في الوكالة في هذه الصورة
اشارة الى صورة الوكيل بشرطه بعينه ودفع اليه الثمن وذلك قبل الدفع الى البالغ هم يرجع مرة من اى
يرجع الوكيل على موكله مرة واحدة فيما اذا ملك الثمن بعد القبض من الموكل قبل الدفع الى البالغ تحريره ان من
الوكيل اذا اشترى العبد الف وجب للبايع على الوكيل الثمن ووجب للوكيل على الموكل مثله فان كان الموكل
قد دفع اليه الثمن ادان ثم ملك الثمن قبل الشراء من اى وقبل الدفع الى البايع يرجع الوكيل على موكله بالثمن لان
المدفوع اليه قبيل الشراء من اى ولم يوجد بعد الشراء لوجب ان يكون مضموما فلم يصير مستوفيا فاذا ملك
يرجع عليه مرة ثم لا يرجع لو وقع الاستيفاء وان كان قد اشترى ثم دفع اليه الثمن ثم ملك قبل ان يدفعه الى
البايع لا يرجع لان قبضه كان على جهة الاستيفاء لا على جهة الامانة فاذا استوفاه مرة لم يبق الحق اصلا
اشارة الى ذلك بقوله هم دينا اذا اشترى من اى الوكيل هم ثم دفع الموكل اليه المال فهلك من اى عند
الوكيل لم لا يرجع من اى الوكيل على الموكل ثم لانه من اى لان الشان من اى
من اى الوكيل من حق الرجوع من اى على الموكل من نفس الشراء من اى الوكيل هم مستوفيا بالقبض
بعد من اى قبض الثمن بعد الشراء اما المدفوع اليه من اى الوكيل هم قبل الشراء من اى وهو
من اى الوكيل هم قائم على الامانة بعده من اى بعد الشراء هم فلم يصير مستوفيا من اى لو كان قبضه من
امانة في هذه الصورة هم فاذا ملك من اى المدفوع اليه هم يرجع عليه مرة من اى يرجع الوكيل على موكله
مرة واحدة هم ثم لا يرجع من اى بعد ذلك اصلا عند الهلاك هم لموقع الاستيفاء على ما مر من اى اشارة الى ما ذكره
من قوله لا يثبت له حق الرجوع بنفس الشراء فيجعل مستوفيا بالقبض بعده وذكر الامام الجويني فيهما فارقا آخر وهو
ان الوكيل لما اشترى فقد انعزل عن الوكالة فله يرجع على الموكل بعد اداء المضاربة فاما ينعزل بالشراء ويصرف
في كل مرة قل بناء من المواضع التي يفارق فيها المضاربة الوكيل على ما ذكرنا من اى او كل فضل حصل من
محصل في الاختلاف من اى في بيان احكام اختلاف رب المال والمضارب ولما كان الاتفاق اصلا والاختلاف
عارضا آخرة عن الاصل هم قال من اى في ايجاع العقيم فان كان مع المضاربة الثمن فقال من اى
هم دفعت من اى يبيع التالذ خطا بل رب المال يتولاه من اى دفعت من اى الغادر رجعت الفا وقال رب المال لا من اى

العقد العموم لم يصرح الدون إلا بالتخصيص كما سلف الوكالة لهم بخلاف الوكالة لأن الأصل فيه المخصوص من شرائع ولا يثبت فيه العموم إلا بالتخصيص وإنما ذكر التخصيص فيه مع أنه راجع إلى الوكالة أما باعتبار التوكيل وأما باعتبار سنن المضاف أي لأن الأصل في باب الوكالة هم دلوادعي كل واحد منها فاعاش بان قال رب المال في البر أو قال المضارب في الطعام هم فالتعلق لرب المال فيهما التمسك بالتخصيص من شرائع لأن كلاهما يدعي مخصصيته لزم ولكن اعتبار قول من يستند لما دون من جهة اختصاصه بقوله ولاذن يستفاد من جهة من جهة من جهة رب المال هم فيكون القول له ولو قام البينة فالبينة في المضارب من شرائع يعني إذا قام البينة كانت في المضارب أولى هم بخارجة من شرائع أي بخارجة من شرائع إلى النفي كالمثلان من مخرج عن نفسه هم وعدم حاجة الآخر من مخرج أي وعدم حاجة الآخر بهرب المال هم إلى البينة من مخرج لعدم الحاجة من جهة قال السقاني في هذا ما يتأمل في نسخة كان في رواية الأصيلح مساعد لأن رب المال يحتاج إليها أسهل اثبات ما هو عليه بنية ربه المال أدل بالقبول لا ثباتها مراعاة رضاء وبعد الضمان وشريعة البينة لا الظاهر الأمر المعارض خير الظاهر كما سلف بنية السامع مع بنية ذم المودع وجعل صاحب الذخيرة بينهما في دعوى المخصوص والعموم واحد وقال لأن العمل فيما يمكن بان يجعل كانه اذن له بالعموم أو لا ثم مضاه عنه وأذنه بالمخصوص أو اذن له بالمخصوص أو لا ثم اذن له بالعموم من ان لم توقت البينة ان تفتاح على الشرارة أو وقت احدهما دون الاخرى ميتة رب المال لتقدر على بيعه بنية رب المال لأنه يشترط ما ليس بثابت فافهم ولو وقت البينان وقتا من شرائع بان قال رب المال دفعة في البر في رمضان وقال العاصم في الطعام في شوال هم مضارب الوقت لاخر اولى لأن اخر الشراطين ينفق الاول من مخرج أي بفسخه فكان الرجوع اليه اولى فروع فنفقه عبد المضاربة في مال المضاربة وجعلها اذ البق طررب المال ظهر ربح او ابطا خلاف دفع اليه العين وقال الصنفان عندك الفاء اخرى يكون الفان منها شركة والالف مضاربة بالنصف جاز خلافا لبعض المالكية ويجوز ان يكون الرجل عاظا في المضاربة بل جعل ثم مضاربة احر وقال احمد ولا يجوز اذا كان فيه مخرج على الاول دفع الفاعل ان لم يرض بما جاز بلا خلاف ولو قال علي ان لي ربح نصفها جاز ايضا عندنا وبإني ثور حلافا للاثمة الثلاثة ولو اشترى العامل بالالف امته او غنما او ثوبا او كيلا او موزنا يساوي الفين ربحي خصة فله ظهور الربح وبه قال الشافعي وهو في قولنا احر في رواية وقال مالكه والشافعي في قولنا احمد في رواية لا يربك لعدم ملكه الربح قبل العتمة ولو اشترى اثنين او غنما او ثورا او رابا وشعيرتين لا يربك باحلاف الحبس فلا يظهر الربح ولا يثبت المضارب قبل ظهور الربح بلا خلاف ولبعد ينفق وطلب المال ففهم دفع الضرر عن نفسه وعند الامته الثلاثة لا يجوز قبل ظهور الربح والعد اعلم بالصواب

كتاب الودعة

من كرم عقيب كتاب المضاربة لأن بينهما على المانة توقيفية فيجوز مفعول من الودعة وهو التكرار وشراعي فليطالع النظر على خطا المال أي المال كان بشرط ان يكون تايلا لاثبات اليد عليه حتى لو اودع الا بقر والساقط في الجبر او الطير في الهوى لا يرد كذا الاجابة بقولنا اذا اودع عند اخذ ثوبا مثلا ولم يبدل شيئا فذهب ذهابا فذهب لاخر وضاع يضمن لان بذابا يلع عفا وكذا القول بانا ودية عند كبحان اذا قال الجالس لا اقبل فذهب وضاع حش لا يضمن لانه صرح بالرد ولو القاه الربح في يديه كان قابلا بالسكوت فاذا ضاع يضمنه وكذا القول لفضا حبل المال ابن ابي شيبه في ابي فقال ثمة فوضعه فسرقت يضمن هم قال سرق أي القدر الذي هم الودعة

موقوف على الوكالة لأن الأصل فيه المخصوص ولو ادعى كل واحد منهما من عاقل القول لم يثبت لا دونهما اتفاقا على التخصيص كالأذن يستفاد من جهة فيكون القول له ولو قام البينة فالبينة فالبينة بنية المضارب تحتاج إلى نفي الضمان وعدم حاجة الآخر إلى البينة ولو وقتت البينتان وقتا نصيب الفاعل كالاخذ له لأن اخر الشراطين ينفق الاول

كتاب الودعة قال الودعة

لا للنفقة حتى لو اودعت المرأة وديعتها الى زوجها لا تقضى وان لم يكن الزوج في نفقتها والا ابن الكبير اذا كان
يسكن مع المودع ولم يلزمه نفقة فخرج وترك المنزل على الابن لا يضمن الوديعه ولم يشترط في الحققة الحفظ
بالعيال بل قال يحفظه على الوجه الذي يحفظ مال نفسه بجزء من كان ماله في يده ثم قال يعني به الاخير
مشابهة بنفقة وكسوته والعبد المأذون الذي في يده مال والشريك المفاوض والعنان وان لم يكونا
وفي عياله وفي الذخيرة المدفوع الى العيال انما يجوز اذا كان في عياله مينا والا فلا يجوز وفي قتاده بن ابى الليث قال غاب
وحلف امراته في منزله الذي فيه ورائع الناس ثم خرج وطلب الوديعه فلم يجدها فان كانت المرأة امنية فلا ضمان على الزوج
وان كانت غير امنية وعلم الزوج بذلك ومع هذا ترك الوديعه معها فانها من وكذا ابو الليث ايضا في خزانه الفقه
لا ضمان على المودع الا في اثباته اشياء التفسير في حفظها وخطبها باله ومنه ما من ماله بعد الطلب ثم قال فيها رتبة
نقد يجوز للمودع دفع الوديعه اليهم ولا يضمن عند تمهيد الزوجه والولد والمملوك والاجير ثم قال فيها شهيان
لا يجوز ان الضمان مع احواف اذا قال لا تدفعني من جيبك فدفعت اليها وقال احفظها في هذا البيت فحفظها في بيت
آخر في تلك الدار وقال في آخر شرطه الجابح الكبير المودع او دفع الوديعه الى عائله يعني الى الذي
المودع في عياله لم يضمن وقال الامام الزاهد العناني في هذه الرواية لم توجد الا في هذا الكتاب سلفه في
الجابح الكبير لان الظاهر انه يتعمد حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ مال نفسه وانه لا يجزى
فوقا وهو اسم من يده بيدا ذوقه والمصدر بفتح الباء نقول يده يراهم من الدفع من اى دفع الوديعه الى عياله
لا يمكنه لازمه بديه من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
الوديعه في خروجه من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
الملك ان يحفظها من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
لا بد له منه فان لم يكن له عيال سواه لم يضمن وان كان له عيال لا يضمن لان من العيال من لا يضمن على الالام
فان حفظها بغيره من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
من بنيه وترك الوديعه واستحفظها بغيره من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
فعلها من بنيه وترك الوديعه فيه ودفعها الى ابيه وديعه من ضمنه من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
ينبغي ان لا يضمن بالادراج لانه ذكر فيها قيل لان الظاهر انه لا يتعمد حفظ مال غيره على الوجه الذي يحفظ
مال نفسه بنفسه فكان له استحقاقها في استحقاق مال نفسه فجوابه يخرج من قوله لان الملك رضى بديه
الابيد غير والا يدي مختلفه في الامانة والامان وعن كلامه الاول ان يحفظ مال نفسه غالبا فان الغالب بنام
لان الملك رضى بديه من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
سواء المودع ولا يوثق بها الملك وكذا على العاقل لان الاشياء لا يضمن مثله من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
كما لو قيل لا يوثق بغيره من اى دفع الوديعه الى عياله لان اى دفع الوديعه الى عياله من اى دفع الوديعه الى عياله
ان ياذن بديه والكتاب ان يثبت عداخته اذ ان ابيه ليله ايداع المودع قبا ما على هذا

لان الظاهر انه يلزم
حفظ مال غيره على
الوجه الذي يحفظ
مال نفسه ولا يجوز
من المدفع الى عياله
لانه لا يمكنه سلازمة
بنية ولا استحباب
الوديعه في خروجه
فكان المالك را ضيا به
فان حفظها بغيره
او اودعها بغيره
تضمن لان الملك
راضى بديه ولا يبد
غيره ولا يبد مختلف
في الامانة
ولان الشئ لا يضمن
مثله كالحاويل ولا يوثق

واجب بان تصرف ماله بالملك لان المستقر بالملك للمنفعة وكذا الماذون والمكاتب وكل ائمة ائمة خيرة هم
 والموضع سرق اى وضع المودع الودعية هم في حوزة غيره ابراع سرق اى ابراع المودع الودعية وهو مصدر مضاف
 الى فاعله والمفعول محذوف وارتقاءه على انه خبر عن المبتدأ اعني قوله والوضع وانما كان ايدا عالان الحذر
 في غيره فصار بالوضع فيه مسلما اليه وهو ابراع فاذا كان ايدا عا يكون ضامنا كالا ابراع المحقق هم الا ابراع
 الحذر فيكون حافظا بحوزة نفسه **ش** لانه بالاستيثار صار للحزله وان كان الملك لغيره وقد تشاجر البيوت
 لحفظ الاستمعة قال سرق الاستثناء من قوله فان حفظها بغيرهم معتمدهم لان يقع في واره حديق سرق اى
 بالكلية افسره البعض والصحيح انه اسم للاحقاق ولم يذكر اهل اللغة انه اسم النارم فيعلم انه في جاره سرق فيجب
 اللام اى فان يسلم لانه عطف على ان يقع قال المحلوه في هذا اذا احاط الحريون بمنزلة بحيث لا يمكن ان يدفعا
 الى بعض من عياله فلو امكن تداركه الى بعض من عياله فيمن بالذفع الى الاجنب هم او يكون سرق بالانصب اليها
 عطف الا ان يقع اى والا لان يكون هم في سفينة تخاف الغرق سرق بقار العطف وهو عطف المتناهي على المضارع
 في الصورة وفي لغة القدرى تدعى تخاف الغرق بالمضارع الواقع مالا والغرق مصدر غرق في الماء هم فيليقيها الى سفينة
 اخرى سرق فيجب للباقى فيليقيها عطف على ان يكون وان عطفه على تخاف يكون مرفوعا ويكون عطف المضارع
 على الماضي هم لانه سرق اى لان كل واحد من التسليم الى الجار والا الفاعل في السفينة هم لتبين طريقا للحفظ في هذا الى انه
 في رقيه الملك **ش** دلالة لانه لا يمكن ان يحفظ في هذا الحالة الا بهذا الطريق هم ولا يصدق على ذلك سرق اى
 لا يصدق المودع على الفعل المذكور هم الابنية لانه يدعى ضرور فيسقطه للضمان بعد تحقيق السبب سرق اى سبب
 الضمان وهو التسليم الى جاره وفي المتن بهذا اذ لم يعلم ان بيت المودع احرق فاذا علم قبل قوله بلا بنية هم فعلم
 اذ ادعى الا ان في الامرين سرق فلا يصدق الابنية لانه يدعى سقوط الضمان بعد تحقيق السبب هم قال سرق
 اى القدرى انه هم فان طلبها صاحبها نجسها عنه وهو يقدر **ش** اى والمحال انه يقدر هم على تسليمها فنفى لانه
 متقدر بالتمتع وبما سرق اى وجوب الضمان لكونه متعديا بالتمتع هم لانه لما طالبه لم يكن راضيا بما سلكه سرق اى بما سلك
 المودع الودعية هم بغيره سرق اى بعد الطلب هم فيضنه سرق اى اذا كان كذلك فيضنه اى فيضمن الودعية وانما ذكر
 الضمير باعتبار المودع ففتح الدال لانه اسم للودعية وان جعل هذا من الضمين يعود الضمير الى المطلوب اى غنى
 المودع اى فيضمن المالك المودع هم بحسبه عنه سرق اى بحسب المودع الودعية عن المالك هم قال سرق اى القدرى
 هم وان خطبها المودع **ش** يفتح الدال خطب المودع الودعية هم بما له من التمييز سرق فان خطب اليه الدرامم بالدرامم
 هم ضمها **ش** لانه استعمال على ما تاتي وبه قالت الشاشة في غير خطب الحبس بالحبس والخطب على اربعة
 اوجه خطب بطريق الحادوة مع تيسير التمييز كخطب الدرامم البيض بالسود والدرامم بالذباير والجوز باللوزف انه
 لا يقطع حق المالك بلا خلاف فيمكن المالك من الوصول الى غير حقه بلا حرج وخطب بطريق
 المجاورة مع تيسير التمييز كخطب الحنطة مع الشعير فذلك يقطع حق المالك ويوجب الضمان بلا خلاف
 لانه لا يصلح للمالك اى حقه الا بحرج والمتعذر كالتعذر لان الحنطة لا تسخنوا عن جبات الشعير والشعير
 لا تسخنوا عن جبات الحنطة فيضنه التمييز حقيقة ويتعذر ايضا حكما بالقسمة لا بخلاف الحبس فان القسمة

والوضع في حوزة غيره
 ابراع الا اذا استاجر
 الحذر فيكون حافظا بحوزة
 نفسه قال الا ان يقع
 في واره حديق فيسلمها
 لا جارا او يكون في
 سفينة تخاف الغرق
 فيليقيها الى سفينة
 اخرى لانه تعديا بطريق
 الحفظ في هذا الحالة
 في رقيه الملك
 ولا يصدق على ذلك
 الا بنية لانه يدعى
 ضرور فيسقطه للضمان
 بعد تحقيق السبب
 حصار كما اذا احرق الاذن
 في الايدى قال سرق
 طلبها صاحبها فنفى
 وهو يقدر على تسليمها
 فنفى لانه متعدي
 بالتمتع وهذا لانه
 لما طالبه لم يكن راضيا
 بما سلكه بعد تيسرها
 عنيت عنه قال
 وان خطبها المودع
 بحاله حتى لا يقدر بغيره

حق المالك يقطع بالاجماع يقال خمس الامنة الذي في كتاب القصب من الكفاية بروي الحسن في نسخة الخطه بالشعر
 عن ابي حنيفة ربه مثل قولهم لان احدهما لا يخلو عن حيات الآخر **ش** لما في الخطه جبات الشيعه وفي الشيعه
 جبات الخطه فمقتدر التميز والقسمة **ش** لاختلاف الجنس وقد ذكرناه وما قيل ان تميز الخطه من الشيعه ممكن
 بان يعصب في اوسع سبب الخطه وليفتوا الشيعه فخرابه ان هذا الف والخطوط في المال مع ان الواجب يمكن ان يكون
 فيه من جبات خطه صاحب الشيعه وفي الطائفة يكون من جبات شيعه صاحب الخطه هم ولو خطوا بالمال يجب
ش بان خط السراج بالسراج والذيت هم فندابي حنيفة ربه اذ عنه يقطع عن المالك الى الصبيان
 لما ذكرنا من اشارة الى ما ذكر من قوله لانه استهلاك من كل وجهه وعذابي يوسف يجمل لاقول تابعه لالاكثر من شيعه
 صاحب الكثرة القليل هم اعتبارا للمالك اجزاء من اكل من حيث الاجزاء والفوق لابي يوسف ومن خلد المالك من
 خلاف جنسه وبين خطا المالك بالمالك بجنسه فان في خلاف الجنس يقطع حق المالك بالاجماع ان التداخل و
 الشيوخ في الافات اكثر فالحاصية بطل بالخط عند اختلاف الجنس فيحقق لينة الاستهلاك اما
 في الجنس يميز الاكثر اذا اظهرها لان المالك الخاصة باقية كذا في الفوائد الظهيرة هم وعذ محمد ربه مشددة
 بكل حال **ش** يميز سواء كان احدهما غالبا او مغلوبا او كان متساويين هم لان الجنس لا يلبس الجنس عند **ش**
 ابي عذ محمد رحمه الله هم على امره في الرضا **ش** من ان يعصب او يشرب لبن امرتين بان جعل لبنهما في
 قنبر ثم صب في خلق فخذ ابي يوسف العبرة لاكثر وعذ محمد ثبت الرضا منها جميعا هم ونظيره **ش**
 اي نظيره المذكور وهو فاطم الان بجنسه هم فاطم الدراهم بمثلها اذ اذبت **ش** من حيث الادوية -
 الدراهم اذ اذبت اذ اذبت ودراهم غيره مع دراهم فخذ ابي حنيفة رحمه الله يقطع حق المالك بكل حال وابي يوسف راج
 يجمل لاقول تابعه لالاكثر في رواية عنه وقال محمد ربه مشددة بكل حال على صاهاهم لانه يصير غالبا لادوية **ش** انفسه
 في لانه يريخ الى الدراهم وكان ينبغي ان يقول لانها نصيرة اذ في التذكير اما باعتبار الدراهم ورفقا
 بمر الراد والما باعتبار المذكور وكل ذلك لا يخلو عن نوع نصف هم قال **ش** اي القدوري هم واذا اخطأت من **ش**
 اي الوديعه هم قاله **ش** اي حال المودع لفتح الدال هم عن غير فعله فهو شريك لصاحبها من **ش** اي لصاحب الوديعه هم كما
 اذا شق الكيسان فاخطأ من **ش** بان كان في صندوق كبد له فترك كيس الوديعه فاشق الكيسان من ذاتها
 او بغيره فارة ونحوها فاخطأ لما لان وهذا الكلام بيان لقوله من غير فعله هم لان **ش** اكل المودع
 هم لا يفتن **ش** اذا قيل لقوله فهو شريك لصاحبها وكان في ترتيب الكلام ان يقال وان اخطأت بماله
 من غير فعله كما اذا شق الكيسان فاخطأ فهو شريك لصاحبها لانه لا يفتنهم لعدم الفسخ **ش** منه
 اكله من المودع بفتح ايه الصنع الموجب الفتن قال السفنا في ولو لم تكن تفسيره فذلك من المودع بان جعل
 الدراهم الوديعه في كيس بال ولكن الخطا فيها بقدر ما كان في كلامه يومهم ان الكيس اذا كان جديدا
 يفتن ولا يكون شريكا وليس كذلك وانما عدم الفتن في عدم الفسخ منه سواء كان الكيس جديدا
 او بالياء وفي الخطا في الحكم الخبير فان الشق الكيس في صندوقه فاخطأ بدراهم فلان ان عليه
 ربه فيه شريك وان ملك بعضها ملك من مالها جميعا ويقسم البناء في بينها على قدر اماكن لكل واحد

لان المالك لا يفتن
 جبات الاكثر فندابي حنيفة
 والقسمة ولو خلط المالك
 بجنسه فمقتدر
 يقطع حق المالك الى
 الصبيان لما ذكرنا وعذ
 ابي يوسف يجمل لاقول
 تابعه لالاكثر من شيعه
 للمالك اجزاء من اكل
 من حيث الاجزاء
 شريك في حال لان
 الجنس لا يلبس الجنس
 عند محمد ربه مشددة
 على امره في الرضا
 من ان يعصب او يشرب
 لبن امرتين بان جعل
 لبنهما في قنبر ثم صب
 في خلق فخذ ابي
 يوسف العبرة لاكثر
 وعذ محمد ثبت الرضا
 منها جميعا هم ونظيره
 اي نظيره المذكور
 وهو فاطم الان بجنسه
 هم فاطم الدراهم
 بمثلها اذ اذبت
 الدراهم اذ اذبت
 ودراهم غيره مع
 دراهم فخذ ابي
 حنيفة رحمه الله
 يقطع حق المالك
 بكل حال وابي
 يوسف راج
 يجمل لاقول
 تابعه لالاكثر
 في رواية عنه
 وقال محمد ربه
 مشددة بكل حال
 على صاهاهم
 لانه يصير
 غالبا لادوية
 ش انفسه
 في لانه يريخ
 الى الدراهم
 وكان ينبغي
 ان يقول لانها
 نصيرة اذ في
 التذكير اما
 باعتبار الدراهم
 ورفقا بمر
 الراد والما
 باعتبار
 المذكور وكل
 ذلك لا يخلو
 عن نوع
 نصف هم
 قال اي
 القدوري هم
 واذا اخطأت
 من اي
 صاحب الوديعه
 هم كما
 اذا شق
 الكيسان
 فاخطأ
 من بان
 كان في
 صندوق
 كبد له
 فترك
 كيس
 الوديعه
 فاشق
 الكيسان
 من ذاتها
 او بغيره
 فارة
 ونحوها
 فاخطأ
 لما لان
 وهذا
 الكلام
 بيان
 لقوله
 من غير
 فعله
 هم لان
 اكل
 المودع
 هم لا
 يفتن
 ش اذا
 قيل
 لقوله
 فهو
 شريك
 لصاحبها
 وكان
 في
 ترتيب
 الكلام
 ان يقال
 وان
 اخطأت
 بماله
 من
 غير
 فعله
 كما
 اذا
 شق
 الكيسان
 فاخطأ
 فهو
 شريك
 لصاحبها
 لانه
 لا يفتنهم
 لعدم
 الفسخ
 ش منه
 اكله
 من
 المودع
 بفتح
 ايه
 الصنع
 الموجب
 الفتن
 قال
 السفنا
 في
 ولو
 لم
 تكن
 تفسيره
 فذلك
 من
 المودع
 بان
 جعل
 الدراهم
 الوديعه
 في
 كيس
 بال
 ولكن
 الخطا
 فيها
 بقدر
 ما
 كان
 في
 كلامه
 يومهم
 ان
 الكيس
 اذا
 كان
 جديدا
 يفتن
 ولا
 يكون
 شريكا
 وليس
 كذلك
 وانما
 عدم
 الفتن
 في
 عدم
 الفسخ
 منه
 سواء
 كان
 الكيس
 جديدا
 او
 بالياء
 وفي
 الخطا
 في
 الحكم
 الخبير
 فان
 الشق
 الكيس
 في
 صندوقه
 فاخطأ
 بدراهم
 فلان
 ان
 عليه
 ربه
 فيه
 شريك
 وان
 ملك
 بعضها
 ملك
 من
 مالها
 جميعا
 ويقسم
 البناء
 في
 بينها
 على
 قدر
 اماكن
 لكل
 واحد

العقد من جواب عن قول الشافعي ان عقد الودعية ارتفع وحكم العقد هو الحفظ وارتقاعه على الاحتياط وبقوله
قوله لم ضرورة ثبوت من استلج لاجل ضرورة ثبوت من لقيضه من لاجل ضرورة ثبوت نقيض حكم
العقد لان بطلان الشيء بما ينافيه والاستعمال ليس بموضع لابطال الابداع ولا ينافيه ما اذا ارتفع عاقل من اي
نقيض حكم العقد من بالعود الى الوفاق عاقل وحكم العقد وهو لزوم الحفظ المأمورية لان الارتقاء كان للضرورة
ثبوت العقد كما ذكره الثابت بالضرورة يتقدر بهذا الضرورة وهي تنفذ بانباته ما دامت المخالفة
باقية فلا يتعدى الى ما بعد ارتقاعه وعوض بان الامر باق فيكون مأمورا به وام الحفظ وبانباته فالحالفة
فيه رد الامر من الاصل كالجود فلا يبرأ عن الضمان برفع المخالفة كما عترف بعد الجود والجواب بما ذكرنا
ان بطلان الشيء بما ينافيه او بما هو موضوع لابطاله فلا يكون المخالفة وذلك من الاصل وهي ليست
بموضوع لابطال الابداع ولا ينافيه الاثر من ان الامر بالحفظ مع الاستعمال صحيح ابتداء بان يقول للغاصب
او دعك وهو مستعمل بخلاف الجود فانه قول موضوع للرد لا اثر في الجود في اداء الشرع ودلها يكفر به
والمخالفة تبرك صلوة او عدم مأمور به ليست رداء ولهذا لا يكفر من كما اذا استأجره من تسليم المسألة
الودعية بالاستئجار كما اذا استأجر رجل رجلا لم الحفظ شهر من اش اى لحفظ متابع مدة شهر ثم فترك الحفظ
في بعضه ثم حفظ في الباقي من سنة فانه ترك الحفظ في بعض الاوقات ولم يخرج بذلك عن كونه امينا
فان قلت هذا الظاهر غير مستقيم لان بقاء كونه امينا باعتبار ان عقد الاجارة عند لازم فلا يرتد بوجه
مخالف ما نحن فيه قلت العقد لازم في الاتفاض بعدم تسليم المعقود عليه سواء بالاتفاق كاجارة
والعارية والهبة ينقضي بعدم تسليم المعقود عليه ثم في الاستئجار وردة العقد على منفعته الحفظ
في المدة والمنفعة تحدث شيئا فشيئا فيترك الحفظ في بعض المدة يبطل العقد في ذلك القدر ويكون باقيا
بقا المعقود عليه فكذلك الحفظ بغير بدل فان قلت المستأجر للدارية اى مكان اذا اجازته ثم عاد اليه
لم يبرأ وكذا المستأجر اذا خالف ثم عاد الى الوفاق لم يبرأ قلت لان البراءة انما تكون بالاعادة اى بالمالك
الحقيقة واما تقدير ايد المستأجر او المستعير يد نفسه فانه يستوفى في المنافع المملوكة من المحل والمالك
فيما يتصرف في المحل يكون عاملا لنفسه لا لغيره فلا يبرأ عن الضمان خلافا لفرقة عتبار بالودعية ثم فحصل الرد
الى نائب المالك من حيث هذا جواب عن قوله فلا يبرأ الا بالرد على المالك ووجه ان المودع نائب المالك فاذا
انقضت المخالفة وعاد مودعا بهذا جواب عن قوله فلا يبرأ الا بالرد على المالك ووجه ان المودع
نائب المالك ووجه ان المودع نائب بذلك فاذا ارتفعت المخالفة وعاد مودعا جعل الرد نائب المالك
م قال من اش امي القدر ورجي هم فان طلبها صاحبها فجد ما ضمننا من اش امي الودعية وقيد بالجود عند الطلب
لانه اذا جمد عند صاحبها لا يبرأ على الطلب لا يضمن كذا في الملاحظة م لانه من اش امي لان صاحب الودعية
م لما طالبه بالرد فقد عزله عن الحفظ فبعد ذلك هو بالاساس كما غاصب من لانه يضمنها فان عاد الى الاعتراف
لم يبرأ عن الضمان لارتقاء العقد من فاذا ارتفع لا يعود الا بعقد جديد اى المطالبة بالرد ووقع من
جنته من اش امي دفع للعقد من جهة المالك م والجود نسخ من جهة المودع من اش امي دفع الدال م كجود الوكيل

العقد ضرورة ثبوت
نقيضه فاذا ارتفع عاقل
حكم العقد كما اذا استلج
الحفظ شغل قرا الحفظ
في بعضه ثم حفظ في
الباقي فحصل الرد الى
نائب المالك قال فان
طلبها صاحبها فجد ما
ضمنها لانه ما طالبه بالرد
فقد عزله عن الحفظ
بعد ذلك هو بالاساس
غاصب مانه منه
فيضمنها فان عاد الى
الاعتراف لم يبرأ عن
الضمان لارتقاء العقد
ان المطالبة بالرد ورفع
من جهة المودع
من جهة المودع
كجود الوكيل

الموكل له من حيث يبيعه بمحض من الموكل وذلك لانه ترك الالتزام بمكانه فصار نقيل في الاجناس عن فوار
من جماعته عن محمده اذا وكل ثم قال لم اوكله لم يكن رجوعا وعلا عن الموكله ونقل عن وصايا الاصل
اذا وصي ثم انكر الوصية فقال لم اوصى فهو رجوع قال في الجابح لا يكون رجوعا وفي نوادر من شجاع عن
محمده اذا وصي لرجل ثم قال لم اوصى له لم يرجع عا ولو قال اشهد اني لا اوصي له فهو رجوع وكذلك لو وكل
وكيلما بيع عبده ثم قال اشهد اني لم اوكله فهو كذب وهو وكيل ولو قال اني لا اوكله بيع العبد فهو
عزل ولو شهدوا عليه بالكفر فنجرد وقال ما لم يفت به يكون ذلك توبة ورجوعا عنه هم ومجودا احد المتعاقدين
البيع سبب في وكج والبيع او المشتري حصول البيع هم نعم الرفع سبب اى اذا كان الامر كذلك نعم العقد في العقد
منها هم اولان المودع سبب اشارة الى تعيلين من من ينفرد بفعل نفسه بمحض من المستوع سبب كسب الدال هم كالكيل ملك
عزل نفسه بصفحة الموكل واذا ارفع سبب اى العقد لا يعود لابل تجدي سبب اى تجدي العقد هم فلم يوجد الرجوع الى نائب المالك
سبب يعني نفس المودع لانه نائب المالك بجود احتاج الى التجدي فلم يوجد فلم يكن ردائه لنفسه اى المودع بالفتح
فيضمن هم بخلاف الخلاف ثم العود الى الوفاق سبب اى اربا بخلاف الاول الخلاف في الحكم وبالحلف الثاني
خلاف المودع بالفعل يعني اذا خالف فصار ثم عاد الى الوفاق يكون العقد على حاله لانه باق اى الخلاف ليس
بردا لالمان الامر قول ورد القبول بقبول مثله واما الجود فهو قول ورد لا لالمان اى جود يكون متمكنا للعين والاكسا
في ملكه لا يكون ماسورا بالمخط من جبهه غيره وفي الزيادة اى اكله اذا جحد الوديعه في المنقول الملو محمد باي
العقار قال السرخسي الاضامن عليه في قول ابي حنيفة سرح وابي يوسف سرح اى جميع الوجوه وسن الشك من قال
بعض بالجود بل خلاف وان كان المصعب لا يتحقق فيه عندنا وقال الحنفية في ضمان الجود وفي العقار
عن ابي حنيفة سرح روايتان هم ولو جدها عنده صا جاسا سرح بان قال جني ما حال وديته هم لا يضمنها عند ابي يوسف
خلافه زفر وسرح انما هو قول ابي يوسف سرح الذكر وان كان عدم الضمان هو قول اصحابنا الثلاثة قيل ان ان هذا الفصل
لم يكن مذكورا في مبسوط محمده وانما ذكر في اختلاف زفره ويحيى في فوارده كذلك وفي النهاية اى جدها في وجه
المودع من غير ان يطالبه بالرد بان قال افعال وديته عندك ليس كركم على حفظها فجي لا يضمنها عند ابي يوسف
وروى بشر عن ابي يوسف رده اذا جحد الوديعه في وجهه عدو وخاف عليه التلف ان اقرم ملكك لا يضمنها
لان الجود في هذه الصور وجهه من جات الحفظ كذا في الذخيرة وجهه قول زفره ان الجود سبب للضمان سدا كان
عند المالك او غيره وكالاته حقيقه ووجه قول ابي يوسف رده ما ذكره بقوله هم لان الجود عند غيره سبب
غير المودع هم من باب الحفظ لان يقطع طمع الطامعين سرح عن الوديعه فلا يضمن وبه قالت الثلاثة هم ولانه سرح
اى ولان المودع يفتح الدال هم لا يملك عزل نفسه بغير محضه سرح اى من المالك هو ما عزمه او طلبه سرح اى
او بغير طلبه اى طلب المالك لان العقد قائم بما قبل لا يرفع الا بهام فبقي الامر سرح اى العقد باعتباره بقاؤه
لبد المالك فلا يضمن وبه قالت الثلاثة هم بخلاف ما اذا كان سرح اى الجود هم بصفحة سرح اى بصفحة المالك
مروجه وفي الاجناس اما المودع اذا جحد الوديعه كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني يقول انه على وجهين ان نقل الوديعه
عن الموضع الذي كان فيه على جوده وملكه فمن وان لم ينقلها عن موضعها حتى ملك لا يضمن وفي المتن

الوكالة وجحد المودع
البيعه فلو رده كان البيع
يقول ويعزل نفسه بمحض
من المستوع كالكيل
عزل عزله نفسه بغير
الموكل واذا ارفع سبب
اى بالتجدي لم يكن جود
الرد الى نائب المالك
خلاف الخلاف
ثم العود الى الوفاق
ولو جدها عند غيره
لا يضمنها عند ابي يوسف
خلافه فان زفر كان الجود
عند غيره من باب
الحفظ لان فيه قطع
طمع الطامعين وكذا
لا يملك عزل نفسه
بغير محضه او طلبه
فبقي الامر بخلاف
ما اذا كان بمحضه

اذا كانت الوديعه او العار ليعتد بها في كل موضع وان لم يجد لها في الاجناس الا ما منتهى ثقلها من غير ان يكون له في الموت اذ لم
يتم الا في ثلاث مسائل احدها متى تولى الوقف اذ مات ولا يعرف حال علقته الا الذي اخذها ولم يمتين الاحتمال
عليه ذكره في كتاب الوقف بلال البصري والثانية السلطان اذا خرج الى العز وغضها فافاد بعض الوديعه
لبعض الغائبين ومات ولم يمتين عند من اودع الايمان عليه ذكره في السير الكبير والثالثة احد الغائبين
في ذيل الشك ومات لم يمتين الايمان عليه ذكره في الاصل وفي الوقفات اذا قال دفنت الوديعه في مكان كذا
ونسبت موضعها ونحوها على وجهين اما انه قال وفيها في واري او في كرمي او في موضع اخر ففي الوجه الاول
الثاني لا يضمن اذا كان للدار والكرم باب لا نه ليس بتضييع وفي الوجه الثالث يضمن لانه تضييع ونقل في
الاجناس عن نوادر بن رستم اذا ادعى المستودع ضياع الوديعه منذ عشرة ايام فقال صاحب الوديعه انا اقيم
البيعه بها كاتبت سنة يد مندوبين وقال المستودع وجدها بعد ذلك فصاحت صدق فان قال بين محمد
ليس له عندى وديعه ثم قال وجدها مضاعف مضاعف من قال شئ اى القدر ورسى ردهم وللمودع ان يسافر
بالوديعه وان كان لها حمل وموته عند ابى حنيفه رضى وفي شرح الاقطع هذا الذي ذكره قول ابى حنيفه رضى
في موضع واحد وهو ان يكون طعا كثره فانه يضمن شخصها اذا سافر به لا قياسا وقال الامام الاستيغاني رضى
في حقه خلاف اذا كان له حمل وموته عند ابى حنيفه رضى لا يضمن سوار كان السفر قريبا او بعيدا وقال محمد بن بعض
سوار كان قريبا او بعيدا وقال ابو يوسف رضى ان كان بعيدا يضمن والا فلا ثم قال وجعلوا ان كان الطريق خفيا
يضمن كيف ما كان ثم قال واجمعوا على انه لو سافر بالوديعه في البحر يضمن وقال قاضى نعمان رضى في شرح نجاشى
الصغير واجمعوا على ان الاب والوصى اذا سافرا بالقيم لا يضمن والوكيل بالبيع اذا سافر بما وكل بتبعه قالوا ان
يخبره بمكان بان قال له بعد بالوقف فساخر به يضمن وان اطلق فساخر به لا يضمن اذا سرق او ضاع فيما لا حمل
له ولا يضمن فيما له حمل وموته ثم ادوا في قوله وان كان للوصى والضمير في اوله يرجع الى الوديعه باعتبار المودع
ينقح الدال لانه يطلق على الوديعه وعلى الذي يقبلها ايضا كما علم من قبل وقال الكاكي رضى بما لا يوديعه وفيه نظر
لا يخفى والحمل يفتح الحاصل من حمل الشئ يقال ماله حمل وموته ماله ثقل يحتاج في حمله الى ظفر او اخبره بحمل
وفي الاصل ماله موته في الحمل ونحوها هو الا وجهه وقال الشافعى اى ابو يوسف رضى ومحمد بن ليس له ذلك ثم قال
السفر بالوديعه هم اذا كان لها حمل وموته وقال الشافعى رضى ليس له ذلك في الوجهين رضى اى فيما له حمل وموته
وفيهما ليس له وبه قال مالك واذا قدر ان تردى على صاحبها ووليه او احكام او امين فاما اذا لم يقدر على احد منهم لا
يضمن للضرورة ولا الشافعى في نقلها من قترية الى قترية فادون مدة السفر اذا كانت لمساقة الله وجهان وهذا خلاف اذا كان
الطريق امنا فان كان خفيا ضمن بلا خلاف واذا كان اسنا وله بد من السفر فذلك وان لم يكن وسافر ببلده لا يضمن
وان سافر بنفسه ضمن لانه لم يتركها في المثل ثم اطلاق قولها ليس بوضع اجماع الصغير ولا المبسوط فانه ذكره
في اجماع الصغير ان له ان يخرج خلافا للشافعى رضى واختلاف اخبا بنا بعد فقال ابو حنيفة لا يضمن قصير
او طال وكان له حمل وموته ولا قال ابو يوسف ان قصر اخرج لم يضمن كل حال وان طال لم يضمن الا فيما
حمل وموته وقال كذلك الا فيما له موته فانه لا يملك وان يخرج به قصر طال وفي المبسوط بعد ما ذكره قول حنيفة قال

قال وللوجه
ان ليسا قريبا للحمية
وان كان لها
حمل وموته
عند ابى حنيفة رضى
وقالا ليس له
ذلك اذا كان
لها حمل وموته
وقال الشافعى رضى
ليس له ذلك
في الوجهين

اذا اقربت المسافة فله ان يسافر بها واذا بعدت ليس له ذلك ثم لا يبي حنيقة اطلاق الامر من اي امر الا امر لا يحل
 بالحفظ مطلقا فلا يتقيد بمكان كما لا يتقيد زمان هم والمفارقة محل للحفظ اذا كان الطريق انما هو شرطه انما هو شرطه
 متقدر تقديره ان يقال سلمنا ان الامر يقتضي الجواز لكن المانع عنه متحقق وهو كون المفارقة ليس محل للحفظ
 فاجاب بقوله والمفارقة الى تحريف بقوله من لا لا ذالم يكن امدا اذ يحرم الممنوع هم ولا يبيح اي ويكون
 المفارقة محلا للحفظ هم يملكه الاب والوصي في مال يصبي سبي اي يملك السفر الاب والوصي بمال الصغير في مال
 التملك منطلقا لما جاز لهما ذلك فان قلت مسافرتهم بمال الصغير فلو كان التملك منظوما لما جاز لهما
 ذلك فان قلت مسافرتهم بمال الصغير للتجارة والناس يحاطرون بها قطع السراج والمودع ليس كذلك
 لانه ليس له في التصرف والاسترباح فيها فلو كان الاستدلال به على المودع صحيحا قلت هذا توضيح الاستدلال
 ولكن كان استدلالا فهو صحيح لان ولايتها على مال الصغير قطعية واولى وجود النظر غائية عن موافق تملك
 فلو كان في وهم الشرع وهم التملك لما جاز وحيث جاز بالاتفاق انتفى وهم التملك بما حصل ما ذكره الشافعي
 وتبعه على ذلك صاحب القاية وصاحب العناية ولكن هو محل المناقشة فان قلنا ان يقول لا نسلم
 جواز سفر الاب او الوصي بمال الصغير لان استدلالا حسن في قران مال القيمة فابن الاحسن وحسن
 في المسافرة بماله ولا نسلم عدم كون السفر وهم التملك وكون السفر منطلق التملك ومتحقق لانها مخصوصة
 في قيام القتن بين خلفهم واهلها انه يلزمه شئ اي ان المالك يلزمه هم مونة الرديف بماله حل ومونة فالظاهر
 انه لا يرضى به عبيد يرضى اي سفره بالمال ليس له حل ومونة لان فيه له حل ومونة اضار عليه فان قلت كيف
 يلزمه مونة الرديف بماله حل ومونة قلت باعتبار موت المودع في طريق فانه ضيعة يلزم المالك مونة المرحوم
 الشافعي به يقيده شئ اي يقيده حفظ الوديعة هم بالحفظ المتعارف وهو يحفظ في الامصار شئ اي باب
 الصيانة فتهيأ في الامصار من كل وجه وفي غير من وجه ودون وجه وصار كاستحفاظه باجر
 صار حكم الوديعة في الحفظ كما اذا استاجر رجلا ليحفظ متاعه شهر ابد هم فانه لا يسافر فلو سافر لم يضمن هم قلنا نعم
 المرحوم يلزمه في ملكه شئ هذا جواب عن قولها يعني مونة المرحوم المالك في ملكه تقديره سلمنا ان الوديعة
 سلمت المالك لكنه ليس بمعنى من قبل المودع بل انما ذلك هم ضرورة امتثال المودع امره شئ فانما امره مطلقا
 هو لا يتقيد بمكان فهو مخفى يرجع الى المالك هم فلا يبيح اي يلحق المونة لانه ضروري وخفي هم
 والمتعارفون في المصروف جواب عن قول الشافعي اي المتعارف كون اهل الامصار في المصروف المتعارفون
 المودعين وقت الايداع في المصروف لا يحفظهم شئ اي ليس لمتعاقد حفظ المودعين في المصروف اذ هو ذلك بقوله
 هم ومن يكون في المفارقة بحقيقة ماله فيها شئ كمال انعام والاحيية فانهم يحفظون اموالهم في المفارقة ولا يعلقون
 الى الامصار هم بخلاف الاستحفاظ باجر لانه عطف معاونة فحققت تسليم شئ مكان المتعارف شئ اشار
 بهذا الى ان قياس الشافعي به بالفارق فله يجوز هم واذا انهاء المودع شئ بكسر الدال اذا انهي المودع
 رب المال هم ان يخرج بالوديعة فخرج بها ضمن لان التقيد مفيد اذا حفظ في المصروف فكان صحيحا
 اي فكان تقيد صحيحا هم قال شئ اي القيد ورعى هم واذا ادع رجلان عند رجل ووديعة فحضر احدهما يطلب نصيبه

لا يبي حنيقة
 اطلاق الامر
 محل الحفظ
 استأخذنا
 والوصي قال
 يلزمه
 ومضى
 لا يرضى به
 والمشافع
 بالحفظ
 في الامصار
 باجر
 في ملكه
 اي فلا يبيح
 كونه
 في المصروف
 ماله
 باجر
 فيقضي التسليم
 العقد اذا
 ان يخرج
 في غير
 مقيد
 المصروف
 قال
 رجلان
 دديعة
 احدهما

لم يرفع اليه نصيب حتى يحضر الآخر عند ابي حنيفة رضي الله عنه يشي حتى لو دفع نصيب نفسه ثم قال لا يرفع اليه نصيبه
وفي الجاب مع الصغير ثلاثة استودعوا رجلا الفاعل غاب انسان فليس للحاضر ان ياخذ نصيبه عنده
قاله ذلك مشي ابي حنيفة رحمه الله انما ذكر رواية الجاب مع الصغير فيها على ثلاث فواتر الاول
التيه على ان المواد بوضع الجاني ومن اطلاق القدر في الوديعه هو التكيل والموزون لان
التمه كور فيه الالف وهو موزون الثانيه ان القدر في نص على الاثنين والجاب مع الصغير على الثالثه
ولاول رواية الجاب مع ان يقول نصيب الحاضر من الثالثه اقل من نصيب الغائبين فيصير سهمكما
ويجعل بقية الاكثر فلا يوجب من المودع وانما نصيب الحاضر من الاثنين لا يكون سهمكما والا باعفا فله اخذه فيه
برواية الجاب مع ان الحكمين هو الثالثه انه ذكر في كتاب الوديعه القاضي الايام المودع بالرفع ولو تم ذلك
ان ياخذ به وانه فلما قال في الجاب ليس له ان ياخذ زالت هذه الشبهة وتلفت هذه المسماة بمسماة احماء
وحكاية ان رجلين دخلوا الحمام وادعاهما الحامي سميا من ذنب فخرج احدهما قبل صاحبه واخذ البهيان فادعاه
به وخرج الآخر وطالبه بالهيان ولعلهما اتوا الطيا على ذلك فتحمي الحامي فقبيل فيحصل هذا الامر عند ابي حنيفة
فذهب اليه وقصوا عليه القصة فقال ابو حنيفة رحمه الله لا تقل دفعته الي صاحبك لكن قل لا اؤفقه اليك
شي تحضر صاحبك فانقطع الرجل وترك الحامي هم والجاني في التكيل والموزون وهو المودع بالتمه كور في الخلق
شي ابي حنيفة القدر في ذكر هذا اخر اذ من فواتر الاشكال حتى اذا كانت الوديعه والعبد والدواب ليس
للحاضر ان ياخذ به بالاجماع هم الخامس ابي لابي يوسف ومحمد انه شي ابي الحاضر طالبه شي ابي طالب المودع هم
يرفع نصيبه فيومر بالرفع اليه شي لانه مالك لنصيبه حقيقة فلا يتغير عليه قبض نصيبه بغيره الاخر هم كافي الدين الشريك
شي ابي كما يطلب الحاضر في الدين المشترك بان باعاه عبيد اشتركا اذا حضر احدهما كان له ان يطلب المديون فله
بذاته وهذا شي ابي توضيح لما ذكره ان يطلبه بتسليمه بتسليمه اليه شي ابي لان الحاضر يطلب المودع بتسليمه
اليه من الوديعه هم وهو المصنف والمذموم ان شي ابي للمودع هم ان ياخذ به شي ابي ان ياخذ نصيبه الذي هو المصنف
هم فله ان يورم بالرفع اليه شي ابي كما ان له ان ياخذ فله ان يورم بالرفع اليه مالك الحاضر والابى حنيفة ان يطلبه
شي ابي ان الحاضر طالب المودع برفع نصيب الغائب لانه يطلبه بالمفروض شي ابي المقسوم وليس له فيه
شي هم وحقه في المشاع والمفتر العين يشتمل على الحقيق شي ابي حتى الحاضر والغائب هم ولا تتم حقيقة الا
بالقسمة وليس للمودع ولاني القسمة شي لانه ليس بوكيل في ذلك هم ولهذا لا يقع وقعه قسمة بالاجماع شي
حتى لو ملك الباقي في يد المودع ثم حضر الغائب لانه يشارك في الباقي وبالاجماع فثبت ان القسمة ليست
بتأخذ هم تجلات الدين المشترك لانه يطلبه بتسليمه حقيقة شي ابي حتى المديون لانه يسلم مال نفسه لئلا
غيره لان المديون يقتضي بانما الحاضر لانا عاينها فدفعت نصيب الحاضر صرف في ملك نفسه وليس
فيه قسمة على الغائب المودع يدفع مال الغير الاثر في اذا غاب واحد وله عند اخرين في وديعة فجار رجل
وادعى الوكالة سنة يقبض الدين والوديعه فصدقه امر بتسليم الدين دون الوديعه وقد نظر صاحب العناية
في صرف الشرع الصغير في قوله بتسليمه حقه الى المديون وقال لان الانسان ولا يورم بالتصرف نفسه

لم يدفع اليه نصيبه
بعضه ولا ربح عند ابي حنيفة
ولا يدفع اليه نصيبه في
الجاب مع الصغير ثلاثة
رجلا الفاعل فغاد ثمان
فليس للحاضر ان ياخذ
نصيبه عنه ولا يملك
والخلاف في التكيل والموزون
وهو المودع بالتمه كور في
المختص لهما ان يطلب المودع
نصيبه فيومر بالرفع اليه
كافي الدين الشريك
لا يطلبه بتسليمه
فاسلم اليه وهو المصنف
ولهذا كان لان ينفذ
فله ان يورم بالرفع اليه
ولا في حنيفة ولا يطلبه
بذاته ولا الغائب لانه
يطلبه بالمفروض حقه
في المشاع والمفتر العين
يشتمل على الحقيق لا يثبت
حقة الا بالقسمة وليس
للخروج ودية القسمة ولهذا
لا يقع حقه قسمة بالاجماع
بخلاف الدين المشترك
لا يطلبه بتسليمه حقة
لان الدين يقتضي ما لا

وقوله لان لا يفتقر
لنفسه من غير ان يفتقر
الموجود على الوجود كما اذا
كانت النفس في وجوده
عند الانسان وعليه الف
لغز فلو لم يكن ياخذ
اذا اظهر به وليس للفتح
ان يفتقر اليه قال
وان اودع رجله في
شيئا ما ليقسم لم يفتقر
بل فعله اذ كان في
ذلك ما يقسم عليه
كل واحد منهما لا يفتقر
وان كان ما لا يقسم
حالا لا يفتقر لغيره
باذن الآخر رجلا عند
الى خيفة لا وكذلك
للمواد عند في اثنين
والوكيلين بالشر اذا
سلم احدهما الى الآخر فلا
لحدهما ان يحفظ باذن
الآخر في وجهيهما انه
رضي بامانتها ما كان كل
واحد منهما ان ليس الا
ولا يقسم كما في ما يقسم
ولم انه رضي بحفظها ولم
يرضى بحفظ احدهما كله
لان الفعل في انفسهما
يقبل الوصف بالتجرى
تينا واللفظ دون الكل
فوقع التسليم الى الآخر
رضاء لما لا يقسم بالفتح
ولا يقسم القامرون في
الموجود عند الا يقسم وهذا
يترك ما لا يقسم لانه اذا
ولا يحكمه الا اذ وقع عليه
انما لليل والنهار

بالدفع الى من لا يجب له عليه ذلك وحق ان يقسم في حقه للشريك لا للمديون ومعناه لان الشريك بطالب
المديون بتسليم اى يقسم حقه وحق من حيث التقاض ليس بمتبرك بينها لان المديون يفتقر باشتاها وامل مال
المديون ليس بمتبرك بينها والتقضاء انما يقع بالتقاضية وفي نظره نظر لان عبارة المصنف تشعير بان الضمير
يرجع الى المديون على ما لا يخفى وقوله لان الانسان لا يوم له اخره ليس كذلك لان الماسور سهرها بالدفع
وانما هو من يجب له عليه ذلك ولا كلام في عدم جواز الامر بالدفع الى من لا يجب له عليه ذلك فانهم
مقوله ان ياخذ من جواب عن قوله هما وهذا كان لان ياخذ والضحية في قوله يرجع الى الفاعل
المعهود في الذهن اى قول القائل نصرته لقوله هما كذا وكذا ليس من ضمة وانه ان يجبر
المودع على الدفع شي يعني ليس من ضمة ورة جواز الاحتداد استلزام جسد المودع على الدفع لان
الجبر ليس من ضرورات الاجواز يعني من لوازمه لا تفكاكه منه كما اذا كان له الف درهم ودية عند
الانسان وعليه شي اى على المودع بالكسر الف لينة فلغز به شي اى فلغز المودع بالكسر ان ياخذ
شي اى الالف م اذا خف به شي اذا كان من جلس حقه قيل في تأويل قوله عليه السلام لصاحب الحق
ولسان ان لم اذ اخذ حقه اذا خف به م وليس للمودع ان يدفع اليه شي اى العزم فذلك منه لئلا
على ان يجبر ليس من لوازم الجواز لا تفكاكه م قال شي اى القدر وحي م وان اودع رجل عند رجلين
شيئا ما ليقسم شي وهو الذي لا يتعب بالتفريق الجسي كالمكيك والوزون وما لا يقسم هو ما يتعب به كالجسد
والدية والشواب الواحد ونحوها لم يجز ان يدفعه احدهما الى الآخر ولكنها يفتقران في حفظ كل واحد منهما لغيره
شي لان المالك رضي بحفظها واجتماعهما على حفظ الكل منتدرفيومان بالقسم لان المالك قد رضي بهما
علم بذلك والنايت دلاية كالثابت صريحا واذا دفع احدهما الى الآخر ضمن عندا في خيفة رحمه الله وان كان
مما لا يقسم جانا ان يحفظ احدهما باذن الآخر وهذا عندا في خيفة من اى بالتفصيل من وجهين وكذا الجواب في التمسك
شي بان رسن رجل عند رجلين ما يمكن قسمه فدفع احدهما الى الآخر ضمن عندا في خيفة خلافا لهما ذكره في البسوط
م والوكيلين بالشر اذا سلم احدهما الى الآخر شي بان وكل رجل رجلين بشر شي فدفع اليهما مالا ما يقسم قد دفعه
الى الآخر ففعل عند ضمن لنفسه وكذا المستضعفين والوصيين والعديين في الرسن اذا سلم احدهما الى الآخر
م وقال لا احدهما ان يحفظ باذن الآخر في الوجهين شي يعني فيما يقسم وفيما لا يقسم م لها شي اى
لان يوسف ومحمد رحمه الله انه رضي بامانتها فكان لكل واحد منهما ان يسلم الى الآخر ولا يقسمه كما في
لا يقسم شي اى فاقساما يقسم على ما لا يقسم ويجامع وجود الرضا والامانة في الدفع لا اعتمادا على امانتهما وله شي
اى ولا يخفى ثم انه شي اى المالك م رضي بحفظها ولم ير من يحفظ احدهما شي اى يحفظ احدهما وعين كل
المودع بالفتح م لان الفعل متى اتيه الى قبيل الوصف بالتجرى تينا ول ليس دون الكل شي فاذا سلم الكل الى
الآخر م فوقع التسليم للآخر من غير رضي المالك فيضمن الدفع ولا يقسم تقابل لان مودع اودع عندا لا يقسم
شي اى عندا في خيفة له والادال فيها مشقوقة وهذا اشارت الى بيان الفرق بين ما يقسم وما لا يقسم كما في
الا يقسم لانه لما اودعها ولا يكتفي بالاتفاق عليه شي اى على المودع م انما لا يسلم والنسب رشي اى

ومشك الثاني اذ بالعكس اوبين لكل لما فان حلف لما لا شيء لما وان حلف للاول وكل الثاني فبالالف له سبيل اوبين
وان لكل للاول وحلف الثاني فبالالف للاول ولا شيء للثاني وان لكل لما فبالالف بينهما وعليه انما خسر
بينهما لان يكون اوجب الكل واحد منهما كل الالف ليس بمعينه وهم بخلاف ما اذا اقر لاحد بما لان الاقرار
حجة موجبة بنفسه فيقتضي به انا النكول انما يصير حجة عند القضاة من انظر الى مقر او باذنا حين بكل الاول
لم يثبت الحق له فبحر ان يوضحه ليجلف للثاني فيكشف وجه القضاة من ان يثبت فانه لا يقتض بالالف
للاول او الثاني او لهما جميعا لانه حلف للثاني فلا شيء له والالف كله للاول ولو لكل للثاني ايضا كان
الالف بينهما فلذلك يتوقف عن القضاة حتى يظهر وجهه وهذا بخلاف الاقرار لاحد بما فانه يقتضي بالالف للمقر
لانه حجة موجبة بنفسه فلا يعتد به على القضاة ولو لكل للثاني ايضا يقتضي بينهما نصفين على ما ذكر في الكتاب
لاستوائهما في الحجة كما اذا اقاما البينة وغيروا النفا اخرى بينهما لانه اوجب الحق لكل واحد منهما ببذله
مش اي لان المودع المشكروا اوجب الحق له سبيل له عند ابي حنيفة مع لان النكول يبدل عنه هم اوبين
مش اي عنه بما لان النكول اقرار عند بنهم وذلك مش اي الاقرار والبذل هم حجة في حق مش اي في حق
المودع المشكروا وبالصرف اليها مش اي يصرف المودع الالف الى المدعيين ثم صار قاضيا لثقت حق كل واحد
بنصف حق الاخر فيعبر مش اي فيعبر الالف الذي صرف اليها فيصير الثمان هم فلو قضى القاضي للاول حين
مش مع انه ليس له ذلك هم ذرا الامام على البردوني رحمه الله في شرح الجابح الصغيرة انه يجلف للثاني مش اراد
لا ينفذ قضاءه فحلفت الثاني هم واذا النكل يقتضي بينهما مش بالالف وليتزم الف اخرى بينهما لان القضاة
للاول لا يبطل حتى الثاني لانه مش اي لان القاضي هم يقدر مش اي يقدم الاول التحاكم هم امانته
مش اراد باختياره والدليل اوجب ذلك هم اوبين القصة مش لتعذر الجمع بينهما وكل ذلك مش اي من
تقديم الاول باختياره اوبين القصة هم لا يبطل حتى الثاني مش لانه فعل باليس له فعل ثم ان الامام على البردوني
لم يذكر انه اذا حلف للثاني ما ذا حكمه وذكره ابو النيث في شرح الجابح الصغيرة فان حلف يقتضي بنكوله للاول وان
كل له ايضا يقتضي بنكوله لهما هم وذكر الحضاف انه فعذ قضاؤه للاول مش يعني يكون كل الالف له ولا يكون بينهما
هم ووضع مش اي الحضاف رحمه الله المستقلة في العبد مش بان كان في يده عبيد فادعاه رجلان كل واحد
ان له واحداههم وانما نقد مش اي قضاء القاضي الاول هم لمصادفة محل الاجتهاد والامتناع الغلمان
قال يقتضي للاول مش اي بالنكول هم ولا ينظر مش اي القاضي هم لكونه مش اي لكون النكول هم اقرار
دلالة مش لان استناعه عن البين يدل على الاقرار هم ثم لا يجلف للثاني مش اي للمدعي الثاني هم بما للعبد
مش يعني لا يجلف بالاقصاء على لفظ العبد بل يلزم اليه ولا قيمة هم لان نكوله لا يفيد بعد ما صار للاول مش
اراد انما اقربه للاول وثبت به حتى الاول فلا يفيد اقرار به للثاني لانه لا يمكنه دفعه الى الثاني بعد ذلك
هم بل يخافه بانه املك هذا العبد ولا قيمة ومي كذا وكذا والاقل منه قال مش اي الحضاف هم يعني
ان يكلف مش على هذا الوجه عند محمد رحمه الله فلا يلبي لو سئل ربه بنافذ المودع اذا اقر بالودعية شخص
الانسان هم ووقع بالقضاة الى غيره مش اي غير المقر هم نصيبه عند محمد مش اي يضمن اقراره بالودعية

يخلاف ما اذا اقر بالودعية
لان اقراره حجة موجبة
بنفسه فيقتض بهما النكول
انما يصير حجة عند القضاة
في ان يوضحه ليجلف
للاول او الثاني او لهما
جميعا لانه حلف للثاني
فلا شيء له والالف كله
للاول ولو لكل للثاني
ايضا كان الالف
بينهما فلذلك يتوقف
عن القضاة حتى يظهر
وجهه وهذا بخلاف
الاقرار لاحد بما لان
الاقرار يقتضي بالالف
للمقر لانه حجة موجبة
بنفسه فلا يعتد به على
القضاة ولو لكل للثاني
ايضا يقتضي بينهما
نصفين على ما ذكر في
الكتاب لا يستوائهما
في الحجة كما اذا اقاما
البينة وغيروا النفا
اخرى بينهما لانه اوجب
الحق لكل واحد منهما
ببذله مش اي لان
المودع المشكروا اوجب
الحق له سبيل له عند
ابي حنيفة مع لان
النكول يبدل عنه هم
اوبين مش اي عنه
بما لان النكول اقرار
عند بنهم وذلك مش
اي الاقرار والبذل هم
حجة في حق مش اي
في حق المودع المشكروا
وبالصرف اليها مش
اي يصرف المودع الالف
الى المدعيين ثم صار
قاضيا لثقت حق كل
واحد بنصف حق
الاخر فيعبر مش اي
فيعبر الالف الذي
صرف اليها فيصير
الثمان هم فلو قضى
القاضي للاول حين
مش مع انه ليس له
ذلك هم ذرا الامام
على البردوني رحمه
الله في شرح الجابح
الصغيرة انه يجلف
للاول لا يبطل حتى
الثاني لانه مش اي
لان القاضي هم يقدر
مش اي يقدم الاول
التحاكم هم امانته
مش اراد باختياره
والدليل اوجب ذلك
هم اوبين القصة مش
لتعذر الجمع بينهما
وكل ذلك مش اي من
تقديم الاول باختياره
اوبين القصة هم لا
يبطل حتى الثاني مش
لانه فعل باليس له
فعل ثم ان الامام على
البردوني لم يذكر
انه اذا حلف للثاني
ما ذا حكمه وذكره
ابو النيث في شرح
الجابح الصغيرة فان
حلف يقتضي بنكوله
للاول وان كل له
ايضا يقتضي بنكوله
لهما هم وذكر
الحضاف انه فعذ
قضاؤه للاول مش
يعني يكون كل
الالف له ولا يكون
بينهما هم ووضع
مش اي الحضاف
رحمه الله المستقلة
في العبد مش بان
كان في يده عبيد
فادعاه رجلان كل
واحد ان له واحداههم
وانما نقد مش اي
قضاء القاضي الاول
هم لمصادفة محل
الاجتهاد والامتناع
الغلمان قال
يقتضي للاول مش
اي بالنكول هم ولا
ينظر مش اي القاضي
هم لكونه مش اي
لكون النكول هم
اقرار دلالة مش
لان استناعه عن
البين يدل على
الاقرار هم ثم لا
يجلف للثاني مش
اي للمدعي الثاني
هم بما للعبد مش
يعني لا يجلف
بالاقصاء على
لفظ العبد بل
يلزم اليه ولا
قيمة هم لان
نكوله لا يفيد
بعد ما صار
للاول مش اراد
انما اقربه
للاول وثبت به
حتى الاول فلا
يفيد اقرار به
للاول لانه لا
يمكنه دفعه الى
الثاني بعد ذلك
هم بل يخافه
بانه املك هذا
العبد ولا قيمة
ومع كذا وكذا
والاقل منه قال
مش اي الحضاف
هم يعني ان
يكلف مش على
هذا الوجه عند
محمد رحمه الله
فلا يلبي لو سئل
ربه بنافذ المودع
اذا اقر بالودعية
شخص الانسان
هم ووقع بالقضاة
الى غيره مش اي
غير المقر هم
نصيبه عند
محمد مش اي
يضمن اقراره
بالودعية

والاقل منه قال
مش اي الحضاف
هم يعني ان
يكلف مش على
هذا الوجه عند
محمد رحمه الله
فلا يلبي لو سئل
ربه بنافذ المودع
اذا اقر بالودعية
شخص الانسان
هم ووقع بالقضاة
الى غيره مش اي
غير المقر هم
نصيبه عند
محمد مش اي
يضمن اقراره
بالودعية

لانه اقرب الى اتمام المفظ فتمت اقرب الى الانسان فقد سطره على الاخذ فصار تاركا للمفظ الواجب عليه بالعقد فيضمن كماله
 سئل فاعر السرة ثم خلا فاشي اى لابي يوسف لان بحبه والاقرار لم يفت على الثاني شئ وانما القوات
 بالدفع بكرة والقاضي فلا يكون موجبا للضمان وهذا الخاف كما علمت فيما اذا كان الدفع بالقضاء اما اذا كان بالاقرار
 بان اقرب الى الوداعة الانسان ثم قال خطا بل هي لما كان عليه ان يدفعها الى الاول لان اقراره بها صحيح ويوجب
 ذلك باطل ويضمن للآخر قيمته لانه صار مستمرا على الثاني لا اقراره بها الاول فيضمن قيمتها وبها الاتفاق فان
 قلت ما وجبنا المستلقة المتقدمة على المستلقة الثانية قلت لان النكول اقراره بالاقرار بالوداعة ضمن عند
 وكذا بالنكول فيما في التحليف وعند ابي يوسف لا يضمن ثم بالقرار وكذا سبنا بالنكول فلا فائدة في التحليف ثم هذه
 شئ اى في هذه المسئلة التي ذكرنا باسم تحليف القاضي المودع للثاني بعد قضاءه الاول لهذا عليه التحليف ثم هذه
 فولية تلك المسئلة شئ يعنى المسئلة التي اختلف ابو يوسف وح محمد في الضمان وعنده وانما قال
 بالصغير اشارة الى اختصار تلك المسئلة وكسرة فروع المسئلة التي اختلف فيها ابو يوسف ومحمد
 و اشار الى ذلك بقوله ثم وقد وقع فيه بعض الاطناء والاعلم شئ اى التطويل يعنى دفع الاطناء في الاصل في
 باب اقرار الرجل بالمال وكان ينبغي ان يقول فيها لان مسئلة مونت ولكن التذكير اما باعتبار
 المذكور وانما تسامح فان الفقهاء يتسامحون في العبارات ومن جملة تعريجات تلك المسئلة ما لو قال المودع
 او دعته احدا ولا ادري اىهما قاله عيان اذا اصطلى على اخذها فلها ذلك والالف بينهما وليس للمدوع
 الامتناع عن تسليم الالف اليهما وان لم يصطلى ويدعى كل ان الالف له فانه يحلف لكل واحد وقال الشافعي
 واحده يكتفى بيمين واحدة ثم ان حلف لهما قطع دعواهما في قول ابي يوسف وفي قول محمد لهما ان يصطلى لهما
 الاستحلاف على اذ لفت بينهما ولو لكل قضى باللف بينهما وضمن الف الاخرى بينهما وعند الشافعي واحده لا يضمن الف
 اخرى بل يقرع بينهما عند احده او يصطلى عند الشافعي وان حلف لاحدهما ولكل للآخر قضى باللف للذكي
 لكل والايج للذكي صالحة وكذا لو قال على الف هذا او هذا او كل واحد عيبا فهو على هذا الوجه والاعلم

خلا فاله هذه
 فدية تلك
 المسئلة وقد
 وقع فيه بعض
 الاطناء والاعلم
 كتاب
 العارية
 قال العارية
 حادثة لانه
 نوع احسان
 وقد استعار
 النبي عليه السلام
 من محمد بن
 صفوان

كتاب العارية

ش وجه المناسب بين الكتابين ان كلا منهما امانة ويجوز في باحها التحليف والقصد اوضح قال في المغر
 نسبة الى العارة اسم من الاعارة وقال الجوهري كانها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعيب والعارية مثل العارية
 وقد خطاوه على هذا لانه عليه السلام باعها على ما يجي عن قريب وقيل هي مستقاة من التعاور وهو القنابة
 فكان جعل المعيرة في الانتفاع ملكه على ان تعود النوبة اليه بالاسترداد شئ او ان كانت الاعارة في المكمل
 والموزون وترضا لانه لا يتفق بها الا باسئلاك العين فلا يعود النوبة اليه في ملك العين ليكون
 عارية حقيقة وانما تعود النوبة اليه في شئ وانما قدم بيان الجواز على تفسير الشدة بعلق الفقة
 بهم العارية جائزة لانه نوع احسان شئ وما على الحسين من سبيل فيكون جائزا لانه يقوم في احضا واجبة
 ثم قال شئ اى القادر على هم وقد استعار النبي صلى الله عليه وسلم رد عاس صنوان شئ اخرج ابو داود وسنن
 عن شريك عن عبد العزيز بن ربيع عن ابيته بن صفوان بن ابيه عن ابيه صفوان بن ابيه ان النبي صلى الله عليه وسلم

قال

استعارته در ما يوم حين فقال اعطيت يا محمد قال بل عارية مضمونة توروا اجمعت في سندهم والحاكم في
المستدرک وسكت عنه وقال له شاذ صحيح ثم اخرج من خالد الخد اعن عكرمة عن ابن عباس ان رسول
الله صلى الله عليه وسلم استعار من صفوان بن امية اورعا وسلاحا في غنة ودة خيبة فقال يا رسول الله
صلى الله عليه وسلم لو استعار من صفوان ابن امية اورعا وسلاحا في غنة ودة خيبة فقال يا رسول الله صلى الله عليه
وسلم اعارة مودة قال نعم عارية مودة وقال حديث صحيح على شرط مسلم واخرجه الدارقطني ثم الباقى عن
اسحق بن عبد الله بن خالد بن عبد الله بن عتبة قال قلت في الروايتين اشكال ان فيهما جمعا قال بل عارية
مضمونة وفي الاخرى قال عارية مودة قال صاحب التحقيق هذا دليل على ان العارية منقصة الى مودة
ومضمونة قال ويرجع ذلك الى المعير فان شرط الضمان كانت مضمونة والاخرى امانة قال وهو منزه وبوعنه انما
مضمونة بكل حال وقال ابو حنيفة ربه لا يضمن الا اذا فرط فيها وسبى تحرير الكلام فيه عن قريب ان شاء الله تعالى
ومضمونة والمضمون ربه بهذا ايمنا اثبات جواز العارية فقط والاميان حكما في الضمان وعنده فسيؤله عن قريب
هم وبى تملك المنافع من جنس يتناول الاجارة وغيره بقوله لم يغير عوض من شئ حرامهم وكان الكسبي يقول
بما اباحه الاشتقاق بملك الغير من ذكر الضمير مع كون العارية مضمونة اما باعتبار المذكور وانما باعتبار ان
العارية في الأصل المصدرة كالعقبة والكاوبة واسم المصدر وكل منها يتوسم فيه التذكير والثاني بقوله قال الكسبي
واحد واستدل الكسبي بحد ذلك باربعة اوجه الاول هو قوله لم لا يفتقد بلفظة الاباحة من شئ فان قال
المعير احببت لك يا الشوب شيئا يكون عارية والتمليك لا يفتقد بلفظة الاباحة الثاني هو قوله ولا يشترط فيه
ضرب المدة ومع الجملة لا يصح التملك كذلك لم يعمل فيه النسي من شئ لا يشترط في العارية بيان المدة والتمليك يقتضي ان
يكون المنافع معلومة لان تملك المجهول لا يصح ولا يعلم الا بضرب المدة وهو ليس بشرط في العارية فكانت
تمليك المجهول الثالث تملك المالك كالايجار لا يملك نفي المستاجر عن الانتفاع الرابع هو قوله ولا يملك الاجارة
من غير شئ اى لا يملك المستعير اجارة ما استعاره ولو كان تملك كايان ذلك كما يجوز للمستاجر ان يوجر بالاساس
تلك المنافع هم ونحن نقول انه من شئ اى العقد العارية او يكون وجه التذكير من الضمير بذكرنا الان هم من شئ
التمليك فان العارية من العرية وهى العطية من شئ فاذا كانت العارية عطية يكون تملكها هم ولما يقع بلفظة
التمليك من شئ ان يقول تملك منافع هذه الدار شهرا او جعلت لك سكنى دارى هذا شهرا اذ كره في الميسر
واذا انعقدت بلفظة التملك يكون تملكها من قوله فان العارية من العرية مناقضة لانه اذا انعقدت
من العرية كما قال الاثر ازمى وليس كذلك فان العارية اجوف واوى ولما ذكره اهل اللغة في باب
عور والعرية ناقص وحرف العلة في لانه فذلك ذكره اهل اللغة في باب عور والاشتقاق ان يتجدد من
اللفظين تناسبى اللفظ والمعنى والمراد من تناسب ان يكون في الحروف والترتيب كضرب فانه مشتق
من الضرب والاشتقاق من عور وعور وان قلت هذا الذى ذكرته في الاشتقاق الصغير واما الاشتقاق الكبير
فما يشترط في تناسب اللفظ دون الترتيب كجند من الحذب قلت المراد من الاشتقاق حيث اطلق
هو الصغير ولكن سلمنا ان بينهما تناسبا في اللفظ ولكن لا سلمنا ان بينهما اشتقاقا كبيرا ايضا لعدم المناسبة في المعنى

مبنى على المنافع
عوض وكان الكسبي
يقول هي اباحة
تلك الغير لا يفتقد
بلفظة الاباحة ولا يشترط
فيه ضرب المدة ومع الجملة
لا يصح التملك وكذلك
يعمل في لاني ولا يملك
الاجارة من غير
و نحن نقول انه
ينبغي عن التملك
فان العارية من
العرية وهى العطية
ولهذا ينبغي
بلفظة التملك

فان مادة العارية تدل على السواب والنداول ومادة العارية تدل على الامام ولا تيان يقال عروته عروا اذا اهدت به
واتممت طالبانومعور فلان تعرفه الاشياء وتعتبر به اى تقتله وان اراد ان معنى العارية ما خوذ من معنى العينة
فليس كذلك لما تبين لك من اختلاف المعاني في اصل المادة لان الحرية هى التى تجعل صاحبها كما عاين الرخل
محتاج فيعود الى المحتاج اى ياتى بها وهذا معنى العطية وتفسير المصنف اياها بقوله وهى العطية ليس تفسيره بحسب اللغة
ولكن لما كان فيها الاخذ والعطاء المطلق عليها العطية وهى فعيلة بمعنى مفعول وانما دخلت فيها الحاصلات المفردة
فصارت فى عدد الاسماء مثل الطبيعة والاكليمة الا ترى انك اذا اجبت بها النحلة تتول شحله عرى فلا يحتاج الى اى
لان الفاعل اذا كان معنى المفعول يتولى فيه المذكور الموثق والمنكر اصل واولى وان اراد ان حكم العارية حكم
الحرية فليس كذلك لان المعير له ان يرجع فى العارية متى شاء والعري ليس كذلك هم والمنافع قابلة للملك لا لغيره
من اجاب عن سؤال بقدر تقريره ان يقال المنافع اعراض لا يتقضى فلا تقبل التملك فاجاب به ثم شىء على ذلك
قواهم والتملك نوعان بعضه بغير عوض وشىء وهذا النزاع فيه ثم الاعيان تقبل النوعين شىء اى تملك
العين بغير عوض كالبيع وتلك بغير عوض كالسبة والصدقة هم فذلك المنافع من تقبل النوعين بغير عوض كالاجارة
وبغير عوض كالعارية هم والى ان يتبين ان المصلحة شىء اى الجامع بين الاعيان والمنافع وقع حاجة الناس الى النوعين
التملك فحكا انهم يحتاجون الى نوع التملك فى الاعيان فذلك محتاجون الى ذلك فى المنافع وما قيل ان هذا استدلال
فى الترفيعات وهى لا تقبله لان المعروف اذا عرق شيئا بالجامع والمنافع فان سلم من النقض فذلك ان نقض يكون
غير جامع او مانع يحاجب عن النقض ان امكن واما الاستدلال فلا نه يكون فى التصديقات وايضا فان هذا قياس
فى الموضوعات وهو غير صحيح لان من شرط القياس تعدية الحكم الشرعى الثابت بالنص بعينه الى فرع هو نظيره
والنص فيه والموضوعات ليس حكم شرعى وموضعه اصول الفقه وايضا من شرط القياس ان يكون الحكم
الشرعى مستعدا الى فرع نظيره والمنافع ليست نظير الاعيان فاجاب ان هذا التعريف الما لفظى اوسمى فان كان لفظيا
فما ذكره البيان المناسبة للاستدلال على ذلك وان كان رسميا فما ذكره بيان نجواض يعرف بها العار ولكن يعرف
العارية بانها عقد على المنافع بغير عوض وجعل المذكور فى الكتاب حكما ليس من الشكوك هم ولفظ الاباحة
استخرجت للتملك من اجاب عن قول الكرخى انما يتعقد لفظ الاباحة ووجه ذلك انه ممازهم كما فى
الاجارة فانما يتعقد بلفظ الاباحة وهى تملك شىء اى والحال انما تملك هم والجملة لا تقتضى الى المنازعة من اجاب
عن قوله مع الجملة لا البيع التملك ووجه ان الجملة المانعة هى المقضية الى النزاع وهذه ليست كذلك هم لانهم لا يمتنع
من لان المعير له ان يبيع العقد فى كل ساعة كذا هو مضاف الى انهم هم فلا يكون شىء اى الجملة هم فماترة شىء
الى النزاع بخلاف الاجارة لانها عقد معاوضة وتعلق صفة لزوم بها فتقتضى الجملة فيها الى النزاع هم ولان
الملك ثابت بالقبض من اجاب عن نزاع ائضى الملك فى العارية ثبت بقبضها هم وهو الانتفاع وعند ذلك شىء اى
عند القبض هم لاجمالة من لان عند القبض معلوم فاجمالة قبله لا يقتضى الى المنازعة وهذا لو علمت المقضية
بالتمسك فى الاجارة لا يشترط فيها ضرب المدة كما فى المصنع والحياطة هم والنسب منع عن التحصيل شىء
اجاب عن قوله وكذلك يجعل فيه النهى ووجه ان حمل النهى ليس باعتبار انه ليس فى العارية تملك من

والمنافع قابلة
للملك فالاعيان
والتملك نوعان
بعضه بغير عوض
فلا يعين فذلك المنافع
والى ان يتبين ان المصلحة
التملك فحكا انهم يحتاجون
الى نوع التملك فى الاعيان
فذلك محتاجون الى ذلك فى
المنافع وما قيل ان هذا
استدلال فى الترفيعات وهى
لا تقبله لان المعروف اذا
عرق شيئا بالجامع والمنافع
فان سلم من النقض فذلك ان
نقض يكون غير جامع او
مانع يحاجب عن النقض ان
امكن واما الاستدلال فلا
نه يكون فى التصديقات
وايضا فان هذا قياس
فى الموضوعات وهو غير
صحيح لان من شرط
القياس تعدية الحكم
الشرعى الثابت بالنص
بعينه الى فرع هو
نظيره والنص فيه
والموضوعات ليس
حكم شرعى وموضعه
اصول الفقه وايضا
من شرط القياس ان
يكون الحكم الشرعى
مستعدا الى فرع
نظيره والمنافع
ليست نظير الاعيان
فاجاب ان هذا
التعريف الما لفظى
اوسمى فان كان
لفظيا فما ذكره
البيان المناسبة
للاستدلال على ذلك
وان كان رسميا
فما ذكره بيان
نجواض يعرف بها
العار ولكن يعرف
العارية بانها عقد
على المنافع بغير
عوض وجعل
المذكور فى الكتاب
حكما ليس من
الشكوك هم
ولفظ الاباحة
استخرجت
للملك من
اجاب عن قول
الكرخى انما
يتعقد لفظ
الاباحة ووجه
ذلك انه ممازهم
كما فى الاجارة
فانما يتعقد
بلفظ الاباحة
وهى تملك شىء
اى والحال انما
تملك هم والجملة
المانعة هى
المقضية الى
النزاع وهذه
ليست كذلك هم
لانهم لا يمتنع
من لان المعير
له ان يبيع العقد
فى كل ساعة
كذا هو مضاف
الى انهم هم
فلا يكون شىء
اى الجملة هم
فماترة شىء
الى النزاع
بخلاف الاجارة
لانها عقد
معاوضة وتعلق
صفة لزوم بها
فتقتضى
الجملة فيها
الى النزاع هم
ولان الملك
ثابت بالقبض
من اجاب عن
نزاع ائضى
الملك فى
العارية ثبت
بقبضها هم
وهو الانتفاع
وعند ذلك
شىء اى عند
القبض هم
لاجمالة من
لان عند
القبض معلوم
فاجمالة
قبله لا
يقتضى الى
المنازعة
وهذا لو
علمت
المقضية
بالتمسك
فى الاجارة
لا يشترط
فيها
ضرب
المدة
كما فى
المصنع
والحياطة
هم والنسب
منع عن
التحصيل
شىء
اجاب عن
قوله
وكذلك
يجعل
فيه
النهى
ووجه
ان حمل
النهى
ليس
باعتبار
انه
ليس
فى
العارية
تملك
من

حيث انه بالمبنى يمنع المستعير بحق التملك هم فلما يتحصل المنافع على ملكه من لكونه وليل الرجوع والاسترداد او بالملك
 التملك بعد شيوة هم فلا يملك بالاجارة من جواب عن قوله فلا يملك الاجارة من غير معنى انما لا يملك الاجارة
 هم لانه فزع زيادة القدر **رشدن** اسى بالمعير لانه ملكا ساطع وجبه يمكن من الاسترداد
 متى شاء فلو حوت الاجارة سنة لم يمكن من الاسترداد هم على ما ذكره ان شاء الله تعالى من اراد به عند قوله وليس
 المستعير ان يواجر الاستاد هم قال من اى القدر ويرى هم وتصح بقوله اعركك لانه صريح فيه من اى حقيقة
 فى عقد الاجارة هم واطعتك بنه الارض لانه مستعمل فيه من اراد به مجاز فى تملك المنفعة لان الطعام اذا
 انضيف الى ما يطعم عنيه يراو به تملك عينه وان انضيف الى ما لا يطعم عينه كالارض يراو به اكل غلتها اطلاقا لا اسم
 المحل على الحال قبل انى عبارته نظر لانه اذا اراد بقوله مستعمل انه مجاز فموصىح لانه مجاز متعارف والمجاز المتعارف
 صريح كما عرف فى الاصول فلما فرق اذ بين العبارتين واجيب بان كليهما صريح لكن احدهما حقيقة والاخر مجاز
 فاشترك فى الثاني بقوله مستعمل اى مجاز ليظهر ان الاخر حقيقة هم ومختك بذ الثوب من اى اعطيتك لان متع سفا
 اعطى ومنه المنفعة وى الثالثة او الشاة يعطى الرجل الرجل ليشرب لبنها ثم يرد ما اذا سب درها ثم كثر حتى قيل
 فى كل من اعطى شيئا ثم وجعلت على هذه الدابة اذا لم يرد به الحببة من اى يقول هذا اعنى حملتك على هذا
 الدابة وقوله مختك بذ الثوب قال الشيخ حافظ الدين كان ينبغي ان يقول اذا لم يرد به سبها ليس التعليل
 ثم اجاب بان الضمير يرجع الى المنة كورقلت المذكور شيان احدهما قوله ومختك بذ الثوب لانه
 حملتك على هذه الدابة هم لانها من اى لان قوله مختك بذ الثوب وحملتك على هذه الدابة هم لملك العين
 من اى حقيقة هم وعند عدم ارادة الحببة تحل على تملك المنافع تجوز ان اى مجاز من حيث العر
 العام واشتكل حافظ الدين بنها ايضا من وجهين الاول انه جعل هذه اللقظين حقيقة لملك العين ومجاز
 لملك المنفعة ثم ذكر فى كتاب الحببة فى بيان الفاظها وحملتك على هذه الدابة اذا نوسى بالملكان الحببة وعلى
 بان التحمل هو الاركان حقيقة فيكون عارية لكنه يحتمل الحببة وهذا ناقض ظاهر والثانى انهما لما كان التملك حقيقة
 والحقيقة مترادفا للفظ بانية عند عدم قصد عدم ارادة الحببة لا يحتمل على تملك المنفعة بل على الحببة وتمضى
 الاستراعى بالجواب بقوله نعم ان لفظ حملتك يدل على الاركان بنية ولكن يدل على التملك عرفا يقال حمل
 الاسير فلانا وبردوا التملك ويستعمل للعارية ايضا قال تعالى اذا ما اتوك لتعلمن اى لتريتم فاذا نوى العارية او
 الحببة كان كالتوى وان لم ينفو شيئا كان عارية لا بنية المتيقن بما قلنا من اجاب عن الاستشكل الثانى على
 انه يدل على ان المصنف رده مال الى النية لما فقدت تحمل اللفظ على ارادى الاحتمالين وهو تملك المنفعة وهذا
 خلاف قاعده الاصول هم قال واحد تملك بذ العبد لانه اذن له فى استخدامه من وذلك يكون عارية
 هم ودارى لك سكنه لان سعاه سكنها لك من فاذا كان سعاه هذا يكون عارية هم ودارى لك عمره
 سكنى لانه جعل سكنها له مدة حمرة وجعل قوله سكنى نفس القول لك من لانه منصوب على التمسك
 من قوله لك هم لانه من اى لان قوله لك هم يحتمل تملك المنافع من كما يحتمل تملك العين فاذا اميتت
 المنفعة هم فحل عليه من اى على تملك المنفعة هم بدلالة اخره من اى اخر الكلام وهذا حمل على الحكم لانه

فلا يتحصل المنافع
 على ملكه ولا يملك
 الاجارة لدفع زيادة
 الضم على ما ذكره
 ان شاء الله تعالى
 قال وتصح بقوله
 اعركك لانه صريح
 فيه واطعتك هذه
 الاو لانه مستعمل
 فيه ومختك بذ الثوب
 وحملتك على هذه
 الدابة اذ لم يرد به
 الهبة لانها تملك
 العين وعند عدم
 ارادته الهبة يحتمل
 على تملك المنافع
 تجوز قال واحد
 هذا العبد لانه اذن
 فى استخدامه ودارى
 لك لان سعاه سكنه
 لك ودارى لك
 عمره سكنها لك
 وجعل قوله سكنى
 نقسبه لفظه لك
 لانه يحتمل تملك
 المنافع فحمل على
 ان يكون له احولة

سكنى في العارية هم قال من اي القدرى هم والميراث يرجع في العارية متى شارفت فلو كانت العارية
 شائعة او موقوفة وقال مالك لا يجوز الرجوع في الموقوفة قبل مضي الوقت فيكون عليها عتق كالاجارة وفي الحديث
 اذا قال اعني بفلاكم او فورك في حربي يوما او يومين فليس بعارية بل يرجع الى حكم الاجارة وكل ما كان من
 هذا القبيل فحكمه حكم الاجارة في الصحة والفساد ثم لقوله عليه السلام المنة مردودة والعارية سوداء يعني
 الحديث اخرج ابو داود عن اسماعيل بن عباس عن شريح بن سلم عن ابي امامة قال سمعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يقول ان الله اعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث الى ان قال العارية سوداء
 والمنحة مردودة وقال الترمذي حديث حسن واخرجه بن جبان في صحيحه عن الجراح بن مطيع البجلي عن ابي
 بن حريث الطائبي سمعت ابا امامة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العارية سوداء والمنحة مردودة
 واخرجه الطبراني في صحيحه وروى هذا الحديث ايضا من الصحابة عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس والشيخ
 رضي الله عنهم اجمعين الحديث عبد الله بن عمر فاخرجه البزار في مسنده وحديثا عبد الله بن عمر عن زيد بن اسلم
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العارية سوداء واما حديث بن عباس رضي الله عنهما
 فاخرجه بن عدي في الكامل عن اسماعيل بن ابي زكريا السكوني قاضي الموصل عن جابر بن سمرة عن
 لم الاقشيس عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الزعيم غلام الله بن سفيان
 العارية سوداء والمنحة مردودة واعلم يا اسماعيل هذا وتقال انه منكر الحديث وعامة ما يرويه لا يتخرج عليه
 والحديث النسخ فاخرجه الطبراني في مسنده الشافعيين وقد ذكرناه في الكفالة قوله المنحة بكسر الميم
 يسكون النون وقد مرنا عن قريب قوله مردودة اي يجب رد ما وجب الاستدلال به ظاهر وفيه
 بعد التحقق لما عرفت ان المنحة عارية فاصته وفيه زيادة مبالغة في انا العارية ستمحق الرد وان
 لنافع مما كنت شديقا على حب جدو شامنا فليكن فيما لم يوجد لم يتصل به القبض من لان الشافعي
 لم يجز ان لا يتصور فيما القبض هم ففتح الرجوع عنه من اي عن ما لم يوجد لان التملك لا يكون الا في
 هم قال من اي القدرى هم والعارية امانة ان ملكك من غير تعد لم يضمن من وفي بعض النسخ
 عتقنا وقد بقوله من غير تعد لان ملكا بالتحدي يوجب الضمان بلا خلاف ولو سلم في الضمان في العلم
 بل يبيع فاقترحت ارجح فمختلفون فيه كذا في التحفة وقال في خلاصة الفتاوى رجل قال لا اخرج اعمالي فترك
 فان مناع فاما مناس انه قال لا يضمن ولقد بين المتن وقال الكاكي ردو بقوله قال مالك قلت في
 مناسه تفصيل حيث قال يضمن فيما تجب ملكه ولا يضمن فيما لا تجب وفي جوابه العارية نوع ينظر في
 ولا يملك في كذا اربع والحجوان فله النوع يقبل قول المستعير في ملكه لم يضر كذبه وان لم يعلم ذلك لا يقبل
 به النوع الثاني بخفي ملكه ويحجب عليه وهذا النوع يقبل قول المستعير في ملكه ما لم يضمن به فان قاس
 فاما ضمان عليه فيه وكذلك ما علم انه مغير سببه كالسوس في الثوب صدقة فيه في كتاب حجة بوسع سبه
 انه ما احصاه ولا اراد فسادا فقال ابو اسحاق وكذلك الغار على هذا التفسير الثوب وواقف اشبه وعلم
 في النوع الاول وفي الثاني في امانه مضمون علم المستعير على كل تقدير قامت عينه بهلاكه كما لا يقال الغاش

قال للمعير ان
 يرجع في العارية
 متى شاء لقوله عليه
 السلام المنحة مردودة
 والعارية سوداء
 ولان النافع هناك
 متجما فاشياء على
 حذو ثا فالتملك
 فيما لم يوجد فحمله
 القبض ففتح الرجوع
 قال والعارية
 امانة ان ملكك
 من غير تعد لم يضمن

بوجوه الصريح انه لا يضمن قال الكاكي رده ايضا وهو قول علي رضي الله عنه يعني عدم الضمان قول ابن مسعود وروى
 واتفقوا بالشعبي والبخاري وعمر بن عبد العزيز وشريح والاوراعي وابن ابي شبنمة وابراهيم بن قيس شريح بذلك ثمانية
 سنة بالكونية وحديث الكرمي في محضه عن الزاكي حمزة بن الرزاق عن اسمعيل عن عبد الله بن ابي عن محمد بن الحسين
 ابن علي رضي الله عنه قال لا يضمن العارية انما هو المعروف الا ان تجالفت وحدث ايضا باسناده الى حمزة
 بن الخطاب رضي الله عنه قال العارية بمنزلة الوديعة لا يضمن صاحبها الا ان يتعدي هم وقال الشافعي
 يضمن لانه قبض مال غيره لنفسه من احتراز عن الوديعة لان قبض المودع فيها لا يمل المودع لا يضمن
 نفسه ما عمن الاستحقاق من ائمة لا من استيجاب قبض حيث لا يضمن الاخر دون رضاه واحتراز عن الاستحقاق
 فانه يضمن المستاجر حتى لو لم يملك القبض قبل مضي المدة بدون رضاه هم فيضنه من ائمة اذا كان
 كذلك يضمن العارية وكذلك الضميمة باعتبار المذكورهم والاذن ثبت ضرورة الانتفاع من هذا
 جواب عن سوال مقدر تقديره ان ليغال قبض باذنه ومثله لا يوجب الضمان وتحريم الجواب بان الاذن
 ثبت ضرورة الانتفاع والثابت بالضرورة يتعذر بقدرها والضرورة حالة الاستعمال فان ملكت فيها
 فلما ضامن وان ملكت في غير ما لم يظهر فيه الاذن لكونه ضرورة وهو من قولهم فلا يظهر فيها وراه
 من ائمة فلا يظهر الاذن فيما ورد بالضرورة وكذلك الضميمة باعتبار المذكورهم ولهذا من ائمة ولو كان
 الاذن ضروريا هم كان وجب الرد من اراد ان سؤيته الرد واجبة على المستعير كما في العصب هم مضار
 كما لمقبوض على رسوم الشراء من فائدة وان كان باذن لكن لما كان قبض مال غيره لنفسه لا عمن استحقاق
 اذا ملك من فائدة او بقوله قال احمد وهو قول ابن عباس من والى سريرة وعطارة اسحاق وقال قتادة
 وعبد المدين الحسن العسيري ان شرط ضمانها من والا وقال ربيعة كل العواري مضمونة وفي الروضة اذا
 تلفت العين في يد المستعير ضمنها سوا تلفت بقتل سوا تم بفعلته تقصير ام بالتقصير بذمه المشهور وعلى قول
 انما لا تضمن الا بالاعتدال وهو ضعيف ولو اعاره شرط ان يكون امانة لقي الشرط وكانت مضمونة وفي حاوي
 الحامية ان شرط لقي ضمانها سقط الضمان وان تلف حرموا استعماله كعمل مشقة لم يضمن في اصح الوجوه
 وان اركب منقطعاً وائتية للشواب فلتفت لم يضمن هم ولنا ان اللفظ لا ينفي عن التزام الضمان من
 لان الضمان اما ان يجب بالعقد او بالقبض او بالاذن وليس شئ من ذلك بموجب له اما العقد فلان اللفظ
 الذي ينقذه العارية للذي عن التزام الضمان هم لانه لتلك المنافع بغير عوض ولا بائتمان ائمة او لا بائتمان
 المنافع على اختلاف القولين وما وقع لتلك المنافع او بائتمان ولا بائتمان لا يتعرض ملك الغني حتى يوجب
 الضمان عند ملكه هم والقبض لم يقع لعدم الكونه ما ذوا فاعيد من انما توجب القبض الضمان اذا وقع تعديا
 هم والاذن وان ثبت لاجل الانتفاع من هذا جواب عن قوله والاذن ثبت ضرورة الانتفاع وتقريره القول
 بالموجب يعني سئل ان الاذن لم يكن الا ضرورة الانتفاع هم فهو واجب للانتفاع فلم يقع تعديا من
 فاما ان يكون هم وانما وجب الرد من سؤيته من هذا جواب عن قوله وهذا كان واجب الرد وتقريره ان وجوب الرد
 لا يدل على انه مضمون لانه واجب الرد من سؤيته القبض الحاصل المستعير كنفقة المستعار فانما على المستعير

وقال الشافعي
 يضمن لانه قبض مال
 غيره لنفسه لا عمن
 استحقاق فيضمنه
 ولاذن ثبت ضرورة
 الانتفاع فلا يظهر فيها
 وراه ولهذا كان وجوب
 الرد وصدا كالقبض
 على رسوم الشراء
 ولنا ان اللفظ لا ينفي
 عن التزام الضمان
 لانه لتلك المنافع
 بغير عوض او لا بائتمان
 لا يضمن
 لم يقع تعديا لكونه
 ما ذوا فاعيد والاذن
 وان ثبت لاجل الانتفاع
 فهو واجب الانتفاع
 للانتفاع فلم يقع تعديا
 وانما وجب الرد من سؤيته
 كنفقة المستعار فانما
 على المستعير

لا ينقض القبض شئ ليدل على ان القبض لا عن استحقاق فيوجب الضمان بخلاف الغفيل
 فان الروية واجبا لنقض القبض لكونه بلا اذن فاذا لم يوجد الرد وجب الضمان هم والمقبوض على سوم
 منقول شئ هذا جواب عن قوله وصار على المقبوض على سوم الشئ ان تفسره انه ليس بمقبوض بل
 بالعقد هو معنى قوله بالعقد لان العقد في العقد له حكم العقد شئ فصار كالمأخوذ بالعقد وهو يوجب الضمان
 فان قيل سلمنا ان الاخذ في العقد ولكن لا العقد هنا احب بان العقد وان كان معدوما حقيقة جعل موجودا
 تقررا اميانه لا سوال للناس عن الضياع اذ المالك لم يرض بخروج ملكه مجانا وان المقبوض على سوم
 الشئ او سيلة اليه فاقم مقام الحقيقة نظر له الا ان الاصل في ضمان العقود هو القيمة لكونها مثملا كالمأخوذ
 وانما يصار الى الثمن عند وجود العقد حقيقة واذا لم يوجد صير الى الاصل هم على ما عرف في موضعه شئ قيل
 يريد به نسخ طريقة الخلاف وقيل كتاب الاجارات من المبسوط وقال الحاكم في كافييه رجل استعار من رجل
 سلاحا ليقاتل به فضر به بالسيف فانقطع نصفين او طعن بالرسن فحقت كسر قال لا ضمان عليه لانه ملك
 من عمل ما دون فيه وفي فتاوى الوولو الجرحى رجل دخل الحمام واستعمل قضاع الحمام فانكسرت لا ضمان عليه
 وكذا اذا كسر الفخار ليس بقطر وانكسر الاضمان عليه لانه عارية في يده فان قلت ما تقول في قوله عليه
 السلام بل عارية مضمونة وقد مر في اول كتاب تيمانه وقوله عليه السلام ادا امانة الى من ائتمك ولا تحم
 من حاتم اخرجه الترمذي عن شريك وقيس بن الربيع عن ابي حصين عن ابي صالح ربه عن ابي هريرة ربه
 انه عليه السلام اذ قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تؤديه اخرجه البيهقي من حديث قتادة عن الحسن بن عمر
 عنه عليه السلام قال ثم ان الحسن بنى مدينة فقال هو ائتمك فلا ضمان عليه قلت الحديث الاول فيه
 اضطراب سند او متناويع وجوبه لا يخلو عن نظر ولهذا قال صاحب التمهيد الاضطراب فيه كثر والاجبة
 فيه عندى في تضمنين العارية ثم على تقدير صحة قوله مضمونة المراد عليك بدليل قوله حتى يؤديها اليك فيقول
 ان يريد اشتراط الضمان والعارية يشترط الضمان مضمونة في رواية للحنفية واخرج النسائي عن يعلى
 بن ابيية قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ انتك رسل فاعظم ثلاثين ذرعا وثلاثين مخرقا فان قلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم عارية موداة قال بل عارية موداة قال بن خزيمة حديث حسن ليس في
 شئ ما روى في العارية خير صحيح غيره واما ما سواه فليس بمساوى الاشتغال به وقد فرق بين الضمان والامانة
 وقيل انما قال عليه السلام بل عارية مضمونة لانه عليه السلام اخذ دروع صفوان بغير ضمان بدليل
 قوله اعضا الا انه عليه السلام كان محتاجا الى السلاح فكان الاخذ له حلالا ولكن بشرط الضمان كقناول مال
 الغير في حالة المحضنة بشرط الضمان وقال الاثر ارمى وقيل كان هذا اشتراط الضمان على نفسه وبه اخذ
 قتادة وعندهما المستعمل لا يضمن بالشرط ايضا ولكن صفوان كان يؤتمنه حريبا ويحجزه من المسلم والحرب
 من الشرط لا يجوز بين المسلمين وقد تقدم الى ان العارية بشرط الضمان مضمونة في رواية و
 اخرجه عبد الرزاق في مصنفه عن حمزة عن بعض ابي صفوان عن صفوان ان النبي صلى الله عليه وسلم
 استعار منه عاريتين احداهما لضيان والاخرى لغير ضيان والحديث الثامن قال بن القطان المانع من

لا ينقض القبض
 على سوم الشئ
 مضمون بالعقد
 لان الاخذ في
 العقد له حكم
 العقد على ما عرف
 في موضعه

شريكاً وقيس بن الربيع مختلف فيهما ولم يحكم الرزدي أيضاً بتمتته ولكن سلمنا انه صحيح فموقعه وجوب رد العين ولا
كلام فيه والحديث الثالث رواه الحسن بن سمرق والحسن لم يسمع منه قيل لم يسمع منه غير حديث الشقة الكثير لما علموا
عن رواية الحسن بن سمرق والعين لا ادخض ولا يلزم منه الضمان ولو لم يسمع من هذا اللفظ الضمان الا انهم انفسوا
عنهم والودائع لا ينما ما قبضت اليد واذا لم يدل الحديث على الضمان لم ينسب اليها وقال البيهقي ربح في باب من قتل
عبد بعد ذكر حديث الحسن بن سمرق من قتل عبد اقتلناه فقال قتادة ثم ان الحسن بن
الحديث وقال لا يقتل حر بعد يشبه ان يكون الحسن لم يسمع الحديث لكن رغب عنه وهذا العلم موجود
في الحديث المتقدم العين فافهم قال من في ابي القدر ومن لم يسمع المستعير ان يواجره استعاره فان اجره
فقطب من في ابي مالك من ضمن لان الاعارة دون الاجارة مثل لان الاجارة عند لازم دون الاعارة ومن
لا يتضمن ما هو فوقه من في ابي لا يتبع ما فوقه لان القوي لا يحجل بالضعيف وقال الحاكم في كافيته اذا استعار
الرجل من الرجل على ان يذهب بمجاويزه ثم مكنا ولا وقتنا ولا ما يحل عليها فذهب بها الى الخيرة ادم سكا
بالكونه شرا يحل عليها او يواجرها قال الاضمان عليم في شئ من ذلك الا في الاجارة خاصة فانه حيث اجرها
عنا سنا ويتصدق بالغاية لانه اذا انفسل سطقا والمطلق يتناول ابي انتفاع شأنا واليه اليقين بفعله ان
شأنا استعما في الركوب وفي التحل عليها وامي ذلك فعل لا يمكن ان يفعل غيره بعد ذلك لان المطلق اذا
تعين بغيره فلا يثبت سطقا ولكن لا يمكن الاجارة اصلا لانه عقد لازم والعارية عقد جائز وبنا الجائز على اللازم
الا يجوز وقال الاستيعاب في شرح الكافي وقد قال بعض اصحابنا فانه عليك الاجارة ويتحقق جائزة للارزاق ثم قال
والفصح انه لا يعتقد الاجارة وفي حقه الفقهاء وليس للمستعير ان يواجره فان فعل فمواض من تسلمه الى
المستاجر ويكون الجبر بالخيار ان شاء ضمن المستعيرهم ولانا لو صححناه للصحيح الا لارزاقنا لتعيل لانا ويمكن ان
يكون جواب الشبهة ذكرها السائل وهو ينبغي ان عليك المستعير الاجارة لانه مالك للمنفعة ولا يقطع حتى المعيرة الاستدراك
بل يصح قيام حق المعير في الاستدراك في نقض الاجارة فاجاب عنها بقوله ولانا لو صححناه عقد اجارة المستعير
الصحيح الا لارزاقنا لا يصح ان يكون غير لازم لانه خلاف مقتضى الاجارة فانه عقد لازم فانقضاء غير لازم بعكس الموقوف
فهذا لا سبيل وكذا لا سبيل الى كونه لازما لانه حينئذ يكون بتسليم من المعير مثل لان اللزوم لا يكتب
الاسنة فيكون من مقتضيات عقد العارية هم وفي وقوعه لازما زيادة ضرب بالمعير لسد باب الاستدراك والى القضا
مدة الاجارة من عدم قدرته عليه الى الانقضاء فيمنع يكون عقد الاعارة عقد الارزاق وهو ايضا خلافا للشدة
هم فابطلناه من ابي عقد الاجارة هم وكان اوجه فتشبه ابي ضمن المعير اجرة هم عن سلمة مثل ابي المستاجر هم لانه من
ابي لان عقد الاجارة هم اذ لم يتناوله العارية كان غضبا فان شارب المعير ضمن المستاجر لانه قبضه بغير اذن المالك
مثل وعلم للمعطي الضمان وفي تفسير اذن المالك لم نفسه مثل الا ان في نفسه يتعلق بقبضه ثم ان ضمن المستعير
لا يرجع على المستاجر لانه ابره ملك نفسه مثل لانه ملكه بالضمان وان ضمن المستاجر يرجع مثل ابي ان ضمن المعير
يرجع المستاجر على الواجر مثل وهو المستعير اذ لم يعلم انه كان عارية في يده وفي الضرر والغور من
ابي عن المستاجر لان هذا العذر في ضمن العقد هم تجل ان اذ اعلم مثل ابي المستاجر يكون عارية في يده الواجر

قال ولين

يواجر با استعارة

فان اجرة فقطب

ضمن لا عارية

دون الاجارة

لا يتضمّن ما هو فوقه

ولا الضمان ولا يصح

الا لارزاق لانه حينئذ

يكون بتسليم من

المعير وفي وقوعه

لا ان يواجره

لسد باب الاستدراك

الى القضاء ملك الاجارة

فابطلناه فان اجره

فمنه حينئذ سلمه لانه

اذ لم يتناوله العارية

كان غصبا وان شاء

المعير ضمن المستاجر

لانه قبضه بغير اذن

المالك لنفسه ثم ان

ضمن المستعير لا يرجع

على المستاجر لانه لم يملك

اجرة ملك نفسه ولن

ضمن المستاجر يرجع

على الواجر اذ لم يعلم

انه كان عارية في

يده ودفعوا الضمان

لخلاف ما اذا اعاد

فالحظنة جنس واحد سواء كانت للمستعير او لغيره او عينها المعيرة او لم يعينها هم والثالث ان تكون مقيدة
 في حق الوقت مطلقا في حق الانتفاع والراجح عكسه شئ اى عكس الثالث وهو ان يكون مطلقا في
 حق الانتفاع هم وليس له ان يتعدى ماساه شئ اى ليس للمستعير ان يتعدى ما عينه المعيرة في الوجوه
 الاخرى ثم فرغ على بالفاء التفريعية بقوله هم فلما استعاروا به ولم يسم شيئا له ان يحل ويغير غير المحل لان المحل لا يتفاوت ولان
 فيركب غيره وان كان الركوب مختلفا شئ لان الناس يتفاوتون في الركوب هم لانه لما اطلق فيه فلان لعين الاطلاق
 حتى لو ركب بنفسه ليس ان يركب غيره لانه يعين ركوب نفس وفي بعض النسخ ليس ان يركب اى ليس له ان يركب غيره لانه يعين ركوب
 وفي بعض النسخ ليس ان يركب اى ليس له ان يركب غيره لانه يعين ركوب وفي بعض النسخ ليس ان يركب اى ليس له ان يركب غيره لانه يعين ركوب
 يركب شئ اى بنفسه وتذكير الفهم للتأويل الذي ذكرناه الان ثم ذكر في الكتاب ان المستعير يملك الاعارة ولا يملك الاجارة ولم يذكر انه
 بل يملك الايداع فهذا وقد اختلف المشايخ فيه قال بعضهم يودع واليه ذهب الفقيه ابو الليث والشيوخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 البخاري والصدرا باجل برهان الائمة والصدرا الشهيد في شرح اجماع الصغير واليه اشار محمد في آخر كتاب العارية فانه قال في
 اذا وجد الائمة المستعارة في يد رجل زعم ان ملكه فوجهم وان قال الذي في يده قد اودعها فلان الذي اودعها منه فليس يضمنه
 يدل على ان المستعير ان يودع وعليه الفتوى وقال الانصاري هكذا وجدت هذا الرواية منصوصة في آخر كتاب العارية في الاصل
 وفي الكافي وقال بعضهم لا يودع تصدا وكان الكرخي يقول لا يجوز ان يودع واستدل بمسئلة ذكرها في اجماع الصغير وهو ان المستعير
 اذا بعث العارية الى صاحبها على يد اجنبى فملك في يد الرسول ضمن المستعير العارية فليس ذلك لا يدع منه كذا في شرح الطحاوى هم
 حتى لو فعله ضمن لانه يعين الاركاب شئ يعنى لو ركبه بنفسه بعد ان اركبه غيره ضمنه وهو الصحيح وهو اختيار فخر الاسلام وقال غيره
 ان يركب بعد الاركاب ويركب بعد الركوب ولا يضمن شيئا وهو اختيار شمس الائمة الشريفي وشيخ الاسلام خواهر زاده لانه يملك الاعارة هم
 قال شئ اى الصدور هم وعارية الدراهم والديناير والمكيل والموزون والمعدود قرض شئ يعنى بمنزلة قوله اخر فتك قال
 الكافي ولا يعلم في خلاف الا انقل عن بعض اصحاب الشافعي هذا اعارة فاسدة ففى وجبه ضمن كما في الصحيح وفي وجه لا يضمن لانه
 اعادة فاسدة ذكره في شرح الوجيز قلت ذكر في الردة لا يجوز اعارة الطعام قطعاً والدراهم والديناير على الاصح وقال الامام
 بحرر الوجوه ان في اعادة الحظنة والشعر ونحوهما قال المتولى هذا اذا اطلق اعارة الدراهم اما اذا مرص بالاعارة للترين فيمنع
 ان يقطع بالصفة وفي الجواهر للمالكية ولو استقرت الدراهم والديناير للقبض اعياها كالصغير في ما يجعلها من يد يريى انه ذوالالقبض
 البائع والمشتري او الرجل يكون عليه دين ونقل ما في يده فيستعير بالذات هذا الضمن اذ لم تقم البيعة على نعمها ولا يضمن مع الشهاد
 على ذابها وفي المعنى قال ابو بكر البجلي قال فتوك هذه النسخة من اكثر يد فاعدها كلها فعليه ثلما او قيمتها لمان اعارة لا يفتق الا
 سلاكة قرض قال ابو الليث انجواب بهذا اذ لم يكن بينهما ماسطة او دالة الابطاة وقوله والكيل يتناول كل كيل والموزون يتناول
 كل موزون والمعدود يتناول كل المعدود قال الكافي في كافيه وعارية الدراهم والديناير والفاوس قرض وكذلك كل ياكل او يوزن
 او يعدد او اشمل يجوز والبعض انتهى وفي العارية وكذلك الاقصاد والصوف والا برسيم والميكب والكافور وسائر متاع العشرة الصغار
 لا يقع عليها الاجارة على ما قرض كذا هم لان الاعارة تملك المنافع ولا يملك الانتفاع بها شئ اى بالاشياء المذكورة هم
 الا باستهلاك عينها فانتهى تملك العين ضرورة تملك ذلك شئ اى تملك العين هم بالبنية والقرض والقرض ذهابا شئ يعنى
 ضررا على المعير لانه يوجب المثل والدية لا وجبه هم فيثبت شئ اى الا في لانه الثابت بينهما اولان من قبض الاعارة الانتفاع شئ

والثالث ان تكون مقيدة
 عن قول مطلق في حق الانتفاع
 والراجح عكسه ليس له
 ان يتعدى ماساه فلو
 استعار اية ولم يسم
 شيئا له ان يحل ويغير
 غيره للمحل لان المحل
 لا يتفاوت ولان لعين
 الركوب غيره وان كان
 الركوب مختلفا لانه
 لما اطلق فيه فلان
 يعين حتى لو ركب
 بنفسه ليس ان يركب
 غيره لانه يعين ركوب
 ولو اركب غيره ليس له
 ان يركب حتى لو فعله
 ضمن لانه يعين
 الاركاب قال وعارية
 الدرهم والدينار
 والمكيل والموزون
 والمعدود قرض كان
 الاعارة عليك المنافع
 ولا يمكن الانتفاع بها
 الا باستهلاك عينها
 فانتهى تملك العين
 ضرورة ذلك بالبنية
 او القرض او القرض ذهابا
 فيثبت لو كان من
 قبض الاعارة الانتفاع
 ولا يمكن

هم اذا كان في القلع ضرر بالارض فاختار الى رب الارض لانه صاحب اصل والمستقر صاحب تبع ش وهو الفرس او البناء
 هم والترجيح بالاصل ش ان يكون بالاصل ومنه سبب الشافعي في هذا ذكره في الردقة ان اعارة المرض للبناء والفرس
 نوعان مطلقة ومقتدة ففي المطلقة للمستقر ان يبني ويغرس بالميرج المعير فاذا رجع لم يكن له البناء والفرس ولو فعل وهو على
 بالرجوع مما اتفق عليه ما وكلت تسوية الارض كالفصايب وان كان جابها فوجها واما ما يبني ونحوه قبل الرجوع فان الميرج
 من غير الفرس يدخله رفع والا فليشترط ان شرط عليه القلع مما اعاد رجوعه وتسوية المحضر لزمه فان امتنع قلعه المعير مما اوان
 بشرط القلع دون التسوية وان لم يشترط القلع نظر ان اراد المستقر ان يزرع ويغرسه تسوية اخضر على الاصح وان لم يرد له لم يكن
 للمعير قلعه مما اوانه ولكن تخير المعير بين ثلاث خصال ان يبقية باجرة ياخذها وان يقلع ويعزيم ارش النقص وهو قدر التفاوت
 بين قيمة ما بناه ومطلوعه وان يتكلمه ببقية وفي المفيدة للمستقر البناء والفرس الا ان يرجع المعير وله ان يرد كل يوم غرسا
 وبعد انقضاء المدة ليس له احدث البناء والفرس واذا رجع المعير قبل المدة او بعد ما فالحكم كما لو رجع في الاول لكن هنا
 وجه انه لا يمكن من الرجوع قبل المدة وقوله انه اذا رجع بعد المدة فله القلع مما امتثل السامح المذهب الاول المذهب الثاني ان يكون
 وان اعاد ارضا الفرس او بناه مطلقا او الى مدة فخرج وقدر شرط القلع متى رجع او عند انقضاء المدة فخرجت لزمه قلعه ولم يلزم
 المعير ان يرضى ولا المستقر تسوية الارض الا بشرط وان لم يشترط قلعه فلم يعير اخذه ببقية او قلعه ودفعان نقصة فان قلعه فله التسوية
 وان ابناء ذلك والبصير بغيره مما اناهم وهو استعاره ش اي الارض هم لغيره لما لم يؤخذ منه شيء يحصل الزرع ش قال الا ترى
 قيل ينبغي ان يرد على بناءه المنقولي والثلاث المجرى والاصح ان يرد على كسر الصاد من الاحصاء يقال حصل للزرع اذا اهان حصا
 قلت كلاهما يجوز الاول والاولى لكثرة ذلقة الباب الثاني فانهم هم وقت اول وقت ش اراد ان الارض تترك في يده
 بطريق الاجارة باجر المثل سواء بين مدة او لا والتوقيت هو تعيين الوقت هم لان له ش اي للزرع هم نهاية معلومة وفي ذلك
 بالاجرة اربعين ش اي حق المعير والمستقر كما في الاجارة اذا انقضت المدة والزرع لم يدرك بعد فانه تترك الارض في يد باجر
 مرافعات للجانبين كما هنا وبه قال الشافعي ربه في وجهه وانك واحمد في وجهه وعن احمد ان كان حاصصا قصيدا بلا ضرر فلا يرجع
 لعدم الضرر فيه فخرج اذا استخمد الزرع فصاحب الارض ياخذ الارض مع الاجرة قال ابو اسحاق انما يظن انما يجب الاجرة لصاحب الارض
 اذا اجرا الارض منه اذا القاضى بعد معنى المدة وبدون ذلك فلا يجب الاجرة وفي اكثر الروايات لم يشترط ذلك وقد قيل فينبغي
 لتقليص المصنف لقبوله لان له نهاية معلومة ان لا يجوز الرجوع قبل الوقت في الموقوت لان له نهاية معلومة ولان الوقت منصوص
 عليه هنا وفي الاعارة للزرع الوقت ثابت دلالة والبعض اقر من الثلاثة الدلالة هم بخلاف الفرس لانه ليس له نهاية
 معلومة فيقلع ودفع الضرر عن المالك ش لان في الباقية ضرر له والضرر مدفوع هم قال ش اي القدر الذي هم واجرة
 ردوا العارية على المستقر لان الرد واجب عليه ان قبضه لنفسه لا لغيره ان يرد فليكون عليه ش لان الغرم بالغرم وهذا
 لا خلاف فيه هم واجرة رد العين المستأجرة على المواجه لان الواجب على المستأجر التمكن والتخية دون الرد فان لم يقو
 قبضه سائلة للرجوع معنى ش لانه سلم ما شرط من اجرة العين هم فلا يكون عليه ش اي على المستأجر هم مؤثر رد
 ش لما ذكرنا من ان الغرم بالغرم واجرة رد العين المقتوبة على الفاصب لان الواجب عليه الرد والاعادة الى
 يد المالك ودفع الضرر عنه فيكون مؤثر الرد عليه ش لقوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترد ولا خلاف فيه هم قال
 ش اي القدر الذي هم واذا استعار دابة فردوا الى اصطلح بالكلية فملك لم يضمن وهذا ش اي عدم الضمان هم استحسان

انا كان في القلع ضرر
 بالارض فاختار الى رب
 الارض لانه صاحب
 الاصل والمستقر
 صاحب تبعه البعير
 بالاصل ولو استعارها
 لغيره ما لم يوجده
 حتى يحصل الزرع
 او لو يوقت كان له
 نهاية معلومة وفي ذلك
 بالاجرة مراعاة الحقيق
 بخلاف الفرس لانه
 ليس له نهاية معلومة
 فيقلع ودفع الضرر
 عن المالك قال
 واجرة رد العارية
 على المستقر لان الرد
 واجب عليه لانه قبضه
 لنفسه فله الاجرة
 مؤثر الرد فليكون عليه
 واجرة رد العين المستأجرة
 على المولى لان الواجب
 على المستأجر التمكن
 والتخية دون الرد
 فان منعه فبطلت
 للرجوع معنى فلا يكون
 عليه مؤثر رد واجرة
 رد العين المقتوبة على
 الفاصب لان الواجب
 الرد والاعادة الى المالك
 ودفع الضرر عنه
 فيكون مؤثر الرد عليه
 قال واذا استعار دابة
 فردوا الى اصطلح
 ما لكان فملك لم
 يضمن وهذا استحسان

ش مثل نقبا لنساط هم فكانت الكتاب بهاش اى لفظة الاطعام هم اولى بخلاف الدلالة لان الاكسنة والاكسنة بالفتح
ش والافرض يعيه معلوما بقوله اعترضى وكذا فى الشوك الله اعلم بالصواب هم

كتاب البتة

ش وجه المناسبة بين الكتابين من حيث ان كلاهما اشتمل على التمايك الا ان العاريت مفردة والبتة مركبة لان
فى العاريت تمايك المنفعة فقط وفى البتة تمايك العين مع المنفعة والبتة فى اللغة مصدر من وجب يوجب واصلا
سبب لانه معقل الفاعل كالعلة اصلها وعدة فلما خذفت الواو تبع الفعل عوضت عنها الباء فقبل هبته وعدة ومعها
اليعمال الشئ للغير بما ينفعه سواء كانت مالا او غير مال يقال وهبت له مالا وهب الله فلانا ولده صالحا ويقال وهبه
مالا ايضا ولا يقال وهب منه ويسمى الموهوب هبة وموهبه والجمع هبات ومواهب واتيته منه اذا قبله واستوبه
اذا اطلب البتة وفى الشرع هى تمايك المال بلا عوض هم البتة عقد مشروط لقوله عليه السلام تهادوا وتحابوا
هذا الحديث رواه من الصحابة ابو هريرة وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم اجمعين ما حديث ابى هريرة فرواه البخار
فى كتاب المفرد وفى الآداب حدثنا عمر بن خالد ثنا صام بن اسماعيل سمعت موسى بن وردان عن ابى هريرة عن النبى
عليه السلام قال تهادوا وتحابوا واخرجه النسائى فى كتاب الكنى عن ابى الحسين محمد بن بكير ان حفص بن صام بن اسماعيل
وكذلك رواه ابو يعلى الموصلى فى مسنده والبيهقى فى شعب الايمان وابى عدى فى الكامل واعلم بتمام وقال ان احاديثه لا
يرويها غيره واحديث بن عمر رضى الله عنهما فرواه الحاكم فى كتاب علوم الحديث فقال سمعت ابا ذر الغفارى قال سمعت
ابا عبد الله البوسنى ثنا يحيى بن بكير عن صام بن اسماعيل عن ابى قيس المغيرة عن عبد الله بن عثمان النبى عليه السلام
قال تهادوا وتحابوا واحديث ابن عمر رضى الله عنهما فرواه ابو القاسم الاصبهانى فى كتاب الترغيب والترهيب بن حديث
اسماعيل بن راشد ثنا محمد بن داود بن عبد الجبار عن امية عن العوام ابن حوشب عن شهر بن حوشب عن ابن
عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا واحديث عائشة رضى عنها فرواه الطبرانى فى معجم الاوسط
ثنا محمد بن يحيى بن محمد بن السكن ثنا رمان بن سعيد ثنا عره بن البريد ثنا المثنى ابو حاتم العطار عن عبد الله
بن العبر عن القاسم ابن محمد بن بكير عن عائشة ثنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تهادوا وتحابوا واحديث
اولادكم محمدوا وقبلوا الكرام عشر اكم واخرجه مالك فى الموطا مسلم بن عطاء الخراسانى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
تصافوا بذهب الفل وتهادوا وتحابوا ويندب الشئنا قوله تهادوا والفتح الدال وسكون الواو لانه ضعيفه خطاب للجماعة
من التهادى واصله تهادى لانك تقول تهاد تهاديا تهادوا بوا قلبت الياء الفاء فتحكما وانفتح ما قبلها ثم خذفت
لان التقاء الساكنين فصارت تهادوا كما فى مادة تعالوا اصله تعالوا قال الله تعالى قل يا اهل الكتاب تعالوا الى كلمة سواء قوله
تعالوا بتشديد الياء المفهومة وهو ايضا ضعيفه خطاب للجماعة واصله تعالون ولكن سقطت النون لانه جواب للامر
واصله تعالوا لانه من التعائب من المجبة ادخمت الباء وقال الحاكم تهادوا اما بتشديد الباء من المحبة والتعريف
من الحباة قلت ترج الاول الذسى هو المشهور ما اخرجه البيهقى فى شعب الايمان عن معوية بنت حرب عن ابيهم
بنت وداغ او قال وداغ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تهادوا ويندب فى القلب جاره وعلى
ذلك ش اى كون البتة مشروها فى انحاء الاجماع ش الى احوال الامه هم ونقص ش اى البتة هم بالايجاب ش كقوله وهبت

فكانت الكتاب بهاش
ادنى بخلاف الدلالة
لانها لا تعار الا لاسكنة
والله اعلم بالصواب
كتاب البتة
الهبة عقد مشروط
لقوله عليه السلام
تهادوا وتحابوا
ذلك انعقد الاجماع
ونقصه بالاجماع

والقبول والقبض
اما لا يجازي القبول
فلا ينعقد عقد
ينعقد بكذا
والقبول والقبض لا ينعقد
للملك وقال
مالك في بيعت الملك
قبل القبض اعتبارا
بالبيع وعلى هذا الخلف
الصحة وتناق له
عليه السلام لا يجوز
البيعة الا مقبولة
والمراد في الملك كان
المقبول فيه ثابتا
ولانه عقد يبرع به
اثبات الملك قبل
القبض الزام المتبرع
شيئا لا يبرع به
وهو التبرع

ونحوه هذا يجوز في حق الواهب هم والقبول من كونه قبلا هم والقبض من يجرى والقبض فلا يتم في حق الواهب
الا بالقبول والقبض كما يأتي لانه عقد تبرع فيتم بالمقبوع ولكن لا يمكن له الا بالقبول والقبض وشرة ذلك فيمنع من
لا يبرع بغيره ولم يقبل الواهب له ينعقد وعنده رفر لا ينعقد بالقبول والقبض كما في البيع فلا يتم او جعلت على ان لا
فلا في مبرع ولم يقبل يبرع يمينه عندنا هم اما لا يجازي وقبول فلهذا عقد من اي فلا ان البينة عقد نحو سائر العقود
ذكر الفقيه باعتبار العقد هم والعقد ينعقد بالاجاب والقبول من لان قيام العقد بهما هم والقبض لا بد منه ليشترط
ش وبه قال الشافعي واحمد واكثر الفقهاء والقابضين الا ان احمد يقول ان كانت البينة عينا تقع به ونال القبض في
الاصح وفي المكمل والموزون لا يبرع برون القبض هم وقال مالك يثبت الملك في قبض القبض اعتبارا بالبيع من لان
عقد لازم من قبل الملك فلا ينعقد على القبض بالبيع ولانه ازالة ملك بغير عوض فلا يعتبر فيه القبض كالوصية والوقت
قال ابو ثور والشافعي في التبرع ومن ابي ليل في كتاب التبرع لاصحاب مالك ويمن وبه شيئا من ماله لزمه دفعه الى الموهوب
اذا طالب به فان ابا ذلك حكم به عليه اذا اقر او قامت عليه البينة وان انكر البينة حلف عليها وبرى منها وان نحل عن يمينه فلا يلزم
واخذ ما منه وان مات الواهب قبل دفعه الى الموهوب له فلا شيء له اذا كان قد امكنه اخذها فطر فيها وان مات الموهوب قبل
قبضها قام ورثة مقامه في مطالبة الواهب به بعتي وقال الحنفية من اصحاب احمد لا تقع البينة والصحة فيما يجال ويوزن
ويصح في غير ذلك بغير قبض اذ قبل كما يبرع في البيع هم وعلى هذا الخلاف الصدقة من فندنا بشرط فيها القبض فلا يملكها
هم ولنا قوله عليه السلام لا يجوز البينة الا مقبوضة من هذا حديث منكرا لا اصل له والعجب من الكافي حيث يقول في هذا الحديث
غير مرفوع بل قول علي وعمر رضي الله عنهما ولم يبين ذلك وليس كذلك بل هذا الذي ذكره المصنف قول ابي بصير رضي
رواه عبد الرزاق في مصنفه وقال اخبرنا سفيان الثوري عن منصور عن ابي بصير قال لا يجوز البينة حتى يقبل القبض
يجوز قبل ان يقبض واما قول عمر رضي الله عنه فهو ما رواه البيهقي عن حديث يريدين يريدين ما سعيه عن قتادة عن كريب
بن عمار عن ابي موسى قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا مجال ميراث ما لم يقبض والاحسن ان يستدل على اشتراط القبض
في البينة بما اخرج البيهقي من حديث عبد الله بن وهب ابا مالك ويونس وغيرهما ان ابن شهاب اخبرهم عن عروة عن عائشة
رضي الله عنها ان ابا بكر رضي الله عنه شحها جدا وعشرين وسقاس ماله بالفاقة فلما حضرت الفاقة قال والله يا مينة من الناس
احد احب الي بعدى منك ولا اعز علي فقر بعدى منك والا ان كنت غلقت من ماله جاد وعشرين وسقا فلو كنت جادة وجزوا كان
ذلك وانما هو انوك واخاك فاقته على كتاب الله عز وجل الحديث وكذا رواه الطبراني في شرح الامار وقال حديثا
اخبرنا ابن وهب ان مالك حدثنا الى آخره هذا اول دليل على اشتراط القبض وبه استدلل في المبسوط واصحاب الشافعي
في كتبه قوله جلها اى وهب لها والجدا وكبير يحرم من جدوت الشيء اجدوا بالضم جدا قطعت وروى جاد وعشرين وسقا
قال الخطابي انما وجدوا على معنى المجدود فاعل بمعنى مفعول والوسق سوزن صاعا والفاقة بالفتح الميوعة وبعد الا لاف بابون ميوعة
وهو موضع مشهور بالمدينة وفي رواية من ماله بالعالية وهو ايضا موضع بالمدينة هم والمراد في الملك من اى الملك
من قوله عليه السلام لا يجوز البينة الا مقبوضة عدم قبوز فكلم البينة وهو الملك هم لان الجواز من اى جواز البينة هم بدو
ثابت من اى بدون الملك لان الجواز ثابت قبل القبض بالاتفاق هم ولانه من اى ولان عقد البينة هم عقد تبرع
وفي اثبات الملك قبل القبض الزام المتبرع شيئا وعقد التبرع لم يلزم بشيء هم لم يبرع به وهو التسليم من اى الذي

لم يتبرع به بعد التسليم ثم قال في البيع لان من ضرورات الملك التسليم وروبان المتبرع بالشئ قد يلزمه ما لم يتبرع به اذا
 لان من ضرورات التسليم ان يسلّم له وهو محدث لزومه الوفاء ومن شرع في صوم او صلوة يلزمه الاتمام فكذا
 يلزمه ما لم يسلّم فان ما لا يتم به الشئ الآتي فهو واجب اذا كان ذلك الشئ واجبا كما ذكرت في العصور فانه يجب بالذرة
 او الشروع وما لا يتم الواجب الا به فوجوب البتة عند تبرع ابتداء او اتمام فانه لو وجب وسلم جاز له الرجوع فكيف
 قبل التسليم فلا يجب ما يتم به من بخلات الوصية لان اوان ثبوت الملك فيها بعد الموت شئ لما قاس ما كانت البتة على الوصية
 والوقف في عدم اشتراط القبض اجاب عن ذلك بقوله بخلاف الوصية اراد بين البتة والوصية فرقا وهو ان الملك لا يثبت في
 الوصية الا بعد الموت ومبينه لا يتصور الا لزما على المتبرع لعدم البتة للزوم وهو معنى قوله لم ولا لزوم على المتبرع لعدم
 البتة للزوم شئ يعني بالموت وكذلك القياس على الوقت غير صحيح لانه اخرج ملك الى الشرع والصدق بمنفعة فيه
 لا يشترط القبض هم وحق الوارث متاخر شئ جواب عما يقال الوارث يملك الميراث في ملكه فوجب ان يتوقف الملك في
 له على تسليم الوارث اليه وتقرير ان حق الوارث متاخر عن الوصية فلم يملكها شئ اى الوصية يعني لما قبل الوارث
 قبله فيها ليملكه مقام الميت فلا سعة لتسليمه لانه لم يملكه ولا قاص مقام المالك فيها هم فان قبضها الموهوب له
 في المجلس بغير امر الواهب جاز استحسانا شئ هذا الفا القدرى رحمه الله في منعه يعني ان قبض الوصية
 الموهوب له في مجلس القصد بغير اذن الواهب جاز وصحت البتة استحسانا وقال الكرخى روى في منعه فان
 اذن له في القبض فقبض البتة بخبرة او بغير خبرته جاز القبض وان وهب له ديناه على رجل واذن لانه
 من الذي هو عليه جاز اذ قبض ذلك استحسانا ايضا وان لم ياذن له في قبض الدين لم يجز البتة وان
 قبضه الموهوب له وان كان ذلك بخبرة الواهب لان المالك الذي يقبض عن الدين ملك الذي
 عليه الدين حتى يقبضه صاحب الدين او يجعل قبضه الى غيره فيقبضه الغير هم وان قبض بعد الافتراق لم يجز
 الا ان ياذن له الواهب في القبض والقياس ان لا يجوز في الوصية شئ اى فيما اذ قبض في المجلس
 باذن الواهب وفيما اذ قبض بعد الافتراق بدون اذنه وبالقياس هم وقال الشافعي لان القبض
 تصرف في ملك الواهب اذ ملك الواهب اذ ملكه قبل القبض باق شئ بالاتفاق بل ليس حجة تصرف من البيع
 والاعتاق هم فلا يلزم بدون اذنه شئ لان التصرف في ملك الغير بغير الاذن غير صحيح هم ولنا شئ اذ
 وجه الاستحسان قيل وذكر لنا غير مناسب لانه ذكر القياس والاستحسان ولم يذكر قول الخصم في المتن
 فلم يكن ذكر لنا مناسب بل كان المناسب ان يقول وجه الاستحسان قلت لما كان القياس هو قول الشافعي
 وجه الاستحسان قولنا نائب ان يقول ولنا وان لم يصرح بذلك الشافعي رضي الله عنه هم ان القبض بمنزلة
 القبول في البتة شئ اى القبض في البتة بمنزلة القبول في البيع وقوله في البتة يتعلق بقوله ان القبض
 لا يقدر القبول فانهم وكون القبض فيها مثل القبول في البيع هم من حيث انه يتوقف عليه ثبوت حكم وهو الملك
 شئ اى على التبدل فاذا كان القبض مثل القول لا يثبت حكم الملك الا بالقبض كما لا يثبت الملك الا بالقبول
 هم والمقصود منه شئ اى مقصود الواهب من عند البتة هم اثبات الملك شئ الموهوب له هم فيكون الايجاب
 بمنزلة شئ اى عن الواهب هم تسليطا على القبض شئ تحصيل المقصود فكان ادنى دلالة هم بخلاف ما اذ قبض

فلا يصح محذون البتة
 لان اذ ان ثبوت الملك
 فيها بعد الموت وكان الواجب
 على المتبرع لعدم اهله
 للزوم حتى ان اراد
 من الترخس الى حصة
 فله حكمها فان قبض
 الموهوب له في المجلس
 بغير امر الواهب
 جاز استحسانا وان
 قبض بعد الافتراق
 لم يجز الا ان ياذن له
 في القبض والقياس
 ان لا يجوز في الوصية
 وهو قول الشافعي روى
 لان القبض تصرف
 في ملك الواهب اذ ملكه
 قبل القبض باق في ذلك
 بدون اذنه وان
 القبض بغير اذن القبول
 في الوصية من حيث انه
 يتوقف عليه ثبوت حكم
 وهو الملك والمقصود
 اثبات الملك فيكون
 الايجاب منه تسليطا
 على القبض بخلاف
 ما اذا قبض

بذلك لا تفرق لانها
 اثبتنا التسليم فيه
 الخاقا له بالقبول والقبول
 يتقيد بالمجلس فكما
 ما يلقى به بخلاف ما
 اذا نقض عن القبض
 في المجلس لان الدلالة
 لا تقبل في مقابلة الصريح
 قال وينتقد البتة
 بقوله وهبت دخلت
 واعطيت كان الاول
 هو فيه الثاني مستقل
 قل عليه السلام اكل
 اولادك دخلت مثل
 هذا وكذا الثالث يقال
 اعطاك الله وهبتك الله
 يعني واحد وكذا يستفاد
 بقوله اعطيتك هذا
 الطعام وجعلت
 هذا الثوب لك
 وعمر ثوب هذا الثوب
 وحملك على هذا
 ادبته اذا نوى بالحمل
 البتة اما الاول فلو ان
 الاطعام اذا اضيف
 الى ما يربح عنده
 يراد به فذلك العين
 من حيث ما اذا قال
 اعطيتك هذه
 الارض حديث يكون
 عامية لان ما يربح

بعد الافتراق ش حيث يشترط فيه الاذن صرحا بالامتناع وفي بعض النسخ لانه اى لان الثاني هم انما اثبتنا
 التسليم فيه انما قاله ش اى للقبض هم بالقبول والقبول يتقيد بالمجلس فكذا اما يلحق به ش اى بالقبول
 وهو القبض هم بخلاف ما اذا نهاه ش كان ينبغي ان يقول وبخلاف ما اذا عطف على قوله بخلاف ما اذا
 قبض بعد الافتراق لان حكمها واحد وهذا جواب عن سوال من قدر تقديره ان يقال يلزم من هذا ما اذا نهاه
 من القبض فان التسليم موجود ولم يجوز له القبض وتقرير الجواب انه اذا نهاه يعني صرحا هم من القبض
 في المجلس ش بان قال له لا تقبض فانه لا يبيع قبضه في المجلس وبعده هم لان الدلالة لا تقبل في مقابلة الصريح
 ش اراد بالدلالة الاذن الحاصل من ايجاب الواهب للقبض والصريح هو قوله لا تقبض فان الاذن المذكور
 حصل من الاجاب ودلالة بطل بوجود صريح النفي لان الدلالة لا تقبل الصريح وفيه مناقشات الاول ان
 القبض لو كان بمنزلة القبول لما صح الامر بالقبض بعد المجلس كالبيع الثانية ان مقصود البائع من البيع ثبوت
 الملك للمشتري ثم اذا تم الاجاب والقبول والبيع حاضر لم يحمل الاجاب البائع تسليطا على القبض حتى لو قبضه
 المشتري بدون اذنه جاز له ان يسترد ويحبسه الثمن الجواب عن الاول ان الاجاب من المبيع شرط العقد
 وهو لا يتوقف على ما ورر المجلس وفي البتة وجد عقد شام وموقوف على ما ورر وعين الثانية فان التسليم
 ان مقصود البائع من عقد البيع ثبوت الملك للمشتري بل مقصود منه تحصيل الثمن لا غير وثبوت الملك للمشتري
 فله يعتبر به قال ش اى القدرى رحمه الله هم وينتقد البتة بقوله وهبت دخلت واعطيت لان
 الاول ش اى قوله وهبت هم صريح فيه ش ان في عقد البتة هم والثاني ش اى قوله دخلت هم مستعمل
 فيه ش اى في عقد البتة اراد به جاز فيه وهو ايضا صريح لان المجاز المتعارف كالصريح الا ان قوله
 وهبت لما كان صرحا حقيقة دخلت واخوات صرحا مجازا ففرق بينهما هم قال النبي صلى الله عليه وسلم
 اكل اولادك دخلت مثل هذا ش هذا الحديث اخرجه الامتة استة عن النعمان بن بشير قال ان ابا
 اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني دخلت النبي هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اكل ولدك دخلت مثل هذا قال لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فارجع اخرجه البخاري وسلم
 في البتة والرد او درضى الله عنه في البيع فخانده والمنع واحد والعجب من الكافي مع ادعائه ان له اطلاعا
 في الحديث انه لما ذكر هذا الحديث قال كذا في المبسوط فهذا قول من لم يحرم قول كتب الحديث ولا فرق
 في سمع اسم البخاري وسلم ولا غيرهما هم وكذا الثالث يقال اعطاك الله وهبتك الله يعني اراد
 بالثالث قوله اعطيت اى هو ايضا مستعمل في عقد البتة جازا كما يقال اعطاك الله وهبتك الله
 يعني واحد كذا يستفاد بقوله اعطيتك هذا الطعام وجعلت هذا الثوب لك واعطيتك هذا الشئ وحملتك على
 هذه الدابة اذا نوى بالحمل البتة ش هذا اربعة الفاظ ثلاثة متعدي بها البتة مطلقا والمراجع وهو
 حملتك لا يستغنى عنه الا بالنية على ما يلقى الان هم اما الاول ش يعني قوله اعطيتك هذا الطعام هم فلو ان الاطعام
 اذا اضيف الى ما يطعم عينية يراد به تملك العين ش بغير عوض فيكون البتة هم بخلاف ما اذا قال اعطيتك
 هذه الارض حيث يكون عارية لان عينية لا يطعم نفس اى لان عين الله في الله كبريا عتبارا المذكور

یوفی بعض المنسج لان عینہما وہو الا صوب فیکون المنسج الطمیک ما یحصل منها فکان تملیکاً لمنفعة الارض دون
 عینہما ہم فیکون المراد اکل قلمتہما شئ ای اذا کان کذلک یکون من قوله اکل غلة الارض وهو یحرم
 وقال الانزاري رحمه الله ولنا فی تفسیر صاحب الہدایہ نظر لانه قال ان الاطعام اذا نصبت الی
 ما یطعم عینہ یراد بہ تملیک العین فعلی ہذا یمکن ان یکون المراد من الاطعام فی الکفارة التملیک
 الا لا باجہ کما ہو مذہب اکثرہم لان المراد من الاطعام اطعام اطعام والطعام لوکل عینہ فکان الاطعام
 فی الآت معناه فالی ما یطعم عینہ فافہم قلت لاسلم انه اصبحت الی ما یوکل عینہ بل ہو مشتق الی عشرة
 مساکین فافہم ہم واما الثاني شئ یعنی قوله جعلت ہذا الثوب لک ہم فلان حرف اللام للتملیک شئ فکان
 معناه ملکیت ہذا الثوب لک الا ترے ان فی التملیک یبدل لافرق بین لفظ اجعل و التملیک فکذا
 فی التملیک یغیر بدل و کسوتک ہذا الثوب بمعناه لانه تملیک العین قال اللہ تعالیٰ و کسوتکم و الکفارة
 لا تضاد سے التملیک الثوب ہم و اما الثالث شئ یعنی قوله و اعمرک ہذا الشئ ہم فلقوله علیہ السلام
 شئ اعمر عمرے ففی المعمر لہ و لورثتہ من بعدہ شئ ہذا الحدیث اخرجه مسلم و ابو داود و الترمذی
 و النسائی و ابن ماجہ عن جابر رضی اللہ تعالیٰ عنہ قال قال رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم
 من اعمر رجل عمرے لہ و لفقید فقد قطع قوله حقہ فیما وہی لمن اعمر و لقیبہ ہم و کذا اذا قال
 جعلت ہذا الدار لک عمرے شئ ینال اعمرے دارے او ارضاً او بلا اذا اعطیت الی ما یوکل عینہ
 لک عمرے او عمرک فاذا امت رجعت الی والعمرے اسم ہم لما طناه شئ اشارتہ اے قوله فلان
 حرف اللام للتملیک ہم و اما الرابع شئ یعنی قوله و حملتک علی ہذہ الدار ہم فلان لا یحصل
 ہذا الارکاب حقیقۃ فیکون عاریتہ شئ قبل کیف یمتقیم ہذا القول وقد قال فی العاریتہ
 ان حملتک و التملیک العین قلت قد ہذا النظر ہناک و تحریرا بجواب ان قوله ہنا حقیقۃ لفظ
 الی الوضع و قوله ہناک تملیک العین یعنی فی العرف والاستعمال و لکن الحقیقۃ ما یجرب بالقرن
 فیصیر کماہ مشترک ہم لکن یحتمل البتہ ینال فعل الا میر فلان علی فرس شئ ای ملکہ الی ما وہی
 قوله ہم و یراد بہ التملیک فبعلی علیہ شئ ای علی التملیک ہم عند میتہ شئ فاذا نوی ما یحمل لفظ
 و فیہ تشدید علیہ فیمتہنیتہ ہم ولو قال کسوتک ہذا الثوب یکون ہبتہ شئ ہذا من مسائل البیضا
 و ذکرہ تفسیراً علی مسئلۃ القدوری رحمہ اللہ ہم لانه یراد بہ التملیک قال اللہ تعالیٰ و کسوتکم
 شئ فان المراد بہ تملیک العین لا تملیک المنفعۃ ہم و یقال کسی الامیر فلان ثوباً ای ملکہ منہ شئ
 ای من فلان ہم ولو قال منحتک ہذہ التجاریۃ کانت عاریتہ لما روینا من قبل شئ ارادہ ما ذکرہ
 من قوله علیہ السلام المنحۃ مردودۃ و لکن اذا نوی التملیک یمتہنیتہ لانه محتمل کلامہ ہم ولو قال
 و اری لک ہبتہ سکے او سکے ہبتہ فعی عاریتہ شئ و ہذا من مسائل الجامع الصغیر و ہذا ما فیہ
 محمد بن یعقوب عن ابی حنیفہ رحمہ اللہ فی الرجل یقول ہذا لک ہبتہ سکے و دفعها الیہ قال ہذا
 عاریتہ وان قال ہی لک ہبتہ سکے فی ہبتہ وان قال ہی لک سکے ہی ہبتہ ففی سکے انتہی و نصب البتہ

فیکون المراد اکل غلتہما
 و اما الثاني فلا
 حرف اللام للتملیک
 و اما الثالث فاقوله
 علیہ السلام
 اعمر عمرے ففی المعمر لہ
 و لورثتہ من بعدہ
 و کذا اذا قال جعلت
 ہذا الدار لک عمرے
 لما طناه شئ اشارتہ
 اے قوله فلان
 حرف اللام للتملیک
 عند میتہ شئ
 کسی ملکہ الی ما وہی
 لک ہبتہ سکے
 و دفعها الیہ
 قال ہذا
 عاریتہ

في الموضعين على احوال واقعيين لما في قوله داري لك من الابهام هم لان العارية تحكي في تملك المنفعة
والبتة تحتها ماش اي تحتل المنافع هم وتحتل تملك العين فيعمل المحتمل على الحكم ش يسه
صار الحكم قابضا على المحتمل فكانه قال كذا داري لك فيكون عارية لان العارية اعلم فان قلت
من ابن نون انما محكم قلت لانها لا تحتل تملك الرقبة لانه حررت تفسير الاول الكلام في
حكم اول الكلام قالت الشراح كان حق الكلام ان يقول لان السكنى تحكم في تملك المنفعة
وكذا ذكره في المبسوط حيث قال لان السكنى محكم واجب بان سكنى لا تحتل الا العارية بل
عليه اسم العارية هم وكذا اذا قال عمرى سكنى او غلنى سكنى من بضم النون وسكون الحاء
وهي العطية هم او سكنى صدقة ش بان قال داري لك سكنى صدقة هم او صدقة عارية ش
بان قال دارى لك صدقة هم او عارية هبة لما قد سناه ش المحتمل على الحكم
هم ولو قال هبة تسكنها فني هبة ش ذكر في المبسوط ولو قال داري لك هبة تسكنها او قال عني
تسكنها وسلمها اليه فني هبة هم لان قوله هبة تسكنه مشورة ش بفتح الميم وضم الشين
الشورى وهى استخراج راس على غالب الثمن هم وليس بتفسيره ش لان الفضل لا يتغير
بالاسم هم وهو تنبيه على المفقود ش بان قال ملك اذار عرقه ليكنها وهو معلوم وان لم
يذكره فلا يتغير به حكم التملك بمنزلة قوله هذا الطعام تاكله وهذا الثوب تلبسه فان شارب قبل مشورته
وفعل ما قال وان شارب لم يقبل هم بخلاف قوله هبة تسكنى لانه تفسيره ش لان قوله سكنى اسم فاعل
ان يكون تفسير الاسم آخر فيتنغير به اول الكلام كما في الاستثناء والشرط فيكون عارية هم قال
ش اي القدر من ربحه الله هم ولا يجوز الهبة فيما يقسم الامموزة ش اي منقصة عن الثلث
الواجب حتى لا يتصل بهبة الثمر على الشجر والزرع في الارض برون الشجر والارض وكذا يمكن
عندنا هم مقسومة ش احترز به من المتاع قيل في الفرق بين ما يقسم وبين ما لا يقسم
ليفره البعض ويوجب نقصا في ماله فانه لا يحتل القسمة كالدراهم والدرنا غير هبة
بعضه جائز بلا خلاف وقيل كلما يقوت بالقسمة منقصة اصلا كالعير او جنس منقعة كالحمام
والرجى فهو لا يحتل القسمة وقيل كل مشترك بين اثنين لو طلب احدهما قسمة والى الاخرى القسمة
لا يجوز على القسمة وهو ما لا يحتل القسمة ثم الشيوع المقارن للهبة فيما يحتل القسمة مفسد
لا لعارض حتى لو هبت شيئا فرجع في بعضه لقع الهبة والعبرة في الشيوع وقت القبض
لا وقت العقد حتى لو هب مشاعا وسلم مقسوما يجوز وكذا لو هب نصف الدار ولم يسلم ثم
وهب النصف الآخر وسلمه جازت الهبة او هب ثمرا في نخل او زرع عا في ارض ثم سلم
بعد ذلك مفزدا يجوز كذا في الذخيرة وخبره فلم ما هذا ان معنى قوله لا يجوز الهبة
ليقسم الامموزة مقسومة لا تثبت الملك فيها لا يجوز مقسومة لان الهبة في نفسها فيما يقسم
جائز ولكن غيبه للملك قيل تسلمه مفزدا نظيره البع بشرط اخبار وفي النكاح

لان العارية تحكي
في تملك المنفعة
والهبة تحتها
وتحتل تملك العين
فيعمل المحتمل على الحكم
ولما اذا انا على سكنى
او غلنى سكنى
او صدقة عارية
هبة لما قد سناه
ش المحتمل على الحكم
شبة تسكنها فني هبة
لان قوله تسكنى مشورة
وليس بتفسيره
تنبيه على المفقود
قوله صدقة سكنى
تفسيره قال لا يجوز
الهبة فيما يقسم
مقسومة

قال علماءنا رحمهم الله بجهة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يتم وفيه الملك قبل القسمة وقال الشافعي رحمه الله
 انما تامة وبعض اصحابنا رحمه الله قالوا انها فاسدة والاصح ما قلناه كالبته قبل القبض ولا يقال
 انها فاسدة بل غيبه تامة كذا هذا واجمعوا على ان بجهة المشاع فيما لا يحتمل القسمة كالعبد
 والدابة تامة كذا قال علاء الدين رحمه الله العالم في طريقة الخلاف وقال في الطريقة البراءة
 قال علماءنا رحمهم الله بجهة المشاع فيما يحتمل القسمة يفيد الملك بالتخليه وقال شيخ الاسلام ابو بكر
 رحمه الله المعروف بنحو ابرزاده في مسوطة قال علماءنا اذا ذهب مشاعا يحتمل القسمة لا يجوز
 سواء كان وهيب في الاجنبى او من شريكه وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز من الاجنبى
 ومن الشريك وقال ابن ابي ليلى رحمه الله ان وهيب من الاجنبى لم يجز وان وهيب من
 الشريك جاز واجمعوا على انه اذا وهب ما لا يحتمل القسمة فانه يجوز هم وبجهة المشاع فيما
 لا يقسم جائزة شئ منها بجهة مشاع لا يحتمل القسمة جائزة لان المشاع غير مقسوم فيكون المعنى
 ظاهر او بجهة الشئ الغير المقسوم فيما هو غير مقسوم وذلك مستنكر ودفعه بما ذكرنا فانهم هم
 وقال الشافعي رضي الله عنه يجوز في الوحيين شئ اى فيما يحتمل القسمة وفيما لا يحتمل به
 قال مالك واحمد وجهما الله وفي الروضة يجوز بجهة المشاع سواء اراد المشتري وغيره سواء
 وبجهة للشريك او غيره ويجوز بجهة الارض المروعة مع زرعها وعكسه وفي الجواهر
 المملوكة ولا يتحقق بالشيوع وهن كان قيل القسمة ويعص بجهة المجهول والايق والكلب وفي
 فتاوى حنابلة ويعص بجهة المشاع وان تعذر قسمته ويعص من الشريك وغيره سواء كان
 مما يتقل ويحول او لم يكن وسواء كان مما ينقسم او مما لا يابا لقسمة كالشخص في
 العبد والدابة والجواهر والسرخ هم لانه عقد ملك فيعص في المشاع كالبيع شئ بالذواع
 من الصحيح والقاسد والبصر والسلم وغير شئ فان الشيوع لا تمنع تمام القبض في هذه المقود
 بالاجماع هم وبذا شئ اى جوازه هم لان المشاع قابل للحكم شئ اى الحكم عقد البته هم وهو الملك
 فيكون محلا لشئ كالبيع والارث وكل ما هو قابل حكم عقد البيع ان يكون محلا لان المحل غير ان
 او لازم من لوازمها فكان العقد صادرا من اهله مضاعفا الى محله ولا مانع منه فكان جائزا هم
 وكونه تبرعا لا يبطله الشيوع شئ جواب عن سوال مقدر تقريره ان يقال البيع لا يقتضى الى
 القبض بخلاف البته فانه عقد تبرع ومحتاج الى القبض فلو قلنا بجوازه في المشاع يلزم
 في ضمنه وجوب ضمان القسمة وهو لم يتبرع به فاجاب بقوله وكونه اى وكونه البته
 والتذكير باعتبار الوهب او المذكور تبرعا لا يبطله الشيوع يعنى لم يعمد ذلك مبطلا في التبرع
 هم كالقرض شئ بان دفع الف درهم الى رجل على ان يكون نصف قرضا يصل في النصف
 الآخر شركة فانه يجوز مع ان القبض شرط الوهب في الملك في القرض ثم لا يشترط القسمة
 هم والوصية شئ بان اوصى له جليلين بالف درهم فان ذلك صحيح فدل على ان الشيوع

وهبة المشاع لا يقسم
 جائز وقال الشافعي
 يحل في الوحيين
 كانه عقد ملك فانه
 في المشاع وغيره كالبيع
 بالذواع هذه الاشياء
 قابل للحكم في الملك
 فكل واحد من هذه الاشياء
 تبرعا لا يبطله الشيوع
 كالقرض والوصية

لا يبطل التبرع حتى يكون ما تقام ولنا ان القبض مضمون عليه في المبة شئ اراد به ما ذكرنا
من قوله عليه السلام لا يجوز المبة الا مقبوضة وفيه نظر لانه قد تقدم ان هذا الحديث لا يدل
ولم يثبت من النبي صلى الله عليه وسلم في اشتراط القبض في المبة شئ ولو ثبت اشتراط
قبض فقبض كل شئ بحسبه فيشترط كما في شئ اى كمال القبض لان القبض عليه يدل على
الاغتناء بوجوده حتى لو استقبل اعظم لا يجوز صلوات الله باليت بالسنة وهذا لان الثابت من وجوب
دون وجه لا يكون ثابتا مطلقا وبدون الاطلاق لا يثبت هم والمشاع لا يقبل شئ اى القبض
هم الا بغير غير اليه شئ الموهوب الى الموهوب هم وذلك شئ اى التبرع فهو موهوب شئ وغيره مما ذكرنا
الموهوب لفائدة استخارة ناقصة فلا يقبض لا فائدة الملك هم ولان في تجوز شئ عقد المبة
في المشاع هم الزام شئ اى الزام الواجب هم شيئا لم يلزمه وهو القسمة شئ لان
لو ملكه قبل القسمة لطالبه بالقسمة فيصير عقد التبرع موجبا ضمان المقاسمة عليه وسو طاف
موضع التبرع فان قبل هذا ضرر من لان اقدامه على مبة المشاع يدل على التزام
ضرر القسمة والصائر من الضرر ما لم يكن مرضيا اجيب بان المراد من ليس القسمة ولا
يستلزم مما يجوز ان يكون راضيا بالملك المشاع وهو ليس بقسمة ولا يستلزم ما قيل هذه العلة
غير مطردة لانهم قالوا لا يجوز المبة من الشريك وليس به ضرر قسمة وكذلك قيل
ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز مبة واحد من اثنين وليس فيه ضرر القسمة قلت وجود العلة
ترادى في جنس الحكم لاني كل صورة هم ولهذا شئ اى ولان تجوز هذا العقد الزام
الم يلزم هم امتنع جواز شئ اى جواز ثبوت الملك هم قبل القبض كيلا يلزمه التسليم شئ
وهو لا يحقق بدون مونة القسمة هم بخلاف الا لا يقسم لان القبض الظاهر القا هو المكن فيسكن
به شئ ضرورة هم ولانه لا يلزمه مونة القسمة شئ وقد قيل ان هذا الذي ذكره كل
مرتب على اشتراط كمال القبض وفي اشتراط ملة نظر فليت باشتراط كماله والصحيح جواز مبة المشاع
وربما وجازته ووقفه كما يجوز بيعه وقرضه والوصية به ولا زال الناس على ذلك ولم
يرد في رده كتاب ولا سنة ولا اجماع فان طلب الموهوب له القسمة والزام بها الواجب
فهو كما اذا الزم بها البائع وقديع حصة غايك فكان ان ذلك لا يمنع من صحة البيع والزام
كان فيه الزام بما لا يلزمه فكذا لا يمنع من صحة المبة هم والمهاياة تلزمه شئ هذا الجواب
سوال ير وعليها تقديره ان يقال ينبغي ان لا يجوز فيها لا يكتفى القسمة لانه يلزم المهاياة وفي
ايجابها الزام الم يلزمه وتقريرا الجواب ان المهاياة تلزمه هم فيما لم يتبرع به شئ
وهو هم وهو المنفعة والمبة لاقه العين شئ فلم يكن ذلك زاماني حين بالتبرع بل هذه
من ضرورات الانتفاع بملكه ولما قل ان يقول الزام الم يلزمه الواجب بعقد المبة ان كان
ما نفع عن جواز ما قد وجد وان حصته يعود الى ما تبرع به كان محكما والجواب بتخصيصه بذلك

ولنا ان القبض مضمون
عليه المبة فيشترط
كماله والمشاع لا يقبله
الا بغير غير اليه وذلك
غير موهوب كان في
شئ الزام شيئا
لم يلزمه هذه القسمة
ولنا ان امتنع جواز
القبض كيلا يلزمه التسليم
عقدان مالا يقسم
القبض القائم على ملك
فكيف به ولا يلزمه
مونة القسمة والمهاياة
تلزمه غايك يتبرع به
وهي المشتقة والمبة
لاقت العين

وبدفع التكاليف بان في عوده الى ذلك الزام زيادة عين هي اجرة القسمة على العين الموهوبة
 باخراجها عن ملكه وليس في غيره ذلك لان المباداة لا تحتاج اليها ولا يلزم ما اذا اختلف الواجب
 الموهوب بعد التسليم فانه يضمن قيمته للموهوب له وفي ذلك الزام زيادة عين على ما تبرع
 لان ذلك بالاتفاق لا بعد التبرع هم والوصية ليس من شرطها القبض شئ هذا جواب عن
 قوله كالتبرع بالوصية تقريره ان الشيوع مانع فيما يكون القبض من شرط لعدم تحققه في
 المشاع والوصية ليست كذلك هم وكذا البيع الصحيح والبيع الفاسد والعرف والسلم فالقبض فيها شئ
 يعني وكذا حكم البيع الى آخره ارادته وان كان القبض فيها شرطا للملك ولكنه غير مفوض عليه
 شئ فلا يصح ثمنه قلنا كما منا فيما يكون القبض مفوضا عليه لثبوت الملك ابتداء وفي العرف
 لبقائه في ملكه فليس فيما نحن فيه وكذا الكرامة في السلم فان اشتراط قبض راس المال للاحتراز
 وهو النسبة بالنسبة وكذا خبره ابو عبد الله القاسم بن سلام رحمه الله وروى الحديث ايضا
 وقال حدثني زيد بن الحباب عن موسى بن عبيد عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله
 عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن هم ولا مناشي اي ولان الاشياء المذكورة هم عقود
 ضمان فتناسب لزوم مؤنة القسمة شئ يعني تناسب تعلق ضمان القسمة بها بخلاف البتة
 هم والقرض تبرع شئ هذا من يتمه الجواب عن قوله كالتبرع والوصية اي القرض تبرع
 هم من وجه شئ بدليل انه لا يصح من البتة والعبد هم وعقد ضمان من وجه شئ فان
 المستقرض مضمون بالمثل هم فشرطنا القبض القاصر شئ اي اذا كان كذلك فاشبهته بالتبرع
 فشرطنا القبض كما في البتة واشبهته بعقد الضمان لم يشترط القسمة وهو من قولهم دون القسمة
 شئ كما في البيع فاكف في القبض القاصر هم علما بالشبهين شئ وبما شبه التبرع وشبه الزمان وتعبا
 علما على التقليل اي لاجل العمل بالشبهين هم على ان القبض غير مفوض عليه فيه شئ اي في القرض
 ليراعى وجوده على اكمل الجهات هم ولو ذهب من شركه لا يجوز لان الحكم يدار على نفس الشيوع
 شئ هذا جواب سوال يقال من جهة الخصم تقريره ان يقال عدم جواز البتة في المشاع لا يخلو من
 احد الامرين اما ان يكون دائرا على نفس الشيوع او على لادم المطالبة بالقسمة ان قلتم بالاول
 يبطل بالمشاع الذي لا ينقسم وان قلتم بالثاني يبطل بما اذا ذهب نصيبه من شركه فانه لا يجوز
 عندكم مع انه ليس فيه لزوم المطالبة بالقسمة وتقرير الجواب ان الحكم يتعلق بنفس الشيوع في
 محل يتصور فيه المطالبة بالقسمة فاقيم الشيوع مقام المطالبة بالقسمة لكن في الموضع الذي
 يتصور فيه القسمة وبنية نصيبه من شركه من هذا القبيل فاقيم الشيوع فيه مقاما وقال الكاكي
 رحمه الله هذا في الحقيقة جواب عن قول ابن ابي ليلى رحمه الله فان عند هبة المشاع فيما يحتمل
 القسمة يجوز من الشريك لعدم استحقاق ضمان القسمة قلت هذا ينبغي وان كان له وجه لان
 هذا الكلام من تمه الجواب فيما اوردوا خصم علينا على ما لا يخفى هم قال شئ اي القدور هي رحمه الله

والوصية ليس من شرطها
 القبض وكذا البيع الصحيح
 والبيع الفاسد والعرف
 والسلم فالقبض فيها
 غير مفوض عليه
 ولا يباع على ضمان
 فتناسب لزوم مؤنة
 القسمة والقرض تبرع
 من وجه وعقد ضمان
 من وجه فشرطنا
 القبض القاصر من
 القسمة عند الشبهين
 على ان القبض غير
 مفوض عليه فيه
 ولو ذهب من شركه
 لا يجوز لان الحكم يدار
 على نفس الشيوع
 قال

هم ومن وهب شقصا ش بکسر الشين المجرة وسكون القاف اى نصيبا هم مشاعا فالبتة فاسدة
 ش معناه لا يثبت الملك قبل تسليمه منفزا لان البتة في نفسها جائزة على ما قررنا وعن قريب
 هم لما ذكرنا ش من ان البتة فيما يتسم لا يجوز الا بجوزة مقسومة هم فان قسمه ش اى فان قسم المشاع
 واقر نصيبهم وسلمه ش الى الموهوب له هم جازش اى يثبت الملك حينئذ ثم في البتة الفاسدة
 الوقبه مشاعا فلما عدا الموهوب له ذكر ابن رستم انه يقسم ولا يفيد الملك وبه اخذ الطحاوى وقال عصام
 يشد الملك ولا يكون مضبوته في يده وبه اخذ بعض المشايخ كذا في قفاوى قاضيان هم لان تمامه يقبض
 وعنده ش اى عند القبض هم لا شيوع ش فلما فسد هم قال ش اى القدر ورى هم ولو وهب
 وقيفا في حصة او دهننا في سهم فالبتة فاسدة ش الاصل ههنا ان المحل اذا كان معدوما حاله القدر
 لم ينعقد الا بالتعديدي بخلاف ما اذا كان مشاعا فانه بعد الافراز لا يحتاج الى التقيد على ما يجزى لان هم من
 طعن ش الحصة هم وسلمه ش الدقيق هم لم يجز وكذا السهم في اللبن لان الموهوب معدوم وم ش اى
 ليس بموجود بالفضل وانما يحدث بالطن والعصر ولا يعتبر بكونه موجودا بالقدر لان عاتة الملكات كذلك
 ولا يسهل موجودة وبهذا محذور الجواب عن ما قيل ينبغي ان يجوز بيع اللبن بالسهم مطلقا بلا اشتراط
 ان يكون اللبن لصا في اكثر مما في السهم هم ولذا ش اى ولو كان الموهوب معدوما هم لو استخرج
 الفاصب ش بان غصب سمسا فاستخرج رهنه فانه هم يملكه ش لانه وقت الغصب لم يكن موجودا فلم
 يرد عليه الغصب هم والمعدوم ليس بمحل للملك فوقع العقد باطلا فلما ينعقد الا بالتعديدي ش اى لا يجزى
 العقد هم بخلاف ما تقدم ش وهو المشاع فانه لا يحتاج فيه الى تجديده العقد هم لان المشاع محل للملك
 ش لكونه موجودا وقت العقد ومتصورا للقبض منه لكن لا على سبيل الكمال وبذا يجمع بيعه بالاجماع
 والمافع فيه لمعنى في غيره وهو العجز عن التسليم فاذا زال المانع انقلب جائزا وقال الكرخي جازة
 في محقرة ولو وهب رجل لرجل مائة بطن جارية او مائة بطن غنمة او مائة خروما او وهب لثلاثة
 من لبن قبل ان يسيل او زبد امه اقبل ان يحض او زبد امه سهم قبل ان يعصر او زبد امه لبن
 او دقيقا من حنطة وسطه على قبضه عند الولادة او عند استخراج ذك فان ذك لا يجوز ولا يشبهه لان
 يهيه ويسلطه على قبضه لان الدين الذي في ذمة الغريم لم يجوز بيعه منه وبه له وغير ذك
 ما ذكرنا لا يجوز بذاهيه انتهى هم وبه اللبن في الطرع والصوت على ظهر الغنم والزرع والثل في اللبن
 والتمر الخليل بمنزلة المشاع ش يعنى لا يجوز كما في المشاع وعند الثلاثة يجوز ثم عندنا اذا جلب
 اللبن وجز الصوف وسلمه وقبضه الموهوب له جاز استحسانا كما في المشاع اذا وهبه وسلمه وكذا الوقبه
 والزرع وسلمها هم لان امتناع الجواز لا اتصال ش اى يملك الواهب لكون هذه الاشياء معدومة
 بدليل ان الصوف على ظهر الغنم واللبن في الزرع محل للملك حتى يجوز الصاع عليه عند ابي يوسف جاز
 وبالفصل يعدم الشيوع والاصل في حسن هذه المسائل ان اشتغال الموهوب يملك الواهب يمنع تمام الغنم
 والقبض الناقص يمنع صحة البتة فلهذا اذا وهب دارا فيها متاع الواهب او جرابا او جرابا فيها

ومن دهر شقصا
 مشاعا فالبتة فاسدة
 لما ذكرنا فان قسمه
 جاز لان تمامه بالقبض
 وعند الاشيوخ قال
 ولو وهب دقيقا حصة
 او دهن في سهم فالبتة
 فاسدة فان طعن سلمه
 لم يجز وكذا السهم اللبن
 لان الموهوب معدوم لهذا
 لو استخرج الفاصب
 يملكه والمعدوم ليس
 بمحل للملك فوقع العقد
 باطلا فلا ينعقد
 الا بالتعديدي بخلاف
 ما تقدم لان المشاع محل
 للملك وبه اللبن
 في الطرع والصوت
 على ظهر الغنم والزرع
 والنخل في الارض
 والتمر في النخل بمنزلة
 المشاع لكن امتناع
 الجواز لا اتصال

الطعام الواهب فالبتة فاسدة ولا معتبر بالشغل وقت العقد اذا وقع التسليم فارقا صفت او يعتبر الاذن
بالقبض بعد التفريق ولا يكفي قوله سلبها اليك مع الشغل فلو وهب ما في الدار وما في الجواب او الجراكش
من الطعام فالبتة تامة لان الموهوب هنا شغل الملك الواهب وليس بمشغول بملكه وقيام اليد على البتة
لا يوجب قيام اليد على الاصل بخلاف المسئلة الاولى ونظير ما لو وهب جارية وعليها على فوريها دون
حليها وسلبها فالبتة تامة وكذا الدابة وعليها سرج او بحام او وهب السرج والتمام دون الدابة
وذلك شئ اى الاتصال هم يمنع القبض كالشأن شئ ففى الشأن يمنع فكذا فى الاتصال هم قال شئ
اى العقد ورثي هم واذا كانت العين فى يد الموهوب له شئ بان كانت ودية او عارية او نحوها هم
ملكها بالبتة وان لم يجد فيه قبضا لان العين فى قبضه والقبض هو الشرط شئ وهو موجود الاصل
فى ذلك ان تجانس القبضين بكونه نيابة احدهما عن الآخر وتفاوتهما بما يجوز نيابة الاعلى عن الادنى
دون العكس فان كان الشئ ودية فى يد شخص او عارية فوهبه ايا ولا يحتاج الى تجديد قبض لان
كل الم القبضين ليس قبض ضمان فكانا حائسين ولو كان بيده مضوبا او بيع فاسد فوهبه اياه لم ينج اى
تجديده لان الاول اقوى فينبوب عن النقص لان فى الاعلى ما فى الادنى وزيادة فوجد القبض المحتاج
اليه وزيادة شئ ولو كانت ودية فباعه منه فانه يحتاج الى قبض لان قبض الامانة ضعيف فلا يوجب
عن قبض الضمان هذا الذى ذكره فى الذخيرة وغيره وذكر ابو نصر فى شرحه لو كان مضموما فى يده
او بالمثل بغيره كالمبيع والمزهر لان يوجب عن قبض الواهب بالبتة ولا بد من تجديد القبض ولو كان
مضمونا فى يد بالقيمة او بالمثل كالمقبوض على سوسم الشر والمضروب فوهب له ثلث الملك ولا يحتاج
الى تجديد القبض لوجود اصل القبض وزيادة فان قلت ما معنى تجديد القبض قلت هو ان ينتقل الى
موضع فيه العين ويغنى وقت تجل فيه من قبضها هم بخلاف ما اذا باعه منه لان القبض فى البيع مضمون
فلا يوجب عنه قبض الامانة اما قبض البتة غير مضمون فيلزم يوجب عنه شئ اى يوجب قبض الامانة من غير الضمان
وهو البتة وقد مرستقنى هم واذا وهب الاب لابنه الصغير بهت ملكها الابن بالعقد شئ اى بمجرد العقد
وهذا من مسائل القدر ورثي هم لانه شئ اى لان الذى وهبه هم فى قبض الاب فينبوب عن
قبض البتة شئ فلا يحتاج الى قبض آخر ولا يشترط فيه الاشهاد الا ان فيه احتياطا للتحترع عن حجب البتة
بعد موته او جوده بعد ادرك الولد وقال ابن عبد البر اجمع الفقهاء على ان بهت الاب لابنه الصغير فى
حجره لا يحتاج الى قبض جديد اهل يحتاج الى القبول لانه الصغير قتال الشافعى والقاضى السجستاني لا بد ان
يقول بعد قوله وبهت له قبله وتاخر بهت بهت لا يحتاج الى هذا كقولنا وقال مالك لو وهبه بمال لا يوت
بعتنه كالاشمان لم يجر الا ان يضعها عليه بغيره ويشهد عليه وعند القاضى لا فرق بين الاشمان وغيرهما
ولا فرق بين ما اذا كان فى يده او بهت بهت لان بهت بهت شئ اى لان يد المودع كيد المودع بالاسم
حكما فيمكن ان يجعل قابضا لولده باليد التى هى فائمه مقام يد فان قلت لو وهب الودعية من المودع يجوز
فلو كانت يد كيد لم يكن قابضا لنفسه قلت يد كيد ادا م عاملا وذلك قبل البتة وما بعد بافوا على نفسه

دخلت منه القبض
كالشأن قال اذا
كانت العين في يد
الموهوب له ملكها
بالبتة وان لم يجد
قبضا في العين في
قبضه القبض هو الشرط
خلاف ما اذا باعه منه
لان القبض في البيع
مضمون فلا يوجب عنه
قبض الامانة اما قبض
البتة غير مضمون فيلزم
يوجب عنه شئ اى يوجب
قبض الامانة بالبتة
هبة ملكها الابن
بالعقد لانه في قبض
الاب فينبوب عن قبض
البتة ولا فرق بين
ما اذا كان في يد اوفى
يد مودع كان يد كيد

هم بخلاف ما اذا كان قس اى الموهوب للابن هم هو نوا ومنصوبا او مبيعا فاسد لانه في يد غيره قس
اى غير الاب فلا ينوب قبض المهرين والغاصب عن قبض البتة للولد هم او في ملك غيره قس اى الذي فيه تراسلا
غلامته في حاجته ثم بعد الارسال وهبه وصحت البتة لانه في يد حكماء فلو لم يرجع حتى مات الاب فهو للولد ولا يصير
ميراثا وكذا الوهب عبد البقار من ابنه الصغير فما دام متروك داني دارا لسلام تجوز البتة والاب قابض له
بنفس البتة وفي فتاوى ابي الليث وهب لابنه الصغير دارا مشغولة بمحتاج الواهب جاز وفي المتفق عن ميراث
لو وهب داره لابنه وفيها ساكن باجر لا يجوز ولو كان بغيرا جريز لان في الاول يتبع قبض غيره فيبيع تمام
البتة بخلاف الثاني هم والصدقة في هذا مثل البتة قس اراد ان الصدقة في الحكم المذكور حكم البتة فيما اذا صدقة
على ابنه الصغير ملكها الابن بعقد الصدقة فلو تصدق عليه بما عند مودعه جاز بخلاف ما اذا تصدق بمائتي درهم
والغاصب والمشتري بالشرع الفاسد والتعليل هو التعليل هم وكذا اذا وهبت له امه وهو قس اى وانما
انه هم في عياله والاب ميت ولا وصى له قس بانان انجملتان ايضا حال قيد بقوله في عياله لايكون لها عليه
نزع ولاية قيد بموت الاب وعدم الوصى لان عند وجودهما ليس لها ولاية القيد هم وكذا اكل من يولده قس
يعنى كل من يولد الصغير اذا قبض البتة له يبيع كاللاخ والحم والامني وعند الثلاثة اذا وهب للصبي غير الاب
من الاوليا لا لباذن لو اكل من يقبل له ولا يقبل له فيكون الايجاب منه والقبول والقبض من غيره كما في البيع وقيل
بن قد اتم في المعنى والصحيح عندي ان الاب وغيره في هذا سواء قيل اطلق جواز قبض مولاه ولكن ذكر في
الايضاح ومختصر الكرخي ان ولاية القيد لمولاه اذا لم يوجد واحد من الاربعة وهو الاب وصيه والجد والاب
بعد الاب وصيه فاما مع وجود واحد منهم فلا سواء كان الصبي في عياله قابض او لم يكن وسواء كان احر
محرم منه واحتبا لانه ليس لمولاه ولاية التصرف في ماله فقيام ولاية من يملك التصرف في المال بمن ثبوت قبل
فاذا لم يبق واحد منهم جاز قبض من كان الصبي في عياله لثبوت نزع ولاية لاجنب اذا ترمى انه يودبه وليس له
الصناعة فقيام هذا القدر يطلق حق قبض البتة لكونه من باب المنفعة قلت هذا ليس باطلاق وانما هو امتناع القيد
وذلك لان قوله وكذا اكل من يولد عطف على قوله وكذا اذا وهبت له امه وهو مقيد بقوله والاب ميت ولا وصى
فيكون هذا في المخطوف ايضا لانه اقتصر عن ذكر الجدة وصيه للعلم بان الجدة الصحيح مثل الاب في اكثر الاحكام
وصيه كوصى الاب هم وان وهب له قس اى الصغير هم اجنبي بتمت قبض الاب لانه يملك عليه الاثر
الدار بين المنافع والضرر فاوله ان يملك المنافع قس الضار فاعل من ضرر الصغير والاب البتة
وهو لغة من الضرر وسبق بعض المشيخ الضار بتشد يد الواد كلاهما واحد هم وان وهب لليتيم هبت
بقبضها له وليه وهو قس اى وليه هم وصى الاب او جد اليتيم او وصيه الجدة جاز لان لمولاه ولاية
عليه لقيام مقام الاب وان كان قس اى اليتيم هم في جرائه قس اى كفنها وترتيبها هم
بقبضها له قس اى قبض البتة لليتيم هم جائز لان لها الولاية فيما يرجع الى حفظه وحفظ ماله وهذا
من باب قس اى قبض البتة له من باب الاحتفاظ هم لانه لا يبقى الا بالمال قس اى لان
حفظ اليتيم لا يبقى بقاؤه الا بقوت ولبوس هم فلا بد من ولاية التحصيل قس فلا بد

مختلف ما اذا كان ردوا
او منصوبا او مبيعا
فاسد لانه في يد غيره
انفك بغير ائنه تنزه
مثل البتة وكذا اذا
وهبت له امه هو في
عياله والاب ميت
وكذا وصى له كذا لك
كل من يولد وان
اجنبي حبة تمت
بعض الاكاذيب ملك
عليه الدائم بين المنة
والضار فاولي ان يملك
انما هو وان وهب
لليتيم هبت فقبضها
له وليه هو وصى
الاب وجد اليتيم و
وصيه جاز لان في
ولاية عليه لقيام
مقام الاب وان كان
في جرائه فقبضها
جائز لان لها الولاية
فيما يرجع الى حفظه
سأله وهذا من بابه
لانه لا يبقى الا بالمال
فلا بد من ولاية
تحصيل

ان يكون بسبيل من التخصيل في حقه فصار ذلك من ضرورياته وكذا اذا كان في حجر اجنبي يسهل لان
له نية يد امة لا ترى انه لا يمكن اجنبي اخر ان ينزعه من يد فيلك ما يخص لغا في حقه لانه صار
كالمكلف والاصل على الاصل عند عدم الاصل وان قبض البتة بنفسه جاز معناه اذا كان
ما قلنا لانه نافع في حقه وهو من اهل البيت ابي العبي من اهل لقصرت في حقه لانه في المبدأ
بما جوباب الاستحسان وهو قولنا انما في القياس لا يجوز قبضه بنفسه وان كان عاتقا وهو قول
الاشاعرة في رواية عن احمد ان قبضه باذن الولي صحيح وعنه كقولنا ان قبض عتق العبي اما ان
يكون معتبرا اذا كان كان الناس وجب ان لا يصح قبضه وان كان الاول وجب ان لا يجوز اعتبار
المكلف مع وجود اهل البيت فالجواب ان عقله فيما نحن فيه من تحصيل ما هو في معتبر لغير المنفعة عليه وفي
اعتبار المكلف لغيره ايضا لانه يفتح به باب اخر في تخصيصها فكان جائزا نظرا له وهذا لم يعتد به
المتردد بين النفع والضرر الباب المفسرة عليه ان عقله قبل البلوغ ناقص فلا يتم به النظر
في عواقب الامور فلا بد من حربه برى الولي هم وبنها وبسبب للصغيرة يجوز قبض زوجها لانه بعد الزنا
من كسر الزنا مصدر من زنت العروس الى زوجها اي بدتها هم لتفويض الاب امورها اليه
ولذلك من حيث زنها اليه وهي صغيرة واقامة مقام نفسه في حفظها وحفظ ما لها وقبض البتة من حفظ
المال لكن لا يبطل بذلك ولاية الاب حتى لو قبضها جاز وذكر المصنف الزنا في ذكر في الايضاح الذي
وفي الذخيرة شرط في قبض الزوج على زوجة الصغيرة ان يكون يباح متلها حتى لو لم يباح متلها
لا يصح قبض الزوج عليها عند بعض اصحابنا والصحح انه اذا كان بعولنا فصح قبضه عليها بآثار متلها ولا
لما ذكرناه لو ادرت لم يجر قبض الزوج وطلب لانها صارت ولاية نفسها حين باقت عاتق كذا في
المبسوط هم بخلاف ما قبل الزنا من لان قبل الزنا لا يكون عليها بل مستحقة هم وبذلك من ابي مالك
الزوج قبض البتة هم مع حضرة الابش احترز به عما ذكر في الايضاح ان قبض الزوج على ما يجوز
اذا لم يكن الاب حيا هم بخلاف الامم وكل من يقولنا غير باش اي غير الامم هم حيث لا يملكونها
من اي قبض البتة لها هم الا بعد موت الاب او غيبته بقطعة في الصحح من قبل الصحح متعلق بقوله
وبذلك مع حضرة الاب قال صاحب النهاية وانما قلت هذا لان في قوله بخلاف الامم وكل من يقولنا
غير باش لا يملكونه الا بعد الموت او غيبته فيبطل مقتضى ليست رواية اخرى في صحح قوله في الصحح مترازا
عنها قلت كان حق الترتيب في التركيب ان يقول وبذلك مع حضرة الاب في الصحح بخلاف الامم وعبارته
لا تحكم عن الاجماع هم لان تصرف هؤلاء للضرورة لا بتفويض الا تخرج منه ضرورة من ضرورة من ضرورة
بقوله لا بتفويض الاب من تصرف الزوج لما ذكرنا ان ولاية الزوج تنبؤ بينه امور با دالة اليه
اما قبض غير الاب عليه انما يصح للضرورة والضرورة عند حضور من له ولاية هم قال من اي
القدوري رحمه الله هم واذا وجب اثبات من واحد وارجاها لانها سلمها بجرله وهو قد قبضها بجملة
فلا يشدع من لان المانع هو الشيوع عند قبض قبض من قبل صاحب الاجناس عن الاصل اذا هو بطلان ان

وهو من اهل البيت فيما
وهب للصغيرة في حقه
قبض البتة لها بعد
الزنا المتعاقب
امورها اليه دالة
مخلاف ما قبل
الزنا وبذلك صح
حضرة الاب بخلاف
اكرم وكل من يقولنا
غيرها حيث لا يملكونها
لا بعد موت الاب
او غيبته بقطعة
في الصحح من قبل
هذا كذا في الايضاح
الاب ومع حضرة الاب
قال اذا وجب اثبات
من واحد وارجاها
لانها سلمها بجرله
وهو قد
قبضها بجملة فلا يشدع

وان ذهب واحد من
 اثنين لم ينجح عند
 الحقيقة وقد لا يصح
 لان هذه شبه الحمل
 منها اذا التمسك
 واحد فلا يتحقق
 الشيء كما اذا رهن
 من رجلين دار وله
 ان حذاه شبه النفس
 من كل واحد منهما
 ولهذا العاكت اللمبة
 فيما لا قسم قبل احدها
 صحه وكان الملك يثبت
 لكل واحد منهما في النفس
 فيكون القليل كذلك
 لا يصح حكمه حتى يهلك
 فيحقق الشيء بخلاف
 الرهن لان حكمه في
 وثقت لكل واحد منهما
 كمالا فلا شيء ولهذا
 لو قضي دين لهما
 لا يترد شيئا من
 الرهن وفي الميراث
 اذا مضى على ما بين
 بعثرة دارهم ولو
 لهما جاز ولو مضى
 على اثنين لذهبها
 لهما الميراث ولا يجوز
 للتفنين ايضا جعل
 كل واحد منهما لهما
 من الاخر والصلح
 ثابتة لان كل واحد
 مملكه بغير بدل
 بين الهبة والصدقة
 في الحكم في التماس
 وفي الاصل سوى

ربط جازني قوله لو ذهب رجل من رجلين دار الميراث في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد جازوني
 الرهن من رجلين جازني قوله جميعا وكذا في الاجارة من رجلين جازهم وان ذهبوا واحد من اثنين
 لا يجوز عند ابى حنيفة وتالا يصح لان هبة اسلمة منها اذا التمسك واحد فلا يتحقق الشيء كما اذا رهن
 من رجلين دار اسس فاني يجوز فالهبة اول لان تأثير الشيوع في الرهن الكرمية في الهبة حتى لا يجوز الرهن
 في مشارع لا يتحقق القسمة دون الهبة وبه قالت الثمانية هم ولدش ابي ولما في حنيفة هم ان هذه هبة الشف
 من كل واحد منهما من مائة بيت الملك في النفس هذا في النفس هذا بالاجاز هم ولدش ابي ولما في حنيفة هم ان هذه هبة الشف
 هذه هبة الشف من كل منها هو لو كانا في القسمة قبل احد باصح شخص فصار كما لو ذهب النفس لكل واحد
 منها بعينه على صدوهم ولان الملك يثبت لكل واحد منها في النفس من هذا استدلال ثان والصدق بين
 الماسة لالين ان الاول من جانب التملك وهذا من جانب الملك فاذ ثبت الملك لكل واحد منهما في
 النفس هم فيكون التملك كذلك في اي كالمملك يكون لكل واحد منهما النفس هم لا حكمه من اي لان
 بالتملك حكم الملك فاذ ثبت الملك مشاعا ثبت التملك كذلك لان حكمه الحكم يثبت بقدر دليله هم وسط هذا
 الا اعتبار من اي الاستبراء المذكور وهو ثبت الشيء في التملك شيوع الملك مشاعا هم تحقيق الشيء
 من مقتضى الهبة فان قلت التملك يحصل بالتسليم ولا شيء فيه دون القبض والمالك يتلقى بالقبض بلية
 انما ان عن التبرع فوجب ان يبرر جانبه وهو التسليم لا جانب القبض قلت التسليم لا جانب القبض قلت التسليم
 انما يبرر اذا حصل التملك من القبض على سبيل الكمال ولا نظيرين للقبض فاذا لم يمكن هو من القبض
 بصفة الكمال لم يعتبر التسليم هم خلاف الرهن شخص جوابا لمتشابهة هم لان حكمه الجبس وثبت لكل
 واحد منهما من اي من الميراث هم لما من نصيب على ارحال من الضمير الذي في ثبت اي كالملا فاذ كان
 حكمه الجبس هم فلا شيء يثبت له هذا الشخص توضح لما ذكره هم لوقفني شخص اي المراهن هم ويرى منها
 لا يستر شيئا من الرهن شخص لان حكمه الجبس فيقصور ان يكون ذلك الجبس ثابتا لكل واحد على
 الكمال اذا تعلق في الجبس بخلاف ملك العين فانه لا يقصور اثباته لكل واحد على الكمال هم و
 في ابحاث الضمير من انا ذكر رواية ابحاث الضمير لبيان ما وقع من الاختلاف بينها وبين رواية
 المبسوط هم اذا ائتمروا على ما بين بشرية وراهم او ذهبها لهما جاز ولو ائتمروا على ما بين
 او ذهبها لهما لم يبرر من عند حنيفة حاصل هذا ان ابا حنيفة رضي الله عنه جعل الهبة جازنا عن الصدقة
 اذا صادفت الفير والصدقة مجاز عن الهبة اذا صادفت الفير لوجود الجوزا وكل منها تملك بغير بدل هم قالوا
 يجوز للتفنين ايضا من اي كالميراث الفيرين مطلقا فذلك يجوز للتفنين مطلقا هم جعل من اي ابو حنيفة رحمه الله
 هم كل واحد منهما مجازا من الاخر والصلحية ثابتة لان كل واحد منهما من اي من الهبة والصدقة هم تملك
 بغير بدل من فاذا كان كل منها تملك بلا بدل يجوز استارة احدهما من الاخر لوجود الصلحية هم وفي قول
 اي ابو حنيفة رحمه الله هم بين الصدقة والهبة في الحكم من حيث جواز الصدقة والهبة في الحكم في الجاز من حيث
 اذ ران الله تعالى الفيرين ولم يجوز الهبة على الفيرين هم وفي الاصل من اي المبسوط هم سوى من اي حكم

هم فقال وكذلك الصدقة من اي الجوز الصدقة على رجلين عنده لا يجوز البية وهذا كما ترى لم يفرق
بين البية والصدقة في منع الشيوع فيها من الجواز وعلى قوله لان الشيوع مانع في الفصلين كقولنا
من اي البية والصدقة من على القبض من شي والشيوع يمنع القبض على الكمال هم وجه الفرق من
اي من البية من اثنين حيث لا يجوز عند ابي حنيفة وبين الصدقة على اثنين حيث يجوز على ذر الرواية من
اي رواية اسما مع الصغير من ان الصدقة يراد بها وجه الصدقة على واحد من شي لاشريك له فيقع جميع
العين بعد تعالى على المخلص فلا شيوع فيها وانما يصير الفقير ثمانية عن الصدقة على يحكم الرزق المودع نصار
كما ثبت اذا وقت الواحد وقبض اثنين يحكم الوكالة عن المودع له من المودع يراد بها
وجه البنية وبما اثبتنا من شي لان فرض المسألة فيه هم وقبل هذا هو الصحيح من اي المذكور في اجماع الصغير من
جواز الصدقة على فقيرين هو الصحيح فاذا كان هذا هو الصحيح يحتاج ما ذكر في الاصل الى التاويل اشارة اليه
بقوله هم والمراد بالمذكور في الاصل الصدقة على غنيين من شي فيكون مجازا البية والمجنون ما ذكرناه فلي هذا
التاويل لا يخالفه بين الروايتين فلا يحتاج الى الفرق هم ولو ذهب لرجلين دارا واحدة فثلاثا ولا اثر ثلثها
لم يجز عند ابي حنيفة وابي يوسف رهما صد وقال مجيز من شي وثالث الثلاثة التفصيل في البية ان كان
ابتداء لم يجز بلا خلاف سواء كان التفصيل بالعدد او بالجهة كقوله له بيت ثلثة الاخرى والتساوي
كقوله اشخص وبنت كد نصفه ولا خلاف في ذلك هذا لم يذكر في الكتاب وان كان بعد الاجال لم يجز عند ابي حنيفة
سواء استغنى خلا او متساويا بنا على اصله وجاز عند محمد ومطاعنا على اصله وفرق ابو يوسف بين المساواة و
المفاضلة في المفاضلة لم يجز وفي المساواة يجوز في رواية اشارة اليها بقوله هم ولو قال لاحد جائضتها
ولاخر نصفها عن ابي يوسف فيه روايتان من شي هذا ظاهر كلام المصنف وجعل الفسقة في هذا المعنى قوله
لو قال الى اخره تفصيلا ابتداء ونقل عن فامة النسخ من الذخيرة والا ايضا وغيره بان لم يجز بلا خلا
وليس بظاهر لان المصنف عطف ذلك على التفصيل بعد الاجال فانظر انه ليس ابتداء بها هم فابو حنيفة
هم على اصله وكذا محمد من شي ابي حنيفة على اصله لان هذه بنية واحد من رجلين نصر على التفاضل او
التساوي او لا كما ترى ان في البيع من رجلين يجعل بينا واحد استفاض على التفاضل او لا فانهما هما والفرق
لابي يوسف ان بالتفصيل على الاباض يظهر ان تعدد ثبوت الملك في البعض فيحقق الشيوع من شي
وليس على صورة التفصيل بالمطاع بالتفصيل وعلى صورة التساوي على رواية عدم الجواز فلا راية الجواز
فلكونها غير معدلة عن اصله وهو اصل صحيح فليست الحاجة الى الدليل وبهذا التوجيه يظهر خلل ما قاله المصنف
ان في قوله ان بالتفصيل على الاباض يظهر ان تعدد ثبوت الملك في البعض نوع اخلال حيث لا يسلم
بما ذكر موضع خلاف من الاباض وليس فيه خلا فان من الاباض فانه لو نص على الاباض بالتفصيل
بعد الاجال كما في قوله بيت لك هذا الدار نصفها وهذا نصفها جاز وانما لا يجوز عند التفصيل على الاباض
بالتفصيل اذا لم يتعد منه الاجال ووجه ظهور خلله انه انما يستدل على ما عدل فيه عن اصله والمذكور في
الكتاب يدل عليه والماجورة الجواز فليست بحاجة الى الدليل كبرياننا على اصله ولهذا من شي صحيح

فقال وكذلك الصدقة
لان الشيوع مانع
في الفصلين فتوقفها
على القبض وجه الفرق
على هذه الرواية ان
الصدقة يراد بها
وجه الصدقة على واحد
من شي لاشريك له فيقع جميع
العين بعد تعالى على
المخلص فلا شيوع فيها
وانما يصير الفقير ثمانية
عن الصدقة على يحكم
الرزق المودع نصار
كما ثبت اذا وقت الواحد
وقبض اثنين يحكم
الوكالة عن المودع له
من المودع يراد بها
وجه البنية وبما اثبتنا
من شي لان فرض المسألة
فيه هم وقبل هذا هو
الصحيح من اي المذكور
في اجماع الصغير من
جواز الصدقة على فقيرين
هو الصحيح فاذا كان
هذا هو الصحيح يحتاج
ما ذكر في الاصل الى
التاويل اشارة اليه
بقوله هم والمراد
بالمذكور في الاصل
الصدقة على غنيين
من شي فيكون مجازا
الбие والمجنون ما
ذكرناه فلي هذا
التاويل لا يخالفه
بين الروايتين فلا
يحتاج الى الفرق هم
ولو ذهب لرجلين
دارا واحدة فثلاثا
ولا اثر ثلثها
لم يجز عند ابي
حنيفة وابي يوسف
رهما صد وقال
مجيز من شي
وثالث الثلاثة
التفصيل في البية
ان كان ابتداء لم
يجز بلا خلاف
سواء كان
التفصيل بالعدد
او بالجهة
كقوله له بيت
ثلثة الاخرى
والتساوي
كقوله اشخص
وبنت كد
نصفه ولا
خلاف في ذلك
هذا لم يذكر
في الكتاب
وان كان
بعد الاجال
لم يجز عند
ابي حنيفة
سواء استغنى
خلا او
متساويا بنا
على اصله
وجاز عند
محمد ومطاعنا
على اصله
وفرقت
ابو يوسف
بين المساواة
والمفاضلة
في المفاضلة
لم يجز وفي
المساواة
يجوز في
رواية اشارة
اليها بقوله
هم ولو قال
لاحد جائضتها
ولاخر نصفها
عن ابي يوسف
فيه روايتان
من شي هذا
ظاهر كلام
المصنف وجعل
الفسقة في
هذا المعنى
قوله لو قال
الى اخره
تفصيلا ابتداء
ونقل عن
فامة النسخ
من الذخيرة
والا ايضا
وغيره بان
لم يجز بلا
خلا وليس
بظاهر لان
المصنف عطف
ذلك على
التفصيل
بعد الاجال
فانظر انه
ليس ابتداء
بها هم فابو
حنيفة هم
على اصله
وكذا محمد
من شي ابي
حنيفة على
اصله لان
هذه بنية
واحد من
رجلين نصر
على التفاضل
او التساوي
او لا كما
ترى ان في
البيع من
رجلين
يجعل بينا
واحد
استفاض
على
التفاضل
او لا فانهما
هما والفرق
لابي يوسف
ان بالتفصيل
على الاباض
يظهر ان
تعدد ثبوت
الملك في
البعض
فيحقق
الشيوع
من شي
وليس على
صورة
التفصيل
بالمطاع
بالتفصيل
وعلى صورة
التساوي
على رواية
عدم الجواز
فلا راية
الجواز
فلكونها
غير معدلة
عن اصله
وهو اصل
صحيح
فليست
الحاجة
الى الدليل
وبهذا
التوجيه
يظهر
خلل ما
قاله
المصنف
ان في
قوله
ان
بالتفصيل
على
الاباض
يظهر
ان
تعدد
ثبوت
الملك
في
البعض
نوع
اخلال
حيث
لا
يسلم
بما
ذكر
موضع
خلاف
من
الاباض
وليس
فيه
خلا
فان
من
الاباض
فانه
لو
نص
على
الاباض
بالتفصيل
بعد
الاجال
كما
في
قوله
بيت
لك
هذا
الدار
نصفها
وهذا
نصفها
جاز
وانما
لا
يجوز
عند
التفصيل
على
الاباض
بالتفصيل
اذا
لم
يتعد
منه
الاجال
ووجه
ظهور
خلله
انه
انما
يستدل
على
ما
عدل
فيه
عن
اصله
والمذكور
في
الكتاب
يدل
عليه
والماجورة
الجواز
فليست
بحاجة
الى
الدليل
كبرياننا
على
اصله
ولهذا
من
شي
صحيح

لذلك التفتيش على الابعاض على التفتيش في الية بالتفتيش على الابعاض في الزين يقال
 وبما علم لا يجوز اذا رتب من رجلين ولف على الابعاض من بان قال رتبك هذا الشيء على ان يكون النصف
 رتبنا عند هذا النصف الا نرى عند هذا كان فاسد الا ان بالتفتيش بتفرق العقد فكذا ايهما اذا انص على النصف
 فتنه امكن تصحيح العقد بجعل هذا مجازا عن موجب العقد لان مطلق العقد ليتحقق فلا يكون حاله التفتيش مخالفا
 لحالة الابعاض فيصير التفتيش لغوا فلا يختلف العقد فلم يعتبر شيئا في العقد بخلاف اذا انص على النصف
 في العقد حيث يشهد العقد لان التفتيش يخالف الابعاض فيجب اعتباره فيفرق العقد ومنه الاسرار
 وكلام مجهر اوضح لان افرق الملك في الية ثابت بنفس العقد بهذا ولا يثبت بالتفتيش كما لو قال
 له منين وانما يثبت بالتفتيش التفاضل في المصيب والمبطل الية نفس الشيء لا يجوز باقتضا متفادته قال الكا
 وتاخير دليل محمد بن عبد الله في المبسوط دليل على اختياره قول محمد بن محمد المدوني نوادر ابن رستم من محمد
 لودفع درهمين فقال احدهما لك هبة والاخر يكون عندك وديته فضا عابجا ليعين درهمين في الاخر
 اعين وانما ضمن الدرهم الية لانه اخذ على فساد الية لانه كانت غير مقبوضة وكذا النقل في الاجناس
 من النواذر وهذا يشتر بان الية الفاسدة معصومة لا يملكها الموهوب له الا ترى الى ما ذكر في المضاربة الكبر
 ولو دفع الف درهم الى رجل وقال نصفه هبة ونصفه مضاربة لم يجز الية لانه مشاع ولو ملك عند القابض
 ضمن النصف وهو خمسة درهم وقال الوالد لولائي في فتاواه رجل معه درهمان قال لرجل اخر لك درهم
 منها فالمسئلة على وبين ان كانا مستوفيين لا تجوز الية وان كانا مختلفين تجوز والفرق في المال تنازلت
 الية احدهما به وهو مجهول وفي الثاني تنازلت قدر درهم منها مشاع لا يحتمل المقسمة وقال فيها ايضا رجلا ورجل
 لرجلين درهمين كل واحد منهما قال بعضهم لا يجوز لان تنصيف الدرهم لا يغير فمكان مشاعا يحتمل المقسمة والصح ان
 يجوز لان الدرهم اصح لا يسر فادة فكان مشاعا لا يحتمل المقسمة وفي التنصيف للعقد درهمي قدر ومضى ابن بابه
 عن ابي يوسف فيمن قال لرجلين هبت شيئا هذا الدرهم لهذا نصفها صحت الية ولو قال وهبت منك نصف هذا
 الدرهم من الاخر نصفها لم تصح الية لان في الاول اوقع العقد صفقة ثم فسر صفقة الصفقة في المقسمة و
 في الثاني فرق احد الايجابين عن الاخر وفي التنصيف هبة رجل من رجلين على اربعة اوجه احدها ان يكون
 العقد مختلفا والقبض مختلفا فانهما ان يكون العقد معا والقبض مختلفا وكلاهما لا يجوز وتاثيرها ان يكون العقد
 مختلفا والقبض معا ورايا ان يكون كلاهما معا فان يقدرا لا تقبضا با فاما لا يجوز عند ابي حنيفة خلافا
 لما ذهبه العين الواحدة لاثنتين من اثنين لا يجوز عند خلافا لما ولو كان من واحد لثلاثة جاز عند خلافا لما

لا يجوز اذا رتب من
 رجلين ولف على الابعاض
باب ما يصح
 رجوعه وما لا يصح
قال واذا وهب
 هبة لرجلين فله الرجوع

قال صاحب المجتبى وفيه نظر والوجوب لانيه صغير وكبير لا يجوز بالاتفاق لتفرق القبض
 بالبيع بوجهه والايصح من لما كانت الية غير لازمة حتى صح الرجوع فيها احتاج الى بيان مواضع الرجوع
 بعقد باب علمها هم وقال واذا وهب هبة لاجنبي فله الرجوع فيها شاي في الية والمراد الموهوب لان الرجوع
 انما يكون في ذمة الاصيلان دون الاقول لصحة الرجوع فيه والاول ان يكون لاجنبي وهو هنا من لم يكن
 وارحم محرم من فخره من كان دارحم وليس مجرم كمن الاعام والاحوال ومن كان محرم ليس بذري كمن

٢٩٧

كالاخ الرضا في الثاني ان يكون قد سلمها اليه لانه قبل التسليم يجوز مطلقا الثالث ان لا يفتقر بشي من موافق
 الرجوع ولعله لم يثبت على القيد من الآخرين اعتمادا على انه يفتقر ذلك في آثاره كانه صرح وقال الشافعي رجع
 لا رجوع فيها لقوله عليه السلام لا يرجع الواهب في هبة الا لو اذ كانها يهب لولده وبقوله قال مالك
 واخبرني ظاهره من مذهب وفي هبة الولد لولده عن احمد في رواية لا يرجع وعن مالك اذا رجع رابع في موافقة
 الولد بسبب المال الموهوب بان يرجع لاجله او جهرا لانه لا رجوع فيه وكذا اذا انتفع الولد به وفي غير ذلك
 له الرجوع ولما شافعي في غير الاب من الاصول قولان احدهما لا رجوع لان النسخ ورد في الاب والآخر
 انهم كالاب وعن مالك لا رجوع لهم سوى الامم وقال احمد لا رجوع لها ايضا فانما غير الاصول من الاقوال
 كالاخ وانهم وسائر الاقارب كالاجبني وقال ابن اسحاق المالك في كتاب القرض وكل من وهب هبة
 فليس فيها رجعة الا للوالدين خاصة فان لما الرجعة فيها وهبها لولدها ما لم يبدأ به او تزوج فان
 تزوجا وتزوج لم يكن للوالدين في الهبة رجعة فان تغيرت الهبة عند الولد فليس للوالد فيها رجعة وان عا
 الولد وانه ثمنها لم يكن للوالدين الا الشئ فيها سبيل اشق وفي الوجيز الشافعية ولا رجوع فيها الا للوالدين
 يهب لولده وفي سننه الولد له والمجد وكل اصل وقيل انه يختص بالاب وان تصدق الاب عليه فنفسه
 الرجوع خلافه وتلف الموهوب او ذال ملك المتهب فانت الرجوع ولا يثبت طلب الهبة وقال اخبرني
 لا يحل لو اهب ابن يرجع في هبة لسان يرجع في هبته وان لم يثبت عليها الا الاب
 واما الخديش واخرجه اصحاب السنن الاربعة عن حسين المعلم عن عمرو بن شعيب عن طاووس عن ابن
 عمر وابن عباس رضي الله عنهم عن النبي عليه السلام قال لا يحل لرجل ان يعطي عطية او يهب هبة فيرجع
 فيها الا الولد فيما يملك ولده ومثل الذي يملك العطية ثم يرجع فيها كمثل الاب باكل فاذا اشيع فاعته عادي
 فيه قال الترمذي رحمه الله حديث حسن صحيح ورواه ابن حبان في صحيحه واسماكم في مسنده وقال حديث صحيح
 الاسناد ورواه احمد في مسنده والطبراني في معجمه والدارقطني في سننه ولان الرجوع ايضا والتمليك بعقد
 لا يقتضيه ما يصادف من فوجب ان يلزم كالبقيع هم خلاف هبة الولد لولده على اصله من ابي على اصل الشافعي وان
 من اصله ان لا يباح حق الملك في مال ابنه لان جزؤه فالتامك منه كالتامك من نفسه من وجه وقوله خلاف الى اخره
 جواب عما يقال فانه الملة موجودة في هبة الوالد للولد وتقريره اياك تسلم ذلك هم لانه لم يتم التامك لكونه
 جزؤه من لان الولد كسبه وبعضه فلم يتم التامك كما في الكوة هم ولما قوله عليه السلام الواهب الحق هبة ما لم يش
 منها من قال الا ترى في نفسه نظر لانه لم يملك كلام على رضي الله عنه لانه كلام النبي عليه السلام وقد مر ذكره
 اشار به الى ما ذكره قبل هذا وحديث الطحاوي عن سليمان عن عبد الرحمن بن زيدا عن شعبة عن جابر بن
 قال سمعت القاسم بن عبد الرحمن عن عبد الرحمن بن ابي عن علي قال الواهب الحق هبة ما لم يش منها
 وحديث الكرخي في نسخة وقال حدثنا ابي قال حدثنا يحيى قال حدثنا شريك عن جابر عن القاسم عن ابن ابي
 عن علي رضي الله عنه قال ارجع الحق هبة ما لم يش منها قلت كيف يقول الا ترى في نفسه نظر فانه لم يملك على
 كتب القوم وهذا الحديث قد رواه ابو هريرة وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم اما حديث ابي هريرة فاخرجه

وقال الشافعي في كتابه
 فيها لقوله عليه السلام
 لا يرجع الواهب في هبة
 الا لو اذ كانها يهب
 وكان الرجوع فيها
 التحليل والوقف لا يفتقر
 ما يصادف من فوجب
 الوالد لولده على اصله
 كان لم يثبت التامك
 لكونه جزؤه وكذا
 قوله عليه السلام
 الواهب الحق هبة
 ما لم يثبت من هبها

وانما مل يفتنه وجو والفعل من ايمانين فان قيل يشكل على هذا ما اذا ذهب لعبد ذي الرحم المحرم
فان لان يربيع على قول الى ضيقه ومع انه ليس من اهل التعيين ولذا في رتبة الفقير قلت هو من اهل ان
ان يربيع بمناقبه التي توجد منه ومن اهل ان يربيع بسببه عند ان المولى واما البينة للفقير فباردة عن الصدقة
وقال صاحب البينة لان العادة ان الظاهر ان الانسان يهدي الى من قوته ليدونه بما به والى من دونه ليدونه
والى من يساويه ليعونه فقلت فلهذا ليس له الرجوع الا في الاشكال ومع هذا الرجوع في الكل بالمعنى
هم والمراد بما روى شيخنا ارباب الحديث الذي احتج به انما هو على معنى المجهول ويجوز بصفة المعلوم
بان يكون الشافعي حلي وادعى بهذا الكلام الى السجواب عن هذا الحديث فقرر به ان المراد به هم نفى سببه
الرجوع من حق اى عدم استقلال الواجب بالرجوع من غير قضاء ولا رضا الا لو كان اذا احتج الى ذلك فانه
يفسر بالانفراد كاجته بلا قضاء ولا رضى وهو معنى قوله واثباته من حق اى اثبات الرجوع هم المراد فانه يتكلم له
من اى تلك الرجوع عند حاجته من غير سببه فلهذا ذكرناهم وذلك لئلا يربحوا عن اراد ان رجوع والده عند حاجته
الا يسمي رجوعا باعتبار الظاهر وان لم يكن رجوعا على الحكم قبل فيه نظر لان البنى عليه السلام طلقوا ابائهم ولم يبق جواز
رجوعهم فيما وبسبب لولدهما حاجته فلهذا على اطلاقه ويحصل الفرق بين اخذ من اى له ورجوعه فيما وبسببه ايده وتاويل اخر
ان المراد لا يحل الرجوع ديانته وحرقة هذا جاز في اكثر الروايات لايحل فكان بمنزلة قوله عليه السلام لا يحل الرجوع لمن
بالله واليوم الآخر ان بيت شعبان وجارجه طاهر اى لا يلقى ذلك ديانته وحرقة وان كان جائزا في الحكم اذا لم يكن عليه
حق واجب وكذا يقول لا يلقى الرجوع ديانته وحرقة فيكون كرههاهم وتوله في الكتاب من اى قول الله ورسى
في كتابه من فعل الرجوع لبيان الحكم اما الكراهية من اى في الرجوع هم فلازمة لقوله عليه السلام العائنة بنية
كانا في تينة من هذا الحديث اخرجه الجماعة الا الترمذي عن قتادة عن سيبين السبيعي عن ابن عباس عن
ابن ابي عمير عليه السلام قال العائنة في رتبة كالعائنة في رتبة زنا وادى وقال قتادة ولا نكح العائنة الا احدا مني لعن
نسخ العائنة العائنة في رتبة كالكذب يود في نكحه هو كذا في غالب كتب اصحابنا وبكة اخرجه البخاري ومسلم
عن طاووس عن ابن عباس ان النبي عليه السلام قال العائنة في رتبة كالكذب يود في نكحه وهذا من اى
تشبيه النبي عليه السلام لا يستباحه شئ واستقذاره لاني حرمة الرجوع كما زعم الشافعي الا ترى ان
قال في رواية اخرى كالكذب يود في نكحه وفعل الكذب يوصف بالفتح لا بالحرمة وبه نقول انه يستفتح قيل
قد استدل المصنف على كراهية الرجوع بهذا الحديث الصحيح ثم يشترطون في جوازه الرضا والقضاء اذا كان
الرجوع بالرضا فلا كلام فيه ولا اشكال واما اذا كان بالقضاء فكيف يسوغ للقاضي الا عانة على شئ هذا
المعصية وكيف يكون اعانة على المعصية التي هي معصية اخرى نتيجة للجواز اذا كان الرجوع قبل القضاء غير
جائز فلهذا كذا لان رضا القاضي لا يحل السحرام ولا يحرّم الحلال واما قضاء القاضي اعانة لصاحب الحق على
وصوله اى حقه فاذا كان الرجوع في البينة لا يحل لا يصح بالقضاء حلالا ولا لقاضي غير مشروع وقد
اعتزف المصنف بعد ذلك بان في الاصل الرجوع في البينة وبالحلف يسوغ للقاضي الاقدام على امره
ضعيف كره ولا يقال ان اشترط القضاء لرفع اختلاف لان القضاء في مسائل الحلف لا يشترطه المصنف

والمراد بما روى نفى
استبعاد الرجوع
واثباته للعائنة فانه
يتكلم له بنية
ليس في رتبة طاهر
في الكتاب بنية
لبيان الحكم اما الكراهية
فلازمة لقوله عليه السلام
العائنة في رتبة كالعائنة
في تينة وهذا
لا يستباحه

هم ثم الرجوع موانع ذكر بعضنا من ابي ذكر الله ورحمى بعض الموانع قبل الموانع سبعة مجتمعا القابل
في قوله موانع الرجوع في فضل البتة باسماجي حروف ومع خرقه حش الى الزيادة والميراث
الواهب واليمين العوض والما يخرج عن تلك الموهوب والزيادة الزوجية والقباق القراية والما بال
الموهوب وذكر شيخ الاسلام المعروف بنحو اهر زادة في المبسوط ان الموانع تسعة وذلك لان الموت
على تسعين موت الواهب وموت الموهوب له والتاسع التغير من جنس الى بنس هم فقال من ابي القادر
هم الا ان يعوضه عنها من ابي الا ان يعوض الموهوب له الواهب عن البتة هم لم يولد المقصود من
ان مقصود وكان التعويض وقد حصل قال اصحابنا ان العوض الذي يسقط به الرجوع ما شرط في العقد
فاما اذا عوضه به المقدر لا يسقط الرجوع لانه غير مستحق على الموهوب له وانما تبرع به ليسقط عن نفسه الرجوع
فلا يكون به مبتدأة وليس كذلك اذا شرطت في العقد لانه يوجب ان يعبر حكم العقد حكم البيع وتعلق به الشقة
ويرد بالبيع فدل ذلك انه قد صار عوضا عنها وذكر في الحقيقة فاما العوض المتأخر عن العقد فهو لا سقاط
الرجوع ولا يغير في معنى المعاوضة لا ابتداء ولا انتهي هم او يغير من ابي الدين الموهوبية هم زيادة متقلة
من كالفرض والبناء والسكنى قال احمد وفي رواية وفي اخرى لا يمنع الرجوع في بنة الولد لولده و
قال الشافعي لا تمنع هذه من الرجوع في موضع الرجوع وفي الروضة ان كانت الزيادة متصلة كالولد
والكسب ربح في الاصل وبقية الزيادة للتهيب ولو كان الموهوب ثوبا فصينه الابن رجع في الثوب والابن
شريك في الصنعة ولو قصر او كان حقة فتحتم او غير النسيج فان لم تزد قيمته رجع ولا شيء للابن وان زادت
فان قلنا القضاة عين فالابن شريك وان قلنا انما شئنا شئنا له ولو كان ارضا بغير فيها او غرس رجع الاب
في الارض وليس له قطع البناء والفراس مما نال لكنه يحرس الابناء باجرة او التملك بالقيمة او القلع وعزائه
القفق كالمارية انتهي ومذهب الكافي في هذا الفصل انه يمنع الرجوع كذبنا وقال في ايجواهر ولو زادت
اسي امين الموهوبية في حينها ولقصت من ذلك من الرجوع فيها وقال مطرف وابن المباشون لا يمنع ذلك
من اعتقارها وبنية ايضا وبغير البتة في قيمتها تثير الاسواق لا يمنع من الرجوع فيها انتهي وانما قيد بقوله
متصلة لان المنفعة لا تمنع الرجوع بلا خلاف فان اجارية الموهوبية اذا ولدت كان للواهب الرجوع
وحتى الذخيرة لو ولدت اجارية بعد البتة يرجع فيها دون الولد قال ابو يوسف انما يرجع فيها اذا استنفذ
الولد عنها والمراد بالزيادة في نفس الموهوب له شيء يوجب زيادة في قيمة الوارد في نفسه ولم يوجب ذلك
زيادة في قيمة كالحال انما لا يمنع ايضا تلك الزيادة يوجب نقصا فيه فلا يمنع الرجوع والزيادة من حيث اشتر
لا يمنع ايضا وكذا اسلم في جميع الحيوانات والثمار وغير ذلك ذكره في المحيط فان قيل بالفرق بين الرد بالبيع
والرجوع في البتة والمتقلة بالكلس اجيب بان الرد في المنفعة اما ان يرد على الاصل والزيادة جميعا او على
الاصل ومجد لا يسيل الى الاول لان الزيادة اما ان تكون مقصودة بالرد او بالتقية والاول اصح
لان العقد لم يرد عليها والفسخ يرد على مورد العقد وكذلك الثاني لان الولد بعد الانفصال لا يمنع الا
لا محالة ولا الى الثاني لانه يبقى الزيادة في يد المشتري جانا وهو ربوا بخلاف الرجوع في البتة فان الزيادة

شم للرجوع من ابي ذكر
بعد ذلك الشك الى
ان ان يذبح عنه
حصول المانع الذي اورد به
زيادة متصلة

الواقعة في يد الموهوب لم يمانا لم تقض الى الربوا واما في المصلحة فلان الربوا يبيع انما هو ممن حصلت على ملكه
فيه استقاط حقه برضا فلا يكون الزيادة مانعة عنه بخلاف الرجوع في البينة فان الرجوع ليس برضا في ذلك
وباختاره فكانت البينة هي التي لا يمانا لان الشان هو الرجوع اليها في الرجوع فيها في اي غير الموهوبية هم دون الزيادة
لعدم المكان في الفضل هم ولا مع الزيادة من اي لا وجه للرجوع اليها في الزيادة هم لعدم دخولها تحت العقد
من اي عدم دخول الزيادة في العقد وليست بموهوبية فلم يصح الرجوع فيها والدفع غير ممكن ليرجع في الأصل
دون الزيادة فاستغنى الرجوع اصلا فان قلت حق الرجوع ثابت في حق الاصل فيلزم ان يرجع في الاصل فثبت
ثبتت أحكامه في البيع بثبوت في الاصل لانه عرض قائم بالوابب وليس بوصف للحمل ولا يقال الملك لا يوصف
الزاد من اوصافه وفي الذخيرة الزيادة من حيث الشغل لا من حيث البينة بل هي زيادة
رغبات الناس والبيعين كما لو علم المقران او المحرقة او سلم او قضي دية هذا لا يمنع عنداني حينئذ
وزفر لانها ليست بزيادة في العين كالمس وعندي يونس ومحمد والحمد لله في الزيادة معنوية ولو اختلفا في
الزيادة فالقول للوابب لانه يكره وم العقد وعند القول للموهوب له لانه يكره حق الوهاب في الرجوع هم
قال ابو يونس احد المتعاقدين لان يموت الموهوب له ينقل الملك الى الورثة فصار كما اذا انتقل في حال حيوة من
لان الثابت للوارث وان كان له حكم البقاء يارج الى الحمل حتى يراد باليب ويرد عليه ولكن في حق المالك
هو ملك جديد لانه صار له بعد ان لم يكن ومنها يجب الاستبراء او يحل له لو كان صدقة فصار كما ان انتقل اليه في
حال حيوة فيمنع الرجوع وبهذا اخرج ايجاب عما يقال لم يجعل موت المورث في حق خيار اليب بمنزلة انتقال
الملك الى الورثة وجعل ههنا بمنزلة انتقاله اليهم وتحقيق ايجاب ان المورث انما يجرى في الاعيان لان في
الاوصاف وفي خيار اليب يستحق المورث سلبا واكذبي اشترا ميبا وهو الذي انتقل الى وارثه فيكون
له اختيار في العين واما ههنا فليس كذلك لانه يودي الى توريث المخار وهو وصف محض فلا يصح واذ ابات
الوابب فوارثه اجبني عن العقد اذا هو اوجبته من اي اوجب الملك للموهوب له فلا يكون له حق الرجوع بالنفس
لانه اوجب الرجوع للوابب وهو ليس بوابب هم قال شيخنا في القدر في هم او يخرج البينة من اي العين
الموهوبية وفي بعض النسخ او يخرج الموهوب هم عن ملك الموهوب له لانه حصل بتسليطه من اي لان خروج ملك
الوابب عن ملك الموهوب له حصل بتسليط الوهاب هم فلا يفتقه من لان سعى الانسان في نقص ما تم من
جهته مردودهم ولانه تجرد الملك بتسليمه من لان سعى الانسان في نقص ما تم من جهته مردودهم ولا يفتقه
في انما يجرى به هو التامك وتبدل الملك كقيد العين لم يكن له الرجوع فكله في تسليط السبب هم قال شيخنا
اي في انما يجرى به هو التامك وتبدل الملك كقيد العين لم يكن له الرجوع فكله في تسليط السبب هم قال شيخنا
اي الموهوب له هم في نية منها نخل او يجرى بها او كانا من هي مصطبة مرتفعة وعرف الناس ان كان هو الذي
يسكنه السوني وهو معروف هم او ارياس من بفتح التمرة وكسر الراء وتشديد الباء اخر السورق وهو الملقب عند
العامة وهو مراد الفقهاء والمراد في اللغة محاسن الدابة وقد يسمى الاخر وايا هو جعل بتسليم الدابة في مجلسها
وهو في التقدير فاحل او اجمع الا واري يفتن ويستد بعقل منه اريت للداية تاوية وتاوبا المكان اذا قام

لانه لا وجه الى الرجوع
فيها دون الزيادة لعدم
الامكان ولا مع الزيادة
لعدم دخولها تحت
العقد قال ابو يونس
احد المتعاقدين
لان يموت الموهوب
ينقل الملك الى الورثة
فصار كما اذا انتقل في
حال حيوة ولا امانات
الوابب فوارثه اجبني
عن العقد اذا هو
اوجبته او يجرى به
من ملك الموهوب
لانه حصل بتسليطه
فلا يفتقه ولا انه
يتجرى الملك بتسليمه
سببه قال وان
ذهب لآخر ما سبق
فلنبت في نية منها
نخل او يجرى بها
او كانا او ارياس

هم وكان ذلك من الواو والجمال والتفريق والجمال انه قد كان ذلك والاشارة الى المذكور من قوله
 انبت في ناحية منها خلا الة اخره وفي الذخيرة وان كان ذلك لا يبعد زيادة كالارسي او بعد نقصا
 كالشور في الكشائية لا يمنع الرجوع قيد بل ان لا يكون كذلك او كان ولكن لعظم المكان بعد زيادة
 في قطعة منها لا يمنع الرجوع في غير بل هم زيادة فيها من اى في الارض وقد اعا د البض الشراح
 الصغير الى الدار وليس كذلك لان المذكور هو الارض وانما حله على ما ذكره في اجماع الصغير لصدور
 الاسلام فانه ذكر فيه وقوله وكان ذلك فيما يريد بهذا ان بنى وكانا بعد ذلك زيادة في الدار وهذا لان
 الزيادة في جانب الدار لوجب زيادة في كل الدار فانه يزاد بقيمة بها كل الدار كما اذا كان في احدى عينيها
 بياض فترال البياض فالزيادة في عينها تكون زيادة في كل، بجارية وان كان في موضع خاص كعين
 هم فليس ان يرجع في شئ منها لان هذه زيادة متصلة من فالاتصال يمنع الرجوع هم وقوله وكان ذلك
 زيادة فيها اشارة من هذا البيان تأمة القيد في اجماع الصغير بقوله وكان ذلك زيادة فيها هم الى ان الدار كان قسما
 صغيرا لا يبعد زيادة اصلا وقد يكون الارض عظيمة بعد ذلك زيادة في قطعة منها فلا يمنع الرجوع في غير
 من اى في غير القطعة التي فيها الزيادة وقال سجع الاسلام على الدين الايساري في شئ الكافي وهذا اذا كانت الارض
 صغيرة يزيد بها النفس فاما اذا كانت كبيرة وغرس في جانب منها يقطع حتى الرجوع المكان الذي غرس فيه الاشجار
 فيكون وضع سلة الباب في الارض الصغيرة قال وان كانت البتة دارا فانهم لم يبنوا كان ان يرجع في البناء
 لان هذا التقاطع في ابته والفتقان لا يمنع الرجوع ولذلك اذا ارسلت لك بعض البتة بين او غيره يقطع حتى في
 المسجد او وضع فيه لوارسي اربابا او حصص ليس له الرجوع لانه يترك عادة ولو وضع فيه حيا او منق قبلا
 له الرجوع والتقل والفتق في اللووة ان كان يزيد في الشئ يسقط الرجوع ولو وضعه بعدا صغيرا من الشئ
 قيمة سقط الرجوع لا يزاد فيه ولو زاد وقت قيمة بانقل اسبله بعد اخر سقط بخلاف ما اذا خلا انتم
 هم قال من اى في اجماع الصغير وان باع نصفها غير مقسوم من اى ان باع الموهوب له نصف الارض
 الموهبة حال كونه غير مقسوم يرجع في الباقي لان الا تمليك بقدر المبلغ وان لم يمتز منها شيئا ان يرجع في نصفها لان له ان يرجع
 في كلها فكذا في نصفها بالطريق الاول من ذلك فانه ظاهر عنى عن زيادة البيان هم وان ذهب بهتة
 رجم محرم منه فلا ترجع فيها من وبه قالت الشاذلية وفي بهتة اجد الزوجين الاخر لا يرجع فيها ايضا
 وبه قال الشافعي ومالك والحنفي رواية وفي اخرى يرجع في بنية المرأة ولزوجهما دون العكس هم فلو
 عليه السلام اذا كانت البتة لذى رجم محرم لم يرجع فيها من هذا الحديث اخرجه الحاكم في مستدركه في البيوع و
 الدار قطني والبيهقي في سننهما عن عبد الله بن جعفر عن عبد بن المبارك عن حماد بن سلمة عن قتادة عن الحسن
 عن سمره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت البتة لذى رجم محرم لم يرجع فيها فان قلت
 هذا الحديث ضعيف البيهقي وقال ابن الجوزي كفى التحقيق وعبد الله بن جعفر هذا ضعيف قلت قال الحاكم
 هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ولكن الشيخ تقي الدين تعقبه في الامام وقال بل هو عوى مشروط
 الترمذي وخلاف صاحب الشيخ بن الجوزي في تضعيفه عبد الله بن جعفر وقال بل هو ثقة من رجال الصحيحين

وكان ذلك زيادة فيها
 فليس له ان يرجع في شئ
 منها لان شئنا زيادة
 متصلة وقوله وان
 ذلك زيادة فيها اشارة
 الى ان الدار كان قد يكون
 صغيرا لا يبعد زيادة
 اصلا وقد يكون الارض
 عظيمة بعد ذلك زيادة
 في قطعة منها فلا يمنع
 الرجوع في غيرها قل
 فان باع نصفها غير
 مقسوم لا يرجع الباقي
 لان الاستتاع يقين
 المانع وان لم يبيع شيئا
 منها لم ان يرجع منه
 نصفها لان له ان يرجع
 في كلها فكذا في نصفها
 بالطريق الاول فان
 ذهب بهتة لذي
 رجم محرم منه فلا يرجع
 فيها لقوله عليه السلام
 اذا كانت البتة لذى
 رجم محرم لم يرجع فيها

ورداو هذا الحديث كما تم ثقات فان قلت قال البيهقي حديث الحسن عن سمرة هذا ليس بالقوي قلت قد ذكره يونس
 الكتاب البيهقي في نسبه حديث الحسن عن سمرة انه عليه السلام منى عن بيته الشاة وسمع اسناد وقال قد راجع الكتاب
 بالحسن عن سمرة في العجب من العجب من البيهقي اذا كان الحديث له بطريق الاسناد الذي يصعب عنده كونه عليه والعجب ايضا
 من بعض من يتبعه في نقله الا انما رتب في الكتاب انه قال هذا الحديث ضعفه البيهقي وسكت على هذا مرضى فانما انما
 نظر والعجب ايضا من الانصارى مع دعواه الضعيفة في الحديث حيث قال في شرحه قبل هذا قول عمر وكذا قال
 اذا كان في ثم روى حديثا اخر ضعيفا وسكت عن الصحيح وانصرف بالضعيف هم ولان المقصود صلة الرحم وقد حصل من
 لان كل عقد انا والمقصود بذكرهم فان وهب لفرق اخيه او لاخته الف من ربح خلافا لما في الاول هم وكذلك ما ذهب
 احد الزوجين للآخر لان المقصود فيها الصلة كما في القرابة من شيعتي ان يميننا من الزوجين للآخر في المهر
 بدليل التوارث من الاجابيين من غير حجب وعدم قبول الشهادة هم وانما ينظر الى هذا المقصود وقت العقد
 حتى لو تزوجها بعد ما وهب لها مهر الرجوع فيها من ثلث ثلث البتة الاجنبية وكان مقصود الفرض ولم يحصل هم
 ولو ابا منها بعد ما وهب فلا رجوع كسكن لانها وقت البتة زوجة وفي جامع تافى خان وهبت الزوجين فيها نصيبه
 من ان لا يطلعا وقتا معلوما فطلعا قبله فالبتة باطله وان لم يوقت ثم طلعا بعده فالبتة صحيحة تافى وفي
 بالشرط وقال الامام الايسر في شرح الكفا في رجل وهب لامرأة بتمت ثم تزوجها فله ان يرجع فيها لانه
 لم يقع مجازاة ولا صلة وان وهب لها بتمت ثم اباها لم يكن له ان يرجع فيها لانه حصل المقصود بهذا البتة وهو
 تحقيق الصلة حال وقوعها فبطل حق الرجوع هم قال شمس ابي القدر ورثي هم واذا قال الموهوب له للواهب
 خذ هذا عوضا من بيتك او بدلا عنها او في مقابلتها فقبضه الواهب سقط الرجوع بحصول المقصود وشي
 الشرط فيه ان يعلم انه عوض بتمت فاذا لم يعلم انه عوض بتمت فاذ لم يعلم فله الرجوع في بتمت
 والموهوب له في عوضه وفي جامع تافى خان وقتا وفي مقصورة التوقيين انه يذكر لفظا يعلم الواهب انه عوض
 بتمت بان يقول الموهوب له خذ هذا عوضا او جزا بيتك او ثوب بيتك او عيل بيتك اما اذا لم يعلم كان لكل منهما
 الرجوع وفي المبسوط هو ان كان العوض شيئا قليلا او كثيرا من جنس البتة او من غير جنسها لانها ليست معا ومقتضى
 ظاهرا حتى فيه الربو ولا بد ان يكون العوض من مال هو غير الموهوب حتى لو عوض شيئا من الموهوب بان كان البتة الف درهم له
 الدرهم لا يجوز وكذلك لو كانت البتة دارا والعوض بيت منها لا يجوز وعند زفر بنحوه في شرط شرط لاوط
 البتة في العوض في القبض والاقراء لانه تبرع هم وهذه العبارات تسمى واحدا شمس لان هذه
 الاذن كلما تدلى على المكافاة حصل مقصود الواهب والفتل الرجوع هم وان عوضه اجنبى عن الموهوب له تبرعا
 من اى حال كونه تبرعا هذا ليس بيقين فان اسماكم في غير المتبرع كذلك حتى لو عوضه للاجبنى باهر الموهوب
 لا اؤده بشرط ان يرجع على الموهوب له بطل الرجوع وانا ذكره ليعلم بطلان الرجوع في غيره
 المتبرع بالطريق الاولى ولكن لو عوضه باهر الموهوب له لا يرجع بالعوض عليه لان نصيبه الموهوب له
 صريحا بخلاف قضاء الدين فانه لو قضى دين اخر باهره يرجع عليه سواء ضمنه صريحا او لا والفرق ان الاول في
 قضاء الدين يستحق عليه وكان في الامر بلا ادا استقاط المطالبة لما لم يستحق فذلك ما في ذمته فيرجع عليه بالعوض البتة

وكان المقصود صلة
 الرحم وقد حصل
 ولكنك ما ذهب
 احد الزوجين للآخر
 لان المقصود فيها الصلة
 كما في القرابة وانما ينظر
 الى هذا المقصود وقت
 العقد حتى لو تزوجها
 بعد ما وهب فلا رجوع
 قال واذا قال الرجوع
 للواهب اخذ هذا
 عوضا من بيتك
 او بدلا عنها او في
 مقابلتها فقبضه
 الواهب سقط الرجوع
 لحصول المقصود
 وهذه العبارات
 تسمى واحدا
 وان عيضا اجنبى
 عن الموهوب له
 تبرعا

غير مستحق على الموهوب له فانما امره بان يتبرع عنه بال نفسه والتبرع بال نفسه على غير ما لا يثبت حق الرجوع
من غير ضمان وقال الكرسي في محقره لو عوض رجل اجنبي عن الموهوب له الواجب عنه بنية تبين
المعوض لم يكن للمواريب ان يرجع في بنية سواء عوض بامر الموهوب له او بغير اقره ولا للمعوض
ايضا ان يرجع في النقص على الواهب ولا على الموهوب له وقال نفس المائنة البيهقي رحمه الله
في الكتاب ولا يرجع على الموهوب الا اذا قال عوض عني على اني ضامن صم فقبض الواهب المعوض لطل الرجوع
لان المعوض لا سقاط اسحق فيصحب من الاجنبي من اي لا سقاط حق الرجوع الى المليك العين صم كبدل اطلع
والصلح من اي من الاجنبي فان المرأة تستفيد بدل الصلح سقوط ملك الرجوع عنها فجاز ان يكون ابدا
على الاجنبي وكذا ايك الصلح عن النكار لانه لما يسلم للمصلح سوى سقوط حق المعوض بمجر ان يجب بدل
الصلح على الاجنبي من ابتداء بدون ان يجب عليه وكذا لك الصلح عن دم العمد لانه استقاط او كان الصلح
عن دين سواء كان باقرار او انكار وفي المبسوط قال كصلح الاجنبي مع صاحب الدين من دينه على بال نفسه
بمجرز وينقطع به الدين عن المديون وهذا مثله صم واذا اسحق نصف البنية يرجع نصف المعوض لانه لم يسلم له
ايقابل نصفه وان اسحق نصف المعوض لم يرجع في البنية الا ان يرد ما بقى من اي من المعوض صم ثم
يرجع وقال زرقانية صم بالنصف اعتبارا بالمعوض الاخر من وهو البنية وهو ما ساق احد المعوضين على
الاخر لان كل واحد منهما مقابل بالآخر كما في بيع المعوض بالمعوض فانه اذا اسحق قبض احدهما يكون للمستحق
عليه ان يرجع على صاحبه اي قابل صم ولنا انه من اي ان الباقي صم يعطى عوضا للكل من الابتداء من وما يصح
ان يكون عوضا عن الكل من الابتداء يصلح ان يكون عوضا عنه في البقاء لان البقاء اسهل من الابتداء
صم والاستحقاق ظاهرا لا عوض الا بموتش اي الباقي وهو عرض بان الغرض انه عوض واجزا المعوض
ينقسم على اجزا المعوض فاذا كان الكل في الابتداء عوضا عن الكل كان النصف في مقابلة النصف
وكان عوضا عن النصف ابتداء واجب بان ذلك في المبادي لا يتحققا لمحا وما نحن فيه ليس كذلك فليس له
ذلك الرجوع في شيء من البنية مع سلامة جزء من المعوض لما ذكرنا من الدليل بخلافه فاذا كان المعوض
مشروطا لاختتمه مبالغة فيودع البديل على المبدل والواجب عن قياس زرقان المعوض بملك الواهب
المعوض في مقابلة الموهوب قطعا فاعتبر المقابلة والافتقار واما الواهب فيملك البنية ابتداء من غير ان يقابل
شي ثم اخذ المعوض على سقوط حق الرجوع والعلة لا تنقسم على اجزاء الحكم صم الا انه من اي الا
ان الواهب صم يتخير من بين ان يرد ما بقى من المعوض ويخرج في البنية ومن ان يسلك ولا يرجع شي صم
لانه ما سقط حقه في الرجوع الا ليس له كل المعوض فلم يسلم له ان يرد ما بقى من المعوض صم
قال وان وهب دارا فعرض نصفها رجع الواهب في النصف الذي لم يعرض لان المان خص النصف من ذواته
فاني الباب انه لازم من ذلك الشروع لكنه طار فلا يضر كما لو رجع في النصف بلا عوض فان قيل قد تقدم من ان
المعوض لا سقاط اسحق فوجب ان يعمل في الكل لمساواة صم تجزئ الاستقاط كما في الطلاق اجيب بانه ليس باستقاط
من كل وجه لما تقدم ان فيه معنى المقابلة فيجوز التجزئ باعتبارها بخلاف الطلاق صم قال من اي القدر

فقبض الواهب العوض
بطل الرجوع لان العوض
لا سقاط اسحق فيصحب
من الاجنبي كبدل
المعوض والصلح او اذا
اسحق نصف البنية
يرجع نصف العوض
لانه لم يسلم له باقبال
نصفه وان اسحق
نصف المعوض لم يرجع
في البنية كما ان يرد
ما بقى من اي من
المعوضين على
الاخر لان كل واحد
منهما مقابل
بالآخر كما في بيع
المعوض بالمعوض
فانه اذا اسحق
قبض احدهما
يكون للمستحق
عليه ان يرجع
على صاحبه اي قابل
صم ولنا انه من اي
ان الباقي صم
يعطى عوضا للكل
من الابتداء من
وما يصح ان يكون
عوضا عن الكل
من الابتداء يصلح
ان يكون عوضا
عنه في البقاء لان
البقاء اسهل من
الابتداء صم
والاستحقاق ظاهرا
لا عوض الا بموتش
اي الباقي وهو
عرض بان الغرض
انه عوض واجزا
المعوض ينقسم
على اجزا المعوض
فاذا كان الكل في
الابتداء عوضا
عن الكل كان
النصف في
مقابلة النصف
وكان عوضا
عن النصف ابتداء
واجب بان ذلك
في المبادي لا
يتحققا لمحا
وما نحن فيه ليس
كذلك فليس له
ذلك الرجوع في
شيء من البنية
مع سلامة جزء
من المعوض لما
ذكرنا من الدليل
بخلافه فاذا كان
المعوض مشروطا
لاختتمه مبالغة
فيودع البديل
على المبدل والواجب
عن قياس زرقان
المعوض بملك
الواهب المعوض
في مقابلة
الموهوب قطعا
فاعتبر المقابلة
والافتقار واما
الواهب فيملك
البنية ابتداء
من غير ان يقابل
شي ثم اخذ
المعوض على
سقوط حق الرجوع
والعلة لا تنقسم
على اجزاء الحكم
صم الا انه من اي
الا ان الواهب
صم يتخير من
بين ان يرد ما
بقى من المعوض
ويخرج في
البنية ومن ان
يسلك ولا يرجع
شي صم لانه
ما سقط حقه في
الرجوع الا ليس
له كل المعوض
فلم يسلم له ان
يرد ما بقى من
المعوض صم
قال وان وهب
دارا فعرض
نصفها رجع
الواهب في
النصف الذي
لم يعرض لان
المان خص
النصف من
ذواته فاني
الباب انه لازم
من ذلك
الشروع لكنه
طار فلا يضر
كما لو رجع في
النصف بلا
عوض فان قيل
قد تقدم من ان
المعوض لا
سقاط اسحق
فوجب ان يعمل
في الكل لمساواة
صم تجزئ
الاستقاط كما
في الطلاق
اجيب بانه ليس
باعتبارها
بخلاف الطلاق
صم قال من اي
القدر

هم ولا يصح الرجوع شئ اى في البتة هم الا بتراضيها شئ اى يتراضى الواهب والموهوب له هم او يحكم
 احكامهم شئ اى اريد ان الواهب يرفع امره الى احكامهم ليحكم على الموهوب له بالرد اليه حتى لو استردوا بغير
 قضاء ولا رضاء كان فاصبا ولو ملك في يده يعرض قيمة للموهوب له وقال الشافعي رده واجد يجوز الرجوع
 في موضع له الرجوع بدون القضاء والرضاء وقال شيخ الاسلام الاستيجابي في شرح مختصر الكاشف
 ليس للواهب ان يرجع في هبة عند غير قاض لان العقد انعقد تراضيا فلا يفسد بالفسخ لعدم ولاية واذا
 فسخ لا يفسخ الا بتراضيها على الفسخ فيلزمها بتراضيها انتهى واختلف المشرع في معنى قولهم لا يصح الرجوع
 الا بقضاء او تراض منهم من قال لان الرجوع في البتة مختلف فيه كما ذكره المصنف ومنهم من قال انهم
 يكون للواهب ان يرجع بغير قضاء او تراض لان الموهوب له ملك البتة بالقبض رتبة وقهونا فلا يثبت الا بها
 كما في الرد باليب بعد القبض بخلاف من له خيار الروية حيث ينفرد بالفسخ بعد القبض لان ما ثبت لغوات مقصود
 من مقاصد العقد ومنهم من قال بان الواهب في الرجوع مستوف بدل حقه بعد وقوع الملك للموهوب له رتبة و
 لقهرنا لا يكون الا بقضاء او رضاه كما في الرد باليب وكصاحب له ان اذا اراد ان ياخذ دينه من جنس اخر من مال
 التديون لا يملك الا بقضاء او رضاه بخلاف خيار الروية وخيار الشرط فان من له استيجار ينفرد بالفسخ من غير
 قضاء ولا ارضى لانه بالفسخ مستوف عين حقه لانه لم يثبت هذا خيار لغوات مقصود من مقاصد العقد لانه في
 البسوط هم لانه شئ اى لان الرجوع في البتة هم مختلف بين العلماء شئ قال بعض الشراح عنهم تاج الشريعة
 لان له الرجوع عندنا خلافا للشافعي وكان ضعيفا فلم يفعل بنفسه في ايجاب حكمه وهو الفسخ الممنوع اليه قرينة
 ليقضى بها وقال صاحب الناية فيه نظروا لمخالص على اختلاف الصحابة ان ثبت ثابت نظيره واداره لان
 ذهب ابى حنيفة بالرجوع قد تقرر قبل التنازل وانما له وكيف يكون اختلاف من لم يوجبه وقت اجتهاده
 المجتهد سببا لكونه ضعيفا ولكن قوله ان ثبت منه وكيف يقول ذلك بالشك وهو ذهب جماعة من الصحابة كغيره
 وسلكوا ابى الدرداء وغيرهم رضي الله عنهم واخرج ابن ابي شيبة مضافا عن ابن عمر رضي الله عنهما قال هو الحق
 بما لم يعرض منها البتة يعني البتة وعنه ابن حزم وقال لا مخالف لهم من الصحابة واخوات البيهقي من حديث خزيمة بن
 سالم عن امية بن عمر رضي الله عنهما من ذهب ببتة لمواحق بعامته كلام ابن حزم يحدش كلام صاحب الناية ايضا لانه
 ادعى انه لا مخالف من الصحابة فمن ذهب منهم الى الرجوع فيمنه ينعين على كلامه مختلف بين العلماء من التابعين هم
 وفي اصله شئ اى وفي اصل الرجوع هم وهما شئ اى ضعف لانه ثبت بخلاف القياس لكونه تصرف في ملك الغير وهو
 يبطل بالزيادة المتصلة وبغيرها من المواضع قال الشافعي وبتة الاتراش والكالكي ناقلين عن المصنف بان
 بالمد خطا وانما هي الواسعة مقدر وهي الاجل نهي وهما اذا ضعف وقال صاحب الناية وهو خطأ لان ما لم يقو
 السماعي ليس بخطا ولا يخطئ ليس بخطا قلت قال ابو بصير وهما السقاسي وهما اذا تخرق والشق وفي السقا
 وهما بالتسكين وهما على التصغير وهو خرقة قليل بسبب الكاد اذا ضعف وهما السقوا انتهى فهذا الماتري
 من باب فعل يفعل يفتح العين في الماضي وكسر باي الغابر نحو رمى يرمى ومصدر هذا الباب ياتي على وزن
 فعل يفتح الفاء وسكون العين نحو رمى يرمى رميا ورمى لى وحيا فصاحب المغرب يهيب من وجهه في قوله وانما

ولا يصح الرجوع الا
 بتراضيها او بغير
 احكامهم لانه مختلف
 بين العلماء وفي
 اصله وهما

هي الواسعة يعني بتسكين العين ومخاطي من وجه في قوله وبها بالمدة خطا لان هذا ايضا مصدر على وزن فعال كما تقول
 في قلبي قلبي قلما وقلما فقلما على وزن فعال وجه بالذات وقد قال الجوهري القلي البعض فان فتحت الالف
 بدوت نقول قلما يقلبه قلبي وقلما وقول صاحب النونية لان هذا المقصور السماعي ليس بخطا خطا لان جواز
 هذا المقصور والسماعي مبنى على وجود المقصور حتى يدرك المصدر بنا على وزن فعل بالتسكين فمن اين ياتي المدة ثم هذا الذي
 ذكره انما يكون اذا كان المصدر على وزن فعل بتسكين العين على ان قصر الميرودا والمقصود من ضرورات
 الاشارة انهم فهم فيمنع من ان يقدروا في اصله وهي بالتسكين او وبالمدة وقد وقع في نسخ الداية كلاهما وكلاهما
 صحيح باذكارنا واخطا وهي بتسكين العين والقصر وهذا هو التحقيق وانما اخطا والتجمل من التعديل هم وفي
 حصول المقصور وعدمه فظاهر لان المقصور ومنها ان كان الثواب فقد حصل ولهذا ان كان عرضه انما هو
 والسماعة وان كان القرض لم يحصل فعل الوجهين الاولين ليس له الرجوع لمصطلح مقصور وعلى الوجه الثاني
 له الرجوع فلما تردد امره احتاج الى التقاضا ليرجع جانب الرجوع على عدمه ثم فلا بد من الفصل بالرضا او بالقسما
 حتى لو كانت البتة بعدا فاعقته من اى الموهوب لم يحصل التقضا فاعقته من اى الموهوب ولو منتهى من اى الموهوب لو
 الموهوب من الواجب هم فذلك لا يعين لقيامه فيه من اى الموهوب في اى الموهوب هم وكذا اذا ملك في يده بعد
 التقاضا من اى وكذا لا يعين الموهوب له اذا ملك الموهوب في يده بعد قضا انا في الرجوع قبل الطلب هم
 لان اول القبض غير مضمون وهذا هو عليه من اى المتحقق بعد القضا واسم على القبض الذي لم ينفذ سببه لظهور
 عليه هم الا ان ينفذ بعد طلبه لانه قد من اى الموهوب من الواجب بعد طلبه عند القضا بالرجوع لان
 سببه حينئذ قد هم اذا رجع بالقضا او بالتراضى يكون فحاشا من الاصل من وبه قال الشافعي واحمد رحمه الله وقال
 نزل الرجوع بغير القضا بمنزلة البتة المتبداء ولو للمالك اليه براضيهما فيعتبر عقدا جديا في حق ثالث فاشبه الرد
 بالبيع بعد القبض بغير قضا من لا يشترط قبض الواجب من اى الموهوب فلو كان كالبتة المتبداء مثل ما قال
 زفر بشرط القبض هم ويصح في الثالث من يبيع ببيع الرجوع في الشايع فان رجع عن نفسه ولو كان كالبتة
 المتبداء لما صح الرجوع في النصف الشيوع هم لان العقد وقع جائزا من اى الموهوب على المطلوب فتردد ان هذا
 العقد وقع جائزا غير لازم موجب من الاصل من اى الموهوب من الرجوع هم فكان بالفتح مستوفيا حقا ثابتا فيظهر
 على الاطلاق من اى سواء كان بالتراضى او بالقضا لانهما يعلمان بالتراضى ما يصل القاضى وهو الفسخ وقطر
 على الاطلاق ونفس تاج الشريعة قوله على الاطلاق بقوله اى في الشايع وغيره وفي المقبض غير المقبض والذكريا
 مواقره هو الذي ذكره بقية الشراح يظهر ذلك بالتأمل والملازمة على بالارادة في المرض فانه لو رد في مرضه بغير قضا
 يعتبر من الثالث ولو كان الرد بالتراضى فحاشا من الاصل لا يعتبر ذلك من جميع ما له كما في الرد بالقضا لان فيه
 روايتين وذكر ابن ساعته فيه القياس والاستحسان في القياس يعتبر من جميع ما له وفي الاستحسان من الثالث
 لانه يملك متداولا ولكن الرد في مرضه باختياره ثم بالتصديق الى ابطال حق الورثة عما يعلق حقه ثم قصد يعتبر من
 الثالث لانه يملك متداولا في الميسر وهو بخلاف الرد من اى الموهوب عن قيا من رد بوجه الله والقرينة ان الرد
 هم بالبيع بعد القبض من اى انما يكون في صورة القضا خاصة هم لان اصح هناك في وصف الاسلامه من حتى

وفي حصول المقصور
 خفاء فلا بد من الفصل
 بالرضا او بالقضا
 حتى لو كانت البتة
 بعدا فاعقته قبل
 القضا نفذ ولو منتهى
 فملك لا يعين لقيامه
 سببه فيه كذا اذ لعل
 في يده بعد القضا كان
 اول القبض غير مضمون
 وهذا هو عليه من اى
 ان ينفذ بعد طلبه
 لانه قد رجع
 بالقضا او بالتراضى يكون
 فحاشا من الاصل حتى
 لا يشترط قبض الواجب
 ويقضي الشايع كان
 العقد وقع جائزا من اى
 حق الفسخ من القبض
 فكان الفسخ مستوفيا
 حقا ثابتا في يظهر
 على الاطلاق بخلاف
 الرد بالبيع بعد
 القبض لان الحق
 هناك في وصف
 الاسلامه

لو زال الييب قبل رد البيع بطل الرد سلامة حقه له هم لا في الفسخ من لان الييب لا يمنع تمام العقد فاذا كان
ثابتا لم يقض الفسخ فاذا تراخيا على الم لم يقضه العقد من رفته كان ذلك كابتد اعقد بينهما واما انما في فاما يقض
او لا باليقضيه العقد من وصف السلامة فان عجز البائع تقض بالفسخ فلم يكن ثابت بالتراضي من ثابت بالقض
هم فافترقا من اى الردوع بالتراضي والرد باليب بعد القبض بالتراضي وانا قيد بقوله بعد القبض لان الرد
باليب قبل القبض فسخ من الاصل سواء كان بالقبض او بالرضا وفائدة هذا انه لو رهب الانسان فوجبه للمو
له لاخر ثم رجع الثاني في بته كان للاول ان يرجع سواء رجع الثاني بقضاء او بينه خلافا لزم في غيره
واذا رد البيع يعيب على البائع قبل القبض سلبا ان يرجعه على بالته كذلك بعد القبض ان كان يقض فلهذا
وان كان بغيره فليس له ذلك هم قال من اى العقد ورعى هم واذا اتممت الهن الموهوبه فاستحقها حتى ومن
المو هو له لم يرجع على الواهب بشئ لانه عقد تبرع فلا يستحق غير السلامة من لانه لم يلزمها الا صريحا وهو
ظاهر ولا لالة لانه ما سلم له شئ بخلاف المعاوضة لانه سلم له البديل فيكون ملزما سلامة المبدل هم وهو غير
حاصل له من اى المو هو له غير حاصل للواهب واخرجه عن المودع فانه يرجع على المودع بما ضمن لانه حاصل
للمودع في ذلك القبض بجهتها لاجله وعن المضارب اذا اشترى شيئا بال المضاربة ثم استحق راس المال فغضه
المستحق فان المضارب يرجع على رب المال لانه حاصل له هم والفرد في ضمن عقد المعاوضة سبب المرجع من
بها جواب عن سوال مقدمه تقريره ان يقال انه غره بايجاب المالك له في الحمل واختياره بانه ملك والفرد
يوجب الضمان كالبائع اذا غر المشتري وتقديره اجواب ان الفرد لا يكون سببا للمرجع في غير المعاوضة فانه
في هذه هم لا ضمن غير من لا يكون الفرد سببا للمرجع وغير المعاوضة لكن اخبرنا بانا من الطريق فملك فيه فاقده
الصوم لم يرجع على الغير بشئ فلهذا ان من الرجوع انما ثبت بامتناع عقد المعاوضة حتى لو ضمن الواهب سلامة
المو هو له فهو له بغيره على الواهب ذكره في الاخرية وهذا الواهب المناصب ما خصب او باع او تصدق
او اجر او رهن او اودع او اعار فملك ضمنوا ولا يرجع المو هو له على الفاعب والمتصدق عليه على الفاعب
ويرجع المتاجر والمهر من ويرجع المشتري بالتمن واليرجع السابق من الفاعب ولا فاعب لفاصل لانه في
الفصول الاستروشنى فان قلت لم قال والفرد في ضمن عقد المعاوضة ولم يقل في عقد المعاوضة فدل
في زيادة لفظ ضمن فائدة قلت نعم فان في وكذا المفرد يرجع بالقيمة على البائع وان لم توجد المعاوضة
في الاولد والله عرو في ضمن عقد المعاوضة فكان ان عقد المعاوضة يسبب الضمان فلهذا كان في ضمنه لان المتضمن يكتسب كسوة
المتضمن فان قلت المودع يرجع على المودع بما ضمن مع ان عقد المعاوضة لم يوجد قلت هذا ليس على الفرد
بل بناء على انه حاصل له لما تقدم اتقا وقال الكاكي وقوله والفرد الى آخره جواب عما قال الشافعي
انه يرجع على الواهب لانه غره بالبتة كالبائع اذا غر المشتري قلت هذا ليس بظاهر على ان اكثر ثبات
ناطقة بخلاف اذكره وقال الاثر ارجى في قول المصنف لظن لان المودع بما ضمنه لكونه يرجع مع ان عقد
المعاوضة لم يوجد قامت لتأمل ان يقول رجوع المودع بما ضمنه لكونه فاعلا للمودع لا للفرد كما ذكرنا
هم قال من اى العقد ورعى هم واذا ذهب بشرط العوض من ان يقول ويترك هذا العقد على ان

لا في الفسخ فافترقا قال
واذا اتلفت العين
الموهوبه فاستحق
صحيح وفيه الموهوب
لم يرجع على الواهب
بشئ لانه عقد تبرع
فلا يستحق فيه السلامة
وهو حاصل له والفرد
في ضمن عقد المعاوضة
سبب المرجع كافي
ضمن غيره قال
واذا اذهب بشرط العوض

اعتبر المثل في البيع
في العوضين وبطل
بالبيع لانه مباداة
فان تقابلا في العقد
وهما في حكم البيع
بالبيع خيار الروية
ويستحق فيه الشفعة
لان بيعه انتهاء وقال
نفر في الشفعة هي
ابتداء وانتهاء لانه
مضى اليه وهذا القليل
يعود في العقد
للمعاني ولهذا كان بيع
العهد من نفسه
اعتقا وتنازله اشقل
على جهتين فيجب بينهما
ما يمكن عمدا لشجان
وقد امكن كان البتة
من حكمها تلزم للملك
الى القبض وقد ينزل
عن البيع الفاسد
والبيع من حكمه
اللزوم وقد تقلد
البينة كالمثل في
فجعتا بینه على ذلك
بيع نفس العبد منه
لانها هي اعتبار
البيع فيه اذ هو كالمثل
ما كان لنفسه
فصل قال وصوب
جارية الاحكام
وبطل الاستثناء لان
الاستثناء لا يعمل كافي
محل يعمل فيه العقد
والهبة لا تحصل
في المحل يكونه وصفا

هذا بعد قال المجوز في رجمه انه اذا ذكره بكلمة على مثل ما ذكرناه اما لو ذكره بحرف الباء قال
وهبتك بهذا الثوب او بالف درهم وقبله الاخر يكون بيعا ابتداء او انتهاء بالاجماع صحت
التقابض في العوضين من حيث لو لم يوجد الا يشترط الملك لواحد منهما صحت بطل بالبيع لانه
بينة ابتداء فان تقابلا في العقد وصار في حكم البيع به وبالبيع وخيار الروية ويستحق فيه
الشفعة لانه ابتداء وان كان هبة ابتداء صحت وقال زفر والشافعي رجمها العبد ببيع ابتداء
او انتهاء لان فيه من البيع وهو التملك بعوض والعبرة في العقود للمعاني من قوله قال مالك
واحمد الا ترى ان الكفالة بشرط براءة الاصل حوالته والحالة بشترط عدم براءة الاصل كفالته ولو رتب
البينة لرجل كان نكاحا ولو رتب عبد لنفسه كان اعتقا ولو رتب الدين لمن عليه كان ابراءا للفظ واحد
العقد ومختلفة للاختلاف المعنى والمعقود وصم وهذا من اي ولكن البينة المذكورة بيعا مطلقا صحت
العبد من اي بيع المولى بالعبد بالمصدر مضاف الى مفعوله وطوى ذكر الفاعل صحت من نفسه اعتقا من اي بيع
العبد بملك نفسه بملك بالالف درهم مثلا يكون اعتقا للعبد صحت ولنا انه اشتمل على جهتين من اي جهة البينة لفظا
وجهة البيع معنى صم فجمع بينهما ما امكن عمدا بالبيع من لان كل ايشتمل على جهتين واكن اجمع بينهما وجبا لهما
لان اعمال الشبهين ولو يو جد اولى من ايهما كانا قاله لما استتارت على معنى البيع والفسخ جميع بينهما
اشتمالا على اجمعتين فظاهر واما امكان الجمع بينهما لما ذكره بقوله صحت اكن من اي اجمع بينهما لان البينة
من حكمها ماخر الملك الى القبض منقوض وقد يوجب ذلك في البيع انما رايه بقوله صحت وقد تراخي من اي الملك صحت
عن البيع الفاسد والبيع من اي وصالح ان البيع صحت من حكم اللزوم صحت وبها ظهرت المناسبة بين البيع والبينة
صحت وقد يتقلب البينة لازمة بالتعويض من اي معنى اذ اقبض العوض صحت معنا بينهما من اي اذ كانت المناسبة
بينها متحققة جمعنا بينهما فان قبل المناقاة هنا ثابتة لان قبيضة البيع اللزوم وترتب الملك عليه بلا فصل وحكم
البينة على سكة وبنينا في الملازمين متشكك لثلاث المزدوين فيبقى المناقاة بين البيع والبينة ضرورة
اجب بان البيع قد يكون غير لازم كالبيع بانميرو وقد لا يترتب الملك عليه كما في البيع الفاسد لتوقفه على
القبض فلم يكن الزدوم والترتب من لوازمه ضرورة والبينة قد تقع لازمة لبيت القريب وبالعوض وقد
يترتب الملك عليها بلا فصل لما لو كانت البينة في يد الموهوب له فلم يكن عدم اللزوم وعدم البينة من لوازمه ضرورة
على ان المستحيل اجمع بين المتنافيين في حالة واحدة فاما اذا جملنا بالبينة ابتداء او بيعا انتهى فلما صحت بخلاف بيع
نفس البينة من حيث هذا جواب عما قاله زفر والشافعي من قولها ولهذا كان بيع العبد من نفسه اعتقا وقد تراخي من اي بيع
العبد من نفسه انا جعل اعتقا فاهم لانه لا يمكن اعتبار البيع فيه اذ هو لا يصح ملكا لنفسه لانه لا يملك غيره الا فكيف يملك نفسه
فصل من اي هذا الفصل لما كانت مسائل هذا الفصل متعلقة بالبينة بنوع من التعليل وذكر في فصل على حدة
صحت قال من اي العقد ورسمي صحت ومن هبة جارية الا حلالا صحت البينة وبطل الاستثناء لان الاستثناء لا يعمل
الا في محل يعمل فيه العقد والبينة لا تعمل في محل من بان وهبة حل اجارية ووهنا فانه لا يجوز صحت لكونه
وصفا من اي لكون المحل وصفا لما كانا طرفا من اليد والمحل فلما يكون من جنسها فلا يصح استثناءه ولان

الاستثناء يكون من جنس المشتق منه وايضا العقد لا يرد على الاوصاف مقصودا حتى لو ذهب المحل للبيع
فكفاذا اشتق من على ما بيناه في البيوع من ابي في فصل المتصل بول كتاب البيوع فان شرط فاسدا لئلا
اذا لم يكن الاستثناء فاعل العقد شرط فاسدا لان اسم التجارية يتناول المحل بتمامه جزاء منها فاعل المشتق كل
كان الاستثناء مخالفا لمقتضى العقد وهو معنى الشرط الفاسد والبيعة لا تبطل بالشرط الفاسد
لان الملك في البيعة معقود بفعل حسي وهو القبض والفعل الحسي لا يبطل بالشرط الفاسد وانما الشرط الفاسد
يؤثر في العقد الشرعي لان الحيات اذا وجدت لا مرد لها فلا يمكن ان يجعل عدما فان قيل بالفرق بين المحل
وبين الصفوف على الظاهر واللبس في التصريح فانه اذا ذهب الصفوف على ظهر الغم فامره بخروج او اللبس في التصريح
وحالة وبقبض الموهوب لانه جائز ان يتحسنا دون المحل الجواب ان ما في البطلان ليس بالاصل ولا يعلم وجوده
حقيقته بخلاف الصفوف واللبس ومن اصحابنا من قال ان امره في المحل بقبضه بعد الولادة فقبض يقبض بمعنى
ان يجوز تحسنا والاصح انه لا يجوز خلافه لا احد والى ثور فان عند ما يصح الاستثناء وتقع البيعة في الاوصاف دون
الولد ثم وهذا هو الحكم من ابي حنيفة العقد وبطلان الاستثناء هو الحكم في النكاح من بان قال تترجك على
هذه التجارية الا حلها يبطل الاستثناء حتى تغير التجارية مع المحل مراهم ونحوه من بان جعلت التجارية اسما على
بدل اخلع واشتقت المحل تكون تجارية والمحل يدل على عدمه من المهرش بان قال ما ملكك وعلى هذا جازية
الا حلها من لانها لا تبطل بالشرط الفاسد من ابي لان هذا العقد لا تبطل بالشرط الفاسد كالبينة هم
بمخلاف البيع والا جازية الرهن لانها تبطل بما من ابي بالشرط الفاسد بان اشترى جارية او امراة
كروهنها لانها فانه لا يصح لها قلنا فان قلت سينبغي ان لا يفسد الرهن بالشرط فالبينة لتوقف
عقد الرهن على القبض وهو فعل حسي قلت القبض في باب المهر من حكم للرهن لان حكمه بثبوت يد الاستثناء
وحكم العقد ايضا الى العقد والشرط الفاسد يؤثر في العقد انا في البيعة هو الملك وانما يثبت
بالقبض فكان القبض حكم ركن العلة والفساد لا يؤثر في الركن فلعني الشرط كذا في الايضاح قال السفاني
كانه اراد بالركن غير العقد كما في اركان العبارات انتهى فذا لما قد علمت فذكر المصنف التبيين الاستثنائي
احد ما يجوز فيه اصل العقد ويبطل الاستثنائي والاخر يبطلان فيه جميعا وبقي قسم ثالث لم يذكره وجميعا صحيحا
فيه جميعا كالوصية لان افراد المحل بالوصية جازية فكذا الاستثناء وذكرني شرح الطحاوي ان هذا ثالث قسم
الاولى العقد والاستثنائي فاسدان نحو البيع والا جازية والمكتبة والرهن الثانية العقد جازية والاستثنائي
فاسد نحو البيعة والصدقة والنكاح والصلح في دم العهد ويدخل في العقد الاوصاف والولد جميعا وولد ملك
العتق اذا احتق التجارية واستثنائي فاني بطلها صح لمعق وتلخص الاستثناء الثالثة العقد والاستثنائي صحيحا نحو الوصية
اذا اوصى الرجل بجارية واستثنائي فاني بطلها فانه يصح وليس هذا كما اذا وصى بجارية واستثنائي خديمتها وظلها للورثة فالوصية
صحيحة والاستثناء باطل لان الخديمة والعلة لا تجرى فيها الميراث دون الاصل الا ترى انه لو اوصى بخديمتها فلهما الانسان
ميراث الوصي له بعد ما صح الوصية فانها لا يعود الى الورثة الموصي فلما لم يكون احد من الورثة علة على الوصي
له والواو مع العفو وسطا ما في البطلان ابا عبد البيع فلا يجوز وكذلك الكتابة عليه لا يجوز وان

على ما بيناه في البيوع
فانقلب شرط فاسدا
والبيعة لا تبطل بالشرط
الفاسد وهذا هو الحكم
في النكاح والمهرش
من دم العهد لا يشترط
لا تبطل بالشرط
الفاسد فصح وان
البيع والا جازية والرهن
لانها تبطل بها

تثبت الامعة وكذلك البتة والصدقة لا يجوز وان سلم الام الى الموهوب له ولو تزوج عليها فالبتة جائزة
ويجب مهر المثل ولو صالح من القصاص على ما في البطن فان الصلح صحيح ويصل القصاص والبتة باطل
يكون للول على القاتل البتة وانما جازع من ما في البطن لان البتة لا تكون موقوتة فكذلك
الوصية بما في البطن يصلح اذا علم وجوده وقت الوصية لان الوصية اخذ الميراث والميراث تجزى فيه
كذلك الوصية ولو صالح امراته على ما في بطن جاريتهما فخلع واقع ولزوجه الولد اذا كان موجودا في البطن
وقت الخلع وان لم يكن موجودا لما اذا جات برسته اشهر فصا عد افلا سبيل للافراج على ما في البطن ولكن
ينظر ان ماتت اخلصني على ما في بطن جاريتي ولم يقل من ولد فلا شيء له عليها ولو ماتت من الولد نازر بزوج
عليها باساق اليها من المهر لانها عزت الزوج من قاتل من ولد وليس في بطنها ولد واذا لم يقل من ولد لم ينكح
وبهذا اذا قالت اخلصني على ما في يدي او على ما في صندوقي هذا من شيء او لم يذكر شيئا فان كان فيه شيء فخلع
وان لم يكن فيه شيء فلا يرجع الزوج عليها بشيء لانها لم تقهر حيث لم تسم له الا نكاحا اذا قالت اخلصني على ما في
صندوقتي هذا من متاع فان كان فيه شيء من متاع فبطله وان لم يكن يرجع عليها باساق لها من المهر ثم ولو اعتق
ما في بطنها ثم وبها من شيء اى اجارية ثم جاز لانه لم يبي البتة على غيره اى على ملك الواهب بخلافه منه
بالاعتاق فلم يكن به متاع فيكون جائزة هم ناشئة الاستئثار من شيء اى في تحريم البتة لقهره ان اعتاق الحمل
قبل هجره اجارة متشابه لما اذا وهب اجارية واستثنى حملا ووجه التشابه ان في كل واحد اعتاق الحمل قبل البتة لا يبي
الحمل على ملك الواهب فكذا اني استثنى الحمل لان الحمل لا يبي ايضا على ملك الواهب بعد الاستثناء لعدم صحة استثنائه
الحمل هم ولو دبراني بطنها ثم وبها لم يخر لان الحمل يبقى على ملكه فلم يكن شيئا الاستئثار من في التحويل لان التحويل
في الاستثنى كان باطلا وجعل العمل موهوبا هم ولا يكون ثقب البتة فيه لمكان التدبير ففي بنية المتاع من شيء وهي
لا تجوز فيها فيقسم وروى ان بنية الام تجوز بعد تدبيره وانه ذكره في البسوط ويمكن ان يكون قول المصنف فلم
يكن شيئا الاستئثار وجواز ذلك وانه قال قبل بياحابة متاع لكنها ذالة يحل القسم وهي جائزة وجواب
ان عزيمة الانفصال في ثمانى احوال ثابتة لا محالة فانزل مفسدا في احوال مع ان البنين لم يخرج من ملك الوالد
فكان في حكم المتاع يحل القسم وكان المصنف رحمه الله الاستثناء السؤال اردفه بقوله هم او بنية متاع من شيء
بنصف البتة لان التقدير او نفى بنية شيء فيكون حالا عن الفهم الذي في نفى هم هو مشلول بملك الواهب
من كما اذا وهب الجوارق وفيه طعام الواهب وذلك لا يصلح كنية المتاع وفي نوادره انما قال ابو حنيفة رحمه الله
اذا وهب لابنه الصغير ارضا فيها ربح الابل او وهب منه دارا ولا ب فيها ساكن لم تجز البتة فيها وفي الباروك
الجرد قال ابو حنيفة في رجل تصدق على ابن صغير بدار له وفيها متاع الرجل او كان الابل فيها سائنا او فيها ساء
له وليس ساكن فيها او قوم سكان بغيره جازت فكان قابضا لابنه ولو كان فيها مكان اجركا كانت الصدقة
باطلا فان قيل قد جعل في الايضاح مسئلة بنية اجارية بعد التدبير شيئا الاستثنى ثم يمتها بعد الاعتاق بنية
شيئا الاستئثار على عكس ما ذكره المصنف فما التوفيق بينهما قالت مراد صاحب الايضاح بالاشتثنى الحقيقة وهو النكاح
بالهاتين بعد النكاح ولكن لم تصح البتة بذلك الاستثنى لمكان الشيوع وهذا يتحقق في مسئلة التدبير لبقاء الملك في اليد

ولو اعتق ما في بطنها
ثم ذهب اجازة لم يبق
الجنين على ملكه
فاشبه الاستئثار والى
ما في بطنها ثم وبها
لم يخر لان الحمل يبي
على سلكه فليكن شيئا
الاستئثار ولا يبي
تفقد البتة فيه
لمكان التدبير فيبقى
هبة المتاع لو هبة
شيء من متاع الوالد

مخلافات البتة كانه
عليه السلام مسمى
من بيع وشط وكذا
الشرط الفاسد في معنى
الربوا وهو بيع في
المعاوضات دون
التبعضات قال
ومن كان له على آخر
الفتح بهم فقال اذ كان
على فحق لك البتة
مهما او قال اذا وبت
الى التصف فلقد
التصف التبرع
من التصف البتة
فهي باطل لان كالمير
مليك من وجه اسقاط
من وجه هبة الدين
ممن عليه ميرور هذا
لان الدين مال مخرج
ومن هذا الوجه كان
مليكاً ووصف مخرج
ومن هذا الوجه كان
اسقاطاً وهذا قلنا
انه يرد بالرد ولا يرد
على التبرع

لمن وبت له واخرجه مسلم ايضا عن ابى الزبير عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سئلوا
عنكم امواكم لا تبيعوا بائنا من اعمر شري فاشنا لكذي اعمر بائنا وبيتا واخرجه ابو داود والنسائي عن
حروية عن بركة بن رضى الله عنه قال سئل عن اعمر شري فحق له ولحقه واشجع النجاشي ومسلم ايضا عن بشير بن
نزيك عن ابى هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم النجاشي اجازة فان كانت
فيشغل سنة هذا ما اخبر به مسلم عن الزهري عن اسبج سلمة عن سلمة عن جابر رضى الله عنه قال انا
العمري التي اجازها رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولحقك فاما اذا قال هي لك انشبت
فانما ترجع الى ما جها قال سمر وكان الزهري به قلت هذا مقيد بالمعقب وغيره من الاحاديث سطلقة وحكي
فعل بالطلق والمقيد جميعا ولا يفتد المطلق هم بخلاف البيع من فانه يظل بالشرط الفاسدة هم لاد عليه السلام
نهي من بيعا وشرط من هذا الحديث اخرجه السالك في مسند ابى حنيفة عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن جد
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط وقد طعنوا في هذا الحديث وقد مر الكلام فيه مستوفى في كتاب
اليومع هو فلان الشرط الفاسد انى معنى الربوا سئل لانه لما قيل البيع بالتمن خلاف الشرط عن العوض وفيه
سنة لاحد كما او للمقود عليه وهو من اهل الاستحقاق وليس الربوا الا بال يملك بالعقد من غير عوض والشرط
الذي قلنا له حكم المال لا يجوز اخذ العوض عليه هم وهو يعل في المعاوضات دون كبريات من البتة
يست من المعاوضات فلا يظل بالشرط هم قال شيخنا في السجى اجماع الصغير هم ومن كان له على آخر كلف وراهم
فقال اذا جاز في كنه اوانت منها برى او قال اذا ادبت الى المكف فلنك النصف انت برى ممن نصف
الباتى فهو باطل من فاذ كان باطل يكون الاث عليه على حاله هم لان الا بر اتمليك من وجه من لانه
يرتد بالرد هم اسقاطا من وجه من لانه لا يتوقف على القبول هم ببتة الدين ممن عليه ابرار من وبتة قال شيخنا
ومل يقض الا بال الى القبول عنده وجهان في وجه يفتقر قبل هذا الكلام يستقيم على قول زفر فانه قال يتم
بتة الدين بلا قول كالا بر افسوى بينهما اما عندنا البتة لا تتم بدون القبول والا بر ايتهم من غير قول كذا
ذكره في البسوط ولكن ذكره في المتن ان ببتة الدين لا يتوقف على القبول في حق المليون اما ببتة الدين
للكيل تملك فيتوقف على القبول وفيه ان ببتة دين الصرف والسلم فيه وابرار وبتة توقف على القبول وفي سائر
الديون لا يتوقف الا بر باتفاق الروايات وفي البتة روايتان قبل في الفرق بينهما ان ابرا بديل الصرف
والسلم فيه يوجب انقضاء العقد لا يوجب فوات القبض المستحق بالمقد فليفتقر واحد الما قد ين ببتة توقف
قبول الاخر بخلاف الا بر ارجح سائر الروايات لانه ليس فيه معنى فسخ عقد ثابت وانما فيه معنى التملك من وجه
ومعنى الاسقاطا من وجه فلا يتوقف على القبول كذا في الاخره هم وبرا سئل فوضح لكون الا بر اتمليك كما من
وجه واسقاطا من وجه هم لان الدين قال من وجه من حتى تجب فيه الكزوة ويصح البيع بالدين وفي بعض
النسخ لانه مال ائى لان الدين هم ومن هذا الوجه كان تملك من ائى الا بر اهم ووصف من وجه من ببتة
انه ليس بال حتى لا يثبت لو حلف ان لا مال له وله ديون على الناس هم ومن هذا الوجه كان اسقاطا وابتدا
سئل ائى ولاجل بدين الميعين هم قلنا انه يرتد بالرد من هذا اية التملك هم ولا يتوقف على القبول من

بني شيخ بربرج ٢
 بنية الاستطاط والاطلاق قوله يردتم بالرواية عن علي بن الرديني المجلس وغيره سوى وهذا هي الرواية عن علي بن
 الاماروي عن الامام عن الاسكان من وجوب الرد في مجلس الامراء البتة هم والتعليق بالشرط يخص
 بالاستطاطات المحضة التي يكافئ بها كالاتفاق والاحتقان من لان التعليق بالشرط يمين فالايحوز ان يكافئ به
 لا يحتمل التعليق بالشرط كالمعنى عن القصاص والاقرار بالمال والاحتقان على المادون وعزل الوكيل واما
 الامراء وان كان استطاطا من وجه ولكن ليس من جنس ما يحكم به فالا يصح تعليقه بالشرط بخلاف القول
 انت بري من النصف على ان تؤدى الى النصف الان لان ذلك ليس بتعليق بل هو تقدير لا ترى انه
 لو قال لبعده انت حر على ان تؤدى الى الف درهم فقتل فانه لا يفتق قبل الاداء اذ ذكره قاسم بن
 الجهم فيهم فلا يتعداها من اي فلا يتعدى الاستطاطات المحضة الى ما فيه تليك هم قال من اي القدر
 هم والعمر في جائزة للعمر له حال حيوته ولو رثته من بعده لما روينا من وهو قوله عليه السلام العمري
 وابطل شرط العمر وقد بيناه عن قريب وبقي لنا قال الشافعي واحمد وهو قول جابر بن عبد الله وعبد الله
 بن عباس وعبد الله بن عمر وعلى بن رضى الله عنهم وروى عن شيخنا ومجاهد وطاوس والثوري وقال مالك
 والليث والشافعي في القديم العمري تليك المالك في التليك العين ويكون للعمر السكنى فاذا مات عادت
 الى المهر وان قال له ولعقبه كان سكننا بالمهر فاذا انقرضوا عادت الى المهر وفي النجاشي ان العمري فصورتها
 ان يقول كعمرك واري او نصفه فانه قد وهب له الانتفاع بذلك مدة حيوته فحكمنا فاذا مات رجعت الرتبة
 الى المالك الذي هو المهر فان قال كعمرك وعقبك فانه قد وهب له ولعقبه الانتفاع بالبقية منهم انسان
 فاذا لم يبق منهم احد رجعت الرتبة الى المالك الذي هو المهر لانه قد وهب له المنفعة ولم يملك الرتبة له وكذلك
 اذا قال اسكنك هذا الدار عمرك او ديتك سكننا باعمرك او قال هي لك سكني او لك ولعقبك سكني فاذا مات
 المهر او انقرض عقبه بعد وفات المهر الوارث رجعت الرتبة الى وارث المهر يوم مات انتهى هم ومنه
 اي سمي العمري اراد تفسيره هم ان يحيل دارة له تدوم حتى اى مدة عمرهم فاذا مات من اي المهر يفتح المهر
 الثانية هم ترد عليه من اي على المهر كالمهر الثانية وقيل صورته ان يقول كعمرك واري هذه اوى لك
 عمري او ما عشت او مدة حياتك وما حيت فاذا امت في رد على او نحو هذا سميت عمري لتقديره بالعم فان قلت
 روى عن ابن الاعرابي لم يمتنع العرف في العمري والربوي والمنحة والعرة والعارية والسكنى انما على ملك
 او بارها ومنها من جعلت له ونقل اجماع اهل المدينة على ذلك قلت دعوى اجماع اهل المدينة على ذلك قلت
 دعوى اجماع اهل المدينة غير صحيحة لاختلاف كثير من الصحابة رضي الله عنهم وقوله انما عند العرب تليك المنافع
 لا يضر اذا نقلها اشرار الى تليك الرتبة كما في الصلوة والزكاة هم فليح التليك ويصل الشرط لما روينا
 البتة لا يطل بالشرط الفاسدة والربوي باطلا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله من وبه قال مالك وروى ان يقول ان تليك
 هذه الدار حتى لك حياتك على انك ان ماتت قبل عادت الى وان ماتت قبلك في لك ولعقبك فكان يقول هي لاخر ما
 سميت ربقي لان كل واحد يقرب موت صاحبه وقال الحسن بن زياد في المهر وان قال قد ارتقتك واري هذا كانت
 مارية وان قال هي لك ربقي كانت هبة اذا دفعها اليه وقال الكرخي في مختصره وقال محمد رحمه الله في املاؤه قال

والتعليق بالشرط يخص
 بالاستطاطات المحضة التي
 يحلف بها كالاتفاق
 والعقاق فلا يتعداها
 قال والعمري جائزة
 للعمول حال حيوتهم
 ولو رثته من بعده
 لما روينا من
 ان يجعل دارة له
 تدوم واذا ماتت ترد عليه
 فليح التعليق ويصل
 الشرط لما روينا وقد
 بينا ان الهبة لا يطل
 بالشرط الفاسدة
 والربوي باطلا عند
 ابى حنيفة ومحمد رحمه الله

ابو حنيفة اذا قال الرجل لرجل هذا الدار لك رقبتي ودفعها اليه وقال هذا الدار لك جيس ودفعها اليه فعي عارية
 في يد اذا اشك ان ياخذ بها قال حنيفة وهذا قول ايضا ثم قال وقال ابو يوسف واما انا اقول اني لا جيس فني
 له اذا قبض وقوله جيس باطل وذلك ان قال اي لك رقبتي وقال شيخ الاسلام خواهر زوجه في بسوطة اذا قال داري
 لك رقبتي او داري لك هذا جيس قال ابو حنيفة ومحمد لا تكون ربة وروى الحسن عن ابن حنيفة ومحمد انه يكون عارية وقال ابو يوسف
 يكون ربة ثم قال ابو يوسف جارية مشقة وبه قال الشافعي اجماعهم لان قوله داري التملك وقوله فني شذوذ فانه من ثمانية فقال ربة او لا
 فصارهم كالتمش في اجوازهم ولما شق اي لا يمينه وسوهم انه عليه السلام اجاز التمسك والقبض وقال ابن قدام في المعنى
 وحديثهم انه عليه السلام اجاز العري وروى الرقبي لا يفرق وقال الاثراري هذا لا يجوز الطعن فان اشتاق شغل ذكابه ويمينه
 تسكوت قلت هذا الكلام لا يرفى به الخصم ولا يفتى به وكيف فلم يبين فيه من جهة رواية وما حاله ومن اي صحابي اخرج ومن جهة
 من اجل هذا الشأن وفي البسوط حديثه مروى عن ابى الزبير عن جابر وحديثه مروى عن القتيبي عن شريح واسم شيان حبان
 فلما بد من التوفيق بينهما فقول الرقبي قد تكون بمعنى الاوقاب وقد تكون بمعنى الترتيب فحيث قال اجاز الرقبي كان بمعنى الاوقاب
 وقد تكون بمعنى الترتيب حيث قال اجاز الرقبي كان بمعنى الاوقاب بان يقول ربة داري لك حيث قال روي الرقبي كان
 من الترتيب وهو ان يقول اراقب موتك وترقب موتي فان موت فني لك وان موت فني لي فيكون هذا التعلق التملك
 بالخطر وهو موت الملك قبله وذلك باطل ثم لما احتل الميعنان والملك كذا كذا فثبتا بيقين فلا يزيد له بالمشك واجواب عن
 قوله داري لك تملك وذلك انما يصح اذا لم يفسد الا الاضافة بشي اذا اذ افسد بقوله رقبتي او جيس من بانه ليس تملك كما
 في قوله داري لك سكتي تكون عارية وقوله انه سكتي اراقب بمعنى الرقة داري لك الاشتقاق من الرقة فانه يملك احد
 وايداع الشيء في اللغة ليس محتمل والصواب انه بمعنى المراقبة والترقب واما قوله اسم شيان حبان فان كان كذلك
 فالتمويل ظاهر وهو ان يراد بالرد والابطال شرط ايجابه وبالا جارية ان يكون ذلك تملك مطلقا ويدل عليه ما روي
 جابر انه عليه السلام قال اسكوا عليكم امواكم لا تفرقوا فممن اخرجتم شيئا فني له لا تفرق انما عليه السلام سمي ثم اجاز في
 اختلاف المرفعين وسعي الاستفشاف على الحمل اجماعا فاما القياس مع سلامة المعنى انتهى قلت قول ابى يوسف رحمه الله
 وهو مذهب احمد والثوري وذلك لان حديث جابر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجاز له اياهما والربي جارية لهما رواه
 ابو داود والنسائي وحسن الترمذي واخرج النسائي ايضا عن صحاح بن ارمطه عن ابى الزبير عن طاوس عن ابن عباس
 رضي الله عنهما مرفوعا عن ابي عمر بن ابي النضر عن ابي جابر عن ابن ارقم رقبتي فني لمن ارقبها جارية وقال ابن المنذر وروينا
 عن سلى رضي الله عنه انه قال الرقبي والعمر سوي وقوله الاشتقاق من الرقة فانه يملك احد فني حصة
 الاشتقاق النص عليه من جهة احد بل كل موضع يوجبه جدا الاشتقاق وشراطة لفتح ان يقال هذا اشتق من ذلك
 وهذا كذلك على الاصحى فهم لان معنى الرقبتي عندها ان موت قبلك فهو لك والاعظام من الرقة فني معنى اشتق منها كما
 يراقب موتة وهذا التعلق التملك بالخطر فبطل شرا ارا بالظهور موت الملك قبله ثم اذا لم يفتح شرا اي الرقبتي فمما يكون
 عارية عند جالانه يتضمن اطلاق الاشتقاق به شرا وذلك لانه اطلق له الاشتقاق وحاصل اطلاقه اخرج الى تفسير الرقبتي
 مع اتفاقهم اناس المراقبة تحمل ابو يوسف هذا اللفظ على انه تملك للحال والرجوع الى الواجب منتظر فيكون كالعمرى في
 قال المراقبة فني نفس التملك لان معناه لاحد ما مونا وكان هذا تعلقا للملك بالخطر وذا باطل وفي الاصل ارجل ابو يوسف

وقال ابو يوسف سنة
 جارية لان قوله جارية
 لك تملك وقوله
 رقبتي شرط فاسد
 كالعمرى ولقما انه
 عليه السلام اجاز
 العري وروى الرقبي
 وكان معنى الرقبتي
 عند هكاهن موت
 قبلك فني لك
 واللفظ من المراقبة
 كانه يراقب موتك
 وهذا تعلق التملك
 بالخطر فبطل واذا لم
 يفتح تكون عارية
 عند جالانه يتضمن
 اطلاق الاشتقاق به

حديث بطلان الرقبي على انه عليه السلام سئل عن الرقية التي يبعث المراقبة يعني راقب موتي ان مت فلكم فهي كالتفصيل
 فعل هذا الوجه بالبيع بالاتفاق وعلى الوجه الاول كالعمرة يصح بالاتفاق ثم
 فصل في الصدقة من كذا شاركت الصدقة البينة في الشرط وخالفتها في الحكم وذكر في كتاب البينة وفصل لها
 فصلا اخر قال شيخنا ابي القدر رحمه الله والصدقة كالبنية لا تصح الا بالقبض من قال الا انما زنى لما روى اصحابنا
 في نسخ المبسوط عن ابن عباس رضي الله عنهما انه قال لا تجوز الصدقة الا ما يقبضه وهذا يعني حجة على الشافعي
 في تجوز الصدقة بلا قبض قلت للشافعي اما يقول هذا ليس ثابت ولكن ثبت بقول الصحابي ليس بحجة عندهم
 لانه من اشياء البينة والصدقة والتذكير باعتبار الصدقة ثم يخرج كالبينة فلا تجوز في شئ يحل القسمة لما بينا في البينة
 ايراد قوله لان تجوز الزكاة شيئا لم يميز وهو القسمة ثم ولا يرجع في الصدقة لان المقصود هو الثواب و
 قد حصل من ابي المقصود وفوارت بنية عوض عنها فان قلت حصول الثواب في الاخرة فنقل من البنية بوجوب
 فمن اين يقطع بحصوله قلت يمكن ان يكون المراد حصول الوعد بالثواب ثم وكذلك اذ الصدق على نفي شئ يعني
 يرجع هم حسنا لانه لا يقصد بالصدقة على النفي الثواب قد حصل شئ فان من له نصاب وله عيال كثيرة فانه يصدقون
 عليه على فعل الثواب وهذا يوافق الزكاة بالصدق عليه حالة الاشتباه ولا يرجع فيه بالاتفاق فلما عساه
 ان يملك بما له لا يشترط له حق الرجوع بالشك وفي القياس ينبغي ان يرجع لان الصدقة في حق النفي بنية وبه قال بعض
 اصحابنا لانه انما يقصد به عوض منه دون الثواب فصارت البينة والصدقة فيه كالصدقة والبينة في حق الفقير
 سواء هم وكذا اذا وجب لفقير شئ يعني لا يرجع هم لان المقصود به شئ من البينة الفقير هم الثواب وقد حصل
 من الصدقة قال شئ اي الصدقة ثم لا يصدق بالصدقة بيمين يجب فيه الزكاة من اعتبار الاجابة بالاجاب بالامد
 فيصدق بالبينة وعروض التجارة والسواك والفاضة والثمرة العشرية ولا يصدق بغير ذلك من الاموال لا
 ليست باموال الزكاة وقال في زجب اخراج الجميع لعموم اللفظ وبه قال احمد في رواية وقال الشعبي لا يمين
 شئ وقال الشافعي كذا وكذا واهم في رواية يجب اخراج التمسك كالوعدة وفي الروضة لو قال مالي صدقة او
 في سبيل الله فنية او جاهد او هو الاصح عند الفراني وقطع القاضي حيين به انه لم يقل انه لم يات بصيغة الزكاة
 والثاني انه كما لو قال على ان الصدق بالي فيلزم الصدق والثالث بصير اليه هذا اللفظ صدقة وذكر في البينة
 ان كان المفهوم من اللفظ في عرفهم معنى النذر او نواه فهو لو قال على ان الصدق بالي او النفقة في سبيل الله
 رالا فلو قال ان كلمت فلانا او فطمت كذا فالي صدقة فالتداعي قطع به الجمهور ونفس عليه الشافعي انه
 بمنزلة قوله فعلى ان الصدق بالي او جميع الى ان طريق القول ان يصدق بجميع ما له واذا قال في سبيل الله
 يصدق بجميع ما له على القراءة انتفى وذكر في غير وانه ان طلقه بشرا المشك كان يمينا فاذا حثت فعليه كفارة
 والله اعلم ومن نذر ان يصدق بملكه لزم ان يصدق بالجميع شئ اي بجميع ما يملكه لان الملك اعم من المال
 لانه قد يملك غير المال مثل القصاص والشكاح واخر فوجب العمل لعمومه ولكن يحسب قد رايته على نفسه
 وعامة اهل حنابلة الاخر فيخرج منه ولا يقدر بشئ كان الناس يتفادون في ذلك باختلاف احوالهم
 في القصاص هم ويروي انه شئ اي الملك هم والاول شئ اي المال هم سواء من لان الملك عبارة عن

فصل في الصدقة
قال والصدقة
 كالهيئة لا تقبل الا

بالقبض لانه ناسخ كان في
 فلا يتجوز في شئ يحل
 القسمة لما بينا في البينة
 ولا يرجع في الصدقة
 لان المقصود هو الثواب
 وقد حصل ولذلك
 اذ الصدق على نفي
 استحسانا لانه قد
 يقصد بالصدقة
 على النفي الثواب
 وقد حصل كذلك اذا
 ذهب لفقير كان
 المقصود هو الثواب
 وقد حصل قال
 ومن نذر ان يصدق
 بما له يصدق بجميع
 ما يجب فيه الزكاة
 ومن نذر ان يصدق
 على كذا لم يصدق
 بالجميع وبذلك لا يصدق

الربط والشراء المال ليصل اليه القلب فيكون في سني الربط والشراء سببان وهذه الرواية ورواية اسحاق الشيباني
 هم وقد ذكرنا الفرق بين ابي بن المال والمالك هم ووجه الروايتين في مسائل القضاء وشي من في الكتاب في
 مسألة نال صدقة على المساكين هم ويقال له شي ابي المظفر تصديق ملكه هم امسك استغنى على نفسك وعيا لك الى ان
 اتسبب ما لا فاذا اكتسب تصديق بثلث الففق وقد ذكرناه من قبل شي ابي في كتاب الفقهاء في باب القضاء بالمواريث
 في الثانية ثم انه يسك فوته في قوله بيع المالك صدقة لانه لا بد له منه ولكن لم يبين محمد في المبسوط والاجماع الصغير
 مقدار ما يسك من القوت فقال مشايخنا ان كان دعتا ما يسك قوته سنة لان القوت له دعتان جبر وكل سنة
 وان كان ناجر ما يسك قوته شهر لان اقتبارة للتساجر لا يتحقق كل حين وانما يفتق في بعض الايام فيقدر زنا
 بالشهر وان كان محترقا يسك قوته يومه لانه جبر وله قوت كل يوم ثم اذا وجد شي بمقدار ما يسك بالقوت لانه
 استسك قدر القوت في المال الذي لزمه التصديق به فصار ضمانا لشك فروع وفي فتاوى الكبرى اذا تصديق من
 الميت او دعي له يصل ثواب ذلك الى الميت وبه قال احمد وقال الشافعي لا يثبت الميت ما ينفقه عنه من صدقة تصديق
 بحاله او ما يدعي له او قراوة قران اذا قال الدعي ان التصديق بجزء الدبر هم ولم تصديق حتى يملك في يد غلام شي عليه
 كذا في الذخيرة رجل اخرجه السجدة الى المسكين فلم يجده فوجو باختياره شاكدي الى المسكين اخذ وان شاك لم يولد ليخرج
 من ملكه كذا في التبيين هل تصديق على ابيه الصغير وار والاب ساكتها قال ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز وقال ابو يوسف
 يجوز وعليه الفتوى كذا في النوازل ولو قال داري في المساكين صدقة فليعلم ان تصديق به ان تصديق به ولو كذا في الامتياز

وقد ذكرنا الفرق ووجه
 الروايتين في مسائل
 القضاء ويقال له
 امسك ما ينفقه
 على نفسه ومياله
 الى ان تكتب
 ما لا فاذا اكتسب تصديق
 بثلث الففق وقد
 ذكرنا من قبل
 كتاب الاجارات

كتاب الاجارات

ش وبنهاستبين الكتابين اشتراهما على سني التمايك ولكن لما كان الكسبة تمايك المدين قد مها على الاجارة التي هي
 تمايك المنفعة والمعين مقدم وهو جميع اجارة على فعاله بالكسرة اسم للاجر بمعنى الاجرة من اجرة اذا عطاها لجره من باب
 فعل يفعل بالفتح في الماضي والضم في النذر واليمين ان يكون مصدر اسند كما تقول كتب كيتب كتابه وهذا
 المادة تستعمل لهما في التعويض تقول اجره امده بجره وياجره وهو ياتي من ما من باب طلب يطلب
 ومن باب ضرب يضرب ومنه الاجرة وهو الثواب لان المدعى له يعوض البديه ويقال لمهر المرأة اجسه لانه
 عوض من بضعها قال المدعى ايت اجورهن اي مهرهن والبر واجرا لعل يجره وياجر اجرا واجور اي
 بر اعلى عشم وهو ايضا من البابين المذكورين واسجد تقول اجره امده اي جبر اعلى عشم وهو انجبار العظم
 المسبور على غير استواء اسطالا لاجرة تقول اجرة اذا اعطاها لجرته كما ذكرنا واذا اردت ان تنقله
 الى باب الافعال تقول اجرا لجره لان اصله لجر بهمزة احدى ياء فاعمل والآخرى همزة الفعل والفتحة
 ان التمرتين اذا اجتمعتا وثامتها ساكنة فالفعل للتحقيق والمصدر منه اسجار قاسم الفاعل من الاول
 اجر ومن الثاني موجه قال صاحب العين جرت طولى لجره اسجارا فهو موجه في الماساس جري واره فاستاجر
 وهو موجه ولا يقال مواجر فانه خطأ وصحيح اما انخطا فظاهر وهو انه من ميم وافعل واما قوله موجه مستعمل فاعل والفتحة انه
 استعمل في موضع قبح قلت تحريرا انخطا فيه انه اسم الفاعل من فعل لا ياتي الا على وزن مضارع كالم على كرم وكذا
 اجر بالمد على وزن فاعل وهم الفاعل منه موجه وصلة اجر بضم الميم وسكون الهمزة ولكن ليست الهمزة بجنس حوكم ما قبلها

وهي الواو فيقول موجر الخفيف واما مواجر فانه اسم الفاعل من واجر كواعد على مواجره بانواعه المعاني فانه لم يرد في اجابة
 الدار موضع اجرة اذا اكرمتهما فعلى هذا الخطا في ايناهم الواو من الهزة التي في اول الكلمة لاني قولهم مواجره لانه
 مبني على القاعدة لان اسم الفاعل من فاعل باي على مفاعل قال صاحب النان رحمه الله نقول اجرة
 الدار هي اكرمتهما والعامة نقول واجرتهما والقال يقول كما يجوز قلب احد الواوين هزة اذا اجتمعا في اول
 الكلمة للتخفيف كما في اوقاتي فان اصله واتي جميعا فلهذا لم يرد قلب احدي الهزتين واو اذا اجتمعا في اول
 الكلمة للتخفيف على ان الثقل في اجتماع الهزتين اكثر من الثقل في اجتماع الواوين واما التبع الذي ذكره واني فيه
 فهو ان العامة استعملوه في مواضع السبب والتعير ولهذا ذكر في باب التعير من جملة الفاها التعير وفسره بانه هو
 الذي يوجب الاله للزمان ثم يلجيب هذا للغة تعير فان كان السبب شريفا او فقيها يعزروا ان كان غيرهما لا هم
 الاجارة عقلا على المنافع بوضوح من هذا التفسير الاجارة بالمعنى الشرعي واما تقدمه على المعنى اللغوي لان اللغوي
 هو الشرعي بلا محالة وهو في بيان شرعيتها فاما الشرعي اذ لم يبق بالتقديم وقال الاترازي ويبنى ان يقال عقد
 على منفعة معلومة لبعض معلوم الامة معلومة حتى يخرج الكساح لان التقييد يطلعه او يقال عقد على منفعة
 معلومة لا لا استباحة البضع لبعض معلوم قلت زيادة لفظة الاستباحة تعيين في تفسير الكساح لاني لتفسير الاجارة
 هم لان الاجارة في اللغة بيع المنافع من قبل فلهذا نظر لان الاجارة اسم للاجرة وهي ما اعطت من كرم الاربع
 كما صرح به الشرع قلت قد ثبت لك عن قريب ان الاجارة يجوز ان يكون مصدر فيستقيم الكلام هم والقياس في
 جواز من اى جواز عقد الاجارة هم لان المعقود عليه لفظة وهي معدومة في حالة العقد هم وامانة التملك الياسد
 لا بيع من لان المعاوضات لا تتحقق الاضافة كالباع قبل في كون القياس ياتي جواز عقد نظر ولم يذكر على ذلك
 وليلا الا ان اضافة التملك الياسد لا يتحقق الاضافة كالباع قبل في كون القياس ياتي جواز عقد نظر ولم يذكر على ذلك
 واجازة في قياس احد على الاخر فاصد لوجود الفارق بينهما فان المعنى الجامع بينهما وهو كون كل منهما معارضة
 المعنى الفارق وهو اوقوس منه وهو ان هذا معدوم يمكن تأخير بيعه الى زمن وجوده بخلاف معدوم الاخر وقد
 اجزى الله العادة بخلاف هذه المنافع فصار من متفقه الوجود فالحاق المعدوم المتحقق الوجود بالموجود
 اظهر من الحاقه بالمعدوم النظمون الوجود او الوجود غاية يمكن تأخير العقد الى ان يوجد فانما لوجوده حال
 وجود معدوم في بيعه حال عدمه فطرفة وقار وبذلك صلى النبي عليه السلام المنع حيث قال ارايت ان للمعدوم
 المخرقة فم اخذ احدكم مال غيره بغير حق واما بالسداد والاحالة والعدالة والبال فيه فليس بعقد عليه فخره ولا آثره ان كان فيه فخره
 يسيرة فالحاجة داعية اليه قلت لا سلم فساد القياس المذكور ولا معاوضة المعنى الفارق للمعنى في الجامع
 وكيف تكون هذه المنافع مستفقة الوجود وبجريان العادة يحدونها وهي اعراض لا يثنى زانين فكمكون معدومة
 بهذا الاعتبار وبيع المعدوم لا يجوز وصحة القياس المذكور وقال شمس الائمة السرخسي رحمه الله قيسام
 العين المتفق بها مقام المنفعة في حق اضافة العقد اليها ليرتب القبول على الايجاب كقيام الذمة التي هي
 محل السلم فيه مقام السنود عليه في جواز السلم وتتقدم ساقه فاشارة على حسب حدوث المنفعة ليقترن الاتقاد
 بالاستيفاء فيستحق بهذه الطريق التمكن من الاستيفاء المعقود عليه وقد قيل في وجه اداء القياس جواز ان يجب

الاجارة عقد يرد
 على المنافع بيع على
 لان الاجارة في اللغة
 بيع المنافع والقياس
 ياتي جواز العقد
 عليه المنفعة
 وهي معدومة
 وادفاعة التملك
 الى ما سيبعد كالمعقود

فأبطله اجرة وشي هذا الحديث أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في البيع عن ثور بن عبد الله بن جابر عن حماد بن عمار عن ابي ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي سعيد الخدري عن ابي عبد الله رضي الله عنهما او احدهما ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرة قال عبد الرزاق قلت للثوري سمعت حمادا يحدث عن ابي ابراهيم عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرة ثم قال نعم وحدث به مرة أخرى فقام يسلط به النبي صلى الله عليه وسلم ورواه الاكرمي في مختصره حدثنا الحسن بن محمد بن العلاء قال حدثنا يزيد بن الحباب عن سيفان عن حماد عن ابراهيم عن ابي هريرة عن ابي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من استأجر اجيرا فليسم له اجرة ورواه محمد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا ابو خليفة رحمه الله عن حماد بن الحسن في كتاب الآثار أخبرنا ابو خليفة رحمه الله عن حماد بن ابي سليمان عن ابراهيم النخعي عن ابي سعيد الخدري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرة وعن عبد الرزاق رواه اسحق ابن راويه في مسنده فقال أخبرنا عبد الرزاق في مسنده عن حماد عن ابراهيم عن ابي سعيد الخدري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرة وقال عبد الله بن شمس الحكامة ابراهيم لم يذكر ايا سعيد ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه موقوف على حماد عن ابي هريرة فقال حدثنا وكيع عن سيفان عن حماد عن ابراهيم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من استأجر اجيرا فليسم له اجرة قال بن ابي حاتم في كتاب العلل سألت ابا زرعة عن هذا الحديث فقال يصح انه موقوف ثم المصنف لم يذكر الا الذين الحديثين اجد بها معلول والآخرة موقوف وفيها احاديث صحيحة منها حديث ابي هريرة الذي أخرجه البخاري وقد ذكرناه الف ومنها آخر أخرجه البخاري عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بعث الله نبيا الا راعى النعم فقال اصحابه وانت يا رسول الله قال نعم كنت ارجع على قرار لابل لكة ومنها آخر أخرجه البخاري عن عائشة رضي الله عنها قالت استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم واليوكير رجلا من الديلم عاديا خريتا وهو علي دين كفار قریش فدفعها اليه راعيتها ودفعه عار ثور بعد ثلاث ليال راعيتها فصيح ثلاث ومنها آخر اجرة بن ابي جابر بن قيس قال طبت انا وخرقة العبدى برا من هجر فانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عسا ومننا سراويل وعند وزان يزن بالاجرة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم زن وارجح ثم ويتخذ ساعة وساعة على حسب حدود المنفعة ثم ابي المتنفذ الاجارة ساعة بعد ساعة على حسب حدود المنافع لان ما هي العقود عليها فالملك في البدلين الضالقة ساعة وساعة على حسب حدودها فذا في بدلها وهو الاجرة وعندنا محل العقد المنافع والعين جعلت خلقا عنها في حق اخفائه العقد وبه قال مالك واحمد والكثير اصحاب الشافعي واكثر اهل العلم وقال بعض اصحاب الشافعي محل العقد العين لا الهبة اجرة والعقد ايضا الهبة ثم عند الثلاثة يجعل العين المعدومة كالموجوده حكما ضرورة تصح العقد وتبنى على هذا مسائل منها الاجرة تلك بنفس العقد عند الشافعي واحمد وعندنا لا تلك الا باحد مسان ثلث اشراط التبرع من غير شرط او استيفاء المعقود عليه وفي العيون او بالكل من الاستيفاء وقال مالك تلك الاجرة لا يكون الا بالاستيفاء فقط ومنها اذ مات احد المتعاقدين لم يملك العقد عند الثلاثة ومنها يجوز عندهم اجارة سكن دار مسكني دار اخرى ومنها اذا جرح عبد ثم اعتقد بقى العقد عندهم م والدار اقيمت مقام المنفعة من هذا اجابة

فأبطله اجرة ولفقه
ساعة ساعة
على حسب حاجته
المنفعة والدار التي
مقام المنفعة

عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا كان العقد والاجارة سائغة فساغة على حسب حدوث المنفعة وجب ان
يخرج بوجها المتاجر منه الساعة الثانية قبل ان ينفذ العقد فيها واذا استاجر شهر اشترى له ان يمنع
بالا عند تقديره الجواب ان الدار قيمة مقام المنفعة ثم في حق اضافة العقد اليها لم يرتبط بالبيع بالقبول
الزمان لا العقد في المقادير المعينة ثم ثم يظهر على سبيل كل العقد وهو انتره ثم في حق المنفعة تمسكاً واستحقاقاً
حال وجود المنفعة سبب اراد ان حكم الاضافة يترأسه الى حين وجود المنفعة من حيث الاكاد والاستحقاق
فيثبت ان معا حال وجود المنفعة بخلاف بيع العين فان الملك في البيع يغيب في الحال ويتأخر الاستحقاق الى
زمان نقد الثمن فان قلت ما لنا لك في قوله استحقاقا قلت بينهما منازعة فذلك ذكره لان الاستحقاق لا يكون
الا بعد ثبوت الملك ولكن في البيع يتأخر كما ذكرنا بخلاف الملك وما في الاجارة فمن ضرورة تأخر الملك
يتأخر الاستحقاق وهذا لا يبعد الاستيفاء لا يمكن القول بترأسي الاستحقاق فافهم وانما ذكره قوله ليرتبط البيع
بالقبول لانها عقد وهما من اركان العقد ويجب ان يكونا بنفسين يعبر به عن الصافي بخلاف ان يقول احد
اجرت وبقولي الاخر قبلت ولا ينعقد اذا كان احدهما ماضيا والاخر مستقبلا كما في البيع وينفذ بلفظ الا
حتى لو قال اعزتك هذا الدار شهر اكذا او قال كل شهر كذا اصحت وحتى لو قال وبتك منافع هذا الدار شهرا
يكذا او ملكك منافعها كذا وينفذ بالتعاضد ايها وقال شيخ الاسلام ينعقد بلفظ البيع ويجوز استعادة لفظ
البيع لتلك المنفعة بما نوبه قال الشافعي واحمد عن احمد لا ينعقد بلفظ البيع كقولنا وينفذ بلفظ الكراء ويجوز
ثم ولا يصح حتى يكون المنافع معلومة من اسي لا يصح عقد الاجارة حتى يكون المنافع معلومة ثم والاجرة معلومة
سواء وهذا ان لا خلاف فيها ثم لما روينا من اشارة الى قوله عليه السلام من استاجر اجيرا فليعلم اجرة فليش
دل ليعايرته على اشتراط اعلام الاجرة وبذلك لانه على اشتراط اعلام المنافع لان اشتراط اعلامها قبل المنفعة
فان منفعة تشاركها في المعنى ثم ولان الجاهل في العقود عليه في بدله قصصا ليعايرته كجهالة الثمن والمثل في
البيع من لان شرعية المعاوضات لقطع المنازعات والجهالة فيها مصفيتها اليها ثم ما جاز ان يكون ثمنه في البيع
من كالتقود والمكيل والموزون ثم جاز ان يكون اجرة في الاجارة من الى هنا لفظ العقد ورسى قال
الشيخ ابو نصر البنداد في شرحه وهذا الذي ذكره ليس على وجه الحد وان لا يجوز غير معين وذلك ان الاعيان
لا تكون اثنا ويكون اجرة وانما ذكر ذلك لانه هو الغالب وقال الاثنان في معنى ما ذكره العقد ورسى مطر وبيع
يتمسك دارا بالا عيان لم يكن مثليا كالحيوان ثم الحيوان انما يصح اجرة اذا كان مبيعا والا فلا وقال الكثر
في تنصيره في الفرق بين البيع والثمن ما يتعين من العقد فهو مبيع وما لم يتعين فهو ثمن الا ان يقع عليه لفظ البيع
قال الفخر الثمن ما كان في الذمة فالدرهم والدينار ثمنان ابدا لا يتعين بالعقد على اصول اصحابنا فانما ثبتت
في الذمة والاعيان التي ليست من ذوات الامثلة مبيعة ابدا والمكيلات والموزونات والعدديات المتعينة
بين مبيع وثمن فان كانت معينة فهي مبيعة ايضا وان كانت غير معينة فان استعملت استعمال الاثنان فهي ثمن نحو
ان يقول اشتريت منك هذا العبد كذا وكذا حنيفة ونحن وان استعملت استعمال البيع كان سلما نحو ان يقول اشتريت
منك كذا حنيفة بهذا العبد فلان يصح العقد الا ليراق لسم والغفوس بمنزلة الدرهم والدينار في انها لا تتعين بالثمنين

في حق اضافة العقد
اليها ليرتبط بالبيع
بالقبول ثم يظهر في
حق المنفعة تمسكاً
واستحقاقاً حال وجود
المنفعة ولا يصح حتى
تكون المنافع معلومة
ولا اجرة معلومة لها
روينا لان لغيرها الى
في المعقود عليه وفي
يد له تنفي الى المنازعة
بمنزلة الثمن والمثل
في البيع وما جاز ان يكون
ثمنه في البيع جاز ان يكون
اجرة في الاجارة

ذكره انكره الشيخ ابو الفضل الكرماني في الايمان هم لان الاجرة من منفعة فيستحق المبيع من ان الاجارة من منفعة
والاجرة منها فيعتبر بالمبيع هم ولا يصح ثمنها ليصلح اجرة ايضا كالاجارة من منفعة التي ليست من ذوات الاشياء كالاجارات
والعدديات المتفاوتة فانها لا تصح ثمنها اصلا لم يرضه ليوسف ان الاصول ثلثة من محض كالدراهم ومبيع محض
كالاجارة التي ليست من ذوات الاشياء وان كان بينهما كالمكملت والمزونات ثم الايمان انما تصح اجرة اذا كانت
معيته كما اذا استاجر دارا بثوب معين وان كان لا يصح ثمنها فيلزم فيه نظر فان المتباينة بين وليس فيها لا يمين
اجرا يمين فلو لم يصح يمين ثمنها كانت بيها بلا مش وهو باطل ويمكن ان يجاب عنه بان النظر على المثال ليس من ذوات
المنافع فاذ كان الاصل صحيحا جاز ان يشتمل بمثال آخر كالتمثل بالمنفعة فانها لا تصح اجرة اذا اختلفت بين
المنافع كما اذا استاجر سكنى دار الركوب وانه لا يصح ثمنها اصلا هم فهذا اللفظ من اشارة الى قوله ما جاز ان يكون
ثمنها في البيع الى آخره وهذا اللفظ قد ورى هم لا يفي ضلالية غيره من اى غير الثمن هم لانه من اى لان الاجرة
والتذكير على تاويل الاجرة هم عوض مالي من فائدة وجود المال والاجارة والمنافع اسوال فجاز ان يقع اجرة
وبه قال الشافعية حتى قالوا يجوز حجارة سكنى دار السكنى بجزان يكون ثمنها بجزان يكون اجرة وكره
الثوري في الاجارة بطعام موصوف في الذمة ثم الاجرة ان كانت من النذور يشترط بيان جنبها وصفتها بانها جيدة ووسطه
او رديئة وان كانت ميكلا او موزونا او عديا يشترط فيها بيان النذور والعقبة ويجوز ان يبين مكان الاكل
اذا كان له محل وموتة عند ابي حنيفة رة خلافا لها والشافعية وان كان حرجيا او نوبيا يشترط فيه شرط السلم وفي هذا كله
اذا كانت الاجرة جيدة ان لا يجوز الما اذا كان فيها فاعلامه بالاشارة لانها لا يشترط اسباب التعريف وان كانت الاجرة حيوانا
لا يجوز الا اذا كان حينما لم يموت الحيوان في الذمة بدلا عما هو مال هم والمنافع تارة تصير معلومة بالمدى كاستئجار
الدور للسكنى او الارضين للزراعة فيصح العقد على مدة معلومة اى مدة كانت من هذا اللفظ قد ورى وبه قال كما فقه
اهل العلم لانهم يشترطون في هذه المدة من قال له قولان احدهما كقول سائر اهل النكاح وهو النكاح والشافعية لا يجوز اكثر
من ستة الا ان جوازها في الحاجة في اكثر من الستة ومنهم من قال قول ثالث انها لا تجوز اكثر من ثلاث سنين لان
الكاتب ان الايمان لا يتبع اكثر منها ويغير الاسعار والاجرة فانها فخالفت لقوله تعالى على ان تاجر في ثمانين وشرح
من قبلنا شرع لنا ما لم يقيم دليل على نفيه هم لان المدة اذا كانت معلومة كان قدره في نفسه بالمدى اذا كانت المنفعة لا شارة
من اخرن بهذا من استئجار الارض للزراعة الى مدة معلومة حتى لا يصح حتى ليس يميز بين فيها على ما يجزى هم وقوله شر
اى قول القدوري هم اى مدة كانت اشارة الى انه يجوز طالبت المدة او قصرت كوجها معلومة من وفي الذخيرة
لو تم مدة الاجارة وقتا لا يعيش اليها احدها قبل المدة لا يصح به افق القاضى ابو عاصم العاصمى لان الناكح لا يتغير
في حق الاحكام فكانت الاجارة مبدية والتا بيد يطل الاجارة وقال المحنف يجوز لان البقرة لفظ فانه يقتضى التوقيت
والاجرة يموت احدها قبل اتم المدة لان ذلك عسى يوجد وعسى لا يوجد كما لو زوج امرأة الى مائة سنة فانه لو بقيت
البقرة حتى يكون متعة وان كانت المدة لا يعيش اليها غالبا وجعل كحا موقفا اقتدار اللفظ هم ولتتم في الحاجة
اليها عسى من اى الى المدة الطولية وعسى ما ههنا وقع محمد عن الاسم والخرقة تدبره عسى الا لا يتبع
الى المدة الطولية فيتم في الاحتياج واهل لصدية باكون ذلك هم الا ان في الاوقاف من استئجار من قوله

لان الاجرة من منفعة
فيستحق المبيع المبيع
ومما لا يصح ثمنها ليصلح
اجرة ايضا كالاجارة
من منفعة التي ليست من
ذوات الاشياء كالاجارات
والعدديات المتفاوتة
فانها لا تصح ثمنها
اصلا لم يرضه ليوسف
ان الاصول ثلثة من محض
كالدراهم ومبيع محض
كالاجارة التي ليست من
ذوات الاشياء وان كان
بينهما كالمكملت والمزونات
ثم الايمان انما تصح
اجرة اذا كانت
معيته كما اذا استاجر
دارا بثوب معين وان كان
لا يصح ثمنها فيلزم فيه
نظر فان المتباينة بين
ليس فيها لا يمين
اجرا يمين فلو لم يصح
يمين ثمنها كانت بيها
بلا مش وهو باطل ويمكن
ان يجاب عنه بان النظر
على المثال ليس من
ذوات المنافع فاذ كان
الاصل صحيحا جاز ان
يشتمل بمثال آخر كالتمثل
بمنفعة فانها لا تصح
اجرة اذا اختلفت بين
المنافع كما اذا استاجر
سكنى دار الركوب وانه
لا يصح ثمنها اصلا هم
فهذا اللفظ من اشارة
الى قوله ما جاز ان يكون
ثمنها في البيع الى آخره
وهذا اللفظ قد ورى هم
لا يفي ضلالية غيره من
اى غير الثمن هم لانه
من اى لان الاجرة
والتذكير على تاويل
الاجرة هم عوض مالي
من فائدة وجود المال
والاجارة والمنافع
اسوال فجاز ان يقع
اجرة وبه قال الشافعية
حتى قالوا يجوز حجارة
سكنى دار السكنى بجزان
يكون ثمنها بجزان يكون
اجرة وكره الثوري في
الاجارة بطعام موصوف
في الذمة ثم الاجرة ان
كانت من النذور يشترط
بيان جنبها وصفتها
بانها جيدة ووسطه
او رديئة وان كانت
ميكلا او موزونا او عديا
يشترط فيها بيان
النذور والعقبة ويجوز
ان يبين مكان الاكل
اذا كان له محل وموتة
عند ابي حنيفة رة خلافا
لها والشافعية وان كان
حرجيا او نوبيا يشترط
فيه شرط السلم وفي هذا
كله اذا كانت الاجرة
جيدة ان لا يجوز الما
اذا كان فيها فاعلامه
بالاشارة لانها لا
يشترط اسباب التعريف
وان كانت الاجرة
حيوانا لا يجوز الا اذا
كان حينما لم يموت
الحيوان في الذمة بدلا
عما هو مال هم والمنافع
تارة تصير معلومة
بالمدى كاستئجار الدور
للسكنى او الارضين
للزراعة فيصح العقد
على مدة معلومة اى
مدة كانت من هذا
اللفظ قد ورى وبه
قال كما فقه اهل العلم
لانهم يشترطون في
هذه المدة من قال له
قولان احدهما كقول
سائر اهل النكاح وهو
النكاح والشافعية
لا يجوز اكثر من ستة
الا ان جوازها في
الحاجة في اكثر من
الستة ومنهم من قال
قول ثالث انها لا
تجوز اكثر من ثلاث
سنين لان الكاتب ان
الايمان لا يتبع اكثر
منها ويغير الاسعار
والاجرة فانها فخالفت
لقوله تعالى على ان
تاجر في ثمانين وشرح
من قبلنا شرع لنا ما
لم يقيم دليل على نفيه
هم لان المدة اذا كانت
معلومة كان قدره في
نفسه بالمدى اذا كانت
المنفعة لا شارة من
اخرن بهذا من استئجار
الارض للزراعة الى
مدة معلومة حتى لا
يصح حتى ليس يميز
بين فيها على ما يجزى
هم وقوله شر اى قول
القدوري هم اى مدة
كانت اشارة الى انه
يجوز طالبت المدة او
قصرت كوجها معلومة
من وفي الذخيرة لو
تم مدة الاجارة وقتا
لا يعيش اليها احدها
قبل المدة لا يصح به
افق القاضى ابو عاصم
العاصمى لان الناكح
لا يتغير في حق
الاحكام فكانت
الاجارة مبدية والتا
بيد يطل الاجارة وقال
المحنف يجوز لان
البقرة لفظ فانه
يقتضى التوقيت
والاجرة يموت احدها
قبل اتم المدة لان
ذلك عسى يوجد وعسى
لا يوجد كما لو زوج
امرأة الى مائة سنة
فانه لو بقيت البقرة
حتى يكون متعة وان
كانت المدة لا يعيش
اليها غالبا وجعل
كحا موقفا اقتدار
اللفظ هم ولتتم في
الحاجة اليها عسى من
اى الى المدة الطولية
وعسى ما ههنا وقع
محمد عن الاسم
والخرقة تدبره عسى
الا لا يتبع الى المدة
الطولية فيتم في
الاحتياج واهل
لصدية باكون ذلك
هم الا ان في
الاوقاف من استئجار
من قوله

اسمى سدة كانت هم لا يجوز الاجارة الطولية كيلا يدي المتاجر ملكها من اسمى ملك البين المتاجرة هم وانما
 اسمى الاجارة الطولية في الاوقات هم ما زاد على ثلاث سنين وبو فتمت شرح اسمى المتاجر في المذهب ان لا يزيد
 على ثلاث سنين وهو انقضاء منسوخ في وقال غيرهم يجوز في كل الاوقات على العمل ولكن يرفع الى الحاكم حتى يبيطه
 وبه انقضى النقيض ابو البيت كذا في التمهيد اذ لم يشترط الاوقات ان لا يجوز اكثر من سنة واما اذا شرط فليس لمتوسل
 الوقت ان يزيد على ذلك فان كانت مصلحة الوقت تقتضي ذلك يرفع الى الحاكم حتى يحكم بجوازها وفي شرح جمل لخص
 قال بعض مشائخنا يجوز الاجارة الطولية على الاوقات ان يحدد واعتقدوا متفرقة كل عقد على ستة فيكتب في الصك
 كذلك فيكون العقد الاول لازما والمثاني غير لازم لانه مضاف هم قال شرح اسمى القدر سنة هم قارة لتفسير
 شرح اسمى المناقض هم معلومة بنفسه شرح اسمى ينس العقد هم كمن استاجر رجلا على بيع ثوب او خيطة او استاجر
 دابة ليصل عليها مقدرا معلوما او يبيعها مساندا معا لانه اذا بين الثوب من ثوبه ثوب او كنان او صوف او حرير لانه متعلق
 في البيع والخيطة هم ولون البيع شرح بانه احمر او اسود ونحوها هم وقدره شرح اسمى قدر البيع بان يبيعه في سب
 البيع مرة او مرتين هم وبفس الخيطة شرح بانها فارسية او رومية هم والقدر المحمول شرح على الدابة بانه
 يتنقلان هم وبفس شرح اسمى ينس المحمول ياب خطه او شعير او ملي هم ولها سنة شرح بانه يوم او يومان هم وصاحب المتعة معلومة
 فتح العقد شرح لارتقاء الجهالة الحقيقية الى النزاع هم وبما يقال شرح اشارة الى تخفيف بعض المشايخ
 منهم القاضي ابو زيد فانه ذكر في الاسرار ان الاجارة نوعان بيع منفعة بجنسه وهو اجارة الدار ونحوها وبيع لعل
 المسمى المعلوم وانه يجوز من غير ذكر الوقت وانه انواع ثلاثة بيع على عرض كخيطة ونحوه وبيع على معين
 المال كالصناعة لبيع الصباغ والانسجاص وهو طلب متاعه في معين وقد اشار الى بعض ذلك وقال صاحب
 المتفقه الملاحح اجارة نوعان اجارة على المنافع واجارة على الاعمال وكل نوع مشتمل على
 الاجارة على المنافع كاجارة الدور والمنازل والحواشيت والصيناع وجديد الخدم والدراب المركوب
 والحمل والقياب وحمل البسر والاداء في الاستئصال والعقد في ذلك كله جائز بشرط جواز ان يكون معين المتاجرة
 معلومة والاجرة معلومة والاجرة معلومة والاداء معلوم او شهر او سنة لانه عقد معاوضة كالبيع واعلام البيع
 واشترط شرط في بيع كذا ان لا يكون المعقود عليه مهنيا هو المنافع فلا يدر من اعلاها بالمدد والعين النسيئة
 عقد عليه الاجارة على منفعة واما الاجارة على الاعمال فكما يتجار الاسكاف والتقصار والصباغ وسائر من
 يبيع لعل في سائر الاجمال من عمل الاشياء من موضع ونحوه والحكام بما ذكره في الكتاب اشار الى بيعه بقوله
 هم الاجامه يكون عقدا على العمل كاستيثار الخياط والتقصار ولا بد ان يكون لعل معلوما وذلك شرح
 كالتجارة الفارسية والرومية والقنطرة مع التثا او بدونه هم في الاجير المشترك شرح اسمى كون العقد
 على العمل في الاجير المشترك هم وقد يكون عقدا على منفعة شرح كاستيثار الخياط او شهر العمل هم كما
 في اجير واحد شرح بالامانة وفي بعض النسخ بالاجير الواحد والاول اصح لانه ذكر في المغرب اجير
 الواحد على الامانة اسمى اجير المتاجر الواحد بخلاف اجير المشترك وفي معناها بالاجير الخاص ولو حرك
 الناحية لانه يقال رجل وحاشي واحد هم ولا بد من بيان الوقت شرح اسمى المدد هم قال شرح اسمى القدر

لا يجوز الاجارة الطولية
 كذا في المستاجر
 ملكها وهي سارا
 على ثلاث سنين
 وهو المختار قال
 وقارة لتفسير
 بنفسه كمن استاجر رجلا
 على صبره ثوب او خيطة
 او استاجر دابة ليصل
 عليها مقدرا معلوما
 مساندا معا لانه
 بين الثوب بان يبيعه
 الصبرة وقد ذكر
 الخيطة والقدر
 المحمول وصاحب
 صارت المنفعة معلومة
 فتح العقد ورجحا
 يقال الاجارة قد
 يكون عقد على
 العمل كاستيثار الخياط
 والقياب ولا بد ان يكون
 العمل معلوما وذلك
 في الاجير المشترك
 وقد يكون عقد على
 المنفعة كاستيثار الخياط
 ولا بد من بيان
 الوقت

م معلومة بالتعيين والاشارة لمن استاجر رجلا لينقل له هذا الطعام الى موضع معلوم
لا يشترط ان الرجل المستاجر اذا اراد ان يتقدم والموقع الذي يحل اليه كانت المنفعة معلومة فتصح العقد
من بدون ذكر المدة والعقد اعلم بالصواب

باب الاجير متى يتيقن من ملكه الاجرة او متى يتيقن من ان له الاجرة او متى يتيقن من ان له الاجرة او متى يتيقن من ان له الاجرة
من اى القدر من ربحه الاجرة لا يجب العقد من اى نفس العقد قال تاج الشريعة اراد وجوب الاداء ما
نفس الوجوب فثبت بنفس العقد وقال الحنفية لا يجب سنها لا يجب تسليمها واداءها بمجرد العقد وقال صاحب
المنهاية هذا ليس بواجب لان نفي وجوب تسليمه لا يستلزم نفي التملك كالمبيع فانه يملكه المشتري بمجرد العقد ولا يجب
تسليمه مالم يتبين ائتمن والعقوبات ان يقال مناه لا يملك لان محذرة ذكره في الجماع ان الاجرة لا تملك
ومالم يملكه لم يجب ايفاؤه فان قلت فاذا لم يتلزم نفي الوجوب نفي التملك كان اتم منه وذكر الاعم وادارة الاخر
ليس بمجاز لعدم دلالة الاعم عليه اصلا قلت اخرج الكلام مخرج الغالب وهو ان يكون الاجرة عاقبة فثبت في
الزمنة ونفي الوجوب فيها وهو يستلزم نفي التملك لا محالة وعلى هذا كان قوله يستحق بمعنى يملك يدل على هذا كله قوله
وقال الشافعي رحمه الله يملك بنفس العقد والالم يكن محل الخلاف حتى انتهى قلت ذكرته في الذخيرة يجب ان يعلم
ان الاجرة لا تملك بنفس العقد ولا يجب ايفاؤها الا بعد استيفاء المنفعة اذ لم يشترط تسليمها سواء كانت عين او دين
كما ذكره غيره من المجامع وذكر في الاجارات ان كانت عين لا تملك بنفس العقد وان كانت دين لا تملك بنفس العقد
ويكون بمنزلة الدين لموجب فقامه الشارح على ان يصح ما ذكره في الجماع وقال بعضهم ما ذكره في الاجارات قوله
اولا وما ذكره في الجماع اخرى وهو الاصح لان الاجارة عقد معاوضة فيوجب المساواة بين اليدين ما لم يكن
بغيره بشرط فلو قلنا ان ايفاؤها يجب قبل استيفاء المنفعة نزول المساواة وبه قال مالك هم وتصح باجره من اى منفعة
من وفي بعض النسخ باجره من ثلثه فوجهه ان يكون على اناويل لعل لان المراد من اى اى لعل ولكن الفقهاء يكتفون بغيره لعل
فانها من اصطلاحات الفلاسفة وقال تاج الشريعة لم يبرح من السلف باجره معاني اذا المراد من المعاساة
سبل هم بالشرط التخييل او بالتخييل من غير شرط وباستيفاء الحق وعليه من وفي اليد ان او بالتمكين من الاستيفاء قيل
شرط التخييل شرط فاسد لانه ينافي مقتضى العقد ولا حد المتعاقدين فيه منفعة فيفسد العقد يجب بان وجوب
الاجرة من مقتضيات العقد والعقد يقتضي ثبوت العقد فقيسه الا ان التخييل سقط لما في وقدره ان المانع كالبيع
يقتضي ثبوت الحكم فقيسه وبايجار ولا يثبت المانع فاذا ثبت ثبوت مضافا الى العقد السابق كذا منها فان قلت كيف
يتحقق التخييل من غير شرط والمساواة بين البدلين شرط قلت لانه عمل بعد النقا وسبب الوجوب لان سبب هو العقد
الا انه ما عمل عليه من ايجاب المالك في الاجرة للمالك لتحقق المساواة فاذا عمل فقد رخص بطلان حقه في المساواة
فصح تخييل الزكوة قبل حوالان الحول وتخييل الزكوة قبل الحول كالمائع اذا سلم المبيع قبل استيفاء الثمن فانه يصح لانه
بسبب الوجوب هم وقال الشافعي رحمه الله تملك بنفس العقد لان المانع لمعدومة صارت موجودة كما في الزكوة
فتصح العقد من وهذا اعم الاجارة اجرة موجبة ولم يجعل موجودة كان دينه وبينه وحرام لا محالة واذا كانت
موجودة وجب ثبوت الحكم بالمشقة لوجود التضييق وانقضاء المانع هم فثبت الحكم فيما يقابل من البديل من حيث هو

دائرة لتفسير المنفعة
معلومة بالتعيين
ولا شأن لمن استاجر
رجلا بان ينقل له هذا
الطعام الى موضع
معلوم كانه اذا اراد
ما ينقله والموقع الذي
يحل اليه كانت المنفعة
معلومة فيفسد العقد
باب الاجرة متى
يشتق قال
الاجرة لا يجب بالعقد
وتصح باجره
معاني ثلاثة
بشرط التخييل
من غير شرط او استيفاء
الشافعي في عقوده بنفس
العقد ان المانع
المعقودة صارت
موجودة حكما فزودة
تصح العقد فثبت
الحكم فيما يقابل من البديل

الابرار عن الاجرة قبل استيفاء المنفعة بالاجماع وصح الارتهان به بالاجماع وبما قال احمد فان قيل انما يست
 بالضرورة لا يثبت من موصفتها فلا يتعدى من صحة العقد الى افادة الملك فاجواب ان الضرورى اذا ثبت
 لا يتبع لوازمه وافادة الملك من لوازم الوجود عند العقد ثم قلنا ان العقد يستفاد شيئا فشيئا على حسب حدوث
 المنافع على ما بينا من قبل يبنى في اول هذا الكتاب ثم والقدر معاوضة من اى عقد الاجارة معاوضة
 بلا خلاف ثم ومن قضيتهما من اى من قضيته المعاوضة ثم المساواة من اى من حكم عقد المعاوضة لمساواة
 بين البديلين ثم من ضرورة الترتيب في جانب المنفعة الترتيب في البديل الاخر من هو الا بر
 تحقيق المساواة ثم واذا استوفى المنفعة ثبتت الملك في الاجرة لتحقيق التسوية وكذا اذا شرط
 التحجيل او بطل من اى الاجرة ثم من غير شرط لان المساواة ثبتت فخاله وقد اطلعه من اى
 المتماجد المتعجل فان قلت ما فائدة هذا الخلاف قد ذكر على والدين في طريقة الخلاف ان فائدة
 هي انه لا يثبت للموحد ولاية المطالبة بتسليمها في الحال ولو كانت الاجرة عبدا وهو قرية لا يثبت عليه
 في الحال وعنده ولاية المطالبة في الحال ويقتضى عليه في الحال واجواب عن قوله ولو لم يكمل موجود
 كان دينا بدين وهو عدم ان ذلك ليس بدين لان الدين ما يكون في الذمة والمنفعة ليست كذلك
 على انه اقيمت العين مقام المنفعة فلم يكن دينا بدين وهذا طريق شائع فتابع لكونه اقامت سبب مقام
 السبب واما جعل العدم موجبا فاعلم به بعد ذلك ثم واذا قبض المتأجر الدار فعليه الاجرة وان
 لم يسكنها من ذكر هذا الباب ان تمكن من الاستيفاء اليوم مقام الاستيفاء لا يقال فعلى هذا كان الواجب
 ان يقبل باحد سمان اربعة او باستيفاء المعقود عليه او باتمكّن منه يقوم مقام احبابا ويدل اب الاقسام
 لا يكون قما بذاته كذا قال صاحب الضائفة وفيه نظر لانا لا قسم ان تمكن من الاستيفاء بديل بل هو قسم بذاته
 فذلك كله هذه البعض رابع ثم قول المصنف فعليه الاجرة وان لم يسكنها ليس على اطلاقه بل مقيد به يقال
 اكثر ابل احكم الثاني ان يكون الاجارة صحيحة الاثر في الاقال في تمتة التنا وكس لا يجب الاجرة
 في الاجارة الفاسدة بالتمكن من استيفاء المنفعة واما تجب بحقيقة الاستيفاء بخلاف الاجارة الصحيحة فان
 الاجرة يجب فيها بالتمكن من استيفاء المنفعة ثم في الاجارة الفاسدة واما يجب للاجرة بحقيقة
 الاستيفاء اذا وجد تسليم الى المتأجر من جهة الاجرة اما اذا لم يوجد تسليم اليه من جهة الاجرة
 لا يجب الاجرة وان استوفى المنفعة ونقله عن شروح الجامع الكبير والثالث ما ذكره في الذخيرة
 وشرح الاقطع ان تمكن من المتأجر يجب ان يكون في المكان بالذمة وقع العقد في حقه حتى اذا
 استأجره دابة الى الكوفة فليها الواجب فاسكنها المتأجر فيها حتى مضت مدة يملكه ليس الى الكوفة
 فلا اجرة وان ساقها معه الى الكوفة ولم يركب وجب الاجرة وقال الشافعي واحمد رحمهما الله
 يجب الاجرة في الوجهين لان المنافع بلغت تحت يدنا فحقان قلب العقد وقع على المسافة كان بالتسليم
 في غير ما لا يتحقق البديل وينبغي ان يكون التمكن من الاستيفاء من المدة فانه لو استأجره دابة
 الى الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعد مضي اليوم بالدابة ولم يركب لا يجب الاجرة وان استأجر

ولكن ان العقد ينعقد
 شيئا فشيئا على حسب
 حدوث المنافع على
 ما بينا والعقد معاوضة
 ومن قضيته المساواة
 فمن ضرورة الترتيب في
 جانب المنفعة الترتيب
 في البديل الاخر واذا
 استوفى في المنفعة
 ثبتت الملك في الاجرة
 لتحقيق التسوية وكذا
 اذا شرط التحجيل او بطل
 من غير شرط كان
 المساواة يثبت
 خالفه وقد اطلعه اذا
 قضى المتأجر الدار
 وقيل له الاجرة وان لم يسكنها

دابة الى مكة فلم يركبها بل مشى فان كان فيه عذر في الدابة فعليه الاجرة وان كانت له له في الدابة بحيث لم يقدر
على الركوب لا اجر عليه ولو استأجره ثوبا ليلبس كل يوم بدائق فيمنعه من بيته ولم يلبسه حتى مضى عليه سنون
فعليه كل يوم دابق ما دام في الوقت للذي يعلم انه لو كان لابس لا يتحرك لكن الابس فاذا مضى وقت يعلم
انه لو كان يلبسه يتحرك سقط عنه الاجرة تعذر جده متغيبا به ومنه النوال نظر له بالمرأة اذا اخذت
الكسوة من الزوج ولم تلبس وليست ثوب نفسها اذا مضى وقت لولبته لبسا متغيبا دايم حرق كان لها
ولاية المطالبة بكسوة اخرى والا فلا ومنه خلاصة الفتاوى اذا اجسد دارا وسلمها فارعه
الايتها كان مشغولا بمتاع الاجرة او سلم اليه جميع الدار ثم انتزع بيتا جها من الله رفع عن الاجرة
بجنته البيت وسكوت المصنف عن هذا القيد للاختصار اعتقادا على دلالة النجالي والعرف فان حال السلم
دالة على ان ياشرب منه الصحيح وعلى ان العاقد يجب عليه تسليم ما عقد عليه فارغا عما يمنع من الانتفاع
به والعرف فاشرب في تسليم المعقود عليه في مدة العقد وسكان كان معلوما عاودة وعلى ان الاكراه
والغيب ما يمنع من الانتفاع فاقصر عن ذلك اعتقادا عليها لان تسليم عين المعقود لا يتصور فاقصر
تسليم المحل مقامه اذا تمكن من الانتفاع ثبت به سبب اى تسليم المحل ثم فان غلبها سبب اى العين لم
هناك من يد سقطت الاجرة لان تسليم المحل انما اقيم مقام تسليم المنفعة لكن من الانتفاع فاذا كانت
التمكن فالتسليم والفسخ العقد سبب وذكر الفضل قاضيان في الفتاوى لا تسفخ الاجارة ولكن هم
فيسقط الاجرة في يد الفاسد وبه قال الشافعي ولكن له حق الفسخ هم وان وجد الغيب في بعض
المدة سقط بقدره اذا الاستحقاق في بعضه اى بقدر المدة التي وجب فيه الغيب وليس فيه خلاف هم
ومن استأجر دارا سبب ذكر هذا البيان وقت استحقاق المطالبة الاجرة اى من استأجر دارا
معلومه هم فلهما اجرة ان يطالبه باجرة كل يوم لانه استحقاق منفعة مقصودة من قال الشافعي في القواب
ان يقال غلامو جبر لان قولنا اجرة الدار فاعمل لافاعل واسم الفاعل منه الموجب للمواجب
قلت قد بينت فيما مضى ان المواجب ليس بفاعل من اجرة وانما هو فاعل من واجرة وقد بينت انه
لغة المعوام فانهم يقولون واجرة موضع اجرة فبالضرورة اذا اخذوا منه الفاعل يقولون مواجب
فانطأ في قولهم واجرة لا في قولهم مواجب فانهم وقال في شرح الاقطع وقال في قولنا يطالبه الاجرة
مضى مدة الاجارة ولو كانت مائة سنة وهو قول ابي حنيفة رحمه الله الاول لان جميع المعقود عليه لم يفسد
سلما فلا يطالب به بعد له بخلاف اذا بين الاستحقاق مثل ان يقول اجرتك هذا الدار بكذا شيئا على ان تقطر
الاجر بعد شهرين ولنا انه استحقاق بعض المعقود عليه فيجب بطل حقيقته للمساواة بين المتعاقدين فكان
القياس ان يكب الاجرة حالا فحالا كما لو قبض بيد البعير واستأجره اليها اجرتهم استحقاقا وجوبا للاجرة
يوافقوا تيسرهم الا ان بين سبب اى المتأجر جبرهم وقت الاستحقاق فالعقد لانه بمنزلة التأجيل ثم
والتأجيل لا يقطع الاستحقاق المطالبة الى انتهاء التأجيل هم وكذلك اجارة الاراضى سبب اى اذا اجر الارض
ان يطالب المتأجر باجرة كل يوم لانه منفعة مقصودة الا اذا بين وقت الاستحقاق فلا يطالب الا في ذلك

لان تسليم المنفعة
لا يصح فاقصرت عليه
الحل مقامه المتمكن
من الانتفاع بغيره
فان غلبها سبب
من يد سقطت
الاجرة لان تسليم المحل
انما اقيم مقام تسليم
المنفعة للتمكن من
الانتفاع فاذا كانت
التمكن فالتسليم
وانفسخ العقد
فيسقط الاجرة لان
وجد الغيب في
نقص المنفعة سقط
بقدره لان الانتفاع
في بعضها ومنه
دارا فلهما اجرة ان يطالب
باجر كل يوم لانه استحقاق
مقصود ان لا يفسد
وقت الاستحقاق لانه
لانه بمنزلة التأجيل
وكذلك اجارة الارض

الموت لانه بمنزلة التاجيل هم لما بينا من وهو قوله لانه منفعة مقصودة الى آخره هم ومن استاجر بغير
الى ملكه فلما لم يجد ان يطالبه باجرة كل مرحلة لان سير كل مرحلة مقصود من شأنه قال الكاظمي هذا قول الكرخي
ذكره في المبسوط والايضا وجواب قول ابني خيفة ره المرجوع اليه لم يقدر بتقدير بل قال كل ما سار مسير له من الاجرة
شيء معروف فله ان ياخذ بذلك وهو قول ابني يوسف ومحمد ره وقال الاثر في شئ منبته ما ذكره القدرورسي
الى الكرخي عيب جدا لان الكرخي نص في محققه انه قول ابني خيفة ره الاخير الاثر في انه قال فيه وقال ابو
خيار وقت يطالبه باجره كل يوم بمعنى من مدة الاجارة وكذلك في المسافة على قدر ما قطع منها فيمكن تحصيل
جزء من اجزائه وقال ابو يوسف ره عن ابني خيفة ره في الذي يكثر الى ملكه للمال ان يطالبه بالاجرة يوما بيوم
وهو قول ابني خيفة ره الاخر وهو ايضا قول محمد ره وقال ابو يوسف ره في الدور والمنازل اذا استاجر الرجل
شيئا منها شهر باجر معلوم فليس له ان ياخذ الاجرة الا اذا مضى شهر وليس له ان يطالب مثل ذلك روى
ذلك عنه ابن سامة وبشر من الوليد وعلي بن الجهم وروى عنه في الذي استاجر المالك الى ملكه انه لا ياخذ الاجر
حتى يسير الثلث او النصف وقال استخسر ذلك في الشقة البعيدة وقال زفر اذا استاجر الرجل دار كل شهر
بعشرة دراهم وكل سنة بمائة درهم فليس له ان ياخذ من الاجر شيئا حتى يمضي شهر في قوله كل شهر حتى يمضي
سنة في قوله سنة فان استاجر اثنا عشر سنة بثلث درهم لم يكن له ان يطالب بشئ من ذلك حتى تمضي المدة
وكذلك قال في الكرخي ملكه ذاهبا وجائبا انه لا يطالب بالاجر حتى يذهب ويحجى وهذا قول ابني خيفة ره حلية
الاول وهو قول ابني يوسف ره رواه محمد ره في الاصول واما في الاصل فهو عندى قوله الاخير لانه قال في بعض
سنة احدى وثلاثين ومائة وهذا قبل موته بمشهور انتهى وفي التقريب للقدوري قال ابو خيفة ره اذا استاجر
المالك الى ملكه لم يلزمه تسليم الاجرة حتى يرجع وهو قول زفر ثم يرجع ابو خيفة ره فقال كلما سار له حلة طالته بقدره
وهو قولها وكذا ذكره في التمهات في باب زفر ره وكان ابو خيفة ره يقول اول الايجاب الاجرة لا بعد انقضاء
المدة وانتهاج السفر وهو قول زفر رحمه الله لان المعقود عليه جمل المنافع في المدة فلا يتوزع
الاجر على اجزائها كما اذا كان المعقود عليه العمل من كان يحياطة فان الحياط لا يستحق الاجر قبل الفراغ فان قيل
قال فلا يتوزع الاجر على اجزائها يعني المنافع وهو خلاف المشهور ان اجر المعوض ينقسم على اجزائها المعوض قال
المنافع على العمل وهو فاسد لان شرط القياس المماثلة بين الاصل والفرع وهو متفق لانه في المنافع قد استوفى
المستاجر بعضها فيلزمه المعوض بقدره لا كذلك العمل لانه لم يتسلم من الحياط شيئا فاجواب ان اجزاء المعوض
ينقسم على اجزائها المعوض وجوبا وليس الكلام فيه واما الكلام في استحقاق القبض وفي ذلك لا يتوزع كما في البيع
والتسليم في الحياط وحد تقديره لان عمل الحياط لما اتصل بالثوب كان ذلك تسليما تقديرا على ان المصنف لم يبيح
صحة دليل القول المرجوع عنه فانه لو كان صحيحا لثبت لم يكن للمرجوع عنه وجه هم ووجه القول المرجوع اليه ان
القياس من يقتضي استحقاق الاجر ساعة فساعة لتحقيق المساواة من بين البديلين هم الا ان المطالبة
في كل ساعة من هذا الاستثناء البيان وجه ترك القياس وهو ان المطالبة كلما سار شيئا ولو خطوة هم لم ينفي الى ان
لا يتفرغ لغيره فيتصرف به من قبل المطالبة حينئذ يقتضي الى عدمها فان المستاجر لم يحكم من الانتفاع باجر من جهة الثوب

لما بينا ومن استاجر
بعير الى ملكه فلما لم
ان يطالبه باجره كل
مرحلة لان سير كل
مرحلة مقصود وكان
ابن خيفة ره يقول
اولا لا يجب الاجرة
الا بعد انقضاء المدة
وانتهاء السفر وروى
قول زفر لانه لم يقطع
عليه جملة المنافع
في المدة فلا يتوزع
الاجر على اجزائها
لما اذا كان المعقود عليه
العمل ودفعه لقبول
المعوض اليه ان
القياس استحقاق
الاجر ساعة فساعة
لتحقق المساواة
الا ان المطالبة
في كل ساعة يقتضي
الى ان لا يتفرغ لغيره
فيتصرف به

فيستحق الانتفاع من جهة الموجه فيستحق المطالبة وما اقصى وجوده الى عده فهو مستحقهم فقد ذكرنا
 من اليوم من الدار والمرحلة في البعير استئناهم قال من اى الفذ ورثي هم وليس للتقاصر وانما
 ان يطالب بالاجرة حتى يتفرغ من اهل من كلهم لان العمل في بعض غير متفرغ به فلا يستوجب الاجرة من سب ويزاير الى انه
 اذا كان لوين ففرغ احداهما جازا ان يطالب بالاجرة لانه متفرغ به هم وكذا اذا عمل سب اى يجباط هم في بيت المستاجر
 لا يستوجب الاجر قبل الفراغ من سب قال السنائي في اوقع مخالف لامة روايات الكتب عن المبسوط والخيرة والمعنى
 وشرح الجامع الصغير لفخر الاسلام وقاصينان والتراشي والفوائد الطبيعية لامة ذكر فيها ان العامل في بيت المستاجر
 يستحق الاجر بقدر عمله حتى لو سرق الثوب قبل الاجر بقدر عمله لان كل جزء من العمل يعبر مسما الى صاحب الثوب بالفرق
 منه ولعله اتبع صاحب التجرى بالفضل الكفاي في هذا الحكم فانه ذكره كما ذكر في الكتاب وعند الشافعي واحمد ومهما الله
 يستحق المطالبة بعد الفراغ من العمل ولكن يجب بنفسه بقدر ما بينا من سب اشارة الى قوله لان العمل في بعض غير متفرغ
 هم قال الا ان يشترط التعجيل لما مر ان الشرط فيه لازم من سب اى انما التعجيل هم ومن استاجر جازا يجزى في بيته
 فقيه من دقيق يدورهم لم يستحق الاجر حتى يخرج الخبز من التور لان تمام العمل بالاعراج من ذكر هذا البيان يمكن
 احدهما ان الاجر مشترك لا يستحق الاجرة حتى يفرغ من عمله والثاني ان فراغ العمل باذنا يكون ففي استجار جازا
 لا يستحق الاجر حتى يخرج الخبز من التور لان كل احد لا يحسنه على وجه لا يقطع فان قبل جرة في بيته يستحق ان يخرج لغيره
 ومن عمل لواحد هو اجرة وحدوا استحقاقه الاجرة لا يتوقف على الفراغ من العمل اوجب بان اجرة الوحد من منق
 العقد في حقه على المدة كمن استاجر شهر الحد منه وما نحن فيه مستاجر على العمل كمن اجير اشتركا يوقف استحقاقه على فراغ
 العمل هم فلهذا حرق او سقط من يده قبل الاخراج فلا اجر له لهلاك قبل التسليم من وفي المبسوط وهو صامس لان
 هذا اجانية يد ويخير صاحب الخبز ان شاء منتهه فلهذا اعطاه الاجر وان شاركته دقيقا ولم يكن له اجر هم فان اخرج
 من التور هم ثم احرق من غير فعله من اراد ان يهلك من غير صنعة لان الاحترق يهلك او احرق بباراؤى
 اوراه اصدق التورهم فلهذا الاجرة من سب اى هم لانه صار مسلما من بكسر اللام هم بالوضع في بيته ولا ضمان عليه لانه لم يوجد
 منه اجانية من سب فلا ضمان الا على الجاني قال العبد الضعيف رحمه الله اراد به نفسه هم قال وهذا من سب اى قوله لا ضمان
 عليه او عدم الضمان في الهلاك بعد الاخراج هم عند ابي حنيفة ره لانه امانة في يده وعندنا يضمن مثل وقته ولا جرة
 من الحاصل صاحب الدقيق اجانية ان شاركته مثل وقته ولا جرة له لانه مضمون عليه من سب لان قبض الاجر
 المشترك مضمون عند هاهم فلا يبرر من منه يوضع في منزل ملكه كمالا يبرر الغاصب من الضمان بذلك هم العبد
 حقيقة التسليم وان شاركه الخبز واعطاه الاجر من سب ولا ضمان عليه في الخطب والمال عند جلالان ذلك صار سب اى
 قبل وجوب الضمان عليه وحال وجوب الضمان في توريته كذا في الخيرة وقال السنائي في هذا الذي ذكره من الاعط
 اختيار القدر ورثي واما عند غيره فهو مجرى على عموميه فانه لا ضمان بالالاتفاق اما عند ابي حنيفة ره لانه لم يهلك من عمله
 واما عند جازا فانه يهلك بعد التسليم وبه قالت الثلاثة قلت هذا اتم اذا كان الوضع في بيته تسليم قال ومن استاجر طبعا
 يطبخ له طعاما للوليمة من سب وهو طعام العوس والكيرة طعام البناء والنجوس طعام المولادة وما يطبخه النفس نفسها
 خرسه وطعام الختان اعذار وطعام القادم من سفره لقيعه وكل طعام صنع له حوة مادية جميعا وليقال فلان يدور

فقد رآه جازا ذكرنا
 قال وليس للقصدا
 والخطا ان يطالب
 بالاجرة حتى يتفرغ
 من العمل لان العمل
 في البعض غير متفرغ
 فلا يستوجب الاجر
 وكذا اذا عمل في بيت
 المستاجر لا يستوجب
 الاجر قبل الفراغ لما
 بينا قال لان الشارح
 التعجيل لما مر ان الشرط
 فيه لازم من سب اى انما
 التعجيل هم ومن استاجر
 جازا يجزى في بيته
 فقيه من دقيق يدورهم
 لم يستحق الاجر حتى
 يخرج الخبز من التور
 لان تمام العمل بالاعراج
 من ذكر هذا البيان
 يمكن احدهما ان الاجر
 مشترك لا يستحق الاجرة
 حتى يفرغ من عمله
 والثاني ان فراغ العمل
 باذنا يكون ففي استجار
 جازا لا يستحق الاجر
 حتى يخرج الخبز من التور
 لان كل احد لا يحسنه
 على وجه لا يقطع فان
 قبل جرة في بيته
 يستحق ان يخرج لغيره
 ومن عمل لواحد هو
 اجرة وحدوا استحقاقه
 الاجرة لا يتوقف على
 الفراغ من العمل اوجب
 بان اجرة الوحد من منق
 العقد في حقه على
 المدة كمن استاجر شهر
 الحد منه وما نحن فيه
 مستاجر على العمل
 كمن اجير اشتركا
 يوقف استحقاقه على
 فراغ العمل هم فلهذا
 حرق او سقط من يده
 قبل الاخراج فلا اجر
 له لهلاك قبل التسليم
 من وفي المبسوط
 وهو صامس لان هذا
 اجانية يد ويخير
 صاحب الخبز ان شاء
 منتهه فلهذا اعطاه
 الاجر وان شاركته
 دقيقا ولم يكن له
 اجر هم فان اخرج
 من التور هم ثم
 احرق من غير فعله
 من اراد ان يهلك
 من غير صنعة لان
 الاحترق يهلك او
 احرق بباراؤى اوراه
 اصدق التورهم فلهذا
 الاجرة من سب اى هم
 لانه صار مسلما من
 بكسر اللام هم
 بالوضع في بيته
 ولا ضمان عليه
 لانه لم يوجد منه
 اجانية من سب
 فلا ضمان الا على
 الجاني قال العبد
 الضعيف رحمه الله
 اراد به نفسه هم
 قال وهذا من سب
 اى قوله لا ضمان
 عليه او عدم
 الضمان في الهلاك
 بعد الاخراج هم
 عند ابي حنيفة
 ره لانه امانة
 في يده وعندنا
 يضمن مثل
 وقته ولا جرة
 من الحاصل
 صاحب الدقيق
 اجانية ان
 شاركته مثل
 وقته ولا جرة
 له لانه
 مضمون عليه
 من سب لان
 قبض الاجر
 المشترك
 مضمون عند
 هاهم فلا
 يبرر من منه
 يوضع في
 منزل ملكه
 كمالا يبرر
 الغاصب من
 الضمان
 بذلك هم
 العبد حقيقة
 التسليم وان
 شاركه الخبز
 واعطاه
 الاجر من سب
 ولا ضمان
 عليه في
 الخطب والمال
 عند جلالان
 ذلك صار
 سب اى قبل
 وجوب
 الضمان
 عليه وحال
 وجوب
 الضمان
 في توريته
 كذا في
 الخيرة
 وقال
 السنائي
 في هذا
 الذي
 ذكره
 من
 الاعط
 اختيار
 القدر
 ورثي
 واما
 عند
 غيره
 فهو
 مجرى
 على
 عموميه
 فانه
 لا
 ضمان
 بالالاتفاق
 اما
 عند
 ابي
 حنيفة
 ره
 لانه
 لم
 يهلك
 من
 عمله
 واما
 عند
 جازا
 فانه
 يهلك
 بعد
 التسليم
 وبه
 قالت
 الثلاثة
 قلت
 هذا
 اتم
 اذا
 كان
 الوضع
 في
 بيته
 تسليم
 قال
 ومن
 استاجر
 طبعا
 يطبخ
 له
 طعاما
 للوليمة
 من
 سب
 وهو
 طعام
 العوس
 والكيرة
 طعام
 البناء
 والنجوس
 طعام
 المولادة
 وما
 يطبخه
 النفس
 نفسها
 خرسه
 وطعام
 الختان
 اعذار
 وطعام
 القادم
 من
 سفره
 لقيعه
 وكل
 طعام
 صنع
 له
 حوة
 مادية
 جميعا
 وليقال
 فلان
 يدور
 طعاما
 للوليمة

فان العرف عليه اعتبارا من
 بالادمن استلزاما لثبوت
 دينا استحقاقا لاجرا اذا اقامت
 بيمينته وذلك لا يثبت
 حتى يشرحه ان التشرع
 لا يثبت الا من ان الشاهد
 فيه فصار كالحديث المبرور
 الشوا وكان الاجير هو الذي
 يثبت كونه عاقل وعاقل معتبرا
 لم ينص عليه وكل حنفية
 ان العمل قد تم بأكامة التشرع
 فلهذا نقل الاثر انه
 يتحقق قبل التشرع بالاعتبار
 الى موضع العمل بخلاف
 عاقل الاقامة كانه طين
 متشرب بخلاف التبرك كانه غير
 متشرب بجليل كالحديث قال
 روى صانع لعله اثنى العيين
 في القضاء والصدقات فلهذا يحبس
 العيين بعد الفراغ عن عمله حتى
 يستوفي الاجر لان لتحقق عليه
 به من قائم في الثوب فلهذا
 المحبس كاستيفاء الدين كالمبيع
 له من مبيع فلهذا في ذلك كان
 عليه عند حنفية كانه غير
 متعدي في المحبس بقى امانته
 بان كان عنده ولا اجر له لعله
 المعقود عليه قبل التسليم
 وعند ابى يوسف ومحمد العيين
 كانت مضمونة قبل المحبس فكذلك
 بركة لكنه بالاجر ان شاء
 ضمنه قيمته غير محمول ولا اجر له
 فان شاء ضمنه محمول ولا اجر له
 وسنبين من بعد ان شاء الله
 قال وكل صانع ليس لعله

الشرع اذا خصه فلهذا لا يثبت الا باليمين
 وهو يثبت الطمان في القصة ثم عليه من
 اى على الطمان ثم عليه من القصة ثم عليه من
 او انما قبل بقوله لا يثبت لانه لو استاجر له لم يثبت
 في جميع العرف ثم ومن استاجر له لم يثبت لانه لو استاجر له لم يثبت
 الاجرة اذا اقامها عند ابى حنيفة روى عنه
 يثبت بيمينها الى بعض وما دته بيمين مجتبه وروى
 منسار كالحراج النحر من التبرك ولان الاجير هو الذي
 والباقي هم وهو من اى العرف ثم المعتبر فيما لم ينص عليه ولا يثبت حنفية رحمه الله ان العمل قد تم بالاقامة
 من التشرع على زائد كالتقل الاثر في قبل التشرع بالنقل الى موضع العمل بخلاف ما قيل الاقامة لانه
 ملين بتشرع وبخلاف النحر لانه غير متشرب به قبل الاجراج من دفاعة الخلاف انه اذا اقامه المط قبل التشرع
 او انما كسر الاجر له خلافا لاجرا وفي الميسر بذلك اذا كان يقيم العمل في ملك المتاجر امانته غير ملكه فاعلم بعد عليه
 ويسلم اليه لا يثبت الاجرا بالاتفاق حتى لو نفذ قبل العمل لاجر له الا على قول زفره وروى الزيد في سبيل
 لو ضرب في ملك نفسه لا يجب الاجر عند الا بالبعد عليه بعد اقامته عند جما بالبعد عليه بعد التشرع وقال الكوفي
 في محضه واذا استاجر له لغيره لم يثبت له الا ان يثبت في يده فان رب اللبن لا يكون قايضا حتى يجت
 اللبن ويضبه في قول ابى حنيفة روى خلاف عنه في ذلك وعند ابى يوسف روى عنه حتى يثبت في فان
 ملك اللبن قبل البيع الذي حد كل واحد منهم في قوله فلا اجر له وان كان بعد فله الاجر وان كان قبل
 في غير يده ولا في ملكه لم يكن له الاجر حتى يسلمه منصوبا عند ابى حنيفة روى عنه جاعدا ابى يوسف ومحمد روى
 هم قال من اى التذوي ثم وكل صانع لعله اثنى العيين كالتصا والصباغ فلهذا يحبس العيين بعد الفراغ عن عمله حتى استوفى
 الاجر لان المعقود عليه وصف قائم في الثوب من ثوبا في الصباغ فلهذا يحبس العيين اثر عمله في الثوب موجود في
 الصبغ واما التصا اذا كان يقصر بالنشا والبيض فلهذا كان ان يقصر بالاشي قبل ليل ان يحبس لان
 البياض قد اشترب بالدرن والوخ فاذا زال ذلك يهلك بغير ذلك البياض وقيل له ان يحبس ايضا في خلاصة
 النشا وروى اذا كان عمله في ذلك انما اذا اقامه لغيره او صبح الصباغ في بيت المتاجر فليس له حتى يحبس
 فلهذا يحبس لا استيفاء البذل كما في بيع من حيث يخرج للبائع جسمه عن التشرع حتى يقبض الثمن روى عنه قال
 في وجهه وقال زفره والنشأ في قول واحد ليس له ان يحبس ثم ولو جففت في يده الا انما عليه عند ابى حنيفة روى
 لانه غير متعدي في محبس منقوع ولا ضمان الا على المتعدي ثم بقي امانته كما كان عنده من اى عند ابى حنيفة
 اى كما كان امانته قبل محبس فلهذا كان بعد روى عنه ولا اجر له لهلك المعقود عليه قبل التسليم من اى قبل التسليم لملك
 فلا يثبت شيئا ثم وعند ابى يوسف ومحمد روى عنه التذ العيين كانت مضمونة قبل محبس فلهذا البعده بالخير ان شاء
 ثمنه قيمته من حال كونه غير محمول ولا اجر له والنشأ ضمنه معمول ولا اجر له وسنبين بعد هذا
 ان شاء الله تعالى من في باب ضمان الاجير هم قال من اى التذوي ثم وكل صانع ليس لعله

وان اطلق الى العمل فله
ان يستلزم من يملكه
لان المستحق على ذمة
ويكون ايفاءه بنفسه
وبلاستعانة بغيره على
ايفاء الدين فحصل
ومن استاجر رجلا
ليذهبه الى البصرة
فيجي بيباله فذهب
ووجد بعضهم قد
فجاءه من بقي فله الاجر
حسب ما كانه او في
بعض المعقود عليه
فيستحق العوض بقدر
دماره اذا كانا معلومان
وان استاجر مذهب
مكنا بكما في ذلك
بالبصرة ويحجبها به
فذهب فوجد فلانا
سيفاهه فله اجر له
وهذا عند ابي حنيفة
وابن سفيان وقال محمد
له الاجر في الذهاب
لانه اوفى بعض الحق
عليه وهو فطرح
المسافة وهذا لان
الاجر مقابل بزمانه
من المشتقة دون
حمل الكتاب لخفة
مؤنته وقلها ان المعقود
عليه نقل الكتاب
كانه هو المقصود
او وسيله اليه وهو العلم
بما في الكتاب لكن
السكر معقود به
وقد نقصه فيسقط
الاجر كما في الطعام

سلاما بينه ليس للموثر ان يبيع علما اخر مكانه قال صاحب الغناية وفيه تأمل لانه ان خالفه لم يجز ان يستعمل من هو
منه من ذلك القن او سلم واية اقوى من ذلك ان يبيع ان يجوز قلت عرضته فتعلق لمعني علمه عند فلا ينبغي
ان يتعد على اخيه وان كان النير خيرا منه هو وان اطلق له لعل من مثل ان يقول خط هذا الثوب او اسننه
هم فله ان يستاجر من يعله لان المستحق على ذمته ويكون ايفاءه بنفسه وبلاستعانة بغيره من لان المقصود
هو العمل وقد حصل هم بمنزلة ايفاء الدين من مثل فان الايفاء يحصل بالمديون وبالتيخرج من عيب هم
فحصل من مثل الماين استحقاق تمام الاجر عقبه بالفضل بيان عدم استحقاق تمام الاجر او بعضه هم ومن استاجر
رجلا لينذهب الى البصرة فيجي بيباله فذهب من مثل اى الرجل الى البصرة فوجد بعضهم من مثل اى بعض عيال استاجر
هم قدامت فاجاز من بقي فله الاجر بحسب ما به من مثل قال تاج الشريعة اى اجرة الذهاب بكما لها واحدة الحجى بقدره
لان الاجر مقابل بنقل العيال لا لقطع المسافة ولهذا الودب ولم ينقل احد منهم لا يستوجب شيئا هم لانه اوفى
بعض المقصود عليه فيستحق العوض بقدر من مثل اى بقدر ما اوفى في هم وماره من محمد بن الحسن رحمه الله قال صاحب
الغناية اى مراد القدر من هذا غلط لان القدر من لم يذكره له من مثل محضه وانما هذه من مسائل الجاهل
الصغير ومورسها فيه محمد بن يعقوب عن ابي خنيفة ره في رجل استاجر رجلا لينذهب الى البصرة فيجي بيباله فوجد
بعضهم قدامت فحمل من بقي قال له من الاجر بحسب ذلك هم اذا كانوا معلومين من مثل يعيى عياله اذا كان عددا
معلوما فقيده لا لهم اذا كانوا غير معلومين يستحق جميع الاجرة وبذا اختيار الهندواني وقال به هذا اذا كانت
الموتة نقل بنقصان العدد اذا كانت موتة البعض وموتة الكل سواء فانه يجب الاجر كما لو كان من الموتة نقل
في المصير ليجل الخطة من القرية فذهب ولم يجد الخطة فله ان كان قال استاجر منك من المصير حتى اصل الخطة
من القرية يجب نصف الاجر بالذهب ولو كان قال استاجر منك حتى اصل من القرية لا يجب شي لان في الاول
الفتنة على شيلين الذهاب الى القرية واصل منها وفي الثانية شرط الحمل ولم يجد فلا يجب شي كذا في الذخيرة
وجانح التبر تاشي هم وان استاجر لينذهب بكتابه الى فلان بالبصرة ويحجبها به فذهب فوجد فلانا ميتا ره
من مثل اى الكتاب قيده لانه لو ترك الكتاب ثم ليمتحة اجر الذهاب بالاجماع هم فلا اجر له وبذا عند ابي حنيفة ره
وابن يوسف وقال محمد رحمه الله الاجر في الذهاب لانه اوفى بعض المقصود عليه وهو قطع المسافة وبذا
لان الاجر مقابل به من مثل اى بقطع المسافة هم لما فيه من المشتقة ودون حمل الكتاب بخفة مؤنته من مثل وعنده
الثلاثة له الاجر في الذهاب والرو ايضا لثبوت الادان بالرو لانه اذا وجد ميتا وذكر ابو الليث ره قول
ابن يوسف مع غيره مع ابي خنيفة رحمه الله هم ولها ان المقصود عليه نقل الكتاب لانه من مثل اى لان
نقل الكتاب هم هو المقصود من مثل لما فيه من تقسيم المكتوب اليه وصلة الرحم هم او وصيلة اليه من مثل اى لنقل
وسيلة الى المقصود هم وهو العلم بانس الكتاب من لان اعلام ما فيه لا يتصور الا بنقل الكتاب هم لكن
الحكم ملحق به من مثل اى بنقل الكتاب واراد بالحكم وجوب الاجرة هم وقد نقصه من مثل اى وقد نقصه الاجر
النقل وهو على قبل تسليم هم فيسقط الاجر كما في الطعام من مثل اى كما يقطع الاجر فيما اذا استاجر لينذهب
اطعام الى فلان بالبصرة فذهب به ووجد ميتا ره فانه لا اجرا لاتفاق لنفقة تسليم المقصود عليه وهو حمل الشيا

ان يعل فيها غير السكنى والتعليل يدل على ما ذكرت ثم وان لم يبين من المستاجر ما يعل في الموضع والحوادث
 ان يقول استاجرت هذا الدار شهر كذا او لم يبين هم ما يعل فيها من السكنى وغيره وذلك جائزهم لان العمل
 المتعارف فيها من اى من الدور والحوادث هم السكنى فيصرف اليه من اى السكنى هم وان من اى وان
 السكنى هم لا تفاوت وضع العقد من من بعض الاشخ ولانه وبكذا صحح صاحب العناية ولهذا قال بقوله ولانه
 لا تفاوت بواب عاصى ان يقال سندا ان السكنى متعارف لكن في تفاوت السكان فلما بد من بيان وجهه
 ان السكنى لا تفاوت وما لا تفاوت ولا يشترط على ما يفسد العقد فيصح هذا الاستحسان ومنه القياس لا يجوز
 لان المقصود ببناء الدار والحوادث لا تفاوت وهو قد يكون بالسكنى وقد يكون بوضع الامتعة فيبني ان لا يجوز
 بالمعنى شيئا من ذلك وبه قال ابو ثورهم وله من اى والمستاجر هم ان يعل كل شئ للمطلاق من اى
 المطلق العقد ويدخل تحت قوله كل شئ الموضوع ووفى المتعارف كسر الخطب للموقيد غسل الثياب وربط الدواب
 لان سكنها لا يتم لا بذلك وفى الذخيرة انما يكون له ربط الدواب اذا كان بينهما موضع معدله وان لم يكن فيلزم
 ذلك وكذا قال الاستيعابى وفى شرحه ولو استاجر بالسكنى كل شهر كذا قلنا ان يربط فيها دابته وبعيره وشماته
 وليكنها من اى وبهذا اذا كان فيها موضع معه لذلك هم الا انه من اى ان المستاجر والاستحسان من قوله
 وان ان يعل كل شئ هم لا يكتفى حداد من اى قال تاج المشرك لفتح الحاد هو المسمى واستصوبه الشافعى والظاهر
 ما قاله الاثرانجى وغيره انه يجوز فيه النسخ والغنم فعلى الفتح يكون حداد الضياء على الحال وعلى الغنم يكون مغفولا
 بنصف الاول فينصف الاسكان ولانه وفى التالى يقتضى السكنى دلالة وقوله هم ولا مقار ولا حسانا
 من اى عطف على حداد وليس من الذخيرة ان المراد رضى الماد ورضى الثور ارضى اليد فلا يمنع منه لانه ليس
 بالبناء وهو من توابع السكنى من العادة ثم قال رضى اليد اذا كان يضر بالبناء وهو من توابع السكنى يمنع عنه
 والا لا يكتفى احثار الحلو اى وعليه الفتوى وقال ايضا فلو قصد حدادا وغيره فانهم من شئ من البناء فهو
 ذلك ولا جبر عليه فيما ضمن وان لم ينفذ من شئ لا يجب الاجر لان عمل الحدادة والقضارة غير داخل في
 العقد ويجب اسما وبه قال الثلافة ولو اختلف المستاجر والاجرة منه ذلك فقال المستاجر استاجرتهما
 للحدادة والاجر يقول للسكنى دون الحدادة فالقول للاجر لانه اكرم الاجارة اصلا ولو اقاما البنية
 فالبنية بمنزلة المستاجر لا يثبت زيادة الشرط وقال شيخ الاسلام الاستيعابى فى شرح الكاشى واذا استاجر
 بيتا على ان يعقد فيه مضارا فاراد ان يعقد فيه حداد فله ذلك اذا كان مضرتهما واحدة او مضرة لحداد
 اقل لانه لا يلحقه فيه ضرر زائدة فكان له ذلك وان كان اكثر مضرة لم يكن له ذلك المتحقق الضرر وكذلك
 الوعد والمسلم والذمة والمحرم المتأسن والمحرم والملوك والمكاتب كلهم سوانه الاجارة وقال ايضا
 فى شرح الطحاوى ومن استاجر حالوتيا ولم يسلم ما يعل فيه فله ان يعمل ما يباله الا انه لا يعل حدادا
 ولا مقار ولا طحنا وكذلك كل ما يوجب البناء وكذلك كل شئ استوجبه ولم يبين ذلك فله ان يعمل فيه
 حبه ذلك العمل الا انه اشيا سعدودة اذا استاجر دابة للركوب ولم يبين من يركبها او استاجر ثوبا
 ولم يبين من يلبسه واستاجر قدرا للطبخ ولم يبين ما يطبخ فيها فالاجارة من هذا كله فاسد هم لان

وان لم يبين ما يعل
 فيها ان العمل المتعارف
 فيها السكنى فينصف
 وانه لا يتفاوت وضع
 العقد ولله ان يعمل
 كل شئ للمطلق
 الا انه لا يكتفى حدادا
 ولا مقارا ولا طحنا
 لان فيه

سحق اى فى سكة الحداد وكذا او من اسكانه هم ضرر ظاهر الا انه لو من سحق اى يصفى هم البناء فتقيد العقد
 بما ورائها سحق اى باوراضعة الحداد والقصار والطمان هم دلالة سحق اى من حيث دلالة الحال على ذلك
 هم قال ويجوز استجار الاراضى للزراعة لانها منفعة مقصورة معهوده فيها سحق اى فى الاراضى وقيد سبكه
 هم وللتجار الشرب سحق بكسر الشين وهو النصيب من الماء والطريق لان الطريق لا يجازى الاجارة تعقد للانتفاع ولا
 الا بها فيه فلا ان من مطلق العقد سحق يعنى وان لم يذكر بها قال الفقيه ابو الليث فى شرحه للجامع الصغير
 وكان ابو جعفر يقول اذا كانت الاجارات تنع بدنا من الشرب لا يدخل فى الاجارة بغير شرط لان الناس
 يتولون بالماء على الاقصاد فلا يجوز ان يدخل فيها الا بالاشط هم بخلاف البيع سحق يعنى لا يدخلان فيه الا بالاكراه
 هم لان المقصود منه ملك الرقبة لا الانتفاع من الحال حتى يجوز بيع المحض سحق مع انه لا يتبع به من الحال هم
 بل الارض المستعملة فى الاجارة سحق اى مع البئر السبعة بفتح السين المهلة وكسر الباء الموحدة وفتح الحاء المعجمة وعن الكسائى
 بالاسكان وهى الارض التى لا تثبت شيئا ولا يجمع على سياح هم فلا يدخلان فيه سحق اى فلا يدخل الشرب
 والطريق من البيع هم من غير ذكر الحقوق وقد مر فى البيوع سحق فى باب الحقوق من كتاب البيوع هم والاصح
 لعقد سحق اى عقد استجار الاراضى للزراعة هم حتى يسلم على فيها سحق بفتح الباء على بناء هم لانها قد تستاجر
 للزراعة وغيره سحق اى وغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب القطاط ونحوها هم وما يزرع
 فيها متفاوت سحق يعنى البئر على بناء المعقول لان البعض قريب الادراك والبعض بعيدا اولان البعض يضر
 الارض كالكورة والبعض لا يضر كالبطيخ هم فلا بد من التبيين كيلا يقع المنازعة اولى يقول سحق بنصب اللام غلفا
 على قوله حتى يسلم هم على ان يزرع فيها باشا لانه لما فوض السخيدة سحق اى الا اختيار وهو بكسر الخاء
 وفتح الهمزة الحروف والراء الى سحق اى الى المتناجر هم ارتفعت الجهالة المفضية الى المنازعة سحق
 وفى المعنى لا ينقدانه استجارا للزرع مطلقا او قال ليزرعها ما شئت فانه يصح ولو زرع ما شاؤمذهب الشافعى
 وما لك رجها المذعن شربح لا يصح حتى يبين ما يزرع لان ضرره يختلف فلم يصح ببيان وهو قولنا فيما اطلق
 الزرع كما ذكر فى الكتاب ثم لو زرع نوعا من الانواع وبذا الصورة ومقتلدة ففى القياس يجب عليه اجرة
 المثل ومنه الاستحسان يجب المسمى وينقلب العقد جائزا لو استاجر ثوبا باللبس ولم يبين اللابس لا يجوز
 تفاوت الناس فيه فان عين اللابس بعد ذلك جاز استئنا كما فى الذخيرة وجامعنا فى هذا هم
 قال ويجوز ان يستاجر الساحة سحق بالحاء المهلة المنفعة وهى الارض الخالية عن البناء والشجر هم
 يعنى فيها او يغرس فيها نخلا او شجرا سحق عطف الشجر على النخل من قبيل عطف العام على الخاص كما
 فى قوله تعالى سبعا من الثمانى والقران العظيم وقادته الاشعار بفضل المعطوف عليه فان قلت
 المراد بهما بيان الحكم لبيان الفضائل فاقادته افراد النخل ولا يعرفون غيره وان كانوا ليسمعون فربما كان
 يتوهم المتوهم ان حكمها يختلف فلدفع هذا الوجه افردوا بالذكر ولم ار احدا من الشراح لقرض بهذا
 هم لانها منفعة تقصد بالاراضى سحق فيصح لها العقد هم ثم اذا انعقد مدة الاجارة لزمه سحق المتناجر
 هم ان يعلق البناء والغرس بكسر العين بمعنى الغرس ولا يجوز الفسخ لانه مصدر فلا يتصور فيه القلع هم ولها

ضرر اكله كانه يضر
 البناء بتقيد العقد
 بما ورائها كالة قال
 ويجوز استجار الاراضى
 للزراعة لانها منفعة
 مقصورة معهوده فيها
 وللتجار الشرب
 والطريق وان استجار
 لان الاجارة تعقد
 للانتفاع ولا انتفاع
 الا بهما فلا دخلان
 فى مطلق العقد
 فلا دخلان للبيع لان
 مقصود منه ملك
 الرقبة لا الانتفاع
 فى الحال حتى يجوز بيع
 المحض فلا انتفاع
 دون اجارة فلا
 يدخلان فيه سحق
 ذلك الحقوق قد
 صرف البيوع ولا يصح
 العقد حتى يسلم على
 فيها كانه قد استاجر
 للزراعة ولغيرها
 وما يزرع فيها متفاوت
 فلا بد من التبيين
 كيلا يقع المنازعة
 اولى يقول سحق
 بنصب اللام غلفا
 على قوله حتى يسلم
 هم على ان يزرع فيها
 باشا لانه لما فوض
 السخيدة سحق اى
 الا اختيار وهو بكسر
 الخاء وفتح الهمزة
 الحروف والراء الى
 سحق اى الى المتناجر
 هم ارتفعت الجهالة
 المفضية الى المنازعة
 سحق وفى المعنى لا
 ينقدانه استجارا
 للزرع مطلقا او
 قال ليزرعها ما
 شئت فانه يصح
 ولو زرع ما شاؤمذهب
 الشافعى وما لك
 رجها المذعن شربح
 لا يصح حتى يبين
 ما يزرع لان
 ضرره يختلف
 فلم يصح
 ببيان وهو
 قولنا فيما
 اطلق الزرع
 كما ذكر فى
 الكتاب ثم
 لو زرع نوعا
 من الانواع
 وبذا الصورة
 ومقتلدة
 ففى القياس
 يجب عليه
 اجرة المثل
 ومنه
 الاستحسان
 يجب
 المسمى
 وينقلب
 العقد
 جائزا
 لو استاجر
 ثوبا
 باللبس
 ولم يبين
 اللابس
 لا يجوز
 تفاوت
 الناس
 فيه
 فان
 عين
 اللابس
 بعد
 ذلك
 جاز
 استئنا
 كما
 فى
 الذخيرة
 وجامعنا
 فى
 هذا
 هم
 قال
 ويجوز
 ان
 يستاجر
 الساحة
 سحق
 بالحاء
 المهلة
 المنفعة
 وهى
 الارض
 الخالية
 عن
 البناء
 والشجر
 هم
 يعنى
 فيها
 او
 يغرس
 فيها
 نخلا
 او
 شجرا
 سحق
 عطف
 الشجر
 على
 النخل
 من
 قبيل
 عطف
 العام
 على
 الخاص
 كما
 فى
 قوله
 تعالى
 سبعا
 من
 الثمانى
 والقران
 العظيم
 وقادته
 الاشعار
 بفضل
 المعطوف
 عليه
 فان
 قلت
 المراد
 بهما
 بيان
 الحكم
 لبيان
 الفضائل
 فاقادته
 افراد
 النخل
 ولا
 يعرفون
 غيره
 وان
 كانوا
 ليسمعون
 فربما
 كان
 يتوهم
 المتوهم
 ان
 حكمها
 يختلف
 فلدفع
 هذا
 الوجه
 افردوا
 بالذكر
 ولم
 ار
 احدا
 من
 الشراح
 لقرض
 بهذا
 هم
 لانها
 منفعة
 تقصد
 بالاراضى
 سحق
 فيصح
 لها
 العقد
 هم
 ثم
 اذا
 انعقد
 مدة
 الاجارة
 لزمه
 سحق
 المتناجر
 هم
 ان
 يعلق
 البناء
 والغرس
 بكسر
 العين
 بمعنى
 الغرس
 ولا
 يجوز
 الفسخ
 لانه
 مصدر
 فلا
 يتصور
 فيه
 القلع
 هم
 ولها

فصل فى
 الاجارة
 والبيع
 والقرض
 والرهن
 والوكالة
 والوصية
 والطلاق
 والنفقة
 والطلاق
 والنفقة

ہی کا نسخہ نیز رخ فی کل سنتہ بخلاف غیر ما من البلاد فانہا عندہم کما شجر نے طول القیامہ و یس لہ نہایت معلوم
 حکم نے کل بلد بحسب عرفہا و الطرحون عندنا کالریطہ نے طول القیامہ و یس لہ نہایت معلوم
 قال کثیر اسی القیامہ و یس لہم و یجوز استیجار الدواب للربوب و الحاصل شیء یعنی لربوب معین اما انما
 حقیقتہ او تقدیرہ او انما قائمہ بلکہ الا انہ اذا استاجر دابة لربوب و لم یعین من یرکبہ لا یصح الاجارۃ و کذا
 اذا استاجر ثوبا لیلبسه و لم یعین من یشترک فیلبسه و الذخیرۃ و غیرہا
 فان قال قال القدری فان اطلق الربوب جاز ان یرکبہا من شاؤ و کذا لک ان استاجر ثوبا
 لیس و اطلاق علی ما یجوز الا ان فی کتاب قلت قیل منہ التوفیق بن الروایات ما ذکرہ فی فتاویٰ غنی
 انہ لو ارکب غیرہ او رکبہ بنفسہ القاب جائز بعد ما وقع فاسدا فیکون معنی قولہ فان اطلق الربوب جاز ان
 یرکبہا من شاؤ اسی لو ارکبہ فیتقاب الی الجوار بعد ما وقع فاسدا و یکون المراد ما ذکرہ الا قلیل منہ
 شہرہ قولہ فان اطلق الربوب اسی استاجر بالارکوب علی ان یرکب علیہا من شاؤ اختار و صاحب الکتاب
 والا وجہ ان یقال ما ذکرہ من الفساد جواب القیاس و من الجواز اجواب الاستحسان فا ذکر فی البیضا
 بعد ذکرہ وجہ القیاس فی القیاس و من الاستحسان ان ابہام اللفظ قد زاد لربوب بنفسہ
 و ارکاب غیرہ فیمکن التعمین فی الاتہام کالتعمین فی الابتدایہ فان قلت بالدلیل علی جواز استیجار
 الدواب قلت روى الواحد کے فی کتاب اسباب نزول القرآن باسنادہ الی العلاء بن المسیب عن
 ابی امامۃ الیثقی قال سالت بن عمر رضی اللہ عنہما فقلت انما قول بکرے فی ہذا الوجہ و ان قولہ ما یزعمون
 انہ لا یجوز لانا قال التسم تلبون التسم لظرفون بین الصفا و المردۃ قال بلی قال ان رجلا سأل النبی علیہ السلام
 عما سالت عنہ فلم یرد علیہ حتی نزلت لیس علیکم جناح ان یتبعوا فضلا من ربکم فذہابہ فقلت و فقال
 انتم الجناح فدل الحدیث ان استیجار الدواب جائزہم لانه شیء ای لان کل واحد من الربوب و الحاصل
 ہم منفعتہ معلومہ معبودہ شیء بین الناس ہم فان اطلق الربوب شیء ارادہم و لم یقتید بہ کو بہ شخصان
 قال علی ان ترکب من شاة و علی ان ترکب من شیئت اما اذا استاجر للربوب مطلقا لایجوز کما ذکرنا
 انما جاز لہ شیء المستاجرہم ان یرکب من شاة شیء بضم الیاء من الارکاب و من فی محل النصب مفعولہ
 ہم علیہ بالاطلاق شیء اسی التسم کما ذکرنا ہم و لکن اذا رکب بنفسہ او رکب واحدا لیس لہ ان یرکب غیرہ
 لانه تعین مراد من الاصل شیء ای لان رکوبہ بنفسہ او رکابہ غیرہ تعین حال کو نہ مراد من الاصل
 و ہوا بالاطلاق و التسم ہم و الناس متقا و تون فی الربوب مضار کانه لیس شیء فی الابتدایہ ہم علی رکوبہ
 شیء شیء معین ہم و کذا لک اذا استاجر ثوبا لیس و اطلق شیء اسی ہم و لم یقتید بلیس شخص ہم فیا ذکرنا ہ شیء
 من العمل بالاطلاق و ہوا ان یلبس من شاؤ لکن اذا لبس بنفسہ او لبس واحد لیس لہ ان یلبس غیرہ
 ہم لا ینافی اللفظ و تقادیر الناس من اللبس شیء ہذا ان یرجع ان الی حکمین الذکورین من قبل
 اللان و التشریح کل واحد منہا الی ما یلیق بہ من احکم ہم و ان قال علی ان یرکبہا فلان او یلبس
 الثوب فلان فارکبہا غیبہ او اللبسہ غیبہ فخطب شیء اسی ملک و الضمیمہ فیہ یرجع الی کل واحد

قال و یجوز استیجار
 الدواب للربوب
 و الحاصل انہ منفعتہ
 معلومہ معبودہ
 فان اطلق الربوب
 جاز انہ او یرکبہ من
 شاؤ بلا اطلاق و لکن
 اذا رکب بنفسہ
 او ارکب واحدا لیس
 لہ ان یرکب غیرہ لانه
 تعین مراد من
 الاصل و الناس
 متقا و تون فی الربوب
 مضار کانه لیس
 فیہ فی الخطب
 و کو بہ و کذا لک
 اذا استاجر ثوبا
 لیس و اطلاق
 لایجوز لانا
 الناس فی اللبس
 و ان قال علی ان یرکبہا
 فلان او یلبس
 فلان فارکبہا غیبہ
 او اللبسہ غیبہ

يجب على المروءة نصف الثمن ان قوله ضمن نصف قيمتها من ثمن تمام الاجزاء اكان الهلاك بعد البلوغ الى المقصد ثم المالك بان خياره ان شاء فغن المشاجر فلا يرجع المتاجر على الغيبه بل اكان الغيبه مستقرا او متاجرا وان ضمن المروءة على المشاجر ان كان الغير متاجرا وان كان الغير مستقرا لا يرجع وفي تجريد القدر من استاجر دابة ليركبها فكل ركوب غير مع نفسه ليس النصف سواء كان اخذ او اقل وسف قنات وحى الصخر والتمتمة دابة ليركبها الى مكان معلوم فكل ركوب وحل مع نفسه حمل النصف قدر الزيادة ان غطيت الدابة وهذا الميركوب موضع الحمل بل يكون ركوبه في موضع واحد في موضع آخر اذا ركوب على موضع الحمل ضمن قيمته جميع الدابة كذا في اجابات شيخ الاسلام خواهر رادى هم ولا يعتبر بالشكل لان الدابة قد يعمر ما قبل الركوب الخفيف ويخفف عليها وركوب اقل لعله بالفرسية من اراد بالفرسية معرفة كيفية الركوب كيف يقدر على ظهر الدابة وكيف يعمر فخير وكيف يحيط بجميع في الركوب اذا كانت الدابة تركب بالركوب وكيف يحسك اللجام والخطام فان الدواب لا تطلق ولا تهلك تحت الركوب الا من هذا السجرات هم وان الامام غير موزون فلا يمكن معرفة الوزن من قال في الكاسفة لان الادسة لا يوزن بالثقلان وفيه نظر وقد يشاهد ما كثير من الناس وزنوا انفسهم بالثقلان ليعرفوا وزنها ولكن فضبط هذا على ما لا يخفى هم فاعتبر عند الركوب كعدو الجناحة من ثمن النصف اجمع جمع جانبي كالتصاوة جمع قانس هم في اجاباته من سرق اراد ان الاعتبار في اجاباته المتعددة عند الجناحات كعدو الجناحات حتى ان رجلا اذا جرح رجلا جرحا واحدة واحدة والاخر عشر جراحات خطافات فالدية بينهما الصا فالانه ربما سلم المخرج من عشر جراحات ويهلك من جراحة واحدة واورد مشبهتان الاولى ان الاجر والضمان لا يجتمعان ومنها قد اجتمعا لانه وجب عليه نصف الثمن مع وجوب الاخر كما ذكرنا الثانية انه لو استاجر به اليه كلبا بنفسه فلو اركب غيره بسبب عليه كل القيمة وبعثا نصف القيمة مع انه ركب اركب غيره مع ان الضرر بهما اكثر والضمان يدور مع زيادة الضرر وجب على الاولى بان انتفاء الاجر عن الثمن اذا ائتمه بالثمن بطريق الغصب لان الاجر في ملكه به هتلم يملك شيئا بهذا الثمن ما شغله بركوب نفسه وجميع المسمى بمقابلة ذلك ما انما ضمن ما شغله بركوب الغيبه ولا اجر بمقابلة ذلك ليسقط عنه لا يقال حين تقرر عليه ثمن نصف القيمة قدر ملك نصف الدابة من بين ضمن فينبغي ان لا يلزمه نصف الاجر لانا نقول ان الضرر ليس من قبل ثقل الركوب وخفته وانما هو باعتبار العدو ولذا يوزع الثمنان فعينين وعن الثانية انه اذا ركب غيره فهو مخالف في الكل وبعثا هو موافق فيما شغله بنفسه مخالف فيما شغله بغيره الا ترى انه لو استاجرنا لركوبه لم يسبب الاجر اذا حمل عليها غيره ووجب الاجر اذا ركبها وحمل مع نفسه غيره هم وان استاجرنا ليعمل عليها مقدار من الخططة فعمل عليها اكثر منه من اى من المقدار الذى عينه هم فعطيت ضمن ما زاد الثقل من كسر الشاؤ ففتح القاف وهو من الخفة وهو اسم منحنى وبالسكون اعمل وهو اسم غيره هم لانها عطيت بما هو اذون فيه ما هو غير اذون فيه من قوله ما زاد الثقل مقيد بما اذا كان المزيد من قبل المسمى بخلاف ما اذا كان من غير مسمى كما لو استاجرنا ليعمل عليها كرشية فعمل عليها خططة بمثل ذلك الكيل فملك ضمن جميع قيمتها والفرق ان في الاول هو اذون في حق المزيد عليه وفي حق الزيادة فالنصف لما اذون فيه وفي الثانية تحققت الجناحة في جميع

ضمن نصف قيمتها
وكما معتبر بالثقل لان
الدابة قد يعمرها
حقل الركوب الخفيف
ويخفف عليها اركوب
الثقل لعله بالفرسية
ولان الامام غير موزون
فلا يمكن معرفة الوزن
فاعتبر عند الركوب
كعدو الجناحة في الجناحات
وان استاجرها ليعمل
عليها مقدار من
الخططة فعمل عليها
اكثر منه من اى من
المقدار ما زاد
ضمن ما زاد
الثقل لا يفسد عطيت
بما هو اذون وفيه
وما هو غير اذون وفيه

والسبب الثقل فانقسم
عليهما الا اذا كان
حكمة لطيفة مثل تلك
الدابة التي يمشي بها
كل قبيح العدم الاذن
فيها اصدع عن بعض
العادة وان كبر الدابة
بجانبها او صغر بها
فقطبت نفس عند
البحر حذيفة ردا كما
لا يفهم اذا حصل
ستارها لان المتعارف
مما يدرى تحت مطلق
العقد كمان حاصد
يا ذنوبه فيفسد
وكذا حذيفة ان الاذن
مفيد بشرط السلامة
اذ يتحقق السبق
بدون كوش اليا لثقة
فيقيد به من السلامة
كالمورد في الطريق وان
استلهم الى الحيرة في زوايا
الى القاصية ثم رها
الى الحيرة ثم رقت
فوق ضامن ولما الى
العارية

فيضمن وعقد الشافعي والمكرهين قيمتها كما كما في النصب لانه متعارف اذا لم يكن معها صاحبها وان كان
صاحبها معا فان تلف بعد التسليم الى صاحبها لم يضمن وان تلف في حال الحمل يضمن وفي قدر الضمان قول
اخرها نصف القيمة والثاني انه يسقط والتايل الزيادة بسبب وان لم يهلك بسبب المسمى وفيما زاد او انزل
وعن مالك خسر المالك بين تضمن القيمة بالتعدي وبين ابرامثل فان قيل باذكرتم يتحقق بها اذا استاجر
ثور الميطن به عشرة مخاتيم حنطة فطعن احد عشر نخوة فملك يضمن جميع وان كانت الزيادة من كمين اجيب
بان المطن انما يكون شيئا فكلها طعن العشرة انتهى الاذن فبعد ذلك هو مخالف في استعمال الدابة بنفسه
الاذن فيضمن الجميع فاما الحمل فيكون حمله واحدة فهو اذن في بعض مخالف في بعض فيوزع الضمان
على ذلك ومنه تنبأ الفتاوى استكرى راية لعل عليها عشرة مخاتيم حنطة فجعل في السجود عشرين
نخوة فاما المكارى ان يمل هو عليها فمل هو لم يشاركه المستكرى فمل الاضمان عليه اصلا اذ ملك الدابة ولو حمله
جميعا يعني المكارى المستكرى في الحمل الاضمان عليه اصلا اذ ملك الدابة ولو حمله جميعا يعني المكارى المستكرى
ووضعه على الدابة فيضمن المستكرى ربع القيمة وان كانت اخطئة في السجود فمل كل واحد منهما على
ووضعه على الدابة جميعا لا يضمن المستاجر شيئا وجعل حمل المستاجر كان سوتها بالعقد هم والسبب لثقل
فانقسم عليها الا اذا كان حلا سبب كسر الحاردم لا يطيق مثل تلك الدابة فيجب ضمانه يضمن كمل قيمتها العدم
الاذن لئلا يها اصلا خروجه عن العادة سبب وفي بعض النسخ لخروجه عن طاعة الدابة والمعروف عرفا كاشف
شرطا وفي الشرط يضمن القيمة هم واذا كسج الدابة بلجا ما سبب اى جلبها الى نفسه لمقت ولا تحجب
او ضربها فصبب يضمن عند الحذيفة قال لا يضمن فافضل فعلا استعاره لان المتعارف ما يمل تحت مطلق القود كان حلا اذ ملك
سبب الحذيفة لثقله وسبب ابو ثور وقال ابو حنيفة في عارية تسلم لان المتعارف لا يمل تحت مطلق القود كان حلا اذ ملك
العدا اى الكسج المتعارف او الضرب المتعارف ويضمن يكون داخلا لامر دال ان العقد المطلق يتناول وغيره
هم ولا يبي حذيفة ان الاذن مفيد بشرط السلامة اذ يتحقق السوق بدونهما ههنا سبب اى الكسج والضرب
هم السلامة فيقيد بوضف السلامة كالمورد في الطريق سبب فانه مفيد بوضف السلامة وفي التنازع على العدم
منكم ضرب النصب باذن الاب والوصى لم يضمن وهما لو ضربا يضمنان وفي العيون المعلم والاستمارة
ضرب النصب غير اذن الاب والوصى ولو ضربا باذنها لا يضمنان الاب والوصى ولو ضربا بغير اذنهما لا يضمنان
الاصح ان الاب حذيفة كسج اى قولها وفي الفتاوى الصغرى ايضا قال ابو سليمان اذا ضرب احد على
تليم القرآن فمات قال ابو حنيفة تجب الدية ولا يرثه وقال ابو يوسف لا شيء عليه ويرثه ولو ضرب امرأته
على الشجع فمات يضمن ولا يرثه في قولها لانه لو ضربها لمقتة نفسه بخلاف الاب مع الابن هم وان
استاجر بها الى الحيرة سبب كسر السحالمهلة وسكون الياء اخره حروف ونج الرألمهلة وبه مدرسته
على ميل من الكوفة كان يسكنها النعمان بن المنذر هم فجا وزبها الى القاصية سبب وهو موضع بينه
وبين الكوفة عشرة ميلا هم ثم ردا الى الحيرة ثم نفقت سبب اى ملكت هم فهو ضامن وكذلك العارية
سبب اى في العارية ايضا يضمن اذا فعل ذلك دية نالت الثلاثة وهل يجب احب المثل في الزيادة فخذ

في

وعند الشورى لا يجب وعند الشافعي واجبا لاجل المثل في الزيادة وعلى عن مالك اذا استجابها
 الى مسافة بعيدا اخر صاحبها بين اجرا المثل وبين المطالبة بقيمتها يوم التعدي وقد طعن عليه بن
 ابان وقال الحق الاجارة بالعارية كما ذكره في الكتاب غير مستقيم لما ان يد المستاجر كيد المالك
 عنه يرجع باحقته من الضمان على المالك كما في الوديعة وهذا مونة الرد على المالك بخلاف العارية
 حيث لا يرجع المستعير على المالك بشئ واجب عن هذا بان يد المستاجر يد نفسه لانه يفضله لنفسه
 كالستير ولكن رجوعه بالضمان للضرورة المتكمن بقدر المعادفة وذلك لا يدل على ان يذليست كيد
 نفسه كالمستعير يرجع بضمان المفرد فان قيل لو استاجرت امرأة ثوبا لتلبينه اياها فلبست ليلما كانت
 ضامنه ثم اذا جاء النصارى من عن الضمان فعلم ان المستاجر اذا عاد الى الوفاق بغير الضمان فليس
 وجوب الضمان عليها لاستعمال وول اليد فان لما ان تسكه بالليل والنهار وقد انعدم الاستعمال
 الذي لم يقنا وله العقد كجى النهار وهما وجوب الضمان صح باعتبار امساك الدار بغير المجرى ورة يلية
 انه لو لم يركبها فملكته يضمن والاساكن وان اعادها الى الحجرة يردول بالرد على المالك او اى
 من نحو قاتلهم مقايمة ولم يوجد كذا ذكره المحجوب هم وقيل تاويل هذه المسئلة من اشار بهذا الى هينان
 اختلاف المشايخ في معنى وضع المسئلة المذكورة فمنهم من قال تاويلها هم اذا استاجروا ذاهبا
 لا جابليا ينتهي العقد بالوصول الى الحجرة فلا يصير من اى الدار هم بالرد منى من القاسية الى
 الحجرة هم مودوا الى المالك يضمن من فانه لما كان مودعا معنى فونائب المالك والرد الى النائب
 رد الى المالك معنى هم اما اذا استاجروا ذاهبا وجابليا يكون بمنزلة المودع من نفع الدال هم اذا اخذوا
 ثم عاد الى الوفاق من حيث يخرج عن الضمان هم وقيل الجواب مجرى على الاطلاق من معنى سواء
 استاجروا ذاهبا لا جابليا او ذاهبا وجابليا فانه لا يبر بالعود عن الضمان لان بالمجا ورة صار فاصبا
 ودخلت الدار بغيره فانه والقاصب لا يبر عن الضمان الا بالرد على المالك او على نائبه ولم يوجد
 لان محله لم يفسد من احوال الضمير في اجواب بل اطلق وقال هو ضامن غير قعيد هم والفرق سنة
 معنى بين الوديعة وبين الاجارة والعارية هم ان المودع امور يحفظ مقصودا فحفظه الامر يحفظ
 بعد العود الى الوفاق فحصل الرد الى يد نائب المالك من اى الدار نائب المالك هو المودع بنفسه لانه
 نائبه من حفظ لتمام الامر به مطلقا فاذا عاد الى الوفاق حصل الى نائب المالك فبر من الضمان
 هم وفي الاجارة والعارية يصير احفظا مواه بها للاستعمال لا مقصودا فاذا انقطع الاستعمال
 بالجارة عن الموضع المسمى هم لم يبر هو نائب المالك اى المستاجر والميرهم فلا يبر بالعود
 اى فلا يبر عن الضمان ان بالعود الى الوفاق فان قيل فاصب القاصب اذا ارد ان يبر
 على القاصب فانه يبر وان لم يوجد الرد على المالك او نائبه اجيب بان نائبه يبر في الماخوذ فنقول بمر
 بالرد الى احد هذين اى الى من لم يوجد منه سبب ضمان يبرفع بالرد عليه كذا في القواعد الظهيرية
 هم وهذا من اى الاجر على الاطلاق هم اى من من التفصيل في اجواب وفي الكا في وقيل الاول

وقيل تاويل هذه
 المسئلة اذا استاجروا
 ذاهبا لا جابليا ينتهي
 العقد بالوصول الى الحجرة
 فلا يصير بالعود مودعا
 الى يد المالك معنى
 اما اذا استاجروا
 ذاهبا وجابليا يكون
 بمنزلة المودع اذا اخذوا
 ثم عاد الى الوفاق وقيل
 الجواب مجرى على الاطلاق
 والفرق ان المودع مودع
 بالحفظ مقصودا فيبقى
 الامر بالحفظ بعد العود
 الى الوفاق فحصل الرد
 الى يد نائب المالك
 وفي الاجارة والعارية
 يصير احفظا مواه بها
 تبع الاستعمال لا مقصودا
 فاذا انقطع الاستعمال
 لم يبر هو نائب المالك
 بالعود وهذا صحيح

اصح هم ومن اكثرى حمارا بسرج فخرج السرج واسرجه بسرج بسرج بمثلها بحار فلما اذن عليه لانه اذا كان
 يمشي الاول سرج اى البسج السرج الثانى اذا كان مثل السرج الاول هم يتناولون اذن المالك اذا
 لا فائدة في التقييد بغيره سرج اى من حيث المنع اى لا فائدة في القول بان هذا مستبعد
 بان لا يسرج بغيره هذا السرج الذى عليه صاحبها اذا كان غير مماثلة ومن بعض النسخ في التقييد
 بغيره وهو واضح قال الكاكي والاولى في اللفظ هنا ان يقال بغيره وقال المترادى قوله في
 التقييد بغيره اى في تقييد الضمان بغيره لك السرج ولو قيل بغيره كان الولى في تقييد الاذن
 بغير ذلك السرج لانه وما ياتله سواء لم يغير التقييد قلت فكما انما وقتنا على كون هذا النسخة فذلك
 قال هذا القول هو الا اذا كان رائدا عليه في الوزن سرج استثنى من قوله فلا ضمان عليه يعني ضمن
 اذا كان السرج الثانى رائدا على الاول ثم بين كيفية الضمان بقوله هم فينبذ يعني الزيادة سرج
 لانه من جنس السرج قال تلج الشريعة هذا انما لتقيد اذا كان المالك من السرج الثانى هم وان كان
 لا يسرج بمثلها احمد سرج بانما سرجه بسرج البزوف هم يعني سرج القيتة كلها لانه لم يتناول الاول
 من جهة فصار مخالفا سرج فيضمن هم وان اوكفه با كافي لا يوكفه بمثلها احمد يعني لما قلنا في السرج
 و هذا الولى سرج اى الضمان ههنا الولى من الضمان فيما اذا سرجه بسرج لا يسرج بمثلها احمد لان السرج
 من جنس السرج الا كافي ليس من جنس السرج ولانه اقل بالنسبة الى السرج هم واذا اوكفه با كافي
 يوكفه بمثلها احمد ضمن عند ابي حنيفة سرج ولم يبين مقدار الضمان اتباع الرواية اجماع الضمان لانه
 لم يذكر فيه انما ضمن جميع القيمة ولكن قال هو ضامن وذكر في الاجابات يعني بغير رماز امكن
 مشاخنا من قال ليس في المسئلة روايتان وانما المطلق محمول على المفسر ومنهم من قال فيها رواية
 في رواية الاجابات يعني بقدر رماز ومن رواية اجماع الضمان يعني جميع القيمة قال شيخ الاسلام
 وهذا اصح هم وهما لا يضمن بحسب سرج وهو رواية عن ابي حنيفة وتكلموا في معنى هذا نقيل المراسلة
 حتى لو كان السرج ياخذ من ظهر الدابة قدر شبرين والا كافي قدر اربعة اشبار يعني نصف قيمتها
 وقيل بحسب في القتل والخفقة حتى لو كان وزن السرج منون والا كافي ستة امنا الضمان ثلثي
 قيمتها وقال السكاك في الكاكي ولو تكاثرى حمارا عريانا فاسرجه وركبه فهو ضامن له وقال الكاكي
 في مختصره ولو تكاثرى حمارا عريانا فاسرجه ثم ركبته كان ضمانا وقال لا يستجيب في شرح الكاكي
 وهذا اذا كان حمارا لا يسرج مثله عادة اما اذا كان يسرج ويركب بالسرج فلا ضمان عليه لان المقصود
 هو الركوب والسرج الة فلا يختلف بوضع السرج عليه وقال القدرى في شرح مختصر الكاكي وقد فصل
 هذا وقالوا استاجر ليركب الى خارج المصغر ليعلم لانه انما ركب من بلده الى بلد بغير سرج والا كافي
 فلما اجره كذلك فقد اذن لمن طريق المعنى وقالوا وان استاجر ليركب في المصغر وهو من ذوى البهائم
 قلنا ان يسرجه لان مثله لا يركب بغير سرج وان كان من دون الناس فاسرجه ضمن لان مثله يركب في البلدة
 بغير سرج ثم اذا ضمن بعض جميع القيمة او بقدر رماز لانه ذكر الضمان مطلقا قال نحر الدين قاضيخان

ومن اكثرى حمارا بسرج
 فخرج ذلك السرج واسرجه
 بسرج بسرج بمثلها
 فلا ضمان عليه لانه
 اذا كان يمشي الاول
 يتناولون اذن المالك
 اذا كانا في التقييد
 بغيره اذا كان رائدا
 عليه في الوزن فيمكن
 بعض الزيادة وان كان
 لا يسرج بمثلها احمد
 لانه لم يتناول الاول
 من جهة فصار مخالفا
 سرج فيضمن فصار
 مخالفا لاولى وكفه
 با كافي لا يوكفه
 بمثلها احمد يعني
 لما قلنا في السرج
 في السرج وهذا الولى
 وان اوكفه با كافي
 سرج بمثلها احمد
 ضمن عند ابي حنيفة
 ولا يضمن بحسب

في شرح الحاشية الغير اقلعوا فيه والبرج انه يضمن جميع التبعة وقال لا تترجى ينبغي ان يكون الاتصاف
 نون قدر الزيادة لانه استاجر عيانا فاسره فكان السرج كالحمل الزائد على الركوب وقال الكرخي في مختصره
 ان لم يكن عليه بجام فاجره فلا ضمان عليه اذا كان مثله بل هو كالحمام وكذلك ان ابدله وذلك لان
 السراج لا يتلف بالهجوم وغيره ولا يتلف به فلم يضمن بالهجوم ثم لانه اذا كان يكون مثله المحركان هو السرج
 سواء فيكون المالك او احميا به الا اذا كان زائدا على السرج في الوزن فيضمن الزيادة لانه لم يرض بالزيادة
 من قبل فكان يتعدى فيها فيضمنها فصار كالزيادة في كل المسمى اذا كانت من جنسه من اى نصار
 حكم الزيادة في السرج حكم الزيادة في الحمل المسمى بان قال حمسون بان كان المسمى خطية فالتامين ارادوا
 على ان يضمنه ان الاكاث ليس من جنس السرج لانه الحمل من جنس السراج والسراج للركوب وكذا ان يضمنه
 على ظهر الدابة لا يربط عليه الاخر من اراد ان الاكاث ينسب اكثر مما يربط السرج ثم فيكون مخالفا لما
 اذا حمل السرج يد و قد شرط له الحنطة من اى والحال انه قد شرط للحمل الحنطة قال صاحب العناية فيه
 نظر لانه عكس ما نحن فيه من المثال الا اذا جعل ذلك للمخالفة فقط من غير نظر الى الانسياق وعدمه قلت ليس
 فيه عكس لان المحدد قدر وزن الحنطة المشروطة لا تأخذ من ظهر الدابة قدرا تأخذ الحنطة وهذا اطلاقا
 ان هذا التشبيه والتشبيه لا عموم له فلا حاجة الى النظر والجواب عنه ثم وان استاجر حمارا للحمل له طعاما
 في طريق كذا فاخذه في طريق غير يسلكه الناس من اى غير الطريق الذي عينه المتاجر حمارا للحمل له طعاما
 في محل لجر لانه صفة لقوله في طريق غيره قيد به لانه اذا كان لا يسلكه الناس فيه فيضمن ثم هناك
 المتاجر فلا ضمان عليه من عدم المراعاة التقيد ثم وان بلغ من التشديد كذا السماع من المتاجر اى
 فان بلغ الحال المتعار ذلك الموضع الذي اشترط ان يحمل اليه ويجوز التحقير للتأويل ثم قلنا الاجر من سرج
 المقصود من هذا الذي ذكرناه من عدم الضمان وجوب الاجر ثم اذا لم يكن بين الطرفين
 تفاوت لان عند ذلك سرج اى عند عدم التفاوت ثم التقيد غير مفيد اما اذا كان تفاوت سرج اى التفاوت
 وهو ان يكون الذي يسلكه او عرا وخوف لم يضمن لصحبة التقيد فانه تقيد بمفيد سرج لانه انما قيد
 ليحفظ متاعه فاذا خالفه صار متعديا فيضمن وان بلغ اليه المكان مع ذلك فله الاجر لمحصل المقصود كذا في قوله
 التفسيرية ثم الا ان الظاهر من هذا جوابا اشكاله في بعض التفصيل فانه ان يقال ان محمد الملقب الرواد
 بانه لا ضمان عليه فيما اذا اخذ في الطريق الذي يسلكه الناس ولم يقيد بما في التفصيل فاجاب بقوله
 الا ان الظاهر عدم التفاوت اذا كان طريقا يسلكه الناس فلم يفتل سرج ليعني بين الطرفين بالتفاوت
 ثم وان كان طريقا لا يسلكه الناس فملك ضمن لانه صح التقيد فصار محمنا لفا سرج صورة ومعنى
 ثم وان بلغ من سرج بالتشديد يعني وان بلغ الحال المتعار ذلك الموضع الذي عينه ويجوز التحقير علم
 استاء الفعل لى المتعار يعني ان بلغ المتعار الى المكان الذي عينه مع يسلكه في الطريق الذي لا يسلكه الناس
 ثم قلنا الاجر لانه ارتفع احتمالات سرج اراد به مخالفة المتاجر معنى سرج اى من حيث المعنى لمحصل
 المتاجر ثم وان بقي سرج اختلاف ثم صورة سرج اى من حيث الصورة وذلك لانه يسلكه محضه معنية

لانه اذا كان يركب مثله
 المحركان هو السرج سواء
 فيكون الحمار او غيره
 اذا كان من جنس السرج
 في الوزن فيضمن الزيادة
 لانه لم يرض بالزيادة
 كالزيادة في الحمل المسمى
 اذا كانت من جنسه
 وكان حنطته اى كان
 ليس من جنس السرج
 لانه الحمل والسراج
 للركوب وكذا ان يربط
 احد على ظهر الدابة
 لا يربط عليه اكثر
 فيكون مخالفا اذا
 حمل الحديد وقد
 شرط له الحنطة وان
 استاجر حمارا للحمل له
 طعاما في طريق كذا
 فخذ في طريق غيره
 يسلكه الناس
 فملك المتعار فلا ضمان
 عليه وان بلغ ذلك
 الاجر وهذا اذا لم يكن
 بين الطرفين تفاوت
 لان عند ذلك التقيد
 غير مفيد اما اذا كان
 تفاوت سرج ليعني
 التقيد فانه تقيد
 مفيد لكن الظاهر
 عدم التفاوت اذا كان
 طريقا لا يسلكه الناس
 فيحصل المتعار
 لا يسلكه الناس فملك
 ضمن لانه صح التقيد
 فصار محمنا لفا سرج
 صورة ومعنى
 فله الاجر لانه ارتفع
 احتمالات سرج اى من
 حيث المعنى لمحصل
 المتاجر ثم وان بقي
 سرج اختلاف ثم صورة
 سرج اى من حيث الصورة
 وذلك لانه يسلكه محضه
 معنية

هم قال ان حكم البحر منسوخ والحال انه امره بالمسير اليهم فبما جعل الناس البرق اراد حمله في الطريق في البحر كالحمل اليهم
فيه هم ضمن شخص التفاد بين البحر والبرق حتى ان البرق ان ليسا فربا لوليه من طريق البر دون البحر
هم وان بلغ سرق يعني الى المكان الذي عينه مع علامته في البر هم فله الاجر بحصول المقتضه وسرق وهو يلزم
ذلك الشيء الى الموضع الذي عينه هم وارفع الخلفان معنى سرق دون صورة وبيع ذبا به في غير الطريق
الذي عينه ولكن هذا الخلاف غير معتبر بعد حصول المقتضه هم ومن استاجر ارضا ليرعها حظفة فزرع عمارته
ضمن انفقها سرق ما خلا من بين ليل العلم هم لان الرطاب اضر الارض من اخطئه لا تشا رعو وما فيها
وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا الى شبهة كفيهم ما نقضها ولا اجبره سرق اى للتاجر على المخرج لان الاجر
والضمان للبحرمان هم لانه فاعب الارض سرق وعذر الشافعي واجرب الارض مخير بين اخذ الاجر ما انفق
الارضين وبين اخذ اجر المثل للمخيم وعن احمد عليه اجر المثل كالنصيب هم على ما قرنا سرق اشارة الى قوله لان
الرطاب اضر الارض هم ومن وقع الى خياطوا بالخيطة قيمها بدهم فحاطه قبا فان شاربهم قيمة الثوب سرق
ويكون القبا للمخياط لانه ملك الثوب باءوا الضمان هم وان شارب القبا واعطاه اجر مثله لا يجازي وزهره بها من
لان المناقح عندنا لا تقوم الا بالعقد وليس فيها ولا يسمى عقد كما لو شرط على النساء ان يسيجن ضيقا فحازت
او على العكس حيث يلزمه اجر مثله لا يجازي به اسمي هم قيل مناه سرق اى المراد من القبا هو هم القوط الذي
هو ذوطاق واحد سرق وهو تعريب كرتة ويك ناهي والقوط الذي يليه الا تراك مكان القميص يقال له طاق
بكمي وقال الا تراكى وكان سماعتك الطافى القوط وبك اكان تصح الامام حافظ الدين الكبير البخاري
ولكن حفظنا في كتاب مقدمه الادب سما عمن الثقات بضم الطاء ولها وجه لانه لما كان معربا لا عبت به الا
الشيء كما شئت قلت يعني ان يكون بالفتح لانه تعريب كرتة كما ذكرنا وهو مفتوح التاء فلما عرّبوه طلبوا التثنية
ولا يلزم منه تغيير الحركة ايضا فانهم في المغرب القوط ذوطاق واحد وقال الامام طهير الدين القمي اذا قدر
قبل كان قبا طاق واذا خيط جابها كان قميصا وهو المراد من القوط كذا في احياءهم لانه يستعمل استعمال
القباء سرق اى لان القوط يستعمل استعمال القبا لانه يلبس مثل ما يلبس القبا ويؤخذ من البلبان في القميص فيه
كما في القبا هم قيل هو مجرى على اطلاقه سرق اى القبا مجرى على اطلاقه من غير ان ياذن ان معناه
القوط هم لانها سرق اى لان القميص والقبا هم يتقاربان في المنفعة سرق اى في منفعة اللبس من دفع
احد البرد وستر العورة هم وعن ابى حنيفة انه يضمن من غير خيار سرق لصاحب الثوب بهذا الرواية رواها
احسن عن ابى حنيفة وهي طياس قول الثلاثة هم لان القبا بخلاف القميص سرق فكان مخالفا من
كل وجه فكان غاصبا من كل وجه وحكم الناصب لمن كل وجه هذا هم وجه الظاهر سرق اى ظاهر الرواية
هم انه سرق اى القبا هم قميص من كل وجه لانه يشد وسطه ويتيق به انتفاع القميص سرق من دفع احده والبر
وسكر العورة هم فبازات الموافقة والمخالفة سرق الموافقة من حيث ان القبا يشبه القميص من الوجه المذكور
واما المخالفة فظاهر لانه امره قميصا وخاطه قبا هم فيل سرق اى اذا كان الامر كذلك فيميل صاحب الثوب
هم الى اى ايجبتين شاربهم فان مال الى الخلاف بمنته قيمة ثوبه وترك القبا عليه وان مال الى الوفاق

وان جعله في البحر فاحمله
ان سرق البرق من شخص
التفاد بين البحر والبرق
وان بلغ ذلك الاجر
المقتضه وارفع الخلفان
معنى ومن استاجر ارضا
ليرعها حظفة فزرعها
رطله من جملتها
لان الرطاب اضر الارض
من اخطئه لا تشا رعو
وما فيها وكثرة
الحاجة الى سقيها
فكان خلافا الى شبهة
كفيهم ما نقضها
ولا اجبره سرق
اى للتاجر على
المخرج لان الاجر
والضمان للبحرمان
هم لانه فاعب الارض
سرق وعذر الشافعي
واجرب الارض
مخير بين اخذ
الاجر ما انفق
الارضين وبين اخذ
اجر المثل للمخيم
وعن احمد عليه
اجر المثل كالنصيب
هم على ما قرنا
سرق اشارة الى
قوله لان الرطاب
اضر الارض هم
ومن وقع الى
خياطوا بالخيطة
قيمها بدهم فحاطه
قبا فان شاربهم
قيمة الثوب سرق
ويكون القبا
للمخياط لانه ملك
الثوب باءوا
الضمان هم وان
شارب القبا
واعطاه اجر
مثله لا يجازي
وزهره بها من
لان المناقح
عندنا لا تقوم
الا بالعقد
وليس فيها
ولا يسمى عقد
كما لو شرط
على النساء ان
يسيجن ضيقا
فحازت او على
العكس حيث
يلزمه اجر
مثله لا يجازي
به اسمي هم
قيل مناه سرق
اى المراد من
القبا هو هم
القوط الذي
هو ذوطاق واحد
سرق وهو
تعريب كرتة
ويك ناهي
والقوط الذي
يليها الا تراك
مكان القميص
يقال له طاق
بكمي وقال
الا تراكى
وكان سماعتك
الطافى القوط
وبك اكان
تصح الامام
حافظ الدين
الكبير البخاري
ولكن حفظنا
في كتاب
مقدمه الادب
سما عمن
الثقات بضم
الطاء ولها
وجه لانه
لما كان
معربا لا
عبت به الا
الشيء كما
شئت قلت
يعني ان
يكون
بالفتح
لانه
تعريب
كرتة
كما
ذكرنا
وهو
مفتوح
التاء
فلما
عرّبوه
طلبوا
التثنية
ولا
يلزم
منه
تغيير
الحركة
ايضا
فانهم
في
المغرب
القوط
ذوطاق
واحد
وقال
الامام
طهير
الدين
القمي
اذا
قدر
قبل
كان
قبا
طاق
واذا
خيط
جابها
كان
قميصا
وهو
المراد
من
القوط
كذا
في
احياءهم
لانه
يستعمل
استعمال
القبا
سرق
اى
لان
القوط
يستعمل
استعمال
القبا
لانه
يلبس
مثل
ما
يلبس
القبا
ويؤخذ
من
البلبان
في
القميص
فيه
كما
في
القبا
هم
قيل
هو
مجرى
على
اطلاقه
سرق
اى
القبا
مجرى
على
اطلاقه
من
غير
ان
ياذن
ان
معناه
القوط
هم
لانها
سرق
اى
لان
القميص
والقبا
هم
يتقاربان
في
المنفعة
سرق
اى
في
منفعة
اللبس
من
دفع
احد
البرد
وستر
العورة
هم
وعن
ابى
حنيفة
انه
يضمن
من
غير
خيار
سرق
لصاحب
الثوب
بهذا
الرواية
رواها
احسن
عن
ابى
حنيفة
وهي
طياس
قول
الثلاثة
هم
لان
القبا
بخلاف
القميص
سرق
فكان
مخالفا
من
كل
وجه
فكان
غاصبا
من
كل
وجه
وحكم
الناصر
لمن
كل
وجه
هذا
هم
وجه
الظاهر
سرق
اى
ظاهر
الرواية
هم
انه
سرق
اى
القبا
هم
قميص
من
كل
وجه
لانه
يشد
وسطه
ويتيق
به
انتفاع
القميص
سرق
من
دفع
احده
والبر
وسكر
العورة
هم
فبازات
الموافقة
والمخالفة
سرق
الموافقة
من
حيث
ان
القبا
يشبه
القميص
من
الوجه
المذكور
واما
المخالفة
فظاهر
لانه
امرهم
قميصا
وخاطه
قبا
هم
فيل
سرق
اى
اذا
كان
الامر
كذلك
فيميل
صاحب
الثوب
هم
الى
اى
ايجبتين
شاربهم
فان
مال
الى
الخلاف
بمنته
قيمة
ثوبه
وترك
القبا
عليه
وان
مال
الى
الوفاق

انما الثوب واعطاه اجر مثله و هو معنى قوله هو الا انه يجب اجرا للمثل الثوب رتبة الموافقة مثل لانما رتب هذه
 الصنفه وانما رتب تلك الصنفه المنخفضه الا ترى انه لو فاطمه قيمتها ثمانا وضعه لم يجب المسمى لغوت وصف
 ليقابل المسمى فما ارجحهم ولا يجاوز به الدرهم المسمى كما هو الحكم في سائر الاجارات الفاسدة على ما بينه في
 ما به ان شاء الله تعالى سرف وعين الثمانية يجب اجرا للمثل بالثمانا بل ثم اعلم ان هذا كله اذا اتفادى على
 الامر بخياطه التيسر ولو قال رب الثوب اترك بخياطه التيسر وقال لخياط بل اترتني بخياطه القبا اذا لقول
 الرب الثوب وبه قال مالك واحمد وابن ابي ليلى والشافعي وروى عن احمد في رواية القول لخياط واختلف اصحاب
 الشافعي فمنهم من قال في المسئلة قولان كالمذهبين ومنهم من قال الصحيح ان القول لرب الثوب ومنهم
 من قال انها لخير لثان كما يتبين بيمين يختلفان في الثمن فان اقاما البيئته فالبئيه بخياط وان اختلفا في
 الاجر فالقول للمالك لانه منكر الزيادة والبيئته بخياط لانها ثابتة الزيادة هم ولو فاطمه سراديل وقد
 امر بالقباء سرف اى واحمال انه قد مر بخياطه القبا هم قيل ليعين من غير خيار للتفاوت في المنفعة سرف وبه
 قالت الثمانية هم والراجح انه يخير سرف ان شاء ضمن احياء قيمة الثوب ولا اجر عليه وان شأنا اخذ الخياط
 واعطاه اجر مثله ولا يجاوز به المسمى للاسناد في عمل المنفعة سرف اى منفعة اللبس سرف العورة هم عوار
 سرف اى حكم هذه المسئلة هم كما اذا امر بترك طشت من شبه سرف لفتح الشين المعية والبالا الموحدة وهو ضرب
 من الخناس قال ابو عمر والطست والطست في الطست والجمع طسوس وطساس وطسوسا
 قال ابو عبيد عن ابي عبيد الطست معترية هم فضر به كذا فانه سرف اى فان الامر بخير سرف بين ان
 ياخذ الكبر واعطاه اجر مثله وبين ان ليعين المأمور بقيمة الثوب ولا اجر عليه هم كذا هذا سرف اى فيما اذا
 خاطه سراديل وقام بالقباء وقال شمس لا يئة البيئتي في الكفاية قالوا لو قطعه سراديل لم يجب له اجره الا
 ان الرواية تختلف هذا وقال في الايضاح كانوا يقولون لو قطعه سراديل لم يجب له اجر من المنفعة
 فلم يوجد المعقود عليه وقال الرواية تختلف هذا فانه روى عن محمد انه لو دفع شيئا الى رجل لم يضرب له
 الى آخره وذكره المصنف

باب الاجارة الفاسدة سرف عيبها بصحة لانها تاخذ الحكم منها وتاخيرها عن الصحة ايقاعها في محلها
 هم قال سرف اى القدرى هم الاجارة لنفسه بالشر وطسرف الخالفة لمقتضى العقد كما لو استاجر جرجي قال
 انه ان القطع مائة فالاجر عليه وكذا لو اشتراط طعين الدار ومرتها او طعين باب عليها او ادخل جرج
 في سقفها على المتاجر وكذا كاشترط اكرى نهر في الارض او ضرب مسنات عليها او حفر بئر فيها او ان
 قصرها على المتاجر لانه يجعل هذا الاعمال من جملة الاجر وانها مجهولة غير معلومة وجب له بعض الاجر لو جب
 جماله الباقي بنفسه الاجارة هم كما يفسد البيع لانه سرف اى لان الاجارة والتذكير باعتبار العقد هم بمنزلة
 سرف اى بمنزلة البيع هم الا ترى انه عقدا يقال ففسخ سرف كما ان البيع كذلك وقوله يقال من الاقا
 لا بين القول فادكا كانت مثل القول تفقد بالشروط لانها بينة على المضايقة والمماكسة فالاشترط يكون
 مقتضيا الى المنازعة كالبيع الا ترى ان التكلح لا يفيد بالشروط والله بنى على المسامحة و اراد بالشروط شرطا

الا انه يجب اجرا للمثل لفقها
 جهة الموافقة ولا يجاوز
 به الدرهم المسمى كخلف
 الحكم في سائر الاجارات
 الفاسدة على ما بينه
 في باب اجارة الله تعالى
 ولو خاطه سراديل وقد
 امر بالقباء سرف اى
 من غير خيار للتفاوت
 في المنفعة سرف اى
 بخير للاختلاف في اصل
 المنفعة ومما اذا اذا
 امر بضرط طشت
 من شبهه سرف
 كذا فانه بخير كذا هذا
 باب الاجارة
 الفاسدة
 قال الاجارة لنفسه
 الشرط كما تفسد البيع
 كما انه جاز له الاترى
 انه عقد يقال ويضخ

لا يتغيرها العقد لأك شطر كما في البيع ولهذا استاجر دابة الى بند او بشرط ان يعطيه الاجارة اذا خرج من البند
 مع وليس المطلبية بالاجر الى ان يرجع الا اذا مات مبدا وفيه من ذلك ان يأخذ اجر الدابة ولو استاجر
 بجليل له في العمل بدو بشرط عليه ان يفرغ منه اليوم جاز بالاتفاق بخلاف ما لو استاجر ليعمل فيه العمل اليوم
 غير اني ضيقه كذا في الفتاوى الصغرى هم والواجب في الاجارة الفاسدة اجر المثل لا يجازيه المسمى من
 به اذا كان فساد الاجارة بسبب طمسه لا باعتبار جهالة المسمى ولا باعتبار عدم التسمية لانه لو كان
 باعتبار واحد منها يجب الاجر بلغ ما بلغ ذكره في الفقه والذخيرة وقفاوى قافيين وقال في الشريعة
 قوله لا يجازيه المسمى اى الا اذا كان المسمى مجهولا سموا بالاجارة على وابة او ثوب او اجر منه والى ليسكنها
 بشرة على ان يعرف ما يولد ويؤتى لولاها فانه يتم يجب اجر المثل بالنما بلغ هم وقال زفر والشافعي رحمهما الله يجب
 بالنما بلغ من اى يجب اجر المثل حال كونه بالنما بلغ وقوله بلغ مفعول بالنما قال مالك واحمد هم اعتبارا
 ببيع الاعيان من اى يعتبر من اعتبار اربع المنافع ببيع الاعيان فان البيع اذا فسد وجب القيمة بالقيمة
 وبهذا بناء على ان المنافع عندهم كالاعيان هم ولنا ان المنافع لا تقوم بنفسها من لان التقويم عند
 الاحراز واللا يتبين كيف يحرمهم بل بالتقويم من اى كل يتقوم بالعقد يعنى صار تقويمه شرعا بالعقد لم حاجة
 الناس اليها من اى لا اجل حاجة الناس الى الاجارة التى هى بيع المنافع حاصل لكلام ان المنافع
 اعراض لابقائها فكمما توجب تلاشى ولا قيمة لها ولكنها تقومت بعقد الاجارة لفوردة وفي حاجة عن التار
 والثابت بالضرورة يتقدر بقدر الضرورة وهو معنى قوله هم فيلحق بالضرورة في الصحيح منها من يعنى اذا كان
 الامر كذلك فيلحق بالضرورة في العقد الصحيح من الاجارة لان الضرورة متقدر بقدر الضرورة وهى تندفع بالاجارة
 الصحيحة فيلحق بها هم الا ان الفاسد لم يفسد من اى اجاب عما يقال فينبى ان لا يجب اجر المثل في الفاسد لعدم
 الضرورة فاجاب بان الفاسد بيع الصحيح فيثبت فيه ما ثبت في الصحيح باعتبار انه تبعه والاعتبار لاصل للبيع
 فصا كان لا وجود للفاسد هم فيعتبر باسجل مدلا في الصحيح عادة من اى من تمت اجواب اى يعتبر في الاجارة
 الفاسدة باسجل به لافى العقد الصحيح عادة وهو قدر اجر المثل هم لكنها اذا اتفقت على مقدار فى الفاسد فقد استقطا
 الزيادة من اى هذا ايضا جواب عما يقال فينبى على ما ذكرتم ان يجب اجر المثل بالنما بلغ فاجاب بقوله لكنها اى لا المتفاوتة
 اذا اتفقت على مقدار معين في العقد الفاسد فقد استقطا الزيادة على المقدار المعلن لراعيها بالتسمية على ذلك
 هم واذا نقص اجر المثل لم يجب زيادة المسمى لفساد التسمية من اى هذا ايضا جواب عما يقال لما سقطت الزيادة في
 الفاسدة باتفاقهما على مقدار كان فينبى ان يجب الاجر المسمى بالنما بلغ فاجاب بقوله واذا نقص اجر المثل
 عن المسمى لم يجب الزيادة على المسمى لاجل فساد التسمية واستقر الواجب على ما هو الاقل من اجر المثل والمسمى هم
 بخلاف البيع من اى جواب ايضا عما يقال فينبى ان لا تعتبر تراعيها في سقوط الزيادة كما في البيع الفاسد فاجاب
 بقوله بخلاف البيع لان العين متقوم في تفسير من اى معنى بالاصالة بالضرورة هم وهو المسمى المسمى اى القيمة
 هو الموجب الاصل وذكر التفسير لتذكيرهم فان صحت التسمية من اى في البيع هم انقل عنه من اى عن اى
 الاصل الذى هو القيمة الى المسمى كصحة التسمية والتفسير في انقل مرجع الى الواجب الذى دل عليه قوله هو الواجب

والى يجب في الاصل الفاسدة
 اجر المثل لا يجازيه المسمى
 وقبل زفر والشافعي
 يجب بالفاسدة اعتبارا
 ببيع الاعيان وتسا
 ان المتفاوتة لا يتقوم
 بنفسها بل بالعقد
 لحاجة الناس فيلحق
 بالضرورة في الصحيح منها
 لان الفاسد تبع له
 فيعتبر ما يجعل به
 في الصحيح عادة كلفها
 اذا اتفقت على مقدار
 في الفاسد فقد
 اسقطا الزيادة
 واذا نقص اجر المثل
 لم يجب زيادة المسمى
 لفساد التسمية على
 البية لان العين متقوم
 في نفسه وهو الموجب
 الاصل فان صحت
 التسمية انقل عنه

الاصلي وهو اقرب من قول الكاكي انتقل الى التسمية على ما قبل ذكر التسمية وكذا من قول لا تترى اي ان
 السبل عن الموجب الاصلي الى السمع والافلاس من اي وان لم تصح التسمية فلا ينتقل الى اجب عن الموجب الاصلي
 الذي هو القيمة وفي شرح الطحاوي في الممارسة الناصرة لا يجب الاخر اذا لم يتفق بهما عندنا واحمد وعندهما الشافعي
 وما لا يجب ابرام المثل بالنكاح ومن لا يستند الى الصحيح ولو استاجر شيئا ثم اجره لميل قبيضة لا يجوز بل خلافه قليل
 يجوز في العقار عندنا في ضيقة وان اجره بعد القبض يجوز بلا خلاف فلو كانت اجرة الثانية اكثر لا يليب له الفصل
 عندنا والثوري والشافعي وابن السكيت احمد في رواية وقال الشافعي واحمد في اجرة والبور وعطاء وحسن
 والزهري يليب له ومن استاجر دارا كل شهر بدينهم فالقصد صحيح في شهر واحد فاسد في بقية الشهر لان يسبح
 حلة شهر معلومة من ش بان يقول عشرة اشهر كل شهر بدينهم وبه قال الشافعي في الاصل واختاره الاصطويحي
 واحمد وقال الشافعي في الاصح الاجارة باطلة وقال الكاكي الاجارة صحيحة وكما يعضي شهر استحق الاجارة لان
 الاجارة لا تكون لازمة عندنا لان المنافع مقدرة بتقدير الاجر فلا يحتاج الى ذكر المدة هم لان الاصل ان يكون
 اذا دخلت فيما لا نهاية له تنصرف الى الواحد لغير العمل بالعموم من لان حلة الشهر مجهولة والبعض منها غير
 محصور وترجع البعض من الشهر المتوسط بين الاوّل والآخر بمرجع بالمرجع والواحد منها معلوم متيقن يصح
 العقد فيه وهو معنى قوله لم كان الشهر الواحد معلوما فصح العقد فيه من اي في الشهر الواحد فان قيل اذا كان
 العقد فاسدا في بقية الشهر لم كان الفسخ جائزا في حال اجيب بان الاجارة من المعقود والمنفعة والعقود
 الاجارة في اول الشهر فقبل الانقضاء فكيف يفسخ هم واذا تم من اي الشهر لم كان لكل واحد منها ان يفسخ
 الاجارة لانهما العقد الصحيح من اي الذي كان في شرح واحد ثم افسخ احدهما الاجارة من غير محضر الاضرب يصح
 قال بعض المشايخ على قول بي يوسف يصح وعلى قولهما لا يصح وقال بعضهم لا يصح الا بمحضرة صاحبه بالانقضاء
 كذا في الذخيرة من فارس حلة شهر معلومة جائز لان المدة صارة معلومة من فارتفعت اجماله ويجوز
 في معلومة الاوّل الوجهان التصيب على حال من الشهر واجر على الوصفية هم قال من اي العقد ويرجع
 هم فان سكن ساحة من الشهر الثاني صح العقد فيه من لان التراضي منها جرى مجرا ابتداء العقد كالبيع بالتأجيل
 وبه حال احمد غلا فالشافعي لم يبين للمو اجران يجزبه الى ان ينفق من اي الشهر والكلام في المواجر
 قد مر مرة هم وكذلك كل شهر ليسكن في اوله لانه ثم العقد تبرأ منهما بالسكن في الشهر الثاني من اي كذلك
 يصح العقد في كل شهر ليسكن في اوله وبهم اجرام لان الذي ذكره في الكتاب من اي العقد ويرك هم هو
 القياس وقد مال اليه بعض المشايخ من المتأخرين لان راس كل الشهر في الحقيقة هو الساعة التي تملك
 فيها الهلال فاذا اهل معنى راس الشهر فلا يمكن النسخ هم وظاهر الرواية ان يبقى اختيار لكل واحد منها في
 الليلة الاولى من الشهر الثاني ولو هما لان في اعتبار الاول بعض اخرج من لان راس الشهر في العرف
 هو الليلة الاولى ولو بها يثبت اختيار فيما اعتد بالعرف واعلم ان مشايخنا قد اختلفوا في وقت الفسخ بعد
 تمام الشهر قال بعضهم لكل واحد منهما حق الفسخ حين يتم الشهر الاول اعني بين ميل الهلال حتى اذا سكن من الشهر
 الثاني ساعة لا يفتحي حتى الفسخ بعد ذلك واليه ذهب القدر في بعض مشايخنا وقال المصدر الشهيد في

والاول من اسماجر
 في كل شهر بدينهم
 فالبعض صحيح في شهر
 واحد فاسد في بقية
 الشهر لان يسبح
 حلة الشهر معلومة
 لان الاصل ان يكون
 كل اذا دخلت فيما
 لا تنصرف الى الواحد
 لتقدير العمل بالعموم
 وكان الشهر الواحد
 معلوما فصح العقد فيه
 واذا تم كان لكل واحد
 منهما ان يفسخ الاجارة
 لان العقد الصحيح
 فلو سمي حلة شهر
 معلومة جائز لان
 صارت معلومة قال
 فان سكن ساحة من
 الشهر الثاني صح العقد
 وليس للمو اجران يجزبه
 الى ان ينفق في الشهر
 كل شهر سكن اوله
 كذا في العقد بوضعهما
 بالسكن في الشهر الثاني
 اكان الذي ذكره
 في الكتاب هو القياس
 ومن مال اليه بعض
 المشايخ وظاهر الرواية
 ان يبقى اختيار لكل
 واحد منهما في الليلة
 الاولى من الشهر الثاني
 وبه هما لان في اعتبار
 الاول بعض اخرج من لان راس الشهر في العرف
 هو الليلة الاولى ولو بها يثبت اختيار فيما اعتد بالعرف واعلم ان مشايخنا قد اختلفوا في وقت الفسخ بعد
 تمام الشهر قال بعضهم لكل واحد منهما حق الفسخ حين يتم الشهر الاول اعني بين ميل الهلال حتى اذا سكن من الشهر
 الثاني ساعة لا يفتحي حتى الفسخ بعد ذلك واليه ذهب القدر في بعض مشايخنا وقال المصدر الشهيد في

الواجبات في باب الاجارة السجادة بعلامه السنين والصحيح ان يفسخ في الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر والثاني والثالث فان خيار الفسخ انما ثبت له في اول شهر واول الشهر ذواتا قال بعض مشائخنا كذا الفسخ في الليلة الاولى ويومها واختاره صاحب المداية وفي الذخيرة قيل لم يرد ذلك بقوله الكل منهما ان ينتقض الاجارة راس الشهر من حيث الحقيقة بل مراده راس الشهر عرفا وعادة هو الليلة التي يسيل فيها مع يومها كما قال محمد بن كذا في كتاب الايمان حلف ليقضين حقه راس الشهر فقصاه في الليلة التي يسيل فيها لم يستحب استحسانه وقيل طريق فسخه ان يقول لفسخ قبل محي الشهر فسخت الاجارة راس الشهر ففسخ الاجارة اذا هل اذا عقدت الاجارة معنا فاصبح وكذا فسخه وذكر الحاكم احمد السمرقندي في شرطه في هذا المسئلة لو اجل حرة شهرين او ثلاثة وعجز الاجرة ذلك ليس في احدهما الفسخ في قدر اجل به اذا التجمل ولالة العقد فيما عجل ثم اذا فسخ احدهما الاجارة من غير محضر صاحبه بل يصح من مشائخنا من قال انه على اختلاف على قول ابي حنيفة ومحمد لا يصح وعلى قول ابي يوسف يصح ومنهم من قال لا يصح الفسخ هنا الا بجنس من صاحبه باخلاف كذا في الذخيرة هم وان استاجر وابسته بعشرة دراهم جاز وان لم يبين تسط كل شهر من الاجرة لان المدة معلومة بان التقسيم فصاعدا كاجارة شهر واحد فانه جاز وان لم يبين تسط كل يوم من شهرين با تان سلكتان لا يبين فيها خلاف كذا قال الكاكي قيل قال العقد ورعي في شهر حرة كذا في قولنا في الفسخ على القول لانه يجوز الاجارة اكثر من سنة لا يجوز حتى يبين حصة كل سنة قلت هذا اختلاف فيما اذا تجرارة سنين معلومة فانه يصح عندنا وان لم يذكر تسط كل سنة هم ثم يعتبر ابتداء المدة مسمى من اى من الوقت الذي سمي بان يقول من شهر رجب من هذا السنة مثلا هم وان لم يسم شيئا فهو من الوقت الذي استاجر به لان الاوقات كلها في حق الاجارة على السواء في ذلك الشهر منكر وفي مثلها يبين الزمان الذي يتعصب السبب هم فاشبه اليقين من لما اذا حلف لا يكلم فلان اشهر اثنين الشهر الذي وجد منه اليقين فيه لان الظاهر من حال التعاقد ان يقصد صحة العقد وصحة بذلك لتعيين لعدم المزامم هم سلكا في الصوم من حيث لا يتعين الشهر الذي يعقب تدمر فيها اذا نذر ان يصوم شهر ما لم يبينه لان الاوقات كلها ليست فيس على السواء لكن لا يكتفى بمحل له من يومه ان الشروع في الصوم لا يكون الا بعينه منه وربما لا يقتصر ذلك بالسبب ثم ان كان العقد حين يسيل المال من بنهم الياء وفتح الهاء على هذا المعقول حين يسيل المال راد به اليوم الاول من الشهر كذا قال الكاكي في قولنا لا تترادى يجوز على صيغة المبني للفاعل وعلى صيغة المبني للمفعول جميعا قال في اجرة بل المال واهل وقال لا يقال الا اهل والبلنا نحن اذا رايانا للمال واجاز ابو زيد بل للمال ونفس بعضهم في شرطه قوله حين يسيل المال بقوله اراد به اليوم الاول من الشهر وفيه نظر لانه ليس حين يسيل للمال بل هو اول الليلة الاولى من الشهر وهذا لانه لنا فاة بين الاجارة والاقوات بل الايام والليالي فيها هو فلا حاجة الى اعتبار المدة من اول ايام الشهر بل يعتبر من اول الشهر وهو ما قلنا قلنا قال الصفا في اهل المال على ما لم يسم فاعله ولم يقل غير هذا وكفى به حجة وكذا نفس عليه تاج الشريعة في شرطه هم فمشهور السنة كلها بالابالة لانها من اى لان الالهة هي الاصل من في الشهور العربية فاما كان العمل به ممكنا لا يصار الى غيره قال الله تعالى يستلونك عن الالهة كل هي موافقة للناس والايام يدل عن الالهة وانما يصار الى البديل اذا

وان استاجر في السنة
بعشرة دراهم جاز وان
لم يبين تسط كل شهر
من الاجرة لان المدة
معلومة بان التقسيم
فصاعدا كاجارة شهر
واحد فانه جاز وان
لم يبين تسط كل يوم
من شهرين با تان
سلكتان لا يبين فيها
خلاف كذا قال الكاكي
قيل قال العقد ورعي
في شهر حرة كذا في
قولنا في الفسخ على
القول لانه يجوز
الاجارة اكثر من سنة
لا يجوز حتى يبين
حصة كل سنة قلت
هذا اختلاف فيما
اذا تجرارة سنين
معلومة فانه يصح
عندنا وان لم يذكر
تسط كل سنة هم
ثم يعتبر ابتداء
المدة مسمى من اى
من الوقت الذي سمي
بان يقول من شهر
رجب من هذا السنة
مثلا هم وان لم
يسم شيئا فهو من
الوقت الذي استاجر
به لان الاوقات
كلها في حق
الاجارة على السواء
في ذلك الشهر منكر
وفي مثلها يبين
الزمان الذي يتعصب
السبب هم فاشبه
اليقين من لما
اذا حلف لا يكلم
فلان اشهر اثنين
الشهر الذي وجد
منه اليقين فيه
لان الظاهر من
حال التعاقد ان
يقصد صحة العقد
وصحة بذلك
لتعيين لعدم
المزامم هم
سلكا في الصوم
من حيث لا يتعين
الشهر الذي يعقب
تدمر فيها اذا
نذر ان يصوم
شهر ما لم يبينه
لان الاوقات
كلها ليست فيس
على السواء لكن
لا يكتفى بمحل
له من يومه ان
الشروع في الصوم
لا يكون الا بعينه
منه وربما لا
يقتصر ذلك
بالسبب ثم ان
كان العقد حين
يسيل المال من
بنهم الياء وفتح
الهاء على هذا
المعقول حين
يسيل المال راد
به اليوم الاول
من الشهر وفيه
نظر لانه ليس
حين يسيل للمال
بل هو اول
اليوم الاول من
الشهر وهذا
لانه لنا فاة
بين الاجارة
والاقوات بل
الايام والليالي
فيها هو فلا
حاجة الى
اعتبار المدة
من اول ايام
الشهر بل
يعتبر من اول
الشهر وهو ما
قلنا قلنا قال
الصفا في اهل
المال على ما
لم يسم فاعله
ولم يقل غير
هذا وكفى به
حجة وكذا نفس
عليه تاج
الشريعة في
شرطه هم
فمشهور السنة
كلها بالابالة
لانها من اى
لان الالهة هي
الاصل من في
الشهور العربية
فاما كان العمل
به ممكنا لا
يصار الى غيره
قال الله تعالى
يستلونك عن
الالهة كل هي
موافقة للناس
والايام يدل
عن الالهة وانما
يصار الى البديل
اذا

تعدرا اعتبار الاصل وبيننا ممكن فكان ان يكتفى الى ان يسل المال من الشهر الاقل ثم وان كان سرق
 اى القدر ثم في اثنا عشر سرق بان وقعت الاجارة في نصف الشهر او بعد سقى ايام ثم فلكل بالايام عند
 ابى حنيفة رضى الله عنه سرق فيكون ثلثا في ستين يوما وبقي الشا في ثلثي قول واحد في رواية ثم في
 سرق اى قول ابى حنيفة ثم رواية عن ابى يوسف وعند محمد وهو رواية عن ابى يوسف الاول سرق اى
 الشهر الاول ثم بالايام والباقي بالايام فيكون احد عشر شهرا بالمبالاة شهر بالايام ثم الشهر الاول من شهر
 الاخير ثم لان الايام يسارا اليها ضرورة وهي سرق اى الضرورة الى اعتبار الشهر بالايام ثم في الاول منها
 سرق اى في الشهر الاول من الشهور ودون الباقي فلا يتعدى الى غيره وبه قال الشافعي في قول واحد
 في رواية ثم ولله سرق اى ولا يثبته ان الشان ثم سرق في الاول بالايام سرق اى متى سرق الشهر الاول
 بالايام بالشهر الذي يليه ابتداء الثاني بالايام ضرورة سرق ابتداء الشهر الثاني بالايام فيضا ضرورة فكذلك في الشهر الثاني
 ليكون لا يثبت الشان في الشهر الثاني سرق اى لا يكون الحكم في الشهر الثالث والرابع الى آخر السنة فيجوز ان يثبت اعتبار
 العدد ودون الابله ضرورة ثم ونظيره العدة من سرق اى نظيره هذا الاختلاف مسئلة العدة من حيث الاعتبار
 بالشهود وبالعدوم وقد مر في الطلاق سرق اى في اول كتاب الطلاق من الكتاب قال الشافعي في هذا
 غير راسخة مثل هذا الاختلاف لم يرد في الطلاق وما يتعلق به قال الامام المصنف رحمه الله تعالى في حاشية
 غلط صاحب النهاية فان احواله راسخة لانه ذكر في اول كتاب الطلاق ثم ان كان الطلاق في اول الشهر بقية
 الشهور بالابله الى قوله وفي حق العدة كذلك عند ابى حنيفة الى اخره ثم قال سرق اى القدر ورمى ثم ويجوز
 اخذ اجرة احكام واحكام سرق خصما بالذکر لان لبعض الناس فيه خلافا وفي المبسوط ذكره بعض العلماء فعمله الحجام
 واحكام اخذ ايتلا هر اخذ في وقالوا احكام بيت الشياطين وسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم شربت فاذ
 يكشف فيه العورات وقصص فيه النساء والناسات ومنهم من اصل بين حمام الرجال وحمام النساء فقالوا
 يكره اتخا وحمام النساء وقال القاضي الخليلي عن احمد انه لا يباح اجرا احكام ومن كرهه كسبه عثمان وابو هريرة
 بن الحسن في الفتوى لقوله عليه السلام كسب الحجام فبيث رواه مسلم فاما احكام فلتعارف الناس سرق يعني الحجام لان
 بذلك بين الناس خصومة صان في ديار التركة فلم يمتنع اجماله لاجماع المسلمين سرق هذا الشارة الى جواب الاستحباب
 لان القياس عدم اجواز الجمالة فقال لم يمتنع اجماله لاجماع المسلمين على ذلك ثم قال عليه السلام باراه
 المسلمون حسنا فهو عند العدين سرق ذكر هذا وليلا على ان المسلمين اذا اجمعوا على امر يكون هذا مقبول لان
 كل باراه المسلمون حسنا فهو عند العدين ولكن وقع هذا الحديث في الخبر على الله عليه وسلم غير صحيح وانما
 هو موثوق على ابن مسعود رضى الله عنه رواه احمد في مسنده حقه ابو بكر ابن عباس بن عثمان عاصم عن رين
 بن جيس عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال ان الله نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب
 اصحابه خير قلوب العباد فقام وزاد انبياء يتألمون على دينه فمراه المسلمين حسنا فهو عند العدين ورواه
 البخاري في مسنده والبيهقي في المجلد رواه ايضا ابو داود والطحاوي في مسنده بناء السعد وعمر عاصم عن
 ابى واكل عن عبد الله بن مسعود في مسنده قال عوف بن يحيى وسن طريق رواد ابو نعيم في احليته في ترجمة ابن مسعود

وان كان في الشان الشهر
 فلكل بالايام عند
 ابى حنيفة وهو
 رواية عن ابى يوسف
 وعند محمد وهو
 رواية عن ابى يوسف
 الاول سرق اى
 بالايام لان الايام
 يسارا اليها ضرورة
 وهي سرق اى
 الضرورة الى اعتبار
 الشهر بالايام
 ثم في الاول منها
 سرق اى في الشهر
 الاول من الشهور
 ودون الباقي فلا
 يتعدى الى غيره
 وبه قال الشافعي
 في قول واحد
 في رواية ثم
 ولله سرق اى
 ولا يثبته ان
 الشان ثم سرق
 في الاول بالايام
 سرق اى متى
 سرق الشهر الاول
 بالايام بالشهر
 الذي يليه ابتداء
 الثاني بالايام
 ضرورة سرق
 ابتداء الشهر الثاني
 بالايام فيضا
 ضرورة فكذلك في
 الشهر الثاني
 ليكون لا يثبت
 الشان في الشهر
 الثاني سرق اى
 لا يكون الحكم في
 الشهر الثالث
 والرابع الى آخر
 السنة فيجوز ان
 يثبت اعتبار
 العدد ودون
 الابله ضرورة
 ثم ونظيره
 العدة من سرق
 اى نظيره هذا
 الاختلاف
 مسئلة العدة
 من حيث
 الاعتبار
 بالشهود
 وبالعدوم
 وقد مر في
 الطلاق سرق
 اى في اول
 كتاب الطلاق
 من الكتاب
 قال الشافعي
 في هذا
 غير راسخة
 مثل هذا
 الاختلاف
 لم يرد في
 الطلاق
 وما يتعلق
 به قال
 الامام
 المصنف
 رحمه الله
 تعالى في
 حاشية
 غلط
 صاحب
 النهاية
 فان
 احواله
 راسخة
 لانه
 ذكر في
 اول
 كتاب
 الطلاق
 ثم ان
 كان
 الطلاق
 في اول
 الشهر
 بقية
 الشهور
 بالابله
 الى قوله
 وفي حق
 العدة
 كذلك
 عند
 ابى
 حنيفة
 الى اخره
 ثم قال
 سرق
 اى القدر
 ورمى
 ثم
 ويجوز
 اخذ
 اجرة
 احكام
 واحكام
 سرق
 خصما
 بالذکر
 لان
 لبعض
 الناس
 فيه
 خلافا
 وفي
 المبسوط
 ذكره
 بعض
 العلماء
 فعمله
 الحجام
 واحكام
 اخذ
 ايتلا
 هر
 اخذ
 في
 وقالوا
 احكام
 بيت
 الشياطين
 وسماه
 رسول
 الله
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 شربت
 فاذ
 يكشف
 فيه
 العورات
 وقصص
 فيه
 النساء
 والناسات
 ومنهم
 من
 اصل
 بين
 حمام
 الرجال
 وحمام
 النساء
 فقالوا
 يكره
 اتخا
 وحمام
 النساء
 وقال
 القاضي
 الخليلي
 عن
 احمد
 انه
 لا
 يباح
 اجرا
 احكام
 ومن
 كرهه
 كسبه
 عثمان
 وابو
 هريرة
 بن
 الحسن
 في
 الفتوى
 لقوله
 عليه
 السلام
 كسب
 الحجام
 فبيث
 رواه
 مسلم
 فاما
 احكام
 فلتعارف
 الناس
 سرق
 يعني
 الحجام
 لان
 بذلك
 بين
 الناس
 خصومة
 صان
 في
 ديار
 التركة
 فلم
 يمتنع
 اجماله
 لاجماع
 المسلمين
 سرق
 هذا
 الشارة
 الى
 جواب
 الاستحباب
 لان
 القياس
 عدم
 اجواز
 الجمالة
 فقال
 لم
 يمتنع
 اجماله
 لاجماع
 المسلمين
 على
 ذلك
 ثم
 قال
 عليه
 السلام
 باراه
 المسلمون
 حسنا
 فهو
 عند
 العدين
 سرق
 ذكر
 هذا
 وليلا
 على
 ان
 المسلمين
 اذا
 اجمعوا
 على
 امر
 يكون
 هذا
 مقبول
 لان
 كل
 باراه
 المسلمون
 حسنا
 فهو
 عند
 العدين
 ولكن
 وقع
 هذا
 الحديث
 في
 الخبر
 على
 الله
 عليه
 وسلم
 غير
 صحيح
 وانما
 هو
 موثوق
 على
 ابن
 مسعود
 رضى
 الله
 عنه
 رواه
 احمد
 في
 مسنده
 حقه
 ابو
 بكر
 ابن
 عباس
 بن
 عثمان
 عاصم
 عن
 رين
 بن
 جيس
 عن
 عبد
 الله
 بن
 مسعود
 رضى
 الله
 عنه
 قال
 ان
 الله
 نظر
 في
 قلوب
 العباد
 بعد
 قلب
 محمد
 فوجد
 قلوب
 اصحابه
 خير
 قلوب
 العباد
 فقام
 وزاد
 انبياء
 يتألمون
 على
 دينه
 فمراه
 المسلمين
 حسنا
 فهو
 عند
 العدين
 ورواه
 البخاري
 في
 مسنده
 والبيهقي
 في
 المجلد
 رواه
 ايضا
 ابو
 داود
 والطحاوي
 في
 مسنده
 بناء
 السعد
 وعمر
 عاصم
 عن
 ابى
 واكل
 عن
 عبد
 الله
 بن
 مسعود
 في
 مسنده
 قال
 عوف
 بن
 يحيى
 وسن
 طريق
 رواد
 ابو
 نعيم
 في
 احليته
 في
 ترجمة
 ابن
 مسعود

والبيهقي في كتاب الاعتقاد والطبراني في معجمه وقال بن عبد البر المادي في الكلام على احاديث المنصور وقد روى
بعضهم فرغته ثم قال وقد روى مرفوعا من حديث النضر بن ابي نعيم اسناده ساقطهم واما الحجام فلما روى انه
عليه السلام احتجهم واعطى الحجام الاجرة من اخرج البخاري ومسلم عن طائفة عن ابن عباس كنه الدير عنهما
النبى صلى الله عليه وسلم احتجهم واعطى الحجام اجرة زاد البخاري في لفظه ولو كان حراما لم يعطه وفي
لفظ ولو علم كراهية لم يعطه ومسلم ولو كان سحائما لم يعطه للاحاديث الذي وردت في تحريمه منسوخة هم ولا
من شى اى ولان الاستحجام هم استيجار على عمل معلوم باجر معلوم فيقع ما يترأس من كمان سائر الاجارات
الصحيحة هم قال من شى اى القدر روى هم ولا يجوز اخذ اجرة عسب التيس وهو ان يواجر فحلا للبر على الانا
من عسب النخل من رتبة يقال عسب النخل النامة بعسب عسان بن باب فحل بفعل بالفتح في الماضي والكسرة في القاب
وفسره المصنف بقوله وهو لى آخذه وهذا بخلاف بين الائمة الاربية وخج ابو المطالب الحنبله وبعض
اصحاب اصحاب الشافعى وجهان في جوازها لانه انقطع مباح واحاجة تدعو اليه يجوز كاجارة الطير للارباع
والبيهقي للاعتقاد وجهان احدهما حديث اشار اليه بقوله هم لقوله عليه السلام ان من سمعت عسب التيس من شى احتج
صحيح ولكن بغير هذا اللفظ اخرجه البخاري وابوداود والترمذى والنسائى عن علي بن احكم عن نافع عن بن
عمر روى الدير عنهما ان النبى صلى الله عليه وسلم نعى عن عسب الفحل وبهم احكام حيث قال بعد اخراجه
انه على شرط البخاري ولم يخبر به واعجب منه زكى الدين المنذرى غراه في تحقيقه للترذى والنسائى
ولم يفرده للبخاري واخرج الزائر فى مسنده عن اشعب بن سيرين عن ابى هريرة ان النبى صلى الله عليه وسلم
نعى عن عسب الكلب وعسب التيس عنده عبد اجمع للنسائى وليس في مسنده هم والمراد اخذ الاجرة عليه
من شى اشار به الى تفسيره حديث لان نفس العسب ليس من السمات وانما المراد اخذ الاجرة عليه فالمنصف
من زوف تقديره ان من السمات وانما المراد اخذ الاجرة عليه فالمنصف في محذوف تقديره ان من السمات
كرى عسب التيس هم قال من شى اى القدر روى هم ولا الاستيجار على الاذان ولج من شى اى ولا يجوز
قال حمزة هو قول عطاء والضحك والزهري واحسن وابن سيرين وطاوس والغنى والنسبة وفيه عا
احتج به ولا يصح الاستيجار على الاذان والاقامة والامامة وتعليم القرآن والفقه والنباتة في الحج
وعنه يصح ويباح اجرة كما لو اجره على ذلك شيئا بلا شرط نفس عليه كالرزق من بيت المال لمن فقهه
منهم متعدد وكالرتبة وقيل يجوز على تعليم الفقه والحديث الفراض فقط ويجوز اجارة كتب العلم
المباح للقراءة والنسخ وفي صحة اجارة المعصف وجهان ويباح نسخة باجرة انهم هم وكذا الايام
وتعليم القرآن والفقه من شى اى وكذا لا يجوز قال لا يترادج خلافا للشافعى وقال يحاكم في الكافي
ولا يجوز ان يستاجر رجل رجلا ان يعلم ولد القرآن والفقه والقرائض اويومهم في رمضان او يوفى
وفي خلافة الفتاوى ما قلنا من الاصل لا يجوز الاستيجار على الطاعات كتعليم القرآن والفقه والاذان
والتذكير والتدريس والحج والقرى ويعني الاجرة وعسا اهل المدينة يجوز وبه اخذ الشافعى وتفسير
وعصام وابو نصر والفقيه ابو الليثي ثم قال وكذا لا يجوز وفي الخلاصة اجمالية ان يستاجر المعلم مدة

واما الحجام فلما روى
انه عليه السلام
واعطى الحجام الاجرة
ولانه استيجار على
عمل معلوم باجر معلوم
فيقع جازا قال
ولا يجوز اخذ اجرة
عسب التيس هو
ان يواجر فحلا للبر
على ان لا يقول له عليه
ان من سمعت عسب
التيس والمراد اخذ الاجرة
عليه قال ولا الاستيجار
على الاذان والحج والامامة
وتعليم القرآن والفقه

عليه السلام بالتميز بالفتنة لا يجوز الاستيجار لاجل قراءة العلوم الادبية كاللغة والنحو والتفسير ونحوها
والعلوم الحكمية كالطب والمعتول ونحوها من الاصل من اي الاصل الذي بني عليه حرمة الاستيجار
على بابه الاشياء هم ان كل طاعة يخضع بها المسلم لا يجوز الاستيجار عليها عندنا من لان هذه الاشياء من جنس
يقع عن العالم قال الله تعالى وان ليس للانسان الا ما سئى فلا يجوز اخذ الاجرة من غيره كالعلوم والمعارف
فقد ينقله من بين المسلمين ليعتق بجملة الاسلام لانه اذا لم يخضع يجوز كما اذا استاجر مسلم في ميا على تعليم
التوراة يجوز لان تعليمها لا يخضع بجملة الاسلام هم وعندنا انما يقع في كل الاتيين على الاجرة لانه استيجار
على عمل معلوم غير متعين عليه فيجوز ولنا قوله عليه السلام اقرؤوا القرآن لا تكلوا به من قبل الله ورسوله واليه المرجع
فقد يقولون لا يتعين فانه اذا اخرج هذا الحديث اخرجتموه من غير الاصل بن ابراهيم عن هشام بن عبد الله عن
عدي بن يحيى بن ابي كثير عن ابي راشد الجبلي قال قال عبد الرحمن بن شبل سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول اقرؤوا القرآن ولا تاكلوا به ولا تجفوا عنه ولا تغفلوا فيه ولا تسكنوا به ورواه اسحاق بن راهويه وابن
ابى شيبة في مصنفه وعبد الرزاق في مصنفه ومن طريق عبد الرزاق روى محمد بن حميد وابو يعلى الموصلي و
الطبراني في مسنده في هذا الحديث عن عبد الرحمن بن عوف وابي هريرة رضي الله عنهما اما حديث عبد الله فاخرجه
البيهقي في مسنده عن حماد بن عيسى بن ابي كثير عن ابي سلمة بن عبد الرحمن عن ابيه عبد الرحمن بن عوف فرواه
نحوه ورواه احمد بن حنبل في مسنده في هذا الحديث عن ابي هريرة فاخرجه بن عدي في الكامل عن النخاع بن قيس عن ابي بصير عن عدي بن
ابي كثير عن سلمة عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم نحوه واسند عن ابن معين انه قال في الصحيحين
بن قيس بن ابي ليس بشيء وعن الدمشقي قال من ترك احاديث قبوله ولا تاكلوا به اي بالقران مثل ان اخرج
رجل يقرأ على راس قبر قبل هذه القراءة لا يستحق بها الثواب لالمية ولا للقرى قال تاج الشريعة هم و
في آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عثمان بن ابي العاص ومان اتخذ مؤذنا فلا يأخذ على
الاذان اجرا من هذا الحديث اخرج اصحاب السنن الاربعة بطرق مختلفة وابو داود والنسائي عن حماد بن سلمة
عن سعيد بن جندب عن ابي العلاء عن مطرف بن عبد الله عن عثمان بن ابي العاص قال قلت يا رسول الله
اجلنا امام قوس قال انت امامهم واتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه اجرا ولذلك رواه احمد في مسنده واهما لم في
المستدرک وقال على شرط مسلم واخرجه الترمذي وابن ماجه عن اشعث بن سوار عن احسن عن عثمان بن
ابي العاص قال ان مران اخرا عهدي الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذ مؤذنا لا يأخذ على اذانه
اجرا قال الترمذي حديث حسن واخرج البخاري في تاريخه عن شاذان بن سوار عن حماد بن سلمة عن عبد
بن طهمان القطعي بن نيرة بن شعبة رضي الله عنه قال قلت يا رسول الله اجلني امام قوس قال قلت
قال صل كسلوة انصف القوم ولا تتخذ مؤذنا لا يأخذ على الاذان اجرا قوله عهد معناه او صي يقال عهدت
اسي او صليت قال الله تعالى الم اعهد اليكم ولا ينال عهدى الظالمين فان قلت استدلالنا في بانه عليه السلام
وج رجا بما سمع من القرآن يتفق عليه ويقول عليه السلام احق ما اخذتم عليه اجرا الكتاب المحدث حديث
حسن صحيح وباروي سن حديث ابي سعيد الخدري قال بلغنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة

والاصل ان كل طاعة
يختص بها المسلم
لا يبيح الاستيجار عليه
عندنا وعندنا
يعني في كل ما لا يتعين
على الاجرة لا يستحار
على عمل معلوم غير
متعين عليه فيجوز
ولنا قوله عليه السلام
اقرؤوا القرآن ولا تاكلوا
به وفي آخر ما عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم
الى عثمان بن ابي العاص
وان اتخذت مؤذنا
فلا تأخذ على الاذان اجرا

وحيث انهما يجوزان بين المشاع يجوز من غير شريك جائز بالاجماع سواء كان لا يتحمل النسبة او مما لا
 يتحمل وحين المشاع من شريك او من غير شريك سواء كان يتحمل النسبة او لا يجوز وعند الشارح
 يجوز وبسبب المشاع فيما لا يتحمل النسبة جائز فيما لا يتحمل لا يجوز عندنا وعند الشارح رحمه الله يجوز
 وتضمن المشاع جائز بالاجماع واما وقف المشاع فبالوفاق لا يري في الوقت مشاعا كان او غيبه
 وعندنا يجوز الوقت ثم على قولنا في يوسف وقف المشاع جائز وعندنا باطل هم وصورة سبق
 صورة عقد اجارة المشاع هم ان لا يجر نصيبا من داره ونصيبه من دار مشتركة من غير الشريك
 سبق او اوجز نصف عبد او كذا وادب من غير الشريك هم لما سبق اى الى يوسف ونحوه
 ان للمشاع منفعة سبق يعنى يجوز لان موجب الاجارة تلك المنفعة هم ولهذا يجب اجرا للمثل
 سبق اى ولو لم يكن المشاع له منفعة يجب اجرا للمثل عند ابي حنيفة اذ اسكن المستاجر فيها ولو كان
 فانعت المنفعة لما التقدا اصلها اذ الشاخر ارضا بختة هم والتسليم ممكن بالتخلية سبق جواب
 عما يقال انه اجارة لا لا يقدر على تسليمه فاجاب بان التسليم ممكن بالتخلية بان يرفع الشريك
 المجرى عنه من الدار وظل بينهما وبين المستاجر هم او بالتهانى سبق هو متفاعل من التهمة يقال
 ما ثبت زيدا وتهانى القوم وهو ان يتواضعوا على امر فترضاوا به حقيقة ان يرفع كل واحد
 منها سجالة واحدة ويختاراهم فدار كما اذ اجر من شريكه سبق فلو كان الشيوع مانعا لما
 جاز من شريكه كالبته هم ومن جليلين سبق اى لو كانا اذ اجر من رجلين فانه يجوز وكل واحد
 من المستاجرين يملكه منقبه التمتع بها وكذا لو اقر نصف داره فلهما يجوز هم وصار كالبيع
 سبق اى فصار حكم التخلية بناء على التخلية في البيع من حيث ان التخلية تسليم فيه هم اى لا يري حنيفة
 رضى المدعنه انه اجرا لا يدر على تسليمه فلهما يجوز سبق به اما ما وقعته واما لما نعت انتم قريب الاول
 اليه اجر لا يقدر على تسليمه لان تسليم المشاع وجد سواء كان محتمل النسبة كالدرا ولا كالبيع
 غير متصور ولا يتصور تسليمه لا يبيع اوارثه لعدم الامتنان به والاجارة عندنا على المنفعة فيكون
 بذاولا مبتدأ من غير تعدد من الدليل المحض وقتد ير الثانية ان يقال لا السلم الانتفاع بالمانع
 فانه اجر لا يقدر على التسليم وعدم التسليم يمنع من الاجارة هم وهذا سبق توضيح لكون اجارة
 المشاع اجارة لا يقدر على تسليمه هم لان تسليم المشاع وحده لا يتصور سبق فلا يتصور استيفاء
 المنفعة لان الانتفاع امره والثالث لا يملكه هم والتخلية امت بتسليم سبق جوابا عما قال
 والتسليم ممكن بالتخلية ووجه ان التخلية لم يثبت التسليم لذا امتها حيث اعتبرت بل لكونها
 تمكينا وهو ما سبق قوله هم لو قوته تمكينا سبق اى لو قوع التخلية تمكينا من التبعين وتذكير التبعين
 على ما دلى سبق المواع هم وهو سبق اى التمكن هم الفعل الزم يحصل به التمكن سبق من
 الانتفاع حذاهم ولا يمكن كفى المشاع سبق لانه معدوم فيه فالحاصل ان التخلية كانها اجترت
 غلة وهو وسيلة الى التمكن ولكن في المشاع غير حاصل ففان المعلول واذا فاق المعلول لا يثبت

وصورته ان يجر
 نصيبا من داره ونصيبه
 من دار مشتركة من
 غير الشريك لهما ان
 المشاع منفعة لهما
 يجب اجرا للمثل التسليم
 ممكن بالتخلية او بالتالي
 فصار كما اذ اجر من شريكه
 او من رجلين وصار
 كالببيع وكذا حنيفة
 انه اجر لا يقدر
 على تسليمه فلا يجوز
 وهذا لان تسليمه
 وحده لا يتصور التخلية
 استبرحت تسليمه لو قوته
 تمكينا وهذا الفعل
 الذي يحصل به التمكن
 ولا يمكن في المشاع

بالعلة هم بخلاف البيع بحصول التمكن فيه من ان المقصود ليس الانتفاع بل الرقبة ولهذا جاز بيع
 الحبيش فكأن التمكن بالخلية فيه حاصله واما الثاني من جواب عن قولهم او بالتما له وحاصله
 ان التماس من احكام العقد بواسطة الملك وهو من قوله هم فانما يستحق حكما للعقد بواسطة الملك
 حكما لثبوت الملك هم وحكم العقد يقتضيه من ان يوجب العقد ان حكم الشيء هو الاثر الثابت بعد
 القدره يتاخر عنه هم والقدره على التسليم شرط العقد وشرط الشيء يسبقه من ان يوجب
 لتوقف وجود المشرط على وجود الشرط فالمتوقف عليه سابق لا محالة هم ولا يوجب المتأخر ما سبقه
 من وهو التما له لانه حكم فتمت اعتبر سابقا يلزم قلب احكام شرطه وذا لا يجوز هم واما اذا جاز
 من شريكه من جواب عن قولهم فصار كما اذا اجر من شريكه ووجهه انه اذا اجرة من شريكه
 هم فالكل يحدث على ملكه فلا شيوع من يعني ان البعض له بحكم الملك وللبعض بحكم الاجارة وكل المنفعة
 يحدث على ملكه فلا شيوع فينزل قيل لو لم يكن فيه الشيوع كاجاز العتبه والرجح من الشريك لكنه
 لم يجوز واجيب بان المراد بان الشيوع يمنع التسليم وهو المقصود فيما نحن فيه فالمنفعة شيوع موصوف
 وسجود ان يكون الشيوع مانعا فكم باعتبار دون آخر فيمنع عن جواز العتبه من حيث القبض فان
 القبض التام لا يحصل في الشائع وعلى جواز الرهن لانعدام المقصود عليه وهو المنفعة وانما يتعدى
 التسليم وذلك لا يوجد في حق الشريك والتحقيق في هذا الموضع ان الشيوع المانع للمدين او في
 المنفعة فان كان في العين فقد منع عن العتبه والرهن دون التسليم في الاجارة وان كان
 في المنفعة فقد منع عن التسليم فيما ان كان ابتداء وان كان طاريا لم يمنع فانهم هم والاختلاف
 في النسبة لا يضره من جواب كما يقال سلنا ان الكل يحدث على ملكه لكن مع اختلاف النسبة لان الشريك
 يفتق بنسبة الملك فببشرطه بالاستيجار فيكون الشيوع موجودا فاجاب بان الاختلاف في النسبة
 لا يضره اي لا يضر كون حدوث كل الانتفاع على ملكه لانه لا عبرة لاختلاف الاسباب مع اتحاد الحكم
 هم على انه لا يضر من اي على ان عقدا اجارة المشرع من شريكه ايضا لا يضر هم من رواية احسن
 عنه من اي عن ابى حنيفة في ذكر القدره في التقريب روى الحسن عن ابى حنيفة في ذكر ربطان
 العقد في البيع يعني اجارة المشرع من الشريك وغيره هم وبخلاف الشيوع الطارعي من بان
 اجر رجل من رطب ثم مات احد هما فانه يثبت الاجارة في نصيب كل واحد في ظاهر الرواية وذكر
 الطحاوي عن خالد بن ابي حنيفة انه يفسد في حق كل واحد وقال صاحب الغناية قوله وبخلاف
 الشيوع الطارعي ليس له تعليق ظاهر اراد ان ذكره ههنا غير مناسب وليس كذلك بل تعلقه ظاهر
 لانها اجازة المشرع قياسا على ما اذا اجرة من رطب ثم مات احد هما فانه يثبت الاجارة مع
 ان فيها الشيوع كما اذا ذكرنا لا يقال على هذا يكون قوله وبخلاف ما اذا اجر من رطب ثم اراد ان
 قوله بخلاف الشيوع الطارعي مثل اصل بقاعدة وقوله بخلاف ما اذا اجر من رطب من الفروع
 المبني على هذا الاصل فلا تكرار في ذكر الاصل من الفرع وانما التكرار يكون اذا كانا رطبين متدينين

مبني شرحه
 التمكن فيه واما
 التما له فانما يستحق
 حكما للعقد بواسطة
 الملك وحكم العقد
 يقتضيه والقدره على
 التسليم شرط العقد
 وشرط الشيء يسبقه
 ولا يوجب المتأخر ما
 سبقه واما اذا جاز
 من شريكه
 فالكل يحدث
 على ملكه فلا شيوع
 والاختلاف في النسبة
 لا يضره على انه لا يضر
 في زيادة الحكم عنه
 وتنبه في الشيخ الزاكي

او فرحين متحدين هم لان القدرة على التسليم ليس بشرط البقاء فيه عند الابتداء كما ان تكميل التسليم لا يقتضيه
 شرط الابتداء الصلوة وليس بشرط البقاء فيه وبطلان ما اذا اجر من رجلين لان التسليم يقع جملة
 منق لان العقد انصف الى كل الذار والاشيع فيه لان كل واحد منهما يستوفى منا فعباس على ملك
 الموجه ويخرج من ملكه جملة ثم الشيوع منق اى حصل هم بمنه في الملك فيمن بينهما طار منق
 يعني به ثبوت الملك لهما فيحقق بعد العقد فيكون طاريا فان قيل لانسل انه طاريل هو ثبوتان لاننا قد
 ساعه فسا عه ابيب بان بقا الاجارة له حكم الابتداء من وجب لانها عقد لازم فلما يكون متارنا قيل ان
 اجواب فاس لان العقد الغير لازم هو الذي يكون للابتداء فيه حكم الاجارة كما قلنا ثم من الوكالات
 انه لو ثبت هنا اجارة او بقا منقطع الاخر اى وانما خصي يقول لا بقا للعقد فيها والعواب ان يقال
 الطرمان انما هو على التسليم على العقد وذلك مما لا شك فيه فان قلت فيمن ان يجوز البتة من اثنين
 لان الشيوع الطار فيهما لا يمنع ايضا قلت عدم العلة لا يوجب عدم الحكم لوجوه ثبوتة لعله اخر
 وبنا لم يوجد قران الشيوع في البتة لكن وجدنا في آخره وهو عدم امكان التلخيص الا في ضمن قبض فنيب
 الاخر والقبض كالعدم والقبض منصوص عليه في البتة فاعتبر كماله والكمال منع كونه ضينا لا
 يتمور هم قال منق اى القدرة هي هم ويجوز استيعاب النظر من كبر الظاهر المبيعة وسكون الهمة
 وسبب المؤقتة هم باجرة معلومة منق اقيده لان الاجارة اذا كانت محبولة لا تنع هم قال منق
 تناع فان ارضعن لكم فاقومين اجورين منق المراد بعد التلحق اى فان ارضعن اولادكم لاجلهم
 فاحلوهن اجورين امر بايتا اجورين فيكون وليلا على جواز اجارة النظر فيمن اذالم يطمس من ام
 ولان التلحق به منق اى استيعاب النظر هم كان جاريا في عدم رول المدعى عليه وسلم
 منق اى في زمانه هم وقبله منق اى قبل كدهم واقربهم عليه منق اى على التلحق به وتقرهم
 عليه منق اى لهم بذلك هم ثم قيل منق اى فانه صاحب الايفان وصاحب التخيير وليقن صاحب
 احر والشافعي هم ان العقد يقع على المنافع وسبب خرمتهما للصبي والقيام به منق اى باجرهم والبن
 يستحق على طريق الطبع بمنزلة الصبي في الثوب منق اى فيمن كان لا استيعاب على السخنة هم وقيل
 منق اى فانه شمس لائمة السرخ هم ان العقد يقع على الثوب منق اى فيمن كان لا استيعاب على السخنة هم وقيل
 في المبوط والامع ان التقدير على اللبن لانه هو المقصود وما عوى ذلك من القيام بمسألة
 نبع هم ولهذا منق توضيح لما ذهب اليه شمس لائمة هم لو ارضعته منق اى لو ارضعت النظر الكيفية
 هم لبن شاة لا يستحق الاجر منق فكل اللبن غير تابع بل معقود عليه هم والاول قرب الى الكنية
 منق اى اشار به الى انه اختار هذا القول اى القول الاول اقرب الى الاول هم لان عقد الاجارة
 لا ينفذ على اطلاق الاعيان مقصودا كما اذا استاجر بقرة ليشر بها لبنها منق فانه لا يجوز وانما
 حافظ الدين ايضا هذا القول حيث قال في الكافي والصحيح هو الاول وقال السنائي قال منق
 في المبوط وزعم بعض المتأخرين ان المقصود عليه المنفعة وسبب القيام بمسألة الصبي وما يحتاج اليه

لان العقد يقع على التسليم
 ليس بشرط البقاء فيه
 ما اذا اجر من رجلين
 لان التسليم يقع جملة
 ثم الشيوع يتفرق الملك
 فياخذ بها طار قال
 ويجوز استيعاب النظر
 باجرة معلومة لقوله
 فان ارضعن لكم
 فاحلوهن اجورين
 وكان التماس بكان
 جارا ياعلى عبد رسول الله
 صلى الله عليه وسلم
 وقبله اقرهم عليه قيل
 ان العقد يقع على المنافع
 وهو منق اى للصبي
 والقيام به اللبن يستحق
 على طريق التبع بمنزلة
 الصبي في الثوب قيل
 ان العقد يقع على اللبن
 والمنفعة تابعة لهذا
 لدار منق عليه لبن شاة
 لا يستحق الاجر الا في
 اقرب الى الفقهاء لان
 عقد الاجارة لا ينفذ
 على اطلاق الاعيان
 مقصودا كما اذا استاجر
 بقرة ليشر بها

واما اللبن فيمنع فيه لان اللبن عين والعين لا يتحقق بعقد الاجارة كلبن لانعام ثم قال والاسح ان
 التقدير على اللبن لانه هو المقصود وما سوى ذلك من القيام بمصاحبة تبع والمقصود عليه هو المقصود
 وهو منفعة الشئ ومنفعة كل عضو على حسب ما يليق به هكذا ذكر ابن سماعه عن محمد رحمه الله فانه قال
 استحقاق لبن الاودية بعقد الاجارة دليل على انه لا يجوز بيعه وجواز بيع لبن لانعام دليل على
 انه لا يجوز استحقاقه وقد ذكر في الكتاب انما لوربت الصبي لبن لانعام لا يتحقق الاجر وقد قامت
 بمصاحبة فلو كان اللبن تبنا ولم يكن البديل متقابلة لا يستوجب الاجر ثم قال السفانة عجا لمن تبع
 بعد هذا الامام الكبير وبعد ان رآى مثل هذا الدليل لوضح والرواية المتقدمة عن محمد رحمه الله
 رآى من خالفه وليس هذا الاقليد صرف وقال صاحب العناية الدليل ليس بواضح لان مداراة
 قوله لانه هو المقصود وهو ممنوع بل المقصود هو الارضاع وانتظام امر معاش الصبي على وجه خاص
 يتعلق بامور وسائط منها اللبن فيجوز العين المربية منفعة ولقضى القاعدة الكلية ان عقد الاجارة عقد
 على اطلاق المنافع معى الغنى عن ذلك بما هو وجه صحيح ليس بواضح ولا تشييد له بما روى ابن سماعه
 عن محمد لانه ليس بظاهر الرواية ولكن كان فحى بما معنى ان يستحق بعقد الاجارة وانما الكلام في
 استحقاقه من حيث كونه مقصودا ومتما وليس في كلام محمد ما يدل على شئ من ذلك قلت قول الشيخ
 هو الاقرب الى الفقه لان الاعيان يحدث شيئا فشيئا من يقع اصلها بمنزلة المنافع فتجوز اجارتها كما
 لمن فتنع بالمتاع ثم يردده والعمرة لمن ياكل ثمرة الشجرة ثم يرددها والتخذ لمن يشرب لبن الشاة ثم
 يرددها واجارة الظئر بتايية بمصل لقران الموافق للقياس الصحيح فيجب ان يكون اصلا يقاس عليها اجارة
 الشجر لثمرها واجارة البقر لبنيها والشاة ونحوها لان يحمل اجارة البقرة لشرب لبنها باطله ويقاسر
 عليها اجارة الظئر كما ذكره المنصف وقد نص مالك على جواز اجارة الحيوان مرة للبنه ثم من صحابة
 من جوز ذلك مطلقا تبع الشقة منهم من شرط فيه شرط ودور وعن عمر بن الخطاب انه لم يسمع لينة
 سبيبة بن حنيفة ثلاث سنين وبهذا يشهد من الصحابة ولم يرد ان احدا منهم انكره عليه وجوز ذلك بعض
 اصحاب احمد وجوز مالك ذلك تبع للارض قدر الثلث ولا شك ان المقصود من الظئر انما هو اللبن وحمل
 والسجدة فليتبع واذا قيل ان اجارته هي الاصل كان في ذلك قلب الموضع وظاهر ذلك ما قبل في احكام
 وان الاجرة في مقابلة العقود في احكام وان استعمال المار التجارية تبع وهذا قلب الموضوع ايضا
 بل الحق ان استيجار الظئر انما هو لارضاع الولد بلبنها على جارية العادة في ذلك وان حمله والقامه
 الشئ ونحو ذلك تبع غير مقصود بالمقصد الاول ومن كابر في ذلك كان بمنزلة المكابر في احكام
 وكذلك دخول الحمام انما هو المقصود فيه بالمقصد الاول استعماله وكيف يقول صاحب العناية بل المقصود
 هو الارضاع الى اخره حيث يحل اللبن مع كونه اصلا ومقصودا بالذات فرعاً وجزا من جملة الامور الواسعة
 التي يتعلق بها انتظام امر الصبي وكيف يقول لما روى ابن سماعه عن محمد بن عيسى ظاهر الرواية وجوب كبر
 اصحاب محمد والى يوسف القاضي وكان من العلماء الكبار الصالحين وكان يصلي كل يوم مائة ركعت

هم وسنين العذر من الارضاء بلين الشاة ان شاء الله تعالى من قول اهل المتابعة
 الثانية حيث قالوا ولما اوارضته بلين شاة لا تستحق الاجر وسيا في ذلك قريبا من منعه بقوله
 لانها لم تات بعمل فتستحق عليها ما اذا ثبت ما ذكرنا من معنى من جواز الاجارة باجر الطريقتين هم يصح
 اذا كانت الاجرة معلومة اعتبارا بالاستيجار على اخذته من معنى ان الاجارة لما جازت باعتبار اخرية
 فتعتبر باستيجار العبد للخدمة فكذلك ما جازته يجوز بنا وكل لا يجوز ثمة لا يجوز بنا غير ان جوار استيجار النظر
 بالطعام والكسوة باعتبار انها لا تنفصه الحكم المنازعة قيل هذا تكرار لانه قد علم من اول المسئلة جواز
 حيث صدر الحكم فاستدل فلم يقع هذا التكرار اجيب انه ثبت اول جواز ما بالكتاب والسننة
 ثم رجع الى اثباتها بالقياس ويجوز ان يكون توطية لقوله ويجوز بطعاما وكسوة
 ليبي جازت باجرة معلومة كسائر الاجارات ويطعماها وكسوتها ايضا والاصوب ان يجاب بما قلنا انما
 يعني غرضه من هذا ان يبين ان استيجار النظر كاستيجار العبد على اخرية فكل ما جاز هناك يجوز هنا وانما
 ايضا مع اعتبار اخر بنا كما ذكرناه من قال من احي القدر وحي هم ويجوز بطعاما وكسوتها
 استحسانا عند ابي حنيفة من حيث قال مالك واحمد ومنه حاوي استحالة وبيع استيجار النظر بطعاما
 وكسوتها ولما الوسط ومن النزاع كاطعام الكفارة هم وقال لا يجوز لان الاجرة مجهولة من حيث لان
 الطعام مجهول اجنس والقدر والصفة وكذا الكسوة وكذا قال الشافعي وفسر شرح الكاسي قال لا يجوز
 ومحمد ان سموها طول كل ثوب وعرضه ورفعة وضرر بذلك اجلا فيه جائز وكذلك الطعام ان سمي
 كل يوم كيلا من الدقيق فهو جائز وانما وجب له الوسط من الطعام والكسوة اذ لم يوصف عند ابي حنيفة
 لان البدل اذا ثبت في الذمة مطلقا وجب الوسط منه كالمهر والدية هم فصار كما اذا استاجر المثلج
 من معنى يعني كما استاجر امره للخبز له كل يوم عشرة امنا وتطبخ له عشرة ارطال من اللحم مثلا وتكون الاجرة
 الطعام والكسوة فانه لا يجوز وهذا يلزم ما كان واحدا فانهما خبر ان ذلك هم وله ان اجماله من حيث احي
 اجماله المذكورة هم لا تفشي الى المنازعة لان في العادة التوسعة على الاكل والشفقة على الاولاد من
 واجبر على موجب مرادهم ولا يمنع الا اجماله المقصية الى المنازعة والافاضة على وزن افعال جمع نظير
 هم فصار كبيع تخفيف من صبرة من فانه يجوز والمبايع ان يطي من احي جانب شاعلا انها جملة لا تنفص
 الى المنازعة من بخلاف الخبز والطحين لان اجماله فيه تخفف الى المنازعة من فذلك لا يجوز هم وفي ابحاث
 الصغيرة فان سمي الطعام ودرهم ووصف جنس الكسوة واجلها من احي اجل الكسوة اراد به وقت العطا
 هم اراد بها فهو جائز يعني بالاجماع من ذكر رواية اجماع الصغيرة اشارة الى ما قبله مجمعا عليه
 بموافقة ائمة الاجل والمقدار هم ومعنى تسمية الطعام ودرهم ان يتقبل الاجرة ودرهم ثم يدفع الطعام
 سكانا من احي مكان السهم من الدراهم هم وهذا اجماله فيه من احي اجل الاجرة على هذا الوجه لاجل
 فيه قال الشافعي في هذا التفسير الذي ذكره لا يستفاد من ذلك اللفظ ولكن يتقبل ان يكون معناه
 سمي الدراهم المقررة بمقابلة طعامها ثم اعطى الطعام بان الدراهم المسماة لانه ذكر في ابحاث الصغيرة

وسنين العذر عن
 كل ما منع بلين الشاة
 ان شاء الله تعالى واذا
 ثبت ما ذكرنا من
 اذا كانت الاجرة معلومة
 اعتبارا بالاستيجار
 على الخدمة قال
 ويجوز بطعاما وكسوة
 استحسانا عند ابي حنيفة
 وقال لا يجوز لان الاجرة
 مجهولة فصار كما اذا
 استاجر المثلج والطحين
 وله ان اجماله لا يفتش
 الى المنازعة لان في
 الصلاة التسعة
 على الاكل والشفقة
 على الاكل والشفقة
 قفيل من صبرة
 الخبز والطحين
 فيه تفشي الى المنازعة
 وفي الحاشية الصغيرة
 سمي الطعام ودرهم
 ووصف جنس الكسوة
 واجلها من احي
 فهو جائز يعني بالاجماع
 ومعنى تسمية الطعام
 دراهم ان يتقبل
 الاجرة ودرهم ثم يدفع
 الطعام سكانا من
 الايهما لانه فيه

عني شرح بليرج

الحكم الاسلام انا اذا سمي الطعام دراهم فان معناه ان يحبل الدرهم به فلا شك في جوازه ثم يستبدل به
 فلما اوضح قيل لو زيد في كلام المصنف بعد قوله ان يحبل الاجرة دراهم الفظة بدلا استفاد المعنى الذي قاله
 السنن فيهم ولو سمي الطعام وبين قدره باثني عشر مثقالا سمي اجرة الى قوله لا اجالة فيه هم ولا
 يشترط تاجيله من اى تاجيل الطعام المسمى اجرة هم لان اوصافها من اى اوصاف الطعام
 والثانيث بنا ويل محطه هم اثمان سلف اراد ان المكمل والموزون اذا كان موصوفا غير مشار
 ثين بدليل ثبوته في الذمة فلا يشترط بيان الاصل كما في سائر الاثمان وهذا احتراز عن الطعام
 اذا كان مسلما فيه فان الطعام فيه مبيع مع كونه مينا فاشترط تاجيله هم ويشترط بيان مكان
 الايفاء عند اى حقيقته من اى كان له سلف وموتة هم خلا فالحا وقد ذكرنا وكفى البيوع سلف
 في باب السلم هم وفي الشفعة يشترط بيان الاصل ايضا من اى اذا استاجر با ثنيا ياشترط
 فيه جميع شرائط السلم من بيان الاجل هم مع بيان القدر وبخش من لان وجوب الشاب
 دنيا في الذمة عرف شرعا بخلاف الثياس فيقتصر على موده والشرع ورد بطريق السلم فيشترط
 جميع شرائط السلم هم لان وجوب الكسوة هم انما يصير دنيا في الذمة اذا اجمعا ربيعا
 و انما يصير مبيعا عند الاصل كما في السلم من وفي بعض النسخ انما صار مبيعا والمعنى نعم ما ذكرنا
 انفسا هم قال وليس للمتاجر ان يبيع زوجها من اى زوج النظم هم من وطبها لان الوطى هو
 الزوج فلا تيك من اى المتاجر هم من ابطال حقه من وبه قال الشافعي والحمد وقال مالك
 ليس له وطبها الا بغيره المتاجر لان ينقص اللبن وقد يقطع باحبل قلنا الوطى هو ستمى له قبل العقد
 بعقد النكاح وهو باق فلا يقطع بامر موهوم هم الا ترى من توذيع لما سبقه هم ان له من اى
 الزوج انظرهم ان يفسخ الاجارة اذ لم يملك به من اى بقصد الاجارة هم صيانة شفعة من اى
 سحق الزوج وبه قالت النافذة وعن الشافعي فيمنعه وجه لا يفسخ العقد بغير رخصه وبه قال احمد
 ولو زوج بغير عقد الاجارة له الفسخ بالاجماع وقيل ان كان الزوج ممن يشبه ان تكون امرأة ظرا
 فله الفسخ لرفع الضر عنه والا لا بالاجماع انه له ذلك مطلقا وبه كان زوجها معروفا وكان مجبولا
 لا يعرف انها امراته الا بغيره فليس له الفسخ لان العقد قد لزما وتولها غير مقبول في المتاجر
 لانه يمكن منه المواضعة مع هذا الرجل وهو فظية المنكوة اذا كانت مجبولة احوال فاقرت بالرق على
 نفسها لا يصدق في ابطال النكاح هم الا ان المتاجر بمنه من اى بمن زوج الموضعة هم بمن
 غشيا منها منزلة لان المنزل حقه من فلا يدخل الا باذنه هم فان حبلت من اى النظر هم كان
 لهم من اى لاهل الصغير ان يفسخوا الاجارة اذا غشوا على الصبي من لبنها لان لبن اى لاهل الصبي
 العبي ولهم ان كان لهم الفسخ اذا وضعت ايضا من وكذا اذا كانت سارة في سنانها على المتاع
 وكذا اذا اتقيا الصبي لبنها وكذا اذا كانت فاجرة بينا فجور باحلاف ما اذا كانت كافرة حيث لا يفسخ
 لان كفرها في اعتقاد ولا يضر بالصبي وكذا اذا اراد السفر فتا في اخرجه معهم فهو عذر والمأخذ

ول سمي الطعام وبين
 من جاز ايضا المذنب
 ولا يشترط تاجيله
 اوصافها اثمان وبخش
 بيان مكان الايفاء عند
 اى حقيقته من اى كان له
 وفي ذكرها في البيوع
 وفي الكسوة يشترط بيان
 الاجل ايضا موهومان
 القدر والخمس كما في
 انما يصير دنيا في
 الذمة اذا اجمعا ربيعا
 وانما يصير مبيعا عند
 الاصل كما في السلم
 قال وليس المستجر
 ان يبيع زوجها من
 وطبها كان الوطى هو
 الزوج فلا يملك من
 ابطال حقه الا بغيره
 ان يفسخ الاجارة اذا
 لم يملك به صيانة شفعة
 كان المستجر مبيعا
 عن غشيا منها في سنانها
 لان المنزل حقه فان
 حبلت كان لهم من
 يفسخوا الاجارة اذا غشوا
 على الصبي من لبنها
 لان لبن اى لاهل الصبي
 يفسخ الصبي ولهذا
 كان لهم الفسخ اذا
 برئست دافعها

فمرض يصيبها لا يصطليح معه الارضاع وكذا اذا لم يكن معروفه بالضرورة فلها ان ترضع وكذا اذا لم
 يكونوا ممن ايقنوا بها بمنتهى كان لها النسخ كذا في الميسر ولو استأجر امواته لا تضاع ولده منها
 لا يجيب الاجر وبه قال الشافعي والشافعي المخلص وقال مالك واحمد يجوز قلنا لا يجيب عليه ديانة
 وان كانت لا تجبر على ذلك كما لو استأجر بالكنس البيت او الطبخ او الغسل او غير ذلك ويستحق الميسر
 ولو استأجر بالارضاع ولده بامنه بمال الولد وللولد مال منحه في روايته ابن يسم عن محمد ويكون
 له المالاجرة في مال الولد ولو استأجر بالارضاع ولده من غير المالاجرة بلا خلاف وكان لها المااجب
 وكذا استأجر فاد مهالتر فبيع ولده منها لا يجيب الاجر ولو استأجر مكاتبها جاز ولو ارضعت فادته النظر
 الصبي فلها الاجر لانه لم يشترط الارضاع بنفسها كذا في الذخيرة وقال احمد وابو ثور الاجر لها كما لو
 لبن الغنم ويجوز استيجار امته وابتة لرضع ولده وكذا اسائر قارية بلا خلاف هم وعليها سرف
 اى على الظاهر ان تصليح طعام الصبي لان العمل عليها من اى العمل الرابع الى منفعة الصبي على الظاهر
 ان تصليح طعام الصبي لان العمل عليها من اى العمل الرابع الى منفعة الصبي على الظاهر هم واسما حصل له يتيمة
 فيها لارضع عليه العرف في مثل هذا الباب من اى اراد ان الاصل في الاجارة اذا وقعت على عمل فيها كان
 من توابع ذلك العمل ولم يشترط في الاجارة على الاجرة فالمرج فيه العرف هم فاجرى به العرف من
 غسل ثياب الصبي واصلاح الطعام وغير ذلك على الظاهر من وبه قالت الثلاثة وعرفنا شافعي
 في وجبه لا يلزمها قال تلج الشدية اراد غسل الثياب عن البول والناثا لا عن الدرن والوسخ
 هم اما الطعام على والد الولد من اى اراد طعام الصبي هم وما ذكره محمدان الدين والريحان على الظاهر
 فذلك من عادة اهل الكوفة من اى ان في توابع المقتضى ويرجع الى العادة ولهذا قالوا انهم استأجر
 فيما نال زبيل واللبن على صاحب اللبن للعرف وان كان العرف في بلد على خلافهم لو خذ به قالوا
 في النجاة المخطئ عليه وحط التراب على القبر على احواف ان كان في بلد يتعاملون به وقالوا في
 الطباخ اذا استوجب في عرس خلع المرق عليه فان طبخ قد اقامته فليس عليه وهذا مبنى على العادة
 واذا خال الحمل المنزل فيما اذا انكارى الدابة فعلى ما يفعله الناس فاما الصعود به على السطح او العنق
 فليس عليه الا اذا شتر ولو كان حمالا على ظهره فيجب عليه الاوغال وليس عليه الصعود به للعرف
 واراد بالدين الزيت فلها لان الصغى لا بد من دينه بالزيت احيانا وان كان يتناول غيره من
 الاوان واراد بالريحان الاسم هو الذي يقال له المرسين بلغة اهل مصر فان الصغى لا يستغنى عنه
 التبة والريحان اسم كل بنت طيبة الرشح واد ارضعت في المدة بلبن شاة فلا اجر لها من
 وبه قالت الثلاثة هم لانها لم تات بعمل مستحق عليها وهو الارضاع فان هذا الجار وليس بارضاع
 من هذا هو العذر الموعود قبله بقوله وسين العذر عن الارضاع بلبن الشاة وقال صاحب الفتاوى
 وهذا دليل فلا جر على ما قد منافاه انما لم يجب الاجر لاحتمال العمل لا لانتفاء اللبن ولهذا لو اوجر الصغى بلبن
 الظاهر في المدة لم يستحق الاجرة فعلم بهذا ان المعقود عليه في الارضاع والعمل دون لبنين وهو اللبن

وعليه ان تصليح طعام
 الصبي كان العمل عليها
 والتجاصل انه يعتبر
 فيما لا يرضع عليه العرف
 في مثل هذا الباب
 فيما جازى به العرف
 من غسل ثياب
 الصبي واصلاح الطعام
 وغير ذلك فهي على
 الظاهر اما الطعام
 نحل والد الولد وما
 ذكره محمدان الدين
 والريحان على الظاهر
 فذلك من عادة اهل
 الكوفة وان ارضعت
 في المدة بلبن شاة
 اجرها لانها لم تات بعمل
 مستحق عليها وعلى
 الارضاع فان هذا
 ايجاز وليس بارضاع

قلت قد مر اجواب عن هذا على ان السنان قال يجوز ان يكون هذا الحكم غير مسلم عنه شمس المنة رحمه الله
قول الجار مسددا وجبرته اذ حبيت سنة وسطه واولها وجبرته والوجور يفتح الواو اسم لتلك الدوا
فان قلت الظاهر اجبر خاص واجبر مشترك قلت ول كلام مصنف المبسوط انها اجبر خاص حيث قال لوضا
الشيء في يد اذ وقع فواته او سرق على الشيء او من ساءه وشيا به في يد الم تضمن الظاهر لانها بمنزلة
الاجبر الخاص لور العقر على مناه في المدة الا ترى انها ليس لما ان توجر نفسها من غيرهم لمثل
ذلك العمل في الاجبر الخاص اين فيها يده ودل كلام صاحب الذخيرة انها يجوز ان تكون خاصا وان يكون
مشتركا فانها لو اجبرت نفسها لقيام آخرين لذلك ولم يعلم الاولون فارضعت كل واحد منها وقوت
اشمت وبنات جنات منها ولها الاجر كالا على الفرضين وهذا يدل على انها تتماها فاعتبارها تستحق
الاجر منها كمالا كالا لاجر المشترك وباعتبار انها امت لما فعلت كالا لاجر والخاص وفيه نظر لا يخفى وقال
علما الدين الاسيحي في شرح الكافي المسائل متعارفة في هذا الباب بعضها يدل على انها في
معنى اجبر الواحد وبعضها يدل على انها في معنى الاجبر المشترك والصحيح انه ان وقع الولد اليها اضره
ففي اجبر مشترك وان حملها الى منزله في اجبر واحد وقال لكر في مختصره والظاهر بمنزلة الاجبر الخاص
وليس لما ان توجر نفسها من غير الاولين هم وانما يجب الاجر لهذا المعنى من وهو المعنى الذي ذكر
من قوله لانها لم تات ميل مستحق عليها الى آخره انه انكلف العمل من يفتح بهمة ان لا يمدل
من المعنى في بعض النسخ وهو انه في بعضها لانه والصحيح الذي ضبطه شيخنا هو الاول وقال لا يمدل
في شرح الكافي ولو استاجر ظيلا ارفع صبيانه بينا محببت توجر لبن النعم وتغذوه بكل ما تصلحه
حتى يشكل السحولين ولما لبن لم ترضعه منه بشئ اوليس لما لبن فلا اجر لها لانها لم ترضعه فان
حجرت ذلك وقالت قد ارضعت فالقول قولها مع يمينها الا ان تقوم النسبة على خلاف ذلك فيؤخذ
بها لانها اقوى وان اقام جميعا النسبة اخذت بيمينها انها تثبت استحقاق الاجر عليه فان استاجرت
له ظيلا فارضعت كان مثل هذا في القياس ولكن اتحسن ان يكون بها لاجر من قال شي اسي في
اجماع الصغير ومن دفع الى حاكم غر لا ينسجه بالنصف من فالاجارة فاسدة فلذلك قال
من فله اجر مثله من اسي فلما حاكم اجر مثله لان هذا حكم الاجارة الفاسدة وفي المبسوط حكم
الحكماني عن استاذة ابى عبد الله النسفي انه كان يفتي بجواب دفع الثوب الى الحاكم لينسجه بالنصف في
دياره بنصف لان فيه عرفا ظاهرا وكذا استأجج يفتون بجواب هذا الاجارة من الثياب للتايل والقياس
قد تتركه بالتايل كما في الاستصناع قال والاصح عندي ان ما ذكره في الكتاب اصح لان هذا في
معنى فقير الطمان على ما يحى عن قريب قالوا في شرح اجماع وكذلك اذا استاجر حمارا ورجلا يحل لطعاما
بغيره منه محمولا فالاجارة فاسدة ويجب اجر المثل قال الفقيه ابو الليث هذا قول متقدمين ولان المشايخ
يخرجون ذلك مثل نصر بن يحيى ومحمد بن مسلمة في خلافته الفتاوى من دفع الى حاكم غر ولا
وامره بان يسج له ثوبا ومن منعه على ان ربيعة او ثلثة للحاكم اجر العلة لم يجز وكان القاضي الامام

وقالوا يجب كالا لاجر هذا
المعنى انه اختلف العمل
قال ومن دفع الى
حاكم غر لا ينسجه
بالنصف فله اجر مثله

ابو علي النسفي يفتي بسجادة دشتي حكم العرف قال والفتوى على جواب الكتاب وفي صحيح البخاري
قال ابراهيم وابن شيرين وعطاء المحاكم والزهري وقتادة رحمهم الله لا بأس ان يعطي الثوب
بالثلث والمربع وسخوه قال صاحب العناية فان قيل اذا كان عسك دياره على ذلك فهل ترك
به القياس قبل لالة في معناه من كل وجه يعني في معنى تقييد الطمان بالعسك قلت لا لا
لاعموم لما احتج بحرف ذلك في موضع انتبهت قلت قال تلج الشريعة كان يجوز به في معنى
سها الاجارة التي اتفق بها مشايخ بلخ وابو علي النسفي يطابق تخصيص لالة النص الذي يحكم الثوب ببعضه
ان الحاكم تقيده فيكون النص اراد فيه دلالة فتمت ترك العمل بدلالة هذا النص في احوالنا فليكن في تقييد
كان تخصيصها دلالة النص لا ترك النص اصلا انتهى هذا صرح ان دلالة النص تخص ولا تخصيص لا يكون الا
في العموم على انما نقول ان هذا الحديث الذي يتسكون تارة للعموم وتارة بخصوصه غير صحيح قال البيهقي
في المعنى هذا الحديث لا يقره ولا يثبت عندنا حجة وقال الشيخ شمس الدين القيم هذا الحديث لا يثبت له به
مع ان لفظ الحديث من عن عسك الفحل وعن تقييد الطمان على ما فيه من قريباً وقوله مني يعني لما لم يسم
فعله ولا يلزم ان يكون الناهي هو رسول الله صلى الله عليه وسلم واما في فرقنا بين ان يشاجر
ليطعن له خطه يقيض خطه او بغيره من طين غير بايل هذا فرق ضروري لا فائده ولا يتعلق بذلك مقصود
قط لا جهالة ولا ربا ولا عز ولا منازعة ولا ضرر واما في غر او مقصود في ان يدخ اليه عزه لينسجه ثوبا
يذرعه لانه اوزيتونا ليعصر بازيه من خبر معلوم منه واما في ذلك مما هو مصلح للمعاينة فقد لا يكون معجزة
سنوي ذلك الغزل او اجب ويكون الاجر مستجاب اليه وقد تراعى بذلك فخره وقال القياس في حاجة الناس
وهو قول عطاء والزهري وايبوب وعلية بن حكيم وقتادة واحمد واسحاق وارجح احمد بحديث جابر ان
النبي عليه السلام اعطى خيبر على البسط ولم يثبت على الشارع ما يمنع ولا يترتب عليه شيء من الفساد بل
هو مصلح محصنة والمصنف ايضا لم يقره وكذا على ما دعاه من النساء وسوى ان المشاجر باخر عن تسليم
الاجر وهو بعض المنسوخ او المحمول وحصول الفعل لا جبر فالأبعد هو قاصر الفعل غيره وهذا لا يعول في الاجر
ياخذ جزءا من الخارج والمصناب جزءا من الدرع والمعنى المذكور موجود في كل منهما بل هذا اوله باحوال
من المضاربة والمزارعة فان الذي ياخذ منه الجزء ههنا محقق الوجود وههناك معدوم على خطر الوجود
لم يكن هذا المعنى مانعا من جواز المزارعة والمضاربة فهنا حق واولى ان لا يمنع هم وكذا اذا استجاب
حمار يحمل عطفا بغيره منه قال الجارة فاسدة لانه جعل الاجر لبعض ما يخرج من عمله فيصير في معنى تقييد
من فاذا صار في معناه صار حكمه حكمه وقد نهي النبي عليه السلام عنه من ان نهي النبي عليه السلام عن تقييد
الطمان واخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سنينهما عن عبد الله بن موسى ثنا سفيان عن هشام بن عمار
من عبد الرحمن بن ابي نعم عن ابي سعيد اخذ مني رضي الله عنه قال نهي عن عسيب الخمل وعن تقييد الطمان
واخرجه ابو يعلى الموصلي في مسنده عن ابن المديكر ثنا سفيان به وذكره عبد الحق في احكامه من جهة
الدارقطني قال فيه نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا مبني للفاتل كما قاله المصنف رحمه الله وتعبه بن القطان

وكذا اذا استعمل حمارا
يحمل عليه فاعلم ما يقدر
سعه فاعلم ان فاسدة
لانه جعل الاجر بعض
ما يخرج من عمله فيصير
في معنى تقييد الطمان
وقد نهي النبي عليه السلام
عن

عمله شريك ولو قال ما من قفيز او من جنة او نحو ذلك كان اقرب من قوله من خبر لان الخبر يخلق على الشائع
 والتبسيم فيه غير ممنوع هم ولا يجاوز بالاجر قفيز اسس فلا يتصل بقوله وكذا اذا استاجر حمار ليحمل طعاما بقفيز منه
 وانتصاب قفيز على المفعولية والفاعل هو قوله بالاجر على راسي من يجوز استاؤه الفاعل الى الجار والمجرور وبذا
 اذا كان لا يجوز على البنا الفاعل يكون الفاعل هو التبسيم في لا يجاوز المراجع الى المستاجر وليكن البنا للمصاحبة
 والتقدير لا يجاوز المستاجر مع الاجر قفيز الذي كان اجرة هم لانه لما فسدت الاجارة فالوجه به الاصل مما سبقت
 ومن اجرا مثل لانه سس اى لان المحال هم ربه بطل الزيادة سس اى الزيادة على ان هاهنا المسح ومن اجرا
 مثل اما رعاها بالمسمى فعقد وعليه واما رعاها بالمثل فاقامة سس الاجارة الفاسدة هم وبها يجماع ما اذا اشتركا في
 الاحتساب حيث يجب الاجر بالغالب عند محمدر لان السبي هناك سس وهو يولد في المحل في غير معلوم منكم ليصح انحط سس وعند
 البنيوي سس لا يجاوز باجرة نصف من ذلك لا قدره نصف المسمى حيث اشتركا كما لو استاجر حمل الحمل
 قفيز منها هم قال سس اى في الجماع الصغير هم ومن استاجر رجلا ليخبره بذه العشرة المختار سس وهو
 جمع مخقوم وهو الصاع بينه وبينه عليه حديث الخبر في السوق مستون مخقوم وسس به لانه يجعل على اعماله فانهم
 مطبوع كيلوا لا يفتقروا في الميسر والمخقوم والتفني واح. قوله بذه مفعول لقوله ليخبر والعشرة عشفة والمخقوم
 محمور بالاضافة كما في قولك الخطة الاثواب على راسي اللغوئين وقوله هم اليوم سس نصب على الظرف
 اى اليوم هم بدرهم سس يتعلق بقوله استاجرهم فيو فاسد سس اى عقد بذه الاجارة فاسد هم وبذا
 سس اى فساد بذا التقدير عن داني غنية وقال البويوسف ومحمدرهما في الاجارات سس اى من
 اجارات المبسوط هم هو جائز سس وبه قالت الثمانية واما قيد قولهما بهذا القيد لانه لم يذكر قولهما في الجماع
 وفي المبسوط قولهما استحسان هم لانه يجعل الموقوف عليه على سس لانه الموقوف في الاجارات هم وجعل ذكر الوقت
 للاستعمال سس لا يتعلق العقبة به لانه استاجر على ان يفرغ منه في نصف النهار كان له لاجر كمالا ولو لم
 يفرغ في اليوم فطيلة ان يعمله في النذر لانه عار اجير اشتركا واكمل على هذا ما لا بد منه هم تصحيا للدق فترفع الجملة
 سس بما ذكرنا من المحل هم وله سس اى ولا بى غنية تره البذعة هم ان الموقوف عليه محمول سس لانه
 في كسبين مختلفين يصلح كل واحد منهما ان يكون موقوف عليه هم لان ذكر الوقت يوجب كون المنفعة موقودا عليها وذكر
 يوجب كونه موقوف عليه لا يخرج سس لانه ما على الآخر في الاولوية هم ونفع المستاجر في الثاني سس وهو كون
 العمل موقوف عليه حتى لا يجب الاجر الا بسلام عمل اليوم ونفع الاجر في الاول سس وهو كون ذكر الوقت
 موجبا لكون المنفعة موقوف عليها حتى يستحق الاجر بمجرد تسليم النفس في المدة وان لم يعمل فجاز ان يطلب الاجر
 اجر ونظرا الى الاول ويمينه استاجر ثوب الى الثاني هم فطيلة الى المازنة سس فان قيل بالفرق بين بذه
 وبين ما اذا قال ان خطبة اليوم فلان درهم وان خطبة غدا فلان نصف درهم فان الباقية رحمة الله
 اجازة الشرط الاول وجعل ذكر الوقت للتبجيل وبيننا وبين ما اذا استاجر رجلا ليخبره قفيز وفاق على ان يفرغ
 غنة اليوم فان الاجارة فيها جازمة بالجماع اجيب في الفرق بيننا وبين الاول بان دليل الجب از
 وهو نقصان الاجر للتأخير فيها من ربه عن حقيقة التمس التوقيت اتمه المجاز الذي هو التبجيل

وذا يجاوز بالاجر قفيز لانه
 لما فسدت الاجارة قال
 الا على عماسي ومن
 اجر المثل لانه رضى
 بحط الزيادة وهذا
 من دون ما اذا اشتركا
 في الاحتساب حيث
 يجب الاجر بالغالب
 عند محمدر لان السبي
 هناك غير معلوم منكم
 ليصح انحط سس وعند
 البنيوي سس لا يجاوز
 باجرة نصف من ذلك
 لا قدره نصف المسمى
 حيث اشتركا كما لو
 استاجر حمل الحمل
 قفيز منها هم قال
 سس اى في الجماع
 الصغير هم ومن
 استاجر رجلا ليخبره
 بذه العشرة
 المختار سس وهو
 جمع مخقوم وهو
 الصاع بينه وبينه
 عليه حديث الخبر
 في السوق مستون
 مخقوم وسس به
 لانه يجعل على
 اعماله فانهم
 مطبوع كيلوا لا
 يفتقروا في الميسر
 والمخقوم والتفني
 واح. قوله بذه
 مفعول لقوله ليخبر
 والعشرة عشفة
 والمخقوم محمور
 بالاضافة كما في
 قولك الخطة
 الاثواب على راسي
 اللغوئين وقوله
 هم اليوم سس
 نصب على الظرف
 اى اليوم هم
 بدرهم سس
 يتعلق بقوله
 استاجرهم فيو
 فاسد سس اى
 عقد بذه
 الاجارة فاسد
 هم وبذا سس
 اى فساد بذا
 التقدير عن
 داني غنية
 وقال
 البويوسف
 ومحمدرهما
 في الاجارات
 سس اى من
 اجارات
 المبسوط هم
 هو جائز سس
 وبه قالت
 الثمانية
 واما قيد
 قولهما بهذا
 القيد لانه
 لم يذكر
 قولهما في
 الجماع
 وفي
 المبسوط
 قولهما
 استحسان
 هم لانه
 يجعل
 الموقوف
 عليه على
 سس لانه
 الموقوف
 في
 الاجارات
 هم وجعل
 ذكر
 الوقت
 للاستعمال
 سس لا
 يتعلق
 العقبة
 به لانه
 استاجر
 على ان
 يفرغ
 منه في
 نصف
 النهار
 كان له
 لاجر
 كمالا
 ولو لم
 يفرغ
 في
 اليوم
 فطيلة
 ان
 يعمله
 في
 النذر
 لانه
 عار
 اجير
 اشتركا
 واكمل
 على
 هذا
 ما لا
 بد
 منه
 هم
 تصحيا
 للدق
 فترفع
 الجملة
 سس
 بما
 ذكرنا
 من
 المحل
 هم
 وله
 سس
 اى
 ولا
 بى
 غنية
 تره
 البذعة
 هم
 ان
 الموقوف
 عليه
 محمول
 سس
 لانه
 في
 كسبين
 مختلفين
 يصلح
 كل
 واحد
 منهما
 ان
 يكون
 موقوف
 عليه
 هم
 لان
 ذكر
 الوقت
 يوجب
 كون
 المنفعة
 موقودا
 عليها
 وذكر
 يوجب
 كونه
 موقوف
 عليه
 لا
 يخرج
 سس
 لانه
 ما
 على
 الآخر
 في
 الاولوية
 هم
 ونفع
 المستاجر
 في
 الثاني
 سس
 وهو
 كون
 العمل
 موقوف
 عليه
 حتى
 لا
 يجب
 الاجر
 الا
 بسلام
 عمل
 اليوم
 ونفع
 الاجر
 في
 الاول
 سس
 وهو
 كون
 ذكر
 الوقت
 موجبا
 لكون
 المنفعة
 موقوف
 عليها
 حتى
 يستحق
 الاجر
 بمجرد
 تسليم
 النفس
 في
 المدة
 وان
 لم
 يعمل
 فجاز
 ان
 يطلب
 الاجر
 اجر
 ونظرا
 الى
 الاول
 ويمينه
 استاجر
 ثوب
 الى
 الثاني
 هم
 فطيلة
 الى
 المازنة
 سس
 فان
 قيل
 بالفرق
 بين
 بذه
 وبين
 ما
 اذا
 قال
 ان
 خطبة
 اليوم
 فلان
 درهم
 وان
 خطبة
 غدا
 فلان
 نصف
 درهم
 فان
 الباقية
 رحمة
 الله
 اجازة
 الشرط
 الاول
 وجعل
 ذكر
 الوقت
 للتبجيل
 وبيننا
 وبين
 ما
 اذا
 استاجر
 رجلا
 ليخبره
 قفيز
 وفاق
 على
 ان
 يفرغ
 غنة
 اليوم
 فان
 الاجارة
 فيها
 جازمة
 بالجماع
 اجيب
 في
 الفرق
 بيننا
 وبين
 الاول
 بان
 دليل
 الجب
 از
 وهو
 نقصان
 الاجر
 للتأخير
 فيها
 من
 ربه
 عن
 حقيقة
 التمس
 التوقيت
 اتمه
 المجاز
 الذي
 هو
 التبجيل

وليس في سلسلتها ما ليس فيه منها فلا يمارى الى الجواز وكذا كسبها وبين الثانية فان كلمة على فيها من الشرط على ما عرفت
 في موضعها حيث جعله شرطاً لعل على ان مرادوا التعجيل بغيره وما هو من اجبه فنفقة وهو قوله هم وعن ابى حنيفة رحمه الله
 ان يبيع المارية اذا قال في اليوم وقد سعى خلاش اى سعى المعقود عليه عما كانه قال ان علمت في بعض اليوم
 هم لانه للظرف ش اى لان في الظرف للمدة والمفروق لا يستغرق الظرف فم كان المعقود عليه لعل بسبب
 لانه كانه قال ان علمت في بعض اليوم وذلك بقيد التعجيل فكان لعل بالمعقود عليه هم بخلاف قوله اليوم سعى
 لانه للمدة لانه بدون في فيستغرق جميع الظرف فيسحق ان يكون معقود عليه ويلزم ان يجملة وقال تاج الشريعة
 اذا لم يذكر حرف في مستوعب الظرف فبالنظر الى قوله تجزئ هذه الشرة التأسيس يكون المعقود عليه هو لعل
 وبالنظر الى قوله اليوم يكون المعقود عليه في منفعة فحجب المعقود عليه ففسدت الاجارة هم وقدر مثله في الطلاق
 سعى اى فصل اضافته الطلاق الى الزمان في قوله انت طالق في غده قال فثبت آخر النهار هم قال سعى اى
 الجاهل الصغير هم ومن استاجر راضا على ان يكره ما سعى من كرب الارض كرا باقيا للحرث من باب طلب طلب هم
 وليتقيا ويرعها فلو جاز لان الزراعة مستحقة بالعقد ولايتقى الزراعة الا بالسقي والكرب فكان كل واحد منهما
 مستحقا وكل شرط به من مقتضيات العقد فذكره لا يوجب الفساد وسى لان الشرط الملائم لا يفسد العقد
 هم فان شرط ان ينيها سعى من التثنية ويجوز الا ان الماروس من التثنية هم او يكرهى النار سعى اى يحضر من الكبرى
 وهو احضرهم اولى قنناش من سعى وقت الارض اذا جعلت السرقين وليسمى السرجين وسى الزبل هم فهو فاسد
 سى اى فان العقد فاسد هم لانه يتبقى اثره سى اى اثر كل واحد من المذكورات وسى التثنية والكبرى والرفقة
 هم بعد القضاء للمدة وانه ليس من مقتضيات العقد وفيه منفعة لاحد المتعاقبين شخص وهو رب الارض هم واذن حاله
 لا يوجب الفساد لان موجب الارض يصير مستاجر اذ يبيع على وجه يتبقى بعد المدة فيصير معقودان في منفعة وهو من
 عنه سى اى كون المعقودين في منفعة من عنه اى منى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم روى احمد رحمه الله
 في مسنده عن الحسن وابي نصر واسود بن عامر قالوا اثنا عشر كعب عن كعب الرحمن ابن عبد الله بن مسعود
 عن ابيه قال سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هفتين في منفعة واحد قال شريك قال سماك هو ان يبيع
 الرجل بيا فيقول هذا انك ابكذ او سعة بكذ او قدر الكلام فيه سعى في البيوع هم ثم قيل الماروس بالتثنية
 ان يرد باش اى الارض هم كبروية ولا شبهة في فساد سى لانه لا يقتضيه العقد لان الزراعة
 لا تنوقف عليه هم وقيل ان يكره باه منى في موضع يخرج الارض بالكراب مرة والمدة سى اى بدق
 الاجارة هم ستة واحدة سى فاذا كان كذلك لفسد العقد ايضا لان فيه منفعة لاحد هاهم وان كانت سى اى
 هم ثلث سنين لا يتبقى منفعة سى فلا يفسد العقد ايضا لان فيه من مقتضيات العقد وكذا اذا كان الكرب مرتين
 والمدة ستة ولكن لا تحسب الارض البديع الا بالكراب مرتين لانه ليس فيه منفعة لاحد هاهم وقد ذكر الفقهاء
 ابو الليث عن مشايخنا اسمهم قالوا اذا اجاب في بلادهم اما في بلاد اخفزة نحو المزارعة بهذا الشرط لان منفعة
 التثنية في بلاد اخفزة لا تسقى لبقاء القضاء للمدة فان الارض وان كربت مرارا فلما تبقى منفعتها الى العام
 الثاني هم وليس المراد بكبرى الانحار الجهد اول شى وهو بجمع جدول وهو النهر الصغير هم على المرونها

وعن ابى حنيفة كراهته
 يجرى الاجارة اذا قال في
 اليوم وقد سعى على لانه
 للظرف فكان المعقود
 عليه العمل بخلافه
 قوله اليوم وقد مثله
 في الطلاق قال سعى
 استمر راضا على ان
 يكره ما سعى من كرب الارض
 فهو جاز لان الزراعة
 مستحقة بالعقد لا يفسد
 الزراعة الا بالسقي والكرب
 فكان كل واحد منهما
 مستحقا لكل شرط
 هذه حقيقة يكون
 من مقتضيات العقد
 فذكره لا يوجب الفساد
 فان شرط ان ينيها
 او يكرهى النار هاهم
 فهو فاسد كما روى في
 بعد القضاء للمدة وانه
 ليس من مقتضيات
 العقد وفيه منفعة
 لاحد المتعاقدين
 وما هذا حاله يوجب
 الفساد وان سعى
 الارض يصير مستاجر
 منافع الاجرة على وجه
 يبقى بعد المدة فيفسد
 معقودان في منفعة
 وهو منى عنه ثم قيل
 الماروس بالتثنية ان يكره
 سكرية ولا شبهة فساد
 وقيل ان يكره بهارتي
 دهن في سعى ضريح كراهن
 الربيع بالكراب مرة والمدة
 ستة واحق والكتاب

في شحها

الاخبار العظام هو الصحيح من قول من قال المراد بالانحار الجداول وهو قول خواهر زاد ووه كان
 يعني فانه كان سوي بين الانحار وبين الجداول فمسل بالاطلاق لفظ الكتاب هم لانه يقي منفعة من اسي
 منفعة كرمي الانحار العظام هم في العام القابل للثمن ومنفعة الجداول لا تنتمي الى العام القابل كذا في كره
 المحبوب فكان المستاجر هو الملتحق بالجد اول خاصة وهو واجب على المستاجر بدون انشاؤه وكان شريفا
 بقضية العقد فلا يفسد به ومما يجب الحيث اخبار القول الذي نفاه المصنف هم قال من اسي في الجامع الصغير
 وان استاجر بالبرزخ راحة ارض اخرى فلا يغير فيه من اسي لا يجوز اصلا كذا في الفهره غالب الشرح ولم يبين
 احد منهم وجه العدول عن لفظه لا يجوز ولا يفسد الى هذا اللفظ الاتج الشريفه فانه قال من اواب محمد بن جعفر
 انه يذكروا الاخير فيما لم يجد بهما سحا في فساده ليكون بيان الفسا وطريق الاقتضار لا بالافصاح فان قلت
 ما وجه تفسيره لاخير بل يجوز اصلا قلت لان النفي الجنبس فاذا انتفت الخبرية من كل وجه يفتي الجوار اصلا هم وقال
 الشافعي من هو جائز من اختلف بنس المنفعة والفق وبه قال مالك واحمد رحمهما الله وسقط به الخلاف من اسي
 اجارة السكنى بالسكنى والبس بالبس والركوب بالركوب من اسي بان اجروا له السكنى يسكنه دارا سكنه او ثوبا بالسكنى
 ليس ثوب آخر ودايته كركوبه دابة اخرى هم له من اسي الشافعي هم ان المنافع بمنزلة الاعيان
 حتى جازت الاجارة باجرة دين من اسي على الموجد ولو لم تكن المنافع بمنزلة الاعيان لكان ذلك دينا يدين وهو لا يجوز
 اشارة اليه بقوله هم ولا يغير دينا بدين من اسي الاجارة باجرة دين هم ولنا ان الجنبس بالفرد ويجوز
 عندنا من اسي لفتح النون اسي التاجيل هم فصار بيع القوي بالقوي فبيعت يداركم هذه الاجارة كحكم مع الثوب
 القوي بالثوب القوي الى اجل وهو الملقا فلو كان الواو وكما المالكية اسي فوهمتان كورة من كور فاركتش وانما
 لم يحجب البيع منها لان احدهم علمه الربو اكان في حرمة النسا وهو الجنبس كذا في المنافع ازاد فيها الجنبس
 يحرم هم وان هذا اشارة من اسي اسي ما ذكر من الحكمين اعني حكم استيجار الارض للزراعة عت ارض
 اخرى والاشبهما وحكم بيع القوي بقوي اشارة من اسي الحسن رحمه الله وهو ما روي ابن سامة كتب من تلج الى
 محمد وقال لم لا يجوز اجارة سكنى دار سكنى دار فكتب محمد بن حنفية جوابه انك اطلت الفكرة فاعادتها احيوتها وباست
 الحنفية فكانت منك ذلة اما علمت ان اجارة سكنى دار سكنى دار كبيع قوسه بقوسه فسا را حنفيا اسي اسم محمد
 ينكر الحنفية على ابن سامة في هذه المسائل ولقييل لا يبرهان كرم عليها هم ولان الاجارة جوزت بجلال القياس
 للحاجة من اسي بطريق اخرى في فيما دال الاجارة المذكورة وبه ان الاجارة انما شرعت على خلاف القياس
 الحاجة الناس هم ولا حاجة عند اتحاد الجنبس من اسي لانه كان متكاملا من السكنى قبل ذلك العقد فلا يخلل
 بالعقد الا ما كان متكاملا منه باعتبار ملكه والكمال من باب الفصول والاجارة ناشئة عن لا يتعارف الفصول
 هم بجلال ما اذا اختلف بنس المنفعة من اسي بان استاجر ركوب بالركوب يسكنه دارا سكنه او ثوبا بالسكنى
 ما يكون عن اشتراط اجل في العقد واما غير المنفعة فيما نحن فيه ليس كذلك اجيب انما اقدار ما على عقد
 يتاخر المعقود وعليه فيه ويحدث شيئا فشيئا كان ذلك المبلغ في وجوب التاخير من المشروط فالحق به دلالة
 احتياطا عن شبهة احرمة قبل فيه لفظ لان في النسا شبهة احرمة فبا حاق به كيون شبهة اشبهت

الاخبار العظام هو الصحيح
 كانه يقي منفعة في
 العام القابل قال وان
 استاجر بالبرزخ راحة
 ارض اخرى فلا يغير فيه
 وقال الشافعي
 هو جائز وعلى هذا اجازة
 السكنى بالسكنى والبس
 بالبس والركوب بالركوب
 بالركوب من اسي انما
 جوزت الاعيان حتى
 جازت الاجارة باجرة
 دين ولا يصير دينا
 بدين ذلك ان النسي
 بالفرد يحرم النساء
 عندنا فصار كبيع
 القوي بالقوي فبيعت
 يداركم هذه الاجارة
 كحكم مع الثوب
 القوي بالثوب القوي الى
 اجل وهو الملقا فلو كان
 الواو وكما المالكية
 اسي فوهمتان كورة من
 كور فاركتش وانما
 لم يحجب البيع منها لان
 احدهم علمه الربو اكان
 في حرمة النسا وهو
 الجنبس كذا في المنافع
 ازاد فيها الجنبس
 يحرم هم وان هذا
 اشارة من اسي اسي
 ما ذكر من الحكمين
 اعني حكم استيجار
 الارض للزراعة
 عت ارض اخرى
 والاشبهما وحكم
 بيع القوي بقوي
 اشارة من اسي
 الحسن رحمه الله
 وهو ما روي ابن
 سامة كتب من
 تلج الى محمد
 وقال لم لا يجوز
 اجارة سكنى دار
 سكنى دار فكتب
 محمد بن حنفية
 جوابه انك اطلت
 الفكرة فاعادتها
 احيوتها وباست
 الحنفية فكانت
 منك ذلة اما علمت
 ان اجارة سكنى دار
 سكنى دار كبيع
 قوسه بقوسه
 فسا را حنفيا
 اسي اسم محمد
 ينكر الحنفية على
 ابن سامة في هذه
 المسائل ولقييل
 لا يبرهان كرم
 عليها هم ولان
 الاجارة جوزت
 بجلال القياس
 للحاجة من اسي
 بطريق اخرى في
 فيما دال الاجارة
 المذكورة وبه ان
 الاجارة انما
 شرعت على خلاف
 القياس الحاجة
 الناس هم ولا
 حاجة عند اتحاد
 الجنبس من اسي
 لانه كان متكاملا
 من السكنى قبل
 ذلك العقد فلا
 يخلل بالعقد الا
 ما كان متكاملا
 منه باعتبار ملكه
 والكمال من باب
 الفصول والاجارة
 ناشئة عن لا
 يتعارف الفصول
 هم بجلال ما اذا
 اختلف بنس
 المنفعة من اسي
 بان استاجر
 ركوب بالركوب
 يسكنه دارا
 سكنه او ثوبا
 بالسكنى ما يكون
 عن اشتراط اجل
 في العقد واما
 غير المنفعة
 فيما نحن فيه
 ليس كذلك
 اجيب انما اقدار
 ما على عقد
 يتاخر المعقود
 وعليه فيه
 ويحدث شيئا
 فشيئا كان ذلك
 المبلغ في وجوب
 التاخير من
 المشروط
 فالحق به دلالة
 احتياطا عن
 شبهة احرمة
 قبل فيه لفظ
 لان في النسا
 شبهة احرمة
 فبا حاق به
 كيون شبهة
 اشبهت

تسليم المعقود عليه لا يجب الا بهدش لان الاجرة ترتب على ذلك هم ولان ما خرج من اجله شئ دليل آخر
 فيكون ما له لنفسه وجهه ان حامل الشئ ما يحل من جرد هم والا وهو شئ بيا فيه شئ وكل من حمل شيئا كان شريكاً
 فيه هم فيكون عاملاً لنفسه شئ ومن كان عاملاً لنفسه هم فلا يتحقق التسليم شئ منه فلا يستحق اجرا على غيره
 فان قيل لا يجوز امن انه عامل لنفسه فقط وعامل لنفسه وغيره فالاول مملوك وان شريك والثاني حق
 لكن عدم استحقاقه الاجر على فعله لنفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع لغيره اجيب انه عامل لنفسه
 فقط لان عمله لنفسه فقط اصل وموافق للقياس وعمله لغيره ليس باصل بل يتاتي على امر
 مخالف للقياس للحاجة وهم تندفع بجعله عاملاً لنفسه يحصل مقصود المستاجر فاعتبر به كونه عاملاً
 لنفسه فقط فلم يستحق الاجر فان قيل المحمول مشترك فينبغي ان يكون الحمل كذلك اجيب بان وقوع
 الحمل مشترك في حال لانه عوض يتجزئ هم بخلاف الدار المشتركة شئ جواب عن قياس
 انحصار على استيجار الدار المشتركة فقتال هم لان المعقود وعليه هناك المنافع شئ اسي منافع الدار
 والبدال بمقتضاها ولا يشترط له في ذلك هم فيحقق تسليمها بدون وضع الطعام شئ فانه اذا سلم
 البيت ولم ينع في الطعام احوال وجب عليه الاجر بخلاف الحمل فان المعقود عليه هو الفعل والتسليم في
 الشئ لا يتحقق كما مرهم وبخلاف العبد شئ جواب عن قياس على استيجار العبد المشترك ووجه ان استيجار
 العبد المشترك يكمل منفعة نصيب صاحبه وهو معنى قوله هم لان المعقود عليه انما هو ملك نصيب صاحبه
 شئ وفي بعض النسخ ملك صاحبه هم وانه شئ اسي ملك نصيب صاحبه هم امر على يمكن القاعة
 في الشئ شئ كما في البيع بخلاف الحمل لانه فعل هم ومن استاجر ارضاً ولم يذكر انه يزرعها
 شئ اسي استاجر للزراعة ولم يبين هم ادا شئ يزرعها من انواع المحبوب هم فالاجارة فاسدة
 شئ بجملة المعقود عليه وبه قال الشافعي واحمد رحمهما الله في الصورتين وكان له ان يفعل في الاول
 ما يشبه من الزرع والغرس والزراعة فان اشبه الجميع وكان بعضه بالارض من بعض لم يصح العقد
 وفي الثاني وموان يذكر الزرع صح العقد ولا يزرع الا ما يشبه وذكره في الجواهر املوا استاجرا
 ليزرع فيها ماشاء او يغرس ماشاء يجوز بالاجماع ولو قال لزرعها ماشئت وتغرسها ماشئت صح الا
 وهو المنصوص عن الشافعي رحمه الله وخالفه اكثر صحبه وقالوا لا يجوز لانه لا يدرك كم يزرع وكما يغرس
 وقال بعضهم يصح ويغرس نفسها ويزرع نصفها هم لان الارض تنقسم للزراعة والغيرها شئ
 نحو البهار والغرس وحفظ الامتعة ونحوها هم وذكر انما يزرع فيها مختلف فمنه شئ اسي مما يزرع هم
 ما يضر بالارض ما لا يضر بها غيره شئ كالدرجة والدرزقان ضررها بالارض اكثر من ضرر الحنطة
 والشعير ومنه ما لا يضر كالقطن والبطيخ هم فلم يكن المعقود عليه معلوماً شئ فيفسد العقد للجب انما
 هم فان زرعهما شئ اسي الارض لو علمت انواع الزراعة في المسئلة المذكورة هم ومنه
 الاجل شئ المضروب فيها هم فله المسمى شئ اسي فله ما سمي عند العقد هم وبه ان شئ اسي
 وجوب المسمى لانقلاب العقد صحيحاً هم استحسان وفي القياس لا يجوز وهو قول زفر رحمه الله

تسليم المعقود عليه
 لا يجب له ان يزرع
 فليكون ما له لنفسه
 فلا يتحقق التسليم
 الدار المشتركة لا يستحق
 عليه هلاك المنافع
 ويتحقق تسليمها
 وضع الطعام ويحقق
 العبد لان المعقود عليه
 اتم حق ملك نصيب
 صاحبه فانه امر حكيم
 يقع في الشئ ومن
 استاجر ارضاً ولم يذكر
 انه يزرعها او ارضاً
 يزرعها فالاجارة فاسدة
 لان الارض تسلم للزراعة
 والغيرها وكذا ما يزرع
 فيها مختلف فمنه بعض
 بكمال في ما لا يضر بها
 غيره فلم يكن المعقود
 عليه معلوماً فانت
 زرعها ومضى الاجل
 فله المسمى وهذا
 استحسان وفي القياس
 لا يجزى وهو قول زفر

من باب اجر واسم الفاعل منه موزعت هذا خط لان فعليا بمعنى فاعل لا يكون الا من الثاني وكيف يقول بمعنى
 مفاعل من باب اجر ويعني به من المزيد بليل قوله واسم الفاعل منه موزعت قال شمس اسي القدر
 هم الماجر اخط ضربين شمس الماجر اخط وزن فعلا جمع اجر قيل هذا التقسيم الشمس الى نفسه وهو باطل اجيب
 بان الكلام اذا دخلت على الجمع ولا معبود يطيل معنى الجملة فيكون الجنس فيخرج الانقسام هم جميعا شمس
 عن وجه تقدمة على الخاص وروى هم واجر خاص شمس اسي والثاني اجر خاص هم فالمشترك بين الاثنين
 الاسبعة حتى يعمل كالتقصار والصباغ شمس قيل هذا التعريف وروى لانه لا يعلم من الاستحقاق قبل العمل
 حتى يعلم الاجر المشترك فيكون معرفة المعروف موقوف على معرفة المعرف وهو الراجح بانه قد علم
 مما سبق في باب الاجرة متى استحق ان بعض الاجر يستحق الاجرة بالعمل فلم يوقف معرفة على معرفة من
 وقال الكافي هذا التعريف بالاجل الاسبعة قلت بل هو تعريف بالمساوي على ما لا يخفى قيل قوله من الاستحقاق
 الاجرة حتى يعمل مفرد والتعريف بالمفرد لا يصح عند اكثر المحققين اجيب بان قوله كالتقصار والصباغ منضم
 اليه فصار تعريفا بالمثل وهو صحيح قيل فيه نظر لان قوله لان المعقود عليه ينافي ذلك لان التعليل على
 التعريف غير صحيح قلنا هما من التعريفات اللغوية فلا يحتاج الى هذه الكلفات هم لان المعقود عليه اذا كان
 هو العمل شمس هو التقصار هم او اثره شمس اسي او اثره اسي من حيث الالهام فتم لم تستحقه لو احدهم لسي
 للعامة لان منافعه لم تستحقه لو احدهم هذا الوجه شمس اسي من حيث الالهام فتم لم تستحقه لو احدهم لسي
 مشتركا شمس بين الناس غير مخصوص لو احدهم هم قال والمتاع امانة في يد فان يملك لم يضمن شيئا عند
 ابي حنيفة رحمه الله وهو قول زفر شمس واحسن من زياد والشافعي يرفى قول واحمد في رواية
 واسحاق في رواية ورى عن علي بن رضى الله عنه هم وضمنه عند جاسش وبه قال الشافعي في قول
 واحمد في رواية ومالك بن ابى ليلى بن عطاء بن مولى ومجايزهم الامن شمس غالب كاحمد بن
 الغالب والعدو والمكابش لان الحنفية غير واجبة فلا يضمن لو ارم الخبائث والتقصير هم لهما ما روى
 عن عمرو بن علي رضى الله عنه انما كان يضمنان الاجر المشترك شمس روى البيهقي عن طريق الشافعي روى اخبرنا
 ابراهيم بن يحيى عن جعفر بن محمد عن ابيه عن علي بن رضى الله عنه انه كان يضمن البصاغ والصابغ وقال لا يضمن
 للناس الماذنك وروى عن خلاص عن علي بن رضى الله عنه انه كان يضمن الاجر قال البيهقي الاول فيه
 انقطاع يعني ابى جعفر وعلي بن رضى الله عنه والثاني يضمنه اهل الحديث ويقولون احاديث خلاص
 عن علي بن كتاب واستدل ابن الجوزي في التحقيق على انه لا ضمان على الاجر المشترك بارواه
 القتيبي حديثنا الحسين بن اسماعيل ثنا عبد الله بن شبيب حديثنا عن اسحاق بن محمد ثنا بن يزيد بن عبد الملك
 عن محمد بن عبد الرحمن بن يحيى عن عمرو بن شبيب عن ابيه عن خدا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا ضمان على موثمن وقال صاحب التقيج هذا السناد لا يعتد عليه ويزيد بن عبد الملك نفعه احمد
 وغيره وقال الشافعي موقوف على احدث وعبد الله بن شبيب نفعه هم ولان الحنفية مستحق عليه
 شمس اسي واجب هم اذ لا يمكنه العمل الا به شمس اسي بالحفظ هم فاذا هلك بسبب يمكن الاجر اعنه

قال الاجر اخطاه من
 اجير مشترك واجير
 خاص فالمشترك
 من لا يستحق الاجرة
 حتى يعمل كالصباغ
 والتقصار لان المعقود عليه
 اذا كان هو العمل او اثره
 كان له ان يعمل العامة
 لان منافعه لم تستحقه
 مستحقه لو احدهم ضمن
 هذا الوجه يسي
 اجير مشترك قال
 والمتاع امانة في يده
 فان هلك لم يضمن شيئا
 عند ابي حنيفة وهو
 قول زفر وبيهقي
 عنه هما الامن شمس
 غالب كاحمد بن الغالب
 والعدو والمكابش ما روى
 عن عمرو بن يحيى بن
 ابيها كان يضمنان
 الاجر المشترك وكان
 الحنفية مستحق عليه
 اذ لا يمكنه العمل الا به
 فاذا هلك بسبب
 يمكن الاجر اعنه

بست ممكن الاحتراز عنهم كالغصب والسرقة كان الشئ من جهة فيضمنه كالمودبة اذا كانت باجر من لانه صار
 بالتقصير تارك ذلك الاحتراز فيضمن فصار مثل الدق فاستحق بالعقد وقيل سلم عن عيب التحرق فاذا تحرق كان
 ضمانا لهم بخلاف ما لا يمكن الاحتراز عنه كالموت حرق الفه والحرق الغالب وغيره مثل سبيل الغالب
 والظارة على بلد مو فيه هم لانه لا تقصير من جهة شئ فلم يكن متحذيا فلا فيضمن هم ولا يضمنه رحمه الله ان الذين
 امانة في يد فلان القبض يحصل باذنه من لاقامة الشئ فيه فلا يكون مضمو نا عليه كالمودع واجبروا احد
 هم ولهذا شئ توفيق ليس باسبابهم لو لم يكن الاحتراز عنه لا يضمنه ولو كان مضمو نا
 شئ يعني ولو كان المتاع مضمو نا في يده هم فيضمنه كما في مضروب شئ اى كما فيضمن في مضروب في الحالين هم
 والخطا مستحق عليه تباعش هذا جواب عن سوال مقدرة تقريره ان يقال الاحتراز غير صحيح لان ما نحن فيه الاحتفظ
 مستحق عليه تباعش لا مقصود اسش اى غير معقود عليه لكنه وسيلة اليه وذلك لان العقد وار على العمل
 كونه اجير مشتركا واحتفظ ليس مقصودا على لاقامة العمل فكان تبعا فلم يكن مقصودا هم ولهذا شئ اى
 ولو كان الاحتفظ مستحقا عليه تبعا لا مقصودا هم لا يقابل الاحتراز اى لا يقابل الاحتفظ بالاجرة من جملات المانع بالاجرة ان الاحتفظ مستحق
 عليه مقصودا شئ لان المقصود بالذات هو الاحتفظ حتى يقابل الاحتراز اى حتى يقابل الاحتفظ فيما مقصودا
 الاجير المشترك فان المقصود فيه العمل فلا يكون عقد معاوضة فلا يقتضي السلامة قيل به كسنة مختلفة بين الصحا
 رة الله يضمن فلهذا اختار المتأخرون الفتوى بالصلح على النصف لان فيه علما بقول الصحابة وفيه نظر
 لان هذا قول خارج عن احوال الصحابة وترك العمل باقوا اسم ان الصحابة اختلفوا على القولين لا غير اما الضمان
 او عدم الضمان وفي كملامة بعض العلماء انما يقولوا وانما سرقوا فتوا بالصلح على النصف وكان الامام
 المروغني في يفتي بقول ابي حنيفة رحمه الله فيقول له من قال بالصلح بل يحجر لو امتنع قال لا وقال كنت افتى زمان
 بالصلح فرجعت لهذا والقاسم الايام قاضيان يفتي بقول ابي حنيفة رحمه الله وقال ان الشريعة في القضية البتة
 ان الفتوى على قول ابي حنيفة رحمه الله بان تناه المالك فتمت المقصود وعطى الاجرة غير مقصود ولا اجرة قال هم
 وما تلت بطله شئ اى لعل الاجير المشترك هم كتحريق الثوب من دقه وزلق الحمال وانقطاع الجبل
 الذي يشبه الكارسي الحبل وغرق السفينة من مد باش من يد الملاح السفينة فالمصدر رمضان الى مقبول
 والفاعل مطوي ذكره والفرق بين الرار مصدر غرق في الماء اذا غار هم مضمون عليه شئ اس
 على الاجير المشترك وارتفع مضمون على انه خبر المبادر وهو قوله وما و به قال مالك واحمد والشافعي رحم
 في قول وروى ذلك عن عمر وعطى وعبيد الله بن عتبة وشذجج والحسن والحكم وقال الكوفي في محققه
 وجميع ابو حنيفة والابو يوسف ومحمد وابن ابي ليث انه مضمون بالعمل الذي لا يند عليه الاحر
 فيضمن القصار ما تحرق في دقه او من عدة او من غنمة او من بطة وكذلك الصباغ في ذلك كله و
 وفيضمن ايضا في بلع الثوب اذا كان مما يلطخ وكذلك الملاح فيضمن ما كان في مدة او خدمته او ما يحتاج
 به السفينة للسيرة وكذلك الحمال اذا اسقط ما يحمله من راسه او يده او عشر فقط مائة فانه يضمن في كل
 كلمة وكذلك المكارسة اذا كان من سوتة او من قوده وانقطع الجبل الذي سرقه على المتعار

كالغصب والسرقة
 كان التقصير من
 جهته فيضمنه
 كالمودعة اذا كانت
 بلحج خلقا من كماله
 الاحتراز عنه كالموت
 حرق الفه والحرق
 الغالب وغيره كالموت
 لا تقصير من جهته
 ولا حرجية وان
 الغنم لانه في يده
 لان القبض حصل
 باذنه ولهذا لا يملك
 بسبب لا يمكن الاحتراز
 عنه لا يضمنه ولو كان
 مضمو نا فيضمنه كما
 في المقصود والحفظ
 مستحق عليه تبعا
 لا مقصودا ولذا
 لا يقابل الاحتراز
 المانع بالاجرة لان
 الاحتفظ مستحق عليه
 مقصودا حتى يقابل
 الاجر قال مالك
 بعلمه التحرق الثوب
 من دقه وذا الحمال
 وانقطع الجبل الذي
 يشبه الكارسي الحبل
 وغرق السفينة من
 يد الملاح فيضمن

وقال زفر و الشافعي
لا ضمان عليه لانه
امره بالفعل مطلقا
في تملكه بنوعيه
المعيب بالسليم فصار
كاحيد الواحد ومعين
القصار فكذلك ان الله
يحتك الاذن ما هو
الداخل تحت العقد
وهو العمل الصالح
لانه هو الاسباب الى
اثره بها الحق عليه
حقيقة حتى لو حصل
بفعل الغير كالحجر
فلو كان المقتضى
فيه بخلاف المعين
لانه متبرع ولا يمكن
تقييده بالصلح لانه
يقتضي عن التبرع في
حق فيه بغير كمال
فامكن تقييده بغير
الاجير الواحد على ما
نذكره الله تعالى
والنقطة والحصل
من ثلثة اهتمامات
من صنفه قال
الا ان لا يضمن في شيء
من مخرجه في السفينة
او سقط من الاربعة
والكان بسوق قوده
لان الواجب ضمان
وانه لا يجب بالعقد
واما يجب بالحيابة
ولم يأت في هذا المصلحة
وصحان العقول لانه
العاقلة قال واذا
استبرأ من يحمل له وانا

وفسد كل جهل لا يضمن ما يفسد به المتاع من فساد بل يحميه منه عند حمله سفينة او بسوقه لانه عليه المستلح او
قوده وقال حماد بن ابى سليمان وزفر و الحسن بن زياد و جهم و موثق بن ذكوان لم يضمن الا ان سجدى و في التهمة
ولم تحرق بدق اجير القصار لان ضمان عليه ولكن يجب الضمان على الاسناد و في شرح الكافي ولو وطى الاجير
على ثوب القصار مما لا يوطا فخرقه كان ضمانه عليه هم وقال زفر و الشافعي رحمهما الله لا ضمان عليه
ش قال الربيع بن ابي نعيم الشافعي رحمه و ورحى ذلك عن عطاء و طاووس هم لانه اخره من اموال ان
مما سب المتاع من الاجير المشترك هم بالفعل مطلقا ش بان استاجر له ليدق الثوب ولم يرد على ذلك بايلي
على السلامة هم في تملكه بنوعيه ش اى في تملكه المطلق بنوعى الفعل هم المعيب و السليم ش بان جبر فيها على انه
عطف بيان او بدل ويجوز الرفع فيها على تقدير احد هما المعيب والاخر السليم هم وصار كاجير الواحد
ومعين القصار ش حيث لا ضمان عليهما هم ولنا ان ال داخل تحت الاذن ما هو داخل تحت العقد وهو
العمل الصالح ش و في بعض النسخ الصالح هم لانه هو الوسيلة الى الاثر ش كما حصل في العين من فعله هم
وهو المعقود عليه حقيقة ش لكونه هو المقصود هم حتى لو حصل بفعل الغير يجب الاجير ش و اذا كان كذلك كان
مقيده بالسلامة هم فلم يكن المفسد ش من عمل هم ما ذونا فيه ش انما لو بيعت نوعا من الدق فباعه
بنوع آخر هم بخلاف المعين ش اى معين القصار هم لانه متبرع فلا يمكن تقييده ش اى تقييده
هم بالصلح لانه لا يخرج عن التبرع و فيما نحن فيه يعمل بالاجير فامكن تقييده ش اى بالصلح قبل الملتزم ان يلتزم
جوار الامتناع عن التبرع فيما يحيل به المفسدة لغير من تبرع له ولو عمل بان تبرع بالعمل بمنزلة العتبة
وسمى بالتقضي السلامة كان اسلم هم و بخلاف اجير الواحد على نذكره ان شاء الله تعالى ش اى اجير المتاجر الواحد
وسمى في آخر الباب هم والنقطة الحبل ش جواب عما حسى ان يقال انقطاع الحبل ليس في منع الاجير
فما وجبه ذكره من حمله ما لم يكن لعله فاجاب بقوله هم فانه من قلته اتهامه فانه من صنيعه ش اراد
انه انما انقطع من قلته التقاؤه كل ساعة لانه ربما يحل ان يبرأ منه او يبيع من كثرة الاستعمال ولا يكون عليه تجديد
وتبديله باقوى منه هم الا انه ش استثناء من قوله مضمون اى الا ان الاجير المشترك هم لا يضمن ش
اى لعله هم بنى آدم ممن غرق في السفينة او سقط من الدابة وان كان بسوقه وقوده ش قيل
اذا كان يمسك على الدابة ويركب وحده والا فهو كالمشاة والصحيح انه لا فرق وكذا رواه ابن سامة
عن ابى يوسف ر في الوضع كذا ذكره الترمذى ش في الافتياري ولو غرقت في موج او رج او صدر هم
جبل او رجهم اجمال فلا ضمان عليهم لانهم لا فعل لهم في ذلك هم لان الواجب ضمان الآدمى وانه ش
اى ضمان الآدمى هم لا يجب بالعقد واما يجب بالحيابة ولذا يجب على العاقلة وضمان العتود لا تجمله
العاقلة ش لانهم لا يحملون الا ضمان الحيابيات هم قال ش اى في اجماع الصنفهم واذا استاجر من يحمل له
وناس الغرات فوقع في بعض الطريق فانكسر فان شانه من قيمة ش اى قيمة الدن هم في المكان الذي
حمله ولا جبر له وان شانه من قيمة في الموضع الذي انكسر واعطاه اجره بحسب ش قال شافعي انما ذكر
المسئلة في القدرات لان الدنان احد يدعة كانت تباع منها لك قيد بقوله في بعض الطريق لانه

انما كان
الاجير
والسليم
والمتبرع
والمتاجر
والمتبرع
والمتاجر
والمتبرع
والمتاجر

لو انكسر بعد ما انتهى الى المكان المشروط من جنات يديه فلا ضمان عليه وله الاجر وكذا نقل عن الامام صاحب
السياسة كذا في المسبوط وقوله فانكسر ليس بقيد فانه لو كسر وعمل فالحكم كذا عندنا وعند زفر والشافعي
ان انكسر لانه ان عليه لما قلنا وان كسر وضمن قيمته في المكان الذي كسر وعلية اجبر اهل في شرح الطحاوي
فلوزحه الناس حتى انكسر فانه لا يضمن بالاجماع لان ذلك بمنزلة الخرق الغالب والخرق الغالب ولو ان
هو الذي ربح الناس حتى انكسر فانه لا يضمن بالاجماع هم اما الضمان فلما قلنا ان اجبر مشترك وقد نفى
يضمنه فيمن في شرح الطحاوي والراجح بمنزلة الاجبر المشترك اذا كان يرعى للعامة فلما تلف من سوتة وضرر
ايما بالاجل العادة فانه لا يضمن لانه من جنات يديه واذا ساق الدواب على السرة فاذا زحمت القطر ونفعت
لغيره بعضا فسقطت الى الماء وعطيت فانه لا يضمن لانه من جنات يديه ولو ان رجلا قال استاجر كلبا لترعى غنمي فامته
بذرة معلومة فلما اجبر الورد في القنطرة الصغرى والراجح اذا كان مشتركا لا يجب عليه وعلى الاول والى
تحدث فان شربا عليه في اصل العقد يجب عليه وعلى الاول وهم والسقوط بالتأخير اى سقوط الاحمال
يحصل بالتأخير او بانقطاع الحمل وكل ذلك من فينه شش واما الخيار فلانه اذا انكسر في الطريق والحمل شش
شش اى واحمال ان الحمل شش واحد كلما اذا حمل كتمت بالعقد ما يتفق به وهو ان يجبره محولا الى موقع عينه هم
تبيين انه وقع تعديا من الابتداء شش اى من ابتداء العقد هم من هذا الوجه شش يتعلق بقوله وقع تعديا
واراد به الوجه الذي ذكره وهو ان الحمل شش واحد فيكون الخسارة في الطريق كالتجارة ابتداء هم وله الخيار
شش اى لوجب الضمان وجه آخر هم وهو ان ابتداء الحمل حصل باذنه فلم يكن من الاجابة لتعديا شش لان ابتداء
في الحقيقة يسلم هم وانما تعدى تعديا عند انكسر شش اراد انه كان في الاجابة غير متعد فلما كسر ظهر انه متعد
ولكن ما كان لم يورده الا عند انكسر فاذا كان جهة الضمان والراجح من هم فينبيل الى اى الوجهين شار
وفي الوجه الثاني شش وهو ما اذا اشارت قيمته في المكان الذي كسر هم له الاجبر بقدر ما استوفى و
في الوجه الاول شش وهو ما اذا اشارت قيمته في المكان الذي كسر هم له ما استوفى عملة املا شش فاقول
الاول وجه محلي فلهذا قلنا انه ليس بمجمع بين الاجر والضمان لانهما لا يتبعان عند اذا كان في حالة واحدة
وقد اختلفت احواله منها لانه في الوجه الثاني جعل المتاع امانة عنده من حيث حمل الى انكسر والاجر يجب
في حالة الامانة وانما ما مضى فانه في حالة انكسر وهذه الحالة اخرى فان قلت كان ينبغي ان لا يجبر
عند اى حصة ربحه انكسر لكن يضمن قيمته في المكان الذي كسر لان المال امانة عند الاجبر المشترك
عند اذا كان امانة وجب ان يضمن قيمته في المكان الذي كسر هم له الاجر بقدر ما استوفى
الا علاق ولكن القبض يقع على وجه التوقف عند فان ظهر بغيره كان مضى عليه فجاز ان يكون له الخيار هم قال شش
اى القدرى هم واذا افسد الفضا او بزع الزرع شش فصد من باب ضرب يمتل في الادبى وبزع من باب فتح يستعمل
في الحيوان يقال بزع البيطار الدابة او اشتها بالميرغ وهو مثل مشرط الحجام ومادة بار موحدة وزاعى فحين مجتبان هم ولم
يجازوا موضع المعتاد فلا ضمان عليه فيما عبط من ذلك شش اى فيما كان لا يعلم فيه خلاف تعدى بقوله لم تجازوا موضع المعتاد لانه
اذا تجازوا موضع المعتاد يضمن وقال صاحب الاختيار والاضمان على الفساد والزرع الا ان تجبوا موضع

انما الضمان فلما قلنا
والسقوط بالتأخير
او بانقطاع الحمل
وكل ذلك من جنات
واما الخيار فلانه
اذا انكسر الطريق
والحمل شش واحد
تبيين انه وقع تعديا
من الابتداء شش
هذا الوجه وله الخيار
وهذان ابتداء الحمل
حصل باذنه فليكن
من الابتداء تعديا
وانما صار تعديا
عند انكسر فصيل الى
اى الوجهين شاء
وفي الوجه الثاني له
الا جبر بقدر ما استوفى
وفي الوجه الاول لا
لانه ما استوفى في املا
قال واذا افسد
الفضا وبزع الزرع
والحيوان موضع
المعتاد فلا ضمان
عليه فيما عبط من ذلك

البتا ولانه اذا فعل المتبادر لا يمكنه الا ان يتردع عن السرية لانه يبين على قوة المزاج وضعفه وذلك غير معلوم فلا يتقيد
 فيه بخلافه فوق الثوب لان رتبة وشجاعة تعرف لال ان خبره بيقيد بالصلاح وفي الفتاوى الصغرى والثمنه
 اذا شرط على الجاهل والبرزخ العمل على وجه لا يسر في الصالح هذا الشرط لانه ليس في سنة ذلك ولو شرط على المتقيد
 العمل على وجه لا يتخرب مع لان وسعه ذلك هم وفي الجاهل الصغير يطالب برزخ واتبه بالائق ففقت شئ اى
 بلكت هم وجاهلهم عبد باهر مولاه فمات لانسان عليه من انما اعاد لمسله المذكورة بينما على مزيد فائدة المار اليها بقول
 صدى كل واحد من العباين نوع من بيان شئ اراد بها عبارة القدرى بعد الله وعبارة الجاهل الصغير اراد به ان
 انه ذكر عدم التجاوز عن الموضع المتبادر وليقيد انه ان تجاوز فممن وسوع بيان من الجاهل الصغير انه من الجاهل
 وكون الجاهل بامر المولى والملك وليقيد انه اذا لم يكن بامر فليقيد هم ووجه شئ اى ووجه ضمان
 هم انه لا يمكنه الترخي عن السرية لانه يبين على قوة الطباع وضعفها في محل الالم فلا يمكن التقييد بالصالح من العمل
 ليل يبقا عند الناس عنه معساس الحاجة هم ولا كذلك وق الثوب ونحوه عاقد منها شئ اشار به الى قوله لان
 الاخر اذ من التحريم بالديق يمكن التقييد بالصالح هم لان قوة الثوب ورقته تعرف بالاجتهاد فامكن القول
 بالتقييد شئ بالصالح وفي بعض نسخ ودقته بالذال وكلاهما معنى واحد ثم اذا تجاوز لمعنا ويضمن ولم يبين
 قدر ذلك الضمان على تقدير احيوة او الموت كم هو قيل ذلك بحسب قدر التجاوز حتى ان اثنان لو شئ
 قطع احشفة فيمران برافعليه كمال دية النفس وان مات فعليه نصف الدية وبذلك من العجب انه هو مخالف
 بجميع مسائل الديات فانه كلما اذا ادار اثر جناية انتقص ضمانه وينبئ ان يزداد ضمانه كما في قطع اليد
 وقتله خطه وقد ذكر السرخس في مبسوطه فقال محمد بن في النواذر انه لما بر اكان عليه ضمان احشفة وبسبب عضو
 مقصودة لاثاني له في النفس فيقدر بدله بدل النفس كما في قطع اللسان ولو مات حصل تلف النفس فليقيد
 اعد هما ذون فيه وهو قطع الجبل والاخر غير مضمون وهو قطع احشفة فعليه نصف بدل النفس لذلك
 فان قيل التقييد بالبدل تحت التساوى في السبب وقد اتفق لان قطع احشفة اشدها انظارا للتلصص
 من قطع الجبله لا محاله فكان قطع اليد مع حر الرتبة اجيب بان كل واحد يحتمل ان يقع اثمها وان لا يقع
 والتفاوت غير مضبوط فكان هذا بخلافه الاخر فانه لا يحتمل ان لا يقع اثمها فاهم قال شئ اى
 القدر ورجحى هم والاجر الخاص الذي يستحق الاجرة بتسليم نفسه في المدة وان لم يتسليم شئ ما كان
 يرد على الاجر المشترك يرد هنا فاجواب هو اجواب ثم انه انما يستحق الاجرة بتسليم نفسه بدون العمل اذا استلزم
 من العمل حتى لو سلم نفسه ولم يتمكن من العمل لعذر منعه لم يجب الاجر فانه ذكر في الذخيرة لو استأجر
 الاتح والطين او غيره في الصحراء فمطد ذلك اليوم بعد ما خرج الماجر الى الصحراء لاجر له وبه كان شئ
 المرضيا في هم كمن استأجر شهر الخدمة او لرجل في نفسه شئ اى لو استأجر شهر البركة الغنم هذا هو
 الاجير الخاص لانه مخصوص بواحد هم وانما سعى اجير واحد لانه لا يمكنه ان يغيره
 شئ اى الغير المتأجر وقوله اجير مضاف الى الفظة وعد الواحد بفتح الواو وسكون الحاء بمعنى الواحد
 وهو صفة موصوفها محمد وقت قد يره اجير متأجر واحد ويجوز تحريك الحاء ايضا هم لان منافق في المدة

وفي الجاهل الصغير
 بيطاير بوزج حاصه
 به الناق ففقت و
 جهم جهم عبد باهر
 معاد فمات لانسان
 وفي كل واحد من العباين
 نوع بيان ووجه انه
 لا يمكنه الترخي عن
 السرية لانه يبين على
 قوة الطباع وضعفها
 في محل الالم فلا يمكن
 التقييد بالصالح من
 العمل ولا كذلك في
 انشور في عاقد منها
 كان قوة الثوب راقته
 تعرف بالاجتهاد فامكن
 القول بالتقييد قال
 والاجر الخاص الذي
 يستحق الاجرة بتسليم
 نفسه المدة فان لا يعمل
 او لم يسل في شهر الخدمة
 سعى اجير واحد لانه
 لا يمكنه ان يغيره
 لان منافق في المدة

وكذا اذا قال الصباغ
ان صبغته بعصفر
فبدرهم وان صبغته
بزعفران فبدرهم
وكذا اذا اخبر بين
ثنتين بان قال
هذه الدار شهر احمر
او هذه الدار الاخضر
بشئ واحد وكذا اذا اخبر بين
مساكين تحت ثلثين
بان قال لمرتك هذه
الدابة الى الكوفة
بكذا الى واسط بكذا
اذا اخبر بين ثلث اشياء
وان اخبر بين اربعة اشياء
والمعتبر في جميع ذلك
البيع والجامع دفع
الحاجة فكل ما لا بد
من اشتراط الخيار
في البيع وفي الاجارة
ذلك لان الاجارة
يجب بالعمل وعند
ذلك يصير المعقود عليه
معلوما وفي البيع
يجب الثمن بنفس
العقد فتحقق الجمالة
على وجه لا يرتفع
المنازعة الا باثبات
الخيار ولو قال ان
خطبته اليوم فبهم
وان خطبته غدا

بالعمل وبه قال احمد بن حنبل في رواية وقال الشافعي ومالك واحمد رحمهم الله في رواية واسحاق وابو ثور والشورى
لا يصح العقد وهو القياس وبه قال زفر بن وهب وهو قول ابي حنيفة رحمه الله ولا ثم رجوع عنه وجه القياس انه عتد
معاوضة ولم ينقد فيه العوض والمعوض فلم يصح وله اجر المثل اذا عمل وجه الاستحسان ان الاجر يجب بالعمل
وعند العمل باليزنه عن البديل معلوم فلا يتحقق الجمالة في المعقود عليه ولا في بديله هم وكذا اذا قال الصباغ
ان صبغته بعصفر شش وبوزهر القزهم فبدرهم شش اى فاجر تك تكون بدرهمهم وان صبغت
بزعفران فبدرهم شش بفتح الزاير والفاخر جميعا هم وكذا اذا اخبر بين شش اى وكذا البيع اذا اخبر الاجر المتساجر
هم بين شيئين بان قال اجر تك هذه الدار شهر احمر او هذه الدار الاخضر بثلثة شش فاشي وارسلتها بيزنه
ما عليه من الاجرة هم وكذا اذا اخبر بين شش اى وكذا يجوز اخبر المجر المتساجرهم بين مساكين مختلفين بان قال اجر تك
هذه الدابة الى الكوفة بكذا او الى واسط بكذا شش بيزنه عشرة وان سافر الى واسط بيزنه خمسة هم
وكذا اذا اخبر بين ثلثة اشياء شش اى في الصور المذكورة بان قال ان خطبة فارسيه فلانك درهمهم
وان خطبة روميه فلان درهمان وان خطبة تركيه او نحو ذلك فلان ثلثة درهمهم فاشي الاعمال عمل اشقي الاجر
المسمى وكذا ان قال ان صبغته بعصفر فلان درهم وان صبغته بزعفران فلان درهمان وان صبغته بوزهر
فلان ثلثة درهم وكذا لو قال ان سكنت هذه الدار كل شهر فليكن خمسة وان سكنت هذه فليكن عشرة
وان سكنت هذا خمسة عشر وكذا ان قال اجر تك هذا الدابة الى بفسر او بفسرة
او الى واسط بثلثة عشر او الى الكوفة بثلثة عشر هم وان اخبر بين اربعة اشياء لم يجز شش اى
وان اخبر بين اربعة اشياء عن الفعل لم يجز بان قال ان خطبة فارسيه فلانك درهمهم ان خطبة روميه فلانك درهمان وان
تركيا ثلثة درهم وان خطبة هنديا فاربعة وقس الباقى على هذا او كذا لك الزايرة جاز الى الثلثة كما اذا قال المزراع
ان زرعتا بغير كراب فلان ربيع الخارج وان زرعتا بكرا ب فلان ثلثة وان زرعتا بكرا بين فلان نصف
والى ذلك عمل فله شرط هم والمعتبر في جميع ذلك البيع شش فاذا باع احد الثوبين
او احد الاثواب الثلثة جاز واذا باع احد الاثواب الاربعة لم يجز وكذا في الاجارة هم والجامع شش
في وجه اسحاق الاجارة بالبيع في هذه الصور ومن دفع الحاجة شش اى
حاجة الناس وضرب اتم ثم اشار الى بيان الفرق بينهما من وجه بقوله هم غير انه شش اى ان اشان
هم لا بد من اشتراط الخيار في البيع شش فانه اذا اخبر بين ثوبين على ان ياخذ ابيها شيئا يكون للمشتري
الخيار وكذا اذا اخبر بين الثلثة هم وفي الاجارة لا يشترط ذلك شش اى الخيار هم لان الاجر انما يجب
بالعمل وعند ذلك يصير المعقود عليه معلوما فلا يحتاج الى اثبات الخيار هم وفي البيع يجب الثمن
بنفس العقد فتحقق الجمالة على وجه لا يرتفع المنازعة الا باثبات الخيار شش وبهذا التعليل خرج
الاجواب عما قيل ما الفرق بين هذا وبين البيع والنكاح حيث يفسد ان بالشرط ولا يفسد الاجارة فانه
لو قال بعت منك هذا العبد بالان درهم او هذه الاجارة بمائة دينار او زوجتك ابنتي هذا بمائة درهم
او ابنتي فلان بمائة دينار فقال قبلت كان باطلا ومن لو قال ان خطبة اليوم فبدرهم وان خطبة غدا

فبعض درهم فان خاطه اليوم فله درهم وان خاطه غد فله اجر مثله عند ابى عفيفه رحمه الله سبحانه لان الشرط
الاول جازر والثاني فاسد ولذا يجب السعي في الاول واجر المثل في الثاني هم لا يجاوز به نصف درهم
سش اى لا يجاوز باجر المثل نصف درهم لانه هو السعي في اليوم الثاني هم وفي الجامع الصغير لا ينقص من
نصف درهم ولا يزاد على درهم سش ذكر هذا تبيينا على اختلاف الروايات عن ابى عفيفه رحمه الله في ما اذا خاطه
في اليوم الثاني فالاول ما ذكره القدر رضى وهو الصحيح والثاني ما ذكره في الجامع الصغير لان التسمية الاولى
لا ينقص من اليوم الثاني فبعض المانع الزيادة ويعتبر التسمية الثانية لمنع النقصان فان خاطه في اليوم الثاني
ياقني بانه عقيب وقال الكرخي رحمه الله في محققه فان خاطه من بعد الغد فله اجر مثله في قوله جميعا واختلف
عن ابى عفيفه رحمه الله في اجر المثل على ما حكى في الوجه الاول يزاد على اجر الاول ولا ينقص من الاجر الثاني
وروى عنه ان كان اجر مثله اقل من الاجر الثاني في فله الاقل من الاجر الثاني وقال في الامارات في هذه المسئلة
له اجر مثله لا يجاوز به درهم سش وقال القدر رضى في شرحه واختلف الروايات عن ابى عفيفه رحمه الله اذا خاطه
في اليوم الثاني فقال في احدى الروايتين له اجر مثله لا يزاد على درهم ولا ينقص من نصف درهم وهذا
رواية الاصل والجامع الصغير روايته محزنة في الاصل واحدى الروايتين عن ابن سماعه عن ابى يوسف رحمه
في نوادره واحدى روايته بن سماعه ايضا عن محمد بن زائدة وروى ابن سماعه عن ابى يوسف رحمه
عن ابى عفيفه رحمه الله في نوادره روايته اخرى ان له في اليوم الثاني اجر مثله لا يزاد على نصف درهم
وسه الرواية الصحيحة سش وقال في الاسلام في شرح الجامع الصغير عن ابى عفيفه رحمه الله في نوادره ان يجب
في شرط الثاني اجر مثله لا يجاوز به نصف درهم وينقص عنه وهو اختيار الكرخي رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
بن جرير طان جازر ان سش في هذا خاط يستحق السعي فيه هم وقال في نوادر الشرحان فاسد ان سش وبه قال الشافعي
ومالك واحمد رحمهم الله في ظاهر مذهبه والثوري وسحاق هو القياس هم لان النجاسة شئ واحد سش
لانه استأجره على مطلق النجاسة فالفضل غير مختلف وانما يختلف الزمان هم وقد ذكر بمقابله بدلان على البدل
سش اى بمقابله شئ واحد الذي هو النجاسة واراد بالبدلين هو درهم ونصف درهم واراد بقوله
على البدل على طريق البدل هم فيكون مجبولا سش اى فيكون البدل الذي هو الاجر مجبولا فصار كانه
قال خطته بدرهم ونصف درهم وهو باطل فكذا هذا هم وبهذا سش توضح لما قبله هم لان ذكر اليوم للتجديد
سش لا للتوقيت لانه حال افراد العقد باليوم بقوله خطته اليوم بدرهم كان للتجديد لا للتوقيت حتى
لو خاطه في الغد استحق الاجر فكذا هذا هم وذكر الغد للترقية سش لا للاضافة والتعليق ولذا هو افرز العقد
في الغد بان قال خطته غدا بنصف درهم تلك بذرا العقد في اليوم حتى لو خاطه اليوم استحق نصف درهم
هم فيجتمع في كل يوم تسعين سش فيطيل العقد للجمالة بيان ذلك ان في اليوم الاول فلان ذكر الغد
اذ كان للترقية كان العقد المضان اى غدا ثابت اليوم مع عقد اليوم واما في الغد فلان العقد للعقد
في اليوم باق لان ذكر اليوم للتجديد فيجتمع مع المضان الى غدا فكذا بيان اجتماع التسميتين في كل يوم
هم ولها سش اى لابي يوسف ومحمد رحمهما الله هم ان ذكر اليوم للتوقيت سش لان حقيقة فكان

فبعض درهم
فان خاطه اليوم
فله درهم وان خاطه
غدا فله اجر مثله
عند ابى عفيفه
لا يجاوز به نصف
درهم وفي الجامع الصغير
لا ينقص من نصف
درهم ولا يزاد على
درهم وقال ابو يوسف
ومحمد بن جرير طان
بن جرير طان جازر ان
الشرطان فاسدان
لان النجاسة شئ
واحد وقد ذكر
بمقابله بدلان
على البدل فيكون
مجبولا فكذا لان
ذكر اليوم للتجديد
وذكر الغد للترقية
فيجتمع في كل يوم
تسعين ولهذا
ذكر اليوم للتوقيت

توكله ان حصة اليوم فبدرهم مقتصر على اليوم فبالقضاء اليوم لا يبقى الى الغد بل يقتضي بالقضاء الوقت هم ذكرنا
 للتعليق شش اى للاضافة لان الاجارة لا تقبل للتعليق لكن تقبل للانفاقة لم يكن العقد ثابتا في الحال و قال
 الكاكي و لهذا اذكر في بعض النسخ و ذكر الغد للاضافة هم فلا يجتمع في كل يوم تسميتان شش فيجب الشرط
 هم ولان التعجيل والتأخير مقتضيان شش دليل آخر لها وسماه ان المحقوق عليه واحد وهو العمل ولكن نصيبه
 خاصة فيكون مراده التعجيل لبعض اغراضه في اليوم من التعجيل والبيع بزيادة فائدة فيفوت ذلك ويكون
 التأجيل مقصودا هم فنزل شش باختلاف الفرض هم منتزعة اختلاف النوعين شش من العمل كما في النجاسة
 الفارسية والرومية فان قلت قد جلا ذكر اليوم في مسألة خبر المتأخري للتعجيل فاما لم يجعل كذلك ههنا
 قلت بهذا لك حملا على المجاز فيجوز للعقد وههنا حملا على الحقيقة للتحقيق ايضا اذ لو عكس الامر في الفصلين يلزم
 البطلان باقتضاء العاقد ان في صحة العقد والاصح للتحقيق تصرف العاقل ما لم يكن هم ولا في منيفته رحمة الله ان
 ذكر العقد للتعليق شش اى للاضافة ويجوز ان يقال عبر عن الانفاقة بالتعليق اشارة الى ان النصيب في الغد
 ليس بتبعية جديدة لان التسمية الاولى باقية وانما هو بخلاف النصيب بالثاني فيكون معناه ذكر الغد للتعليق اى
 للتعليق الخطا بالتأخير وهو يقبل التأخير هم حقيقة شش اى من حيث الحقيقة فاذا كان حقيقة وامكن العمل بها
 لا يعارض الى المجاز فلا يجتمع تسميتان في اليوم هم فلا يمكن حمل اليوم على التاقيت شش الذي هو حقيقة
 اليوم هم لان فيه فساد للعقد لاجتماع الوقت والعمل شش فاذا نظرنا الى ذكر العمل كان الاجرة مشتركا واذا نظرنا
 الى ذكر اليوم كان اجرة واحدا وهما متنافيان لتنازع لوازهما فان ذكر العمل يوجب عدم وجوب الاجرة
 مالم يعمل وذكر الوقت يوجب وجوبها عند تسليم النفس في المدة وتنازع اللوازم يدل على تنافي المهرزومات
 ولذلك عندنا عن الحقيقة التي هي التاقيت الى المجاز الذي هو التعجيل هم واذا كان كذلك يجتمع في
 تسميتان ون اليوم فيصح الاول شش اى الشرط الاول هم ويجب المسمى وينفذ الثاني شش اى الشرط الثاني
 هم ويجب اجر المثل شش لا يقتضي الاجارة الفاسدة قيل في جعل اليوم للتعجيل صحة الاجارة الاولى وفساد
 الثانية وفي جعله للتوقيت فساد الاولى وصحة الثانية ولا رجحان لاحدهما على الآخر فكان حكما اجيب بان
 فساد الاجارة الثانية يلزم في ضمن صحة الاولى والضممان غير معتبرة قيل بهذا الشكل على قول ابى منيفته هم بمسألة المتأخري فان
 جعل فيها ذكر اليوم للتاقيت وفساد العقد وههنا للتعجيل وصحة اجيب بان ذكر اليوم للتاقيت حقيقة فلا يترك
 مالم يمنع مانع كما نحن فيه فان حمل على الحقيقة مفسد للعقد فمتى لذلك وقام الدليل على المجاز وهو نقصان الاجرة للتأخير
 بخلاف حالة الانقضاء فانه لا دليل ثمة على المجاز فكان التاقيت مراد وفسد العقد ورد بان ليل المجاز قائم وهو صحيح العقد
 على تقدير التعجيل فيكون مرادنا الى ما هو الحال واجيب بان يجوز لظاهر الحال في غير النزاع فلا بد من دليل زائد على ذلك وليس
 بموجود بخلاف ما نحن فيه فان نقصان الاجرة دليل زائد على المجاز لظاهر الحال هم لا يجاز و نصف درهم شش اى اجر المثل فلو قلنا
 فيما مضى ان هذا اسناد للفعل ابار والمجرور على راسي الكوفيين فيكون الثاني محل الربع ونصف درهم مضاعفا على المنعوكية
 وقال فيروز والناثية يجب اجر المثل بالغابض هم لانه شش اى نصف درهم هم هو المسمى في اليوم الثاني شش فان قلت فالتدريج ايضا
 سمي في اليوم الثاني لان اليوم محل للتعجيل فصار وجوده كعدمه فيكون كعدمه هم موجودا في الغد فلا يكون رافعا بحال نصف

وذكر الغد للتعليق
 فلا يصدق في كل يوم
 تسميتان كما في التعجيل
 والتأخير مقتضيان
 فنزل منزلة لاختلاف
 النوعين ولا ينفقة
 ان ذكر الغد للتعليق
 حقيقة ولا يمكن
 حمل اليوم على الثاني
 لان فيه فساد للعقد
 لاجتماع الوقت والعمل
 واذا كان كذلك للحقيقة
 في العقد تسميتان
 دون اليوم فيصح الاول
 ويجب المسمى وينفذ
 الثاني ويجب اجر المثل
 لا يجاز به نصف درهم
 لانه هو المسمى في
 اليوم الثاني

عنه شرح درمستخرج ٢٠
في مطلق العقد من اي لايدخل اسكان الحد او في مطلق عقد الاجارة هم وكذا في اخواتها من اي ان اشتباها ليركب
هو بنفسه ليس له ان يركب غيره والاجارة تقعد من جواب عن قوله تحت الاجر بالتحلية الى اخره وقعد من ان الاجارة
تقعد من الانتفاع وخذ من اي عند الانتفاع هم يرفع الجلالة من اشتراك الانتفاع مع التمكن فانه والاستتير بهم ولو اخرج الى
الايجاب من اي ايجاب الاجر هم يحيد التسليم من اي يحيد التحلية بان يسلم ولم ينفق بهم يجب اقل الاجرين من كذا اذا
ذكر وهو ماورد من فالدائم اقل للاجرين انفسهم قالوا يجب في كل واحد منها نصف لان السكة اذا لم توجد يكون التسليم ما قدم او لم يقدم
من الاجرين اقل نصف لداو النصف للاخر فوجب نصف كل واحد منها وقيل يجب الاول ويتبعه الفصل هم اللتين به من
اي بالاقبل او الفصل لا يجب بالمشك هم

[illegible]

باب اعادة العبد من السفر الى موطنه في المملكات التي لا تملك العبد فيها
يسافر الى ان يشق عليه ان يسافر الى موطنه في المملكات التي لا تملك العبد فيها
ولو دونه الى موطنه سالما او اجلا عند اخراجه الى موطنه في المملكات التي لا تملك العبد فيها
ان المستاجر في تلك المملكات كالمولى والمولى ان يسافر بعيدا عن موطنه في المملكات التي لا تملك العبد فيها
لكم فوقف من ادعى دارا وصاله الذي عليه على خدمته عند موطنه فان المولى ان يخرج العبد الى موطنه في المملكات التي لا تملك العبد فيها
واجب بان موطنه الذي في الاجرة بعد انتهاء العقد في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
نعم ان يملك المولى في موطنه في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
هم جعل السفر عند السفر فان استاجر عالا في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
فلا بد من اشتراط سفر في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
بالاشتراطهم لان تفاوت بين المملكات في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
في الكون ليس في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
عليه من ادعاء الاجرة من اراد ان اعطاه الاجرة بعد العمل في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
وصورة المستغنى في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
ذلك فليس للمستاجر ان يخذل الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
استخرج اعني فاقبض المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
فيما مضى في اخذ العبد ودفعه الى موطنه ويجوز الاجرة فيما مضى من السنة للعبد ولا خيار له في نقض الاجرة لانهما جازت له حقيقة
في اعادة المولى وكذلك الجواب ان كان في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
سواء في اصل المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
في قيام المولى في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
فيته دون الاجرة لانهما من العقب والاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
انصرف بان على اعتبار الفرض في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها
بعد ما سلم من العمل صح قبض العبد الاجرة لانهما العاقبة وقبض المولى في المملكات التي لا تملك العبد فيها في الاجرة في المملكات التي لا تملك العبد فيها

وصلى الله على محمد وآله
 انا الشريفة
 نازرة علي بن
 الفقيه سنان
 خدام علي بن
 خدام علي بن
 خدام علي بن

١ شرح باب ٣
 ٢
 ٣
 ٤
 ٥
 ٦
 ٧
 ٨
 ٩
 ١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

10

10

فما اورد اعني قوله لا يجوز فيه المسمى بظاهر الرواية والثابتة اعني قوله لا يصح فيه رواية بن ساعدة عن مجمره ورجل الظاهر
 ومعلوم الاصح ان الصنيع المسمى على الصنيع بميزة الحرب والصبايون من عمل النساء فلا يصير صاحب الثوب مشتبه
 للصنيع حتى يقبل القيمة عند فساد السبب ووجه رواية بن ساعدة ما اشار اليه بقوله هم لانه بميزة النعاصب من يعني ان الصبايع مشتبه
 النعاصب والحكم في النعاصب كذلك وبما ان النعاصب اذا صبغت احوالهم فخران شارب الثوب ان شاء الله الثوب اعطاه ما زاد الصنيع فيه فلهذا كان منها
 وفي فخره الفخامة والتمادي والصبايع اذا خالت بصيغ الاصفى وكان الاحمر ان شاء الله قيمة ثوب ابيض وان شارب اخلا واعطاه
 ما زاد الصنيع فيه والاجر له ولو صبغ روي ان لم يكن فاحشا لا يفسد وان كان فاحشا بحيث يقول اهل تلك الضعة انه فاحش
 يفسد قيمة ثوب ابيض وفي الحديث لا امره ان يصيغه بزعفران او يقيم فضيعة غير ماسمن الا انه لم يشيخ حينه وقدم صاحب الثوب
 ان يشيخه فاما ما كان بالجار ان شارب ضمنه قيمة ثوب ابيض وحسب له الثوب وان شارب اخذ واعطاه اجر مثله لا يزداد على المسمى
 في الاصل الى هذا النقطه الخالصة هم وان قال صاحب الثوب علمته لي بغير اجر فقال الصانع بل باجر فالقول قول صاحب
 الثوب من عندي حجة بي حقيقه روي قال صاحب الثوب في ربه لانه من ابي لان صاحب الثوب هم من يتركهم عملا فهو من
 ابي العمل من يتركهم بالعقد ويترك الضمان والصانع يدعيه والقول قول المكره وقال ابو يوسف روي ان كان الرجل حر فماله
 ابي خيطا له سره بان تكون تلك المعاملة متما بها باجر يترك الرجل من يكون بينه وبينه وفيه اخذ واعطاه ومعاملة واحسب له من الثوب
 والاخر اق وهو لا يتساب هم فلهذا الجواب والا فلا سرف ابي وان لم يكن حر فماله فلا اجره هم لان سبق ما بينا بعين حجة الطلب
 باجر جزا على مقدار ما سرف ابي سبق ما بينا بعين حجة الطلب جزا على مقدار ما سرف ابي سبق ما بينا بعين حجة الطلب
 المتعالم والمتعالم على الاجر بعين جانب الطلب جزا على عادت ما من المتعالم بالاجر هم وقال مجمر ان كان الصانع معروفا
 بهذا الضعة بالاجر سرف بان اتخذ مكانا ومنصبه لعمل الصباغة والقصار هم فالقول قوله لانه لا يقع باب المانوت لا باجر
 ذلك مجرى التضييع على الاجر اعتبار الظاهر من روي به قال مالك واحمد في مال شيخ الاسلام وصاحب المخطط الفتوي على
 قول مجمره هم والقياس اقله الحقيقه لانه منكر سرف الاجارة والمنافع لا يتقدم الا بالعقد عندنا بخلاف ما لو وقع الى اخر
 عين ثم اخذت افعال المانوت فرض وقال الاخرية بالقول لمن يدعي القرض لان العين متقوم بنفسه فلا اثر يدعي المانوت
 قيمة فالقول لمكانه لانه وهو يدعي القرض هم والجواب عن استحسانهما ان الظاهر للفرق بين ابي الظاهر يصلح للفرق بين
 هم والآخرية بينهما الى المانوت في اقله شعر لا يقع نظيره وادري يد رجل فترحم اخر انه فلهذا القول الذي اليد وان كان غيره يدعيها ولا يترحم
 من يد باجره فلو بيعت واراد بجنبها فادان باخذها بالشفقة لا باخذها بالجر واليد حتى يقيم بينه انه ملكه لان ثبوت
 الملك بظاهر اليد يصلح للفرق لا الاستحقاق والاخذ من يد المشتري استحقاق فلا يملكه بدون البينة كما بينها في قوله الاستحقاق
 في شرح الكافي ولو اسلم ثوب الى صباغ بصفة في شرح الكافي ولو اسلم ثوب الى صباغ بصفة ام بصفة ثم اخذ فقال الصباغ
 صنفه بغيرهم وقال رب الثوب صنفته بغيري فاني انظر الى ما زاد الصنيع فيه فان كان درهما او اقل فلهذا هم لان الحال
 يصلح حكماني الباب فكان للقول قول من يشهد له الظاهر من صنفه وان كان اقل من الثوب اعطيت له اقل من الثوب بغيرهم لان
 الثوب صنفه لا بد العتق وان كان الصنيع سوا فالقول قول رب الثوب من صنفه لانه يدعي عليه باجر وهو يترك
 ولو قال رب الثوب صنفته بغيري فاني انظر الى ما زاد الصنيع فيه فان كان درهما او اقل فلهذا هم لان الحال
 رب الثوب صنفته بغيري وقال الصباغ صنفته بغيرهم فانما يتبع الفان لان هذا ابي ذي اليمين والآخر يدعي التجارة فكان كل منهما

لانه عند الله النعاصب
 وان قال حجة الثوب
 علمته لي بغير اجر
 وقال الصانع باجر
 فالقول قول صاحب
 الثوب لانه ينكرهم
 علمته اذ ينكرهم
 وينكر الضمان والصانع
 يدعيه والقول قول
 المكره قال ابو يوسف
 ان كان الرجل حر فماله
 ابي خيطا له سره
 الاجر واذا فلا كان
 سبق ما بينا بعين
 حجة الطلب باجر
 على مقدار ما سرف ابي
 النكاح الصانع معروفا
 بغير الضعة بالاجر
 فالقول قوله لانه
 لما فتح المانوت لا باجر
 لا حجة مجرى ذلك
 مجرى التضييع
 على الاجر اعتبار الظاهر
 والقياس ما قاله الحنفية
 لانه منكره الجواب
 عن استحسانهما
 ان الظاهر لانه
 والحاجة هي بنا الى
 الاستحقاق فلهذا علم

هم وذا تنصيص منه سرق اي هذا الذي روي تنصيص من محمد بن علي بن سرق اي على ان عقدا جارية هم لم ينفسح كمنه ينفسح
سرق اي سرق القس وقال في الكافي وهو الاصح والما من قال بانها تنفسح فانهم ايضا استدلوا على ذلك بما ذكره محمد بن علي بن كتاب
اليومع ولو سقطت الدار فله ان يخرج سوار كان صاحب الدار حاضر او غائبا فهذا الاشارة الى الانفصاح بمجرد الاندماج حيث ما شرط
حضره صاحب الدار لا بد من بيع وهو لا ينفذ الا بحضرة المالك بالاجماع وفي الغاية والذي قال ينفسح بانها تدمر ثم يبيع وبالبناء وشك في ان
الكافي الشاة المبينة اذا ماتت في يد البائع ينفسح العقد ثم اذا وقع جلد يبيع والقدر بقدر ما كان اهدا وبها الخلاف السفينة اذا
انقضت وصارت الوعاء ثم كتبت واعيدت سفينة لم يحرم على تسليمها الى المستاجر لان السفينة بعد النقص اذا اعيدت صارت
سفينة اخرى الا ترى ان من غصب الوعاء وجعلها سفينة يقطع حق المالك فاما عرصة الدار لا تتغير بالبناء عليها هم ولو انقطع
بالرجي والبيت فما يقع به غير الطعن فعليه من الاجرة بحسبته لان جزء من المعقود عليه مش هذا ورواه اشتبهما وادعى على انه لا ينفسح
بالقطع الماء وفي الاصل اذا انقطع بالرجي ينفسح ويثبت الخيار للعقد فان لم ينفسح حتى عاد الماء لزمه الاجارة فيما بقي من الشهر
الزوال الموجب للنفسح ويرفع الاجرة بحسب ذلك اي بحسب ما انقطع انما في الدار ولو لم ينفسحها وضعت الدار فاجر عليه
في ذلك ولو نقص بالرجي ان كان النقصان فاحشا فله حق النفس والافلا ان عدة الاجارة لا تخرج عن نقصان غير فاحش
غالبها ونحوه اعني نقصان فاحش قال القدر روي في شرحه اذا صار بطعن اقل من نصف طعنه فهو فاحش وفي الخلاصة قال
انما طعن او طعن نصف ما كان بطعن فلهما جبرده ايضا ولو لم يرد حتى طعن لنصف ما كان بطعن فلهما جبرده ايضا ولو لم يرد
حتى طعن كان بذرا منى منه وليس له ان يرد الرجعي بعد ذلك ثم في الخلاصة وهذا الرواية تتخالف رواية القدر روي رواه من
المتاجر رجعي ستة اشهر فاسك الرجعي حتى مضت الستة فلهما جبر ستة اشهر وان كان البيت يتعقب به غير الطعن فعليه من الاجرة
بحسبته ولو استاجر بعد اربعة من شهر الرجعي وفي الشامل انفساخ الرجعي من عند فان اصحاب الرجعي قبل الفسخ الانفسح وفي شرح
الكافي فان انقطع الماء عن الرجعي فلم يعمل رفع عنه من الاجرة بحسب ذلك وله ان ينفسح الاجارة فان لم ينفسحها حتى عاد الماء
لزمه الاجارة وانما اختلافنا في مقدار الانقطاع فانقول قول المتاجر لانني كرهنا لغيره لعله ولو قال الموجر لم ينقطع الماء وتقل
المتاجر قد انقطع بمجره الحال فيكون النقصان جبرانه في الحال وليلا على الماضي لان الحال يبيع وليلا على الماضي عند
الاشتباه هم قالوا انما انفسح العقد من وقت عقد سرق اي في الحال انه قد عقد هم الاجارة لنفسه انفسح العقد من وقت العقد
وبه قال الثوري والليث وقالت الشافعية والشافعية لا ينفسح والاجارة بحالها ويقوم وارثها مقامها سوارات
احدها او كلاهما لان النافع كالايمان عندهم والعقد لازم فلا ينفسح بموت العاقد كما لو نفيحه استمر ثم مات هم لانه لو بقي العقد تنصير
النفسح للملك لانه او الاجرة للملك لغير العاقد مستحقة بالعقد سرق اي حال كونها مستحقة بالعقد والليل على صيرورتها
لغير العاقد مع كون الاستحقاق بالعقد بهو قوله هم لانه ينتقل بالموت سرق التحقيق نهان ان يجعل النفيح في انه الى ما تارة الميت
ويروى بالموت موت المورث والمخفى لان الذي تارة الميت ينتقل بالموت هم الى الوارث من ثم يرتب الحكم على ما اعتدوا
الموجر او مات المتاجر اما اذا مات الموجر فمقتضى رتبة الدار الى الوارث والمستحق عن النافع التي حدثت على ملكه قد مات
بموت فبطلت الاجارة ففوات الحقود عليه لان بعد موته يحدث النفقة على ملك الوارث واما اذا مات المتاجر فلو بقي العقد
لبقى على ان يحافظ الوارث وقال ابي بصير لان النفقة للوجود في حيوة تراثت فكيف يورث العدم والتمسح بالثابت ليست
بملكه لانه يحافظ الوارث فيما اذا ملك اليمين للوجود واذا غابت انتفاء الارث فعين بطلان العقد هم وذلك لا يجوز سرق اي غير

وهذا تنصيص منه
على انه لا ينفسح
نفسه ولو انقطع ماء به
الرجي والبيت فما يقع
لغير الطعن فعليه من
الاجرة بحسبته لان جزء
من المعقود عليه
قال اذا مات احد
المعاقد من وقت
عقد الاجارة لنفسه
انفسح العقد
لان ذلك يعني العقد
نفسه المنفعة للملك
او الاجرة للملك لغير
العاقد مستحقة
بالعقد لانه ينتقل
بالموت الى الوارث
وذلك لا يجوز

عقد الاجارة هم كالباع سرق اي كما يجوز شرط الجار في البيع ضم والجاس بنها من اي بين الاجارة والبيع واشارة الى وجه
 القياس وهو ان وقع الاجارة سرقا فانه لما كان عقدا مستلزما الى التزوي لتكليف فيه العين ثابت الشارع فيه الجار
 دفعا لهذا الحاجة فكذلك الاجارة لا ينعين فيها فشرع الجار وفعل القدر ومغالبه وفوات بعض المقود عليه
 في الاجارة لا ينعين الرد بخيار الباع سرقا بالاجماع هم كذا سرق اي لا ينعين الرد ضم الجار بالشرط بخلاف البيع سرقا متعلق بقوله
 وفوات بعض المقود عليه في البيع ينعين الرد دون الاجارة هم وهذا في اي الفرق بين البيع والاجارة هم لان
 رد الكل يمكن في البيع دون الاجارة بشرط سرق اي رد الكل هم فيه سرق اي في البيع هم دونها سرق اي دون الاجارة
 وفي بعض النسخ رد سرق اي دون عقد الاجارة اما ان التكليف بحمل البوسع والطاقة هم ولاننا سرق اي وكون رد
 الكل يمكن في البيع دون الاجارة هم بخير المستأمن على القبض اذا اسلم المجرى بعد قبضه بعض المدة سرق لان التسليم بحاله
 غير ممكن وهذا عندنا خلافا للشايع في عقد لا يجرى للمستأجر الفسخ في اباني المدة صورته ان يستأجر دارا سنة ثني بقضى شهر
 ثم سرقا كما لم يكن المستأجر ان يتبع من القبض في اباني السنة عندنا ولا للمرجع ان يمنعه من ذلك وقال الشافعي رد المستأجر
 ان يفسخ العقد ويأخذ قيمته على اصله ان المنافع في حكم الاعيان فيفوت بعض ما يتناول العقد بخير فيما ليس لاسماء الصفقة
 وعندهما عقد الاجارة في حكم عقد منفردة فلا يمكن تفرق الصفقة مع تفرق المقود هم قال سرق اي القدر سرق هم
 ونفسه الاجارة بالانقضاء عندنا سرقا وعندهما سرقا نفس بغير عقد وبه قال ابن ابي ليلى فان الاجارة عندنا
 عقد غير لازم للعقد على المندوم فلا يتعلق به اللزوم كالعارية هم وقال الشافعي رد الفسخ الا بالبيع سرقا وبه قال
 مالك ورواه احمد والشافعي هم لان المنافع عندنا بمنزلة الاعيان حتى يجوز العقد عليها سرقا اي على المنافع كما يجوز على
 الاعيان هم فاشبه البيع سرقا فكما ان البيع لا يفسخ الا بالبيع فكذلك الاجارة هم ملبا ان المنافع غير مقبوضة من المقود
 عليها فصار العقد في الاجارة كالعيب قبل القبض في البيع ففسخ سرقا اي بالعدوم والفسخ من الجوز للفسخ هم بخير
 اي يجمع الاجارة والبيع جميعا وهو سرقا اي المنفعة الجارية من غير الحاقه من المنفعة في جرح سرقا اي في موجب العقد هم لا يتحقق
 ضرر وان لم يستحق به سرقا اي بالعدوم وهذا هو من العقد عندنا سرقا فان جاز هذا العقد لطاعة ولزومه لتوفير المنفعة
 على المتعاقدين فماذا قال الامر الى الضرر اخذنا فيه بالقياس هم وهو سرقا اي العذر والشافعي رد يجوز بهذا المسائل هم
 لكن استأجر حرا اذا سرق ارا وبه قال السن وهو الذي يسمى المزين في غير اهل مصر والطلاق الدار عليه باعتبار ترك البعاد
 فان عذبه قبل القبض السن غالبها الا اذا هم ليقع فيه لوجع به سرقا اي لاجل وضع كائن بالضرر هم فمكن الوجع سرقا
 فان الاجارة تفسخ فيه هم اذا سرقا طنا خالطه طنا باللوكة سرقا اي العرس هم فاختلت منه سرقا اي فاختلف المدة
 من الرجوع اذا تمت المدة فان الاجارة تفسخ فيه ايضا بالاجماع هم ففسخ الاجارة لان في المقود سرقا اي في العقد الزام ضرر زائد لا يتحقق
 بالعقد سرقا فيثبت له حق الفسخ وفعل ذلك الضرر هم وكذا ان استأجر وكان في السوق لتجريفه فذهب مالك ورواه احمد
 وكانا دواير اثم فاس ولزومه ديون لا يقدر على تصانها الا بتمن ما آثره من القاضي العقد وابعادها في الدين لان في
 الجري على موجب العقد الزام ضرر فاند لم يستحق بالعقد وهو الحسن سرقا اي ذلك الضرر الزائد هو الحسن لانه اذا
 بقيت الاجارة مع ذلك بحسبه القاضي لتقدير الدين والحسن ضرر زائد هم انه قد لا يصدق على عدم مال آخر سرقا
 ايسا اذا كانت له عقار مستأجر ثم قوله سرقا اي قول القدر في رد في تخفيره هم ففسخ القاضي العقد واشارة الى انه يفسق في

كالباع والجامع بينهما دفعه كما
 وفوات بعض المقود عليه
 في الاجارة كالباع الرد بخيار
 العيب فكذلك اجارة الشرط بخلاف
 البيع وهذا لان رد الكل يمكن
 في البيع دون الاجارة فثبت
 فيه رد سرقا اي في البيع
 على القبض واذا سرقا جرح
 سرقا بعض المدة قال
 ونفسه الاجارة بالاجماع
 عندنا وقال الشافعي لا يفسخ
 الا بالبيع لان المنفعة عند
 منزلة الاعيان حتى يجوز
 العقد عليها فاشبه البيع
 ولان المنفعة عندنا سرقا
 وهي المقود عليها فصار العقد
 في الاجارة كالعيب قبل القبض
 في البيع ففسخ سرقا اي
 بجمع الاجارة والبيع جميعا
 المعنى في سرقا اي في الضرر
 لم يستحق به وهذا هو من
 العذر عندنا وهو كالمسألة
 حلا بالقياس وهو سرقا اي
 واستأجر طنا خالطه طنا
 الواجب فانه لغت منه ففسخ
 الاجارة لان في المقود عليه
 الزام ضرر زائد لم يستحق
 وكذا ان استأجر وكان في السوق
 لتجريفه فذهب مالك ورواه احمد
 وكانا دواير اثم فاس ولزومه
 ديون لا يقدر على تصانها الا
 بتمن ما آثره من القاضي العقد
 وابعادها في الدين لان في
 على موجب العقد الزام ضرر
 زائد لم يستحق بالعقد وهو
 الحسن لانه اذا بقيت الاجارة
 مع ذلك بحسبه القاضي لتقدير
 الدين والحسن ضرر زائد هم
 مال آخر ففسخ القاضي العقد
 اشارة الى انه يفسق في

السبيل للمساكن في نقض البيع فيها والاجارة فيها كالبيع فيها فان كان المشتري عالما به فقد برئ من البيع منه ولا يشترى
 قبض الدار بعد انقضاء الاجارة فيها وان لم يكن عالما بذلك كان بالخيار ان شاء نقض البيع فيها لليب الذي وجد به سائر
 وان شاء امضاه وقال الاستيعابي في شرح الطحاوي ومن اجبر دارا ثم باعها قبل انقضاء مدة الاجارة فان البيع جائز
 فيما بين البائع والمشتري حتى ان المدة لم تنقضت كان البيع لازما للمشتري وليس له ان يمتنع عن الاخذ الا اذا طالب
 المشتري البائع بالتسليم قبل انقضاء مدة الاجارة فلم يكن ذلك ونفس القاضي القدي فيها مائة لا يعود جائزا بمضي المدة
 ولو ان المسافر اجاز البيع جاز وبطلت الاجارة فيما بقي من المدة ولو فسخ فانه لا يفسخ البيع بينهما حتى ان المدة اذا انقضت
 كان للشخص ان يأخذ به في ظاهر الرواية وروى الطحاوي ربه وعن ابي حنيفة ربه ومحمد بن ابي المستاجر له ان نقض
 البيع فاذا انقض البيع فانه لا يعود وروى عن ابي يوسف انه قال ليس للمساكن نقض البيع والاجارة فيها كالبيع قد ذكر
 كونه الآن ولو اجبر دار من رجل ثم اجبر ثامن اخر فان عقد الثاني يكون موقوف على اجارة المستاجر الاول فان بطل
 بطل بخلاف البيع فان هناك اذا بطل لم يبطل والفرق ان عقد الاجارة على المنفعة وهي ملكية المستاجر الاول فان اجاز
 فكلما جاز والا والبيع فانما يقع على العين وهي ملكية المالك لا ان الغير حقانه فان زال حق الغير فذا البيع ولو اجاز
 المستاجر الاول الاجارة الثانية صححت الاجارة الثانية والاجارة للمستاجر الاول ولا يكون لصاحب الدار بخلاف البيع لان هناك
 الشئ لصاحب الكس والفرق ما ذكرناه وبالاجارة لا يفسخ عقد المستاجر الاول ما لم تمض مدة الثاني فاذا امضت فحينئذ يفسخ
 له ان جميعا ان كانت مدة واحدة وان كانت مدة الثاني اطول من مدة الاول فلا بد ان ليسكن الدار حتى تتم المدة
 وكذلك لو رهنها المور قبل انقضاء مدة الاجارة والعقد جائز فيها مائة وبين المترين ولكن المستاجر ان يجلس الى ان
 تنتهي مدة ولو رهن داره من رجل قبضها المترين ثم باعها الراهن من اخر فالعقد جائز بين البائع والمشتري وفي حق المترين
 يجوز له ان يجلسه حتى يستوفي ماله فاذا انكسما الراهن يسلم الدار الى المشتري الا ان يهنأ اذا اجبر المترين البيع جاز ويسلم
 الدار الى المشتري والشئ يكون وهما مكان الدار ان لم يجر جس العين وكذا بطله ثم قال واذا استاجر الميلاط غلاما فافترس
 وترك العمل فهو عذر لانه يتركه الضرب بالفضة على موجب العقد لغوات مقصود وهو لو اس ماله وتاويل المسئلة تخيل العمل
 نفسه من ان يشترى الثياب ويخيطها ويبيعها كما هو عرف اهل الكوفة ثم اما الذي يخيط باجر فراس ماله الخيط والخيط
 ش كس المير وهو اسم لالة التي يخط بها الثياب ثم والمقراض من بكس المير اسم لالة التي يقطع بها الثياب من تقص
 وهو النظم وسمى المقصن ايضا ثم فلا تحقيق الا فلاس فيه من قبل وتحقيق افلاس بان تظهر ضيافته عند الناس
 فيمتنون عن تسليم الثياب اليه او يخطه ويكون كثيرة ويبيع ويبحث ان الناس لا ياتمون على استعهم وان اراد ترك
 الميلاط وان يعمل في التصرف فليس له عذر لانه يمكن ان يقطع الغلام للخياطة في ياتيه يعمل في التصرف في ياتيه ويخلف
 فاذا استاجر وكان الميلاط فاراد ان يتركها ويشغل لغير خريف جعله من ش اي جعله محمدهم عذر اذ ذكره في الاصل من ش
 اي في البسوط لان الواحد لا يمكنه الحج بين العليين اما يهنأ ش اي في مسئلة ترك الخياطة واودة عمل التصرف من العمل
 شفعان من ش اعد بها المستاجر والاخر الغلام المستاجر ثم فامتنع من العمل لعدم التعذر ومن استاجر غلاما ففترس
 في المصفر ثم سافر ففترس اي سفره ثم عذر من ففسخ به الاجارة ثم لانه لا يجرى عن الزام ضرر زائد لان خدمته
 المفسر ش وفي البيع من السفر ضرر وكل ذلك لم يستحق بالعقد فيكون عذر من وفي الذخيرة لو قال المور لفلان

قال واذا استاجر الميلاط
 غلاما فافترس تركه
 العمل فهو عذر لانه
 يلزمه الضرب بالفضة
 على موجب العقد لغوات
 مقصود وهو لو اس ماله
 وتاويل المسئلة تخيل
 العمل نفسه اما الذي
 يخيط باجر فراس ماله
 الخيط والخيط فافترس
 فلا يفتحق الا فلاس فيه
 وان اراد ترك الخياطة
 وان يعمل في التصرف
 فهو ليس بعذر لانه
 يمكنه ان يقطع الغلام
 للخياطة في ياتيه وهو
 يعمل في التصرف في ياتيه
 وهو لا يخلو ما اذا
 استاجر وكان الميلاط
 فاراد ان يتركها ويشغل
 يعمل اخر حديث جعله
 عذر اذ ذكره في الاصل
 لان الواحد لا يمكنه الحج
 بين العليين اما يهنأ
 العامل شفعان فافترس
 ومن استاجر غلاما ففترس
 في المصفر ثم سافر ففترس
 كانه لا يجرى عن الزام
 زائد لان خدمته المفسر
 شفق في المصفر ففترس
 وكل خلل لا يفتحق بالعقد
 فيكون عذر

انه لا يريد الشر ولكن يريد فسخ الاجارة وقال المستاجر اريد السفر فيقول القاضي للمستاجر مع تخرج فان قال ر
 قرا وفلان قالنا ستم ان غلبنا اهل نخرج معكم وعل استعد للخروج فان قالوا نعم شئت الذر والافلا وقيل
 لقاضي يكبره ويغايه فان كانت ثياب السفر كجلبه اسافر والافلا وقيل لو انكر المولى السفر قال قول له وقيل
 لقاضي يحلف المستاجر ان لا يركب غرمت على السفر واليه مال القدوري ردوا انكره ردوا لو اراد رب العبد السفر لايكون
 ذلك حراما وكذا اذا اطلق مرفوع اي اجارة العبد لخدمته قبل ان يقول استاجرت هذا العبد لخدمته ولم يقل
 في الحرة او في السفر لايكون له ان يسافر به الما مرته يتقيد بالخدمه من اي الما في فصل اجارة العبد من ان ليس له
 ان يسافر الا ان يشترط ذلك بمخلاف اذا اخرج حقا انهم سافروا لخدمته لا لغيره المستاجر كملكه استيفاء المنفعة من الموقوف عليه بعينه حتى لو اراد
 المستاجر السفر فموقفه لما فيه من المنع من السفر والارام الاجرة ومن السكينة وذلك ضرر من شئ المستاجر الضرر فمرفوع
 والله اعلم مسائل مرفوع على انه غير مستبدار مخدوم اي هذا مسائل وقوله لم يفتقره من شئ بالرفع منة المسائل
 ومقدم معنى الترخيم قال ومن استاجر ارضا واستعار فما حرق المصاعدين وهو جمع قصيد وهو الزرع المحصود واريد بهما
 ما بقي من اصول الغصب المحصود في الارض وحصد الزرع حبه من باب طلب وضرب بم فاحرق شئ في ارض اخر
 فلا ضمان عليه لانه غير متعبد في هذا التسبب وفي بعض النسخ في هذا السبب فانه سبب الاسباب والاضمان بطريق
 التسبب يتعبد التعدي في التسبب ثم فاشبهه حافر البئر في دار نفسه من شئ فان من حضره في ملكه فوقع فيه النار
 فملك لا يضمن ولو رجم سمان في ملكه فاصاب النساء او المالا فملك لا يضمن لانه سباسبه فموقوف على التعدي وهذا لان
 المباشرة علة فلا يمتثل حكمها بغيره فاما التسبب فليس بعلة فلا يمتد من صفة العود وان يلحق بالعلية واحرق المصاعدين
 سباح وليس يتعبد فلا يضاف التلف اليه وقتل صاحب الاخماس عن زيادات الاصل او وضع جبر في الطريق فحركة الرمي قد
 من ذلك الموضع فاحرق شيئا لم يضمن من قبل لانه قد تغير عن حاله التي وضع عليها وكذلك اذا وضع حجر او في الوتحات
 رمل احرق شوكا او بنياني ارض فذهب الرجح بالشرارات الى ارض جاره فاحرق ارضه ان كانت النار معه
 من ارض الجار على وجه لا يصل اليه شر النار في العادة فلا ضمان عليه لان ذلك حصل بفعل النار وان جبار
 ولو كان ارضه او على وجه يصل اليه شر النار فانه يضمن لان له ان يوقد النار في ارضه ولكن
 على وجه لا يتعدى ضرره الى ارض جاره وهذا اذا سبته ارض نفسه فحرقه الى ارض جاره
 وكذلك لو ان رجلا اتخذ في داره يد فامر به اليه حجاز السم واره حصارا الى دار جاره وقتل
 رجلا او افسد مالا فموضع من قيمة المالا ودية المنقول على عاقلة وكذلك الحد او لو اخرج الحديده
 من الكورة وذلك في عاقلة ووضع على العلة وضربه بمطرقة فخرج شره ما اسل طعن العامة
 باحرق رجلا او قفا عيئة فذبيته على عاقلة ولو احرق ثوب انسان فقيمه على الحد او في ماله
 ولو لم يضربه بالمطرقة حتى وصفه على العلة فاخرج الرجح شره فاصاب ما اصاب فهو يذره وفي
 المسائل سبته ارضه فمطل من مائة في ارض رجبل فمترتها او توت لا ضمان عليه لانه غير متعبد
 في التسبب وكذا اذا احرق كلاما او حصا بمذبة ارضه فذهب النار فاحرق شيئا لغيره لم يضمن لاحرام
 ان يكون يوم يوم فاعلم انه يذهب منها فقبل يضمن ثم وقيل هذا من قولهم شئ من الائمة الشخصى رحمة الله تعالى

وكذا اذا اطلق ما اراد
 يتقيد بالخدمه بخلاف
 ما اذا اخرج مالا من ماله
 كانه لا يذره الا لغيره
 استيفاء المنفعة من
 الموقوف عليه بعينه
 حتى لو اراد المستاجر
 السفر فموقفه لما فيه
 من المنع من السفر
 او الزام الاخر بغيره
 السكنى وذلك ضرر
 مسائل مرفوع
 قال ومن استاجر
 ارضا واستعارها
 فاحرق المحصود
 فاحرق شئ في ارض
 اخرى فلا ضمان عليه
 لانه غير متعبد في هذا
 التسبب فاشبهه
 حافر البئر في دار نفسه
 وقيل هذا

شرح باب ٣

الان الذي رحمه الله تعالى قال الشيخ رحمه الله الذي قاله محمد بن هبة في الجواب عن الصغير عن عدم الضمان باحداق
 الحصة اذا احترق شيء من ارض اخرى هم اذا كانت الرياح ما دونه شمس حين اوقت النار قال السفينة
 رحمه الله تعالى ما دونه بالنون اسه ساكنة من بدن افا سكن في نسخة ما دونه من هذا الباب
 سكن قال الشاعر ان السباع لتهدى في فراسيها والناس ليس بها وشربهم ابداءى لتسكن واصله
 لتهدار بالهز فذه الشاعر وقبلة بيت اخر وهو ليت السباع لنا كانت مجاورة فاننا لازمى فبين ترعى
 احرام ثم تغيرت شمس بلبن قويت واشتدت هم اما اذا كانت مضطربة من شمس حين اوقدوا هم فبين لان
 موقد النار ليعلم انها لا تستقر في ارضه من شمس ولكنها تهب بهما الى ارض الميراث فصار مكانه القاء في
 ارضهم قال شمس اي في الجاني الصغير وما اذا اقع الحياط او الصبغ في ما نوتة من يطرح عليه العمل
 بالنصف من بان كان صاحب الدكان اذا جده لا حذافه له في العمل فاقد من يعلم وليس بالنصف
 هم فهو جاز من شمس اي استحسانا لان هذا شركة الوجوه في الحقيقة فهذا ابو جابر يتقبل وهذا جابر يتقبل
 فينظرهم بذلك المصلحة فلا تفرق الجاهل فيما يحصل من شمس وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي انه لان راس
 مال صاحب الدكان النصفه وهي لا تضر راس مال الشركة ولان التقبل للعمل على ما ذكر صاحب الدكان فيكون
 العامل اجرة بالنصف وهو مجبول وان تقبل العمل العامل كان مستاجر الموضع جلد من وكاشه
 بنصف ما يعمل وهو مجبول والطاوع راس مال الشركة القياس وقال لقياس عذبي اول من الاستحسان
 وقد عمل الشراح في وجه الاستحسان بان هذا ليست باجارة وانما هي شركة الفضل وهي شركة التقبل
 وهذا مخالف لما ذكره المصنف فانه صرح بان هذا شركة الوجوه في الحقيقة ولكن قوله هذا الوجوه يتبه
 يتقبل وهذا جابر يتقبل العمل بالنصف شركة التقبل على ما لا يخفى ثم ان هذا اذا كانت شركة لا اجارة لم تفرق
 الجاهل فيما يحصل لك في الشركة هم ومن استاجر مجالا يعمل عليه محلا شمس بفتح الميم الاولى وكثر الشائبة
 وهو الزوج من المأجرة بقدر كل واحد شخص وفي المغرب العمل بفتح الميم الاولى وكثر الشائبة وعلى الكس
 وهو الزوج الكبير الجاهل هم وراكبين الة مئة جاز من شمس هذا المقدم وله شمس الة للتاجر من العمل المعتاد
 شمس اراد ان يتبين العمل المتعارفين الناس هم وفي القياس لا يجوز وهو قول الشافعي انه لان راس مال الشركة
 الشكول والمعين والتقل هم وقد يفتي ذلك الى المنازعة من شمس فلا يجوز هم وجه الاستحسان ان المقصود هو الراب
 هو معلوم شمس لان اجسام الناس متعارفة في الغالب هم والجل تابع شمس لراكب هم وما في شمس اي في العمل
 هم من الجاهل يرتفع بالعرف الى المتعارف شمس اس الى العمل المتعارف هم فلا يفتي الى المنازعة من شمس
 هم وكذا شمس اس يجوز ايضا هم اول الميراث شمس اي الجاهل هم الوطاش شمس بكسر الواو وبالمد وهو الفرس
 هم والفرش شمس لشم الدال والشار الشائبة جمع وقال وهو ما يليق بملك من كسار وغيره مال هم وان شمس الجاهل
 العمل فواجب لانه انما الجاهل واقرب الى تحقيق الرضا شمس لان مشاهدة الجاهل اياه يرتفع
 النزاع اسلا وفي المحيط استاجر بعيرين الة مئة يعمل على احد بما تحمله فيه رجلا ن وما لهما من لوطا
 والعدو لم ير الجاهل لوطا والعدو على الاخر المنة عليه كذا نحو ما من السويق وما لهما من الزيت

اذا كانت اربعة هادنة
 ثم تغيرت لما اذا كانت
 منقطعة بينهما كان
 موقد النار ليعلم انها
 لا تستقر في ارضه قال
 واذا اقع الحياط
 او الصبغ في حائطه
 من يطرح عليه العمل
 بالنصف فهو جاز لان
 هذه شركة الوجوه في
 الحقيقة فهذا ابو جابر
 يتقبل وهذا جابر يتقبل
 يعمل فينظرهم بذلك
 المصلحة فلا تفرق
 الجاهل فيما يحصل
 قال ومن استاجر
 مجالا يعمل عليه محلا
 وراكبين الى مكة
 جاز وله العمل المعتاد
 وفي القياس لا يجوز
 وهو قول الشافعي
 للجاهل وقد يقضي
 ذلك الى المنازعة
 وجه الاستحسان
 ان المقصود هو الراب
 وهو معلوم والجل
 تابع وفيه من الجاهل
 يرتفع بالعرف الى
 المتعارف فلا تقضي
 الى المنازعة وكذا اذا
 لم ير لوطا والد شر
 قال وان شاهد الجاهل
 العمل فواجب لانه
 انما الجاهل واقرب
 الى تحقيق الرضا

على مال لانه لا يحتاج فيه ان ينظر الكفاية بل يحصل بقوله اعتقك على كذا والفرق بينهما ان الكفاية
 اعتد بها في البيع والشراء لان من جانب المولى بين المكتات بملك كفاية عبد والمعتق على مال هم
 قال سفيان اى القدر ورمى هم واذا كانت عبد او امته على مال شرطه عليه وقبل الفرض ذلك صار مكتاتاً سفيان انا
 بذا من باب المفاضة التي تقتضي الاشتراك بين الاثنين لان المولى كتب على نفسه العتق والعبد لا يورث فاشترط
 في اصل الفعل فالمولى يكتب بكسر التاء والعبد يكتب بفتحها وايضا لان بيان القيود التي فيه هم اما الجواز
 جواز الكفاية يعنى الدليل على جوازهم فقوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً من اى كاتبوا الذين يتبعون الكتاب
 مما ملكتم ايما كنتم ولا اله الا الله هذا على شرطه عليه العتق لا يثنى على عارف بل ان العرب سواء كان الامر للزوج او لغيره ولما
 كان مقصود المصنف بيان ان عقد الكفاية امر مندوب او واجب لقترن ذلك بقوله هم وبذلك ليس امر ايجاب
 باجماع بين الفقهاء سفيان اى قوله فكاتبوهم ليس امر ايجاب واحترز بقوله الفقهاء عن واود الظاهرى ومن تأمله
 وعمر بن دينار وعطاء ورواية صاحب التفسير عن الشافعى روح ورواية عن احمد بن حنبل قالوا تجب الكفاية اذا
 سئل العبد وكان ذامته وذالك لان الامر له وجوب ونفى المصنف ذلك بقوله هم وانما هو امر مندوب هو
 سفيان احترزه عن قول بعض مشايخنا ان الامر للذامته ثم ما ينزى من المندوب من هذا القول بقوله هم
 سفيان الحل على الاباحة الفاء الشرط سفيان وهو قوله تعالى ان علمتم فيهم خيراً من اى عقد الكفاية هم
 سفيان بدون شرط اى بدون الشرط تقريره ان في الحل على الاباحة اختلف الشرط لانه ثابتة بدونه بالاتفاق
 وكلام الله تعالى منه عن ذلك وفي الحل على مندوب اعمال له لان الذميه مطلقه وهو معنى قوله هم اما الذميه
 فمقتضى به سفيان اى بالشرط بين ذلك بقوله هم والمراد بالخير المذكور سفيان سفيان في قوله تعالى ان علمتم فيهم
 خيراً من اى ما يقين ان لا يضر بالمسلمين بعد العتق فان كان يضرهم فلا فمثل ان الايكاتيه سفيان بان كان
 غير امين ولا مشغول بالكسب وان كان يصح لو فعله سفيان واصلى بالقبضه سفيان وان كان يضرهم
 لو فعل المولى عقد الكفاية صح وانضمت الثلاثه الخبرية بمثل قولنا وسبب الامانة والكسب وبه قال
 عمر ابن دينار وعن ابن عباس رضي الله عنهما وعطاء الخيرة الكسب فامته وعن انورى والحسن البصري
 انه الامانة والدين فامته وقيل هو الوفاء والامانة والصلح واذا فقد الامانة فما الكسب لا يكره عندنا وبه
 قال الشافعى ومالك بن احمد وعطاء الخيرة واسحاق والزهري والحسين بن القطان من اصحاب الشافعى انه يكرهه وما
 اشترط قبول العبد فلان مال يكرهه فلا بد من تنزهه شخص وبه قالت الثلاثه هم ولا يفتقر الابا واد كل البذل
 سفيان وبذا قول جمهور الفقهاء هم لقوله عليه السلام ايا عبد كوتب على بائة دينار فاداما الا عشرة وثمانين
 فهو عبد شخص هذا الحديث اخرجه الاربعه وابو داود وزهري والشافعى والترمذى في البيوع وابن
 ماجه في الاحكام عن عمر وابن شبيب عن ابيه عن جدان السلفى صلى الله عليه وسلم قال ايا عبد كوتب على
 مائة او مائة وثمانين او اقل فهو عبد وانما عبد كوتب على بائة دينار فاداما الا عشرة وثمانين فهو عبد
 هذا لفظ ابن داود ولفظ الترمذى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كاتبت عبداً على بائة او فيه
 فاداما الا عشرة او اقل او قال عشرة درهم فخره فخرتين وقال غريب ولفظ ابن ماجه ايا عبد كوتب على مائة

قال واذا كانت عبداً
 اولته على مال ثم
 عليه وقيل العبد
 ذل وصار مكتاتاً
 اما الجواز فانه
 فكاتبوهم ان علمتم
 فيهم خيراً من اى
 امر ايجاب باجماع بين
 الفقهاء وافاض
 امر مندوب هو الصحيح
 ففي الحل على الاباحة
 الفاء الشرط اذ هو
 سفيان بدون شرط
 فمقتضى به والمراد بالخير
 المذكور على ما يقين
 ان لا يضر بالمسلمين
 بعد العتق فان كان
 يضرهم فلا فمثل
 ان الايكاتيه واما
 يصح لو فعله واما
 اشترط قبول العبد
 فلان مال يكرهه
 فلا بد من تنزهه
 شخص وبه قالت
 الثلاثه هم ولا يفتقر
 الابا واد كل البذل
 سفيان وبذا قول
 جمهور الفقهاء هم
 لقوله عليه السلام
 ايا عبد كوتب على
 مائة دينار فاداما
 الا عشرة وثمانين
 فهو عبد شخص

أرويه فاداموا الا عشرة اواق ثم عمرو رقيق واخبره الدارقطني في سنة وعنه ابن عباس الميربي عن عمرو بن
 شبيب به وكذلك الحكم في السند ترك وقال صحيح الاسناد ولم يخبر به كلاً ما يفظ الى داود ثم وقال عليه السلام
 المكاتب عبد ما بقي عليه ورهيم **ش** هذا اخبر به ابو داود في الساق عن اسمعيل بن عباس عن سلمان
 بن سليم عن عمرو بن شبيب عن ابنه عن جد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي من كتابته
 ورهيم وفيه اسمعيل بن عباس كنه عن شيخ شامي وهو ثقة واخبر به ابن عدس في الكمال عن سلمان بن ارقم
 عن الكندي عن ابن عباس عن ام سلمة انها قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 وسلم يقول المكاتب عبد ما بقي عليه ورهيم واوقبه وسليمان بن ارقم ضعيف وعن احمد بن داود والنسائي
 وابن كيسان انه متروك وقال ابن عدس وكل البلاء فيه من المسيب بن شريك وهو الذي رواه عن سليمان
 فانه اشهر من سليمان وروى مالك بن نويرة في الموطأ عن نافع عن ابن عمر بن قنفذ قال المكاتب عبد ما بقي عليه فنه
 من كتابته واخبر به ابن ابي شيبة متوقفاً على عمرو بن ابي عمرو وعلي وزيد بن ثابت وعائشة رضي الله عنهم
 لم يروه مرفوعاً أصلاً والعجب من الاترازي يقول وقوله قال عليه السلام المكاتب عبد ما بقي عليه
 ورهيم من كلام زيد بن ثابت ثم يقول ولكن روى الشيخ ابو جعفر الطحاوي روه في شرح الآثار وقال حدثنا
 الخطاب بن عثمان روه قال حدثنا اسمعيل بن عباس روه عن سليمان بن سليم عن عمرو بن شبيب عن ابنه
 عن جدان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال المكاتب عبد ما بقي عليه من كتابته ورهيم فنه اولان يكونان
 بذا مرفوعاً الى النبي عليه السلام ثم استدرج وقال روى الطحاوي ثم وفيه اختلاف الصائفة رضي الله
 عنهم **ش** اي في وقت عتق المكاتب اختلاف الصحابة رضي الله عنهم فنه ابن عباس رضي الله عنهما
 يعق كما اخذ الصنف من مولاة لينة ليقب نفس العقد وهو غريم المولى با عليه من بدل الكتابة
 روى عبد الرزاق في مصنفه عن عكرمة بن عمار عن يحيى بن ابي كثره أن ابن عباس روه قال اذا بقي عليه خمس
 اواق او خمس دود او خمسة اوسق فهو غريم وعنه ابن مسعود ليقب اذا ادى قيمته نفسه روى عبد الرزاق
 ايضا عن متيق عن ابراهيم عن ابن مسعود روه قال اذا ادى قدر ثلثه فهو غريم وعنه زيد بن عاتق لا لينة
 ولو بقي عليه ورهيم وهو الذي اختاره اصحابنا اشارة اليه بقوله هم وما اختاره قول زيد رضي الله عنه **ش**
 اي زيد بن ثابت رضي الله عنه وانما اختاره لانه يتوعد بالاحاديث التي ذكرناها القافية قال الشافعي البصا
 وحديث زيد اخبر به الشافعي روه في مسند اخبرنا ابن عيينة عن بن نوح عن مجاهد بن زيد بن ثابت رضي الله
 عنه قال في المكاتب هو عبد ما بقي عليه ورهيم ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سفيان الثوري عن ابن نوح
 به سوار ومن طريق الشافعي روه روه الباقى روه في مسنده روه ابن ابي شيبة في مصنفه خبرنا وبيع عن سفيان
 وذكره البخاري في صحيحه تليفاً فقال وقال زيد بن ثابت هو عبد ما بقي عليه ورهيم وعند علي رضي الله عنه
 يقيق بقدر ما دى وبه قالت الظاهريه عن عبد الرزاق اخبرنا سفيان الثوري عن طارق بن عبد الرحمن
 عن الشعبي ان علياً رضي الله عنه قال في المكاتب لو جرح ليقب وبمثل ما ذهب اليه زيد بن نوح عن عثمان
 وابن عمر وعنه عائشة روه وام سلمة رضي الله عنهم روى بن شيبة في مصنفه ثنا خالد الاحمر عن ابن ابي عروبة عن قتادة

وقال عليه السلام المكاتب
 عبد ما بقي عليه ورهيم
 وفيه اختلاف الصحابة
 رضي الله عنهم وما
 اختاره قول زيد
 رضي الله عنه

عن محمد بن الحسن عن عمر بن عبد الله قال المكاتب عبد بالحق عليه درهم واخرج ايضا عن يزيد بن هارون عن عبد الوهاب بن
 منصور عن حماد بن ابراهيم عن عثمان بن ابي العيص قال المكاتب عبد بالحق عليه درهم واخرج عبد الرزاق عن ابن
 جريج اخبرني عبد الكريم بن ابي المحارق ان زيدا بن ثابت وابن عمر وعائشة رضى الله عنهم كانوا يقولون المكاتب
 عبد بالحق عليه درهم واخرج ايضا عن ابن مسعود عن سعيد المقبري عن ام سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قال
 المكاتب عبد بالحق عليه درهم ويعتق باذنه من ابي يعقوب المكاتب باذنه جميع بدل الكتابة ثم وان لم يقل
 المولى اذا ادبته فانت حر من الضمير في اديته ما يرجع الى الالف مثلا او نحو ما يرجع الى المال ولكن التناهي
 باعتبار الكتابة فان الكتابة قد تطاق على البدل وبه قال مالك واحمد بن حنبل وقال الشافعي لا يعتق المالك كاتبتك
 على ذلك ان اديته فانت حروفي شرح الوجيز ولو لم يصرح بتعليق العتق بالاداء ولكن نواه عليه في نواه كاتبتك على
 كذا صحت الكتابة وان لم يصرح بالتعليق ولا نواه لم يحصل العتق ولم تصح الكتابة وعن بعض الصحابة ان كان
 الرجل فقيرا وصحة كتابته بحجر ولفظ كاتبتك على كذا او الالف ابدن يعلّق الحربة او بعبية واصل الاختلاف راجع الى
 نفسه الكتابة شرعا فعند ضم نجم الى نجم فلو صرح وقال ضربت عليك الفاعلى ان تؤدبها الى في كل شهر كذا لا يعتق
 وكذا اذا قال كاتبتك ولم يقل ان اديته الى فانت حرا لا يعتق فكذا سنا وعندنا هو ضم حرة اليد الى حرة
 الرقبة عند الاداء فلا يحتاج الى تعليق العتق بالاداء كما في بسوط شيخ الاسلام هم لان موجب العتق يثبت
 من غير التصريح به من ابي بالشرط وهو قوله ان اديته او اذا ادبته وقد حققنا اصلا الخلاف الان وفي
 شرح الكافي والحاصل انه اذا قال لعبده كاتبتك على الف درهم على ان تؤدى الى كل شهر كذا فانت حرة
 يكون كتابته لان معنى الكتابة ليس الا الاعتاق على مال موجب بنجوم معاوضة ولكن انما يجوز اذا قبل الكتابة لانه عقد معاوضة فلا
 بد من الايجاب والقبول وكذلك لو قال كاتبتك على الف درهم ونجمه وسمى النجوم وقبل العبد فانه يكون
 وان لم يعلّق العتق بالاداء لم يفتل على انك ان اديته الى الف فانت حرا لانه عقد معاوضة فيعتق بحكم المعاوضة لا حكم الشرط
 وعلى قول الشافعي لا بد من التعليق بشرط الاداء ولو قال لعبده ان اديته الى الف فانت حرا فاداه يعتق لان المعنى المعلق
 بالاداء فقد وجد بشرطه قال الكرخي ولا يكون هذا كتابة وان كان شراعى الكتابة من وجب ان العبد اذا با بالبدل فانه يحجر على
 قبوله اى يصير للمولى قابضه بالخلية كما في الكتابة وان لم يقبل المولى استحسانا عندنا فالزفر في بيان التفريق بين التعليق
 والكتابة في مسئلة فانه اذا مات العبد ساقبل الاداء ترك المالا فالمال كله للمولى والاودى عنه فيعتق بخلاف الكتابة وكذا لو مات
 المولى وفي يد العبد كسب في العبد رفيق يورث عنه مع الكتابة بخلاف الكتابة ولو كانت هذا المنة فولدت ثم ادت فعتق يفتق
 ولله بالو لو قال العبد للمولى خطا عنى بانه فخطه المولى عنه فادى استمارة فانه لا يعتق بخلاف الكتابة ولو ابر المولى عن الاداء
 لم يعتق ولو ابر الكاتب عن بدل الكتابة يعتق ولو باع هذا العبد ثم اشتراه وادى اليه يحجر على القبول عند اقبوسه وقال
 محمد بن الزيات لا يحجر على قبولها فان قبلها اعتق وكذلك لو راد اليه بخيار او عيب واما الاعتاق على مال فهو خلاف الكتابة
 وخلاف تعليق العتق بالاداء فانه اذا قال لعبده انت حر على الف درهم فقبل العبد فانه يعتق من ساعته ويكون البدل
 واجبا في فنته وكذا اذا قال انت حر على قيمة رقبتك وقبل ذلك فانه يعتق من ساعته ويكون البدل واجبا في فنته
 وكذا اذا قال انت حر على قيمة رقبتك وقبل ذلك فانه يعتق كذا في التحفة وغيره كما في البيع مثل معنى كذا لا يحتاج شرا

ويقتضيه اذ
 وان لم يقل المولى
 اذا ادبته فانت حرة
 لان موجب العتق
 يثبت من غير التصريح
 كما في البسوط

الى قول البائع المنتشر ان ملكتي الثمن ملكتي البع ان ادخل بهذا المنة في منتقنه لفظ البيع يعني عن التصريح بكلام
 هذا الاحتياج الى التصريح بقوله ان اديت كذا فانت حرص ولا يجب حط شئ من البذل شي اي من بدل الكتاب
 بل هو مندوب وبه قال مالك والثوري وقال الشافعي واحمد بن حنبل وقال صاحب الظاهر وفي وقت وجوب وجها
 احدهما بعد القبض والثاني بعد الاكثر البذل وقدره الشافعي بما يقع عليه اسم المال للاختلاف اقول انهما يتلطف
 قدر المخطوط والاصل يتغير وكذا قال صاحب الغاية وقال الشافعي في استحقاق عليه ربح البذل وهو قول عثمان رضي الله
 عنه قلت نفس الشافعي ما ذكرناه وطرح ربح البذل هو قول احمد بن حنبل واسند الشافعي به لقوله تعالى واقيم من قال
 الله الذي اتاكم ومطلق الامر للوجوب ولنا ما اشار اليه بقوله هم اعتبارا بالبيع شي اراد ان عقد الكتاب عقد
 معاوضة فلا يجب احتضانه كما لا يجب في البيع والامر بالماتية للندب لانه معطوف على الامر بالكتابة لان الاصل ان يكون
 المعطوف في حكم المطلق عليه كذا في المبسوط والبريات هذه جملة تامة فلا يلزم الشاك في قوله تعالى واقيم المصداق
 واقول الزكوة واجب بان هذا ليس مثل تلك كجاءه لان الثانية مرتبطة بالاولى يرجع الضمير اليها فممكن شدة
 بنفسها فصحيح الاستدلال بالعلف وفيه نوع تامل والتحقيق ان دلالة الآية على ما دعه حقيقة جدا لا يقال
 من مال الله وهو يطلق على اموال القرب كالصدقات والزكوة فكان الله امرنا ان نعطي المكاتبين في صدقاتنا
 ليستعينوا به على اداء الكتبة والمأمور به الا بتأويل هو الا عطاوا يحطوا ليعين اعطاء والمال الذي اتاكم الله هو ما في ايديكم
 لا الوصف الثابت في ذمتهم المكاتبين فحمل على حط شئ من بدل الكتابة عمل بلا دليل وقال بن حزم في
 الشافعي في قوله حيثما حمل قوله تعالى فكانت لهم على الذنوب وقوله واقيم من مال الله يعني به اهل الاموال
 في التهذيب وفي حديث بريدة ايضا الدلالة على صحة قوله تعالى واقيم من مال الله يعني به اهل الاموال
 الذي وجبت في اموالهم الصدقات فامرهم الله تعالى باعطاء المكاتبين منها ما عرض لهم فيها بقوله تعالى وفي القاب
 ولو لا ذلك لم يكن بريدة تسأل عائشة رضي الله عنها ولا ضرورة كصاحبها مع ايمانها عن الكتبة اذ لم يكن
 لا الى الاداء الرجوع الى ما كانت عليه من وجوب نفقتها على مولايها ولكنها ما علمت ان اشار الله تعالى فنرضى في اموالهم
 الاموال لمن كان يشغل حالها بقوله تعالى واقيم من مال الله الذي اتاكم وقوله وفي القاب تفرض لطاف كذا في ذلك
 والاشية على ان المراد بقوله تعالى واقيم من مال الله على حط شئ من مال الله تعالى واقيم يعني به اهل الاموال
 دون سائر الناس غيرهم وانهم امروا ان يضعوا عنهم من كتابهم ولو لا كان كما قالوا لكان منعوا عنهم من كتابهم ولو كان امرنا
 من مال الله كتابتهم لقال من مال الله الذي اتاكم منهم فاذ لم يكن ذلك محصورا على اموالهم كان معلوما انه خطاب لغيرهم
 الاموال بآياتهم ما فرض الله لهم في اموالهم انتهى ولكن لم يكن ان المراد بذلك الموالي فالامر محمول على الذنوب كما فعل الشافعي
 في قوله تعالى فكانت لهم وكما مثل هو وغيره في الامر بالاشهاد بالبيع والكتابة وقد قالت بريدة رضي الله عنها كتبت ابي على تسع والني
 وقالت عائشة رضي الله عنها ان احب اليك ان اعد بالهم فلو كان احط واجبا لقال عليه السلام عليها اقل من ذلك
 ان عليهم ان يحطوا عنها ولا رغب عائشة رضي الله عنها بسقوط البعض عنها وفي الصحيح ان جوسرة جاءت النبي
 عليه السلام تستعين في كتابتها فقال عليه السلام اتقني عنك كتابتك فدل وجوب اجمع عليه ما يرون حطها ما منه
 واخا عليه السلام سلمان رضي الله عنه في كتابته ولو لم ينفذ مولا يحط شئ منها وكل ما ذكره البيهقي في هذا الباب عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم

ولا يجب حط
 شئ من البذل
 اعتبارا بالبيع

انهم وضعوا شيئا من الكتابة فليس في شيء منهم كذا ويرى ذلك واجبا عليهم فعملوا في ذلك على سبيل القدر
والفعل هم قال شيخنا القدرى ردهم ويحوز ان يشترط المال حاله ان ارادوا بالمال بدل الكتابه هم يحوزون
شيء بان يجعله في شهر او شهرين او سنة او سنتين هم ومنهم من اى مقسطا موثقا واشتقاق من لغو وهو الطالع ثم
سمى به الوقت ومنه سمي الخمر ثم سمي باليودى فيه من الوظيفة ثم منه فقالوا نجت المال اذا ديت نجوما والكتابة بحالة
مثل ان يقول كما كتبك على الكف درهم وبه صرح الولو ايج في قضاواه والكتابة المرحلة مثل ان يقول كما كتبك على
الف درهم الى سنة يودى كل شهر من الشهر كذا وكل ذلك جائزهم وقال الشافعي لا يجوز حاله ان غير موطن هم ولا
يدرس فيهم شيئا وبه قال احنافهم ظاهره وايدهم لانه عاجز من تسليمه في زمان قليل من اى لان المكتب لا يقدر على
اداء بدل في الحال هم لعدم الالبته قبله للرق من اى لعدم اليته الملك قبل عقد الكتابة لاجل الرق لانه كان مملوكا
لا يقدر على شيء وفي زمان ليسير لا تحت القدرة عادة على الكسب على مال كثيرهم بخلاف السلم على اصله من اى بخلاف
السلم على اصل الشافعي حيث جوزه اهم لانه اهل الملك من اى لان السلم اليد اهل الملك قبل العقد لا يعال هذا فصار قبل
الذكر لاننا لا نقول السلم بدل عليه لانه لا يقوم الا بالمتعاقبين اى من اى السلم اليهم فكان احتمال القدرة ثابتا من اى وهو عقد جرى بين المجرب
ونظيره هو القدرة على ما اقره هم وقد دل الاقدام على العقد عليها فثبتت من اى اتمام السلم اليه على عقد السلم عليها
اى على القدرة فثبتت اى القدرة ولقال ان يقول احتمال القدرة في حق المكتب اشبهت لان المسلمين يملكون
باعانة والطرق تبسته استدانة وفرض واستيها واستعانة بالزكوة والكفارات والعشور والصدقات
وقد دل الاقدام على العقد عليها فثبتت هم ولنا ظاهره بانوا ناس وهو قوله تعالى فكتبوههم هم من غير شرط
المتهم من والتاجيل فاجزاد على النص بالناسى وبقولنا قال مالك وفي الجواهر قال ابو بكره ظاهره قول
مالك ان التبع والتاجيل شرط فيه ثم قال وعلمنا اننا ليقولون ان الكتابة بحالة جائزة وبسببها
قطعة وهو القياس هم ولانه من اى ولان عقد الكتابة هم عقد معاوضة والبدل معقود به من اى
بالعقد تحرير هذا الكلام ان عقد المعاوضة لقيمة ود عليه ولا بد منه لانه عليه سلم فهو من بيع باليسر عند الناس
ووجود المعقود به ليس كذلك للاجماع على جواز اجماع من لا يملك الثمن ريدل الكتابة معقود به بحالة هم
فاشبه الثمن في البيع في عدم اشتراط القدرة عليه من اى على الثمن والحاصل ان بدل الكتابة ثمن من
وجوده لا يجوز الاستبدال به على القبض وبيع من وجه وبما عجز عن الاداء يفسخ العقد فوفرنا على المشبهين
خطا لذلك الفسخ عند النسخ وعدم اشتراط القدرة عليه عند العقد هم بخلاف السلم على اصلنا لان السلم فيه
معقود عليه فلا بد من القدرة عليه لما ذكرنا ان العقد يعقود ولا بد منه ولان الكتابة على المساواة من لان العقد
كرم اذ العبد وما يملكه لولا ادهم فيمده المولى ظاهره ان خلاف السلم لان بناءه من اى بنى السلم هم على اية
من واما كونه فالظاهر انه لا يوفى عند توجه المطالبة نحوه وفي الحال كما تمنع من الاداء من اى في حق الكتابة
الحال كما تمنع المكتب هم يرد في الرق من بالتراضى او بقضاء القاضى بخلاف السلم هم قال شيخنا القدرى
هم ويحوز كتابة العبد الصغير اذا كان ليقفل لشراء وبيع لتحقيق الاكتاب والقبول اذ لم يخل من
القبول والمتصرف نافع في قده من اراد من قوله ليقفل لعلم ان المسرا ببيع سالك ومعه قهركا لان

قال ويجوز ان يشترط
المال حاله ان ارادوا بالمال بدل الكتابه هم يحوزون
ويصح وقال الشافعي
لا يجوز حاله ان لا بد
من تجزئه لانه عاجز
عن التسليم واما
قليل لعدم الحاجة
قبله للرق بخلاف
السلم على اصله
لانه اهل للملك
فكان احتمال القدرة
ثابتا وقد دل الاقدام
على العقد عليها
فثبتت به وتسا
ظاهره ما دلنا من
غير شرط التجزئة
عقد معاوضة
والبدل معقود به
فاشبه الثمن
في البيع في عدم اشتراط
القدرة عليه بخلاف
السلم على اصلنا
لان السلم فيه معقود
عليه فلا بد من
القدرة عليه وكان
مبنى الكتابة على كونه
في حال المولى ظاهره
بخلاف السلم لان
مبناه على المضائق
في الحال كما تمنع من
اداء يودى الى الرق
قال ويجوز كتابة
العبد الصغير اذا كان
يعقل البيع والشراء
لتحقق الاجابة لقبول
اذ العاقل من اهل
القبول والتصرف نافع في

الصبي اذا اعطى فله سنة واخذ الحلو اتم اخذ على وليه يقول اعطى فلوسى فهو على سنة كونه غير عاقل وان اخذ الحلو اولم
يسير فلو سنة فهو عاقل كنه العقل عن السلف قال تاج الشيعة وفي شرح الطحاوى واذا كان لا يعقل
لا يجوز الا اذا قبل عنه انسان فانه يجوز ويتوقف على ادراكه فان ادعى هذا القابل عتق والقياس ان يكون له سرقة
وهو قولنا في الاستحسان ليس له ذلك هم والشافعي يخالفنا فيه من ادى في الحكم المذكور وفي بعض النسخ
بخالفنا في ذلك هم وهو شئ اى هذا الخلاف سنة هم بناء على مسئلة اذن الصبي في التجارة كسب فانه لا يجوز عنده
فلا يصح الاول له وعنده لا يجوز لانه من اهل التصرف اذ اعقل العقد ونقصان رايه يتجرى راي الكولى والتصرف
نافع فيصح الاذن هم وهذا شئ اى هذا الذي ذكرناه من خلاف ما اذا كان لا يعقل البيع والتشريع لان القبول
لا يتحقق منه فلا ينعقد العقد من شئ لان العقد لا ينعقد بدون القبول هم حتى لو ادى عنه شئ اى عن غيره المميز
هم غيره لا يعقل من شئ لان اد الكبدل انما يتصور في عقد مستقدا في عقد باطل هم وبسبب وفات حر وان حرته وما
من شئ من المال لانه لا يسبب باطل هم قال من قال لعبد جعلت عليك لقاتو دينا الى نحو ما دلى الختم كذا واخر كذا
فانما اذا اديتها فانت رقيق فان هذه مكتوبة لانه اتي بتفسير الكتاب من شئ من مسائل الجامع الصغير وهو رواية في
عن يعقوب بن ابي صيفيه في رجل فاعبده الى اخره وقوله لانه اى لان المولى وفي الكتاب في صحيح استحسانا والقياس
ان لا يصح لان ذكر النجوم فضل في الكتابة عندنا وجود ذكرها كعدمها في قوله قد جعلت عليك عتقهم وهو رواية
من شئ من قوله ان اديت فانت رقيق في الاستحسان ان العبرة في العتق للمعاني في الماترى ان المعنانية تترتب
خبرية وقوله ان اديت فانت رقيق في الاستحسان ان العبرة في العتق للمعاني في الماترى ان المعنانية تترتب
الرجح كنه لرب المال بضاعته وبشرطه للضمان باقراض وقد وجد معنى الكتابة بهذا لان معنى الكتابة سنة وعادة هذا
وعنده الاطلاق يصح فعند التفسير اولى ولا بد من قوله فاذا اديت فانت حرنا بخلاف قوله كاتبتك على كذا حيث لا يحتج
عنده ما الى ذكره لان قوله جعلت عليك عتق اى درهم على ان تودى كما يحتمل معنى الكتابة يعنى عتق الضريبة فلا يتعين الا بكتابة
فاذا اديت فانت حرنا بخلاف قوله كاتبتك فان الاحتمال يتقدم هنا واما قوله ان عجزت فانت رقيق فغير محتاج اليه ولان
قوله كاتبتك وانما ذكره للتفسير والمحب على اد المال عند النجوم هم ولو قال اذا اديت الى الفاك كل شهر فانت حرنا
مكتوبة في رواية ابى سليمان لان التعميد يدل على الوجوب من شئ لانه يستعمل التيسير واذ انما يكون عند الوجوب لان المولى
لا يستوجب على عبده شيئا هم وذلك بالكتابة من شئ اى وجوب الدين للمولى على العبد ان يكون الا عند الكتابة وارى سليمان
هذا اسمه موسى بن سليمان الجوزجاني صاحب الامام محمد بن الحسن وكانت وفاته بعد المائتين سن الهجرة ونسبته الى
جوزجاني مدينة بكرسان مما يلي بلخ وفي نسخ ابى حفص لا يكون مكتوبة من شئ اى وفي رواية لا يكون مكتوبة قال فخر
الاسلام في بسوطة وهو الاصح هم اعتبارا بالالتصيق بالاد الفرة من شئ يعنى اذا قال ان اديت الى الفاك لا يكون كتابا بل
تعلق الحرة بالشروط ولا يلزم قبول العبد والتعميد لا يدل على الكتابة لتصحها بانه كافى في الكتابة الحالية وصح التعميد بانه
كافى في الغيبة والمالم يكن وارضاه وجودا بعد ما لم يدل التعميد على الكتابة والتفاوت بين رواية ابى حفص وابى سليمان ان
العبد اذا ادى الالف مرة لا يعقل على رواية ابى حفص لان الشرط ان يودى كل شهر مرة وعلى الرواية الاخرى يعقل لانه
اوى بدل الكتابة والبوصف هذا هو ابو حفص الكبير الامام المشهور من اصحاب محمد بن الحسن واسمه احمد بن حفص وفاته
سنة سبع عشرة ومائتين هم قال من شئ اى القدر ورثى هم واذا صححت الكتابة من شئ نحو ما من المضد بعد تحقق المضد

والشافعي يخالفنا
وهو بناء على مسئلة
اذن الصبي في التجارة
وهذا بخلاف ما اذا
كان لا يعقل البيع
والشرط لان القبول
لا يتحقق منه فلا ينعقد
العقد حتى لو ادى عنه
غيره لا يعقل وبسبب
ما منه قال ومن
قال لعبد جعلت
عليك لقاتو دينا
لا يصح ما دلى الختم
كذا واخر كذا فاذا
فانت حرنا بخلاف
فانت رقيق فان هذه
مكتوبة كانه اتي بتفسير
الكتابة ولو قال اذا
اويت الفاك كل شهر
ساعة فانت حر فانه
مكتوبة في رواية
ابى سليمان لا يتقدم
يدل على الوجوب
ذلك بالكتابة وفي نسخ
ابى حفص لا يكون
مكتوبة اعتبارا بالالتصيق
بلا دالة قال واذا
صححت الكتابة

وان جنى عليها وعلى ولدها الزينة الجنائية ش هذا لفظ القدر في امي وان جنى المولى على المكاتبه او جنى على ولد الزينة الجنائية
كما كرمه ارش الجنائية على العبد الموهوب وفي الكفاية شمس الائمة التي جنائية المولى على مكاتبته سحر الا لا يجب لمعتقود لا على
ولو قتل المكاتب سولا لا يجب بالقودهم لما يناس من اشارة الى قوله لا سحر صارت الغرض بانهم وان النفس اسي العبد
هم بالاعراض امي للمكاتبه هم عزم لان المولى كالا جنى في حق الكسبا والعقد سحر وفي بعض النسخ في حق الكسبا وفيهم اذ لا
لم يجعل كذا كالتلف المولى سحر امي على ايدى بل كذا في حصول الغرض التي ش في المطالب هم بالعقد سحر في حصول الحرية لهما والمال
هم فصل في الكاتبة الفاسدة سحر وجه تاييد الفاسد عن الصحيح المحتاج الى دليل قال اذا كانت المسلم عبيد على حرا وعمره را
قيمة ش امي على قيمته نفس العبد ش ان يقول كاتبك على قيمتك هم فالكاتبة سحر سحر
خلاف للثلاثة كذا اذا كان المولى ذميا والعبد مسلما لا يجوز كتابة على حرا وعمره سحر اما الاول ش هو
ما اذا كانت على حرا وعمره سحر فلان الخمر والخمر لا يصدق المسلم لانه ليس بمال يتقوم في حق ش ليس بمال يتقوم في حق
يعني ليس بمال يتقوم في حق المسلم فلا يتصل به لا فيفسد العقد ش لانه صار عقد ابدا بل هم والاثاني ش وهو
ما اذا كاتبة على قيمته سحر فلان القيمة ش امي قيمة العبد هم جمولة قدر اس ش امي سن حيث القدر يعني مائة او مائتين
هم وجنس اس ش يعني وسن حيث الجنس يعني ذميا او قنبه هم ووصفاش يعني من حيث الوصف يعني جيد او رديا
هم فتفاضت الجمالة وحصار كما اذا كاتبة على ثوب ودابة ش في لم يبين جنسها فافتحا ففسد الخفش الجمالة الاصل ان
ما صلح بدلا في الكاتبة لا انفسا بدلة مال بالمليس بمال اذا البديل في الحال مقابل كل حجر وليس بمال فصار
كالنكاح فان قلت لو كاتبة على عبيد صح وبه قال مالك خلافا للشافعي واخبر عجب عليه قيمة عبد وسط حتى لو
بالعبد الوسط او قيمة سحر المولى على القبول وان كاتبة على القيمة سحر بهذا التسوية فيبغى ان يجوز اذا صرح
بالقيمة قلت القيمة فيما نحن بصدده يجب قصد الاحكام المكان التصريح بالقيمة ويجب تم حكايا قصد لانه تصرح
بالعبد وقد ثبت الشئ حكما وضما لغيره وان كان الاثبت قصد البيع الا عبودية ونحوها فان قلت لم لا تجعل قوله كاتبتك
على ثوب كناية من ثوب قولك ان اديت الى ثوب فانت حر فان في هذه الصورة يعق باو اشي ثوب كان قلت لا يمكن ذلك لان الكاتبة
سحر صحت كان حكمه تعلق بالعبد بثوب سحر لان الثوب مجهول فلا يمكن ان يجعل كاتبة عندهم ولانه يتنصيص من تعطيل اخر
ولان قوله كاتبتك على قيمتك تنصيص هم على ما هو موجب للعقد الفاسد سحر امي القيمة اراد ان العقد الفاسد موجب
القيمة وهو معنى قوله هم لانه سحر امي لان العقد الفاسد هم موجب للقيمة ش فالتنصيص على قيمة العبد تنصيص على موجب للعقد
الفاسد ولو ننص على العقد الفاسد شيعر بوصف الفاسد فكذا اذ ننص على موجه هم قال فان ابي
الخضر عتيق ش امي قال القدر ورمي سحر وهذا الذي ذكره في سحر الرواية عن اصحابنا وعليه نص
الحاكم في الكافي وقال الفقيه ابو الميث رحمه الله في كتاب العيون رجل كاتب عبد على خمر فالكاتبة فاسدة
فان ادعى القيمة عتيق وان ادعى الخمر لا يعتيق وهذا قول فريه وقال ابو يوسف ايها ادعى عتيق وروى ابو يوسف عن
ابي حنيفة انه لا يعتيق باو الخمر لان يقول ان اديت فانت حر فانه يعتيق وعليه قيمة نفسه قال الفقيه في كذا خلاف رواية ابو حنيفة
فان في رواية البسوط لا يعتيق باو القيمة وليعتق باو الخمر وان يقول المولى اذ اديت الى فانت حر فحليته قيمة الشئ وفي
المبسوط فان اداه قبل ان يترافعا الى القاضي وقد كان قال له انت حر اذا اديت اذ لم يعلمه فانه يعتيق لان هذا

واجب على عبيد لو على
ولكن هاتين الجنائيتين
لما يتاوان ان الفسدا
لوعا عزم لان الحق كذا
في حق الكسبا او غيرها
اذ لم يجعل كذلك
لان الفاسد الموهوب
جصل الغرض التي
بالعقد فصل
في الكاتبة الفاسدة
قال واذا كاتبا المسلم
عبيد على خمر او خمر
او على قيمته فالكاتبة
فاسدة اما الاول فلان
الخمر والخمر لا يصدق
المسكون لا يبيع على
في حق فلا يصح بيا
فيفسد العقد واما
في الثاني فلان قيمة
عبيد لانه قد ارد جنبا
ووصفا فتفاضت
الجمالة وصار كذا
كاتب على ثوب
او حابة ولا تنصيص
على ما هو موجب للعقد
الفاسد لانه موجب
للقيمة قال فادى
الخضر عتيق

العقد معتقد مع فساد معتق بالاداء عليه قيمة نفسه لان للعقد فاسد فغيره ما ورقيته لامل الفساد وق معتق بالاداء
العتق فيه قيمة فقيمة كالمشترى شره فاسدا اذا عتق المبيع قبل القبض هم وقال في قوله لا يعتق من يبيع وان ادعى الحر المباد
الحر لان البديل هو القيمة مثل يبيع في الكتابة الفاسدة وقد وقع كذا في بعض النسخ الابدائية الحر قال في الكافي في هذا
قلت لانه مخالف لعامة الروايات فان معتق فخر لا يعتق الابداء القيمة بخلافه بالالف واللام بدون اضافة وغيره ايضا اجمال
وقال الكافي في النسخة الصحيحة لا يعتق الابداء القيمة نفسه كما هو المذكور في عامة النسخ قلت هذا دعوى مستدلة على النسخ لا يعتق الابداء
قيمة الحر ولهذا لما قال صاحب الكافي وهذا مشكل سكنت ولم يقل النسخة الصحيحة كذا وكذا ذكر تاج الشريعة في الكافي
قال قوله لا يعتق الابداء القيمة الحر وذكر في المبسوط قيمة نفسه مكان قيمة الحر وفي مبسوط خواهر زاده رده واذا وكل هذا
بان يعتق عبدا على جعل فاعتقه على خبر اخر خبر جاز وعلى العبد قيمة نفسه هم وعن ابى يوسف انه يعتق بالاداء لانه بدل
من قال السفاني بهذا الحكم الذي ذكره ظاهر الرواية عند علمائنا الثلاثة على ما ذكره في المبسوط والخبر فعلى هذا
كان من حقه ان لا يعتق ابو يوسف وان يذكر بكيفية عن وقال صاحب الحاشية هذا صحيح ان كان الالف واللام في
اعنى في قوله ويعتق بقاء القيمة ايضا لا عن نفسه واما اذا كان بدلا عن الحر كما ذكره في بعض الشروح فيجوز ان
يكون ذلك عن ظاهر الرواية عن ابى يوسف قلت سوا جعل الالف واللام في القيمة بدلا عن نفسه او عن الحر
فعتقه بالاداء الحر هو ظاهر الرواية عندهم ومقاله السفاني في باقي الشرح ما جعلوا الالف واللام في القيمة بالاداء
عن نفسه كما صرح بذلك تاج الشريعة وغيره والحاصل ان عند ابى يوسف ايراد الشرط في قيمة نفسه يعتق بغيره بالاداء
باداء المشتري اذا قال ان ادبتا فانت حر لان العتق يكون بالشرط حينئذ وصار كما لو كانت على سيرة اودم
فانه لا يعتق الا اذا نص على الشرط وفي ظاهر الرواية يعتق بالاداء الحر صرح بذلك الشرط اولم يصح على ما هي الان
هم ويعتق بقاء القيمة ايضا مثل اى قيمة نفسه قاله تاج الشريعة وغيره كما ذكرناهم لانه هو البديل معنى من
اى لان ادبتة نفسه هو البديل من حيث المعنى هم وعن ابى حنيفة انه لا يعتق بالاداء اهل الحر اذا قال ان ادبتا
فانت حر من حيث يعتق وعليه قيمة نفسه لان العقد الفاسد اذا انك فيه المعقود عليه يجب فيه القيمة كالمبيع
اذ ائت في المبيع الفاسد في يد المشتري هم لانه حينئذ يكون العتق بالشرط لا بالعقد المكتوبة وصار كما اذا كانت على سيرة اودم
مثل اى يحصل شرط يتعلق به العتق كما اذا كتب على مينة اودم حيث لا يعتق بالاداء اهل الا اذا قال المولى اذا ادبتة المينة
او ادم فانت حرا ما اذا لم يقل فلا يعتق بالاداء اهل لان العتق لم ينعقد اصلا فقيمة فيه التعليق هم ولا فضل في ظاهر
الرواية من يبيع بقاء الحر وسوا كان في العقدان ادبت الحر فانت حرا لم يقل ذلك هم ووجه الفرق بينهما وبين المينة
مثل اى في ظاهر الرواية بين الحر والخبر وبين المينة ان الحر والخبر يراد في الجملة مثل وان لم يكن متقوا في حكم المثل
هم فاعتق اعتبار معنى العقد بينهما باعتبار المالينة ومعنى العقد هو المعاوضة وموجبه العتق مثل اى موجب معنى
هو العتق هم عند اداء العوض المشروط بالمالينة فليست بمال اصلا فلا يمكن اعتبار منه العقد فقيمة فيه معنى الشرط وذلك مثل اى
اعتبار معنى الشرط بالانقضاء عليه مثل اى على الشرط وهو ادبتة هم واذا اعتق بالاداء اهل الحر لانه يبيع في قيمة لانه
وجب عليه رد قيمة لنفسه والعقد مثل لان موجب لعقد الفاسد رد المعقود عليه هم وقد تعذر بالعق فوجب رد قيمة
كافي المبيع الفاسد اذا تلف المبيع مثل في يد المشتري بعد القبض هم قال مثل اى العقد ورثي هم ولا ينقص مثل اى لانه

وقال في قوله لا يعتق بالاداء
قيمة الحر لان المثل في القيمة
وعن ابى يوسف انه
يعتق بقاء الحر ولا يبدل
مساواة يعتق بقاء القيمة
ايضا كانه البديل
معنى من ان حقه
انذا يعتق بقاء ابراهيم
الحر اذا قال ان ادبتا
فانت حرا لانه حينئذ
يكون العتق بالشرط
لا يعتق المكتوبة وصار
كما اذا كانت على سيرة
اودم ولا فضل في
ظاهر الرواية ووجه
الفرق بينهما وبين
المينة ان الحر والخبر
مال في الجملة فاسكن
اعتبار معنى العقد
وصحبه العتق عند
اداء العوض المشروط
واما المينة فليست
عالم صلا فلا يمكن
اعتبار معنى العقد
فاعتق فيه معنى الشرط
ودلك بالتفصيل
واذا اعتق بقاء ابراهيم
الحر لم ير ان يسي
في قيمة لانه وجب عليه
رد قيمة لنفسه العقد
وقد تعذر بالعق
في رد قيمته
كما في المبيع الفاسد
اذ تلف المبيع قال
ولا ينقص

هم عن المسمى ويراد عليه لانه عقد فاسد فوجب القيمة عند ذلك المبطل بالقيمة شي اى خال كونه باالقيمة ما بلغت ثم كان البيع
 الفاسد مثل اذا كلف البيع تجب قيمة البيع لتعذر ردهم وبذا شئ اى وجوب القيمة بالقيمة ما بلغت ثم لان المولى ما رضى
 بالنقصان من شي اى عن المسمى حيث اوجب العقد فيه وان كانت القيمة أقل من ثمنه قلنا ينعني ان لا يعتبر رضى المولى في النقضان
 كما في البيع الفاسد حيث يتحقق عن المسمى ويراد عليه قلت حقيقة المبادلة موجودة مثله لان البائع يحصل اليه عوض حقه بالتأم
 الواجب هو القيمة وانما يصار الى المسمى عند صحة التسمية اما هنا فالقوى محسن لان بيعه بالجماله وما على الحسين بن سعيد وهو انما
 رضى بزيروال ملكه بقدر ما سمي فلما يجوز النقضان حقه والعبد رضى بالزيادة من شي على المسمى كما سئل حقه مثل
 حق العبد هم في العتق اصلا مثل لان لم يرض بجبايتهم المولى عن العتق فيقول له ادرك ثمنك الحرة فان قلت
 هذا لا يطال والحق يتحقق باذنيه الحرة اذا عتق فلما لم يرض به اقلت يتحقق ان القاضي يرضى حقه ما روى عن ابي حنيفة رضى فوالا
 كاتبه على خمر ولم يتقبل ان اديتها فان حرقا دى الحرة العتق فلو قضى بملك لرواية سئل حقه في العتق فان قلت اذا لم يرض
 لا يجب عليه السعاية ايضا فلما يتا في القول بالزيادة والنقصان قلت يتحقق ان المصنف رده احتسار في اتمام التسمية فظاهر
 الرواية قال الشافعي قوله كذا سئل حقه في العتق لا يصلح تخليدا لقوله والعبد رضى بالزيادة لانه يمكن ان يكون العبد
 غير راض بالزيادة على المسمى وان بطل حقه في العتق لان ذلك يخرج شرط الضر لان تحمل الزيادة اضر عليه من العتق ولم يرض بالعبد
 بنفس العتق من غير بدل وفي وقت غرق الطعام فادى ان لا يرضى عند انجاب الزيادة على المسمى والادى في التعليل ان يقال
 لما عتق مولاه وعقد الكتابة الفاسدة واخذهم عليه اختياره ورضاه كانه باالقيمة فثبت بالقيمة ما بلغت اذ حقيقته لنفسه قد رضى على القيمة
 به الذي ذكره سوار من المثل لانه يمكن ان يكون العبد راضا بالزيادة على المسمى وان حصل له ضرر في الزيادة لاستشعره بغير الحرمة
 فكم من عبد لا يرضى بالرقبة الا على الاضطرار وكان عرقه يصول الحرية ولو كان في وقت غرقه الطعام رضى به العبد بالانجيل مشهور
 خلاصهم من اسرار الرقبة وتولى اسرار انفسهم فامضت ذكره لانه على الغالب المطلوب في مقابلة الغالب الحكم بعدم ودعى غلا ولو لم
 في التعليل الذي ذكره لا يبرهان له فيها لان قد اسئل عقد هذه الكتابة الفاسدة بربما يكون عن رجل متقنا انما صححه اذ لو لم
 حقيقة ما اقدم عليه لان حال المسلم شي في ذلك فوجب القيمة بالقيمة ما بلغت شي اى تجب قيمة العبد مال كونه بالقيمة ما بلغت وما بلغت
 في محل النصب باسم الفاعل هم وفيما اذا كانت على قيمة شي هذا راجع الى قوله في اول الفصل وعلى فيه انفسهم يعنى بدار القيمة
 لانه هو البديل شي اى لان القيمة هو العرض نما ذكر الضرر باعقار المذكور وما يثبت كسائره ولم يذكر باذ الخرف القيمة
 الذي خمره وبسوط شيخ الاسلام وقيمة تعرف متصادقا لان الحق فيما بيننا وما يتقوم القومين فان اتفق الاثنان ثم على شي جعل
 ذلك قيمة له وان اختلفا لا يعنى ما لم لو افضى القيمتين لان شرط العتق لا يثبت
 هم وان اعتبر معنى التقديس شي اى ان اعتبر معنى عقد الكتابة في اذ القيمة بان اذى
 ما لا يختلف المعنى من فيه بان يقوم احد ثم يتلا ثمن والاحد بنسبة وثلاثين والاحد
 ما ربيعين فلما لم يحسبوا احد ثم من اربعين وقت ادى اربعين يكون ثوبا قيمتها ثم واثر
 الجاهلية في الفساد من شي هذا جواب عما يقال القيمة مجهولة فكان الواجب ان يعقب البطمان وال
 يعنى بدار القيمة فقالوا ان الجاهلية اى جهالة القيمة في فساد العقد لا فساد العقد لان البطمان كما في البيع فابها انفسهم
 تبطلهم من خلاف ما اذا كانت على ثوب من شي هذا ايضا جواب عما يقال الكتابة على ثوب كالكاتبه على قيمة العبد فكان

عن المسمى ويراد عليه
 لانه عقد فاسد فوجب
 القيمة عند ذلك
 المبطل بالقيمة ما بلغت
 كما في البيع الفاسد حيث
 يتحقق عن المسمى ويراد
 عليه قلت حقيقة المبادلة
 موجودة مثله لان البائع
 يحصل اليه عوض حقه
 بالتأم الواجب هو القيمة
 وانما يصار الى المسمى
 عند صحة التسمية اما
 هنا فالقوى محسن لان
 بيعه بالجماله وما على
 الحسين بن سعيد وهو
 انما رضى بزيروال ملكه
 بقدر ما سمي فلما يجوز
 النقضان حقه والعبد
 رضى بالزيادة من شي
 على المسمى كما سئل
 حقه مثل حق العبد هم
 في العتق اصلا مثل لان
 لم يرض بجبايتهم
 المولى عن العتق فيقول
 له ادرك ثمنك الحرة
 فان قلت هذا لا يطال
 والحق يتحقق باذنيه
 الحرة اذا عتق فلما
 لم يرض به اقلت
 يتحقق ان القاضي
 يرضى حقه ما روى
 عن ابي حنيفة رضى
 فوالا كاتبه على خمر
 ولم يتقبل ان
 اديتها فان حرقا
 دى الحرة العتق
 فلو قضى بملك
 لرواية سئل حقه
 في العتق فان
 قلت اذا لم يرض
 لا يجب عليه
 السعاية ايضا
 فلما يتا في
 القول بالزيادة
 والنقصان قلت
 يتحقق ان
 المصنف رده
 احتسار في
 اتمام
 التسمية
 فظاهر
 الرواية
 قال
 الشافعي
 قوله
 كذا
 سئل
 حقه
 في
 العتق
 لا
 يصلح
 تخليدا
 لقوله
 والعبد
 رضى
 بالزيادة
 لانه
 يمكن
 ان
 يكون
 العبد
 غير
 راض
 بالزيادة
 على
 المسمى
 وان
 بطل
 حقه
 في
 العتق
 لان
 ذلك
 يخرج
 شرط
 الضر
 لان
 تحمل
 الزيادة
 اضر
 عليه
 من
 العتق
 ولم
 يرض
 بالعبد
 بنفس
 العتق
 من
 غير
 بدل
 وفي
 وقت
 غرق
 الطعام
 فادى
 ان
 لا
 يرضى
 عند
 انجاب
 الزيادة
 على
 المسمى
 والادى
 في
 التعليل
 ان
 يقال
 لما
 عتق
 مولاه
 وعقد
 الكتابة
 الفاسدة
 واخذهم
 عليه
 اختياره
 ورضاه
 كانه
 باالقيمة
 فثبت
 بالقيمة
 ما
 بلغت
 اذ
 حقيقته
 لنفسه
 قد
 رضى
 على
 القيمة

ينبغي ان يتيقن باوثوب كما حقق بالواقعية فقال بخلاف ما اذا كتبه على ثوب حيث لا يتيقن باوثوب لانه لا يوقف
فيه شئ اى فى الثوب هم على مراد العاقد من لانه لا يثبته ملكه باى ثوب كان بل ثوب معين ولا يدعى ان
هذا المودى هو ذلك المعنى ام لاهم الاختلاف اجناس الثوب فلا يثبت العلق بدون ارادته من المولى اراد ان يثبته
ينبغي ان يكون مراد المدعى حتى يثبت العلق والطلاق على ذلك مستند للاختلاف اجناسه فلا يتيقن بدون ارادته بخلاف
القيمة لانه وان كانت مجهولة يكتفى استدراك مواده بتقويم المتولين فان قلت فان ادعى القيمة فيما اذا كتبه
على ثوب يتيقن او لا قلت ذكر فى الذخيرة ان الاصل عند علمائنا الثلاثة ان المسمى متى كان مجهول القدر او
اجنس فانه لا يتيقن العبد بالقيمة ولا يتعقد هذا الكتابه اصلا لا على المسمى ولا على القيمة فان قلت ينبغي ان باوثوب
اعتبار ايجته التعليق اذ الكتابه يتضمن المعاوضة والتعليق فاذا ابطال معنى المعاوضة لجهالة الثوب يمتنع
التعليق فيحقق كما لو قال ان اوتيت الى ثوب فامسى ثوب اوسى عتق كذلك بهنقلت التعليق فى ضمن المعاوضة
فاذا اطلعت جتمه المعاوضة لثابت ملك ايجته الاخرى ايضا لان المتضمن بطل بطلان المتضمن هم قال من
فى الجاهل يصيرهم وكذلك ان كاتبه على شئ يثبت الثوب والعبد هم لغيره من اى حال كونه الشئ لغير العبد لا يقال
قوله شئ مكره فلا يقيى وارجح ان لا يخصص بالصفحة اعني قوله لجهته فان القدره على شئ معين هم لم يجز شئ اى عقد
هذا الكتابه هم لانه لا يقدر على التمسك بذلك الشئ الى مولاه وانه قال الشافعى واحمد وقال مالك يجوز ولو شئ به ولو
وان لم يجز لغيره من قيمته هم ومراده شئ معين بالنفس من اى مراد محمد من قوله على شئ يتعين بالتعين كالعبد
وللثوب وغيرهما من الكليل والموزون هم حتى لو قال كاتبك على هذا الف درهم ومن لغيره من اى والى
هذا الا ان لغيره من القدر هم جاز من اى عقد الكتابه هم لانها من اى لان الدرهم وكذا الدنانير هم لا يتعين فى
المعاوضات فيحقق من القدر هم بدرهم دين فى الذمة فيجوز من وعند الشافعى واحمد لا يجوز هذا ايضا
لتعين الدرهم والدنانير عند جهاهم وعن ابى حنيفة رواه الحسن انه يجوز حتى اذا ملكه وسلم يتيقن من اى حتى لو ملك
فلك العين وسلمه للمولى عتق وقال الشافعى مالكى اذا ملكه قبل النسخ وسلمه جازهم وان عجزير وفى الرق من اى وان
عجز العبد ان تسليم العين المذكور الى مولاه يرد فى الرق هم لان المسمى مال والقدره على التسليم هو هو متيقن اى قد
العبد على تسليم العين الى مولاه بما يحدث له من الملك هو هو هم فاشبهه الصداق من اى ان يشبهه بالكتابه
من قال لغيره صداق المرأة من مال الغنيان يزوجها على عا لغيره تصح المسمية فكذلك انما تصح التسمية فاذا
قد رعى على تسليمه جاز واذا لم يجر المالك فى النكاح رجعت المرأة على الزوج لقيمة العبد او بهر المثل ولو كانت
التمتة فاسدة لرجعت بهر المثل هم المثلان العين فى المعاوضات من هذا الاشارة الى بيان وجه الظاهر وهو
ان العين فى المعاوضات واراد بالعين بدل الكتابه هم معقود عليه والقدره على المعقود عليه شرط للصحة من
اى شرط صحة العقد ولها لم يجز بيع الا بى هم اذا كان العقد يتحمل الضع من اى والكتابه يتحمل الضع فشرط القدر
على المعقود عليه هم كما فى البيع من اى فانه يتحمل الضع فيشترط فيه القدره على المعقود عليه فان قلت
البديل فى الكتابه له حكم الشئ بديل جاز الكتابه السحلية الثمن معقود به لا معقود عليه فلا يكون القدره عليه
شرطا قلت هذا اذا كان لمن المعقود وليس الكلام فيه وانما كلامنا فى العين فيصير عقد الكتابه بمنزلة المقايضة

حيث لا يتيقن باداء
ثوب لانه لا يوقفه
على مراد العاقد
لاختلاف اجناس
الثوب فلا يثبت
العلق بدون ارادته
قال ولذا لا يكتفى
على شئ بهينه لغيره
لم يجز لانه لا يقدر على
تسليمه مراده شئ
يتعين بالعين
حتى لو قال كاتبك
على هذه الكلفة لغيره
وهي اقل من جاز لانه
لا يتعين فى المعاوضات
فيحقق بغيرهم
دين فى الزمة فيجوز
وتجوز اى خيفة لغيره
الحسن من انه يجوز
حتى اذا ملكه وسلمه
يقتضى فان عجز يرد
فى الرق لان المسمى
مال والقدره على
التسليم هو هو متيقن
فاشبهه الصداق فلما
ان العين فى المعاوضة
متقنة عليه والقدره
على المعقود عليه
شرط للصحة اذا كان
العقد يتحمل الضع
كما فى البيع

علاوة الصدقات
فان الكفاية كان القدر
على ما هو المقصود بالكتاب
ليس بشرط فليس
تابع فيما لا يجوز
صاحب العين قد نعت
عن ابن عباس انه لا يجوز
البيع عند الحاجة
فالكفاية اولى وعين
الى حقيقته انه لا يجوز
اعتبار ارجاء عدم الاجابة
على ما قال في الكتاب
والجواب بهما انه
لا يفيد ملك المكاسب
وهو المقصود لا يثبت
الحاجة الى الاداء منها
ولا حاجة فيما اذا كان
البديل عيناً محدداً
والمسئلة فيه على ما
نعت ابن عباس انه
يجوز له ان لا يكون
يجوز غير انه عند الحاجة
يجب تسليم عينه عند
عن موسى بن مسلم بن
كافي النكاح والحجامة
بنيها صحة الشبهة
لكنه ما كان له ملك
المكاسب ذلك العين
فمنع الى حقيقته
رواه ابن عباس
انه اذا ادعى كالمعتق
على هذه الرواية
لم ينفذ العقد
الا اذا قال له اذا ادعت
الى فانك حرة فحينئذ
يعتق سبب الشرط وهكذا
عن ابن عباس

فيعصم للبذل حكم البيع في شرط التذرة عليهم بطلان الصداق في النكاح من انهما جواب عن قوله فاشبه الصداق وذلك
ص لان التذرة على ما هو المقصود بالنكاح من وهو منافع البضع او المتولد والنكاح من ليس بشرط من حتى لو تزوج
ارضي بغيره لم يفسخ على ما هو فيه تابع اولي ش اي فالتذرة على ما هو تابع وهو الصداق للبعث والكتابة بدون ذكر البذل
الا يصح فوضع الفرق هم فلو اجاز صاحب العين ذلك من ان كان في قوله وكذلك ان كان عليه على شئ لغيره لم يفسخ
لو اجاز مالك العين ذلك يعني ما قاله المولى للعبد من فحينئذ لا يجوز البيع عند الحاجة من بان اشترى
شئاً بال غير فاجازه الغير يجوز من انه منى على المضائق والمكاسب من فالكفاية اولى ش بان اجاز لان سببا
على المساعة وقيل لانها لا تفسد بشرط الفاسد بطلان البيع فصار صاحب المال من فالحال من العبد نصير العين من كسبه
هم وعن ابن حنيفة رحمه الله انه لا يجوز ش اي وان اجاز صاحب العبد ونهرواية ابن عباس عن ابن عباس
عن ابن حنيفة رحمه الله انه لا يجوز ش اي وان اجاز صاحب العبد ونهرواية ابن عباس عن ابن عباس
ان كاتبه على شئ لغيره لم يفسخ من واجام منها ان ش اي عقد الكتابة هم لا يفيد ملك المكاسب وهو المقصود
ش اي واحال ان ملك المكاسب هو المقصود في الحال فان قلت المقصود من عقد الكتابة هو تحت قوله وجب الشئ ما يملك
عقوب ذلك الشئ وما يقبض الكتابة فهو ملك المحرم ملك المكاسب وانما الحصرية فعند القضاء عقده
المكتوبة لا عقوبه فيكون الموجب هو ملك المكاسب لانها من ش اي لان الكتابة وفي بعض النسخ لانه اي لان العقد المكتوبة
فثبت الحاجة الى الاداء منها ش اي من المكاسب هم ولا حاجة في ما اذا كان البديل عيناً معيناً من غيره لان العقد
لم ينفذ اذا كان البديل عيناً غير فتمتج الى ادائه لان الاحتياج اليه عند صحة العقد هم والمسئلة فيه ش اي فقول
فيما اذا كان البديل عيناً معيناً وقيد بقوله عيناً لانه الاحتياج اليه عند صحة العقد هم والمسئلة فيه ش اي فقول
تعيين عندنا فتمتج الى الاداء منها ش اي من المكاسب هم ولا حاجة في ما اذا كان البديل عيناً معيناً من غيره لان العقد
ما بينه من اشار به الى قوله ورواه شئ معينين بالتين هم وعن ابن عباس انه يجوز اجاز ذلك او لم يفسخ ش اي
عن ابن عباس انه يجوز اجاز ذلك او لم يفسخ ش اي من المكاسب هم ولا حاجة في ما اذا كان البديل عيناً معيناً من غيره لان العقد
الا جازة يجب تسليم عينه من ش اي غير ان الشان عند اجازة ملك الشئ يكون العقد على شئ معين على المكاتب تسليم عين ذلك
الشئ الى المولى هم وعند عدم اجازة ملك الشئ يجب على المكاتب تسليم قيمة ذلك
الشئ هم كما في النكاح من فانه اذا اكل امرأة على عبد رجل لغيره يصح العقد فان رضى مالك العبد برفعه اليها فبها
والا فيجب على الزوج قيمة العبد هم وبما عينا به التسمية يكون لا ش اي المعنى اجماع بين القيس الذي هو الكتابة المذكورة
والمقيس عليه الذي هو النكاح صحة التسمية في كل منهما لكونه مالا لا يكون التسمية والتذكير فبها التسمية
هم ولو ملك المكاتب ذلك العين من ش اي اذ ان مالك العين لم يفسخ ولكن ملك المكاتب العين بسبب من اسباب الملك
هم فمن ابن حنيفة رواه ابو يوسف انه اذا ادعى كالمعتق على هذه الرواية لم ينفذ العقد الا اذا قال ادعت الى فانك حرة فحينئذ
تلك العين التي ملكها لا يثبت هم على هذه الرواية لم ينفذ العقد الا اذا قال ادعت الى فانك حرة فحينئذ يثبت
ش هذه الرواية هي ظاهر الرواية ان عقد الكتابة لا ينفذ من الاول الا بالشرط بان يقول المولى اذا ادعت الى
هذه العين فانك حرة فانه يثبت عند الاداء وجود الشرط ولا يثبت بالعقد لعدم الغت او هم وهذا عن ابن عباس

س اى وكذا روى ايضا عن ابى يوسف زه مثل ما روى ابو عن ابى حنيفة زه انه لا يفتق الا بالشروط ونحو رواية
الحسن بن ابى مالك زه عنه وذكر فى اختلاف زه وروى يعقوب ان قول زه فى مثل ذلك انهم عنه انه يفتق قال ذلك اولم يقل
س اى وروى عن ابى يوسف زه عنه ان اصحاب الاملا لا يفتق بغير العيين الى مولاه سوا قال المولى ان اذيت
الى فانت حر اولم يقل هم لان العقد يتقدم الفساد لكون السهمى لا يفتق باء او الشرط من كماله كاتبة على حر
فاوى فانه يفتق هم ولو كاتبة على عيين فبغير المكاتب س بان كان ما ذوى فى التجارة والمراد عيين معين سوس
الدرهم والدنانير فانه لو كاتبة على درهم او دنانير فى يد العبد من كسبه تجوز الكتابة بالتفاق الروايات وذكره شيخ
الاسلام فى مبسوطهم فنفية روايات س اى فى حكمه روايتان فى رواية كتاب الشر من الاصل يجوز فى رواية
كتاب المكاتب من الاصل لا يجوز هم وهى سائلة الكتابة على الاعيان س وهى التى ذكرت تبديل هذا بقوله وان
كاتبة على شئ بعينه لم يميز وعن ابى حنيفة زه رواه الحسن بن مجازهم وقد عرف ذلك فى الاصل س اى قد عرف حكم ما
من الكتابة على شئ بعينه فى المبسوطهم وقد ذكرنا وجه الرويتين س يعنى الجواز وعدمه اجازهم فى كفاية المعنى
س وهو كتاب صنعة المصنف كتاب ما فى عظيم لم يقع فى هذا الدية رقيق انه موجود فى بلاد الهند وحاله عليه ولم يذكره
سبنا لطلو الكلام فيه وجه رواية كاتبة على مال معلوم مقدور التسليم فيجوز لان البيع يجوز با جازة مالك لعين
فالكتابة اولى وجه رواية عدم الجواز ان كسب العبد وقت العقد وقت ملك المولى فصار كما اذا كاتبة على عيين
من اعيان مال المولى وانه لا يجوز فلذا اذ اصره قال س اى فى اجماع الصنفهم وان كاتبة على مائة دينار على ان
يرد المولى اليه عبد الغبير عن كاتبة فاسدة عند ابى حنيفة ومحمد رحمه الله س قيد بقوله على عبد لغبير عنه لانه لو كان
العبد مضيا يجوز بالاتفاق لمجوز بيع المعين بالاتفاق فلذا استثنوا وعنده الثلاثة لا يجوز فى العين وغيره لانه شرط
فاسد وصنفته فى صفة هم وقال ابو يوسف هى جائزة وليقسم المائة الدينار على قيمته كاتبة على قيمة عبد بسيط منها جنة
العبد ويكون مكاتب بالقياس س حتى اذا كان بدل الكتابة مائة وقيمة العبد خمسين يجب على المكاتب اذا جسد
وليسقط خمسون فى مقابلة العبد لان العبد المطلق يصح بدل الكتابة وينصرف الى الوسيط س ونحو بالاتفاق كل
ما يصلح بدلهم فلذا يصح مستثنى منه س اى حال كونه مستثنى منه فهذا استثناء من حيث المعنى لا الاصل لان كل ما يصلح
صلى مستثنى من اصلهم بالقياس الى ابل العتق ففتح الهمزة جمع بدل كما حصل ان كل ما يصلح ايراد العقد عليه بالقرابة
استثناء من العقد والعبد المطلق يصح ايراد العقد عليه اجدادهم هنا فلذا استثناه من العقد
هم ولها س اى ولابى حنيفة زه ومحمد رحمه الله انه لا يستثنى العبد من الذانير س هذا قول
بالموجب يعنى سلمنا هذا الاصل ولكن انما يكون فيما يصلح الاستثناء منها ليس كذلك لانه لا يستثنى العبد من الدينار لاختلاف
الجنس هم وانما يستثنى قيمة س يعنى انما يصح استثناء العبد من الدنيا بحسب قيمة كيس نفس العبد هم والقيمة لا تنسخ
بدل س لتفاضل الجاهالة من حيث الجنس والعقد والوصف هم فلذا لا يستثنى س اى فلذا لا يصلح
حال كونه مستثنى هم قال س اى القدر ورعى هم واذا كاتبة على حيوان غير موصوف فالكتابة جائزة استحسانا
س اى معنى قول القدر ورعى جائزة هم ان يمين الجنس س كالعبد والفرس هم ولا يمين النسخ س انه ترك
الوسندى هم والصنفه س انه جرد روى هم وينصرف الى الوسيط س فيجوز العقد وبع قال مالك وانما تصرف

وقته انه يعنى قال ذلك
اولم يقل لان العقد
يتقدم مع الفساد
لكون المسمى لا يفتق
بإدله المشترط ولو كاتبة
على عيين فى يد المالك
ففيه رمانان وهى
مسئلة الكتابة على
الاعيان وقد عرفت
ذلك فى الاصل وقد
ذكرنا وجه الرويتين
فى كفاية المعنى
قال وانكاسة
على مائة دينار على
ان يرده المولى
عبد لغبير عنه
فالكتابة فاسدة
عند ابى حنيفة
وصحى وقال ابو يوسف
هى جائزة وقيمة المائة
الدينار على قيمة المكاتب
وعلى قيمة عبد بسيط
فتبطل منها خمسة
العبد فيكون مكاتب
جانبى كان العبد
المطلق يصح بدل
الكتابة وينصرف
الى الوسيط فلذا يصح
مستثنى منه وهو
الاصل فى بدل
العقد وانما
لا يستثنى العبد
من الذانير وانما
يستثنى قيمة
لا يفتق بغير ذلك
مستثنى قال اذا كاتبة
على حيوان غير موصوف

والكاتب
والعبد
والفرس
والحيوان
والعقود
والقيمة
والجنس
والوصف
والاستثناء
والاستحسان

الى الوسط كما في الزكوة والدية نظرا الى الجاهلين ثم الوسط عند ابي حنيفة في العبد الذي قيمته اربعون ودرهما وعندنا
على قدر غلها السعر ورخصه ولا ينظر في قيمته الوسط الى قيمة المكاتب لان عقد المكاتبية عقد رفاق فالظاهر ان يكون
البديل على اقل من قيمة المكاتب ثم ويحير على قبول القيمة من ابي حنيفة المولى لانها اصل من حيث ان المبيع في بيعها
فيغير على قبول ثم وقدم في النكاح من ابي في باب المهر فانه اذا تزوجها على حيوان ومن جند ولم يمين نوعه وصنفه فانه يجوز
ينصرف الى الوسط ثم اما اذا المهرين الخمس مثل ان يقول واتبه ليجوز لانه يشمل من ابي لان قوله واتبته لعلهم مختلفه فغير
ما يرب على وجه الارض هم فتيقا حش الجاهلة من فيضعني الى المنازعة فلا يجوزهم واذا يمين الخمس كالعبد والوصيف
من يبيع الواو وكسر الصاو على وزن فاعلا اسم للغلام والجمع وصفه والجارية وصيفة وجعلها وصائف فاعلا الذي هو ما ذكره
الفقهاء وذكر في العباب الوصيف انما هو غلاما كان او جارية ليقال وصف الغلام بالضم اذا بلغ احدى عشرة رجب ووصف وقال
فعل وبما قاله الجارية وصيفة والجمع الوصائف انتهى فعلى هذا الفرق الذي ذكره الفقهاء بين الوصيف الذكر والوصيفة
للاشيء يكون على هذا الرواية فان قلت ان العبد اذا كان يطلق على الذكر والاشي فلا يكون في عطف الوصيف عليه زيادة
فانما قبل في المعنى يكون عطف الشئ على مثله قلت العبد في العرف لا يطلق الا على الذكر من الارقاء ليل انهم يستعملون
في المقابلة الجارية او الامة فالوصيف اعم فيكون من عطف العام على الخاص وان كانت اطلاقه عليهم جميعا كالوصيف
يكون العطف ايضا صحيحا فغير القابلة وهي ان الوصيف اسم لمن يوصف بالخدمته بان كان قادرا عليها والعبد اعم من ان
يبلغ احدى عشرة او في فعله فلا يكون عطف الخاص على العام هم فاجاهلة ليسهوش لانها ترجع الى الوصف دون الذات
هم ومثلهما يتم في الكتابة من لانها تشبه البيع من حيث انها معاوضة الاتري انها تقال ونفسه هو تشبه النكاح ايضا من
حيث انها معاوضة مال باليس بال فان كانت الجاهلة في اصلها منع الجواز تشبه البيع واذا كانت في الوصف لا يمنع
تشبه النكاح هم فيقيمة جاهلة البديل الجاهلة الاصل فيه من ابي في عقد الكتابة كما لو قال كاتبتك الى اسخا والديك
او العا صحت الكتابة لانها با على المسامحة فان قلت كيف جعل المصنف ههنا العبد جسا واحدا وجعل
في الوكالة اجناسا مختلفة حتى لم يجوز الوكالة لشري العبد مطلقا قلت اللفظ ان تشمل اجناسا عالية كالابنة مثلا
او متوسطه كالمركب منع الجواز مطلقا في الكتابة والوكالة والنكاح والبيع وغيره وان شمل اجناسا سافلة
كالعبد منه فيما تنبي على المماكسة كالبيع والوكالة لا فيما ينبي على المسامحة كالكتابة والنكاح هم وقال الشافعي رده
لا يجوز وهو القياس من و به قال احمد رده وندبها هو القياس هم لانه معاوضة من ابي لان عقد الكتابة
عقد معاوضة مال بال هم فاشبه البيع من في ان تسمية البديل شرط فيها كما هي شرط فيه والبيع مع البديل
الجوز الاصل الجوز لا يجوز فكذا الكتابة هم ولنا انه من ابي عقد الكتابة هم معاوضة مال بغير مال من ابي في الابتداء لان
البديل في الابتداء مقابل بلك السحر وهو ليس بال هم او بال من ابي في معاوضة مال في الالته في الالباقيل الرقبة
هم لكن على وجه لسيط الملك فيه من لان العبد لا يملك بالية لنفسه بل يسيطر على نفسه فاشبه النكاح من لان من انما
البضيع مال عند الدخول فيكون معاوضة مال بال الاتري ان الشرع جعلها كالاعيان لكن على وجه لسيط الملك
لنزوج ولها ان لا يقدر على ملكها هم والجامع من ابي الغنى الجامع في كون الكتابة كالنكاح هم انما في على المسامحة
اي ان عقد الكتابة يتبني على المسامحة كالنكاح وهذا المقدار كان في الحاقها بالنكاح هم بخلاف البيع لانه مبناه على

ويجوز على قول القيمة
وقد مر في النكاح اما
اذا المهرين الخمس
مثل ان يقول واتبه
لا يجوز لانه يشمل الجاهل
مختلفة ففقا حش
الجاهل واذا يمين
الخمسة كالعبد والوصيف
فالجهالة ليسهوش ومثلها
يتجوز في الكتابة فغير
جاهلة البديل الجاهلة
الاصل فيه وقال الشافعي
كاتبتي وهو القياس
لانه معاوضة فاشبه
البيع ولنا انه معاوضة
مال بغير مال ادعوا
لكن على وجه لسيط
الملك فيه فاشبه
النكاح والبيع
انما يتبني على المسامحة
بخلاف البيع
لانه مبناه على

شئ في صلب الشئ فيصير القيد يبطل الشرط ثم هذا هو الاصل شئ اى العمل بالتبعية عند دلاله الدليلين المتقابلين هو
الاصل ثم او يقول ان الكتابة في جانب العبد اعتراف من ان الالاء الملك الى الابد والكتابة في ذلك
لانه لا يحصل للمكاتب شئ وانما يقطع عنه ملك مولاهم لانه اسقاط الملك شئ اى لان عقد الكتابة اسقاط الملك
وفك الحجر والطلاق اليد بمنزلة الاعتراف ثم وهذا الشرط يخص العبد شئ اى شرط عدم الخروج تحت العبد اى
يتعلق به ثم فاعترفت شئ اى عقد الكتابة ثم اعترافى من هذا الشرط شئ اى شرط عدم الخروج ثم والاعتراف لا يبطل
بالشرط الفاسدة شئ كالحواشي عدا على انه نائية فان الشرط باطل والاعتراف صحيح لقوله عليه السلام
لمن اعترف فدل الحديث على ان الشرط الفاسد لا يبطل الاعتراف ثم قال شئ اى العقد ورمى هم ولا يترو
الاباؤن المولى شئ وبه قالت الثمانية وقال ابن ابي ليلى ان الشرط عليه ان لا يتزوج الابانة لم يتزوج بغير
اذن وان لم يشترط ذلك جازله التزوج بغير اذنه لئلا ينفع نفسه ثم لان الكتابة فك الحجر مع قيام الملك
ضرورة التوصل الى المقصود من اى لاجل ضرورة التوصل الى المقصود فمقصود المولى البذل ولكن
بقيام الملك ومقصود المكاتب تحصيل الكسب للقيام والتزوج ليس وسيلة اليه شئ اى الى المقصود
لان التزوج ليس من اكتساب المال بل فيه التزام المحر والنفقة وواجبات الشرع بغيره النص في اليد
الاكتساب وليس بظاهرهم ويجوز شئ اى التزوج ثم باذن المولى لان الملك له شئ بمعنى ملكه قائم فيه فهو كالتق
فلا يجوز له الاباؤن ثم ولا يجب ولا يحدق الاباؤن اليه شئ اى مادون الدبر لانه قليل متوسع فيه اليه
قاله تاج الشريعة ثم لان العبدية والعقد تبرع وهو غير ملك لئلا يملك من يشاء بالام ثم لان الشئ اليسير من
التجارة لانه لا يجديد شئ اى سفارته ثم من ضيافته شئ وفي بعض النسخ من اضافة فالاول من صان والثاني
من اصاف ثم واعارة شئ شئ مثل الدار او الثياب استجبالا لثوبهم لم يجتمع عليه المجازون شئ
اى على المكاتب فهو جميع محاسن وهو عبد العانة الغنى من التجارة وكانه اريد به الجهر وهو الذى يبعث التجارة بالمال
وهو فاجر المتاع وليا فربه كذا قال في العزب اراد الطامق الجاهل على الغنى لغة العانة والعرب لم يسموا الغنى
في اللغة الجهر ولكنه اعم من ان يكون في بعث التجارة بالجهار وغيره يقال جهر بعثه وجهر الجيس وجهر الفارزى واذا
وغير ذلك وتجهر السفرة اذا استعد والجهر بفتح الجيم وكسر الحاء الغنى ثم ومن ملك شيئا يملك ما هو من ضرورة
ولتواجه شئ فالمكاتب يملك التجارة فيملك ما هو من ضرورات التجارة كالمصنعة والاعارة والشئ اليسير من العينة
او الصدقة ثم ولا يكتفى من شئ سوا كان باهر المكشول عنه او بغير امره وسواء كان باذن مولاه او بغير اذنه وعلم كفا
في المال الكفاية المجورة وعليه يصح في حقه بعد المصالح لاني الجاهل ثم لانه تبرع محض شئ اى لان التكفل تبرع محض
ثم وليس من ضرورات التجارة والاكتساب فلما يملك بغيره شئ اى لا يملك التكفل بغيره وبما التكفل بالنفس و
التكفل للمال ونفسه بقوله ثم نفسا ومالا شئ وانما بما يقدر على ان كل ذلك تبرع شئ اى لان كل التكفل
تبرع يعنى سوا كان بالنفس او بالمال او بامر المكشول عنه او بغير امره اما بغير الامر فظاهر وكذا بالامر بالان
عنه لادراك القرض للمكشول عنه والقرض تبرع لانه اعادة وكذا الكفاية بالنفس تبرع محض فان قلت بطل
الكتابة مال في ذمته ولتسيم النفس لاني في ذلك قلت ربما يعجز عن ذلك فيحبس عليه فينتفع من الكسب

هذا هو الاصل
او يقول ان الكتابة
في جانب العبد اعتراف
لانه اسقاط الملك
وهذا الشرط يخص
العبد شئ اى
عقد الكتابة
ثم اعترافى من
هذا الشرط
شئ اى
شرط عدم
الخروج
ثم والاعتراف
لا يبطل
بالشرط
الفاسد
قال
ولا يترو
الاباؤن
المولى
لان الكتابة
فك الحجر
مع قيام
الملك
ضرورة
التوصل
الى
المقصود
لكن
وسيلة
اليه
وتجوز
باذن
المولى
لان الملك
له شئ
بمعنى ملكه
قائم فيه
فهو كالتق
فلا يجوز
له الاباؤن
ثم ولا يجب
ولا يحدق
الاباؤن
اليه
شئ اى
مادون
الدبر
لانه
قليل
متوسع
فيه
اليه
قاله
تاج
الشريعة
ثم لان
العبدية
والعقد
تبرع
وهو
غير
ملك
لئلا
يملك
من
يشاء
بالامر
ثم لان
الشئ
اليسير
من
التجارة
لانه
لا
يجديد
شئ
اى
سفارته
ثم من
ضيافته
شئ
وفي
بعض
النسخ
من
اضافة
فالاول
من
صان
والثاني
من
اصاف
ثم
واعارة
شئ
شئ
مثل
الدار
او
الثياب
استجبالا
لثوبهم
لم
يجتمع
عليه
المجازون
شئ
اى
على
المكاتب
فهو
جميع
محاسن
وهو
عبد
العانة
الغنى
من
التجارة
وكانه
اريد
به
الجهر
وهو
الذى
يبعث
التجارة
بالمال
وهو
فاجر
المتاع
وليست
فربه
كذا
قال
في
العزب
اراد
الطامق
الجاهل
على
الغنى
لغة
العانة
والعرب
لم
يسموا
الغنى
في
اللغة
الجهر
ولكنه
اعم
من
ان
يكون
في
بعث
التجارة
بالجهار
وغيره
يقال
جهر
بعثه
وجهر
الجيس
وجهر
الفارزى
واذا
وغير
ذلك
وتجهر
السفرة
اذا
استعد
والجهر
بفتح
الجيم
وكسر
الحاء
الغنى
ثم
ومن
ملك
شيئا
يملك
ما
هو
من
ضرورة
ولتواجه
شئ
فالمكاتب
يملك
التجارة
فيملك
ما
هو
من
ضرورات
التجارة
كالمصنعة
والاعارة
والشئ
اليسير
من
العينة
او
الصدقة
ثم
ولا
يكتفى
من
شئ
سوا
كان
باهر
المكشول
عنه
او
بغير
امر
ه
وسواء
كان
باذن
مولاه
او
بغير
اذنه
وعلم
كفا
في
المال
الكفاية
المجورة
وعليه
يصح
في
حقه
بعد
المصالح
لاني
الجاهل
ثم
لانه
تبرع
محض
شئ
اى
لان
التكفل
تبرع
محض
ثم
وليس
من
ضرورات
التجارة
والاكتساب
فلما
يملك
بغيره
شئ
اى
لا
يملك
التكفل
بغيره
وبما
التكفل
بالنفس
و
التكفل
للمال
ونفسه
بقوله
ثم
نفسا
ومالا
شئ
وانما
بما
يقدر
على
ان
كل
ذلك
تبرع
شئ
اى
لان
كل
التكفل
تبرع
يعنى
سوا
كان
بالنفس
او
بالمال
او
بامر
المكشول
عنه
او
بغير
امر
ه
اما
بغير
الامر
فظاهر
وكذا
بالامر
بالان
عنه
لادراك
القرض
للمكشول
عنه
والقرض
تبرع
لانه
اعارة
وكذا
الكفاية
بالنفس
تبرع
محض
فان
قلت
بطل
الكتابة
مال
في
ذمته
ولتسيم
النفس
لاني
في
ذلك
قلت
ربما
يعجز
عن
ذلك
فيحبس
عليه
فينتفع
من
الكسب

في المكاتبة وشريك العنان والمادون لا يكمل تزويج الامته عند ايجنتية ومحمد كذا ذكره الامام فافهم ان المكاتبة
 وعن هذا حال الكافي قيل لفظ المفاوض من المكاتبة لان المفاوض كالمكاتبة وقال صاحب العنانية ذكر في
 بعض الشروح ان المفاوض يجوز له ان يكتب عبد الشريك بلا خلاف واستدل بنقل عن الكرخي وغيره ليس فيه ذكر الخلاف
 وقال ترك ذكر الخلاف وليس لفظ الاتفاق وفيه ما فيه قلت ارا بعض شروح المكاتبة في قوله وعلى هذا الخلاف
 المضارب الى آخره ولنا في هذا النقل نظر لان المفاوض يجوز له تزويج الامته بالاتفاق ولا يجوز ذلك من احد شريك العنان
 عند ايجنتية ولا يولي يوسف الا ترى الى ما نص الكرخي في مختصره في باب المفاوضة ويجوز لاحد المفاوضين ان يكتب
 عبدا للتجارة ويأمن لهم في التجارة ولا يجوز ان يعيق شيئا من رقيق التجارة على مال ولا يجوز ان يزوجه العبد الضابط
 ان يزوجه الامته ويجوز ان يبيع المال مضاربة الى هذا لفظ الكرخي وذكر في المكاتبة بالاتفاق ولا يجوز له ان يكتب عبدا للتجارة وليس له ان يبيع
 في شريكه وفي شرح الكافي واحدا المفاوضين ان يكتب عبدا من تجارهم وله ان ياذن له في التجارة وليس له ان يبيع
 على مال ولا ان يزوجه الامته وليس لشريك العنان ان يزوجه الامته ولا ان يكتب عبدا ولا ان يبيع عبدا ولا ان يبيع عبدا
 في شرح الجامع الصغير فهو لا ازالة لجهة الاصناف الا يجوز مخرجهم على مال ويجوز ان يكتبهم في الاستحسان وفي قوله لا يجوز
 كتابتهم وان تزوج احد من هؤلاء امته جازا النكاح بالاتفاق انتهى وارا دالا لاصناف الاربعه الاب والموصي والشريك
 المفاوض والمكاتبة ثم قال الفقيه ولو كان عبدا ما ذونا او شريك عنان او مضارب او زوج اخيه هو لاء الثمانية لم
 يجوز في قول ايجنتية ومحمد ويجوز في قول ابى يوسف ولا يجوز كتابته فهو لاء الثمانية بالاتفاق ولو تزوج احد من هؤلاء
 النفر الثلاثة ومن النفر الاربعه التي ذكرنا العبد امرا لم يجوز بالاتفاق وفي شرح الطحاوي الاب والموصي والمفاوض
 لا يملكون العتق على مال ولا يملكون الكتابة وهو لاء الثمانية يملكون تزويج الامته وليس لهم تزويج العبد واما الصبي المأذون
 والعبد المأذون والشريك شريك عنان والمضارب لا يجوز الكتابته ولا تزويج العبد بالانجاء وفي تزويج الامته
 اختلاف عند ايجنتية ومحمد لا يجوز وعنده ابى يوسف يجوز انتهى فاعلم ان المفاوض لا خلاف فيه في تزويج الامته هم
 بنو قاسم بن اشجبني ومحمد لا يجوز وعنده ابى يوسف يجوز انتهى فاعلم ان المفاوض لا خلاف فيه في تزويج الامته هم
 هم اعتبروا بالاجارة من اشجبني اعتبروا بالاجارة فان المأذون له يجوز له ان يزوج عبدا وامته فله ان يكتب ويجوز
 له ان يزوجه امته فان قلت لم اعتبار لفظ القياس في الاول والاعتبار في الثاني قلت لنقل الامراء من بعضهم
 انه قال يستعمل لفظ القياس في اثنين بهما المأذون والمكاتبة ولفظ الاعتبار في الفعلين وهما التزوج والاجارة
 لان المأذون من يدين المعينين ظاهره اذا كل منهما قلت الحج والطلاق انصرف فاستعمل لفظ القياس كذا كتب اما
 في يدين الفعلين فالماثلة بينهما من حيث الفعلية لما ان الاجارة من المعاديات المانية من الجاهلين بخلاف التزوج
 فكان استعمال لفظ الاعتبار الابق وقال صاحب العنانية فيه نظر لان المراد بالقياس المكان هو الشرح فذلك
 لا يكون من عينين والمكان غير ذلك فلا نسلم اولوية قلت المراد من القياس معناه اللغوي وهو التقدير ليقال
 قاس الطبيب تجربته اذا قدر يا لمساوئع واما المساواة ايضا لقياس الفعل بالفعل امي سنا واحدا بما لا يخرج عن
 على مثاله وهذا المعنى ظاهر من المأذون والمكاتبة لان بينهما مساواة في ذلك الحج والطلاق انصرف والاعتبار
 روي في النظر فاستعمل بهما من التزوج والاجارة اولان احدهما نظير للاخر في الفعلية لان كل منهما انصرف

هو قاسه على
 المكاتبة واعتبره
 بالاجارة

لأن من اهل ان يكتب
ان لم يكن من اهل الاعتاق
فيحصل مكانا تحقيقا للصلة
في الاكسكان كاتري ان الحز
سكن كان على الاعتاق يثق
عليه ان اشتق وادرجم
محرر مستكاه لا لم يدخل
في كتابته عنا بوجيعة
وكان لا يدخل اعتبارا بقرابة
الولادة اذ وجوب الصلة
باعتبارها ولعل لا يفرقون
في الحرف حتى تحو ولمان
للكاتب كسلا ملكا غير
ان الكسب ينفك للصلة
في الولادة حتى ان الفلاس
على الكسب يحاط
بنفقة الولد والولد لا ينفك
في غيره حتى لا ينفك ولا
الا على المهر ولكن قرابة
تواست بين بني كاهام
وقرابة الولد فحققتها
بالثاني في العتق ويلاول في
الكتابة وهذا اولي لان العتق
اسرع فقدم من الكتابة حتى
ان كتبت في كتبت اذ كتبت
كان العتق فتمت والعتق
لا يكون له نسخ **قال**
واذا اشترى ام ولد دخل
وله في الكتابة ولم يحز
بيها ومعه اذا كان معها
ولدها اذ دخل الولد
في الكتابة فلما ذكرناه وانما
استناع بيها فلا نتايج
للولة في هذا المحكم

بأن السيد نشأ في فيه قولان في قول يجوز وقال مالك واخرهم لانه من اهل ان يكتب من على ذك
بين الفاعل هم وان لم يكن من اهل الاعتاق فيحصل مكانا يثبت كسرا لنام تحقيقا للصلة بقدر الامكان لا تسمى ان الحز
كان يملك الاعتاق لعتق عليه من اراد ان الحز اذا ملك لذي رحم محرم فليتن عليه تحقيقا للصلة الرحم فكذا اذا ملك الكاتب
قرمير يكتب عليه تحقيقا للصلة الرحم بقدر الامكان هم وان اشترى وادرجم محرم منه لا دلا من سن كاللغ والاخت
والعلم والعمد لم يدخل في كتابته عندا بحقيقة وقال لا يدخل اعتبارا لقرابة الولادة اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
قرابة الولادة وادرجم المحرم غير الولادة هم ولهذا من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
في حق الحز يثبت من اهل ان يكتب الحز اياه لعتق عليه فكذا اذا اشترى اخاه هم وله من اهل ان يكتب الحز اياه لعتق عليه فكذا اذا اشترى اخاه هم وله من اهل ان يكتب
كسلا ملكا من لوجود ما ينفك وهو الرق ولما لا ينفك كسلا ملكا من لوجود ما ينفك وهو الرق ولما لا ينفك كسلا ملكا من لوجود ما ينفك وهو الرق
العبية كذا في الاسرارهم غير ان الكسب ينفك للصلة في الولادة من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
الولادة هم حتى ان العتق على الكسب ينفك في الولادة والولد من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
هم حتى لا ينفك الا من اهل ان يكتب المهر المهر وان كان ينفك على الكسب والولد من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
الصلة هم الا على المهر من اهل ان يكتب المهر المهر وان كان ينفك على الكسب والولد من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
هي قرابة البعيدة هم وقرابة الولادة من اهل ان يكتب المهر المهر وان كان ينفك على الكسب والولد من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
في حق الزكوة وحل الحلية وقبول الشهادة ووجوب ان القصاص وشبهة المولد في حرمة المناكحة وادرجم الصلة وحرمة
الجمع بينهما اذا خافا المشابة للشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما
الاخوة التي هي المتوسطة بالثاني وهو قرابة الولادة هم في العتق من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
ولدهم وبالاول في الكتابة من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
الكاتب اخاه لم يدخل في كتابته كذا اذا ملك ابن عمه بالثاني وهو قرابة الولادة هم في العتق من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
اولي من العكس هم لان العتق اسرع فقدم من الكتابة حتى ان كتبت في كتبت اذ كتبت
واذا عتق لا يكون له نسخ من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
ايضا فحينئذ تفرم العمل لشبهة قرابة بني الاعمام فلا ينفك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما
القرابتين لان المتوسط هو خط من الرجا بين فاما العمل اهل لم ينفك في المتوسط متوسطا هم قال من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
هم وادرجم من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
في هذا ان الكاتب اذا اشترى ام ولد لا يملك له ليدخل النكاح هم ولم
يجز معيار من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
النكاح ليس بسبب الاستحقاق للصلة فاما ينفك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما فعلمنا بالشك في حرمتهما
بالنكاح لانها لم تملك قرابة حقيقة هم ومعتاد اذا كان معها ولدت من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
في الكتابة ولم يجز معيار اذا كان منها ولدت من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب
اهل ان يكتب هم والامتناع معيارها تابع للولد في هذا الحكم من اهل ان يكتب اذ وجوب الصلة يتوقف عليها من اهل ان يكتب

فبينما ان لا يثبت للامام حقهما وهما ثابت للولد حتى الحرة فيمنع ان لا يثبت للامام حقهما حقيقة الانحطاط رقبتهما من الولد فقلت
للكاتب ان احكام سننهم جواز البيع فثبت للامام هذا الحكم دون الكسبة حقيقة الانحطاط والبرزتها فان قلت لم لا يصح كسب
تبع الولد قلت العتق ما ورد على الكاتب والولد خيرة فيكون واردا عليه بخلاف الامم هم قال عليه السلام اعقبتا ولدا
من اورده وليا على عدم جواز بيع ام الولد المذكور لانهما عتقت لعين ولدنا لانه عليه السلام اخبر بهذا الحديث
اخبره النبي من رواية ابني اويس وابني بكر بن ابني سبرة عن حسين بن عبد الله عن عكرمة عن ابن عباس ولم يذكر
ابو اويس بن عباس قال لما ولدت ام ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم قال اعقبتا ولدا ثم البني رواه من حديث
زيد بن ايوب بن ابي نعيم سيند من ذكره عن ابن ابني بشارة عن ابن ابني الحسين عن عكرمة عن ابن عباس قال لما ولدت
مارية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقبتا ولدا ثم قال ولحديث عكرمة عن عجيبة ثم روى عن سعيد بن مسروق
عن عكرمة عن عمر بن قيس قال اعقبتا ولدا وكان سقطا ثم روى عن حنيفة عن عكرمة عن ابن عباس قال عرفت
فذكر نحوه قال فعاد الحديث الى عمر بن قيس ثم جعله يصح قلت ما ان قضيتان مختلفتان لفنار روى عكرمة احدهما مرفوعة
والاخرى موقوفة فلا تغل احد بها بالاخرى وقد اخرج الحاكم في المستدرک الرواية المرفوعة وقال صحيح الاسناد
ثم ذكر لها متالبة واخرجه ابن ابي شيبة عن ابن ابي بكر النخعي عن حسين بن عبد الله والنخعي اخرج مسلم
ورأى جماعة وقد جازوا الحديث متالبة من وجه اخر لسنن جيد قال ابن خرم روى من طريق قاسم بن صبيح عن مصعب
عن محمد بن جعيد النخعي عن عمر بن الوقي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن عكرمة عن ابن عباس قال لما ولدت مارية
ام ابراهيم عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعقبتا ولدا ثم قال ابن خرم وهذا خبر جيد السند كل رواية
ثقات وقال في كتاب البيهقي السند وقد سئلنا الكلام فيه في باب الاستيلاء وهم فان لم يكن معها ولدا فذلك الجواب
من يعني لم يجز بيعها من قول ابني يوسف ومحمد لانهما ام ولد خلافا لابي حنيفة روى عنه اي ولا يجنبه روى
ان القياس ان يجوز بيعها وان كان معها ولد لان كسب الكاتب موقوف من اي مرفوع ومن ان يودي البذل
فيعتق وما فضل من البذل له ومن ان لا يجوز بيعه وهو ماله للمولى ولذا لا يفسد كسب امه انما لا يفسد كسبها
فعله انه لا ملك له فلا يتعلق به من اي يفسد كسبها لا يفسد كسبها وهو الاستيلاء او لولعيل كان كسبه غير محقق
للفسخ او كان الاستيلاء محققا لفسخ وكلاهما لا يجوز واخرهم ان كسبه موقوف وكل موقوف قبل فسخ فليس الكاتب قبل
الفسخ وما قبل الفسخ لا يجوز ان يتعلق به لا قبل الفسخ كالاستيلاء لان ما لا يقبل الفسخ من الذي يقبله والا توى
لا يجوز ان يكون تبع لا وني هم الا انه ثبت هذا الحق من وهو امتناع البيع هم فاذا كان معها ولد تبع البتة
من اي البتة امتناع البيع هم في الولد بنا عليه وروى الولد لو ثبت من هذا الحق هم ثبت ابتداء من اي
في ابتداء الامم هو القياس فيمنع من يعني لا يفسد كسبه يترك به القياس بخلاف ما اذا كان معها الولد فان قلت
القياس كما ينبغي ابتداء بغيره مع الولد على ما ذكرني اول الدليل فخصص بغيره بالابتداء منع انه مناف لصحة الكلام
نحكم قلت ليس يحكم داخا هو من باب الاستحسان بالامم وهو قوله عليه السلام اعقبتا ولدا ولا شك ان الولد انما
يعتق الام اذا ملكه الاب هم وان ولده ولد من امه دخل في كسبه لما بينا من اشارة الى قوله لانه من اهل
ان يكاتب وان لم يكن من اهل الفسخ هم في المشتري من اي في الولد المشتري فان قلت الكاتب اهلك المشتري

قال عليه السلام
اعقبتا ولدا وان
له يكن معجول
فذلك الجواب
في قول ابني يوسف
ومحمد لانهما ام ولد
خلافا لابي حنيفة
وله ان القياس
ان يحكم بيعها وان كان
معجول لان كسب
الكاتب موقوف
فلا يتعلق به سالا
يحتمل الفسخ لانه
يثبت هذا الحق
فيما اذا كان معها ولد
تبع البتة من اي الولد
بنا عليه وبلدون
الولد لو ثبت يثبت
ابتداء القياس
بغيره وان ولده
ولد من امه لا يحل
في كتابته لما بينا
في المشتري

ولادته است و به ثالث الشائنة فمن اين له ولد حتى يدخل في كتابته قلت نعم الا ان في ملك مكاسبه يد الكسب وذلك كمن
 لبثت المنة عند الدعوة وان لم يحل وطيه كما في الجارية المشتري وجارية الابن اذا طهبا الاب وادعى الولد والدليل
 على ان الكسب مثل الحر في اوعاها ذكره في المبسوط بقوله جارية بين حر ومكاتب ولد انا دعاه الكسب قال الولد ولا
 والجارية ام ولد له ولغير نصف عقرها ونصف قيمتها ولا يضمن من قيمة الولد شيئا لان المكاتب سأل في حق الملك
 كسبه بملك الدعوة كالحق في قيام الملك له في نصفها هنا ثبت نسب الولد منه من وقت العلوق وثبت لباحص امية الولد
 في حق امتناع البنية بقبول حق الولد هم فكان حكمه حكمه من اى حكم الولد كحكم المكاتب و به ثالث الشائنة
 عند الله وعند النظار هرة ولده من جارية مرد بل قصير الامة ام ولد له لثا فني رتبة الله فيه قولان انما انها قصير
 ام ولد له و به قال احمد وهو ابو يوسف ومحمد والثاني الا قصير ام ولد له و به قال ابو حنيفة ومالك وهو رواية عن احمد هم
 وكسبه ليش اى كسب الولد لو له هم لان كسب الولد كسب كسبه من اى كسب اذ الولد كسبه هم ويكون ذلك قبل الدعوة من كسبه
 الدالى اى قبل دعوة النسب اراد ان الولد والكسب كالت قبل الدعوة هم فلا ينقطع بالدعوة اخذت مائة من اى
 اختصاص المكاتب بكسبه له اراد اختصاصه الذي كان ثابتا قبل الدعوة هم وكذا ان اولدت المكاتب ولد اس من اى
 من زوجها او من زنا يدخل من كسبها و به ثالث الشائنة هم لان حق امتناع البيع ثابت فيها موكدا من اى
 مقرر انفسار من الاوصاف الشرعية والاوصاف القارة الشرعية في الامهات كالتمسير والاستيلاء ودخول
 والرق ليرى الى الاولاد فاشار الى ذلك بقوله موكدا واخره بخرن ولد الالفة فان بيعها لا يجوز وبيع ولدا
 يجوز لان امتناع البيع في الالفة غير موكدا اذا لابق مما لا يرد وم وكذا بيع المستأجرة والحامية فان الامة
 اذا اشقت بها امتنع بيعها الا مقرونا بشئ لكنه ليس بموكدا فقولهم الاوصاف القارة اخره عن مثل نهين او من
 وقولهم الشرعية اخره عن السواد والبيض والطول والقص فانها لا تسمى واذا سرت كسبها الى ولد لم يحزن
 بيعه كما لم يحزن بيع امه وقال الشافعي في قوله ان الولد ملك المولى فيصرف فيه كيف يشاء وهم يفسرون الى الولد من اى ليرى
 هذا الوصف وهو حق امتناع البيع الى الولد كالتسير والاستيلاء ومن اى كسب ليرى الوصف الثابت الموكدا في البر
 وام الولد الى اولادها هم قال من اى القدر ورجى هم ومن زوج امته من عبده ثم كسبها فولدت منه ولد ادخل
 في كسبها من هذا ايضا يتابع ان الاوصاف القارة الشرعية في الامهات تسمى الى الاولاد ولهم ذلك كان الولد
 وا خلا في كتابته الامم وكان كسبه لسان تبية الام ارجع من لما ذكره الى الاوصاف القارة الشرعية في الامهات تسمى
 الى الاولاد من استوضح ذلك بقوله هم ولهمذا يتبعها في الرق والحرية من اى بيع الولد الامم وقع في بعض الام
 ودخل في كسبها وكسبه لسان اى في الدخول ايتبعها خاصة والاول هو الاوجه لان فائدة الدخول هو الكسب فان
 قد ذكر في المبسوط لو قتل الابن قاتل خطأ فقيمة للابوين جميعا ولا يختص بهما الا من ينفي ان يكون في سلسلته كذا قلت
 تلك السلسلة متصورة وفيها اذا قبل الوالدان الكسبة عليه وحالهما في ذلك سواء فلا ولاية عليهما عليه ولا يمكن خلع
 تلك القيمة للمولى لان الولد صار مكاتبيا لقبولها فلم يبق للمولى سبيل على كسبه وعلى قيمة رتبة فلا بد ان تؤخذ القيمة
 عنه فيكون للابوين لايما كان يفتقان عليه في حياته وكان (حق) بخصائمه واما الولد المولود في الكسبة قال ثوبت
 الكسبة ههنا بطريق البتية وجانب الام يبرج في ذلك لانه جرم منها وهناك ثبوت الكسبة بالقبول وصح في القبول

فكان حكمه كحكم المكاتب
 لان كسب الولد كسب
 كسبه يكون كذلك
 قبل الدعوة فلا يقطع
 بالبيع اختصاصه
 ولذا لان ولدت
 المتبينة ولذا لان
 حق امتناع البيع
 ثابت فيها موكدا
 ففسر الى كالتسير
 والاستيلاء وقال
 ومن زوج امته من
 عبده ثم كسبها فولدت
 ولذا دخل في كسبها
 وكان كسبه لسان
 تبعية الام ارجع ولذا
 يتبعها في الرق والحرية

سنو هو وفي الكافي لو قتل المولود في الكفاية يكون قيمته لأمه كسب و به قال الشافعي في قول واحد وبالك وفي قول السيد لانه لا
يدخل الولد في كتابته في قول فيكون قتل السيد في ماله من قتل من قال من اى في الجاهل الصغير وان تزوج المكاتب
بأذن مولاه المرأة زعمت من اى ادعت هم انها حرة فولدت له ولد فاستحققت له ولدا وصبيدا ولا يخذل من من اى ان
لا يخذل الا ولادهم بالقيمة من اى لقيمة ليو د بها الى المستحر عند ما على اياي هم وكذلك البعيد لان المولى بالتزويج من
تزوج قوله من زوجة ثم استحققت فان ولده عبد عند ما ولا يخذل بالقيمة هم وبذا من اى الحكم الذي ذكرنا في الوجهين
هم عند ايجافه و و ابى يوسف وقال محمد اولادنا حرة اربا لقيمة من و به قال زفره والاشارة الى الاغن الشافعي
في قول كقولهما اكثرهم ذكره واقول ابى يوسف مع ابى حنيفة بهم الا ان ابى الليث ذكر قول ابى يوسف مع محمد
وما ذكره الجمهور راجع لانه قوله المرجع اليه و به صرح القدرى في كتاب التبريد يقال قال ابو حنيفة والابو يوسف لا يثبت
للعبد حكم الغرور واولاده عبيد وروى زفره عن ابي حنيفة انه يكون مغرورا وهو قول ابى يوسف الاول وذكر رجوع
في الدعوى وقال محمد اولاده احرار ثم على قول محمد الكان التزوج من هو ولا رخصى العبد والمكاتب المدير باذن السيد
فعلية قيمة الولد والمهر في الحال والكان لغير اذن السيد فعليه قيمة الولد والمهر بعد العتق بذا اخرته المرة لبقولها انها حرة
او غيرها بان زفها منه حرة على انها حرة فان الاسباب يرجع لقيمة الولد على الزوج في الحال والكان الذي هو عبد او
مدير او مكاتب فلا يرجع له عليهم حتى يعقوا اسوا وكان العبد ما ذنبا له ولم يكن واما اذا اراد المولى ان يزوج
امراة فانه رجل الناحية ولم يزوجها اباه وتزوجها رجل على ظن انها حرة وما قالت زوجي فاني حرة فانه لا يرجع
على الخبة ولا على المرأة ولكن يرجع لقيمة الولد على الامة اذا اختلفت لانهما عين زوجت نفسها انها حرة وضمحل
الغرور كضمحل الكفاية هم لانه من اى لان المكاتب هم شارك الحرة في سبب ثبوت هذا الحق من وهو يكون الاول
وحررا بالقيمة هم وهو الغرور من اى سبب ثبوت هذا الحق هو الغرور وما مشركان فيهم وبذا من اى وثمة الكفاية
في هذا السبب هم لانه من اى لان المكاتب هم ما رغب في كفاية من اى في كفاية تلك المرأة التي زعمت انها حرة هم الا لئلا
حرية اولاده من اى وفي بعض النسخ حرية الاولاد هم ولها من اى ابو حنيفة وروى ابو يوسف هم انه مولود بين يمين من لان
اباه رقيق ما دام في الكفاية وانما ثبتت رقبته بثبوت الاستحقاق من فيكون رقيقا من كما اذا كان غلاما جالسا اليهم وبذا من
توضيح لما قبله لان الاصل ان الولد يبيع الام في الحرية والرق من اى لان القياس اتباع الولد الام في الرق والحرية
لانه جزوا هم خالفنا هذا الاصل من اى تركنا هذا القياس المذكورهم في الحرش اى فيما اذا كان الرجل حرا بما جعل الصحابة
من فيه نظر لوجود الاختلاف من الصحابة على ما روى ابن ابى شيبة في مصنفه في البيوع حاشا ابو بكر بن عباس عن علقم
عن عامر عن علي بن رضى في رجل اشترى جارية فولدت منه اولاد اثم اقام رجل البينة انها له قال تزوجها وتقوم عليه لدا
فيهم الذي باعها ما غروا بان قال حدثنا سفيان بن عيينة عن الوبن مولى عن ابى قبيط عن سليمان بن يسار ان امه اتمت
توا فخرتهم وزعمت انها حرة فزوجه رجل فولدت له اولاد فزوجه امه فقصى عمر رضى لقيمة اولادها في كل مفرد خرفة جونا
عبد الا على عن سيد عن قتادة عن خلاص عن امه اتمت ناسا فزعمت انها حرة فزوجه رجل ثم ان سيدا نظر عليه فزعم
عثمان رضى عنها واولادها السيد وجعل لزوجها ما ادرك من ثمنها هم وبذا من اى ولان المكاتب هم ليس في معناه من اى
منى ولان الحرهم لا يخرج الولد منها من اى في مسلك الحرهم مجبور لقيمة ناجة من اى حالة اراد ان الحكم حرية الولد مع

قال وان تزوج المكاتب
بأذن مولاه امرأة زوجت
انما حرة فولدت منه
ولادهم استحققت له ولدا
عبيدا ولا يخذلهم
بالقيمة وذلك لان العبد
بأذن له المولى بالتزويج
وهذا عند الجمهور
والى ابو حنيفة وقال محمد
اولادها احرار ما كان له
شأن للمولى في سبب ثبوت
هذا الحق وهو الغرور
وهذا كانه ما رغب
في كفاية كالا لئلا
حرية كالا ولا يفسد
انه مولود بين يمين
فيكون رقيقا وهذا
لان الاصل ان الولد
يبيع الام في الرق والحرية
خالفنا هذا الاصل
في الحر باع الصحابة
وهذا ليس
في معناه لان حرة
هناك مجبور لقيمة ناجة

وهذا الشارة الى دليل التخصيص فثبت من اى المكاتبه وفي بعض النسخ نقلا ما هم جباريه من اى جباريه حرية فبالاخره سقطوا
دارقما عما بالنسبة لغيره فثبت من اى احد الجبارين جابريل بديل وهو المعنى على المكاتبه هم وبنو لغيره من
اى الاخرى اجل بلادهم وان لم يجر نفسها وتغير اسم ولدته فثبت من اى او كان امراد اى من الجبارين فثبت
بينهم ونسب ولدان من اى من سوا اجات بلسته اشهر او لا اكثر من ثمة هم وهم من اى الولد اعلم فيه خلاف
هم لان المولى يملك الاعتراف في ولدان من اى من المولى كالتحريم وان يملك تحريم ولدان من غيرهم فثبت ان يملك
خبرنا للخدمة بالطريق الاول وهم وما لم يجر في الامام اى والذى احرم من المكاتبه في الجارية هم على الصحة بالاستيلاء
من اى ان يثبت بغيره على ان يثبت ان ملك المولى من المكاتبه ناقص فلا يجر وعونه فقال الذي ان من ملك الرقبة فيها
كان الصحة بالاستيلاء وان لم يكن له ملك اليد وملكه فيها اتوى من ملك المكاتبه في مكاتبه بديل جواز اعتق الموصى
مكاتبه دون المكاتب والمكاتب اذا ادعى نسب الولد من مكاتبه ثبت نسب فلان ثبت من المولى اولى هم واذا مضت
على المكاتبه من اراد انما اذا اختارت المكاتبه وضعت عليها هم اخذت العقر من مولانا من اى امر المثل وبه قال مالك
واحمد والشافعي في قولهم لا يخصها من نفسها وبما فيها على ما قد مناش اشركه الى قوله في فضل المكاتبه القاسدة انها
صارت انصر باجرها هم ثم ان مات المولى من اى لغيره مضى على المكاتبه هم عتقت بالاستيلاء وسقط عنها بدل المكاتبه
من ولدانها فثبت انما الموصى المالك لغيره المكاتبه ولم تسلم بيده الجارة فليجربا لبل فان قلت كان الواجب
ان لا يسقط لان الاكساب تسلم لها وبما اية يقال المكاتبه قلت المكاتبه تشبه العاوضة فبالنظر الى ذلك لا يسقط البديل
وليشبه الشر فانما ينظر اليه ليقط الاخرى انه لو قال لا امره ان دخلت الدار فانت طالق ثم طلقها فلا يملك فلا تعقت
بالاستيلاء ولعلت حجة المكاتبه فعملنا بالشبهين قلنا بطلان الاكساب عمل الشبه العاوضة قلنا بسقوط بدل المكاتبه عملا
بشبه الشرطهم وان مات من اى وترك ما لا توى منه مكاتبه من اى بدل كذا بها هم والى ميراث لا بها جارية على
موجب المكاتبه من وقال احمد ما في يد السيد وبه قال الشافعي في قول لبطان المكاتبه فيكون العتق باستيلاء وفلا يجر
ما في يد السيد لانها وقال مالك من كان سبها في كذا بها من ورثتها لوى ما بقى من المكاتبه ويورث من ذكرها من
كان في المكاتبه على شتمه الميراث ولا يرث منها وارث اخر قال ابن خزيمة هذا قول لم يعرف من احد خلاف القرآن والسنة
والعقول هم وما لم يترك بالاقبال سعيه على الولد لانه حر ولو ولد له اخر لم يلزم المولى من بالسكوت لانه سبب
ولد ام الولد انما ثبت بالسكوت اذ لم تكن محرم الوطى وبذا احرم وطبها هم الا ان يدعى لحرمة وطبها جليل في
مسبوقه شيخ الاسلام هذا اذا مضت على المكاتبه اما لو عتقت نفسها ولم تنص ثم ولدت فانه يلزم المولى ودون العتق
سكن وطبها حينئذ هم فلم يدع من اى المولى نسب الولد الثاني هم وماتت من غير وفاسع هذا الولد لانه مكاتبه بها
لما من اى لان الولد الثاني دخل في كذا بها امها وبذا توى كذا بها على نجوم امها فلو مات المولى بعد ذلك من
اى لغير المكاتبه هم عتقت من اى الولد الثاني هم ولعل عنه السعي لانه بمنزلة ام الولد من اى لان الولد بمنزلة
ام الولد هم اذ هو ولد ابها من اى لانه ولد امهم فثبتها من اى لالتقى ليد موت السيد فكذا ولد ابها لخاص
قال من اى القدرى به هم واذا كاتب المولى ام ولد جاز من اى والقياس ان لا يجوز عنده ايجته في عدم
تقوى هذا فكيف يجوز بقاءه بديل المكاتبه لكن لو جوزه باعتبار ان عقد المكاتبه يترد على المولى ليتوصل به الى

تلقى اسما على يد
ساجدة بدل ولعله
بغير بدل فثبتها
ونسب له فثبت
من المكاتبه كان
المولى ملك الاعتراف
في ولدها وما لم يجر
المالك يملك الصحة بالاستيلاء
بالدفع واذا مضت
على المكاتبه اخذت
العقر من مولانا
لاخصها من نفسها
وهذا دليل على ان
ثم ان مات الموصى
بلاستيلاء وسقط
عنها بدل المكاتبه
وان ماتت هي بكونت
فلا توى من كذا بها
وما بقى ميراثها
جرا على موجب المكاتبه
فان لم تترك مكاتبه
سعاية على الولد لانه
حر ولو ولد له
اخر لم يلزم المولى لان
يدعى لحرمة وطبها
عليه فلم يدع وماتت
من غير وفاسع هذا
الولد لانه مكاتبه بها
فما ماتت بعد ذلك
عتق ويظهر عنه السعي
لانه بمنزلة ام الولد اذ

ام ولد جاز
كالمالك
والا فانه

الحاجة الى استفادة
الحرية من قبل
وذلك بالكتابة وكذا
بينهما كاستقلالهما
حرية فان مات المولى
عققت بكتابة لا بد
للقول عقبتها حتى
السيد وسقط عنها
ببطل الكتابة لان
الغرض من ايجاب
البدل العتق عند
الاول فاذا عتقت
قبلة يمكن من غير
الغرض من عتق
وبطلت الكتابة
لاستغنائه
غير فائدتها
تسقط لئلا يكتب
والا فلا كان الكتابة
الفسخ رضى حق البدل
وبقيت في حق الاولاد
ولا كساج كان الفسخ
لنظرها والنظر في ذلك
ولو ان الكتابة قبل
سواء ان عتقت
بالكتابة لا باقية
قال وان كانت مبدية
حان ما ذكرنا من الحاجة
ولا تنافي اذا لم يكن
غير ثابتة واضاف
استأبثت بغير الاستحسان

ملك اليد والاسباب في المال والحرية في ثلثي الحال هم بحاجة ام الولد الى استفادة الحرية قبل موت المولى من كفاية غيرهم
وذلك بالكتابة من كان جائزاً ولم ياتى منها من اى بنين بالكتابة والاستيلاء وبقاها جواب عن سوال مقدر لغيره
ان يقال اريد بالعتق سبيل والاخر بلا بدل والعتق الاخر لا يثبت بها فكذا مستأبثين فقال لا تنافي بينهما فقم
لانه من اى لان الشان هم تلقها جبراً حتى يشترط حصول الحرية بالبدل محلاً واحداً بلا بدل موحداً وقول
اى القاضي من اصحاب الشافعي لا يجوز كتابة ام الولد لان الشافعي قال اذا استولى المكاتب بحرية جازت ام ولدها
وبه قال احمد هم فان مات المولى عتقت بالاستيلاء ومن يعنى ان مات المولى قبل اواريد بالكتابة ولذا القدر رضى
وان مات المولى سقط عنها مال الكتابة بهذا الثبوت في شرح الاقطع قال الحاكم الشافعي في الكافي فان مات المولى قبل
ان يودى عتقت ولا شئ عليها لم يتعلق بعتقها بموت السيد وسقط عنها بدل الكتابة لان الغرض من ايجاب البدل
العتق عند الاول فاذا عتقت قبله لا يكون توفير الغرض تعليق اى على المولى من فسقط من اى بدل الكتابة لم يطلب
الكتابة لاستناع ابقائها من غير فائدتها بالنسبة الى البدل من غير ان يكتب الابن الاولاد من اى العتق الاولاد
وتخص لما لا يكتب قال تاج الشريعة اى الاولاد التي اشتريتها المكاتب في حال الكتابة لا الاولاد التي ولدت من مولاه
وهذا في الحقيقة لنفس شبيهة ترد وهي ان استتباع الاولاد في الحرية والرقبة بالام انما يكون ان لو كانت الاولاد
متصلة بالام حال الحرية والرقبة وبعدها الاولاد ومنفصلة عنها حال عتقها فليست لعتق الاولاد لعتقها عند موت
فاجاب عنها بهذا وقال عدم العتق للاولاد والمنفصلة انما يكون اذا لم تكن الاولاد واحدة في كتابة الام بطرق
البيعية وحدها وعلقت في كتابتها لئلا يترك عتقها لعتقها بالكتابة في حق الام في حق البدل وتبقى في حقها
في حق الاولاد والاكساب والماله اشار بقوله هم لان الكتابة انفسخت في حق البدل من اى في حق الام في حق
بدل الكتابة هم ولحق من اى الكتابة هم في حق الاكساب والاولاد لان الفسخ لنظرنا في اى لان نسخ الكتابة
اى بطاننا لاجل انظرناهم والنظر في ما ذكرنا من وهو سقوط الكتابة في حق البدل ولذا في حق الاولاد والاكساب
لانه على تقدير انقاذها في حق الاولاد والاكساب نصية الاولاد رضى لورثة المولى وكذا نصية الاكساب ملك المولى
نظر لهم في ذلك قيل في كلامه تعالى لانه علمك البطلان باستنقاذ لقاء الكتابة من غير فائدة ثم عطف بالنظر لما لو
الواحد بالشخص لا لعل لعلين مختلفتين واجيب بان الكتابة بيمين جبهة هي الكتابة وجهه هي عليه وعلى الثانية بالاد
هم ولو ادت الكتابة من وجوب الكتابة اى لو ادت ام الولد بدل الكتابة وفي بعض النسخ ولو ادت بدل الكتابة هم
قبل موت المولى عتقت بالكتابة من اى لو ادت ام الولد بدل الكتابة وفي بعض النسخ ولو ادت بدل الكتابة هم
وقال الشافعي لا يثبت لبطلان الكتابة على ما ذكره ابن القاضى هم قال من اى القدر رضى وهم وان كاتب مبدية
من ولا تعلم فيه خلافا الا ما روى عن الشافعي ان التدبير وصية والكتابة رجوع عنها وانما وضع المسئلة في المديرة
لنسبة ام الولد والكتابة هذه الاحكام في المديرة ايضا كذلك وفي المبسوط وضمان في المديرة ما ذكرنا من الحاجة
من عند قوله بحاجتها الى استفادة الحرية قبل موت المولى وذلك بالكتابة هم ولا تنافي من هذا جواب عن سوال
مقدر بقوله ان يقال التدبير يقتضي الحرية بلا بدل والكتابة بمبدل فينبغي مناجاة فقال ولا تنافي بين الكتابة
والتدبير هم اذا الحرية غير ثابتة في المديرة هم وانما اثبت فخر والاستحقاق من اى استحقاق الحرية لا

فتمت الية جتمعت جاعل بديل واجل لا بدل فان شقي الثاني فان مات المولى ولا مال لا غير باق في الجاني ربح ان لنسبة
 في ثلثي قيمتها او جميع مال الكتابة من اراو ثلثي قيمتها مديرة لانه لان الكتابة عقدت حال كونها مديرة قيد لقوله ولا مال له لانه
 لو كان له مال غير باق في جتمعت جاعل بديل والى العقد بديل الكتابة كما لو اشترى مائة درهم في المسبوط وقد علم ان المديرة لثمن ثلث
 عند الشراي العلم لا عند المعنى ورواؤهم وهذا عند ايجيفة من اى هذا المذكور من الجاني ربح اى ثلثي القيمة وجميع بدل
 الكتابة هو عند ايجيفة رحمه الله هم وقال ابو يوسف لنسبة في الاقل من ثلثي القيمة وجميع بدل الكتابة ولا يخرج
 هم وقال محمد بن الحسن في الاقل من ثلثي القيمة وثلثي بدل الكتابة فالحال من بين اصحابنا الثلاثة في موضعين هم في الجاني
 والمقدار ورواؤهم في ايجيفة من المقدار ومع محمد بن الحسن في الجاني اما الجاني فمخرج تجزى الاعناق والاعناق عند شراي
 عند ايجيفة هم لما يخرج في ثلثي ثلثان فيقاسم لانه لم يخرج من الثلث وفي بعض النسخ بقي الثلثان رقيقا هم وقد
 نقلنا اجتهاد حريه بين من احدثا هم مع محمد بن سيرين والآخرى هم وموجله بالكتابة فخرج من على صيغة المجهول من المصداق
 لان في التحية فائدة لجواز ان يكون او اكثر المالكين المير بالاعتبار الاجل واد اقل المالكين احس كونه حال او كان
 حبس المال تحريم وحمدنا لما عتق كلها ليعتق بعضها في حرة وجب عليها احد المالكين من ومبادل الكتابة والقيمة هم فخير
 الاقل لاسمائه من لفتح الميم لان العاقل لا يختار الا الاقل هم فلا معنى للتحريم من لانه لما بقي عليها بدل الكتابة جازا
 وجب عليها ثلث القيمة بالتدبير حال لم يكن التحريم مقيدا فخير منه اقل المالكين بلا خيار كما لو اشترى عبده على الف او الفين
 فانه لم يميزه الاقل بلا خيار عندهم فلهذا من ان قلت ينبغي ان يسمى في ثلثي قيمتها عند جازا لان الاعناق لما لم يخرج عند جازا
 ليعتق كلها بالتدبير ليعتق بعضها وانضحت الكتابة فوجب السعابة في ثلثي قيمتها فثبت صحة كتابة المديرة بالنظر لها
 ومحمد بن ادر بدل الكتابة لاحتمال كونه خیار واختيارهم واما المقدار فلهي رانه قابل البديل بالكل من اى ان المولى
 قابل كل الكتابة ليكل الذات لانه اضاف العقد الى ذاتها فقال كاشتراك على هذا والحل قابل لها كالقيمة فخير كلها كما كانت
 هم وقد سلم لها الثلث بالتدبير من فيجب ان يسقط المقدار من ثلث البديل وبه قال بالكتابة هم فمن الحال ان يحل البديل
 بربطه بكتابة من اى بمقابله التدبير لانه يسقط من الثلث فاذا اوجبا البديل بمقابلة كونه خیار وهو باطل لا يترى
 من فيجب له ما قبله هم ان شئ اى الشان هم لو سلم لها الكل من اى كل البديل هم بان خرجت من الثلث
 يسقط كل بدل الكتابة فهنا يسقط الثلث ليعني فاما اذا لم يخرج من ثلث يسقط هم فصار كما اذا اناخر التدبير عن الكتابة من ليعني لو كانت
 عبده او لاشترى مائة درهم ولا مال له سواه يسقط عنه ثلث البديل بالاتفاق وهي مسئلة اخرى على هذه المسئلة لانه
 عتق ثلثه بالتدبير ولذا لو ادى كل البديل في حرة ليعتق كله فلو كان ثلثه ليعتق بالتدبير ولم يرد عليه عند الكتابة
 لما عتق كله لا وادهم ولما شئ اى ايجيفة ورواؤهم ان جميع البديل مقابل ثلثه رقيقا فلا يسقط منه شيء
 وهذا من اى بيان ذلك وتوضيحه هم لان البديل وان قبل بالكل من اى لان بدل الكتابة وان قبل لكل
 ذات المديرة هم صورة من اى من حيث الصورة حيث قال كاشتراك فانه مقابل لكل صورة هم وصيغة من اى ومن حيث
 القيمة الثقل لان كان الخطاب بعبارة عن كل الذات هم كنه مقيد بما ذكرنا من اى كل البديل مقيد بما ذكرنا وهو
 مقيد بما شئ رقيقا هم معنى واداة من اى من حيث المعنى والاداة لان البديل قبل بالجميع مقابلة وبالجميع
 فيما يصح فبما ليعني مقابله لانهما استحققتا ثلثي ظاهر اى ليعني بالتدبير ولكن الاستحقاق غير متقرر لجواز ان تموت

وان مات المولى ولا مال له
 عليه هاتين بالجاني ربح ان
 نسبي في ثلثي قيمتها او جميع
 مال الكتابة ورواؤهم عند
 ايجيفة وقال ابو يوسف
 نسبي في الاقل من ثلثي القيمة
 نسبي في الاقل من ثلثي القيمة
 وثلثي بدل الكتابة فالحال
 في الجاني والمقدار فابن يوسف
 مع اى حقة في المقدار
 ومع محمد بن الحسن في الجاني
 فخرج تجزى الاعناق والاعناق
 عند ما يخرج في ثلثي ثلثان
 رقيقا وقد نقلنا اجتهاد
 حريه بين من احدثا هم مع
 ومحمد بن سيرين والآخرى هم
 وموجله بالكتابة فخرج من
 وعندنا لما عتق كلها ليعتق
 بعضها في حرة وجب عليها
 احد المالكين فخير منها اقل
 الاحكام فلا معنى للتحريم
 واما المقدار فلهي رانه قابل
 البديل بالكل وقد سلم لها
 الثلث بالتدبير من فيجب ان
 ان يحل البديل بمقابلة
 الاخرى ان يرد له سواه
 بان خرجت من الثلث
 يسقط كل بدل الكتابة
 فهنا يسقط الثلث ليعني
 فصار كما اذا اناخر التدبير
 عن الكتابة ولذا لو ادى
 البديل مقابل ثلثي ثلثه
 فلا يسقط منه شيء وهذا
 كان البديل وان قبل بالكل
 صورة وصيغة كنه مقيد
 بما ذكرنا معنى واداة
 استحققت حرة ثلثي ظاهر

بطلان ما اذا ما تم الاحتجاج بقايات الكتابية بمقتضى ما هو المستحسن بالذمير وهو الكثرة هم والطاهر ان الانسان لا يلزم له المال
 بمقتضى ما يستحق حريته من تعيين ان يكون جميع البدل بمقتضى ما ينبغي رقبتهما فلا يصدق ما في ان قلت لو كان كذلك لما عصى جميع
 اذ اودت كل البدل قبل موت المولى لانه في مقتضى الكتابية لا الكمال كانت المائدة الا يلزم على اني لو سجدت له لانه لا يقول بغيره
 الاعتناق واما على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ما مر ان حكمنا بتجديده الكتابية نظر المذهب وليس من الظن ان ينبغي لبعضهم غير ذلك
 على البدل فاختارنا المقابلة للصورية قبل موت المولى نظر المذهب وصاروا ينشرون الكتابية كما اذا اطلق امره من اثنين ثم طلقتهما
 فاعلم ان على الف كان جميع الكتابية بمقتضى الواحدة الباقية له لا الاخرى بل هي اولى اذ اودت المطلق لان الظاهر ان يدعى الف
 من مقتضى الطائفة الواحدة الباقية لروى المظن ان لا يبالى ثم تطلق فاعلم ان على الف قبل ان يصره بمقتضى الكتابية
 بالواحدة الباقية فان كانت كيف تكون هذه المسئلة المدبرة التي كوتبت لان وقوع الطائفتين منك ظاهر فلا بد من جعل
 البدل باذنا ما بقي للمدبرة حق العتق والمالك اكل فيها ولما حل فيهما فجزان ثبت بازاء البدل قلت قد سقطت بالية
 هذه الثلث ههنا ولما رواهنا الانسان لا يضمن الاقيمة الثلثين فيكون البدل باي الباقية من كذا ههنا من ابي هذا الحكم في
 مسئلة المدبرة التي كوتبت هم بخلاف ما اذا تقدمت الكتابية من ابي عمو قاسم محمد بن لقوله وصار كما اذا تاخر التدبير
 الكتابية هم وهي المسئلة التي تليها من ابي المسئلة التي قبلها تاخير التدبير عن الكتابية هي التي تليها الحكم الذي فيه تاخر الكتابية
 عن التدبير هم لان البدل مقابل بالكل اذ لا يستحق عنده في شي من ابي عمو عتق الكتابية فيكون البدل في مقابل
 الكل فاذا عتق بعض الرقبة لعذر ذلك بالتدبير سقطت عنه بدل الكتابية هم فاقول من ابي اشرقي حكم تقدم الكتابية على
 التدبير وكم تأخرنا فلم يصح قياس محمد بن علي فيهما هم قال في القدر وكم قال في تدبير مكاتبهم التدبير هو العلم فيه خلاف لا يملك
 بتعيين العتق فيه فيملك التعليق بشرط الموت ايضا وكذا الحكم في تدبير مكاتبه كن ذكر لفظ الثابت لما ذكرنا من المناسبة
 هم لما بينا من اشارة الى قوله لثقتنا جنتا حريته هم ولها الخيار ان شاءت مضت على الكتابية وان شاءت عتقت نفسها
 وصارت مدبرة لان الكتابية ليست بلازمة في جانب المالك من حيث وقالت الشائنة لان الفتنة والجمانية على المكاتب
 في حال الكتابية واذا عتقت نفسها كان كل ذلك على المولى فله ان يدفع عن نفسه ذلك وفي الذخيرة هذا الفصل اختلف المشايخ
 فيه وهو ان المكاتب اذا اراد تخرجه نفسه فقال المولى لا اعجزك بل فسخ الكتابية قال محمد بن مسلمة اذا انى المولى ذلك التخيير
 فله ذلك ولا فسخ الكتابية بتخيير قال ابو بكر السجستاني هذا خلاف ما ذكره اصحابنا في كتبهم فانهم قالوا للعبد ان يخرجه نفسه
 هم فان مضت على كتابتها فمات المولى ولا مال له خيرا فمضى بالخيار ان شاءت مضت في كنفه مال الكتابية او تطلق قيمتها
 عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى لا تسعي في الاقل منها فالخلاف من ابي اصحابنا العلماء هم في هذا الفصل في الخيار ما على ما ذكرنا
 من ابي عمو قوله اما الخيار فخرج تخرى الاعتناق الى آخره هم اما المقدار من وهو القول بالثلثين سواء كان الكتاب
 في بدل الكتابية او قيمتها على قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى قوله اهرم تفتق عليه وجهه ما بينا من اشارة الى قوله لان
 البدل مقابل بالكل الى آخره هذا المعنى فانه لما مر على اصله لا يحتاج الى فرق هم قال من ابي القدر في
 هم واذا احتق المولى مكاتبه عتق لبقية بقيام ملكه فيه وسقط بدل الكتابية لانه من ابي لان المكاتب هم ما التزمه
 الا انما بلا العتق وقد حصل له وانه من ابي حصل له العتق بلا بدل الكتابية هم فلا يلزم من ابي اذا حصل العتق
 بلا بدل فلا يلزمه البدل لغيره هم والكتابية والكانت لازمة من جواب عن سوال مقدر لقدره ان يقال الكتابية

والظاهر ان الانسان
 كما يستحق ان يتقابل
 ما يستحق حريته
 هذا كما اختلف امراته
 فتبين ثم طلقها ثلثا
 على ان كان جميعها
 بمقتضى الواحدة
 الباقية له لا الاخرى
 كذا ههنا جلد
 ما اذا تقدمت
 الكتابية وهي المسئلة
 التي تليها كان البدل
 مقابل بالكل اذ
 لا يستحق عنده
 في شي فاذا عتق قال
 وان حريته كانت
 على التدبير لما بينا
 ولها الخيار ان شاءت
 مضت على الكتابية
 وان شاءت عتقت
 نفسها وصارت مدبرة
 لان الكتابية ليست
 بلازمة في جانب
 المالك فله ان يدفع
 عن نفسه ذلك فان مضت
 على كتابتها فمات
 المولى ولا مال له
 خيرا فمضى بالخيار
 ان شاءت مضت
 في كنفه مال
 الكتابية او تطلق
 قيمتها عند ابي حنيفة
 رحمه الله تعالى لا تسعي
 في الاقل منها
 فالخلاف من ابي
 اصحابنا العلماء
 هم في هذا
 الفصل في الخيار
 ما على ما ذكرنا
 من ابي عمو
 قوله اما الخيار
 فخرج تخرى
 الاعتناق الى
 آخره هم اما
 المقدار من
 وهو القول
 بالثلثين
 سواء كان
 الكتاب
 في بدل
 الكتابية
 او قيمتها
 على قول
 ابي حنيفة
 رحمه الله
 تعالى قوله
 اهرم تفتق
 عليه وجهه
 ما بينا من
 اشارة الى
 قوله لان
 المكاتب هم
 ما التزمه
 الا انما بلا
 العتق وقد
 حصل له وانه
 من ابي حصل
 له العتق بلا
 بدل الكتابية
 هم فلا يلزم
 من ابي اذا
 حصل العتق
 بلا بدل
 فلا يلزمه
 البدل لغيره
 هم والكتابية
 والكانت لازمة
 من جواب عن
 سوال مقدر
 لقدره ان يقال
 الكتابية

من جانب المولى فلا يقبل الفسخ فقال والكاتبه لازمته هم في جانب المولى ولا يقبل الفسخ من ابي لكن عقد الكتابة وفي بعض الفسخ لكنها اسي الكتابة لفسخ هم برضا العبد والظاهر رضاه من لان المزدوم كان لتعلق حقه فاذا ارضى بالفسخ فقد اسقط حقه كما لو باع المولى او اخره برضاه والظاهر رضاه هم توسلا الى حقه بغير بدل من لانه اذا ارضى به ببدل قبل بدل يكون ارضى هم مع سلامته الاكساب له من بذا جواب عن ما عسى ان يقال قد يكون راضيا ببدل نظر الى سلامته الاكساب له فقد تكون الاكساب كثيرة لففضل بعدا واداء البديل منها ليجل فقال الاكساب سائلة له لم لانا بقى الكتابة في حقه من اسي في حق الاكساب ذكر التفسير على تاويل المكسب او المالم قال تاج الشريعة اسي في حق الاكساب او المكاتب وقوله او المكاتب لوجه له على الاخي وقال الكاظمي كذا فاعلم انه قد ورد على قوله مع سلامته الاكساب له وهي اما يقال ينبغي ان لا تسلم له الاكساب ويجب ان يكون للمولى كما قالت الائمة الثالثة لان الاكساب اكساب عبده كما لو عجز نفسه وعاد الى الرق والاكساب في يده بجامع ان في كل منهما الفسخ الكتابة فاجاب عنه بالقول لانا تبقى الكتابة في حق الاكساب نظر للمكاتب كما ان الفسخ يتجه للمكاتب بعد الاعتاق وفيه نظر لان الرواية لم تجز في كتب محمد ومن بعد من المتقدمين كالطحاوي والكرخي وابي الليث وغيرهم ينبغي ان يكون الاكساب للمولى بعد ما اعتقه كما يجز بعد المكاتب هم قال من اسي في اجماع الصنف هم والكتابة على الف درهم الى سنة فصالحه على خمسة اذ تجز في القياس لا يجز من ومن قال الشافعي وهو مالك وفي الحديث وفيه قال ابو يوسف وزفرهم لانه اعتياض عن الماثل من اسي لان هذا الصلح اعتياض عن العبد ليس ببال بما هو مال لان الاجل خير مال وهو معنى قوله هم وهو ليس ببال والدين مال فكان ربوا من لان الكتابة عقد معا وضته وهذا لا يجز في عقد العتاق واذا لم يجز ذلك كان حسبا بدلا عن الف وذلك عين الربوا لا يقال هنا جعلت اسقاطا لبعض الحق ليجز لان الاستقاط وانما تحقيق في المستحق والمعجل لم يكن مستحقا لهم ولما من اسي ذلك لونه ربواهم لا يجز منه من اسي بل هذا الصلح هم في الحر من بان كان الحر على مثله ومن موجب فصالحه على نصف حقه مع الايجز وقد مر في ابيهم ومما يشبهه في الحر من بان كان على سكاية الغير الف الى سنة فصالحه على حسبا معجزة الايجز وهم وجلا الاستحسان ان لاجل في حق المكاتب مال من وجه لانه لا يقدر على الاداء والابه من اسي على الاداء البديل الما بالاجل هم فاعطى لهم المال قبل الكتابة مال من وجه حتى لا يقع الكفالة به من اسي ببدل الكتابة فلو كان مالا موكل وجه لصحت الكفالة به هم فاعتدل من وجه حتى لا يقع الكفالة بك فاعتدل الاجل ومال الكتابة تحريم بيان الاجل مال من وجه باعتباره لا قدرة له الا وبدال الكتابة مال من وجه الا ترى انه لا يصلح لهما بالزكوة والمكاتب عبدا والمولى لا يستوجب على عبده شيئا فصلا كما حقوق التي ليست ببال ولهذا لا يقع الكفالة به فاذا كان الايمن وجهه والاجل ايضا مال من وجه فاستويهم فلا يكون ربوا كشخص لوجوه والاعتدال وهو المساواة وفيه قال احمد في نظر من جهين الاول ان المال ما يتول به وهو لغيره الاخره وذلك في الاجل غير متصور لانه في ان قوله فاعطى لهم المال ليس بمستقيم لفظا ومعنى اما لفظا فلان اعطى متورا الى مفعوليه بلا واسطة وقد استعمل باللام واما معنى فلانه قال الاجل فحق المكاتب مال من وجه فان ارادوا ليقوله فاعطى له حكم المال من كل وجه فوات الاعتدال اذ الذين مال من وجه فان المهر او حكم المال من وجه فهو حصيل للمحصل اجيب عن الاول ان ما ذكرتم ان المال ما يتول به

في جانب المولى ولا يقبل الفسخ
برضا العبد والظاهر
رضاه فاسقط حقه
بغير بدل مع سلامته
الاكساب له لانا بقى
الكتابة في حقه قال
وان كانت على الفسخ
الى سنة فصالحه على
خمسائة معجزة
حاشا استحسانا واذي اقيضا
لكن لانه اعتياض
عن كذا جدي وطلوع
عالم ولا يمين مال
فكان ربا ولهذا
لا يجز مثله في الحر
ومكاتب الغير وجه
الاستحسان الاجل
في حق المكاتب مال
من وجه لانه لا يقدر
على الاداء والابه فاعطى
حكم المال وبديل
الكتابة مال مستوجب
حتى لا يقع الكفالة
فاعتدله لانه لا يكون

ربا

ويخرج صحيح اذا كان ملازم من كل وجه وليس ما نحن فيه ذلك وانما المراد به جئنا انه وسيلة الى الحصول مقتضود المكاتب وهو
 في ذلك كعين الدرهم لتوقف قدره الا اذا اؤديه توفيقا على عين الدرهم وعين الثاني بان اعطى ضمن ليعني اعتبره معناه
 اعتبره لاجل حكم المال فان الشئ يجوز ان يكون جهة في شئ ولا يكون معتبرا فليكن بانه اعتبره لذلك الجهة لتفصيها للتفصيل لظن
 المكاتب هم ولا ان حقد الكتابية عقد من وجه لان معاوضة دون وجه من لان اسقاط باعتبار انه فلك الحجة ولقد الكتابية
 شبهة بالعلق بالشرط لانه لعلق الحق بشرط الا اذا فليكون من هذا الوجه يميننا هم والاصل رلوا من وجه من
 لان حقيقة الرلوا يكون بين المالمين والاصل ليس بمال هم فيكون شبهة لشبهة من اي يكون كون الما قبل رلوا شبهة
 وقعت في شبهة العقد شبهة لا اعتبار لها وشبهة هي المعبرة دون شبهة لشبهة فان قلت لو كان عقد الكتابية عقدا
 من وجه كما ذكرتم كان ينبغي ان يجوز بيع المولى من مكانه ودرهما بدين وذا لا يجوز ذكره في المنسوبة قلت المكاتب
 كالاجنبي من وجه فخره بيننا صريح الرلوا بدون شبهة لما ذكرنا لاذ ذكره الوجه هم بخلاف العقد بين الحرين من
 جواب عن قوله ولما لا يجوز مثله في المحرقة ربه لان العقد بين الحرين اى عقد الصلح بين الحرين على الوجه المذكور انما
 لا يجوز لانه عقد من كل وجه وكان رلوا والاصل فيه شبهة من فاعتبرت فلذلك لم يصح هم قال من اي في التامع الصبي
 هم واذا كاتب المرئى عبده على الف درهم الى سنة فقيمة الف من اي والحال ان قيمة المكاتب الف درهم هم ثم مات من
 اى المولى هم والاصل انهم من اي والحال انه لا مال للمولى غير المكاتب هم ولم يجزى الورثة من اي التاجيل لان الشرط
 لم يتصرف في حق الورثة الا في حق التاجيل فكان لهم ان يردون او يتاجيل المالم اخرتهم وفيه ضرر عليهم فلا يصح بغير
 اجازتهم فانه من اي المكاتب هم لو دى ثلثي الالفين حالا من وهو الف وثلثائة وثلثائة وثلثائة وثلثائة وثلثائة وثلثائة
 هم والباقى من نصيب اليا لودى الباقى وهو ثمانمائة وست وستون وثلثائة درهم الى اجلة من اي على الذى عليه هم او يرد
 رقيمة من اي او يرد المكاتب الى حالته التى كان فيها رقيمة عند رقيمة وابى يوسف ر وعنده محمد رلوى ثلثي الالف
 حالا والباقى من اي لودى الباقى هم الى اجلة من الذى عليه هم لان له من اي للمريض من ان يترك الزيادة من اي
 على القيمة لانه لم يتعلق بها حق الورثة ثم فسر ترك الزيادة على القيمة لقبولهم بان يكاتبه على قيمة من اي كاتبة
 على قدر قيمة وهو الالف هم فله ان يودى رقيمة من اي الزيادة لانه لما جاز له ترك اصله جاز له ترك نصفه وهو التاجيل
 بالطرق الاولى الا ترى انه يجوز له ان يكاتبه على قدر رقيمة فانه زيادة على قدر رقيمة فالزيادة على قيمة لا تعتبر من
 ماله وانما تعتبر من ماله الالف فلا يصح في ذلك تاجيله في ثلثي الالف واصلح في الزيادة قال صاحب العناية ولو كان
 لان له ان يترك الزيادة وثلث الالف فله ان يودى رقيمة من اي حسن فقلت لما كان جواز ترك الزيادة على
 القيمة لعدم لعلق حق الورثة به فلذلك ترك ثلث الالف لانه لا حق لهم فيها وحققهم في الثلثين فمن فهم ذلك يلزم
 فهم هذا فلا حاجة حينئذ الى ما دواه من الاجنبية هم فصار من اي حكمهم كما اذا خال المرئى امراته على الف
 الى سنة جاز لان له ان يطلقها بغير بدل من اراد ان لو خال امراته في مرض موته على الف الى سنة ولا مال له
 غيره ولم يجز لورثة التاجيل فانه يعتبر من كل المال لانه لو تركه صح بان يطبقها بلا بدل فصح تاجيله لهم لما من
 اى ولا يجزى ر و ابى يوسف رهم ان يبيع المسمى بدل الرقبة حتى اجزى عليه من اي على بدل الرقبة وفي بعض
 عليها قال المكاكى ر اى على الزيادة وقال الا ترى ر والثاني ثبوتها وابل العين التى كوت عليها وانما قال

وكان عقد الكتابة
 عقد من وجه دون
 وجه ولا جيل ر بها
 من وجه فيكون شبهة
 الشبهة بخلاف العقد
 بين الحرين لانه عقد
 من كل وجه فكذا ر بها
 ولا جيل فيه شبهة
 قال واذا كاتب المرئى
 عبده على الف درهم
 الى سنة وقيمة الف
 ثم مات وكما مال المرئى
 والورثة الورثة فانه يورثون
 ثلثي الالفين حالا
 الى اجلة او يرد رقيمة
 عند رقيمة وهو ثلثي
 وعند محمد رلوى ثلثي
 الالف حالا والباقى الى
 اصله لان له ان يترك
 الزيادة بان يكاتبه
 على قيمة فله ان يودى رقيمة
 فكذا اذا خال المرئى
 امراته على الف الى سنة
 جاز لان له ان يطلقها
 بغير بدل لهما ان
 جميع المسمى بلك الرقبة
 حتى اجزى عليه

عليها

هذا فقالوا هم من يقول ان الكتابة صالحة لانه يدل باليس بآل وهو فكما يحذف فكله وكان قياس محمد صحيحا فقال ان له حكم العوض وانما لو كان بدل الكتابة دارا ياخذ بالشفيع هم احكام الابدال من من اخذ الحق بالشفيع وجريان بيع المرابحة ومن الجبس في المطالبة فانه لو باع دارا قيمتها الف بالدين فالشفيع ياخذ بالدين وكذا لو باعها المشتري مرابحة يبيعها بالدين ولو ادعى المشتري الف واطل في الف للبايع ان يجيبه هم وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل من لان البدل لما كان متقوما كان حكمه بدله حكمه فجميع المسمى متعلق بحق الورثة وما يتعلق بحق الورثة جاز للمريض استقاط ثلثه هم والنجيل استقاط مائة من اى استقاط حق الورثة معنى فقيهي التاجيل هم من ثلث الجميع من اى جميع البدل هم بخلاف النخل لان البدل فيه لا يقال بالبدل لان البض في حالة الخرج لما يتغير بالاهم فلم يتعلق حق الورثة بالبدل فلا يتعلق بالبدل من اى اراد ان حق الورثة لم يتعلق بالبدل لكونه غير مال فلذا لا يتعلق بالبدل هم ونظيره في اى نظير اصل المسئلة المذكورة هم اذ باع المريض داره بثلاثة آلاف اى سنة وقيمته الف ثم مات ولم يحضر الورثة من اى التاجيل هم فعندنا من اى عندنا في حنفية رحمه الله وابي يوسف رحمه الله يقال للمشتري اذ اشترى جميع الثمن حالا والثالث الى اجله من اى اداء الثالث الى اجله الذي عليه هم والاشرف اى وان لم ترض بذلك هم فانقض البيع وعندنا من اى عند محمد هم لغير الثالث لغيره لا في اداء عليه من اى على الثالث فيقال له عنده محجل ثلثه القيمة والباقي عليك الى اجل هم لما بينا من اى من اى اشار به الى ما ذكر من الدليل من الطرفين والى اصل المكافاة في جميع الثمن وصحة من الثالث عندنا لان التاجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعا عن المال بسبب التاجيل كما يصير ممنوعا بنفس التبرع وتبرع المريض لغيره من ثلث المال وجميع الثمن متبادل المرتبة بجران احكام الابدال كما ذكرنا وعند محمد رحمه الله الاجل فيما زاد ويصح من راس المال وليتبرع في قدر القيمة من الثالث هم فقال من اى في اى جامع الصغير رحمه الله هم وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الفان ولم يحضر الورثة فيقال له او ثلثي القيمة حالا او ثمة ورقيقا في قولهم جميعا لان الحماة مهنه في القدر من وهو استقاط الف ودرهم هم والتاخير من وهو تاجيل الا الف لانهم فاعبث الثالث فيما من اى يصح تصرفه في ثلث قيمته في الاستقاط والتاخير لكن لما سقط ذلك الثالث لم يبق التاخير الضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لاني حق الاستقاط ولا في حق التاخير والله اعلم هم

باب من يكتب عن العبد من اى هذا باب في بيان من يكتب بطريق الفضول او النيابة عن العبد والتاخير عن تصرفات الاصيل ظاهر البرهان هم قال من اى في الجامع الصغير واذا كاتبنا محرر عن عبد بالف ودرهم فان ادعى عنه حق وان بلغ العبد فقبل فهو مكاتب من اى يصير مكاتبنا و قوله عن عبد اى قبل الحر الاجنبى فلو كان العبد عن العبد فضوليا وقيدا لم يحرر احرار عن المسئلة التي تليها هم وصورة المسئلة من اى المسئلة المذكورة هم ان يقول الحر لولى العبد كاتب عبدك على الف ودرهم على اى ان ادبني اليك الف فهو حر كاتبه المولى على هذا فثبتت باوائه من اى باوائه الحر وهذا الصح من غير قبول العبد ولا تكليم فيه يخاف هم بحكم الشرط لان تطبيق الحق باوائه لا الف هم واذا قبل العبد صار مكاتبنا من خلافا للثلاثة فان عندنا من يطيل العقد ولا يتوقف هم لان الكتابة كانت

احكام الابدال وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل من لان البدل لما كان متقوما كان حكمه بدله حكمه فجميع المسمى متعلق بحق الورثة وما يتعلق بحق الورثة جاز للمريض استقاط ثلثه هم والنجيل استقاط مائة من اى استقاط حق الورثة معنى فقيهي التاجيل هم من ثلث الجميع من اى جميع البدل هم بخلاف النخل لان البدل فيه لا يقال بالبدل لان البض في حالة الخرج لما يتغير بالاهم فلم يتعلق حق الورثة بالبدل فلا يتعلق بالبدل من اى اراد ان حق الورثة لم يتعلق بالبدل لكونه غير مال فلذا لا يتعلق بالبدل هم ونظيره في اى نظير اصل المسئلة المذكورة هم اذ باع المريض داره بثلاثة آلاف اى سنة وقيمته الف ثم مات ولم يحضر الورثة من اى التاجيل هم فعندنا من اى عندنا في حنفية رحمه الله وابي يوسف رحمه الله يقال للمشتري اذ اشترى جميع الثمن حالا والثالث الى اجله الذي عليه هم والاشرف اى وان لم ترض بذلك هم فانقض البيع وعندنا من اى عند محمد هم لغير الثالث لغيره لا في اداء عليه من اى على الثالث فيقال له عنده محجل ثلثه القيمة والباقي عليك الى اجل هم لما بينا من اى من اى اشار به الى ما ذكر من الدليل من الطرفين والى اصل المكافاة في جميع الثمن وصحة من الثالث عندنا لان التاجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعا عن المال بسبب التاجيل كما يصير ممنوعا بنفس التبرع وتبرع المريض لغيره من ثلث المال وجميع الثمن متبادل المرتبة بجران احكام الابدال كما ذكرنا وعند محمد رحمه الله الاجل فيما زاد ويصح من راس المال وليتبرع في قدر القيمة من الثالث هم فقال من اى في اى جامع الصغير رحمه الله هم وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الفان ولم يحضر الورثة فيقال له او ثلثي القيمة حالا او ثمة ورقيقا في قولهم جميعا لان الحماة مهنه في القدر من وهو استقاط الف ودرهم هم والتاخير من وهو تاجيل الا الف لانهم فاعبث الثالث فيما من اى يصح تصرفه في ثلث قيمته في الاستقاط والتاخير لكن لما سقط ذلك الثالث لم يبق التاخير الضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لاني حق الاستقاط ولا في حق التاخير والله اعلم هم

باب من يكتب عن العبد من اى هذا باب في بيان من يكتب بطريق الفضول او النيابة عن العبد والتاخير عن تصرفات الاصيل ظاهر البرهان هم قال من اى في الجامع الصغير واذا كاتبنا محرر عن عبد بالف ودرهم فان ادعى عنه حق وان بلغ العبد فقبل فهو مكاتب من اى يصير مكاتبنا و قوله عن عبد اى قبل الحر الاجنبى فلو كان العبد عن العبد فضوليا وقيدا لم يحرر احرار عن المسئلة التي تليها هم وصورة المسئلة من اى المسئلة المذكورة هم ان يقول الحر لولى العبد كاتب عبدك على الف ودرهم على اى ان ادبني اليك الف فهو حر كاتبه المولى على هذا فثبتت باوائه من اى باوائه الحر وهذا الصح من غير قبول العبد ولا تكليم فيه يخاف هم بحكم الشرط لان تطبيق الحق باوائه لا الف هم واذا قبل العبد صار مكاتبنا من خلافا للثلاثة فان عندنا من يطيل العقد ولا يتوقف هم لان الكتابة كانت

احكام الابدال وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل من لان البدل لما كان متقوما كان حكمه بدله حكمه فجميع المسمى متعلق بحق الورثة وما يتعلق بحق الورثة جاز للمريض استقاط ثلثه هم والنجيل استقاط مائة من اى استقاط حق الورثة معنى فقيهي التاجيل هم من ثلث الجميع من اى جميع البدل هم بخلاف النخل لان البدل فيه لا يقال بالبدل لان البض في حالة الخرج لما يتغير بالاهم فلم يتعلق حق الورثة بالبدل فلا يتعلق بالبدل من اى اراد ان حق الورثة لم يتعلق بالبدل لكونه غير مال فلذا لا يتعلق بالبدل هم ونظيره في اى نظير اصل المسئلة المذكورة هم اذ باع المريض داره بثلاثة آلاف اى سنة وقيمته الف ثم مات ولم يحضر الورثة من اى التاجيل هم فعندنا من اى عندنا في حنفية رحمه الله وابي يوسف رحمه الله يقال للمشتري اذ اشترى جميع الثمن حالا والثالث الى اجله الذي عليه هم والاشرف اى وان لم ترض بذلك هم فانقض البيع وعندنا من اى عند محمد هم لغير الثالث لغيره لا في اداء عليه من اى على الثالث فيقال له عنده محجل ثلثه القيمة والباقي عليك الى اجل هم لما بينا من اى من اى اشار به الى ما ذكر من الدليل من الطرفين والى اصل المكافاة في جميع الثمن وصحة من الثالث عندنا لان التاجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعا عن المال بسبب التاجيل كما يصير ممنوعا بنفس التبرع وتبرع المريض لغيره من ثلث المال وجميع الثمن متبادل المرتبة بجران احكام الابدال كما ذكرنا وعند محمد رحمه الله الاجل فيما زاد ويصح من راس المال وليتبرع في قدر القيمة من الثالث هم فقال من اى في اى جامع الصغير رحمه الله هم وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الفان ولم يحضر الورثة فيقال له او ثلثي القيمة حالا او ثمة ورقيقا في قولهم جميعا لان الحماة مهنه في القدر من وهو استقاط الف ودرهم هم والتاخير من وهو تاجيل الا الف لانهم فاعبث الثالث فيما من اى يصح تصرفه في ثلث قيمته في الاستقاط والتاخير لكن لما سقط ذلك الثالث لم يبق التاخير الضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لاني حق الاستقاط ولا في حق التاخير والله اعلم هم

احكام الابدال وحق الورثة متعلق بالبدل فكذا بالبدل من لان البدل لما كان متقوما كان حكمه بدله حكمه فجميع المسمى متعلق بحق الورثة وما يتعلق بحق الورثة جاز للمريض استقاط ثلثه هم والنجيل استقاط مائة من اى استقاط حق الورثة معنى فقيهي التاجيل هم من ثلث الجميع من اى جميع البدل هم بخلاف النخل لان البدل فيه لا يقال بالبدل لان البض في حالة الخرج لما يتغير بالاهم فلم يتعلق حق الورثة بالبدل فلا يتعلق بالبدل من اى اراد ان حق الورثة لم يتعلق بالبدل لكونه غير مال فلذا لا يتعلق بالبدل هم ونظيره في اى نظير اصل المسئلة المذكورة هم اذ باع المريض داره بثلاثة آلاف اى سنة وقيمته الف ثم مات ولم يحضر الورثة من اى التاجيل هم فعندنا من اى عندنا في حنفية رحمه الله وابي يوسف رحمه الله يقال للمشتري اذ اشترى جميع الثمن حالا والثالث الى اجله الذي عليه هم والاشرف اى وان لم ترض بذلك هم فانقض البيع وعندنا من اى عند محمد هم لغير الثالث لغيره لا في اداء عليه من اى على الثالث فيقال له عنده محجل ثلثه القيمة والباقي عليك الى اجل هم لما بينا من اى من اى اشار به الى ما ذكر من الدليل من الطرفين والى اصل المكافاة في جميع الثمن وصحة من الثالث عندنا لان التاجيل تبرع من المريض من حيث ان الوارث يصير ممنوعا عن المال بسبب التاجيل كما يصير ممنوعا بنفس التبرع وتبرع المريض لغيره من ثلث المال وجميع الثمن متبادل المرتبة بجران احكام الابدال كما ذكرنا وعند محمد رحمه الله الاجل فيما زاد ويصح من راس المال وليتبرع في قدر القيمة من الثالث هم فقال من اى في اى جامع الصغير رحمه الله هم وان كاتبه على الف الى سنة وقيمة الفان ولم يحضر الورثة فيقال له او ثلثي القيمة حالا او ثمة ورقيقا في قولهم جميعا لان الحماة مهنه في القدر من وهو استقاط الف ودرهم هم والتاخير من وهو تاجيل الا الف لانهم فاعبث الثالث فيما من اى يصح تصرفه في ثلث قيمته في الاستقاط والتاخير لكن لما سقط ذلك الثالث لم يبق التاخير الضا ولم يصح تصرفه في ثلثي القيمة لاني حق الاستقاط ولا في حق التاخير والله اعلم هم

موقوفه على اجازته من اى على اجازة العبد وقوله اجازته من لانه عند جري بن فضولى وما لك فيه توقف على اجازته من له الاجازة فاذا قبله كان ذلك اجازة منه فيصير كمالان الاجازة في الانتفاء كما لا بد في المبدأ ولو وكل العبد بك فقد عقده عليه فله اذا اجاز له العبد وقوله لم يقل على انى من اى لم يقل الحر المذكر لموسى العبد على ان اديت اليك الف فهو حر من بل قال كاتبة على الف فقال فعلت عليه فمضى من اى فادى الحر الا ان لم يلقى نيا من وبقالت الثلاثة هم لانه لا شرط حتى يلقى بوجوههم والعقد موقوف من على اجازة العبد لان اجازته لما قلناهم وفي الاستحسان يلقى لانه لا ضرر للعبد الغائب في يلقى ليقين من اى في توقف التيق هم باء القائل فيصير من اى العقد هم في حق هذا الحكم ويتوقف في حق لزوم الثالث العبد من نظر للعبد وتصحي للعقد بقدر الامكان فان قلت ما الفرق بين البيع فان بيع الفضولى يتوقف على اجازة المخرج له وفيما عليه من يتوقف فيما له قلت ان ما له من اسقاط وهو لا يتوقف على القبول وما عليه الزام وهو يتوقف عليه فمضى فمضى في صورة مسئلة الكتاب من اراد ان المسئلة التي قال فيها كاتبة عبدك على الف ولم يقل على انى ان اديت اليك الف فهو حرة في صورة مسئلة الجماع الصغير والشارع الى ان شراح الجماع الصغير حرة البتة اختلفوا في صورة المسئلة فتصوروا بعضهم بما ذكره ليقوله وصورة المسئلة ان يقول انى اخره وصورة اخره ان يما ذكره في قوله ولو لم يقل على انى الى اخره هم ولو ادى احد البطل لا يرجع على العبد لانه متبرع من حيث لم يضره بالاداء ولا هو مضطر في ادائه وحل له ان ليسر وما ادى الى المولى ان اداه حكم الزمان ليسر له لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن خيرا الواجب وان اداه بغير ضمان على الف على الى ضمان يرجع عليه لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن خيرا الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلما ادى المبيع له ان يرجع سوا ادى المبيع ضمان او غير ضمان ولكن لو ادى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثم حصل مقصودا خسر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البطل ان اداه ادى ان يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلما اداه الرجوع بعد اجازة العبد فلما ادى حكم الضمان يرجع لما ذكرنا وان ادى بغير الضمان لا يرجع سوا ادى الكل او البعض ان اداه قال الحر لموسى كاتبة عبدك على الف فان قال اعققتة بالف فهو على اربعة اوجه اما ان يقول اعققتة بالف ولم يزد عليه او قال عني بالف او قال اعققتة بالف او قال اعققتة عن نفسك بالف على فنى الاول لا يجب على الفضولى شئ اذا اعققتة ولو ادى ليسر منه ولو استملكه الضمنة وفي الثاني يلقى العتق عن الامر ويلزمه المال عند علمنا الثلاثة رحمه الله استحسانا اقتضاه وفي الثالث لا يلزمه شئ من المال لان الاول لا يثبت للامور فهو المستفيع كما كلف فالبطلان وجب البطلان على الامر لا يثبت للزوج في القايح الطلاق كذا ذكره شمس الامنة السرخسى رحمه الله والصدرا الشهيد وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان المال يلزم الامر بالا حتما وفي يلقى العتق عنه لان قوله على ايجاب ضمان على نفسه ولا حاجة له الا لعبد وقوع العتق عنه وفي الوجه الرابع لا يلزمه المال وله ان ليسر له اذا اجره اليه كما في قوله كل طعاك بعوض على بخلاف قوله طلق امرأتك عن نفسك بالف على حيث يلزمه المالك لما ذكرنا كذا في جامع

موقوفه على اجازته وقوله اجازته ولو لم يقل على انى ان اديت اليك الف فهو حرة في صورة مسئلة الكتاب من اراد ان المسئلة التي قال فيها كاتبة عبدك على الف ولم يقل على انى ان اديت اليك الف فهو حرة في صورة مسئلة الجماع الصغير والشارع الى ان شراح الجماع الصغير حرة البتة اختلفوا في صورة المسئلة فتصوروا بعضهم بما ذكره ليقوله وصورة المسئلة ان يقول انى اخره وصورة اخره ان يما ذكره في قوله ولو لم يقل على انى الى اخره هم ولو ادى احد البطل لا يرجع على العبد لانه متبرع من حيث لم يضره بالاداء ولا هو مضطر في ادائه وحل له ان ليسر وما ادى الى المولى ان اداه حكم الزمان ليسر له لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن خيرا الواجب وان اداه بغير ضمان على الف على الى ضمان يرجع عليه لان ضمانه كان باطلا لانه ضمن خيرا الواجب وان اداه بغير ضمان لا يرجع لانه متبرع فلما ادى المبيع له ان يرجع سوا ادى المبيع ضمان او غير ضمان ولكن لو ادى البعض بعد اجازة العبد لا يرجع لان ثم حصل مقصودا خسر وهو براءة ذمة العبد عن بعض البطل ان اداه ادى ان يرجع على المولى قبل اجازة العبد فلما اداه الرجوع بعد اجازة العبد فلما ادى حكم الضمان يرجع لما ذكرنا وان ادى بغير الضمان لا يرجع سوا ادى الكل او البعض ان اداه قال الحر لموسى كاتبة عبدك على الف فان قال اعققتة بالف فهو على اربعة اوجه اما ان يقول اعققتة بالف ولم يزد عليه او قال عني بالف او قال اعققتة بالف او قال اعققتة عن نفسك بالف على فنى الاول لا يجب على الفضولى شئ اذا اعققتة ولو ادى ليسر منه ولو استملكه الضمنة وفي الثاني يلقى العتق عن الامر ويلزمه المال عند علمنا الثلاثة رحمه الله استحسانا اقتضاه وفي الثالث لا يلزمه شئ من المال لان الاول لا يثبت للامور فهو المستفيع كما كلف فالبطلان وجب البطلان على الامر لا يثبت للزوج في القايح الطلاق كذا ذكره شمس الامنة السرخسى رحمه الله والصدرا الشهيد وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده ان المال يلزم الامر بالا حتما وفي يلقى العتق عنه لان قوله على ايجاب ضمان على نفسه ولا حاجة له الا لعبد وقوع العتق عنه وفي الوجه الرابع لا يلزمه المال وله ان ليسر له اذا اجره اليه كما في قوله كل طعاك بعوض على بخلاف قوله طلق امرأتك عن نفسك بالف على حيث يلزمه المالك لما ذكرنا كذا في جامع

شيخ الاسلام ثم قال اني محمد بن ابي جعفر في الجاهل الصغير واذ كانا تبارك لعبد بن ابي اذ كانت المولى عبد بن
 نفسه ومن عبد اخذوا له نائب من سحر فاقب لانه لا شقة لقوله عبد آخرهم فان ادعى الشاهد والنائب
 عتقنا من ابي الشاهد والنائب جميعا ومعنى المسئلة من اوضح المسئلة المذكورة المنقولة من الجاهل الصغير
 هم ان يقول السيد كاشفي بالنظر في نفسه على قلان النائب في المسئلة المذكورة استنادا الى القياس فيجوز
 من ابي الكتابة ثم على نفسه لولا ان ابيها لو توقف في حق النائب لعدم الولاية عليه من كذا الوجه من عبد بن
 عبد غيره فباعا عند التمسك لا يصح في حق النائب هم وجب الاستحسان ان ابيها لو توقف في العقد في انفسه
 جعل نفسه فيها املا والنائب تبعا والكتابة على هذا الوجه شروكة كالامة اذ اكرت وخل ولا دوا في كتابتها تبعا
 شتى فحقوا بايديها وليس عليهم من البطل شئ من شئ فاذا انقضت العقد فلا يتوقف على قبول النائب شئ من ابيها
 ولا يثبت برده الكتابة واجازة ولو انشبه شيئا لا ينفذه المولى من يده وليس للمولى ان يبيعه من غيره ولو اراد
 المولى اذ يبيعه بدل الكتابة لا يصح اذ ليس عليه شئ من البطل بالاولى الحاضر او من البطل عتق اجمعين كذا ذكر
 المجتهد وغيره فان قيل ليس من ضمن فيه كالمستشبه بها لان لا ولا تامة لمان كذا شيئا ان المولى استقر الاول والاربعون
 البطل شئ من شئ الاول والاربعون المولى لا يحل ان يعبد النائب فانه مقصود بالكتابة من حيث خيف العقد اليها مقصود احمى ان
 المولى اذ اعتق احما فنفذ عتقه ونبطت الكتابة ولا يثبت السيد النائب سقطت رحمة من الكتابة وسقطت رحمة
 صفة لا غير ولا يلزم من نفوذ ما هو متبعض بل يتوقف على قبول نفوذ ما هو مقصود من جهة ما توقف فاجوز بان
 ما ذكرنا يجوز ان يكون وجبا القياس في امان الاستحسان فانظر الى نفوذ العقد بالتبعية في البين من غير نظر
 في ان يكون فيه جهة امالة او لا فصحا للعقد ونظر المكاتب لا اشتباه على المساعدة هم واذا لم يكن تعجيزا على
 هذا الوجه نفوذ احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 فيه ولا يكون على النائب من البطل شئ لانه تابع فيه من ابي في العقد وهذا كذا على ان النظر في مجرد التبعية
 لا يوجب جهة الامالة والعقد عليه هم قال من ابي في اجماع الصغير واما ابي عتقنا من ابي الشاهد والنائب
 تبعا هذا كذا لانه قال في قول المسئلة فان ادعى الشاهد والنائب عتقا واجيبا بانه اعاد وتعميد القول هم وجب المولى
 على القبول من وفي القياس لا يجبر في النائب وبه قالت الثالثة لان النائب يتبرع غير مطالب بشئ من البطل
 ولكن الاستحسان ان يجبر عليه حتى يثبتان جميعا باداء النائب لان حكم العقد ثبت في النائب فيما لا يضر به
 ولكنه بمنزلة البيع بحكم العقد في حق احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 احمى فله من البطل عليه جبر في المكاتب واشار المصنف الى وجب الاستحسان بقوله هم اما احمى فلان البطل عليه واما النائب
 فلا نه ينال به شرف الحرية وان لم يكن البطل عليه وصار كبير الرهن اذ ادعى الدين من ابي استعانة انسان
 من احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 الى استعانة من الرهن عليه هم وان لم يكن الدين عليه من ابي على ميل الرهن فكذا هنا كذا المولى على القبول
 من النائب وان لم يكن البطل عليه لانه محتاج الى استفادته احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 لان الحاضر نفسه وينا عليه من شئ ومثله لا يرجع هم والنائب يتبرع به غير مضطرب في شئ من ابي من جهة احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن

قال واذ كانا تبارك لعبد بن ابي اذ كانت المولى عبد بن
 ومن عبد اخذوا له نائب من سحر فاقب لانه لا شقة لقوله عبد آخرهم فان ادعى الشاهد والنائب
 عتقنا من ابي الشاهد والنائب جميعا ومعنى المسئلة من اوضح المسئلة المذكورة المنقولة من الجاهل الصغير
 هم ان يقول السيد كاشفي بالنظر في نفسه على قلان النائب في المسئلة المذكورة استنادا الى القياس فيجوز
 من ابي الكتابة ثم على نفسه لولا ان ابيها لو توقف في حق النائب لعدم الولاية عليه من كذا الوجه من عبد بن
 عبد غيره فباعا عند التمسك لا يصح في حق النائب هم وجب الاستحسان ان ابيها لو توقف في العقد في انفسه
 جعل نفسه فيها املا والنائب تبعا والكتابة على هذا الوجه شروكة كالامة اذ اكرت وخل ولا دوا في كتابتها تبعا
 شتى فحقوا بايديها وليس عليهم من البطل شئ من شئ فاذا انقضت العقد فلا يتوقف على قبول النائب شئ من ابيها
 ولا يثبت برده الكتابة واجازة ولو انشبه شيئا لا ينفذه المولى من يده وليس للمولى ان يبيعه من غيره ولو اراد
 المولى اذ يبيعه بدل الكتابة لا يصح اذ ليس عليه شئ من البطل بالاولى الحاضر او من البطل عتق اجمعين كذا ذكر
 المجتهد وغيره فان قيل ليس من ضمن فيه كالمستشبه بها لان لا ولا تامة لمان كذا شيئا ان المولى استقر الاول والاربعون
 البطل شئ من شئ الاول والاربعون المولى لا يحل ان يعبد النائب فانه مقصود بالكتابة من حيث خيف العقد اليها مقصود احمى ان
 المولى اذ اعتق احما فنفذ عتقه ونبطت الكتابة ولا يثبت السيد النائب سقطت رحمة من الكتابة وسقطت رحمة
 صفة لا غير ولا يلزم من نفوذ ما هو متبعض بل يتوقف على قبول نفوذ ما هو مقصود من جهة ما توقف فاجوز بان
 ما ذكرنا يجوز ان يكون وجبا القياس في امان الاستحسان فانظر الى نفوذ العقد بالتبعية في البين من غير نظر
 في ان يكون فيه جهة امالة او لا فصحا للعقد ونظر المكاتب لا اشتباه على المساعدة هم واذا لم يكن تعجيزا على
 هذا الوجه نفوذ احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 فيه ولا يكون على النائب من البطل شئ لانه تابع فيه من ابي في العقد وهذا كذا على ان النظر في مجرد التبعية
 لا يوجب جهة الامالة والعقد عليه هم قال من ابي في اجماع الصغير واما ابي عتقنا من ابي الشاهد والنائب
 تبعا هذا كذا لانه قال في قول المسئلة فان ادعى الشاهد والنائب عتقا واجيبا بانه اعاد وتعميد القول هم وجب المولى
 على القبول من وفي القياس لا يجبر في النائب وبه قالت الثالثة لان النائب يتبرع غير مطالب بشئ من البطل
 ولكن الاستحسان ان يجبر عليه حتى يثبتان جميعا باداء النائب لان حكم العقد ثبت في النائب فيما لا يضر به
 ولكنه بمنزلة البيع بحكم العقد في حق احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 احمى فله من البطل عليه جبر في المكاتب واشار المصنف الى وجب الاستحسان بقوله هم اما احمى فلان البطل عليه واما النائب
 فلا نه ينال به شرف الحرية وان لم يكن البطل عليه وصار كبير الرهن اذ ادعى الدين من ابي استعانة انسان
 من احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 الى استعانة من الرهن عليه هم وان لم يكن الدين عليه من ابي على ميل الرهن فكذا هنا كذا المولى على القبول
 من النائب وان لم يكن البطل عليه لانه محتاج الى استفادته احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن
 لان الحاضر نفسه وينا عليه من شئ ومثله لا يرجع هم والنائب يتبرع به غير مضطرب في شئ من ابي من جهة احمى فله من ابي فليكن هم ان ينفذه من ابي ان ينفذ السيد احمى فله من البطل الى البطل فليكن

میرا برین فایه منطوقیه فان بل القائب بهنا معیه البرین منطوق ولذا یرتجأ علی المستعیر بما اودسک فلیت
 قال غیر منطوق الیه فاجواب انه کونه جواز الادا من غیر دین علیہ لانی الاضطراب فان الاضطراب انما هو اذا
 له شئ حاصل و بهنا لیس کذلک بل انما هو بوضوئیه ان یحصل له احسریه و هذا کما یستل
 عدم الرجوع الیه خسرانا فان قلت حق احسریه حاصل بالکتابیه و ربما فانه لو لم یودع فکان
 منطوقا قلت هو متوجهم و هو حق الرجوع لم یکن تابعا فلا یثبت به هم قال لیس للمولی ان یأخذ العبد القائب بشئ لما سئل
 من الاد قوله لانه تج فیہ هم فان قبل العبد القائب و لم یقبل فلیس ذلک منه بشئ شیء یعنی لایؤثر قبول فی
 لزوم بدل للکتابیه علیہ و لذلک ردہ لایؤثر فی روقه الکتابیه عن احاضرم و الکتابیه لازمه للشا بل ان الکتاب
 نافذة علیہ شیء و بالشا بل العبد السحابی ان الکتابیه لزمت احاضرم قبل اجازة القائب فبعد اجازة لایغیر ذلک
 و الاصل بذالم لیس للمولی ان یأخذ القائب وان قبل هم من غیر قبول النافذة لایغیر قبوله شیء یعنی ان الکتابیه قبل
 القبول نافذة علی الشا بدین غیر وجوب البطل فلا یغیر قبوله فلیس للمولی ان یأخذ بشئ من بدل الکتابیه من
 نقل عن غیره بغیر امره فبلغة فاجازة لایغیر حکم حتی لو اودی لایرجع علیہ کذا بذالم شیء ای علم القائب هم قال اذا
 کاتبت الالة من نفسها وعن ابنین لها من غیر من فموجب من شیء یعنی اذا قبلت عن الکتابیه عن نفسها وعن
 انبیا فاعقد جاز و احکم فی العبد ذلک لیس فی وضع المسئلة فی امته فائدة سومی ما ذکره الفقیه ابو جعفر
 کشف الغوامس ان الروایة اجماع من لفائدة الیس فی مکاتب المبسوط فان بنال المسئلة فمن کاتب عبدا
 نفسه و اولاده الصغیر فلو لا روایة اجماع الصغیر لکان القائل ان یقول لکتاب علی الصغیر من الولاية لیس
 لکلام فروایة اجماع الصغیر تبین ان ذلک کلمة سواء فائدة وضع المسئلة فی الصغیر و ان کان فی الکبیر لیس
 به ترتیب ما ذکره من اجواب بقوله و ایهم اودی لم یج علی صاحبه و یعتقدون لانه لولاهذ الوضع کان القائل ان
 الالة و نهبا فان اودی الام کاد انبها بطریق انها تستدیه و کذلک اوالا بن کاد امله لدخوله فی کتابها تبعا
 اما داور بن الابن لیس کاد اذ اخیه لما ان لا تبغیه بینها و لندا و نفع و یزید المسئلة فی المبسوط من الاولاد الصغار لیس فی
 بزه الفائدة و لکن اختار فی اجماع لفظ التثنية لانه اقل ما یحتج فیہ هذا الفائدة و قال تلج الشریعة انما قید
 بالصغیر لیس بمطلقا قیاسا استحسانا و ایهم اودی لم یج علی صاحبه یحرم المولى علی القبول و یعتقدون لانه
 جعلت نفسها اصیلا فی الکتابیه و اولادها تبعا علی ما بینا فی المسئلة الاولى شیء و بهی کتابیه العبد عن نفسه و عن العبد
 و ذلک ان الام اذا ذات فحدوات دینا علی نفسها و کل من الولدین ان اودی فهو متبرع غیب منطوق و فی
 ذلک لا رجوع فان قلت اودی احد بها شیء ان لا یعتقد الابن الاخر لانه لا اصله بینها و لا یعتقد ان احد
 اذا اودی کان ادا و کاد الام لانه تلج لها من کل جهة و لو ادت الام عتقوا فکذا اذا اودی احد بها هم و هی اولی
 نیک من الاجنبی شیء ای الام اولی بذلک من الاجنبی قال تلج الشریعة ای من العبد الاجنبی ای لما خازن
 العقد شیء حق الاجنبی علی ذکر فی المسئلة الاولى فادلی ان یجوز عند الام فی حق ولد بالان و ولد اقرب الیه من
 الاجنبی قال صاحب التناهیة لعل لشارة الی ما و سبب الی بعض الشریع ان یجوز اجازة ما قید شیء استحسان لان الاول

قال لیس للمولی
 ان یأخذ العبد القائب
 بشئ لما بینا فان قبل
 العبد القائب لم یقبل
 فلیس ذلک منه بشئ
 و الکتابیه لازمة للشا بل
 لان الکتابیه نافذة علیہ
 من غیر قبول القائب
 فلا یغیر قبوله لیس
 کذلک من غیره بغیر امره
 فبلغة فاجازة لایغیر
 حکم حتی لو اودی
عذیکذا هذا قال
 و اذا کاتبت الالة
 عن نفسها وعن
 ابنین لها من غیر من
 فموجب من شیء
 یعنی اذا قبلت
 عن الکتابیه عن
 نفسها و عن
 انبیا فاعقد جاز و
 احکم فی العبد
 ذلک لیس فی
 وضع المسئلة
 فی امته فائدة
 سومی ما ذکره
 الفقیه ابو جعفر
 کشف الغوامس
 ان الروایة
 اجماع من
 لفائدة الیس
 فی مکاتب
 المبسوط فان
 بنال المسئلة
 فمن کاتب
 عبدا نفسه
 و اولاده
 الصغیر فلو
 لا روایة
 اجماع
 الصغیر
 لکان
 القائل
 ان یقول
 لکتاب
 علی
 الصغیر
 من
 الولاية
 لیس
 لکلام
 فروایة
 اجماع
 الصغیر
 تبین
 ان
 ذلک
 کلمة
 سواء
 فائدة
 وضع
 المسئلة
 فی
 الصغیر
 و
 ان
 کان
 فی
 الکبیر
 لیس
 به
 ترتیب
 ما
 ذکره
 من
 اجواب
 بقوله
 و
 ایهم
 اودی
 لم
 یج
 علی
 صاحبه
 و
 یعتقدون
 لانه
 لولاهذ
 الوضع
 کان
 القائل
 ان
 الالة
 و
 نهبا
 فان
 اودی
 الام
 کاد
 انبها
 بطریق
 انها
 تستدیه
 و
 کذلک
 اوالا
 بن
 کاد
 امله
 لدخوله
 فی
 کتابها
 تبعا
 اما
 داور
 بن
 الابن
 لیس
 کاد
 اذ
 اخیه
 لما
 ان
 لا
 تبغیه
 بینها
 و
 لندا
 و
 نفع
 و
 یزید
 المسئلة
 فی
 المبسوط
 من
 الاولاد
 الصغار
 لیس
 فی
 بزه
 الفائدة
 و
 لکن
 اختار
 فی
 اجماع
 لفظ
 التثنية
 لانه
 اقل
 ما
 یحتج
 فیہ
 هذا
 الفائدة
 و
 قال
 تلج
 الشریعة
 انما
 قید
 بالصغیر
 لیس
 بمطلقا
 قیاسا
 استحسانا
 و
 ایهم
 اودی
 لم
 یج
 علی
 صاحبه
 یحرم
 المولى
 علی
 القبول
 و
 یعتقدون
 لانه
 جعلت
 نفسها
 اصیلا
 فی
 الکتابیه
 و
 اولادها
 تبعا
 علی
 ما
 بینا
 فی
 المسئلة
 الاولى
 شیء
 و
 بهی
 کتابیه
 العبد
 عن
 نفسه
 و
 عن
 العبد
 و
 ذلک
 ان
 الام
 اذا
 ذات
 فحدوات
 دینا
 علی
 نفسها
 و
 کل
 من
 الولدین
 ان
 اودی
 فهو
 متبرع
 غیب
 منطوق
 و
 فی
 ذلک
 لا
 رجوع
 فان
 قلت
 اودی
 احد
 بها
 شیء
 ان
 لا
 یعتقد
 الابن
 الاخر
 لانه
 لا
 اصله
 بینها
 و
 لا
 یعتقد
 ان
 احد
 اذا
 اودی
 کان
 ادا
 و
 کاد
 الام
 لانه
 تلج
 لها
 من
 کل
 جهة
 و
 لو
 ادت
 الام
 عتقوا
 فکذا
 اذا
 اودی
 احد
 بها
 هم
 و
 هی
 اولی
 نیک
 من
 الاجنبی
 شیء
 ای
 الام
 اولی
 بذلک
 من
 الاجنبی
 قال
 تلج
 الشریعة
 ای
 من
 العبد
 الاجنبی
 ای
 لما
 خازن
 العقد
 شیء
 حق
 الاجنبی
 علی
 ذکر
 فی
 المسئلة
 الاولى
 فادلی
 ان
 یجوز
 عند
 الام
 فی
 حق
 ولد
 بالان
 و
 ولد
 اقرب
 الیه
 من
 الاجنبی
 قال
 صاحب
 التناهیة
 لعل
 لشارة
 الی
 ما
 و
 سبب
 الی
 بعض
 الشریع
 ان
 یجوز
 اجازة
 ما
 قید
 شیء
 استحسان
 لان
 الاول

بأن لما بخلان الأجنبي وأرى أنه حق والبعد علم قلت أشار بذلك إلى ما قاله تاج الشريعة بقوله إنما قيد العتق من يجوز
مطلقا قياسا واستحسانا وقد ذكرناه في هامش

باب كتابة العبد المشترك أي بذا باب في بيان أحكام العبد المشترك ولما كان الواجب قبل الاثنين قد مر حكم كتابة
الواحد ثم اعتبه بكتابة الاثنين ما غوشتها من حال من في إجماع العتقهم وإذا كان العبد بين رجلين من
بعض النسخ بين اثنين أي في أوليهم أذن أحدهما الصاحب أن يكتب نصيبه مثل بأن قال كانت نصيبا من
العبد هم بالدرهم فكتب من نصيب الضاد أي وأن يقبض من ذلك الكتابة فكتب ويقبض بعض الف درهم عجز
فالمال الذي يقبض عنده في غنيمة راحة العبد وقال أبو مكاتب بينهما مثل أي بين اثنين هم وما دعى مثل
أي المكاتب من المال من منوبها مثل أي بين الشريكين هم وأصله مثل أي أهل الاختلاف وقال الكافي
أصل قوله فالمال للذي كتب من أن الكتابة تجزئ عنه مثل أي عند أبي حنيفة هم خلافا لما بمنزلة الأجنبي
ش أي بمنزلة شريك الأعتاق عند فخلها ولما كانت لا تجزئ عنه بها كان بكتابة أحدهما نصيبه صار ككتابة
على أجرة الأمان لا منهاش أي لأن الكتابة لم تغد اسمية من وجهه مثل لاية يكون حارس حيث العبد ثم تقصر
على نصيبه عند من ش أي فتقصر الكتابة على نصيب المكاتب كمثلها عند أبي حنيفة رحمه الله ثم العتق من ش أي لعل
تجزئ الكتابة هم وفائدة الأذن من في جواب عن سؤال مقدمه تقريره أن يقال إذا كانت الكتابة تجزئ
الفائدة في أن أحدهما الآخر بالكتابة فقال وفائدة الأذن من أن لا يكون له مثل أي شريك الذي لم
يكتب من حق العتق كما يكون للأذن من أنه لا يقبل البديل من الشريك الذي لم يكتب قال الكافي أنما ذكره النبي قوله وفائدة الأذن
ليلا يتوهم أن الأذن شرط في حق جواز كتابة نصيبه فانه لو كاتب نصيبه بكتابة ونفذت بالاجماع عند أبي
حنيفة فعتقه وعتقه ما في الكل ويثبت للسكوت حق العتق بالاتفاق فلم يفسخ حتى أدى البديل عتق من أبي حنيفة
وللسكوت أن يأخذ من المكاتب نصف ما عتق من البديل لانه عند مشترك قلت كيف يقول نفذت بالاجماع وفيه خلا
مالك والشائعه على ما بين فنقول أن أذن أحدهما الشريكين لا يخرج بالكتابة جازت خلافا لمالك والشائعه في
قول وبغيره الأذن الصانع يجوز عندنا ولكن لصاحبه فقتله وقال الشافعي ومالك لا يجوز وقال حماد وأبو حنيفة
ليجوز بغير الأذن أيضا ولا يفتقه صاحبه فإذا أدى العبد البديل وشمله للسكوت يعق فان قيل الكتابة الأذن
تعتبر فيما سعى المعاوضة أو معنى الاتفاق أو معنى تعليق العتق بأداء المال ولو وجد شيء من ذلك من أحد الشريكين
بغير إذن صاحبه ليس بالآخر ولا يفتقه من أين الكتابة ذلك الجيب بأن الكتابة ليست عين كل واحد من المعاني
المذكورة وإنما هي تشتمل عليها فيكون أن يكون لها حكم يحقق هو ولاية النسخ المعنى توجبه وهو أحق الضرر بطلان
حق البيع للشريك السكوت بالكتابة ويعرف الإنسان أنه فاصل حقه أن يفتق إذا لم يقصر به الغير ثم المحل ربه
الكتابة تقبل النسخ وإنما يفسخ بغير نصيبه المقتضى وانتهى المانع والمالاني المذكورة فالمعاوضة وإن قبلت النسخ
لكن ليس فيها ضرر لصاحبه فانه إذا لم يفسخ بغير نصيبه لم يفسخ على صاحبه مع نصيبه بالاتفاق والتعليق وإن كان فيها ضرر لغير
المحل لا يقبل النسخ بالاتفاق فظاهر وأما التعليق فلا يمين ثم اعلم هذا الذي ذكرناه إذا كانت أحدهما الشريكين فاما إذا كان
الشريكان معا كتابة واحدة يجوز وبه قالت الثلاثة فإذا أدى إلى أحدهما حصته لم يفتق نصيبه أو وجب له عتق

باب كتابة العبد المشترك
قال وإذا كان

بين رجلين
أحدهما لصاحبه
أن يكتب نصيبه
بالف درهم فكتب
بذلك الكتابة فكتب
ويقبض بعض الف
ثم يخرج للمال الذي
قبض عند أبي حنيفة
وقال لا هو مكاتب
بينهما ما دعى
بينهما وأصله أن
الكتابة تجزئ عند
خلافا لما بمنزلة
العتق ككتابة العتق
الحرة من وجهه
نقطة على نصيبه
عند الشافعي وقا
الأذن أن لا يكون
حق النسخ كما يكون
إذا لم يأذن وأذنه
يقبض البديل

ملك شربسار الاستيلاء فلما بالاستيلاء دم فبقصر امومية الولد على نصيبه شربسار اى ذاك ان الولد كذلك بقصر كون الحياوة
 ام ولد على نصيبه لوالها الاول مسكنا في الديرة اشركت في ان استولى احد بها فانه تقصر امومية الولد على نصيبه بالاجماع
 فيقصر الاستيلاء والاتفاق والمشاركة الاجماع ان كلا من العاقبة والمدير يمنح الانتقال من ملك الى ملك فان قلت ان
 لا يقبل الفسخ والكتابة تقبل فاجاز ان يكون الاقتصار على النصف في المدبرة لعدم قبول التدبير للاقتضاء قلنا لا يقتضي
 لعدم قبول التدبير الانتقال من ملك الى ملك على انما نقول الكتابة لازمة في حق المولى ايضا فان قلت جاز ان يفسخ الكتابة
 بمجرد ما قلت جاز ان يفسخ التدبير الاقتصار ايضا بقصر القاضي هم واذا ادعى الثاني ولده بالاخيرة صحت دعوىه لقيام
 ملكه ظاهره انش قيد بقوله ظاهر لان الظاهر ان ترضى على كتابتها كان ملكه باقينا واما بالنظر الى التجرى لم يبق ملكه فيها
 هم ثم اذا عجزت بعد ذلك جعلت الكتابة كان لم تكن وتبين ان الجارية كلها ام ولد لا لاول لانه زال المانع من الانتقال
 ووليه سابق شربسار ففسخ ام ولد من ذلك الوقت لان السبب هو الوطى فصار كما اذا سقط الخيار ثبت الملك للمشتري
 من وقت العقد حتى يستحق الزواله ففسخ بشركي نصف قيمتها شربسار اى نصف قيمة الجارية هم لانه يملك نصيبا يشترى
 الاستيلاء ونصف عقرباش اى ويضمن ايضا نصف عقرباشهم لو طيه جارية مشتركة شربسار اى لا لاول طيه الجارية المشتركة
 هم ويضمن شريك شربسار اى شريك الثاني هم كمال عقرباش اى عقرباش الجارية فيكون النصف بالنصف قصاصا وتبقى الاول
 على الثاني نصف العقرباش وقيمة الولد شربسار اى ويضمن ايضا قيمة الولد هم ويكون شربسار اى الولد هم شربسار بالنظر الثاني بالنظر
 الى الظاهر واحققة لما بالنظر الى الظاهر فيكون الولد ابنه اى ابن الثاني بالنظر الى الظاهر فيكون الولد ابنه القيمة
 هم لانه بقره المغرور لانه يمين وفيها كان ملكه قائما ظاهره ان لا يطعم على حساب ان نصنما ملكه ونظر بالعجز بطلان الكتابة
 فبين ان للمالك فصار كالمغرور هم وولد المغرور ثابت النسب منه جارية القيمة على ما عرف شربسار في موضعه في باب
 الاستيلاء واما بالنظر الى الحقيقة فامرهم كمال العقرباش اليه بقوله هم لكنه وطى ام ولد الغير حقيقة فينزل كمال العقرباش فان
 قيل فعلى هذا ينبغي ان لا يضمن الثاني قيمة الولد الاول حمدا الى ضيقه لان حكم ولد ام الولد كحكم امه والقيمة لام الولد
 عند فلهذا لا يباينان هذا على قولهما واما على قولهما فليس عليه ضمان قيمة الولد قيل هذا ليس شربسار والجواب الصحيح
 ان عن ابى حنيفة روايتان في تقوم ام الولد فيكون الولد متقوما على احد هما كان حرا بالقيمة وقيل عدم تقوما ليس
 على الاطلاق بل تقوم في محله فانه لو كانت ام ولد جارية بالاتفاق وفيه نظر لان جواركتها لا يدل على تقوما لآل
 ان يتعقد الكتابة في حهما بمعنى التعليق لا المعاوضة واجيب بانه لا يسلم انعقاد التعليق بدليل رد الى الرق عند العجز
 ويطل الكتابة ولا يمكن ابطال التعليق بوجه قبل ابطاله عند العجز لغوات وصف اشترطه وان يودى كل شهر كذا
 عند العجز فان هذا الوصف واجبه به لو كان كذلك لم يكن القايعة الكتابة اذ لم يطلب ان يودى الى الرق وملا مع البطا الطيب
 الى المولى عند العجز وقايه عند وطى ان لا ينفق كتابة لا تعلقا هم وايضا دفع العقر الى الكتابة يبنى قبل العجز جاز لان الكتابة باوامة
 فتح القبض لها لا اختصاصا منها فبها وبها شربسار منتج العقر فحين بدل هم واذا عجزت يرد شربسار العقر الى المولى
 لظهور اختصاصه شربسار اى اختصاص المولى به هم وهذا الذي ذكرنا كله قول ابى حنيفة رحمه الله وقال ابو يوسف ومحمد
 اى ام ولد الاول شربسار وهي مكاتبته لا تمتق باذليل الى الاول هم ولا يجوز وطى الآخر شربسار اى الثاني من اثنين
 هم لانه شربسار اى لان لسان هم لما ادعى الاول الولد صانها كلها ام ولد الاول لان مومية الولد يجب تكميلها بالاجماع

فقط امومية الولد
 على نصيبه كفى المولى
 ولو ادعى الثاني ولدها
 الاخير صحت دعوىه لقيام
 ملكه ظاهره انش قيد
 بعد ذلك جعلت الكتابة
 كان لم تكن وتبين ان
 الجارية كلها ام ولد لا لاول
 لانه زال المانع من الانتقال
 ووليه سابق ويضمن
 لشريكه نصف قيمتها لانه
 تملك نصيبه لما استكمل
 الاستيلاء ووضف عقرباش
 لوطيه جارية مشتركة
 ويضمن شريكه كمال العقرباش
 وقيمة الولد ويكون ابنه
 لانه بمنزلة المغرور كما يجهن
 وطيه كان ملكه قائما ظاهره
 وولد المغرور ثابت النسب
 حرا بالقيمة على ما عرف
 لكنه وطى ام ولد الغير حقيقة
 فيلزمه كمال العقرباش اليها
 دفع العقر الى المكاتبته
 جاز لان الكتابة باوامة
 باقية حتى القبض لها
 اختصاصا بها فبها وبها
 لها واذا عجزت تدر العقر الى
 المولى لظهور اختصاصه
 وهذا الذي ذكرنا كله
 قول ابو حنيفة وقال
 ابو يوسف ومحمد هم ام ولد
 الاول ولا يجوز وطى الآخر لانه
 لما ادعى الاول الولد صانها
 كلها ام ولد لانه كان مومية
 الولد يجب تكميلها بالاجماع

ما لم يكن من الان الاستيلاء وطلبه لو لم يبق بقى الفعل لا يتجزى ولكن كذا ما ثبت به ولذا لا يكمل في القصة
 بالاجماع وقد امكن من اكمال الاستيلاء وهما من بفتح الكتاب لانها قابلة للفسخ فتصح من اكمل الاستيلاء فيما لا يتجزى
 المكاتبه من وهو امر مية الولد لانه لا يضرها في حال ما فيها لم يبق حيث لم يبق خطا لا يستدل بالبيع وابته وبعثت مجابا
 بعد موت المولى من بفتح الكتاب فيما لا يتجزى من لا يتجزى وهو كونهما حق في كسابها وكساب ولدها وسقوط احدى عن الثاني في وطيه
 من سحلاف التبرير من جوابين قياس ابي حنيفة المنافع فيعبر على المدبرة المشتركة وتقريره ان المدبر خلاف ذلك من لانه
 لا يقبل الفسخ من لاني اذا الاستولاد مدبرة مشتركة فانه لا يملكه ويقبض على نصيب المستولد لانه لا يمكن كسبها اذ المدبر
 لا يقبل الفسخ فيكون ما لنا للفصل من كماله في ملكه من سحلاف بيع المكاتب من اجاب عن سوال يدعى المدبرة بان يترك
 بل لا تقبل بفتح الكتاب من ضمننا الصحة البيع فما اذ ابلع المكاتب كما قال في بفتح الكتاب من ضمننا الصحة الاستيلاء وقال من لانه في تجزئة
 من ابي اليهم البطل الكتاب اذا المشتري لا يرضى بقبوله مكاتبه ولو اخطأنا ما يضره بملكه بفتح الكتاب فيما لا يتجزى
 به المكاتب والصحيح وقيل يجوز ان يكون قوله وسحلاف بيع المكاتب بياناً لقوله ويصح الكتاب فيما رواه فان البيع وما لا يتجزى
 فيبقى الكتاب كما كانت من واذا صار كلها ام ولد له من ابي الاول من الكلام متصل بقوله صار كلها ام ولد للاول لاني لما
 اوصى الاول صارت كلها ام ولد له من فالتالي في ادم ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب
 ارضاءه للشبهة من وهي شبهة كونها مكاتبه بنينا ليرى ذكره ابو حنيفة وانما يثبت مكاتبه فيما يتجزى بالاجماع ولا حد
 على وطى مكاتبه من ويلزم جميع العقران المولى لا يعرض عن احد الغرائتين من وهما احد والعقرم واذا بقيت المكاتبه
 من متعلقه بقوله وتصحى المكاتبه فيما رواه ما لا يتجزى وصارت كلها مكاتبه من ابي الاول من قيل من هذا جزا اذا بقيت وقاطله
 الا لا يريد من يجب عليها نصف بدل الكتاب لان الكتاب الفسخ فيما لا يتجزى المكاتبه من لان الكتاب الفسخ فيما لا يتجزى
 به المكاتبه ولا يتجزى بسقوط نصف البدل من قيل من وهو قول عامة المشكك من يجب كل بدل لان الكتابه لم يفسخ
 الا في حق التملك ضرورة من ابي الضرورة تكميل الاستيلاء من فلا يظهر في حق سقوط نصف البدل من لان الثابت
 بالضرورة لا يتجزى فيبقى العقد الاول كما كان من وفي الباقية من ابي ابقاء عقد الكتابه قبل يجوز ان يكون هذا جوابا
 عما يقال لكتابته فتنسخ فيما لا يتجزى المكاتبه من لا يتجزى بسقوط نصف البدل فحجابا من تنسخ ووجه ان في ابقاء عقد الكتابه
 من في حقه من ابي في حق نصف البدل من نظر لكونه من المستولد من وان كان لا يتجزى المكاتبه بسقوطه من ابي بسقوط
 البدل من حجابا من المولى لان الاصل في الكتابه عدم الفسخ من والمكاتبه من التي تعطى العقر لاختصاصها بابا بالمتا فيها
 ولو جرت وروى الرقيير والى المولى نظمو لاختصاصه من ابي اختصاصها المولى الاول المستولد من على ما بينا من ابي في
 تكميل الحجة من قال من ابي ايجاب الصغير من ولينمن الاول شك في قياس قول ابي يوسف في اعتبار المكاتب من
 اشهر فان محمد بن ليعن المعقن قيمة نصيب شريكه كاتبا فلذلك هنا ليعن من نصف قيمتها مكاتبه من ابي حال كونها
 من لانه تملك نصيب شريكه وهي مكاتبه فيعنه من ابي النصف من مومر كان ومومر لانه تملك من وهو كاتبا
 باليسار والاعمار من وفي قول محمد بن ليعن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابه لان حق شريكه في
 نصف الرقبة على اعتبار الحجز وفي نصف البدل على اعتبار الادا فكله ودينها من ابي من الاعتبارين من يجب اقلها من
 لا يتجزى من قال من ابي في ايجاب الصغير من واذا كان التام ليطاها ولكن دبر ما من ابي بعد الاستولاد الاول

ما لم يكن من الان الاستيلاء وطلبه لو لم يبق بقى الفعل لا يتجزى ولكن كذا ما ثبت به ولذا لا يكمل في القصة
 بالاجماع وقد امكن من اكمال الاستيلاء وهما من بفتح الكتاب لانها قابلة للفسخ فتصح من اكمل الاستيلاء فيما لا يتجزى
 المكاتبه من وهو امر مية الولد لانه لا يضرها في حال ما فيها لم يبق حيث لم يبق خطا لا يستدل بالبيع وابته وبعثت مجابا
 بعد موت المولى من بفتح الكتاب فيما لا يتجزى من لا يتجزى وهو كونهما حق في كسابها وكساب ولدها وسقوط احدى عن الثاني في وطيه
 من سحلاف التبرير من جوابين قياس ابي حنيفة المنافع فيعبر على المدبرة المشتركة وتقريره ان المدبر خلاف ذلك من لانه
 لا يقبل الفسخ من لاني اذا الاستولاد مدبرة مشتركة فانه لا يملكه ويقبض على نصيب المستولد لانه لا يمكن كسبها اذ المدبر
 لا يقبل الفسخ فيكون ما لنا للفصل من كماله في ملكه من سحلاف بيع المكاتب من اجاب عن سوال يدعى المدبرة بان يترك
 بل لا تقبل بفتح الكتاب من ضمننا الصحة البيع فما اذ ابلع المكاتب كما قال في بفتح الكتاب من ضمننا الصحة الاستيلاء وقال من لانه في تجزئة
 من ابي اليهم البطل الكتاب اذا المشتري لا يرضى بقبوله مكاتبه ولو اخطأنا ما يضره بملكه بفتح الكتاب فيما لا يتجزى
 به المكاتب والصحيح وقيل يجوز ان يكون قوله وسحلاف بيع المكاتب بياناً لقوله ويصح الكتاب فيما رواه فان البيع وما لا يتجزى
 فيبقى الكتاب كما كانت من واذا صار كلها ام ولد له من ابي الاول من الكلام متصل بقوله صار كلها ام ولد للاول لاني لما
 اوصى الاول صارت كلها ام ولد له من فالتالي في ادم ولد الغير فلا يثبت نسب الولد منه ولا يكون حرا عليه بالقيمة غير انه لا يجب
 ارضاءه للشبهة من وهي شبهة كونها مكاتبه بنينا ليرى ذكره ابو حنيفة وانما يثبت مكاتبه فيما يتجزى بالاجماع ولا حد
 على وطى مكاتبه من ويلزم جميع العقران المولى لا يعرض عن احد الغرائتين من وهما احد والعقرم واذا بقيت المكاتبه
 من متعلقه بقوله وتصحى المكاتبه فيما رواه ما لا يتجزى وصارت كلها مكاتبه من ابي الاول من قيل من هذا جزا اذا بقيت وقاطله
 الا لا يريد من يجب عليها نصف بدل الكتاب لان الكتاب الفسخ فيما لا يتجزى المكاتبه من لان الكتاب الفسخ فيما لا يتجزى
 به المكاتبه ولا يتجزى بسقوط نصف البدل من قيل من وهو قول عامة المشكك من يجب كل بدل لان الكتابه لم يفسخ
 الا في حق التملك ضرورة من ابي الضرورة تكميل الاستيلاء من فلا يظهر في حق سقوط نصف البدل من لان الثابت
 بالضرورة لا يتجزى فيبقى العقد الاول كما كان من وفي الباقية من ابي ابقاء عقد الكتابه قبل يجوز ان يكون هذا جوابا
 عما يقال لكتابته فتنسخ فيما لا يتجزى المكاتبه من لا يتجزى بسقوط نصف البدل فحجابا من تنسخ ووجه ان في ابقاء عقد الكتابه
 من في حقه من ابي في حق نصف البدل من نظر لكونه من المستولد من وان كان لا يتجزى المكاتبه بسقوطه من ابي بسقوط
 البدل من حجابا من المولى لان الاصل في الكتابه عدم الفسخ من والمكاتبه من التي تعطى العقر لاختصاصها بابا بالمتا فيها
 ولو جرت وروى الرقيير والى المولى نظمو لاختصاصه من ابي اختصاصها المولى الاول المستولد من على ما بينا من ابي في
 تكميل الحجة من قال من ابي ايجاب الصغير من ولينمن الاول شك في قياس قول ابي يوسف في اعتبار المكاتب من
 اشهر فان محمد بن ليعن المعقن قيمة نصيب شريكه كاتبا فلذلك هنا ليعن من نصف قيمتها مكاتبه من ابي حال كونها
 من لانه تملك نصيب شريكه وهي مكاتبه فيعنه من ابي النصف من مومر كان ومومر لانه تملك من وهو كاتبا
 باليسار والاعمار من وفي قول محمد بن ليعن الاقل من نصف قيمتها ومن نصف ما بقي من بدل الكتابه لان حق شريكه في
 نصف الرقبة على اعتبار الحجز وفي نصف البدل على اعتبار الادا فكله ودينها من ابي من الاعتبارين من يجب اقلها من
 لا يتجزى من قال من ابي في ايجاب الصغير من واذا كان التام ليطاها ولكن دبر ما من ابي بعد الاستولاد الاول

في

لکن فی ذلک نصیب اکثر فی ذلک خیرة
 الاعناق و التمنین و الاستعانة
 کما هو من ذلک فاذ اعاق لم یبق له
 خیر و التمنین و الاستعانة فالتنة
 یقتضی علی نفسه کانه یخیر من ذلک
 و لکن یفتر نصیب شرک فذلک الخیرة
 قیمه نصیه و لذلک العاقبة الاستعانة
 البینا کما هو من ذلک فیه خیرة نصیه
 مدبر کان الاعناق صا و المدبر
 ثم یقیل قیمه المدبر و یفتر یفتر
 الحق من ذلک و یقیل یقیل فیه خیرة
 و هو حق کان الخیرة من ذلک الخیرة
 البیع و یفتر کما هو من ذلک فیه خیرة
 و اعناق و یفتر و یفتر و یفتر
 فیستط الثلث و اذ افعنه لا یفتر
 بالضمان کانه لا یفتر الانتقال من
 ملک الی ملک کما اذ اعقب مدبر
 فان و ان اعقبه احد الا و کان
 لا یفتر الخیرات الثلث عن ذلک فاذ
 دبره مدبر کان الخیرة فی ذلک
 خیرة الاعناق و الاستعانة من المدبر
 یفتر و یفتر و قال یفتر و یفتر
 و یفتر و اذ دبره احد فافتر الخیرة
 باطل کانه یخیر عن ذلک فیه خیرة
 نصیب صاحب بالتدیر و یفتر
 نصف قیمته مودر کان او مدبر
 کانه ضمان تملک فلا یفتر بالیسار
 و الاستعانة و یفتر نصف قیمته
 فکانه صا و المدبر و یفتر
 و ان اعقبه احد فافتر الخیرة باطل
 لان الاعناق لا یخیر فی ذلک
 فلیصاد و التدیر بالملک و یفتر
 یفتر و یفتر نصف قیمته
 ان کان مودر و یفتر العبد فی ذلک
 ان کان مدبر لان هذا ضمان الاعناق
 یفتر ذلک بالیسار و الاستعانة
 باب من المکاتیب و یفتر

لکن یفتر مدبر بالیسار و یفتر المدبر بالیسار و یفتر المدبر بالیسار
 و التمنین و الاستعانة کما هو من ذلک فیه خیرة
 طه نصیه لانه یخیر عن ذلک فیه خیرة
 خیرة العاق و الاستعانة البینا کما هو من ذلک فیه خیرة
 الاعناق صا و المدبر یفتر قیمه مدبره ثم یقیل قیمه المدبر و یفتر یفتر
 النول ثلثة البین و ای احرام و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 لان کل ذلک یزول الملك من الرقبة کالبیع و الاستعانة الثانی الاستعانة من
 نحو الاجارة و الاعارة و الوطی و الاعناق و ای النول الثالث الاعناق من
 و الاستعانة و التدیر و الاعناق علی الالان کل احد منها یزول الحرة کالاعناق و هم و الفاسد البیع و ای الفاسد
 الانواع فی المدبر الخیرة الذي یزول البین و یفتر الخیرة و اذ افعنه لا یفتر بالیسار
 الاعناق من ذلک الی ملک کما اذ اعقب مدبر فالبین و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 اول الاکان لا یخیر الخیرات الثلث فیه خیرة الاعناق و التمنین و الاستعانة من ذلک فیه خیرة
 ش لانه یفتر المدبر نصیب مدبره من الضمان لان قیمته متعلق بشروط التملک البین بالضمان و قد فاته ذلک
 بخلاف الاول فیهما نصیب مدبره من الضمان لان قیمته متعلق بشروط التملک البین بالضمان و قد فاته ذلک
 الاستعانة بالمدبر و یفتر مدبره من الضمان لان قیمته متعلق بشروط التملک البین بالضمان و قد فاته ذلک
 و یفتر نصف قیمته مودر کان او مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 صا و المدبر و یفتر مدبره من الضمان لان قیمته متعلق بشروط التملک البین بالضمان و قد فاته ذلک
 ای التدیر یفتر بالملک و یفتر نصف قیمته ان کان مودر و یفتر العبد فی ذلک ش ای فی النصف من ان کان مودر لان
 ضمان الاعناق یفتر ذلک بالیسار و الاستعانة البین و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره

باب موت المکاتیب و موت المولی ش ای هذا باب فی بیان احکام الکتابه عند موت المکاتیب عند غیره عن امال الکتابه و عند
 موت المولی و آخره الاحکام ظاهر التناصب لان الموت و العجز یلحق من قال ش ای المدبر و یفتر مدبره و اذ اعقب المکاتیب عن ش
 ش البی هو الظل ثم سمي به الوقت المذوب و منه قول الشافعی قل التاجیل ش جان ای شهران ثم سمي به ایودی و لایطیعة و منه عند
 حرر فی المدبره حط من مکاتیب و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 هذا و اعجز من و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 مدبره فی ذلک من مدبره المدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 القاضی یاه و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره
 المولی و جانب المکاتیب قال الشافعی و احمدا فان کان لایال عند غائب سائة السفیر لم یزول التأخیر لطلو المدة و ان کان ما دونها لایزول
 التأخیر الی ان یحضره و یدینه علی انسان ان کان حاله لا یزول التأخیر الی ان یحضره و یدینه علی انسان ان کان حاله لا یزول التأخیر الی ان یحضره
 مودر او علی مدبره فلا یزول التأخیر و لول ش و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره

قال و یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره ثم یفتر مدبره

ولا يلزم التمسك بذلك ومن بالكلية فاعلم ان نسخ الكتابية بعد ان يتلوم الايام وتجدد في مدة التلوم فمن سيجد لدون من لا يرجي كذا في
 اجوابهم والثالث من اى ثلاثة ايام هم بمدة التي ضربت لابلاد الاغراض على الاظهار ما هم كامبال انفسهم للشرع
 من اى لاجل دفعة للمنى لان المداون انفسهم بالمدى عليه والاف واللام فيه بدل من المضاف اليه بصورة ان يتوبه عليه
 وقال في منية حاضرة يوزعها ما يوزعون او ثلثه هم والمداون للمقتضات بالبحر عطا على كامبال على كامبال المداون
 لاجل قضاء الدين صورة ادى عليه لابل لاواثبة قتال معلوم ادا يوزعون او ثلثه لادفء اليك فانه يميل الى ثلثه والاول
 وجعلوا التقديرين بالتمثيل دون التام والاصل فيه قد استوسع انفسهم معلومات المدعيها وسلا حشرت قال في الكوة الثالثة
 بذا فراق بيني وبينك وكذلك تدر صاحب الشرع مدة ايجاز ثلثه ايام ونظائره كثيرة هم فلا يزاو عليه من اى على ما ذكر
 من المدة هم فان لم يكن له وجب من اى جهة تحصل منها المال هم وطلب المولى تعجبه وعجزه من اى لاقا منى هم ونسخ الكتابية
 وهذا من اى الذي ذكرناهم عند بحقيقة ومعه قال يوزعون الايجرة حتى يتوالى عليه بجان القول على رضى المدعى او
 تو الى على الكتاب بجان وفي الرق من اى واذا بين في شيتية في مذهب في البيوع ثمانية ايام من العوام من محل عن حصيله الجار
 عن على رضى المدعى قال في اذ التام على الكتاب بجان فلم يوزع منه في الرق ورواى الشيخ في سنة من ميث احكامنا من
 على رضى المدعى هم علقه بهذا الشرط من اى علقه على رضى المدعى بهذا الشرط والمعلق بالشرط معدوم قبله هذا لا يعرف
 قيا سا فبان كامودى عنه عليه السلام وبه قال ارجوا من اى لابل و ابن عتبة ورجس بجر قيل بذا الاستدلال بفساد الشرط
 ليس بما مضى لا يفيده الوجوه في حفظها والجر ايا اشار اليه في الاسلام انه معلوم بشرطين والمعلق بشرطين لا يزل عذابه بما لم يزل
 قال ان قلت هذين الذين فانت طالق هم والانه من اى لان عقدا الكتابية هم عقدا رفاق من اى رفق بمناه على المسألة
 هم حتى كان احسنه مكرهه من اى احسن عقدا الكتابية بوجوبه زائد ان التاجيل التخيير احسن من الكتابية بحالته وان كانت احالة
 جالبة عند ما وبه قال الملك وعند الشافعي واضح لانهم هم وعالته الوجوب بعد حلول النجم من اى حاله وجوب الاداء متى اذا
 تم النجم الاول حال المال حال العجز عن المبدل في الحال التي ثبت الفسخ الابد تاجيل مدة اخرى هم فلا بد من مبالدة استيسار
 من اى ليكني للعبد من الاداء اذ يطا لعذره هو وادى المدد متوافق عليه العاقدان من اى حق الاجال يجمع عليه العاقدان
 النجم الثاني فاذا مضى الشا في تحقق العجز فيجب الفسخ لوجوب مدة التاجيل الذي افق عليها العاقدان هم ولما من اى لابل
 عنيقه ومحمد هم ان سبب الفسخ قد تحقق وبالعجز لان من عجز عن ادائهم واحد يكون اعجز عن ادائهم وهذا من اى لابل
 العجز سبب الفسخ هم لان مقتضى المولى الوصول الى المال عند حلول النجم وقد فات فنيغش اذا لم يكن العجز بده
 اى فيفسخ المولى الكتابية اذا لم يكن اى اضا بقا الكتابية بدون ذلك النجم الذي شرطوا فنيغش التامني اذا لم يكن المولى راعيا
 بده على هذا فان الرقدين فان لمكتاتب فاعجز عن ادايل الكتابية فطره من الفسخ فعمل يستبدل المولى بالوجوب الى اقتضاء القضا
 فيه رايان هم بخلاف اليومين والثلثة لانه لا يضمنها لسان الاداء فممن تاخير اش بذا كانه جواب عما يقال اذا كان
 المولى الوصول الى المال عند حلول النجم كان ينبغي ان يتكهن عن الفسخ من غير افعال فاجاب بخلاف اليومين الى اخره هم والاثار
 من جواب عما استدل به ابو يوسف بالشرط على رضى المدعى فبين ذلك بقوله هم فان المروى عن ابن عمر رضى الله عنه ان
 مكاتبة عجزت من نجر فرد ما من فذا ايعاضل شرطه رضى الله عنه هم فقط الاحتياج بما من اى بالاك التنازل فان
 الاخرين اذا تعارضوا وجعل التنازل مستاقا فمبصرا ما بعد ما من السجدة فيق بالاك لا بد من الدليل بقوله ان سبب الفسخ تحقق سلا

والثالث هي مدة التي مضت
 لابلاد الاغراض كما هو حال
 الخصم للدفعة والمداون
 للقضاء فلا يزاو عليه
 فان لم يكن له وجب طلب
 المولى تعجبه وعجزه من اى
 الكتابية وهذا عندنا بحقيقة
 ومعه قال ابو يوسف لا يجره
 حتى يتوالى على بجان
 القول على رضى المدعى او
 التام بجان وفي الرق
 علقه بهذا الشرط ولا يزل
 عقدا رفاق حتى كان احسنه
 مكرهه وحالة الوجوب
 بعد حلول النجم فلا يزل
 من اى لابل مدد استيسار
 وادى مدد متوافق عليه
 العاقدان وان لم يكن
 الفسخ قد تحقق وهو الحق
 لان من عجز عن اداء
 نجر واحد يكون اعجز
 عن اداء نجرين وهذا
 لان مقتضى المولى الوصول
 الى المال عند حلول النجم
 وقد فات فنيغش اذا لم يكن
 مراديا به دونه من اى لابل
 اليومين والثلثة لانه
 لا يضمنها لسان الاداء
 فلم يكن تاخرا والاثار
 فان المروى عن ابن عمر
 ان مكاتبة عجزت من
 نجر فرد ما من فذا

قال فان اخذت
 عند خيل السلطان
 فيقولون ان الكسابة
 تشبه بالتراضي من غير
 عندنا لحدراو
 ولو لم ير منه به العبد
 لا يد من القضاة لغير
 لانه عقد لازم تام فلا بد
 من القضاء والرضا
 كارد بالعبودية التيقن
قال واذا اقر المكاتب
 عاد الى احكام الرق
 لا يفسخ الكسابة
 كان في يد غيره لا يفسخ
 وهي موكلة لانه لا يفسخ
 كسب عبده وهذا
 لانه كان موثقا عليه
 او على موكلة قد زال
 التوقف **قال فان**
 مات المكاتب وله
 مال لم يفسخ الكسابة
 وقضى ما عليه من
 ساهه وصمك بقتنه
 في الخبز من اجزاء
 حبيبته وما يفيق فيصير
 ميراث لورثته
 ويحقق اولاده وهذا
 قول على بن ابي طالب

عن النصارى قلت يا الهادي ذكره الشرح كلفه وفيه نظر لان الامر الذي كسبه المصنف الى ابن عمر لم يصح طه بوجه
 الموجبه ولا اخبر احد من اصحابنا الا انما واما المتقوله عند ارواه ابن ابى شيبة في مصنفه بما وقع وابن ابى الزناد عن ابن
 بن عبد الله بن يحيى عن عطاء بن عمر عن ابي عبد الله كاتب خلا على الف دينار فاذا بالامانة فرد في الرق والامر الذي
 استدل به ابو يوسف ثابت فكيف يقع التعارض بين ثابت وبين ما ثبت والامر في مثل هذا الموضع من التخليد هم قال
 ش ابي في الجانب العنصر فان اخذت ش الرضا بالخلال بمكره اذا ترك موضعه الذي عليه الامية وقال في الجانب
 نزل الرجل في نفسه وفيه مال وكذا انزل به من غير السلطان ش ابي عن غير القاضى والقاضى بطلان عليه السلطان
 وكذا على كل من له كسب حتى ان الرجل سلطان في مديته والسلطان في الامم اسهم كسبه ثم اطلق على احكام بطون قوله
 للرجل العادل عدل في نفسه وسواه برضاه فهو جائز لان الكسابة يفسخ بالتراضي من غير عذر فبالتراضي ولو لم يرش
 العبد لا يد من القضاء بفسخ لانه عقد لازم ش من جهة المولى لا يقدر على الانفاداه هم تمام ش يعني ليس فيه شرط
 خيارهم فلا بد من القضاء او الرضا كالرقيق بالعبودية يعني اذا وجب الشكر بالبيع عينا بعد القبض فانه لا يفسخ
 بالفسخ فكذا به او به قال مالك والشافعي في قوله وفي رواية اخرى ذكرها في الذمير ان هذا عيب يمكن قبل او الكسابة
 فيفسخ بالفسخ بدون القضاء كما لو كان الشكر عينا قبل القبض وبه قال الشافعي في قوله واحتملهم قال ش ابي القاسم
 هم واذا عجز المكاتب عاد الى احكام الرق ش قال الامراء في قوله عجز وقع في الفسخ على نية المبتني للفاعل من المالك
 ولذا ان كان وقع ايضا وعجز في الوجه فيقال بلفظ المبتني للقبول من مزيا الثاني لان عجزه والى الفسخ
 الكسابة ولا يرد المكاتب الى الرق بل يحتاج بعد ذلك الى القضاء والرضى الامر الى ما قال في اول الكتاب واذا عجز المكاتب
 لم يعمل احكام تعذيبه وقال ايضا فان لم يكن له وجه وطلب المولى تعذيبه وعجزه ان طلبه المولى من احكام تعذيب المكاتب عجز
 احكام ويدل على هذا ما قال الشيخ ابو القاسم في شرحه في التعليل بقوله وذلك لان في تعذيبه فسخ الكسابة قلت لا يحتاج
 تطويل عظيم بل لا وجه عجزه بنا الناعل من الثاني لان هذا الكلام مترتب على ثبوت العجز قبل منه فكما ان هذا
 لذلك الفعل المتعدي اعني التعذيب السابق فكان قائما ليقول في عجز المكاتب كسب احكام او برضاه كيف يكون حكمه فقال
 واذا عجز عاد الى الرق فانهم لا يفسخ الكسابة وما كان في يده من الكسب انهم لا يفسخونه بل انهم كسب عبده وهذا ش ابي
 وجه الظهور هم لانه ش ابي لان الكسب كان موقوفا عليه وعلى سواه لانه ان ادبيل الكسابة فهو له والظاهر لانه
 وقدر الالتماس في ش بالعجز هم قال ش ابي القاسم فيهم فان مات المكاتب لم يفسخ الكسابة وفسخه على كسبه
 ابي من بدل الكسابة هم من له وجه كسبه في اخر جز من اجزائه ما بقي ش من مال بعد ادخال الكسابة هم فهو ميراث لورثته
 وليتيم اولاده ش ابي المولودون في الكسابة ولا المشترون فيها هم وهذا قول على وابن مسعود رضي الله عنهما
 قول على رضي الله عنه اخبره ابن ابى شيبة في شقة ثنا ابو الاخير عن سماك عن قابوس بن ابى الحارث عن ابنه قال
 بعث علي بن ابي طالب في كسبه على كسبه باليه لانه عن مكاتب وتترك ما لاوله انكسبت اليه الكسبان ترك كسبه
 سواه فيستوفون والى كان سواه لاوله ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن الثوري عن حماد بن سماعة قال قال
 قلت اخبرني النبي في سنة من طرق الشافعي عن عبد الله بن ابي اسحاق عن من جرح قلت لعل المكاتب بموت ولم ولد احراز
 ويرجع اكثر مما بقي عليه من كسبه قال يفسخ عنه ما له وافضل فليبيته قلت للمالك هذا عن احمد قال نعم ان كان

بقيت وقال الشافعي لا ادري اثبت عنه ام لا قلت هذا ثابت عن علي بن النعمان ذكرناه وكسب وقال لك نحو الحسن ذلك قال
 بن حزم وبه يقول معبد الحسن وابو سيرين والنفخ والشعب وعمر بن دينار والثوري واليمنية والحسن بن علي
 ابن ابي حنيفة وقال ابن مسعود في رواية البيهقي من حديث محمد بن سالم عن النبي قال كان عبد الله يقول لا يورثني
 ما بقي عليه من مكاتبة ولو رثته ما بقي هم وبه يشي ابي يقول علي وابو مسعود في الحديث عنهم هم اعدوا لنا وقتنا قال الشافعي
 تبطل المكاتبة ويموت من ابي المكاتب هم عبد الله وما ترك لولاه من وبع قال الحنفية وقناوة وابو سليمان وعمر بن
 عبد العزيز وقال المازني وبه قال النفخ والشعب في قوله قد ذكرناه عن ابن حزم الغائبة ذكر النفخ والشعب فيمن قال
 هم واما من يشي ابي امام الشافعي هم في ذلك من ابي فيما ذهب اليه زيد بن ثابت رضي الله عنه من رواه البيهقي
 من حديث محمد بن سالم عن النبي قال كان زيد يقول المكاتب عبد الله عليه ورثته لا يورثهم ولان المقصود
 من الكاتبة من ابي استلال بالمقول في قوله ان المقصود من الكاتبة هم عتق من ابي عتق المكاتب هم في
 تعدد اثباته من ابي اثبات العتق لانه الميث المكاتب ليس بمثل العتق هم فتبطل كس ابي لكاتبة هم وبه يشي الشافعي
 الى بيان بطلان العتق هم لانه من ابي لان العتق هم لا يخلو اما ان ثبت بعد المكاتبة مقصود ابي على ما بعد
 الموت هم او ثبت قبله من ابي قبل الموت هم او بعد مستند ابي او ثبت بعد الموت حال كونه مستندا الى حال
 حياته فيكون اثباته احوال كلها باطلة اثباته اليه قوله هم لا وجه الى الاول من وبع وان ثبت بعد المكاتبة مقصود ابي
 الحمايش من لان الميث ليس بمثل العتق ولا يخلو من محل هم ولا الى الثاني من ابي فتبقى الثاني وهو ان
 ثبت العتق قبل الموت هم انفق الشرط وهو الاول من لان المعلق بالشرط لا يسبق الشرط ولا يلزم وجود الشرط
 قيل في وجود الشرط وبه اختلاف موت المولى فان العقد يثبت ويصح بالاداء في ورثته لان المولى ليس بمعتق وعليه بل هو
 عاقبة والعقد يبطل بهلاك المقتو وعليه بالموت العاقبة هم ولا الى الثالث من ابي لا وجه لينا الى الثالث وهو ان
 ثبت العتق بعد المكاتبة مستندا الى حال حياته لان الشئ يثبت في احوال ثم يستند به الشئ لم يثبت بعد وهو مقتول
 هم لتعد الشئ في احوال من ابي ثبوت العتق هم لم يثبت ثم يستند من ابي الميث ثبت فلا يستند هم ولنا انه يشي
 ابي ان عقد المكاتبة بعد مقصد معاينة من اخر به عن الكاح والوكالة وهو ما لا يبطل بموت احد المتعاقدين وهو المولى من قبل المكاتب
 تبطل بموت المولى ثم قلنا بموت الآخر من ابي وهو المكاتب هم وبما جع بنينا من ابي من موت المولى وموت المكاتب عدم
 البطلان هم احاجة الى بقا العقد لا احيانا من ابي اذ اجازنا بقا العقد بعد موت المولى احاجة اليه ليعمل في مقصود
 وهو لا فلا يجوز ابقاء العقد بعد موت المكاتب احاجة ليعمل في مقصوده وهو شدة احقرية هم بل اولى من
 ابي بل ابقاء العقد في جانب المكاتب اولى هم لان حق من ابي حق المكاتب هم الكس من المولى حتى ان لم ينفذ
 جانبه من حتى لو اراد المولى ان يبطله ليس له ذلك بخلاف المكاتب فان الذي استحق المولى من قبله ليس بل ان لم ينفذ
 نفسه بطل حق فاذ لم يبطل حق المولى بموته فحق المكاتب انه الزم وان لا يبطل قبله بل ولا يجوز ان يكون
 جوازا ليقال ليس بموت المكاتب موت العاقل لان العقد يبطل بموت المقتو وعليه هو المكاتب وان العاقد ورثه
 ما يميزه انفاهم والموت النسخ من البنون والناس النسخ وهو مبيعة افضل للتفصيل هم للمالكية منه من ابي من الموت
 هم للملكية من ارا وان موت المكاتب لان بقا الكاتبة تنقضي من طرف المكاتب المالكية والمقتوية وهي عبارة

ووجه اخذ علمنا وقال
 الشافعي تبطل المكاتب
 وموت عبد الله وما ترك
 صولته اياهم في ذلك
 ابد من ثابت فيكون
 المقصود من الكاتبة
 عتقه وقد تغل اثباته
 فتبطل وهذا كانه
 لا يخلو ما ابي
 بعد المكاتبة مقصود
 او ثبت قبله او بعد
 مستندا لوجه
 الى الاول لعدم المحلة
 ولا الى الثاني لفقده
 الشرط وهو الاول من
 ولا الى الثالث لثبته
 الثبوت في احوال
 والشئ لم يثبت
 مستندا لثباته
 حقه معاينة
 ولا يبطل بموت
 احدا من المتعاقدين
 وهو المولى فكله
 ثبوت الآخر والجماع
 بدينه ما احاجة الى
 ابقاء العقد لاجاء
 الحق بل اولى لان
 حقه كد من حق
 الماسحق لزم العقد
 في جانبه والموت
 انفي للمالكية منه
 للمصطفى كسيسة

من القادریة والثانیة ومن طرف الکتاب الی الملوکیة وی عبارتہ عن القادریة والمفعولیة والموت انما للقادریة والثانیة
منه للقدریة والمفعولیة اذ القادریة لا تتجوز الموت والمفعولیة تتجوز معه ولما استقط الشرع اعتبار قومی فانی
فی فصل موت الکاتب لحاجة العبد لا حصول شرف احرته وحاجة المال الی المتعلق بالمقتیة من الآثار والاحکام فلا
یسقط اعتبار اونی المناقین کما فی الک اولی ونقول للمالکیة قیمة والمملوکیة عجز والموت عجز ایضا فالمنافاة بین
القدرة والعجز والتجویز ههنا ان الاجتماع انعقد علی جعل المولی مستقبا بعد موته بالطریق الاولی لان الاشتاق فعل
وکونه مستقبا وصف وليس یفعل الموت ینافی الافعال ولا ینافی الصفات فاذا جعل مقتبا بعد الموت کان جعل الکاتب
مستقبا بالطریق الاولی هم فینزل حیاته تقدیرا شی اذ کان لا امر کذلک نزل للکاتب حیاته تقدیرا وبذا اجواب عن التردد
الاری ذکره اخفتم تحریرہ ان ثبوت احرته علی کل طریق ممکن ولا یلزم الفساد ولانه لو ثبت احرته بعد الموت نزل حیاته
کما نزل للمیت حیاته فی حق بقا الحركة علی حکم ملکہ فیما اذا کان علیہ دین مستغرق وفی حق التجنیز والتکفین تنفیذ الوصیای
فی الثالث لو ثبت قبل الموت تستند احرته مع السناد سببا وهو منی قوله هم اولیتنا باحرته شی وفی بعض النسخ اولیتنا
احرته هم باستناد سبب الادایش الذی هو عقد الکتابہ هم الی اقبل الموت شی فان قبل یلزم مقتبیم المشرط علی شرط
اجاب بالثبوت بقوله هم ویکون اذ خلفه کادیه شی فلا یلزم من ذلک ولا یتوهم ان العتق بقدریم علی الاذیل فیکدر
الاد اقبل العتق فان اقبل الاد اقبل سبی والسناد وانما یمکن فی التصرفات الشرعیة اجیب نعم فعل ان الثبوت متضاف
الی المنسوب وبذا الاضافة وشرطیه من دمی صیغ فمات الرمی قبل ان یصیب شمس صاحب ارکانه کالدیورث عنه لو ثبت
لین بازم لکن لما صح السبب للملک بحجبه بعد تمام السبب للملک وتماه بالاضافة الی اخرها من اجزایاته فایضا لهما مالک
السبب متعقبا وهو عقد الکتابہ والعتق موقوف علی الاد اجد اجازة بعد الموت واحکم هو وقوع العتق مما یمکن اثباته
من مین الموت کالملک ثم حکمنا بعتقه فی اخر جزیه من اجزایاته اما بان یتقام الرک الموجود فی اجزایاته مقام الخلیفة
المال والمولی وهو الاد المستحق علیہ او یمکن اذ خلفه کادیه توضیح هذا منی غلب علی فله الموت ونظر اراثة وانقطع
حاجة حیویة یمکن الظاہر ان یحلی بین المال والمولی فیصل بذلک الی شرف حرمة نفسه حرمة اولاده وسلامته السبا فیکون
ذلک ان لا شرافی علی الموت سبب لاد المال فاذا دمی خلفا عن دمی استند الاد الی اقبل الموت فصار کانه ادا
بنفسه ویکون المراد من قوله بان سبب لاد ای بان سبب لاد الاد العقد او لو ارید من سبب لاد الاد العقد لاستند لاد الاد
زمان العقد وليس کنه لک بل الاستناد الی اقبل الموت ولو ارید بالسبب الموت فله وجب لیسنا لانا اثباته لاسناد بانفسه
وهی تنفذ بالاستناد الی اقبل الموت فلا تستند الی اول العقد هذا ما قرره شیخ تلج الشریعة رحمها الله فان قبل
لو قیمة قاذن بعد اذ اقبل الکتابہ فی حیاته سید قاذن ولو حکم بحرته فی آخر حیویة یمکن ان یجوز قاذفه واصل لک
لا یجوز ثلثا ثبت احرته فی آخر حیاته لضرورة حاجته الیها واثبات بالفرة لا یجوز مونها فلا تطر فی حق احصائه
فلا یجوز قاذفه مع ان السناد وتدر بالمشبهات واحرته ههنا تثبت مع الشبهة واثبت الاستناد وثبت من وجههم وک
ذلک ممکن شی والاشارة الی ما ذکره من قوله نزل حیاته وقوله اولیتنا احرته الی اخره ویکون اذ خلفه کادیه هم و
ما عن تمامه شی ای تمام اصل هذا الخلاف هم فی اختلافات شی اراد بها نسخ اختلافات فان اثبتین من اصحابنا
المقتدرین صنفوا نسخا شتمک علی المسائل للفتیة اختلافات وطریقه الخلاف وذلک وافیها کثیر من المسائل اختلافیه غیر انهم

فینزل حیاته تقدیرا
اولیتنا احرته
باستناد سبب الادایش
الی سابق الموت
وکیون اذ خلفه
کادیه وکل ذلك
ممكن على ما عرفت
فما به في الخلافات

ما ذكره اسن مسائل المكاتب لا يزد السلسلة وهذا وقد قال صاحبها بعناية عليك باستحضار القواعد الاصولية لاستخراج
 الاحتجاج اليه القياس فان تعذر استخراج ذلك فارجع الى الاصول السجالية باوعا اضافية الحكم الى المشترك وسند طريق ما يرد من
 رده وادعى الاضافة الى الشخص في هذا الموضع وامثاله فان ليس المراد عليك ذلك يقتضين من عنده بعد ان يتوجه على التركيب
 بمحضرة المحققين في ذلك الفيز العظيم قد رده والا فليترك ودفعوى معرفة الهداية فكلون من الجملة الذي ظهر عنده في
 التعميل عنده فاحتم بالآخرين اعمال الذين مثل سعيهم في هجرة الدنيا وهم يحسنون صناعتهم كانه يقول وما لشد
 التعويض المدعى بهما ان موت المكاتب لا يوجب الفسخ لان موت المولى لا يوجب فدا موت المكاتب لان العدم في الشرع
 الاتفاقية ثابت بالاجماع فلذا في النزاعية بالقياس عليه لان العدم في الاتفاقية انما كان لتحصل المصالح المتعلقة بالبقاء
 بشهادة المناسبة فكذا في النزاعية وهي الاضافة في الدعوى فان منع حقيقة في تلك الصورة اجيب انما هي حقيقة
 فيما فان المسئلة المتعلقة بالعقد امور مطلوبة فان منع المطلوبة اجيب بانه مكابرة لانها في المطلوبة في التحقيق عند
 العقلا فان كان مائل لخير بين ان يحيل المصالح المتعلقة بالعقد بين ان لا يحيل فانه كان يخيرا للحصول على المصلحة
 قسئل الاصل في الحكم في الاصل ان لا يضاف الى المشترك له حجة اجيب بان الحكم يضاف الى ما هو اللازم فيها او في
 الفرع على تقدير اللزوم في الاصل وانه هو المشترك بينهما تحقيقه ان الحكم في الاصل ان يضاف الى المشترك لانه يضاف
 اليه او الى ما يحقق الاضافة اليه يعني شتم اضافة الى الاضافة الى المشترك القيام الدليل على كل واحد منها وهو انما
 قابا ما كان يكون مصنافا الى المشترك فاذا ثبت هذا نقول العدم في الاتفاقية يدل على احد الاخرين احدهما المشترك
 بين الوجوديين وهو كون الوجوب محملا للمصالح المتعلقة بالبقاء لا يكون عنه اصلا يعني لا في الاصل وهو الصورة
 الاتفاقية ولا في الفرع وهو الصورة النزاعية والثاني المشترك بين العدميين وهو المانع عن الوجوب قطعا فانه
 اذا لم يتحقق احدهما يلزم الوجوب في الاتفاقية بالمقتضى السالم عن المانع من القطعيين احدهما بالبعة المشترك بين
 العدميين والثاني في سؤل العدم اما كون مانعية المشترك بين الكلايين معاوضة للمقتضى للوجوب واما بيان الامر
 فلما انها تقتضى العدم فيها لان المشترك بين العدميين اذا كان مانعا فيها كان العدم في الاتفاقية ثابتا واما كون
 العدم معارضا للمقتضى للوجوب فظاهرا واما بيان سلامته المتحقق على تقدير عدم الامرين فلما انها تقتضيان على هذا
 التقدير اما انتفاء مانعية المشترك فظاهرا واما انتفاء شمول العدم فلانها لازمة وهو عدم عليه المشترك من لوازم شمول
 العدم من لوازم عليه المشترك بالضرورة ان المشترك بين الوجوديين اذا كان عليه راجية للوجوب في احدى الطرفين
 يلزم الوجوب في الاخرى عملا بالعلة الراجية فيلزم شمول العدم فثبت ان العدم في النزاعية من لوازم اخرى الامر
 فيكون العدم في الاتفاقية مستلزما لاحدهما بالضرورة ودليل على الاخره اسما ان العدم في الاتفاقية مستلزم
 لاحدهما بالضرورة ودليل على الاخره اسما لان العدم في الاتفاقية ثابت بالاجماع فيلزم احد الامرين فايها يلزم لزوم
 المدعى وهو العدم في النزاعية فانهم قالوا اي القدر ونحوهم وان لم يترك وفارنش اي بالودى به بدل الاتية
 هم وترك ولدا مولودا في الكتابة سمي في كتابة امية على نحو من وجوهها بالاتفاق لدخوله في كتابة هم فاذا ادعى حكمنا
 بعتق امية قبل موته وعتق الولد سمي اي كلمنا بعتق الولد ايضا لان الولد داخل في كتابة وكسبه ككسبه خلفه
 في الادا وصار سمي اي حكمنا به كما اذا ترك وفارنش يعني لو ترك وفا كان سمي على بدل الكتابة منه وكسبه ككسبه

قال ان لم يترك
 وفارنش ولدا مولودا
 في الكتابة سمي
 كتابة امية على نحو من
 فاذا ادعى حكمنا
 بعتق امية قبل موته
 وعتق الولد لان
 الولد داخل في
 كتابة وكسبه ككسبه
 خلفه في الادا
 وصار كما اذا ترك وفارنش

وان ترك ولدًا مشترى في الكتابة
 قبل ان يات له من ماله في الكتابة
 حاله ان يترك ماله في الكتابة
 ما عدا ما في يده الى اجله
 انما يولد المولى في الكتابة
 والحجامة له مكاتب عليه ثوبه
 ولحمنا فليت المالك اعتاقه بخلاف
 سائر المكاتب ولا يبيعه بغير
 الفرق بين الفضلين ان لا يجل
 بقيت شرط في العقد فيثبت
 في حق من دخل في العقد
 والمشتري له يدخل في العقد
 اليه العقد ولا يملك له العقد
 مخرجه من المولى في الكتابة
 مستقل وقت الكتابة فسر
 الحكم اليه وحيد دخل في حكمه
 سنة في خبره فان اشتريه
 ثم مات وترك واولاد له
 لانه ماله بغيره في آخره من
 اجزاء حرة في حكمه بغيره
 في ذلك الوقت لانه تيمم كايده
 في الكتابة فيكون هذا الحرة
 عن ماله لان له اولاد
 مكاتبين كتابة واحدة والولد
 ان كان صغيرا فغيره بغيره
 وان كان كبيرا فجله كخمس احد
 فاذا حكم بغيره في الكتاب بغيره
 في تلك الحالة على ما قال
 فان مات المكاتب وله ولد
 من حرة وولد له من المكاتب
 فحق الولد في حرة على عاقلة
 الامام ان ذلك قضاء بغير
 المكاتب لان هذا القضاء بغير
 حكم الكتابة لان من قضيت
 الحاق الولد بماله في الامم واجاب
 العقل عليهم لكن على وجه
 فيقول ان يفتي بغيره في الامم
 مع الى الامم القضاء بغيره

في آخره من اجزائه ويتفق ولده ايضا وان ترك ولدًا مشترى في الكتابة قبل ان يات له من ماله في الكتابة
 او يترك ماله في الكتابة ما عدا ما في يده الى اجله انما يولد المولى في الكتابة والحجامة له مكاتب عليه ثوبه
 ولحمنا فليت المالك اعتاقه بخلاف سائر المكاتب ولا يبيعه بغير الفرق بين الفضلين ان لا يجل
 بقيت شرط في العقد فيثبت في حق من دخل في العقد والمشتري له يدخل في العقد اليه العقد ولا يملك له العقد
 مخرجه من المولى في الكتابة مستقل وقت الكتابة فسر الحكم اليه وحيد دخل في حكمه سنة في خبره فان اشتريه
 ثم مات وترك واولاد له لانه ماله بغيره في آخره من اجزاء حرة في حكمه بغيره في ذلك الوقت لانه تيمم كايده
 في الكتابة فيكون هذا الحرة عن ماله لان له اولاد مكاتبين كتابة واحدة فاذا حكم بغيره في الكتاب بغيره
 في تلك الحالة على ما قال فان مات المكاتب وله ولد من حرة وولد له من المكاتب فحق الولد في حرة على عاقلة
 الامام ان ذلك قضاء بغير المكاتب لان هذا القضاء بغير حكم الكتابة لان من قضيت الحاق الولد بماله في الامم واجاب
 العقل عليهم لكن على وجه فيقول ان يفتي بغيره في الامم مع الى الامم القضاء بغيره

هو لا يكون تعييزا شئ لان كل ايقار شيا لا يبطله لئلا يعود على موانعه بالتعقن هم وان اختصم موانعه
 الام وموانعه الاب من والاه شئ هذا هو المسئلة الثانية صورتها ان هذا الولد بعد الاب واختصم
 مولد الاب وموانعه الام فقال مولد الام مات رقيقا والولاد لنا وقال مولد الاب مات حرا والولاد
 لنا هم فتنفس به شئ من مولد الام فهو قضا وبالعجز شئ فتفسخ الكتابة اقتضاها هم لان
 هذا الاختلاف في الولاد مقصودا شئ لان كلام من المرفعين قصد هم الولاد هم وذلك يتبين على بقاء الكتابة
 وانتفاضا فانما اذا فسخت مات عبدا واستقر الولاد على مولد الام واذا بقيت شئ احيى الكتابة هم فصل
 بها الادوات حرا وانتقل الولاد الى مولد الاب وهذا شئ احيى بقاء الكتابة وانتفاضا هم فصل محبت رقية
 شئ لما ذكرنا ان من يذهب زيون ثابت رضى الله عنه ان الكتابة تنفسح لموت المكاتب
 فاذا كان كذلك هم فينفذ ما لا ياتي من القضاء لان صيانة القضاء الجمع عليه اولى من امضاء الكتابة
 اختلف الصحابة رضى الله عنهم في بقاءها هم فلما نزل شئ احيى فلاجل نفوذ القضاء كان تعييزا شئ فتفسخ
 الكتابة قبل نسخ الكتابة سبني على نفوذ القضاء ولو رده وذلك لصيانة القضاء عن البطلان وفي صيانة بطلان
 ما يجبر عايتة وهو الكتابة رعاية لموت المكاتب وليس احمد البطلان في حج واجيب بما ذكرنا انفا من ان
 صيانة القاضي الى آخره ثم اعلم ان في مسئلة المارث اذا ظهر للولد ولا من قبل الاب عبدا والاب بطل فمولى
 الام لا يرثون بما عطلوا من جناية الولد في حصة المكاتب على مولد الاب لانه انما حكم ببقائه في آخره من
 اجزائه منة فلا يشترط عتقه اولى عتقه الكتابة فكان مولى الام عند حيوة مولى حقيقته فلم يرجعوا بما عطلوا
 انما يرجعون بما عطلوا عن جناية بعد موت الاب قبل اداء البذل ان عتق الاب الما استبد الى حال ميته بين
 ان ولاؤه كان لمولى الاب في ذلك الوقت ومولى لا يجبرون على الاداء فيرجعون بما ادوا وذكر الترتيب
 هذا الذي ذكرنا فيما اذا مات من وفاد فان مات لامن وفاد قال الاشكاف رحمه الله تنفسح الكتابة
 حتى لو تطوع انسان باذا بدل الكتابة لا يتقبل منه وقال ابو الليث رحمه الله لا تنفسح ما لم ينفذ
 بحجزة حتى لو تطوع قبيل القضاء يتقبل منه هم قال شئ احيى في احكام
 الصغير هم وما دى المكاتب من الصدقات الى مولاه شئ اراد ان المكاتب اذا اخذ شيئا من الزكوة واداه
 مولاه من بدل الكتابة هم ثم عجز شئ احيى عن الكتابة هم فهو طيب للمولى لقبه بالملك شئ احيى لتغير الملك بتغير
 هم فان العبد يملك صدقة شئ احيى حال كونه صدقة هم والمولى عوفنا عن العتق شئ احيى يملك المولى حال
 كونه عوفنا عن العتق وفي بعض النسخ عوفنا عن العيين فان قلت ان ملك الرقبة للمولى فانه يتبدل الملك
 قلت ان ملك الرقبة للمولى منلوب في مقابلة ملك السيد ولهذا التصرف للمكاتب لا للمولى ولان من يملك المولى من
 التصرف وبالعجز يبيع المولى على العكس فكان تبديلا وقد نظر صاحب العناية فيه بان قال لا تسلم ان ذلك تبديل
 ولين كان فلا تسلم ان مثله بمنزلة تبديل العيين ولعل ان يقال المولى لم يكن له ملك يد قبل العجز وحصل به
 فكان تبديلا قالت اولى كلامه من محرر والثاني وهو لا يراد بان وقوله ولعل الاولى فيه نظر لانه لم يكن له ملك
 يد قبل ملك رقبة وليس المراد منه التبديل حقيقة بان يراد تبديل الذات وانما المراد التبديل الحكمي فافهم هم واليه

لا يكون تعييزا وان
 اختصم موانعه الام وموانعه
 الاب من والاه شئ
 لمولى الام فتنفسح
 بالعبث لان هذا اختلاف
 في الولاد مقصودا
 وذلك يتبين على بقاء
 الكتابة وانتفاضا
 فانها اذا فسخت مات
 عبدا واستقر الولاد
 على مولد الام واذا
 بقيت واتصل
 بالادوات حرا
 وانتقل الولاد الى
 مولد الاب وهذا
 فصل محبت رقية
 فينفذ ما لا ياتي
 من القضاء فلهذا
 كان تعييزا قال
 وما دى المكاتب
 من الصدقات
 الى مكاه ثم عجز
 فهو طيب للمولى
 لقبه بالملك فان
 العبد يملك صدقة
 والمولى عوفنا عن العتق
 والى على شئ احيى

والسيرة

وقعت كاشا قانينة
في حديث بريرة راف
هي لها صدقة ولنا
هذه يد وشدك مخلوق
رساذا اياها للغنى
والها شفي كان المباح له
يتناولها على ملك البعير
فلا يقبل الملك فلا
تطعمه وتطعمه المقتدر
شرا اذا اياها
لغيره لا يطعمه ولو مله
يطعمه لو خرج قبل الاداء
الى المولى فكذلك
المطعم اية حتى عند
محمد بن طاهر كات
بالعز بن عبد الملك
عنه وكذا عند
ابي يوسف والكلان
ما يخرج يتفق ملك
للملك سنة ولا لا خبث
في نفس الصدقة
واذا اخذت في فعل
الاخذ لكونه اكلا لانه
فلا يحسن ذلك
للعنف من غير حاجة
ولما شفي الزيادة
حرمة ولا اخذت
من المولى خصا
كل من البعير اذا حصل
الى وطنة والفقير
استغنى وقد يغني
ايد بها ما اخذ من
الصدقة حيث يطيب
لها وعلى هذا اذا عتق
المطعم واستغنى
ما يغني من الصدقة
في بده قال اذا اجبى البعير
فما يجبه بغيره ولا يجبه
بغيره فانه يد فم او يملك

ش اى والى التبدل وكل بعد التبدل هم وقعت الاشارة النبوية في حديث بريرة كهي لها صدقة ولنا حديث بريرة
ما تجي بريرة فقالت اني كاتبت الي على تسع واسم كل عام اوقية فاصحني قالت ان اجيبا لك ان اسم
لهم ويكون والا وكنت فعلت فذهبت بريرة الى بلها ورسول الله صلى الله عليه وسلم جالس فقالت اني قد عرفت
ذلك عليهم قالوا الا ان يكون الولا لهم نعم ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فاصحني عما يشته رضى الله
فقال غديها واشترط لهم الولا فانما الولا لمن اعتق ففعلت ما تشته رضى الله عنها ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
في الناس فخر الله ثم قال ما بعد فاما بال رجال يشترطون شهروا الميت كتاب المير في باطل وان كان باية
شهروا فاما المصدق وسد المدا وتفق وانما الولا لمن اعتق واخرج البخاري ومسلم فينا ودخل السبي
سنة الله عليه وسلم وبريرة على النار فرب الية خبر واذا من ادم البيت فقال لم اري البريرة فكيف لم يصدق به ولو
ولدت لا تأكل الصدقة قال هو لها صدقة ولنا بدية هم وبذاش اى الحكم المذكور هم بخلاف ما اذا اياها
لنفسه والماتمة ش اى بخلاف ما اذا اياها الفقة ما اخذه من مال الزكوة ففني او ما شفي فانه لا يباح لهما هم
ان اياها لغيره فانه لا يباح فلو كان الملك فلا تطيبه فلو تبدل سبب الملك وله الدليس للضيف ان يطعمه شيئا فيقدم عليه لانه
لم يصير ملكا حتى يتولى الاعطال الى الغيرم ونظيره ش اى نظيره ما ذكرهم المشقة شرا فاسداش بان شرا
رسل طعاما ما كولا ليعا فاسدا هم اذا اياها الفقة لا يطيب له ش اى لا يطيب للغيرتنا وله لان في الاول الملك
غير مستقر لوجوب الفسخ بخلاف الثاني هم ولو ملكه يطيبش بان باعه ببيع صحيح او بهبه على له التناول هم ولو
عجز قبل الاول الى المولى ش اى ولو عجز المكاتب عن الكتابة قبل واربا اخذه من الزكوة الى المولى هم فكذلك
الجواب ش يعني انه طيب للمولى على الصحيح هم وبذاش اى وكون هذا طيبا قبل الاول لينا هم عنه محرم
طاهر لانه بالعجز قبل الملك عنده ش يعني الملك فان عند المكاتب او اعجز ملك المولى كسايه لكا سبيته او بهذا وجب
انقص الاجارة في المكاتب اذا اجرا منه ظهرا ثم عجزهم وكذا عند ابي يوسف رحمه الله ش اى وكذا لا يطيب له عند
ابي يوسف ايناهم وان كان بالعجز يتقرر ملك المولى عنده ش فان للمولى نوع ملك في كسايه بالعجز
يتأكد ذلك اتم ويطير المكاتب فيما مضى كالعبد الماذون ولهذا اذا اجرا المكاتب اتم ظهرا ثم عجز لا يوجب
فسخ الاجارة هم لانه لا خبث في نفس العبدية ش والا لما فارقه اصلا هم وانما اخبث في فعل لاخذ لكونه
اذلا لانه ش اى بالماخذهم فلا يجوز ذلك ش اى الاذلال والهوان هم الفسخ من غير حاجة وللهما
لزيادة حرمة والاخذ لم يوجب للمولى فصار كابن سبيلا اذا وصل الى وطنة والفقير اذا استغنى وقد سبق
ش اى وسال له قد بقي هم في ايها ما اخذه من الصدقة حيث يطيب لهما ش اى لابن سبيلا لو اصل وطنة وانفق الذي
استغنى ولهذا لو مات ابن السبيل والفقير على لوارثها الفسخ ما تركاه من الصدقة هم على بذاش اى على ما ذكرناه هم
اعتق المكاتب واستغنى لطيب له الباقي من الصدقة في يده ش لان الخبث ليس في نفس الصدقة وقد قال بعض المشرك على قول
ابي يوسف لا يطيب لان المكاتب عنه لا يملك كسايه لكا سبيته والعجز يتأكد ذلك الصحيح ما ذكره المصنف على الاطلاق فلهذا
على الاطلاق فلهذا كاتبتا عليه بالصحيح هم قال ش اى في الجاهل النعيم واذا اجبى العبد وكاتبه مولاد ولم يعمل باختيار
شعر عجز فانه ش اى فان المكاتب الذي عجز يرفع ش على مينة الجاهل اى يرفع الى ولي اخواتهم هم وليفتي

الان الورثة يخلفون
في الاستيفاء فان لم يمتنع
احدا الورثة لم ينفذ منته
لان لم يحكم وعلني لان
المكاتب لا يملك بسله
اسباب الملك فكذا السبب
الوارث فان اعتقوه
جميعا جازع وسقط عنه
بدل المكاتبه لان لم يصير
ابرار من بدل المكاتبه
فانه حقهم وقد جازع
الامارات فاذا ابرأ المكاتب
من بدل المكاتبه يفتق
كأذا ابرأ المكاتبه
اذا اعتق احد الورثة
لا يصير ابراء عن نفسه
لانه يفتق ابراء القضاء
فتصير الحقه كالمستحق
لا يثبت ابراء البعض
اوا دانه في المكاتب
كافي حصه ولا في كله
وكأذا وجه الى ابراء الكل
محق لقيمة الورثه
ولكنه اعلم
كتاب الوارث
قال الكونونى عن
ذلاء عشاقه وديهي
وكذا

لان لما كان مريضا لم يبيع تصرفه بما جيل غير الثالث كاستقاط فان قلت من اين علم به ان المواس كان صحيحا قلت ومن
السنة على الاطلاق يدل على ذلك لان ذلك هو المطلق من الاحوال ثم الا ان الورثه من حق استثنائى قوله
فلا يتغير قبل كانه جواب عما يقال كيف لا يتغير سبب الحرته وقد كان له حق الاستيفاء ليدل حضار الورثه وقد نظير
فقال الان الورثه هم يخلفونه في الاستيفاء حتى فلا يكون تغيرا في خود المكاتبه لانها باقية كما كانت في ان سائر
الديون يخلفونه فيه ولا يسي ذلك تغيرا كذا في دين المكاتبه وقال الطحاوي في محققه ومن مات ولم يكتب المكاتبه
مكاتب المكاتبه على المكاتب مورثه عن مولاه كما يورث عنه سائر امواله سواء كان وللمكاتبه اذا اوصى
لمولاه ولا لورثته وقال الاستيحي في شرحه المكاتب لا يورث وانما يورث ما في ذمته من المكاتبه فان اوصى
بكون مولاه من بيت لاسن الورثه حتى انه يرثه المذكور من حصته لبيت دون الاناث هم فان اعتقه احد الورثه لم ينفذ منته
لان لم يحكم سى اى لان لم يفتق لم يملك المكاتب حتى يبيع منته وفي شرحه الاقطع وقال الشافعي في رده ينفذ منته وهذا خلاف
فرع على اصل وهو ان المكاتب لا يبيع بعه ولا يبيع ان يملك وقال الشافعي في احد قوله يورثه هم وهذا سى توضيح لما قبله
هم لان المكاتب لا يملك باسباب الملك فكذا السبب لورثه سى فاذا لم يملك لم يبيع منته لانه لا يفتق في املكه ابن آدم هم فان اعتقوه
جميعا سى اى جميعهم حتى سى استثناء والقياس ان لا يفتق منها ايضا لانه انما يفتق من لم يبيع بملكه غير ان الاستثناء
جوزه فضع هم وسقط عنه بدل المكاتبه لانه سى اى لان عقبتهم جميعا يصير لبرار من بدل المكاتبه سى هذا وجه الاستثناء هم
فانه سى اى بدل المكاتبه هم حقهم وقد جازع سى اى في بدل المكاتبه فلهم ان يبرأهم فاذ ابرأ المكاتب
من بدل المكاتبه يفتق كما اذا ابرأ المواس سى فانه كان يستقط ويقتن كذا في ههنا هم الا انه اذا اعتقه احد الورثه سى فانه ابرأ
عما يقال اصل افتاق احد الورثه ابرار من نصيبه فقال هم لا يصير سى اى افتاق احد الورثه وفي بعض النسخ لا يكون هم
ابرار من نصيبه لانه لا يفتق سى اى لان يفتق افتاق الكل ابرارهم افتقار سى اى لطريق الاقتضاء هو جعل غير المنطوق منطوق
لتصحيح المنطوق هم تصحيحا لفتقه سى لانه لا يتصور من الورثه الا بهذا الطريق لانهم مملوكوا فاجعل افتاقهم ابرار ليدل على
تصرفهم وصون الكلام من الغارهم والافتاق لاثبت بالبرار سى اى الافتاق لاثبت في المكاتب بالبرار ليدل على
المكاتبه هم او ادانه سى اى او ادانه بعض ابدال وقوله هم في المكاتب سى يرجع الى العورين هم لان في بعض سى
اى لاثبت في بعض المكاتب هم ولان في كل سى اى في كل المكاتب وفي بعض النسخ لان في بعضه ولا في كله لان عتقه مملوك يسقط
جميع ابدال فاذا لم يكن اثبات لفتقه لاثبت لفتقه هم فلا وجه الى ابرار كل سى اى يعني في صورته ابرار لبعض لان لكل
حق الكل وهو معنى قوله هم حتى لبيت الورثه والله اعلم سى لان الكل مشته كون في فارة تنظر اعيان جازع في عقد كتابه من اطلاق الثالثه

كتاب الوارث

اورده عقيب المكاتب لانه من اثار زوال ملك الرقبه قبل الافتاق ايضا زوال ملك الرقبه فكان ينبغي ان يذكر عقيب
بان فيه اثار من اثار المكاتب وهو المرجح ليداره وبيناد وعقيب الافتاق ثم الوارثه والولاية بالفتح البصره ولحمية الامه اخضع
في اشرع مولى لبيت والملااة واشتقاقه من الولي وهو القرب حصل في ابدال اول من غير فضل وفي عرف الفتاوى مما يرد من تناصر
يوجب بالارث والعقل هم قال سى اى المصنف هم الوارثه وان الافتاقه سى اى احدا والافتاقه وتبين الوارثه الى نوعين
ياحتسب سبب هم ولي سى اى ولا تحتسبهم ولا اتمه سى اى اقتدا بكتاب الله تعالى واذا فتقولي ليدى انهم ابرار عليه ليدل

اي اثم الله عليه بالاسلام والتمت عليه بالاعتقاد والابن جارية مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم هم وسببه
 سرق اى سبب ولا التقاتله هم العتق على ملكه في البيع سرق احقر بالبيع عن قول اكثر اصحابنا حيث قالوا ان سببه الاعتقاد
 مستعملين بقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق وجعلنا ما اشار اليه بقوله ثم حتى تقت قريه عليه سرق اى على الشفيع بالولاية
 سرق بان ورث ابنه واباها كان الولاء له سرق اى للذي ورثه ولا اعتقاد هنا نعم ان سبب هو العتق والحكم لينتقل الى سببه
 يقال ولا العتاقه ولا يقال ولا العتاق وقال لا تترضى استدلالهم بقوله عليه السلام الولاء لمن اعتق ضعيف فان
 من يملك القريب يبتق عليه وثبت الولاء لاجتماع اهل العلم وفيه نظر لان عتقهم ذالك قريه يبتق عليه ولا يثبت الولاء لعدم
 الاعتقاد لغير عليه تاج الشريفة وغيره فكيف يقول وثبت الولاء لاجتماع اهل العلم والا وجه ان يقال جعل العتق سببا
 اولى بغيره بلكان الاعتقاد ولان في الاعتقاد عتق بدون عكس والاستدلال بما فيه العموم اولى هم ولا ر
 سؤالا شخص اى النوع الثاني ولا الولاء مسمى بانه ان شاء الله تعالى هم وسببه سرق ولا الولاء لا يقتضيه ولا يقال
 ولا التقاتله ولا الولاء لا يشترط بانعائه الولاء الى التقاتله والموالاته هم والحكم لينتقل الى سببه سرق كما عرفت في الاصول
 والمعنى فيها التناصير بنابيان مذهبنا الشرعي ايراد ان الولاء في الشريعة عتاقه من التناصير هو ان كان ذلك ولا وقتا
 او لا هو الالة ومن انار التناصير العتق والارث ثم اشار الى بيان ذلك بقوله هم وقد كانت الحرب تنصير باشيائهم
 بالقرابة والصداقة والمواخاة والحلف والعصبة ولا العتاقه ولا الموالاته هم وقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تنصيرهم بالولاء فهو عليه وش وها ولا التقاتله ولا الموالاته ثم فسره ذلك بقوله هم فقال عليه السلام ان مولى يقوم منهم وحليفهم
 منهم سرق هذا الحديث رواه اربعة من الصحابة رضي الله عنهم الاول رفاعه ابن درويش روى حديثه احمد في مسنده وابن
 ابى شيبة في مسنده في كتاب الادب حديثنا وكيع عن سيفان عن عبد الله بن ابى عثمان بن خثيم عن اساميل بن عبد الله
 بن رفاعه اى رافع المزني عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مولى القوم منهم وابن اخيتهم منهم وحليفهم منهم
 ومن طريق ابن ابى شيبة رواه الطبراني في معجمه ورواه الحاكم في المستدرک في تفسير سورة الانفال وقال حديث صحيح
 الاسناد ولم يخرجاه ورواه البخاري في كتابه المغيرة في الادب تنصيرهم بن خثيم عن عبد الله بن عثمان بن
 وذكره في نسخة ونقطة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لهم جميع في قومك معهم فلما حضر باب النبي صلى الله عليه وسلم دخل
 عليه عمر بن الخطاب فقال قد جئت لك قومى فسمع ذلك الانصار فقالوا قد نزل في قريش الوحي فجا المستمع والنظر ما يقال
 فخرج النبي عليه السلام فقام بين اهلهم فقال على فيكم من غيركم قالوا نعم فينا حليفنا وابن اخينا ومولى لنا فقال النبي عليه
 السلام حليف القوم الى اخره ورواه احمد ايضا ثنا عفان ثنا بشر بن الفضل ثنا عبد الله بن عثمان بن خثيم به التا
 ابو هريرة رضي الله عنه روى حديثه البراء بن مسعدة ثنا زريق بن النخعي ثنا محمد بن عمرو بن اقل عن كثير بن زيد
 عن ابي سعيد بن رباح عن ابى هريرة رضي الله عنه عن النبي عليه السلام قال حليف القوم منهم وابن اخيتهم منهم والثقات
 بن عمرو بن عوف عن ابيه عن جده عمرو بن عوف ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان قاعدا معهم فدخل بينهم ثم قال
 ادخلوا على ولا يدخل على الاقرشين قال فسالته قد قلت فقال صلى الله عليه وسلم يا معشر قريش على حكم العدلين منكم قالوا
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم اننا انزلت ما لم يزل على حكم العدلين فقال صلى الله عليه وسلم ان اخوت القوم منهم وحليفهم منهم

وسببه العتق على
 ملكه في الصحيح حتى
 لو عتق قريه عليه
 بالولاية كان الالة
 ولا ولا ملكه وسببه
 العتق ولهذا يقال
 ولا العتاقه ولا
 الموالاته والحكم
 لينتقل الى سببه
 والمعنى فيها التناصير
 وكانت الحرب
 تنصير باشياء وقد روى
 النبي عليه السلام
 تنصيرهم بالولاء فهو عليه
 فقال ان مولى القوم
 منهم وحليفهم منهم

المرأة التي تتبع بغير ولا مستحقها لها وقوله لمقتضى جملة وقت حالاً وليست بعفة لانها كرهت فالتفت صفة لعرفهم لما روينا من
 جبره وقوله عليه السلام الولاء لمن اعنت وكثير من عامة مبتدائل الذكور والاناث هم ومات مقتضى لابنة حمزة رضي الله عنها وعن بنت
 فجعيل النبي صلى الله عليه وسلم المال بينهما لثنتين من ش هذا معطوف على قوله لما روينا معنى فكره استبدال الاعلى بثروت الولاء للمرأة
 وجميع الشراح سكتوا عن بيان اصل هذا الحديث وعن بيان اسم ابنة حمزة هذا وعن بيان مكانة ابنة حمزة فقنول وبالله التوفيق
 بما يحريث اخرج ابن السامعي ابن ماجه في سنينها في الفرائض عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن مسعود
 عن ابنة حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه قالت مات مولى وتركت ابنته فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمبني وبين ابنة
 فجعيل في النصف ولها النصف ثم اخرج ابن السامعي عن عبد الله بن عون عن الحكم بن عتيبة عن عبد الله بن مسعود ان ابنة حمزة قتلت
 ملوكها فماتت وتزل ابنته ومولاه الحديث قال وهذا اولى بالصواب من حديث ابن ابي ليلى وابن ابي ليلى كثير من هذا روى في الفرائض
 في الفرائض عن سليمان بن داود وثنا يزيد بن زريع ثنا سعيد بن قتادة عن جابر بن زيد عن ابن عباس رضي الله عنهما ان مولى حمزة
 توفي وتركت ابنته وابنة حمزة فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم ابنته لثقت والابنة حمزة لثقت انتهى فني هذا الحديث لسامعي ان
 المولى لابنة وانما التي اعتقدت ولكن ضعيف فقد قال صاحب التبع وسليمان بن داود وهذا هو الشأن كوفي وقد ضعفوه
 وكذا ابن معين وغيره وقال ابو حاتم متروك الحديث وقال البخاري هو عندني اضعف من كل صعيد واما اسم ابنة حمزة
 هذا فبما اشتهر به الحكم بن مسعود كذا روى في كتاب الفضائل عن ابن ابي ليلى عن الحكم بن عبد الله بن شداد وهو اخو امه
 بنت حمزة لا يخفى عن اخوته اما بنت حمزة بن عبد المطلب فذكره بالغلة النساء وسكت عنه
 كذا وقع فيها اسمها اما بنته قال ابن الاثير وهو الصحيح وقال ابن عساکر في اطرافه لم تكن ابنة حمزة هذه اما بنته فلا ادري من
 انتهى ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا حسين بن علي عن زائدة عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن الحكم بن عبد الله
 بن شداد عن فاطمة بنت حمزة ابن عبد المطلب قالت مات مولى لي وتركت ابنته فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم والمبني
 وبين ابنته فجعيل في النصف ولها النصف ومن طريق ابن ابي شيبة رواه الطبراني في المعجم ورواه ابن ابي شيبة ايضا حدثنا
 عبد الله بن اذريس ثنا ابو اسحاق الشيباني عن عبد بن ابي جعد عن عبد الله بن شداد عن فاطمة بنت حمزة رضي الله عنه
 فذكره فني بنين الكتابين اسمها فاطمة ورواه ابو داود في لم يسل عن بنته عن الحكم بن عبد الله بن شداد وقال ابن ابي شيبة
 ما ابنته حمزة لثقت كانت اختي لامي وانما ابنته فجعيل فقتل ملوكها فتوفي وتركت ابنته ومولاه فجعيل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ميراثه بينهما لثقتين وروى ابو داود ايضا في مراسله ما يخالف هذا عن ابيهم قال توفي مولى حمزة بن عبد المطلب
 فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم بنت حمزة لثقت وقبض لثقت ولها علم هم ويستوي في ش ابي في ثبوت الولاء لم الاقناع
 بنال وبينه من ش ابي وبنيه المال وكذا لمقتضى بقرة اوكناية عند الامام داود بن ابي اسيد واما بعد الموت وسواها ايضا كان
 المقتضى حاصلها ابتداء وبهجة الواجب كغفارة ايميين واما شبهها هم لا اطلاق ما ذكرنا في ش يعني قوله عليه السلام الولاء
 لمن اتقى وما ذكره من معنى لمعقول هم قال ش ابي القدر وشي هم فان شرطه ساجية ش ابي ان العبد يكون عرا
 اولاد لا يبيته من سباب الما يبيد اذا جرى وذهب كل مذنب قال الصفا في العباب اساجية العبد كان الرجل
 اذا قال لغلامه انت ساجية فقد عتق ولا يكون ولا كونه لمعتقه ويضع ماله حيث شاء ولا اعتل بينها والساجية ايضا ان تمة
 التي كانت تسيب في نجا بئنه لعدو ونحوه فاشترط باطل والوالا لمن اعتق لان الشرط مخالف للنفس من وهو قوله

لما روينا وما است
 مقتضى لابنة حمزة
 وعن بنت فجعيل النبي
 عليه السلام المال
 بينهما لثقتين
 ويستوي في فيه اختلف
 مجال وبنيه لا طلاق
 ما ذكرناه قال كان
 شرطه ساجية فالشرط
 باطل والوالا لمن
 اعتق كان الشرط
 مخالف للنفس

مقتضى ما لا يجر ولا عاقلة لا يجر ولا مولى من كونه في البرقة هم فالحق هو الولاء ضرورة كفا في ولد المملوك حيث نسب
 الى قوم الام ضرورة هم على ما ذكرنا من اراد به قوله كولد المملوك حيث نسب الى قوم الام الى احتوا غا ذكر لفظ الجاهل لصغير
 الاشكاله على بيان العقل هناك ان نسب الاب ينشئ اراد به بعد الذي هو زوج لمقتضى المذكورة هم جبر ولا ملا ولا د الى نفسه
 لما ينسب اراد به عند قوله فان نسب المملوك الى الاب ولا يجر الى اخره هم ولا يجر جبرون من اسي عاقلة الام هم على
 عاقلة الاب بما علقوا لانهم حين علقوا كان الولاء ثابتا لهم وانما ثبتت للاب لمقتضى ما ينشئ اسي على زمان نسب الاب
 هم لان سببه نسب وهو نسب الاب هم مقتضى نسب اسي غير متناه الى وقت سابق هم وهو نسب اسي سبب هو نسب
 هم بخلاف ولد المملوك اذا علق من قوم الام ثم الذب المملوك من نفسه حيث يجر جبرون من اسي قوم الام هم عليه نسب
 اسي على المملوك اسي على عاقلة لان النسب هنا لم يثبت مستندا الى وقت المعلق نسب لاسن وقت الاكذاب
 فانه لا يتصور ان لا يكون عند المعلق ولد الانسان ثم يصير ولده بعد تعيين ان نسب كان ثابتا من الاب
 حين جبر وان موجب جنائيه على عاقلة الاب واجبر عاقلة الام على اقتضا اشر جبرون عليهم بذلك وهو معنى قوله وقد
 كانوا مجبورين على ذلك نسب اسي وكان عاقلة الام مجبورين على اقتضا اشر جبرون من اسي على عاقلة الاب لانهم مقتضى
 وينسب غيرهم بحكم القاضي فلم يرجعهم قال نسب اسي لغيره من اسي هم ومن تزوج من الجبرون وهو جبرون من اسي
 العربي وان كان نصيبهم من جبرون فولد له ولد او لا ولد له كما لو ابيها عند ابي خيفة من ولد المملوك
 اسما منه حتى لو ترك هذا الولد عنه او ناله لم يكن له اشئ في وجود مقتضى الام وعقبته وفي الزاد وشرح الاقطع صوة
 المسئلة بالبحر المعجم الذي ليس بمقتضى لاحد سوا كان له ولا مولاة او لم يكن وفي الفوائد هذه المسئلة على وجود ان زوج
 نفسها من عربي قوله لا ولا ولد لقوم الاب في قولهم لان اشر في انساب الاغراب اقوى وان زوجت نفسها من العربي
 الذي له ابا في الاسلام فولد لا ولا ولد لقوم الاب عند ابي يوسف ره بلاريب وعلى قولها اختلعت لشيخ كفي عن ابي بكر
 الامشوش وابي بكر الصغار انه لقوم الاب وقال غيرهما لقوم الام وان زوجت نفسها من رجل اسلم من اهل الحرب
 والى احدا او لم يوال وبي مسئلة الكتاب وان زوجت نفسها من عبد او مكاتب فولد له مولد مولد الام اجماعا
 الا اذا اعتنق لعبد يجره الولد في المبسوط اذا كانت الامنة مقتضى انسان والاب مسلم بنطلي لم يقتضه احد فلولد يجره
 لمولى الام وكذا اذا كان بنطلي كافرا ثم اسلم ووالى رجلا اعتنق ابي خيفة ومحمد رجمها الله يكون الولد لمولى المولى
 الام وعند ابي يوسف ره في النصليين لا يكون الولد لمولى الام ولكنه منسوب الى قوم ابيه لانه كالنسب والنسب الى الاب
 وفي الخبرين غاياته اذا كان الاب حر الاصل فالولد تبعه ولا يكون عليه ولاد هو قول اكثر اهل العلم سواء كان الاب عربيا
 او عجميا وسواء كان مسلما او ذميا او مجنونا لنسب او معلومه وهو قول ابي يوسف ره وما لك ره وان شتر من ابي
 الشامي وقال ابن اللبان من صحاب الشامي قيل هذا قول ابي حنيفة وبه قال القاضي الجبلي ان كان مجهول النسب
 ثبتت الولد على ولده الى الام ان كانت مولاة وهو ظاهر عند الشامي ره وبه قال القاضي الجبلي وقيل هذا قول ابي حنيفة
 ومحمد واحده رجمها الله ولكن ذكر في بركاته فان كان الاب حر الاصل والام معتقة ثبتت الولد على ولده كالمعتقة
 عجميا او عجميا او عجمية ان كان عجميا ثبت الولد على الولد وبناءه على اصله في جواز شتر قاي عبد لا وان من جبرون العرب فان كان
 الاب معتقا والام حرة الاصل قبل ثبت الولد على الولد فيه وجهان احدهما انه لا يثبت والثاني انه يثبت اما اذا كان

اعتقوا تبعوا لامهم
 ولا عاقلة لا يجر
 ولا مولى فلحقوا
 جبرون الام ضرورة
 كفا في ولد المملوك
 على ما ذكرنا فان
 اعتنق الاب جبر وكذا
 اكد لا الى نفسه
 لما ينسب اشر جبرون على
 عاقلة الاب علقوا
 لانهم حين علقوا كان
 ثابتا لهم وانما ثبتت
 للاب لمقتضى ما ينشئ
 سببه مقتضى ان نسب
 المعتنق يجره
 ولذا اختلعت لشيخ كفي
 عقل عنه قوم الام
 ثم الذب المملوك من
 نفسه حيث يجر جبرون
 عليه لان النسب
 هناك يثبت مستندا
 الى وقت المعلق
 وكان المجبورين على
 ذلك في جبرون قال
 ومن تزوج من الجبرون
 من العرب فولد له
 اكد او لا وكذا
 لما يجره عند ابي حنيفة

الاب محمول نسب محمول بالبحرية بالنظار الام معتقة قبل تثبيت الولد على الام قال ابو العباس قيس قول
 الشافعي لا يثبت كما لو كان معروف نسب وقال ابن ابيان ثبت ونحو قول من حقيقته ووجه واحد هم قال ابو العباس
 وميو قول من يثبت نسب ابي حقيقته وهو قول محمد بن الحسن ايضا وقال ابو يوسف حكمه كما يشاء فلا يكون
 ولا لا عقاقه وانما يورث ما له من ذوى ارحامه كما اذا كان الاب عربيا والام معتقة فلا يورثه الا يكون هو لا يورثه امه
 لان النسب الى الاب كما اذا كان الاب عربيا شافعي انما كان نسب الى الابن لانه منسوب اليه قال عز وجل ادعوهم لآبائهم
 فما لم يكن لآبائهم فامهاتهم وانما يورث ما له من ذوى ارحامه كما اذا كان الاب عربيا والام معتقة فلا يورثه الا يكون هو لا يورثه امه
 ان يقال لما كان نسب الى الاب يوجب ان يستوي الابن والابن في الميراث وليس كذلك فاجاب بقوله بخلاف ما اذا كان الاب غيبا
 فاجابنا فصار حال هذا الولد في الحكم حال من الاب له نسب الى والى الام وهذا المعنى معدوم اذا كان الاب حرا لان بحرية
 حيوة او باقية منه المالكية والعرب واليه فيه سوا فان قلت لو كان باكما لما جرى مقتضى ما قلت جريانه لا يثبت له حصة
 ولا نفقة في ذلك هم ولها من ابي حقيقته ومحمد بن عبد الله ان ولا العاقبة قوس معتقة في حق الحكماء من
 لانه ولا نفقة حتى اعتبرت الكفاية فيه من ابي حقيقته حتى لا يكون مقتضى العقبه العرب واليهما يجوز ان يقال
 حرمة لهم بالاسترقاق هم ونسب في حق ابي حقيقته فانهم من ابي فان ابيهم هم صبيحوا نسبهم من حيث لم يعتبر في ذلك قبل
 الاسلام وكان تفاخرهم ولقيت ذمهم بعارضة الدنيا حتى جعلوا من له اب واحد لا يورثه الا لا يكون له ابوان في ذلك وتفاخرهم
 بعد الاسلام بالاسلام واليه اشار سلمان رضي الله عنه حين قيل له سلمان ابن من فقال ابن سلمان رضي الله عنه اسب
 الاسلام لاب لي سواء اذا اخرج والقيس او تميم هم ولها من ابي حقيقته ومحمد بن عبد الله ان ولا العاقبة قوس معتقة في حق الحكماء من
 بينهم بالنسب والقوس لا يبايعون ابيهم فاعتقت عن ابوالرش ابي اغتت النسبهم عن ابيهم صبر بالولاهم قال ابو العباس
 لما ان تناصروهم بها من ابي بالانسابهم فاعتقت عن ابوالرش ابي اغتت النسبهم عن ابيهم صبر بالولاهم قال ابو العباس
 الخلفاء من ابي حقيقته وصاحبه هم في مطلق معتقة من ابي اغتت النسبهم عن ابيهم صبر بالولاهم قال ابو العباس
 حتى لو تزوج بمعتقة غير التي كان كذا ابهم والوضع في معتقة العرب وقع التفاضل ابي وضع القدر من ابي حقيقته ومحمد بن عبد الله
 في مختصر بقوله ومن تزوج من ابي بمعتقة العرب وقع على سبيل الاتفاق له القصد قبل القليل قول ابي حقيقته ومحمد بن عبد الله
 في قوله ونسب في حق ابي حقيقته يرجع ولا العاقبة اذا كانت لمعتقة العرب لان الولد لا يثبت له نسب ونسب في حق
 العرب قوس فذلك مقتضى حكمي حكاية نسب فكان قريبا فرج حيث من مقتضى العرب على المنسوب في العجم لا مطلق لمعتق حقيقته
 بان لمعتق والقوة فيما اذا كان في جانب الاب حتى ان الاب اذا كان عربيا والام معتقة انسان فولد الولد لقوم
 الاب بالاتفاق ولما في جاية الام فاحقوه بجر وكونها معتقة على نسب ابيهم الا تسمى انها تعرضا لمطلق ولا العاقبة
 فان من له اب واحد في حقيقته لا يكون كذا المن له ابوان في حقيقته واما في نسب فليس كذلك فان من له اب واحد في حقيقته
 او الامارة يكون كذا المن له ابوان فيها فعلم بهذا انها يرحمان مجرد ولا العاقبة سواء كان مقتضى العرب واليهما
 على ان يرفع قوله بخلاف في مطلق معتقة هم وفي اجماع الصغير على نسب ابيهم واحد النسب وهم جبل من ابيهم
 الطرق وحسن العقيدة ابو الليث النسب برجل من غير العرب وفي العباب قال ابن دريد النسب برجل معروف وهم

في شرح بلغة

قال رضي الله عنه وهو
 قول محمد بن عبد الله
 حكمه كما يشاء
 نسب الى كذا اذا
 كان كذا عربيا
 ما اذا كان كذا
 لانه هالك مع
 انهم لا العاقبة قوس
 معتقة في حق الحكماء
 حتى اعتبر الكفاية
 به والنسب في حق
 ضعيف فانهم من
 انسابهم ولعن
 لم تعتبر الكفاية
 بينهم بالنسب القوي
 لا يبايعون الصنف
 محلا اذا كان كذا
 عربيا كان النسب
 العرب قوية معتقة
 في حكم الكفاية والعقل
 لما ان تناصروهم بها
 من ابي حقيقته
 من ابي حقيقته
 الخلفاء في مطلق
 معتقة والوضع في
 معتقة العرب وقع
 اتفاق في الجاهل الصغير
 ينطلي

ودرث لمنه حمزة رضي
 علي سبيل العصبة
 مع قيام وارثه
 واذا كان عصبة ينفق
 على ذوي الارحام وهن
 المروى عن علي بن ابي طالب
 كان للمعق عصبة
 من النسب فحق في
 من المعق لان المعق
 اخو العصباء وهذا
 لان قوله عليه السلام
 لا يترك وارثا
 قالوا المراد منه وارث
 هو عصبة بدليل
 الحديث الثاني تنازع
 عن العصبة دون
 ذوي الارحام قال
 فان كان للمعق عصبة
 من النسب فحق في
 لما ذكرنا وان لم يكن
 عصبة من النسب
 فحق في المعق
 تطويل اذا كان وارثا
 صاحب فرض ذوال
 اما اذا كان فله الباقي
 بعد فرضه لا لعصبة
 على ما روينا وهذا
 لان العصبة من
 يكون الناصرية
 ليست النسبة
 وبالموالي المشايخ

قوله وان كفر فهو خير لك لانه يتي ثواب بعمل كفه في الآخرة وشهد له لانه كفر النعمة وكفران النعمة فيمنع قال عليه السلام من
 لم يتكفر الناس لم يتكفر الله رواه اخوه وغيره قوله لم يتكفر وارثا اي وارثا وهو عصبة قوله كنت انت عصبة يدل على ان
 المراد لم يتكفر عصبة حيث لم يتكفر انت وارثه هم وورثه من بالتشديد اي ورث النبي صلى الله عليه وسلم هم ائمة
 حمزة رضي الله عنه على سبيل العصبة مع قيام ذواتهم وهو نبت لميت وذلك لان النبي عليه السلام اعطى نبيته لميت
 النصف والباقي النصف حمزة وقدم بيان الحديث من قريب مستوفى هم واذا كان من اي المعق بكسر التاء هم عصبة من
 اي المعق لفتح التاء هم يقدم على ذوي الارحام لان لعصبة هو الذي ياخذ ما بقية صحاب الفرض وهو مقدم على
 ذوي الارحام هم وهو المروى عن علي رضي الله عنه من يعني تقديم المولى على ذوي الارحام وهو المروى عن علي بن ابي طالب
 رضي الله عنه ولم يثبت هذا عن علي رضي الله عنه بل الثابت عنه خلاف ذلك فان عبد الرزاق اخبرني في مصنفه وقال اخبرنا
 الثوري اخبرني منصور بن جيس عن ابي بصير قال كان عمر بن مسعود رضي الله عنه يورثان ذوي الارحام دون سائر
 فقلت لعلي بن ابي طالب فقال كان اشدهم في ذلك انبيى والذي ذكره هو المروى عن زيد بن ثابت رضي الله عنه فاخرج علي بن ابي طالب
 في مصنفه فقال اخبرنا عن قتادة ان زيد بن ثابت كان يورث المولى دون ذوي الارحام ولو قال لعصبة فهو الكرم
 من زيد بن ثابت رضي الله عنه كان صحيحا والبعده من نظام فان كان للمعق من ينفق ثلثهم عصبة من النسب فهو اول من
 لان للمعق من بكسر التاء هم آخر العصباء من لا ينفق ثلثهم عصبة من النسبة هم ونها من اي كون العصبة
 من النسب اولي باليرث من المولى لان قوله عليه السلام ولم يتكفر وارثا فلو المراد منه وارث هو عصبة من ينفق ثلثهم
 عصبة على انه صفة لقوله وارثه بدليل الحديث الثاني من الباقي فلو قالوا اي قالت لعصبة ذلك مستندين بحديث
 الثاني وهو حديث بنت حمزة رضي الله عنها وذلك لانه عليه السلام جعلها عصبة مع وجود الوارث لان لميت اصيلية وارثه
 وليست لعصبة فلو علم بهذا ان قوله عليه السلام فان مات ولم يتكفر وارثا وارث هو عصبة لا وارث مطلق هم فتنازع في اي
 المولى هم عن عصبة من اي عن عصبة لمعق التاهم دون ذوي الارحام من يعني لا يتاخر عنهم بل يقدم عليهم
 كما ذكرناهم قال من اي القدر من هم فان كان للمعق من ينفق التاهم عصبة من النسب فهو اولي منه لما ذكرنا من
 اراد به قوله واذا كان عصبة تقدم على ذوي الارحام هم وان لم يكن لعصبة من النسب فيرثه للمعق من بكسر التاء هو
 المولى هم تاويله من اي تاويل قول القدر من فيرثه للمعق هم اذا لم يكن منها صاحب فرض وحال من ذكره الازد
 اجملة تاويلين احدهما لان معنى قوله صاحب فرض ذوال فرض كالا وبجد فان اباها حال اسوي حال الفرض
 ونسب العصبة فالمعق لا يرث مع وجودها بل الاب او اجد ينفق الباقي بعد فرضه والثاني
 ان معناه ذوال حال واحدا لميت فان كان مثل ذلك فالمعق الباقي بعد فرض ذلك الوارث وقال الا تراه من ينفق
 انصبي في فله الباقي على التاويل الاول راجعا الى صاحب الفرض وعلى الثاني الى المعق وقال صاحب النونية والثاني اوجه
 لانه ملل قوله هم اما اذا كان فله الباقي بعد فرضه من اي بعد فرضه بقوله لانه عصبة على ما روينا من اشار به
 في اي قوله عليه السلام ولو مات ولم يتكفر وارثا كنت انت عصبة هم وهذا من اشار الى قوله لان العصبة من يكون لثباته
 البيهقي من اي قيله يقال للقبيلة الواحدة بيتا لعصبة هم وبالمولى لثباته من اي وبالمولى لا يتنازع في
 في بعض النسخ هم على ما مر من اشار به الى ما ذكره في اول كتاب الموالاة بقوله وكانت الغربة تامة

وخانت ابنها واخاها وابن اخيهما ان ميراث مولها لا ياتيها وابن اخيهما دون ابنها فتدبر جمع على رضى الله عنه الى قول جماعة
هم لما ذكرنا من اشارة الى قوله لانه اقربها حصوة هم الابن عقل جنانية لم يمتق ش يفتح اليهم على اخيهما ش اى على اخ العقول
هم لانه من قوم ايها ش اى لان الاخ من قوم ايها الاصل في العقل قوم الاب وابنها لا يثبت الى قوم ايها بل يثبت
الى قوم زوجها ومن جناتية كجنايتها ش اى جناتية لم يمتق كجنايتها لم يمتق هم ولو ترك الموطن ابنا او اولاد ابن اخر مستأجره
ابن اخر ميراث لم يمتق ش يفتح التام للمابن دون بنى الابن لان الولد للكبير ش يضم لكاف وسكون الباء الموحدة
وكبر شى لانه لغة معتمة قال الله تعالى والذى تولا كبره قوله يعقوب وحبيد الاخرج بالضم قال بن السكيت يستوي
الواحد وجمع والموت وفي العباب وقولهم هو بكر قوم بضم اى هو اعزهم في نسب وفي حديث الولد للكبير وهو ان يوت
الرجل وتترك ابنا وابن ابن فاولاد الابن دون ابن الابن وقوله الكبر لانه اقرب انتهى وقال الكاكي اى الكبر
اولاد لم يمتق والمراد اقربهم نسباً لا كبرهم سنناً الا ترى ان لم يمتق اولاد ابنه كبراً وصغيراً ثم مات لم يمتق والولاء بينهما
لصفان لا تستويانها في القرب الى الميت من حيث النسب كذا ذكره شيخ الاسلام وقال الاستيحي في شرح الكافي واداروا
بالكبر القرب لان الكبر من الاولاد ويكون وجوده اقرب الى وجود الاب من غيره فكتوابعه وفي شرح الاقطع وقولهم الولد
لكبير خرج على الميت وهو ان الابن يكون اكبر من ابن الابن في اكثر الاحوال وان كان في حاله قد يكون ابن الابن
اكبر من عمه وقال في لغير المراد اقرب الاولاد نسباً لا كبرهم سنناً وقال في الفائق في حديث النبي صلى الله عليه وسلم مات رجل
من خراخته ومن الاولاد ولم يدع وارثاً فقال ادعوه الى كبر خراجه اى ادعوه الى كبرهم وهو اقربهم الى كبر الاولاد
ولم ير دكبر لمن وقال يحاكم في كافيته وتفسيرهم اى تفسير قوله عليه السلام الولد للكبير رجل عتق عبد ثم مات وترك
ابنين ثم مات احد الابنين وترك ابناً ثم مات لم يمتق لصابية دون ابن ابنته وكذلك يقول في كل عصبة
على بناء القياس في ان الولد للكبير منهم ذلك الوقت وقال في شرح الطحاوي ولومات وترك خمسة بنى ابن لم يمتق ابن
ابن لم يمتق من اخر فالكبر لثابت اسداسا لانهم يرون ان عصبة وعصوبتهم بالسوية هم هو لوى عن عدة من الصحابة رضوا
عنهم ش اى قولهم الولد للكبير لوى عن جماعة معدودة من الصحابة رضوا عنهم ثم عمر وعلي وابن مسعود رضوا الله عنهم
من روى الدارقطني في مسنده اخبرنا يزيد بن يارون انا شعث عن الشعبي عن عمرو بن دينار عن ابيهم قالوا الولد لكبير قال يعقوب
بالكبر ما كان اقرب بام ورواه من طريق اخر وزاد فيه ابن مسعود ورواه لقاسم بن جزم لسقطي في كتاب غريب
الحديث اخبرنا محمد بن علي ثنا سعيد بن منصور ثنا ابو عوانة عن ابراهيم بن علي وزيد وعبد الله انهم كانوا يقولون الولد
لكبير وقال ومناه لانه لانس بالمعنى يوم يموت لم يمتق وقال في موقع اخر قال يعقوب الولد للكبير يضم لكاف وهو الكبر
ولد الرجل هم فيه جميع ش مثل عبد الله بن عمرو واسمته بن زيد واليهم مسعود البدرى وزيد بن ثابت وقد اخرج البيهقي عن
ابن مسعود وزيد بن ثابت انهم كانوا يجعلون الولد للكبير من لعصب الاخرج عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا الثوري
عن منصور عن ابراهيم بن عمرو وطلحة وزيد بن ثابت كانوا يجعلون الولد للكبير وفيه قال عطاء وطاوس عن سالم بن عبد الله
وحسن وابن سيرين اشبهوا بالثوري وداود وغيرهم ومناه ش اى قولهم الولد للكبير اقرب على ما قاله صاحبنا ش اى ان يصلى على الميت
م فصل في ولاد الموالاة ش اخره على ولاد القاتلة لانه اقوى من ولاد الموالاة ولا يغيره قبل العقل في جميع الاحوال بخلاف ولاد الموالاة
فان للموت ان يتقبل فيه قبل العقل ولان ولاد القاتلة حرج عليه وقد مر معنا بالانعوى ما استعنا به الشرح فمما ذكره في شرح الطحاوي

لما ذكرنا ان عقل
جناتية لم يمتق على اخيهما
لانه من قوم ايها
جناتية كجنايتها ولو ترك
الموطن ابنا او اولاد ابنه
معناه بنى ابن اخر صغير
لم يمتق لان ابن
نبي الابن كان الولاء
للكبير هو لوى عن
عدة من الصحابة رضوا
عنهم ثم عمر وعلي وابن
مسعود رضوا الله عنهم
اشبهوا بالثوري
على ما قاله صاحبنا
اقرب فصل
في ولاد الموالاة

وهو ان يتحول انت مولاي جنتي عليك وجنتيك علي وميراثي لك من فادائك كان ميراثا علي ان لم يكن له وارث ولا يرث
 الا سفل من الاعلى الا اذا شرط ميراث الاعلى لنفسه ومن سلم على يد رجل فينفس الاسلام لا ينفقه له الوالد ان يوالي من شاء
 والى مع الذمة اسلام على يديه وان شاور والي مع غيره وله ان يتحول لوالديه على غير ما لم يعقل عنه فبعد ذلك ليس له ان يوالي غيره
 فاذا كان ابو د في دار حرب فينفس فاعقده مولاه ثبوت ولاؤه مع معتقه فجزء ولا الوالد ان نفسه واللقيط جرحا بنية على بيت المال
 وميراث بيت المال فاذا ذكره كان له ان يوالي مع من شاء الا اذا عقل عنه ثبوت المال فميراث بيت المال وليس له ان يوالي احد
 او قال شيخ الاسلام في شرح الكافي في الوالد ان يقول له اني رجل توبت اليك عن عبيتي ولا تاجرنا القوم اليك غير ترك حتى اعدنك
 فنقصني وتخل علي فواي شيء ان من كان ميراثي لك فيقبل منه فمعتقه منها عقد مولاه جزاء وذكر في الذخيرة ان يسلم الرجل
 على رجل فيقول للذي سلم على يديه او غيره واليتك على اني ان ست فميراثي لك وان جئت فتقتل علي عاقلتك وقبل
 الاخر ولا يثبت احكامه بحد الاسلام بدون عقد المولاة ذكره في الذخيرة وجامع تهرتاشي وفي المبسوط الاسلام على يد
 بشرط الصحة لعقد وانما ذكره على سبيل العادة وفي لعنات الانبياء والاشهاد بالاسلام مالم لعقد عقد المولاة وله ان يهدى به عجايبا
 وشعبي ومالك والثوري وعندهم بن عبد العزيز وسعيد بن المسيب الليث بن سعد ثبتت المولاة بحد الاسلام على يد رجل كذا ذكره
 شرح الدين ابو ظاهر بن عيسى في شرح فرائضه انتهى وكذا الاسلام على يده ليس كان الثبوت ولا المولاة عند اكثر اهل العلم
 الامام ابي عن الروافض ومنه في رواية روى ايضا عن ابراهيم بن اسحاق وعمر بن عبد العزيز وعمر بن الخطاب في رواية راضين سواهم
 عليه السلام قال من سلم على يديه رجل فهو مولاه يرثه قلنا بنحو حديث ضعيف ثم قال من سلم على يديه رجل فهو مولاه
 على ان يتره ليعقل عنه اذا سفل وسلم على يديه مولاه فالولا صحيح وعقله على مولاه ثم ولد ثلث شرط احدهما ان يكون مجهول السبب
 بان لا ينسب الي غيره اما نسبتة غيره اليه فيمنع ولما ثبت ان لا يكون له ولا عتاقه ولا مولاة مع احد وقد عقل عنه ولما ثبت
 ان لا يكون غريبا فان قبل من شرط لعقل عقل الاعلى وحريته فان مولاة لصبي لعبد بالطله فكيف جعل بشرط ثلثا اوجب
 بان المذكرة هي بشرط العتامة لمتحاج ليهما في كل واحد من لصوره وانما ذكرت فانما هو بحد وقلتم ذكرهم فان مات ولا وارث
 له نيره ثم اى فان مات المولى والحال انه لا وارث له غير الذي ولا له فميراثه للمولى ثم اى للمولى الذي ولا له ثم فقال
 الشافعي في المولاة ليس بشيء ثم اى عقد المولاة ليس بشيء في حق استحقاق والارث والتذكير بهذه الاعتبارات وبه قال
 مالك واحمد وهو قول الشافعي ثم لان فيه ثم اى في الميراث لعقد المولاة ثم اى لبيت المال ثم وذلك
 لان الارث ابا القرابة او بالزوجية بالنص او بالحق بالحدوث ولم يوجد واحد منها وعندنا الميراث يكون لبيت المال
 وفي عقد المولاة البطلان في بيت المال وكان تصرفا مقبذ وضع لشرع فلا يصح ثم ولهذا لا يصح في حق وارث
 آخر ثم اى ولا لجل ما ذكرنا لا يصح في حق وارث آخر اى ولا لجل ما ذكرنا لا يصح عقد المولاة في حق وارث آخر فكذا لا يصح في حق
 بيت المال لانه بمنزلة الميراث عند عدمهم ثم ولهذا اش توضيح آخر لما ذكرناه لا يصح عنه الوصية بجميع المال وان
 لم يكن للموصي وارث حتى بيت المال ثم اى لاجل حقه لانه في جيزه البطلان حقه ثم وانما يصح في ثلث ثم انفس
 لم يرد ثم ولما قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فاقومهم نصيبهم ثم اى فاقومهم قوله تعالى يوم ينظر المرء ما قدمت يداه اى نفسه لانه
 انصف لعقد الايمان لان اكثر الكسب تجرى على اليد وليس امر اوبى لغيره بل لاوله فمعتقه ليهما بان عادة لمتقين جرت بان ياكل كل واحد منها
 بمن الاخر فاعاقب نفسه لعقد حقيقة لهذا قوله فاقومهم نصيبهم ثم اى لم يرد من انطوى عليه وهو قوله الوالدان والافراد بان انصبت على

قال واذا سلم رجل على
 يد رجل وكلاهما مسلم
 ويحفل عنه اذا جنى
 او اسلم على يد غيره
 وكلاهما فالكلاء صحيح
 وعقله على مولاة
 فان مات وكلاهما مسلم
 غيره غير انه الميراث
 الشافعي في المولاة لا يثبت
 بشيء لان فيه ابطال
 حتى بيت المال ولهذا
 لا يصح في حق وارث
 آخر ولهذا لا يصح عنه
 الوصية بجميع المال
 وان لم يكن للموصي
 وارث حتى بيت المال
 وانما يصح في ثلث
 ولما قوله تعالى والذين
 عقدت ايمانكم فاقومهم
 نصيبهم

كالبيضة و الخطأ في ذابن القطان ايضا حيث قال في كتابه وعلله هذا الحديث الجمل بجال جند الكذب موهوب فان
لا يعرف حاله وقد بينا لك حاله فظهر لك سقوط اعتراضه الا ترى ان البخاري ذكر هذا الحديث في الصحيح تعليقه حيث
قال في كتاب الفرائض باب ذابن القطان على يد يه فيذكر عن يحيى الدارمي قال هو ادلى الناس به حياه ومات وقد اختلفوا في
صحة هذا الخبر حيث لم يحزم بضعه فعبارة تدل على اصل الحديث والاصح فقد بينا بالان قوله حياه ومات مصدران
ميان بمعنى الحية والموت والمعنى هو احق ابيه في حالة الحية عقلا وفي حالة الميت ارثا ثم وهذا يشي اى هذا الخبر
ثم يشير الى العقل والارث في حالتين باتين ش اى الى العقل عنه حالة الحية والارث بعد الميت ثم ولان ناله
حقه فيصرفه الى حيث يشاء ش اى ولان مال المولى حق له يصرفه الى اى جهة شاء ولا يجبر عليه ثم والصرف الى بيت المال
ضرورة عدم المستحق ش هذا جواب عن قول الشافعي ان فيه ابطال حق بيت المال يعني الصرف الى بيت المال
لفرقة عدم المستحق ثم لانه ش اى بيت المال هم مستحق ش لمال الناس لا يقال ان ابنه عليه السلام
قال الولاء لمن اعترف فيقيم من ذلك ان ولا الموالاة باطن لانه لا معتق له لان نقول لا نسلم ذلك لان تخصيص النبي بكونه
لا يدل على نفيه ما عدله ثم قال ش اى الله ورئى ثم وان كان له ش اى الذي والى غيره هم وارث فهو ادلى من
ش اى من الذي واله هم وان كانت عمه او خاله او غيره من ذوى الارحام لان الموالاة عقد بها ش اى عقد المولى
هم فلا يلزم غيرهما وذر الرحم وازر ش فيقدم عليه فان قيل ينبغي ان يصح في الثلث لانه خالص حقه فيصرفه الى
من يشاء وصار في معنى الوصية اجيب بانه لو كان بطريق الوصية لقدم على الاب والابن والا كذا بالاجماع هم ولا بد من
شرط الارث والعقل ش وذلك بان يقول واليتك على اى ان حيث عقلت عنى وان حيث عقلت عنك وان مت
ورثتني وان مت ورثتك ثم كما ذكرنا الكتاب ش اى الله ورئى ثم لانه ش اى لان محل واحد من الارث والعقل
هم بالالتزام ش اى يكون بالالزام فلا يصح بدونه وهو ش اى الالتزام هم بالشرط ش اى
يكون بالشرط هم ومن شرط ش اى ومن شرط عقد الموالاة اى ومن شرط صحة هم ان لا يكون المولى من العرب ش
اراد به المولى الاسفل هم لان تناصرهم ش اى تناصر العرب هم بالقبائل ش اى بالا قارب العشائر لانهم
يتناصرون بنسبتهم الى القبائل هم فاعني عن الموالاة ش لكون التناصر بالقبائل كذا من لفظة الموالاة لانه لا يلحقه
الفصح فان قلت التناصر حكمه وهو لا يرعى في كل فرد وانما يرعى في الجنس كما في الاستبراء لان الحكم فيه فراغ الحكم
وانما يقتصر في الجملة لانه كل فرد حتى وجب الاستبراء في من اشترى من امرأة او ابنته من امته صغيرة قلت التناصر علمه
لا حكمه فان قلت ان العلة شئ موجود والتناصر قد يوجد فلا وجه لقلت انه علم قلت اتما السبيل لظاهر متناهم ذلك ومن
جملة الشروط العقل حتى لو اسلم على يد صبي ولناه لا يصح لان الصبي ليس من اهل النسوة وليس من اهل الالتزام ايضا وكذا
لو والى رجل عبد لم يحز الا ان يكون باذن المولى لانه عقد التزام والعبد لا يملكه بنفسه الا باذن سيده ولو والى صبي
باذن ابيه او وصيه يصح لان عبارته اذا كان يعقل معتبر في العقد باذن وليه يصح عقد ولائه كالباع كذا في المبسوط وفي الكافي
روايتان في رواية يصح ويكون ولاؤه لمولاه وفي رواية لا يصح لانه عبد كذا في المحيط ثم قال ش اى الله ورئى ثم
ولمولى ان يمتثل عنه بولائه الى غيره لم يعقل عنه ش اى وللمولى الاسفل الانتقال من الذي ولناه الى غيره لم يعقل
الا عنه اى عن المولى الاسفل هم لانه ش اى لان عقد الموالاة هم عقد غير لازم بمنزلة الوصية ش فحينئذ لا الرجوع

وهذا يشير الى العقل
والاثر في حالتين هاتين
ولان الله حقه فيمن
الحديث يشاء والصرف
الى بيت المال ضرورة
عدم المستحق لانه
مستحق قال وكان له
وارث فهو ادلى منه
وان كان تحت احواله
او غيرهما من ذوى الارحام
لان الموالاة عقد بها
فلا يلزم غيرهما وذر
وارث وكذا بد من شرط
الارث والعقل كما
ذكر في الكتاب لانه
بالا التزام وهم بالشرط
ومن شرطه ان يكون
المولى من العرب لان
تناصرهم بالقبائل
فاغنى عن الموالاة قال
ولمولى ان يمتثل عنه
بنسبته الى غيره سالم
يعقل عنه لانه عقد
غير لازم بمنزلة الوصية

لما في الوصية هم وكذا على شئ اى وكذا المولى الاعلى هم ان يتبرع ولائهم للزوم شئ لما ذكرناه عنه
 لازم وقال الحاكم في كافي رجل والى رجلا فله ان يتحول عنه ما لم يعقل عنه وله ان ينقصه بغيره وذلك للرجل ان يتبرع
 من ولايته ما لم يعقل عنه فاذا انقض احد هما ولاى لغيره من صاحبه لم ينقض الا ان بولى الاسفل آخر فيكون ذلك
 وان لم يحضر صاحبه وفي الحقيقة فاذا عقل عنه لا يقدر ان يتحول الى غيره وصار العقد لازما الا اذا اتفقا على النقص هم الا
 ان يشترط في هذا شئ اى في نسخ عقد المولاة وقال تاج الشريعة اى في انتقال الولاية الى غيره وتبرع الاعلى عن الولاية
 الاسفل هم ان يكون محض من الآخر شئ المراد بالمحذ العلم حتى اذا وجد العلم بالاحضو كان كانياهم كما في عزل الوكيل
 قصد شئ حيث لم يصح الا بالعلم لانه بولى الغور فانه ينصرف على حساب وكيل يصير غنا من كذا ههنا متى نسخ الاسفل عقد
 المولاة لغير محض من الاعلى ليس له اى مغرور لانه ربما يموت الاسفل فيظن انه وارثه فيصرف فيقتن وذلك لا على اذا نسخ غير
 حضرت الاسفل لان الاسفل اذا لم يعلم به يعنى عبده على حساب ان عقل عبده على مولاة لم يجب عليه فيشترط علمه فان قلت
 لم قيد بقوله قصدت لان عزل الوكيل بدون علمه يجوز فغنا فكذا عقد المولاة ينسخ بدون العلم فغنا لا قصد الا يقال في عزل الوكيل
 قصد اتفقه الوكيل بسبب الضمان عند رجوع الحقوق عليه اذ كان لقد من بال الموكل وههنا لم يتغير احد لانا نقول بسبب الاشتراط
 ههنا هو السبب ههنا كذا هو دفع الغر فان العقد بينهما وان تفرح احدهما الزام النسخ على الآخر بدون علمه الزام شئ على الآخر
 من غير علم به ضرر لاجل ان في جعل عقد الرجل لمبالغ كذا عقد وفيه ابطال فعله بدون علمه هم بخلاف ما اذا عقد الاسفل مع غيره
 بغير محض من الاول شئ اى من المولى الاعلى حيث يجوز هذا شئ اى لان عقد الاسفل مع غيره هم نسخ كذا شئ لان
 انتقاض العقد في حق الاول ضرورة صحة العقد مع الثاني فنصارهم بمنزلة العزل الحكمى في الوكالة شئ حيث يجوز كما ذكرناه ان
 قيل لما اذا جعل عقد العقد مع الثاني موجه فنسخ العقد الاول اوجب بان الولاية بالنسبة للنسب واما ما جاس من انسان لا يتصور ثبوت
 من غيره فكذا ذلك لولا ان فغنا ان من ضرورة صحة العقد مع الثاني بطلان العقد الاول هم قال شئ اى القدر روى هم واذا عطل عنه
 شئ اى المولى الاعلى اذا عطل عن المولى الاسفل هم لم يكن له ان يتحول بولاية الى غيره لانه شئ اى لان الشأن هم فعلق به حق الغير
 شئ اى فعلق بولاية حق الغير وهو المولى الذى والاه اولاهم ولاه قضى به القاضى شئ اى ولان الشأن قضى بموجب ايجابه
 على القاضى بولى الذى عطل عنه فكذا به الولاية ولان القضاة بمنزلة الشئ فصار بمنزلة الشئ وان كان كذلك صار بمنزلة الحكم
 عليه لعمدان كان محتمدا فيه فكذا عند الكل فلا ينسخ هم ولاه بمنزلة عوض فغنا شئ اى ولان عقل المولى عوض بمنزلة عوض المولى
 الاسفل هم كالعوض في الهبة شئ فان الموقوف له اذا عرض للواهب عن هبته لم يقبل له العرض فكذا هم وكذا لا يتحول ولده
 شئ اى اذا كان المولى اسفل ولده لم يكن الولد ان يتحول الى غير المولى الاعلى لتعلق حق ثبوت له في ولايته وهو محل العقد من باقية في البطلان
 لا يتحول الولد بعد الكبر الى غيره لان ولايته ثابتة لا يملك نقل ايجابه فكذا النتيجة كذا الاصل فكما ليس لابل ان يتحول بعد عقل فكذا ليس للولد ذلك
 اذا كبر هم وكذا اذا عطل عن ولده شئ اى كما لا يجوز ان يتحول اذا عطل عن المولى الاعلى عنه فكذا لا يجوز له ان يتحول اذا عطل
 ولده هم لم يكن لكل واحد منهما شئ اسه من الوالد المولاة ان يتحول شئ اى يتحول الى غيره هم لانها شئ حق
 الولاية شئ اى لان المولى الاعلى والمولى الاسفل ولده هم شخص واحد شئ حكما فكذا لا يجوز للوالد ان يتحول فكذا الولد هم قال
 شئ اى القدر روى هم وليس للمولى العتامة ان بولى اجد لانه لازم شئ اى لان ولا العتامة لازم لا يتحمل النقص لان سبب تعلق
 وهو لا يتحمل النقص لغيره شئ كالتسبب اذ لم يطل فلا ينفذ عقد المولاة لان المولاة اذ هي مع بقائه شئ اى مع بقائه ولا العتامة

وكذا المولى الاعلى
 عن وكذا لعمد الزوم
 الا انه يشترط في هذا
 ان يكون محض من
 الآخر كما في عزل الوكيل
 قصد بخلاف
 ما اذا عقد الاسفل
 مع غيره بغير محض
 من الاول لانه من غير
 حكمي بمنزلة العزل
 الحكمى في الوكالة قال
 واذا عطل عنه لم يكن
 ان يتحول كذا الى غيره
 لانه يعلق بحق الغير
 لانه قضى به القاضى كذا
 بمنزلة عوض في الهبة
 في الهبة وكذا لا يتحول
 ولده وكذا اذا عطل
 عن ولده لم يكن لكل
 واحد منهما ان يتحول
 كالمعاقب في الوكالة
 كتحقق واحد في الولاية
 للمولى العتامة ان بولى
 اجد لانه لازم ومع بقائه

هم لا يظن الا اني شئ اى عقد المولاة الاتى لان ذلالت العتاقة والمولاة اذا كانا شخصين تقدم ولا العتاقة في الارث فدل على ان المولى
مع وجود ذلالت العتاقة فوازمه ولو قالت امرأة رجلا فولدت ولد لا يعرف ابوه يدخل الولد في ولايتها تبعها وكذا ان اقربت انسانا مولاة
فلان وفي يد المولى لا يعرف ابوه يدخل الولد في ولايتها تبعها عندنا الى حنفية في الصوريين خلافا لما فيها في الجعية والى ذمى مسلم او
ذمى جاز وهو مولاة ولو سلم على يد غولي ووالاه لبيع لبيع لم يذكره في الكتاب اختلفوا قبل يبيع وقيل لا يبيع والى رجلا ثم ولد له من
امرأة والت آخر فولد له مولى الاب كذا ان والت ذمى حبلى بخلاف ما اذا اعتقت ذمى حبلى فولد له مولى لأمه ولدا علم بالأمه

كتاب الکراه

شئ انما ذكره عقيب كتاب المولاة لاشتمال كل منها على التغيير فان المولاة تغيير حال المولى الاعلى عن حرمة اكل مال المولى الاسفل
بعد موته الى حله والاکراه بغير حال المكروه من الحرمة الى المحل وهو مصدر كرهه اذ حمل على امر كرهه ولا يرد ذكره بالفتح فيهم
اسم وفي الشرع هو ما ذكره المصنف بقوله لان الاكراه اسم لفعل ليعمله المر بغيره فينتفى به رضاه او يفسده اختياره مع بقائه
وفى الايضاح هو فعل يوجب من المكروه فيحدث في المحل معنى يصير به مدفوعا الى الفعل الذي طلب منه وفي الوالى هو عبارة عن تهديده
القادر وغيره على ما يهدده ويكرهه على امر بحيث ينتفى به الرضا بهم الاكراه يثبت حكمه اذا حصل ممن يقدر على القناع ما يوسعده
شئ اى خوفهم سلطانا كان اولصا شئ لان تحفته يتوقف على خوف المكروه تحقيق ما توعد به بالسياسة الا اذا كان المكروه قادرا
على ذلك افرق بين السلطان وغيره عند تحقيق القدرهم لان الاكراه اسم لفعل ليعمله المر بغيره فينتفى به رضاه شئ اى
فيما يصير الكالبيع هم ويفسده اختياره شئ اى فيما لا يصير له كالاتلاف وذلك بان يكون الاكراه كالمال بان يكون بالقتل
او القطع او في الرضا ولفسده الاختيار تحقيق الاجار اذا الانسان يتحول على حبلى فيفسده الاختيار وليفهم المتفاوتة في الاحكام
فان الاكراه باجس القيد على اجرا كالمالك لا يثبت الرخصة والاکراه بالقتل او القطع يلتزمها هم مع بقائه اهلية شئ هذه اشارة
ان الاكراه لا يستعطن المكروه انما يخطأ بالاهلية ذمى باقية واذا كانت الاهلية باقية كان المكروه مخالفا لالتاج الشرعية مع بقائه
اهلية اى للشواجب العقاب ان فساد الاختيار لا يمنع الاهلية هم وهذا شئ اشارة الى ما ذكره من قول لان الاكراه الى آخره انما يتحقق
اذا عاقب المكروه تحقيق ما توعد به شئ بضم الميم على صيغة الجول وفي بعض النسخ ما توعد به هم وذلك شئ اى ما ذكره من ان الشرط
هم انما يكون من القادر او سلطان وغيره من القدره شئ سياتى بكلمة السين اى لشك ان وهو شئ شئ اى ما ذكره من ان الشرط
ان الاكراه لا يتحقق الا من السلطان لما ان المتعته له شئ تحريك النون يقال فلان في عرو ومنه يعنى منع اهل وعشيرة يعنى يحرمهم
ويصرفهم عن ابن السكيت وقد شبكت النون وكذا قيل المالك لا يكون ملكا الا بالمشقة وهى شرط الملك كالوقوف للمعولة ويجوز ان يكون
المتعته جمع مانع يعنى لمنعه يمنعون من مخالفة او من يريده بالسواهم والقدرة لا يتحقق بدون المنع شئ لما ان المنع شرط
للقدرة والمشرط لا يتحقق بدون الشرط وبذلك ما رأيت حتى اختلف بين ابى حنيفة وصاحبه وكذا حققه جواز مراده في بسطه
وذكر الظاهر وحى في حقه قول ابى يوسف سمع ابى حنيفة وقال الاستنجابى في شره وقول ابى يوسف سمع محمد في ظاهر الرواية هم
فقد قالوا شئ اى المشايخ هم هذا شئ اى الذى ذهب اليه ابو حنيفة وفي بعض النسخ هوهم اختلاف عصره وزمان لا اختلاف
حجة وبرهان شئ لان مناط الحكم القدره هم ولم يكن القدره في زمنه الا للسلطان ثم بعد ذلك تغير الزمان واهله شئ بقوله
على السلام لا ياتي زمان الا والذي بعده ثم منته فاذا كان الزمان شره لا يكون اهل اشهرهم ثم كما يشترط قدرة المكروه شئ
بكذا الراهم لتحقيق الاكراه ليشترط خوف المكروه شئ بفتح الراء هم ووقع ما يهدده شئ اى بالذى يهددهم وذلك شئ

لا يظن الا اني شئ
كتاب الکراه
الاکراه يثبت حكمه

اذا حصل من يقد
على القناع ما يوسعده
سلطانا كان اولصا
لان الاكراه اسم لفعل
ليعمله المر بغيره فينتفى
به رضاه او يفسده
اختياره مع بقائه اهلية
وهذا انما يتحقق اذا
خاف المكروه تحقيق
ما توعد به وذلك
انما يكون من القادر
والسلطان وغيره
عند تحقيق القيد والى
قاله ابو حنيفة
ان الاكراه لا يتحقق
الا من السلطان
لما ان المنع له والقادر
لا يتحقق من غيره
فقد قالوا هذا الاختلاف
عصر زمان لا اختلاف
حجة وبرهان فليكن
القدرة في زمنه الا
للسلطان ثم بعد
ذلك تغير الزمان
واهله ثم كما يشترط
قدرة المكروه تحقيق
ما توعد به وذلك

الاشارة الى قول خوف المكية وتخييع ما يمد به هم بان يغلب على ظنه انه من اي المكية كسبر المراء هم يفعل من اي يغلب
ما يمد به هم ليصير به من اي ليصير المكية بالفتح بما يغلب على ظنه هم مجهول الاش اي سقطوا هم على ما دعي اليه من الفعل
ش الذي يمد به هم قال من اي القدر دعي هم واذا اكره الرجل على بيع الا لا وعلى شراءه او على ان يقرب له بل بالفت او
يو جيبه واراد فأكراه على ذلك من اي على ما ذكر من البيع والشراء والاقرار والاجابة هم بالقتل او بالضرر الشديد او
بالجنس من اراد به الجنس المديد فان حكم الجنس بيوم سيجي هم فباع او اشتري من او اقر او اجبر ثم زال الاكره
هم فواختيار ان شاء مني البيع وان شاء نفسه ورجع بالبيع لان من شرط صحة هذه العقود من اي البيع والشراء والاقراء
والاجابة هم التراضي قال الله تعالى الا ان تكون تجارة عن تراض منكم من قال قلت الآية وان ثبت الحرمة بدون الرضا فكيف
مطلق قوله اصل الرضا البيع يوجب مجاز بدون الرضا مني قلت البيع لانه مباداة المال بالتراضي والاصل ورد الشرع على تناق
الاحتققة ولان مخصوص شخص بدون الرضا فان قلت هذا بمنزلة الشرط لانه يقتضي الوجود وعند الوجود داما لا يقتضي العدم عند العدم
كما في قوله تعالى من قبلكم المومنات قلت اول الآية لا تاكلموا الاكم منكم بالباطل ويستثنى منه التجارة بالتراضي فيبقى غيره في
صدر الكلام يوضح ان المستثنى لما كان بصفة التراضي يكون مستثنى من خلاف التراضي ويذكر المكية ويذكر قوله عليه السلام التراضي
الطعام بالطعام المساوي بسواه اي كيل بكيل فلما استثنى البيع الجائز مع الكيل علم ان المستثنى من منع الكيل ايضا فصار كما قال لا اكلموا
امواكم منكم بالتجارة وبما ذكرنا حتى تكون من تراض فيكون الرضا بشرط ولكن لا يندم به اصل البيع فان قلت ينبغي ان يكون البيع
باطلا بقوله لا اكلموا امواكم منكم بالباطل قلت للمراء من قوله بالباطل اي بطله من جهة الشرعية من نحو الرقة والعتية والغصب القهرا ونحو
الربوا وقوله من تراضى منه التجارة اي تجارة صادرة عن تراض وجعل التجارة بالذكر لان اسباب لزق اكثر ما يتعلق بها والتراضي
رضا المتبايعين بالتأكد وعليه في حال البيع وقت الايجاب القبول وهو منسحب بل حقيقة ربه الشدة عند الشافعي لقوله تعالى من التراضي
متراضين هم والاكره بهذه الاشياء من يعني البيع واخوانه هم لعدم الرضا فنفسد من اي هذه العقود المذكورة لان
انتفاء الرضا يستلزم انتفاء الشرط بخلاف ما اذا اكره بفرض سوط هذا فيقول والاكره بهذه الاشياء لعدم الرضا هم بخلاف
ما اذا اكره من اي البيع والشراء والاقرار والاجابة بفرض سوط او جسد يوم قيد يوم من حيث لا يكون اكرهاهم لانه لا ياتي
ش بفتح اللام اي لا يلتفت الى مثل هذه الاشياء هم بالنظر الى العادة من فان الربيل قد يقيم في المنزل يوما او يومين
بالاختيار من غير ان يغلب عليه وكذا ضرب سوط لان هذا القدر يعيب به ويؤوب بالبيع والاشارة الى الانسان يجعل القيد في رجله ثم يمشي بها
بالمقيد والجنس الذي هو اكره ما يحكي منه الاعتماد المين والشرب الذي هو الاكره ما يوجد منه الالم الشديد وذلك على قدر
ما يرى الحاكم اذ ارغ فيه ذلك لان ذلك يختلف باختلاف احوال الناس هم فلا يفتق به الاكره من اي اذا كان الاكره
فلما تحقق به الاكره هم الا اذا كان الرجل من الذي اكره بفرض سوط او جسد يوم او قيد يوم هم صاحب منصب من
بفتح الميم وكسبر الصاد وهو في اللغة الاصل واراد به هنا ان يكون واجاه هم يعلم المستفتر به من اي بفرض سوط او جسد
كما يخبر واحد من اوساط الناس بالضرر الشديد فيمنع يكون ذلك اكرها وذلك كالمقاضي وعظيم البلد فان طلب القيد في رجله
اكره في جهة حتى لو توديعه وهو بل وجيه لان ذلك اكرها وبه قال بعض الشافعيين والملك واحد رده في رواية وقال
في رواية الوعيد ليس باكره وعن مخرج القيد الوعيد اكره والضرر الشتم باختلاف احوال الناس حتى قال بعض المشايخ لو
عدت اذن واحد من اشرف الناس في مجلس السلطان يكون كراههم لقبوات الرضا من فاذا فاته الرضا ثبت الاكره ولو

بان يغلب على ظنه
انه يفعل بالنسبة
محمدا على ما دعي
الرجل من الفعل
واذا اكره الرجل على بيع
ماله او على شراء سعة
او على ان يقرب رجل
بالفتا وبما وجد
دائما واكره على ذلك
بالقتل او بالضرر
الشديد والجنس
فان او اشتري فهو
بالجواز ان شاء مني
البيع وان شاء نفسه
وراجع بالبيع لان
من شرط صحة هذه
العقود التراضي قال الله
الا ان تكون تجارة
عن تراض منكم
ولا اكلموا امواكم الا بشاؤهم
يعدم الرضا
فتفسد بخلاف
ما اذا اكره بغير
سوط او جسد
يوم او قيد يوم
لانه كذا في بعض النسخ
الى العادة فلا يفتق
الاكره الا اذا كان
الرجل صاحب
منصب يعلم انه
يساخر لفوات الرضا

و کذا الاقرار حجة مستند
جنبة المصدق فيه
على جنبة الكذب
وعند الاقرار لا يحصل
انه يكذب لانه
المضيق ثم اذ لم يكرها
وسلم كرها يثبت به
المالك عندنا وعند غيره
لا يثبت كانه يصدق
على الاجابة الا ترى انه
لو اجاب حال الموت
قبل الاجابة لا يثبت
المالك وان ركن البيع
صدق من اهله مضافا
الى محله والقسم فقد
شرطه هذه المراسن
فصار كالمشروط
المستند فيثبت للمالك
عند القبض حتى لو قبض
ولم يقر فيه
نصر فالحاكم يفتقه
جاء ويلزمه القيمة
كافي سائر البليات
الفاسدة وباجازة المالك
يرفع المفسدة وهي
اكرهه وعدم الرضا
ينبغي ان لا ينقطع به
حق استرداد البائع
وان تدان له لا يثبت
ولم يرض البائع بذلك
مستوفى سائر البليات
الفاسدة لان الفساد
فيهما الحق الشرع

هم وكذا الاقرار حجة مستند
وذلك لان الاقرار انما صار حجة في غير الاكره هم لخرج جنبة المصدق فيه على جنبة الكذب
بين المصدق والكذب في اختياره ولكن تخرج المصدق حال الطوعية بدلالة الحال اذا الظاهر ان الانسان لا يكذب على نفسه
وعند الاكره يحتمل انه يكذب لدفع المفسدة **مسئله** والشروط انما كان عليه فلا يكون حجة بخلاف ما اذا اكره على الاقرار
بالت يقر موثقا وجس يوم فاقربوا قرار كما في المبيع اذا كان المكره صاحب منصب كما ذكرنا هم ثم اذا باع مكرها وسلم
ش اى المبيع حال كونه مكرها يثبت به الملك عندنا ش اى يثبت بالاكراه الملك الفاسد عند اصحابنا الثلاثة هم
وعند غيره لا يثبت ش اى الملك هم لا يثبت موتون على الاجازة الا ترى انه ش اى المكره يفتح الرضا هم لو اجاب ش اى البيع
هم جاز وهو الموتون قبل الاجازة لا يثبت الملك ش عند الثلاثة لا يجوز ولو اجاز كالمبيع بشرط اختياره وكذا عند الثلاثة
الا ان عندهم لا يكون موثقا بل باطل هم ولنا ان ركن البيع صدر من اهله مضافا الى محله لان البائع يثبت القبض
من المالك لبالغ العاقل وموافق محله وهو المال هم والفساد ش اى فساد البيع هم لفقد شرطه وهو التراضي
قال الله تعالى الا ان تكون تجارة ممن تراض وتاتر افتار الشرط في فساد العقد لا غير كافتار المساواة في بائع لربوا هم فصالح
اى الاكره هم كسائر الشروط المفسدة ش انما اختلف بالشروط المفسدة لان فساد البيع عندنا بشرط صحة البيع فكذا فساد البيع عن
الاكره فاعلم ان بيع المكره يشبه البيع الموقوف من حيث انه يتوقف على اجازة المالك فلهذا يشبهه به يعود جازا اذا اجاز في اى وقت
شأنه ويشبه البيع الفاسد من حيث صدور من المالك لعدم شرطه الجواز وهو الرضا فيفسد الملك بعد القبض وانما اختلفا بهذا
اذا لو اظهرنا شبه الوقوف في عدم الملك لا يتحقق شبهة الاخر عمل في فعل العاقل لا يشبه لان ايقال لو كان بمنزلة بيع الفاسد لما اقال في الجواز
بالاجازة كما في البيوع الفاسدة لان التفاد لتسوية الفساد وان لم يسلم فالحال قلت ينبغي ان لا يثبت للمالك بعد القبض كافي البيع
بشرط اختياره مع وجود الرضا والعقد قلت انما لا يثبت للمالك ثمة لافظان الشرط وعن الفائدة ومنها ما وجد الشرط فيثبت للمالك
فان قلت بيع المازل لا يثبت للمالك انه كالمبيع الذي نحن فيه من حيث صدور من المالك مع عدم الرضا فينبغي ان لا يثبت للمالك
قلت المازل لا يكون مختار البيوت الملك المشتري اما هنا المكره فذكره على بيع يثبت للمالك فاقداه على ذلك يدل على اختياره وثبوته
المالك للمشتري اذ لو لم يكن مختارا لذلك لما اتي به اكره هو عليه هم فيثبت للمالك عن القبض حتى لو قبضه ش اى المشتري المالك
بالمفح هم واعتقه او تصرف فيه ش اى في المبيع هم تصرفا لا يمكن لفتحه ش كالتمير والاستيلاء هم جاز ويلزمه القيمة ش اى
جاز تصرف المشتري وتلزمه قيمة المبيع وكذا الحكم في الميتة تلزمه القيمة وفي الذخيرة المالك بالتحجير ان شاء ضمن المكره قيمته
يوم سلمه الى المشتري والموهور وان شاء ضمن المشتري والموهور لهم كافي سائر البليات الفاسدة ش حيث يلزم
فيها القيمة بعد القبض والتصرف اللازم هم وباجازة المالك يرفع المفسد ش هذا جواب عما يقال لو كان كسائر البليات
الفاسدة لما جازنا بالاجازة لمن وتقرر الجواب ان باجازه المالك يرفع المفسد وهو الاكره هم وعدم الرضا فيجوز ش
بخلاف سائر البليات الفاسدة لان المفسد فيها باق هم الا انه ش تشتان فذكر كافي سائر البليات الفاسدة ذكره للفرق
بين الاكره والبيع الفاسد فميزه انه للشان هم لا ينقطع به ش اى بسبب الاكره هم حق استرداد البائع وان تدان له الاكره
ش ما لم يرض المشتري فيه تصرفا لا يمكن لفتحه هم ولم يرض البائع بذلك ش اى وبالحال ان البائع ولم يرض بذلك
هم بخلاف سائر البليات الفاسدة ش حيث ينقطع فيها حق الاسترداد اذ تدان له الاكره هم لان الفساد فيها لا ينقطع

ش لان اقدم على ما شاء عنه هم وقد تعلق بالبيع الثاني حق العبد وحقه مقدم حاجته ش وغني صاحب الشرع
ش اما هنا ش اي في مسئلة الاكراه هم الرد بحق العبدش وهو المكروه وانما باق بعد البيع الثاني والثالث هم وهما سوار
ش اي البائع المكروه والمشتري منه الذي باعه لآخر شيان في الحق هم فلا يطل حق الاول ش وهو البائع المكروه هم بحق الثاني
ش اي لابل من الثاني وهو المشتري منه الذي باعه لآخر وكذا الحكم في الثالث والمرايع وهم جراد في الزخيرة البيع حصل بسلط بل
الاول وفي البياعات الفاسدة وهما حصل بسلط المكروه وهذا فرق جديد قال رضي الله عنه ش اي صاحب البعدي هم ومن
جعل البيع السجائر المعقودين فاسدا يجعله كبيع المكروهش وادار به بيع الوفا وصورته ان قيل البائع للمشتري بعت هذا منك
بما لك على من الدين على اني تقيت الدين فولي وقال تاج الشريعة ان يقول البائع للمشتري بعت منك هذا العين بكذا على
اني لو قست عليك الثمن تدفع العين اولى او تقول بعت منك هذا بما لك من الدين على اني تقيت الدين فولي فهو في نفسه كونه
موصلة بينهما ش الشرط وقوله جعل البيع الى آخره ملكها وقوله بيعا فاسدا فهو لثان القول جعل البيع وقوله يجعله في محل الرد
على انه خبر فولي من وهم مشايخ تجار ش فانهم جعلوا هذا البيع كبيع المكروه حتى ينقض بيع المشتري من غيره لان الفساد
لنوات ارضها ش كما في بيع المكروه عليهم هم ومنهم ش اي ومن المشايخ كالثاني الامام السند ابو شجاع السمرقندي
والقاضي على السعدي والقاضي الامام حسن الماتريدي وشيخ الاسلام طحاوي حنيفة وغيرهم هم من جعله ش اي البيع المكروه
هم وهذا قصد المتعاقدين ش لانها قصد ان يكون البيع مجموعا بالثمن المؤدى الى الدين الى المشتري فكان بينهما معنى
وان سمي بيعا لكن غرضها الدين العبرة للمقصد والمعا في ملكها المخرن ولا يطلق له الانقطاع الا باذن مالكه وهو ضمان كما اكل من
ثمره واستهلك من عينه والدين ساقط بهلاك في يده اذ كان وفاء بالدين ولا ضمان عليه في الزيادة اذ اهلك بغيره ولا يلزم
استرداده اذ قضى دينه لافرق عندنا بينه وبين الدين هم ومنهم ش اي ومن المشايخ هم من جعله باطلا اعتبارا بالمارل ش
لانها حكمها بلفظ البيع وليس تصدقها على كل منها ان يفي بغيره فبقي صاحبها لاجازته هاهنا بغيره على صاحبه والمازل ارضه
بالمباشرة السبب لكنه غير ارض ولا يختار حكمه فكان خيار الشرط مؤبدا فالقصد فاسد غير موجب للملك هم وشايخ حنيفة وغيرهم
جاءوا ش قال الامام نجم الدين النسفي اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعا كان عليه بعض السلف لانها لفظا بلفظ البيع والعبرة
للمعطى دون المقصود ومن تزوج امرأة فقصده ان يطلقها بعد اجارها معناه العقد يعني لم يكن مقصده كذا في الفصول للاستدلال به وذكر
في فتاوى قاضيه خان والامام طهير الدين والصحيح ان العقد الذي جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون بينهما نظر ان كانا ذكر
شرط الفسخ في البيع قصد البيع وان لم يذكره وانطقا بالبيع اجازته وعند هذا البيع عبارة عن بيع غير لازم فذكر لك اي فاسد
وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط عا وجه المعاد جازا البيع ويلزم الوفاء بالمعيا لان المواعيد قد يكون لازمة فيجعل
بها المعيا دلالة ما يحتاج الناس هم فغير البعض الاحكام ش هو الانقطاع به دون البعض وهو المبيع والهبة من آخره واحتار به
بذا القول و اشار اليه قوله البيع اجازته المتعاده هم على ما هو المعتاد وعندهم الحاجة اليه ش اي حاجة الناس اليهم لانهم
في عرفهم لا يفسدون لرد البيع بهذا الوجه بلا يجوز ولا الى ان يرد البائع الثمن الى المشتري وبقى المشتري يرد البيع الى البائع ايضا
ولا يفتقر على الرد فلهذا سموه بيع الوفاء ولان في ما عا من رد المبيع هم قال ش اي القدر ش اي هم فان كان ثمن ش اي
البائع المكروه هم الثمن طوعا ش اي حال كونه طاعهاهم فقد جاز البيع لانه دليل الاجازة كما في البيع الموقوف ش اذ يفسد
المالك الثمن كان اجازة ودلالة تقوم مقام الاجازة هم وكذا اذا سلم طاعنا ش اي وكذا ان يكون اجازة اذا سلم المشتري المكروه

وقد تعلق بالبيع
الثاني حق العبد
مقدم حاجته اما
هم من الدرك الحق
وهما سوار في بطل
حق الاول بحق الثاني
قال رضي الله عنه ومن
جعل البيع الجائر فاسدا
بيعا فاسدا يجعله كبيع
المكروه حتى ينقض
بيعه المشتري موافقة
لان الفسخ الحان لرد
ومنهم من جعله
لفسخ المتعاقدين
ومنهم من جعله
باطلا اعتبارا بالمارل
وهما سوار في بطل
جعل به اجازته
البعض الاحكام على
ما هو المعتاد والمعا
الدية قال فان كان
قبض الثمن طوعا
فقد جازا لبيع لانه
دليل الاجازة كما في البيع
الموقوف وكذا اذا سلم طاعنا

بان كان لا كراهة على البيع
 لا على الذي لا كراهة دليل
 الاشارة على ان ما اذا
 اكره على البينة ولم يكره
 الدفع فوجب دفعه
 حيث يكون باطلا
 لان مقتضى المكرة
 الاستحقاق لا يجر
 اللفظ وذلك ان البينة
 بالدفع وفي البينة العقد
 على ما حكاه في جرد
 الدفع على الاكره على البينة
 دون البينة قال
 وان قبضه من رها
 فليس على الاكره
 وعندها ان كان قاطعا
 في دفعه لفتحة العقد
 قال وان هذا المبيع
 في يد المشتري وهو
 غير مكره فمن قبضه
 للبائع محتاجا لبايعه
 مكره لانه مضمون
 عليه بحكم عقد
 فاسد والمكره ان
 يضمن المكره انشاء
 لانه لا يملكه باجره على
 الاكلاف فكانت
 دفعه مال له باجره
 الى المشتري فيضمن
 لايضا ان شاء الغاصب
 وولغا صلب الغاصب
 فلو ضمن المكره به
 على المشتري بالقبضه
 لقيامه مقام اباؤه وان
 ضمن المشتري ففقد كل
 شره كان بعد شره له
 تاسيخه العقد لانه ملكه
 بالضمان فظهر انه باجره ملكه

المبيع حال كونه طائعا بان كان الاكره على البيع
 اي على نفسه المقدم على دفعه الى البائع
 يعني اذا كره على البيع دون دفعه فالتاخر ببيعهم
 لان دليل الاجازة بخلاف ما اذا اكره على البينة ولم يكره
 الدفع فوجب دفعه اي العين الموهوبة الى الموهوب له
 حيث يكون باطلا اي حيث يكون العقد فاسدا لوجوب الملك
 بعد القبض كالبينة الصحيحة بناء على ان صلنا ان افساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض فان تصرف فيه بعد تركه
 ضمان قيمته لان مقصود المكرة في بعض النسخ مقصود الاكره والاول اصح وانه اشارة الى الفرق بين مسكتي
 الاكره على البيع والاكره على البينة فترد الى مقصود المكرة هم الاستحقاق اي ما يتعلق به الاستحقاق لتبنيهم لغيره هم لا مجرد
 اللفظ اي لا صورة العقد هم وذلك في اشارة الى الاستحقاق هم في البينة الدفع في البيع بالعقدش فترد ان يتعلق بالاستحقاق
 انما يكون في البينة بالدفع الى الموهوب بمعنى لا يكون من غير قبضهم على ما هو الاصل اي على الاصل في البيع ان يثبت الاستحقاق
 من غير قبضهم فدخل الدفع في اي اذا كان الامر كذلك فوقع الدفع في المكره على البينة اي اي كان الاكره على البينة
 اكره على الدفع فلهذا الى مقصود المكرة وهو حمله على شيء يتبع به الاستحقاق وازالة الملك لتبنيهم به دون البيع اي حيث لا يكون
 الاكره على البيع اكره على الدفع اي الاقباض فيكون الدفع على اختياره فيبدل على الاجازة هم قال وان قبضه من رها اي وان
 قبض المشتري الثمن حال كونه مكره فليس ذلك باجازه وعليه اي على المكره هم رده اي ردا لثمنهم ان كان قاطعا في
 يده لفساد العقد اي فيكون الثمن امانة عند المكره لانه كان مكره على قبضه وان كان المالك فلا شيء عليه لانه ملك المالك
 هم قال وان ملك المبيع في يد المشتري وهو غير مكره فليس له قبضه للثمن من قبضه اي معنى قول القدر
 وان ملك المبيع في يد المشتري وهو مكره اي والحال انه غير مكره هم والبائع مكره لانه مضمون عليه بحكم عقد فاسد
 لعدم الرضى وما كذلك فهو مضمون بالقيمة هم والمكره في دفع المهرهم ان يضمن المكره اي بغير المهرهم ان شاء الله
 اي المكره ان لا يشترط اي المكره هم في ما يرجع الى الاتلاف اي وان لم يصلح له من حيث انه كلام لان التكميل
 بلسان الغير لا يبيعهم فكانت في اي فكان المكره هم دفع مال البائع الى المشتري اي اراد به البائع المكره فليخرج
 من قبضهم اي المكره بالفتح هم ايها شاك الغاصب غاصب الغاصب اي حيث خيّر المالك في قبضه ايها شاكهم فلو ضمن المكره
 اي فلو ضمن المكره بالفتح المكره بالسهم يرجع على المشتري بالقيمة اي يرجع المكره بالسهم على المشتري بالقيمة المعتبر
 هم فليست مقام البائع اي اي القيام المكره مقام البائع باذنه لان الضمان بصير ملكا للفاصل من وقت سبب الضمان
 هم وان ضمن المشتري اي اي ضمن المكره بالفتح اي مشتري كان بعدم الاول هم فذلك شره كان بعد شره له
 العقود اي تناوله وقال الانزاري يعني في عبدة الغصب اذا تدولت الايدي وتناخت العقود بان باع بعد ان
 وذلك من آخرهم فمن المالك المشتري الثاني فذلك شره بعد شره الثاني لانه ملك بالزمان فحين ادباع ملك نفسه ولا ينفذ
 ما كان بالشره قبل الشره الثاني لان اسناد المالك في وقت الضمان لا غير بخلاف البائع المكره اذا جاز بعض العقود ونفذ الكل
 لان العقود موقوفه على الاجازة فلما وجدت جاز الكل قال حاج الشره اذا تدولت الايدي وضمن البائع المشتري فذلك
 شره كان بعد شره لان المشتري حينئذ باع ملك نفسه وكذلك لو ضمن مشتري آخر من هؤلاء المشتريين فذلك شره كان بعد شره
 دون ما كان قبل شره اي في الثاني فان ضمن احد المشتريين وتناخته العقود اي تدولت فذلك شره بعد شره له ولا ينفذ
 قبل اي قبل شره المشتري او قبل الضمان هم لان المشتري هم ملكه بالضمان فترد ان باع ملكه اي اي ملك نفسه

هم ولا ينفذ ما كان قبله من اي قبل من الاشياء او قبل الفدان هم لان الاستناد الى وقت قبض من اي استناد
ثبوت الملك الى وقت قبض فقط هم بطلان ما اذا اجاز المالك لمكروه عقدا مناش اي من العقود التي تناقضها الايدي
حيث يجوز ما قبله وما بعده من لادهم سقطت من جواب ما يقال بل الفرق بين اختيارية او اجازة عقد منها حيث تعذر لثبات
هنا على ما كان بعده وعلم الجميع هنا ان تقديره ان المالك استقطق حقه في صورة الاجازة هم وهو من اي عقد بهم
المانع فعاد الكل الى الجواز والادعاه من نظيره اشترى دارا ولما شفع فباع المشتري حتى تناقضه العقود وادعاه الشفع واحدا
منها فانه يجوز الكل وكذا الرأى من باع حتى تناقضت العقود ثم اجاز المهر من واحد من العقود فانه يجوز الكل بخلاف العقود
ادامع وتناقض البيوع وادعاه المالك ولما يجوز ما اجازة بعينه لانه باع كل واحد منهم ملك غيره وهنا باع كل واحد
ملكه فان قيل بالفرق بين اجازة المكروه واجازة المصوب من فانه اذا اجاز مبيعاً من البيوع نفذ ما اجازة خاصة اجيب
بان العصب يزيل ملكه بكل بيع من هذه البيوع توقف على اجازة لمصارفتم ملكه فيكون اجازة احد البيوع تملكه العين
من المشتري بحكم ذلك بيع فلا ينفذ ما سواه واما المشتري من المكروه فنقد ملكه بالبيع من كل شره صادف ملكه وانما توقف فيكون
على سقوط حكم المكروه في الاستدراو في هذا لا يفتقر الى حال بين اجازة البيع الاول والاخر فلما نفذ البيوع كلها باجازه فتم
هم فصل شمس لما ذكر حكم الاكره الواقع في حقوق العباد شرع في بيان حكم الاكره الواقع في حقوق الله وقدم الاول لان حق
العبد مقدم حاشا هم وان اكره على ان ياكل الميتة او يشرب خمر فاكراه على ذلك بحسب الضرر وقيدش اراد بالشرع
المتخفيف الذي لا يحاق من تلف نفس او تلف عضوهم لم يحل له شمس اي الاقدام على ذلك في البسوط كل ضرب من الجوارح من تلف
نفس او عضو في الكبر الراي لا يحل لان غالب الراي يقيم مقام الحقيقة وقد قال بعض العلماء في ذكر ادنى الجوارح بعين حتى لو لم يترك
بال من اربعين منها لم يحل الاقدام على ذلك لان ما دون ذلك مشروع بطريق التخيير والتخيير يقيده على وجه يكون زاجراً لا
ولكن لا يقول نصب المقدار بالراي لا يكون ولا نفس في التقدير هنا وادعاه الناس مختلف في احوالهم بل نعم فلا طريق سواء بالشرع
الى غالب اذ فان وقع غالب رايه انه متلف لنفسه او عضو ايه الاقدام الاول في الذخيرة ولو بهد وبضرب سوطا او طوقين
فولما يتيسر الان يقول لا ضربت على عيناك وعلى ذكركم هم لان لا يكون باجاء من على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف على ذلك
وسعه ان يقوم على الاكره عليه وكذا على هذا شمس اي وكذا الحكم على ما ذكرهم الدم وحكم الخنزير شمس يعني اذا اكره على شرب الدم كل
حكم الخنزير لا يحل الاقدام الا اذا خاف على نفسه او على عضو من اعضائه هم لان تناول هذه الحرامات انما يباح عند الضرورة
لما في حالة الخفية شمس فانه تعالى شتم في حالة الضرورة من التوجه بقوله الاما انظر ثم وقال فمن انظر في محضه تحقيق الاكره
هم لقيام المحرم فيما رواه شمس اي فيما رواه الضرورة الا اذا خاف على النفس او على عضو حتى لو خيف على ذلك بالشرع لا يشترط
اي التمس هم وغلب على الظن يباح له ذلك ولا يستعان بصير على ما تقدمه فان صبر حتى او تعذر شمس اي قوله او انفقوا
هم ولم ياكل فلو شمس اي في ظاهر الرواية وكذا انما فيمن اصاحبه حنفية وبه قال الشافعية في قول صحيح واخر في رواية والكل
هم لانه لما رجع شمس من حيث ان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خلل يعود الى البدن او العقل او العرض او حفظ ذلك من زوال
النفس غير ممكن هم لان بالاستثناء شمس عن الاقدام هم معا والغير على اكل انفسه فيما شمس كما في حالة الخفية وعن ابي يوسف
انه لا يمس شمس وبه قال الشافعية في قول واخر في رواية هم لانه رخصة شمس اي لان الاقدام على ذلك رخصة هم اذا احتجوا
قائمة شمس اي اذا احتجوا بمقتضى انما يتيمه او خمر قائمة فاذا امتنع عن ذلك هم فيكون انما بالقرينة شمس فلا يمس هم قلنا

ولا ينفذ ما كان قبله من اي قبل من الاشياء او قبل الفدان هم لان الاستناد الى وقت قبض من اي استناد
ثبوت الملك الى وقت قبض فقط هم بطلان ما اذا اجاز المالك لمكروه عقدا مناش اي من العقود التي تناقضها الايدي
حيث يجوز ما قبله وما بعده من لادهم سقطت من جواب ما يقال بل الفرق بين اختيارية او اجازة عقد منها حيث تعذر لثبات
هنا على ما كان بعده وعلم الجميع هنا ان تقديره ان المالك استقطق حقه في صورة الاجازة هم وهو من اي عقد بهم
المانع فعاد الكل الى الجواز والادعاه من نظيره اشترى دارا ولما شفع فباع المشتري حتى تناقضه العقود وادعاه الشفع واحدا
منها فانه يجوز الكل وكذا الرأى من باع حتى تناقضت العقود ثم اجاز المهر من واحد من العقود فانه يجوز الكل بخلاف العقود
ادامع وتناقض البيوع وادعاه المالك ولما يجوز ما اجازة بعينه لانه باع كل واحد منهم ملك غيره وهنا باع كل واحد
ملكه فان قيل بالفرق بين اجازة المكروه واجازة المصوب من فانه اذا اجاز مبيعاً من البيوع نفذ ما اجازة خاصة اجيب
بان العصب يزيل ملكه بكل بيع من هذه البيوع توقف على اجازة لمصارفتم ملكه فيكون اجازة احد البيوع تملكه العين
من المشتري بحكم ذلك بيع فلا ينفذ ما سواه واما المشتري من المكروه فنقد ملكه بالبيع من كل شره صادف ملكه وانما توقف فيكون
على سقوط حكم المكروه في الاستدراو في هذا لا يفتقر الى حال بين اجازة البيع الاول والاخر فلما نفذ البيوع كلها باجازه فتم
هم فصل شمس لما ذكر حكم الاكره الواقع في حقوق العباد شرع في بيان حكم الاكره الواقع في حقوق الله وقدم الاول لان حق
العبد مقدم حاشا هم وان اكره على ان ياكل الميتة او يشرب خمر فاكراه على ذلك بحسب الضرر وقيدش اراد بالشرع
المتخفيف الذي لا يحاق من تلف نفس او تلف عضوهم لم يحل له شمس اي الاقدام على ذلك في البسوط كل ضرب من الجوارح من تلف
نفس او عضو في الكبر الراي لا يحل لان غالب الراي يقيم مقام الحقيقة وقد قال بعض العلماء في ذكر ادنى الجوارح بعين حتى لو لم يترك
بال من اربعين منها لم يحل الاقدام على ذلك لان ما دون ذلك مشروع بطريق التخيير والتخيير يقيده على وجه يكون زاجراً لا
ولكن لا يقول نصب المقدار بالراي لا يكون ولا نفس في التقدير هنا وادعاه الناس مختلف في احوالهم بل نعم فلا طريق سواء بالشرع
الى غالب اذ فان وقع غالب رايه انه متلف لنفسه او عضو ايه الاقدام الاول في الذخيرة ولو بهد وبضرب سوطا او طوقين
فولما يتيسر الان يقول لا ضربت على عيناك وعلى ذكركم هم لان لا يكون باجاء من على نفسه او على عضو من اعضائه فاذا خاف على ذلك
وسعه ان يقوم على الاكره عليه وكذا على هذا شمس اي وكذا الحكم على ما ذكرهم الدم وحكم الخنزير شمس يعني اذا اكره على شرب الدم كل
حكم الخنزير لا يحل الاقدام الا اذا خاف على نفسه او على عضو من اعضائه هم لان تناول هذه الحرامات انما يباح عند الضرورة
لما في حالة الخفية شمس فانه تعالى شتم في حالة الضرورة من التوجه بقوله الاما انظر ثم وقال فمن انظر في محضه تحقيق الاكره
هم لقيام المحرم فيما رواه شمس اي فيما رواه الضرورة الا اذا خاف على النفس او على عضو حتى لو خيف على ذلك بالشرع لا يشترط
اي التمس هم وغلب على الظن يباح له ذلك ولا يستعان بصير على ما تقدمه فان صبر حتى او تعذر شمس اي قوله او انفقوا
هم ولم ياكل فلو شمس اي في ظاهر الرواية وكذا انما فيمن اصاحبه حنفية وبه قال الشافعية في قول صحيح واخر في رواية والكل
هم لانه لما رجع شمس من حيث ان حرمة هذه الاشياء كانت باعتبار خلل يعود الى البدن او العقل او العرض او حفظ ذلك من زوال
النفس غير ممكن هم لان بالاستثناء شمس عن الاقدام هم معا والغير على اكل انفسه فيما شمس كما في حالة الخفية وعن ابي يوسف
انه لا يمس شمس وبه قال الشافعية في قول واخر في رواية هم لانه رخصة شمس اي لان الاقدام على ذلك رخصة هم اذا احتجوا
قائمة شمس اي اذا احتجوا بمقتضى انما يتيمه او خمر قائمة فاذا امتنع عن ذلك هم فيكون انما بالقرينة شمس فلا يمس هم قلنا

ان كان
لا ينفذ
قائمة
انما بالقرينة

حالة الاضطراب مستثنى بالنفس شربا منع لما قال ابو يوسف قد يبره الا ان المسلم ان اكرهته حاشا له ان الله تعالى يستثنى من هذا
 بالنفس من يتكلم بالحق
 بعد انشاء من يحرم مكان
 اباحة لا حصة كانه
 انما يشاء اذا علم بالاباحة
 في حصة الخال لا انكشاف
 المحبة خفاء فيجب
 بالجميع فيه كالجميع
 بالخطاب في اول الامر
 لو في الحرب قال
 وان اكره على الكفر
 بالله تعالى والعبادة
 بالله او بسبب الله
 صلى الله عليه
 وآله وسليهم
 او يحبسوا وضرب
 لم يترك ذلك
 الا اذا احتج بغيره
 بامتناع منه على نفسه
 او على غيره من المسلمين
 كان لا كراهة في هذه
 الاشياء ليس بالكره
 في شرب الخمر ما عرفني
 الكفر وحرمة ما اشد
 لولي وادري قال
 فاذا اخذ عاذ لي
 وسعد ان يظهر امره
 ويبري فان الظاهر
 ذلك وتكبر سطوته
 بلا عيان فلا اثم عليه
 في حديث عمار بن يارث
 حين ابتلي به وقد قال
 النبي عليه السلام كيف
 وجدت قلبك قبل
 سطوتك بالاحياء
 فقال عليه السلام
 فان عادوا فعد

حالة الاضطراب مستثنى بالنفس شربا منع لما قال ابو يوسف قد يبره الا ان المسلم ان اكرهته حاشا له ان الله تعالى يستثنى من هذا
 وقال وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا الاضطراب ثم اليه هم وهو شرب ابي الاستعداد عليه قوله مستثاء هم حكم بالحاصل بعد التنبه
 شربا يعني الاستثناء من الحكم بالباقي بعد التنبه فكان البيان ان المستثنى لم يدخل في صدر الكلام هم فلا يحرم شرب ابي اذا كان
 كذلك فلا يحرم حينئذ هم فكان اباحة لا رخصة شرب ابي كان اباحة ابتداء لا داخل في الحرمة ثم خرج فامتناع من
 تناول الطعام كالحال حتى تلتفت نفسه وعنده فكان انما هم الا انما غايته اذا علم بالاباحة في هذه الاحوال شربا جوابا عما كان
 يقول اذا ثبت اباحة يعني ان لا ياتى اذا الانسان لا ياتى بترك السباح فاجاب بان ياتى اذا علم بالاباحة ولم ياتى حتى تلتفت لا يظهر
 ساعيا في احوال نفسه اما اذا لم يعلم ذلك فلا ياتى هم لان في انكشاف الحرمة خفا شربا لانه امر سياتى شربا فخره انفسهم فغيره
 او ساء الناس مغرورين فيه هم فيقدر بالحمل في شربا لحقته عليه هم كالحمل بالخطاب في اول الاسلام شربا حيث كان
 عندهم او في دار الحرب شربا بان اسلم في دار الحرب لا يجب عليه شربا لم يعلم باوامر الشرع فان قيل اضافة الاثم الى ترك السباح
 من باب فساد الوضع وهو فاسد فاجاب بان السباح انما يجوز تركه والاقية ان به اذا لم تترتب عليه حرمة وهنفا قد تترتب عليه
 قتل النفس الحرم فصار الترك حراما لان ما تقي الى الحكم حرام هم قال شربا ابي الله تعالى في الكفر بالله والبياد بالاسماء
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بقية او يحبس او يضرب لم يكن ذلك كراهية حتى يكبره بامر من انفسه او على غيره من اعضائه لان
 الاكره بهذه الاشياء ليس بالكره في شربا خبر لما شربا في اول الفصل هم فعلى الكفر وحرمة شربا ابي واحمال ان حرمة الكفر
 هم اشد اولي وادري شربا بان لا يكون الاكره ابا وقوله اشد خبر لقوله وحرمة وقوله اولي خبر لقوله فعلى الكفر قد يبره عدم كون الاكره
 في الكفر اولي هم قال فاذا اخذت على ذلك شربا يعني على نفسه او على غيره من اعضائه هم وسعد ان يظهر امره به شربا انفسهم
 في اموره يرجع الى الكره بالفتح وفي يدي ما في قوله ما امره هم ويورى شربا ينصب لباري ابي وان يورى عطف على قوله
 ان يظهر وهو من التبراة وهو ان يظهر خلاف ما يظهر وهو الايمان بالخطا يحتمل معنيين بان يظهر الكفر بالاسان مع اعضا الايمان
 في قلبه هم فان اظهر ذلك شربا ابي التلقين بالكفرهم وقلبه مطمئن بالايمان شربا ابي واحمال ان محبة مطمئن بالايمان
 هم فلا اثم عليه شربا ابي فلا اثم عليه حينئذ هم بحديث عمار بن ياسر رضي الله عنه حين ابتلي به وقد قال له النبي صلى الله عليه وسلم
 كيف وجدت قلبك قال مطمئنا بالايمان فقال عليه السلام ان ما دونه شربا هذا الحديث اخرجه الحاكم في المستدرک في تفسير سورة يوسف
 من حديث حميد بن عبد الرحمن عن الرقي عن عبد الكريم بن مالك عن ابجرى عن ابى حميد بن محمد بن عمار بن يسار عن امية قال اخذت من
 عمار بن ياسر فلم يترك حتى سبيل النبي صلى الله عليه وسلم وذكر المتهم حميد قال كيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان قال فان ما دونه قال
 سر يا رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه المدة التي كنت فيها في مكة وذكر المتهم حميد قال كيف تجد قلبك قال مطمئنا بالايمان قال فان ما دونه قال
 حديث صحيح على شرط الشيخين فلم يخرجاه وخرجه البيهقي في المعرفه وابو يعقوب في الحلية في ترجمة عمار وزواه عبد الزراق في مصنفه
 معمر بن عبد الكريم ابجرى بن عمار بن ياسر عن ابى حميد بن محمد بن عمار بن يسار عن امية قال اخذت من
 بعض الشرايح ابي ان ما دونه الى الاكره فعلى طائفة القلب الى اكره الاكره الا يجوز منه عليه السلام الامر باكره الاكره فعلى
 صاحب السناد معناه عد الى طائفة القلب الى الاكره والعلمانية جميعا لان ادنى درجات الامر بالاباحة فيكون اكره الاكره فكل ما
 ليس كذلك لان الكفر مالا يتكشف حرمة وقال تاج الشريعة وبعض العلماء يحلونه قوله فان فعاد فعاد على ظاهره يعني ان عاد
 الى الاكره فعاد الى ما كان منك من الغنى منى وذكر المتهم حميد بن عمار بن ياسر عن ابى حميد بن محمد بن عمار بن يسار عن امية قال اخذت من

١٢٢

بالنكاح بكلمة الشكر ولكن مراده ان عاد والى الاكره فعلى طائفة القلوب بالايان وهذا ان التكلم ان كان مخلصا
فلا متعلق منه ففضل وقال الانزاري معنى ان عاد والكفار الى الاكره فعلى طائفة القلوب بالايان يعني فاشت على الطائفة
وهو امر بالثبات على ما كان لا امر باليس بخارج من الطائفة كما في قوله تعالى اهدنا الصراط المستقيم معناه ان عاد والى الاكره فاشتا
فعدت الى مثل ما كانت به ولا من اجر بكلمة الكفر على اللسان وطائفة القلوب بالايان انتهى قلت هذا صواب من كل
مقتضى التركيب هذا ولا يخفى ولا سلم انه من الرسول عليه السلام بالتكلم بكلمة الشكر بل هذا التشرع للبيان بالاكراه كيف يفعل
لانه عليه السلام مبين شرع فافهمهم وفيه شىء اى في عمار بن ياسر رضي الله عنه هم نزل قوله تعالى الامن كرهه وتلقه
بالايان الآية شىء ذكره في التفسير ان هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر رضي الله عنه رخصته انه خرج مهاجرا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم مع جماعة فاخذهم كفار مكة وقالوا انكم تريدون محبة اذ قد بوههم واكره بوههم على الكفر فخيرهم بعضهم حتى قتلوا
عمار رضي الله عنه بما اكره بوههم عليه وطالبهم مطيحين بالايان فخلعوا عنه فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم اخبر بذلك
نزلت الآية هم ولان هذه الاية لا يفوت الايمان حقيقة لقيام التصديق شىء هذا دليل معقول وقهر به ان الايمان لا يثبت
باللسان والتصديق بالاجنان والتصديق هو الركن الاصل وهو قائم حقيقة والاقرار ركن زائد وهو قائم تقديره لان التكلم
ليس بشرط لا يفوت الايمان بذلك حقيقة هم وفي الايمان شىء من ايمان ما تدبر به هم فوات النفس حقيقة شىء فكان
ما اجتمع فيه فوات حتى لا يجد يقينا وفوت حق الله توباهم فيسعد السبل اليه قال فان صحتي قتل ولم ينظر الكفر كان ما وجد لان جسيما به صبر على
ذلك حتى صلب سواه رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء وقال في مثل هذا في شىء شىء هذا الحديث هذا الوجه ثبت قتل جسيما حتى انما
في مواضع وليس فيه انه صلب ولانه اكره ولان النبي عليه السلام سواه سيد الشهداء ولا قال فيه وهو رفيقي في الجنة في قوله اياي
في الجهاد عن عمر بن ابي سفيان السقفي عن ابي هريرة قال بعث النبي عليه السلام به مينا وامر عليهم عاصم بن ثابت قالوا
حتى اذا كانوا بين عسفان ومكة وذكر والحكي من هزل يقال لهم بنوا الحيمان فنتيقوهم يترقب من مائة رجل وامرهم ان انهم
حتى اتوا منظر لانزله فوجدوا فيه نومي تمر تردده من المدينة فقالوا هذا تمر يقرب فقتلوا انما هم حتى سحقوا هم فلما انتهى
واصحابه بجادوا الى فخذ وجاء القوم فاحاطوا بهم فقالوا لكم العهد والميثاق ان نزلتم الدنيا عاصما في سبعة نفر بالبطل وبقى جيب
ونز يد من الدثنة ورجل آخر فاعطوهم العهد والميثاق ففعلوا اليهم فلما اسما كنوا منهم حلوا اذ ايقمهم فربطوهم بها فقال الرجل
المثالث الذي معها هذا اول العذر فالي ان يصحبهم فخذروه وعابوه على ان يصحبهم فلم يفعل فقتلوه واطلقوا نجيب زينة حتى باعوا
بمكة فاشترى جسيما بنوا الحارث ابن عامر بن نوفل وكان خبيث قتل الحارث يوم بدر فمكث عندهم اسير حتى اذ اجمعوا
قتله اسقوا موسى من بعض نبات الحارث ليستريح بها فاعارته قالت فغفلت عن صبي لي قد رجع اليه حتى اتاه فوضعه على فخذه فلما
رايته فرحت فرحة عرف ذلك معنى وفي يد المولى فقال اسيرين ان قتله ما كنت لافعل ذلك ان شاء الله وكانت تقول ما رأت
اسير قط خير من جيب القدر ايتي يوما ياكل من تطف عنتي ما بمكة يومئذ تمره وانه موثق في الحديده وما كان الارزاق رزقه الله
فخرجوا به من الحرم ليقتلوه فقال اصبر كعشرين فعسى ثم رجع اليهم فقال لهم لولاء ان يرؤا ان مالي جزع من الموت لرجع فكان
اول من من الركبتين عند القتل هو ثم قال اللهم صم عذرا وادخلهم بدوا ولا يبق منهم احد انهم قال ولست اباي حين قتل سلبا
على اى شئ كان الله مصرع و ذلك في ذات الله وان يشار يبارك على احوال شلو مزرع ثم قام اليه فقتلوا
فقتله وبعثت قريش الى عاصم بن ثابت ليا تو ايشي من جسده ليرفونه وكان عاصم قتل عظيما من غليظهم يوم بدر فبعث الله عليه

وهو نزل قوله تعالى
الامن كرهه وقلبه
مطمئن بالامان
الاية ذكر ان جسيما
لا يفوت الايمان حقيقة
لقيام التصديق في
الامتياز فوات النفس
حقيقة فيصحب السبل
قال فان صبر حتى
قتل ولا يظفر الكفر
كان مباحا لان جسيما
صبر على ذلك حتى صلب
وسواه رسول الله عليه
سيد الشهداء وقال
في مثل هذا هو رفيقي في الجنة

مثل الظلة من الدبر فبجنته من وسلم فلم يقدروا منه على شيء انتهى قال عبد الرحمن وثمة حبيب كانت في غزوة الرجيع والرجيع على
 شاذية اسال من عسافان وعسافان على معلقة من قليب في الجيوب ومن عسافان الى بطن من فلاة وثلاثون ميلا ومن بطن على
 مكة سيرة يوم وفينس بنم اخار المعجزة وعسافان بضم العين المعجلة وبلغن من رفيع الميم وتشديد الراء وغزوة احد كانت في الغنم
 من شوال سنة ثلاث من الهجرة قوله اسلم قد فربنا من مفتوحتين ودالين مملتين وهي الارض المستوية وقيل الارض الك
 المرفوعة وقال بن وريد الفد فربى الارض الغليظة المرفوعة ذات الحصى فلا تزال الشمس تشرق فيها قوله من قطف
 عنب اى عتق وعنب وهو بكسر التاء وسكون الطاء وفي آخره وقال اليتك القطن اسم الثمار المقطعة فيقال قطفنا لعنب
 اقطفنا قطعا فحبيب قوله اخلاوا بالكر الشين المعجزة وسكون اللام وهو العتق من اعتقاد اللحم واخلاق الانسان اعتقاده قوله ممنوع
 من التمرين وهو التفرق ومادة سيم وراى معجزة وغير معجزة قوله لان حبيبنا صير على ذلك حتى صلبت هو بضم الخاء المعجزة وفيه
 المعجزة وسكون اليا آخر الحروف وفي آخره بامر وحدة اخرى وقد ذكرنا ان حبيب لم يثبت في الصحيح ولكن محمد بن ابيان
 ذكره في كتاب السيرة وقال اتباع حبيبنا حجة بن باب اليتي رحمه الله ليقطله باهية ثم اخرجوه الى التقييم وصلبوه على
 خشية وقوله وسماه اى حبيبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء اى هذا لم يثبت في الصحيح ومن قوله
 عليه السلام سيد الشهداء اى حجة بن باب رضي الله عنه روى الاحكام في الفضائل من حديث عبد الله بن محمد بن عيسى
 رحمه الله قال سمعت جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيد الشهداء ارحم الله
 يوم القيمة حجة بن باب رضي الله عنه واخرجه الطبراني عن ابى اسحق الشيباني عن علي بن حذو عن ابي بصير عن ابي بصير
 على رضي الله عنه قال ان افضل المخلوق يوم يجتمعهم الله اهل البيت وافضل الناس بعد الرسل الشهداء وافضل الشهداء
 حجة بن باب رضي الله عنه وقد روى به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال سيد الشهداء حجة بن
 عبد المطلب رضي الله عنه حديث اخر نحوه ذلك وروى في بلال روى البراء في مسنده من حديث زيد بن ارقم ان النبي
 عليه السلام قال نعم المر بالال وهو سيد الشهداء حديث قوله وقال في مثله اى في حبيب وكلمة مثل زكاة هو
 رفيقي في الجنة وقيل لفظ مثل عبارة عن الذات اى قال في ذاته اى ذات حبيب وقال تاج الشريعة اى في مثل حبيب
 على اذا المشركين وصلبهم وعزم اجرام كلمة الكفر فمن كان كذلك يكون باذل نفسه لا عزاز الدين فيكون مثل
 حبيب رضي الله عنه قلت المقصود من كلامه ان قوله عليه السلام هو رفيقي في الجنة في حق غير حبيب ولكن يا غفل
 فيه حبيب بمشاركته غيره في الصبر على الازدواج وغيره والمقصود ما ذكرنا اوله اى قوله عليه السلام هذا في حق حبيب
 رضي الله عنه والاخرى ما قاله تاج الشريعة لان قوله عليه السلام هذا لم يثبت في حق حبيب وان كان هو من
 عليه السلام في الجنة هم ولان المحرمة باقية شئ لتناهي قبيح الكفر فكان بالصبر على الكراه مجتنباً محرم الشرع
 محتملاً نهية هم والامتناع لا عزاز الدين عزيمته شئ اى الامتناع عن اظهار ما توعد به لاجل اتعز الدين
 عزيمته اى اخذ بالصبر ولا شك ان اخذ بالصبر افضل من اخذ بالبرخصة لاسيما في مثل هذا الموضع هم
 بخلاف ما تقدم شئ من اكل الميتة وشرب الخمر فان المحرمة هناك لم تكن باقية هم للاستثناء شئ اراد
 قوله تعالى الا ما اضطررتم والاستثناء من التحريم اباحة فان قلت الله تعالى كما استثنى في اجرة بكلمة الكفر ايضا
 في قوله تعالى من كفر بالله من بعد ايمانه الا من اكره فقلت من كفر بالله شرط مبتدأ وحذف جوابه لان جواب شئ

ولان الحرمة باقية
 ولا ممتنع كعزاز الدين
 عزيمته بخلاف ما تقدم
 للاستثناء

بالكفر صدر رادال عليه كاذب قيل من كفر بالله فعليه غضب الامن الكراه ولكن من شرع بالكفر صدر تعليمهم غضب ولا يلزم
 من انتصار الغضب الاباحة وتقريره ان في الآية تقدما وتأخيرا وقد يرد من كفر بالله من بعده لانه
 وشرح بالكفر صدر تعليمهم غضب من الله ولم عذاب عظيم الامن الكراه وقلبه مطمئن بالايمان فالتدلال
 ما اباح اجرا وكلية الكفر على لسانهم حالة الاكره وانما وقع عنه العذاب والغضب وليس من ضرور
 لثقي الغضب وهو حكم الجبرمته لانه ليس من ضرورة عدم الحكم عدم العلة كما في شهود الشهرة في
 حق المسافر والمرئف فان السبب موجود والحكم متأخر فجاز ان يكون الغضب منقيا مع قيام العلة الموجبة
 للغضب وهذا محتمل فلم يثبت اباحة اجرا وكلية الكفر هذا ما قالوه وفيه نظر لان المراد بالعلة ان
 كان هو المدخل فذاك ممتنع التعلق عن الحكم الذي هو معلوله وان كان المراد بها السبب الذي
 كما مثل به فانما يختلف الحكم عنه بديل آخر شرعي يوجب تأخير كراهية كمال المذكور من قوله تعالى
 ومن كان مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر ولا دليل فيما نحن فيه على ذلك وعن هذا ذهب
 ابو بكر الرازي رحمه الله الى ان الامر في قوله عليه السلام فان عادوا فعد للاباحة وقوله لا كفر
 فيما لا تمكش حرمة صحيح ولكن الكلام في اجرا وكلية الكفر كراهية لان الكراهية هم قال ش ابي القدر
 رحمه الله هم فان الكراهية على اتلاف مال مسلم باصره بخلاف من غلبه او غلبه من اعتقائه وسوءان فعل
 ذلك ش ابي اتلاف مال المسلم لان مال الغير يسباح للضرورة كما في حالة الخوض في ش ابي
 يعامل به معاملة المباح لانه يجعل مباحا في تلك الحالة ولهذا لم يتناول حتى قتل ثياب على ذلك
 وفي الخبر لو لم يشرب حتى يقتل يا ثم قالوا هذا المستلزم على تناول مال الغير اشد حرمة من
 شرب الخمر وقد تحققت ش ابي الضرورة هم ولصاحب المال ان يضمن المكروه ش بكسر الراء هم لان
 المكروه ش بفتح الراء هم المكروه ش بكسر الراء هم فيا يصلح الاله ش قد مر ان في كل موضع يصلح كون
 المكروه الاله المكروه يكون الفهمان على المكروه ذا حذر بقوله فيا يصلح عن الاكل والكلم والوسط فانه فيما
 لا يصلح الاله اذا لاكل بغير التكلم بلسان الغير لا يتصور هم والاتلاف من هذا القبيل ش ابي
 من قبيل ان يصلح الاله بان ياخذ ويلقي على مال الغير فيتلذذ هم وان الكراهية بقتل على قتل غيره
 لم يسعد ان يقدم عليه ويصير حتى يقتل ش بان قال لغيره ان تقتل فلانا لا تقتلك لا يسعد الاقدام
 على قتله قوله ويصير بالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف ابي وهو يصير على ذلك ولا يجوز نصبه
 عطفا على ان يقدم عليه لقصد المعنى فانهم هم فان تمتل كان اثم لان قتل المسلم حال الاستباحة
 للضرورة ما ش اذ دليل المصلحة خوف التلف والمكروه عليه في ذلك سواء سقط الحق المكروه
 في حق تناول دم المكروه عليه للتعارض بخلاف ما اذا صبر على اتلاف مال الغير فان دليل المصلحة
 قائمه وحرمة النفس فوق حرمة المال هم فكذا هذه الضرورة ش ابي فكذا لا يباح لهذه الضرورة
 وهي الاكره على قتل النفس فيقول الاكره ابيح ما يبيح الضرورة وما يبيح الضرورة لا يبيح الاكره
 ثم قتل المسلم لا يباح الضرورة ما فكذا لا يباح بالاكره هم قال ش ابي القدر رحمه الله

قال وان كراهية على التلذذ
 مال مسلم باصره
 على نفسه او على غيره
 من اعتقائه وسوءان
 ان يفعل ذلك
 لان مال الغير يسباح
 للضرورة كما في حالة الخوض
 وقد تحققت ولصاحب
 المال ان يضمن المكروه
 لان المكروه الاله المكروه
 فيا يصلح الاله والوسط
 من هذا القبيل وان
 اكره يقتل على قتل
 غيره لم يسعد ان يقدم
 عليه ويصير حتى
 يقتل فان قتله كان
 اثم لان قتل المسلم
 حال الاستباحة لضرره
 ما فكذا لا يباح

هم والقصاص على المكره مش بكسر الهمزة الميم ان كان القتل عمداً ش اى ان كان القتل قتل عمداً
وان كان القاتل عامداً هم قال العبد الضعيف رحمه الله وهذا عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله
ش اى قال المتنفذ المذكور وهو وجوب القصاص على المكره بكسر الهمزة عند ابى حنيفة ومحمد
رحمهما الله وبه قال الشافعى رحمه الله عنه فى قول وقال السفناتى مع سوار كان الامر عاقلاً بالغاً
او معقوباً او غلاماً غير بالغ فالقود على الامر وعزاد الى المبسوط ثم اورد سوا الا فقال فان قيل لو كان
المكره الامر بمنزلة الالة للباشرة فى القتل والمكره المأمور الة لوجب ان لا يجب القصاص على الامر
فما اذا كان مصلباً او معقوباً لان انتقال فعل المكره اليه لا يكون اقوى من مباشرته بنفسه وفيما يباشر
الصبي القتل العمد لا يجب القصاص عليه وقد ذكر فى المبسوط ان القصاص يجب على الصبي اذا امر غيره
بالقتل العمد بالاكراه كما ذكرت فوجه ثانياً لما انتقل فعل المأمور الى الامر انتقل مع وصفه من القتل
والبلوغ فصرد ذلك بمنزلة جناتية الامر بيد المأمور فى الاحكام القتل فلهذا لم يعتبر عقد الامر بلية
بخلاف ما لو باش بنفسه لانه لا واسطه هناك احد يوصف بالقتل والبلوغ لينتقل قوله اليه بذلك الوصف
فكان ذلك قتلاً خاصاً من الصبي لا غير ولا اعتبار بعد الصبي من القتل فى ايجاب القصاص وقال الشيخ
العلامة علاء الدين عبدالعزيز رحمه الله ما نقله السفناتى فى المبسوط سهو فانه ذكر فى هذا الباب اذا
عرفنا هذا فنقول سوار كان المكره عاقلاً بالغاً او معقوباً او غلاماً غير بالغ فالقود على المكره لان المكره
صار كالالة والقول والبلوغ غير معتبر فى حق الالة وانما المعتبر تحقق الاجراء فعمل ان قوله سوار كان المكره
او معقوباً يفتح الراء بكسر باو والدليل الذى ذكره ينادى عليه فتوجه بكسر الراء وذلك غير سديد
ما قال ابو اليسر فى المبسوط ولو كان المكره الامر مصلباً او معقوباً لا يجب القصاص على حاله لان القتل
فى الحقيقة هذا الصبي والمجنون وهو ليس باهل لوجوب العقوبة به عليه وذكر المحققون فى مبسوطه ولو كان
المأمور مختلط العقل او مصلباً يجب القصاص على المكره الامر لان فعل القاتل ينقل اليه فيكون
وبالبلغ فى حقه سوى فعله بهذا ان ايجاب القصاص على الصبي الامر سهو وما ذكره من الفرق
بين المباشر والامر غير مسلم لان المنتقل الفعل ووصفه من العمد والتخطا لا وصف القاتل من العقل والبلوغ
الا ترى ان المأمور لو كان صلباً او معقوباً لا ينتقل وصف الصبا والقسه اليه حتى لا يجب القصاص على المكره
احتمالاً للدر فى القصاص هم وقال زفر رحمه الله يجب على المكره ش يفتح الراء اراد به يجب القصاص
على المكره المأمور وهو رواية عنه وفى رواية اخرى عنه كقول الشافعى رحمه الله عنه هم و
قال ابو يوسف رحمه الله لا يجب عليهما ش اى لا يجب القصاص على المكره والمكره جميعاً هم وقال الشافعى
رضى الله عنه يجب عليهما ش اى على المكره والمكره جميعاً به قال مالك واحمد رحمهما الله ثم زفر رحمه الله
ان الفعل من المكره ش اى ان الفعل وهو القتل حاصل من المكره يفتح الراء حقيقة ش اى من
حيث الحقيقة لعدوه ومنه غير واسطه هم وحاشا ش اى ومن حيث الحسن فانه معانٍ مشاهد هم
وقرر الشارح حكمه ش اى حكم القتل هم عليه ش اى على القاتل هم وبه ش اى حكم القتل هم الاثم

والقصاص على المكره
ان كان القتل ضمن
قال وهو عند ابى حنيفة
وصحبه وقال زفر
يجب على المكره وقال
ابو يوسف ولا يجب
عليهما وقال الشافعى
يجب عليهما لقوله ان
الفعل من المكره حقيقة
وحاشا وقد شرح
حكمه عليه وهكاه

مکرر ہذا شمس ای کذا حکم القتل فان قلت لو کان المامور محمولا علی القتل بطبعه لا یتیار حیاتہ ینی ان یتعد القتل
عن أصابة محضه قتل انما فاداکل من سمی حتی یقی حیا فاما الفرق قلت و طیار ہناک من ہونہ الغیر فصار الیہ واما المفظ
نقیم طیار الی القتل من ہونہ غیر حتی یصیر الیہ و لہذا یجب علیہ الضمان فی المال فحکم ان السمکم قصور علیہ فان قلت
ینی ان لا یصلح المکرہ الیہ فی الاعتاق من حیث الاتلاف لان الاتلاف یشتب فی ضمن التالف بہا لفظا و ہول لا یصلح
الذی فی حرا التالف لکذا فی حق ما یشتب فی ضمنہ قلت نفس الاعتاق اتلاف اذ ہول الیہ المملک و لیس فی قدرہ العبد الا و لک
وہو یصلح فی ان الیہ المملک اما انخاب القوۃ فخالص حق اللہ تعالی لا یتقال یشکل بما اذا کمرہ حرم علی حیدہ حتی قتلہ وادی
الضمان لا یرجع علی المکرہ وان صلح الذی فی الاتلاف لا یتقال الضمان فی قتل العبد انما تجب بانجناۃ علی
احرامہ و ہول لا یصلح الذی فی ذلک ہم قال ش ای القدر سے رحمہ اللہ ہم وان اکمرہ علی طلاق امراتہ
ش ای ان اکمرہ الذی علی ان یطلق امراتہ فی بعض النسخ وان اکمرہ الذی علی طلاق امواتہ ہم وعتق
عبدہ بفضل ش ای طلق امراتہ او عتق عبدہ ہم وقع ما کمرہ علیہ عندنا خلافا للشافعی رضی اللہ عنہ ش
و یقول الشافعی قال مالک و احمد رحمہما اللہ ثم المکرہ لا یصلح فی اشیاء منها الطلاق و العتاق و النکاح و الرجوع
و التدبیر و العفو عن القصاص و الیمین و الذکر و النظار و الایلا و الفی فی الایلا و الاسلام لاند النشار تصرف
ہم و قدرہ فی الطلاق ش ای فی فصل طلاق المکرہ و السكران و سفہ فمادی قاضیان رحمہ اللہ اکمرہ
بوعید القتل علی الطلاق و العتاق فلم یفعل حتی قتل لم یا ثم کما لو اکمرہ بالقتل علی اتلاف مال نفسه فلم یفعل
کان شہید لکذا فی الامتناع عن ابطال ملک النکاح ہم قال ش ای القدر سے رحمہ اللہ ہم و یرجع ش
ای المکرہ یفتح الراہم علی الذی اکمرہ بقیۃ العبد لاند صلح الذی فیہ من حیث الاتلاف فانصت الیہ فہ
ش ای فللمکرہ المامور ہم ان یضہ ش ای المکرہ الامر ہم موسر کان او معسر ش لان وجوب الضمان
باعتبار مباشرة الاتلاف فیکون ضمان جبران فلا یختلف بالیسار و العسار الاثر سے ان شہود الاعتاق
یفیمون اذ ارجعوا موسرین کا نوا و معسرین فان قلت ینی ان لا یجب الضمان علی المکرہ لاند التلویض
وہو الولاء و الاتلاف بوض کلا اتلاف قلت ہذا کیوں ان لو کان العوض مالا و فی حکم المال و الولاء لیس مال
ولا اشبہ بالمال لاند بمنزلۃ المنسب و ہولیس مال ہم ولا سعایۃ علی العبد لان السعایۃ انما تجب للتحریج الی الحرۃ
ش و قدر خرج فلا یکن تحریرہ نایا کما ہونہ ہب الی حلیۃ رحمہ اللہ ان المستسع کالمکاتب و الذی
یحتاج الی التحریر الی الحرۃ کالعبد المشترک اذا اعتقد احد الشریکین یحتاج الی تحریرہ الی الحرۃ اما بالاعتقاد
او بالتفہیم او بعتق الشریک الآخر کما عرف ہم و لتعلق حق الغیر ش ای او السعایۃ انما یجب لتعلق حق الغیر
بالعبد کما ہونہ ہب ہما لتعلق المرئی عبیدہ و عتق الراہن عبد المرہون فاند یجب السعایۃ علی العبد فیمان کان
معسر لتعلق حق الغیر فی الذیخیرۃ مسئلۃ الاعتاق و الطلاق علی ثلاثۃ اوجہ الاول ان یقول المکرہ خطر
بیال الاخبار بالحرۃ فیکما منہ کا ذبا و قدر دت ذلک لا الاشارة بعق العبد قضا لا دیانہ و لا یفمن المکرہ شیا
لاند عندل عما اکمرہ ہم و عتق العبد باقرارہ طاوعا الثانی ان یقول خطر نیاسۃ الاخبار کا ذبا
و ترک ذلک و اردت عتقا مستقبلا کما طالب منی فہذا عتق العبد قضا لا دیانہ و یفمن المکرہ

کذا هذا قال ان اکمرہ
على طلاق امراتہ
ادعتی عبدہ و قتل
و قوما اکمرہ علیہ
عندنا خلافا للشافعی
و قدر فی الطلاق
قال و یرجع علی
الذی اکمرہ بقیۃ
العبد لاند صلح الذی فیہ
من حیث الاتلاف
فانصت الیہ فہ
ان یضہ معسرا
کان او معسرا و سعایۃ
علی العبد کان السعایۃ
انما تجب للتحریر الی
الحرۃ او لتعلق حق الغیر

المأكره في العبد والثالث ان يقول لم يظفر بها بشئ وقد آتيت باطلب مني الجواب فيه كالجواب في الوجه الثاني
 والجواب في المأكره على الإطلاق وقد سمي لها مهر اقبل الدخول كالجواب في المأكره على عتق العبد في الوقوع
 ورجوع الزوج على المأكره الا ان في الطلاق الرجوع بنصف المهر وفي الاعتاق بقية العبد هم ولم يوجد واحد
 منها من شئ اى من التخرج الى الحرية وتلق حق الغيرهم ولا يرجع المأكره من كسره المأكره هم على العبد بالنعان
 لانه سواخذ باتلافه من شئ اى لان المأكره نفسه انما يضمن من حيث انه جعل سلفا للعبد حكما كما يقتضيه والمتسول لا يبيع لاح
 حكما هم قال من شئ اى الله ورسوله هم يرجع بنصف مهر المأكره ان كان من شئ اى المأكره هم قبل الدخول من شئ بها فان
 تملك المأكره شرط في ضمان العبد وان المأكره لم يضع غير تأكيد نصف المهر والى الجواب اعلى من التأكيد تملك المأكره
 في المضمون لاني الفعل والمضمون نصف المهر بالاتفاق فيتحقق المأكره هم وان لم يكن في العقد مسمى يرجع على المأكره من
 كسره المأكره هم بالزمن المتع لان ما عليه من شئ اى على الزوج هم كان على شرف الاستوطان جات الفقرة من قبلها من شئ
 اى الزوج منها بغير مأكره او بالارتداد والنفاء بانه تعالى هم وانما يتأكد من شئ اى ما كان عليه انما يتأكد هم بالطلاق فكان
 اذ اطلاق المال من بدها بوجه يضاف الى المأكره من كسره المأكره هم حيث انه اقراف من شئ اى اذ اضعف اليه سبب المأكره عليه لان المأكره
 بشما فكان المأكره بمنزلة الا لا يخرج عليه هم بخلاف ما اذا دخل بها من حيث لا يضمن المأكره الامر شياء به قال مالك واخبر
 وعنده الشافعي يضمن مهر المثل هم لان المأكره لا يدخل في المأكره من شئ فبقي مجرد اقراف لما في النكاح وهو ليس بال
 عند الخرج واليثل لا يضمن بل لا يضمن ان الشاهدين اذا رجعا بعد الشهادة بالطلاق لا يضمنان ثم ان المصنف
 لم يضمن المأكره على النكاح قال محمد في الاصل ولو ان رجل اراد بوجيد قتل او حبس او بغيره او بغيره حتى تزوج
 امرأته على عشرة الف درهم مثلكا الف درهم كان النكاح جائزا ويكون من عشرة الف درهم مهر مثلكا الف درهم
 يبطل الفاضل وذكر الشافعي وفي محضه ان الزوج يلزمه جميع ذلك فيخرج بالفضل على من كرهته وهو ليس بظاهر الرواية
 ولو ان المرأة هي التي اكرهت حتى تزوجها الزوج على الف درهم مهر مثلكا عشرة الف او تزوجها او لياها او كرهت فالتكليف
 جائز ولا ضمان على المأكره مهر بل للمرأة والاولياء الاعتراض بهذا النكاح فالمسئلة على وجهين اما ان يكون الزوج دخل بها ولم
 يضمن دخل بها وكل وجه على وجهين اما ان رضيت المرأة باسمي لها من الصداق او عزم ترض وكل وجه على وجهين اما ان يكون
 الزوج كفو لها او غير كفو فان كان كفو لها وقد رضيت بالمسمى كان للاولياء حق الاعتراض عند ابي حنيفة وعند غيره
 لا اصل ولو زوجت نفسها في الاصل من كفو لها بقل مهر المثل كانت المسئلة على الاختلاف وان كان الزوج غير كفو لها
 فلما وليا الاعتراض على هذا النكاح عند جميعها هذا اذا رضيت بالمسمى ولم يدخل بها الزوج فان لم ترض بالمسمى فيظن ان
 كان الزوج كفو لها فلما حق الاعتراض على هذا النكاح بسبب نقصان المهر عند جميعها فاذا رعت الامر لثاني خبر
 زوجها فيقول له اتم لها مهرها والافرت بينكما فاذا تم فخذ النكاح وان ابى يفرق بينهما ولا يكون لها مهر لان الفقرة
 جازن تبليها لما لم ترض بالزيادة والفرقة الواقة من قبلها تسقط الصداق كله قبل الدخول كما في ارتدادها وان
 لم يكن الزوج كفو لها فلما حق الاعتراض على هذا النكاح عند ابي حنيفة لعدم الكفاية والنقصان المهر
 عند ما ليس لها حق الاعتراض كذلك للاولياء عدم الكفاية لا غير ذلك فاما اذا لم يدخل بها فان دخل بها وسحب
 الى كرهته فان كان الزوج كفو لها فلما وليا والمرأة حق الاعتراض بسبب عدم الكفاية واما اذا دخل بها وسحب

ولم يوجد واحد منهما
 ولا يرجع للمأكره عند
 العبد بالنظر الى
 مثل اخذ باتلافه
 قال ويرجع بنصف
 مهر المرأة كان قبل
 الدخول وان لم يكن
 في العقد مسمى يرجع
 على المأكره هم الزم
 من المتعذر ان يضمن
 كان على شرف السقوط
 بان جلدت الفقرة
 من قبلها واذا اختلف
 بالطلاق فكان اختلاف
 للمال من هذا الوجه
 فيصاف الى المأكره
 من حيث انه اقراف
 بخلاف ما اذا دخل
 كان المهر قد تقر
 بالدخول لا بالطلاق

المهر حيث لم يكن مستحقا عليه ولذا ثبت له الرجوع لم يكن كفارة لانها ليست بمضغوتة على احد وان ترك التي لم
سما اربعة اشهر حتى ماتت فلم يكن دخل بها وجب عليه نصف المهر ولا يرجع به على المكره لانه كان يتناسا في القرآن
على المكره بشي لانه اني بضد ما اكرهه عليه ومن اختلف من جانبه بين شي اى من جانب الزني بين لوجوه والشرط
واجزاء البين لا يعمل فيه الاكره من او ظاهري من اظهره والاكره لا يمنع وقوع الطلاق بغير جعل فكلما
باجعل هم لا يعمل فيه شي اى في اختلف هم الاكره من الما ذكرناه فلو كان هو شي الزني هم كره على اختلف
وشرط شي اى ذوق المرأة هم لزمها البذل ليعاها بالانكاح من البذل طائفة باز ما سلم حاس البينونة ولا شي
على المكره للزوج لانه اختلف عليه ليس بال و هو الفتح فلو لم يمنع به فان قيل ان في الما ذكرناه من غير وجه
نصف الصداق بل يرجع به الزوج حتى المكره لما ليه اما ان على شرف السفوط او لا فلان لا يجوز ان يكون
ساق الزوج اليها المهر كله او لا فان ساق يرجع على المكره بنصفه بالاتفاق اما عندنا فظاهر لان اختلف على بل
مسمى لا يوجب المرأة ما يستحق كل منها قبل صاحبه بكم الكا ح و اما عندنا في حنفية رحمه الله فانه وان اختلف في المهر
لكونها براءة كره با و الكراهة مع الاكره لا تفسخ وان لم يسقط ربع عندنا خلا فاما في غير كره في هذا الصور على المرأة
هم قال شي اى القدر و ربي هم وان كان اكرهه على الزنا وجب عليه احد عندنا في حنفية رحمه الله شي لان الزنا
من الرجل لا يتصور الا بمشاورته وذلك لا يكون التلبذة وذلك دليل الطولية و به قال زفر رحمه الله ضم
الا ان كره به السلطان شي يعني لا يجب احد حينئذ لان احد للزوجة ولا حاجة اليه مع الاكره فكان قصده بهذا الفعل
وضع الملك عن نفسه لا اقتضا الشهوة فيفسد ذلك شبهة في الاستقاط والانتشار الاله فقد يكون طبعيا بالقوله التي
بها احد من رجل في الرجال الا ترى ان ان لم تستمر انك بلا اختيار له في ذلك ولا قصدهم وقال لا يلزمه اى وقد ذكرناه في احد و شي
في الصورتين جميعا و دليلها ما ذكره ابو حنيفة رحمه الله في اكره السلطان على الزنا قبل تعيين الاكره بالسلطان
من قبيل اختلاف العصر كما تقدم وقيل من قبيل اختلاف الحكم ثم في كل موضع يجب احد على المكره لا يجب لها المهر
لان احد والمهر لا يجتمعا عندنا بفعل واحد وفي كل موضع سقط المهر وجب المهر لان الوطى في غير الملك لا ينقل
عن احد بها فاذا سقط احد وجب المهر اظهرنا لخطر الحمل سواء كانت مستكرمة على الفحل او اذنت له بذلك اما الاول
فظاهر لانها لم ترض يسقط حقها واما الثاني فلان الاذن له ليس يعل الوطى فكان اذنها كفوا لكونها شجرة عن
ذلك شرعا هم قال شي اى القدر و ربي هم واذا اكره على الردة لم تبين امراته منه لان الردة تنقل بالاعتقاد شي
يعني الردة يكون بتبدل الاعتقاد هم الا ترى انه لو كان قلبه مطمئنا بالايمان لا يكفر وفي اعتقاده الكفر شي لان
الايمان ثابت باليقين والردة تنقح محض الاعتقاد وقد وقع الشك في اعتقاده الكفر بالارادة او كره ما كره فلو ثبت
البينونة بالشك شي لانها تستر ب على وجود الردة من غير شك والمهر يتب على بالشك فيه لا يثبت ويجوز ان يكون
قوله لان الردة تنقل بالاعتقاد و دليلها مستقلا وقوله وفي اعتقاده الكفر شك و دليلها اخر وجه الاول بتبدل الاعتقاد
ليس بثابت لقيام الدليل وهو الاكره و وجه الثاني ان الردة باعتقاد الكفر وفي اعتقاده الكفر شك لانه امر متغير
لا يطلع عليه الا بترجمة اللسان و قيام الاكره يصرف عن صحة الترجمة فلما ثبت البينونة المترتبة على الكفر بالشك هم
فان قالت المرأة قد بنت منك شي اى فان اختلف الزوجان فقالوا المرأة اعتقدت بقلبك الكفر حيث اجريت على

والزوج من ماله
الاكره فلو كان هو كره
على الخلع و كره الزنا
البدل لمرضاها بالانكاح
قال وان اكرهه على
الزنا وجب عليه
الحمد عند حنيفة
الا ان يكرهه السلطان
وقال ابو يوسف و حماد
لا يلزمه الحمد
ذكرناه في المحرم
قال واذا اكرهه على
الردة لم يجب امراته
لان الردة تنقل
بالاعتقاد الا ترى انه
لو كان قلبه مطمئنا
بالايمان لا يكفر وفي
اعتقاده الكفر شك
فلا يثبت البينونة
بالشك فان قالت
المرأة قد بنت منك

وقال هو قد اظهر
ذلك وقيل طعن
بالاجاب فالقول
ان لا يستعان لان
اللفظ غير موافق
للفرقة وهي بتبدل
الاعتقاد ومع الاكراه
لا يدل على التبدل
فكان القول قوله
محتال في الاكراه على
الاسلام حيث يصدر
مسلم انه لما احتقل
واحتمل رجحنا الاسلام
في الجاهل لان لا يعلم
ولا يعلم دهنا بيان
الحكم اما فيما بينه
وبين الله تعالى
اذ لم يتفقه فليس
بمسلم ولو اكره على
الاسلام حتى حكم
باسلامه ثم رجح له
يفضل لتكسر الشبهة
وهي حاشية للفتن
وتو قال الذي اكره
على اجراء كلمة الكفر
اخرت عن امر
ماض ولم اكن فعلت
بانته منه حتى كراهية
لانه اقر انه طالب بايمان
ما كره عليه وحكم
على المطالبة ما ذكرناه
تو قال اخرت ما طلب
في شئ من غير ما لي الخ
منه شي وارجع

كلمة الكفر بالاكره وبتنكص وقال هو من اى الزوج هم قد اظهرت ذلك من اى الكفر بسا في خوف من
اقتل هم وتبلى مطيع بالايان من ولم يتبدل اعتقادي هم فالقول قوله استعانة في القياس القول
تولما حتى يفرق بينا لان كلمة الكفر بسبب حصول اليقونة كاللفظ الطلاق فيستوى فيه الطالع والمكره واشار الى وجه
الاستحسان بقوله هم لان اللفظ من يفسر كلمة الكفر هم غير مخصص للفرقة من يفسر لم يظهر فيها ظهورا بينا من حيث الحقيقة
لكن من كراهية قول اللفظ فيه مقام معناه كما في الطلاق هم وى من اى الفرقة هم بتبدل الاعتقاد ومع الاكره لا يدل
على التبدل من شئ فلا تقع الفرقة هم فكان القول قوله من يفسر فاذا كان كذلك يكون القول قول الزوج هم بخلاف
الاكره على الاسلام من هذا جواب عن سوال مقدر تقريره ان يقال كيف قلتم ان الاعتقاد مع الاكره لا يدل
على التبدل وقد حصل تبدل الاعتقاد مع الاكره في صورة الاكره على الاسلام لانه لم يتغير كما في الما كان بل اعتبر
مسما للتبدل فاعتقده من الكفر الى الاسلام وتقريرا جواب ان حكم الارتداد بالاكره هم حيث يصير من شئ اى
بالاكره هم مسلما لانه شئ اى لان الانسان هم لما احتل شئ ان يكون لفظ موافق اعتقاده هم فتدل
شئ ان لا يكون هم رجحنا الاسلام في اكمال شئ اى في حالة اجراء كلمة الكفر بالاكره بالاسلام
وتحقيقه ان وجدت حقيقة الاسلام مع الاكره فيكون مسلما لان الاسلام انما يتحقق بالتصديق بالقلب
والاقرار باللسان وقد سمعنا اقراره بلسانه واللسان يعبر عما في القلب فيحكم به الاسلام يؤكده
قوله عز وجل ولا اسلام من في السموات والارض طوعا وكرها بخلاف الرده فانها لا يحصل بتبدل
الاعتقاد والاكره دليل ظاهر على عدمه هم لانه شئ اى الاسلام هم ليعلم من شئ اى غيرهم ولا يعلم شئ اى ولا
يعلم غيرهم عليه هم وهذا من شئ اى ما ذكرنا من الحكم بالاسلام مع الاكره هم بيان الحكم من شئ اى الذي ناهم انما بينه وبين الله
تعالى اذ لم يتفقه الاسلام فليس مسلم شئ اى في المكانة اشارة الى ما قلنا الامام ابو منصور الماتريزي وبنوا للفتن
عن ابي حنيفة رحمه الله ان الايمان هو التصديق والاقرار باللسان شرط اجراء الحكم وليس ذلك مذرب اهل
اصول الفقه فانهم يجادلون الاقرار ركنهم ولو اكره على الاسلام حتى حكم بالاسلام ثم رجح لم يقبل كنه الشبهة من شئ اى
شبهة عدم عدم الارتداد بل ازان يكون التصديق غير قائم بقلبه عند الشاؤن هم وى من اى الشبهة هم دائرة للفتن
من شئ اى الاستحسان وفي القياس يقتل لانه بدل دية وقال عليه السلام من بدل دية فاستكبره وبنا نظير القياس
والاستحسان في المولود بين المسلمين او باطن مرتد باجر على الاسلام ولا يقتل استعانة بالمشبهة المشابهة فيسبب اختلاف العلماء
هم ولو قال الذي اكره على اجراء كلمة الكفر اخرت عن امر ماض من شئ اى معطوف على قوله وقال هو قد اظهرت ولا يبنى
لو قال في جواب قولنا قد ثبت تنكص منك اخرت عن امر ماض يعني خطري بالي كفت يا اعدان اخرت عن امر ماض كذا هم ولم تكن
من شئ اى في ماضى هم بانته حكم الاثارة من شئ اى تقع اليقونة بينا فصار الاثارة يعني التبين منه فيما بينه وبين الله تعالى لانه
ادعى التحكيم لفظه هم لانه اقر انه طالب بايمان الم كره عليه وحكمه انما اطلق ما ذكرنا من شئ اى في اوليل وقوع اليقونة حكما لا اوثارة
لان من اقر بالفكر طاعنا ثم قال غيب به الكذب لا يصدق القاضي لانه خلاف الظاهر والظاهر هو اصدق حاله العواظية هم ولو قال
اروت ما طلب من شئ اى في خطري بالي الا اخرت عن الكفر بالماضى والكذب ولكن لم اردت ذلك بل اردت ما طلب منى يعني
من الكفر يعني اردت كفره قبل اجراء الحكم هم وقد خطر بالي من شئ اى واما حال اذ قد خطر بالي هم اخرت عن شئ اى بانته

هم ديانة وقضاة من بني فياينة وبينهم اربعة وثلاثون الف شخص لان انشاء الكفر بمنزلة اجراء الكلمة الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 وديانة فبانت امراته قضا وديانة هم لان انشاء الكفر بمنزلة اجراء الكلمة الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 بنوع النسخ من الكفر في الزمان الماضي كما في زمان غير اهل ذلك هم غير منشئ اي غير ابتداء الكفر وانشاء وديانة
 ثالث وهو ان يقول لم يخطئ بالشيء ولكن كفت باء الكفر استقبالا وتقبلي مطبقين لم يتبين منه امراته استحسانا ذكره
 في المبسو وادب غيره هم وعلى هذا من انشئ اي على التفصيل المذكور هم اذا اكره على الصلوة للصليتين من اي اجرة
 له هم وسبب محمد صلى الله عليه وسلم كشي اي اذا اكرهه على سب محمد عليه السلام هم ففعل من اي جرة الصليب او سب محبا
 عليه صلوة السلام وتقال نوبت به الصلوة بعد دعاي ومحمد آخر من شي اي ونوبت بمحمد آخر من غير النبي عليه السلام بانست منه
 قضا ومن شي اي بانست امراته من حيث استحلال لما قال نوبت به الصلوة بعد قضا الاقران ما وجدته لم يكن كراهية والمأواه
 واقع عليه فصار بمنزلة ما اذا سلم بين يدي الصليب بدون الاكراد من احد وقال عينت به الصلوة بعد صديق ديانة
 لا تفعل كما انها من لا ديانة شي لا يلق فياينة وبينهم اربعة وثلاثون الف شخص لان انشاء الكفر بمنزلة اجراء الكلمة الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 انق خطرم بباله الصلوة بعد سب محمد عليه السلام بانست من ديانة وقضا لما مر من شي اثار به
 الى قوله لانه مبتدئ بالكفر بانزل حيث علم لنفسه مخلصا غيره وتحقيق الكلام ان لما قال خطري بالان اصله انه وتر كثره فكل
 وصليتين الصليب فانه بكفر قضا وديانة لانه صلى الصليب طائفة لانه لما خطر بباله ان يصلي الصلوة بعد قضا فكل كفر وقضا
 بذلك لان المكره لا يعرف انه يصلي الصلوة دون الصليب لانه لما خطر بباله ان يصلي الصلوة بعد قضا فكل كفر وقضا
 القدر كان طائفة في الصلوة للصليب ومن صلى للصليب طائفة فكل كفر وقضا وديانة وكذا الكلام في قوله خطري بباله
 ان اسب فاننا اسمه محمد غير النبي عليه السلام وتركت ذلك فانه بكفر ايضا قضا وديانة لان شتم النبي عليه السلام في غير
 موضع الضرورة كفر واعلم ان كل واحد من الذين امكنهم يتصور على ثمانية اوجه كما في مسئلة الاكراد على اجرة كلمة الكفر
 فمن وجه بكفر قضا وديانة ووجه بكفر قضا وديانة ووجه بكفر قضا وديانة ووجه بكفر قضا وديانة ووجه بكفر قضا وديانة
 وهو ان خطري بباله ان يصلي بعد وقد صلى على الصليب وقد شرح ذلك في الكافي للحاكم وشرحه فقال ان رجلا قال له اهل الحرب قد
 اغدوه اسير الكفر بباله ولحقن بكفر بباله ووجه لا يصير كافر الا في القضا ولا في ديانة وبينهم اربعة وثلاثون الف شخص لان انشاء الكفر بمنزلة اجراء الكلمة الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 بغير القضا بين امراته ان كانت له امراته ولا بكفر فياينة وبينهم اربعة وثلاثون الف شخص لان انشاء الكفر بمنزلة اجراء الكلمة الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 في القضا وديانة وبينهم اربعة وثلاثون الف شخص لان انشاء الكفر بمنزلة اجراء الكلمة الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 بالايان ففقه لا يكفر اصلا لا قضا ولا ديانة لقوله تعالى الاس كره وتقبله مطبقين بالايمان واما الوجه الثاني فهو ان يقول
 لاديانة فيما اذا خطر بباله ان يجرب الكفر عما مضى بالكذب ولم اكره بكفر استقبالا وانما كفر قضا لانه عدل اكره عليه لانه اكره
 على انشاء الكفر على الاخبار عن الماضي والاخبار عن الانشاء فكان عا لثاني الاخبار ومن اقر بالكفر فانه طائفة
 ثم قال غشيت به الكذب لا يصدقه القاضى لانه خلاف الظاهر لان الظاهر هو الصدق حاشا لطوائف اجية ولكن اصدق ديانة
 لانه ادعى ما يحتمل بقله واما الوجه الثالث وهو انه بكفر قضا وديانة فيما اذا قال خطري على بالي الاخبار عن الكفر لما مضى
 بالكذب ولم ارد ذلك من اردت كفر مستقبل جوايا الكلام هو ذلك لانه انشاء الكفر طائفة ومن انشاء الكفر طائفة فكل كفر وقضا
 وديانة وخطري بباله ان خطري بباله الاخبار بالكفر لما مضى كما انما اكرهه على انشاء الكفر طائفة فكل كفر وقضا وديانة لان انشاء الكفر طائفة فكل كفر وقضا

ديانة وقضاة لانه
 اقرانه مبتدئ
 بالكفر فانزل حيث
 علم لنفسه مخلصا
 غير لا ديانة
 اكره على الصلوة للصليب
 وسب محمد النبي
 عليه السلام ففعل
 وقال نوبت به الصلوة
 لله تعالى ومحمد آخر
 عليه النبي عليه السلام
 بانست منه قضا وديانة
 وتوصل للصليب وتب
 محمد النبي عليه السلام
 وقد خطري بباله
 الصلوة لله تعالى
 وسب محمد النبي عليه السلام
 بانست منه ديانة
 وقضا لما مر

دون الاشارة الى ان لو اكره على اقرار بما يتفق فاقول لا يثبت العبد ولو اكره على الحق فاقول لا يثبت ولو قيل ان
 لا يثبت انك او لتقبلين لهذا الصليب فالمسألة على ثلاثة اوجه اما ان يقول خطر على بالي ان اصلي بعد وقد علمت ان
 لم يزل للصليب او يقول خطر على بالي ان اصلي بعد فاعلم ان فعل ذلك وصليت للصليب او يقول لم يخطر على بالي شي او قد علمت
 للصليب كمرافق الاول لا يكفر لانه على حد الاصليب وان لم يكن ان يكون مستقبل القبلة او غير مستقبلها وبصره الكفا
 في محقره واما اذا قال خطر على بالي ان اصلي بعد فاعلم ان فعل ذلك وصليت للصليب فانه يكفر قضاء وريانه
 لانه على الصليب طائعا لانه لما خطر على باله ان يصلي بعد فاعلم ان فعل ذلك وصليت للصليب فانه يكفر لانه لا يعرف ان
 يصلي بعد دون الصليب لانه لا اظلال له على بالي خيمه فاذ امكن وقوع الاكره هذه القدر كان طائعا في
 الصلوة للصليب ومن صلى للصليب طائعا كقضاء وريانه واما اذا قال لم يخطر على بالي شي او قد علمت للصليب لا يكفر مطلقا
 قضاء ولا ريانا لانه فعل ذلك كمرافق مطلقين بالايان ولو اكره على شتم محمد عليه السلام فثمة فالمسألة على ثلاثة
 اوجه ايضا اما ان يقول خطر على بالي محمد اخر رجل من النصارى فاروت باشتم ذلك الرجل النصارى او يقول خطر
 على بالي رجل من النصارى اشتمت محمد فاعلم ان شتمت محمد عليه السلام واما غير ذلك او يقول لم يخطر على بالي
 شي شتمت محمد اما طلب شي واما غير راض بذلك ففي الوجه الاول لا يكفر لانه لم يثبت محمد او في الثاني يكفر قضاء وريانه
 لانه لما خطر على محمد اخر اكره شتم من الاكره شتم ذلك الرجل فلما شتم محمد عليه السلام كان طائعا في الشتم ومن شتم
 طائعا كقضاء وريانه وفي الرجل الثالث لا يكفر لانه لم يخطر على باله ان يخطئ على باله شي وتقبل مطلقين
 بالايان هم وقد قرناهم من اى حكم المسائل المذكورة صريحا على هذا ان شتم اى كقضاء وريانه اى برأيه على اقراره
 بهن انهم كقضاء وريانه اى شتم اى كقضاء وريانه وهو اسم الكتاب الذى الله المصنف ولم يبق في هذه الديار ويكرهه
 انه كتاب عظيم مشتمل على مسائل كثيرة ودلائل غريبة هم

وقد قد زاد على
 هذا في كفاية للفتى
 والله اعلم
 كتاب الجرح
 قال الاسانيد
 في ثلاثة الصغرى للرق
 والحنون فلا يجوز
 تصرف الصغرى الا اذن
 وليه ولا تصرف العبد
 الا اذن سيده ولا يجوز
 تصرف المحنن المملوك
 بحال

كتاب الجرح

وجه النسابة بين الكتابين قد علم ان في كل منهما سلب الاختيار لانه في الاكره اقوى لكونه مبررا لاختياره
 فذلك قد علم عليه وهو ان لغته من جرح عليه ومنه سعى الجرح لانه منع من الكسبة والعقل جرح الغنة صاحبه عن
 القبايح قال الله تعالى قسم الذي جرح اى الذى عقل واستحرام جرح الابا انه ممنوع قال الله تعالى جرح الجرح اى حرما محرما
 شر طائفة مخصوص وهو المنع من البصر قول لا تخفى مخصوص وهو المستحق للجوابى سبب كان هم قال شيخ اى
 القدوس هم الاسانيد لثلاثة الصغرى والرق والحنون من هؤلاء بالاجماع وعن الحقيقة ان الحق بهذا الثلاثة ثمانية
 اخر وجهي المنع المانع والمطلب السبيل والمكارمى المقتضى هم فلا يجوز تصرف الصغير من اى لا ينفذ تصرف
 الصغير الذى يقتل هم الابا ذن وليه ولا تصرف العبد الا اذن سيده من نازا اذن ولى الصبي وهو والده او
 وصيه لغة تصرفه وكذلك اذا اذن المولى العبد لان المنع لغة فاذا اذن فقد رضى بذلك هم ولا يجوز تصرف
 المحنن المملوك بحال من اى في كل الاحوال اى لا ينفذ اصلا قبل الاذن وبعده واراها المحنن المملوك
 الذى يحسنه لا يثبت زمانا وهو المملوك على عقله واقره به عن المحنن الذى يحسنه ويقضى وهو المعتق فان حكمه
 حكم الصبي قال الكاوى ويترتب به عن المحنن الذى يقتل الصبي ويقصده واعلم ان اصل العقل يعرف بدلائل

وذلك ان يختار المراد يصل له وكذلك القصور ويتجنى بالاستحسان فاما الاعتدال فانه متفاد فيه البشر فاذا توقف في
 الانسان عن رتبة المقصود اقام الشرح السبب الظاهر الكمال وهو البهوان عن عقل متناه يتيسر على ما هو الاصل
 لانه متى تقرر الوقوف على المعاني باطنه تقام الاسباب لظاهرة مقامها كما اقيم البصر مقام المشقة في جواز التفرغ
 هم اما الصغر من اى الصغر الماتل اما الصغر الذي لا يقتل له فهو كالمجنون المملوك لا ينفذ تصرفه فمقتضاها
 عقله غير ان اذن الولي اية ابيه من اى علامته ابيه لان ابيه مترتبة فاذا اذن له الولي دل على ابيه هم
 والرق له غاية حق المولى من يمين ان العبد له ابيه لكنه حجر عليه له غاية حق المولى هم كيلا يتطل منافع عبده من
 فانه لو لم يثبت الحجر لكان البيع الذي اشتراه وشراؤه فيلحقه ديون فياخذ اربابها الكساية التي هي منفعة المولى
 وذلك لتعطيل الجماعة هم واليها من رتبة من بالصف عطف على قوله كيلا يتعطى اى وكيلا تملك رتبة هم
 يتعلق الدين به من اذالم يكن له كسب هم غير ان المولى بالاذن رضى بفوات حقه من فاذ رضى بفوات
 حقه بالاذن جاز تصرفه لا ابيه وارفاق المانع هم والمجنون من الثالب هم لا يجامعه الا ابيه فلا يجوز
 تصرفه بحال من الاحوال لما ذكرنا من اما العبد فابل في نفسه من كونه عاقلا بالغا قادرا على التصرفات ولكن
 المنع حتى سواه كما ذكرناهم والصبي يرتب ابيه من بضم التاء على بناء المفعول ورفع ابيه اى يتطرق ابيه
 والشر اذا كان له عوصية الثبوت يعطى له حكم الثبوت فاذا انضم اذن المولى اليه تقرر ذلك الثبوت وهو عبارة
 عن النفاذ هم فلهذا اشى فلما جل ان العبد ازل في نفسه والصبي يرتب ابيه هم وقع الفرق من اى بين
 المجنون والصبي والرقين هم قال من اى الله ورى هم ومن بان من مولد شينا واشترى من اى من يصبي عبدا
 المجنون الذي يحى ويحيى وفي بعض النسخ واشترى ايضا لما ذكر في القدر رضى لكن الشرح الهداية بدون او اشتري
 وقال الانشراحى ولم يذكر في الهداية لفظها واشتراه وهو مثبت في المحقق والهداية ايضا وكان في الهداية
 وقع سهوا من الكاتب هم وهو يعقل البيع من اى والحال انه يعقل اى يعلم ان الشراؤه للمالك البيع سأل هم ويقصد
 من اى يقصد البيع اى يقصد احكامه واحترز من الهزل فانه وان كان يعقل البيع ولكن لم يقصده واراد العيش
 او الشتر هم فالولى من هو الاب او اجد او جديا او غيرهما من العصباء او القاعنى هم باختيار ان شاء جاز اذا كان
 فيه مصلحة وان شتره من عند الثكابة لا يتقيد بيع هو الاب ولا شتره من اهلها وكذا ان كان اذ الوكيل بالبيع والشر
 غيرهم فباح واشترى بخبره عندنا خلا فالحكم هم لان التوقف في العبد حتى المولى في تفرغه وفي الصبي والمجنون نظرهما
 من اى ولان التوقف في الصبي والمجنون لا اجل الزمنى حالها هم فتحرى صحتها فيه من اى فيطلب المولى مصلحة
 الصبي والمجنون في باعتاده هم ولا بد ان يعقل البيع من اى الصبي والمجنون اراد ان يعاها هم ليوبر ركن
 العقد من اى التملك لان هذا العقد يزول للمعا من البيع ويدخل في ملكها الثمن هم فيستق من بعد بالذات
 قوله ليوبر هم موقوف على الاجازة من اى يقصد عقد موقوف او حال كونه موقوفا على اجازة المولى هم والمجنون
 قد يعقل البيع من اى كانه جواب عن سؤال مقدر لتقريره ان يقال لا بد في اجازة المولى المين الصغير والمجنون من ان يكون
 يستقلان البيع والمجنون لا يعقل شيئا فاجاب والمجنون قد يعقل البيع هم ويقصد من اى يقصد حكمه وذلك ان المراد
 من المجنون هذا المعنى وهذا الذي يختلط في كلامه فتارة يتكلم بكلام العقلاء وتارة بكلام المجانين واشار الى ذلك بقوله

اما الصغر فله نقصان
 عقد غير ان اذن
 الولي اية اهليته
 والرق له غاية حق
 المولى كيلا يتعطى
 منافع عبده كيلا يملك
 رتبته بتعلق
 الدين به غير ان
 المولى بكاذن رضى
 بفوات حقه والمجنون
 لا يجامعه الا اهلية
 فلا يجوز تصرفه
 بحال اما العبد
 فاهل في نفسه الصبي
 يرتب اهليته
 فلهذا وقع الفرق
 قال ومن بان من
 مولد شينا واشترى
 وهو يعقل البيع
 قالولى بالحق الشراء
 اجازة اذا كان فيه
 مصلحة وان شاء
 حتى لان التوقف
 في العبد حتى المولى
 في تفرغه وفي
 الصبي والمجنون
 نظرهما فيطلب
 مصلحةهما فيه
 ولا بد ان يعقل البيع
 ليوبر ركن العقد
 فيستق موقوف
 على الاجازة والمجنون
 قد يعقل البيع ويقصد

م وان كان لا يرجع المصداق على المصدرة وهو المتقيد والذي يصحح كمالا عن غيره كما جئنا في الوكالة شمس عند قوله
ومن شرط الوكالة ان يكون الموكل ممن يملك التصرف الى اخره ثم فان قيل التوقف عند كفي البيع الماشية
انما مل فيه التنازع على المباشرة شمس تحريرا لسؤال ان الاصل في الشراء الفناذ على المباشرة يعني من غير توقف على امر في
بيع الفصول فليست ينعقد هنا موقوفنا على الاجازة واجابة بكونهم قلنا نعم شمس يعني نعم ان الاصل في الشراء
على المباشرة بلا توقف لكن هم اذا وجب ففناذ عليه شمس اسي اذا وجب الشراء ففناذ اسي على المباشرة كما في شراء الفصول
شمس يعني اذا اطلق الشراء اما اذا اخاف الى غيره فيتوقف بالاجماع واعلم ان شراء الفصول على وجوه ذكرها في
الفناذ وهي الصغرى وقيمة الاول ان اضاف الشراء اليه فبان قال البائع بعت هذا من فلان وقال الفصولي
اشترت فلان فبانت ففناذ على المباشرة فانه يتوقف والثاني لو قال بعت منك وقال الفصولي فبانت او قال اشترت منك
يقبله فلان فيقتد بالاتفاق على المشتري ولا يتوقف الثالث اذا قال الفصولي اشترت هذا فلان وقال البائع بعت
منك ذكر فيه شمس الاسلام خواهر زاده روايتين والصحيح انه لا يتوقف بل خلاف الرابع اذا قال البائع بعت منك فلان
الاصل فلان فقال المشتري اشترت او بعت او قال المشتري اشترت هذا لاجل فلان فقال البائع بعت فانه لا يتوقف
وهنا شمس اسي فانما فيه من حكمه في البيع والمجنون والعبد لم يبيح ففناذ اسي لم يبيح الشراء ففناذ اسي على المباشرة
هم لعدم الاية شمس في ابي والمجنون هم اول ضرر للمولى شمس في العبد هم فوفقه شمس اسي المقدم من هؤلاء قال الفصولي
هذا الذي ذكره انما يريد على لفظ مختصر القدر وحيث قال فيه ومن بل من باع من هؤلاء اشياء او اشترى امارا
يعني في الهداية فلم يذكر قوله او اشترى فالاثر والاشكال ولكن جعل المذكور في القدر وحيث ذكره انما هو فافهم
الاشكال ولكن موجود في بعض النسخ كما ذكرنا هم قال وبهذه المعاني الثلاثة شمس يعني الصغير والمجنون والرق
هم توجب المحر في الاقوال شمس يعني ما تردد بين النفع والضرر كالبيع والشراء واما الاقوال
التي نيب كنع محض فالصبي فيها كالبايع وبها يصح منه قبول الية والسلام ولا يتوقف على اذن الولي وكذا كالعبد
العبد والمتقيد واما ما يخص منها ضررا كالاطلاق والعناق فانه يوجب الاعداء من الاصل في حق الصغير والمجنون دون
العبد دون الافعال شمس يعني ان المعاني الثلاثة لا توجب المحر من الافعال هم لانه شمس اسي لان الشان هم لا واما
شمس اسي لما فعل حتى ان ابن يوم لو انقلب على فارورة انسان فصر با وجبا عليه الضمان في الحال وكذا العبد و
المجنون اذا اتفقا شاكرا منها الضمان في الحال هم لوجود با شمس اسي لوجود الافعال هم حصا ومشاهدة شمس اسي من حيث
الحس والمشاهدة فاذا حصل بجا الاطراف من قطع او قتل او اراقه شي لا يمكن ان يجعل كلا املاف هم بخلاف الاقوال
لان اعتبارها موجودة شمس اسي حال كونها موجودة هم بالشرع شمس اسي حاصل بالشرع وبخير لان الراوي يتناول قول
بولوا بالشرع والشرع لم يجعل اقرار المولى فانه يوجب النفع والضرر بعترق في حق الفناذهم والقصد من شرطه شمس اسي
القصد من شرط ذلك الاعتبار وليس للصبي والمجنون قصد القصور العقل فثبت المشروط بان العبد والقصد وان وجد منه
لكنه غير معتبر لزم الضرر على المولى بغير اختياره فان قيل الاقوال موجودة حصا ومشاهدة بما لا يشترط اعتبارها موجودة
بالقصد دون الافعال فاجواب من الوجهين احدهما ان الاقوال الموجودة حصا ومشاهدة بعتت من ملولا تابل على جمل ولا
عليها ويمكن تحالف المدلول عن دليله فيمكن ان يجعل الموجود وبغيره المعذورم بخلاف الافعال فان الموجود منها عينها

وان كان لا يرجع المصداق
على المصدرة وهو
المعق الذي يصح
وكيلا عن غيره
في الوكالة فالتقيد
عندكم في البيع والشراء
فالاصل فيه الفناذ على
المباشرة نعم لو اوجه
فناذ عليه كافي شراء
الفصول وهو متام
فناذ العبد المملوك
اول ضرر للمولى فوفقه
قال وهذه المعاني
الثلاثة هي التي
في الاقوال دون الافعال
لانه لا يوجبها
حصا ومشاهدة
مخلاف الاقوال لان
اختيارها سوجب
بالشرع والقصد من شرطه

بها

كتاب النكاح

بعد ما وجدت لا يمكن ان يجعل غير موجودة والثاني ان القول قد يقع صدقاً وقد يقع كذباً وقد يقع نكاحاً وقد يقع زناً
 ان القول في النكاح اقل من القول في الزنا او هو الا ان المشرع عاقله في هذا التماثل بخلاف النكاح فانما جازت وقعت حقيقة
 فلا يمكن تبدلها به الا ان كان فداش مستثناً من قوله دون الافعال اي هذه المعاني التامة لا توجب الجرح في الافعال الا اذا
 ذلك الفصل فلا يصح في حكمه يدرج في التماثل كما هو في القصاص فيجعل عدم العقد في ذلك بمثابة حق البصبي والمجنون شخص
 لا يجب عليه السداد والزنا والسرية وشرب الخمر وقطع الطريق والقصاص بالقتل اما في حق العبد فالزوم الضرر في حق المولى من غير اختياره
 غداً لا يتوقف على اذنه من حال من اى العاقل وهم البصبي والمجنون لا يصح عقودهم اى لا ينفذ عندهما ولكن يقتد موقوفاً على
 اجازة المولى خلافاً للتكليفية والافعال بما ينشأ من اشارة الى قوله والقصد من شرطه ان قلت لم اعد هذه المسئلة ثابتة
 تصرفاً على الاصل المذكور ان هذا المعنى التام فوجب الجرح من الاقوال لتسايق لقوليات في موضع واحد ولم يلائق طلاقاً ولا نكاحاً
 من اى طلاق البصبي والمجنون واعتداهم بقوله عليه السلام كل طلاق واقع الاطلاق البصبي المقتضى من هذا الحديث بهذا
 للفظ لم ينشأ وانما اخرج التزمى في الطلاق عن عطائين عجلان عن عمر بن الخطاب عن خالد بن الحارث عن ابي هريرة رضى الله عنه قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق والمعتوه المغلوب على عقله وقال حديث لا خوفه من فو ما الا من حديث و
 الجواب العجيب من صاحب الرغاية مع ادوية التعمق في العلوم وكونه في ديار الحديث وكتبته بحجة بقوله عليه السلام كل
 طلاق واقع الاطلاق البصبي والمعتوه رواه الترمذي عن ابي هريرة وكيف بعده الى الترمذي بهذا المتن وقد ثبت لك ما اخرج
 الترمذي من هذا الاستسار عظيم الا ان الفاظ التوبة اللهم اجعلنا ممن يتوب الله علينا وهذا الحديث والاسئلة في هذا المتن
 بحيث رفع القلم عن ثلاث اولى واحد على ما لا يخفى لانه روى من طرق صحاح وحسان وقد رواه جماعة من الصحابة رضى الله عنه
 الاول على بن ابي طالب رضى الله عنه وكحديث طلاق امتهاماد ورواه ابو داود ومن طريق ابن وهب عن جابر بن حازم عن سلمان
 بن مهران وهو الاخش عن ابي طليبان جهم بن عبد بن جندب عن ابن عباس قال مر على بن ابي طالب رضى الله عنه بمجنون في فناء
 وقهرت فامر عمر بن الخطاب رضى الله عنه برجمه فورا على رضى الله عنه وقال عمر رضى الله عنه يا امير المؤمنين اترجمه قال نعم
 واما ذكر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن المجنون المغلوب على عقله وعن النكاح حتى يتبين عقله
 حتى يتم قال زدت فقل عدا رواه اسلم في المسند ورواه صحيح علي بن شريك في صحيحه ولم يخرجاه وقال الدارقطني في كتاب اهل
 هذا الحديث كرويه ابو طليبان او خلف عنه فرواه سليمان الاخش عنه وخلف عليه فرواه جبريل بن حازم عن الاخش عن ابي طليبان
 عن ابن عباس فرفعه الى ابني عليه السلام عن علي وعمر رضى الله عنهما تفرد ابن وهب عن جبريل بن حازم وخالفه عن فضة بن
 فرواه عن الاخش عن ابي طليبان عن ابن عباس عن علي وعمر رضى الله عنهما موقوفاً ورواه عمار بن زريق عن الاخش
 عن ابي طليبان عن علي وعمر موقوفاً ولم يذكر ابن عباس ذلك زواه سعيد بن جبير عن ابي طليبان موقوفاً
 ولم يذكر ابن عباس فرواه ابو جهم عن ابي طليبان عن ابن عباس عن علي وعمر موقوفاً واختلف عنه فقيل عن ابي طليبان
 عن علي موقوفاً واختلف عنه فقيل عن ابي طليبان عن علي موقوفاً قال ابو بكر ابن عباس وشريك عن ابي حسين ورواه
 عطاء ابن السائب عن ابي طليبان عن علي وعمر رضى الله عنهما فرواه حديث جابر بن سلمة وابو الاخيرين عن جبريل بن حازم
 وعبد العزيز بن عبد الصمد وغيرهم وقول وكيع وان فضيل بن شيبان بالصواب وروى ابو داود والشافعي في بعضه وهو الضعيف وهو
 مسلم بن يحيى بن عمار وفتح الباب الموحدة عن علي رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع القلم عن ثلاثة

اذا كان فعله يتعلق
 بحكم يدر بالشهاد
 طلاقاً ودوا القصاص
 فيجعل عدم القصد
 في ذلك شبيهاً في حق
 البصبي والمجنون
 والبصبي والمجنون
 لا يصح عقدهما ولا
 اقرهما طلاقاً ولا نكاحاً
 طلاقاً ونكاحاً
 لقوله عليه السلام
 كل طلاق واقع الاطلاق
 البصبي والمجنون

عن علي بن ابي طالب قال رفع القلم عن ثلاثة عن التامم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ والصبي حتى يكبر والساكن
 عاقبة رضى الله عنه اخرج حديثها ابو داود وابن ماجه والنسائي عن حماد بن سلمة عن حماد بن عمار بن ابي
 سليمان عن ابراهيم عن الاسودعي عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع القلم عن ثلاثة الى اخره لفظ
 ثوبان رضى الله عنه واخرجه الساجي في مستدركه وقال حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وقال في الامام هو
 اقوى اسنادا من حديث علي رضى الله عنه وقال صاحب الفقيه حماد بن ابي سليمان ونبه النسائي والعلل وابن عسك
 وغيرهم وكذا في ابن سيد والاعشى وروى في مسلم مقرون بغيره قلت هو ثقة كبير جليل المقدر وهو مشهور في حقيقته
 رضى الله عنه حماد والاعشى يتخلف مضرة سنن اراد ان الاعناق ضرر محض وهذا ظاهرهم ولا توقف للصبي على المصلحة
 في الطلاق بحال سنن من الاحوال اما في اسما لم يدرم الشهوة سنن واما في المال فلان علم المصلحة فيه يتوقف على
 العلم ببيان الاغلاف وتنافر الطباع عند بلوغه عند الشهوة والاعلم له بذلك هم ولا توقف للمولى على عدم التوافق
 سنن يعني بين الصبي وامره هم على اعتبار بلوغه عند الشهوة سنن اراد بهذا الاعتبار لا توقف له على ذلك واما في احوال
 فانه يمكن ان يقف على مصلحة ولكن الاعتبار وقت البلوغ هم فلهذا سنن اى فلاجل ذلك هم لا يتوافقان سنن اى
 اطلاق والعناق هم على اجازة سنن اى اجازة الولي هم ولا ينفذان سنن اى طلاق الصبي وعقائه هم مباشرة سنن
 اى مباشرة الولي وفي هذه التركيب تسامح اذ حقه ان يقال لا ينفذان باجازه لان الطلاق او العناق الذي
 باشره الصبي محال مباشرة الولي ولكن يجوز ان يقال سنن لا ينفذ طلاق امراته الصبي وعقائه عبد الصبي مباشرة الولي
 اطلاق والعناق هم بخلاف سائر العقود وسنن مثل البيع والشراء قبول البتة والصدقة والمدينة فان للصبي وقفا على
 ما فيه المصلحة وما فيه المضرة وكذلك الولي هم قال سنن اى الله ورسى هم وان التفاضل بين هذا بيان تقصير الاعضا
 على الاصل المذكور اى ان تلف الصبي والمجنون شيئا هم لزمها صانها احيائهم اى لاجل الاحياء هم الحق التام
 على من يفتح الامام هم وهذا سنن اى وجوب انصافهم لان كون الاتلاف موجبا لا يتوقف على التقصير كالذي يملك بطلا
 التامم عليه واسما هذا المائل بعد الاشهاد وسنن يعني ايا التقصير من صاحب السكاك في وقوع اسما هذا ومع ذلك يجب
 انصافهم بخلاف القولي سنن اى التصرف القولي فانه يتوقف على التقصير على ما بيناه سنن اشراره الى قوله بخلاف
 الاقوال لان اعتبارها بوجوده بالشرع والتقصد من شرطه هم قال سنن اى الله ورسى هم فاما العيب ربنا قراره
 نافذ في حق نفسه سنن حتى يرد اخذه بعد العلق فان قلت هذا موطوف على ما ذكرت على قوله والصبي والمجنون لا يصح
 عقوبتهما والاقرار بهما بقيام البتة سنن اى لوجود البتة وهو انه غير مكلف هم غير نافذ في حق مولاه رعاية لثنا به لان
 نقاده سنن اى لان نقاده اشراره في احوالهم لا يعبر عن تعلق الدين برقبته سنن اى اذا استقر الدين برقبته او
 واباهم او كسبه سنن اى اذا كان الدين اقل من رقبته هم وكل ذلك سنن اى تعلق الدين برقبته او كسبه هم كاتلاف
 باله سنن اى اتلاف مال المولى هم قال سنن اى الله ورسى هم فان اقر بالزمن بعد اسحرة لوجوده والبتة وزوال المانع
 مستحسن وهو رعاية حق المولى هم ولم يلزمه في احوال لقيام المانع سنن وهو حق المولى هم وان اقر بى او قصار
 لزمه في احوال سنن وقال في شرح الاقطع وقال زفر لا يصح اقراره اذا كان مجورا عليه لانه لو صح يلزمهم
 سنة اتلاف مال المولى فلا يصح كما لو اقر بدين واشار الى دليلنا بقوله هم لانه يمتنع سنن اى العيب حتى يمشى بالثان

والاعناق يتخلف
 مضرة ولا وقت للصبي
 على المصلحة في الطلاق
 بحال لعدم الشك ولا
 وقوف للمولى على عدم
 التوافق على اعتبار بلوغه
 عند الشهوة فلهذا
 لا يتوقفان على اجازة
 ولا ينفذان باجازه سنن
 عتلات سائر العقود
 وان اتلف شيئا لهما
 فانه احيائهم حتى المتلف
 عليه وهذا لا يكون
 الا تلاف سوجيا
 كالتوقف على التقصير
 كالذي يملك بطلا
 التامم عليه والمائل
 المائل بعد الاشهاد
 بخلاف القولي على ما بيناه
 قال فاما العيب فقراره
 نافذ في حق نفسه لثنا به
 اهل البيت فلهذا
 في حق مولاه رعاية لثنا به
 لان نقاده كغيره من تعلق
 الدين برقبته او كسبه سنن
 اتلافه قال فان اقر بالزمن
 لزمه بعد الاشهاد لانه لو صح يلزمهم
 وزوال المانع ولا يلزمه
 في احوال لقيام المانع سنن
 اقر بى او قصار
 لزمه في احوال سنن
 في احوال لانه لو صح يلزمهم

ص علی اصل الحرة في حق المهر من لان المهر من خواص الادمية لانها من التكاليف والمهر من
 حق التكاليف يعني على اصل الادمية فينفذ اقراره بما هو حق لا يبيع اقرار المولى عليه بذلك من اى بالدم او باى فان
 قلت فيه ايضا بطلان حق المولى قلت بطلان حقه فعني والحق لا يبيتر فان قلت قوله عليه السلام لا يملك العبد والمالك تبشيرا
 الا اطلاق يقتضيه ان لا يملك الاقرار بالسجد وود والقصاص قلت لما بقي على اصل سحره فيها يكون هذا اقرارا سحر لا اقرارا
 العبد ولان قوله تعالى بل الانسان على نفسه بصيرة يقتضيه ان يبيع ولا يقال انه خص عنه الاقرار بالمال لا النفس لم يتبادر له اذ
 اقره ملاقي حق الغير والنفس يتناول الاقرار على نفسه ومنفذ طلاقه من اى طلاق العبد لم يروى ما سئلت اشار به الى قوله
 عليه السلام كل طلاق واقع لا اطلاق للعبد والمقهور هم ولقوله عليه السلام لا يملك العبد والمالك تبشيرا الا اطلاق من شأنه السجد
 بهذا العبارة لم يثبت ولكن اخرج ابن ابي شيبة في سنة في الطلاق عن ابي لميعة عن موسى بن ابيوب الفافقي عن الرمية عن
 عن ابن عباس قال قال النبي عليه السلام جل فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان سيدي ومولاي امة وهو يريد ان يفرق بيني
 وبينك ففصلني عليه السلام المنيرة قال لا يا ايها الناس يا ابا اسحق كبر في عبيده امة ثم يريد ان يفرق بينها ائمة الطلاق
 لمن اخذ باساق فان قلت ابن ابي شيبة ضعف قلت وثقة احمد والطيحاوي وكوفي بها حجة واخرجه بن عدي في الركا على من فضل
 ابن مختار عن عبيد الله بن موهوب عن عبيدة بن مالك قال جاءوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان سيدي زوجني امة السجد هم ولان من اى العبد هم عارف بوجده الصلحة فيه فكان اطلاقه من الطلاق هم وليس فيه
 من اى في الطلاق العبد زوجة هم ابطال لما للمولى والاقتويت منافعهم فينفذ من اى طلاقه لانه مختص بالانسانية

فكان كالحكم ولله اعلم بالصواب

باب حجب للفساد اى لاجل الفساد ولما فرغ من البحر المتفق عليه شرح في بيان البحر المختلف فيه والمراد بالفساد والسف
 وهو حقه لعمري الانسان من غصب وفيه فحظ على العمل بخلاف موجب الشرع والعقل مع قيام العقل وقد غلب في عرف
 الفقهاء على تبديل المال او تلفه على خلاف مقتضى العقل والشرع يقال سفدت الرمح الشجر اذا مالت به ومساءل هذا الباب بنية
 على قول لا على قول ابي حنيفة رحمه الله لا يرى البحر الفساد واكسفه هم قال ابو حنيفة لا يجر على البحر العاقل البالغ السفينة
 اى خيف العقل وهو غير المعتوه فان المعتوه ناقص العقل وفي المبسوط من عادة السفينة التبذير والاسراف في النفقة وان تصرف
 تصرفات لا الفوض او عوض الية العدا من اهل الديانة عرضا مثل دفع المال الى المفسدين والمعاين وشراء السكار والطباقة
 بمن قال والذين في التمارات من غير محمد وقال صاحب المحيط الكبير في طريقتة المولى البحر على البحر العاقل البالغ السفينة المبذر
 للماله في البحر واشتر غير جائز عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد يجوز زعم انها احتفايا فيها فيها في ان السفينة اذا بلغ بحر او طلاق
 قال محمد يبيع بحر را ولا يحتاج الى البحر القاضي وقال ابو يوسف يبيع مطلقا ويحتاج الى البحر القاضي واجمعوا على ان يبيع عنه
 المال الى ان يبلغ خمسا وعشرين سنة ثم احتفاوا بعد ذلك قال ابو حنيفة لا يبيع عنه البعد خمس وعشرين سنة وقال ابو يوسف
 ومحمد رحمه الله يبيع عنه ادام السفينة كما هم وتصرف في الماله جائز وان كان مبذرا من تبشيد الزوال المجتمة وقوله هم سف
 من تفسير القول لمبذرا هم يلف الماله في الما عرض له فيه ولا يصلح من كالا لثاني البحر وهو سوانا لماروخو كما هم وقال
 ابو يوسف ومحمد وهو قول الشافعي ومالك واهمهم بحر على السفينة ويمنع من التصرف في الماله من كالا لثاني البحر وهو سوانا لماروخو كما هم وقال
 ما يجمل الفسخ واما الماله لا يبيته فلا يجر فيه كالا لثاني البحر والعتاق والعتاق اقرارا بالسجد وود والقصاص هم لانه مبذر من

على اصل الحرية في حق المهر
 حتى لا يبيع اقرار المولى
 عليه بذلك وينفذ
 طلاقه لانه مختص بالانسانية
 عليه السلام لا يملك
 العبد والمالك تبشيرا
 الا اطلاق من شأنه السجد
 بوجده الصلحة فيه فكان
 اطلاقه من الطلاق هم وليس فيه
 ملك المالك وكاتفت
 ستافه فينفذ للعلم
باب البحر للفساد
 قال ابو حنيفة لا يجر
 على البحر العاقل البالغ
 السفينة وتصرفه
 في ماله جائز وان كان
 مبذرا مفسدا يلف
 ماله ولا يجر في الماله
 ولا مصلحة وقال
 ابو يوسف سفد وهو بحر
 وهو قول الشافعي
 يجر على السفينة ويمنع
 من التصرف في ماله
 لانه مبذر

اي لان السفيه مبذرم ماله يصرفه لا على الوجه الذي يقتضيه العقل بل كل من هو كذا كماله في حجر عليه نظر العقل
بالصحة حيث حجر عليه بل لان الثابت في حق السفيه احتمال التبذير وفي حق السفيه
م حقيقة من اي حقيقة التبذيرهم ولهذا منع عنه المال من اي ولاجل وجود حقيقة التبذير فيه منع عنه اي
عن السفيه المال بالنص بقوله تعالى ولا تتركوا السفيه الاموالكم ثم هو في حق اي منع المال هم لا يفيد بدون الحجر لانه يتلف بسبب
ما منع من يدوش ان يبيع المبالغين الفاحش فيؤدي ذلك الى الاف مال قيل هذا الذي ذكره في الابل انما يصح على قولها
واما على قول الشافعي فلا يصح لان حجر السفيه عند بطريق الذي هو العقوبة عليه والقائمة تطوع فيها اذا كان السفيه مفسدا
في دينه مصليا في ماله كالفاسق فمذموم حجر عليه جبرا وعقوبة ولا يحجر عليه عذرا بما قلت لا نسلم ان الشافعي يرى ذلك
بطريق الرجز والعقوبة فقط بل يراه مجزئة الطريق وبطريقه اقالا ايضا فان عند يجوز الحجر بما جاز اذ به وفي
الشيخ ايضا وهو لا يراه بالنسب فيمنعه ما ذكره من الابل يصح على قولها وعلى قولها ايضا فيما اتفق معها فيه فانهم
هم ولا يهين حيفه رحمه الله تعالى انه شمس اى ان السفيه هم مخاطب عاقل من في هذا الوصف اشارة
الى الملية التصرف لان التكليف يقتضيه الحكم من الاستيفاء جريا على موجب التكليف والاستيفاء انما يكون بالوصول
الى الاموال وذلك بالتبليك والتكليف والتبليك شيت الملية التميز والشرع جعل الرشيد سبيل من التصرفات تبليكا وتكافا
لهذا المنع وان موجود في حق السفيه لانه مكلف عاقل كاشيههم فلا يحجر عليه اعتبارا بالرشيد من فان قيل يقتض
بذنا بعد فانه مخاطب عاقل يحجر عليه قلت انما قال انه مخاطب وهو مطلق والمطلق يتصرف الى الكمال والعبد ليس كمال
كونه مخاطبا لسلطان الخطابات الملية كالزكوة وصدة الفطرة والاضحية والكفارات الملية وبعض
الخطابات الغيبة الملية كالحج والجمعة والعديد والشهادات وشطر الكدود وغيرها ولو قال لانه مخاطب عاقل
حرسقا لا اعتراض في هذا من اي عدم الحجر لان في سلب ولا يهية ايدار او يهية واجازته باليهما ثم شمس هذا بقوله
في التصرفات م وهو من اي الحجر عليه ثم انه ضرر من التبذير فلا يتقبل الا على شمس الذي هو الحجر لم منع
الا في شمس الذي هو التبذير هم حتى لو كان في الحجر دفع ضرر عام كالحجر على التطيب الجاهل شمس وهو الذي يعلج
لناس من الكثيرين غير مراجعة على المشايخ ولا وقت على غرض الكليات ولا معرفة بطياع الادوية والتشخيص الامر من
الغرضه كاتبا بل الزمان الذي يتولون ومضائف الحكمة ورياسة استبوا بسطة المال ذاعانة الظلمة هم دا
الماجن شمس وذكر شيخ الاسلام غاير زادة والمنع الجاهل وبها متقاربان لان ضررهما عام وهو من الجاهل
الشي مخن مجونا اذا صلب وفلكه وقولهم رجل ماجن كانه اخذ من غلة الوجه وقلة الحياء وليس بسبب محض قاله بن
والمنع الماجن الذي يعلم الناس ايجل الباطلة مثل ان يعلم المرأة حتى تزوجها ويعلم الرجل انه يرز
فتسقط عنه الزكوة ثم يسلم ولا يبال ان يحرم خلا او يجلل حراما فيصنع على الناس دينهم ولقد شادت بالديار المصرية
طائفة من تجار اجميلة الصفا او استولوا على مناسيب الاجل من العلماء بمنجا طمطم الظلمة وارباب الله وله ومشاركتهم
اياسم فيهم فيه من الفساد وانطوا لهم بالباطل اعراضهم الفاسدة وبما يوافق اهورهم الكاسدة فضلو اذ اضلوا
ولقد قوع سمع من بعض الثقات ان واحدا منهم قد افترى ملكهم كبريا بوجه الاتيان من ملكية مستد لا ليقول غرض
او ملكك اي انكم واخرت ابا ح شرب الخمر مصر مستدلا بانها تقذف بالزبد وهو مشروط في الحرة واخره في سحر السحر

ماله بصرفه كماله الوجه
الذي يقتضيه العقل
في حجر عليه نظر العقل
بالصحة بل لان
الثابت في حق السفيه
احتمال التبذير من في
حقه حقيقة ولهذا
منع عنه المال ثم هي
لا يفيد بدون الحجر لانه
يتلف بسبب ما منع
من يدوش ان يبيع
انه مخاطب عاقل فلا
يجزى عليه اعتبارا بالرشيد
دهل لان في سبب كونه
اهل اذ وصية والحاشية
باليهما ثم دهو اشد
ضرر اسن التبذير فلا
يتحمل الاعلى له فلو اذ
حتى لو كان في الحجر دفع
ضرر عام كالحجر على
التطيب الجاهل والمفني
المساجن

والرقص وسماع الرقص وسماع الملاهي مستد للعب المحبشة في مسجد النبي عليه السلام بحراب والدرق وباجاريتين
 المثبتين ونحو ذلك مما ذكر عنهم من التزيان والاباطيل اغاونا بعد من شربوا لالذين مثل سعيهم في الحيوة الدنيا ولهم
 في الآخرة من خلاقهم والكارى النفس من طمان تيلفنا موال الناس فانه ان مات حيا بطريق وليس له اخرى ولا شركي
 لا يجبر شيئا لا بالبيع ولا بالاجارة فيؤدع ذلك اهل الكاف اموال الناس ولا سيما سكارية راجح لنبينا وبهم ظاهرة
 للناس فلا يحتاج الى البيان من جاز فيما يروى عنه من اى جاز الحجز فيما يروى عن ابي حنيفة هم اذ يروى في هذا
 الاداء في سنن اى لان الحجز على مولاه في الاطراف اى الضرر الاطراف وهو الضرر العام بالضرر الاول وهو الضرر الذي
 يلحق الحجز ولا يصح القياس على منع المال من اى اجواب عن قوله لا يجوز منع عند المال اى لا يصح قياس جواز
 الحجز عليه على جواز منع المال منه لان الحجز يمنع من العقوبة على اى لان الحجز على السفيه يمنع من منع المال
 عنه في العقوبة ليعني منع المال انا هو بطريق العقوبة عليه ليكون زجرا له على التذمير والحجز يمنع في العقوبة
 فلا يقاس عليه قيل هذا يلزم على الشافعي انه لانه يرى الحجز عليه عقوبة اذ عتبه بها الحجز عليه فطره وقيل هذا على
 طريق بعض مشايخنا حيث قال ان بطريق العقوبة وقيل في وجه منع هذا القياس ان منع المال يمنع من منع المال
 مستقول المنع اذا منع الاول من التصرف وهو مالك خير مستقول فلا يقاس عليه وقيل ان البعد للاولى على المال
 لانه زائدة واطلاق اللسان في التصرفات اصل فلا يقاس ابطال على القين على اذناهما هم ولا على السفيه
 من جواب ايضا عن قوله اعتبارا بالصبي ان لا يقاس السفيه بالصبي لانه من اى لان الصبي هم عاجز عن النظر لغيره
 سنن فلهذا كالحاجة ضرورة اليمين والغير وليا والمولى عليه لا يلى التصرف وهو من اى السفيه هم قادر
 عليه من اى على النظر لنفسه كمال عقلم فشرع مرة بعتار آفة القدرة من من العقل والحرية والبلوغ وان كان لغيره
 عن سنن بالعقل بجوازهم والحجز على خلافه من اى وجري السفيه على خلاف ذلك هم لسوء اختياره من لا يجوز
 فكان قياس قادر على جاز فلا يصحهم ومنع المال لمبيد من اى اجواب عن قوله ثم مولاه لغيره الحجز ليعني ان منع
 المال يرون الحجز معنيهم لان غالب السفيه في العتات والبهرات والعتات من اى لان الجارات هم وذلك ليقف على
 البعد من اى لا يملك الا بالقبض فاذا لم يكن في يده شيء يمنع عن ذلك وان فعل لم يبق فان ثابت قوله تعالى
 فان كان الذم على الحق سيفها او ضيقها او لا يستطيع ان يمل هو ليعمل عليه بالعدل يدل على الحجز لانه تعالى اجل
 السفيه وليا عليه فاذا كان عليه و كان موليا عليه وكونه موليا عليه دليل انه محجور عليه وروى عن عبد الله
 بن جعفر رضي الله عنه انه اشترى دارا بربعين الف درهم وطلبها على من عثمان رضي الله عنه ان يحجز عليه فشارك
 الزبير بن العوام فلما بلغ ذلك عثمان رضي الله عنه قال كيف الحجز على حبل شركية زبير بن عوام والمنصب
 عمل بجدة الان الزبير كان محض في التجارة فلو كان هذا حيدا لما شاركه الزبير فطلب على وقيل عثمان
 واعتقال عبد الله بجدة اجملة ذلك على اذ منهم اذ الحجز على الحرك ولم ينقل عن غيره خلاف مكان اجماعا وحديث
 ابو سعيد غريب الحديث بانساو الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه خطب الناس فقال لان الاسيخ اسينج حبيبة رضي من
 ونيه واما انه انما قال سابق الحيا وقال سابق الحيا فانما هو صنف قديرين به فمن له عليه دين فليقره بالبدلة فتمت ما لم يمتهم با
 فخذ ابو عثمان عمر رضي الله عنه حيز عليه بسبب الافلاس وبارع باله من غير رضا قلت اجواب عن الالية ان الله تعالى جاز

والملك على الفلاس جاز
 فيما يروى عنه اذ هو
 دفع ضرر الاعيان الى
 ولا يصح القياس على
 منه المال لان الحجز
 في العقوبة ولا على الصبي
 لانه عاجز عن النظر
 لنفسه وهذا قاذم
 لغيره او الشرع وقا عطاء
 الله القدرة واليمين
 على خادوة سوء اختياره
 ومنع المال مضى
 لان غالب السفيه
 في العتات والبهرات
 والصدقات وذلك
 ليقف على اليد

جواز الدابة مع السيف كما جوزه مع الصلح بآييل على ان السيف لا يوجب الحجر وقال ان السيف ههنا هو المعجون والصغير وعليه كثير من اهل المنازل
وفلما بلغنا هذا الموضع انما نقصناه انما كان على السيف قوله تعالى لا تؤتوا السفهاء اموالكم فيقطبوا اليها في احوال المراد في الاخراج عن دفع المال
الى النساء جعل القدر في السنين كما كانت العرب تقوله الا ترى انه قال اموالكم وذلك يتناول المالين بغيره لا بالنسبة الى اموال السفهاء وقوله تعالى على كل
فيليه بالعدل لا يدل على ان السيف مولى عليه لا على المال لان بعض المفسرين قال المراد من الولى صاحبه الحق على بالعدل بين يدي من عليه
الحق لئلا يزيد على ذلك شيئا فافوا وادوا القرض لكره صاحبه كذا في شرح التاويلات واما حديث عبد الله بن قان كان راسه
على منى السبعة هو الحجر على المذنب فقد كان راي يبره وعبد الله بن جعفر على خلاف ذلك حيث اشتغل بالباطل بالحج فان هذه مسئلة
وقع اختلاف فيها بين اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجب التزول على قوله واحد منهم ويجب ترجيح قول البعض
على البعض بالبرهان من حديث عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبرضوا ولا يكون ذلك دليل الحجر فلا يتحقق لغفر
جحة قوله فان معرضا يعني استدان معرضا وهو الذي يعترض الناس ليستدين ممن امكنه يقال دين به اني غلب
يقال بين بالرجل دينا اذا وقع فيا لا يستطيع الخروج منه قال واذا حجر القاضى عليه منى تفرغ على مسئلة الحجر على
السيف وقال الا ترى اني ذكره في اجاب بالسهل ذكره وفي الشرح من طريقه اختلاف بان يقال سلمنا ان تصرف الحجر في
الحج القضا منقذه ولا كلام لنا فيه وكل ما فيها اذا حجر القاضى فلم قلتم ان تصرفه فيه بعد الحج لان قضاء القاضى اذا وقع
منه فصل محتمل فيه فنفذ قضاءه بالاتفاق كما سنرى في المدبر والقضا على الغائب وقسمه الثمان فنبغي ان لا يستد تصرف
السيف بعد القضا فاجابوا عنه بخبرين احدهما ما ذكرناه في مسئلة القضاء على الغائب ان نفس القضاء اذا كان مجتمدا فيه
ما ينفذ ومما كذا لان نفس القضاء بالحجر على السيف مجتمدا فيه والثاني ان هذا ليس بقضاء بل هو فتوى وكان قضاء القاضى
وفتوى غيره سوى من رفع اليه القاضى اخر فابطل حججه من اى حجر القاضى من الاول هم واطلق عنه جاز من اى عن السيف
تصرفه لان الحجر منسحب من اى من القاضى من فتوى وليس بقضاء لان القضاء لا بد له من خصوصية لا يشترع لفصل
مخصوصات ولا بد لخصوصية من اليعوس والازكار ولم يوجد ذلك فلا يكون قضاء من هو فتوى لعدم المقصود والمقتضى عليه
وهو منسحب قوله من اليعوس انه لم يوجد المقصود والمقتضى عليه من فتوى فلا يكون قضاء لان القضاء يثبت بالثابتات بل هذا كان
كان ثابتا فانه كان مجورا عليه قبل القضاء من كان مبدرا له وهذا هو حد الفتوى ولو كان قضاء ليني ولين سلمنا ان حجر
القاضى كان قضاء على اتمال العبد وهو ان يجعل السيف مقصيا من حيث ان الحجر نظره قال تابع الشريعة حرمه الدلت جاز ان يكون هذا جواب
ان يقال بان جعل السيف مقصيا من حيث ان الحجر ثابت الاشارة والقضار بالحج ليقع عليه فيجعل مقصيا له القضا
من اذا وجد المقصود والمقتضى عليه بخلاف اجتهاد فلا يكون قضاء فلا ينبغي للقاضى الثاني الحكم بخلافه فاجاب رحمه الله بان لو كان قضاء
نفس القضاء مختلف فيه من ان عبد الله بن حنيفة لا يجوز القضاء بالحجر وعنه بما يجوز فيكون نفس القضاء مختلفا فيكون القاضى القاضى
بسياسية تنفيذه والباطل لكونه ثابتا من جوفه فلو بد من الامصار ليقع نقصان اختلاف العناطير فانما تخرج رجل لشهادة رجل فامر اثنين بحج
عندنا خلافا للشافعي فلو رجع لهذا الخلاف الى القاضى الشافعي قضى بصحة لا يصير جمعا عليه لانه قضى على خلاف رايه فيكون الاختلاف في القضاء
فيما بينه وبين اجماعا وقال اخذنا من قضاء القاضى بالمختلف لا يرفع الخلاف اذا لم يكن نفس القضاء مختلفا ولا بد من قضاء آخر لقضاء القضا
هم فلا بد من الامصار في قضاء آخر من حيث لو رفع تصرفه من اى تصرف السيف لم يجد الحجر الى القاضى الحاجر والى غيره ونقص على
تصرفه ثم رفع الى قاض آخر فنقد الباطل من اى ابطال القاضى الثاني قيل روى نقض بالثبوت معناه استمر على تنفيذه الثاني لانه حكم بقاؤه

قال واذا حجر القاضى
عليه ثم رفع الى قاض
آخر فابطل حججه واطلق
عنه جاز ان الحج من
فتوى وليس بقضاء
الا ترى انه لم يوجد
المقتضى له والمقتضى
ولو كان قضاء بنفس
القضاء منسحب منه
فلا بد من الامصار
حتى لو رفع لقاض
بعد الحجر الى القاضى
الحاجر والى غيره
نقصى بطلان تنفيذه
ثم رفع الى قاض اخر
نقصا بطلان

لا اتصال الا مضاه به
 فلا يقبل النقض
 بعد ذلك ثم عند
 ان حقيقته اذا ابلغ
 الغلام غير رشيد له
 ماله ماله حتى
 يبلغ خمس وعشرين
 سنة فان تفرغ فيه
 قبل ذلك فقد تفرغ
 فاذا بلغ خمس وعشرين
 سنة فيم اليه ماله
 وان لم يفرغ منه لم يرد
 ولا الا في غير الماله
 ادا حق في سن رشده
 ولا يحل لغيره فيه
 لان حقه المهر السنه
 فيبقى ما بقى العلقه
 وصار كالنساء في كل
 ان منه انما له بطريق
 التاديب ولا يتاوب
 بعد هذا ظاهر في الماله
 الا ترى انه قد يصير
 جدا في هذا السن
 فيكون فائده للمنع فلم يرد
 ولكن المهر باعتباره
 اثر الصداقه والى
 البلوغ وينقطع بتطاول
 الزمان فلا يبقى المنع
 ولكن هذا

لا اتصال الا مضاه به ثم عند ابله حقيقته اذا بلغ الغلام غير رشيد
 اى مال كونه غير رشيد لم يرد اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فان تفرغ فيه قبل ذلك فقد تفرغ
 فاذا بلغ خمس وعشرين سنة فيم اليه ماله وان لم يفرغ منه لم يرد ولا الا في غير الماله ادا حق في سن رشده
 ولا يحل لغيره فيه لان حقه المهر السنه فيبقى ما بقى العلقه وصار كالنساء في كل ان منه انما له بطريق
 التاديب ولا يتاوب بعد هذا ظاهر في الماله الا ترى انه قد يصير جدا في هذا السن فيكون فائده للمنع فلم يرد
 ولكن المهر باعتباره اثر الصداقه والى البلوغ وينقطع بتطاول الزمان فلا يبقى المنع ولكن هذا
 اى مال كونه غير رشيد لم يرد اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فان تفرغ فيه قبل ذلك فقد تفرغ
 فاذا بلغ خمس وعشرين سنة فيم اليه ماله وان لم يفرغ منه لم يرد ولا الا في غير الماله ادا حق في سن رشده
 ولا يحل لغيره فيه لان حقه المهر السنه فيبقى ما بقى العلقه وصار كالنساء في كل ان منه انما له بطريق
 التاديب ولا يتاوب بعد هذا ظاهر في الماله الا ترى انه قد يصير جدا في هذا السن فيكون فائده للمنع فلم يرد
 ولكن المهر باعتباره اثر الصداقه والى البلوغ وينقطع بتطاول الزمان فلا يبقى المنع ولكن هذا

النسب اعتبارا من النسب الصباهم قال الجنيته من ولد بن رشيد اسحق اى لو بلغ الصبي حال الكوفة رشيداهم ثم صار سفيا لا يبلغ المال عند لانه
 ليس باثر الصبا من قبل كونه احرارا فان قلت الدفح معلق باثباته من الرشيد فماله لوجوده لا يجوز الدفح اليه او اهل
 بالشرط لا يوجد تبديل وجوده وما بقي مفسدا لما لم يولد من الرشيد قلت الشرط لوجب الوجود عند الوجود ولا العدم عند العدم
 سلمناه لكنه سكريرا وادنى ما يطبق عليه وقد وجد ذلك اذا وصل الانسان الى هذه الحالة لصيرورته فخره اصلا فكان
 شتما سبيا في الاصل له ثم لا يتاى التفرع على قوله من اى التفرع الذي ذكره القدرى في محضره ليقول فانما باع لا يتفرع
 لا يتاى على قوله الجنيته هم وانما يتاى التفرع على قول من يرى الحج عليه فعند ما لم يصح الحج لا ينفذ بيعه اذا باع تولد الفاء
 الحج عليه اى لا يلى توفير فائدة الحج اراد الاظهار فائدة الحج عليه فيكون موقوفاهم والكان فيه مصلحة من شأن كان
 مثل القيمة او كان البيع راجحا وكان الثمن باقيا في يدهم اجازة احكام من اى اجازة الحكم فذلك البيع الموقوف وان كان
 الثمن اقل من القيمة او كان البيع جاسرا او لم يبق الثمن في يده لم يجز لان فيه ضرر به بخروج البيع عن يده بدون ان
 يكون في يده من البدل واستبدل على الجواز بالتوقف لقوله لان ركن التصرف قد وجد من ذلك لوجب الجواز
 فان قيل انما لوجب الجواز اذا وجد ركن التصرف من الموهبة والسفينة ليس من اهل الجيب بانه اهل لان الالبية بالنقل
 والسفينة لا ينفية كما تقدمهم والتوقف للنظر له من هذا جواب عما يقال فعلا من التوقف فاجاب بقوله للنظر لهم وقد
 الحكم ناظر في تخرجه من اى يقصد باجتماعه هم المصلحة فيه كما في الصبي الذي يعقل البيع ولقيضه من اى كما تخرى
 الحكم او الولى من بيع الصبي وشهرا الذي يعقل البيع بان تعلم انه سالب واشرا بانه جالب كما مر وقد استعمل محمد
 في كتاب الحج الى اخر الكتاب بالتفرع على مذهبه وقال هو بمنزلة الصبي الذي لم يبلغ اذا باع او اشترى
 فان اجازة الحكم كجوز ما لا فلا لان تصرفاته ليست باطلة بل هي موقوفة لاحتمال وقوعها مصلحة فاذا راي
 القاضي وقوعه مصلحة بخبره ولا يريده بمنزلة الصبي الذي يعقل الا انه يفارقه في خصال الاربعة الاولى لا يجوز
 لوصية ولا لبيع ان يبيع عليه ما له ولا يشترى له الا بامر الحاكم وفي الذي لم يبلغ فلان ذلك وصية او ابوه
 والثانية انه اذا اعتق عبد اجازة عتقه ويسعى في قيمته وكذا لو دبر ليح تدبيره ولو مات عنه ليعنى في قيمته تدبره
 واعتاق الذي لم يبلغ لا يبيع اصلا والثالثة ان وصايا الغلام الذي قد بلغ مفسدا من التدبير وغيره باطل
 قياسا ولكنها تستحسن ان ما وافق الحق وما تقرب به الى الله تعالى وما يكون في غير وجه الفسق جائز كما يجوز وصية
 غيره وما يكون سفيا لا يجوز وما وصايا الغلام الذي لم يبلغ لا يجوز اصلا والاربعة اذا جازت جازت بولد فادعاه
 ثبت له وكانت الحارثية ام ولد له فان ماتت كانت حرة بخلاف الغلام الذي لم يبلغ كذا ذكر في شرح القاضى
 وذكر خواهر زاده في مبسوط من جملة الخصال الاربعة النكاح والطلاق فقال لا يجوز طلاق الصبي العاقل
 ويجوز طلاق السفينة وكذا لا يجوز نكاح السفينة ولا يجوز نكاح الصبي العاقل ولم يذكر الوصايا وادعاه الولد فعلى هذا
 يكون الخصال التي لا تفرق فيها السفينة والصبي ستة هم ولوا من اى السفينة هم قبل الحج من اى قبل حجر القاضى
 وفي بعض النسخ كذلك هم جاز عند ابى يوسف من اى وقال القاضي واحدهم لانه لا بد من حجر القاضى عند لان
 الحج والحر بين الضرر من اى هو اراه ادمية هم والنظر من اى في القناع البيع على ملكه كما كان هم واحدهم لغيره
 فلا بد من فعل القاضى من اى يخرج احدا الجاهلين على الاخرهم وعند محمد لا يجوز من اى وقال مالك هم لانه يملك محجرا

قال ابو حنيفة
 لو بلغ رشيداهم
 سفيا لا ينفذ
 لانه ليس باثر الصبا
 لا يتاى التفرع على
 قوله وانما التفرع على
 قول من يرى الحج عليه
 لما صح الحج لا ينفذ بيعه
 اذا باع تولد الفاء
 الحج عليه اى لا يلى
 مصلحة اجازة الحكم
 لان ركن التصرف
 قد وجد والتوقف
 للنظر له وقد نصيب
 الحكم ناظر في تخرجه
 المصلحة فيه كما في الصبي
 الذي يعقل البيع ولقيضه
 وتوابع قبل حجر القاضى
 جاز عند ابى يوسف
 لا بد من حجر القاضى
 عند لان الحج وانه
 بين الضرر والعقل
 للنظر فلا بد من
 فعل القاضى وعند
 محمد لا يجوز لانه
 يملك محجرا

نقل من شرح القاضى

لا يجب السعاية على البديل في الميسر من الرواية عنه ان يقول اني لو سجدت وما قوله الاول لقول محمد في وجوب السعاية
لانه لو جئت من اي لان السعاية وتذكير الضمير باعتبار السعي ثم انما يجب جهه المعقده والسعاية ما عمنه وجوبها في الشرح
الاسحق غير المتقن من كافي اعتقاد احد الشريكين فانه ليس السالك ولو ظاهرا عن امراته وصام اجزائه لانه بمنزلة القاب
عن ماله ولو اعتق عبد عن ظهاره سعى الغلام في جميع قيمته ثم لا يجزئ عن ظهاره لانه يكون اعتقا والبعض فان صام
احدا الشريكين ثم صار مصلحي لم يجزه الا المتقن بمنزلة معسر السيرة كذا في شرح الكافي ثم ولو دبرش اي السفينة عيه
جاز لانه يوجب حق المتقن من اي لان التدبير دل عليه قوله دبرش فيعبر بجهته من اي بحقيقته المتقن لانه لما ملكه انشاء
حقيقته المتقن فان ملكه انشاء حقه كان اولي هم الا انه لا يجب السعاية ما دام المولى حيا لانه باق على ملكه من
فلا يمكن ايجاب السعاية لان المولى لا يستوجب على عبده وذا لا ترى انه لا دبر عبده بمال وقبل العبد صحيح التدبير
ولم يجب المال بخلاف ما لو كانت له او اعتقه على مال حيث يصح لانه لم يبق على ملكه حقيقة او يد اشارة اليه في الميسر
ثم واذا مات ولم يونس منه الرشده سعى في قيمته مدير الماله حتى يموت وهو مدير فصار كما اذا اعتقه بعد التدبير
اي كما اذا اعتقه في حيوة بعد ان دبره تحت السعاية فلذا هنا لا ترى ان مصلحي الودير عبدا في صحته ثم مات وعليه
دين مستغرق يجب السعاية عليه في قيمته مدير الماله فلذا هنا قبل ينبغي ان يسعى في قيمته فانا لان المتقن حصل التدبير
السابق وهو في تلك الحالة قنا فوجب السعاية فاما لو اعتقه اجيب بان الاصل ان المتقن بالشرط ليس بسبب قنائه
الا انه قبل عن سببا قبل ضرورة فلا تظهر مبنية في ايجاب السعاية عليه قنا وانما يظهر في حق المنع وعلق المتقن بموته لان
الثابت بالضرورة يتقدر بقدر ما قيل سئلنا ذلك لكن يجب ان يسعى في ثلثي قيمته لان التدبير وصيته وفيها يسعى ليعمل
كذلك واجيب بانه وصيته من حيث النفاذ وبعد الموت لا يخير الماتري ان الرجوع في الوصية جميع دون التدبير ثم ولو
جاءت جارية من اي جارية الذي بلغ غير رشدهم بولد فادعاه فثبت نسب منه وكان الولد حرا والسجارية ام
ولده لا يحتاج الى ذلك لا بالنسب لان القباؤه من الحواج الاصلية لحياة ذكر الانسان بقاء الولد بعد
موته فالحق بالمصلحة في حقه من اي في حق الاستيلاء ونظره ولا يعلم فيه خلافا للثلاثة هم وان لم يكن معها من
اي مع الجارية هم ولد وقال به ام ولدى كانت بمنزلة ام الولد لا القدر على غيرها من لان دعوتها كانت
دعوة تحرير فلا القدر على غيرها وان مات من اي السفينة لغيره الدعوة هم سعت من اي الجارية هم
في جميع قيمتها لانه كما لا تقرأ بالحريم من اي لان اقاربه باهرمية الولد بدون الولد كالانسان بالحرية
هم اذ ليس لها شهادة الولد من فصار كانه قال انت حرة فيقتنع بغيرها وتسمى في جميع قيمتها بعد
موته هم بخلاف الفصل الاول من وهو ما اذا كان معها ولد هم لان الولد شاهد لها من
في البطلان حق النفي فكذا في حكم دفع الحجر عن ثفره هم ونظيره المرضي من اي نظيره هذه المسئلة
بالوجين نظيره ام اذا ادعى المرضي ولد جارية فهو على هذا التفصيل وهو الفرق بالذي ذكره من الدعوة
بالولد والدعوة بدون الولد فان كان معها ولد لا تسعى لغيره وان لم يكن تسعى لحاجة الى بقائه
فيكون مقدما على حق الغرام قال من اي القدر هم واذا تزوج امرأة جاز لكها من ولفظا
الميسرطين جاز لكها وبه قال احمد وقال الشافعي وما لك والبوا الخطاب الحنفية لا يجوز لغير اذن المولى لان عقد

كثيرا لو وجبت انما
حقا لمعقده السعاية
مصلحة وجب بها
في الشرح لا الخي غير
المعقود ولو برغبة
جاء لانه يوجب
حق العلق من غير
بحقيقته كانه
لا يجب السعاية
ما دام المولى حيا
لانه باق على ملكه
واذا مات ولم يونس
منه الرشده سعى
في قيمته مدير الماله
حتى يموت وهو مدير
فصار كما اذا اعتقه
بعد التدبير
اي كما اذا اعتقه
في حيوة بعد ان
دبره تحت السعاية
فلذا هنا لا ترى ان
مصلحي الودير عبدا
في صحته ثم مات
وعليه دين مستغرق
يجب السعاية عليه
في قيمته مدير الماله
فلذا هنا قبل ينبغي
ان يسعى في قيمته
فانا لان المتقن حصل
التدبير السابق وهو
في تلك الحالة قنا
فوجب السعاية فاما
لو اعتقه اجيب بان
الاصل ان المتقن
بالشرط ليس بسبب
قنائه الا انه قبل
عن سببا قبل ضرورة
فلا تظهر مبنية في
ايجاب السعاية عليه
قنا وانما يظهر في
حق المنع وعلق
المتقن بموته لان
الثابت بالضرورة
يتقدر بقدر ما قيل
سئلنا ذلك لكن
يجب ان يسعى في
ثلثي قيمته لان
التدبير وصيته
وفيها يسعى ليعمل
كذلك واجيب بانه
وصيته من حيث
النفاذ وبعد الموت
لا يخير الماتري ان
الرجوع في الوصية
جميع دون التدبير
ثم ولو جاءت جارية
من اي جارية الذي
بلغ غير رشدهم
بولد فادعاه
فثبت نسب منه
وكان الولد حرا
والسجارية ام
ولده لا يحتاج
الى ذلك لا بالنسب
لان القباؤه من
الحواج الاصلية
لحياة ذكر الانسان
ببقاء الولد بعد
موته فالحق
بالمصلحة في حقه
من اي في حق
الاستيلاء ونظره
ولا يعلم فيه خلافا
لثلاثة هم وان لم
يكن معها من اي
مع الجارية هم
ولد وقال به ام
ولدى كانت
بمنزلة ام الولد
لا القدر على غيرها
من لان دعوتها
كانت دعوة
تحرير فلا القدر
على غيرها وان
مات من اي
السفينة لغيره
الدعوة هم سعت
من اي الجارية
هم في جميع
قيمتها لانه
كما لا تقرأ
بالحريم من اي
لان اقاربه
باهرمية الولد
بدون الولد
كالانسان
بالحرية هم
اذ ليس لها
شهادة الولد
من فصار
كانه قال انت
حرة فيقتنع
بغيرها وتسمى
في جميع
قيمتها بعد
موته هم
بخلاف
الفصل الاول
من وهو ما
اذا كان
معه ولد هم
لان الولد
شاهد لها
من في
البطلان
حق النفي
فكذا في
حكم دفع
الحجر عن
ثفره هم
ونظيره
المرضي
من اي
نظيره
هذه
المسئلة
بالوجين
نظيره
ام اذا
ادعى
المرضي
ولد
جارية
فهو على
هذا
التفصيل
وهو الفرق
بالذي
ذكره
من
الدعوة
بالولد
والدعوة
بدون
الولد
فان كان
معه ولد
لا تسعى
لغيره
وان لم
يكن تسعى
لحاجة
الى
بقائه
فيكون
مقدما
على حق
الغرام
قال من
اي القدر
هم
واذا
تزوج
امرأة
جاز
لكها
من
ولفظا
الميسرطين
جاز
لكها
وبه
قال
احمد
وقال
الشافعي
وما
لك
وبالخطاب
الحنفية
لا
يجوز
لغير
اذن
المولى
لان
عقد

شيئا من ذلك ولم يدع كغيره ايمانه بالمال هم بل كغيره يمينه وظهاره بالصوم من الصوم لكل حنت ثمانية ايام متتابعات وروى
كل فلهما شهرين متتابعين والكان ما كان لئلا حال التكفيرهم لانهما يجب لغيره من اى لان كل واحد منهما يجب لغيره
اذ السبب التزمهم فلو تخلفا في الباب من اى لزوم المال في الاثني عشر مذكرا واوله بهذا الطريق من حيث يختلف كل
يوم مرارا وكثرت او مذكرا واولا لظاهرا واولا وفيه لصنع فائدة الحج فان قيل التكفير بالصوم مرتب على عدمه فلو
المرتبة فانه يصح مع القدرة عليها اجيب بان الاستطاعة متقدمة لان دلائل الحج توجب السعاية على من يعينه لغيره
كما تقدم مع السعاية لا يقع العتق من الظاهرهم ولا ذلك كما يجب ابتداء لغيره من كذا كونه وحجة الاسلام ونحوها
لانه نفي طوبى لسبب الفساد لا يستحق النظر في اسقاط شيء من حقوق الشئ عنه هم قال من اى القدوري هم فان
اراد حجة الاسلام لم يمنع منها من اى من الحج وليس فيه خلاف هم لانه من وفي البعض لغيره لان حجة الاسلام
وعلى الاول اى لان الحج هم واجب عليه بايجاب الله تعالى من غير صنته ولا يسلم القاضي الفقيه اليه وسلمها الى الله من
الحج من غير عليه في طريق الحج كليا يتلفها في غير هذا الوجه ولو اراد عمره واحدة لم يمنع منها استحسانا من وفي القياس
يمنع لان التمر عندنا تطوع فصار كما لو اراد الخروج للحج تطوعا بالبر حجة الاسلام واثار الى وجه الاستحسان لقبولهم
لاختلاف العلماء في وجوبها من فانها عندنا الشافعي فرض والاخبار متعارضة فيها والظاهر قوله تعالى وتواكف
والعمرة لله فلهذا اخذ بالاحتياط في امر الدين وهو من جملة النظر فان جازية فان كانت مما يجزى فيه الصوم
فعليه الصوم ليس الا وان لم يكن ولزمت الدم يودى اذ الصيام بخلاف ما زاد على مرة واحدة من الحج من لغيره
يمنع من ذلك هم ولا يمنع من القرآن لانه لا يمنع من افراد السفر لكل واحد منهما من اى من الحج والعمرة هم فلا
يمنع من الجميع بينهما ولا يمنع من السيوف بدنة تحرزا عن موضع الخلاف من فانها في غير البدنة لافي السوق هم اذ
عند عبد الله بن عمر لا يجزى غير ما من اى غير البدنة وعندنا يدرم القارن هدى وتجزئة الشاة ولكن البدنة فيه افضل اخذنا
بالاحتياط في امر الدين ويكون فعلا قرب الى فعل البني عليه السلام فلا يمنع عن سوق البدنة قوله او عندنا بن عمر لا يجزى
غير ما ثبت بهذا النص وانما الذي روى عنه انه لا يرمى البدنة الا من الابل والبقر على ما روى الطبراني في
مسند الشافعيين ثنا ابو زرعة ثنا ابو اليان احكم بن نافع اخبرني شعيب عن الزهري اخبرني ما لم عبد الله بن عمر
بن عمر رضي الله عنهما كان يقال لا اعلم الهدي الا من الابل والبقر وكان عبد الله بن عمر لا يجزى الحج الا الابل والبقر
فان لم يجز لم يذبح لذك شاة وروى مالك في الموطا في الحج اخبرنا مالك عن نافع عن ابن عمر كان يقول ما يشتر
من الهدي بدنة او بقرة هم وهي من اى البدنة هم خرو من نفع الحجيم وهي من الابل يقع على الذكر والانثى
والجحر خرو وقيل الجذور الناقة التي تجر والجمع خرا لئلا يقال للجل حب ورواذا افرادوا الجذور اشوا
لاخبر لانه اكثر ما يجردون النوق او بقرة من وهي تقع على الذكر والانثى وانما دخلته اليها على انه واحد
من الجنس والجمع لقرات والبارق والبقر والبقر هو اسم جنس هم فان مرض واوصى بوصيا في قرب
من يضم القاف وفتح الداج قرية وهي ما يتقرب به الى الله لواء المساجد والسقاية والرباط ونحو ذلك
وقيد بالمرض باعتبار ان الوجبة غالبا تكون في المرض فان السفيه الصحيح اذا وصى توصية فحكمها حكم المرض هم
والابواب الخيرية من عطف على القرب من قبيل عطف العام على الخاص لان ابواب الخيرية اعم من القرب لان القرية

بل يكفر عيسه
وظاهر بالصوم بكنه
مما يجب بغيره فلهذا
هذا الباب يذره الله
بمثل الطريق ولا ذلك
ما يجب ابتداء
بغير فعله قال
فان اراد حجة الاسلام
لم يمنع منها لغيره
عليه بايجاب الله تعالى
من غير صنته ولا يسلم
القاضي الفقيه اليه
وسلمها الى الله من
الحج من غير عليه
في طريق الحج كليا
يتلفها في غير هذا
الوجه ولو اراد عمره
واحدة لم يمنع منها
استحسانا من وفي
القياس يمنع لان
التمر عندنا تطوع
فصار كما لو اراد
الخروج للحج تطوعا
بالبر حجة الاسلام
واثار الى وجه
الاستحسان لقبولهم
لاختلاف العلماء
في وجوبها من فانها
عندنا الشافعي فرض
والاخبار متعارضة
فيها والظاهر
قوله تعالى وتواكف
والعمرة لله فلهذا
اخذ بالاحتياط في
امر الدين وهو من
جملة النظر فان
جازية فان كانت
مما يجزى فيه الصوم
فعليه الصوم ليس
الا وان لم يكن
ولزمت الدم يودى
اذ الصيام بخلاف
ما زاد على مرة
واحدة من الحج من
لغيره يمنع من ذلك
هم ولا يمنع من
القرآن لانه لا
يمنع من افراد
السفر لكل واحد
منهما من اى من
الحج والعمرة هم
فلا يمنع من الجميع
بينهما ولا يمنع
من السيوف بدنة
تحرزا عن موضع
الخلاف من فانها
في غير البدنة
لا في السوق هم
اذ عند عبد الله
بن عمر لا يجزى
غير ما من اى غير
البدنة وعندنا
يدرم القارن هدى
وتجزئة الشاة
ولكن البدنة فيه
افضل اخذنا
بالاحتياط في
امر الدين ويكون
فعلا قرب الى فعل
البني عليه السلام
فلا يمنع عن سوق
البدنة قوله او
عندنا بن عمر لا
يجزى غير ما ثبت
بهذا النص وانما
الذي روى عنه انه
لا يرمى البدنة
الا من الابل
وبالبقر على ما
روى الطبراني في
مسند الشافعيين
ثنا ابو زرعة
ثنا ابو اليان
احكم بن نافع
اخبرني شعيب
عن الزهري
اخبرني ما لم
عبد الله بن
عمر بن عمر
رضي الله عنهما
كان يقال لا
اعلم الهدي الا
من الابل
وبالبقر وكان
عبد الله بن
عمر لا يجزى
الحج الا الابل
وبالبقر فان
لم يجز لم يذبح
لذك شاة وروى
مالك في الموطا
في الحج اخبرنا
مالك عن نافع
عن ابن عمر
كان يقول ما
يشتر من الهدي
بدنة او بقرة
هم وهي من اى
البدنة هم خرو
من نفع الحجيم
وهي من الابل
يلقب على الذكر
والانثى وانما
دخلته اليها على
انه واحد من
الجنس والجمع
لقرات والبارق
وبالبقر والبقر
هو اسم جنس هم
فان مرض واوصى
بوصيا في قرب
من يضم القاف
وفتح الداج قرية
وهي ما يتقرب به
الى الله لواء
المساجد والسقاية
والرباط ونحو
ذلك وقيد بالمرض
باعتبار ان
الوجبة غالبا
تكون في المرض
فان السفيه
الصحيح اذا وصى
توصية فحكمها
حكم المرض هم
والابواب
الخيرية من عطف
على القرب من
قبيل عطف العام
على الخاص لان
ابواب الخيرية
اعم من القرب
لان القرية

تكون براسطة كما ذكرنا وادبوا باب الخراج منها وادبوا كالكفاية مع الضمان فان الكفاية خاص والضمان عام فافهم جاز ذلك
 في ثلثة من احتسابا والقياس بينهما كما التوسع في خيانه ولكن يستدعيها اذا وفتحت الحق ما يقرب الى الله ان يكون من ثلثة
 هم لان نظيره في اذهي حالة انقطاع عن امواله والوصية تخلف ثلثة من استا بغيره اذ كان فيهم او ثلثة باس اى وكيف
 ثلثة اذ كان للفقر فان قلت في الفقه ايضا ثلثة لان الضمان خاص والضمان عام فافهم جاز ذلك
 في الثلثة على حياله وفي الفقه ايضا ثلثة من كان ينبغي ان يقول ثلثة او ثلثة بايدون او قلت هذا باعتبار الفقه على الظاهر
 حيث يكون ثلثة غلبا من الفقه وحصول الثواب فيه فمضى حصول الثلثة في الفقه وقدر ذكرنا من الفقر ليات اكثر من هذا
 في كفاية المنفق من ثلثة ما ذكره عند ان الذي بلغ سفيا والصبي الذي لم يبلغ وهو لعقل بالصفة عندنا سواء المالة
 اربعة مواضع احدا انه يجوز للاب ولو صى الاب ان يتصرف على الصغير ليشري له بالاب ويبيع ولا يجوز تصرف الاب لا يبيع الا
 على البالغ السفيا الا بالمرحوم والثلثة انه يجوز لكاه ولا يجوز الفسخ للصبي العاقل والثلثة انه يجوز ظلمة وعقود ولا
 يجوز طلاق الصبي العاقل والاعتناء والرابع ان الذي لم يبلغ اذا بر عبد الاب يصح تبذره وهذا السفية اذا وجر
 عبده صح تبذره انتهى وكما ذكره في المبسوط والمنعنى هم قال من اى قال الله ورجى لهم ولا يجوز على الفاسق اذ كان
 مصلحا لماله عندنا والفاسق الماصط والطارى سواء استثنى لقال طر احلينا فلان من لبس نجاه والطارى خلاف الاصط
 والصواب طارى بالهزم وقال الشافعي يحرم عليه زجره وعقوبة عليه كافي السفية وادبوا من اى ولوجوب الحجر عليه زجره وعقوبة
 هم لم يجعل الا للولاية والشهادة عند من اى عند الشافعي هم ولما قوله تعالى فان استنتم شئنا فاعلموا انهم من
 اى تهدي الى الطريق المستقيم الاية من النصب اقر الاية ويجوز الرجوع اى الاية بما فيه يكون مرفوعا بالابداء وبغير
 محذوف ثم اشار الى وجه الاستبدال بالاية ليتوله هم وقد اوسس لوجه رشد من لانه مصلح في ماله وان لم يكن
 مصلحا في دينه فتمت بالاية ليتوله هم اى يتناول لوجه الرشد العثرة المطابقة وهو قوله تعالى فان استنتم
 رشدا فانه ذكر الرشد مكررة والعترة في موضع الاثبات تخص ولا تعم فيه اذ به رشد او احاد قد ذلك وهو اصلاح
 في المال وهو المراد بما يكون الرشد في الدين مراد الاله حينئذ يكون متعلقا برشد من فلا يجوز ذلك لعدم الدليل على
 العموم عن ابن عباس المراد بالرشد اصلاح في المال وعن مجاهد في الفعل وفي شريح الطحطاوى المراد بالرشد
 اصلاح في المال وبه قال مالك واحمد واكثر اهل العلم ولان الشافعي من اهل الولاية عندنا لا سلامة فيكون اهل
 للتصرف وقد قرناه فيما تقدم من اى في اول كتاب النكاح هم وبه القاضي عندنا ايضا من هذه المسئلة مبتدأ
 اى يحرم القاضي ايضا عندنا في الوصف وهو قول الشافعي بسبب الغفلة من وعندنا ذلك وانما لا يحرم بسبب الغفلة
 لمؤنعه وعندهم وهو من اى بسبب الغفلة هم ان يعين في التجارات ولا يبيع عنها سلامة فليما في الحجر من نظر
 من عرض بانه خلاف ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم فانه ما حجر على جبان بن سفيان وكان يعين في التجارات بل قال له
 قال لا خلا له ولي النجاشي ثلثة ايام واجيب بان الحجر على المنفل ثبت بدلالة قوله تعالى ولا توارثوا السفهاء اموالكم لما انه
 يملك الاموال كالسفيه فلا يارضه خير الواحد كذا ذكره تاج الشريعة قيل هذا مردود لان ذلك لمنع المالك وليس
 الشرايع فيه قلت فيه نظر لان ابن ابي عمير قال في حديث بهذا الحديث محمد بن يحيى بن جبان قال كان جدي جبان بن سعد
 ابن عمر وكان قد اصاب في راسه امة فمكسرت سانه ونقص عقله وقال لعين في البيع الحديث فذا يدل على انه كان فيه

جاء ذلك في ثلثة لان
 نظره فيه اذهي حالة
 انقطاع عن امواله
 والوحدة تخلف ثلثة
 او ثلثة بايدون ذكرنا من
 الفقر ليات اكثر من هذا
 في كفاية المنفق قال
 ولا يجوز على الفاسق
 اذ كان مصلحا لماله
 عندنا والفاسق الماصط
 والطارى سواء وقال
 الشافعي يحرم عليه
 زجره وعقوبة عليه
 كافي السفية ولهذا
 لم يجعل الا للولاية
 والشهادة عند
 ولما قوله تعالى فان
 استنتم شئنا فاعلموا
 انهم من
 اى تهدي الى الطريق
 المستقيم الاية من
 النصب اقر الاية
 ويجوز الرجوع اى
 الاية بما فيه يكون
 مرفوعا بالابداء
 وبغير محذوف
 ثم اشار الى
 وجه الاستبدال
 بالاية ليتوله
 هم وقد اوسس
 لوجه رشد من
 لانه مصلح في
 ماله وان لم
 يكن مصلحا في
 دينه فتمت
 بالاية ليتوله
 هم اى يتناول
 لوجه الرشد
 العثرة المطابقة
 وهو قوله
 تعالى فان
 استنتم رشدا
 فانه ذكر
 الرشد مكررة
 والعترة في
 موضع
 الاثبات
 تخص ولا
 تعم فيه
 اذ به
 رشد او
 احاد قد
 ذلك
 وهو
 اصلاح
 في
 المال
 وهو
 المراد
 بما
 يكون
 الرشد
 في
 الدين
 مراد
 الاله
 حينئذ
 يكون
 متعلقا
 برشد
 من
 فلا
 يجوز
 ذلك
 لعدم
 الدليل
 على
 العموم
 عن
 ابن
 عباس
 المراد
 بالرشد
 اصلاح
 في
 المال
 وعن
 مجاهد
 في
 الفعل
 وفي
 شريح
 الطحطاوى
 المراد
 بالرشد
 اصلاح
 في
 المال
 وبه
 قال
 مالك
 واحمد
 واكثر
 اهل
 العلم
 ولان
 الشافعي
 من
 اهل
 الولاية
 عندنا
 لا
 سلامة
 فيكون
 اهل
 للتصرف
 وقد
 قرناه
 فيما
 تقدم
 من
 اى
 في
 اول
 كتاب
 النكاح
 هم
 وبه
 القاضي
 عندنا
 ايضا
 من
 هذه
 المسئلة
 مبتدأ
 اى
 يحرم
 القاضي
 ايضا
 عندنا
 في
 الوصف
 وهو
 قول
 الشافعي
 بسبب
 الغفلة
 من
 وعندنا
 ذلك
 وانما
 لا
 يحرم
 بسبب
 الغفلة
 لمؤنعه
 وعندهم
 وهو
 من
 اى
 بسبب
 الغفلة
 هم
 ان
 يعين
 في
 التجارات
 ولا
 يبيع
 عنها
 سلامة
 فليما
 في
 الحجر
 من
 نظر
 من
 عرض
 بانه
 خلاف
 ما
 ثبت
 عن
 النبي
 صلى
 الله
 عليه
 وسلم
 فانه
 ما
 حجر
 على
 جبان
 بن
 سفيان
 وكان
 يعين
 في
 التجارات
 بل
 قال
 له
 قال
 لا
 خلا
 له
 ولي
 النجاشي
 ثلثة
 ايام
 واجيب
 بان
 الحجر
 على
 المنفل
 ثبت
 بدلالة
 قوله
 تعالى
 ولا
 توارثوا
 السفهاء
 اموالكم
 لما
 انه
 يملك
 الاموال
 كالسفيه
 فلا
 يارضه
 خير
 الواحد
 كذا
 ذكره
 تاج
 الشريعة
 قيل
 هذا
 مردود
 لان
 ذلك
 لمنع
 المالك
 وليس
 الشرايع
 فيه
 قلت
 فيه
 نظر
 لان
 ابن
 ابي
 عمير
 قال
 في
 حديث
 بهذا
 الحديث
 محمد
 بن
 يحيى
 بن
 جبان
 قال
 كان
 جدي
 جبان
 بن
 سعد
 ابن
 عمر
 وكان
 قد
 اصاب
 في
 راسه
 امة
 فمكسرت
 سانه
 ونقص
 عقله
 وقال
 لعين
 في
 البيع
 الحديث
 فذا
 يدل
 على
 انه
 كان
 فيه

تفتقر لانه لا يكون من نقصان العقل فيه فلو جرح لانه اطلق له البصر كلها بانخباره فصار كالبحر رست البسوح المطلقة فانهم هم
 في حد البسوح من اجماعه افضل في بيان معرفته حد البسوح وانما ذكر ان الصغر من اسباب الحج لانه من بيان انتمائه وانه انما
 بيان ذلك وحد البسوح صورة الانسان بخال لوجاه ينزل وذلك ما يعرف في الرجل والمرأة لقولهما نحو ان يقول انه لست
 او اجبت او جبت وما يجري مجراؤه لانه امر لوقوف عليه من جهة ما فيقبل فيه قولها كقول المرأة في الحيض هم قال من اى القدر
 هم بلوغ الغلام بالا حكام من البسوح في اللغة الوصول وفي الاصطلاح انتهى حد الصغر والاحتلام من الحكم بالفسخ وهو ما رآه
 النكاح ثم يقال علم واختام قبل بلوغ الغلام يكون بالا حكامهم والاحبال والانزال اذا وطئ من والاصل هو الانزال
 قال الله تعالى واذا بلغ الاطفال سنهم احكم ونذا بالاجماع بالا خلاف وكذلك بلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والاحبال
 بالاجماع واما الاثبات فهو من الشرح والذكر اذ فيج المرأة بحيث يستحي اخذها بوس علامة البلوغ عند احكامه ولا
 اعتبار له في قولنا واما الرغب الضعيف فلا اعتبار له بالاتفاق الا في قول من الشافعي وفي النهاية وقال احنابا ان اثبات
 العانة لا يدل على البلوغ خلافا لما شافعي وقال في شرح الطحاوي وروى عن ابى يوسف في غير رواية الاصول انه اجبت
 نبات العانة واما ما روى الشافعي فلا حكم بالبلوغ به في ظاهر الرواية وقال بعضهم يحكم به وفي الكشاف في تفسير سورة النور
 وعن علي انه كان يعتبر العانة ولقد رتبته اشبار وبه اخذ الفرزدق في قوله ما زال مدحفت يدها ازاره وسمى
 فاورد خمسة اشبارهم فان لم يوجد ذلك من اى واحد من الاشياء المذكورة هم فمضى تحم له ثمان عشرة سنة عند حنيفة
 من لفتح العدوين للتركيب خلاف لما من ثمانية واثباتها في عشرة وتكسب الشين في عشرة وقد تسكن وكذا في ذلك الغلام
 في سبع عشرة هم وبلوغ الجارية بالحيض والاحتلام والاحبال وان لم يوجد ذلك فمضى تحم لها سبع عشرة سنة وهذا عند حنيفة
 وقما لا اذ تم للغلام في الجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابي حنيفة وهو قول الشافعي من واحد القينا
 وعليه الفتوى وقال وادور واحد للبلوغ من اسن لقوله عليه السلام وقع القلم عن ثلث عن الصبي حتى يحكم واثبات بلوغ
 بغير سنج الف الحجة وهذا قول مالك وقال اصحاب مالك سبع عشرة او ثمان في عشرة لقول ابي حنيفة هم وعنه من اى عن حنيفة
 هم في الغلام تسع عشرة وقيل المراد ان يطعن في التاسع عشرة او ثمان في عشرة سنة من اى ان يدخل ليقال طعن في السن
 يطعن بالضم طعنا من باب الضمير وكذا الطعن بالمرح ومن هذا الباب وكذا طعن في القول واما طعن في المعارة او في
 فستقبل طعن بالضم وطعن بالفتح القينا قوله في التاسع عشرة وكان القياس يقتضي ان يقال في التاسع عشرة لان المعنى
 في السنة التاسعة عشرة الا اذا اراد بها العدد من السنين فيحتمل كجوز ان يقال في التاسع عشرة هم فلا اختلاف من
 اى اذا كان بنار رواية عن ابي حنيفة فلا اختلاف بين الروايتين هم وقيل فيه اختلاف الرواية لانه ذكر في بعض النسخ
 من اى في بعض نسخ المبسوط هم حتى يستكمل تسع عشرة سنة من قلت له ان يستكمل بدل على اختلاف الرواية وقال
 الحاكم في الكافي لا يجوز إطلاق الصبي حتى يحكم او يبلغ اوقى ما يكون من وقت الاحتلام وذلك عند تسع عشرة سنة
 فاذا بلغ ذلك الوقت ولم يحكم فهو بمنزلة الرجل وقال ابو الفضل ذكر هذه المسئلة في كتاب الوكالة من رواية ابي
 في موضعين فقال في احدها بلوغ الغلام ان يكمل لتسع عشرة سنة وبلوغ الجارية ان يكمل لها سبع عشرة سنة فقال
 في موضع الاخر ان يطعن في التاسع عشرة وقطعت الجارية في السابع عشر وهذا هو المشهور في قوله وحدث القول
 على هذا مقتضى في كتاب الوكالة في رواية ابى حنيفة وقال ابو يوسف وحدث وفيه في الغلام والجارية خمس عشرة سنة فاذا

فصل في حد البلوغ
 قال يبلغ الغلام
 بالاحتلام والاحبال
 والانزال اذا وطئ فان
 وجب له للصحى بلوغه
 ثمان عشرة سنة عند
 ابي حنيفة وروى عن
 الجارية بالحيض والاحتلام
 والاحبال فان لم يوجد
 ذلك تحم له سبع عشرة
 سنة وهذا عند
 ابي حنيفة وادى كالأية
 اذا تم للغلام والجارية
 خمس عشرة سنة
 فقد بلغا وهو رواية
 عن ابي حنيفة وهو
 قول الشافعي وروى
 في الخلاف تسع عشرة
 سنة وقيل المراد ان
 يطعن في التاسع عشرة
 سنة ويقتله ثمانية
 عشرة سنة في الاختلاف
 وحين فيه اختلاف الرواية
 لانه ذكر في بعض النسخ
 حتى يستكمل تسع عشرة

تست جازعاً وقد ان لم يحكمتم منته لفظه وذكر الطحاوي رحمه الله في شرح الآثار في كتاب السير وكان محمد بن الحسن
 يذهب سنة الغلام الى قول ابى يوسف رحمه الله وفي البحار في قول ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه وقال
 القدر في رضى رحمه الله في باب من اعن بالامانة في شرح مختصر الكوفي وروى عن محمد رحمه الله انه قال في الرقعة
 في الغلام خمس عشرة وفي البحار في سبع عشرة وقال شمس الملائكة المرسى في شرح الكافي وعلى قول ابى يوسف ومحمد
 والشافعي البحار في الغلام ثمان عشرة سنة هم انا العلامة في ان البلوغ بالانزال حقيقة من لانه هو الاصل
 كما ذكرناهم والحبل والاحبال لا يكون الا مع الانزال وكذا الحيض في وان الحيض فحبل كل ذلك علامة للبلوغ
 وادنى المدة لذلك من اى البلوغ هم في حق الغلام اثنتى عشرة سنة وفي حق البحار رية تسع سنين وفي هذا القول
 الاسما ما اوتبعنا وقال تابع الشريعة لما روى عن عائشة رضي الله عنها بلغت على راس تسع سنين وروى ابى
 عليه السلام بنى جفاين صار لها تسع سنين وعلوم ان البنات رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يكون الا اثنا عشر
 والتناسل ولا يتحقق الا بعد البلوغ فلم يملك ذلك بلوغها انتهى قلت تخرج النبى عليه السلام عائشة رضي الله عنها وعمرها
 ست سنين ثمان في الصحيح وغيرهم واما السن من عطف على قوله اما العلامة هم فلم يمشى اى فلما بنى يوسف ومحمد
 والثاني هم العادة القاشية ان البلوغ لا يتاخر فيها من اى العادة الظاهرة الغالبة ان البلوغ لا يتاخر
 في الغلام والبحار رية عن هذه المدة من اى خمس عشرة سنة وانه روى ان ابن عمر قال عرضت على النبى عليه السلام يوم
 وانا ابن اربع عشرة فلم يقبلني ولم يرني بلغت وعرضت عليه عليه السلام يوم النخدي وانا ابن خمس عشرة سنة فقيل
 ورائي اني بلغت وعن انس رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة
 كتب ماله وما عليه واقامت عليه الحد وقامت حديث ابن عمر رضي الله عنه في الصحيح ولكن لا يدل على مدعاه لان
 الاجازة لاقتال حكمها منوط باطاقته والقدرة عليه وان اجازته عليه السلام في خمس عشرة سنة لانه رواه مطبقا القتال
 ولم يكن مطبقا له قبل ذلك لانه الحكم على البلوغ وعدمه ويدل عليه ما روى عن سمرة بن جندب رضي الله عنه كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لبعض غلمان الانصار في كل عام فيلق من ادرك منهم فوضعت على راس غلاما وروى قلت
 يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقد احبته وردتني ولو صارته لصرته قال فصارعه فصارعه فصرته فاحبته قال
 السامح صحيح الاسناد وفي الاستيعاب لابن عبد البر عن الواقدي انه عليه السلام استغفر عيين بن ابى وقاص واراد دمه
 بلى ثم اجازته بعد فقتل بوعيد وهو ابن ست عشرة سنة ومعنى قوله ورائي اني بلغت اى في القوة جدا القتال واما
 بن انس فلم يثبت فسقط الاحتجاج هم وله من اى ولا يخفى رية من قوله تعالى حتى يبلغ اشده من اى قوته وقيل
 هو جمع شدة كانه جمع لعمه وقيل لاولين عام واشده لصبى ثمانى عشر سنة هكذا قال ابن عباس رضي الله عنه من
 هذا حديث والذى روى عن ابن عباس رضي الله عنه حتى اذا بلغ اشده نهاية قوته شبابا وبسبابه وهو ابن
 ثمانية عشر سنة الى اربعين وروى الطبراني في معجم الاوسط ثنا محمد بن اسبر ثنا صفوان بن سعيد ابن جبير
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال بلغ اشده قال ثلاث وثلاثون سنة وهو الذي رفع عليه
 عيسى بن مريم عليه السلام وروى ابن مردويه في تفسيره عن عبد الله عن عثمان بن حنيف عن مجاهد
 عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال بلغ اشده قال لضعاف ثمانين سنة هم واما لجة القبة من اى

اشد

اما العلامة فلا ن
 البلوغ كذا في الحقيقة
 والحبال لا يكون الا
 وكذا الحيض في اوان
 التحمل فحبل كل ذلك
 علامة للبلوغ ولما
 المدة لذلك في حق الغلام
 اثنا عشر سنة وفي حق البحار
 تسع سنين وهذا ظاهرا
 العادة القاشية
 في ان البلوغ لا يتاخر
 فيها عن هذه المدة
 وله قوله تعالى حتى يبلغ
 اشده واشد الصبي
 ثمانى عشر سنة هكذا
 قاله ابن عباس رضي
 الله عنه القبة من اى

كان في الحج اهدار
 اهل بيته فلا يجزي
 نفع من رخصه فان
 كان له مال لم يضر
 فيه الحاح كونه في
 حجر ولا نه تجاؤا لغير
 تراض يكون باطلا
 بالنقض ولكنه يحمله
 عبد الله بن عيسى
 في دينه ايقول الحق
 الزموا ودفعوا الظلم
 وقالوا اذا طلب غرمه
 المنفلس الحج عليه حج
 القاضى عليه ومنعه
 من البيع والتصرف
 ولا فرق حتى لا يضر
 بالفرمان كان المحض
 السفيه اقله زناه
 منكر له وفي هذا الحج
 نظر لمن ماله له عاة
 يلجى ماله فيفوت
 حقوقه ومتى قليما
 منه من البيع ان
 يكون باقل من ثمن
 البعش اما البيع بثمن
 المثل لا يطل حتى الزناه
 والمنع يحكم فلا يفتق
 قال وبيع ماله ان
 امتنع المنفلس منعه
 وقسمه بين عرءاءه
 بالخصص عندهما
 لان البيع مستحق تبليه
 لا يشاء دينه حتى يبيع
 لاجله فاذا امتنع ثاب
 القاضى مناه كونه
 الحجب والعنة قلنا
 انشيد موهافه

وقال الحج عليه دين ثالث الثلثة والاخره لا يباح على المدين ماله في قوله خلا ماله العرض والقار فيه سواء وعند الاصحاب
 احد الثقلين بالآخر فلو تراضى ان يبيع ذلك عنده استباح القضاء دينه لان في الحج اهدار المصنف فلا يجوز له دفع ضرر تراض
 ويؤثر الراد ان فان قلت العبد محجور بغير رخصه وبغير الرضى قلت العبد اهدار المصنف وآدميت بالكره فلو كان له
 مال لم يضر فيه اجماع لانه نوع حجر من ان يبيع بالغير مستحق القضاء الدين لان كان ادا بوجبه اخر فلا يكون القاضى
 ان يباشر ذلك عليه عند امتناعه كافي الاجازة والترويج اذ يمكنه قضاءه بالاستقراض والاستيباب هم ولا يحتاج
 لاعتراض من اى اولان يبيع بالغير رضا تجارة من غير تراض هم فيكون باطلا بالنقض من هو قوله قلنا
 ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض هم ولكن يحبس ابدان من ولكن القاضى يحبس ماله ابدان
 بعض الشئ ولكن يحبس ابدان الصب على الطرف هم حتى يبيع في دينه ايضا حتى يغربا ودفع الظلم من الذي يفتق بالامتياز
 من قضاء الدين منه والحبس الذي مشروع بالاجماع فان قلت ردى الدار لظني من حديث بن مالك عن ابيه ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم حجره معاوضي الله عنه ماله في دين كان عليه وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معا
 شيا باسحيا وكان لا يسك شيئا فلم يزل يدان حتى اخبرني ماله في الدين فاني غرابوه ابني عليه السلام فكلهم فلو ترك احد
 ترك معا ولا حل رسول الله صلى الله عليه وسلم ماله حتى قام معا بغيره حتى قلت هذا كاي حال شئت انه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم نوالا ان ماله لم يكن دفالا في نفسه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يولي بيع ماله ليقى بدينه لو اسقط
 بموكب تصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم على انما نقول انه مرسل وهو ليس بحجة عندنا هم وقالوا اذا طلب غرمه
 المنفلس الحج عليه القاضى عليه ومنعه من البيع والتصرف والاقر حتى لا يضر بالفرمان لان الحج على السفيه انما
 جوزنا ونظره وفي هذا الحج نظر الفرار لانه يحس به يلجى ماله من اى لان المنفلس المدين عسى يبيع ماله بغيره من عظم
 لا يمكن الانتزاع من يده او لقوله بانه قال تلج الشريعة اى لغيره الفرار حتى لا يبيع اليهم وهو يتنكر من يحس
 الحلية وثلاثة لجا بخرجات اليه لجا بالخرابك ولجا والموضع لجا ولجا اى لغيره فبقوت حقهم من اى حتى الفرار هم ومنه
 قولهم اى قول ابى يوسف ومحمد منعه من البيع ان يكون بقل من ثمن الشئ مثل اى ان يبيع بالغير لغيره
 كان او فاحشاه اما البيع بثلث الا يطل حتى الشرا والممنع يحكم فلا يفتق من اى المنع انما كان حتى الفرار فاذا كان
 ثمن الشئ لا يمين هم قال وبيع ماله ان امتنع المنفلس من يمينه فكم بين غرمائه بالخصص عندهما لان البيع مستحق عليه
 اى بيع المال لقضاء الدين مستحق عليه ماله في دينه يمينه يحبس لاجله من اى لاجل البيع يحبس بالرفع لان حتى جهل الغاية
 كقولهم مرض فلان حتى لا يرجونه هم فاذا امتنع من بيعهم ثاب القاضى مناه كافي الحجب من لغيره اجماع ولشدة الباطل
 ونه القطع لفته والمراد منها ان المرأة اذا وجدت زوجا محجورا فانه لغيره يمينها فان امتنع من ذلك ثاب القاضى
 مناههم والعنة من لغيره العين وشدة النول وهو اجماع من عن الرجل عن المرأة اذا منعه عنها بالسحر والعينين بولده
 لا تقوم له العنة اما لعله او لسحر وازاد ان المرأة اذا وجدت زوجا عينا فلها الخيار بعد انفصال الارلثة فان
 امتنع زوجها عن التفرق ثاب القاضى مناههم ثلثا من هذا جواب عما قال ابو يوسف ومحمد من بيعهم العينة بغيره
 من لاجل اجماع لغيره العينة الا انسان ويركب البيع بما تراض هم ولا مستحق قضاء الدين والبيع ليس بطريق مقبوض
 من لانه يمكنه الاستيحاء بالاستقراض والاستيحاب والسؤال من الناس فلا يجوز للقاضى تعين هذه الحجة

هذا هو الحق
 لا يضره
 ولا يضره
 ولا يضره

لذی

مجلات الجبوانة
 والعسل عفا والبر
 بخا
 اختاره من الطريفة
 وان صحاحه كالبحر
 اضراجا بتاجرا حق
 لداش ونقريب
 الملبيون فلاكون
 شهر وعاقا لوان
 رويده درهم وله
 ارم قضى القضي
 رويده درهم لان
 لداش حق لاخذ
 من غير رضا فلان
 ن يعينه وان كان
 رويده درهم وله
 ناير ارمي نمد
 ذلك يلما القاصي
 رويده وهذا
 من الحيفه
 تحسان والقباس
 ن كايه كاي الر
 لداش لم يكن له
 من ان ياتخذ
 رويده كاي
 ما سحرات المنسبه
 اليه تحالفات
 صوره بالنظر الى
 اتحاد يثبت للقاصي
 يه التصرف بالتم
 خلاقه يلبس
 الدار ولا يتر
 نديان باليهين
 ن العروضا
 ن يعلق بصلوها
 نر اما القنود
 ن فافز قايديا
 ن القنود شم
 شم القنود

علم ذلك من اى لقضاء الدين ثم بخلاف الجواب المنة من فان التفرق بينك متعين لانه لم يحكمه الاساسك بالعروض بل على السبيل بالاجسام
 فلما امتنع عن التفرق بالاجسام مع غيره من الاساسك بالمعروف بالالقاضي من ان التفرق هو واحد للقضاء والدين من جواب عن
 قوله لما حتى يحبس لاجد وقريرة مسلمنا لزوم الحبس لكن ليس لاجل البيع بل للقضاء والدين هم بما يتجده من الطريق من الذى ذكرنا من
 الاستقراض والاستيلاء بسلطان الصدقة وبيع ما يقسمه كيف من اى كيف صح البيع ولو صح البيع من من القاضي هم كان حبس لاجل الاجام
 من اى بالمليون العزم بتأخير الدائن من الى زمان حتى يستأجر الدين بالبيع هم ولقد يلدون من الحبس هم فلا يكون من حبس
 هم مشروعا من حبس لاجل اقل ذلك على انه ليس للقاضي ولاية البيع وهذا لا يتقلب لان حبس المليون على اعتباره
 عدم ولاية البيع للقاضي لا يشمل على الدائن لما خيره عنه لان المليون ولاية البيع في كل لحظة بخلاف القاضى اى ان كان
 كان دينا وراهم وله دراهم قضى القاضي بغير امره وهذا لا يجامع لان الدائن من الاخذ من غير رضاه فلما قضى
 ليعينه وان كان دينا وراهم وله دنانير او على ضد ذلك من ان كان دينا وراهم وله دنانير وله دراهم باعها القاضي في
 دينا وهذا عند اى حقيقته استحسان من انما خص ابا حنيفة بالذكر وان كان ذلك بالاجماع لان الشبهة ترد على قوله
 لانه كان لا يجوز بيع القاضي على الديون في العروض فكان ينبغي ان لا يجوز في التقنين ايضا لانه نوع من البيع
 وهو بيع الصرف هم والقياس ان لا ينبغي لما في العروض ولما لم يكن لصاحب الدين ان ياخذ جراس اى
 من غير قضاء بخلاف ما لو ظهر بحبس حقه هم وجه الاستحسان التماس اى الدراهم والدنانير هم متعديان في التمنية
 والمالية من ولما القيم احد هما الى الاخر حكم الزكوة هم مختلفان في الصورة فبالنظر الى الاتحاد ثبت للقاضي
 ولاية التصرف وبالنظر الى الاختلاف يسلب عن الدائن ولاية الاخذ علما بالشبهة من تقريره ان بالنظر
 الى انها متعديان في الشبهة ثبت ولاية التصرف للقاضي ولاشرك بالنظر الى انها متعديان في الشبهة ومختلفان بصورة
 لا ثبت لهما اصدا فلهذا بالوجوب وتلقا لولاية التصرف للقاضي دون التفرق ولم نكس لان ولاية القاضي اقوى
 من ولاية التفرق فلما ثبت للقاضي فاولى ان لا يثبت للتفرق فيكون فيه البطلان حتى اشبهين فلهذا امتنع للعكس
 وتوفيجه ان من العلماء من يقول ان لصاحب الدين ان ياخذ احد التقنين بالآخر من غير قضاء ولا رضاه وهو
 ابن ابي ليلى والقاضي محمد فعمله ولاية الاجتهاد وفى سبيله احد التقنين بالآخر لقضاء الدين منه ولا يوجد في سائر
 الاسماء وفيه اصرار بالمليون من حيث البطلان حقه من غير ملك ولنا من اعيان اعراض وليس للقاضي ان ينقل لغيره
 على وجهين التصرف بغير حق بالوجوب عليه وهذا المعنى لا يوجد في الفتوى ولان المقصود هناك المالية دون العين هم بخلاف
 الغرض من هذه اشارة الى بيان الفرق بين الدراهم والدنانير وبين العروض حيث جازع القاضي في الدين من
 الدراهم والدنانير ولم يجز في العروض فقال بخلاف العروض حيث لا يجوز بيعها هم لان العرض يتعلق بصورا واعيانا
 اما التقودوسا من الى حصول المقصود والتعلق العرض لا يورثا واعيانا هم فافترق اى ان كان ليعني حكم التقنين وتكم
 العروض هم ويباع في الدين التقودوس هذا الفرق على قولها يعني ان المليون لما جازع ماله عينا متبايعا او لا التقودوس
 هم ثم العروض ثم العقار من في الذخيرة فعلى قولها بيع او قاضى ماله ولكن يبدل بديناره اذا كان الدين درايم قال فصل
 الدين مع والبيع العروض فلا العقار لان العروض عدة التملك والتصرف الاستبراء عليه لا يكتفى في بيعها فالتقديس مع العقار
 واما دون ذلك فلهذا لان العقار عدة لا يكتفى فيه فلهذا وكذا الذي ذكره رواية عنهما في رواية يبدل القاضي بيعا يكتفى عليه

الثالث من عروضة ثم مع ما لا يحصى عليه التفت ثم مع الفداء مبدأ بالأسير فالأسير لما فيه من المسابقة الى قضاء الدين من مراعات جانب
 المديون من حاشا ان القاضي نصب ما في قبضته ان يفر للمدليون كما ينظر للفرار فيه وكان الظاهر ان يترك عليه دست من
 ثياب بدنه من اليد لتفريح الدال وسكون ليس المصلحة واراد به البذل من حاشا نحو التقيص والباس والمصلحة في الثياب
 اليد من الثياب ومن البرق ومن صدر البيت ومن اللعب من عبات ليست من كلام العرب في الذخيرة اذا كان للمدليون
 ثيابا يلبسها ويكفي ان يحترق المدون ذلك مع ثيابه ويشترى ثمنه ثيابا يلبسها وفضل القاضي دية لان ذلك يحل وقضاء الدين
 فرض عليه وعلى هذا لو كان لا يسكن ويكفي ان يحترق بما دون ذلك مع المسكن ويشترى ثمنه ما يحترق وفضل القاضي دية والدية
 واداره التي اغنى عن سكنها واديه قال احمد وقال الشافعي وما لك تباع ويساجر من ثمنه مسكنا له وقضى بالفضل دية وفي خلاصة
 والدية لا يحتاج اليه في الحال كما يصدق في الشراء لو كان له كذا لون من جديد يباع ويخذه من الدين وعن شرح
 ابن بلع عمارة الجوس وعن ابى يوسف كذا وفي شرح الطحاوي ولو يباع القاضي او امينة مال المديون فالدية على المطلوب لا
 على القاضي وامينة وقال الشافعي واخر على المديون وقال مالك على الغرماء المالكين لمن حبس حقه والاعلى المديون هم يباع
 الباقي لان به كفاية من يعول لان بالديست من الثياب كفاية هم وقيل دستان لانه اذا غسل ثيابه لا بد له من بلبس من اى من
 لبس ثيابهم قال من اى القدوري من قال ان القاضي مال الحج باقر لزمه ذلك بعد قضاء الدين من اى قال القدوري
 في مختصره وقال في شرح الاصل وهذا على قولهم لا بد لتعلق بهذا المال حق الاولين فلا يمكن من البطلان حقه بالاقراء
 من اى فلا يمكن المديون من البطلان حق الاولين وهذا ايضا لهم بخلاف الاستدراك من اى بخلاف ما اذا استملك
 الحج عليه قبل قضاء الدين مال الانسان حيث يكون التفت عليه سواء للغرماء باخلاف هم لانه مشاء له لا مرد له من
 اى لان فعلا عنى الاستدراك مشاء يحس فلا بد لان الحج لا يصح في الفحل الحسى وفي الذخيرة لو كان سبب الدين
 ما يتاخذ عند القاضي لعل او بالشهادة بان شهودا على شتر ارض او شرا به بمثل القيمة شارك الغرماء وعند الشافعي رد لو قسم
 بين لزمه قبل الحج ليع ويزدنى الصالح وفي قول لا يلزمه وهو قول مالك والحمد وادى يوسف ومحمد والقضات المحجورين
 او به او علق الفتح عند الشافعي في الاصح وبه قال مالك والحمد في غير التعلق وفي قول يصح ويكون موقوفه على قضى دية من غير
 نقص التصرف لانه تصرفه ولا يفسخ منها الاضعف فالاضعف يبدأ بالدية ثم بالبيع ثم بالتعلق وعند احمد وادى يوسف
 يصح عقده لانه صدر عن مالك رشيد ولا يقبل النسخ وقال احمد في رواية الاصح كالبص والمهبة وما قبله قبل الحج يصح باخلاف
 هم ولو استغادوا لاخر بعد الحج فله ان يقره فيه لان حقه لم يتعلق به من اى بذلك المال وكذا هو في بعض النسخ هم لعدم
 وثقت الحج من اى يفتى عنه هذا المديون المحجور عليه عن التصرف ويقتضى على صينية بناء المحجور هم وعلى زوجة وولده
 الصغار من بضم الواو وسكون اللام جمع ولهم وذوي ارحامهم من حيثية عليهم من اى يفتى الفيا على ذوى ارحامهم المحجور عليهم لان
 حاجته الاصلية متقدمة على حق الغرماء ولا بد من ثبات لغيره من اى ولان الاتفاق حق ثابت لغير المفلس وهو من حيثية
 عليه هم فلا يملك الحج ولهذا من اى ولا بد ان يكون حاجته الاصلية مقدما لهم لوضوح امره كانت في مقدار مثلها سواء
 الغرماء لان الزيادة انضاف الى الزامه وفيه البطلان حق الغرماء ولا بد من ذلك والاسوة بضم النون وكسرها من
 اى بان اذا اقتضى به واتبعه وبقا لاسية بما لى اى جعلته اسوة اقتضى به ولقد روى مولى هم قال من اى القدوري

ببدء بلاسقة فالاس
 المانية من المسابقة
 الى قضاء الدين مع
 مراعات جانب المديون
 ويترك عليه دست
 من ثياب بدنه ويبيع
 الباقي كانه كفاية
 دستان لانه اذا غسل
 ثيابه لا بد له من بلبس
قال فان اقر في حال
 الحج واخر لزمه ذلك
 بعد قضاء الدين من
 كانه تعلق بهذا المال
 حق الاولين فلا يمكن
 من البطلان حقه بالاقراء
 لغيرهم بخلاف الاستدراك
 كانه مشاء له لا مرد له
 ولو استغادوا لا آخر
 بعد الحج فقد اقر
 فيه كل حقيقة تتعلق
 لعدم وقت الحج قال
 وينفق على المفلس
 من ماله وعلى زوجته
 وولده الصغار وذوي
 ارحامهم من حيثية
 عليه لان حاجته
 الاصلية متقدمة
 على حق الغرماء ولا
 بد من ثبات لغيره فلا
 يملك الحج ولهذا من
 ترويض امره كانت في
 مقدار مثلها سواء
 اسوة للغير ما
قال

ثم قال لم يعرف النفس مال وطلب غرامه وحبسه وحبس ابي الغلس لم يقول لامال الى حبسه احكام في كل دين الزعم بعقد كالم والفقالة
 وقد كثر انما الفصل بوجهه من اي بطرقهم في كتاب ابي القاسم من هذا الكتاب فلما اتينا الى ان قال ولذا كان ان اتاكم من
 ان لا مال له يعني في سبيله لوجوب النظرة الى الميسر من القول الثاني وان كان ذو عسرة فظفرة الى ميسر اسسه وان وجد عساره
 ابي مفر قالو اجب نظرة ابي انتظار الى وقت اليسار والبيئة على الاعصار لبعده بحس قبل بالاتفاق فيقال القاسم ليوذلك
 واما اذا قامت قبل اجب فيه روايتان في ابيهما قبل وريكان يعني الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وفي الاخرى لا قبل
 بالمحس عليه عامة المشايخ واليه ذهب سنن الاثمة الشريفي في شرح ادب القاسم وهو الاصح وهو مرض في المحس يعني فيه
 سنن ابي في المحس يعني في الشيخهم ان كان له خادم ليؤم بمحاجة وان لم يكن اخرجه تجرأ عن هلكه من لانه لا يجوز لانا لا
 لكان الدين الاخرى انه لو توجه اليه المالك المحسنة كان له ان يرفع بمال الغير كيف يجوز اهلا له لاجل مال الغير وعن ابي يوسف
 لا يجوز فيه هذه الصورة انما ان المالك لو كان كسب المرض وانه في المحس وخير سوا او في الواقات المحسوس
 في السمن او امرض وليس لاحد ليعاذه اخرج من السمن كقبيل لانه لو ترك كذا كسب نجاف عليه الكسب واستحق المحس لارتفت
 وفي الخلاصة ان اذا كان الغالب عليه المالك والنحو على قول محج واما ليطاقة قبيل فان لم يجد القبيل لا ليطاقة فان قبل
 رجل واطاقة محضه انصم ليست بشرطهم والمخرف سنن ابي المحسوس الذي تحرف يعني كسب بالحرفة وهي الصنعة قوله فيه
 سنن ابي في المحس لا يمكن من الاستعمال لعمامة الشيخ سنن اخرجه عن قول بعض مشايخنا لا يمنع من الاكساب فيه وبه قال المشايخ
 في الاصح لان فيه نظر الجاهل ان نفقته ونفقة عياله عليه يمكن من الكسب قال الخصال الاصح ايمنه من ذبه قال الشافعي رحمه الله
 في قولهم ليس تجزئ في ذلك على قضاء غيره فليسبت له على غيره ذلك لان المحس للنفس حريته يسارع الى الوفاء فاذا تمكن من الاصح
 فيه صار بنسبة الفديت فلا يحصل المقصود بخلاف ما اذا كانت له جارية وفيه سنن ابي في المحس هم موضع يمكنه فيه وطبها
 لا يخرج عنه لانه قضاء احد الشوتين سنن ابي لان الوطى قضاء واحد الشوتين ومما شهوة البطن وشهوة الفرج هم فيعتبر قضاء الاخر
 سنن ابي اذا كان كذا فيعتبر احد الشوتين التي شهوة الفرج بالشهوة الاخرى وهي شهوة البطن وفي الخلاصة لا
 يضرب المديون ولا يغل ولا يقيد ويخوف ولا ينام من يدي صاحب الحق اذ لا ولا يواجر في المنقضي فيفيد المديون اذا
 خيف القرار ولا يخرج المديون تجمة ولا عيذ ولا لاج ولا صلوة الجحادة ولا عيادة المريض بحس في موضع وشس
 لا يسطر فرش ولا يخل عليه احد ليس اس به ذكر الامام الشريفي هم قال سنن ابي القادوري هم ولا يجوز بينه وبين غرامه
 سنن ابي لا يجوز للقاسم بين المديون النفس من غرامهم بعد تروجه من المحس بل لا يؤمنه من اي يدور وق جمعيت
 ما ورواها في قوته في موضع معين لانه حبس وقال الشافعي في تنذيب ادب القاسم قال ابن كاسن في ادب القاسم
 قال ابو يوسف ومحمد اذا صح انه معسر فلا سبيل الى لزومه وعلى قول ابي حنبل بن حماد ليس للدي ان يلازمه ولكن يافز
 كفيلا ذكره شمس الاثمة في شرح ادب القاسم في الخفاف هم ولا يمينونه من البيع والمصرف والسفر سنن لان فيه ضرا
 بنا ما هم لقوله عليه السلام لصاحب الحق يدو لسان سنن هذا دليل لقوله لا يؤمنونه والسحيف رواه الدارقطني في سنة
 سنن ابو علي الصغار ثمانية عباس بن محمد ثمانية البواصم ثمانية ثور بن زيد عن محمد بن قول قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان لصاحب الحق اليد واللسان وانجح البعير ان لا الاستقراض مسلم في البيوع عن ابى سلمة عن ابى هريرة
 قال في النبي صلى الله عليه وسلم رجل يفتن اخاه فاغلق له فمه به اصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا هم ارواها

فان لم يعرف النفس
 الى وطلب غرامه وحبسه
 وهو يعني لاجل محسنة
 الحاكم في كل دين
 التزمه بعقد كالم
 والكفالة وقد ذكرنا
 هذا الفصل بوجهه
 في كتاب ادب القاسم
 من هذا الكتاب
 فلا يخفى ها الى ان
 قال وقد كان ابا القاسم
 انه لا مال له يعني في
 سبيله لوجوب النظرة
 الى الميسر وتروجه
 المحس يعني فيه
 ان كان له خادم يفتن
 بمحاجة وان لم يكن
 اخرجه تجرأ عن
 هلكه ولا يجوز فيه
 كسب من الاستعمال
 بعمامة الشيخ يعني
 قله فينبعث على
 قصده لا يستلحق
 حاله اكان له جارية
 وفيه موضع يمكنه
 وطبها الا يمنع منه
 لانه قضاء واحد
 الشوتين فيعتبر
 قضاء الاخرى قال
 ولا يجوز له
 من ثمانية لعمرو بن
 من المحس بل لا
 ولا يمنع من السفر
 والسفر لقوله عليه السلام
 لصاحب الحق يد
 ولسان الروايات

الملازمة وباللسان التقاضي من وليس المراد بان يبدل ان يتطاول عليه ويد باللسان ان يؤذيه بالسلام الفاحش وجب التمسك
 به انه مطلق في حق الزمان فينبول الزمان الذي يكون بعد الاطلاق عن الحجب وقيل هم قال ويأتون فضل كسبه فيهم بحسن
 من اي يأخذ كل واحد منهم بقدر حصته من الدين هذا اذا اخذوا فضل كسبه بغير اختياره واخذوا التقاضي وقسمه بينهم بدون اختياره
 واما المدعيون ففي حال حصة لو اشترى احد الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره لذلك نص على ذلك في آية الشفعي فقال
 رجل عليه الف ودينه ثلثه فقرر لو احدهم خمس مائة ولاخر منه ثلث مائة واما له خمسة مائة فاجتمع الغرماء بحسبه
 بدليوهم في مجلس القاضي كيف يقسم اموالهم بينهم قال ابو اكان المدعيون حاضرا فانه يفتي بوليونه فيقسمه له ان يقدم البعض على البعض
 في القضاء ولو اثر البعض على البعض لانه يصر في حاله لم يتعلق به حق احد فيصرف فيه على حسب شئته وان كان المدعيون
 غائبا والمدعيون شاميه عند القاضي فيقسم المال بين الغرماء باختيار اذ ليس للقاضي ولاية لتقديم البعض على البعض لا استواء
 حقوقهم في القوة من اي لا يشترط حقوق الغرماء في القوة بالثبوت فلا يترجم البعض على البعض هم وتقال اذا فلسه المحاكم
 بتسديد اللام اي قال ابو يوسف ومحمد اذا حكم القاضي بافلاس المدعيون وعسارهم حال بين الغرماء وبينه الا ان يفتيوا بالبينة
 ان لا مال الا ان القضاء بالا فلاس عند سباع اثبت العسيرة ويستحق النظر الى الميسر من كما لو كان دينه مؤجلا وقيل
 الثلثة وهم وعند عينية لا تحقق القضاء بالا فلاس لان مال الله غا ورايح من اي ات وذاهب وكلم من غني يمشي في مال خرب
 ويصبح فقير او كم من فقير يمشي ويصبح غنيا هم ولان وقول الشهود على عدم المال لا يحقق الاظهار من اذ لاوقوف
 لهم على الحقيقة هم فصل من اي اظامهم للدفع لا لا ابطال حق الملازمة وقوله الا ان يفتيوا بالبينة اشارة الى
 ان بنية اليسار تخرج على بنية الاعسار من اي قول القدر في حق خصمه واليسار يفتح الياء اسم لا اليسار من اليسر اذ لا يفتي
 والاعسار مصدر عسر اي افتقر وفي بعض النسخ على بنية اليسار يفتح العين بمعنى الاعسار يقال في المغرب هو خطأ وقيل ذكر
 بنا على طريق الما وراج فقلت لم يقل احد في الما وراج بالحسن والخطا في اللفظ على انه لا يطلب الا في الخطب الرسائل
 في كلام الفصحى او يقع في كلام الله تعالى لا تبادع اسلوبه ونمايته في منهج البلاغة والقضاة اذ كلام الرسول صلى الله
 عليه وسلم لم تكن مخصوصا بوجوب الحكم كما تحاش من اي لان بنية اليسار هم اكثر اثباتا اذ الاصل من العسر من اليسار طار
 قضاء كبنية ذي اليد في مقابلة بنية الخارج وفي خلاصة الفتاوى فان اقام المدعيون البينة على الاطلاس فاقام البينة
 البينة على اليسار فبنية الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بنية الاطلاس لا اليسار حاضرة المدعي بمعنى
 ان يقول الشهود انه تغير العلم له ما لا ولا حوضا من العروض يخرج بذلك عن حائل الفقر وعن ابى اقسام الصغار
 يعني ان يقول الشهود انه تغير العلم له ما لا ولا حوضا من العروض يخرج بذلك عن حائل الفقر وعن ابى اقسام الصغار
 هم في الملازمة لا ينعونه من الفقر والسفر دليل على انه يدور معه اثباتا اذ لا يحل في موضع من اي لا يجر
 الغرماء المدعيون في موضع معين هم لانه يحسن فيه من اي اجلاسه في موضع معين يحسن ليس لمحق بحسن لانه ليس
 بمستحق عليه وعن محمد رحمه الله المدعي ان يحسن في سجيته وادبته لانه وبما يطوف في الاسواق والسالك من غير حاجته
 فيتضرر به المدعي وفي رواية عنه يلازمه حيث احب من المصر ولو كان لا يعيشه له الا من كسبه لا يمنعه ان يسعي في مقدار
 قوته يوم ما فاقا وحصل ذلك القدر في يومه فله منعه من الزمان في ذلك ويكيله في الواقات رجل قضاء عليه بحق
 الانسان فامر غلامه ان يلازمه الغريم فقال الغريم لا اجلس معه بل اجلس مع المدعي فله ذلك لانه ربما لا يرخصه

الملازمة وباللسان التقاضي من وليس المراد بان يبدل ان يتطاول عليه ويد باللسان ان يؤذيه بالسلام الفاحش وجب التمسك
 به انه مطلق في حق الزمان فينبول الزمان الذي يكون بعد الاطلاق عن الحجب وقيل هم قال ويأتون فضل كسبه فيهم بحسن
 من اي يأخذ كل واحد منهم بقدر حصته من الدين هذا اذا اخذوا فضل كسبه بغير اختياره واخذوا التقاضي وقسمه بينهم بدون اختياره
 واما المدعيون ففي حال حصة لو اشترى احد الغرماء على غيره بقضاء الدين باختياره لذلك نص على ذلك في آية الشفعي فقال
 رجل عليه الف ودينه ثلثه فقرر لو احدهم خمس مائة ولاخر منه ثلث مائة واما له خمسة مائة فاجتمع الغرماء بحسبه
 بدليوهم في مجلس القاضي كيف يقسم اموالهم بينهم قال ابو اكان المدعيون حاضرا فانه يفتي بوليونه فيقسمه له ان يقدم البعض على البعض
 في القضاء ولو اثر البعض على البعض لانه يصر في حاله لم يتعلق به حق احد فيصرف فيه على حسب شئته وان كان المدعيون
 غائبا والمدعيون شاميه عند القاضي فيقسم المال بين الغرماء باختيار اذ ليس للقاضي ولاية لتقديم البعض على البعض لا استواء
 حقوقهم في القوة من اي لا يشترط حقوق الغرماء في القوة بالثبوت فلا يترجم البعض على البعض هم وتقال اذا فلسه المحاكم
 بتسديد اللام اي قال ابو يوسف ومحمد اذا حكم القاضي بافلاس المدعيون وعسارهم حال بين الغرماء وبينه الا ان يفتيوا بالبينة
 ان لا مال الا ان القضاء بالا فلاس عند سباع اثبت العسيرة ويستحق النظر الى الميسر من كما لو كان دينه مؤجلا وقيل
 الثلثة وهم وعند عينية لا تحقق القضاء بالا فلاس لان مال الله غا ورايح من اي ات وذاهب وكلم من غني يمشي في مال خرب
 ويصبح فقير او كم من فقير يمشي ويصبح غنيا هم ولان وقول الشهود على عدم المال لا يحقق الاظهار من اذ لاوقوف
 لهم على الحقيقة هم فصل من اي اظامهم للدفع لا لا ابطال حق الملازمة وقوله الا ان يفتيوا بالبينة اشارة الى
 ان بنية اليسار تخرج على بنية الاعسار من اي قول القدر في حق خصمه واليسار يفتح الياء اسم لا اليسار من اليسر اذ لا يفتي
 والاعسار مصدر عسر اي افتقر وفي بعض النسخ على بنية اليسار يفتح العين بمعنى الاعسار يقال في المغرب هو خطأ وقيل ذكر
 بنا على طريق الما وراج فقلت لم يقل احد في الما وراج بالحسن والخطا في اللفظ على انه لا يطلب الا في الخطب الرسائل
 في كلام الفصحى او يقع في كلام الله تعالى لا تبادع اسلوبه ونمايته في منهج البلاغة والقضاة اذ كلام الرسول صلى الله
 عليه وسلم لم تكن مخصوصا بوجوب الحكم كما تحاش من اي لان بنية اليسار هم اكثر اثباتا اذ الاصل من العسر من اليسار طار
 قضاء كبنية ذي اليد في مقابلة بنية الخارج وفي خلاصة الفتاوى فان اقام المدعيون البينة على الاطلاس فاقام البينة
 البينة على اليسار فبنية الطالب اولى ولا حاجة الى بيان ما ثبت به اليسار وفي بنية الاطلاس لا اليسار حاضرة المدعي بمعنى
 ان يقول الشهود انه تغير العلم له ما لا ولا حوضا من العروض يخرج بذلك عن حائل الفقر وعن ابى اقسام الصغار
 يعني ان يقول الشهود انه تغير العلم له ما لا ولا حوضا من العروض يخرج بذلك عن حائل الفقر وعن ابى اقسام الصغار
 هم في الملازمة لا ينعونه من الفقر والسفر دليل على انه يدور معه اثباتا اذ لا يحل في موضع من اي لا يجر
 الغرماء المدعيون في موضع معين هم لانه يحسن فيه من اي اجلاسه في موضع معين يحسن ليس لمحق بحسن لانه ليس
 بمستحق عليه وعن محمد رحمه الله المدعي ان يحسن في سجيته وادبته لانه وبما يطوف في الاسواق والسالك من غير حاجته
 فيتضرر به المدعي وفي رواية عنه يلازمه حيث احب من المصر ولو كان لا يعيشه له الا من كسبه لا يمنعه ان يسعي في مقدار
 قوته يوم ما فاقا وحصل ذلك القدر في يومه فله منعه من الزمان في ذلك ويكيله في الواقات رجل قضاء عليه بحق
 الانسان فامر غلامه ان يلازمه الغريم فقال الغريم لا اجلس معه بل اجلس مع المدعي فله ذلك لانه ربما لا يرخصه

باجلاس مع العبد فيكون عليه في ذلك الوقت زيادة ضرره ولو دخل في داره لم يجز له ان يخرج
 لان الانسان لا بد ان يكون له موضع خلوة من اذن هذا قيل اذا استأجره الفداء او اعد له موضعا لاجل ايقاضه
 ان يمتنع عن ذلك حتى لا يجرب من جانب آخر كما في الذنوب وفي الاقضية اذا كان على المذموم سقي الماء وتجره لا يمتنع من ذلك
 الا اذا كان له نفقة ونفقة عياله وكذا في الدخول في البيت هم ولو استأجره المطلوب كحارس والطالب الملائمة فانجاها الى المطالب
 لا بد ان يفي حصول المقصود ولا اختيار الا صديق عليه من اي على المطلوب لان الملائمة من لا يجالسه اشد من كل شيء ثم لا
 اذا علم القاضي ان يدخل عليه من اي على المطلوب بالملائمة فيكون له ان لا يملكه من دخوله داره فحينئذ يفيها للضرر عنه ولو كان
 الدين للرجل على المرأة لا يلزمها لما فيها من الحلو بالاجتناب ولكن بيعت امرأة امينة ملازمها من ولم يذكرها
 اذا كان الدين للمرأة على الرجل على التعليل المذكور يعني ان يبعث رجلا امينا من جهتها ملازمه وفي النكاح امينة فان لم
 يجد امرأة ان شأها جعلها مع امرأة في بيت وهو على بائنا والمرأة في بيت نفسها وهو على بائنا ولقد عرفت انهم قالوا من
 اي القدر وحيهم ومن فليس من وفي بعض النسخ فان انفس الرجال اذ لم يبق في يده مال كان وراهم سارت فلو
 ساروا لو كانا يقال اخبت الرجل اذا صار احمى بجنبنا وقطعن اذا صار واية قطوفا ويجوز ان يراد به ان صار الى
 حال بذريته كما يقال اتم الرجل اذا صار الى حاله بغير عياله وان اذ صار الى حال بذل فيها من وعنده متاع الرجل البعيت
 من اي والحال ان عنده متاع شخص معين اتباعه منه من اي قد اشترته من الرجل كما في قوله تعالى او جازا ولم
 حصرت حدودهم اي قد حصرتهم فصاحب المتاع اسوة لغيره اذ فيه من اي في المتاع ثم وقال الشافعي في ربح القاضي
 على المشتري بطلبه من اي يطلب البائع الحج عليه حتى لا ينفذ تصرفه بالبيع وغيره ثم للبائع خيار الفسخ لانه عجز المشتري
 عن اتياء الثمن فيوجب ذلك حتى الفسخ لعجز البائع عن تسليم البيع وبه اسن اشارة الى وصية القياس والجماع بين عجز المشتري
 عن اتياء الثمن وعجز البائع وعن تسليم البيع هم لانه عقد معاوضة ومن قضيت المساواة من اي لان المبيع عن معاوضة
 وقضيت المساواة وهي فيما ذكرناه فصار كالسليم من هذا جواب عما يقال هذا قياس مع وجود فارق وهو فاسد وذلك
 لان الثمن دين في الذمة وهو ما لا يفسخ بخلاف البيع فانه غير بدل عليه الفسخ فاجاب بقوله فصار كالسليم يعني لا يسلم
 كونه وبعدها يبيع عن الفسخ فان السلم فيه دين لا محالة فاذا القدر قبضته بالقطا عنه عن اي ساء الناس كان الرب السلم حلال
 كذا هذا وليقل الشافعي رحمه الله قال مالك واحمد والاوزاعي واسحاق والبو ثور وابن المنذر وروى
 ذلك عن عثمان وسلي وابي هريرة رضي الله عنهم ولنا ان الفلاس يوجب العجز عن تسليم العين من
 اي عين الدراهم المنقودة وعين الدنانير المنقودة هم وهو غير مستحق الفسخ اي غير الدراهم المنقودة غير مستحق
 بل المستحق بالدين وهو وصف في الذمة يعلم انه عجز عن تسليمه غير مستحق بالعقد فاما المشتري حتى الفسخ باعتباره
 من اي باعتبار ان غير مستحق بالعقد وانما المستحق وصف في الذمة اعني الدين من ولا يلزم من العجز عن تسليم
 عن الدراهم وعين الدنانير بالافلاس العجز عن المستحق بالعقدهم وليقبض العين تحقيق بينهما ما وله من حكمية
 هذا جواب عما يقال لما كانت العين المنقودة غير مستحقة بالعقد وجب السان بغيره ذمة المدين برفع
 المنقودة وتفسير الجواب ان المستحق بالعقد هو الوصف الثابت في الذمة وقضاء الدين واجب وذلك
 بالوصف غير متصور وجعل الشارع العين بدلا عنه فاذا قبض العين بدلا عنه تحقق بينهما ما وله من حيث انه

ولو دخل في داره لم يجز له ان يخرج
 بل يجلس على باب داره الى البيت
 لان الانسان لا بد ان يكون له
 من موضع خلوة ولو استأجره المطلوب
 الحبس والطالب الملائمة فانجاها
 الى الطالب لا بد ان يملكه في حصول
 المقصود ولا اختيار الا صديق
 عليه الا اذا علم القاضي
 ان يدخل عليه من اي على المطلوب
 ضرره بان لا يمكنه من
 دخوله داره فحينئذ يفيها
 له للضرر عنه ولو كان
 الدين للرجل على المرأة لا يلزمها
 لما فيها من الحلو بالاجتناب
 ولكن يبعث امرأة امينة
 ملازمها من ولم يذكرها
 اذا كان الدين للمرأة على الرجل
 على التعليل المذكور يعني ان يبعث
 رجلا امينا من جهتها ملازمه
 وفي النكاح امينة فان لم
 يجد امرأة ان شأها جعلها مع
 امرأة في بيت وهو على بائنا
 والمرأة في بيت نفسها وهو على
 بائنا ولقد عرفت انهم قالوا من
 اي القدر وحيهم ومن فليس من
 وفي بعض النسخ فان انفس الرجال
 اذ لم يبق في يده مال كان وراهم
 سارت فلو ساروا لو كانا يقال
 اخبت الرجل اذا صار احمى بجنبنا
 وقطعن اذا صار واية قطوفا
 ويجوز ان يراد به ان صار الى
 حال بذريته كما يقال اتم الرجل
 اذا صار الى حاله بغير عياله
 وان اذ صار الى حال بذل فيها من
 وعنده متاع الرجل البعيت من اي
 والحال ان عنده متاع شخص معين
 اتباعه منه من اي قد اشترته من
 الرجل كما في قوله تعالى او جازا
 ولم حصرت حدودهم اي قد
 حصرتهم فصاحب المتاع اسوة
 لغيره اذ فيه من اي في المتاع
 ثم وقال الشافعي في ربح القاضي
 على المشتري بطلبه من اي يطلب
 البائع الحج عليه حتى لا ينفذ
 تصرفه بالبيع وغيره ثم للبائع
 خيار الفسخ لانه عجز المشتري
 عن اتياء الثمن فيوجب ذلك حتى
 الفسخ لعجز البائع عن تسليم
 البيع وبه اسن اشارة الى وصية
 القياس والجماع بين عجز المشتري
 عن اتياء الثمن وعجز البائع وعن
 تسليم البيع هم لانه عقد معاوضة
 ومن قضيت المساواة من اي لان
 المبيع عن معاوضة وقضيت
 المساواة وهي فيما ذكرناه فصار
 كالسليم من هذا جواب عما يقال
 هذا قياس مع وجود فارق وهو
 فاسد وذلك لان الثمن دين في
 الذمة وهو ما لا يفسخ بخلاف
 البيع فانه غير بدل عليه الفسخ
 فاجاب بقوله فصار كالسليم
 يعني لا يسلم كونه وبعدها يبيع
 عن الفسخ فان السلم فيه دين
 لا محالة فاذا القدر قبضته
 بالقطا عنه عن اي ساء الناس
 كان الرب السلم حلال كذا هذا
 وليقل الشافعي رحمه الله قال
 مالك واحمد والاوزاعي واسحاق
 والبو ثور وابن المنذر وروى ذلك
 عن عثمان وسلي وابي هريرة
 رضي الله عنهم ولنا ان الفلاس
 يوجب العجز عن تسليم العين من
 اي عين الدراهم المنقودة وعين
 الدنانير المنقودة هم وهو غير
 مستحق الفسخ اي غير الدراهم
 المنقودة غير مستحق بل
 المستحق بالدين وهو وصف في
 الذمة يعلم انه عجز عن تسليمه
 غير مستحق بالعقد فاما المشتري
 حتى الفسخ باعتباره من اي
 باعتبار ان غير مستحق بالعقد
 وانما المستحق وصف في الذمة
 اعني الدين من ولا يلزم من العجز
 عن تسليم عن الدراهم وعين
 الدنانير بالافلاس العجز عن
 المستحق بالعقدهم وليقبض العين
 تحقيق بينهما ما وله من حكمية
 هذا جواب عما يقال لما كانت
 العين المنقودة غير مستحقة
 بالعقد وجب السان بغيره ذمة
 المدين برفع المنقودة وتفسير
 الجواب ان المستحق بالعقد هو
 الوصف الثابت في الذمة وقضاء
 الدين واجب وذلك بالوصف غير
 متصور وجعل الشارع العين بدلا
 عنه فاذا قبض العين بدلا عنه
 تحقق بينهما ما وله من حيث انه

ثبت لكل واحد منهما في ذمة الآخر وصف فيكتمان قصاصهما من ان اى تحقق المبادله هم هو الحقيقة من في قضاء
 الدين هم يجب اعتبارها الا في موضع التذرع كالمسلم من حيث يكون المسلم فيه الذمة هو المحطة او الشئ من الدين
 الذمة هو الوصف الثابت في الذمة لتذرع القول الاستبدال لهم لان الاستبدال منتفع من قوله عليه السلام
 لا يخذل المسلم او اس ما كهم فاعطى للعين حكم الدين من حيث يخرج عن الاستبدال فيكون العين مستحقا
 بالتذرع فصار لعبد عند كالمجرب عن تسليم المبيع فان قيل ما تقول في حديث ابى هريرة الذي اخبره البخاري ومسلم
 وغيرهما انه عليه السلام قال من ادرك متاعه بعينه عند الناس قد افلس فهو اخص به وقد روى هذا الحديث بوجوده
 متخلفة قلت ابو هريرة رضي الله عنه روى ايضا عن النبي عليه السلام ايما رجل باع سلعة فادركها عند رجل
 قد افلس فهو له من غرامه اخبر به الدارقطني فان خلفت الرواية وذلك لوجوب وينا في الحديث على
 ما عرف فان قلت في اسناده ابن عياش وهو ضعيف قلت قد وثقه احمد رحمه الله وقد ارجح بالحدوث
 انحصاف والرازي فان قلت قال الدارقطني لا يثبت هذا الحديث عن الزهري رحمه الله وسندا وانما
 هو مرسل قلت المرسل عندنا حجة والسند انحصاف والرازي ولكن سلطنا معناه اذا باع شيئا على انه بالخيار
 فوجد المشتري مفلسا في مدة النسياء فهو احق بما له اى فتيمة الفسخ ويكون معناه ارشاد الولى ما هو الاوثر
 كما في قوله تعالى واشهدوا اذا ابتاعوا بيعتم وغيره وقيل هذا محمول على النصب فان المصنوب
 منه احق بما له اذا وجد عند المصنوب وفيه نظر لان قوله قد افلس يعني حينئذ ضالعا لان حقيقة
 المالك ثابت في النصب وجد مفلسا او مليا وقيل هو محمول على الودعية وفيه نظر الضيا وقيل محمول
 على انه قبض المبيع بعينه اذن البالغ ونسب هذا الموضع له حق الاسترداد وما ذهابا اليه هو قول جماعة من علماء
 الاكابر قال عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال ايما رجل باع من رجل سلعة فافلس المشتري فان وجد
 البالغ سلعة بعينها فهو احق بها فان كان قبض من ثمنها شيئا فهو والغرماء سواء وان مات المشتري فالبالغ
 اسوة الغرماء وكذا روى عن عمر بن عبد العزيز وروى ايضا عن معمر عن الوب عن ابن سيرين عن شريح
 قال ايما غريم اقضى منه شيئا بعد افلاسه فهو والغرماء سواء انما يصحهم به وبه كان يعني سيرين واليه ذهب بن حنبل
 ذكره صاحب التبيين في الاستدكار قال النخعي والوحيفة واهل الكوفة هو اسوة الغرماء على كل حال وروى
 ذلك عن خلاص عن علي بن فضال عن ابن حزم صحيح روايته وحكى النخعي في هذا القول عن ابن سيرين ايضا فان قلت
 روى احمد في مسنده عن سمرة انه عليه السلام قال من وجد متاعا عند مفلس فهو احق به قلت في اسناده عن الزهري
 قال ابو حاتم الرازي فان قلت روى البيهقي عن الشافعي قال قرأنا على مالك عن ابن شهاب عن ابى بكر بن عبد الرحمن
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ايما رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض البالغ من ثمنه شيئا فوجده
 بعينه فهو احق به قلت هذا مرسل وهو ليس بحجة عندنا فان قلت روى البيهقي من حديث معمر عن الوب عن عمر بن
 وابن دنيا عن هشام بن يحيى عن ابى هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا افلس لرجل
 ووجد البالغ سلعة بعينها فهو احق بها وروى الغراء قلت قد مر الجواب عن حديث ابى هريرة في هذا الباب
 فان قلت روى الطيالسي عن ابن ابى ذئب حديث ابو المعتمر عن عمر بن خالد قال ايتنا ابا هريرة فابى صاحب

هذا هو الحقيقة
 في اعتبارها
 الا في موضع التذرع
 كالمسلم لان الاستبدال
 مستحق فاعطى للعين
 حكم الدين
 والله اعلم

الشيخ الفاضل صاحب جليل متابعه بعينه قال بوجه مريه هذا الذي تفتي فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أفسر
 اومات فادرك رجل متابعه بعينه متواحي به الا ان يرد الرجل و فاذا ذكر البيهقي عن الشافعي انه قال ليس احد يشهد
 بيته حيا يشهد ابن عمه من قبل ان ما جدت به موصول يجمع فيه النبي عليه السلام بين الموت والاقلاس وحديث ابن
 شهاب بن شقيق قلت قال عبد الرحمن في الحكمه قال ابو داود ومن ياتر بهذا ابو العترة من هو احي لا يعرف وقال الطحاوي
 لا يعرف من هو لا سمعنا له ذكره الا في هذا الحديث وفي الاثرين الحديث والاخره وفي الاثرين الحديث في قبول الاثبات

كتاب المأذون

ايادوه عقيب الحجر ظاهرا التماسا في المأذون بعد الحجر ثم قال المأذون هو اعلام الله من حيث اللغة قال الحجر
 اذن له في الشيء اذنا واذن بمعنى علم ومنه قوله تعالى فاذا نزل الحجر بس من الله ورسوله واذا نزلنا من السماء
 قال تلج الشريعة وفيها نحن فيه اعلام لان المولى يعلم عبده بفلا حجره ويعلم الناس بذلك ايضا وفي المغرب الاذن من المأذون
 وهو الاستماع يقال استاذن فلان لانه هو ما اذن له وهو ما اذن له وما اذن له وما اذن له وما اذن له وما اذن له وما اذن له
 عليه هم وفي الشرع فكما الحجر واستقام الحق عندنا في الحاشي فان الحجر الثابت بالرق عكاه ورفع المانع من التصرف عكاه و
 المولى واذا اذن للعبد في التجارة فقد استقط عن نفسه الذي كان العبد لانه محجور راعن التصرف في مال المولى قبل اذنه
 فيصير عندنا بمنزلة المكاتب عند الشافعي واحمد وهو انا به وتوكيل وقال لا تزدني وانما قيد بقوله عندنا احترازا
 عن قول زفر والشافعي فان المأذون عندنا توكيل وانابة في التصرف وقاية اخلاف ان المأذون بالتجارة لا يقتصر
 حتى لو اذن له في نوع يكون اذونا في النوع التجارة عندنا خلافا لما اولدوا فينا لما عجي انشاء الله تعالى هم وليد
 بعد ذلك من اي بعد استقام الحق هم تصرف لنفسه بالية القدية من فيكون تصرف لنفسه المولاه بالتوكيل والامانة هم لا
 بعد الرق بقي اهل التصرف بلسانه الناطق وعقله المميز من اي لان العبد بعد الرق صار له للتصرفات اذ اكرن
 التصرف كلام معتبر بشرط والصدوره عن ضميره ومحل التصرف ذمة صاحبه لا الترام احقوق وبها لا يقوتان بالرق بالرق
 اذ صلاحية الذمة لا لا ترام من كرامات البشرية وبالرق لا يخرج عن كونه بشرا غير ان امتناعه من ان يحجره عن التصرف
 حتى المولى لانه ما عهده من اي بما عهده هم تصرف الامواج تطلق الدين بقرينة او كسبه من اي ما ذكر من قرينة او كسبه من
 المولى فلا بد من اذنه كيلا يسل حقه من غير رضاه من فاذا اذن فقد رضى باستقامتهم ولهذا من اي ولكن حق تصرفه بلسانه
 لا يرضى من المولى بلسانه العبد على المولى من لانه يتصرف في ذمته بايجاب الثمن فيها حتى لو امتنع عن الاذ ارجل التماس
 حبس و ذمته فالن حقه لا محالة ولهذا الواقر بالقصاص على نفسه صح وان كذب المولى فكان الشر احقا له وهذا المعنى
 يقتضيه فاذ تصرفنا في المأذون ايضا لكن شرطنا اذنه وفعل التصرف بغير رضاه فان قيل المأذون عدم الجليته
 حكم التصرف وهو الملك فينفي ان لا يكون اهل النفس التصرفات ولان التصرفات الشرعية انما تراود الحكماء وهو ليس اهل
 لذلك اجيب بان حكم التصرف بالمال واليد والرقيع اميل في ذلك كما استمرنا اليه فان قيل لو كان العبد يتصرفه بالجليته و
 الاذن فلا الحجر لما كان للمولى ولاية الحجر بعينه امتناع عن الاستقاط فيما يتقبل لان الساقط لا يعودهم ولهذا استمر
 اي ويكون الاذن استقاطا عندنا هم لا يتقبل التوقيف حتى لو اذن للعبد يوما كان ما ذونا اذ احتج بحج عليه من اي
 تصرفه بحكم الكيفية الأصلية وانما عامته لا تختص بموقع ومكان وقت فان قيل قوله فك الحجر واستقام الحق من كونه غير

كتاب المأذون

الاذن هو اعلام
 لغة وفي الشرع فك
 الحجر واستقام الحق
 عندنا والعبد بعد
 ذلك يتصرف لنفسه
 باهليته كانه بعد
 الرق بقي اهل التصرف
 بلسانه الناطق وعقله
 المميز والحج والشرع
 حتى للمولى كانه مستعبد
 تصرف الامواج تطلق
 الدين بقرينة او كسبه
 وذلك ما لا يوافق
 من اذنه كيلا يسل
 حقه من غير رضاه
 ولهذا لا يرجع بلسانه
 من العبد على
 المولى ولهذا لا يقبل
 التوقيف حتى لو
 اذن لعبد يوما
 كان ما ذونا اذ
 حتى يحجر عليه

فليكن جاز الاستدلال عليه جيبه بجهتين احداهما انه ليس باستدلال وانما هو تقييد النقل بما يدل على انه غير ثابت فليكن ذلك
 والثاني انه حكم الشرع وهو تقييد لغيره وكان الاستدلال عليه من حيث كونه حكما لا من حيث كونه تعريفا ليقال لا يجوز
 الاستدلال على عدم التحفيض والتوفيق باذن الاذن عبارة عن نكاح والاطلاق وتلك اليد فان القضاء
 المطلق وانما ثبت لا بد من انما ثبت انه قابل للتحفيض وكذا الاجارة وتلك المنفعة وانما ثبت اليد على العين مع
 انه قابل للتحفيض لانا نقول القاضى لا يملك لنفسه بل هو نائب عن المولى لهذا لا يرجع بما تحققت من العدة في مال المولى
 بتمام العدة فانه لا يرجع على المولى بما تحققت من العدة وما المتأخر والمستبعد فانه يتصرف في محل يملك الغير بما يجاب صاحب
 الملك له وبما يجاب في ملك نفسه قبل التحفيض فانهم لم لان الاستقالات لا تتوقف على كمال المطلق والمقتضى وما قبل المولى
 وماخير المطالبة اذا الساقط يتلوا فيهم ثم الاول كما ثبت بالنص يثبت بالدلالة كما اذا اراد ان يبيع ويشترى
 فسكت يصير ما ذواتنا خلافا لغيره والشاكلة فيشترى وماك واجتهاد من باب بيان الضرورة وقد عرف في الاصل
 قالوا السكوت تحت الرضوخ والفظ وقلة الالتفات الى تصرفه لعله يكون مجزوا او محتمل يكون حجة قلنا جعل سكوت حجة
 لانه موضع بيان اذ الناس يلزمون العبد معين عليهم بسكوت المولى ومما لم يقد تقضى الى حقوق ويون عليه واذ لم
 يكن ما ذواتنا خلافا لمطالبة الى ما بعد التيق وقد لا يتيق وفي ذلك امر المسلمين باتباعهم ولا يضر في الاسلام
 وليس للمولى فيه ضرر تحقيق لان الدين قد يمتنع وقد لا يمتنع فكان موضع بيان انه ارض به والسكوت اقم موضع احاطة الى
 البيان بيان فان قيل معين ذلك التصرف الذي راى البيع غير صحيح فكيف يصح غيره وكذا اذا اراد ان يبيع يبيع
 باله وسكت لم يكن اذنا الفرق الجيبان الضرورة في التصرف الذي رواه تحقيق بازائه ملكه عما يبيع في الحال فلا يثبت
 بسكوت وليس في ثبوت الاذن في غيره ذلك لما قلنا ان الدين قد يمتنع ولا يلزم من كون السكوت اذنا بالنظر الاضرب
 كونه اذنا بالنظر الى المتحقق وهو الجواب عن بيع الابن باله وفي الرهن لم يكن سكوت اذنا لان جعله اذنا يبطل ملك المهر
 عن اليد وقد لا يصل الى يده من محل آخر فكان في ذلك ضرر محقق ليقال لا يراى ايضا تطوره بطلان ملكه عن التيق
 ضرر المهرين تحكم لان بطلان ملكه عن التيق موقوف لان بيع المهرين موقوف على ثبوت الرهنية وبطلان ملك المهرين
 عن الهديات فكان اقوى وانما الرقيق عبد كان اذنا اذنا زوج لنفسه فانما لم يصير السكوت فيه اذنا قال بعض الفقهاء
 ناقلا عن ميسوط شيخ الاسلام لان السكوت انما يصير اذنا واجارة وفعلا للضرر على احد في نكاح العبد والاستدلال ان النكاح
 يكون موقوف لان نكاح المملوك المولى لما فيه من اصلاح ملكه ومنافع لغيره كملكه وليس لاحد البطلان ملكه بغير ضارة
 فكان موقوف ولكن فسخه فلا يتضرر به احد قيل فيه نظر لانه لا كلام في ان نكاح الرقيق موقوف على اذن المولى واجارة
 وانما هو في ان سكوت اجارة اولاد لعل العواجل ان يقال ان في ذلك ضرر محققا بالمولى فلا يكون السكوت اذناهم ولا فرق
 بين ان يبيع عينا مملوكا للمولى والاستنبطش اى او مملوكا لغيره اى هو باذنه او بغيره اذنه بغيره اذنه بغيره اذنه لان
 من راد بطلته ما ذواته فيها من اى في التجارة هم فيها قد يمتنع به لو لم يكن ما ذواته ولو لم يكن راضيا به بطلته وفعلا
 عنهم اى كما راى الناس هم قال اى القدرى هم واذا اذن المولى لغيره في التجارة اذنا ما من اى
 يقتضي نوع من التجارة هم جاز تصرفه في سائر التجارات اى جميعها يقال سائر اى جميعهم هم وبمعنى هذه المسئلة
 اى معنى مسئلة الاذن العام يعني تعديده هم ان يقول له اذنت لك في التجارة ولا يقيده بشئ يوجب الدال عطف على قوله

لان الاستقالات
 لا تتوقف على كمال
 كما ثبت بالضرر ثبت
 بالدلالة كما اذا اراد
 عينا بغيره ويشترى
 فسكت يصير ما ذواتنا
 عندنا خلافا لغيره
 والشاكلة في فرق بين
 ان يبيع عينا مملوكا
 للمولى والابن باذنه
 او بغيره اذنه بغيره
 او قاسدا كان كل من
 راد بطلته ما ذواته
 فيها فبطلته بغيره
 ولو لم يكن باذنه
 ولو لم يكن المهر راضيا
 لمنعه ففعلا للضرر
 قال واذا اذن المولى
 لعبده في التجارة اذنت
 عما جاز تصرفه في سائر
 التجارات ومعنى هذا
 المسئلة ان يقول
 له اذنت لك في التجارة
 ولا يقيده

فما يتقيد الاذن يخرج من انواع التجارة وبذا باختلاف وانما اختلاف في الاذن بلوع فكان قائمة بذكر معنى المسئلة لم يمان
 باني اختلافهم ووجه ان التجارة مشي اى بوجوه تصرف في سائر التجارات اسم عايش الا انهم ينس محله باللام فكان عامام متناول
 انفس مش اى بنس التجارة للمعوم هم فيني ويشي مش اى اذا كان كذلك يسبح ويشي هم ما بالمش اى بالمل
 هم من انواع الاعيان لانه مش اى لان بيع الاعيان هم اصل التجارة مش والمنافى لما فيها قائمة بالاعيان فان
 بها هم ولو باع واشترى بالعين اليسير فعوا بانه لتعدد الامتزاز عنه مش اى الفين اليسير وعن الشافعي وانما لا يجوز
 الا شتم المشل لما في الوكيل هم وكذا الفاش عند ابي حنيفة مش اى وكذا يجوز بالعين الفاش عند ابي حنيفة سواء كان عليه
 دين او لام فلا فاش مش اى لابي يوسف ومحمد وبقوله قال زفر والشافعي وانهم هم بما يتقيد لان ان البيع الفاش
 منه بمنزلة التبرع مش وهو خلاف المقصود اذ المقصود الاستبراء دون الالاف فلا يتنظم الاذن هم حتى اعتبر مش
 البيع بالعين الفاش هم من المرين من ثلث بالمش لانه بمنزلة التبرع فصار كالمتمه فلا يتنظم الاذن كالتبرع مش
 اى اذا كان كذلك فلا يتنظم البيع بالعين الفاش الاذن هم وله مش اى ولا يبي حنيفة رحمه الله انه مش اى
 ان البيع بالعين الفاش هم مش لا تبرع لانه وقع في ضمن عقد التجارة والواقع في ضمن الشيء له حكم ذلك
 الشيء هم والعبد متصرف بالهبة نفسه مش لما تقيده هم فصار كالمحرش بالاذن فاحرم اليك البيع بالعين الفاش
 فكذا العبد الماذون وقال تلج الربعة اى كالحرم المرين الماديون مستحق جميع تركته بالدين فان قلت يشكل
 بالمرين حيث لا يتصرف فيما ورثا لث وان كان يتصرف بالهبة قلت انما ليك يتعلق حق الغني وهو الغرم او الوار
 بذلك المال حتى لو رضى بغيره ولا كذلك المولى سقط حقه هم وعلى هذا اختلاف الصبي الماذون مش اى على اختلاف
 المذكور الصبي الماذون لمن جهة امية او وصية في التجارة اذ ابرع بالعين الفاش وكذا المكاتب والمعنود الماذون هم
 ابو حنيفة فرق بين البيع والشراء تصرف الوكيل بالعين وسوا بينهما تصرف الماذون لان الوكيل يرجع على الامر
 لما يحميه من العسة فكان الوكيل بالشرا منها في انه اشتراه لنفسه فلما ظهر العين ادا ان يلزمه الامر هذا لا يوجد في تصرف
 الماذون لانه لا يرجع بالحقة من العدة على احد فاستوى البيع والشراء في حقه كذا في المبسوط هم ولو جازى مش اى
 السيد الماذون وهو من المحابة من احبها وهو العطا وصورة ان يوصى بان يبرع عبده من فلان وقيمة الف مثلاً
 بنفسه اية هم في مرض موته يعتمر من جميع ماله اذ الم يكن عليه دين مش لانه يكون محابة من المولى لان المال للمولى
 والمشرط ان يكون المولى صحيحاً حتى اذا كانت المحابة منه في مرض المولى لمحابة باليسير والفاش معتبر من الثلث عند
 ابي حنيفة كما لو جازى المولى بنفسه في مرضه وعند جماهير باليسير كذلك بالفاش باطل وان كان يخرج من ثلث المولى
 لانه لا يملك هذه المحابة بالاذن في التجارة كما لا يشره في صحة المولى هم وان كان مش عليه دين هم فمن جميع ما بقي مش يخرج
 يودي دينه او لا فالحق بعد قضاء الدين يكون كله محابة هم لان الاقتصاد في امر على الثلث صحيح الورثة ولا وارث للعباد
 مش لا يقال للمولى وارث لانه رضى بسقوط حقه بالاذن فصار كالوارث اذ سقط حقه في الثلثين بالاجابة فانه ينصرف المريض
 الكل فكذا ابراهم وان كان الدين محيطاً بما في يده مش بطلت المحابة هم فقال الشترى اجمع المحابة والا فلا رد البيع
 لما في امر مش اذا جازى في مرض موته ولم يكن سلباً وقيل السليم مش اى ولما ذون في نفسه السليم والسليم اليه هم لانه تجارة
 مش اى لان الاسلام تجارة وكذا قبول السلم لان يוכל بالبيع والاشراك لانه قد لا يفرغ من نفسه في اجاز الاستعانة بغيره

وتجوه من التجارة اسم
 عام يتناول المجلس
 فيبيع وشترى ما بده
 من اقل الاعيان
 لانه اصل التجارة
 ولو باع واشترى
 بالعين اليسير فيجوز
 لتعدد الاحتراز عنه
 وكذا بالفاش عند
 ابي حنيفة خلافاً
 لجمهور الفقهاء ان البيع
 الفاش منه بمنزلة
 التبرع حتى اعتبر
 من المريض من ثلث
 ماله فلا يتنظم الاذن
 كالهبة ولانه تجارة
 والعبد متصرف بالهبة
 نفسه فصار كالمحرش
 هذا الخلاف الصبي
 الماذون ولو جازى في
 مرض موته يعتمر
 من جميع ماله اذ
 لم يكن عليه دين
 وان كان من جميع ما بقى
 لان الاقتصاد في امر
 على الثلث صحيح الورثة
 وكذا وارث للعبدة اذ
 كان الدين محيطاً
 بما في يده يقال للشرى
 اجمع المحابة والا
 فارد البيع كافي المح
 وله ان يسلم ويقبل
 السلم لانه تجارة وله
 ان يוכל بالبيع والشرى
 لانه قد لا يفرغ من نفسه

قال زهير بن وهب
 كأنهم من تبعي لغيري
 فأنهم الفداء واستيفاء
 وعيد أن يقيموا الحزن
 ويستجروا الجراء والبون
 لأن كل ذلك من نعيم
 التبحر وأخذ الأروس
 حارثة كان فيه تحصيل
 الرجوع والشر في طعاما
 فزهره في رفته لأنه
 يقصد به الرجوع قال
 شاعر السلام الزارع
 تاجر ربه أن يشاء
 شتر ثمنان ويد مع
 المال مصاربه ويخذ
 لأنه من عادة التجار
 ولما لم يبرحوا طرفة
 عندنا خلا قال الشافعي
 وهو يقول لا يبرحوا
 على نفسه فكذا على من
 كأنها تابعة لها ولما
 أن نفس رأس مال
 فعملت النفس فيها الأمان
 يتخصص البطل الأذن
 كالبيع لأنه يتجني به من
 لأنه يحسن فلا
 يحصل منقص المولى
 أما الأجارة لا يتجني به
 ويحصل به المقتضى
 وهو الرجوع فيلحق
 قال فان أذن لتي
 فزع منها دون غيره
 فهي ما دوني جميعها
 وقال زهير الشافعي رحمه الله
 لا يكون ما دون الأذن ذلك
 النفع وحلى هذا الخلاف
 إذا فيها عن النقص في البيع

لا ان ذلك من قبيل التجارة هم قال ش اى القدر حتى هم ويرى من لانها من تولج التجارة فانها للتجار من
الرب من هم واستيفاء ش فى الاثمان وهما من التجارة هم وليك ان تقبل الارض ش اى ياخذها لقباله اى يستاجر بها
او تقبل الارض من الموتى الامام للاحياء وفى المذهب قبالة الارض ان يتيقبا انسان فيقبلا الامام لم يعطيا ايام مزارعة او
او مساناة هم ويستاجر الاجر ش وهو محسب اجيرهم والبيع ش اى يستاجر البيوت هم لان لكل ذلك من صنف التجارة
ش اى كل اذكر من الاشياء التى تقدرت هم وياخذ الارض مزارعة لان فى ذلك تخفيف الروح ش لانه ان كان البذر من قبله
فمنه يستاجر الارض بعين الخراج وذلك انفق من الاستيجار بالربهم لانه اذا لم يحصل خراج لا يلزمه متى بخلاف الاستيجار بالار
وان كان البذر من قبل صاحب الارض فهو بنفسه من رب الارض لعل المزارعة بعين الخراج ولو اجر نفسه لربهم صار كما يشيخ
فكذلكهم ويشترى طعاما ويوزعه فى رصنه لانه يقصد به الربح ش وان كان استهلكا كالحققة هم قائل عليه السلام المزارع يتاجر به
من هذا الحديث ليس لى الاصل وهو غريب جداهم ولان يشترك شركه عنان ش قديبه لانه لىل شركه المفاضة لانه مباد
على الوكالة والكفالة والوكالة ودخلة تحت الاذن ودون الكفالة ثم يخرج منه شركة العنان مطلقا عن ذكر الشرى بالنقد والنسبة
حتى لو اشترك المادون ان شركه عنان على ان يشترى بالنقد والنسبة بينهما لم يخرج من ذلك النسبة وجاز النقد لان فى النسبة
سنة الكفالة من صاحبه والمادون لا يملك الكفالة ولو اذن لها المولى ان فى الشركة على الشك بالنقد والنسبة ولادين عليه
فاشترى كاصلا لو اذنها بالكفالة ولو اشترى كاصلا فاشترى كاصلا كذا فى المبسوط والذخيرة هم ويصرف المال مصاربه و
ياخذها ش اى ياخذ المصاربه ايضاهم لانه من عادة التجار ش لان كل واحد من دفع المال لمشاورة واحد باس عاده التجار هم ولم
ان لو اجر نفسه عجزا خلا فالشرا ش اى وللمادون لان يوجب نفسه ليقول الشافعى قال احمد عن محمد بن ابي حنيفة
كقولنا وكذا لو وكل انسانا لا يجوز عنه الشافعى وكذا الواجر عبيد التجارة ودابة لا يجوز عنه الشافعى وفى الاصح يجوز هم
ش اى الشافعى هم يقول لا يملك النقد على نفسه بالبيع والربح معنى لا يملك نفسه لاهنا بين عليه هم فكذا على سائفه
ش اى فكذا لا يملك على منافع نفسه لانه انما له ما ش اى لان منافع نفسه تابعة لنفسه هم ولنا ان للملك اس له ش
لان المولى اذن له بالاكساب ولم يمنع اليه لادى لاس للمادون له يملك التصرف فيه ضرورة وهو معنى قوله هم فملك
التصرف فيها ش اى فى راس له هم اذا كان ش اى التصرف هم فمضين اربال الاذن كالبيع ش اى بيع نفسه هم لانه
يتجر به ش لانه يخرج به عن ملك المولى اذ صرح هم والربح ش اى وكان الربح اى ربح نفسه على دينهم لانه يحسب من
اى لان الموهون له يحسب عن الربح هم فلا يحصل به مقصود البيع ش وهو الربح هم اما الاجارة ش اى اجارة نفسه هم
لما يخرج به ويحسب به المقصود هم وهو الربح فيملك ش اذا كان كذلك فيملك الاجارة وما ذكره الشافعى فيحقق بالحر فانه
لا يملك بيع نفسه ويملك اجارته هم قال ش اى القدر حتى هم فان اذن فى نوع منها دون غيره هم ش اى فان اذن
المولى العبد فى نوع من التجارات دون نوع هم فهو ما ذكره فيمضيها ش اى فى جميع التجارات قال فى الايضاح سوانبى
عن غير ذلك النوع او سكت موده ان يقول لك بده تصرف فى اخذ وسكت او قال تصرف فى اخذ ولا تصرف فى البز فان
يملك التصرف فى اخذ والبز جميعا هم وقال ثمرو الشافعى لا يكون اذونا فى ذلك النوع على هذا الخلاف اذا انها
التصرف فى نوع آخر ش فعننا يملك التصرف فى الكل عندنا لا يملك الا فيما عينه هم لانه ان المادون تركل وانما به من
المولى لانه يستفيد الولاية من جهة وثبت الحكم وهو ش اى احكمهم الملك له ش اى للمولى معنى ان المقصود من التصرف

علمه وحكمه الملك وهو المولى للعبد لانه بالرق خرج عن ان يكون ابدا للملك ثم دون للملك ان يشي اى للعبد ثم ولما اشى اى
ولكون الملك للمولى ودونه هم يملك جوده يش اى يملك المولى جوده ثم فيخصص بما خص به يش اى اذا كان كذلك فيخصص المأذون
بما خص به المولى كما لو اذنه بالتزويج في امرأة معينة لم يلزم ان يزوج غيره ما لم يخصصه كالمضارب يش اذا قال له رب المال اعمل مضاربا
سنة البرشما ليس ان يعمل في غيره ثم ولما اشى اى اذن المولى اى اسقطا الحق فملك المحجر على ما بينا ويش اى في اول
كتاب المأذون هم وعند ذلك يش اى عند الاذن هم فملك المحجر بالكلية العبد يش فيصير ملكا لا يتجزأ فيخصص بغيره دون
يش لكون التخصيص اذا ذك تصرفا في ملك الغير فلا يجوز ان قلت يتحقق بالاذن وفي النكاح فانه ذك المحجر واسقطا الحق
فاذا اذن للعبد ان يزوج فلانه فليس له ان يزوج غيره فان قلت لا اذن فيه تصرف في ملك نفسه لا في ملك الغير لان النكاح تصرف
ملوك للمولى لانه لا يجوز له ان يزوج والرق اخذه العبد من ابيته لولا ان تصرفه في نفسه فكانت الولاية للمولى وهذا الجواز ان يحجر عليه فكان
العبد كالوكيل النائب عن مولاه فيخصص بما خص به فان قلت العبد لا يملك المأذون وقدر تميز المولى بغير احد من
الجواز ان يكون العبد عالما بالتجارة في اخذ ودون البر قلت هذا ضرر وغيره فيقولون ولكن كان سلفنا قد منع وهو الوكيل على ان
التصرف بالغير انما تصرف عند ابي خديجة مرفق ذلك فان قلت العبد يتصرف في سلبه هو ملك للمولى فيصير التخصيص لا ترى انه لو تباين
من آخره ثوبا بغيره مدينه فان العبد ان يزوج بالبر لا يملك ربه بالذات بل قلنا ما في الشئ انما يتصرف في ذمته وانما
البيع فهو الكسب بل يتصرف فيكون له لا يملكه اذ لا يملكه له فان قلت انه ازال المحجر في حق تصرف فاس لانه نفس عليه دون غيره
قلت بل ولكن يجب الرضى بتبديل منافقة مطلقا ولا فرق بين ان تبطل منافقة بهذا التصرف او يتصرف اخره بخلاف الوكيل
بذات الجواز ان يكون جوا بغيره قوله كالمضارب لان المضارب وكيل الوكيل فيتصرف الولاية من جهة هم لانه يتصرف في مال غيره فثبتت
لا لولاية من جهة يش اى من جهة الغير وحكم التصرف يش جواب لقوله وثبتت احكم للمولى وهو مائة بالسند اى بالناسم
حكم التصرف وهو الملك ولاق يش للمولى بل هو واقع في العبد يش لان ليس له ان يفسد الى قضاء الدين والنفقة يش بغير اذن للمولى
وما استغنى عنه يش المأذون له ثم يخلفه المالك فيه يش اى في الذم الذي تخفى عنه ثم قال يش اى القدرى هم وان اذن
له في شئ معينه فليس بمأذون لا يتخير اى بمعنى قول القدرى وان اذن له في شئ بعينه هم ان يارده
للكسوة او طعام رزقا لعله يش اى لاجل ان يكون رزقا او قنوا لغيره وانما فسر بكلمة الامتزاز اعماد اعماد من مقتودة الاذن
في ذلك فحينئذ يكون مأذون من التجارة كما اذا قال اشترى ثوبا وبعه فان قوله بغيره على الاذن في التجارة هم وبهذا
لما ذكره هم لانه لو صار مأذون اش اى لان العبد لو صار مأذون في شئ بعينه هم فيسده عليه يش اى على المولى اى بالاشتراك
يش اى المتخير اى العبد في مواجبة لا تضام بل من اوجبه بشرا بغيره فليس كان مأذون ايصح اقراره بديون يستغرق رقبته وبقية
بها في الحال فيمنع لا يتجوز احد على اشتراك عده بما استأله حاجته لان غالب استعمال العبد في شئ الاشياء الحقيقية فان قلت ما سجد
القاسم بين الاستخدام والاذن بالتجارة قلت الاذن بالتصرف المبرر سجد اش ان يقول اشترى ثوبا وبعه وقال مع هذا الثوب
واشترى ثوبا او لالة كما اذا قال ادلى الفلانة كل شهر او ادلى الفانوات حراشا الى العصف بقوله هم بخلاف ما اذا قال يش اى المولى
لعبد هم او الفلانة كل شهر كما اشترى ثوبا وبعه هم وقال ادلى الفانوات حراشا لطلب منه المال ولا يحصله يش اى العبد لا يقدر
على تحصيل المال هم الا بالكسب يش فهو لانه التكرار هم او قال اقدع بما خاف او قضا لانه اذن بشئ الا لا بد منه لهما دون غيره
يش من الاول بغير تكرار العمل المذكورهم فيصير مأذون في الاول يش كلما اذا اذن يتصرف في غير كسر طعام ابله وكسوة هم ليكون

دون العبد لهذا
بما لا يجوز لا فيخصص
بما خصه كالمضارب وتنت
انه اسقطا الحق فلا يجوز
على ما بينا وعند ذلك
يظهر بالكلية العبد
فلا يخصص بغيره دون
نوع اختلاف الوكيل لانه
يتصرف في مال غيره وثبتت
له الولاية من جهة ذمته
التصرف وهو للملك واقع
للعبد حتى كان له ابيته
الى قضاء الدين والنفقة
وما استغنى عنه بخلاف
المالك فيه قال وان اذن
في شئ بعينه فليس بمأذون
لانه استخدا م ومقتضى ان
يأمره بشرا لطلب الكسوة
او طعام رزقا لعله وهذا
لانه لو صار مأذون فليس
عليه باب الكسوة لم يخلفه
ما اذا قال ادلى الغلة كل
شهر كذا او قال ادلى الفان
وانت حر لانه طلب منه
المال ولا يحصل الا بالكل
او قال له اقدع صبرا
او قضا لانه اذن بشرا
مسألة به منه لهما وهو
منع غيره ما دون في الاول

قال وقرأ المأذون
 باليمين والعصق
 جازة وكذا بالودائع
 لأن الأقرار من قديم
 التجارة أو لولم يصح
 لأجنب الناس بآية
 ومعاملة وكذا
 بين ما إذا كان عليه
 دين أو لم يكن
 إذا كان لأقر في حقه
 وإن كان في ماله
 يقدم دين الصحة
 كما في المصلحة
 الأقرار بما يجب من
 المال لأجنب التجارة
 لأنه كمن ينفق في حقه
 قال وليست
 يتزوج لأنه ليس
 بتجارة ولا زوج مما يملك
 وقال أبو يوسف
 يزوجه لأنه لا يشترط
 المال عبادة فاشبه
 أسارى وولدتهم
 المأذون يتصور
 وهذا ليس بتجارة
 ولهذا لا يملك
 تزوجه العبد وعلى
 هذا الخلاف
 الصبي المأذون
 والمضارب الشريك
 شركة عثمان وكذا
 الوصي قال وكذا
 لأنه ليس بتجارة
 سبالة للمال والبدل
 فيه مقابل بغير
 فلا يمكن تجارة إلا أن يحضر
 المولى ولا دين عليه

إذا ما كان قديم من قبيل ما إذا غلب العبد ما إذا جازة فمعية فانه تقيس بين المأذون في التجارة وليس له من غير مكرهات
 امر بعد المأذون لأنه وذلك لا يقتضي بيع المأذون بالطلوع والولاية عليه المأذون قديم من مكرهات فافاد بالطلوع والولاية عليه المأذون قديم من مكرهات
 يشير إلى أن المأذون هو التبرع النوي والخصي والمأذون بالاول ذن ون الثاني قتل ثم قال في اي القدر يعني ثم وقرأ المأذون
 باليمين والمأذون جازة من سوا مكرهات المولى ولا لا المأذون جازة الملك عند العلماء وعند الثلاثة يجوز اقراره بدين المأذون
 فقط واقراره بالخصي لا يصح ان صدقة المولى ثم وكذا بالودائع اش ان كذا يجوز اقراره بالودائع والامانات ثم لان الاقرار من قبل
 التجارة أو المأذون لا يتنب الناس ما بينه ومعاملة كمن فلا يكتفى بالمأذون ولا فرق بين ما إذا كان عليه دين أو لم يكن فإذا كان
 الاقرار في صحة من اي لا فرق في الاقرار في الحالتين ثم فإذا كان من اي الاقراره في مرضه يقدم دين الصحة كما في آخره
 اجماع يتعلق مع الغائب بخلاف الاقرار بما يجب للمال لا بغيره كالكفالة والاستملاك والارش في الاقرار بالمال كان بغيره المأذون
 فانه لا يصدق فيه ثم لأنه لا يجوز في حقه من اي في حق من لا يجب له المال لا بسبب التجارة وفي المأذون عداوة وفي غيبة بغيره كالأقرار
 رجل في يده كان للمأذون ان يافقه العبد بغيره لان النائب بالاختصاص جزء من المأذون على الصحة بغيره اجزاء والمأذون
 بغيره المأذون اجماعاً ولا يجوز اقرار العبد له وطى جازة بغيره مولا باقتضاها لم يصدق لأنه ليس من التجارة فان
 وجوب القربة بما يعتبر الكفاح والنكاح ليس تجارة وفي الاصلح لو اقر بغيره على عبد وحوادهم وجب عليه كفاً بائناً فاسد الوعد
 فان اقراره باطل الا اذا جازة حتى يتيقن المأذون بغيره بغيره ولم يكتف بالمأذون فيه قال الشافعي وما كان له وقال احمد ومحمد وزفر
 وداود والصح دق مر في الاقراره قال في اي القدر يعني ثم وليس ان يزوج بغيره ليس ان يزوج بغيره لأنه ليس بتجارة ولا يزوج
 ما يملكه من هذا عند أبي حنيفة والثلاثة ثم وقال أبو يوسف في مخرج الا لانه لا يكتفى للمال بغيره فاشبه اقراره بغيره
 اقراره لانه واجبا في المأذون فما كان من اي ولا في حقيقته ومحمد ان المأذون يقيس من التجارة وهذا ليس بتجارة
 من سببه سلمنا ان المأذون لا يكتفى للمال لكن لا يكتفى للمال على وجه يكون من بيع التجارة والنكاح لانه ليس من ذلك ثم وانما
 اي ولكن تزوجه لانه ليس بتجارة ولا يملك تزوجه العبدش لقربة عن تعميل المال الكلية بل فيه تعشيبا بعبد شئيل لقربة بله
 بلا منفعة ثم وعلى هذا الخلاف من اي اختلاف المذكورهم الصبي المأذون والمضارب والشريك شركة عثمان ولا في المأذون
 يعني ان جازة لا يملكه تزوجه العبد بالاختصاص ومحمد كمن تزوجه الامنة عند أبي يوسف وعند جملة
 يمكن تزوجه ايضا قال الشافعي في هذه الرواية لفظ لانه ذكر قبل هذا في كتابه المأذون وكذا ذكره في المبسوط والتبصرة ومحمد
 الكافي وذكر في المأذون ما لا يوافق لعامة الروايات فكل من ان يكون في هذه المسئلة روايتان وقال الامام مسلم الدين الالهية
 او حمل المأذون في المأذون ما ذكره هنا ثم قال في اي القدر يعني ثم ولا يكتفى للمأذون اش ان لان عقد الكتابة لم يفسد بغيره
 اي التجارة ثم سبالة المأذون المأذون المأذون اش في عقد الكتابة ثم مقابل بغيره كالحججش وهو ليس بما ان كان المأذون لا يملك
 تجارة الا ان يحضر المولى ولا دين عليه من اي الا ان يحضر المولى عقد الكتابة واحال له لا دين على العبد لان المولى باجازه عقد الكتابة بغيره
 من ان يكون كسب المأذون وقيام الدين عليه من ذلك كل الدين او كمن يتعلق حتى القربة ولما ذكره من المأذون وعليه
 دين قبل وكمن من ماله ان يرضى على غيبة المأذون وقد ملكه من اي قد ملك كسب العبد المأذون لانه فاعلى ملكه بغيره فببشارة
 الكتابة فيما لا يجازة ثم ولا يملك بغيره بغيره من اي من المأذون في عقد الكتابة عند الاجازة ثم ويرجع الحق الى المأذون
 مطالعة بدل الكتابة وولاية انفسه عند العجز وموت المأذون العتق او حقوق العبد في باب الكتابة لا تتعلق بالمأذون ثم لان المأذون

كتاب المأذون

ليقت بالاسم الخاج وليس غرضه ان يباح عند اللال الدين ثم وذلك من اى غرض للمولى ما مل من تعليق الدين بكسبه
حتى اذا فضل شئ منه من اى من كسبه على الدين يحصل له شئ اى للمولى من الما بالبرقية من معطوف على قوله بكسبه يعنى
غرضه تعليق الدين بكسبه لا يرقبه لما ذكرنا ان فيه تقويت مال قد كان من خلاف دين الاستهلاك من هذا جواب عن
سؤال مقدر تقديره ان يقال ذ الاستهلاك شيئا تعلق دينه برقبته تباع فيه فلهذا ذلك فاجاب بقوله بخلاف دين الاستهلاك
م لانه من اى الاستهلاك من نوع ثمانية واستهلاك رقبته باجتماعه بالاذن من اى وجوبه باجتماعه
ولذلك لو كان محجورا عليه بغير ذلك وليس الكلام فى ذلك وانما الكلام فى تعلق بالاذن من انما الواجب فى ذسته العبد
وجوبه فى حق المولى فيتعلق برقبته من اى رقبته العبد من استيفاء من اى لاجل الاستيفاء من كسبه الاستهلاك واجاب عن
شئ يعنى من الاستهلاك وبين الدين الذى رقبته الناس فى تصرفاته من دفع الضرر عن الناس من انما تباع
فى دين الاستهلاك فدفع الضرر فكذا يباع فى الديون التى رقبته ودفع الضرر من هذا شئ اى دفع الضرر من ان سبب
اى لان سبب هذا الدين من التجارة من لانه المقرض من وجب شئ اى التجارة من داخل تحت الاذن من اى
فاذا كان داخل تحتها كان ملزما فلم يتعلق برقبته استيفاء من انما لان الكسبه لا يوجد والمتفق كذلك فيكون
محقوق الناس من تعليق الدين برقبته من جواب عن قولنا ان غرض المولى من الاذن تحصيل الى آخره وبما ان
تعلق الدين برقبته من استيفاء لاجل على المعاملة من يعنى حال الغير على ان يعامل معه لان العالمين اذا عملوا ذلك
يعاملون معه فكله المعاملة ويكثر المخرج بخلاف اذا لم يكن كذلك فان خوف التوسى بهم عن ذلك من فم من الوصية
صلح غرض المولى من اى وهذا الوجه هو الذى ذكره من قوله وتعلق الدين برقبته استيفاء لاجل على المعاملة فان قيل
لا يصلح ان يكون غرضا لانه يتميز به والشرع لا يكون غرضا اجاب بقوله هم وينعدم الضرر من حق شئ اى فى حق المولى
برغوى المبيع فى ملكه من اى ملك المولى وفيه شكال وهو ان المبيع ان كان باقيا وفيه فاما بالديون لا يحقق بيع العبد ان
لم يكن او باقيا وكان وليس فيه فاما بالديون لم يكن دخوله فى ملكه فدفع الضرر واجيب عنه بان المراد مبيع قبضه المولى
حين لا دين على العبد ثم رقبته يكون فانه لا يجب على المولى رد العاقل قيا ولا ضمانه ان لم يكن بل يباع العبد بالدين ان
اختار المولى ويكون المبيع جائز للمافات من العبد وذكره فى المعنى ولو اخذ المولى شيئا من كسبه بالدين عليه ثم حقه من لا يجب
على المولى رومان ان كان قائما وضمان ان كان مستهلكا وتعلق الكسب من جواب عما يقال ان ضمانه تعلق بالكسب
يتعلق بعد ذلك بالرقبة فقرر ان تعلق الدين بالكسب من الايمان فى تعلقه بالرقبة من لانه لا منافاة بينهما فيتعلق
بهما من اى بالكسب الدين من غير انه يربط بالكسب الاستيفاء اى انما دفع الضرر او ابقا وتعلق المولى من نظر الحاجاتين من
وعند الغرامة من اى وعند الغرامة الكسب من يستوفى من الرقبته من دفع الضرر عن الناس من وقوله شئ اى
ما صاحب القدر منى من فى الكتاب من اى من حق المولى لانه وجوبه بالنكاح وهو ليس من التجارة اما الزوجين باذن
وطيئانهما استحق حيث وجب له عليه لا ينظر ذلك فى حق المولى لانه وجوبه بالنكاح وهو ليس من التجارة اما الزوجين باذن
المولى فيظهر من حقه تباع فيه كذا فى الميسر طر و ما هو فى منها من اى ودين وجب بسبب السبب مع التجارة من كالا جارة
سكن ما ياتى البيع والشرى من نظير من التجارة من والاجارة والاستيجار وضمان المغنوب والودائع والامانات او ايجار
ش نظير ما هو فى معنى التجارة وصورة الدين بالاجارة ان يواجر شيئا ويقبض الاجرة ولم يسلم المستاجر حتى انقضت المدة

وذلك فى تعليق الدين
بكسبه حتى اذا فضل
شئ منه على الدين
يحصل له كالا رقبته
خلاف دين الاستهلاك
لانه يقع خاتمه واستيفاء
الرقبة بالمجانبة لا يعلق
بالاذن ولكن الواجب
فى ذسته العبد يظهر
وجوبه فى حق المولى
فيتعلق برقبته
استيفاء كدين
استهلاك ولا يحتاج
دفع الضرر عن
الناس وهذا كان
سببه التجارة وهى
داخل تحت الاذن
وتعلق الدين
برقبته استيفاء لاجل
على المعاملة فمن هذا
الوجه لا غرض للمولى
وتتعد الضرر فى حقه
يدخل المبيع فى ملكه
وتعلقه بالكسب لا ينافى
تعلقه بالرقبة
فيتعلق بهما غير انه
يبدء بالكسب فى
الاستيفاء اذ لا
حق الغنم والبقا وتعلق
المولى وعند الغرامة
من الرقبته وقوله فى
النكاح بانه المراد
دين وجب بالتجارة
او جاهى فى معناها
كالبيع والمساكنة
ولا يستيجار وجان
المغصوب والودائع والامانة
اذما

وجوب عليه والاجرة فان قلت ما معنى ذكر الامانات بعد الودائع قلت لان الامانة اعظم من الوديعة كما في المختار
والعدلية والشركة والبنماثة وهذه الاشياء عند المحققين لها من قبيل اعتبارها في الزمان بمنزلة الاشياء ضمانا فخصب لان
الامين يبيعها فاصلا لانه لا يجوز له ما يجب من القرض وطعن على قولهم كالبيع والشراء والاجارة الى اخره اى ورد اليه من
عليه المازون المدين من القرض لو لم يشره لكان لا يتحقق شئ اى وكذا لا يجب على المازون من القرض ويجوز ان
يكون واجبا بغيره او يكون قوله فيلحق به خبره وروى الثاني بالنسبة الى معنى الشرط اى فيلحق بالمزورنى لو لم يشره فواجب
براهبه في معنى التجارة فعلى الوجه الاول يكون محل واجبا جبرالانه عطف على الجبر ويكون الثاني قوله فيلحق به جواب شرا
مخدوف اى اذا كان كذلك فيلحق به بان لا يشترط جارية فاستجبت ثم وطيدا فانه يجب عليه القرض لاستناده وشئ اى لا يتكسر
وجوب القرض على الشراء فيلحق به شرا ولو لا الشراء لم يجب له فيضاف وجوب القرض الى الشراء فيكون عليه كغيره بخلاف ما اذا
امراة فوطيدا سم استجبت لان وجوبها بالمر بالكل وجوب شجرة وكذا لو اخذ ضمان عقد الدابة واحترق الثوب احوال
وتبع رقبته فيه قيل ان الحمل على اذا انفذ الدابة او الثوب او الاحتيا ليعبر فاصبا بالخذ ثم عقد الدابة وحرق الثوب واما اذا
او حرقه قبل القبض فيلحق على قول ابى يوسف ان لا يوافق في الحال وبتابع رقبته فيه كذا في الذخيرة ثم قال شئ اى لا يوافق
ثم ويقتسم ثمنه بغيره شئ اى اذا باع الثاني العبد لثمنه ثمن بين الغراء ثم يحدد لتعلقه بغيره شئ اى حق الغراء ثم يبيع
شئ اى بركة العبد ثم يحدد لثمنه شئ اى التفسير يرجع الى الحق فانما انتم باعتبار الحق لان لكل غريم ضمانا
تفدية يكتفى بحقوق الغراء بالثمن شئ اى بركة الميت فان لم يكن بالثمن وفارقت كل غريم في الثمن ليقدر حقه كالمتركة او
منافقت عن ايتا حقوق الغراء فان فصل شئ من ديونته شئ اى ان يبيع شئ من ديون العبد بطلب به بعد احترق الثوب
في ذمته وعدمه وقا، التفتية شئ اى بالثمن من الدين لاسبيل لهم عليه لانه صار ملكا للمتركة والدين او وجب باؤنه فلا يلزم
من حقه ثم ولا يبيع ثمنه شئ اى لا يبيع العبد ثانيا مرة اذ المدين من المازون بالدين هو كذا يمتنع البتة
الاول او الوعظ للمتركة اى يباع عليه لا يشترط فيقتل ببيع الاول فيقتل الغراءهم او دفعا للمتركة من الماشية شئ
لم ياذن له في التجارة فلم يكن واعيا يبيع بسبب الدين فله بيع عليه من ذلك تغريبه ولا يلزم من لو اشتره البائع المازون
فانه لا يبيع عايشا ثانيا وان كان لا يبيع لان الملك قد تبدل وتبدل الملك كتبدل لذات بخلاف دين نفسه المارة
فانه يبيع فيها مرة بعد اخرى لانها تجب شيئا شيئا بخلاف المهر فانه اذا بيع في مهر ولم يبق الثمن لا يبيع ثانيا بل يرجع
في جميع المهر ويطالب الباقي بعد التفت كذا ذكره الامام الترمذ شئ اى ويتعلق دينه شئ اى دين المازون بالتجارة
هم كسبه سواء حصل شئ اى كسبه قبل حقوق الدين ولو لم يشره وبما اشار الى بيان الكسب الذي يبرأ به والذي لا يبرأ
فالكسب الذي لم يشره المولى عن يده ويتعلق به الدين سواء كان حصل قبل حقوق الدين او بعدهم ويتعلق شئ اى
دين المازون من قبل شئ او الصدقة قبل حقوق الدين وبعدهم وقال الشافعي في الاصح وقال زفر بن محمد
به وبه قال الشافعي في قول الية للمولى لاحق للفرانها لانه ماليست من التجارة وجوب الدين عليه بسبب التجارة فكانت
كسائر الاملاك المولى الا ترى انها لو ولدت لم تحتها دين لا يتعلق بالولد هم لان المولى انما يملكه شئ اى انما يملك
عبد المازون هم في الملك بغيره فانه عن حاجة العبد ولم يفرغ شئ فكان كالكسب غير منتزع وكذا لو ارث فانه لا يملك شيئا
من التركة الا بشرط الفراغ من دينه بخلاف الولد لانه ليس من كسبها كما ان نسبها ليست من كسبها فكذا الولد لانه من

وما يجب من القرض
بعض المشتراة بعده
لا يستحقا كاستناده
الى الشراء فيلحق به
قال ويقسم منه
بغيره بالخصم
لتعلقه بغيره بالدية
فصلا كعلقها بالتركة
فان فصل شئ من
ديونه طول بركة
بعد احترق الثوب الدين
في ذمته وعدمه وقا
الدية به ولا يبيع
ثانيا كذا لا يمتنع البتة
او دفعا للمتركة
المشترى ويتعلق
دينه بكسبه سواء
حصل قبل الحقوق
الدين او بعده ويتعلق
بما يقبل من الثمن
لان المولى انما يملكه
في الملك بعد فراغه
عن حاجة العبد
ولم يفرغ

[illegible]

وهذا صيغته ما
إذا باعه كان العبد
قد بدل لم يبدل الملك
على ما عرفت فلا يبقى
ما ثبت بحكم الملك
وكذلك لم يكن خصما
فجاء بشر في البيع
قال وإذا الزمته
ديون بحيث جاله
ورقبته لم يملك
المولى ما في يده ولو
اعتق من كسبه
عبد الرقيق عند
البيع فله أن يملك
ما في يده ويعتق
وعليه قيمته لأنه
وجد سبب الملك
في كسبه وهو ملك
الرقبة ولهذا
يملك اعتاقه
وطى الجارية
الما دون لها وهذا
أية كماله بخلاف
الوارث لأنه ثبت
الملك له نظر إلى الرقبة
والنظر في ضده عند
لحاطة الدين بتركه
أما ملك المولى ما ثبت
نظر اللعبة والله المالك
للمولى إنما ثبت خلافه
عن العبد عند
فراغه من حاجته

بل حق بقية الحياة
تعلق بعينه حتى
كان لا حد لهم لا يخلو
بإداء بقية لما حقق
الغناء وتعلق بالمالية
لا غير فاقه قاذفا
ان ياعه بقصمها من
البيع ويخبر لمن ان شاء
ازال الحماية وان شاء
نقص البيع حتى الما دون
البيع من الحماية والفق
سواء ووجه ذلك ان
الا متمد له الضار
من الغمساء ويهمل
بندفع الضرر عنهم
وهذا بخلاف البيع
من الاجنبى بالحماية
البيعية فمحدث مجمل
ولا يوزن بالهياية
والمو لا يوزن بالبيع
بالبيع منها استرد
بين الشراء والبيع
لذلك لا يمتنع تقويم
انقص من فاعته راء
تدعى بالبيع مع الحق
للشعة غير شرع في حق
الاجنبى فلهذا يمتنع
ما لا يرام من الاجنبى
بالكثير من الحماية
حيث لا يحصى اصله
عليها ومن لم يلى
مجدد ويوزن الله بالحماية
كان الحماية لا يمتنع
انجد لما دون على اصلها
الا باذن الكو وكاذن
في البيع مع الاجنبى هو
اذن بمباشرة بنفسه غير
لان الله الحماية على الغناء
وتدفع ان الغناء على اصلها

كل حال اعني اذا كانت الحماية يسيرة او فاضلة او كان البيع بمثل القيمة وسبب المرفق من ورائه لا يجوز عندنا ان يمتنع في كل حال
من هذا الاحوال ان اوجه ولكن النسبة بالواو وبابا قبل ذلك اوجه من حيث الماظ بالقرين دون الحماية لان المفهوم من قوله بمثل
ما اذا جالى الاجنبى جواز الحماية معه مطلقا ولا يوجب المرفق من ورائه بمثل القيمة اشكالا عليه حتى يحتاج الى الجواب انما هو
الواو ويجعله متعلقا بالواو المسئلة وفي كلامه تقدير كلامه بكذا وان باع من المولى شيئا بمثل القيمة جاز له ان لا ياجنبى عن كسبه
اذا كان عليه من بخلاف ما اذا باع المرفق من الوارث بمثل القيمة حيث لا يجوز عنده الى اخره ثم يذكر بعد ذلك قوله وان باع المرفق
بنقصان لم يمتنع الى اخره قلت الا وجه ما ذكره من الشريعة ان قوله وبخلاف ما اذا باع المرفق نقص على اصل المسئلة وهو ان يبيع
الما دون من المولى بمثل القيمة جاز ولو باع المرفق من الوارث بمثل القيمة لا يجوز قلت ينبغي ان ياتي بالمسئلة بلا واو لانه اول
مسئلة تود ونقصا على مسئلة الكتاب دون قوله بخلاف ما اذا باع الما لى لانه لبيان الفرق بين ما اذا باع من المولى بنقصان لم
يجز ومن الاجنبى جاز وانما دخله الواو فيه لكتابتهم انه نقص على بيع المرفق من الاجنبى بالحماية فادخل الواو فيه هذا الوجه ثم
لان حق القيمة للورث فعلق بعينه من اى بعين مال الميت هم حتى كان لاصحابهم الاستحسان من الغناء بما اؤتيتهم من الغناء
ما حق الغناء فعلق بالمالية لا غير فافترق ما بين المولى والمرفق في جواز البيع من المولى بمثل القيمة ودون الوارث ثم
قال لا يشترط ان يوزن من ان باع بنقصان يجوز البيع ويحرم المولى ان يمتنع اذال الحماية من باع الما لى المرفق الى تمام القيمة وانما نقص
البيع من نفسه ومنه ما نظر الحكم اختيار من المصنف لقول بعض المشايخ قيل والصحيح انه قول الكل لان المولى السبيل من تخليص كسبه
لنفسه بالقيمة بدون البيع فلان يكون لذلك بالبيع اولى جوار العبد في تصرفه مولاه كالمرفق المدينون في تصرفه من
الاجنبى هم على المذهبين من اى مذهب لم يمتنع من حقه من صاحبها وتما اعتراض من الحكم والليل لبيان تساوى
الحماية بالبيع والكثير فان على مذهب جنتية هم ليس من الحماية والفاش سوا من حتى اذ باع من مولاه بنقصان
يسلوك كثير لا يجوز فلا تخيير وطعن فيه لا يجوز ولكن خير المولى بين تيمم القيمة او نقص البيع هم ووجه ذلك من اى وجه يجوز
مع التخيير هم ان لا يتنازع من البيع بالنقصان هم لدفع الضرر من الغناء بهذا من اى التخيير هم من دفع الضرر عنهم من
اى عن الغناء هم وهذا من اى الذى ذكرنا من الجواز والتخيير هم بخلاف البيع من الاجنبى بالحماية اليسيرة حيث يجوز
لا يوزن بالهياية والمولى يوزن بالبيع بالبيع منها من اى من الحماية بكذا هو في كتاب ما يمتنع من الشريعة وفي بقية التمهيم
منها اى من المولى الاجنبى هم متروكين للتبصر والبيع من اى التبع فلهذا البيع عن النفس قد الحماية والبيع لم لا يجوز التمهيم
المقيم من فاعته راء من اى حجة ناعلم العدم تم على البيع من المولى التمهيم غير شرع من اى كمال لونه من حق الاجنبى لانهما
من اى لانهما التمهيم وبخلاف ما اذا باع من الاجنبى الكثير من الحماية حيث لا يجوز عندنا اصلها من المولى يجوز ويوزن بالهياية
لان الحماية لا يجوز من العبد الما دون ولا يجوز على اصلها الا بالاذن المولى لان الحماية في البيع مع الاجنبى وهو دون من اى المولى
وغيره فاعلم من الما دون هم بمباشرة بنفسه غير ان اذاله الحماية محجى الغناء من ذلك لاجل الضرر ومنه ان الغناء اصلها من الفرق بين المولى
والاجنبى من حق الحماية اليسيرة حيث يوزن الا بالهياية والاعني الفرق بينا في الكثرة حيث لا يجوز عندنا ان يمتنع اصلها ويجوز المولى ويوزن بالهياية
بعض الشيوخ وهذا الفرقان بلغة الافراد على وزن فعلان بفتح فاء ان يصد بفتح ياء الفرق فيكون النون مرفوعة وعلى الولا لاول النون كسوة لا سا
نون التمهيم فتكلم على عرف قال في النهاية والاول الصحح لم يوجب فيكون النون مرفوعة وعلى الولا لاول النون كسوة لا سا
لها لم يجوز البيع من المولى بالبيع اليسيرة ولا بالفاحش لا يمتنع الى هذا من المرفقين وانما يحتاج في فرق وجه البيع من المولى بالبيع اليسيرة جاز

ومن القيمة ثم روى عليه بالعيب كان له ان يرد على المالك ليستد القينة ثم اشى كان للغاصبان يرد العين التي باعها
عليه بالعيب على المالك وياخذ منه القيمة التي دفعها اليه بسبب الغش ان كان الغاصب بائع او حكم البائع
لحكم الغاصب قال ولو كان المولى باع من رجل واعلمه بالدين ثم اشى قال محمد في الجامع الصغير وموردته فيه
عن يعقوب بن ابي حنيفة رضى الله عنه في عبد الرجل عليه دين باعه من رجل واعلمه بالدين وقبض الرجل ثم جاز الغاصب
لم ان يرد والبائع وان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري اقول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الشقة
خضم ويقضيه لهم بدنيهم انتمى قوله واعلمه اشى المشتري بان قال هذا عبدك لكون وفائدة الماعلام سقوطها في الشقة
في الرد لعيب الدين حتى يقع البيع لازما فيما بينهما وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذ المكن في ثمنه وفادتهم فلم يلزم
ان يرد والبائع لتعلق خضم وهو حق الاستعارة والاستيفاء من رقبته اشى من رقبته العبد بالاستعارة
ومعنى ان التقدر ركعة به بعد قوله من رقبته اشى بالاستعارة اذ كانهم وفي كل واحد منها اشى من الاستعارة وال
استيفاء فائدة فالاول اشى الاستعارة تام وهو شرط اشى الاجل ثم والثاني اشى البيع ثم ناقص محمل
وبالبيع ينفذ هذه الخيرة اشى الخيار فلهذا لم ان يردوه من شي فلا جمل ما ذكرنا للغرماء ان يردوا البيع ثم قالوا
اشى المشتري ثم ما يولد اشى تاويل قول محمد لم ان يردوا البيع ثم اذا لم يصل اليهم الثمن اشى بان لا يفي الشراء
لانه كان لهم حق الاستعارة الى ان تصل اليهم ويؤنهم ولهذا البيع لا يمكن الاستعارة فكان لهم ان يقضوا البيع ثم قالوا
اشى الثمن اليهم ولا حاجة في البيع ليس لهم ان يردوه اشى البيع ثم لو وصل خضم اليهم ثم قبل في عبارته
كان وصول الثمن اليهم مع عدم الحاجة في البيع لا يستلزم في الرد لجواز ان يصل اليهم الثمن ولا حاجة في البيع
لشأن بدوهم في قبضه ثم ولانه الرد للاستعارة في الديون واجبيهم قدر رضوا بسقاط خضم حيث قبضوا الثمن ثم قالوا
الرد وفيه نظر لانه يوجب بفائدة قوله ولا حاجة في البيع فاشى اذ قبضوا الثمن ورضوا بسقاط خضم وكان فيه حاجة
لعمل الصوابين يقال قوله ولا حاجة في البيع معناه ان الثمن بقي بربوهم بدليل قوله تعالى والثاني ناقص محمل فانه انما يكون
ناقصا اذا لم يقبل الديون فان قيل اذ باع للمولى عبد الجاهل بعد العلم بالحاجة كان جازما للرد فلما بان له الا يكون جازما للقضاء الذي
من بالاجابة في موجب الحاجة الذي على المولى فاذا تعذر عليه بالبيع طوبى بلبقاء الواجب عليه اما الديون فهو واجب وثمره العبد
بحيث لا يسقط عنه بالبيع والا اعتاق حتى يواخذ به بعد التقط فلما كان كذلك كان البيع من المولى يستلزم ان يقول ناقضه وانه
وذلك عدة سنة بالبيع فلا يلزمه وفيه نظر لان قوله ناقضه دية تجعل الكفالة فلم يتعين عدة الجوابان لحدوثه الى الاحكام
فيثبت به الا ان يقوم الدليل على خلافه قال فان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري اشى البائع ولو
معناه من اشى معناه قول محمد ان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري اشى المشتري في قبضه لانه
لو اقر المشتري بدنيهم وصدهم فلم يقضه بل اطلاق اذ لم يفي الثمن بدوهم ذكره المحمدي وكذا لو كان المشتري غائبا والبا
حاضر اذ لا خصومة بينهم وبين البائع في رقبته العبد بل اطلاق ذكره في المبدأ وهذا الاشى عدم كون الخصومة بينهم وبين المشتري
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف المشتري خضم ويقضيه لهم بدنيهم اشى يقضيه لغرمهم وعلى هذا الخلاف اذا اشتري
واراد اشى ما اشترى ثم وسلبها وغاب رجل ثم حضر الشفع والموجب ليس بخضم عندنا اشى عندنا يجمعونه ومحمد
اشى لابي يوسف ثم وغاب اشى عن ابي حنيفة ومحمد ثم قالوا اشى من قول ابو يوسف ثم في مسئلة الشفعة مثل بان يكون الموهوب

وضمن القيمة ثم روى عليه بالعيب كان له ان يرد على المالك ليستد القينة ثم اشى كان للغاصبان يرد العين التي باعها
عليه بالعيب على المالك وياخذ منه القيمة التي دفعها اليه بسبب الغش ان كان الغاصب بائع او حكم البائع
لحكم الغاصب قال ولو كان المولى باع من رجل واعلمه بالدين ثم اشى قال محمد في الجامع الصغير وموردته فيه
عن يعقوب بن ابي حنيفة رضى الله عنه في عبد الرجل عليه دين باعه من رجل واعلمه بالدين وقبض الرجل ثم جاز الغاصب
لم ان يرد والبائع وان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري اقول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف الشقة
خضم ويقضيه لهم بدنيهم انتمى قوله واعلمه اشى المشتري بان قال هذا عبدك لكون وفائدة الماعلام سقوطها في الشقة
في الرد لعيب الدين حتى يقع البيع لازما فيما بينهما وان لم يكن لازما في حق الغرماء اذ المكن في ثمنه وفادتهم فلم يلزم
ان يرد والبائع لتعلق خضم وهو حق الاستعارة والاستيفاء من رقبته اشى من رقبته العبد بالاستعارة
ومعنى ان التقدر ركعة به بعد قوله من رقبته اشى بالاستعارة اذ كانهم وفي كل واحد منها اشى من الاستعارة وال
استيفاء فائدة فالاول اشى الاستعارة تام وهو شرط اشى الاجل ثم والثاني اشى البيع ثم ناقص محمل
وبالبيع ينفذ هذه الخيرة اشى الخيار فلهذا لم ان يردوه من شي فلا جمل ما ذكرنا للغرماء ان يردوا البيع ثم قالوا
اشى المشتري ثم ما يولد اشى تاويل قول محمد لم ان يردوا البيع ثم اذا لم يصل اليهم الثمن اشى بان لا يفي الشراء
لانه كان لهم حق الاستعارة الى ان تصل اليهم ويؤنهم ولهذا البيع لا يمكن الاستعارة فكان لهم ان يقضوا البيع ثم قالوا
اشى الثمن اليهم ولا حاجة في البيع ليس لهم ان يردوه اشى البيع ثم لو وصل خضم اليهم ثم قبل في عبارته
كان وصول الثمن اليهم مع عدم الحاجة في البيع لا يستلزم في الرد لجواز ان يصل اليهم الثمن ولا حاجة في البيع
لشأن بدوهم في قبضه ثم ولانه الرد للاستعارة في الديون واجبيهم قدر رضوا بسقاط خضم حيث قبضوا الثمن ثم قالوا
الرد وفيه نظر لانه يوجب بفائدة قوله ولا حاجة في البيع فاشى اذ قبضوا الثمن ورضوا بسقاط خضم وكان فيه حاجة
لعمل الصوابين يقال قوله ولا حاجة في البيع معناه ان الثمن بقي بربوهم بدليل قوله تعالى والثاني ناقص محمل فانه انما يكون
ناقصا اذا لم يقبل الديون فان قيل اذ باع للمولى عبد الجاهل بعد العلم بالحاجة كان جازما للرد فلما بان له الا يكون جازما للقضاء الذي
من بالاجابة في موجب الحاجة الذي على المولى فاذا تعذر عليه بالبيع طوبى بلبقاء الواجب عليه اما الديون فهو واجب وثمره العبد
بحيث لا يسقط عنه بالبيع والا اعتاق حتى يواخذ به بعد التقط فلما كان كذلك كان البيع من المولى يستلزم ان يقول ناقضه وانه
وذلك عدة سنة بالبيع فلا يلزمه وفيه نظر لان قوله ناقضه دية تجعل الكفالة فلم يتعين عدة الجوابان لحدوثه الى الاحكام
فيثبت به الا ان يقوم الدليل على خلافه قال فان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري اشى البائع ولو
معناه من اشى معناه قول محمد ان كان البائع غائبا فلا خصومة بينهم وبين المشتري اشى المشتري في قبضه لانه
لو اقر المشتري بدنيهم وصدهم فلم يقضه بل اطلاق اذ لم يفي الثمن بدوهم ذكره المحمدي وكذا لو كان المشتري غائبا والبا
حاضر اذ لا خصومة بينهم وبين البائع في رقبته العبد بل اطلاق ذكره في المبدأ وهذا الاشى عدم كون الخصومة بينهم وبين المشتري
وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف المشتري خضم ويقضيه لهم بدنيهم اشى يقضيه لغرمهم وعلى هذا الخلاف اذا اشتري
واراد اشى ما اشترى ثم وسلبها وغاب رجل ثم حضر الشفع والموجب ليس بخضم عندنا اشى عندنا يجمعونه ومحمد
اشى لابي يوسف ثم وغاب اشى عن ابي حنيفة ومحمد ثم قالوا اشى من قول ابو يوسف ثم في مسئلة الشفعة مثل بان يكون الموهوب

لأنه لو كان له حق في المثلثة لكان له حق في المثلثة من نفسه
 المثلثة لنفسه فيكون
 جازما ان كل من يادع
 ولما كان ال محمدى
 بضم الفتح
 وقد قام بها فيكون
 الضيق قضاء على الغالب
 قال ومن قد مضى
 فقال انما عباد المثلثون
 في شترى وبها لزمه
 من شترى من التجارة
 لأنه ان اعتبر بالاذن
 فالأخبار دليل عليه
 وان لم يخرق فتمسكه
 جازما اذا انظره ان
 الشترى ربحى على حجة
 بخرجه والعمل الظاهر
 هو الأصل في العمارة
 كذا في بعض النسخ
 على الناس إلا أنه
 كما يحق بغيره
 من ذلك لا يقبل
 قوله في الوقت
 كما انما خالص حق
 المولى بغيره الكسب

لأنه لو كان له حق في المثلثة لكان له حق في المثلثة من نفسه
 المثلثة لنفسه فيكون
 جازما ان كل من يادع
 ولما كان ال محمدى
 بضم الفتح
 وقد قام بها فيكون
 الضيق قضاء على الغالب
 قال ومن قد مضى
 فقال انما عباد المثلثون
 في شترى وبها لزمه
 من شترى من التجارة
 لأنه ان اعتبر بالاذن
 فالأخبار دليل عليه
 وان لم يخرق فتمسكه
 جازما اذا انظره ان
 الشترى ربحى على حجة
 بخرجه والعمل الظاهر
 هو الأصل في العمارة
 كذا في بعض النسخ
 على الناس إلا أنه
 كما يحق بغيره
 من ذلك لا يقبل
 قوله في الوقت
 كما انما خالص حق
 المولى بغيره الكسب

لأنه لو كان له حق في المثلثة لكان له حق في المثلثة من نفسه
 المثلثة لنفسه فيكون
 جازما ان كل من يادع
 ولما كان ال محمدى
 بضم الفتح
 وقد قام بها فيكون
 الضيق قضاء على الغالب
 قال ومن قد مضى
 فقال انما عباد المثلثون
 في شترى وبها لزمه
 من شترى من التجارة
 لأنه ان اعتبر بالاذن
 فالأخبار دليل عليه
 وان لم يخرق فتمسكه
 جازما اذا انظره ان
 الشترى ربحى على حجة
 بخرجه والعمل الظاهر
 هو الأصل في العمارة
 كذا في بعض النسخ
 على الناس إلا أنه
 كما يحق بغيره
 من ذلك لا يقبل
 قوله في الوقت
 كما انما خالص حق
 المولى بغيره الكسب

جائز ان يكون ما دونها ولا يملك من ثمن الكسب شي حيث يقضي الدين منه لان قضاء الدين من كسبه من لوازمه لا ذن في التجارة ثم
 لانه من اي الكسب من حق العبد على ما بيناه من اشارة الى قوله في مسك كتاب المادون ويتعلق بدينه بكسبه الى ان قال
 ان المولى انما يملكه في الملك بعد اذ اخذ من حاجته العبد ثم فان حضر شي من المولى ثم وقال هو ما ذن من بيع في الدين
 يعني اذ لم يقض المولى ومنه م لانه لم يملكه الدين في حق المولى شي اي بقوله لانه ما ذن والحكم المادون انه يبيع في الدين
 ثم وان قال هو محذور فالقول قوله شي اي قول المولى مع مبيعه م لانه يتسبب بالاصل شي وهو عدم الاذن واذا قامت الغرامة
 البينة انه اذن له فحينئذ يبيع لان دعوى العبد الاذن عليه كدعوى العلق والكتابة فلا يقبل قوله عند وجود المولى الا بالبينة
 وفي بسطه شيخ الاسلام خواهر زاده م اذا قامت الغرامة البينة انه ما ذن له ولعبد يحجز المولى عما لا يقبل منه حتى لا يتابع بقرينة
 العبد بالدين لانها قامت على غائب ليس منه خصم حاضر وان قر العبد بالدين فباع القاضى كسابه وقضى دين الغرامة ثم جاء المولى وكسر
 الاذن فان القاضى كانت الغرامة البينة على الاذن فان ما ذن له ولا ردوا على المولى جميع ما قبضوا من ثمن كسابه العبد
 ولا يقض المبيع المستحق فربما من القاضى في كسبه لان القاضى ولا ياتي في بيع مال الغائب بوض حقوق الغنى الا بغير حق
 ثم فصل في بيان احكام العبد في الاذن شرع في احكام اذن الصغرة وقدم الاول لكثرة وقوعه واذا اذن
 في الصغرة للصبي شي وهو ان اوجده او وصيته او تحججه في التجارة فهو في البيع والشراء كالعبد المادون شي في نفسه تصرفه
 وعدم التقيد بشي دون نوع وصيرة ما ذن ما لا يكون وصحة اقراره بما في يده وغير ذلك مما ذكر في العبد م اذا كان يعقل
 البيع والشراء من م اي من اذن البيع سلب الملك والشراء له ويعرف الغيب اليه والفاحش وليس المراد منه ان يعرف شي
 العبارة فانه من صبي لقن البيع والشراء الا وتلفها كما قال شيخ الاسلام خواهر زاده م في بسطه وبعضهم قال معناه ان
 يعرف البيع ويقف على قيم الاشياء ووجه لو سئل عن قيمة شي يقرب في تقويمه ولا يجازف فان كان كذلك فالظاهر انه لا يعرف
 فيكون كالبالغ فيبيع اذنه في التجارة والا فلا كما قال شيخ الاسلام علا الدين الاستيجاني في شرح الكافي م حتى يتبين تصرفه
 شي برفع الذال م وقال الشافعي انه لا ينفذ شي اي تصرفه باذنه وبه قال مالك احمد في رواية وقال احمد في رواية
 وبعض اصحاب الشافعي في وجه كونه لان حجرة لصباه شي اي لان حجرة الصبي لاجل صبي نفسه م فيجب بقاءه شي
 اي فيبقى الحجر بقاء الصبي وبقائه العلة تستلزم المعلول لا محالة بخلاف حجر الرقيق فانه ليس للرق نفسه بل حق المولى في
 باذنه كونه راضيا تصرفه فينتدم ولانه شي اي ولان الصبي م مولى عليه حتى يملك العلة التصرف شي بمعنى في
 ما بعد الاذن م ويملك حجرة شي اي الحجر عليهم فلا يكون شي اي الصبي م واليا للمنافاة شي اي من كونه والي يبيع
 كونه مولى عليه لان كونه مولى عليه م العجز كونه واليا سمه القدرة م وصار شي اي صار تصرف الصبي م كالطالبا
 والعتاق شي حيث لا يصحان منه وان اذن له ان يبيع الصوم الفحل والصلوة النافذة لانه شي اي لان كل واحد
 من الصوم والصلوة م لا يقيم بالولي شي فيصالحان منه م وكذا الوصية شي اسه وكذا الفسخ
 الوصية منه لصلوة الصوم والصلوة م على اصله شي اراد به على اصل الشافعي رحمه الله فان من
 اصله ان كل تصرف يتحقق من المولى لا يصح مباشرة للصبي لان تصرفه بسبب الضرورة
 ولا ضرورة في تصرف فيه المولى وكل تصرف لا يتحقق مباشرة يصح المولى يصح تصرفه فيه
 بنفسه فلهذا التصرف وصية باعمال البر و احسان الابوين ولا يتحقق الضرورة فيما يمكن تحصيله برأي المولى وهذا

خلاف الكسب لانه
 حق العبد على ما بيناه
 فان حضر قال هو ما ذن
 بيع في الدين لانه لم يملك
 الدين في حق المولى
 وان قال هو محذور
 فالقول قوله لانه يتسبب
 بالاصل شي
 واذا اذن في الصبي
 للصبي في التجارة فهو
 في البيع والشراء كالعبد
 المادون اذا كان
 يعقل البيع والشراء
 حتى ينفذ تصرفه
 وقال الشافعي في
 كليفه ان حجرة لصباه
 فيبقى بقاءه ولا ذن
 مولى عليه حتى
 يملك المولى التصرف
 عليه وملك حجرة
 فلا يكون واليا
 للمنافاة فضا كالطالبا
 والعتاق في كل الصوم
 والصلوة لانه لا يقيم
 بالولي وكل ذلك الوصية
 على اصله

بمع الشافعي، اسلامه بنفسه لتحقيق اسلامه باسلام احد ابويه كذا في المبسوط ثم تحققت الضرورة من اى اذا كان كذلك
 فتحققت للضرورة من اى تنفيذ منه شى اى الى تنفيذ التصرف الذى لا يتحقق بمباشرة المولى منه اى من الصبي
 ادا البيع والشراء يتولاها المولى فلا ضرورة فيها من البيع والشراء فيهما لان التصرف المشعور به يقول تعالى واصل البيع
 مطلقا من غير فصل بين البائع والبيد من غير من المولى كونه عاقل ام لا يعلم ان البيع سالب وان الشرع جالب له
 الغبن ليس من الفاحش من محله شى لكون البيع لا استقوام من ولاية شفهية شى كونه شرعى اذن وليه
 والى لهذا التصرف فلذا من اذن له الماترى ان الطلاق والعقاق لهما ملك الى لا يملك الاذن به عند ورجاس
 الصبي لا يكون عن ولاية شفهية ان اذن المولى بذلك فان قلت لا نسلم انه اهل وبذا لان مجزى العقل والتميز لا يكفى بل
 بالبلوغ شرطا لصير المولى اذا الشخص لما يصير المولى للتصرف بحال الحال وحال الانسان لا يسجل قبل البلوغ وبذا لا يتوجه
 خطابات الشرع لان العقل والتميز اللذين يعرف بهما الاشياء مباطن ولذلك يتفاوت في نفسه فاقوم البلوغ
 مقاسه فلما يعتبر وجود العقل في الصبي قلت العقل وحده كفى لجوئ الامة لانه يحصل معرفته الاشياء ان
 مسئلة الحرمة وبالخطاب يتصرف وصحة العبارة تنفع محض اذ لا دوى شرف على غيره وبها والخلاف في الصحة لان
 عندنا ان الصبي اذا باع ماله انعقد ويتوقف على اجارة كالمراهن بيع المهرمون ينعقد ويتوقف على اجارة المهرمن
 هم فوجب تنفيذه من اى اذا كان كذلك فوجب تنفيذ التصرف الذى لا يتحقق بمباشرة شى بل يتصرف الصبي كاتمام
 على ما عرف تقريره في الخلافات من اى نفسه يراى الخاف الذى بينا وبين الشافعي رحمه الله في هذه
 المسئلة

قد وجد في هذا المحلل بياض قدر ثلث سطر

هم والعباس سبب الحجر من اى اجاب عن قول الشافعي رد لان حجره لعمارة وتقريره انما لا يسلم ان حجر الصبي لذاته
 بل بالغير شار اليه بقوله لم يملك المداية من اى الى التقيات فتارة كالعبد فيكون حجره انما به لانه انما شى
 كونه الما فاذا انضم الى راي المولى صار هو البالغ سوى فيترجج جانب الفسخ على جانب الضرر بل هذا اقرب الى الامة
 تصرف خصه رايان فكان اقرب الى النظر الذى حضره واحد فلابد ان الضرر فيترجج الحجر وقد بنيت من اى الامة
 الى التصرفات ثم نظر الى ان المولى لانه لو لم يعلم انه ادى في امور التجارة لما اذن له وبها ولاية شى من اى الامة
 بقا على الامة اذ جردوا في نظر الصبي شى اى بقا ولاية المولى بعد الاذن لنظر الصبي وهذا اجاب عن اى انما لا يتك
 له الامة بالاذن لم يبق المولى وليا وتقريره ان بقا ولاية بعد ذلك للنظر فان الصبي من اسباب الحرمة محلة
 وفي الاعتبار كلامه في التصرف نفع محض من الاستيفاء بطريقين شى بمباشرة وليه له وبباشرة نفسه فكان
 حرمة في حقه فوجب اعتباره واحتمال تبدل الحال شى بالحرع عطف على قوله الاستيفاء المصلحة اى ولا احتمال تبدل
 الصبي من الامة الى غير انما بقينا ولاية المولى لتدارك ذلك ثم سخا في الطلاق والعقاق من اى اجاب عن قوله
 كالمطلق والعقاق هم لانه شى اى لان كل واحد من الطلاق والعقاق هم ضار محض فلا يؤهل ليش اى فلم يجعل
 الصبي اهل للضار المحض اى للتصرف فيه والرافع المحض شى بل بالرفع منهم اى كقبول الامة والصدقة شى مثال

فتحققت الضرورة
 الى تنفيذه منه اى البيع
 والشراء يتولاها المولى
 فلا ضرورة فيها
 ولما ان التصرف المشعور
 صدر من اهله فحلله
 عن ولاية شفهية فوجب
 تنفيذه على ما عرفت
 تقريره في الخلافات
 والعباس سبب الحجر
 لعدم العدالة لانه
 دوى بنيت نظرا الى
 الى اذن المولى وبقاء
 ولايته لنظر الصبي
 كاستيفاء المصلحة
 بطريقين واحتمال
 تبدل الحال شى
 الطلاق والعقاق
 لانه ضار محض
 فلو جعل له ولاية
 المحض كقبول الامة
 والصدقة

للمنافع المحض لم يزل له شئ خبر المبتدئ اى يجعل الصبي المأذون اى للمنافع المحض سواء كان قبل الاذن من او بعده
يتوقف على الاذن من البيع والشراء والبيع من قبل المبتدئ ايضا ولشئ اعطى عليه وقوله والذين النفع والضرر من خبره
قلت المبتدئ الشبان المشتري احد المتطابقين شرط قلت نعم يدور كل واحد من البيع والشراء اى من شرطه من النفع
على اعتبار النفع والضرر على اعتبار الخسران من فيجعل المأذون بعد الاذن لا قبله شئ اى اذا كان كذلك يجعل الصبي
المأذون النفع من تصرفات بعد اذن الولي لا قبله اى اذا كان كذلك يجعل الصبي اى لهذا النوع من التصرفات
ممكن قبل الاذن يكون هو قفا من هذا جواب عما يقال انهم ما علموا به كونهما افكان ينبغي ان لا يجوز وتقريره انما
وقدناه على الاذن من على اجازة الولي لا احتمال وقوله نظر انشئ فان احدا المحتملين هم وفيه التحقق في نفسه من خبره
اسم وصحة التصرف في نفسه لان شرطه من احد من المأذون في محله فان قبل اذ يباع شيئا باضعاف قيمة كان
نافعا محضا لقبول الجهة فيجب نفوذ ولا يتوقف اذ يجب بان المعتبر في ذلك هو الوضع بالجزئيات الواقعة اتفاقا مذكرا لكونه
في الكتاب من اى في تحقير القدر وى ارا به ما ذكره بقوله واذا اذن في الصبي من ينظم الاب والجد عند عدمه شئ اى
عالم الاب وليس المراد به الترتيب لان وصي الاب سقم على الجد وصي الجد على الاب وينظم الولي اى وصي الاب
وصي الجد والقاضي والولي شئ بالنصب ايضا اى وينظم الولي وفي البسوط وليه ابو ثم وصيه ثم جده ابو الاب ثم وصيته
القاضي او وصي القاضي فاما الامام او وصيه فالا ولاية لها عليه فلا يبيع الاذن منها ولا يقال وصي الامام باع العروض
ورث الصغير من اسم يجوز لان ذلك من باب الحفظ على الامام المبتدئ وعلى الصغير لانه تجارة حتى لو اشترى شيئا اخر للمتمتع
لا يبيع كذا في الذخيرة وعند الثامنة توصي الصبي والمجنون الاب ثم الجد وان عدا فالسلطان وفي شرح المحامدي وفي
ابو وصي ابيه ثم جده ثم وصي جده وصيته ثم القاضي من نصيبه القاضي سواء كان الصغير في عيال هو لاراد لم يكن هم بخلها وصيها
الشرط شئ بريد به امير البلدة كاسية تجارتي فكان الوالي الكبريت لان له ولاية تقليد القضاء وحاصبه الشرط وقوله
الشرط بضم الشين المعجمة ومع الراى وهو مع شرطه بضم الشين وسكون الراى الشرط خيار الجند واول كتيبة شرطه
وفي الباب الشرطي والشرط واحد الشرط قال الاصمعي سموا بذلك لانهم جعلوا الانفسهم علماء بمعرفون بها وقال ابو
سموا شرط لانهم اعدوا الشرط اول طائفة من الجيش بحفر الوتقة قلت اصل ذلك من الشرط فتحتمل
الحامسة وسنة اشراف الساعة اى علمات مقامه لانه شئ اى لان الشأن لم يزل له شئ اى صاحب الشرطه تقليد القضاء
شئ والوالي اليه تقليد القضاء فكان الكبريت فلهذا ينظمه حكم الولاية لا يلى التصرفات على الباطن بخلاف صاحب الشرط
فانه فوض اليه اخصر خاص قلت فعليه ان يكون الولاية في مصر السلطان لان له التصرف العام بخلاف غيره من الحكام لان كل
منهم يفيض اليه في اخصر خاص المقتضا فانه يفوض النعم سائر الحكام الشرعية فلهذا لا تكون الولاية في البلاد الشامية الا
للقضاة فخاصة اللهم الاخذ الى احاد من نوابها الكبار وتقليد القضاء هم والشرط ان يعقل شئ الصبي هم كون البيع
للمالك جالدا للبر شئ من قديم بيان هذا الشرطه والنسبة بالعبد المأذون من ارا تشبه الصبي بالعبد المأذون في قوله
وهو في البيع والشراء كالعبد المأذون من يقيدها بان يثبت في العبد من الاحكام يثبت في حقه شئ اى في حق الصبي لا يقال
يرد عليه ان التعميم ليس مستقيما بل يجوز عن التصرف في مال العبد المأذون المديون بدين محيط بماله دون الولي لانه لا
ان ذلك من الجار المولى وعدم لحار المولى ليس من التعميم في تصرف العبد والصبي وبان دين الصبي لكونه حررا

يشهل له قبل الاذن
والبيع والشراء
بين النفع والضرر
فيجعل اذنه له بعد
الاذن لا قبله
قبل الاذن يكون
هو قفا من هذا
الولي لا احتمال
نظر وصحة التصرف
في نفسه مذكرا
في الكتاب ينظم
الاب والجد عند
عدمه والى القاضي
والوالي بخلها وصيها
الشرط لانه ليس
تقليد القضاء
ان يعقل كون البيع
ساليا للمالك جالدا
وهو في البيع والشراء
ما يثبت في العبد
من الاحكام يثبت
في حقه شئ اى في حق الصبي

بذنبه لا يبال فجاز ان تصرف فيه الولي ودين العبد يتعلق بكسبه والولي اجنبى منه اذا كان الدين مستقرا وليس اقراره بعد
الاذن مما هو كسبه عينا كان او ديناً لوليه وغيره لان الشكال المجمع فكان كالبالعين وادريان الولاية الميصرية فرع الولاية القائمة
والولي لا يملك الاقرار على مال الصبي فكيف افادته ذلك باذنه والجواب انه افادته من حيث كونه من توافيق التجارة والولي يملك الاذن
بالتجارة وتوافيقها لان الاذن فكما الجبر والمأذون تصرف بالبلية لنفسه عبد كان او صبي فلا يتقيد تصرفه بنوع من
اراد ان المأذون له في التصرف انما يتصرف بالبلية لنفسه فيستوى فيه العبد والصبي فاذا استوفى ذلك فلا يتقيد تصرفه في نوع
ودون نوع لما في معنى هم ويصير مثل اى الصبي هم مأذوناً بالسكوت من شأن يراه وليه جميع او يشترى فيسكت فانه اذن لكل
منه في الاب والجد والوصى لاني القاضي لا تسمى الى ما ذكر في الفتاوى الصغرى ان القاضي اذا رضى الصغير او المعتوه
او عبد الصغير بيع ويشترى فيسكت لا يكون اذ نافي التجارة هم كمال العبدش اذا رآه المولاه يبيع فيسكت فانه يكون ما دونهم جميع
اقراره بما في يده من سببش اى يصح اقرار الصبي بعد الاذن بما هو كسبه عينا كان او ديناً لوليه وغيره لوليه لان الشكال المجمع
فكان كالبالعين واراد بان الولاية المتعبدية فرع الولاية القائمة والولي لا يملك الاقرار على مال الصبي فكيف افادته ذلك
باذنه والجواب انه افادته من حيث كونه من توافيق التجارة والولي يملك اذن بالتجارة وتوافيقها وكذا البور وشبهش اى
كذا يصح اقراره بموروثه بان اقر شئ من تركه لوليه لانسان هم في ظاهر الرواية يشترى اجتره من رواية الحسن عن ابي حنيفة
انه لا يجوز اقراره بذلك لان صحته اقراره في كسبه لما جبهته في التجارة الى ذلك كذا لا يمتنع الناس عن معاملته في التجارة وعلى
في المورث وجه الظاهر ان الجبر لما انفك عنه بالاذن التحق بالبائعين ولهذا انفك البصيفة به بعد الاذن تصرفه بالغير
الفاحش كالبالعين فكان الموروث والمكتسب في صحته الاقرار به ولو كونه نال به هم كمال الصبي اقرار العبدش بعد الاذن لان الشك
المجمد هم ولا يملك تزويج عبده مثل اى ولا يملك تزويج عبده قيد العبد لان عدم جواز تزويج بالاجماع انا في عدم جواز
استه خلاف بين الى حنيفة ومحمد ومن لم يوسف فعند يملك تزويج استه لان فيه تحصيل المال وعندها لا يملك لان الشكال المجمع
عقود التجارة فلا يملك العبد المأذون هم ولا كتابة كافي العبدش اى ولا يملك كتابة عبده ايضا كافي العبد المأذون فان قبل
الاب والوصى بملكان الكتابة في عبده الصبي فينفي ان يملكه الصبي بعد الاذن قلت الاذن يتناول ما كان من ضيق التجارة
والكتابة ليست منهم والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء بمنزلة الصبي يشيع الجواب فيه كالجواب للصبي المميز والاعمام
فان وفي الذخيرة المعتوه الذي يعقل البيع والشراء كالصبي اذا بلغ معتوماً ما اذا بلغ عاقلًا ثم عتقه فاذن له الولي في التجارة
يصح اذنه فقال ابو بكر البجلي المصح اذنه قياساً وهو قول ابي يوسف ويصح استحساناً وهو قول محمد وهذه الجملان والوصى في التجارة
فانه لا يثبت للمأذون الكبير ولا يتصرف في مال المأذون لانه لا يثبت له ولاية التزويج لا غير وقال شيخ الاسلام على والدين الا تبجاني في شرا
الكلاني والمعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة بمنزلة الصبي الذي يعقل لانه ناقص العقل وان كان لا يعقل فهو
مجنون فيكون بمنزلة الصبي الذي لا يعقل ولو اذن المعتوه الذي يعقل البيع والشراء في التجارة لانه كان باطلا
مولى عليه فلا يلى على غيره هم يصير ما ذنا ما ذان الاب والوصى والمجدون هم جميع مثل من الاقارب كل لسان المستوف
هم على ما بيناه مثل اشار به الى قوله وذكر المولى في الكتاب يظم الاب والجد الى اخذه هم وحكمه حكم الصبي والله اعلم مثل اى حكم المعتوه
حكم الصبي اذا بلغ معتوماً كما ذكرنا فاعلمت الاب والوصى جبر على الصبي كذا في شرح الكافي ولو كان القاضي ذن الصبي وهو
في التجارة ثم عزل القاضي اذنه فما عمل اذنها وقال جواهر اذنه في جبره واذا كان للصبي والمعتوه اب ووصى اوجه الاب

لان الاذن فلا يلحق
والمأذون يتصرف
بأهلية نفسه عبد
كان او صبي فلا يتقيد
تصرفه بنوع دون
نوع ويصير ما دون
السكوت كافي العبد
ويصح اقراره بما في يده
من كسبه وكذا
مورث وشتر في ظاهر
الرواية كما يصح اقرار
العبد ولا يملك تزويج
عبده ولا كتابة به كما
في العبد والمعتوه
الذي يعقل البيع
والشراء بمنزلة الصبي
يصير ما ذنا ما ذان
الاب والوصى والوصى
دون غيره هم على
ما بيناه وحكمه
حكم العبد والله اعلم

فما القاضى ان ياذن للنفس او للمعتود في التجارة فاذا كان له والى ابره فاذنه جاز وان كان ولاية للقاضى على الصغر
 سوخر عن ولاية الاب والوصى لان الاب بالابا يصير عاصلا فمتنقل الولاية الى القاضى كالولد في باب النكاح او في غير
 استقلت الولاية الى القاضى فان حجر عليه احد من مولاه بعد ذلك فحجره باطل وان حجره عليه فذا
 القاضى بعد ما عزل لا يعمل لعدم ولاية القضاء وان حجر القاضى او الذي قام مقامه عمل حجره والله اعلم بالصواب

كتاب الغضب

ش ايراده عقيب كتاب الماذن لكونه من انواع التجارة في المستقبل لا ترى ان اقرار الماذن لما صح بدون غيره
 صح بدون التجارة و دون غير ما صح بدون الغضب ولم يصح بدون الغضب ولم يصح بدون الغضب ولم يصح بدون الغضب ولم يصح بدون الغضب
 الثاني فكان ذكر النوع بعد ذكر الجنس مناسبا قبل وجه المناسبة التقابل لان الماذن يتصرف بالاذن الشئ على الغضب
 سجاؤه فلذلك قد تم كتاب الماذن عليه لانه مشرع و دون الغضب هم الغضب في اللغة عبارة عن الشئ من غير ما يسيل
 الغضب شئ امي اذ الشئ علما وقهر تقول غصبت منه وغصبت عليه يعني قبل وغصبت اياه ايضا والشئ غصبت
 ومعه وتلك قواهم شئ غصبت بميتة المصدر فيه الذي ذكره تناول متقوا وغير متقوم ليقال غصبت غصبتا من غصبت لا استعمال فيه
 بين اهل اللغة شئ امي الاستعمال لفظ الغضب في اخذ الشئ من الغير على بدل التعليم وفي الشريعة اخذ مال
 من غير الغضب في اصطلاح الشريعة اخذ مال وهذا بمنزلة الجنس للحر وباتى قيوده كالفضل لانه يتناول المحدث وغيره
 وقوله مستقوم شئ احراز من الحر وقوله مستقيم شئ احراز من مال الحر في فانية غير محرم وقوله مستقيم شئ احراز من مال الحر
 شئ احراز من مال الحر اذا اخذه باذن مالكه فانه لا يسمى غصبا وقوله مستقيم شئ احراز من مال الحر في فانية غير محرم وقوله مستقيم شئ احراز من مال الحر
 ان التمدد المالك لا يد منها في حد الغضب عندنا لان الشرط عندنا ان الالة التي تحققت واشتات البطلة وعندنا الثمانية
 فيه اثبات اليد البطلة وعلى هذا يخرج المسائل على ما ذكره بان شاء الله تعالى غير ان ازالة اليد الحقبة بالنقل و
 التحويل وعندنا اثبات اليد في النقل بالنقل الا في الدابة فيكفي فيها الركوب وفي الفرس الجلوس عليه
 وفي العقار الغضب يتحقق عند دخول او زجج المالك حتى لو اخرج ولم يدخل لم يضمن ولو دخل ولم يخرج ولم يقصد
 الاستيلاء لم يضمن والصحيح اذا دخل دار القوي وهو فيها وقصد الاستيلاء لم يضمن كذا في النخبة وشعره وقال
 الناطق في كتاب الاجناس الغضب عبارة عن الرقاع فعل فيما يمكن نقله بغير اذن المالك على وجه يتعلق به الضمان بذلك عليه
 منع رجلا من دخول داره وهم يملكه من اخذ ماله لم يكن غاصبا بذلك لعدم المعنى الذي ذكرناه فان كان حال بينه وبينه
 او ان نقل ماله عن موضعه صار غاصبا حتى كان استخراجه العبد شئ به اشارة الى بيان مظهر فائدة التعريف الذي عرفت
 الغضب بما هي حتى يكون على ما ذكرنا استخراجه العبد من حلال الدابة غصبا شئ لان فيه ازالة اليد المالك من داره الجلوس
 البساط شئ يعني لا يكون غصبا لعدم ازالة اليد المالك وعندنا الثمانية يكون هذا غصبا على ما ذكرنا من الاصل وكذا انظر
 الاحتلاف بينا وبينهم في ازالة الغضب كولد الخصوبة وشجرة البستان والحق البستان بمضونة عندنا لعدم ازالة
 اليد وعندنا بمضونة كاثبات اليد وكذا الوغضب حمارا وساقه فتاخر عنها حشمة فاكله الذئب لا يضمن عندنا لان لم
 يسبق الحشمة بعد وكذا الوشع اصحاب المواشي حتى ضاعت لم يضمن عندنا وعند الشافعي ايضا ولكن ذكر في فتاوى
 قاضيان مسألة يحلف هذا الاصل فانه لو قال غصبت بحولا فاستملك حتى يمتس لبن امه قال ابو بكر النخعي يضمن قيمة العجول

كتاب الغضب

الغضب في اللغة
 عبارة عن اخذ
 الشئ من الغير
 على سبيل الغضب
 للاستعمال فيه
 بين اهل اللغة
 وفي الشريعة اخذ
 مال مستقوم محرم
 بغير اذن المالك
 على وجه ينيل به
 حتى لا يستحق
 العبد وحمل الدابة
 غصبا دون
 الجلوس على البساط

ونقصان الادم وان لم يفعل في الادم شي ثم ان كان شئ اى الغضب هم مع العلم شئ اى بانه ملك الغضب ومنهم من حكمه المادى
شئ اى الادم في الاخرة هم والمعنى شئ اى الغزاة في الدنيا وهذا الكتاب قال الله تعالى ولا
تأكلوا اموالكم بينكم الباطل الى غير ذلك من الايات الستة قال عليه السلام من اخذ شيئا من الارض ظلما طوقه عذاب
سبع ارضين رواه البخارى وسلم واجتماع العلماء وان كان بدونه شئ اى بدون العلم بان ظن الماخوذ مال الله او
حينئذ ثم ظهر استحقا قه فالضمان شئ اى فحكمة الضمان هم لانه حق العبد فلا يتوقف على قصده شئ وكذا اذا كان
الاخذ مغرورا لجهل وعدم قصد هم ولا اثر لان الخطا موضوع سن لقوله عليه السلام رفع عن ائمة الخطا والنسوان
وما استكروا عليه قال شئ اى القدر ورمى هم ومن غضب شيئا لم يمتل كالمكيل والموزون فذلك في يده فعليه مثله
شئ اى شئ الذى غضب واراد بالمكيل شئ الخطئة والشعير ونحوها وبالموزون شئ الدراهم والدرناية ولكن شيطان
لا يكون الموزون مما يضر بالتبعيض حتى غير الموضوع منه لان الوزن في الذى في تبعيضه ضرر يلحق بذوات اليتيم هم
وفي بعض النسخ شئ اى وفي بعض نسخ القدر ورمى هم فعليه ضمان مثله ولا تفاوت بينهما شئ اى من المستحقين والمكابر
هم وبذا شئ اى عدم التفاوت هم لان الواجب هو المثل لقوله تعالى فمن اعتد عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
شئ سمي الفعل الثاني الى ما هو مثل صورة وسعنى هم ولان للمثل عدل شئ اى ولان المثل صورة وسعنى اقرب الى
العدل لما فيه شئ اى لما في المثل هم من مراعات الجنس شئ لان الحنة مثلا مثل الحنة بنسبهم والمالية شئ لان
مالية الحنة الموداة مثل مالية الحنة المخصوصة لان الجودة ساطعة العبرة في الديويات هم فكان ادفع للمضر شئ
فكان الشئ اشد دفعا للمضر عن المخصوص منه لان الغاصب فوت عليه الصورة والمعنى فالخير انما ان يتدارك ما هو
له مثل له صورة ويعتد هم قال فان لم يقدر على مثله شئ اى قال في الجابح الصغير فان لم يقدر الغاصب على مثل الذي
غصبه بان القسط عن ايدي الناس فلم يقدر على مثله الكامل هم فعليه قيمته يوم يحصون شئ اى يوم المخصوصة هم
عند اى حنفية شئ اى وجوب القيمة يوم المخصوصة عند اى حنفية شئ اى وجوب القيمة يوم المخصوصة عند اى حنفية
وبه قال اكثر اصحاب الشافعي ومالك ومحمد كفى الجابح الصغير فلا لان صورته فيه محرم يحقوب عن اى حنفية قال كل
شيء غضب ما يكال او يوزن فلم يقدر على مثله فهو مضموم فعليه قيمته يوم يحصون وان كان مما لا يكال ولا يوزن فعليه
قيمتة يوم غصبه ولم يذكر الخلاف فيه كما ترى فعلم بخلافه ان المثل اذا انقطع يجب على الغاصب القيمة يوم المخصوصة بالثمن
علمنا الثلاثة في طاهر الرواية وبذا قال الفقيه ابو الليث شئ اى شرح الجابح الصغير وروى عن ابي يوسف ان عليه قيمته يوم
الغضب وروى عن محمد ان عليه قيمته يوم الاقسطع وهو مذنب زفره وان كان الشئ مما لا يكال ولا يوزن فعليه قيمته
يوم الغضب في قول علمائنا وفي قول الشافعي علمه اكثر القيمتين يوم الغضب ويوم الحلاك لان في عمله ان يباد
الغضب مضمونة انتهى والاشقان مذكور في النوادر كذا قال فخر الاسلام في شرح الجابح الصغير فقال ابو يوسف يوم الغضب
شئ اى عليه قيمته يوم الغضب هم وقال محمد يوم الاقسطع شئ اى عليه قيمته يوم الاقسطع مثله عن ايدي الناس وبه قال احمد
وبعض اصحاب الشافعي وحده الاقسطع ما ذكر ابو بكر البجلي هو ان لا يوجد في السوق الذي يباع فيه وان كان يوجد في السوق
وعلى هذا الاقسطع الدرهم قال لا تراهي رحمه الله ولكن اصح ان يكون الشئ بحيث يوجد في زمان خاص فبانه كما لم يط
مثلا والدليل على هذا ما ذكره الشيخ ابو الحسن الكرخي في مختصره وغضب ما يوجد في زمان ودون زمان فاذا غصبه غصب ثم اخضعه

شئ ان كان مع العلم
فحكم لما هم والمغرم
وان كان بدونه
فلا ضمان لانه جوازه
فلا يتوقف على قصد
وكذا لو كان الخطاء
منه من قال ان
شيئا له مثل كالمكيل
والموزون فذلك
في يده فعليه مثله
وفي بعض النسخ فعليه
ضمان مثله ولا تفاوت
بينهما وهذا لان
الواجب هو المثل
لقوله تعالى فمن
اعتدى عليك
فاعتدوا عليه
بمثل ما اعتدى عليكم
ولان للمثل عدل
لما فيه من مراعاة
الجنس والمالية
فكان ادفع للمضر
قال فان لم يقدر
على مثله فعليه
قيمتة يوم يحصون
وهذا عند اى حنفية
وقال ابو يوسف يوم الغضب
وقال محمد يوم الاقسطع

في حال انقطاع وعدمه فان اباحية في حال الحكم على الغاصب بقيمة يوم خصمونه وقال يعقوب يوم غصبه وقال محمد بن
 يعقوب عند آخر انقطاعه ويدل عليه ايضا ما ذكره في شرح الطحاوي ايضا قال ومن ائلف شيئا لرجل مما ائلف من غصبه
 ثم انقطع ذلك عن ايدي الناس صار شيئا غير موجود عن الناس في حال انقطاعه فصار صاحب المال بالخيار ان شاء انقطع الى وجوبه
 فبأخذ المال وان شاء لم يربح وياخذ القيمة واختلفوا فيه على ثلاثة اقوال قال ابو نيفة يعقوب قيمة يوم الخصومة وقال ابو يوسف
 ليس بقيمة يوم الاستملاك ووقت الغضب قال محمد بن يعقوب قيمة اخر كان موجودا وبه ان الطحاوي في هذا القول لا يجازي في قول ابو الياس
 ليس له الاشارة ويصير حتى يوجد قال ابن القاسم وقال اشبه لما كان بالخيار ان شاء انقطاعه وان شاء القيمة وفي قيمة
 التبرع لم ومن غصب ارضا او حيوانا ففعل عنده ومن قيمة يوم غصبه لايوم تلف ولا اكثر قيمتين ومن غصب شيئا من
 المشايخ والموروثات ففعل عنده وجب عليه ودر مثله ولا اكثر من قيمة يوم غصبه لاي يوم تلف ولا اكثر قيمتين ومن غصب شيئا من
 في التعليل باعتبار ترتيب الاوقات فان اول الاوقات الثلاثة يوم الغضب ثم يوم الانقطاع ثم يوم الخصومة
 وايراد الاقوال على هذا الزمته لم يأت الا بتدريج قول ابو يوسف ثم انه من ائلف شيئا من ائلفه لم يربح
 التحريم لا لاشئ في غير قيمة يوم انعقاد السبب من وهو يوم الغضب اى يوم انعقاد سبب الضمان ثم
 اذ هو الموجب من اى لان الغضب هو الموجب للاصل والحلف يجب بالسبب الذي يجب به الاصل
 في غير قيمة يوم الغضب ثم والمحرره ان الواجب المثل في الذمة من بالنص الذي ذكرناه وهو وانما ينقل
 الى القيمة بالانقطاع في غير قيمة يوم الانقطاع من اى يوم الانقطاع عن ايدي الناس ثم ولا الاضيقة
 ان النقل من الواجب الاصل لم لا يثبت مجرد الانقطاع من اذا النقل باعتبار العجز عن الاصل
 ثم ولما لا يثبت اى ولا اصل عدم ثبوت النقل مجرد الانقطاع ثم لو صير من اى المصوب من الى ان يوجد جنبه لكان
 من لان حقه في مثله من جنبه حتى لو ان الغاصب بالقيمة لا يجبر على القبول ولو كان النقل اليه لا يجبر على غير
 وكما اذا قضى القاضي بالقيمة وانما ينقل من اى المثل الى القيمة ثم يقتضى القاضي في غير قيمة يوم الخصومة
 والقضاء من الناحية زمان النقل كما في ولد المعذور انه بمنزلة العبد في حق المستحق فاذا غاصمه المستحق صار
 المعذور بالمال باعتبار حقه في الحرية فاعتبر الحق منتقلا عن العين الى القيمة يوم الخصومة فكذا انما اهم خلاف مالا
 مثل من حيث يجب القيمة يوم الغضب ثم لانه من اى لان الغاصب هو مطالب بالقيمة باصل السبب من اى موجب
 الضمان وهو الغضب ثم كما وجد في غير قيمة عند ذلك من اى عند وجود اصل السبب ثم قال وما لاشئ من اى قال
 القندور في في محذور مالا لاشئ لهم فعليه قيمة يوم غصبه من اى يوم غصب الغاصب وقد اضيف يوم سبب
 الجحمة كما في قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم ويجوز يوم غصبه باضافته يوم الى المصنف المتضاف الى فاعلى
 او مفعوله فانهم معناه من اى معنى قول القندور في لاشئ لهم العديات المتفاوتة من كالمبلغ والارمان
 والسفر والالتياح والدواب وقال الترازى في هذا التفسير عجب من صاحب الهداية لانه يعتبر الحكم بالجبر من ان
 مالا لاشئ له في مثل الحيوانات والعديات والمتفاوت كالمبلغ والارمان والوزن في الذي في تبعيته مفرقة
 وهو المصوغ منه قلت هذا التفسير جيد لان معنى القندور في وما لاشئ له اى الشئ الذي لا يضمن بمثله من
 لان الذي لاشئ له على الحقيقة هو اى متعالي وذلك مثل العديات المتفاوتة والالتياح والدواب كذا ذكرناه

لا يربح منه
 لما انقطع التحقيق
 بما لا مثل له في غير
 قيمته يوم انعقاد
 السبب اذ هو الموجب
 وكما ان الواجب
 المثل في الذمة
 وانما ينقل الى القيمة
 بالانقطاع في غير
 يوم الانقطاع ولا حقيقته
 ان النقل لا يثبت
 مجرد الانقطاع بل
 لو صير الى ان يوجد
 جنبه له ذلك
 وانما ينقل بقضاء
 القاضي في غير قيمة
 يوم الخصومة المتفاوتة
 كالمبلغ والارمان
 كانه مطلقا للقيمة
 باصل السبب كما وجد
 في غير قيمة عند
 ذلك قال وما لا
 مثل له فعليه يوم
 يوم غصبه محذور
 العديات المتفاوتة

واما العددي المتعارف كالجوز والبعض والفلوس فهو كالمكيل وبه قال مالك وفي الكافي وقال مالك عدديات المتفاوتة
 بعض مثل بصورة من جبن كذا لكن ذكر في الجواهر للمالكية وكذا العددي تستوي لعا وجملة في الصفة ثانيا
 والبعض كالجوز ونحوه وهذا يدل على ان قوله في العدديات المتفاوتة كقولنا وقال زفره في العدديات المتعارفة
 القيمة ايضا وفي المبسوط في العدديات المتعارفة كالثياب والرداب يجب القيمة وبه قالت الثمانية واكثر الفقهاء
 وقال ابو المدينية يجب المثل وبه قال اصحابنا لظننا لكن قالوا اذ لم يوجد مثله يصير حتى يوجد او ياخذ القيمة
 لانه لما اقتدر مراعاة الحق في المثل غير اعي في المالية وحدش وهي القيمة ودفع الضرر بقدر الاسكان
 وذلك لان قيمة الشيء سعي ذلك الشيء والمعنى هو الاصل والصورة تابعة واز اقتدر اعتبار الصورة للتفاوت فيها
 اعتبر المعنى ودفع الضرر بتقدير المثل وقال ابو المدينية الواجب سنا المثل وقدم بيان وقال بعضهم اذ لم يكن
 روعيته يجب نظيره اما وصفه وهو ذهب بن سيرين كذا في شرح الكافي اما العددي المتعارف مثل وهو ما يشترط
 احاده في المالية كالجوز والبعض ونحو ذلك فهو كالمكيل حتى يجب مثله لقلته لتفاوت شئ في المالية هذا
 اصحابنا الثمانية وعند زفره تجب القيمة لانه ليست باشكال متساوية ولهذا يجزى فيها الربو او يذرع على جواز
 السلم فيها وقدم في البيوع قبل انما اقتصر على المكيل ولم يقل والموزون لان في الموزونات ما ليس مثل وهو
 في بعضه ضرر كالمصوغ من الفضة والفضة وليس بواضح لان في المكيل هو كذلك كالبه المحبوس بالشيعة فانه
 لا مثل له فقيمة القيمة هم وفي البه المحبوس بالشيعة القيمة لانه لا مثل له مثل لتقدير اعتبار المماثلة فيصار الى
 القيمة ودفع الضرر وقال وعلى الخاص رد العين المضمومة خما دام قائما شئ اي مادام المضمون قائما يعني مادامت
 عينه موجودة وهذا الاجل ان فيه ثم قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى تردها حتى تردها حديث اخرجه اصحاب السنن
 الاربعة عن سيد بن ابي هريرة عن قتادة عن الحسن بن سمره قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم على اليد
 ما اخذت حتى تؤدى ثم نسي الحسن فقال هو اسيدك لا ضمان عليه قال الترمذي حديث حسن اخرجه ابو داود والترمذي
 في البيوع والثاني في العارية وابن ماجه في الاحكام وليس حديثه قصته الحسن ورواه احمد في مسنده والطبراني
 في معجمه والحاكم في المستدرک في البيوع وقال حديث صحيح على شرط البخاري وتلقبه الشيخ في الدين في الامام
 فقال وليس كما قال بل هو على شرط الترمذي وقال لحافظ النذري في تحويل الترمذي فيه حسن يدل على انه
 يشبه ما الحسن عن سمره ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه في البيوع وقال فيه حتى تؤديه بالحق قال بن قطان
 في كتابه وهو بزيادة الها موجب لرد العين ما كانت قائمة وقال ابن طاهر في كلامه على احاديث الشبهات استأنا
 حسن متصل وانما لم يخرجها في الصحيح لما ذكر ابن الحسن لم يسمع من سمره رثا لاحديث الحقيقة وانه اعلمهم وقل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد ان ياخذ متاع اخيه لاعبا ولا جادا فاخذ فليده عليه شئ من الحديث ولا
 اثنان من الصحابة رضي الله عنهم احدهما ابو السائب خريجه حديث ابو داود في كتاب الادب في باب المزاج والترمذي
 في اول الغبن عن ابن ابي ريث عن عبد الله بن السائب بن يزيد عن ابيه عن جدي زيد بن ابي السائب قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا ياخذن احدكم متاع اخيه جادا ولا لاعبا واذا اخذ احدكم عصي اخيه فليده عليه قال الترمذي
 حديث حسن غريب لا يعرفه الا من حديث ابن ابي ريث السائب بن يزيد له صحبة سمع من النبي صلى الله عليه وسلم

لانه لما اقتدر مراعاة
 الحق في الغصب
 فدل على في المالية
 وجهه فاعل الضرر
 بقدر الامكان اما العدة
 المتعارف فهو كالمكيل
 حتى يجب مثله لقلته
 التفاوت وفي البه
 المحبوس بالشيعة القيمة
 لانه لا مثل له قال
 وعلى الخاص رد
 العين المضمومة
 سعاه مادام قائما
 لقوله عليه السلام
 على اليد ما اخذت
 حتى ترده وقال
 عليه السلام لا يحل
 لاحد ان ياخذ
 متاع اخيه لاعبا
 ولا جادا فان اخذه
 فليده عليه

وهو غلام وقبض عليه السلام والسائب بن سجين والوزير يان السائب وهو من اصحاب النبي عليه السلام
وروى عنه احاديث ورواه احمد وابن ابي شيبة واسحاق ابن راهويه والبوداد والطيالسي في مسانيدهم و
النجاشي في كتاب المفرد في الادب والحكم في المستك في الفضائل وسكت عنه ووقع في رواية لاعبا بالزور
حرق العطف وخرق البقي ومعنى قوله لاعبا بالزور بقرته ويزيد اذ خال الغيط على اخيه فوالا عليه في مذنب لست
جابر في اذ خال الاذمي عليه وقاصد للعب هو يزيد بن سجد في ذلك ليظنغته وقال الخطابي في شرح السنين
قوله لاعبا جاداه وان ياخذ على سبيل الخزل للعب يحسبه ولا يروه فيكون ذلك جدامه ولان اليد حق
ش لا يتخاطب وصل الى التصرف والانتقاء وفي المبسوط والضمان في المذنب ليس الا التقوي باليد فعملان
اليد حق مقصود وقيل بدليل جواز اذن العبد في التجارة فانه لا حكم بشيء اذ في حقه سوى التصرف باليد
لا سيما اذا كان يدينه فانه ليس هناك شاتبة البنائية عن المولى في التصرف فعلم ان اليد حق مقصود
وقد فوتها عليه فيجب غايتها بالرد اليه ش اي الى صاحب اليد وهو ش اي رد العين من الموجب الاصلي
على ما قالوا ش اي المشايخ هم ورد لقيمة مخلص ش اي الى صاحب اليد اى موضع المخلص ويجوز
ان يكون مصداق اسمها ش اي خلاص الغاصب من يد المخصوب منه ثم خلفا ش اي حال كون القيمة طفا عن
العين هم لانه ش اي لان رد القيمة هم قاصدا الكمال في رد العين والمالية ش اي اراد ان الكمال في رد
الصورة والمعنى هم وقيل الموجب الاصلي القيمة ورد العين مخلص ش وهذا القول عكس القول الاول
والاول اصح لان الموجب الاصلي لو كان القيمة ورد العين مخلصا عنه كان للمغاصب ان يقول غنة قيمة هذا
المخصوب وهو جعل الدين وجب اصالته وبذلك اخلاص ما يقتضيه الكتاب لانه اكل مال الغير بالباطل لان المالك
لم يرض الا بعين حقه قال الله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراضهم وظهورهم
ذلك ش اي كون الموجب الاصلي قيمة ورد العين مخلصا هم في بعض الاحكام من منها اذا ابرأ الغاصب
وعن الضمان حال قيام العين ليصح وبه احتج لو ملك بعد ذلك في يد الغاصب عليه ولو لم يكن وجوب القيمة في
بد الحالة لما صح الا برأ الا ان السنين لا يصح ومنها من الكفالة لا تصح باعين وتصح الكفالة
بالمخصوب فعلم ان الموجب الاصلي هو القيمة ومنها ان الغاصب اذا كان له غصب في ملكه وقد غصب شيئا فلا يجب
عليه الزكوة اذ انقضت بالغصب بمقابله وجوب المخصوب عليه والجواب عن مسئلة الا برأ هو بغير ضمنية ان يوجد في شبهة
الوجود في الحال والقيمة كذلك فكان الا برأ صحيحا من ذلك الوجه وعن مسئلة الكفالة ان الكفالة بالايمان المضمونة
بنفسها صحيحة والمخصوب منها لا ترى الى خصال شمس الائمة البليغة في كفائته رجل قال لاخر غصبه فلان عبد افعل
انا ضامن العبد الذي تدعى فهو ضامن للعبد فان مات او استحقه آخر فهو ضامن لقيمة وعن مسئلة الزكوة ما ذكرنا
في مسئلة الا برأهم والواجب الرد ش اي رد المثل والقيمة للعين المخصوب اليها الحكم في المكان الذي غصبه ش
في المكان الذي غصب المخصوب فيه هم لتفاوت القيم بتفاوت الاماكن ش وكذا تفاوت التل بتفاوت الاماكن
ولو ذكره المصنف لكان احسن واكثر فائدة هم فان ادعى المالك ش اي فان ادعى الغاصب لملك العين المخصوبة
هم حسب الحكم حتى يعلم انما كانت باقية لا تظهر او تقوم بشيء ومقدار ذلك معوض الى راي الحاكم ثم قضى عليه بما

ولان اليد حق مقصود
قد فوتها عليه
فيجب اكلها بالزور
اليد وهو الموجب
الاصلي على ما قالوا
در القيمة مخلص
خلفا لانه قاصدا الكمال
في رد العين والمالية
وقيل الموجب الاصلي
القيمة ورد العين
مخلص ويظهر ذلك
في بعض الاحكام
والواجب الرد في
المكان الذي
غصبه لتفاوت
القيم بتفاوت
الاماكن فان ادعى
هوا كملحمة
الحاكم حتى يعلم
انما كانت باقية
لا تظهر او تقوم
بشيء منه قضى
عليه بما

لأن الغصب لا يوجب ردا العين والحلاك بعارض من أي هلاك العين المصنوب به يكون بامر
 من غير أن يشترط أن يكون الغاصب يدعي أمرا عارضا أي الغاصب يدعي أمرا عارضا من خلاف الظاهر بل في الظاهر بقاهاهم فلا يملك
 في البسوط غضباً برية فغصباً فاقام المصنوب منه بنية أنه قد غصبها فانه يحبس حتى يحضر فيجوز
 وقال أبو بكر العائش وتأويل المسئلة ان الشهود وشهدوا على اقرار الغاصب بذلك لان الثابت من اقراره
 بالنية كالثابت بالمعاشرة اما الشهادة على فعل الغصب لا يقبل مع جهالة المصنوب اذ لا يمكن القاضي من القضاة
 بالمجمل فلا بد من الاشارة في دعوى والشهادة والاصح ان هذه الدعوة صحيحة لاجل الضرورة فيثبت غصبه بالنية
 ولو قال الغاصب ماتت او بعتهما والا اقراره عليها كترم القاضي يودين او ثلثة ومقدار التلوم
 بنحو ان رأى القاضي والورثى المالك لعضاً بالقيمة لا يتلوه وفي الذخيرة ذكر مخبر في السيرة انه يقضي عليه من غير تلوم قبل في استلوه
 رواه ابن قنبل لكن في الجرح الجواز معناه لو قضى من تلوم جاز وما ذكر في الاصل ان التلوم افضل وقال الشافعي القول للغاصب مع
 وفي لزوم البذل جبران الحد ما لا يميز حتى يصده المالك الثاني يلزم هو الاصح وهذا بعد الجبس فيه قال الكوفي والجمهور كما اذا دعي من
 هم الا فلاس عليه من متاع فيحبس الى ان يعلم ما يدعيه من الاقوال كذا الغاصب اذا دعي لهلاك الجبس الى ان يعلم ما يدعيه
 من المالك هم فاذا علم المالك سقط عنه ردو من أي سقط عن الغاصب رد المصنوب عليه هم فيلزم رد يد له وهو القيمة
 من اورد ومثله ان كان المصنوب من دوات الاشغال كما هو قبل هم قال والغصب فيما ينقل ويحول مثل ابي القدر وربي والغصب
 يتحقق فيما ينقل ويحول فتقوله والغصب يتبادر وتقول فيما ينقل خبره وتقول ويحول عطف عليه فان قلت النقل والتحويل واحد فما
 فانه ذكر كما ساعدت التحويل هو النقل من مكان وانتات في مكان آخر كما في تحويل البنا وتجارة النقل يستعمل بدون الانتابات
 سكان اخرهم لان الغصب حقيقة يتحقق فيه من أي فيما ينقل ويحول هم دون غيره لان ازالة اليد بالنقل مثل أي لان ازالة
 يد المالك لا يتحقق الا ينقل المصنوب لا ينقل في العقار والغصب بدون ازالة لا يتحقق هم واذا غصب عقاراً من في المذهب
 العقار الفية وقيل كل مال له اصل كالدار والارض وفي انباب العقار والارض والبيع والنخل وسنه وتقول ما له دار
 ولا عقار فملكك في يده من شأن غلب السيل على الارض فيثبت تحت الميا او غصب داراً فندبت باقية سواء جازر سل
 فزيد للمناهم لم يصده من أي العقارهم وهذا من أي عدم الضمان هم عندا حقيقة زه وابي يوسف وقال محمد بن عيسى وموتى ابو يوسف الاول وقال
 الكشاف في من ذلك انما الخلاف في الغصب في الاتقان وصوره الخلاف ما ذكرناه وصوره الاتقان بان يخدم المحيطان او
 غرقا او كسطراب الارض او القى الحجارة فيها ونقص بفسه او بناءه فانه يصنع بالاختلاف وقد اختلفت عبارات شافعي في
 غصب الدور والعقار على ما ذهب الى حقيقته وابي يوسف فقال بعضهم يتحقق فيها الغصب من الاعلى وجه يوجب الضمان واليلى
 القدر وربي في قوله واذا عقاراً فملكك في يده لم يصنع عندا في حقيقته وابي يوسف لانه اثبت الغصب في الضمان وقال بعضهم
 لا يتحقق اصلاً واليه مال اكثر المشايخ هم لتحقيق اثبات اليد من أي بالسكنى ووضع الامتعة وغير ذلك هذا تحليل لمحمد واصل لان عند
 الشافعي يتحقق الغصب باثبات اليد بدون ازالة يد المالك هم ومن ضرورة من أي ومن ضرورة اثبات اليد البطلية هم
 زوال يد المالك لا استحالة اجتماع اليمين من أي راد به التماثلين يد المالك يد الغاصب لان احدهما موجبة للضمان والاخرى
 ليست بموجبة بخلاف اجتماع اليمينين الموافقين فانه يجوز كالمشركين عين واحدة من جنس واحد احدهما موجبة للضمان والاخرى
 من رجل فانه في يد المتاجر حقيقة وفي يد الآخر كما كنهنا يدان مختلفتان هم على محل واحد في حالة واحدة مثل ضرب عماد كان على

لان الغاصب العاين
 والاولاد بعارض
 فهو يدعي امر عارضا
 خلاف الظاهر فلا يقبل
 قوله كما اذا دعي الغاصب
 وعليه ثمن متاع
 فيحبس الى ان يعلم
 ما يدعيه فاذا علم
 الهلاك سقط عنه
 ردده فيلزم منه رد
 بدله وهذا القيمة
قال الغصب
 فيما ينقل ويحول
 لان الغصب حقيقة
 يتحقق فيه دون
 غيره كون ازالة اليد
 بالنقل واذا غصب
 عقاراً فملكك في يده
 لم يصنع منه هذا
 عندا في حقيقته
 وابي يوسف وقال
 محمد بن عيسى وموتى
 قول ابى يوسف
 الاول وذهب قال الشافعي
 لتتحقق اثبات اليد
 ومن ضرورة من
 يد المالك لا استحالة
 اجتماع اليمين
 على محل واحد
 في حالة واحدة

محمدين او في حالتين فان هذا لا يكون غضبا بان ضرب على يد الانسان فوكتت درة من يده في الحجر او ضارب على ظهره فطارطه كان
 على ظهره يجب الغضمان وان الغدوم الاثبات ولو تجردوا الاثبات عن ازالته لم يصح سبب الضمان ثم فتحقق الوصفان من حيث وهما ازالة
 يد المالك واثبات يد الغاصب وهو الغضب شئ اى تحقق الوصفين هو الغضب دل عليه قوله بتحقيق كما في قوله تعالى
 اعدوا له اقرب للتقوى اى العدل اقرب للتقوى ثم على ما بيناه من ان الغضب على وجه يزيل يدهم فعاد كالتقوى
 شئ اى صار غضب العقار كغضب المتقول في تحقيق الوصفين ثم وجود الوديعه شئ في العقار فانه اذا كان الوديعه
 يد شخص فجهده كان مناسبا بالاتفاق ثم ولما شئ اى والى حقيقه شئ بفعل حاصل من الغاصب في العين صح الغضب
 تقريره ثم ان الغضب نبات اليد بسبب الالة اليد المالك بفعل في العين من ولما الى تجردت الازالة عن الاثبات لم يصح سبب
 الضمان كما في الوديعه فانه اثبات اليد لكن لما لم يضمن الازالة لم يصح سببها ثم هذا شئ اى هذا المجموع لم لا يتصور في العقار
 لان يد المالك لا تزول الا باخر اجزائها شئ اى باخراج المالك عن العقار وتامث الغضب بتاويل الصيغة
 والدارهم وهو فعل فيه شئ اى الاخراج فعل في المالك لان العقار شئ فانفتت ازالته اليد والنكل يتبقى بافتقار
 جزوهم فعاد كما اذا بعد المالك عن المباشرة شئ حتى تلفت فان ذلك لا يكون غضبا لما بعد بتشد يد العين وفي بعض
 النسخ البعد من الابعادهم وفي المنقول النقل فعل فيه شئ اى في المنقول ثم وهو الغضب شئ اى النقل من
 المالك هو الغضب لان فيه تحقيق معنى الغضب وهو تقويت يد المالك المعنى في محلهم ومستلهم الجودش الدين
 العالم ممنوعة شئ اى جود الوديعه العقار يعنى لا تسلم انه اذا اجمد الوديعه يضمن وذكر الامام علا الدين العالم في قوله
 الخائف اذا اودع عند انسان عقارا فخرج عنده الى حقيقه لا يضمن وذكر في المبسوط انه لا يضمن عند ما في الاصح وقار
 الناطقى في كتاب الغضب من الاجناس كان شيخنا ابو عبد الله الجرجاني يقول انه على وجهين ان نقل الوديعه من
 الموضع الذي كان فيه حال جوده وملكته ضمن وان لم ينقلها عن موضعها حتى ملكت لا يضمن ثم ولو سلمت وجوب
 الضمان بجود الوديعه ثم فالضمان هناك بترك الحفظ المتترم وبالجود وتارك لذلك شئ اى الحفظ المتترم وفي المبسوط
 انما يضمن بالمنع بعد الطلب بالجود وبالجود يحصل المنع بعد الطلب قبل ولو سلم ان الجود غضب حقيقة كما قال
 بعض اصحابنا ولكنه ليس بغضب موجب للضمان كغضب الجور والخمر يرضى حق التسليم وهذا الموضع هو الذي وعد
 قبل باب التسليم بقوله وبينه في الغضب عند قوله ومن باع دار الرجل فادخلها المشتري في بنائه لم يضمن البائع عند
 ابى حنيفة وهو قول ابى يوسف رة آخر فان قلت قوله عليه السلام من غضب شرا من الارض طوقه الله به
 يوم القيامة من سبع ارضين صرح في الحلاق اسم الغضب في الدور والعقار فلو لم يكن الغضب مستحقا فيها لم
 يطلق والحكام لحقيقه تالم عقم دليل الجاز قلت الحديث لا يدل على ذلك لانه عليه السلام جعل جزا غضب الارض الطريق يوم
 القيامة ولو كان الضمان واجبا اليه لان الضمان في احكام الدنيا والحاجه اليه من المذكور جميع جزائه فمن واد عليه كان شرا
 وذا يجوز بالقياس والحلاق لفظ الغضب عليه لا يدل على تحقق الغضب موجب للضمان كما انه عليه السلام أطلق لفظ البيع
 الجور بقوله من باع حرا ولا يدل ذلك على البيع الموجب لحكم على انه جاني الصحيحين كما يفيض انما فقال من جرد شرا من الارض
 طلمها فانه بطوقه الله يوم القيامة من سبع ارضين فعلم ان المراد من الضمان لاخذ طلمها لا اعضاها موجب للضمان فان
 قلت قوله عليه السلام على اليد ما اخذت حتى ترتديلا على ذلك بالملاقه والتقدير بالمنقول خلافاه قلت هذا محار

بازالة

فتحقق الوصفان
 وهو الغضب على ما بيناه
 فضا كما نقولنا وتجهده
 الوديعه ولها اثبات
 الغضب اثبات اليد
 بازالة يد المالك
 بفعل في العين
 لا يتصلو في العقل لان
 يد المالك لا تزول الا
 باخر اجزائها وهو
 فعل فيه لافي العقار
 فضا كما اذا بعد المالك
 عن المباشرة في المنقول
 النقل فعل فيه
 وهو الغضب حقيقة
 المحجوز منى عنه ولو
 سلمت في الضمان
 هناك بترك الحفظ
 للمتترم وبالجود وتارك
 له

لان الاخذ حقيقة لا يتصور في العقار لان حد الاخذ ان يصير المأخوذ متبعا ليد له لانه مفعول فيه فكان منصرفا الى المفعول
 من فدية ليعمل بالاخذ على حقيقة فان قلت ان الالة اليد ليست بشرط في الغصب كما لو كسب الدابة وهلكت من غير فعل
 فانه يضمنها بالاجماع وكما سب دار الرجل بما فيها من الاستعة فذلك الامتعة قبل ان يتعلقها الموهوب له ثم استعنت
 الدار فلم يستحق ان يضمن الموهوب له بلا خلاف والمستلة في الزيادات ولم تنزل الامتعة من يد المالك ليست بشرط
 قلت قبل ذلك الجواب غير مستقيم على اصل محمد لانه وافقا على انه يضمن بدون الفعل بل الجواب فيه ان الواجب نقل يد
 الى الموهوب له ويد الواجب في الاستعة كانت سقوطه ليد المالك فان نقلت بغيره والضماني في مسئلة الركب باعتبار
 الامتعة لا بالغصب ولهذا لو ركب او تلف تحته يضمن وادعاهم وقال وانقص منه بفعله وسكتا عنه في قوله
 جميعا شئ ابي قال القدوري وما نقص الغاصب من العقار بفعله بان يهدم شيئا او يهدم بمسكنه ضمه في قوله
 ابي حنيفة ابي يوسف ومحمد واثبتوا قول محمد والشافعي فظاهره واما على قول ابي حنيفة وابي يوسف فانه لم يملك الامتعة
 والعقار يضمن به كما اذا نقل ترابه لانه فعل في العين شئ فيكون التما في جود ان يضمن بالامتلاف ولا يضمن بالغصب
 هم ويرد فيهما قاله شئ ابي الذي قاله القدوري من قوله ومن نقصه منه بفعله الى اخره هم اذا انهدم الدار لمسكنا
 وعلمه بان يحمل الحداثة والقضارة وقيد بمقوله بمسكنه وعمله لانه لو انهدم بمسكنه وفعله بانه سواه لم يضمن عنه
 ابي حنيفة وابي يوسف فان قلت كيف يعرف نقصان الارض قلت قيل ينظر كم تستاجر قبل ان تزرع وكم تستاجر بعد
 وقيل بكم يتباع قبل ذلك كم يتباع بعده فيخرج ما بين ذلك من النقصان هم فلو غصب دار او باعها وسلمها من
 يد الغير على مسئلة القدوري فذلك ذكره بالثاني من مسائل الاصل ومضاه اذا باعها ثم اعترف بالغصب
 وهو من قوله هم واقر بذلك شئ ابي بالغصب هم ولم يثبت في بيعه بل بالبيع والابنية لصاحب الدار شئ على انما كان يملكه لانه اذا
 لم يملكه الاضمان على البائع بالاتفاق لانه يملكه اخذ دار البنية هم فهو على الاختلاف شئ المشهور هم في الغصب شئ ابي في الغصب
 ابي حنيفة ثوابيوسف لاضمان عليه خلافا لمحمد وزفر والشافعي هم هو الصحيح شئ ابي حنيفة عاقل بعضهم انه يجب على الكل سائر الضمان
 بالبيع والتسليم بالاتفاق الا ترى الى ما قال الحكم الشهيد وكافية رجل غصب دار رجل فباعها وتسليمها ثم اقر بذلك ليس
 الدار ببنية قال الاضمان على الغاصب لانه لم يغيرها عن حالها وقال ابو يوسف انما اراد ضمانا فتهتم استحسن ذلك هو قول
 محمد مرجع ابو يوسف عن هذا الى قول ابي حنيفة انه لا ضمان عليه فان قيل اذا شهد ابدار الانسان وقضى له بجهنم رجسا
 ضمانا قيمته للشهود عليه بالاتفاق وانما فيها كالملاك البائع بالبيع والتسليم ولا ضمان على بالتمه عندهما واجيب
 بان مسئلة الشهادة على قول محمد وعلى تقدير ان يكون قول الجميع فالفرق بين المستثنين ان التلاف في مسئلة الشهادة
 حصل بمشهادتهما حتى لو اقام البنية على الملك لنفسه لا تقبل بنية والعقار يضمن بالامتلاف واما في مسئلة فلا امتلاف
 لم يحصل بالبيع والتسليم بل بغير المالك عن اثبات ملكية الماتري انه لو اقام البنية على اخفا ملكه قضى له بها فلهذا المالك
 البائع ضمانا هم قال وان انقص بالزراعة يعزوم النقصان شئ ابي قال في الجامع الصغير واذا انقص بالزراعة يعزوم
 العقار المعصوب المكان المعصوب بالزراعة ضمن النقصان لا يعزوم فلا قد يعزوم النقصان عن قريب وقال السعدي ان
 كان عرف اهل تلك القوية انهم يزرعون ارض الغير غيب اذنه على وجه المزارعة من غير اذن وعقد
 لم يرب الارض ان يطالبه بحصة الارض وذكر ابو الليث في هذه الصورة الزرع للزارع وعنده نقصان الارض

قال وما نقص منه
 بفعله او سكتا عنه
 في قوله جميعا لانه
 التلاف والعقار
 يضمن به كما اذا نقل
 ترابه لانه فعل في العين
 ويدخل في قوله اذا
 انهدمت الدار لمسكنا
 وعمله فلو غصب
 دارا وباعها وسلمها
 واقر بذلك والمشتبه
 ينكر غصب البائع
 ولا بنية لصاحب
 الدار فمن على الاختلاف
 في الغصب هو الصحيح
 قال وان استقصى
 بالزراعة يعزوم النقصان
 لانه اتلف

البعض من اى بعض الارض والعقار ضمن بالانفاق بلا خلاف هم فيما خذراس ماله ويتصدق بالفضل من
 اى يانز الغاصب راس حاله وهو البذر وما يلق وما غرم اى قدر ما غرم من نقصان الارض ويتصدق بما زاد
 لانه مستفاد وكسب خبيث صورة مثلاً خرجت اربعة اكرار ولقعتها الزراعة وبذره كره وقته مونة وقد رقيته النقصان
 كره بالفضل الخارج عن راس ماله كره يتصدق هم قال وهذا اعني ابي صيفة ومحرمهما الله سبحانه اى وجوب التصديق
 بالفضل عندهما هم قال لا بد من التصديق بالفضل من لان الحق عنه ربح مالم يضمن وهو قبحهم وسند كره الوجهين الجانبيين
 ان شار الله تعالى ان شئ اى محرم قوله ومن غصب عبداً فاستغفرت له فقتله هم قال واذا ملك الشئ من اى الذي
 ينقل هم في يد الغاصب بغيره او بغيره فغصبه من لان الغصب فيما ينقل على ما مر وفي اكثر نسخ المختصر
 اى القدر ورعى هم واذا ملك الغصب من اى المصنوب هم والشئ هو المار وما سبق ان الغصب فيما ينقل
 من اى يكره فيما ينقل لانه لا يتصور في غير المنقول والمصنوب مضمون عليه كره والغصب على معنى انه يجب له
 ان كان قائماً ومثله في الشئ ان كان بالكا وقيمة ان لم يكن مثلياً فاذا كان الضمان بالغصب فقرار الضمان بالهلاك
 فلم يقدت بين ان يكون هلاكه بغير فعله ولهذا وجب عليه قيمته يوم الغصب هم وهذا من اى
 وجوب الضمان هم لان العين دخل في ضمانه بالغصب السابق اذ هو من اى الغصب هم السبب من اى سبب الضمان
 على ما قررناه الفاعل وعند العجز عن ردوه من اى رد المصنوب مینه هم تجب القيمة من اى على قول
 من قال ان الموجب الاصل في الغصب رد العين هم او يقرر بذلك السبب من اى وتقرر القيمة بذلك
 السبب هذا على قول من قال الموجب الاصل هو القيمة وانما ذكر كلامه بالترديد تنبيها على انه لا يكتفى به من اختلاف
 المصارف في الموجب الاصل هم ولذا من اى ويكون الغصب السابق هو السبب هم تعتبر قيمته يوم الغصب
 من فصل ان الموجب الاصل هو القيمة هم وان نقص في يضمن النقصان شئ اى اذ ارد المصنوب
 بعد بالنقص في يده يلزم النقصان سوار كان النقصان في يد بان كانت جارية فاعورت او ثابتة صارت
 عند الغاصب بخلافه او ثابتة الشدين وانكسر ثديها او لم يكن في يد بان كان عبداً محترماً فالتى ذلك عند الغاصب
 او قاريا لى القرآن ففى هذا كله يضمن النقصان ولا يعظم فيه فدان هذا اذا كان النقصان اعيه اذا كان كثيرا
 يتخير المالك بين الاخذ وتعيين النقصان والترك مع تعيين جميع قيمته كذا في المبسوط وعند الشافعية للمالك
 اخذ العين مع قيمة النقصان سوار كان فاجتأ اولى سوار هم لانه دخل جميع اجزائه في ضمانه بالغصب
 من اى لان الشان دخل جميع اجزاء المصنوب في ضمان الغاصب بسبب الغصب هم فالتاخذ رد عينه
 بوجوب رد قيمته من اى لنقل جز من اجزاء المصنوب لتأخذ رد عينه بوجوب رد قيمته واما اذا تجر النقصان مثل
 ان ولدت البهيمة عند الغاصب فردا وفيه قيمة الولد وفار ببقمان الولد فالا يضمن الغاصب شيئا
 عندنا خلافا لفرجه الله هم بخلاف السور شئ اى لا يضمن الغاصب بالنقصان من قيمته تراجع
 السعر بلا خلاف بين العلما هم اذ ارد في مكان الغصب شئ قيد به لانه اذا لم يكن فيه خير المالك
 بين اخذ القيمة والانتظار الى الذهاب الى ذلك المكان فيسترد لان النقصان دخل من قبل الغاصب بفتا
 الى هذا المكان فكان له ان يلزم الضرر ويطالبه بالقيمة وله ان يقرر هم لانه من اى لان تراجع السعر

البعض فيخذله
 حاله ويتصدق
 بالفضل قال
 وهذا عند الجنب
 ومحرم وقال ابن
 لا يتصدق بالفضل
 وسند كره الوجه
 من الجانبيين
 قال واذا هلك
 النقل في يد الغاصب
 بغيره فغصبه
 ضمانه وفي اكثر نسخ
 المختصر واذا هلك
 الغصب والشئ
 هو المار وما سبق
 ان الغصب فيما ينقل
 وهذا لان العين
 دخل في ضمانه بالغصب
 السابق اذ هو السبب
 وعند العجز عن ردوه
 تجب رد القيمة او ينقل
 به ذلك السبب ولهذا
 تعتبر قيمته يوم الغصب
 وان نقص في يضمن
 النقصان
 لانه دخل جميع اجزائه
 في ضمانه بالغصب
 فالتاخذ رد عينه
 بوجوب قيمته بخلاف
 تراجع السعر اذ ارد
 في مكان الغصب كره

عبارة عن فقهاء الرغبات دون فوت الخبز يس لان فقهاء الرغبات شئ احدثه الله في قلوب العباد فلا يوجد
 ذلك تغيير الاحكام هم ونحوه المبيع شئ على قوله بخلاف المبيع شئ على قوله بخلاف المبيع شئ من قيمة المبيع
 في يد البائع بنوات وبعث منه قبل ان يقبضه المشتري لا يضمن البائع شيئا لقضائه حتى لا يسيطر شئ من الثمن
 عن المشتري بسبب نقصان الوصف وان خسر النقصان كما لو اشترى جارية بائة مثلاً فاعورت في يد البائع
 فصارت تساوي خمسين كان المشتري مخيراً بين امضاء البيع ونسخه فلو اشترى البيع وجب عليه تسليم تمام المائة كما شرط
 هم لانه ضمان عقد شئ اسي لان ضمان المبيع ضمان عقد والاوصاف لا تضمن بالعقد هم اما النقصان فيجب
 شئ لانه فعل على الذات بجميع اجزائها وصفاتها فكانت مضمونة وهو معنى قوله هم والاوصاف لا تضمن لفعل
 لا بالعقد شئ اسي لا يضمن بالعقد لان العقد يرد على الايمان لا على الاوصاف هم على ما عرفت شئ
 عند قوله ان النصب انبات اليد بازالة يد المالك لفعل في العين هم قال ومراود غير الربوي شئ
 اسي قال المصنف رحمه الله ومراود القدر وحي بقوله وان نقص في يضمن النقصان غير المال الربوي هم في الربوي
 شئ اسي امان في الاموال الربويات والاموال الربويات لا يجوز بيعها بمجانها متفاضلاً هم لا يضمن
 متعين النقصان مع استراد الاصل لانه يرد على الربوي شئ لانه اذا كان المضمون من الاموال الربوية
 لا يجوز له تضمين النقصان اذا اخذ العين اشترى من الربوي او قد قال الكر في فقره وان كان مالا يجوز
 بيعه بجنبة متفاضلاً مثل ان يضمن خطه وجب فيه ما ذكره في ذلك من الجيوب والنصب انما يقتضيه او دونه او ما
 فيه شئ الا ان يرد او يكسر الدرهم فقصر عليه او الدنانير فقصر عليه فان صاحب ذلك باختيار ان يشار اخذ
 ذلك لا شئ له غيره وان شار تركه ونقص شئ قيمته من النصب وكذلك اذا كان الاثام من وجوب
 فهو بالخيار ان يشار اخذ بعينه وان شار اخذ قيمته من الفضة وكذلك يلزم به السفر والناس في النصب
 والرماس وفي المبسوط استملك قلب ففقد ففقد قيمته من الذهب مصوغاً وقال الشافعي من قيمته ولا صوغاً
 فيه وجهان اصحهما ان يضمن بجنبة ويكون الزيادة بمقابلة الفضة وبه قال الخليل لان الربوي يجرم في العقود
 الماني الغرامات وفي وجهين نقصه بغير نفسه وبه قال هم قال ومن نصب عبداً فاستغله شئ هذا اللفظ
 انصهر الشهيد حسام الدين في اجماع الصغير ومعنى استغله اجره واخذ الاجرة هم فقصة الغلة شئ اسي
 العمل في الاجابة جعلة من والاوصاف المبسوط لم يذكر نقص الغلة هم فغلبه النقصان لما بينا شئ اسي عند قوله
 لانه دخل جميع اجزائه في الضمان بالنصب ويجوز ان يكون بيان وان يجوز يكون اشارته الى قوله لانه
 اتلف البعض والتلف للفاصل وقال الشافعي واحمد للمالك رحمه الله لان الاجر عوض للمنافع المملوكة
 لرب العبد فلم يملكها الفاضل قلنا وجوب الاجرة بالحقد لان المنافع لا تقوّم الا بالعقد واما قد هو النصب
 فهو الذي جعل سلفه بالعقد لا لان كان هو اولى لكن يتصدق بها اشارة الى قوله هم يتصدق بالغلة شئ لانه
 حصلت بسبب جنبة هم قال وهذا شئ اسي قال المصنف الصدق بالغلة هم عت بها ايضا شئ اسي عند
 ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله عننا و شئ اسي وعند ابي يوسف رحمهما الله لا يتصدق بالغلة شئ لانه يلزم له وانه قوله
 الاول وقوله والاخر مثل قوله هكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله هم على هذا الخلاف شئ اسي

عبارة عن فقهاء الرغبات
 دون فوت الخبز يس لان
 المبيع لانه ضمان عقد
 اما النصب ففعل
 والاوصاف لا تضمن
 بالفعل كما بالعقد
 على ما عرفت قال اسي
 ومراود غير الربوي
 اسي الربوي يات
 لا يضمن النقصان
 مع استراد الاصل
 لانه يرد على الربوي
 قال ومن نصب
 عبداً فاستغله
 فقصة الغلة شئ اسي
 النقصان لما بينا
 ويتصدق بالغلة
 قال وهذا عندهما
 ايضا وعندنا يتصدق
 بالغلة وعلى هذا
 الخلاف

هم اذا اجر المستعير المستعير واخذ اجرة لا يطيب له عند ولا فلا لابي يوسف رد وكذا غل غل غل
ولو اجر المودع المودع لا يجزئ في نفسه ٢٦ اصل في ضمانه وملكه اما الضمان فلهذا الملك في المضمون ان
بملكه بادل الضمان فلهذا الغصب فلهذا ناس اى حال كون التملك مستألى الى وقت الضمان فيكون ما ملكه
من وقت الضمان فيطيب له كغيره المبيع بل الغصب هم ولها شى اى ولا بى حفيظة ومحمدا جميعا فلهذا هم انه ناس
اى ان الغلثة وتذكر الغلثة باعتبار الكسب هم حصل بسبب غيبث وهو القرف في ملك الغير شى وانما غيبث مضان
الى سببه فلا بد من ثبوت انجبت فيها بكم ذلك السبب هم وما لها حاله شى ما يعنى الذى وذا اشارة الى قوله
وهو القرف في ملك الغير هم فبذلك التصديق او الفرج يحصل على وقت الاصل شى اصله حديث الشاة
المصلحة على ما ياتي بيانه ان شاء الله تعالى هم والملك المستند ناقص فلا ينعيم به بغير شى فما جاب بقوله الملك
المستند الى الضمان ناقص يعنى في كونه ثابتا فيه من وجه دون وجه ولهذا يظهر في حق القائم دون الغائب
فلا ينعيم به به انجبت هم فلو ملك الغير في يد الغاصب شى سوار كان لفعله او بفعل غيره هم حتى ضمنه
شى اى حتى ضمن الغاصب العبد هم له شى اى الغاصب هم ان يستعين بالغلثة في اداء الضمان شى
لانما ملكه وانجبت عن الملك اشارة بقوله هم لان انجبت لاجل المالك ولهذا شى اى ولا لاجل كون انجبت
حق المالك ولم يكن لكونها ملكا هم لو ادى شى اى الغاصب الغلثة هم اليه شى اى الى المالك مع اداء العبد
هم يباع له القنول فيزول انجبت بالاداء اليه شى اى الى المالك لان انجبت كان تحت المالك فيزول
بالصرف اليه قبل هذا اذا كان فقيرا وان كان فقيما فيه روايتان قال شيخ الاسلام رحمه الله على الدين
الاستيعاب لى في شرح الكافي واليعجب انه يجوز الصرف الى المالك وان كان غنيا غلثة
عن المالك لما قلنا هم بخلاف ما اذا باعه شى هذا يتصل بقوله فان ملك العبد في
يد الغاصب يعنى اذا باع الغاصب العبد المفعوب بعد الاستئصال هم فملك
شى يد المشتري شى اى فملك العبد في يده هم ثم استحق شى اى العبد بان يهرله سحق هم وغرمه
شى اى غرمه المشتري العبد اى قيمته هم ليس له ان يستعين بالغلثة في اداء الثمن اليه شى اى ليس
للبائع ان يستعين بالغلثة العبد في اداء الثمن الى المشتري هم لان انجبت ما كان تحت المشتري شى حتى يزول
بالصرف اليه بخلاف الاول لان انجبت فيه تحت المالك فيزول بوصول الغلثة اليه هم الا اذا كان شى
اى الغاصب هم لا يجزئ غيره شى اى غير الغلثة بتاويل الكسب والاجرا والتمال هم لانه محتاج اليه
شى لتفريع ذمته وتخلص نفسه عن الحبس هم وله شى اى المحتاج هم ان يهرله الى حاتبة نفسه شى
وهو اولى بذلك لانها ملكه وان كان فيه غيبث هم فلو اصاب مالا شى يعنى لو اصاب مالا بدين صرف
الغلثة عن الضمان هم تصدق بمثله ان كان غنيا وقت الاستعمال شى اى وقت استعمال الثمن هم
وان كان فقيرا شى يوم استهلك الثمن هم فلا شى عليه شى يعنى ليس عليه ان يتصدق بشى من ذلك
هم لما ذكرنا شى اشارة الى قوله لانه محتاج اليه كذا قال الاثرانى وقال الكاكي بهذا اشارة الى قوله
وما لها حاله فبذلك التصديق وفي الذخيرة هذا اذا اجر الغاصب اما اذا اجر العبد نفسه صححت الاجارة فانه

اذا اجر المستعير المستعير
انه حصل في ضمانه وملكه اما
الضمان فلهذا الملك في المضمون ان
في المضمون كان الغصب
تملك بادل الضمان مستند الى
وقت الغصب عند تاوله لانه
حصل بسبب غيبث هو القرف
في ملك الغير وما هذا حاله
فبذلك التصديق اذ الفرج يحصل
على وصف الاصل والملك
المستند ناقص فلا ينعيم
به بغير شى اى الغاصب العبد
في يد الغاصب حتى ضمنه له
ان يستعين بالغلثة في اداء
الضمان كان الغلثة كحل المالك
ولهذا لادى اليه بجره الشاويل
فيكون الغلثة بالاداء او بغيره
ما اذا باعه فلهذا في يد المشتري
ثم استحق وغرمه ليس له ان
يستعين بالغلثة في اداء الثمن اليه
لان الغلثة ما كان تحت المشتري
الا اذا كان لا يجزئ غيره
اليه فله ان يهرله الى حاتبة نفسه
فان اصاب ما لا يتصدق بمثله
ان كان غنيا وقت الاستعمال
والثمن فقيرا فلا شى عليه
لما ذكرنا

قال ومن غصب القاص
 فاشترى حيا جارية فباعها
 ثم اشترى بالدين جارية
 فباعها بدينه الا ان درهم
 فانه يتصدق بدينه وهذا
 عندنا واصل ان الغاصب
 والمتوفى اذا تصرف في المعصية
 او الموقوفة وبيع لا يطيب
 له الربح عند هذا خلافا
 لابي يوسف وقد مر
 الدلائل وجها في الودعة
 اظهره لا يستند الملك الى اقل
 التصرف لا لعدم سبب الضمان
 فليكن التصرف في ملكه
 ظاهر فليعتبر بالاشارة
 اما اذا كان في اليد فليعتبر
 في الكتاب واشترى بها اشارة
 الى ان انشرد في الغايه اذا
 اشترى بها ونقد منها الغنم
 اما اذا اشترى بها ونقد من
 غيره فلا نقض منها واشترى
 غيرها او اطلق اطلاقا ونقد
 بطيبه وهكذا قال الكرخي
 لان الاشارة اذا كانت لا تقيد
 العين لا بد ان يتأكد بالنقد
 ليتحقق الحديث وقال شافعي
 لا يطيب له قبل ان يضمن
 وكذا بعد الضمان بكل حال
 وهذا المختار لا إطلاقا للحجاب
 في الجارية والمبطل قال
 وان اشترى بالمال جارية
 تساو الفين فوهبها او طعها
 فأكمله لم يتصدق فاشترى
 قوله جميعا لان الربح اقل
 يتبين عند اتحاد الجنس

ياخذ العبد الاجرة ياخذ بالمالك مع العبد بلا غلاف لاحد ولو اخذه الغاصب من العبد والمفد لا ضمان عليه
 عند ابي حنيفة رحمه الله وقال لا يجب عليه الضمان وبه قالت الشافعية لانه انكف مال الغيبه ولو لم يضمن انه مال المالك ولكن
 لا ضمان له في حق الغاصب فاشترى الغاصب السرقة بعد القطع هم قال ومن غصب القاص اسي قال في الجاهل الغنم
 هم فاشترى بها جارية فباعها بالدين ثم اشترى بالالفين جارية فباعها بدينه الا ان درهم فانه يتصدق بجميع الربح
 وهذا عند هاشم اسي التصدق بجميع الربح عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه ملك حيث وبه قال الشافعي هم
 في العبد واحمد في رواية وبعض اصحاب مالك في الشافعي هم في القديم واحمد في الربح للمالك والشافعي
 ملكه ولو دفع الملك من الجارية فاشترى بالالفين جارية فباعها بدينه الا ان درهم فانه يتصدق بجميع الربح للمالك من جارية
 شافعي عند احمد لانه لم ياذن له العمل في ماله ولا على الغاصب ان كان المضارب عالما بالغصب وان يعلم لزوم الجارية
 عمله على الغاصب كالنقد الفاسد هم واصل من اسي اصل الخلاف هم ان الغاصب او المودع اذا تصرف
 في المعصية او الموقوفة وبيع لا يطيب له الربح عند هذا خلافا لابي يوسف وقد مر الدلائل شافعي
 في مسألة ومن غصب عدا فاستقله هم وجها هاشم اسي جواب ابي حنيفة ومحمد هم في الودعة اظهره لانه لا يستند
 الملك الى ما قبل التصرف لانه عدم سبب الضمان فلم يكن التصرف في ملكه شافعي فيكون الربح خفيتم هم ثم هذا
 شافعي اسي عدم طيب الربح هم ظاهر فيما يتبين بالاشارة شافعي كالعروض لان العقد يتعلق بمقتضى لو ملك
 قبل القبض بطل البيع فيستفيد الرقبة واليد في البيع بملك حيث فيصدق به هم انه في ما لا يتبين
 كالشتمين شافعي اسي الدراهم والدنانير هم فقوله في الكتاب شافعي اسي قول محمد في الجاهل الصغير
 هم فاشترى بها اشارة الى ان التصديق الجاهل اذا اشترى بها ونقد منها اثنان شافعي قال محمد لا سلام لان الامر
 بهذه العبارة يدل على ان الامر بهام انا اذا اشار اليها ونقد من غير ان يكون لها الاشارة الى ان الامر بها ونقد منها ليطيب له
 شافعي وبه اربعة اوجه في رواية بمالك ليطيب وفي البات ليطيب وذكر في المبسوط وجها آخر ليطيب فيه البيت
 وهو انه دفع الى البائع ملك الدراهم او لا ثم اشترى منه بملك الدراهم هم وهكذا قال الكرخي هم شافعي
 اراد ان هذا التفصيل في اجواب هو قول الكرخي هم لان الاشارة اذا كانت لا تقيد العين شافعي
 وجودها وعدمها فنقد ذلك هم لا بد ان يتأكد بالنقد شافعي مناهم لتحقيق البحث شافعي والفتوى على قول الكرخي
 ذكره في الشتمه والذخيرة لكثرة الاحرام ودفع الحرج عن الناس هم في قول مشايخنا لا يطيب له قبل ان يضمن
 وكذا بعد الضمان بكل حال شافعي في الوجهه كما هم وهو المختار لا إطلاقا اجواب في الجاهل شافعي
 في الجاهل الكبير والجاهل الصغير والمضاربة شافعي في المضاربة من كتاب المبيع وحيث قال يتصدق
 بجميع الربح مطلقا هم قال وان اشترى بالالف جارية شافعي اسي قال في الجاهل الصغير وان اشترى الغنم
 بالالف المعصية واحرام جارية هم تساوي الفين فوهبها او طعها شافعي اسي او كان لها هم فأكمله لم يتصدق
 في شافعي بل يرد عليه مثل ما غصب هم وهذا قولهم جميع لان الربح انما يتبين عند اتحاد الجنس شافعي
 بان يصير الاصل وما زاد عليه دراهمهم ولم يصير فلا يغير الربح وفي جامع ابي اليسر بل يباح له الوصل
 والاكل الصحيح انه لا يباح لان في السبب نوع خبث ولهذا المعنى بعض الشافعية الذك فيهم قليل فتقوى

عن شيخنا ميرزا محمد باقر

يشترون الاشياء بثمنه وليس فروغها الى حواجزهم ثم ينفذون الامتحان ومنه جامع المجد في نوادر ابني سماعه يجب ان يكون
او كرافته من يد به طعنا لا لاسيما ان ياكل حتى يودي قيمته الثوب او مثل الكبر والوقص ولهم فاشترى بها طعنا
وسعه الحكم لان الثوب اذا استحققت البيع بخلاف ما اذا استحققت الدعاهم ولو اشترى الثوب والكل من بين
عارية لا يحيل له ولا يطعن الا لو تزوج بالثوب او بالكل حل وطعنا لان باستحقاق المهر لا يتحقق النكاح من
فصل فيما تنبى به على الغاصب من لما ذكر حقيقة الغصب وحكمه اعقبه بذكر ما يزدول به ملك المالك لانه
عاري من حقيقة الغصب من قال واذا تغيرت العين المقصودة من شئ اسي قال القدر ورى رحمه الله ثم فعل الغاصب
من شئ قديمه احتراز عما اذا تغير بدون فعله كما اذا اصاب الغصب ذبيبا او خلا بنفسه واكلم لبنار والرطب
ثم انا المالك بالخيار ان يشاره فخذ وان يشار تركه ومنه ولو صار الغصب زبيبا بجعله ملكه كذا في فتاوى المتأخرين
هم من زال اسمها من اشترى به عن غصب شاة واذ بها حيث لم يزل ملكا لملكها لانه لم يزل اسمها
يقال شاة مذبوقة شاة جبهه من اشترى منها فباعها من واذ بها في تناول الخطه اذا غصبها وطعنها فان الشاة
المتعلقة بعين الخطه يجعلها جويسة وكذا واذ بها في ذبحها او غير ما يزدول بالطنح والظاهر انه تأكيد لان قوله زال
اسمها تنافي ولا فسخا اذا طخت مارت تسمى ديقا لا خطه ومثل ذلك يقولون كمن غصب شاة الى اخره من زال ملك
المغصوب عنه شئ حتى لو اراد ان ياخذ عين الدقيق مثلا ليس له ذلك من وملكها الغاصب وطعنها فلا يحل له
الانتفاع بها حتى يودي بها بدلا من شئ اسي بدل العين المقصودة وهو المثل او القيمة ثم كمن غصب شاة واذ بها
وشواها او طعنها من هذا المثل لتغير العين المقصودة وقيد بالثوب والبيع احتراز عما اذا ذبحها ويشواها ولم يذبح حيث
لا يقطع حق المالك عنها لانه اقال بغيره اليه من اسحاق ابن ابي بكر الوكايعي في فتاوى والا ولو غصب شاة
فذا بها فاما لملك بالخيار ان يشاره فخذ ولا يشاء له غير ما لان الذبح تقرب الى مقصود وهو اللحم ولا بعد غصبها
وان يشاره من قيمتها يوم الغصب لاجل التبدل وكذا اذا اسلمها واربعها ولم يشواها وقيل على ما في ان يشار
افخذ الشاة ومنه النقصان وهذا الصح لان بعض الناس نفوت بالذبح انتهى هم او خطه ففهم من شئ اسي او
خطه فطعنها ففارت ديقا وقال الكوفي ثم اذا غصب خطه فطعنها فان ابا ذئبة ومحمد قال لا يبيع للرب الخطه
على الدقيق وكذا روى الحسن بن زياد عن ابي ذئبة في خطه الغاصب خطه الى غصب قال ابن سماعة عن
ابي يوسف من لا يافذ المغصوب منه الدقيق مكان الخطه ولكن ابيع الدقيق واشترى به خطه من خطه من
خطه وهو الحق بذلك من جميع النواحي لان الغاصب لان شئ به من غير ذلك
لو غصب ديقا فخذ او غلا ففهمه او طعنها ففهمه من ذلك يباع له ذلك فيعطى مثل قطنة ومثل
لما حمله ان ابى الغاصب ان يرفع اليه ذلك وروى ابن سماعة عنه في من ذبح اخر ان ربا خطه
بالخيار ان يشاره فخذ من خطه وروى اليه الدقيق وان يشاره فخذ ذلك الدقيق وامر الطاحن
لان سماعه بعينه قال خلف ابا ذئبة رحمه الله في هذا او جعله بالخيار طه ما وضعت وكذلك ان وهب
الغاصب او باعه او تصدق به فان ذلك كله باطل ولرب الطعام ان ياخذ شبه بعينه وكذلك
لو غصبه كذا ففهمه او طعنها وكذا لو غصبه سمسا او زيتا ففهمه وكذا لو غصبه تريا بالفسخ

فصل فيما تنبى به
فعل الغاصب
قال واذا تغيرت
العين المقصودة
فعل الغاصب حتى
زال اسمها واكلم
منافعيها من ذلك
المغصوب منها ففهمها
وملكها الغاصب
وظنها ولا يحل له
الانتفاع بها حتى
يودي بها بدلا من
شئ اسي او طعنها
ففهمها

الغيرية ومنه قوله في فقهنا الصادرة هم الاثر في انه تبدل الاسم من تبدل الاسم يدل على تبدل العين فانه
 لم يبق العين الا اول هم وفات معظم المقاصد من فان المطلوب من عين الخطط الزراعية والتسلي
 واستخادها بوليته وبالطريق الظل هذا المقصود فان قامت المقصود الاصل في الخطة وسائر المعلومات التي بها
 بها فان استغرض بل ما خلفها الا المصالح النفس لتكون عدة لها وبالزراعة استدامتها فكانت وسيلة اليه
 وبالطحن لم يفت ما هو المقصود ولذا تجري الربو بين الخطة والدقيق ولا ربو بين الخطة والدقيق ولا ربو
 بدون المجانسة فاذن انما هو المقصود ولا يكون معظم المقاصد فاما قلت لا تشك في فوات الصورة فيفوت
 المعنى لان معنى الشئ قائم بغيره ولا يلزم ان المقصود هو الالكل اذ العطار اعتمد وادرك عين الخطة
 بل بعد الفعلي واستخادها بوليته او خبرات حتى وجود الدقيق والحق بوجود الخطة فكانت الوسيلة الى هذا المقصود
 الاصل من غير الخطة هو الزراعة وكذلك المقصود من عين السهم هو الزراعة ومن عين الغنم وجرمان
 الربو الشبهة المجانسة من حيث الصورة ومبناه على الاحتياط هم وحقة في الصنعة قائم من كل وجه شخص
 هذا جواب عن قوله العين باقية فيبقى على ملكه تقريره ان حق الغنم ادلى باعتبار ان حقه قائم في الصنعة
 من كل وجه اي انها موجودة من كل وجه فلا يضاف جد وشما الى صاحب العين بدليل ان المقصود من
 اذ انتار اخذ الدقيق يجب عليه اجرة الطمان وكذلك لا يأخذ الثوب الا ويعطيه ما زاد من الصنعة فيه
 من الخياط وحق الاخر في المصنوع قائم من وجه بالاك من وجه لان حقه في الثوب والثوب ثوب بالتركيب
 والتركيب بالقطع زال من وجه وبقي من وجه فلوزال كلمة لذهب ملكه وكذلك بعض المنافع القائمة زال
 بالقطع وحدث باختياره فاعلم ان هذا كمن غصب ابرسيا فخطا بطن نفسه او شاته لم يجر نزع الابريس
 لانه بالاك من وجه ثم يترج على الاصل الذي هو فوات من وجه شخص اي اذا كان كذلك فيترج حق الغنم
 على الاصل ويحق المالك الذي هو فوات من وجه لان الفاعلة قائمة بذاتها من كل وجه وبعين بالاك ففوات
 الصنعة راجعة في الوجود وتبرجها الى الحال وتبرجها الى الوجود فالرجحان في الذات اثنى من الحال
 لا يخفى البقية للذات هم ولا يجعله سببا للملك من هذا جواب عن قوله ولا مستبر لفعله لانه مخطو لقرير
 انما لا يجعل فعل الغاصب من الطحن وغيره سببا هم من حيث انه مخطو بل من حيث انه احدث الصنعة
 من المتقومة اذ احدث الصنعة مشروعة في نفسه وانما حرم ههنا بان جعل مال الغير بمنزلة آت له
 فاشبه الاقطاب بقدر وم الغيب والاصطفا وبقوس الغية من محلات الشاة شخص
 هذا جواب عن قوله وصار كما اذ اذ في الشاة المقصودة تقريره ان العلة حدوث الفصل من الغاصب
 على وجه تبدل الاسم والشاة ليست كذلك هم لان اسمها باق بعد الذبح والسخ من حيث يقال شاة فلو جرت
 سلوخته كما يقال شاة حية فان قيل الكلام فيها بعد الذبح ولا يقال شاة فلو جرت سلوخته كما يقال شاة فلو جرت
 وتبدل الاسم ولم يمتنع حق المالك اجيب بانه كذلك الا انه لما ذبحها فقد ابقى اسم الشاة فيها مع ترجيح جانب الحمية
 فيها اذ معظم اللحم هو منها ثم اسخ ثم التاريب بعد ذلك لا يفوت ما هو المقصود بالذبح بل حقيقة فلا يكون
 تبدل الدين بخلاف الخبز لانه لم يبق ما هو التعلق باللحم كما كان فلم يكن لصاحبها ان يأخذها هم وهذا الوجه

الاثرى انه تبدل
 الاسم وفات معظم
 المقاصد وحق في
 الصنعة قائم من
 كل وجه فيلزم على
 الاصل الذي هو
 فوات من وجه
 ولا يجعله سببا
 للملك من حيث
 انه مخطو بل من
 انه لحدث الصنعة
 بخلاف الشاة لان
 اسمها باق بعد الذبح
 والسخ وهذا الوجه

بالقضاء وضمنه
 الحماكم او ضمنه المالك
 لوجوه البضاعة منه كانه
 لا يقتضي الا بطله
 وعلى هذا الخلاف
 اذا خصص حصة
 فزارعها او نواة فزرع
 غير ان عند ابي يوسف
 يزرع الاستقاع فيجها
 قبل اداء الصقات
 لوجوه الاستقاعات
 من كل وجه غنيتها
 ما تقدم لقيام العيين
 من وجه في السجدة
 زرعها كانه يصدق
 بالفضل عند اختلاف
 لهما واصله ما تقدم
قال ولن يغصب
 فغنة او ذهب
 فضل جدارهم وادانير
 ادانير لم يزل ملك
 مالها غنيتها على
 فبما حواكاشي
 لغاصب واما كاشي
 الغاصب عليه في ملكه
 كانه لحد صنف
 معتبره لا يصير حق المالك
 هالك من وجه لا يرد
 كسرة وفات بعض
 الحماكم واما كاشي
 رأس المال في المضاربة
 والشركات والمضارب
 يصلح له ذلك واما العين
 بان من كل وجه كاشي
 ان كاشي باقي ومضاربة
 كاشي الغنينة مكنة من ماله
 وانه بان حتى يجره الربوا

بالقضاء شئ اى وكذا يباح الاستقاع اذا اوصى المبدل بقضاء القاسم وفي المبسو ط لو قضي القاسم
 بالضم ان كل له الاستقاع بحجر والقضاء لوجود الرضا من المالك والمالك الغنينة الا بعد طلبه فكان راضيا به
 وقد ذكرناه مرة هم او ضمنه كاشي بان كان المصنوب مال اليتيم هم او ضمنه المالك شئ اى
 او طالب المالك من الغنينة ليعمل الاستقاع قبل اداء الضمان هم لوجود الرضا منه شئ اى
 من المالك هم لانه لا يقتضي الا بطله شئ اى بطلب المالك ودعواه فكان المالك ضمنه فيعمل له الاستقاع
 بذلك هم وعلى هذا الخلاف شئ اى اختلاف المذكورين اصحابنا وزفر رحمه الله تعالى هم او ضمنه
 حصة فزرعها او نواة فزرعها شئ اى ليعمل الاستقاع بالمصنوب قبل اداء المبدل خلافا
 لوزفر رحمه الله تعالى هم غير ان عند ابي يوسف روي بباح الاستقاع فيها شئ اى في الضرورين المذكورين في باب
 الحصة وزرعها وغصب النواة وزرعها في الضمان لوجود الاستهلاك من كل وجه شئ لان الحصة معارضة فصيل
 والنواة معارضة هم بخلاف ما تقدم شئ من غصب الاشاة وذبحها وطبخها وغصب الحصة وطبخها حيث لا يعمل للاستقاع قبل الرضا
 المالك هم لقيام العيين فيه من وجه شئ لان اجراء الاشاة والحصة باقية هم وفي الحصة يزرعها لا يتصدق بالفضل عنده
 شئ اى عند ابي يوسف هم فلا تأكلها شئ اى لا يبي حليفته ومحمد هم وحدهم ما تقدم شئ اى اصل ايجود القصد
 بالفضل عند بخلاف ابي يوسف هم ما تقدم عند قوله من غصب عبدا فاشغله او اربا بالاصل الدليل المذكور هناك
 هم قال وان غصب فغنة او ذبحها فزرعها ودانير او دراهم او انية لم يزل ملك مالها غنيتها عند ابي حنيفة روي شئ اى بنها
 لفظه لثد وري وقاسم فيه وقال ابو يوسف روي ومحمد هم يملكها لغاصب وقال كاشي شئ اى كاشي في كاشي وان غصب فغنة
 فزرعها ودرهم او صاعها انا قال باخذها ولا اجر للغاصب ولا يشبهه الا بحديث ولا يصح لانه فغنة بعينها لا تخرج من الوجود
 وقال ابو يوسف روي ويعطيه مثل فغنة وكذلك الذبي انتهى هم فباخذها ولا يشئ للغاصب شئ اى وقالت ثلاثه وقيد
 بغيرها ودرهم او دانير لان في كسرة الدراهم والدانير وقلها لغنينة مثله بالاتفاق لانه غير مصنعه ولا يتم دفع الضرر عن
 صاحبه الا بايجاب المثل والمكسور لكاسر بعد الضمان ان شأنا جبا بحد المكسور ولم يرج عليه شئ اى ليتولى ان التفتت
 بالية بالكر او لم يمتنع ان لو استهلك الغالب فغلبه قيمة مصنوعة من غير جنسه وعندنا في ربه من جنسه وقيل لا يملكها
 لغاصب وعليه متابا لانه احدث صنعة معتبرة شئ اى الصياغة هم صير حق للمالك شئ اى احداث الصنعة صير حق للمالك
 هم بالكتاب من وجه شئ لان الاسم تبدل بفعل لغاصب هم الا ترى انه كسر شئ اى ان لغاصب كسره وبالكسرة تبدل
 الاسم ولم يمتنع فان قيل لضرب ليس ذبيها وفغنة وبعده ودرهما وديارهم وفات بعض المتقاصد شئ اى كان يتصور
 في المتخو قبل لضرب وبعده لا يتعين واثار ايضا الى تبدل في بعض المتقاصد بقوله التبريق وهو لقطعة الماخوذة من
 الجعد هم لا يصلح راس المال في المضاربات والشركات ولم يترتب يصير لذلك شئ اى ليكون راس المال فيها فحق في
 دليل على تناثرها معنى واسما كما ذكرناه ولم شئ اى لا يبي حليفته رحمه الله هم ان يعين بان من كل وجه الا ترى ان
 الاسم باق شئ اى حيث يقال بعد الصنعة ذبي وفغنة هم ومعناه الاصل الثمنية شئ اى اراد ان بعض الاصل الماخرم للغنينة
 وبو الثمن فقام كما كان بلا خلاف هم وكونه موزع ناش عطف على قوله الثمنية هم وانه باق شئ اى وان كل واحد من
 وكونه موزع بان شئ اى ثمين ثمينين بقوله هم حتى يجري فيه الربوا باعتبار شئ اى باعتبار الوزن وبما يصلح ان لا يكسر

باعتبار

الاربعة لتساقط بالذهب والفضة وهي التمنية وكونه موزنا وواجب بيان الربو او وجوب الزكوة يدل على ان ائمة من كل
 وجههم وصلاحيته لراس المال من جواب عن قوله والبقير لا يصلح لراس المال واقريره ان الصلاحية امر زائد على مقتضى الطبيعة
 من احكام الصنعة دون ائمة من مقتضى لاس حكم ائمة من مقتضى القول لا يتفاوت من الفلوس والراية في هذا الحكم من
 الدراهم فلا اعتبار ولا قيمة للصنعة في هذه الاموال منفردة عن الاصل وبه فارق محمد بن زيد والصغير فان الصنعة
 الحادثة تخرجها من الوزن حتى اذا باع قنينة حديد بقيمة اثنين منه جازا اذا كان يد ابيدهم وكذا الصنعة فيها من
 اسي في عين النفقة والذهب هم غير متقومة مطلقا من اسي في جميع الاحوال وهذا جواب عن قوله احدث صنعة معتبرة
 لقريه انها غير متقومة في كل حال من لانه القيمة لها عند المتقابلين بنفسها من وانما تقوم عند المتقابلين بخلاف نفسها
 كمن استهلك قلب فنقطة فضيلة قيمة من الذهب مضاعفا عندنا من قال ومن غضب ساجدة من اسي قال لقد ورى ربه
 والساجدة بالسين لمهله وتخفيف بحجم خشبة عظيمة وقيل خشبة منحوتة حياة للاماس والاصح انها خشبة صلبة قوية
 تجلب من بلاد الهند لها ثم تعلق منها الايواب والانساضة بالماهولة فنيما في بعد هذا ان اشار الله تعالى من فني عليها
 زائل ملكا ملكها عندها وزعم الغاصب قيمتها من ومن الذخيرة هذا اذا كانت قيمة ائمة اكثر من قيمة الساجدة اما اذا
 كانت قيمة الساجدة اكثر من قيمة ائمة لم يزل ملك مالكها عنها بالاجماع وفي الكافي للحاكم وان غضب ساجدة او خشية
 فادخلها في نيانه او اجره فادخلها في نيانه او جفا في بيانه قال عليه في ذلك كقيمة وليس المقصود منه نقص بابناه
 واخذ ساجدة وخشبة واجر على حوال الساجدة لانه غير متعدي لئلا يملكه فلا ينقص واما اذا بني على نفس الساجدة ينقص
 بناؤه لانه مطلقا وجعله الاصح والدليل عليه ان القدوري بعد ان ذكر في شرحه لمختصر الكرخي ما ذكرناه قال في كتاب الحرف
 ومن غضب درهما فعمله عروة مرادة سقط حق الملكة والنفقة لا تنقطع حق الملكة عنها بالصباغة واما اسقط بكونها باقية للزوجة
 ونزولها يكون الاصل من دفعها على وجه تعدى فعل على ان المسلمة على اطلاقها وان لا حق للمالك في ساجدة في زوجين
 على ما ياتي عن قريب من وقال ائمة للمالك رحمه الله اخذ ما من اسي اخذ ساجدة وبه قال زود واحد ومالك رحمه الله
 على ما ياتي عن قريب من والوجه من بيانين قد مرنا من اسي الدليل في مسئلة ساجدة هو الذي ذكرناه من جانبها وجانب ائمة
 في المسئلة المتقدمة في اول الفصل يعني ان الغضب عند عدوان ويصلح سببا للملك ولما انه احدث صنعة متقومة الى آخره
 من وجه اخر لما مرنا من اسي وجه اخر لما في غضب ساجدة اسي في تعليمهم ان ياذب اليه من اسي في الذم في ذهب اليه
 من اضرار الغاصب ينقص بناءه الا حاصل من غير خلاف من لان فيه ابطال حقه من ضرر للمالك فبما ذهبها اليه يوجب بالقيمة
 من مكان قوايت حقه كلافات وضرر لها صلب ليس بمجبر على فيفوت حقه لا الى حلف وكان قطع حق للمالك اولى من قطع
 حق لها صلب فان قلت انما صلب جان ولا يبالى بضر بها في اذا كان فيه دفع الضرر عن الجاني عليه قلت نعم ولكن حتى اجاب
 فيما ورأى اجابته مرعى دفع الضرر عنه واجب فان قلت انه اضر بنفسه حيث باشر بسبب وهو ادخل ساجدة لغيره في بناءه مع علم
 بذلك فلا يبقى مستحقا للضرر دفع الضرر عنه قلت لا تسلم انه اضر بنفسه نعم انه ادخل ساجدة لغيره في بناءه وبما ليس بسبب المقصود
 بل هو سبب لا لقطع حق للمالك وثبوت للمالك فان قلت قوله عليه اسلام من وجد عين ماله فهو الحق به وليس على
 ان حقه لا ينقطع باذغالها في البناء لانه وجد عين ماله قلت نحن نقوله بموجب وجهها لم يجد عين ماله لان الساجدة صارت
 بالكلية من وجه فصار ملكا للغاصب من فصار كما اذا اخطا بالخط المقصود بطل جارية اصدده من حيث لا يحق رد الخط

وصلاحيته لراس
 المال من احكام
 الصنعة دون ائمة
 وكذا الصنعة فيها
 غير متقومة مطلقا
 لانه لا قيمة لها عند
 المتقابلين بنفسها
 من اسي قال
 فمن غضب ساجدة
 فبني عليها بالمال
 الملك فغضب وزعم
 الغاصب قيمتها
 وقال ائمة للمالك
 اخذها والوجه من
 الجانيين قد مرنا
 ووجه اخر لما مرنا
 فبما ذهب اليه لغيره
 بالغاصب ينقص
 بناءه الا حاصل من
 من غير خلاف من
 من لان فيه ابطال
 حقه من ضرر للمالك
 فبما ذهبها اليه
 يوجب بالقيمة
 من مكان قوايت
 حقه كلافات وضرر
 لها صلب ليس
 بمجبر على فيفوت
 حقه لا الى حلف
 وكان قطع حق
 للمالك اولى من
 قطع حق لها
 صلب فان قلت
 انما صلب جان
 ولا يبالى بضر
 بها في اذا كان
 فيه دفع الضرر
 عن الجاني عليه
 قلت نعم ولكن
 حتى اجاب فيما
 ورأى اجابته
 مرعى دفع
 الضرر عنه
 واجب فان قلت
 انه اضر
 بنفسه حيث
 باشر بسبب
 وهو ادخل
 ساجدة لغيره
 في بناءه مع
 علم بذلك
 فلا يبقى
 مستحقا
 للضرر دفع
 الضرر عنه
 قلت لا تسلم
 انه اضر
 بنفسه نعم
 انه ادخل
 ساجدة لغيره
 في بناءه
 وبما ليس
 بسبب
 المقصود
 بل هو سبب
 لا لقطع
 حق للمالك
 وثبوت
 للمالك فان
 قلت قوله
 عليه اسلام
 من وجد
 عين ماله
 فهو الحق
 به وليس
 على ان حقه
 لا ينقطع
 باذغالها
 في البناء
 لانه وجد
 عين ماله
 قلت نحن
 نقوله
 بموجب
 وجهها لم
 يجد عين
 ماله لان
 الساجدة
 صارت
 بالكلية
 من وجه
 فصار
 ملكا
 للغاصب
 من فصار
 كما اذا
 اخطا
 بالخط
 المقصود
 بطل
 جارية
 اصدده
 من حيث
 لا يحق
 رد الخط

الغوب فان الثوب بالخرق الفاحش لا يكون باكالا لانه يمكن ان يقع به استغناء لثياب فلا يفتنه لقيمة لا خيار بل يكون ليس
للمالك وفي شرح الكاشي روي في رواية ان له خيار في مأكول اللحم لان اللحم مقصود بها ان يمتد مقصود اللحم ثم يفتن
حقه فانما من وجه كان له خيار ان شاء ترك اللحم عليه ومنه قيمة له لانه وان شاء اخذ اللحم ومنه قيمة له نقصان ثم هذا هو ظاهر
الرواية في ابي الهيثم كذا في رواية الجارود والمالك يقول في الرواية واخره عارفا ويشتر عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
رحمهما الله ان صاحب البشارة بالخيار ان شاء اخذ ما ولا شيء له غير ما وان شاء تركها ومنه قيمتها يوم غضبها كذا في
الحسن بن زياد عن ابي حنيفة وكذا في اذاسايتها حين ذبحها او قطع لحمها اعضار ولم يطبخه والواس قائم في مجلس
والا كرايع ويطبق كان له خيار ان شاء اخذ ذلك ولم يكن له غيره وان شاء تركه قيمتها حين ذبحها ومنه قيمة
اشي وجه ظاهر الرواية انه من اشي النجس هم اكلات من وجه اختياره فوفت بعض الاغراض من محل الدرم ينتج المال
وتشديد الواو هو اللبن ومنه فانه درود دار اشي كثيرة اللبن هم ولنسب ولغا بعضها من اشي بعض الاغراض هم
وهو اللحم مضار من اشي الحكم في هذا هم كالحرق الفاحش في الثوب من على ما يجي حكمه عن قريب وهذا الذي ذكره
لا يعم بغيره ويطايرة ولكنه امية من قوله فوفت بعض الاغراض اذا لم يعمل لبيان منصرفه في ذكره بقوله من محل والدرة
ولنسب هم ولو كان الدابة غير مأكول لم يقطع لغا حسب ظننا للمالك ان يضمن جميع قيمتها لوجود الاستهلاك من كل وجه
ش قال الحكماء في تقييد هذه الحكم بغير مأكول لا يعم ليست زيادة فائدة لما ان الحكم في مأكول كذا لان يقطع لظرف
للمالك اختياره فحين جميع القيمة في المأكول وغيره ذكره في المبسوط وقال الاثرار في هذا انما هو على اختياره صاحب الهداية
والظاهر وجوب تعيين القيمة بالاختيار في مأكول اللحم وغيره كونه اذا قطع طرفه كان فائدة ذكره في ذلك الظاهر
وقال صاحب المعاني في نظر من وجهين احدهما انه لو كان كذا كذا كان يفتن وكذا كان اذا كانت غير مأكول اللحم والاشي
ان التعليل يدل على مشاورة الحكم بين قطع طرف المأكول اللحم وغيره مأكوله حيث قال في الاول انه اكلات من وجه دونه
الاشي لوجود الاستهلاك من كل وجه والظاهر من كل وجه فحق اختيار المالك بين تعيين قيمتها وبين اسماك بمشقة
وتعويضه لنفسها ويكون ذلك اختار منه وان كان نفس الكتب على خلافه فانه ذكره في النخبة والمغني فقال في المغني
بشام من غير اصل قطع يد حماره ورجله وكان لما بقي قيمة قدر ان يسبك ويأخذ لنقصان قلت اراد بذلك صاحب الهداية
الاشارة الى ما ذكره في الواقيات بحسابه في باب الغصب بعلامته ليس رجل غصب دابة قطع يد يافها على وجهين اما
اكانت يد الا يوبل كحماره او يوبل ففي الوجه الاول لا يكون لصاحب الدابة خيار لانه استهلاك من كل وجه وفي الوجه
الثاني له خيار لانه استهلاك من وجه انتهى فان قلت ما اراد صاحب الهداية من قوله قطع الغاصب طرفها فان اراد به
احد قوائمها لان في عين الحمار او بقل او نفس ربع القيمة وكذا في عين البقر وغيره ربع القيمة وفي عين البشارة فانقصها
على يسبي في كتاب الدليات انشاء الله تعالى ولفظ في الاطلس كتاب الجانيات والدليات رواية بشر بن عبيد قال ابو حنيفة
في حديث عيسى الحمار او البقل ربع القيمة ولو قفا عين شاة او حمل او طير او كلب او سنور او دجاجة او غنم عليه فانقصه وقال
ابو يوسف في ذلك كله عليه فانقصه في جميع البها ثم قالوا في قطع اذن الدابة وذنبها ليس لنقصان وجعل ذلك لنقصان
يسير وعن شريح انه ان قطع ذنب حمار الغاصب ليس جميع القيمة وان كان لغيره ليس لنقصان وفي المغني اذا فرغ
الحمار له الجارود ان قلله ليس له خيار لان جلده لا قيمة له حينئذ انما في الذبح بمنزلة الذبايح ثم يجلد بقطع طرفه لم يملك

هذا هو ظاهر الرواية
ودفعه انه اكلات
من وجه اعتبار
فوفت بعض الاغراض
من محل والدرة
والنسب وقوله بعضها
وهو اللحم مضار
الفاحش في الثوب
ولو كانت الدابة غير
مأكول اللحم فقطع
الغاصب طرفها
لما لا ان يضمنه
جميع قيمتها لوجود
كله استهلاك من
كل وجه وهو
قطع طرف الحمار

ما يمتنع ان يسلط الناس من ليسه مع ذلك الخرق هو الكثير واليسير ضده وفي غير المحيط وغير المقطوع ان لا يمكن ان
يخاطبته ولا يسير ضده لان محارجه جعل في الاصل يش اى المبسوط قطع الثوب بش بدون الخياطة ثم نقصا
فاحشا جعل للمالك ولاتية تقنين جميع بقيته ثم والغاية به يش اى بالقطع ثم بعض المنافع يش لاعامة المنافع
كما اشار اليه القزويني رح واما لو خالطه فيقطع حق المالك عندنا فذكره في الذخيرة وعند التلثة لا يقطع
وقالوا في اشق اليسير ياخذ الثوب ويضمنه المنتصان وفي الفاحش كذلك عند الشافعي واحمد رهما الله وعند
مالك رحمه الله حجب كقولنا وقال شمس الامنة بهذا الحكم الذي ذكرنا في الخرق في الثوب فهو الحكم في كل
عين من الاعيان الا في الاموال الربوحة فان التقييد هناك فاحشا او يسير الصاحبه الجناز بين الامساك
والرفع والتقنين فيتمتع في الامساك لا يضمن المنتصان لانه يورى الى الربو اقول من غضب ارضا يش اى
قال القزويني رح وقال تاج الشريعة ساه غضبا وان يتحقق الغصب في الغارة عند مالها انه يتصور لصورة
المال كانه قلت عبارة اصحابنا في غضب الغارة مختلفة على ما بين ابني خيفة ترة وابني يوسف ره فقتل يتحقق فيه غضب
ولكن لا على وجه وجوب لهما ان اليه مال القزويني في قوله واذا غضب غفارا فهلك في يده لم يضمنه عندنا فيل
به الا بريد السؤال فما يجتاج الى الجواب وقيل لا يتحقق فيمنه يجاب باذكرة تاج الشريعة هم فخرس فيهما او بني
فيل له اقلع البناء والغرس وروايش يورى الغرس لفتح العين وكسرها جميعا فالاول مصدر يدبه المفعول
اى الغرس من الشجر والنخل والثاني اسم ما يغرس من الشجر والنخل وهذا الحكم لا خلاف فيه لم لقوله عليه السلام
ليس لعرق ظالم حق يش هذا الحديث رواه ستة من اصحابه رضي الله عنهم الاول سعيد بن زيد اخرج حديثه
ابو داود في الجراح والترمذي في الاحكام والثاني في احياء الموات عن عبد الوهاب الثقفي ثنا ايوب عن هشام بن عمار
عن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من احياء ارضا ميتة فهو له وليس العرق ظالم حق قال
الترمذي مع حديث حسن غريب وقد رواه جماعة عن هشام بن عمار عن ابي بصير سلاقات منهم مالك منه الوطواط قال ابن
عبد البر في البعض ارسله جميع الرواية عن مالك لا يختلفون في ذلك واخرجه النسائي عن يحيى ابن سعيد
عن هشام ابن عمار ورواه في عمادة بن الصامتة رضي الله عنه اخرج حديثه الطبراني حديثا يورى
القباسه ثنا محمد بن ابي بكر المقفلي ثنا فضل ابن سليمان عن موسى ابن عقبة ثنا اسحاق بن يحيى
بن الوليد بن عباد بن الصامتة ثنا عباد بن الصامتة من قصار رسول الله صلى الله عليه وانه ليس العرق
ظالم حق الثالث عباد الله ابن عمرو ابن العاص رضي الله عنهما اخرج حديثه الطبراني ايضا عن مسلم بن خالد الرقي
عن هشام بن عمار عن ابي بصير عن عبد الله بن عمر وعرفوا باللفظ الاول الرابع عمرو بن عوف رضي الله عنه
اخرج حديثه اسحاق بن رايمويه والبخاري في مسندهما والطبراني في معجمه وابن عدي في الكافي عن كثير بن عبد الله
بن عوف عن عدي بن عدي عن ابي بصير عن عبد الله بن عمر وعرفوا باللفظ الاول الخامس سلم بن يقطين عن ابي بصير
ارضا ما اتا من غير ان يكون فيها حق مسلم فيله وليس لعرق ظالم حق واعلم انه ابن عدي بكثير بن عبد الله
الحامس رجل من اصحابه اخرج حديثه ابو داود عن محمد بن اسحاق عن يحيى ابن عمار عن ابي بصير عن عمار
قال عروة فانته خبيس في الذي حديثي بهذا الحديث وفي لفظه فقال رجل من اصحاب رسول الله

لان ما جعل في
الاصول قطع الثوب
نقصا فاحشا والثاني
بعض المنافع
قال ومن غضب
ارضا فخرس فيها
او بني قيل لا قلعه
البناء والغرس
ورادها لقوله
عليه السلام
ليس لعرق ظالم حق

صلى الله عليه وسلم وكبر في يومئذ ابنه ابو سفيان رجليه اختمتهما لى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في ارض عنوين احدهما بينهما نخل والارض للامانة فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بالارض من اصابها منها وارض صاحب النخل يخرج نخله وقال ليس لسدق ظالم حتى قال فابعد
 اخبرني الذي سمعته في هذا الحديث انه راي النخل فقطع اصواها بالقوس السادسة عاشر
 رضى الله عنها اخرج حديثها ابو داود ورحمته الله تعالى والطيا لى في مسنده شتار مع
 من الظلمة حتى عن مسدود عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البلاد بالاد والاد والعباد عباد الله ومن ايجي من موات الارض شيئا فهو له ليس
 لعرق ظالم حتى طريق الطيا لى رواه الدارقطني في سنة والبراز في مسنده وقال ابو داود
 رحمه الله تعالى قال هشام العرق الظالم ان يغرس الرجل سنة ارض غيرة فيستحقها بذلك
 وقال مالك رحمه الله تعالى العرق الظالم كلما اخذوا حقه وعرس لغيرة حتى وذكر في النهاية
 بنو بن سعد في ظالم صفة لا عيشه ورواية النقيب على الصفة والا صفة وفي المنسوب
 اى الذكى عرق ظالم حتى وصف العرق بالظلم الذكى هو صفة صاحبه مما اذا كان غيرة
 على وجه الاعتقاد ليستوجبها به وقال تاج الشريعة وروى بالاصافة اى ليس لعرق الظالم
 حتى اى شيئا وروى ابو هريرة قالت العرق في الاصل بكسر الميم هو عرق الشجر
 والبدن ويجمع على عروق فان قلت هذا حكم غرس الشجر والبناء فكيف حكم الزرع في
 ارض الغيرة قالت روى ابو عبيد في كتاب الاموال عن شدك عن ابى اسحاق عن عطا
 ابن اسلم رباح عن رافع بن حصد رضى الله تعالى عنهم عن ابنه صلى الله عليه وسلم
 قال من زرع في ارض قوم لغيرة اذ هم قلة نفقته وليس له من الزرع شئ فقضى على رب
 الارض بنفقة الزرع وجعل الزرع له ب الارض بنفقة الزارع وجعل الزرع له ب
 الارض قال في الفسوق بين الزرع والنخل ان الزرع انما يكسب في الارض سنة فاذا انقضت
 السنة رجعت الارض لى ربها وصار فلم يكن ناخب من غيرها وجه وذكر في الواقيات الحسابية
 في باب الغصب لعمارة العبن رجل عصب ارضا فزدها حنطة ثم اختصها بهى بذر لم يلبث
 لغيرة فصاحب الارض ناخب ان شاء الله بها حتى نبت ثم يقول له اقلع وزكك وان شاء اعطاه
 ما زاد البذر فيه اما ناخب فلا لا طريق لتضمين الارض الا ذلك فان اختار اعطاء الضمان كيف
 يضمن روى هشام عن محمد انه يضمن ما زاد البذر فيه فقوم الارض غيرة مبذور و تقوم مبذور
 لكن يبذر لغيرة حتى النقص والقاع اذا نبت ففضل ما بينهما قيمة بذر في ارض غيرة وقال
 فيه ايضا لعمارة البارجل التي بذره لى ارضه في رجل والتي بذره وسقى الارض فبنت
 البذر ان جميعا او التي فيها بذره وقلب الارض قبل ان نبت بذر صاحب الارض فبنت البذر
 لاجمعا فانبت يكون للارض عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لان قاطع المجلس بالجنس استهلك

شدة وعليه الماول قيمة بذره لكن مبذور ارض ملكه وطريق معرفة ذلك ما مر
لكن بشرط من قيمة بذره في ارض نفسه فان جاز صاحب الارض وهو الاول فالق في فيها بذره نفسه حرة
وقلب الارض قيل ان ثبتت فيها البذر ان اولم يثقب وتسقى واشت من الميزور كلما فوله وعليه للغاصب
بذره وبذور ارض غيره لانه ان كانت ذكاهم لان ملك صاحب الارض باق فان الارض لم تستهلك والغصب لا يتحقق فيها من
اي في الارض هم ذل لا للملك من سبب فيومر الشغل بتغيرها من اي فيومر شغل ارض الغير اخلها معها مثلها
هم كما اذا شغل طرف غير بطعامه ش بان غصب طرفا فطرح فيه ثمانية فانه يومر بتغيره فكذا انهم فان
كانت الارض تنقص بقلع ذكاهم ش اي بقلع الفرس والبناهم فلهما ان لا يضمن له ش اي للغاصب
هم قيمته البناهم وقيمة الفرس مقلوعا ش اي حال كون كل واحد من الفرس والبناهم مقلوعا وكان الاصول ان
يكون مقلوعين على الاصحى وليس المزدوان لثقلها ثم يقد بالدلالة الحال عليه وانما المزدوان واما قاسان بقرية
ما لو كانا مقلوعين على ابي الابن هم ويكفيان له ش اي يكون الفرس او البناهم للمالك الارض هم لان في نظرهما
ودفع الفرس عنها ش اي لان في هذا المذكور نظر للمالك والغاصب جميعا لان في منع الغاصب من البناهم
والفرس اضرار له لانه عين ماله فلا يجوز منعه منها وفي قاعه وتسليمه ضرر على المالك وقد قال عليه السلام
والاخر في الاسلام وفيما ذكرنا فطر ورعاية للجاهلين وفي الذخيرة والمحيط لو غصب ساحة وبني عليها لا ينقطع
حق المالك ثم قال وكان الامام ابو علي النسفي يحكي عن الكرخي انه ذكر في بعض كتبه مفصلا فقال ان كانت قيمة الساحة
اقبل من قيمة البناهم ليس للمالك ان ياخذها وان كانت قيمة الساحة اكثر فله ان ياخذها قال مشايخنا هذا اقرير بين
مسائل حفظت من محمد قال من كان في يده لولو فمستطقت فابتلعها وحاجته انسان ينظر الى قيمة الدجاجة واللولة فان
كانت قيمة الدجاجة اقل من قيمة اللولة بين اخذ الدجاجة بقيمتها ومن ترك اللولة واخذ بقيمتها وكذا لو ادخل
رجلا في صيد فقبض الفصيل حتى علم يكن اخراجه من البيت لا يتحقق اخراجه الى اكثر مما قيمته ويخبر صاحب الاكثر
بدرع قيمة الاخر الى صاحبه ويملك مال صاحبه وكذا لو كان للتاجر حب في الدار المستأجرة لا يمكن اخراجها الا بهدئ
من الحائط ينظر اليها اكثر قيمة وكذا لو ادخل رجل اترجة في قارورة غيره فلبت الاترجة فلا خيار له ومن الفاعل
لصاحب الاترجة بقيمتها وتكون الاترجة والقارورة بالثمان قيل يمكن ان يكاب عنها بانه لا يقدى فيها بخلاف غصب
لانه معتد فلا يراعى حقه وفي خلاصة الفتاوى رجل بنى حائطا في كرم رجل لغير امر صاحبه لكرم فان كان للتراب
قيمة فاحاطت بالباقي وعليه قيمة التراب فان غصب ارضا ونحوها لظا فجار صاحبها واخذ الارض فاراد الغاصب النقص
ان بنى الحائط من تراب هذا الارض ليس له النقص وتكون لصاحب الارض وان بنى الحائط من تراب غير هذا الارض
فله النقص هم وقوله بقرية مقلوعا ش اي قول القدرى يضمن له قيمة البناهم والفرس مقلوعا هم معنا وقيمة بناهم
يومر بقلوع لان حقه فيه ش اي لان حق صاحب الفرس في الفرس هم اذا اقرار له ش اي للفرس او البناهم
لانما يلهما بخلاف الذرع هم فيقيموم الارض بدون الشجر والبناهم ويقيموم بها شجر او بناهم لصاحب الارض ان يراه
بقلعه ش اي قوله لصاحب الارض ان يافره بقلعه صفته لقوله شجر او بناهم هم فيقيموم فضل ما بينهما ش
اي فيقيموم صاحب الارض فضل ما بين القبتين مثلا اذا كانت قيمة الارض بذور الشجر عشرة واما

وكان ملكا لم يملك
اكثر من ارض باقية
اكثر من ارض مملوكة
والغصب لا يتحقق
فيها ولا يملك للملك
من سبب فيومر
الشغل بتغيرها
كما اذا شغل طرف
غيره بطعامه
اكثر من ارض مملوكة
بقلع ذلك فلهما
ان يضمن له
الفرس وقيمة الفرس
مقلوعا ويكفيان
لان فيه بطلان
ودفع الفرس عنها
وقوله بقرية
مقلوعا
او شجر يقيموم
كان حقه فيه
له فيه فيقيموم
بدون الشجر
ويقيموم بها
لصاحب الارض
ان يافره بقلعه
فيقيموم فضل
ما بينهما

اي اذ لم يكن صاحب الصنع جانيا فبذلك صاحب لاصل وهو الثوب الصنع بدفع قيمة الى صاحب الصنع كذا ذكره في الكافي
حيث قال وبجملات ما اذا انتج بسبب لبيع فانه لا يثبت اختيار رب الثوب بل بومره بدفع قيمة الصنع لانه اجنبية
من صاحب الصنع يعني الثوب فبذلك صاحب لاصل الصنع وفي الايضاح لو ان الصنع يقع فعل احد فهو رب الثوب لشي
عليه من قيمة الصنع وفي قول الى منيفة وان كان عسفا او زعفا لا يثبت الثوب باختيار ان شاء اعطاه مازاد الصنع فيه
وان شاء امتنع فيصالح الثوب فيسقط بغيره ثوبه اميض وصاحب الصنع بغيره الصنع في الثوب لانه لم يوجد من اهل
بوسبب النعمان فاقضى النعمان وصار اشركين وبرقالت الثلاثة هم قال ابو عبيدة ش هو سعد بن معاذ المرزعي
المكي ابراهيم بن ابي سعيد وهو مكي ابي يوسف القاضي رحمه الله هم في اصل المسئلة ش اي في قوله ومن نصب ثوبا
فصنعه احمر واحترق به القيد ان يترجم ان هذا الحكم الذي ذكره ابو عبيدة متعلق بما يليه من مسئلة الايضاح وان كانت
مسئلة الايضاح كذلك لكن وقع من الى عبيدة في اصل المسئلة فذلك قيد به نصيبا للنقل هم وان شاء رب الثوب باعه
وليفر بغيره اميض وصاحب الصنع ش اي فيضرب صاحب الصنع هم بما زاد الصنع فيه لان له ش اي لصاحب
الثوب هم لان ليملك الصنع بالقيمة وعند امتناعه ش اي عند امتناع صاحب الثوب من تملك الصنع بالقيمة هم تعين
رعاية الجاهل في البيع ش لان طريق القبال حق كل واحد منها الى صاحبه معنى هم ويتالي هذا ش يعني تيسر الانش
لما كان يعني قوله الى عبيدة ان شاء رب الثوب الى آخره هم فيما اذا انصب الثوب بنفسه ش من غير ان يكون لصاحب الصنع فعل
فيه لانه اذا كان كذلك لا يكون له ولاية تعين صاحب الصنع بدون منبائة من عند امتناعه عن تملك الثوب فعذر نفسه جمل
تعين البيع طريقا للوصول الى حقه اذ لم يرض صاحب الثوب بملك الصنع بالقيمة فاما في القسب عند امتناع رب الثوب عن
تملك الصنع تعين له تعين الناصر للثوب لا يرضى والتحقق ان ما قاله ابو عبيدة لا يتالي في اصل المسئلة لان ثمة لصاحب الثوب
ان يملك الصنع بالقيمة او ليس الناصر اذا كان له ذلك لا يتعين البيع عند امتناعه عن التملك بالقيمة وفيما اذا انصب ليس له
ان يعين صاحب الصنع لما انه خير فاز فيه فيتعين البيع عند امتناعه من التملك هم وقد ظرر ما ذكرنا ش في مسئلة الصنع
والايضاح هم الوجه ش يعني جواب المسئلة وتقليها هم في السويق ش من حيث الخطط والاختلاف بغير فصل الجمل
ان ما قلنا في غصب الثوب وصيغه فهو الوجه في غصب السويق ولتة بالسمن ونحو قول الى عبيدة فيه الا ان بين السويق
والثوب تفاوت وهو ان النعمان في غصب الثوب قيمة وفي السويق مثله لكنه مثليا اشار اليه بقوله هم غير ان السويق
من ذوات الامثال فيضمن مثله والثوب من ذوات القيم فيضمن قيمته وقال في الاصل ش اي المبسوط هم يضمن
قيمة السويق لان السويق يتفاوت بالثقل فليثبت مثليا ش وقال الحكم في كافي ما اذا غصب سويقا قلته ليس فصاحب الجاهل
ان شاء رضنه قيمة سويقه وان شاء اخذ سويقه ضمن للغاصب زاد فيمن لم يضمن قال الشيخ علام الدين الاستاذ في ذرية اشكال
وهو انه قال في الكتاب ضمنه قيمة السويق فانه مثلي ولم يقل مثله وقد اختلف اصحابنا في ذلك والصحيح ما ذكره في الكتاب لان
السويق اجزا مختلفة متغيرة ومختلفة بالثقل تخرج من ان تكون من ذوات الامثال لان الثقل ليس طريقا للمماثلة فلا يكون
السويق مثليا وذكره في الاسلام ابو اليسر في شرح الكافي ان السويق من ذوات القيم وان كان كميلا وقال كل
كيل لا يكون مثليا وكذلك كل موزون لا يكون مثليا انما المثل من الكميات والموزونات ما هي متفاوتة فليس
بمثلي كالعدديات فان للثقل رتبة امثال واما المتفاوتة فلا وكان الكميات والموزونات والعدديات سواها ولهذا

قال ابو عبيدة في اصل
المسئلة وان شاء
رب الثوب باعه
ويفر بغيره بغيره
اميض وصاحب
بما اذا انصب فيه
كان له ان لا يملك
الصنع بالقيمة عند
امتناعه تعين
رعاية الجاهل
في البيع ويتالي
هذا فيما اذا انصب
الثوب بنفسه
وقد ظرر ما ذكرنا
الوجه في السويق
غير ان السويق
من ذوات الامثال
فيضمن مثله
والثوب من
ذوات القيم فيضمن
قيمه وقال في كافي
يضمن قيمة السويق
لان السويق يتفاوت
بالثقل فليثبت مثليا

ان يكون الزرعيات على هذا وبين السويقي قد يكون تفاوت فاش سبب البقاء فلا تكون امثالا متساوية بل الاز
 منه ش اي من القيمة ذكر الضمير تبادل ما يقوم هم المثل سواء به ش اي ساجد المثل القيمة في قول النسيب في السويقي
 وتذكر الضمير في تبادل الذي ذكرناه هم لقيامه مقامه ش اي لقيام المثل مقام المصنوع هم والصفحة
 كالحجرة ش يعني فيما اذا صنع المصنوع بالصفحة فكله كما اذا صنفه بالجزء في الوجه كما في اختلافهم ولو صنفه اسود ش
 اي ولو صنف الثوب المصنوع صبغا اسود هم فهو نقصان عند ابي حنيفة ش فاذا كان النقصان فليس الثوب بان يأخذ ولا يبيع
 شيئا هم وعندنا زيادة ش كالحجرة والصفحة فيجزى فيه بالجزء فيما هم وقيل هذا اختلاف وعمران ش فان
 ابا حنيفة كان في زمن بني امية وكانوا يفتنون عن لبس السواد فاجاب علي بن ابي طالب ما شاهد من عادة بني العباس
 يلبس السواد وكان ابو يوسف يقول اولا يقول ابي حنيفة قلنا قلنا الثوب والاحتياج الى التماس الزيادة بالصنع
 وقال السواد زيادة وعلى ان بارون الرشيد ش ورع مع ابي يوسف في لون الثوب للباس فقال ابو يوسف حسن الاولان
 ما كتب به كتاب الله تعالى فاستحسنه بارون من ذلك اخبر لون السواد وتبع من بعده هم وقيل ان كان ثوبا من ثوب السواد
 فهو نقصان وان كان ثوبا يزيد فيه السواد فهو كالحجرة ش اجمال من هذا لاختلاف في الحقيقة في هذه المسئلة وانما يرجع الى العا
 في كل زمان فان كان السواد زيادة عن المالك الالم بغيره كذا ذكره القدر في شرحه لم يفرق فيهم وهو عرفت في غير هذا
 الموضع ش اي في شرح مختصر الكرخي وغيره من الكتب لم يفرق هم ولو كان ثوبا ش اي ولو كان المصنوع المصنوع ثوبا هم
 يفتقد الحجة بان كانت قيمته ثلاثين درهما فراجعت بالصنع الى عشرين فعن محمد بن عيسى في ثوب يزيد فيه الحجرة ش ولا نقص
 قيمته به هم فان كانت الزيادة خمسة ياخذ ثوبه وخمسة دراهم ش لان صاحب الثوب مدفوع بنقصان الثوب عشرة دراهم
 السباع عليه قيمة الصنع خمسة فاختصة بالخمسة قصاص ويرجع عليه بالثمن النقصان في خمسة وهو معنى قوله هم لان احدى اركان
 جرت بالصنع ش هذه رواية هشام عن محمد بن كذا في العيون وقال ابو الوالي في فتاواه ولو غصب العصف صاحب ثوب يبيع
 فليس ش ياخذ لانه استملكه فان لم يقدر عليه فوعلى الاختلاف الذي عرفت في ما ينقطع عن ايدي الناس ليس لصاحب العصف ان يبيع
 الثوب لان الصنع فيه كالمالك السواد ههنا كالعصف عند ابي حنيفة لان الغنا ان يجب بالملك الصنع ولو وقع الثوب بنفسه
 في الصنع فالصنع فان كان سودا ياخذ ثوب الثوب ولا شئ عليه عند ابي حنيفة رحمه الله وان كان عصفرا او درعرا
 قرب الثوب بالخيار ان شاعرا عطاء بما زاد الصنع فيه وان شاعرا فيه فيباع الثوب ويلب فيه صاحب الثوب بقيمة
 وصاحب الصنع بقيمة الصنع من الثوب لان المالك لم يرض بالتمتع بملك الصنع ولا يضمن صاحب الصنع بهذا لانه
 لا يصح له بخلاف ما قبله وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله السواد والعصف سوار وكذلك السمسم يحتاط بالسويقي
 والسويقي بمنزلة الثوب لانه اصل والسمسم كالصنع واما العسل والسويقي اذا اختلفا فكلها اسهل ولو غصب
 ثوبا من رجل وصنفه يعصفرا اكاخر ثم ذهب لفاعل فلم يعرف فوكلوا له اختلفا لغير فضل الا لانه تغذرا اعتبار فله
 للضمان فهو كالعدم ولو كان صاحب الثوب غصب العصف ثم باعه فلا يسبيل لصاحب العصف على المشتري لان
 الفاصب استملكه ولو ان صاحب العصف غصب الثوب وصنفه ثم باعه وغاب وصنف صاحب الثوب يفتق له
 بالثوب لانه ملكه وسيؤتي منه بغيره لان الناصب فيه حقا وهو الصنع ولو غصب ثوبا وعصفرا لرجل واحد
 وصنفه كان للمالك ان يأخذ منه مصبوغا وبرس الناصب من الضمان لان مال الانسان لا يستملك

وقيل المراد منه
 المثل سواء به لقيامه
 مقامه والصفحة
 كالحجرة ولو صنفه
 اسود فهو نقصان
 عند ابي حنيفة
 وعندنا زيادة وقيل
 هذا اختلاف وعمران
 و زمان وقيل ان كان
 ثوبا ينقصه السواد
 فهو نقصان وان كان
 ثوبا يزيد فيه السواد
 فهو كالحجرة وقيل
 في غير هذا الموضع
 ولو كان ثوبا ينقصه
 الحجة بان كانت قيمته
 ثلاثين درهما
 فراجعت بالصنع
 الى عشرين
 انه ينظر الى ثوبه
 يزيد فيه الحجة فان
 الزيادة خمسة ياخذ
 ثوبه وخمسة دراهم
 لان احدى اركان
 جرت بالصنع

بما لا يخاطب انتهى وقال في شرح الطحاوي ولو اغتصب من رجل ثوبا ومن الآخر صنفين من الغصب الصنفين متساويين
لانه انما صنفه من صنفين من الثوب فصار لغير ذلك كانه صنفه لنفسه وقدره من ذلك وما حصل بالمسائل فتح راس تنوير
حتى يروى فليته تامة كحطب مقدار ما يسجن به ويمكن ان يقال بنظر لم يستاجر الثوب المسجور لا ارتفاع فيمن ذلك القدر ونظير
الى اجرة مسجور او غير مسجور فخصن تفاوت ما بينهما والقد علم بالصواب هم

فصل من اى هذا الفصل محتوي على مسائل متفرقة متعلق بالغصب فذلك اخره هم ومن غصب عينا فبقيها من البين
الجميع هم فضمنه المالك بيمينه المالك من اى ملك الغاصب ملك البين وبه قال مالك هم وهذا عندنا من اى ملك الغاصب البين
المغصوبه بعد الضمان من بينهما وقال الشافعي لا يملكها من وبه قال احمد حتى لو طرقت لستروا ويرد القيمة وقال البرعي
قاعدة الخلاف في ملك الكسبة فهو البيع وجوب الكسب على الغاصب لانه ملكه عندنا هم لان الغصب عدوان محض من اى
حرامه فالصواب فيه وجوب ابعاده هم فلا يصح سببا للمالك من لان الملك مشروع وغير المشروع لا يكون متصفا الى المشروع
اذا وفى درجات السبب ان يكون ابعاده فلا يملكه هم كما في المديون من بان غصبه وقيمة ضمن قيمته فانما يملكه بالاتفاق
هم ولنا من اى المالك هم ملك البديل من وهو القيمة هم كما له من اى يداور قيمة وكل من ملك بدل شئ خرج البديل
عن ملكه في متابعته ودخل في ملك صاحب البديل دفعا للضرر عن ملك البديل لكن بشرط ان يكون البديل قابلا للنقل
من ملك الى ملك اشارة الى ليقوله هم والبديل قابل للنقل من ملك الى ملك من اى من المديون فانه غير قابل للنقل على
ما يحكيه لان من يملكه من اى اذا كان كذلك يملك الغاصب المغصوب او البديل هم دفعا للضرر عنه من اى من الغاصب
وتحقيقا للبديل كما في سائر المبادلات هم بخلاف المديون لانه غير قابل للنقل حتى المديون وكذا ما يشير الى ان سببا للمالك
هو الغصب والالم يكن تعليلهم الثلاثة ملك مناسبا وهو من جهة القاضي ابى زيد فانه قال في الاسرار قال علماؤنا
الغصب يفتد المالك في المغصوب عند التقضاء بالضمان او التراضي وقال شمس الائمة في المبسوط وبه اجمع فان ملك
لا يثبت عند اذ الضمان من وقت الغصب للغاصب حقيقة وبه لا يسلم له الولد ولو كان الغصب هو الغصب للمالك
لكان اذا تم له المالك بذلك السبب يملك الزوائد المتصلة والمنفصلة ومع هذا في هذه الغيرة بعض الشبهة فالغصب عدوان
محض والمالك حكم مشروع فغروب فيه فيكون سببه مشروع عاصره بغيره ولا يصح ان يجعل العدو ان الحضر سببا له
قائمة ترغيب للتأمل فيه لتخصيل ما هو مرغوب لهم به ولا يجوز اضافة مثله الى المشروع قبل فية نظر لانه لا يراى ويكون
سببا للمالك عند اذ الضمان انه ليجب مطلقا بل بطريق الاستناد والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر
اشرة في ثبوت الزيادة المنقطعة ولا يسلم ان يقال الغصب موجب لرد العين والقيمة عند تعذر رد العين ثم ثبت
المالك لا غاصب شرط للتقضاء بالقيمة لا المقصود بالغصب ولما لا يملك الولد فانه بعد الانفصال لا يبقى تبعا وبه
ثبت شرط ثابت تبعا والى ليس كذلك لانه بدل المنفعة فيكون تبعا محضا فيملكه الغاصب وقال الامام الشافعي
في شرح الطحاوي من اى الباقى العبد المغصوب من يدا الغاصب فالملك بالتحيا وان شيئا انظر الى الطحاوي
عليه نية وان شاء لم ينظر ضمن الغاصب قيمة فلو ظهر العبد بعد ذلك فانه ينظر ان اخذ صاحبه القيمة التي
سما او رضى بها اما تبعا وقها عليها او بقيام البينة او يقول الغاصب عن البين فلا يسيل لسلطة العبد
عندنا وعند الشافعي رحمه الله ان ياتى عده لبيته ولو اخذ القيمة بقول الغاصب وبينه على ما يدعيه المالك ان اثار

فصل من
غصب عينا فبقيها
ضمنه المالك قيمتها
ملكها وهل عندنا
وقال الشافعي
لا يملكها لان
الغصب عدوان
محض فهو يملك
سببا للمالك كما
في المديون ولنا انه
ملك البديل كماله
والبديل قابل للنقل
من ملك الى ملك
فيملكه دفعا للضرر
بخلاف المديون
لانه غير قابل للنقل
لحق المديون

فان المالك باختيار ان شاء حبس القيمة ورضي بحيا وسلم العبد الى الغاصب وان شاء رد القيمة التي اخذ واسترد العبد
والغاصب ان يحبس العبد حتى ياخذ القيمة ولو مات العبد عند الغاصب قبل رد القيمة عليه فلا يراد القيمة ولكن باختيار المالك
ففضل القيمة المكان في قيمة العبد فضل على ما اخذ وان لم يكن فيه فضل فلا شيء له سوى القيمة الماخوذة وروى
عن ابني يوسف رحمه الله انه قال اذا نظر العبد وقيمته مثل ما قال المالك فلا خيار للمالك ولا يسبيل له سعة العبد
في ظاهر الرواية له اختيار من غير تفصيل ولو كان المعضوب مديرا او ابني عند الغاصب فانه يضمن القيمة لان المديرا
يضمن بالغصب ولكنه لا يصير ملكا للغاصب حتى انه لو ظهر مروه على مولاه وليست منه القيمة وليس للغاصب حبس
لاجل القيمة لانه لا يجوز بيعه ولا يجوز بيعه بالدين والكان المعضوب ام ولد فلا ضمان على الغاصب عن ابي حنيفة
رحمه الله لان في اصله ان ام الولد ليست بحال وعندنا هي كالمديرة وورق ابو حنيفة رحمه الله بينهما في الغصب
وساوى بينهما في الشر او لو قبضها المشتري بتسليم البائع وبالك عند المشتري فلا ضمان عليه فيها جميعا عندنا
ابي حنيفة رحمه الله وعندنا يضمن القيمة فيها جميعا ولو حتى على كل واحد منها وجب الارش فيها جميعا على البائعي
بالاجماع انتهى ثم نعم قد نصيب التدبير بالقضاء من هذا جواب عما يقال لانه ان المديرا لا يقبل القتل فان
مولاه لو باعه وحكم القاضي بجواز بيعه جاز البيع وفسخ التدبير وتقرير الجواب بالقول بالوجوب يعني بوجوب ذلك
لكن في ضمن قضاء القاضي في الفصل الشئ يتخذه هم لكن البيع لوجه ليعادف القن من لا المديرة فيجوز
القن بهذا الطريق واما نحن فيه فلم نفتح التدبير والكلام فيه هم قال والقول في القيمة قول الغاصب مع
يمينه من ابي قال القدوري رحمه الله وبذلك لا يعلم فيه خلاف هم لان المالك يدعي الزيادة وهو يكره
احي الغاصب يكره تلك الزيادة هم والقول قول المتكبر مع يمينه من قوله عليه السلام اليمين على من انكر
هم الا ان يقيم المالك البينة اكثر من ذلك من ابي من الذي يدعي الغاصب لانه اثبت من ابي لان المالك اثبت اجماعا من
الزيادة هم بالحجة المزمعة من ابي البينة فان عمر بن قامة البينة وطلب اليه الغاصب بنية تشهد بقيمة المعضوب لم يقبل
بنية بل حكف على دعواه لان بنية تنفي الزيادة والبينة على النفي لا تقبل وقال بعض المشايخ ينبغي ان يقبل لاسقاط اليمين كالقول
اذا ادعى رد الولد في القول قوله ولو اقام البينة على ذلك قبلت وكان القاضي البوسنة النسب يقول انهم لم يمسك
حدت مشطه ومن المشايخ رحمهم الله من فوق بين ثم اوسمة الولدية وهو الصحيح لان المودع ليس عليه الا اليمين
وباقامة البينة استظهره ارفع الخصومة واما الغاصب فعليه ههنا اليمين والقيمة وباقامة البينة استظهره ارفع
الخصومة واما الغاصب فعليه ههنا اليمين والقيمة وباقامة البينة لم يسقط اليمين فلا يكون في مانع المودع
وفي البسوط والخصومة في دعوى الغصب ذكر الجنب والصيغة ليس بشرط كما في سائر الدعا
لان محمد رحمه الله ذكر في الاصل اقام بنية على رجل انه غصب جارية له فحبس المديرة عليه حتى
يحبس جواردها قال الحلواني رحمه الله بذهاب المسئلة مما يحفظ لانه قال اقام بنية ولم يذكر حبسها وجعلها
وتقيمتها قال بعض المشايخ رحمهم الله تاويل المسئلة انه ذكر الجنب والصفة والقيمة وقال ابو بكر الاعشى تأويلها
ان الشهود وشهدوا على اقرار الغاصب بذلك فاما الشهادة على فعل الغصب فلا تقبل مع جهالة المعضوب لكن
القضاء بالمجمل غير ممكن ولكن الاصح ان هذا الدعوى والشهادة مقبولة بدون ذكر الجنب والصفة الضرورية لان

نعم قد يفهم التدبير
بالقضاء لكن البيع
بعد تصديق القن
قال والقول في القيمة
قول الغاصب مع يمينه
لان المالك يدعي
الزيادة وهو يكره
والقول قول المتكبر
مع يمينه الا ان
يقدم المالك البينة
بالكثرة من ذلك
لانه اثبت به الحجة
المسئلة

الغاصب

الغاصب يمنع عن اخصار المصنوب عادة وحسن الغصب انما ياتي من الشبهة ومما نفع الغصب دون العلم باوصاف المصنوب
 فسقط اعتبار علمه بالتصديق في ثبوت ذلك الغصب بالبينية لثبوتها باقراة بحسبهم حال فان ظهرت العين من اي حال القدر
 فان ظهرت العين المصنوبية هم وقيمتها اكثر مما ضمن من اي حال وان قيمتها اكثر مما ضمن الغاصب هم وقد ضمنه يقول المالك
 من اي حال وان ضمن الغاصب العين المصنوبية يقول صاحبها هم او ببيئته انما هو من اي وضمنه ببيئته تمام المالك
 هم او بنبول الغاصب عن العينين من اي حال المالك عن اقامته البيئية على ما ادعاه فطلب بين الغاصب فكل عنها وهم عليه
 بما ادعاه المالك هم فلما خيلا للمالك من في هذا البصير كلها وبه قال مالك وحسن الشافعي رضي الله عنه واحمد لما لم يلزم لوروم
 زوال ملكه عندها عنه هم وهو من اي العين المصنوبية وذكر الضمير على ما ولى المصنوب هم الغاصب لانه ثم له الملك بسبب
 الفصل به رضاه المالك حيث ادعى هذا المقدار من ولم يدع الزيادة هم قال وان كان ضمنه من اي قال القدر ورضي
 اي وان كان المالك ضمن الغاصب هم يقول الغاصب مع ببيئته فهو بالخيار ان شاء المضي الضمان وان شأنا اخذ العين
 ورد العوض لانه لم يتم رضاه بهذا المقدار حيث يدعي الزيادة من اراد ان رضاه بهذه المبادلة لم يتم وانما اخذه
 ببار حجة الغاصب ضرورة عدم البينة وان الشئ خير من لا شئ وعدم تمام الرضى يخلف لزوم المبادلة كما اذا باع كرا
 وسلم كراهم واخذه ووضعا لعدم صحة من هذا جواب عما يقال ان اخذه القيمة والكفاية ناقصة يدل على تمام الرضى
 فكانت المسئلة كالاولى فاجاب بقوله واخذه ووضعا اي اخذ المالك ما دون الزيادة لا يدل على تمام الرضى لانه انما
 اخذ ذلك الضرورة وهي عدم الكمية فلا يدل على رضاه بخلاف السابقة المتقدمة لان دعواه تلك القيمة كانت باختياره
 هم ولو ظهرت العين وقيمتها من اي حال ان قيمتها هم مثل ما ضمنه او دونه في هذا الفصل الاخير من يعني ببيئته
 الغاصب بقوله مع ببيئته هم فكذلك الجواب من يعني فهو بالخيار ان شاء المضي الضمان وان شأنا اخذ العين ورد العوض
 هم في ظاهر الرواية وهو الاصح من لانه هو المذكور في الاصل مطلقا وكذلك الطحاوي المطلق الرواية في تحريم خلاف الما
 قاله الكرخي انه لا خيار له من لانه لو فرغ عليه بدل ملكه لم يكن له هم لانه لم يتم رضاه من دليل قوله وهو الاصح لا دليل قول
 الكرخي هم حيث لم يوطئ من اي المالك وهو على صيغة الجمل هم ما يدعيهم من القيمة هم واخيلا لثبوت الرضا من اي ثبوت
 اختياره لثبوت رضاه بما اعطى من القيمة وقد ذهب القدر ورضي في شرحه لخصم الكرخي الى ما ذهب اليه الكرخي حيث
 قال فاما اذا قضى عليه بقوله ثم ظهرت العينين وقيمتها مثل قال الغاصب او اقل فلا يسيل لصاحبها عليه لانه ليس
 البدل ولم يظهر فيه زيادة واما اذا كانت القيمة اكثر مما قال الغاصب فالمصنوب منه بالخيار وذلك لانه لم يستوف
 بدل العين الذي ادعاه ولم يرض بربو ال ملكه عنها بما دون ذلك من البدل فكان له الخيار ثم قال القدر ورضي
 وكان ابو بكر الرازي يقول ان هذا محمول على ان هذا الزيادة لا تجوز ان تكون مما يحدث مثلهما بين التضمنين
 والظهور فاما اذا كانت مما يجوز ان يحدث فادعى الغاصب انها حثت وادعى المصنوب منه الكفاية فقول
 قول الغاصب مع ببيئته لان التملك قد صح ويجوز ان يكون الامر على ما قال الغاصب فلا يفسخ التملك بالشك ثم
 قال القدر ورضي ومن اصحابنا من قال لا روية في العين اذا ظهرت وقيمتها مثل ما قال الغاصب بل ثبت للمالك
 وخياره ما هو موضع محقق وقد قال محمد في الغصب ما يدل على انه ثبت له الخيار لانه قال في تحليل سلة القيمة
 اذا كانت ناقصة لان المالك لم يستوف ما ادعى من القيمة وبذا يدل على ان القيمة كانت تامة فاختار ثابت لانه

قال فان ظهر
 العين وقيمتها اكثر
 مما ضمن وقد ضمنه
 يقول المالك الما
 لاقامها او بنبول الغاصب
 عن العينين فله الخيار
 للمالك وهو الغاصب
 لانه لم يتم له الملك ببيئ
 الفصل به رضاه المالك
 حيث ادعى هذا
 المقدار قال فان كان
 ضمنه يقول الغاصب
 سعر عينه فليس بالخيار
 ان شاء امضى الضمان
 وان شاء اخذ العين
 ورد العوض لانه
 لانه لم يتم رضاه
 بحق المقتل رحمت
 يدعي الزيادة وانه
 دونهما لعدم صحة
 ولو ظهرت العين
 وقيمتها مثل ما ضمنه
 او دونه في هذا الفصل
 الاخير فكذلك
 الجواب في ظاهر
 الرواية وهو الاصح
 خلافا لما قاله الكرخي
 انه لا خيار له لانه
 لم يستوف ما ادعى
 لم يحيط له ما عليه
 والخيار لثبوت الرضا

قال ومن غصب
 عبد لغيره فمضته
 المالك فمضته فقد
 حاز سبعة وان اعتقه
 ثم مضى القيمة ما
 اعتقه كان للمالك
 الثابت فيه ناقص
 للغير مستند
 او ضرورة فله في
 بطلان حق الاكساب
 دون الاداء والناقص
 يكفي لنقص القيمة
 العتق ملكا للمالك
قال وولد المخصوم
 وعملها ونحوه في البستان
 المخصوم امانة
 في يد الغاصب ان
 هلك فلا ضمان
 عليه الا ان يتبعه
 فيها او يطلبها بالكلية
 فيمنعها اياه وقال
 الشافعي في رواية لم يفتقر
 مضمون متصلة كانت
 او منفصلة لو غصب
 وهذا اثبات اليد على
 مال الغير بغير رضاه
 كما في الطيبة المحررة
 من الحرم اذا ولدت
 في يده يكون مضمونا
 عليه ولما اراد الغصب
 اثبات اليد على مال الغير
 على وجه يزيل يد المالك
 على ما ذكرنا ولا بد من
 ما كانت ثابتة على
 هذه الزيادة حتى
 يزيلها الغاصب

لم يستوف ما قال من القيمة وذكر ابو يوسف في الايام ما يدل على انه لا خيار له لانه قال في لغيره ملكا لغصبان القيمة
 لان المالك لم يستوف القيمة كما لا بد من ذلك على انه اذا استوفى ما لا خيار له والنداء اعلمهم قال ومن غصب عبد من
 ابي قال في الجامع الصغير ومن غصب عبد رجلهم فباعه فمضته المالك فمضته فمضته من ابي قال في الجامع الصغير
 وقال في اخرى لا يجوز بيعه كالاختاق وبه قال الشافعي رحمه الله والمالك كغرفات الفضولي هم وان اعتقه ثم مضى
 القيمة لم يجر حقه لان ملكه الثابت فيه ناقص للثبوت مستند من والى بالاسناد ثابت من وجه حكايته فمضته فيكون
 ناقصا والناقص يكفي للبيع دون العتق على ما يجي هم او ضرورة من ابي يثبت الملك الغاصب ضرورة القضا
 بالضمان كذا يلزم اجتماع البدل والمبدل في ملك واحد والثابت بالضرورة ثابت من وجه دون وجه ولما اشترى
 ابي ولا يلزم ثبوت الملك له ضرورة هم لغيره في حق الاكساب دون الاولاد ومن ابي يظهر ثبوت الملك الغاصب في
 حق الاكساب ولا يظهر في حق الاولاد بان غصب جارية فكسبت اكسابا قبل او اد الغاصب الضمان فالاكساب الغاصب
 ولو ولدت اولاد قبل او اد الضمان ثم اوى الضمان قال اولاد للمغصوب منه فيكون للمالك ناقصا ولو
 كان تاما لكان الاولاد باذاد الضمان كما في البيع فان من اشترى جارية فولدت قبل او اد الثمن ثم اوى المشتري
 تمام الملك هم والناقص من ابي الملك الناقص هم كفي لنقص البيع دون العتق ملكا للمالك من فانه يملك
 البيع ولا يملك العتق لان ملكه ناقص وانما قال باعتاق الغاصب ثم تقضية اقتراذ من اعتاق المشتري من الغاصب
 فان فيه روايتين في رواية يصح اعتاقه وهو الاصح فيما سأل في الوقت وفي رواية لا يصح وفي الكافي للحكم في هذا فيما
 اذا اعتق الغاصب اما اذا اعتق المشتري من الغاصب فاجاز المالك البيع فيه خلافا فقند اخيه في رحمه الله
 ابي يوسف يصح اعتاقه موقوفه فاستاجر المالك البيع فاذا اجاز فقدر على المشتري ويكون الاولاد له وقال
 محمد بن زفر بن لا يصح وقال ابو سليمان بن هبة رواية محمد بن عبد الله عن ابي يوسف انه لا يجوز رقيقته وقال ابن ابي عمير
 عتق المشتري من الغاصب قيمته وان كان مات ثم سلم رب العبد لم يجز البيع هم قال وولد المخصومة ونسأ وكما
 من ابي قال القدر في ابي دل الجارية المخصومة ونسأ وكما كلسن والجمال سواء غصبها حلالا وولدت عنده
 عند اد حلت في يد الغاصب هم وثمرة البستان المصنوب امانية في يد الغاصب ان ملك فلا ضمان عليه الا ان يتبعه
 فيها او يطلبها بالكلية قيمتها اياه ومن ابي قال المالك وانما اكسب الحاصل باستقلال الغاصب ليس بنار وغير مضمون
 على الغاصب لانه بدل المنفعة وهي غير مضمونة على الغاصب على ما يجي هم وقال الشافعي في رواية المصنوب مضمونة
 متصلة كانت من كلسن والجمال هم او منفصلة من كالولد والتمر وبه قال احمد رحمه الله هم لو وجد الغصب وبه
 اثبات اليد على مال الغير بغير رضاه من تكون مضمونة هم كما في الطيبة المحررة من الحرم اذا ولدت في يده
 يكون مضمونا عليه من لان ضمان الاصل باعتبارية مطالة عليه وبه اليد ثابتة بعينها على الزيادة المحررة في
 ملك اليد فمضته ضرورة هم ولما ان الغصب اثبات اليد على مال الغير على وجه يزيل يد المالك على
 ما ذكرناه من ابي في اول كتاب الغصب واثبات اليد على ذلك الوجه ليس به وجود على ما نحن فيه لا خلافا ما كانت ثابتة
 وهو معنى قوله هم ويد المالك ما كانت ثابتة على الزيادة حتى يزيلها الغاصب من فان قيل هذا يقتضي ان
 يضمن الولد اذا غصب الجارية محلا لان اليد كانت ثابتة عليه وليس كذلك فانه لا فرق بين هذا وبين ما اذا غصبها

غير جائز لمجست في يد الغاصب ولو لم يدر في السرار اجيب بان الحمل قبل الانفصال ليس بحال بل هو حيا سنة الماسة
 ثم يصيد في عليه اثبات اليد على مال الغير سلمنا ذلك لكن لا اذا لم يشه ظاهرا اذا الظاهر عدم المنع عند الطلب اشارة الى قبول
 هم ولو اعتبر ثابته على الولد لا يدر عليها اذا الظاهر عدم المنع من المعنى لو اعتبر يد المالك ثابته على الولد بقدر ارتباطه للملك العام
 فانه ما زال اليد بالتقدير على المصلحة عند الطلب بخلاف الام فان الرأى شبه اليد الحقيقية فيحقق الغصب باعتبارهم هم حتى
 لو منع الولد لعن طلبه لغيره وكذا اذا التقى فيه كما قال في الكتاب من اى في مختصر القدرى هم وذلك بان
 اقله او في حقه فكله او باحد فله من انما ذكر التسليم لان التقاضى لا يتحقق بمجرد البيع بل بالتسليم بعد فان تقبوت يحصل
 به لانه كان متمكنا من اخذ من الغاصب وقد زال ذلك بالبيع فان قيل ان الام مضمونة اليه والاوصاف القارة
 في الامهات تسرى الى الاولاد كالحرية والرقبة والملك في الشرا اجيب بالضم ان ليس بصفة قارة في الام بل هو
 لزوم حق في ذمة الغاصب فان وصف به المال كان مجازا فان قيل قد وجب الضمان في مواضع ولم يتحقق العلة في
 فيها فكان اماره زلفيا وذلك كغصب الغاصب فانه يضمن وان لم يزل يد المالك بل ازال يد الغاصب والمستقط
 اذا لم يشهد مع القدرة على الاشهاد ولم يزل يد الغاصب فانه يضمن ولو لم يزل يد الغاصب فانه يضمن ولو لم يزل يد الغاصب فانه يضمن
 ويضمن الاموال بالاتلاف تشبها كغير البير في غير الملك وليس شبه ازالة يد احد ولا اشتباها في الجواب انما قلنا ان الغصب
 على التفسير المذكور لوجب الضمان منظر والامالة واما ان كل ما يوجب الضمان كل غصب فلم يلزم ذلك لجواز
 ان يكون الضمان حكما نوعيا يشبه كل شخص منه من العلة ما يكون لغيرهم وفي الظنية المخرجة من الحرم من الجواب
 عن قوله كما في الظنية المخرجة من الحرم تقريه ان القياس غير صحيح لانه ان قاس عليها قبل التمكن من الارسال
 فهو ظاهر الفساد لانه لا ضمان عليه وهو معنى قوله هم لا يضمن ولذا اذا ملك قبل التمكن من الارسال لعدم المنع من
 وان قال عليها بعد التمكن فكذلك لان الضمان فيه باعتبار المنع وهو معنى قوله هم وانما يضمنه من اى الولد
 هم اذا ملك بغيره من اى بعد التمكن من الارسال هم لوجود المنع لغير طلب صاحب الحق وهو الشرع من لا
 باعتبار ان الام مضمونة هم على هذا الوجه اكثر من انما من المتقذين هم ولو اطلق الجواب من اى في ذلك يصح الحرم
 بان يقال يجب الضمان سواء ملك بعد التمكن من الارسال او قبل التمكن هم فهو ضمان جنائية من اى الضمان
 في صيد الحرم ضمان جنائية اى اتلاف معنى الصيدية وما يحصل الاتلاف بالهلاك معنى تقبوت الامن فهو الضمان
 هم ولهذا من اى ولا يلزم كونه ضمان جنائية والاتلاف هم يتكرر من اى الجواز هم يتكرر من اى يتكرر الجنائية
 فانه لو ادعى الضمان بسبب اخراج الصيد عن الحرم ثم ارسله فيه ثم اخبر ذلك الصيد من الحرم وجب جزاء اخروفي
 فتاوى ولو لو اخرجي لو اخرجي حيلة فخر عنه ثم رماه بعد ذلك وقتله عليه كفارة اخرى قيل ويجوز ان يكون معناه يكرر
 وجوب الارسال بتكرار الجنائية التي هي الاخراج من الحرم قلت هذا معنى ولكن الاقرب ما ذكره او لا
 هم ويجب من اى الضمان هم بالاغانية من بان اعان رجل لمن قتل صيدا الحرم فانه يجب على المعين الضمان
 كامل كما يجب على القاتل اذا كانا مجتمعين واما اذا كانا احدا لئلا فعليه جزاء واحد وعلى كل حال يجب على
 المعين كما يجب على المباشرة هم والاشارة من بان اشارة غيره على صيد الحرم فقتله فانه مشتمل في الزنا
 وكذا الحرم اذا اشارة من اخر على قتل صيدا كحل فانه يجب على كل منهما جزاءهم فلان يجب بامه فهو قاتل

ولو اعتبر ثابته
 على الولد لا يدر عليها
 اذا الظاهر عدم المنع
 حتى لو منع الولد
 بعد طلبه يضمنه
 وكذا اذا التقى فيه
 كما قال في الكتاب
 وذلك بان اتلفه
 او حقه فكله او باحد
 وسله وفي الظنية
 المخرجة لا يضمن
 ولذا اذا اهلك
 قبل التمكن من
 اى سال لعدم المنع
 وانما يضمنه اذا اهلك
 بغيره لوجبه المنع بعد
 طلب صاحبه حتى هو
 الشرع على هذا اكثر من انما
 ولو اطلق الجواب فحق
 ضمان جنائية ولو لا يتكرر
 يتكرر بها وبها لا غنة
 ولا شاه فلان يجب
 بما هو في قضا

ش اي غرق الامانة والمباشرة وهو اثبات اليد على استحقاق الامن من هو عبيد الحرم اليه استحقاق الامن بالنسبة اليه
ش خبر لقوله لان كيب وان مستدريه والتقدير فالوجوب بما هو فوقها اولى من فاجري من عطف على اولى وهو النسيب
ش ذكر لكيد فان قيل فقيوت الامن في حق عبيد الحرم بسبب جوارح الوجوب انما في حق كل الصبي والولد ليس بصبيد الحرم بل
انما يحل عليه ان يكون عبيد الحرم لما حل ولان ققيوت الامن يتصور بعد ثبوته في حق الولد لانه كما حدثت خالفا فلا يتصور ثبوته
الامن في حق النكاح الجيب بان الولد لم يكن عبيدا لحرم من كل وجه بل من وجه بل ان يجب ارساله واكمله وان كان يحل
ولكنه كره وانه وان حدثت خالفا ولكنه مستحق للامن فصاها كما لا من حكما فانهم هم قال وانقضت التجارة بالولادة
في ضمان الناصب من اي قال التدويري وقوله وما مبتدأ اي والذي فنقضت التجارة وقوله في ضمان الناصب خبر
والعائد على الموصول مخدوف اي والذي فنقضت التجارة بصورة غضب الله رجل لساو النكاح فلو دللت في
يده ولد اقيمتا تحسبا منه مثل او فنقضت بالولادة حتى صارت قيمة تحسبا منه فانه يضمن النقصان ولكنه يخبر بالولد غنة
ما ياتي منضما وبه قال مالك اذا جئنا بعد النسيب بالو غصب جازا فمن بعد الولادة ولا يخبر بالولد وعندنا يخبر فاما كان في
قيمة الولد فاما ش اي بالذي نقض التجارة وبذلك تفسير لقوله وانقضت التجارة بالولادة في ضمان الناصب فليذكر
بالنكاح فان كان قيمة الولد في تلك النقصان هم جبر النقصان بالولد ونقضت ضمانه عن الناصب من اي ضمان ما
لانا قد قلنا في العبرة المذكورة ان نقصان التجارة لا يخبر النقصان بالولد من ش وبه قال احمد رحمه الله لان الولد ملك
فكان عندنا هم وقال نذروا الشافعي رحمه الله لا يخبر النقصان بالولد من ش وبه قال احمد رحمه الله لان الولد ملك
ش اي ملك الناصب هم فلا يلزم جابر الملكة من لان النقصان جبر فاقا من عنه ولم يوجد هم كافي ولد الطيبة من ش
اذا اخرجهما من الحرم ونقضت قيمتها بسبب الولادة وقيمة ولد اليها وبه قال النقصان فانه لا يخبر بها من ش
فان النقصان مع وجوب ردوا الى الحرم هم وكما اذا ملك الولد قبل المرد من ش اي قبل رد الام فانه يجب ضمان النقصان
هم او ماتت الام من ش اي بسبب الولادة كذا في النص في الاسرار والايضا هم وبالولد وقار من ش اي والحال ان الطيبة
الولد وقار هم وصار من ش اي حكم بذا هم كما اذا جبر من ش اي شاة لغيره فبنت من غيرهم او قطعوا ثم شجرة
غيره من بنت توأم اخرى مكانها فان اقيمتا لا يخبر بالنقصان هم او قضى عبيد غير من ش بان قل انصبيته فانه نقصان
فيه ولكن اذا دات قيمة بسبب انصبيته فانه يضمن النقصان انصبيته كما لو ترد قيمته هم او علم الحرته من ش اي او علم
عبد غيره الحرته هم فانصاه من بسبب هم التعليم من فلا يخبر باقتضاه بالتعليم بما ازاد من قيمته بسبب علم الحرته هم
ولما ان سبب الزيادة والله ان واحد وهو من ش اي السبب هم الولادة من عندنا هم او الغلو من ش عندنا
رضي الله تعالى عنه هم على ما عرف من ش في طريق الخلاف لقوله ان الولد خلف عن النكاح لانه وان كان
بطريق النكاح والسبب وهو ان الولادة اوجب قوات جبر من نكاحه الاصل وضو ثا لية الولد لانه وان كان
سوجود قبل الانفصال لكنه ما كان لا بل كان جيبا في الامم وحشا لها وانما صار لما لا يتصور بعد الانفصال كما
الواحد من ش في الزيادة والنقصان كانت الزيادة خلفا عن النقصان كالبيع لما ازال البيع عن ملك البائع
وادخل الثمن في ملكه كان الثمن خلفا عن نكاحه البائع بالسبب لو شهد الشاهدان عليه بيع ثم شى قبل القيمة ثم حيا
ان يضمن ثمنها هم وعند ذلك من ش اي عند كون الشئ الواجب للزيادة والنقصان هم لا بعد نقصان من ش اي بعد

هو اثبات اليد
على استحقاق الامن اولى
والخبر في ان ما نقضت
التجارة بالولادة في ضمان
الناصر فان كان في
قيمة الولد وقار به
للتقصان بالولد ينقض
ضمانه عن الناصب
وقال نذروا الشافعي
لا يخبر النقصان بالولد
لان الولد ملكه فالتج
جابه الملكة كذا في ولد
الطيبة وكذا اذا اهلك
الولد قبل الرد اذ انت
الام وبالولد وفلذوا
كذا اذا جبر من شاة
وقطع توأم شجر غيره
وخصي عبد غيره او علمه
الحرته فاضناه بالتعليم
ولما ان سبب الزيادة
والنقصان واحد وهو
الولادة او الغلو على ما
يسد ذلك لا بعد نقصان

ان يكون على الوجه الذي ندره وصا كما اذا جرت في يد الناصب جناية فصلت بهماش اى بالجناية اى سبها م
 عنه يد المالك او وقعت بهماش اى بالجناية هم بان كانت الجناية مخالفة لرج على الناصب لكل القيمة كذا بهماش اى
 حكم المسئلة المتنازع فيها هم بطلان آخره من اذ اى بهماش اى كبرية فصلت فماتت في انفسها هم لانهاش اى لان حجة
 هم لا تضمن بالغصب لى ضمان الغصب بعد فساد الرقش كونهما جنى ولما لو ملك عند برول الزمان لا تضمن بالايجاع هم ونى
 فصل الشرائش هذا جواب عن قولها من اشتري ما ريت قد جلت عند البائع بطريق الفرق وهو ان فصل الشرائش هو الجب
 ش على البائع ثم ابتداء التسليم اى تسليم المبيع على الوجه الذى وقع عليه العقد وقد تحقق ذلك منه وميتها بالانقاس
 لا بعد التسليم هم وما ذكرناه شرط صحة الردش اى ما ذكرنا من جوب جلد الذى اخذ عليه بشرط صحة الرد ولم يوجد فكان
 تسليم الم يوجب الرد على وجهه هو تسليم فاسد وقال تاج الشريعة وتحقيقه ان الشرط يتناول الالعين الاوصاف لا
 شئ من اثاره والايضا لما شئ من لثمن فكان الواجب على البائع تسليم العين الذى هو مال حقوقه وقد وجد فلا يرجع الشرائش عليه
 بالمالك في يد والناقصان الاوصاف واغنى فيه لهذا الغصب جارية سمينة فماتت في يد الغاصب ردوا كذا فانه يميز
 النقصان واذا واثقت الاوصاف فيه كان الرد بهما ردوا فاسدا وما اذا جرت في يد الناصب فلان سبب الموت ما بهماش
 اى والصفقت الموت وتتم ان يكون سببه عارة كانت في يد الناصب حدثت في يد المالك بالشك هم والزنا سبب الجملد لم
 ش جواب عن قولها اوزنت في يده الى اخره وتقريره ان الزنا الذى صدر في يد الغاصب انما كان واجبا للجملد لمولم هم لا خارج
 ولا تمتشش فلما جلت في يد المالك بجلد المتك غير واجب في يد الناصب فلا يضمن وهو سبب قوله هم لم يوجب البسب
 ش وهو بجلد المتك هم في يد الناصب فلا يضمن قال ولا يضمن الناصب بثلث من غصبه ش اى وقال لا اذ ورد حى وقال
 ش اشارات الاشارة الى النقصان سواء عرفها الى نفسه وعظما على المالك وقال في الطريقة البربرانية المتفق على النقصان باب
 والاستسلام في قول طائفة من المدعيه ووجه المسئلة رجل غصب عبدا فامسكه شهرا حتى صار غاصبا للمنافع او استعمله حتى صار
 مستمكلا لها عند لا يضمن به المالك وقال صديقا لاسلام البردو حى في شرح الكافي ليس على الناصب ركوب الدابة وكفر
 الدابة جرد هو مذنب فلما هم الا ان ينقص باستعماله فيزوم النقصان ش اى الا ان ينقص من الغصب باستعماله فيمنع
 النقصان هم وقال الشافعية ليعنفها ش اى المنافع هم فحجب جبر التمثيل ش هذا تفسيره انما عن يمين المنافع مضبوطة
 باجر التمثيل عند ذبته قال حماد بن عيسى وانما صاحب المالك هو منعه وانما النقصان كونه في صورة الغصب كذا في صورة الاتفاق
 وعن ابن القاسم يضمن غلة الرعاء والابل والنعوم ولا يضمن غلة العبيد والردواب وقال بعضهم ان سلبها بجر التمثيل وان عظمت
 لا ونفسه ولا يضمن على الاطلاق كقولنا هم ولا فرق في المذنبين ش اى من ذبنا ونذيرنا لثنا فحى هم من ما اذا عظمت او سكنها
 ش الغاصب بما سبب الاول غصبا والثاني اتماما في شمول لعدم عندنا وشمول الوجود عندهم وقال كذا ان سكنها صاحب
 اجر التمثيل وان عظمت الاشئ عليه ش لانه انتفع في الاول دون الثاني هم له ش اى الشافعية هم ان المنافع اموال متقومة
 اما كونها اموالا فانها تصلح صدقا والماكونها متقومة فلان تقوم عبارة عن العروة والمنافع غزيرة عند الناس كذا ما يذبحون
 الاعيان لا اجاعها هم حتى يضمن بالعقد وش محببة كانت او فاسدة بالايجاع هم فكذا بالغصب ش اى فكذا يضمن بالغصب
 لان العقد لا يميل غير المتقوم متقوما كما لو ورد على الميتة هم ولنا انهاش اى المنافع هم حصلت في مال الناصب بحد وثمنا في
 امكانه ش اى تصرفه وقدرته وكسبه اذ به لم تكن ما وثقته في يد المالك لانها اعرض لا تبقى في ملكهاش لان ما حدث في امكانه

وصار كما اذا جرت في يد
 الغاصب جناية فصلت بها
 في يد المالك او وقعت بها
 بالانقاس لثنا بهماش اى
 على الغاصب بكل القيمة
 كذا بهماش اى لان حجة
 الاخره لانها لا تضمن
 بالغصب لى ضمان
 ضمان الغصب لى ضمان
 فساد الردن في فصل
 الشرائش هو الجب
 التسليم وما ذكرناه
 شرط صحة الردش اى
 سبب الجملد لمولم
 لاجاع ولا يضمن
 فلم يوجد السبب
 في يد الغاصب
 قال ولا يضمن
 الغاصب بثلث من
 ما غصبه الا ان
 ينقص باستعماله
 النقصان وقال الشافعية
 يضمنها بجر التمثيل
 ولا فرق في المذنبين
 بينها اذا عظمت
 او سكنها وقال
 مالك فان سكنها
 يجب اجر التمثيل وان
 عظمتها لاشئ عليه
 له ان المنافع اموال
 متقومة حتى تضمن
 بالعقد وكذا بالغصب
 ولنا انها حصلت
 على ملك الغاصب
 بحد وثمن امكانه
 لو تكن جلوته في يد
 المالك لانها اعرض
 لا تبقى في ملكها

الرجل فهو ملكه وفعلا حاجته ش لان الملك لم يثبت للعبد الا رفعا حاجته الى اقامته الكفاية فالمنافع حاصله في ملكه
 هم والانسان لا يغير ملكه ش اى ملك نفسه والتوقيع ان من استولى على شئ يملكه الا اذا تضمن الاستيلاء لازالة يد ملكه فممنوعه لا يملكه
 وهاهنا لم يتضمن فيملك المتولى عليه وفعلا حاجته هم كيف ش اى كيف يكون الفهمان هم وانه ش اى الشان هم لا يتحقق غصبها
 واما فاعلم ش اى غصب المنافع واما فاعلم ش اى المنافع لانها افاضت تملكه وما لا يتبعه لا يتصور غصبها
 اذا تعلق الشئ وغصبه انما يرد في مال بقائه هم ولا نهائش اى لان المنافع اراد وليس سلبنا تحقق غصب المنافع واما فاعلم ش
 شطره الفهمان المأتملة والمنافع هم لانها افاضت سلبنا فاعلم ش اى فاعلم المنافع هم وبقاها الاعيان ش فلم توجب المأتملة
 فلما تضمن فان قيل يرد عليه اذ اختلف ما يسرع اليه الفساد فانه يغصب بالبراهم التي هي سببي فحل على المأتملة والبقاها غير معتبر
 اجيب بان المأتملة المعتبرة هي ما يكون بين باق وباق لا بين جوه وعرض الا ترى ان بيع الثياب بالبراهم جائز وان كان
 احدهما يعلو دون الآخر فان قيل يرد ايضا اذ استاجر الوصى التيمم يحتاج اليه براهم التيمم فانه جائز لاحاله ولو كان ذكره
 صحيحا لما جاز لان القربان الى التيمم لا يجوز الا بالوجه الاسن اجيب بان له جازع وجوده التفاد وت دل على ان القربان
 الاسن في مال التيمم هو الابدع عيبا في التعريفات فان قلت ما ذكره فيض الى عار حق المالك فلو لم يرد عليه
 الغاصب لم يملك حق المالك بترخي الى الاخره وحق الغاصب الزيادة يفتو اسلا والتاخير ايجون من الابطال فان
 قلت كلامنا في احكام الدنيا قلنا بل لكن المأتملة شرط على ما بينا وحق المالك يفتو في الدنيا لا في الاخرة فيكون ثابتا
 من وجبه ووجبه وحق الغاصب الزيادة يفتو في الدنيا لا في الاخرة فيكون ثابتا من وجبه ووجبه وحق الغاصب الزيادة يفتو في الدنيا لا في الاخرة فيكون ثابتا
 عرفت هذه الماخز ش ووجبه ووجبه وحق الغاصب الزيادة يفتو في الدنيا لا في الاخرة فيكون ثابتا من وجبه ووجبه وحق الغاصب الزيادة يفتو في الدنيا لا في الاخرة فيكون ثابتا
 مختلف الفقيه الى الليث رحمه الله قال لا تتردى وتبعه سلكوا كصاحب لمانية ولكن لم يجوز ان يكون اراديه مختلفا
 بينا وبين الشان فان هذه المسئلة من حلية المسائل المذكورة في علم اختلاف بل الظاهر ان اراديه هذا وتخصيص فحل في الليث
 تحكم فافهمهم والانسان المتقوتة في ذواتها ش هذا جواب عن قوله المنافع اموال متقوتة تقديره انما لا نسلم ان المنافع اموال
 متقوتة فانه انما لا نسلم ان المنافع اموال متقوتة فانه انما لا نسلم ان المنافع اموال متقوتة تقديره انما لا نسلم ان المنافع اموال متقوتة
 الحاجه هم عذرهم ووالفقه عليه ما لم يوجد العقد ش في التباين فيه هم الا ان انقص باستعمال منعمون عليه ش هذا الجواب
 منقطع اى لكن انقص بسبب استعمال منعمون عليه وقيد باستعماله حسب الغالب لان النقص غالبا يكون بالاستعمال لكن حكم
 ثابت فيها اذا انقص بدون استعماله استهلاك بعض اجزاء العين ش اى استعماله كاستهلاك الغاصب بعض اجزاء
 العين المتعصبة قال مشايخنا هذا اذا لم يكن معدا للاستقلال فان كان معدا له يغصب المنافع بالغصب
 والاطراف وفي فتاوى الكبرى منافع المتعار للوقوتة مضمونه سواء كان معدا للاستعمال او لم يكن للوقوتة ومنه ان
 واصحابنا المتأخرون يفتون بقول الشان في المسالك والافاق واموال التيامر ويوجبون اجزائها غصبا على النعمية هم
 في مسئلة فتح راس التنوير السجرا انما يغصب قيمه اسحب مع ان غصبا لمنافع واما فاعلم ش اى فاعلم غير متصور لما انه اختلف ما هو المقصود من
 تسخير التنوير فصار هذا بمنزلة استهلاك العين فلذلك ضمن غصبهم

دفعنا حاجته ولا نأمن
 لا يغصب ملكه كيف
 وانه لا يتحقق غصبها
 وانما فيها لانه لا يملك
 ليدار لاني لا تملك
 الاعيان لسرعة
 فتأخرا وبقاها ليعين
 وقد عرفت هذه
 الماخز في المختلف
 وكما سلف انما متقوتة
 في ذاتها بل تنقسم في
 عين ودر العقد
 ولو وجد العقد
 الا ان ما انقص
 باستعماله مضمون
 عليه لاستهلاكه
 بعض اجزائه العين
 فصل في غصب متقوتة
 قال واذا اتلف المسلم
 فخر له دجا وخزيرة
 ضمن

الغصب

في الآية خاص فان قلت قال الله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله ولما انزل الله حرمه ان يحسروا
 وانحسروا فليحسروا احكم عليهم خبرها فقلت المواد منه ما انزل الله مطلقا لا ما انزلت على المؤمنين خاصة ككتاب الشريعة
 فان قيل يقتضي نهجها اذ مات الجورس عن مبتئين احديهما امرته فانما لا تستحق بالزوجية شيئا من الميراث
 مع اتفاقهم صحة ذلك النكاح وصحة النكاح لوجوب توريث المراه من زوجها في جميع الاديان اذ انما لم
 يوجب المانع ولم يوجب في ديانهم لم تركه وما يدينون اجيب باننا لا نسلم انهم لا يتقيدون التوثيق بالحمية
 التي ارم فلا بد له من بيان هم والسيف موضوع من لينة الطال ما يرمونه من المالمية انما يكون بالسيف
 والسيف موضوع لينة متروك في حقهم لعقد الزمة وهم فيقتدرا الالتزام في ترك النكاح
 فهذا يقتضي لبقا لا تقوم هم واذا لم يبق التقوم فقد وجد اطلاق مال مملوك متقوم فيضنه لئلا ان اضرار
 موجب اطلاق المال المتقوم هم بخلاف الملية والدم شخص هذا جواب المجلس عليه الشافعي رحمه الله
 ولكن لم يذكره في الكتاب هم لان احدا من اهل الاديان لا يدين متولها شخص اى تتول الملية
 والدم قيل المراد من الملية الزينة مات متوف الفة اما الذمة خفوة او ضرر لوهية ميتة كما يقطع
 الجورس فقلت ابى يوسف رحمه الله فيمنها السلم بالعقب والاثاث وقال محرمه الله لا الضمن
 كما لم يمتهم الا انه يجب قيمة النحر والكنان من نوات الا مثال شخص اى لان الشان وجو
 قيمة النحر لاشائها وانما ذكر الضمير في قوله والكنان تباول الشان او المذكور هم لان السلم
 ممنوع عن تملكها من اى تملك النحر هم لكونه اغزاله من اى لكون التملك اغزاله من اى لكونه
 النسخ اغزاله من اى تملك الضمير في الاصل واما التذكير فله التاويل الذمة ذكرناه فان قلت
 ما الفرق بين ما اذا تلف ذمى حر ذمى ثم اسلم حيث لا يجب عليه شيء لا القيمة ولا القيمة ولا النحر
 عند ابى يوسف رحمه الله وسه روية عن ابى حنيفة رضى الله تعالى عنه والرواية في المبسوط
 والاسلام المتعارف لا يمنع وجوب القيمة فالطاري اى اولي قلت الفرق انه حين ائتمه لم يكن اطلاقه سببا
 لوجوب القيمة لانه لو جد بعد ذلك سبب الوجوب وعند محمد رحمه الله وهو روية عن ابى حنيفة في حلية قيمة
 النحر لانه لا يمكن ايجاب النحر لانه مسلم ولا يمكن ابرائه عن الضمان لان التلف عليه ذمى وانحر في حقة
 مال متقوم وقد امكن ايجاب القيمة فيجب اما في النحر يربى الضمان باسلامها او اسلام احد جها بالانفاق
 لان الواجب هو القيمة والاسلام لا ينافي فيها بخلاف اذا جرت المباحة بين الذميين من هذا متصل
 بقوله لان السلم ممنوع عن تملكه ليعني ان السلم لما كان ممنوعا عن تملك النحر وجب عليه قيمة النحر اذا اطلقها
 بخلاف ما اذا ابعده ذمى من ذمى هم لان الذمى غير ممنوع عن تملك النحر وكلها من ذلك اذا تلف ذمى
 نحر ذمى يجب عليه مثلها وقال القدوري في شرحه لمتن الكرخي فحين ائتم صليبا لانا اقر رناهم على هذا
 الصنع فصار كما نحر التي هم مقرون عليها وقد قال اصحابنا ان الذمى يمنع من كل شيء يمنع منه المسلم الا نحر
 النحر واكل النحر لانا استثناءه بالامان ولو عناه وضربا بالعبدان منعناهم من ذلك كله كما يمنع
 المسلمين لانه لم يستثن كذا ذكره القدوري في شرحه وهذا بخلاف الرهبان اى عدم التعرض في مباحة القيمة

والسيف من نوع يقتضيه
 كالتزامه واذ ابقى التقوم
 فقد وجد له نكاحا
 سال عليه في متقوم
 فيضنه بخلافه
 الملية والدم لان
 احدا من اهل الاديان
 لا يدين متولها
 الا انه يجب قيمة النحر
 والكنان من نوات الا مثال
 لان المسلم ممنوع
 عن تملكها لكونه
 اغزاله من اى تملك الضمير
 ما اذا جرت المباحة
 بين الذميين
 لان الذمى غير ممنوع
 عن تملك النحر
 وفذلكا وهو
 بخلاف الوجوب

والنحر

بجلائ الربو افانه تعرض لسم في البطل عقود الربو حتى لو باعوا جميعا به يمين يسترد الدرهم لزمه وقال
الاتراشي اسي هذا الذر في ذكرنا ومن كون الذي غير ممنوع عن تليك انجر بجلائ الربو افانه ممنوع عنه
وقيل الاولي ان يتعلق بقوله نحن امرنا ان نتركهم وما يدينون الى آخره من لانه مستثنى عن عقودهم من اسي
لان الربو استثنى عن عقود اهل الذمة لانه لم يرد عليه عقدا لان الاتراشي الى قوله تعالى في سورة النساء
واخذ بهم الربو احم و بجلائ العبد المرتد يكون للذمة من ش عطف على قوله وهذا بجلائ الربو النكاح
اذا اشترى عبا مسلما ثم ارتد العبد فانه يمس حتى يتوبه او يقتل ولا تجب قيمته للذمة الا حاصل انما لا فقره
على قوله وتملكه بل ما فخره من يده فقبله وان كان امته نجها ابد او سبيها ور باقبل وهو ايضا مقبوس عليه
الشافعي ورويه الجواب ما اشار اليه بقوله هم لاننا ما نمنا لهم ترك التعرض له ش اسي للبدن المرتد هم
لما فيه ش اسي في ترك التعرض هم من الاستحقاق بالدين ش بالترك والاعراض عنه فان قلت يشك
على هذا التعليق بالذات ما ليس بالنسبة لحيث يضمن قيمته ماليا ومن ترك التعرض استحقاق بالدين قلت
ذاك لكونه على والنسبة في مفرط ذلك بجلائ الارتداد هم و بجلائ متروك لاسية عائد اذا كان لمن يبيع ش
يتعلق بقوله امرنا ان نتركهم وما يدينون يعني كما امرنا ان نترك اهل الذمة على ما اعتقدوه من الباطل
وجب علينا ان نترك اهل الاجتهاد على ما اعتقدوه مع احتمال الصحة فيه بالطريق الاولي وعضد سيجان يقول
بوجوب الضمان على مرأى متروك التسمية عام لان مال متروك في اعتقاد الشافعي ومن تابعه ووجه الجواب
ما قال بقوله هم لان ولاية النجاة ثابتة بش اسي ولاية الامم المحاجة ثابتة وقد ثبت بالنسبة حرمته
فلا يعتبر في ايجاب الضمان ولقائل ان يقول لاسلم ان ولاية المحاجة ثابتة لان الدليل الاي على ترك
المحاجة مع اهل الذمة دال على تركها مع المجتدين بالطريق الاولي على ما قررتم و الجواب ان الدليل
هو قوله عليه السلام اقر لو ستم وما يدينون وكان ذلك بقصد الذمة وهو متفق في حق المجتدين هم
قال فان غضب من سلم حرا فخلها بش اسي قال في الجوامع الصغير ووقع في عامة النسخ وان غضب بالودو وهذا
وجه وصورته فيها محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة ربه الله في رجل مسلم يغضب المسلم الاخر او عبدا للميتة
فيقتل الاخر ويدفع عبدا للميتة قال لصاحب النخرا ان ياخذ اهل بغيرته واما عبدا للميتة فانه ياخذ ويرى ان
ما زاد على الدباغ في الجدة فان كان الناصب مسلما فكلها جميعا فمن اهل ولم يغيب الجدة المدبوغ و
قال ابو يوسف روي عن الحسن بن قيس الجدي بديونا و بغيره صاحب الجدة ما زاد على الدباغ في حساب ذلك انتهى هم او جلد
ميتة فدفعه ش اسي او غضب جلد ميتة فدفعه هم فلصاحب النخرا ان ياخذ اهل بغيرته وياخذ عبدا للميتة ويرى
عليه ما زاد على الدباغ في ش اسي قال القدوري في شرحه المختصر للكرت في هذا اذا اخذ الميتة من منديل
صاحبا فدفع جلد ما فاما اذا اتى صاحب الميتة الميتة في الطريق فاخذ رجل جلد ما فدفعه فقد قالوا انه لا دليل
له على الجدة لان الفا باقاة لا فدا فلما ثبت له الرجوع كالبقاء النومي وعن ابي يوسف ان له ان ياخذ
في هذه الصورة النعام والمراد بالفصل الاولي ش يعني المراد بجوار الفصل الا في الجوامع الصغير وهو
قوله فلصاحب النخرا ان ياخذ اهل بغيرته هم اذا فخلها بالنقل من الشمس الى الظل ومنه ش اسي من نقل

لانه مستثنى عن
عقودهم و بجلائ
العبد المرتد يكون
لذلك اسي لان ما
ضمننا لهم ترك
التعرض له لما فيه
من الاستحقاق
بالدين و بجلائ
متروك التسمية
عائد اذا كان
لمن يبيع لا ولاية
المحاجة ثابتة
قال فان غضب
من مسلم حرا
فخلها او عبدا
لميتة فادفعه
الخنزير ياخذ الخن
بغيرته وياخذ
جلدا للميتة ويرى
عليه ما زاد
على الدباغ في
الفصل الاول اذا
خلها بالنقل
من الشمس
الى الظل ومنه

هم الى الشمس شمس وعنده الشافعي واحمد رحمهما الله لا يغير الاخر ظاهر بالتحليل فلا يجب رد ما بل يجب ارتقاء
 كما يستلزم التحليل ما لا يخالف نفسه لا يجب رد ما بالاجماع واليمين متعلقا بالاجماع وفي حكمة الميتة ولو لم
 يلزم رد عند الشافعي في الامح والاحمد في قول لما يلزم رد ووجه قال احمد في وجهه وبالفقهين
 الشافعي شمس وهو قوله وفيه بطل الميتة ويرد عليه ما زاد الدباغ فيه هم اذ اذنبه بما له قيمة كالنفس والعصاة
 بنية القات والرد بعد طارئة بغيره وهو في السلم بدفع ومنه اذ يكتم مقرونا وبان رسيته بغيره وفي دستور
 الميتة القرف اسم الشجر كما يجوز غليها اذ اقدم اسود ويذبح بغيره وورقة وقال ابو حنيفة رحمه الله في قتال السيات
 القرف وادارة القرفة وبجاسي الرطل في القرفة شجر غلام لها شوك فلو اخطأ الشال شجر اجوز في شبهه مما
 بكل الحميد واذا اجوزت كما كان اسود كالابنوس وهو قبل ذلك اجوز وورقة اصفر من ورق التفاح وله حيلة
 مثل قرون اللبيلار له حب ليدفع في الموزاير ويدفع بورقه وغمره كما يدفع بالغصن ومناخلة القيقان وما كان
 من القرف بارض مصر فهو الذي ليس من الغبط ومنه اجوز فيهم وهو في القوقيل الرمد وهو باسوات من ارض
 مصر عيان هم ونحو ذلك من الشك كالت ولفظ هم والفرق بين المستلزمين هم ان هذا التحليل يظهر له
 اسي لاخرهم بمنزلة غسل الثوب النجس شمس لينة انه ازال عنه معقة النجاسة والنجاسة من غير ان قام به
 شيء من ملكه فكان كما اذا غلب ثوبا نجسا فسله كيدن لما لكانه كذا اذ او ذاك لان النفس لم يرد في ذات الثوب
 شيئا وانما ازال به النجاسة فلا يخرج بذلك عن ملكه فان قلت الثوب ليس نجس لعين النجس بل هو النجس
 قال عليه السلام حرمت النجس لعينها قلت جوار النجس جوار النجس كانت عصية فلما اعتزلت عليها منه احسرت
 بغير تحاشي منه فاذا زالت تلك الصبغة زالت النجاسة كالثوب ولا يلزم بتبديله تبدل العين فانه من الصبغة
 عليها كما يعترض الصفات على الانسان من غير تبدل الذات وما دلت قوله عليه السلام حرمت النجس لعينها
 اسي لعينها حرام قالها وكثير احرام ولهذا قال بعد ذلك والسكن من كل شيء اب هم فيبقى على ملكه شمس اسي
 اذ اكان كذلك فيبقى النخل على ملك صاحبه هم اذ لا يثبت المالبة به شمس اسي بالتحليل قال فخر الاسلام
 البرد وسحق وغيره في شرح اجماع الصغير قال المشائخ انما التحليل فعله لا يشي اوجه انا ان نجما بالنقل من
 الى الشمس ومن الشمس الى الفل او بالغا الملح فيها او يصب النخل فيها فيبقى الوجه الاول النخل لصاحبها
 ولا يشي عليه لان النجس نجس لعين كالبول الا ان نجاستها قابلة للزوال بنجالات البول فعاد التحليل بمنزلة النفس
 فاما يثبت الى التقوم والمالبة بل كان ذلك بمنزلة انما التقوم والمالبة فلا يلزم ذلك لصاحب النجس
 الحق باكل والقسمان الاخران ياتيان في موضعهما ان شار الله تعالى هم وبهذا الدباغ شمس الملوذ وهو الدباغ
 بما له قيمة كالقرف هم الفصل بالجدة مال متقوم للغاصب كالبيع في الثوب فكان بمنزلة الثوب الذي عصب
 الغاصب حيث ياخذ الجدة ويشي ما زاد الدباغ فيه كماله في الثوب حيث ياخذ مالكة ويطلق ما زاد الصبغة فيه
 فان اراد المالك ان يترك الجدة على الغاصب ويعينه قيمة الجدة فليس له ذلك لانه غصبه ولا قيمة له بخلاف
 مسئلة الثوب فان هناك لصاحب الثوب ان يعينه ويترك الثوب عليه لان الثوب قبل البيع كان مالكا
 مستقدا ما لم يكن له الجدة حتى لو غصبه جده اذ كانا غير مدبرين كان لصاحب الجدة ان يعينه قال محمد بن قاسم

الى الشمس الفصل
 الثاني اذ اذ بجه
 بانه قيمة كالقرف
 والعصاة ونحو ذلك
 والفرق ان هذا
 التحليل يظهر له
 بمنزلة غسل الثوب
 النفس فيبقى على
 ملكه اذ لا يثبت
 المالبة به وبهذا
 الدباغ الفصل بالجدة
 مال متقوم للغاصب
 كالصبيغ في الثوب
 فكان بمنزلة

من الشاخص من قال هذا قول أبي حنيفة - لانه لما تركه فقد عجز عن ردّه فصار كمنزله بالاحتساب كفا
 على قوله انه ان تركه الجبل على الغاصب والقيمة القيمة ايضا فاما ان اقول ان التحليل لا يثبت
 المالية وبالبراع يتصل به مال متقوم حسب ما في النخل شمس اى صاحبه هم بغية وياخذ الجبل شمس اى صاحبه
 هم ولي شمس على النار الفاعل اى يعطى صاحب الجبل هم ما زاد والبراع فيه شمس اى في الجبل هم وبما فيه شمس
 اى بيان اعطاه ما زاد والبراع فيه هم ان شمس اى الشان هم نظير الى قيمة ذكيا غير مدبورغ شمس اى حال كونه
 ذكيا غير مدبورغ لانه لا يكون قيمة الجبل فيقوم ذكيا كذا كذا هم والى قيمة مدبورغ شمس اى نظير الى قيمة حال كونه
 مدبورغ هم فيضمن نفس ما فيها شمس اى فضل ما بين القيمة من مثلاً اذا كانت قيمة ذكيا غير مدبورغ عشرة
 دراهم ومدبورغ اثني عشر درهما فيضمن درهمين وعلى هذا وقيل فيضمن قيمة جلد ذكيا غير مدبورغ قال في الخلاصة
 وذلك مذكور في بعض نسخ المبسوط لما ذكرناه من الحق بالبراع هم والغاصب ان يحبس حتى يستوفى حقه كحق
 الجبس في البيع شمس اى كذا ان البائع له حق حبس البيع لا بل استيفاء الثمن هم قال وان استهلكا
 شمس اى قال في الجماع الصغير وان استهلك الغاصب النخل والجبل هم ضمن النخل ولم يضمن الجبل عند أبي حنيفة
 وقال فيضمن الجبل مدبورغاً ويعطى شمس على عينة المجهول اى يعطى الذرعة وبقية ثم استهلكه هم ما زاد والبراع
 فيه ولو كان في يد ذكيا لايضمنه بالاجماع شمس اى في يد الغاصب لانه لم يملك بفعله ولم يكن منه جناية كذا
 قال الفقيه ابو الليث وانما لم يذكر له دليل لانه مجمع عليه ودليله الاجماع وعند الشافعية لو تملك النخل
 بنفسه وتكلم في يد الغاصب فيضمن اما اذا تملك بفعل الغاصب لا يضمن ومنه الجبل المدبورغ على قول لا يضمن
 ردّه لا يضمن وعلى قول يلزم ردّه لا يضمن هم اما النخل شمس دليل صدقة الاستهلاك والمدرو منه الوجه
 الاول من وجود التحليل وهو اذا غلبا من غير غلب هم فلانه لم يملك مالاً وهو مال متقوم ضمنه
 بالامانة ويجب مثله لان النخل من ذوات الامثال شمس لم يذكر من حقه في الجماع الصغير ما اذا يضمن
 قابله في شمس وجه الظاهر انه يضمن المثل لانه مثله الا ان يكون من نوع لا يوجد له مثل في تلك المواضع
 فيجب قيمة ونفس الكرونة في مختفد على وجوب المثل هم واما الجبل فلما شمس اى فلا يضمن
 ومحمد رحمه الله شمس اى الجبل هم باق على ملك المالك حتى كان له ان ياخذ وهو مال متقوم شمس
 اما بقاؤه على ملكه فلان الغاصب لم يحد فيه الا مجرد العدة وبذلك لا يزدول ملك الغاصب كما لو كان
 ثوباً ففقد واما كونه متقوماً فظاهر هم فيضمنه مدبورغاً بالاستهلاك شمس اى ان كان كذا كذا فيضمن حال
 كونه مدبورغاً بالاستهلاك هم ويعطى المالك ما زاد البراع فيه شمس اى يعطى المالك الغاصب ما زاد البراع فيه جميعه قال
 في الخلاصة ثم وغيره في شمس وجه الاجماع الصغير بذات التقسيم اذا كان الجبس مختلفاً فاما اذا كان الجبس
 واحداً فلان كذا في يضمن الغاصب عشرة وعشر درهما ويعطى خمساً وانما في ذلك بيان قيمة مال الغصب
 منه لانه لم يكن ذكياً مستقوماً قبل البراع فيقبر ذكاً فاذا عرفت قيمة مدبورغاً فطر اى قيمة لو كان ذكياً
 غير مدبورغ فيطرح ذكاً من الغاصب ويعطى الباقى ويجوز هذا عن قريب في الكتاب هم كما اذا غصب
 ثوباً فيضمنه ثم استهلكا يضمنه ويعطى المالك ما زاد البراع فيه شمس اى في سائر مواضع الجبل واستهلاكه بعد البراع

فلم يزل يخلل
 بغير شمس اى يخلل
 النخل ويعطى ما زاد
 البراع فيه وبما فيه
 ان ينظر الى قيمة
 ذكيا غير مدبورغ
 والى قيمته مدبورغاً
 فيضمن فضل
 ما بينهما ولفظ
 ان يحبس حتى
 يستوفى حقه كحق
 الجبس في البيع
 قال وان استهلكا
 ضمن النخل ولم
 يضمن الجبل
 عند أبي حنيفة
 وقال فيضمن الجبل
 مدبورغاً ويعطى
 ما زاد البراع فيه
 ولو هلك في يد لا
 كايضمنه بالاجماع
 اما النخل فلا يضمن
 لما بقى على ملك مالكه
 وهو مال متقوم
 ضمنه بالاجماع
 ويجب مثله
 لان النخل من
 ذوات الامثال
 واما الجبل فلما
 انه باق على ملك
 المالك حتى كان له
 ان يخلل وهو مال
 متقوم فيضمنه
 من غير ما بالاستهلاك
 ويعطى المالك ما زاد
 البراع فيه كما اذا غصب
 ثوباً فيضمنه ثم استهلك
 فيضمنه ويعطى المالك
 ما زاد البراع فيه

ولانه واجب الرد فاذا
 فوته عليه بخلافه
 قيمته ما في المستعار
 وبهذا فارق قولنا
 بنفسه وهو لها يعطى
 ما زاد الدباغ فيه
 محمول على احتكاك
 الجنس المعلن تحلا
 يطرح عنه ذلك
 القدر ويؤخذ منه
 الباقي لعدم الفائق
 في الاخذ منه ثم الرد
 عليه ولانه التقويم
 حصل بغير الغاصب
 ومنعته منقومة
 لاستعماله لا منقوما
 فيه ولعل كان له
 ان يحبس حقايقه
 ما زاد الدباغ فيه
 فكان حقاله والجلد
 تبع له في حق التقويم
 ثم الاصل وهو الصفة
 غير مضمون عليه
 فكذلك التابع كما انما
 من غير منفعة بخلاف
 وحج الرد حال قيامه
 كانه يقع الملك والجلد
 غير تابع للمنفعة
 في حق الملك بقوته
 قبلها وان لم يتحقق
 بخلاف الزكي والثنا
 لان التقويم فيها
 كان ثانيا قبل الدباغ
 والصحيح في كونها
 للمنفعة ولو كان فاقا
 فارد الملك ان يتحرك
 على الغاصب في حق

لمسئلة غصب الثوب استسلاكم بعد الصنع حيث انفس في كل منها يعطى ما زاد الدباغ والصنع هم ولانه
 سش دليل اخر لهما اسه ولان الجلد هم واجب الرد سش لو كان فانما هم فاذا فوته عليه سش اسي
 فاذا فوته الرد على المالك هم بخلافه سش اسي فلو ان الجلد قيمته يفي قامت مقامه وهو من قولهم خلعت
 فلان فلان بخلافه بالغهم اذ كان خليفته هم كانه المستعار سش يعني ان المستعار واجب الرد فاذا فوته المستعار
 الرد بامسلاكم نجب عليه القيمة فاذا فاته فلا فاته اذ الجلد واجب الرد فاذا فوته وجب عليه القيمة واذا فاته
 فلا هم وبهذا فارق الملاك بنفسه سش اسي ربما ذكرنا فارق الملاك بنفسه اسه ربما ذكرنا فارق
 الاستسلاكم الملاك بنفسه حيث لا ينفص في الملاك لانه لم ينفذ شيئا وكذا لو دعيه بشئ لا قيمة له يعني بالاستسلاكم
 دون المالك هم وقوله ليعطى سش اسي قول ابني يوسف رد ومحمد ريعطى هم ما زاد الدباغ فيه محمول على
 احتسار بنفس سش بان قوم القاضي بجلد بالردهم وصيغة بالزيادة حصارا كجس متعلقا بغير المالك الغاصب القيمة وبان
 الدباغ اما اذا فوجها بالردهم اوالنايه وسبوني قوله هم امانه تجارة سش اسي تجارة بنفس هم اطرحة عنه ذلك القدر ولو فوته
 منه الباقي لعدم الفائده في الاخذ منه ثم الرد عليه سش قال في الاسلام فلا فاته اسي يعني الغاصب خمسة عشر يوما يعطى حصة
 ذكرنا من قريب هم وله سش اسي ولاني خيفته هم ان لا يقوم حصل الصنع الغاصب سش اسي انا لا نسلم ان كماله بالرد فوته فانه حصل القيمة
 هم حصة مقدمة لا تساهل الا مشقوا فيه ولنه اذ كان له ان يحبس حقايقه في رد الدباغ فيه فكان سش اسي
 القوم هم حقاله سش اسي الغاصب هم واجلد تبع له سش اسي الصفة الغاصب وفي بعض النسخ واجلد تجاليسا
 اسي وكان بجلد تجاليسا هم في حق القوم سش لانه ما كان مستقوما قبل الصنع يكون حصة الغاصب اصل ما يتبع عليه هم ثم اصل
 وهو الصفة غير مضمون عليه فكذا المالك كما اذ المالك من غير حصة سش فان عدم الصنع انما هناك باقبات الاصل وهو الصنع غير مضمون
 فكذا لك الجلد والا فان غصب موجب الصنع في الملاك والاستسلاكم هم بخلاف وجوب الرد سش جواب عن قولها
 ولانه واجب الرد وتقرير وان وجوب الرد هم حال قيامه لانه سش اسي الرد هم تبع الملك واجلد
 غير تابع للنفقة في حق الملك بقوته قبلها وان لم يكن مستقوما سش وانما نحن ان الصنع ليعتد القوم والا اصل فيه الصفة
 وبغيره مضمونة فكذا انما يعتد بالرد يعتد الملك واجلد فيه الاصل لانه تابع فوجب رد وتبعية الصفة هم بخلاف
 الذكي والثوب سش جواب عن قولها كما اذ غصب ثوبا فاحسم الذكي استسلاكم لان القوم فيها سش اسه
 في الذكي والثوب هم كان تابعا قبل الدباغ والصنع فلم يكن تابعا للصنع سش والقوم يوجب الصنع هم
 ولو كان قاتحا سش اسه الجلد المدبوغ هم فاراد المالك ان يتحرك على الغاصب في هذا الوجه سش اسه
 ان يركس كان الدباغ فيه بشئ مستقوم هم وفيه قيمة قيل ليس له ذلك سش بل خلاف هم لان الجلد لا قيمة له
 بخلاف منغ الثوب لان قيمة وقيل ليس له ذلك عند ابني خيفة رجحوا رد وغند بما له ذلك سش اسه
 الترك على الغاصب وتنفص قيمته هم لانه سش دليل ان في المسئلة خلاف الدليل المتخالفين وقال الا
 ترادى دليل لقول ابني خيفة رجحوا رد وقولها جميعا اسي لان المالك هم اذ اتركه عليه سش اسي اذ اترك
 الجلد على الغاصب هم وفيه قيمة خبز الغاصب عن رد وفار كالات سش يعني لما ابي مالك ان يافذه مدبوغا
 وقد خرج عن رد وفاوت تحت فبالدباغ بالارات استسلاكم واجلهم فيه فاذا ردنا هم وسش اسي الاستسلاكم

وكان رد الدباغ فيه
 واما الجلد المدبوغ
 فانه لا قيمة له
 لان قيمته قد
 انقضت بغير
 رد الدباغ فيه
 واما الجلد
 المدبوغ
 فانه لا قيمة له
 لان قيمته قد
 انقضت بغير
 رد الدباغ فيه
 واما الجلد
 المدبوغ
 فانه لا قيمة له
 لان قيمته قد
 انقضت بغير
 رد الدباغ فيه

هم على هذا الخلاف شش الذي تقدم فكر وان غنوا لا يغنيهم وعند هذا يغنيهم هم على ما بيناه من الشاربه الى ما ذكر
 من الدليل الذي لا ينفك رده ولما جديده في استهلاك الجبل قبيل هذا قيل فيه نظر لان العجز في الاستهلاك من جهة
 الغاصب وفيما تركه وضمنه القيمة من جهة المالك ولا يميز من جوار الغنم في صورة تقديره فيها الغاصب جواره
 فيما ليس كذلك هم ثم قيل شش هذه الاشارة الى بيان الاختلاف في كيفية الضمان على قولنا قبيل هم ليضمنه قيمة
 جلد مد بوع ويطويه ما زاد الد باع فيه كما في الاستهلاك شش اى في صورة الاستهلاك هم وقيل ليضمنه قيمة جلد
 شش اى ليضمنه قيمة جلد هم ذكى غير مد بوع شش اى طاهر غير مد بوع لان منفعة الد باع حصلت بفعله فلا يربط
 الضمان عليه ولكن من ضرورته زوال منفعة النجاسة وذلك غير حاصل بفعله بل يتميز الجبل من الدسومات النجسة هم
 ولو وجبه بما لا قيمة له كالتراب والشمس فلو لما كنه بالاشئ لانه بمنزلة غسل الثوب شش لانه ليس فيه مال منقوض للثوب
 فكانت الد باعته كالمال المالىة والقوم فصار كغسل الثوب الدس هم ولو تسملكه الغاصب شش اى ولو تسملك
 الغاصب الجبل اى به وجبه بشئ لا قيمة له هم ليضمن قيمة مد بوع شش اى بالاجماع نص عليه في الذخيرة لانه
 صار مالا على ملك صاحبه ولاحق للغاصب فيه فكانت المالىة والقوم جميعا حقا للمالك فيضمن بالاستهلاك هم
 وقيل طاهر غير مد بوع شش اى قيل يضمن قيمة حال كونه طاهر غير مد بوع هم لان وصف الد باعته هو الذي
 حصله فلا يضمنه شش لكن من ضرورته زوال منفعة النجاسة وذلك غير حاصل بفعله بل يتميز الجبل من الدسومات
 النجسة قالوا عند ابي حنيفة رده صار ملكا للغاصب ولا شئ عليه لانه استهلك فيوجب المالك لكن يغير شئ لكون
 المثل ملك غير منقوض هم وجه الاول شش وهو قول من يقول ليضمنه قيمة مد بوعا هم وعليه الاكثر وان
 شش اى على الوجه الاول هم ان منفعة الد باعته تابعة للجبل فلا تفرده عنه شش اى عن الجبل هم واذا صار
 الاصل مضمونا عليه فلا يضمنه شش يكون مضمونة تابعت للاصل وقال القدر ورى ولو ان الغاصب
 جعل هذا الجبل او يما او زقا او قنار او جوايا او لم يكن للمغصوب منه على ذلك سبيل لانه تبديل الاسم والصفة
 ببيع الغاصب فكان هو اولى فان كان الجبل ذكيا فعليه قيمة يوم الغصب وان كان ميتة فلا شئ له كذا
 في الايناج والذخيرة هم ولو غفل الخمر بالقاء المسخ فيه قالوا عند ابي حنيفة رجه المثل صار ملكا للغاصب
 ولا شئ عليه شش لانه استهلك الا ان الخمر لم تكن منقوضة والمخ كان منقوضا فيرج جانب الغصب
 فيكون له يغير شئ وقوله قالوا اى اكثر المشايخ وذهبوا الى ان ثمنه قوله لا آخر وهو ما قيل ان هذا الاول
 سؤا لان المخ صار مملوكا فيه فلا يعتبر وهذا هو الوجه الثاني من الاوجه الثلاثة التي ذكرناها هم وعند هذا
 شش اى عند ابي يوسف جرحا الله هم اذ المالك واعطى ما زاد المخ فيه بمنزلة دبح الجبل شش
 مبيع الثوب هم ومعناه هنا شش اى مفعلة قوله واعطى ما زاد المخ في مسئلة تحليل الخمر بالقاء المخ هم
 ان يعطى شش اى صاحب الخل هم مثل وزن المخ من الخل وان اراد المالك تركه عليه شش اى
 على الغاصب هم وتضمنه فموجب على تليس وقيل في دبح الجبل شش اى اشارة بتكرير قيل الى القبولين
 المذكورين في دبح الجبل يعني قيل ليس له ذلك بالاتفاق وقيل ليس له ذلك عند ابي حنيفة رحمه الله
 الحاصل انه يعتبر به المسئلة بمسئلة الدين اذ اراد المالك تركه على الغاصب وتضمنه وفيه قولان في اصد با

على هذا الخلاف
 على ما بيناه ثم قيل
 يضمنه قيمة جلد
 مد بوع ويطويه
 ما زاد الدين فيه
 كما في الاستهلاك
 وقيل يضمنه قيمة
 جلد ذكى غير مد بوع
 وتود بعه بكماله
 كالتراب والشمس
 فهو لما كنه بالاشئ
 لانه بمنزلة غسل
 الثوب ولو تسملكه
 الغاصب يضمن
 قيمته مد بوعا
 وقيل طاهر غير مد بوع
 لان وصف الد باعته
 هو الذي حصله فلا
 يضمنه وجه الاول
 وعليه الاكثر وان
 ان منفعة الد باعته
 تابعة للجبل فلا تفرده
 واذا صار الاصل
 مضمونا عليه فلا
 يضمنه ولو غفل الخمر
 بالقاء المخ فيها قالوا
 عند ابي حنيفة رجه
 المثل صار ملكا للغاصب
 ولا شئ عليه لانه
 استهلك الا ان الخمر
 لم تكن منقوضة
 والمخ كان منقوضا
 فيرج جانب الغصب
 فيكون له يغير شئ
 وقوله قالوا اى اكثر
 المشايخ وذهبوا الى ان
 ثمنه قوله لا آخر
 وهو ما قيل ان هذا
 الاول سؤا لان المخ
 صار مملوكا فيه
 فلا يعتبر وهذا هو
 الوجه الثاني من
 الاوجه الثلاثة التي
 ذكرناها هم وعند
 هذا شش اى عند
 ابي يوسف جرحا الله
 هم اذ المالك واعطى
 ما زاد المخ فيه
 بمنزلة دبح الجبل
 شش مبيع الثوب هم
 ومعناه هنا شش
 اى مفعلة قوله
 واعطى ما زاد المخ
 في مسئلة تحليل
 الخمر بالقاء المخ
 هم ان يعطى شش
 اى صاحب الخل هم
 مثل وزن المخ من
 الخل وان اراد
 المالك تركه عليه
 شش اى على
 الغاصب هم
 وتضمنه فموجب
 على تليس وقيل
 في دبح الجبل
 شش اى اشارة
 بتكرير قيل الى
 القبولين
 المذكورين في
 دبح الجبل
 يعني قيل ليس
 له ذلك بالاتفاق
 وقيل ليس له ذلك
 عند ابي حنيفة
 رحمه الله
 الحاصل انه
 يعتبر به
 المسئلة بمسئلة
 الدين اذ اراد
 المالك تركه
 على الغاصب
 وتضمنه وفيه
 قولان في اصد
 با

وكان استهلاكها لا يضمنها
 عندنا في حنفية خلافا
 لما كان في دفع الجمل
 ولو خلاها بالقول
 فيها فنحن نرى انه
 ان صار خلا من
 ساعته يصير ملكا
 الخاص بالشيء عليه
 لانه استهلاكه
 وهو غير متقوم
 وان لم يضره الا
 بعد زمان بان كان
 الملقى فيه خلا قليلا
 فهو بينهما على قول
 كماله لان خلا
 النخل بالخل في
 النخل وهو على
 اصله ليس باستهلاك
 وعندنا في حنفية
 هو للعاصب في
 الوجهين ولا يضمن عليه
 لان نفس الخلط
 استهلكه عن
 ولا ضمان في الاستهلاك
 لانه اتلف ملك
 نفسه وعنده
 لا يضمن بالاستهلاك
 في الوجه الاول الملبس
 ويضمن في الوجه
 الثاني لانه اتلف
 ملك غيره وبعض
 المشايخ اجروا
 جواب الكتاب
 على اطلاقه
 ان للمالك

قال يضمنه ببلد مدبوح وفي الثاني قال يضمنه قيمة ببلد مدبوح وغير مدبوح ونهنا كذا كذا اذا تركه عليه في قول
 يضمنه ببلد مدبوح وفي الثاني قال يضمنه قيمة ببلد مدبوح وغير مدبوح ونهنا كذا كذا اذا تركه عليه في قول
 لا قول ابي حنيفة رحمه الله ويحتمل ان يكون القولان باقيل قبل هذين القولين ثم ولو استهلكها بالقيمة
 من وفي النسخ الكثيرة ولو استهلكها بالقيمة اى ولو استهلك النخل الذي جعل خلا بالقول في حق من عت
 ابي حنيفة رحمه الله فلا يملكها في ويغ ابلد شش وقدر ببلد مدبوح ومن الشاخص من جعل الجواب في النسخ
 على التفصيل فان كان لسيير الاقية له حكمه كما التحليل بغيره كالتشخيص ان القايها لما كثيرا ياخذها المالك عند
 جميعا ويطلق الناصب ما اذا الملح فيه بمنزلة ويغ ابلد شش وصيغ الثوب كذا ذكر قاضيان في شرحه ثم ولو خلاها
 بالقول ان كان فيها شش اى ولو خلا النخل الذي جعلها بالقول فيها ولو خلاها بالقول ان كان فيها شش اى
 ذكرنا ما هم فنحن محمد حرر ان صار خلا من ساعته يصير ملكا للعاصب ولا شئ عليه لانه استهلاكه ليس فيصير
 ملكا لملك من وهو غير متقوم شش اى وان كان انه غير متقوم ثم وان لم يضره خلا الاجد زمان بان
 كان النخل الملقى فيه خلا قليلا فهو بينهما شش اى من الناصب والمالك ثم على قدر كماله لانه خلا النخل لكل
 في التقدير شش اى انه وان كان خلا النخل باخر وما جسدان مختلفان وفقط الجسدان المختلفين استهلاك
 لكنه في التقدير كان خلا النخل الى المال وبذلك ان في اخر صلاحية ان يصير خلا وهو في حق المسلمين لا يصلح
 الا لاند فان تخلت بنفسها وطبيعتها لا يتقطع حق المالك عنها لانه لم يبارنها شش وان تخلت بالقول شش فيها وان
 تخلت من ساعته يصير ملكا لالنظر لانه صار تبعا للملكة فانيفت تخلها الى ذلك وان تخلت بعد زمان ايضا تخلها
 الى بلدها عما بالبدليلين فصار كان خلا النخل بالخل في النخل وهو على اصله ليس باستهلاك شش
 اى خلا النخل بالخل في النخل وهو على اصله ليس باستهلاك شش اى خلا النخل بالخل في النخل وهو على اصله ليس باستهلاك شش
 ايضا فيكون النخل شش كما بينهما لانه صار خلا لخل نفسه نخل غيره فاذا اتلفه فقد اتلف نخل شش في غير النخل في الجاه
 ابي اليسر وعنده ابي حنيفة رحمه الله ان يضمن في الوجهين شش اى في ان اضرارت خلا من ساعته وفيما اذا اضرار
 بعد زمان ثم ولا شئ عليه لان نفس النخل استهلاكه عنه ولا ضمان في الاستهلاك لانه اتلف ملك نفسه شش
 اى به الاستهلاك الحكمي بالخل وبذلك التقريب لقوله لان نقص الخلط استهلاكه عنه لانه اتلف ملك نفسه شش
 عنه ولا ضمان في هذا الاستهلاك ولما لم تكن بذه المقدمة مسلمة استدل بقوله لانه اتلف ملك نفسه لانه خلا النخل
 باخر وقد ذكرنا ان الاستهلاك هنا عبارة عن فعل لا يصلح الانسان بسببه الى عين حقه وانما ملك نفسه لا يجب
 الضمان وانه وان اتلف النخل ايضا لغيره متقومه وانما في غير المتقوم لا يجب الضمان ايضا ثم وعنده محمد
 لا يضمن بالاستهلاك في الوجه الاول شش اى به فيما اذا اضرارت خلا من ساعته وقال تاج الشريعة اروا
 الاستهلاك الحقيقي بعد ان صار خلا لانه بالخلط استهلاكه ولا ضمان عليه بهذا الاستهلاك لانه لا يملكه غير متقوم
 والاستهلاك الحقيقي بعد ورط ملكه ثم لما بينا شش اى به الى قوله لانه استهلاكه له وهو غير متقوم
 ثم ويضمن في الوجه الثاني شش اى به فيما اذا اضرارت خلا بعد زمان ثم لانه اتلف ملك غيره شش اى به
 ثم وايض الشاخص جرحه جواب الكتاب على اطلاقه شش اى جواب الجاهل الصغير ثم ان للمالك

قد سطر خارنا فقال انه لا حرمته لما قالوا معقولية من حيث انتم بالاعمال في الشرع قد استقطبت حرمته وروى انه احرق البيت على
الشقة عين سبع مائة في بيته وحين لا يوسق ان كان لا يتغير اقلها الا يشق الذوق لا يضمن كسر المعازق وعند الشافعي
احرم من روايته يضمن كذا في جامع المحبوبي وفي الذخيرة والخزينة ولبستان التي للبيت الامر بالمعروف على وجوده ان كان يعلم
بالكبراء انه لو لم يعرف ليقبلون منه ويمتنعون عن المنكر فالامر واجب عليه لا يبعد تركه ولو علم بالكبراء انهم
يقذفون بذلك ويشتمونه فتركه افضل وكذا لو علم انهم يعزوبونه ولا يصبر على ذلك ويمتنع منهم الغداوة ويحج
مست القتال فتركه افضل ولو علم انه يصير على كبريهم ولم يشك اكله احد فلا بأس به وهو نجس يدر ولو علم
انهم لا يتسببون منه ولا يخاف منهم ضربا ولا اشتا فوجب الجوار والامر بالمعروف افضل وذكر الحنفية سلقا فقال الامر
بالمعروف واجب او فرض اذا غلب على ظنه انهم يتركوا الفسق بالامر ولو غلب على ظنه انهم لا يتركون لا يكون اشأ
في تركه ولا في حنيفه روح انهم اش اى الالات المذكورة واهي البرط واخواته هم اسوال لصلاحيتهما لما قبل من
وجوده الانتفاع وان صلت لما لا يحل ش اراد ان اعياها لميت بحرمته لانها تصلح للانتفاع بها لغير الامور ولكنها
اعدت للمعروف صلاحيتهما لغيره فلم تنان لهما ان هم مضار كالاته لغيرته ش والحكمة الطيارة فان لهما ان يجب
على متناهما هم وهذا ش توضيح لما قبله هم لان الفسا افضل فاعل مختار فلو وجب سقوطه التقوم ش اراد ان الفسا
يس في المحل والمحل مال متقوم فينضم هم وجوز بلخي والتضمين مرتبان على المالمية والتقوم ش ولما وجدت
المالمية والتقوم ش في الاشياء المذكورة جاز بيعها وايضا متناهما هم والامر بالمعروف باليد الى الامر القدرتهم
وبالاسمان الى غيرهم ش هذا يتعلق بقوله كما اذا فسد باذن الامام يعني لما كان الامر بالمعروف باليد للامر بالمعروف
لهم على الكاسر اذ هم فاذا فعل بغير اذهم يلزم هم وتجب قيمتها بغير صالحة للمعروف وفي بعض نسخ فجب بالافراي
اذا كان الامر كذلك يجب قيمته هذه الالات حال كونها في صالحة للمعروف يجب قيمتها صالحة لغير المعصية ففي الحديث يضمن
قيمة ذوا موضع لظن فيه وفي البرط يضمن قيمته فحقها فيها الشريد ونحو ذلك قاله قاضي خان وقال القدر ش
في شرح مختصر الكفر في قيمته خشيما ونحوه وقال ش مستقي من ابي حنيفة روح يضمن قيمته خشيما فحقها انما الذي
يجزم به التليف وقال لغيره ابو الليث كذا فيقولون ان معنى قول ابي حنيفة روح انه يضمن قيمته ان لو اشترى شئ
انصر صوي البرهون فظن لو ان السنان اراد ان يشترى به يجعله وعالمه او غير ذلك بكم يشترى قيمته بذلك المقدر
هم كما في ايجار يمة المفضية والكيش الطوح والحكمة الطيارة والديك لقتال وللعبد حتى تجب قيمته بغير صالحة لغيره
الامور ش اذا اقمها وازاد به هذه الامور الفنا في ايجار يمة ولما لمحة في الكيش والطيران السبل في الحكمة ومقابلة
في الديك ويخصي في لعبد فان هذه الاشياء كلها معصية ولكن المحل مال متقوم فذلك يجزئهم وايضا متناهما هم
كما هذا ش اى كذا الحكم الالات المذكورة اذ بيعت او ائتم هم وفي كذا يضمن قيمتها لا يجب ليش لان مسلم متو
عن تلك عبية ش اى عن تلك عين كل واحد منها لانه حرام هم وان كان لو فعل جاز ش اى فان كان اخذ
ليش في لهما جاز لعمد سقوطه التقوم والمالمية هم وهذا ش اى هذا الذي ذكرنا في ضمان الالات المذكورة
هم بخلاف ما اذا ائتم على نصراني صليبا حيث يضمن قيمته صليبا ش اى حال كونه صليبا لا حال كونه صالحا لغيره
هم لانه ش اى لان النصرانية هم مقرر على ذلك ش اى على هذا الصنع فصار كالحرم التي هم مقرر على عليها وقال

ولا في حنيفة لانها اموال
لصالحيتها لما قبل
من وجع الانتفاع
وان صلت لما لا يحل
صالحها لامة المفضية
لان الفسا افضل فاعل
مختار فلا يوجب سقوط
التقوم وجوز بالبيع والتضمين
مرتبان على المالمية والتقوم
والامر بالمعروف باليد
الى الامور لغيرهم
وبالاسمان الى غيرهم
وتجب قيمتها بغير صالحة
للمعروف كالحكمة الطيارة
والكيش الطوح والحكمة
الطيارة والديك المقابل
والعبية المفضية لغيره
غايصة لغيره كالحكمة
كذا هذا في السكينة
والمصنف تجب قيمتها
وكذا يجب المثل كالحكمة
صحيحة عن تملأ عينه
واكان لو فعل جاز هذا
جواز ما اذا ائتم على
نصراني صليبا حيث
يضمن قيمته صليبا
لان امره على ذلك

